

تاريخ الحركات القومية

الجزء الأول

يقظة القوميات الأوربية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا



mohamed



mohamed



mohamed khatab



mohamed



mohamed



mohamed khatab



mohamed



mohamed



mohamed khatab

تاريخ
الحركة القومية

الجزء الأول

يقظة القوميات الأوربية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

الطبعة الأولى : ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م
الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

الى كل قومي حر

الى

الاستاذ شارل - هـ . بوتاس

تحية اكلبار واحترام

هذا الكتاب قيس من نورك

وثمرة من دوحة جهلك

المقدمة

القومية في ميزان التاريخ

ان تاريخ القرن التاسع عشر والقرن العشرين مطبوع بطابع الحركات القومية والتحررية . وتاريخ هذه الحركات يدعونا لأن ننظر إلى التاريخ من وجهة نظر الفكرة القومية والمبدأ القومي . فالفكرة يقصد بها مفهوم القومية ، والمبدأ يراد منه تبني الفكرة كهدف وغاية ومبرر للسياسة المتبعة في سبيل التحرر وبناء الدولة القومية .

أما كلمة القومية فلقد أخذناها ، نحن العرب ، عن « القوم » ونعني به « الأمة » . ولقد فضلنا القول بالقومية كفكرة فلسفية عوضاً عن « الأمة » لما تركه هذه الكلمة الأخيرة في ذهن من لبس ومعنى غير محبب . ولكن هذا اللبس غير موجود في اللغات الأجنبية الأخرى .

والفكرة القومية لما تتضح تماماً . وقد وجد لها في منتصف القرن التاسع عشر تفسيران : الأول وهو نظرية القومية الواعية ، نظرية المفكرين الفرنسيين ؛ والثاني نظرية القومية اللاواعية ، نظرية الفلاسفة الألمان . وليست هاتان النظريتان نتاج اتفاق أو تصادف ، بل على العكس ، لقد كالا تعبيرين لتاريخيين وتطورين متناقضين في كلا البلدين ، فرنسا وألمانيا .

ان نظرية القومية الواعية ، النظرية الفرنسية ، ترجع في أصلها إلى الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو في كتابه « العقد الاجتماعي » ،

وفيه يرى أن أساس المجتمع يقوم على ارتباط المواطنين ، أي أنه يقوم على فكرة « العقد » . ثم وسعت هذه النظرية بآراء وأفكار تنلخص في احترام الشخص الإنساني واستقلاله وعدم فرض إرادة أجنبية عليه أو الاعتداء على حق الآخرين . ومنها يستنتج ان ارتباط الأفراد في مجتمع من المجتمعات يخلق فيما بينهم روحاً عامة مشتركة ويجعل منهم أمة ؛ وان الدولة ، التي هي الكيان السياسي للأمة ، تقوم على هذه الروح الاجتماعية .

ونظرية القومية اللواعية تقول : لمعرفة انتماء شعب لقومية معينة يكفي الرجوع إلى الأمارات الخارجية وملاحظة ما إذا كان هذا الشعب يبدي أمارات معينة موجودة عند شعب آخر ، عندئذ يمكن أن يستنتج بأن هذين الشعبين ينتميان إلى قومية واحدة . وأهم هذه الأمارات وحدة اللغة .

والنظرية الألمانية في القومية القائمة على وحدة اللغة ترجع في أصلها إلى الفيلسوف هردر . فقد كان يرى في اللغة روح الشعب ، ويعتبرها خير معبر عن فكره ومزاجه وحساسيته وأصالته . وهذا يعني أن القومية كائن عضوي ظاهرته الأساسية اللغة البدائية للشعب .

ولاشك في أن مفهوم النظرية الفرنسية ومفهوم النظرية الألمانية قد تطورا مع الزمن ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ولكن أساسهما ظلا باقين ، ومازالت الحركات القومية في القرن العشرين مطبوعة بطابع هاتين النظريتين من حيث الارتباط الحر والارادة المشتركة واللغة .

ومما يمكن من أمر هذه النظريات فما لاشك فيه أن عاطفة القومية قوة عميقة ودورها أساسي في تاريخ الشعوب المعاصرة . غير أن المؤرخين الماركسيين ، ومن جرى على سننهم من أنصار مذهب المادية التاريخية ،

يسقطون من حسابهم أهمية الأفكار والعواطف في تاريخ البشرية وينزعون إلى تفسير حوادث التاريخ بعوامل اقتصادية . وهذا النوع من التفكير صحيح إلى حد ولكنه لا يخلو من مبالغة ، لأننا وإن كنا في تاريخ العالم المعاصر لانهمل شأن هذه العوامل وفي بعض الأحيان نعطيها قيمة كبرى ، إلا أننا نجدنا أمام حالات أخرى لا يمكن أن تفسر فيها الحوادث إلا بعوامل فكرية وعاطفية ، وما ذلك إلا لأن بعض الشعوب تفضل ارضاء مصالحها المعنوية وتطلعاتها الروحية على إرضاء منافعها المادية .

ولقد نمت العاطفة القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي هذا القرن العشرين وأدى ثمر هذه العاطفة بدورها إلى عاطفة أكثر حيوية وحدة وهي عاطفة التضامن بين أعضاء الأمة الواحدة . وكلما قويت عاطفة التضامن ثما الشعور بالكرامة الوطنية والشرف القومي والحس بالمصير القومي ، وفي الوقت نفسه تمت الرغبة في توكيد صفات الخلق القومي وفرضه على مرأى ومسمع من العناصر الأجنبية الأخرى .

وقد ينشأ عن هذا الشعور مبالغات مثل العصبية القومية (الشوفنية) أي الحب الفاضل للأمة الذي يدفع المواطن إلى الاعتقاد بأن أمته اسمى الأمم . وأخطر من ذلك القومية - العرقية التي تنسب الأمة إلى عرق يسمو على الأعراق ومن حقه أن يقتطع لنفسه مجالاً حيوياً على حساب الآخرين والقوميات الأخرى . ولقد كانت النازية أكبر ظاهرة متطرفة لهذه القومية .

ولكن ماهي الأمة ؟ لقد اختلف معنى هذه الكلمة مع الزمن ولم يتحدد حتى أيامنا هذه . وما ذلك إلا لاختلاف العقليات التي تنظر إلى مفهوم الأمة . ولذا فالتعقيد والغموض والالتباس مازالت تجري تحت أقلام المفكرين المهتمين بدراسة الأمة والعاطفة القومية .

والمصدر الأساسي لل صعوبات التي تعترض في فهم معنى الأمة هو تعدد العوامل التي تدخل في نشأة الأمة وفي تشكل العاطفة القومية ، والتي يجب ألا يهمل واحد منها ، وهي كما يلي :

الأرض . - ان الحياة المشتركة في « مكان » واحد توجد مماثلايين أنواع الحياة ، التي تتعلق إلى حد كبير بشروط المناخ والتضاريس ونظام المياه والنبات ، ويمكن أن تؤدي غالباً إلى « وحدة ثقافية » . بيد أن هذا المائل لا يكفي مع ذلك لخلق أمة . فهناك أمثلة كثيرة عن بلاد لم يؤد فيها تجانس الشروط الجغرافية الى تقارب أو صهر بين جماعات . مازالت مستمرة ، بعد قرون من التعايش ، في مقاومة بعضها بعضاً كحالة ترانسلفانيا . وليست الأرض كذلك عنصراً ضرورياً ، لأن عاطفة التضامن بين أبناء الأمة الواحدة يمكن أن يظل حياً ومحافظاً عليه بالرغم من ضياع الأرض ، أو من فقدانها البتة .

العرق . - ان التشابه بين الصفات الجسدية ، من حيث الهيكل الجسدي وشكل الجمجمة والأنف والعين ولون الجلد ، يمكن ان يؤلف عامل تضامن بين الناس . حتى أن غوبينو ، الذي كتب في تفاوت الاعراق ، اعتقد بأنه يستطيع ان يستنتج بأن الشعوب ذات الميزات الاثنوغرافية الواحدة تنسب إلى قومية واحدة . ولكن أعمال الاثنوغرافيين دلت في هذا المجال على أن الأمم الكبرى ليس لها وحدة عرقية ، وان المناطق التي تشاهد فيها هذه الوحدة نادرة : مثل مونغوليا وهضبة ايران وبلاد الأناضول الداخلية وشبه جزيرة العرب . وحتى في هذه المناطق لم تسلم الشعوب من التمازج العرقي وبخاصة في أيامنا .

اللغة . - من المؤكد ان استعمال لغة واحدة يعين تشابهاً بين

اشكال الفكر ويشجع على تشكيل تراث من المفاهيم المشتركة . ويقول
الفيلسوف فيخته في هذا الشأن : « ان من يتكلم لغة واحدة كل* ربطته
الطبيعة المحضة سلفاً بروابط عديدة وغير مرئية » . وترى الحكومات
الحديثة الفوائد التي تتأتى عن وحدة اللغة في نمو التضامن القومي ، وتحاول
اقامة الوحدة اللغوية على أرضها . ومع ذلك فقد تشكل الوجدان القومي
في بلاد يختلف سكانه لغة ، كما في سويسرا وبلجيكا . كما ان استعمال
لغة واحدة لاينفي الاختلاف بين الناطقين بها ، وان العاطفة القومية
والانتماء إلى جماعة لغوية يمكن أن يكونا مختلفين .

الذكريات التاريخية . — لما تأثيرها في نمو العاطفة القومية .
فهي تذكر بالابطال والنضال والآثار الكبرى التي سجلت في العالم اشعاع
الدولة ونفوذ شعبها ويصر عليها بالحاح في حال المرارة والنكبات الحديثة
لرفع معنويات الشعب واستعادة قوته ونشاطه بعد ضربات الانهيار التي
وجهت إليه . ولكن هذه الذكريات التاريخية ليست ، كل شيء في
حياة الأمة .

التقاليد . — شريطة أن يكون لها صدى في عقلية الشعب الجماعية ،
لا أن تكون قاصرة على بعض الأوساط الفكرية أو السياسية . وهذه
التقاليد تضيف لونا خاصاً للعاطفة القومية كتقاليد الحرية في الولايات
المتحدة الاميركية ، والانعزالية الانكليزية . ولكن هذه التقاليد قلما
تكون عفوية . فقد نحتها وصاغها رجال الدولة والكتاب السياسيون
وغذاها الناشرون . وهي على ما يبدو نتيجة لوجود الأمة وليست سبباً
لتشكل عاطفة قومية .

الحضارة الفكرية . — ان نشأة الوجدان القومي تفترض وجود

حضارة . فنمو الأدب واشعاع الفكر وتكوين قيم حضارية ، إن كل ذلك يؤلف عنصراً هاماً في هو العاطفة القومية . ولكن وحدة الحضارة لا تكفي لصنع أمة . فقد وجدت بلاد كبرى ذات حضارات عريقة ولم يظهر فيها الوجدان القومي إلا في وقت متأخر جداً .

الدين . — لا شك أن الإيمان بدين واحد في جماعة بشرية معينة يعتبر شرطاً ملائماً لنمو التضامن بين أعضاء هذه الجماعة . ولقد حرصت الحكومات على إبقاء الوحدة الدينية في داخل بلادها للحفاظ على قوة الدولة وتماسك أبنائها . وفي هذه الحال يصبح الدين أداة سياسية . ولكن بعض الوحدات القومية تحققت بالرغم من الاختلافات الدينية . وكان الدين في بلاد أخرى عائقاً في تحقيق الوحدة القومية ، وأدى أخيراً إلى تقسيم البلاد إلى وحدات سياسية ، كما في الهند .

الظروف الاقتصادية . — ان التضامن ، الذي يقوم على المصالح المادية للمنتجين أو التجار في منطقة من مناطق العالم ، كان عنصراً ملائماً لنمو العاطفة القومية . ففي القرن التاسع عشر ، ساهم وجود « الاتحاد الجمركي » في نجاح الحركة القومية الألمانية ، لأن الوحدة الجمركية ساعدت على تهيئة الاتحاد السياسي . ولكن تاريخ الاتحاد الجمركي نفسه يدل على أن التضامن ، الذي قام بين دول جنوبي ألمانيا وبروسيا منذ ١٨٥٠ في نطاق الاتحاد الجمركي ، لم يمنع هؤلاء الرفقاء من أن يحمل بعضهم السلاح على الآخرين عام ١٨٦٦ . والأمثلة على ذلك كثيرة .

التباين الاجتماعي . — على صعيد الريف ، لقد أوجدت الظروف التاريخية في بعض البلاد طبقة فلاحين تابعة لطبقة ملاكين كبار من جماعة لغوية مغايرة لطبقة الفلاحين ، وشجع تضامن المصالح بين الفلاحين على هو

الوجدان القومي . ولكن التعارض الاجتماعي بين الطبقتين لم يكن عاملاً في أصل الشعور القومي ، وكل ما في الأمر أنه هياً أرضاً صالحة لنمو البذور المطروحة من قبل مبادعات ودوافع أخرى .

وعلى صعيد العمل ، لقد خففت حركة العمل ونمو الفكرة الاشتراكية ، في منطق المذهب ، ظاهرات العاطفة القومية ، واحتل تضامن الطبقة المكان الأول ، ولكنه لم يسكت نأمة القومية ، التي استيقظت في بعض الظروف ، وتخلت عن كل اشتراكية في سبيل الدفاع عن الوطن القومي .

ومن هنا يتبين لنا أن لكل عامل من هذه العوامل التي أقينا على ذكرها أهميته الخاصة وفائدته في تكوين الأمة . ولكن ما من واحد منها يمكن أن يأتي بايضاح له قيمة عامة ليكون جامعاً مانعاً .

ومها يكن فان هذه التفسيرات المتباينة تشترك في نقطة واحدة وهي اعطاء الدولة أساساً قومياً ، والعمل جهد المستطاع على انطباق الدولة على الأمة . وهذا يعني جمع جميع الشعوب التي تنتمي إلى قومية واحدة في دولة واحدة . وهذا هو القصد الذي عبر عنه « مبدأ القوميات » في القرن التاسع عشر .

ولكن تطبيق هذا المبدأ اصطدم بصعوبات عظيمة ، لأن الدلائل التاريخية أو المسامات اللغوية كانت تتناقض مع ظواهر العقلية الجماعية . وعلى ما يبدو أن معظم المذاهب القومية قد وضعت غالباً في الوقت الذي طلب منها أن تدعم المواقف السياسية . ولذا كانت مرتبطة بالأمل في الحصول على نتائج عملية أو بالرغبة في تبرير مطالب جماعية . وهذا بالطبع ما يقلل من أهميتها في أعين الحقوقيين أو النظريين في العلوم السياسية . أما

المؤرخون فهم يرون بأن العاطفة القومية ، بالرغم من هذا الضعف المذهبي ، قد برهنت على حيوية نشيطة غير منازعة ، وكانت ذات تأثير كبير ونتائج هامة في العلاقات الدولية .

ولقد أخذت « قضية القوميات » ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر شكلين متكاملين غالباً . فمن جهة كانت القومية قوة تجميع ، ومن جهة أخرى كانت قوة تفتيت : لقد حملت قوة التجمع الشعوب ، التي تنتمي إلى قومية واحدة وتعيش في دول مختلفة ، إلى الاتحاد في دولة واحدة . ولذا كان هدف هذه الحركة تشكيل الوحدات القومية مقام التجزئة السياسية . وأما قوة التفتيت فقد دفعت الشعوب الخاضعة لسيطرة دولة أجنبية عنها إلى التحرر من نير هذه السيطرة وإقامة الدولة القومية . وهذه حال الاقليات القومية ، أو حال بلد احتله الأجانب فتقاممونه واختص كل واحد منهم بجزء منه .

في البدء كانت تشكل الوحدات القومية دور مسيطر من ١٨٥٠ - ١٨٧٠ وقد تمت هذه الوحدات بشكل دولة إنحادية كما في الوحدة الألمانية ، أو بشكل دولة وحدوية كما في مملكة إيطاليا .

أما قضية الاقليات القومية فقد كان دورها نشيطاً بعد ٧٠ . وقد استطاعت هذه الأقليات أن تحقق شيئاً فشيئاً الاستقلال الذاتي ، أي أن يكون لها الحق في أن تضع قوانينها الخاصة بنفسها عن طريق مجالسها المنتخبة ، ومن ثم الاستقلال التام التام . لأنها لم تكف بالمطالبة بالحربة الواسعة في النمو السياسي بل أرادت أن تنفصل عن الدولة التي عاشت في ظلها حيناً من الزمن ، وتحقق ذاتها القومية في ظل هذا الاستقلال الذي حصلت عليه .

ان تشكل الوحدات القومية كان يغلب عليه اهتمام أساسي : وهو أن يفيد من وضع الشعوب الناطقة بلغة واحدة ولها تراث مشترك من الذكريات التاريخية ولكنها تابعة لولاءات سياسية مختلفة ، ويطلع في ذهنها الرغبة في العيش المشترك في ظل دولة واحدة . وهذا يعني وجود حالة فكرية يجب تغذيتها وامتدادها وتوسيع انتشارها . ولكن هذه الحالة لا تخلو من عقبات ومقاومات ، أهمها : التعلق بالتقاليد الموروثة ، وقوة الروابط الشخصية المعقودة في داخل الدول الموجودة ، والخوف من ضياع الأوضاع المكتسبة والمنافع الاقتصادية القائمة ، والولاء لعهد معين ، ورغبة الأطر الادارية في الحفاظ على الأوضاع التي تفيد منها .

وللتغلب على هذه النعرات العاطفية المختلفة وجب القيام بتنظيم دعاية خاصة تبعث في الشعوب الشعور والوعي بالقرى ، وتبين لها فوائد التبعية والانتماء إلى دولة كبرى . ولقد كانت هذه الدعاية تلح خاصة على المنظور السياسي أكثر مما تلح على الفوائد الاقتصادية ، وتسعى جاهدة للبرهان على أن تشكل الوحدة السياسية يمد السبيل إلى القوة .

ولكن النشاط الذي قام به بعض رجال الفكر أو بعض رجال العمل لم يكن وحده كافياً ليعطي لهذه الحركات التوحيدية سيماها . ففي كل بلد قامت فيه هذه الحركات كان لسياسة السادة الموجهين والحكومات دور هام ، إما لأنهم شجعوها باعتبارهم سيفيدون منها ، وإما لأنهم قاوموا فيها مبادعات خطيرة على منافعهم . وفي الواقع ان قوى الهجوم في هذا الحقل كانت على درجة من التنظيم تفوق قوى الدفاع ، وكانت تمتاز بالاندفاع والحركة وبذل الجهد لتحويل العقلية الجماعية .

وأبدت حركات « الاقليات القومية » في كل مكان صفات مشتركة .

فقد ظهرت في الغالب بشكل نضال يومي قائم بين الأقلية والادارة بسبب لغة الدولة الحاكمة في التعليم ، أو بسبب الحوادث التي يثيرها في الحياة الادارية والقضائية استعمال اللغة الرسمية التي تختلف عن اللغة التي تتكلم بها عامة الأقلية . وبالإضافة إلى هذه الملامح العامة نجد أن التحليل التاريخي في دراسة كل قومية على حدة يكشف عن حالات مختلفة .

وفي هذه الحركات أو تلك كان عمل المفكرين حاسماً . فقد أحيوا الذكريات التاريخية وفهموا أهمية وحدة اللغة ، وعرفوا كيف يعربون عن العواطف الغارقة في سباتها العميق ، ويعثون فيها القوة والحياة . وفي كل هذه الحركات تتردد أسماء الفلاسفة ورجال الآداب ومؤرخو اللغة والأدب والحقوق أكثر من أسماء رجال المذاهب السياسية . وكان نشر هذه الأفكار يتم في الأوساط الثقافية والفكرية عن طريق التعليم الثانوي والجامعي والآثار الأدبية والتاريخية . أما في الأوساط الشعبية الواسعة فكانت تنتشر عن طريق الصحافة اليومية والدوريات والدعاية ووسائل الاعلام الأخرى .

وفي كل هذه الدعاية تحتل الساعات الكبرى في الماضي والمواقف الحاسمة والأجناد القومية والتقاليد الشعبية المكان الأسمى .

أما المنافع الاقتصادية والاختلافات الاجتماعية فلم يلعب عليها في البدء حتى أن بعض الموجهين السياسيين أهملوها على ما هي عليه من قيمة متفاوتة . ولكنها أخذت تحتل مكاناً كبيراً في الحركات التحررية والتوحيدية الحديثة في قارتي آسيا وإفريقية وخاصة بعد التحرر من الاستعمار .

بما تقدم نرى أن القومية وليدة افكار وعواطف تتفاعل مع بعض . وتؤلف قوة نشيطة تحرك الشعوب وتدفع بها إلى تحقيق الذات القومية . بيد أن بلوغ هذا الهدف كثيراً ما يكون بعيداً أو صعب المنال .

ويحتاج إلى سابق تخمر فكري واعداد عاطفي وجهد متواصل ومرور زمان تؤدي كلها إلى ما نسميه « الشعور القومي » أو « الوجدان القومي » أو « الوعي القومي » .

وهذا الوعي القومي على درجات ويبدأ من مرحلة العاطفة الوطنية ، أي حب البلد الذي تتفتح فيه عينا الانسان للنور ، بلد الآباء والأجداد ، بلده الذي يحن إليه إذا نأى عنه ، ويحميه إذا اعتدي عليه ، بلده الذي يكون عنده موضع عطف وحب واعزاز ، وينتهي بمرحلة التفكير القومي . وليس لهذه المرحلة حد ، ولكن المراد منها هو جمع شمل أبناء القوم الواحد ولم شعشعهم والخلص من الأجنبي الذي يرزحون تحت نيره ، ان وجد ، وأنشاء دولة مستقلة تضم تحت لوائها من تجمعهم وحدة الأفكار والمصالح والعواطف والذكريات والآمال والرغبة والارادة في العيش المشترك ضمن إطار جغرافي معين تحدده في الغالب وجهد المستطاع اللغة القومية .

والقومية قوة من القوى النشيطة في التاريخ المعاصر ويرجع أصلها إلى القرن السابع عشر وخاصة إلى القرن الثامن عشر ، عصر الأنوار وعبادة العقل والتفكير الديمقراطي والحقوق الطبيعية ، وحق تقرير المصير القومي وغيرها من هذه الأفكار العلوية التي بشر بها الفلاسفة الانكليز في البدء ووسعها الفلاسفة الفرنسيون والفت أول تطبيق لها في استقلال الولايات المتحدة الاميركية وقيام الثورة الفرنسية ، ثم انتشرت خلال القرن التاسع عشر في كل أوربة ، وأصبحت في القرن العشرين حركة واسعة شملت انحاء العالم ، وما زالت أهميتها في قارتي آسيا وافريقية آخذة بالنمو عاماً بعد عام ، وستظل قائمة مادام على أديم الارض حق مهضوم وشعب مغلوب على أمره يطالب بحقه في الحياة .

والفكرة القومية ليست نفسها في كل زمان ومكان . انها حادثة تاريخي ومخلوق حي يتطور ويتأثر بالأفكار السياسية والمبنى الاجتماعي للبلاد التي يتأصل فيها . انها فتح من فتوح البشرية وانتصارها ، وأصدق تعبير للطموح البشري في شتى أشكاله والوانه ، هذا الطموح الذي يحرك الأفراد كما يحرك الجماعات ويدفع بها إلى الحياة الحرة الكريمة .

وفي الحقيقة ان كثيراً من الحوادث التاريخية ، حدثت وتأثرت بالفكرة القومية والمبدأ القومي . لأن هذه الحوادث لا تظهر لنا وكأنها مجرد تصادف أو محض اتفاق ، بل تبدو مسيرة حسب مفاهيم فلسفية كبرى . وهذا ما يجعلنا نقبل بأن للأفكار والعواطف أهميتها في الحوادث التاريخية .

إن غاية كل حركة تاريخية قومية تجمع الشعوب وتحورها تؤدي إلى تأسيس الدولة القومية . ولكن يجب ألا تتصور أن الوصول إلى هذه الغاية يمكن أن يتم في زمن قصير ، وذلك لأن الفكرة النظرية لا تجد حقائق واقعية تطابقها إلا بصورة بطيئة ، حتى أن هذا التطابق ، بين النظرية والحقائق ، يكون مضطرباً ومختلفاً قليلاً أو كثيراً . ولندكر على سبيل المثال أن مضي ما يقارب نصف القرن بين ظهور النظريات القومية والحقائق التي نجمت عنها . وقد يمر وقت طويل بين بقطة القومية ونمو الوعي القومي وتحقيق السيادة القومية .

ولذا يجب ألا نفكر بأن التاريخ يرينا أن القوى الجماعية عند شعب من الشعوب تظهر فجأة ودفعة واحدة ، فليس على هذه الطريقة يسير المنطق التاريخي ، أو على هذا النحو تدعو النظريات الوقائع . بل ان ما يحدث في الغالب هو أن فكرة من الأفكار تظهر في بلد ما أو في بضعة

بلدان ، ويقول بها مفكر من المفكرين أو بعضهم ، فلا يلتفت اليها أحد ، ثم لا تلبث أن تختفي بعد حين ، وقد يمضي زمن قصير أو طويل وهي في حالة اغفاء أو سبات أو كبت أو خفاء ، ثم تعود في يوم من الأيام ، وعلى أثر حادث من الحوادث ، فيلتفت حول الفكرة نفر من الناس ، أو تتجمع خلفها نخبة صالحة تؤمن بها وتخلص لها ، وتجعل منها عقيدة ، وتحاول بدورها أن تنشرها في الأوساط الاجتماعية ، وقد تبذل في سبيلها النفس والنفس غير هيابة ولا وجله ، وقد تنتظر الزمن ليعمل عمله في العقول والأفئدة .

ان الشيء الذي نسميه في هذه الحالة ، هو أن الفكرة انتقلت من حيز النظر إلى حيز العمل أو من حيز القوة إلى حيز الفعل ، وبدأت ذات حيوية نشيطة بالرغم من القوى المضادة التي تحاول إبعادها أو وأدها ، وأخذت تتحرك ، وهنا يحدث عراك بين متبني الفكرة ومقاومها إلى أن تسفر الواقعة عن نصر الفكرة وانتشارها أخيراً في السواد الأعظم من الناس وفي الجماهير الشعبية ، وعندئذ يقوى عود الفكرة ويشد ساعدها . وهكذا تصبح قوة شديدة البأس قوية العزم لا يمكن غلبها أو قهرها أو طمس معالمها إلا بصعوبة ولأجل محدود .

على أن الفكرة القومية ، وان بقيت حية ، تأخذ أشكالاً مختلفة حسب الظروف وحسب البلاد وحسب مراحل نموها وانتشارها ، ولكن يجب الا نتمثلها في ذهننا كواقع ينمو بسرعة ويتكامل باستمرار ، بل على العكس يجب أن نتصور دوماً أنها تتطور ببطء وانقطاع ، أو بتعبير آخر بانقطاع مستمر نظراً للقوى المضادة التي تقف في سبيلها لتعيق سيرها

أو لتقضي عليها . ولذا تضطر إلى الحفاء والسر بعض الوقت ، ثم تظهر وتعاود سيرها إلى أن ترسخ وتتوطد وتكتب لها الحياة . ومن هذه الفكرة النشطة ، المحرزة الدافعة النابعة من الحياة نفسها ، ومن لا شعور الشعوب إلى شعورها ، إلى وعيها المتكامل ، يتوالى سير الحركات القومية بأقدامه وأحجامه ، بالتوائه وانحرافه ، بظهوره واختفائه ، بسرّه وعلايته إلى أن يتحقق النصر المبين في انشاء الدولة القومية .

والجدير بالذكر أيضاً أن الدول القومية ، التي تشكلت في التاريخ ، لم تبدع ابداعاً ولم تصطنع اصطناعاً ، بل كانت موجودة قبل أن تظهر بشكلها الجديد ، أي أنها كانت حقائق ووقائع ولم توجد من العدم . ولكنها كانت على درجات متفاوتة : بعضها كانت مضطرباً لم يأخذ شكلاً منتظماً ومعيناً ، ولا يمكن تمييزه في البيئة التي وجد فيها ، وهذه هي حال الأقوام السلافية مثلاً في الامبراطورية النمساوية . وهذا ما جعلها آخر القوميات التي استيقظت للحياة في أوربه . وبالمقابل نجد شعوباً لها كيائها المستقل احتفظت بفرديتها بالرغم من وقوعها تحت ضغط غيرها من الشعوب الأخرى ، وظلت حية تسعى ولكن دون أن تعي ذاتها ، ودون أن تكون لها ارادة باظهار شخصيتها . ويكفي لمثل هذه القوميات ظروف تاريخية تتيح لها الفرصة لتستيقظ من سباتها وتدرك عاطفة الاستقلال التي حرمت منها . وفي الواقع ان هذه الأمم الممت من الوجود كشخصية سياسية واحتفظت بمقومات قوميتها ، ولكن ينقصها الروح ، فيكفي إذن أن تنفخ فيها الروح لتعي نفسها وتشعر بوجودها الحقيقي . وهذه مثلاً حال البولونيين أو اليونان أو الهونغارين أو العرب في ظل الامبراطورية العثمانية .

ودرجة نفوذ الحكم الأجنبي تختلف بالنسبة لكل أمة من الأمم ، لأن جوهر شخصية كل منها يختلف عن جوهر الأخرى . فبولونيا مثلاً بقيت حية كشعب بالرغم من تقطيع أوصالها بين جيرانها وزوالها من الخارطة الأوروبية في القرن التاسع عشر كدولة ذات سيادة . غير أن ضغط الفاتح قد يبلغ في بعض الأحيان درجة يفقد الأمة صوابها فلا تشعر بانحطاطها وسقوطها ، وهذا ما جرى للايرونديين في ظل الحكم الانكليزي ، عندما كانت ايرلندا تؤلف جزءاً من الامبراطورية البريطانية .

ووضع الامم يبقى على مثل هذه الحال جسداً بلا روح حتى تتاح له منبهات مختلفة تبعث فيه الروح من جديد ليمور بالحياة . وقد الفت الشعوب هذه الروح عندما قامت حرب الاستقلال الاميركية وبصورة خاصة الثورة الفرنسية تليان فلسفة الانوار من جهة وتناديان بحقوق الانسان والشعوب ، وأكثر من ذلك عندما قامت الشعوب تناهض نابوليون .

ولا ريب في أن الثورة حادت عن مذهبها الاصلي وانحرفت عن غايتها الاولى ، وان نابوليون كان يتلاعب بالمذهب الثوري في حق الشعوب وان ادعى أنه يعمل لخير هذه الشعوب . وهذا ما أثار عليه رد الفعل من كل جانب وتآلب أوربه واعادة تنظيمها من جديد وعلى أسس جديدة .

وفي جميع البلاد التي استيقظت فيها العاطفة القومية وجد مفكرون وشعراء وروائيون يغذون الآداب القومية بنتاج قرائحهم وفيض خراطيرهم كما وجدت الآداب الشعبية سوقاً رائجة وآذاناً صاغية . ورافق هذا الاتجاه الحركة الابداعية في الأدب والفن فأحييت جميع التقاليد الشعبية ومجدت الماضي وجعلت منه مصدر حساسية وخيال . ونهضت كذلك

حركة التأليف في التاريخ . وقام المؤرخون القوميون ينقبون عن ماضي أممتهم وينبشون تراثهم ويبحثون عن ايجاد قومهم .

تم قامت المؤسسات الأخرى كالجامعات والمتاحف والمؤتمرات العلمية تؤدي رسالتها التي أنشئت من أجلها ، فأفادت في اثاره الشعور وتقريب أبناء القوم الواحد . ووجد في كل بلد من البلدان رجالات ينشؤون الحياة ويصنعون التاريخ بقوة شخصيتهم وقناعتهم وإيمانهم وفصاحتهم وجاذبيتهم وحسن بلائهم ودفاعهم ، وأخذ أبناء قومهم يتعلقون بهم ويتبنون آراءهم ويعملون بتوجيههم . وهذا يعني أن العنصر الفكري أخذ يعمل عمله في الجماهير القومية ويدفعها للقيام والمطالبة بالحرية والاستقلال وتأسيس الدولة القومية .

ولم يكد ينتهي القرن التاسع عشر ويطل القرن العشرون إلا وتحورت معظم القوميات الأوروبية وكونت وحداتها القومية بالرغم من الصعوبات المادية المختلفة وبالرغم من التيارات الفكرية المضادة الأخرى كثير الاشتراكية وتيار الأمية .

واستجمعت بعض هذه الدول الناشئة الجديدة أسباب القوة على أثر التقدم الصناعي واستخدام الآلة وما رافق ذلك من ازدهار اقتصادي ، وشرعت تحاول الاستيلاء على غيرها من البلاد بطرق مختلفة ، ولا تتوانى عن سلوك الحرب والابادة وغيرها من أساليب الاستعمار المعروفة . وعلى هذا النحو تم الغزو الاستعماري لبلاد آسيا وافريقية وشعوبها الآمنة . وأصبحت الشعوب التي كانت تنادي بالحرية أو تطالب بها أول من يعتدي على حق الشعوب .

ولا ريب في أن الدول الاستعمارية كان يؤدي بها الطموح لاستغلال

الشعوب الأخرى إلى التنافس والحرب أحياناً ، ولكن الصلح بينها كان يُسوّى على حساب الشعوب الضعيفة وبما يتنافى مع حرية الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق القوميات . حتى أن الحلول التي اتخذتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى لتسوية القضايا القائمة والمعلقة ، كثيراً ما جنت على مبدأ القوميات وكانت مضادة له . وبالرغم من أن معاهدات السلام التي تلت حرب ١٩١٤ حررت كثيراً من الشعوب التي كانت خاضعة حتى ذلك الحين للنفوذ الأجنبي ، فإن هذه المعاهدات من جهة أخرى وضعت مصوراً سياسياً جديداً للعالم وأوجدت فيه أقليات قومية جديدة في الدول التي أنشأتها ، وهذا ما أثار مشاكل جديدة لم تكن موجودة من قبل .

وعلى عكس ذلك لم يعمل شيء لصالح القوميات في خارج أوربة . فقد تقاسمت الدول الظافرة الأسلاب والغنائم فيما تبقى من بلاد غير مستعمرة في قارتي آسيا وإفريقية ، وحلت المشاكل الدولية الأوربية على حساب هذه البلاد ، وجعلت منها مستغلات ومستعمرات ، واث ادعت ، كما زعمت ، انها ما أتت لهذه البلاد إلا للحماية والوصاية ، وتأدية الرسالة الحضارية إلى أبناء الشعوب المتخلفة ، إلى آخر ما هنالك من تعابير جوفاء .

غير ان فترة ما بين الحربين شهدت نضال الشعوب المغلوبة على امرها في آسيا وإفريقية ، بعد أن افادت من سباتها وأخذت تزيح عن كاهلها نير الاستعباد ، وتحاول جاهدة الأخذ بأساليب الغرب ومكافحته بوسائله وعقليته ما استطاعت لذلك سبيلاً . كما شهدت في الحركات القومية لبعض البلاد مطالب تتجاوز جمع الشمل تحت لواء الوحدة ، وتعداه إلى البحث

عن المجال الحيوي . حتى ان الدول الكبرى في الحرب العالمية الثانية كلها دحرت خصمها في بلد من البلدان جاءت تفرض نفسها على أبناء هذا البلد وتجعل يوم دخولها عيداً للتححر القومي تقام فيه الزينة والأفراح ، وكان أبناء هذا البلد ليس لهم من إرادة يبدونها سوى الرضى بالأمر الواقع والتسليم بكل ما يجري .

ولكن الشعوب المتطلعة الى الحرية والاستقلال ظلت تناضل وتقاوم وزاد أملها بما صرح به موقعو ميثاق الأمم المتحدة من ايمان بحقوق الانسان الأساسية وبالكرامة ، وقيمة الشخص الانساني ومساواة حقوق الرجال والنساء ، والأمم الكبرى والصغرى دون تمييز عنصر او جنس او لغة او دين ، وتأكيدهم لحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وهكذا شهد العالم منذ ١٩٤٥ ولادة دول قومية متعددة في آسيا وافريقية بمتدة من اندونيسيا حتى المحيط الاطلسي ، كانت شعوبها في القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين خاضعة سياسياً وعسكرياً للدول الأوروبية .

ووحدة المصاب بالاستعمار والنضال والأمل بالاستقلال والعيش الكريم شدت اواصر الصداقة والتفاهم بين شعوب آسيا وافريقية وربطت بينها برباط التضامن الافروآسي لإنهاء الاستعمار والقضاء عليه قضاء مبرماً ودفع كل استعمار جديد والتعاون معاً في الحلل الدولي .

ولا مربة في ان العهد الجديد الذي تجتازه هذه الدول الفتية الناشئة مثقل وسيكون. مثقلاً بالصعاب والمشاكل الداخلية والخارجية مع ما يصحبها من أزمات النمو . ولكنها على أي حال أحسن عيشاً وأوفر كرامة" واعجل تقدماً منها في العهد البائد . وستجد من نفسها القوة ، ومن رجالها

الخلص حسن التوجيه بما يساعد على النهوض وتذليل العقبات وتحقيق القدر الذي ترتأيه لنفسها .

وهكذا نرى ان التوازن القديم الذي أوجدته الدول الكبرى والمنافع المادية والمصالح الاستعمارية والتسلطات التوسعية بدأ يضطرب ليحل محله توازن جديد يقوم على الحرية والمساواة بين الشعوب . فلقد زالت بالتدريج الأطر التقليدية لصالح قوى جديدة ناشئة لم تستقر بعد ولكنها في طريق التكامل والنمو . ولم تعد أوربة وأمريكا تمسكان بأيديهما صولجان التفوق أمام ظهور عمالقة آخرين ، كما لم تعد الدول الكبرى كبرى أمام دول العمالقة ، لأن انتشار التعليم المستمر ومزاج الحضارات المختلفة واتساع طرق المواصلات وتنوعها جعلت الشعوب القاصرة تتطلع الى ادارة شؤونها بنفسها وبند كل حماية او وصاية او رعاية ومكافحة كل استعمار مهما كان نوعه من قديم او حديث . وهذا ما احدث مرارة شديدة في نفس من كانوا يعتقدون بالأمس انهم السادة وغيرهم العبيد ، وانهم أوصياء على الشعوب الأخرى ...

وبعد ان كان ابناء الشعوب المتخلفة يؤخذون بسر « تقدم الغرب » إذا بهم يستبينون « أفول الغرب » النسبي . وبعد ان كانت القارتان آسيا وإفريقية مستغلاً للدول الكبرى ، إذا بها تنفضان غبار القرون الخالية وتنشأ من الحياة من جديد وعلى أسس عقلانية .

ان هذا التطور القومي الذي نامس آثاره في جميع انحاء العالم ، وخاصة في القارتين الكبيرتين ، لمدين حقاً الى نمو الشخصية البشرية وتكامل الوعي عند الشعوب ، وتحرير الفرد والجماعة من كل قيد يشل النشاط ويعيق التقدم .

الحركات القومية الأوربية
في النصف الأول من القرن التاسع عشر

القسم الأول

القومية والوطنية

الفصل الأول

الأصول العقائدية لمبدأ القوميات

حوالي ١٧٦٠ - ١٧٧٠ قامت في مختلف أنحاء أوربة عدة ظاهرات بدت فيها مطالب قومية . ففي إيطاليا نجدها في آثار مؤرخين : مافيشي (١٦٧٥ - ١٧٥٥) وموراتوري (١٦٧٢ - ١٧٥٠) . وفي جنوب شرقي أوربة ألف الأب ييزي عام ١٧٦٢ تاريخ الشعب السلافي البلغاري والقياصرة والقديسين في بلغاريا . وفي حملة روسيا ضد تركيا عام ١٧٧٠ قامت حركة يونانية هزت شبه الجزيرة والجزر . وفي بلاد الشمال نشرت في العام ١٧٦٠ أول ميثولوجيا اسكاندينافية باللغة الألمانية . وفي العام ١٧٧٢ ألف جيرارد شونينغ أول تاريخ للنورفيج . وبعد بضعة أشهر ألف أول نشيد وطني نورفيجي وترى فيه هذه الجملة : « لاشك في أننا سنستيقظ مرة ونحطم اغلالنا وروابطنا ونقضي على كل قسر » . وفي عام ١٧٧١ ألف نشيد مماثل في فنلندا . وفي ألمانيا ألف غوته عام ١٧٧٣ قطعت المساة « غوتز فون بريشنغن » وهي أول قطعة ذات موضوع ألماني قومي . وفي البلاد المنخفضة بديء بيعث اسم بلجيكا .

لقد كانت هذه الظاهرات معاصرة لبرنامج الاستقلال والاتحاد الذي وضعه صموئيل آدامز في ماساتشوستس في الولايات المتحدة شتاء عام ١٧٧٢ - ١٧٧٣ . وكذلك تقسم بولونيا عام ١٧٧٢ هز أوربة هزة عنيفة .

لم يكن كل حادث من هذه الحوادث جلياً ، ولم يكن في هذه الأفكار المضطربة دقة او مفهوم واضح للقومية . غير أن المهم هو أن هذه الوقائع وجدت معاً وتعممت ، وهذا يدل على انتشار بعض الأفكار الجديدة في اوروبا كلها .

وفي الحقيقة ، لقد تشكلت في الوقت نفسه النظريات الاولى للقومية ونجد فيها مدرستين : المدرسة الفرنسية والمدرسة الألمانية . وفي هاتين المدرستين تنعكس عبقرية الشعبين ، او بتعبير آخر طبعها ونفسيتهما اللذان يعتبران عنصرين دائمين في التاريخ . وهذا الدوام في نفسية الشعبين يؤثر في طبع شخصيتهما ويعكس شرائط مؤهما التاريخي .

المدرسة الفلسفية الفرنسية

إذا نظرنا إلى فرنسا من الوجهة السياسية ، واستثنينا انكلترا ، نجدتها متقدمة على باقي بلاد اوروبا . ان ما يميز فرنسا هو قدم الأمة الفرنسية . فمن الوجهة التاريخية ، تشكلت فرنسا من جمع عناصر مختلفة وعروق متباينة اتت اليها عن طريق الغارات واستوطنتها ، واختلطت بالأصل القديم الغالي ؛ ومن جمع المقاطعات المتعلقة بنهرها الاقليمية الشديدة . ومن هذا الخليط تشكل جسم واحد ، فرنسا . وقد وجدت فرنسا هذه بفضل الأسرة الكابسية التي بذلت جهوداً مديدة في هذا الشأن . ويلاحظ أن فرنسا الفت دولة منذ عهد بعيد ، وان الوطنية فيها قديمة ، وان لكل من المؤرخين والناشرين نظريات مختلفة في تاريخ هذه الوطنية وأصلها ؛ ويلاحظ في الغالب ان الأفكار السياسية كانت أساساً لهذه النظريات . يرى المؤرخ الفرنسي اوغستن تيوتي ان الأمة

الفرنسية تبدأ مع هورغ كايت . ويرى جبهة المؤرخين أن واقعة برونين بين فيليب اوغست والامبراطور اوتون الرابع وحلفائه ، عام ١٢١٤ ، أول بادرة وإشارة للقومية الفرنسية . ويرى المؤرخ غيزو أن الأمة الفرنسية بدأت تشعر بذاتها في عهد أمرة آل فالوا . وينسب المؤرخ ميشليه نمو الوطنية الفرنسية إلى جان دارك . ويرى المؤرخون الجمهوريون ، مثل لافيس وأولار ، أن الأمة الفرنسية بدأت منذ عهد الثورة . وفي الواقع أن العاطفة القومية أي عاطفة حب البلد الفرنسي قديمة في فرنسا ويرى التعبير عنها منذ القرن الثاني عشر والثالث عشر .

غير أن الذي يهم موضوعنا هو أن العاطفة القومية بدأت مبكرة على الشكل الذي سيكون أساساً للمذهب الفرنسي في القومية لا بشكل غريزي فحسب ، بل بشكل شاعر وواع بأن للأمة حق الحياة ، وهذا الحق لا يمكن أن يس أو ينقل إلا برضى الأفراد أنفسهم . ومن هنا يرى أن في أساس الأمة فكرة العقد .

وهذه النظرية ، التي تجعل حق الأمة مستنداً على رضى الشعب أي على عقد بين الشعب وسيده ، دامت من القرن الرابع عشر إلى آخر القرن السادس عشر . أما في القرن السابع عشر فقد كشفت وراء الحق الملكي ، ولكن دون أن تذهب تماماً . وقد أصبح هذا التقليد القديم نظرية وأخذ يتضح في القرن الثامن عشر . فحتى ذلك الحين كان يرى أن الصفة الأساسية للدولة هي وجود سلطة ذات سيادة . وأن الدولة مرتبطة بالمبدأ الملكي . غير أن فكرة الأمة ، في القرن الثامن عشر ، أخذت تملأ فكرة السيد كأساس للدولة ، وصار يطلب إلى الدولة أن تبرهن على شرعيتها بكل آخر غير حل الحق الملكي .

ترجع اسباب هذا النداء للنظريات إلى مايلي :

١ - إلى تضارب وعدم كفاية الايضاحات التاريخية المعاصرة التي كان يؤتى بها لبيان أصل فرنسا القديم ، وطبيعة الغارات ودور كل من الفرنجة والغاليين في تشكل فرنسا . وقد دشن هذا الجدل في القرن السادس عشر المؤرخان هيلو دو تيه وهوتان ، ولبت طوال القرن السابع عشر ، وانفجر بشكل قوي في فاتحة القرن الثامن عشر . ولم يصل المؤرخون إلى نتيجة وافية ، لأن الشك ظل يحوم حول أساس الأمة الفرنسية ووحدها ، بينما كان وجود الأمة الفرنسية أمراً أكيداً وثابتاً . ولذا حصل اتجاه في التفكير إلى إيجاد الحل في عالم الفكر لا في عالم التاريخ .

٢ - دخول رجال الآداب والفكر في منتصف القرن الثامن عشر في عالم السياسة والفلسفة السياسية والعمل السياسي، هذا العالم الذي ظل حتى ذلك التاريخ وقفاً على اللاهوتيين ورجال القانون . وفي الوقت نفسه بدأ رد الفعل في العالم الفلسفي ضد الحكم الملكي المطلق . ففي عام ١٧٤٧ نشر الفيلسوف الجونيفي بورلاماكي « مبادئ الحق الطبيعي » . وفي عام ١٧٤٨ نشر مونتسكيو كتابه « روح القوانين » ، ومن بعد ذلك مدرسة الموسوعة كلها . ومن هذين الأصلين خرجت نظرية الحرية السياسية . وبفضل عمل هؤلاء المفكرين أخذت كلمة « شعب » معناها وهو وحدة الأصل ، وفكرة « الأمة » معنى المنظمة السياسية والاجتماعية . وحلت جميع القضايا التي كان يتناقش بها كقضية أصل فرنسا . وقد بسطت هذه الأفكار المعقدة وحلت بارجاعها إلى العقل الذي يوضح كل شيء . وبهذا العمل الفكري وجدت فكرة الأمة مرتبطة نهائياً بشعور

الوحدة القومية وبوعيا ، وانفصلت عن الفكرة الحقوقية للدولة ، وارتبطت بفكرة الحرية وفكرة الحق .

إلا ان الذهاب بالمفهوم الأصلي للأمة في عالم الفكر له خطره ، وذلك لأن هذا المفهوم للأمة يمكن أن يهدد المفهوم الوطني ويحله في فكرة البشرية والوطنية العالمية . غير ان الوقائع وخاصة السياسة الخارجية اجرت التصحيح الضروري لهذا المفهوم . وكذلك ارجعت حروب الثورة الفرنسية فكرة الأمة إلى حظيرة الوطنية القومية بعد أن كادت تضع في الوطنية العالمية . يقول روبير ، وهو من رجال دانتون في المؤتمر الوطني الفرنسي : « أريد أن ينسى لحظة مشرع فرنسا العالم فلا يشغل نفسه إلا في بلده . اريد هذا النوع من الانانية القومية ، الذي نخون واجباتنا بدونه . اني احب جميع الناس ، وبخاصة احرار الرجال ، ولكنني افضل رجال فرنسا الأحرار على احرار العالمين » .

هذه هي الأسباب التي ولدت النظرية . فلنتأمل هذه النظرية نفسها : لقد وضعت هذه النظرية عقب ١٧٦٠ تقريباً وبخاصة على يد جان جاك روسو في كتابين من كتبه وهما : « العقد الاجتماعي » ١٧٦٢ و « نظرات في حكومة بولونيا » ١٧٧٢ .

يقول جان جاك روسو في كتابه « خطب في التفاوت » ، عام ١٧٥٤ : « لنبدأ بأبعاد جميع الحوادث » . وهو يرى ، كما يرى رجال الموسوعة ، ان الفرضية لإتقهم كفرض على الحوادث القديمة لا يوضحها بل كتبديل مقبول ويمكن للحوادث الحالية . وهذه الحوادث ، بالنسبة إليه ، هي ان الناس مرو بمراحل متعاقبة : الحالة الطبيعية ثم الحالة الممجية ثم الحالة الاجتماعية التي هي الحالة الحاضرة ، على ما فيها من عيوب وانحطاط

تدريجياً للانسان أدت اليه الحضارة ؛ وأخيراً الحالة المدنية التي ارتبط فيها الناس بعقد ولفوا الدولة باسم المصلحة العامة .

لم يعالج جان جاك روسو القومية صراحةً ، ولم يعرفها بتعبير واضح ، غير أنه ، على العكس ، يستعمل كلمة « الأمة » في معنى معاصريه ويقول عن نفسه في « حوار » : « انه رجل العالم الذي يكن في نفسه الاحترام الحقيقي للقوانين والدساتير القومية » . بيد ان بعض نظريات جان جاك روسو وضعت نظرية القومية واعطتها تفسيرها وتبريرها . وأول هذه النظريات نظرية « العقد » ويقصد بهذا العقد الاجتماعي الذي هو أساس المجتمع المدني والمجتمع الانموذجي . ومنه يستنتج المبدأ القائل بأن ارتباط المواطنين هو أساس المجتمع . وهذه الارادة العامة التي تحمل محل الارادة الفردية في الحالة الاجتماعية إنما هي تعبير لسكائن اجتماعي وجماعة قومية . ويرى جان جاك روسو ان السكائن الاجتماعي يوجد فعلاً ، ويجب احترامه في حقه في الحياة وفي حقه في التعبير . ومن نظرية العقد تخرج أخيراً فكرة ربط الدولة ، وهي الهيئة السياسية ، بهذه الروح القومية المؤلفة من ارتباط المواطنين . ويرى ، من جهة أخرى ، أن روسو في فلسفته العامة وخاصةً في مفهومه للدين ، يرجع إلى الوجدان أي الضمير ، ويبين هذه الفلسفة على احترام الفرد .

ومن نظريات جان جاك روسو يخرج ايضاً مفهوم يتعلق بالقومية وخاصة في مفهوم الدولة . وهو أن هدف التشريع يجب أن يعطي إلى روح الشعب سيادة القومية ، ويحيي في القلوب ، بواسطة التربية ، تقاليد الوطن واخلاقه وطباعه . وهذه هي الفكرة التي يوسعها في كتابه « نظرات في حكومة بولونيا » عام ١٧٧٢ . ولذا ينبغي تكييف الدولة حسب الروح القومية ، وهذا ما حاوله في وضع دستور لبولونيا . إلا

أنه لا يتصور امكان تكييف الدستور الجمهوري مع العاطفة القومية إلا من أجل الدول الصغرى .

وهنا من روسو روح نظرياته وما تمثل بالنسبة إلى رأي عصره ، أي فكرة الديمقراطية والجمهورية ، فكرة السيادة الشعبية . ولقد وضعت نظريات روسو بجلاء على يد تلاميذه ومكمليه ، ونخص بالذكر منهم ، في ميدان الفلسفة المحضة وما وراء الطبيعة ، الفيلسوف الألماني كانط . فقدم آل تفكيره إلى الاستقلال الذاتي للشخص البشري وإلى الأمر المطلق للوجدان . فاذا نقلت هذه الأفكار إلى المضمار القومي الذي يشغلنا ، دلت على لزوم احترام الفرد وعدم فرض ارادة أجنبية على الروح الاجتماعية . ويرى كانط أن الأخلاق هي نفسها بالنسبة للأمة كما هي بالنسبة للفرد ، ولا يوجد مبرر نظري ممكن للاغتصاب التاريخي . إلا أن كانط كان مواطناً عالمياً دون قواعد قومية وإنسانية .

وكان المكمل لأراء روسو في فرنسا ، وخاصة في العالم السيامي ، الأب مابلي . فقد عرض نظريته في كتابين : « حديث فوسيون عن علاقة الأخلاق بالسياسة » عام ١٧٦٣ و « ملاحظات في تاريخ فرنسا » عام ١٧٦٥ .

وكان تأثير مابلي عظيماً في رأي عصره . فقد أسس مذاهب المساواة وحتى الشيوعية فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية . ووضع في أصل تاريخ فرنسا نوعاً من جمهورية قومية فرنجية وفرنجية - غالية ، ورأى أن مجلس الأمة تعبير لا ينفصل عن الحياة القومية ، واعتبره سابقاً للملكية ، وأن للانسان قانونه الخاص ، ولذا لا يمكن أن يرتبط إلا بأرادته الخاصة

وهكذا نرى أن نظريات روسو وكايط ومايلي تؤول إلى تصور القومية
ارتباط ارادات حرة .

وبما هو جدير بالذكر أن هذه النظريات المتعلقة بالقومية لم تبقى في
حيز الفلسفة بل انتقلت إلى حيز الواقع . ومنذ أيامها الأولى نراها عند
رجل يهتم بالاعمال وفي الوقت نفسه رجل أوهام ، المركيز دارجانسون
في « نظراته في حكومة فرنسا » المنشور عام ١٧٦٤ ، وفي يومياته .
وضع مخططاً لتجزئة الامبراطورية العثمانية على أساس القوميات . ولذا
يعتبر بحق طليعة ومبشراً . وتصور قومية يونانية ، وقومية آسيا الصغرى
وقومية فلسطينية وقومية سورية ، وقومية مصرية ، وقومية مراكشية ،
وامتد بهذا المفهوم إلى أوروبا ، ورأى تشكيل جمهورية أو رابطة دائمة
للدول الايطالية ، كما وجدت رابطة جرمانية ، وباتافية (جمهورية بلاد
البالتيك من ١٧٩٥ إلى ١٨٠٦) ، وهلفتية (سويسرية) . وفي الوقت
الذي كانت تنتشر فيه نظريات روسو ومايلي استقبل استقلال الولايات
المتحدة في فرنسا ، وان كان ذلك لغرض سياسي لا قومي ، كتحقيق
للأفكار الفرنسية فيما يتعلق بالدولة .

وفي عهد الثورة الفرنسية دخلت نظرية القومية في الأحداث والوقائع
وجعلت الثورة منها مذهباً عاماً ، وفي الوقت ذاته ، حلاً عملياً وواقعياً ،
وأظهر اعلان حقوق الانسان والمواطن ، من الوجهة القومية ، فكرتين
أساسيتين : الأولى أن السيادة للأمة ؛ والثانية ان القانون تعبير للارادة
العامة ، وأن هذه الارادة العامة وحدها تملك القانون وتعرف سيادة
الأمة ووجودها ، وان الدولة يجب ألا توجد إلا برضى المحكومين
الحر . وتستخلص الثورة من هذه الفكرة نتيجة مزدوجة . فهي من

جهة تنكر حق الفتح ؛ ومن جهة أخرى ، تنادي بحق انفصال الأمم المقهورة والمغلوبة على أمرها . وليس حق الانفصال هذا الا حق مقاومة القهر الذي اعترف به اعلان الحقوق للأفراد . وفي الواقع وجدت مادة في دستور ١٧٩١ تصرح علناً : « ان الأمة الفرنسية تتخلى عن القيام بأي حرب في سبيل الحصول على فتوحات ، ولا تستخدم قواها ضد حرية أي شعب كان » . وبعد بضعة أشهر على اعلان الدستور تم الوصول إلى نتيجة أوضح وهي : أن قوى فرنسا موضوعة تحت تصرف حرية الشعوب الأخرى لتحريرها .

ومن هنا نشأ حق عام جديد ، وفي الوقت نفسه ، جرت تطبيقات عملية لهذه النظرية كانت في صالح فرنسا . وحققت فرنسا بنفسها « عقدها الاجتماعي » في عيد الاتحاد أي في ١٤ تموز ١٧٩٠ عندما أتت وفود المقاطعات إلى باريس لتعقد صك الاتحاد على مذبح الوطن ، وتحققت فعلاً فكرة روسو النظرية والوهمية في العقد الاجتماعي .

واستعملت الثورة الفكرة نفسها لتبرر توسيع حدود فرنسا وتخل قضيتين سياسيتين وهما : ضم الكونتات فينيسان وقضية الصعوبات التي أثارها أمراء الامبراطورية المالكون في الالزاس . لقد كانت الكونتاديون (سكان الكونتات) يطالبون البابا بمجلس أمة ليستطيعوا اعلان ضم الكونتات فينيسان وآقنيون إلى فرنسا ويصرحون بقولهم : « بناء على اعتبار أن الأساس الشرعي الوحيد للمطالبة بالسيادة والحصول عليها هو الرضى الحر للشعب ، وان ارادة الشعب يجب أن تظهر قبل أن يخضع لنفوذ آخر . . . » فالنظرية إذن واضحة وهي أن رضى الشعب له الخيار في تقديم طاعته إلى الدولة التي يريدتها . وفي الواقع صوت مجلس الأمة في الكونتات

وأقنوا على الانضمام إلى فرنسا . كما أن نظرية رضى الشعب في اختيار حكومته دافع عنها في المجلس الفرنسي النواب المحبذون لهذا الانضمام مثل روبسيير وبتيون وبارناف ، بينما عارضها حقوقيون من أمثال ترونشيه باسم الحق القديم ، وسياسيون مثل ميرابو باسم الانتهاز ، ولكن النظرية القومية تغلبت أخيراً عندما قبلت الجمعية التأسيسية بضم المقاطعتين المذكورتين إلى فرنسا في ١٤ ايلول ١٧٩١ . وباسم هذه النظرية حلت الثورة قضية الأمراء المالكين في الألزاس ، وانضم هذا الاقليم إلى فرنسا ، ولم يعد للأمراء الايمان حق أعلى على أراضيهم خارج عن مشيئة السكان .

وطبقت الثورة هذا المبدأ عن طريق الاستفتاء لضم نيس والسافوا ، وبلجيكا والضفة اليسرى لنهر الراين .

وهكذا نرى أن النظرية الفرنسية تقوم على مفاهيم فلسفية .

الممارسة التاريخية الوطنية

اما النظرية التي تعارض النظرية الفرنسية فهي نظرية المانية غير فلسفية ولكنها ذات أساس تاريخي . ولذا يمكن تسميتها بالنظرية التاريخية الألمانية وإذا رأينا في المانيا نظرية في القومية تختلف عن النظرية الفرنسية ، فذلك لأن الظروف التاريخية في كل من الدولتين كانت تختلف عن الأخرى ؛ ولأن الاتجاه الفكري للدولتين في آخر القرن الثامن عشر كان مختلفاً ايضاً . ومن السهل ان نفهم في هذه الظروف ان التعبير الفلسفي لفكرة الدولة والقومية يختلف في المانيا عنه في فرنسا . وهذه النظرية الألمانية تختلف عن النظرية الفرنسية في تطورها الشخصي وفي الاتجاه الذي عيته للشعوب الأخرى .

لقد خبرت ألمانيا في تاريخها الطويل تجربة سياسية متناقضة . فقد كانت ضحية العصر الوسيط الذي استحكم بين ظهورها حتى القرن التاسع عشر ، بينما استطاعت فرنسا ان تنجو منه في وقت مبكر . لقد أخذت فكرة السيادة في ألمانيا شكل الامبراطورية والفكرة الامبراطورية أي انها أخذت مفهوماً عاماً وهو « الكاثوليكية السياسية » ولم ترتبط الفكرة الامبراطورية بالدولة ولا بالأرض ، بل انها توضع فوق الدول الألمانية ، كما توضع الأمباطور فوق الملوك العاديين . وهو يمثل الفكرة المسيحية من الوجهة السياسية كما يمثلها البابا من الوجهة الروحية . والبابا والامباطور يمثلان « نصفي الله » . ومن هنا يفهم ان فكرة الامبراطورية تمتد بمحدودها إلى ما وراء ألمانيا نفسها . وفي الواقع امتدت الامبراطورية بعيداً عن ألمانيا نحو الغرب ونحو الجنوب . فمن جهة الغرب شملت وادي الرون وبلاد اللورين ، ومن جهة الجنوب ضمت إيطاليا الشمالية حتى أنها احتوت إيطاليا الوسطى وروما . وبالمقابل ، ان هذه الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة التي امتدت نحو الغرب والجنوب إلى ما وراء حدود ألمانيا الجغرافية ، ما كانت لتشمل الأراضي التي توسعت بها أوربة بعد تأسيس الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة على يد اوتون الكبير . فمن جهة الجنوب الشرقي اتسعت أوربة بالثغور التي كان غرضها إيقاف الغزو الآسيوي بالنمسا وهونغاريا ، ومن جهة الشرق اتسعت بدحر الصقالبه البولونيين نحو الشرق ، حتى ان هذه الامبراطورية في آخر القرن الثامن عشر ، لم تنطبق على ما يسمى ألمانيا . بلغت مساحتها ٦٠٠.٠٠٠ كم^٢ وتراوحت نفوسها بين ٢٨ و ٣٠ مليون نسمة . ولكن الدول التي تؤلفها أو تشترك في تأليفها كانت تتجاوزها بصورة غريبة . فقد كانت النمسا تضم ١٠.٥ ملايين نسمة في الامبراطورية و ١٤ مليون في خارج الامبراطورية . وتضم بروسيا ٢.٥ مليون نسمة في الامبراطورية

ومثل ذلك في خارجها . وفي مثل هذه الشروط يمكن ان نعتبر المانيا كبيرة جداً أو غير كبيرة بصورة كافية . وهذا ما يوضح لنا المطالب السياسية إذا اريد تأسيس القومية على التاريخ ، أي اذا اريد ، باسم القومية المؤسسة على التاريخ ، جمع الشعوب التي دخلت في زمن ما في الامبراطورية الألمانية . وعلى هذا ففكرة السيادة الألمانية ، كما تفهم في الأصل كفكرة امبراطورية ، منفصلة عن كل قوام ارضي وسياسي . ومن هنا يمكن أن نفسر تشعث القومية الألمانية والنظام السياسي الألماني ، لأن المفهوم الامبراطوري لا يمثل فكرة الأمة الألمانية .

يضاف إلى ذلك أن المانيا خبرت تجربة سياسية أخرى مضادة نوعاً ما للسابقة . لقد وجدت في المانيا دول اصطنعت اصطناعاً ، كدولة بروسيا . فقد تشكلت هذه الدولة على يد سلالة آل هوهنزلرن بجمع اراض مختلفة عن طريق الارث أو الشراء أو الفتح أو الاستيلاء . وأخذت شكلها السياسي تدريجياً باسم « ناخية براندبورغ » ، ثم بالملكية المكتسبة عام ١٧٠٣٠ على يد البوروقراطيين من كبار الموظفين والجيش ، وأخيراً بتأثير حكم فريديريك الثاني المطلق . واستطاعت هذه السلالة ان تؤلف سكان بروسيا لأن ملوكها اضطروا إلى استدعاء السكان من مختلف اقطار اوروبا إلى بروسيا لتعمير الاراضي البور والمتروكة على طبيعتها ؛ ثم إلى صهر هذه العناصر المختلفة من السكان وتشكيل كل غير متجانس العناصر ؛ وأخيراً إلى تقسيم السكان إلى طبقات حسب قرار فريديريك . وهكذا تألفت الأمة البروسية ، التي تختلف من حيث تشكيلها عن تشكيل الأمة الفرنسية او الانكليزية اللتين توجدان تقريباً قبل وجود الدولة . إن نتيجة هذا العمل ، من وجهة النظر القومية ، هي ان بروسيا تعطينا مثلاً واضحاً عن قوة الدولة وشدة نفوذها ومن الممكن ان ينسب إلى الدولة كل شيء ، لأنها استطاعت أن

تخلق شعباً وتوجد أمة . فالدولة في بروسيا هي الكل في الكل . وهذا ما حدا بالبروسيين إلى تأليه الدولة على حساب الفرد . وما فلسفة هيغل ، كما سنرى ، إلا صورة عن هذا الواقع البروسي .

وفي الحقيقة ، كان تأثير بروسيا عظيماً في ألمانيا ، وساعد على هذا التأثير مجد فريدريك الثاني العسكري والفلسفي . فقد كان موضع اعتزاز وفخر لدى جميع الألمان . حتى أن الشاعر غوته تغنى به في شبابه وهو في فرانكفورت بقوله : « لقد كنت مع بروسيا ، وبخاصة مع فريدريك ، وماذا يعني من أمر بروسيا ، أن شخص المليك هو الذي يبيع القلوب ، ولقد فرحت وائي بانتصاره » . وتدل تقارير السفراء على أن الألمان الذين سافروا إلى أمريكا في ذلك العهد ، قد آثارهم مجد فريدريك فجعلوا « يعبدون ملك بروسيا كما تعبد الأصنام » . ونرى أيضاً نشأة أدب شعري في الحرب والوطنية على لسان الشعراء : كلايست وغلليم وتوماس آبت . وفي هذا من التناقض ما فيه ، لأن ملك بروسيا ، وهو أقل الألمان المانية ، كان يزود ألمانيا بهذا المجد ويجعلها تقهر بالمانيته . ونرى تناقضاً آخر وهو أن فريدريك الثاني كان يكافح النمسا والامبراطورية أي يكافح الشكل الأسامي للتاريخ الألماني في سبيل تنظيم دولته على حساب الامبراطورية .

يضاف إلى ذلك عنصر آخر ، كان يظهر بين حين وآخر في ألمانيا ، وهو كره فرنسا . وكان يرى من تارة لأخرى ظهور كلمة « وطن » في رسائل رجال السياسة أو أعمالهم أو دراساتهم . ففي الجدل الذي قام بين فريدريك الثاني وماريا تيريزا ، بسبب إقليم سيليزيا ، كان كل من العاهلين يتوجه إلى « الوطن الألماني » ، لأن ماريا تيريزا كانت تريد أن تحمي الامبراطورية من فريدريك ، وبالتالي من حلفائه

الفرنسيين . وفريدريك نفسه ، عند ما كان يهاجم الامبراطورية ، كان يدعي بأنه يريد تحرير « الشعب الألماني من الأجنبي » وفي العام ١٧٦٩ تصالح فريدريك الثاني وماريا تيريزا باسم « المذهب الوطني الألماني » ضد فرنسا . وكان كل منها ينادي باسم « الحريات الألمانية » ، وبخاصة فريدريك الثاني عندما الف « عصبة الأمراء » عام ١٧٨٥ ضد الامبراطور جوزيف الثاني باسم الدفاع عن هذه الحريات . وكان ورائه وابن أخيه فريدريك غليوم الثاني يحاول توطيد نفوذه على هذا المذهب . وفيه يقول ميرابو : « لقد عرف هذا الملك كيف يصبح رجلاً عظيماً . فقد جعل نفسه المانياً والمانياً قماً واستخف بالتفوق الفرنسي » . على أن هذه الأقوال ليست ، في الحقيقة ، سوى حجج سياسية بسيطة . وما كان كل من فريدريك الثاني او ماريا تيريزا أو يوسف الثاني ليخضع بمثل هذه الكلمات . بيد أنهم كانوا يشعرون بأن هذه الحجج كانت تلامس شيئاً من واقع الحياة في المانيا ، وهو وجود هذه العاطفة الألمانية عند الألمان .

ان النتيجة التي نستخلصها من تطور المانيا التاريخي هي ان المانيا لم تكن هيئة سياسية قومية . لقد كانت امبراطورية تتألف من ٣٦٠ دولة ، حتى أن وسط المانيا وغربها كانا عبارة عن فسيفساء سياسية تضم دولاً صغيرة جداً تتألف كل واحدة منها من دوقية أو قصر أو مدينة أو امارة كنسية . وإذا كانت بروسيا تضم ٢٥ مليون من السكان ، وهي اكبر دوقية ، فبالامكان تصور الدول الأخرى .

كانت هذه ال ٣٦٠ دولة موزعة على عشر دوائر ، ولكل منها دياطا ، وعليها تبعة الدفاع المشترك ، وتنفيذ قوانين الامبراطورية . أما القضايا العامة فتعرض على دياط الامبراطورية ، ولم يكن هذا لينعقد الا موقفاً وبدعوة من الامبراطور . حتى ان الدياط الذي دعي للاجتماع في راتسبون

عام ١٦٦٣ لم يحل فيما بعد بل علقت أعماله وظل دائماً . ويتألف هذا الديباط من ثلاث هيئات : الناخبون ، الأمراء ، المدن . ولاتخاذ قرار فيه نجب اكثرية هيتين . ولم تكن هنالك حكومة المانية أو جيش الماني ، ولا يمكن ذلك إلا بقرار من الديباط . ولا يمكن لهذا الجيش أن يعمل إلا اذ أمرت ديباطات الدوائر بالتنفيذ . ومن هنا يرى ان لا وجود لدولة المانية او فكرة سياسية المانية . لقد كانت المانيا منقسمة الى عدة أقسام ولكل منها نعمة خاصة . وكل نقاش أو جدل في سبيل التغيير أو الاصلاح كان يدعو إلى الحوف من الوحدة . لقد كانت النعمة الانفصالية سائدة في كل دولة من دول المانيا ، ولم يكن بين هذه الدول وحدة نقد او قوانين أو مقاييس ، حتى ولا أي وحدة معنوية .

بيد اننا نجد ، الى جانب هذه التجزئة السياسية ، في آخر القرن الثامن عشر ، نوعاً من وحدة المانية وذلك بتشكيل أمة فكرية المانية . وهذا هو الحادث الجديد حقاً . لقد كان القرن السابع عشر ، بما أعقب من اضرار حرب الثلاثين عاماً ، عصر اعياء فكري في المانيا ، ولم يرتفع فيه سوى اسم لينتزر الكبير ، ثم تلا ذلك عصر تهمة واعداد ، ويرى فيه عملاق متناقضان .

الأول : عمل العقليين من مدرسة لينتزر ، ويعرف باسماء بعض الفلاسفة مثل فولف ، وتوماسيوس ، والمؤلف الدرامي غوتشد الذي حاول أن يوجد مسرحاً المانياً ، والشاعر غيلبرت .

الثاني : الحركة الدينية التي قام بها جماعة الأتقياء البروتستانتين في دعوتهم الى الزهد والتفافهم حول شبينر أو أهل الكشف والنور من رجال فابشاوبت .

ومنذ العام ١٧٤٠ يمكن الكلام عن وجود المانيا الأدبية . وتتفق هذه الحركة مع نمو الطبقة البورجوازية أي الطبقة الوسطى التي تشكلت نتيجة الرخاء الاقتصادي والتربية القوية . ويتضح هذا النهوض الفكري عند البورجوازية بنشر المجلات الأدبية والاخلاقية . فقد تأسس من ١٧١١ إلى ١٧٦١ ما يقارب ١٨٢ مجلة . كما يتضح أيضاً باصلاح الجامعات . ففي العام ١٧٣٧ تأسست جامعة غوتنغن على أسس وقواعد تربوية تختلف عن السابق ، وسيكون لها تأثير عظيم على طلابها وعلى غيرها من الجامعات الأخرى لما تحلت به من جد في العمل وتجديد في طرق التعليم وأساليبه . ومن جامعة غوتنغن هذه انتشرت حرية الفكر والتوثيق (جمع الوثائق) الدراسي ، والتوسع في الاطلاع والمعرفة . وبنهوض هذه البورجوازية واصلاح الجامعات تشكل في المانيا جمهور مثقف .

وفي الوقت نفسه تشكل ليف من كبار الكتاب والمفكرين الألمان الذين خرجوا على تقليد فرنسا وانكلترا . فمن الشعراء نذكر فيلاند ، و كلوبستوك مؤلف قصيدة « مجيء المسيح » التي صدرت عام ١٧٤٨ ، ثم اعقبها بقصائد أخرى مختلفة الوحي والالهام . والف تلاميذه لأول مرة نوعاً من « قومية أدبية » وعرفوا بكرهم للفرنسيين ، ونخص بالذكر منهم فوس ، وبورغر ، والاخوين شتولبرغ .

ومن النازين المؤرخون والفلاسفة ومؤلفو الدرامات ونذكر منهم : فنسكلمان مؤرخ الفن والتاريخ . فقد نشر عام ١٧٥٤ كتابه « أفكار في تقليد الآثار الاغريقية في التصوير والنحت » ؛ وفي عام ١٧٦٤ كتابه « تاريخ الفن القديم » . وضع فيه نظرية جديدة في علم الجمال . ونذكر ليستغ ، وبعد محرراً

للفكر الالماني . اشتهر بانشاء المسرح القومي ، وأول مأساة له : « ميتا بارنهم » نشرت عام ١٧٦٧ . وفي آخر حياته نشر أثره العظيم : « ناثن العاقل » عام ١٧٧٩ . ووضع أسس نقد الفن بأثرين أساسيين وهما : الاول « فن الدارمة في هامبورغ » ويتعلق بفن الدرامة ؛ والثاني « اللاؤكون » ويبحث في علم الجمال المحض .

وفي الثلث الأخير من القرن اشتهر هذا الجيل بأسماء لامعة مثل : غوته ، وشيلر ، وكانط ، وهردر .

وقد أصبحت آثار هؤلاء المفكرين تراثاً فكرياً ألمانياً تعزز به ألمانيا وتشعر بقيمتها وأصالتها ولا تتخلي عنه لفرنسا أو انكلترا .

ولكن هذا الادب لا ينفذ إلى الحقل السياسي ، ولا نجد فيه أقل وطنية سياسية ، على ما فيه من وطنية أدبية . ان الوطنية السياسية تبدو إلى هؤلاء المفكرين عيباً وضعفاً . كذلك لا نجد عندهم فكرة عن « الوطن » أو « ألمانيا » . وكانوا يعتقدون بأنهم لا يقومون بواجبهم إذا شغلوا انفسهم بألمانيا خاصة . كتب غوته في العام ١٧٧٢ : « لقد شمت من سماع ما يقال ان الوطنية تنقصنا ، وان لاوطن لنا ... هذا كلام ... وكلام ليس الا ... ولماذا تترك هذه الجهود عبثاً لتوليد عاطفة لانستطيع الشعور بها ، هذه العاطفة ، التي لم توجد إلا عند بعض الشعوب في أزمنة معينة في التاريخ ، ولم تكن سوى نتيجة لجرى الحوادث والظروف » .

وعلى العكس ، كان هؤلاء الكتاب والفلاسفة يهين بعضهم بعضاً على عدم وجود ألمانيا السياسية ، ويرون بأنهم ينجون انفسهم بهذا التفكير من العصبية الوطنية التي تضيق ساحة العقل . ويقول الشاعر شلر عام

١٧٨٩ : « ليس للمصلحة الوطنية من قيمة الا من أجل الأمم التي لم تنضج بعد ، أي من أجل الأمم الفتية في العالم ، وان مثلنا الأعلى يكون فقيراً جداً إذا لم نكتب الا لأمة واحدة ، وهذا الحد لا يحتمله العقل الفلسفي » . ويرى شلر أن « الوطن جزء لا قيمة له اللهم إلا إذا كان شرطاً لتقدم العقل » . أما من كانوا الماناً أكثر من غيرهم فانهم يعتقدون بأن على المانيا رسالة يجب أن تؤديها ، وانها لم تؤدها بعد ، وان المستقبل أمامها . أما دور بقية الدول ، كدور فرنسا ، فقد انتهى . وهذه الرسالة هي رسالة السلام والحضارة .

واتضحت هذه الأفكار في الجدل الذي قام في المانيا أثناء عصبة الأمراء ، أو في نقاش المصلحين السياسيين قبيل الثورة . تبني هؤلاء المصلحون فكرة المساواة الطبيعية ، بالرغم مما استحسك عندهم من زعم باطل لصالح الولادة ، ومن فكرة التسلسل الطبقي . وإلى جانب هذه الفكرة في المساواة الطبيعية ، نجد عند هؤلاء المصلحين افكاراً انسانية تطالب بتحرير الاقنان وتعليم الشعب . وكل هذا ، من فكرة الحقوق الطبيعية والمساواة وتحرير الشعوب ، هو ما يسمى في المانيا « جمهوري » .

لقد كان هؤلاء المفكرون الالمانيون وطنيين عالمين نظرياً وعملياً بأخبارهم ورحلاتهم وعلاقاتهم مع رجال الفكر في فرنسا وهولندا وانكلترا . وكان مفهومهم للفكرة الالمانية سامياً ، ولكنهم لا يربطون هذه الفكرة بمفهوم سياسي ، بمفهوم الوحدة المعنوية التي تشكل شعباً وأمة . ومفهومهم ، من وجهة النظر هذه ، يختلف عن مفهوم الأمة في فرنسا ،

وفكرة الوحدة الفكرية البسيطة التي تؤلف البلد عند الالمان تلحق ، إلى حد ، بمفهوم روسو في مثله الأعلى الانساني وفي اعتقاده بصلاح الانسان الاصلي وبقوة الافكار . وفي الحقيقة كان لروسو تأثير عظيم

في المانيا ، ولكنه لم يؤثر فيها بروسو « العقد الاجتماعي » بل بروسو « ايميل » و « هيلويز الجديدة » . ونلاحظ أن فكرة المانيا الأدبية التي توجد من وجهة النظر الفكرية ، لا من وجهة النظر السياسية ، تعطي إلى فكرة القومية نوعاً من شكل لا نجده في الفكرة الفرنسية عن القومية . لأن القومية في المانيا لا تعرف بشكل ثابت ، وهي بالنسبة للالمانى صيرورة دوماً ومثلاً كل أنواع الحيال .

وهكذا كان تشكل هذه الأمة الفكرية في آخر القرن الثامن عشر شيئاً جديداً في المانيا . وكانت هذه الأمة المانية وعالمية في آن واحد ، وعن أحد رجال هذه الأمة الفكرية وأشدّهم احتقاراً للوطنية القومية خرجت نظرية جديدة في القومية ، وكان لها تأثيرها العميق مباشرة وفي المستقبل . هذا الفيلسوف هو هردر .

هردر - (١٧٤٤ - ١٨٠٣) . - ولد هردر في بروسيا الشرقية . أبوه معلم مدرسة فقير . نشأ نشأة عسامية واحاطت به ظروف خارجية فتحت عبقرية وساحة فكره . فقد حدث أن كاهن قرينه الصغيرة كان يملك مكتبة ضخمة وكان هردر الشاب يختلف اليها باقبال وشغف زائد . ومر بقرينه جراح روسي ورأى ما هو عليه من علائم النجاسة فأوحي اليه ان يذهب إلى كونيغسبرغ للدراسة الجراحة . غير ان هردر عدل عن دراسة الطب واستبدلها بدراسة اللاهوت . وشاءت الظروف أن يكون مريباً لأمر صغير من هولشتاين ، وان يتجول في انحاء اوروبا الغربية ، ويطلع على حضارتها ، ويفيد من كل ذلك فوائد جمّة في نموه الفكري . وقدالتقى في إحدى جولاته بغوته الشاب عام ١٧٧٠ وعقدت بينهما صداقة وعندما أصبح غوته وزيراً في فيمار دعا هردر اليه وسماه مفتشاً للمدارس ورئيساً للمجلس المالى البروتستانتي عام ١٧٧٦ .

هذه هي الحوادث الخارجية التي أحاطت بحياة هردر ، وما ترجمة حياته في الحقيقة الا ترجمة حياة فكره ، وليست الحوادث الا منبهاً وفرصة لنمو هذا الفكر . ان أهم ما يتصف به هردر هو حب الاطلاع الواسع والاندفاع العجيب للعمل ، منذ حداثة سنه ، وظل محافظاً على هذا الميل حتى آخر أيامه . كما يمتاز ايضاً بقوة التصور الذي ينهج فيه منهج الكشف اكثر من الاستنتاج العقلاني .

وفي حياة هردر يجب ان نعين بضع مراحل لأن هذه المراحل هامة بالنسبة إلى تهيئة نظرياته واعدادها وهي كما يلي :

١ - المرحلة الاولى : مرحلة المراهقة والشباب في كونيغسبرغ .
ففيها انصرف هردر الى دراسة اللاهوت على يد استاذة وصديقة هامة وتلقى دروس كانط ، ودرس مشاهير الادباء الأجانب : مثل شكسبير دانتي ، أوسيان . وتعلم اكثر اللغات الأجنبية للدراسة مؤلفاتها الأصلية . ثم عين استاذاً في ريغا عام ١٧٦٤ . وفي هذا الوسط الروسي البعيد عن المانيا شغف بمطالعة الأساطير والقصائد القديمة وأغاني الحب والأدب الشعبي الفنلندي واللابوني ، وقرأ الكتاب المقدس وقصائد الشرق ، والأغاني الحماسية في حرب القرصان الاسكندنافيين وملاحتهم ، وقصائد سكان بحار الجنوب ، والأدب الألماني المعاصر . ومن اكدها ، هذه القراءات نشر في العام ١٧٦٧ كتابه « مقتطفات من الأدب الألماني الجديد » وفيه يجدد النقد لا يجعل مهمته اعطاء احكام قيمة في علم الجمال بل ليفهم المؤلفين ، لا بارجاعهم إلى قواعد علم الجمال ، بل ليفهم أصالتهم وروحهم وفكرهم . وهذه الدراسة تؤدي إلى مفهوم جديد لعناصر وعوامل نمو عبقرية الشعوب .

٢ - المرحلة الثانية : مرحلة نموه وفلسفته . لقد كاث ، وهو في ريقا ، باعتباره استاذاً ، يفكر بتجديد التعليم . وأصالته في ذلك انه تصور المدرسة وفهمها عند حد قوله حديثاً لاسجناً . ولهذا الاصلاح الذي تصوره وجد ضرورياً اجراء تحقيق عن الاشكال المختلفة للتعليم التي يريد معرفتها ليضع مخططاً جديداً للمدارس . ولهذا الغرض قام برحلات في غرب اوربة وجاء الى باريس وتعرف بكبار الكتاب والفلاسفة المعاصرين ، وزار المكتبات . وهنا عرضت عليه وظيفة مرب لأمير هولشتاين . وفي طريقه الى هذه الدوقية عبر المانيا الغربية ومر بهامبورغ حيث اجتمع بلسينغ وعقدت بينها صلات ودية ، ثم جاب مع تلميذه الأمير هولانده و المانيا الرينانية ، وزار ستراسبورغ في ١٧٧٠ - ١٧٧١ ، وفيها اتصل بغوته . وفي كل هذه الرحلات كان يجمع القصائد الشعبية ، ويدرس اللهجات ، وينشر قصائد اوسيان وأغاني الشعوب القديمة . وكل هذه الدراسات المختلفة أدت الى تأليف مذكرة أساسية في « أصل اللغات » كتبها في ستراسبورغ وصدرت عام ١٧٧٢ .

٣ - المرحلة الثالثة : مرحلة اقامته في فييار . وبعد ان تقلب في وظائف متعددة ، من بينها انه عين استاذاً في جامعة غوتنغن عام ١٧٧٥ ، استدعاه غوته إلى فييار فذهب اليها ولم يغادرها الا لرحلة الى إيطاليا في العام ١٧٨٨ و ٨٩ . وفي فييار انصرف الى انواع من الدراسات المختلفة ومنها الكتاب المقدس والعالم الشرقي القديم ، واستخلص منها مؤلفاً صدر عام ١٧٨٥ وهو « روح الشعر العبري » . وتجدر الاشارة إلى انه لم يدرس الكتاب المقدس من الوجهة الدينية أو التأويلية بل من الوجهة البشرية وحاول أن يفهمه بتقريبه من الحضارات الشرقية المعاصرة له . ونشر عام ١٧٧٨ « صوت الشعوب » وهو ديوان اشعار شعبية من جميع البلاد .

ونشاهد انجهاً آخر هاماً في تفكيره وهو فلسفة التاريخ . فقد نشر من ١٧٨٤ الى ١٧٩١ كتابه الأساسي « أفكار في فلسفة تاريخ البشرية » ؛ وفي عام ١٧٩٥ كتاب « رسائل في تقدم البشرية » . وأنهى ميدان عمله الفكري بترجمة أشعار اسبانية من الديوان المسمي « قصائد السيد » .

وفي الحقيقة كان عمل هردر عظيماً ومتنوعاً . ولذا كانت له شعبية واسعة في ألمانيا . ويرجع نجاحه في آثاره إلى فصاحته ، ولغته الشعرية ولحاته الواسعة ، وغموضه ، وإلى أشياء أخرى تترك مجالاً لأحلام القارئ . ولقد استطاع هردر بتأليفه أن يوجه قسماً عظيماً من الشعب الألماني والفكر الألماني . فقد ذهب بالفكر الألماني إلى العدول عن طريقه وتحويله عن فلسفة الأنوار العقلية نحو دور العواصف ، وهذا ما يسمى « العاصفة والزحف » في مضمار الأدب والفلسفة . ومن جهة أخرى كان هردر مبدع مدرسة تاريخية ، ولذا ذكر على سبيل المثال أن المؤرخ الفرنسي غيزو ، وهو شاب ، قد وعى وتصور قسماً من نظرياته على ضوء هردر .

ومن آثار هردر نستخلص مفاهيم كبرى تهم موضوع دراستنا . ففي فلسفته العامة وفي طريقته نرى رد فعل ضد العقلانية الفرنسية والكانطية وعوداً لفلسفة سبينوزا . لأن هردر يرجع إلى الحدس والتوثيق (جمع الوثائق) أكثر من رجوعه إلى الطريقة الاستنتاجية العقلانية ، التي عرف بها الفلاسفة الفرنسيون ، ويبحث عن القوانين التي توصل إلى تطور البشرية . فقد كان يطمح لأن يكون نيوتن في العلوم المعنوية (الأخلاقية) . فمن ذلك أنه وضع خطة لتطور البشرية على مراحل ، ورأى أن هذه المراحل تنتج تدريجياً أنواعاً بشرية لا تتحقق بمجرد الإرادة البشرية ، كما

هي الحال في مفهوم العقلانيين الفرنسيين ، بل بتيجة الظروف الخارجية واستعمال القوى الغريزية . ويرى أن البشرية كالبند كل يضع فيه الفرد ، وان قوة العقل فيه ضئيلة ومحدودة وأقل من أن تبدل الحياة وتؤمن تقدمها . وبالأجمال ان هررد يدع بحالاً واسعاً للقوى الغامضة والجماعية . وهذا لم ينع من التبشير بالتفاضل البشري .

ولم يكن هررد في تفهم الآثار الأدبية بأقل أصالة منه في الفلسفة . ففي فهم الآثار الأدبية وعظمتها يحاول أن يبحث عن عبقرية الشعب ، ولذا نراه لا يسأل في الآثار العظيمة ما اذا خرجت عن فن متطور أو عالم ، بل على العكس ، يبحث فيها عن عبقرية الشعب في الآثار الغريزية والشعبية ، في الملاحم والأساطير ، في الأخلاق والعادات والاستعمالات والتقاليد الشعبية ، كما يبحث عنها أيضاً في صفات العصور التاريخية لنمو الشعب . فهو يرى أن الشعر نشأ من الطبيعة ، وان لكل شعب صفته الخاصة ، ككل فرد ، وان كل ما يخرج عفويّاً من أعماق الشعب يوضح عبقرية الشعب ، وان كل ذلك صالح ومقبول . وعلى العكس ، ان كل ما هو دخيل بالتقليد يغدو ضئيلاً بل وخطراً يهدد بتشويه فكرة الشعب . ومن هذا المفهوم يخرج منهج جديد في التجديد الأدبي . ومنه استوحيت الحركة الإبداعية الألمانية الهامها . وهذا ما جعل هررد يعود بالنقد وعلم الجمال الى المصادر والى الماضي ليخرج منها الى أصالة الشعب وأدبه . ومن هنا يظهر أن العنصر الأساسي الذي تعبر فيه عبقريته هو اللغة . واللغة ، من حيث الأصل ، ليست اتفاقاً أو تواضعاً أو فناً ، بل هي في رأي هررد ، كل عضوي يولد ويعيش ويموت ، فهي روح الشعب تبدو ظاهرة للعيان ، وبها يعبر الشعب عن مزاجه الحركات القومية - ؛

وحساسيته وفكره وأصالته . والنتيجة التي تستخلص من كل ذلك هي أن تطور لغة الشعب يعطي مفتاح تاريخ هذا الشعب . والكاتب الكبير هو الكاتب الذي تكون لغته أكثر قومية من غيرها ، وتستمد غناها وثروتها من الكنز الشعبي ، وتبتعد عن التقليد الاجنبي . وان من واجب كل أديب وكاتب ، كما هو من واجب كل رجل ذي شعور ووجدان ووعي ، أن يعرف لغته جيداً ، وأن يرجع إلى مصادر لغته ، أي إلى ظاهراتها البدائية . فباللغة نستطيع أن نعرف شعباً من الشعوب ، وباللغة يستطيع الشعب أن يعي ويشعر بقدراته .

ومن هذه الأفكار جميعاً يخرج مفهوم هررد للقومية . فهو يرى أن الامة عضوية حية ، لها وجودها الخاص والبدائي ، حبها الطبيعية غريزة حياتية وعقربية . وهذه الامة تتضح عفوياً بلغتها واستعمالاتها البدائية ومجموع سلوكها الاخلاقي . وعلى هذا فالقومية شيء طبيعي وغير ارادي ، وله حياة تاريخية . وإن جميع تحاليل هررد ، من تحاليل في علم الجمال أو اللغة وغيرها ، نجد أمثلتها وتطبيقاتها مستمدة من الشعب الالماني . ولكن هذا المفهوم عند هررد خال من أي وطنية . فقد نشر عام ١٧٦٥ مذكرة عنوانها : « أعندنا بعد جمهور ووطن كالأخرين » . وانتهى إلى مقابلة المجتمعات القديمة المبنية على الوطنية بالمجتمع المسيحي الذي لا يرى الشعوب إلا في الانسانية . والانسانية عنده مثل أعلى سياسي واجتماعي . والحضارة المسيحية ، في رأيه ، تسقط الحواجز بين الشعوب . ونراه يقول : « يبدو لي ، بين جميع الممجدين ، أن المجد اقوميته أحق كل الحق كالمجد لميلاده وثروته » . وفي آخر حياته كتب عام ١٧٩٤ : « الاوطان المحشورة ضد أوطان أخرى في نزاع دموي ، إن هذا هو أقبح بربرية اللغات البشرية » . وهو لا يقبل إلا التنافس المجدي

والشمر بين الامم في التقدم والحضارة . ويفرح لعدم أهمية ألمانيا من الوجهة السياسية عوضاً عن أن يأسف لها . ويرى أن من الخير لألمانيا أن تكون كما هي مراكز سياسية متعددة ؛ فبفضل ذلك تنمو بحرية الفروع الاصلية للعرق الالماني . وليس لديه أي فكرة عن أن ألمانيا يمكن أن تؤلف امتداداً جغرافياً معيناً ، بل على العكس ، انه يتحمس لألمانيا في لغتها وطبعتها وتقاليدها ويدعوها لتعمل بكل قواها وتعني ذاتها فكرياً . وهكذا نرى هردر ينتهي إلى مفهوم في القومية مبني على عناصر مغايرة لمفهوم الفلاسفة الفرنسيين ، ولكنه لا يمثل هذه القومية .

وقد انتشر مفهوم هردر هذا في ألمانيا الفكرية بشكل مزدوج : في الحياة الأدبية بالحركة الابداعية التي تبحث عن إلهامها في عناصر الحياة البدائية والتاريخ الالماني ؛ وفي الحياة العلمية التي حمل لواحقها فقهاء اللغة والمؤرخون . وقد الفت هاتان الحركتان الأدبية والعلمية في الجامعات موئلاً وموطناً . وفي هذه الجامعات تعرف الطلاب بنظريات هردر في القومية وعبقورية الشعب في لغته ونشروها في كل أوروبا .

ولا شك في أن هذه النظرية في القومية كانت نتيجة لتاريخ ألمانيا التي ينقصها التماسك السياسي كما رأينا . فقد تشكلت في مكان واحد بين الراين والادور ، وبقي شعبها في معصم من سيطرة الاجانب وغاراتهم ، وتصدت عنده فكرة الدولة في مفهوم فقد كل قاعدة جغرافية وكل تعبير سياسي ، وكل ما بقي لديه ، كمقوم للقومية ، هو هذا العنصر البدائي المشترك وهو اللغة التي تعبر عن وحدة أصل هذا الشعب .

الفصل الثاني

الأصول التاريخية للقوميات الأوربية

ليس للقوميات الاوربية أصول فكرية عقائدية فحسب ، بل إن لها أصولاً تاريخية أيضاً ، لان هذه الاقوام على اختلافها وجدت تاريخياً حرية مستقلة كسائر الاقوام الحرة المستقلة الاخرى . غير أن ظروفها سياسية طارئة ساعدت شعوباً ودولاً أخرى أشد منها قوة وأعظم غلاباً ، فأتت اليها واحتلت أرضها بطريق الغزو والفتح والاستيلاء أو الحرب وأخضعتها لمشيئتها وأخذت تتحكم بمصيرها . وظلت هذه حالها تابعة بشكل قوميات عديدة إلى أن دبت فيها روح جديدة أيقظتها من سباتها وجعلتها تشعر بذاتها وقيمتها وحقوقها في الحياة والحرية والاستقلال . وسنذكر فيما يأتي هذه القوميات المختلفة ونبين أوضاعها العامة كما وجدت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

بولونيا

ترينا بولونيا منظرآ لدولة اعتدى عليها جيرانها وتقامموها فيما بينهم وجنوا عليها . وإذا زالت الدولة البولونية من الوجود كشخصية سياسية فإن الشعب البولوني بقي حياً . وهذا ما يجعلنا نتساءل لأى مدى كان رد الفعل القومي في بولونيا حيال تجزئة الدولة البولونية . لم تكن بولونيا قومية ، حتى ولا دولة تألفت بشكل مرض . لقد

تشكلت تاريخياً دون أسس جغرافية أو عرقية . والجوهر الاساسي في هذه الدولة البولونية هو ما يسمى بولونيا الكبرى وبولونيا الصغرى ، أي منطقة بوزن وفارسوفيا من جهة ، ومنطقة كراكوفيا ولوبلن من جهة أخرى . وقد تشكلت الدولة البولونية حول هذه النواة بتأثير حوادث ثلاثة كما يلي :

الأول : حادث الاتحاد تم بطريق زواج بنت ملك بولونيا لويس أنجو بدوق ليتوانيا الأكبر بإجللون عام ١٣٨٦ . وبهذا الاتحاد تضاعفت بولونيا بانضمام ليتوانيا وروسيا البيضاء .

الثاني : فتح اكرانيا وهجرة الفلاحين الاكرانيين إلى كييف والدنيبر ، ونحو الجنوب إلى الحدود التركية حتى تارغوفيتز .

الثالث : الإصلاح البروتستانتي . وعلى أثره قام امراء بروسيا الشرقية وليفونيا وكورلاند وعصروا أموال الكنيسة ، وليثبتوا وضعهم الجديد في دولهم . أعلنوا سيادة بولونيا عليهم .

ولقد تغيرت حدود بولونيا في التاريخ ، وفي بعض الأحيان توصلت الى موسكو ، وأخيراً تقلصت هذه الحدود ، فأضاعت كييف وأطرحت دوقية بروسيا سيادة بولونيا . وفي العام ١٧٧٢ كانت بولونيا دولة تتألف من ١٥ مليون نسمة . ولذا يمكن القول أن بولونيا في العام ١٧٧٢ كانت حادثاً تاريخياً بسيطاً .

وكذلك لم توجد بولونيا من الوجهة السياسية ، أو انها لم توجد إلا تحت السيطرة المطلقة للطبقة الاستقرائية التي كانت تتمتع بالنفوذ السيامي والاجتماعي والثقافي . وتتألف هذه الطبقة الارستقراطية من مائة نبيل ، ولم يكن لديها أقل شعور بضرورة الدولة . ومن الممكن أن يقال انها قضت على الدولة بالاعمال التالية :

١ - باقامة ما يسمى الرفض الحر « الفيتو » ، وبموجبه يمكن لنيل من النبلاء أن يمنع الديباط (المجلس السياسي الذي تناقش فيه مصالح البلاد المختلفة الممثلة في هذا المجلس) من اتخاذ أي قرار .

٢ - بمجالس النبلاء الانفصالية (مجالس اتحاد النبلاء) . ويكفي لهذه المجالس أن تجتمع وتتخذ قراراً بأكثرية الأصوات لتفرضه على البلاد .

٣ - بتهديم السلطة الملكية .

يضاف الى ذلك أن هذه الارستقراطية لا تعرف معنى المصلحة العامة والمصلحة القومية ، ولم يكن بينها وبين بقية السكان أقل تضامن . لقد كانت ، كسائر الاقليات الغنية ، تتمتع بالحضارة الاوربية العامرة بشكلها الناعم المذهب ، وكانت على اتصال مع الاسر الغريبة . فهي إذن لا تمثل الامة وتعيش على حساب البلاد كما يعاش على بلد مفتوح .

ولم يكن تحت هذه الطبقة الارستقراطية طبقة وسطى ، لأن الطبقة البورجوازية لا تتعدى بعض الالمان في المدن ، وكانوا محقرين وعرضة للإساءة ، واليهود . ولم يكن بين هؤلاء البورجوازيين أقل تماسك أو ارتباط أو انسجام أو حياة . وأخيراً تأتي طبقة الفلاحين . وكانت تعيش عيش القنانة . ولقد ذكر الأب مايلي في « نظرات في حكومة بولونيا » : أن « ليس لدى أمراء بولونيا أقل فكرة في معاملة فلاحهم كخيولهم » . وكان الشعب البولوني لا يبالي بصادته وبلاده ، ويعيش في حالة خبل عميق يتخلله بين حين وآخر يقظة التعصب الديني . ولم يكن هنالك أقل قوة تماسك ، حتى أن الكاثوليكية ، التي يمكن للبولونيين أن يقاوموا بها جيرانهم الروس أو الالمان ، لا تكفي لتأليف هذه القوة . كما وجد بين البولونيين أنفسهم لوثرين واثوذكس .

وهكذا كان تقسيم بولونيا عام ١٧٧٢ بتراً بسيطاً لاراضها ولم يهاجم القوى الحية في الدولة . ففي عام ١٧٧٢ أضاعت بولونيا قسماً من روسيا البيضاء ، وهو القسم الذي اعطي للروس ، وبوميرانيا التي أعطيت للألمان ، وهي التي تسمى بروسيا البولونية ، ولودوميري وروسيا الحمراء إلى النمساويين الذين أطلقوا عليها اسم غاليسيا .

ولكن كثرة الاراضي أو قتلها في هذه الدولة الكبرى التاريخية الحالية من الحدود ، ليس لها أهمية كبرى من وجهة النظر القومية . ولذا يمكننا القول ان تقسيم بولونيا عام ١٧٧٢ لم يمس الدولة البولونية بل كان جرحاً للاستقرارية البولونية ، وفي الحقيقة ، ضربة موجهة الى هذه الامبراطورية التاريخية وإلى هذا الاطار الاستقراري الذين يؤلفان الدولة . ولذا لا يمكن القول بأن تقسيم ١٧٧٢ كان مطبوعاً بطابع الاعتداء على أمة .

ومع هذا فقد خرج من هذا التقسيم حركة كانت في أصل القومية البولونية في الآجل البعيد . وفي الحقيقة نرى عقب هذا التقسيم مباشرة ظهور حركتين هامتين :

الحركة الاولى . - ونريد بها تشكيل فريق من المصلحين ممن يرمون الى إصلاح الدولة ووضع حد للفوضى القائمة بالغاء «الرفض الحر» «والعهود المفروضة» على الملك حين اعتلائه العرش و«مجالس النبلاء الانفصالية» ، كما يريدون أن يصنعوا الدولة من جديد ، ويشكلوا لها جيشاً ومشاة ومدفعية ومجهزوها بضرائب . وقد التف هذا الفريق حول بعض النبلاء من أمثال تشارتوريسكي وبوتوكي وزامواسكي . ولتحقيق هذه الإصلاحات اجتمع الديباط في فارسوفيا ، في ٦ تشرين الاول ١٧٧٨ ، ولكنه القى

بنفسه في سياسة لا يملك وسائلها. وذلك يرجع الى الدعاية والى المال الذي بذله وزير بروسيا الى أعضاء الديباط للتصويت على مشروع كان من اللازم ألا يبدأ به إلا بعد إصلاح الدولة . فقد صوت على تسليح ١٠٠.٠٠٠ رجل ، وطالب بجلاء الجنود الروسية وقرر المفاوضة مع بروسيا بعقد حلفٍ وأجل برنامج الإصلاح الى السنة القادمة .

الحركة الثانية . - كانت هذه الحركة ذات أغراض بعيدة وعميقة ترمي الى اصلاح التعليم ورفع المستوى الخلفي والفكري في البلاد . نشأت هذه الفكرة في النصف الاول من القرن الثامن عشر . عندما ألقى بها كاهن يدعى الأب كوناوسكي (١٧٠٠ - ١٧٣٣) ، ويستند هذا البرنامج الاصلاحى على انتشار الافكار الفرنسية في بولونيا وخاصة أفكار الفيزيوقراطيين ، وأخيراً على إلغاء طريقة اليسوعيين من قبل البابوية عام ١٧٧٤ . وقد لاقى هذا الالغاء معارضة كبيرة لأن اليسوعيين شعبية واسعة في بولونيا ، إلا انه من جهة أخرى كان فرصة لتنظيم التربية العامة ، وذلك بفضل أموال اليسوعيين وبفضل أعضاء الجمعية نفسها . ففي عام ١٧٧٤ سميت لجنة عرفت باسم « لجنة التربية القومية » أعدت نظاماً وبرنامجاً للتعليم ونشرت كتباً تربوية وقامت باصلاح جامعتي كواكوفيا و وفيلنا . وكانت يدير هذا الاصلاح في التعليم مبشيل بونياتوسكي .

وهذا الاصلاح في أساس التعليم يمكن أن يوجد يوماً ما روحاً عاماً ، روحاً قومياً وسياسياً . ومثل هذا العمل يحتاج إلى جهود طويلة . غير أنه انقطع تحت تأثير الحوادث .

إن هذه الحركة المضاعفة في الاصلاح السياسي والتهديب الاخلاقي مرت

خلال النزاع والمؤامرات والدسائس وقبل تقسيم ١٧٧٢ ، حتى ان التقسيم لم يزد التفرقة إلا شدة .

وهكذا نرى أن تقسيم بولونيا جنى عليها وانتهى بالملحائها التام . ولكن هذا التقسيم أجري في وقت تطورت فيه الافكار وسارت خطوة نحو الامام . وهذا كاف لإثارة الاحتجاجات وعدم الرضى بالواقع ، لا كما حدث في بولونيا سابقاً . يضاف الى ذلك أن كثيراً من الدسائس الاوربية والمصالح الدبلوماسية الاوربية قد امتزجت بالمشكلة البولونية ولعبت دورها . ثم أتت أخيراً الثورة الفرنسية فأمدت الحركة البولونية . ولهذا الاسباب كلها نرى أن القضية البولونية بقيت مفتوحة ، عوضاً عن أن ينتهي أجلها وتدفن ، وقد بقيت مفتوحة في بولونيا نفسها وفي الدبلوماسية الاوربية . ولكن هذه المشكلة البولونية بقيت مشكلة سياسية تهم الارستقراطية البولونية دون سواد البلاد ولم توظف الشعوب القومي بعد ، ويجب أن تتطور بعد المصيبة لتصل الى هذه النتيجة .

هونغاريا

ترينا هونغاريا مثلاً آخر لدولة تاريخية وقعت ضمن دولة أخرى ولكنها حافظت على شخصيتها . وكل ما يزيد من دراستها هو أن نرى لأي درجة أثر هذا الحادث في شعورها الشخصي .

لقد كان لهونغاريا وضع خاص من الضروري إيضاحه وذلك لأننا نجد فيه تحقيقاً لنظرية « الحقوق التاريخية » التي تؤلف فيها بعد أساساً لجميع المطالبات القومية في هذا البلد . كان لمملكة هونغاريا كيان قديم وقد استطاعت أن تفرض شخصيتها على ساداتها المحدثين عندما أعطيت

عام ١٥٢٦ الى أسرة آل هابسبورغ ، وانتخب فوديناند النمسا آنذاك ملكاً عليها . وكان هذا الاتحاد بالنسبة الى الديايط كحلف عَقْدَه لفظ الدولة ، وبالنسبة الى الأمير كانت على العكس منحة أو أعطية . وقد اعترف بهذا الوضع بما يسمى الدستور الهونغارى ثم ساعدت على بقائه عدة عوامل تاريخية أخرى . أما استقلال هونغاريا الحقتي ، ولحدا ما استقلالها السياسي ، فقد بقي مصوناً بفضل نضالها الخارجى والداخلى : فمن ذلك أن هونغاريا وجدت زمناً طويلاً منقسمة الى ثلاثة أقسام :

- ١ - هونغاريا الخاضعة للنفوذ التركى .
- ٢ - هونغاريا التابعة لآل هابسبورغ .
- ٣ - اماره ترانسيلفانيا التي كانت تتمتع باستقلالها الداخلى (الذاتى) داخل الامبراطورية العثمانية .

ومن جهة أخرى كانت هونغاريا تقوم بحركات عصيان ضد آل هابسبورغ دفاعاً عن شخصها . وقد دامت هذه الحركات من ١٥٢٦ الى ١٧١١ وتدعمها غالباً الدبلوماسية الاوربية وخاصة الدبلوماسية الفرنسية حباً في إضعاف آل هابسبورغ . وكان من حركات العصيان هذه أن احتفظت الملكة الهونغارية بشخصيتها . وأخيراً استعادت هونغاريا وحدتها بطرد الأتراك على يد آل هابسبورغ وخاصة بالجيش التي كان يقودها الامير « اوجين » . فقد استردت بودابست عام ١٦٨٦ وكُسِر الأتراك في زاتنا عام ١٦٩٦ واضطروا بموجب معاهدة كارلوفيتز ١٦٩٩ للتخلي عن الأراضي الهونغارية التي فتحوها ، ولم يبق لهم فيها سوى مقاطعة « بانات تيميسفار » التي حررت بموجب معاهدة باسادوفيتز (١٧١٨) وأضيف إليها قسم صغير من صربيا والأفلاق .

لقد بقيت هونغاريا خلال هذين القرنين مملكة لها كيائها الخاص وانتهى دفاعها عن شخصيتها ضد سيدها الى حل وسط وهو معاهدة زاتنار (١٧١١) وتلا هذه المعاهدة عدة قوانين صوت عليها الديباط من ١٧١٢ الى ١٧٢٣ : فمن ذلك أن الهونغاريين قبلوا ببدء مملكة آل هابسبورغ وقبلوا منه عام ١٦٣٧ النظام الوراثي نظراً لاعتصامهم ضد الأتراك ؛ غير أنهم بالمقابل جعلوا آل هابسبورغ يعترفون بقوانينهم الخاصة التي يجب أن يحكموا أنفسهم بموجبها . ولكن أعيد النظر بهذه القوانين الدستورية وجعلت تأتلف مع الدولة الجديدة في النواحي العسكرية والادارية والقضائية . وبما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن آل هابسبورغ ، منذ أواخر القرن السادس عشر والنصف الاول من القرن السابع عشر ، كانوا يقضون دعائم « مملكة بوهيميا » التي أدخلوها في عداد دولهم ، بينا نرى ، على العكس ، أن هونغاريا تتمتع بكيانها الخاص في داخل دولة آل هابسبورغ المطلقة الحكم . وهذا الوضع هو أساس الحكم الثنائي الذي سيم في القرن التاسع عشر في العام ١٨٦٧ بين هونغاريا والنمسا . وفي القرن الثامن عشر حصل الهونغاريون على الاعتراف بكيانهم بفضل عدة حوادث :

الحادث الاول . - وهو قضية وراثة آل هابسبورغ وسويت بموجب مرسومين : آ (التسوية التي اجراها لؤبولد الأول عام ١٧٠٣ والتي بموجبها تعود وراثة الامبراطورية إلى بنتي ابنه يوسف الأول حسب عمرهما : الأولى ماريا جوزيف والثانية ماريا أميلي .

ب (التسوية التي اجراها شارل السادس عام ١٧١٣ . وذلك لأن يوسف الأول (١٧٠٥ - ١٧١١) مات عام ١٧١١ ولم يخلف سوى بنات ، ولم يكن لأخيه شارل السادس (١٧١١ - ١٧٤٠) الذي

خلفه على عرش الامبراطورية سوى بنات ايضاً . فلمن يعود الارث بعد موته البنات يوسف أم لبنات شارل ؟

غير أن هذا الأخير لم يستطع تحمل التسوية التي قام بها ابوه قبيل وفاته لذا أجرى عام ١٧١٣ تسوية جديدة عرفت باسم (براغماتيك سانكسيون) وبموجبها يجب ان ينتقل الارث الى بنات الامبراطور القائم على الحكم اذا لم يكن له بنون .

ولقد كان شغل شارل الشاغل ان يحصر الارث في اعقابه . وفكرته الثابتة التي علق عليها كل سياسته هي ان يؤمن ارثه إلى ابنته ماريا تيريزا التي ولدت عام ١٧١٧ . وأدت مشكلة الوراثة هذه الى مفاوضات بين الهونغارين وشارل السادس ، ووضع الهونغاريون شروطهم لقبول مبادئ شارل . فرفض هذا شروطهم وانتهى الأمر أخيراً إلى حل وسط وهو : أن دباط ١٧٢٣ قبل بمبادئ شارل التي وضعها بشأن الوراثة . ومعنى ذلك ان الهونغاريون يقبلون بوحدة الوراثة وتعميمها ، ويقبلون بأن الامبراطورية لا تقبل التفرقة والانقسام ، أي ان هونغاريا لا تستطيع ان تنفصل عن النمسا . وهذا يعني تبادل التعاقد بين الطرفين أي ان هونغاريا اذا لم تستطع الانفصال عن النمسا فكذلك يجب على النمسا ان تعترف بوجود هونغاريا .

قبل الهونغاريون بمبادئ شارل بالوراثة ضمن هذه الشروط الآتية :
أولاً : ان « البراغماتيك سانكسيون » قد دخلت في قوانين المملكة الهونغارية أي ان ملك النمسا يقبل كملك وراثي باعتبار هونغارياً لا مساوياً .

ثانياً : ان يتعهد الملك بحكم البلاد الهونغارية حسب دستورها وحسب قوانينها .

وهذا ما معناه وجود حكم ثنائي معترف به بصورة رسمية في دولة آل هابسبورغ .

الحادث الثاني . - يؤيد كيان هونغاريا ووجودها وهو سياسة ماريا تيريزا . وذلك ان ماريا تيريزا منذ ان اعتلت عرش النمسا وجدت أمام مصاعب كبرى . فقد هاجمها فريدريك الثاني ملك بروسيا ، وكانت بحاجة لجمع قواها لقرء العدوان . ولقد قدم الهونغاريون اليها هذه القوة دون مشاكل . وبالمقابل ايدت ماريا تيريزا الامتيازات الممنوحة لهونغاريا . وعندما انتهت الامبراطورة من الحروب ، اتبعت سياسة مركزية في الدولة النمساوية . من ذلك انها احدثت نظاماً ادارياً مختلف الاشكال سياسياً وقضائياً . ولكن هذه الاصلاحات المركزية التي قامت بها لم تمتد إلى هونغاريا بل وقفت عند نهر الينا الذي يفصل بين النمسا وهونغاريا . وفي الحقيقة ان سلطة الامبراطورة اتسعت في الدولة النمساوية ، غير ان الملكة - الامبراطورة كانت تتبع سياسة خاصة في هونغاريا . وحصل الهونغاريون من ماريا تيريزا على الاعتراف رسمياً بأن تؤلف ترانسلفانيا وكروواسيا قسمين ملحقين بالملكة الهونغارية .

الحادث الثالث . - نجده في اصلاحات جوزيف الثاني أو على الأصح في اخفاق اصلاحات جوزيف الثاني . كان جوزيف الثاني ملكاً فيلسوفاً حاول ان يوحد دول النمسا غير المتجانسة على أساس عقلي . فاصطدم بمقاومات كثيرة ، حتى انه اضطر قبل وفاته بقليل ، عام ١٧٩٠ ، على العدول عن هذه الاصلاحات . وعند وفاته أعادت الأقاليم الهونغارية النظم القديمة واضطرت خلف جوزيف الثاني ، وهو اخوه لؤبولد ، الى التخلي عن برنامج الاصلاحات المركزية . يضاف إلى ذلك ان اصلاحات جوزيف الثاني احدثت رد فعل : فقد قوت عاطفة النعرة الهونغارية .

وبعد موته اجتمع الديباط والـف نوعاً من جمعية تأسيسية - لم يجتمع خلال حكم جوزيف الثاني وقسم من حكم ماريا تيريزا - وسنّ عدة قوانين في (١٧٩٠ - ١٧٩١) .

وبقتضى هذه القوانين يجب على الملك أن يتوج في بودابست في الأيام الستة الأولى التي تعقب توليه العرش . وهو لا يتمتع بتمام سلطانه قبل تتويجه . وعلى الديباط ان يجتمع كل ثلاث سنوات ، ولا يحق للملك فرض الضرائب او انشاء جيش دون موافقة المجلس . وهذا المجلس يقاسم الملك حق سن القوانين والغائها وتفسيرها ، وهذا الحق حق مشترك للتاج والديباط . وأخيراً يجب على السلطة التنفيذية والقضائية ان تمارسا عملها طبقاً للقوانين المرعية .

وفي هذا النوع من الدستور نجد المادة العاشرة تنص على ما يلي :
ان صاحب الجلالة يعترف بأن هونغاريا ، ولو كانت تابعة له كالنمسا ، تؤلف مع توابعها مملكة حرة ومستقلة ، أي مستثناة من الخضوع لأي مملكة أو شعب ، بل وعلى العكس ان لها كيانها ودستورها . وإن ملكها المتوج شرعياً يجب أن يعمل ويحكم حسب القوانين والعرف الخاص في المملكة . وهذا نص واضح لتأييد شخصية الدستور الهونغاري . وليس في هذا شيء جديد ، لان هذا الدستور موجود في السابق ، ولكنه تأكيد رسمي لدستور البلاد . وليس معنى هذا ان هونغاريا قد انفصلت عن النمسا ، بل أنها تقبل ، على العكس ، بتابعيتها للدولة النمساوية وتقبل بسيادة الملك ولكنها جعلت الملك يعترف بشخصيتها الخاصة ودستورها التاريخي الذي نراه مؤسساً لا على نظريات عقلية بل على وقائع تاريخية .
ماهي فحوى هذا الدستور ؟ ان لهذا الدستور طابعاً اقطاعياً وتاريخياً : فهو اقطاعي لأن الدولة لم تتألف الا من اجتماع عنصرين : الملك والأمة .

وان نطاق كل منها لم يحدد جيداً في الحق الاقطاعي القديم . وهو قاديمني لأنه تألف بوقائع ؛ ولانه يتعلق بوضع كل من القوتين ، الملك والامة ؛ ولان العلاقة بينها اختلفت حسب العصر وحسب الظروف .

اما السلطة التي يتمتع بها الملك فواسعة تقريباً وحظ الملك فيها عظيم لانه يتعلق بحقوقه كصاحب جلالة وسيد من جهة ، ومن جهة أخرى ، بالاغتصابات التي وسع بها اراضيهِ . والسلطات التي يتمتع بها في المجتمع ، ككل سيد اقطاعي ، هي أولاً : حق الطاعة ، وكل حكم على خيانتها يؤدي بالنبلاء إلى اخراجهم من طبقتهم واسقاطهم من نبلهم .

ومن جهة أخرى يعتبر الملك رئيس الكنيسة فهو الذي يوزع الوظائف وينظم الوضع الديني لرعيته : ولذا فان وضع البروتستانت في الدولة يتعلق بالادارة الملكية بصورة خاصة . والملك سيد المدن ومالكها . وأخيراً الملك زعيم القضاء : فهو الذي يعين القضاة ويصادق على قرارات المحاكم وإذا اقتضى الحال يستطيع أن يفسر أحكامهم .

فالملك إذا بالنظر إلى حقوقه الإقطاعية يتمتع بسلطات واسعة في المجتمع . ومن جهة أخرى له سلطات دستورية : سلطته العسكرية المطلقة : اقامة الجنود ، والقيادة ، وإدارة الشؤون الخارجية . وهو مستقل عملياً في الشؤون المالية وفي غيرها من الموارد : وارادات أراضيهِ الجسيمة ، والرسوم التي يفرضها على المدن . وهو يملك الجمارك والملح والمناجم . وهذه الواردات تؤلف أكثر من ضعف الضرائب التي يصوت عليها الديباط . وهذا يعني أن الملك في النواحي المالية مستقل كالديباط . وأما ما يتعلق بالجيش والدبلوماسية أو المالية فالملك يستطيع أن

يستعمل سلطاته كما يشاء ، وذلك لأنها خارجة عن القانون الهونغاري ولذا يستطيع أن يمارسها كما يحلو له دون أن يخرق الدستور .
وعدا ذلك كان للملك حقوق تتجاوز حافية الدستور وتعلق بالحق العام للدولة النمساوية التي تدخل فيها هونغاريا . فالملك سيد الشؤون المشتركة أي الشؤون الخارجية التي يجعل حق ممارستها لمجلسه الخاص ؛ والشؤون العسكرية التي تديرها المحكمة العليا ؛ والشؤون المالية التي يديرها المجلس الأعلى . والملك بالاعتبار النمساوي وباعتبار الشؤون المشتركة يستطيع في هونغاريا أن يتصرف بالجيش وأن يقيم الحاميات حيث أراد ويسير الجيوش . وهو سيد المالية والموظفين الماليين . ففي مجلس المالية الهونغاري يوجد ما يقارب النصف من الالمان لأن النبلاء يحتقرون الاشتغال بالقضايا المالية ويتركون مطلق الحرية للملك .

وهكذا نرى أن نصيب الملك من السلطات عظيم ، وأن المؤسسات التي تساعد في السلطين الهونغارية والملكية توجد في هونغاريا وفيينا : ففي هونغاريا يوجد المجلس الملكي للنيابة الهونغارية الذي يمثل الملك في البلاد وعليه تنفيذ القوانين وحماية الهونغاريين من أي خرق للقوانين . وفي الواقع أن مجلس النيابة الملكي ليس له سلطة حقيقية بل أصبح أداة بسيطة بيد الملك . وفي فيينا توجد مؤسسة هامة وهي الوزارة الهونغارية ولها وظيفتان :
الاولى : اصدار كل ما يتعلق بشؤون هونغاريا الادارية والتشريعية وغيرها .

الثانية : تمثيل الأمة الهونغارية أمام الملك في فيينا .
وتستوعب هذه الوزارة اهتمام الملك بالمقررات التي يمكن أن تخالف الدستور . وهذه الوزارة الهونغارية يمكن أن تلعب دور مجلس الملك في الشؤون الهونغارية ، ويمكن أن تكون مساوية للوزارات الأخرى في فيينا . وفي الواقع ان

اقامتها في فينا كافية لتجعلها تخضع للمؤثرات الالمانية في الحكم وقد خضعت فعلاً إلى سلطة الملك . ولقد حاول الملك بصورة قانونية وواقعية النزوع الى الحكم المطلق . وكان نصيبه عظيماً في سير الدولة الهونغارية .

ولكن كان أمام الملك مؤسسات قومية . وهذه هي التي تهمننا من وجهة النظر التي تشغلنا وهي وجهة نظر القومية . والواقع أن العثرة في سبيل الحكم المطلق كانت تأتي عن حق مزدوج يتمتع به الهونغاريون : الأول الحق في أن يكون لهم قوانين خاصة بهم ، وذلك لأن القانون لا يمكن أن يعمل بصورة مشروعة إلا باتفاق بين الملك والدياط . الثاني أن يكون لهم حق تنفيذ القانون بمؤسساتهم الخاصة التي تسمى « الدوائر » . فاذا يوجد مؤسستان : الدياط لسن القوانين ، و الدوائر لتنفيذها .

الدياط الهونغاري . - كان الدياط في القديم مجلس جميع النبلاء ومنذ ١٦٠٨ انقسم إلى مجلسين : الأول : مجلس الماغنا حيث يعقد الكبار والنبلاء العظام اجتماعاتهم . وهؤلاء هم البارونات والأحبار والأمرأه أصحاب الألقاب ؛ والثاني مجلس الطبقات ويتألف من ممثلي الكوميئات (الدوائر) ويضاف اليهم ممثلو المدن والاديرة ومجلس الكهنة . ولم يكن لكل طبقة سوى صوت واحد . أما أصول اخراج القانون فمعقد : وذلك ان القانون يجب أن يُعمل باتفاق بين الملك والدياط ، ولما لم يكن للملك ممثل في الدياط وجب لذلك مفاوضات طويلة بين الدياط والمليك أو مؤسسات المليك في فينا . وليسن القانون يجب الاتفاق أيضاً بين المجلسين المار ذكرهما . ويجزر القانون القضاة الملكيون . وبنتيجة المفاوضات الطويلة بين المليك والدياط وبين المجلسين يتفق أخيراً على نص القانون . ثم يعقد هذان المجلسان اجتماعاً مشتركاً لتبني النص الذي عرض الحركات القومية . -

عليهم . وعندما يتبنى هذا النص يرسل الى فينا لدراسته واعطاء رأي الوزارة الهونغارية به . وهذه تأخذ رأي الرجال الأكفاء في مختلف الوزارات ، فيوجهون اليه الاعتراضات مثلاً أو يقبلونه . وإذا أبدت الوزارات اعتراضها على النص ، الذي صوّت عليه ، وجب استئناف المفاوضات في الديباط وبين الديباط والمليك . وهكذا نرى أن سن القانون شيء طويل وصعب وهو اتفاق حقيقي ومفاوضة دبلوماسية حقيقية بين الديباط والمليك .

مجالس الأقاليم (الكومينات) . - أما الكومينات فهي هيئة قومية أنجع . وتكون باجتماع كامل نبلاء الاقليم . والكومينات هي هيئات السلطة التنفيذية في جميع النواحي السياسية والحقوقية والادارية والاقتصادية والادارة كلها تتعلق بالكومينا . وهذا المجلس يسمى ثلاث سنوات الموظفين الذين يارسون السلطة العامة تحت اشرافه . وأخيراً يلي الأنظمة الخاصة لكل اقليم والأنظمة الضرورية في حدود القانون لتنفيذه . والكومينا في الواقع مستقلة . والشخص الوحيد الذي يعينه الملك هو « الكونت » ويرأس المجلس كل ثلاث سنوات في الجلسة التي يعين فيها الموظفون، ويمثله في المجلس فيكونتان ينتسبان إلى طبقة النبلاء المحلية . فالكومينا تكاد تكون بتمامها مستقلة عن الحكومة ، والحياة الادارية كلها منوطه بها . وكل شيء يعلق بأي معارضة ممكنة من قبل الكومينا للحكومة .

إن هذا النظام الهونغاري ليس نظاماً برلمانياً كالأنظمة الحديثة ، أو الأنظمة التاريخية الانكليزية المعاصرة ؛ وليس نظاماً تمثيلاً ، بل هو نظام اقطاعي استطاع أن يحافظ على شخصية هونغاريا تجاه الملك الذي كان ينزع نحو الحكم المطلق ونحو الوحدة . وهذا هو الدستور التاريخي المشهور الذي كان يطالب الهونغاريون الملك باحترامه حتى منتصف القرن التاسع عشر أي إلى ثورة ١٨٤٨ .

وإذاً من أي شيء سويت الحياة القومية في هذه الدولة ؟ في الواقع
لسنا أمام أمة وإنما نحن أمام مجتمع اقطاعي .

إن سواد السكان من الفلاحين الأفنان . أما البورجوازية فلا قيمة
لها لأن كتلة الفلاحين تمثل ٩٩٪ في الدولة . وهذه الكتلة التي
تؤلف في الواقع كل هونغاريا لا تشترك بشيء في الحياة السياسية القومية .
إن جميع السلطات وجميع الوظائف مركزة في أيدي الطبقة النبيلة المتحدرة
من أسر الفاتحين المجر أو الناشئة عن أناس اكتسبوا النبيل بعد أن خلعه
الملك عليهم ، وأخيراً من أناس سمح لهم الديباط بالاقامة في هونغاريا
وحصلوا على نوع من قومية هونغارية . وتفقد صفة النبيل في حالة عدم
الاطاعة للملك ، وفي حالة خيانة النبيل لحقوقه الإقطاعية . وهذه الطبقة
النبيلة عديدة في المجتمع . وأهم امتيازاتها أنها معفاة من الضرائب ،
وجميع النبلاء متساوون داخل الطبقة فيما بينهم . وهم ، وإن كانوا سواسية
في الحق إلا أنه يوجد بينهم تباين واختلاف ، وذلك لأن قسماً عظيماً
من هذه الطبقة النبيلة كان بائساً وغلظاً فظاً . ويطلق على نبلاء هذه
الطبقة اسم « نبلاء الصنادل » . وبالمقابل نجد طبقة من كبار الملاكين
الاغنياء والمتقنين المديرين على الحضارة الأوربية الغربية ، وتبلغ
أراضي الواحد منهم أحياناً ما يعادل أقاليم بكاملها ، وهذه هي طبقة
الماغنا وتؤلف الارستقراطية . وبين هذين النوعين توجد طبقة النبلاء
المتوسطة وهي سيدة مجلس الدول والكوميئات . ويوجد في هذه الطبقة النبيلة
المتوسطة عنصر المعارضة والحياة السياسية الشخصية في هونغاريا . وليس
لهؤلاء النبلاء الهونغاريين بصورة عامة إلا حظ قليل من الثقافة وقليل
من العلم ، وليس لديهم مطلقاً معنى للأمة ، وكل ما عندهم أنهم يدافعون
عن مصالحهم ، مصالحهم الشخصية ومصالح طبقتهم .

ولا نجد في هذه الطبقة النبيلة ، التي تؤلف الطبقة السياسية في البلاد ، كتلة ضد سلطة الملك النمساوي . ويظهر تأثير الملك في هذه الطبقة بطريقتين :

التأثير الديني .- لقد أصبحت هونغاريا دولة بروتستانتية في عهد الاصلاح الديني ، ولكن الاصلاح الكاثوليكي كان له تأثير عظيم فيها ، حتى انه أعاد الى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية قسماً كبيراً من هونغاريا . وقد عملت الكنيسة كثيراً في خدمة السلالة النمساوية ، وقرنت هذه الكنيسة مقدراتها بمقدرات السلالة الحاكمة ، وكانت غنية جداً وقوية . كان الاحبار في مين مجلس الماغنا في الدباط ، ونجدهم في أي مكان اصحاب وظائف عاليا ، ويدخلون وسطاء بين الطبقة النبيلة والملك في حالة المفاوضات عندما يراد سن قانون من القوانين . ولذا كانت الاحبار الكاثوليك يمثلون في مجموع هونغاريا عنصر التوحيد والمركزية نحو فينا .

التأثير الارستقراطي .- عندما غزا الأتراك هونغاريا اضطر كثير من العائلات الهونغارية القديمة الى الالتجاء الى الدولة النمساوية ، وخاصة الى فينا . وفي القرن الثامن عشر اتسعت حياة البلاط في عهد شارل السادس وماريا تيريزا وصار لها رونق جميل في العاصمة النمساوية . وسلكت ماريا تيريزا سياسة تقارب وامتزاج بين الطبقة النبيلة الالمانية والطبقة النبيلة الهونغارية عن طريق الزواج والادارة وعلاقات البلاط ومصالحه مع ما يشوب ذلك من آداب المجاملة والظرف والمنح ، حتى ان هذه الارستقراطية الهونغارية اشبت بروح جديدة وأصبحت ترى الأشياء بمنظار أوسع أفقاً بما كانت تراه في هونغاريا .

لقد كانت هؤلاء النبلاء الهونغاريون يقيمون على الأكثر في فينا ولهم علاقات شخصية مع الملك نفسه ، ويرون الأشياء كسياسيين

لا كقومين فحسب . يضاف الى ذلك أن ثقافتهم كانت أوربية ، ولهم علاقات مع الطبقات الارستقراطية الأوربية من فرنسية وانكليزية . ومع الزمن أصبحت هذه الطبقة الارستقراطية الهونغارية أكثر انقياداً للملك ، حتى ان مجلس الماغنا في الديايط كان في الحقيقة آلة مسخرة بيد الامبراطور .

لقد كان هؤلاء النبلاء عوامل ممر للدولة النمساوية على حساب الدولة القومية . وقد استطاعت النمسا أن تطبق سياستها هذه في بوهيميا ونجحت في جبرمنتها الى حد كبير . أما هونغاريا فقد بقيت موجودة ، ولكن يجب ألا ننظر اليها كأمة حديثة لها مجتمعها الحديث ، بل ان مجتمعها مازال محتفظاً بطابعه القديم ، واستطاع ان يحفظ امتيازاته رغم محاولة النمسا ابتزازها . ولذا احتفظت هونغاريا باستقلالها السياسي وحياتها القومية ، ولكنها لم تكن بلداً بولانياً ولا تمثيلاً ولا أمة . ولن تظهر القومية الهونغارية إلا عندما تنتشر العاطفة السياسية والتعليم في الطبقة النبيلة الوسطى . وهذا لا يكون إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر . وهكذا نرى بنتيجة هذه الدراسة أن هونغاريا دولة تاريخية لها شخصيتها التي احتفظت بها ، بيد انها لم تكن دولة قومية بالمعنى الصحيح للقومية .

اليونان

نجد في اليونان أمة معنوية تشعر بتقاليدها ، ولكنها عاجزة عن أن تشعر بوجودها القومي . فما هي عناصر الأمة اليونانية ؟

ليس لدينا في اليونان دولة تريد أن تحيا بتأثير الأفكار الحديثة بل يكفي الامة اليونانية ان تتذكر نفسها لتشعر بوجودها وكيانها . لقد طغى

الحكم التركي في اليونان في آخر العصر الوسيط ، ومع ذلك استطاع اليونانيون أن يصونوا وجودهم وبقائهم بفضل نظام الدولة التركية التي لم تكن دولة بالمعنى الصحيح ، وإنما كانت بشكل قوم يعسكر في بلد من البلدان ويكتفي باحتلاله واستغلاله تاركاً السكان وشأنهم مقابل دفع « الجزية » ، هذه الضريبة التي يتوجب على كل « روسي » أي يوناني دفعها ليؤمن حياته ووجوده . وهناك ضريبة أخرى وهي ضريبة الحراج التي كانت تجبى من اليونان عن الاراضي ، وضريبة العشر أي ضريبة التمتع . وهناك ضريبة ثالثة قديمة وهي ان الاتراك كانوا يأخذون ١/١٠ البنين والبنات في البلد المفتوح ويربونهم تربية عسكرية لتأليف الجيش الذي عرف باسم الجيش الانكشاري . ولكن هذه الطريقة ألغيت منذ القرن السابع عشر أي في سنة ١٦٨٥ . وعلى هذا نرى ان العثمانيين قد توضعوا فوق السكان الاصليين وتركواهم يستمرون في حياتهم اليومية المعتادة مقابل الضرائب التي كانوا يتقاضونها منهم . ولم يحاول الاتراك مرة ان يصهروا هؤلاء السكان في بوتقتهم أو يملوهم في جسم الامبراطورية العثمانية . وكل ما في الأمر ان احتفظ اليونان باطارهم القومي ، واعترف الاتراك به رسمياً وهذا يعني ان الاتراك كانوا يعترفون بوجود الامة اليونانية .

الكنيسة — إن العنصر الاول لهذه الامة اليونانية واطارها الاسامي هو الكنيسة . وقد أبقى السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية على الكنيسة الارثوذكسية ، وذلك لأن هذه الكنيسة ، عندما استولى العثمانيون على عاصمة بيزنطة ، كانت انهازمية وشابعت الاتراك ولم تكن راضية عن سياسة الاتحاد التي حاولها آخر أباطرة بيزنطة ، قسطنطين دواغازيس ، للتوفيق بين الكنيستين الشرقية والغربية . وجرى بين السلطان محمد الفاتح وبطريك اليونان ، جينو آنيوس العالم ، عقد حقيقي ،

وروعيت ، من بعد ، حرمة هذا العقد من اخلاف السلطان والبطريرك .
وبوجب هذه المعاهدة يحترم الاتراك صندوق البطريركية ، ويستثنون من
الجزية والحراج أعضاء الاكليروس مقابل مبلغ سنوي تؤدبه الكنيسة
للسلطان . وتختل السلطان للبطريركية عن الادارة المدنية للكنيسة واعترف
باستقلال الاكليروس القضائي . وكان يساعد البطريرك في ادارة الكنيسة
مجلس مؤلف من عشرة رؤساء أسقفيات يعينهم البطريرك نفسه بالاضافة
الى رؤساء الاسقفيات الاربعة : هوقة ، سيزيك ، كالدسوان (خلقدونية) ،
دوكوس . كما اعترف بالسلطة القضائية للبطريرك ومجلس البطريركية على
بلاد اليونان والجزر وجميع آسيا الصغرى وبلاد الشرق وشبه جزيرة
البلقان . وعندما تأسست الكنيسة الروسية كان بطريرك القسطنطينية يعين
الاكليروس الموسكوفي في منصبه الديني .

وكان مفهوم الديانة والامة ، أو الديانة والدولة شيئاً واحداً بالنسبة
للأتراك . واعترف السلطان بالكنيسة الاغريقية خوفاً نوعاً من انتداب
للسلطة العامة : فقد اعترف بوجود هيئة مستقلة إلى جانبه وهي الارثوذكسية
وفي هذه الشروط غما الاكليروس النظامي والعصري والنظامي ، وتمت نزوتها بصورة
زائدة . أما الاكليروس النظامي الذي كان مجتمعاً تحت حماية القديس
باصيل (مؤسس الطريقة في القرن الرابع للميلاد) فكان يضم عدة
طوائف غنية ، وخاصة في جزيرة الامراء ، وهي جزيرة صغيرة في بحر مرمرة
حيث كان للاديرة الحق في قرع نواقيسها . ولكن مركز هذه الحياة الرهبانية
كان الجبل المقدس ، جبل آتوس الواقع في جنوب شبه جزيرة سالونيك
حيث يوجد رهبان ارثوذكسيون يأتون من جميع البلاد الارثوذكسية من
روسيا وبلغاريا واليونان وغيرها . وكذلك كانت القديس مركزاً كبيراً
للحياة الرهبانية الارثوذكسية . وبما لاشك فيه ان هذه الاديرة كانت

تدفع ضريبة للسلطان إلا انها كانت متمتعة في الوقت ذاته بأراضيها وأخذة بالنمو والاتساع .

ومذ تعاهدت هذه الكنيسة الارثوذكسية مع السلطان كانت تبدي معارضة صريحة ومستمرة للكاتوليكية . وهذه المعارضة صفة مميزة لحياتها ، وسيكون لها اثرها عند استقلال اليونان في القرن التاسع عشر . لقد كانت هذه المعارضة في الاصل عن عدم رغبة الارثوذكس في الاندماج والاتحاد مع روما كما دعا إلى ذلك آخر اباطرة القسطنطينية . وهذه المعارضة دعتهم الى الامتثال وقبول سلطة الاتراك . وفي القرن السابع عشر كافحت الكنيسة الارثوذكسية اليسوعيين بجمارة لانهم كانوا ممثلي روما في الشرق . وكان الارثوذكس يساعدون الاتراك ضد البندقية الكاثوليكية لاختد موره اي البيلوبونيز وجزيرة كورفو التابعة للبندقية في آخر القرن السابع عشر وأول القرن الثامن عشر .

لذا نرى الكنيسة الارثوذكسية ، في داخل الدول العثمانية ، مستودعاً حافلاً للعاطفة القومية اليونانية المزوجة بالدين ، ولم يكن هنالك تمييز بين العاطفة اليونانية والديانة الارثوذكسية . فيها شكلان متشابهان للقومية في المعارضة التي كانت تظهر بشكل معارضة حكم ذاتي تجاه السلطان ، ومعارضة ارثوذكسية تجاه الكاثوليكية . أما الجزر الكاثوليكية اليونانية فكانت منعزلة في داخل الدولة التركية وهي جزر صغيرة كانت الكاثوليك فيها اقلية مثل جزر سيكلاد : فاكسوس ، آندروس ، بادوس ، سانتوران ، ميلو ، سيرا ، وكانت تتمتع بامتيازات خاصة باعتبارها كاثوليكية ووضعت تحت حماية الحكومة الفرنسية التي سعت بان يعترف لها بحقوقها وحق اصلاح الكنائس وترميمها بحرية ، وذلك بموجب الامتيازات الأجنبية التي كانت الضمان الوحيد للحرية الكاثوليكية . وهذا النزاع بين العناصر اليونانية الارثوذكسية والعناصر

اليونانية الكاثوليكية نشاهده في عهد الاستقلال .

وقد طبق هذا النظام في جميع بلاد الامبراطورية العثمانية .

البلديات . - والى جانب الكنيسة الارثوذكسية توجد البلديات . فمنذ ان أسس السلطان امبراطوريته على انقاض الامبراطورية البيزنطية ، ابقى على النظم الادارية لهذه الامبراطورية وأقام الموظفين الاتراك مقام الموظفين البيزنطيين . ولكنه لم يطبق هذا التغيير في الاجهزة الادارية الدنيا وذلك لان الموظفين الاتراك كانوا قلائل . لذا ترك في النواحي والقرى البلديات التي كانت موجودة في السابق والتي تنتخب من قبل السكان بأشكال مختلفة حسب وضع كل بلد . كان يدير النواحي والمدن جنائفة الاساقفة الذين ينتخبون من قبل السكان ولهم حرس أهلي محلي تحت تصرفهم ويسمون **الباليكار** ، وزعماءهم **أدماتولي** . وقد قويت هذه البلديات في موره ، أي **اليلوبونيز** في عهد النفوذ البندقي واحتفظ بها عندما استولى عليها الاتراك ، وفي هذه الجزر التي لم يتوصل اليها الاتراك بسهولة كانت البلديات عملياً مستقلة وكانت نسبة السكان الاتراك فيها ضعيفة جداً . لذلك كانت هذه الجزر تحكم نفسها كما تريد . ففي رودس مثلاً كان البك الحاكم التركي الوحيد في الجزيرة . اما الادارة فكانت بأيدي السكان اليونان : وجزيرة **ثاوس** الكبرى بالقرب من شاطيء **تراكيا** كان يحكمها جنائفة الاساقفة الذين يسميهم السكان . وفي جزيرة **بسادا** الصغيرة القريبة من **كيوكان** الحكام ينتخبون من قبل السكان المجتمعين في **الآغورا** أي الساحة العامة كما كانت عليه الحال في اليونان القديمة . وفي جزيرة **هيدرا** الصغيرة التي ستكون مركزاً من مراكز حركة الاستقلال اليونانية لا يوجد ولا تركي واحد .

كانت هذه البلديات تؤلف نوعاً من جمهوريات صغيرة قومية نرى فيها ما نراه في اليونان في العصر القديم من ديمقراطية الدولة والنصرة المحلية .

ونجم عن وجود الكنيسة ووجود البلديات ، المعترف بها رسمياً من قبل السلطان ، استحكام الحياة الروحية الاستقلالية في اليونان ، لأن الاتراك احترموا هذه الاوضاع ولم يسوها بسوء ، كما لم يحاولوا أن ينشروا الديانة الاسلامية فيها . وقد تألفت هذه الحياة الروحية بطريقة التواتر والتقليد والاساطير والشعر الذي يتناقل شفويّاً والغناء في السهرات . وفي أول القرن التاسع عشر أي في سنة ١٨٢٤ نشر المؤرخ الفرنسي فوريل ديواناً يسمى : « الاغاني الشعبية في اغريقية الحديثة » ، (ويجب أن نفهم من اغريقية الحديثة لا اغريقية المعاصرة بل اغريقية العصر الوسيط) بالنسبة الى اغريقية القدية . وهذه الحياة الروحية لها كتبها ومدارسها التي احتفظت بها الكنيسة وتعهدها بالعناية . فقد بقيت الثقافة البيزنطية حية جداً في بعض المراكز مثل كورفو وكويت اللتين أعيد بناء مدارسها في القرن التاسع عشر على يد بطريرك عالم اسمه سيريل لوكاريس الذي وسع التعليم في اليونان وفتح أول مطبعة يونانية في حي الفنار في القسطنطينية . وبين المراكز الفكرية الاخرى توجد القسطنطينية وسيدونيا ويانينا وآرتا وجبل آتوس وميسولونغي . وفي عام ١٧٤٠ افتتح مركز هام وهو مركز كوزاني في مكدونيا . ويوجد في كيو جامعة يونانية حقيقية وهي مدرسة دار الفنون (البوليتكنيك) حتى أن طلاب كيو يسمون « فرنسيي الشرق » . وفي يامي وبخارست وجد مركز لغة وثقافة وتعليم يديره أمير (هوسبودار) من أصل يوناني .

لقد احترم الاتراك هذه المدارس ولم ينازعوا اليونان هذا التفوق الفكري . ويجب أن نضيف الى الشبهة التي تربت في المدارس اليونانية ، الشبهة التي كانت تذهب لاثام دراستها العالية في غربي اوروبا ، وخاصة في فرنسا .

وهكذا نرى أن ليس هنالك أي انقطاع في الشعور اليوناني القومي . فما زال اليونان يسمون أبناءهم بالأسماء الشهيرة في اغريقية القديمة ، وسمّتهم بأسماء القادة مثل الجنرال تيمستوكل أو بامم معارك العصر القديم أو ييزنطه .

وعلى هذا النحو أثبت اليونان إرادة تفصلهم وتميزهم عن الأتراك . إلا أن قسماً من مفكري اليونان يرون بأن يستند الشعور على سادتهم العثمانيين . ويجب ألا ننسى أن هذه الثقافة اليونانية تتصل بالتقاليد البيزنطية خاصة " وبتقاليد اغريقية القديمة قليلاً . وسيرى الاوربيون في عهد حب الحركة الهلنية الحديثة في اليونان ورثة ميلتياد وتيمستوكل . وهنا يوجد سوء تفاهم : فبالنسبة الى اليونان ، اغريقية هي بنزطة ولبست اغريقية القديمة .

وإلى جانب هذه الأنظمة الرسمية التي كانت تدعم استحكام الأمة اليونانية كانت هناك أنظمة واقعية تمكن الأمة اليونانية من القيام بنشاط خاص ، بل وتساعد على حركة مقاومة ضد النفوذ التركي .

الأول : وجود طبقة من البيزنطيين الارستقراطيين أو البورجوازيين في القسطنطينية حافظوا على التقليد الهيليني . وهذه الأسر تنسب الى أصول مختلفة : بعضها ينسب الى أسرة الاباطرة مثل أسرة الارجيروبولو أو أسرة ييسلنتي ؛ وبعضها من أصل ايطالي وهي عائلات كبرى استقرت منذ العصر الوسيط مثل آل مانو وآل نفروي ؛ وبعضها من أصل يوناني من مختلف المناطق اليونانية مثل آل كانتاكوزين ، ويوجد هنالك ما يقرب من عشرين أسرة ، مثل آل كانتاكوزين وآل هالديري وآل مافروكورداتو وديزورنجيمي ويوتزو وستودزا . وهي أسماء نراها في تاريخ اليونان كله . وأعضاء هذه الاسر يقيمون في قصور في حي الفنار ولديهم

خدم وحشم ، ويتمتعون بثروة طائلة . وكانوا على رؤوس المشاريع الكبرى من تجارية ومناجم في الامبراطورية العثمانية . وهم يعرفون جميع اللغات الأجنبية تقريباً في البحر المتوسط وغرب أوربة ، ولهم علاقات واسعة ، ويحبون الاعمال والمصالح ، وكانوا على وفاق مع البطركية ويمنحونها الاموال للأديرة والكنائس والمدارس .

الثاني : التجار . ولما كان هؤلاء الفناريين الاثرياء يوجد فئة من اليونان الشيطيين والاثرياء وهم التجار الذين يشتغلون بالتجارة البحرية . فقد كانت السفن التجارية في تركيا يونانية سواء في ملاحه السواحل أو الملاحه البحرية البعيدة المسافة . ولقد نافسوا في زمن ما الجاليات اليهودية أو اشتغلوا معها . وهذه الجاليات أتت من اسبانيا والبرتغال والتجأت في سالونيك . وفي القرن الثامن عشر انحطت ملاحه التجارة - البندقية وفتحت البحر أمام التجار اليونان وساعدتهم على طرد الايطاليين من البحر الايوني . وفي زمن الثورة الفرنسية قام الانكليز بمنافستهم وحرهم ضد فرنسا وحذفوا التجار الفرنسيين فاحتل اليونان مكانهم . ولذا نراهم قد حلوا محل الايطاليين والفرنسيين في بلاد الشرق واحتكروا التجارة البحرية بأيديهم .

وأخيراً يوجد جاليات يونانية في جميع الموانئ الكبرى للبحر المتوسط وكان منها مجهزو السفن وتجار البضائع الشرقية الذين أثروا وحصلوا على ثروة طائلة مثل آل المامالي وآل فوتراس وآل فانتازيس . وآل كاتاكوزين وآل باليولوغ .

ولم يكن أفراد هذه الجاليات أو التجار أو الفناريون رجالاً اثنانيين وواقعيين ، بل كانوا يتحمسون للتقاليد البيزنطية والى كل ما هو وطنهم ويمنحون المال للمدارس ومؤسسات الاحسان . وسنرى ان رجال الجاليات اليونانية

بالإضافة الى الفناريين ، سيمدون حركة الاستقلال اليونانية بعونهم عندما تقوم عام ١٨٢١ .

ان وجود هؤلاء اليونان الاثرياء الارستقراطيين أو البورجوازيين كانت له نتائج هامة في الامبراطورية العثمانية ، وذلك لانهم أخذوا يتسلطون شيئاً فشيئاً الى الادارة التركية ، وكان منهم الجبابة ومديرو البنك العثماني ورجال المالية . وفي منتصف القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر خاصة كانت الامبراطورية العثمانية بحاجة الى دبلوماسية نشيطة وعلاقات مع الدول الاوربية ، ولذا كانت بحاجة الى مترجمين ، حتى ان مصلحة الترجمة الضرورية في الدول العثمانية كانت بيد اليونان . وأول رئيس لهذه المصلحة كان يونانياً من كيو يسمى بانايوتيس ، حتى ان اخلافه كانوا يونانيين . وأهم رؤساء الترجمة المشهورين : الكسندر مافروكورداتو فقد عاش من ١٦٣٦ الى ١٧٠٩ ولقب بـ « كاتم السر » وهو يوناني عاش طويلاً في أروبة ودرس الطب ونال شهادته من بادوا وعاش في بولوت ثم في القسطنطينية وأصبح « أمين سر عام لوزارة الشؤون الخارجية » . وهو الذي فاوض صلح كدرلوويتز ١٦٩٩ . وكان كاتباً ، ألف كتاباً اسمه « التاريخ المقدس » كتبه باليونانية ونشر في بخارست عام ١٧١٦ بعد وفاته . وقد تبني في اسلحته العنقاء التي تبعث من رمادها وترمز لوطنه .

وذهب اليونان الى أبعد من ذلك في الادارة العثمانية ، حتى ان نيقولا ابن الكسندر مافروكورداتو ممناه السلطان هوسبوداراً أي حاكماً لمقاطعة البغدان (مولدافيا) عام ١٧٠٧ ثم الافلاق (فالاشيا) عام ١٧١١ ومنذ ذلك الحين أصبح في تقاليد هاتين المقاطعتين ، اللتين تؤلفان ما يسمى في أروبة الاقليميين الدانوبيين ان ينتخب الهوسبوداران من يونان حي الفناو . وكذلك قسطنطين أخو نيقولا مافروكورداتو أصبح هوسبوداراً

في الافلاق (فالاشيا) في العام ١٧٣٥ . أما نيقولا فكان كاتباً كآبيه ويكتب باللاتينية . وقد احتفظ الاقليان ، الافلاق والبغدان ، تحت سيادة السلطان بقوانينها الشخصية مقابل ضريبة يؤديانها له . وكان الحكام يتلقون منصبهم من السلطان باسم باشا أي حاكم ، ومن البطريرك باسم دسبوت أي زعيم المسيحيين . وفي هذين الاقليمين الدانوبيين حصل نوع من سيادة مشتركة بين السلطة المركزية العثمانية وبين ممثليها الاغريق الفناريين . وتؤلف ادارة الاقليمين على هذا الشكل نوعاً من تجربة قابلة للاستعمال في المستقبل وقد عملت بها كبريات العائلات اليونانية .

يوجد اذن في اليونان نوع من عنصر واقعي يحيط بالكتلة القومية . وهذا العنصر هو النخبة اليونانية ، التي تشعر بقيمتها وامكانياتها وسيكون منها في الوقت المناسب زعماء الامة اليونانية . واذا مست الحاجة يجد اليونان فيها هيئة سياسية وادارية عديدة وجاهزة وقد حصلت تعليمها في أطر الامبراطورية العثمانية .

والى جانب هذه الأسر الكبرى الثرية نجد عنصراً يختلف كثيراً عنها وسيكون في المستقبل اداة نشيطة في الاستقلال اليوناني . وهذا العنصر « خارج عن القانون » وسيكون عضواً عاملاً في الثورة الاستقلالية . ووجود هذا العنصر الذي يعيش « خارجاً عن القانون » حادث عام في البحر المتوسط ، ويرتبط بشروط البلد الجغرافية . فاليونان بلد متقطع ، مجزأ كثير التعاريج والفجوات ، مؤلف ، كانتونات صغيرة منعزلة بجبال ، ويصلح لأن يكون مأوى للأشقياء واللصوص وقطاع الطرق . ويتضح تاريخ اليونان في القديم بوجود هؤلاء الطريدين الذين بعصمون بالجبال ويؤلفون اطار الحياة السياسية . ويسمي اليونان هؤلاء الطريدين بأسماء مختلفة ويطلقون عليهم خاصة اسم « كلفت » أي اشقياء ، لصوص ، وقطاع طرق

ونجد مثلهم في كريت بشكل عصابات صغيرة مؤلفة من خمسة أو عشرة أشخاص يعيشون في الجبال بعيداً عن المجتمع على حساب السكان . وفي الجزر نجد تابعين لهؤلاء الكلفت وهم القوصان الذين يكثرون في جزر سيكلاد. ويتغنى اليونان بمغامرات هؤلاء القرصان في الاناشيد الشعبية التي نشرها فوريل .

ومن البديهي ان ينتقل هؤلاء الطريدون عند الاقتضاء بسهولة من حالة اللصوصية والشقاوة الى حال العصيان . وقد حاولوا ذلك لأول مرة في عام ١٧٧٠ اثناء الحرب الروسية - التركية ، عندما أرسلت القيصرة كاترين الثانية حملة بحرية لمهاجمة الاتراك في بحر ايجه . وقد سبقت هذه الحملة بحركات واضطرابات سياسية هزت شبه الجزيرة اليونانية . وأرسلت أيضاً الى تساليا ضابطاً روسياً من أصل يوناني اسمه بابا زوغلو لتحريضها على الثورة . وعندما بدأ ظفر الجيش الروسي على الجيش التركي يرسم في جنوب روسيا والقرم تقدم زعماء محليون من الكونت اورلوف القائد الروسي ومحظي كاترينه واتصلوا به في البندقية ثم في ليفورنه ليوحدوا جهودهم مع جهود الاسطول الروسي . وحاول الروس أن يحتلوا نقطة في جنوب موره وهي ميناء كورون . وعندما قاموا بعمليات الانزال تهاقت لمساعدتهم اليونان من باليكار وكلفت وقد أتوا من مانيا والجزر الابونية وكريت وآكلارناميا . واشترك الروس واليونان في واقعة تريبوليتزا قاعدة مانيا الاستراتيجية . ولكن هذه الواقعة اخفقت حتى ان الحصارين اللذين حاول الاتراك ضربها على تريبوليتزا قد رفعها اليونان وقتل الاتراك ٣٠٠ يوناني من سكان المدينة . ونزل جيش تركي مؤلف من ١٠٠٠٠٠٠ الباني ليقمع الثورة. وفي عبور نهر الاسبروبوتاموس حاول اليوناني كويستوف غريغاس ان يحدد مغامرة لؤنيدياس ونزل مع ٣٠٠ اغريقي ومنع المرور من جسر آرجيلوكاسترو فذهب ضحية هو ورجاله .

نرى في هذا العصفان الذي رافق الحملة الروسية عام ١٧٧٠ نوعاً من تصوير سابق لحركة ١٨٢١ . ونشاهد فيه مختلف العناصر : عنصر السكان الخارجين عن القانون الذي شكاً سلاحه وقام بتحريض باقي البلاد ، ثم اشتراك السلطات الدينية والبطريرك . ومن الطبيعي ان ينتقم الاتراك بعقاب صارم في ميسولونقي وبتراس ويوليا وفي بلاد ميغار وكورانشه وموده حيث قتل الزعمان لوطيان الكبيران ايتن مافوو ميخاليس وابنه . أما البطريرك ميليتيوس الثاني فقد نزع السلطان ثقته منه وخلعه .

ومع ذلك فان الروس ، في المعاهدة التي فرضوها على الاتراك بعد ظفرهم في ازميز وهي معاهدة كينارجي ، نصوا على عفو عام عن اليونان مع حرية ممارسة العبادة واممال الضرائب المتأخرة واحترام الامتيازات الممنوحة لاقليمي الدانوب . وفي هذه المعاهدة مادتان لها مغزاهما وذلك لأنها تعتبران كقاعدة أولى للمزاعم الروسية في تدخلها بشؤون الامبراطورية العثمانية باسم الدفاع عن المسيحيين الارثوذكس : وهما المادتان (٧) و(١٧) . فالمادة السابعة تنص على مايلي :

« يعد الباب العالي أن يحمي الديانة المسيحية دوماً في جميع كنائسها . ويقبل أيضاً أن يبدي له وزراء البلاط القيصري الروسي ملاحظات فيما يتعلق بالكنيسة التي ستبنى في القسطنطينية وبحق الذين يخدمونها ، ويعد بارت يتلقى هذا اللوم باعتباره آتياً من شخص جدير بالاحترام باسم دولة مجاورة وصديقة مخلصة » . وهذا معناه نوع من حق التدخل الروسي في القسطنطينية لموازرة البطريركية . والمادة السابعة عشرة تضيف :

« يعد الباب العالي ، منذ الان فصاعداً ، بالا تتعرض الديانة المسيحية لأقل اضطهاد ، والا يمانع بتحسين الكنائس أو اعادة بنائها ، وانه يحرم الى الأبد أن يكون الكنسيون عرضة للسخرية والاضطهاد بأي حال كان . »

ولكن يجب الا نرى في ثورة ١٧٧٠ حركة قومية كبرى ، كما ينبغي الا نرى في الكلفت أو القرصان وطنين اغريقى ، بل عناصر معارضة وامكانية يمكن أن تؤلف في المستقبل عنصر عمل يغذي الحركة القومية ويتعدها .

وأخيراً يجب أن نلاحظ في دراسة الامة الاغريقية التي مازالت مفرقة في داخل الامبراطورية العثمانية ، وجود عنصر مستقل وهو الجزر الايونية التي يبلغ عددها السبع وأكبرها كورفو وكافالونيا ويضاف اليها أربعة حصون على شاطئ ابيروس وهي مدن بوتريندو وبارغا وبره فيزا وفونيترزا وهذه الحصون الأربعة مع الجزر السبع هي بقايا امبراطورية البندقية القديمة في اليونان . وقد سلمت من الحكم الاسلامي كجزيرة مالطه ولم يستول عليها الاسطول التركي . يوجد في هذه الجزر الايونية ديانتان : الكاثوليكية والارثوذكسية . وما من أحد يقوم بالدعاية ونشر الدين ولكن الاكثريه ارثوذكسية ، وإن البروتوبابا أي الرئيس الديني الأعلى لهذه الكنيسة الايونية يخضع لبطريك القسطنطينية وإن كانت هذه الجزر بندقية من الوجهة السياسية .

وفي ظل الحكم البندقي تعلم يونان هذه الجزر أصول الادارة . ويحكم الجزر كلها حاكم « بروفيديتور » بندقي وموظفون ايطاليون بالطبع مع عناصر يونانية أساسية . ويجتمع النبلاء اليونان في مجلس سنوي ينتخب مجلساً مؤلفاً من ١٥ عضواً . وهذا المجلس ينتخب ثلاثة أعضاء يمثلون الجزر في البندقية .

وعندما يجتمع هؤلاء النبلاء اليونان في المجلس يدافعون عن حقوقهم الاقطاعية بالطبع تجاه جمهورية البندقية ولكن ليس لهم حق الرقابة على الحركات القومية - ٦

حكومة البندقية في الجزر ، ولا تسمح البندقية إلى يونان الجزر بتعاطي الملاحة لثلا ينافسها الكورفتيون ولذا فان الايونيين يكرهون الحكم الايطالي في بلادهم . وأخيراً نجد في كورفو مركزاً فكرياً كبيراً يشع حتى على اليونان نفسها .

وهكذا نرى ان الجزر الايونية تؤلف نقطة اتصال بين عالم اليونان والعالم الغربي . فقد كانت الجزر الايونية نوعاً من وسيط بين الحضارة الغربية وافكارها الجديدة او ديانتها من جهة ، وبين هذا الشعب المبعثر الذي لم يأخذ شكلاً معيناً ، هذا الشعب وإن كان مسيحياً ، إلا انه ما زال يعيش تحت حكم السلطان العثماني .

وإذا نظرنا إلى اليونان نجد فيها جميع عناصر القومية وخاصة اللغة والدين . وهذه القومية لم تظهر بعد ، ولا تنتظر إلا عنصراً فكرياً أو عاطفياً لتنتقل إلى حالة الشعور القومي . كما انها تنتظر بالطبع امكاناً سياسياً لتظهر ، وستجهزها الثورة الفرنسية بهذا كله فتنتقل إلى المرحلة الثانية من حياة هذه الامة المبعثرة المضطربة ، وهي المرحلة القومية .

ايرلنده

تظهر فردية ايرلنده في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية ، إلا انها كانت مرهقة لكثرة الضغط والشقاء حتى أصبحت لاتشعر بسقوطها وفقدت كل مقاومة .

تعرف ايرلنده بأنها أمة لها جميع الصفات المميزة : من أرض وعرق ولغة ودين وماض مشترك ، أي أن لها كل ما يمكن أن يكون أساساً للقومية . الا أنها كانت منعزلة عن بقية العالم بهذا السور الانكليزي

الذي يقف حاجزاً بين جزيرة ايرلنده والقارة الاوروبية ، فضلاً عن أنها سحقت منذ أمد طويل تحت عبء الحكم الانكليزي . ولقد كتب المؤرخ ماكوليه بصدد ايرلنده ما يلي :

« اننا لم نعمل السيف في الايرلنديين الكاثوليك خلال إدارة واحدة أو عشرين إدارة بل طوال قرون . لقد جربنا المجاعة ، واستعنا بجميع القوانين الدراكونية ، وحاولنا الإبادة دون قيد ، لا لحط أو نغلب جنساً نكرهه ، بل لنمحي كل أثر لهذا الشعب في البلد الذي نشأ فيه . ورغم ذلك عاشت ايرلنده ، إلا أنها فقدت صوابها وشعورها وقوة مقاومتها ولم يبق لها سوى الشقاء والحقد العاجز الذي تضرره للطغاة الظالمين .

خضعت ايرلنده دوماً لنظام الفتح الوحشي الفظيع في أعماله وفي نتائجه . . بدأ هذا الفتح في القرن الثاني عشر في عهد الامبراطورية الانغلو - نورماندية ، وبدأ مايسمونه بـ : **التقصر ، والحاجز ، والحامية ،** و الاحتلال على الشاطئ الشرقي لايرلنده بالقرب من انكلترا ، وكان بمثابة رأس جسر عسكري . ولكن رأس الجسر أخذ يتناول مع الزمن لأن الانكليز الملاكين المقيمين في الحامية أخذوا يؤلفون نوعاً من طبقة نبيلة انغلو - ايرلندية . وفي عهد أسرة تيودور ، في زمن اليزابت ، وفي عهد أسرة ستيوارت توطد نظام الفتح بصورة أكيدة وتجددت عمليات الاعتداء وإجاعة السكان . ففي عهد اليزابت من أسرة تيودور انتقل الى منطقة اولستر في ايرلنده من ٢٠.٠٠٠ الى ٣٠.٠٠٠ ايكوسي واستوطنوا فيها وطرّدوا سكانها ، ولم يخل ذلك من أعمال النهب والاستئثار والاختلاس والاعتداء على أملاك الايرلنديين . ولما اعتنقت انكلترا في هذا العهد الديانة البروتستانتية أدخلت الى ايرلنده الكنيسة الانغليكانية

(الانكليزية) ووضعت هذه الكنيسة يدها على أموال الكنيسة الكاثوليكية وبدأت تضطهد الايرلنديين الكاثوليك .

وقد سبب هذا النظام عام ١٦٤١ حركة عصيان في اولستر أولاً حيث تبادل السكان الايرلنديون والانكليزيون التفتيح والشراسة والمذابح ، واستمر هذا العصيان خلال سنوات إلا أنه أخذ بمجملته كرومول عام ١٦٤٩ بعد أن أعمل السيف بالايرلنديين وأباد السكان . وكانت نتيجة هذا العصيان وما عقبه من الضرب على أيدي العصاة أن فقد ٦١٦٠٠٠ نسمة من أصل ١٤٦٦٠٠٠ نسمة خلال إحدى عشرة سنة . ولتمديد المذابح اقيمت في ايرلنده محاكم خاصة سميت باسم « محاكم المجازد » . وهاجر من ايرلنده ما يقارب ٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ نسمة فراراً الى اوربة أو امريكا . وباع الانكليز ٦٠٠٠٠ امرأة أو فتاة الى جزيرة جامايكا . وانخفض عدد السكان الى أقل من مليون . وهذا الفراغ الناشيء كان يدب بجنود جيش كرومول التي كانت تحجز الاراضي الايرلندية في مقاطعة لينستر واولستر ومونستر وتتقاسمها مع المتعبدن في الجيش . واندحر الايرلنديون الى منطقة كونوت في الغرب . وكان الانكليز يدفعونهم بقولهم : (الى جهنم أو الى كونوت) . ولكن السياسة الانكليزية احتفظت ، حتى في الأقسام التي جردت من سكانها بعدد من الايرلنديين كمنارة .

وتم الفتح في حملة غليوم الثالث على أثر العصيان الذي قام في ايرلنده لمناصرة جاك الثاني المطالب بالعرش . وانتهى الأمر بأن طرد الملك الكاثوليكي بعد أن انكسر في واقعة بوين في ١٢ تموز ١٦٩٠ . ثم قام بين الايرلنديين والحكومة الانكليزية صلح ليمريك عام ١٦٧١ ، وفيه تعهد الانكليز باحترام حرية الوجدان والمساواة في الحقوق . ولكن ما

كاد يوقع هذا الصلح حتى خرق بججز مليون آكر لاستيطان عدد جديد من الانكليز . وعلى هذا الشكل يبدو أن الفتح الانكليزي كان يريد وضع ايرلنده الانكليزية على ايرلنده القومية .

وخضعت ايرلنده الى نظام « القوانين الجزائية » التي فرضها البرلمان الايرلندي من ١٦٩٥ الى ١٧٠٩ . ولم تسلك الحكومة الانكليزية في ايرلنده سياسة الصهر والتمثيل بين الانكليز والايرلنديين ، بل بالعكس نهجت سياسة القهر والعسف واستئثار ايرلنده بواسطة الحاميات الانكليزية والبروتستانتية . وهذا معناه استمرار حالة الحرب تحت نقاب النظام السياسي .

ما هي عناصر الحكم الانكليزي في ايرلنده ؟

النظام السياسي . - لقد ادخل قانون بوبينغ عام ١٤٩٥ في ايرلنده التشريع الانكليزي وألحق البرلمان الايرلندي بالبلاد الانكليزي . وفي الاصل احتفظت ايرلنده نظرياً بالحكم الذاتي وأديرت من قبل عصري القصر والبرلمان . ويضم القصر الحاكم الذي يسمى اللورد النائب والى جانبه مجلس ايرلنده الخاص . وكلاهما انكليزيان ويعينها ملك انكلترا . ولكن اللورد النائب لا يقيم في دبلن بل يمثله فيها مندوب اللورد ومجلس من الموظفين يعينهم الانكليز . والى جانب القصر يضم البرلمان ، كما في البرلمان الانكليزي ، مجلس اللوردات ومجلس العموم . ويتألف مجلس اللوردات من رؤساء الأساقفة والأساقفة الانغليكان بالطبع ومن شيوخ ايرلنده الوراثنين أو الذين يعينهم الملك ، وعددهم ٢٠٠ تقريباً . أما مجلس العموم فينتخب بنفس الطريقة التي ينتخب بها مجلس العموم البريطاني . وكان الناحبون انكليزاً من ملاكي الاراضي أو المنازل وذلك لأن أموال الايرلنديين قد صودرت كلها . ويشاهد أيضاً في نظام ايرلنده الانتخابي المساوىء التي

ترى في النظام الانكليزي من مدن « معفنة فاسدة » ومن مدن « الجيب » .
وللبرلمان الايرلندي دورة واحدة في كل سنتين وسلطاته محدودة وذلك
لأن القوانين التي يصوت عليها تخضع إلى تأييد مجلس ايرلنده الخاص ومجلس
ملك انكلترا الخاص اللذين لهما الحق في تعديل المشاريع المصوت عليها
من قبل البرلمان الايرلندي . وهناك بعض حالات تتعلق بتشريع
وسمستتر كالحالات التي تهم القضايا المشتركة ، وخاصة التشريع الاقتصادي .
وكاتب رجال القصر والبرلمان انكليزاً وبروتستانتين وليس فيهم ايرلندي
واحد . ومشروع قانون تيسر يقضي الكاثوليك عن الوظائف العامة .
أما الادارة فقد عهد بها كما في انكلترا الى قضاة الصلح ، وكان هؤلاء
بروتستانتين وانكليز .

الكنيسة الانغليكانية . - وهي العنصر الثاني للنفوذ الانكليزي
وكانت كنيسة دون مؤمنين . ولم يوجد بروتستانت إلا في شمال ايرلنده
في مقاطعة اولستر . والكنيسة الانغليكانية تابعة للبرلمان في كل ما يتعلق
بالمذهب والمراسم والحياة الدينية ؛ وتعلق بالملك في كل ما يختص بتسمية
الاكابر والاساقفة . وكان في ايرلنده ما يقارب ٢٢ أسقفاً و ٣٠٠٠
كاهن . وكان الأساقفة في الغالب يقيمون في انكلترا . وهذه الكنيسة
الانغليكانية غنية جداً وقد أثرت بمصادرة أموال الكنيسة الكاثوليكية .
ويأتيها دخل من الأراضي التي تملكها . وتلك جميع الكنائس التي كانت
قديماً للكنيسة الكاثوليكية ، ولم تكن لتتعهدها وتعني بها لأنه ليس لديها
مؤمنون تجمعهم بها وتدعوم إليها . ولها على السكان ضريبة العشر أي
عشر الموارد ، ويضاف الى ذلك وظائف الدولة : كالتعليم والاحوال
المدنية وغيرها ، ولها سلطة القضاء على فلاحها وعلى أراضيها . وهذا يعني
أنها كانت تتقاضى ثروة عظيمة دون أن تقوم بالمقابل بأي خدمة . وكان

نظام هذه الكنيسة مطبقاً أيضاً على الطوائف المشيخية الايكونسية التي كانت توجد هنا وهناك في مقاطعة اولستر .

الملاكون . — والعنصر الثالث للنفوذ الانكليزي هو الملاكون . وقد كان أشد العناصر الثلاثة تأثيراً . لأن الارض كانت للانكليز من ملك خاص أو ملك مشاع ، ثم اغتصبها كبار الملاكين كما في انكلترا .

ويوجد فئتان من الملاكين : **الملاكون الكبار** ، أصحاب الاراضي الواسعة وهم لا يقيمون في ايرلنده ، بل يستثمرون أملاكهم بواسطة عملائهم مقابل نسبة مئوية من الوارد ؛ و**الملاكون المتوسطون** ، ويؤلفون نوعاً من ارسقراطية (جنجري) تقيم في ايرلنده . وهؤلاء الملاكون المتوسطون يضيفون الى ثروتهم ونفوذهم الاقتصادي نفوذهم الاداري لأنهم كانوا يديرون المدن . ويقدر وارد الواحد منهم من ٢٠٠ — ١٠٠٠ جنيه في السنة . ويكثرون غالباً في كونتية لينستر وعلى شواطئ اولستر وفي مقاطعة مونستر . وكان للملاكين الانكليز الحق في توريث أملاكهم إلى أكبر أولادهم ، باسم حق البكورة ويستطيعون أن يخصصوها سلفاً إلى حفيدهم بموجب قانون النسيابة الذي يحمي الثروة الارضية . وكان السكان الايرلنديون ، الذين يعيشون على هذه الاملاك تحت نفوذ هؤلاء الملاكين ، لا يفيدون من الحماية التي يقوم بها النظام الاقطاعي حيال الفلاحين في القديم ، ولا يفيدون أيضاً من النظام الزراعي ، وذلك لأن هؤلاء الملاكين لم يضعوا في أراضيهم أقل رأسمال ليحسنوها أو يصلحوها .

وكان الايرلنديون يستأجرون أراضي الملاكين الى زمن قصير لمدة ٢٠ أو ٣٠ سنة مقابل دخل معين ؛ ومن جهة أخرى يقومون بالسخرة والخدمات في الارض التي خصصها الملاك لنفسه . وكثيراً ما كانوا يقومون

بها بأجور ضئيلة جداً أو مجاناً . ولقد كان نظام الملكية أداة نفوذ صرف واستغلال غاشم ، لأنه لا يجد ما يعدله من حماية النظام الاقطاعي أو استثمار الارض استثماراً عقلياً اقتصادياً يزيد في إنتاجها ومحصولها .

ولقد تفاقم نفوذ هؤلاء الملاكين لأن الانكليز جذبوا إليهم النخبة الايرلندية ، وهي نوع من بورجوازية قروية : ففي القرن الثامن عشر استعالت بعض أراضي ايرلنده الزراعية الى مراعي واسعة ، كما في مقاطعة ليمريك وتيراري وكلار وميث ووترفورد . ويعطى المرعى منها دخلاً يتراوح بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جنيه . وكان ملاكو هذه المراعي أو مستثمروها يقلدون حياة الجنترى الانكليزية في كل شيء .

وهناك فريق آخر لهذه البورجوازية الايرلندية وهو فريق الوسطاء وهم مزارعون يأخذون قسماً من أرض الأمير للاستغلال ، أو أنهم يزارعون على قسم من أراضيهم ويحتفظون بالقسم القليل من الاراضي الذي هم بحاجة اليه ، ويوزعون الباقي على شكل مزارع صغيرة يؤجرونها الى مستأجرين مدة قصيرة بشكل لا يتحملون أية مخاطرة إن لم يدفع لهم ، ويكتفون بطرد المزارع . وهذه الايجارات تحسب بصورة يكون مجموعها أعلى مما يجب أن يدفعه الوسيط عن الحقل الذي يستثمره لحساب الأمير نفسه . وهؤلاء الوسطاء الايرلنديون ، الذين يساعدون الملاك الانكليزي في استثمار البلاد الايرلندية ، هم بطبيعة الحال مكروهون ومحتقرون من كلا الطرفين أي من الفلاح الذي يستغلونه ومن الملاك الانكليزي الذي يعملون في خدمته . وهم من هذه الناحية يعتبرون خونة بالنسبة لأبناء وطنهم ، ويضطرون أن يتأنكلزوا شيئاً فشيئاً . وكل هؤلاء من ملاكي الجنترى أو الوسطاء الايرلنديين أناس غلاظ قساة جفاة دون ثقافة .

هذه هي وسائل النفوذ الانكليزي الثلاث : من إدارة سياسية وكنيسة ،

وملكية ، وكلها تؤلف نظاماً فاسداً من شأنه القضاء على مصادر الحياة الروحية والمادية في انكلترا .

إن أول شيء أوحى به اعتناق الديانة البروتستانتية الانغليكانية هو اضطهاد الايرلنديين الكاثوليك وتعذيبهم : فقد حرم عليهم أن يقوموا بأي عبادة ظاهرة من حج أو احتفال أو قرع نواقيس وغيرها وكانت الاكليروس الكاثوليكي في حالة ضعة ومهانة ، حتى أنه في العام ١٥٩٨ قرر طرد الأساقفة ورجال الطرق النظاميين . أما الكهنة الذين سمح ببقائهم فهم المسجلون في سجلات الحكومة دون أن يسمح بمن ينوب مناهم . وكان عليهم أن يحلفوا اليمين السياسية ويمين الصبا . ولذا كان الاكليروس الكاثوليكي خارجاً عن القانون . وخصصت جوائز لمن يشي عن كاهن أو أسقف . وكانت المكافأة عن الكاهن (٢٠) جنياً وعن الأسقف (٥٠) جنياً . وكان الانكليز يسمون هؤلاء الرعاة « صيادي الكهنة » .

وعلى هذا نرى أن الكاثوليك كانوا في حالة ضعة قانونية . فقد كان محرمًا عليهم حق الملك ، وحق عقد الايجار لأكثر من ثلاثين سنة أو ، ممارسة الصناعات الحرة إلا الطب ، وحتى أكثر الصناعات التجارية ، إلا في بعض الشروط . وهم بطبيعة الحال حسب مشروع تبست مبعدون عن كل وظيفة عامة ، ومحرومون من الوصاية على أبنائهم ومن تعليمهم في الخارج . ولم يكن للكاثوليكي الحق في أن يرث أهله أو اقرباءه البروتستانت وليس له الحق في ان يتزوج بروتستانتية ، في حين أن البروتستانتين لهم الحق في الوراثة بموجب حق الابن الأكبر (البكر) بينما كان نظام التوريث الكاثوليكي يقضي بالعكس . أن يكون الارث موزعاً بالتساوي بين الأولاد ،

حتى أن وزير العدل الانكليزي قال مرة : « ان القانون لا يفترض وجود ما يسمى كاثوليك رومانين » ، وقد عبر الكاتب الفيلسوف الانكليزي بورك عن النظام الانكليزي في ايرلنده بقوله : انه كمال في الرذيلة ، وعبودية فظيعة طاغية ، انه أقبح ظلم تجرأت على ممارسته السفاهة والحُبث البشريان » .

هذا هو نظام الكاثوليك الشرعي . أما ايرلنده فقد كانت في عجز اقتصادي تام ، لأنها خضعت للنظام الاستعماري الذي يقضي بأن يوجه الاستغلال في مصلحة انكلترا والا تتعاطى التجارة إلا لفائدة انكلترا أيضاً . يضاف إلى ذلك أن الصناعات الايرلندية قد تهدمت الواحدة بعد الأخرى بتأثير القوانين والضرائب التي فرضت عليها : فنذ آخر القرن السابع عشر ذهبت صناعة الصوف ادراج الريح وتبعثها صناعة الفخار . ولم يترك الانكليز سوى صناعة القماش والكتان والقنب في مدن الشمال الشرقي من ايرلنده مثل بلغاست أو لندندري . ولم تقد ايرلنده شيئاً من الثورة الصناعية التي حدثت في انكلترا في القرن الثامن عشر .

أما في الحقل الزراعي فبقيت ايرلنده متأخرة تستعمل الادوات الفنية القديمة والمحراث العادي ، وتزرع الارض فيها مادامت تنتج شيئاً ولو كان قليلاً ثم تترك بوراً . وليس هنالك طرق موصلات ولا عجلات . وعبثاً يحاول الانسان تحسين أو زيادة زراعة القمح لأنه لا يمكن بيعه إلا في مكان إنتاجه . وإذا استثنينا زراعة الحنطة في الجنوب الغربي لانتاج الويسكي فان زراعة البطاطا هي الغالبة والاساسية في ايرلنده ، حتى انها تمت واتسعت على حساب الزراعات الأخرى . يضاف إلى ذلك أن طرق استثمار الارض كانت تزيد الشقاء ضغطاً على إباله ، لأن الارض مقسمة الى أقسام صغيرة جداً ، ولهذا التقسيم عوامل :

- ١ - توزيع الارث بصورة متساوية بين الورثة .
- ٢ - توزيع الارض المشاع بالتساوي بين سكان القرية . وفي هذا ما يجعل الحصة تصغر كلما ازداد عدد السكان .

٣ - فقدان شروط الاجرة التي تخصص للعامل الزراعي . وكل ما في الامر أن كانت الاراضي الحرة تعطى الى الفلاحين بشروط رديئة ثم تؤخذ منهم بسرعة . وتقدر مساحة الحقل الزراعي الذي يستثمره الايرلندي (١٥ - ٢٠ آكر) وكل آكر يساوي ٤٠٠٠ م^٢ .

لهذا كله كانت ايرلنده ، من الناحية الاقتصادية ، بعيدة كل البعد عن الحركة الزراعية التي جددت بريطانيا العظمى وقسماً من فرنسا في ذلك العهد .
واننا لتتساءل الآن ونقول ماهو رد فعل الايرلنديين حيال هذا النظام القاسي المفروض عليهم ؟

يعرف الشعب الايرلندي بأنه شعب ولود : ففي آخر القرن الثامن عشر كان في ايرلنده على وجه التقريب ٥ ملايين نسمة يعيشون في بؤس مريع . وقد وصف هذا الشقاء الانكليزيون المعاصرون أنفسهم ونخص بالذكر منهم سويفت في كتاب ظهر عام ١٧٢١ وعنوانه : « نظرات موجزة عن حالة ايرلنده » وفي كتاب آخر ظهر عام ١٧٢٩ عنوانه : « اقتراحات متواضعة لمنع الفقراء أن يكونوا عالة على أهلهم وبلدهم » وفيها بين الكاتب أن وضع الايرلنديين « اردأ من وضع المتسولين في انكلترا » . ونشاهد الوصف نفسه عند بورك الذي مر ذكره سابقاً ، وعند شسترفيلد (١٦٩٤ - ١٧٧٣) فقد وصف الايرلنديين بأنهم كانوا في وضع أسوأ من العبيد وسحام « شعب الارقاء المتسولين » . كما أن آرثر يانغ (١٧٤١ - ١٨٢٠) الاقتصادي والمهندس الزراعي الانكليزي

وصفهم وصفاً مشابهاً في آخر القرن الثامن عشر وبين أن الايرلنديين يعيشون في أكواخ بائسة من الطين والتبن بدون أثاث ، ثيابهم رثة ، يعيشون في غرفة واحدة بجوار حيواناتهم ، عدا عن أن الجماعات الرهيبة كانت تقتلبهم من آن لآخر . فقد كانوا عرضة لأربع مجاعات خلال عشرين سنة في القرن الثامن عشر . ثم ان مجاعة ١٨٤٠ - ١٨٤١ قضت على ٤٠٠٠٠٠ نسمة دفعة واحدة . وفي مقاطعة مرنستر وحدها ذهب ثلث الفلاحين .

وللتخلص من هذا البؤس كانت العناصر القوية من السكان تهاجر إلى انكلترا . إلا أنها لاتستطيع أن تشتغل كعمال زراعيين في الارياف الانكليزية لانهم لا يقبلون ؛ ولذا كانوا ينهبون إلى المدن الصناعية الجديدة ويشغلون عمالاً . وقد تجمعت منهم جاليات هامة في ليفربول ومانشستر . وكانت هذه الجاليات تتوالى بازدياد المدن الصناعية .

وكان الايرلنديون يهاجرون إلى الخارج وينخرطون في سلك الجندية كمتطوعة بالاجرة في اسبانيا أو فرنسا . ففي فرنسا كان في الجيش الملكي « فرقة ايرلندية » دائمة . ومنهم من ذهب واشتغل في خدمة الجيش النمساوي . وكان هؤلاء الايرلنديون الذين يتزحون عن بلدهم يلقبون من قبل أبناء وطنهم بـ « الاوزات الوحشية » . ويقدر عدد الوفيات في جيش ملك فرنسا في القرن الثامن عشر بـ ٤٥٠٠٠٠ . وكان منهم بعض القادة من عائلة لاللي و ديللون . كذلك نجد في اسبانيا عائلة اونيل و وول وفي النمسا نجد الجنرال نوجونت وعائلة لاسي من أصل ايرلندي .

ومن الايرلنديين أخيراً من كان يهاجر إلى امريكا .

أما الاثر النفسي لهذا البؤس فكان مريعاً . فقد زاد في طابع عدم المبالاة وعدم التبصر بالعواقب والانقياد المعروف عن الايرلنديين . لقد

كان الايرلنديون يتحملون هذا الشقاء برضى واستسلام عظيمين ويثقون بسادتهم ، حتى أنهم كانوا لايجرون عقوداً خطية في الايجارات . وهناك مثل انكليزي يقول : « ضع ايرلندياً على السفود تجدد دوماً ايرلندياً آخر يحركه » . وبهذا البؤس فقدوا كل كرامة وكل سلطة شخصية . وكان المثقفون منهم منهمكين في جوهم ، عاجزين عن أن يبدو أقل حراك . ومن الطبيعي في مثل هذه الحال أن ينظر إليهم الانكليز نظرة خاصة ويقولون فيهم ان لاسبيل للتفاهم مع الايرلنديين ، انهم اناس كذابون خائثون شرسو الطباع يحبون الانتقام ولا يمكن حكمهم وضبطهم . ومهما يكن من قول وأحكام جائزة في الايرلنديين ، فالحق يقال ، أنهم كانوا على العكس ، ذوي قيم اخلاقية عالية ، ولكن الشقاء عضهم بنابه ، وضربهم سوء الحظ ، وجار القدر الغاشم عليهم ورماهم بالجمود المعنوي فأعوزهم النشاط والنظام . ولكن كل هذا كان نتاج النظام الانكليزي ، الذي جعل منهم نفوساً متهدمة لايرفع لها صوت ، ولا تبدي رد فعل قومي ، حتى أنهم لم يشتركوا في الفتنة العنصرية التي قامت في القرن الثامن عشر ، وكان من الممكن ان تتيح لهم فرصة العصيان والتمرد .

إن الشي الوحيد الذي بقي للايرلنديين ويستطيعون به أن يدعموا عاطفة الاستقلال هو إيمانهم الديني . وذلك لأن النظام الانكليزي قد هدم كل شيء ولم يبق سوى الكنيسة والكهنة الذين يستطيعون أن يكونوا قادة وأدلاء . فقد بقي نظام الكنيسة الايرلندية على حاله كما في السابق قبل الفتح الانكليزي وكان يوجد في ايرلندة ٢٦ أسقفية منها أربع كراسي رؤساء اسقفيات والف خورية (منصب الحوري) و ٩٠٠ خوري مساعد تقريباً . أما تسمية الاساقفة فكانت في فترة من الزمن بيد آل ستوارت : جاك الثاني ، جاك ادوار ثم تشارلز ادوار ، وعندما توفي هذا الاخير

وجب إيجاد طريقة أخرى للتسمية : وكانت قوائم المرشحين للأسقفية توضع من قبل الكليروس الاسقفية وباقي أساقفة ايرلنده وتعرض على البابا ليختار منها ما يريد .

أما الكنيسة الايرلندية فقد جردت من أموالها . ولكن المؤمنين كانوا يغذونها ويتعهدونها . بيد أنها كانت فقيرة في هذا البلد البائس . وكانت متوسط وارد الاسقف في ايرلنده ٣٠٠ جنيه في السنة ؛ والكاهن من ٦٠ الى ٧٠ جنيه . ونظراً للتشريع القاسي السائد بقيت الكنيسة سرية . فلم يكن لها أبنية (كنائس) لان الكنيسة الانغليكانية استولت عليها . ولم يكن هنالك سوى قابلات (كنائس صغيرة) ، وكثيراً ما كانت هذه الكنائس أكواخاً حقيرة أو انباراً أو مخازن . ففي مدينة بلفاست كلها لم يكن سوى قابلة وحيدة كاثوليكية . ولم يكن هنالك مدارس اكليركية لتنقيف الكهان ، بل كانوا يذهبون للحصول في لوفن أو باريس أو دوييه أو سالامنكا في اسبانيا . وكانت كليات اللاهوت التي يؤمنونها في الخارج غالباً متمسكة بالنظريات الغاليكانية ولذا كانت تعلمهم وجوب الطاعة إلى الحكومة والخضوع للمليك . ولم يكن الكليروس الايرلندي ثورياً وكثيراً ما كانت الحكومة الانكليزية تتوجه اليه لاصلاح ذات البين وتهذلة النزاع . وكان موظف العدل يتوجه أحياناً إلى الحوري للبحث عن المجرم أو لمنع الفلاحين من القيام بالعصيان .

وكان الشعب مطيعاً للكاهن وخاضعاً له خضوعاً مطلقاً . ويعرف الايرلنديون في أوربة الغربية بآيمانهم العميق . ولم يكن في ايرلنده حركة عقلية تعبد العقل وتطرح الدين جانباً . فالعرق السليتي (أو الكاتي) ينزع بطبعه إلى التصوف . ولذا بقي الايمان الديني الاساس الوحيد للعاطفة

القومية . والشكل الوحيد ، الذي يظهر الايرلنديون به وجودهم وكيانهم واستقلالهم تجاه الانكليز ، هو كونهم كاثوليكين . وان جميع الاضطهادات التي لاقوها لم يكن منها إلا تقوية هذه العاطفة ، وهذه الغريزة الدينية التي كانت في الوقت نفسه غريزة قومية . ومن جهة أخرى كان الاكليروس وحده يتمتع بالتعليم ، لأن التعليم كان مغلقاً على الكاثوليك . وكان محظوراً تعليم اللغة الايرلندية وتعليم التاريخ الايرلندي والانشاد الايرلندية . وكانت في دبلن جامعة اسمها « كلية الثالث » أسست سنة ١٥٩١ ، إلا أنها أصبحت بكاملها انكليزية بروتستانتية . ومن الوجهة العملية لم يكن للايرلنديين ، لتثقيف الناشئة ، إلا مدارس تسمى « مدارس السياج » ويعلم فيها الكهنة أطفال القرية وتتكون في الغالب أنباراً وأحياناً في الهواء الطلق . وفي أول القرن التاسع عشر ، بعد الاتحاد ، تأسست الجمعيات الدينية لتعليم الاطفال مثل « جمعية الاخوة المسيحيين » أو « أخوة القديس باتريك » .

يوجد إذاً هوية بين الكاثوليكية والعاطفة القومية ، وليس للعاطفة القومية من شكل آخر سوى هذا العناد الخلفي في المحافظة على التقاليد الدينية . وليس لهذه العاطفة سياسة بعد ، وليس لها شعور . وكل ما في الامر أن هذا الايمان الديني كان قوياً ومستحكماً ، وأن جميع الجهود التي بذلها رجال « فوفة الاصوليين » الانكليز لدى الايرلنديين ، ليردوهم عن دينهم ويعتقوا البروتستانتية ديناً ، قد أخفقت ، حتى أن زعيم الاصوليين ويزليه ركب البحر سبع عشرة مرة ليبشر في ايرلنده دون أن يظفر أو ينبج مرة واحدة .

ومع هذا كله ، ورغم البؤس الشديد ، الذي يحول دون أي رد فعل واعٍ من قبل الايرلنديين ضد الانكليز ، فاننا نرى في السنوات الاخيرة

التي سبقت الثورة الفرنسية ، أن شدة البؤس سببت حركات شديدة ومقاومة : فبين ١٧٦٠ و ١٧٧٠ تشكلت عصابات الفلاحين التي تسمى « الفتيان البيض » ، باسم الوردية البيضاء التي كانوا يضعونها فوق ملابسهم ، وأخذت تقوم بأعمال الاغتيال والقتل في الأرياف . وهذه الحركة كانت بمثابة انتقام من الامراء الملاكين ، وكان الفلاحون يهاجمون القطعان أو الخدم أو المزارعين التابعين لهم . ولم تكن هذه الحركات سوى ثورات متفرقة منعزلة نشأت على اثر حركة تسوير الحقول التي كثرت في ايرلنده كما في انكلترا .

وهناك عصابات مشابهة تشكلت بعد ١٧٧٠ على اثر المشاكل التي تخبطت فيها انكلترا في ذلك العهد مع امريكا ، حتى ان المثل السائر كان يقول « إن مشاكل انكلترا كانت لحسن حظ ايرلنده » .

لقد ساعد عصيان امريكا الايرلنديين على انتزاع بعض الامتيازات من الانكليز . وكان له في ايرلنده نتيجتان :

الاولى : اتساع حركة العصيان في ايرلنده ، فقد كثرت الرابطات والعصابات مثل « عصابة الفتيان البيض » و « عصابة الحماة » و « فتيان الحق » . منذ العام ١٧٨٥ و « فتيان غابة البلوط » .

ومن هذه الرابطات رابطات دينية غايتها حماية الدين ، وأخرى ضد الضرائب المحلية ، ضد ضريبة العشر بخاصة ؛ وغيرها لأجل تحديد سعر الأجار وبقاء قطع الارض بأيدي الفلاحين . وفي الشمال أيضاً تشكلت حركات رابطات وعمل مباشر ، مثل رابطات « القلب الفولاذي » عام ١٧٧٢ و ١٧٧٣ ، التي كانت رابطات فلاحين مشيخين وديموقراطيين تناضل ضد الملاك الكبير الانكليكاني . ولكن هذه الحركات كانت

حركات مطالب اجتماعية من أناس تعساء دون أن يكون لها أي طابع قومي وسياسي .

الثانية : إلى جانب هذه الحركة العصيانية الغريزية احدثت حركة عصيان الولايات المتحدة حركة مطالب سياسية في العالم البروتستانتي في ايرلنده . . فقد كان الملاكون أو التجار البروتستانتيون في ايرلنده يضيّقون ذرعاً ، في غموم الاقتصاد ، بالقوانين الانكليزية . ومن جهة أخرى كان « المشيخيون » مبعدين عن الوظائف العامة بقانون تبست وبجالة مماثلة لحالة الامريكيين الذين يريدون الدفاع عن حقوقهم كمواطنين انكليز ضد الحكومة ؛ وقد ألفوا على غرار الاميركيين فرقة أهلية للدفاع عن الجزيرة وتضم ٤٠٠٠٠ متطوع تقريباً وباشروا في الوقت نفسه بحركة تهديد للتجار الانكليز في ايرلنده . وبفضل قوة هؤلاء المتطوعين وهذه الحركة المتضافرة الجهود استطاعوا ان يرفعوا صوتهم عالياً وبحصلوا من انكلترا على امتيازات . ولكن هذه الحركة ليست حركة قومية لأن هؤلاء الايرلنديين البروتستانتين الذين يطالبون الحكومة الانكليزية لم يكونوا انفصاليين ؛ ومن جهة أخرى، ان هؤلاء البروتستانتين باعتبارهم مشيخين كانوا ملكيين أي انصاراً للتاج البريطاني . ولذا وجب الا ينظر في هذه الحركة التي قامت في السنوات الاخيرة من القرن الثامن عشر في ايرلنده ، إلى شيء يسمى قومياً .

وفي سنة ١٧٧٩ قامت الحركات من برلمان وستمنستر لالغاء المحظورات التجارية التي كانت تعتبر ايرلنده مستعمرة : فمن ذلك ان الايرلنديين حصلوا على حرية تصدير الصوف نحو القارة الاوربية . وفي عام ١٧٨١ حصلوا على الضمان الذي يحمي الحرية الفردية من الاستبداد . وفي عام ١٧٨٢ حصلوا على الاستقلال التشريعي للبرلمان الايرلندي الا حق الرفض الحركات القومية - ٧

الذي يتعلق بالتاج البريطاني ضد مشاريع القوانين . وعلى هذا الشكل حصل بروتستانتو ايرلنده من برلمان انكلترا على نوع من التشريع الذاتي لصالح البرلمان الايرلندي .

ورغم ان هذه الحركة كانت بروتستانتية الا ان الكاثوليك أفادوا منها . وكان زعيم البرلمان غراتان ، الذي قاد هذه الحملة ، يناضل في سبيل اتحاد الايرلنديين جميعهم ليكونوا كتلة واحدة أمام الانكليز ويقول عن نفسه انه من أجل الحصول على حرية ٦٠٠.٠٠٠ نسمة بينما كان بإمكانه الحصول عليها من أجل مليونين . فهو يفضل اذن الاتحاد مع الكاثوليك ليكون للحركة تأثير اكبر . وبفضل هذا الموقف الذي وقفه استفاد الكاثوليك من بعض الامتيازات :

من ذلك ان بعض القوانين الجزائية التي كانت تثقل عليهم قد خففت ولطفت . وفي عام ١٧٧٨ منحوا المساواة في الارث وفي اجار الارض . وفي عام ١٧٨٢ اعترفت الحكومة لهم بحرية العبادة والتعليم .

وإذا تنازل البرلمان الايرلندي بهذه الامتيازات للكاثوليك فذلك لأن حركة في الرأي العام بدأت تظهر عند البروتستانت : فمن ذلك ان كاتبين انكليزيي اللغة ايرلنديي الولادة رغم انها بروتستانتيان صورا وضع ايرلنده تصويراً يلفت نظر الرأي العام .

هذان الكاتبان هما سويقت الساخر الذي مات عام ١٧٤٥ وبركلي الفيلسوف الذي توفي عام ١٧٥٣ .

وكذلك قام وود و لوكاس الايرلنديان من حزب الهويغ ، في البرلمان الانكليزي ، على سدة البرلمان بحملة ضد القهر والعسف الذي تزح تحتها ايرلنده .

وقيل آخر القرن الثامن عشر قام بووك ، الذي دخل البرلمان عام

١٧٦٥ ، وغواتان الايرلندي ، الذي ترأس الحركة البوتستانتية ، يعرفان الرأي العام ، عند حد تعبير غراتان ، بأن ايرلنده البوتستانتية لاتكون حرة مادامت ايرلنده الكاثوليكية قنّة ، وه ما دامت ايرلنده قنّة فستبقى متمردة ، ولذا فان مصلحة الانكليز والبوتستانتين في ايرلنده ان يطفوا وضع الكاثوليك .

وهكذا نرى ان عناصر القومية قد تجمعت في ايرلنده . ولكن هذه القومية ينقصها الشعور والمطالبة الصريحة العلنية بوجودها وكيانها . وليس لدى الايرلنديين بعد سوى عاطفة الشقاء والبؤس والألم ، هذه العاطفة التي تزيهم اختلافهم عن الانكليز . إن شقاهم كان عظيماً جداً فلم يشعروا به ويقوموا بأي عمل . وليس لديهم ارادة مشتركة جماعية . لقد فقد الايرلنديون كل عاطفة بعظمتهم الماضية ومدنيتهم التقليدية التي كانت وضاعة قبل فتح الانغلو ساكسون ، ولم يبق لديهم إلا عاطفة أليمة تحز في نفوسهم من الفرق الكاث بينهم وبين الانكليز الذين يضطهدونهم ويقسوت عليهم .

هذه هي الأمم التي نرى لها وجوداً ، ولكن دون أن ترتفع إلى فكرة القومية في القرن الثامن عشر . ومن دراسة هذه الأمم الأربعة الموجودة بحيز القوة دون ان تنفذ بعد إلى حيز الفعل نستخلص بعض الملاحظات :

نرى أن كل قومية من هذه القوميات الأربع ، التي مرت معنا : بولونيا ، هونغاريا ، اليونان ، ايرلنده ، تؤلف فردية تاريخية لأننا نجد وحدة مقدرات تاريخية تربط اعضاء هذه الأمم بعضهم ببعض .

ونجد بعض الاختلاف : ففي بولونيا وهونغاريا نرى أن سواد الشعب لا يشترك في حياة الدولة وفي تاريخ الأمة . لأن كل شيء كان يمر فوقه فلا يشعر بأنه مسه . وإذا وجدت قومية فهذه القومية لا توجد إلا عند بعض الطبقات العليا دون أن تنفذ إلى سواد الشعب . وهذا عكس ما نراه في اليونان وإيرلنده لأننا نجد هنا أن السواد هو شخص هذه الحياة الجماعية المشتركة ، هذه الحياة التاريخية .

وليس في هذين البلدين أرستقراطية أو طبقة ممتازة . فالانظمة الموجودة والتي ستشكل في المستقبل خاصة من أجل القومية خرجت من هذا السواد نفسه . وهذا ما يحملنا على التفكير بأن فكرة القومية ستستيقظ تحت مؤثرات مختلفة في كلا الفريقين .

ونلاحظ شيئاً آخر : وهوان القوميات لم تظهر بعد شكل واضح ولم تشعر بنفسها جلياً . إلا أن هنالك عاطفة عميقة تصل أحياناً للدرجة الألم كما في إيرلنده ، وهي عاطفة الاختلاف عن الكيان السياسي الذي يسود هذه الكتل . أنها تشعر بأنها مبانة للدولة التي تشملها وذلك لعدة عوامل : كالعوامل الدينية في اليونان ، حيث نجد الأرثوذكس يختلفون عن سادتهم المسلمين . أو في إيرلنده ، حيث نجد الكاثوليك مضطهدين من قبل البروتستانت الانجليكان . وفي هونغاريا نجد العوامل في اللغة والدور السياسي . وفي بولونيا الكفاح ضد الغاصب . وهذه العواطف ترافقها عاطفة الاختلاف في العرق مع القاهر الفاتح . لذا يوجد ، في هذه القوميات التي لم تشعر بعد بذاتها ، عنصران متحدان : عنصر بشري تاريخي ، وعنصر طبيعي وراثي . وهذا الحادان نشاهدهما دوماً في حركة القوميات .

الفصل الثالث

الثورة الفرنسية والقوميات الأوروبية

لقد عرفت أوربة من ١٧٩٢ إلى ١٨١٥ دوراً مليئاً بالتقلبات لم تر في التاريخ له مثيلاً ، لأن هذه التقلبات شملت القارة الأوروبية والحالة السياسية ، وظهرت بمظهر حديث . فقد نشبت الثورة الفرنسية وقامت بعدها الامبراطورية النابوليونية ، ولم تقتصر على القضايا السياسية فحسب ، بل جاءت بشيء جديد وهو دخول العنصر الفكري في التاريخ . لقد وضعت الثورة الفرنسية على بساط البحث والمناقشة أسس الحق العام وقواعد المجتمع الأوروبي . ولا يقصد من هذه التغيرات ، التي حوت أوربة ، الترتيبات السياسية التي يتخذها رجال الدولة وما يرافق هذه القضايا من ملاعبات ، بل يقصد شيء آخر ، وهو فلسفة المجتمع والحق العام ، التي تناهض غيرها ، أي ان هنالك فلسفة تناقض فلسفة أخرى .

ولم تكن الثورة حركة حوادث تجري بل حركة أفكار أيضاً . حقاً لقد هدأت العاصفة بعد هذه الحوادث ، وجنحت أوربة للسلم ، ولكنها تركت آثارها في التغيرات التي طرأت على الدول الأوروبية ، والقت ببزورها في الشعوب وسيمر على هذه البزور الوقت الكافي لتتضح وتحدث بدورها تبدلات أخرى .

ولقد ظهر أثر هذه البزور في الحقل السياسي بحركة القوميات التي اتسعت في أوربة بعد العام ١٨١٥ .

لقد تم تاريخ هذه الحوادث المختلفة في عهد بن : عهد الثورة وعهد الامبراطورية . على أن هنالك بعض المؤرخين يقولون ان الامبراطورية ليست إلا تنمة للثورة وشكلاً جديداً لها . ولكن هذين الدورين يختلفان عن بعضها اختلافاً عميقاً ، كما يختلفان بالتأثير الذي أجراه كل منهما . ولذا نرى أن ندرس كلاهما منها الواحد تلو الآخر . وسندرس أولاً مذهب الثورة وسياستها والآثار التي أحدثتها مقتصرين في ذلك على الناحية التي تهمننا من وجهة نظر الحركات القومية في أوربة .

مذهب الثورة وسياستها

لقد زعمت الثورة أنها تنيب الحق والعقل مقام القوة . وهذا هو العنصر الفكري الجديد الذي أتت به . وفي الحقيقة ان للثورة صفة عالمية ، لأن نظريتها تطبق على جميع الناس لا على الفرنسيين وحدهم ، حتى الكاتب الفرنسي ماله دو بان كتب في عام ١٩٧٣ : « ان الثورة عالمية وليست خاصة بالفرنسيين » .

ماهي الافكار الفرنسية التي قلبت قواعد الحق العام الأوربي ؟

لقد جعلت الثورة من مذهب روسو ، الذي سبق لنا أن درسناه ، برنامجاً سياسياً ، لأنها لم تقتصر على المناداة بحقوق الانسان والقوميات ، بل شنتها حرباً ضروساً في الدفاع عن الحرية وحق الشعوب ودعمت هذه الحرب بحركة دعاية . ولقد كان كثير من الكتاب والناشرين ، في عهد الثورة ، من أمثال كاميل دي مولان ومارا ولينغه ، يطالبون منذ ١٧٩١ ، بتدخل فرنسا لصالح شعوب أوربة . وعندما ألف الجيرونديون حزبهم جعلوا من أسسه الكفاح في سبيل الحرية والدعاية للأفكار الفرنسية في أوربة . وعندما اثبتت قضية الالزاس بين الأمراء الالمان والامبراطورية

الجرمانية الرومانية المقدسة من جهة ، وفرنسا من جهة اخرى ، أرسل
بريسو باسم اللجنة الدبلوماسية تعليقاته في ٢٢ تشرين الثاني ١٧٩١ إلى
ممثلي فرنسا في الخارج وفيها يقول :

« قولوا إلى الدول الأجنبية اننا نأخذ على أنفسنا عهداً دينياً بأننا
لانبغي أي فتح ، واننا نحترم قوانينها ودساتيرها ، وإن كل مانريد هو أن
يكون قانوننا محترماً . قولوا لها ان امراء المانيا إذا استمروا في تنشيط
تعبثهم ضد فرنسا فلن نحمل اليهم الحديد والذهب بل الحرية .
وما عليهم الا ان يقدروا كيف يمكن ان تكون عواقب يقظة الأمم » .
وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩١ صرح ايسنار ، أحد كبار زعماء الجيرونديين
على منصة الجمعية التشريعية ، بقوله :

« لنقل الى أوربة إذا حضت الحكومات الملوك على حرب
الشعوب فسنحضر الشعوب على حرب الطغاة . وعندئذ تتعانق الشعوب أمام
الطغاة المعزولين ، وقد تعزت الأرض وقرت عين السماء » .

وعندما أعلنت الثورة الحرب في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩١ على ملك
بوهيميا وهونغاريا كان نص القرار الذي اتخذته يقول : « ان الثورة
الفرنسية لا تساند حرب أمة لأمة بل تدافع عن حريتها ضد عدوان الملك
الأنيم » . وفي اليوم نفسه صرح كوندورسه أمام المجلس باسم اللجنة
الدبلوماسية التي جنحت إلى الحرب بما يلي :

« إن لكل أمة الحق وحدها في أن تسن قوانينها بنفسها ، كما لها
الحق في تبديل هذه القوانين ، وان من يسلب هذا الحق من شعب
أجنبي بالقوة انما يعلن عن عدم احترام هذا الحق عند الشعب الذي
يتتمي اليه . وهذا يعني خيانة الوطن وعداء الجنس البشري » .

وقد وفق الثوريون بين مذهبهم السلمي ، كما يظهر في دستور ١٧٩١ ، وهذه الحرب التي دخلوها على أساس فكرتهم التي عبروا عنها في هذه العبارة : « حرب على الملوك وسلام على الأمم » .

ثم انهم خطوا خطوة حاسمة : ففي آخر العام ١٧٩٢ انعقد المؤتمر الوطني واتخذ قراراً في ١٩ تشرين الثاني باسم الأمة الفرنسية وهو : « انها تقدم اخامها ونجدتها لجميع الشعوب التي تريد استرداد حريتها وتكلف السلطة التنفيذية باعطاء القادة الأوامر الضرورية لنجدة الشعوب وحماية المواطنين الذين ينالهم أذى بسبب الحرية » .

وعلى هذا فالثورة الفرنسية تدعو الشعوب للقيام والسعي في توطيد حريتها وتعددها بالمساعدة ، وتوضح بأن هذه السياسة لا تؤدي إلى أي فتح وأنها ليست تدخلاً في شؤون الغير . وكذلك القرار الذي صوت عليه في ١٣ نيسان عام ١٧٩٣ بناءً على اقتراح دانتون يصرح : « ان الجمهورية لا تتدخل بشكل من الاشكال في حكم الدول الأخرى » ولقد عبر بوضوح عن نداء الشعوب إلى الحرية والقومية ونظرية احترام حق الشعوب في التعليمات التي أرسلها كارنو باسم اللجنة الدبلوماسية بشأن البلاد التي يمكن ضمها إلى فرنسا : « يجب الا يخول الانضمام إلى فرنسا الا الى البلدان التي تطلبه عن رغبة وحرية ، لان السيادة خاصة بجميع الشعوب ، ولا يمكن أن يكون هنالك وحدة أو اتحاد الا بموجب عقد صريح يجري بـ.لـء الحرية ، وليس لشعب الحق في اخضاع شعب آخر إلى قوانين عامة مشتركة دون رضاه الصريح » ثم يصرح : « ان مبدأنا هو ان كل شعب ، مهما كانت الأرض التي يقطنها ضيقة ، سيد شؤونه في بلده وانه مساو ، في الحق ، لأكبر الشعوب ، وليس لاحد أن يعتدي على استقلاله بصورة شرعية » . وهذا التصريح تؤكد علي لمذهب وسياسة مثاليين .

هذا هو الصوت الذي تسمعه شعوب أوربة عندما تصيح بسمعتها اليه وهو الذي تمسك به وتحفظه .

وهكذا عارضت الثورة بترتيبات القوة والمنافع ، التي تلبس سياسة الحكومات ، بمذهب جديد . وفي الوقت الذي كانت تدعم فيه مذهب حق الشعوب كانت الحكومات من جهة ثانية تظهر بوضوح انها حريصة على حقها القديم ، أمينة له ، لأنها كانت آنذاك تقوم بتقسيم بولونيا للمرة الثانية . لقد ألفت الثورة أمام سياسة الحكومات بنوع من انجيل جديد عندما مزجت أفكار الحرية والقومية . ولقد طبقت الثورة ، في الانضمامات التي أجرتها ، هذا الحق الذي دل عليه كارنو ، وهو حق الشعب في ان يقبل اولاً يقبل هذا التحويل . وباسم هذا المبدأ دعيت الشعوب التي حلت عليها جنود الجمهورية إلى التصويت على مقدارها . وبفضل هذا التصويت ضمت مقاطعة السافوا . فعلى ٦٥٨ مدينة أعلنت ٥٨٣ مدينة انضمامها إلى فرنسا في ٢١ تشرين الأول ١٧٩٢ . وفي اليوم نفسه أجري استفتاء في نيس . وأعلنت لياج في ١٦ كانون الثاني ١٧٩٣ انضمامها إلى فرنسا بـ ١١٠٠٠ صوت ضد ٤٠ صوتاً . وفي بلجيكا انعقد نوع من مجلس في شهر آذار لنفس النتيجة . وفي الضفة اليسرى لنهر الراين أجريت استفتاءات في المدن واستشارات في المجالس البلدية ، وانعقد مؤتمر ريناني في ٢١ آذار ١٧٩٣ وصوت على الانضمام إلى فرنسا . وكذلك طلبت مونبليار انضمامها في شباط ١٧٩٤ .

ولكن هذا المذهب المثالي مالبت ان انحرف ، لأن الفكرة انقضت في فرنسا الأهواء القومية وأهواء العظمة ، ومن جهة ثانية ، وجدت المثالية الثورية أمام مشاكل واضحة وضوحاً حسيماً مثل : مشكلة ادارة الأراضي المحتلة ، ومشكلة التموين ، ومشكلة الدفاع . ثم ان الشروط

العسكرية تبدلت ، وبتبديها وضعت مشاكل جديدة ، حتى ان ما كان في الأصل نضالاً فكرياً أصبح بالتدريج بعثاً وبقظة لتقاليد النظام القديم في السياسة الخارجية تحت غطاء النظرية الجديدة في حق الشعوب . ففي استشارات السكان ، التي سبقت ضم بلجيكا والضفة اليسرى لنهر الراين ، وجدت طرق كانت مدعاة للاعتراض عليها والطعن فيها . وفي بعض الأحيان كانت تدبر نتائج الاستشارات بمهارة ، وفي بعض الأمكنة كانت هذه الاستشارات في الحقيقة عبارة عن تصويت أقلية ولم تكن تصويت السكان جميعاً كما كان واقع الحال في الضفة اليسرى لنهر الراين وفي بلجيكا .

وفي بدء العام ١٧٩٤ سجلت مرحلة ثانية في قيام نظرية الحدود الطبيعية التي تقوم مقام المسلمات التاريخية التي بحث فيها في القرن الثامن عشر ، والتي تجعل فرنسا القديمة منطقة على ما يسمى « غاليا » وبالتالي على حدود غاليا الرومانية التي تقف عند نهر الراين . وكان دانتون أول من قال بنظرية الحدود الطبيعية بصورة واضحة عندما صرح في ٣١ كانون الثاني ١٧٩٣ على المنبر بقوله : « لقد عينت الطبيعة حدود الجمهورية وسنصل اليها في جهاتها الأربع : الى المحيط ، والى شمال الراين ، والى الالب ، والى البيرينه . فالى هذه النقاط يجب ان تنتهي حدود جمهوريتنا ، وليس لأي دولة بشرية ان تمنعنا من الوصول اليها » .

وعاد البحث في نظرية الحدود الطبيعية خلال عام ١٧٩٤ و ١٧٩٥ في الخطب والمذكرات والكراريس التي كثرت خاصة بعد الثورة الترميدورية (ثورة ٢٧ تموز ١٧٩٤ التي تطابق ٩ ترميدور وكان منها سقوط روبسبير واستلام المعتدلين السلطة) .

ولكن نظرية الحدود الطبيعية غير نظرية حق الشعوب . ففي بدء

العام ١٧٩٥ ظهرت فكرة ثانية ، وربما كانت انحرافاً للنظريات الاولى ، وهي فكرة سلامة البلاد . ولقد وسع كامباسيريس هذه الفكرة على المنبر في ٥ آذار ١٧٩٥ بقوله :

« يجب ارجاع أوربة الى قواعد العدالة دون الاعتداء على حق الشعوب . حقاً ان السلم يجب أن يبيد بزور الحروب في المستقبل ، وان الجمهورية توجد مجاورة في الشمال الى ممتلكات أجنبية ، ولا شك أن حدود هذه الممتلكات وتحاسد الدول كانت سبباً في حروب عديدة على ممر العصور ، ولكنكم ترون ان نصائح الطبيعة وتجربة العصور لا تتطلب إلا أن ترسموا بيد مطمئنة حدود الجمهورية » . وهكذا ظهرت فكرة تأمين سلامة فرنسا بحدود جيدة . وقد لحص دوبوا دوكرانسيه وزير الحربية في الديركتور في اليوم نفسه جميع النظريات التي رأيناها في هذه العبارة : « إن الطبيعة ورغبة الشعوب ومصلحة الجمهورية تتطلب من بلاد الضفة اليسرى لنهر الراين أن تبقى الى الابد مفتوحة للحرية » .

ووجه الأب سيس الى لجنة السلام العام في نيسان ١٧٩٥ مشروع معاهدة صلح يتناول نفس الحجاج التي تؤمن الى فرنسا حدوداً طبيعية وتحافظ على سلامتها ، وهي نفس الافكار التي أوحى بالتعليقات التي أرسلها بارتلمي ورينار رجل الدولة وكامباسيريس باسم المؤتمر الوطني في كانون الثاني ١٧٩٥ الى السفراء .

وان معاهدي بال اللتين عقدتا بين فرنسا من جهة ، وبروسيا واسبانيا من جهة ثانية ، ومعاهدة لاهاي التي عقدت مع هولنده ، تنص على ضم بلجيكا والضفة اليسرى لنهر الراين الى فرنسا . وهذه الدول الثلاث ، مع فرنسا في ذلك التاريخ ، تعترف إذأً بممتلكات الجمهورية . ولتبرير معاهدي بال أمام المجلس قام كل من كارنو و روبرجو وهو كلهن قديم ،

ومفاوض ماهر في المؤتمر الوطني وبوامي دانغلام في شهر فانديميير (تشرين الاول) بتوسيع هذه النظريات في سلامة فرنسا وحدودها الطبيعية وفي حق الشعوب . هذه هي الظاهرة الحقيقية لهجر النظرية البدائية . ان مايجول في فكر المؤمرين (رجال المؤتمر الوطني) هو أن الصلح مع بروسيا ليس سوى واسطة لمواصلة الحرب ضد النمسا ، وان هذه الحرب يجب ان تحرر المانيا من ضغط النمسا . ونحن نجد في التعليقات التي ارسلت الى بارتلي العضو المفاوض في معاهدة بال في ١٥ كانون الثاني ١٧٩٥ ماييلي : « لقد حان الوقت الذي تتخلص فيه المانيا من ضغط النمسا ، وان طموحها ، الذي ظل طوال ثلاثة قرون آفة اوروبا يجب أن يكف عن تعكير صفوها وراحتها » .

وكتب الأب سيس في مذكرته عن الصلح : ان العدوين اللدودين ، اللذين يجب أن تتغلب عليها فرنسا لتؤمن كيانها ، هما انكلترا وروسيا « عدوتي حق الأمم » . وللوصول الى هذه الغاية يتدح سيس اعادة بناء المانيا على أسس حرة بشكل جمهوري . وبفضل هذا النظام تكف يد انكلترا ويتطلع نظر بروسيا والنمسا نحو الشرق لتشكيل الطليعة ، الحصن ، الذي ترد به اوروبا هجوم الروس .

والمرحلة الأخيرة لهذا الانحراف هو ان حكومة الادارة (الديركتوار) سلكت سياسة واقعية تماماً ، سياسة المصلحة الصرفة وسياسة الحرب والشدة التي كانت غايتها تغذية مالية الدولة (الخزينة) بالفتوحات وتعهد اعاشة الجيش التي لا تملك واسطة إليها بسبب الأزمة المالية . وكانت هذه السياسة في سبيل غايات قومية وسياسية . فقد كان القصد منها المحافظة على الضفة اليسرى لنهر الراين وعلى بلجيكا ، وتأمين سلامة فرنسا وذلك بخلق مايسمى قديماً « الشوارع العسكرية » أي « الجمهوريات الشقيقة » : هولندا سويسرا وقسم عظيم من ايطاليا ، التي تؤلف حول فرنسا وراء الحدود .

ومع هذا فان سياسة الديركتوار ليست مناقضة تماماً الى مذهب الثورة لأن ما كسبته من بلجيكا والضفة اليسرى لنهر الراين يستند على استشارة الشعوب وتحويل هولندا الى الجمهورية الباثافية وهي جمهورية شقيقة للجمهورية الفرنسية وعلى طراز الديركتوار أوجدها الهولنديون انفسهم . ولكن سياسة الديركتوار كانت بعيدة عن هذه السياسة المثالية التي نادى بها الجمعية التأسيسية والتشريعية وبدء المؤتمر الوطني ؛ وأبعد منها كانت السياسة التي سلكها بوناپرت في معاهدة كامبو-فورميو (تشرين الأول ١٧٩٧) .

وهذا الانحراف في السياسة الفرنسية هام من ناحية الفكرة ، وذلك لأنه يبين لنا ان فكرة الحرية والقومية لا يمكن أن تبقى فكرة محضة ومذهباً صرفاً . فهي تتبدل وتحرف بتناسلها مع الواقع . ومن الضروري الا تبقى في حيز التفكير المحض ، بل يجب الاهتمام ببعض العناصر المشخصة المحسوسة : كالعناصر الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية ، وبالعناصر السياسية كقوة النظام الداخلي للدولة والتوازن الدولي . وعند المرور من النظر الى العمل يظهر أن الأشياء تصبح أقل بساطة بما تصورهما المذهب ، وان مبدأ القوميات يمكن أن يكون قناعاً يخفي تحته الغرائز والارادات التي لا تكون في الغالب مثالية أو حرة ، ومن الممكن أن يكون شعوراً بالشخصية القومية واردة في التوسع تحت غطاء الفكرة القومية . وقد قامت الثورة الفرنسية بهذه التجربة التاريخية بنفسها ، كما سنرى ، في القرن التاسع عشر .

اثر مذهب الثورة في البلدان المجاورة

الواقع أن مذهب الثورة لم يبق في فرنسا بل انتشر في الخارج سواء بتوسع الفكرة المحضة ام بالتأثيرات السياسية التي سببتها حرب الثورة. ومن الممكن أن يقال إن الثورة ادخلت عنصراً تفجيريّاً في الحلق العام وفي السياسة العامة وقلبت النظم القائمة في سياسة العصر . الا أن تأثيرها كان يختلف تبعاً للأوساط التي دخلت فيها : فهناك بلدان وجدت مشمولة بتأثيرات السياسة الفرنسية وهي البلدان المجاورة لفرنسا مثل إيطاليا وسويسرا والمانيا الرينانية . لقد وقعت الحرب في هذه البلاد وبدلت ظروفها السياسية .

إيطاليا . - بدأ التوسع الفرنسي في إيطاليا منذ عهد حكومة الادارة (الديركتوار) وأدت سياسة هذه الحكومة ونضالها العسكري ضد النمسا الى تعكير صفو إيطاليا . لقد عاشت هذه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عهداً سعيداً يعتبر بحق من أسعد وأهدأ عهودها التاريخية . فقد كان السلام يحيم عليها منذ معاهدة ايكس - لا - شابل ١٧٤٨ . لقد قسمت إيطاليا حينذاك الى عشر دول مختلفة لا تربطها رابطة سياسية . ولكن هذه الدول ، وإن اختلفت من حيث الشكل الظاهري للنظام السياسي ، كانت متفقة في المفاهيم . فقد خضعت جميعاً لنظام استبدادي يعتمد اجتماعياً على تسلسل الطبقات الاجتماعية ، وفكرياً على التكيف الفكري الذي يحافظ عليه بواسطة الكنيسة والمدارس والجامعات والاكاديميات ، وإذا مست الحاجة بواسطة السياسة . ولقد أوجد هذا النظام في مختلف الدول الإيطالية الهدوء والنظام . وظهر أن عهود الفوضى التي عرفتها إيطاليا ، كمصر النهضة ، قد مضت ، لأن كل ما فيها يتراعى

أنه سائر ضمن بانتظام . ومن جهة ثانية كانت إيطاليا غنية جداً . وغنى إيطاليا في القرن الثامن عشر ناشئ عن تحسين طرق استثمار الأرض سواء باتباع الزراعات على الأرصعة والمصاطب ، كما في شبه الجزيرة ، أم باتباع طرق الري ، التي وضعها لؤنار دو فانتشي ، كما في سهل البو . يضاف الى ذلك أن هذه الثروة الإيطالية كانت ناجمة عن تراكم الرفاه والوفرة منذ ثلاثة قرون . ويرى هذا الغنى في إيطاليا بشكلين : رؤوس الأموال من جهة ، والآثار الفنية من جهة أخرى ، وهذه الآثار كانت تملأ الكنائس والمنازل الخاصة وقصور الأمراء ، فضلاً عن الأموال التي كانت تجبي من البلاد الكاثوليكية وتكسب في الكنيسة . وكانت هذه الثروة لصالح طبقة مختارة مؤلفة من الطبقة النبيلة والاكليروس وبوروقراطية الأمراء . أما الصناعة فكانت ضعيفة ولا تشتغل إلا لسد الحاجات المحلية وأغراض الزينة . وكانت التجارة في حالة انحطاط بالنسبة الى ما كانت عليه في القديم . ومع هذا فإن الصناعة والتجارة ، وإن لم تكونا مزدهرتين كما في القرون الوسطى ، كانتا كافيتين لإعاشة الصناع والفلاحين دون كبير عناء ، ولا يشاهد في الطبقات الدنيا للشعب الإيطالي فكرة تمرد أو عصيان .

وأخيراً تظهر لنا إيطاليا بلداً ذا قيمة فكرية وعقل تقدمي . ففي القرن الثامن عشر وجدت في إيطاليا مدرسة علمية اشتهرت بعلمائها مثل سباللاتزاني العالم في البيولوجيا (علم الحياة) وفولتا الفيزيائي . ومن هذه المدرسة خرجت حركة مزدوجة : فمن الوجهة الفكرية نرى المؤرخين موداتوري وفيتشه وفئة من النقاد والمؤرخين في الآداب مثل بتينيلي والغاروتشي وغوزي ؛ ومدرسة الحقوق والاقتصاديين مثل الأب غالياني وفيلان جييري وخاصة بسكاديا . وبتأثير هؤلاء الاقتصاديين بدأ سادة أوربة

بتبديل القانون كما فعل جوزيف الثاني في ايطاليا الشمالية ، وخاصة ليوبولد دوق توسكانه الأكبر ، وتعتبر قوانينه المسماة « القوانين الليوبولدية » أكثر القوانين تقدماً من وجهة النظر الحقوقية والاجتماعية في كل أوربة ومن جهة أخرى ، كانت في ايطاليا آداب راقية ومن أشهر مؤلفيها كاردو غولدونى (١٧٠٣ - ١٧٩٣) مؤلف الالاهى (كوميديات) والشاعر جيوسيب باريني (١٧٢٩ - ١٧٨٠) والفيري مؤلف المآسي (تراجيديات) الذي توفي عام ١٨٠٣ . وكان هؤلاء المؤلفون يعيشون في عهد الثورة الفرنسية وماتوا في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر .

كانت هذه الحركة الفكرية الايطالية على اتصال بالتفكير الفرنسي ، وكانت في الوقت ذاته عالمية ولها شخصيتها الايطالية الخاصة المتمثلة في وحدة روحية وفكرية معاً . واذا كان الفيري من بيمونت فقد أصبح ايطالياً وخرج عن بيمونتيته . وكان هؤلاء المفكرون ينزعون إلى تبني فكرة الحرية التي اتهم عن طريق الفلاسفة الفرنسيين ، ولم يكن في ايطاليا قومية ايطالية بعد ، ولكن هؤلاء المفكرين كانوا يتكلمون عن الوطن حتى ان الفيري كان بالنسبة اليهم اكبر شاعر وطني حر .

وهكذا تظهر لنا ايطاليا ، في آخر القرن الثامن عشر ، زهرة فواحة لهذه الحضارة النقية الناعمة والارستقراطية التي تعتمد على أساس من الثروة الفنية لم تنقطع منذ عصر النهضة . بيد ان هذه البيئة الرقيقة الشفافة ، على ما فيها من جمال ، لا تلبث ان تنهار أمام اول صدمة تأتيها من الخارج ، ولا سيما اذا كانت الصدمة منبعثة عن قوة تهديم عظيمة . وهذا ما جرى فعلاً بعد ان دخلت الثورة الفرنسية ايطاليا .

ان دخول الفرنسيين ايطاليا ضرب حضارتها ضربة قاضية ، لأن الثورة الفرنسية احدثت فيها انهياراً هائلاً . فمن الوجهة السياسية والأرضية كانت

إيطاليا عرضة لغارتين فرنسيتين في إيطاليا الشمالية : الأولى من ١٧٩٦ إلى ١٧٩٧ ، والثانية من ١٨٠٠ إلى ١٨٠١ . قوضت الغزوة الأولى دعائم الدوقية النمساوية في منطقة ميلانو ، وقضت على جمهورية البندقية ، وضمت إلى فرنسا جمهورية جنوة ، وقالت من دولة البابا ، وأمتدت الغارة إلى إيطاليا الوسطى وإيطاليا الجنوبية وأنشأت مؤقتاً إلى العام ١٧٩٩ جمهورية روما والجمهورية البارتونيئية مكان مملكة نابولي ، وبارتونييه هو الاسم القديم لنابولي .

واحتلت الجنود الفرنسية اليمونت وجعلت منها ومن جنوة ونيس موقعاً آمناً للهجوم .

وأما الغارة الثانية فقد بدأت عام ١٨٠٠ وأنشأت في إيطاليا الشمالية « جمهورية ماوراء الالب » (الجمهورية الإيطالية) ، وضمت دولة البندقية القديمة إلى النمسا . وهاتان الدولتان تتجاوزان دول البابا حتى الابنين . وفي الجنوب أعيدت دول قديمة ولكنها ظلت مضطربة في حياتها .

وكذلك انهار المجتمع والبناء الاقتصادي كالنظام الأرضي والسياسي . لأن الجيوش الفرنسية نهبت الثروات المتراكمة في إيطاليا منذ قرون . من ذلك أن الجنود كانوا يصادرون كل ما يقع تحت أيديهم ويفيد تغذيتهم ويفرضون الضرائب على المدن والدول ، ثم ينهبون ويؤودون خزائنة حكومة الإدارة (الديركتوار) بقليل من المال . يضاف إلى ذلك أن أموال الكنيسة عصرت أي أخرجت من حوزة الكنيسة ودخلت حياة العصر وبيعت ، ووضع الجنود أيديهم على أموال مصارف المون دوبيتييه في إيطاليا الشمالية . وجردت هذه الأعمال الطبقة الغنية في إيطاليا من أموالها .

ومن هنا نرى أن الثورة قد هدمت النظم السياسية والأرضية والاجتماعية والثروة في إيطاليا ، ولم تجلب لها إلا الدمار والحراب ، كما لم تقم فيها بأي عمل انشائي . على أن الثورة وان قوضت النظم الإيطالية والحضارة الإيطالية ، ولكنها من جهة أخرى ، فسحت مجالاً لبدء نظام جديد وتفكير جديد .

سويسرا . - لقد نال سويسرا أذى الثورة . ولم تكن سويسرا آنذاك دولة بل « كوندراسيون » أي اتحاداً أو عصبة في سبيل الدفاع المشترك يتألف من ١٣ كانتون متحالفة فيما بينها . ولكن هذه العصبة لا تضم كل سويسرا لأن جنيف وفاليه والغريزون لم تكن داخلية فيها . أما نوشاتل فكانت تابعة إلى ملك بروسيا ، وسن غال إلى أب الدير ، وبال إلى أسقفها . وهناك كانتونات مثل أرغوفيا وتورغوفيا وفود ، وتيسن وفالتيلين كانت تابعة لغيرها .

أما نظام الكانتونات الداخلي فكانت أرستقراطياً يخول السلطة إلى بورجوازية خاصة ممتازة ويبعد عن الحياة السياسية بقية أبناء المدن أو الكانتون الذين ليس لهم حق البورجوازية ، كما يبعد المهاجرين الذين يأتون من الكانتونات الأخرى .

ويرى في آخر القرن الثامن عشر ، أي منذ العام ١٧٧٠ ، منازعات سياسية شديدة في داخل الكانتونات ، ولكنها كانت تنتهي بظفر الأرستقراطية ، وإبعاد عدد من المواطنين السويسريين الذين كانوا يذهبون إلى البلاد المجاورة لاجئين وخاصة إلى فرنسا . وقد لعب بعضهم فيها دوراً هاماً مثل كلافيير الذي كان وزيراً للمالية ، عقب نكسر ، قبيل الثورة ، وانتحر في عهد الارهاب ، وجان بول مارا محرر جريدة « صديق الشعب » ، الذي قتلته شارلوت كورداي .

لقد أحدثت الثورة في سويسرا ميلاً إلى المطالبة بالحكم الديمقراطي فتصدت له الارستقراطية التي تقبض على زمام السلطة . أما في خارج سويسرا فان اللاجئين قاموا بحملة يطالبون بها الحكومة الفرنسية بالتدخل في بلدهم . ويريدون بذلك أن تدعمهم فرنسا في بلادهم سويسرا بتدخل دبلوماسي أو عسكري . وقد لبث هؤلاء المهاجرون طوال عهد المؤتمر الوطني يحضون الحكومة الفرنسية على هذا التدخل . وعظم تأثيرهم في عهد الديركتوار . حتى ان روبل الذي كان المدير الأول للسياسة الخارجية لحكومة الديركتوار ، بعد انقلاب فروكتيدور (٤ أيلول ١٧٩٧) ، اتصل بلاجئين سويسريين : الأول اوكس من مدينة بال ، والثاني هو الأديب لاهارب من مدينة برن .

لقد وجدت عوامل خاصة دفعت الحكومة الفرنسية إلى التدخل في سويسرا : فقد وجدت ان من الخير أن تهدم عش المكاييد والدسائس التي تحاك فيها ضد فرنسا . لأن خصوم الثورة من الملكيين أسسوا في سويسرا وكالة للعمل وانضم اليهم من كان ضحية " لانقلاب فروكتيدور ، وكانت انكلترا تقدم بالمال وعلى رأس هذه الوكالة فرانسيس ديفرنوا السويسري وويكام الانكليزي . وهنالك عامل استراتيجي ، وهو ان الجيوش الفرنسية كانت تقوم بالأعمال الحربية في ايطاليا الشمالية ، ولذا كان من الضروري تأمين المواصلات بين فرنسا وهذه الجيوش بطريق شعب سامبلون وبطريق جونيف .

وفي سنة ١٧٩٨ تبنت الحكومة الفرنسية سياسة التدخل وقبلت برنامج اللاجئين السويسريين الذي حرره أوكس في باريس ويضع لسويسرا دستوراً ديمقراطياً وموحداً على طراز حكومة الديركتوار . وهذا الدستور يقتضي تحرير الكاتونات التابعة لغيرها وتنظيم دولة موحدة ، ويضم إلى

فاليه باسم كانتون إلى الكونفدراسيون ، كما يرمي إلى تشكيل حكومة إدارة (ديركتوار) بمائة لما في فرنسا . وكنيجة لما تقدم أن هذا الدستور يعد بمثابة بداية للمركزية في سويسرا .

دخلت الجنود الفرنسية سويسرا على حملتين : الأولى ، كانت موجبة ضد « برن » الكانتون الأرستقراطية الأولى والعنصر الأساسي في الكونفدراسيون . وقد اضطرت هذه تحت ضغط الجنود الفرنسية أن تعترف في ٦ آذار بالدستور الجديد . ووضعت الجمهورية الفرنسية يدها على خزانة برن ، واستعملت نصفها في تمويل الحملة المصرية .

أما الحملة الثانية فكانت ضد الكانتونات الجبلية المتعلقة باستقلالها الديوقراطي مثل كانتون شويتز التي رضخت في شهر أيار ، وانتهى الأمر بأن طبق الدستور وأنشئت الجمهورية السويسرية في ١٢ نيسان . وجعلت العاصمة مؤقتاً مدينة آرو وأجريت الانتخابات بصورة حرة وشكلت حكومة في صيف العام ١٧٩٨ . وفي شهر آب من هذه السنة وقعت الجمهورية السويسرية المتشكلة على هذا النحو معاهدة حلف مع فرنسا .

وبفضل هذا التدخل الفرنسي وجدت الجمهورية السويسرية أي وجدت دولة لكافة الكانتونات . وإذا وجدت الدولة السويسرية فليس في ذلك مايدل على وجود القومية السويسرية لأن هذه مستنشأ مع الزمن رويداً رويداً .

الاقليم الويناني . - لنلاحظ أولاً أن نظام هذا الاقليم من ألمانيا لم يكن على شيء يستدعي تعلق الالمانيين به . فقد كانت رينانيا من أكثر المناطق تجزئة وانقساماً وتنوعاً . نجد فيها دولاً كنسية أو دول أمارات مختلفة السعة وليس فيها اماره كبيرة . حتى أن أعظم الدول

الاكليوية لم تكن معتبرة الا قليلاً . وبوجه الاجمال كانت حالة هذه المنطقة متأخرة . فقد كان الفلاحون يفلحون الأرض في شروط تقليدية قديمة ، ولم يكن فيها أصناف مهنية ، وقل المتعاملون بين السكان ، والجمود عام في البلاد . ولذا لم يكن في هذا النظام شيء يؤسف عليه إذا ما ذهب وانهار . ويتجلى انحطاط هذه المنطقة معنوياً وسياسياً عندما دخل النفوذ الفرنسي اليها ولم يلق أقل رد فعلٍ أو مقاومة . والعقبة الأساسية التي لقيها الفرنسيون في احتلالهم لهذه المنطقة الريمانية هي جمود السكان وخوفهم من تعريض أنفسهم للخطر . وقد بدى من قبل في دول هذه المنطقة بتجربة جزئية للاستبداد المستنير ، ولكنها انقطعت بسرعة : وذلك لأن النخبين الاكليويين الذين حاولوا هذه التجربة انصرفوا عنها منذ نشبت الثورة في فرنسا . إلا ان هنالك مدناً مثل بون وماينس شهدت بعض « الأنوار » كما وجد هنا وهناك بعض العناصر الديمقراطية مثل الاستاذ ايلوج شنيدر وتلاميذه ، وهم ديمقراطيون عبروا عن أفكارهم في « نادي ماينس » في بدء الثورة وصوتوا ، في المؤتمر الريماني ، الذي عقد في آذار ١٧٩٣ ، على الانضمام إلى فرنسا . ولكن لم يبق شيء من هذين العنصرين ، لأن « الاستبداد المستنير » ذهب بفرار الامراء والنبلاء أمام الجنود الفرنسية ، كما تبدل الديمقراطيون في العام ١٧٩٣ بتبدل الأحوال والتجأ أكثرهم إلى فرنسا اما للبحث عن وظيفة أو للخوف من عقاب السلطات القائمة .

لقد تبدل الوضع في رينانيا في صيف العام ١٧٩٤ بمحدث حادثين : احتلال فرنسا العسكري بعد انتشاف الهجوم ، واعداد روبسيير وتوطيد الدستور البورجوازي الذي يسمى عادة دستور العام الثالث (١٧٩٥) .
ففي شتاء ١٧٩٤ - ١٧٩٥ تشكلت في المدن الكبرى الريمانية

نوادي جمهورية . وهذه هي بداية الحركة الجمهورية الينانية (١٧٩٧)
وهي حركة تعاون مع الفرنسيين . فقد قام بها الشباب المثقف
المملوء بالحماسة ، وأكثرهم من الطبقة الوسطى أي من الطبقة
التي تأثرت بفلسفة الأنوار ، ويتعاطون المهن الحرة أو يتهاوت
لها ، ويشكون من ابعاد الطبقة النبيلة والاكليروس لهم عن
ادارة المدن . كان منهم أساتذة أحرار انتسب بعضهم إلى الكنيسة ثم
مالبثوا أن انفصلوا عنها مباشرة مثل جان باتيست غايش وكان استاذاً
في كولونيا ثم في بون ، وجان جاك هان وهو استاذ في تريف .

ونجد بينهم اكليركين خلعوا لباس الكهنوت مثل « بيوغانز » ،
ومحاميين مثل كريستيان سومر وميشيل فيندي في كولونيا . وبعضهم
موظفون قدماء مثل جان باتيست هتروت .

وأهم هؤلاء الشباب جوزيف غورز وسيلعب دوراً هاماً في الحركة الدينية
في السنوات التي تلي عهد الامبراطورية .

ولد جوزيف غورز في كوبلانتز عام ١٧٧٦ من أسرة غنية تاجرة .
وقد شاءت أن ينصرف ابنها للدراسة الطب . وفي السادسة عشرة من
عمره كان يتردد على نادي ماينس ، ثم انتسب اليه عضواً ، وأصبح
أميناً لـلنادي في كوبلانتز عام ١٧٩٧ . وكان يكره نفوذ الارستقراطية
والاكليروس كرهاً شديداً ، ويتحمس للأفكار الفرنسية ، ويعبد الحرية
وكانط . حاول أن يعبر عن أفكار « كانط » بمفهوم عملي ونشر في
العام ١٧٩٧ كتاباً بعنوان « السلم الدائم » مثل أعلى ، وزعم أنه
يحقق فيه فكرة كانط في السلام العام بتأسيس الاتحاد (كونفدراسيون)
الشعوب الأوروبية بقيادة فرنسا .

كان المثل الأعلى لهذا الحزب الرينافي ، من الوجهة السياسية ، سامياً والمهامه الأول مستوحى من « فلسفة الأنوار » ، ويتضمن الحرية السياسية حسب المفهوم الفرنسي ، والقضاء على جميع الامتيازات الاقطاعية للامراء وشرعية العشر للاكليروس ، وحصر الاصناف الحرفية وانظمتها . ويطالب بحق الفلاحين في ملكية الارض ، الا انه يكره توزيع الاراضي ويدافع عن الملكية الخاصة .

ومن الوجهة الاقتصادية كان رجال هذا الحزب يطالبون بحرية التجارة الداخلية والخارجية .

وهذا البرنامج نراه عند الاحزاب الفرنسية ، كما نراه أيضاً عند الاحزاب الديمقراطية الالمانية الاخرى .

وإلى جانب هذه المطالب السياسية نرى ان الصفة المميزة لهذا الحزب هي : **الالهام الكانطوني والنزعة الأخلاقية** . ويقول رجاله : ان فريضة المواطن أن يستعمل الحرية وهو شاعر بواجبه ومسؤولياته ، ولا يكون الانسان اهلاً للحرية إلا إذا كان فاضلاً وسلك قانون الأخلاق . وإن فريضة الدولة أن تجعل الناس يحترمون قانون الاخلاق في المجتمع . وبعضهم ، مثل كريستيان سومر ، يريد أن يحول الدولة حق تنظيم الحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية لتنتشر الأخلاق فيها . ويرى الرينافيون أن تمنح هذه الحقوق السياسية إلى المواطن ليستعمل حريته بتعقل . ولا يمكن أن توزع الحقوق السياسية بصورة استبدادية ، بل انها تتطلب بالمقابل ان يكون لدى المواطن اخلاق وتربية . فالحرية إذأ امتياز الاخلاق . وفي ذلك كله مفهوم الماني خاص يميز نهاية القرن الثامن عشر ونجد أصوله في فلسفة كانط .

هذا هو المثل الأعلى للرينانيين ، ولتحقيق هذا المثل ولتوا وجوهم شطر فرنسا ، اعتقاداً منهم أنها أهل لقيادة العالم في هذا السيل . وفي صيف العام ١٧٩٥ وفي العام ١٧٩٦ اوجدوا صحافة من الجرائد والمجلات نذكر أهمها : « صحيفة بون الفكرية » و « صديق الحرية » اللتين اسسها غايش .

وأصدر عانت في كولونيا « صديق شعب كولونيا » . وأصدر بورغان جريدة مناوئة للاكليروس تسمى « بروتوس الحر » . وصدرت صحافة بمائلة في المدن الألمانية الأخرى . وكانت هذه الجرائد تدعو إلى التعاون مع فرنسا ، وإلى سيادة الديمقراطية في المجتمع . غير أن هذه الحملة اصطلمت ببعض الصعوبات :

(١) ثقل الاحتلال العسكري الفرنسي ، وفداحة الضرائب التي فرضها القادة والمصادرات وسوء تصرف الدوائر العسكرية . فكان ذلك سبباً في برودة الحماسة لفرنسا .

(٢) كراهية موظفي النظام القديم والاكليركيين لسياسة التعاون ، وكانوا يأخذون على الثورة حملتها على الاكليروس . وبدا سريعاً أن المستقبل لا يطمئن له . وصار يخشى رجوع النظام القديم ، لأن بوناوت بعد ظفره في ايطاليا كان يفاوض السلم مع النمسا على أساس المحافظة على سلامة الامبراطورية وبالتالي ارجاع السلطات الألمانية إلى الضفة اليسرى لنهر الراين . وأخيراً قام الجنرال هوش ، الذي عين قائداً عاماً للجيش الفرنسية ، ودشن سياسة شخصية ترمي إلى التقارب مع السكان واراد أن يقضي على مساوىء سلطة المفوضين الطوريين وأوجد ادارة مركزية على الضفة اليسرى لنهر الراين مع « لجنة وسيطة » في بون . لذا كله تقام الرينانيون مع هوش واعلنوا برنامج الجمهورية الرينانية في شهر حزيران

١٧٩٧ واوجدوا مكتباً مركزياً للكونفدراسيون الرينا في بون مع ملحقاته في كولونيا وكوبلانتز ونويس وغيرها من البلديات المحلية .

غير أن هنالك مدناً مثل تريف وايكس -لا- شابل بقيت بعيدة عن هذه الحركة وطالبت من تلقاء نفسها وبكل بساطة انضمامها إلى فرنسا . وأعلن الرينايون في ١٣ تشرين الثاني « صك سيادة الشعب بين أنهار الراين والموز والموزيل » ، وجعلوا الناس في المدن يوقعون على عرائض للدعاية للجمهورية الريمانية ، واحدثوا جمعيات شعبية لهذا الغرض وحاولوا أن تسود مفاهيمهم في مؤتمر راشتاد الذي سيقوم بتنظيم المانيا الغربية بعد صلح كمبرج - فورميو .

غير أن النجاح لم يكتب لهذه الجمهورية الريمانية لأن هوش الذي كان يرعاها توفي فجأة . وفي ١٩ ايلول ١٧٩٧ جرى في باريس انقلاب فروكتيدور واستلم حكومة الادارة أناس مثل روبل عرفوا بسياستهم الاستعمارية التسليية .

وفي كمبرج - فورميو فرض بوناپورت على النمسا مادة سرية تتخلى بموجبها عن الضفة اليسرى لنهر الراين إلى فرنسا ، وتعترف بانضمامها اليها . وارسلت حكومة الادارة مفوضاً يدعى دودلو لادارة الضفة اليسرى لنهر الراين وتنظيمها . غير أن المفوض لم يستعن بالرينايين رغم ما عرضوا عليه من تعاون في هذا الصدد ، بل انه استدعى ، لأسباب فنية ، الموظفين القدماء في رينانيا الذين انتهزوا الفرصة وانضموا إلى فرنسا وتركوا الرينايين ، مستائين من هذا التصرف ، حتى ان غورز ذهب إلى باريس ليديلي الى الحكومة الفرنسية بذاكرة يبين فيها مطالب الرينايين ولكنه وصل اليها حين انقلاب برومير الذي كاث منه استلام بوناپورت السلطة ، وصرف النظر عن فكرة جمهورية الراين المستقلة .

على أن فكرة جمهورية الراين المستقلة لم تكتب لها اسباب الحياة. ولكن يجب إلا يظن بأن الرينانيين أقاموا بعض المصاعب في سبيل الانضمام إلى فرنسا ان هذه الفكرة لم تأت بهم إلا مؤخراً ، وذلك عندما دارت الدوائر وتبدلت الأحوال وقامت الحركة القومية في ألمانيا وانتهى الأمر بسقوط نابليون وزعم بعضهم أن محاولتهم في تنظيم جمهورية رينانية كانت ترمي إلى اجتناب الانضمام إلى فرنسا وفي ذلك دليل على وطنيتهم الألمانية . وقد قبل المؤرخون هذه الفكرة بسهولة . الا انها اصطدمت مع الواقع ومع تصريحات القائلين بها . فمن ذلك ان غورز في البرنامج الذي وضعه عن السلام العام سنة ١٧٩٦ قبل بالانضمام إلى فرنسا وسيادتها ؛ وكذلك النداء ، الذي وجه إلى أعضاء الكونغرس الريناني في كوبلانتز ، عندما دعاهم اوجيرو الى الانضمام الى فرنسا في ١٥ تشرين الثاني ١٧٩٧ ، كان يطالب بالانضمام إلى فرنسا لعدة أسباب :

- ١ - الفائدة التي يحصل عليها الرينانيون باعتبارهم يؤلفون قسماً من فرنسا البلد العظيم الحر .
 - ٢ - ان هذا الانضمام يعتبر ضماناً لهم ضد رجعية ممكنة يقوم بها الأمراء والأكابوس .
 - ٣ - ان مصالح الاقليم الاقتصادية تدعوه للانضمام إلى فرنسا .
- وكانت جرائد العصر تردد هذه الأفكار نفسها وخاصة جريدة « الصحيفة الحمراء » التي خلفت جرائد بون الأولى . وقد قبل الرينانيون منذ البدء بفكرة « الحدود الطبيعية » وبالتالي بفكرة ان الراين يجب أن يكون حداً لفرنسا .

وكتب هتروت في هذا الصدد : « ان الأمم لا تستطيع أن تعتمد على عهد طويل للسلم وتعمل على تكامل تقاليدها الا بعد تحديد صحيح

لأراضيها ، وعندها تذهب الحدود وتتعاون الدول في عمل مشترك ، وهذا المفهوم هو مفهوم غورز أيضاً .

ويوضح هذه الأفكار ما يراه الرينانيون في فرنسا . فقد كانوا يعتبرونها مصدر « الأنوار » والحضارة . ويزعمون ، كالفلاسفة الألمانين ، أنهم « مواطنون عالميون » ويرون أن ينضم « مواطنو العالم » إلى فرنسا . وكتب هتروت يقول : « أعتقد أن واجب مواطن العالم قبل كل شيء أن يدعم الحكومة التي تعمل حسب فلسفة الأنوار » . وهذه العبارة هي عبارة فيخته التي أضح عنها عام ١٨٠٥ . ولا يرون ، في اعتقادهم هذا ، بأنهم مخالفون لمثلهم الأعلى الألماني ، بل على العكس إن هتروت وفيندي وغيرهما يعتبرون المثل الأعلى الفرنسي مثلهم الأعلى ، وإن المثل الأعلى الألماني هو نفسه هذا المثل .

ولكن هؤلاء الرينانيين ، الذين انضموا إلى فرنسا ، ما لبثوا أن شعروا بعد بضع سنين بشيء من المرارة ، عندما رأوا فرنسا تضحي بالحرية في سبيل بوناپوت . حتى أن غورز عندما أتى إلى باريس ، بعد انقلاب برومير بقليل ، أبدى أسفه في كراس عنوانه : « نتائج مهمة في باديس » ونشره عام ١٨٠٠ . ولما رأى أن فرنسا تضحي بحريتها في سبيل سلطة القنصل الأول عدل عن اعتقاده بأن فرنسا تجدد البشرية . وهذا اليأس أفهمه الاختلاف الموجود بين المزاج الألماني والمزاج الفرنسي الذي لم يلاحظه بعد . وقبل أفكار هردر في اللغة ، وتوصل شيئاً فشيئاً إلى أن فكرة الدولة والشعب شيء واحد ولا وجود لدولة قوية إذا لم تستند على تقاليد شعبية . وهذا التحول في المثل الأعلى للقومية على طراز روسو إلى مفهوم القومية على نمط هردر جعل غورز في الطليعة بالنسبة إلى رفقاءه السياسيين الأقدمين . أما باقي الرينانيين فمنهم من خنس واختفى في الظلام

مثل كريستيان سومر ؛ ومنهم من دخل في الادارة الفرنسية وأصبح موظفاً عندها في ظل الجمهورية والامبراطورية .

وبقيت الحركة الريمانية حركة أقلية . وقد حسب أنها كانت تضم ما يقارب ٢٠٠.٠٠٠ شخص على الاكثر . وكان هؤلاء السياسيون أو المفكرون يدعون في وسط جامد جداً . إن ثلاثة أرباع السكان بقيت دون حراك ودون رد فعل ، أو كانت تمحّد على أعمال العدوان التي قامت بها الجيوش الفرنسية في البلاد . وإذا لم يتبع السكان حزب الريمانيين في مثلهم الأعلى الفكري والاخلاقي فقد تبعوا السياسة الفرنسية عندما سيرها بونابرت في اتجاه مضاد ، بما عمل من استتباب النظام وحماية الدين بعقد « الكونكوردات » وتشجيع التجارة والصناعة ، والرفاه الاقتصادي وخاصة في الزراعة . وهذه السياسة المادبة كانت أشد وقعاً من دعاية الريمانيين ، وحفزت الناس إلى أن يكونوا إلى جانب الامبراطورية .

ونرى أيضاً في هذا الاقليم الريماني أن ليس هنالك أية معارضة قومية . ولن تظهر هذه الأخيرة في عهد الامبراطورية . وفي السنين التي تلت هذا العهد بقيت ذكريات الاحتلال الفرنسي عزيزة على الريمانيين . لقد تبنوا مفاهيم روسو ومفاهيم الثورة . وإذا أبدوا في بعض الأحيان معارضة ضد فرنسا فذلك لأنهم أخذوا عليها ابتعادها عن مثلها الأعلى وعدم بقائها أمينة لرسالتها . ولم تقم معارضة الريمانيين إلا لانهم كانوا يزعمون أنهم فرنسيون أكثر من الفرنسيين أنفسهم .

أثر الثورة في البرلمان البعيدة

هذا هو أثر الثورة في البلاد التي تلقت مباشرة صدمة أفكار الثورة

ورجالها . غير أن الثورة أثرت بصورة غير مباشرة بعملها السيامي في البلاد البعيدة وكان هذا التأثير بنتيجة عدوى فكرية .

على أن رد الفعل تجاه الأفكار الفرنسية لم يكن نفسه لدى الحكومات ولدى الشعوب . فمن جهة الحكومات ظهرت الثورة بسرعة خطراً عظيماً ، لأنها شجعت المقاومات التي كانت تعمل ضد عمل الحكومات ، أو لأنها استطاعت أن تقهر ثورات وحركات عصيان . ولذا كانت الثورة ، بالنسبة إلى الحكومات فرصة سانحة لشد عزيمتها وتقوية سلطتها استعداداً للطوارئ . ومن هذه الوجهة كان من الثورة أن أخرت نمو المطالبات السياسية و القومية أو أجلت نشوؤها : ففي المطالبات القومية نذكر حالة هونغغاريا لأن الحكومة كفت عن عقد الديباط ، ووضعت رقابة ضابطة شديدة ، حتى أنها اكتشفت عام ١٧٩٥ مؤامرة مدبرة من قبل جمعية صرية لتأسيس جمهورية في الدولة النمساوية . ولجأت الحكومة إلى إيقاف عدد عظيم من المشتركين في المؤامرة . وكان زعيم هذه الحركة استاذ هونغاري اسمه مارتينو فيكس . وساهمت طبقة النبلاء في عمل الحكومة النمساوية . ويمكننا القول ان الحركة الهونغارية ، حتى عام ١٨١٥ والحوادث التي تلت هذا العام ، قد توقفت عن العمل .

وتوقفت مطالب الحرية خوفاً من الثورة . فمن ذلك أن الإصلاحات التي بدأ بها « الاستبداد المستنير » في اسبانيا والبرتغال قد توقفت فجأة . وفي انكلترا : أدى الخوف من الثورة ثم الحرب إلى استلام حزب للتوري أي المحافظين زمام السلطة وإلى التوقف المفاجيء لاي اصلاح .

بولونيا

لقد ساعدت الثورة الحكومات على اتخاذ تدابير سياسية . فقد أفادت من ضعف فرنسا الموقت وانصرافها عن الشؤون الدبلوماسية بسبب الثورة الداخلية وأنهت عملها في بولونيا . اذن كانت الثورة الفرنسية فرصة لجيران بولونيا للقيام بمشروع تقسيم جديد ، وبالنسبة لبولونيا بداية لرسم حركة قومية . بدأت هذه الحركة القومية ترسم قبيل الثورة . فقد كانت مواجهة ضد روسيا واتسعت مع الثورة الفرنسية . وكان عناصرها شبيبة الطبقة النبيلة ، التي تربت في المدارس التي أحدثتها « لجنة التربية العامة » وكان منهاجها يعتمد على الافكار الفلسفية الفرنسية بالاضافة إلى عالم المفكرين والاساتذة الذين يسمون « الاكاديميين » وخاصة اساتذة جامعتي كراكوفيا وفيلنا ، وبورجوازية فارسوفيا . وأمام تقدم أفكار الإصلاح في فرنسا قبيل الثورة وفي بدايتها اتسعت حملة المفكرين البولونيين في سبيل الدفاع عن الافكار الجديدة : فمن ذلك ظهور كرايس عديدة ، وخاصة كرايس « كولونتاج » ، حتى أن أحدها لم يكن سوى نسخة عن كراس الاب سيس الشهير في « الطبقة الثالثة » . كذلك ذهب كثير من البولونيين واتصلوا برجال الثورة الفرنسية ليتعرفوا بمنهجهم ويذيعوه في بولونيا ونخص بالذكر منهم مالاكوسكي . وكانت أخبار فرنسا تنشر في الجرائد وتتلقفها البورجوازية البولونية بلهفة . ووضع برنامج اصلاحي في دباط (١٧٨٩ - ١٧٩١) وظهرت فيه الافكار الفرنسية من ثلاث نواح :

٦ - يجب تقوية الحكومة باعطائها شكلاً تمثيلاً وحذف السلطات السياسية التي تعارض الحياة القومية مثل « حرية رفض » النبلاء .

٢ - يجب السماح للبورجوازية بالوصول إلى جميع الوظائف العامة والوصول إلى درجة النبيل إذا قام أفرادها ببعض الوظائف العامة التي تؤدي إلى النبيل .

٣ - يجب القيام بالاصلاحات الضرورية لصالح الفلاحين .

وقد تحقق هذا المنهاج على أثر انقلاب جرى في ٣ ايار ١٧٩٥ على يد الملك « ستانيسلاس أوغست بونيا توفسكي » ، بالاتفاق مع حزب من الديباط . وأعلن دستور يقيم الملكية الوراثية في أسرة ناخب ساكس عند وفاة ستانيسلاس اوغست الذي لم يكن له وارث . وهذا الدستور مقتبس عن الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية في فرنسا في ذلك الحين . ومن الطبيعي أن تثير هذه الحركة الاصلاحية الروس . فقد تؤدي إلى بعث الدولة البولونية واعادة تأسيسها وتحول دون توسع مطامعهم في بولونيا . وما كادت القيصرية كثرينا الثانية تنهي حربها مع الاتراك بمعاهدة ياسي في كانون الثاني ١٧٩٢ الا وتدخلت في بولونيا بشدة يدعمها الماغانات التقليديون الذين أوجسوا خيفة من اصلاحات الديباط الاجتماعية والسياسية . وارتجت طبقة النبلاء العليا البولونية في أحضان روسيا والفت (اتحاد كونفدراسيون) تاركوفيتز ، وزعت أنها تدافع عن الحريات البولونية ، والحقيقة أنها تدافع عن الفوضى البولونية (آذار ١٧٩٢) . واعتمد البولونيون على بروسيا لتسندهم ضد الروس ، ولكن بروسيا لم تشأ أن تتدخل إلا بالاتفاق مع الانكليز ، أو أن ترحف إلا إذا كان الانكليز يسندون البولونيين عن طريق البحر ويعملون مع بروسيا في بحر البaltic . ولكن الوزير الاول بيترفض القيام بأي مبادرة . ولذا تخلى البروسيون عن البولونيين . حتى أن الحكومة البروسية في شهر شباط

طلبت من بولونيا أن تدفع لها مصاريف حربها مع فرنسا وأخبرت بذلك
كثريتنا الثانية في ١٥ آذار ١٧٩٢ . ولذا كان البولونيون دون أي عون
لهم ضد روسيا . وفي ١٩ أيار بدأت غارة الروس على الحدود البولونية
وغلب الوطنيون البولونيون في كل مكان واستولى الروس على فارسوفيا
في شهر تموز ، وأعادت الحكومة الروسية في ٢٢ تموز الدستور التقليدي ،
حتى أن ستانيسلاس تخلى في الزمن الأخير عن الإصلاحات وفاوض
الروس .

وهكذا نرى أن حركات الإصلاحات القومية ، التي شرع بها مفكرو
بولونيا مع بورجوازياتها ، كانت سبباً في انزال مصيبة جديدة على بولونيا .
فقد قامت روسيا وبروسيا بمفاوضات وأدت هذه المفاوضات الى تقسيم ثان
لبولونيا عقد بين الروس والبروسيين في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٣ على أن
يأخذ الروس اكرانيا وروسيا البيضاء أي ما يبلغ ٣ ملايين من السكان ؛
ويأخذ البروسيون داننوتزيج وتورن وبوزن وكاليسز أي مليون من السكان .
وبعد أن كانت بولونيا قبل ١٧٧٢ دولة مؤلفة من ١٥ مليون نسمة ،
أصبحت بعد التقسيم دولة مؤلفة من ٤ ملايين .

وانتهت الكارثة بقيام حزب قومي . واعدت حركة ثورة على يد العناصر
الوطنية التي التجأت إلى ساكس أو فرنسا . وكان زعيم هذا العصيان
كوسيوزكو الذي طلب المساعدة من المؤتمر الوطني الفرنسي . ولم يستطع
الفرنسيون مساعدتهم لانهم كانوا في حرب مع أوروبا . وكل ما أمدوم
به هو هذه النجدة الافلاطونية والتهليل لحركتهم دون أن يستطيعوا التدخل
بصورة فعلية .

نشبت حركة الثورة في شهر آذار ١٧٩٤ ، في آن واحد ، في
كراكوفيا وفارسوفيا . وفي ٢٤ آذار أعلن كوسيوزكو نداءً للامة

واستطاعت فارسوفيا أن تطرد الحامية الروسية . وهذا الحور الموقت في عزم الروس مساعد بروسيا والنمسا على التهيؤ والاستعداد للتدخل وزحف البروسيون إلى كراكوفيا واستولوا عليها وبدأوا بمفاوضات صلح مع فرنسا ليخلو لهم الجو وحدهم . وألف الروس مجيشاً بقيادة « سوفوروف » وغلب « كوسيوزكو » في « ماسيجوفيتش » في شهر تشرين الأول . وفي ٤ تشرين الثاني استولى الروس على فارسوفيا . وكانت الجنود النمساوية محشودة في غاليسيا لدعم الحجاج الدبلوماسية للحكومة . وبينما كان البروسيون يفاوضون فرنسا في معاهدة بال أدت المفاوضات بين النمسا وكاترينا الثانية إلى تقسيم بولونيا للمرة الثالثة . وعينت الحصص في المفاوضات التحضيرية على أن تكون حصة بروسيا فارسوفيا وشمال بوميرانيا إلى نهر نيمن . وهكذا سجل التقسيم الثالث في ٣ كانون الثاني ١٧٩٥ زوال بولونيا برمتها .

وهذا العصيان ، الذي أخفق وادى الى إزالة الدولة البولونية ، أخذ طابعاً جديداً مغايراً لطابع الاتحادات القديمة . فقد كان بحق حركة قومية ، ودل على ذلك نهضة حركة العصيان . وذلك أن الشبيبة المأخوذة بحركة الدعاية الوطنية قد تزعمت هذه الحركة في المدارس : فمن ذلك أن تلاميذ مدرسة « ولودزيميرز في الجنوب كانوا ينشدون نشيداً يذكر قليلاً بالنشيد الفرنسي « لامارسييز » وهذا هو الدور الأول منه :

« ايها الشباب المتحدرون من شعب حر يزود دوماً عن حقوق الانسان المقدسة ضد العنف السائد في كل مكان ، ثقفوا جسدكم وروحكم » . وهذا النداء لحقوق الانسان وارد فرنسي .

الحركات القومية - ٩

وذكرنا الدور الأخير لهذا النشيد بنشيد المارسيين أيضاً :
و الى السلاح يا أبناء كوديوسكي !
وعرق البطولة لآل سوبيسكي وآل تشارنيكي ؟
تعلموا الكفاح ولا تدعوا بلدكم يتمزق !
وأخيراً لترتبط بهذه الأرض بحلف مقدس !
ليكن كل واحد جندياً ولهب وطنه من دمه وفكره وماله !
بمثل هذا نسحق قوى الاعداء أو نلحق بأجدادنا في القبر ! ،
والقى الديباط بنداء إلى الأمة في ٢٠ أيار حرّره بيراموفيكز
وكوللونتاج ونجد فيه نفس اللهجة القومية :

« انت بولونيا اليوم في حالة دفاع ضد الجيش الموسكوفي ...
انكم تحاربون من أجل مذابحكم (كنائسكم) ، من أجل قوانينكم ،
من أجل حريّتكم ، ومن أجل أموالكم ، .

وفي أوساط العصيان نجد عناصر المجتمع البولوني بمتزجة مع بعضها :
ففي روسيا الصغيرة نجد الفلاحين مسلحين بمناجلهم قد طردوا الروس في
واقعة راغلاويس في ٤ نيسان ١٧٩٤ . وفي جيش العصيان والسلطات
التي تقوده والمجلس القومي الذي تألف حول كوسيوزكو في فارسوفيا
نجد مختلف عناصر السكان : اساتذة الاكاديميات ، والبورجوازيين والنبلاء
وانضم البروتستانت إلى الكاثوليك : فمن ذلك أن تورن ودانتزيغ وهما
بلدان بروتستانتيان (لوثريان) قاوما الجيش البروسي . وانضم الكالفينيون
إلى الكاثوليك للكفاح ضد الروس في ليتوانيا . وهذه هي المرة الاولى
التي تتمحي فيها الديانات في سبيل العاطفة القومية المشتركة . وكانت
بورجوازية المدن القوة الأساسية في العصيان . وفي هذه المرة نجد

البورجوازية إلى جانب الطبقة النبيلة في سبيل حركة وطنية . وهذا يدلنا على نشوء عاطفة قومية في بولونيا . وليس في ذلك ما يدل على ارستقراطية تتناحر في سبيل امتيازاتها ولا تنظر إلى صالح الدولة العام . وفي الوقت الذي اوشك الروس أن يأخذوا فيه بوزن قام طالب ووجه إلى الجنرال الذي يقود الموقع خطاباً تقتطف منه هذه الجملة :

« ان اوروبا لتعترف بأجمعها ان هذه الأمة لم تعوزها الشجاعة لتدافع عن نفسها ، ولا الحماسة للحفاظ بفكرها على ما لم تستطع ابقائه بالقوة » . وفي الحقيقة ان بولونيا ستمسك بفكرها وبفكرها وحده لتستطيع الحياة . وذلك ان الوطنيين اضطروا أن يفرقوا في كل اوربه وخاصة في فرنسا . ونراهم ينخرطون في الجيوش التي تكافح روسيا . وفي ايلول ١٧٩٨ اتفق الديركتوار مع كوسيزو كز بعد عودته من أميركا لتنظيم جوقات من المتطوعين البولونيين مع الفارين من الجيوش الروسية والنمساوية . وعلى هذه الصورة نجد أن فكرة القومية البولونية تتشكل بلاء شعورها في الخارج بتأسها مع غربي أوربه . ولكن القضية ، في هذه الآونة وفي عدة سنين أيضاً ، لم تكن سوى ورقة لعب على المائدة الدبلوماسية حتى لدى الحكومة الفرنسية نفسها : ففي سنة ١٧٩٨ نرى ان الاب سيس ، سفير فرنسا في برلين ، يلمح إلى بروسيا ، ليكسب تحالفها ، بإمكان اعطاء بولونيا كلها إلى البروسيين . وهكذا نرى أن الثورة الفرنسية كانت شؤماً على بولونيا ، لأنها كانت فرصة لتقسيمها وفي الوقت ذاته كانت ميماً عليها لأنها ولدت عندها العاطفة القومية البولونية .

وإذا نظرنا إلى الثورة من جهة الشعوب لا من جهة الحكومات لأمكننا ان نعترف بأنها احدثت عند بعض الشعوب ، المتطورة نوعاً ما ، نداءً إلى الحرية والمساواة والاستقلال ، وانما جسدت حول هذه الافكار عاطفة الاستقلال أو الشخصية التي توجد من قبل . وعلى هذا النحو ولدت

الثورة أملاً ، وحدث بدء عمل عند هذه الشعوب المغلوبة على أمرها التي يسيطر عليها النفوذ الاجنبي . وهذه هي البارقة الاولى والحركة القومية الاولى التي ظهرت في افق اليونان وايرلنده والصرب الذين حاولوا أن يشوروا على الاتراك في العام ١٨٠٤ .

وظهر أثر الثورة في ثلاثة بلدان : المانيا واليونان وايرلنده تستحق أن تدرس دراسة دقيقة لنرى فيها مدى هذا الأثر .

المانيا

لم تبدل الثورة الفرنسية أو تأثيرها المانيا بل الامبراطورية . لقد كان من نتائج الثورة في المانيا ان اذكت حركة الافكار التي كانت سابقة لها . وهذه الحركة نمت عند الالمان على مسرح السياسة لاعلى مسرح القومية سواء أكان المقصود في ذلك الحكومات أم السكان .

لقد كان رد فعل الحكومات الالمانية تجاه الثورة الفرنسية عدائياً منذ بدت الافكار التي نادى بها الثورة خطرة على سلطتها ، حتى ان كل حركة اصلاحية حاول الاستبداد المستنير أن يقوم بها قد توقفت فجأة . ومنعت النمسا منذ ١٧٩٠ نشر الرسائل التي يمكن أن تحدث أقل هياج في الافكار ، ووضعت الرقابة ، ونظمت الجاسوسية ، وطهرت الدوائر من جميع العناصر الخطرة . وفي بروسيا تأثرت الحكومة باجاء « الاتقياء » عندما قاموا برد فعل اكليركي شديد ، وحظرت الإقامة في بروسيا على كثير من المهاجرين الفرنسيين المشبهين بافكارهم الفلسفية . وفي حزيران ١٧٩٢ منعت نشر القسم الثاني من أثر كانط الفلسفي « الدين في حدود العقل » . وفي خريف ١٧٩٢ منعت جميع المنشورات الفرنسية وحظرت على الصحف التكلم بالسياسة . وزادت مقاومة الحكومة البروسية خاصة

بعد أن قامت ثورة الفلاحين في سيليزيا عام ١٧٩٠ بسبب رسالة قذحية بعنوان : « رسائل ذهبية لرحالة » . ولوحقت الجمعيات السرية في المانيا مثل « فرقة أهل الكشف » في بافاريا . وعندما شكوا دوق فيهارالا كبير أمر الجمعيات السرية ، ودعمته في ذلك بروسيا وساكس ، حكم الديباط بمنع جميع رابطات الطلاب في ٤ حزيران ١٧٩٣ ، ووضعت الجامعات تحت رقابة شديدة . واقل فيخته استاذ الفلسفة في جامعة ايننا عام ١٧٩٨ من كرسيه لاتهامه بالاحاد . وعندما انتخب لؤبولد امبراطوراً عام ١٧٩٠ فرض الناجبون عليه امتيازاً وهو : « الا يتسامح بكل ما يخالف العقائد العامة والاخلاق القوية » . وهكذا ظهر الخطر لحكومات المانيا مباشرة في الحقل الروحي والسياسي . وفي الناحية السياسية أدت الصعوبات إلى الحرب مع فرنسا ، واتخذت الحكومات تجاه الثورة الفرنسية موقفاً دفاعياً .

ونرى عند الشعب وخاصة عند المفكرين تشيخاً عاماً للأفكار الفرنسية . فمن ذلك أن الطبقات المثقفة والعليا في المجتمع ، على عكس الحكومات ، قد رحبت بالثورة الفرنسية ونظرت اليها لا من وجهة نظر المانية ، بل من وجهة نظر بشرية وعالمية . وقد سبق أن قلنا ان حركة الافكار في المانيا كانت على صلة بالفلسفة الفرنسية . وما « فلسفة الانوار » الالمانية الا مثيلة لحركة رجال الموسوعة الفرنسية . وكما أن الرأي الفرنسي كان يشعر بعطف زائد نحو الثائرين في امريكا ضد انكلترا ، كذلك كان الرأي الالماني يشعر بعطف نحو رجال الثورة الفرنسيين ، وشواهد هذا التجيذ عديدة ونراها عند جميع طبقات المجتمع وعند المفكرين أولاً على اختلاف أنواعهم ، عند الشعراء الغنائيين وعند رجال العلوم المعنوية : فمن الشعراء الغنائيين نذكر اسم فيلاند وشتولبرغ . ومن المؤرخين

أو المعنويين نذكر اسم جان مولر وقد كتب : « ان يوم ١٤ تموز
أجل يوم وجد منذ سقوط النفوذ الروماني في العالم . ففي سبيل بعض
قصور البارونات الاثرياء وفي سبيل حياة بعض الكبار ، واكثرهم مجرمون ،
اشترت الحرية بسعر رخيص ا » وقد لمح بإمكان امتداد الثورة إلى
المانيا « وهل يسقط هؤلاء الذين يرتجفون اليوم من ملوك ظالمين وطغاة
يسيئون استعمال سلطتهم ا » .

ونشر « إرنست فرديناند كلاين عام ١٧٩٠ كراساً بعنوان :
« الوفرة والحرية » كان بمثابة دفاع عن أفكار الجمعية التأسيسية
واصلاحاتها في فرنسا . وكان جورج فورستر ، قيم مكتبة ماينس ،
لا يستطيع صبراً لأنه كان يريد أن يجتاز الأفكار الفرنسية نهر الراين ، وقد
كتب اعجابه بفرنسا إلى غليوم هومبولدت العالم الاثري . وكان كانط
يتتبع بشغف نمو الثورة الفرنسية ، حتى اننا نراه في كتابه « نقد الحكم »
الذي نشره عام ١٧٩٠ يلح إلى هذه الأفكار ويقول عن فرنسا : « إنها
الامة التي ارتقت إلى درجة عالية في التنظيم » .

وكذا الفيلسوف فيخته ، الذي سيصبح في الآجل على رأس الحركة
القومية الألمانية ، الف عدة كراريس لصالح الأفكار الفرنسية . ففي
عام ١٧٩٣ نشر « مطالب حرية الفكر الموجهة إلى امراء أوربة الذين
جاروا عليها حتى الآن » . وفي عام ١٧٩٤ نشر الكراس المنسمى « تصحيح
حكم الجمهور فيما يخص الثورة الفرنسية » . ولقد كتبت هذه الكراريس
بلهجة خطابية فصيحة عنيفة واستلهمت من افكار روستو القائلة : إن
الدولة لا توجد الا بموجب « عقد » بين المواطنين والدولة ؛ ليس
القانون قانوناً الا بالمدى الذي يطيع فيه الشعب ؛ يجب على الكنيسة

الا تنتظر أي سند من الحكومة ، وأي مال من الدولة ، ولكل الحق في الانفصال عن الكنيسة والمطالبة عند انفصاله بقسم من أموالها . وهذا التشيع للأفكار الفرنسية نجده في سائر بلاد ألمانيا وفي جميع المدن الفكرية وفي جميع الطبقات : عند النبلاء مثل كرامر وقد ترجم عام ١٧٩١ الدستور الذي صوت عليه المجلس الفرنسي ، وعند الأمراء مثل دوق ودوقة غوتا . ولكن الأكثرية بالطبع كانوا من الصحفيين والاساتذة ورجال الآداب : ففي ماينس نجد جان مولر وجورج فورستر على رأس الحركة . وفي كارلسروه نجد الاستاذ بوسلت ، وفي سواب وفرانكونيا طلاب جامعة توبنغن ومنهم هيغل وشيلنغ اللذان سيكونان في المستقبل فيلسوفين عظيمين ، مع رجال الآداب مثل شوبارت وهولدرلين وربان . وفي شمال ألمانيا ووسطها نجد تشيعاً مماثلاً في جميع المدن : ففي غوتنغن نجد شلوزر وشتولبرغ ؛ وفي دتمولد الكاهن إيفالد ؛ وفي هامبورغ كلوبستوك الشاعر القومي في ذلك العهد ؛ وفي فيمار هردر نائب رئيس المجلس المالي وفيلاند مدير جريدة « ماركور » وجان-بول ريختر ، وغوته وشيلر اللذين كانا أقل حماساً من غيرهما في حركة التشيع إلى فرنسا ؛ وفي فريبورغ الفيلسوف جاكوبي ؛ وفي كيل كانت الجامعة منقسمة : فمن كان ضد الأفكار الفرنسية المؤرخ نيور ، ومن كان عليها كرامر وايليرز . وكان في ألمانيا في ذلك العصر مايقارب سبعة آلاف كاتب واكثروهم كان مع الأفكار الفرنسية .

وفي خارج الاوساط الفكرية نجد الحماس للأفكار الفرنسية عند الشباب وعند النساء . فمن ذلك أن كارولين بومر كتبت الى أخيها : « لا أدري كيف اتجه . ان صحف اليوم تبيء بأشياء عظيمة جداً لم تسمع من قبل وفاخرة حتى انني خرجت وأنا التهب من هذه القراءة » .

ونظم في هامبورغ عيد في ١٤ تموز ١٧٩٠ بمناسبة الذكرى السنوية للهجوم على الباستيل وسارموكب طويل في المدينة . وخرجت النساء ومن يرتدين ثياباً طويلة بيضاء مزينة بالأزرق والاحمر أي بالألوان الفرنسية . ومشى على رأس الموكب كلوبستوك وهو يحمل الشعار المثلث الألوان ويردد نشيداً نظمه لهذه الغاية وفيه يظهر تقديره واحترامه لفرنسا ويعتذر بأنه كان يجهلها في الماضي ، وفي ذلك يقول :

« ان غالبا تزدان بتاج مدني لا يضاويه تاج آخر ، هذا التاج الذي هو أشد ضياءً واشعاعاً من التيجان التي لطخها الدم . إن كل ما كنت أشعر به وانا طفل وحاولت التعبير عنه في اشعاري يثير الآن روح شعب » . وكانت الصحف تقرأ في كل المانيا بشغف وتناقش بحماسة . وفي معرض فرنكفورت كان اهم ما يستهوي المشتريين تلك المناديل التي طبع عليها « حقوق الانسان » .

أما المهاجرون الفرنسيون الذين التجأوا إلى المانيا فقد استقبلتهم الحكومات والاستقراطيون ، بحفاوة وأقيمت لهم الاحتفالات والأعياد . ولكن الطبقات الاخرى كانت تنظر اليهم شزراً ، لأن الرأي العام كان يكرهم ويعيب حماقتهم ورذائلهم . كتب فيلاند بهذا الصدد : « ان الشيء الذي يعز عليك أن تعض بأسنانك الغضب الذي يملكك عندما ترى هذه الفضائح التي سمح هؤلاء الناس لأنفسهم بها على أرضنا . وربما يريدون أن يجربوا تجربة خطيرة وغير مفيدة وهي أن يعلموا الدرجة التي لا يستطيع عندها الصبر الألماني أن يكتم غيظه » .

وبعد حين حصل بعض التردد في الرأي الألماني ، ولا سيما بعد مذابح ايلول والارهاب . فقد شعر الناس وكأن الثورة حادت عن طريقها ، وفقدت طبعها ، وانقسمت الآراء : فبعضهم تحول عنها وقد

أوجس خيفة منها، وهذا هو رأي الاكثوية لأن الثورة أصبحت سفاحة . وهذه هي نهاية الآمال التي عقدت عليها . فمن ذلك ان هردير وكلوبستوك أخذوا يبددان أوامهم . وكتب شتولبرغ : « اذن هؤلاء هم الفرنسيون انفسهم . ان الشعوب ليست أهلاً للحرية إلا بالأخلاق والفضيلة » . وفي العام ١٧٩٣ ترجم غانتز ، وسيلعب دوراً دبلوماسياً هاماً باعتباره عاملاً لمترونيخ ، أهاجي بورك في الثورة الفرنسية ، وفي المقدمة التي لاقت نجاحاً عظيماً ، عارض النظريين بحقوق الاراضي واختلاف حاجات الشعوب .

وكذا غليوم هومبولدت فقد تأثر باديء بدء بالأفكار الفرنسية وماعثم أن تحول عنها ولزم دراساته في علم الآثار . وممرت كراريس الهاجي والقدرح في الثورة الفرنسية في المانيا . وهذا التطور في الأفكار نلمسه في صحيفة شهيرة لغوته في روايته « هرمان ودوروتيه » حيث تظهر حماسة الالمان في بدء الثورة الفرنسية وتبدد أوامهم بعد الارهاب : « بعد قليل تظلم السماء . ويتنازع الظلم عرق خبيث غير أهل لفعل الخير . يذبح بعضهم بعضاً ويغنون على جيرانهم بعد أن كانوا يدعونهم ليكونوا اخواناً ... ان الحيوان المفترس لأقل فظاعة » ،

أمام رد الفعل الآخذ بالازدياد ، وكأنت له مايورده في أعمال الشدة التي قامت بها الثورة الفرنسية ، فرّ كثير من أحرار الالمان إلى باريس مثل ريمان وكرامر والبارون دوترانك و ريمخاردت . ولكن الكثيرين ظلوا ، رغم تبدد الأوامر ، مخلصين للأفكار التي تلقوها . فمن ذلك أن بنجامن كونستان في برنشويك ، حيث بدأ أول عهده في الادارة ، والشاعرين الابداعيين تيك و واكترودر ظلوا أمناء للمثل الأعلى الفرنسي . كتب واكترودر إلى تيك : أشاطرك حماسك للفرنسيين ، والطم الناس

الذين يتكلمون عنهم بابتسام . ان اعدام الملك جعل برلين كلها تتعزى عن نصره الفرنسيين إلا أنا فمازلت على تفكيري السابق .

وكتب فودستو : « ان نتائج القوضى ، مهما بالغ في تسويدها دعاء الاستبداد ، ليست سوى ألعيب أطفال إلى جانب القباحات التي يرتكبها الطغاة » .

أما فيخته وشيلر وكانط فقد ظلوا محافظين على مثلهم الأعلى الأول . إلا ان هؤلاء الالمان الاحرار كانوا يحظرون على أنفسهم ادخال الاصلاحات مباشرة في الدول الالمانية قبل أن يربى الشعب تربية كافية .

وهذا الانفصال بين الفريقين أو هذا الشقاق بين الطبقات التي رجعت الى رد الفعل وبين التي بقيت أمينة على المثل الأعلى الديموقراطي الفرنسي جرى من الوجهة الاجتماعية والاخلاقية لا من الوجهة القومية والوطنية .

ومع هذا فقد تدخل عنصر جديد : وهو الحرب بين فرنسا والدول الالمانية وخاصة بروسيا والنمبا . ولم تبدل الحرب وجهة نظر الالمان الذين تشيعوا لأفكار الجمهورية . وبقيت ألمانيا لامبالية امام انكسار النمساويين والبروسيين . ولا أدل على ذلك من فقدان المتطوعين في الجيوش التي ذهبت تحارب فرنسا ، حتى ان أكثر الحكومات اضطرت ، لنجدة جيوشها بالجنود ، أن تطبق نظام القرعة . والسبب في أن الحرب لم تحدث حركة وطنية في المانيا ضد فرنسا يرجع أولاً الى أنه لم يكن أي حقد عرقي بين فرنسا والامبراطورية ، وأمر الحرب كان بين الامراء الالمانين والثورة . وهذا الأمر لا يهم الالمانيين خاصة بل يهم الحكومات لا الشعوب . ومن الوجهة الفكرية والسياسية ، ان مصلحة الشعوب الى جانب الثورة الفرنسية التي تمثل الاصلاحات والحرية السياسية ، لا الى جانب الحكومات التي تمثل

الضغط والعنف والسلطة . وأخيراً ان الرأي الالماني ، كما عبوت عنه أكثرية الكتاب ، قد ألقى مسؤولية الحرب على الأمراء الالمانيين أنفسهم لا على فرنسا . ولكن عندما تشكلت الحركة القومية في المانيا مؤخراً اخذ المؤرخون الالمانيون ، إما عن ارادة أو عن خطأ في النظر ، يلقون تبعة حرب ١٧٩٢ و ١٧٩٣ على الفرنسيين . ولكن الالمانيين المعاصرين كانوا متفقين على أن المسؤولية تقع على كاهل الحكومات الالمانية نفسها .

وعدم الاهتمام أمام الحرب نجده أيضاً أمام عواقب الحرب وأمام الاعداء السياسية التي تركها الظفر الفرنسي سواء في مؤتمر راشتاد عام ١٧٩٧ أو بعد ذلك في تعديل الامبراطورية عام ١٨٠٣ . كما ان تعصير املاك الكنيسة أو نزع الملكيات من أيدي اصحابها كما جرى عام ١٧٩٧ و ١٧٩٨ و ١٨٠٢ لم يوقظ أي معارضة في المانيا بل لاقى تأييداً . وفي الواقع ان السكان ليس لهم مايشكون من ذهاب الدول الصغيرة أو دول الاكليسوس . وفي الوقت الذي بدأت به الحرب عام ١٧٩٨ بعد مقتل مندوب فرنسا في راشتاد كتب فيلاند في رسالة : « الآن والا فلا . لقد حان الوقت لاجراء سياسة المانية حقيقية . ولكنني نسيت أننا لسنا أمة بل خليطاً من أكثر من مائتي شعب » .

وسبب هذه اللامبالاة ، أمام التبدلات الأرضية التي جرت في غربي ألمانيا ، نراه فيما كتبه فلاسفة العصر عن تدني الطباع في المانيا المعاصرة : فقد كتب فيخته يعزو « انحطاط التفكير والقلوب الى حكم الامراء السيء لأنهم لايعرفون للحياة الانسانية مثلاً أعلى غير الرفاه . ان كل واحد منهم يبحث ماأمكنه عن رفاهه في الحياة دون أن يراعي التعاون الذي يربطه بالضرورة مع مواطنيه أو الأناس الآخرين ، ودون ان يتساءل ما إذا كان هنالك استعمال للحياة بشكل أفضل . ان الفردية وبالتالي

الأثانية هما صفة الاخلاق السائدة . « وكتب هذا أيضاً عام ١٨٠٤ في الدرس الثالث من « أسس العصر الحاضر » . ولا مرة في ان ضعف الطباع المتعارض مع قوة التفكير كان صفة من صفات المانيا المعاصرة ، وقد ذكرت ذلك مدام دوستال في كتابها « من المانيا » .

إن عدم الاكتراث عند الالمان تجاه التبدلات الأرضية التي جرت في امبراطوريتهم لم يكن ناشئاً عن ضعف الدولة العام بل عن سبب أعلى : وهو أن مفكري الالمان المعاصرين حافظوا على هذه الفكرة النقية في العلاقات بين الناس ، هذه الفكرة التي اخذوها عن فلاسفة القرن الثامن عشر ، وهي أن يوضع من جديد تاريخ بكل شعب في حياة الانسانية جميعها ليجد معناه وثمره . ولا يعرف شيللر القومية الا من وجهة النظر الفكرية . وفي هذه النقطة يمكن الانسجام بين جميع الأمم : « أسمى الفكر القومي لشعب من الشعوب مماثل واتفاق آرائه وميوله في أشياء تفكر فيها أمة أخرى بصورة مغايرة ، كما كتب أيضاً : « انكم تؤملون عبثاً تشكيل أمة من الالمان فافيدو من ذلك لتكونوا رجالاً كاملين » .

وعلى هذا نرى أن الرأي الالمانى كان مشتتاً تجاه فرنسا عندما أخاف الارهاب الالمانين . فهناك مصالح مختلفة وعواطف وسياسة ولكن لم يكن هنالك مصلحة قومية ولا عاطفة قومية . وكتب فيخته أيضاً في الدرس الرابع عشر من « أسس العصر الحاضر » : « واني لأتساءل أيضاً ماهو اذاً وطن الأوربي المسيحي المتمدن حقاً ؟ انه أوربة بصورة عامة ، وبخاصة الدولة التي توجد على رأس الحضارة . وما المهم اذا توقف شعب في تقدمه أو أسقط في يده أو تجاوزته شعوب أخرى . فليبق ابناء الارض وكل من يرون الوطن في التراب والنهر والجبل ، مواطني الدولة التي سقطت : انهم يحفظون موضوع حبهم حيث علقوا سعادتهم .

ولكن الفكر ، ابن الشمس ، ينجذب بقوة لانتقهر ويولي وجهه شطر
النور والحق . ففي هذا المعنى الوطني العالمي نستطيع أن نشهد تقلبات
التاريخ وكوارثه ونحن مطمئنون على أنفسنا وعلى اعقابنا الى آخر
العصور .

وهكذا يرى الالمانيون ان العالمية هي الوطنية الحقيقية . وقد
كتب شيللو في رسالة الى صديقه كورنر في ١٣ تشرين الأول ١٧٨٩ :
« ان جميع الناس المتقفين يجب أن ينظروا الى فرنسا كوطن حقيقي لهم » .
وعلى هذا نرى أن الثورة الفرنسية لم تولد الوطنية الالمانية . وان
« الأمة » الالمانية بقيت شيئاً مثالياً محضاً ولم تغير الثورة الفرنسية مفهوم
الالمان في هذه النقطة .

الحركة القومية اليونانية الاولى

لقد هزت الثورة الفرنسية القومية اليونانية وهي لا تزال تجهل نفسها بعد ،
رغم ما كانت عليه من توافر العناصر لتعرف نفسها .
وفي الحقيقة ان تدريب الأمة اليونانية على الشعور بنفسها أتى من
الخارج . وأول جهد بذل لفهم الدولة الاغريقية وتحقيق هذه الدولة كان
من الخارج أيضاً . ولذا تمتاز الحركة اليونانية بالجمع بين الدفع الخارجى
والزخم الداخلى . ولقد كانت الثورة الفرنسية فرصة لأول حركة قومية
في اليونان .

قبل الثورة الفرنسية كانت العواطف وظواهر المفاهيم التقليدية مستمرة
وتتجلى في الحركة الفئارية ورجال الثقافة والنخبة المرفهة الناعمة السياسية
والدبلوماسية التي تستخدم الوظائف الرسمية لتدبر المكاييد والدسائس في

الخارج مع الدول المجاورة . وفي هذا العهد أيضاً كانت مركز الحركة اليونانية في الإمارات الدانوبية وفي شخص الهوسبودارين في البغدان والأفلاق اللذين يقيمان في بخارست ويامي مع حاشيتها وجمالية التجار والمفكرين .

كان الفناريون اليونانيون ينظرون خاصة نحو روسيا ويفكرون في الاستفادة من الصعوبات التي تتخط فيها الدولة التركية مع جيرانها ، وخاصة في الصعوبات التي كانت قبيل الثورة بين كاترينا الثانية وجوزيف الثاني من جهة وتركيا من جهة ثانية . لقد أفادوا منها ليدبروا مؤامرة عام ١٧٨٥ وكان على رأسها ابنا الهوسبودار يديسلانتى في الأفلاق وقد اكتشفت هذه المؤامرة . ولولا الهوسبودار وتشابك العلاقات لما نجح الشبان من العقاب . يضاف الى ذلك أن الهوسبودار نفسه كانت له ضلع في هذه المؤامرة لأنه قبض بعد قليل ، أي في الوقت الذي أوشك أن يعين هوسبوداراً في الأفلاق ، على رسائله مع روسيا وكان موضوعها تأسيس دولة بلقانية تحت حماية روسيا . وقامت حركة مماثلة على يد زميله مافروكورداتو في يامي (في البغدان) ولكن هذه الحركة الفنارية لم تنفذ الى كتلة الشعب اليوناني الذي لم يكن ليهم باليونان ولا البلقان والقسم القاري من شبه الجزيرة . وفي الحقيقة ان هذه الحركة اصطدمت بترتيبات وملابسات جمّة ، وذلك ان الهوسبودارين الروسيين النزعة ، يديسلانتى ومافروكورداتو ، عارضها فناري آخر مخلص للأتراك وهو الجنرال مافرويني الذي عين هوسبوداراً للأمارتين وعهد اليه بقيادة الجيش التركي لصد هجوم النمساويين والروس . ولكن الجيش الروسي غلب مافرويني فقطع السلطان رأسه عام ١٧٩٠ .

هذه هي المفاهيم القديمة السابقة للثورة الفرنسية . ولكننا نرى تحت

تأثير الثورة الفرنسية ، نشوء اتجاه جديد من الناحية السياسية ، لأن الحركة تأخذ طابعاً قومياً لم يكن لها في السابق .

انتشار الأفكار الثورية . — لقد انتشرت الأفكار الفرنسية في اليونان بشكل يصعب تحديده وإمساكه وذلك لأن انتشار الافكار كان بطريق الاخبار والعدوى . وهذا الانتشار لا يترك أثراً في الوثائق . ومع ذلك فأننا نستطيع معرفة نفوذ وتغلغل الأفكار الفرنسية وهي مارة عبر فيثا . فقد كانت للامبراطورية النمساوية ، بالنسبة لتركيا ، أهمية جغرافية عظيمة وذلك لأن الاراضي النمساوية تحيط بالامبراطورية العثمانية من الشمال والغرب . وكان في المدن الكبرى النمساوية كثير من اليونان ، حتى ان الجالية اليونانية في فيثا كانت عديدة وغنية وتضم كثيراً من التجار . يضاف إلى ذلك أن الحكومة النمساوية اعترفت في كانون الثاني ١٧٨٧ بوجود الجالية اليونانية كحادث مشروع . ولم يقلق وجود هذه الجالية الامبراطور بعد أن ألقى فيها وسيلة للتأثير والتدخل في الامبراطورية العثمانية . وفي تشرين الأول ١٧٩٦ اعترف رسمياً بوجود الكنيسة اليونانية في فيثا ، وسمح بعد بضع سنوات أي في العام ١٨٠٤ بافتتاح مدرسة اغريقية رسمية . وكان اليونان في فيثا يمدون بالمال المدارس التي تعلم اللغة اليونانية والأدب اليوناني إلى أطفال الجالية اليونانية . ومن كل غنياً كان يعين لأولاده مربية يونانية . وغدت فيثا مركزاً للقاء عدد عظيم من المثقفين ورجال الفكر اليونانيين . ووجدت في فيثا دور يونانية للنشر وكانت على اتصال بفكري امارتي البغدان والافلاق . وكان وضعهم القانوني كمنساويين يتيح لهم بسهولة علاقات وروابط بما لاتسمح به الجنسية التركية . ولذا كانوا ، بفضل الجوازات النمساوية التي يحملونها ،

يستطيعون التجول في سائر أنحاء الامبراطورية النمساوية وفي الامبراطورية العثمانية أيضاً بأمان واطمئنان .

وفي زمن الثورة أصبحت فينا الاغريقية نقطة توسع للأفكار الفرنسية . ففيها أسست أول جريدة يونانية . وأسس الأخوان بوليوس مار كيديس ، وهما يونانيان من ماسكيدونيا ، جريدة « ايفيميريس » وقد ظهر أول عدد منها في ٣١ كانون الأول ١٧٩٠ ، وصدر برسم يمثل بعث اليونان . ونراه ، في أول مقال له ، يتوجه إلى « صديقه القارئ » بالعبارة التالية : « ها هي ذي الجريدة المنتظرة الموعودة منذ زمن طويل ، كتبت بلغة شعبية ، تنمو كالثبات الصغير شيئاً فشيئاً وترثر ، وأخيراً تحمل ثمارها المقيدة » . وكانت الايفيميريس تصدر مرتين في الاسبوع بأربع أو ثمان صحائف من القطع الكبير ، ثم بالقطع المتوسط من ١٦ الى ٢٠ صحيفة . وفي العام ١٧٩٣ رجعت إلى غايتها وسميت « مجموعة أهم الحوادث المعاصرة وأصدقها في العالم أجمع » ، تلقت بدقة وبدون ملل على منوال النحلة . وتقول انها لا تقبل « بأن تكون أمتنا المجيدة وحدها ، الأمة التي أضاءت العالم بعقلها وعلومها » مجردة من الصحافة .

ومن الطبيعي أن تصطدم الجريدة ببعض الصعوبات كالرقابة النمساوية والضابطة التركية . ولذا اضطرت الايفيميريس أن تهذب أعدادها التي عمر بالامبراطورية العثمانية ولا تترك فيها أقل خبر عن الامبراطورية العثمانية نفسها . ومن جهة أخرى كان محرروها ، باعتبارهم مراقبين دوماً من قبل الرقابة النمساوية ، مضطرين للامتناع عن كل تصريح يتناول الحرية . ولذا كانوا يقومون بدعايتهم بشكل دراسات تاريخية تذكر دائماً بالحوادث الهامة في التاريخ الاغريقي وبمجد الجدود . ويعلمون قراءهم بحوادث الثورة الفرنسية مكتفين بتسجيلها ، وأحياناً بشجبها . ولكن

هذا يسمع على الأقل بعرضها . فهم يعرضون الظاهرات التي مرت في فرنسا ، والحوادث العظمى للثورة ، والاعدام في عهد الارهاب ، ومغامرات الجنود الفرنسيين . ويلقنون قراءم درساً في الجمهورية وذلك بنشر وتحليل مناقشات المجالس الفرنسية في حقوق الانسان وتحليل القرارات أو الدساتير الفرنسية . وهكذا وجدت رابطته أو صلة بين اليونان في النمسا واليونان في الخارج . وقد شعت هذه الجريدة في كل الامبراطورية العثمانية . ولذا كانت أداة تربية ونضال بشكل حذر على قدر الامكان ودعاية ناجعة . وقد نهت تقارير سلطات الضابطة الى هذه الدعاية وأظهرت الروح الثورية والافكار الفرنسية التي كانت تنتشر بواسطة هذه الجريدة . ويجب الا ننسى ان النمسا كانت في ذلك التاريخ في حرب مع فرنسا . وتقول تقارير الشرطة ان الجالية اليونانية برومها مسمومة بروح الثورة . وسنرى في الواقع ان هذه الجالية اليونانية ستشارك في المؤامرة عندما تبدأ .

وفي خارج فينا كانت الافكار الفرنسية تنفذ إلى اليونان بوسائل أخرى مباشرة ، وبطرق يونانية خاصة . لأن اليونان انفسهم كانوا ينقلونها . وذلك أن اصحاب السفن والملاحين اليونانيين كانوا يمرون المواني الفرنسية ، او المواني التي تحتلها فرنسا ، عندما تحاصرها الأساطيل الانكليزية والنمساوية وبعدها الروسية . حتى أن بعض زعماء هؤلاء الملاحين اشتركوا فيما بعد بحركة الثورة اليونانية مثل مياؤليس . لقد كان هؤلاء الملاحون يترددون على المواني الفرنسية ويتصلون بأفكار الحرية ، وعندما يعودون إلى بلادهم يتحدثون بما رأوا وما شاهدوا وسمعوا ، فكانوا دعاة للثورة ، وكما قال أحد اليونان : « انهم يبيعون الخنطة والحلوى ويأخذون بالمقابل الحركات القومية - ١٥ »

مفاهيم الحرية ومبادئها . ونجحت دعايتهم في اليونان ، لا سيما وانها كانت مطابقة للنهضة الفكرية والجهد العام في احداث المدارس آنذاك . وكان بعض هؤلاء الملاحين أو التجار عملاء سياسيين . ففي العام ١٧٩٢ عينت السلطات الدبلوماسية عملاء يونانيين في خدمة فرنسا يجوبون الامارتين الدانوبيتين وكانوا في الوقت ذاته مخبرين ودعاة .

وتألفت وسيلة أخرى للتنفيذ بواسطة المحافل (الالواج) الماسونية : فقد تأسست محافل ماسونية يونانية في اوديسا وبخارست وباريس وبعض مدن المانيا . وانتسب اكثر اليونان المقيمين في الخارج إلى هذه المحافل . ويلاحظ ان مثل هذه المحافل الماسونية كان موجوداً ايضاً في الامبراطورية العثمانية في اقليم تساليا في مدينة آمبيلاكيا عند وادي تلمبه في الجزر السبع . هذه هي المحافل المعروفة على وجه التأكيد . ومن البديهي أن يكون غيرها كثيراً . وكانت الماسونية تسمح لليونان بلم القوميين والدعاية لا سيما وان سر الماسونية صالح لهذه الدعاية . ويجب أن نذكر ان جميع الناس الذين اشتركوا في جمعية أو رابطة ١٨٢١ كانوا ماسونيين .

وكانت مدينة فرنكفورت الالمانية ملتقى جميع حركات الدعاية اليونانية في الخارج واشعاع هذه الدعاية . وبما يبرهن لنا على قوة هذا النفوذ اليوناني في مختلف الجهات هو ان يونانيين أرسلوا في بعثة من استانبول إلى باريس ولندن وميلانو ليطلبوا مساعدة فرنسا لليونان وعرضوا على الحكومة الفرنسية ، مقابل هذه المساعدة ، ان يتخلوا لها عن بعض الجزر اليونانية في بحر ايجه ويتعهدوا بالا يتاجروا الا مع فرنسا . وقد دل على ذلك تقرير وجد في وثائق فيينا وكتب عام ١٧٩٧ وذكرت فيه حوادث السنوات السابقة .

وبما يدل على قوة الدعاية قتل بطريركية القسطنطينية . فقد كانت البطريركية موالية للتنفيذ الروسي ، لأن الحكومة الروسية ارثوذكسية ،

ولها علاقة مع الفناريين الاغنياء ، وساورها القلق من اللادينية الفرنسية
ومع الأفكار الفلسفية التي تنشرها المحافل الماسونية والأفكار الديموقراطية
التي تؤلف خطراً على هؤلاء الملاكين الاغنياء و التجار والارستقراطيين
الفناريين .

وقد وجه البطريك غريغوار الثاني ، الذي سيشتقه الاتراك عام
١٨٢١ ، إلى المطارنة بلاغات لمكافحة الأفكار الفرنسية ، وطلب إليهم
ان يدلوا اليه ببيان عن جميع النداءات والأغاني والكراريس التي تنتشر
فيها الافكار الفرنسية وبيعثوا اليه بها الى استامبول ، وأسس مطبعة
في القسطنطينية لمكافحة الدعاية للأفكار الفرنسية الحرة .

وأخيراً في عهد حكومة الادارة (ديركتور) أصبحت دعاية الافكار
الفرنسية أداة عمل سياسي . فقد ارسلت الحكومة عملاءها في كل مكان ،
وخاصة الى الاقليمين الدانوبيين . وغدت قنصلية فرنسا في بخارست مجعاً للدعاة
حول القنصل غودن الذي أصبح فيما بعد اميناً لمر السفارة الفرنسية
في استامبول وتزوج يونانية من جزيرة ناكسوس .

وهناك عميل آخر للديركتوراه ، وهو يوناني اسمه سافاماتي . فقد عين عام
١٧٩٦ قنصلاً لفرنسا في استامبول ، ولكن الباب العالي رفض قبوله قنصلاً نظراً
لأصله اليوناني ورضي به مستشاراً . وقد ذهب هذا في آخر العام الى مقر القيادة العامة
الفرنسية في ايطاليا ليتلقى منها تعليمات الحكومة الفرنسية .

يضاف الى ذلك أن جاء الجنرال بوناپوت دفع بدعاية الديركتور
دفعه كبرى . فقد كان بوناپوت في نظر اليونان الجنرال الذي حرر
ايطاليا وطرده النمساويين واتى بالحرية الى الايطاليين . فلماذا لا يعمل
مثل ذلك لليونان ؟ لقد قضى على جمهوريه البندقية التي سيطرت على اليونان
طويلاً ولم يقبل بها اليونان بلء ارادتهم ، وقد صفقوا بحماسة لانهاير البندقية .
وشاهد ان تاجراً يونانياً اشترى عام ١٧٩٧ في معرض ليزيغ ثلاثمائة

صورة لبونابرت لينشرها في بلده . كما يذكر ان صورة بونابرت كانت تعلق في القرى اليونانية بجانب الايقونة (صورة العذراء مع القديسين في الكنيسة اليونانية) وينظر اليه كنوع من إلهٍ للحرية . وقد ساعد احتلال الجيوش الفرنسية للجزر الابونية وشاطيء دالماسيا على اتساع هذه الدعاية .

وتأثرت على هذا النحو بعض المناطق اليونانية بنفوذ الافكار الفرنسية . وتأسست فيها مراكز لأفكار قومية وثورية . فمن هذه المناطق : الاقاليم الدانونية وماكيدونيا وتساليا وابيروس وييلوبونيز وجزر بحر ايجه . وهكذا نرى أن بلاد اليونان كلها قد تأثرت بنفوذ الأفكار الفرنسية اليها فكان يسود فيها في العام ١٧٩٦ و ١٧٩٧ والسنوات التالية غليان شديد لا ينتظر الا الاشارة ليقوم بالثورة ويطالب بالاستقلال . ولقد نقل اليونان إلى لغتهم النشيد الفرنسي « لا مارسيز » وأخذوا ينشدونه . وهاهو ذا مقطع من هذا المارسييز اليوناني :

ها يا أبناء الهيلانيين .

لقد حان يوم المجد !

لنكن أهلاً لهؤلاء الذين أعطونا المبادئ .

لنزع بشجاعة نير الظلم .

لنثار للوطن من كل إهانة سائنة !

وهذا هو الدور :

لنأخذ السلاح ، لنمش يا أبناء الهيلانيين !

وليجر دم الاعداء على اقدامنا أمواجاً .

ولقد كان اليونان ينتظرون فرصة سانحة أو يحاولون أن

يوجدوها ، ولا ينقصهم إلا الزعيم . ولقد وجدوا الاثنين : الفرصة والزعيم في العام ١٧٩٧ .

وعندما استولى الفرنسيون على الجزر الايونية بعد القضاء على جمهورية البندقية وحسب معاهدة كمبورفورميو ، أرسلوا إليها الجنرال جانتيلي الكورسيكي الاصل ، وقد دلهم عليه بوناپوت ليستلم الجزر ويدير شؤونها . والمهمة التي عهد اليه بهابوناپوت هي أن يذكر اليونانيين دوماً بأصلهم وبذكريات اليونان القديمة ، وألحق به آرنول عضو المجمع الفرنسي ، وكلفه ان يترجم إلى الاغريقية النداءات الفرنسية . وهذه النداءات مفعمة بالذكريات القديمة ووعود الحرية .

فمن ذلك قوله : « أعيدوا إلى الاسم اليوناني مناه الأول باستجماع قوتكم القديمة » أو « الحقوق التي بموجبها تحتفظ لكم فرنسا ، بحررة ايطاليا ، والأيادي البيضاء التي أومنها لكم باسم الجنرال بوناپوت وبارادة الجمهورية الفرنسية ، الحليف الطبيعي لجميع الشعوب الحرة ... » . ومن الجزر الايونية شعت الدعاية بصورة منظمة . وأرسل العملاء إلى جميع الجهات . وعلى الشاطئ الدلاسي والايطالي نُظِّمَ مركزان للعمل في داغوزه وأنكونه حيث أقام ساتاماتي ، القنصل القديم ، لتنظيم ارسال النداءات والعملاء . وكانت السلطات الفرنسية في الجزر الايونية على اتصال مع اليونان في النمسا بواسطة تريستا . وحاول اليونان في بلادهم أن يكونوا على صلة بهذه السلطات : فمن ذلك أن ظننت بك أرسل ابنه في بدء عام ١٧٩٧ الى بوناپوت ليضع موافقاً شبه جزيرة هانيا تحت تصرف الاسطول الفرنسي . وتلقى بوناپوت رسالة ظننت بك عند عودته إلى ميلانو بعد حملته في مقاطعة ستيريا (النمسا) وكان إلى جانبه عمال مخفصون الى القضية اليونانية مثل السيدة جونو التي تصبح دوقه آبرانتس وهي من أصل يوناني وتدعي أن نسبها يتصل بأسرة أباطرة القسطنطينية . واستعمل الجنرال بوناپوت والديركتوار طيباً عالماً في النبات ، كورسيكي

الأصل من قرية صغيرة تدعى كارجينز وتسكنها جالية من اليونان واليونان الكاثوليك . واسم هذا الطبيب النباقي تيموستيفانوبولي . وقد عهد إليه بمهمة علمية ، كما يدعون ، ووقف في مركز قيادة بونايرت في ميلاتو وسلمه بونايرت جواباً إلى ظننت بك . وهذا الجواب يؤكد للبك التقدير الذي يكنه الفرنسيون لقضيته « ولشعب مانيا الصغير الشجاع والمؤيد » . من أغريقية القديمة ، الذي عرف كيف يحافظ على حريته . و« المانيون الجديرون بأن يكونوا أبناء اسبارطة الخالص » . ووضع ستيفانوبولي وظننت بك خطة للقيام بعصيان قومي واسع ، ودعوا زعماء المناطق الأخرى الذين أتوا إلى مانيا من اثينة وكريت وإيروس وماكيدونيا واليونان الوسطى . وقبل مجلس الزعماء فكرة الثورة بحماسة شريطة أن يدمم الفرنسيون بنجدة مؤلفة من ستة آلاف رجل ، وأن يأتي الجنرال بونايرت نفسه على رأس جنوده ، وترسل فرنسا الأسلحة الضرورية لليونان . وفي حال توطيد الاحتلال الفرنسي في البلاد يضع زعماء اليونان شرطين : أن تحترم نساؤهم ، وأن تترك لهم بنادقهم . ومن الثابت أن اليونان في العام ١٧٩٧ ظنوا أنهم على أهبة التحرر بمساعدة الجنود الفرنسية .

وهذه المؤامرة الوطنية وجدت في السنة نفسها زعيماً يونانياً أصله من تساليا اسمه ريفاس فيليستينليس أي من مدينة فيليستينو .

ريفاس . - يجمع ريفاس في شخصه كل العناصر التي تشكلت منها الحركة القومية اليونانية ويزيد عليها أيضاً الخصائص التي ستظهر فيما بعد في الحركة الاستقلالية . فقد ولد في تساليا حوالي ١٧٥٧ من أسرة تشتغل بالتجارة ونشأ في بيئة مثقفة ، وذلك لأن إقليم تساليا ومدينة فيليستينو كانتا مركزين من المراكز الفكرية في اليونان ، ونجد مكتبات

كبرى في زاغورا وآمبيلا كيا . بدأ ريغاس حياته معلماً واضطر لحادث لا نعرفه جيداً - كأن يكون شجاراً وربما كان قتلاً لتري - أن يفر هائماً على وجهه في البواري والغابات وله من العمر سبع عشرة سنة . ثم ذهب الى القسطنطينية حيث عاش في الحى الفناري بين حاشية أمرة يبسيلانتي وكان مريباً لأحد أبناء الهوسبودار . وفي هذه البيئة تعلم اللغات الأجنبية : الفرنسية والألمانية والأفلاقية (الفلاشية) أي الرومانية . وعندما عين يبسيلانتي هوسبوداراً على الأفلاق أخذه معه أميناً لسره . وفي بخارست خالط الاوساط المثقفة وتعرف خاصة بالقانوني والعالم في فقه اللغة كانتاتريس . وفي هذا الوسط أتم ثقافته الفكرية وثقافته السياسية . وكان واقعاً على المؤامرة التي دبرها آل يبسيلانتي عام ١٧٨٥ لأن الصداقة التي تربطه بزعيم المؤامرة قسطنطين يبسيلانتي ابن الهوسبودار ، والتي بقيت حية فيما بعد ، لدليل على ذلك . وكان على صلة أيضاً بالفقيه اللغوي فانتوتيس الذي كان في ياسي قاعدة البغدان (مولدا فيا) ونشر آثاراً اغريقية ، وألف معجماً وكان يراقب المطبوعات الاغريقية التي تنشرها مكتبة باومياسر في فينا .

واشتغل ريغاس أميناً عند فناري آخر وهو مافرويني وكان لهذا اتجاه سياسي مغاير لآل يبسيلانتي لانه كان عاملاً للأتراك . ويبدو أن ريغاس قد تأثر لمقتل مافرويني اثر انكساره أمام الروس وأوشك أن يعدم حياته لولا أن أنقذه الباشا التركي باسفان اوغلو . وبعد موت مافرويني بقي ريغاس في بخارست حيث اتصل برجال الآداب وكبار الاغنياء اليونان في المقاطعتين الدانوبيتين . وقام بعدة رحلات الى النمسا وخاصة الى فينا عام ١٧٩٤ . وانصرف الى الدراسات الادبية والفلسفية والسياسية . وفي العام ١٧٩٠ نشر كتابين من آثاره ، الاول اسمه مدرسة العشاق

اللطاف » وهو أثر درامي صغير . والثاني تبسيط علمي وعنوانه « عناصر الفيزياء » حيث يبسط باللغة اليونانية الفيزياء الفرنسية والالمانية . وأعقب هذين الاثرين بكثير من الآثار الادبية .

إن كل ما نعرفه عن حياة ريغاس إنما هو قل من كثير ولكننا نستخلص منه صورة واضحة تقريباً عن شخصيته . فقد كان مثقفاً كبيراً ووطنياً يلتهب ووطنياً ، وواقفاً على كل ما يتعلق بالعالم اليوناني الفناري والاقليميين الدانييين وحتى النمسا . وعندما بدت النظريات الفرنسية في الأفق الفكري هام بالافكار الديمقراطية والافكار القومية . وخاض ، منذ البدء ودون أي تحفظ ، غمار الحركة التي نشأت عن الثورة الفرنسية . فقد اتصل منذ العام ١٧٩٢ بدعاة الافكار الفرنسية ، وأكثرهم من اليونان ، الذين كانوا يجوبون البلاد للدعاية ، واحتك في زمن ما بالقتلية الفرنسية وخاصة مع ساتاماتي . وتحمس لبونايرت وأرسل اليه هدية ، عابة تبغ مصنوعة من غار وادي تامبه . وعلى ما يظهر أن هذه الهدية لم تصل لبونايرت . واختلط ريغاس بجميع الاوساط التي تهتم بالافكار الديمقراطية والافكار الثورية وعمت شهرته الآفاق .

كانت إرادة ريغاس ثابتة وترومي إلى تحرير اليونان فكرياً قبل تحريرها سياسياً . وقد كتب عام ١٧٩٠ في هذا الشأن : « ولم أكتف بحبي لليونان أن أبكي حالة أمتي بل أردت أن أساعدها حسب وسائلي » . والشئ الهام أن ريغاس في آثاره يستعمل اللغة الشعبية التي يرفعها ، نوعاً ما ، الى منزلتها القومية . وقد كتب : « إن الشعب لا يحس بالذين يكلمونه عن منافعه إلا إذا خاطبوه باللغة التي يعرفها منذ المهد » . ولم تكن اللغة الهيلانية في ذلك العهد إلا لغة اقليمية . بيد أنها أصبحت ، لغة الادب في آثار هذا العصر ، . وأراد ريغاس أن يوقظ عند اليونان

حب الوطن فترجم لهذه الغاية كتاباً ألفه الأب بارتلمي (١٧٧٩) وكان له في نهاية القرن الثامن عشر نجاح عظيم في فرنسا وأوروبا ، وعنوانه « رحلة الشاب آنا خارسيس » وأرفق ريغاس هذه الترجمة بتعليقات وشروح لجميع التلميحات التاريخية التي يتضمنها وجعل منه أثراً انتقادياً وأثراً تربوياً لابناء بلاده وأضاف اليه وثيقة تاريخية ، وهي مصور للعالم الهيليني مع مخططات المدن والمداليات القديمة وجميع الدلائل الاثرية المكتشفة آنذاك . ويتألف المصور من اثنتي عشرة ورقة ، وهو أثر له قيمته العلمية لانه أول مصور لليونان ، وله معناه من حيث أنه يوضح لنا أفكار ريغاس . ففيه نرى مصور الهلنية البيزنطية لانه يشمل شواطئه آسيا الصغرى والقسم القاري للبلقان .

ولكن ريغاس كان ينتقل إلى العمل متى أمكنه ذلك . وقد رأى مشاريع بوناپورت في ايطاليا ودعاية الديركتوار في العالم الشرقي . ففي العام ١٧٩٦ - ١٧٩٧ الذي كان بالنسبة اليه عام حملة ودعاية سياسية ، ألف رسائل لينشرها فيما بعد في فينا بصورة مربية . وفي آب ١٧٩٧ ذهب إلى فينا ، وقد أعلم قنصل النمسا في بخارست حكومته بسفر ريغاس ، وأشار إلى انه كان على صلة عميقة بعملاء الثورة الفرنسية . ومنذ وصوله إلى فينا جمع حوله الموجودين في فينا والنمسا وخاصة الشباب ودير معهم مؤامرة وحركة دعاية كبرى وبذل في ذلك جهداً عظيماً : عقد الاجتماعات وجاب النمسا كلها ، وجمع الأموال من تجار فينا الأغنياء . وأصبحت جريدة « ايفيميريس » ، التي تأسست منذ عشر سنوات داعية هذه الحركة ، وكانت الأفكار التي تنشرها خطيرة . وأعلم قنصلا النمسا في بخارست والقسطنطينية حكومتهما بها . واشترك ريغاس مع صاحب

الجريدة بوليوس مادكيديس سرأ في طبع كراس ثوري ودستور
اليونان ونشيد حربي اسمه « توديوس » .

وهيا ريغاس دستوراً لاعلانه عند تفجر الثورة في اليونان . وهو
يتضمن توطئة مؤلفة من ٣٥ فقرة ودستوراً من ١١٤ مادة . ويرمي
إلى تأسيس دولة يونانية بلقانية تشمل اليونان الأصلية والقسم القاري
من بلاد البلقان أي بلغاريا وماكيدونيا وجنوب صربيا الحالية . وجميع
العناصر في هذه الدولة سواسية دون تمييز في العرق والدين . وينص
الدستور في هذه الدولة البلقانية السلافيين ، وحتى الأتراك ، الذين يقون
فيها جميع السلطة التي يمنحها لليونان . وهذا الدستور مستوحى من الدستور
الفرنسي لعام ١٧٩٣ مع اقتباسات أخذها عن دستور العام الثالث للثورة
الذي كان دستور فرنسا في ذلك العهد . وبمقتضى ذلك يكون على رأس
الدولة الهلانية ديراكتور مؤلف من خمسة أعضاء . ويستند الدستور على
سيادة الشعب وتتحول فيه جميع السلطات إلى الانتخاب .

ومن ناحية الأرض نرى أن الدولة تشمل اليونان والبلقان وآسيا
الصغرى . والفائدة الوحيدة التي يحصل عليها اليونان هي ان اللغة اليونانية
تصبح لغة الدولة الرسمية . اذن نرى في هذا الدستور عنصرين هامين :

١ - تقاليد الامبراطورية البيزنطية وهذا مايسمونه في اليونان
« الفكرة الكبرى » .

٢ - تبني الافكار الفرنسية .

أما النشيد الحربي توريوس الذي طبع مع الدستور . فيشكل
عنصراً أساسياً للدعاية بحفظه وغنائه وترديده على الامم في جميع الأوساط
لنشر الأفكار القومية والثورية وخاصة في الطبقات غير المتعلمة الأمة

التي لاتصل اليها الدعاية بطريق الكراريس أو الصحف . ويتألف هذا النشيد من ١٢٦ بيتاً ويذكر فيه ريغاس العبودية ، ويمجد الكلفت الذين يقاومون الأتراك : وقد كتب في بيتين شهيرين :

« إن ساعة حياة حرة خير من أربعين سنة عبودية » وسجناً . وفيه يدعو جميع اليونان ، وحتى الذين يعيشون في الخارج ، أن يكافحوا في سبيل الحرية ، وفي ذلك يقول : « ان الهلاك في سبيل الوطن أجمل من تعليق شذور الذهب في سيف يخدم الأجنبي » . وينادي أيضاً جميع المغلوبين على أمرهم في الدولة العثمانية ويذكر اسمهم في قصيدته ، كما يجب بسلاف البلقان حتى « بأسفان اوغلو » باشا مدينة « فيدين » (في أقصى الشمال الغربي لرومانيا) الذي ثار على السلطان ، وجميع المشايخ أن يقسموا اليمين أمام الله ضد الظلم والقرصنة . ولا يوضح ريغاس أكثر من ذلك لأن قصيدته تتوجه إلى اليونان والسلافيين والارثوذكس والمسلمين وإذا دعت الحال إلى الكاثوليك ، وأخيراً يدعو الجميع إلى الاتحاد لتحرير اليونان .

حاول هؤلاء المتآمرون ، وعلى رأسهم ريغاس ، بمختلف الطرق أن يتصلوا بالفرنسيين . فمن ذلك أن ريغاس بعث إلى بونايرت ، وهو في مقر القيادة العامة في إيطاليا ، عدة رسائل ، لم تصله على ما يبدو ، بواسطة تاجر من بال . وكتب إلى سيس وبارتلمي ابن أخ الاب بارتلمي مؤلف « رحلة الشاب آناخاريسيس » والذي أصبح مديراً في حكومة الديركتوار . وأرسل جان مافرويني ، ابن اخ الهوسبودار السابق ذكره ، إلى باريس في ايلول ١٧٩٧ ليتصل بوزير الشؤون الخارجية الفرنسية دولاكروا . وقد مر في طريقه من فرنكفورت التي كانت مركز اجتماع ودعاية هالينية وماسونية ولبت فيها شهرين تغيرت فيها

الحوادث وأخذت مجرى آخر . أما ريغاس نفسه فقد غادر فينا في شهر كانون الاول ١٧٩٧ إلى تريستا ، ومنها أراد أن يذهب إلى اليونان ليلتحق بالمتآمرين على فرض أنه يعرفهم ، أو أنه يحاول أن يثير اليونانيين . ومن الثابت الاكيد أن ريغاس أيضاً اعتمد على المساعدة التي يمكن للفرنسيين أن يمدوه بها لتحرير بلاده .

ولكن جميع هذه الاماني وكل هذه المحاولات التي قام بها اليونان قد اخفقت لسوء الحظ . فمن ذلك ان ستيفانوبولي الذي كان عميلاً وسيطاً بين بك مانيا والفرنسيين عاد إلى باريس مجهزةً بالوثائق التي أخذها من لاكونيا ولما وصل اليها وجد ان السياسة الفرنسية قد تبدلت لان بوناپوت لم يرغب بان يكون على رأس ثورة كبرى في الشرق بل يتصور في ذهنه ترتيبات وتدابير أخرى . ولم يشأ الديركتوار مساعدة اليونان . لذا ارجىء مشروع الثورة الذي اشترط للقيام ٦٠٠٠ جندي فرنسي . وأخفقت الحركة ولم يحدث عام ١٧٩٨ سوى بعض ثورات صغيرة هنا وهناك علم في اثناها موت ريغاس .

أما ريغاس فقد غادر فينا كما أسلفنا في الايام الاولى من كانون الاول ١٧٩٧ ووصل تريستا في العاشر منه . وسبق أن كتب عدة رسائل ليعطي تعليماته إلى مختلف اليونانيين في المدينة وفي جوارها . ولم يفتن ولاشك لصيغتها . ولسوء الحظ قبضت هذه الرسائل ووقف ريغاس ليلة وصوله إلى تريستا . ولم تترك الوثائق ، التي وجدت في متاعه ، من الكراريس السياسية ، والنشيد الوطني تويوس ، والدستور ، وقائمة المتآمرين ، بجلاً للشك في نواياه . وهذه الوثائق التي القى القبض عليها ساعدت على اجراء تحقيق في فينا ووقف ما يقرب من عشرين شخصاً ، ثمانية منهم رعايا أترك .

وكانت النمسا في ذلك الحين في مفاوضات مع الاتراك لايجاد حل لبعض المشاكل ؛ منها ان النمسا كانت تريد خاصة " من تركيا أن تسلمها الثوار البولونيين الذين التجأوا في الامبراطورية العثمانية . وكانت تقاوضها بشأن السفن التجارية التابعة للاسطول البندقي القديم الذي أصبح مساوياً بموجب معاهدة كامبو - فورميو ، ولم تحصل هذه السفن بعد على رخصة للملاحة من الامبراطورية العثمانية . ولذا فان ايقاف الثوار اليونانيين كان موضع مساومة بالنسبة للنمسا مقابل البولونيين والسماح بالتجارة للسفن النمساوية . وصلت الحكومة النمساوية الى الحكومة التركية ريفاس والراعايا الاتراك الموقوفين فشنقوا في بلغراد في ٢٤ حزيران ١٧٩٨ . ومن الطبيعي عقب اقتضاح هذه المؤامرة أن تستيقظ الشرطة النمساوية بما ألفت فتقضي على الدعاية وتشدد على الرقابة . فمن ذلك أنها الغت جريدة ايفيمريس وصارت المطبعة .

وأخيراً كان الفرنسيون أنفسهم في حالة حرجة : لان التالب الثاني والحرب دارتا على السياسة الفرنسية . وضاعت ايطاليا بجيوش الديركتوار وأخذ الباشا التركي علي تيلين ثلاثة حصون أيونية على شاطئ دلماسيا . ووقف الاسطولان الروسي والتركي أمام كورفو في شهر آذار ١٧٩٩ وانضم اليها نبلاء كورفو حول كابوديسترياس واضطرت الحامية الفرنسية رغم دفاعها إلى التسليم . ولذا لم يكن بالامكان انتظار أي مساعدة من الحكومة الفرنسية . وعادت الجزر الايونية الى تركيا على شكل جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً وتابعة لتركيا على أن تحتلها الجنود الروسية . ومنحت الجزر دستوراً اريستقراطياً وساندت العناصر النبيلة النفوذ التركي والروسي لتعارض العناصر الديموقراطية التي ساندت النفوذ الفرنسي .

وهكذا انهارت أحلام اليونان سواء فيما يتعلق بمؤامرة مائيا أو ريغاس أو المساعدة الفرنسية . ولكن بقي من كل ذلك أمل واسطورة . ان شخصية ريغاس أخذت مكانها في سجل الشهداء اليونانيين . فما ينسب اليه عند موته هذه الجملة التي لم يلفظها وعلى كل حال لم يستطع أحد أن يسمعها وينقلها وهي :

« لقد بنوت وستأتي الساعة التي يقطف فيها بلدي ثمرة جهودي الشبية » وأصبح ريغاس بطلا قومياً ورمزاً للاستقلال . وفي العام ١٨٠٦ نشر على شرفه كراس صغير الفه طبيب شاب اسمه كولييتيس وسيكون له شأن عظيم في الثورة اليونانية المقبلة . أما النشيد الوطني « توربوس » فقد انتشر بسرعة فائقة في جميع العالم اليوناني وتعلمه الناس وثقفوا به الفكرة القومية ، وبقي حتى عام ١٨٢١ نشيد اليونان ويذكر لنا الرحالة والسياح أن الأهلين كانوا يكون كلما سمعوا رجلاً ينشده .

ولا شك في أن عمل ريغاس والثوار كان سابقاً لاوانه . الا ان الفكرة القومية لم تتطفيء والمدارس والحركة الفكرية مازالت مستمرة . فقد تأسست في بخارست مدرسة ثانوية يونانية عام ١٨١٠ وجمعية أصدقاء الآداب . وأسس المفكرون اليونان في فينا مجلة أدبية صرفة ، لانه لم يعد بالامكان نشر مجلة سياسية ، تصدر مرتين في الشهر وتسمى « هومس العالم » وصدر العدد الاول في ١ كانون الثاني ١٨١١ . وكان يديرها عالم اسمه آنتيم غوازييس . وهي نوع من موسوعة أدبية وعلمية في كل ما يتعلق باليونان ، وبصورة عامة تحليل لحركة الافكار المعاصرة وأرسلت هذه المجلة الى جميع المدارس وقُرئت باقبال زائد ودامت ثلاث سنين .

وفي الوقت نفسه صدرت جريدة اسمها البوق الهلالي أسست في ٢ تموز ١٨١١ ، وظهرت في بادئ الامر مرتين في الاسبوع ثم أصبحت يومية بعد ١٨١٢ . وكانت بين حين وآخر تنشر ملحقاتاً أدبية . وفي العام ١٨١٢ ، أثناء الاحتلال الفرنسي الثاني للجزر الايونية صدرت جريدة باللغة الايطالية تدعى جريدة الجزر الايونية الحرة ولكنها كانت تنشر في كل شهر خلاصة باللغة اليونانية .

وهذه الجرائد ، التي تأسست في القارة في عهد الامبراطورية ، ستولد في المستقبل جرائد تصل هذه الحركة القومية الاولى بحركة الاستقلال : ففي ١٨١٩ ظهرت في فيينا ايضاً مجلة اسمها « كاليوبي » أي « شيطان الشعر الجماسي والفصاحة » . وفي باريس عام ١٨١٨ تأسست مجلة اسمها « آثينا » وجريدة عام ١٨١٩ اسمها ميليسا أي (النحلة) وبهذه السلسلة من الجرائد في فيينا والجزر الايونية وباريس تم الاتصال الفكري بين الحركتين القوميتين .

نرى بما تقدم ان مركز الحركة اليونانية انتقل الآن إلى الخارج ولكن اليونان لم تكن منعزلة عن ابنائها المهاجرين لأن جميع هذه الأفكار التي تظهر في الخارج ، تنفذ الآن إلى اليونان . ولم يكن اليونانيون ليصموا آذانهم عن اخبار هذه الحركة . ولكن الحركة بدلت شكلها ، لأن القضية لم تعد تحقيقاً سياسياً ، بل ان الحركة القومية اليونانية أصبح يفهم منها الآن أن التعليم والتحرر الفكري والوعي القومي يجب ان تسبق الحركة السياسية . وعندما تم توعية اليونان الفكرية يمكن الانتقال من العمل الروحاني إلى العمل الثوري . ولذا فان العمل الثوري أوقف بتمامه وأرجىء إلى المستقبل .

كوريه . - أما الرجل الذي يجسد هذا الشكل الجديد للحركة القومية فهو عالم اسمه آدا مانتيسوس كوريه يمثل المملنية في عهد الامبراطورية الفرنسية . وكان وطنياً متحمساً وعالمياً محضاً . أصله يوناني ينتمي إلى أوساط فكرية واقتصادية . وأسرته من جزيرة كيو أكبر مركز فكري في اليونان حيث المكتبات الضخمة وحيث كان جده مولعاً بالكتب ويمثل في الوقت ذاته طبقة التجار . وكان أبوه تاجراً في ازمير حيث ولد آدامانتيسوس عام ١٧٤٨ . وهو وان كان يوناني الاصل إلا انه كان اوروبي الثقافة . أرسله أبوه إلى اوربة ليتعلم الطرق التجارية ، فذهب إلى امستردام لدراسة التجارة والمصارف ، وبقي فيها عدة سنوات . ومن هولنده رجع إلى بلاده ماراً بفينّا وتريسا والبندقية وأقام فيها ردهاً من الزمن وبقي سنتين غائباً عن ازمير . ثم ذهب عام ١٧٨٢ إلى مونبليه في فرنسا وأقام فيها حتى ١٧٨٨ ودرس الطب وتتمد في الكيمياء على العالم شابتال . ومن مونبليه ذهب إلى باريس التي يسميها « آئينه الجديدة » حيث أقام نهائياً في الوقت الذي بدأت فيه الثورة الفرنسية في باريس . وفي فرنسا . ونحتمس كوريه للأفكار الجديدة . إلا أنه كان على خلاف اليونان الآخرين في ذلك العهد . وعندما استولى نابليون على السلطة في انقلاب برومير كره كوريه ظلمه . وفي العام ١٧٩٨ الذي شتق فيه ريغاس نشر رسالة صغيرة أعرب فيها عن استيائه من النمسا التي سلمته للأتراك ، ونادى بالثورة وعرف حالة اليونان في مذكرة عظيمة عن حالة الحضارة اليونانية في ذلك العهد وقدمها عام ١٨٠٣ الى الجمعية العلمية التي تسمى : جمعية مراعبي الانسان . ولكن هذا الاتجاه الجديد نحو الثورة لم يدم طويلاً لأن كوريه انصرف الى عمل أعمق وأعظم وهو أثره الفكري . وفي الحقيقة ان كوريه جعل من اللغة اليونانية الحديثة لغة أدبية

ولغة حضارة ، أي أنه اعطى بلاده هذا السلاح السابق لغيره وهو اللغة والشعور الادبي . وذلك بترجمته إلى اليونانية آثاراً في الطب انكليزية والمالية ؛ ثم ترجم الكتاب الذي أطلق شهرته وهو مطول بكاريا في « الجرائم والعقوبات » (١٨٠٢) . وفي الوقت الذي كان يترجم فيه هذه الآثار العلمية والحقوقية الى اليونانية كان يقوم بنشر المؤلفين الاغريق القدماء . بدأ بنشر سترابون واستهل ترجمته بمقدمة علمية عظيمة ، ونشر وترجم الفيلسوف تيوفراست عام ١٧٩٩ ثم الطبيب هيبو قراط ، والروائي لونغوس والمؤرخ الاديب بلوتارك وغيرهم . وفي ١٨٠٧ أسس مكتبة يونانية تحتوي آثار المؤلفين الاغريق الاقدمين المشهورين وثلث على ذلك حتى وفاته . وتضم هذه المكتبة ٢٦ مجلداً . وعمر كوريه طويلاً ومات عام ١٨٣٣ في سن الخامسة والثمانين .

وكان أثر كوريه الاساسي ان يعرف أوروبا المفكرة بالفكر اليوناني . وهو أول من قام بالحركة التي سميت فيما بعد « حركة عحي الهلنية » . حقاً لقد شعرت القومية اليونانية بنفسها ووعت ذاتها . ولكن اثنية الروح والجسد مازالت قائمة لأن ، روح اليونان في الخارج ، والجسد العاجز تحت النفوذ التركي . ولن تتولد حركة الاستقلال الا عندما ينضم هذان العنصران الى بعضها في حركة الجمعيات السرية السياسية والثورة عام ١٨٢١ واذا اجهضت الحركة القومية اليونانية الأولى في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر فهذا لا يمنع من أن طابعها كان بخاصة قومياً .

الملاحمة

اذا كانت الثورة الفرنسية فرصة سانحة لليونان شعرت فيها بنفسها وحاولت ان تحقق قوميتها فقد كانت الحال على العكس ، فيما يتعلق بتأثيرها الحركات القومية - ١١

في ايرلنده ، لأن الثورة الفرنسية حمست الايرلنديين وقسمتهم على انفسهم
بنتيجة الأخطاء التي جعلتهم يرتكبونها . ومن جهة أخرى ، أحدثت
الثورة في انكلترا خوفاً وذعراً وجعلتها تزيد في حيلتها التي اتخذتها حيال
الايرلنديين منذ قرون .

قبل الثورة ومنذ ١٧٨٢ أي منذ أن خول الاستقلال التشريعي الذاتي الى
برلمان دوبلن بين ١٧٨٢ و ١٧٩٠ كان يؤمل بتجسين في الوضع .
وبدا رغم ذلك يظهر في الناحية الاقتصادية لأن امكان تصدير الحنطة
وسع الزراعة قليلاً وساعد على تقدم صناعة القماش . ولكن هذا قليل
من كثير ، لأن الحكومة الانكليزية ظلت مغلقة ابوابها دوماً في وجه
المطالب الايرلندية : فمن ذلك أنها طرحت في العام ١٧٨٥ مشروعاً تقدم
به بيت وكان من الممكن أن يلغي التشريع الاقتصادي ويسمح بحرية
المبادلات . وكان الصناعيون الانكليز يرغبون في بقاء سعر اليد العاملة
الايرلندية المهاجرة منخفضاً لمساعد على انطلاق الاقتصاد الايرلندي . ولم يحدث
أي تبدل في النظام القانوني الذي يشغل كاهل الفلاحين . ومع الأزمة
الاقتصادية المستعكمة منذ ١٧٨٧ نرى عودة ظهور عصابة « الفتيان البيض »
التي لاقت من ظلم برلمان ايرلنده ما كانت تلاقه في السابق من البرلمان
الانكليزي . ولم تقد من الاصلاحات التي اجريت في ايرلنده الا فئة
الجنترى البروتستانتية التي وطدت عزمها على بقاء امتيازاتها والحفاظ
عليها . ولذا فان المشكلة الايرلندية لم تمس مطلقاً . وابدئ برلمان دوبلن
أمام الحكومة الانكليزية كل انصياع واطاعة عمياء لأنه كان بروتستانتيّاً
ولم تقد الكتلة الكاثوليكية من الاصلاح . وقد وضع غراخان برنامجاً
للاصلاح الانتخابي يؤمن للكاثوليك بعض الاصوات ، إلا أن البرلمان الايرلندي
المزعوم رفضه . ولم يشأ البروتستانتون الذين يوجهون ايرلنده أن يجعلوا

للكاثوليك أقل امكان للاسهام في السلطة التنفيذية والسلطة الادارية وبقيت ايرلنده على هذه الحال تحكمها الارستقراطية البروتستانتية وتعامل اتباعها الكاثوليك بقليل أو كثير من العطف حسباً ترغب وتشاء .

وفي هذا الوسط ، على ما فيه على مساوئ ، انتجت الثورة الفرنسية نتائج سحرية ، فقد هبت في ايرلنده عاصفة وطنية ومطالب . وكان زعيمها محامياً شاباً من بلفاست بروتستانتى الأصل اسمه تيموبالد ولفتون جمع الايرلنديين الثوريين في جمعية تأسست عام ١٧٩١ وتسمى « الايرلنديون المتحدون » تديرها لجنة تنفيذية أشبه ماتكون بديركتوار تنفيذي وتتألف من خمسة أشخاص . وأعلن الايرلنديون المتحدون « حقوق الانسان » وطالبوا باصلاح البرلمان والمساوئ وقاموا بحملة كبرى ضد ظلم اللاندلوردات ورجال الكنيسة الانغليكانية . واتحد في هذه الحركة الموجهة ضد الارستقراطية الحاكمة ، المشيخون الديموقراطيون في « اولستر » والايرلنديون الكاثوليك وأسسوا جمعيات سرية حديثة مثل : جمعية « فتيان الفجر » . وكان زعماء هذه الحركة تلاميذ روسو مثل تالندي و ايميت و اوكونيل وفيتزجيرالد . وتشكلت رابطات سياسية عديدة ، وبخاصة في شباط ١٧٩٢ ، مثل « اللجنة الكاثوليكية » التي حاولت أن تجمع في اتحاد فدرالي هذه الرابطات السياسية ، وطالبت بالغاء قانون نيسوت وبحق التصويت للكاثوليك ، وعرض غرأتان هذا المشروع على البرلمان فرفضه . وطالب فريق في بلفاست الانفصال عن انكلترا .

وكانت انكلترا في صعوبات . فقد قامت حركة شعبية ديموقراطية في البلاد على أثر المحصول الرديء وغلاء الحبز في شتاء ١٧٩١ - ١٧٩٢ . وفي الربيع انفجرت الاضرابات في جميع المدن الصناعية . وسبب الاضطراب في انكلترا انتشار الافكار الفرنسية . وتأسس فيها حزب

راديكالي تبني الافكار الفرنسية وطالب بمؤتمر قومي انكليزي ، وعقد في ايكوسيا مؤتمراً في تشرين الاول ١٧٩٣ اشترك فيه ممثلون ايرلنديون . وتبنى هؤلاء الديموقراطيون الانكليز فكرة منح ايرلنده حريتها . وقلق نيت البريطاني الاول من هذه الحركة وحال دون توسعها بمنح بعض الامتيازات : ففي عام ١٧٩٢ خول الكاثوليك حق الوصل الى أن يكونوا محلفين . وفي عام ١٧٩٣ منح حق التصويت لمن يدفع ضريبة مؤلفة من ٤٠ شلناً كما في انكلترا . ولكنهم لم يمنحوا الحق في أن يكونوا منتخبين . وأرسل في عام ١٧٩٤ الى ايرلنده فيتزوليم الحر ليحكمها نائباً عن الملك . ولكن حركة الامتيازات هذه اوقفت بسرعة لأن الانكليز خافوا من انتصار الديموقراطية في فرنسا . حتى ان ثورة ١٠ آب وانتخاب المؤتمر الوطني بالتصويت العام بعد اعدام الملك بقليل ومبالغة الافكار الفرنسية في الاتجاه الديموقراطي فصلت عن فرنسا عطف الانكليز وودهم . وتولدت في الوقت نفسه تعقيدات دبلوماسية بين البلدين . وقلق الانكليز من فتح مجرى الايسكو الاسفل في سبيل الملاحة الحرة . وأدت التعقيدات الى اعلان الحرب بين فرنسا وانكلترا في بدء شباط ١٧٩٣ . ودفع الايرلنديون ثمن هذه المشكلة بين الدولتين ، لأن انكلترا قامت بحركة رد فعل شديدة ضد الأفكار الحرة ضد الايرلنديين . وبما يعرف عن الملك جورج الثالث انه كان يكره الكاثوليك ، وعن بيت أنه كان مسالماً قليلاً أو كثيراً . أما في هذه المرة فقد سلكا مسلك العنف والشدّة . وطلب لوردات ايرلنده استدعاء فيتزوليم فعزل من منصبه في شباط ١٧٩٥ ، وحلت الحكومة جمعية « الايرلنديون المتحدون » واضطر فيتزجيرالد وولف تون إلى الالتجاء الى فرنسا . ونوى من جهة أخرى ، ان العنصر البروتستانتي الحر في ايرلنده

انفصل عن الكاثوليك . وقلق الاكليروس الكاثوليكي من الاضطراب الذي انتشر في الارياف وحقد على فرنسا مكافحتها للاكليروس وتحلى عن ثوار ايرلنده بعد أن حاجته شدتهم وأخافته في شتاء ١٧٩٥-١٧٩٦ .

فكرت فرنسا أن تقيد من هذا الوضع . وقد حرض ولف تون ، الذي التجأ الى فرنسا ، الحكومة الفرنسية أن تستخدم ايرلنده واسطة حرب ضد الانكليز ، وأرسلت « لجنة السلام العام » إلى ايرلنده القس جاكسون . الا ان السلطات الانكليزية اوقفته وسمم نفسه في السجن . وذهب ولف تون الى الولايات المتحدة لجمع الأموال اللازمة على أن يعود في شباط ١٧٩٦ ويقوم بقيادة العمليات في ايرلنده . ودبرت حركة داخلية ايرلندية وخارجية فرنسية . وحشدت الجنود الفرنسية في بريست تحت قيادة هوش مع اسطول يتألف من ٣٠ بارجة و ١٥ سفينة تحت قيادة الاميرال المساعد بوفيه . ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح ، فقد وقف معظم الاسطول والحملة أمام جون بانترى في ٢١ كانون الاول ١٧٩٦ ولم تسمح حالة البحر بالانزال واضطر الاسطول بعد ثمانية أيام إلى الرجوع . وذهب هوش مع قسم من الحملة الى المكان الموعد فلم يجد سوى سفينتين وعاد الى لاروشل في ١٣ كانون الثاني ١٧٩٧ . ولكن مساندة الفرنسيين للايرلنديين جعلت الانكليز يعتبرون الايرلنديين انساً متمردين . واجريت محاولة أخرى في بحر عام ١٧٩٧ على اثر أزمة مالية وسياسية انكليزية لا سيما وان السياسة الانكليزية آنذاك كانت تعطف على الايرلنديين لأن « اليعاقبة » الانكليز تبنا الفكرة الايرلندية . وانفجرت ثورة قام بها الملاحون الانكليز في سبيتهد في نيسان ١٧٩٧ ، وخشى الانكليز امكان نزول الفرنسيين في شواطئهم ف عقدوا مفاوضات مع حكومة الديركتوار في مدينة ليل في تموز ١٧٩٧ .

وليتخلص الانكليز من الايرلنديين بذوروا بذور الشقاق الديني بين الكاثوليك والبروتستانت فكان ذلك عاملاً قطعياً في الفصل بين الايرلنديين والانكليز .

وتألفت عام ١٧٩٥ في منطقة اولستر « الجمعية الاورانجية » ونظمت العصابات لمكافحة الكاثوليك ودعت الحاكم فيتز غييون إلى اضطهادهم . ويظهر أن الحكومة الانكليزية ارادت ان تثير العصيان لتقضي على ايرلنده دفعة واحدة ، وأرسلت لايرلنده حاكماً شديداً البأس يسمى كاستريغ . وغاية هذه الحركة في اولستر أن يطرد الفلاحون الكاثوليك من كونتيات الشمال الشرقي في ايرلنده التي كانت في حدود اولستر وكونتية أوماغ المجاورة ، لأن فلاحها الكاثوليك يشتغلون في حقول يملكها البروتستانت . وطاردت العصابات البروتستانتية العصابات الكاثوليكية خلال عامين واخرجتها من هاتين الكونيتين ولم تبق أي صلة بين الراديكالية المشيخية والايرلنديين الكاثوليك . وتحالف البروتستانتون طوال القرن التاسع عشر مع الحكومة الانكليزية ضد الايرلنديين ولم يعد أي امكان لتوحيد ايرلنده ، بل وجدت كتلتان : كتلة الايرلنديين الكاثوليك من جهة . وكونتيات الشمال الشرقي البروتستانتية من جهة أخرى .

ودفع البؤس والسياسة الانكليزية الايرلنديين إلى الثورة عام ١٧٩٨ ولكنهم اخفقوا . وكان هذا الاخفاق سبباً في حمل انكلترا على تغيير راديكالي في وضع ايرلنده السيامي بتقويض استقلالها الذاتي واتحادها مع انكلترا بموجب قانون الاتحاد .

عصيان ١٧٩٨ . - ويرجع إلى نفس المصادر التي ذكرناها آنفاً وذلك ان وولف تون دفع الديركتوار الى حملة ثانية ضد انكلترا ، ولكن السياسة الفرنسية كانت منهمكة في الحملة المصرية . وطيب باراس خاطر

الابرلنديين بمعسول كلامه فتشجعوا خطأ على الثورة . وأخبر خائن الانكليز بكل ماسيجري فارادوا استباق الحوادث . وفي ٢١ شباط ١٧٩٨ اوقفوا في دبلن زعماء الحركة وتمكن فيتزجيرالد من الفرار . وفي ٢٤ أيار انفجر العصيان في الجنوب في مقاطعة لينستر . وشتى الفلاحون عصا الطاعة بدافع البؤس يقودهم الكاهنان مودي وودوش وپروتستاني يدعى هارفيه . وكان العصيان عظيماً في كونتية ويكسفورد وكيلدار . وأرسلت الحكومة الانكليزية ٣٠٠٠٠ جندي بقيادة كورنواليس ، الذي اشترك في الحرب الاميركية ، فقاومه الثوار مقاومة يائسة وغلبوا في فينغار هيل ونيوروس ودحروا في جبال ويكلو . وفي الشمال اخذت الثورة بسهولة وشتى الزعيان ماك كريكين وونرو ، والقي القبض على فيتزجيرالد ومات في السجن من جرحه .

وعندئذ نظمت حملة فرنسية ولكنها أتت متأخرة . وقسمت هذه الحملة على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : اجتمع في روشفور تحت قيادة الجنرال ممبر وازل في ٢٢ آب في كيلالا في مقاطعة كونوت ولم يكن لديه سوى الف رجل ، وغلب في أول الأمر ولكن جنوده طوقت واضطر للتسليم في ٩ ايلول .

القسم الثاني : ذهب من بويست وكان تحت قيادة هاردي وولف تون . ولكنه تأخر لأن الانكليز اشترؤا مقوض مالية الحملة فأعلمهم بخبرها وأخر الإبحار بأبطائه في سير المعاملات القلمية . وما كان من الانكليز الا أن استقبلوا الحملة بالبحر وقبضوا عليها وانتحر وولف تون في السجن .

القسم الثالث : احتشد في دونكرك ولم يغادرها . لذا كان العصيان والحملة الفرنسية دون أي نفاذ ، ورد الانكليز على المحاولة

بالذبح والقتل دون اشفاق أو رحمة وسحقت ايرلنده واستنفدت جميع قواها وسقطت في حالة اعياء شديد وفقدت كل أمل ، وكما قيل سقطت « جثة على مائدة التشريع » .

ورأت الحكومة الانكليزية أن تطمئن نفسها من ناحية ايرلنده بصورة نهائية فأخذت على عاتقها ادارة الجزيرة مباشرة . وكان بإمكانها أن تفرض على ايرلنده نظام القوة ، إلا أنها رجحت أن تستعمل الرياء والمداهنة مدعية بأن ايكوسيا شهدت الرفاه والحصب بانضمامها إلى انكلترا وهذا ما سيطبق في ايرلنده . وأول عمل قامت به تطهير الوظائف العامة من الايرلنديين الوطنيين . واشتوت بالجملة ، أي بالملئات ، ما حميناه المدثر الفاسدة (المعفنة) لتكسب أكثرية الأصوات وباعت الألقاب « القاب الشرف » ، كما يقال ، إلى الجنثري بليون ونصف جنيه . ووعدت الكاثوليك بالتحريم مباشرة عقب ربط ايرلنده بانكلترا . واستطاعت بهذه الطريقة أن تجدها انصاراً بين زعماء الايرلنديين الكاثوليك مثل رئيس أساقفة دبلن . وبعد حصولها على الاكثرية جعلت البرلمان الايرلندي يصوت على « قانون الاتحاد » في ٥ شباط ١٨٠٠ ، وصدق عليه برلمان وستمنستر في شهر أيار ودخل في حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ١٨٠١ .

حذف قانون الاتحاد برلمان ايرلنده ، ومثلت هذه في مجلس اللوردات بـ ١٠٠ نائب بمعدل نائبين عن كل كونتية ، والباقي عن ٣٦ مدينة . وجعل حق التصويت بشروط خاصة إلى أعضاء الأصناف والمتصرفين في الأرض ، وإلى اللاندلوردات بكل بساطة .

وأقر قانون الاتحاد أيضاً حرية المبادلة المطلقة بين بريطانيا العظمى وايرلنده . ووزعت الضرائب على ايرلنده بنسبة $\frac{٢}{١٠}$ الميزانية الانكليزية . ولم يمزج الديون بل أن دين ايرلنده بقي عليها وحدها .

وأخيراً ترك مرسوم الاتحاد النظام القضائي مستقلاً .
ولكن التمثيل الايرلندي في البرلمان الانكليزي لم يكن ليمثل بحق
ايرلنده . وأكبر دليل على ذلك أن النواب كانوا انكليزاً . ففي عام ١٨٠٧
مثلاً وجد على ٢٦ نائباً عن المدن أن ١٣ منهم انكليز . ولذا فأت
السلطة التشريعية كانت بيد انكلترا . ولما كانت السلطة التنفيذية والادارية
بيدها من قبل فاذا لم يبق للايرلنديين شيء من السلطة المحلية . وكل
ما ترك للايرلنديين هو وجود أمين لهم في الوزارة . واختلط الجيش
والكنيسة بالنظم الانكليزية ولم يبق للايرلنديين أقل حماية سياسية ضد
النفوذ الانكليزي .

بقيت ايرلنده بعد هذا في حالة ركود وجود . وقد كتب شيلي :
« ان ايرلنده تعيش في راحة فاسدة وتدعو الى الانحطاط ، ويقف كل واحد
من الايرلنديين كالحكومين بالأشغال الشاقة في بحر هادىء . ويبدو
أن نبض الأمة قد توقف وأصبحت البلاد بالشلل الى القلب . ومع هذا
فقد كانت تعتري ايرلنده بعض هزات للدفاع عن الشرف أكثر مما تأتي
بعظيم نفع وتثور دون أي أمل بالنجاح ولم تأت أية نجدة من
فرنسا . أما الايرلنديون المهاجرون فقد القوا في الجيش الفرنسي جوفة تسمى
« الجوفة الايرلندية » وستقاتل مع بقية الجنود في عهد القنصلية .

ولكن هذه الحركات العصيانية كانت سبباً في تطبيق قوانين جزائية
صارمة ضد الايرلنديين وخاصة بفرض القانون العسكري وتمديده .
وزادت رقابة الانكليز للايرلنديين وكانت لهم مصلحة اقتصادية في ذلك
بسبب الحصار القاري ، وساعدهم في تطبيق هذه السياسة الاولستريون
(سكان اولستر) . وهكذا قامت هوة سحيقة بين أهل اولستر
(الاورانيون) وباقي ايرلنده .

غير أن الوسيلة الوحيدة الممكنة لمقاومة الانكليز أو السند الوحيد للحياة القومية الايرلندية هي الكنيسة . فقد رضخت الكنيسة في البدء لان حالتها المادية كانت سيئة ، ولم تكن هنالك كنائس بل قابلات ، وكان الكهنة الايرلنديون مضطرين لاقامة شعائرهم الدينية في الهواء الطلق أو في الاكواخ والأنبار المتوهنة المتهدمة . ثم ان حقد الثورة الفرنسية على الاكليروس باضطهادها للكهنة فصل الاكليروس الايرلندي عن الافكار الحرة ، حتى أن بعض الاحبار وقسماً من « الجنترى » الكاثوليك اخذوا بعود بيت بعد أن ادعى أنه سيعوض تحرير الكاثوليك بالاتحاد وقر الرأي أن تجري مفاوضة لعقد كونكوردات . وان المثل الذي سيضربه بوناپورت في عقد الكونكوردات مع البابا كان بطبيعة الحال مشجعاً لهم بالسير في هذا السبيل . وفي سنة ١٧٩٩ بدأت محادثات بين عشرة اساقفة وبين الحكومة الانكليزية دون أن يستشيروا رأى زملائهم أو رعاياهم . وجبذت روما ذلك ودفعت للمفاوضات نائب البابا جون مونو ورتبت المسائل كما يلي : على الحكومة الانكليزية أن تدفع رواتب الكهنة الكاثوليك ، وبالمقابل يعترف لها بحق « الفيتو » أي حق الاعتراض على تعيين الاساقفة . وهذا يعني ان الحكومة الانكليزية لها الحق في أن تعترض على قائمة المرشحين للاسقفية قبل أن تعرض هذه القائمة على روما ، وعلى الحوارنة أن يقسموا بين الولاء للحكومة الانكليزية وبين يدي الاسقف الذي يبلغها ذلك . وطالت المفاوضة وأثارت حولها ضجة بعد أن استاء بقية الاساقفة بعدم اشتراكهم في المفاوضات ، ونخص بالذكر منهم اوريلي رئيس اساقفة أرماغ ومويلاند رئيس أساقفة كورك ، اللذين قاما في وجه تروبي رئيس اساقفة دوبلين وكان يدعم المفاوضات . واثارت المفاوضات سخط العلمانيين وبخاصة صوت محام شاب ظهر اسمه لأول مرة وهو اوكنيل .

تجاه هذا الاستياء العام أبدى الاساقفة المفاوضون تراجعهم واجتمع رجال الاسقفية وصرحوا بالاجماع أن لاسبيل إلى تبدل في حالة الكنيسة . وبقيت القضية معلقة .

على أن بعض الهويغ الانكليز كانوا يجذون إلى حدٍ تحرير الكاثوليك ، مثل فوكس ، زعيم حزب الاحرار . وفي ١٨١٢ أخذت اكثرية الهويغ بعين الاعتبار اقتراحاً قدم لتحرير الكاثوليك مقابل ضمانات تطلب من الايرلنديين . الا ان هذا الاقتراح رفضه البرلمان عام ١٨١٣ . ولم يعد الايرلنديون يعتقدون بإمكان الاتفاق مع الهويغ . ولما كان بلاط روما ينصح بوجوب سياسة التوفيق والمساواة فقد ارسل اليه الاساقفة مذكرة شديدة اللهجة : « اننا لا نستطيع أن نتصور بأن نخوفنا على سلام الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في ايرلنده يمكن أو يجب أن يزول بقرار من الكرسي الاقدس يتخذ دون مساعدتنا فحسب ، بل يخالف ما عزمنا عليه مراراً » . ومن بين المعارضين لكل مفاوضة نذكر دويل اسقف كيلدار الذي ستتكم عنه عندما نتكلم عن الحركة الغائلية السلتية .

وهكذا نرى أن اساقفة ايرلنده ، بعد الانصياع في البداية ، أخذوا يقاومون ولم يشاءوا ان يضحوا بالقضية الايرلندية في سبيل نفع قريب تجنيه الكنيسة ، ولا سيما بعد أن عرفوا ان المطالبة بأي امتياز يرفضها الانكليز . يضاف إلى ذلك ان الملك كان مناوئاً لأي طلب من هذا النوع . وكلما اثبرشئ من هذا وقف الانكليز كتلة واحدة ضد ايرلنده . وتطورت على هذا النحو أفكار الاكليروس الايرلندي وأخذت اتجهاً قومياً واضحاً : فمن ذلك انه أخذ على عاتقه تثقيف رجاله . وبفضل القانون ١٧٩٥ استطاع ان يفتح عام ١٧٩٦ مدرسة اكليريكية في ماينوث وكان اساتذتها الاوائل كهان أتوا من فرنسا ، وهم دكتور من جامعة الصوريون

مثل الاب دولا هوغ من باريس ، وآهرن من شارتر ، و دلوست من بوردو .
وكانوا بتعاليمهم الغاليكانية يبشرون بالانصياع إلى الحكومة . وانتسب
إلى هذه المدرسة الاكليركية ابناء الفلاحين . وكان هؤلاء يعرفون بؤس
عائلاتهم وثقل الحكم الانكليزي عليهم ويحقدون على اللاندلوردات ، فلم
تؤثر التعاليم الغاليكانية فيهم من الناحية القومية . وتخرج من هذه المدرسة
خوارنة واساتذة واساقفة قوميون متحمسون يلتهمون قومية . وأول عمل
قاموا به انهم أجبروا الزعماء الانتهازيين على لزوم الصمت وانكروا عليهم
كل أفعالهم . وترغم الاكليروس في النصف الاول من القرن التاسع عشر
حركة المقاومة والمطالب والتف وراء اوكنيل للقيام بحركة التحرر ،
واهتم بمشاكل التربية ، وعمل على تثقيف وتربية الجمهور الايرلندي ، ووقف
حركة الدعاية الانغليكانية التي قامت منذ صك الاتحاد : فمن ذلك أن
الانغليكانيين أسسوا جمعيات روحية وانسانية جلب عطف الايرلنديين
بالمهدايا والمنح والاعطيات وتوزيع الاغذية . وسميت هذه الحركة التي قام
بها الانغليكانيون باسم غريب « الشورية » ولكن الايرلنديين لم يبيعوا
روحهم القومية بالشورباء . وأسس الكهان عام ١٨٠٢ جمعية « الاخوة
المسيحيون » . وفي ١٨٠٧ « معهد اخوة القديس باتريك » وكلتا هاتين بتربية
الاطفال والتعليم الابتدائي . كما اهتمت « اخوات الاحسان » بتثقيف
الفتيات .

لاشك ان الحصول على النتيجة المتوخاة من مثل هذه المؤسسات يحتاج الى
وقت ، ولذا لانرى حتى عام ١٨١٥ قوة يتمثل فيها رد الفعل . لأن
الايرلنديين لم يشعروا بعد بالتأسك والتضامن الكافين . الا ان الروح
القومية استيقظت ولن تتمحي ابداً ، وستظهر بمركات مفاجئة ، وينتظر
الايرلنديون الفرصة للقيام ، ولهم شهادتهم ولهم اساطيرهم التي يغنون.

بها تقاليدهم . لقد تجسدت الفكرة الايرلندية بالكنيسة ؛ والروح
الاييرلندية بالكاثوليكية والعاطفة الدينية . وهكذا وجدت القومية الايرلندية
شكلها الأول في الدين .

هذه هي الحركات التي نرى فيها تأثير الثورة الفرنسية . واذا استثنينا
ألمانيا الغربية وإيطاليا نرى ان الثورة اثرت بأفكارها أكثر من أفعالها .
فقد نشرت فلسفة روستو السياسية وبعثت فيها قوة اتساع لا تقاوم .
ولكن ماهي نتيجة هذا التأثير من وجهة النظر القومية ؟

ان الثورة الفرنسية بالنظر الى طابعها العقلي والعام تنزع الى ابداع
فكرة جديدة مغايرة من حيث الاساس للفكرة المسيحية في القديم .
وهذه الفكرة الجديدة هي الوحدة الروحية الأوروبية . وذلك لأن الافكار
التي ألهمت رجال الثورة يمكن ان تطبق على أي انسان وأي بلد . فمن
ذلك نرى ان الجمعية التأسيسية في قرار ٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٠ تمنح
الجنسية الفرنسية من تلقاء نفسها لكل أجنبي يقيم في فرنسا منذ خمس
سنوات وحصل على ملكية أو تزوج فرنسية أو تعاطى فيها التجارة .
والشرط الوحيد الذي كان يفرض عليه هو اليمين المدنية . وعندما
كانت فرنسا تحارب ضد أوروبا أي ضد النمسا وبروسيا اتخذت الجمعية
التشريعية قراراً بحق ١٨ رجلاً عظيماً ومفكراً أجنبياً . والاسباب
المؤنجة لهذا القرار ذات معنى ، وتساعد لفهم آراء رجال الثورة
وسلطة نيتهم ومثالياتهم وإيمانهم وها هو ذا نصها :

« بما ان الرجال الذين خدموا قضية الحرية وهبأوا تحرير الشعوب
بؤلفاتهم وشجاعتهم لا يمكن ان ينظر اليهم كأجانب من أمة حرمتها
أنوارها . وشجاعتها ؛ وبما ان اقامة خمس سنوات في فرنسا تكفي الأجنبي

للحصول على صفة مواطن فرنسي ، فان هذه الصفة يصح منحها الى الذين ، مهما كانت الارض التي يقيمون عليها ، رصدوا مواءم وعناءهم للدفاع عن صالح الشعوب ضد استبداد الملوك وطرده اباطيل الارض والحد من طغيان القوى البشرية ؛ وبما انه ليس بالامكان ان يؤمل في ان الناس يؤلفون ، في يوم ما ، أمام القانون كما في الطبيعة ، أسرة واحدة ورابطة واحدة ، فان اصدقاء الحرية والاخاء العام يجب ان يكونوا على الأقل اعزاء على أمة أعلنت عزفها عن كل فتح ورغبتها في التآخي مع سائر الشعوب ؛ وأخيراً ، بما ان المؤتمر الوطني سينعقد يوما ، فمن حق الشعب الكريم الحر ان يدعو جميع الأنوار ويمنح حق الاسهام في أعمال العقل الكبرى الى أناس أظهروا بعواطفهم ومؤلفاتهم وشجاعتهم انهم بحق اهل لذلك .

إذا نرى في هذه الافكار، التي نشرتها الثورة الفرنسية في اوربة ، مثلاً أعلى للاخاء العالمي بعيداً عن فكرة القومية .

ومع هذا فان الثورة الفرنسية ، في النداء الذي وجهته إلى الشعوب ، كانت ترمي إلى تحليل دول النظام القديم لتكوين عناصرها على أسس أخرى ذات طابع قومي. ولذا يمكن اعتبار الثورة الفرنسية في هذا المعنى فرصةً وعنصراً لمطالب القوميات المغلوبة على أمرها . ولكن المثل الأعلى عند رجال الثورة بقي يهدف إلى تأسيس جمعية أمم حرة . وفي عملية التحليل هذه ثم التركيب على أساس قومي لا تخرج الثورة عن مثلها الأعلى في الاخاء العالمي الذي تتضمنه نظرياتها .

وفي كلتا الحالتين كان تأثير الثورة في عالم الافكار يفوق عملها المادي .

لقد اثرت في أوربة في ذلك الحين وفي الآجل البعيد . وعاشت الثورة بعد ان انتقضت ، و بقيت عالقة في ذهن الشعوب كقصص الابطال والاساطير . لقد بقيت كفكرة قوة ومنهاج ، ولذا كان من الحق ان ينسب أصل الفكرة القومية إلى الثورة الفرنسية .



الفصل الرابع

أوروبا النابوليونية والقوميات

انتهت الثورة الفرنسية بانتهاء السنوات الاخيرة من القرن الثامن عشر .
وتبعها حكم نابليون . ولكن هل كان نابليون تنمة للثورة أو لم يكن ؟
لقد انقسم المؤرخون : فمنهم من يقول ان نابليون يشخص الثورة ، ومنهم
من ينفي ذلك . ويرى الاستاذ جورج لوفيفر مؤلف كتاب « نابليون »
من مجموعة « الشعوب والحضارات » أن أوربه تنظر الى نابليون نظرها إلى
الثورة ، وان ما يسميه « سياسة نابليون القارية » ان هو إلا تحويل نابليون
لاوربه على أسس الافكار الثورية . ونستطيع في عالم القوميات ان
نحقق هذه النظريات : وذلك لان الامبراطورية عملت على تفتح القوميات
اكثر من الثورة سواء في النتائج المباشرة التي حصلت عليها ، اما لانها
أرادت هذه النتائج أو لان هذه النتائج كانت بمثابة رد فعل ضد الامبراطورية ،
أم في « الاسطورة النابوليونية » التي وضعها الامبراطور في جزيرة القديسة
هيلانة وفسرها لويس نابليون ابن اخيه أو المعجبون به . ولكن هل
أراد الامبراطور حقاً هذه السياسة في خلق القوميات ؟ ان أول ما يجب
علينا هو الحذر مما قاله نابليون عن نفسه ، لاننا نجد في تصريحاته
كثيراً من التناقض . ولذا ينبغي قبل البت برأي حاسم ان نرى عن كثب
ما هو فكر نابليون وما هي سياسته ؟ .

أفكار نابوليون وسياسته . - إذا أخذنا نابوليون ككل ونظرنا إليه جملةً وجب أن نأخذ بعين الاعتبار تطوره مع الزمن والظروف وتبدل طباعه التدريجي وتبدل شخصيته ، لأن ما يكون حقيقة في زمن ما من حياة نابوليون لا يكون حقيقة في زمن آخر . ولذا يجب أن نميز الأدوار التي مر بها نابوليون لأن مفاهيمه تبدلت مع الزمن .

لقد كان نابوليون عقلاً مشغولاً جسدياً ، وكانت ثقافته من جهة أخرى اتباعية . درس التاريخ في مؤلفات هينو رئيس برلمان باريس (١٦٨٥ - ١٧٧٠) واليسوعي الفرنسي فيللي (١٧٠٩ - ١٧٥٩) . ولهذا الأسباب المختلفة لم يكن لديه مفهوم فكري عن الوطن كما كان للثورة . فالوطن بالنسبة إليه الأرض والبلد . وكل ما حفظه عن نظريات الثورة الفرنسية هو « الحدود الطبيعية » وقد بقي متعلقاً بهذه الفكرة طوال عهد الثورة والقنصلية . وإذا ما استثنينا ضمه لجزيرة الباي في ٢٦ آب ١٨٠٢ وبيمونت في ١١ ايلول من السنة نفسها وضمه في عهد الامبراطورية جنوة (١٨٠٥) فان نابوليون يزعم بأنه بقي أميناً لمذهب الحدود الطبيعية . وسواء تصنع أو بقي مخلصاً فهو يزعم خلال مرات عديدة أنه مؤمن بفكرة فرنسا في حدودها الطبيعية . ولقد صرح عام ١٨٠٧ إلى وفد من البورجوازيين في برلين : « إنني لم أشأ الحرب . إن الراين يكفيني » وعندما ضم هامبورغ ولوبك إلى الامبراطورية في كانون الأول ١٨١٠ صرح أيضاً بما يظهر متناقضاً تماماً لما يفعل : « لقد رأينا ألا ندع مجالاً للشك في نيتنا ، إن دولتنا المباشرة لا تتجاوز الراين » . حتى انه في مفاوضاته عام ١٨١٣ - ١٨١٤ مع الحلفاء كانت فرنسا بالنسبة إليه فرنسا الثورة ، فرنسا الالب والراين .

ولم يكن مفهوم الثورة الفكري والعام مفهوم نابوليون ، لأن مفهوم الثورة لفرنسا جغرافي محدود بالبيرينه والالب والراين . أما نابوليون فقد أظهر منذ البدء تلاعباً بحق الشعوب : فعندما أجرى الاستفتاء في هولنده على الدستور الجديد الذي تقدمت به القنصلية إلى الهولنديين وجد (٢٥٠٠٠ لا) و (١٦٠٠٠ نعم) . وهذا يعني أن الهولنديين رفضوا الدستور . ولكن نابوليون تخلص من المشكلة بضم الممتنعين وعددهم ٣٤٧٠٠٠ . واعتبرهم في حكم « نعم » . يضاف إلى ذلك أن نابوليون . كان يضم البلاد دون استشارة الشعوب ، على عكس ما رأينا زمن الثورة . فقد حوّل الجمهورية الايطالية إلى مملكة في ١٢ تشرين الثاني ١٨٠٢ دون أن يستشير شعب ايطاليا الشمالية . وفرض على كانتون فاله في سويسرا دستوراً في ٤٨ آب ١٨٠٢ دون استشارة الشعب . ولندكر أن هنالك فرقاً أساسياً بين الاستفتاء النابوليوني الذي كانت غايته التصديق على الأمر الواقع والاستشارات أو الريفيراندوم التي ترمي إلى إظهار ارادة الشعب . ولذا يمكن القول ان نابوليون كان يبيع بضمن بنحس نظرية « العقد » الثورية التي تجعل الوحدة القومية مستندة على الرضى الحر والاتفاق الحر بين الشعوب .

ولكن الامبراطورية بعد هذه السنوات الاولى جنحت نحو مفهوم آخر وهو مفهوم « الوحدة الأوروبية » . فنذ ١٨٠٥ - ١٨٠٦ بدأ نفوذ فرنسا السيامي بالتوسع وتتابع حتى ١٨١٠ عندما أصبح أكثر من نصف أوربة تابعاً لفرنسا من الوجهة العملية . لا شك في أن هذا النفوذ الفرنسي يعتبر نقضاً لنظرية القوميات إلا إذا كان مفهوم الوحدة الأوروبية عند نابوليون يعني مفهوماً اتحادياً (فدرالياً) بين الأمم ، أي مفهوم الدول المتعددة الاوربية .

ولقد كانت الدعاية التي يقوم بها نابوليون في تصريجه إلى أوربة أن انكلترا اضطرته إلى التوسع في أوربة القارية إلى ما وراء الحدود الفرنسية ، وأن هذه الوحدة الأوربية موجهة ضد انكلترا . وأفاد نابوليون من انتشار هذه الفكرة في أوربة لأنها كانت تستند على الحقد الذي أئتمته حروب الثورة ضد انكلترا في نفوس الفرنسيين . ولكن مفهوم الوحدة الأوربية التي اريد تحقيقها ضد انكلترا لم تناقشه آراء العصر وكل ما في الأمر أنه قبل في فرنسا وفي أوربة هذا التفسير للسياسة النابوليونية . وإذا تركنا جانباً مشكلة القاء التبعة في هذه الحرب فما هو الحقيقي في هذه الفكرة ؟ إن بنود معاهدة برسبورغ (كانون الأول ١٨٠٥) ومعاهدة تيلسيت (٨ تموز ١٨٠٧) ومعاهدة فينتا ترمي إلى أشياء مغايرة للكفاح ضد انكلترا ولا يمكن ايضاحها بهذه الفكرة . إن الشيء الوحيد الذي يوضح السياسة الفرنسية هو الحصار القاري لأن هذا الحصار ، وهو سلاح اقتصادي ضد انكلترا ، يفرض الوحدة الأوربية ويفرض أن أوربة كل اقتصادي يعارض الجزيرة الانكليزية ويغلق أبوابه في وجهها . وفي الواقع ان نابوليون اضطر ، لتطبيق الحصار القاري ، إلى وضع يده على الشواطئ ليغلقها في وجه الانكليز . وإذا وجد حقيقة في الحصار القاري فكرة في وحدة القارة ضد انكلترا فان نظام الحصار كان متأخراً وقصيراً جداً ولم يكن بإمكانه احداث تضامن أوربي حقيقي ، وإن صعوبات تطبيقه زادت في قوة المعارضة التي نجمت ضد نابوليون بسبب فرض نظام القرعة والخدمة العسكرية الاجبارية والضرائب وثقل الحكم الفرنسي . وفي الحقيقة ان الحصار القاري لم يُنمَّ العاطفة الأوربية لتحل محل الوطنية العالمية التي نادى بها الثورة الفرنسية أو لتزيل الخصائص القومية الموجودة

من قبل . ولذا فان فكرة الوحدة الأوربية ضد انكسارها يجب ألا تعتبر في ميزان القومية .

لقد وضع الامبراطور أفكاراً مختلفة ومتناقضة جنباً إلى جنب . فقد كانت النظريات والمفاهيم تظهر تباعاً في سياسته مع تسلسل الحوادث والظروف والفرص . ويتوضع بعضها فوق بعض . ففي البداية ، كما رأينا ، وجد تراث الثورة وهو فرنسا المعرفة بمحدودها الطبيعية مضافاً إليها ما احتلته في ايطاليا . ولكن يجب أن نعلم أن هذا المفهوم ليس سوى مفهوم موسع لفرنسا لأننا نجد عنصراً أجنبياً أوجده نابوليون بنفسه وهو « الجمهورية الالية » التي أصبحت فيما بعد « الجمهورية الايطالية » وكانت في فكر نابوليون منذ البدء نقطة انطلاق لنفوذ شخصي لأن نابوليون فكر منذ ذلك الحين باحداث مملكة له ، ولكن هذه الفكرة سرعان ما ذهبت لأنها أصبحت عديمة النفع بعد أن ساعدت الظروف نابوليون على أن يكون سيد دولة أوسع بكثير وأكثر أهمية مما يمكن أن تكون هذه الدولة الايطالية ، وهي دولة فرنسا بعد انقلاب برومير . وفي العام ١٨٠٥ صارت الجمهورية مملكة ايطالية .

وعلى هذه القاعدة الاولى للامبراطورية الفرنسية يرتفع مفهوم جديد وهو مفهوم « التفوق القاري » المستوحى من أفكار بمثابة لأفكار لويس الرابع عشر أي مفهوم دولة كبرى قومية تستند بموجبه فرنسا على دول مستقلة استقلالاً ذاتياً ولكنها في الواقع تحت الحماية الفرنسية وترتبط معها بعلاقة شخصية . وهذه الدول التي تحتمى بظل فرنسا الكبرى هي : جمهورية هولنده بدستورها القنصلي عام ١٨٠٢ والجمهورية الهلفتية عام ١٨٠٣ والاتحاد الريناني (تموز ١٨٠٦) . وهذان الأخيران يرتبطان برابطة شخصية مع

الامبراطور الذي يعتبر « وسيطاً » للجمهورية السويسرية (الملفتية) و « حامياً » للاتحاد الريناني . وهذا المفهوم الثاني ، الذي ليس هو مفهوم الثورة ، يذكرنا بمفاهيم القرن السابع عشر وسياسة لويس الرابع عشر الكبرى .

ولكن نابوليون لم يقف عند هذا الحد ، بل عمل حسب مفهوم آخر يستند على « ميثاق العائلة » ، ميثاق عائلة بوناپرت . فقد جعل نابوليون اخوته وأصهاره ملوكاً تابعين له وأدوات للسياسة الفرنسية . فمن ذلك أنه أحدث دوقية برغ الكبرى (تموز ١٨٠٦) لصهره مورا ونصب أخاه جوزيف ملكاً على نابولي (آذار ١٨٠٦) وأخاه لويس ملكاً على هولندة (حزيران ١٨٠٦) ، وأخاه جيروم ملكاً على مملكة وستفاليا . ونرى أن الامبراطورية بويت بشكل اتحاد (فدرالي) ممزوج بشكل سلافي . ثم إن الاتحاد الريناني امتد فشمل تقريباً ألمانيا كلها ووزعت التيجان الملكية على بافاريا وفرمبيرغ وهانوفر وغيرها . وفي الشرق بعث في بولونيا دوقية فارسوفيه الكبرى - التي تعتبر عنصراً قومياً وتاريخياً في آن واحد - وترك ادارتها لناخب ساكس . وهكذا نرى أن الامبراطورية عام ١٨٠٧ اتجهت نحو مفهوم جديد وهو مفهوم اتحاد الدول الاوربية .

ولكن هذه السياسة لم تدم لأن نابوليون بعد ١٨٠٩ - ١٨١٠ رجع إلى « مفهوم الادماج » أي أخذ أقسام من أوربة ودججها في الامبراطورية الفرنسية . فقد سلك نابوليون سياسة الضم لتطبيق الحصار القاري . ففي عام ١٨٠٩ ضم دول البابا وفي ١٨١٠ ضم هولندة وفي نفس السنة ضم المقاطعات الهانسية والمقاطعات اللاليرية أي الشاطئ الشرقي لبحر الادرياتيك وأدمج البرتغال في الادارة الفرنسية . وإلى هذه المفاهيم المختلفة يجب أن نضيف مفهوماً جديداً وهو « المفهوم

الاقطاعي ، لأن نابوليون في دخل أوربة كان يمنع الاقطاعات ، وخاصة في ايطاليا وألمانيا ، إلى ماريشالاته وإلى خدامه الأوفياء .

وعلى هذا نرى أن الامبراطورية النابوليونية تشكلت حسب مفاهيم مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة ليس بينها أقل رابطة سوى طموح الامبراطور الشخصي وجهه للنفوذ . والرابط الوحيد بين هذه الأجزاء المختلفة هو المصالح العسكرية والمالية والاقتصادية التي فرضت على هذه الدول مما كانت مفاهيمها في الحق العام تجاه السياسة الفرنسية . ومن الجلي الواضح أننا لا نرى في هذه الامبراطورية المتشكلة على هذا النحو من المفاهيم أي مكان للمفهوم القومي ومفهوم « القوميات » .

ومن الممكن أن نوضح بأكثر من ذلك هذه السياسة النابوليونية ونتائجها الحقيقية باتباعنا طريقة تجريبية . ولأجراء التجربة يجب علينا أن نعرف جيداً كيف كان هذا الحكم النابوليوني بالنسبة إلى رجال العصر وألا ننسى أن كل هذه التبدلات الأوربية جرت في مدة قصيرة جداً أي في خمس سنوات من ١٨٠٥ إلى ١٨١٠ وبين الحروب ، حتى ان كثيراً من الأراضي كانت تمر من نفوذ إلى آخر دون إبداء أي رد فعل عميق من قبل السكان . والمفاهيم الوحيدة التي كانت تسود هذه التبدلات هي مقتضيات المصالح الاستراتيجية والسياسية وتلاعب نابوليون بزبائنه إن شاء أن يكافئهم أو يجازيهم . وفي هذا استبداد وحكم مطلق . ولا شك أننا ندرك جيداً مدى تلاعب هذه السياسة وأثرها في رجال العصر لأنهم فقدوا كل عاطفة بالطمأنينة والاستقرار . والشيء الذي نستنتجه هو أن حالة أوربة كانت قلقه ، والشعور الذي يملك الجميع هو الشعور بالاضطراب الذي دلت عليه أم نابوليون بقولها « شريطة أن يدوم » . ومن الجلي

في مثل هذه الأحوال أن التغييرات الأوروبية لم تكن تسمح بإنشاء بناء سياسي ثابت . لذا وجب أن نرى النتائج التي أحدثتها هذه التبدلات في البلاد التي كان تأثيرها أكبر مما في غيرها أي في ألمانيا وإيطاليا .

أثر الامبراطورية في ألمانيا . - إن الملاحظة الأولى التي نبديها في التغييرات التي أجريت في ألمانيا هي أن هذه التغييرات الأرضية العديدة والتحويل السياسي الذي تمثل بزوال الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، إن كل ذلك جرى دون أن يؤدي إلى حركة في الرأي العام . والاحتجاجات الوحيدة التي ارتفع صوتها ضد هذا التغيير اتت اما عن منافع مسلوقة او منافع لم تشبع رغبتها بصورة كافية قام بها بعض بارونات الامبراطورية الجرمانية ولم تنشأ عن الرأي العام بكامله . ولا يكفي أن نقول أن هذه الحوادث لم تعقب احتجاجاً ، بل أنها لم توقظ أي أمل ، لأن الرأي العام بقي ، إلى حد ما ، محايداً غير مبال بما يجري .

تعديل الامبراطورية الجرمانية (٢٣ شباط ١٨٠٣) . - إن أول هذه التبدلات شبيه من حيث النتائج بمعاهدات وستفاليا (١٦٤٨) نظراً لسعة التغييرات التي حدثت . وسبب هذا التنظيم الجديد في ألمانيا هو ضرورة اعطاء تعويضات إلى أمراء ألمانيا الذين أصبحوا بعد ضم الضفة اليسرى لنهر الراين مجردين من أملاكهم . وظهرت هذه العملية كمشاومة كبرى قام بها الأمراء الألمان في باريس في مكتب تاليران مع ما يخالطها من رشوى ومكافآت .

وقد أجري هذا التعديل باتفاق بين روسيا وفرنسا ضد النمسا ، وتم في ١٨ آب ١٨٠٣ وقدم إلى بلاط فيينا .

جرى معظم هذا التعديل في ألمانيا الغربية خاصة ، أي في أكثر

المناطق تجزئة وانقساماً حيث يوجد عديد من الدول الصغيرة : دول
بارونات الامبراطورية والأمارات الكنسية . وقد اتخذت في هذا التبديل
ثلاث تدابير :

١. الأول : تغيير الامبراطورية الجرمانية المقدسة . فقد أصبح عدد الناخبين
عشرة : وذلك بتسمية أربعة ناخبين محدثين وهم : رئيس أساقفة سالزبورغ ، دوق
باد ، دوق فرتامبرغ ، دوق هس - كاسل .

وازيل ناخبان اسقفان وهما : ناخبا كولونيا وترير أما الستة
الباقون من الناخبين القدماء فهم : ناخب بافاريا - بالاتينا ، بوهيميا ،
براندبورغ ، هانوفر ، ساكس ، هاينس .

وفي هيئة الناخبين هذه نرى أربعة ناخبين كاثوليك وهم : رئيسا
أساقفة ماينس وسالزبورغ وملك بوهيميا وملك بافاريا . وستة
ناخبين بروتستانت : هانوفر ، براندبورغ ، ساكس ، فرتامبرغ ، هس -
كاسل ، باد .

أما هيئة ناخبي المدن فقد حذفت ولم يبق منها إلا القليل . ففي
السابق وجد (٥١) مدينة حرة . أما الآن فلا يوجد سوى ست بروتستانتية :
فرنكفورت ، هامبورغ ، بريم ، لوبك ، نورامبرغ ، اغسبورغ .

وبنتيجة هذه التبدلات الأرضية تغيرت هيئة الأمراء ، لأن الانفصال
عن الامبراطورية أدى إلى الغاء تمثيل الدول الصغيرة . وأضعف التعصير
تأثير الكهنس لأن الدول الكنسية التي كانت تمثل في هيئة الأمراء ٣٧٪
قد الغيت . وفي الهيئة الجديدة يوجد ٧٠ صوتاً بروتستانتياً ، و ٥٤
صوتاً كاثوليكياً . وقسمت الامبراطورية إلى ثماني دوائر عوضاً عن عشر .
وبدلت هذه التغييرات سماء الامبراطورية من الناحية السياسية وأصبح
الديايط بروتستانتياً ، ولم يبق للكاثوليك إلا تمثيل ضئيل وتأثير ضعيف .

الثاني : تركيز الأراضي بزوال الدول الكنسية والطبقة النبيلة . فلم يبق من الدول الكنسية سوى ماينس التي اقتصرت على ممتلكات الضفة اليمنى لنهر الراين ، واسقفية راتيسبون ، ودول سيد الطريقة التوتونية ورئيس الطريقة المالطية .

أما طبقة بارونات الامبراطورية والفرسان التي تسمى « ريتو شافت » فقد زالت تماماً . وفي هذا الوقت نفسه تضخمت بعض الدول الكبرى وأهمها : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد ، دوقية هس — درمشتاد وبروسيا التي كانت مساحتها ٢٧٥٠ ك^٢ وأصبحت ١٢٠٠٠ ك^٢ م^٢ وازدادت نفوسها من ١٢٥٠٠٠ نسمة إلى ٥٠٠٠٠٠ نسمة . وكذلك هانوفر .

وبنتيجة هذا التمرکز في الأراضي سقط عدد الدول الألمانية من ٣٦٠ الى ما يقارب ٨٠ .

الثالث : إن تنظيم الامبراطورية المقدسة ساعد على اخراج النمسا من ألمانيا ، فقد أخذ منها معظم ممتلكاتها الشخصية التي كانت موزعة في نقاط مختلفة في الامبراطورية مثل : « مدن الحدود الرينانية » ، وعدد من الأملاك الصغيرة في منطقة الغابة السوداء ، والمدن الصغرى التي كانت تملكها في سواب . ومن جهة أخرى تخلت إلى بعض أقربائها في إيطاليا ، كتعويض عن أراضي كانت تملكها في ألمانيا . ولم يكن هذا سوى ترتيب مؤقت : فمن ذلك أن أعطت بريسغو واورتينو إلى دوق مودينا . ووضعت دوق توسكانا الأكبر على امارة سالزبورغ في الاسقفيات التي تعصرت . وبالمقابل أخذت بعض أراضي في الالب : ترانت وبريكسن وقسماً من اسقفية باسو .

وعلى هذا النحو فقدت النمسا معظم ممتلكاتها في ألمانيا . وفقدت نفوذها السياسي . وأخيراً استحالَت الامبراطورية المقدسة إلى امبراطورية النمسا لأنها لم تشأ أن ينالها الصغار عندما ترى الامبراطور الفرنسي بجانب امبراطورها الوحيد في أوربة حتى ذاك الحين . وبدأت النمسا تبتعد عن ألمانيا وتجعل لنفسها حياة خاصة . وسيتوسع هذا المفهوم لديها خلال القرن التاسع عشر وستضطر إلى التخلي عن ألمانيا لبروسيا .

يعتبر تعديل الامبراطورية نقطة ابتداء لألمانيا الحديثة نظراً لوجود كتل كبرى في داخلها وحذف النظام الاقطاعي القديم : الريتشافت ، طبقة بارونات الامبراطورية والفرسان ، ودول الكنيسة . ولكننا لا نرى في داخلها أي عاطفة قومية . وليس هنالك مجال للقول بقومية ألمانية .

ولكن هذا التبدل الذي طرأ على الامبراطورية كان قصير الامد ولم يدم في شكله الارضي ولا في شكله السياسي . فمن الوجهة الأرضية نرى أن تبدل الامبراطورية كان حركة اولى لتبدل دائم في الاراضي يجره نابوليون : فمن ذلك أننا نراه يلغي دولاً أحدثها بنفسه ، ويحذف في ١٨٠٦ ثلاث مدن حرة . ولم يبق سوى ثلاث : هامبورغ ، بريم لوبك ، . وفي ١٨١٠ زالت هذه المدن جميعها . ويحذف دولاً وجدت في السابق مثل دولة هس - هامبورغ (١٨٠٦) ، ودوقية برنسويك في (١٨٠٧) ، ودوقية اولدانبورغ (١٨١٠) . وفي (١٨٠٦) الغى تبعية الأمراء للامبراطورية . فقد قرر أن جميع الامراء أو البارونات ، الذين لا يقبلون شخصياً في كونفدراسيون الراين ، يجب أن يعتبروا أنفسهم تابعين للدول التي هم عليها لأن التجنس بجنسية الدولة التي هم عليها اجباري . ولم يبق في ألمانيا مواطنون أو أمراء يرتبطون رأساً بالحكومة المركزية ، بل

أن لكل منهم تابعة محلية . ولكننا نجد نابوليون يزيل الدول التي ساعد على خلقها : مثل ناخب هس - كاسل الذي أحدثه في تعديل الامبراطورية وحذفه عام ١٨٠٧ .

وأخيراً أبعد السويد عن ألمانيا بعد أن كانت تمثل فيها بوميرانيا . وجزئت بروسيا حتى فقدت نصف أراضيها . وأزالت هذه التبدلات الكثيرة أكثر من نصف ما تركه تعديل الامبراطورية ، وذلك أن عدد الدول الألمانية سقط من ٨٠ إلى ٣٨ في آخر الامبراطورية ، واقتصت العناصر الأجنبية عن ألمانيا . ولم يؤلف تعديل الامبراطورية ميثاقاً أرضياً دائماً ، ولم يدم النظام الذي أحدثه نابوليون في ألمانيا : لقد فرض زوال الامبراطورية المقدسة على النمسا في معاهدة برسبورغ ، واعلن في ٦ آب ١٨٠٦ . وكان منه أن أقصى النمسا عن ألمانيا نابوليون . وفي الوقت نفسه ، كان نابوليون يمنح التيجان الملكية إلى بافاريا وفرتامبرغ . ويحل الكونفدراسيون الريناني محل الامبراطورية المقدسة في ١٢ تموز ١٨٠٦ ، هذا الاتحاد يشمل ١٦ أميراً من ألمانيا الغرب والجنوب . ثم وسع هذا التدبير السياسي في السنوات التالية : ففي ١٨٠٨ ضم الاتحاد ٣٧ عضواً أي ما يقارب جميع الدول الألمانية عدا بروسيا والنمسا .

وجعل للاتحاد الريناني دستوراً يبين حقوق الدول الاعضاء وواجباتها المتبادلة ودياًطاً لإدارة المصالح العامة . وفي الواقع لم يقم دستور الاتحاد بوظيفة ، وسمي نابوليون حامي اتحاد الرابن ، فهو الذي يدير فيه السياسة الخارجية . ويستطيع أن يضع فيه فرقاً عسكرية . هذا ويظهر لنا أن الكونفدراسيون الريناني كان بمثابة دولة ألمانية ويمثل شكلاً من الوحدة إذا ما قيس بالنسبة الى التجزئة القديمة .

ولا نرى في كل هذه التبدلات شيئاً يشبه مبادئ الثورة وحقوق الشعوب في تجمعها بعقد واعترافها بحكومتها ، أو أن هنالك شيئاً يدل على القومية . بل إن هذه التدابير والترتيبات السياسية استبدادية ، وأهم دليل على ذلك هو تبدلها الدائم وعدم استقرارها . لقد كانت حلولاً وقتية مستوحاة في الواقع من مطامع نابوليون ، وليس فيها ما يدل على أن نابوليون مفهوماً في القومية الألمانية .

وبالرغم من أن نابوليون لم يكن له مفهوم في القومية الألمانية إلا أن أثره استطاع أن يفيد في تشكيل القومية الألمانية . وهنا لا بد لنا من أن نتساءل لأي درجة أحدث أثر نابوليون العاطفة القومية الألمانية ؟ .

يجب أن نلاحظ أولاً أن تركيز الأراضي الذي حدث في ألمانيا واسقط الدول الألمانية من ٣٦٠ إلى ٣٨ يعتبر من هذه الوجهة خطوة أولى ومرحلة مقطوعة ، لأن ألمانيا لن تعود إلى تجزئتها ولن تكون فيها دول كنسية ومدن حرة . ولم يبق في ألمانيا النابوليونية إلا ثلاث دول صغيرة يبلغ نفوس الواحدة منها (٥٠٠٠٠ نسمة) قد نجت بفضل أسباب شخصية وذلك لعلاقات قرابة مع اخوة نابوليون وهي دوقية جيرولدسك ودوقية ايزنبورغ ولشتشتاين .

ومن جهة أخرى يمكن أن تعتبر التغيرات النابوليونية مهياةً للوحدة . ان التغيرات الأرضية وعدم الاستقرار السياسي هدمت الروابط التاريخية التي يمكن أن تقول بشرعية خصائص كل دولة على حدة ، وقضت على التقاليد التاريخية التي يمكن أن تتأسس عليها عاطفة التقليد السياسي أو أي نوع من وطنية محلية . وهنالك نتيجة هامة وهي أن هذه السياسة استأصلت قسماً من الطبقة النبيلة الألمانية من بادونات الامبراطورية والفرسان .

وكان هؤلاء تابعين مباشرة للامبراطور ، وليس لهم الآن قومية ممكنة الا الالمانية وذلك لانهم انتزعوا من أراضيهم الخاصة . ولذا فان هذه الطبقة النبيلة ، التي رفعت عنها تابعة الامبراطورية الجرمانية ، لم يعد لها حياة سياسية كحالة البارون شتاين الذي سترجع اليه ويمثل لنا الالمانى الراغب في الوحدة .

هذه هي حقائق واقعة الا انها ستؤتى ثمارها في المستقبل ويظهر أثرها في الوحدة .

أثر الامبراطورية في ايطاليا . - ان سياسة نابوليون في ايطاليا اوضح منها في المانيا وذلك لأن نابوليون كان حراً في عمله . وسنرى ان سياسة الامبراطور فيها كانت سياسة قومية ، وان نابوليون اثبت ارادته في ايجاد امة في ايطاليا ، حتى ان اسم ايطاليا الذي اعطاه الى « جمهورية الالب » والى المملكة التي نابت منها يدل على ارادة نابوليون على تمديد هذا الشكل السياسي على شبه الجزيرة الابيطالية كلها . وعندما أتى مازي رئيس الجمهورية القديم يقدم الى نابوليون تاج ايطاليا عام ١٨٠٥ قال نابوليون : « كانت نيتي دوماً ان اوجد الأمة الايطالية حرة مستقلة . اني اقبل التاج واحفظه في الزمن الذي تقتضيه مصالحتي » ، فاذاً ايطاليا هي البلد الوحيد الذي اراد نابوليون ان يوجد فيه أمة . ولكن هل أوجدها ؟ ان نقطة انطلاق سياسة نابوليون في ايطاليا هي المنفعة الشخصية : كان يحلم في السابق ان يكون له مكان في ايطاليا ، وكانت ايطاليا اول ميدان لطموحه ، ومنها كان يفكر بترتيبات خاصة في سياسة البحر المتوسط والسياسة الشرقية . ولذا كانت ايطاليا عنصراً ضرورياً لسياسته في البحر المتوسط والشرق . وكان بإمكانه تنظيم ايطاليا كما يريد . ولقد رأينا ان الثورة هدمت ايطاليا التقليدية اي ايطاليا التاريخية ، ومنذ ١٨٠٥ طردت

النمسا من ايطاليا ، بموجب معاهدة برسبورغ ، ولذا كان نابوليون طليقاً فيها فماذا فعل ؟

نرى نابوليون في ايطاليا يتهج مناهج مختلفة ، ويندفع في سياسته اندفاعاً متناقضاً . ولم يكن لديه على وجه التأكيد اقل فكرة في الوحدة ، وكل مايريد أن تكون خاضعة لادارته الخاصة . ونجده يتبع نفس المزيج من المفاهيم القريبة والمتناقضة التي رأيناها في المانيا . فالشكل القديم هو مملكة ايطاليا التي احدثت عام ١٨٠٥ وشملت منطقة البندقية في صلح برسبورغ والمندوبيات البابوية في شمال آبنين . وهذا الترتيب يبدو كشكل لوحدة ايطاليا الشمالية . اما جنوة وبيمونت فقد ادجنتا في الامبراطورية الفرنسية .

وحول دوقية توسكانا الى مملكة ايتوريا لصالح ابن دوق بارما ، ولكن هذا توفي واصبحت زوجته مارني لويز وصية على المملكة لصالح ابنها (١٨٠٣) .

وفي ١٨٠١ منح نابوليون الى اخته اليزا باكشيوكشي جمهورية لوقا ودوقية ماسا - كلارايه . وأخيراً قرر نابوليون في شهر كانون الأول ١٨٠٥ سقوط آل بوربون في نابولي واعطى هذه المملكة الشاغرة الى اخيه جوزيف في (٣٠ آذار ١٨٠٦) وفي (١٨٠٨) استعاض عنه بصره مورا .

كما أن نابوليون اقطع اثني عشر اقطاعاً لمارشالاته ، وامارتين : الاولى وهي أمارة بينيفن الى تاليران . والثانية وهي أمارة بونت - كورفو (في كامبانيا) الى برنادوت .

اذن نرى ان نابوليون اتبع اربعة مفاهيم :

١ - مفهوم شخصي : وهو تأسيس مملكة خاصة بشخص نابوليون وليست مملكة فرنسية .

٢ - مفهوم فدرالي : شبه بالذي رأيناه في ألمانيا باعتبار الدول التي ألفها تشكل اتحاداً تحت حماية نابوليون .

٣ - مفهوم سلالي : وذلك بإيجاد مملكة نابولي لأخيه وامارة لوقا لأخته

٤ - مفهوم اقطاعي : كما فعل لماريشالاته ولتاليران وبرنادوت .

غير أن بعض التغييرات طرأت على هذا النظام بعد صلح تيلسيت (٧ تموز ١٨٠٧) : فقد حذف الامبراطور مملكة ايتوروا وضماها الى الامبراطورية بعد أن جعلها دوقية كبرى ونصب عليها اخته اليزا (٢٤ أيار ١٨٠٨) ، كما ضم بارما وبليزانس . وفي نيسان ١٨٠٨ ضم املاك البابا المحصورة بين الريف الروماني والادرياتيك الى مملكة ايطاليا : واحتلت روما في شباط ١٨٠٨ وأدجت دول البابا في الامبراطورية في (٢٧ أيار ١٨٠٩) .

وبعد هذه الدراسة نستطيع ان نعين الاختلاف الذي تبديه ايطاليا عن ألمانيا . ففي ايطاليا كان كل شيء تحت حكم نابوليون بالقباب مختلفة ثلاثة :

١ - دول شخصية : محكومة بنائب ملك (كمملكة ايطاليا) وتوسكانا التي تحكمها اليزا اخت نابوليون .

٢ - دول تابعة مباشرة لنفوذ فرنسا : روما ، جنوة ، ييمونته ، التي تؤلف جزءاً من الامبراطورية الفرنسية .

٣ - دول متعلقة بشخص وسيط أو دولة تابعة : مملكة نابولي .

ولذا فان نظام ايطاليا السابق قد زال. ولم يعد في ايطاليا التركيز في الأراضي : الملكية ، توسكانا ، دويل البابا القديمة ، ومملكة نابولي ولكن الوحدة لم تعمل رغم انه كان بالامكان عملها وامجادها .

ولذا لانستطيع ان نقول ان لنابوليون في المانيا او ايطاليا سياسة قومية او انه احدث قومية .

ولكن ماهي السياسة التي اتبعها نابوليون في اوربا ؟ ان التجزئة التي رأيناها يمكن ان تكون مرحلة لدولة موحدة لو ان نابوليون في التغييرات التي أجراها جنح الى القومية . لقد عرض الأستاذ لوفيفر نظرية السياسة النابوليونية وعرض نظريتهافيا سماه «سياسة نابوليون القارية» بعد تيلسبت . فهو يرى أن نابوليون في سياسته أراد توحيد اوربه بادمج اجزائها بالامبراطورية الفرنسية التي اوجدت عام ١٨٠٥ . وبهذا الشكل تتحول الامبراطورية شيئاً فشيئاً الى الامبراطورية على الطراز الروماني ، الامبراطورية الموحدة وعلى رأسها الامبراطور ولها سياسة واحدة . ويظهر ان نابوليون في هذه الامبراطورية الفتية اراد ان يعمل على تنظيم الادارة والشرائط الاجتماعية ، وهذه الفكرة هي التي اوحى اليه وضع « القانون المدني » أو « قانون نابوليون » .

ان هذه الفرضية جذابة ، ولقد وسعها الأستاذ لوفيفر في كتابه « نابوليون » . ولكن اذا نظرنا الى هذه الفرضية من وجهة النظر القومية اي من وجهة النظر التي تشغلنا وقلنا اذا صحت فرضية الأستاذ لوفيفر لكانت مناقضة لمبدأ القومية ، لأنها نوع من تجديد لموضة القرن الثامن عشر عن فكرة الملكية العامة التي ازدهرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر لصالح شارلوكان ولويس الرابع عشر . ومفهوم السياسة القارية ، من وجهة النظر الفرنسية ، ليس سوى الحاق اوربه وادمجها بفرنسا

ومن الثابت ان نابوليون لم يتصور من ذلك الا فائدة فرنسا لافائدة اوربة . لأن التعليقات ، التي يعطيها الى الملوك والملكات ، الذين يعهد اليهم بالملك في اوربا ، واحدة : فقد قال إلى أخيه لويس : « عليك أن تكون فرنسيا » . وكتب إلى مورا « تذكر انني لم اجعلك ملكاً الا من اجل سياستي » وكتب إلى أخته كارولين : « اريد قبل كل شيء ان يعمل ما يلائم فرنسا ، واذا فتحت الممالك فلستفيد منها فرنسا » . واذا لم يعمل هؤلاء الملوك بالسياسة التي يراها نابوليون ضرورية لفرنسا ، كان ينكر عليهم سياستهم ويعزلهم وإذا مست الحاجة كان يضم إلى فرنسا الدول التي أعطاهم لها كما فعل في هولنده .

وفي الحقيقة ان سياسة نابوليون كانت متناقضة لأنها لم تكن هي نفسها في كل الامكنة أو في كل الظروف . وكانت تأتلف مع كل دولة بصورة تختلف عن الاخرى .

وقد يحدث ان يترك نابوليون في سياسته مجالاً لفكرة القومية ، غير انه كان يستخدمها كواسطة . فمن ذلك اننا نراه يلقي نداءاً إلى الهونغارين بواسطة شاعر هونغاري اسمه باكساني في ١٥ آب ١٨٠٩ : « أن يشعروا بوجودهم كأمة » ولم يجب الهونغاريون على هذا النداء لأنه لم يكن سوى وسيلة .

غير أن كلام نابوليون إلى أخيه لويس ملك هولنده يبين بوضوح فكرة نابوليون في القومية . فهو يعرض عليه الفوائد التي يمكن الحصول عليها لهولنده لو كانت اكثر انقياداً وطاعة . ولو كان لويس طيعاً لأدمج نابوليون في هولنده شمال غربي المانيا . ويضيف : « لكنت نواة للشعوب التي كانت تنفر من الروح الألماني . وهذه غاية سياستي الاولى » .

(٢٠ أيار ١٨١٠) . وهذا عكس السياسة القومية لأنه كان يتصور أن يفقد الالمانيين الروح الالماني .

أثر الامبراطورية في بولونيا . — ان احسن مثال يظهر فيه نابوليون مفهومه عن القومية وتلاعبه بها هو بولونيا . ان وجود بولونيا لم يكن في الحقيقة سوى ورقة لعب دبلوماسية وعسكرية بين نابوليون وقيصر روسيا . أما من جهة القيصر فالدلائل عديدة : فمن ذلك ان تشارتوريسكي وجه الى القيصر الكسندر الأول في كانون الثاني ونيسان ثم في كانون الأول ١٨٠٦ مذكرات وحاول ان يقنع فيها القيصر ببعث مملكة بولونيا كدولة ، وان يؤلف حول روسيا اتحاداً فيدرالياً سلافياً تحت حماية روسيا . وأوضح أن هذا الحل أحسن قاعدة للسياسة الروسية التي تريد السيطرة على تركيا والبحر المتوسط . الا ان القيصر اهمل هذا الاقتراح ولم يعث بولونيا .

ومن جهة نابوليون كانت بولونيا شيئاً مماثلاً . لأن بولونيا وتركيا بالنسبة إلى السياسة النابوليونية تحدان روسيا من جهة الغرب والجنوب وتعزلانها وتبعدانها عن البحر المتوسط وأوربة . وبقيت بولونيا آلة بيد نابوليون . ففي آخر ١٨٠٨ كانت المفاوضات مع القيصر بشأن زواج نابوليون من اخته الدوقة كاترينا . وكانت بولونيا موضع مساومة . وقد رضى نابوليون ان يقدم بولونيا للقيصر مقابل زواجه من اخته . وفي العام ١٨٠٩ قدم نابوليون إلى القيصر غاليسيا ، حصّة النمسا ، رغبة في تحالفه مع الكسندر ضد النمسا . وليس في هذا ما يدل على أن نابوليون راعى وجهة النظر البولونية . وفي عام ١٨٠٩ نرى في العمليات الحربية ، التي قام بها الروس والبولونيون ضد النمسا في غاليسيا ، أن الصدام كان يحدث بين الفرق الروسية والبولونية مما يدل على ان السياستين كانتا متضادتين . وفي معاهدة فينا (١٤ تشرين الاول ١٨٠٩) أخذ القيصر قسماً من غاليسيا التي

أخذت من النمسا . ومع كل هذا فان البولونيين تحمسوا لنابوليون وكما يقول البير سوريل « ان قوة وهم البولونيين لا يعادلها الا قوة تضحياتهم » فقد التف البولونيون حول نابوليون عندما أتى إلى فارسوفيا بعد اندحار البروسيين عام ١٨٠٦ ودخل قسم كبير منهم في الجيش الفرنسي ووثقوا بنابوليون وأملوا بأنه سيبحث بولونيا . على ان ما فعله نابوليون عقب تيلسيت وهو ايجاد دولة دوقية فارسوفية الكبرى لم يكن ما يؤمله البولونيون . وقد نظمت دوقية فارسوفيا الكبرى من قبل فرنسا لا من قبل دوقها الجديد ملك ساكس الذي بقي في درسدن دون أن يتم في دولته الجديدة .

وحصل البولونيون على دستور في ٢٢ تموز ١٨٠٧ جعل السلطة التشريعية في مجلسين : مجلس أنشيوخ ومجلس النواب : الأول يتألف من النبلاء والثاني من النواب بالتصويت لمن يدفع ضريبة معينة . وهذا التمثيل البولوني لم يكن شيئاً عظيماً لأن دورة انعقاده كانت ١٥ يوماً في كل سنتين . وإلى جانب هذه الحكومة المركزية أوجد نابوليون في بولونيا أوضاعاً ونظماً مستوحاة من النظم الفرنسية ومديريات عامة ومصالح عامة . ولأول مرة في التاريخ وجد لبولونيا سلطة مركزية وهيئة موظفين مسلكيين . يضاف إلى هذا ان الامبراطور ادخل القانون المدني في دوقية فارسوفيا الكبرى عام ١٨١٠ ، بعد أن ألغى القنانة . وهذا كل ما عمله من أجل الفلاحين .

وتتصف بولونيا النابوليونية هذه بطابع ارسوقراطي . ومع هذا فقد ظل النبلاء ، إلى حد ، قلقين من السياسة النابوليونية . لأنهم كانوا يخشون من ان يذهب نابوليون بعيداً في تحرير الفلاحين . حتى ان الماغنا أي ان كبار الملاكين كانوا منقسمين : فبعضهم مثل تشارتوريسكي كان يكره

فرنسا. وبقي أميناً للسياسة الروسية ؛ وبعضهم على العكس انحاز الى الفرنسيين مثل بونيا تووسكي . اما الاكايروس فكان في موقف مبهم : وذلك لان الحكم الفرنسي كان ملائماً للاكايروس الذي بقي محافظاً على أمواله ومركزه في الدولة . ولكن الاكايروس قلق من جهة ثانية لما كان يرى في دوقية فارسوفيا الكبرى من اعلان الحرية العبادة والوجدان وتوسع في المحافل الماسونية . وقلق للحقوق الممنوحة لليهود . ولكن موقفه تغير بعد أن اضطهد الامبراطور البابا .

لقد وضعت أمام نابوليون مشاكل كثيرة في دوقية فارسوفيا الكبرى . ولكن هذه الدوقية دامت قليلاً لحكم عليها . ولا تسد بولونيا ، بشكلها الجديد ، رغبة القومية البولونية إلا قليلاً ، ومع هذا فقد كانت شيئاً عظيماً بالنسبة للبولونيين الذين بقوا دون شعوب اوروبا امناء على عهد نابوليون . فقد قدموا لنابوليون في البادى ٥٣٠٠٠ جندي . وفي الحملة الروسية كان الجيش الفرنسي يضم ٩٠٠٠٠٠ بولوني فيهم ١٣ جنراً قتل منهم اثنان احدهما المارشال بونيا تووسكي الشهير . و ٦ زعماء بولونيين في جيش نابوليون صاروا جنرالات في جيش فرنسا بعد ١٨١٥ . وبقي قسم من هذا الجيش البولوني في فرنسا بعد سقوط نابوليون بصفة مهاجرين يخدمون في الجيش الفرنسي .

ان بولونيا تمثل سياسة نابوليون العظمى في القوميات . ولذا لا يمكن القول بأن نابوليون ساعد الحركة القومية في اوروبا ، أو على الاقل لم يساعدها ملء ارادته . وفي الحقيقة ان القوميات لم تكسب شيئاً من حكم نابوليون بل ان رد الفعل ضد هذا الحكم هو الذي ساعد القوميات على النهوض .

رد الفعل القومي ضد الحكم الفرنسي

إذا استثنينا بالطبع المنافع ، التي تضررت من الثورة ، سواء من جهة الحكومات أو من جهة اصحاب الامتيازات ، نرى أن اوروبا بوجه الاجماع قد رحبت بالثورة . بيد أن هذا التفوق الروحي الذي حظيت به فرنسا سرعان ما استحال على يد نابوليون إلى طغيان مادي ، وظهر رد الفعل من كل جانب ، وأوحى العاطفة الوطنية أو ولدها عند الشعوب الخاضعة بالقوة كما ولد عندها العاطفة القومية . وهكذا لم يولد نابوليون القوميات بل ان القوميات نشأت ضد نابوليون نتيجة لرد الفعل .

على أن رد الفعل لم يكن متاثلاً ، ولم يحدث في وقت واحد ، ولم يكن له في شتى البلدان نتيجة واحدة . وسندرس رد الفعل هذا حسب طبيعته .

اسبانيا

بدأ الكفاح ضد نابوليون في اسبانيا قبل غيرها بشكل رد فعل وطني . ومما يلفت النظر ان نابوليون لم يتوقعه ، أو انه على كل حال احتقره . لقد شهدت اسبانيا هادئة جميع التدابير السياسية التي كانت تقوم بها حكومتها من الملكة ماري لويز ومحظيها غودوا . الا ان رد الفعل ظهر مباشرة منذ حاول النفوذ الفرنسي ان يضع قدمه في اسبانيا . ولقد أظهر نابوليون في القضية الاسبانية من الجهد والوحشية والرياء ما لم يظهره في غيرها ، وجعل أن للاسبانيين سياء خاصة ، ولقد قال « ان الاسبانيين كسائر الشعوب سيكونون جد سعداء بقبولهم انظمة الامبراطورية » . ومن جهة ثانية احتقر النازين وامكانية الاعمال التي يقومون بها . وباحتقاره هذا بعثر قواه في انحاء شبه الجزيرة الايبيرية ولم يرسل عدداً كافياً من

الجنود ليخمد حركة الثوار نهائياً . ولم ينظم جيشه بصورة كافية كالمعتاد ، حتى ان شرائط اسبانيا الجغرافية والمسافة التي يجب على الجنود قطعها كانت عاملاً في الخذلان في عدة مواقع . يضاف إلى ذلك ان نابليون لم ينظم قيادته ، لأن عمل الزعماء لم يكن منسجماً موحداً ، وكل جنرال يعمل مستقلاً عن الآخر ، الا إذا وجد الامبراطور فانهم يوحّدون جهودهم . وبما لاشك فيه أن الجيوش النظامية في اسبانيا أو الثائرون لم يكن باستطاعتهم التخلص من الجيش الفرنسي لولا مساندة الانكليز لهم . فسيادة البحار ، التي احتفظ بها الانكليز ، ساعدتهم على امداد الحرب ضد فرنسا والذهاب بها حتى النهاية .

وليس غرضنا الكلام عن حوادث اسبانيا بل ان كل ما يهمنا ان نبحث عن رد الفعل القومي فيها . ان نقطة انطلاق الحوادث الاسبانية هي احتلال شمال اسبانيا بحجة تأمين مواصلات الجيش الفرنسي ، في البرتغال ، الذي يقوده الجنرال جونو في آخر ١٨٠٧ وأول ١٨٠٨ . ثم دخل مورا مدريد في ٢٣ آذار ، ورافق ذلك تعقيدات سياسية وما إليها من تنازل الملك شارل الرابع عن العرش ومقابلة بايّن حيث أكره نابليون فرديناند ابن شارل الرابع على التخلي عن العرش . وفي ٥ أيار اعطي التاج الى نابليون ونصب هذا أخاه جوزيف ملكاً على اسبانيا وانتخب مجلس (خمنته) اسباني . ولاشك أن الحكومة الفرنسية هيأته وانتقته من بين طبقات الناحيين الثلاث . ولذا كان قليل العدد . فعلى ١٥١ عضواً فيه لم يحضر سوى ٥٩ . وقد وضع هذا المجلس دستوراً للملكية الاسبانية بعد ان قبل بجوزيف بونابرت ملكاً ودخل هذا مدريد في ٢٠ تموز ١٨٠٨ . ظهر رد الفعل الاسباني مباشرة ضد الحكم الفرنسي . فمنذ ١٧ آذار و ١٨ منه قامت حركة عصيان في اراخوويوز وقلبت حكومة غودوا .

وبعد شهر على دخول الفرنسيين مدريد انفجرت حركة في ٢ أيار، إلا أن مورا أخذها بفضاعة في اليوم الثاني . وانطلق الاسبانيون في ثورتهم .

ولكن مم يتألف مجموع الثائرين ؟

لا يوجد في اسبانيا بورجوازية الا في بعض المواني وخاصة في قادس . ولذا كان ينقص اسبانيا العنصر الذي يمكن أن يتقبل النفوذ الفرنسي كما في باقي أوربة . في الحقيقة إن جميع عناصر المجتمع الاسباني تألبت ضد فرنسا :

الجيش النظامي . - يجب الا ينظر إلى الثورة الاسبانية كعصيان شعبي بسيط، لأن الجيش الاسباني الرسمي وقف مباشرة ضد فرنسا وانقسم إلى قسمين من الشمال إلى الجنوب : في الأندلس من جهة ، وفي غاليس وكاتالونيا من جهة ثانية . وكان لهذا الجيش الاسباني قاداته : كاستانوس بالافوكس وغالوزو . ولو ترك هذا الجيش وقواه الفردية لما استطاع ان يعمل شيئاً تجاه الجيش الفرنسي ، إلا انه كان يلقي نجدة الجيش الانكليزي الذي نزل في البرتغال .

ونرى في اسبانيا ، خلافاً لما رأيناه في ايطاليا والمانيا ، عدم وجود تعاون عسكري بين الاسبانيين والفرنسيين .

الشعب . - لقد برهن الشعب الاسباني منذ زمن طويل على كرهه الاغراب وعلى تعصبه الديني ، حتى ان هذه العاطفة ظهرت ضد الانكليز كما ظهرت ضد الفرنسيين . وقد وجهت ضد فرنسا لعدة أسباب : أولاً بسبب الغزو والأضرار المادية التي سببها الغزو للسكان . ولكن يجب أن نلاحظ أن العصيان انفجر في البدء في المقاطعات التي لم تحتجها فرنسا . ولذا فان العاطفة الوطنية كانت في اساس العصيان إلى جانب الآلام

المادية التي سببها الاحتلال . ولقد بدأت الحركة في أقاليم أستوريا وغاليس والأندلس .

وهناك سبب آخر في قيام الشعب وهوتاير الأكليروس الذي أثار الفلاحين ضد الفرنسيين . ومما يؤثر عن الشعب الاسباني أنه يكره الأجنبي ، هذا الأجنبي الذي يمثل كل ما يناقض التقاليد الاسبانية . ولذا فإن حركة الثورة أخذت حركة شعبية بدا فيها الشعب الاسباني كله ضد الجيش الفرنسي .

الطبقة النبيلة . - كان للطبقة النبيلة عاطفة كبرياء قومية اسمى بالطبع مما هي عند الشعب ، وزادتها الأهواء السياسية اضطراباً ضد النظام الفرنسي الذي اقصاها عن السلطة . ولهذا السبب نفسها ثارت ضد غودوا ثم ضد فرديناند عندما علمت أنه تعاهد مع العنصر الأجنبي . يضاف إلى ذلك ان هذه الطبقة كانت تكره كل اصلاح لأنها ترى النظام الفرنسي متمثلاً فيه : لقد كان النبلاء الاسبانيون يدافعون عن امتيازاتهم وخاصة امتيازاتهم الاجتماعية وحتى عندما يجنح البعض الى اصلاح سياسي على الطراز الانكليزي . فالحكم الفرنسي والغاء الحقوق الاقطاعية والمساواة بين الناس تمثل ، بالنسبة الى النبلاء الاسبانيين ، نهاية نفوذهم الاجتماعي . وهكذا اعلن الماركيز سانتا كروز العصيان في اوفيدو في بدء حزيران ١٨٠٨ .

الاكليروس . - كان الاكليروس عنصراً أساسياً في العصيان وقد سماه نابوليون « عصيان الرهبان » . لقد كان الاكليروس في اسبانيا عديداً وقوياً . وجد فيها ٦٠٠٠ عصري و ١٠٠٠٠٠ نظامي . وهو يكره الحكم الفرنسي والافكار الفرنسية لعدة أسباب :

١- لأن الثورة اضطهدت الاكليروس .

٢- لأن النظام الفرنسي يمثل علمنة الدولة والمجتمع . أما نابوليون

نفسه ، اثناء القضية الاسبانية ، فقد بدأ باضطهاداته ضد البابا التي أثارت الرأي العام الكاثوليكي عليه . وإذا استثنينا بعض الأخبار فأننا نستطيع القول بأن الاكليروس الاسباني كله ثار على فرنسا ، وان زعماء الاكليروس نظموا حركة النزاع . وقد كتب رئيس أساقفة اشبيلية من روما إلى زميله في ٢٠ حزيران ١٨٠٨ : « انك تشعر جيداً بأنه يجب علينا الا نعترف بملك ماسوني هرطقي لوثري كهؤلاء البونابرتيين والأمة الفرنسية » . وفي العصيان نفسه كان الدور الأول لبعض الأخبار وبخاصة رئيس أساقفة غرناطة ، ورئيس اساقفة اشبيلية واسقف سانتاندر . وكان الاساقفة يرمون بلاغاتهم إلى الاكليروس المحلي ليملوا عليه الموقف الذي يجب عليه اتخاذ . وقد قبض على بعض هذه البلاغات وعرف بهذه الطريقة تأثير الاكليروس الأعلى . وفي العصيان نفسه كان الكنسيون في الغالب رؤساء الثوار المحليين ، مثل الكاهن القانوني كالفو ، فقد كان على رأس الثورة في فالانسية حيث قتل ٣٣٨ فرنسياً . وغالباً ما كان يتأسس الحركة آباء أو رهبان بل راهبات . ومع هذا فان النظام الفرنسي احترام ، في الأصل ، وضع الاكليروس : ففي دستور بايوت لم تكن قضية علمنة الدولة موضع بحث بل ان الديانة الكاثوليكية هي الديانة الوحيدة المعترف بأنها ديانة الدولة . إلا ان نابوليون ، عندما استولى على مدريد الغي محكمة التفتيش وحذف الاديرة وصادر أموالها . وكان هذا سبباً جديداً لقيام الاكليروس عليه .

وهكذا نرى انه لا يوجد في اسبانيا ما يدعم الأفكار الفرنسية . ولقد كان الطلاب في القالة وسالامنكا وفالادوليد في أول المحاربين . لقد ثار النظام الاسباني القديم ببنائه الاجتماعي والديني على النفوذ الفرنسي . ولا يوجد في المجتمع الاسباني المعاصر ما يمكن أن يعارض حركة المقاومة ضد

الفرنسيين . ولذا يمكن القول ان جميع عناصر المجتمع الاسباني كانت مجمعة على مقاومة النظام الفرنسي .

على ان هذا النزاع كانت له طباع خاصة يجب ايضاها .

أولاً : فظاعة النزاع . - وهذه الفظاعة تتضح بطباع الاسباب ومبالغة الاسباب والآلام التي سببها الحكم الفرنسي في اسبانيا . أخذ النزاع شكل المذابح والاعتيالات . وكان السجناء يعذبون . وأحسن مثال على ذلك ماجرى بفرقة الجنرال دويون . فقد وقع هذا على اتفاق يسمى « تسليم بابلن » في ٢٢ تموز بعد أن حوَّص وأضناه الجوع والعطش والحر . وبموجب هذا الاتفاق يجب ان تعاد الفرقة إلى وطنها بطريق البحر . إلا انها على العكس زجت في سجون جزيرة كلبيريا وحكم على الأسرى بالموت جوعاً . ومن الطبيعي أن يقابل الفرنسيون هذه الشدة الاسبانية بالمثل والقتل بالجملة وحرق القرى . بدأ النزاع فظيلاً وهذه الفظاعة تتضح بشدة العاطفة الوطنية التي ثارت وتجلت بعدة أشكال ، ويكفي أن نذكر حصار سرقسطة . فقد دام شهرين ووجب الاستيلاء على المدينة بيتاً بيتاً في كانون الثاني وشباط ١٨٠٩ وقد قتل فيها ٦٠٠٠٠ نسمة ومات ٥٨٠٠٠ نسمة من المرض .

ثانياً : شمول الحركة . - لقد خرجت الحركة من غاليس ومن مقاطعات أستوريا من جهة ، ومن الأندلس من جهة أخرى ، ثم انتشرت بعد ذلك في شبه الجزيرة كلها وفي كل مكان بأن واحد . وبدأ شكل العصيان بتأليف لجان محلية تسمى « خوته » (اللجان الثورية) التي تضم العصابات وتسليحها . وكانت هذه العصابات تجوب البلاد أو ان اللجان الثورية تقوم بمهمة الشرطة الأهلية (مليشا) . وهذه العصابات مع المليشا تسند عمل الجيش النظامي . او انها تحارب بنفسها عندما لا يوجد الى جانبها جنود

نظامية . وتآلفت على هذا النحو ١٧ لجنة ثورية في مختلف أنحاء اسبانيا باشتراك جميع السكان . وقفت العمليات العسكرية الفرنسية عاجزة تجاه شمول الحركة ودوامها . ورغم ان الجنود الفرنسية كانت تخرز النصر في كل عملية حربية الا ان الظفر في مكان لايعني شيئاً لأن النزاع يستمر في غيرها . وكان من الممكن الا يحصل الاسبان على نتائج قطعية لولا مساعدة الانكليز ، ولكن قوى العصيان وحدها كانت كافية لتظهر عجز الجيش الفرنسي .

ثالثاً : بقطة النعرة الاقليمية . - ان الاجماع على الثورة لايعني الوحدة . فقد كانت اللجان الثورية « الحوتة » ينافس بعضها بعضاً . ويميز دوماً فريقين : فريق الشمال وفريق الجنوب . وقد احدى خوته غالبس به خوته استوريا وخوته ليون وقشتالة القديمة ، ولكن هاتين الأخيرتين انفصلتا بسرعة . وفي الجنوب ادعت خوته اشيلية أنها « خوته اسبانيا والهند » ، الا أنها لم تؤلف حكومة مشتركة حتى ان الجنرال الكونت تيللى لم يقبل بأن يخرج جيش الحوتة من المقاطعة . ولم يشأ خوته غرناطة المجاور الخضوع أو الاعتراف بسلطة خوته « اسبانيا » . وفي ايلول ١٨٠٩ اقترحت خوته مورسيه التي يوجهها فلوريدا بلانكا ، عقد مجلس يمثل خوته الأقاليم في آرانجويز وقد تألف المجلس من النبلاء والكهان ، واحتدمت المناقشات السياسية وتعارض فيه مفهومان سياسيان : مفهوم الاستبداد المستنير الذي يمثله فلوريدا بلانكا ؛ ومفهوم الملكية على النمط الانكليزي ويمثله جافيللاتوس وتم الاتفاق اخيراً على إحداث وزارة اسبانية ولكن بدون قيادة عامة لأن الجنرالات ارادوا ان يكونوا مستقلين وفي الواقع ان الحوتة المركزية التي تشكلت على هذا النحو لم تستطع أن توطن سلطتها وادارتها إلا في مقاطعتين : ليون وقشتالة القديمة . وهذه

النتيجة هامة : لأنها تبين لنا نزعة اسبانيا الغريزية إلى الانقسام وظهور
النحرات الخاصة والاقليمية المحلية ، إذا ما ذهب الاستبداد المركزي .
وهذه صفة مميزة للحركات الاسبانية في القرن التاسع عشر كله وفي الجزء
الأول من القرن العشرين .

ونجد في هذا العصيان بذور الانقسام السياسي الذي ظهر أثره فيما بعد .
ففي عام ١٨٠٩ استطاع جافللا نوس أن يقتلع من الحوثة المركزية
الموافقة على اجتماع الكورتز أي المجلس القومي ، واجتمع الكورتز في
قادس في ٢٤ ايلول ١٨١٠ . وانتخب اعضاء الكورتز من قبل الحوثة
في الأقاليم . أما الأقاليم التي تحتلها الجنود الفرنسية ، حيث لا يمكن اجراء
الانتخابات فان اعضاءها تعينوا في قادس من قبل لاجئي هذه المقاطعات
أو مباشرة من قبل مجلس الوصاية . وبهذه الطريقة نفسها عين ٣٦ مندوباً
يمثل المستعمرات الاميركية . وهذا ما يوضح لنا التشكل الحر لهذا المجلس .
وكانت قادس المنطقة الوحيدة في اسبانيا التي يوجد فيها بحق بورجوازية
هامة وأفكار متقدمة بالنسبة إلى مجموع اسبانيا . ولذا فان هذا المجلس
الذي يضم اعضاءه على هذا الشكل لا يتفق مع الرأي العام في اسبانيا
ولامع تركيب العصيان ، لأن العصيان كان مضاداً للثورة ومتعلقاً بالنظام
القديم . وسيضع هذا المجلس دستور ١٨١٢ الذي هو نسخة عن دستور
فرنسا عام ١٧٩١ مع تبديل واحد وهو : الاعتراف بالديانة الكاثوليكية
ديانة وحيدة في البلاد وتحريم الديانات الأخرى . ورغم هذا التقيد الديني
رفض الاكليروس الدستور وقرر اعضاء الكورتز حذف محكمة التفتيش
وقللا عدد الأديرة . وهذا الدستور الحر (١٨١٢) الذي تبنته اسبانيا
الرجعية ترك آثاره : فقد كان أساساً للانقسامات السياسية في اسبانيا في
الاعوام التي تلت العهد الرجعي . وفي خلال النصف الأول من القرن

التاسع عشر كان الاسبانيون يتقاتلون سياسياً من أجل أو ضد دستور ١٨١٢ . وسيكون لهذا الدستور شأن أوسع لأنه سيكون برنامجاً سياسياً للتوار في ايطاليا على الملوك المستبدين وعلى الحلف المقدس .

نرى في هذه العناصر المختلفة للحركة القومية الاسبانية شيئاً اسبانياً خاصاً . وهو شدة العاطفة القومية الاسبانية التي يمتزج مع الوطنية الاسبانية والتقاليد الاسبانية . وهذا يعني اننا أمام رد فعل شديد جداً الا انه بسيط من الوجهة الفكرية لأنه رد فعل الوطنية ضد الأجنبي الفاتح .

روسيا

نرى في روسيا شيئاً مشابهاً لما في اسبانيا . يسمي الروس عادة "حرب ١٨١٢" الحرب الوطنية . وفي الواقع ان الحملة الروسية كانت اول غزو وأول خطر هدد روسيا منذ حرب السويد ضد بطرس الأكبر . وربما كان خطأ نابوليون في خوفه من شعبية الحرب ، إذ لم يجرأ ان يشعبها لدى البولنديين عندما نادوا باعلان مملكة بولونيا وضم الأقاليم التي امتولى عليها الروس في دوقية فارسوفيا الكبرى، وارادوا اتحاد ليتوانيا وبولونيا . واراد نابوليون أن يوالي مفاوضاته مع الروس بهذا الشأن ولم يجرأ أن يقرر ذلك . ولم يجرأ أيضاً أن يجلب اليه الفلاحين الروس بإلغاء القنانة وتقسيم الاراضي . ولو أنه أخذ بهذين الرأيين لاستطاع ان يجعل الفلاحين الروس وعامة البولنديين إلى جانبه . ولكنه لاعتبارات سياسية اضاع هذه الفرصة .

لقد ظهر الطابع القومي في حرب ١٨١٢ بشكل لامع في آخر أثر للتؤرخ الروسي تارليه وعنوانه « حملة ١٨١٢ » .

نرى في رد الفعل القومي ضد الفرنسيين ان الرأي الروسي كان مجمعا على رفض المفاوضات التي حاول نابليون اقتراحها مع حكومة القيصر الكسندر حتى آخر دقيقة . وقد وضعت أمام الروس في حملة نابليون قضيتان :

١ - اما الاقتصار على الدفاع وتخليص الاراضي الروسية الأصلية ، وهذا هو مفهوم المارشال العجوز كوتوزوف وشيوخ الروس .

٢ - واما على العكس يجب متابعة القتال، بعد خلاص الارض الروسية، الى سقوط نابليون وخلاص أوربة منه . وهذه هي وجهة نظر القيصر والحاشية التي تحيط به والأجانب اللاجئين في بلاطه .

ان الأشياء تظهر لنا بوضوح اكثر في كتاب تارليه: وهي ان حركة العصابات القومية هي التي غلبت الجيش الفرنسي : ان اباداة المؤن والقرى امام الجنود الفرنسية والمجاعة هي التي سببت انكسار فرنسا وليس البرد كما تريده الاسطورة . وذلك لأن شتاء تلك السنة لم يكن قاسياً مدة طويلة ، ولأن البرد الشديد لم يبدأ الا بعد ان وصلت الجيوش الفرنسية في تراجعها ، الى سمولنسك وبعدها . وعندما هلك الجيش تقريباً كان الطقس معتدلاً ، وعندما مر الجيش من نهر بيريزينا لم يكن النهر قد تجمد بعد . واذن لم يهلك البرد الجيش الفرنسي بل العصابات ومقاومة الروس أنفسهم .

وفي روسيا فوجدنا أمام رد فعل غريزي وطني ضد الفاتح الغازي الذي ساعد على تماسك الأمة الروسية، وعلى رد فعل فكري ضد مוזعات الغرب وتفكيره . وتعرف هذه الحركة باسمين شهيدين احدهما موسيقي وهو غلنكا والاخر مؤرخ وهو كارامزين ، وكانا مؤسسين لجرائد ادبية في روسيا . ولقد تشبعا بالافكار الفرنسية وب عقلية الأنوار والوطنية العالمية كما رأينا عند مفكري الألمان ، الا انها أمام الفاتح انقلبا وقاما برد فعل وطني .

هولند

لقد كانت التقاليد القومية في هولند قومية وازدادت قوة أثناء الحكم
الافرنسي . فقد طبقت الجمهورية الباتافية الاصلاحات السياسية الأساسية
واستطاعت ان تحمي استقلالها الذاتي تجاه فرنسا . وعندما فرض
نابليون اخاه لويس ملكا على هولند خالف لويس ارادة اخيه وانحاز الى
جانب هولند ضد فرنسا وأضاع بهذا العمل تلجه . كما ان الهولنديين
عارضوا مشروع اصلاح الاراضي الذي اراد الفرنسيون فرضه عليهم .
يضاف الى ذلك ان المصالح الاقتصادية الهولندية قد تضررت ، ابتداء من
عام ١٨١٠ ، بسبب الحصار القاري الذي فرضه نابليون بالقوة . وزاد
ضرر المصالح الاقتصادية في شدة العاطفة القومية القديمة . فلم يرض
الهولنديون بادخال « القانون المدني » والقوانين الفرنسية وتخفيض ثلث
فائدة الدين عام ٨١٠ وادخال الضرائب الفرنسية عام ١٨١٣ . ولذا
فالفوائد المادية لم تعمل هنا الا في اثبات او زيادة رد الفعل المعنوي السابق .
وكان من نتائج الحكم الفرنسي في هولند شعبية السلالة القومية وهي
أمرة آل أورانج وطبعها بطابع قومي جعل الشعب يقبل بها عام ١٨١٥
في بداية العهد الرجعي .

نلاحظ في هذه الحالات التي أتينا على ذكرها رد فعل وطنيا
منبثقاً عن شعوب لها قوميتها القديمة عند البعض . ونلاحظ عند الاخرى
مظاهر الحقد ولكننا لا نجد فيها فكرة شاعرة بالقومية . وليست هذه
المظاهر الا دلائل على المقاومة الفردية أو على الوطنية الخاصة ضد الاحتلال
النابوليوني . ورد الفعل الفردي هذا نجده آتيا اما عن بعض الحكومات
أو عن الافراد انفسهم .

واذا كان رد الفعل آتياً عن الحكومات فأهميته انه يزيد في مركزية الدولة وقوتها ، ولكنه في الوقت نفسه يكون عاملاً في تقوية النعرة الخاصة لهذه الدولة ويجول دون صهر هذه الدولة المحلية في وحدة أعلى . وناخذ تاييداً لهذه الفكرة مثالين : بافاريا وبروسيا .

بافاريا

وصلت بافاريا في ظل الحكم الفرنسي إلى مرحلة الدولة الحديثة بفضل الاصلاحات التي قام بها الوزير البافاري الكونت دومونجلاس والتي بدأت منذ ١٨٠٠ وتوالى في المملكة ابتداءً من ١٨٠٧ وتوجت بدستور ١٨٠٨ . وقد جرت هذه الحركة الاصلاحية بتعاون مع فرنسا . وكان من هذه الاصلاحات أن قوت بناء الدولة : وذلك بأن الفت بافاريا مصالح عامة للإسعاف والتعليم والعدلية والبريد والموازين والمكايل وجعلت لها دواوين خاصة . ووحدت اقتصادياتها وضرائبها : فمن ذلك أنها فرضت الضرائب المباشرة في المملكة كلها وحذفت الجمارك الداخلية وشرعت مصلحة المساحة (الكاداستر) بأعمالها لتعين الضريبة العقارية . وتألقت الحكومة المركزية بشكل وزارات وبشكل مجلس دولة مع مجلس تمثيلي وهمي لأن الحكم فيها لم يكن برلمانياً . وقسمت البلاد إلى « دوائر » ولكل منها إدارة وبلدية . وفصلت أملاك الملك والمبالغ المخصصة لمصاريفه الشخصية عن مجموع الدولة . وتألقت على هذا الشكل بناء الدولة الحديثة في بافاريا .

وتبدل الوضع الديني أيضاً : ففي عام ١٨٠٣ ادخل التسامح الديني ، وفرض على المدارس أن تضم أبناء أديان مختلفة عام ١٨٠٥ ، كما جعل للبروتستانت وضع خاص ١٨٠٩ . وعصرت أموال الاديرة (من ١٨٠٢ - ١٨٠٣) . وعملت الحكومة البافارية بتعاليم « اليوسفية » .

(التي تجعل الكنيسة خاضعة للبابا من ناحية العقيدة وأعضائها خاضعين للدولة ١٧٨١) وأخذت عنها مرسوم التسامح الديني عام ١٨٠٩ وجعلت قانون العلاقات مع روما يتجه اتجاهاً حكومياً. ولم يؤد هذا التديرو إلى كونكوردات مع البابا لأن روما لم تقبل بهذا التحديد .

وقامت بافاريا أيضاً بالاصلاح الاجتماعي ولكنها اندفعت في هذا السبيل أقل مما اندفعت في الاصلاح السياسي : حذفت الطبقات الممتازة ١٨٠٧ - ١٨٠٨ مع مجالسها والغيت القنائة والضرائب الشخصية . إلا أنه ابقى على امتيازات البارونات الذين فصلوا عن الامبراطورية الجرمانية وجعلت للطبقة النبيلة أوقاف ، واحتفظت ببعض الحقوق العدلية : فمن حقها أن ترفض دفع أجرة السخرة وحق استملاك الاقطاع من قبل الفلاحين . ورغم أن هذا الاصلاح لم يندفع حتى النهاية في الحقل الاجتماعي إلا أنه دليل على زوال النظام القديم والبناء الاقطاعي وتشكيل فردية سياسية جديدة عصرية ومتينة يمكنها أن تقف حائلاً في سبيل الوحدة في السنوات المقبلة .

ونجد شيئاً مماثلاً لهذا في الدول المجاورة مع مراعاة بعض الاختلافات والسياء الخاصة بها كما هي الحال في « فرتامبرغ » ودوقية « باد » اللتين يمكن أن يعتبر وجودهما كبافاريا مانعاً قوياً في تشكل الوحدة الألمانية . ففي هذه الحالات نرى مركزية في الدولة ، بنا في السابق لا نجد إلا فرديات سياسية صغيرة . وهذه المركزية تعتبر تقدماً من ناحية القومية ، ولكنها قومية محلية لها محاذيرها عندما يراد تأسيس الوحدة القومية .

بروسيا

وهذه الحالة نفسها تنطبق على بروسيا ، ولكن النتائج اعظم فيها مما في غيرها . نرى في بروسيا تغيراً داخلياً شخصياً له نتائجته الكبرى في كل ألمانيا مباشرة وفي المستقبل ، وذلك لأن تنظيم بروسيا تنظيماً حديثاً يهم ألمانيا كلها أكثر من تنظيم بافاريا . وإذا كانت الائتسان نحت نير فرنسا ومراقبتها إلا أن بروسيا كانت الدولة الألمانية الوحيدة التي بقيت حقيقة مستقلة ، رغم رجوعها إلى نصف مساحتها السابقة ، وما زالت تحتفظ بتقاليد عظمها القديمة . يضاف إلى ذلك أن الجهد الذي بذل في تجديد بروسيا كان يراد منه خلق أداة عمل ضرورية لتحرير ألمانيا من فرنسا لأن هذه الحركة كانت ضد فرنسا بصورة واضحة سواء أوجدت إرادة عند القائمين عليها للكفاح ضد فرنسا أم أن الآلام التي سببها الجيش الفرنسي للسكان جعلتهم راضين عن هذا التغيير . وسيكون لتجديد بروسيا ، بنتيجة هذه الحوادث ، تأثير قومي . ولكن هذا التجديد كان عملاً بروسياً ولم يكن نتاج ثورة ، بل من عمل الدولة أي من عمل الدواوين والجيش . ولم يكن هذا الحزب القومي البروسي سوى الحزب القديم المحب للحرب الذي ما زال موجوداً في البلاط البروسي ولكنه تجدد في هذا العصر بدخول العناصر الأجنبية التي أتت من مختلف نقاط ألمانيا . وقد عمل هذا الحزب على تأسيس القوة البروسية من جديد رغم الظروف الصعبة التي أحاطت به لأن الحكومة التجأت في كونيغسبرغ وبقي الجيش الفرنسي محتلاً براندبورغ حتى عام ١٨٠٨ .

ينطوي تنظيم بروسيا على الأمور التالية :

تأسيس الجيش . - وقد قام بهذا العمل شادتهورست ، وهو من هانوفر

والتجاً في بروسيا ، وغنيزنو السكسوني ، مع الاستعانة برجال بروسيا وضباطها مثل كلوزويتز . وانصرف جندشارنهورست وأعوانه إلى تطهير القيادة العليا للجيش وتنظيمها ، وجعل الجيش البروسي مؤلفاً من ٦ جيوش ، وأنشأ مدرسة حربية وقيادة عامة ونظاماً جديداً للمشاة مستوحى من النظام الفرنسي ، وجدد المدفعية واخترع الاحتياطي ، وبواسطته حولت القيادة العليا البروسية بنود المعاهدة التي تجعل الجيش البروسي لا يتجاوز ٤٢٠٠٠ . وتقرر لزيادة الجنود أن تعطى التعاليم العسكرية إلى الفلاحين الذين لم يطلبوا للخدمة في الجيش العادي . وكان هؤلاء يدعون لقضاء شهر في الخدمة العسكرية ثم يعودون إلى بلادهم حيث يتلقون التعاليم العسكرية التي يقوم بها الضباط ، ممن هم في أوقات العطلة ، أو الجنود القدماء المتحررون . إن هؤلاء الجنود الذين يدخلون الجيش مدة شهر واحد ثم يعودون ويتعلمون الحياة العسكرية على هذا النحو يسمون كومبر أي « خيول النجدة » . ويفضل هذه الطريقة استطاعت القيادة العامة البروسية أن تعلم سواد الفلاحين الحياة العسكرية وتشكل احتياطياً للجيش في حالة التجنيد . وحاولت ان تجدد ملاك الجيش با دخال البورجوازيين في هيئة الضباط بعد مرور الفحص والتعلم في مدارس خاصة للضباط . ولكن الجيش البروسي ، وان جدد حسب بعض المفاهيم الفرنسية وحسب المفاهيم القومية الخاصة ، بقي جيش بروسيا القديم وجيش الطبقة النبيلة لا جيشاً شعبياً وجيشاً قومياً . لأن النبلاء مازالوا يحتفظون بالرتب العسكرية ، باستثناء الملك الذي يمكنه ان يمنح الرتبة الى غيرهم . وهؤلاء الضباط يستطيعون ان يقدموا مرشحين الى المناصب الشاغرة ، ويتعلقون دوماً بحكمة الشرف ويحتفظون بهيئة الضباط القدماء ، هذه الهيئة المدفوعة بروح جديدة وروح وطنية ضد فرنسا .

اصلاح الحكومة والادارة . - وفي خارج الجيش تضمن التجديد اصلاح الحكومة والادارة ، وقد كان هذا عمل شتاتين ثم تمه وحوله هاردنبورغ . لقد حذف نظام الحكومة القديم ، الذي يرجع عهده الى فريديريك الثاني ، وهو حكومة مجلس الملك ، وبديل بست وزارات . كما بدل نظام الاقاليم وجعل لكل منها حاكم . وفي ١٨١٠ استلم السلطة هاردنبورغ وعين مستشاراً ووحده الوزارة بيده . وفي ١٨٠٨ قام شتاتين باصلاح البلديات وجعلها تحت وصاية السلطة الادارية وأوجد لها مجلساً منتخباً يعين رئيس البلدية ومساعديه . ويتألف هذا المجلس على أساس الضريبة لاحسب نظام الأصناف القديمة . وفي ١٨١٢ تألفت في الأقاليم فرق « الدوك » . وأصبح على هذا النحو للحكومة سلطة قوية قضت على بلبة سياسة فريديريك غليوم الثالث وعلى جميع المنافسات الداخلية التي تشكلت حوله وأظهرت عجز بروسيا . وقد قال شتاتين : « يجب على الدولة الا تكون آلة بل هيئة » .

الاصلاح الاجتماعي . - ان الاضرار التي سببتها الحرب في بروسيا الشرقية جعلت اصلاح الاراضي اجبارياً واضطرت الأمراء الى جمع الاراضي المبعثرة واسترجاع الاقطاعات . ففي تشرين الأول ١٨٠٧ تقرر بأن للأمير الحق في اقضاء فلاحيه عن الارض ، وله الحق في ادماج اقطاعات الفلاحين الصغيرة في ملكيته ، وانه في حل من حماية الفلاحين مقابل الغاء القناة وتأسيس اشكال جديدة لتمليك الفلاح . و يجب على الأمراء ان يجدثوا لفلاحهم مزارع بعدد الاقطاعات التي اضطروا لتخليتها . وفي هذا العمل نوع من حل وسط بين حذف النظام الاقطاعي وبين الحقوق التي اقيت للطبقة النبيلة .

وفي الوقت نفسه احدثت ضريبة الدخل لتأسيس موارد للدولة من

جديد . وهذان الاصلاحان ، اصلاح الاقطاعات والضريبة ، صادق عليها مجلس (لاندتاغ) بروسيا الشرقية حيث زادت الحكومة تمثيل البورجوازيين وجعلت التصويت فردياً لا بحسب الطبقة . ثم عمم هذا الاصلاح فيما بعد على سائر الأقاليم بمراسيم . كما حرّر في ١٨٠٧ الفلاحون في املاك الملك من القنانة . وأضاف هاردنبيرغ الى هذا الاصلاح اصلاحاً ثانياً عام ١٨١١ وهو : تمليك المتصرفين في الاراضي وحذف الاتاوات الاقطاعية والسفخرة على ان يتخلى الفلاح عن ثلث وأحياناً عن نصف اقطاعه للأمير ، كما يتخلى عن مساعدته وحمايته . وحذف القنانة مقابل قسم من الاقطاع كان من نتيجته تحويل الفلاح الى عامل يومي .

الا ان هذه الاصلاحات الاجتماعية لاقت مقاومة النبلاء البروسيين ، حتى ان شتاين وهاردنبيرغ ارادا ان يعتمدا على الرأي العام لفرضها . وتصور شتاين ان يصلح المجالس في الاقاليم وان يحدث مجلساً قومياً يتألف حسب الطبقات على ان يكون التصويت بحسب الرأس . ولكنه اضطر للعدول عن هذه الفكرة أمام المعارضة . أما هاردنبيرغ فانه أحدث بدوره مجلساً من الوجهاء عام ١٨١١ وجمعه ليستشيره في الاصلاحات . ورغم معارضة النبلاء جمع عام ١٨١٢ مجلساً انتخابياً جعل التمثيل فيه عن كل اقليم بنبيلين ونائبين عن المدن والأرياف على ان يكونا ملاكين وفي الواقع كان هذا المجلس دون سلطة ولا يوجد فيه أي أساس للتمثيل السياسي .

لذا بقيت بروسيا دولة ارسقراطية وعارضت الطبقة النبيلة المحلية التنظيم القومي واعتبرته ثورة ، حتى انها فرحت عندما اقبل شتاين بأمر نابوليون في ٢٤ تشرين الأول ١٨٠٨ . وقد كتب يورك في ٢٦ من الشهر نفسه بهذا الصدد مايلي :

« هاهو ذا رأس من رؤوس المجانين يسحق . ان باقى عش الافاعي سيهلك بسّمه الخاص . وأطمئن من هذا وأعقل هو انتظار الحوادث السياسية بهدوء وسكينة . ان مهاجمة العدو واثارة مخاطره جنون محض . . . ان المانيا ليست مستعدة ابدأ الى المذابح الصقلية ١٢٨٢ او الى حرب في فاندیه . ان الفلاح البروسي لا يعمل شيئاً الا اذا تلقى الأمر من ملكه ورأى الى جانبه كتاب ضخمة . . . ان حالتنا بدأت تتحسن في الخارج والداخل » واستطاع اليونكرز أي النبلاء البروسيون ان يحمّدوا اصلاحات هاردنبورغ ، عدا ما يتعلق بالضريبة والتدابير الاقتصادية ، ودعمهم الملك في ذلك . وهكذا ارادت بروسيا ان تبقى على ما هي عليه تنظر من وجهة نظر بروسية لا قومية ، ورغم بقائها ضد فرنسا فهي لا تتوانى ، إذا اقتضت الحال في الحقل السياسي والدبلوماسي ان تتعاون مع فرنسا : فمن ذلك أن الحكومة البروسية عام ١٨٠٨ ارتأت ان تدخل في كونفدراسيون الراين مؤلفة من ذلك الحصول على جلاء القوات الفرنسية عنها . وفي ١٨١٢ اشتركت مع فرنسا في الحرب ضد روسيا وقدمت جنوداً إلى « جيش الامم » .

نلاحظ في بافاريا وبروسيا ان رد الفعل قامت به الحكومات وحدها بصورة منفردة ضد النفوذ الفرنسي . كما نلاحظ تأسيس قوى سياسية متينة وحديثة . إلا أنه لا يمكن القول بانها قوى قومية . وسنرى ايضاً أنه رد فعل وطني فردي دون أن يكون له أي الهام قومي .

من الطبيعي ان الحكم الفرنسي والاصلاحات التي رافقته قد اضرّت بكثير من مصالح الريتر شافت (بارونات وفرسان الامبراطورية المباشرين) الذين رفعت عن اراضيهم تابعيتها للامبراطورية وحذفت سيادتهم ، مثل البارون

شتاين . كما أعدمت الطبقة النسيلة والبورجوازية بتبديل سعر الفائدة وحذف الحقوق الاقطاعية والاتاوات على اختلاف انواعها . وهنالك كثير من الضباط والموظفين الذين سرحتهم الحكومات اثناء تنظيم الادارة تحت الحماية الفرنسية . وقتل الشباب بعد أن رأوا أن الوظائف التي يؤملون بأن يشغلوها أصبحت مغلقة في وجوههم . يضاف إلى ذلك ثقل الاحتلال الفرنسي وضرائبه ومصادراته المختلفة . وباختصار ان عاطفة الحقد الوطني استيقظت إما من نفسها أو تحت تأثير هذه المنافع . ومثلُ اسبانيا ، عندما ابتدأت الحرب ثانية مع النمسا ، كانت عاملاً آخر في تنبيه الافكار .

المقاومات الفردية . — وتحت هذه المؤثرات المختلفة حدثت تورات ومقاومات فردية في قسم من أوربة النابوليونية . وأول مثال على ذلك : قيام كتيبي بافاري اسمه بالسم ، فقد نشر كراسات ضد فرنسا وأوقف عام ١٨٠٦ وأعدم رمياً بالرصاص . وكثرت هذه الحوادث اثناء الحرب مع النمسا : ففي قصر شبرن ، بعد سقوط فيينا في ١٢ تشرين الاول ١٨٠٩ ، حاول شاب اسمه فريدريك شتاين ان يغتال نابوليون . وقام ضباط الجيش البروسي والوستفالي بحركات عصيان وثورة ، فمن ذلك أن أثار الملازم الاول كات رجاله وزحف على ماكذبورغ ووقف في شتاندال في ٣ نيسان ١٨٠٩ . وأثار الزعيم دورنبرغ ، رئيس حرس الملك جيروم في وستفاليا ، رجال فرقته في ٢٢ نيسان ١٨٠٩ . ولكنهم تفرقوا بسهولة بالقرب من كاسل . وبعد عدة أيام قام الماحور البروسي شيل مدرب فرقة الفرسان في ٢٩ نيسان ١٨٠٩ وسار باتجاه كاسل ولكن الطريق سدت في وجهه فاضطر إلى الصعود نحو الشمال وألقي القبض عليه في ٣١ أيار من شتوالسند . وأخيراً دوق برنشويك — اوبز ، الذي كان يقود فرقة هسية

(من هس) في بوهيميا احتل ليبيغ وتوصل إلى اجتياز ألمانيا كلها وأبحر من ساحل البaltيك حيث استقبلته السفن الانكليزية . وسميت فرقة الجنود التي كان على رأسها « الجوقة السوداء » .

ولا شك ان هذه الحركات جميعها كانت منعزلة ، ولم تترك صدى في الرأي العام ، وليس لها اقل معنى قومي . وليست في الحقيقة سوى حركات مقاومة فردية .

الحركة التيرولية . - وأهم مما تقدم الثورة التي قامت في التيرول على يد صاحب فندق يدعى اندرياس هوفر وراهب كبوشي يدعى هاسبنغر ، والتي أصبحت شهيرة بين أساطير التيرول . أثار هذان البلاد ولبنا في الجبال عدة أشهر من نيسان إلى تشرين الأول ١٨٠٩ . ثم عادت الحركة ثانية والقي القبض على اندرياس هوفر واعدم بالرصاص في ميلان حيث جيء به في ٢٠ شباط ١٨١٠ . وكانت هذه الحركة التيرولية ثورة قام بها مجموع السكان ، ولكن يجب ألا تعطى معنى الوطنية الألمانية ، لأنها كانت عصياناً ضد بافاريا التي شملت التيرول . وسبها سياسة بافاريا المركزية التي حذفت اللاندتاغ وادخلت عند هؤلاء السكان الكاثوليك مفهوماً يوسفياً للإدارة الدينية وحذفت الأديرة ومؤسسات الاحسان الكنسية . فضلاً عن أن الحصار القاري سبب الشقاء في هذه الجبال .

هذه هي أسباب الثورة . وإذا فانفجار التيرول كان ضد الاستبداد والسياسة المركزية في بافاريا وليس ضد الحكم الفرنسي . ولا شك أنه كان لهذه الثورة صداها في ايطاليا الشمالية في وادي الآديج ورومانيو .

عصبة الفضيلة . - وآخر حركة نستطيع أن نجعلها في هذه المجموعة هي حركة الرابطة السرية التي تسمى « توغندبولند » أي « عصبة الفضيلة » التي تأسست في كونيكسبرغ . وأصل هذه الرابطة ماسوني

وقد أحدثها ثلاث رجال : ليهان وبادولين وبادش . وغاية التوغندبوند أن تراقب وعند الاقتضاء أن تعلن عن الألمان الذين يتعاونون مع الادارة الفرنسية . وحافظت هذه العصبة ، نظراً لأصلها الماسوني ، على أنظمتها المعقدة وأصول تدريبها السري . ويبدو أن غاية هذه الرابطة مهمة ويعبر عنها بعبارات بسيطة . وهذه الحركات الابداعية كانت عنصر نجاحها . ومراكزها الهامة في كونيكسبرغ وبرلين وسيايزيا . ففي عام ١٨٠٩ كان لديها ٢٥ « غرفة » (فرقة) سرية يمكن أن تضم على أعظم تقدير ٧٠٠ مشترك وحسب بعض المؤرخين النقاد من ٣٠٠ الى ٤٠٠ مشترك فقط . وقد تقدم رجال التوغندبوند إلى ملك وملكة بروسيا فاجبا بفكرة هذه الحركة . وعلى عكس ذلك رجال الحكومة الذين نظروا اليهم شزراً مثل شتاين وشارنهورست . وفرقت الحكومة البروسية أعضاء التوغندبوند وحذفتها عام ١٨١٠ .

إذاً نرى بما تقدم وجود قلاقل وطنية في ألمانيا . لقد كان الحكم الفرنسي فيها غير شعبي ودليل ذلك رد الفعل الوطني الذي يظهره . ولكن يجب ألا نرى في هذه الحركات شيئاً عظيماً أو شيئاً قومياً . غير أن الألمان عندما يبحثون في المستقبل عن ألقاب المجد لقوميتهم نراهم يعودون فيجعلون لهذه المظاهر المختلفة قيمة وشأناً .

لقد كانت المقاومة الوطنية أبسط شكل للعاطفة القومية الآخذة بالنشوء . ولكن هذه العاطفة القومية بلغت مرحلة متقدمة لدرجة يمكننا القول ان رسم القوميات بدأ يظهر للعيان . وذلك لأن مرحلة الوطنية البسيطة قطعت بحركة فكرية ، بالرغم من أننا لا نرى أقل امكان للعصيان بعد صلح فيينا الذي أنهى الحرب مع النمسا وبعد زواج نابوليون بالارشيدوقة ماري - لويز . فقد ذهب كل أمل في مقاومة الحكم الفرنسي ، ووقع

الألمان في حالة استسلام وخور . وصرحت الملكة لويز زوجة فريديريك الثالث بقولها : « لا أستطيع أن أؤمل بشيء » . ولكن قلق الألمان المادي كان آخذاً بالازدياد : لأن الحصار رفع الأسعار وخاصة في مواد غذائية لها أهميتها مثل القهوة . فقد بلغ سعر الكيلو ٥٥ فرنكاً ؛ والسكر ٣٠ فرنكاً ؛ والكافور ٨٠ فرنكاً . ورغم كل هذا ، ورغم جميع الآلام كان السكان في حالة جمود . إلا أن حركة جديدة بدأت تظهر عند بعض الطبقات الفكرية في ألمانيا . وسبب هذا التغير عند المفكرين يرجع إلى انهيار بروسيا التي تعتبر آخر حصن ممكن ضد الحكم الفرنسي . غير أن المفكرين ، أمام انهيار بروسيا وفي وسط اللامبالاة العامة ، كانوا يرون في هذه الكارثة بداية لتغير جديد في الاتجاه الوطني .

الوطنية الأدبية . - وفي الواقع تشكلت وطنية أدبية . لقد ولد هردر الابداعية ، وجذبت هذه الابداعية في بادئ الامر المفكرين بغربها وتصويرها . ولكن الجيل الابداعي الثاني شغف باضي ألمانيا . ولم تعد الأغراض الأدبية التصويرية وحدها تستهوي المفكرين ، بل انهم أخذوا بهوى التاريخ وخاصة تاريخ بلادهم . لذا نرى إلى جانب رجال الآداب المحضة ازدهار المؤرخين وفقهاء اللغة الذين يشتغلون في مختلف نواحي ألمانيا وأهم مركز لهم مدينة هايدلبرغ .

في هايدلبرغ أسس الأدبيان برنتانو وآرنيم عام ١٨٠٦ مجلة باسم غريب « بوق الطفل العجيب » وهي مجموعة أغاني شعبية ظهرت من ١٨٠٦ - ١٨٠٨ . وفي ١٨٠٨ أسس جريدة « صحيفة الناسك » . وإلى جانبها اجتمع ليف من رجال الآداب مثل لاموت - فوكه وهو فرنسي الأصل ينتسب إلى أسرة بروتستانتية هاجرت إلى ألمانيا عندما ألغى لويس الرابع عشر « مرسوم نانت » عام ١٦٨٥ ، وقد بعث اسطورة

سيغورد من بين أساطير ألمانيا القديمة ؛ وغودفري الريناني الذي ارتد عن فرنسا لتخليها عن الحرية ، والتحق بهم عام ١٨٠٧ وبدأ بنشر قصص أخذها عن الكتب الشعبية الألمانية .

وهناك مركز آخر وهو مدينة كاسل التف حول الأخوين غريم قيمي مكتبة المدينة . وقد بدأ بنشر الأساطير والقصص الألمانية مثل « أساطير الأولاد والدار » .

وكذلك مركز كولونيا حيث كانت الحركة بشكل دراسة للآثار المسيحية . فقد بعث العصر الوسيط الديني في ألمانيا على أبدي الأخوين بواسيرييه . وفي هذا المعنى كتب شتابن فيما بعد : « من هايدلبرغ اشتعلت النار التي طردت الفرنسيين » .

ومن هذه المراكز الكبرى خرجت الحركة الوطنية الأدبية التي تمجد حاضي ألمانيا وانتشرت تقريباً في ألمانيا كلها : ففي عام ١٨٠٧ ظهرت في دوسدن (في ساكس) مجلة « فوبوس » تحت ادارة آدام مولر ، البروسي « لحفظ الفن والعلم الألمانيين » .

وفي فينتا قام اوغست شليغل صديق مدام دوستال ومربي طفلها ، بسلسلة محاضرات في الأدب الألماني هاجم فيها التقليد الفرنسي بشدة وحاول أن يخلص الادب الألماني من تأثير الغرب .

وعقب رجال الآداب والمؤرخين وفقهاء اللغة انطلق اناس كثيرون يتحرون الوثائق ويقومون بالدراسات مثل المؤرخ داومو الذي درس آل هوهانشتوفن (أسرة أباطرة ألمانيا وأصلها من فرتامبرغ حكمت من ١١٣٨ - ١٢٥٠) ، والقانوني سافيني الذي عارض مفاهيم الحقوق الفرنسية بالعرف الجرمانى ، ورأى ، في هذا العرف الجرمانى المعاكس للقانون الفرنسي ، الحرية الجرمانية الغريزية . وأتاب الطريقة التاريخية مناب

طريقة العرض البدائية في الحقوق . وأسس هاغن وبوشنغ « متحف الأدب والفن في المانيا القديمة » . كما كان يعمل في كل مكان على ترجمة وشرح الملحمة الألمانية « نيبيلونغن » التي ظهرت كشيد قومي الماني . وهناك بعض الشعراء ممن وقفوا شعرهم على الغرض الوطني : مثل كورنو الذي لقب بلقب تيرته (شاعر آثني) المانيا ، وقتل في صفوف الحلفاء في واقعة لايزينغ . والمؤلف الدرامي هنري كلايست (١٧٧٧ - ١٨١١) وهو ضابط بروسي ترك الخدمة العسكرية بعد واقعة ايننا (تشرين الأول ١٨٠٦) وانتحر عام ١٨١١ . وقد ألف درامات استوحى الهامها من ماضي المانيا وأشهرها : « كفاح آرمنيوس » . وفيها يلج ، تحت ستار قيام آرمنيوس ضد الرومانيين في العام التاسع بعد الميلاد ، بإمكان القيام ضد الحكم الفرنسي النابوليوني . وله درامة أخرى تسمى « أمير هامبورغ » وهي تعد مع « كفاح آرمنيوس » من أبداع آثار كلايست . إلا أنها لم تمثل في حياته ولم تظهر إلا عام ١٨٢١ . وقد أوحى إليه بهذه الدرامات حقه على الأجنبي واحتقاره للأمراء الالمانيين الذين يرضخون لنابوليون ويبشرون بسلامة المانيا في التجمع والنظام .

وأشهر هؤلاء الشعراء الوطنيين ممن كان له تأثير في حينه وفي المستقبل هو آرندت . كان في الأصل استاذاً للتاريخ في جامعة غوايفسفالد (في بوميرانيا) ومنها ذهب إلى السويد اثناء الاحتلال الفرنسي وبقي فيها مدة ثم ذهب إلى روسيا ليلتحق بالبارون شتاين عام ١٨١٢ . كان آرندت في السابق مواطناً عالمياً كساثر مفكري الألمان . نشر عام ١٨٠٢ مؤلفاً بمائلاً لأثر فيخته في الوطنية العالمية واسمه : « المانيا واوربه » غير أن البؤس جعله يرتد ويعتق الوطنية . ولقد كره نابوليون والفرنسيين . وعبر عن هذا الكره في مؤلف يختلف كثيراً عن السابق واسمه « روح

العصر ، ظهر عام ١٨٠٧ . وفيه يجد بعصر المانيا الاكبر وهو القرن السادس عشر ، كما يراه ، ويبحث عن اسباب أفول المانيا منذ ذلك العصر فيجدها في ضعف الطبايع وفي التأثير المشؤوم الذي تركه الكتاب والفلاسفة الذين تعلقوا بأذيال الأجني . ويأخذ عليهم وطنيتهم العالمية وحبيهم البشرية . وهو يرى أن « لاشرية دون شعوب ، ولا شعوب دون مواطنين احرار ، ولا عظماء دون شعوب عظمى ، ولا شعوب عظمى دون وطنية » . ويهاجم بروسيا بشدة لأنها لم تقم بما خلقت له ويقول : « لم يكن فريديريك الثاني ملكاً المانياً بل ملكاً بروسيا لم يبحث عن خير المانيا ، بل على العكس بحث عن الهامه عند الأجني في فرنسا » . كما يهاجم الأمراء ويلقبهم بـ « الخدم » و « المباعين » ويصرخ قائلاً : « يالك من مجرمين . انكم لم تثقوا بالمانيا ولم تعرفوها . وإذا لم توجد وذهبت آخر عاطفة باللغة المشتركة والاصل المشترك فذلك من عملكم وخطاكم » . وفي روسيا نظم قصائده في تمجيد الوطنية الألمانية ودعا مواطنيه إلى الثورة والعصيان . ومن قصائده المشهورة : « الراين نهر وليس حداً لالمانيا » و « تعاليم الجندي الدينية » . وفي حرب ١٨١٣ نشر عدة قصائد جمعت تحت اسم « أغاني الحرب » .

إذا نرى عند هؤلاء الشعراء وطنية المانية تشمل المانيا بمجموعها ، ولم تكن وطنية اقليمية كوطنية التيروليين الذين ثاروا ضد بافاريا . حقاً لقد كانت الوطنية الالمانية تلهم هؤلاء الشعراء .

فيخته . — وبين هؤلاء المفكرين كان فيخته عظيم التأثير في رده ، ويعتبر أحسن مثال لهذا التحول في الفكر الألماني بعد نكبة المانيا في « ايننا » . ولقد فكر فيخته اثناء الحرب ان يلتحق بالجيش ، لا كجندي ، بل ليقوم فيه بدور المبشر والعضد المعنوية بين الجنود . التحق بعد النكبة

بالبلاط الملكي في كونيغسبرغ ، ثم ذهب مدة والتجأ في كوبنهاغن وعاد سريعاً الى برلين رغم الاحتلال الفرنسي ورغم الاخطار التي يمكن ان يواجهها . والحق يقال ان فيخته كان رجلاً تتمثل فيه روح البطولة . لقد قبل بالخطر ولم يبال بالسلطات الفرنسية التي تركته يلقي محاضراته دون ان تبدي ملاحظاتها اليه . وفي شتاء عام ١٨٠٧-١٨٠٨ باشر « دروسه » التي عرفت تحت عنوان : « خطب الى الأمة الألمانية » . فهو اذاً يتوجه الى الأمة الالمانية لا الى البروسيين ولا الى مستمعيه . وكانت الوحدة الألمانية فكرة ملهمة له . ولقد قال في خطابه الأول : « انني اتوجه الى الالمانيين عامة دون استثناء ولا أعرف الانقسامات البائسة بين الالمانيين التي ادت الى نكبتنا ؛ انني أكلم الغائبين كما أكلم الحاضرين وآمل بأن يصل صوتي الى أقصى حدود المانيا » . وقد احتفظ بشيء من مفهومه الفلسفي القديم ، وهو مفهوم كانط في الارادة والواجب المطلق ، والقي بنداء حار الى جميع طبقات السكان ليدكرهم بواجبهم في مقاومة الغازي . ونراه يذكر الشباب خاصة بقوله : « ان كل فرد مسؤول أمام الأجيال الآتية عن حرية المانيا وسلامتها » ؛ ويرى الا تعتمد المانيا على أي مساعدة خارجية ، بل يجب أن تستقي الهامها من ارادتها الخاصة وتفهمها لمعنى الواجب . وهذه الوطنية تستطيع أن تؤمل في سلامتها .

ولصنع هذه الارادة الالمانية من جديد لابد من شرط ضروري وهو اصلاح التربية . ورأيه في ذلك مستلهم أيضاً من كانط ويقول : « ان صنع الروح الالمانية يجب أن يكون باصلاح المعارف العامة ، والقيام بالتربية القومية لحفظ الثقافة الألمانية ، هذا التراث المشترك للوطن كله ، واتمامها »

وهو يذهب إلى بعيد في مشاريعه في اصلاح التربية . ويرى ان يجنب الجيل

الناشئ عن الرذائل القديمة التي أودت بالمانيا ، وذلك بأن يفصل الاطفال عن اهلهم فصلاً كلياً ويعهد بهم إلى الدولة التي تربهم لنفسها في مؤسسات داخلية بعيدة عن عائلاتهم حيث يتلقون معارف واحدة في عالم مغلق ينتج ما هو ضروري لهم من زراعة وتربية حيوانات واغذية وملابس وأدوات ضرورية ، وما زاد عن الحاجة يباع ويؤخذ منه ويوضع في صندوق المؤسسة الداخلية . وبهذه الصورة يتألف مجتمع صغير يعيش وحده منعزلاً عن باقي المانيا ويربى حسب روح جديدة بعيداً عن عدوى الروح العامة التي أفلست واخفقت . وفي هذا النوع من التربية نرى مزيجاً من التربية الفكرية والتربية البدنية ، وهو من خصائص القرن الثامن عشر . ولا شك ان اصلاح التربية على هذا النمط فيه كثير من الهم والحال ، ولكن يجب الا ننسى ان الشرط الأساسي ، بالنسبة إلى فيخته ، لنهوض المانيا هو تجديد القوة المعنوية التي يأمل ان تنشأ عليها الاجيال الصاعدة .

وهنا ايضاً نجد الهام كانط ، ولكن الشيء الجديد هو ان فيخته تبنى مفهوم هردر في القومية . فقد تكونت عنده فكرة سامية عن القومية الألمانية وجعل منها عنصر البشرية الأسمى والانقى . ويرى الدليل على ذلك في اللغة الالمانية التي يقول عنها انها الوحيدة الأصلية ، الوحيدة التي ظلت على نقاوتها البدائية . وهي لغة أصلية بدائية يتكلم بها الالمان والشعوب التي ادبجت في المانيا ، لغة المانيا البدائية . وهي اللغة الأم على نقى اللغات الرومانسية التي هي لغات غير بدائية بل مشتقة من اللاتينية مثل الايطالية والاسبانية والفرنسية ، أو على العكس ، لغات خليطة من عناصر مختلفة كاللغة الانكليزية . وهذه اللغات الرومانسية تنحو نحواً اصطناعياً خنق عفوية الحياة فيها وجعلها تنحصر الى التقليد .

أما اللغة البدائية النقية الألمانية فقد حافظت على أصالتها . ونقاوة اللغة الألمانية ، بالنسبة إلى فيخته ، دليل حي على نبل القومية الألمانية وتفوقها . ويرى أيضاً ان ألمانيا شعب بذاته ، شعب بدائي كلغته البدائية ، وهو الشعب الذي حافظ أحسن من غيره على نبتة الكمال التي غرسها الله في الناس . ولذا كان يرى في الأدب الألماني والثقافة الألمانية رسالة الله الى البشرية ، ويرسم في خطبه دور ألمانيا المجيد في التاريخ وخاصة في عصر الإصلاح الديني حيث يرى أثر الاخلاص الألماني الذي لا يتلف مع الكذب الذي افته الشعوب اللاتينية والرومانسية ، ومع تزييف الكنيسة للمسيحية . ويستخلص من كل هذا فكرة « رسالة ألمانيا » التي يجب الاتهدر فتذهب سدى ، وذلك لصالح ألمانيا ولصالح البشرية نفسها . لأن ألمانيا هي التي تدل العالم على طريق التوفيق بين الانسانية والعقل ، وهي التي تحل له قضية الدولة الحديثة ، لأن العقلانية الفرنسية والفكر الفرنسي لم يؤدبا إلا إلى التفكير والاحاد والثورة .

هذه هي خلاصة أغراض فيخته في محاضراته « خطب إلى الأمة الألمانية » وفيها نرى ان وضعه السابق قد تبدل تماماً . لقد ارتد وبدل وضعه وأخذ يصرح الآن بأن الانسان كلما كان ألمانيا الى اقصى حد يمكن كلما خدم البشرية ، بينما كان « الوطنيون العالميون » يصرحون في الماضي بان الانسان كلما كان مواطناً للبشرية كلما كان في الوقت نفسه ألمانيا . وهكذا ألف فيخته « كلاماً » من الحضارة والأمة والدولة وتوصل بذلك إلى فكرة القومية الكاملة .

وكان لخطب فيخته تأثير عظيم في بروسيا وألمانيا الشمالية . فقد أوجدت للألمانين امكان الاعتقاد بمحهم القومي وعلمتهم امكانيات المستقبل . وتحمس الشباب خاصة لتبشير الفيلسوف .

وفي الوقت ذاته كان في برلين قسّ بروتستانتي اسمه شليو ماخو يدعو في وعظه منذ ١٨٠٨ إلى افكار بمائة لأفكار فيخته . وبظهر أن أفكار فيخته ومذهبه ومذهب شليو ماخو غذت نشاط المحافل الماسونية والجمعيات السرية . وبما يجدر ذكره خاصة ان تأثير هذه الافكار لبث طويلاً ودام مع الزمن . فقد أصبح فيخته لا أحد انبياء القومية الألمانية فحسب بل نبي الشكل الخاص الذي أخذته هذه القومية وهو « الجامعة الجرمانية » . إن الوطن الألماني في نظر فيخته شيء لامتناه ، وفي نظر آرندت كل مكان يطن فيه صوت اللغة الألمانية . وهذا التبشير الذي نراه ينشأ في ١٨٠٨ - ١٨٠٩ يعتبر نقطة البدء لعقيدة أخذت تنتشر في القرن التاسع عشر الألماني وكان لها في ذلك الحين تأثير عظيم لاسيما وانها وجدت لها مركزاً ولساناً في جامعة برلين المحدثه .

الجامعات . - لقد كان لعالم الاساتذة في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والسنوات التي تليها أهمية عظيمة في المانيا . فقد لعبت الجامعات دوراً هاماً في كل آن في الفكر الألماني ومن الممكن القول في الحياة السياسية . وكان مفكرو المانيا العظماء في الغالب من أصل جامعي . وعن الجامعات انبثقت جميع الحركات الفكرية العامة في المانيا : ولندكر أن لوثير كان استاذ جامعة ، وأن آل هوهنزولرن عرفوا هذا الدور في كل مرحلة من مراحل تشكل الدولة البروسية . فقد انشئت في الأصل جامعة كونيغسبرغ ثم تلاها جامعات أخرى . وعندما حصل ملوك بروسيا على التاج الملكي ، في عهد فريدريك الأول ١٨ كانون الثاني ١٧٠١ ، أسسوا جامعة في هاليه . وعندما ذهب نصف المانيا بعد تيلسيت قال فريدريك غليوم الثالث : « يجب على الدولة أن تعوض

القوى المادية التي فقدتها بالقوة الفكرية » . وكتب شلير ماخر من هاليه في ١ كانون الأول ١٨٠٦ : « ان التأثير الذي يمارسه استاذ الجامعة على عقل تلاميذه يظهر لي أعظم من غيره . انني متأكد من ان المانيا ، قلب اوربة ، ستأخذ بعد قليل شكلاً جديداً وأجل مما في السابق » ثم انتقل إلى برلين وبدأ سلسلة خطبه الدينية وشرع في الوقت ذاته يجمع المفكرين في مركز جديد . وفي سبيل هاتين الغايتين : الغاية السياسية والغاية الفكرية أسست جامعة برلين . والقصد من ذلك تحقيق الاصلاح المعنوي والفكري الضروري لنهوض المانيا ، وكما قال شلير ماخر : « ستصبح برلين مركز النشاط الفكري في المانيا الشمالية والبروتستانتية وأرضاً مهيأة لأداء الرسالة الخاصة بالدولة البروسية » .

لقد وجد في برلين عدد من المدارس الخاصة ولكن لم يكن فيها جامعة . كما وجدت في هاليه جامعة كبرى حديثة ، الا ان بروسيا فقدت هذه المدينة بموجب معاهدة تيلسيت . ولم يبق في براندبورغ سوى هذه المدارس وجامعة فرنكفورت على الأودر وهي جامعة صغيرة وغير كافية للغاية المرسومة . وبعد انفصال براندبورغ ارسل اساتذة هاليه وفداً إلى الملك في ميمنل ليبرجوه في نقل جامعة هاليه إلى برلين . ولكن مثل هذا العمل يمكن أن يحدث صعوبات مع فرنسا ، لان نابوليون لا يمكن أن ينظر بعين الرضى إلى نقل هذه الجامعة الى القسم الذي لم يسه من بروسيا . غير أن الملك فكر بعمل شيء جديد لابتقل الهيئة الجامعية من مدينة إلى أخرى . وأجري تحقيق على امكان تأسيس جامعة فوجد ان هنالك بعض الصعوبات :

١ - الصعوبة المالية : صعوبة الاتفاق ، لأن الدولة كانت في انهيار ، ووجدت

أمام وحدة مالية صحيحة لاقبل لها بها، لاسيما وان المال سيصرف في سبيل مشروع لا يبدو أساسياً كغيره .

٢ - الصعوبات المعنوية التي أحدثتها معارضة جامعة فرنكفورت على الاودر التي لا تريد أن ترى منافساً لها .

٣ - معارضة بلدية برلين التي كانت تخشى من أن وجود الطلاب فيها يفسد اخلاق البرلينيات .

٤ - تعيين وضع أساتذة الجامعة الجديدة والحاقهم بها .

وأخيراً حلت الصعوبات شيئاً فشيئاً . ونوقش مشروعان في مفهوم الجامعة : مفهوم فيخته ، وهو يريد أن يجعل من الجامعة نوعاً من دير علماني ؛ ومفهوم شليرماخر ويريد أن يجعل منها جامعة بشكل عادي . وكان منشئ هذه الجامعة الفقيه في اللغة والاثري غليوم هومبولدت الذي تسلم عام ١٨٠٩ وزارة المعارف (التعليم) العامة البروسية .

لقد حفظ هومبولدت من وطنيته العالية بعد النظر واتساع الانق واحترام الاستقلال الفكري ، ولكنه تبنى ايضاً فكرة الوطنية : « عندما يتحكم في المانيا سيد اجنبي ولغة أجنبية لا يوجد ملجأ للعلم الالماني . لذا يجب أن يفتح فيها ملجأ ويدعى اليه رجال المواهب الذين لا يعرفون ان يلتجئون » . وحصل من الدولة على التضيحات الضرورية . وجعل مقر الجامعة في قصر الأمير هنري أخي فريدريك الثاني، وهو قصر من أجل قصور براين . وخصص للجامعة (٥٦٠٠٠ فلورن) وجعل للأساتذة وظائف كافية لجلب اليها اشدهم مراساً واكثرهم صعوبة . واهتم عند انتقاء الاساتذة خاصة باخلاصهم لبروسيا، وعين فيخته رئيساً للجامعة وبقي فيها بضعة أشهر كما عين شليرماخر . وجلب اليها اناساً مشهورين من مختلف انحاء المانيا مثل الطبيب ميفيلاند والمشرح راينل والقانوني سافني والفقيه

الغوي والفيلسوف فولف الذي ساوم كثيراً بقبوله الاستاذية . ودشنت الجامعة في تشرين الأول ١٨١٠ ب ٢٥٦ طالباً ، ولم تتجاوز هذا العدد قبل ١٨١٤ - ١٨١٥ . حتى ان عدد الطلاب في صيف ١٨١٣ وشتاء ١٨١٣ - ١٨١٤ نزل إلى ٢٣ و ٢٩ طالباً . وهذا النقص يتضح بحرب الخلاص من نابوليون لأن الطلاب اغرطوا في سلك الجندية . ولذا يجب الا نرى ، في السنوات الاولى لجامعة برلين ، مركزاً فكرياً كبيراً . ولم يكن كل ذلك سوى انطلاق اكثر بما هو نتيجة . ولكن جامعة برلين كانت مركزاً فكرياً وموطناً متحمساً حاراً للوطنية وعنصراً من عناصر التجديد المعنوي والنهوض بألمانيا .

رجال العمل . - على مثل هذا الشكل ارتسمت عند المفكرين فكرة القومية الألمانية . ولكننا نجد شيئاً مماثلاً لهذا عند فريق آخر من الناس وهم رجال العمل . ولا شك ان رجال الفكر يعتبرون شيئاً هاماً في تشكل الفكر الالمانى والقومية الألمانية . ولكن لرجال العمل الذين يتألبون للكفاح القومي ، تأثيراً مباشراً . وكان شتاين أشدهم حرارة وتقدماً في الفكرة القومية ويعتبر في هذا المضمار قائداً ورائداً وموجهاً .

ولد شتاين عام ١٧٥٧ . وهو أحد بارونات الامبراطورية الجرمانية . كانت اراضيه في وادي لاهن ورفعت سيادته عنها وأدجت في ناسو عام ١٨٠٤ . لذا فقد شتاين كل صلة تربطه بدولة خاصة في المانيا وأصبح تابعاً لألمانيا نفسها دون أن يكون تابعاً لدولة المانية معينة . أخذ عن أصله هذا تقاليد فرسان الامبراطورية وقوة الرجعية ولم يعمل شيئاً في سبيل فلاحيه . وهو يكره فلاسفة ولاهوتيي الاستبداد المستنير وأشد من ذلك الوطنية العالمية ويخشى الأفكار الاجتماعية التي أتت بها الثورة .

ومن جهة ثانية ، كان رجلاً تقياً . اتم ثقافته الفكرية في جامعة غوتنغن حيث شغف بدراسة التاريخ . وعندما اعتزل الحياة السياسية أسس عام ١٨١٥ مجموعة الوثائق المسماة « مجموعة أصول التاريخ الالماني » . وفي الحقيقة ، تجمعت في شتاين عناصر التقاليد الالمانية . دخل في خدمة بروسيا مهندساً ومديراً وأصبح عام ١٨٠٤ وزير دولة وخبر تجربة الادارة . ولم يكن ليهم بالدقائق والتفصيلات بل كان يتركها لمن كان تحت أمره من الموظفين . ولقد رأى في فساد الحكم البروسي وفي نكبة ايننا التي دهورت الدولة ماجعله يكتب إلى الحكومة والمملك المذكرة تلو المذكرة يشكو فيها فساد الحكم وعيوبه ويقترح علاجاً له . وقد طالب بالاصلاح التام للحكومة والغاء الجهاز الحكومي الذي يرجع عهده إلى فريديريك الثاني ، بعد أن تبين فساده وافلاسه . ثم ذهب واعتزل في ناستو في آخر آذار ١٨٠٧ ومن ناستو أرسل إلى الملك مذكرة هامة تسمى : « مذكرة ناستو » عرض فيها اصلاح الدولة وطلب دعم هذا الاصلاح بالرأي العام الذي يتمثل بالهيئات المحلية . وفي هذه المذكرة يظهر اصل الاصلاحات التي قام بها في بروسيا . فقد دعاه الملك للوزارة ليقوم مقام هاردنبرغ في ٣٠ ايلول ١٨٠٧ وبقي فيها حوالي ثلاثة عشر شهراً . ويظهر أثره فيها باعلان مرسوم تحرير الاقنان ، ولم يعمل فيه شيئاً لأنه حضر قبل وصوله للحكم ؛ وباصلاح البلديات في ١٩ تشرين الثاني ١٨٠٨ والاصلاح الاداري في ٢٦ كانون الاول ١٨٠٨ . ثم غادر السلطة في ٢٤ تشرين الثاني ١٨٠٨ بناءً على أمر نابليون لأن السلطات الفرنسية اكتشفت ان له ضلعاً في تهينة الثورة في سيليزيا ويريد تدخل بروسيا الى جانب النمسا في الحرب التي آذنت بالوقوع . لقد ظهر دور شتاين الأساسي خلال وزارته في ادخال الفكر الجديد في الحكم وطرد البوروقراطية (الديوانية) ، وبفضل ارادته انتهت

الاصلاحيات بسرعة . وبعد سقوط وزارته اضطر لمغادرة ألمانيا لأن نابوليون طرده خارج الامبراطورية فالتجأ إلى النمسا وفيها اخذ يعاضد عمل الاصلاح الذي قام به الوزير شتاديون الذي كان يتأهب للانتقام والثأر من فرنسا . التجأ أولاً في برون ثم في براغ وكان يحرض ويدعو إلى قيام ألمانيا ضد فرنسا . و كان على اتصال بهاردنبرغ والوطنيين البروسيين . وعندما فسدت المصالح نهائياً بين نابوليون والكسندر غادر براغ وأقام في جوار القيصر في سانت بطرسبورغ (أيار ١٨١٢) ولم يظهر في ألمانيا الا بعد نكبة « الجيش العظيم » ، جيش نابوليون ، في روسيا ، وبعد ان انشقت الجنود البروسية التي يقودها الجنرال يورك في ٢٢ كانون الثاني ١٨١٣ ورجع إلى كونيغسبرغ .

لقد قضى شتاين شطراً عظيماً من نشاطه السياسي في خدمة ملك بروسيا ولكن وجهة نظره وعمله لم تكن بروسية بل ألمانية ، وهذه هي أصالة شتاين وصفته المميّزة التي يختلف فيها عن هاردنبرغ وشارنهورست والوطنيين البروسيين . وعندما احتج على رفع سلطته عن أراضيه ، لم يبحث عن فائدته الخاصة بل كان يقول : إن استقلال ألمانيا واستقرارها لا يرغبان شيئاً من هذا التخلي الذي يقوم به تعديل الامبراطورية ، لأن ما يهمه وجهة النظر الألمانية لا وجهة نظر المنفعة الخاصة . ولتفيد ألمانيا من هذا التخلي كل الفائدة يجب ألا يبقى في ألمانيا سوى دولتين كبيرتين : بروسيا والنمسا . وكان عدواً للدول الصغرى والمتوسطة ، قاسياً على جبن الأمراء الذين سعوا لدى فرنسا في زيادة أراضيمهم . ولكن الذي يؤله في تعديل الامبراطورية هو أن يطلب إلى الأمراء بتضحية شيء لا نفع فيه لغاية نبيلة وعظيمة وهي الخير للأمة جمعاء .

لقد أراد شتاين اصلاح الحكومة البروسية ليجعل من هذه الحكومة

قوة قادرة على استئناف القتال ضد فرنسا . وهو يصرح في مذكرة إلى شتاديون : « يجب أن يذكر كل ألماني بواجباته نحو الوطن المشترك ، وأن يجبر على القيام بها والشروع بمكافحة عدو الجنس البشري وألمانيا » . ونجد له في مذكرة مؤرخة في شهر آذار ١٨١٠ انجهاً خاصاً وهو ضرورة تربية الشعب الألماني من جديد ، ويعتبر ذلك شرطاً أولياً في نهوض ألمانيا لأن القوة المعنوية تنتهي مع الزمن بالتغلب على القوة الطبيعية و « إن المؤلفات تؤثر في الألمانين أكثر من تأثيرها في الشعوب الأخرى ، وإذا حصل المبدأ السيئ - ويعني فرنسا - على ظفر موقت بقوة السلاح فمن الممكن الوصول إلى النصر بالفكر والرأي » . وفي المذكرة التي قدمها لقصر روسيا في ١٨ ايلول ١٨١٢ عبر عن مفهومه لألمانيا ، ألمانيا التي يجب أن تخرج بعد الظفر على نابوليون : « يجب قبل كل شيء ألا يعاد بناء الحالة القديمة . لقد كانت معاهدات وستفاليا شؤماً لأنها وصلت بألمانيا إلى درجة العجز أكثر من قرن ، ومن صالح ألمانيا وأوربة ألا تكون ألمانيا مشلولة » . إن الحل الذي يريده هو وحدة ألمانيا في دولة واحدة أي ملكية ألمانية وسلطة واحدة ذات سيادة يخضع لها الجميع باستثناء الحقوق المدنية والسياسية لجميع الناس الأحرار . وإذا كانت هذه الوحدة التامة غير ممكنة ووجب أن يبقى بين النمسا وبروسيا عدد من الدول فعلى الأقل يجب أن يكون هذا العدد صغيراً ، على أن تدخل الدول التي تقوم مقام الوحدة في اتحاد (كونفدراسيون) : دول الشمال في اتحاد حول بروسيا ، ودول الجنوب في اتحاد حول النمسا . وبذا تفقد هذه الدول الصغرى إمكانية الاستقلال ووجود سياسة خاصة بها ، والتعاهد مباشرة مع الأجنبي .

وفي آخر السنة نفسها أجاب في كتاب إلى كونت مونستر مؤرخ في

٢٠ تشرين الثاني عام ١٨١٢ على المآخذ التي أخذت عليه بأنه يعمل لصالح بروسيا ويسعى استعمال نفوذه في ألمانيا لصالح البروسيين بقوله : إنه يشغل لصالح ألمانيا لا لصالح بروسيا : « ليس لي إلا وطن واحد يسمى ألمانيا أخلص له من كل قلبي . وفي رأبي ، في هذا الوقت العصيب ، إن جميع السلالات سواسية وليست سوى أدوات . إن كل ما أرغب فيه هو أن تكون ألمانيا قوية وتستعيد استقلالها وحريتها وقوميتها وتدافع عن هذه القيم رغم وضعها بين فرنسا وبروسيا . وهذه هي مصلحة الأمة وأوربة » . ويقول : « إن غايتي الوحدة وإذا لم تمكن الوحدة فعلى الأقل انتقال وسير نحو الوحدة . ضعوا من تريدون مكان بروسيا . قوا النمسا باعطاء سيليزيا وباد وبراندبورغ وألمانيا الشمالية ، باستثناء المبعدين ، وأرجعوا بافاريا وفرتامبرغ وباد إلى حالتها قبل عام ١٨٠٢ وبكلمة واحدة اجعلوا النمسا سيدة ألمانيا ، إنني أقبل بذلك إذا كانت هذا صالحاً ، إذا كان هذا عملياً : ولكن كفاكم التفكير في منازعاتكم القديمة ، منازعات موفقيغو وكابوليه ا » . فهو إذاً يبيع بثمان نجس مصلحة الحكومة البروسية . وإذا كان يقول بصالح ألمانيا فهو لا يتصور ألمانيا ويفهمها دون النمسا . إن فكرة شتاين في ألمانيا هي التي تسمى في المستقبل « ألمانيا الكبرى » .

إن فكرة شتاين تمثل فكرة الوحدة القومية الألمانية في مفهومها الأسمى الواعي . ولكن يجب أن نقول ان شتاين متقدم كثيراً على الآخرين في وجهة النظر هذه ، ومتقدم على مصالح حكومات ألمانيا الجنوبية والغربية التي ازاحت لانهار بروسيا وألفت التعاون مع فرنسا ، ومتقدم على الرأي العام الذي بقي غير مبال بفكرة القومية ، ومتقدم من هذه الوجهة على ليف الوطنيين البروسيين ، الذين يشتركون معه في

حقدم على نابوليون ، ولكنهم ظلوا بروسين لألمانيين . وقد تبعه إلى روسيا كلاودزفيتز و بوين . أما غينزو فكان مثله ألمانياً إلا أنه كان من نوع خاص . فر إلى انكلترا وقدم للأمير الوصي في آب ١٨١٢ مذكرة طالب فيها بإزالة جنود انكليزية على شاطئ ألمانيا واحداث امبراطورية ألمانية كبرى تشمل الغرب والشمال . أما الباقيون ممن لم يلحقوا بشتاين في روسيا ولا غينزو فقد بقوا في أمكنتهم يتابعون عملهم وحاولوا أن يهبطوا عصياناً في سيليزيا مثل كرونر ، أو أنهم لبثوا ينتظرون الوقت المناسب الذي سيجدونه في اخفاق حملة ١٨١٢ . اما الحكومة البروسية فكانت تلعب على الحبلين : لأن هاردنبورغ سلم الوطنيين إلى الشرطة النمساوية وتحالف مع نابوليون باتفاق مع مترونيخ ، في حملة روسيا ، وواظب على علاقاته مع الوطنيين . وعندما تأكدت نكبة الجيش النابوليوني في روسيا وظهرت للعيان تحرر الحزب الوطني البروسي من ارتباطه مع فرنسا وحاول ان يضع قوة بروسيا الجديدة ضد نابوليون للانتقام منه .

إيطاليا

لم تعط إيطاليا في هذه الفترة منظراً واضحاً بيناً كالمظهر الذي شهدناه في ألمانيا . غير أننا مع هذا نجد فيها بداية للفكرة القومية .

لقد قامت ضد النفوذ الفرنسي حركات في الرأي وفي الواقع أيضاً ، غير أن هذه الحركات لم تكن قومية بالمعنى الصحيح : كعصيان كلابر الذي امتد فيما بعد الى مملكة نابولي كلها . وقد هيأت الملكة ماري - كارولين هذا العصيان ضد جوزيف بونابرت ودعمه انزال جنود انكليزية في تموز ١٨٠٧ . وكان زعماءه خليطاً من كل جنس . فمنهم نبلاء مثل روديو ، وأشقياء مثل فراديا فولو ، وكهان . كما وجدت فيه عناصر شغب مثل « المافيا » في جبال الجنوب ، ومهربون ، ورعاة وفلاحون

انخرطوا في العمل جأ في السلب والنهب ، ومستأثرون ثاروا من شدة المصادر التي أثقلت كاهلهم ، ومن قساوة النظام والاسلحة التي كان يتطلبها الملك منهم . وفي الحقيقة كانت هذه الحركة نوعاً من الفوضى التقليدية المتعارف عليها في مملكة نابولي تحت غطاء من الحركة الوطنية . وتشكلت جمعيات سرية ضد النفوذ الفرنسي وخاصة جمعية عرفت فيما بعد وأصبحت ذات شهرة واسعة وهي جمعية « الفحامين » . ويبدو أن أصلهم كان جمعية سرية بهذا الاسم وهو : « أبناء العم الفحامون الصالحون » . وأصلهم من فرانش - كوتته . ويظهر أن هذه الجمعية أخذت ، في عهد حكم مورا ، بفكرة الوحدة الإيطالية .

وبهذا المعنى نجد أن الجمعيات السرية كانت عنصراً للمستقبل ، لأننا نجدها تقود « حركة الحرية » بين ١٨١٥ و ١٨٤٨ . ومن جهة ثانية كان مورا يداري ويصانع نعمة رعاياه الخاصة : فمن ذلك أننا نراه يحاول أن يأخذ حيال نابوليون وضعاً مستقلاً وكان يقول : « لست ملكاً لأطيس » . فقد أحاط نفسه بإيطاليين مشبهين بعدادهم لنابوليون ، مثل وزيره غالو ومدير شرطته ماغھلا ، وكان هذا على اتصال بالجمعيات السرية ، ويبدو انه كان يفكر بإيطاليا الموحدة تحت صولجان مورا . وكذا يجب ألا نرى حركات قومية في معارضة حكومات آل بوربون اللاجئة في صقلية وساردينيا ، وفي نزاع الكهان وموظفي الحبر الاعظم ضد النفوذ الفرنسي عندما أعلن ضم دول البابا .

ومن جهة ثانية ، أحدث النفوذ الفرنسي تبدلات عميقة في الشروط الاجتماعية والسياسية في شبه الجزيرة . وهذه التبدلات يمكن أن تعتبر نوعاً من عمل تحضيري للوحدة . ومن الطبيعي أن نجد في ايطاليا ، كما هي الحال

في المانيا ، كثيراً من المتناقضات والاختلافات في النظم التي أخضع نابليون بموجبها ايطاليا . ورغم الاختلاف من حيث التاريخ والبلد يمكن القول بصورة عامة ان الاقطاعية أُلغيت : فقد أُبدل حق العدالة الخاص بالأمرأء الى مصلحة عامة . وخضع النبلاء الى القانون العام فيما يتعلق بأراضيهم وأشخاصهم ، وأُلغيت ضريبة العشر التي تدفع الى الاكليروس ، والاتاوات الشخصية التي تدفع للأمير ، كما وجد في بعض مواطن من ايطاليا ظهور اصلاح في نظام الاراضي . وبسّط التنفيذ الفرنسي كثيراً من المشاكل والأعمال الادارية التي كانت ثقيلة على السكان : فمن ذلك أنه حذف عدة وظائف لا فائدة منها ونظم العمل الاداري تنظيمًا جيداً ، وخاصة فيما يتعلق بالسجلات والحسابات العامة ، وأصلح جهاز الموظفين وأخضعه لقواعد ونظم مقتبسة من النظام الفرنسي .

هذا ويمكن القول ان نظم وقواعد الحياة القومية في ايطاليا قد تشكلت أثناء الاحتلال الفرنسي ودام أثرها طويلاً : كمجموع الموظفين الذين يؤخذون بصورة عامة من الطبقة البورجوازية ويتعاونون مع السلطة المحتلة . كان هؤلاء الموظفون يجتمعون في الألواج الماسونية التي اتحدت كتلة واحدة وسميت باسم « الماسونية الملكية والايطالية » ، ويرجع أهلها الى ايطاليا الشمالية .

ومن هذه النظم ايضاً الجيش . لقد كان نظام القرعة هاماً في ايطاليا وقد احصى أنه مات ٦٠٠٠٠ ايطالي في الجيوش النابوليونية . وبفضل القرعة وجدت شعوب مختلف النواحي الايطالية في تماس مع بعضها لاول مرة . وكان عدد الجيش في المملكة الايطالية الشمالية ٤٩٠٠٠ نسمة في عام ١٨١٠ . وفي العام ١٨١١ كان ٩١٠٠٠ . ووجد ان حشدًا من الناس

اتوا من مختلف انحاء ايطاليا وهذا ما لم تره ايطاليا في السابق . ولاول مرة وجد نابوليون والميلانيون والجنويون والسارديون بتماس مع بعض ، ولاول مرة تنصهر هذه العناصر وتختلط فيما بينها . اما الضباط فقد اخذهم نابوليون من الطبقة النبيلة او البورجوازية . وحاول ان يجذب النبلاء اليه باحداث حرس ، الشرف واجبرت الاسر النبيلة على تسجيل اسماء ابنائها فيه . وأخيراً يمكن القول ان وحدة النظام الاقتصادي الذي فرضه نابوليون بنتيجة الحصار كان آخر عنصر في لم شعث الايطاليين وجمع شملهم .

وهكذا فان النفوذ الفرنسي ، وان لم يوجد القومية الايطالية ، جمع شمل الايطاليين والى بينهم ووجد كلمتهم ، وفي ذلك أساس لكل قومية مستقبلية .

الحياة الفكرية والمعنوية . — هذا ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار عنصراً عظيم الأهمية : وهو الحياة الفكرية والمعنوية . فقد رأينا في ألمانيا في هذه البيئة تشكل النباتات الاولى للقومية . أما في ايطاليا فنجدنا في آخر عصر الآداب الإبداعية (كلاسيك) قبل أن تنشأ فيها الإبداعية . فما زال يوجد بعض كتاب يهتمون باللغات الاقليمية ويبحثون عن المهامهم في العناصر المحلية وفي تمثيل الحياة الشعبية . غير أنهم كانوا آخر من يمثلون مدرستهم ، مثل نيلي وهو صقلي من بالرمو عاش من ١٧٤٠ إلى ١٨١٥ ، وكارلو بووتا (١٧٧٧-١٨٢١) من ميلانو . وكلاهما يعتبران كاتبين اقليميين . وكان معظم كتاب ايطاليا ، في خدمة فرنسا ، موظفين لدى الحكومة او يتقاضون من حكومة الامبراطور مساعدات او رواتب ، وبعضهم اساتذة في الجامعات الايطالية في بافيا ، ميلانو ، فلورنسا ، وبعضهم نواب في الهيئة التشريعية للمملكة الايطاليا مثل بووتا ، أو كانوا مشبعين بالافكار

الديموقراطية التي نهلها من النظريات الفرنسية ، وأحياناً يكتبون لتمجيد الثورة . وبعضهم كانوا مداحين لنابوليون .

وكان اثر هؤلاء الكتاب، في العصر الامبراطوري في ايطاليا، قومياً من عدة وجوه . فهو قومي بسنا هذه الآداب وجمال الشكل والفن وفي كل ما يجعلها تدخل في التراث الايطالي الذي يؤمن لهؤلاء الكتاب نجاحاً دائماً حتى في الوقت الذي ينسخ فيه هذا الشكل الفني وتبطل موضته . وهو قومي ايضاً لان كثيراً من هؤلاء الكتاب يكتبون فيه الفكرة الوطنية وحب البلد ، حتى ولو كانوا من أصل خاص ولهم نبرة اقليمية او كانوا ممن دخلوا في خدمة الفرنسيين . فمن اشهر كتاب هذا العصر اوغو فوسكولو وفيشانتو مونتى .

عاش فوسكولو من ١٧٧٨ الى ١٨٢٧ وكان شهيراً بروايته المسماة : « آخر رسائل جاكوبو اورتيز » التي صدرت في عام ١٨٠٢ وموضوعها الألم الذي يتملك وطنياً بندقياً من ضياع وطنه واخفاقه في الحب . وكلا هذين الاخفاقين يؤديان به الى الانتحار . واشتهر فوسكولو بسلسلة من القصائد تسمى « القبور » صدرت عام ١٨٠٧ ، وفيها يجد الارض المقدسة بقبور الرجال العظام موحى الجمعيات الذين يربطون الادارة بأرض الميلاد.

أما مونتى فكان معاصراً لفوسكولو واقدم منه بقليل . ولد عام ١٧٥٤ ، وأثره الشعري عظيم ومتنوع ، وفيه نجد وحيّاً سياسياً يتطور حسب الزمن والظروف والحوادث : نظم قصائد عام ١٧٩٣ بمناسبة وفاة القائم بالاعمال الفرنسي باسفيل اثر مقتله في روما ؛ ثم نظم قصائد على شرف العالم بالرياضيات الشاعر ماسشيروني . ولتمجيده نظم عدة اغاني وطنية تمجد رجال ايطاليا العظام منذ القديم . ثم أصبح مونتى مداحاً

نابوليون ونوعاً من شاعر رسمي . وبعد ١٨١٤ استسلم لعرض النمسا وتخلّى عن حركة الحرية (الليبرالية) . ولذا لانجد وحدة في وحيه السيامي . غير انه كان دوماً وفي كل آن بل وفي كل مرحلة من مراحل النمو يبحث ويجمع عناصر عظمة ايطاليا والوطن ومنفعته الخاصة .

وأخيراً كانت هذه الآداب قومية لانها اتمت العمل اللغوي الذي بوشر به في ايطاليا منذ زمن طويل . وتشكل نوع من قومية لغوية . فقد كان الكل يجتمعون مها تباينت اصولهم ونزعاتهم في دراسة الايطالية وتطهير اللغة ، وحتى من تشيع منهم للفرنسيين وانضم اليهم مثل مونتي وميزادوتشي أو بمن بقي مستقلاً تماماً مثل فوسكولو او كوكو كوكو الذي تبني افكار هرذر فيما يتعلق باللغة والانشيد الشعبية ، أساس الأمة ؛ أو بمن بقي عدواً للنفوذ الفرنسي بصورة صريحة مثل نيقوليني . وساروا بواسطة الدروس والدراسات النقدية ودراسة النحو في عمل تطهير اللغة . وأساس هذه اللغة ، اللغة الطوسكانية ، وكانت منذ زمن بعيد اللغة الايطالية الرسمية . وقد حاولوا ان ينقوها من جميع الشوائب الاجنبية ويردوها إلى نقاوتها . وساعدهم نابوليون في عملهم هذا واستطاعوا ان يلاقوا بعض النجاح عام ١٨٠٩ . وفرضت اللغة الايطالية في المحاكم وحتى في الاراضي التي ألحقت بفرنسا . وفي عام ١٨١٢ قبل نابوليون باعادة تأسيس الاكاديمية الفلورانسية المعروفة باسم اكاديمية كروسكا التي تأسست في العام ١٥٨٢ . وكانت هذه الاجداد الادبية تؤلف عزاً ايطاليا يضاف إلى التراث القديم . ويجب ان يضاف اليه مجد معاصر من الفنانين ، مثل كانوفا والموسيقين .

وهكذا ظلت الفكرة القومية في ايطاليا شيئاً لفظياً ولم تنتقل الى

الحقل السياسي الا قليلاً . وكل ما في الامر انها اُضيفت الى تراث ايطاليا العام ، وليس هنالك ما يدل على انها أهل لتصبح فكرة قومية نظراً لتعاونها مع الفرنسيين . غير ان هذه العناصر التي أتينا على ذكرها سوف تستوحي الفكرة القومية منها الهاماً في المستقبل .

حروب التحرير . - هذه هي الآثار التي نستطيع الكشف عنها في مختلف اقسام اوربه من نشأة القومية بدراستنا رد فعل الشعوب تجاه النفوذ الفرنسي . غير ان هذا النفوذ قد انهار في العام ١٨١٣ و ١٨١٤ في الحروب التي سميت « حروب الخلاص » : من اباد « الجيش الكبير » في روسيا وغزو المانيا وتحمل النمسا . ويمكن القول ان مارأيناه ان هو الا اختبار للعواطف القومية التي ظهرت في مختلف اقسام اوربه . واننا للتساءل بعد هذا لاي درجة ساءت الشعوب في الحركة السياسية والعسكرية التي قلبت نابوليون وطرده من اوربه الوسطى اولاً ، وكسرت فرنسا أخيراً في العام ١٨١٤ ؟ للاجابة على هذا السؤال يجب ان نتبع عن كثب المظاهرات ، والمروء من حيء القوة الى حيء العمل ونلاحظ الفكرة القومية في تحقيقها العسكري والسياسي ونرى كيف انها نشأت على أنقاض الامبراطورية الفرنسية .

بولونيا . - ان أول بلد نطرح فيه هذا السؤال هو البلد الذي طرد منه النفوذ الفرنسي قبل غيره ونقصد به بولونيا . فبينما كانت العناصر العسكرية أي القادة ، وعلى رأسهم بونياوسكي ، أمناء على عهد نابوليون ، كانت العناصر السياسية تحاول ، خلال العواصف التي تحدد ببولونيا ، أن تحافظ كما يظهر ، على الأقل ، على وجودها القومي ممثلاً في دوقية فارسوفيا . وكان تشارتوريسكي المعروف بانحيازه لروسيا ، ومن الممكن

القول لبولونيا ، يطلب الى القيصر الكسندر الاول أن يعيد تأسيس التاج البولوني ويرجع المملكة وذلك بأن يعهد بالتاج الى أحد اخوة أي الى الدوق الأكبر في روسيا : « عندما تتوقع الامة البولونية الاخذ بالثار من الفاتح وممد جلالته اليها يد المساعدة وتقدم وسائل الكفاح تكون النتيجة سحرية وتتجاوز ما تنتظرون منها . واني لأخذ على عاتقي أن أوقع كل شيء دون تأخير » . ومن جهة أخرى تعرض الحكومة البولونية بأن تعطي نفسها الى روسيا شريطة أن يعاد تأسيس بولونيا ، حتى ولو كانت تحت حكم روسي ، متحدة مع ليتوانيا ولها دستور .

وكان يناهض هذه العروض البولونية بشدة روس وطنيوت مثل نيسلرود ، والبارون شتاين ، الذي التجأ الى سن — بطرسبورغ ، وكان من مشاوري القيصر . وقد كتب في ٧ تشرين الثاني ١٨١٢ : « لنمنع منها كلف الامر تشكل المملكة البولونية ! ولتجتمع انكلترا والنمسا لمعارضة هذه الرغبات الوحشية » وذلك لانه يخشى خاصة من أن إعادة تأسيس بولونيا يمكن أن تعكر الصفو بين النمسا وروسيا فتحول بهذا دون تأليف حلف ضد فرنسا . وتحت تأثير نيسلرود من جهة ، وشتاين من جهة أخرى دفع القيصر عرض البولونيين واكتفى بأن طيب خاطرهم بالكلام في ١٣ كانون الثاني ١٨١٣ ، وكان ذلك كافياً لعدم قيام البولونيين بأي حركة ، بل انهم وقفوا يشاهدون سقوط دوقية فارسوفيا الكبرى دون احتجاج وأخذ الروس فارسوفيا دون كفاح في ٩ شباط من هذا العام .

ومن تدخل شتاين يجب أن نلاحظ هذا الحادث الذي مازال رسماً ولم يتضح الا قليلاً وهو ان القومية الألمانية تعارض القومية البولونية ، وان الألمان يأبون على البولونيين أي فائدة من الحياة القومية التي يتطلبونها لأنفسهم . ومن هذا

التعارض بين القومية الألمانية والقومية البولونية ، الذي نرى ظهوره منذ البدء ، يمكن القول بوجود شيء ثابت في العلاقات بين الالمان والسلاف .

بروسيا الشرقية . - لقد كانت بروسيا الشرقية ثاني بلد طرد منه النفوذ الفرنسي . وأول ظاهرة للقومية الالمانية كانت بقيام هذا الاقليم . ويجب أن نلاحظ أن الكارثة التي مني بها نابوليون في روسيا لم تدرك بصورة طبيعية حالاً في الامبراطورية ، بل ان الحسرات الهائل الذي أصاب نابوليون في روسيا كان يلاحظ تدريجياً ، لأن الخطوط الفرنسية اخذت تتراجع تباعاً ، وبانسحابها تخلصت الأرض الألمانية . فقد تراجعت الجيوش الفرنسية على خط الفيستول ، ثم من الفيستول الى نهر الاودر في آخر شباط ١٨٣ ، ومن ثم الى ما وراء الايلب . وكان على الجيوش الفرنسية الموجودة في اقصى الشمال ان تنطوي على نهر النيمن في النصف الثاني من شهر كانون الأول : ففي ١٨ كانون الاول ١٨١٢ تلقى ماكدونالد ، الذي يقود اقصى اليسار ، الأمر بأن ينسحب الى تيلسيت . ومن هذا الانسحاب الذي تم من النيمن الى الفيستول كان خلاص بروسيا الشرقية .

وعلى هذا فالحوادث جعلت ثورة بروسيا ممكنة : كان ماكدونالد يقود الجناح الأيسر أي الجيش العاشر من الجيش الكبير ، وقد احتل كورلاند . وفي هذا الجيش العاشر اشتركت الجنود البروسية تحت قيادة الجنرال يورك . وكان هذا ارسقراطياً بروسيا محافظاً يكره كل حركة ثورية ويصرح بأنه لا يوجد في المانيا « مذابح صقلية او حروب فاندية » . وهو ضابط فريديريكي يحفظ بتقاليد جيش فريديريك الكبير ويشكو بالطبع في شخصه العسكري الكارثة التي وقع فيها الجيش البروسي .

الحركات القومية - ١٦

كان يقود في الجناح الأيسر الفرقة البروسية في الجيش الفرنسي ويتلقى الأشياء بأسرع من رئيسه ماكدونالد . وبينما كان ماكدونالد يعمه في الجبهة والانعزال ، كان يورك ، بحسب وضعه في المؤخرة ، في آخر ايلول ١٨١٢ موضع عروض روسيا، وخاصة حاكم ريغا الروسي، وهو ايطالي اسمه بولوكشي، وكذا القائد العام للجيش الروسية . وقد بقي دون تعليقات من برلين مع العلم بأنه طلبها منها فلم يأت شي . وظل خلال شهرين وهو في حالة جذب بين الروس الذين يحاولون ان يجذبوه اليهم، وبين ماكدونالد الذي كان ملحقاً به . ورأى يورك ان يوسع المفاوضات التي عرضت عليه واراد ان يحصل على ضمانات للمملكة البروسية كلها . فحصل على تعهد رسمي صريح من القيصر ، في ١٨ كانون الاول ، بأن لا تلقي روسيا سلاحها قبل ان يعاد تأسيس بروسيا ، واذا لم يكن ذلك في مجموع اراضيها ، فعلى الاقل ، في شروط تجعلها تستعيد وضعها الذي كان لها بين الدول العظمى قبل عام ١٨٠٦ . وهكذا نرى أن القائد المنعزل يحاول المفاوضات العسكرية ، التي ربما كان غرضها الأصلي تعليق السلاح ، إلى مفاوضات سياسية . وعندما تلقى في ٢٩ كانون الأول أمر ماكدونالد ان يأتي وبلتق، في تيلست وراء النيمين ، تردد قليلاً ثم وقع تسليمه بين ايدي الروس في (توروغين) في ٣٠ كانون الاول ١٨١٢ . ويعتبر تسليم توروغين حادثاً أساسياً ونقطة ابتداء في الحركة الألمانية ، وله أهمية عسكرية كبرى لأنه اجبر ماكدونالد ، وقد كشف من يساره ، على التراجع من نهر النيمين إلى الفيستول ، وبالتالي إلى التخلي عن بروسيا الشرقية . وفي هذا الحادث الحاسم ، الذي يتمثل بخيانة الجنرال يورك ، يجب ان نرى رد فعل عسكرياً ووطنياً قام به قائد بروسي ، لاهركة المانية قومية .

تبدل الوضع سريعاً بعد تسليم توروغين . فقد كانت بروسيا الشرقية ضحية الحرب بصورة خاصة : اجتاحتها أولاً في حملة ١٨٠٧ ، أي حملة ايلو وفريدلاند ، وأثناء عمليات ١٨١٢ في تعبئة الحملة الروسية ، وسحقتها المصادرات التي أجرتها فرنسا بها . ولذا كانت في حالة سيئة ولديها من المبررات ما يجعلها تكره فرنسا . ومن جهة ثانية شهدت انكسار الجيش الفرنسي والمهاجرين الذين كانوا يجتازونها وهم في حالة أعياء رهيب . وقد اطلقت ، في بعض جهاتها ، عيارات نارية على هؤلاء الفارين . وأخيراً كان الموظفون في بروسيا الشرقية وطينين بروسين . لهذه الاسباب المختلفة قام هذا الاقليم بالثورة : وكان رئيس الادارة فيها شون عضواً في جماعة الوطنيين التي تشكلت حول شتاين وشارنهورست وغنيزنو ، فامتد العصيان بمساعدة الادارة . وكذا الجنرال بولوف وكان قائده في بروسيا الغربية . أخذ على عاتقه ان يدعو الجنود إلى الخدمة وهم في حال عطلة . ثم ان يورك بدأ بتبشبه الخاص بمهاجمة مؤخرة الجيش الفرنسي مع الجيش الروسي ، في حين أن حكومته كانت محالفة لنابوليون . في كل هذا نجد الادارة والجيش أي الاطارين التقليديين في الدولة البروسية يعملان دون أخذ رأي حكومتها . والحادث الهام الحاسم هو وصول شتاين إلى كونيغسبرغ ، في ٢٢ كانون الثاني ، وهو مخول بمطلق السلطات من قبل القيصر اسكندر الأول ضد الفرنسيين . ولقد رأينا ان شتاين ، في فكرته الالمانية ، لا يبالي ببروسيا ويجعل منها سوقاً رخيصة . وكان مدفوعاً بكرهه للفرنسيين ، ونراه هو وغنيزنو يلومان شون عند وصوله لأنه لم يعمل السيف في الفرنسيين الذين اجتازوا اقليمه . وعلى هذا فإن ثورة بروسيا الشرقية ، في نظر شتاين ، ليست سوى وسيلة لتحقيق عمل أعظم وهو خلاص المانيا وتنظيمها من جديد : رفع رأساً الحصار الذي يثقل الشواطيء

البوسية ، وفرض الضرائب ، وأمر بالتداول الاجباري للأوراق الروسية ، ووجد الوسيلة الضرورية لتنظيم المقاومة : فقد جمع مجلس الاقليم وطلب منه التصويت على دستور الجيش ، وبالجملة أراد ان يؤسس من العناصر المحلية نوعاً من حكومة نظراً لغياب الحكومة الملكية .

اجتمع مجلس الاقليم في ٥ شباط وصوت في ٧ منه على المشروع الذي هياه شتاين وقدمه اليه . وعندئذ غادر شتاين الاقليم والتحق بالروس وترك لأصدقائه أمر تنظيم العصيات . وكان مجلس الاقليم يتألف من سبعين شخصاً : نصفهم يمثل الطبقة النبيلة ، والنصف الآخر يمثل المدن والصناعات الحرة . وفي الواقع كان هذا المجلس مجلس نبلاء ولم يكن للشعب اسهام فيه ، وبقي اجنبياً عن هذه الحركة . غير أن مجرد اجتماع هذا المجلس واتخاذ مقررات به جعل منه نوعاً من ثورة على حقوق الملك : لأنه كان يجتمع دون دعوة من الملك ويتخذ قرارات كقرارات الحكومة . ولقد حاول عبثاً تعداد تصريحاته في ولائه للملك وخضوعه له ، لأن التشبث الذي قام به ثوري .

نجد في هذا المجلس صفتين مميزتين وسنراهما في الحركة البوسية كلها وهما :
١ - ان هذه الحركة البوسية كانت حركة نبلاء ، أي حركة طبقة عليا .

٢ - ان هذه الحركة لاتخشى ان تعمل خارجاً عن ارادة الحكومة وتدعو إلى محاولات ثورية .

اللاندهور . - اما العمل الذي قام به هذا المجلس فهو انشاء «اللاندهور» أي الجيش البري . فقد تقرر انشاؤه في ٧ شباط ١٨١٣ . ويهدف ، حسب مقدمة المرسوم ، إلى تنظيم جيش العصيان خارجاً عن الجيش النظامي ، وذلك لأنه مازال يسود الطبقات المستنيرة في بروسيا زعم

ضد العسكريين وضد الجيش المحترف ، هذا الزعم الذي يميز آخر القرن الثامن عشر . وعلى هذا « اللاندوهر » أن يكون أداة دفاع عن الاقليم ، وأداة ثورة عندما يهاجم العدو حدود البلاد . ويدخل فيه من يتراوح عمرهم بين الثمانية عشر عاماً والخامسة والأربعين من المتطوعين وبمن تصيهم القرعة مع القدرة على الاستعاضة . ولم تكن هذه الأخيرة في مشروع شتابن الأصلي ، غير انها فرضت من قبل ممثلي المدن ومن الجنرال يورك . وبعد ان صوت على هذا القانون بوشر بالتنفيذ ، وتألفت لجنة عامة دون ان تنتظر موافقة الملك الذي كان بعيداً .

وانا لتساءل عن مدى تأثير هذا العصيان على الاقاليم الأخرى في دولة بروسيا ؟ كان الملك قد غادر برلين إلى بريسلو في ٢٢ كانون الثاني بعد ان عزل يورك عن قيادته وعنف القرارات التي اتخذها مجلس كونيغسبرغ . ولذا نجد أمام هذه الحكومة المستسلمة تشكل نوع من حكومة مناوئة تتألف من الوطنيين في مقاطعة براندبورغ . ثم ان الجنرالين ، اللذين رأيناهما على رأس العصيان وهما يورك وبولوف ، اتفقا مع القائد الاعلى (ويتغنشتين) على الزحف على نهر الاودر ضد الفرنسيين . وهذه الحركة الثورية اضطرت الملك ان يعمل اكثر مما يستطيع : ففي ٣ شباط استدعى المتطوعين ليزيد في عدد الجيش ، وفي ٩ منه علق الاستثناء من الخدمة لمن سنه بين الـ ١٧ و ٢٤ سنة . وكانت نتيجة هذه الحركة التي فرضت هذه المقررات حمى حقيقية أخذت تتمشى بحسب البروسيين .

تنظيم اللاندوهر . - لقد كان هذا الجيش محكاً للعاطفة الوطنية البروسية .. ففي الطبقات المستنيرة الفكرية ، التي لمسنا عندها أول امارات القومية الألمانية ، نرى أن فكرة تبني التسليح ضد فرنسا قد تمت بهوى وشغف زائد . وكان اساتذة الجامعات يوسعون مرسوم الدعوة إلى المتطوعين ،

ونخص بالذكر منهم فيخته في برلين وشيفانس في بريسلو . وكذا الأمر في جامعة هاليله وكونيسبرغ ، وحتى في بروسيا القديمة التي أصبحت الآن في جملة الدول الفرنسية ، وفي آينا في شهر آذار . ونفذت الحركة خاصة إلى الشبيبة : فقد كان شباب الجامعات اول من انخرط في الجيش حتى ان جامعة برلين خلت تقريبا من طلابها في بضعة أيام ، ولم يبق فيها اكثر من ٢٣ طالبا . ورافقت البورجوازية والطبقة النبيلة الشبيبة في هذه الحركة التي ضمت الأوساط الفكرية والطبقات العليا : كانت نفوس برلين آنذاك ١٥٠.٠٠٠ وقد تقدم منها ٦٠٠٠ متطوع . وبصورة عامة خلت الجامعات والكليات من طلابها : ففي سيليزيا ارادت ادارة الكلية أن تتخبط كلها في الجيش وطلبت أن يقوم مقامها في وظائفها كليات أخرى . وهناك جنرال شاب اسمه لوتزوف الف فرقة « القناصين السود » ليحشد المتطوعين في باقي المانيا . ويبدو ان الحركة اقلقت الحكومة : فمن ذلك ان مترونيخ أبدى تخوفه من هذه « الحركة الفظيعة » التي قامت في سيليزيا وبوهيميا ووستفاليا والتيبول : فقد كتب في ١٨ شباط ١٨١٣ « انني لا اتعاض عن نتائج هذه الحركات الشعبية التي اثبتت باسم شرف المانيا واستقلالها ، فلن تتأخر عن فصح الروابط السياسية والاجتماعية » . وهذا القلق الذي ساور الحكومة الما هو القلق من حركة شعبية توشك ان تنقلب إلى ثورة .

وهاجت الجوقات البروسية بهذه الحركة الكبرى التي ظهرت فيها الأهواء الوطنية والكراهية والاحقاد على النظام النابوليوني الذي أثارها وبذرهما في المانيا . وهاجت المانيا الشرقية والشمالية ووصلت الحركة إلى هامبورغ والاقالم المانسية .

واضطرت الحكومة البروسية أن تعمل مرغبة أمام هياج الاهواء ،

على حين انها كانت ترى بأن تبقى متعلقة وتربط مقدراتها بالنمسا ،
وتقف من روسيا ومطامع القيصر موقف الشك ، كما وقفت حيال هذه
الطرق الثورية التي تبنتها الحركة الوطنية . غير أن مجيء شتاين إلى بريسلو
ضغط على فريديريك غليوم وفرض عليه التحالف مع روسيا بمعاهدة كاليس
(٢٨ شباط ١٨١٣) التي كانت تلتقي الحكومة البروسية ، لان القيصر
تعهد ان يعيد بروسيا قوية كما كانت عليه قبل عام ١٨٠٦ ، دون أن
يؤمن لها نفس الاراضي التي كانت لها ، الامر الذي اوقع الحكومة
البروسية في مغامرة كبيرة الاخطار دون أي ضمان لرجعي تامة . ثم
أن مجيء القيصر نفسه الى بريسلو في ١٥ آذار حدا بفريديريك غليوم
إلى اعلان الحرب على فرنسا في ١٦ آذار واتخاذ قراره الاسامي في ١٧
منه : وهو أن يعمم اللاندوهر الذي احدث في بروسيا الشرقية على جميع
أقاليم المملكة مع التشديد ، وذلك بجذب القدرة على الاستعاضة التي
اقرها اللاندوهر البروسي . وأخيراً في ٢١ نيسان أقر النفي العام وفرض
اللاندشتوم اي الخدمة الاجبارية التي فرضت على البروسيين خلال الحرب
كما جرى ذلك ابان الثورة الفرنسية في ١٧٩٢ و ١٧٩٣ .

وهذه الحركة البروسية تظهر لنا حركة عفوية من نوع اخلاقي معنوي
وتتصف بالصفتين اللتين استخلصناهما سابقاً وهما : المقاومة البروسية للنفوذ
الفرنسي أي المقاومة الوطنية البروسية . ومن جهة أخرى ، فكرة البعث ،
أي التجديد المعنوي الذي باثربه زعماء المانيا المفكرون ، ويهدف إلى النهوض
بالمانيا ونفخ الروح القومي فيها .

وهنا نتساءل إلى أي مدى ساهم مجموع المجتمع البروسي في هذه الحركة ،
ومجموع المانيا في القيام ضد فرنسا ؟ ان الجواب الذي نحصل عليه يكون
بدراسة التنظيم العسكري الذي احدث في بروسيا بتيبة هذه الحوادث .

فما هو الاثر الذي انتجته هذه المقررات ولاي درجة وضعت موضع التنفيذ ؟

في النقطة الاولى ، نجد عنصرين متميزين : المتطوعين من جهة ، والالاندوهر من جهة أخرى . فقد نظم المتطوعون فرقاً خاصة منعزلة ، لها رئيسها ولم تدخل في مجموع الجيش . والسبب في ذلك يرجع إلى الأخذ بهذا الزعم الذي يكره الجيش المحترف والذي مازال موجوداً في الطبقات المستتيرة والغنية في بروسيا . وعلى هذا أسس المتطوعون فرقاً منفصلة وجيوشاً حرة ولم يشاءوا الانخراط في الجيش كسائر الجنود بل كانت لرقمهم خاصة بهم . وهذا نوع من منحة خصت بها الطبقات الموصرة والمتقفة . ففي شهر آذار وشهر نيسان وجد ما يقارب ١٥٠٠٠ متطوع وهو عدد ضخم . ومن هؤلاء ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ متطوع كانوا على أهبة الاستعداد للاسهام في العمليات في شهر أيار . واما الجيش ، الذي حارب في الربيع وكسره نابليون في بوترن ولوترن ، فسر الجيش البروسي وقد تضخم بالمتطوعين ونجدة الكومبر ، أي بجيش يقارب الـ ٣٥٠٠٠ جندي .

وعلى هذا فالمتطوعون كانوا كثيراً واستجابوا للداعي الوطن منذ فادى بهم . اما الالاندوهر فلم ينظم الا ببطء وبصورة متفاوتة . وكان مجموعه يؤلف الجيش القومي . وفي الواقع كان للاندوهر طابع اقليمي وذلك لانه نظم من قبل مجالس الاقاليم . فقد الفت بلان أو دوائر ، من نيبلين وبمبلين عن العوام ، وظيفتها تعيين الضباط . وكانت تنظيمه متفاوتاً : ففي سيليزيا وبروسيا الغربية أي في بروسيا البولونية القديمة ، شهد عدد عظيم من الفارين . وكان الناس البولونيو الأصل يجتازون الحدود ويفرون عوضاً عن ان ينخرطوا في الالاندوهر . وفي بروسيا الشرقية وجد كثير من الاستعاضات . وهذا يدل على الناس كانوا يفرون من التجنيد جهد المستطاع . وفي بوميرانيا المحاذية لسايطي البلطيق ركب كثير من الفارين البحر

والتجأوا في السويد أو في الجزر الدانيمركية . وفي المواقع كان الفلاحون يخضعون لأنهم كانوا يمثلون لأوامر الجونكر . وكان نجاح اللاندوهر في الثغور البروسية أكثر مما هو في غيرها لأن الكثيرين كانوا ينخرطون في الجندية قبل ان تصيهم القرعة ، وهذا الدخول في اللاندوهر يمكن أن يتخذ دليلاً على التسارع الوطني في الخدمة العسكرية . وإذا اخذنا معدل نسبة المنخرطين في اللاندوهر إلى نسبة القرعة لكنت ١٢ ٪ ، وهذه النسبة ليست عظيمة . وفي بروسيا الشرقية والثغور الجديدة وما أشد الاقاليم هياجاً بالوطنية كانت النسب ٢٧ ٪ و ٢٣ ٪ . وفي الثغور الناحية أي في قلب براندبورغ كانت النسبة ١٤ ٪ . وفي بقية الاقاليم ٨ ٪ تقريباً . وإذا وجدت هزة قومية . إلا ان هنالك مقاومات هامة . ولم تكن القومية عامة عند جميع السكان ، بل ان قسماً عظيماً منهم دخل الجندية مرغماً بالقوة بعد المقاومة . وفي اللاندوهر حافظت الطبقة النبيلة على ملاك الضباط ودثرو النبلاء الأمر واقصوا البورجوازيين عن رتب الجيش . وكان جيش اللاندوهر يتراوح ما بين ١٢٠.٠٠٠ ، و ١٣٠.٠٠٠ على ٢٧٠.٠٠٠ جندي مجموع الجيش البروسي . ووقف في ساحة القتال في شهر آب وكان يؤلف نصف عدد الجنود . فأحدث ذلك تبديلاً في طابع وسياء الجيش البروسي الذي مازال حتى ذلك الحين جيشاً محتوماً . غير انه لم ينشأ عن ذلك انصار لمختلف طبقات المجتمع في الفرق العسكرية ، كما أن هذا اللاندوهر لم يكن يرمي إلى غاية أو اتجاه او قومة ديموقراطية ، وإنما كان منظمة عسكرية انشئت في سبيل الحرب فحسب لا لغاية أخرى . والشئ القومي الحقيقي والوطني في هذا اللاندوهر هو عنصر المتطوعين . وهكذا تبدو الحكومة الوطنية البروسية ناقصة كما بدت ناقصة قبل الاصلاحات الاجتماعية والاصلاحات الادارية التي قام بها هردانبرغ والحكومة البروسية . وعلى

هذا فاللاندوهر ، على ما أبدى من معنويات ووطنية ، بقي رغم ذلك كله وسيلة عسكرية .

هذا هو اثر التنظيم العسكري في بروسيا . ولكن ما هو أثره في خارجها ؟ لقد حاول شتاين وجماعته أن يثيروا عصياناً عاماً في كل ألمانيا ، فكررُوا نداءاتهم وتهديداتهم . وكان شتاين يريد أن يجعل من هذه الحركة حرباً قومية في جميع ألمانيا ضد فرنسا . فباسم المليكين القى شتاين ونيستروود في ١٩ آذار «نداء الى ألمانيا» وبينما فيه أن الغرض من الحرب هو خلاص ألمانيا ودعوا إلى هذا الخلاص الشعوب والسادة واعلنا حل اتحاد الراين الذي سيعوض عنه بلجنة مؤقتة مهمتها ادارة الاراضي الألمانية تدريجياً كلما تخلصت من النفوذ الفرنسي . وتتألف هذه الادارة من مجلس مندوبين عن روسيا وبروسيا والحكومات الاخرى التي تنضم اليها وسمي شتاين رئيساً لها . ووضع مشروع لتقسيم البلاد إلى خمسة أقسام :

(١) الساكس ، (٢) وستفاليا ، (٣) دوقية برغ الكبرى ، (٤) مناطق الليب ، (٥) مناطق أفواه الايلب وميكلامبورغ . وكل أمير الماني لا يستجيب لهذا النداء يهدد بضيايع دوله . وفي ٢٥ آذار القى الجنرال الروسي كوتوزف ، الذي ترك القيادة الى ويتغنشتين ، بدوره ، نداء الى ألمانيا وبين فيه ان غرض الحركة يرمي إلى مساعدة شعوب ألمانيا وأمرائها على على استرجاع تراث الشعوب الذي سلب منها وهو حريتها واستقلالها وشرفها ووطنها . « وعلى كل الماني خليك بهذا الاسم ان ينضم اليها بسرعة وقوة » ودعا الأمراء والنبلاء وسائر افراد الشعب : « وكلها تكيفت قواعد هذا العمل ومبادئه حسب روح الشعب الألماني القديم ، استطاعت ألمانيا الناشئة القوية المتحدة ان تظهر بين أمم أوربة » . وفي هذين

الندأين (١٩ و ٢٥ آذار) نجد نوعاً من لغة ثورية جديدة في المانيا .
وقد فسرهما الالمان بتعهد مزدوج : تعهد لصالح الحرية السياسية وتعهد
لصالح الوحدة القومية .

وهذه الحركة القومية التي دعي اليها الالمان فشرت مباشرة بنوع من
حركة غنائية وطنية . وهب للعال جبل من الشعراء فخص بالذكر منهم
يودور كودنر ، جمعت اغانية في ديوان عرف بهذا الاسم « القيثارة
والسيف » وقد قتل في واقعة ليزينغ . وكذا ووكوت نشر « السونات
المدوعة » ، ١٨١٤ ، وشانكاندوف واوهلاند وغيرهم . وعلى عكس
ذلك بقيت الحكومات متحفظة ولم يتبدل موقفها إلا بعد انكار نابوليون
أو بعد ان كان انكار نابوليون أكيداً ، كما حصل ذلك في الحريف ،
إلا في شمال المانيا فقد كانت الحركة سريعة في هامبورغ التي ثارت في ١٨
آذار ، وفي ميكلامبورغ الصغيرة التي قدمت بفرداها ٦٠٠٠ متطوع .

أما بافاريا فلم تنقلب على نابوليون الا في ١٧ ايلول ، واعلنت عليه
الحرب في ٨ تشرين الأول . وكذا فووتبرغ فقد انتظرت واقعة
ليزينغ لتتخذ موقفها العدائي من نابوليون في ٢٣ تشرين الأول .
والسبب في ذلك ان الحكومات كانت تتجه بأنظارها نحو النمسا لا نحو
روسيا وبروسيا .

غير ان هذه الحركة لم تتفد إلى غرب المانيا بل ظلت في المانيا الشرقية
والشمالية وبقيت بلاد الراين غريبة عنها . فمن ذلك ان بونيو المدير الفرنسي
لدوقية بورغ الكبرى يذكر في يومياته ان الطبقات العليا الالمانية فرحت
بانهار الجيش في روسيا ، وعلى عكس ذلك سواد الشعب فقد كان جد
حزين منقبض . ولكن الادارة الفرنسية تركت في هذه المنطقة الالمانية
آثاراً عميقة وستظهر من جديد بعد عام ١٨١٥ .

على ان المنافع والمصالح مالبثت ان قامت تسد الطريق في وجه هذه الحركة الثورية . فمن ذلك ان مترونيخ اخذ احتياطاته فألقى شتاين ولجنته إلى « لجنة دبلوماسية » . وكذ أصحاب البنوك الالمانيون اخذوا يضعون العراقيل والصعوبات لقبول أو المتاجرة بأسناد الدين التي تودعها انكلترا للحكومة الألمانية بسعر ٦٪ ، وكان بإمكان هذه الاسناد ان تمول العمليات الحربية التي جرت فيما بعد . وأخيراً لم تكن هنالك عصابات وراء الجيوش الفرنسية في المانيا ، ولم يكن ما يشابه ما مر معنا في اسبانيا .

ولا جدل في ان المانيا قامت ، بالجملة ، بحركة وطنية كبرى ضد فرنسا . ولكن هذه الحركة لم تكن عامة في المجتمع كله ولا في المانيا كلها . ولذا يجب الا نبالغ فيها ، فلها قيمتها ، ولكن يجب الا نقحم الالفاظ وتقبل بكل سذاجة اسطورة قومة المانيا بكليتها ضد نابوليون . يظهر لنا ان العاطفة القومية الالمانية تستند في أساسها على كره النفوذ الفرنسي واحتلاله . واثنا لتساءل بعد هذا ونقول ما هي الافكار التي اعتنقها هذا الحزب القومي وعبر عنها في صلح عام ١٨١٤ ؟

لقد طالب شتاين في مشروع عام ١٨١٢ ، الذي قدمه إلى القيصر ، بنهر ألوز واللوكسمبورغ والموزيل والفوج حدوداً ، وأضاف اليها من جهة أخرى قسماً من الدانيمرك . وفي العام ١٨١٤ دعم المزاعم الروسية والبروسية في بولونيا والساكس . وفي الوقت نفسه وسع المانيا من جهة الغرب . وفي العام ١٨١٥ اراد أن يقنع القيصر الكسندر الأول أن أمن ألمانيا يتطلب حدوداً إلى نهر الموز . وفي مذكرته المؤرخة في ١٨ آب ١٨١٥ يذكر بأن لويس الرابع عشر قد تصور التخلي عن الالزاس اثناء

انكسارات حرب الوراثة الاسبانية في المفاوضات التي جرت في مدينة جيترويدانبرغ في منطقة برابان الشمالية من البلاد المنخفضة .

وكتب غورز أحد مؤسسي القومية الالمانية سلسلة مقالات في الصحيفة المسماة «مركورالريناني» وصرح في الأعداد ١٣ و ١٤ بأن ارجاع فرنسا إلى ما كانت عليه حسب دستور ١٧٩٢ إنما هو حل باطل ؛ ان أمن المانيا القومي يتطلب حدود الفوج والآردن . واثناء حكم المائة يوم كتب مقالاً عنوانه : « فرنسا المقسمة أو فرنسا المكبلة » وصرح فيه بأن اوربه لن ترى الأمن الا عندما يجعل من فرنسا دولة من الدرجة الرابعة . وكتب في العدد ١١٢ : « لا أمن ممكن ضد هذا الشعب الا في عجزه وفي تفوقنا الساحق الذي لا يناقش . ان الفرنسيين ليسوا اهلاً للأخلاق ، وليس فيهم جوهر للاعتماد عليهم . وبالتالي يجب أن نأخذ منهم املاك شارل المتهور ، والا فالالزاس واللورين وتوابعها » .

وطلبت جريدة « دويتش بلاتر » بكل ما انفصل عن ألمانيا مع مرور الزمن أي : البلاد المنخفضة والدانيمرك والمقاطعات الباطيكية وكورلاند . « في أي مكان تعيش فيه العائلات الألمانية بجانب بعضها ، من الالزاس إلى ليفونيا ، ومن الغريزون إلى سليزفيك ، تطلب اللغة والأخلاق والطباع وعبقريّة الشعب أن يكون هنالك شكل سياسي مشترك يمتد بحمايته على بلجيكا وهولنده في الغرب ؛ وعلى جوتلند في الشمال ، ويحده في الغرب غابة الآردن والفوج والجورا ؛ وفي الجنوب جبال الالب الربيّة والنوريه والجولينيه إلى بحر الادرياتيک ؛ وفي الشرق جبال الكاربات . وفي داخل هذه الحدود يجب ألا تكون إلا لغة واحدة ومثل أعلى سياسي واحد » . ونرى هنا نسخة عن نظريات هرذر التي تعتمد في القومية على اللغة ولكن مع شيء من التوسع .

على أن ما يجدر ذكره بصورة خاصة هو أن القومية الألمانية ، منذ فجرها ، كانت ما يمكن أن نسميه « جامعة ألمانية » كما كانت ذات طابع ديني . وكان شعار اللاندوهر : « مع الله ، للملك ، للوطن » . ومنذ انخرط الجنود الجدد في العسكرية وجهوا إلى الخدمة الدينية . وقد كتب الجنرال بولو في شهر آذار ١٨١٣ إلى أحد أصدقائه يقول : « أستطيع مثل كرومويل أن أعطي إلى كل من فرساني كتاباً مقدساً ليحمله في سرجه » . وعلقت في كل كنيسة لوثرية لائحة بأسماء قتلى الحرب . ونحن نرى ، منذ أن تفتحت الوطنية الألمانية ، ميلاً يرمي إلى جعل ألمانيا أداة الله .

حروب التحرير في البلاد الأخرى..— أما البلاد الأخرى فلم تبد رد فعل شديداً وقوياً كما هي الحال في ألمانيا .

في اسبانيا . — كانت حركة التحرير عملاً عسكرياً انكليزياً . ففي ربيع ١٨١٣ تقدمت حركة العصيان في بيسكاي ونافار حتى ان قسماً من الجنود الفرنسية وجدت محاصرة تحت قيادة الجنرال كلوزيل ، وان زحفاً جريئاً من ولنتغتون على سالامنكا من جهة ، والنهاب ابتداءً من دورو إلى غاليس لمساعدة العصاة من جهة أخرى ، كان من نتيجته أن أجبر جوزيف على الانسحاب من مدريد مع جيوشه إلى نهر الايبر . يضاف إلى ذلك أن الشاطئ بعد تحرره أصبح يساعد الانكليز بانزال الجنود وتغذيتهم من هذه الجهة . فقد استطاع ولنتغتون أن يظفر على الجيوش الفرنسية ظفراً عظيماً في فيتوريا في ٢١ حزيران . وهذا الظفر أجبر جيش الوسط ، جيش جوزيف ، على التراجع والتخلي عن اسبانيا بتمامها ، وكذا جيش غاليس ، جيش كلوزيل ، أن يلتحق به ،

بينما انسحب جيش سوشيه إلى روسيون . وبالأجمال إن ما نراه في اسبانيا إنما هو تعاون الثورة القومية مع جيش الحملة الانكليزية .

وفي شمال غربي أوربه كانت الحوادث العسكرية غير حاسمة، إلا أن الحوادث السياسية بصورة خاصة وصدى الحوادث العامة على سياسة هذه البلاد أدت إلى التحرر . ومن وجهة التاريخ والتقويم كان تحرر شمالي غربي أوربه بعد تحرير أوربه الوسطى . ووجود العنصر السياسي ، الذي كان أهم من العنصر العسكري، يهمننا نحن بصورة خاصة في هذا الموضوع الذي ندرسه وهو البحث دوماً عن نشأة القوميات .

في هولنده . - غادر الحاكم الفرنسي ، لوبرن* ، القنصل القديم ، العاصمة في ١٦ تشرين الثاني ١٨١٣ . وكانت خطة الانكليز أن يزحف برنادوت ، قائد أقصى الجناح الشمالي لجيش الحلفاء ، بسرعة على هولنده ليخلصها من الفرنسيين ويساعد الانكليز الذين ينزلون اليها من جهة البحر؛ غير أنه رجح الزحف على هولشتاين في سبيل مصالحه الخاصة وأراد أن يجبر الدانيمرك على التخلي له عن النورفج وتوصل إلى ذلك . وكان من ذلك أن خلص الهولنديون أنفسهم بجهودهم الخاصة . وخلص هولنده على هذا النحو أخذ طابعاً قومياً في أساسه . ففي ١٧ تشرين الثاني انفجرت الثورة في لاهاي وامستردام وتآلف ثلاث حكومي تحت ادارة رجل سياسي يسمى هوغنودوب . وطلب الثلاث مساعدة لندن ودعا أمير أورانج أن يأتي ويستلم زعامة الحركة . ونزل الأمير في شيفينينغن في ٣٠ تشرين الثاني ١٨١٣ بين حماسة السكان ، وفي وقت كان القائد البروسي بولو قد وصل من الغرب ودخل هولنده في أول كانون الاول ووصل اوترخت ، ومنها القى بندااء الى البلجيكيين في ٩ منه . أما الموظفون

الفرنسيون فكانوا يبادرون بالجلاء عن البلاد منذ منتصف تشرين الثاني وأول كانون الاول .

وكما نرى لم يكن سقوط الحكم الفرنسي في هولندا حادثاً عسكرياً . إن قيام هولندا الذي خلص البلاد كان منه أن نقل الدفاع الفرنسي الى بلجيكا دون أن يتعلق بهولنده ، وأكسب اسرة آل أورانج شعبية جديدة ، واستقبل الهولنديون حكومتهم الجديدة بكل حماسة وعادوا الى ماضيهم القومي المستقل .

في بلجيكا . - منذ أن توطد النظام الديني في بلجيكا بالكونكوردات وقطف البلجيكيون ثمار الاصلاحات الاجتماعية والادارية التي أجراها الفرنسيون ، والرفاه الاقتصادي الذي جنوا فوائده بنتيجة الحصار القاري في أول الأمر ، والسلام الداخلي الذي خيم عليهم ؛ ان كل ذلك جعل البلجيكيين يقبلون بالحكم الفرنسي دون صعوبة . لقد فقد الشعب كل ذكرى وكل ميل الى النظام السائد قبل الثورة وذلك لأن الحكم النمساوي في هذه البلاد كان ثقيلاً ، كما كان اضطهاداً وقسراً للشعب على يد الأمراء والاكليروس ، ومن وجهة النظر الكنسية كان سيطرة للحكومة على الكنيسة . فلا نجد في الحكم النمساوي بلاداً منخفضة أو أي شيء قومي يمكن أن يعلق البلجيكيين به أو يمكن أن يبقى في ذكرياتهم . غير أننا في السنوات الأخيرة أي عندما ثقل الحكم الفرنسي وانهارت الامبراطورية نرى ربما أولاً لما سيكون في المستقبل قومية بلجيكية ويقدم في الدور ١٨١٥ - ١٨٣٠ العناصر التي تخرج منها الدولة البلجيكية بعد ثورة آب ١٨٣٠ .

والعنصر الأول والأساسي ، الذي نراه فيما بعد ، هو المعارضة

الدينية التي قامت في وجه الحكومة الامبراطورية . وسببها الأول هو ادخال التعليم الديني الامبراطوري الذي لم يقبله الاكليروس والشعب البلجيكي ، ثم الاستياء الذي سببه النزاع بين الامبراطور والبابا واضطهاد البابا بيوس السابع . وقامت حركة عميقة أثارت معارضة الكنيسة والشعوب الكاثوليكية منذ ١٨١٠ وقادها اسقفان من أصل افرنسي وهما : سيادة دوبروي ، اسقف مدينة غاند ، وسيادة هيون اسقف تورنيه ، ونوابها الكبار ، مثل فاندفيلد ودوفيفيه . وهذان الاسقفان هما اللذان وجها المعارضة لحطط نابوليون في مجمع ١٨١١ عندما حاول نابوليون اجبار الاسقفين أن يأخذا على عاتقهما أمر «التقليد الكنسي» الذي رفض البابا منحه . وبنتيجة معارضتها للمجمع أوقفها الامبراطور . وحصل في بلجيكا عصيان حقيقي معنوي بين اعضاء الاكليروس : فمن ذلك ان اكليروس الأبرشية رفض قبول الاسقفين اللذين حلا محل الاسقفين الموقوفين كما رفض قبول الاسقفين اللذين عينوا في مالين وليسج من قبل الحكومة ولم يقلدا مهام وظيفتها الروحية من قبل البابا ، وهما الأب دوبرات والأب ليحاس ، ولبت طلاب المدارس الاكليريكية لا تلتن لهم قناة وفضلوا أن ينخرطوا في الجيش من أن يعترفوا برؤسائهم الدينيين المحدثين . فمن ذلك أن ١٩٣ طالباً في غاند زجوا في أقيية حصن فيزيل على نهر الراين وكثير منهم أودى به . ورفض الخوارة أن ينشدوا في آخر القداس نشيد « ليسد سلام الامبراطورية » . . وحاولوا أن يثيروا الفلاحين . وفي كل مكان كان يتحدث عن الحواري التي تظهر اشارة « السماء » ضد الامبراطور . وجاب المبشرون المتجولون الأرياف ، وكانوا يحملون تحت ارجلهم الكراريس المناوئة ويوزعونها على الناس . ودعم هذه المعارضة الاكليريكية الرأي العام فذهبت الى بعيد .

والعنصر الثاني ، الذي سبب الاستياء والمعارضة للنظام النابوليوني ، هو الازمة الاقتصادية التي وسعت أبعاد الاستياء في أصله الديني وذهبت به إلى الطبقات المناوئة للكليروس وإلى الطبقات التي تبنت أكثر من غيرها الأفكار الفرنسية في عهد الحصب والرفاه . ويجدر بنا أن نذكر أنه يوجد في بلجيكا ، عدا الرأي الكاثوليكي والسكان المتدينين ، قسم آخر من السكان مضاد للكليروس وعقلاني ، ويوجد في سكان بلجيكا هذا التضاد بين عنصرين متباينين من حيث الفكرة . وقد وجد هذا التضاد في ظل حكم البلاد المنخفضة النمساوية ، وسنراه فيما بعد أيضاً ، وذلك لأن هاتين النزعتين نجدهما في أساس تكوين الأحزاب السياسية في بلجيكا الملكية . وفي العام ١٨١٣ انفجرت الأزمة الاقتصادية وطفعت على الصناعات القطنية التي لم تستطع ، بنتيجة الحصار القاري ، استيراد موادها الأولية . واضطر أصحاب المناسج في غاند مثلاً أن يسرحوا ١٣٠٠ عامل دفعة واحدة . وفي خريف ١٨١٣ امتدت الأزمة أيضاً إلى صناعة الأقمشة البلجيكية ، حتى ان هذه الصناعة اقتصرت بسرعة على عشر انتاجها . ولم يبق في مقاطعة الديل ، أي في بروستل وضواحيها ، إلا ٩٠٠٠ عامل عوضاً عن ١٥٠٠٠ عامل . ومنذ عام ١٨١١ تعددت حالات الافلاس في أوساط المصارف وفي أوساط التجار . ووقعت الموائن بالطبع وخاصة في اوستاند وآنفرس بنتيجة الحصار القاري ، في حالة ضعف وانحطاط . وأدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى غلاء الحياة بنتيجة الأزمة نفسها وفداحة الرسوم التي فرضتها الحكومة الفرنسية والحصار الذي حال دون وصول المواد الأجنبية . وتآلم الشعب بصورة خاصة من جراء الازمة الاقتصادية . وزاد الشعب استياءً ثقلُ الخدمة العسكرية . فقد انتزعت القرعة في العام ١٨١١ من هذا الشعب البلجيكي الصغير ١١٠٠٠٠ رجل ؛

وفي العام ١٨١٢ العدد ١٢٠٠٠٠ ؛ وفي العام ١٨١٣ ، العدد (١٦٠٠٠٠) وإلى هذا يجب أن نضيف (١٠٠٠٠٠) للحرس الوطني كانوا في حالة الفاعلية . وحاول الشباب الفرار من الخدمة . ولذلك وجب تنظيم فرقة من الدرك ، لأن البلديات كانت تشارك المتأولين ولا تساعد على التجنيد . وفي شهر نيسان ١٨١٣ وقعت حادثة في بروج بين حوادث عديدة وهي أن المطلوبين للخدمة أعلنوا عصيانهم واضطهدوا رئيس شعبة التجنيد ومزقوا السجلات . وامتد ثقل التجنيد إلى العائلات الموصرة والوجهاء : فكان يؤخذ أبناء البورجوازية ويوضعون في المدارس العسكرية . وفي ١٩١٣ فرض عليهم نابليون تشكيل حرس الشرف حتى حدث في الأمر البورجوازية ، عند حد تعبير أحد المحافظين « نوع من دعر » : لأن الأثرياء الذين دفعوا مبلغ خمسة أو ستة آلاف فرنك لاعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية ، وجدوا أنهم قد انتزعوا منهم رغم تضحياتهم .

والعنصر الثالث الذي سبب الاستياء ، هو نظام الشرطة الذي أصبح تعسفياً ، ووجد « تفتيش » مدني حقيقي على الأفكار والأشخاص . ففي عام ١٨١١ نظمت في بلجيكا « الشرطة العليا » مع مفوضيات خاصة والمفوضيون العامون ، الذين هم في الواقع غير تابعين لمديري الشرطة العامين ويعملون بصورة مباشرة ، كانوا يتلقون الأوامر من باريس وأحياناً ضد المديرين ويشعرون هؤلاء بثقل الجاسوسية . لقد كان الظلم سائداً في كل المرافق وعلى جميع الناس . غير أن البلجيكيين كانوا شديدي التعلق بحريتهم الفردية ، وهذا التعلق بالحربة الفردية كان ، مع تقاليد الاستقلال البلدي الذاتي ، صفة من الصفات الأساسية ، وعاطفة من عواطف الشعب العميقة في السياسة . وفي آخر عهد الامبراطورية حدثت فضيحة صارخة أهاجت الشعب ، وهي توقيف فيربروك عمدة مدينة

آنفرس ، الذي اشتبهت به الشرطة خطأً وظلماً بمساعدته التهريب ضد الحصار . ورغم مدير الشرطة الذي كفله منع من ممارسة وظيفته ثم أوقف بأمر نابوليون الشخصي وأحيل للقضاء وفي الوقت ذاته القى الحجز على أمواله بصورة غير مشروعة . ورغم الاحتياطات التي اتخذت في اختيار الحكام وتأليف لجنة المحلفين الذين ظن بأنهم موافقون ، فإن محكمة الجنايات في بروسييل برأت عمدة آنفرس في ربيع عام ١٨١٣ ، ودافع عنه محام فرنسي اسمه برييه وهو أبو المحامي الفرنسي العظيم نيقولا برييه الذي سيدافع عن الماريشال في أمام محكمة الشيوخ عام ١٨١٥ . وحيا الرأي العام هذه البراءة بمظاهرات صاخبة . غير أن نابوليون ، وكان منهمكاً بسير العمليات الحربية في ساكس ، ثلكه الذعر ، ومن درسد أمر مجلس الشيوخ بإلغاء قرار محكمة بروسييل واحالة العمدة إلى محكمة أخرى ، وأوقف فيبروك من جديد وزج في السجن . وكان مسناً فمات قبل أن يستطيع المثول أمام هذه المحكمة الأخرى . ولكن الامبراطورية انهارت في هذه الفترة .

تحت تأثير هذه الأسباب المختلفة : الدينية والاقتصادية والسياسية ارتدت حالة الرأي البلجيكي في عامي ١٨١٣ و ١٨١٤ تماماً على فرنسا . وهاجت جميع طبقات الشعب ، وتحت تأثير هذا الاستياء استيقظت ذكرى الماضي وأخذ الرأي يفكر بالعودة إلى الاستقلال الذاتي الذي كانت تنعم به بلجيكا في السابق . فبعضهم ، وهم رجال الطبقات المحافظة والمسنون ، ينجحون إلى عهد الحكم النمساوي الأبوي وذهب بهم الذكرى إلى هذا النظام . وما عرف الناس بخبر تراجع جيش موسكو وإلا وروج مديرو الشرطة « الاشاعات الغادرة » في كل مكان وخاصة في مقاطعة اللبس وفي المنطقة الفرنسية الأكثر من غيرها في بلجيكا وهي مقاطعة

الاورط أي منطقة لياج ، وأذاع المحافظ توماسن بأن « الأمنية العامة هي تشكيل دولة منفصلة » . وفي نيسان ١٨١٣ عندما أرسل المحافظ الجديد الكونت دوديتو إلى بروسيل ، دعر ، عند وصوله ، لما رأى في كل مكان من اعلانات ولوحات نارية ضد الفرنسيين . ويظهر من مجموع تقارير المحافظين أن $\frac{1}{3}$ السكان في مقاطعة الاورط كانوا متعلقين بالفرنسيين قبل واقعة ليزينغ ، ولكن في المقاطعات الاخرى كانت $\frac{1}{3}$ السكان على العكس معادية بعد واقعة ليزينغ ، لأن روح التمرد والعصيان انتشرت كالبارود .

ولقد كان أثر الثورة الهولندية عميقاً في بلجيكا . فقد انفجرت هذه الثورة كما رأينا في ١٧ تشرين الثاني : وفي ٢١ منه أوجس خيفة محافظ مقاطعة الديل من ثورة عامة كثورة منطقة برابان (منطقة بروسيل) عام ١٧٩٠ . فقد رفض دفع الضرائب ، ولم ترض المجالس البلدية أن تبعث إلى الامبراطور بالبيانات التي طلبت منها ، ورفض المدعون للجندية الالتحاق بالجيش ونظم في المدن « حرس مدني » للدفاع مبدئياً عن الأرض ضد المحتاح ولكن محافظ جيباب تساءل فيما إذا نظم هذا الحرس لمساعدة الحلفاء عند مجيئهم . وفي آخر كانون الاول بدت طلائع جنود الحلفاء في بلجيكا . أما الجيوش نفسها فوصلتها في شهر كانون الثاني ، ودخلت بروسيل في غرة شباط عن طريق الشمال . وتوالى العمليات العسكرية في بلجيكا إلى ما يقارب آخر آذار .

ولكن ما هي رغبات هؤلاء البلجيكيين ، الذين نراهم الآن مجمعين تقريباً ضد الحكم الفرنسي ، فيما يتعلق بمقدراتهم في المستقبل ؟ ان القضية البلجيكية لن تحل مطلقاً على أيدي البلجيكيين ولكنها ستحل

بالطبع من قبل الحلفاء لاعتبارات سياسة عامة كالتوازن الاوربي دون أن يفكروا البتة باستشارة البلجيكيين أو بالتفاهم معهم . وعندما أراد الجنرال بولو الدخول إلى بلجيكا وجه من اوترخت « دعوة لقيام البلجيكيين » . وكذا دوق ساكس - فيمار ، الذي عين حاكماً في أول الأمر لبلجيكا ، القى ببيان في ٧ شباط ١٨١٤ في بروستل . وكتب في هذا البيان ما يلي : « لقد انتهى حكم الاستبداد ؛ وسيستتب النظام ، ولا شك في استقلال بلجيكا » ودعا البلجيكيين إلى تحرير أنفسهم . وفي الواقع كان الشعب ينتظر النهاية دون أن يساهم في الحل . ولم تتبع أي مدينة مثال امستردام ولاهاي وسائر مدن هولندا . والشئ الذي يميز موقف البلجيكيين ، على نقيض الهولنديين ، إنما هو هذا الجلود التام . ولم يساهموا في الحرب لا ضد الفرنسيين ولا مع الفرنسيين ، بل تركوا كل شيء يخفي ولبثوا ينتظرون النتيجة .

ولذا فان زعيم العصيان الهولندي هوغندورب كان يتكلم بازدراء عن هذا السلوك الذي سلكه البلجيكيون . وفي شهر كانون الثاني ١٨١٤ كتب : « إذا كان للبلجيكيين قوة كافية لطرد الفرنسيين بأنفسهم فانهم يستحقون أن يقرروا مصيرهم ، غير أنهم يقولون لك من كل جهة بأنهم يريدون أن يروا جنود الحلفاء أي أنهم يريدون أن يفتحوا » . وفي الحقيقة يوجد لدى البلجيكيين خلاف بين فريقين :

١) الشيوخ المحافظون الذين يريدون ارجاع النظام القديم ويطالبون باجتماع « سديكات الأمم » الذين كانوا ممثلي الشعب في بروستل واجتماع مجلس برابان ومجلس هينوت . وفي شهر شباط سعوا لدى الامبراطور النمساوي فرنسوا وفهموا منه بأن الرجعى ستم لأن النمسا كانت تملك البلاد المنخفضة قبل الثورة الفرنسية .

٢٠) وعلى العكس ، الشباب الذين لم يعرفوا النظام النمساوي ، والنفوس الصناعية التي أصبحت ذات مصالح جديدة ، كانوا أنصار حقوق الإنسان وعدم فسخ بيع الأموال القومية . ومن جهة ثانية كان الحلفاء يحكمون بلجيكا بمفوضين مساويين غير أنهم يحافظون أو أنهم يتظاهرون بأنهم يحافظون على ميكانيكية النظام الإداري الفرنسي دون تبديل أي شيء : فمن ذلك أنهم أنابوا أبناء البلاد مناب الموظفين الفرنسيين الكبار ، وأبقوا على اللغة الفرنسية لغة رسمية وإذا مست الضرورة ، في الأجزاء الفلاماندية ، كانوا يترجمون النصوص الرسمية إلى اللغة الفلاماندية . والقرار ٧ آذار ١٨١٤ الغى الكونكوردات وعهد إلى الكنيسة بإدارة الشؤون الدينية . ففي هذا العمل نشاهد سياسة كانت غايتها احترام أماني الشعب وملاطفة رغبته في الاستقلال . ولكن سرعان ما بدا احتلال الحلفاء ثقيلًا كالاحتلال الفرنسي إن لم يكن أثقل منه وذلك لأن الحلفاء كانوا يعرفون بأنهم غير باقين ولذا لم يتورعوا من المصادر التي أثقلوا بها كاهل البلجيكيين وما عم الاحتلال ان أصبح بغضاً في أعينهم كالنظام الفرنسي الذي تخلصوا منه .

وفي الحقيقة ، بقي البلجيكيون دون حراك وسط هذا الاضطراب الأوروبي . وقد كتب البارون فانسان ، المفوض العام النمساوي الذي حكم بلجيكا حتى تسوية مصيرها ، في الأشهر الأخيرة من مهمته ، ما يلي عن البلجيكيين : « إنهم أناس شديدو الهوس بالقضايا العامة لئلا تتعرض السلطة للخطر إذا وجدت نفسها بين تصادم المزايم الديمقراطية ، وتذكروا الدساتير ، لأن كلا هذين النوعين خطر إذا استيقظ ، وفي هذا دليل على الخلاف العميق بين حزبي الشعب البلجيكي ، بين المحافظين والمتعلقين بالماضي ، والأجيال الناشئة المتعلقة بالاصلاحات التي أدخلتها الثورة

الفرنسية ، هذا الخلاف الذي ابتلى البلجيكيين بالعجز وأثار بينهم المنازعات .
ومهما يكن من أمر فيجب أن نعترف كما اعترف الحاكم النمساوي أن كلا
الجانبيين كان يتطلع إلى الحرية ، ولكنها حرية محلية ضيقة . لأننا نجد عندهم
« مزايم العزلة والاقليمية » ، ومن جهة أخرى « كثرة مزايم بلجيكا
القومية » . ولكن ليس هذا الا من قبيل الرغبات التي لم تكن أهلاً
للعمل ، ومن قبيل المحاولات المضطربة . وفي كل هذا نجد نوعاً من
فوضى في العواطف والأفكار ، لأن البلجيكيين لم يصلوا بعد إلى مرحلة
الدولة . لقد كانوا متعلقين بحريتهم الاقليمية والبلدية ، وليس لديهم
ارادة أعلى من أن يكونوا أحراراً في شؤونهم الموضعية الصغيرة ، ومن
جهة أخرى نجد في بلجيكا مصالح واضحة : مصالح اقتصادية أو مدنية
يرجع عهدنا إلى الثورة الفرنسية وستدوم إلى ما بعد سقوط فرنسا . ولكننا
لا نجد في بلجيكا « قومية بلجيكية » بل إن كل ما نراه في هذين
الحزبين اللذان يرتسمان في الشعب ، إنما هو نبات لما يولد في المستقبل
العاطفة القومية .

في إيطاليا . - أما إيطاليا فتعطينا منظراً لتشابك الدسائس السياسية .
وقد أفاد بعض هذه الدسائس كوسيلة أو كان موضوعاً لفكرة إيطاليا
الموحدة ولكن دون أن تتفق هذه الفكرة مع أي حركة من قبل
الجمهير ، ودون أن تصل إلى مرحلة الوعي السياسي والعمل على يد الطبقات
التي هي أكثر تطوراً من غيرها من الوجهة السياسية ، أي التي نجد عندها
على أي حال فكرة إيطاليا . وتتألف عناصر هذه الفكرة القومية من
عدة فئات ظهرت وحاولت أن تستفيد من اطماع رجال السياسة ، أو
من الذين ولدوا هذه الاطماع . وكان بعض هؤلاء مدفوعاً بمنفعة شخصية ،
وآخرون كانوا أناساً مثاليين وعندهم بحق افكار قومية . وقد تجمع هؤلاء

حول اوجين بوهادنيه نائب ملك المملكة الايطالية في الشمال ، او حول مودا في الجنوب . وإلى جانب هذه الفئات التي نجد عندها الفكرة القومية ، نرى ثلاث دسائس متشابكة : الاولى وقد حلت بأمرع من الاثنين الآخرين وهي مكيدة اوجين بوهادنيه ، وتعاونت الآخرين في اول الأمر ثم بدأنا تتنافسان وهما مكيدتا مودا ومترينخ . ولقد وضعت سياسة هذه الشخصيات الثلاث القضية الايطالية على بساط البحث . فقد فصلوا عنها نوعاً ما الدول القارية التي لاهتم بالقضية الايطالية . ومنذ بداية ١٨١٣ تخلت الدول القارية للنمسا وحدها حل القضية الايطالية . غير أن هنالك دولة كانت تهتم بهذه القضية ، وهي انكلترا التي كانت تدعم اسرة آل بوربون التي التجأت في صقلية ، ونخص بالذكر سفير انكلترا في نابولي ، اللورد بانفينك الذي كان يعمل من نفسه وخارجاً عن حكومته ، حتى انه فرض إرادته على فرديناند ملك صقلية ووجه السياسة الايطالية ضد مودا .

في ايطاليا الشمالية كانت رغبة اوجين ان يحتفظ بملكة ايطاليا بصفة شخصية ويجعل هذه المملكة دائمة ويبقى عليها ملكاً . وبعد واقعة لايزيغ دخل ميلانو ، ورفض خلافاً لأوامر نابوليون ، الجلاء عن ايطاليا الشمالية والعودة إلى فرنسا مع الموظفين الفرنسيين . وكان من الوجهة العسكرية بين النمساويين ، المذين أتوا اليه من جهة نهر الدراف ، عندما غادروا المقاطعات الابليرية ، والنمساويين ، الذين انحدروا من نهر الأديج ، فاضطر بحكم الضرورة إلى الانطواء في لومبارديا بينما احتل النمساويون على هذه الصورة رومانيو من جهة والالب من جهة أخرى . غير أن اوجين ، بالرغم من رغبته بالبقاء على عرشه ، كان متردداً : إذ لم يجرأ أن يخون نابوليون بصورة علنية ، ولم يجرأ أن يجمع

إلبلاد حوله ويدعو الهيئات الانتخابية ليدعمه الشعب . وكل ما في الأمر هو أنه حاول ان يتفاوض مع الحلفاء في ميلانو . ورغم ان القيصر دعمه حيناً من الزمن إلا انه اضطر أخيراً ، عندما تنازل نابليون عن العرش ، أن يستسلم عسكرياً إلى الجنرال النمساوي ، بيللغاردي في ٢٦ نيسان ١٨١٤ وتشكلت في ميلانو في هذه الحقبة أحزاب سياسية :

١ - الحزب النمساوي : ويتألف من اناس يرغبون في السلام ولا يريدون عنه بديلاً . وهم من الوجهة السياسية رجعيون يريدون اعادة امتيازات النظام القديم ؛ وبعضهم كانوا يأملون من النمسا « حكماً ذاتياً » في لومبارديا وقاموا بدعاية لصالح النمساويين .

٢ - الحزب الايطالي الحر : وهو حزب يضم اكثرية النبلاء في اقليم ميلانيا ويريد استقلال ميلانيا ، ميلانيا الموسعة ، اي المملكة الايطالية في ظل أي أمير كان ، وذلك لأن الأمير لا يهمهم إلا قليلاً سواء أكان نمساوياً ام انكليزياً أم ايطالياً ، إن ما يهمهم هو المحافظة على استقلال المملكة ، والابقاء على ميلانو عاصمة وعلى نفوذها في ايطاليا الشمالية ، وزعيم هذا الحزب الحر هو كونفالونيري . وعندما تنازل نابليون عن العرش أثار هذا الحزب السكاث في ميلانو ليجبروا مجلس الشيوخ على اجتماع الهيئات الانتخابية . وفي هذا الهياج الشعبي قبض الجمهور الثائر على برينا وزير المالية ومزقه ارباً في ٢٠ نيسان ١٨١٤ . والف المجلس البلدي في ميلانو حكومة وصية وأرسلت هذه كونفالونيري إلى باريس للمباحثة مع الحلفاء والحصول على استقلال مملكة ايطاليا الشمالية وعلى دستور . غير أنه وصل متأخراً لأن النمساويين كانوا الغالبين من الوجهة العسكرية ، وقرر الحلفاء تسوية القضية دون الاصغاء الى آماني الايطاليين . ودخل بيللغاردي ميلانو في آخر أيار وخاطب سكانها بكلام

هذب ولكنه اتخذ احتياطاته العسكرية بالخلاص من جميع الجفرالات الذين يشتم منهم رائحة المقاومة .

وفي الحقيقة ليس في وسع هذا الحزب الايطالي ان يكون قوياً الا إذا وجدت في ايطاليا حركة ايطالية عامة ، غير ان هذا الحزب الميلاني كان حزباً محلياً ، ولم يكن حزباً ايطالياً ولم يفهم مجموع ايطاليا . لقد كان حزباً وطنياً موضعياً مؤلفاً من الجيش الذي كان على استعداد ليمد يده لمساعدة حكومة الاستقلال إذا تشكلت . وكان طموح اعضائه يذهب بهم إلى أبعد من ميلانيا والبندقية . وعندما اجتمعت الهيئات الانتخابية كانت مقتصرة على المناطق التي تتكلم « اللغة اللومباردية » المحضة .

في ايطاليا الجنوبية كانت الحركات التي استعملت مورا أو التي اثبتت حوله أو ترتيبات مترنيخ تدعو ، على العكس ، الى مفاهيم أوسع بكثير مما ذهب إليه الحزب الميلاني ، وإلى توحيد جهود مورا ومترنيخ بصورة وثيقة . فقد ذهب الى مفاهيم واسعة كادت تخرج منها ايطاليا .

لقد كان مترنيخ يرغب قبل كل شيء بفصل ايطاليا عن نابوليون ، وفصل مورا عن الامبراطور ليتخلص من اوجين والفرنسيين الذين يحكمون ايطاليا الشمالية . ويمكن أن نعتبر وجهة النظر هذه كنقطة ابتداء لسياسة مترنيخ . ومادامت هذه خطته الخاصة فهو على استعداد عند الحاجة إلى التفاهم مع مورا . أما مورا فقد بقي في نابولي بعد الانسحاب من روسيا في ٤ شباط ١٨١٣ . وكل ما كان يريد هو الحفاظ على تاجه . وكان يعرف بأن نابوليون يشته به لما أظهره من استقلال ، حتى ان نابوليون هدده بالعزل . ولذا كان على استعداد ، في سبيل الحفاظ على تاجه ، ان يتخلى عن نابوليون إذا اقتضى الأمر . ونراه منذ عودته إلى نابولي يرسل

إلى فينّا الأمير كاردياني بمهمة ليحصل منها على ضمان لصالحه ويصرح بأنه على استعداد بالمقابل ان يسهل سير الجنود النمساوية في ايطاليا .

وتجمع حول مورا أناس أخذوا يغرونه : فمنهم رجال الكاربوناري الذين يمثلون العنصر الثوري . وهم وان كانوا جمهوريين قليلاً أو كثيراً إلا انهم يكرهون كل رجعة للامتيازات أو أي عودة للنظام القديم . وإلى جانب هؤلاء الثوريين الكاربوناري نجد الوطنيين الذين نجد عندهم بحق فكرة ايطاليا وهم : البورجوازيون من الطبقات المستنيرة الذين يريدون انقاذ الحرية المدنية والاصلاحات الحرة التي ادخلت في ظل الحكم الفرنسي ، وكانوا مسوقين في تفكيرهم بروح وطنية وقومية . ونجد أيضاً اصدقاء الثوريين وسيلعبون عند الحاجة سياسة قبيحة ، وهم الذين يدفعون مورا ويقولون إذا انفجرت الثورة فان النمساويين الذين يكونون في ايطاليا يعيدون النظام اليها . ونجد أخيراً تدخل ومورابة اللورد بانتيك السفير الانكليزي في صقلية الذي اتصل بمورا وأراد أن يستخدمه ضد الفرنسيين وعرض عليه نجدة تقدر بخمسة وعشرين ألف جندي انكليزي شريطة ان يسلمه غاييت لينزلهم بها . وفي الواقع خدع اللورد بانتيك مورا : وذلك لأنه كان يعمل لصالح الملك فرديناند من آل بوربون وجعله يعتقد بأن بريطانيا العظمى على استعداد لأن تساند كل مشروع ضد « الطاغية » . واحاطت هذه الجماعات على اختلافها مورا بسياج من الملاطفة والوداعة وزينت له المجد الذي يناله إذا جعل من نفسه محرراً لايطاليا ودفعته أن يكون بطل الحرية الايطالية . وتردد مورا ، وعندما دعاه نابوليون للحرب في المانيا ، نراه فجأة ينضم اليه ويكافح في صفه في واقعة ليزينغ . غير أنه أمام خذلان نابوليون عزم على التخلي عن نصرته نهائياً ، وتركه في ارفورت وقفل راجعاً إلى

نابولي في ٤ تشرين الثاني ١٨١٣ وصمم في هذه الآونة على فصل قضيته عن قضية نابوليون والعمل لمصلحته الخاصة .

ونرى مورا في ١٠ تشرين الثاني ١٨١٣ يقترح على نابوليون أن يعلن استقلال الايطاليين وتوحيد ايطاليا في أمة واحدة . وسواء أراد من هذا الاقتراح أن يحصل على رفض نابوليون ليتحل عذراً لانفصائه عنه ، أم أراد ان يلعب هذا الدور بنفسه فان هذه الاقتراحات تلخص كما يأتي : « إن غاية الملك أن تكون ايطاليا مستقلة ... وقد جعلت جلالتم منها أمة ، وإن أكثر الايطاليين يرغبون بأن يكون لهم وجود سياسي . أما وقد لاحظ ملك ايطاليا ذلك بأم عينه فانه سيستعمل كل شيء لينشر هذا الرأي في كل مكان وليوحد ، إذا استطاع ، جميع أعضاء ايطاليا » . وهذه هي المرة الاولى التي نرى فيها ظهور فكرة ايطاليا الموحدة المستقلة تحت صولجان مورا .

أما النمسا فكانت عازمة على ان تعمل كل شيء لتفصل مورا وتنزع ايطاليا من نابوليون . وبينما كانت الحرب مشتعلة في المانيا كان مترونيخ يتفاوض مع كارولينا زوجة مورا . ومنذ ان عاد مورا الى نابولي برضا روسيا وانكلترا ارسلت اليه النمسا الجنرال نيرغ سفيراً ، وقررت سفره في ١٠ تشرين الثاني ١٨١٣ ووصل إلى نابولي في ٣١ كانون الاول جرت بينه وبين مورا مقاضات ، وبسرعة أدت هذه المفاوضات إلى عقد معاهدة بين مورا والنمسا في ١١ كانون الثاني ١٨١٤ ، وعقد حلف مشترك بينها : تعهدت النمسا الى مورا بالمحافظة على تاجه ووعدته بأن تعمل ما في وسعها لاقناع الحلفاء بذلك . والحق بهذه المعاهدة اتفاق سري وبموجبه تحاول النمسا الحصول على تخلي فرديناند بوربون عن نابولي والحصول من انكلترا على الصلح مع مورا ؛ وقبلت بأن يزداد عدد نفوس

ملكة مورا في نابولي بأربعمائة ألف نسمة تؤخذ من أراضي الجبر الاعظم .
وفي الواقع استحصل مترونيخ من اللورد بانتيك على عقد هدنة بين الانكليز
ومورا في ٣ شباط ، بينا قطع مورا علاقاته مع نابوليون على اثر المعاهدة
منذ ١٤ كانون الثاني ، واعلن عليه الحرب وبدأ بالعمليات الحربية فاحتل
روما في ١٩ كانون الثاني ، وفي ٣٠ منه دخلت جنوده انقونه ، وفي ٣١
منه بولونيا ، بينا احتل النمساويون المفوضيات البابويه . وهكذا انهار
الحكم الفرنسي في ايطاليا الوسطى كلها وفي معظم ايطاليا الشمالية كما
رأينا آنفاً . وعندما أطلق البابا من أسره في فوتينبلو عاد الى ايطاليا في
آخر آذار وحاول مورا ان يتخطى عن قسم من دولته .

وحتى الآن ، لم يكن بين رجلي الدولة ، مترونيخ ومورا ، لإلترينيات
سياسية محضة وموضعية وشخصية غير أنه ابتداءً من هذه الآونة أي
ابتداءً من الوقت الذي توصل فيه إلى تفويض الحكم الفرنسي في ايطاليا
أخذ برنامج كل منها يتسع ، وازداد طموح مورا . لقد كان مورا من
أبناء الجنوب يؤخذ بالاحلام ويستسلم للخيال ، ويعتقد ان الأشياء تصل
اليه بمجرد تصورهما في مخيلته . وما زال حوله حشد من الايطاليين يداعب
خياله . وقدم عليه في نابولي مندوبون من روما ليرجوه أن يضع يده على
المدينة الخالدة . واراقت الماسونية التي كان مورا سيدها الاعظم أن
تضعه على رأس ايطاليا ، وبالحاح هذه المؤثرات المختلفة ، وجباً منه في زيادة
زبائنه ، اندفع مورا في تحقيق الاصلاحات الدستورية في دولته . ودعمه
في كل مكان من استفادوا من الأموال القومية بمن اشتروا أموال الكنيسة
المعصرة او من اموال النبلاء المعروضة للبيع . وقال مورا الى سفير
النمسا : « انكم لاتستفيدون شيئاً من جميع الدول الصغيرة التي تريدون
تأسيسها في ايطاليا ، اتركوني حراً لأتكفل بجيش دائم مؤلف من

٦٠,٠٠٠ رجل ، فراحة ايطاليا ونفوذكم فيها يصبحان في أمان ، . وفي الوقت ذاته اتصل بنابوليون في جزيرة البا ، وتفاوض مع البابا للتخلي عن قطعة من الدول الحبرية والاعتراف به ملكاً على ان يعيد للبابا باقي الدولة الحبرية . وراى ان سقوط نابوليون قد أضعفه فوضع برنامجين ممكنين : فاما ان يدعم نفسه بحركة عامة من قبل الرأي العام الايطالي وذلك يكون بتأسيس دولة ايطالية تحت ادارته ؛ أو على الأقل ، إذا لم ينجح هذا البرنامج الاول ، ان يختص نهائياً بتاج نابولي .

أما من جهة مترونيخ فبعد أن تخلص من نابوليون ، أخذ يفكر بالخلاص من مورا ، غير انه كان مقيداً بالعاهدة التي وقعها معه ، ومن جهة أخرى كان يرغب بأخذ المفوضيات الحبرية ليحل فيها الأرشيذوقات (الأمراء النمساويين) . وكانت تربيّات مترونيخ ترمي إلى خلق شيء في ايطاليا مماثل لما في المانيا : وهو أن يؤسس فيها اتحاداً ايطالياً يكون اعضاؤه زبائن للسياسة النمساوية ، وأن تحتفظ النمسا بمملكة ايطاليا تحت اسم « المملكة اللومباردية البندقية » ؛ أما في ييمونت فيمكن ان يزوج ارشيذوق بنت فيكتور عمانوئيل ، الذي ليس له من نسله ذكور وإذا الغي القانون السالي الذي يحرم النساء من وراثة العرش ، فان هذا الارشيذوق يصبح ملك ييمونت - ساردينيا ؛ وفي توسكانا ومودينا يعاد الارشيذوقات (الأمراء النمساويون) إلى عروشهم . وتبقى أخيراً ماريا لويزا الامبراطورة ، وآل بوربون في بارما ويمكنهم ان يحتلوا اماكنهم في ايطاليا الوسطى . وعلى هذه الحكومات المختلفة التي هي زبائن للنمسا ، أن تتجمع بشكل اتحاد .

وإذا نحن أمام ترتيبين متضادين : ترتيب مورا و ترتيب مترونيخ ومن الممكن ان يخرج عن كليهما تنظيم من شأنه ان يوجد ايطاليا اما

بشكل مملكة أو بشكل اتحاد ، وينظم ايطاليا تنظيمًا عامًا لم تعرفه في السابق .

غير أن الاخفاق كان مضاعفًا : فقد ظن مورا أن عودة نابوليون إلى فرنسا ستساعده على تحقيق غايته . وفي الوقت الذي نزل فيه نابوليون الأرض الفرنسية عائداً من جزيرة البا ، قام مورا بالعمليات العسكرية ، وطلب إلى مترینخ حق المرور لجنوده عبر الثغور ليصد النفوذ الفرنسي غير أن مترینخ رفض تليته واعتبر أن كل خرق ممكن لخط الحدود عذر له في قطع علاقاته مع مورا . ورأى هذا بعد نزول نابوليون في فريجيوس واسطة لتحقيق اطماعه : ففي ١٩ آذار طلب من البابا أن يسمح له بمزور جيشه عبر الريف الروماني . غير أن البابا رفض فاحتل مورا الريف الروماني ، وفي ٢٩ منه عبر خط الحدود النمساوية ودخل روما فأدى ذلك إلى قطع علاقاته مع النمسا . وفي ٣٠ آذار القى من ريميني بندا إلى الايطاليين : « أيها الايطاليون ، لقد حانت الساعة التي يجب أن تتم فيها مقدرات ايطاليا العظمى . وإن الحكمة الالهية تدعوكم أخيراً أن تكونوا أمة مستقلة . فمن الالب إلى مضيق صقلية يرتفع صوت واحد : « استقلال ايطاليا » . ثم أردف يقول : « إن ٨٠٠.٠٠٠ ايطالي يتقدمون تحت أمر ملكهم وقد أقسموا الايمان الا ينعموا بالراحة قبل خلاص ايطاليا » وختم ندائه بقوله : « إني أدعو جميع الشجعان أن يلتفوا حولي للكفاح ! » . ودخل بولون في ٢ نيسان ومودينا في ٤ منه .

غير أن هذه الحركة التي أمل مورا باثارتها لم تحدث . فلم تكن الحماسة الا عند قسم من الشبيبة وبعض الطبقات المستنيرة . فمن ذلك أن الموسيقي روسيني ألف « نشيد الاستقلال » وروسّي ، استاذ الحقوق في

جامعة بولون انخرط في هذه الحركة القومية وعين مفوضاً لأربع مقاطعات .
والعناصر الوحيدة في هذا الحزب القومي توجد في الطبقات المتعلمة وبعض
النبله وبعض رجال الجيش ، ولم يكن هنالك ما يسمى حركة كتل
وجامير لأن الشعب بقي جامداً لا يبدي حراكاً . ولذا فان مورا ترك
وقواه الوحيدة فسهل على الجيش النمساوي حذفه واضطر الى العودة الى
دولته وتنازل عن العرش بين يدي الانكليز . وفي ٢٠ أيار ابحر الى كان
ثم الى كورسيكا وقام بضعة أسابيع بنوع من الخروج عن القانون ثم القي
القبض عليه واعدم بالرصاص . وفي الحقيقة ان مورا لم يكن بطل
القضية الايطالية الا بترتيب شخصي . وكانت هذه القضية ، بالنسبة اليه ،
واسطة لايجاد دولة له ، والحزب القومي الذي ناداه لم يكن ليوجد في
الواقع الا بشكل فكرة دون اذاعة في بعض العناصر الفكرية والعسكرية
التي كانت على صلة بالفكرة الدستورية .

ان اخفاق ترتيب مورا الملكي والقومي كان واضحاً . وكذا اخفق
كونفدراسيون متريخ . فقد كان مضطراً الى التخلي عن قسم من اطماعه
ليعقد بسرعة معاهدة فينتا . كما استحال عليه الحصول على المفوضيات
الحربية فأعادها الى الكاردينال كونسالفي وزير البابا بيوس السابع .
وبعد واترو لم تعد الدول تخشى نابوليون ولا الحرب ولذا بدت أكثر
مقاومة وأكثر استقلالاً أمام وحي متريخ ، واقوى مما كانت عليه من
قبل وتستطيع أن تقاومه لأن روسيا وفرنسا كانتا تدعمانها . وهكذا
نجد أن ملك نابولي والبابا وملك البيمونت ينحون ترتيبات متريخ
ويرفضون الكونفدراسيون الذي اقترحه ، حتى انهم فيما بعد يرفضون الاتحاد

البريدي على بساطته ، وبقيت ايطاليا « تعبيراً جغرافياً » بسيطاً كما عرفها من بعد مترنيخ نفسه .

وبعد أن اتينا على ذكر المانيا وايطاليا نرى وجود فرق محسوس بين الحركة الايطالية والحركة الألمانية وهو : ان الايطاليين لم يسهموا بأنفسهم لخلاص بلادهم . والدور الوحيد الذي نراه لهم هو تأسيس الحزب الميلاي الذي انتحل لنفسه اسم « الحزب الايطالي » مع أنه لم يكن سوى حزب محلي . ومن جهة أخرى نرى أن هذه الرسوم الاولى وهذه الآمال التي تجمعت حول مورا كانت في الواقع دون جذور ومضطربة ، كما أن هنالك مصالح تخشى رد الفعل ضد كل ما سوتي في ظل الحكم الفرنسي . لقد كانت الفكرة القومية غامضة جداً حتى عند رجال الآداب الذين كانوا اكثر تطوراً من غيرهم . ولذا فنحن في ايطاليا بعيدون عن الوعي القومي الذي شهدناه في المانيا .

وفي ختام هذا التحقيق الدقيق الذي اجريناه للبحث عن الأفكار والوقائع ، التي تساعدنا اثناء الثورة والامبراطورية ، على الكشف عن القوميات الموجودة أو القوميات الناشئة ، نرى بمكننا أن نستجمع منه النتائج الآتية :

١ - لم يكن للثورة ولا للامبراطورية ، كما رأينا ، سياسة في القوميات . ونقول « سياسة » ولا نقول « نظرية » .

٢ - ان الأمم التي توافرت لديها من قبل عناصر القومية قد تقدمت في هذا العهد تقدماً لاسيلى الى نكرانه في ناحية الوعي القومي سواء بفضل النظريات التي أتت بها الثورة الفرنسية ، أو بفضل المثال الذي ضربته ، حتى انها حاولت النضال بما أتاحتها لها الثورة من فرصة : وهذه هي

حال اليونان وايرلندة وبولونيا . ولم يحصل أي بلد من هذه البلدان الثلاثة على نتائج فعلية وذلك اما لأن السكان لبثوا عزلاً من كل مساعدة ممكنة ، أو لأن السياسة الفرنسية تخلت عنهم . وفي البلاد الاخرى ولدت الثورة الفرنسية والامبراطورية رد فعل دفاع وطني يعتبر كقاعدة أولى لكل قومية ، وتحت هذا الشكل الوطني تظهر لنا لأول مرة الفكرة القومية . وهذه هي حال الدولة التي وجدت من قبل في اطار قومي ، وقوي بهذه الصورة تركيبها المعنوي والحلقي مثل : اسبانيا ، روسيا وهولندة . ومن جهة أخرى نرى نزول المفاهيم والعواطف القومية الى الحقل السياسي بعد أن ظلت حتى ذلك الحين في الحقل الفكري المحض ، مثل المانيا وبدرجة أقل منها إيطاليا . والمسألة التي توضع الآن لمصيرها هي معرفة ما اذا كانت العاطفة القومية ، عندما تزول ضرورة الدفاع المشترك ، سيكتب لها البقاء ونجد اسباباً للوجود خارجة عن النضال ضد المحتل .

٣ - النتائج المادية : لقد ابقى الحكم الفرنسي في اوروبا آثاراً وجروحاً . فمن ذلك أن اوروبا لن تعود إلى حالتها الاولى لما اعتورها من أعمال التبسيط في جهازها السياسي : مثل المانيا وإيطاليا والنمسا فقد شهدت تأليف كتل من الاراضي اضخم بكثير من غبار الدول الذي كان من قبل . وكذا الامر في تركيب المجتمع : لان الامتيازات وادارة النبلاء والاقليميات حذفت بصورة عامة . وكذا حذفت العقوبات التي تحول دون علاقات الناس والدول الداخلية ، مثل الجمارك والدخولية ... وغيرها . وفي كل مكان في اوروبا سمحت الاصلاحات الاجتماعية باحتكاك طبقات المجتمع فادى ذلك الى الشعور أو الى خلق التضامن الذي لم يوجد بعد .

٤ - ان تبدلاً يحدث في السنوات التي تلي في ذاكرة الشعوب بتأثير الذكرى والنسيان . وهذا العمل المعنوي يساعد على استعمال النظريات الفرنسية واتخاذها قدوة . وذلك لأن الثورة جهزت الشعوب بأبطال الحرية والقومية الذين سيظلون افكار قوة لمدة قرن فيما بعد . وكذا فان ضلال الذكريات سوف يجعل هذه الشعوب تشعر بالكبرياء لأنها ساهمت في الملحمة الامبراطورية . ولكن لتنتقل هذه الحوادث ويظهر تأثيرها البعيد يجب أن يمر عليها الزمن ، كما يجب وجود عنصر للمقارنة . ان ثقل ارهاق نظام الحلف المقدس الاستبدادي سوف يزين الثورة الفرنسية والامبراطورية بضياء الحرية والقومية الذي يفيد في صالح الشعوب .

الفصل الخامس

أوربة ١٨١٥

يجب الا نتصور في ذهننا دوماً ان العمل الانشائي الذي قام به مؤتمر فينّا عملاً اوجدته المطامع والترتيبات السياسية التي سجلت حالة القوى القائمة بين الأمم عام ١٨١٥ ؛ كذلك يجب الا نرى فيه عملاً أملته الصدفة والظروف . فمن ذلك ان عودة نابوليون بعد نفيه إلى جزيرة ألبا لم تبدل الخطط التي كانت موضع المناقشة والبحث في مؤتمر فينّا . وكل ما في الأمر انها عجلتها وأسرعت في حث عمل كان في حيز الانشاء ، ولم تحوله بل حذفت كل عنصر مغاير له . ولا شك في ان ظفر الحلفاء على حكم المائة يوم النابوليوني قد شدد الشروط التي فرضت على فرنسا ، ولكنه لم يبدل الحالة الأوربية التي وضعت في فينّا . يضاف الى ذلك ان الظروف كلها لم تمل هذا الوضع الأوربي الجديد . فلم يكن اذن عملاً وليد الظلم او الاتفاق . بل اننا نجد فيه مذهباً ومفهوماً للحق العام . واذا شئنا ان نرى رد الفعل الذي أحدثه هذا المذهب عند الشعوب فلنعلينا الا ان نفهمه قبل كل شيء .

الهدف والمذهب . - لقد وجدت الدول الأوربية أمام فرصة استثنائية وهي ان أوربة ، لأول مرة منذ قرون ، كانت بحاجة الى البناء والانشاء . على أساس جديد لأن الحكم الفرنسي توطد فيها الى ما وراء نهر الفيستول .

ومن جهة أخرى نجد ان هنالك ضرورة فرضت على الدول وهي ان كثرة الآلام ، التي عاشتها الشعوب خلال خمس وعشرين عاماً قضتها في الحرب ، اضطررتها ان تجد مذهباً أو سياسة تستطيع بها الحيلولة دون رجوع الحرب مرة أخرى .

لذا رأت الدول ان تنشئ النظام الأوربي . فنذ فريدريك الثاني سادت في اوروبا سياسة القوة والسلب ، وعاملها الوحيد هو الطموح . ولم يكن للدول الأوربية في سياستها الخارجية أي رائد للحق أو أي اعتبار له . لقد أتت فرنسا الثورة بنظرية العقل وأرادت ان تنبذ مناب القوة . غير انها ، كما رأينا ، مالبت ان تخلت بسرعة عن هذا المذهب . ولقد كانت تقاليد السياسة الخارجية في اوروبا منذ فريدريك الثاني تقوم على اقتطاع الأراضي وتقسيم بولونيا وتوسعية حكومة الديركتوار واطماع نابليون الجنوبية . أما الآن فينبغي اعادة النظام وتوطيد قواعد السياسة .

لقد تصور الكسندر الأول ، سيد السياسة الأوربية بعد نصر ١٨١٤ ، منذ بداية حكمه ان اوروبا بحاجة الى بناء على أسس عادلة وأن هذه الحاجة ملحة وضرورية . وفي التعليقات التي أعطاها الى المندوب فوق العادة الذي أرسله الى لندن ليتفاوض مع الحكومة الانكليزية بشأن التالب ، أوضح في ١١ ايلول ١٨١٤ ان هدفه « توطيد السلام الأوربي على أسس ثابتة ومتمينة ودائمة » وأضاف : « ويبدو لي أننا لانستطيع بلوغ هذا الهدف الأكبر الا اذا توصلنا من جهة الى تعلق الأمم بحكوماتها ، وذلك يجعلنا هذه الاخيرة أهلاً لأن تسلك الطريق التي تؤمن الخير الأعظم لشعوبها الخاضعة لها ، ومن جهة أخرى اذا استطعنا تثبيت العلاقات الدولية على قواعد واضحة ، ومن صالح الحكومات جميعاً احترامها . على ان مثل هذا النظام وهذه الحالة ، لا يمكن الوصول اليهما الا اذا أحطنا الحكومات بسياج ضد

الأهواء والطموح الجامح والجنون التي تضع الرجال الذين يوجدون على رأسها ، وفي الوقت نفسه وطينا حق البشر ، الذي ينظم علاقات الأمم الأوروبية ، على مبادئ حقيقية . ولا شك في ان هذه الافكار عظيمة وكريمة . غير أن القيصر ، على ما عرف عنه من تناقض ، تخلى عنها بعض الوقت ، عندما أسهم في سياسة نابوليون التوسعية . ولكن هذه الأفكار عادت فظهرت في فكره عام ١٨١٤ - ١٨١٥ بعد أن أصبحت ضرورة وأخذ الجميع يشعرون بها . ولذا فإن النظام الأوربي الذي يراد انشاؤه يستند على بعض افكار أساسية نوردتها فيما يلي :

الفكرة الأولى هي لزوم طرح القوة كقاعدة لتملك حالة أو وضع من الاوضاع. لأن السيادة على بلد من البلدان لا تكتسب بالفتح ، والقوة لا تخلق الحق ، وليتملك أمير دولة من الدول بصورة حقوقية يجب ان يتخلى عن هذه الدولة سيدها الشرعي . فالتخلي أو التنازل هو الذي يخلق الحق لا الفتح . وهذه هي الفكرة التي وسعها تاليران طويلاً في تعليقاته التي أتى بها الى مؤتمر فينّا . ونذكر على سبيل المثال ان سادة أوربه في فينّا ، عندما اقتطعوا الساكس لإعطاء قسم منها الى بروسيا ، لم يكن ترتيبهم في فكرهم سوى مشروع الى ان قبل ملك ساكس بنفسه بهذا الاقتطاع . وقد صرح تاليران عندما التقى لأول مرة بمندوبي الدول فوق العادة : « ان حاجة اوروبا الاولى هي ان تبعد الرأي القائل بأنه يمكن اكتساب حقوق بمجرد الفتح ، وان تحمي مبدأ الشرعية الذي ينبثق عنه النظام والاستقرار » . وإذا استثنينا الأراضي الشاغرة ، كما هي الحالة في الاراضي الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين ، فان سادة فينّا لم يتصرفوا بالأراضي دون رضى مالكيها الشرعي .

والفكرة الثانية الأساسية التي أوجت بتنظيم مؤتمر فينّا هي تعيين حالة

تملك كل أمير في أوربه برضى الجميع في هذه الحالة الموطدة . والصك النهائي لمؤتمر فينا المؤرخ في ٩ حزيران ١٨١٥ يعتبر أول عهد أرضي لأوربة ووثيقة تعين حالة تملك كل دولة مضمونة بتوقيع الدول الثماني العظمى ولا يمكن تحويلها أو تبديلها إلا برضى الجميع . ولذا فان للموقعين كلمتهم عندما يراد تصور تغيير في هذا الوضع الأوربي الجديد . وقد جرى مثل هذه الحالة ايضاً في مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ الذي ختم حرب القرم . وكما قال البير سوريل : ان همّ الدبلوماسيين في مؤتمر فينا هو « بناء السلام العام على عقد جماعي » وان خرق هذا العقد المذيل بتوقيع أوربة يعتبر خروجاً على الحق العام .

والفكرة الثالثة هي خضوع العلاقات الدولية إلى قواعد العقل والعدل والاحترام المتبادل أي إلى مجموع القواعد التي يطلق عليها اسم « حقوق البشر » التي لم تقنن في ذلك العهد بقواعد حقوقية ، كما حصل ذلك تدريجياً خلال التاسع عشر . بل وجد شيء جديد وهو **الفقه** اكثر من **القانون** . وقد ظهر في العام ١٨١٥ بشكله الحديث . فقواعد العدل واحترام حقوق الآخرين والحكمة والاعتدال في الاطماع تعتبر شيئاً مناقضاً لسياسة نابليون حاول الحلفاء ان يقروه . حتى ان الكسندر الأول ، بعد حكم المائة يوم والظفر عليه في واترلو ، حاول في معاهدة الحلف المقدس أن يخول قاعدة ومؤيداً معنويين لحق البشر هذا الذي يرمي إلى تأسيس العلاقات الدولية على نفس قواعد الأخلاق التي تسود علاقات الأفراد .

نجد اذن في عمل دبلوماسي ثيناً فلسفة للعلاقات الدولية هدفها انابة حكم الحق مناب حكم القوة لا مجموعة نشأت عن وجهات نظر سابقة أو حاولت أن تسد اطماع الدول الظافرة . فقد وجدت ضرورة أقوى من الرجال أنفسهم . ووجد في مؤتمر فينا كثير من الملاهي (كوميديات)

لعبت باسم المبادئ كما هي الحال في ملهاة تالليوران التي لعبها باسم مبدئه الشهير : « مبدأ الشرعية » . ووجدت بين حين وآخر مطامع ومطامع . على أن هنالك مشهداً حاداً بين الكسندر وتالليوران في غرة تشرين الأول ١٨١٤ يدل جيداً على تعارض وجهتي النظر بينهما في بعض الأحيان : وعندما تكلم القيصر عن الوضع الذي يراد توطيده قال : « يجب على كل انسان ان يجد فيه آداباً ولياقة » فأجاب تالليوران : « وكل لإنسان حقوقه » . ثم اعترض القيصر : « ولكن إذا كنت لا تريد أن يجد كل لإنسان آداباً ولياقة فماذا تريد ؟ » قال تالليوران : « اني أضع الحق أولاً والآداب واللياقة بعده » . إن آداب أوربة هي الحق ، ان هذه اللغة يا صاحب الجلالة ليست لغتكم ، انها غريبة عنكم وقلبك ينكرها » . غير أن القيصر في الواقع اضطر بدوره أن يطوي اللياقة والمجاملة أمام الحق . لأن الضرورات كانت أقوى من ارادة الافراد . ومن تنازع المطامع الجامعة ينشأ ، بحكم الضرورة ، حل وسط أو تسوية ، اللهم إلا إذا اريدت الحرب ، ولكن أوربة خرجت حديثاً من الحرب وليس في نيتها العودة إليها . ولذا يجب ان يقوم حل وسط يسوي بين المنافع والمطامع المتناقضة وهذا الحل الوسط لا يمكن ان يقوم إلا بتنازل متبادل يقرب حل العدل إن لم يقرب الحق .

وبعد فكيف فهم هذا النظام وعلى أي أساس ؟

يجب أن نذهب إلى أبعد من نابوليون والثورة ، اذا أردنا تأسيس النظام وقواعد الحق الذي يقوم مقام القوة ، لنجد الفكرة التي كانت فكرة الجمعية التأسيسية . غير أن مفهوم الحق عند الدول في العام ١٨١٥ لم يكن الحق نفسه الذي وجدناه عند الجمعية التأسيسية عام ١٧٨٩ . وذلك لأن هؤلاء الدبلوماسيين لم يكونوا فلاسفة بل كانوا رجال دولة وواقعيين

حتى ان بعضهم كانوا عمليين تجربيين ، مثل الوزير الانكليزي كاسلريغ .
والرجال الذين كانوا معه يوجهون المؤتمر ، مثل متوينغ والكسندر الأول
وتاليران ، لم يكونوا نظريين بل كانوا ينظرون الى الوضع الذي يؤمن
سلام أوربة كحساب للقوى . ولقد آمنوا هذا السلام عدة مرات : ففي
معاهدة حلف ٩ ايلول ١٨١٣ قالوا ان هدفهم تأمين راحة أوربة « بتوطيد
توازن صحيح بين الدول » . وفي ندائهم إلى فرنسا في أول كانون الأول
١٨١٣ صرحوا بأن قصدهم « حالة سلام مؤسس على توزيع عاقل للقوى » .
وفي اتفاق ٣٠ أيار ١٨١٤ الذي يرافق معاهدة باريس تصرح المادة
الاولى منه بأن فرنسا تقبل « بالعلاقات التي ينجم عنها سياسة توازن حقيقي
ودائم في أوربة » . وما فتئ الدبلوماسيون يكررون : توطيد التوازن
بين القوى .

وهذه هي الفكرة التي سادت كل التاريخ الداخلي للمؤتمر وخاصة
الحلاف الشهير بين روسيا وبروسيا من جهة ، والنمسا من جهة أخرى ،
وإلى جانبها أتت انكلترا لتوازن وتحدد مطامع بروسيا في ساكس وروسيا
في بولونيا . ان فكرة التوازن بين قوى الدول الأوروبية عنت
المفاهيم الأساسية التي بنيت عليها أوربة وهي أن الدول الكبرى ،
باستثناء روسيا ، لم تكبر بل عادت إلى حالة تعادل الحالة القديمة ،
ووزعت بصورة مغايرة ، ولكنها لم تكن اعظم مما كانت عليه قبل الحرب .
وأوحت فكرة التوازن هذه بتأسيس دول وسط على درجة من القوة
تستطيع بها ان تكون أهلاً للحياة بنفسها ، وان تناهض مطامع
الدول الكبرى ، وتؤلف ما يعدل وزن هذه الدول . ونجد الفكرة نفسها
في المفهوم الذي بقي عزيزاً على الدبلوماسيين مدة طويلة وهو احداث
« الدول الفاصلة » على حدود الدول العظمى الطموحة والخطرة بغية لزوجها

حدودها وذلك مثل : بملكة البلاد المنخفضة في شمال فرنسا . ولتوطيد هذا التوازن قررت الدول ايضاً في العام ١٨١٥ حذف الدول الصغرى الضئيلة التي كانت عديدة في اوروبا الوسطى .

- أما الطرق التي اتبعوها لتحقيق هذا التوازن فكان لها معناها : لقد عملت الدول على احداث حصص كما يعمل عند اقتسام الإرث . وشكلت الدول بناءً على حسابات قامت بها « لجنة الاحصاء » . واتخذت هذه كقاعدة لذلك ثلاثة عناصر : المساحة والموارد والسكان . وباتخاذ هذه العناصر الثلاثة كانت تسوى الحصص المتوازنة . ولنضرب لذلك مثلاً : بروسيا ، فقد اذاعت ثلاثة ملايين ونصف من النفوس بتنازها لروسيا عن بعض الأراضي في بولونيا . وعوضت هذه الثلاثة ملايين ونصف : في بوسنانيا بـ (٨٠٠٠٠٠) ؛ وعلى الضفة اليسرى لنهر الراين بـ (مليون) وفي وستفاليا بـ (٨٠٠٠٠٠) ؛ وفي ساكس بـ (٨٠٠٠٠٠) نسمة .

وعلى هذا فالمفهوم مفهوم سياسة ميكانيكية لا تعتبر إلا النتيجة الطبيعية والنتيجة المادية ولا تعتبر الجغرافيا : ففكرة الحدود الطبيعية حذفت بتمامها ، كما حذفت الفكرة القائلة بأن الدولة يجب أن تتم في إطار طبيعي . وكذا ايضاً لم تؤخذ بعين الاعتبار التقاليد التاريخية : فمن ذلك ان الدول الاسكندنافية وزعت بشكل يخالف تماماً ما كانت عليه حتى الآن ، لأن فنلاندة التي كانت مرتبطة بالسويد اعطيت إلى روسيا ؛ والنورفج ، التي كانت تابعة للدانمارك ، اعطيت إلى السويد . ولم يهتم ايضاً بالعنصر المعنوي وما يمكن أن تكون ارادة الشعوب ، وهذه هي الفكرة التي شادت عليها الجمعية التأسيسية نظريتها في القومية . وعلى هذا فقد أسس التوازن الأوربي على حساب القوى . على أن هذه الفكرة لها ما يبررها في الواقع لأن توزيع القوى كان محكماً : فقد حوفظ على السلام بهذه

السياسة في اوروبا حتى حرب القرم أو إلى حرب ايطاليا . غير ان مثل هذا المفهوم كان يبدو غريباً في مثل ذلك التاريخ الذي نحن فيه بين النظام القديم والنظام الحديث ، وذلك لأن حركة جديدة في الافكار حدثت ولم يعرها دبلوماسيو ١٨١٥ اهتمامهم .

وعلى هذا فان ظفر مفاهيم النظام القديم كان بتوازن القوى الاوربية عام ١٨١٥ ، وان الدول التي تشكلت على هذا النحو فهمت كما كانت تفهم قبل ١٧٨٩ ؛ بينما قامت حركة أفكار جديدة فجمت عن الثورة الفرنسية وتصورت أسس الدول بشكل آخر ، وفهمت الدول كنوع من « عقد » ووحدة يقبل بها المواطنون . وكذا قامت حركة أخرى في الأفكار ولم ينتبه لها في العام ١٨١٥ وهي الفلسفة الالمانية في الدولة التي تعتبر الدولة كائناً عضوياً لا ترتيبياً واتحاد قوى تحت سيادة أمير من الامراء . وعلى هذا فان العمل الذي يراد به تأسيس النظام في أوربة على أسس قانونية كان بناء لاسند له ، كما كان سبباً في جميع الثورات التي تأملت منها أوربة إلى أن وجدت قواعد وأساساً أخرى .

ولقد اخذت هذه الصفة تزداد وضوحاً وسارت ، نوعاماً ، في هذا الاتجاه نفسه بتأثير الحوادث التي وجهت عمل مؤتمر فينا ، وعلى أثر حكم المائه يوم ونتائج هذا الحكم أخذ عمل المؤتمر طابعاً مناوئاً لفرنسا . وذلك لأن حكم المائة يوم بدل موقف اوروبا تجاه فرنسا . فبينما نجد ان الحلفاء في العام ١٨١٤ يعاملون فرنسا المغلوبة بكرم وينسحبون عنها مباشرة بعد احتلال ثلاثة اسابيع ، اذا بنا نرى في العام ١٨١٥ هجوم ١٢٠٠٠٠ رجل يأتون اليها من كل صقع من اصقاع اوروبا بعد انتهاء الحرب في واقعة واترلو ويحتلونها خلال ثلاثة أشهر ويرتكبون فيها اعمال الشدة والقساوة والاكراه والنهب والسلب . وقد خمنت « لجنة التصفية »

فيا بعد مقدار المصاريف فبلغ ٦٨٢ مليوناً فرنكاً . واذا تركنا جانباً
الاقتطاعات ، التي جرت على الحدود وكانت ضيقة بسبب معارضة القيصر
وانكلترا لمطامع الامراء الالمانيين ، فقد كان على فرنسا ان تتحمل
احتلال (١٥٠٠٠٠ رجل) وتتكفل باناشتهم خلال خمس سنوات وتدفع
غرامة حربية قدرها ٧٠٠ مليون فرنك ، يضاف الى ذلك الديون التي
طالب بها الأفراد والتي تركها احتلال الامبراطورية في بلادهم وقد بلغت
مليار ونصف فرنك ، وأخيراً بعض أعمال النهب التي قامت في المتاحف
وآلت قلوب الفرنسيين . واتخذت احتياطات ضد فرنسا بصورة خاصة :
منها ان الحلفاء جددوا جميعاً ميثاق شومون بالحلف الرباعي في ٢٠
تشرين الثاني ١٨١٥ . وكان سفراء الحلفاء يجتمعون اسبوعياً في باريس
لمراقبة سير الحكومة الفرنسية . وأخذ الحلفاء يتدخلون في سياسة فرنسا
الداخلية ويسدون الى الملك بنصائحهم في السياسة الواجب اتباعها ويتصلون
بالأحزاب السياسية وخاصة بحزب الملكيين المتطرفين . وكانت النتيجة
ان طبع عمل مؤتمر ١٨١٥ بطابع مناوئ لفرنسا مع انه لم يكن له
مثل ذلك الطابع في الأصل . وصار الدول تشبه بها ، ووضعها اوروبية في حالة
عزلة . حتى اننا نرى في مؤتمر ابكس لاسابل عام ١٨١٨ ان الحلفاء
سحبوا جيوش الاحتلال وابقوا باتفاق ١٢ تشرين الأول ١٨١٨ على
الحلف الرباعي ضد فرنسا الثورية . وقد اوحى انكلترا بهذا الحلف
الرباعي . ونجد هنا عنصراً دائماً في السياسة الأوروبية وهو عزل فرنسا
أمام أي حلف يتشكل في كل حين ولو دلت الحوادث على عدم
ضرورة المحافظة على هذا الحلف . ولذا جعلت الظروف من فرنسا
عنصراً معارضاً لأوروبا التي نظمتها الدبلوماسيون عام ١٨١٥ .
والنتيجة الثانية لعمل المؤتمر هي انه ولد في فرنسا حزباً قومياً أخذ

يعبر عن آرائه بالحال . ففي الوقت الذي مازال فيه الحلفاء على الأرض الفرنسية نشر سالفاندي في شهر آذار ١٧١٦ كراساً يسمى « التائب وفرنسا » وهو مجرد اتهام ضد جيوش الحلفاء . وبعد سالفاندي ظهرت عدة كرايس أشهرها كرايس شيفر اخوان . كما نجد الرأي نفسه والمطالب نفسها في الصحف . وبالإضافة الى الاحتلال قامت المعارضة بتأثير « الارهاب الابيض » ومغالة الملكيين المتطرفين بطاليمهم في المجلس . ونلمس في المطالب القومية كره معاهدات ١٨١٥ وآل بوربون الذين رجعوا الى فرنسا « بسيارات شحن الأجنبي » . وغذى هذه المعارضة القومية وجسدها تسريح الجيش الفرنسي بعد الهزيمة وعودة الجنود القدماء الى قراهم . كما قام الجنود المسرحون في المدن والقرى بدعاية قومية ضد الحلفاء وضد أوربة الجديدة .

وكانت عناصر هذا الحزب القومي تتألف من الاحرار الذين يريدون توسيع دستور العهد ويؤلفون في العام ١٨١٧ الحزب المسمى حزب « المستقلين » وكان حزباً حراً مع ما يخالطه من نزعة جمهورية أحياناً ، وكان يطالب بسيادة الشعب دون ان يكون بونابارتي . وقد دخلت في هذا الحزب الى جانب المستقلين ، عناصر بونابارتيه وعسكرية فبدلت سياهم وعظم بسرعة . ويظهر لنا ذلك في الانتخابات التي توالى منذ ١٨١٧ الى ١٨٢٠ ونم نشاطه عن مقتل دوق دوربي (بن الملك شارل العاشر فيما بعد) وتشكيل الجمعية السرية الكبرى وهي الجمعية الفصحية عام ١٨٢١ وبعض مؤامرات عسكرية عام ١٨٢١ و ١٨٢٢ .

ومن جهة ثانية بدأت دعاية « البونابرتيين » وهدفها اظهار نابوليون رجل الثورة وتشخيص الثورة الفرنسية في نابوليون . وقد أوجدت هذه الاسطورة عدة كرايس وتأليف . فظهرت في العام ١٨١٧ « رسالة من رأس

الرجاء الصالح » تحدثنا عن المعاملة التي لقيها نابوليون في جزيرة القديسة هيلانة و « رسائل عن حكم المائة يوم » لبنجامن كونستان (١٨٢٠) التي تمثل لنا نابوليون رجلاً حراً . وبعد موت نابوليون في ٥ أيار ١٨٢١ ظهرت تأليف رفقاؤه في المنفى : فقد نشر اوميرا عام ١٨٢٢ « نابوليون في المنفى » ولاس كانز في العام ١٨٢٣ « ذكرى القديسة هيلانة » وفي السنة نفسها نشر الجنرال مونتولون « أمالي القديسة هيلانة » وفي العام ١٨٢٥ نشر الطبيب آنتومادشي « ذكرياتي » وهذه المؤلفات حصل اختلاط بين الثورة الفرنسية ونابوليون . وبدا نابوليون جندي الثورة ، وكذا فكرة عظمة فرنسا والبرنامج القومي والحدود الطبيعية ارتبطت بالثورة . وكل هذا من الثورة والامبراطورية والحزب القومي في العهد الرجعي تغطى بالعلم المثلث الألوان . كما تناول حزب اليسار في فرنسا فكرة الجيرونديين وهي ان فرنسا أتت الى الشعوب بالحرية وساعدها على تحقيق مطامعها وآمالها . وبعد أن رأينا حوادث الثورة والامبراطورية نجد الآن تشويهاً حقيقياً للحوادث . غير ان هذا الاختلاط بين نابوليون والثورة وفكرة السياسة الفرنسية التي تدعو شعوب أوربة الى الحرية والقومية ، قد قبلتها أحزاب اليسار الفرنسي منذ ذاك العهد كبديهة . ولذا فان الظروف ولدت ، في أوربة ١٨١٥ حول فرنسا ، مطالب دائمة تريد حالة اخرى مغايرة مؤسسة على الحرية والقومية .

وهناك ظروف أخرى وجهت عمل مؤتمر فينا ١٨١٥ في اتجاه سياسي وطبعته بطابع رجعي وهي حصول اختلاط بين عمل ١٨١٥ والنظام القديم مواز للاختلاط الذي تجمع بين نابوليون والحرية . والسبب في ذلك يرجع الى سياسة مترينخ . فقد بسط مترينخ الأشياء الى النهاية القصوى وقال « ان اساس السياسة المعاصرة هو ويجب ان يكون الراحة » . ولا

شك ان هذه الراحة كانت رغبة اوروبية باجمعها عندما خرجت من الحس والعشرين سنة التي قضتها في الحرب ، ولم يأل مترونيخ جهداً في استغلال هذه العاطفة العامة . وقد اوجس خيفة منذ العام ١٨١٣ عندما رأى ثورة شتاتين والآخرين أنشاء حرب التحرير من فرنسا . وأخيراً كانت الدولة النمساوية دولة اصطناعية لدرجة قصوى رابطها الوحيد « استبداد الموظفين » ، ولذا فان كل حركة في داخل الدولة النمساوية تهدد بمحدث انقلاب . ولهذا الاسباب المختلفة وسع مترونيخ بسياسة عامة ماكانت منفعة النمسا وحدها . ولقد لحس بنفسه برنامجه السياسي ببعض عبارات بسط فيها الأشياء فقال « ان هدف الأشياء واحد وحيد الشكل وهو قلب جميع الأشياء الموجودة شرعاً . ولذا فإن المبدأ الذي يجب ان يعارض الملوك به هو مبدأ المحافظة على جميع الأشياء الموجودة شرعاً » .

ويمثل مترونيخ تأثير سياسة النمسا في اوروبا . بالرجعية والحكم المطلق . ولتحقيق هذه السياسة استخدم الوسائل التي نظمها مؤتمر فينا وسادة اوروبا . وسواء أكان المقصود هو الحلف المقدس أم الحلف الرباعي فان مترونيخ وجهها الى رد فعل سياسي ظهر بمظهر المؤتمرات الأوروبية والمقابلات الدولية بين سادة اوروبا لتسوية القضايا التي تهم النظام العام ، وأدى به الأمر الى ان أخرج من العمل الذي وضعه الحلفاء مبدأ جديداً للحق العام : وهو حق التدخل الذي أكدده الحلفاء في تصريح تروباو في ١٨ تشرين الثاني ١٨٢٠ . وبناء على مبدأ الحلف الأوربي وضرورة قمع تقدم الشر الذي يهدد « الهيئة الاجتماعية » أي النظام الأوربي فان سادة اوروبا يقررون :

(١) ان الدول التي تخرج من الحلف الأوربي هي الدول التي يحدث فيها تغيرات في نظامها الداخلي بنتيجة الثورة ومن شأنها ان تهدد جيرانها .

٢) انهم يرفضون الاعتراف « بكل تغير تتعرض له السلطة الشرعية او الاعمال الصادرة عن ارادتها الحرة » .

٣) انهم يحولون دون انتقال خطر التبدل أو الثورة إلى الغير ، ولذا فانهم يقومون بادىء بدء بمساعي ودية حبا منهم في اعادة الدولة الضالة إلى حظيرة الحلف . وإذا لم تنجح هذه المساعي فانهم يستعملون الوسائل القسرية كالتنفيذ العسكري .

هذا ويتضمن تصريح تروباو شيئين اساسيين :

الأول - انه ينقل إلى الصعيد السياسي الضمان الدولي الذي أوجد للمحافظة على الحالة الراهنة في أوربة . ولم يكن القصد من ذلك ضمان الحالة الراهنة في الدول فحسب ، بل النظام السياسي في داخل كل من الدول .

الثاني - ان تصريح تروباو يضع مؤيداً أي انه يوجد نوعاً من ضابطة دولية تقوم فوق سيادة الدول واستقلالها .

وهذا شيء جديد كل الجدة . وهذه هي المرة الأولى التي يوضع فيها المؤيد المشترك ، المؤيد الدولي ، في حال الافتثات على الحق العام . ولا شك أن هذا الحادث بنفسه يعتبر تقدماً عظيماً للحق العام . غير ان هذه الضابطة استعملت للمحافظة على النظام الاستبدادي الذي وضع في داخل البلاد الأوربية . وقد رفضت انكلترا تصريح تروباو وعارضت امتداد الحلف إلى مثل هذا الحد قبل بضعة اسابيع بذكر مؤرخة في ٥ أيار ١٨٢٠ بمناسبة اسبانيا حيث نراها على العكس تضع مبدأ عدم التدخل وتصرح بأن سياستها لا تقبل بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . أما فرنسا فانها لم تقبل مبدئياً بتصريح تروباو ، غير انها في الواقع أسهمت فيه الحركات القومية - ١٩

وذلك لأنها اشتركت بؤتمر ليباخ ومؤتمر فيرولة الذين أعلنوا المؤيد الدولي ضد النابولين (سكان نابولي) ثم ضد الاسبانين .
وهكذا نرى أن عمل مؤتمر فيتا قد وجه ، من الناحية السياسية ، توجيهاً رجعياً محافظاً وكانت له نتيجتان :

- ١ - عزل فرنسا ونشأة حزب قومي فيها مناهض لعمل ١٨١٥ ، وسيحدث هذا الحزب تقليداً جديداً في السياسة الخارجية الفرنسية .
- ٢ - توسع الحلف الأوربي وسعيه للمحافظة على الحكم المطلق ، وفي هذا ما يجعل لأوربة سيادتها وفرنسا سيادتها الخاصة .

حركات الحرية - . لقد قامت ضد معاهدات ١٨١٥ ، في السنوات التي أعقبت هذا العام حركات قومية وحرية .

والجدير بالذكر فيما يتعلق بالقومية هو أن الحرية كانت في طليعة المطالبات التي تقدمت بها الشعوب . وذلك لأن المنافع التي هدها النظام الجديد كانت متعددة ، فحيث توطد الحكم الفرنسي كانت التبدلات الداخلية تجري فوراً : من مساواة قانونية ، وحرية خاصة وحرية دينية وتخصير أموال الكنيسة ، ووحدة التشريع بواسطة قانون نابليون ، وتنظيم الإدارة واستقلال العدالة مع جميع أشكال أصول المحاكمات التي يضمنها القانون . ولقد أبقي الحلفاء مبدئياً على هذه الإصلاحات . غير ان المجتمعات الأوربية التي تبدلت بتأثير هذه الإصلاحات شهدت بعد عام ١٨١٥ عودة سادة أو أرستقراطيين لم يتغيروا في المهجر بل رجعوا وهم مشبعون بأفكار الحكم الاستبدادي المطلق والامتيازات كما في السابق . ونجم عن ذلك أن أصبح الحكم الاستبدادي المطلق قاعدة الدول في أوربة ، ووضعت في داخل كل دولة من هذه الدول قضية جديدة ترجع إلى هذا التناقض بين الإصلاحات

التي اجراها الحكم الفرنسي وحافظ عليها وبين الحكم المطلق الذي توضع فوقها من جديد . ومن جهة أخرى ، لقد متى الحلفاء الشعوب بالوعود المعسولة ليثيروها ضد نابوليون ووعدها بالحرية . غير أنهم لم يفوا بوعودهم لا من حيث تنظيم اورية العام على أسس وقواعد قومية ، ولا من حيث التنظيم الداخلي للدول وذلك لأن الحكم المطلق قام مقام وعود الحرية في هذه الدول .

ولهذه الأسباب اختلطت فكرة القومية وفكرة الحرية . وكما جرى في العهود الاولى للثورة الفرنسية ترى أن حركة القومية أخذت شكل الحرية الدستورية .

المانيا . - ففي المانيا نشاهد في السنوات التي تلي ١٨١٥ حل الحزب القومي الذي تشكل عام ١٨١٣ . والسبب في ذلك يرجع إلى ان هذا الحزب خيب الآمال التي عقدت عليه ، خلال بضع سنين حتى وبضعة أشهر . وأول هذه الآمال الآمال التي عقدت على المعاهدات : فقد أثارت معاهدة باريس حفيظة الحزب القومي الألماني لأنها كانت بعيدة عن تحقيق الآمال التي رجاها منها ، لا سيما وان فرنسا نجت بسلام من هذه الحرب . كما أن أعضاء هذا الحزب اخذوا ينددون بأثانية الدول العظمى وخاصة روسيا بكبرياتها وغطرسيتها ومزاعمها في قيادة العالم وتدخلها في شؤون المانيا الداخلية ، ويشكون ايضاً انكلترا التي لا يهتمها سوى منافعها الاقتصادية وتحول ، عند حد تعبيرهم ، دون نهوض المانيا ، ويستخلصون بأن كل هذا يمكن ايضاحه بسهولة : لأن المانيا ضعيفة ، ولو كانت دولة موحدة لأخذت الأشياء وجهة أخرى . ومثل هذا التفكير كان آخر ضربة موجبة للوطنية العالمية . فقد بدا لهم الآن أن المثل الاعلى الانساني هما

هو خداع وضلال ، وثارت وساوسهم من مكانها وأصبحوا حذرين في كل ما يتعلق بحقوق ألمانيا . وهكذا نراهم ينتصبون ويقفون جميعاً كلماً لمسوا تدخلاً للأجنبي في الشؤون الألمانية .

واخفقت آمالهم أيضاً في رجعة الامبراطورية الألمانية . وربما كان حلمهم الأكبر إعادة بناء الوحدة . وقد كتب آرندت : « الوحدة » بل أقوى وحدة وأمتن وحدة ممكنة ، هذا ماتريده ألمانيا ، هذا ما هو ضروري لأمنها الخارجي ورفاهها الداخلي والويل لدبلوماسي المؤتمر ان لم يفهموا هذه النقطة » . وكتب آخر في مجلة نيميزيس (المهة الثأر والعدالة عند اليونان) : « يجب ان نطالب بامبراطور قبل كل شيء ... وليكن عندنا امبراطور فحسب والباقي فضل » ، عندئذ تحتل ألمانيا مكانها الأول بين أمم العالم ، عندئذ تتمتع ألمانيا بحريتها المطلقة .. ، ونشر غورز في بدء ١٨١٥ حواراً يسمى « امبراطورية وامبراطور » يعرض فيه لمساوي وساكسوني وبروسي وكاثوليكي ... الخ ... نظريات حزبه . ومن هذه التصريحات يستخلص بان حالة ألمانيا المضطربة يجب أن تنتهي : « كلا ، يجب الا تستمر الحالة القديمة دوماً وأبداً ! ان الأشكال الجديدة ضرورية ويجب أن تقوم دول المانية كبرى وقوية . وإذا راقق هذا الحادث بعض الظلم والحيف ، فالزمن بحوه والعشب ينمو فوقه » . وهو يرى أن ألمانيا إذا لم ينظمها الدبلوماسيون على هذا النحو فسيأتي يوم تنظم فيه بالقوة : « إن الدليل القوي للتنبؤات القديمة لم يظهر بعد . فهو يأتينا بالسلام ويفصل القضايا بالسيف ويعمل بالدم والحديد . ويصنع من ألمانيا صفحة بيضاء تنتقش عليها الثورة . وإذا لم يشأ قوم ان يؤسسوا البناء الحقيقي وجبت القوة للقيام بما لم يقم به طوعاً » .

ولم يعد لإنشاء الامبراطورية الألمانية من جديد لأن النمسا لم تشأ

استرجاع التاج الامبراطوري الألماني ، كما لم تشأ بروسيا أن تتوضع سلطة عليها في مملكتها ، وكل ماعمله المؤتمر في فيينا هو تأليف الاتحاد الجرمانى الكونفدرالى الذى أوجد في المانيا حالة ثابتة ، وجعل منها دولة مسالمة في وسط أوربة وحكم عليها بالعطالة وعدم الحركة .

غير أن سواد الشعب الالماني بقي دون حراك أمام هذه القضية . وذلك لأن النعرة الاقليمية ما زالت قاعدة عامة في الأفكار وما زال الشعب متعلقاً ببلوكه القدماء . ولدينا منها بعض ظاهرات بسيطة ساذجة ، ونذكر على سبيل المثال حالة لاندغرف هس - كاسل : فقد هرب اثناء الخطر وحمل معه جميع امواله . وعند ما ذهب الخطر وكسر نابوليون عاد . وقد شُيعَ ، بهذه المناسبة ، فلاح يقول : « حقاً انه حمار عجوز ولكننا نريده » . ومن جهة أخرى كان الالمانيون منهمكين بصعوبات الحياة المادية التي اعقبتها الحرب . ونفدت قوى المانيا بعد أن ظلت ميدان قتال خلال سنوات . يضاف إلى ذلك ان محصول ١٨١٦ كان عدماً تقريباً بسبب الأمطار، وسادت المجاعة في شتاء وريبع ١٨١٧ ، وكانت عصابات المتسولين تجوب المانيا . ولحق الضرر بالصناعة لان منتجات الصناعة الانكليزية اغرقتها، ولم تستطع بيع منتجاتها بسبب التعرفة الجمركية العالية التي وضعتها على الحدود فرنسا من جهة وروسيا من جهة أخرى . وتهددت اوضاع المانيا على هذا النحو ، ولم يعد البورجوازيون والفلاحون يفكرون إلا بمحالتهم المادية دون أن يرتفعوا إلى أعلى من ذلك .

وأخيراً أخفق الحزب القومي برغبته في الحرية الداخلية التي كان يؤملها . وكل ما تم هو أن منى الالمانيون بالوعود . ولعلنا نذكر نداءات شتاين وفريدريك غليوم الثالث ، حتى اتنا نجد هذا الملك قبيـل

استئناف الحرب عام ١٨١٥ يلقي في ٢٢ أيار لهذا العام ببناء إلى شعبه ويعده بالدستور : « سينظم التمثيل القومي ، وسيتناول مجال عمل المجلس القومي كل ما يتعلق بالتشريع بما فيه الضرائب . » . ومع هذا فقد خامر الشك بعض الوطنيين البروسيين : فمن ذلك أن فيخته ، الذي توفي عام ١٨١٤ ، كان يخشى ألا يقي ملك بروسيا بوعدة : وقد قال بهذه المناسبة : « عندما يلقي الأمير الخاضع لنابوليون ببناء لشعبه فهذا يعني : قوموا لتكونوا أرقائي لا أرقاء الأجنبي ، وهذا هو الحق . يجب ألا تكون وعود الامراء وسيلة بسيطة يستعملونها عندما يكونون مقتنعين بأن لا فائدة من جميع الوسائل الأخرى ، كما يجب ألا يسيل الدم الألماني لتوطيد الامتيازات . » . وكان غورز يشعر بنفس الشك ويعبر عنه بما يمازجه من تهديد ، وقد كتب في العدد ٢٥ من صحيفة « الميركور الزنيانية » : « يجب ألا يظن بأنه يمكن التخلص عادة بالمعاهدات والكلام . لقد أعطت الشعوب حقاً وتريد أن تأخذ مكافأتها حقاً . » . ووجدت لجنة مؤتمر فينا ، التي كانت تدرس الشؤون الألمانية ، نفسها أمام مشروع أول يوطد بحق أساساً دستورياً . وفي هذا المشروع : « يجب على مجالس الدولة ، أن تكون دستورية في جميع بلاد الاتحاد » وقد وضع مندوب اللوكسمبورغ تعديلاً وأراد أن يوضح به حقوق هذه الدساتير . وينص هذا التعديل : « يرى أعضاء الاتحاد أن يقوم في جميع الدول الألمانية دستور تمثيلي ودباطات . وبهذه الدباطات يصبح الدستور مضموناً ، ويضمن للدباطات الحق في استشارتها بكل ما يتعلق بالأحكام التشريعية العامة وفي قبول الضرائب ورفع الشكايات إلى الملك . » . غير أنه ضيق بالتدريج معنى هذه المادة أثناء المناقشة ، وأخيراً توصل إلى مادة غامضة ، وهي المادة ١٣ التي تقول : « ستوجد مجالس دولة في جميع بلاد الاتحاد » . وهذا التعبير

« مجالس دولة » غامض لأنه لا يدل على مجلس دستوري ، بل يمكن أن يفهم منه هذا النوع من المجالس الاقليمية لعام ١٨٠٧ التي لم يكن لها سلطة مطلقاً ، ومن جهة أخرى تقول هذه المادة « ستوجد » لا « يجب أن توجد » ، أي ليس فيها ما يدل على الالتزام . وقد قيل على سبيل الهزء ، في ذاك العهد ، إن هذا التعبير من قبيل التنبؤ لا حقيقة واقعية . ومذ ساور الحكومات القلق نكلت ونست وعودها . غير أن الحكومات في جنوب ألمانيا ، وقد شعرت بأن مستقبلها لا يطمئن اليه ، رأت من الضروري الأخذ بسند لها عند الشعب . فمن ذلك أن ماكسمليان ملك بافاريا منح شعبة دستوراً في ٢٦ أيار ١٨١٨ وتبعه دوق باد الأكبر في شهر آب ؛ وكذا غليوم فرتامبرغ ، بعد أن تفاوض طويلاً مع ممثلي رعيته ، منح الدستور لشعبه في آخر العام ١٨١٨ . وكان يطمح بأن يضم حول فرتامبرغ مجموع الحزب الألماني ، ويدعمه في ذلك القيصر الكسندر الأول ، الذي كان في ذلك الحين في مرحلة الحرية من مراحل الحكم . وتبع دوق فرتامبرغ دوق درمشتاد وناسو وهانوفر . وفي جميع هذه الدول التي منحت شعوبها دساتير كانت المجالس استشارية لا مجالس مناقشة ، ومذ بدأت تناقش قضايا الحكم قلق السادة واشتبكوا إلى مترنيخ . أما في سائر الدول الأخرى فقد ساد النظام القديم أو وجدت فيها دياطات لا سلطة لها .

بروسيا . - أما في بروسيا ، حيث كانت الوعود واضحة ، فقد كان رد الفعل مباشراً . وقد أحاط فريديريك غليوم نفسه بمشاورين رجعيين يمثلون الروح البروسية القديمة لا الروح القومية مثل شمالتز وفيتغنشتاين الذين يعتبران الوطنيين ثوريين . وفقد هاردانبرغ حظوته بسرعة ، وليحافظ على كرسيه استسلم الرجعية ورد الفعل . وحلت المصائب بالوطنيين الذين

جددوا بناء بروسيا بحق . فمنهم من منى بسقوط حظوته ، وهذا أقل المصائب ، ومنهم من كان نصيبه السجن أو النفي . ومنعت إعادة طبع خطب فيخته ، وحذفت جريدة « الميركور الرينانية » في ١٣ كانون الثاني ١٨١٦ . ولوحق غورز بعد أن نشر كراساً باسم « ألمانيا والثورة » ، واضطر إلى الفرار إلى سويسرا وما لبث أن عاد بعد قليل . اما آرندت وياهن وشتاين فقد اضطروا الى الاختفاء أو الصمت . وفقد هومبولدت حظوته أيضاً . وصدرت ارادة ملكية في ٢٩ أيار ١٨١٦ فهدمت في الواقع اصلاح عام ١٨١١ الاجتماعي وحصرته في الحقول الكبرى التي لا تقل عن خمسة عشر هكتاراً ، وادخلت في أراضي الأمير قطع الفلاحين الذين جردوا من أملاكهم .

وفي بضعة أشهر اضمحل الحزب القومي وتفرق أو سكت تماماً ولم ينبس ببنت شفة . وهكذا نرى أن الحركة التي قامت في العام ١٨١٣ قد انحلت بتامها في سنتين أو ثلاث سنوات . وعندما ذهب مترنيخ إلى مؤتمر ايكس لا شابل عام ١٨١٨ اجتاز ألمانيا كالقادة المنتصرين وكان السادة يستقبلونه بكل مظاهر الامتثال والخضوع .

ومع هذا فقد امتدت الحركة ببضع هزات كانت تقوم في أوساط الشبيبة الجامعية . ولعلنا نذكر أن الطلاب كانوا أول العناصر القومية التي شكت السلاح عام ١٨١٣ ، ففي هذه الشبيبة الجامعية استمرت طويلاً « روح المحاربين القدماء » . وكان لهم أحياناً زعماؤهم مثل الضابط القديم ياهن الذي جعل نفسه داعية للتربية البدنية وألف في ألمانيا جمعيات رياضية . وقد تعلم أصول هذه التربية في الدانيمارك وجعل لتلاميذه الطلاب الذين جمعهم حوله هذا الشعار :

يقظان ، حر ، فرح ، نقي

وكان يكره كل ما هو فرنسي ولا يريد أن يتكلم إلا بالكلمات التي لا تذكر بشيء بفرنسا : فمن ذلك أنه لم يشأ أن يستعمل كلمة جامعة التي لها مقابل فرنسي ، وليجنب هذا اللفظ نحت كلمات خاصة وسمى الجامعات « ملاعب العقل » وعنده أفكار غريبة ، منها قوله : يجب أن توضع صحراء بين المانيا وفرنسا وتستوطنها الوحوش الضارية لاجتناب الحرب بين هذين البلدين وللحيلولة دون غزو الفرنسيين المانيا . وكانت هذه الشبهة ، التي التفت حول ياهن واستمرت عندها روح النضال منذ ١٨١٣ ، تظهر عواطفها بحقة وطفولة : فقد تبنا ما سموه « اللباس الالمانى » وهو يتألف من معطف ضيق يلتصق بالجسم مع قبة قميص كبيرة مسدودة من الأمام تستر قبة المعطف ، وشعور متموجة وطاقية وريش متعدد الألوان ، واحتذوا الجزمات على نمط ساسة الخيل . ومم على الغالب غير مربين ومشاغبون مدمنون للشرب على شرف ارمينوس . وقد الفوا في الجامعات « جمعيات المانية » منذ عودتهم من الحرب . ومن العيب أن نقول أن كانت لديهم أي نظرية في السياسة ، ان كل ما يريدونه هو تأمين عظمة المانيا بتحريرها من كل نفوذ أجنبي ، وذلك بترك مطلق الحرية ، كما يقولون ، إلى « الحياة الشعبية » . وبالأجمال كان عملهم تأويلًا من نوع منحنط لبعض افكار هرذر .

ومع هذا فقد حدث نوع من تطهير في هذا الوسط الجائش الفوار وذلك بتأثير لودين أحد أساتذة جامعة ايننا . وكانت هذه الجامعة حرة أكثر من سائر الجامعات الاخرى وذلك لانها وجدت في دولة دوق ساكس فايمار الاكبر حيث كان غوته وزيره . وبفضل الاستاذ لودين تشكلت رابطة طلاب غرضها تخليص الطلاب من الاصناف القديمة التي يرجع عهدها إلى العصر الوسيط ، وجمعهم في اتحاد يدعى « برشنشافت »

ينفخ في الشببة روحاً أوسع وأكثر قومية . وقد تبنا العلم المثلث الألوان : الأسود والأحمر والذهبي ، وكانوا طلاباً جديدين ومخلصين وعلى الغالب أتقياء ، وقد نظموا شعباً لاتحاد البرشنشافت في جميع الجامعات أو على الأقل في مختلف نقاط ألمانيا . ونظمت هذه الرابطة في ١٨ تشرين الأول ١٨١٧ في قصر فارتبورغ عيداً للاحتفال بذكرى نظريات لوثير في فيتمبرغ وواقعة لينزيغ معاً . وفي آخر النهار ، وبعد خطب ومظاهرات مختلفة ، أقاموا في ساحة المدينة كوماً من كتب المؤلفين الرجعيين من أمثال هالر وأنسيلون وكامبتر وكوتزوبو مع عصا عريف ، رمز العسكرية القديمة ، وجة (شعر مستعار) رمز النظام القديم ، ومشد ، رمز التخنت ، وأعملوا فيها النار . وفي شهر أيار ١٨١٨ اجتمع مندوبون عن أربع عشرة جامعة لتشكيل اتحاد الماني للبرشنشافت .

وفي هذا الوسط الجامعي وجدت جامعة قوية بروحها وهي جامعة غيستن الصغيرة في أمانة هس - كاسل . وقد وجد فيها جمهوري راديكالي له مذهب خاص ويعتبر حوارياً القضاء على الظلم والطغيان ويسمى كارل فولن . التف حوله الطلاب وتبعوه في مذهبه واطلقوا على أنفسهم اسم « المتعنتون » . وقد اثارهم فصاحة كارل فولن فكانوا شعلة نار ، حازمين متطرفين . وكان أكره ما يكرهونه الشاعر والمؤلف الهزلي كوتزوبو . وكان هذا صديقاً للقصر الكسندر الأول يوجه اليه كل شهر تقريراً عن حالة الرأي والحوادث التي تحدث في ألمانيا . وقع أحد تقاريره بأيدي الطلاب فنشروه في مجلة « نيميزيس » . فأقام كوتزوبو الدعوى على فولن ، وأثار بذلك حفيظة الطلاب . وكان أحدهم ، واسمه ساند ، صوفياً محدود الذكاء ، وقد خيل اليه أن ينجي ألمانيا بالخللاص من كوتزوبو فاغتاله في ٢٣ آذار ١٨١٩ وحاول بعد ذلك الانتحار إلا أنه اوقف واعدم في ٢٠ أيار ١٨٢٠ .

أحدث مقتل كوتزوبو هياجاً عظيماً في أوساط الثوريين والحفاظيين على السواء ، فضلاً عن ان محاولة اغتيال ارتكبت في أول تموز ١٨١٩ ضد وزير ناسو من قبل مساعد صيدلي يدعى لوننغ . وقد انتحر هذا وهو في السجن . واقترح على اثر ذلك مندوب الساكس وبروسيا في دياط فرنكفورت اتخاذ التدابير التي تمنع انتشار هذه الحركة في الجامعات . وجرت مقابلة بين فريدريك غليوم الثالث ومترينغ في نوبليتز في شهر تموز . وفي كارلسباد اجتمع ممثلو تسع دول تحت رئاسة مترينغ واتخذوا في ٢٥ تموز عدة تدابير . ثم ابدلت هذه التدابير بقرار أصدره دياط فرنكفورت في ٢٠ ايلول ١٨١٩ . واول هذه التدابير التدبير الذي يرمي إلى تفسير دستور الاتحاد وخاصة المادة - ١٣ - الشهيرة التي تنص على الدساتير والتي فسرت تفسيراً ملكياً بصورة خاصة وذلك لتعديد امكانيات الدساتير . كما تقرر ، من جهة أخرى ، ان تخول القوة الإلزامية إلى مقررات الدياط في مختلف الدول الألمانية . وإلى جانب هذه التدابير العامة ، اتخذت تدابير قامعة ضد الحركة الجامعية ، وتقضي بإلغاء رابطات الطلاب وحل البرشنشافت ووضع مفوض بقرب كل جامعة له الحق في مراقبة دروس الاساتذة ، وإذا اقتضت الحال في حذفها أو إبعاد الاساتذة عن الكليات . ومن غير المفيد أن نقول ان مثل هذا التدبير قد طبق بحق الطلاب . ووضعت الرقابة لمدة خمس سنوات والفت لجنة تحقيق في ماينتس وعهد إليها بالبحث عن أصل الحركة الثورية وتشعبها .

وفي بدء العام التالي اجتمع ممثلو جميع الدول الألمانية في فينا وقتنوا جميع التدابير المتخذة « بقرار فينا النهائي » الذي نشر في ٨ حزيران ١٨٢٠ . وأكدت في هذا « القرار النهائي » سيادة الأمراء وفي الوقت ذاته منعهم من إعطاء الحريات الزائدة لشعوبهم . كما حددت صلاحيات المجالس الدستورية وحذف نشر مناقشاتها .

وقامت لجنة ماينس بتحقيقها بشكل دقيق وطبقت بشدة التدابير المتخذة ضد الطلاب : ففي بروسيا أوقف عدد من الطلاب وحكم عليهم باثنتي عشرة سنة او خمس عشرة سنة بالسجن في القلعة . وزج ياهن في السجن ، وعزل آرندت عن كرسي الاستاذية في جامعة بون . وكذا غورز فقد اضطر ، بعد عودته من سويسرا ، الى الاقامة في ستراسبورغ . وكثير من عاش من اعضاء الحزب القومي اضطروا الى مغادرة وطنهم والاتجاء الى البلاد الاجنبية . وخضع الباقون وأغني على هذه الحركة القومية الجامعية وجرى لها ماجرى للحركة الأخرى .

وهكذا قضي على الحركة القومية . الا ان الحوادث التي مرت برهنت على انه يجب الحصول على الحرية السياسية قبل الأمل باعادة بناء المانيا على اساس قومي . وكما برهنت الحوادث التي تلت عام ١٨١٥ على ان لاهركة قومية ممكنة ان لم يسبقها فتح للحرية السياسية . ولذا فان فكرة الحرية ستتقدم على الفكرة القومية او ان الفكرتين تختلطان معاً .

ايطاليا - لقد أرتنا ايطاليا حركة قومية اقل اندفاعاً من حركة المانيا بكثير . وكان كل شيء فيها في الدور الذي تلا ١٨١٥ اكثر تعقيداً والتباساً بما رأيناه في المانيا . ففي مضمار الأفكار كادت الحركة القومية ان ترسم الا انها لم تصل في أي مكان الى درجة الوعي الذي وصلت اليه في المانيا . وفي مضمار السياسة لم تكن ايطاليا شيئاً وما كانت من قبل شيئاً . فلم يكن لها ، كما في المانيا ، ذكريات قومية تستطيع بها ان تملك زمامها وتصبح سيدة نفسها ، ولذا كانت ايطاليا في هذه السنوات في حالة اختلاط وبجران عميق . فالسلالات التي اعيدت الى عروشها فقدت كل اساس في محبة الشعوب ، ففقد بذلك

النظام القديم جاهه وهيبته . ولم يكن هنالك اي عنصر عاطفي ليتعلق به ، وذلك لان الشعوب كانت تنظر اليه نظرها الى المستغل المضطهد الغاصب . ومن جهة أخرى لاقت ايطاليا ، في ظل الحكم الفرنسي ، حركة بدلتها بصورة عميقة : فقد تعلمت حضارتها ، حتى ان سلطة الكنيسة ، التي كانت واسعة قبل آخر القرن الثامن عشر ، زالت تقريباً في جميع النواحي سواء في الناحية الفكرية أم في الناحية الاجتماعية ، كما تعلمت الادارة في الدولة الرومانية .

واذا فقد انهار الأساس الديني في ظل الامبراطورية ، . لقد كانت الثورة الفرنسية مهدمة لايطاليا ولم تبن طبقة من الناس يستطيعون ان يؤلفوا اطاراً لعاطفة قومية وحرية وبورجوازية اقتصادية وفكرية . ومع هذا ، ورغم الاضطراب والاختلاط ، فقد أبدت ايطاليا لنا مشهداً تسوده الاهواء الجاحمة وأعمال الشدة والاكراه التي تدل بحق على عناصر الطبع الايطالي . فلم يكن فيها نظام او شعور مشترك ومعنى للجماعة كما رأينا في المانيا . لقد كان الناس والاحزاب مشبعين بروح التعنت وعدم التسامح وشهوة السيطرة والنفوذ ، وكان النزاع للوصول الى السلطة اكثر مما كان للافكار . ومن جهة أخرى كان الايطاليون يحبون الميادورام والدسائس والمساكيد والمؤامرات والترتيبات السرية . ولذا أخذت حركتهم السياسية ، بصورة عفوية تقريباً ، شكل الجمعيات السرية : لأن التنظيم السياسي فيها يختفي بشكل ترتيبات تقلد قليلاً أو كثيراً ترتيبات الماسونية . ونتيجة ذلك ان عملهم كان عمل مؤامرات وثورات وحرب أهلية ، حتى انهم كانوا يقومون بالعمل السياسي قبل ان تكون لديهم فكرة سياسية .

من كل هذا تعطينا ايطاليا منظراً يختلف عما شهدناه

في ألمانيا . على أن ما يلفت النظر هو أن إيطاليا ، التي كانت أقل من ألمانيا تقدماً ووعياً للفكرة القومية ، قد عملت بأسرع منها بكثير . فقد تألفت بعد عام ١٨١٥ جماعات حرة وقومية معاً . ومع هذا فلم يستقبل العهد الرجعي بسوء بل اعتبر نوعاً من احتجاج ضد الحكم الفرنسي . وكما رأينا في ألمانيا ، أخذ السادة في إيطاليا يمنون شعوبهم بالوعود . فقد وعد مترینخ الميلانيين بأن يتفق قانون المملكة اللومباردية - البندقية مع الطبع والأعراف الإيطالية . و أعلن فرديناند ملك نابولي في ٢٠ أيار ١٨١٥ بأنه سيمنح دستوراً ويعلم العفو العام ويقوم باصلاحات اجتماعية . وأظهر دوق توسكانا الأكبر استعداداً لمنح رعيته برلماناً ، وهو ولدت أقر القوانين التي كانت قبل ١٧٨٩ إلا أن هذه « القوانين الليوبولدية » تساوي قانون نابوليون ، حتى أنها تفوقه من الوجهة الاجتماعية من عدة نقاط . وبصورة عامة ، وباستثناء مملكة الصقليتين ، لم يرتكب العهد الرجعي في إيطاليا أعمال الانتقام والقصاص ، حتى أن هذه الرجعيات لم تكن قاسية ، وكان الملوك أو رجال حكوماتهم أناساً أشرافاً حسني النية ، إلا أنهم كانوا لا يستطيعون فهم الشعوب مطلقاً ليدركوا مبلغ الاصلاحات التي جرت أثناء غيابهم ، أو التي أصبحت ضرورية الآن . فمن هؤلاء السادة فرنسوا مودينا ، وكان في حياته الخاصة رجلاً معتدلاً كريماً وزوجاً طيباً وأباً صالحاً وأراد أن يجمع حوله أناساً أكفاء ، إلا أنه كان يعتبر من أقدر واجباته أن ينقذ المجتمع وينجيهِ من المذاهب « الهدامة » ، وأن « الثلب والعصيان يؤديان الى ضياع السلام الدائم والطمأنينة العامة في هذه الدنيا » . ولذا يجب أن يعهد الى الحكام والكهان بأمر تطهير المجتمع من هذه المذاهب السيئة ، ويقول : « الأحرار مذنبون فلندع لهم أن يندموا ولنعاقب الذين لم يتوبوا » . ويرى أن

الجزء الخفيف حب منتحل للانسانية . ويبدو لنا ان هذا الرجل كان مزيجاً من الظلم القبيح والفضيلة الخاصة والطفولة . فمن ذلك أنه لم يشأ أن يمر عجالات الديليجانس بعاصمته مودينا لأنه كما كان يقول « لا يوجد إلا اليعاقبة الذين يسيحون » .

وفي كل مكان أعيد الحكم الرجعي كانت الحكومات تعيد النظام القديم : ففي المملكة اللومباردية - البندقية ادخل القانون النمساوي لا القانون الايطالي ، وحصرت الوظائف العليا بالنمساويين او الالمانيين او التيروليين أيضاً . واستؤنف الانخراط في الجيش النمساوي ، وكان الجنود الذين يحتلون البلاد يظهرون بمظهر القساوة والاستعلاء والكبرياء . وفي المملكة اليموننتية - الساردية كان الملك فيكتور عمانوئيل يخشى كل تجديد : أعاد الامتيازات الاقطاعية والمحاكم الكنسية ، ووضع البروتستانتين واليهود خارج القانون ، وكل ما ابقى عليه من النظام الفرنسي الضابطة والمركزية وأضاف لها اليسوعيين . وبعد قليل من الزمن وجد جميع الموظفين والملاكين للأموال التي اشتروها في العهد الفرنسي انهم مهددون بوضعهم . وفي الدولة الرومانية حاول كونسالفي ، أمين دولة بيوس السابع ، ان يستند على النبلاء والبورجوازيين ويوطد نظاماً حراً ، ولكنه أخفق في مسعاه لما رآه من تشييط الكرادلة والكهات والطبقات الشعبية الدنيا التي تعيش من صدقات الاكليروس . وفي نابولي أعيدت الاموال الى المهاجرين ورد العفو العام الى لاشيء تقريباً . وحذف الملك الدستور الذي منحه اثناء الحكم الانكليزي في صقلية والذي يؤمن لها الحكم الذاتي . وبمقتضى « صك الاتحاد » الصادر عام ١٨١٦ ارتبطت صقلية بمملكة نابولي . وهكذا ساد في جميع أنحاء ايطاليا نظام الضابطة السياسية وامتياز النبلاء ورجعة الاكليروس واتجهت النية والارادة المنظمة الى محي كل ماعمله الفرنسيون من ١٨٠٠ الى ١٨١٥ .

واذا فقد كان النظام واحداً في جميع الحكومات . وعلى ما يبدو انه ولد مقاومة واحدة ايضاً . وفي الواقع لم يوجد سوى مركزي مقاومة : الأول ، مملكة نابولي ، لأن النظام كان فيها أقسى بما في غيرها ، ولأنه وجد فيها من قبل عناصر تنظيم تجمعت منذ عهد مورا ؛ والثاني ، المملكة اللومباردية - البندقية ، وذلك لأن التطور السياسي والفكري كان متقدماً فيها أكثر من غيرها ، ولأن تربية المجتمع كانت جيدة .

ومن الطبيعي ان تكون عناصر هذه الأحزاب الجديدة العناصر التي اضررت بها الثورة الفرنسية وأصابها في وضعها ، وهي البورجوازية العليا التي رأت نفسها قد جردت بارجاع الامتيازات الى الطبقة النبيلة ، وثلت تجارتها بالرسوم والمكوس الداخلية والتشريع القديم . ولذا فقد تضررت برجعة الامتيازات ونفوذ الاكليروس والركود الفكري وما الى ذلك مما وقعت فيه الدول . كما تضرر ايضاً العسكريون وأصيبوا بأوضاعهم . لقد كان الجيش الامبراطوري ديموقراطياً . اما الآن فقد رأى الضباط وضباط الصف ان الرتب تعطى الى النبلاء ، وان الضباط المهاجرين يتمتعون وحدهم بالمناصب . ومن جهة أخرى ، استاء العسكريون لأنهم رأوا أنفسهم الآن تحت نفوذ النمساويين بعد أن غلبهم بالامس مراراً عندما كانوا في جيوش نابوليون . وأخيراً كانوا يتألمون كباقي المجتمع من ضياع الحريات الاجتماعية . هذا ويجب ان نضيف ، الى البورجوازية العليا والعسكريين ، الموظفين الذين فقدوا وظائفهم ويؤلفون بالطبقة مستاءة . وقد توطدت الروابط بين هذه الفئات بسهولة ، وتوضعت في مختلف النواحي خماثر الثورة والتحريض . على ان الشيء الذي يلفت النظر هو ان عمال القيصر كانوا في السنوات الاولى يشغلون لصالح الافكار الحرة . وكذلك السياح الانكليز الذين يطوفون البلاد ويأتون معهم بالحرية .

وكذا كانت قراءة المناقشات في البرلمان الفرنسي والانكليزي تقوم بالتربية السياسية لهذه العناصر القومية . وأخيراً استيقظت الحياة الفكرية وظهرت محتمدة : لقد كان الجيل الجديد يقرأ آثار فوسكولو والفيري أو الترجمات الأجنبية العديدة . ومع هذا فقد كانت هذه الحياة الفكرية مبعثرة ولم تجد الاطار الجامعي الذي يميز ألمانيا .

هذه هي العناصر التي تتألف منها جماعات الحرية والقومية التي نراها نشأت في موضعين : جنوب ايطاليا وشمالها .

ففي الجنوب وجد اطار لهذه العناصر وهو «جمعية الفحاميين» وقد تحولت هذه الجمعية . ففي الأصل كانت أفكارها مضطربة كثيراً ، ومن الصعب معرفة ما اذا كان اعضاؤها ملكيين او جمهوريين . لقد كانوا ضد فرنسا لأن جمعية الفحاميين تشكلت ضد حكم جوزيف بوناپرت ومورا . وكان يشجعها الأنكليز وفرديناند نابولي . ولكننا رأينا انه يوجد عند بعض اعضائها بعض افكار ايطالية ، حتى انه وجد في العام ١٨١٥ بعض محاولات لتشكيل ايطاليا على يد مورا . وعلى كل حال نجد ان جمعية الفحاميين ، غداة العهد الرجعي ، قد هجرت وشجعها فرديناند وناهضها بجمعية منافسة وهي «جمعية النحاسيين» وضابطة قاسية شديدة بوجهامدير الشرطة كائوزا وكان على درجة بالغه من الشدة حتى ان الحكومتين الانكليزية والروسية اجبرتوا فرديناند على تسريحه . غير ان الذي جذب الى جمعية الفحاميين زبائن كثيراً بعد ١٨١٥ انما هو اعمالها السرية التي تسحر الخيال ورمزية احتفالاتها ومثالية أفكارها لأن هذه الجمعية ترمي الى تجديد معنويات مشايعها ، وابعاد الناس السيئ السلوك او غير الاشراف .

ان روح الكاربوناري مزيج من الصوفية المسيحية والاستراكية . فقد قالوا : « لقد كان المسيح أول ضحية للطغاة » . وفي جميع المحافل (ألواج) كان تمثال المسيح على الجدار . وتختلط بهذه المسيحية افكار روستو وأفكار القرن الثامن عشر في كل خليط . ويدبر الكاربوناري محفل أعلى له عدة محاكم ومحكمة عدلية وله قوانينه الخاصة . ونظراً لطابع هذه الجمعية باعتبارها جمعية سرية فقد كانت مقسمة الى عدة جماعات منعزلة ، مبعثرة ولا يوجد فيها سوى تسلسل شخصي وفردى . ومن الصعب تأليف مجموعة واحدة لكل ايطاليا . لذا وجدت فيها اختلافات متعددة للمفاهيم السياسية وبقيت أفكارها غامضة . فالبعض يريدون نظريات جمهورية وآخرون ملكيون دستوريون . وعلى كل حال فقد وجدت عند الجميع فكرة استقلال ايطاليا مع فهم ايطاليا هذه بأشكال مختلفة . فبعضهم يراها بشكل حكومة اتحادية (فدرالية) برئاسة البابا . وآخرون يرونها بشكل دولة متحدة وجمهورية عاصمتها روما . وقد انتشرت هذه الجمعية بسرعة في كل مملكة نابولي وصقلية ومملكة نابولي الأصلية ، وفي جميع ايطاليا الجنوبية . ومن جهة أخرى ان تأسيس هذه الجمعيات السرية وهذه الرمزية وهذه التعاليم السرية كان يأتلف مع المزاج الايطالي . ولذا وجدت في كل مكان تقريباً جمعيات مماثلة دون ان يكون هنالك تأخ بين هذه الجمعيات وبين الفحمة النابولية . فمن ذلك ان شوهد تأسيس جمعيات الغلف في بولونيا والاتحاديين في ييمونت وآدلفي في بارما .

وفي شمال ايطاليا ، وخاصة في المملكة اللومباردية - البندقية ، كانت الطبقة الفكرية في المجتمع عظيمة واخذت الحركة شكلاً فكرياً أكثر مما في نابولي . ففي ايطاليا الشمالية كانت البورجوازية والطبقة النبيلة مبعدين عن الوظائف العامة لاحتكار النمسا لها ولذا كانتا

متباين لتأليف اطار المعارضة . ومن جهة أخرى كانت في ايطاليا الشمالية جاليات أجنبية من الفرنسيين والانكليز لها صالاتها وتستقبل الايطاليين وتذيع بينهم عن طريق المحادثة الافكار الدستورية والافكار الفرنسية والانكليزية . ومن افراد هذه الجاليات نخص بالذكر : السيدة ستال وسيسموندي وبايرون وبروك وغيرهم . والى جانب هذه الحركة الفكرية والافكار الدستورية انتشرت في هذه الحركة البورجوازية افكار الثورة الصناعية والفنية والتربوية . ولذا ادخلت فيها طريقة التعليم المتبادل الذي اوجد في انكلترا . ومن هنا نرى في ايطاليا الشمالية ، في ذلك العهد ان تركز الافكار كان اكثر بما رأينا في الجنوب . وقد تبلورت الحركة في مركزين : ميلانو وبريشيا وكان رئيسها كونفالونيري الذي رأينا جهوده اثناء تأسيس مملكة نائب الملك اوجين بوهارنيه . على ان كونفالونيري كان زعيما غير صالح لهذا اللقب باعتبار انه لم يكن رجل عمل وفعل . لقد كان ربيعاً فولتيرياً ولم يكن على وئام مع هذه الحرية الابداعية التي تأسست . ومن جهة أخرى كان كونفالونيري رجلاً محباً للنظام يرغب بالاستقرار . لقد كان رجلاً ناعماً ولكن لم يكن في مكانه رجل عمل . وقد نشر هذا الفريق مجلة « الكونسيلى توره » ويديرها الشاعر سيلفيو بليكو . وعارض النمساويون هذه المجلة بمجلة أخرى لتهدئها ومن ثم بسلسلة من المزعجات ونجحوا اخيراً في ازالتها من الوجود بعد عامين اي في العام ١٨١٩ .

وهذه الحركة ، التي نشأت في الجنوب والشمال ، يمكن في بدايتها ان تعطي أسساً لحركة قومية كبرى . ولكن كان يلزمها ، على كل حال ، الوقت لتنمو وتربي البلاد . وقد حدثت تحت تأثير الظروف أن انتقلت إلى حين العمل بصورة مبكرة . ونرى في الثورات الاولى التي انفجرت

عام ١٨٢٠ هذا الحادث ، الذي نراه في سياق تاريخ ايطاليا حتى زمن الوحدة ، والذي رمى بالعجز جميع الحركات الايطالية ، وهو الارتجال المفاجيء للحركات التي تنفجر دون أن تكون مهيأة ، وللحركات المبعثرة التي لم تنظم في عمل عام ، وأخيراً يمكننا القول لذة الايطاليين في العمل . للعمل دون ان يعرفوا كثيراً إلى اين هم ذاهبون .

وحدث في آخر الوقت أزمة اقتصادية فزادت الاستياء والبؤس والقت بعدد من بائسي جميع الطبقات في قلب الكاربوناري فازداد عدد المساهمين زيادة عجز عنها الانتقاء في اقضاء الناس غير الكفاء . وانتظمت في عقد الكاربوناري عناصر منظمة للمحافظة على النظام ، ونظم في ايطاليا الجنوبية حرس وطني لمكافحة الاشقياء . وكانت تضم هذه الميليشا ما يقارب ٥٠٠.٠٠٠ رجل تحت قيادة زعيم كالابري (من كالابري) كاربوناري يدعى غليوم بيبييه . وانتهت هذه الميليشا بالانحياز إلى صف الكاربوناري . ومن جهة ثانية كان ايطاليو جيش الجنوب يحقدون على الجنود النمساويين ، الذين بقوا في بلادهم حتى عام ١٨١٧ ، وعلى الملك فرديناند الذي تخلى عن مطالبه في استقلال نابولي استقلالاً مطلقاً عن البابا ، وأخيراً كان الصقليون يكرهون النابوليين كرهاً شديداً وينزعون إلى الانفصال . هذه هي العناصر الخاصة بايطاليا الجنوبية . ونجد فيها روحاً اقليمية تنزع إلى عزل المملكة عن باقي ايطاليا . وقد فجر هذه الحركة خبر الثورة في اسبانيا . فقد شق عصا الطاعة قائد فرقة الفرسان في نولا في ٢ تموز ١٨٢٠ ، فأثار عصيات كاييتانات وبازيليكات وانضم غليوم بيبييه والميليشا إلى الحركة الثورية . وفي ٥ تموز ودون مقاومة وعد الملك بالدستور . فرض عليه الكاربوناري بأن يكون هذا الدستور دستور اسبانيا لعام ١٨١٢ .

وانعقد البرلمان في أول تشرين الأول ١٨٢٠ وكانت الاكثوية فيه معتدلة غير ان . هؤلاء البرلمانيين كانوا فصحاء وأصحاب مذاهب وليس لديهم أي روح سياسية ، وهكذا نجد في هذه الثورة النابولية عنصرين : من جهة الجمعيات السرية الثورية ، ومن جهة أخرى البورجوازيين الذين يشكلون الجهاز السياسي، وهم معتدلون مستثيرون . وأمام هذين الحزبين كان الملك والبطانة الرجعية وقد غلظت الجوزع الآن ، إلا انها سيستعيدان طمأنينتها بسرعة .

وفي الوقت ذاته انفجرت حوكة في صقلية : فقد ثارت بالرمو في ١٤ تموز وتآلب النبلاء والأوباش والفوا عصابات وفرضوا الثورة بما قاموا به من أعمال القساوة والاكرام والشدة والنهب في المناطق المقاومة . وأرادوا من ثورتهم هذه توطيد الدستور الصقلي الذي يخولهم السلطة والاستقلال تجاه نابولي . وكانوا في الوقت ذاته متعارفين ورجعيين . وبالمقابل استبقيت عنصر آخر في هذه الحركة الصقلية : وذلك أن البورجوازيين مع من رافقهم من الجيش والموظفين كانوا اناساً احراراً على النمط الانكليزي . فقد خافوا الفوضى وعدم النظام وأرادوا الاستقلال الذاتي ودستوراً حراً كدستور ١٨١٢ دون الانفصال عن نابولي . وكان بالامكان المفاوضة بين هؤلاء الأحرار والحكومة النابولية . وقد منتهم نابولي بالوعود وبعثت بجيش صغير . ولكن بالرمو ثارت في وجه هذا الجيش الذي استطاع ان يستولي على المدينة في ٥ تشرين الأول . وحصل اتفاق بين اللواء القائد ورجال بالرمو يعترف باستقلال صقلية الذاتي ومنحها دستوراً شعبياً . غير ان البرلمان النابولي طرح هذا الاتفاق في ١٥ تشرين الأول . وخدمت ثورة الصقليين مؤقتاً إلا أنهم كانوا يعدون العدة للقيام بالعصيات في الربيع القادم .

نرى اذاً أن مفاهيم الحويه والاقليمية قد طغت على ثورات الجنوب: فهناك نبرة المملكة بالنسبة إلى مجموع ايطاليا ، وهناك نبرة صقلية بالنسبة للمملكة . ولذا لا نرى في ذلك ظهوراً للفكرة الايطالية أي الفكرة القومية .

وبينا كانت هذه الثورة سائرة في مجراها كانت الدول مجتمعة في تروباو وقد قررت التدخل وعهدت به إلى النمسا ودعت ملك نابولي إلى مؤتمر ليباخ حيث تخلى عن رعيته . أما البرلمان النابولي فقد تمسك بنظريته ولم يشأ قبول أي اصلاح يسمح للوساطة الفرنسية . ولذا كان التدخل النمساوي سريعاً واكتفى بواقعة واحدة وهي واقعة ديبيتي في ٨ آذار ١٨٢١ لتقيض الحكم الدستوري في نابولي . ودخلها النمساويون دون مقاومة في ٢٣ آذار ١٨٢١ . وقد ايقظت حركة نابولي انقسام الاحزاب وظهرته . وبرهنت على اخطاء الحقة والرعونة والهوى في ايطاليا الجنوبية ، وكان من نتيجتها اخفاق الثورة .

وفي الشمال حدث ما سنراه أيضاً في العام ١٨٣١ : وهو قيام حركات متتابعة دون أن يكون بينها تعاون أو تنسيق . كانت رومانو متهاة للعصيان ونادت المارش النابوليين ليأتوا لنجدتها . وانتظم عقد من القناسة وذهبوا يتمرنون في الغابة . وثار الميلانيون واستعدت البيمونت للثورة . ولكنها دخلت في الثورة والثورة تنهار في نابولي . وفي ايطاليا الشمالية هذه ، حيث يوجد عناصر مختلفة ، نجد فكرة لم نجدها في ايطاليا الجنوبية وهي كره النمسا . وتعتبر هذه الفكرة رابطة بين مختلف هذه البلاد . أما رجال الكاربوناري في ايطاليا الشمالية فلم يكونوا جمهوريين بل انضموا إلى ملك ييمونت كرهاً « بالجنود البيض » لأن الجنود النمساويين كانوا يلبسون البدلات البيضاء . وكان جوزيف دومستر ، وزير ملك ييمونت يطالب في سن بطرسبورغ « بمملكة ييمونتية في ايطاليا العليا » . وكان ضباط الجيش يكرهون النمساويين ، غير أنه

ينبغي لهم أن يتحرروا داخلياً بثورة وبعدها يمكن توطيد الاستقلال عن النمساويين . وذلك لأن الحرية الداخلية شرط أول للاستقلال القومي . ولذا كانت فكرتهم أن يستفيدوا من ثورة نابولي ويمدوا يدهم لمساعدة العصاة ويشيروا الميلانيين مع كونفالونيري ، ويهاجموا حاميتي ميلانو وبريشا بعد أن ضعفتا بارسال الجنود إلى الجنوب ويستفيدوا من غياب الجيش النمساوي في نابولي ويقطعوه عن قواعده ، على أن ينادي الميلانيون بالحرية والاستقلال متى اجتاز اليمونتيون الحدود .

وقد هيء هذا الترتيب باتفاق مع أمير من أسرة سافوي وهو شارل البوت أمير كلرينيان . غير أن هذا تخلى عنهم في آخر لحظة . وانفجر العصيان في الاسكندرية في ١٠ آذار ونادى بملك ييمونت ملك إيطاليا دون أن يعلم ما اذا كان هذا يعني ملكاً كما هي الحال في عهد الملك أوجين ، أو على العكس ملك إيطاليا بأجمعها . وقام الطلاب في تورينو في ١٢ آذار ، ولم يشأ الملك أن يمنح الدستور فتنازل عن العرش لصالح أخيه شاول فيليكس . واستلم الوصاية أمير كارينيان شارل البوت منتظراً وصول شارل فيليكس . ومنع شارل البوت ، دون أن يكون له حق في الأمر ، دستور ١٨١٢ إلى ييمونت وأخذ يتكلم عن اتحاد مع نابولي واتحاد مع ميلانو . غير أن رد الفعل مالبث أن بدل كل شيء . فقد اطرح شارل فيليكس جميع الإصلاحات التي قام بها شارل البوت . أما اللومبارديون فلم يشاءوا أن يأتوا بجراك قبل أن يصل اليمونتيون اليهم ؛ ولم يستطع زعيم المؤامرة سافنا دوزا أن يجرى الجيش ولذا لم يلق النمساويون أي مقاومة في اخضاع الحركة . وكسرت الجيوش النمساوية الجيوش الدستورية في ٨ نيسان واحتلت تودينو وجنوة . وانهارت الثورة . ولكنها ، على كل حال ، تختلف عن حركة الجنوب لاننا لانجد

فيها حركة شعبية كما في الجنوب . وبالمقابل نجد فيها فكرة غامضة ، فكرة « ايطاليا الكبرى » ايطاليا المستقلة كما تصورها فوسكولو والفييري ، كما نجد فيها هذه الرابطة التي تربط مختلف البلاد الايطالية في الشمال وهي كره النساء ، وإن أخذ الناس يتناقشون ايها تكون عاصمة الدولة المزمع تأسيسها ، ميلانو أو تورينو .

وإذاً نجد أن لكل جزء في ايطاليا سياسة خاصة تختلف عن الأخرى ومعادية لها . غير أن النتيجة الوحيدة لحركة الحرية القومية كان منها على كل حال ابدال ما كان حتى الآن من رد فعل أبوي إلى رد فعل شديد . ولتستطيع ايطاليا أن تتجاوز هذه المرحلة لا بد لها من تربية قومية وسياسية . وهذا التربية لم توجد بعد وستحتاج إلى سنين طويلة قبل أن تتحقق .

غير أن ارتباط فكرة القومية وفكرة الحرية نجد له استثناء هاماً نظراً للنتائج التي ستظهر في المستقبل . فقد وجدت بلاد ظهرت فيها الوطنية القومية بعودة الى التقاليد وبعضية اخذت تنازل كل دخیل اجنبی . هذا ولما كانت الحرية عنصراً خارجياً مضاداً للتقاليد القومية فان هذه الأخيرة اخذت تعمل في الدفاع عن كيانها والوقوف في وجه الحرية .

اسبانيا . - وأول هذه البلاد اسبانيا . إن العهد الرجعي ، في اسبانيا ، الذي قام على أيدي الانكليز والثورة القومية ، كان بداية لعهد انتقام فظيع وسياسة حمقاء من قبل فرديناند السابع : فقد حذف جميع العناصر المشبوهة بعلاقتها مع الفرنسيين وأعاد السلطة الى الرهبان وكاماريللا (بطانة) البلاط . وقامت المعارضة في وجهه وانتظمت في اطار الماسونية التي تشكلت في اسبانيا ابان الحكم الفرنسي . واختلط فيها ضباط مغامرون لا يأتلفون مع نظام السلام ، وشباب هائون بدون عمل .

والتف هذا المجموع حول افكار حرة ومضادة للاكليروس تقبلوها من فرنسا . وشكلت عناصر المعارضة هذه قوة سياسية في المدن البحرية حيث البورجوازية التجارية التي تضررت منافعها بالحكم الرجعي . وكان برنامج هذا الفريق دستور ١٨١٢ الذي وضعه الاحرار في قادس . وقام رجاله يدعون الجنود الذين تجمعوا حول قادس للذهاب إلى المستعمرات الاسبانية الثائرة في امريكا واتحاد ثورتها . وقد قام هذا الجيش بثورتين : الاولى في الجنوب حول قادس تحت زعامة دييغو ؛ والثانية في الشمال حول لاسكودون في آذار ١٨٢٠ . وبعد سنتين قضتها اسبانيا في حياة دستورية مضطربة توطد الحكم الرجعي على يد الجنود الفرنسيين .

تجاه هذه العناصر التي تعطف على الحرية وقفت جميع العناصر التقليدية اي كل ما يمكن ان يسمى « الحزب القومي » في اسبانيا وهو الحزب الذي قام ضد فرنسا . والف رجاله انصار الحكم المطلق والمتطرفون منهم حكومة ، في شمال اسبانيا حول مدينة لاسو اورجيل في كاتالونيا ، وجيشاً ، ومموا جنوده الرسولين . وكان الاكليروس العنصر الاساسي في هذه المعارضة القومية والرجعية . وقائد الفرنسيين هو الذي سمى هذا الجيش بجيش « الرسولين » . واخيراً نجد في هذه الكتلة الفلاحين وقسماً من النبلاء . إذآ تتألف هذه الكتلة من جميع العناصر التي كافحت ضد فرنسا ، وقد اجتمعت الآن لكفاح الماسونيين و « المراطقة » ، كما يقولون عن مجموع الحزب الحر . وفي هذه الشروط نفهم الفوز الذي لاقاه الشعب الاسباني على الجنود الفرنسيين في حملة ١٨٢٣ خلافاً لما مر امام الجنود النابوليين . وقد ارتكب هذا الحزب القومي كثيراً من جرائم القتل في شخص الاحرار . وقام العهد الرجعي بانتقام شرعي وفي خلال عشر سنوات سادت البلاد سياسة العنف التي قام بها الملك وساعده فيها وزيره كالومارد .

وهكذا ايقظت حركة الحرية في اسبانيا كل ما هو فظيع في الطبع والروح الاسبانيين . وفهمت الحرية في اسبانيا كدخيل اجني فاثارت كتلة القوميين ضدها .

روسيا . - وهنالك مثال آخر مشابه لهذا الحادث نجده في روسيا ففي عام ١٨١٤ و ١٨١٥ اتبع الكسندر الاول سياسة الاعتدال والحرية . ولقد رأيناه يتدخل في تنظيم اوربة تنظيمًا عامًا ، ولصالح الدستور في فرنسا والمانيا وايطاليا ، كما منح دستوراً لبولونيا . غير أن الحركة في روسيا كما في اسبانيا ، أخذت شكلاً خاصاً : فمن ذلك أن البولونيين لم يكتفوا بسياسة الكسندر الحرة ولم يهدأ عداؤهم للروس حتى ان القيصر نفسه غير ظنه في نتائج سياسته الكريمة . وعندما اقتنع الديباط الذي منحه للبولونيين عام ١٨٢٠ ، في فارسوفيا ، اظهر خيئته في خطابه مع احتفائه بالنظم التي منحها . ومن جهة ثانية نرى أن الضباط الذين أتوا إلى اوربة أثناء حرب نابوليون والقوا جيش الاحتلال قد اشربوا بالأفكار الغربية وبالحرية ، وتبنوا لحسد كبير بعض الأفكار الفرنسية ، وعندما عادوا إلى روسيا نظموا جمعيات حرة سموها باسماء مختلفة مثل : « اتحاد الخلاص » و « اتحاد السعادة » . وفي بعض الاحيان عقدوا صلات مع الكاربوناري . كما تمت الماسونية في الجيش الروسي وبين النبلاء .

الا أن الثورة ضد نابوليون والحرب الوطنية عام ١٨١٢ أحدثتا في مجموع روسيا هزة قومية في كل ما يمثل روسيا القديمة وروسيا التقليدية « روسيا المقدسة » . ففي عالم الآداب والفن كانت الحركة قومية ، وقد بدأت على يد غلنكا وكومزين . وفي الحلقات الروحية كانت الحركة بقطة في الديانة الارثوذكسية وفرضت على القيصر طرد اليسوعيين

وحذف « جمعيات الكتاب المقدس » البروتستانتية . واعيدت في المدارس والجامعات التقاليد الدينية . وقامت هيئة النبلاء العليا والموظفين التي تمثل الروح التقليدية على القصر وأخذ نفوذها يزداد شيئاً فشيئاً فحذفت العناصر الحرة التي التفت حول القصر في أول الأمر . وكانت يقود هذه الرجعية التقليدية رجلان : آواكتشيف وزير الداخلية ويمثل الحركة بشكلها السياسي . والثاني فوسسيوس ويمثل الأفكار الدينية ويمتاز بنفوذه المتزايد على القصر . فقد اقصى بالتدريج كل من يمثل الحرية أمثال البولوني تشار توريكي أو كابو ديسترياس وكان هذا مستشار القصر الأول الا أنه فقد حظوته لديه في العام ١٨٢٢ . وعندما أيقظت الحركة اليونانية في روسيا فكرة التوسع القومي في البلقان على حساب تركيا كانت الرجعية قوية واستطاعت أن تحول دون تدخل الكسندر الاول لصالح الثوار . غير أن حركة التوسع هذه سوف تظهر بوضوح في عهد القصر نيقولا الأول . وعلى هذا النحو ظهر كل ما يؤلف أصالة روسيا بالنسبة إلى أوربه الغربية . لقد بدت الحرية في روسيا كدخيل اجنبي فتصدت لها التقاليد القومية كلها كما في اسبانيا . وبعد تردد انقاد الكسندر للتيار وانكر الموقف الذي اتخذته في السياسة الخارجية ، وانضم إلى مترنيخ في سياسة المؤتمر وأدى به الأمر إلى خوف حقيقي من كل ما يمكن أن يكون ثورة حرة حتى انه تخلى عن نصره اليونان وتركهم وشأنهم .

غير ان روسيا واسبانيا كانتا استثناء لهذا الارتباط الذي رأيناه بين حركة الحرية والفكرة القومية . ويمكن ايضاح ذلك لأن سذين البلدين يمكن اعتبارهما خارجين عن اورية ولا يساهمان إلا قليلاً في السياسة العامة . وبالأجمال نجد ان نظام ١٨١٥ قد محى ذكرى الضغط والقسر والحكم النابوليوني . وإذا قارناه مع النظام الساحق الذي اقره الحلف المقدس

ومتريخ نجد من جديد اختلاطاً بين فكرة الحرية والفكرة القومية .
وهذه هي النتيجة الاولى .

والنتيجة الثانية هي الاختلاط بين فرنسا والفكرة القومية . وسبب ذلك يرجع إلى الاختلاط بين نابليون والثورة . ومن جهة أخرى إلى الوضع الخاص الذي جعل لفرنسا في أوربة عام ١٨١٥ ، لأنها كانت الدولة الدستورية والبرلمانية الوحيدة بين دول القارة . ويعتبر هذا الوضع استثناء منحه العهد الرجعي إلى فرنسا . ولقد رأينا أن « حزباً قومياً » تأسس في فرنسا وجعل يطالب بسياسة الجيرونديين في توسع القوميات . وهنا ظهر الاختلاط من جديد بين فرنسا وقضية القوميات الأوربية كما ظهر ذلك بعد عام ١٧٨٩ . وفي أوربة الخاضعة لنظام الصمت السياسي كانت المناقشات البرلمانية والجدل بين الأحزاب السياسية في فرنسا ، عنصراً للتربية يعلم الأحزاب السياسية في أوربة . وكان تأثير افكار بنيامين كونستان التي انتشرت في كل مكان حتى في روسيا دليلاً على ذلك . وكانت دروس غيزو في الحرية في جامعة السوربون تقرأ بشغف زائد في الاوساط الفكرية الاوربية . وتوطد على هذا النحو نفوذ فرنسا الروحي فأخذت تعمل ، كما في العام ١٧٨٩ ، على حرية العالم والقوميات الأوربية . ومع هذا فقد اشتركت فرنسا ، خلال فترة من الزمن ، في سياسة الرجعية وذلك لأنها قبلت بالمهمة التي عهدت اليها أوربة في اخماد الثورة في اسبانيا ؛ ولم تجرأ أن تستقبل على ارضها اللاجئين الايطاليين او الالمان الفارين من سياسة القمع والضرب على ايدي الأحرار . ولكن رغم هذا الاشتراك الموقت فان المصلحة الفرنسية اصبحت في أوربة مصلحة القومية . وبما يلفت النظر ان هذه القومية الأوربية ، التي شهدنا نشأتها اثر رد الفعل ضد النفوذ الفرنسي في ظل الحكم النابوليوني ، اختلطت من جديد مع نفوذ فرنسا . فقد كانت

فرنسا ، في نظر اوروبا ، بطل القوميات ، وبالمقابل يعتبر الفرنسيون ان كل مصلحة قومية في اوروبا اصبحت مصلحة فرنسية . وعندما وطدت فرنسا الحرية نهائياً في ثورة عام ١٨٣٠ كانت باريس نوعاً من عاصمة للحرية الأوروبية .

وبما يلفت النظر حقاً هو ان بناء النظام الاستبدادي ورجعة فكرة الدولة في العام ١٨١٥ سيعملان لصالح نمو القوميات ، ولكن ينبغي لذلك بضع سنين . وبين هذا وذاك قامت اليونان أول دولة قومية .

الفصل السادس

اليونان أول دولة قومية

لقد شهدت الامبراطورية العثمانية في عهد الامبراطورية النابوليونية عدة تقلبات وشملت عاصفة السياسة الأوربية فالتفت جزءاً من أطماع نابوليون وتزاع نابوليون ضد انكلترا . من جهة أخرى ، كانت موضع اطماع روسيا : فقد دامت الحرب بين الامبراطورية العثمانية وروسيا خلال خمس سنوات من ١٨٠٧ الى ١٨١٢ ، وكانت على غير وتيرة واحدة ، متراوحة بين صعود وهبوط . وأخيراً اضطر الكسندر الأول الى التساهل وتمشية الحال عندما وجد نفسه على وشك الحرب مع فرنسا ، ووقع مع تركيا معاهدة بخارست في ٢٨ أيار ١٨١٢ ، وبموجب هذه المعاهدة ردت القيصر الأمارتين الدانوبيتين الى تركيا . غير انه احتفظ ببسارابيا حتى نهر البروت . وفي الوقت ذاته كانت الامبراطورية العثمانية في حالة تقلبات داخلية : فقد ثار صرب باشوية بلغراد تحت زعامة قرة جورج من ١٨٠٤ الى ١٨١٢ ، ولم تدعمهم روسيا ، بل تخلت عنهم في الوقت الذي وقعت فيه معاهدة بخارست . يضاف الى ذلك ثورات القصر عند وفاة السلطان سليم الثالث ، وقد دامت هذه الثورات من ١٨٠٦ الى ١٨٠٩ . وأخيراً أصبحت الولايات مستقلة في الواقع : مثل مصر في زمن محمد علي ، وبلاد العرب مع الوهابيين ،

وباشوية عكا وباشوية كونيا وباشوية بغداد . وكانت هذه الولايات عملياً مستقلة في السنوات الأخيرة التي سبقت حكم نابوليون ، مثل باشوية ودين التي تنطبق اليوم على بلغاريا والتي حاولت ان تؤلف دولة مستقلة على يد باسقان اوغلو . وآخر هؤلاء الباشوات الثائرين كان باشا الغرب وهو علي تيبيلين باشا البانيا وابيروس الذي خول هذه القيادة العليا مكافأة له على اخماده الثورة في الرومي وأخذه سولي عندما قامت الثورة اليونانية ، غير أن علي تيبيلين اطرح طاعة السلطان في شهر ايار ١٨٢٠ .

لقد اضعفت هذه الحوادث المتعددة الامبراطورية العثمانية . وأفاد اليونان من هذا الضعف وكذا الصرب الذين اخذت ثورتهم عام ١٨١٢ . فقد عاودوا عصيانهم في ١٨١٥ تحت قيادة مربى خنازير يدعى ميلوش اوبرينوفيتش . غير أن هنالك فرقاً عظيماً بين عصيان الصرب وحركة اليونان : لقد كان عصيان الصرب ثورة فلاحين ضد الانكشاريين الأتراك وضد السلطات المحلية التي يسيء الأتراك استعمالها . واستغل العصيان هذا الرجل الماروغ الخداع فلم يطرح سلطة السلطان بل سعى ان يحصل منه على الضمانات التي تمنع اساءة استعمال الوظيفة من قبل الموظفين الأتراك ، وعلى الحكم الاداري الذاتي . أما اليونان ، فعلى العكس ، كما رأينا ، كان لهم طبقة فكرية وارشتراطية روحية كونتا عندهم مثلاً اعلى وهو اعادة بناء « البازيليا » أي الامبراطورية البيزنطية وعاضمتها القسطنطينية . ونجد في حركة اليونان سعة في النظر لانجدها عند الصرب . لقد كان اليونان يعتبرون بان لهم رسالة قومية وسيؤدون هذه الرسالة ضمن الحدود الممكنة متى ساعدتهم الظروف ابتداءً من العام ١٨٢٠ .

الثورة . — لقد اقتفى عصيان اليونان ١٨٢٠ أثر الحركة التي رآبناها

في آخر القرن الثامن عشر ، ولكن هذا العصيان يختلف عنها بعدة
مميزات :

أولاً باتصاله الوثيق مع الخارج اكثر من قبل : فقد رأينا ان
اليونان كانوا على اتصال بالعالم الخارجي الممثل بافكار الثورة الفرنسية
وسياسة بونابرت في السنوات الاخيرة من القرن الثامن عشر . بيد أن
الاتصال أصبح وثيقاً وواضحاً . فمنذ ذلك التاريخ زالت المخاوف
والاحتياطات التي كان عليها اليونان الارثوذكس ضد المراطقة الغربيين
وعرفت القضية اليونانية أحسن من ذي قبل في اوروبا : ففي آخر
القرن عرفت قصة الأب بارثلمي « رحلة الفتى اناخارسيس في اغريقية »
ببلاد اليونان . وكذا كتاب بوفور في ١٧٩٩ عن اليونان ، وخاصة " كتاب
آخر انتشر ببطء ولكن قراءته شاعت في ظل الامبراطورية وهو :
« رحلة اليونان الممتعة » لسفير فرنسي قديم في القسطنطينية ويدعى شوازول
غوفيه . وقد صدر الكتاب في ١٧٨٢ ولكن انتشاره كان متأخراً .
وانطلاقاً من هذه القاعدة عملت هذه المؤلفات على تعريف اوروبا باليونان .
ونذكر اولاً آثار كوربه وبعض الآثار الانكليزية وخاصة « تشايلدهارولد »
لبايرون الذي نشره بعد رحلته إلى اليونان ١٨٠٩ - ١٨١٠ مع دعوة اليونان
الى الثورة . وفي الوقت نفسه تقريباً أي في العام ١٨٠٦ نشر شاتوبريان
« الطريق من باريس الى القدس » . ولاسيما آثار بوكوفيل وهو دبلوماسي
قديم وطبيب الحق بالحملة الفرنسية إلى مصر وسجنه الأتراك ثم عاد إلى
فرنسا ونشر في العام ١٨٠٥ « رحلة إلى موره » . وبعد ان نشر بوكوفيل
كتابه هذا اثر عودته من الأسر رجع إلى البانيا واليونان وقضى فيها
عشر سنوات بوصفه قنصلاً لفرنسا . وفي العام ١٨٢٠ نشر كتاب

« رحلة اليونان » بخمس مجلدات . وسؤلف هذا الكتاب ما يسمى « انجيل الهلنية » . كان بوكوفيل يحب اليونان ويصفهم بعطف ومودة ويثق بجهودهم ودل على تمسك اليونان بتقاليدهم القومية . وهو الذي جعل لبعض الاسماء اليونانية نوعاً من شعبية فعرها الفرنسيون والأوروبيون مثل : كلفت ، باليكار ، ارماتوريس الخ ... ويبدو ان الرأي العام الأوروبي قد تنبه من ١٨١٥ - ١٨٢٠ للقضية اليونانية وجعل يعطف عليها .

وهذا الاتصال بين العالم الغربي واليونان عبر عنه بانشاء الجمعيات الخليطة الهلنية والأوروبية : ففي باريس تألفت « جمعية أصدقاء الأمة اليونانية » وفتحت « الدار اليونانية » وهي دار استقبال لليونان تحت رعاية شوازل - غوفيه وإدارة تاجر يوناني اسمه تساكالوف . وهناك جمعيات أخرى مثل « جمعية محبي الهلنية » وجمعية « محبي الالهام » وكان غرض هذه الجمعيات كلها مساعدة شباب اليونان للمجيء الى ديار الغرب وإتمام دراستهم فيها . وفي اليونان نفسها انشأ بعض القناصل جمعيات ، بمثابة مثل فوريل قنصل فرنسا في أثينه . فقد نشر بعد بضع سنوات « أغاني اليونان الشعبية » وأنشأ له عام ١٨٣٠ اول كرمي للأدب الأجنبية في جامعة السوربون . وكانت الجمعية التي أحدثها فوريل في أثينه جمعية أثرية وأدبية ولكنها ستقلب بسهولة الى جمعية سياسية . وفي مؤتمر فيينا قبل كابوديسترياس اكتاب الدبلوماسيين لمساعدة شباب اليونان للمجيء الى ديار الغرب دون ان يحصل من مؤتمر فيينا على تشكيل دولة مستقلة للجزر الايونية .

إذا فالفارق الأول هو ان الحركة اليونانية أصبحت الآن معروفة في اوزبه وبدأ اليونان بعقد صلات فكرية وسياسية مع الغرب .

ثانياً انتقال مركز الحركة القومية إلى بلاد اليونان نفسها . وذلك لأن الامارات الدانوبية وحي الفنار لم تعد على رأس الحركة . ولقد كانت بالطبع تهتم بالثقافة الهلنية ولكنها لم تكن وحدها . ففي الأقاليم الدانوبية كان يتكلم بالابطالية والفرنسية . واستيقظت تقاليد روما وذكرياتها ، وكل ما يسمى في ذلك العصر داسيا : فمن ذلك ان يقولوا مافروكوردا تو بحث في التأريخ البغدانى وجمع النصوص الرومانية القديمة . وادخلت اللغة الرومانية في الكنيسة . وبدأت تظهر في الأقاليم الدانوبية ، التي بقيت حتى ذلك الحين يونانية الثقافة ، الفكرة الرومانية التي تختلف عن الفكرة اليونانية . وكان زعماءها من علية المجتمع في البغدان او الافلاق مثل آل غالليباكي وآل سوتر وآل غيكا . وكانت هذه الطبقة الاجتماعية العليا في الاقاليم الدانوبية ، بحكم التقاليد والمنافع ، على صلة بالأتراك . وكان اعضاؤها أدوات لهم في الاقاليم الدانوبية . وقد بقوا تابعين مخلصين للأتراك ولم يلعبوا دوراً في العصيان ، بل على العكس كانوا عثرة أمام العصيان اليوناني ، ولم يساهم أحد منهم في عصيان ١٨٢١ . أما سواد الشعب فقد بقي لامبالياً تماماً بالعصيان اليوناني . وكذا البطريركية بقيت مخلصه للسلطان : فمن ذلك ان البطريرك غريغوار خضع منذ بدء العصيان عندما طلب اليه السلطان حرمان المتمردين على طاعته . وبالجملة فقد بقي الاكليروس في القسطنطينية في معزل عن الحركة اليونانية . وعندما جعل الاتراك الاكليروس الأعلى في القسطنطينية ووجهاء حي الفنار مسؤولين عن عصيان اليونان كان عملهم هذا في غير محله . فلا البطريركية ولا المجتمع العالي في القسطنطينية ساهم في هذه الحركة . وبالمقابل أصبحت الجزر الايونية نقطة ابتداء للحركة القومية اليونانية . فقد التفت منذ ١٨١٥ دولة حرة مستقلة تحت الحماية الانكليزية وضمسان الروس ،

واعطيت دستوراً عام ١٨١٧ وكان لها مجالس : مجلس الشيوخ ويتألف من سبعة أعضاء ، والمجلس التشريعي من اربعين عضواً منهم تسع وعشرون عضواً كانوا منتخبين ، ولها نوع من وزارة و « مجلس تنفيذي » يعينه الانكليز ، ومجلس قضائي كبير : أي انه كان للجزر حكومة تمثيلية غير ان السلطات الحقيقية كانت في يد الانكاي : كان القيم الانكليزي يؤيد جميع المقررات التشريعية ويعين المجلس التنفيذي . وجدت فيها حامية انكليزية . ولبت سياسة انكلترا في الجزر الايونية سياسة استبدادية وكان النزاع قائماً بين الايونيين ، بين الحزب الارستقراطي والحزب الحر او الديموقراطي الذي يسمى (حزب الجاكيتات القصيرة) والشقاق دائماً . ومع هذان فان الجزر الايونية ، ولو لم تكن حرة ، كانت مثال الحرية بالنسبة لمجموع اليونان ، وتلعب من جهة ثانية دوراً ثقافياً هاماً : فقد وجدت فيها مدرسة قديمة للمؤرخين مثل : بابادوبولوس وسوماكيس وموستوكسيس الذين الفوا تاريخ حركة عصيان القرن الثامن عشر وتاريخ التقاليد القومية . وتوَّجَّه في ذلك العهد ابوني يدعى زامبالوس مآسي الفيروي ، كما وجد وعاظ وخطباء مشاهير مثل بولغاريس وتيوتوكيس ، وفي العام ١٨٠٧ تأسست الاكاديمية الايونية . وهكذا كانت الجزر الايونية مركزاً لحركة فكرية هامة ، كما كانت مثالا سياسياً ، ولها دور اقتصادي ايضاً ، فقد كانت المبادلات التجارية دائمة بين هذه الجزر وموره . وكانت ملجأ لليونان الذين يقعون في صعوبات مع الحكومة التركية . فمن ذلك ان اغناطيوس ، متروبوليت آرتا ، التجأ في كورفو ونظم في بداية العصيان حركة عودة اللاجئين والمهاجرين الى بلادهم .

لقد كان دور الجزر الايونية هاماً كمرية لليونان . ومن الوجهة

السياسية كانت تقوم بدور بانسلفانيا بالنسبة الى رومانيا . لقد كانت نقطة انطلاق الدعاة وملجأ الثوار . ووجد فيها لفيث من الأحرار الذين تبنا نوعاً من تقويم قومي . فقد قاموا بتاريخ سنوات الاولبياد كما كانت الحال في اغريقية القديمة ، وكان دور الجزر الايونية ايقاظ الحركة القومية في داخل اليونان نفسها . ولم تتوضع هذه الحركة في بعض المناطق كما كانت « مانيا » في آخر القرن الثامن عشر أو سولي في ايروس بل انها انتشرت الآن في بلاد اليونان كلها .

لقد وجدت هذه الحركة شكلها في جمعية سرية تألفت عقب معاهدات فينا وهي « جمعية الهيترى » . وكما رأينا في باقي اوروبا وفي المانيا وايطاليا خاصة ان حركة الحرية اتخذت شكل الجمعيات السرية ، كذلك حصل شيء مماثل في بلاد اليونان . وكان اشخاص هذه الجمعيات السرية السياسية يخرجون من الجمعيات الأدبية التي تأسست اثناء الحكم الفرنسي او من المنظمات المحلية . على ان أصل الهيترى مازال غامضاً تقريباً . وربما كانت في الاصل جمعية صغيرة « جمعية الاصدقاء » . وعلى ما يبدو انها اوجدت خارج بلاد اليونان اما في اوديسا او في باريس ومن ثم انتقلت الى القسطنطينية . واذا قلنا ان اصل الهيترى مازال غامضاً الا انها على كل حال انشئت في شكلها النهائي من قبل ثلاثة شبان : تاجر من آرتا واسمه سكوفاس وشابان آخران من باقوس وهما ايزا كالوف وكزانتوس وكلهم ينتمون الى الماسونية . وهنا نجد ذلك الارتباط الذي كنا لحنا اليه آنفاً وهو ان الجمعيات الماسونية كانت داعية لفكرة الحرية . وكان غرض هؤلاء الفتية من تأسيس هذه الجمعية صنع اغريقية من جديد واثارتها ضد الاتراك معتمدة في ذلك على جهودها الخاصة لأن اوروبا بقيت حيادية في العام ١٨١٥ بالنسبة لها . وكان عدد المشتركين

في الأصل قليلا . واتخذ المؤسسون جميع الاحتياطات التي تتخذها الجمعيات السرية كلها . فلا يقبل فيها العضو الا بعد تلقي الأصرار والاحتفالات التي تقتضيها مراسم الجمعية . كما ان اجتماعها سرية . وفيها شيء مماثل لما في جمعيات الفحامين وتتبع نظام التسلسل في الجمعيات . ففيها اعضاء وقناصل وحكام ويرتبطون بنوع من حكومة سرية تألفت في الأصل من ثلاثة مؤسسين : سكوفاس ، تساكالوف وكزانتوس ، ثم انضم اليهم بالتدريج آخرون ولم يكن مجموعهم كلهم اكثر من خمسة عشر في ادارة الحركة .

وفي شهر نيسان ١٨١٨ نقل سكوفاس أركان الهيئتي الى القسطنطينية ولكنه توفي بعدها بقليل . غير ان الهيئتين وجدوا اشياء بين شعبة المدارس في العاصمة وفي جوارها . وكانت المحاولات الاولى التي قام بها بعضهم في غير محلها . فمن ذلك ان احدثهم واسمه غالانتس ارسل الى روسيا ليتصل باليونان اللاجئين فيها . غير ان الضابطة اقلت القبض عليه . وأسعفه الحظ ان كابوديسترياس الكور في الأصل كان يتمتع بنفوذ عظيم لدى القيصر فطوى القضية . وكذا اتصل هيتور القسطنطينية بقره - جورج ، الذي قاد الثورة الصربية وانسحب الى القسطنطينية ، ودفعوه الى معاودة العصيان . وما كاد يرجع لاثارة الشعب الصربي الا وعلم بخبوه باشا بلغراد فالقي القبض عليه وأعدم . وكان برنامج الهيئتي في الأصل إعادة «بازيليا» اوروبا البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية . وربما كانت البطريكية على علم بمنظمة الهيئتي ولو لم تكن شريكة في هذه المنظمة . غير ان المنظمة تشكلت نهائياً في العام ١٨٢٠ . وذلك ان يونانيا يدعى بروفوس ، وكان في السابق منتعياً الى جمعية ريغاس ، كلف بالدعاية في بيلورينز فاتصل بزعيم مانيا مافروميخاليس وقال ثقته بواسطة رسالة حررها اليه البطريرك

غريغوار . واستطاع بذلك ان يضم اليه عدة اشياح . وسيكون هؤلاء زعماء الحركة ونخص بالذكر منهم تيودور كولوكوترونيديس وبوتزاريس زعيم السوليين أي الجبلين الذين يقيمون في جنوب ايبروس ، وفي ايبروس على الشاطئ المجاور للجزر الايونية . وكان عملاء الهيئتي يجوبون جزر سيكلاد وسبوراد والجزر الايونية وشاطئ آسيا الصغرى والقدس . واتصلوا بالجاليات اليونانية في شواطئ البحر المتوسط من اوديسا الى مرسلية . وكان جميع التجار اليونان على علم بالحركة ويمدونهم بالمال . وفي باريس وضع نساكالوف الجمعية الأدبية ، التي تكلمنا عنها آنفاً ، تحت تصرف الهيئتي . وفي الامارات الدانوبية استطاع أحد أعضاء الهيئتي وهو الارشمندرت (رئيس دير عند اليونان) نيكايوس ان يضم اليه بعض الأنصار وخاصة من عائلة الهوسبودار القديم قسطنطين بيسيلاتي . فقد انضم الى الحركة ابناه الكسندر وديمترىوس مع آخرين مثل ريزو - نيروولوس ومانوس اخوي سوتزو . وانضم كذلك بعض اعضاء الاكليروس مثل اسقف الأفلاق . وهكذا اشتركت جميع عناصر الدعاية . وكان برنامج الجمعية السيامي يرمي الى اعادة بناء اغريقية في اوسع حدودها على ان تضم تحت لوائها جميع اليونانيين .

وبعد أن تألفت هذه الجمعية على هذا النحو وهيأت العمل السياسي الممكن كانت بحاجة إلى زعيم للانتقال إلى العمل . ففكر أولاً ببعض أمراء من الأقاليم الدانوبية أصلهم من حي الفنار مثل الأمير كاراجا والأمير موروزي أو الكسندر مافروكورداتو . وأخيراً وجد من المناسب أن يتوجه إلى روسيا ، وأرسل إلى سن بطرسبورغ أحد زعماء الدعاية في بيلوبونيز واسمه باباريغوبولو وصحبه كزانتوس . فكرا بادئ بدء بكابوديسترياس وطلبا إليه أن يأخذ على عاتقه ادارة الحركة . غير أن الوزير كان يعلم أن القيصر على غير استعداد لمساندة الثوار . ولم يكن منه

إلا أن شجعهم ولكنه رفض أن يكون على رأسهم . وعلى عكسه قبل مساعد معسكر القيصر الكسندر يبيسلانتي ادارة الحركة . وما كان منه إلا أن قوى المنظمة في الأوساط الاغريقية في روسيا وانتقل مع الزعماء الذين أتوا واتصلوا به مثل باباريغوبولو وكزانتوس ومانوس ، إلى أوديسا التي أصبحت مقراً للحركة .

لقد كان هذا التوجيه الروسي للحركة اليونانية بمثابة نجدة لأنه ساعدهم على العمل ، كما كان في الوقت ذاته خرقاً لأن دور الأقاليم الدانوبية في العصيان ، كما سنرى ، كان بانساً ومشووماً . فقد عمل بعض القناصل الروس باتفاق مع الهيتريين في الاقاليم الدانوبية ونخص بالذكر منهم قنصل الافلاق بيني . فقد اتصل مع الصريين ، غير أن هؤلاء رفضوا الاشتراك لأن ميلوش أوبرينوفيتش رفض دعم الحركة اليونانية . كما أنهم اتصلوا أيضاً برومانيي غرب الافلاق في مقاطعة اولتينيا حيث يقوم زعيم محلي يسمى تيودور فلاديميريسكو ويلعب دوراً في الثورة . وفي اوديسا عقد مجلس حربي ضم زعماء الهيتري في أول تشرين الأول ١٨٢٠ لتنظيم الحرب الممكنة وتقرر أن تكون في ربيع السنة المقبلة .

وفي الحقيقة ان الهيتري ينقصها الوضوح والدقة في مشاريعها وخططها ، وكان زعماءها رجال عمل من نوع ضئيل . فهم يجهلون القوى التي يستطيعون التصرف بها فعلاً ولا يعرفون عواطف السكان الحقيقية ووضع البلاد التي يريدون اثارها ، ويجهلون مبلغ أهبة الحركة القومية في مورده والقسطنطينية ، وكل ما في الأمر أنهم كانوا مفعمين بنوع من ابداعية (رومانتيكية) سياسية غائمة دخانية . حتى ان يبيسلانتي نفسه لم يعرف ماذا يجب عمله ولم يكن رجلاً قوياً ونزاه في آخر الوقت عند الاخفاق يتوك كل شيء ويولي الأدبار . وكان يرى نفسه امبراطور

القسطنطينية ، امبراطور ييزنطة ، بينما كانت وسائله المادية ضئيلة لا شأن لها .
وستأخذ الحركة في الواقع شكلاً جديداً . وإذا أعطت الهيتري
اشارة الثورة فليست بالتى تحققها ، بل اليونان في بلادهم هم الذين يقومون
بالثورة أي ان العنصر اليوناني المحلي هو الذي يكون على رأس الحركة .
لقد قرر يبسيلانتي الذي يقود الحركة منذ حزيران ١٨٢٠ أن تكون
العمليات في شهر تشرين الثاني ، إلا أنها أرجئت دون أن يعلم السبب .
وانفجرت في بدء آذار ١٨٢١ . وفي ٦ آذار عبر يبسيلانتي الحدود
أي نهر البوت مع أخوته وجورج كانتاكوزين وجيش صغير وألقى بنداء
إلى الاغريق مفعم بالذكريات القديمة والتشبهات الغريبة ، فمن ذلك قوله :
« إن الأتراك أنسال داريوس وكيخسرو الخنثين ستكون غلبتهم أسهل
من غلبة الفرس القدماء » ووعدهم بنجدة دولة عظمى . وقد فسرهما
العالم أجمع بأنها روسيا . وأعلم رفقاءه بوصول فرقتين روسيتين . وتبنى
المؤتمرون شعاراً لهم ينضمون تحته ، وهو راية سوداء مع العنقاء التي
ترمز إلى البعث الهلاني . وزحف يبسيلانتي إلى يامبي فسلمها إليه
الهوسودار ميخائيل سوتزو ، وتخلل ذلك مقتل عدد من الأتراك في غالاتز
ويامبي .

ولكن العداء اتجه سريعاً ضد يبسيلانتي . فقد كانت بحاجة إلى المال
ففرض ضريبة على أصحاب المصارف . ولم يكن للحركة أي صدى في
في السكان . وبارك المتروبوليت عبثاً سلاح الثائرين ، كما أن توقعهم
وصول الروس كان عبثاً ، ولم يبد السكان أي حراك ما لم يأت الروس .
وما عتمت هذه اللامبالاة أن انقلبت سريعاً إلى كره حتى أن بعض
المفكرين أخذوا يكافحون الهيتري . فمن ذلك أن الشاعر البغداني بيلديمان
أخذ يصب اللعنات شعراً على الثائرين .

وبدا أن الحركة انطلقت بصورة سيئة . فقد سار يبيسلانتي من الافلاق بجيشه وزحف على البغدان نحو بخارست . فاستولى على فوتشاني ، غير أن سكات مدينة بلويستي رفضوا أن يفتحوا أبوابهم للجيش الهيليني . وفي الغرب كانت حركة الرومانيين في اولتينا تهدداً . وذلك أن الزعيم تيودور فلاديميريسكو ثار على الأتراك في كانون الثاني ١٨٢١ باتفاق مع نبلاء البلاد ، وأرسل إلى البابا العالي « رفعة حقوق » واستقر مع رجاله حول كوتروسيبي بالقرب من بخارست . ومن الطبيعي في مثل هذه الحال أن تتضم الحركات إلى بعض ، غير أن الرومانيين لم يعملوا شيئاً لليونان ولم يشأ فلاديميريسكو أن يدخل يبيسلانتي بخارست . فقد قال « لست مستعداً أن أهدر دم الرومانيين في سيل اليونان » . وكان في بخارست جالية يونانية فأخذها الحماس لصالح الثورة والتفت حول الامتاذ جيناديوس . وعندما علم اليونانيون في بخارست وصول جيوش المهتري أخذوا ينشدون نشيد ريغاس وأحرقوا كتبهم وألفوا الكتيبة المقدسة (الكتيبة الاسبارطية) ، وأقسموا بين الاسبارطين : « فوق أو تحت » . وتتألف هذه الكتيبة من خمسمائة رجل قتل منهم ثلثمائة أثناء العمليات . ولكن هذه الجالية اليونانية لم تكن السكات بأجمعهم . ودخل يبيسلانتي إلى بخارست في ٢٩ آذار أي في ١٠ نيسان في التقويم الغربي ، لأنه كان بحاجة للمال وعقد قرضاً ثم انسحب . أما فلاديميريسكو ، وقد علم في ذلك الحين أن القيصر لم يعترف بيبيسلانتي ، فقد احتج على حركة المهتري برسالة وجهها إلى يبيسلانتي في ٢٢ نيسان وفيها يقول : « وما الذي يجمع بين الداسيين والهيلانيين . وماذا يستطيع الداسيون أن ينتظروا في المستقبل من دولة الهيلانيين الطيبة ؟ » ، وهدد يبيسلانتي بمغادرة البلاد وقال : « إن الشعب الفقير لا يستطيع أن يدعم هذا

الجيش الذي يؤخر انطلاقه دوماً . ولم يشأ الأتراك الاعتراف بالحركة الرومانية . فقد طرد تيودور فلاديميريسكو من بخارست وألقى فلاحون عليه القبض وسلموه إلى يبسيلانتي فقتله في بداية شهر حزيران . ولسوء حظ يبسيلانتي كان القصر آنذاك في مؤتمر لبياخ فعنفه مباشرة وانكر عمله وفي ١٩ آذار كتب اليه : « من المشين بحق الامبراطور أن يلغم أساس تركيا بعمل مخجل لجمعية سرية » . وتلقى سفير روسيا في القسطنطينية الأمر أن يكون تحت تصرف السلطان ويساعده على اخماد الثورة .

وبدا أن الحركة وقعت في حيص بيص . وفي مثل هذه الشروط تعذر النجاح . فقد كسر « الجيش الهيلاني » كما سمي بذلك في واقعة داغازاني على نهر الآلوزا في ٧ و ١٩ حزيران ، وفر يبسيلانتي نفسه والتجأ في النمسا الا أنه أوقف وزج في السجن . وتخلّى عن الهتربين الباقين في البغدان (مولدا فيا) زعيمهم كانتاكوزين فسحقوا على ضفاف البروت في سكوليبي في ١٩ حزيران . وآخر من بقوا من المقاومين اعتصموا في ديرونسفا في بداية تشرين الأول .

وكانت نتيجة مشروع يبسيلانتي أن افسد قضية اليونان أمام الحكومات ففقدت مساعدة القصر الخارجية . ومن جهة ثانية فسح المجال لظهور حركة رومانية قليلة الاهمية الآن الا أنها ستعظم وتكون دليلاً على حركة قومية تنمو في المستقبل . وإذا كان من قضية يبسيلانتي ان فصلت نهائياً بين الاقاليم الدانوبية واليونان أي بين القضية الرومانية والقضية اليونانية . وفي الحقيقة ان حركة الثورة لم تنجح بمشروع يبسيلانتي بل ستجبح بالحركة اليونانية الموضعية في اليونان التي تنمو وتوسع بأشارته .

نرى أن المساعدة التي كان من الممكن أن تؤديها الأقاليم الدانوبية الى اليونان قد انهارت ، وكذا انهار الأمل الذي علقه اليونان على باشا يانينا التأثير على السلطان . فقد أظهر علي تيسلين منذ السابق عداوه لليونان وقام بذبح السوليين منذ ١٨٠٣ وجعل الانكليز يتخلون له عن مدينة بارغا في العام ١٨١٩ . ورغم هذا استنجد باليونان عندما ثار على السلطان وعقد صلاته مع الهيتري بواسطة بطريك باتراس . وعقد اتفاق صريح بين بوتراريس زعيم السوليين وبينه في ١ - ١٨ كانون الأول ١٨٢٠ . غير أن القائد التركي خورشيد باشا غلب علي باشا على أمره في ٢٦ كانون الثاني ١٨٢١ فاندحر في الجبال ، وأخيراً لزم عاصمته يانينا ووقع في كمين فأخذ وقتل في ٥ شباط ١٨٢٢ .

وما صلت اخبار الثورة الى القسطنطينية الا وقام في العاصمة التركية رد فعل شعبي شديد ورد فعل قام به الموظفون والعلماء . واتخذت الحكومة احتياطاتها بالخال فأوقفت بعض وجهاء الأسر العالية واستطاع بعضهم الفرار الى روسيا وبعضهم زجوا في السجن . وفي هذه الآونة عقد البطريك غريغوار مجلساً مع بطريك القدس واربعة عشر اسقفاً . ورغم ان البطريكية لم تشترك في الثورة الا ان البطريك خلع واوقف ، وفي يوم الفصح (١٦ - ٢٩ نيسان ١٨٢١) شق على باب الكنيسة مع اثني عشر اسقفاً . ولقمع حركة الفتنة تناولت التدابير الشديدة الوجهاء في القسطنطينية وفي خارجها . فقطع رأس ميخائيل مانوس ، وتيؤدور ريغاس وموروزي . وفي قرى البوسفور كان اليونان يصادون صيداً . وفي المدن المجاورة في ادرنة وسالونيك وأزمير أعدم ثمانون حبراً مع بعض زعماء حي الفنار . وكان من نتيجة هذه الشدة ان استحالت كل حركة عصيان في القسطنطينية . وهكذا قضى على الحركة اليونانية بكاملها ولم تستطع العودة . ونتج عنها ايضاً ان فقد اليونان كل أمل في تأسيس دولة عاصمتها القسطنطينية .

واذا فما على اليونان الا أن يدافعوا وحدهم عن قضيتهم . ان الهيتري وسعت المؤامرة في كل اليونان حتى ان الثورة كانت عامة . وسام فيها الاكليروس وكان عديداً . ففي ييلوبونيز الصغيرة كان يوجد خمسة مطارنة وثمانية اساقفة مع عدد من الحوارة . وتألفت لجنة على رأسها اساقفة باتراس ونونيمبازي وخريستيانوبولوس . وكان الارشمندريت نيكايوس عنصر الارتباط بين الهيتري والاساقفة . ومن جهة ثانية اشترك ، بطبيعة الحال ، في الثورة الكلفت والقرويون والصناع والتجار . وساهمت مانيا في منطقة لاكونيا مع زعيمها بترو مافرو ميخاليس ومجلس الشيوخ الذي يدير مانيا وعندما نشبت الثورة انضم اليها اليونان الذين اتوا من الخارج وخاصة من الجزر الايونية ، مثل كولو كوترونيس الذي أصبح فيما بعد احد الزعماء العسكريين الكبار في الثورة .

وما وصل الخبر ان يبسيلانتي عبر البوت الا ونادت اللجنة التي يوجهها اسقف باتراس جرمانوس وزيميس ولودوس بالثورة . وصعد هؤلاء إلى دير هاجيا لوزا ، وفي يوم البشارة الواقع في ٢٥ آذار في التقويم اليوناني الموافق إلى ٦ نيسان ١٨٢١ في التقويم الغربي ، القوا بنداء إلى الهيلانيين: « لنستعد بأنفسنا ولأنفسنا للكفاح العظيم في سبيل الاستقلال . ان كل أملنا ومستقبلنا محصور في هذه الكلمات : إيمان ، حرية ، وطن ، . وبعد ثلاثة ايام أي في ٢٨ آذار وجهوا إلى الدول بياناً يعلمونها بأن اليونان اطرحت نير الاتراك . واستقر المقام بالاركان العامة للعضيان في بلدة كالاماتا الصغيرة في لاكونيا حيث اتى مجلس الشيوخ واقام فيها . وامام هذا العصيان الذي قام في الجبال لم يكن في وسع الاتراك إلا ان اعتصموا في المدن والحصون فحاصروهم اليونان ، وأخذوا باتراس عند مدخل خليج كورانت وقتلوا فيها ما يقارب ١٥٠٠٠ شخص . وكسر

كولوكترونيس باشا مورده في فالتيتزي في ٢١ أيار ١٨٢١ . وكانت هذه الواقعة أول ظفر لليونان . وحاصر اليونان تريبوليتزا قاعدة مورده وكان النضال حسب الفرص والزعماء والأماكن . ولتوحيد الحركة أسس مجلس الشيوخ في بيلوبونيز في ٥ حزيران . ويتألف من ستة إلى ثمانية أعضاء وعلى رأسه وضع ديميتريوس يبسيلانتي اخي زعيم العصيان في البغدان عندما وصل ماراً بطريقه في تريستا وهيدرا في ١٩ حزيران . ثم أخذت تريبوليتزا في ٥ تشرين الأول . ولم يجد فيها اليونان الأساقفة الأربعة الذين أوقفهم الاتراك وقتلهم . وعندها عملوا القتل في سكان المدينة المسلمين فقتل فيها ثمانية آلاف شخص . واحتل اليونان آثينه عدا الاكروبول ، فقد بقي للاتراك . وما كان من قنصل فرنسا فوريل وانكلترا وروسيا إلا أن شجعوا الحركة . وبقيت مدينة نوبلي ، وهي ميناء بالقرب من آرغوس ، بعض الوقت في يد الاتراك .

وانفجر العصيان في الشمال الشرقي : واستولى الكلفت على شعاب تيساليا . وكان زعيم العصيان المحلي العالم في اللغة آنتيم غازيس وقد نظم مجلساً قومياً . واحتلت شبه جزيرة خالسيديك . ومن جهة أخرى ، أخذت مدينة سالونا الواقعة على تخوم بيويسيا ولوكريد وانفيسيا . غير ان الاتراك استرجعوا فولو إلا أنهم لم يستطيعوا عبر الترموبيل . وتزعم هذه الحركة في الشمال مستشار سفارة باريس تيودور نيغري . وتألف مجلس لقيادة الثورة في الرومي .

وفي الغرب انطلقت الحركة من الجزر الايونية ووجهها المهاجرون الذين أتوا من ايطاليا وخاصة الكسندر ما فروكورداتو . أخذ الثوار آرتا واستولوا على ميستلونغي وهي اكبر مدينة في زاوية اليونان القارية على خليج

كورنت . وتآلف « مجلس الغرب » لتوجيه الحركة في مقاطعتي آكارثانيا وابتوليا .

وأخيراً في الجزر ، في جزيرة هيدرا الصغيرة ، نادى كوردوروتيس وبولغاريس في ٢٨ نيسان « بالعصيان المقدس » . وانقلب البحارة إلى قرصان وهاجموا السفن التركية بالحراقات ليعملوا فيها النار . وهوجمت سفن قره علي رئيس الأسطول من كل جانب . واعلنت ساموس ، وسيرا وسبتزيا استقلالها ، بينما ظلت كيو على العكس تحت سيطرة الاتراك . وانضمت كريت أخيراً إلى الحركة . وفي بضعة أشهر أصبح البحر بيد اليونان . وتابعت العمليات سيرها بشكل مضطرب في الحريف . ووقعت كورنت بأيديهم على اثر المجاعة في ٢٢ كانون الثاني ١٨٢٢ .

وفي خلال عشرة أشهر لبثت المنازعات عفوية وموضعية . ويجب أن نذكر هذ الطابع الذي نلقاه في السنوات الاولى من استقلال اليونان وهو بعثرة الجهود والنصرة الاقليمية . ولا نجد خطة عامة منسقة في هذه الحركة . كما نجد ايضاً عنصرين آخرين : فمن جهة زعماء العصابات الذين يوجهون العمليات ويريدون أن يعملوا مستقلين ، ومن جهة ثانية السياسسيون وهم أناس مفكرون وأكثرهم فناريون يرغبون في الاستقلال ونزعاتهم تسمو فوق هذه النعرة المحلية ومفاهيمهم السياسية أعلى وارفع .

وكان من الضروري أن يوضع حد لبعثرة الجهود . ولم يكن لليونان عاصمة سياسية : كانت تريبوليتزا متهدمة ، وآدغوس تهيمن عليها نوبلي التابعة للاتراك . وكودونت منفصلة عن القارة . وانتخت قرية لها مجدها الغابر في القديم وهي قرية بندا التي كانت مدينة ابيدور القديمة لاجتماع مجلس يضم ممثلين عن اليونان تحت رئاسة مافروكورداتو . وفي ١ - ١٢

كانون الثاني ١٨٢٢ نادى المجلس باستقلال اليونان ووقع هذا الاعلان بمثلو اليونان . ونظم هذا المجلس حكومة على أسس مستمدة من النظريات الديمقراطية والتقليدية يمزجها بعض مفاهيم انكليزية . وتزعم هذه الحكومة مافروكورداتو لمعرفة السياسة وشروط الحكم . وهذه الحكومة التي تشكلت على هذا النحو تتألف من مجلس الشعب المؤلف من سبعين نائباً وقد وضع في يده جميع السلطات : سلطات التقرير وسلطات الاشراف إلا أنه خول هذه السلطات إلى سلطة تنفيذية وصية مؤلفة من خمسة أعضاء ويرتبط بها ثمانية وزراء تنفيذ . وكان رئيس الوصاية مافروكورداتو ومثل هذا العمل ولا شك اثار استياء يسيلانتي الذي فقد حظوته واعتباره لانكسار أخيه الكسندر وهزيمته ، كما اثار استياء كولو كوترونيس الزعيم العسكري ، فألف لنفسه عصاة خاصة وأخذ يناضل الحكومة النظامية . وانضم الى هذا الفريق الزعماء الآخرون مثل نيغري الذي يمثل حوكة الشمال الشرقي ووزير الشؤون الخارجية وكوليتيس الذي عهد اليه بقيادة الحرب . وزال على اثر ذلك مجلس شيوخ مورده ومجلس الروملي ومجلس الغرب .

واتخذ مجلس ابيدور بعض مقررات أخرى : وجه بياناً إلى الامبروكين اعرب لهم فيه عن مودة الاغريق للجمهورية الكبرى وطلب معونتهم . كما قرر ان تكون العاصمة كورنت وابدل علم الهيتري الاسود المزين بالعنقاء بالعلم القومي ، وهو العلم ذو الصليب الابيض على ارضيه زرقاء سماوية ، ومازال علم اليونان .

وقامت هذه الحكومة ببعض الأعمال . فمن ذلك انها بعثت في ٢٧ نيسان بندا إلى الدول الأوروبية بينت فيه شرعية ثورتها وألماها من ان ترى الدول تتغلى عن اليونان : ثم اعلنت حصار المواني اليونانية . وامتد

هذا الحصار على مواني بحر ايجه في سبوراد وكريت وجميع شواطئ اليونان من ابيروس إلى تيسالونيا أي إلى سالونيك (١٣ - ٢٥ آذار) . وفي هذا ما يدل على أن الحركة كانت تطالب بمجموع المناطق المأهولة باليونان والناطقة باليونانية . وكللت هذه التصريحات بالنجاح . فقد أخذ اليونان اكروبول اثينه في ٢١ حزيران ونوبلي في آخر آذار وبسقوط نوبلي سقطت باتراس وآرثا الواقعتان في الجهة الثانية من الخليج .

كان رد فعل الأتراك أمام هذا العصيان قوياً . ففي الشتاء حاول الاتراك الهجوم على شواطئ مورة ولكن دون نجاح . وغضبت الحكومة التركية من اعلان ايدور ، فعقد السلطان مجلساً ، في ٢٥ شباط ١٨٢٢ ، حضره العلماء وزعماء الانكشاريين ، وبحث في قضية القضاء على اليونان بجزرة عامة . وفي كيو كانت المذابح . فقد قامت بعض الاضطرابات وتدخل قنصلا فرنسا والنمسا فعاد الهدوء والوفاق بين السلطات التركية والأهالي . غير أن الاسطول التركي وصل إلى كيو في ١١ - ٢٢ نيسان ١٨٢٢ وما نزل الاتراك الا وأخذوا يقتلون السكان الذين كانوا أمامهم . وأحرقت كنيسة المدينة وظلت المذابح قائمة خلال شهر . ويقدر عدد الضحايا بـ ٢٥٠٠٠ شخص ، وبيع ٤٥٠٠٠ بيع العبيد . ونجى الباقون بوصول البحارة اليونان مع حراقاتهم . واستفاد هؤلاء من بقاء الاسطول التركي في المدينة فالتقوا عليه القنابل . وكان قائد هذه الحملة الجريئة كاناريس . وتهدم قسم من اسطول قره علي . ولاحق اليونان السفن التركية في جميع الجزر . ودمر قسم آخر من الاسطول التركي في ميتيلين وسعى اليونان في ابادء البحارة الاتراك ابادء تامة .

أما في البر فكانت الغلبة للأتراك : نظم خورشيد باشا في حزيران جيشين : الاول في تيساليا والثاني في ابيروس .

اقتحم دراما - علي قائد جيش تيساليا الترموبيل واجتاح يوسيا وحاصر ديمتريوس يبسيلانتي في آثينه واستولى على اكروبول كورنت ووصل إلى آرغوس في ١٨ تموز . وبينما كان الاتراك يحاصرون آرغوس هاجمهم كولوكو ترونيس من ورائهم واضطروهم إلى الانسحاب إلى كورنت . وفي بداية آب كان الاتراك على برزخ كورنت .

أما جيش ايروس وهو الجيش الذي ضرب علي تيبيلن وأصبح طليقاً بسقوط الباشا فان زعيمه رشيد باشا انحدر نحو الجنوب ودحر بوتواريس إلى آرتا وسحقه في بيتا في ٧ تموز . ومنها انحدر إلى وادي آسبروبوتاموس على ميستولونغي ، وسمح أخذ ميستولونغي بعبور الخليج إلى باتراس . وعلى هذه الصورة استطاع الجيشان التركيان من كورنت وباتراس أن يحصرتا البيلوبونيز بين فكي كفاشة . غير أن مافروكورداتو انقض على ميستولونغي ودفع هجوم الاتراك في ٢٥ كانون الأول ١٨٢٢ واجبرهم على التراجع . ومن الجهة الأخرى لبث كولوكو ترونيس عند مدخل برزخ كورنت واضطر جنود دراما - علي عبور البرزخ مرة ثانية . واستسلمت ناويليا في كانون الثاني ١٨٢٣ وجعلت العاصمة .

واستمر النزاع مبعثراً في اليونان طوال السنة ١٨٢٣ . وحاول اليونان عبثاً الاستيلاء على أوبيه التي يسميها الأتراك نيجروبون . وفي الشمال الغربي استولى الاتراك على مدينة سولي . ولم يبق الا ميستولونغي التي مازالت صامدة . وقد دافع عنها بوتواريس الا انه قتل في المعركة بالقرب من المدينة في ٢٦ آب ١٨٢٣ . وأخيراً استمر النزاع في كريت وكاث يقوده يوناني من هيدرا يدعى تومبازي ضد رجال محمد علي والي مصر .

وخاب أمل اليونان في توسيع الثورة وامتدادها على القارة وذلك لأنه لم يبق سوى نقطتي مقاومة في اليونان القارية وهما : ميسولونغي وآثينه ، غير أن اليونان خلصوا أنفسهم في آخر العام ١٨٢٣ . ووجد نوع من اليونان المستقلة وتقتصر على موره والجزر .

بقيت الدول أمام هذه الحركة دون حراك . ولأول مرة رأت نفسها أمام قضية قومية . على أن ما يستوعي النظر هو أن الدول لم تكن في وجهة نظر اليونان ولم تتصور القضية اليونانية إلا تحت زاوية سياستها العامة سواء من حيث مفاهيمها السياسية أم من حيث ترتيباتها الدبلوماسية .

إن ما يهم أوربة خاصة ويؤلف جوهر القضية هو الحلاف التركي — الروسي على الأقاليم الدانوبية لا القضية اليونانية بذاتها .

كانت الدول مجتمعة في ليباخ عندما وصلت أخبار قيام يبسيلانتي . وكان رد فعل متونيخ مباشراً ، فقد اعتبر هؤلاء اليونان الثائرين متمردين وشارك الكسندر قيصر روسيا متونيخ في ذلك لأن الكسندر انكر عمل يبسيلانتي . غير ان القيصر عندما عاد من ليباخ وأقام في سن بطرسبورغ وجد نفسه محاطاً بحركة رأي روسية تعطف على اليونان : ففي محيطه وجد يونان أو أناس من أصل فناري وكانوا كثرة . فمن هؤلاء نخص بالذكر الكسندر ستوردزا وخاصة كلوديسترياس ، وكان مشاوراً للقيصر وما زال عظيم النفوذ وبقي كذلك حتى آخر العام ١٨٢٢ . وكان الاكايروس الأعلى في صالح اليونان لأن مقتل البطريق غريغوار كان له صده في الاوساط الروسية . وفي القسطنطينية نفسها اقترح السفير ستوغونوف على زملائه استدعاء الاسطول المحالف للقسطنطينية في ٢٥ نيسان . فمنعه

السفراء الآخرون وخاصة السفير الانكليزي ستراغفورد . وترك السلطات الروسية اليونان في روسيا يعيشون المال والاسلحة للثوار من بحارة ومن عصاه في البيلوبونيز .

وجدت الحكومة الروسية نفسها أمام قضية متناقضة السياسة . فهي تريد أن تمنع كل شبهة في تشجيع الثورة . ومن جهة ثانية لا تريد أن تفقد نفوذها التقليدي على الارثوذكس اليونان . ويبدو أن القيصر أخيراً استسلم لحد ما لتيار الرأي الذي يحيط به . وقد كتب سفير فرنسا لافرونيه إلى حكومته في تموز ١٨٢١ أن القيصر بذل جهداً كبيراً في هذا السبيل : « لقد كان القيصر حبراً أكثر منه امبراطوراً وقائداً ، فقد اعتقد بأنه دعي ليكون زعيم هذه الحرب الصليبية الجديدة . وكان طموحه في ذلك الحين دينياً . وكان اعلانه الحرب على الامبراطورية التركية أقل منه على المسلمين ، فقد أقسم ليثأرن للمسيحين ويدفعن مضطهدي دين يسوع المسيح بعيداً في آسيا . على أن الذي يهم القيصر في الوقت نفسه إنما هو توطيد الحالة في الامارات الدانوبية ، وإذا نظرت روسيا إلى القضية اليونانية فهي تنظر اليها دوماً من وراء الامارات الدانوبية .

وفي ١٨ كانون الثاني ١٨٢١ سلم السفير ستروغونوف انذاراً إلى الحكومة التركية وفيه يطلب القيصر إعادة بناء الكنائس التي دمرها الاتراك ، وممارسة حرية العبادة ، وان يميز الابرءاء من المجرمين ، وإن تجلو الجيوش التركية عن الامارات الدانوبية وان يعين هوسبوداران جديدان لادارة الاقليمين : الافلاق والبغدان . ولما لم تقبل الحكومة التركية بهذه المطالبات غادر ستروغونوف القسطنطينية في ١٠ آب . وسألت الحكومة الروسية الدول عن الموقف الذي تتخذه في حالة الحرب إذا رفضت الحكومة العثمانية

اجابة الطلب وما هو الحل الذي ترتأيه في حالة انهيار الامبراطورية العثمانية ؟

كان هم الدول العظمى أن تحول دوت وقوع الحرب بين الروس والأتراك ، لأن هذه الحرب اذا وقعت كان لها محاذير خطيرة ، لاسيما وان الامبراطورية العثمانية ضعيفة ومن الممكن إن تنهار في حالة حرب . وقد اتفق الانكليز والنمساويون على هذه النقطة : وعمل كاساريغ ومتريخ بانسجام ودعمتها فرنسا . حاول السفير الانكليزي سترانفورد في القسطنطينية أن يهدئ الأحوال ويقرب بين الروس والأتراك . وضغط متريخ على الكسندر في مؤتمرات فينأ ومؤتمر فيرونه . وجرت مقابلة بين الامبراطور فرانسوا جوزيف والقيصر في تشرنوفيتز . وبفضل هذه الجهود وهذه الوساطات سويت القضية بعد لأي على الشكل الآتي :

ان الحكومة التركية تقبل بأن يجري تحقيق على الافعال التي ارتكبتها الجنود الاتراك ، وبأن يضرب على مقترفي هذه الافعال ، وبأن تسحب جيوشها بالتدريج ، وتجلو جلاء تاماً عن الامارتين الدانوبيتين ، وتعين هوسبودارين جديدين للبغدان والأفلاق . غير أنها في هذه المرة لم تأخذها من يونان حي الفنار بل من بين الارستقراطيين (البويارد) المحليين . وقد عين جان ستودوزا وغريغوار جيخا هوسبودارين في حزيران ١٨٢٢ وهكذا كانت القضية اليونانية فرصة لأول فائدة قومية حصل عليها الرومان دون أن يطلبوها . وتوالت المفاوضات والاتفاقات على الحسائر التي تكبدوها وحرية عبور السفن التجارية الروسية في المضائق . وأخيراً لم يبعث الروس إلى القسطنطينية سفيراً بل قائماً بالأعمال تجارياً؛ الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية .

وفي كل هذا لانجد ذكراً لليونان ، بل على العكس ، نجد أن اليونان قد أقصوا . ووجهت الحكومة اليونانية رسالة إلى الدول الملتزمة في مؤتمر فيرونة مؤرخة من آرغوس في ٢٩ آب ١٨٢٢ وفيها تطلب أن تدعى للمناقشة في القضايا اليونانية أمام الدول ، وتحتج على كل مفاوضة تجري بين الدول والسلطان دون أن تشاور في الأمر، وتؤكد بأن اليونان لن يستسلموا مهما كان المستقبل . وأرسلت وفداً ليحاول أن يسمع صوته في مؤتمر فيرونة . وكان هذا الوفد يتألف من آندره ميتاكساس ومن الكولونيل الفرنسي جوردان وقد دخل في خدمة اليونان . ووصل الموفدان إلى انقونه وهي ميناء رومانية تابعة لدولة البابا . وقد حماها الكرمي الأقدس ، غير أن الدول رفضت استقبالهما في فيرونة فاضطر إلى البقاء في انقونه . ورأى الكرمي الأقدس فرصة سانحة للقيام بمفاوضات غربية . وقد بدأ بها كونسالفي بين اليونانيين وrehنة والطريقة المألوفة ، وأدت المفاوضات إلى عقد اتفاق في ١٠ تموز ١٨٢٣ : وفيه يعترف نظام مالطة باستقلال اليونان ويتخلى عن كل مطالب أرضية في مورده وفي نيغروبون ويمنح مساعدته لليونان ويقدم لها قرضاً ويقبل بالارثوذكس في ادارة النظام العامة ؛ وبالمقابل يتخلى اليونان للنظام عن رودس وعن جزيرتين صغيرتين . غير أن هذا الاتفاق اخفق أخيراً أمام العداء القائم بين الكاثوليك والارثوذكس في اليونان .

وهكذا لم تسترع مغامرات اليونان وفظائع الاتراك انتباه الدول ولا عطفها بل ان الدول احتقرت اليونان وأقصتهم .

غير أن القضية اليونانية وضعت أمام الدول قضية البحر المتوسط وهذا ما رأته انكلترا ولم تحش الاعتراف به ، فقد قال سفير انكلترا السير تشارلز باغوت في القسطنطينية إلى لافرونيه ، سفير فرنسا : « لقد حصلنا

لروسيا كل ما يمكن الحصول عليه . . . غير أن الشيء الأساسي بالنسبة لأوربة هو الحيلولة دون امتداد العملان الذي يضايق الجميع، وهو روسيا، إلى البحر المتوسط . ونستطيع أن نضمن لكم بأنه لن يضع قدميه فيه . لقد أرادت انكلترا قبل كل شيء أن تمنع الروس من التقدم إلى المضائق والبحر المتوسط . وقد أدرك مافروكورداتو وجهة النظر الانكليزية هذه . وكان بحاجة للمال فأرسل مفاوضين إلى انكلترا في شهر حزيران ١٨٢٣ لاجراء قرض وبين لهم أن يصروا لدى الحكومة الانكليزية على خطر روسيا وبداهة سقوط الامبراطورية العثمانية من يوم لآخر وبالتالي يجب على الانكليز أن يبدلوا الامبراطورية العثمانية التي تسد الطريق بوجه الروس بدولة قتيّة وقوية ، وهي الدولة اليونانية . ويضاف إلى هذا الحوف من الروس فصح المجال أمام التجارة الانكليزية في البحر المتوسط الشرقي . وفي غضون ذلك توفي كاسلريخ وقام مقامه رجل نشيط قوي ومستقل وهو كاننغ . وقد اعترف لليونان بصفة المحاربين للحيلولة دون أعمال القرصنة وذلك لأن اليونان إذا اعترف بهم محاربين لا يكونون قرصاناً وهذا صحيح من الوجهة الحقوقية . وسمح لهم باجراء قرض وقبله أصحاب مصارف لندن في ٢١ كانون الثاني ١٨٢٤ . وكان هذا القرض ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني بسعر ٥٪ غير أن الفائدة ارتفعت إلى ٥٠٪ نظراً للتكاليف ومالها من مسمرة وقومسيون ومكافآت وفي السنة التالية عقد قرض آخر في مثل هذه الشروط الفادحة .

وفي الواقع رأى الانكليز ما جعلهم يخشون تقدم الروس لأن القيصر اقترح ، لتسوية القضية اليونانية ، ترتيباً غريباً يستجى مشروع الأقسام الثلاثة ، (١٩ كانون الثاني ١٨٢٤) : وقال بأنه يبحث عن قواعد سلمية تمنع

اضطهاد المسلمين لليونان ، ولكنها في الوقت ذاته لا تخلق من متمردين دولة يونانية . ولذا اقترح تقسيم اليونان إلى ثلاثة أقسام :

- ١) اغريقية الغربية وتشمل شاطئ الادرياتيك و ابيروس وأكارانيا
- ٢) اغريقية الشرقية وتتألف من تساليا وبيوسيا وآتيكا
- ٣) اغريقية الجنوبية وتتألف من موره وكريت .

على أن يعطى لهذه الأقسام الثلاثة نظام بمائل لنظام الامارتين الدانيوتين أي أن تمنح الاستقلال الذاتي ؛ وحكاماً كحاكمي البغدان والافلاق . أما الجزر فتمنح نظاماً بلدياً واسعاً . وتضمن الدول هذه الامتيازات التي تخلى عنها تركيا . ويمثل اليونان رسمياً في القسطنطينية بواسطة بطارقتهم .

ومن الطبيعي أن يثير هذا الترتيب اليونان ، فوجهوا احتجاجهم إلى كائنج في ١٢ - ٢٤ آب ١٨٢٤ . وقام مافروكورداثو على هذا الشكل الذي ارتوي لليونان . ومن الجلي أن يكون على رأس هذه الامارات التي اقترحتها روسيا فناريون محميم الروس ويكونون في الوقت ذاته طوع بنان القيصر . وناقشت الدول هذا المشروع في مؤتمرات عقدت في سن بطرسبورغ في حزيران وتموز ١٨٢٤ وفي بداية ١٨٢٥ . ومن البديهي أن الدول لم تشأ أن يكون لروسيا هذا النفوذ الذي تأمل بتأسيسه . ولذا كانت مهمة الدبلوماسيين تعليق القضية بالمفاوضات وأخيراً منع تحقيقها .

ومع هذا فان مشروع الروس افاد اليونان . فقد أصبح من المقبول وجود وضع جديد لليونان ، حتى أن مترونيخ قبل بوجود « واقع يوناني » . ومن المؤكد الا ينتظر اليونان أي مساعدة أو سند إلا في الحدود التي يكونون فيها أداة للدبلوماسية الأوربية .

الأزمة الاغريقية والتدخل الأوربي . - ان الحالة التي ظلت

بالاجمال حتى الآن ملائمة للاغريق ، قد تحولت جذرياً في العام ١٨٢٤ :
لقد تحولت على حساب اليونان من الوجة العسكرية من جهة ، ومن
الوجة الدبلوماسية من جهة أخرى ، وامت في الدول الغربية حركة لاتقاوم في
الرأي لصالح الاغريق ، وهذه الحركة أجبرت الدول على التدخل . وبهذه
الصورة انقلبت مسامات القضية اليونانية في هذه السنة ١٨٢٤ لعدة أسباب :

السبب الأول : انهيار الاغريق . لقد كان الاغريق غالبين حتى
الآن ، لأن الشروط المحلية في النزاع شجعت على البطولة الفردية ، ولأن
الأترك لم يكن عندهم جيوش منظمة في حالة جيدة ؛ ولكن الاغريق المساكين
ظهروا عاجزين عن تشكيل دولة . وقد اعترف الاميرال دوريني ، قائد
الموقع الفرنسي في الشرق ، بأن مايسمى حكومة يونانية إنما هو « دجل » .
فقد كان الزعماء فرديين بشكل مفرط ، ويجب أن نتذكر بان تقاليد
اليونان هي بالضبط تقاليد استقلال بلدي وعلي بالمعنى الدقيق للكلمة .
وقد اجتمع المجلس العام الثاني لليونان ، وكان عدده ثلاثة اضعاف
مجلس ابيدور ، وانعقد في آستروس ، واهتم في آن واحد بتغيير الحكم
وباعادة النظر في الدستور الذي وضع في العام الفائت : فأيد الغاء مجالس
الشيخوخة الثلاثة ، كما فعل مجلس ابيدور . ووجد ، في هذا المجلس الجديد
الذي انعقد في ربيع ١٨٢٣ ، ثلاثة أحزاب متنازعة :

- ١ - حزب العسكريين ، وهم يلتفون حول كولوكوترونيس .
 - ٢ - حزب الأرخبولس ، أي الزعماء المدنيين ، وقد انضم اليهم
زعيم مانيا بترو مافروميخاليس .
 - ٣ - حزب الدبلوماسيين وهم الفناريون .
- وأخيراً ألف ثالث ، وكان رئيسه بترو بك أي بترو مافرو -

ميخائيليس زعيم مانبا . غيّر أن كولو كوترونيس ، الذي أراد الدخول في الحكومة ، أجبر على تحويل هذه الحكومة الثلاثية إلى حكومة خماسية وأصبح مافرو كورداتو رئيساً للمجلس التشريعي الذي استقر في اورغوس ؛ ولكن كولو كوترونيس هاجم هذا المجلس وبعثه . وكان العسكريون معه ، فألفوا حكومة منشقة في تريبوليتزا ، كما ألف أبناء الجزر حكومة أخرى في هيدرا .

وقامت آنذاك حرب أهلية حقيقية بين الأحزاب الاغريقية : فقد طرد كولو كوترونيس من كورنث ، ثم من ناوبليسا ، وحصل على هدنة في حزيران ١٨٢٤ ، واستعاض عنه على رأس الحكومة بشخص آخر ، وهو كوندوديوتيس وهو من هيدرا ، فأعاد الارتباط بين الجزائريين (سكان الجزر) والقاريين (سكان القارة) ؛ ووضع على رأس الجيوش قائد يدعى كويليتيس . ثم عاود كولو كوترونيس القتال من جديد ضد الحكومة بعد قليل ؛ ولكن هذه المحاولة كانت بائسة : فقد قتل ابنه وزج بالسجن . وحدث حادث آخر وهو أن زعيماً قارياً يسمى اوديسوس ، زعيم الرومليين ، أراد الدخول في مفاوضات سرية مع الأتراك ليعطى له حكم جزيرة اوبسه أو نيغريون فهاجمه الاغريق الآخرون ، وقبض عليه في نيسان ١٨٢٥ وقتل في أثينة .

وبدا إلى بعض الاغريق بأنه لا يمكن التوصل إلى إعادة النظام إلا إذا دعي أمير اجنبي ليوجههم . وقد سبق للاغريق أن اتصلوا في العام ١٨٢٣ مع لافايت وأتاهم من فرنسا زعيم عسكري ، وهو الكولونيل فاييه ، في كانون الأول ١٨٢٣ . وأتى آخر من انكلترا وهو اللورد بايرون ، وكان هذا على صلة بمافرو كورداتو بعد أن عرفه في انكلترا ، وأتى إلى اليونان عام ١٨٢٣ مع ثروة صغيرة ، وأراد أن يتزعم السولين ، ولم يكن لهم زعيم ، وأن يقيم رأس جسر كبير على شاطئ

ايروس وخليج كورنث من ليسان إلى ميسولونغي ولكنه يش
بما وجد ؛ لقد كان الاغريق دون تنظيم ، ويتنازعون فيما بينهم . ثم
خر مريضاً ومات في ميسولونغي ، في ١٩ نيسان ١٨٢٤ . واقترح
يوناني آخر ، وهو تيودور نيغري ، الأمير جيروم بوناپرت عام ١٨٢٢ .
وفكر مافرو كورداتو باوجين بوهارنيه ، ولكن هذا توفي في شباط ١٨٢٤ .
واقترح نائب فرنسي ، نائب لواريه ، وهو لينيه دو فيلتيك في الأول
من تموز ١٨٢٤ ، على الاغريق ، أحد أبناء دوق اورلئان وهو دوق
نومور ، وكانت منه عشر سنوات ، وجرت مفاوضة حتى شهر أيار ولم
تؤد إلى شيء ، ثم استؤنفت في السنة التالية ، في نيسان ١٨٢٥ ، على
يد أحد أعوان دوق اورلئان ، روميني . وكان للأمير الفرنسي الفتى
انصار ، مثل كوليتيس ومافروميخاليس . ولكن الاغريق أرادوا أن
تتعهد الحكومة الفرنسية بدعم الأمير الفتى وترسل اليه جيوشاً ومالاً ،
وهذا مالا تريد حكومة العهد الرجعي أن تفعله ، حتى أن ملكية دوق
دونومور المحتملة صرف عنها النظر . ولكن يرى هنا ظهور ماسيري آجلاً في
في المملكة الاغريقية : فقد تشكل بين الاغريق ، حزب فرنسي ،
وحزب انكليزي ، وحزب روسي .

وهناك عنصر آخر للشقاق وهو العداوة بين الكاثوليك اللاتين
والارثوذكس : ان الجزر الكاثوليكية : سيرا ، ناكسوس ، تينوس .
ساتوران لم تنضم إلى الحركة ؛ وقد كتب بوكوفيل : « ان الدأداء
الاغريق مبشرونا اللاتينون الذين يهتمون بادىء بدء بصيد المنشقين » .
لقد كان الكاثوليك منعزلين بين الارثوذكس ، ويخشون في الواقع من
أن اتساء معاماتهم ، وأن يتهدم دينهم ، وقد طلب منهم عدة مطالب
اكثر مما يجب . فوضعوا أنفسهم تحت حماية فرنسا واضطر الاميرال

دوريني أن يأتي مع الاسطول ويستقر في سيرا ليحول دون وقوع مشاكل . وفي نيسان ١٨٢٤ اضطر أن يتدخل لدى الحكومة الاغريقية لحماية المصالح الكاثوليكية . حتى أن فوريل الذي كان يعطف جداً على الاغريق شارك ديني في رأيه بأن الاغريق يريدون أن يستأصلوا الكاثوليكية .

كانت هذه القوضى كلها تعمل لصالح الاتراك ، وكان الاتراك غير منظمين من الوجهة العسكرية ، ولكن كان لديهم عنصر قوي متين في الامبراطورية العثمانية وهو الجيش الذي نظمه محمد علي باشا ، حاكم مصر ، على يد ضباط فرنسيين ، فقد قرر السلطان أن يستخدم هذا الجيش من ولاية مصر ضد ولايته في اليونان . وقد أعطى في العام ١٨٢٢ حكم كريت إلى محمد علي فأرسل هذا اليها صهره فتوفي . وحل محله تركي آخر وهو حسين بك ، واستشرى في القتال في كريت ضد تومبازي ، واجتاحت الجيوش المصرية الجزيرة بصورة منظمة ، ودحرت العصابات الأخيرة في جزيرة صغيرة ، كاس ، التي أخذت عام ١٨٢٤ ، ونقل قسم من سكان كريت إلى مصر . وهذا مايسميه الاغريق « نكبة كانديا » . وكانديا هو الاسم التركي لكريت . وسمي محمد علي من قبل السلطان باسم سيواسكيه أي القائد الاعلى في موريه ، في ٩ شباط ١٨٢٤ وشرع الباشا بتعبئة جيش كبير مؤلف من ٨٠٠.٠٠٠ جندي وانشاء سفن ، وطلب من فرنسا سفن نقل لهذا الجيش .

وفي غضون ذلك طاف أمير الماء (القبطان باشا) خسرو باشا بحر ايجه ونزل خاصة في بسارا ، وهي جزيرة صغيرة في عرض آتيكا : فانتحر الحماة وانشقوا أنفسهم لثلاثين يدي الاتراك ، وفر من بقي

من السكان في ١١ تموز ١٨٢٤ ؛ وبعد « نكبة كانديا » جاءت نكبة بسارا . واستمرت العمليات في الجزر ناشبة بين الاسطول التركي والمصري من جهة ، والاغريق من جهة أخرى ، ولاقى القتال نجاحات مختلفة : فقد نجح الاغريق في تدمير جزء من اسطول خسرو باشا ، ولكنهم في الواقع ، أثناء الحملة المصرية في موريه ، كانوا غير قادرين على منع التموين العادي بالرجال والمؤمن من مصر إلى اليونان .

نزل ابراهيم باشا بن محمد علي باشا في موريه مع ١٢٠٠٠ رجل في سفاكتيريا ، في ٢١ آذار ١٨٢٥ ، ولم يستطع الزعيم الاغريقي مياؤليس أن يمنعه . وأخذت نافارينو في ١٨ أيار بالرغم من الدفاع الذي قام به كوندوريوتوس ومافروكورداتو . وكانت خسائر اليونان فادحة . وفي هذه المعركة الأولى في نافارينو قتل سائتا - روزا ، زعيم تجربة الثورة البيمونتية عام ١٨٢١ ، الذي وضع نفسه في خدمة اليونان . ونظم الأتراك هناك رأس جسر يتألف من نافارينو وميناءي مودون وكورون ومن هنا تابع ابراهيم العمليات بانتظام في البيلوبونيز وذبح السكان أو نقلوا إلى مصر . واخذت تباعاً كالاماتا ثم تريبوليتزا ، وفي ٢٢ حزيران ارغوس ؛ وحوصرت ناوبليا مع الحكومة الاغريقية التي فيها . وماوسع كولوكو ترونيس والكلفت الذين معه إلا أن اعتصموا في الجبل .

وبقيت على القارة نقطتان اغريقيتان : ميسولونغي وآثينة . وقد انعزلت الواحدة عن الأخرى بأخذ بيوسيا ومدينة سالونا . وانقض على ميسولونغي جيش تركي قوي يقوده رشيد باشا ، في ٢٥ نيسان ؛ وبعد هجوم غير مثمر ، نظم حصار الموقع تنظيمياً أصولياً ؛ وكان اسطوله سيد الخليج فمنع التموين من الخارج ، إلا مرة واحدة استطاع فيها

مياؤليس بفضل حراقاته التي فرقت موقتاً الاسطول التركي ، أن يلقي بالمؤونة في ميسولونغي . ولانتهاء الموقعة دعا رشيد باشا ابراهيم لمساعدته في ٢٤ كانون الثاني ١٨٢٦ ثم حاول هجوماً جديداً ، بعد قصف المدافع في ٢٤ شباط ، فأخفق . وفي ١٠ آذار بدأ الهجوم على المدينة من البحر . وكان الحصار تاماً ؛ ولم يستطع مياؤليس اقتحامه في ٢٥ نيسان .

عندئذ قام الاتراك بهجوم جديد على الموقع . وكان غير مجد . ولكن أخذت المدينة أخيراً بعد يومين من القتال في ٢٢ و ٢٤ نيسان ١٨٢٦ . وازوى كابساليس ، جنليق المدينة ، في آخر ماتبقى من المنازل ، مع من بقي من الحماة ، ينتظر الاتراك . وعندما وصلوا ، نسف كل شيء . وقتل الاتراك قسماً من السكان : قطع ثلاثة الاف رأس وارسلت إلى القسطنطينية ، وأسر ثلاثة آلاف آخرون ولم ينج من ميسولونغي إلا نحو ألف وثمانائة شخص . وعندئذ افتقر الزعميان وعاد ابراهيم إلى موريه يتم فتوحاته المنظمة في اليلوبونيز وذهب رشيد باشا إلى آثينة . فانقض عليها الكولونيل فابيه مع بعض النجندات ؛ ونظمت حملة نجدة على يد ضابط البحرية الانكليزية كوكرام مع جنود مرتجلة من المتطوعين . ولكن الاخفاق كان ذريعاً ، وكانت الحالة في آثينة مخيبة . وتدخل الاميرال ريلبي لاجتناب ما هو أقبح من ذلك . واستسلمت آثينة في ٥ حزيران ١٨٢٦ .

ولم يبق شيء لليونان على القارة . وفي موريه ، اقتصرت الدولة الاغريقية على ناوبليا تقريباً عدا بعض النقاط المحلية في الجبال . ولم يبق اذن إلا الجزر وكانت مهددة أيضاً . وكانت هيدرا عاصمة الجزر في خطر واتخذت الالهة لاجلاء السكان وفكر اليونان بالسفر إلى امريكا . ومع

ذلك لم تهدأ المنازعات بين اليونان . وأوشك الباقون الأحياء في ميسولونغي أن يتنازعوا مع رجال ناوبليا . ثم تدخل جيتا ديوس أكبر وطني في تيساليا واستطاع أن يهدئ النزاع ويصالح جميع العالم بارسال الحصوم إلى آثينة . وبدأ أن اليونان ضاعت . وفي بداية عام ١٨٢٧ كانت الحالة محيية . وكان الاتراك واثقين من الظفر : وصرح وزير الشؤون الخارجية « الرئيس أفندي » ، في ٢٠ شباط ١٨٢٧ إلى السفير الروسي بأن حملة السنة القادمة ستكون حاسمة .

ولكن اليونان نجت قبل الموت بتدخل اوربه، ولزم لهذا التدخل أيضاً سنتان من المناقشات بين الدول لتنتقل إلى العمل وتنساق بتسلسل الظروف التي اجبرتها على القيام بالكر على الترك أكثر مما انسقت بالنظريات نفسها . وخرج هذا التدخل في الواقع من ضغوط الخارج على الحكومات ، ومن الممكن ان نقول ان تدخل الدبلوماسيين لصالح الاغريق كان نصراً ، بل النصر الأول للرأي العام على السياسة الأوربية .

وفي السنوات التي كان اليونان يقاتلون فيها الاتراك ببسالة ، قامت حركة كبرى في الرأي ، حركة محي الهلنية في اوربة . وهذه الحركة اليونانية تختلف اختلافاً كبيراً عن الحركات الثورية التي انفجرت عام ١٨٢٠ و ١٨٢١ في ايطاليا أو في أوربة الوسطى أو في اسبانيا . هذا وتختلف الأسباب التي جذبت عطف الرأي الاوربي على اليونان ، كما تبين لنا كيف أن فكرة القومية معقدة ، وكيف تمور بالأفكار والعواطف . يوجد أولاً بالطبع ذكرى القديم الاتباعي : فقد كان اليونان يعتبرون ورثة ميلتياد أو تيمستوكل . وهنا يوجد عنصر انتقال تاريخي وعنصر أدبي تجدر الإشارة اليه وهو خاص في هذه الحالة . ولعلنا نذكر ، منذ

الأصل ، ان نداءات يونانوت إلى الاغريق عام ١٧٩٦ و ١٧٩٧ كانت مفعمة بذكریات القديم ، أي ان العقائدية الاتباعية كلها كانت تعمل لقضية اليونان ، بالاضافة إلى الجاه الشرقي ، واللون الهلي ، والغريب أي كل ما كان يثير الرأي الابداعي في السنوات التي تلت عام ١٨١٥ . لقد سحرت القضية اليونانية الابداعيين ، كما سحرت الاتباعيين . ونقتصر على ذكر الأسماء الكبرى مثل بايرون، شاتوبريان، لامارتين ، وكانوا محبين للهلية . ومنذ ١٨٣٠ دافع شاعران ابداعيان عن اليونان وهما : الكسندرو غيرو ، وكان يعتبر في ذلك العصر زعيماً للمدرسة الابداعية في « قصيدة إلى الاغريق » وفيثيه في قصيدة تسمى « بارغا » . وإلى هذه الفكرة الأدبية ، التي اعطت محبة الهلية طابعاً خاصاً ، تضاف فكرة الثورة . فقد تعصب اليسار كله في الاصل لصالح الاغريق منذ ربيع ١٨٢١ : ففي فرنسا ، مثلاً ، كانت أول جريدة بدأت بحملة لصالح الاغريق جريدة « الدستور » في مقال لها في عددها الصادر في ٣٠ آذار ١٨٢١ ، ووقفت « البريد الفونسي » بجانب الاغريق وتبعها الجرائد الحرة . وعلى منبر المجلس النيابي كان أول الخطباء الذين تكلموا لصالح الاغريق بنجامن كونستان في ١٤ أيار ١٨٢١ ، ثم الجنرال فوا . ويضاف أيضاً إلى الفكرة الثورية ، الفكرة الدينية . وبما يلفت النظر أن يرى في حركة محبة الهلية هذه اشتراك القابضين على الارثوذكسية في أوربة الشرقية ، في روسيا ، والكاثوليك في فرنسا مثل بونارد و « جريدة المناقشات » او جينود في « جريدة فرنسا » الذي اعلن الحرب الصليبية للمسيحيين ضد العثمانيين ، ضد المسلمين في الأصل ، وايضاً البروتستانت ، في انكلترا وفي جنيف . وهكذا بدت القضية اليونانية ، مثل قضية المسيحية ، حرباً صليبية على الاسلام . واخيراً يضاف إلى صف رجال الآداب ثوريون أو

مسيحيون ، وكلهم بأحثوث عن المغامرات ، وكانوا كثيراً في أوربه
في اعقاب حروب الثورة و نابوليون ، ولم يجدوا عملاً بعد ان توطد
السلام في العالم فذهبوا إلى اليونان للبحث عن المغامرات التي لم تسمح لهم
بها أوربه .

وفي ١٨٢٣ وضع التوثيق عن الحركة الاغريقية في أوربه بنشر قصص
المتطوعين الأوائل ، الذين ذهبوا إلى اليونان وقصوا أعمال الاغريق ، مع معرفة
الحوادث البطولية للبايكار والبحارة التي انتشرت في أوربه . وكانت
الدبلوماسي الفرنسي بوكوفيل أول من عرف أوربه باليونان الحديثة . بدأ
في العام ١٨٢٤ بنشر « تاريخ تجديد اغريقية » وفيه يسرد قصة جميع
الحوادث في شبه الجزيرة . وما أيضاً تبسيط المعارف عن اليونان المحدثين في
نمط حياتهم ، وأدبهم ، وأفكارهم ، مع مؤلفات مثل مؤلفات فوريل
عام ١٨٢٣ في « الاغاني الشعبية في اغريقية الحديثة » ومؤلفات اللدامي
نيوموسين لوميرسيه . وابتداء من ١٨٢٤ ظفرت القضية الاغريقية عامة في أوربه في
الرأي ، وفي السنة ١٨٢٥ بخاصة . وفي فرنسا نشر مؤلفان مطالبان
لصالح اليونان : الأول للشاعر لامارتين وهو آخر اغنية لـ « حج تشايلد
هارولد » والثاني للكاتب شاتو بريان وهو « مذكرة عن اليونان » .
وكان موت بايرون في ميسولونغي اشارة لاستئناف الحملة . يضاف إلى
ذلك الهياج المفجع الذي هز أوربه أمام نكبة سنة ١٨٢٦ ، عندما سحق
اليونان تباعاً في كانديا ، وفي البحر ، وفي ميسولونغي . ولقد وقفت أوربه
كلها في ذلك الحين لصالح اليونان . وكانت باريس وجونيف مركزي
وتقطعي حشد لحبي الهلنية ، كما كانت مونيخ في المانيا .

ولكن الحركة لم تكن حركة رأي فقط . فقد كانت محبة الهلنية
في الأصل أمراً واقعاً . وقد جرى أول انطلاق للمتطوعين الأوربيين إلى

اليونان في مرسيليا في ١٨ تموز ١٨٢١ ، وضم ثمانين شخصاً ذهبوا للانخراط في صفوف الاغريق ، مثل الفونسيين باليست ، فوتيه ، ريغبو ، والانكليز غوردن ، آبي هاستينغز ، والاطاليين ، مثل سانتا - روزا . وهؤلاء المتطوعون عموماً أحرار ، وضباط وضباط صف جاهزون من الجيش الامبراطوري ، ومغامرون من كل نوع . ثم تتابعت قوافل المتطوعين في السنوات التالية دون أن تقف . وكان مجموع الحركة منسّقاً بلجنة محبي المهنية في باريس ويرأسها شاتوبريان .

وكانت هذه اللجنة تجمع في باريس وفي جنيف الهبات والاكتابات نقداً وعيناً ، ويدبرها صاحب مصرف في جنيف يدعى اينار . ونظمت هذه اللجنة عودة اليونان الذين يريدون الرجوع إلى بلادهم ، وقوافل المتطوعين ، وإرسال الملابس والأسلحة . ووجد ٢٣ متطوعاً أوربياً ذهبوا إلى اليونان . وقدر ثمن مجموع البضائع التي أرسلت إلى اليونان بـ ٦ ملايين فرنك ، كما أرسل اليهم مليون ونصف المليون فرنك نقداً سائلاً .

.. وهذه الحركة المحبة للمهنية تبدو لنا نوعاً من حركة وجدان جماعي لكل أوربة الغربية ولكل أوربة الروحية ، وكان هدفها ونتيجتها الضغط على الحكومات لاجبارها على نجدة اليونان . وفي فرنسا اجبرت حركة الرأي حكومة فيليل ، التي تبنت سياسة الجحود ، على الاسهام في العمل .

ولكن هذه الحركة لم تنتشر في أوربة وحدها ، بل في الولايات المتحدة ايضاً . وكانت بوسطون اكبر مركز لحبي المهنية في الولايات المتحدة . وأرسل الاميريكيون نجادات هامة مالية إلى اليونان . وتكررت أمام الكونغرس الاميريكي تدخلات الرجال السياسيين ، وبخاصة دانييل ويبستر ، والقوا بتصريحات لصالح الاغريق ، وطلبوا بان يكون الحركات القومية - ٢٣

للولايات المتحدة ممثل دبلوماسي لدى الحكومة الثورية اليونانية . وفي رسالة الرئيس مونرو الشهيرة المؤرخة في ٢ كانون الاول ١٨٢٣ نجد مقطعاً يعلن بأن القضية اليونانية قضية عادلة مع التصريح بأن امريكا ، كما نعلم ، لن تتدخل في شؤون أوربة ، وبالمقابل لا تريد أن تتدخل أوربة في شؤون امريكا . وارسلت فرقة بحرية اميركية إلى مياه الارخبيل اليوناني ظلت تتجول طوال صيف ١٨٢٥ تحت قيادة ضابط البحرية (الكومودور) رودغرز .

ومن جهة أخرى ، ان الاوريين ، الذين كانوا في الميدان ورأوا ماذا يجري ، عادوا وهم لصالح الاغريق ، نذكر منهم القناصل والبحارة . ففي الاصل كان هؤلاء الناس معادين أو على الاقل مترددين في قضية الاغريق ، ولا سيما البحارة ، الذين كانوا يرون قرصنة الاغريق وتخفيهم غالباً تحت ظواهر وطنية ، والذين اضطروا بأعمال الاغريق العنيفة إلى حماية التجارة الأوربية . وكانوا يرون في ميدان المعركة الشقاق يقسم هذه العصابات الاغريقية ، واذا كانوا في الأصل قليلي العطف على الاغريق وقليلي الثقة بفوزهم ، فقد بدلوا رأيهم تدريجياً ، لأن الأعمال العنيفة التي ارتكبتها الاتراك أدت بهم إلى التفكير بأن من الضروري التدخل بين الجلادين والضحايا ، وهكذا امكن انقاذ سبعة آلاف اغريقي من أيدي الاتراك بالسفن الفرنسية . ونظم القناصل الفرنسيون ملاجئ ووزعوا الاعانات على المنكوبين . ثم ان الملاحين والقناصل فزعوا من أعمال النفي التي يقوم بها الاتراك في نقل سكان المدن الاغريقية إلى مصر مثلاً أو إلى آسيا الصغرى . وتأثرت انكلتوا جداً في كانون الثاني ١٨٢٦ بالمشروع الذي نسب إلى محمد علي في نقل جميع شعب اليلوبونيز إلى مصر . وقد وجد فرنسي يعمل لحساب الحكومة المصرية ويقوم بتنظيم الجيش المصري ، وهو

الكولونيل سيف ويسمى سيف - سليمان أو سليمان باشا . ولم ينس سيف اصوله الأوربية ، فعهد بجزء من سكان آكابس إلى الملاحين الفرنسيين عوضاً عن نفهم إلى مصر . ونرى هنا مثلاً يتكرر عدة مرات وهو أن العلاقات الطيبة بين فرنسا ومصر قد ساعدت على العمل لصالح الاغريق . وهكذا اخذت الشفقة الناس فضغطوا على حكوماتهم ليذهبوا بها إلى تفهم الأشياء فهماً صحيحاً . وفي شهر تموز ١٨٢٦ ، مثلاً ، كان الاميرال دورينبي ، الذي يقود الموقع الفرنسي في مياه الشرق ، متشائماً في قضية اليونان : فهو يرى انها ضاعت تقريباً . ويعتقد بأن الخطر هو أن التدخل الاوربي ، ولو حدث ، ربما كان غير مجد ، وقد قال : « الا يبدو لنا أننا نقرب من اللحظة التي تنصح فيها السياسة نفسها البشرية ؟ » واختتم في تقرير له عن الاعمال التي قام بها جيش ابراهيم في موريه بقوله : « ان الاتراك يستطيعون الابداء ولا يستطيعون التهذؤ ، اذن يجب التدخل » . وعلى هذا النحو تدخلت البشرية أمام السياسة .

والسبب الثاني في هذا التدخل هو دعوة اليونانيين اليائسة لأوربة عندما اوشكوا على الانهيار : فقد القى ليف من الاساقفة وزعماء المدن والزعماء العسكريين نداء في ٢٦ تموز ١٨٢٥ يطلب فيه من انكلترا ، لأنها الدولة الوحيدة التي كانت حكومتها تعطف على قضية اليونان ، ان تأخذ على عاتقها حماية اليونان . ويقول هذا النداء : « ان الأمة الاغريقية تودع طوعاً ودبيعتها المقدسة حريتها ووجودها السياسي تحت حماية بريطانيا العظمى الخاصة » . ولكن طلب الحماية من انكلترا أثار احتجاجاً مباشراً من قبل الدول الأخرى وبخاصة النمسا والروسيا . فقد هدد القيصر باحتلال مولدافيا مباشرة اذا قبل الانكليز اقتراح اليونان . ومن جهة أخرى ، كانت قسم من اليونان معادياً لفكرة الحماية التي تستلزم الوجود القومي ، ونخص بالذكر

منهم مافروكور داتو ، كوليتيس ، ديمتريوس يبسيلانتي . وأمام هذا الاحتجاج رفض كاننغ الحماية وصرح ببقاء انكلترا محايدة وممسك بالاعتراف بان الاغريق محاربون .

وعند فقدان الحماية طلب اليونان وساطة انكلترا بين الأتراك وبينهم . وفي شهر نيسان ١٨٢٦ قدموا هذا الطلب إلى السفير الانكليزي الذي التحق بالقسطنطينية ومربطريقه بالمياه اليونانية ، وهو ستوافورد - كاننغ ، ابن عم الوزير . ودعم المجلس القومي في ابيدور طلب الوساطة . وقبل اليونان مبدأ سيادة الأتراك التي يدل عليها بدفع الضريبة إلى السلطان شريطة الا يبقى على الأرض اليونانية أي ملكية تابعة للأتراك ، وأي حصن تركي ، وأي سلطة ادارية تركية . وطلبوا بان يتم هذا الاستقلال الذاتي ، الذي يطالبون به ، على جميع البلاد المأهولة باليونان ، وعلى جميع المناطق النائية ، وأن تقوم هدنة مع ضمان من انكلترا لتنفيذها . والحقوا في ١٦ نيسان طلب الوساطة الانكليزية بنداء مؤثر إلى اوروبا . وعلى هذا قبل اليونان ببعض التقيد لمطالبهم الاولى ، لأنهم قبلوا الاعتراف بسيادة الأتراك ، ولكنهم احتفظوا بكل ما هو أساسي ببرنامجهم القومي من وجهة نظر تحديد الأرض ومن وجهة نظر الحياة السياسية الداخلية . ومن البديهي أن السلطان لم يكن مستعداً لوساطة أي دولة ، وأن يرفض الاتراك رفضاً باتاً عندما تكلم السفير الانكليزي بذلك : وان الباب العالي لايسمح بأن يتدخل في شؤونه الداخلية . ان الاغريق رعاياه ، وليس لأحد الحق في التدخل بينه وبينهم .

شعر الأغريق أمام هذه المصائب بضرورة التنظيم الذي ينقصهم حتى الآن . وغداة سقوط ميسولونغي انتخب في ابيدور مجلس مؤلف من

أحد عشر عضواً على أن يكلف بإدارة شؤون الاغريق ويمثل جميع المناطق النائية . وكان يوجد مثلاً في لجنة الادارة هذه ممثل عن مانيا ، وهو زاييس ، ويمثل عن ميسلونغي ، تريكويس الخ ... ولكن في الواقع ، كانت هذه اللجنة الادارية دون سلطات حقيقية . ولذا قلبها الجنود المرتزقة من السوليين أو الرومليين وطردوها بل وحبسوها في نابليا ، ثم انعقد مجلس قومي ثالث في تريزين في شهر أيار ١٨٢٧ ومن دستوراً مؤلفاً من مائة وخمسين مادة يضمن جميع الحريات السياسية ، وهو دستور ديموقراطي بصورة متطرفة . وبوجهه ينشأ مجلس شيوخ ينتخب لثلاث سنوات مع رئيس للجمهورية ووزراء مسؤولين ، ومحكمة تميز توجه العدل بشكل حيادي . وبانتظار انتخاب رئيس الجمهورية ووصوله عهد بالوصاية إلى ثلاثة أشخاص ، وكان هذا العمل رسماً أولياً لحكومة مركزية .

وشعر الاغريق بأن الحكومة الاغريقية ، التي يوجهها اغريقي من البلاد . لا يطيعها الآخرون . وشعروا أيضاً بأنهم بحاجة إلى كفيل حيال اوروبا . ولذا انتخبوا رئيساً لليونان كان دبلوماسياً روسيا ، ووزيراً قديماً للقيصر الكسندر الأول ، ومن أصل يوناني ، ولد في كورفو ، واسمه كابوديسترياس ، فقد حظوته لدى القيصر ، وكان في ذلك الحين في جنيف ، فقبل حالاً بالمهمة التي اراد اليونان أن يعهدوا بها اليه ، وبدأ بمساع دبلوماسية ليستطيع العودة إلى اليونان . وبانتظار وصوله حاولت الوصاية المؤلفة من ثلاثة اشخاص أن تحكم البلاد ، ولكنها كانت مجردة من كل سلطة . وكان الشقاق بين الزعماء العسكريين والارخونتس ، أي الزعماء المدنيين ، مستمراً ، وظلت الفوضى والفساد في كل مكان قاعدة الحياة في اليونان ، كما في السابق .

والسبب الثالث للتدخل الاوربي جديد وهو اعتلاء القيصر نيقولا الأول عرش روسيا . فقد خلف أخاه الكسندر الاول في شهر كانون الاول ١٨٢٥ ، وظل منهمكاً بعض الوقت في روسيا للقضاء على حركة ثورية قامت في البلاد ، وكانت مفاهيمه مغايرة لمفاهيم أخيه وسيوجه السياسة الروسية تبعاً لها : كان نيقولا ينكر فكرة التضامن الاوربي ، فكرة الكسندر ، التي ضحى كل شيء في سبيلها ، حتى القضية اليونانية . لقد سلك نيقولا سياسة روسية محضة وغخلى عن مثالية أخيه وسار باتجاه واقعي ، وباعتباره روسيا ، عاود التوسع نحو البلقان . وكان من طبيعة هذه السياسة ان تجعله يتدخل لصالح اليونان . وكان يريد تسوية شؤونه بنفسه وعوضاً عن سياسة الكسندر الجامدة قام بسياسة نشيطة وتدخل في كل مكان تقريباً . وآل الأمر بالدول ، لسد الطريق أمام الروس في الشرق ، إلى تصور الأخذ بمنفعة اليونان ، لا في سبيل الاغريق انفسهم ، بل ضد روسيا . وقررت انكلترا خاصة ، للحيلولة دون التوسع الروسي في البلقان أن تكون وسيطة ، وستكون كذلك لتحول دون وساطة روسيا ، فاذا تدخلت هذه ، استطاعت انكلترا أن تقنع الدول بأن يبقى التدخل الاوربي قائماً على قواعد سامية ، وان تقيد الروس بوعد التجرد وعدم المنفعة بشكل متقابل بين الدول في البلقان .

ولكن الحكومة الروسية ، التي ارادت تسوية شؤونها مع تركيا ، لم تكن لهتم تماماً بالاغريق ، فلم تكن القضية الاغريقية لهتم الروس ، بل قضية الاقاليم الدانوبية . وقد صرح القيصر نيقولا إلى السفير النمساوي بأنه لن يحارب في سبيل « متمردين » وينظر إلى الاغريق بنفس وجهة النظر التي نظر اليهم بها سلفه الكسندر الاول ، وب نفس وجهة نظر مترنيخ أيضاً . ولكنه دل من جهة أخرى على أنه سيحارب الترك ،

إذا اقتضت الحال ، لصيانة المصالح الروسية ، مصالح امبراطوريته .
ولهذه الغاية أرسل ، في ١٧ آذار ١٨٢٦ ، انذاراً إلى السلطان يطلب فيه
أن يسلم الأقاليم الدانوبية في الحالة التي كانت عليها قبل ١٨٢١ ، وأن
ينفذ معاهدة بخارست لعام ١٨١٢ لصالح صربيا ، واعطى الاتراك مهلة
سته اسابيع للتخلي ، وإذا لم يتم ذلك استدعى القائم بالاعمال من سان
بطرسبورغ . وهذا الانذار الروسي المتعلق بالأقاليم الدانوبية ، دون
الاغريق ، أحدث بالطبع خوفاً كبيراً في أوردية ، حتى ان فرنسأسدت
إلى الاتراك نصائح عاجلة بالاعتدال والتنازل ليجتنبوا ما هو اقبح . وبعد
مفاوضات دقيقة بين الاتراك والروس توصل الطرفان إلى اتفاق آكرمان
في ٦ - ٢٦ تشرين الاول ١٨٢٦ وسويت بموجبه قضية الاقاليم الدانوبية :
وذلك بان تسمي الحكومة التركية هوسبوداراً جديداً في كل من البغدان
(مولدافيا) والافلاق (فالاشيا) برضى الحكومة الروسية . كما حصل
الروس على امتيازات تجارية في البحر الأسود وعلى عبور سفنهم التجارية
بحرية في المضائق ، وأخيراً أصبح الاستقلال الذاتي ، الذي وعدت به
صربيا ، عام ١٨١٢ ، أمراً واقعاً وحقيقة . وفي كل هذا لا نجد قضية
اليونان ، لأن المقصود بالذات هو القضايا البلقانية خاصة ، ولأن القضايا
الدانوبية وحدها هي التي تهتم الروس .

تدخل الانكليز ضد هذه السياسة الروسية ولعبوا بالنار . وللحيلولة
دون التدخل الروسي وامتداده نحو الجنوب ، وتجنب حرب بين تركيا
وروسيا يمكن أن تؤدي إلى انهيار الامبراطورية العثمانية مع جميع
النتائج الخطيرة التي لا يمكن التنبؤ بها ، قبل الانكليز بأن يتركوا
الروس احراراً على الدانوب وتكفلوا هم انفسهم بالقضية الاغريقية . وعلى
هذا الاساس وقعت الحكومتان بروتوكول ٤ نيسان ١٨٢٦ الذي وضع

أساساً لتسوية ممكنة بين الاغريق والتوك . وعلى هذه الأسس توسط الانكليز ودعمهم الروس ، وصرحت الدولتان بالتقابل بان ليس لهما اطماع ارضية أو سياسية أو تجارية ، واتفقتا على تسوية القضية الاغريقية وضمنان الدول لها عند المصالحة بين الاغريق والتوك . وبفضل هذا البروتوكول ، الذي قيد لحد ما الروس ، ايقن الانكليز أن الروس لن يتدخلوا في القضايا اليونانية وبالتالي في قضايا البحر المتوسط .

لقد وضع الانكليز السد في وجه الروس ، ولذا لم يهتموا كثيراً بالوساطة التي نص عليها . ومضى على هذا النحو قرابة خمسة عشر شهراً من المفاوضات المختلفة البطيئة مع المهلات الضرورية . وكانت هذه المفاوضات بصورة خاصة مع فرنسا ، لان هذه الدولة احتجت على التسوية التي تمت دون مشاركتها ؛ هذا مع العلم بأن فرنسا وعلى الاقل الحكومة الفرنسية لم تكن لتعطف على اليونان باكثر مما كانت تعطف عليهم الحكومة الانكليزية . وفي الحقيقة ، ان فرنسا كانت تلعب بالورقة المصرية وتخشى ، من جهة أخرى ، أن تثير رد فعل روسي يمكن أن يؤدي إلى تعقيدات ، وربما إلى خطر حرب أوربية ؛ وأخيراً كانت تريد أن تشرك جميع الدول في هيئة واحدة للتدخل في اليونان . وانتهت هذه المفاوضات البطيئة المتباطئة على هذا النحو بتحويل البروتوكول الانغلو - روسي الى معاهدة بين الدول الثلاث : فرنسا روسيا ، انكلترا . وازادت النمسا وبروسيا أن تبقيا خارجاً عن هذه المعاهدة التي وقعت في ٦ تموز ١٨٢٧ .

تتص هذه المعاهدة على تسوية القضية اليونانية بشكل يبقى فيه السلطان العثماني سيد البلاد ، على ان يدل على هذه السيادة بدفع ضريبة سنوية ، وان يحكم اليونان بسلطة ينتخبونها بانفسهم مع إسهام الحكومة التركية

في الدلالة على زعيم البلاد ، وان تحل قضية الاملاك التركية في البلاد الاغريقية مقابل تعويض يدفع الى المالكين ، وأن تناقش حدود اغريقية بين الدول الثلاث والطرفين المعنيين. كما نصت الدول على وساطتها بين الاغريق والترك بمساع جماعية ، وعلى الطلب الى الخصمين في الوقت نفسه أن يعلقا عداهما وان يبرما بينها هدنة تسمح بالتفاوض . وأخيراً سجلت المعاهدة تصريحاً رسمياً ومتقابلاً بالنزاهة والتجرد ، ونصت على الضمانة التي تعطيا الدول لتسوية القضية الاغريقية . وإذا رفض الاتراك وساطة الدول ، اقامت هذه الدول عملاء تجاريين لدى الاغريق ، وهذا يعني الاعتراف لهم ، لحد ما ، بوجود قومي . وفي الحالة التي يرفض فيها المتحاربون تعليق السلاح ، الهدنة ، تتدخل الدول للحيولة دون استمرار العداة ولكن دون ان تسهم نفسها في الحرب .

ونرى أن تاريخ هذه المعاهدة ، ٦ تموز ١٨٢٧ ، تاريخ متأخر جاء بعد فوات الأوان ، أي في الوقت الذي سقطت فيه آثنية وكانت الموقع الوحيد الذي بقي للاغريق على القارة ؛ ولم يبق لهم بلاد حرة الا منطقة ناوبليا وآرغوس وبعض الجزر المجاورة ، وقسماً من جزر سيكلاد . ونرى أيضاً ان هذه المعاهدة كانت خجلى ، لأنها لا تتصور انشاء دولة اغريقية ، فضلاً عن أنه كان يعلق منح هذه الامتيازات الى ارادة الاتراك الطيبة . ولم تتكلم الدول بلغة القوميات. حتى انها لم تتكلم بلغة الإنسانية بل ظلت في مضمار السياسة البحتة ، السياسة الأنانية وغير الإنسانية .

هذه هي الاحداث التي اجبرت الدول على الذهاب بعيداً والانتقال الى العمل الفعلي حتى جرها اشتباك الأمور وتعقيدها الى أبعد مما تريد . ومن جهة أخرى ، توفي كاننغ رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية البريطاني في ٨ آب ١٨٢٧ ، وبوفاته أصبحت السياسة الانكليزية أقل

نشاطاً وأقل جرأة في عهد خلفائه . وفي آخر العام ١٨٢٧ أطاحت الانتخابات في فرنسا بوزارة فيليب ، وفي الوزارة التي تشكلت في كانون الثاني ١٨٢٨ استلم وزارة الخارجية الدبلوماسي لافيرونيه ، فقوم السياسة الفرنسية ، وكان في هذه القضية الشرقية على وفاق ، كالملك ، مع الرأي العام ، وعندما سويت هذه القضية كانت السياسة الفرنسية في الصعيد الأول واثمت السياسة الانكليزية أمامها .

ان التعليمات ، التي أرسلتها الحكومات الى السفراء وأمراء الماء ، لتنفيذ معاهدة ٦ تموز ١٨٢٧ ، وصلت اليهم في بداية شهر آب . ولذا انتقل العمل من يد الحكومات الى يد العمال المحليين . ولقد رأينا أن هؤلاء العمال المحليين كانوا يعطفون على الاغريق أكثر من حكوماتهم ، وبخاصة أمراء الماء ، الذين فسروا المعاهدة قراراً بالتدخل لصالح حرية الاغريق . ونخص بالذكر من الأمراء الانكليز كورينغتون ، وكان بحاراً نشيطاً من مدرسة نلسون ، ومحباً للهلية ، واثراً على الفظاعات التي شاهدها ؛ ومن الأمراء الفرنسيين ، دورينيي ، الذي أصبح محباً للهلية أيضاً ووجه العمليات البحرية وجعلها تدور لصالح الاغريق . وقد قام الاميران ، على اثر التعليمات التي تلقاها ، بمساع لدى الاغريق في ٣٠ آب ، وقالوا بأن الدول اقترحت وساطتها على الباب العالي ، حسب رغبة الحكومة الاغريقية ، ولتسهيل هذه المفاوضة يطلب الى المتحاربين تعليق العداء . واستبشر الاغريق خيراً بقبول هذا الاقتراح مباشرة ، لأنه ينقذهم من خراب عسكري كلي . وقام السفراء بالمساعي لدى الاتراك في ١٦ آب ، واقترحوا على الحكومة التركية وساطة الدول ، وتعليق العداء للسماح بهذه الوساطة . فاذا رفض الأتراك أو سكتوا عن هذا الاقتراح ، فمن الضروري اتخاذ التدابير الناجعة المؤدية

الى ايقاف العداء ، وقد رفض وزير الشؤون الخارجية ، الرئيس أفندي ، أن يأخذ علماً بالمذكرة التي قدمت اليه واضطر السفراء أن يتركوها على كرمي لتعرف الحكومة التركية مضمونها اذا أرادت . وأثار تدخل الدول غضب السلطان . وفي ٣١ آب سلم السفراء مذكرة تعلم بأن الدول ستلجأ الى التدابير الضرورية لايفاف العداء بشكل ناجع ، وفي اليوم التالي أرسلت التعليقات الضرورية لهم . وقد حاول السفير الفرنسي غيمينو ، الذي يتمتع بسلطة خاصة لدى الأتراك ، ان يلفظ هذا المسعى ، وأن يفهمهم ضرورة التنازل في هذه القضية ، ولكن جهوده كانت غير مجدية . وصرح الأتراك في نهاية المهلة : « ان جوابنا هو أن الباب العالي لا يستطيع ولن يستطيع أبداً أن يسمع بشيء لصالح الاغريق ، وهذا التصريح ايجابي ومطلق وقطعي » . وعندئذ أعطي الأمر في ٤ ايلول الى أمراء الماء بالتدخل للحيولة دون الحرب ، وفي ٩ منه أعلم الباب العالي بالانتقال الى تنفيذ التدابير الضرورية . ومع هذا فان السفراء حافظوا على اتصالهم بالأتراك : وليس في هذا العمل أي تصريح بالحرب حيالهم . غير أن رفض الأتراك وتعتهم دفعا الدول في سياسة ايجابية ، وكانت نفسها قلقة من هذه السياسة .

لقد كانت الاستعدادات التركية في الواقع هامة وتبدو أنها قادرة على القيام بضربة حاسمة : فقد كان الاسطول المصري الضخم متجمعاً في الاسكندرية لنقل النجيدات الى البيلوبونيز وضرب الاغريق بالضربات الأخيرة . وقد غادر الاسكندرية في أول آب ١٨٢٧ ، والتحق بالاسطول التركي الموجود في ميناء نافارينو ، ووصل اليه في ٧ ايلول . واجتمع في نافارينو حشد من السفن التركية والمصرية بلغ عددها ١٢٦ سفينة .

وفي الوقت نفسه ، كانت جيوش ابراهيم تجتاح بانتظام آسية ومسينيا . وكان أمراء الماء الأوربيون ، وهم على سفنهم ، يرون بخوف وغضب حريق القرى وفرار السكان ، ويحاولون بتظاهرات منع هذا التخريب ، ولكن دون جدوى .

والتقت المخطتان الفرنسية والانكليزية في الشرق في جزيرة زانت في ٢١ ايلول ، ثم التحقت بها بعض السفن الروسية في ١٣ تشرين الأول . وكان هدف هذا التجمع البحري منع العمليات التي يريد الاسطولان المصري والتركي القيام بها في جزيرة هيدرا ، أي حصار حكومة الجزر اليونانية . وقد أعلم دوريني ابراهيم باشا بذلك في لقاء معه في ٢٢ ايلول ، وفي وقت كانت تقوم فيه مساع في الاسكندرية لدى محمد علي ، فوعد الحكومة الفرنسية بالعمل معاً . ولكن محمد علي وابراهيم كانا مقدين بأوامر السلطان . ولذا لايمكنها أن يتفقا مع الأميرال دوريني الا بشكل غير رسمي ليكتفي المصريون بتظاهرة الأساطيل الحليفة لايقافهم في عملهم الممكن ، ووعدا باجتنا ب كل حادث . وعندئذ ، أي في ٢٥ ايلول ، أعرب أمراء الماء رسمياً الى ابراهيم بأنهم لايقبلون باستمرار الحرب أكثر من ذلك ، والتقت الأساطيل الحليفة في عرض نافارينو .

وفي الأول من تشرين الأول جرت محاولة من قسم من الاسطول التركي خرج من نافارينو متجهاً الى باتراس ، في مدخل خليج كورنث ، ليمد يد العون الى الجيوش التركية في هذه المنطقة . ولكن هذا الاسطول لاحقته السفن الحليفة واضطرته الى الدخول ثانية الى نافارينو في ٥ تشرين الأول . غير أن التخريبات المتلاحقة ، التي كان يقوم بها الأتراك ، أفقدت أمراء الماء صبرهم ، ورأوا بعد محاولة خروج الاسطول ومتابعة التخريب بأن لاسبيل لهم الى الاعتماد على الأتراك .

وعندئذ قرر الأميران دوريني وكودرينغتون اجبار الاسطولين التركي والمصري على الانفصال عن بعضها وعودة احدهما الى القسطنطينية والآخر الى الاسكندرية ، واذا رفضا هدا بهجوم مباشر .

وللقيام بهذه التظاهرة وهذا الإخطار دخلت الأساطيل جون نافارينو حيث تجمع الاسطولان التركي والمصري في ٢٠ تشرين الأول ، ووجد فيه ٢٤ سفينة حليفة ضد ٩٠ سفينة تركية . وقد حدث حادث لا يمكن اجتنابه ، وذلك ان الأتراك أطلقوا النار على زورق مفاوضين من الحلفاء واشتعلت النار ، وفي بضع ساعات غرق الاسطول التركي والاسطول المصري أو أحرقا أو أخفقا على يد السفن الحليفة . وهكذا جرد الأتراك في حرب نافارينو من السلاح على البحر وبالتالي أصبحوا غير قادرين على كسر ما تبقى من مقاومة اغريقية في الجزر ، ومعزولين في موريه ، لانقطاع مواصلاتهم مع مصر .

غير أن حرب نافارينو ، من جهة ثابتة ، كانت تدخلا فعليا في نزاع بين الأتراك والاغريق ، مها كانت رغبة الحكومات في البقاء خارجا عن النزاع . ولكن نتائج حادث نافارينو حولت التدخل الأوربي تماما . وأثارت هذه الواقعة حماسة كبيرة عند الاغريق ، ورأوا فيها سلاما وتشجيعا لمتابعة عملياتهم فنظموا حملات على كانديا وعلى كيو - ، كما نظم الكولونيل فابيه حملة على خليج آرتا وعلى مدخل كورنث ، والاميرال الانكليزي تشورتش ، الذي كان يعمل لخدمتهم ، على بريغوزا . وانتظموا من جهة أخرى في حكومة ، ووصل كلبو ديسترياس في ١٨ كانون الثاني ١٨٢٨ ، وأخذ الحكم بيده ، كمجلس الدولة « البانهلينيون » الذي يحل محل المجلس ، وانحنى الزعماء العسكريون أمامه ، وقبلوا سلطته ،

والتفوا حوله . وفي الوقت نفسه أضفت نافارينو على محبة الهللية الأوربية
عظمة ظافرة .

ومن نتائج موقعة نافارينو أنها أفسدت العلاقات بين الدول والباب
العالي كما أفسدت علاقات الدول فيما بينها . فقد أكدت الدول عبثاً
للحكومة التركية بأن سياستها لم تتبدل ، وإنها تكن لها أفضل العواطف .
ورأى الأتراك أن ظاهرة الصداقة هذه كانت في غير محلها تقريباً . وفي
١٠ تشرين الثاني أكدت مذكرة أوربية بأن الدول لا تفكر إلا بتنفيذ
معاهدة لندن وتهدة النزاع بين الاغريق والترك . ومن الطبيعي أن
يحادل الأتراك بعنف وجهة النظر هذه ويطرحوا كل اقتراح للسفراء .
واضطر هؤلاء الى مغادرة القسطنطينية في ٨ كانون الأول . وفي ٢٠
منه أعلن السلطان الحرب المقدسة (الجهاد) بين المسلمين . ولكن ،
إذا أفسدت نافارينو العلاقات بين الدول والحكومة التركية ، فقد
أفسدت العلاقات بين الدول نفسها . فقد عادت بسرعة تؤكد أسس
اتفاقها في تصريح مؤرخ في ١٢ كانون الأول ١٨٢٧ ، وزعمت فيه
بأنها لا تريد سوى تهدئة النزاع على الأسس التي قررتها فيما بينها ،
وأعربت من جديد عن تخليها عن كل نفع أرضي وسياسي ورغبت في
التعاون . وفي الواقع كانت انكلترا والنمسا فائزتين من نتائج التظاهرة
ومن أحداث نافارينو المؤسف ، كما وصفته الحكومة الانكليزية في خطاب العرش
وخافت أن تفيد منه روسيا للتدخل في الشؤون الشرقية . أما روسيا
فقد قلقت على مصالحها السياسية والتجارية في البحر الأسود ، بعد أن
علقت بسبب القطيعة مع الأتراك . ومن جهة أخرى ، كان رد فعل
الروس شديداً ضد اعلان الحرب المقدسة بين المسلمين . واتسع الجدل
بين وجهات النظر المتعادية لكل من انكلترا وروسيا . وفي ٢٦ شباط

أعلم الروس بضرورة العمل معاً ، وإذا لم يشأ أحد أن يعمل ، فات روسيا عند الحاجة تعمل وحدها للدفاع عن مصالحها ، وصرحت بأن من الممكن انتهاز الفرصة لفرض معاهدة لندن على الأتراك . وأخيراً أعلنت روسيا الحرب على السلطان ، في ٢٦ نيسان ١٨٢٨ ، وأجتازت الجيوش الرومية نهر البروت في ٧ أيار .

ومن هذا الاختلاف بين مصالح الدول خرجت فائدة اليونان . لقد أصبحت الأزمة الانكليزية - الروسية في الواقع مهددة ، وبدا أن النزاع سيقع بين انكلترا وروسيا ، واضطرت فرنسا أن تقوم بدور الحكم بين الدولتين : ويرع لافرونيه بالعمل لدى الجانبين : في لندن وسن بطرسبورغ ، وانتهى بأعداد ترتيب جعله مقبولاً . ويجنب هذا الترتيب وقوع أزمة بين الدولتين : وذلك بأن يترك الروس يسوون شؤونهم مع السلطان على نهر الدانوب ، لعدم وجود وسيلة للعمل غير ذلك ، ولكن من الممكن ربط الروس باتفاق يحدد بصورة وثيقة جداً عملياتهم في القضية الدانوبية ، على أن تتكفل الدولتان الأخريان ، مع دعم الروس المعنوي ، بالقضية اليونانية . وعلى هذا النحو تبقى العملية الروسية محصورة في البلقان ولا تطغي على البحر المتوسط . ولما رفضت انكلترا التعاون في العمليات العسكرية ، التي ستكون ضرورية في اغريقية ، أخذت فرنسا على عاتقها العمل في اغريقية باسم الدولتين الأخريين ، روسيا وانكلترا . وقد أقر هذا الترتيب بمعاهدة الدول الثلاث في ١٩ تموز ١٨٢٨ . وفي الوقت نفسه أعلم السلطان بتابعة الهدف نفسه دوماً وهو مصالحة الأتراك واليونان فقط .

وفي منتصف شهر آب أبحرت حملة فرنسية يقودها الجنرال ميزون من ميناء تولون ، وكانت تضم ١٥٠٠٠ رجل ، وتلقت تعليمات بالا تقوم

بالحرب إلا بعد نفاذ أي ترتيب سلمي . وفي الوقت نفسه ، قامت الحكومة الفرنسية بعمل نشيط لدى محمد علي وإبراهيم باشا . وقد ساعد التفاهم بين فرنسا ومصر على حل القضية الاغريقية حلًا سلميًّا . فقد قبل محمد علي وإبراهيم ، اعتباراً للسياسة الفرنسية و صداقتها ، بالانسحاب من القضية اليونانية . وتم اتفاق مبدأ بين الاميرال دوريني وإبراهيم باشا في بداية تموز ، وعندما وصل جيش الجنرال ميزون ، نظم اتفاق رسمي بين الباشا والاميرالين ، في ٧ ايلول ، شروط جلاء الجيش المصري خارج السيلوبونيز ، وبدأ جيش إبراهيم اقلعه في ٨ ايلول على سفن حليفة من نافارينو على أن ينقل تدريجياً إلى مصر ، تحت اشراف الحلفاء وبتموينهم . وسلمت الحصون ، التي كانت لجيش إبراهيم على أرض السيلوبونيز الواحد بعد الآخر ، إلى الجيوش الفرنسية بعد تظاهرة عسكرية بسيطة مراعاة لشرف الجيش . وبعد هذا الفوز أفلح معظم جيش الحملة الفرنسية ، وترك في الموقع خمسة آلاف جندي فقط تحت قيادة الجنرال سنايدر ، وسيبقون حسب الحاجة لانهاء تهدة الحالة في البلاد .

تحررت ، على يد الحملة الفرنسية ، شبه جزيرة موريه والجزر المجاورة وجزر سيكلاد . ولم يتنازل ضمان الدول الثلاث موقتاً إلا هذه الاراضي . وهكذا فرض جيش الحملة الفرنسية الهدنة في البر كما فرض كفاح نافارينو بالفعل ، الهدنة في البحر . ولكن لم تقع خسائر ، اذ لم يجبر أحد على الانتقال إلى العمليات العسكرية الفعلية ، لأن الحملة الفرنسية في موريه كانت كما نرى مفاوضة دبلوماسية أكثر منها مشروعاً عسكرياً ، ولكنها صنعت شرفاً عظيماً للحكومة الفرنسية ولقائدها ، بالشكل الذي قامت فيه وبالتناج التي حصلت عليها . ومما يلفت النظر ان الحكومة التركية والحكومة المصرية والاغريق كانوا جميعين على الفرح بالشكل الذي وجهت فيه فرنسا العملية .

وهكذا تمت معاهدة لندن : لقد علقت الحرب بين الاغريق والترك ، ولكن أساس القضية الاغريقية نفسه ظل معلقاً .

وصرح إلى الباب العالي في تشرين الثاني بالنتيجة التي حصلت عليها الحملة الفرنسية وبامكان تسوية القضية سلمياً بمفاوضات مشتركة . غير أن أسس لندن كانت عامة جداً ولا تدل إلا على حلول غامضة . ولذا ينبغي ايضاح هذه الحلول وأسس هذه التسوية بمفاوضة مزدوجة ، مفاوضة تجري ميدانياً مع الاغريق ، ومفاوضة تجري ، من جهة أخرى ، بين الدول ، أي مفاوضة في اليونان نفسها ومفاوضة في لندن .

في شهر تشرين الثاني أعلنت الحكومات الباب العالي بالأسباب التي دعته للعمل وبالأمل في الدخول معه بمفاوضات لتسوية القضية وتهدئة الحالة في الشرق . وقد درس السفراء أسس التسوية ميدانياً بادىء بدء في كورفو ، ثم انتقلوا في شهر ايلول ١٨٢٨ إلى جزيرة بروس وهي جزيرة واقعة بين جزيرة ايجين وهيدرا . ولكن الأتراك رفضوا أن يفاوضوا خارج القسطنطينية . ولذا اتصل السفراء بالاغريق وحدهم فقط . وفي ٢٣ ايلول قدم الاغريق مذكرات طالبوا فيها ، لاغريقية الجديدة ، بتساليا وقسم من ايروس وأوبيه . وكانديا . وقدموا أيضاً مذكرة بنظام الدولة المالي . ومن جهة أخرى ، قام السفراء بتحقيق ميداني في ثمان وعشرين نقطة . وبهذه المفاوضة وحدها اعترفت الدول في الواقع بالحكومة الاغريقية . وكانت وجهات نظر السفراء في القضية متباينة . وفازت أخيراً وجهات نظر السفير الفرنسي غيتمينو ، وكان حراً أكثر من الآخرين . وفي ١٢ كانون الأول وجه السفراء إلى الحكومات مذكرة بما توصلوا اليه : فقد اقترحوا أن يكون لليونان أرض معينة بخط

حدود يبدأ من خليج آرنا على البحر الادرياتيک ، في جنوب ايروس ، وينتهي في خليج فولو على بحر ايجه ، في شمال اوبه . وبالتالي تضم اليونان ، من جهة ، شبه جزيرة موريه واتيكا ويوسيا وأكارنانيا ، ومن جهة أخرى ، سيكلاد . وأوصى السفراء أن تعطى الدولة أيضاً ساموس وكريت ، وأن يبقى اليونان تحت السيادة العثمانية المطبوعة بدفع ضريبة مليون ونصف المليون قرش في السنة ، وأن يأخذ الأتراك تعويضات عن الأملاك التي سيتخلون عنها ، وأن يتقلد رئيس الدولة منصبه من قبل السلطان .

وبعد أسابيع طويلة ، في لندن ، ظهرت فيها الاختلافات بين الدول كما ظهرت بين السفراء ، تبنى مؤتمر المفوضين فوق العادة مشروعاً نص عليه بروتوكول لندن المؤرخ في ٢٢ آذار ١٨٢٩ . وفيه تبنيت الاسس التي وضعت في جزيرة بوروس ، واعطي إلى الاتراك والاغريق حق الاختيار، اما البقاء في البلاد أو مغادرتها خلال عام . وافر العفو العام الذي يجب اجرام الحرب وعقوباتها الانتقامية . وعرفت حكومة الدولة الجديدة بأن تتقرب ما أمكن من المبدأ الملكي والوراثي ، وأن ينتخب الأمير خارجاً عن الأسر الحاكمة في الدول الثلاث الحامية . وعلى الدول إذا رأت ذلك صالحاً ، أن تضمن الدولة الجديدة . وهكذا تبنيت الدول مبدأ بناء دولة اغريقية تحت سيادة تركيا ، دون ان تنفصل عنها تماماً مع اعطائها ارضاً ضيقة ومحدودة . وبالأجمال تبنيت الدول حلاً عملياً للصعوبات برجعها إلى اتفاقها القديم ، اتفاق شهر تموز ١٨٢٧ .

بقي على الدول ان تقنع الاتراك بقبول هذه التسوية . أرسلت إلى تركيا في البدء بعثة فرنسية على رأسها الدبلوماسي آميديك جويير ، ثم كلف السفراء عند عودتهم إلى القسطنطينية في ١٨ حزيران ١٨٢٩ بالمفاوضة

وعارض الترك طلبات أوربة بعناد هادئ ، ولم يقبلوا شيئاً ، غير أنهم قبلوا في تموز باصدار فرمان يعدون فيه « بحكومة صالحة » وتسليم مؤخر الديون والضرائب . وفي الواقع كان الاتراك يعتمدون على اختلاف الدول للتزلاق فيما بينها والفرار من رغباتها . وفي الحقيقة ، وجد الانكليز أن اغريقية كبوت كثيراً فأرادوا أن تقتصر على شبه جزيرة موريه والجزر . ومن جهة اخرى ، لم يتهيب الاتراك الحرب الروسية - التركية ، لأن الحرب الروسية لم تحصل بعد على نتائج . وكان الروس يقومون بطبيعة الحال بهذه الحرب دون أن يهتموا بالقضية الاغريقية ، لأن اهتمامهم كان منصّباً على الاقاليم الدانوبية وحدها فقط . وقاموا بالحرب في جهة القوقاز وحصلوا فيها على نجاحات : فمن ذلك أن باسكيفيتش أخذ في العام ١٨٢٨ قسماً من ارمينية التركية ووصل إلى ارضروم ، ولكن الروس في أوربة كانوا يتحركون في العام ١٨٢٨ دون نتائج كبرى : فقد احتلوا دون صعوبة الاقاليم الدانوبية ، وهذا امر بديهي ، وتوصلوا الى نهر الدانوب بسرعة ولكنهم وقفوا عنده بسبب عرض النهر وبسبب الحصون التي تحرسه ، ولم يستطيعوا انتزاع سيلستريا ولا شوملا ، واستطاعوا ان يأخذوا فارنا في جنوب الدلتا ، ولكنهم اضطروا ، في الشتاء ، إلى الانسحاب إلى ياصي . ومضت سنة ١٨٢٨ دون أي حادث عسكري حاسم . وفي ربيع ١٨٢٩ سامت قيادة الجيش الروسي إلى الجنرال ديبيتش فحصل على نجاحات رصينة . فقد عاد الروس من الدفاع عن الشاطئ ونزلوا في آخر آذار في بورغاز . وانتصروا في الجهة الأساسية على الدانوب في ١١ تموز في كوليفتشار وهذا النصر فتح أمامهم طريق جبل البلقان فانطلقوا فيه بجرأة ، ونفذوا إلى السهل في جنوب جبل البلقان في تموز . وفي غضون ذلك عاود اليونان حمل السلاح

وقاموا بمحمة على كريت فاخفت ، وانتهت بمذابح في كانديا في ١٣ و ١٤ آب ١٨٢٨ ، واسترجعت الجزيرة بانتظام دون أن يرتكب فيها محمد علي أي فظاعة . وعلى القارة استطاعوا أن يستردوا ليبانت على مدخل خليج كورنت وبتقربوا من مسبولونغي . وفي بداية الحريف قهر ديمتريوس يبسيلانتي الترك في بترا في لحف جبل هيليكون ، على تخوم آتيكا وببوسيا في ٥ أيلول ، وبهذا النصر خلص آتيكا وببوسيا من الترك وفي شهر تموز بدأ ديبيتش بحصار ادرنه . أما من جهة باسكيفيتش فقد أخذ أرضروم وزحف على طريزون . وفي ١٩ آب استسلمت ادرنه . وانحدر الفرسان الروس نحو الجنوب وظهروا حول القسطنطينية في اينوس و رودوستو ، ودبوا الرعب في العاصمة التركية .

دفع هذا الضغط العسكري الروسي الاتراك إلى التنازل في القضية الاغريقية ، وكان تنازلهم في هذه النقطة يتناغم مع الحوادث العسكرية ففي ٥ تموز عرضوا على موريه نظام الاقاليم الدانوبية ، وعلى الجزر ، النظام البلدي الحر ؛ وفي ١١ آب ، أي عندما وصل الروس أمام ادرنه استركوا في معاهدة ٦ تموز ؛ وفي ٢٤ آب ، بعد أخذ ادرنه ، اضطروا إلى الاستسلام ، نوعا ما ، لكرم ومروءة الدول ، وقبلوا سلفا بكل القرارات التي ستتخذ في لندن . واضطروا ، تحت ضغط المطالبات الروسية ، إلى توقيع معاهدة ادرنه في ١٤ ايلول ١٨٢٩ . وتتضمن هذه المعاهدة بصورة أساسية وبالبداهة البنود التي تم الروس وتسوي القضايا الروسية . فقد نصت المعاهدة على توطيد امتيازات مولدافيا (البغدان) وفالاشيا (الافلاق) وتعيين الهوسبودارين من الآن فصاعداً على مدى الحياة ، وعلى توكيد استقلال صربيا الذاتي . أما بالنسبة اليهم فقد حصلوا على تنازل الاتراك عن أفواء الدانوب ، وعلى حرية التجارة في البحر الأسود وفي المضائق ،

وأخيراً حصلوا على أراضي في القوقاز وفي أرمينية . أما ما يتعلق باليونان فقد تضمنت معاهدة ادرنة اشتراك الباب العالي في معاهدة ٦ تموز وفي بروتوكول لندن في ٢٢ آذار ١٨٢٩ .

وهكذا قبلت الدول بعد ثلاثة أعوام بوجود اليونان . ولم تتوصل لذلك إلا لاعتبارات سياسة عامة . ولم تقبل باليونان ولم تعرفها إلا تبعاً لضرورات سياستها ، ولم تتأثر في ذلك بداعي مذهب أو انسانية ، أو مثالية ، بل بداعي الدبلوماسية فحسب .

تشكيل المملكة اليونانية . - ولم يبق بعد سوى تنظيم هذه الدولة وتحويلها إلى مملكة . وفي الحقيقة ، وجدت اليونان بارادة الاغريق الحازمة . وبعد أن أعلنت استقلالها بثان سنوات لم يكن لها شكل أو نظام أو قوانين ، ولا شيء بالاجمال من كل ما يؤلف دولة . لقد كانت قوة معنوية تحاول أن تتحقق ، وامة تبحث عن تحويل نفسها وتشخيصها بشكل دولة . لقد كان يجب خلق كل شيء من الشكل السياسي . ومن وجهة النظر هذه ، أي من منظر هذه الأمة ، التي لم تؤلف دولة بعد ، نجد تعليماً هاماً في فلسفة التاريخ والحق العام .

لقد جرت محاولات أريد بها فرض قالب على هذه القوة الحية المعنوية ، الأمة الاغريقية اساساً ، واعطاؤها أطراً قاسية نفرت منها ، وظلت في كفاح دام سنوات عديدة بين المثالية الاغريقية والدبلوماسية ثم عاد هذا الكفاح بشكل آخر عندما أريد تأسيس الدولة .

كان ينبغي قبل كل شيء تعريف الدولة وتحديددها . وقد نشب خلاف بين الدول والاغريق على حدود هذه الدولة نفسها . كان مفهوم الاغريق مفهوماً قومياً ، وكان برنامجهم ، في الاصل ، برنامج الحد الأعلى ، برنامج ريغاس ، أو البرنامج الذي حددوه بالحصار الذي أعلنوه عام ١٨٢١

وشمل أغريقية الواسعة ، التي كانت في الواقع بعضاً وأحياء للامبراطورية البيزنطية ؛ غير أن الحوادث أجبرتهم ، في وقت مبكر ، على التخلي عن كل ما هو مفرط في هذا البرنامج ، أي عن المطالبة بالقسطنطينية وتراكيا في شمال بحر ايجه . أما ما يتعلق بالباقي فقد ظلوا أمناء على مثلهم الأعلى . ففي المجلس القومية الثلاثة وجد نواب أتوا من جميع البلاد الناطقة باللغة الاغريقية ، وسوليون ، واناس من ابيروس وكيو كريت وتساليا ومن جميع الجزر . وفي المجلس الرابع ، وهو مجلس آرغوس في العام ١٨٢٩ ، وجد أيضاً نواب من جميع هذه المناطق بما فيها تساليا . وقد عرّف كابو ديسترياس الأمة الاغريقية في رسالة وجهها ، في ١٥ تشرين الأول ، إلى انكليزي يعرفه وهو ويلموت هورتون ، بقوله : « تألف الأمة الاغريقية من اناس ما زالوا منذ سقوط القسطنطينية يدينون بالدين الارثوذكسي ، ويتكلمون لغة آبائهم ، ويخضعون لحكم كنائسهم الروحي والزمني ، مهما كان البلد الذي يسكنونه في تركيا . وان حدود اغريقية رسمتها ، منذ أربعة قرون ، حقوق لم يستطع الزمان ولا الارزاء من كل نوع ، ولا الفتح ان تقضي عليها . وهذا هو مذهب القومية المحض كما يتصور في عناصره الروحية . وفي الواقع نرى هذه المطالبة نفسها في المذكرة التي قدمها كابو ديسترياس إلى السفراء ، في بروسيا ، في ٢٣ ايلول ١٨٢٨ ، وفي الجواب الذي قدمه الاغريق بمذكرة عن بروتوكول لندن في ٣٠ ايار ١٨٢٩ . فقد كان الاغريق يشكون من أن كانديا وساموس لم تكونا موضع بحث في الدولة التي يراد تعريفها وتحديدها لهم ، ويتظاهرون من أنهم لم يدعوا للاسهام في المفاوضات وفي المبادرة لانتخاب الأمير الذي سيسود عليهم ، ويطالبون بأن يكون هذا الامير من معتقي الدين الارثوذكسي ، الدين القومي ؛

كما يطالبون بدستور رسمي صريح ينظم ادارة الدولة ، ويحتجون على اقتطاع أرضهم بوعي واضح لقوميتهم ، ويذكرون الحق الطبيعي في الوجود ، ويريدون تحقيق دولتهم بشكل حر . وفي كل هذه النقاط نرى النظرية الفرنسية في القومية في نقاوتها الكاملة .

أما الدول ، على العكس ، فلها وجهات نظر ومفاهيم أخرى . كانت انكلترا معادية لهذه الدولة الأغريقية الجديدة بعد أن أسهمت لحد ما في تأسيسها ؛ وذلك لأنها تكره الروس وتريد الابقاء على الامبراطورية العثمانية باعتبارها عقبة ضد الروس ، وتريد اضعاف اليونان ، لأنها تخشى من أن تكون اليونان ذبونا للحكومة الروسية . ولذا كانت تريد العودة إلى معاهدة ١٨٢٦ وانتزاع أوبه وحتى آتيكا من اغريقية واقتصارها على موريه والجزر ولا تقبل مطلقاً باغريقي على شاطئ الادرياتيك وعلى شاطئ ايروس تجاه الجزر الايونية ؛ بل ورفضت ، زمناً ما ، على هذه الدولة الجديدة اسم اغريقية ، لأن هذا الاسم في نظرها يوقظ اطماعاً . وعلقت الحدود التي يراد اعطاؤها لليونان بانتخاب الأمير ، وأبعدت كل الترشحات التي اقترحتها فرنسا وروسيا . وأمام هذه المعارضة من انكلترا ، قدمت فرنسا عرضاً ماهراً أوحى به غيمينو من قبل : وهو اذا قلصت أرض اليونان فيجب تعويضها بالاستقلال . وقبلت انكلترا أخيراً بالمبدأ في ١٠ تشرين الثاني . ونوقش طويلاً انتخاب الأمير ، واخيراً اتفقت الدول في لندن ، على بروتوكول ٣ شباط ١٨٣٠ . وبموجبه تؤلف اغريقية دولة مستقلة استقلالاً تاماً ناجزاً دون أن تكون بلداً يتمتع فقط باستقلال اداري ، تحت السيادة التركية . وبالمقابل دفعت حدودها نحو الجنوب وامتدت من خليج آرثا في الغرب إلى مصب نهر آسبروبوتاموس أي إلى زاوية خليج كورنت ؛ ومن الجهة الاخرى ، من جهة بحر

ايجه ، وصل بالحدود من خليج فولو إلى مصب نهر سبيركيوس ، أي بالضبط الى زاوية خليج اويه ، وهذا يعني أن اغريقية القارية لانضم آتيكا ويوسيا . وقبل بأن يعطى إلى الاغريق جزيرتا اويه وسكيروس دون كانديا وساموس . وأن يكون الحكم ملكياً وراثياً ، وقدم التاج إلى ليوبولد دوساكس - كوبرغ . وتخلت فرنسا عن حماية الكاثوليك في اغريقية ، على ان تضمن حرية الكاثوليك وقبولهم في جميع الوظائف . ان بروتوكول ٣ شباط ١٨٣٠ الذي يعرف ويجدد الدولة الاغريقية ، بلغ رسمياً في ٨ نيسان ، إلى الباب العالي فقبله في ٢٤ منه دون ملاحظة ، كما بلغ رسمياً إلى اغريقية في اليوم نفسه ، وتدل التعليقات التي أرسلت إلى مقيمي الدول بأن المذكرة لاتتحمل أي رفض . وهذا يعني نوعاً من انذار ، وعلى الاغريق أن يقبلوه دون شرط أو استثناء . ولم يقبل من الاغريق أن يجادلوا في أرضهم وفي شكل حكومتهم .

ولقد أثار هذا البروتوكول وهذا العمل معارضة مزدوجة : معارضة قومية ومعارضة سياسية : معارضة قومية ، لأن السوليين والرومليين احتجوا مباشرة على ابعادهم عن اغريقية . وقد بلغ النضال في هاتين المنطقتين ، سولي والروميلي ، مبلغاً حاداً ، ولكن الدول ضحت بهما . وأخذ الاغريق على كابو ديسترياس أنه لم يعرف كيف يحجمهم . أما المعارضة السياسية فهي أن تقاليد البلاد الاغريقية كانت تقاليد جمهورية . ومنذ عرف أن البروتوكول يفرض على اغريقية شكلاً ملكياً ، قدم ملتمس ضد الملكية يصرح بأن حالة البلاد لاتتلاءم مع مبدأ الملكية ، فضلاً عن أن الملكية حكم يكلف غالباً ، وان اغريقية فقيرة ، وليس لديها من الوسائل ما توفي به الملك حقه . ولكن الاغريق لا يستطيعون

أن يرفضوا التبليغ الرسمي الأوربي ، ولذا اطلعوا ليؤبولد المرشح إلى التاج الاغريقي على مطالبتهم ليدافع عنها لدى الدول . غير أن ليؤبولد ساكس - كوبرغ قبل ، في ٢٨ شباط ، التاج الذي قدم اليه وكتب إلى كلبو ديسترياس يطلب منه نصائحه وايضاحاته . فأجاب كلبو ديسترياس برسالة مؤرخه في ٦ نيسان ، استعرض فيها حالة اغريقية ومطالب البلاد ، وتظلم من الشكل الذي حددت فيه الحدود وأوضح عدم ثقته بالترك ، وضرورة عدم انسحاب الاغريق عن الاراضي مالم يسحب الترك جيوشهم من المناطق التي يجب أن يتخلوا عنها الى الاغريق . كما أوضح كلبو ديسترياس أيضاً التزام الأمير بوجوب تصديق المجلس القومي الاغريقي على المعاهدة ، وطلب اليه أن يحصل على الاعتراف ببدأ السيادة القومية ، وأن يحصل على المال الضروري للاغريق ، وأن يصبأ أي أن يغير دينه . وبعد قليل على رسالة كلبو ديسترياس وجهه مجلس الشيوخ ، في ٢٢ نيسان ، إلى الأمير مذكرة تضم احتجاجاً مثيراً على الاذلال الذي يراد فرضه على اليونان في الروميلي وكريت وساموس . وطلبت المذكرة من الأمير أن يعترف بالحرية القومية التي أقرتها اغريقية في أربعة مجالس متعاقبة .

وهكذا عارض الاغريق اربعة بطالبة مزدوجة في الأرض وفي المفهوم السامي للدولة . وحاول ليؤبولد أن يحصل من الدول على مايرضيه . ولكنه اصطدم برفض مطلق في قضية الحدود وفي القضية السياسية وفي القرض الذي طلبه . لأن المبالغ التي عرضت عليه كانت غير كافية . وقرر في هذه الظروف ، بعد بضعة أسابيع في مفاوضات غير مجدية ، أن يرفض التاج ، في ٢١ أيار ، وأعلم بذلك كلبو ديسترياس في الأول من حزيران .

ولكن، في السابع من حزيران، كانت الحكومة الانكليزية متمسكة بوجهة نظرها فرفضت حجج ليوبولد وبررت البروتوكول . وتابع المؤتمر دراساته المفصلة في تطبيق المعاهدة دون أن يكثرث بالاغريق . وفي هذه الأثناء قامت ثورة تموز في باريس ، تم نشبت الثورة في بروكسل فوضعت أمام الدول القضية البلجيكية ، وتركت اغريقية جانباً ولم يتم بها . ولم تستأنف الجلسات في القضايا الاغريقية في لندن إلا في ٢٦ ايلول ١٨٣١ . وهكذا نرى وجود مفهومين للحق العام يتصادمان : مفهوم الاغريق القومي والديموقراطي ومفهوم الدول السيامي والدبلوماسي المحض .

ثم قد كان الاغريق يشكون الظلم ، ولذا لم يعترفوا للدول بأي جميل ، بل على العكس ، كانوا يشعرون بغضب شديد ضد كل ما يمثل الحل الأوربي . حتى ان اليونان ، على صغرها ، لم تتحرر مباشرة : لقد كان الأتراك بطيئين في التنفيذ وفي الجلاء عن البلاد وفي الوفاء بوعودهم التي قطعوها على أنفسهم بشأن أجزاء اغريقية الأخرى ، مثل ضمان الحريات الدينية في ساموس ، وكانديا ، ورودوس ، وفي تعمير الكنائس ، لقد تعهدوا بذلك في فرمانات ، ولكنهم كانوا بطيئين في التنفيذ ، وظهرت في اغريقية حالة رأي لم يكن من طبيعتها السماح باقامة حكم بسهولة .

لقد كان جان أنطوان كابو ديسترياس الرجل الذي اختاره الاغريق رئيساً وكافوه بتنظيم هذا الحكم . غير أنه لم يكن منسجماً مع مواطنيه . كان اوروبياً أكثر منه اغريقياً ، وموظفاً روسياً ، ودبلوماسياً ارستقراطياً ، وحرراً دون شك ، ولكنه لم يكن ديموقراطياً البتة . فقد وجد نفسه غريباً عن هذا البلد الذي أتى اليه ليتزعمه ، وكان يحتقر الكلفت ، وعند مجيئهم اليه قال لهم : « انني أعرفكم . إنكم أشقياء وقطاع طرق وكذابون » .

ولكنه عرف كيف يكسب عدداً منهم مثل كولوكو ترونبس الذي دعمه باخلاص وأمانة ، وكان يفكر ويصرح بأن الاغريق يعيشون ويفكرون كما لو كانوا في العصر الوسيط ، ويرى لزوم جيل للوصول بهم إلى الحالة السياسية الضرورية . وأحاط نفسه بابونين وباناس مثله ، من الجزر ، وباناس تثقفوا في اوروبا ، مثل اخوته ، ومثل القانوني سانواتاس أو كوليتيس . ونحى جانباً الفناريين ، هؤلاء الذين يسمون « الارخونتس » أي الزعماء المدنيين ، و « النقباء » أي الزعماء العسكريين . كان كابو ديسترياس رجلاً مفعماً بالكبرياء والغرور ، ولكنه مليء بالاخلاص والتفاني ، فقد ضحى بوضعه العظيم الأوربي للقضية الاغريقية ، عندما أتى وأخذ على عاتقه توجيهها . وكان ، من جهة أخرى ، واقعياً ، ولم يكن ابداعياً مطلقاً . فقد وجد أن اطلال اغريقية بل واطلال اغريقية القديمة كانت كوماً من الأحجار القديمة ، وكان نشاطه عجيباً ، وكان نوعاً ما الرجل الوحيد لقيادة الدولة .

حكم كابو ديسترياس الدولة مستبداً مستتراً ، وأراد أن يضع حكماً للخير العام ، ولكن حكماً استبدادياً . فقد أبعد كل ماصنع حتى الآن تقليد اغريقية وتحريرها . وعوضاً عن دستور تيزين ، انتخب مجلساً من رجاله ، المجلس القومي الرابع ، الذي انعقد في آرغوس في ثور وفي آب ١٨٢٩ وسمى مجلساً للشيوخ مؤلفاً من ٢٧ عضواً ، انتخب كابو ديسترياس ٢١ منهم من قائمة قدمها المجلس ، وسمى بنفسه مباشرة ٦ شيوخ . ثم تخلى المجلس القومي عن سلطاته وخولها مجلس الشيوخ ، ولم يكن لمجلس الشيوخ هذا اختصاصات مالية . وسمى المجلس القومي ، من جهة أخرى ، مجلساً وزارياً مؤلفاً من ثلاثة أعضاء أخذوا من بين أعضاء مجلس الشيوخ ، مع أمين للدولة ، تريكوبيس . وعوضاً عن الدستور

الديموقراطي لمجلس ترينين ، تشكلت حكومة استبدادية يصحبها مجلس فقط ، وهذا المجلس حل محل « البانهلينيون » الذي هو نوع من مجلس دولة يمثل فيه جميع زعماء الاستقلال . وفوق البلديات التي تسمى « ديوجيرونتي » وتدير البلاد بسائق التقليد وتمثل تقاليد الاستقلال ، حتى في ظل الحكم التركي ، نظم كابو ديسترياس مركزية على النمط الفرنسي مع محافظين ومحافظين مساعدين ، وإدارة قضائية نظامية مع قضاة يسمون مدى الحياة .

ومن جهة أخرى ، هيا كابو ديسترياس المستقبل ، وكان مقتنعاً ، كما كان يقول ، بأن الاغريق سيروون في الآجل البعيد على الحياة العامة . وكان يهتم بالفقراء والفلاحين ويحميهم من اللصوص والأشقياء وقطاع الطرق . وظلت لهذا ذكرى كابوديسترياس « الأب جان » شعبية عند الاغريق . وأمر بزرع شجرة أبو فروة (الكستناء) وأدخل زراعة البطاطا . وفتح المدارس الزراعية لتنمية الحياة الريفية . وفي الوقت ذاته فتح الملاجئ والمدارس ، ومؤسسات التعليم للأطفال الفقراء والأيتام . وقد آوى سبعة آلاف طفل وثقفهم في هذه المدارس . وأهتم بالتعليم بالمعنى الأصلي ، وأدخل فيه مدارس التعليم المتبادل الذي يعلم فيه بعض الطلبة بعضهم الآخر تحت إشراف المعلم على الطراز الحر الأوربي وفتح في بوروس مدرسة للتعليم الثانوي ، ومدرسة للحقوق في آثينة ، ومدرسة للبحرية في هيدرا ، ومدرسة للضباط ، وأنشأ ثلاث مطابع ، ومكتبات ، وفتح المتحف القومي .

وفي الوقت نفسه ، حاول تحسين حالة الدولة المالية والاقتصادية . فقد كانت اغريقية ، بعد ثمانية أعوام من النضال ، في حالة محزنة : تحررت المدن في تريبوليتزا ، ولم يبق سوى خمسمائة منزل ، وفي آثينة

لم يوجد سوى ١٦٢ بناية هامة غير معطوبة . وكان الشعب ضعيفاً جداً : فقد كان في موريه ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً ، و ٢٠٠٠٠٠٠ في الجزر ، ومائة ألف في القسم القاري ، فيما وراء البرزخ . وكان ينقص اغريقية ، التي حددتها الدول على هذا النحو ، جميع المناطق الغنية ، وتساليا والجزر الغنية الكبرى ، مثل ساموس وكريت . وكانت الدولة دون موارد تقريباً : فقد كانت « الأموال القومية » التي كانت أموالاً تركية ، وبخاصة الأموال الدينية ، تؤلف نصف الأرض (التراب) ، بيد أنها كانت دون إدارة ولا تأتي بشيء تقريباً . وأسس كلبو ديسترياس مصرفاً قومياً في ايجين ، ولكن الورق النقدي لهذا البنك كان دون قيمة تقريباً . وكانت الضرائب ثقيلة بالنسبة لموارد السكان ، ومع ذلك ، لا تأتي بشيء ، ولا تستطيع الدولة أن تعيش إلا برسوم على الواردات والصادرات ترتفع أحياناً إلى ٣٠٪ .

واضطر كلبو ديسترياس ، لكل هذه السياسة ، أن يعتمد على الأجانب ، فقد أتى مشلاً للجيش بعلمين فرنسيين ، وقدم جهداً كبيراً جداً ، وجهداً للمستقبل ، ولكن هذا الجهد اصطدم بكل تقاليد اغريقية وعاداتها بعد أن طبق بصورة قاسية . وكونت إدارة كلبو ديسترياس بسرعة جمهوراً من المستائين : لأن هؤلاء الاغريق ، الذين عاشوا في الفوضى ، كانوا غير أهل للخضوع إلى النظام ، وليس لديهم حس بما ينبغي عمله لخلق دولة حديثة . وكانت تقاليدهم ، من جهة أخرى ، تقاليد ديموقراطية : فهم يكرهون أن يحكموا بالسلطة . ولذا بدا حكم كلبو ديسترياس مغالفاً لكل ما يعرفونه وكل ما يعتبرونه حقوقهم ، وكل ما كان سيأهم القومية . ولذا انسحب كبار زعماء حزب الاستقلال : انسحب بترو مافرو ميخاليس في مانيا منذ البدء ؛ وفي ١٨٣٠ انطوى جميع كبار الزعماء في هيدرا ، مثل

كوردوربوتيس ، مافروكورداتو ، مياؤليس ، كوليتيس ، ووقفوا
حيال حكومة كابو ديسترياس الاستبدادية ، وطالبوا بالحريات الدستورية .
وتأسست جرائد حرة متحمسة شديدة مثل جريدة « أبولون » و « الفجر » .
وفي شهر أيار ١٨٣١ نشبت ثورة في الشمال في القسم القاري ، ولكنها
أخذت بفضاعة ووحشية . وبدأت تظهر عصابات الأشياء في كل مكان
تقريباً ، وبخاصة في الجبال ، وهاجم قوافل المسافرين المنعزلين
وشجعت ثورة تموز ، في باريس ، مطالب الأحرار ورفعت المعارضة
دليلاً على ذلك الراية الفرنسية المثلثة الألوان . ومن جهة أخرى ، جعلت
ثورة تموز من القضية الاغريقية قضية خطيرة بالنسبة للدبلوماسية
الأوربية . فاذا ظهر في اغريقية النفوذ الروسي ، الذي يمثله كابوديسترياس
والحلل لاستبدادية ، فذلك يعني اخفاق الدول الحرة « الليبرالية » في
الشرق كله وفي البحر المتوسط . ويميز كابو ديسترياس غيضاً أمام المعارضات
التي أثارها حكمه فتبنى طرناً جائزة : علق الحريات الدستورية ، حرية
الأفراد ، الذين اوقفوا تعسفاً ؛ وحرية الصحافة ، بتعليق عدة صحف ؛
والغى البلديات التي كان الاغريق يتمسكون بها من أعماقهم ؛ وأقام محاكم
استثنائية ، واعتمد في سياسة القوة هذه على المقيم الروسي ودعم نفسه
بقوى الاميرال ريكورد البحرية . وعلى العكس توسط المقيان الفرنسي
والانكليزي وحاولا عبثاً مصالحه الرئيس والسياسين الاغريق .

ألف المعارضة حكومة حرة في هيدرا ، واقترح كابو ديسترياس
الضرب على يد هذه الحكومة بالقوة : أرسل سفناً احتشدت في بوروس ،
ولكن مياؤليس وضع يده على هذه السفن . فتدخل الاميرال الرومي ريكورد ،
وعندئذ أحرق مياؤليس السفن في شهر آب ١٨٣١ عوضاً عن أن
يسلمها . واجتاح الاسطول الروسي انتقاماً منه جزيرة بوروس فاستحال
إلى صحراء ، وتعالص صيحة الاحتجاج في كل اغريقية . وأمام ضربة

القوة هذه تدخل المقيان الفرنسي والانكليزي . وعندئذ قبل كابو ديسترياس دعوة المجلس القومي ، ولكن الانتخابات جرت وسط البلبلة والفوضى ، وكان طبيعياً أن تزيف ثمماً . أوقف المعارضون واتهموا أمام المحاكم بالخيانة العظمى ، حتى أن المجلس الذي كان ييماً ما كان ليمثل الرأي عن يقين ، ولم يستطع ان يجتمع تحت رئاسة كابو ديسترياس ، لأن هذا الأخير قتله أحد أبناء مافرو ميخاليس ، في ٢٧ ايلول ١٨٣١ (٩ تشرين الأول) عند دخوله إلى الكنيسة . وهكذا قلبت الحركة القومية أول حكومة اغريقية .

وأثارت خلافة كابو ديسترياس حرباً أهلية بطيئة أو فعلية دامت سنتين . ووجدت حكومتان : حكومة اوغستن ، أخي كابو ديسترياس ، وكان يدعمها فريق من النواب وكولو كوترونيس ، بينما أقامت الحكومة الأخرى في هيدرا وعاشت فيها وكان يدعمها سكان الجزر وأهل مانيا ومافرو كورداتو ، ومياؤليس ومافروميخاليس الذي نحتته جانباً الحكومة الرسمية . ومن جهة أخرى تألف فريق من الروميليون في الجهة المقابلة من خليج كورنث وكان زعيمه كوليتيس ، واعتبرت هذه الحكومة نفسها مدافعة عن الحرية السياسية ضد الطغاة . ونشب العداء في كل مكان تقريباً ، حتى ضد الفرنسيين ، ضد جيش الاحتلال الفرنسي الذي ظل في موريه . وكان الاغريق الرسميون يعتمدون على الروس ، والفوضى تامة . وحاول المقيمون التوسط عبثاً . وأخيراً ظل حزب كوليتيس الحر غالباً ، واستقر في آغروس . وفر اوغستن كابو ديسترياس حاملاً معه رماد أخيه في بداية نيسان ١٨٣٢ . وكانت هذه المحاولة نهاية نظام السلطة وامكانية الاغريق في اقامة حكم قومي .

وفي غضون ذلك استأنف مؤتمر لندن أعماله ، وبدأ في آخر ايلول ١٨٣١ بدراسة القضية الاغريقية ، بعد انقطاع دام عاماً ونيافاً . وكانت يراد دوماً انتخاب السيد الذي تريد أوربة أن تقيمه على اغريقية . وبعد مناقشات ، وقع الاختيار في شباط ١٨٣٢ على اوتون بافاريا ، وهو الابن الثاني للملك لويس الأول الذي كان محباً للهلنية ، فقد ثقف هذا الملك ابنه على حب التقاليد الاغريقية . وكان مربى الأمير الشاب اوتون الأستاذ ايرش ، فقد علمه في جو يعطف على الاغريق . وكان بلاط مونيخ مركزاً لحبة الهلنية في المانيا . مع هذا فقد فهم جيداً أن من الضروري وجود شروط أفضل مما في السابق لتسهيل تولية الملك الشاب ، واشترط البافاريون للقبول تحسين الحالة . وأخيراً تدخلت معاهدة بين الأمير اوتون والدول في ٧ أيار ١٨٣٢ : وبموجبها يعطى لقب « ملك » اغريقية لـ « أميرها » ، ويقدم اليه قرض بستين مليوناً تدفع على عدة أقساط ؛ وأن تعطى اغريقية حدوداً أفضل . وتم التفاوض مع القسطنطينية لتثبيت هذه الحدود : وبعد مساومات طويلة آلت المفاوضات ، في ٢١ تموز ١٨٣٢ ، إلى اتفاق يوطد حدود اغريقية بخط من خليج آرثا إلى خليج فولو ؛ وبالمقابل تقاضى الاتراك تعويضاً نقدياً .

وبانتظار مجيء الملك الشاب وبلوغه سن الرشد ، إذ لم يكن له من العمر سوى سبعة عشر عاماً ، نظمت وصاية في اغريقية عهد بها ، في آخر ايلول ١٨٣٢ ، إلى ثلاثة رجال بافاريين لهم قيمتهم : اومانسبرغ ، زعيم البافاريين الأحرار ؛ وماووير ، وهو وزير عدل سابق . وهайдك ، وهو جنرال سبق له أن خدم في جيش اغريقية . وصل الملك الشاب

نابوليا في ٣٠ كانون الثاني ١٨٣٣ ودخل المدينة رسمياً في ٦ شباط وسط
الابتهاج العام . وبقي على اليونان عمل تنظيمي كبير يجب القيام به .
ولقد وجدت اغريقية الآن في ذاتها عناصر لتنظيم هذه الحكومة .

بقيت تسوية وضع الاراضي الخارجية ، هذه الاراضي الاغريقية
التي لم يرد أن تعطى لاغريقية ، لأن اغريقية الجديدة لاتضم في الواقع
المناطق التي كانت مراكز أساسية للحركة القومية . أما المنطقتان القاربتان،
الروميلي وتساليا ، فقد تركتا لتصرف الأتراك دون شرط أو قيد ،
ودامت مطالبة الاغريق القومية بهذين الاقليمين الكبيرين . وكانوا يفهمون
تساليا على أنها اقليم واسع جداً نحو الشمال كما كان البرنامج الاغريقي ،
أي مطالبة الاغريق ، يشمل جنوب ماكدونيا حتى سالونيك . وبالتالي لم
يكن للاغريق ، في هذه النقطة ، أي ضمان ، بل أنهم تركوا لتصرف
الحكومة التركية كما في السابق .

أما الجزر الكبرى ، فقد تركت أيضاً خارجاً عن اغريقية مثل
ميثيلين ، كيو ، ساموس ، كانديا ، حتى ان الدول لم تهتم إلا بساموس
وكانديا ، اللتين طالب بهما الاغريق صراحة ورسمياً في مختلف مذكراتهم،
وأوصت تقارير السفراء في بوروس باعطائها لليونان . وحصلت الدول على
نظام خاص لجزيرة ساموس . وحافظ فيها أخيراً على الحريات الادارية.
وأثناء هذا الدور في الاستقلال والمفاوضات نجحت ساموس في بقائها مستقلة
تقريباً تحت زعامة رئيس اغريقي ، لوغوثيتيس . وحكمها مجلس من
الوجهاء الاغريق . وبوساطة الدول ، قبل اغريق ساموس الخضوع
للحكومة التركية ، مقابل العفو العام الذي منحه السلطان ، والحرية
المطلقة لادارتهم وحرية ممارسة دينهم ، وانسحبت الجيوش التركية شريطة
الحركات القومية-٢٥ .

أن تدفع الجزيرة للسلطان ضريبة سنوية قدرها ٤٠٠,٠٠٠ قرش ، وأن يسمي الباب العالي أميراً منتخباً من بين المسيحيين لحكم المدينة ، وأن يعطى الحكم الفعلي للجزيرة إلى جناليق ينتخبهم الوجهاء ، وأن تؤلف أمانة ساموس في داخل الامبراطورية العثمانية نوعاً من استثناء ، نوعاً من دولة صغيرة نصف مستقلة ، كياناً ادارياً على الأقل . ومنذ ذلك الحين هدأت جزيره ساموس وأغنت وظلت هذه حالها إلى اليوم الذي عادت فيه ، في الآجل البعيد ، إلى الأغريق .

أما جزيرة كريت (كانديا) الكبرى فقد ظلت قضيتها معلقة لأن السلطان أولى حكمها إلى محمد علي ، حاكم مصر ، الجزء القوي والمتين من الامبراطورية التركية ، ولم يكن محمد علي بالطبع مستعداً لنزع ملكيتها عنه ، بل على العكس ، رأى غداة الأزمة الاغريقية أنه لم يستطع أخذ المكافأة التي وعد بها من قبل وهي حكم موريه ، فطالب السلطان بحكم آخر ، حكم سورية ، عوضاً عنها ، وبدأت الأزمة بين السلطان والباشا عام ١٨٣١ ، ولم تسو قضية كانديا وبقي الكريتيون دون ضمان من الدول .

ونرى في قضية هاتين الجزيرتين أن التسوية نظمت بين اوروبا والحركة القومية الاغريقية . أما الجزر المجاورة للشاطئ التركي فلا يوجد فيها العمل الآن ، لأن الأغريق لا يستطيعون التفكير باستمرار النضال فيها . أما في كريت فقد ظلت الحركة القومية نشيطة جداً ، وستظل كريت في ثورة دائمة طوال القرن التاسع عشر كله .

وبقيت الجزر الايونية خارجة عن القضية الاغريقية ، وكانت الحالة فيها سيئة بخاصة ، لأن هذه الجزر كانت مركزاً فكرياً للهلينة ومركزاً للحركة القومية . وكانت انكلترا ، الدولة الاوربية الحرة الليبرالية ، تحكم

الاغريق فيها بشدة مفرطة ، وقد سوت كل شيء لتمنع هذه الجزر الايونية من الاسهام في حركة الاستقلال اليونانية ، وادارتها بصورة استبدادية ، بالرغم من الدستور الذي منح لها في العام ١٨١٧ ، واخضعها الحاكم السير توماس ميتلاند لسلطة قاسية واستغلها مالياً .

وكشف الزعماء الأحرار أمره مراراً في مجلس العموم ، مثل بانغ ١٨٢٢ ، أو لورد بروغون . ولكن الحكومة الانكليزية غطت ميتلاند . ومنذ بداية حرب الاستقلال ، جدد الانكليز كل حركة بمائة في الجزر الايونية : ففي ١٨٢١ نفي كل من انجدوا الاغريق وصودرت أموالهم ، واقامت المحاكم العسكرية في كل مكان . وقامت حركة في جزيرة زانت فاوقفت باعدامات جماعية . وحكم على سكان جزيرة سيريفو بالموت لأنهم أرادوا الاستيلاء على سفينة تركية . وصرح نداء بأن كل فرد يتصل ، بالاغريق « المتمردين » يعتبر متمرداً ويعاقب بالموت . وهدأت هذه السياسة العنيفة عام ١٨٢٣ عندما اعترفت حكومة كاننغ بحرب الاغريق . وعندما مات ميتلاند استعيض عنه بمحاكم حر وهو السير فويديريك آدم ، وسمح بتشكيل لجان اسعاف للاغريق وأوحت لجنة لندن المحبة للهلية للحاكم بتعليقات كاننغ الحرة .

ولكن الانكليز ظلوا ، على الاقل ، يكرهون كل محاولة يراد منها فصل الجزر الايونية عن ادارتهم وربطها باغريقية . وعلى اثر احتجاج ، قدمه الاغريق ضد القبض على مركب اغريقي في المياه الايونية ، اعطى حاكم الجزر الحكومة الاغريقية ، إلى كابو ديسترياس ، درساً قاسياً وصرح بأن لاصلة له بدولة « أسمية » لايعترف بها . ولقد رأينا عناد انكلترا في الحيلولة دون امتداد اغريقية من جهة ابيروس ، والجهود التي بذلتها لتوصل الحدود الاغريقية حتى مصب نهر الاسبروبوتاموس ، وتتفرع من الاغريق شاطئ

الادرياتيک المقابل للجزر الايونية . وفي العام ١٨٢٩ انتشرت اشاعات حول امكان ثورة يحاول الاغريق اثارها في الجزر في وقت ثبتت فيه الحدود بيروتوكول ١٨٢٩ . فما كان من الحكومة الانكليزية إلا أن أرسلت في ١٦ أيار تعليقاتها إلى المقيم الانكليزي في اليونان ، دوكنز ، تقول : « يتبنّ بالعبارات القوية إلى الكونت كابو ديسترياس كم سيكون سلوك اغريقية جنوبياً إذا ما بدأت الحياة السياسية ، التي دعيت لها ، بمحاولة تغيير تسوية أيدها ضمان اكبر دول أوربة ، وبخاصة محاولة من مصالح بريطانيا العظمى » .

وقد حافظت الحكومة الانكليزية على هذا النظام الاستبدادي في الداخل وعلى مبدأ حيافة انكلترا للجزر ، ولم يتحمل هذا النظام أي مناقشة في هذه النقطة . وهكذا نرى وجود أراضي اغريقية خاضعة للتير الأجنبي . ولهذا السبب يوجد استردادية اغريقية دائمة من أجل الجزر الايونية حتى عام ١٨٦٣ ؛ ومن أجل تساليا حتى عام ١٨٨١ ، وقد استعادها الاغريق في العام ١٨٩٨ ؛ ومن أجل الجزر وسالونيك حتى العام ١٩١٢ .

لقد كانت اليونان أول دولة مستقلة خرجت عن تجزئة الامبراطورية العثمانية ، واول دولة انشئت ، في أوربة عام ١٨١٥ ، على المبدأ القومي . كان انشاؤها عفوية ، وكانت مدينة بوجودها من حيث الاساس لذاتها . وجدت أمامها مفاهيم الحق العام القديمة ، التي كانت في البدء معادية ولم تقبل بوجود اغريقية الا في الحد الذي تكون فيه الدولة الاغريقية ييدقاً مفيداً للعبها الدبلوماسي ، ثم قلصتها حسب مصلحة الدول ضاربة بمصلحة الاغريق عرض الحائط ، وفرضت عليها شكلاً للحكم لا يتفق مع التقاليد القومية . وعلى هذا فالدولة الاغريقية ، كما تشكلت عام

١٨٣٢ ، غير تامة التشكل : فهي لم تتم على الصعيد القومي ، نظراً لبقاء مطالب يراد ظفرها وانتصارها وينبغي لذلك القرن التاسع عشر كله. ولم تتم على الصعيد السياسي ، لأنه ينبغي تكييف هذا الحكم الجديد الدخيل مع التقاليد القومية . وهكذا تبدو اليونان تجربة تاريخية على جانب عظيم من الأهمية .

ان تاريخ تشكل اليونان هام أيضاً تحت اعتبار آخر : فهو يربنا ، في الحقيقة ، بشكل جلي وبشكل مدهش ، استمرار المميزات القومية للشعب الاغريقي . وان ما رأيناه في هذه الدراسة كلها هو ، من جهة ، التجزئة إلى مناطق صغيرة جداً ؛ ومن جهة أخرى ، الفردية المفرطة وروح التعصب والتحزب المتطرفة التي تقسم الاغريق . وهاتان النقطتان : التجزئة في استقلال شبه بلدي ، والمبالغة في المنازعات الحزبية ، هما صفتان من صفات قدامى الاغريق . ومن وجهة النظر هذه يبدو الهيلانيون المحدثون سليلي الاغريق الأقدمين ، الآثينيين والاسبارطيين والبيوسيين . وهذا ما يجعلنا نعتقد بوجود استمرار لنفسية قوية تلفت النظر ، اما لأنها تتضح بصفات العرق ، واما لأنها تتضح باستمرار ظروف الحياة والتربية بالتقليد الذين فرضا على الاغريق ، في كل يوم ، المفاهيم نفسها التي فرضت على اغريقية القديمة .

وأخيراً ، ان تشكل اغريقية لم يخدم اغريقية وحدها فحسب ، بل كان مثلاً يحتذى أيضاً . فقد أعطى قوة لا تقاوم لفكرة القومية ، وصنع اجماع الرأي الاوربي ، الا بالطبع اجماع الحكومات ، لصالح هذه القومية الجديدة . وفي هذا المعنى ، كانت الحركة القومية الاغريقية عنصراً من أقوى العناصر في تقويت أوربة الحلف المقدس .

الفهرس

تاريخ الحركات القومية

الجزء الأول

يقظة القوميات الأوربية.

مقدمة

القومية في ميزان التاريخ

الحركات القومية الأوربية
في النصف الأول من القرن التاسع عشر

الفترة الأولى

القومية والوطنية

الفصل الأول

الأصول العقائدية لمبدأ القوميات

المدرسة الفلسفية الفرنسية ٢٨ : جان جاك روسو ٣١ . المدرسة
التاريخية الألمانية ٣٦ : هردر ٤٥ .

الفصل الثاني

الأصول التاريخية للقوميات الأوربية

بولونيا ٥٢ . هونغاريا ٥٧ . الدباط الهونغاري ٦٥ . مجالس الاقاليم

(الكوميثات) ٦٦ . التأثير الديني ٦٨ . التأثير الارستقراطي ٦٨ .
اليونان ٦٩ . الكنيسة ٧٠ . البلديات ٧٣ . الفنازيون ٧٥ . التجار ٧٦ .
الجاليات اليونانية ٧٦ . الكلفت ٧٨ . الجزر الايونية ٨١ . ايرلندة ٨٢ .
النظام السياسي ٨٥ . الكنيسة الانغليكانية ٨٦ . الملاكون ٨٧ .

الفصل الثالث

الثورة الفرنسية والقوميات الأوربية

مذهب الثورة وسياستها ١٠٢ . أثر مذهب الثورة في البلدان المجاورة ١١٠ :
إيطاليا ١١٠ . سويسرا ١١٤ . الاقليم الريناني ١١٦ . أثر الثورة في
البلدان البعيدة ١٢٤ . هونغاريا ١٢٥ . بولونيا ١٢٦ . المانيا ١٣٢ .
الحكومات ١٣٢ . الشعب ١٣٣ . النبلاء . الأمراء ١٣٥ . المهاجرون
١٣٦ . الحركة القومية اليونانية الأولى ١٤١ . انتشار الأفكار الثورية
١٤٣ . ريغاس ١٥٠ . كوريه ١٦٠ . ايرلندة ١٦١ . عصيان ١٧٩٨ .

الفصل الرابع

أوربة النابوليونية والقوميات

أفكار نابوليون وسياسته ١٧٧ . أثر الامبراطورية في المانيا ١٨٣ .
تعديل الامبراطورية الجرمانية (٢٣ شباط ١٨٠٣) ١٨٣ . أثر الامبراطورية
في إيطاليا ١٨٩ . أثر الامبراطورية في بولونيا ١٩٤ . رد الفعل القومي
ضد الحكم الفرنسي ١٩٧ : اسبانيا ١٩٧ . الجيش النظامي ١٩٩ .
الشعب ١٩٩ . الطبقة النبيلة ٢٠٠ . الاكليروس ٢٠٠ . فظاعة النزاع
٢٠٢ . شمول الحركة الاسبانية ٢٠٢ . يقظة النعرة القومية ٢٠٣ .
روسيا ٢٠٥ . هولندة ٢٠٧ . بافلوفا ٧٠٨ . بروسيا ٢١٠ . تأسيس

الجيش ٢١٠ . اصلاح الحكومة والادارة ٣١٢ . الاصلاح الاجتماعي ٢١٢ .
المقاومات الفردية ٢١٥ . الحركة التيرولية ٢١٦ . عصبة الفضيلة ٢١٦ .
الوطنية الأدبية ٢١٨ . آرندت ٢٢٠ . فيخته ٢٢١ . شليرماخر ٢٢٥ .
الصعوبات المالية ٢٢٦ . الصعوبات المعنوية . معارضة بلدية برلين . تعيين
وضع اساتذة الجامعات ٢٢٧ . رجال العمل ٢٢٨ . شتاين ٢٢٨ .
ايطاليا ٢٣٣ . الحياة الفكرية والمعنوية ٢٣٦ . فوسكولو ٢٣٧ .
مونتني ٢٣٧ . حروب التحرير ٢٣٩ . بولونيا ٢٣٩ . بروسيا الشرقية ٢٤١ .
اللاندهر ٢٤٤ . تنظيم اللاندهر ٢٤٥ . حروب التحرير في البلاد
الأخرى ٢٥٤ . في اسبانيا ٢٥٤ . في هولنده ٢٥٥ . في بلجيكا ٢٥٦ .
المعارضة الدينية ٢٥٦ - ٢٥٧ . الأزمة الاقتصادية ٢٥٨ . نظام
الشرطة ٢٥٩ . في ايطاليا ٢٦٤ . في ايطاليا الشمالية ٢٦٥ . في ايطاليا
الجنوبية ٢٦٧ .

الفصل الخامس

اوروبا ١٨١٥

الهدف والمنهج ٢٧٧ . حركات الحرية ٢٩٠ . المانيا ٢٩١ .
بروسيا ٢٩٥ . ايطاليا ٣٠٠ . اسبانيا ٣١٢ . روسيا ٢١٤ .

الفصل السادس

اليونان أول دولة قومية

الثورة ٣١٩ . الأزمة الاغريقية والتدخل الأوربي ٣٤٣ . تشكل المملكة
اليونانية ٣٧٣ .

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبا

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأول : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)

الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)

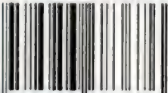
الجزء الثالث : الوحدات القومية

الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية

الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية - الاشتراكية

علي مولا

ISBN 978-9953-68-367-0



9 789953 683676

تاريخ الحركات القومية

الجزء الثاني

يقظة القوميات الأوربية الحرية والقومية

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

تاريخ
الحركة القومية

يقظة القوميات الأوروبية

الجزء الثاني

الحرية والقومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين جاطوم

دار الفكر

الطبعة الأولى

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

طبع في دار الفكر بدمشق - شارع سعد الله الجابري - ص . ب ٩٦٢
هاتف ١١٠٤١ - ١١١٦٦ - برقية فكر



إلى

الرواد الأوائل

حملة مشاعل التحرير القومي

تحيةة ومجداً

أَحْكَامُ الْقَوْمِيَّةِ الْأُورَبِيَّةِ
فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ

الْقِسْمُ الثَّانِي

الْحُرِيَّةُ وَالْقَوْمِيَّةُ

المقدمة

الدور ١٨١٢ — ١٨٤٨

يعتبر الدور الممتد من ١٨١٥ إلى ١٨٤٨ ، من وجهة النظر القومية ، أوضح من عهد الثورة الفرنسية والامبراطورية ، لأن القوميات استيقظت فعلا في هذا الدور على أساس الحرية السياسية ، ونشأت بحق القوميات الأوروبية ، ان في عالم الأفكار أو في عالم الوقائع .

إن الشكل ، الذي شهدنا به القوميات في الجزء الأول من الحركات القومية ، كان بسيطاً على قدر الامكان ، وتجلى بالدفاع الوطني ضد الغاصب الأجنبي ، أي انه كان عاطفة بسيطة جداً ، غريزية ، عفوية ، دون وعي أو شعور تقريباً ، أو على الأقل دون فلسفة ، ودون مذهب فكري نظري . وانا لتساءل ما ستكون هذه العاطفة القومية عندما لا يكون لرد الفعل الوطني غاية أو هدف ، أي عندما لا يكون هنالك غاصب قاهر ؟ وفي الواقع ، ان الوضع لم يختلف بالنسبة لبعض القوميات عندما عادت الى النزاع الذي بدأت به ، لأن هذا الوضع بقي نفسه ، لم يتغير ، وهذه حال اليونان وبرلنده ، ويمكننا القول في هذه الحال ان لا انقطاع في التاريخ . فقد ناضل اليونان ضد الحكم التركي ، والاييرلنديون ضد الطغيان الانكليزي بعد ١٨١٥ ، كما كانت الحالة بعد ١٧٨٩ . أما في البلاد الاخرى ، مثل المانيا وايطاليا ، فقد زالت اليد التي كانت تضطهدا ، ولكن ما زال في ألمانيا شيء من الروح القديم الذي يمكن

أن نسميه روح المحارب القديم ، ، ونجده في الجمعيات الوطنية ، والجمعيات الرياضية ، والتعبئة العسكرية ، وكراهية الأجنبي التي تلاحق العناصر الدخيلة في كل مكان وفي كل مناسبة ، حتى في اللغة الدارجة ، ولكن هذه الحالة كانت وقتية ولم تدم طويلا .

لذا ينبغي للقوميات قواعد أخرى غير هذه العاطفة الوطنية البسيطة لتعتمد عليها ، أي كان على هذه القوميات أن تنتقل إلى عالم السياسة . ان فكرة الحوية هي التي أوجدت القوميات في هذا الدور الثاني ، موضوع هذا الكتاب ، وذلك لأن القومية لم تعد مجرد عاطفة فحسب ، بل مطالبة ، ولا مجرد غريزة ، بل مذهباً فكرياً . ولا شك في أن سبب هذا الانتقال يرجع ، في الأصل ، إلى حادث واحد وهو الشكل الذي صيغ به الوضع الأوربي الجديد الذي حل محل الامبراطورية الفرنسية بعد عام ١٨١٥ .

الفصل الأول

الحرية الفرنسية وانعكاساتها الدولية

لقد خنقت سياسة متورنيخ والمؤتمرات آخر حركة لروح المقاومة والتحرير التي ظهرت في إسهام الشعوب في تقويض الامبراطورية الفرنسية، وزال ، على هذا النحو ، العنصر الذي ظل ، حتى الآن ، يؤلف جوهر هذه القومية الأولى وهي كره فرنسا . غير أنه من الممكن وجود عقائدية (ادبولوجيا) أخرى لا تتمسك إلا بالحاجات السياسية التي كانت تتمثل ، في ذلك الحين ، بالحرية .

كان نظام الحكم المطلق ، الذي فرض على أوربة كلها ، سياسياً واكليركياً معاً ، واكليركياً لجميع الديانات الارثوذكسية والبروتستانتية والكاثوليكية ، حيثما وجدت . وأنسى هذا النظام الثقيل والضعيف معاً الطغيان النابوليوني وأعباءه ، لأنه كان نظام طغيان للطغيان . ولقد كان من حسنات الامبراطورية الفرنسية ، على الأقل ، أن عادت على الشعوب بالفائدة بسبب نظامها وفوائد الاصلاحات التي أتت بها والمشاركة في سياسة العظمة . وحدث في الأفكار نوع من المثالية والاعجاب والتعلق بنابوليون ، وبدأ اجلاله يظهر في أوربة : فمن ذلك أن البولوني مودانسكي كتب يقول : « كانت النابوليونية في فرنسا تعني ، بالنسبة لنا ، شيئاً كالوطنية ، وكذا الحال في بلجيكا وفي ألمانيا . وهنا نجد شيئاً يلفت النظر

حقاً: فقد تشكلت في بالاتينا، في ألمانيا الغربية ، جمعيات المحاربين القدماء ، محاربي الجيوش النابوليونية ، واحتفلت في ١٥ آب بعيد الامبراطور . ونظمت، في ألمانيا الغربية هذه ، أشعار كثيرة ، وألفت قصص ، ورسمت صور ، على شرف الامبراطور ، وغرس ، عبر ألمانيا ، صف من أشجار الحور على الطريق الذي سلكه نابليون للحاق بجيشه العظيم .

وتوازياً مع هذه الحركة ، التي خلطت في فرنسا بين فكرة الثورة وذكرى نابليون ، وجد عمل آخر في أوربة يخلط بين نابليون من جهة ، والحركات القومية من جهة أخرى ، على الرغم من قيام حركات قومية ، كما رأينا في الواقع ، ضد نابليون . فقد اعتمد على بعض التصريحات التي نجدها في «مذكرات» نابليون في جزيرة القديسة هيلانة ، ونذكر منها ، على سبيل المثال ، ان نابليون كان يقول في معرض كلامه عن الألمان والايطاليين والاسبانيين : « لقد كان بودي أن أجعل من هذه الشعوب شعباً واحداً ، بل أمة واحدة » . وكان يصرح ، في تلك الجزيرة نفسها بشأن ايطاليا ، بأن هدفه كان : « تربية الايطاليين تربية قومية » ؛ وأضاف في يوم آخر : « ان روما هي المدينة التي سيختارها الايطاليون ذات يوم عاصمة لهم » . وتكلم عن حق ايرلنده في الانفصال عن انكلترا ، وحق الألمان في الاتحاد : « لو جعلتني السماء أميراً ألمانيا ، لحكمت دون شك الثلاثين مليوناً ألمانيا متحدين » .

وهكذا حول رد الفعل ذكريات نابليون إلى حجج لصالح القومية ضد تسوية أوربة عام ١٨١٥ .

وكان لهذا النظام من الحكم المطلق والسلطة العامة استثناء أخذ يعمل لصالح فرنسا : فقد تمتعت هذه الدولة بنظام الحزبية المدنية والسياسية ،

ومنحها ملكها ميثاقاً ، وكانت الحياة السياسية فيها كثيفة اعتباراً من ١٨١٥ . وكان صوتها ، في هذا الصمت بل في هذا الجبل العام ، يتردد خاصة وينتقل بعيداً ، كما كان الصوت الوحيد الذي يسمع في أوربة : فقد كان نفوذ انكلترا الفكري العقائدي ضعيفاً فعلاً ولا يؤثر في الشعوب . لأن النظام الانكليزي لم يكن شيئاً جديداً ، ولأن الانكليز لا يهتمون بنشر أفكارهم إلا قليلاً ، وأخيراً لأن حياتهم السياسية كانت انكليزية نوعياً ولا يمكن أن تكون درساً للشعوب الأخرى . ولهذا الأسباب مجتمعة لعبت فرنسا دور المربي في أوربة .

ومع ذلك ، فلم تنعش فرنسا وحدها الحركات القومية التي ستقوم في أوربة . بل سينضم اليها جهد عميق يؤثر في الجواهر القومي ، ويقوم به تلاميذه ردر أو خلفاؤه ، ونجده في تيار الأفكار الفلسفية الجديدة . ولم تكن الحركة المستقلة ، التي ضربت فرنسا فيها المثل ، مغالفة لهذا الجهد العميق ، وستعقدان مع بعضها في المضمار القومي . وهكذا نعود إلى الحالة التي كانت في نهاية القرن الثامن عشر ، قبيل الثورة الفرنسية ، ولكن في مرحلة متقدمة نوعاً ما ، ويجري الخلط من جديد بين فكرة الحرية وفكرة القومية من جهة ، وبين رسالة فرنسا واستقلال الأمم من جهة أخرى .

١ - الدرس الفرنسي

لقد أصبحت فرنسا مربية أوربة ومعلمة لها ، ولا سيما بعد أن أبدى للعهد الرجعي اختلافاً مذهليين دور فرنسا السيامي في أوربة ، وقد أصبح ضعيفاً ، لأن الدبلوماسية الفرنسية كانت ملزمة على الأقل بالانطواء وأحياناً بالطاعة ، وبين اشعاعها الفكري العظيم . لقد كانت

حركة الفكر الفرنسي في العهد الرجعي كثيفة في المضار الأدبي والسيامي والفني ، و استقت هذه الحركة الابداعية الهامها من أوربة ، حتى ان نوعاً من 'النفوذ والتداخل قد تم بين الأدب الألماني والانكليزي والأدب الفرنسي ، ونهياً في فرنسا ، بالمقابل ، نظام جديد للأفكار فرنسي جداً وشع في أوربة . وأعطت فرنسا لأوربة درساً مياسياً ظهر بشكل حركة فكرية عامة ، ولم يكن بصورة نوعية وأساسية قومياً .

الحزب القومي . - لقد أخرجت فرنسا «المذهب القومي» لنفسها في بادئ الأمر . وعلى عكس ما مر في القرن الثامن عشر ، حيث كان الانطلاق من الأفكار إلى الوقائع ، نشأ الحزب القومي في فرنسا منطلقاً من الحوادث : لقد نشأ من رد الفعل ضد الاحتلال والمعاهدات ، وضد خذلان الهزيمة عام ١٨١٥ . ثم أضيفت إليه أنواع العناصر المتضررة من العهد الرجعي والجيش وضحايا الارهاب الأبيض وغير ذلك . وكان الفرنسيون يحنون إلى العظمة المفقودة ويحز الألم نفوسهم من اقتطاع حدودهم . وفي الوقت نفسه كانت الحياة السياسية في الداخل عجيبة ، وكان للحزب القومي ، الذي أسهم فيها ، برنامج أخذه عن البيان الذي ألقى به مجلس ممثلي المائة يوم والدستور الذي صوت عليه هذا المجلس عام ١٨١٥ في فترة هذا الحكم الأخير لنابوليون بعد عودته إلى فرنسا . وقد رفع هذا الحزب القومي الأمرين ، المطلوب القومي والمطلوب الحر ، إلى مصدرهما وهو السيادة القومية وسيادة الشعب ، ولم يقبل بسيطرة طبقة من الطبقات في الداخل ، ولا بسيطرة الأجنبي في الخارج . ولذا أخذ المذهب الفرنسي القومي مظهراً مزدوجاً : وهو التوكيد الديموقراطي والتوكيد القومي معاً . وأعرب هذا الحزب القومي ، من الوجهة العملية ، عن أفكاره

ببعض حاجات أو مطالب : فمن ذلك انه نفر من آل بوربون الذين عادوا في عربات الأجنبي ، وبشر بكره معاهدات ١٨١٥ . وهذا المعنى كان الحزب القومي حزباً ثورياً وتركيبه يدل عليه : لقد كان يسمى ، في الأصل ، حزب المستقلين ؛ وبضم بين عناصره جماعات من الجمهوريين ، مثل لافاييت ، وضباطاً وضباط صف بوناپارتيين وارانديت جمعية الفحاميين ، وهي جمعية مرية كبرى تأسست بعد ١٨٢٠ ، أن تعيد للشعب ممارسة السيادة القومية . وكانت على اتصال بالجمعيات السرية في أوربة : مع جمعية الفحاميين الإيطاليين ، ومع عصبة الفضيلة (التوغند بوند) في ألمانيا ، أي ان هذه الحركة الثورية كان لها طابع دولي ، بالرغم من أنه لم يكن أي اتفاق بين هذه الجمعيات لقيادة حركة عامة مشتركة ، وعبرت عن نفسها ، في فرنسا ، بؤامرات عسكرية ، بعد بعض المحاولات الثورية .

هذا هو الوجه الثوري للحزب القومي . بيد أن له وجهاً برلمانياً أيضاً . فقد كان يكافح سياسة العهد الرجعي الخارجية ، سياسة اشتراك فرنسا بالحلف المقدس . وكان المستقلون يهاجمون سياسة باسكيه المترددة ووزارة ريشيليو : فمن ذلك ان دست جملة في الرسالة التي وجهت إلى الحكومة في قضية السياسة الخارجية ، وشجبت سياسة الدوق ريشيليو حتى سقطت في كانون الأول ١٨٢١ . وكانت المعارضة بمخاصة عنيفة ضد الحملة الفرنسية على اسبانيا : فقد اشترك اليسار في معارضته مع اليسار المتطرف (أقصى اليسار) وقام بالنضال في المجلس دوايه كولار ودوليسير وبينيون والجنرال فوا ومانويل . وتوصل النقاش بسرعة إلى أقصى درجات العنف ، وطرده النائب مانويل من المجلس في العام ١٨٢٣ . وفي الحملة الاسبانية نفسها حاولت جماعات من الأحرار ان تقاوم في جبال البيرينه ، وكان

بقودها الكولونيل فابيه ، حتى إن ضابطاً قديماً يدعى آومان كاويل انخرط في صفوف الاسبانين بغية اخفاق الحملة الفرنسية التي ذهبت لاختاد ثورتهم . وعارض الأحرار الفرنسيون في هذه الحملة مبدأ عدم التدخل أي احترام الحركات القومية في الدول الأجنبية .

ومع هذا فقد أخفقت هذه الحركة الثورية ومات نابليون في ٥ أيار ١٨٢١ ، وسمح هذان الحادثن بتطهير هذه الحركة المضطربة قليلا والثورية في البدء ، وبنقلها إلى صعيد المذهب بعد أن أخفقت عملياً .

وكانت النتيجة ، التي حصل عليها هذا الحزب القومي ، الفصل بين فرنسا الحرة وبين مسؤولية سياسة الحكم المطلق في أوربة ١٨١٥ . وهكذا ظهرت فرنسا خصماً وبالتالي حليفاً لكل من آلمهم نظام ١٨١٥ في أوربة .

الاعلام . - لم يضم الحزب القومي إلا جماعة قليلة ، ولذا فان شروط التصويت والتصويت المزدوج خاصة ابعدت تأثيره الفعلي بسرعة ، فضلاً عن انه لم يكن إلا صوتاً في مجموعة واسعة كثيراً . وابتداء من ١٨٢٠ بحاجة قدمت فرنسا إلى أوربة مذهباً حراً معقداً كثيراً .

وفي الواقع ، ان الاختلاف بين فرنسا وباقي أوربة ، عدا انكلترا ، هو أنه وجد في فرنسا رأي عام يعبر عن نفسه في المناقشات البرلمانية ، وفي الصحافة ، وفي نشاط المكتبات والنشر الفرنسية ، وباختصار في كل ما يسمى الاعلام . وبذا كان صوت فرنسا عاماً ويؤثر في كل الأفكار ، ويمتد إلى جميع البلاد ، ويشع على باقي أوربة ، ويفرض نفسه على أناس من أقصى اليمين : مثل شاتو بريان الذي ظل ، طوال حياته ، مدافعاً متحمساً عن حرية الصحافة . وان أكبر خطأ ارتكبه آل بوربون ، وكان سبباً من الأسباب

الأساسية التي أدت إلى سقوطهم ، هو أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار هذا الرأي العام وأرادوا أن يحكموا ضده .

لقد وجد ، بفضل هذا الاعلام ، نقاش واسع في الافكار ، وأخذ يتناول مختلف أنواع المشاكل . وكانت العهد الرجعي من اغنى العهود بمناقشة المذاهب التي وجدت في الحياة الفرنسية . ومع ذلك ، فلم تكن أفكار الثورة وحدها المصدر الذي استقت منه أوربه ، لأن المذاهب السياسية ، التي ظهرت في فرنسا في ذلك العصر ، حركت جميع الأحزاب . لقد وجدت مذاهب يمينية ، مثل مذاهب بونالد ، وهي مذاهب تقليدية تتصل في فرنسا ، لحد ما ، بأفكار هردر ؛ وكان بونالد يرى ، في الواقع ، أن « تركيب » الشعب هو نتاج تاريخه وتقليده . وقد أعطت نظريات بونالد هذه مع نظريات جوزيف دوميستّر حججاً للمدرسة التاريخية السويسرية و الألمانية بمثلة في آراء هالار و سافيني والمحافظين الألمان الذين كانوا أنصاراً للقومية دون حرية . وإلى جانب مذاهب بونالد ، وجدت نظريات أساسية صدرت عن لامانيه : وكانت تأثير لاهوت لامانيه في الدفاع عن الديانة المسيحية ، أي نظريته في « الحس المشترك » ، عظيماً على اليقظة الدينية في أوربه ، وليس في فرنسا وحدها ، كما كان تأثير حربه في الآجل عظيماً أيضاً . وظهر تأثير لامانيه في ألمانيا الجنوبية خاصة وفي بلجيكا ، وكانت مونيخ ، في آخر العهد الرجعي ، مركزاً للأفكار المسيحية الحرة والحية جداً .

أمام هذه النظريات اليمينية ، وجدت نظريات اليسار ، وكان زعيمها الأسامي بنيامين كونستان ، فقد كان يبشر بأن الفردية هدف اسمي للتشريع ، وإن الدولة لا تستطيع الاعتداء على الحرية ، ودافع عن الفرد

ضد الدولة ، ووضع نظرية الحكم التمثيلي والسلطة الوزارية البرلمانية .
وبين نظريات اليمين ونظريات اليسار كان النظريون يحتلون الوسط :
كان دواية كولار يعلم « السيادة المتشكلة » معارضاً بها سيادة الحق
الالهي و سيادة الشعب ؛ ويعتبر التمثيل الانتخابي وظيفة ، وظيفه
يعرفها القانون ، وليس تفويضاً للسيادة كما تريد الثورة ، وينظم
توازن السلطات المتساوية لتأليف الهيئة السياسية . ويرى غيزو أن
السيادة ليست خاصة إلا بالعقل ، وإن السلطة يجب أن تعطى للكفاءات .
ولا نجد في كل هذه الأنظمة الكبرى الفلسفية والسياسية مذهباً
خاصاً بالقومية ، ولكن هذه المذاهب كانت تبريراً للطلب الاساسي
الذي يحفظ للشعوب : الحوبة ، الحرية التي هي الشرط الأول للقومية
وكل هذه المذاهب تبرز تعاون المجتمع في حياة الدولة ، أي توسيع الدولة
على الصعيد القومي .

وفي هذا المجموع من الافكار التي كانت تضرب وتناقش في العهد الرجعي ،
خارجاً عن المذاهب الفلسفية والسياسية ، تجدر الاشارة إلى تأثير المدرسة
التاريخية الفرنسية . ففي العهد الرجعي بدأت المدرسة التاريخية الفرنسية
وكان يشعر بها كحاجة نظرية عندما كان الفلاسفة السياسيون بحاجة
للتدليل التاريخي : فقد دعم شاتوبريان « عبقرية المسيحية » بما اعتقد
أنه توثيق تاريخي كامل ؛ وكان لامانيه بحاجة الى تحقيقات تاريخية
كبيرة لوضع أسس مذهبه . وكانت فلسفة فيكتور كوزني تعتمد ايضاً
على أساس من تاريخ الفلسفة وهكذا كان التاريخ حاجة لجميع هذه
النظريات في الفلسفة السياسية .

هذا ولم نضع مشكلة القومية أمام المؤرخين . ولكننا نجد في آثارهم

بعض اتجاهات تحملهم على تعريف الأمة . فقد استؤنف في العهد الرجعي نقاش القرن الثامن عشر في العناصر المقومة للدفاع الفرنسي ، على اثر بعث النظريات الفرنجية ، التي قال بها الكونت دو هولوزيه . وقام على هذا النحو جدل في الفكرة القائلة بأن فرنسا كانت ، في الأصل ، نتاج أمتين توضعنا فوق بعضها ، الأمة الغالية والأمة الفرنجية . وجعل اوغستين تييري من هذا النقاش نوعاً من تفسير وشرح عام : فهو يرى في تاريخ الشعوب المختلفة ، التي درس ثورة المضطهدين فيها ضد سادتهم ، ثورة جاك بونوم ضد الأمراء في فرنسا ، وثورة السكسون ضد الغزاة النورمانديين في انكلترا . وكانت آثاره الأساسية في عام ١٨١٧ د محاولة في ثورات انكلترا ، وفي ١٨٢٥ د فتح النورمانديين لانكلترا ، ، وفي ١٨٢٧ د رسائل في تاريخ فرنسا . وكان غيزو مؤرخاً موثقاً وأكثر يقيناً من حيث الطريقة من اوغستين تييري : ففي ١٨٢١ و ١٨٢٢ نشر دروسه التي ألقاها في السوربون في د أصول الحكم التمثيلي في أوربة ، وأبان فيها أن اتجاه التاريخ ينزع نحو شكل الحكم الحر ؛ وفي ١٨٢٣ نشر د محاولات في تاريخ فرنسا ، ؛ وفي ١٨٢٦ و ١٨٢٧ ، دراساته الاولى في د ثورة انكلترا في القرن السابع عشر ، ، وفي ١٨٢٨ بدأ درسه الأكبر في تاريخ الحضارة في أوربة ثم في فرنسا . ومن نظريات غيزو تخرج هذه الفكرة ، وهي ان العنصر النوعي لتاريخ فرنسا هو الصعود التدريجي للبرجوازية . وقلب تييري أفكار أو ذكريات الثورة الفرنسية بدراسة هذه الثورة كمحادث تاريخي وبين تسلسل الأحداث في د تاريخ الثورة ، في عشر مجلدات صدر من ١٨٢٣ إلى ١٨٢٧ . وأخيراً كان سيسموني مؤرخاً واقتصادياً معاً : نشر في التاريخ من ١٨٠٩ إلى ١٨١٣ د تاريخ تاريخ الحركات القومية م (٢٠)

الجمهوريات الإيطالية ، ، وبدأ في العام ١٨٢١ « تاريخ الفرنسيين » .
وفي الوقت نفسه أي من ١٨١٩ إلى ١٨٢٤ صدرت كتبه المطولة في
الاقتصاد السياسي ، ثم تناول بعض أشكاله الجديدة في العام ١٨٢٦ .

ولم يكن هؤلاء المؤرخون الفرنسيون الكبار مغلقين عن النظريات
الخارجية لأن حركة الأفكار الفرنسية كانت على صلة بمجرى حركة الأفكار
الأوربية : كان غيزو على صلة بطرق ونتائج العلم الجرمانى . وفي
١٨٢٥ ترجم لورتييه « بحوث في القومية » ، مؤلفه يان . وفي ١٨٢٧ و
١٨٢٨ ترجم ادغار كينييه إلى الفرنسية « فلسفة التاريخ » لهردر . ولم
يعلم الفرنسيون صناعة التاريخ للشعوب الأخرى ، لأن هذه الشعوب
تعرفها كالفرنسيين بل ومن الممكن القول انها تعرفها أفضل منهم ،
لأن المدرسة التاريخية الألمانية تمتاز في ذلك العهد ، بسعة وتفوق في
الطرق غير منازعين ولا مدافعين . ولكن تأثير المؤرخين الفرنسيين في
الحركة الأوربية كان عظيماً بفضل مناقبهم في التأليف والشكل ، وبفضل
موهبتهم في معالجة الأفكار ، وارتفاعهم فوق الرواية المحضة لآظهار
نظريات كبرى أو أفكار كبرى عامة . وعلى هذا النحو يتضح إعجاب
غوته ، الذي عبر عنه في محادثاته مع اكوهان أمين سره ، بالمدرسة
الفرنسية : فقد عاد خلال مرات عديدة ، عام ١٨٢٩ ، في أحاديثه
على أهمية هذه المدرسة : في ١٧ شباط ، وفي ٢ ، و ٣ ، و ٦ نيسان
قال ، في معرض كلامه عن الثلاثة اساتذة الكبار في السوربون ، فيلمان ،
كوزن ، غيزو : « ان هؤلاء الرجال الذين ينظرون إلى جميع الاشياء
بفكر حر وتحت زاوية جديدة ، ويذهبون دوماً على خط مستقيم إلى
الهدف ، على حين أن غيرهم ظل ، حتى هذا اليوم ، يدخل إلى الحديقة

وبأخذ طرفاً ملتوية ، ان هؤلاء الرجال هم على درجة من الجرأة تمكنهم من فتح ثغرة في الجدار وصنع باب في المكان الذي ينفذ منه إلى المشى الاساسي ، (١٧ شباط) . وبعد بضعة أسابيع أعرب إلى إكرمان « عن إعجابه بالنفاذ وسعة النظر ورجاحة العقل الكبرى عند هؤلاء الرجال الذين توصلوا إلى معرفة كاملة لماضي فكر القرن التاسع عشر ، وهذا ما انتج بالطبع نتائج خارقة » . وكانت بفضل بحاسة غيزو ويعجب بطريقته وذكائه .

وكانت جاذبية هذه المدرسة التاريخية الفرنسية بالنسبة لأوربة تظهر في الفكر المذهبي والفكر الفلسفي الذي يتطلع إلى استخلاص مبدأ الأشياء من التاريخ ، وبذا تكون دروس التاريخ مفيدة للعصر الحاضر .

تأثير القضية اليونانية . - وفي السنوات الأخيرة من العهد الرجعي أقل نجم المناقشات الكبرى النظرية الصرفة في الأفكار السياسية والقومية ، وكانت الأفكار التي اقترحها الفرنسيون لتربية أوربة غنية ومعقدة ، ولكن كانت لها قيمتها الذاتية وقيمتها النموذجية . وكان هذا التعقيد ملائماً في حينه ، حتى ان المطلب القومي في السنوات الأخيرة زال في فرنسا ، لأن الاهتمام بالسياسة الداخلية ، حيث كانت الاحزاب في نزاع ضد حكومة فيليل ، نقل الأفكار القومية البحتة إلى الصعيد الحلفي . ولكن القضية اليونانية خرجت في ذلك الحين ، وكان لتشكل القومية اليونانية قيمة نموذجية ، ولعلنا نذكر أنه أدى إلى اجماع الرأي بين الاحزاب ، وأن النخبة الأوربية كانت لصالحه . وهكذا كان للقضية اليونانية تأثير مزدوج : فقد أعطت الفكرة القومية قوة لا تقاوم وقضت على النظام الاوربي لعام ١٨١٥ قضاءً مبرماً ، من جهة ، لأنها انشأت دولة جديدة على أساس

قومي ؛ ومن جهة أخرى، لأن الحكومات قاومت الاعتراف بها. ولا يغرب أن تشكل المملكة الاغريقية يرجع الفضل فيه بصورة أساسية إلى الدبلوماسية الفرنسية ، وستكرر هذه السابقة الهامة بعد ثورة ١٨٣٠ ، عند تشكل الدولة البلجيكية .

وفي غضون هذا الدور ، الذي انكشف فيه المطلوب القومي وراء النضال السياسي ، استمر المفهوم القومي في تشكله ولو بشكل أصم ، وسينكشف تقدمه في السنوات الأخيرة من العهد الرجعي . ولا شيء أدل على ذلك من أنه أخذ يتسرب إلى أفكار أحزاب اليمين: فمن ذلك أن لافيونيه ، وزير الشؤون الخارجية في وزارة بولنيك ، قوم في هذا الاتجاه الدبلوماسية الفرنسية بعد أن ظلت دون حراك في وزارة فيليل . وفهم المتطرفون انفسهم قيمة المطلوب القومي . وما كان في السابق مفهوماً عند شاتوبريان نفسه أصبح الآن لدى مجموع الحزب الملكي فكرة مشتركة عامة تقريباً . وكانت فكرة بولنيك العميقة تهدف إلى أن تحصل فرنسا على قسم من برنامجها القومي . وقد أعد مشروعاً لتنظيم أوربة ، انطلاقاً من القضاء على الامبراطورية العثمانية ، وأمن به لفرنسا امتلاك بلجيكا . وبمقتضى الحاجات نفسها في استئالة الرأي نحوه ومشايعته الرأي القومي ، علق أهمية خاصة على حملة الجزائر ومع ذلك نجب الملاحظة ، ان المعارضة السياسية التي قامت ضد بولنيك في الداخل لم تمكن جهوده في السياسة الخارجية من أن ترد إليه الفضل الذي يستحقه

وبالمقابل ، تشكل ، بالعكس ، في آخر ١٨٢٩ وبداية ١٨٣٠ حزب قومي ثانٍ ووسع بكثير من الأول لمعارضة حكومة العهد الرجعي . فقد أسس الصحافيون الثلاثة : تيير ، مينيه ، آرمان كاريل ، في كانون

الثاني ١٨٣٠ جريدة وأعطوها اسماً له مغزاه وهو « القومي » . وتآلف فريق من الشبان الجمهوريين في آخر ١٨٢٩ واعتمدوا على تقاليد المؤتمر الوطني (الكونفاسيون) في عهد الثورة الفرنسية الكبرى ، وأخذوا يتباهون بلقب « الوطنيين » وطالبوا به في جريدتهم « المنبر » .

ويجب ألا يظن بأن العهد الرجعي في المضمار الخارجي كان بالضرورة دور ممحياً ، ولم يكن له تأثير عميق في أوربة . لقد كرر على أوربه درس الحرية والفكرة في أن حياة الشعوب معلقة بانتصار الحرية . لقد تلقى نوعاً ما دروس الثورة والامبراطورية ووضحها وجعل أفكار الثورة وحوادث الامبراطورية قابلة للتمثل لدى الأمم الآخذ بالتشكل .

٢ - الرسالة الفرنسية على المحك

وهذا المذهب ، الذي ألفته فرنسا واقترحت على أوربة في العهد الرجعي ، وضعت ثورة تموز ١٨٣٠ على محك التجربة والاختبار . لقد كانت هذه الثورة ضربة خطيرة لأوربة عام ١٨١٥ ، ففيها انهار جزء من أجزاء النظام الأوربي الاساسية ، وهو سلالة آل بوربون التي أعادها الأجنبي إلى فرنسا وثبت من أجلها حدود فرنسا ووضعها السياسي ، هذا فضلاً عن أن ثورة تموز أثارت في أوربة دويماً في الأفكار وحركة واسعة ، وذلك لأن هذا الحادث لم يبق فرنسياً فحسب ، بل أصبح أوربياً .

مذهب ثورة تموز ١٨٣٠ . - لقد بدلت ثورة تموز وضع فرنسا تماماً بالنسبة إلى القضية القومية ، وامتازت في الواقع بثلاث صفات : كانت ثورة حرة ليبرالية ، وثورة مناوئة للاكليروس ، وثورة قومية . لقد أخذ الأحرار على العهد الرجعي الممحاء البلاد في الحفل الأوربي .

وكان رمز هذه الثورة وهذا المطلب الجديد تبني العلم المثلث الألوان ، علم الثورة والامبراطورية . والحجة التي أعطيت في الأصل لصالح دوق اورلئان المرشح للملك ، هي أنه أسهم في معارك الثورة وحروبها ، واشترك بل وقاد جيش الثورة في فالمي وفي جيباب . وأبدى رجال ثورة تموز مطالب قومية ووطنية : فقد قال غودفوا كافينياك في ٣١ تموز ١٨٣٠ إلى دوق اورلئان ، وهو الملك لوي - فيليب في المستقبل : « انها ليست ثورة حرة ليبرالية ، فكر بذلك جيداً : انها ثورة قومية » . وعرض الشبان الجمهوريون على غيزو ، في ٦ آب ، اثناء مناقشة إعادة النظر في الميثاق ، برنامجهم والشروط التي وضعوها لدعم النظام الجديد ، ومن بين هذه الشروط المذكورة التي كتبها بوانفيلليه : « لنزحف بجراحة على الراين ولنسترد الضفة اليسرى » .

وبما يعطي إلى ثورة تموز هذا الطابع القومي هو أن حكومات ١٨١٥ فكرت بالاتحاد أمامها في ائتلاف وأخذت تتسلع ، وبدأت أنها متهيئة للزحف على فرنسا . غير أن لوي - فيليب لم يفسح أمامها المجال واستطاع أن يفصل انكلترا عن جميع الدول ، بعد أن أكد لها تخلي فرنسا عن كل 'منفعة تتعلق باطماع أرضية ، وبفضل انكلترا اعترفت أوربة به . ولكن الثورة كانت لها نتيجة مباشرة وهي فصل أوربة إلى كتلتين متعارضتين : فرنسا ، وتدعمها انكلترا الليبرالية ، ضد أوربة الحكم المطلق .

واستمر هذا المطلوب الأول وأفصح عن نفسه في برنامج كان برنامج اليسار كله ؛ وأخذت الصحف الفرنسية « تتكلم بمعاودة الدخول إلى حدودنا ، واستعادة ضفة الراين اليسرى » . وأبلغ هؤلاء الصحافيين كان

أرمان كاريل رئيس تحرير جريدة « القومي » . كتب في ٥ تشرين الثاني ١٨٣٠ . « يجب أن تكون الثورة تحريراً لفرنسا في الداخل والخارج » .

وبدأ كاريل حملة تطالب بحاربة أوربة : « ان الحق العام لأوربة لا يمكن أن يؤرخ في واترلو ، بل في أبامنا ، في تموز ! » ، وطالب بإعادة النظر المباشرة في « معاهدات ١٨١٥ الخزية » . وكتب . « ان الحكومة لا يمكن ، دون أن تخون مصالح فرنسا وتخونها بشكل مجرم وجبان ، وشائن ، أن تسمح بأن تكون الضفة اليسرى لنهر الراين تابعة إلى حكومة أخرى غيرها أو إلى أمة تتفق وإياها في وحدة أفكار تامة » (١٧ نيسان ١٨٣١) . وكان مقتنعاً بأن جيوش أوربة غير قادرة على الوقوف أمام الشعب الفرنسي ، أمام الجنود المواطنين ، الذين يدفعون الجنود المحترفين . وفي بعض الأحيان ، في أيلول وفي آخر كانون الأول ١٨٣٠ ، نرى في صفوف اليسار دفعاً لضم بلجيكا إلى فرنسا : فقد طالب بذلك نائبان وهما : الجنرال لامارك ، وموغن . وكانت رجال ثورة تموز مقتنعين بأن كل شيء ممكن لفرنسا ، وان أوربة تنتظر من فرنسا القيادة . وقد أعرب لوي بلان في تاريخه ، « تاريخ عشر سنوات » ، عن المفاهيم التي كانت تجري آنذاك في فرنسا والتي كان يشارك بها . « لم ير بعد شيء مثل ذلك في التاريخ ، لقد ظهرت الدول المتغطرة صرعى ؛ ولن نحيي الأمم بعد الآن إلا بمساعدة فرنسا ومماحها » .

وفي بداية ١٨٣١ هجرت بسرعة فكرة استعادة الضفة اليسرى لنهر الراين ، ووضع برنامج الضم جانباً ، وتغلبت الفكرة الليبرالية (الحرية)

على الفكرة القومية . فقد كان يراد بسط المكسب الذي حققته الثورة في فرنسا ، وهو التحرير الفرنسي ، على الشعوب الأخرى ، وذلك بمعاودة الدعاية الجيوندية للأفكار الثورية في أوربة ، وحرب تحرير الشعوب ، وعلى الأقل ، عند الحاجة ، دعم الشعوب الشائرة على طغاتها بالأسلحة الفرنسية . وكانت قضية تحرير القوميات إحدى النقاط الست في البرنامج السياسي لجريدة ' المستقبل ' التي يحررها لامانية . وقامت الصحف الليبرالية كلها بحملة اجماعية لصالح الثورات في أوربة : وكتبت جريدة ' الكرة ' (الغلوب) : ' إن أماني أوربة تدعو فرنسا للصف الأول من بين الأمم ، فلتقبل باعتزاز هذه الوظيفة العالية ، ولتمسك بيد قوية صولجان العالم ، وإذا دفعت حتى النهاية ، فلتضرب بشدة الأمراء والباطرة الارستقراطيين الذين يستشرون بعنادهم الأحقى في الحفاظ على حكم شعب لصالح شعب آخر ، .

وهكذا أصبحت فكرة رسالة فرنسا ، فرنسا محررة الشعوب الأخرى ، مذهباً فرنسياً وفكرة رائجة .

الثورة البلجيكية . - ولكن الثورة لم تنفرد بفرنسا ، فبعد سنتين ، اضطربت أوربة بحركات سياسية لم تنسج بخاصة على منوال الثورة في فرنسا ، بل كانت أكثر تعقيداً منها . غير أن الثورة في فرنسا كانت ، على الأقل ، بالنسبة لهذه الحركات ، فرصة سانحة ومشجعة . فقد انفجرت قبل آخر العام ١٨٣٠ ثورتان : ثورة في بروكسل في ٢٥ آب ، وثورة في فارسوفيا في ٢٩ تشرين الثاني .

ونستحق الثورة البلجيكية دراسة خاصة . لأنها ولدت ، كالثورة

الاغريقية ، دولة جديدة في أوربة . ولقد اسهمت فرنسا في هذه الحركة ، ويجب أن يميز في موقفها حيال هذه الثورة أمرين : موقف الرأي وموقف الحكومة .

موقف الرأي الفرنسي . - اتجه الرأي بما سمي « حزب الحركة » ، معارضاً في ذلك « حزب المقاومة » . فقد وجد في باريس جمع صغير من البلجيكيين الديمقراطيين اللاجئين ، مثل الزعيم بوتز وتيلمانس . وبعد ثورة تموز أقام الأحرار الفرنسيون مأدب على شرفهم ، وألقوا بندايات لتحرير البلجيكيين وأرسلوا رسلاً إلى بروكسل ، وكان بعضهم يفكر ويؤمل بضم بلجيكا إلى فرنسا مثل : بينيون ، لافيت ، دوبون دولور ، وهم وزراء ، وكانت هذه الفكرة تداعب خيالهم ، وكانت منتشرة بخاصة في عالم اليسار المتطرف (أقصى اليسار) ؛ حتى أن لوي بلات لام حكومة تموز لوماً غنياً لأنها لم تغتفر هذه الفرصة وتوسع فرنسا نحو الشمال . وعندما قامت الثورة في بروكسل انتظم متطوعون في باريس وألفوا الجوقة الباريسية ؛ وانخرط فرنسيون آخرون في الجيش البلجيكي ضباطاً وضباط صف ، نذكر على سبيل على المثال منهم جنفال وكان مؤلف النشيد القومي البلجيكي « لابرابانسون » .

وإذا أدرك الفرنسيون أن امكان ضم بلجيكا كان وهماً وضلالاً ، فقد دعموا ، على الأقل ، بقواهم كلها البلجيكيين في تنظيم دولتهم : شجعوا الكونغرس الوطني البلجيكي على أن يسوي وحده مشاكل تنظيم المملكة دون أن يتم بأوربة : وألقى بينيون لهذا الغرض خطاباً عظيماً في المجلس الفرنسي في ١٣ تشرين الثاني . وليكيدوا للوي - فيليب آثاراً قضية ترشيح دوق لوشتانبرغ ابن أوجين بوهادنيه لعرش بلجيكا .

وهاجوا بعنف انصاف الحلول التي اتخذها مؤتمر السفراء ، ثم هملوا على قدر استطاعتهم للحملة الفرنسية عام ١٨٣١ و ١٨٣٢ التي خلصت البلجيكيين من الجيش الهولندي . ودعم الرأي الفرنسي بجرارة النظريات القومية التي قال بها البلجيكيون المتشددون ، حتى ان هذه الحركة كانت في بعض الأحيان تضائق الدبلوماسية الفرنسية بل وكادت تقسد القضية البلجيكية .

موقف الحكومة الفرنسية . - وكانت الحكومة الفرنسية بالطبع اكثر سياسة وحذراً ، وقدمت للبلجيكيين خدمة جلي : فبفضل الدبلوماسية الفرنسية انشئت الدولة البلجيكية وقبلتها أوربة . ولا شك في أن حكومة لوي - فيليب لم تكن بعيدة عن المنفعة كل البعد ، ولكنها قبلت بالتسويات أي بالحلول الوسط . ولم يكن تاليران ، وكان سفيراً في لندن ، ولا لوي - فيليب مشبعين بنظريات القومية ، بل كانا يعملان من وجهة نظر دبلوماسية صرفة ، واقتضت ترتيباتها الدبلوماسية تسوية لقضية البلاد المنخفضة وانتهت أخيراً لصالح القومية البلجيكية . ومنذ البدء جعل لوي - فيليب أوربة تقبل مبدأ ترك البلجيكيين وأنفسهم في حركاتهم الاستقلالية : ففي ٣١ آب (كانت ثورة بروكسل في ٢٥ منه) صرح الكونت هوليه إلى السفير البروسي ، دوفورتو ، بأن الجيوش البروسية إذا دخلت بلجيكا ، فان الجيوش الفرنسية تدخلها مباشرة لدعم البلجيكيين . ثم حمل لوي - فيليب لندن على قبول مبدأ الفصل بين البلاد المنخفضة وبلجيكا مقابل تصريح أعرب فيه عن تخلي فرنسا المطلق عن هذه البلاد . وتقامم تاليران مع آبودين ، وزير الشؤون الخارجية الانكليزي ، ثم مع خلفه بالمستون ، على عرض القضية البلجيكية على مؤتمر السفراء المنعقد في لندن ، وحمل المؤتمر على قبول مبدأ الهدنة في ٤ تشرين الثاني . وفي ٢٠ كانون الأول قبل المؤتمر الدولي

استقلال البلجيكيين بتسوية اتفق عليها بشأن البلاد والوضع الدولي للدولة الجديدة ، وفي ٢٠ كانون الثاني ضمنت أوربة حياد بلجيكا بعد أن قبله المؤتمر . وأخيراً في ٢٧ كانون الثاني تقرر أن أسس دستور المملكة الجديدة .

وتخلت الحكومة الفرنسية عن التوسع الأرضي ، وبالتالي عن البرنامج القومي . واكتفت بتأمين الأمن الفرنسي على حدودها الشمالية بإزالة الدولة الفاصلة (الحاجزة) التي شكلت ضدها في العام ١٨١٥ ، وتغطت بالعكس ، بدولة محايدة دوماً على حدودها الشمالية . وكان لهذه السياسة فائدة مزدوجة : للبلجيكيين ، بإنشاء دولة مستقلة ؛ وللسياسة الدولية بمصالحة فرنسا وانكلترا بزوال المشكلة القديمة ، مشكلة البلاد المنخفضة التي كانت سبباً في النزاع بين هاتين الدولتين منذ قرون . ومقابل هذا النجاح قبل لوي - فيليب بعض التسويات الأرضية في تعريف بلجيكا ، ورفض أن يكون ابنه الدوق دونومود ملكاً لبلجيكا بعد أن انتخب في شهر شباط . وكان البلجيكيون يؤملون عن هذا الترشيح أو الانتخاب أن يجروا فرنسا للدفاع عن مملكتهم . وظل لوي - فيليب على الصعيد الدولي وقبل باختيار ليوبولد دوساكس كوبورغ ملكاً للبلجيكيين ، وتمت التسوية النهائية للدولة البلجيكية بمعاهدة الاثني عشرة مادة المؤرخة في ٢٦ حزيران ١٨٣١ .

وبعد هذه الخدمة الرفيعة قدمت الحكومة الفرنسية للبلجيكيين خدمة أخرى أعظم منها وأنقذتهم من نكبة . فعندما أراد الجيش الهولندي استعادة بلجيكا ودخلها في ٣ آب ١٨٣١ ، كان رد الفعل العفوي للحكومة الفرنسية مباشراً ، ودون أن تشاور الدول الأخرى أرسلت

الجيش الفرنسي لنجدة البلجيكيين . وكان جيش الجنرال جيرارد سريعاً وممكن من ٩ إلى ٢٠ آب أن يجبر الهولنديين على التخلي عن بلجيكا . وعندما لم يقبل ملك البلاد المنخفضة ، غليوم ، بمعاهدة الاربع والعشرين مادة المؤرخة في ١٥ تشرين الأول ١٨٣١ اقترح لوي - فيليب أن تفرض عليه بالقوة ، وانطلق الجيش الفرنسي لاسترجاع آففرس ، آخر حصن لم يحل عنه الهولنديون ، بحملة سريعة دامت من ١٥ تشرين الثاني إلى ٢٣ كانون الأول ١٨٣٢ .

وانشئت الدولة البلجيكية بفضل فرنسا ، وإذا لم تكن مطابقة مطلقاً للتطلعات القومية وأما في البلجيكيين القومية فذلك لاعتبارات السياسة الداخلية وبسبب كراهية انكلترا التي اضطر لوي - فيليب أمامها أن يقبل بتسويات للحفاظ على الاتفاق الدولي . هذا وتجب الإشارة إلى أن لوي - فيليب حاول مرتين ، ودون جدوى ، أن ينتهز الفرصة لاصلاح نسوية حدود ١٨١٥ واستعادة هذه الاقطاعات الخفيفة ، فيليبفل ، ماريا نبورخ ، بويثون ، التي جرت عام ١٨١٥ ؛ إلا أن لوي - فيليب استطاع أن يحصل من الحكومة البلجيكية على إزالة مواقع هذا « الحاجز » أكثر من المؤتمر نفسه .

وهكذا نرى ، في القضية البلجيكية ، أن الحكومة الفرنسية ، وإن لم تتبع تماماً برنامج الحزب القومي الفرنسي والبلجيكي ، فقد دعمت على الأقل هذه السياسة الجديدة التي أدت إلى إنشاء دولة قومية ، دولة بلجيكا .

قضية بولونيا . - أما في قضية بولونيا فقد كانت النتائج مغايرة تماماً . لقد كان الفرنسيون يعتبرون دوماً بعث بولونيا عنصراً من العناصر الأساسية في تجديد أوربة . وكانت فرنسا تشعر بندم قديم بسبب تقسيمات

القرن الثامن عشر ، وبعاطفة وحدة نفسانية مع البولونيين في الوقت الذي كانت نظرياتها في الحق العام تجعلها تقبل بيعت الدولة البولونية . ولقد جعل الفرنسيون ، وبخاصة منذ ١٨١٥ ، فكرة القومية البولونية نقطة من نقاط برنامجهم . لقد كانت الهجرة البولونية الاولى بخاصة عسكرية ، وانصهرت في الجيش الفرنسي . وكانت بولونيا تريد أن تعيد بناءها على أسس جديدة . وفي ١٨١٥ أوجد المالكون الجدد لبولونيا في مختلف أقسام الدولة أوضاعاً ملائمة :

في غاليسيا ، لم يتم الحاكم النمساوي إلا قليلاً بهذا الاقليم الثاني وترك الماغناث البولونيين احراراً في حياتهم العاطلة وفي السيطرة الاقطاعية التي يارسونها على فلاحهم . وعرفت غاليسيا مركزاً فكرياً هاماً في مدينة لامبرغ أو لقوف في اللغة البولونية ، حيث أسس البولوني الثري ، الكونت اوسولانسكي ، في العام ١٨١٣ معهداً ، ومكتبة ومتحفاً ، ووثائق ودروساً للغة والتاريخ والآداب البولونية .

وفي بروسيا ، اعطى فريدريك غليوم الثالث رعاياه الجدد وعوداً صريحة في العام ١٨١٥ : « وانتم أيضاً ، لكم وطن ، وستدخلون ملكيتي دونما حاجة إلى التخلي عن وجودكم القومي » . ووعده خاصة باحترام اللغة البولونية . وفي الواقع ، عين للاقليم حاكماً بولونياً قريباً لأسرة آل هونتسولرن ، وهو الامير رادتسيفيل . واعتمد على الاكليروس وعامله معاملة حسنة : وقد أعرب المطران ، رئيس أساقفه لوفيتش ، الأمير كارينسكي عن تعلق الاكليروس البولوني بحكم آل هونتسولرن . وصدرت في العام ١٨١٩ براءة ملكية تحمي الفلاحين من تجاوز الأمراء . وفي

١٨٢٢ انشئ دباط قومي في بوسن واحتومت اللغة البولونية في المدارس .

في مملكة بولونيا ، كانت القسم المهام القسم الروسي الذي أطلق عليه القيصر الكسندر في العام ١٨١٥ اسم د مملكة بولونيا . وقد حفظ لها سيادها القومية في كنيتها وفي مدارسها . وكان للمملكة نقدها (حملتها) ، وجاركتها ، وجيشها وادارتها . وكان الروس الوحيدون في بولونيا نائب الملك قسطنطين ، أخ القيصر ، والمفوض الامبراطوري ، أما باقي الادارة فكان بولونيا ، حتى ان الكسندر منح بولونيا دستوراً مع مجلسين : المجلس الأعلى ، والمجلس الأدنى ، وكان ينتخب بالتصويت الضريبي ، وزارة بولونية . ومن الطبيعي ان لم تكن هذه الوزارة مسؤولة أمام المجلسين ، وأن النشاط التشريعي لهذين المجلسين كان ضعيفاً ، وما عليها إلا أن يصوتا على القوانين الجديدة والضرائب الجديدة . ومع هذا فقد كان يوجد في هذه المملكة البولونية الصغيرة من الناخبين ما يفوق عدد الناخبين في فرنسا بموجب ميثاق ١٨١٤ . وكانت السياسة التي تسلكها الوزارة البولونية سياسة نافذة وقوية . فمن ذلك أن الوزير المسمى لوييكي ، الذي يسمى كوليير البولوني ، تشبهاً بكوليير الفرنسي وزير لويس الرابع عشر ، نظم الادارة المالية تنظيماً حسناً ، وانشأ مصارف ، وشركات حسم ، ومما ازدهار المادي في المملكة : لقد انشئت بخاصة صناعات جديدة ، صناعات الأقمشة ، وهيئت لتأخذ أهمية كبرى في لودز ، وزاد السكان بنسبة مليون ونصف في خمسة عشر عاماً . ولم تضائق الحكومة الروسية الحياة الفكرية ، بل على العكس ، لقد تشكل مركزان هامان للحركة البولونية حول الجامعات : في فيلنو في ليتوانيا التي لم تكن داخلة في المملكة البولونية ، وفي فادسوفيا . وفي

فيلنو كان القيم على الجامعة ، ويسميه القيصر ، الأمير تشارتوويسكي البولوني . وفي هذه المنطقة الليتوانية الداخلة في روسيا ، تشكل مركز للحضارة البولونية يضم علماء وأساتذة آداب ، مثل الأخوين سنياديكسي وكان أحدهما كيميائياً والآخر رياضياً ، وبخاصة مؤرخاً سيلعب فيما بعد دوراً في الحركة البولونية وهو يواشيم لولوفيل . أما في فارسوفيا فقد أخذت جامعته أهمية عظمى وانشئت بجانبها « جمعية أصدقاء العلوم » . ووجدت في كل هذا حركة نشيطة جداً لم تكن في إلهامها بولونية فحسب بل سلافية بشكل عام .

وهكذا كانت الظروف المادية والعامة للحياة في أقسام بولونيا المختلفة سعيدة ، ويبدو ، إذا أخذنا بالمنافع المادية ، ان بالامكان أن تشايح بولونيا سادتها الجدد .

ومع هذا فان الناس لم يكونوا مسيرين بمنفعتهم المادية فقط ، بدليل أن معارضة قومية تشكلت مباشرة ضد روسيا ، لا ضد بروسيا وضد النمسا ، مع أن روسيا وحدها ، كما رأينا ، هي التي أعادت بناء نواة بولونيا .

وكانت هذه المعارضة على صعيدين: معارضة ليبرالية (حرية) ومعارضة قومية ومن حيث السياسة الصرفة يأخذ البولونيون على الدستور في أن القيصر أعطاهم إياه غير كافٍ : فلم تكن دورة الديباط الا كل عامين . وسلطاته غير كافية . ولم يكن القيصر لينكر ذلك . فقد ذكر الديباط في ١٨٩٨ ان سلطته التشريعية محدودة بالقوانين الجديدة . وفي العام ١٨٢٠ صوت الديباط بالاجماع إلا ثلاثة أصوات على برنامج مطالب قومية ، فأجاب القيصر في العام ١٨٢١ بجواب مهدد: فقد هدد بولونيا بجذف جزء من

حرياتها ، إذالم تظهر بأنها أهل للبقاء في النظام الذي منحته ، . وقويت معارضة البولونيين والديباط السياسية للحكومة الروسية في عهد القيصر نيقولا وكان رجعيًا في أعماقه ، ولكنه ، مع ذلك ، ابقى الدستور البولوني الذي أقسم عليه منذ تلمه العرش وتوج في بولونيا . وبلغت هذه المعارضة نقطة الذروة في دورة الديباط في شهر أيار ١٨٣٠ : فقد عارض البولونيون المفوض الامبراطوري نوفوسيلتسوف واعتبروه جاسوساً للقيصر ، كما عارضوا سياسة الاستبداد المستدير نوعاً ، التي سلكها الوزير لوبيكي .

وظهرت هذه المعارضة بخاصة على الصعيد القومي . وكانت الشكوى الكبرى ، التي قدمها البولونيون للروس ، من تقلص بولونيا وتحديد مملكة فارسوفيا وجعلها أصغر بكثير من بولونيا التاريخية . وبالفعل كانت حصة روسيا من بولونيا ٦٣٤٠٠ كم^٢ ، على حين أن المملكة كلها كانت ١٢٧٠٠٠ كم^٢ . وقد تشكلت ، في الواقع ، من الحصة التي أخذها الروس عام ١٨١٥ أكثر بكثير مما تشكلت من بولونيا القديمة . وكان البولونيون يطالبون باعادة بناء دولتهم القديمة من الوجهة الأرضية . ففي ١٨١٥ احتج كوزيوسكي العجوز بجرارة على تقليص بولونيا . وطالب البولونيون بليتوانيا وكرانيا ، وما من أحد كان يفكر في ذلك حين أن من الممكن يوماً ما وجود قومية ليتوانية وقومية اكرانية . وكان هذا الاقليم يؤلف ما يسمى « التخوم الروسية - البولونية » التي منع الروس القيصر من ربطها ببولونيا نفسها . وكان يطالب بـ « بولونيا الكبرى » أو بولونيا القديمة رجال الآداب ، كالشاعر ميسكيفيتش في « الاغاني التاريخية » ، التي صدرت عام ١٨١٦ ، والمدرسة الابداعية البولونية ، على حين أن المدرسة الاتباعية ، بصورة عامة ، كانت محبة للروس .

ولدت هذه المعارضة الليبرالية والقومية حزينين قادا النضال بشكل مختلف أحدهما عن الآخر : الحزب الأول وكان يضم أشد المتزمطين ، وكانوا ، كسائر أحرار أوربة في ذلك العصر ، ينظمون في جمعيات سرية كالجمعية التي تشكلت في ١٨٢٤ وعرفت باسم « الجمعية القومية الوطنية » . وقد كشفت الضابطة الروسية أمرها وحكم على زعمائها بالموت . وحاول هؤلاء الأحرار أن يتفاهموا مع الجمعيات السرية الروسية المعاصرة أثناء الثورة عند جلوس القيصر نيقولا الأول . وتعرض للخطر بعض البولونيين مع زعماء ثورة بطرسبورغ ، وأوقفوا ، وحاكمهم الديباط وحكم على بعضهم بالسجن خمس سنوات وبرأ ثلاثة آخرين . وفي ١٨٢٦ تشكلت جمعية سرية أخرى وأخذت اسم « اتحاد الضباط » وكان هؤلاء الضباط شباناً من تلاميذ المدارس العسكرية ، وقد انضم اليهم مدنيون وصحفيون ونواب . وكان غرضهم اعداد ثورة في بولونيا بمساعدة الجيش البولوني . وتهيئت هذه الثورة المسلحة في العام ١٨٢٨ .

وكان هؤلاء الأحرار البولونيون على صلة بضباط الجيش والمفكرين ، وكانت فكرتهم اعادة بناء بولونيا التقليدية وكره الروس كراهية شديدة ، ويسمى « المحر » مقابل معارضة جماعة آخرين معتدلين يسمون « البيض » . ويساقون عادة من بين رجال الطبقة الارستقراطية في المجتمع ، من كبار الموظفين البولونيين والاكليروس ، وكانوا من أنصار الانتظار وترك سنوات الخطر السيئة تمر ، والاكتفاء بالحفاظ على ما حصل عليه أي بالدستور البولوني ، وعدم اعطاء الروس حجة لتهديم النظم الليبرالية (الحرية) .

وعندما قامت ثورة ١٨٣٠ الفرنسية أحدثت فوراً عظيماً وأمالاً تاريخ الحركات القومية (٣)

كبيراً . وفتح القصر نفسه المناسبة أداة الثورة ، لأن الجيش البولوني جند لضرب الثورة البلجيكية . واثارت قطعات هذا الجيش في ٢٩ تشرين الثاني في فارسوفيا واستولت على قصر البيلفيدير ، ولكن الدوق الأكبر قسطنطين تمكن من الفرار مع الجنود الروس في الجيش . ثم تشكلت حكومة مؤقتة ودعي الديباط للانعقاد .

حاول البيض أن يوجهوا الحركة ، وترعموها وسلمت القيادة إلى جنرال كان في الجيش النابوليوني وهو شلوبيكي ، وقام هذا بمفاوضات مع قسطنطين والقيصر ، ولكن القصر صرح في بيان ١٧ كانون الأول بأنه يشترط شرطاً أولاً وضرورياً وهو خضوع البولونيين خضوعاً كاملاً . وعجزت الحكومة البولونية بسرعة عن تلبية مطالب المتطرفين ، الحر ، الذين سيطروا على الديباط المنتخب . وفي ٢٠ كانون الأول صوت الديباط على « بيان الشعب البولوني » وهو : « ان الشعب البولوني خرج من حالة الخضوع والتبعية التي كان فيها ، وقد وطد العزم على ألا يعود إلى السلاسل التي حطمها ، والا يضع سلاح أجداده قبل أن يحصل على الاستقلال والسلطة ، الضمانين الوحيدين للحرية ، أو يؤمن الحريات ، وله ملء الحق مزدوجاً في أن يعتبرها تراثاً نبيلاً من أجداده وضرورة عاجلة في الحاضر . ولن يتخلى عن النضال قبل أن ينضم إلى أخوته الراسخين في غل بلاط سان بطرسبورغ ، وقبل أن يحررهم ويجعلهم يشاركون في حرياته وفي استقلاله . » وأمام هذه الأهمية التي أخذها الحر انسحب البيض أي المعتدلون وشلوبيكي ، في كانون الأول وفي كانون الثاني ١٨٣١ .

وأعلن الحر سقوط آل رومانوف والحرب على روسيا . ووجهوا نداءً إلى أوربة ، ودخل الجيش البولوني ليتوانيا .

أحدثت ثورة بولونيا في فرنسا فعلاً سحرياً : فقد تشيحت لها الأحزاب
وجميع السياسيين ، من لافايت الى مونتالامير ، للقضية . وتألفت
لجان لمساعدة البولونيين .

وساندت جميع الصحف الحركة ، من صحيفة « القومي » الى صحيفة
« الدستور » . وألف بيرانجييه أغاني أنشدت في شوارع باريس . وطالب
لافيت باصلاح « خزي ١٨١٥ » ، وتقسيم بولونيا بالسلاح . وعلى اثر قداس
أقيم للاحتفال بالذكرى السنوية لوفاة كوسيووسكو ، في ٢٣ شباط ،
قامت مظاهرة في باريس ضد سفارة روسيا ، وضرب الجمهور نوافذها
بالحجارة . ووجه فرنسيون رسائل سباب وشتائم وتهديدات إلى القصر :
فمن ذلك أن الجنرال بوتييه كتب إلى القصر يقولوا الأول رسالة تبدأ
بهذه الكلمات : « ياسيد ، أعتقد بأن بربرتك في أقصاها » . ودفع
اللاجئون البولونيون في فرنسا السياسيين والحكومة للتدخل .

ماذا يمكن أن تقوم به الحكومة الفرنسية لصالح بولونيا ؟ من
البدهي ، شيئاً قليلاً ، وكما قيل في القرن الثامن عشر : تعالى الله
كثيراً ونأت فرنسا كثيراً . لقد أعلنت الحكومة البولونيين على لسان
سفيرها الدوق مورغار الذي عاد إلى سان بطرسبورغ ، بأن من المستحيل
عليها أن تدعمهم بالسلاح ودعهم إلى الاعتدال ، وصرح وزير الشؤون
الخارجية ، سيباستياني ، إلى سفير روسيا في فرنسا : « ان تقويض
هذه المملكة سيكون عملاً مناقضاً لبنود مؤتمر فينا » ، وطالب الحكومة
الروسية بالحفاظ على المملكة البولونية ، وقدم وساطته . وأبعد كانيمير-
بيريه بالحال فكرة التدخل المسلح ، ولكنه حاول ، على الأقل ، تدخل
دبلوماسياً : اقترح في ٢٠ حزيران ١٨٣١ على انكلترا والنمسا القيام
بتدخل مشترك لدى القصر .

ولكن الانكليز رفضوا في ٢٢ تموز . ومع ذلك حاولت فرنسا
« تدخلاً معنوياً » لدى الحكومة الروسية ، ولكن نسيلاود رفض
محاولات السفير الفرنسي .

وتجمع بسرعة جيش روسي يتألف من ١٢٠٠٠٠ رجل وحمل على البولونيين في شهر
شباط ، وشيئاً فشيئاً دحر البولونيون قرب فارسوفيا ، ثم توقفت العمليات أثناء
الكوليرا ، واستؤنفت في آخر الصيف بقيادة الجنرال باسكيفيتش وصل الجيش
الرومي أمام فارسوفيا . وعرض باسكيفيتش على البولونيين الخضوع مقابل
العفو العام وبقاء الدستور . ولكن العناصر المتطرفة تزعمت الحركة
البولونية وأخذت تذبح الأبرياء الروس في سجون فارسوفيا . وطالب
البولونيون بالاستقلال والحدود القديمة ورفضوا كل مفاوضة مع الروس .
ولذا عاود باسكيفيتش العمليات ، وضربت فارسوفيا بالقنابل وأخذت في
إيلول . وهكذا أخذت الثورة .

وأحدث هذا الاخفاق البائس للثورة البولونية خوراً حقيقياً في فرنسا .
وعندما علم باستسلام فارسوفيا ، في ١٥ إيلول ، ساد حزن عام :
أغلقت المسارح كلها ، وعلمت الأعمال . وفي اليوم التالي ، قام في
المجلس نقاش مؤلم في القضية البولونية ، وفي هذا النقاش قال الجنرال
سيباستيان ، وزير الشؤون الخارجية ، هذه الكلمة الحزينة : « النظام
يسود في فارسوفيا » ، فأجاب عليها مندوب بولوني مستشهداً بقول
الكتاب المقدس : « حيث يصنعون الصحراء يسمون ذلك سلاماً » .
وصوت المجلس موافقاً على سياسة الحكومة . ولم يبق هنالك شيء آخر
للعمل . وأصبحت القضية البولونية منذ الآن قضية فرنسية . وفي كل عام
كان المجلس الفرنسي ، في رده على خطاب العرش ، يؤكد الأمل واليقين
بان بولونيا ستجلب يوماً ما .

لقد كانت نتائج هذه الثورة بالطبع شؤماً على بولونيا . فقد صرح
اوكانز (مرسوم) قيصري لاقى استحسان الروس ، حتى الأحرار، مثل
بوشكين : « ان بولونيا تؤلف منذ الآن جزءاً من الأمبراطورية ولا
تشكل مع روسيا الا امة واحدة » . والغي الدستور وعوض بنظام
أساسي في ٢٦ يوليو ١٨٣٢ ينظم الادارة الروسية في بولونيا . وفيه
يعد القيصر بالحفاظ على الكنيسة واللغة البولونيتين . وفي الواقع ، كانت
حكومه باسكيفيتش حكومة ارهاب عسكري : حذفت جامعة فارسوفيا
والجمعيات السياسية والفكرية أيضاً . وأقيم موظفون روس مقام الموظفين
البولونيين ، وأصبحت اللغة الروسية اجبارية في الادارة . وشيئاً فشيئاً
ألحقت المؤسسات البولونية المختلفة بالمؤسسات الروسية : ففي ١٨٣٩
التحق التعليم العام بوزارة سان بطرسبورغ ، وربطت بولونيا بمجلس
الشيوخ الروسي الذي كانت محكمة تميز ومجلس دولة . وادخل قانون
العقوبات الروسي الى بولونيا عوضاً عن قانون نابوليون . وقسمت البلاد
إلى عشر « حكومات » . وكان هذا آخر وجود قومي لبولونيا .

ترينا هذه الحركة البولونية عدة حوادث هامة ، أهمها :

١ - تجسيد الفكرة القومية التي أخذت في بولونيا شكلاً منطوقاً تبعاً
للمزاج البولوني ، هذا المزاج المتحمس المندفع الذي نراه عند البولونيين
ويدفعهم في كل شيء إلى التطرف . ونجد هنا سبباً خاصة للحركة
البولونية ترجع إلى المزاج القومي .

٢ - الصلة الوثيقة بين فكرة الحرية وفكرة القومية اللتين تتمتجان
تماماً في بولونيا .

٣ - لقد أحدثت هذه الثورة فرقة جديدة بين البولونيين ، وهجرة

جديدة أم بكثير من هجرة آخر القرن الثامن عشر ، ومن الممكن ان يقال ان روح بولونيا ذهبت لتلجأ في الخارج وان قلبها ينبض خارج حدود البلاد البولونية .

الثورة في ايطاليا . - لقد أدت ثورة ١٨٣٠ في بلجيكا وفي بولونيا إلى ثورات قومية كبرى في أوربة ، ولكن هذه الحركات لم تصل إلى هذا الحد ، ولم تتجاوز مرحلة الاضطراب : ففي أوربة الوسطى رافقت ثورة ١٨٣٠ حركة قومية ، في إيطاليا وفي ألمانيا ، تستحق دراسة خاصة . ولنشر ، فيما يتعلق بإيطاليا ، الى ان حركة قومية مزدوجة تألفت في السنوات التي سبقت عام ١٨٣٠ : احدها حركة مستقبل ، ولكنها لم تحمل بعد ثمارها ، وكانت أيضاً بعيدة جداً عن كل ما أعطت في الآجل . كانت هذه الحركة فكرية أو بالاحرى أدبية ، حركة ابداعية ، تتصل بشواهد الفيريوي وفوسكولو في الوطن في زمن الأمباطورية الفرنسية ، وتدعو إلى إيطاليا ، إيطاليا المستقبل ، أو أنها ترجع إلى عظمة إيطاليا الرومانية . وهنا تبدأ حركة تربية فكرية تظهر بعد ١٨٣٠ بحركة البعث ولكنها كانت في حالة رسم أولي . ولذا فإن الشكل الآخر للمعارضة يبقى على الصعيد الأول ، وهو شكل العمل الذي رأيناه في حركة « الفحمية » التي أجهضت في ١٨٢٠ وفي ١٨٢١ ، ولكنها عاشت ودامت لأن العاملين الذين ولداها قويا مع الزمن . لقد أصبحت السيطرة النمساوية في إيطاليا عامة وثقيلة ، وبالتالي ازداد كره الالمان ، التدشسي ، في ايطاليا . واستعيدت كلمة الأمر القديمة التي كانت ترد في القرن الخامس عشر : « فروا من البرابرة » . ومن جهة أخرى ، قوي رد الفعل السياسي أيضاً . ففي نابولي تبنى الملك فرنسوا ، الذي حكم حتى ١٨٣٠ ، سياسة

الارهاب . وفي روما أعيدت الحكومة القديمة ، بعد زوال كونسالفي والبابا بيوس السابع ، في جمهورية ليون الثاني عشر . وكانت سياسة النمسا قوية وشديدة جداً في منطقة ميلانيا . وناضل الايطاليون دوماً هذه الرجعية بتشكيل الجمعيات السرية وتدريب المؤامرات . الا ان هذه الجمعيات السرية كانت قوة مبعثرة وليست أهلاً للتوفيق بين بلد وآخر ، فضلاً عن أن قوة هذه المعارضة لا تتناسب مع قوة الحكومات .

لقد كان مثل فرنسا اشارة لاستثفاف النضال . ويجب أن نقول: المثل والعمل . فقد تشكلت لجنة ايطالية في باريس لنشر منشورات ثورية تغرق بها ايطاليا ، ولارسال المال إلى الوطنيين الايطاليين وتشجيعهم على القيام بالثورة . واستقبلت باريس لذلك قبيل الثورة استقبلاً حماسياً الشاعر سيلفيو بيلليكو بعد ان أطلق سراحه من سجنه وكتب فيه كتابه «سجوني»^(١) وكذلك مبدأ عدم التدخل الذي نادى به الحكومة الفرنسية ، كان أيضاً مشجعاً للايطاليين . وحاولوا الحصول على الحريات . وكانت الجمعيات الايطالية المختلفة تريد دستوراً ليبرالياً ، وإنشاء حرس قومي ، وحرية الصحافة . ومع ذلك لم تذهب الحركة حتى التنفيذ إلا في إيطاليا الوسطى أي في الدول الايطالية التي كانت الحكومات فيها أضعف من غيرها ، وحيث أحدثت وفاة البابا بيوس السابع ، في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٣٠ ، فترة ظل فيها العرش الجبري شاغراً عدة أشهر .

نشبت الثورة في إيطاليا الوسطى ، في ٥ شباط ١٨٣١ ، وكانت نقطة الانطلاق دوقية مودينا ، وكان الدوق فيها يشارك ، في الأصل ، بفكرة محاربة النمساويين ، ولكنه عند العمل تخلى واختفى . ثم

(١) ترجم الأب يوسف سعد كتاب «سجوني» الى العربية ونشره في القاهرة ١٩٥١

انفجرت أيضاً في بولونيا وفي المدن الأخرى في رومانيا ومارش
واومبريا وأخيراً في بارما حيث تألفت حكومة مؤقتة .

وكانت هذه الحركات تشبه من حيث الشكل حركات ١٨٢٠ و ١٨٢١ .
ولكن وجد فيها شيء جديد : ففي الدولة الحربية ، في القصادات (أي
المناطق التابعة للبابا) ومارش تأست حكومة مؤقتة من النبلاء
والبورجوازيين ودعت الى الانعقاد مجلساً من النواب المنتخبين في بولونيا
وألقى هذا المجلس بندااء لتشكيل حكومة إيطالية الوسطى في دولة
واحدة ، في ٤ آذار . وتدل هذه الاحداث على تطور سياسي أكثر تقدماً
بما كان في ١٨٢٠ : لقد وجد برنامج اصلاحات ، وهذا ما لم نره
في نابولي او بيمونت في ١٨٢٠ و ١٨٢١ . لقد وجدت عبارة تدل على
أفكار جديدة : وهي الكلام عن الوحدة . وسمي مجلس بولونيا
« مجلس نواب الأقاليم الحرة » . ثم أطلق النواب على أنفسهم اسم : نواب
« الأقاليم الإيطالية المتحدة » . ومن الطبيعي ان هذه الثورات الخفيفة
لم تدم ، وكان رد الفعل النمساوي مباشراً : فقد احتلت الجيوش
النمساوية في البدء بارما ومودينا ثم رومانيا ، وخضع الثوريون بعد
قليل ، في شهر آذار ، اثر الوعد بالعفو العام .

موقف الحكومة الفرنسية . — حال هذه الثورات الإيطالية كان موقف
الحكومة الفرنسية حرباً نوعاً ، كانت مأخوذة بين الرغبة في الحفاظ
على السلام وعدم كفاية جيوشها من جهة ، وهياج الرأي الذي كان يريد
التدخل لصالح إيطاليا من جهة أخرى . وأكدت الحكومة بأنها راغبة
في الحفاظ على السلام : أكد ذلك مراراً الجنرال سيباستيا في المجلسين ، في ١٣
تشرين الثاني ١٨٣٠ ، وفي أول كانون الأول . وصرح إلى سفير النمسا ، أبونوي ، في

٢١ تشرين الثاني ، بأنه ، من جهة ، عدو صريح لنظام الدعاية والحزبية ، ولكن الحكومة أمام دفع الرأي ، اضطرت إلى اتخاذ تدابير لاعادة بناء الجيش لتكون لديها ، عند مقتضى الحال ، قوة لدعم حججها . وأوضح بأن فرنسا إذا كانت لا تريد التدخل في الخارج ، فهناك بعض دول متاخمة لفرنسا ولا تقبل فرنسا بأن يتدخل في أمر هذه الدول ، ويريد بذلك : بلجيكا وسويسرا والدول الساردية . ولخص رئيس مجلس الوزراء : لافيت ، وجهة النظر الفرنسية بهذا الشكل : يوجد امكان حرب إذا احتلت مودينا ، واحتمال إذا دخلت الدول الرومانية ، ويقين إذا احتجت البيمونت . وعندما استلم كازيمير بيويه الوزارة ، في ١٣ آذار ١٨٣١ ، كانت النمسا تصفي ثورات ايطاليا الوسطى . وحافظ كازيمير بيويه على سياسة أسلافه ، وقال في ١٨ آذار إلى المجلس : « إننا نتمسك بمبدأ عدم التدخل في كل مكان بطريق المفاوضات ، ولكن مصلحة فرنسا وكرامتها تستطيعان وحدهما أن نحملا السلاح ، ولن نتنازل لأي شعب عن حق يجبرنا على القتال لقضية . ان دم الفرنسيين لا ينحس إلا فرنسا . وفي الوقت نفسه أعلم الحكومة البيمونتية مرتين بأن النمساويين إذا هاجموا فان فرنسا تأتي لدعمها .

على أن سياسة فرنسا وإن كانت في مجموعها سياسة عطالة ، فقد دلت على أن القضايا الايطالية تمها لدرجة خاصة : وهي تعتبر أن مصلحة فرنسا الرئيسية في منع النفوذ النمساوي من أن يثقل كثيراً على ايطاليا . وكانت الحكومة الفرنسية تدافع عن استقلال الدول الايطالية كما تدافع عن حرية حكوماتها .

كانت سياسة كازيمير - بيويه ماهرة : فقد دل على أن لدى فرنسا امكانات العمل إذا أرادت ، ودعا ٨٠٠.٠٠٠ رجل ليكونوا تحت السلاح ،

وأرسل اسطولاً للتجوال في الآدرياتيك . وحشد بعض الجيوش في تولون : وصرح إلى الدوائر الدبلوماسية ، في ٢٧ آذار ، بأنه يجب اتخاذ أمرين منعاً لاحتمال وقوع الحرب وهما : جلاء الجيوش النمساوية خارج الأراضي الرومانية (من روما) التي دخلتها ؛ ومن جهة أخرى ، سياسة اصلاحات تقوم بها الحكومة الحبرية . ولدعم وجهة نظره أرسل سفيراً إلى روما ، الكونت سنت اولير وكلفه بأن يقترح على البابا برنامج اصلاحات ليبرالية (٣١ آذار) . وبعد مفاوضات صعبة حصل سنت اولير على أن ينعقد مؤتمر للسفراء في روما ، في ١٤ نيسان ، وبطالب البابا ، باسم أوربة ، باصلاحات .

وحصل على عفو عام لجميع الثائرين ، في ٢٠ نيسان ، ثم في ٥ تموز على اصلاح الادارات البلدية . وفي الوقت الذي كان يدفع فيه الحكومة الرومانية على القيام باصلاحات تجعل الثورة دون جدوى وتعطل الحركة الثورية ، كان كازيمير - بيريه يقوم بمساع ملحة للحصول على جلاء الجيوش النمساوية وتوصل لذلك : فقد انسحبت الجيوش النمساوية من رومانيو في ١٥ تموز . وكان في ذلك نجاح مزدوج للسياسة الفرنسية وسابقة دبلوماسية هامة . وفي هذا ما يدل على بداية سياسة متصيح في المستقبل خطأ للسياسة الفرنسية في ايطاليا وذلك بمنع سيطرة قوية للنمسا على ايطاليا وإثارة حركات اصلاح سياسي فيها .

وللأسف حدثت نكسة للثورة في رومانيو ، بسبب خرق حكومة الكرادلة ، وتنج عنها من جديد تدخل نمساوي : وفي الواقع ان الكردينال الباني ، أمام هذه الثورة الثانية ، دعا الجيوش النمساوية ، في ٢٥ كانون الأول . فدخلت رومانيو واحتلت بولونيا في ٢٨ كانون الثاني ١٨٣٢ .

فلم يقبل بذلك كازيمير بيويه ، وتدخل في روما ليضطر البابا إلى دعوة فرنسا ضد النمساويين ، وأرسل اسطولاً وحمله إلى الادرياتيك لاحتلال ميناء انكونه في ٢٢ شباط . ولسوء الحظ وجهت القضية توجيهاً سيئاً : فقد أظهر قائد الاسطول والحملة ، غالوا وكوفت هذه الحملة كطليعة للجيش الفرنسي ، وشجع الجنود والضباط الفرنسيون أحرار البلاد ، وأمام هذه العملية احتج البابا بشدة . وساء أوروبة أن ترى فرنسا تتدخل في دولة حرة . وارتبك كازيمير بيويه ، وما وسعه إلا أن أنكر على القائد غالوا عمله . وعلى مرأى من حقن الأحرار ، تفاوض مع البابا وانتهى إلى الاعتراف باحتلال انكونه في ١٦ نيسان ١٨٣٢ . وفي الواقع ، لم ينجح التدخل الفرنسي ، لأنه لم يجبر النمساويين على الانسحاب من بولونيا ، وستبقى الجيوش الفرنسية في انكونه مادامت الجيوش النمساوية باقية في بولونيا ، أي حتى ١٨٣٨ .

كان موقف الحكومة الفرنسية تجاه هذه القرارات الايطالية لابساً : فقد كانت بين التنازل أو الحرب . وكانت مسؤولية فرنسا المعنوية في الثورات الايطالية واضحة ، ومصصلحة السياسة الفرنسية ملتزمة . ومع هذا فإن الحكومة لم تشأ أن تطيع منطق وضعها ، لأنه قد يؤدي بها إلى التدخل بالسلاح لدعم هذه الثورة الايطالية ، ولم تشأ أن تكون على رأس حركة ثورية أوروبية .

الثورة في ألمانيا . - لم تصل الحال في ألمانيا إلى الثورات : لأن حركة ١٨٣٠ لم تتجاوز مرحلة الاضطراب . كانت قضية الحرية السياسية ، بسبب النظام الداخلي للدول الألمانية وبسبب سياسة متريخ ، هم الألمان أكثر من قضية الوحدة القومية . ومن الممكن القول ان هذه القضية قد أغمى عليها : إن الحقد الذي كان يرى من ١٨١٣ إلى ١٨١٥ زال .

وكان برنامج الألمان الأحرار صغيراً : كانوا يطلبون في مختلف البلاد مجالس تصوت على الموازنة وحرية الصحافة والقضاء والحرس القومي . ولقد كان من نتائج ثورة تموز ان أثارت في ألمانيا اضطراباً كبيراً كانت تشجعه لجنة موجهة للاجئين الألمان في باريس . وفي البلاد التي وجدت فيها مجالس ، كانت المعارضة قوية وجريئة : ففي دوقية باد الكبرى حصل المجلس على نشر الجلسات وضبطها ، وعلى إلغاء الرقابة في ١٨٣٠ . وفي كل مكان تقريباً ، في دول ألمانيا الجنوبية ، كانت الجرائد والمناقشات السياسية والعرائض نشيطة ، وكان الألمان يؤكدون موقفهم الحر بالمرابة عن طريق المظاهرات لصالح بولونيا وإيطاليا . وقد خاف بعض السادة هذه الحركة فنهضوا شعوبهم دساتير ، في برنسفيك ، وهسن - كاسل وساكس ، وهانوفر . حتى انه وجدت بعض مظاهرات قسّم بروح قومية : فمن ذلك ان نائباً بادوياً (من باد) يسمى فوكو طالب في العام ١٨٣٢ بإنشاء برلمان للاتحاد الجرمانى . وتشكل اتحاد للصحافة هدفه جمع المال للتعويض عن الصحافيين المحكومين بمخالفات من قبل الحاكم ، وللقيام بالدعاية لصالح دولة اتحادية فدرالية . ونشرت هذه الجمعية كرايس وعقدت مجالس ، وكان أهمها المجلس الذي عقد في قصر بالاتينا البافارية ، في هانباخ ، في ٢٧ أيار ١٨٣٢ ، وحضره فرنسيون وبولونيون إلى جانب الألمان . ورفعت راية البورشنشافت السوداء والحمراء والذهبية ، والقيت خطب لصالح سيادة الشعب ودول أوربة المتحدة . وكانت هذه المظاهرات عذراً ومحركاً جديداً لسياسة مترونيخ الذي أوقف كل حركة اضطراب .

وهنا وقفت الحكومة الفرنسية دون حراك ، ولم يكن لها سياسة ألمانية ، ولم يكن لديها أي مفهوم لتأمين نفوذ فرنسا يجمع الدول الحرة

في ألمانيا الجنوبية حولها ، اما بتشجيع سيامي أو بامتيازات اقتصادية . وهكذا ، إذا استثنينا بلجيكا ، لم تكن ثورة ١٨٣٠ ، بالنسبة لأوربة ، سبباً أو فرصة لتقدم قضية القوميات . ومع ذلك فقد كانت لها نتائج هامة : لقد أثارت ثورة ١٨٣٠ في أوربة تطوراً متسارعاً لحركة القوميات وتحويلاً لهذه الحركة . وبينما كانت أوربة في خبل تام من ١٨١٥ إلى ١٨٣٠ ، نجدها اضطرت على العكس من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٨ إلى تشكيل حركات قومية كبرى وكانت ثورة ١٨٣٠ نقطة انطلاقها .

أما ما يتعلق بفرنسا فقد أحدثت الثورة في السياسة الخارجية نوعاً من فصل بين سياسة الحكومة التي تمسكت بالجمود المحافظ ، وبين متطلبات الرأي الذي أخذ يتجه ، على العكس ، نحو سياسة العمل والدعاية في الخارج . وهكذا كان نجاح الحرية في فرنسا مثلاً لأوربة ، لاسيما وان فرنسا أصبحت آنذاك عاصمة الحرية الأوربية .

٣ — فرنسا عاصمة الحرية الأوروبية

وفي الواقع ، ان ما رفضت الحكومة الفرنسية ان تفعله ، فعله الرأي العام . لأن السياسة لصالح القوميات . أي البرنامج القومي فيما يتعلق بفرنسا وبصالح القوميات الأوروبية معاً كانت في الحقيقة البرنامج الذي تبناه اليسار واليسار المتطرف وحتى قسم من الوسط الأيسر في عهد الملك لوي - فيليب . وستغذي أحزاب المعارضة الألمانية اتجاهاً كبيراً وعميقاً بتشكيل في سواد الأمة ، اتجاهاً جهله تقريباً لوي - فيليب ولم يقدره ولكنه سينفجر في عام ١٨٤٨ . وهذه الحركة القومية لصالح فرنسا داخلياً ولصالح القوميات خارجاً ضمت عدة عناصر : عناصر فرنسية وعناصر أجنبية .

العناصر الفرنسية . - كان من الطبيعي ان يتغذى هذا الاتجاه

بالليبرالية الفرنسية التي أوضحت هذا البرنامج من قبل : لقد رأى لوي بلان ارتباط الشئين وسجله في تاريخه : « تاريخ عشر سنوات » ، عندما اعترف بأن الأحزاب الليبرالية الفرنسية كانت تجعل جميع القضايا الليبرالية قضاياها ، وكما قال : « ان الديمقراطية كانت تعيش في حياة الشعوب الأخرى أكثر من حياة فرنسا الخاصة » . وبدأ له ان هذا طبيعياً تماماً ومشروعاً وقال : « ان عبقرية فرنسا كانت دوماً في المواطنة العالمية » . ومن المفيد ان نرى الآن ان فكرة البرنامج القومي الفرنسي : أي المطالبة بصفة الرابن اليسرى والحدود الطبيعية ، قد غابت في فكرة السياسة القومية الاوربية ؛ وان رجال اليسار في فرنسا ، لم يستسلموا لسياسة الحكومة المحافظة .

كتب آرمان كاريل في صحيفته : « واخجلناه ، واخجلناه الف مرة من النظام العاجز الجبان الذي يريد أن يطالب بأناية فرنسا السياسية ! » وهو يرى ان الاحرار الفرنسيين يندفعون لجميع القضايا الليبرالية في أوربة : لبولونيا ، باجماع الرأي ، كما كان هذا الرأي مجعاً في السابق ، للاغريق . وكان الكتاب الفرنسيون يقومون بالدعاية لصالح بولونيا مثل لامانية وكازيمير دولافين والشاعرين باربيه ، وبيرانجيه . وكذلك كان مجلس النواب ، في جميع الاعوام يصوت في رسالته إلى الملك على جملة لصالح بعث بولونيا ، ثم تبعه مجلس الشيوخ في عام ١٨٤٠ .

ولكن لم تكن قضية بولونيا القضية الوحيدة التي كانت تحرك الفرنسيين . فقد تشيعوا أيضاً لفكرة الوحدة الالمانية . كتب لا فاييت : « القومية الالمانية عزيزة أيضاً علينا ، نحن الفرنسيين ، كما هي عزيزة على جرمانيا نفسها » . وقال لأكوودير : « من الضروري عاجلاً أو آجلاً ان تتألف الوحدة الجرمانية وبيان لدينا أن تكون بروسيا أو النمسا

الوارثة لكل هذا . أما ميشليه فقد جعل من الحركات الليبرالية والفكرية في ألمانيا شيئاً واحداً وتكلم خالطاً جميع قضايا « علم لوثر وكانط وغيخته » .

وكانت إيطاليا أيضاً إحدى القضايا العزيزة على الأحرار الفرنسيين . أما الشعوب الأوروبية الأخرى ، فكانت معروفة عندهم قليلاً ، وخاصة السلافيون ، ولم يكن لديهم أي فكرة عنهم إلا بين حين وآخر ، مما يتلفونه من معلومات من سائح مر في المناطق السلافية وحدثهم بأن فيها عروفاً ترغب في الوصول إلى القومية . فمن ذلك ان لامارتين دعم قضية الصرب ، في كتابه « رحلة الشرق » الذي صدر عام ١٨٣٥ . وفي ١٨٤٧ وجد صحافي يدعي ديسبريه ساح في البلقان ، وكتب في « مجلة العالمين » ، في ١٥ آذار ١٨٤٧ ، وصفاً للحركة الايليرية وكان يهمل عن ثقة هؤلاء السلافين رغم الجهل بهم .

وكسب برنامج القوميات بعض العناصر المحافظة : فقد كانت دوفيرجييه دوهوران عضو الوسط الأيمن ومثله لوي - فيليب « يدعمان » الشعوب ضد الحكومات .

أما الأحزاب الألمانية فقد اقتصر البرنامج على الأقل على ائتلاف بين جميع الحكومات الدستورية ضد الحلف المقدس الذي عقدته دول الشرق في مونشنغواتر . طالب اودليون بارو وثير بهذا الائتلاف بين الحكومات الدستورية ، ولحا إلى الحلف الرباعي الذي وقع مع انكلترا واسبانيا والبرتغال عام ١٨٣٤ وظننا أن فيه ائتلافاً من الدول الحرة ضد ائتلاف الدول المحافظة في الشرق . وعندما كان تيير رئيساً لمجلس الوزراء أراد أن يتدخل في اسبانيا لصالح الدستوريين والتقدميين ، واختلف في هذه النقطة مع لوي - فيليب فأقاله .

إن الفكرة الجبروندية في الدعاية للأفكار الحرة ودعمها في الخارج
بفكرة رسالة فرنسا التي تدعو الشعوب إلى الحرية أصبحت إذئذ
برنامجاً عادياً جارياً لكل الرأي الا بالطبع الحزب المحافظ والحكومة .
الاسطورة النابوليونية . - وإلى هذا العنصر الأول ، الذي لم
يكن إلا نتيجة للخلط بين فكرة الحرية والفكرة القومية ، جاءت
الاسطورة النابوليونية منجدة . وبعد ١٨٣٠ تمت في الحركة الأدبية والفنية ،
وكانت بخاصة فكرية ، ولم تعط مجالاً لتشكيل حزب سياسي . ولم يكن
لعائلة بوناپرت إلا فكرة واحدة ، بعد سقوط الامبراطورية : وهي أن
تُنسى . وكان العنصر الوحيد لعمل اسرة بوناپرت الأمير الشاب لوي -
نابوليون ، وليقطع دابر الأحكام التي أثقلت كاهل آل بوناپرت حاول
القيام بضربة قوة في ستراسبورغ في ١٨٣٦ . وكان الدليل على عدم
وجود حزب بوناپرتي في لامبالاة الرأي أمام الحركتين اللتين حاولهما
لوي - نابوليون بوناپرت عام ١٨٣٦ في ستراسبورغ وفي ١٨٤٠ في بولونيو .
ومع هذا فان حكومة مموز كانت تضم في جهازها كثيراً من العناصر
البوناپرتية التي أتت على الأقل من الادارة الامبراطورية ، ولم تكن
لتغضب من الالتجاء ، بين حين وآخر ، وراء مجد الامبراطور ، وهذا
ما كان يعفيها من البحث عنه بنفسها . وقد بلغت هذه الظواهرات
البوناپرتية نقطة الذروة عندما أتى برماد نابوليون إلى قصر الانفاليد في
كانون الاول ١٨٤٠ . أما الجماهير فكانت التريبة السياسية الوحيدة
التي تلقته في ذلك العصر تتألف من القصص التي كان جنود الحرس
الامبراطوري المسرحين يروونها عن ملحمتهم في زمن الامبراطورية .
ولم يتم أحد بتربية هذه الجماهير . لذلك كانت تعرف الحياة السياسية فقط
من قصص هؤلاء الجنود المسرحين الذين يجعلونها تألف فكرة نابوليون .

ومن وجهة النظر القومية التي تشغلنا ، انتهت هذه الاسطورة النابوليونية بتمثل فكرة الثورة وفكرة الامبراطورية النابوليونية ، ومثلت نابوليون كتجسيد لفكرة القومية الليبرالية ، واستقلال الشعوب الذي حققته فرنسا بالسلاح في أوربة الجديدة .

إن أول عرض يعني هذا البرنامج أكثر من غيره هو هذا الكراس الذي أصدره الامير لوي - نابوليون بوناپرت في ١٨٣٩ تحت عنوان : « الأفكار النابوليونية » . فقد طبعه ناشر متخصص في هذه الأفكار ، وسبق له أن نشر « تاريخ الامبراطور نابوليون » الذي ألفه لودان وصوره هورادفيرنيه ، ونشر أيضاً الموسوعة النابوليونية المسماة : « المعجم التاريخي لكل ما قاله وكتبه نابوليون في الناس والاشياء والاحداث ، من قديم ومعاصر » . وكذلك نشر بولن « تاريخ حروب الثورة » ، ونشر « تاريخ الفرنسيين » مؤلفه لافاليه . إن كراس الأمير لوي - نابوليون ، وهو كتيب رقيق صغير يتألف من (١٦٠) صحيفة ، يوسع هذه النظرية وهي ان انكسرت مسؤولية عن حروب الامبراطورية ، وان السياسة الانكليزية جرت نابوليون إلى حروب لانهاية لها ، أي انه بالرغم عنه وسع هذه السياسة في الفتوحات والسيطرة الاوربية . أما النظرية الثانية ، نظرية الامير ، فهي ان فتوحات نابوليون لم تكن الا مقدمة ونهية لتنظيم أوربه ، لان هدف السياسة الامبراطورية ، برأي الامير لوي - نابوليون ، تنظيم السلام الاوربي على أسس قوية . وقال : « ان سياسة الامبراطور كانت تأسيس رابطة أوربية صلبة وذلك باعتماد سياسته على قوميات كاملة وعلى مصالح عامة راضية » . ان رأي الامير لوي - نابوليون هو ان سياسة الامبراطور كانت تشكيل القوميات تاريخ الحركات القومية (٤)

في أوربة ثم ادخال هذه الدول القومية في رابطة أوربية كبرى يمكنها أن تحافظ على السلام إلى الابد .

يوجد في هذه الاسطورة النابوليونية مثالية عليا للسياسة الامبراطورية تبعد كثيراً عن الوقائع ، وتفسير هذه السياسة الامبراطورية لصالح النظريات القومية التي كانت دارجة في ذلك الحين . وهكذا جاءت الاسطورة النابوليونية تعزز بقوة برنامج القوميات .

الأزمة المصرية عام ١٨٤٠ . - ويضاف إلى ذلك عنصر ثالث وهو الازمة التي سببتها القضية المصرية عام ١٨٤٠ . فقد صوبت رأي هؤلاء الاحرار الذين يزعمون بأن فرنسا ، في وسط أوربة ، تمثل عنصر عمل ليبرالي . وان معاهدة ١٥ تموز ١٨٤٠ ، التي اشركت انكلترا في توقيعها بروحيا والنمسا والروسيا ضد محمد علي عزيز مصر ، من شأنها أن تكون ثألباً أوربياً ضد فرنسا . وفي الحقيقة ، ان الدول لم تفكر في عمل سياسة عامة معادية ، الا روسيا التي أرادت الحرب ، ولكن الرأي الفرنسي على الاقل فسر المعاهدة على هذا النحو : فقد رأى فيها اعادة تشكيل تألب ١٨١٥ ضد فرنسا . وازداد هذا التفسير أيضاً بسياسة التعبئة العسكرية التي سلكها تيير . واعتقد الناس انهم على شفا حرب . وانقصد لهيب الوطنية فوسعت قومية اليسار حتى البورجوازية . وطالبت الصحف والخطباء بضفة الراين اليسرى . واستأنفت جريدة « القومي » حملتها منذ البدء . وألفت عدة أغاني وأشعار ، وأشهرها « الراين » للشاعر دوموسيه الذي أجاب عن شعر بمائل للاملائي بيكو . وكان النبات الجديدان اللذان أثارا بخاصة حركات الرأي هذه هما : الاول في ١٦ تموز عندما علم نبأ معاهدة ١٥ تموز ، والثاني في ٢ تشرين الاول عندما علم نبأ ضرب بيوت بالقنابل واسقاط تركيا لمحمد علي . وقامت مع المطالبة

بالراين فكرة الثورات الاوربية التي تثيرها وتدعمها فرنسا. وتكلم لوي - فيليب نفسه بـ « نزع الكهام عن غم النمر » وكتبت جريدة « الزمان » في ٢٨ تموز : « ان أوربة ضعيفة جداً ضدنا ، وبإمكانها أن تحاول أن تلعب معنا لعبة الحرية الفظيعة ، وسنلعب معها أفظع لعبة الثورات ، وإذا ما دفعنا الى أن نجول من جديد بالعلم المثلث الالوان من عاصمة لعاصمة ، فلن نفعل ذلك مطلقاً ، هذه المرة ، لتراكم ضدنا انتقام الشعوب بل لنشجعها على التحرير » . وطالبت صحيفة « القومي » بالحرب ، وكأسلوب للحرب قالت بوجود نقل الثورات إلى ايطاليا وألمانيا بكاملها ، وببولونيا ، وأضافت : « يجب محو عار معاهدات ١٨١٥ » .

وفي الواقع ، سقطت هذه الاثارة الحرية بسرعة ، ولكن الأزمة تركت وراءها نتائج لا تمحى . لقد عارضت فرنسا ، من جديد ، أوربة المحافظة كلها . ويمكن القول ان قوتها الثورية عبثت بالطاقة بهذه الرمضة الحرية . وقوي النظر حتى كاد ينتقل إلى العمل . وفي السياسة الداخلية أيضاً ، كانت نتائج الأزمة خطيرة . فقد خفضت من جديد وبشكل عجيب من اعتبار لوي - فيليب في نظر اليسار . وستكون المعارضة منذ الآن عنيفة وعامة . ومهما تكن سياسة الحكومة الخارجية ، على ما أبدت من تعقل وحكمة في سياسة التفاهم الودي ، فلن يقبل الرأي العام بها مطلقاً .

العناصر الاجنبية . وإلى هذه العناصر الفرنسية التي شكلتها سياسة فرنسا الليبرالية في أوربة ، تضاف عناصر أجنبية : إن أزمة ١٨١٨ كان من نتائجها أن زادت في فرنسا نفوذ العناصر الأجنبية ونشاطها . إن هجرة اللاجئين السياسيين إلى فرنسا حدثت خاصة عقب الثورات الأوربية في العام ١٨٣٠

و ١٨٣١ . وكان المهاجرون يفدون اليها من مختلف نقاط أوربة : وجد روس ، مثل الروائي تورغونيف ، وباكونين الذي ظل في فرنسا حتى عام ١٨٤٧ : و هو تزن الذي جاء في هذه السنة نفسها . ووجد ايرلنديون ولكن وجد خاصة ثلاث جماعات :

١ - ألمان مثل مهاجري « ألمانيا الفتاة » هاين و بوون .

٢ - اشتراكيون : مثل كارل ماركس ، الذي ظل في فرنسا حتى عام ١٨٤٥ قبل أن يذهب إلى انكلترا .

٣ - ايطاليون أتوا من جميع نقاط شبه الجزيرة : ولقد رأينا مائتيني ، غداة خروجه من السجن ، يأتي ويلجأ في مرسيليا عام ١٨٣١ ، ومن ثم في باريس .

وأخيراً بولونيون . وقد وجد ، بين خمسة آلاف وثلاثمائة عائلة بولونية مهاجرة ، ان أربعة آلاف منها التجأت في فرنسا .

استقبلت فرنسا هؤلاء المهاجرين استقبالا كريماً من قبل الحكومة والشعب . وأعطتهم الحكومة إعانات يومية ، واحتفت بهم الصالونات . وكان مهاجرو أوربة يتدافعون للالتفاف حول لافاييت حتى وفاته ١٨٣٤ . ثم وجد بعد ذلك صالون السيدة آغو وصالون الأميرة بلجيوجوزو . واختلف المهاجرون أيضاً إلى صالات الكتابة (التحرير) ، وفتحت لهم المحافل الماسونية ابوابها رحبة . وبعد زمن رأت الحكومة ، تجنباً لفوضى نشاطهم ، أن تقيمهم في بعض مدن الأقاليم وأصبحت هذه المدن مراكز تجمع لهم . اختلط هؤلاء اللاجئين بالحياة الفرنسية . وكانوا ينتسبون إلى شتى المهن ، ولكنهم كانوا في الغالب مفكرين ، نقلوا إلى فرنسا هياتهم ووسائلهم وجمعياتهم التي أعادوا تشكيلها ، وصحفهم ، مثل : « الحريات

الفرنسية - الألمانية ، ، وأحياناً عملهم ؛ وبعضهم كان يتجمع على الحدود ، وعلى استعداد للعمل في الخارج : فمن ذلك أن اللاجئين الألمان ، في ١٨٣٣ ، نظموا هجوماً مفاجئاً جريئاً عقد في برانسون لضرب فرانكفورت . وفي السنة التالية ، في ١٨٣٤ ، كانت محاولة اللاجئين الإيطاليين على شامبيري . وعندما اضطربت الأمور في سويسرا في ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ونظم الراديكاليون السويسريون جيشاً من المتطوعين ضد التجمع الانفصالي الزولندوبوند ، الذي ألقته الكانتونات السبعة الكاثوليكية ضد الحكومة الفدرالية ، انخرط المهاجرون من كل القوميات في جيش الجنرال دوفور الذي حل التجمع في أعقاب الحرب الأهلية . وحافظ هؤلاء المهاجرون بالطبع على صلاتهم مع أبناء وطنهم ، والجمعيات السرية ، التي كانت الشكل الوحيد لعمل ممكن في بلادهم . وحاولوا أيضاً أن يعملوا من هذه الجمعيات الخاصة تجمعاً عاماً : وأول هذه التجمعات كان في د اتحاد المبعدين ، وقد تأسس في ١٨٣٤ ؛ ومن ثم في د أوربة الفتاة ، التي أسسها ماتزيني عام ١٨٤٤ . وهكذا نظم اتحاد اللاجئين عرقه ماتزيني بأنه د شعب الشعوب ، ووطن جميع الأوطان وأمة المحكومين . وكانوا بالطبع على اتصال دائم بالعناصر الثورية الفرنسية ؛ وكانت الصحف كجريدة د الإصلاح ، جريدة د اليسار المتطرف ، تتضمن معلومات عن الحالة الداخلية في ألمانيا وإيطاليا تظهر هذه العلاقات بين الجماعات الثورية . وقام على هذا النحو تضامن بين العناصر الديمقراطية والقومية في أوربة واتخذ فرنسا مركزاً له . وقام في فرنسا ، وبخاصة في باريس ، نوع من تعبئة دولية للثورة .

الجمع البولوني . - كان من أهم هذه الجوع المهاجرة جمع يستحق أن نقف عنده بعض الوقت ، وهو الجمع البولوني . فقد شكل المهاجرون ،

كما قبل ، الجزء الخامس من بولونيا ، وهو على كل حال أكثر الأقسام تطوراً وقوة من وجهة نظر المقاومة . وعلى اثر ثورة ١٨٣٠ و ١٨٣١ ، ازداد نظام خنق الحريات في أقسام بولونيا الثلاثة : في بولونيا الروسية ، سلكت حكومة باسكيفيتش سياسة التمثيل التدريجي لجميع المؤسسات البولونية والمؤسسات الروسية : في ١٨٤٢ ، رفعت الشعارات البولونية وحلت محلها الشعارات الروسية . وفي ١٨٤٣ ، أخذت الأقاليم البولونية أسماء روسية والموظفون ألقاباً روسية . وفي ١٨٤٦ ، روست أسماء الشوارع ؛ وفي ١٨٤٧ ، حل القانون الروسي محل قانون نابوليون ؛ وفي العام السابق أي ١٨٤٦ ، أغلقت المدارس الثانوية في فارسوفيا بسبب « تحريض الأفكار » . وفي ١٨٣٥ أتى القيصر نيقولا إلى فارسوفيا ورفض أن يستمع إلى الخطاب الذي أعده وفد بولوني ليقراه عليه ووجه إليه هذا الكلام : « لأوفر عليكم كذباً ، لأنني أعلم أن عواطفكم ليست كما تريدون أن أعتقد . وإذا ركبتم العناد في الحفاظ على أحلامكم في الطوباوية والقومية المتميزة وبولونيا المستقلة فستجر عليكم هذه الأضغاث أحلام مصائب كبرى . لقد أتمت القلعة ، وأصرح لكم بأنني ، عند أقل ثورة ، أصعق المدينة ، وأقلب فارسوفيا رأساً على عقب ، وأؤكد أنني لست بالذي يعيد بناءها » . ونشر خطاب القيصر في « جريدة المناقشات » وأثار هياجاً عظيماً في أوربة كلها .

وفي بولونيا البروسية ، هجرت سياسة التسامح التي كانت في البدء . وحل محل الأمير داتز يفيل حاكم ألماني ، فلوتفيل . وسلك هذا الأخير سياسة جرملة منظمة ضد الأديرة والمدارس بل وضد الملكية الريفية الصغيرة . وفي غاليسيا كانت رقابة الحكومة قاسية جداً . وكان من بنود الحلف المقدس المصغر في مونشنغراثز عام ١٨٣٣ ، ذلك الضمان

الذي اتخذهُ الأمراء الثلاثة حِيال بعضهم في الحفاظ على تقسيم بولونيا .
كانت نتيجة هذه السياسة كبت العاطفة القومية في بولونيا على الصعيد
الروحي ، وعلى هذا الصعيد بخاصة . وتحولت هذه العاطفة إلى
نوع من صوفية اتجهت نحوها الروح البولونية بصورة طبيعية . وأخذت
هذه القومية البولونية فكرة رسالة بولونيا في أوربة . ولم يكن البولونيون
يعتبرون أنفسهم مهاجرين يبحثون عن ملجأ ضد الاضطهادات ، بل حجاجاً
للهل الأعلى « حجاج ميكيفيتش البولونيين » . فمن ذلك أن الأستاذ
برودزينسكي قال في خطاب له ، في فارسوفيا ، إلى جمعية أصدقاء
العلوم ، قبل أن تسحق الثورة تماماً ، في ٣ أيار ١٨٣٠ : « الأمة ،
هي فكرة فطرية ، وإن الذين تضمهم إليها يحاولون أن يحققوها ، إنها
أمره لها حوادثها الخاصة ورسالتها » . وهو يرى أن بولونيا اكتشفت
قانون الحركة الحقيقية للعالم الأخلاقي ، واعترفت « بأن كل أمة جزء من
الجماعة ويجب أن تدور في فلكها وحول مركز مشترك كما تدور
الكواكب حول بؤرتها المركزية » . وإن رسالة بولونيا الخاصة هي أن
تسهر على الاتصال بين أوربة المتمدنة والعالم البربري ، العالم الروسي .
ويعتبر ميكيفيتش ، وهو أكبر شاعر قومي ، أن هذه هي رسالة بولونيا
وهو لا يبعد القومية البولونية فحسب ، بل أنه يجعل من الهجرة نوعاً
من واجب : « أن كل من يبقى في وطنه ويشكو العبودية للحفاظ
على حياته ، سيفقد وطنه وحياته ، وإن كل من يهجر وطنه للدفاع عن حريته
مخاطراً بحياته ، ينقذ وطنه وتكون له حياة الخلود » . و يرى أن
قضية بولونيا قضية مشتركة للعالم المتمدن : « ففي كل مكان في أوربة
يوجد فيه اضطهاد للحرية ويكافح للحرية ، يوجد فيه أيضاً كفاح من أجل
بولونيا ، وعلى البولونيين جميعاً أن يقوموا بهذا الكفاح » . وانتهت هذه

الصوفية البولونية عند بعضهم إلى نوع من مذهب فلسفي سري ، ونخص بالذكر بعض الشخصيات الغامضة المهمة مثل توفيا نسكي .

الاتجاهات البولونية . - كان في هذه الهجرة البولونية عدة اتجاهات : فقد كان الانقسام وروح الحزب شراً عضالاً في بولونيا وهذه الانقسامات التي رأيناها في فارسوفا حدثت في المهجر . وقد أعيد تأليف الفريقين اللذين وجدا قبل ١٨٣٠ مرتبطين ، إلى حد ما ، بالوضع الاجتماعي :

المعتدلون . - تجمع المعتدلون حول الأمير آدم تشارتوريسكي المشاور القديم لالেকسندر الأول ، ورئيس جامعة فيلنو (فيلنا سابقاً) ، وقد قطع علاقته مع القيصر نيقولا وأقام في باريس بعد الثورة . كان الأمير آدم تشارتوريسكي يملك ثروة كبرى ويتمتع بوضع اجتماعي عظيم بل ووضع دولي ، وقد وضع هذه العناصر في خدمة بولونيا وأبناء وطنه . فكان يأتي لمساعدتهم ، ويبحث لهم عن سند في فرنسا ، وانكاثرا ويناضل ضد الروس . سكن في باريس في قصر لامبير ، في جزيرة القديس لويس ، وأصبح هذا القصر نوعاً من وزارة بولونية . وكان يضم ضد الروس ، البولونيين وسلافي البلقان : الصرب والبلغار والرومان . وكان المعتدلون وتشارتوريسكي يعتمدون على العمل الأخلاقي والعمل الدبلوماسي ولا يعتمدون على العنف وينتظرون فرصة تحرير بولونيا .

الديموقراطيون . - أما الديموقراطيون ، على العكس ، فقد تخلصوا من هذا العمل ومن نفوذ تشارتوريسكي . ولكنهم أخذوا ينقسمون إلى فئات عديدة كلما ابتعدوا عن ١٨٣٠ .

كان الفريق الأول ، وهو الأهم والأكثر اعتدالاً من غيره ، يوجهه ليلوفيل وكان هذا مؤرخاً في جامعة فيلنا ، ثم هرب وترأس في باريس « اللجنة القومية » التي تشكلت في كانون الأول ١٨٣١ .

وفي آذار ١٨٣٢ تشكل فريق آخر أميل لليسار وهو : « الجمعية الديمقراطية » .

وبعد ١٨٣٥ انتظم ثوار « بولونيا الفتاة » في فريق يدعى « المركزية » : وأرادوا إعادة بناء « بولونيا الكبرى » بولونيا من الباليك إلى البحر الأسود ، على أن تكون دولة ديمقراطية وتقوم بتربية السلافيين جميعاً .

وظلت هذه الفرق الديمقراطية المختلفة ، على نقيض المعتدلين ، وفيه لمذهب الثورة والجمعيات السرية ، التي نظموها في البلاد المحتلة : فمن ١٨٣٣ إلى ١٨٥٠ اكتشفت الضابطة الروسية في مملكة بولونيا القديمة ثلاث عشرة منظمة هدامة اشترك فيها ٥٧٤ شخصاً ، وأوقفوا كلهم ، وجرت محاولتا ثورة ، احدهما في ١٨٣٣ ، والأخرى في ١٨٣٨ .

وفي السنوات الأخيرة التي سبقت ثورة ١٨٤٨ ، أفاد البولونيون من تسامح ملك بروسيا الجديد ، الابداعي فريدريك - غليوم الرابع الذي اعتلى العرش في ١٨٤٠ ، ومن الازدهار الناجم عن التدابير الادارية التي اتخذتها الحكومة البروسية وكان منه تحسين مصير الفلاحين البولونيين . وعوضاً عن فارسوفيا ، التي جثمت دون حراك تحت الرقابة ، تألف في بوزن مركز فكري بولوني حل محل الجامعات القديمة في المملكة . وفي بوزن نفسها وجد فريق من الكتاب والفلاسفة ورجال العلم وخاصة أطباء ، وبخاصة مازينكوفسكي ، وفتحت مكاتب ، وتألفت جمعية تعاونية للطلاب تحت ادارة المربي ايستكوفسكي . وفي بوزن انتظم أيضاً مركز تبشير لتحرير الفلاحين : نشر كامينسكي في ١٨٤٥ كتاب « تعليم الديمقراطية للبولونيين » . وهذه الحركة الفكرية والاجتماعية التي توجهها الطبقة النبيلة البولونية

الروسية كانت على اتصال بشار توريسكي . وسرعان ما قامت المعارضة بين المعتدلين والثوريين . وفي ١٨٤٣ الف العنصر الثوري لجنة سرية تناصر الاشتراكية وتبني الثورة .

وشارك هؤلاء البولونيون اللاجئون في فرنسا وفي باقي أوربية وسيشاركون في جميع الحركات الثورية ، مهما كانت ، التي تقوم في أي نقطة ممكنة من أوربية . ونجدهم في جميع المؤامرات ، وفي جميع الثورات ، وسيجربون بخاصة قواهم في الثورات انطلاقاً من ١٨٤٦ وفي ١٨٤٧ . وكانت عظمة هذه الهجرة البولونية تقوم على القيمة الفكرية لأعضائها الذين يشكلون مدرسة أدبية من الشعراء ولا سيما ميكيفيتش ، سلوفيسكي كوازينسكي ، والفنانين ، مثل شوبان والعلماء المؤرخين مثل ليوفيل . وكانت عظمتهم أيضاً في إيمانهم الذي لا يتزعزع في الوطن . وكان ليوفيل يمجّد حماسة الشباب ويقول : « سترون بولونيا تبحث حية ، وأكثر شباباً ، وأكثر بجداً ، وأكثر جمالاً » . وكتب أحدهم وهو اللاجئ هيلكيل في ١٨٤٦ : « لقد أصبحت الوطنية للبولونيين ديناً » .

العقيدة القومية الرسولية . - كان الفرنسيون أميل إلى فهم هذه الصوفية البولونية ، حتى أننا نرى القومية الفرنسية ، في السنوات التي سبقت ١٨٤٨ ، تأخذ لوناً جديداً وتصبح نوعاً من عقيدة مسيحية تحركها فكرة رسالة فرنسا . لقد نسبت عصية ١٨٤٠ بسرعة . وبقي منها أن فرنسا ابتعدت نهائياً عن النمسا . وظل كره النمسا عقيدة ، ودامت إلى ما بعد جميع الحوادث ، حتى الحرب الكبرى ، بل وحتى ١٩١٩ وتركت تماماً المناقشات التي كانت تثار في السابق في العرق . وترويض فكرة القومية نهائياً . وفي العام ١٨٤٠ طرحت « نظرات في

تاريخ فرنسا ، لاوغوستن تييري النظريات المتعلقة في الفرنجة وأعدت اعتبار الأب دو بوس .

انجبت هذه القومية الفرنسية نحو العقيدة الرسولية . وكانت هذه العقيدة تشويهاً ابداعياً لفكرة قديمة . وكان المتوقع منها عظمة فرنسا من هو جيرانها الذين دعمهم إلى الحياة المستقلة . واعتبرت فرنسا مسيح الأمم . وقال لوي بلان : « لقد فرض الله الغداء على فرنسا عنصراً لقوتها وشرطاً لحياتها » . وعبر عن هذه العقيدة بأشكال مختلفة : فمثلاً في نشيد « مارسيز السلام » نجد أن الشاعر لامارتين عارض فيه الاغاني القومية لعام ١٨٤٠ ، و كتب فيما كتب : « ان بعث إيطاليا يكفي مجد شعب » . وهذه هي الحالة الفكرية التي نجدتها في « كتاب الشعب » لمؤلفه لامانيه ، وفي المثالية الدينية المناصرة للاشتراكية عند بيمر لودو أو بوشيز ، وفي حماس مونتا لامير لصالح البولونيين أو لصالح البلجيكيين . وكان الجمهوريون والاشتراكيون ، الذين تأسست مدارسهم بين ١٨٤٠ و ١٨٤٨ ، يثقون بالغريزة الشعبية . وخصصت جريدة « القومي » ، في ٢٨ تشرين الثاني ١٨٤٤ ، مقالاً لدور فرنسا في أوربة الذي يعتمد دوماً على الفكرة نفسها وهي : أن تحرير الشعوب يساير ويوازي عظمة فرنسا .

ونعطي لهذه العقيدة الرسولية مثالين يميزن بصورة خاصة لانها من أناس تخولهم مهنتهم كثيراً من الموضوعية ، وهما المؤرخان ميشليه وكينيه . وقد عرف كل منهما نظريات هرذر ، وترجمها كينيه عام ١٨٢٧ و ١٨٢٨ ، وتراها في تمجيدهما العبقرية الشعبية . ولكن الالهام أتاها بصورة خاصة من الفكرة الثورية عندما وضعتها ظروف عملها السياسي في حملة حانقة على الكنيسة ، في ١٨٤٢ و ١٨٤٣ ، وعظم التمجيد الثوري .

ميشليه . - ابتعد ميشليه ، في دروسه في كلية (كولييج) فرنسا ، عن كل برنامج . وكان مستمعوه يأتون اليه من جميع نقاط أوربة و يجسد أمامهم فكرة القومية ويحول فرنسا رسالة قيادة أوربة في هذا الطريق . لقد كانت فرنسا بالنسبة اليه مؤثلاً لحرية العالم : « ان البشرية بكاملها تهتز فيه » . ويقول : « ان فرنسا تحمل عبقرية المجتمع الإنسانية » . « ان فرنسا ملاح سفينة البشرية » . وبفرنسا أصبحت الأفكار أوربية . ان فرنسا جعلت من لوثر ومن لوك أناجيل للعالم أجمع . « وهكذا انكشفت كل فكرة منعزلة بفرنسا . انها تقول كلمة أوربة ، كما قالت أغريقية كلمة آسيا . ولماذا قبلت هذه الرسالة ؟ لأن عاطفة الكرم الاجتماعي تنمو بها في النظر وفي العمل ، وباسرع من أي شعب آخر » . ولكن ميشليه يرى أن تفتح فرنسا يرجع تاريخه إلى الثورة . فلقد היא ماضي فرنسا ، أثناء قرون ، الثورة الفرنسية ، وروح فرنسا هي روح الشعب . وليس العباقرة إلا فيضاً وتعبيراً لهذه الروح الشعبية . ولا عمل لهم إلا التعبير عن هذه الغريزة الشعبية . وينتهي ميشليه بصنع كل من التاريخ والعرق والطبيعة ، ويستخلص منه ديناً للشعب وفرنسا

ادغار كينيه . - كانت له مناقشات تاريخية ورؤى نبوية . ودروسه في كلية فرنسا التجارية عموماً وليس لها برنامج ، وكان يكثر من الأمثلة والدراسات التي يكون غرضها : الوطنية القومية ورسالة فرنسا الانسانية . ويخلط كل هذا بقضايا واضحة من التاريخ . كان نبياً لدين ديموقراطي وثوري . وعلى هذا الأساس أراد أن يعيد بناء وحدة الحياة الاجتماعية . وفي آخر حياته ، في ١٨٦٩ ، عاد إلى دروسه في كولييج فرنسا ولخص الأسباب التي وقف لها في ذلك الحين حياته بقوله : حب فرنسا الذي يفيض بحب الانسانية : « لقد حاولت أن أنقذ الضمير الانساني من

الفخاخ المنصوبة له . وأعطى لنفسه صفة حوارى الأمم : « ما دام الكلام لي ، فقد دافعت عن قضية الشعوب والضعفاء ، والقوميات » . إن ما كان يريده هو أن يحول فرنسا رسالة انسانية عظمى : « لقد عبت فرنسا وحملت لها المجد الذي تصبح فيه مثلاً أعلى للشعوب الحديثة » . وكان لهذين الرجلين ، ميشليه وكينيه ، سماعة كبرى في أوربة . وبالمقابل ، ان ما كانت تنتظره أوربة هو أن تأتي فرنسا لنجدتها . وقد قبل بأن تكون فرنسا ذخراً للحضارة الحديثة ، ولكن فرض عليها أن تتفانى في انتصار أفكار الحرية والقومية التي تعتمد عليها هذه الحضارة . ويقول كينيه « إن فرنسا لا تستطيع أن تقف الا وألف لسان أجنبي يصرخ على الفور في ادنها : ازحفي ! ازحفي ! » .

أبدت الحكومة الفرنسية تحفظاتها تجاه هذا المفهوم للسياسة ، فقد نجا لوي - فيليب وغيزو من عدوى هذه العقيدة الرسولية . وبالعكس ، قلقا من صلة هذا البرنامج المتعلق بالقوميات بالأفكار الثورية . حتى ان الحركات الثورية التي رافقت ، في ١٨٤٠ ، انفجار القومية كانت سبباً من الأسباب التي جعلت لوي - فيليب يتراجع أمام الحرب . وابتداء من ١٨٤٦ كانت حركة المطالبات القومية والديموقراطية على وشك قلب أوربة . ولذلك قلق لوي - فيليب وغيزو : لم يحب لوي - فيليب الوحدة الايطالية ، وخشي غيزو الوحدة الألمانية ، وخاف من « الفائدة الكبرى التي يمكن أن تجنيها بروسيا منذ الآن في ألمانيا ، ومن الفكرتين اللتين تسعى لامتلاكهما تدريجياً : الفكرة الجرمانية والفكرة الليبرالية » . وكان وضع الحكومة الفرنسية صعباً ، لأنها كانت مأخوذة بين رغبتها في تأمين السلام والاستقرار ، وهذا ما يقربها من النمسا ، وبين الزبانة الليبرالية التي تتدافع للاتفاف حول فرنسا في أوربة وأصل ملكية تموز نفسها ،

التي خرجت عن ثورة ١٨٣٠ . وحاول غيزو أن يقف بين الثورة والنظام وبذل جهداً في دعم السلطة ، ولكن شريطة أن تكون هذه السلطة مصلحة ، وحاول أن يقنع الحكومات بأن تقوم بالاصلاحيات لتجنب الثورات ، واثني على هذه السياسة في ألمانيا وإيطاليا وسويسرا . ولكن هذه السياسة كانت صعبة القيادة لأن فرنسا لم تعمل شيئاً . وما كان من انكلترا إلا أن تزعمت الثورات وأخذتها على عاتقها لتلعب على فرنسا لعبتها السيئة ، وبدأ بالمرستون في ١٨٤٦ و ١٨٤٧ حملة تحريض ثورية حقيقية في أوربة ، وأرسل لهذا الغرض اللورد منتو إلى سويسرا وإيطاليا . وكانت هذه السياسة صعبة المتابعة أيضاً ، لأنها اصطدمت ، في البرلمان الفرنسي ، بهجوم عنيف . ففي العالم السامي ، كانت حملة البرلمانيين ضد غيزو شبيهة بحملة الصحافيين والثوريين في الجمهور . وفي حزيران ١٨٤٧ وكانون الثاني ١٨٤٨ استصوب ثير واوديلون - بارو الاصلاحات الليبرالية الألمانية التي قام بها فريدريك - غليوم الرابع ، واصلاحيات الامراء الايطاليين ، لتشجيع الألمان والايطاليين على إنشاء وحدتهم ، وقدماء اليهم مساندة فرنسا .

هذا ويجب الاثرى في الثورات ، التي انفجرت في أوربة كلها في العام ١٨٤٨ ، تقليداً لفرنسا ، وأثراً للدعاية الفرنسية فحسب ، لأن هذه الثورات المختلفة خلطت أيضاً ، على شاكلة فرنسا ، قضيتها الخاصة ، مع غيرها وكانت قومية كما كانت متأثرة باصل فرنسي . ولكن الشعور بهذه الحركة القومية وبالأهمية التي أخذتها فكرة القومية بالتدريج في أوربة منذ ١٨٣٠ كان في فرنسا أكثر منه في غيرها . وكانت الفكرة القومية توجه أوربة إلى جانب الفكرة الديموقراطية . كتب هنري مارتن في ١٨٤٧ في كراس يسمى : « عن فرنسا و عبقريتها ومصيرها » : لم تع القوميات نفسها وعياً تاماً وحياً ، في أي وقت مضى ، كما هي عليه في

هذا الحين ، حيث يحكم عليها بعض النظريين بالموت . ولم تثقل بقوة في أي وقت مضى على السياسة العامة وتعمل على تجديدها كما هي في الحال . وإن علائم قوية تبشر ، قبل قليل من السنوات ، بأن قضايا القوميات ، مختلطة مع القضايا الاجتماعية ، ستسيطر على جميع القضايا الأخرى في القارة ، وإن الدول التي لا تستقي سبب وجودها من هذا المبدأ ستتحول أو تنفقت . وفي ١٨٤٩ خصص هنري مارتن نفسه لهذه القضية أطروحته اللاتينية التي هي بهذا العنوان : « اختلاف الأمم في سبيل الحفاظ على وحدة الجنس البشري » .

أما ما يتعلق بارتباط الحرية والقومية ، والليبرالية ونظرية القوميات ، فقد لاقت المؤلفات الثلاث الكبرى في تمجيد الثورة الفرنسية ، التي صدرت في ١٨٤٧ ، للمؤلفين لامارتين ومشييه ولوي بلان ، نجاحاً عجباً في فرنسا وفي أوروبا . وكان هذا النجاح إشارة مميزة تبشر بثورة ١٨٤٨ .

الفصل الثاني

تشكيل دولة بلجيكا

تعتبر الثورة البلجيكية اختاً لثورة ١٨٣٠ الفرنسية . ومن المفيد أن نقف عند هذه الثورة وتشكيل الدولة البلجيكية لنرى أنها تؤلفان نسخة ثانية عن الحركة القومية التي رأيناها عند تشكيل أول دولة قومية في اغريقية .

كان بين تشكيل بلجيكا وتشكيل اغريقية تشابهات واختلافات ، وترجع التشابهات إلى أننا نجد في القضية البلجيكية ارتباطاً بين الفكرة الليبرالية والفكرة القومية ؛ ونرى تنازع هذه الحركة القومية مع عمل الدبلوماسية التي تريد أن تحدد غورها . ولم يكن لبلجيكا قومية مسبقة ، بل كانت العاطفة القومية في البدء معارضة سياسية ، ثم اتسعت تدريجياً وطالبت بالاستقلال . وقد اختلط فيها الحادنان معاً وكبراً معاً : الوعي القومي من جهة ، وانشاء الدولة من جهة أخرى .

١ - انقياق الدمج وبراية المعارضة القومية

لم يكن لبلجيكا في العام ١٨١٤ تقاليد قومية ، ولم تكن في الماضي دولة مستقلة ، لأنها كانت ، منذ العصر الوسيط ، تابعة بالتوالي إلى اسبانيا ، فالنمسا ثم فرنسا . ولم يكن لها وحدة مادية أيضاً ، وحدتها الأرضية

في ظل النظام القديم : فقد كانت أمارة لياج مستقلة ، ولم تؤلف اللوكسمبورغ جزءاً من الدولة نفسها كالفلاندر . ودخلت في ظل الحكم الفرنسي في عهد الثورة والامبراطورية في دولة واحدة تتألف من تسع مقاطعات . وكانت تقاليد بلجيكا تتمثل بارادة الاستقلال الذاتي البلدي ، وهذا الاستقلال قديم ويرجع إلى عاطفة عميقة في العصر الوسيط حين كان يتكلم عن « جمهوريات البلاد المنخفضة » . وكانت « القومونات » الفلاماندية شكلاً أساسياً وغريزياً للحركة السياسية البلجيكية . ويضاف إلى ذلك عنصر ثان يؤلف أساس التقاليد التاريخية في البلاد ، وهو المطالبة بالحرية الفردية والاقتصادية .

لقد تمثلت بلجيكا دون كثير من الصعوبة في النظام الفرنسي منذ أن وقعت الكونكوردات وهدأت المنازعات الدينية . ولكن في السنوات الأخيرة ، أدى نزاع نابوليون ضد البابا ، ابتداء من ١٨١١ ، ثم الازمة الاقتصادية ١٨١٣ ، إلى تحلل الأفكار من السيطرة الفرنسية . وعندما أريد تحرير البلاد ، بقيت هذه دون حراك ، في ١٨١٣ و ١٨١٤ ، ولم توجد ثورة ، كما وجد في هولانده ، أو هزة وطنية ، أو مشاركة في النضال في سبيل الخلاص ، حتى ان البلجيكيين لم يعبروا عن أي رأي فيما يتعلق بالنظام الذي ينتظرونه . وكل ما سجله المراقبون الأجانب عن هذا البلد إنما هو مجموعة مصالح مدنية واقتصادية ترغب أن ترى نفسها مضمونة ، وهي مصالح يرجع تاريخها إلى الثورة ؛ ومن جهة أخرى ، ترغب في الحرية المحلية والاقليمية . وكذلك بقي رأي البلاد لا مبالياً تماماً أمام حكم المائة يوم لنابوليون وأمام معركة واترلو .

وهكذا وقف البلجيكيون موقفاً سلبياً أمام تسوية مصيرهم الخاص

تاريخ الحركات القومية (هـ)

من قبل أوربه ، وفي الواقع ، من قبل انكلترا التي انشأت مملكة البلاد المنخفضة حيث ارتبطت بلجيكا بهولانده التي ألفت السبعة عشر اقلياً القديمة في الأزمنة الحديثة وذارت ضد فرنسا . وعندما وصل الملك غليوم إلى بروكسل في ١٣ تموز ١٨١٤ استقبلته رعاياه الجدد بشكل لائق .

وعندئذ ثبتت أوربة الحدود التي بقيت حدود بلجيكا خلال قرن ، حتى ١٩١٩ . وبموجب معاهدة باريس ١٨١٤ كانت الحدود بين فرنسا وبلجيكا الحدود القديمة التي كانت عام ١٧٨٩ . ولكن بروسيا ، في ذلك الحين ، طالبت بالبلاد الفالونية حتى نهر الموز ، ولتتخلى عن هذه المطالب وجب أن تعطى تعويضاً : ولقد تجلّى الملك الجديد غليوم إلى بروسيا بدوله الوراثية في ناسو ؛ ودخلت اللوكسمبورغ في الاتحاد الجرمانى وأقيمت في المدينة نفسها حامية فيدرالية (اتحادية) . وأخيراً ، على الحدود ، أعطيت لبروسيا ثلاث مناطق صغيرة : اوبن ، هالميدي والتديس - فيت . وفي العام ١٨١٥ ، جرت تغييرات في الحدود بموجب معاهدة باريس الثانية : أخذت البلاد المنخفضة من فرنسا: فيليبفل ماريبانورغ ، بويون ، وبعض القرى من هينوت . وفي العام ١٨١٥ ، بخاصة ، شيدت ، كما في بداية القرن السابع عشر ، مواقع من « الحواجز » ضد فرنسا : على الشاطئ ، اوستاند ونيوبور ؛ وعلى خط نهر الايسكو : انفرس ، ترموند ، غاند ، اودينارد ، تورنيه ؛ وعلى خط نهر الموز : لياج ، هوي ، نامور ، دينان ؛ وعلى الحدود الأصلية الخاصة : ايبور ، مونن ، آط ، مونس ، شارلروا ، فيليبفل ، ماريبانورغ . وبموجب اتفاق ١٥ تشرين الثاني ١٨١٨ يحق لانكلترا في حالة حرب أن تحتل مواقع الغرب ، كما يحق لبروسيا احتلال مواقع

الشرق . وانتهى تنظيم هذه الحصون الحاجزة عام ١٨٢٠ . ونظمت بلجيكا على هذا النحو ، من الواجهة العسكرية ، بشكل معسكر كبير محصن ضد فرنسا .

النظام الاساسي . - فرضت أوربة على الملك غليوم عدداً من الشروط لحكم المملكة التي أعطيت له وهي « الثمانية بنود » التي قبلها من أوربة في ٢١ تموز ١٨١٤ . وبموجب ارادة الدول يجب تحقيق الدمج « الأكمل » بين قسمي الدولة ، بلجيكا وهولندا . ويجب على الهولنديين الا يكونوا مفضلين في الدولة الجديدة . وفرض على الملك أن يمنح حمايته وفضله متساويين إلى جميع الأديان ، وأن يصل الكاثوليك والبروتستانت إلى الوظائف العامة ، وأن تكون الفوائد التجارية عامة لجميع الاقاليم ، على كل من الشعبين ، البلجيكي والهولندي ، أن يعطي موافقته على تغيير القانون الاساسي . وحصل البلجيكيون في الدولة على تمثيل لائق في المجالس التمثيلية . وكانت هذه المجالس العامة تتعقد على التوالي في لاهاي وفي بروكسل .

وهذا النظام الاساسي ، وهو نوع من دستور ، الذي منحه الملك غليوم الأول إلى الهولنديين ، أعادت النظر فيه بأمر الملك لجنة مختلطة من البلجيكيين والهولنديين ، ونشر في ١٣ تموز ١٨١٥ . وبموجبه انشئ إلى جانب الملك مجلس يسمى « مجلس المملكة العام » ، ويتألف من مجلسين : مجلس يسميه الملك ، و« مجلس الممثلين » ويسميه مجلس المملكة العام . وقد خول هذا المجلس العام سلطة تشريعية ناقصة ، لأنه لا يملك حق المبادرة ، حتى ان بعض قطاعات التشريع سحبت من صلاحياته ، مثل التعليم العام والنفقات المستدعية التي كان يصوت عليها لمدة عشر سنوات لا سنوياً . ولم توف الوعود التي قطعت فيما يتعلق بحرية

الصحافة واستقلال القضاء ، وبدا أن هذا التنظيم الجديد ، هذا التنظيم الدستوري ، لم يرض المواطنين والدول الكبرى إلا قليلاً .

ومع هذا فقد كان الملك غليوم مخلصاً طيب الارادة ، غير أنه كان مستبداً مستنبراً ، ورجلاً من القرن الثامن عشر أكثر منه رجلاً حديثاً . ويبدو أنه كان دون علم منه ، ورغم ارادته الطيبة ، هولاندياً جداً ، لأن ثقافته ومحيطه وجهازه الاداري كانت هولندية أكثر منها بلجيكية ، وقد فهم من عملية الدمج التي فرضتها عليه أوربة ، أنها ذوبان تدريجي لبلجيكا في هولانده ، يضاف إلى ذلك أن كل هيئات الادارة في الدولة أقيمت في هولانده . أما الدين والتمثيل لدى الدول فقد قسمها بالتساوي بين بلجيكا وهولانده . ولكن هذه المساواة في التقسيم كانت ، في الواقع ، ضارة بالبلجيكيين ، لأن الدين الخاص ببلجيكا لم يكن إلا عشر دين هولانده . وإذا أعطى تمثيل متساو للسكان ، فقد كان البلجيكيون مع ذلك ثلاثة ملايين ونصف ، بينما كان الهولنديون مليونين . ورغم المبدأ ، كانت الأكثرية للهولنديين في الوظائف العامة . فقد وجد في الادارة أحد عشر موظفاً بلجيكياً كبيراً ، على حين أنه وجد فيها مائة وسبعة عشر هولاندياً . وفي الجيش وجد ٢٨٨ ضابطاً بلجيكياً مقابل ١٩٦٧ هولندياً . وكانت اللغة القومية « للدولة النيثيرلاندية » ، حتى ان مرسوماً صدر في ١٨١٩ يجعل معرفتها اجبارية للحصول على وظيفة عامة أو لتحرير صكوك قضائية أو للتسجيل لدى الكاتب العدل .

وهكذا سويت عملية الدمج على حساب البلجيكيين . وكان الملك غليوم فكراً مشخفاً حسياً جداً ، وعملياً جداً . وقد اعتمد على شيتين لاستمالة وعيابه البلجيكيين وربطهم به : على الرخاء الاقتصادي ، وعلى نشر

« الأنوار » . وكان في هاتين النقطتين رجلاً جداً من رجال القرن الثامن عشر .

الرخاء الاقتصادي . — كان الرخاء الاقتصادي متحققاً لأن السياسة الاقتصادية التي سلكها الملك كانت محايدة حيال نصفي دولته ، حتى ان البلجيكيين أفادوا منها أكثر من الهولانديين وبعد أزمة تكيف في السنوات الأولى ، أزمة امتدت حتى ١٨٢٠ ، أفاد البلجيكيون من الظروف الجديدة الملائمة : ان السوق الهولندية مع زبائنها ، وخاصة مع مستعمراتها ، انفتحت الآن للتجار والصناعيين البلجيكيين عوضاً عن السوق الفرنسية التي انفصلوا عنها من جديد بخط جارك . وان نهر الايسكو ، الذي أغلقه الهولنديون منذ بداية القرن السابع عشر ، فتح ثانية ، وعلى اثر ذلك نمت انفرس نمواً عظيماً . وساعد التشريع ، الذي كان ملائماً للرؤساء ، ورخص اليد العاملة البلجيكية على التوسع الصناعي . ووضع النظام الجمركي عام ١٨١٦ لحماية الصناعة البلجيكية ، ثم خفف وأعيد تنظيمه عام ١٨٢١ . وكانت الحكومة تشجع انطلاق الحركة الاقتصادية بسياسة المكافآت ، والأشغال العامة ، وانشاء مؤسسات الاعتماد (التسليف) ، وأهمها الشركة العامة عام ١٨٢٢ وعلى هذا النحو نمت جميع أشكال الحياة الاقتصادية نمواً عظيماً ، وبخاصة الصناعة ولا سيما الصناعة القطنية والصناعة المعدنية . وفي ١٨٢٧ انشئ في سيوينغ أول فرن عال في أوروبية القارية . ودخل استخدام الآلة بسرعة على مثال انكلترا ، وازداد الانتاج الصناعي لبلجيكا حتى انه أفلق الانكليز . وامت انفرس نمواً فائقاً جعل الميناء يقفز كثيراً ويسبق استخدام بعد أن كان له منذ بداية القرن السابع عشر منافساً بائساً . وامت الزراعة

أيضاً ، ومن الممكن أن يقال ان بلجيكا ، في أوربة حتى ١٨٣٠ ، كانت أكثر البلاد ازدهاراً ورخاءً . وازداد عدد السكان نصف مليون نسمة : وفي العام ١٨٣٠ بلغ أربعة ملايين تقريباً . وإذا كانت المصالح المادية تسير الناس ، فليس للبلجيكيين ما يجعلهم يعارضون حكومتهم الجديدة .

نمو الانوار . - واعتمد غليوم أيضاً على نمو الأنوار . وكان هذا النمو مفهوماً من مفاهيم القرن الثامن عشر وفي الوقت نفسه تقليداً لهولاندة في اهتمام الدولة وعملها على تنمية التعليم العام . وكان البلجيكيون ، من وجهة النظر هذه ، متخلفين : كان الشعب أمياً ، والبورجوازية البلجيكية دون مطالعة ، والارستقراطية دون أي حب اطلاع فكري . وعلى خلاف الامبراطورية الفرنسية التي لم تهتم إلا بالتعليم الثانوي ، اهتم غليوم بتنمية التعليم العالي والتعليم الشعبي . وفي تشرين ١٨١٧ فتح ثلاث جامعات دولة : غانده ، لوفن ، لياج ، ودفعت الدولة ثمن الأبنية وتكاليف صيانتها ، وسمت الأساتذة . وأصلحت أكاديمية العلوم والآداب الجميلة في بروكسل عام ١٨١٦ . وأنشئت في عدة مدن مدارس نموذجية للتعليم الشعبي . وأجبرت كل قومون (مدينة) على فتح مدرسة عامة . وسجلت الأنظمة المدرسية بعناية ، وكان من واجب الحكومات أن تراقب التعليم الابتدائي وتنشطه . وأنشئت مدرسة للمعلمين في هاولم ، وألمي التعليم الثانوي أيضاً ، وأنشئت ، إلى جانب المدرستين الثانويتين النابوليونيتين في بروكسل وليج ، مؤسسات للتعليم الثانوي في جميع المدن الكبرى . وأخضعت لتفتيش الدولة الكليات الثانوية الحرة التي تمت في كل مكان تقريباً .

وفي الحقيقة ، بذل جهد رصين لتعويض تخلف البلجيكيين بالنسبة

للهولانديين وسدت الثغرات . وكان في تنمية التعليم هذه فكرة سياسية وهي تشجيع نشر اللغة النثرلندية عن طريق تنظيم تعليم اللغات .

عقبات التلاحم . - ولكن سياسة غلبوم الهادفة إلى جلب البلجيكيين إليه اصطدمت بقوة روحية وتعثرت . ويدولنا أن أسباب تفتت مملكة البلاد المنخفضة نفسية وفكرية .

النفوذ الفرنسي . - لقد بقيت بلجيكا بلداً فرنسي اللغة والحضارة ، ولذلك لم يستطع الهولانديون أن يؤثروا عليها . كان رد الفعل ضد سياسة الملك اللغوية شديداً جداً من جانب الاكليروس أولاً ، ثم من جانب الموظفين بشكل عام ، ومن عالم المحاماة وعالم القانون . ففي ١٨٢٢ وقعت عرائض في غاند ضد ازدواجية اللغة الاجبارية . ورفضت المجالس التمثيلية استعمال اللغة النثرلندية . وأصبح سوء المزاج مرأً بين الاكليروس والادارة : رفض الاكليروس أن ينشد قداس الروح القدس عند الدخول إلى المدارس الثانوية (آئينيه) ؛ ورفضت الادارات أن تحضر المواكب . وفي بضع سنوات أصبح المرسوم الخاص باستعمال اللغة القومية لاغياً .

وتشكلت رابطة هولندية في بلجيكا ، وفتحت لها أقساماً في مدن الفلاندر الكبرى وفي بلاد الفالون ، ولم تستطع أن تحقق غرضها : ففي ١٨٢٩ كانت تضم ٦٤١ مشتركاً فقط ، ولم تكن لتضم الا بضعة موظفين . وحاول الاكليروس ، بشكل عام ، منذ القرن السادس عشر ، وجهد استطاعته ، أن يقف في وجه انتشار اللغة النثرلندية التي يمكن أن تكون عجلة للهرطقة الكالفنية ، وعزل البلاد الفلاماندية . وبقيت اللغة الفلاماندية لغة شعبية محدودة وفي عالم المفكرين كان التكلم فقط باللغة الفرنسية لغة الارستقراطية والبورجوازية حتى في البلاد الفلاماندية نفسها .

وفي الجامعات التي أنشأها غليوم لم يقيم الأساتذة بالعمل الذي عول عليه ، مع أنه انتخبهم بعناية ، وأتى بعلماء من المانيا وهولانده ولكن هؤلاء الاساتذة لم يعملوا شيئاً . وعندما تكون الدروس باللغة النثرلندية يغيب المستمعون . واكتفى معظم هؤلاء الاساتذة باعطاء دروسهم ، وعند الانتهاء منها ينصرفون لأشغالهم الشخصية دون أن يقوموا باتصال مع عالم الطلاب أو مع زملائهم ، ولم يكن لهم أي تأثير على الشبيبة أو أي تأثير علمي . وبما يبرهن على ذلك أن زعماء حركة الاستقلال في ١٨٣٠ كانوا ممن تثقفوا في المدارس الثانوية . (آئينيه) وفي الجامعات التي كان يراد منها أن تقنعهم بامتياز لغة الملك . . أما أبناء الطبقة البورجوازية فكانوا يوفدون للدراسة في فرنسا ، إذا كان بإمكان أهلهم ايفادهم ، ليتخلصوا من الدعاية النثرلندية ، كما كانت أبناء الفلاندر يرسلون إلى المدارس الثانوية في البلاد الفالونية .

وكان الكتاب يبحثون عن نماذجهم في فرنسا ، ويقفون عند صيغ كلاسيكية قديمة بطل استعمالها . ولم يتجدد عالم الأدب في بلجيكا ، ولم يكن في بلجيكا ابداعية ، وعلى خلاف معظم البلاد الأخرى ، لم تكن الحركة القومية مرتبطة بالحركة الابداعية . وكان رجال الشمال والعلماء والاخلاقيون الهولنديون يحتقرون هذه الآداب العائنة البلجيكية . ففي اكااديمية بروكسل حيث كان نصف الأعضاء ينطق باللغة الفرنسية ونصفهم باللغة النثرلندية ، كان النثرلنديون يقاطعون الجلسات ولا يحضرون . وفي العالم السياسي ، كانت الغلبة للغة الفرنسية . والنفوذ الفرنسي كما في العالم الفكري . وفي مجلس المملكة العام ، حيث كانت اللغتان مقبولتين ، كان الكلام في الواقع بالفرنسية ، لأن النواب البلجيكيين لم يشاؤوا التكلم بلغة أخرى غير الفرنسية ، وكان النواب النثرلنديون مجبرين على

استعمال الفرنسية لفهام زملائهم ، وكانت جميع الجرائد البلجيكية تتجه نحو فرنسا، وتأخذ أخبارها من فرنسا وتستقي منها مادة مقالاتها الجهورية . وقد تعزز هذا النفوذ الفرنسي على الصحافة وعلى العالم السياسي في بلجيكا باقامة محكومين ومبعدين بعد أن طردهم من فرنسا مجلس النواب الملكيين المتطرفين في العهد الرجعي في فرنسا بعد مؤتمر فيينا ١٨١٤ - ١٨١٥ . وكان هذا الأمر مهم السياسة لأن النفوذ الفرنسي يمثل بالنسبة للبلجيكيين تربية بالمعنى الليبرالي والمعنى البرلماني ، وبالتالي يغذي معارضة سياسية لسلوك الملك .

لذا كله لم يتم الانسجام الفكري ، وبقيت بلجيكا كتلة فرنسية . وما دامت الحياة السياسية متمركزة في الطبقات البورجوازية والنبيلة فإن القضية الفلاماندية التي سيكون لها فيما بعد كثير من الأهمية في بلجيكا لا توضع . وهكذا أخذ الاختلاف يظهر تدريجياً بين بلجيكا ، البلد الفرنسي ، وهولانده . ودام الحسام رغم جهد الحكومة ، ولم ينجح غليوم الأول في نزع بلجيكا عن فرنسا وربطها بهولانده .

القضية الدينية . - أما حجر العثرة الثاني فهو القضية الدينية ، وقد وضعت في الأصل عند تشكل مملكة البلاد المنخفضة . وكانت عظيمة الأهمية لأن العاطفة القومية لم تشكل بعد بوضوح في بلجيكا ، ولذا كانت القضية الدينية مكوناً للرأي . وفي كل مناسبة خطيرة كانت الجماهير بقضها وقضيتها تقف بجمعة وراء الاكليروس : لقد وقفت وراءه عندما نشب النزاع الديني في عهد الامبراطور جوزيف الثاني في عهد النظام القديم ، ووقف الشعب مناضلاً ضد الاضطهاد الديني في عهد حكومة الادارة (الديركتوار)؛ ومن ثم لمقاومة سياسة نابوليون الأول المناوئة للعبور الروماني . وما دامت القومية البلجيكية غير واضحة المعالم فإن العاطفة

الكاثوليكية كانت العلامة الوحيدة لهذه القومية . وقد قام سوء الظن بين حكومة مملكة البلاد المنخفضة والكنيسة ، وكان الاكليروس قلقاً من الحاق بلجيكا بدولة بروتستانتية وليبرالية نقشت في أعلى دستورها الحرية والمساواة في العبادات ، بالرغم من أن الحكومة لم تقم بأي دعابة أو سياسة بروتستانتية . واحتج الاكليروس على القانون الأساسي في ٢٨ تموز ١٨١٥ . ووجه الاساقفة للملك « لومهم باحترام » ونقص بالذكر منهم اسقف غاند المونسنيور دوبروي الذي شجب الدستور في ٢ آب . وعندما صادق النبلاء على الدستور قام الاكليروس عليهم بحملة شديدة وأثار على اليمين (القسم) مشكلة وجدانية . وأخيراً ، حكمت الاسقفية بكاملها ، في ايلول ١٨١٥ ، على الدستور « حكماً مذهبياً » .

ومن جهة أخرى ، لم ينظم تشكيل الكنيسة . وقد صدرت براءة ١٠ أيار ١٨١٦ وحافظت على كونكوردات عام ١٨٠١ والأحكام الملحقه بها ، ولكن البابا لم يقبل بهذه الكونكوردات التي تسلم السلطات على الكنيسة إلى أمير بروتستانت . ونجد في هذه الكونكوردات مادة صريحة تنص على أنه في الحال الذي يكون فيها الحكم بأيدي بروتستانت ، تستأنف المفاوضة لتغيير المعاهدة . وقد حافظ الملك على الكونكوردات بلا شرط ولا استثناء ، وتصرف الاكليروس كما لو كانت الكونكوردات غير موجودة ، كما لو استرد استقلاله التام : فقد ادعى بجرية جمعياته الدينية ، ولم يحسب للحكومة حساباً . ووضعت بخاصة مشكلة خطيرة : وهي مشكلة بين الولاء (الاخلاص) للسلطات المدنية التي تجبر الكونكوردات الكهان والاساقفة على أدائها . وفي بعض الابريشيات رفض الكهان الجدد اليمين . وكان النزاع شديداً . وحاولت روما مع ذلك أن تهدئه . وعندما رسم المونسنيور دوميان اسقفاً على مالين ، وهو الذي

أقسم اليمين للقانون الاساسي عندما كان عضواً في لجنة اعادة النظر في الدستور ، أُقرَّ بأن هذه اليمين ليس لها قيمة إلا بالنسبة إلى النظم المدنية ، وبالتالي يمكن شرعاً حلفها (أيار ١٨١٧) .

ومع هذا فقد قام خلاف عنيف في مجموع هذه الكنيسة بين الحكومة واسقف غاند المونسنيور دوبروي . وكان هذا رجلاً عنيفاً متزمتاً ، وقد سبق له أن دبر النضال ضد نابوليون فأمر بسجنه . واستمر بنفس الحماس في معارضته لحكم غليوم الاول . وكانت ابرشيته نوعاً من كنيسة منفصلة في الفلاندر في داخل الكنيسة البلجيكية ، حتى ان الكنيسة ميزت غيظاً وقررت القاء القبض عليه . وفر دوبري إلى فرنسا ، وحكم غيايباً بالنفي في ٨ تشرين الثاني ١٨١٧ . ولكن هذا الحكم لم يضع حداً لمعارضة ابرشيته : فقد حافظ نواب الاسقف العامون على موقف الاسقف المذهبي والاداري ورفضوا قبول التدابير الحكومية . وتوفي مونسنيور دوبروي في ٢٠ تموز ١٨٢١ وتوقف النزاع مؤقتاً .

قامت المعارضة في الاصل بين الاكليروس والحكومة . وكانت مفهوم غليوم الاول ، في علاقات الكنيسة والدولة ، مفهوماً جوزيفياً ونابوليونياً ، ولذا أراد أن يصنع من الكنيسة الكاثوليكية البلجيكية كنيسة خاضعة للإدارة . غير أن النفوذ الفرنسي كان عظيماً على الكنيسة البلجيكية وبدا خطيراً لسببين : ففي نظر الاكليروس والكاثوليكين في بلجيكا كان وضع الكنيسة الفرنسية نموذجياً : ففي العهد الرجعي كان نفوذ الاكليروس على الحكومة وازدهار الكنيسة عظيمين : وقد أفادت الكنيسة فوائد جمة من العهد الرجعي ، وخاصة ابتداء من ١٨٢٠ . ولذا أراد الاكليروس البلجيكي أن يتبع هذا المثل الذي ضربته فرنسا .

ومن جهة أخرى . نشأت ومنت ، بتأثير لامانيه ، أفكار كاثوليكية
حزبية رومانية . ولهذين السببين كان النفوذ ، الذي تمارسه الكنيسة الفرنسية
على الكنيسة البلجيكية ، خطراً على الحكومة . ولذا أراد غليوم أن
يضع يده على تثقيف وتشكيل الكهان لبناء هذه الكنيسة القومية
المستقلة عن تأثيرات الخارج . وكان سوق إلكهان ضعيفاً فضلاً عن
جهلهم . ورغب غليوم أن يتقنهم حسب مذهب الدولة ويكافح النفوذ الذي
يمكن أن يؤثروا به على تربية الأطفال . ولذا أصدر عدة قرارات
وأولها : القرار الصادر في أول شباط ١٨٢٤ ويفرض على مدارس
الجمعيات الرهبانية طلب الترخيص من الحكومة ، وعلى المعلمين تقديم
شهادة الكفاءة التي تسلمها الدولة . وهذا الالتزام ساعده على أن يطرد
من بلجيكا « اخوة المدارس المسيحية الفرنسيين » الذين يعلمون في المدارس
الابتدائية البلجيكية . أما القرار الثاني الصادر ، في ١٤ حزيران ١٨٢٥ ،
فيضع المؤسسات التعليمية ، مهما كانت ، تحت اشراف الدولة ويطلب من
جميع الاساتذة درجات جامعية . وفي الوقت نفسه انشئت « الكلية
الفلسفية » ، وهذا الاسم له معناه ومغزاه ، وارتباطها اجباري على كهان
الغد قبل دخولهم إلى المدارس الكهنوتية . ونظمت الكلية مباشرة وافتتحت
في لوفن ، في ١٧ تشرين الأول ١٨٢٥ : وقد انشئت لتكون
عظيمة : وكان لديها من الامكنة ما يجعلها تضم الف ومائة تلميذ ولكن
وجد فيها ١٦٧ ، وأخذ هذا العدد يتناقص في السنوات التالية . وأخيراً
في ١٤ آب ١٨٢٥ ، قررت الحكومة بأن البلجيكيين ، الذين أمثروا
دراستهم في الخارج ، لا يقبلون في الجامعات ولا يمكنهم أن يقبلوا في
الوظائف العامة في بلجيكا . وهذه القرارات ، كما نرى ، تهدف إلى
قطع الكنيسة البلجيكية عن كل تأثير فرنسي وإلى وضع تثقيف رجال

الدين تحت ادارة الحكومة . احتج الاكايروس مباشرة ، حتى ان مطران مالين نفسه المونسنيور ميان قاطع مدارس الدولة ، وخطب على منبر المطرانية خطباً شديدة شجب فيها قرارات ١٨٢٥ . فقامت الحكومة تجاه هذه الخطب بتدابير انتقامية لاقت استحسان الكالفينيين الهولانديين .

وأخيراً حاول غليوم تنظيم الكنيسة وبخاصة الأسقفية . كانت الوظائف الكنسية مضطربة ، ووجدت كرامبي أسقفية كثيرة وشاغرة : أسقفية ليبج منذ ١٨٠٨ ، منذ عهد نابوليون ، أسقفية تورنيه في ١٨١٩ ، وأسقفية غاند في ١٨٢١ ، وأسقفية نامور في ١٨٢٨ . ولم يكن هناك كونكوردات لأن البابا رفض تجديد معاهدة ١٨٠١ ، ولذا لم يكن بالامكان شغل هذه الكراسي الشاغرة . ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة ترغب في إضعاف معارضة الكاثوليك بالتفاوض مع روما ، وقامت بمفاوضات مع البلاط الجبري أدت إلى كونكوردات ٢٥ تموز ١٨٢٧ . وأفادت هذه الكونكوردات روما لأنها ربطت الكنيسة الكاثوليكية في هولنده بالكرسي الأقدس : وأنشئت رسمياً أسقفيات امستردام ، بوالدوق ، أو ترخت ، في هولنده ؛ وفي بلجيكا أسقفية بروج التي حذفت عام ١٨٠٢ . ومن جهة أخرى شهد الأساقفة الاعتراف بحق ادارة مدارسهم الكهنوتية كما يريدون . ومقابل ذلك ، أصبح للحكومة الحق بنصيب في رسم الأساقفة ، وذلك بأن تعرض قائمة المرشحين ، الذين تشير بهم مجالس الكهنة على روما لرسمهم ، على الحكومة ، وتستطيع هذه أن تحذف الأسماء التي تبدو لها خطرة . وبعد أن يتقصد الأساقفة مناصبهم يقسمون اليمين للحكومة . وبدأ أن كونكوردات ١٨٢٧ ، سوت مشكلة تنظيم الكنيسة . ولكن سوء نية الحكومة الهولندية ظهر حالاً ، لأن الحكومة أرسلت بلاغاً ، إلى حكام الأقاليم في ٥ تشرين

الأول ، يصرح بأن تطبق الكونكوردات « مع التحفظات التي تقتضيها القوانين » ، وبانتظار تسمية الأساقفة الصالحين والعقلاء والمستنيرين بقي تشريع التعليم ساري المفعول .

كانت القطيعة ثامة بين الأكليروس البلجيكي والحكومة . وكان الأكليروس سيد الجماهير . ويضاف إلى ذلك أن سياسة الحكومة في التمثيل والدمج في البروتستانتية الهولندية وفي مناوأة الأكليروس كان من نتيجتها أن أصبحت القضية الدينية أرضاً للمعارضة ، معارضة تدافع عن السياء التاريخية والتقاليد البلجيكية تجاه حكومة أخذت بالتدريج وجه حكومة أجنبية . ومع هذا فلم تكن القضية الكاثوليكية بعد قضية بلجيكا كلها في تلك الفترة ، لأن الأكليروس كان مرتبطاً بحزب المحافظين أي ان الكنيسة ما زالت مرتبطة بالتعاملات القديمة والامتيازات والنظم السائدة في النظام القديم . ولتصبح المعارضة الكاثوليكية معارضة قومية حقاً كان عليها أن تتحرر من ارتباطها بالنظام القديم .

المعارضة . - وفي السنوات الأخيرة للمملكة ، من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٠ ، حدث تطور في الظروف السياسية كان من نتيجته أن أسقط كل ما أبقى على انفصال حزبي المجتمع البلجيكي : الأحرار والكاثوليك . وأعطى الرخاء الاقتصادي البورجوازية أهمية متزايدة ، وأشعرها بقوتها في وقت كان التحويل عميقاً في الحزب الحر كما في الحزب الكاثوليكي .

وفي الواقع ، كانت الأحزاب الحرة البلجيكية تدعم الملك ، في سياسته المناوئة للأكليروس ، ووجد في بلجيكا تقليد في مبادئ الكاثوليكية كما وجد فيها تقليد للكاثوليكية ، ولكنه قليل . ومع ذلك فقد عبر عن العداء بانتشار وتشكيل حزب فلسفي على طراز الافكار الفرنسية في القرن

الثامن عشر عند الفلاسفة والموسوعيين . ودعم هؤلاء الأحرار سياسة حكومة الادارة (الديركتوار) اليعاقبية ضد الكنيسة . وبعد ١٨١٥ كانوا يمثلون ، أمام الكنيسة المرتبطة بالنظام القديم ، حزب المجتمع الحديث . كانوا حقوقيين ينصرون حرية الدولة والحريات المدنية.وعززت الماسونية هذا الحزب عندما أعيد تشكيلها بعد ١٨١٥ ودعمتها الحكومة . وكان الامير فريديريك ، ثاني أبناء الملك ، سيد الماسونية الاعظم في مملكة البلاد المنخفضة . وقد سعت الحكومة لانتساب الضباط إلى الألوج الماسونية . وعزز الحزب الحر بعمل المحكومين الفرنسيين ، الذين جاؤوا وأقاموا في بلجيكا . وكان هؤلاء المحكومون من رجال المؤتمر الوطني بفرنسا من قتلة الملك الذين أخرجوا من ديارهم أو من رجال المائة يوم الذين استثنوا من قانون العفو العام . وهؤلاء الفرنسيون، الذين جاؤوا وأقاموا في بلجيكا ويمثلون تقاليد الثورة والامبراطورية في فرنسا، كانوا يكرهون الاكليروس وخاصة الموالين للبابا . كانوا متحمسين ويقومون بالدعاية وامتهنوا مهناً حرة ، محامين في بروكسل ، أو أساتذة، أو صحافيين . وأصبحت بروكسل على هذا النحو مركز حياة' للأفكار الفرنسية وانتشارها . ودعم هؤلاء الأحرار حكومة الملك في نضالها ضد الاكليروس . واستخدمهم غليوم ورجب بدعمهم لأنه كان مقتنعاً بأنه لن يكون لهذا التحالف أي صدى خطير .

وابتداءً من ١٨٢٥ ، وجد اتجاه جديد عند هؤلاء الأحرار : فقد بلغ الجيل الجديد منهم سن الرشد ، ولم يشترك هؤلاء الشباب في المنازعات القديمة ، واستمر النفوذ الفرنسي يؤثر فيهم ، ولكنه نفوذ من نوع آخر ، مغاير لنفوذ الحزب الفلسفي المرتبط بأفكار القرن الثامن عشر العقلانية ؛ إنه نفوذ الأفكار التي كان يوسعها في دروس السوربون

كبار الأساتذة الفرنسيين الذين كان اشعاعهم عظيماً في أوربة ، مثل فيلمان ، غيزو ، كوزن ، وخاصة كوزن الذي حلت فلسفته الروحانية محل فلسفة القرن الثامن عشر الملحدة ؛ أو المثل الذي تقدمه إلى البلجيكيين مناقشات المجالس الفرنسية وقراءة الصحف الفرنسية وخاصة تأثير بنيامين كونستان ومطالبته بالحكم البرلماني والحرية الفردية . وأدت انتخابات ١٨٢٧ إلى ظفر هذا الحزب الحر في فرنسا الذي فرض على الملك سقوط فيليل وتشكيل وزارة مارتنيك المعتدلة . وكانت الليبرالية الفرنسية تعرب عن رأيها في جريدة « الكورة » التي أصبح نفوذها عظيماً في بلجيكا . ومثال هذا النفوذ هو اعتناق الشاب لوي بوتر لهذه الليبرالية الجديدة ، وسيصبح هذا من زعماء الثورة البلجيكية ، وبعد أن كان في القديم عدواً للكنيسة غير اتجاهه واتجه منذ ١٨٢٤ صوب الديموقراطية والليبرالية على الطراز الفرنسي الجديد .

وكان لهذه الليبرالية الجديدة مركزات : بروكسل وليمبج . ففي بروكسل تزعم الشبان خاصة حركة الاستقلال مثل : بوتر ، الدوق بتيو ، شارل بروكسر ، فان دوفير ، ديفو ، لو ثومب ، وقد أسسوا في العام ١٨٢٦ صحيفه باسم « البلجيكي » . وفي ليمبج تزعم الحركة الأخوان روجه وجوزيف لوبو . وكانت لهما جريدة وقد تأسست عام ١٨٢٤ واسمها « ماتيولانسبرغ » ، ثم أخذت ابتداءً من ١٨٢٦ اسماً جديداً وهو « السياسي » . وبرنامج هؤلاء الأحرار برنامج حكومة برلمانية مفتوحة للجميع ، للكاتوليك كما للآخرين ، ومع ذلك فقد كان الأحرار قلة ، ويساقون من بين البورجوازية المدنية ، ولم يكن وراءهم جماهير كتلك الجماهير التي كانت تتبع الاكليروس ، وبشكل مواز ، تطور الكاثوليك تطوراً مشابهاً ، ولنفس الاسباب ،

فقد وصلت عندهم كما وصلت عند الأحرار أجيال جديدة لقيادة الحركة . وهجر هؤلاء الشبان الكاثوليك فكرة رجعة امتيازات النظام القديم ، ونحروا من الماضي . وكان مطلبهم ضد الحكومة التي تضطهد الكنيسة هو مطلب الحرية وحرية الكنيسة ، ثم انتقلوا إلى فكرة الحرية للجميع . وتبعوا في تطورها لآمانيه وقد أصبح نفوذه عظيماً . وانطلق لآمانيه هذا من حزب ما وراء الجبال ، حزب البابا ، وفكرة الحكم المطلق . وانتهى بالوصول إلى مذاهب ليبرالية عندما رأى أن ارتباط الكنيسة والحكومة يضايق ثمر الكنيسة . وهناك حادث يري جيداً انتشار أفكاره في الكليروس البلجيكي الناشئ . وهو أن كتابه « تقدم الثورة في الكنيسة وفي المجتمع » عندما صدر في بداية ١٨٢٩ ، صدرت له مباشرة أربع طبعات في بلجيكا .

لقد تخلى الكاثوليك عن إذن عن مهاجمة الحرية ، وانسحبوا من موقفهم القديم الذي يشجب القانون الأساسي بعد أن وطد حرية الأديان وحرية الصحافة . وقبلوا الآن الحرية للجميع الناس . ويجب أن نذكر بين زعمائهم بخاصة الأمير فيليكس دومبرود والأب فان بومل الذي أصبح أسقف لياج . وكانت لهم جريدتان « بريد الموز » ، أي « بريد نهر الموز » و « كاثوليكي البلاد المنخفضة » . وتكيف الكاثوليك مع المجتمع الحديث وتبدل موقفهم تماماً ، حتى أن القاصد الحبري عجب من ذلك بل واستاء . وعلى هذا النحو سار الأحرار والكاثوليك سيراً متوازياً حررهم من وجهة نظرهم الضيقة القديمة ومن روح الحزب . وهذا التطور جعل النضال المشترك ضد العدو المشترك ممكناً ، أي ضد السلطة التي تقيد الحرية . ولا شك في أن مفهوم الحرية لم يكن نفسه تماماً عند الكاثوليك تاريخ الحركات القومية (٦)

وعند الأحرار ، ولكنه كان ضرورياً لنمو كل من الحزبين ، وترك الخلافات جانباً . ووجدت المناسبة للاتحاد بين الحزبين في تشرين الثاني ١٨٢٨ ، عندما اقترح شارل بروكير على المجلس العام إلغاء صك ١٨١٥ المتعلق بالصحافة : ولأول مرة في المجلس العام ، جرت مناقشة مبدأ كبرى في السياسة ، وامتد النقاش حتى قضية الحكم الشخصي والحكم البرلماني . وطرح اقتراح بروكير بـ ٦١ صوتاً ضد ٤٤ . وفي هذا الاقتراح ، صوت جميع الممثلين الهولانديين وسبعة بلجيكيين ضده ، بينما صوت جميع الممثلين الآخرين ، بمثلي الجنوب ، بمثلي بلجيكا ، مع هذا الاقتراح . وهكذا أقرت القطيعة في المجلس العام في هذه القضية حسب قسمي الدولة الجغرافيين ، حسب المنطقتين القوميتين في المملكة ، الهولنديين من جهة والبلجيكيين من جهة أخرى .

وبرهنت التجربة في المجلس العام على أنه لا سبيل إلى الحصول على نظام حر . ولذا كان من اللازم أن تعطى الجماهير الحرية إذا أريد الحصول على اصلاحات . والقي دويوتر إلى الكاثوليك ، في جريدة « بريد البلاد المنخفضة » ، ببدء إلى الاتحاد . وتفاهم الحزبان لتنظيم المعارضة ضد الحكومة ، وظلا على الصعيد القانوني وتأثرا في هذه النقطة بنفوذ الأحرار الفرنسيين الذين لا يعتمدون ، ضد وزارة بولنيك الرجعية ، على وسائل أخرى غير الوسائل القانونية . وتأثراً خاصة بالمثل الانكليزي ، وبخاصة مثل اوكنيل الذي كان يقوم بتنظيم حملة كبرى لتحرير الكاثوليك وهكذا ظلا على الصعيد القانوني ، وأسلحتها عرائض موقعة من جميع جهات الشعب . وهذه العرائض تتناول نقطتين مختلفتين : بعضها يطلب حرية التعليم والآخر حرية الصحافة ، واقامة لجنة القضاء ، واصلاح الادارة لصالح الحريات المحلية ، وفي بضعة أسابيع اجتمع ٤٠٠٠ توقيع ، واستمرت

الحركة طوال سنة ١٨١٩ . وفي شهر تشرين الثاني جمع ٣٦٠٠٠٠ توقيع .
وقد دل حملة العرائض على أن المعارضة نجحت في توجيه اهتمام الجماهير
وتدريتها . وهكذا دخلت البلاد البلجيكية كلها مسرح السياسة ، أي
الشعب نفسه وليس زعماءه السياسيون فحسب ، ولم يعد أي تمييز في
معارضة الحكومة وفي مطالب الإصلاحات بين مختلف الأحزاب
البلجيكية . وثم الاجماع ضد الحكم ، ضد النظام الذي تجدد شيئاً فشيئاً
في هولندا

ووصلت هذه المعارضة إلى درجة حادة بسبب خرق الحكومة وعدم
جدوى سياستها وهي سياسة الملك نفسه ورئيس مجلس الوزراء فان مانيين .
وقررت الحكومة سياسة الشدة : حكم على دو بوتر بالسجن والغرامة ،
فأصبح بذلك شهيداً قومياً ولم يمنع سجنه معارضته : فقد كان يلقي من
السجن بالكراريس فتلاقى نجاحاً عظيماً . وحاول الملك في الوقت نفسه
أن يعدل المعارضة ويقسمها . وفي قرار ٢٠ حزيران ١٨٢٩ جعل
ارتداد الكلية الفلسفية اختيارياً ، وفي قرار ٢ تشرين الأول ١٨٢٩ أرجع
للاساقفة استقلال مدارسهم الكهنوتية . ولكن هذه التنازلات لم تخضع
الاكايوس ، ولم ينقسم اتحاد الأحرار والكاثوليك .

والقى غليوم الأول نفسه ، كشارل العاشر ملك فرنسا في
توكيدات طائشة أثارت عليه معارضة اجماعية : ففي لياج وأمام مجلس
القومون اعتبر المعارضة قباحة . وفي رسالة إلى المجلس العام في ١١
كانون الأول ١٨٢٩ شجب الحكم البرلماني والمسؤولية الوزارية ؛ واثنى
على سلوكه الخاص ونظامه واتهم المعارضة بالعمالة لدى الاطماع
الأجنبية فأجاب دو بوتر على هذه التصريحات الملكية بكراس يدعى

« رسالة محب الشعب » ، في ٢٠ كانون الأول ١٨٢٩ ، وبم شروع جمعية مقاومة قانونية . فحكم عليه مع حر آخر وكاثوليكين بالنفي ، في ٣٠ نيسان ١٨٣٠ ، واضطر أن يغادر البلاد ويقيم في فرنسا .

ومكثا حفرت وهدة بين البلاد البلجيكية وملكها . ووجد الملك في طريق مدودة . وأخذت الحكومة بوضوح وجه حكومة هولندية في نزاع مع اجماع الرأي البلجيكي كله . وكان النزاع ، في سنة ١٨٢٩ والقسم الأول من ١٨٣٠ شديداً للغاية . ومن غير المفيد أن نذكر التفاصيل ولكن الاتجاه كان واضحاً : فقد وجد اجماع معنوي في القسم البلجيكي للملكة . وانقسمت بملكة البلاد المنخفضة إلى قسمين ، ولم يعد التلاحم ممكناً . وكانت هذه المعارضة سياسية صرفاً ، وبرنامجهما الحرية البرلمانية ، وهو برنامج مماثل لبرنامج الفرنسيين الأحرار المعارضين لحكومة بولنيك . ولم تفكر هذه المعارضة البلجيكية مطلقاً بالانفصال حتى ولا رفض الملك ، بل ان البلجيكيين ظلوا موالين للنظام وتشكلت جمعية واتخذت شعارها « موالون للملك حتى العار » . ولم يطالبوا إلا بالاصلاح الدستوري ، وتمسكوا بدقة بحدود القانون ، ولم توجد بعد أقل رغبة في تفتت المملكة .

ومع ذلك فقد ظهرت من قبل عناصر ديمقراطية : من الشباب « اليعاقبة » ، كما سمو أنفسهم ، ومن خوارنة وكهان شبان متزمتين غير متسامحين . وبدأ الاضطراب الديمقراطي يقلق المعارضة ، ويفسر بصعوبات الحياة التي سببتها الازمة الاقتصادية التي حدثت في بلجيكا ، كما في فرنسا ، في سنة ١٨٣٠ . ولم ير بان من الممكن حدوث ثورة ، ولم يلاحظ أيضاً أن المعارضة السياسية يمكن أن تصبح حركة قومية .

ومع ذلك فقد كان الوضع قريباً من الحركة القومية لأن الثورة نشبت في شهر آب ١٨٣٠ .

٢ - الثورة

إذا تم الانتقال من المظاهرات السلمية إلى الثورة ، ومن المعارضة السياسية إلى المطالبة القومية ، ومن الولاء للملك إلى الاستقلال ، فذلك لم يتم حسب خطة موضوعة مدروسة أو هدف يراد الوصول اليه . ان الواقع كان ، على العكس ، له معناه ومغزاه ، لأن الثورة البلجيكية كانت نتيجة سياسة عملية نشأت عن قوة الحوادث أكثر مما أتت عن الناس ، ولم تكن موجبة من قبل رجل دولة ، بل كانت حصيلة قوة مغفلة ، قوة الشعب نفسه .

لقد كانت الثورة من عمل البلجيكيين أنفسهم . وان ثورة تموز ١٨٣٠ في فرنسا كانت بالنسبة إلى الثورة البلجيكية فرصة ، ولكنها ليست مسؤولة عنها ، لأن فرنسا لم تأت إلى الثورة البلجيكية بمساعدة مادية؛ ولم يكن في بلجيكا حزب فرنسي ، باستثناء بعض أفراد منعزلين ، مثل الديموقراطي الجمهوري جاندويين ، وكان على صلة بالجمهوريين الفرنسيين أو بعض موظفي عهد الامبراطورية ، مثل الكونت دوسيل . ولم يكن في بلجيكا حزب بلجيكي يطلب ضم بلجيكا إلى فرنسا . وفي الاتجاه الآخر، لم يكن سوى بعض محرضين فرنسيين نجدهم في المظاهرات الأولى في بروكسل ، وهم فرنسيون متطوعون اختلطوا مع البلجيكيين الذين عادوا إلى بلادهم في ايلول ؛ وأخيراً ، الجوقة الباريسية المؤلفة من المتطوعين الذين أتوا لمساعدة البلجيكيين . ان نصيب فرنسا في الثورة البلجيكية كان مطبوعاً بمساعدة الرأي الفرنسي ومساعدة الدبلوماسية الفرنسية بشكل طبيعي ، قبل التدخل العسكري عام ١٨٣١ .

مظاهرة بروكسل. - ان تفتت مملكة البلاد المنخفضة وتشكيل دولة جديدة لم يتأ دفعة واحدة ، بل على مراحل متتابعة ، ومن هذه المراحل انبثقت القومية البلجيكية .

كانت الثورة مزيجاً من الأحداث العسكرية والسياسية المتفرقة ، وكانت نقطة الانطلاق فيها مظاهرة شعبية قامت في بروكسل في مساء ٢٥ آب على اثر تمثيل د كوخ ميناء بورقيشي ، في الاويرا . ثم انقلبت المظاهرات إلى فتنة مع نهب وتدمير آلات المصانع . ولوضع حد لهذه المظاهرات ولهذه الثورة ، كان من الضروري تشكيل حرس وطني يوطد النظام ويبقى مسلحاً وتشكل أركانه ادارة بلدية جديدة . وحدث مثل ذلك في مدن بلاد الفالون ، مع شيء من التأخير ، وفي مدن البلاد الفلاماندية . وفي كل مكان تشكل حرس مدني ولجان أمن . وهكذا كان الشكل الأول للثورة البلجيكية ثورات بلدية رفعت أعلامها المحلية وتنازلت أمامها السلطات القديمة ، وتشكلت على هذا النحو الحرية البلدية بصورة غريزية وكانت تقليداً للبلاد الفلاماندية القديمة .

كانت المطالب التي قدمها هؤلاء الثائرون سياسية صرفة وتقدمية قليلاً . فمن ذلك أن اللجنة البلدية في لياج ، قررت في ٢٧ آب ، وأن نبلاء بروكسل قرروا في ٢٨ منه ، أن يوجهوا إلى الملك د رسالة ، يحملها اليه وفد ويطلب منه تطبيقاً صادقاً وأميناً للقانون الأساسي ، وأعربوا في هذه الرسالة عن الحرية التامة للصحافة والتعليم والنظام البرلماني واشتراك البلجيكيين في الحكم بنسبة عدد الشعب البلجيكي . وهذا البرنامج هو برنامج برلماني ، برنامج اتحاد الأحزاب الليبرالية والكانتوليك تسانده ، في هذه المرة ، جماهير الأمة . ولم يوضع النظام موضع اتمام بعد ، حتى ولا شكل المملكة نفسه .

ومن هذا البرنامج تم الانتقال إلى برنامج أكثر تقدماً تحت تأثير حادثين : من جهة ، كان عمل الحكومة تجاه هؤلاء الثوار خرقاً : أرسل الملك نجليه ، الأمير اورانج والأمير فريدريك إلى بروكسل في ٣٠ آب مع تصريحات مهددة فأنارت مظاهرات معادية قام بها سكان بروكسل ، واضطر الأمير اورانج أن يترك جنوده خارج المدينة ويدخل في مفاوضات مع زعماء الحرس المدني . ومن جهة ثانية ، عندما جاء المندوبون وطلبوا إلى الملك الاصلاحات التي نكلمنا عنها ، وأجاب الملك جواباً مسوفاً . وعندما عاد الوفد ، إلى بروكسل في أول ايلول ، قدم تقريراً أثار جموع الشعب الصاخبة . وهكذا اصطدمت المطالب البلجيكية بعارضة الحكومة . وهذه أول خيبة ، وستجني هذه الخيبة ثمارها .

وفي غضون ذلك تعممت الحركة في بلجيكا كلها . وتوافدت على بروكسل الوفود والمتطوعون من كل مكان ، وتبنت بلجيكا ألوان بروكسل البرابانسونية : العلم الأسود والأصفر والأحمر . وأصبحت الحركة البلدية حركة قومية .

كانت نتيجة هذا الحادث المزدوج تزايداً في مطالب الثوار ، وقام مقام هذا البرنامج الأول البرلماني الصرف فكرة الفصل بين الأقاليم الجنوبية والأقاليم الشمالية دون أي نقطة اتصال ما خلا السلاطة الملكية . هذا ما طلبه البروكسليون الآن من الأمير اورانج . ووعد الأمير أن يوصي الملك بهذا المطلوب . وقد اتفق الدبلوماسيون الموجودون في بروكسل والسلطات على أن الفصل الإداري بين اقليمي المملكة أصبح أمراً حتمياً . وفي الوقت الذي تقدم فيه البرنامج في الاتجاه القومي تشكلت في بروكسل سلطة سياسية ، لجنة الأمن ، في ١١ ايلول ، التي انتخبها القطاعات الثمانية للحرس المدني . ولم يكن هدف هذه اللجنة الادارة البلدية فحسب ، بل العمل على

تحقيق الفصل الاداري في الدولة . وكانت تتألف من أركان الحرس المدني والعناصر البورجوازية المنتخبة . وكان الفصل الاداري ، الذي يطالب به البلجيكيون ، مع الحفاظ على المملكة تحت الاتحاد الشخصي للملك ، يعني تعريف بلجيكا كشخصية سياسية منفصلة عن هولانده ، ومتميزة على الأقل عنها .

ونشأت في الوقت نفسه حركة ديمقراطية ثورية تحت تأثير الأزمة الاقتصادية ، وكان مركزها مدينة لياج . ووصلت وفودها إلى بروكسل في ٧ ايلول بزعامة دوجيه . وهاجت الأندية ، وبدأ الاستعداد للنضال . ووقعت حوادث في ضاحية بروكسل وفي ضاحية لياج بين الجنود الملكيين والشعب . وفي ٢٠ ايلول ناءت البورجوازية بالحركة الشعبية في بروكسل ؛ وأراد الشعب حل لجنة الأمن ليقم مكانها عناصر أكثر تقدمة . وهكذا وجد العامل الشعبي الذي انفجر ولم يرض بالانفصال الاداري البسيط .

الانفصال القومي . - وحول الملك نفسه حركة المطلب الاداري هذه إلى انفصال قومي ، بسبب خرقه السيامي : فقد جعل الحل الوسط غير ممكن باعطائه الأمر إلى فريدريك للاستيلاء على مدينة بروكسل بالقوة . وحاول الأمير ذلك دون نجاح من ٢٣ إلى ٢٧ ايلول . ويجب أن نلاحظ في دفاع المدينة الظافر ، إن الشعب كله ، والشعب نفسه هو الذي قاوم الجيش الملكي . لأن الزعماء السياسيين ابتعدوا ، وإن البروكسليين الذين قاوموا الجيش أتوا من جميع البلاد ، باستثناء غاند وانفرس ، ومن جميع طبقات المجتمع . وأقبلت الألوف من المتطوعين من الاقليم كله لنجدة المقاومة القومية . وكانت نتيجة انتصار الشعب البلجيكي على جيش الأمير فريدريك أن قتالاً مماثلاً انفجر في كل مكان ضد الحاميات الهولندية في المدن : ففي مونس أجبر الشعب الحامية الملكية على الاستسلام في ٢٩ ايلول ، وفي لياج

في ٦ تشرين الأول ، وفي غاند في ١٥ منه ، النخ ... وبعد هذا الاخفاق في بروكسل تراجع الجيش الملكي وسار الفلاحون في أعقابيه . ووقع آخر قتال في ٢٥ تشرين الأول أمام انفرس حيث وقعت هدنة في ٢٨ منه بين السلطات العسكرية والشعب . وفي القسم الأخير من شهر تشرين الأول ، لم يبق للهولانديين إلا قلعة آنفرس ومدينة ميستريخت ومدينة لو كسمبورغ . وهكذا تخلص الشعب البلجيكي في شهر من الجيش والسيطرة الهولندية .

ومن الممكن دون غناء أن نلاحظ النتائج السياسية لهذا النصر الذي أحرزه الشعب : وهي أن فكرة الانفصال الإداري ، مع المحافظة على الاتحاد الشخصي للأقليمين تحت الحكم الملكي ، أصبحت مستحيلة . وفجأة تم تجاوز فكرة الفصل : حاول المجلس العام عبثاً التصويت على المبدأ في ٢٩ ايلول ، وحاول الملك دون جدوى أن ينظم هذا الفصل على يد الأمير اورانج الذي استقر لهذا في آنفوس في ٥ و ٧ تشرين الأول ، وحاول بالتالي أن ينقذ السلالة وقدم نفسه لرئاسة الدولة الجديدة ، في ١٦ تشرين الأول . ولم يشأ البلجيكيون أن يسمعوا الكلام عن الانفصال الإداري ، ومنذ بداية تشرين الأول ، اتخذوا القرارات القطعية التي تؤدي إلى فصل المملكة إلى شطرين .

أمام هجوم الجيش الملكي على بروكسل ، تشكلت ، في ٢٣ ايلول ، لجنة إدارية من الزعماء العسكريين وانضم اليها ممثلون عن الأحزاب السياسية . وناب عن الكاثوليك فيلكس دوميرود ، وعن الأحرار فان دوفير وروجيه ، وعن الجمهوريين جندوين ، ثم دو بوتر الذي عاد من فرنسا واستقبل في بلجيكا استقبال الظافرين . واتخذت هذه اللجنة الإدارية ، في ٢٨ ايلول ، اسم « حكومة بلجيكا المؤقتة » . وفي ٤ تشرين

الأول ، نادت باستقلال البلاد ، واعتبرت أقاليم الجنوب المنفصلة عن هولانده تؤلف دولة مستقلة

ولقطع محاولة الأمير اورانج في تزعم الدولة الجديدة أجابت الحكومة على عروضه بندهاء في ١٨ تشرين الأول وقالت : « إن الشعب هو الذي يصنع الثورة ، إن الشعب هو الذي طرد الهولانديين من أرض بلجيكا ؛ وهو وحده ، لا الأمير اورانج ، على رأس الحركة التي أمنت استقلاله وتوطد قوميته السياسية ، . وهذا صحيح لأن الحركة كانت شعبية ، وكانت حركة عميقة عامة ، وكان تأثيرها عظيماً للغاية إذا قورن تاريخنا الانطلاق والوصول . ففي ٢٥ آب ، كانت البدء ، مظاهرة في بروكسل ؛ وفي ٤ تشرين الأول كان اعلان الاستقلال . وهذا يعني أن القومية كانت واقعاً حقيقياً ووجدت قبل أن يشعر بها ، ويكفي لها هذا العدوان الملكي لتعي وجودها مباشرة .

وبعد هذا يجب تشكيل قوام الدولة ، وإنشاء سلطة سياسية لتقوم مقام سلطة المملكة الزائلة . ولذا انقسمت الحكومة إلى لجان : لجنة مركزية مكلفة بالسلطة التنفيذية ، مؤلفة من بوتر ، جندوبين ، فان دوفير ، روجيه و ميرود . وتألّفت إلى جانبها لجان لمختلف الوزارات : لجنة المالية الخاصة ، لجان خاصة للشؤون الخارجية ، والشؤون العسكرية الخ ... يضاف إلى ذلك مفوضون يرسلون إلى الاقاليم لتوجيه الادارة . ومن هنا نرى أن طابع هذه الحكومة مجلسي ، وأنها سلطة واقع ، ولكن لا يمتازها أحد . وقد بقيت على اتصال وثيق بالشعب الذي انبثقت عنه . ومن وجهة النظر هذه ، تشبه الحكومة الموقته البلجيكية لعام ١٨٣٠ بشكل فريد الحكومة الموقته للجمهورية الفرنسية عام ١٨٤٨ . ولثلاثا تضطرب

الدولة وتنزع منها أطرها ، حافظت الحكومة الموقنة ما أمكن على موظفي النظام القديم وبخاصة على نظام القضاء

وهيات الحكومة نظام الدولة للمستقبل : ففي ٦ تشرين الأول سميت لجنة وكلفت باعداد الدستور ؛ وفي ٨ منه أعيد تركيب السلطات البلدية بانتخاب مباشر ، وكان الناخبون موجودين من قبل ، وأضيف اليهم الكفاءات الفكرية . وأعلنت الحكومة الحريات الكبرى الاساسية في الدولة ليتمتع الشعب بها مباشرة : في ١٢ تشرين الاول حرية التعليم ، وفي ١٦ حرية الصحافة والاديان والجمعيات والاجتماعات ، وفي ١٨ الغيت الرقابة ، وفي ٢٦ أعلن نشر المحاسبة العامة والموازنات . وتبع ذلك عدة قرارات مبدئية بمائلة . وفي ١٠ تشرين الأول ، دعت الحكومة إلى كونغرس قومي لتسلمه سلطاته عند تشكله . وجرت الانتخابات في ٣ تشرين الأول . وانعقد الكونغرس في ١٠ تشرين الثاني وثبت في اليوم التالي الحكومة الموقنة في وظائفها

وحقق تنظيم الدولة الجديد في آن واحد البرنامج السامي والاتحاد البولاني. الذي كان ، قبل الثورة ، يوجه المعارضة ، ضد الحكومة الملكية ، والتطلعات القومية التي ظهرت أثناء الثورة . وترك الجهاز الداخلي للدولة على حاله ، وجرت محاولة لصبغها بروح عامة جديدة وكل هذا يدل على تسليم الشعب سلطته المباشرة ، وقد جرى كل شيء بحكمة واتحاد ، ولم يحدث أي عنف ، وفي هذا دليل على اجماع الرأي .

٣ — انشاء الدولة

وهكذا خرج تشكيل الدولة الجديدة من معارضة سياسية كانت في الأصل وبشكل بساطة بين الملك وأعضاء البرلمان . وبعد ذلك يجب

انشاء هذه الدولة من وجهة النظر الدولية ، أي يجب وضعها بين دول أوربة الأخرى ، والاعتراف بها في المحافل الأوربية . وقد وجدت اغريقية قبلها أمام المشكلة نفسها ، ووجدت بلجيكا هنا عقبات ماثلة للعقبات التي لاقتها اغريقية ، بسبب دبلوماسية الدول الكبرى . ولكن البلجيكيين يتنازرون عن الاغريق بيزة الاتحاد: فيينا كان الاغريق منقسمين إلى شيع وأحزاب ومنافسات شخصية ، كان الاتحاد يسود أحزاب بلجيكا . والحزب الوحيد الذي انفصل عن الحكومة ، ولكن دون أن يقوم بمعارضة ، كان فريق الديموقراطيين الصغير حول بوتر . ولم يثر الشعب أي اضطراب ولم يحدث ، بعد ثورة بلجيكا ، شيء يشبه الاضطرابات المتعددة التي دامت خلال عدة أشهر غداة ثورة تموز في فرنسا .

كان جهاز الكونغرس الذي أنشأ هذه الدولة متقفاً ثقافة سياسية ؛ ولكن هذه الثقافة ظلت بالطبع على الصعيد النظري ولم تكن عملية ، ولم يكن لمؤلاء الرجال بعد ما يجعلهم يضعون يدهم في القضايا ، ووجدت الأطر الادارية ، وبالتالي أمكن للدولة أن تعمل ، بينما كانت الأحزاب تناقش في تنظيم الحكم المركزي . ولم يكن للبلجيكيين تقاليد يداورونها ومحسون حسابها ، أو سلاطة قومية أو أرستقراطية قومية تبحث عن مصالحها وتضع يدها على التنظيم السامي . ولذا كان أمام جهاز البرلمانين صفحة بيضاء وبإمكانه أن ينشئ الدولة حسب النظريات السياسية . وكانت عند البرلمانين الارادة والامكان أيضاً لانشاء دولة لهم . ولكن العقبات في انشاء الدولة البلجيكية لم تأت من الداخل ، بل أتت ، على العكس ، من الخارج ، لقد أتت من الدول .

الدستور البلجيكي (٧ شباط ١٨٣١) . - جرت انتخابات الكونغرس في الوقت الذي تم فيه النصر على الملك وأعطفت به اوربه فعلا ، لأن

سفراء الدول المجتمعة في مؤتمر لندن قرروا ، في ٤ تشرين الثاني ، تعليق العداء بين الهولانديين والبلجيكيين وطلبوا سحب الجيوش الهولندية إلى ما وراء حدود شهر أيار ١٨١٤ . وانتخب الكونغرس بـ ٣٠٠٠٠ مصوت على ٦٠٠٠ ناخب وضم مائتي عضو . وكان هذا المجلس مجلس بورجوازيين بخاصة : فلم يكن فيه غير ٤٥ نبيلًا و ١٣ ملاكًا للاتيات انتخبوا في الأرياف . والباقي يتألف بكامله تقريباً من المحامين وعددهم ٣٨ ، ومن أعضاء من مختلف الصناعات الحرة في المدن . ولذا كان الكونغرس من حيث الأساس مجلس مفكرين ، رجال شباب حداثي السن بالقضايا والمشاكل : فعلى المائتي عضو وجد أن ٣٤ عضواً فقط كانوا أعضاء في مجلس المملكة . وكانوا في غالبيتهم فلامانديين وكاثوليكين ولكن لا أهمية لذلك ، لأن القضية الفلاماندية لم توضع بعد ، ولأن الاتحاد موجود وسيظل قائماً بين الكاثوليك والأحرار حتى النهاية .

اتخذ الكونغرس القرارات الأساسية في الأسابيع الأولى التي تلت انعقاده : ففي ١٨ تشرين الأول ، أعلن المجلس رسمياً وبالاجماع استقلال الدولة الجديدة ، واستقلال الشعب البلجيكي ، وسيادة الشعب . وهذا الاعلان هو عمل سيادة لا يتم بانعكاساته الممكنة على أوربة . وهذه الدولة التي اعلنت استقلالها عرفت نفسها طبقاً لحدودها الطبيعية . وضم الكونغرس نواب ليمبورغ ولوكسمبورغ بنفس الصفة التي ضم بها نواب برابان أو أقاليم بلجيكا الأخرى . واقتصر اعلان الاستقلال ببساطة على التصريح بأن قضية العلاقات مع الكونغراسيون الجرمان في ، الذي تدخل فيه اللوكسمبورغ نظرياً ، سيعاد فيها النظر .

وانصرف النواب إلى العمل . وهيأت لجنة في غالبيتها من الأحرار ، عمل الدستور . وفي ٢٢ تشرين الثاني قرر الكونغرس أن تكون الدولة

ملكية بـ ١٧٤ صوتاً مقابل ١٣ ؛ وكان الحزب الجمهوري قليل العدد جداً . ولقطع دابر مناورات عائلة ناسو ، صوت الكونغرس في ٢٤ تشرين الثاني على الابعاد الدائم لأمرة اورانج - ناستر عن تاج بلجيكا . وإذا اتخذ الكونغرس هذا القرار فذلك لأنه كان يعلم بان تسمية أمير من أمرة اورانج ، على رأس الدولة الجديدة ، كان حلاً ترغب فيه أوربة ، وهو الحل الذي أوصت به فرنسا . ووضع الدستور في بحر كانون الأول وكانون الثاني وانتهى في آخر كانون الثاني ١٨٣١ . وفي ٢٨ كانون الثاني بدأت المناقشة على الترشيعات للعرش . وقد أعلن الدستور في ٧ شباط ١٨٣١ ، وهو يتألف من قسمين : الأول يتعلق بتنظيم المؤسسات ، والثاني يدرس الحق العام في بلجيكا .

وإذا تركنا التفصيلات جانباً ، نرى أن ما همنا هو المبادئ الأساسية التي هي في أساس هذه الدولة القومية الجديدة : أولاً ، يعلن الدستور سيادة الشعب : لأن « جميع السلطات تنبثق عن الأمة » . والمبدأ المحرك للدستور هو الفردية الليبرالية . وينسب للفرد الحد الأعظم من الحرية الممكنة ؛ ولا يقيد حرية الصحافة والتعليم ، والاجتماع بأي قيد ، ويحاول أن يضعف إلى الحد الأعظم السلطة الملكية ، من حيث النظر ، ومن حيث النظرية البرلمانية ، وذلك لينهج نهج انكلترا ، ولكن أيضاً بسبب سوء الظن بما يمكن أن تفعله السلطة الملكية وتمارسه ، كما فعل غليوم الأول . ولم توجد في بلجيكا سلالة قومية أو ارستقراطية لها حقوق وبالتالي امكن تنظيم السلطة الملكية بشكل برلماني مطلق .

وإذا خفضت السلطة الملكية إلى الحد الأعظم ، فقد انتقل كامل السلطة إلى البرلمان ، وهو يضم مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفي ذلك ضمان لتوازن السلطات ، وبالتالي لاحترام الحريات . وقد انبثق

هذا البرلمان عن نظام ضريبي . والتميز بين المجلسين هو فقط ضريبة قابلية انتخاب أقوى بالنسبة لمجلس الشيوخ منها بالنسبة لمجلس الممثلين . وكانت ضريبة العضوية في مجلس الشيوخ الفلورين ضريبة مباشرة . وما يلفت النظر في الدستور البلجيكي ، الذي يختلف عن دستور لوي - فيليب الفرنسي ، هو أنه لا يحدد الضريبة بشكل مباشر . ولكنه يدل فقط على الحد الأدنى الذي لا يمكن للضريبة أن تنزل دونه أي عشرين فلورين ، وهذا يطابق اثنين وأربعين فرنكاً في ذلك العصر . ولم تحدد الضريبة في ذلك الحين بهذا الانخفاض ، ولكنها كانت امكاناً لاصلاح نص عليه في الدستور . وكان ينتظر تربية البلاد تربية سياسية قوية لتخفيض الضريبة حتى الحد الأدنى القانوني بقانون انتخابي ، وهذا ما حصل في ١٨٤٠ .

ولم يعد الدستور إلى اللامركزية الاقليمية القديمة . بل اريد تجنب تفكيت المملكة . وأقر استقلال البلديات لأن الحرية المحلية هنا كانت غير خطيرة على الدولة .

لقد اسس الدستور البلجيكي إذن ملكية برلمانية تعتبر أكمل تعبير وجد في عصر الليبرالية البورجوازية . وأصبح نموذجاً لجميع أحرار أوروبا حتى ١٨٤٨ . وقد دل من جانب واضعيه على ارادة سياسية واضحة جداً ، ووعي قومي متطور جداً . وكان اعداد الدستور والقوانين الأساسية من عمل المؤتمر بكامل استقلاله وسيادته .

الموقف الأودي . - وإذا كان الكونغرس يعمل من نفسه ، فقد اعتبرت أوروبا بأن لها كلمتها التي يجب أن تقولها . وفي الواقع ، لم تكن بلجيكا أرضاً منعزلة ، بل ان لها قيمة دولية ، وقد جعل وضع البلاد المنخفضة منها قضية من القضايا المثيرة في أوروبا . حتى ان الملك غليوم نفسه ادخل هذه القضية في عالم الدبلوماسية : ففي ٢٨ آب

استنجد ببروسيا لتدعمه ضد رعاياه الثائرين . ولكن الحكومة الفرنسية جمدت مباشرة هذا التدخل البروسي فمُنذ ٣١ آب أعلم وزير الشؤون الخارجية ، موليه ، السفير البروسي بأن الجيوش الألمانية إذا دخلت الحدود البلجيكية فإن فرنسا تدافع عن الدولة الجديدة . وفي هذه الظروف ، تخلت الدول عن الملك غليوم على مثال انكلترا . غير أن هجوم الهولانديين واخفاقهم في بروكسل جعل من القضية البلجيكية قضية دبلوماسية ، لأن الملك ، أمام الصعوبات ، التقى ببناء ناشد فيه اوروبا المساعدة : وكان قيصر روسيا حانقاً غاضباً مفتاضاً من الثورة البلجيكية فجند جيوشه في بولونيا لاطلاقهم في بلجيكا . ومن جهة ثانية ، كان الزعماء السياسيون يخشون من عدم القدرة على مقاومة الهجوم الملكي ، فاستنجدوا بفرنسا ، وارسل جنوديين بالحال إلى باريس ، فرفض لوي - فيليب التدخل ولكنه صرح بأنه لا يقبل بتدخل اوريي لصالح هولنده ، واقترح على انكلترا مفاوضة دولة لحل المشكلة ، شريطة ألا يفرض على البلجيكيين حل لا يريدونه . وهكذا نرى في آن واحد ، من جهة ، الحكومة الموقته تعلن الاستقلال في ٤ تشرين الأول ؛ ومن جهة ثانية ، فرنسا وانكلترا تدعوان الدول الأخرى ، في ٣ تشرين الأول ، إلى مؤتمر سفراء ينعقد في لندن لتسوية المشكلة الدبلوماسية . وقد انعقد هذا المؤتمر في ٤ تشرين الثاني ، وقرر تعليق السلاح وانسحاب الجيوش ، وهذا يعني ، في الواقع الاعتراف بوجود الدولة الجديدة .

وأفاد البلجيكيون من الخوف الذي تملك العالم من امكان خروج حرب عامة من المشكلة ؛ ومن رغبة فرنسا في تقنين مملكة البلاد المنخفضة التي نظمت ضدها عام ١٨١٥ ؛ ومن انفجار الثورة في فارسوفيا في ٢٩ تشرين الثاني وتوقف كل حركة ممكنة للجيوش الروسية ؛ ومن انتخابات

انكلترا ، في ١٥ تشرين الثاني ، التي أعطت السلطة إلى حزب الهويغ
فشكل وزارة جديدة ، في ١٩ تشرين الثاني ، عوضاً عن وزارة
ويلنغتون . وهذه الحوادث المختلفة توضح القرار الذي اتخذته المؤتمر الدولي في
٢٠ تشرين الثاني معترفاً باخفاق عملية الالتحام التي حاولتها أوربة في
عام ١٨١٥ : « إن المؤتمر مستعد للاعتراف باستقلال بلجيكا القادم ولكن
بادخاله بينود المعاهدات، ومصالح الدول الأخرى وسيادتها والحفاظ على التوازن
الاوربي » . وأخيراً احتفظ المؤتمر بحقوق غليوم الأول والكونفدراسيون
الجرماني على اللوكسمبورغ ، وهي حقوق لا يمكن أن يؤثر عليها بشيء .
واعترفت الدول ، كما نرى بإنشاء الدولة الجديدة ، ولكنها أكدت ارادتها
بأن تفرض عليها سلطة الشروط . وهكذا فإن بلجيكا الجديدة لن تكون
حرة كما تريد .

الشروط الدولية - نرى عملاً مزدوجاً متوازياً معاً : فمن جهة ،
الكونغرس الذي ينظم دولته ، دون أن يهتم بالدول ؛ ومن جهة أخرى ،
المؤتمر الذي يناقش فيه السفراء ، في نزاع شديد ، تنظيم الدولة الجديدة :
تنافس من جهة ، بين فرنسا وانكلترا ضد دول الشرق : بروسيا والنمسا
وروسيا ؛ ومن جهة أخرى أيضاً ، يجب أن نقول ، تنافس بين فرنسا
وانكلترا يسمح لبارستون بأن يساوم تاليران والسفراء الآخرين على
أن الدول ستصنع نظام بلجيكا في الحدود التي يستطيع فيها صيانة
الدبلوماسية العامة ، والمصالح الدولية ، وخاصة مصالح انكلترا . ومن
غير المفيد أن نعرض هذا النزاع الدبلوماسي الذي يخرج عن موضوعنا ؛
والنتيجة التي حصل عليها هي بروتوكولا ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني ١٨٣١
اللذان يعرفان « أسس الانفصال » بين بلجيكا والبلاد المنخفضة .

تاريخ الحركات القومية م (٧)

وستتمتع الدولة الجديدة بوضع دولي جديد ليس له من مثيل الا نموذج آخر في ذلك العصر ، وهو وضع سويسرا : الحياد الدائم وضمان الدول كافة . أما أرض هذه الدولة فان الدول لم تعترف بها كما عرفها البلجيكيون أنفسهم ، لأنها تركت الفلاندر الزيلندية ، أي أفواه الايسكو ، للأقاليم المتحدة ، أي هولانده التي كانت تملكها قبل ١٧٩٠ . ومن جهة أخرى ، فصلت أيضاً اللوكسمبورغ عن بلجيكا ، باعتبارها تابعة لأمرأه ناسو ، أي إلى ملك هولانده وإلى الكونتفدراسيون الجرمانى . وقسم الدين بين هولانده وبلجيكا بنسبة السكان . وأخيراً عين المؤتمر بنفسه العاهل الذي سيحكم البلجيكيين .

وأثارت شروط ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني مباشرة الخلاف بين مؤتمر السفراء والكونغرس : واحتجت الحكومة البلجيكية بذكره في ٣٠ كانون الثاني على التحفظات التي أبدتها مؤتمر السفراء للدولة الجديدة . وصرحت في أول شباط ، في بلاغ « بأنها لن تتنازل في أي حال لصالح الحكومات الأجنبية عن السيادة التي خولها الشعب البلجيكي إياها . ولن تخضع مطلقاً لقرار يمكن أن يقضي على سلامة البلاد ويشوه التمثيل القومي ، وستطالب الدول دوماً بتطبيق مبدأ عدم التدخل » . وهكذا عاكس الكونغرس مبادئ الحق الاوربي يبدأ السيادة القومية للشعب البلجيكي وحق قوميته التي أرادت الدول أن تضيق أرضها .

وفي مشكلة اللوكسمبورغ و مشكلة الدين دعمت الحكومة الفرنسية البلجيكيين ؛ وقد أكد ذلك الجنرال سياستيانى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في رسالة قرئت في الكونغرس في أول شباط بقوله : إن فرنسا لن تصادق في الوقت الحاضر على بروتوكولي ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني . ويبدو أن تاليران لم يتمسك بالتعليقات التي أرسلت اليه في هذا

المعنى . وظن الكونغرس أنه على حق في اعتماده على مساندة فرنسا ؛
وفعلًا جاءت تشجيعات من الأحزاب الليبرالية في فرنسا ، من حزب
الحركة ومن الجمهوريين . وأعتقد ، من جهة ثانية ، أنه في حالة تمكنه
من أن يفرض على فرنسا التزاماً في دعم بلجيكا والدفاع عنها ، وليجعل
من ذلك ضرورة لها انتخب ، في ٣ شباط ، الدوق دونومودور بن الملك
لوي فيليب ، ملكاً . وعندما علم الملك الأب بالقضية أجاب البلجيكيين
بالرفض ، في ٢ كانون الثاني ، وأكد سياستياً في هذا الرفض برسالة تليت
في الكونغرس في ١٣ كانون الثاني وأراد مؤتمر السفراء أن يوقف
التشريع فقرر ، في أول شباط ، بأنه لن يعترف بأمر من الأسر الحاكمة
في الدول المشتركة في المؤتمر ملكاً للبلجيكيين . ولكن الكونغرس
البلجيكي تجاوز هذا التأكيد ، اثر التطمينات التي تلقاها جندوين من
أحزاب اليسار الفرنسي ، والتشجيعات التي أعطاها وزير فرنسا بريسون
إلى الأحزاب البلجيكية برغبته في العمل على اخفاق ترشيح البونابارتي
الدوق دولوشتانبرغ . ولهذا السبب انتخب الدوق دونومور ملكاً لعرش
بلجيكا لاجبار فرنسا على أن تأخذ بيدها مهمة الدفاع عن المملكة
البلجيكية . ولكن لوي - فيليب رفض مباشرة التاج لابنه وأربك
رفضه البلجيكيين . وقرروا أخيراً انتخاب الكونت سوليه دوشوكيه
وصياً على العرش في ٢٤ شباط ، ربنا يتدبرون أمرهم ويبحثون عن
عاهل لهم .

استاءت الدول من هذا القرار ، الذي اتخذته البلجيكيون ، ووقفت
موقفاً مهدداً ؛ وفي ١٩ شباط ، أكد مؤتمر السفراء إلحاق بلجيكا بارادة
الدول بقوله : « لكل أمة حقوق خاصة ، ولكن أروبة لها حقها أيضاً ؛
وقد حولها النظام الاجتماعي هذا الحق ، وان الحوادث ، التي تولد دولة

جديدة ، لا تخولها الحق في إفساد نظام عام تدخل فيه ، كما ان التغييرات الطارئة على دولة قديمة لا تخولها الاعتقاد بأنها في حل من تعهداتها السابقة . ويقول مؤتمر السفراء : إن بروتوكولات لندن « أساسية وغير قابلة للنقض » . وأضاف المؤتمر تهديداً جديداً : فقد اعترف للدول الأخرى باستعمال حقوقها بأي تدبير تراه مفيداً ؛ وبتعبير آخر ، انه يقبل بأن يستخدم الكونفدراسيون الجرمان القوة لاثبات حقوقه في اللوكسمبورغ . وصرح أخيراً بأنه لن يقبل بأن يقوم البلجيكيون بأي مشروع كان ضد الأراضي الهولندية .

ود الفعل البلجيكي . - كان رد فعل البلجيكيين ضد هذا القرار ، الذي اتخذته المؤتمر ، شديداً جداً . وحرضت الجرائد الرأي ، فقامت المظاهرات في كل المدن البلجيكية . وطالب الديموقراطيون جنسديوين ودوبوتر بحرب هولندا ، والاتحاد مع الثوريين الفرنسيين ، والاتفاق مع ثورة بولونيا وثورات ايطاليا . وانشئت رابطة قومية في ٢٣ آذار ألفت بياناً في ٢٧ منه جاء فيه : « بزعم يفرضه الأجنبي أو يدل عليه فقط ، لن يكون استقلالنا إلا وهماً ، وثورتنا إلا وقتاً ودماً مهدورين ، لنكن بلجيكيين ولننه ثورتنا كما بدأناها بأنفسنا ! » . وأرسل الوصي ، في ١٠ آذار ، نداءً إلى اللوكسمبورغيين : « لقد بدأنا ثورتنا بالرغم من معاهدات ١٨١٥ ، وستثور رغم بروتوكولات لندن ! ... إن اخوتكم لن يتخلوا عنكم أبداً ! » . واعتبر المؤتمر بيان سورليه دوشوكيه اثاراً ، وتقوه غاليران وبالمرستون. لدى الرسول البلجيكي بكلمات قاسية جداً . وهكذا قوت معارضة أوربة للارادة البلجيكية العاطفة القومية والحساسية الوطنية . ولسوء الحظ لم يستطع البلجيكيون الحفاظ على هذا الموقف حتى النهاية . وفي فرنسا ، أبعد حزب الحركة عن السلطة وأصبح كازيمير - يوييه

رئيساً لمجلس الوزراء في ١٣ آذار ، وكان في السياسة الخارجية ، على وفاق وثيق مع انكلترا ، ولذا لم يكن للبلجيكيين أمل بفصل سياسة فرنسا عن سياسة انكلترا . وفي بلجيكا نفسها ، تشكلت ، في ٢٨ آذار ، وزارة جديدة برئاسة دولوبو . وكان هذا الرئيس ، في الأصل ، محباً للحرب وشارك في حماس البلجيكيين الوطني ؛ وقد قال في ٧ نيسان : « الحرب وشيكة الوقوع ولا يمكن اجتنابها ؛ وأقول أكثر ، لقد أصبحت ضرورية . يجب علينا أن ندافع عن اللوكسمبورغ ، انها قضية شرف » . ولكنه قدر تدريجياً الوضع الدولي ، وأدرك أيضاً الضرورة الداخلية في وضع حد للفوضى ، ووجود ملك لتوجيه الدولة ؛ وتطور بتأثير الواقع . وفي غضون ذلك ، اتفقت فرنسا وانكلترا على المرشح لعرش بلجيكا وهو : الأمير ليوبولد دوساكس - كوبورغ . وقد اقترح على هذا ، قبل ذلك ، عرش اليونان ، وقبل لوبو أخيراً به . وفي النصف الثاني من شهر نيسان أرسل وفداً للاتصال بالأمر . وأثارت هذه القضية أيضاً صعوبات كثيرة ، لأن الجانبين غير متساعحين . وخلال شهرين تعاظم الحماس في بلجيكا ؛ وانقلبت المظاهرات إلى ثورة ؛ وتظاهر الجمهور حول قصر البرلمان . ومن جهة ثانية عيل صبر الحلفاء ؛ وفي ١٠ أيار أرسلوا انذاراً مع تهديد بالحصار الاقتصادي واحتلال اللوكسمبورغ . وأخيراً استحصل لوبو من الكونغرس على السماح بالمفاوضة ، وفي ٤ حزيران ١٨٣١ ، انتخب الكونغرس ليوبولد ملكاً للبلجيكيين . وسوي الوضع بمعاهدة الثاني عشرة مادة في ٢٦ حزيران ١٨٣١ ، التي أدخلت بعض التغييرات على أسس الانفصال في ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني ؛ ونظم الدين بحسب أصل القروض لا بحسب الرجوع إلى رقم السكان ؛ أما بشأن اللوكسمبورغ فقد حوفظ على « الوضع الراهن » الحالي (أي الاندماج

في الدولة البلجيكية) بانتظار الاتفاق مع دوق الوكسمبورغ الأكبر .
أي ملك هولندا بوساطة الدول ؛ وأن تكون الملاحة حرة على نهر
الايסקو ، وأخيراً يمكن للبلجيكيين أن يتفاوضوا مع هولاندة بمبادلة
عدد من المناطق البلجيكية المغلقة فيما وراء الحدود على الأرض الهولاندية
مقابل الليبودغ .

وأتارت معاهدة الثماني عشرة مادة في البدء عاصفة في بروكسل
ومناقشات حارة . وأخيراً انتهى الكونغرس بالموافقة على المعاهدة بـ ١٢٦
صوتاً ضد ٧٠ ، في ٩ تموز ١٨٣١ . ووصل ليوبولد إلى بلجيكا في ١٦
تموز ١٨٣١ ونصب ملكاً على البلجيكيين .

هذه هي بلجيكا وقد أصبح لها نظام داخلي ، ودستور ، وملك ،
ووضعها الدولي وأرضها وحيادها الدولي . ولقد أقيم هذا الوضع الدولي
على نقيض الإرادة القومية لحاجات الدبلوماسية الدولية .

موافقة هولاندة . - احتج ملك هولاندة رسمياً على معاهدة الثماني
عشرة مادة في ١٢ تموز ، وفجأة ، في ٢ آب ، خرق الهدنة ، وفي
٣ منه ، اجتازت الجيوش الهولاندية الحدود . أما الجيش البلجيكي
فقد ارتجل في الأصل منذ اعلان الاستقلال ، وكان ضعيفاً للغاية ، بالرغم
من تبجح البلجيكيين الذين يتصورون بأن القيام جماهيرياً يكفي لاهراز
النصر ، ويرون في الجيش الهولاندي خصماً قليل الخطر جداً لأن
الشعب كان كافياً لابعاده في أيام بروكسل في آخر إيلول . وأحدث
المهجم الهولاندي انهياراً عسكرياً كاملاً . فقد اندحر الجيشان البلجيكيان
الأساسيان ثم انكسرا ، أحدهما في ٨ آب في هاسيلنت ، والآخر في
١٢ منه في لوفن ، ووصل الفرسان الهولانديون على بعد ثلاث فراسخ
من بروكسل . وصحب هذا الانهيار العسكري انهيار سيامي : القى

الملك ، من تلقاء نفسه ، نداء يستجده به فرنسا وانكلترا ، ولكن الوزارة أوقفت هذا النداء وناقشت . وحتى ٨ منه ، عارضت دخول كل جيش أجنبي للبلاد . غير أن عجز الحكومة عن دعم النزاع جعل الملك يأخذ بيده توجيه الحكم . وأنقذت بلجيكا بتدخل فرنسا : فقد دخل الجنرال جيرار بلجيكا في ٩ آب ، وانسحب الهولنديون أمام الجيش الفرنسي وعبروا الحدود في ٢٠ منه باستثناء قلعة آنفرس حيث ظلوا محبرين على القتال .

وهذا الاخفاق الذي مني به البلجيكيون كان تأثيره الدبلوماسي فظيلاً : فقد أثار حسد الانكليز وقلقهم أمام عمل فرنسا العسكري في بلجيكا . واعترف بالمرستون بالحال بأن البلجيكيين غير قادرين على الدفاع بأنفسهم ، ولذلك يجب أن يتصور بأن تؤلف هولاندة حاجزاً ثانياً ضد كل توسع فرنسي . وافقد هذا الاخفاق البلجيكيين اعتبارهم ، ولفظ الانكليز كلمات احتقار بشأنهم ، ولم يكن لالليان ليعتقد بإمكان بلجيكا واقترح تقسيمها . وانتصرت بروسيا والنمسا وروسيا ، ولم يبق إلا لوي-فيليب يدافع عن البلجيكيين . واستطاع بتدخلاته أن يخفف شروط الدول . وفي ١٥ تشرين الأول ، قررت الدول أن تبدل معاهدة الثماني عشرة مادة بمعاهدة الأربع وعشرين مادة التي فاقت خطر الاولى : لان هذه المعاهدة لم تقدم ، كأساس للوساطة ، بل كقرار من أوربة . وأعطيت المناطق المغلقة في الشمال ، والليمبورغ على ضفة نهر الموز اليمنى ، وميسترخت وأفواه الايسكو إلى هولاندة دون شرط . وقسمت اللوكسمبورغ وأعطيت المدينة وثلاث الدوقية إلى ملك هولاندة وظلاً جزءاً من الكونفدراسيون الجرمانى . ولم يأخذ البلجيكيون إلا أقسام آردلون وبوبون : وحدد الدين بعقد على أن يدفعه البلجيكيون للهولانديين .

أثارت معاهدة الـ ٢٤ مادة الحزن في بايكا . وفكر ليوبولد بالتنازل عن العرش ، وكان النقاش في المعاهدة شاقاً للغاية في الكونغرس : وأخيراً قرر المجلس التصديق عليها ، في الأول والثالث من تشرين الثاني وكانت دول الشرق غاضبة أيضاً . فقد اعتبرت هذه المعاهدة مشينة وأجلت تصديقها . وللفضل في الأمر صادقت فرنسا وانكلترا على المعاهدة في ٣١ كانون الثاني ١٨٣٢ ، ورفض الهولنديون توقيعها ، وابتعاد أي وساطة ، وكانوا غير متساهلين حتى أنهم اتعبوا وأغاظوا حماهم الخاصين . وانتهت بروسيا والنمسا بتصديق المعاهدة في ١٨ نيسان ، والروسيا في ٤ أيار .

وألحت فرنسا عندئذ أن توضع المعاهدة موضع التنفيذ رغم رفض الهولنديين ، وانتهت باقتناع بالمرستون . وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٨٣٢ أرسلت إلى الحكومتين مذكرة تخطرهما بتنفيذ المعاهدة ، ولا يطلب البلجيكيون أفضل من ذلك ، تحت طائلة الحصار الاقتصادي والتدخل لاجبار الدولة المقاومة على قبول تنفيذ المعاهدة . وظل ملك هولاندة مصراً على رفضه ، فعكس عليه بالحصار ابتداءً من ٥ تشرين الثاني ودخلت الجيوش الفرنسية بلجيكا في ١٥ تشرين الثاني ، وحاصرت انفرس واستسلمت هذه في ٢٣ كانون الأول ، وضائق التجارة الهولندية ذرعاً بالحصار فقرر الملك عندئذ أن يوقع في ٢١ أيار ١٨٣٣ اتفاقاً ، دون الاعتراف بالمعاهدة ، وتعهده فيه ألا يهاجم الأراضي البلجيكية ، وأن يترك كامل الحرية للملاحة على نهر الايسكو .

وهياً عناد هولاندة للبلجيكيين فوائده واقعية : فقد استعادت مساندة لوربة والحفاظ على الوضع الراهن ، أي دمج اللوكسمبورغ والليمبورغ فعلاً بانتظار تنفيذ المعاهدة حقاً . وفكر البلجيكيون بأن حالة الواقع هذه مع التمديد تنتهي بأن تصبح حالة حق ، وأن اللوكسمبورغ

والليمبورغ ستكونان تابعتين لها في الواقع إلى الأبد . وظل نواب
الأقليميين ينتخبون في المجلسين ، وبالتدريج زال الحزب الاورنجي في بلجيكا .
ولكن الهولانديين وجدوا أخيراً أن العبء ثقل ، لأن الجيش
ظل مجنحاً ، وفي هذا ما يثير مشاكل مالية مزعجة . وفي ١٨٣٨ هدد
المجلس العام باطراح الموازنة بعد أن ثقلت بالنفقات العسكرية . لذا
قرر الملك أن يعلن فجأة ، في ١١ أيار ١٨٣٨ بأنه ينوي تصديق معاهدة
ال ٢٤ مادة . وقامت على اثر ذلك أزمة عنيفة في بلجيكا : لقد مز
انفجار الوطنية البلاد وكانت عاماً . وأنت من كل جانب عرائض
 واحتجاجات من الكاثوليكين يدعمهم الكاثوليكيون في فرنسا والأحزاب الليبرالية ،
ومن الديموقراطيين أيضاً يدعمهم اليسار الفرنسي . وبدأت الحكومة للبلجيكيين
فترة جداً في مقاومتها لهولاندة . وفرضت عليها تدابير عسكرية، وأجاب
الكونغرس برسالة حرية على خطاب العرش الذي يعد بالدفاع عن
حقوق البلجيكيين « ببنات وشجاعة » واعتبر أن هذا الكلام ليس تعهداً
كافياً . وأتى فيليكس دوميرود وصهره مونتالامير من بوهيميا بضابط
بولوني من ضباط الثورة ليكون قائداً عاماً للبلجيكيين بعد أن هربوه
وأوصلوه إلى بلجيكا ، على رأى من استياء القيصر ومترونيخ بالطبع .
وكان يخشى من أن تنساق الحكومة الملكية البلجيكية بحركة ثورية
وطنية .

ولكن موقف أوربة لم يترك أملاً للبلجيكيين : لقد كانت انكلترا
لامبالية بصورة مطلقة بهذا الاحتجاج . وأعلنت في ٢٤ أيار بأنه يتوجب
على بلجيكا أن تتخلى عن كل أمل بتغيير المعاهدة ؛ ثم أعلنت الدول بأنها
لا تدعم وجهة النظر البلجيكية بضرورة إعادة النظر في المعاهدة . وقام
ليوبولد عبثاً بمساع لدى الملكة فيكتوريا في شهر حزيران وفي شهر ايلول

وكان لوي - فيليب يجابه صعوبات داخلية ، نضال الائتلاف ضد وزارة موليه ، فلم يشأ أن يلقي بنفسه في صعوبات دبلوماسية . ورأى البلجيكيون أن فرنسا وانكلترا قد تخلتا عنهم وهما الوحيدتان اللتان تستطيعان دعمهم . وفي كانون الثاني ١٨٣٩ عرضت الحكومة البلجيكية أن تشتري الليمبورغ من الهولانديين ، فرفض الهولنديون واضطر ليؤبولد أن يقدم للمجلسين مشروعاً يحوله توقيع المعاهدة . وكان النقاش مؤثراً ودام خمسة عشر يوماً . وأخيراً وافق الكونغرس ، مجلس النواب بـ ٥٨ صوتاً ضد ٤٢ ، ومجلس الشيوخ بـ ٣١ صوتاً ضد ١٤ ، في ١٨ و ٢١ آذار ١٨٣٩ .

ووقع النظام النهائي لبلجيكا بمعاهدة ١٩ نيسان ١٨٣٩ التي نسخت من جديد معاهدة ال ٢٤ مادة ، مع اعادة نظر واحدة ، وذلك بانقاص رقم دين بلجيكا لهولاندة بخمسة ملايين .

وهكذا كررت التجربة البلجيكية التجربة الاغريقية . وكرفع الحل القومي الصادر عن ارادة الشعب وأجبر على التسوية التي فرضتها دبلوماسية الدول . وفي هذا الخلاف ، بين السيادة القومية والدبلوماسية ، كانت المواقع في القضية البلجيكية بمثابة لمواقع القضية الاغريقية . واصطدمت الدولة الجديدة بعداء بلاطات الشرق الثلاثة ، وكان موقف فرنسا حاسماً في القضية البلجيكية كما كان في القضية الاغريقية ، ولم تتصور انكلترا القضية في كلا الحالين الا من وجهة نظر أمانية .

لقد كانت التجربة البلجيكية ذات أهمية كبرى في قضية القوميات من وجهة النظر التاريخية والعقائدية . وكانت تشكل الدولة البلجيكية نصراً للمفهوم الفرنسي في القومية . فنذ الأصل ، وفي كل المظاهرات نجد فكرة رضى الشعوب بتشكيل الدولة ، وفكرة

العقد بين المواطنين الذي هو في أساس الدولة الجديدة والقومية الجديدة .
وانا نتساءل بعد هذا مم تتألف هذه القومية البلجيكية . ان
القضية العرقية لا توضع هنا لانه لا يوجد عرق بلجيكي ، لأن
البلجيكيين لا يتميزون فيما بينهم في أي مكان من الوجهة العرقية
عن الفرنسيين والهولانديين ، ولا توجد وحدة لغة : لأن نصف بلجيكا
يتكلم اللغة الفالونية أي الفرنسية . والنصف الآخر يتكلم الفلاماندية .
والتقاليد التاريخية ضعيفة ، وقد اضطر المؤرخون البلجيكيون ، الذين
يبحثون عن سابقات للمملكة الجديدة ، أن يصعدوا إلى الدولة البورغوندية ،
دولة فيليب الطيب وشارل الجسور في القرن الخامس عشر ، التي كانت
موقفة جداً . ان القومية البلجيكية تبدو لنا بصورة أساسية حادث
ارادة تألفت من عناصر فكرية صرفاً ، وهذا ما جعل واقعي العصر
لا يؤمنون بهذه القومية : ولندكر أن تاليران لم يعتقد بأن الأمة البلجيكية يمكن
أن تدوم ، بل ستهار يوماً ما وعندئذ اما أن تتلقفها فرنسا بأكملها ،
أو ان يلجأ الى تقسيمها . وقال ذات يوم إلى الأميرة دو ليفين :
«البلجيكيون لا يدومون ، لاحظي ، انهم ليسوا أمة : ان ماثي بروتوكول
لا تصنع أمة . وبلجيكا هذه لن تكون بلداً أبداً ، ولن تدوم ، :
وكانت وجهة النظر هذه وجهة نظر دبلوماسيين آخرين كثيرين . وقال
بريسون ، القائم بأعمال فرنسا في بروكسل أيضاً : « لم تكن بلجيكا
في الماضي أمة مستقلة . وكان مصيرها ازعاج الغالب أو التكيف معه .
أما دليلنا على أن القومية البلجيكية كانت موجودة فهو أنها
دامت رغم تنبؤات الدبلوماسيين ، وما وسعها إلا أن أكدت نفسها
طوال القرن التاسع عشر . وقد قوت الحياة المشتركة هذه القومية التي
انبثقت فجأة عام ١٨٣٠ .

الفصل الثالث

الحركة القومية الإيطالية

كانت القومية الإيطالية قضية من القضايا الهامة التي شغلت أوربة طوال القرن التاسع عشر . وظلت هذه القضية من ١٨٣٠ إلى ١٨٦٠ مدرجة على جدول أعمال الدبلوماسية الأوربية ، لأنها لم تكن قضية إيطالية فحسب ، ولأن مصير إيطاليا لم يكن متعلقاً بها وحدها .

كانت القضية الإيطالية ، من وجهة النظر التاريخية والسياسية ، قضية « تعبير جغرافي » عند حد قول مونتسكيو . ولكن الواقع يؤيد فعلاً وجود قومية إيطالية حقيقية ضمن إطار جغرافي إيطالي واضح المعالم .

يلاحظ في البدء أن إيطاليا تضم عناصر أجنبية ، وأن هنالك اختلافات عميقة في النفسية والسلوك بين النابوليين والصقليين . والرومانيين في شبه الجزيرة ، أو بين الناس في الشمال ، مثل الميلانيين والبيمونتيين . ولكن هذه الاختلافات اقليمية وليست اختلافات عرقية .

ومن جهة أخرى ، يوجد في إيطاليا جنس إيطالي تكون تاريخياً وجغرافياً بتأثير التقاليد والحركات التاريخية والاقتصادية ، وبانصهار الجحولات الأجنبية في السكان الأصليين ، وتشكيل شعب واحد عرف باسم الشعب الإيطالي . ويوجد في إيطاليا أيضاً ، وهذا نادر تقريباً ، وحدة دين ووحدة لغة . فمن حيث الدين لم تعرف إيطاليا الانحرافات الهرطقية ، بل ظلت كاثوليكية

من أقصاها لأقصاها . كذلك لا يوجد في إيطاليا آداب إقليمية تدل على اختلاف روحي بين الإيطاليين . وأخيراً يوجد في إيطاليا تقاليد إيطالية تتغنى بها إيطاليا كلها . وهذه التقاليد ترجع إلى الإمبراطورية الرومانية وعز روما القديم ؛ وإلى روما الحضرية البابوية في العصر الوسيط . وستكون عظمة هذا المجد الإيطالي الماضي مرجعاً وحجة للقوميين الإيطاليين طوال القرن التاسع عشر . وهذا المجد يفخر به الإيطاليون جميعاً دون استثناء ، لا فرق في ذلك بين شمال إيطاليا أو جنوبها .

وفي الحقيقة ، يوجد في إيطاليا قومية إيطالية حقاً لأن مقومات القومية متوافرة فيها ، ولكن ما يعوز إيطاليا ، وسيعوزها زمناً طويلاً ، إما هو الإرادة والقوة لإدخال هذه الشخصية القومية في إطار سياسي موحد . إن ما يوضع أمام إيطاليا ، ليس اختراع القومية الإيطالية أو اكتشافها بل تحقيق هذه القومية الإيطالية ، الموجودة فعلاً ، في حين الواقع السياسي .

١ - أصول الحركة القومية وأصلها الأولي

تتاز القومية الإيطالية في أننا لا نجد في إيطاليا ، قبل عام ١٨٣٠ ، حركة وحدة إيطالية ، وما ذلك إلا لأن قوى التماسك وقوى التفتت كانت في حالة صراع ، لا سيما وأن الظروف السياسية والاجتماعية كانت تعمل لصالح التجزئة . أما بعد ١٨٣٠ فقد انقلبت العلاقة بين هذه القوى .

لقد بسط التقسيم الذي وضعه مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ التقسيمات القديمة وأقام سبع دول مكانها وهي :

١ - مملكة الصقليتين ونفوسها سبعة ملايين ونصف .

- ٢ - المملكة اليموننتية - الساردية وتتألف من أربعة ملايين نسمة .
- ٣ - المملكة اللومباردية - البندقية ونفوسها أربع ملايين وربع .
- ٤ - الدولة الجبرية (دولة البابا) ونفوسها مليونان ونصف .
- ٥ - الدول الأخرى وهي الدوقيات الثلاث : توسكانا الكبرى .
مودينا ، بارما .

ووجدت أيضاً ، بعد ١٨١٥ ، حالات مؤقته عقدت هذا التقسيم السباعي : فمن ذلك ان بارما وبليزانس وغواستلا اعطيت إلى الامبراطورة ماري - لويز مدى الحياة . وبانتظار وفاتها كان على آل بوربون في بارما ، وهم المالكون الشرعيون لهذه الدوقيات ، أن يقيموا في اماره لوقا التي يجب أن تعود فيها بعد إلى توسكانا . وماتت ماري - لويز في ١٨٤٧ ، وعندئذ أقيم آل بوربون في دولهم ، وعادت اماره لوقا إلى توسكانا . وكذلك حافظت أم فرنسوا مودينا على ملكيتها الشخصية في دوقية ماسا - كرايه الصغرى حتى عام ١٨٢٩ .

وإلى جانب هذه التعقيدات تجدر الإشارة إلى أن تقسيم إيطاليا السياسي كان ، في بعض النقاط ، مخالفاً للعلاقات الاقتصادية : فمن ذلك ان رومانيو كانت تنظر ، من الوجهة الاقتصادية ، نحو سهل البوا أكثر مما كانت تتطلع نحو روما ، مع أنها كانت ترتبط بها سياسياً . وإن مناطق الآبروز وأمارتي بينيفن وسبوليت كانت جزءاً من نابولي ، ولكنها كانت تتبعه صوب الدول الرومانية لا صوب نابولي . وهذه الصلات الاقتصادية ، التي تقيم روابط خارجة عن الحدود ولا تأتلف مع التبعية السياسية ، تعتبر حوادث هامة ، من وجهة النظر القومية ، وستكون في المستقبل عناصر تفتيت لهذه الدول المحلية .

عقبات الحركة القومية . - لقد كانت العقبات التي تقف في طريق

الحركة القومية كبيرة ، لان قوى التماسك بين الأجزاء الإيطالية كانت غير كافية لتوليد حياة عامة ومشتركة . ولنوضع ذلك :

أولا ، لم يكن في إيطاليا حياة اقتصادية عامة . والحياة الاقتصادية في إيطاليا تعتمد في أساسها على الزراعة والحياة الريفية التي تتصف بالحمية والتجزئة ، لأن كل بلد فيها يؤلف موطناً منعزلاً ، منفصلاً عن المواطن الأخرى بحماية جمركية ومحرمات . ولم يكن في إيطاليا نقد وموازن ومكايل عامة في جميع الدول . وكان التشريع يعيق عمل المصارف في كل مكان . ولم تكن على هذا النحو صناعة ، عدا بعض صناعات غزل الحرير في لومبارديا وبيمونت . ولا توجد مشاريع تجارية خارجاً عن جنوة وليفورنه وميلانو . كذلك لا توجد سلع للتصدير باستثناء الحرير الخام في الشمال ، وزيت الزيتون في جنوة ولوقا وفابولي ، وكبريت صقلية . وأخيراً لم يكن في إيطاليا أي جهاز اقتصادي حديث . وهكذا فإن الحياة الاقتصادية في إيطاليا لم تولد بطبيعتها علاقات وتضامن مصالح ، ولم توفر منافذ لنشاط المثقفين أو العمال .

أما الظروف الاجتماعية فكان من طبيعتها ، كالحياة الاقتصادية ، أن تعزل الناس أكثر بما تفرهم من بعضهم . لقد كانت كتلة السكات فلاحين ، والزراعة في حالة متأخرة . وكانت بعض مناطق السهول الشاطئية عرضة للبرداء (الملاريا) وخلوا من السكان أو مأهولة قليلاً . ومنذ قرون والجبال تعرى من الغابات ، والأرض تتراجع بتأثير الجت . كذلك لا توجد زراعة عقلانية ، ومردود الحنطة ضئيل ، وزراعة الكرمة وصناعة الخمر تحافظان على طرق بدائية للغاية ، ومازال المحراث القديم مستخدماً في أعمال الفلاحة . ومن الممكن القول ان المناطق الزراعية الغنية والحديثة قليلة، كالمراعي الخضراء وحقول الأرز في لومبارديا وبيمونت ،

والزراعات الصغيرة في وادي نهر الآرنو ؛ وكروم الزيتون وبساتين البرتقال هنا وهناك . ولم تكن الملكيات الصغيرة لتكفي إعاشة مالكيها ، وكان الفلاحون من مالكيين ومزارعين يعيشون عموماً بشكل ملائم رتيب ، أما الكتلة الكبرى ، وتتألف من العمال الزراعيين ، فكانت بائسة شقية بالرغم مما تلقاه من معونة وإسعاف ونجدة من جمعيات الإحسان الكنسية .

أما عمال الصناعة فكانوا يعملون في الصناعات المنزلية أو الحرفية ، وكانت ظروف الحياة سهلة بالنسبة إلى هؤلاء العمال نظراً لطيب المناخ وقلة حاجات السكان ومتطلباتهم . غير أن ما يميز هؤلاء العمال هو أنهم لم يشعروا بشيء من الوعي الطبقي ، ولم تصل إليهم السياسة إلا آجلاً بتأثير جمعية « إيطاليا الفتاة » بعد ١٨٣٠ .

ولم يكن هنالك أي اهتمام بالشعب ، ولم توضع المشكلة الاجتماعية أمام الأحرار ، حتى ان مذاهب الأحرار ، التي تتضمن الحرية الشاملة في الحياة الاقتصادية ، لم تتضمن أي اهتمام من هذا القيل ، ولم تلعب كتل الشعب أي دور سياسي ، باستثناء بعض الحالات التي تثير فيها شدة البؤس بعض الثورات العنيفة .

وإلى جانب هذه الكتلة الشعبية وجدت طبقة الإكليروس ، وكانت عديدة وتتمتع بنفوذ عظيم على الشعب . وكان الكهان من أصل شعبي . أما الادارة الكنسية فكان رجالها من الطبقات العليا في المجتمع . وهذا الأصل الشعبي للإكليروس يوضح لنا كيف أن كثيراً من الكهان اشتبكوا في الحركات الثورية وخاصة في لومبارديا وصقلية وسيكون من بينهم وطنيون وأحرار ، على خلاف الإكليروس الأعلى الذي يدل موقفه على سوء الاستعمال والامتيازات التي تربطه بالنظام القديم والدولة الجبرية وسياسة الكرمي

الأقدس التي انجحت في اتجاه رجعي استبدادي كامل . وكان هذا الإكليروس يمارس نفوذه ضد الأفكار القومية والليبرالية .

ولم يكن في إيطاليا ارسقراطية كبرى تضم الشعب والملكيات الكبرى لا توجد إلا في كالابرو وفي صقلية . وما كان المالكون الكبار يقيمون في الأرياف حتى يكون لهم أي تأثير على الشعب .

أما احتياطي القوة في إيطاليا فيتمثل في الطبقات الوسطى التي لعبت دورها في ظل العهد الفرنسي ، وكاث منها الموظفون والضباط والمهندسون والأطباء والمفكرون . وقد تكونت هذه الطبقة في الجامعات وكان عددها عظيماً ، فقد وجد في إيطاليا آنذاك أربع وعشرون جامعة . وأكبر الجامعات جامعة بولونيا ونابولي ، ثم تورينو ، بادوا ، بافيا ، روما وغيرها . ولم يكن في هذه الجامعات حواجز اجتماعية : كان النبلاء الشبان يلتقون فيها بالشبان البورجوازيين ؛ وبوجه الإجمال ، كان الأساتذة والطلاب يؤلفون شعباً حساساً مستعداً للحركة والعمل ، وكان للأساتذة تأثير قوي على طلابهم ، وكان هؤلاء وأولئك يؤلفون جهاز الحركة . وكانت جامعة بولونيا مركز الحركة الثورية عام ١٨٣١ . وسيكون أساتذة وطلاب جامعات بيرو وجنوة وبافيا من أول المتطوعين في ثورات ١٨٤٨ . وكما رأينا ، كانت الحياة الاقتصادية ضئيلة . وكان المنفذ الوحيد لهؤلاء الشبان المهن القضائية والطب ، لأن وظائف الإدارة كانت محجوزة للطبقة النبيلة . وكان الجيش مغلقاً عليهم ، لأن الرتب العسكرية كانت خاصة أيضاً بالنبلاء . والمنفذ الآخر لهم هو العمل الأدبي وخاصة الصحافة ، بيد أنهم كانوا يصطدمون بالرقابة والعقبات من كل نوع . وكانت هذه الطبقة البورجوازية ، التي تنقفت في الجامعات ، تشكو بخاصة ظروف تاريخ الحركات القومية م (٨)

الحياة السياسية والاجتماعية التي توطدت في إيطاليا بعد العهد الرجعي ،
وتشعر برارة بأنها مبعدة عن بيئتها ، وهذا ما أوجد عندها استعداداً
للمطالب الثورية .

الاعتبارات المحلية . - وهذا المجتمع الايطالي الذي يتألف من
عناصر متفرقة مبعثرة ، وتفصله الحاجز الطبقي ، كان المهم فيه الظروف
المباشرة والاعتبارات المحلية لالعموميات أو التيارات العامة . وكانت
نظام الاستبداد والفساد وإساءة الاستعمال فيه سائداً . ولا يختلف هذا النظام
من دولة لأخرى إلا من حيث الدرجة ، وليس فيه أي رقابة على تشكيل
الضرائب واستخدامها أو مسئولية سلطة ، أو أصوات استشارية من
قبل السكان عند سن القانون ، أو حق في عقد اجتماع ، أو تأسيس
جمعيات ، وحتى الجمعيات العلمية والزراعية ، أو إدارة منظمة ، إلا في
المملكة اللومباردية - البندقية ، وفي بيمونت ، على علات هذه الادارة
التي أخنى عليها الدهر . لقد كان نظام الرقابة يحول دون أي هجوم في
المضمار السيامي . ونشر كتاب يجب الحصول سلفاً على إذن النشر من
الرقابة ، وفي بعض بلاد إيطاليا من الإكليروس ، لأي نوع من أنواع
المؤلفات ، حتى المؤلفات الاقتصادية . ولذا كان الكتاب يكلف غالباً ،
ومحاجة الى الانتظار مدة طويلة للحصول على السماح بالنشر ، وليس بالمؤكد
الحصول عليه دوماً ، وفي الغالب كان مرور الكتاب من دولة لأخرى
مستحيلاً ، ولا يوجد صف بالمعنى الصحيح للكلمة .

وكانت نظام القضاء فاسداً بخطورة ، وكانت توسكانا وحدها في
هذه النقطة معتبرة كدولة حديثة . وكانت القوانين محتلطة جداً ولا سيما
في دول البابا ، وفي دوقية مودينا وفي بيمونت . وفي كل مكان توجد
محاكم سرية لمراقبة كل نقطة سياسية ، وفي الدعاوى السياسية يستخدم

التعذيب المادي و المعنوي . ولصرف الناس عن الحياة السياسية المحرمة وجد جيش من الضابطة . وكانت الجاسوسية عامة في المقاهي وفي المسارح من قبل الخدم وحتى على كرمي الاعتراف .

وبالمقابل ، كان النضال شغلا أساسياً . غير أن النضال كان نضالاً محلياً ولم يكن عاماً . لقد كان في سبيل حرية إيطاليا أي ان فكرة الحرية كانت قبل أي فكرة قومية . وكانت كل دولة تتناضل بنفسها منعزلة . وزادت وسيلة النضال طابع التجزئة ، ولم يمكن توجيهه إلا بجمعيات سرية ، لأن كل شكل من أشكال النضال كان محرماً ، وبالتالي كان الارتباط صعباً بين المناضلين من دولة لدولة مجاورة . وبكاد التنسيق بين هذه الحركات يكون مستحيلاً . وكان رجال هذه الجمعيات السرية منتشرين في كل مكان ، من بورجوازيين أحرار ، ومفكرين ، وضباط ونبلاء تأثروا بالأفكار الفرنسية ، وكان التطلع واحداً . ولكن لم تكن هنالك حركة عامة شاملة تجمعهم . ونظراً لطبيعة النضال ضد الفساد المحلي ، ولطبيعة جمع العناصر الثورية كان العمل يضي قبل النظرية وقبل كل عقائدية فكرية . كانت الحركة تقتضي الثورة في الجيش ، والمؤامرات ، والعصيان والتمرد . ولذا كان الاهتمام منصرباً إلى البحث عن نتيجة مباشرة أكثر من الاهتمام بالمذهب .

وكانت الحكومات تعارض هذه الحركات بحركات مماثلة تعقد وتفتت حركة المجموع ؛ ففي نابولي عارضت الحكومة جماعة « الكاربوناري اي الفحامين » ، بجماعة « الكالدياري أي النحاسين » . وفي الدول الحبرية كانت الجمعيات السرية التي تقوم برد الفعل الاستبدادي الإكليركي تسمى جمعيات « رجال الإيمان الأقدس » ، وفي الليمونت تسمى جمعيات

« الاتحاديين » . و في ايطاليا الوسطى وجد نوع من تفاهم بين حكومات الدوقيات ، بين الأمراء . لذا كانت هذه الحركات حركات منعزلة ومحلية والرابط الوحيد فيما بينها هو أنها كانت فرصة لبعضها .

وظلت الحركات الثورية تعمل عملها في ١٨٢٠ و ١٨٢١ و ١٨٣١ و تأثير أعمال قمع وتطهير في الجيش والموظفين ، حتى اضطر بعض الزعماء تحت هذا الضغط أن يهاجروا إلى سويسرا وانكلترا وفرنسا . وبالرغم من الإخفاق الذي مني به العمل الثوري فقد تابعت الحركات وتلاحقت لأن مزاج الشعب الإيطالي يحب العمل السري والمؤامرة والتمرد . ومن المؤكد أن الحركة القومية لم تخرج من هذه الحركات .

٢ - ادب راجع الايطالية

وإلى جانب هذه الحركات الثورية قامت حركة فكرية هامة وخاصة ، وهذا يرجع إلى أن الظروف الاجتماعية والسياسية أوجدت ضائقة حرجية أمام الشبيبة الإيطالية التي تخرجت من الجامعات ولم تجد منفذاً حقيقياً لنشاطها ومن جهة أخرى ، لقد تمادى القهر السياسي في غيه وضغطه حتى شعر به من ليس لهم أي رغبة في الثورة . وفي الحقيقة إن عدم جدوى الجهد الثوري كان حجة لمن كانوا يرغبون بالخلاص منه ، وانجبت الأنظار نحو الحياة الفكرية ، وآل الأمر بالوجدان القومي إلى العمل في المضمار الروحي والعقلي والأدبي أكثر مما في العمل السياسي .

إن أفضل وأنجح حركة إيطالية في ذلك العصر كانت الحركة الابداعية (الرومانتيكية) . بدأت في إيطاليا عام ١٨١٦ ببيان للشاعر جيوفاني برشيه (١٧٨٣ - ١٨٥١) . و التفت حوله عدد من الأدباء مثل الشاعر ووسيتي الذي تغنى بثورة نابولي عام ١٨٢٠ ، وعدد

من النبلاء الميلانيين المثقفين . وكان هؤلاء الأدباء بدافعون عن مذهبهم
يجدل ضد المدرسة الاتباعية (الكلاسيكية) في مجلة « الكونسيلياتور »
التي صدرت في عام ١٨١٨ و ١٨١٩ ودخلت في نضال مع مجلة
كلاسيكية رجعية استبدادية ، تدعمها النمسا وهي « المكتبة الإيطالية » .
وكان هؤلاء الأدباء يريدون شعراً حياً ، حديثاً ، وثيق الصلة بروح الشعب
وعقائده وتطلعاته ، وأدبا أكثر مرونة وتنوعاً من الأدب الاتباعي . ومن
ميلانو انتقل الجدل إلى أقاليم إيطاليا الأخرى ، إلا أن المدرسة
الابداعية كانت في إيطاليا أقل تطرفاً ودواماً منها في سائر البلاد
الأوروبية الأخرى ، ولذا حافظت إيطاليا على ثروة طبيعية للأدب الاتباعي
هذا وتجدر الإشارة إلى صفتين أساسيتين في هذه المدرسة الابداعية
عند البحث عن بقعة الروح الإيطالية :

الاولى ، وهي البحث عن موضوعات تهم أناساً من غير المثقفين .
وهذا ما جعلها على صلة بتطلعات الشعب وعواطف الجماهير وعقائدها وأباطيلها
والعودة إلى الذكريات التاريخية وتقاليد الماضي وهذا الماضي الذي يرجع إليه
هو عصر الحريات والمنازعات ، عصر النهضة الإيطالية ، وعصر الجمهوريات
الإيطالية التي كتب سيسموندي تاريخها منذ عهد قريب .

الثانية ، وهي أن هذه المدرسة الابداعية الجديدة وضعت العاطفة
واللذة الأدبية والفنية في خدمة التربية القومية . فقد تخلى أدباء هذه
المدرسة عن الفكرة القديمة الكلاسيكية للثقافة الصورية المحضة ، كما
تخلوا أو لم يجذبوا المدارس الأوروبية المعاصرة الأخرى في نظرية « الفن
للفن » . وكانت الأدب عند هؤلاء الكتاب الإبداعيين توكيداً للحرية
السياسية . وقد اشترك محررو مجلة « الكونسيلياتور » في العمل
السياسي عام ١٨٢١ ، ونذكر منهم كوناغاليونييري ، زعيم الحركة الملانة ،

والحرر الرئيسي للمجلة سيلفيو بيليكو وكان شاعراً وكاتباً مسرحياً . وقد أوقف كلامهما عام ١٨٢١ وحكم عليهما في شيلبرغ . وقد كتب سيلفيو بيليكو ، عندما أطلق سراحه عام ١٨٣٠ ، كتابا ذاعت شهرته في أوربة وهو « سيجوني » . ونشره عام ١٨٣٣ ، وفيه يروي قصة اعتقاله . وكان له تأثير معنوي واسع وروحي ، في إيطاليا كلها ، بالاستسلام المسيحي الذي برهن عليه ، وببساطة قصته وظلماته أكثر مما تضمن من مطالب غيفة على طريقة الثوريين قديماً . وكذلك اضهد جيو فاني برشي واضطر إلى الفرار والهجرة إلى انكلترا ، وعاش فيها حتى عام ١٨٢٩ ، ومنها انطلق بأشعارهم تزعج عاطفة ووطنية ، واضطر روسيتي أيضاً إلى الفرار . ومع هذا فقد وجد إبداعيون غير ثوريين ، إلا أنه يمكن القول ان التمثيل قائم بين الحركة الإبداعية والحركة الليبرالية ، وبين الإبداعية والوطنية الإيطالية .

كان مركز هذه الحركة الإبداعية الحرة توسكانا . وفي فلورنسا أسس صاحب مكتبة يدعى فيوسو حلقة صغيرة ، صالة مطالعة صغيرة ، كانت بمثابة مكان لقاء وأخذ يستقبل فيها الكتاب من كل إيطاليا . ونشر مجلة « الأنثولوجيا » (المقتطف) وعاون في هذه المجلة مشاهير كتاب العصر مثل ترويا ، تومازو ، ليوباردي ، كارلوتا ، ماتزيني وغيرهم . وكان برنامج هذه المجلة تمثيل مجتمع إيطاليا وحاجاتها المعنوية الأدبية ومساعدة إيطاليا على معرفة نفسها بنفسها وإنشاء مثل أعلى قومي . ولم تنتشر الأنثولوجيا كثيراً ، إلا أن تأثيرها كان عظيماً : لقد تشكلت حولها مدرسة خاصة لدراسة دانتى أكبر شاعر قومي ، ومدرسة مؤرخين أشهرهم ترويا في نابولي ، و بالبو في تورينو ، وكابوني في فلورنسا .

وكان الكاتبان الهامان اللذان يمتلنان هذه المدرسة الابداعية ، دون أن ينخرطا في السياسة ، مانتزوني وليوباردي .

مانتزوني (١٧٨٥ - ١٨٧٣) . - كان مانتزوني نبيلاً من منطقة ميلانو ولم يحمل لقبه كونت ، وهو حفيد الحقوقي بكاريا من أمه . كان في بدايته اتباعياً في أدائه وفي إلهامه ، وأخذ كثيراً من أفكار القرن الثامن عشر . بيد أنه عاد إلى الدين المسيحي بعد زواجه ، وبدأ إنتاجه الرصين ، عام ١٨١١ ، بنشر سلسلة « الأناشيد المقدسة » حتى عام ١٨٢٢ . وسام بيان برشييه الإبداعي وشارك في الآراء الحرة . وفي آذار ١٨٢١ ، ألف على شرف الثورة اليمينية قصيدة اسمها « آذار ١٨٢١ » ، ولم ينشرها إلا في العام ١٨٤٨ . وبعد بضعة أشهر ، قصيدة عن وفاة نابوليون . ثم جرب نفسه في الأدب الدرامي وألف مأساتين نهل موضوعيهما من التاريخ الإيطالي وهما . « الكونت كارمانيوولا » (١٨٢٠) ، و « ادلتشي » (١٨٢٢) . ثم هجر الأدب الدرامي ونشر القصة « المخطوبين » وهي قصة تاريخية ورمزية معاً ، وتعتبر كل ما أعطاه في أدب القصة . ثم انطلق في دراسة النقد والفلسفة واللغة . كان مانتزوني مسيحياً قبل كل شيء . والعاطفة الدينية عنده مصدر القوة والشجاعة ، والدين يمثل الحب بين الناس ، إنه المثل الأعلى للمساواة والعدل وأمل المقهورين والمعذبين . وكان يطلب من الأدب أن ينشد فائدة عملية وأن يشارك في تجديد الأخلاق والمجتمع في إيطاليا ، وأن يصنع من جديد التربية الأخلاقية والروحية للأمة قبل المطالبة بالحرية السياسية . وبشر بالاستسلام والاعتدال دون التخلي . وكان متفائلاً يتق بال نصر القريب لملكه الأعلى في العدل والصلاح . ومن هنا يبدو أن مانتزوني لم يكن ثورياً تماماً ، بل

مربياً . وكان تائسيره عميقاً في الأخلاق الإيطالية وفي نمو الوجدان القومي الإيطالي .

ليوباردي (١٧٩٨ - ١٨٣٧) . - قضى حياة قصيرة ، وكان في الفن اتباعياً رغم إبداعه الشخصي بحياته الأليمة وتشاؤمه . تأثر بالروح القومي وشعر بذلك إيطاليا والانحطاط الذي تردت إليه منذ عام ١٨١٥ وأخذ ينتقد حركة الحرية . قام بدراسات في فقه اللغة ، وبأعمال علمية واسعة ونشر في العام ١٨١٨ أغنيتين وطنيتين : « إلى إيطاليا » ، و « على الآبدية المصممة لدانتي في فلورنسا » . وفي ١٨٢٠ قصيدة إلى إنجيلومي قيم المكتبة الآندروسية الذي اكتشف في مخطوطات الرق نصواً جديدة للمؤلفين القدامى . وهذه هي مساهمته في الأدب الوطني . وقدم لإيطاليا نموذج عظماء الرجال ودروس الشجاعة ، التي أعطاهها كبار المؤلفين وكبار وجوه الماضي ، لنهض من كبوتها وتستأنف سيادتها . وكان يعلق آماله على الشباب ويتوجه إليه ، ويأمل منه أن يعطي إلى الوطن الأجيال القوية التي يحتاجها . وفي السنوات الأخيرة من حياته نشر ، عام ١٨٣٧ ، « تكملات النزاع بين الضفادع والجُرذان » المنسوبة إلى هوميروس كالتقائد الأخرى ، ولكنها متأخرة عنه كثيراً ، وخاسم فيها الحزب الليبرالي الإيطالي ، وانتقد ثقته بنفسه وعدم كفاءته ، وانكر إمكانيات برنامج الإصلاحات الليبرالية ، وصاغ كاريكاتوراً لا يرحم للشخصيات والنماذج القومية الإيطالية . وشبه في قصيدته النابوليين (سكان نابولي) بالجُرذان ، والكهان بالضفادع ، والنمساويين بالسرطانات .

ولا شك في أن إسهام مانتزوني وليوباردي في حركة التحرير الإيطالية كان إسهاماً رقيقاً بذاته ، ولكنه هام في قصده ، لأن الأديبين أضافا ثروة عظيمة لتراث إيطاليا القومي .

طابع الابداعية السيامي . - وسبقوى هذا الطابع السيامي ،الذي دشته الإبداعية ، بعد عام ١٨٣٠ وسيصبح شكلا لليبرالية . فقد أصبح سياسياً بكامله ، وعلق فنه بالاعتبارات السياسية ، حتى ان الكتاب أنفسهم بدأوا ينطلقون في العمل ، وكان بعضهم شهداء القضية الليبرالية ، كما هي حال سيلفيو بيليكو ، ويظهر ذلك بعودة حارة إلى الأجداد القومية ، وبخاصة نحو دانتى . فمن ١٨٣٠ إلى ١٨٧٠ وجد أكثر من مائتي طبعة للكوميديا الإلهية ، ودراسات كثيرة وعظيمة عن الشاعر وحياته . كذلك بدأ الإيطاليون يعلقون أهمية كبرى على الأدب الشعبي (الفولكلور) والدراسات اللغوية ، والتاريخ : ففي عام ١٨٣٣ تأسست في تورينو « جمعية تاريخ الوطن » ، وفي ١٨٤٢ ، في فلورنسا « جمعية الوثائق التاريخية الإيطالية » ، التي عاون فيها المؤرخ جينو كابوني مؤلف « تاريخ جمهورية فلورنسا » ، ونذكر كارلو تروبا الذي نشر عام ١٨٣٩ « تاريخ إيطاليا في العصر الوسيط » ، ومبشيل امادي ، وقد نشر عام ١٨٤٣ « تاريخ مذبح صلوات العصر الصقلية » ، وفي العام ١٨٤٥ « تاريخ المسلمين في صقلية » . ونشر كانتو : عام ١٨٣٢ ، « تاريخ لومبارديا في القرن السابع عشر » ، وفي العام ١٨٤٥ بدأ بنشر « التاريخ العام » . كما لفت الحق القديم ، كالتاريخ ، نظر الفقهاء . فمن ذلك أن كاتانيو قام في ١٨٤٤ بدراسة عظيمة في « الحق المدني والطبيعي في لومبارديا » .

ومع هذا الجيل من الفقهاء والعلماء والمعلمين تمت الصحافة الدورية . وتأسست مجلات عديدة ، بعد أن حذفت الانتولوجيا عام ١٨٣٣ ، نذكر منها : « دليل التربية » ، و « دليل جنوة » ، و « إيطاليا » ، وغيرها . ومن الطبيعي أن يتجه هذا الأدب التعليمي نحو السياسة . ولكن

أدب الخيال امتاز أيضاً بهذه الصفة ولو بصورة غير مباشرة وظهر أثر ذلك في أدب القصة وأشهر كتبها غيوازي (١٨٠٤ - ١٨٧٣) . فقد كان كاتباً متعمساً عنيفاً ، ونجح في الأدب بقصة « حصار فلورنسا » عام ١٥٣٠ ، التي أشعل بها الشبهة الإيطالية . كما اتجه الشعراء نحو تمجيد العاطفة الوطنية والسياسية ، وهجر النمسا وكره المنافقين والمرائين .

وهكذا أصبح الأدب سياسياً ، لا سياً وأن معظم الكتاب ساهموا في الحركات الثورية . لقد كان التامل تاماً ابتداءً من ١٨٣٠ بين الحياة الفكرية في إيطاليا ، وبين التطلع القومي الإيطالي ، وكان دور هذا الأدب يحوم حول تربية الشعب وصنع روح إيطالية عامة ، كما كان من نتيجة هذه الحركة الأدبية تطهير الحركة الثورية وتضعيدها بتوجيه ماتزيني وتشكيل جمعية « إيطاليا الفتاة » .

٣ - إيطاليا الفتاة

إن الاخفاق ، الذي مني به رجال « جمعية الفحامين » في العمل ، جعلهم يتجهون نحو الفكر والحياة النظرية . وإن التأثير التربوي ، الذي خلفته الإبداعية ، أعطى العنصر الأخلاقي أهمية أساسية ، وبتأثير هذين العاملين ، خيبة العمل والتأثير التربوي للأدب ، شعر الإيطاليون بالاحرار بضرورة تطهير العمل الثوري وروحته ، وقد جسد ماتزيني هذه الحركة الجديدة .

ماتزيني . - ولد ماتزيني في جنوة في ٢٢ حزيران ١٨٠٥ من أسرة بورجوازية كبرى . كان أبوه طبيباً مشهوراً ، وأمه امرأة عظيمة بقوتها ومفهومها الجانسي الصارم للدين . وتربى ماتزيني في جامعة جنوة حيث درس الحقوق . وعندما حصل على الدكتوراه وقف نفسه

لموهبته واستعداده السيامي . فهو اذن قد نشأ وتربى وثقف في بيئة مثالية وفكرية . بدأ الأدب بنقد الإبداعية من وجهة نظر العمل السيامي بسلسلة مقالات في « دليل جنوة » عام ١٨٢٨ ثم في جريدة « دليل ليفورنه » التي أسسها غيرازي وألغيت بسبب مقال عنيف نشره ماتزيني . وفي غليان الأفكار الذي تلا ثورة ١٨٣٠ في إيطاليا أصبح ماتزيني مشبوهاً . فقد أوقف وسجن ستة أشهر في سافونة ، وحكم عليه بمغادرة جنوة والاقامة المراقبة ، ثم فر إلى كورسيكا ومنها إلى مرسيليا حيث أقام .

أعد ماتزيني مذهبه في سجنه في سافونة ، ووصل إلى مرسيليا عندما اعتلى شارل ألبير عرش بيمونت في ٢٧ نيسان ١٨٣١ ، ومنها وجه إلى الملك الجديد ، باسم الايطاليين ، رسالة يذكر الملك بمفهومه لايطاليا الحرة عندما كان أمير كارينيان ، وناشده أن يصغي لصوت إيطاليا التي لا تنتظر إلا كلمة لتكون إيطاليا شارل ألبير ، وفيها يقول : « ضع نفسك على رأس هذه الأمة ، واكتب على علمك : اتحاد ، حرية ، استقلال ، ونجّ إيطاليا من البرابرة » . ولم تحظ رسالة ماتزيني بجواب من الملك ، بل ، على العكس ، كان من نتيجتها أن أعطى الأمر بإيقافه إن عاد إلى إيطاليا ، وكان ذلك بداية قطيعة تامة بين الملكية الساردية وماتزيني .

وأسس ماتزيني في مرسيليا جمعية وجريدة تحت اسم « إيطاليا الفتاة » عام ١٨٣٢ ، وكانت هذه الجمعية لا تضم إلا رجالاً سنهم دون الأربعين عاماً ، وتجدر الإشارة إلى أنه كان بينهم رئيس (قبطان) في الملاحنة التجارية يدعى غارديبالدي ، وكان أعوان ماتزيني الأساسيون في الجمعية : روفيني ، ميليفادي ، بيونادوتي . وكانت « إيطاليا الفتاة » جمعية سرية ، عملها ثوري ، وفي الوقت نفسه تربوي ، ومنذ السنة الاولى من

عمرها انتقلت إلى العمل وبدأت بإعداد مؤامرات في إيطاليا . ثم وسع مائريني إطار عمله وبرنامج ، وأنشأ في ١٨٣٤ في يورن في سويسرا جمعية « أوربة الفتاة » . وفي العام ١٨٣٦ أقام في لندن ، وأخذ يوجه الحركة الإيطالية ، وأسس فيها مجلة جديدة : « رسالة الشعب » ، وكانت للضابطة الانكليزية والفرنسية تراقبان حركاته مراقبة شديدة وثيقة .

أثر مائريني على الناس بكتاباته وجاذبيته وجماله وقصبة المثالي ، وكان بعيداً عن المنفعة ، يعيش عيشة خشنة ، وكل من لازمه أو عاشره كان يشعر بأن فيه سحراً فائتاً ، فقد كان عظيم التأثير بفصاحته ومراسلاته الأولية الجسيمة ، وبأسلوبه المشرق الشيق ، وهذا ما جذب الأنظار نحوه . فقد أحاطه الليبراليون الإيطاليون والجمهوريون ، والليبراليون الفرنسيون ، والنساء ، مثل جورج سان والكونتس آغول والأميرة بلجيو جوزو ، بالعطف والاحترام . وكانت تتمثل فيه صفات البطل الابداعي ، وعم تأثيره حتى أصبح زعيم الحركة الثورية في إيطاليا ، والحرك الأسامي للحركة الثورية الدولية بما أعطاه من برنامج ومذهب .

ينطلق مائريني في كتاباته من نقد مزدوج : نقد الابداعية ونقد الفحمية . فهو يأخذ على الابداعية فرديتها وعدم حساسيتها برسالة سياسية أو قومية . ويعتقد ، على نقيض مانتزوني ، بأن إصلاح الفرد لا يمكن أن يكون إلا نتيجة للإصلاح السيامي ، ولذا يدعو الأدب إلى العمل السيامي ويقول : « إن موضوع الإبداعية أن يعطي إلى إيطاليا أدباً قومياً وأصيلاً للدفاع بفصاحة عن صالح أفكار الحركة القومية وضرورتها » . ويأخذ على الفحمية بأن لا إيمان لها ، ولا قوة أخلاقية ، وبخاصة ليس لها أهداف اجتماعية ، وليس لها برنامج تشريع وتربية . ويريد أن يبعد الفحامين ويقول لهم : « المكان للشبيبة على رأس الثورة ، أشعروهم بأن

لهم دوراً نبيلًا يجب أن يلعبوه ، الهبوم بالمديح ، وأكدوا لهم قوتهم ، ثم اقدفوا بهم على النمساويين ، . ولذا ينبغي للشعب التحرر الفكري والتربية الاجتماعية والحلقية ، وهذا ما لم يتصوره الفحامون . ولكن ماتزيني كان على وفاق معهم بضرورة العمل بواسطة الكتل والجمهير ، وبدونها يخفق العمل الثوري ، ويمجد الشعب نفسه مسوقاً إلى اعتبار الثورة خديعة . ويجب تعليم الشعب ، وتعليمه يجب إعطاؤه مثلاً أعلى عظيمًا : « قولوا للشعب بأنكم تريدون أن تحرروه من ظلم الأمراء وإهانات الموظفين ، وقهر أصحاب الامتيازات والأغنياء . وعندئذ ، وبخاصة ، عندما تبدأ الجماهير بالثورة ، وجهوا وجوهكم شطر لومبارديا وبشروا بالحرب ضد النمساويين . » وهو يشجب الثورات الارتجالية التي يقوم بها الفحامون دون منهاج .

لقد نظر ماتزيني إلى الشعب الأسباني الذي قام على نابوليون وبحج في طرد الأجنبي ، واستخلص من ذلك نتيجة وهي أن المتطوعين ، الذين يحركهم الايمان ، أعلى من الجيوش المنظمة ، وان الجيوش النظامية تنحى بالإخفاق أمام الحركة الشعبية . ولكن لإثارة الجماهير يجب أن يقدم لها مثل أعلى ، وهذا المثل الأعلى هو الأمة . وكان ماتزيني أول من أعطى للحركة الثورية الإيطالية برنامجاً قومياً . فحتى ذلك الحين كانت الحركة الثورية حركة حرية محلية ، ولكنها بماتزيني أصبحت قومية . ومفهومه عن القومية مفهوم طاهر نقي سام متصاعد إلى عناصر روحانية تامة . ويقصد بالأمة عموم المواطنين الناطقين بلغة واحدة ، والمشاركين بالسواة في الحقوق المدنية والسياسية في نية مشتركة وهي إيقاظ القوى الاجتماعية وتحسينها بالتدريج . وهو يعرف القومية أيضاً بهذا الشكل : « القومية فكرة مشتركة ، مبدأ مشترك ، هدف مشترك . والأمة هي تجمع كل الناس الذين تجمعهم اللغة أو بعض الظروف الجغرافية أو الدور الذي

فرضه التاريخ عليهم ، ويعتفون مبدأ واحد ، ويسرون تحت تأثير حق واحد ، لكسب هدف معين واحد . وإن النشاط المنسجم وإعداد جميع القوى الفردية التي يحتويها التجمع نحو هذا الهدف الوحيد ، تؤلف الحياة القومية . ولا تترتب على هذه الجمل من حيث الوعي للفكرة القومية . وهذه المفاهيم مندفعة نحو المثالية المتطرفة : « الوطن قبل كل شيء وعي الوطن . وليس التراب الذي تدوسونه والحدود التي وضعتها الطبيعة بين أراضكم وأراضي الغير واللغة العذبة التي تطن فيه ، إلا الشكل المرن للوطن . ولكن إذا كانت روح الوطن لا تقيم في معبد حياتكم الذي يسمى الوعي فإن هذا الشكل يشبه جثة لا حياة فيها ، وأنتم قبور دون اسم ، وكثرة أفراد لا شعباً . الوطن هو الإيمان بالوطن . وعندما يملك كل منكم هذا الإيمان ، ويكون مستعداً لسفك دمه في سبيله ، عندئذ تملكون الوطن ، لا قبل ذلك . وهذا المفهوم ولا شك أسمى من المفهوم العادي لعمل الثوريين الفحامين .

ولكن ماترني يذهب إلى ما هو أسمى من ذلك في مفهومه للقومية . فهو يتجاوز مرحلة القومية ليسمو إلى مرحلة الإنسانية : « القومية هي شيء آخر أيضاً ، القومية هي القسط الذي صنعه الله للشعب في عمل الإنسانية ، هي رسالته ، هي العمل الذي يجب أداؤه على الأرض ، لتحقيق فكرة الله على هذه الأرض ، هي الأثر الذي يخوله حق المدينة (المواطنة) في الإنسانية ، هي التعميد الذي يخوله طبعه وبعين له مكانته بين الشعوب ، أخوته . ولذا فإن العمل القومي لا يقف عند حدود الأمة ، ولا ينضب بخلاص الأمة وتحقيقها ، لأن الواجب ، في نظر ماترني ، أوسع أيضاً : « الإنسانية هي تجمع الأوطان ، الإنسانية هي تحالف الأمم لأداء رسالتها على الأرض بسلام وحب . وهذا ما يجعلنا نفهم

ماذا يعني آنذاك إنشاء « أوربة الفتاة » ، وكيف يرتبط بعمل الإلهام القومي عند ماترني . إن حبه للبولونيين ، وغبته في التوفيق بين البولونيين والديموقراطيين الروس ، يتضح بهذا الواجب نفسه الملقى على عاتق القوميين حيال الإنسانية جمعاء . ويرى أن لكل شعب رسالته في الإنسانية . ويمجد ماترني رسالة إيطالية ، كما كان يمجدها من قبل الفيري ، أو الإبداعيون إنه يمجد روما القياصرة وروما البابوات ، اللتين سادتا العالم ، وسودتا الوحدة والسلام في العالم . ويرى « إيطاليا الثالثة » تلعب الدور نفسه . وكان مفعماً بهذه الفكرة ولا يقبل بأن تختص فرنسا بدور القائد للحضارة الحديثة الذي يعترف لها به كافة الأوربيين .

يوجد إذن في مذهب ماترني فلسفة كاملة متسامية للقومية . فقد تصورهما بأسمى أشكالهما . ولكن كيف تصورهما بالنسبة لإيطالية خاصة ؟ وفي الحقيقة ، يختلف ماترني في هذا الموضوع عن الثوريين الإيطاليين . إن رد فعله يختلف كثيراً عن رد فعل المؤرخ سيموندي عندما كتب في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٢ : « من المحتمل جداً أن أكون في صف الملكية إذا أعطانا ملك بيمونت أو نابولي نواة جيش وترسانات . انني أتمسك بالاستقلال ، وبالتالي بالقوة أكثر من الحرية » . أما ماترني فيقبل بأن تأتي نجدة الأمراء بقوة حقيقية للقضية القومية . ولكن هذه الفائدة قد تتعدل بكثير من المحاذير ، وبتحاسد الملوك ، ولذا يحسن التخلي عنها . ونراه يهاجم بعنف مفهوم إيطاليا الاتحادي في مؤلف صغير نشر عام ١٨٣٣ لأنه يرى في زعرات إيطاليا البلدية والإقليمية « أهواء صغيرة حقيرة مسكينة تنغل في شبه الجزيرة كما تنغل الديدان على الجيفة » . وهو يرى أن لا أمل يرجى بقوة تجديد من الأمراء والملوك الإيطاليين ، وأن الوحدة وحدها تستطيع أن تحقق الأمة التي نسمو بإيطاليا إلى المستوى

الروحي لرسالتها ، شريطة أن تتحد الوحدة بالحرية التي هي الشرط اللازم والكافي لهذه الوحدة . ولذا فإن الشكل الأمضى للوحدة والضروري لإيطاليا هو الجمهورية والمثل الأعلى لما تزيني هو إيطاليا الموحدة ، الديموقراطية ، والحكومة لصالح الشعب .

وقطع ماتزيني علاقاته مع المسيحية ومع الكنيسة التي تبدو له عبء كبير في تحقيق الوحدة . ولكنه ، رغم ذلك ، مازال مثالياً ومؤمناً بالله . فقد وضع في رأس مذهب هذه الشعارات الثلاثة : « الله ، الشعب ، الانسانية » . وكان مذهب في الوقت نفسه أخلاقاً ، وفي ذلك يقول : « الحياة رسالة ، والفضيلة تضحية ، والتضحية وحدها مقدسة » . وبهذا التمجيد للدين القومي والحرية كان نفوذ ماتزيني عظيماً وأعظم من نفوذ زعيم عصاة أو قائد جمعية سرية . وكانت الشبيبة الإيطالية متعصبة جداً لما تزيني ، وتؤمن به وتخضع لتوجيهاته على العمياء . وهذا المظهر الديني الذي يعطيه ماتزيني لتوجيهه ، يوضح عقيدته وتشدده وإيمانه المطلق بالحقيقة . وهذا ماجره إلى كثير من الأخطاء ، وجعله يتطلب من الإيطاليين تضحيات غير مجدية . ولكن هذه المثالية هي التي صنعت عظمته وجعلته يختلف عن سائر ثوريي الدور الأول في تاريخ الوحدة القومية الإيطالية .

ورغم أن ماتزيني شجب الفصحية فقد سار في الواقع على خطاها . كان مزاجه نشيطاً وجزعاً للعمل ، وجعلت مثاليته التضحية رخيصة في نظره ، ووجد فيها سبباً للتمجيد . ومن هنا تراكمت المحاولات ولكنها انتهت باخفاقات دامية وكل هذه المحاولات تتمثل بالطرق نفسها من تشكيل الجمعيات السرية والمؤامرات وإشعال الثورات . وقد دبرت ثورات متعددة في شمال إيطاليا وجنوبها ، ومؤامرات كثيرة ، ولكنها

باءت بالفشل . بيد أن الفائدة الوحيدة من كل هذه المؤامرات الماتزنية هي إطالة قائمة شهداء الحرية الإيطالية . وقد غدت ذكرى هؤلاء الشهداء الإيمان بالوطن وأُمتته .

٤ - البعث الإيطالي

منذ عام ١٨٤٠ جرى في إيطاليا تغير هام في واقع الحال وفي الأفكار معاً . فقد أدت الحوادث إلى رفض العقائدية الفحشية ، وتوطد نوع من النفوذ والتوغل عبر الحدود بعد أن ظلت حتى ذلك الحين كتيمة تفصل الدول بعضها عن بعض ، وأصبح بالإمكان تشكيل حركات غير منفصل بعضها عن بعض ، كما كانت في السابق ، وتشكيل حياة قومية وتنافس على شروط هذه الحياة .

وقد أعطي لهذه الحركة اسم البعث وإن كان هذا التعبير عنواناً خاصاً للجريدة تأسست عام ١٨٤٧ . ولكن يجب أن يؤخذ هذا الاصطلاح بفهمه العام ويعني النهضة .

تحويل شروط الحياة الاجتماعية . - لقد تحولت ظروف الحياة الاجتماعية . ولكن هذا التحويل لم يكن في كل الميادين تاماً وعاماً في إيطاليا كلها ، بيد أنه يمكن القول إجمالاً ، بأن إيطاليا ، التي ظلت حتى الآن متخلفة ، أخذت تتجدد . ولوحظ التقدم المادي وخاصة في الحياة الزراعية التي ظلت أساس الحياة الإيطالية : لقد تحسنت الطرق الزراعية ، وأفادت إيطاليا الشمالية من النظام الإداري الفرنسي والنمساوي واهتم النبلاء باستغلال أراضيهم ، وشكلوا جمعيات زراعية ، وحاولوا تنمية التعاليم الفني والزراعي ، وفتحت مزارع مدرسية وصناديق ريفية لتنمية تاريخ الحركات القومية م (٩)

الرأسمالية القروية . وامت زراعة الرز والذرة . وبدى بتربية الحيوانات بطريقة علمية لإنتاج الحليب والجن . وأضيفت معامل لتكرير السكر إلى الصناعات الفاخرة النامية ، وخاصة صناعة نسيج القطن والحرير ، كما بدى باستصلاح المناطق المغمورة بالماء والموبوءة بالملاريا على الشاطئ ، وامت المدن الكبرى . ولكن هذا النمو المادي أوقفته أو كبحت جماحه منافسة الصناعات الألمانية في إيطاليا الشمالية بملاقته التعريفات النمساوية أو اللومباردية - البندقية من تشجيع . وفي الجنوب تمت حياة البذخ والثراء في نابولي على حساب الأرياف ، وجاء هذا الثراء من الاجارات الباهظة التي كانت تقطع من الفلاحين .

وامت الآلة وتجددت الشروط المادية . فقد ألفت شركات الملاحة الإيطالية ، ومددت السكك الحديدية ، وكانت في بادىء أمرها للتسلية ، ولكنها مالبت أن أصبحت ذات أهمية اقتصادية .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الحبرية ظلت متخلفة ، دون تقدم ، وفي فرضى بسبب اضطراب الادارة وأعمال الشقاوة .

ولم يقتصر هذا التقدم على الميدان المادي والعملي التطبيقي ، بل كانت تناقش الأفكار التي كانت في أساس هذا التقدم . لقد تمت مفاهيم الاقتصاد السيامي الواسعة ، ودخلت نظرية كوبردن في المبادلة الحرة . وبدأ الكلام عن تشكيل خطوط جمركية وتخفيض التعريفات بين الدول . كما بدأت الحركة العلمية بمناقشات عامة بين العلماء الايطاليين من مختلف البلاد . وافتتحت المؤتمرات العلمية وكان المحرك لها شاول بوناپورت بن لوسيان ، أخى نابوليون ، وانكليزي مقيم في إيطاليا وهو السير جوت بودينغ . وجرت العادة أن تكون المؤتمرات سنوية وفي مدينة جديدة في كل مرة ، وعلمية تقنية مجتة . ولكن المشاكل التي كانت تعالج فيها

كانت تتجاوز بسرعة وبسهولة قضايا البرنامج وتصبح عامة أكثر منها محلية ، إذ من المستحيل أن يجدد العلم أو الاقتصاد السياسي في إطار الدول الصغيرة . وكان سياق البحث يقتضي النقاش بمشاكلهم إيطاليا كلها . وكان يلتقي في هذه المؤتمرات أناس وعلماء من جميع الدول الإيطالية ، وبالتالي كانت تنمو فيها روح عامة . وكان التقدم الفني يقوي وضع البورجوازية الاجتماعية والسياسي وخاصة في إيطاليا الشمالية أي في لومبارديا وبيمونت وتوسكانا .

الأفكار القومية الجديدة . - لقد أدت نتيجة هذا التقدم الفني وبداية هذا الاقتصاد القومي والاختفاق الذي لاقاه الفحامون في الطريق الثوري إلى توسيع وتحول في العقيدة السياسية، وفضلت طرق أخرى على طرق الفحامين والثورات المحلية ، وتفوقت الفكرة القومية على الفكرة الثورية . وأصبحت الحركة السياسية هم أناساً آخرين من غير الديموقراطيين ، لأن الحركة السياسية تعممت في المجتمع ولم تبقى قاصرة على فئة صغيرة من العسكريين المستأجرين أو البورجوازيين الذين ليس لهم وضع في المجتمع ، كذلك لم يعد نفوذ الفكرة القومية مرتبطاً بالبرنامج الليبرالي وحده .

لقد ظهرت الأفكار الجديدة بعدة أشكال ، وأتت بادئ بدء من المهاجرين الإيطاليين : ففي ١٨٣٦ صدر في باريس كتاب ألفه نيقولا توماسيتو تحت هذا العنوان : « آمال إيطاليا الجديدة » ، وهو نداء إلى الأقاليم والاكليروس للتعاون في التجديد القومي . ونجد في هذا الكراس أول فكرة لبابا مصلح يتزعم تجديد البلاد . وفي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ نشر الحقوقي الفيلسوف ماميا في كتاب فلسفة يسمى « تجديد الفلسفة القديمة الإيطالية » ، وفي ١٨٤٣ نشر « تاريخ الأدب » ، خاصاً بشعراء العصر الوسيط . ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء أنه نشر في ١٨٤١ كراساً فضل فيه قبل كل شيء استقلال إيطاليا : فهو يرى في المستقبل إيطاليا

فاتحة لاستقلالها بحرب يقودها أمير قومي . ولكنه يرى لهذا الاستقلال شروطاً مبدئية : وذلك بأن تطرح النمسا في مشاكل دبلوماسية تمنعها من الدفاع عملياً عن المملكة اللومباردية - البندقية التابعة لها ؛ وأن يربى الشعب تربيته السياسية التي لم يحصل عليها بعد ، وأن تشارك الطبقات العليا في حزب الاستقلال . هذا . ويضيف مامباني إلى فكرة الاستقلال برنامجاً كاملاً للإصلاحات الاجتماعية ليعيد إلى الشعب كرامته وأمن حياته .

ولم يكن لكراس توماسيؤ أو مامباني كبير انتشار ، ولكنها يفيدان بأن حالة الرأي تغيرت . وفي الحقيقة ، ان الأفكار في المجتمع الايطالي قد تغيرت بتأثير الكاثوليكية الديمقراطية التي كان يقول بها في فرنسا لامانيه ، وفي إيطاليا الفيلسوف روميني . وقد وجد الرأي العام الايطالي مهياً للفهم والحماسة عندما ظهر كتاب وبرنامج جيورتي .

جيورتي (١٨٠١ - ١٨٥٢) . - كان أباً ييمونتيّاً من تورينو ، استغل كاهناً في خدمة كنيسة البلاط واشترك في حركة إيطاليا الفتاة فأوقف وحكم عليه عام ١٨٣٣ ، ولجأ إلى باريس ، وبروكسل . كان جيورتي فيلسوفاً متافيزيقياً . وكاثوليكيته الفلسفة عريضة . وقد قال ذات مرة إلى مارتيني بأن كاثوليكيته مرنة وتستطيع أن تضم العالم كله . ومن هذه الفلسفة نرى أن جيورتي يؤمن بفضيلة الأفكار وقوة المحبة للتقريب بين الناس ، وينكر العمل الثوري . غير أن ما ينقصه هو الثبات ، لأن الملاحظ عليه ترددده وتغير اهتمامه وأفكاره : فقد شارك في حركات إيطاليا الفتاة الثورية واستهوته الفلسفة ، وجذبتة الفكرة القومية . حتى انه نشر في العام ١٨٤٣ كتاباً مؤثراً في بروكسل بهذا العنوان : «تفوق الإيطاليين المدني والأخلاقي» .

وفي الواقع ان فلسفة جيورتي ليست سوى استدلال لدعم الأفكار

السياسية . وان أساس مذهب ومشاغله واهتمامه هو وطنيته وكبرياؤه الإيطالية وفكره المحافظ ووضعه كاهناً . هذه هي العناصر التي توضح لنا اتجاه أفكاره . إن نقطة انطلاق مذهبه هي حب إيطاليا والارادة في رؤيتها عظيمة . ويور هذا الحب والرغبة في العظمة بخلق إيطاليا الخيالية في الماضي والحاضر معاً . ولا شك في أن هذا المذهب هو إنشاء منطق وتصور أكثر منه نتاج دراسة تاريخ أو ملاحظة . فهو يرى أن الأمة لا تستطيع أن تحتل في العالم المكان الذي يلائها إلا إذا اعتقدت بأنها أهل لاحتلاله ، ونراه يبحث عن رسالة إيطاليا التي يجب أن تفخر بها لأن الرومانيين نشروا في العالم فكرة العدل والحق ، ولأن روما المسيحية علمت العالم السلام والمحبة . وفي خلال هذين العهدين من التاريخ علمت إيطاليا العالم أسس الحضارة . وإيطاليا هي الأمة الأم للجنس البشري ، وان مركز العالم أوربة ، ومركز أوربة إيطاليا . لماذا ؟ لأن إيطاليا مهد الناس الحركيين النشيطين الأقوياء . فمن حيث العرق ، تحدر الايطاليون من البيلاجيين وهم الذرية الملكية المنحدرة من يافث بن نوح . ومن هنا يأتي تفوق إيطاليا ، ويمكن ملاحظة هذا التفوق بالعمل ويبرهن جيورجيتي على ذلك برجلين عظيمين في العالم الحديث وهما إيطاليا الأصل : ميرابو و نابوليون . ويلاحظ هذا التفوق أيضاً بالفكر . فالإيطاليون هم الذين أبدعوا الفلسفة كالقديس آنسلم والقديس توماس والقديس بوناونتور ؛ والإيطاليون هم الذين أبدعوا العلم على يد أرخميدس وغاليليه وهناك الإيطاليون كبار مثل دانتي وفناني عصر النهضة وفيكو مؤسس فلسفة التاريخ .

إن عظمة ماضي إيطاليا وتفوقها يجب أن يوحيا بالتفاؤل والأمل . ولتجد إيطاليا تفوقها في العالم الحديث يجب أن يتجدد الإيطاليون اتحاداً سلمياً لا اتحاداً مبنياً على القوة ، ويجب استقلال إيطاليا . ولكن على

أي أساس يجب أن يتم الاتحاد ؟ على أساس تقاليدها . وتقاليد إيطاليا ، كما يقول جيورتي ، هي اتحاد إيطاليا والبابوية . إذ لا يمكن للإيطالي أن يكون إيطاليا تماماً إذا لم يكن كاثوليكياً . ولصنع هذا الاتحاد يجب أن تقوم الطبقات الموجودة في خدمة الدولة . وفي ذلك يقول جيورتي : « يجب على النبلاء أن يوروا ألقابهم بقيمتهم وبالتخلي عن امتيازاتهم وباحترام من هم أدنى منهم ؛ والكهنة بتنقيف أنفسهم وتحريرها من مشاغلها العصرية ، وبكونهم متسامحين » . ويدعو جيورتي لهذا الاتحاد القومي حتى اليسوعيين . أما الأمراء فعليهم أن يقوموا بالإصلاحات ، وينحوا رعاياهم مجالس ، وحرية الصحافة . وإذا ما اتحد الإيطاليون وتعاونت الطبقات ، أمكن تحقيق إيطاليا بشكل اتحاد كونفدرالي ، تحت زعامة البابا ، لأن الكنيسة لها توجه إيطاليا حسب التقاليد ، وهذا الاتحاد يحقق العبقرية الإيطالية التي هي ملكية وارشقراطية واتحادية معاً . وعندئذ تستطيع إيطاليا الاتحادية أن تستعيد دور القائد للإنسانية وتجدد العالم كما فعلت في القديم .

هذا هو تحليل مؤلف جيورتي . ويبدو من خلاله أن مفهوم جيورتي السيامي والاجتماعي مع حله بتحويل إيطاليا ، مفهوم محافظ ما أمكن ، لأنه يأخذ كل ما يستطيع أخذه مما هو موجود . وهو ينظر إلى وحدة إيطاليا أقل مما ينظر إلى اتحاد الإيطاليين ، لأن الاتحاد يفرض إصلاحاً أخلاقياً وإرادة طيبة من الجميع ، ولكنه لا يهدم ولا يقوض ما هو موجود . وتقرب نظريات جيورتي من نظريات ماتزيني بالتبشير الذي يقوم به للعمل والرجاء والأمل في رفع حيل الإيطاليين المتعب إلى عظمتهم القديمة . ويقرب من ماتزيني أيضاً بفكرة رسالة إيطاليا والاستقلال القومي الذي يجب كسبه . ولكنه يختلف عن ماتزيني في عدة نقاط : أولاً ؛

باكليوكيته ، لأنه يعتمد في مذهبه على الكنيسة ، على حين أن ماتزيني مناوئاً للإكليركية ؛ ثانياً ، لأنه ينكر الثورة ، بينما يجعلها ماتزيني عنصراً أساسياً لعمله ؛ ثالثاً ، لأنه يرى اتحاداً إيطالياً ، لا وحدة إيطالية ، وبالتالي ينفي الجمهورية ، التي يريد ماتزيني تنظيمها ، ويبقي على الأمراء والدول القائمة .

ونجد في نظريات جيورتي عدداً من النقاط التي تذكرنا بنظريات فيخته : كفكرة الأمة الأم والدور الحضاري المحضر في الماضي والمستقبل الذي يعطيه لإيطاليا ، كما يعطيه فيخته لألمانيا لنفس الأسباب . ونجد عند جيورتي ، كما هي الحال عند فيخته ، حقداً على الفرنسيين ، مع اختلاف الأسباب . فقد أبدى فيخته حقده عندما كانت ألمانيا وبروسيا تحت حكم نابوليون . أما جيورتي فيرى أن الفرنسيين ليسوا أهلاً إلا للقوضى الفلسفية أو للاستبداد ، ويقوم بعدة اتهامات ضد السياسة الفرنسية في إيطاليا من ١٧٩٦ إلى ١٨١٤ .

لقد كان تأثير جيورتي عظيماً ، وكسب كتابه شعبية واسعة ، وقبلته الأوساط المختلفة من دينية وعلمانية ، باستثناء اليسوعيين . ولكن آراء جيورتي أثارت ، من جهة أخرى ، انتقادات متعددة ، ونخص بالذكر انتقادات أعداء النمسا ، وانتقادات أعداء الحكومة الزمنية للبابا ، فضلاً عن أن نظرياته كانت تصطدم بالوقائع . واعترض عليه ناشر يدعى نيقوليني بقوله : « إذا أراد البابا أن يعمل لتجديد إيطاليا فعليه أن يتخلى عن البابوية . »

بالبو . - بيد أن الناقد الأسامي الذي انتقد جيورتي كان قصير بالبو ، وهو كاتب إيطالي عاش من ١٧٨٩ إلى ١٨٥٣ ، عمل ضابطاً ثم انصرف للدراسات التاريخية ونشر عام ١٨٣٠ « تاريخ إيطاليا في ظل

البرابرة ، ، وفي ١٨٤٣ ألف كتاباً تحت هذا العنوان : « آمال إيطاليا ، انتقد فيه كره جيورتي للأجانب وسخر من مطالبه المفرطة مثل مطالبته بكورسيكا ، وتمك متسائلاً ، لماذا لا يطالب الايطاليون أيضاً بفيومه وراغوزه وسبالاتو ومالطه ... ولم يوافق جيورتي على تفوق إيطاليا في الماضي والحاضر ، واعترض عليه بأنه لم يقم شرطاً مبدئياً في تحويل إيطاليا موهر الاستقلال ، وقال : « بدون استقلال قومي ، تكون الأمور الأخرى الصالحة عدماً ، ولا شيء ممكن قبل طرد النمساويين .

بيد أن بالبو أدرك بأن الإيطاليين ليسوا على درجة من القوة تمكنهم في الوقت الحاضر من طرد النمساويين ، وبأنه لا دعم يرجى من الخارج ، لاسيما وأن موقف الملك لوي - فيليب ، ملك فرنسا ، قد دل على ذلك ، ويرى أن ينتظر حدوث حادث سعيد في الخارج يساعد على طرد النمساويين ، وذلك يكون في تفتت الامبراطورية العثمانية القريب ، لأن هذا الحادث يشغل اهتمام النمسا ، التي ترغب في الحصول على إرث في البلقان ، وقد يكون في هذا الحادث ما يضطر النمسا الى قبول التنازل عن المنطقة الرومانية - البندقية .

ويتفق بالبو مع جيورتي في فكرة الاتحاد التي يمكن أن نحقق الشكل القومي لإيطاليا ، وفي ضرورة إصلاح معنويات الإيطاليين . وكان بالبو مؤمناً متفائلاً في بقظة الطباع في إيطاليا ، لأن « أمة من عشرين مليوناً لا تقهر إذا كانت متحدة ولها طبع » ، وعلى كل إنسان أن يقوم بواجبه حسب وضعه ، والحكمة الإلهية تقوم بالباقي . وفي الواقع يبدأ مع بالبو ظهور حل آخر وهو اللجوء إلى الملكية البيموننتية ، ولم يكن هذا الحل عنده إلا دلالة ولكنه سينمو بشكل آخر .

غير أن جيورتي نفسه أبدى بعض التحفظات على نظرياته الخاصة .
ففي عام ١٨٤٥ صدر له مؤلف جديد وهو « المقدمات » وفيه أبعد
اليسوعيين بعد أن دعاهم ، وآل بوربون في نابولي ، حتى أنه تخلى
أخيراً عن مبدأ سلطة البابا الزمنية .

مذهب الملكية اليموننتية . - لقد وجه بالبو الأفكار لصالح دولة
اليموننت ، وهذا المذهب سيكون مذهب المستقبل في تشكيل الوحدة
الإيطالية على يد الملكية اليموننتية التي قامت بإصلاحات إدارية واقتصادية
وتعليمية أعطتها سياء الدولة الحديثة . وقد تشكل فيها حزب حقيقي
يموننتي - إيطالي ، وكانت الطبقة النبيلة على رأس الدولة في ييموننت ،
وهذه الطبقة تعتز بياضها وعدائها للنمسا ، وقد لعبت دوراً هاماً في
الإدارة ، وكانت تحب الحكم الصالح وتخشى التجديدات ، وتحتقر
النظريات ، وكان بعض هؤلاء النبلاء مصطبغاً بصبغة الحرية الليبرالية نظراً
لاتصالهم بالأجانب ، وزياراتهم المتكررة في فرنسا وانكلترا ، وهذه هي
حال الشاب الكونت كافور . وكان هؤلاء النبلاء يرغبون بنظم شعبية
دون أن تكون ديموقراطية ، كما كانوا قليلي التعلق بالكنيسة ويعادون
السلطة الحبرية ويرغبون بتوسيع ييموننت على حساب لومبارديا .

وكانت هذه الطبقة النبيلة اليموننتية مصطبغة بصبغة القومية الإيطالية
حتى أن بعض هؤلاء النبلاء سموا إلى فكرة الوحدة الإيطالية في مفهوم
مماثل لمفهوم جيورتي ، ولكنه يتجه بصورة مغايرة نحو ييموننت لأنحو
البابا ، أي نحو مفهوم علماني غير إكليركي .

ماكسيم دازيليو . - يأتي على رأس هؤلاء النبلاء اليموننتيين ماكسيم دازيليو ،
وهو من عائلة ييموننتية كبرى . كان صهر مانتزوني ، اشتهر بقصصه ، ثم تعاطى
السياسة وألف عدداً من الكراريس والمقالات ، وتأثر بالأفكار التقدمية ،

وهاجم السياسة الجبرية ، وكشف عن القوضى والفساد ، ونصح الأحرار ، وطلب إليهم أن يتخلوا عن الثورات المحلية التي تفسد مستقبل الأمة دون نتيجة ، وطلب إليهم أن يتجهوا صوب القوة الوحيدة الممكنة التي تستطيع أن تصنع إيطاليا ، أي نحو دولة اليمونت . وعلى اثر ذلك تآلف حزب باسم حزب « الألبرتين » . وبالرغم من أن دازيليو نفسه لا يعطي المثل الصالح لكل الفضائل التي يشر بها ، إلا أن الشيبة الجمهورية تعلقت بهذا الحزب الجديد بعد أن خاب رجاؤها من الثورات المتوالية . ووجد في هذا الحزب الالبرتي من لا يعتقدون باللبابوية المصلحة ولا يريدون « إيطاليا الفتاة » . ولما الحزب بسرعة فائقة حتى ان ماتريني رأى من الضروري الدخول في مفاوضات مع أعضائه ، وعرض التخلي عن الدعاية الجمهورية إذا قبل الآخرون بالتخلي عن فكرة الاتحاد الكونفدرالي لفكرة الوحدة .

وفي ييمونت ألف الحزب جماعة منظمة على رأسها دازيليو ومامباني وكافور ، ووقف بالبو جانباً ، وكان زعماءه السياسيون يكتبون في « المجلة الجديدة » وينقلون مقالات الجرائد والمجلات الفرنسية ، من « جريدة المناقشات » أو من « مجلة العالمين » أو الجرائد الانكليزية ، وألفوا في العام ١٨٤٧ جريدة جديدة وهي جريدة « البعث » ودعوا شارل ألبير علناً ليكون على رأس الحركة القومية ، وقد كتب كافور : « لقد دقت ساعة الملكية السافوازية » . ومن هذه المدرسة سينطلق مستقبل إيطاليا في الآجل البعيد بعد ثورة ١٨٤٨ .

ماهي نتيجة ذلك قبل الثورة ؟ إن الحالة السياسية لم تتغير في إيطاليا ولكن الحالة المعنوية تحولت . فقد بنى المثقفون فكرة التفاهم فيما وراء حدود الدول الخلق . وطن إيطالي . ويرى الايطاليون هذا الوطن بشكل متباين جداً : لقد تصوروه الأوائل وحاولوا أن يحققوه بأعمال ،

وهؤلاء هم الثوريون الذين أرادوا أن يتوصلوا إلى ذلك بالنضال ضد الانظمة الاستبدادية المطلقة المحلية ، واندفعوا في الفكرة إلى الحد الأقصى ، إلى الوحدة وحتى إلى الجمهورية ، وقد بدأت حركتهم في عام ١٨٣٠ ويمثلهم الماتزونيون ، وما زالت هذه الحركة مستمرة في نضالها غير المفيد عن طريق الثورات .

ومنذ ١٨٤٠ شابع المعتدلون جملة هذه الفكرة : وهي أن الفكرة الإيطالية ليست مرتبطة بالفكرة الثورية ، وأصبحت هذه الفكرة واقع العناصر المحافظة أيضاً . بيد أن الحلول اختلفت والحركة انقسمت : فهناك أنصار البابوية من جيورتي والغلفيين الجدد ، وهناك أعداء الحكومة الجبرية مثل دوراندو في كراسه « القومية الإيطالية » ، ولويجي نوبيلي في مؤلفه « أفكار عن إيطاليا » ، وفريق آخر مع البابو لا يبالي بالحريات المدنية ، ولكنه يبحث قبل كل شيء عن الاستقلال ، وآخرون أيضاً ، على العكس ، يضعون الأفكار الدستورية فوق فكرة الاستقلال عن النمسا ، ويأتي أخيراً حزب التوسع اليموني ، وسيصبح أكثر عدداً ونفراً ، وسيجمع مثل إيطاليا في فريق سياسي .

ولاشك في أن الحركة القومية الإيطالية ، كما نراها قبل ثورة ١٨٤٨ ، يشوبها الاختلاف والاضطراب واللبس والغموض ، ولكن الحس القومي استيقظ تقريباً في كل مكان وعند جميع الطبقات .

ولكن كيف تتحقق هذه القومية ؟ إذا وضعنا جانباً الثوريين الذين فقدوا اعتبارهم بإخفاقاتهم المتكررة ، نجد أن معظم الإيطاليون لا يتصورون بأن العمل يمكن أن يكون قريباً ، ولا سيما بعد أن وعدتهم فرنسا بالمساعدة ثم تخلت عنهم ، وهذه الحية أبعدت عنهم الاعتقاد بمساعدة الأجنبي لهم على تحقيق مثلهم الأعلى ، حتى أن شارل ألبر ملك الدولة اليمونية الساردية قال : « إن إيطاليا ستعمل وحدها » .

الفصل الرابع

الحرية والقومية في ألمانيا

وضعت أفكار الحرية والقومية في ألمانيا عدة قضايا معقدة وأكثر تعقيداً مما في إيطاليا ، بالرغم من أن نقطة الانطلاق كانت ، للوهلة الأولى ، أفضل في ألمانيا منها في إيطاليا ، لأنه وجد في ألمانيا دولة بشكل « الكونفدراسيون الجرمانى » ، وبالرغم أيضاً من أن المطالب الألمانى كانت قطعاً نفس المطالب الإيطالية ليبرالية وقومية معاً ، وأن النظريات في ألمانيا كانت أبسط مما في إيطاليا . ولا شك في أن الألمان تأثروا بالمذاهب الفرنسية في القومية منذ ١٨١٥ وقبلوها. كالإيطاليين ، وستكون النظريات الفرنسية عنصراً حاسماً للعمل في ألمانيا . بيد أنه وجد ، في ألمانيا من قبل ، أيديولوجيات خاصة بالنسبة للقومية . فلقد رأينا هردر وفيخته يوسعان نظريات القومية التي تعتمد على فكرة العرق ، أو بتعبير آخر ، على وحدة الأصل والانتقال الوراثي للطباع الطبيعية والمعنوية التي تكشفها اللغة . وقد طبقت هذه النظريات على ألمانيا خاصة فولدت مفهوماً متطرساً في تفوق الجرمانية واعتبارها سابقة للأعراق الأخرى وأنقى منها . ولكن هذه الملاحظة المزعومة ، عن قدم العرق الجرمانى وتقاوته ، اصطدمت بالأحداث التاريخية ، ونحوت في المستقبل إلى رسالة ألمانيا في قيادة البشرية الحديثة . وسيضاف إلى هذه النظريات نظرية الحقوق

التاريخية التي خرجت عن هردر وسيكون من دعائها المؤرخ زيبيل ، وبعد ١٨٤٨ المؤرخ تراينشكه ، وفلسفة هيغيل الخاصة ، وستعطي هذه النظريات جميعاً فكرة القومية في ألمانيا إرادة فاتحة ، وشهوة للسيطرة ، لأن القومية الألمانية كانت توسعية دوماً ، ولم تنحصر في نطاق ألمانيا بالمعنى الأصلي للكلمة ، بل تجاوزته إلى خارج الحدود ، وستنزع هذه النظريات إلى جعل الفرد آلة في قلب الجماعة وفي يد الدولة التي يعتبرها الألمان هيئة في ذاتها وقوة كبرى منظمة للمجتمع .

كذلك يجب أن نرى في القضية الألمانية تأثير الظروف التاريخية والسياسية : إن سيادة ألمانيا وعظمتها منوطتان بمفهوم مجرد ، وهو فكرة الإمبراطورية ، لا بأساس أرضي ، كما هي حال فرنسا أو إيطاليا . ثم إن التطور التاريخي ، من جهة ثانية ، أدى في ألمانيا إلى تفتيت الحياة السياسية والحركة الفكرية وخاصة في غضون القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، هذا فضلاً عن أنه وجد في ألمانيا عنصر ينقص إيطاليا وهو : دولة بروسيا ، وأن تحرير ألمانيا تم بحركة وطنية مضادة لفرنسا . ومن هنا نرى أنه لا يوجد في ألمانيا ، بسبب هذه الظروف التاريخية والسياسية ، وحدة هوية في جوهر فكرة الحرية والقومية التي رأيناها في إيطاليا أو التي نجدها بشكل نموذجي في فرنسا . إن مانوا في ألمانيا إنما هو إمكان لمفاهيم وحدوية ترتبط بأفكار محافظة في السياسة دون أن ترتبط فقط بالعقائدية الثورية وحدها .

ونتيجة لكل ذلك تظهر الفكرة القومية الألمانية بشكل أكثر لبساً بما في إيطاليا ، لأنها مختلطة باتجاهات مختلفة ، وغالباً متعاكسة ، وسيكون لها انحرافات ، حتى أن بعض عناصر الحياة الألمانية ، كالفضايا الاقتصادية والسياسة البروسية متلائم مع الفكرة القومية الألمانية وتخدمها . وهكذا

نجدنا مسوقين إلى أن نرى في ألمانيا كثيراً من الاتجاهات الفكرية المختلفة والمتناقضة بما لم نره في إيطاليا .

النظام السياسي والنزاع بين السلطة والحرية

نجد في ألمانيا ، كما في كل مكان ، نزاعاً بين النظام السياسي الاستبدادي القائم وبين حاجات الحرية التي تحرض بعض أجزاء المجتمع الألماني . إلا أن هذا النزاع بقي في ألمانيا دون نفاذ بسبب تفاوت القوى . لقد كانت الحكومات في ألمانيا مسلحة بشكل أفضل مما في إيطاليا وتساندها السياسة النمساوية والسياسة الروسية . وكان المزاج الألماني أقل نشاطاً ومطالبة من المزاج الإيطالي ، لأن أحرار الألمان لم يكونوا رجال عمل بل رجال فكر ، ولأنه لا يوجد في ألمانيا ، كما في إيطاليا ، دفع ثوري مستحكم ثابت دائم خارج عن كل مذهب . وهذا ما جعل الشعب أمام بعض الحركات جامداً لا يبدي حراكاً . يضاف إلى ذلك أن المنافع المتناقضة والمنافسات كثيراً ما أضعفت نضال المجتمع الحر أمام الحكومات بسبب انقسام المصالح والمذاهب بين الكاثوليك والبروتستانت .

عمل الحكومات . - لم يكن لدى الحكومات الألمانية أي فكرة في القومية . ولندكر على سبيل المثال أن الوزير البروسي وتغنشتاين كان يقول ان غاية البرشنشافت (اتحاد الطلاب) « أن يقتل الوطنية الخاصة ليقم مقامها ألمانيا واحدة لا تتجزأ » ، وأن يزيل مختلف الدول الألمانية في فرضي ثورية . وكانت الوطنية بالنسبة إلى هذا الوزير معاكسة لفكرة الوحدة الألمانية ، أو بالأحرى ، ان الوحدة الألمانية ، معاكسة للوطنية الخاصة . ويصرح زعيم الضابطة (الشرطة) سيلدنيتسكي بأن فكرة

« دويشتوم » أي « الجرمانية » هي خارجة عن المألوف ، حتى ان الحكومات التي تسلمت السلطة بعد ١٨١٥ أزلت في أربعة أو خمسة أعوام العنصر الوطني والمحارب القديم الذي صنع التحرير وقاوم نابليون ، وهذا يعني أن هذه الحكومات رفضت مباشرة روح ١٨١٣ .

لقد خولت قرارات كارلسباد عام ١٨١٩ وعمل مؤتمر فينا في ٨ حزيران ١٨٢٠ الحكومات سلطات خاصة في الإشراف ، وتمت هيمنة مَترنيخ وإشرافه على ألمانيا دون رقابة ، لأن الأمراء والحكومات انحزوا أمامه بما فهم بروسيا ، ماعدا فرنامبورغ بين حين وآخر . ومن جهة أخرى ، كانت الحكومات قوية ، وخول الديباط الألماني سلطات خاصة على الدول الفردية . ويمكن أن نستخلص من هذا التنظيم مبدأ لسياسة عامة مشتركة ، وعلى الأقل ، لتنسيق سياسة الحكومات الألمانية . ويمكن أن يفكر بأن امتداد سلطات الديباط قد يؤدي إلى نشوء حكومة مركزية ألمانية ؛ حتى انه كان يرى أن مندوبي الأمراء كانوا يجتمعون في حضرة مَترنيخ ، في قصره الخاص في يوهانسبرغ في أيار ١٨٢٤ لتحرير القرارات التي سببتها الديباط لألمانيا كلها مثل تمديد نظام كارلسباد ، ودعوة الحكومات للإشراف على المجالس لمنعها من الاعتداء على المبدأ الملكي ، وانعقاد الديباط خلال دورة مدتها أربعة أشهر ، ومنع الشعوب من الاشتغال بالسياسة . ولكن السير في هذا الاتجاه توقف بسرعة اثر وفاة الكسندر قيصر روسيا ، في كانون الأول ١٨٢٥ ، وضع مَترنيخ بتضاؤل جاهه في الخارج وعمله الأوربي ، حتى ان نعرات الحكومات الألمانية قويت وأخذت تدافع عن نفسها ، وخاصة في الجنوب ، وبحث العناصر الرجعية عن دعم لها من جانب نيقولا الاول قيصر روسيا الجديد أكثر مما بحثت عن هذا الدعم من جانب مَترنيخ . ولكن ما ان ظهر الخطر الثوري للعيان ثانية ، إلا

ونتهأت الحكومات من جديد لطغيان السلطة المركزية أي الديباط ، كما هي الحال غداة حركات ١٨٣٢ و ١٨٣٣ . وهكذا أتلحت ههجات الليبرالية فرصة لنجدة جديدة لعناصر التنسيق السيامي ، وجرى في ألمانيا مصغر لما جرى في أوربة عام ١٨١٥ . وكما نشأت فكرة أوربة والوحدة الاوربية من النضال ضد نابوليون ، كذلك ، في ألمانيا ، شعرت الحكومات بنفسها متضامنة تجاه الخطر الثوري . ومن جهة أخرى ، نرى أن فكرة التنسيق الجرمانى ، كفكرة أوربة ، ليست بالضرورة مرتبطة بالنظرية الليبرالية .

ومها يكن من أمر فقد استغلت الحكومات الظروف والسلطات المخولة لها واستبدت بشكل مطلق . وقوت هذه السياسة التعرات المحلية وعزلت الدول عن بعضها وباعدت الشعوب حتى النخبة فيها عن كل حياة سياسية . وقويت شوكة الحكومات بعد أن أصبحت تعتمد على عقائدية (أيديولوجيا) انبثقت عن المدرسة الإبداعية وتوطدت في اتجاهين : المدرسة التقليدية من جهة ، والفلسفة الهيغلية من جهة أخرى .

المدرسة التقليدية - تشبه المدرسة التقليدية في ألمانيا مدرسة جوزيف دومستروبرنالد في فرنسا ، حتى انها أخذت عنها بعض النقاط ، وهذه المدرسة تستند في جزء منها على قاعدة حقوقية بفضل سافيني الفقيه والمؤرخ في الحقوق .

سافيني . - كان سافيني استاذاً في جامعة برلين ، عاش من ١٧٧٤ إلى ١٨٦١ ، واعتمد في الحقوق على التاريخ لاعلى العقل والطبيعة ، وأسس مع حقوقي آخر ، آيشورن ، مؤرخ الاعراف الجرمانية ، مجلة العلم التاريخي للحقوق ، عام ١٨١٥ . ويرى سافيني أن العنصر الخالق للحق ، كالعنصر الخالق للغة والاخلاق ، هو روح الشعب التي تتجسد

في الدولة ، الدولة التي تؤمن استمرار العرق ووجوده ؛ وفي رأيه أن الدولة تختلط بالتقاليد ، والتقاليد وحدها مبدعة ، وعلى الدولة أن تكون مسلحة لتكسر القوى الفردية التي تريد الخروج عن المركز وتعارض بالفعل حاجات التنظيم الاجتماعي . وهذه القوى هي : المصلحة ، والكبرياء والعامل الفردي .

وقاوم سافيني الحقوقيين العقلانيين وبخاصة الحقوقي تيباوت الذي كان يطالب بوضع مجموعة قوانين في ألمانيا تذيب فيها القوانين الخاصة ، ولهذا الغرض ألف سافيني كتاباً بهذا العنوان : « موهبة عصرنا في التشريع والفقه » ، وفيه يضحى بالاجيال الحالية في سبيل تقاليد أسلافهم .

هالور . - واتضحت هذه المدرسة التقليدية بصورة أكثر على يد هالور وهو فقيه من برون ، نشر عام ١٨١٠ « اصلاح علم الحقوق أو نظرية الدولة الاجتماعية الطبيعية المعارضة لشبح الدولة السياسية الاصطناعية » ، وفيه يرى أن القوة مصدر الحق ، وهذا الحق ليس غير الحماية التي يأتي الضعيف ويلتمسها بالقرب من القوي ويضع مصيره بين يديه ، كما يجري ذلك في العائلة أو في المدينة أو في الدولة . ويقارن هالور بين الملكية والسلطة ويقول : السلطة ، كالملكية ، مجهزة بقوة الاستعمال وإساءة الاستعمال . والحد الوحيد لسلطة الامير هو الاحترام الواجب عليه للملكية السلطة الآخرين أي النبلاء والاصناف المهنية . وليست الرعايا سوى متصرفين مؤقتين ، وبدونهم تبقى الدولة ، وما عليها إلا أن تبدل رعاياها بآخرين . فالتناس لإذن ليسوا مواطنين ، وليس من شأنهم مطلقاً أن يزجوا بأنفسهم في شؤون الدولة التي هي ملك الامير ويديره بواسطة خدامه المنزليين .

تاريخ الحركات القومية (١٠)

ويضاف إلى نظريات هالر نظريات أخرى أقل ضيقاً وأقل رجعية منها وهي النظريات التي تسمى « نظريات حزب الحقوق التاريخية » ، وتتعرف فقط بالحقوق السياسية المبنية على الاعراف التي تؤول بالتالي في الدول إلى إبقاء أو إعادة تأليف المجالس القديمة التي يرجع عهدها إلى العصر الوسيط ، وأهم رجال هذا الحزب نيبور مؤرخ روما والاستاذ في جامعة بوت .

تتعرف هذه النظريات إذن بروح المحافظة الكاملة عند الأمراء وتحدد بشكل دقيق جداً حريات النبلاء وامتيازاتهم ، ولكن الأهم من هذه النظريات التقليدية هو فلسفة هيغل بنتائجها واتساعها .

فلسفة هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١) . - ولد هيغل في شتوتغارت ودرس ، في جامعة توبنغن ثم في سويسرا ، اللاهوت ثم فلسفة شلنغ التي تجاوزها فيما بعد . وعين أستاذاً في بينا عام ١٨٠١ ثم في نورامبرغ ، وأستاذاً في هيدلبرغ عام ١٨٠٨ ، وأخيراً في برلين عام ١٨١٨ وظل فيها حتى وفاته . وفي هذا الدور الثقافي ساهم في تحرير « صحيفة بامبرغ » مدة عام ونصف ، وأعجب بنابوليون كثيراً ، وفي ١٨١٤ و ١٨١٥ أعرب عن رأيه لصالح الحكم المطلق . وعندما تكلم عن « الوطن الطليق » ، أراد بذلك سيادة الأمراء ، وتحزب إذن ضد النظريات الليبرالية والثورية ، وفي كراس نشر عام ١٨١٧ دافع عن سياسة فريديريك فرتامبرغ عندما كان في نزاع مع دوله . وأثنى بعد قليل على قرارات كارلسباد ، وباعتباره محافظاً ، دعت الحكومة البروسية لاستلام كرسي الفلسفة في جامعة برلين عام ١٨١٨ .

وقبل أن يدخل جامعة برلين نشر مؤلفاته الأساسية ووضع فلسفته : ففي عام ١٨٠٧ نشر كتاب « ظواهر الفكر » ، وفي عام ١٨١٢ « العلم والمنطق » ، وفي ١٨١٧ « موسوعة العلوم الفلسفية » . ثم أضاف

لها في عام ١٨٢٠ « فلسفة الحق » وعدداً من الدروس التي ألقاها في برلين ونشرت بعد وفاته .

كان هيغل فيلسوفاً ميتافيزيقياً وأحد كبار العباقرة في فلسفة ما وراء الطبيعة في ألمانيا والعالم . ومن غير المفيد أن نقول ان فلسفته في هذا المظهر خارجة عن موضوع دراستنا . ولكن عدداً من النقاط يعيننا . يجب أن نشير أولاً إلى أن معارف هيغل موسوعية حقاً . فقد وقف على نمو العلوم وجميع مظاهر الفكر الماضية والمعاصرة . فهو إذاً لا يخلو من أسس الواقع ، ولم يبن مذهباً في التجريد المحض . وكان على صلة وثيقة بالسياسة والنمو المادي لعلوم عصره . ولكنه رجل مذهب ينقل الواقع إلى النظر ويبدل وضعه ويدخله بكامله في مذهب ثم يؤسس هذا الواقع ، الذي يقف على حافته دوماً ، في ميدان ما وراء الطبيعة .

إن النقاط التي تهمننا من مجموع نظريات هيغل هي التالية :

فلسفته في التاريخ ، ومفهومه للعلوم الاجتماعية ، ونظريته في الدولة .
فلسفة التاريخ - لم يكن هيغل بالإنسان الذي يناضل ضد الوقائع وضد الحوادث ، إن دور الفلسفة عنده أن تفهم ما هو كائن . وما هو كائن هو العقل المتحقق . والتاريخ ، كما يقول ، « هو فهم العالم ووعيه » وإن من غلب في التاريخ كان على حق . لقد حكم النصر ضد نابليون وضد الأفكار الفرنسية ، ولذا لم يتعلق بها البتة لأنها أفكار ناضبة . إن الغالبين لم يغلبوا صدفة . إنهم يستحقون الظفر لأنهم انتصروا . ويقول : « إن الشعب الذي يمثل زمناً ما من نمو الفكر له على الشعوب الأخرى كلها حق مطلق ، وليس لهذه الشعوب حقوق عليه . وإن الشعوب التي ولى زمنها لا تعتبر أبداً في تاريخ العالم » . وهذه النظرية تقوم في آن واحد برد فعل ضد النظرية العلمانية في تاريخ القرن الثامن عشر ، وضد

النظرية المسيحية . إنها رد فعل ضد التاريخ الديني كما فهمه القرون الثامن عشر الذي يرى أن محرك التاريخ في 'قابلية الإنسان للكمال اللامتناهي' . وهي أيضاً رد فعل ضد التاريخ الديني المحض الصادر عن القديس اغسطينوس أو بوسويه ، والذي يفترض أن النشاط الإنساني لا يقدر إلا على الحراب والعدم . أما هيغل فيرى في التاريخ السامي « تاريخ درجات تقدم الفكر » ، والتطور في نظره نمو نبتة فكرية تتضمن آثارها الأولى ظاهراً التاريخ كله ، ولا شيء يضيع في الماضي ، لأن الفكر حاضر والروح خالدة ، والأزمنة ، التي يملكها الفكر تحتها ، يملكها في عمقه الحاضر . وان عناصر التاريخ هي الدول ، المظهر الأرضي للمطلق . إنها تعتمد على مبدأ فكري ، وتعتبر عن أمسى درجة يبلغها الفكر الإلهي الذي يتفد في العالم في كل زمن من أزمان التاريخ ولكن هذه الدول تعتبر بصورة غير كاملة عن الفكر الإلهي . وهذا هو السبب في سقوطها . وإن جوهر التاريخ هو إذن تمييز الروح الفكرية لهذه الدول التي سيطرت ، في زمن ما ، على العالم .

وينفي مفهوم هيغل تمجيد الأزمنة البدائية ، إما على شاكلة جان جاك روسو ورجال القرن الثامن عشر ، الذين يرون أن الإنسان في الأصل صالح ولكن الحضارة تفسده ؛ أو على مثال النظرية الكاثوليكية التي تضع صفاء الإنسان وصلاحه في نشأة الجنس البشري قبل الذنب الأصلي . وينفي هيغل أيضاً تفسير التاريخ بحوادث عارضة ، ويرى أن هذه الحوادث العارضة يعدل بعضها بعضاً ، كما ينفي إرادة الناس كعامل في التاريخ ، لأن العمل البشري نقطة انطلاق لنتائج لا متناهية لا يدركها صانعوها . وعليه نرى أن نظرية هيغل تؤدي إلى تبرير الماضي . « العالم الواقعي هو كما يجب أن يكون ، والعقل الإلهي العام يجب أن يتم

بنفسه ، . وهذا المفهوم ، الذي يبرر حالة الأشياء الماضية والحاضرة ، لا ينفي إمكانية الحركة : التطور دائم دون انقطاع لأن الفكر يتابع دوماً انتصاره على ماضيه .

ويرى هيغل ثلاثة أدوار كبرى في تاريخ العالم تمثل ثلاث درجات للحرية ، هذه الحرية المفهومة كسلطة تقرير داخلي للفكر ، لا الحرية الخارجية ، الحرية المادية .

إن أول هذه الأدوار هو دور الاستبداد الشرقي ، حيث لم يكن في الواقع سوى حرية واحدة ، حرية المستبد بذاتها ، المبنية على خضوع الجميع له .

والدور الثاني هو الدور الإغريقي - الروماني الذي سادت فيه حرية المواطن الظاهرية التي تعتمد على الحق . ولكن هذا الحق ليس إلا تجريداً للعقل منفصلاً عن الطبيعة ، وشكلاً ناقصاً للحضارة .

والدور الثالث هو ما يسميه هيغل « الحضارة الجرمانية - المسيحية » التي تولد حرية المسيحي الداخلية ، ودور الجرمانية فيها أن تدع المبدأ يمر إلى الواقع السياسي ، لأن العرق الجرماني ، بتعاطفه مع الفكر المسيحي ، يجب أن يعتبر العرق المختار الغائي للعالم . وإن الأعراق اللاتينية والديانة المسيحية على خطأ في مضاعفة الوجدان وجعله منطرين : من جهة ، التقوى والعنصر الديني ؛ ومن جهة أخرى ، الحق ، أي المصلحة العصرية . وقد عرف لوثير والبروتستانتية كيف يذيان المفهومين في مفهوم واحد . « إن الباطن النقي للطبيعة الجرمانية ، سمح له بصهر العامل الفردي والعقل المطلق ، الدين والحق ، الوحدة الدينية والوحدة السياسية . إن العرق الجرماني هو العرق الذي يملك الصفات الطبيعية التي تحوله تلقياً إلى وحى الفكر .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزمن الذي كتب فيه هيغل مذهبه نجد أن هذا المفهوم لتاريخ الحضارة ، أو هذه الفلسفة للتاريخ ، ليس إلا تبريراً للسياسات الظاهرة آنذاك ، ولكنه كان أيضاً سياسة أمل وتغيير لغير الراضين .

العلوم الاجتماعية وفي مضمار العلوم الاجتماعية تختلف أفكار هيغل أيضاً عن الأفكار التي سادت حتى ذلك الحين . لقد تشكلت في عصر هيغل علوم الأديان ، وتاريخ الحقوق ، وتاريخ الفن ، وفهمت على أنها دراسات وقائع . وأصبح علم النفس علماً . وانفصلت هذه العلوم المختلفة عن الأخلاق والدين والفلسفة المعتمدة علوم قواعد وتعاليم فقط . ولم يقد هيغل تمييزاً بين هذه العلوم الاجتماعية والعلوم الأصولية ، بل إنه يرى فيها كلها أشكالاً ضرورية لحياة الفكر ، ويحاول أن يسك بمعاني هذه الحوادث الفكرية كلها . وعلى هذا النحو يقوم برد فعل ضد مذاهب القرن الثامن عشر المختلفة ، التي ترى في الحق الطبيعي تعبيراً لاستعدادات الإنسان الفطرية ، وتؤسس الأخلاق على حسابات نفعية ، وترى في الدولة نتيجة أنانيات مختلفة اتفقت فيما بينها . أما هو فيرجع أسس الحق إلى حوادث فكرية . فالملكية ليست ، بالنسبة له ، اغتصاباً مادياً بسيطاً ، كما هي بالنسبة لروسو ، إنما تؤكد للشخص الذي يؤخذ بشيء خارجي دون إرادة لجعله ملكه ويدخل فيه إرادته ، وفي هذا التأكيد يجعل الآخرين يعترفون به . إن الاعتراف بهذه الإرادة المطبوعة في الملكية ، الذي هو اعتراف من قبل الناس الآخرين ، أي من قبل الإرادات الأخرى ، يشكل نوعاً من عقد تبادل ، تبادل هذه الإرادات التي تؤكد نفسها أو تتخلى . وهذا العقد هو أساس الحق . وإن الخلافات التي يمكن أن توجد بين هذه الإرادات يمكن أن تنشأ عن الطبع الفردي

وبالتالي العارضي الإيرادات المتعاقدة . ولحل هذه الخلافات يجب حكم من الخارج ، حكم قوة تلفظ قرارها وتقول ماهو الحق بذاته ، وهذا هو الحق المدني ، وتعيد الحق إلى نصابه ، عندما يخرق ، بالجزء الذي تقرره ، وهذا هو الحق الجزائي .

وهذا الحق كما يفهمه هيغل هو الحق الخاص دون غيره : فالحياة السياسية والمدينة ليستا ، كما يريد فقهاء القرن الثامن عشر ، حالة خاصة لحياة الحق . لأن هيغل يفصل بصورة جذرية ما هو سيامي وما هو حقوقي . ومفهومه للحق يفترض إذن سلطة تقرر لتعريف الحق وتحكم تبعاً لهذا الحق . وهذا يعني شجب الفرد كمصدر للحق . ويجنب هيغل إرادة المواطن الفردية في خلق الحق ، ويرى أن القوانين التي سنّها المواطنون ليست إلا عملاً اصطناعياً ودون قيمة . وهذا المفهوم الفكري للحق الذي يهدم الفردية هو أيضاً مفهوم هيغل في أساس نظريته في الأخلاق التي تعتمد على قصور الانسان عن بلوغ المطلق الذي يتطلع إليه . والانسان لا يجد الحرية الأخلاقية إلا في تسلسل الجماعات التي هي درجات مختلفة في السير نحو المطلق ، وهذه الجماعات هي : الأسرة ، والمجتمع ، والدولة .

مفهوم الدولة . - إن مفهوم الدولة الذي يوسعه هيغل يؤلف جزءاً من فلسفته ، وهو الجزء الذي كانت له نتائج سياسية مباشرة . فبينما التاريخ يحاول عرض الحوادث الماضية ، تكون الفلسفة اكتشافاً واستنتاجاً عقلياً ، أي فهم ما هو حاضر وواقعي . ويتعلق هيغل بتعريف الدولة كائناً عقلياً بذاته . ومن قبل نظر جان جاك روسو الى العلم السياسي من وجهة نظر مسبقة ، ولكنه خدع لأنه ظن بأن المواطنين كانوا سابقين للدولة المدينة بوجودها للمواطنين . أما هيغل فيرى أن كل حل ينظر إلى الدولة بأنها أقيمت لتكفل الأشخاص أو الحقوق الفردية ، لا يمكن أن يكون أساساً

للدولة ، إذ من السهل عندئذ على الأفراد أن ينسحبوا من الدولة ، ويكونوا أعضاء فيها أو لا يكونوا . ولذا يقول العكس : « الدولة واقع مطلق وليس للفرد نفسه موضوعية وحقيقة وأخلاق إلا إذا كان عضواً في الدولة » . ويقول : « الدولة هي العقلاني بذاته ولذاته » ، هي « غاية بذاتها مطلقة » ، هي إرادة ميتافيزيقية لا تتميز عن العقل المطلق ، عن الفكر ، واختصار عن الإله . الدولة هي الفكر من حيث يتحقق بوعي في العالم ، بينما الطبيعة هي الفكر من حيث يتحقق دون وعي . والدولة كلها تشارك في هذا الجوهر الإلهي . الدولة شكل من أشكال الوجود الإلهي . وهكذا نرى أن هيغل يفهم الدولة شيئاً مغايراً للمجتمع المدني ، ومغايراً تماماً لتنظيم قانوني لجماعة بشرية .

ويستنتج هيغل من هذا المفهوم كيفية تنظيم الدولة : فهو يرى أن فكرة فصل السلطات ، وفكرة الدستور ، قضايا ليست بذات موضوع ، إنها أفكار باطلة ، وأن الدولة في شكلها الأسمى تتألف من ثلاثة عوامل :

١ - العامل الأول والأساسي هو العنصر الملكي ، فلو لا الملك لما كان الشعب سوى كتلة لا عضوية . إن للملك نوعاً من صفة إلهية ، لا لأنها من حق إلهي كما كان يقال في السابق ، بل لأن الملك يجسد الدولة ، ولأن الدولة تجسد الفكر الذي هو الله ، والمليك يلبس جلالة لا يمكن خلعها عنه ، فهو يملك إذن إدارة الشؤون ، وخاصة الشؤون الخارجية ، ويحكم دولته بسلطة قوية ومركزة ، ويعجب هيغل خاصة بريتليو ونابوليون ، وعلى الملك مع ذلك أن يعتمد على المدن لأنه يجد فيها مصالح مشروعة محترمة ، ويجب عليه مراقبتها .

٢ - العامل الثاني هو العنصر الأرستقراطي الممثل بجالس الأمير وموظفيه السامين .

٣ - العامل الديمقراطي وهو البرلمان ، ضمان الخير العام والحرية العامة ، لأن البرلمان يعطي للملك آراء ، ولأنه هيئة إعلان ، وبدونه يبقى جمهور الشعب في الواقع لاعضواً وذرياً . ومن الطبيعي ، أن هذا البرلمان ، بالنسبة لهيغل ، لا يمثل الأفراد ، بل هو هيئة تضم مجلس الأمراء الذي يمثل مصالح الملكية العقارية ، الملكية الدائمة بالوراثة ، ومجلس النواب الذي يمثل المصالح الاجتماعية الكبيرة الأخرى : الملكية المنقولة ، الزراعة ، التجارة ، الصناعة الخ . . . ومن الطبيعي ألا يكون هذا البرلمان سلطة تشريعية لأن هذه السلطة تتعلق بالملك ، وبمساعده في ذلك عاملا الدولة الآخرين . وأما البرلمان فهو هيئة مساعدة تنير الحكومة ، وهيئة تربية للشعب بالإعلان الذي تعطيه عن سير الدولة وبالصحافة التي يجب أن تكون حرة ما دامت غير خطيرة على الدولة وغير شائنة لها .

وهذا المفهوم نفسه يعين علاقات الدول بين بعضها أيضاً ، لأن الدولة ليست ملزمة بالعمل بموجب الأخلاق ، والحرب ضرورية بقوة الظروف . فهي بالتالي معقولة ، وإلتهية ، ولا غنى عنها لصحة الشعوب ، كما يمنع تحريك الأمواج الماء من الفساد والصري . وأحياناً تكون الحرب وسيلة وحيدة لتحقيق الدولة . فهي إذن عامل ضروري لتطور الدولة . وهكذا قطع هيغل الصلة تماماً مع المثل الأعلى السلمي للقرن الثامن عشر .

هذه هي الملامح الكبرى لفلسفة هيغل السياسية التي كان لها تأثير كبير على العالم المعاصر . وهذا التعليم السياسي ينطلق ، كما نرى ، من مذهب يختلف اختلافاً مطلقاً عن ايديولوجيا القرن الثامن عشر كلها وايديولوجيا الثورة الفرنسية والليبرالية المعاصرة . وقد رحب المعاصرون بهذه الفلسفة كما هي ، ولاقت في المستقبل تفسيرات أخرى ، وبعض هذه التفسيرات ليبرالية من بعض تلاميذه ، مثل كارل ماركس . أما بالنسبة لعصره فقد

ظهرت قطيعة مع الليبرالية وتبريراً لسياسة الحكم المطلق التي انتصرت في ١٨١٥ .
وبهذه الصفة كان ملك بروسيا فريدريك - غليوم الثالث ووزير التعليم
العام آلتنشتاين يفخران بأنها جاءت بهيغل إلى جامعة برلين . ولقد
أعطت فلسفة هيغل بهذه قوة فريدة لسياسة الواقع التي سلكتها
الحكومات الألمانية .

وهناك صفة أخرى لفلسفة هيغل وهي أنها قابلة لأن تولد أو تبرر
نظرية التوسع القومي ، نظرية امبريالية الدولة ، ونظرية العزة الألمانية ،
وسُيخرج عنها نظريات تعتمد في آن واحد على التاريخ وعلى الفلسفة
ونجدها عند بسمارك وحتى عند هتلر .

وأخيراً تبدو فلسفة هيغل تبريراً لتاريخ بروسيا وسياستها . وكان
هيغل نفسه يعي هذه الصفة في مذهبه ، وقد اعترف بذلك في درسه
الأول الذي جعل موضوعه « العلاقة الانتقائية والقربى الأصلية بين الدولة
البروسية والفلسفة الهيغلية » ، وستكون فلسفة هيغل ، بالنسبة لسياسة
بروسيا ، كتاباً مقدساً ورجة لا أحد لها تمتع منها الحجاج والدلائل .
ووجه هيغل النظر إلى ضرورة تنظيم الدولة ، بعد أن انصرف عن
هذه الفكرة المؤلفون الألمان لصالح فكرة أكثر مرونة وهي فكرة
الأمة . إن مذهبه يقنع ألمانيا بأنه ينبغي لها أن تتشكل كدولة لتكون
موحدة وتحقق كامئة . ولم يكن في ذلك الحين سوى حكومة واحدة
في ألمانيا تستجيب حقاً لهذا التعريف للدولة وهي حكومة دولة بروسيا التي
عرفت وحدها كيف تبلغ هذا المدلول للدولة وتنظمه .

لقد كان تأثير هيغل عظيماً جداً ، وكان نجاحه مباشراً ، ويمكن
القول انه اثر في الآجل البعيد على ألمانيا المفكرة كلها ، ومن هذه

الوجهة يمكن أن تعتبر فلسفة هيغل حادثاً قطعياً في التاريخ ، لا في تاريخ ألمانيا فحسب بل في تاريخ العالم .

وفي ألمانيا استطاعت بروسيا أن تحتل مكاناً وتلعب دوراً خاصاً ، لأن هيغل أبدع الإيديولوجيا التي ستبنى عليها السياسة البروسية لتبذل الوحدة الألمانية في المستقبل .

الادارة البروسية . - لقد تمتعت بروسيا في السنوات ١٨١٣ - ١٨١٥ بحظوة كبيرة في الرأي الألماني ، لأنها كانت على رأس حركة التحرير والخلاص . ولكن خيبة الأمل كانت سريعة جداً ، لأن بروسيا اشتركت بسياسة مترونيخ الرجعية وصفت جماعة المحاربين القدماء من وطنيين وأحرار . ولكن تجدر الإشارة إلى حادثين عظيمين على الصعيد القومي في تاريخ بروسيا في هذا الدور : أولاً كان يجب إعادة صنع الدولة البروسية بعد سنوات السيطرة الفرنسية ، ولهذا الغاية ، رجعت الملكية البروسية إلى تقاليد القديسة أي إلى تقاليد الحكم المستبد . ولكن هذا الحكم ، من جهة أخرى ، كان ناجعاً مادياً ومفيداً : لقد أحاط الملك نفسه بالرجعيين من أمثال آنسيلون الذي أبعد فكرة التمثيل القومي ، ولتنشتاين ، وزير التعليم العام ، وشاملز وكامبتز رئيس الضابطة (الشرطة) . وتخلّى عن السياسة التي جربت خلال دور النكبة وعززت السلطة الملكية بالرأي العام وبأفراك الشعب بالحكم . وبسرعة سقطت بروسيا في النظام البوليسي التعسفي : فمن ذلك ان ١٢٠ طالباً اوقفوا في العام ١٨٢٣ بحجة التحريض ، وظلوا في السجن ثلاثة أعوام قبل أن يحاكموا . وكان نظام الرقابة ثقيلاً : فقد حذف الصحافة السياسية كلها واخضع الرسائل إلى رقابة الدولة . وفتحت رسائل الشخصيات الكبرى مثل شتاين ، نيبور ، شليغل . ومنعت الرقابة المطبوعات ، وحتى إعادة طبع المطبوعات التي لا تعرض على الثورة

مثل «رسائل القرن السادس عشر» مؤلفها أولويخ دوهوتن، و «خطب إلى الأمة الألمانية» لفيخته. و «حرم ثقيل» ابغيمونت، لغوته. و «غليوم قيل» لشيلر. وعين مفتشون لتطهير غرف المطالعة. وكانت السياسة الدينية تعاون سياسة القمع الفكري وتتابع استبعاد الافكار للحكم: سلك الملك حيال البروتستانت سياسة الاتحاد القسري بين الكنيسة اللوثرية والكنيسة المصلحة. وأقيمت ارثوذكسية تقية متزمتة وغير متسامحة؛ وكان زعيمها النظري ويمثلها شخصاً يدعى شتال وانشأ هذا «صحيفة الصليب»، وكانت لسان «الحزب التقي». وكان شتال يهودياً اعتنق البروتستانتية وضم إلى مذاهب هالبر التقليدية صوفية جديدة.

اما الكاثوليك، فقد كان أساقفتهم في السنوات الاولى يطيعون أوامر الحكومة، كما كانوا في زمن نابوليون، وظلوا كذلك إلى أن قام رد الفعل ضد جهودهما، عندما أرادت أن تخرجهم عن دينهم وتجعلهم بروتستانتين، ونشب الخلاف في قضية الزواج المختلط، بين البروتستانت والكاثوليك، وذهب بعيداً عندما سجنّت الحكومة رئيس أساقفة كولونيا وبوزن.

وهكذا انقطع التيار الذي كان من الممكن أن يوجه الافكار المفتوحة والمجددة نحو بروسيا الليبرالية كرهاً بالنمسا. وانتزعت بروسيا من الحركة الليبرالية أي من الحركة القومية.

وعادت الادارة سيدة الدولة. واقتصرت الاصلاحات البروسية الموعودة على اصلاح اداري بسيط. فبموجب البراءة الصادرة في ١٥ حزيران ١٨٢٣ انشئت أو أصلحت الدياباتات الاقليمية أي هيئات العصر الوسيط القديمة. وتتألف هذه الدياباتات من نواب ثلاث «هيئات» وكان ناخبو هؤلاء

النواب مالكي أطيان . وكان هيئة الطبقة النبيلة نصف التمثيل ، ويتنخب النبلاء نوابهم مباشرة . وبالمقابل كانت هيئة الطبقة الريفية تنتخب نوابها على درجتين . ووجد في بروسيا ثمانية ديابات اقلية ، يعدل دياب لكل اقليم ، وللدلالة على أن القصد لم يكن تشكيل الدولة احدث كل دياب من هذه الديابات ببراءة خاصة . وكانت سلطة هذه الديابات تافهة ، وكانت تدعى لاعطاء رأيها في القوانين التي هم الاقليم ، ولتسوية الشؤون المحلية فيما يتعلق مثلاً بالطرق والاسعاف العام وتقديم العرائض . ولم يكن ليجاب على هذه العرائض إلا إذا وصلت عرائض الديابات الثمانية كلها إلى برلين . وفي الواقع ، لم يكن لهذه الديابات أي صفة تمثيلية ولا أي سلطة سياسية .

كانت المركزية قاعدة الادارة البروسية : وبوجهها كانت الدولة مقسمة إلى ثمانية أقاليم يتزعمها رئيس أعلى . وتنقسم هذه الأقاليم إلى خمسة وعشرين مقاطعة «بيزيركة» وعلى رأسها حكومة ادارة (ديركتور) جماعية تسمى « ويجيرونغ » . وتنقسم المقاطعات إلى دوائر « كرايزه » وعددها ثلاثة كرايزه ، وتدار من قبل لاندوات أي قائمقام ومجلس الدائرة . وقد احدثت الكرايزه عام ١٨٢٥ لتقديم مرشحين لوظيفة لاندوات .

كان هذا النظام في بروسيا أصيلاً ، وهو حل وسط ، وتسوية بين الحكومة والطبقة النبيلة . فقد تركت الدولة للطبقة النبيلة نفوذاً عظيماً في القضايا المحلية . وكانت الطبقة النبيلة مسيطرة على هذه المجالس . وكان اللاندوات يختار من النبلاء ويقترحه المجلس . ويؤلف هؤلاء القائمقامون جماعة يساق منها رجال الادارة . وكذلك تركت الحكومة للنبلاء فلاحهم . وبالمقابل ، حافظت الادارة على المصالح العامة . وكان هذا النظام يجمع بين الوظيفية والافطاعية . ونرى فيه طبقتين ارسقراطيتين تتقاسمان

الدولة : أرستقراطية الطبقة النبيلة والبوروقراطية (الديوانية) . ولنلاحظ أن تنظيم الدولة على هذا الشكل يستجيب لنظريات هيغل . وكانت هذه البوروقراطية الادارية بمثابة . ويتم انتقاؤها بفضل امتحانات الدخول . وقد انتج الأمن الذي خولته الانظمة الدقيقة لهؤلاء الموظفين والمبادهة المتروكة إلى رؤساء المصالح في ممارسة وظائفهم ، ادارة عظيمة بنزاهتها وكفاءتها . ولهذا كان النظام قوياً . ولكن هذا النظام كان غير شعبي بسبب استعلاء هؤلاء الموظفين وفضائلهم .

وقامت هذه الادارة بعمل جيد : نظمت المالبية البروسية وحلت قضية الاصلاح الزراعي لصالح الطبقة النبيلة واعادت بناء الجيش ، وأدخلت في الدولة البروسية الأقاليم الجديدة التي خصصت لها في العام ١٨١٥ وهي بروسيا الربنانية ووستفاليا . ودام هذا العمل ، الذي جرى في السنوات الأولى للنظام ، حتى وفاة فريدريك - غليوم الثالث في ١٨٤٠ ، ومن الممكن القول حتى ١٨٤٨ عندما قامت الثورة والغته .

وظهرت بروسيا في المانيا دولة غير ليبرالية ، دولة منظمة ، ومثوذجاً للادارة بالنسبة لباقي المانيا . وعلى الرغم من أنها كانت مثوذجاً لباقي الدول الألمانية ، فيجب أن نرى ان الحكومة البروسية كانت ذات نغرة متطرفة خاصة ، نغرة بروسية وغير ألمانية .

وكان هذا التنظيم البروسي لصالح بروسيا وحدها، ونذكر بخاصة انشاء الاتحاد الجمركي الذي امتد فيما بعد على قسم كبير من ألمانيا :

الاتحاد الجمركي (التسولفواين) . - لقد نسب الاتحاد الجمركي زمناً طويلاً إلى حركة عفوية قامت بها الأوساط الاقتصادية بغية الوحدة ، وإلى دفع الرأي وضغطه على الحكومة . غير أن الدراسات ، التي

قامت على الوثائق، برهنت على أن هذا المفهوم في نسبة التسولفران إلى نوع من حركة قومية كان خاطئاً . ونجد تحليلاً لذلك في الفصلين الأول والثاني من كتاب بيير بينيو (١) في « أصول الصناعة الكبرى الألمانية » ، وقد اثار اسطورة التسولفران الناجمة عن حركة قومية بعض تصريحات ومشروعات مؤلفين من ألمانيا الجنوبية وهما فريدريك ليست و نيبينوس . كان فريدريك ليست استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة توبنغن . حرر عريضة باسم شركة التجارة والصناعة التي أسسها عام ١٨١٩ بعض الصناعيين من ساكس وجنوب ألمانيا . وهذه العريضة ، المؤرخة في ٢٤ أيار ١٨١٩ ، توسع أمام الديباط احلام الاتحاد الجركي الكبرى ، مع برلمان مشترك ودستور مشترك . وقام ليست في السنوات التالية بحملة لالغاء الجمارك الداخلية ، ووجه بخاضة « بحجة التجارة والصناعة الألمانيتين » ولكن مفاهيم ليست كانت مشاريع مليئة بالخيال ، وغير واضحة ، ولا تعتمد على أي مذهب تجاري محسوس .

أما نيبينوس فقد اختص بفضل كبير في اصل التسولفران . وكان وزيراً لدولة باد ، وقدم لمؤتمر كارلسباد خطة مفصلة لرابطة جمركية بين الدول الألمانية . ولم يناقش المؤتمر هذه الخطة ولم يخرج شيء عن ليست أو نيبينوس . وكانت وجهة نظرهما المانية وغير بروسية ، وعلى العكس ، كانت مشاريعها ترتيبات مناوئة لبروسيا ، واتخذت رد فعل ضد مزاعم بروسيا في تنظيم جماركها .

المرحلة الأولى : . - لم يكن التسولفران ، في الواقع ، عملاً سياسياً ، وإنما هو عمل مالي ضربي . ولم يكن عمل رجال سياسيين قوميين ، بل عمل اداريين بروسيين وهم : المدير العام للضرائب فون هاسن

(١) راجع Pierre Bénédicts , *Les origines de la grande industrie Allemande* , PARIS 1933 .

وزير المالية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠ ، فون موتز ، وأخيراً آيشودن وزير الشؤون الخارجية .

في ١٨١٥ أصلح النظام الجمركي في ألمانيا مع عودة النظام القديم . وأحيطت الـ ٣٨ دولة الداخلة في الكونفدراسيون الجرمانى بالجمارك كدول مستقلة . ونظمت من جديد في داخل هذه الدول رسوم المرور ورسوم « الدخولية » ورسوم العبور (الترانزيت) ، وحصر الدولة وماليها . غير أن هانوفر والمدن الحرة وحرية الملاحة على الأنهار ، التي أقرها الصك النهائي لمؤتمر فينا ، فتحتا ثغرة في وسط هذه المجموعة من الرسوم والجمارك الداخلية ، وأصبح ممكناً بهذين الطريقين أن تنصب على ألمانيا ، بالرغم من النظام الجمركي ، منتجات الصناعة الانكليزية التي تنافس الصناعة الناشئة في ألمانيا .

لقد خرج التسولفران من واقعين :

الاول، وهو ظلمات أصحاب المصانع والتجار في البلاد الالمانية الذين سحقهم المنافسة الانكليزية ، لأن وضعهم الاداري لم ينظم بعد . فمذ ١٨١٦ و ١٨١٨ كان تجار الراين وصناعيوه يطلبون إلى الحكومة البروسية التي ارتبطوا بها أن تسوي قضية الجمارك في اتجاه ليبرالي .

الثاني ، الفوضى الضريبية التي غرقت بها بروسيا . فقد كانت بروسيا تتألف من أربعة أقسام مختلفة وجدت في داخلها كل أنواع الأشكال والصيغ القديمة ، حتى وجد في بروسيا سبع وستون تعرفية جمركية مختلفة ومرتبطة بضريبة غير مباشرة للندن . وكانت الجمارك مختلطة بضرائب الاستهلاك . وللخروج من هذه الفوضى المعتصة صدر قانون في ١١ حزيران ١٨١٦ ألغى رسم المرور على الأنهار والجمارك

الداخلية والاقليمية ونقلها إلى حدود الاقليم ، إلى حدود أي قسم من بروسيا . وصدر أيضاً قانون في ٢٦ أيار ١٨١٨ ووضع تعرفه موحدة لكل بروسيا ، وهي تعرفه معتدلة للحيلولة دون تنشيط التهريب وتشجيعه . وكان غرض هذين القانونين تبسيط النظام الضريبي وإقامة وحدة جمركية في الأراضي البروسية نفسها . غير أنه وجدت في داخل الاراضي البروسية ٢٧ منطقة تابعة لاثنتي عشرة دولة ألمانية خارجية . وكانت كل منطقة من هذه المناطق محاطة بالجدارك البروسية .

ومن جهة أخرى ، كان النظام الضريبي يتضمن رسوم استهلاك وجمارك تتراكم وقدفع جميعاً ، وفي الوقت ذاته ، تعرفات ترازيت على البضائع الخارجية التي تجتاز الأرض البروسية وكانت رسوم الترازيت مصدر ربح للحكومة البروسية ووسيلة ضغط اقتصادية بيدها على الدول المجاورة وقد وجد بسبب هذا الوضع الجغرافي لبروسيا ، أن جميع الطرق ، التي تذهب من شمال ألمانيا إلى جنوبها ، تمر في زمن ما عبر الأرض البروسية ، إلا طريقتين : الأولى وهو الطريق من هامبورغ إلى هانوفر وكاسل في الغرب . والثاني ، في الاتجاه الآخر ، وهو طريق تجارة ليبزيغ في بولونيا وروسيا . وقد أثارت التعريفات البروسية استياء الدول الأخرى

وعندما وضعت بروسيا تعرفه الترازيت الموحدة لأقاليمها ، صرخت الدول التي ضربت بها وصرحت بأن بروسيا تسلك سياسة سلب ونهب حقيقة على حساب الألمان الآخرين ، وتخرق حقوق سيادة الدول ، وتخرق بخاصة المادة ١٩ من الميثاق الاتحادي التي تصرح بوضع نظام عام للجدارك . واحتجت الحكومات على الحكومة البروسية في مؤتمر كارلسباد وفيينا ، ولكن الحكومة البروسية لم تشأ أن تسمع شيئاً تاريخ الحركات القومية (١١)

ونسكت بتعرفتها . وأمام تشدد بروسيا قامت بعض هذه الحكومات بفتح مفاوضات فيما بينها للدفاع وللمقاومة التعريفات البروسية . وبمبادرة وزير هس - دارمشتات ، دوتيل ، أدت المفاوضات أخيراً إلى تشكيل فريقين مؤقتين : فريق دول الراين ، والفريق الذي شكلته بافاريا وفرتامبرغ (١٨٢٤) .

غير أنه كان لهذه المناطق المحاطة ببروسيا مخازير بالنسبة إلى بروسيا ، لأنها تساعد على التهريب وتعيق الناس الموجودين فيها ، حتى أن دولة سفارتز بورغ - زوندرشاوسن الصغيرة طلبت وحصلت من الحكومة البروسية ، في ٢٥ تشرين الأول ١٨١٩ ، على دخولها في التعريف البروسية . وفي ١٨٢٢ تبعت ثلاث مناطق أخرى المثل نفسه . وحذفت الجمارك بين هذه الدول الصغيرة المشمولة بالتعريف البروسية ، ودفعت الحكومة البروسية ، لها حصتها من الجمارك بنسبة عدد سكانها . واحترمت سيادة كل من هذه الدول الصغيرة ، وكل ما يتعلق بالزيارات والحجوز والأحكام الخاصة بالتهريب وغيرها ظل تابعاً لإدارة هذه الدول . وبقي الأمر عند هذا الحد . وتتضمن هذه المرحلة الأولى تنظيم تعرفة عامة لجميع الأراضي البروسية وبعض المناطق التي شملتها . ولم يذهب التفكير إلى أبعد من ذلك خلال عشر سنوات .

المرحلة الثانية . - ثم افتتحت مرحلة ثانية في تاريخ الاتحاد الجرمني بدخول فون موتر وزارة المالية ، في ١٨٢٥ ، وسلك هذا الوزير حيل الدول الألمانية الأخرى سياسة هجوم جرمني ، إذا صح التعبير : بدأ بتنظيم الإدارات المالية البروسية وتنظيم المالية والموازنة ، وركز جميع الإدارات الاقتصادية الأخرى في المملكة بيد وزير المالية . وعندما تم

هذا العمل الداخلي في التنظيم الاداري ، اهتم بادخال المناطق ، التي مازالت تقاوم بعد ، في التعرفة البروسية ، وظل هذا دأبه من ١٨٢٦ إلى ١٨٢٨ . ودخلت المناطق الواحدة بعد الأخرى في التعرفة البروسية . وهكذا زال التهريب . وعبر عن هذه الاصلاحات بتوفيرات في الادارة وتبسيطها .

وضرب هذا النجاح المثل للدول المجاورة في تبسيط الادارة والتعرفة الواضحة واقتصاد الادارة ، بينما كانت الدول الأخرى ، وبخاصة دوقية هس - دارمشتات الكبرى ، جارة بروسيا ، وكانت تعاني صعوبات مالية . وكانت هس - دارمشتات تتألف من قسمين منفصلين ، ووجدت مأخوذة بين قسمي بروسيا الكبيرين ، بروسيا الرينانية وبروسيا الوستفالية من جهة ، والأقاليم الوسطى من جهة أخرى . وخنقت صناعتها من كل جهة بالجمارك البروسية . وفي تموز ١٨٢٧ اقترحت هس دارمشتات على بروسيا التفاوض بمعاهدة تجارية . وترددت بروسيا ودامت المفاوضات بعض الوقت وكانت سرية تماماً وأدت أخيراً إلى معاهدة وقعت في ١٤ شباط ١٨٢٨ . ولكن هذه المعاهدة لم تكن معاهدة تجارية ، وإنما كانت معاهدة وصول هس - دارمشتات إلى النظام الجمركي البروسي . وشكلت رابطة جمركية للدولتين . وكان قانون الجمارك البروسي لعام ١٨١٨ أساساً للتعرفة الجمركية في الدولتين . وتفاوضت الدولتان على أساس المساواة بالمثل وحافظتا على استقلالهما الاداري الذاتي ، وحق الرفض لكل منهما ، ومناقشة كل تغيير في التعرفة . ووقعت المعاهدة لسنة أعوام . وهكذا نرى أن ما كان حتى الآن تعرفه جمركية بروسية فحسب قد أصبح اتحاداً جمركياً للدولتين ، تسو لفران .

وكانت نتيجة هذه المفاوضات اثارة الاستياء في باقي ألمانيا ، وهذا الاستياء أدى إلى اتحاد جركي بين بافاريا وفرتمبرغ ، وكانت المفاوضات جارية بشأنه من قبل ، ووقع أخيراً في ١٨ كانون الثاني ١٨٢٨ . ومن جهة أخرى ، تألف اتحاد جركي ثالث متوسط ووقع في فرنكفورت في ٢١ أيار ١٨٢٨ ، لمدة عشرة أعوام وضم سبع عشرة دولة ، وكانت الدول الهامة فيه هانوفر ، ساكس ، هسن - كاسل

كان رد فعل موثر شديداً حيال هذه الحالة : فقد صرح بأنه سيقوم ضد هذه الاتحادات الجركية الأخرى « بحرب جمارك وطرق دون هوادة » . وصرعان مارأت دول الجنوب ان اتحادها غير مجد كثيراً . وكان اقتصاد بافاريا واقتصاد فرتمبرغ متشابهين جداً ولذا لم يكن الاتحاد ملائماً لهما . وكانت الحصيلات الجركية ضئيلة وجبايتها تنص حتى ٤٤٪ منها . ووجدت بالاتينا البافارية المنعزلة في يسار الراين ، في حالة سيئة لأنها كانت منفصلة عن باقي الاتحاد . ولهذه الأسباب المختلفة قررت بافاريا وفرتمبرغ المفاوضات مع برلين ، وأبدت برلين استعدادها عن طيب خاطر . وبدأت المفاوضات في كانون الثاني ١٨٢٩ وأدت إلى معاهدة ٢٧ أيار ١٨٢٩ . وكانت هذه المعاهدة معاهدة تجارية ، ولم يكن القصد اتحاداً جركياً بعد . وتضمنت المعاهدة تخفيض الجمارك تدريجياً وعلى مراحل ، بانتظار الوصول إلى الحذف الكامل للجمارك بين الفريقين . واهتمت بروسيا حيال دول الاتحاد الجركي المتوسط بتحويل العقبة وثقب هذا الحاجز الذي يمتد على جوانبها نحو جنوب ألمانيا . وتقاتمت مع دولتين صغيرتين خارجيتين عن بروسيا ولكن وجدت بينهما منطقة بروسية ، وكانتا ترغبان بالارتباط معاً للقيام بالتجارة بسهولة ويسر ، وهما : دوقية ساكس - كوبورغ دوقية ساكس - ماينينغن . وتم التفاهم على شق

طريق على نفقة بروسيا وهاتين الدولتين . ويذهب هذا الطريق من بروسيا إلى لانغن - سالزا ويمجتاز الدولتين والمنطقة البروسية لينتهي ، من جهة ، إلى فرتزبورغ ، في بافاريا ، ومن جهة أخرى ، إلى بامبرغ في فرتامبورغ . وعلى هذا النحو يصل هذا الطريق ، عبر الاتحاد المتوسط ، الأرض البروسية بأراضي الجنوب . وعدا ذلك ، تقامت بروسيا مع ميكلامبورغ ، أي مع هذه الدوقية الكبرى الواقعة في شمال ألمانيا على الضفة اليمنى لنهر الايلب ، لانشاء طريق بحاذي الايلب ، على الضفة اليمنى حتى هامبورغ . وبهذين الطريقين نحو الجنوب ونحو هامبورغ حصلت بروسيا على خط مواصلات تجاري مستقل عن الاتحاد المتوسط . وهكذا حولت العبء التي وضعها الاتحاد المتوسط بين بروسيا والبحر ، من جهة ، وبين بروسيا ودول الجنوب ، من جهة أخرى . وتعزز الاقتصاد البروسي بقوة بهذا العمل الذي قام به فون موتر ، وعادت الحالة الاقتصادية إلى نقطة انطلاقها .

المرحلة الثالثة : مرحلة تشكيل الاتحاد الجمركي الأكبر . - لقد ضم الاتحاد الجمركي حتى الآن الدولة البروسية وهس - دارمشتات . أما في هذه المرحلة الثالثة فيمتد إلى الدول الألمانية الاخرى

كانت ساكس تشكو في ذلك العهد من انحطاط اقتصادي خطير . ومن جهة أخرى ، ان الحركات التي تلت الثورة الفرنسية عام ١٨٣٠ أزالت بعض الوزارات الرجعية بمخافة في الدول الألمانية المعادية لكل نوع من أنواع التجديد . فمن ذلك ان استسلمت دولتان من دول بحر الاتحاد المتوسط ، وهما : ساكس - فيمار في ١١ شباط ١٨٣١ ، وهس الناخية ، في ٢٥ آب ١٨٣١ . وكان ادخال هس الناخية ، أو هس - كامل ، في الاتحاد الجمركي البروسي ، هاماً بصورة خاصة ، لأن هس - كامل

كانت تلامس الأقاليم البروسية : من جهة ، الأقاليم الربنانية ، ومن الجهة الأخرى ، الأقاليم الوسطى ؛ وبدخولها الاتحاد الجمركي أقامت رابطة بين جزأي الدولة البروسية .

دامت المفاوضات مع دول الجنوب ثلاثة أعوام وأدت أخيراً إلى معاهدة ٢٢ آذار ١٨٣٣ ، وبموجبها دخلت بافاريا وفرانكفورت في اتحاد جمركي مع التسولفران لمدة ثمانية أعوام . ثم دخلت ساكس بدورها في الاتحاد ، في ٣٠ آذار ١٨٣٣ ، وبضم ساكس ، دخلت دول تورنجه في ١٠ أيار ١٨٣٣ ، ابتداءً من تاريخ الأول من كانون الثاني ١٨٣٤ . ثم انضمت إليه أيضاً ، في السنوات التالية ، دوقية باد الكبرى ، في ١٢ أيار ١٨٣٥ ، ودوقية هس - ناسو ، في ١٠ كانون الأول ١٨٣٥ . وأخيراً مدينة فرانكفورت الحرة في ٢ كانون الثاني ١٨٣٦ . وضم التسولفران عندئذ خمساً وعشرين (٢٥) دولة تمثل ستة وعشرين مليون نسمة ، ويخص بروسيا منها ثلاثة عشر مليوناً . ويؤلف هذا المجموع فريقاً جمركياً موحداً . وتقوم فيه حرية التجارة ، ووحدة الحصائل وتقسم بنسبة السكان . وكان على بروسيا في السابق ، في ١٨١٩ ، ان تقوم بحراسة حدود تبلغ ١٠٧٣ ميلاً ، على حين أن كامل التسولفران ، في ١٨٣٦ ، كان عليه حراسة حدود جمركية تمتد على ١٠٦٤ ميلاً أي أقل مما كان لبروسيا وحدها في السابق .

علاقة الاتحاد الجمركي بالقومية الألمانية . - إن هذه النقطة تهمنا بالذات . ونسأل بعد هذا لاي حد تجاوب التسولفران مع القومية الألمانية أو نشط الحركة القومية .

إن أول ملاحظة نبديها في هذا الشأن هي أن التسولفران لا يشمل ألمانيا

كلها . فقد بقيت ثلاث عشرة دولة خارجة عنه . وتؤلف هذه الدول الثلاث عشرة جماعتين مختلفتين :

الأولى : شكلت فيما بينها نوعاً من اتحاد جمركي ، شتويرفراين ، أي اتحاد ضرائب ورسوم . وتتألف من هانوفر ، برانشفيك ، اولدانبورغ بريم ، هامبورغ ، أي الاقاليم البحرية المتصلة ببحر الشمال التي كانت على صلات هامة بالتجارة الانكليزية .

الثانية : الدول الاخرى التي ظلت مستقلة عن التسولفراين والتشتويرفراين .

أما دول التسولفراين نفسها فقد حافظت ، مع ارتباطها فيما بينها باتحاد جمركي ، على نظمها الخاصة بالضرائب غير المباشرة ، وعلى أوزانها ومكاييلها المختلفة ، وعملتها المختلفة ، ورسوم المرور . وعوض عن التفاوت الذي يحدثه هذا الحفاظ على سعر البضائع باختلاف الرسوم . وهكذا لم تشكل المانيا ، حتى ولا التسولفراين نفسه ، دولة موحدة من الوجهة الاقتصادية والتجارية . وهذا الواقع يضيق القيمة القومية للتسولفراين .

وهناك نقطة أخرى ، تبدو لنا ذات أهمية أساسية بالنسبة للنتائج التي نبث عنها ، وهي أن التسولفراين لم تساعد حركة رأي أو نهال له ، وعلى العكس ، اثار التسولفراين عداءاً مرأ في جميع الدول : ففي هس - دارمشتات ، توجب تأجيل دعوة المجلسين لانه كان من الممكن أن تطرح المعاهدة . وفي ١٨٢٩ لم يقبل بالمعاهدة إلا مكرهين . وفي بافاريا وفرنامبرغ بدت الأوساط الوطنية الرجعية من جهة ، والأوساط التجارية من جهة أخرى ، معادية لابرام الاتحاد . وفي هس الناخبية أثار توقيع المعاهدة اضطرابات خطيرة ، وأراد الجمهور أن يقبض على موظفي الجمارك

البروسيين . وفي ساكس قام احتجاج أصحاب الأفطان ، واحتجاج تجار
درسدن وليزيغ وتجار مدن نهر الايلب ، واحتجاج مالكي الأطيان .
وفي دوقية باد الكبرى كانت ثلاثة أرباع الجمهور معادية ، وعندما وافق
المجلس على مبدأ المعاهدة ، عقدت الحكومة مجلساً من النبلاء فأبدى عدم
رغبته بـ ٣٦ صوتاً على ٦٥ عضواً . وأخيراً ، دخلت فونكفورت
التسولفران متردة وآسفة ، فقد لاحظت أنها منعزلة في وسط الجميع ،
ولا تستطيع أن تعمل غير ذلك ، فاستسلمت . وبصورة عامة ، اضطرت
الحكومات أن تضغط لأسباب سياسية على الطبقات البورجوازية والطبقات
الاقتصادية بخاصة لتجعلها تقبل بالمعاهدة . ولذا يبدو لنا أن التسولفران
لم يكن نتاج حركة وجدان الجماعة الألمانية ، لأن النعرة الخاصة ما زالت موجودة
والعداء للاتحاد عظيم . ولكن التسولفران سيري في الآجل البعيد عودة
الرأي وتقديره ، وما ذلك إلا للنتائج الاقتصادية الملائمة التي عادت على
الجميع بالفائدة . والنقطة الأخيرة التي يجب أن نقولها هي الآتية : هل
شجع الاتحاد الجرماني على وحدة ألمانيا السياسية ؟ ان هذا المفهوم شائع ،
ونجده في جميع الكتب ، وعند كثير من المؤرخين . فقد قبل على العموم
ان التسولفران كان مقدمة للوحدة الألمانية ، وان الالمان بدؤوا اتحادهم
السياسي بتحقيق هذا الاتحاد الجرماني . فلنحاول أن نرى الامور عن كتب :
الواقع أن بعض الالمان علقوا الآمال على الاتحاد الجرماني في سبيل الاتحاد
السياسي . حتى ان مورتز واضع مشروع الاتحاد كتب غداة المعاهدة مع
هس - دارمشتات ، في ١٨٢٨ إلى مراسليه : « الحقيقة الواضحة هي
أن الجملوك لم تكن إلا نتيجة للفصل السياسي بين مختلف الدول ، ومن
الصحيح أيضاً أن اتحاد هذه الدول في كتلة جرمانية واحدة يجب أن

يؤدي إلى اتحادها في نظام سياسي واحد ، . وأضاف : « إن بروسيا ترغب في تفاهم وثيق مع الامارات التي تمثل بحق المصالح الالمانية . وفي الحالة ، التي ينحل فيها الكونفدراسيون الجرمانى ويعيد تشكيل نفسه باخراج العناصر اللامتجانسة ، يكون لنظامنا التجاري أهمية عظمى . ومن هذا الاتحاد ، الذي يبنى على المصالح الطبيعية ويجب أن يمتد بالضرورة على دول الوسط ، تولد المانيا الجرة والقوية في الداخل والخارج ، . ومن هنا نرى أن موثر كان يتصور أن الاتحاد الجمركي يمكن أن تكون له نتائج سياسية آجلة ، ولكن يجب أن نلاحظ احتياطين في هذا النص .

١ - إن موثر يتكلم عن اتحاد العناصر الالمانية الخاصة ، وهذا يعني ، في تفكيره ، أنه يخرج النمسا من هذا الاتحاد .

٢ - انه يتصور أن بالامكان أن تكون لهذا الاتحاد الجمركي نتائج سياسية آجلة . ولكن في أي اتجاه ؟ في الحالة التي ينحل فيها الكونفدراسيون الجرمانى ويعاد فيها تأليف دولة أخرى . وهذا ما يربنا أن النتائج السياسية للاتحاد الجمركي ، في فكر موثر ، كانت بعيدة وغامضة .

وأثار الاتحاد الجمركي ، بنتائجه السياسية الممكنة ، مخاوف أشخاص آخرين : فمن ذلك ان ووهيني القائم بالاعمال الفرنسي في مونيخ كتب إلى حكومته في ٤ نيسان ١٨٢٩ غداة انشاء الاتحاد الجمركي الاول : « ان هذا الاتحاد أعظم حادث مر في ألمانيا منذ الاصلاح الديني » . وخشي نتائجه وقال : سيعطي هذا الاتحاد بروسيا أهمية عظيمة جداً : « وستارس هذه الدولة على شريكاتها تفوقاً يتجاوز كل ما وجد من هذا النوع حتى هذا اليوم وكل ما يمكن تصوره » . ولكن الحكومة

البافارية طمنت بسرعة الحكومة الفرنسية بقولها بان لا خوف من الوجهة السياسية من الاتحاد الجمركي المرتقب ، لأن القصد هو الحصول على تسهيلات تجارية فقط ، وان الحكومة البافارية تحرص باهتمام على علاقاتها الطيبة مع فرنسا . واطمان روع روميني . وفي شهر كانون الثاني ١٨٣٠ كتب الى حكومته بالأ تعلق على الاتحاد الجمركي الا أهمية ثانوية . وهذا يرينا أن الخطر الذي يمكن أن يتأتى عن الاتحاد الجمركي لم يتصور في ذلك الحين ، وان لا انكلترا ولا فرنسا ، ولا النمسا ، أي الدول الثلاث التي يهملها بصورة أساسية ألا تتحول ألمانيا من الوجهة السياسية ، لم تتر في الاتحاد الجمركي خطراً سياسياً يدفعها ، بغية تجنبه ، إلى القيام بتنازلات في الجمارك ، وبتغيير سياستها الجمركية .

ولنلاحظ انه إذا كان للاتحاد الجمركي نتائج سياسية على تشكيل الوحدة الألمانية ، فيجب أن تنتظر هذه النتائج طويلاً ، لأن كونفدراسيون ألمانيا الجديد ، تحت هيمنة بروسيا ، لم يتشكل إلا في العام ١٨٦٧ أي بعد أكثر من ثلاثين عاماً . وبالعكس لم يمنع الاتحاد الجمركي ، خلال ثلاثين عاماً ، بقاء النزعات المحلية الألمانية ؛ لأن هذا الاتحاد لم يقم بأي عمل في ثورة ١٨٤٨ لا في هذا الاتجاه أو ذاك . وأخيراً ، لم يمنع الاتحاد الجمركي جميع الدول الألمانية في عام ١٨٦٦ ، من أن تعلن بأنها مع النمسا ضد بروسيا ، وأن تحارب بروسيا . ويبدو لنا ، في هذه الظروف ، أن القول بأن الاتحاد الجمركي هيا وعجل وحدة ألمانيا السياسية ، أو انه كان سبباً أو نتيجة للحركة القومية الألمانية ، غير مطابق للوقائع .

رد الفعل الليبرالي والنعرة الاقليمية . - أمام هذه الحكومات القوية-المستبدة والمعدومة بعقائدية فلسفية جديدة ، وأمام هذه الحكومة

البروسية التي عززت وضعها السيامي والاقتصادي بالاتحاد الجرمني ، لم يكن رد الفعل الليبرالي شيئاً مذكوراً . ومهما يكن هذا الاتحاد الجرمني في المستقبل فقد كانت نتائجها المباشرة ، على أي حال ، تعزيز النعرات الاقليمية ، واعتبره الألمان مشروعاً بروسياً ضد ألمانيا الاتحادية . وكان معزراً للنعرة الاقليمية لأنه وسع قوة بروسيا الداخلية وقوى ، برد الفعل ، روح النعرة عند الدول الأخرى ، وبالتالي أسهم في فصل الأحرار الألمان عن بروسيا بعد أن خيبت آمالهم بتخليها عما كانوا يعتبرونه رسالة بروسيا في ١٨١٣ و ١٨١٥ .

وهذا التخلي من الرأي الألماني عن بروسيا يلاحظ في أقول جامعة برلين : لقد خسر أساتذة جامعة برلين الشعلة التي حركتهم عام ١٨١٣ و ١٨١٥ ، وأصبحوا دون حياة ودون عمل . ولم يعد للاهوتين الدور الذي كان لهم في السابق . فقد شاخ شليروماخر ولم يبق له نفوذ وتجاوزت حركة الرأي زملاءه مثل نياندور . ووجد بين الفقهاء في اللغة رجال مشاهير مثل بوخ ولاخمان ولكنها اختصاصيان وليس لهم أي تأثيرسيامي . ولم يكن المؤرخان داومر ووانكه حرين ليبراليين . وخارجاً عن هيغل ، وكان عظيم التأثير ، فقد أساتذة جامعة برلين التأثير الذي كان لهم في ألمانيا ، فضلاً عن أن الناس الذي فتحت جامعة برلين مع الروح الألمانية والقوة المبدعة التي تنشطها قد ذهبوا هباءً منثوراً .

مانتزل . - وهذا الحادث هام لأن الحرية ، أمام الحواجز السياسية التي كانت تمنع كل حياة عامة في ألمانيا ، لجأت إلى العالم الفكري . إن النزعة الابداعية ، الليبرالية والقومية معاً ، التي كانت نزعة ١٨١٣ مازالت مستمرة وبمثلة بكاتب اسمه مانتزل ، وكان كاتباً ناشئاً وأحد مؤسسي اتحاد الطلاب (البرشنشافت) . وقد طرد بسبب ذلك والتجأ في سويسرا

حيث أسس في العام ١٨٢٤ جريدة « الصحف الأوربية » ، ثم عاد بعد بضع سنوات إلى شتوتغارت بعد أن عفي عنه ، وكانت شتوتغارت في ذلك العهد أهم مركز فكري في ألمانيا. والتقى فيها بخاصة بالبارون كوتنبا وكان ناشرًا كبيراً ، نشر غوته وشيلر وجمع حوله كل أنواع الكتاب الألمان من مختلف النزعات ، وحتى الكتاب التقدميين . وأسس كوتنبا وأدار عدة مجلات منها : « الجريدة العامة » التي ظهرت في اغسبورغ وكانوا يسمونها في فرنسا « صحيفة اغسبورغ » ، و « الحوليات السياسية » وهما مجلتان سياسيتان ، وأيضاً « جريدة الصباح » وهي أدبية يديرها شاعر يسمى شواب ، وكانت دارها مركز اجتماع لكتاب ألمانيا الجنوبية . وهناك مجلة للاقتصاد السيامي تدعى « هسيروس » وكانت يديرها اقتصادي ليبرالي يسمى شولتز . وقد عهد الناشر وصاحب المكتبة كوتنبا إلى ماننزل ، في شهر تموز ١٨٢٥ ، بإدارة ملحق أدبي لجريدة « الصباح » ، يسمى « الصحيفة الأدبية » ، وقد أصبحت بسرعة ، تحت إدارة ماننزل ، جريدة نقد تسمع في ألمانيا أكثر من غيرها . وفي ١٨٢٨ ، نشر ماننزل مؤلفاً أحدث كثيراً من الضجة ، وكان أول مؤلف جامع في « أدب ألمانيا المعاصر » . ولاقى هذا الكتاب نجاحاً كبيراً يتجاوب مع الروح الجديدة ، ويجمع الاتجاهات الليبرالية للمدرسة الأدبية الناشئة . وفي جماعة ماننزل الليبرالية نجد الروح نفسها التي كانت سائدة في البرشنشافت أي الليبرالية والوطنية والروح الدينية . وكان ماننزل يريد أن يقيم علاقة وثيقة بين الحياة والكتب ، ويوحد الأدب والسياسة ؛ ويقول : « اليوم تحل الأفكار محل الرجال ، ولا ينازع من أجل سيد ؛ بل يناضل في سبيل مبدأ . الحرية وحدها خضبة ، والعبودية عقيمة ، والقتال في سبيل الحرية واجب كما هو حق »

بورنه . - كان من ظروف الحياة الأدبية الشديدة ، ومن الرقابة ، التي تمارسها السلطات ، توجيه الأفكار نحو الليبرالية . وأوضح مثال على ذلك الكاتب بورنه وكان أبوه يهودياً وصاحب مصرف في فرنكفورت ولد في ١٧٨٦ ودرس الطب ثم الحقوق ودخل الإدارة وكانت فرنسية آنذاك ، وشكرته السلطات الألمانية الجديدة على ذلك في العام ١٨١٣ . وباعتباره يهودياً كان في سبيل حقوق أبناء جلدته وطالب بحرية الصحافة بشكل خاص . وفي العام ١٨١٨ صاباً بغية الحصول على وظيفة يحسن بها وضعه . ولكنه وضع جانباً وتابع كفاحه في سبيل حرية الصحافة ، ونشر بخاصة في ١٨١٩ كراماً ضد الرقابة . وبسببه حذفت نبأاً جريدتان كان يعاون فيها أو أسسها . عندئذ أخذ يقوم برحلات إلى هايدلبرغ ، باريس ، وهامبورغ ، وفيها . وفي هذه المدينة عرض عليه مترنيخ نظيفة على أن يدفع سكوته ثمناً لها ، فرفض ثم ذهب إلى باريس ونشر عن رحلته الأولى إلى باريس « لوحات باريس » وهي وصف لباريس السياسية والأدبية وغير ذلك في السنوات ١٨٢٢ - ١٨٢٥ . وأسس جريدة «الميزان» . وفي بداية عام ١٨٣٠ استقر في باريس وأراد أن يعيش فيها . كانت بورنه شغافاً بحب كل ما هو عميق وحر وصحيح . كالفح للحرية الألمانية ، وكان رجلاً متحمساً ، عنيفاً ، ساذجاً ومملوءاً حرارة . يحسن التهمك ، ويناضل به ضد الرجعيين الألمان . وإذا رجعنا إلى أصله رأينا فيه الواقع الأول الذي سنراه مرات عديدة وهو الاتجاه السيامي الذي خرج من ظروف الكاتب الشخصية وحياته .

الحزب الدستوري . - وكان هؤلاء المفكرون الليبراليون كثيراً ومنتشرين في ألمانيا كلها . وكانت ألمانيا بلداً فقيراً وزراعياً بعد ، وبورجوازيته قليلة وحركة المفكرين الأحرار فيه دون تأثير كبير . وحل

محل هذه الحركة حركة الأحرار السياسيين في ألمانيا الجنوبية . وقد تأثر هؤلاء بالأفكار الفرنسية وشكلوا مدرسة دستورية مقابل المدرسة التقليدية ومدرسة الحقوق التاريخية اللتين رأيناها . وكانوا ينادون ، على الطريقة الفرنسية ، بالحق الطبيعي وسيادة الشعب . وكان يمثلهم ممثلان هامين من رجال دوقية باد - الكبرى وهما روتيك وكان استاذاً في جامعة فريبورغ ، نشر في ١٨١٩ كراساً اسمه « أفكار في مجالس الدولة » وفيه يقول : « الدولة تمثل الشعب ، وليست الحكومة إلا مندوباً عن الشعب ، فعلى الدول اذن أن تأخذ جميع السلطات من الشعب لتراقب الحكومات » . ونشر بعد قليل « القاموس السياسي » وكان بمثابة دليل للأحزاب الدستورية .

والمثل الآخر لهذه المدرسة فيلكنر ، مؤلف « التاريخ العام » ، وكان آتارياً ومؤرخاً معاً ، واستاذاً في جامعة بون ، ثم أصبح بعد ذلك نائباً في دوقية باد الكبرى . وكان هذا الحزب يطالب بدستور يضمن الحرية والمساواة للمواطنين ، ويمنع تجاوز الحكومة والاكليروس والطبقة النبيلة . ويجب أن نلاحظ بأن الحرية لا تستطيع أن تتوطد في ذلك الحين ، في ألمانيا ، إلا في الدول الصغرى : ولكن هذه الدول الصغرى كانت ذات نبرة اقليمية فظيعة .

وكان هذا الحزب الدستوري يمارس تأثيره عن طريق نواب مجالس الدول التي لها دساتير : وكان هؤلاء النواب يفتخرون بالحالة الاجتماعية المتقدمة وبالحرريات التي كانت عندهم وحرم منها المان الشمال . وكانوا يحتقرون المان الشمال . وكانت هذه المجالس في كالسروه وشوتنغارت ومونيخ وفيسبادن . وكان هؤلاء السياسيون من أعضاء مجالس ألمانيا

الجنوبية أناساً متواضعين وأقوياء وشرفاء ومسالمين جداً ويتذوقون الدخول في التفصيل والعناد ، وينقصهم الاشعاع كثيراً وليس لهم مذهب . وفي الحقيقة لم يكن عندهم طبقة مثقفة كافية لتغذية جهاز سياسي . وكانت الكثير من أعضاء هذه المجالس في ألمانيا الجنوبية يساقون من بين الموظفين ، ولذا لم يكونوا أحراراً بالمعنى الصحيح للكلمة . ومع هذا فقد استطاع هؤلاء السياسيون في ألمانيا الجنوبية أن يقوموا بعمل مفيد ، لأنهم كافحوا في سبيل الكرامة البشرية وعسكروا بحقوق الوجدان وحاولوا أن يقيموا كثيراً من الاخلاق في الحياة السياسية . وحصلوا بركاتهم وبملاحظاتهم للحكومة على تحسين مالية الدولة ، وتحسين في العدالة ، وبعض التقدم الاجتماعي ، مثل الغاء السخرة والاعشار الدائمة (ضريبة الكنيسة) وعمو الملكية الصغيرة . واستطاع هذا الحزب الدستوري ، رغم قلة شأنه ، أن يحصل على منع محاكمة الليبرالية . ولم يستطع رجاله ابداء مطالب رصينة ، ولكنهم حافظوا على المفهوم الليبرالي . وما عشنا بخاصة هو انهم لم يرتفعوا إلى الفكرة القومية بل كانوا يرون أن الحرية هي الشيء الاساسي ، وان الحرية قبل الفكرة القومية ، وقبل فكرة القوميات ، على عكس ما رأيناه في ١٨١٣ و ١٨١٥ .

هذا ولم تقصر ثورة ١٨٣٠ ، في ألمانيا ، كما في كل مكان ، في تشجيع حركة الأفكار السياسية . وكانت حكومتا روسيا والنمسا منهنكتين بشاغل السياسة العامة والتدابير التي يجب اتخاذها للحيولة دون ثورات ، ولهذا السبب لم تهتما بألمانيا وتركنا الحكومات المحلية لنفسها . وكانت بإمكان الأحرار القيام بعمل مباشر . وقد أعطي هذا العمل الدليل على فقدان التربية السياسية الكاملة عند الشعب الألماني ، وانحطاط الروح

القومي ، الذي ظل في الواقع محدوداً جداً وضيقاً ، وعلى نقص القوة والافكار عند الالمان . ولم تكن هنالك الا مظاهرات صاخبة قليلاً أو كثيراً ، حتى ولا محاولات ثورة كما رأينا في ايطاليا .

وكان طبعياً أن يهمل الأحرار بالاجماع للثورة . وفي بعض المدن ذهب هذا التهليل حتى التظاهرات المدوية : ففي هامبورغ ، مثلاً غطيت المدينة بالاعلام الفرنسية ، وحملت النساء الشعار المثلث الألوان على قمصانهن . وفي دول الشمال ، في ساكس ، وهانوفر ، وهس - كاسل وبرانشفيك كان أساتذة الجامعات يوجهون المظاهرات مع الطلاب والموظفين ويساندون بعض القضاة المحليين في المدن الصغيرة . واستطاعوا أن يحصلوا على تنازلات من الحكومة وأحياناً على دستور دون كبير مقاومة ، أو على الأقل ، على تغييرات في الوزارة ، والاستعاضة عن الوزارات الرجعية المتطرفة بوزارات أقل رجعية . وفي الواقع ما أن تخفي المفاجأة الا وتعمل الحكومات دون حسنية على استرجاع الامتيازات التي منحها في أوقات الحرف والملع ، وتعازد القمع . وبقي من كل ذلك بعض تدابير مثل : زوال تجاوز النظام الاقطاعي عموماً ، والحياة الفكرية النشطة ، والطرق الاقتصادية الجديدة ، وبنتيجة هذه الاصلاحات قل التفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب .

الحياة السياسية في المانيا الجنوبية . - وكانت الحياة السياسية في دول الجنوب أكثر صخباً منها في دول الشمال . وكانت الانتخابات توصلى إلى المجالس أحراراً أكثر حماساً واندفاعاً من أسلافهم ، بل وحزباً راديكالياً : وتكثر الجرائد رغم الرقابة ، وتقيم الحكومات عليها الدعاوى وبالتدريج ترول هذه الصحف . وتعيش البورجوازية في المانيا الجنوبية خلال بضعة أسابيع ، وربما بضعة أشهر ، كما يقول ارنست دوفى د في حالة سبات

مضطرب ، : كان يصوت على عرائض لصالح بولونيا ، وتنظم وتغني أشعار على شرف البولونيين ، وينادى باخاء الشعوب ، رغم الرقابة التي تحاول منع هذه المظاهرات ، ورغم قرار الديباط المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول الذي يحرم العرائض الجماعية . ونجد في كل هذا بقطة للحياة السياسية لاتنطفئ في السنوات التالية وذلك في الحدود التي تستطيع فيها هذه الحياة السياسية أن تظهر بالرغم من تدخل الحكومات . ولقد ساعد اتحاد الصحافة الأحرار على دعم وزن الدعاوى التي أقيمت على الصحف وقامت مظاهرات أعم من هذه الاضطرابات المحلية : ففي ٢٧ أيار ١٨٣٢ نظم احتفال سياسي كبير في قصر هامباخ ، في بالاتينا البافارية ، ورفع على أبراج القصر علم اتحاد الطلاب (البرشنشافت) ، وشربت الانخاب، وخطبت الخطب على سيادة الشعب والدول الحرة المتحدة في ألمانيا وأوربه . وتجدر الاشارة في هذه المظاهرات الالمانية إلى حضور فرنسيين وبولونيين وتشيكين . واستطاعت جنود الماريشال دو فويده أن تبعثر هذه المظاهرات بسمولة ، وتوقف بعض المتظاهرين . ونظراً لتدابير القمع التي اتخذتها الحكومات اضطر غلاة الأحرار إلى تشكيل جمعيات سرية لمتابعة حركتهم ، وحاول المتحمسون منهم أكثر من غيرهم ، مختلطين بالبولونيين ، وكانوا طلاباً على العموم ، ان يقوموا بضربة قوة بالمجزم على فرنكفورت ، في ٣ نيسان ١٨٣٣ ولكن هذه الضربة اخفقت ووقع فيها تسعة قتلى وأربع وعشرون جريحاً . وبالأجمال لانجد. في كل هذه الاضطرابات شيئاً رصيناً ، كما نلاحظ أن الدول البروسية فيها ظلت دون حراك تماماً .

ما هو المكان الذي تشغله الفكرة القومية في هذه الاضطرابات ؟
كان ضيلاً وثافهاً تقريباً : طلب هنري دوغاغرين ، نائب هس - كاسل .
الى مجلس هس ، أن تتحد المصالح المادية والفكرية في ألمانيا بجرية .
ويبين أن اتحاد هذه المصالح الألمانية ضروري لمقاومة اطماع فرنسا وقوة روسيا .
وطلب نائب باد ، فيلكر ، في كارلسروه ، اجتماع مجلس الكونفدراسيون .
وفي مظاهرة هامباغ كان الدكتور فيوت ، الرجل الوحيد الذي كانت عنده
فكرة واضحة ، وكان يتصور وحدة ألمانية بشكل انحدادي . ونشر
كاتب ناشيء من أصل برومي ومقيم في ساكس ، يدعى هوفدت ، في
العام ١٨٣٢ ، كراساً يسمى « وحدة المانيا في النمو السياسي والروحي » ،
وأراد اتحاداً سياسياً يفسح مجالاً لأشكال دستورية يحافظ فيها على الطبع
الحاص لكل شعب . ونجد في ذلك رغبة في وحدة قومية أقوى وفي الحفاظ
على النعرات المحلية .

وعلى العموم ، يمكن القول أن الفكرة الليبرالية في حركة ١٨٣٠ ،
كانت فوق الفكرة القومية . فمن ذلك أن زعيم أحرار الجنوب ، روثيك ،
قال في خطاب له في ١٨٣٢ : « أنا مع الوحدة الألمانية ، وأتمناها ،
وأريدها ، وأطالب بها ، لأن الوحدة وحدها ، في القضايا الخارجية ،
تعمل من ألمانيا دولة قادرة على ايعاء الاحترام ، وتمنع وقاحة الاجنبي
من الاغارة على حقوقنا القومية » . ونجد هنا أن المطالبة بالوحدة مرتبطة
أساساً بفكره بعظمة ألمانيا الخارجية أكثر بكثير من ارتباطها بالتحويل
الداخلي . ويتابع : « ولكنني لا أريد وحدة نجرنا إلى حرب ضد أعز
مصلحتنا وعواطفنا الخاصة ، أو تضطرننا ، في القضايا الداخلية ، نحن
سكان الراين ، إلى الاكتفاء بالحرية التي تكفي بوميروانيا والنمسا . أريد
الوحدة ، ولكن مع الحرية وأفضل أيضاً الحرية دون وحدة على

الوحدة دون حرية . ولا أريد حرية تحت أجنحة النسر النمساوي أو
النسر البروسي .

وأبان هاین الكره الذي كان يكنه ضد التعصب وبخاصة ضد المتعصبين
الرجعيين : « أما ما يتعلق بفريسي القومية الذين يتآخون اليوم مع
كراهية الحكومات ، ويتمتعون بحب الرقابة واحترامها ، فاني احتقر
غمة هؤلاء الخدم الذين يسلكون مسلك الابطال باللباس الأسود والأحمر
والذهبي . »

ان كل ذلك سبب القطيعة مع بروسيا : لقد كان الأحرار جميعاً
معادين لبروسيا بعد أن أصبحت رجعية وأنانية . ان أحرار الجنوب ،
بالرغم من أن روتيك من جانبه مازال يفكر بامكانات بروسيا
الدستورية ، والكتاب الذين سيؤلفون آجلاً جماعة « المانيا الفتاة » ،
ومدير « الهسبيروس » ، مجلة الاقتصاد السيامي ، سواتز ، الذي نشر
عام ١٨٣٣ ، الكراس « وحدة ألمانيا بتمثيل قومي » وصرح فيه بأن
بروسيا لا يمكن أن تكون الدولة المركزية للوحدة الألمانية لأنها أصبحت
مكروهة من المانيا ، ان هؤلاء جميعاً قطعوا صلتهم ببروسيا ، وولوا ظهورهم
نحوها . ومن النادر أن يرى حر مثل الفرثامبورجوازي بفيتسر ، الذي
نشر عام ١٨٣١ كراساً باسم « تبادل الرسائل بين المانيين » وطالب فيه
بفصل المانيا والنمسا ، لأن هذا يضع بالبداهة المانيا تحت ضغط بروسيا .
وعلى العموم ، يمكن القول بأن كل هذه الحركة الليبرالية دارت صراحة
ظهرها لبروسيا الرجعية . وظلت هذه الفكرة القومية المختلطة بالفكرة
الليبرالية غامضة جداً وملتبسة جداً . وأدت الحركة الليبرالية ، التي هي
الأساس ، إلى أبعاد المائتين الدولتين الكبيرتين الألمانيتين : بروسيا

والنمسا . وإذا انفصلت ألمانيا عن حكومتى الدولتين الأساسيتين ، فما كان ليرى في ذلك الحين من سيضع ألمانيا أو كيف يمكن صنع ألمانيا .

ود الفعل الرجعي . - وكانت نتيجة هذه الحركة الليبرالية تقدماً لرد فعل جديد وانتصاراً للاستبداد والتحكم . وقد اتخذ الديباط تدابير اتحادية بعد مظاهرة هامباخ وبعد ضربة الهجوم على فرنكفورت . وعدد بروتوكول ٢٨ حزيران ١٨٣٢ المبادئ والتدابير القابلة للتطبيق في ألمانيا كلها ، نذكر منها :
١ - ان العاهل لا يمكن أن يكون مرتبطاً بدستور يقر التعاون مع المجلسين .

٢ - ان التشريع الداخلي للدول يجب الا يلحق ضرراً بأهداف الكونفدراسيون .

٣ - ان لجنة من الديباط ستأخذ علماً بمناقشات مختلف المجالس الخاصة بالدول .

٤ - الا يسمح في كل دولة بهجوم على الكونفدراسيون ، وللديباط وحده الحق في تفسير صك الاتحاد .

٥ - يختص الديباط بحق التدخل العسكري في الدول عند الحاجة .

٦ - يطلب الديباط إلى جميع الدول أن تقمع ، تتجاوز الصحافة بشدة .

ان هذا البروتوكول المؤرخ في ٢٨ حزيران ١٨٣٢ يؤلف سلاحاً لتدخل مستمر للديباط في داخل كل دولة . وفي ١٢ حزيران ١٨٣٢ ، بعد واقعة فرنكفورت ، اتخذت مقررات في فينا لاثام التدابير ضد الصحافة والجامعات ، وشكلت لجنة تحقيق في فرنكفورت للكشف عن فروع الحركة الثورية في ألمانيا كلها .

وفي الدول الخاصة اتخذت عدة تدابير مشددة ضد الأحرار . وظلت اللجنة الاتحادية تعمل حتى ١٨٣٦ ، ولاحقت ١٨٠٠ شخص وحكم على ٢٠٣ طلاب منهم ، وأوقف شولتز مدير « المهيروس » في دار-مشتات وحكم بالسجن خمسة أعوام ، واستطاع أن يهرب ومات في المنفى ، كالدكتور فيرت . وفي دوقية باد الكبرى ، أحيل الأستاذان الحران روثيك وفيلكر على التقاعد . والغبي قانون الصحافة . وفي هس أوقف زعيم الأحرار سيفلستر جورودان ، أحد واضعي الدستور ، واتهم وحكم بخمسة أعوام بسجن القلعة ، بعد دعوى دامت أربعة أعوام . وأوقف الكاتب الناشئ دويتر ، الشاعر المعروف ، لأنه كان في شبابه ، وهو طالب ، مشتركاً في جمعية سرية . وأقيمت بحقه دعوى مع ٢٠٤ شبان آخرين . ودامت الدعوى ثلاثة أعوام ، وحكم عليه بالموت ، ولكن عقابه خفف إلى ثلاثين عاماً سجنًا ؛ وسينشر آجلاً مثل سيلفيوبيليكو كتابه « سنوات الاعتقال » . وفي كل مكان تزعم الوزراء الاقوياء الحكومات . وهكذا توصل إلى السلطة : في بافاريا ، فالرشتاين وآبل ؛ وفي هس ، هاسنبفلوغ ؛ وفي باد ، بليتر سدورف ؛ وفي بروسيا ، جهاز ثان من الرجعيين مثل تشوييه وكومبست . وعلق دستور هانوفر في العام ١٨٣٣ .

وبعد حركة الاضطراب هذه عادت ألمانيا من جديد فسقطت بسرعة في حالة خور واعياء دامت حتى قبيل ١٨٤٨ . ولم يكن هنالك من رصيد فعال من وجهة النظر السياسية . وظلت ألمانيا حتى عام ١٨٤٧ في نفس الحالة التي كانت عليها في العام ١٨١٥ .

٢ - الحياة الفكرية واتجاهها القومي

لقد ظلت الحياة السياسية ضعيفة في ألمانيا ، ولكن الحياة الفكرية فيها كانت ، على العكس ، نشيطة ، ویمنا منها بالنسبة لموضوعنا اتجاهها القومي .

كانت الحياة الفكرية كثيفة ومضطربة ، ونجد فيها اتجاهات متناقضة ، ونظماً مختلفة ، بعضها منفصل عن كل حركة سياسية ، وبعضها الآخر يتصل أحياناً بمحلقات فكرية رجعية . وهذه الحياة الفكرية وإن لم تمس الحياة السياسية ، كانت ذات لون سيامي ، وكانت لها نتائج سياسية بسبب التباين بين نشاطها وبين جمود العالم السيامي من جهة ، وبسبب الضغط السيامي الذي كان يعيق حرية توسع الحياة الفكرية ويوجه عالم الفكر نحو حلول أخرى . وكان لهذه الحياة الفكرية ، بالرغم من كل ذلك ، نتائج هامة في خلق الروح القومية وفصل الألمان عن النظام الذي كان عائقاً للحياة الفكرية والروحية في كل مكان .

الجامعات الألمانية . - كانت الحياة الجامعية في ألمانيا حية ونشيطة ، وتؤدي واجباً قومياً رفيعاً ، وكان تأثير الأساتذة في ألمانيا أعمق بكثير من تأثير الصحافيين أو رجال السياسة في فرنسا . وكانت الجامعات عديدة ؛ ثم أضيف إليها جامعات أخرى كجامعة بون التي تأسست عام ١٨١٨ لتجعل الأقاليم الجديدة التي ورثتها عن مؤتمر فينا بروسية ؛ وجامعة هومبيخ عوضاً عن جامعة لاندشوت القديمة التي حلت محل جامعة انغولشتات اليسوعية ؛ وجامعة زوريخ عام ١٨٣٣ وجامعة بون ١٨٣٤ اللتين أضيفتا إلى جامعة بال القديمة ، ولم تكن هذه الجامعات الأخيرة جامعات ألمانية ، ولكن لغتها ألمانية ، وكانت ملجأً للأساتذة الأحرار الذين طردوا من

ألمانيا أو الذين غادروا ألمانيا ، ولها تأثير كبير في ألمانيا الجنوبية . وقد عني الألمان بالحياة الجامعية كثيراً واهتموا بها ؛ حتى إن الحوادث التي كانت تمر في هذه الجامعات كانت تؤثر فيهم وتستوهم أكثر من أي حادث يجري في مجلس سيامي ، وكان الجدل بين المدرستين الفلسفتين ، مدرسة شليو ماهر ، ومدرسة هيجل ، أو الجدل بين اللاهوتيين الكاثوليك ، وعقلاني مدرسة هرمنس من جهة ، والأحناف الذين أصبحوا بابويين متطرفين بتأثير الإبداعية والبابوية من جهة أخرى .

كانت هذه المنافسات الجامعية أو الفكرية تجتذب ألمانيا كثيراً ، ولندكر تأييداً لذلك هذا المثال :

في عام ١٨٣٧ ألغى ملك هانوفر الجديد أرنست أوغوست الدستور الذي سبق أن منحه أبوه لها نوفر فاحتج سبعة أساتذة من جامعة غوتنغن ، فعزلهم الملك . وهؤلاء الأساتذة هم : الأخوان غريم ، فيبر مخترع السيليغراف الكهربائي ، والمستشرق ايفالده ، وأستاذان في التاريخ أو العلوم السياسية ، غوفينوس ودالمان . وقد أثار عزل هؤلاء الأساتذة هياجاً كبيراً في ألمانيا ، وبالطبع من غير الحكومات ، عندما رفض الدباط طلب التدخل الذي قدمه هؤلاء الاساتذة . وفي ليبيغ تأسست حلقة لجمع المال لمساعدة الأساتذة . وفي كل مكان صوت على عرائض على شرفهم . وقدمت إليهم كراسي في جامعات أخرى أو دكتورات شرف .

قضت تدابير القمع هذه قضاءً تاماً على الحياة السياسية في الجامعات إما بعزل الأساتذة وإما بالرقابة على الطلاب ، حتى ان الطلاب الذين انتسبوا إلى البرشنشافت لم يستطيعوا الحصول على وظائف في الدولة والكنائس والمدارس ، وحرم عليهم أن يكونوا أطباء ومحامين . هذا

ولما لم تكن الحياة السياسية سوى جزء ضئيل جداً من هذه الحركة الجامعية ، ولذا لم يكن لها من أهمية .

وإذا كانت الحياة الجامعية ضعيفة من وجهة النظر السياسية فقد كانت لها دواع أخرى للاعتزاز والفخر . لقد كانت الحركة العلمية عظيمة : في الرياضيات ، والكيمياء ، وعلم الحياة ، وعلم النفس الفيزيائي ، وفقه اللغة ، والتاريخ . ونبغ عدد من المؤرخين مثل دويسن المختص بالتاريخ القديم . فقد نشر « تاريخ مكدونيا » وتكلم فيه عن فيليب مكدونيا ومحاولة توحيد إغريقية ، كما يتضمن هذا التاريخ تلميحات لتاريخ ألمانيا الحاضرة ؛ والمؤرخ دانكه ، فقد نشر عام ١٨٣٤ « تاريخ الشعوب الرومانسية والجرمانية » . وهو مؤرخ متهن ، وجداني ، واسع المعرفة ، موضوعي لم يشتغل بالسياسة . ولكن تلاميذه خرجوا على هذا الموقف الموضوعي مثل زيبل عام ١٨٣٨ عندما طالب « بحق المؤرخ في المهوى » وطلب من الجامعات أن تتأثر بروح العصر . وبين فقهاء اللغة نذكر لاختان . فقد نشر في عام ١٨٢٦ ، نشرة نقدية لللمحة النيبيلوفغن ، وجاكوب غويم ، نشر عام ١٨١٩ « علم النحو الألماني » ، وفي عام ١٨٢٨ « الحقوق القديمة الألمانية » ، وفي عام ١٨٣٥ « علم الأساطير الألمانية » . وإلى جانب هؤلاء نجد ما هو خاص بألمانيا ، وهو مفسرو الكتاب المقدس . فقد تشكلت مدرسة بكاملها تهتم بالكتاب المقدس ، وتدرس النصوص البدائية والتاريخ البدائي للكنيسة في توبنغن حول كويستييان باور . وخرج من هذه المدرسة بعد بضع سنوات كتاب ترك أصدقاء كبيرة وهو « حياة يسوع » ، مؤلفه دانييل يواكيم شتراوس . فقد طبق شتراوس الطرق النقدية والتاريخية على تاريخ يسوع ، وأراد أن يستخلص من هذا التاريخ ما هو تاريخي حقاً ، وما هو أسطوري ببساطة ، وفي آخر تحليله

لم يبق شيء تاريخي من حياة يسوع . فقد فسر يسوع بكامله بأساطير .
وأثارت هذه المدرسة التفسيرية حركة حملت على الدين على يد آرنولد دوغان ،
وفويرباخ ، وهذا الأخير تلميذ يساري لهيغل نشر عام ١٨٤١ مؤلفاً يدعى
« جوهر المسيحية » . وانتهى هؤلاء الهياغلة إلى نفي الدين .

وأخيراً تحقق الاتصال بين هؤلاء العلماء بعقد مؤتمرات اختصاصيين
وخبراء : ففي ١٨٢٢ بدأت مؤتمرات علماء الطبيعة والأطباء ، وفي ١٨٢٨
مؤتمرات فقهاء اللغة ، وفي السنوات التي سبقت الثورة أصبحت هذه
المؤتمرات ، كما في إيطاليا ، وسيلة سياسية لنشر الفكرة القومية . وفي
١٨٤٦ بدأ الجرامنة يعقدون المؤتمرات .

ولاشك في أن هؤلاء العلماء لبسوا رجالاً سياسيين ، ولكن هذا
النشاط الذي قاموا به كانت له أهميته ، لأنه ينمي روح البحث والنقاش
النقدي الذي أخذ يصطدم بنظام الرقابة السياسية ، وسبب ذلك ،
انقلاب إلى استياء من النظام . وعلى نقض الجمود السياسي كانت هذه
الحياة الفكرية نشيطة وأصبحت أما لروح معارضة . على أن هؤلاء
العلماء والفقهاء في اللغة والمؤرخين ، وإن كانوا يعملون بصورة منعزلة
كل واحد منهم في حقل اختصاصه ، فقد ساهموا في 'خلق روح قومية
متأسكة . و صرح جاكوب غريم في خطاب له عن أعماله في فقه اللغة :
« لقد اعتبرتها دوماً عملاً كريماً ورحيماً ، موضوعه معين جداً وهو وطننا
المشترك وتغذيته بالحلب » . وهكذا كانت هذه الحياة الفكرية والجامعية
تغذيان الفكرة القومية كما تصورها هررد أكثر مما تصورها العقلانيون
الفرنسيون ؛ وعلى أي حال فإن هذا العمل الذي قام به العلماء الألمان
كان عملاً طويلاً الأجل .

الحركة الأدبية . - إن ما يلفت النظر كثيراً هو أن حركة الآداب كانت ذات أهمية كبرى لدى الجمهور وأوسع بكثير من الحركة العلمية . لقد كانت الآداب نشيطة آنذاك ولكن دون كبير قيمة . فقد وجدت مدرسة شعر ، ومدرسة قصاصين ، ومؤلفين مسرحيين . ولكن العظيم في هذه الآداب هو أنها قطعت الصلة بالإبداعية واتجهت نحو ملاحظة الواقع ونحو الطبيعة . والمهم بالنسبة لموضوعنا تشكل جماعة أخذت اسم « ألمانيا الفتاة » ، وبدأت تسهم في حركة جديدة حرة قومية تختلف كثيراً عن حركة ١٨١٣ . لأنها كانت حركة فكرية محضة وليست حركة عمل ، وهي من جديد ، كما في القرن الثامن عشر ، حركة مواطنة عالمية وغير مناوئة لفرنسا كحركة عام ١٨١٣ .

لقد وجد هذا العالم الفكري غداة أعمال القمع التي قامت من عام ١٨٣٢ إلى عام ١٨٣٥ في كامل الاضطراب والفتور والخور ، وبدأ أن ذل ألمانيا أمام الحكومات شجب الليبرالية بشكل قطعي . وظهر أن الشيء الوحيد الذي يمكن الأمل به هو انقاذ بعض الحريات التي بقيت في ألمانيا الجنوبية ، وأنه ، قبل الحصول على نتيجة في الحقل السياسي ، يجب تحويل ألمانيا معنوياً واجتماعياً . وللقيام بهذه الثورة المعنوية كان هؤلاء المفكرون الشبان الألمان بمحاجة لمؤثرات خارجية ظهرت في الحرية الفرنسية أو ، وهذا هو الجديد ، في السن - سيمونية . فقد قامت مدرسة السن - سيمونية في ألمانيا منذ كانون الثاني ١٨٣١ بدعاية كبرى عن طريق الكراويس العديدة الوافدة من فرنسا . حتى ان صحيفة « الغلوب » التي أصبحت جريدة السن - سيمونية أخذت تهتم كثيراً بالشؤون الألمانية ، وفي ألمانيا بالذات . ووجد أدب سن - سيموني لعرض السن - سيمونية أو الرد عليها . ومن هذه السن - سيمونية

احتفظ الألمان ، أو على الأقل بعضهم ، ببعض الأفكار ، مثل : معارضة الأغنياء والفقراء ، التي غذت في ألمانيا حركة ديمقراطية جديدة ومحبة للاشتراكية ، ويمثلها شاب يدعى بوختر ، فقد شكل جمعيات سرية في إقليم هس^١ ونشر رسالة تدعى « الفلاح المسي » ضد الأغنياء وضد الأمراء ، وطالب بالثورة الاجتماعية ، وصرح بأن الذي يسيطر على العالم المعاصر إنما هو « مشكلة المعدة الكبرى » وأنشأ في هس « جمعية حقوق الإنسان » مقلداً الجمعية الفرنسية ، وضمت هذه الجمعية أربعين عضواً ، ونشر في عام ١٨٣٤ « درامة » وفاة دانتون ، وسجن وفر من السجن والتجأ في ستراسبورغ .

وهناك فكرة أخرى ظلت آنذاك نظرية أكثر من غيرها وهي أن الحياة الاجتماعية أهم من الحياة السياسية البرلمانية بكثير ؛ وكذلك فكرة قوة الحركة الصناعية والأهمية التي يجب تلقيها على هذا الشكل من النشاط البشري ؛ وفكرة المواطنة العالمية وإخاء الشعوب اللتين يجب أن تتحدوا في رابطة كبرى ، أو تجمع كبير ، لاستغلال العالم . وقد أخذ الألمان عن ذلك نوعاً من صوفية وأفكاراً في تحرير المرأة . وقامت حركة نسائية كبرى متأثرة بالسن - سيمونية لصالح حقوق المرأة وتحريرها من نير الرجل .

وهكذا ساعدت السن - سيمونية في ألمانيا على تشكيل عقائدية جديدة ، وبادرت في تحقيقات مادية في حياة الألمان الصناعية . وظهرت هذه الروح أو المدرسة الجديدة في حركتين : حركة منتشرة في ألمانيا كلها وتسمى « ألمانيا الفتاة » ، وحركة موضعية في الغرب ، في المناطق الريفية وهي « الليبرالية الريفية » .

ألمانيا الفتاة . - هذا ويجب ألا نخلط « ألمانيا الفتاة » مع فرع

« أوربة الفتاة » التي أنشأها ماتزيني . لقد تم الخلط بين الحركتين على حساب الكتاب الشبان الألمان . وفي الحقيقة ، لم يكن أحد من هؤلاء الكتاب الشبان على صلة بمتأمري ألمانيا الفتاة المتشكلة في سويسرا . لقد كانت حركة « ألمانيا الفتاة » في أساسها حركة فكرية وأدبية انتشرت في ألمانيا . وتعتبر من الوجهة الأدبية قطعة مع الإبداعية الصوفية والمثالية للعودة إلى الواقع المشخص المحسوس ، إلى العقل ، إلى الشعب ؛ ومن الوجهة السياسية حركة تنزع إلى تحرير الأفكار والناس ، وتحرير الحقوق من الهوى ، وتحرير الأمم ابتغاء الحرية والسعادة والسلام .

لقد أتى كتاب ألمانيا الفتاة من مختلف الجهات : كاث بعضهم من جماعة الكتاب الوطنيين والأحرار الذين كانوا يلتفون حول مانتزل وجريدة « الصباح » (مورغنبلات) وخاصة حول غوتزكو ، وكانوا يرون بوجود تقرب الأدب من الشعب . ووجد آخرون منعزلون أتوا من مختلف الآفاق الفكرية مثل الشاعر لاوبه الذي تأثر بالليبرالية الاجتماعية بتأثير السن - سيمونية وتأثير ليست . كما وجد فريق أتى من الجامعات مثل فينباغ وكان استاذاً حراً في جامعة كيل . نشر مجلداً يسمى : هولندا في ١٨٣١ و ١٨٣٢ ، ونشر خاصة في ١٨٢٤ مؤلفاً اسمه « حملات جمالية » أهداه إلى ألمانيا الفتاة ، وعلى اثر ذلك أطلق هذا الاسم على مجموع هذا الفريق الأدبي . وأخيراً وجد بينهم أناس أخرجوا ، بسبب وضعهم العائلي أو أصلهم ، من الأطر العادية في ألمانيا ، مثل بورنه ، وهابن ، وهما من أصل يهودي ، ويعتبران زعيمين لحركة ألمانيا الفتاة وقد عاشا في فرنسا ، وكان برنامجها السيامي برنامج الأحرار العادي ، برنامجاً لم يتقدم ، برنامجاً مطبوعاً بطابع جدلي ونقدي ، وهو أكثر نشاطاً وجراً في الميادين الأخرى منه في الميدان السيامي .

ونتساءل بعد هذا ماهي قيمة « ألمانيا الفتاة » من وجهة النظر القومية ؟ لقد عرف هذا الفريق بتخليه عن كره فرنسا ورجعته إلى المواطنة العالمية ، بل ومدحه فرنسا ، حتى ان هذا المديح أثار استياء ألمانيا ورد فعل ممن حافظوا على روح ١٨١٣ وبخاصة ماننزل . وكانت رجال « ألمانيا الفتاة » يهاجمون ماننزل بجرارة . وقام هذا بحملة بمائلة ضد أولئك وحرص السلاطت عليهم .

وكان طبعياً أن تستاء الحكومات الألمانية من روح « ألمانيا الفتاة » النقدية ومن الاضطراب الذي أثارته في عالم الفكر . وأعطيت الأوامر ضد المسؤولين عن هذه الحركة وهم : هاين ، غوتزكو ، لاوبه ، فينبارغ ، موندت ، ولاحقهم ، فضعف نشاطهم . وظلت حركة « ألمانيا الفتاة » بالجملة حركة سطحية جداً ، باعتبارها قليلة العدد ، ولا تؤلف مدرسة منظمة جيداً . وقد وجد فيها اتجاهان : اتجاه جذري . واتجاه معتدل . على أن الشيء الذي أضر برجال « ألمانيا الفتاة » هو محبتهم الصريحة لفرنسا ، في وقت كانت تبحث فيه ألمانيا عن الإيمان بنفسها وإيجاد رسالتها وثقتها بذاتها . وكانت نتيجة حركة « ألمانيا الفتاة » إزالة التعصب ، الذي لازم روح ١٨١٣ ، بظواهره المختلفة . ثم ان الحركة الوطنية التي قامت عام ١٨٤٠ انتهت بتشتيت « ألمانيا الفتاة » وقضت عليها نهائياً .

الليبرالية الوبانية . - وكان يوازي حركة « ألمانيا الفتاة » حركة أخرى أغنى بنتائجها وهي حركة الليبرالية الوبانية .

لم يبق في ألمانيا بعد تدابير القمع التي اتخذت عام ١٨٣٢ إلا مركزان للنشورات الليبرالية وهما : شتوتغارت وناشرها كوتا ؛ وهامبورغ وناشرها كامبه ، مع المنطقة الوبانية التي تؤلف دوماً ، في مجموع ألمانيا ،

كتلة متميزة على حدة ، لأنها تختلف عن باقي ألمانيا اختلافات محسوسة جداً . فقد ظلت عشرين عاماً منفصلة عن ألمانيا وألفت جزءاً من الامبراطورية الفرنسية وتأثرت إلى حد بعيد بالإدارة والنظم الفرنسية وتشكلت فيها صناعة نشيطة وطبقة بورجوازية غنية ومستنيرة وكانت متعلقة ، بتأثير الأفكار الفرنسية ، بفكرة المساواة وضمانات الحرية الفردية وحرية الصحافة .

في العام ١٨١٥ وثق الريانيون ببروسيا هاردنبورغ وشتاين حتى انت بنزانبرغ أحد المؤلفين الريانيين طلب دمج المنطقة الريانية ببروسيا بموجب دستور حر يمتد على هذه المنطقة . ولكن الريانيين وجدوا أنفسهم أمام بروسيا جديدة تختلف عن بروسيا التي أعلنت عنها بيانات هاردنبورغ وشتاين ، بروسيا المتعلقة بتقاليدها الشخصية ونظام الضابطة القاسي ، بروسيا التي تحاول الحكومة فيها أن تستعيد امتيازات الطبقة النبيلة واعادة الأطر الإقليمية القديمة التي تعطي كامل السلطة لهذه الطبقة مع السياسة الرجعية وسياسة التمدب بالبروتستانتية . يضاف الى ذلك الازمة الصناعية التي ترجع خاصة الى منافسة المنتجات الانكليزية التي تدخل عن طريق الراين وهانوفر . وهذه الاسباب المختلفة كلها ولى الرأي الرياني وجهه بسرعة عن الحكومة البروسية التي دخل في جسمها .

بدأ الريانيون بمقاومتهم في عدة نقاط : كانوا يطالبون بالحق الرياني الذي أخذوه عن التنظيم الفرنسي ، وبالتنظيم البلدي الذي وضع زمن فرنسا دون ما تمييز بين البلديات المدنية والبلديات الريفية على خلاف النظام البروسي الذي يميز بين المدن والبلديات في الأرياف ، كما أن أوساط الأعمال شابت بروسيا ولكنها ما لبثت أن أعربت عن استيائها من البرورقراطية البروسية واستبدادها .

وانقلب هذا الاستياء إلى حركة مقاومة ولدت نعمة رينانية تقاوم أي حركة صهر وذوبان مع بروسيا . وجدت هذه النعمة تعبيراً لها في مؤلفين : ففي ١٨٣٩ نشر ريناني في فرنسا يسمى جاكوب فينيدي كراساً بعنوان : « بروسيا والبروسية » اتهم فيه بروسيا بعنف وصرح بأن بروسيا الرجعية لا يمكن أن تكون وطن الرينانيين . والكراس الآخر يتعلق بكراس فينيدي ، وقد ظهر في فرنسا أيضاً على يد فرنسي يسمى فايي ويحمل هذا العنوان « بروسيا وسيطرتها على ضوء العلاقات السياسية والدينية وخاصة في الأقاليم الجديدة » وفيه عرض لنظريات الرينانيين عن ميزة النظم الفرنسية والحق الريناني التي تعارض نظم بروسيا . ويؤكد المؤلف على وجود ليبرالية خاصة ذات نعمة أمام بروسيا ، ويقول : « توجد سيطرة بروسية ، ولكن لا توجد أمة بروسية » . حتى ان الرينانيين لا يعتبرون بروسيا دولة ألمانية بل دولة سلافية ويعارضون هذا العرق غير النقي « بالعرق الألماني النقي القديم اضفتي الراين » .

وهذه النعمة الرينانية وإن كانت تشعر بتعاطف مع فرنسا ، فهي لا تعني بأن الرينانيين لا يشعرون بأنهم ألمان ، حتى ان فينيدي نشر في بدء عام ١٨٤٠ كراساً : « فرنسا وألمانيا الرينانية » وفيه يؤكد النعمة الرينانية وتعاطفها مع فرنسا ، ويدل مع ذلك على أن الرينانيين يحسون بأنهم ألمان . وتأسست في رينانيا مجلة « الحوليات الرينانية » وغرضها جمع الذكريات والوثائق المتعلقة بالحضارة الرينانية .

وهكذا يرينا تطور الأفكار في ألمانيا استمرار وجود عاطفة قومية وقد حافظت هذه العاطفة عند بعضهم على روح ١٨١٣ - ١٨١٥ ، ولكن هذه الحركة القومية تفوقت عموماً بالعاطفة الليبرالية وبالمطالبة بالحريات ،

حتى ان الليبرالية الألمانية ، في مجموعها ، عادت إلى الافكار الفرنسية . وإن سياسة الحكومات الرجعية ، وبخاصة سياسية بروسيا ، قوت النعرة الاقليمية في الحكومات نفسها وعززتها بالحقد الذي أثارته بروسيا وسياساتها ، وبضرورة الحصول على حريات قبل كل شيء : وهذا هو المهم ، لأن المطالبة الليبرالية مرت قبل المطالبة القومية ، وهذه الحريات لا يمكن الحصول عليها إلا في النطاق المحلي . وبالتالي نزعت القومية الالمانية بين ١٨٣٠ و ١٨٤٠ إلى استعادة الشكل القديم لعاطفة ثقافة عامة مشتركة في كل ألمانيا ولا شك ، ولكن دون أن تبغي تحقيق ذاتها بشكل وحدوي على الصعيد السياسي .

٣ - العناصر الجبردة في القومية الألمانية

يرى بعد ١٨٤٠ تشكل عناصر جديدة في العاطفة القومية الألمانية . لقد جرى تطور مماثل لما شهدناه في إيطاليا ، ونغيزت الافكار وتسارعت الحوادث ، ولم توضع القومية في ألمانيا فحسب ، بل أصبحت قضية أوربية وكان الجو المعنوي يتحول واتجاه الآراء يتغير وراء الجمود الظاهر الذي نراه في النظام السياسي .

الازمة المصرية عام ١٨٤٠ . - إن أول عنصر في هذا التحويل خارجي وهو الأزمة الدبلوماسية التي كادت تضع أوربة عام ١٨٤٠ في حرب بسبب القضية الشرقية وتزاع عزيز مصر محمد علي مع الحكومة العثمانية .

لقد كانت ألمانيا أمام هذه القضية في أول الأمر هادئة تماماً وغير مبالية ولا تضمّر عداً أو إرادة سيئة لفرنسا ، وحاولت حكومتها النمسا

وبروسيا الوساطة بين الزعيم بالمستون والحكومة الفرنسية ، وأعلنت الحكومة البروسية بأنها لا تريد أن تجر في خلاف ، ووضعت شرطاً لتعاونها مع الحكومة الانكليزية في القضية الشرقية وهو الجهاد في السياسة العامة . إلا أن الأزمة الشرقية أشعلت في فرنسا ثورة في الرأي ، وولدت عند الحكومة الفرنسية سياسة جرأة متعذلة متكلفة وبلغاً عسكرياً يوجهه تير ، وغير بعضهم عن الدفع القومي والحربي بمطالبة فرنسا بالصفة اليسرى لنهر الراين . وكان لمقالات جريدة «القومي» بخاصة مغزاها في هذا الصدد .

أمام هذه الحركة الفرنسية في الرأي ، كان رد الفعل الألماني مباشراً ، فقد استيقظت ، بعد فترة الحور والحبال ، روح ١٨١٣ . وشعر ألمانيو الغرب خاصة بالقلق ، لأن ألمانيا الغربية كانت منزوعة السلاح تقريباً ، والحصون الاتحادية غير موجودة ، وألمانيا الجنوبية مفتوحة للغزو . وكانت بروسيا وحدها تستطيع أن تتخذ ، وقد اتخذت ، احتياطات عسكرية . وقد أثار هذا القلق حركة رأي عنيفة للغاية وعاد العسكريون مباشرة إلى روح ١٨١٥ . وأكد شارنهورست بأن الحرب حتمية بين فرنسا وألمانيا ، وستؤدي إلى تقسيم فرنسا وقال : « يجب إبادة فرنسا وإلا فلن يكون الله في السماء » . وكان الضابط ، الذي سيتكلم عنه في المستقبل ، وهو الكيونت فون مولتكه ، يطالب بالالزاس : « إن كل ما أضافته فرنسا إلى حدودها الشرقية منذ القرن الثالث عشر إنما هو نهب من ألمانيا » . واستيقظ أدب يذكر بأغاني حرب ١٨١٣ وأشهر هذه المظاهرات أغنية نيقولا بيكر في « الراين الألماني » التي تلبت في مسرح فرنكفورت في ١٥ تشرين الأول ١٨٤٠ وسط حماسة لا توصف ، تاريخ الحركات القومية م (١٣)

وأخذ ماثئا مؤلف موسيقي يلحنون شعر بيكر . وهناك أغنية ثانية أصبحت شهيرة وهي « حرس الراين » ألفها شنيكنبورغ ولحنها الموسيقي شارل غليوم وأصبحت أغنية القومية الألمانية عام ١٨٧٠ ، وأخيراً أغنية ثالثة أصبحت في ألمانيا أغنية الحرب عام ١٩١٤ وهي نشيد « ألمانيا فوق الجميع » لمؤلفه هوفمان فون فالزسلبين . وفي ١٨٣٠ انتهى بناء كاتدرائية كولونيا وكانت متناسبة لعيد كبير لم يكن رينانياً فحسب ، بل وقومياً ، وفيه شرب ملك بروسيا وملك فرتامبرغ الانتخاب على شرف « الوطن المشترك » .

إن ما يميز بصورة خاصة هذه الرجفة الوطنية والعودة إلى روح ١٨١٣ - ١٨١٥ هو قيام المظاهرات في بلاد الراين ، أي في هذه البلاد التي تأكد فيها في السنوات السابقة التعاطف مع فرنسا ، ولا ننسى أن بيكر كان رينانياً ومسجلاً في محكمة كولونيا . ونشر ريفوس ، وكيل جامعة بون رسالة بهذا العنوان : « رسالة برومي ريناني إلى السيد موغن » وكان موغن هذا زعيم يساري فرنسي وأحد الوطنيين الذين يطالبون بصفة الراين اليسرى ، وكتب فيها : « وهل من الممكن أن تعتقدوا بأقل بقية تعلق من قبل سكان الاقليم الريناني بفرنسا ، وبأمنيتهم بالعودة تحت سيطرتها » . وقال : « لقد وجد في المنطقة عطف على فرنسا منذ عشرة أعوام ، ولكن هذا لا يمنع من أن الرينانيين ألمان ويحسون بأنهم ألمان ، وكيف يمكن أن تتعاضى عن شرفنا القومي وعن مصالحنا المادية والمعنوية لتوَعَّب في الانفصال عن أمة نشاطها الذكريات منذ قرون عديدة » .

وهناك شواهد كثيرة عن هذه الحركة في الرأي ضد فرنسا في تقارير حكام كولونيا ودوسلدوف وتريف ، أو في حملات الصحف الرينانية

آنذاك ، ولذا ذكر أن فينيدى في باريس اضاف الى كراسه السابق كراساً ثانياً يسمى : « فرنسا وألمانيا وحلف الشعوب الأقدس » وفيه يوسع هذه الفكرة وهي أن الأطماع الفرنسية في الراين عقبة في مصلحة الشعوب . ويقول : هذه الاطماع وهمية لأن الأقاليم الرينانية ألمانية باللغة والعادات والأفكار والعواطف .

وهكذا كانت أزمة ١٨٤٠ في المنطقة الرينانية ، نقطة انطلاق لتغيير مفاجئ لصالح بروسيا وبالتالي تغييراً في اتجاه الليبرالية الرينانية .

ولم تدم هذه الشعلة الوطنية الألمانية . ولكنها كانت هامة ، لأن الأزمة أيقظت الوطنية بعد أن كانت تبدو منطفئة ، وبرهنت على وجود حقد على فرنسا يعيش بغموض في الأفكار والقلوب الألمانية . وفي الحقيقة ، ان هذه الوطنية المناوئة للفرنسيين كانت دعامة حقيقية للعاطفة القومية في ألمانيا . وهكذا قتلت أزمة ١٨٤٠ نهائياً المواطنة العالمية في ألمانيا وصفت نهائياً حركة « المانيا الفتاة » .

القومية الاقتصادية . - والعنصر الآخر في تحويل الأفكار هو ظهور شيء جديد تقريباً وهو القومية الاقتصادية . لقد كان هذا الدور دور نهضة اقتصادية في ألمانيا ، ونهضة المناطق الرينانية خاصة . فقد بدأت ممكنة الصناعة ، وازداد عدد أنوال نسيج القطن وعدد الآلات البخارية في ظل النظام الاقتصادي الجديد . وبدأت الصناعة المعدنية الكبرى تظهر في المنطقة . فقد شيد أول فرن عال على الكوك - عام ١٨٤٠ وشرع باستغلال حوض الرور ، وازداد عدد السكان بشكل مريع ، وأصبحت القرى في هذه المنطقة مدناً ، والمدن الصغرى مدناً كبرى ، مثل كولونيا ، البروفيلد . واتسع نطاق استخدام الآلة والمواصلات بإنشاء

الخطوط الحديدية في مناطق ألمانيا الغربية ، ومع هذا فإن حركة تجديد الصناعة والنظام الاقتصادي لم تكن إلا في بدايتها . وبصورة خاصة كان النظام المصرفي غير كاف جداً . ولم يقتصر هذا النمو الصناعي على الأقاليم الرينانية ، بل وجد أيضاً في ساكس ، حيث تمت صناعة الأقمشة والأجواخ والانسجة القطنية وصنع الآلات الموسيقية . وأصبحت ليبزيغ مستودعاً من مستودعات أوربة الكبرى ، وغدت كمنيتز وزويكاو مدينتين كبيرتين لصناعة النسيج والصناعة المعدنية . وكذا الحال في تورنجه وفي فرانكونيه . وبدأت برلين بنموها الصناعي . ففي ١٨٣٧ أسست المعامل الكبرى للمنشآت الميكانيكية وخاصة القاطرات البخارية « بورسيغ » ، وأنشئت معامل كبرى لصهر المعادن في ضاحية برلين القريبة .

وكان هذا النمو الاقتصادي سبباً في اعتزاز الالمان . واعتبروا أنفسهم أنهم أعطوا بذلك مثلاً للعالم . وتكلم الوزير البروسي بونسن عن « أكبر اكتشاف في العصر أي عن وجود قومية ألمانية وكونفدراسيون شعوب قائم عليها » ، وشارك جميع الأمراء الصغار بهذا التمجيد . على أن الشيء الذي يلفت النظر مباشرة ، وحتى من وجهة النظر الاقتصادية ، هو أن هذا الاعتزاز عبر عنه برغبة التوسع في الخارج وخاصة من جهة بلجيكا .

فريدريك ليست . - كان نظري هذه القومية بشكلها الجديد فريدريك ليست . فقد كان نائباً عام ١٨٢٠ وتعرض مركزه للخطر بسبب حريته . ونفي وعند عودته حكم عليه بالسجن . ثم ذهب إلى أمريكا حيث وافق لافاييت في ١٨٢٥ ومنها عاد إلى ألمانيا عام ١٨٣٢ أي حين تحقق الاتحاد الجرمني (تسولفرلين) الذي امتدحه عام ١٨١٩ ،

ولكنه تحقق بشكل مختلف عما تصوره ، لأن هذا الاتحاد كان ناقصاً ، ولأنه كان اتحاداً جبركياً صنعته بروسيا ضد النمسا ، بينما تصوره منظمة عامة لألمانيا محتوية النمسا ، وكانت تعرفات هذا الاتحاد الجبركي منخفضة وتقدر وسطياً بنسبة ١٠ ٪ ولذا كانت الأوساط الصناعية تطالب لتشجيع غيرها ، بالحماية الجبركية . وعندما أريد تجديد الاتحاد الجبركي قامت هذه الأوساط بحملة لصالح تعرفات حامية ، واشترك ليست في هذه الحملة فنشر عام ١٨٤١ مؤلفاً عظيم الأهمية بعنوان : « نظام قومي للاقتصاد السياسي » . وهذا المؤلف ليس مؤلفاً مذهبياً أو فلسفة اقتصادية ، بل هو مؤلف يتوجه إلى السواد الأعظم من الناس وصادر عن نظرات عملية وواقعة . وفيه ينطلق المؤلف من هذه الفكرة : ما هي الشروط الضرورية ، من وجهة النظر الاقتصادية ، لبلد ناشئ ، بلد آخذ بتكوين صناعته التي هي شرط عظمة المستقبل ، أمام منافسة دولة تسحقه بفضل تفوق آلاتها وقوتها الاقتصادية ألا وهي انكلترا ؟ لقد انطلق ليست من وجهة النظر هذه وأراد أن يفيد الألمان من التجربة الاقتصادية التي علمتها إياها ملاحظة فرنسا وملاحظة الولايات المتحدة ، وبخاصة هذا الحل الذي تبنته فرنسا والولايات المتحدة لتنمية صناعاتها الناشئة ، وهو الحماية الجبركية . وأراد أن تستفيد ألمانيا من التجربة التي رآها في الولايات المتحدة .

انتقد ليست مدرسة الاقتصاديين الإبرار ، لأن هؤلاء لا يرون في العالم الاقتصادي الا شيئين : الأفراد والمصالح الفردية ، في أساس الاقتصاد السياسي الذي يتصور نقطة انطلاقه في غنى الأفراد ورفاههم ، وفي الطرف الآخر ، جماعة الناس ، التي ترى العالم الاقتصادي كلاسيرة الحرية والوحدة الاقتصادية العامة التي تفترض الحرية والسلام . ولكن ليست يرى أن نتيجة الحرية الاقتصادية ليست الا تضحية العالم كله لصالح

بلد يجد نفسه متقدماً اقتصادياً ، واقتصاده فاتحاً . ولذا ، كما يقول لينست^١ يجب أن ندخل بين الفرد ومجموع العالم الاقتصادي ، حداً وسطاً وهو الأمة التي صرف الاقتصاديون الأحرار نظرهم عنها ، ومع هذا فإن كل إنسان يؤلف جزءاً من أمة ، والرفاه الفردي يتعلق بقوة الأمة السياسية والاقتصادية . وعليه يجعل لينست الأمة هدف الاقتصاد السياسي^٢ ، لا الفرد أو الرفاه للعام كما يريد الاقتصاديون الأحرار . وهو يرى أن الدولة أو الأمة ليست تجمعاً سياسياً أو أخلاقياً معنوياً وحده التاريخ ، بل هي أيضاً تجمع اقتصادي ، وهذا التجمع الاقتصادي يعطي الدولة درجة قوتها وسياستها .

يبد أن جميع الدول ليست في درجة ميسية واحدة ، ولا تستطيع جميعاً أن تصل الى درجة اقتصادية واحدة . ولذا يرى لينست تسلسلاً وتعاقباً في الدرجات الاقتصادية بعضها بعد بعض ، أولاً : « الحالة الممجية » ، ثم « الحالة الريفية » ، ثم « الحالة الزراعية » ، ومن بعد « الحالة الزراعية - المصنعية » ، وأخيراً في الذروة ، رأس التسلسل الاقتصادي ، نقطة وصول التاريخ الاقتصادي كله « الحالة الزراعية المصنعية التجارية » . إن السياسة الاقتصادية والتجارية لبلد من البلدان يجب أن تخدم المثل الأعلى التاريخي والبياسي^٣ ، وأول ضرورة له هي وجود مصانع ، ووجود تنمية صناعية . وإن هدف الدول يجب ألا يكون فقط في أعاشة الأفراد الحاليين ، والغنى الحالي لهؤلاء الأفراد ، بل يجب أن يتصور المستقبل ويسعى الى تنمية « القوى المنتجة » ، وقد يتطلب هذا تضحيات في الحاضر ، ويجب عند الحاجة ، تضحية مصالح الحاضر لتنمية المستقبل .

ويرى لينست أن القوى المنتجة في بلد من البلدان مختلفة الأصل . ويأتي أولاً النظم الحرة المعنوية والسياسة ، ولذا يلحق بنظرياته برنامج

الليبرالية ويدمجها . ولكن الى جانب هذه المجموعة من النظم المعنوية الحرة تبقى الصناعة المصنعية شيئاً أساسياً في القوى المنتجة . ولا تقتصر هذه الصناعة على خلق ثروات ، بل يكون لها نتائج معنوية . فالصناعة في الواقع تنمي عند الأفراد الرغبة في زيادة دائمة ، والتنافس بين الناس ، والرغبة في الحرية ، على حين أن الزراعة ، على العكس ، تولد الكسل وتعود الفكر على الخمول ورقابة العيش . وأخيراً الصناعة قوة تخلق الرأسمال والعمل معاً . وفي هذا المعنى المزدوج يجب أن تعمل الأمة ، منمية حرياتها الداخلية والمعنوية والسياسية ، ومنمية صناعتها قبل كل شيء .

ولتنمية هذه الحريات والصناعة يرى ليست ثبتي نظام الحماية الجمركية ولكن حماية ليست مطلقة لأن هدف الحماية تربية الأمة على الصناعة ، ويمكن أن تكون أيضاً دفاعاً عن أمة متأخرة ضد منافسة أمة أقوى منها وأكثر تطوراً . وعلى هذا النحو تكون وسيلة دفاع ألمانيا ضد انكلترا . ولكن هذه الحماية يجب ألا تدوم إلا إلى الحين الذي تبلغه التنمية الضرورية للصناعة . وليس هذا من قبيل القول المطلق : فتمت تشكلت الحركة الصناعية وانطلقت يجب أن تكف الحماية . وأخيراً يجب ألا تطبق هذه الحماية على الزراعة وعلى إنتاج السلع الضرورية للحياة .

وتابع ليست حملته لصالح الحماية التي دشنها مذهب القومي ، ونشر عدة كراريس في السنوات التالية ولا سيما مجلة خاصة أسسها عام ١٨٤٣ وتسمى « صحيفة الاتحاد الجمركي » . ووسعت هذه المنشورات حملة الحماية . وليست التعرف الجمركية في نظره الا وسيلة تنمية صناعية ، غير أنه يتصور وسيلة أخرى وهي تنمية الخطوط الحديدية .

وهكذا ينسب ليست للدولة دوراً هاماً في الحركة الصناعية . فكما

أن الدولة مكلفة بتحقيق الوحدة السياسية في البلاد والبقاء عليها ، كذلك عليها واجب في خلق وحدتها الاقتصادية والحفاظ عليها . وعلى الدولة أن تسهر على إلحاق المصالح الخاصة الفردية بالصالح العام ، وأن توطد حرية المبادلات الداخلية وأن تنشئ على الصعيد القومي ، شبكة المواصلات ، وأن تسهل أمر انتقال النقد بطريق مصارف الدولة ، وعليها مهمة توحيد التشريع الاقتصادي . ويعطي ليست الدولة ، على عكس الاقتصاديين الأحرار ، سلطة تدخل كبرى في الحياة الاقتصادية ، ويرى أن الدولة قوة قومية حركية نشيطة ، ودورها فاعل في الاقتصاد وغير جامد .

وكان لنظريات ليست هذه تطبيقاتها الخاصة في ألمانيا . فهو يرى أن ألمانيا تضم في الواقع ، وفي أسمى درجة ، عناصر القوة الاقتصادية ، ولكنها ، لتحقيق هذه القوة الاقتصادية ، بحاجة لأن تتوحد وتدافع عن نفسها ضد الأجنبي . وهي تستطيع ، وبالتالي عليها أن توسع نطاقها الاقتصادي . ويقول ليست : « ان هولندا والدانمارك وبلجيكا ما يجعلها تربح بتشكيل دولة بحرية واحدة ، وعليها أن تعتبر اندماجها في قومية كبرى أمراً مرغوباً وضرورياً » . فهو يرى ألمانيا تشمل في نطاق اقتصادي وحيد ، وحتى في دولة وحيدة ، هولندا والدانمارك وبلجيكا . ولكنه ينظر إلى جهة الشرق أيضاً فيرى أن هونغاريا ضرورية لألمانيا ، لأنها المفتاح الذي يفتح لألمانيا تركيا والشرق ، وعندئذ « تنعش النار الهونغارية برودة المزاج الألماني » . فهو إذن يعطي ألمانيا ، من وجهة النظر الاقتصادية ، رسالة : « إن العناية الإلهية ، بما لا يدع مجالاً للشك ، قد اختارت العرق الجرمانى بسبب طبيعته وطبعه ، لحل هذه القضية الكبرى وهي : توجيه شؤون العالم كله وتحضير البلاد الممبجة والبربرية ، واستيطان البلاد التي مازالت خلواً من السكان » .

يوجد إذن في نظريات ليست أصالة . فهو يتصور الاقتصاد بظهر القوة ويريد أن يبني الوحدة الألمانية على اقتصاد صناعي . وهو في هذه النقطة أصيل ، ولكنه يدخل أيضاً في تماس مع المفكرين والفلاسفة والادباء ، أو مع الفصحاء السياسيين ، الذين رأيناهم ، عندما يجحد فكرة رسالة مسيطرة تدعو الحكمة الألمانية ألمانيا لها . ويبدو ، كما في الوحدة السياسية أن مفهوم الوحدة الاقتصادية في ألمانيا ، في أصله ، امبريالي ، ومن عجب في هذا المضمار ، كما في المضمار السيامي ، أن تخامر الأفكار الألمانية الأحلام الواسعة في الوحدة والسيطرة السياسية والاقتصادية على العالم ، في وقت كان فيه ضعف ألمانيا وعدم وجودها سياسياً واقتصادياً حادثاً واقعياً .

رسالة القومية الألمانية . - إن الرغبة الوطنية التي تملك الألمان عام ١٨٤٠ ، أدخلت الفكرة القومية ثانية في برنامج الأحرار . غير أن هذه الحركة لم تكن خاصة بألمانيا وحدها . فقد تمت العاطفة القومية في إيطاليا ، وفي دول النمسا . ولم يعد هنالك موضع لبحث في « ألمانيا الفتاة » ، أو في المواطنة العالمية التي أدخلتها هذه الجمعية ثانية في الحزب الليبرالي . إن الجامعيين هم الذين يتزعمون الحركة الألمانية وينطلقون لنشر الرسالة القومية ، ونخص بالذكر المؤرخين والحقوقيين ، وعلى رأسهم أستاذين جامعيين وهما : دالمان وغرفينوس .

دالمان (١٧٨٥ - ١٨٦٠) . أصله من إقليم مكلامبورغ ، وقضى شبابه في الدانمارك ، وأتم دراسته الثانوية في كوبنهاغن ، ثم عاد إلى الدانمارك بعد بضع سنوات قضاها من جديد في ألمانيا أستاذاً في جامعة كيل ، عام ١٨١٢ . وفي عام ١٨١٥ أصبح أميناً لنواب شلزيغ -

هولشتاين . وفي بضع سنوات ظهرت وطنيته الالمانية بدعاية حقيقة فاثارت الشعب الالماني في الدوقيتين ، وبخاصة هولشتاين ، ضد الحكومة الدانماركية . ثم عين دالمان أستاذاً للتاريخ والعلوم السياسية في جامعة غوتغن عام ١٨٢٩ ، وصادف وجوده فيها عندما احتج الاساتذة على تعليق الدستور من قبل الملك الجديد ، فعزل من منصبه مع ستة آخرين من زملائه عام ١٨٣٧ ، واستقبلته جامعة بون حيث عين استاذاً للعلوم السياسية أيضاً .

بدأت شهرة دالمان عندما نشر في عام ١٨٢٢ و ١٨٢٣ د أبحاث في مظهر التاريخ الالماني ، . وهذا العنوان يعني اتجاهاً خاصاً ، لأن دالمان يحاول فيه أن يبين الامتداد الأرضي لالمانيا التاريخية . ثم فرض دالمان نفسه بمرجع كبير أصبح كلاسيكياً ، في د مصادر تاريخ ألمانيا ، في ١٨٣٠ . ويزعم دالمان بأنه يحتقر الأحكام د المسبقة ، ولا يعتمد إلا على الحوادث التاريخية ، وعلى الوثائق ، وبالتالي بأنه غير نظري وتجريدي ، وبأنه على العكس واقعي . ونجد في أفكاره التاريخية تقليداً أو إلهاماً من بعض أفكار وطرق أغستن تيوري وغيرو في تفوق الطبقات الوسطى .

وكان في الوقت نفسه صاحب مذهب لأنه يعتقد بأهمية النظريات : وعنده شعور سام جداً برسالته ، وقد أوحى إليه هذه العاطفة بتعنت مذهبي وخاصة في السياسة . فهو لا يقبل بالحل الوسط أو التسوية . وقد نشر في ١٨٣٥ مؤلفاً خرج فيه عن التاريخ واسمه د السياسة على أساس الحالات المعطاة وقدرها ، . وهذا الكتاب ، كما يرى من عنوانه ، نوع من مذهب سياسة تجريبية ، كما نقول اليوم ، وفيه يرى دالمان أن بروسيا

قد تحولت إلى دولة ليبرالية ، ولذا يجب أن تكون مبدأ لتجمع الدول الألمانية حولها . ومنذ العام ١٨٤٠ اشتغل دالمان بالسياسة والتاريخ معاً ونشر من ١٨٤٠ إلى ١٨٤٣ « تاريخ الدانمارك » ، في ثلاثة مجلدات ، وهذا التاريخ مفعم بالروح القومية الألمانية ، ثم أصدر بعد ذلك مؤلفات تبسيط ذات أهمية سياسية مثل : « تاريخ الثورة الإنكليزية » ، في ١٨٤٤ ، و« تاريخ الثورة الفرنسية في ١٨٤٥ .

غوفينوس (١٨٠٥ - ١٨٧١) . - كاث غوفينوس هسياً من دارمشتات ، ومن أصل شعبي غير بورجوازي مثل دالمان . اشتغل في البدء مستخدماً تجارياً وأتم دراساته بنفسه ، وانتقل من الدكان إلى الجامعة ودعم أطروحة الدكتوراه عام ١٨٣٠ وأصبح أستاذاً في جامعة هايدلبرغ ثم أستاذاً في جامعة غوتنغن ، وعزل مع دالمان عام ١٨٣٧ . وكانت دروسه في جامعة هايدلبرغ أساساً لعمله الأصلي ودراسته . وقد اقترح على ناشره أن يختار « كما يريد » ، « تاريخ الأدب » ، أو « تاريخ السياسة » ، في ألمانيا . وأخيراً غلب الأدب ، ونشر من ١٨٣٥ إلى ١٨٤٢ خمسة مجلدات في « تاريخ الأدب الشعري الألماني » ، وهذا التاريخ قدح حقيقي ، ودراسة سياسية وجدلية تتوجه خاصة إلى الشبهة الألمانية ، هدفها توجيه الشبهة نحو الواقع ونحو السياسة . ويقول غوفينوس . لقد انتهى زمن الأدب المحض ، وغرضه من هذا التاريخ الضخم أن يبين أهمية ألمانيا في الحركة الفكرية ، وأن يقيم بأنه يجب أن يكون لألمانيا في العالم السامي مكانة تتفق مع المكانة التي عرفتها في عالم الفكر . وفي عام ١٨٤٢ نشر مختصراً لهذا التاريخ وجعله في متناول الجمهور ، وبعد ١٨٤٥ أخذ ينشر رسائل سياسية في موضوعات مختلفة .

ينقص غوفينوس الموهبة والشعلة ، ولكنه فكر قوي متين ،

متحدثي عنيد في مفاهيمه أكثر من دالمان ، وأقل اندفاعاً منه ، ولكنه أكثر تعلقاً بالحرية وسيرفض ، أثناء سياسة بسمارك ، أن بضحي بالحرية في سبيل الوحدة ، على أنه يقبل بأن تصنع بروسيا ألمانيا ولكن شريطة أن تكون بروسيا ليبرالية .

لقد كان تأثير هذه الدعاية بالأساتذة والتاريخ في ألمانيا أكثر منها في أي بلد آخر ، والألمان يؤخذون بالتاريخ أو على الأقل بالتاريخ المصطنع ، ففي عام ١٨٤٣ نجد المؤرخ في التاريخ القديم دروبسن ، الأستاذ في جامعة كيل ، يلقي خطاباً عظيماً بمناسبة الذكرى الألفية لمعاهدة فردن ، وفيه يجري مقارنة محزنة بين عظمة جرمانيا في زمن معاهدة فردن وفي السنوات التالية وبين حالتها الحاضرة : « إن اخوتنا في الألزاس ينكرونا ، إن اخوتنا في بلاد النظام (الرهبة) التوتوني لا يؤلفون جزءاً من الكونفدراسيون الجرمانى ، وإن اخوتنا الألمان في الشرق البعيد مهددون في نبتة حياتهم القومية . ولكنه لم يأس ، وأهاب بالجهد الضروري من جميع الألمان لصنع ألمانيا المتحدة من جديد .

وكان هؤلاء المفكرون يلحون على القومية الألمانية أكثر مما يلحون على الحرية . وقد التف حول هؤلاء الزعماء الجامعيين الكبار كتاب من مختلف أجزاء ألمانيا ، للعمل معاً ، وجمعهم معاً كرههم للاستبداد وهوام القومي . وأسس غرفينوس في هايدلبرغ ، في تموز ١٨٤٧ ، جريدة باسم « الجريدة الألمانية » للتعبير عن آراء هذا الحزب . وكان يوجهها مع ثلاثة كتاب آخرين : هوسر ، ماتي ، ميتلهاير . وكان الكتاب والجريدة يفضلون في كتاباتهم اتحاداً كونفدرالياً لجميع ألمانيا وفي الوقت نفسه حكماً دستورياً في كل دولة ، وفي ذلك ما يرينا اختلاط الحرية والقومية

وعلى يسار هذه الحركة تشكلت حركة راديكالية ذهبت حتى الاشتراكية وقد خرجت من جناح هيغل الأيسر ، وكان لسان حالها جريدة تسمى « حوليات هاليه » التي يديرها دوغنه ، وفي بعض الوقت « الصحيفة الرينانية » التي تأسست لتكون بديلاً لـ « حوليات هاليه » في الشرق وكان هؤلاء الراديكاليين ناد في برلين ويسمى « نادي الرجال الأحرار » وتعلقوا بفلسفة فروبنباخ وشتراوس ، وكانوا ينادون المسيحية . وهم ، على عكس المؤرخين ، نظريون ، متكلمون يريدون إصلاح الدولة والمجتمع طبقاً للنظريات ، ولأفكار هيغل في التقدم . وكان الحرك لهذه الحركة الراديكالية في خارج ألمانيا أكثر بما في داخلها ، وبضم اللاجئين الألمان في فرنسا . فقد أصدروا في باريس جريدة تسمى « إلى الأمام » وألفوا نوادي مثل « نادي العادلين » عام ١٨٣٦ ، واهتموا قبيل ثورة ١٨٤٨ بتشكيل « عصبة الشيوعيين » وانتظموا حول ثلاثة رجال : فايتلنغ ، وأنغلز الذي نشر عام ١٨٤٠ مؤلفاً يعتبر أساساً في الدراسة العلمية للاشتراكية ، وهو « وضع الطبقات العاملة في انكلترا » ، وأخيراً كارل ماركس ، وكان في ذلك الحين مجهولاً . وكانت باريس وبروكسل نقطتي انطلاق هذه الحركة الراديكالية .

وهؤلاء الرجال وإن أقسموا اليمين على كره فرنسا ، وإن كان حزبهم في أصله يرجع الى الحقد على فرنسا ، فقد كانوا مشبعين بالأفكار الليبرالية والقومية الفرنسية . لقد ترك الدوق أرنست دوساكس كوبورغ مذكرات هامة جداً عن هذا الدور ، وخاصة عن أصول الوحدة الألمانية وسياسة بسمارك ، وكتب في مذكراته : « لا يمكن تكوين فكرة عن النفوذ والسيطرة اللذين كانت تمارسها فرنسا في حياة ألمانيا السياسية قبل ١٨٤٨ . لقد كان لـ لوي بلان جمهور من القراء وربما كان بقدر ما كان له في فرنسا .

وكانت الكتابات الراديكالية أكثر من غيرها تنفذ حتى الطبقات الدنيا في الشعب ، واذكر بوضوح انني دهشت ، في رحلة قمت بها في شباني ، عندما رأيت كيف يجد الإنسان بوسائل مواصلات ضعيفة ، حتى في القرى النائية ، كتباً وكراريس يلقى وجودها الشرطة ، . وقد ساعدت الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام ١٨٤٦ هذه الحركة الراديكالية المشربة بالاشتراكية والمدموعة باضراب مدو قام به الحياك في سيليزيا وأظهر قيمة المشكلة الاجتماعية .

ولكن هذه الحركة الفكرية التي تنزع إلى التجديد لم تبق في أوساط المفكرين . فقد نفذت أيضاً إلى أوساط السياسيين ، مع بقاءها في هذا الوسط الجديد أكثر خجلاً في خططها مما كانت في أوساط المفكرين . لقد كانت فكرة وبرنامج السياسيين ، في هذا الحزب القومي والليبرالي ، إصلاح الكونفدراسيون الجرمانى وإحلال دولة فدرالية محله . وكان زعيمهم نائباً هياً وهو هنري دوغاغرن وسيصبح رئيساً لبرلمان فرنكفورت ، وأحد زعماء حركة ١٨٤٨ . وكانت فكرة إصلاح الكونفدراسيون في دولة اتحادية أكثر الحلول انتشاراً في الجهاز السيامي في ألمانيا الجنوبية .

ومن جهة أخرى ، وجد في بعض الأوساط المحافظة اتجاه قومي يتم جملة مدرسة هالر التقليدية ويعتمد على التعليم التاريخي للأستاذ رائكه من جامعة برلين . وكان هؤلاء المحافظون القوميون يتصورون إمكان توحيد ألمانيا دون تبني العقيدة الثورية ، ودون ليبرالية ، وذلك بالاعتماد على الطبقة النبيلة وعلى الإدارة . وهم بالتالي يخلطون بين الفكرة القومية الألمانية والفكرة القومية البروسية . وهذا التفكير هو بالإجمال تقليد عسكري بروسيا ونبلائها منذ عهد نابليون ، ويدخل فيه الإداريون الجدد في الأطر البروسية ، ويريدون من ذلك أن يمتد بروسيا على ألمانيا كلها ،

وأن يجعل من بروسيا ألمانيا بقدر ما يراد إقامة وحدة ألمانية . وكانت هذه الحالة الفكرية الجديدة تتمثل في رسالة وادوفيتز ، وكان كاثوليكيًا ومشاوراً حياً لفريدريك - غليوم الرابع وسيكون زعيم حزب كاثوليكي برومي عام ١٨٤٨ . كتب في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٨٤٧ إلى الملك : « لقد ترك بين أيدي أعداء النظام أقوى سلاح في الحاضر وهو : القومية . إن جميع النفوس مريضة بالحنين إلى ألمانيا موحدة وقوية ومشرفة في الخارج . وهذه هي الفكرة الأكثر شعبية والأكثر قوة والوحيدة التي تستحوذ على الأحزاب وتناط بها اختلافات المنطقة والسياسة والدين » . ونصح الملك أن يكون على رأس هذه الفكرة القومية ليضم الألمان جميعاً حول بروسيا . وهذا يفترض المصالحة بين الرأي القومي وبروسيا بعد أن تمت القطيعة معها اثر سياستها الرجعية . وقد ساعد على ذلك اعتلاء فريدريك - غليوم الرابع عرش بروسيا .

اعتلى فريدريك - غليوم الرابع العرش في ٧ حزيران ١٨٤٠ أي في الوقت الذي نشبت فيه الأزمة الحربية . وكان في هذه الأزمة في وحدة أفكار مباشرة مع الروح الألمانية . فهو يكره فرنسا وقد كتب : « لا يوجد في فرنسا دين ولا أخلاق ، إنها دولة فاسدة تماماً ، كدولة روما قبل سقوط الامبراطورية . واعتقد بأن فرنسا ستتهار بالشكل نفسه » . وشارك مباشرة بحركة ١٨٤٠ الحربية ، ومنح بيكر مرتباً شكرياً له على أغنيته « الراين الألماني » . وفي العام ١٨٤٢ عندما أقيم الاحتفال لتدشين كاتدرائية كولونيا شرب على « نخب الوطن الألماني » ، وأعرب بجميع الأشكال والصور عن تعلقه بتقاليد العصر الوسيط وفكرة الامبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة . ومن جهة أخرى ، لقد أقام فريدريك طويلاً في المناطق الريمانية وهو وارث للعرش ، واتصل

فيها بالمجتمع الجديد . ودلت أعماله الاولى على انفتاح حكم ليبرالي : فقد أنهى النزاع الديني بين الحكومة البروسية وأسقف كولونيا ، وأصدر العفو عن الاحرار الموقوفين أو المحكومين منذ زمن طويل ، وهذا ماساعد الشاعر العجوز آرنندت على الخروج من السجن ، وخفف الرقابة ، وفي ايلول ١٨٤١ خول الدياطات الإقليمية حق الإعلان . وبدىء بوضع محضر للمناقشات يبلغ للصحافة ليتعرف الشعب على القضايا المطروحة ويتخذ موقفة منها ويدعم الاحرار بحركة مشايعة . ووعده بدعوة الدياطات دعوة منتظمة للانعقاد كل عامين . ورأى أن يرسل كل عامين مفوضين من هذه الدياطات إلى برلين ليرفعوا للملك أمانى الاقاليم وإرشاداتها . وأعطت هذه التدابير الالمانين والبروسيين أملاً بسياسة ليبرالية في بروسيا ومتجهة نحو القومية الالمانية .

الليبرالية الرينانية الجديدة . - ونحت تأثير هذا الأمل تألفت ليبرالية رينانية جديدة مع فكرة تقول بأن بروسيا تستطيع ان تكون دولة ليبرالية . واثمحت بعد ازمة ١٨٤٠ فكرة النعرة الاقليمية في المنطقة الرينانية . وبعد ان كان الرينانيون يلحون بخاصة على نظمهم الفرنسية أصبح دارجاً على لسانهم اظهار الطباع والصفات الجرمانية في النظم . وبعد أن كانوا يدافعون عن سياهم الخاصة ويعارضون الدولة البروسية ، اخذوا يحرصون على النمو في نطاق الدولة البروسية . وبعد ان كانوا يعيشون منغزلين ، بدؤوا يعقدون العلاقات الفكرية مع بروسيا ، ويتابعون مناقشات الدياطات في الأقاليم الألمانية الأخرى ، ويقبلون على قراءة كرايس الاحرار التي تصدر في باقي بروسيا وبخاصة كراس اسمه « المشاكل الأربع » نشره عام ١٨٤٢ طبيب من كونيكسبرغ يدعى جاكوبي ، وكراس آخر لرئيس دياط بروسيا شون واسمه « من اين والى اين ؟ »

نشر أيضاً في العام ١٨٤٢ . وقد لاقى هذه الكرايس نجاحاً عظيماً في بروسيا الشرقية واستقبلت بحفاوة في البلاد الرينانية . وكانت تطالب ببرلمان برومي باسم حقوق الأمة ، وتمجد مستقبل بروسيا الليبرالية . وبدأ الشعور بالتضامن مع باقي الرأي البرومي . وقرئت جرائد بروسيا الشرقية بعد ان كانت تحتقر في السابق ، وبخاصة « صحيفة كونيغسبرغ » . وهكذا نرى ان الرينانيين ، الذين ظلوا حتى الآن انفصاليين ، يدخلون في الدولة ولا يفكرون بالعيش منعزلين في المانيا الغربية

كتب هانسمان رئيس غرفة تجارة ايكس - لا - شابل ، في ١٨٤١ ، « مذكرة الى الملك » لتوجيه الملك الجديد وبين فيها ان الضرورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تقتضي تبني الحرية ، ووضع كل فاعليته كرجل أعمال واداري في خدمة الدولة : في الجمارك ، وفي مفاوضات لعقد معاهدات تجارية مع بلجيكا ، وفي ١٨٤٤ في ، دراسة التعريفات المختلفة التي تشجع الصناعة البروسية أمام الصناعة الخارجية . واراد هانسمان ان يشرك البورجوازية الرأسمالية في الدولة ووسع هذا البرنامج في التعاون بين الأحرار والحكومة في جريدة كبرى ليبرالية ووطنية معاً وهي « صحيفة ايكس - لا - شابل »

الاهتمام بالقضايا الاجتماعية - . وخرجت مدرسة أخرى من اليسار الميغيلي والسان سيمونية معاً . وكان زعيم هذه المدرسة ريناني يدعى ميفيستن . وكان هذا الفريق ، وبخاصة ميفيسن ، يعلق أهمية خاصة على القضايا الاجتماعية . وكان ميفيسن ، في البدء ، على صلة بكارل ماركس . انشأ « رابطة رفاه الطبقات العاملة » وبشر بالتنظيم النقابي للعمال وبينما كان الأحرار يكرهون تدخل الدولة في الأعمال ، أخذوا الآن

تاريخ الحركات العمومية (١٤)

يشايعون هذه الفكرة وينادون بها : وكان ميفيستين يريد ان تقوم الدولة بتنظيم عام للاقتصاد السياسي . وباختصار كان منشأ لما نسميه اليوم « الاقتصاد الموجه » . واندفع في مكافحة نزعات الاحرار القديمة الخاصة . وكان لسان حزب الاقتصاد الموجه « صحيفة الراين » ، بيد انها كانت لساناً موقوتاً . وكان هؤلاء الاقتصاديون يهتمون بالاخلاق والمثالية ، وهما من طباع الرينانيين ، ويطالبون الدولة ان تحكم في بروسيا العقل والاخلاق كما تقتضيه المصلحة العامة .

الليبرالية القومية البروسية . - وهناك مفهوم مثالي وعملي معاً ظهر في اوساط التجار وأصحاب السفن على الراين . وكان هذا المفهوم ليبرالياً في السياسة وحر المبادلة في الاقتصاد معاً . وقد تجمع انصاره حول كامفاوزن رئيس غرفة تجارة كولونيا ، ويمثل مصالح أصحاب السفن وتجار الراين . وكان هؤلاء بحاجة الى حرية المبادلات على الطريق النهري الكبير . كان كامفاوزن يناضل ضد افكار الحماية الجمركية التي قال بها ليست . ولكنه كان يتفق معه في رؤية الأهمية القومية التي يجب اعطاؤها للقضايا الاقتصادية . والفكرة التي تجب متابعتها هي توسع المانيا الاقتصادي والوحدة الداخلية على أساس اقتصادي . وكتب بهذا في رسالة الى صديقه كون ، وكان مدير وزارة في برلين ، في ٢٦ كانون الأول ١٨٤٦ : « منذ القرن السابع عشر و المانيا ساحة قتال بين الأمم الأوروبية . ولا يمكن لهذه الحالة ان تنتهي الا باتحاد البلاد الألمانية ، ولكن بشكل آخر يختلف عن الكونفدراسيون الجرمانى بعد أن بدا عاجزاً . ولإعطاء الاتحاد الجمركي وسيلة لتحقيق الوحدة الألمانية ، يجب تشجيعه بشكلين : أولاً اعطاؤه حدوداً بحرية واسطولاً تجارياً ؛ ثانياً توثيق الروابط التي توحد البلاد في داخل الاتحاد الجمركي نفسه . يجب أن تعملوا يا صديقي

العظيم ، يجب أن تقفوا حياتكم ليحقق العلم الالمانى فوق جميع البحار ،
ولئلا تستطيع انكثرتا ولا فرنسا اقامة مزاعمها على قطعة من الأرض
الألمانية ، وليكون الاتحاد الجرمنى صلباً دون انقطاع ، ولتأخذ الامبراطورية
الالمانية فى أوربة المكان اللائق بها وتجاهه بربرية الشرق وامبريالية البلاد
الغربية النعمة . ومن هنا نرى أن فكرة القومية الالمانية مرتبطة دوماً
بفكرة التوسع الامبريالى . ولم يكن لالمانيا علم بعد ، ولذا أراد
هؤلاء الالمان أن يروا هذا العلم خفاقاً على أوربة كلها ، وارتبطت عندهم
دوماً فكرة القومية الالمانية بفكرة عظمة المانيا الخارجية . وأوحى
فكرة العظمة هذه بفكرة الوحدة . وكان لسان حال هذه الليبرالية
القومية البروسية « صحيفة كولونيا » القديمة التى شابت هذه الفكرة
ابتداءً من ١٨٤٥ .

وهكذا تغير تماماً وضع الرينانيين السياسى . وفى اللاندتاغ الرينانى
لعام ١٨٤١ لم يكن لهم بعد إلا بالقضايا الاقليمية . ولكن ، تشكل
فيه بالتدريج حزب قومى خارجاً عن الطبقة النبيلة والكاثوليك . وفى
١٨٤٣ حلت قضية البلديات والحق الرينانى ، وزالت النعرة الاقليمية
المذهبية الدينية . وفى ١٨٤٥ طالب كامفازن بدعوة برلمان بروسي
وفى ١٨٤٧ كان الرينانيون متبشرين للدخول فى الحياة العامة فى بروسيا
الدستورية إلى جانب الأقاليم الاخرى . وفى « صحيفة كولونيا » كتب
بيكبروات ، فى شباط ١٨٤٨ « أصبحت العاطفة الوطنية للأمة البروسية
حاددة حتى ان كل عنصر للاقليمية غدا شائناً . وان جميع الاقاليم عند يدها
بأمل لبلوغ درجة راقية للقومية السياسية » . وهكذا أصبحت الليبرالية
الألمانية ، وبخاصة الليبرالية الرينانية ، مستعدة الآن للسير قدماً مع
بروسيا لصنع ألمانيا .

ولكن هذا المثل الأعلى اصطدم بسرعة بحجية أمل . لأن فريديريك - غليوم الرابع لم يكن بالملك الذي يعتمد عليه الرينانيون : فقد كان غامضاً وافكاره دخانية ويعطي الكلمات معنى خاصاً ، حتى ان محدثيه لا يفهمون ما يقول . ولكن هذا لا يسوؤه ، لانه يعتبر ان من علامة التفوق لفكرة الآ تفهم . وكان ، من جهة أخرى ، ابداعياً ، كان خطيباً ويجب القاء الخطب وعندما يتكلم يندفع بكلماته إلى أبعد مما يذهب فكره . ويحدث سوء تفاهم بينه وبين الرأي ، ولكنه لا يلبث أن يزول بعد أيام . ولم يكن فريديريك - غليوم ليبرالياً . كان تلميذاً لهالراً ، ولا يرى الاشياء الا بالتاريخ ، ويخشى الدساتير النظرية ولا يريد انزلاق قصاصة ورق بينه وبين شعبه ، كما يقول . وظلت سلطته الملكية صريعة التأثر جداً وحساسة .

وكان في الوقت ذاته مناصراً للقوميات ، ولكن مفهومه خاص عن المانيا ويختلف عن مفهوم الاحرار . لقد أظهر وطنية حارة ، وكانت مقتنعة عن حق بعدم كفاية الكونفدراسيون الجرماني ، ولكن مفهومه عن الريخ يختلف تماماً عن مفهوم الاحرار ويعتمد دوماً على أساس تاريخي . وأراد الاحتفاظ بالنمسا على رأس المانيا ، لأن النمسا ، بموجب الحق التاريخي ، قائد المانيا منذ الأزل . وكان يحترم النمسا احتراماً يمازجه الخوف وهذا ما منعه في ١٨٤٨ و ١٨٥٠ من القيام بمبادعات مناوئة للنمسا . ومن جهة أخرى ، كان يشعر بصعوبة الابتعاد عن الرقابة المألوفة والافكار التقليدية ، ولا يرى في الرايخ ، بالنسبة لبروسيا ، المهمة العسكرية ، وأن الحل الممكن في نظره يأتي من اتحاد بروسيا والنمسا الذي يضمن الوحدة الألمانية ويضع عظمة المانيا . لقد كان متعلقاً بالماضي ولا يريد أن يقوض البناء التاريخي البروسي أو البناء التاريخي النمساوي .

وخيب سلوك الملك آمال الليبراليين الألمان . وظهرت هذه الحقيقة على صعيد السياسة الداخلية ، وستظهر عندما تريد الأحداث في العام ١٨٤٨ على الصعيد القومي . والواقع ان الملك أبدى مقاومة عنيفة في إعطاء دستور لشعبه . وقد قال : « يجب أن يكون الملك في بروسيا نقياً في السلام كما هو في الحرب » . وكان يضع باستمرار مشاريع إصلاح قد ترضي الرأي الليبرالي دون أن تؤثر على حقوق الملك . ولكن هذا العمل كان صعب القيادة والوصول إلى غايته . وكانت نتيجة كل هذه التعايلات وكل هذه المشاريع التي بينها وهدمها ، ادخال الاضطراب في الادارة البروسية ، وأضعاف الحكومة فيها ، بعد أن ظلت تعمل جيداً حتى ذلك الحين ، وبالطبع ازدياد الاستياء ومطالب الخصوم . وأخيراً انتهى الملك باصدار براءة ٣ شباط ١٨٤٧ التي انشأت اللانداغ المتحد .

اللانداغ المتحد . - وكان اللانداغ المتحد يضم في برلين مجلس جميع الدیاطات الاقليمية التي تنعقد وتنتظر في القضايا المالية وتقسم من أجل القضايا الاخرى إلى هيتين : هيئة الأمراء وهيئة الطبقات الثلاث الدنيا . وفي هذا اللانداغ المتحد كما في الدیاطات الاقليمية ، كانت الطبقة النبيلة متفوقة : وجد لها (٣٠٠) صوت تمثل عشرة الاف مالك ، على حين أنه لم يكن للطبقات الباقية الاخرى الا (٨١) صوتاً تمثل أربعة ملايين رجل . وكانت سلطات هذا اللانداغ ضعيفة ، سلطة التصويت على الضرائب الجديدة وتقديم عرائض . واختص الملك بمشاوره اللانداغ في القوانين . وأخيراً لم يكن لهذا اللانداغ دورة انعقاد ، وإنما لجنة من ثمانية أعضاء ، عضو عن كل اقليم ، تنعقد كل عام لسماع التقارير التي تعرضها الحكومة عليها . كان هذا الاصلاح ضعيفاً ووهماً . وقد أكد الملك في خطاب افتتاح المجلس ، في ١١ نيسان ١٠ ، مفاهيمه الاستبدادية التي يرجع

العهد بها إلى العصر الوسيط ، وحقوق التاج ، وأنكر حقوق الشعب .
أثار الإصلاح البروسي خيبة أمل كبرى . وبدأت في المجلس الجديد
المعارضة الليبرالية وغرضها توسيع الامتيازات والتنازلات التي خولها الملك .
ومها يكن من أمر فان انعقاد اللاندتاغ أمام الملك كان قرينة على أن
بروسيا الملكية العجوز الأرستقراطية والنبيلة ، التي لا تفهم تعاون البلاد
مع الحكومة ، كانت ميتة . وكان أخو الملك ، الأمير غليوم ، وامبراطور
ألمانيا في المستقبل ، يشكو بالم زوال بروسيا القديمة ، بروسيا العجوز .

قضية شلزيغ - هولشتاين . - وفي الوقت الذي ارتسمت فيه حركة
الإصلاح في بروسيا اثرت في ألمانيا ، في ١٨٤٦ ، قضية الدوقيتين
الدانماركيتين أي قضية شلزيغ وهولشتاين . وكانت هذه القضية معبرة
عن طموح الحزب القومي الألماني وطرقه . ان كراهية شعب الدوقيتين
وبخاصة شعب هولشتاين ، للحكومة الدانماركية ، ومطالبة الجماعة
الألمانية على يد هذا الشعب ، كان من عمل الجامعيين في كيل بالمبادأة
التي قام بها من قبل الاستاذ دالمان . وابتداءً من ١٨٤٠ تعززت هذه
الدعاية الألمانية بأسائدة آخرين من الجامعة نفسها ، ونخص بالذكر منهم فالك
ودويسن وقد أثار هؤلاء الحقوقيين او المؤرخون الألمان قضية الحق الوراثي:
وفي الواقع لم يكن لملك الدانمارك كريستيان الثامن الا فجل واحد ، ولم يكن
لهذا النجل نفسه وارث . ولذا أثار الألمان قضية الترشيع للوراثة ، وعلى الأقل
من أجل الدوقيتين . ورشحوا لهما أي للدوقيتين أميراً من أسرة اوغستانبودغ
وأمام حركات المطالبة الألمانية فكر ملك الدانمارك باشعال النار .
وتحت تأثير حزب دانماركي بخاصة ، حزب من الرجال السياسيين ،
يسمى حزب الآيدو ، والآيدرغر صغير يفصل الدوقيتين عن باقي الدانمارك ،
ذكر الملك في رسالة مفتوحة ، في ١٨٤٦ ، حلاً بمكناً : وذلك بأن

ربط بشكل وثيق الشارفيغ واللاونبورغ بالدانمارك ، ولكنه صرح بأنه على استعداد للتخلي عن هولشتاين ، لجعل منها بالتالي وحدة سياسية المانية أمام باقي الدولة الدانيماركية أصلاً .

ولكن ، أمام هذا الحل ، الذي يقسم الدوقيتين ويتخلى عن الشارفيغ نهائياً ، كان رد فعل الالمان في هولشتاين وفي الكوفدرايسون الجرمانى عنيفاً : احتج أساتذة كيل على الرسالة المفتوحة ، ودعم احتجاجهم برسائل أقت من مختلف الجامعات الالمانية وتناصر المانيي الدوقيتين . وطرح دالمان بذلك كراساً ، وكذلك آرندت الشاعر العجوز ، وذكر بأن بحر الشمال والبالطيك ، منذ ثلاثمائة عام ، بجران ألمانى ، وان الانكليز والبلجيكيين والهولانديين انتزعوا بحر الشمال من الألمان . وإن التخلي عن هولشتاين يعنى الخطورة بضياع البالطيك أيضاً . ونظمت أغاني شعبية وكانت احدى هذه الاغاني شعبية بخاصة في العام ١٨٤٧ كما كانت أغنية بيكر ، الراين الألمانى ، في العام ١٨٤٠ . وللدلالة على أن ألمانيا كانت تعتبر الدوقيتين قطعتين من ألمانيا ، عقد في لوبيك ، في ١٨٤٧ ، مؤتمر جرامة وفقهاء لغة ومؤرخين المانيين . وفي هذا المؤتمر طالب الاخوان غريم والأستاذ دالمان بالدوقيتين لألمانيا . وهذه القضية ، التي افتتحت في ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ، كانت فاتحة للجامعة الجرمانية التي ستظهر عنيفة في العام ١٨٤٨ في برلمان فرنكفورت .

وهكذا كان اضطراب الأفكار عاماً قبيل ثورة ١٨٤٨ : في بروسيا للحصول على اصلاحات سياسية جوهرية . وفي ألمانيا لصالح الوحدة الألمانية . وتجمعت الأحزاب المختلفة : عقد الراديكاليون (الجذريون) مجلساً في اوفامبورغ ، في ١٢ ايلول ١٨٤٧ ، وعقد الودوديوت المعتدلون مجلساً آخر في هينهايم في ١٠ تشرين الأول . ووضع هؤلاء

المعتدلون برنامج مطالبهم في الوحدة . واختلطت المطالب القومية بالمطالب الليبرالية ، وكانت هذه المطالب أكثر تعقيداً مما رأينا في إيطاليا . وتعددت مفاهيم القومية . ووجدت الفكرة القومية مرتبطة أيضاً بعناصر محافظة . كما ظهرت العقائدية القومية الألمانية أكثر لبساً وأكثر تنوعاً من العقائدية القومية في إيطاليا .

وعدا ذلك كانت الحالة الاجتماعية في ألمانيا معقدة جداً . فقد وجد في ألمانيا توضع طبقات اجتماعية لا نجده في إيطاليا . يوجد أولاً في الأسفل : طبقة الشعب الجامدة التي لم تشترك في هذا الاضطراب وهذه المطالب كما في شبه الجزيرة الإيطالية . وتأتي فوقها الطبقة البورجوازية ، وهي مستتيرة جداً وتتمتع بثروة اقتصادية هامة وقد بدأت بتصنيع البلاد وبخاصة في الغرب وفي ساكس وفي سيليزيا ، وهذا ما لم يوجد في إيطاليا . ثم تأتي الطبقة النبيلة ، وكانت تتمتع بالامتيازات الاقطاعية ، إلا في الغرب ، وعلى أي حال كانت لها ملكية الأفيان في كل مكان . إذن يوجد في ألمانيا ثلاث طبقات متميزة . ولكن يوجد ، بالإضافة ، بين البورجوازية والطبقة النبيلة ، طبقة معترضة لا نجد مثلها في إيطاليا ولا في فرنسا ، وهي طبقة الألقاب والمناصب ، وتتألف من كبار الموظفين ، وأساتذة الجامعة ، وكبار القضاة المحلين ، وتدور في فلك الحكومات ، وتحصل من هذه الحكومات على الألقاب والمرتبات ، وتريد أن تختلط بالطبقة النبيلة وتشكل عنصر انتقال بين البورجوازية والطبقة النبيلة . وأخيراً ، تستحكم في ألمانيا نعوات عملية نشيطة جداً وحية جداً . ونجدها أولاً في الحكومات وفي مجموع جهازها الإداري . وهي لا تريد أن تموت بل ترغب في الحفاظ على إطار الدول المستقلة المنفردة . وتوجد هذه النعرة أيضاً في الشعب ، في أحزاب الشعب الألماني الذي يشعر في كل

دولة بوطنيته الاقليمية. وعندما يتكلم عن الوطنية في بروسيا ، انما يراد بذلك عاطفة البوسيين الخاصة بروسيا، وكذا الحال في بافاريا ، ولا يراد وطنية عامة لكل المانيا . وإلى جانب هذه النعرات السياسية والحكومية نجد في ألمانيا لا مركزية فكرية لا نجد ما مثلاً في فرنسا ، وبذلك ينقص المانيا الرأس المنسق ، لأنه لا يوجد فيها هذا الدماغ الوحيد الذي هو باريس في فرنسا ويمكنه أن يفرض مبادئه على جميع البلاد . وأخيراً ، نجد في الصعيد الحلفي لكل هذا التعقيد ، في السياسة وفي الدبلوماسية معاً ، عمل دولتين كبيرين أوربيتين ، تمتزجان بألمانيا وهما : النمسا وبروسيا .

وعندما يتاح للألمان الماضي في تحقيق هذه الوحدة التي يطالبون بها بحماسة وحرارة ، أي حين ثورة ١٨٤٨ ، نرى انطلاق المصالح والنظريات المتناقضة التي تعمل في اتجاه معاكس ، حتى ان تحقيق الوحدة ، في الوقت نفسه ، وهذا ما يلفت النظر ، يفجر جميع القوى التي تفتت المانيا .

الفصل الخامس

الثورة الأوربية

عام ١٨٤٨

لقد انتهى بنا المطاف إلى ختام تحقيقنا الطويل عن تشكل الروح القومية في أوربية، أي إلى ثورة ١٨٤٨ ، وغرضنا الآن ان نرى، في هذه الثورة ، مكان حركة القوميات . ولكن يجب ، قبل كل شيء، أن نلقي نظرة على الثورة نفسها ، ومن ثم ندرس بخاصة الحركات القومية في ايطاليا ، والنمسا ، والمانيا .

إذا استثنينا اليونان وبلجيكا نجد أن البلاد الاوربية الأخرى في ١٨٤٨ لم تتغير منذ ١٨١٥ . ولكن الانقلاب المعنوي ، الذي حدث في الثلاثين سنة الماضية ، كان عظيماً وفي العام ١٨٤٧ ، يمكن القول ان فوران الأفكار بلغ درجة أصبحت فيها أوربية العجوز بالية ، ولم تعد أكثر من واجهة ، وان التوازن الاوربي بات ضعيفاً للغاية . ونجد الدليل على ذلك في تفاوت النسب بين الأسباب المباشرة لمختلف الثورات، التي كانت على العموم حوادث تافهة ، وبين سعة الانقلاب الذي يمثله هذه الثورات نفسها التي حدثت بتأثير عوامل عميقة .

لقد ضربت جميع الأسس العقائدية للنظام السيامي الذي وضع عام

١٨١٥ ، وغدت الحالة تتضمن تبايناً بين نظام الحكومات القائم وبين القيم الروحية التي تحرك رعاياها . وهذه العقائدية ، كما رأينا ، معقدة ، وهي اجمالاً مزدوجة : فمن جهة ، فكرة الحرية ، ومن جهة أخرى ، فكرة القومية . تقتضي الاولى تغييراً في نظام الدول الداخلي ، وتتضمن الثانية تغييراً في أساس هذه الدول نفسه ، وفي توزيعها ، وبالتالي انقلاباً أعظم وأعمق من الأول بكثير . ولكن سبق كاث للحرية ، في ١٨٤٧ ، لأن النهوض العام للحركة الفكرية جعل منها ضرورة . وهكذا ظهرت الحرية في كل مكان شرطاً أولياً لتحقيق القومية . ولا بد لنا من أن نذكر أن هنالك اختلافاً عظيماً في مفهوم القومية ، وتفاوتاً كبيراً في درجة المطالب التي وصل اليها وعي القومية . ولذا يوجد بعض الصعوبة في عزل ما هو حر ليبرالي وما هو قومي في حركة ١٨٤٨ .

١ - بوادر الثورة

لقد نشبت الثورة في بداية ١٨٤٨ ، ولكنها سبقت ، في الواقع ، بسنة اضطراب كاملة ، وفي وقت ضعفت فيه مقاومة الحكومات أمام الشعوب ، ولم يبق اتفاق بين الحكومات للحفاظ على الحالة التي وجدت في ١٨١٥ وكانت قاعدة السنوات الاولى من العهد الرجعي . لم يكن الحلف المقدس الا بين حكومات الدول الثلاث : روسيا ، النمسا ، بروسيا ؛ ولكن اعيد انشاؤه في ١٨٣٣ ثم جدد ، وآخر تجديد كان في ١٨٤٨ . وفي الواقع ، ان الحكومات الثلاث لا تتفاهم إلا عندما تقتضي المصلحة العامة هذا الاتحاد ، كما في مشكلة بولونيا . والشخص الوحيد الذي حافظ بحق على مذهب الحلف المقدس ، هو قيصر روسيا نيقولا الأول وقد ضعف مترونيخ بتأثير السن والعجز وهوجم في حكومة

فينا نفسها ، وفي حلقات البلاط ، حتى انه قبل نفسه ببعض التغييرات في نظام الدولة ، وبعض التطلعات في الحركة القومية . اما الثالث ، فريدريك - غليوم الرابع ، فلقد رأينا أنه كان شخصاً رخواً متقلباً لا يستقر على حال ، وفي حالة غنج مع بعض تطلعات العصر ومن الممكن القول ان حكومات الحلف المقدس لا تؤمن بعملها في ذلك العصر . اما الحكومات الاخرى ، كفرنسا وانكلترا ، فقد اضطربت منذ ١٨٤٦ بسبب الزواج الاسباني . ويبدو أن سياسة بالمرستون كانت متجهة نحو ضرب سياسة لوي - فيليب وغيروا ، باعتبارهما محافظين ، لتجعل من نفسها محرضاً في أوربة . ومع ذلك فان اتفاق فرنسا وانكلترا كان ضرورياً لتوجيه الشعوب وتغيير حالها تدريجياً وسامياً .

الأزمة الاقتصادية . - ان حركة التطلعات الليبرالية والقومية التي حللناها ، قد حلت في الطبقات الفكرية ، وفي البورجوازية وفي الطبقات العليا في المجتمع ، ولم تتغلغل في الجماهير ، حتى في البلاد التي كان تطور هذه الافكار مندفعاً فيها أكثر من غيرها ، مثل فرنسا . ومع هذا فإن الأزمة الاقتصادية وضعت مؤقتاً هذه الجماهير تحت تصرف النخبة ، وان ظهور الجماهير على المسرح السيامي ضرب الحكومات بالذهول والعجز . ولا مجال هنا لتحليل هذه الأزمة الاقتصادية . حسبنا ان نرى لأي درجة وجهت حركات ١٨٤٨ . ان الأزمة الاقتصادية التي خيمت آنذاك كانت أزمة من نوع سابق ، وأساسها زراعي . ولم تكن بعد أزمة فيض انتاج كالأزمات التي عرفتها حركة الصناعة الكبرى فيما بعد وأولاهما كانت أزمة ١٨٥٧ . لقد كان اصل الأزمة الجذب والقحط وفقدان المواد الغذائية ، فهي أزمة زراعية سببها موز البطاطا الذي قضى على محصول ١٨٤٥ كاملاً وبخاصة في ايرلنده وفي الفلاندر والبلاد المنخفضة

وألمانيا . وفي السنة التالية ، في ١٨٤٦ كانت النكبة في الحبوب : فقد أباد الجفاف المفاجيء والحرارة الاستثنائية المحصول ، في وقت لا توجد فيه الاكداس من العام الفائت . وفي بداية ربيع ١٨٤٧ ، ظهرت أزمة المواد الغذائية بشكل محسوس ، وكانت خطرة بخاصة في اوربة الشمالية وفي ألمانيا . وكانت نتيجة هذه الأزمة الزراعية الجذب وغلاء الحياة . ، وبالتالي بؤس الطبقات الشعبية في كل اوربة .

وكان المظهر الثاني للأزمة تقدياً ومالياً ، ويرجع إلى مبالغة الاستثمارات والمشاريع التي طرحت في العشر سنوات الاخيرة . وفي آخر ١٨٤٦ وفي ١٨٤٧ بدأت المشاريع الاستثمارية بالانهيار ، فشب ذلك توقفاً في العمل في كثير من النقاط . فقد انهارت بعض الشركات الكبرى في انكلترا وفرنسا وألمانيا واضطرت أن تقلص اعتمادها ، وفي كل مكان تقريباً ، أصيبت الأشكال الصناعية الأخرى بالأزمة . وارتفعت الأزمة الصناعية فوق الأزمة النقدية . وكانت حالة الصناعة ضعيفة ، بسبب الانقلاب الذي أحدثه استعمال الآلة في العالم الاقتصادي ، والمرور التدريجي ، الذي بدأ حديثاً ، من الصناعة اليدوية الحرفية إلى الصناعة الرأسمالية . حدث الضيق في المنتجات قبل غيره ، وكان التوقف عن العمل نتيجة له ، وبالتالي التسريحات ، والبطالة التي أثرت بخاصة على البلاد المتصنة ، بشكل طبيعي ، أي انكلترا وفرنسا ، وبلجيكا وألمانيا . ولقد أصابت هذه الأزمة الصناعية الصناعات الريفية في اعماقها فلكت عموماً في هذه القضية ..

وتجلت هذه الازمة بشكل طبيعي باضطرابات اجتماعية ، وهذا ما يمتنا في الموضوع ، وهذه الاضطرابات الاجتماعية كانت على نوعين :

حركات معاشية وحركات صناعة عمالية . وكانت سنة ١٨٤٧ مفعمة بالاضطرابات الاجتماعية . أما الحركات التي سببها فقدان الأرزاق ، وحلت في الأرياف ، فقد ظهرت ، في فرنسا ، بما كان يسمى قديماً « هيجانات » أي حركات فلاحين بسبب الجوب وبسبب الأسواق ، الخ ... وقد جرت خاصة ، في وسط فرنسا وغربها ، وكانت خطيرة خاصة في الفلاندر الفالونية التي لم تنهض من هذه الأزمة ، وفي البلاد الرينانية وفي فرتامبورغ ، وأخيراً في إيطاليا ، في شمال لومبارديا ، وفي جنوة ، ورومانيو ، وتوسكانه . وفي النمسا ، سببت الأزمة في ١٨٤٦ ثورة الفلاحين الغاليسيين الذين قتلوا عدداً من الأمراء والبورجوازيين . وإلى هذه الأسباب الاقتصادية في حدوث الاضطراب يضاف أيضاً الحقد العرقي الذي كان يملك الفلاحين الروتنيين ضد الملاكين البولونيين ؛ وفي ربيع ١٨٤٧ حدثت حركات مشابهة في فينا .

وإلى جانب اضطرابات الأرزاق قامت حركات عمال الصناعة ، من اضطرابات ومظاهرات مختلفة ، كانت تنقلب قليلاً أو كثيراً إلى ثورة . وكانت الحركات في فرنسا بسيطة ومنعزلة ومتفرقة ، بينما كانت حركات العمال خطيرة في انكلترا ، وفي المناطق القطنية والمعدنية في الفلاندر ، وفي ألمانيا ، وفي سيليزيا ، وفي براندنبورغ ، وفي وستفاليا . وفي الواقع لا يوجد بعد في الأزمة الصناعية والعمالية هذا الدواء التي سينتظم بعد ١٨٤٨ ، وهو الهجرة . لقد كان الناس ، في أوربة الوسطى ، متعلقين بالترايب بسبب النظام الاقطاعي أو بسبب التشريع الذي يمنع الهجرة . وباستثناء إيرلنده ، حيث كان لانكلترا تشريع حر ، لم تكن الهجرة دواءً للأزمات الصناعية ، كما ستكون عادة في السنوات

التالية . ومن الواضح في هذه الظروف ، التي لا يستطيع فيها العمال والفلاحون البائسون أن يهاجروا ، ان تتجلى الحركة بالاضطرابات والثورات . وفي المانيا ، كان للحوادث مغزاها ومعناها : فقد بلغ غلاء السلع في العام ١٨٤٧ ، بالنسبة للسنوات العادية ، نسبة ٨٣٪ ، ونقصت الأجور ، بسبب الأزمة ، بنسبة ١٥٪ . وتشكلت رابطات عمال في كل مكان ، وفي شتاء ١٨٤٧ - ١٨٤٨ كان باستطاعة الأزمة الصناعية ان تضع في خدمة الثورة عشرين ألف عامل تقريباً . ولم تكن الأزمة الاقتصادية سبباً في الثورة ، ولكنها توضح سعتها وعموميتها ، وتساعد على انتشار النظم الهدامة . ولذا وجد الثوريون جميع التسهيلات لتجديد الجماهير الشعبية ضد الحكومات .

العوامل الدولية . - لقد نشبت الثورة في كل مكان عام ١٨٤٨ وبالأجمال في كل مكان في وقت واحد ، ولم تكن من عمل منظمة دولية . إن وحدة الأسباب ، وتقليد البلد للآخر توضحان لنا تواجد هذه الحركات معاً . كان لكل واحدة منها أسبابها الخاصة ، وكل واحدة منها اتسعت بشكل منعزل عن الأخرى . وفي ذلك الحين أيضاً وجدت منظمة ثورية دولية آخذة بالتشكل ، ولكن لم يكن لها من الوقت ما يجعلها تلعب دوراً ، وكانت من عمل الشيوعيين الالمان : وذلك ان عمالاً ثوريين ألمانين لجؤوا إلى فرنسا بعد ١٨٣٠ وأنشؤوا في عام ١٨٣٦ جمعية سرية تسمى « عصبة العادلين » ومن الطبيعي أن يكون شكلها شكل المنظمات الثورية المعاصرة . فهي تتألف من جماعات أساسية تسمى « القومونات » ، وتتحد هذه فيما بينها في منظمات أوسع تسمى « الدوائر » ، وهذه تتحد في منظمة أكبر تسمى « المؤتمر » وهو يسمى « اللجنة القومية » . وكانت عصبة الألمان العادلين هذه على اتصال بالجمعيات العالية الالمانية الموجودة

في ألمانيا ، كجمعية المطالعة (القراءة) ، وهي جمعيات نقاش بسيط ، وتكثر بخاصة في المنطقة الريفية . وكانت أيضاً على صلة بالجماعات الألمانية في سويسرا وبلجيكا ؛ ومن جهة أخرى ، على صلة بالجمعيات السرية الثورية في فرنسا ، والحركة الميثاقية في انكلترا . وكان المحركون لعصبة العادلين عمالاً ألمان مثل فايتلينغ ، وكان عاملاً خياطاً ، وكذلك شاير وياور . وعندما نشبت ثورة ١٨٣٩ في باريس واخلقت وأثارت تحقيقات وتدابير انتقامية ، نقل هؤلاء الرجال مقر حركتهم إلى لندن في العام ١٨٤٠ ، وإلى بروكسل ، وكان مذهبهم شيوعية مسالمة وعاطفية . وفي هذه السنة كان عملهم في سيات . الفوا أول جمعية دولية (أمية) في لندن وسموها « الديموقراطيون أصدقاء كل أمة » ، بعد قليل على وصولهم ، في ١٨٤٤ ، ولكن نشاطهم كان ضعيفاً جداً .

ثم قامت في هذه الجمعية ثورة داخلية ، على يد مفكرين ألمان ، مثل آنغلز وكارل ماركس ، ولم يشترك بها العمال ، وحولت الحركة : وأعدت في ١٨٤٦ خطة منظمة دولية ونظمت لجانها في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وانكلترا في آخر ١٨٤٦ و ١٨٤٧ . وفي صيف ١٨٤٧ انتظمت الحركة نهائياً وأخذت اسم « العصبة الشيوعية » ، وفي ايلول ١٨٤٧ بدأت بنشر مجلة تسمى « المجلة الشيوعية » ، وفي هذه الحركة الجديدة خلع آنغلز وماركس فايتلينغ ، وأخذوا على عاتقها القيام بمهمة تحرير برنامج الجمعية الجديدة . وأقاموا ، مقام شيوعية العمال - الألمان السابقة ، مذهبهم الخاص بهم أي جماعية وسائل الانتاج ، والفكرة التي لا يمكن اجتنابها ومن الضروري توطيدها في كل مكان ، بسبب الحركة الصناعية ، إلا وهي نزاع الطبقات الذي يؤدي إلى شكل جديد للمجتمع . وطالبا بتوك

الطرق المتبعة حتى الآن في البحث عن تحسين حالة العمال ، هذا التحسين الذي لا يمكن أن يكون الاجزئياً ، وقالوا : ان الطريقة الجديدة يجب أن تكون في التخلي عن الحركات الثورية المحلية ، للانصراف إلى تهيئة دائمة لثورة شاملة تغير المجتمع كلاً وتم ، دون اعتبار لبلد ، على أساس فصل الطبقات ، وتؤدي إلى دكتاتورية الطبقة الكادحة . وأخذوا على عاتقها تحرير بيان للمجتمع ، ولكن هذا البيان لم يعد إلا في آخر كانون الثاني ١٨٤٨ . وفي الوقت الذي نشبت فيه الثورة في كل مكان كانا في سبيل تجليد الكراس ، ولم يصدر البيان الشيوعي إلا بعد الثورة ، ولذا لم يكن له تأثير ملحوظ في الحركة الثورية . وهذا البيان ينكر ، فيما يمتنا ، وهذا الحادث هام ، المفاهيم القومية وينتهي بالعبارة الشهيرة . « يا أعمال جميع البلاد اتحدوا » .

وهناك عنصر رابطة دولية بين البلاد ، وبين الحركات الثورية ، وهو اللاجئين السياسيون ، الذين طردوا من بلادهم ، اثر المؤامرات أو الأعمال الزجرية الحكومية ، واستقروا في فرنسا ، وسويسرا ، وانكلترا ، وبلجيكا . وكثيرون منهم عادوا إلى وطنهم بعد أن فتحت حركات ١٨٤٨ الحدود واشتروكو عندئذ بنزاع الأحزاب في داخل بلادهم . وبعضهم ، وهم أكثر حماسة ، تبنا صيغاً جمهورية ، وقاموا بمجهود ، في الخارج ، لتنشيط ثورة بلادهم ، ليعودوا اليه والسلاح بيدهم ، وليحاولوا استلام السلطة أو تحويل الثورة بغزو المهاجرين القدامى . وهكذا تشكلت عصابات مسلحة « جوقات » مختلفة حاولت خاصة أن تدخل المانيا ، حيث ظلت الحكومات على شكلها القديم ، وكبعت بالتالي جماح الثورة . انطلقوا من فرنسا وسويسرا وقاموا بمحاولات تاريخ الحركات القومية م (١٥)

عديدة مختلفة : قاموا على بايجكا بمحاولتين هزيلتين لم تؤدبا إلى شيء :
في ٢٥ آذار على كويشفون ، وفي ٢٩ آذار بالقرب ، من موسكوون
على قرية ويسكون - تو . وحركة السافوازيين على شامبوي ، من ٣٠
آذار إلى ٤ نيسان ١٨٤٨ . وأخيراً قامت في ألمانيا الغربية والجنوبية ،
حركة افترنت بثورة الفلاحين والعمال ، في آخر نيسان ١٨٤٨ . وكان
بين هؤلاء اللاجئين من لم يكن لهم وطن ، مثل البولونيين ، وليس لهم
بلد يرجعون إليه ، ولذا كانوا يشتركون بجميع الثورات . وهكذا
نرى البولونيين من جنود ومن قادة في جميع هذه الجيوش المؤلفة من المتطوعين
في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ .

وبالأجمال ، إذا استثنينا الجو العام والفرص التي تتيحها هذه الثورات
بعضها لبعض ، أمكننا القول بأنه لا يوجد عوامل دولية في أساس ثورات
١٨٤٨ . لقد سبقت الثورة باضطرابات عامة تقريباً في أوربة الوسطى
في ١٨٤٧ اشتبكت فيها الحكومات مع شعوبها وفيما بينها . وكانت هذه
الحركات على نوعين : دولية وداخلية .

القضايا الدولية . - كانت المشاكل الدولية مزدوجة : الثورة
البولونية والحرب الأهلية في سويسرا ، وقد أدت كل من هاتين الحركتين
المحليتين إلى أزمات دولية .

الثورة البولونية . - أفاد البولونيون من الليبرالية التي أقرها في
بروسيا فريدريك - غليوم الرابع لتشكيل مركز ثوري في دوقية
بوزن . وحاول هذا المركز أن ينظم ثورة في بولونيا البروسية والروسية
والنمساوية . وعندما اندفع تنظيم البولونيين طلبوا زعيماً من الهجرة
البولونية في باريس ، وكان هذا الزعيم الذي أتى اليهم به ضابطاً قديماً في
حركات الثورة عام ١٨٣٢ ، واسمه ، ميروسلاوسكي (١٨١٤ - ١٨٧٨) ،

وكان في الوقت ذاته صحافياً ، نشر في ١٨٣٣ باللغة الفرنسية « تاريخ الثورة البولونية » ، وترجم هذا الكتاب إلى البولونية في العام ١٨٤٣ . وكان ميروسلاوسكي رجلاً جريئاً ، مفعماً بالآيمان ، خطيباً ، وقائد رجال ، ولكن ينقصه روح المتابعة والصلابة والكفاءة العسكرية . وكانت التعبئة العسكرية لهذه الثورة غير كافية وحدد قيام الثورة في ٢٢ شباط ١٨٤٦ ، ولكنها أخفقت بحالة يرثى لها .

في بروسيا ، أعلمت السلطات سلفاً ، واستطاعت ، قبل انفجار الحركة ، أن توقف ميروسلاوسكي وسبعائة مشبوه ، وأجري تحقيق أدى إلى القبض على مجموع المنظمة . وفي ١٨٤٧ حكم على ميروسلاوسكي وعشرة من شركائه بالموت ، ولكن عفي عنهم وزجوا في السجن . وقد ألقى ميروسلاوسكي للدفاع عن نفسه ، في ٥ آب ١٨٤٧ ، خطاباً ، طبع ووزع كراساً ، وفيه يجد الفكرة الثورية البولونية ، ويصرح بأن الحركة موجهة في الأساس ضد روسيا واختتم خطابه بقوله : « يوجد مؤامرة دائمة في بولونيا » ، ونشر خطابه في جريدة « الإصلاح » في باريس .

في غاليسيا ، قامت الضابطة النمساوية بتوقيفات وقائية في لامبروخ ووافقت الحركة من أصلها . وكان البولونيون في هذه المحاولة ضحية نظرياتهم الاشتراكية : وذلك أن الفلاحين الروتينييين ، الذين اضطهدهم الملاكون وتألّموا من الأزمة الزراعية ، فهموا هذه المذاهب الاشتراكية وألقوا بأنفسهم على ملاكهم ، وكان يحرضهم في الخفاء ، على ما يبدو ، الضباط النمساويون الذين أعطوا حتى عشرة فلورين على رأس كل ملاك ؛ وهكذا قتل ١٦٢ ملاكاً بولونياً على أيدي فلاحهم .

ولجأ هؤلاء الثوار البولونيون إلى أرض جمهورية كراكوفيا الصغيرة ، أي

القطعة الوحيدة من بولونيا التي مازالت موجودة، وأطاحوا بالحكومة الديموقراطية. ولذلك قامت الحكومات الثلاث المجاورة برد فعل مباشر ، واحتلت الجيوش الروسية والنمساوية والبروسية أرض جمهورية كراكوفيا ، كما فعلت ذلك من ١٨٣٦ إلى ١٨٤١ اثر حركة مماثلة . وأكدت الحكومات للدول الأخرى بأنها تريد القيام بعملية ضابطة مؤقتة . وسجل غيزو والمرستون هذا التعهد الرسمي الصريح باسم معاهدات ١٨١٥ . غير أن الشقاق بين المرستون وغيزو كان فرصة بالنسبة إلى مترونيخ ، فانتزها لتحويل هذا الاحتلال إلى انضمام . وبعد أن تقام مع القيصر وسد اطماع بروسيا ببعض امتيازات اقتصادية ، وجه ، في ٦ تشرين الثاني ، إلى فرنسا وانكلترا مذكرة تشير إلى أن النمسا ضمت جمهورية كراكوفيا لتوطيد نظام التملك السابق لعام ١٨٠٩ ، وذلك لوضع حد لحالة التآمر الدائم في أرض كراكوفيا . وهكذا زالت آخر قطعة من بولونيا . وكانت قيمة هذه الأرض رمزية أكثر مما هي حقيقية ، ولكن هذا الضم أثار هياجاً عظيماً ، بالطبع ، لدى الدوائر الليبرالية في اوروبا ، وخاصة في فرنسا : حاول غيزو أن يتباحث مع انكلترا بشأن تدخل للاحتجاج على هذا الضم ، ولكن المرستون لم يكن متهيئاً لذلك ، ولم يكن للمذكرتين ، مذكرة انكلترا ، في ٢٣ تشرين الثاني، ومذكرة فرنسا ، في ٣ كانون الأول ، إلا قيمة افلاطونية . وكانت اخفاق هذه الثورة البولونية آخر اخفاق قومي ، في أوروبا ، قبل ثورة ١٨٤٨ .

الحروب الاهلية في سويسرا . - أما الحرب الأهلية في سويسرا ، فقد نجمت عن حركة معقدة وكانت في آن واحد خلافاً سياسياً ، بين المحافظين والديموقراطيين المسمين هنا « الحزب الراديكالي » ، وخلافاً

دينياً بين البروتستانت والكاثوليك ، وكان كل من الطرفين مندفعاً في نظرياته ، بعضهم في اتجاه الفكر الحر ، وآخرون في الاتجاه الروماني البابوي الكاثوليكي (حركة ما وراء الجبال) الذي نما منذ بضع سنين . وكانت أيضاً حركة قومية . وما يمنا هنا في هذا الاتجاه ، هو أنها أعربت عن رغبتها في سويسرا بتعزيز الروابط الاتحادية ، وخلق وحدة سويسرية بما لم يكن سوى جمع من الكانتونات المتحدة ، وبالجملّة استعادة تقاليد الوحدة السويسرية التي تمت على يد فرنسا من ١٨٠٣ إلى ١٨١٤ . وقد تجلّت هذه الحركة نحو الوحدة باسمي « حركة التجديد » التي بدأت غداة ثورة ١٨٣٠ ، والتي أصلحت بموجبها تدريجياً دساتير مختلف الكانتونات على أساس العقلانية والمساواة ، والتي بموجبها أيضاً وضع مشروع اصلاح الدستور العام ، الدستور الكونفدرالي وأخفق هذا الاصلاح في ١٨٣٣ ، ولكن الحركة لصالح وحدة سويسرا استمرت على يد جمعية « الاتحاد القومي » وهو اسم معبر وله مغزاه . وكانت حركة الاحرار القوميين السويسريين هذه بالطبع على صلة بجميع الحركات الليبرالية في الدول المجاورة ، وبخاصة بالاحرار الألمان الذين التجؤوا في معظمهم إلى بال وخاصة إلى زوربخ حيث أعطت السلطات الكانتونية كراسي جامعية وادّعاء ووظائف عامة إلى رجال مثل بوخو أو شتواوس . ولعلنا نذكر أن جمعية « أوربة الفتاة » التي أسسها ماتريني في العام ١٨٣٤ كانت في سويسرا ، وان عدة حوادث قامت على يد اللاجئين في سويسرا وضعت الحكومة السويسرية في نزاع مع الحكومات المجاورة ، وقد دعم الراديكاليون السويسريون رفقاءهم الاجانب ، باسم استقلال سويسرا والمبادئ الديمقراطية . هذا فضلاً عن أن تحريض الأفكار

سبب في ١٨٣٣ خلافات محلية عديدة ، بل وبعض ثورات في داخل الكانتونات .

وتجسدت هذه المنازعات أخيراً بنضال لأجل المدرسة ، ولأجل التعليم الابتدائي بين الراديكاليين ، أنصار التعليم العلماني ، والكاثوليك الذين يريدون أن يعهدوا بالتعليم الابتدائي إلى اليسوعيين . وارتبطت مشكلة المدرسة على هذا النحو بمشكلة الجمعيات الرهبانية ، وولد هذا النزاع ، في هذه المرة ، أحزاباً قومية تجاوزت حدود الكانتونات التي تهم السويسريين جميعاً .

قام المتطوعون الراديكاليون بمحاولتي هجوم على لوسرن في آخر ١٨٤٤ وبداية ١٨٤٥ ، فسببتا تشكل عصبة دفاع مؤلفة من السبع كانتونات السويسرية الكاثوليكية ، وكما يقول بيانها بغية « الدفاع عن حقوق سيادتها وأراضيها » . وأخذت هذه العصبة اسم « الزوندربوند » . وكانت لها مجلس حربي وتعتمد على ضريبة تسجيل تدفعها الكانتونات السبع . وانتقلت القضية ، على هذا النحو ، إلى الصعيد القومي ، إلى صعيد السلطات العائدة للكانتونات والحكومة الاتحادية . وكان نجاح أحد الحزبين منوطاً بالأكثرية في المجلس الاتحادي : وقد كسب الراديكاليون الكانتونين الذين يعطيانهم أكثرية اثني عشر كرسيّاً وهما كانتون جوفيف بثورة صغيرة ضد الباتريشيا قامت في ١٨٤٦ ، وكانتون القديس - غال بنتيجة انتخابات أيار ١٨٤٧ . وبعد أن حصل الراديكاليون على الأكثرية في المجلس الاتحادي ، اتخذوا ، في تموز ١٨٤٧ ، في الديباط ، قراراً مبدأ .

١ - ان الزوندربوند يناهض الوحدة الاتحادية .

٢ - إعادة النظر في الدستور الكونفدرالي .

وفي الدورة التالية ، دورة تشرين الأول ١٨٤٧ قرر الديباط .

٣ - حذف الزوندربوند بالقوة .

أمام هذا التهديد الراديكالي ، وجه الكاثوليك نداء يستجدون بساردينيا والنمسا وفرنسا . وبينما كانت الدول ، بناء على اقتراح متوينخ تتناقش فيما بينها على صيغة التدخل ، باسم الحقوق التي تخولها إياها معاهدات ١٨١٥ ، منشئة الكونفدراسيون السويسري ، حاول بالمرستون جهد المستطاع أن يطيل هذه المفاوضات ما أمكن . وقام الراديكاليون السويسريون بعمل قوي ومريع : الفوا على عجل جيشاً ، وسلموا قيادته إلى الجنرال دوفور ؛ وخذل اللوسرنيون في رتامبرغ ، في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٤٧ ؛ وخضعت الكانتونات الأخرى . ودامت الحملة ستة وعشرين يوماً . وهذا النصر الذي أحرزه الجنرال دوفور جعل التدخلات الدبلوماسية الصرفة ، التي قامت بها الدول ، غير مجدية . وارتبطت بهذه الارادة القومية ثورة قامت في كانون الثاني ١٨٤٨ ، في امارة نوشاتيل التابعة للملك بروسيا ، وأطرحت السيادة البروسية ، وانتظمت في كانتون سويسرية . وهكذا انتصر المبدأ القومي في الوحدة والاستقلال في آخر ١٨٤٧ وبداية ١٨٤٨ ولم يبق في هذا الاتجاه الا اصلاح الدستور الكونفدرالي .

الثورات الداخلية في أوروبا الوسطى . - أما الثورات الأخرى التي سبقت ثورة ١٨٤٨ ، وكانت من طلائعها ، فقد كانت داخلية ، وقامت في اوروبا الوسطى دون ان تتجاوز حدود الدول التي حدثت فيها .

الثورة في المانيا . - لقد اثار دفع الفكرة القومية قضية دوقتي .

شلفينغ - هولشتاين التي ألحنا إليها سابقاً . ولندكر أن المؤتمرات الجرمانية التي بدأت قبل عامين كانت تطالب بتشكيل برلمان ألماني ، وأن جريدة ألمانية انشئت في تموز ١٨٤٧ ، في كولونيا ، واسمها « الصحيفة الألمانية » ، لد هذه الحركة القومية ، وأن العاطفة العامة ، في أن اصلاح الكونفدراسيون الجرمان ضروري ، كانت واسعة ومنتشرة حتى أن الملك فريدريك - غليوم الرابع اعتقد بضرورة اقتراح هذا الإصلاح ورأى في ذلك وسيلة لتوجيه الأفكار إلى القضايا القومية ، وعلى وجه التفضيل إلى قضايا الإصلاح الدستوري . وفي ٢١ تشرين الثاني ١٨٤٧ ، أرسل إلى متزينخ مشروعاً بإصلاح حكومة الكونفدراسيون يتناول من جديد تنظيم الديايط بشكل تتخذ فيه القرارات بتصويت الاكثرية ، وإنشاء محكمة اتحادية ، ووحدة التشريع الاقتصادي ، والاشتراك معاً بإنشاء خطوط حديدية ، وإصلاح الجيش الاتحادي .

أن ما نراه بخاصة هو أن الأحزاب أخذت تعرف نفسها بشكل أوضح على صعيد الليبرالية . ولقد كان اللاندتاغ المتحد في بروسيا فرصة للأحرار للاعراب عن مطالبهم البروسية الصرفة :

عقد الراديكاليون الديمقراطيون مؤتمراً في أوفنبورغ في ١٢ أيلول ١٨٤٧ ، وعرفوا فيه مطالبهم وهي : حرية الصحافة والجمعيات ولجنة محلفين في القضايا الجنائية ، والحرس القومي ، والضريبة التصاعدية على الدخل ، ومجلس قومي ألماني إلى جانب الديايط .

وبعد بضعة أيام عقد اللوحديون المعتدلون مؤتمراً في هينهايم ، في ١٠ تشرين الأول ١٨٤٧ ، وعرفوا أنفسهم بدورهم : طالبوا ببرلمان للاتحاد الجرمني نسولفراين ، وقرأ باصمرمان الطلب باسمهم على مجلس كالمسروه كما قرأ هنري فون غاغيون في مجلس دارمشتات .

انطلقت حركة الاضطراب السيامي حتى الثورة في بافاريا : فقد وقع الملك لويس الاول تحت تأثير الراقصة الاسبانية ، لولا مونتز ، ورأت هذه ان ترج نفسها في معترك المشاكل السياسية ، وبلغت النظر بخاصة تدخلها في تسمية الأساقفة ؛ فرفضت الوزارة البافارية هذا التدخل واستقالت في ١٨٤٧ . ثم دخلت لولا مونتز في نزاع مع الجامعة وتحزب الطلاب لاساتذتهم ضدها وأهانوها في الشوارع ، واشترك الشعب في القضية ودعم الطلاب . وقامت مشادة اضطرت الملك في كانون الثاني ١٨٤٧ إلى طرد الراقصة ، ولكن حياة العزلة بدت له كربة ، وعند أول حركة للثورة بادر بالتنازل عن العرش لصالح ابنه والسفر إلى الجانب الآخر من جبال الالب . ولم تكن هذه الثورة ، كما نرى ، رصينة ، ولكنها تدل ، لحد ما ، على هياج الافكار في المانيا الجنوبية . واضطر دوق باد الاكبر في الوقت نفسه تحت معارضة المجلس أن يستدعي وزارة ديموقراطية . وقامت ثورة في شتوتغارت في ١٨٤٧ واضطر الملك أن يأخذ على عاتقه الأمر ويتزعم حركة الضرب على يد هذه الحركة . وفي ساكس حرض المدرب الشعبي وويبر بلوم العمال ؛ وفي دريسدن قامت ثورة عمال . وهكذا نرى في كل مكان اضطراباً متطرفاً . وفي المجالس السياسية ، في كل مكان تقريباً تشكل جهاز متحمس للنضال السيامي ومقاومة السلطة ، ومدرب على الحياة البرلمانية . ولقد أصبح الآن على درجة كافية من القوة ليرفع صوته ويطالب بالاصلاحات التي تسمح الثورة بالقيام بها .

الثورة في ايطاليا . - ذهب الاضطراب في ايطاليا إلى أبعد مما في المانيا ، على اثر حادث أهاج ايطاليا وقلبها وهو : انتخاب البابايوس التاسع في ١٦ حزيران ١٨٤٦ والأعمال الليبرالية الاولى ، وبخاصة العفو

السيامي العام ، التي طبعت تسامه العرش الحبري . وكان ينظر إلى البابا الجديد إلى أنه البابا المصلح ، كما اخبر بذلك جيورجيني ، وقد تعلق الناس به تعلقاً عجبياً ، وأخذ يتمتع مباشرة بشعبية عظيمة ، حتى وجد نفسه مكبلاً بهذه الشعبية التي دفعته إلى اصلاحات ليبرالية أكثر مما كان يريد نفسه . وأصبح نشيد بيوس التاسع نشيداً وطنياً إيطالياً في نفس الوقت الذي ألف فيه ماميلي نشيده ، في العام ١٨٤٧ ، مع موسيقى فردي ، بمناسبة أعياد الذكرى المثوية لطرد النمساويين من جنوة . وامتدت حركة الاصلاح الرومانية إلى توسكانا ، حيث وجدت في ١٨٤٦ حركة اضطرابات قام بها أساتذة وطلاب جامعة بيزا ضد الجمعيات الدينية ، ومن توسكانا امتدت إلى المملكة البيمونتية - الساردية . وكان هؤلاء الأحرار يطالبون بحكوماتهم بحرية الصحافة ، وتشكيل حرس قومي ، وحرس أهلي . وقد ألقى بيوس التاسع الرقابة في شهر آذار ١٨٤٧ ، وفي شهر نيسان ، وعد بمجلس دولة ، وفي شهر تموز ١٨٤٧ ، وافق على تشكيل حرس أهلي . وحذا حذوه دوق توسكانا الأكبر في شهر ايلول . وبعد هذه المطالب ، التي كانت بمثابة مسكنات تقريباً ، طالب الأحرار بشي أخطر وأصرح : وهو دساتير تمثيلية .

أخذت الحركة طابعاً قومياً ومناوئاً للنمسا أمام رد الفعل الذي قامت به حكومة مترونيخ حيال هذه الحركات الليبرالية . احتلت الجيوش النمساوية فراره ، بحجة الفوضى ، في شهر آب ١٨٤٧ وفرضت معاهدة حماية حقيقية على دوق مودينا في شهر كانون الأول . وارسلت نجدات إلى ميلانيا ، وهددت الحكومة النمساوية باجتياح دوقتي بارما وتوسكانا لقمع الحركات الليبرالية فيها . وبلغ التهديد النمساوي ، في شهر ايلول ١٨٤٧ ومرة أخرى في كانون الثاني ١٨٤٨ ، حداً جعل البابا ودوق

توسكانا يقومان بفاتحات مع ملك بيمونت - سادينيا لتشكيل عصبة دفاع ضد النمسا . وكتب ماتريني رسالة مفتوحة إلى البابا يطلب فيها منه ان يتزعم الحركة القومية الايطالية ، وقدم له مساعدة جميع اشياؤه .

وفي الدولة اللومباردية - البندقية ، اخذ الاضطراب شكل ثورة : فقد قامت مظاهرات وحدثت اصطدامات مع الجيوش بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة الزعيم الميلاني ، كوتفالونييري في كانون الأول ١٨٤٨ ، ثم أثناء اعياد تنصيب مطران ميلانو الجديد الذي كان في هذه المرة ميلانياً لا نمساوياً كما في ايلول ١٨٤٧ . ولما زادت الحكومة الرسوم على الاستهلاك وخاصة على التبغ قرر الميلانيون مقاطعة التبغ ابتداء من أول كانون الثاني ١٨٤٨ . وفي ٢ كانون الثاني قامت حركات بلغت حد الثورة ، وتسمى هذه الثورة : « ثورة التبغ » (السيفار) وهاجم الثوار الضباط النمساويين الذين يدخنون في الشارع جهاراً ؛ ودامت المناوشات يومين ، من ٢ كانون الثاني إلى ٤ منه ، وقع خلالها ٥٩ قتيلًا .

وفي البندقية ، أثار الاضطراب رجلاً ، الحامي مانين والكاتب تومازيو الدلامي الأصل . وكان سخط العسكريين النمساويين عظيماً حيال هذه الحركات الثورية . فقد أعلن راديتسكي ، قائد الجيوش ، الاحكام العرفية في ميلانو في ١١ شباط وطلب التجنيدات لاصحاب الاضطراب بالقوة . وتقامت الحالة بالأزمة الاقتصادية التي عمت البؤس وتجلت في كل مكان في ايطاليا بثورات شعبية تشكو الجوع وبخاصة في ليفورنه وجنوة وفلورانس .

وأخيراً ، في صقلية نشبت ثورة ذات نبرة خاصة . فقد قامت أول محاولة للثورة في ايلول ١٨٤٧ في مسينا ، ولكنها أخفقت . وفي ١٢

كانون الثاني ١٨٤٨ ثارت بالرمو بدورها . وفي ثمانية أيام قتالاً ، طرد الصقليون الحاميات النابولية ؛ وفي ٢٧ كانون الثاني اقلعت الجيوش ؛ ولم تحتفظ الحكومة الا بقلعة مسينا وحدها . واقامت حكومة مؤقتة في بالرمو ونادت بوضع دستور ١٨١٢ موضع التنفيذ . ولم يكن في هذه الثورة الصقلية بالطبع شيء قومي لأنها كانت ، على العكس ، ثورة انفصالية ذات نبرة خاصة اقليمية ؛ ولكن كان من نتيجتها أن سببت ، بالعدوى ، انتصار الحركات الليبرالية في ايطاليا الأصلية (غير شبه الجزيرة) . وهنا نرى أول مثل لما سنراه في حركات ١٨٤٨ نفسها ، وهو التنافس بين الثورات .

وقامت ثورة في نابولي واجبرت الملك فرديناند الثاني على منع دستور لشعبه في ٢٩ كانون الثاني . وأثار الاحرار في تورينو وفي جنوة مظاهرات واضطرابات اجبرت الملك في ٨ شباط على أن يقطع وعداً بدستور . وفي فلورنسا ، أجبر الدوق الاكبر في ١١ شباط على اعطاء وعد بدستور واذاغة هذا الدستور في ١٧ منه . وفي روما ، كانت المطالبة بالدستور حارة . ولكن البابا بيوس التاسع ظل متودداً . وهذه الدساتير التي اضطر الملوك ، في نابولي ، وبيمونت ، وتوسكانا ، إلى اعلانها أو الوعد بها ، لم تكن الا تقليداً للميثاق الفرنسي ، ميثاق لوي - فيليب ، ولم يكن لها تلك الصفة الديموقراطية التي ستكون لها في عام ١٨٤٨ . وهكذا نرى أن الثورة الليبرالية الأصلية بدأت قبل الثورة الفرنسية نفسها ، في ٢٤ شباط ١٨٤٨ ، وان المشكلة القومية ، خارجاً عن هذه الثورات الليبرالية ، وضعت في الصعيد الاول بالنسبة للسياسة الايطالية ، وما ذلك الا بسبب الحقد على النمسا ، الذي أخذ يشتعل في جميع الجهات .

٢ - ثورة ١٨٤٨

لقد كانت الحركات الثورية عام ١٨٤٨ أوسع بكثير من هذه الحركات الغامضة والناقصة التي أتينا على ذكرها. والحادث الحاسم فيها كان في ثورة باريس في ٢٤ شباط ١٨٤٨ التي كان من نتائجها تقوية الحركات التي بدأت من قبل في إيطاليا ، وبخاصة في ألمانيا ، وبأبقي بعد ذلك يوم ١٣ آذار ١٨٤٨ في فيينا ، الذي اسقط مترنيخ ، ودك الجهاز الذي أمسك بأوربة الرجعية ، أوربة الوسطي ، في السلاسل والأغلال . وكانت الحركة عامة ، وكانت الثورات في آن واحد ليبرالية وقومية معاً . وابقظت مشاكل دولية قامت في وثبة الايمان ، وأحياناً في جو الحب الغض الندي ، جو « ربيع الشعوب » كما أطلق عليه . ومن الطبيعي ان كل شيء فيها لم يكن ليهم حركة القوميات ، ولكن من المفيد أن نأخذ عنها لمحة عامة ونسجل ارتباط هذه الثورات فيما بينها ، ومن ثم نستطيع أن نعود ، في هذا الاطار العام ، إلى دراسة الحركات القومية الأصلية .

الحركة السياسية . - هناك عدة مراحل يجب تمييزها . لقد كانت اضطراب الأفكار بالغاً أشده حتى ان نأ ثورة ٢٤ شباط ١٨٤٨ في باريس دفع الحركات التي بدأت من قبل دفعة واسعة . وكان رد فعل الحكومات بالطبع الوقوف على الدفاع : فقد خافت بلجيكا مباشرة من أن تضمها فرنسا اليها ، وأخذت تبحث عن مساعدة لها من الخارج وحاولت حكومات الشرق عقد تألب على الثورة ، ولكن هذا التألب أخفق اثر رفض انكلترا ، وبسبب لباقة مارتين الذي حالت تصريحاته المطمئنة دون تشكل هذه العصبه .

أما من جهة الشعوب ، فعلى العكس ، كان من رد الفعل الذي أثارته الثورة أن عجل الحركات التي بدأت بحاصة في إيطاليا : ففي آذار أذاع شارل - البيرو النظام الأساسي ، وهو اسم الدستور البيموتي ؛ وفي ١١ آذار شكل بيوس التاسع وزارة علمانية ووعد بدستور . وفي النمسا أعربت الحركات القومية عن مطالبتها : مثل دياط برسبورغ والديايط المونغارتي تحت تأثير كوسوطة ، والبوهيميون في اجتماع عام كبير في براغ ، في ١١ آذار . وفي ألمانيا اتسعت الحركة في عدة اتجاهات : أولاً ، في دول الجنوب - الغربي ، حيث وجدت من قبل مجالس ، أجبرت مطالبات المجالس الحكومات على منح حريات جديدة ، ووزارات مسؤولة أمام المجالس ، وتشكيل حرس قومي ، في دوقية باد ، وفي الثلاث هسات ، وفي فرانكفورت ، وفي فردنبرغ . وتحولت هذه الدول الدستورية الصغيرة إلى دول ديمقراطية . وكذا الحال في الشمال ، في المدن الحرة مثل لوبك وهامبورغ ولم تتجاوز الحركة في برورسيا الرينانية والوستفالية حركة عرائض لدى السلطات المحلية ، ولم تؤد إلى شيء . الحركة الاجتماعية - . وإلى جانب هذه الحركة السياسية في الدول الدستورية ، نرى ظهور حركة اجتماعية خرجت من البؤس الناجم عن الأزمة الاقتصادية . فقد نشبت ثورة زراعية في وادي ليكا في آذار . وامتدت تدريجياً إلى بريسغاو ، وإلى كويشغاو في اودهلفالد ، وفي الغابة السوداء ، حتى بحيرة كونستانس : هوجت القصور ، والملكيات الخاصة ، وهاجم اليهود في المدن الصغرى . ثم هدأت هذه الحركة بتأثير الجيوش البادية والفراتمبرغية ، وبالقضاء النظام الاقطاعي الذي صوت عليه في المجالس . حملة اصلاح دستور الكونفدراسيون الجرمانى . - وقامت حملة لاصلاح دستور الكونفدراسيون الجرمانى . فقد نوقش الاصلاح بناء على

اقترح بروسيا ، في ٢٨ شباط ، وملك بافاريا ، بين الأمراء . وفي ٢٧ شباط نظمت الحكومات الثلاث : باد ، هس ، ناسو ، بناء على اقتراح هنري غاغيرن نوعاً من مهمة وعهد بها إلى رجلين سياسيين للانتقال ، من عاصمة إلى عاصمة ، ودراسة مشاريع اصلاح الكونفدراسيون . وسمع الديباط نفسه بالغاء الرقابة في الدول . وألحق به سبعة عشر رجلاً كانوا مواضع ثقته لدراسة الاصلاحات الممكنة في الكونفدراسيون . وفي الوقت نفسه ، اجتمع سبعة زعماء أحرار في هايدلبرغ وقرروا دعوة كل من أسهم في مجالس ألمانيا السياسية إلى الاجتماع في « برلمان تحضيرى » لدراسة امكان انعقاد مجلس قومي .

وهذه الحركات ، التي كانت انعكاساً مباشراً لثورة باريس كانت متواضعة في ألمانيا الغربية وفي إيطاليا الوسطى ؛ وتناولت مطالب سياسية دون ثورة بالمعنى الأصلي للثورة ؛ الا أنها أثارت قضية الاصلاح الكونفدرالي في ألمانيا ووضعت القضية القومية في النمسا ، وهذه النتائج التي حصلت عليها هامة حقاً .

ثورة فيينا (١٣ آذار ١٨٤٨) . - والحادث الأخطر أيضاً والذي كانت له نتائج عميقة جداً ، هو ثورة فيينا ، اثر المظاهرات الشعبية التي سببت الاصطدام مع الجيوش ، في اليوم الذي انعقد فيه دياط النمسا ، في ١٣ آذار ١٨٤٨ . فقد اضطر مترونيخ إلى الفرار ، وفي يوم ١٥ منه منح الامبراطور حرية الصحافة ، وتشكيل الحرس القومي ، ووعد بدستور ونظم الهيئة الوزارية . إن انهيار الحكومة الرجعية في النمسا عمم الحركة الثورية وفجر الثورة في كل مكان ، تولى فيه المفكرون قيادة الشعب . ولقد أخذت الحركة بالحال طابعاً متطرفاً ، سواء في شكلها السيامي أم في شكلها القومي . وقد أجرت الثورة في هذه المرة تحويلاً تاماً في أوروبا

في أجزائها وفي نظامها العام . وكانت الثورات تجري على شكل شلال ، وتثير الواحدة الأخرى ، بتنافس حقيقي بين البلاد .

في النمسا ، كانت حكومة الامبراطورية تتحول ، عندما ظهرت القوميات . فقد تحولت حكومة الامبراطورية ، في ٢٥ نيسان ، بدستور منحه الامبراطور ، ولكن عدم كفايته ، في نظر الشعب ، كان سبباً في قيام ثورة جديدة في ١٥ أيار ؛ واضطر الامبراطور إلى الاعتراف بأن المجلس التأسيسي هو الذي سيسن الدستور النمساوي . وطلبت القوميات الاعتراف باستقلالها الذاتي . واضطرت الحكومة إلى التنازل وأعلنت في ٨ نيسان ، ميثاق بوهيميا ، وفي ١١ نيسان ، نظام هونغاريا . وإلى جانب هاتين القوميتين ، اللتين فرضتا الاعتراف بحق حياتهما ، وجدت القوميات الأخرى ، التي ظلت حتى الآن فكرية صرفاً ، فأثارت مطالب سياسية : فمن ذلك ان الكرواتيين ثاروا تحت قيادة الجنرال يلاشيش وهو شاعر من التخوم العسكرية سمي بأن كرواتيا في ١٤ نيسان ؛ واعقد الديباط الكرواتي في ٥ حزيران ؛ وحركة الصربيين المماثلة على التخوم العسكرية التي عقدت مجلساً قومياً في كارلوفيتز في ١٣ أيار ؛ وعقد الرومانيون في ترنسلفانيا مؤتمراً في بلاج في ١٥ أيار . وطلبت هذه الحركات الثلاث بالاعتراف بمساواتها مع قوميات الأمبراطورية الأخرى .

وصل نواب يوم ١٥ آذار في فيينا إلى برلين في ١٦ منه . وفي الـ ١٧ بدأ الاضطراب . وفي ١٨ انفجرت الثورة ، كما في باريس وفيينا ، اثر صدام بين الجيش والمتظاهرين . حتى ان فريدريك - غليوم الرابع نفسه ، بعد أن عرته الثورة من سلاحه ، ودفعته المظاهرات البورجوازية والشعبية ، بعد أن حاول أن يحول الأفكار نحو مطالب

قومية ألمانية ، اضطر إلى تنازلات متتابة انتهت بالتصويت في اللانداغ المتحد على القانون الانتخابي لانعقاد مجلس تأسيسى . وفي بحر آذار وبداية نيسان انتصرت الحركة الدستورية في كل ألمانيا الوسطى ، وخاصة في ساكس وفي بافاريا .

الثورة القومية في ألمانيا - وإلى جانب هذه الثورات السياسية الداخلية تحققت الثورة القومية في ألمانيا كافة وانعقد البرلمان للتشريعي في ٣١ آذار ؛ وسن قانوناً انتخابياً وعين لجنة دائمة من خمسين عضواً وسمى « رجال الثقة » السبعة عشر الذين سيمثلون الشعب لدى الديباط . ودرست هذه الهيئات الثلاث ، كل من جانبها ، خطط الحكومة لكل ألمانيا. وفي ١٨ أيار ١٨٤٨ انعقد في فرنكفورت أول برلمان ألماني .

وأخيراً ارتسمت حركة ثالثة ، حركة متطرفة ؛ جمهورية تشكلت في غربي ألمانيا وأدت إلى ثورة نظمت مع غزو اللاجئين القادمين من سويسرا وفرنسا ، في ١٢ نيسان . ولكن هذه الثورة وهذا الغزو المسلح فته جيوش باد وهس وفرنامبرغ التي قاتلت الثوريين في كفاح كاندون في ٢١ نيسان . واستمرت الحركة ، بعض الوقت أيضاً ، بثورات في البلاتينا ، في هايدلبرغ وفي مانهايم . ولم يكن لهذه الثورات من نتيجة سوى أنها أختافت الأفكار ، وأثارت بالتالي رد فعل محافظ وأخيراً قامت ، على النجوم الخارجية من ألمانيا حركات قومية في الدوقيتين ، وفي بولونيا . فقد انفجرت ثورة انفصالية في هولشتاين ، في ٢٣ آذار ، وساندها الديباط والحكومة البروسية ؛ وفي بولونيا البروسية ، قامت حركة تمرد في ٢٨ آذار وساندها السلطات البروسية فى البدء . وفي كل مكان ، قضت الثورة ، في بضعة أسابيع ، على النظام تاريخ الحركات القومية (١٦)

الاقطاعي ونظام السلطة المطلقة ؛ وفي كل مكان انتصرت معاً قضية الحرية وقضية القومية . ولم يبق في آخريبيع ١٨٤٨ الا تنظيم الحكومات الجديدة وتسييرها بعد أن وضعت المبادئ وتم العمل الاساسي في إزالة العقبات .

مصير الثورات . - وبعد أن قامت هذه الثورات معاً أخذت تتطور منفصلة عن بعضها ، ما عدا الارتباط المباشر الموجود ، بالطبع ، بين النمسا وإيطاليا الشمالية ، لأن النمسا تملك فيها المملكة اللومباردية - البندقية ، وما عدا التأثير العام الذي كان يجري في كل أوربة ، كالحوادث الطارئة في الوضع النمساوي على ألمانيا . وفي هذا الدور الجديد ، حافظت حوادث النمسا دوماً على قيمة دولية ، وكانت حاسمة على مصير الثورات الأخرى أكثر من سياسة الدول الأجنبية ، مثل سياسة فرنسا وانكلترا أو روسيا .

في إيطاليا . - كان مصير هذه الثورات منافياً بسرعة . فقد سوي مصير الثورة في إيطاليا قبل مصير غيرها : لقد وجدت فيها قضيتان : قضية التحرير القومي من النير النمساوي من جهة ، والتحويل الداخلي في الدول ، من جهة أخرى . في البدء كان الدفع القومي في إيطاليا ، ضد النمسا ، عاماً وحاراً . ولكنه جف بسرعة بسبب سياسة بيمونت الأنانية ، التي لم تصور الافادة من هذه الحركة القومية إلا من وجهة نظر مصالحها الخاصة ، ودلت على عدم كفاءة عسكرية اعقبت نتائج خطيرة . وقد خيبت هذه السياسة الانانية بسرعة القوميين الايطاليين ، مثل ماتزيني ، الذي جاء ، مع غاريبدي ، ليتزعم متطوعي إيطاليا الشمالية ، وادرك ان سياسة بيمونت تحرف الحركة القومية . وان ما كانت تبحث عنه الليمونت ونجحت فيه بكأيدها ، هو أنها استطاعت عن طريق التصويت

ان تضم اللومبارديا والبندقية إلى بيمونت في مملكة ايطاليا العليا ، وأن ملك بيمونت رفض في الوقت نفسه مفاتيحات العصبة العسكرية التي تقدم بها البابا ودوق توسكانا الاكبر، وطرح المساعدة التي افترحها عليه لامارتين ، حتى انه لم ينهياً أو انه لم ينهياً الا بتوردد للوساطة الفرنسية - الانكليزية ، مع أن الشروط التي كانت النمسا مستعدة للتنازل عنها كانت ملائمة جداً ومفيدة .

فلقت الحكومات بسرعته من سياسة بيمونت . ولم يستطع البابا بوصفه اميراً دينياً وزعيماً للكنيسة ان يوافق على حرب بين الكاثوليك ، ولذلك شجب مبدأ الحرب في منشور ٢٩ نيسان . وقلق ملك نابولي من المكاييد التي كانت تحاك في صقلية لاعطاء التاج الصقلي إلى ابن شارل - البير ، ملك البيمونت ، واستدعى جنوده من جيش المتطوعين الذين التفوا حول الجيش البيمونتي بعد أن اتوا من مختلف انحاء ايطاليا وضموا جيش بيمونت حتى بلغ ٨٠,٠٠٠ رجل ، ولكنهم ظهروا ضعافاً : من ذلك ان عدداً منهم غادروا صفوف القتال ، ولم يعرفوا كيف ينازعون الجيوش النمساوية على مدن منطقة البندقية القارية .

وتحولت الحالة العسكرية في الوقت نفسه بسرعة . فقد طرد راديتسكي من ميلانو ، واحتفظ بجيشه سليماً في 'منطقة الشكل الرباعي' وانتظر النجدة ولم يقبل بأي حل الا الحل العسكري . وبانتظار هذه النجدة استعاد فيسانس في ١٠ حزيران ، ومدن السهل البندقي الواحدة بعد الاخرى . وعندما أته النجدة المنتظرة قام بالهجوم في ٢٣ تموز . وسحق البيمونتيون في كوستوزا في ٢٥ تموز ، وسلمت ميلانو في ٥ آب ، ووقع شارل - آلبر الهدنة في ٩ آب ، وقبل بالجلاء عن البندقية ولومبارديا والدوقيات ، واحتلت الجيوش النمساوية فواره في ١٤ تموز . وهذه الهزيمة أصبح تحرير ايطاليا العسكري من النير النمساوي مستحيلاً . وبقيت البندقية وحدها منعزلة في مقاومة ضاربة تحيط بها جيوش النمسا .

ومن جهة أخرى ، كانت الحياة السياسية في مجالس مختلف الدول غارقة في المنازعات بين الأحرار والديمقراطيين ، وزادت هذه المنازعات حدة بالجدل الذي أثير حول القضية القومية . واشتبكت دعاية الجمهوريين الوندويين بزعامة ماتزيني ، ودعاية الاتحاديين برئاسة جيورتي . وجرت مفاوضات دامت طوال السنة لإقامة اتحاد في إيطاليا الوسطى ، لعدم توفر اتحاد عام ، واقتصرت هذه المشاريع أخيراً على توحيد الدول الحربية والدول التوسكانية معاً . وفي كل مكان من إيطاليا ، كانت المنازعات السياسية في الدول الإيطالية سبباً في سقوط الوزارات . ولم يكن الأحرار قادرين على تنظيم تجديد رصين في الدولة . وفي روما ، تحطمت جهود وزارة ماميا في التي حاولت القيام بأصلاحات اجتماعية ، أمام عداء الكرادلة . وأفادت عناصر النظام القديم في كل مكان تقريباً من هذه المنازعات الداخلية ، لمشايعة الرأي لهم . وهكذا كان الأحرار غير قادرين على التوصل لتأليف نظام حقيقي مرضي ، وظهروا كمناسبات للفوضى والعجز الحكومي .

وفي طرفي إيطاليا عاد النظام القديم حيث كان بسرعة : في المملكة اللومباردية - البندقية القديمة بواسطة دكتاتورية راديتسكي ؛ وفي إيطاليا الجنوبية ، في مملكة نابولي ، تخلص الملك من المجلس الأول في ١٥ أيار ؛ وأجل الثاني إلى بداية أيلول ، وأحمد الثورة ، وأمسك بيده الجيش والادارة ، وفي شهر آذار ١٨٤٩ أقال برلانه نهائياً . وفي غضون ذلك استمرت الثورة الصقلية دون أن تهتم بباقي المملكة أو بباقي إيطاليا ولكن دون أن تستطيع تنظيم نفسها بشكل قطعي ، باحثة عن ملك ، وعن توطيد ادارة ودستور . وحصل النابوليون على قاعدة للعمليات بأخذهم مسينا ، في ٦ أيلول ١٨٤٨ . وفي آخر شباط ١٩٤٩ ، أرسل

ملك نابولي انذاراً إلى الصقليين ، وفي بداية نيسان ، بدأ الهجوم على الجزيرة . وفي ١١ أيار اضطر الصقليون إلى التسليم . والف جنوب إيطاليا عصابة جانبية منعزلة ، إلا عندما أمهم بأرسال المتطوعين في الحرب القومية ، وولى ظهره بسرعه عن باقي إيطاليا واعاد توطيد النظام القديم . ولم تدم الليبرالية ، في الجنوب ، إلا بضعة أشهر .

لقد كانت من نتيجة الاخفاق في الحقل القومي وفي حقل السياسة الداخلية ان بالغت في التطور السيامي في بعض النقاط . وبالأجمال ، لم يعمل شيء للشعب ، أو لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية التي شكت منها الجماهير الشعبية . وسبب هذا الاخفاق المزدوج ، في آخر ١٨٤٨ وفي بداية ١٨٤٩ ، رعشة في العناصر الديمقراطية التي يساندها الشعب ، وفي بداية كانون الأول توصلت إلى السلطة في بيمونت بتشكيل وزارة يرأسها جيورجي . وفي روما ، قلبت ثورة حكومة البابا الليبرالية وقتلت رئيس مجلس الوزراء ، وومي : ففي ١٥ تشرين الثاني استولى الجمهوريون على السلطة ، وفر البابا من روما والتجأ في غاييت ، وامتدت الحركة إلى فلورنسا فطردت الدوق الأكبر وانتظمت في جمهورية .

وهذه الحركة المتطرفة والقومية جرت الملك شارك - آلبير إلى خرق الهدنة التي وقعها ، وفي ١٢ آذار استأنف اليمونتيون النضال ؛ ولكنهم سحقوا في نوفارو ، في ٢٤ منه ، ولم تتج اليموننت من سحق كلي إلا بتدخل السفير الفرنسي ، الذي حصل على إيقاف الجيوش النمساوية وتوقيع الهدنة في ٢٦ آذار . وتنازل شلر - آلبير عن العرش لصالح ابنه ، فيكتور - عمانوئيل الثاني . وابتداء من هذا الحين ، غرقت اليموننت في منازعات برلمانية عنيفة دون أن تؤثر أكثر من ذلك على إيطاليا .

وهكذا أصبحت روما وفلورنسا مركزاً وملجأً لجميع الثوريين الإيطاليين ، الجمهوريين أو القوميين ، المتجمعين تحت نفوذ ما تزييني . وبدأت تصفية هذه الحركات المختلفة بعد نوفارو ، وتمت في بحر سنة ١٨٤٩ . واستطاع النمساويون بنجدهم لدوق توسكانا الأكبر ، ليوبولد ، ان يرجعوه إلى فلورنسا بعد حملة قصيرة من ٥ نيسان إلى ٢٥ أيار . وفي روما ، جرى نقاش ، لأرجاع السلطة الحزبية بحلول مختلفة : من قبل السفراء حول البابا أو من قبل الحكومات فيما بينها ؛ وتصورت عدة حلول في حال عدم وجود الحل الذي يفضله البابا ، أي الرجوع بواسطة النمسا وحدها . وفي آخر شباط ، تدخل النمساويون في فراره ، ويبدو أنهم أرادوا التدخل ، بناء على طلب البابا ، في الدول الحزبية . ولكن الحكومة الفرنسية اشتبكت الحوادث وقررت أن تتدخل بنفسها في ١٦ نيسان : نزلت حملة فرنسية في سيفيتا - فيكشيا ولكنها لم تستطع الهجوم على روما في ٣٠ نيسان ؛ ولذا وجب استئناف العمليات مع التعزيزات . واستولت جيوش الجنرال اودينو على روما في أول تموز ، بينما احتلت النمسا القصادات الرسولية . وأخيراً حوصرت البندقية وحمت بشكل قوي خلال فترة من الزمن ، ببعض السفن الفرنسية ، حتى معركة نوفارو ، ولكن الجيوش النمساوية هاجمتها في ١٣ حزيران واخذتها نهائياً في ١٢ آب . وهكذا كان تمع الحركة الديمقراطية فرصة لتصفية الحركة القومية والحركة الليبرالية معاً في إيطاليا .

في النمسا . - لقد كان نجاح الثورة مديناً لذعر الحكومة وعدم قدرتها أكثر منه لقوة الثوريين نفسها . ولكن الثورة تركت الجيش سليماً لم يمس ، هذا الجيش الذي تكمن فيه فكرة الدولة وتقاليد

الملكية في النمسا . ومن جهة أخرى ، رفعت الثورة على الصعيد السيامي مختلف القوميات ، وأدخلت بالتالي في الامبراطورية عناصر تفرقة . غير أن هذه القوميات كانت متفاوتة في درجة تموها ، ولم تكن كلها معادية لمبدأ الامبراطورية . لقد كانت تفصلها المنازعات ؛ ولم يكن بين قوميات النمسا ائتلاف أو أي تفاهم . ولذا فإن القوتين ، الجيش واختلاف القوميات ، تساعدان على تنظيم الدولة . وقد بدأ هذا التنظيم في صيف ١٨٤٨ . ولم يتضمن ، في الأصل ، حذف الحرية ولا القومية ؛ بل كان يبحث عن حل جديد ، وقد نهيأ هذا الحل في آخر سنة ١٨٤٨ .

وتجدر الإشارة إلى أن الثورة منذ البدء ولدت عند السلافيين وعياً واضحاً بفرديتهم وقضائهم ، وخاصة عند سلاف الشمال . وفي الواقع ، انكر البوهيميون فكرة الامبراطورية الرومانية الجرمانية القديمة ، حيث كان البوهيميون ملتصقين بألمانيا ، ورفضوا ، في شهر نيسان ، أن يرسلوا ممثلين عنهم إلى برلمان فرنكفورت ؛ ورأوا ، على العكس ، أن تقوم القومي منوط ببقائهم جزءاً من الامبراطورية النمساوية ، وأن نمو قوميتهم مرتبط بوجود النمسا ، لأنه يساعد على النمو الثقافي والقومي الذي يفقدونه إذا ما امتزجوا بألمانيا ؛ ولقد قال الزعيم بالاتسكي ملخصاً : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . ونظراً لاختلاف السلاف عن الألمان ، كانوا يشعرون بحاجة إلى معارضة الكتلة الجرمانية بالكتلة السلافية : ففي أول أيار ١٨٤٨ ، دعا التشيكيون إلى مؤتمر عام للسلاف ، وافتتح هذا المؤتمر في براغ في ٢ حزيران . ولسوء الحظ قام ، أثناء انعقاد المؤتمر ، خلاف بين الجنود والحرس القومي في ١٢ حزيران ، وأدى إلى استرجاع المدينة بواسطة الجيش النمساوي ، وفي هذه الحوادث تأجل المؤتمر في ٢٨ حزيران دون أن يعمل شيئاً . ولم تكن هذه القضية في هذا المؤتمر الجامع للسلافيين

إلا مقدمة في تاريخ الثورة النمساوية ، ولم تؤثر في شيء على نظام
الامبراطورية النمساوية .

أخذ تنظيم الامبراطورية النمساوية من جديد عدة أشكال متتابعة .
وأدت التنازلات ، التي أجريت غداة الثورة للبوهيميين والصرب
والكروات ، إلى توجيه الملكية نحو تنظيم فيدرالي يتفق مع الحقوق
التاريخية ؛ ويعتبر هذا التنظيم بالتالي قطعة مع تقاليد النمسا القديمة .
ومع ذلك ، فقد حاولت الحكومة النمساوية ، قبل أن تتخلى عن هذه
التقاليد ، للمرة الأخيرة ، أن تجرب حلاً ثنائياً أي التفاهم مع هونغاريا: ففي
شهر حزيران ١٨٤٨ صرحت الحكومة النمساوية بسلامة تاج القديس -
إيتين وخولت الارشيدوق البالاتافي ، حاكم هونغاريا ، تفويضاً بسلطات
الحكومة . ولكن هذا الحل اخفق بتعنت الهونغاريين وملتق كوسوط .
وانعقد البرلمان الهونغاري في ٤ تموز ، وحاول على العكس أن يظهر
الاختلاف وفردية الهونغاريين واستقلال هونغاريا الذاتي حيال فينسا ،
وفي الوقت نفسه سيطرة المجر على القوميات الأخرى التابعة لتاج القديس
- إيتين . ولما اخفقت هذه المحاولة الأخيرة في الحل الثنائي تخلت النمسا
عن الحقوق التاريخية ، ودفعتها الحوادث في اتجاه مغاير للحل التقليدي .

لقد أعاد الجيش السلطة حيث كانت . وكما أرجع الجيش ، الذي كان
في إيطاليا تحت قيادة راديتسكي ، السلطة النمساوية ، فقد أعاد الماريشال
فيند شغروانتز السلطة النمساوية في بوهيميا ، اثر واقعة بين الجنود
والحرس القومي ، في براغ ، في ١٢ حزيران : فقد استولى الماريشال
على المدينة في ٢٧ حزيران ، وبعث اللجنة القومية في بوهيميا . ودخلت
هذه الأخيرة في نطاق الدولة النمساوية العادية ، دون صعوبة ، لأن

ولاء البوهيميين لتاج فينا ظل سليماً . ثم قامت ثورة ثانية في فينا ، في ٦ تشرين الأول ، وأدت إلى مقتل وزير الحربية ، وكان هذا الحادث فرصة لاستلام الجيش المدينة : فوض فيندشغراوتز بسلطات استثنائية ، واستولى على فينا في ٣١ تشرين الأول وأخذ يعاقب الزعماء الثوريين . وكان بينهم مندوب برلمان فرنكفورت الألماني دويبرت بلوم ، وأعدم إطلاقاً بالرصاص في ٩ تشرين الثاني . وتشكلت تحت حماية الجيش ، في ٢١ تشرين الثاني ، وزارة يوجهها الأمير فليكس شفارتزنبورغ ، مع وزيرين آخرين من قيمته ، بلخ وزيراً للعدلية وشتاديون وزيراً للداخلية . ولتستطيع هذه الوزارة تجديد النمسا وحكمها ، فرضت على الامبراطور فرديناند المريض التنازل لصالح ابن أخيه الشاب ، فونسوا - جوزيف . والعنصر الثاني في بناء الامبراطورية من جديد ، خارجاً عن عمل الجيش ، كان في اللعبة التي لعبتها الحكومة النمساوية ، ضد الهونغارين ، بالاتفاق مع القوميات الأخرى : فقد قطع الهونغاريون والكرواتيون العلاقات فيما بينهم نهائياً منذ شهر تموز . وفي ٤ ايلول قلد يلاشيش سلطات الحكومة في كرواسيا . وشكلت الحكومة من جديد مختلف الديابات السلافية . ولم يكن الهونغاريون على استعداد لأي تسوية : لذا حاولت حكومة فينا ان تتفاوض مع العناصر الهونغارية المعتدلة ، وارسلت الكونت لامبيورت حاكماً ، وهو ينتسب إلى فريق الماغنات المعتدلين ، ولكن الجمهور قتله في ٢٨ ايلول ١٨٤٨ . وأصبحت القضية بين الهونغارين وباقي الامبراطورية قضية قوة .

وعبر الارشيدوق جان ، باسم الامبراطور ، عن مفاهيم حكومة فينا في إعادة تنظيم الدولة ، عندما افتتح البرلمان النمساوي ، في ٢٢ تموز ، ومن ثم رئيس مجلس الوزراء الجديد ، شفارتزنبورغ ، في ٢٧

تشرين الثاني ، في البرلمان نفسه : وكان المراد صنع النمسا على أساس دستوري . وقبلت الحكومة الجديدة بذلك وطلبت من المجلس في ٧ ايلول ان يصوت على التحويل الاجتماعي العميق بالغاء النظام الاقطاعي . وهذه النمسا الدستورية تصبح مؤلفة من جميع القوميات على قدم مساواة واحدة ، وبالتالي تشكل كل من القوميات المختلفة اقليةا وبنفس الصفة ، شأن كرواسيا في ذلك شأن ترانسلفانيا ، والتخوم ، وهونغاريا وبوهيميا . وكان يراد بذلك توطيد وحدة الامبراطورية بتأسيسها على المبدأ المزدوج في الحرية الدستورية والقومية ، وهذا المفهوم الجديد يوفق بين وحدة الدولة وأرضاء المطلوب المزدوج الليبرالي والقومي الدارج . وبدأ عمل تنظيم النمسا على هذا الأساس في برلمان فيينا ثم في كويميزير ، وهي بلدة صغيرة في مورافيا عندما انتقل البرلمان اليها في شهر تشرين الأول ، ثم أخذت الوزارة ، وحدها عمل التنظيم على عاتقها دون الاستعانة بالبرلمان .

كأن . يجب فرض هذا التنظيم الجديد على هونغاريا . ولكن هونغاريا ، في الحقيقة ، كانت تنساق شيئاً فشيئاً نحو التطرف : انعزل الماغنات المحافظون عن الحياة السياسية ؛ وثبط عزم المعتدلين مثل : دياك ، أوتفوس ، زيشيني ، بعد أن رأوا انحراف هونغاريا بسبب بمالة كوسوط . فقد نظم الهونغاريون أنفسهم في البدء دون أن يقيموا أقل اعتبار لعالم فينا والقوميات الأخرى . وحتى مقتل لامبيرت ، في ٢٨ ايلول ، الذي يسجل القطيعة النهائية بين هونغاريا وباقي الملكية ، كان كوسوط يوجه هذا العمل باعتباره رئيساً للجنة الدفاع الهونغارية . وفي المرحلة الثانية من النضال ، ذهب الهونغاريون حتى الانفصال : ففي ١٤ نيسان ١٨٤٩ أعلن سقوط آل هابسبورغ واستقلال هونغاريا . وعندما قلد فيلد شغرائتز القيادة العليا ، في ١٢ تشرين الثاني ، أخذ على عاتقه الهجوم على هونغاريا ،

في ١٥ كانون الأول ، منطلقاً من الشمال والشمال الغربي ، بينما كانت يلاشيش يهاجم من الغرب ، والروس ينفذون إلى ترانسلفانيا . وأخذت بودابست في ٥ كانون الثاني ١٨٤٩ . ودحرت لجنة الدفاع ، التي تمثل الحكومة المونغارية ، إلى الجنوب واستقرت في دوبرتشن .

وشجع هذا الانتصار على هونغاريا سفارتانبرغ وغير أفكاره ، لا على أساس تنظيم النمسا ، بل على اشتراك الشعب في الحكم : ففي ٧ آذار ١٨٤٩ ، أعلن سفارتانبرغ حل البرلمان ونشر دستوراً مؤرخاً في ٤ آذار ١٨٤٩ . وهذا الدستور يعلن « وحدة المملكة التي لا تنقسم » وتضم « بلاد الناج » وكلها متساوية ولكل واحد منها سلطات إدارية فقط ؛ والحكومة المركزية صلاحية سياسية عامة ، وشكل دستوري ، ودياط منتخب بالتصويت الضريبي ، ووزارة مسؤولة أمام الدياط . إلا أن تمديد النضال ضد الهونغاريين أجل تنفيذ دستور ٤ آذار ١٨٤٩ . ثم إن الأحكام العرفية ، التي اقضتها الحرب في بوهيميا وفي فينا ، مددت إلى الأقاليم الأخرى في الامبراطورية . وفي آخر آذار ١٨٤٩ ، تمكن الهونغاريون من استعادة تشكيل جيشهم وعادوا القتال : هزم فيندشغرائتز في غوديلو في ٧ نيسان ١٨٤٩ ؛ واستعاد الهونغاريون بودابست ؛ وفي آخر نيسان ١٨٤٩ تحررت الأرض المونغارية بأكملها .

أمام هذا التطرف استنجد سفارتانبرغ بالقصر الروسي : عبر جيش روسي بقيادة باسكيفيتس جبال الكاربات ونزل نهر تيسزا ، بينما نزل الجيش الامبراطوري بقيادة الجنرال هاغناو نهر الدانوب ، الذي يهاجمه يلاشيش من الجنوب ويهاجمه جيش ثساوي - روسي من ترانسلفانيا . وانهار الهونغاريون تحت هذا الهجوم المركز : أخذت دوبرتشن وبودابست في آخر تموز ، واضطر كوسوط أن يضع سلطاته بين يدي الجنرال

قائد الجيش ، جورجى ، وفر إلى تركيا . واستسلم الهونغارون بين يدي القائد الروسى ، فى ١٠ آب ١٨٤٩ .

لقد أدى إخفاق هونغاريا إلى إخفاق القوميات وإخفاق الدستور . وفى بحر سنة ١٨٥٠ أعطت حكومة فينا الأنظمة الاقليمية التى نص عليها الدستور ، ولكنها ردتها إلى سلطات ادارية صرفة . وظل الحكم المركزى الدستورى معلقاً . وفى ٢٠ نيسان ١٨٥١ ألغى شفارتزانبيرغ مسؤولية الوزراء أمام المجلس ، وفى ٣١ كانون الأول ١٨٥٥ علق الدستور . وهكذا سادت الأفكار الجديدة حكومة فينا وسيم ارجاع النظام المركزى والمجرمن فى السنوات التالية .

الفصل السادس

قوميات جنوب شرقي اوربه

إذا قارنا بين خارطات اوربه عام ١٨١٥ وخارطتها عام ١٩٢٠ ، مثلاً ، لأن الخارطة السياسية في هذه الآونة تنطبق أساساً على خارطة القوميات ، لوجدنا أن القسم الجنوبي - الشرقي من أوربه أكثر تحولاً. ففي ١٨١٥ ، كان جنوب - شرقي أوربه يتشكل من كتلتين كبيرتين : الامبراطورية النمساوية والامبراطورية العثمانية ، وهما امبراطوريتان تاريخيتان ، دون شخصية جغرافية أو دينية . كان شكل هاتين الدولتين شكل سيطرة عرق أو ارسقراطية على جماهير بقيت في القنانة ، وفلاحين ليس لهم حياة خاصة من وجهة النظر السياسية أو الادارية ويختلف عرقهم عن عرق سادتهم . وقد ثبتت الحدود بين هاتين الدولتين بمعاهداتي بلغراد ١٧٣٩ وسيستوفا ١٧٩١ ؛ وهي تجتاز منطقتين عرقيتين ، المنطقة المأهولة بالصرب والمنطقة المأهولة بالرومان . وهما تقومان على نظامين سياسيين ، ومن الممكن أن نقول على حضارتين مختلفتين . وكانت الحكومتان ، العثمانية والنمساوية تشعران باختلاف الشعوب التي تسيطران عليها وتفيدان من هذا الاختلاف لصالح سلطتهما . وقد قال الامبراطور فرانسوا يوماً إلى سفير فرنسا : « إن شعوبي اجنبي بعضها عن بعض . حسن جداً . ولذا لا تصيهم أمراض واحدة في وقت واحد! ففي فرنسا ، عندما تأتكم الحمى

تصيحكم جميعاً في وقت واحد . اضع هونغاريين في إيطاليا ، وإيطاليين في هونغاريا : كل واحد يحرس جاره ، ولا يتفاهمون . ويكرهون بعضهم : ومن كراهيتهم ينشأ النظام ، ومن كرههم المتقابل ، السلام العام . أما الأتراك ، فهم يمتازون بسياسة التفريق بين الأجناس . ومن السهل أن نفهم ، في هذه الظروف ، بأن هاتين الامبراطوريتين كانت تهاجما حركة مزدوجة متآتية ، في شكلها السيامي ، عن أفكار ليبرالية ، وفي وجود الدولة نفسه ، عن حركة وحدوية ، حركة قومية . ولكن لتصل الحركة الليبرالية والحركة القومية إلى تفتيت هاتين الدولتين ، لا بد من مرور زمن : وفي التاريخ الذي نحن فيه ١٨١٥ ، قامت الحركة الصربية وحصلت على استقلال ذاتي لباشوية بلغراد ، والحركة التي أدت إلى الاستقلال الذاتي للأفلاق (فالاشيا) والبغدان (مولدافيا) في الاقليمين الدانوبيين ، غير أن هذه الحركات كانت بمثابة رد فعل ، ضد فساد الحكم التركي ولم تكن بعد حركات قومية . ومن جهة أخرى ، قامت الحركة الاغريقية التي بدأت في آخر القرن الثامن عشر وامت كما رأينا وحقت أخيراً استقلال اليونان .

وكان نظام الضغط في باقي هاتين الامبراطوريتين يحول ، منذ زمن طويل ، دون نشوء الأفكار الليبرالية الفرنسية والدعاية لها . وقد عرفت أوربة ، من هذه الأمم المنتشرة في شرقي أوربة ، البولونيين والهونغاريين . أما مجموعة السلافيين في الامبراطورية النمساوية ، فكانت تلتبس على الرأي الأوربي ، وتختلط في مفهوم غير معين وفي تسمية غامضة ، وكان يدل باسم « اسكلافون » عام لجميع هؤلاء السلافيين المجهولين تقريباً .

١ - أصل الحركات القومية

لم تخرج الحركات القومية في جنوب - شرقي اوروبا ، كالحركة الاغريقية ، من دفع عقوي وشعبي ، بل كانت على العكس ، ابداعاً فكرياً . ولذا كانت عمل نخبة وأقلية صغيرة . لقد خرجت من حركة علمية نهجت نهج ثورة تاريخية ، وكان العمل العلمي والتفقه به في أساس هذه الحركات القومية ، ثم تعلقت به حركة رواج ادبي خرجت عن الابداعية ، ووجدت عندئذ في هذه البلاد ، وفي شعوبها ، روحاً قومية . وعندما لعب هذان العاملان دورهما تعمقت العاطفة القومية واتسعت في الجماهير . ولذا لم تكن النظريات الفرنسية في التحرير في أساس هذه الحركات ، ولتستطيع أن تؤثر أو تعمل عملها ، يجب وجود وعي واضح قليلاً أو كثيراً للروح القومية وحاجاتها . لذا جاءت الأفكار الفرنسية في التحرير رديفاً ونجدة وتعزيزاً ، وأعطت برنامج المطالبين وبررت ، أي انها أعطت نظام الوحدة القومية ورضى الشعوب بأن تؤلف جزءاً من هذه الوحدة وتبني سيادتها القومية .

اثر الجامعات في الحركات الفكرية . - ان الأساس الأول لهذه الحركات كان نظريات هردر والدراسات التي حركتها هذه النظريات في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر .

كانت الجامعات مراكز تشكل هذه الحركات الفكرية . ولقد كانت شبكة الجامعات في هذا الجزء من اوروبا اكتف منها في اوروبا الغربية . ويرجع بعضها إلى العصر الوسيط المسيحي في شكلها الاكليريكي كما هي حال جامعات هذا العصر ، وفيما بعد إلى حركة الاستبداد المستنير .

ونظراً للتغيرات التي جرت في أوربة في زمن الثورة الفرنسية والامبراطورية زالت ست عشر جامعة منها في عشرين سنة ، ولكن بعضها أعيد انشاؤه في ١٨١٥ ، كما وجدت انشاءات جامعية جديدة . وكانت الجامعات في الامبراطورية النمساوية ، على درجات عديدة ، ولغتها الألمانية أو اللاتينية . ونجد فيها ست جامعات كاملة تضم جميع الكليات : فيينا ، براغ ، كراكوفيا انزبروك ، غراتز ، بودابست ووجدت أربع جامعات لا تضم إلا ثلاث كليات اغوام ، لامبرغ ، شيرنوفيتش ، وكولوسفار . وخارجاً عن هذه العشر جامعات توجد أكاديميات ، مدارس الحقوق أو اللاهوت . وهي أكاديميات ملكية ، وعددها خمس : ثلاث في هونغاريا : في برسبودغ ، غيور ، كاسا ، واثنان في ترانسلفانيا : في ناجيفاداد وفي ناجيفزين . وإلى جانب الأكاديميات الملكية ، وجد أكاديميان اسقفيان وخمس أكاديميات كالفنية . ويجب أن نضيف إليها كلتين للاهوت الكاثوليكي ، في سالزبورغ وفي اولمتز . وهكذا نجد في الامبراطورية أربعاً وعشرين جامعة .

تشكل هذه الجامعات مراكز الحياة الفكرية التي ستبشر بالعاطفة القومية ، ولكن عندما تتشكل هذه العاطفة بشكل نهائي ، لأن النظام كان ثقيلاً جداً على هذه الجامعات وظل يمنعها زمناً من أن تلعب دورها الموقظ للأفكار الجديدة . ولقد توجه الامبراطور فرنسوا ، في خطاب له ، إلى أساتذة ليباخ ، في ١٨٢١ ، أثناء انعقاد المؤتمر ، في جلسة معهم بقوله : « سادتي ، لقد استحق طلاب الكارنيول الشناء دوماً ، حاولوا أن تحافظوا على هذه الشهرة . ابقوا دوماً مخلصين لكل ماهر قديم ؛ القديم صالح ، ولقد كان أجدادنا صالحين ، فلماذا لا نكون كذلك . ومن جهة أخرى ، أرى الاهتمام منصرفاً إلى أفكار جديدة لا احبها

ولن أجبتها : إياكم وهذه الأفكار ، ولا نحرصوا إلا على ما هو إيجابي ووضعي . لست بحاجة إلى علماء ، ولا أريد الا مواطنين مخلصين وشرفاء وعليكم أن تشكروهم . ان من يخدمني عليه أن يعلم حسب أوامري . وان من يشعر بنفسه غير قادر على ذلك ويشارك في الأفكار الجديدة ليحسن صنعا إذا ابتعد أو أبعدته بنفسه . وفي هذه الجامعات كان استعمال الكتب المقررة رسمياً اجبارياً ، والتعليم مراقباً من مصلحة الرقابة . وكذلك من قبل الاكليروس : وفي الجامعات النمساوية كان على الطلاب أن يعترفوا قبل أن يجتازوا الامتحان ، وانشتت في كل جامعة بورصة أوراق اعتراف للبيع وبتراوح سعر هذه الاوراق حسب صفات المرشحين الذين يتقدمون للامتحانات . ومع ذلك فان الطلاب الانجليين التابعين لتاج القديس - ايتين ، أي لملكة هونغاريا ، كانوا يجتازون بارتياهم الجامعات الألمانية التي يستطيع ارتيادها الطلاب النمساويون الأصليون ، لأن النمسا بلد ألماني ويرتبط بالكونفدراسيون الجرمانى ، ومن هذه الجهة تعتبر الجامعات الألمانية مربية للنمساويين ، فبواسطتها انتشرت نظريات هرذر ، وهي نظريات تعتمد ، كما رأينا ، على عبقرية الشعوب وعلى الأمة التي تعبر عن نفسها باللغة والأخلاق والعادات والتقاليد الشعبية . من هذه الجامعات الألمانية ينهل مفكرو النمسا المعرفة وتبوير وجودهم القومي ، لينقلوه فيما بعد إلى بلادهم وينشروه بواسطة التعليم والأدب . وعن طريق المانيا اسهمت شعوب النمسا في حركة الفكر الغربي . ولندكر أن الليبرالية التجأت إلى الجامعات الألمانية بعد ١٨١٥ . وفي الوقت الذي كانوا يتعلمون في هذه الجامعات صفات قوميتهم كانوا يتعرفون بالليبرالية الغربية لننظر إلى سلافي النمسا في الجامعات الألمانية . لقد سادت ، في تاريخ الحركات القومية (١٧)

هذه الجامعات ، نظريات هردر وفيخته . ولعلنا نذكر أن هردر ، في هذه الأفكار عن فلسفة تاريخ البشرية ، يخصص فصلاً كبيراً إلى السلافيين ويتبنا بوصولهم إلى الحرية وعظمتهم . لقد تعلم سلافيو النمسا في هذه الجامعات بأنه يوجد قوميات ، وما يمكن أن تكون هذه القوميات ، وما أضاف إليها الابداعية فيما بعد من حب للماضي وعودة إلى التقاليد القومية . ولقد وجدت بعض المراكز النشطة خاصة التي يرتادها هؤلاء النمساويون ، والتي بالتالي ، علمتهم أن ينظروا في ماضيهم : ففي جامعة اينينا خاصة كان يعلم المؤرخ هاينريك لودن تلميذ هردر وفيخته . ولقد كان هذا الأستاذ في جامعة اينينا في أصل تشكيل برشنشافت الطلاب . وكان يرتاد اينينا أناس نجدهم في أصل الحركة السلافية مثل كولار ، شافاريك ، بالاتسكي ، وهم سلوفاكيون ، وكرواسي يدعى تشيلاكوفسكي . وعن تعليم لودن عرف كولار طرق التفسير التي طبقها على العتيق السلافي . وقد قال شافاريك فيما بعد بأنه مدين الى يان ولودن بتقوية العاطفة القومية عند أبناء وطنه . أما بالاتسكي فيعتبر أنه أخذ الأساسي من نظرياته ومعرفته في التاريخ القومي عن المؤرخين الألمان . وقد اشترك هؤلاء الأجانب الشباب في حركات الشبيبة الألمانية : شوهد كولار وطالبان آخران في اللاهوت من جامعة اينينا وهما هوزنيك وفيرينتسك التشيكيان مثله يشاركون في أعياد فارتبورغ مع رفقاءهم الألمان ، وقد سجل لودن نداء هذه الأعياد ، ووصف كولار باللغة التشيكية لمواطنيه وصفاً حماسياً هذه الأعياد التي اقيمت في فارتبورغ ، ومجد فيها امتزاج الدين والوطنية ، هاتين العاطفتين اللتين نقلهما إلى بلاده عندما أنهى دراساته .

وإلى جانب اينينا توجد جامعة براغ الألمانية حيث كان يعلم فيها حتى ١٨٤٧ مايثو تلميذ هردر المباشر ، وإلى جانبه كان الأب الكاثوليكي

التشيكي دوبروفسكي وكان مربياً لدى العائلات الارستقراطية في
في براغ ، وكان يعرف تقريباً اللغات السلافية ، وتخصص بخاصة في
دراسة السلافونية أي لغة الكنيسة . وكان دوبروفسكي خلال أسفاره ،
يكتشف المكتبات ويبحث عن المخطوطات . وفي العام ١٨٠٦ أسس جريدة ،
كانت مركزاً للدراسات السلافية ، وهي جريدة « السلافان » ، وهي
صحيفة أدبية وفلسفية . وهناك مركز دراسات آخر وهو: غوتنغن ويضم
الاستاذ الفقيه باللغة شلوزر ، تلميذ هرذر أيضاً ، وكانت حلقة
مركزاً للدراسات السلافية ، وألف نفسه كتاباً في نحو الشعوب السلافية .
ونجد أيضاً جامعتي برلين وهاله وكان يرتادها بخاصة البولونيون والترانسلفانيون .
وفيها تكون أحد الفقهاء الذين كانوا في أصل الحركة الرومانية وهو
كوغالنيسيانو .

ووجدت لهذه المراكز الكبرى فروع : فينا ، ليزيغ ، غواتز .
وهي مراكز فرعية وتشكل على طريق الشرق مراحل : ففي فينا ،
مثلاً ، يعمل كوينتاد ، وقد تثقف في ايننا ثم جاء إلى فينا وأخذ
يعلم ويوعي سلافيين آخرين نوعية قومية ، وبخاصة محرك الصربيين .
فوك قوه - جيش . وكانت ليزيغ المكان الذي استقر فيه كولار أولاً
بعد مجيئه من ايننا وقبل أن يعود إلى براغ . وفيها كونت كرواتياً
آخر يسمى غلاج .

وخارجاً عن هذه المراكز الجامعية ، لانجد ، في البلاد غير الالمانية ،
الاهنا وهناك بعض علماء منعزلين ومأخوذين بحب الدراسات
السلافية : في ١٨٠٤ ، قام طالبان روسيان تلميذان لشلوزر غوتنغن ،
وهما الكسيس تودغونيف وكابرازوف برحلة استكشافية نحو الشرق

والجنوب الشرقي ، واكتشفا في البدء لوزاس ، وهي بلاد الصربيين الذين انتقلوا إلى ألمانيا وفقدوا فيها قوميتهم ، وفيها ، في غودليتز ، وجدا الدكتور انطون وقد نظم مكتبة تضم كتباً سلافية، وكان يكره الألمان . ووجدا أيضاً في براغ ، حلقة أدبية يديرها رجل يدعى جان نيجيدلي ينشر باللغة التشيكية لا الألمانية . وفي بودابست ، وخاصة في بودا ، وجدا مطبعة تستعمل الحروف السلافية وعمرها يرجع إلى ١٧٩٦ ؛ وفي هونغاريا ، في كارلوفيتز ، الفقيه ستاداتينيروفيش وكان على اتصال بشلوزر غوتنغن وقد دهش هذان الروسيان عندما وجدا ، في بعض النقاط ، هنا وهناك ، اناساً يشتغلون أو يجمعون وثائق أو ذكريات عن حياة السلافيين القديمة . ومن جهة أخرى ، نشر بعض العاملين عدداً من المؤلفات : ففي ١٧٩٤ نشر كاهن صربي يدعى واجيتش « تاريخ الصرب » في أربعة مجلدات وتعهّد بشرائه ٦١٢ شخصاً . وفي ١٧٩١ ، كانت اللغة الكرواتية تعلم في بعض المدارس الابتدائية في كرواسيا . وعندما كان الماريشال مادمون الفرنسي بدير الأقاليم الايليرية، شجع تعاليم الكرواتية، أي اللغة المحلية ، في المدارس . وانصرف الفقيه اللغوي والراهب الأرثوذكسي اوبرانوفيتش خلال ثلاثين عاماً لدراسة اللغات الصربية والكرواتية، وكان أول من أشار إلى التشابه بين الصربيين والكرواتيين . ومات في العام ١٨١١ . وفي بلغاريا وجد الراهب بايزي ، وقد تنقّف في جبل آتوس وجمع من مكنتبات الأديرة ما وجدّه عن تاريخ البلغاريين . والف به « تاريخ البلغار » ، في ١٧٦٢ ، ولكن هذا المؤلف ظل مخطوطة ، وقد كتبه باغة الفلاحين ، ولم يعرف هذا التاريخ إلا من بعض نسخ كانت تتداولها الايدي ولم يطبع إلا في ١٨٤٤ . وكذلك كان الاسقف سوفوفوفي الارثوذكسي المنعزل في بوخارست منذ عام ١٧٩٧ ، يدرس البلغاريين .

ولكن لم يكن بين هؤلاء العاملين أي رابطة تربطهم . كانوا منعزلين عن بعضهم ، وضاعت دراساتهم . أما الأجيال الآتية فستعقد الروابط فيما بينها وبين الألمان .

وباتجاه معاكس ، توطد التضامن بين السلافيين والألمان : فمن ذلك ان رانكه مؤرخ برلين جذبه دراسة السلافيين بالاشعار التي نشرها فوقه - جيش ، وعلى اثر قراءة هذه الاشعار الشعبية أراد أن يؤلف « تاريخ الصرب » ، ولهذا الغرض ذهب إلى فينا ليطلع على وثائق محفوظاتها ، وعن طريق كويبتار ، قيم المكتبة ، اتصل بفوك قره - جيش فذله على المعنى التاريخي والسياسي لثورة الصرب ، وعلى اثر ذلك كتب رانكه « ثورة الصرب » ودل في هذه الحركة على تقاليد الصرب الحماسية وعلى معطيات الحالة الحاضرة لنزاع الصرب ضد الاتراك . و اضاف إلى العناصر التي جهزها بها فوك نظريته الشخصية في تبعية الامم الاوربية واختلاط مصير الصرب بالسياسة العامة .

ومن تعليم الألمان انتقلت حركة الفكر الفلسفي واللغوي إلى حركة سياسية . وعندما تنتقل هذه الحركة العلمية إلى الصعيد السياسي ، تأتي الأفكار الفرنسية ، النظريات الليبرالية الفرنسية ، وتعطي هذه الحركة برنامج المطالبة .

البعث القومي - ان الشكل الذي أخذته هذه الحركات يختلف عما رأيناه حتى الآن مع الشعوب الأخرى كالأغريق أو البلجيكيين ، وحتى الايطاليين والألمان . ففي الأصل كانت هذه الحركات حركات فكرية ، علمية وأدبية ، أي غير سياسية . والأساس فيها حب الاطلاع وحب التاريخ لماض مضى ، حتى ان موقفنا هذه الشعوب لم يفكروا بأن من الممكن أن يكون لهذه الشعوب مستقبل جديد . إلا أنه بعد ١٨٣٠ ، وخاصة بعد ١٨٤٠ ، أصبح يؤمل شرعاً بأن يرى ظهور هذه القوميات .

وكانوا يذكرون ، من جهة أخرى ، « الحق التاريخي » أو امتيازات عرقهم القديمة ، لا الحق الطبيعي ، حسب مفهوم القرن الثامن عشر . وكانت تقاليدهم ، في الأصل ، تختلف عن تقاليد الثورة الفرنسية . فقد كانوا يعتمدون على وحدة الصفات العرقية ، ووحدة اللغة ، وحتى عندما تبدو هذه اللغة وهذه الصفات مملوغة منذ قرون . إلا أنه في المرحلة الثانية ، أي عندما تتشكل هذه الحركات نهائياً تستعمل النظرية الفرنسية في حق الناس والشعوب الدائم في فرض احترام حرياتهم وإرادتهم القومية .

هذا ولما كانت هذه الحركات من أصل تاريخي ، فمن الممكن أن نفكر بأنها تختلف وتتفاوت في نموها ، وتتفصل بمنافسات تبعث حية كما وجدت قديماً في التاريخ . ولهذا تجلت الحركة بشكل مختلف حسب البلاد : ففي القوميات الموجودة من قبل والدائمة ، والتي توجد منذ زمن طويل ، لم يكن من الحركة ، التي تمت بعد ١٨١٥ ، إلا تجديد وتعميق وتحويل الحركة القديمة : وهذه حال بولونيا ، لأن الحركة الفكرية الابداعية فيها لم تأت الا لتنوب عن حركة « الأنوار » القديمة وتعطيها شكلاً سياسياً . لقد قام جان بونوكي بعدة دراسات ونشر وثائق عن السلافين ، ووضع ليند معجماً بولونياً ، ودرس تشارنوسكي لهجات فولينيا واوركرانيا . وفي لامبرغ ، جمع اوسولانسكي مكتبة ومحفوظات بولونية ابتداء من ١٨١٧ . وبعد هذه الحركة العلمية ، دخل الشعراء والمؤلفون الدراميون المسرح : فقد نشر نيموفيتش ، في ١٨١٦ ، « أغاني البطولة » ، وقاتل من قبل مع كوسيووسكو ، وأخيراً تأتي الحركة الابداعية الأصلية التي قام بها برودزينسكي وميكيفيتش . وقد انتهت هذه الحركة العلمية والفكرية باعطاء الحركة البولونية طابعها المثالي

وهو الشكل الوحيد الممكن ، لأن البولونيين ، منذ ثورة ١٨٣٠ ، أصبحوا عاجزين ؛ ولأن بولونيا لم تكن إلا روحاً واسطورة تخيم على مجموع أوربة ، مجردة كلياً من كل أرض .

أما هونغاريا ، فقد اكتسبت بالحركة الأدبية والعلمية ما كان ينقصها حتى ذلك الحين ، وهو العقائدية القومية ، وبها دعمت الحركة الفكرية وبرزت المعارضة السياسية التي أخذت تنبعث من جديد .

وخارجاً عن هاتين القوميتين القديمتين اللتين اعطتهما الحركة الفكرية التجسيد والوعي ، بعثت الحركة نفسها من جديد قوميات زائلة في البلاد السلافية التابعة للامبراطورية النمساوية : لقد كان هذا العالم السلافي في النمسا يشكل منطقة تجهلها أوربة : وعندما انشأ فيكتور كوزن ، في العام ١٨٤٠ ، للشاعر البولوني اللاجئ في باريس ميكيفيتش ، كرسيّاً للتاريخ والحضارة السلافيين في كلية فرنسا ، وذكر في عرضه الأسباب الداعية لذلك ، كان يظن بأن الناس في بوهيميا يتكلمون بالصرية . ولم يكن عند أوائل العاملين ، الذين تخصصوا بهذه الدراسات ، فكرة بأن هذه الشعوب التي يدرسونها يمكن أن تعيش أيضاً وتكتب لها الحياة : لقد كانوا يدرسون لغتهم كما تدرس اللغات الميتة ، ويدرسون علم الآثار وليس عندهم أي فكرة بأن هذه الشعوب ما زالت تعيش دوماً ويمكن أن نحيا من جديد . وكان دوبروفسكي في براغ ، وكوبيتار في فينا ، واورانوفيتش في كارلوفيتز يعملون منعزلين ولم يفكروا بمحاضر دراساتهم .

قامت النهضة في فريق الشمال ، عند التشيكيين والسلوفاكيين ، الذين يضافون كذلك كما هم كشعوب سلافية إلى البولونيين ؛ وفي فريق

الجنوب ، عند الصرب والكرواتين الذين بعثوا أحياء كالترانسلفانيين أي اللاتين الرومانيين .

ومن هذه القوميات المبعوثة وجدت قوميتان على حدود النمسا وتركيا وهما : باشوية بلغراد والاقليمان الدانوبيان : الافلاق والبغدان . وقد حلت حركة البعث القومي فيها محل المعارضة السياسية والدينية التي يبدىها المسيحيون ضد السيطرة العثمانية . وتتوذي الحركتان في الآجل البعيد : حركة البعث القومي عند الصرب وعند ترانسلفانيي النمسا ، والحركة السياسية التي قامت في الامبراطورية العثمانية في الاقاليم الدانوبية وفي صربيا إلى تشكل دولة صربيا ودولة رومانيا . ونظراً للتعقيد الذي يلزم هاتين الحركتين وما يشعر به من تدخل دولي ، فان هاتين الحركتين تدخلان في الدبلوماسية الدولية وتخرجان عن كونها قضيتين سياسيتين داخليتين تهافت بخاصة الامبراطورية العثمانية والامبراطورية النمساوية .

ومع هذا فان هذه القوميات ، التي ستنفجر ، أفادت لحد ما من تسامح الحكومة النمساوية ومن بعض نظم الامبراطورية النمساوية . وفي الواقع ، ان أطر الامبراطورية النمساوية كانت بقايا من دول قديمة تاريخية داخلية في النمسا ، وعييز فيها :

١ - مملكة القديس وانيسلاس أي مملكة بوهيميا ومورافيا وسيليزيا .

٢ - مملكة القديس ايثن ، أي هونغاريا القديمة .

٣ - مملكة غاليسيا ولودوميريا التي كانت تؤلف بولونيا القديمة وضمها

النمسا اليها مع هاتين الملكتين السابقتين .

وكان لكل من هذه القطع التاريخية ، في داخل حكومة فينا المركزية ادارة خاصة : وزارة لكل من بوهيميا وغاليسيا وايليريا ؛ ومجلس

خاص لكل من هونغاريا وترانسلفانيا . ووجد لكل اقليم دياط خاص: دياط هونغاريا ، ودياط أغرام وهما موجودان منذ القديم ، ودياط بوهيميا الذي أعيد بعد ١٨١٥ ، ودياط التيرول الذي انشئ عام ١٨١٥ ودياط غاليسيا في ١٨١٧ ، ودياط كارنيول في ١٨١٨ ودياط سالزبورغ في ١٨٢٦ ، ودياط ترانسلفانيا في ١٨٣٤ . وهكذا تقدم الدولة النمساوية بنفسها امكانيات الاطار القومي لهذه الشعوب .

ولم تكن سياسة الحكومة معادية تماماً لهذه القوميات . لان مايشغل حكومة فينا انما هو المعارضة للحكم المطلق السياسي وللارستقراطية لا القومية . وإذا استثنينا الهونغاريين الذين كانوا في نزاع قديم مع الحكومة فان الحكومة النمساوية لم تكن معادية للقوميات . لقد تخلى الامبراطور فرانسوا تماماً عن سياسة الجرمنة التي سلكها جوزيف الثاني ، وكان يحترم الأجناس ، وحكومته تقلده ، وحتى رئيس الضابطة ليلدنيتزكي . وكانوا يعبرون إلى دوبروفسكي وكوبنتار عن رضاهم عن الدراسات التي يقومات بها . وأبدى الامبراطور اهتماماً إلى غاج مصلح اللغة الصربية - الكرواتية ، وقدم له هدايا ، وسمح بتأسيس جرائد باللغة العامية ، باللغة القومية . وكان مترنخ شخصياً ينصر اللامركزية ويدفع رسم اشتراكه في الجمعيات التشيكية . ولا شك في أن فكرة الحكومة النمساوية ، بتشجيعها القوميات في امبراطوريتها ، كانت ترمي إلى تحويل هذه القوميات عن روسيا ومعارضة ما بدىء بتسميته «الجامعة السلافية» بارتباط السلافيين بالنمسا ، وهذه السياسة تسمى «النسلافية» . وفي المجتمع النمساوي نفسه كان بعض أعضاء الطبقة الارستقراطية ، يشجعون هذه الحركات القومية : كان الارشيدوق جان يشجع البقطة الأدبية عند مختلف الجماعات ، وقد أسس ، في ١٨١١ ، مدرسة

تعلم فيها اللغة التشيكية . وكانت الطبقة النبيلة الألمانية في بوهيميا تشجع بعث التشيكيين ونخص بالذكر الكونت شتاينبرغ وكونتي تون . ونشر البارون النمساوي آندريان ، الذي كان يعارض الحكومة معارضة سياسية وليبرالية ، كراماً في ١٨٤٢ اسمه « النمسا ومستقبلها » وفيه يسجل نتيجة الحركات القومية بوضى وارتياح .

وفي الواقع ، لم تصور الحكومة النمساوية أو القوميات ، في الأصل ، ان الحركة القومية يمكن أن تؤدي إلى تفتت الامبراطورية النمساوية . وهكذا نرى ان هذه الحركات معقدة بنفسها . وزادها تعقيداً اختلاطها بالمشاكل الاجتماعية ، وذلك لأن النظام الاقطاعي مازال حياً في جنوب شرقي أوزبة . ومن جهة أخرى ، لقد توصلت هذه الشعوب المختلفة إلى درجة متفاوتة في النمو المادي والمعنوي ، حتى انه من الممكن أن يرى في العام ١٨٤٨ ، أثناء الثورة العامة ، جهد عام لتشكيل قوميات النمسا ، ولكن في الوقت نفسه اخفاق هذه الحركة بسبب تنافس هذه الشعوب المختلفة .

٢ - الحركة القومية الهونغارية

لقد ترك دور الثورة والامبراطورية والعهد الرجعي عام ١٨١٥ هونغاريا على حالها ، ولم يغير شيئاً في نظمها أو في بنائها الاجتماعي . وسبب النزاع ضد فرنسا ، الذي دام قرابة خمس وعشرين عاماً ، اغفاءة لمطالب الهونغاريين السياسية . ودعمت الارستقراطية الهونغارية النمسا في نزاعها ضد الثورة وتابوليون ؛ وامتزجت بالارستقراطية الألمانية ، حتى انه لم يبق في مؤتمر فينا اختلاف بين كبار العائلات النمساوية والهونغارية . وزالت ، بالنسبة لأوزبة ، فكرة وجود ثنائية يمكن أن يلعب

بها بين النمساويين والهونغاريين . كانت سياسة فينا سبباً في الحفاظ على هذا الوضع الراهن : لم تعد فينا تدعو الديباط الهونغاري ، منذ ١٨١١ ، لأن هذا الديباط ، في ذلك التاريخ ، احتج على افلاس الدولة النمساوية . وقام خلاف دام عدة أشهر بين الحكومة والادارات المحلية « الكوميونات » التي أضربت ووقفت بعض الوقت أعمال الادارة والعدل . ومن جهة أخرى ، اوقفت التداوير البوليسية كل حركة هونغارية يمكن أن تبدأ بخاصة عقب مؤامرة ١٧٩٤ . ثم ان انشاء امبراطورية النمسا ، في ١١ آب ١٨٠٤ ، البس لقب « ملك هونغاريا » ، الذي يحمله الارشيدوق ، بلقب أعلى ويبدو أن انتصار الحكم المطلق كان يمثل في الوقت نفسه ، زوال هونغاريا .

وبين ١٨١٥ و ١٨٣٠ نرى في هونغاريا ، نشوء حركة مزدوجة ، يقظة فكرية ، من جهة ، ونزاعاً سياسياً حاراً وحماسياً جداً ، من جهة أخرى .

اليقظة الفكرية . - خرجت اليقظة الفكرية في هونغاريا في آت واحد من حركة الفقه اللغوي ومن الابداعية التي نشرتها ألمانيا في هونغاريا . وفي الأصل ، نجد دراسات شاب نبيل اسمه كازينسكي سجن على اثر اشتراكه في مؤامرة ١٧٩٤ وظل في السجن حتى ١٨٠١ . وفي عزلة السجن أخذ كازينسكي يدرس النحو الهونغاري ويعمل على تطهير اللغة الهونغارية العامية من خشونتها ومن بربريتها ، ثم شرع يترجم بهذه اللغة الكتاب الألمان : كلوبستوك ، غوته ، فيلاند ، شيلر ، هرذر . وحتى الآن كان الأدب ، الوحيد الموجود في هونغاريا ، أدباً بالألمانية واللاتينية . وظهرت نقطة الانطلاق الاخرى في الاهتمام السامي الذي ولده استعمال اللغة المجرية في الديباط ، وقد وضعت هذه القضية لأول مرة في ١٨٢٥ ،

لأن استعمال اللغة المجرية ك لغة نقاش سيامي في الديباط يتطلب مرونة هذه اللغة وتطهيرها لتحويلها إلى لغة خطابة وسياسة . وللقيام بهذا العمل على اللغة ، انشئت في ١٨٢٥ ، الاكادمية الهونغارية ، وقدم الماغنات الأموال وبخاصة ماغنا شاب اسمه زيشيني ، وقد أعطى دخله خلال سنة كاملة لتأسيس هذا المجمع (الاكادمية) .

بدأ الأدب الهونغاري ، في هذه السنة ١٨٢٥ ، بنشر ملحمة خاصة ببطل مؤسس للسلالة الهونغارية ، آر باد ، للشاعر فوروسمارتي ، وقد ألف هذا الشاعر ، عدا هذه الملحمة ، نشيداً قومياً هونغارياً . وبعد قليل نشأ الشعر الغنائي والمسرح على يد الأخوين كيسفالودي ، ونشأت القصة على يد الكاتين جوزيكا وكيميني . وفي التاريخ نفسه صور الكاتب الحبيب جداً زيفليجيتي ، في دراماته وفي ملامه (كوميديات) ، الأخلاق القومية ، والف مجموعة مسرحية غذت مسارح هونغاريا كلها في العاصمة وفي الأقاليم خلال سنوات . وفي ١٨٣٧ أسس في بودابست المسرح القومي الهونغاري .

ثم انجبت هذه الآداب نحو المشاغل السياسية بتأثير الثقافة الفرنسية التي تمثل الليبرالية السياسية ، واعجب الهونغاريون بالثورة الفرنسية ، وبالأدب الفرنسي المعاصر وبخاصة بأدب الشعراء فيكتور هوغو وبيرانجيه ، واشتهر اسمان أساسيان في السياسة وفي الأدب وهما :

١ - الشاعر بيتوفي (١٨٢١ - ١٨٤٩) وهو من أصل شعبي ، اهتم في أشعاره بوصف الطبيعة . والبوزتا ، والدانوب ، والتيسزا ، وانهار بلاده وسهولها ، وصور من جهة أخرى الفقراء ، والأشقياء الشعبين ، وألف نوعاً من ملحمة « جالكوبونوم » هونغارية تطالب بتحرير

الافئات . وقتل بيتوفي في ١٨٤٩ في النزاع بين الهونغاريين والروس .

٢ - والثاني قصاص وكان تأثيره أعظم من بيتوفي ، وهو النبيل اوتفوس وكان ماغنا وثقافته جامعية ، ساح أرجاء أوربة وأتى من أسفاره بتربية سياسية ومؤلف نشره عند عودته إلى هونغاريا في ١٨٣٨ ، في اصلاح السجون ثم ألقى بنفسه في الحياة السياسية وفي الصحافة ، وفي الوقت نفسه في الادارة المحلية في كوميتاه . وفي الأدب : نشر ثلاث قصص : « قصر البطاقات » ١٨٣٨ ، و « كاتب عدل القرية » في ١٨٤٦ وهو رائعته ويعتبر أثراً من الآثار الأساسية في الأدب الهونغاري ، و « هونغاريا في ١٥١٤ » في ١٨٤٧ . وفي هذه القصص يصور المجتمع المعاصر وبخاصة الحياة المحلية ، من مدن وقرى تثقلها سيطرة الاقطاعيين ، كما يصور البلاد في آخر العصر الوسيط .

تأتي أهمية هذا الأدب الهونغاري من الوجهة السياسية أكثر من الوجهة الأدبية : لقد أعطى إلى اللغة المجرية ، في الوقت الذي يطالب فيه باستعمالها في الادارة ، أدائها النبيلة وحقوقها ، وعمم المطالب القومية وجعلها ديموقراطية . ونظراً لاستعمال اللاتينية والألمانية لغة سياسية ، كانت الحياة السياسية تتركز بخاصة في الطبقات العليا ، وكانت متجهة نحو فينا أو نحو الخارج . وهذا الاتجاه السياسي في الحركة الأدبية شبيه بالاتجاه الذي رأيناه في إيطاليا : كان بيتوفي ثورياً وقد شارك في حركة ١٨٤٩ . كما كانت اوتفوس أحد زعماء المعارضة السياسية في حركة النضال الهونغارية .

الحركة السياسية - كانت الحركة السياسية أوسع من الحركة الأدبية ومباشرة ، لأن الحركة السياسية في هونغاريا كانت موجودة منذ زمن بعيد . وعلى خلاف مايجري في ألمانيا ، وبالطبع مايجري للقوميات

السلافية ، كان للحركة السياسية في هونغاريا اطرأ وأجهزة . والجديد فيها الآن هو المعارضة لحكومة فينا : فتحى هذا الحين كانت حركة اقطاعية يدافع فيها الأفراد عن امتيازاتهم ضد سياسة الحكومة التسلطية ، أما الآن فقد أصبحت معارضة قومية تشعر بقيمتها . ونجد فيها تركباً من القومية التاريخية ، التي تطالب بحقوق البلاد التاريخية وتقاليدها ، ومن الليبرالية الغربية التي تريد تحويل المجتمع بالغاء الاقطاعية ، والحكم ، بحذف الحكم المطلق . ان ما يعقد الحركة السياسية الهونغازية هو أن هذه العناصر لا تتواجد دوماً . وهكذا نرى معارضة عنيفة من الكوميتات ، أي الادارات المحلية ، حيث تسود الطبقة النبيلة الصغيرة التي تدافع بقوة عن امتيازاتها . ونرى من جهة أخرى ، في الطبقة النبيلة العليا ، عناصر محافظة وليبرالية : محافظة اجتماعياً ، وليبرالية سياسياً . وقد تداخلت الحركات الاجتماعية والسياسية على هذا النحو وجعلت الحركة أكثر تعقيداً من معارضة سياسية بسيطة أو من معارضة قومية بسيطة .

وحى ١٨٣٠ كانت هذه المعارضة ضعيفة ومحدودة الغرض . ولم تنفذ الحكومة الدستور الهونغاري في ١٨١٥ ، بل ، بالعكس ، حاول الامبراطور الحصول على إعانات مالية وجنود ، وتوجه مباشرة إلى الكوميتات ، لا إلى الديباط ، الذي لم يجمعه . فرفضت الكوميتات تقديم المال والرجال مذكرة بحقوق الديباط الذي يستطيع وحده أن يسمع بذلك ، وأمرت الموظفين أن يرفضوا تقديم الجنود والضريبة للحكومة ، فكسبر الامبراطور قرار الكوميتات ، ولكن العرائض أخذت تتفجر من كل جهة وعندما جمع الملك نفسه مجلس الكوميتات في بست في ١٨٢٠ وأمر بفرض الضريبة والجنود ، رفضت الكوميتات وطلبت دعوة الديباط . فلم يأخذ الامبراطور الملك بذلك ، وعندئذ عارضت الادارة بمقاومة سلبية : أعطت الكوميتات

الموظفين الامر باخفاء السجلات واختتام الدولة . ووجدت الحكومة غير قادرة على فرض الضريبة كما ترغب ، ورأت نفسها مشلولة تماماً بسبب مقاومة الادارة ، واضطرت إلى دعوة الديباط في برسبورغ ١٨٢٥ . طالب الديباط بأن تكون دعوة الانعقاد منتظمة وبتخفيض الضريبة وتحديد سلطات الحكومة على الموظفين ، وتعلق بحرفية الدستور ، فقابله الملك « بحقوق جلالته » .

وإلى جانب هذه المعارضة، التي أدت إلى بعث الديباط ، وضعت مشكلة اقتصادية : ان هونغاريا مازالت بلداً زراعياً والثروة الوحيدة فيه هي ملكية الأراضي ، وهذه الملكية بكاملها في يد النبلاء . ولكن هونغاريا الزراعية كانت تشكو من تأخر التطور العام في البلاد ، وبخاصة تأخر المواصلات الذي يحول دون توزيع أو تصدير انتاج المحصول الجيد ، حتى ان وفرة المحصول أصبحت شيئاً غير مفيد . وكان النظام الجمركي المفروض على هونغاريا مثل نظام المستعمرات في الميثاق الاستعماري القديم الخاص : فقد عمل ليحجز السوق الهونغارية للمنتجات المصنوعة في النمسا ولتقديم المواد الحامية بكل بساطة للصناعة النمساوية . وحددت حكومة فينا الجمارك اعتباراً ، وكان الموظفون يراقبون خط الجمارك مراقبة شديدة . ولوضع حد لهذه الحال كان من الضروري اصلاح الدستور ، ولتستطيع هونغاريا أن تلعب في المملكة النمساوية دوراً سياسياً جديداً كان من اللازم أن تنهض اقتصادياً . وقد طلب ديباط ١٨٢٥ الحكومة بفتح مفاوضات لقرض الجمارك الداخلية ، فرفضت الحكومة . وفهمت بعض العقول المفتوحة الارتباط بين القضية الاقتصادية والقضية السياسية ، ونخص بالذكر منهم ماغنا شاباً من أغنى الماغنات وهو الكونت ايتين زيشيني .

زيشيني . - كان زيشيني ضابطاً من ١٨٠٩ إلى ١٨١٥ في دور الحروب النابوليونية ، ثم ساح في أوربة الغربية وخاصة في انكلترا حيث أعجب كل الاعجاب بالدور الذكي الذي تلعبه الارستقراطية الانكليزية . واستخلص من ذلك وجوب محاولة انقاذ هونغاريا من حالة الركود والعزلة . وأكب على العمل منذ أن عاد إلى البلاد . ولتحقيق ذلك كان من اللازم ادخال الطرق الجديدة في الزراعة ، واستقدام الفنين الأجانب ، واعطاء الفلاحين الاعتماد الزراعي ؛ ومن جهة أخرى تحب تنمية التجارة والصناعة وانشاء محاكم تجارية ، ومدارس النخ .. ولإذاعة هذه الأفكار ، نشر كتاباً لهونغارية ، وهذا هو الجديد ، : « الاعتماد » في ١٨٣٠ ، « النور » في ١٨٣١ ، « المرحلة » في ١٨٣٣ النخ ... واشتغل في الوقت ذاته بتحقيقات عملية : أسس في ١٨٣٠ شركات ، مثلاً ، لبناء جسر على الدانوب بين بودا وبست ، وشركة لانشاء الملاحة البخارية على الدانوب ، وشركة للقيام بأعمال تنظيم مياهه عند منعطف ابواب الحديد لتخفيض حدة الشلالات في تلك المنطقة . ولكن برنامج زيشيني كان يتضمن اصلاحاً فكرياً ، ولذا تعلق بنمو المجمع الهونغاري ايضاً . وهو أول من وضع في دباط ١٨٢٥ قضية استعمال المجرية عوضاً عن اللاتينية في الدباط . ورأى ايضاً ان القضية الاقتصادية ترتبط بقضية الاصلاح الاجتماعي والسياسي : فاذا أغنت التنمية الاقتصادية المدن ، وبالتالي ، تمت البورجوازية فيجب أن تجد هذه البورجوازية مكاناً في الدباط ، ويجب ادخالها في التسلسل الاجتماعي ، الذي ظل حتى الآن يحتفظ بطبقتين تعتمد احدهما على الأخرى ، وهما : جماهير الفلاحين الأقنان والطبقة النبيلة التي تسيطر عليها . وفكر بأن التقدم الزراعي غير ممكن ما لم يوجه اهتمام الفلاحين إلى هذا التقدم

ولذا يجب تحرير الفلاحين من القنانة . وأخيراً عرف بأنه لا يمكن الحصول على حذف الجمارك ما لم تقدم إلى الحكومة ضريبة معوضة لها لتقوم مقام فقدان واردات هذه الجمارك . وهذه الضريبة ، هذا التعويض المالي ، لا يمكن وجودها إلا بأجبار النبلاء على دفع الضريبة وحذف الحصانة الضريبية التي تتمتع بها الطبقة النبيلة .

وبرنامج زيشيني واسع وعماقل ، وهو لا ينطلق من نظريات وليس له أي طابع ثوري . ومن الممكن القول إن هذا البرنامج يشل وجهة نظر رجل حكم يريد أن يحققه عن طريق الحكومة لا الثورة . وقدفاوض مترونيخ بشأنه وعرضه عليه ، وحاول أن تقبل الحكومة به . وهكذا يمكن القول انه تم الحصول على نتيجتين في العام ١٨٣٠ وهما : تنفيذ الدستور ووضع قضية الإصلاحات .

وبعد ١٨٣٠ بدأ بحق تشكل الأحزاب السياسية مع انعقاد الدياطات. وفي الوقت الذي وضعت هذه القضايا أمام الرأي ، نشبت ثورة غموز وكانت ضربة سوط اطلقت الحياة السياسية في هونغاريا . ولم يكن دباط ١٨٣٢ جلسة سريعة بل ، على العكس ، نوعاً من « برلمانات طويلة » دام أربعين شهراً وعقد ٤٧٠ جلسة ، وامتد حتى عام ١٨٣٦ . وكانت المنازعات السياسية عنيفة جداً في هذه الدورة : ووضع الدباط برنامج مطالب قومية خاصة بالأطوار التقليدي ، واتفق جميع الأعضاء عليه : كان يطالب بحكومة هونغارية صرفة ، وإقامة الملك مراراً في بودابست ، وبدورة للدباط في بودابست ، لا في بوسبورغ ، في قلب البلاد لافي مدينة على الحدود . وطالب باستعمال اللغة المجرية عوضاً عن اللاتينية كلغة للنقاش ، وبساواة الديانتين الكاثوليكية والبروتستانتية ، تاريخ الحركات القومية م (١٨)

والسماح بالزواج المختلط بين الكاثوليك والبروتستانت . وتنازلت الحكومة في هاتين النقطتين الاخيرتين . فقد سمحت باستعمال اللغة المجرية في دياط ١٨٣٣ ، ثم في تحرير (تسجيل) القوانين في عام ١٨٣٦ . ولكنها رفضت كل اصلاح سيامي ، وأثارت قضية تحسين مصير الفلاحين ، والقت بدور الشقاق في طبقة النبلاء فأضعفت معارضتهم السياسية .

وخارجاً عن هذا البرنامج التقليدي بخاصة ، الذي لا نرى فيه تجديداً ، نجدنا أمام برنامج جديد وضعه الأحرار وبدل على نفوذ الأفكار الغربية في هونغاريا وعلى تأثير أفكار زبشيني .

قدم اوتفوس هذا البرنامج في عام ١٨٣٤ ، وهو يتضمن سلطات برلمانية خاصة بالديايط الذي لم يعد ، حسب هذا البرنامج ، مجلساً اقليمياً بل مجلساً برلمانياً . وتوسيع حق التصويت بحيث يشمل المهن الحرة والمهن الاقتصادية أي حذف الامتياز السيامي للنبلاء ، وحرية الصحافة ، والغاء الحقوق (الرسوم) الأميرية والحصانة الضريبية .

واخفق هذا البرنامج أمام معارضة كبار الأمراء . فقد أوقف مجلس الماغنات كل اصلاح لأنه يعتبر نفسه مجلساً أعلى ويريد الحفاظ على سلطاته وعلى مبدأ التصويت القديم الذي « يزن » الأصوات عوضاً عن أن « يعدها » ، والاصلاح الوحيد الذي تركه هو تكليف النبلاء بدفع رسوم عبور جسر بودابست الجديد شأنهم في ذلك شأن سائر الناس العاديين . وتكررت هذه المنازعات من جديد في دياط ١٨٣٩ ، ومع ذلك حصل من الحكومة في عام ١٨٤٠ على العفو العام واستعمال اللغة المجرية في الادارة . وكذلك الديايط الذي دام عامين ، من ١٨٤٢ - ١٨٤٤ ، حصل على فائدة مزدوجة : من جهة قبول مبدأ عمومية الضريبة ، ولكن لم

يتفق على شروط تطبيق هذا المبدأ ، ولم يخرج شيء في الواقع ؛ ومن جهة أخرى ، استعمال اللغة المجرية في أعمال الحكومة وفي التعليم عام ١٨٤٤ .

وهذه المنازعات في الديايط تمثل جهداً لتحويل الديايط القديم التاريخي إلى هيئة تمثيلية دستورية . وقد حصلت على نتائج في ميدان التعريف القومي للنظام .

وإذا تم الحصول على هذه النتائج ، فذلك لأنه تألف في تلك الفترة ، عن هذه المنازعات رأي عام ، بفضل الحركة الأدبية التي تمت واستمرت في نموها ، وبفضل انشاء الصحافة السياسية . وكانت هذه من عمل نبيل شاب فقير يسمى لوي كوسوط .

لوي كوسوط . - ولد لوي كوسوط في ١٨٠٢ ، كان أبوه محامياً . وكان هو محامياً أيضاً ، أولاً في البلد الذي ولد فيه ، ومن ثم في بست في ١٨٣١ . لقد نخل كوسوط ، أثناء ديايط ١٨٣٢ - ١٨٣٦ ان يذيع التعرف بهذا المجلس بنشر الضبوط والتحليل في صحيفة مطبوعة على الحجر ، وغير مطبوعة طبعا عادياً ، خشية أن تقع تحت نظر الرقابة ، وذلك لتعطي تقريراً عن مناقشات الديايط ابتداءً من تطبيق استعمال اللغة المجرية ، في ١٨٣٣ ، مع تفسيرات نقدية من كوسوط . وما انتهت الدورة إلا وازوقت الحكومة كوسوط وسجنته وبقي في السجن أربع سنوات ، ثم أطلق سراحه بالعفو العام في ١٨٤٠ ، وفي السنة التالية ، ١٨٤١ ، أسس « بست هيرلاب » أي « جريدة بست » وبسرعة ضمنت أربعة آلاف ، ثم سبعة آلاف مشترك ، واغنت كوسوط . ودافع كوسوط في هذه الجريدة عن برنامج الأحرار ودستور هونغاريا التقليدي ، وقام بدفاعه بعبقريّة كبرى ، وتكشف عن صحافي من الدرجة الأولى . وكان

مولعاً بالجدل ويندفع به بشدة الى بعيد. وكانت الجريدة نشيطة مثل كوسوط وتعتبر عن حقد الطبقة النبيلة الصغرى على الماغنات ، وتطالب بماواة النبلاء ، دون تمييز تسلسلي . وأخيراً وسعت الصحيفة برنامجاً بلغت النظر في الاستقلال الذاتي الاقتصادي مستوحى من أفكار ليست . وأسس كوسوط د اتحاد الحماية الهونغارية ، وتعهد فيه المشتركون بالا يشتروا إلا المنتجات الهونغارية ، وبعد سنوات قطع كوسوط صلته بحرره الذي لم يشأ زيادة راتبه ، رغم نجاح الجريدة . واهتم عندئذ بالأعمال والتميز المالي ابتداء من ١٨٤٤ ؛ وأنشأ فيها أنشأ ، الشركة القومية للمساعدة المتبادلة ، ، وكانت نسبة الربح فيها ٥٪ من الوارد ، وانتشرت هذه الشركة في جميع أنحاء البلاد ، وكونت له ، خارجاً عن موهبته الصحافية ، شعبية كبرى .

وهذا النمو في الرأي العام ينطبق مع تراخي الادارة بسبب زوال الامبراطور فرنسوا وقيام ابنه فرديناند مقامه عام ١٨٣٥ . وكان فرديناند رجلاً مكيناً ؛ ومن جهة أخرى شاخ مترینخ ، ولم تسؤ المنازعات الجدلية بين زيشيني وكوسوط . وبضاف إلى هذا دخول المؤلفات الغربية مرراً ، والمؤلفات الألمانية ، كتباً أو مجلات ، التي أخذت الضابطة تهمل أمرها وتدعها تدخل . والنتيجة هي ان استعمال اللغة العامية في الحياة السياسية نشر التربية السياسية في مجموع الأمة . وهكذا وضعت الآت القضية القومية والسياسية أمام روح عامة تستطيع أن تقوم برد فعل وتفهم .

قضية الادارة المحلية . - وأخيراً قامت ، في هذا الدور ، قضية جديدة وهي قضية الادارة المحلية : كانت الكومينات دوميناً خاصاً بالطبقة النبيلة الصغيرة ، وكانت هذه الطبقة معادية لكل اصلاح يمكن أن يلغي امتيازاتها .

وهذه القضية هي قضية مصلحة صرفة للطبقة التي تسيرها . وكان أكثر هؤلاء النبلاء الصغار ذكاءً يعتبرون ان خراب امتيازاتهم سيكون خراباً للبناء التقليدي ، وان خراب البناء التقليدي معناه الباب المفتوح للحكم المطلق والجرمنة ، وبتعبير آخر تجريد القومية من هونغاريا . وبينما كانوا يدافعون بشدة عن امتيازاتهم كنبلاء ، كانوا يطالبون ، بالعكس ، بحجة بالمساواة مع الماغانات . وفي الكومينات ، أبعدت الطبقة النبيلة الوسطى تدريجياً من قبل الطبقة النبيلة الصغرى التي تسمى « طبقة نبلاء الصنادل » وتمارس سيطرتها في الكومينات بمختلف طرق العنف والإرهاب ، ولقد قال الكونت آبوني في ذلك : ان هذا الحكم هو « حكم العصا » . وكانت المنازعات والعنف في مجالس الكومينات على درجة جعلت دياك ، الرجل السيامي ، في ١٨٤٠ ، يرفض تمثيل كوميتاه في الديباط الذي عينه ، بسبب سوء نظام المجلس وعنفه .

وكانت نتيجة هذا النظام في الكومينات ان قسماً من الأحرار اعتنق فكرة الإصلاح الإداري : وتوصل أكثر الأحرار استنارة وثقافة إلى أن تجديد هونغاريا لا يمكن ما لم يقم ، مقام هذا النوع من الاتحادية الفوضوية التي هي ادارة الكومينات ، حكم قوي مركزي مسؤول وقومي . ولف هذا الفريق الحزب « المركزيون » وكان اوتفوس ودياك بينهم زعيمين هامين . واتفق ضد المركزيين بالطبع ، من جهة المحافظون ، ومن جهة أخرى ، الديموقراطيون . وفي مجالس الكومينات هذه كانت المنازعات بين مختلف فئات الأحزاب عنيفة متزايدة العنف .

كان تعقيد الوضع السيامي عظيماً ، وانخرط الحزب الحر الليبرالي في انحرافات في معارضته للقومية : وتوصل فيها إلى متابعة تحويل الدستور

التاريخي وفي الوقت نفسه تحويل الديباط إلى برلمان وتحويل الادارة المحلية إلى ادارة حديثة ومركزية .

وبعد ١٨٤٥ ، تسارع التطور وتعتقد أيضاً . ونرى ، في المطالبة بالدولة القومية في هونغاريا ، ظهور مفاهيم مختلفة :

اولاً : مفاهيم المحافظين ، وبصورة أساسية الماغنات الذين يريدون الحفاظ على دستور هونغاريا التاريخي في أجزائه ، وعلى هونغاريا معززة بحقوقها ، وفرض أنفسهم على حكومة فينا .

ثانياً : مدرسة زيشني الاقتصادية ، وقد ثبتت فكرة الاصلاح الاجتماعي وأجلت فكرة الاصلاح السيامي .

ثالثاً : الطبقة النبيلة الصغيرة ، وتطالب بالاصلاح السيامي وتمثيل جميع النبلاء في السلطات السياسية في الديباط ، ولكنها طرحت الاصلاح الاجتماعي والاصلاح الاداري .

رابعاً : الأحرار ، وكان برنامجهم السيامي تحويل الديباط إلى مؤسسة تمثيلية (مجلس تمثيلي) ، وهذا يؤدي إلى اصلاح اجتماعي ، وحذف امتيازات الطبقة النبيلة .

خامساً : الماركزيون ، ويريدون ، كما رأينا ، تحويلاً كاملاً في الادارة المحلية .

وعلى هذا نرى خمسة حلول مختلفة في نطاق الدولة القومية الهونغارية التي تريد أن تفرص نفسها على حكومة فينا .

الحزب التقدمي . - غداة ديباط ١٨٤٢ - ١٨٤٤ تعقدت الحالة

بنشوء حزبين آخرين : الأول ، حزب « التقدميين » ، وهم محافظون اصلاحيون ، ماغنات أذكاء ، مخلصون للملكية وهونغاريا واناس متفتحون ، مثقفون ، وعلى اتصال بالبلاد الغربية والطبقات العليا الانكليزية

والفرنسية ، ولهم أيضاً ارتباطات ببلاط فينا وحكومتها . لقد كانوا مخلصين للحكومة ولبلادهم الهونغارية ، ولكنهم يرون ضرورة الاصلاح لعظمة هونغاريا ولتجنب الثورة ، ووجوب معالجة حالة لا يمكن احتمالها ، وهذا لا يكون ممكناً إلا إذا جعلت الحكومة من نفسها عامل تقدم ، واستلمت زمام المبادرة بالاصلاحات وجعلت الديباط يتبنى هذه الاصلاحات . وكان المرحي والمؤسس لحزب التقدميين ماغنشاب وهو اوريل ديسوفي ، ولكنه مات بسرعة ، وأتم عمله أخوه وعدة بارونات وبخاصة الكونت جودج آبوني ، وهو ماغنا ، ولد عام ١٨٠٨ ، وكانت له علاقات أوربية ، واتفق مع مترنيخ للعمل معاً ، وكان هذا قلقاً من الوضع العام ، ورأى أن لا مندوحة من الاصلاح للجيلولة دون تفجير الثورة في البلاد . وسمى مترنيخ آبوني أميناً لسر الوزارة الهونغارية في عام ١٨٤٥ ، وفي ١٨٤٧ انشأ له وظيفة رئيس وزارة هونغاريا .

لقد تعلق آبوني والتقدميون باصلاح الكوميئات وجعلها أداة الحكم ، ولذا أرادوا أن يستعيزوا عن الكونت الاعلى ، الذي تنتخبه الكوميئات حتى الآن ويمثل الكوميئا ، بموظف ، وأن يجعلوا من الكونت الأعلى موظفاً وعامل حكومة ، بينما لم يكن حتى الآن الا صاحب منصب بسيط . أما موظفو الكونتات الذين رفضوا قبول هذا التحويل فقد استعيز عنهم بمفوضي الحكومة الذين يسمون « مديرين » وهم دائمون ، بينما كان الكونتات مضطرين إلى مغادرة البلاد ليأخذوا مقاعدهم في الديباط كسائر مندوبي الكوميئات ؛ وقد انيط هؤلاء المديرين سلطات قضائية ، وأخذوا يعملون ، بوسائل الجاذبية أو الرشوة التي تحت تصرفهم لاهداث أكثرية لهم في مجلس الكوميئا ليسودوا فيها فكرة الحكومة . ومن غير المفيد أن نقول ان الكوميئات قامت بنضال فطيع ضد المديرين ،

اتحد فيه جميع القوميين والأحرار والمركزيون والمحافظون والديموقراطيون . وفي كوميتا بست ، اشترك اوتفوس وكوسوط بالنضال معاً ، وفي كوميتا زالا ، كان دياك على رأس المعارضة . وبدا الهونغاريين أن اصلاح الكوميتات عودة الى سياسة جوزيف الثاني المركزية والمجرمنة .

الحزب الديموقراطي . - وإلى جانب هذا الحزب التقدمي تشكل في التاريخ نفسه حزب ديموقراطي يسار وراء كوسوط . وكانت تطور هذا الزعيم صريعاً في الواقع : لقد اعتمد في البدء ، من أجل الاصلاح السيامي في هونغاريا ، على الطبقة التي ينتسب اليها أي على طبقة النبلاء الوسطى والصغرى . ورأى على ضوء التجربة ان هذه الطبقة النبيلة الصغرى لا عمل إلا أن تدافع عن امتيازاتها الخاصة ، ولم يكن عندها أي إحساس بالمصلحة القومية . وهذه الحجة التي مني بها كانت في أساس تطوره ، ولذا يجب أن نضيف دوماً مزاجه المطلق الذي يدفع تدريجياً أفكاره نحو التطرف الذي يجهل العقبات وينطلق إلى الأمام دون أن يتم بالواقع . ولذا تحلى عن وجهة نظر الدفاع عن طبقته واتجه نحو اصلاح أكثر جذرية ، لصالح المعدمين : طالب بالمساواة الديموقراطية التي تحقق وحدة هونغاريا أمام الحكومة ، وبتحرير الفلاحين ، وحذف السفرات . ونظراً لموهبته وعمله الشخصي أصبح ، في بضع سنين ، معبود الشبيبة الهونغارية واستطاع كوسوط على هذا النحو ان يضع الآن برنامج تحويل ثورني الدولة والمجتمع .

لقد كانت انتخابات الديباط في ١٨٤٧ حملة حقيقية سياسية على طراز الغرب . وبين الكراديس التي صدرت في تلك الحملة وجد كراس للبارون ادريان الذي تكلمنا عنه ، وفيه يقبل الآن كضرورة بوجود ونفو القوميات في الامبراطورية . واتحدت المعارضة ، في هذه الحملة ،

وراء برنامج حرره دباك . ويؤكد هذا البرنامج اخلاص الهونغاريين للبراغماتيك سانكسيون ، ولوحدة الملكية وأمنها ؛ ولكن هونغاريا لا تريد التخلي عن أي حق من حقوقها التقليدية ، ولا تقبل بان تصفي مصالحها في سبيل وحدة الملكية ، وان تلحق مصالحها القومية بمصالح الدول الوراثية ؛ وان الوحدة الملكية ليست هذه الوحدة الادارية التي تريد الحكومة أن تفرضها . وسيوسع الأحرار هذا البرنامج في دياط ١٨٤٧ ، وكذلك كوسوط . ولكن كوسوط تكشف في الديايط عن خطيب قوي ، ومنذفع بجزاجه ، ونسي بسرعة مداراة الائتلاف الليبرالي والحقوقيين مثل دباك ، ليعرض برنامج الراديكالي بصورة تدريجية .

حبال المعارضة ، حرر زيتشن برنامج الحكوميين وقد أبدوا فيه تعلقهم بقوة متساوية بقطي النظم السياسية : من جهة قوميتنا واستقلالنا الدستوري والاداري ، ومن جهة أخرى ، الملكية ، الاتحاد مع الملكية العامة الذي هيأته القرون وقوته . وان حل القضية السياسية لا يمكن أن يوجد إلا في الثقة المتبادلة وتعاون الملكية والامة .

وظل البرنامجان ، برنامج المعارضة ، وبرنامج الحكومة ، غامضين . دون وضوح ، واقتصرا على العموميات ؛ ولا يمكن أن يستخلص منها عرضاً لإصلاحات أو إجراءات دقيقة . وعقب الانتخابات تعادل الحزبان تقريباً في المجلس الأدنى ، ولكن المحافظين كانت لهم الأغلبية في المجلس الأعلى وكانوا سادته . ودعت الحكومة الديايط في آخر سنة ١٨٤٧ ، في تشرين الثاني ، وكما سنرى ، كان الديايط في جلسة عندما نشبت ثورة ٢٤ شباط ١٨٤٨ في فرنسا وأثارت نتائج مباشرة في هونغاريا كما في النمسا .

وهكذا طرحت قضية علاقات هونغاريا والملكية في وضع النهار .
وكان من المستحيل ابقاء الثنائية في شكلها التاريخي ، لأن التناقض موجود الآن
بين النمسا ذات الحكم المطلق ، وبين هونغاريا التي أصبحت أو تريد أن
تكون دستورية . ويبدو انه يجب أحد أمرين : اما ان يفرض الحكم
المطلق نفسه على هونغاريا بحذف دستورها التاريخي ، واما ، على العكس ،
ان هونغاريا الدستورية المنتصرة في هذه النقطة تفرض مثلها وقانونها
على النمسا .

لقد شعرت الآن جميع الأحزاب الهونغارية شعوراً حياً وواضحاً
بقوميتها ، وفهمتها بأشكال سياسية مختلفة ، ولكنها كانت تشعر أيضاً
بعاطفة حية تجاه فينا . ويجب أن نلاحظ أننا لا نجد حزباً من هذه
الأحزاب كان انفصالياً : لقد فهمت جميعاً هونغاريا القومية ، ولكنها
فهمتها في إطار الامبراطورية النمساوية . ولم تفكر بعد بالانفصال عن
فينا . ولا يوجد بعد برنامج استقلال حتى في صفوف الراديكاليين .
وأخيراً لا نجد أي حزب من هذه الأحزاب يفكر ويتصور بأنه يوجد
في هونغاريا أجناب لهم حقوق تعادل الحقوق التي يطالب بها الهونغاريون
حيال فينا ، وبأنه يوجد في هونغاريا قوميات أخرى غير قومية الهونغاريين .
ووصل الأمر في ١٨٤٧ ، إلى حالة أزمة ، ولا بد لها من حل . ولكن ،
في الواقع ، لم تكن هونغاريا ١٨٤٧ الدولة القومية الهونغارية التاريخية ،
أوما كانت عليه في ١٨١٥ . لأن الحركة الفكرية والسياسية التي غذت
في هونغاريا الوجدان القومي ، قد أيقظت في هونغاريا قوميات كانت
تجهل نفسها ، وهذه الحركة ميزت مملكة القديس - ايتين عن غيرها كما
ميزت الامبراطورية النمساوية عنها . وفي الحقيقة لقد استيقظت القوميات
السلافية في هونغاريا ، كما في النمسا .

٣ — بقلة الأمم السوفية

لقد كانت الأمم السلافية حادثاً جديداً كبيراً في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لأن هذه الأمم السلافية ، اما انها فقدت وجودها السيامي تماماً ، وهذه حالة التشيك وبوهيميا ، واما أنه لم يكن لها شيء من ذلك في الماضي ، وهذه حال الأمم السلافية الأخرى في الامبراطورية النمساوية .

وعلى خلاف هونغاريا ، يجب أن نشير هنا إلى أن الثنائية الاجتماعية بين الارستقراطية وجماهير الفلاحين ، والثنائية القومية تتوضعان فوق بعض . لقد وجدت الجماهير السلافية في الواقع تحت كبار ملاكي الأقطان ومن هؤلاء من كانوا الماناً في بعض أقسام النمسا ، أو هونغاريين ، في هونغاريا ، ولكن أحياناً أيضاً تحت ارستقراطية سلافية أخرى : وهذه حال فلاحى غاليسيا حيال الملاكين البولونيين . ولذا يجب هنا تحرير مزدوج : تحرير اجتماعي حيال الارستقراطية ، وفي الوقت نفسه تحرير قومي . وهذا يوضح لنا التأخر الذي تجلت فيه حركة القوميات في المضمار السيامي . ولذا يجب ، لبناء الدول ، أن تتشكل طبقة وسطى اهل لتقديم النخبة السياسية والضرورية لتوجيه الدولة ، وهذا يتطلب تحويلاً اقتصادياً ، ومثل هذا التحويل لم يتم إلا بعد ١٨٥٠ .

قامت هاتان الحركتان على الصعيد السيامي من الخارج ، اما لأنها قامت بمعارضة الحكومة ووجدت هذه المعارضة في فكرة القومية اداة وجة ؟ واما ، على العكس ، ان الحكومة استخدمت هاتين الحركتين ضد المعارضة التي قامت ضدها على الصعيد السيامي . وهكذا انزلت القومية بفضل النضال بين الارستقراطية والحكومة الامبراطورية .

يقظة سلافيفي الشمال . - لقد كان تصاعد الحركة متفاوتاً جداً ، ويجب أن يميز بلاد الشمال وبلاد الجنوب . وكان لسلاف الجنوب الأولية في هذه الحركة السياسية ، لأنهم أقرب إلى ألمانيا ، ولأن تربيتهم السياسية بدأت مبكرة . واليوم يميز في مجموع الشعوب السلافية الشمالية ، التشيكيون والسلوفاكيون . أما في ذلك العصر فلم يكن هنالك ذكر للسلوفاكيين ، وكان هؤلاء فلاحين وجبليين ، وأقناناً عند كبار الملاكين الهونغاريين ، ولا يميز السلوفاكيون من التشيكيين . وأفضل دليل على ذلك ، هو أن أحد موقفتي القومية التشيكية ، بل وحتى الكثيرين منهم ، كانوا سلوفاكيين كما سنرى .

في الأصل ، كانت الحركة التشيكية حركة لغوية وآثارية ، أو ولعاً أدبياً بالنظريات الابداعية . وكان طليعة المبشرين الأوائل الأب دوبروفسكي ، وكان مريباً لدى كبار العائلات ، وفي ١٨٠٦ فتح مركز دراسات وبحوث حول المجلة التي أسسها . ثم وسع ابن مثقف لاحد الاقنان ، ويدعى يونغمان (١٧٧٣ - ١٨٤٧) هذا التعليم بدراساته الشخصية ، وخاصة باللغات الأجنبية : نقل آثاراً أدبية أجنبية إلى لغته وبخاصة « اتالا » لسانويريان و « الفردوس المفقود » للتون . ونشر معجماً تشيكياً - ألمانيا في خمسة مجلدات ، وفي ١٨٢٥ ، « تاريخ الأدب التشيكي » ، وشجع الشبان الذين يهتمون بهذه القضايا . وكان مقتنعاً بأن اللغة التشيكية لغة ميتة . وأعلن ذلك صراحة في ١٨٢٨ .

وبهذه الحركة الآثارية يتعلق انشاء الكونسرفاتوار التشيكي في براغ ، في ١٨١٠ ؛ وفي ١٨١٨ ، تأسيس المتحف القومي ، في براغ أيضاً ، الذي كان في آن واحد مكتبة وجمعية دراسات . ونجد في هذه الحركات ما يذكّرنا بهردر وعمله . لقد كان هذا العمل عمل بحث ، كاللغات الشعبية

التي تجمع من الأرياف ، أو الأغاني ، أو المخطوطات القديمة ، التي يبحث عنها وتكتشف في مكتبات الأديرة . وهذا الروع بالمخطوطات القديمة كان يقوم به مزورون ، لاهنا فحسب ، بل في مناطق أخرى من أوربة . وعلى طراز اوسيان زعم تشيكي يدعى هانسكا بأنه اكتشف ، في ١٨١٧ ، في أحد الأديرة ، قصائد من القرن الثالث عشر كتبت باللغة التشيكية ، ثماني قصائد حماسية ، وست قصائد غنائية . وقبلت هذه المنشورات على أنها حقيقة من جميع الناس ، إلا الأب دوبروفسكي الذي خامره الشك في حقيقة هذه القصائد . وعلى العكس ، في كل مكان ، أثار اكتشاف القصائد القديمة ، التي تكشف عن أدب العصر الوسيط والحضارة التشيكية ، كبير حماس ، حتى عند غير التشيكيين ، مثل غوته ، في ألمانيا . غير أن هذا الغش اكتشف أخيراً ، مثل غش اوسيان . وفي ١٨٢٢ نشرت مجموعة فولكلورية تدعى «الوردة ذات المائة ورقة» ، ومؤلفها سيلاكوفسكي . وفي هذا العمل الآثاري واللغوي بدأ من سيكونون في الآجل القريب أبطال القومية التشيكية ، وهم ثلاثة : بالاتسكي ، شافاريك ، وكولار ، وقد تثقفوا جميعاً في برسبورغ . وكانوا متعاصرين ، ويمكننا التأكد من تواريخ ميلادهم .

بالاتسكي (١٧٩٨ - ١٨٧٦) . - كان ابناً لمعلم بافاري ، وتربى في المدرسة الثانوية (ليسيه) في برسبورغ ، وتعلم فيها اللغات الأجنبية وأصبح مربياً عند عائلة نبيلة ألمانية في فينا ، وكسب فيها علاقات وحماة سهلوا له عمله . بدأ أولاً بأثر شاعر وجمالي ، ونشره من ١٨١٧ إلى ١٨٢٣ ثم أقام في براغ ، في ١٨٢٣ ، حيث وجد له حماة ووظيفة في المتحف القومي ، وأدار خلال عشر سنوات ، من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٧ ، المجلة التي ينشرها هذا المتحف . وهذه الصدقة في العمل وجهته نحو

التاريخ وفي ١٨٢٩ عينه دياط بوهيميا مؤرخاً قومياً وخلف الأب دوبروفسكي في أكاديمية العلوم . وانصرف فيما إلى القيام بدراسات متنوعة في تاريخ بوهيميا ، ونشر في ١٨٣١ ، « تاريخ فالانشتاين » ، وأخذ بمهنة المؤرخ التي جمعت الصدفة بها ، وشرع يوثق نفسه بجهد في هذه النقطة .

شافاريك (١٧٩٥ - ١٨٦١) . - أصله من أصل بالاتسكي ، وقد حصل دراساته في المدرسة الثانوية (جناز) في برسبورغ ، ثم في جامعة آيننا . وقام فيها بدراسات رصينة في فقه اللغة ، ونشر عام ١٨٢٦ ، « تاريخ اللغة والأدب السلافيين في جميع اللهجات ، وبين القربى الموجودة بين اللغات السلافية التسع . وأصبح استاذ فقه اللغة في براغ عام ١٨٣٣ . وهذه المؤلفات التي وضعها بالاتسكي وشافاريك نشرت بالألمانية لا التشيكية .

كولار . - وعلى عكس ذلك كتب كولار (١٧٩٤ - ١٨٦٢) باللغة التشيكية ، وكان سلوفاكياً وتربى أيضاً في المدرسة الثانوية الألمانية في برسبورغ ، وأتم دراساته في جامعة آيننا . وفي آيننا حُب إليه استاذ لودن الطرق الألمانية ، فأخذ بها ، وأدرك بسرعة قوميته التشيكية . ولم يكن في ذلك العصر تمييز بين الجنسين التشيكي والسلوفاكي . ولم يكن اثره الأول اثرأ أدبياً ، بل قصة باللغة التشيكية لمظاهر قصر فارتبورغ التي شهدا في ١٨١٧ . ثم أصبح راعياً لوثرياً في بودابست حيث كان شاهداً وضحية لاحتقار المجر للسلافيين . غير أنه عاد أخيراً إلى فينا استاذاً للعتيقات السلافية في الجامعة . وفي ١٨٢١ نشر قصائده الاولى باللغة التشيكية . وفي ١٨٢٤ ، نشر مجموعة تتألف من سبعين سوناتة ومماها « بنت سلافيا » . وخصص هذه القصائد لتاريخ شهادة السلافيين الذين سحقهم الألمان والمونغاريون . ولاقت هذه

المجموعة نجاحاً عظيماً : واعد طبعها ثانية في ١٨٣٢ وزيدت بعدة قصائد أخرى على نط « الكوميديا الآلهية » لدانتي ، وفيها وضع الشاعر في جهنم جميع أعداء جنسه ، وفي الجنة ، على العكس ، جميع الابطال القوميين . ويجب أن ننتبه هنا إلى مهنة كولار كراغ لوثري ، لأننا نرى فيه روح يوحنا هوس القديمة ، وفيه تظهر لأول مرة فكرة المعارضة الأساسية ، المعارضة القومية بين التشيكيين والألمان .

ومن هذه الحركة نجمت على الصعيد القومي ، بعد ١٨٣٠ ، حركة أوسع وأدق ، لأسباب عدة : أولاً بسبب الدفع العام لليبرالية التي أثارها في أوربة نجاح ثورة تموز في باريس ، ثم الظروف السياسية الخاصة التي أوجدها في النمسا موت الامبراطور فرنسوا ، ومن بعده جلوس فرديناند على العرش في ١٨٣٥ . كان الامبراطور فرديناند مريضاً وغير قادر على الحكم ؛ وقد ضعفت الادرة والحكم في عهده فشجعوا مطالب المعارضة . ونشأت الارستقراطية في بوهيميا من انصهار الطبقة النبيلة الالمانية والطبقة النبيلة التشيكية اللتين اندجتا وذابتا معاً ، وخاصة منذ سياسة ماريا تيريزا في القرن الثامن عشر ؛ وكانت ارستقراطية غنية ومتغطرسة ، وترغب ، عندما يكون الحكم ضعيفاً ، في أن تلعب دوراً سياسياً ، ولهذا ، ان تضع موضع التنفيذ حقوق الديباط التاريخية ، ولهذا السبب شجعت حركة النهضة وقدمت لها المساعدات بإيجاد وظائف للمفكرين التشيكيين . وشيناً فشيناً وضعت التعاملات والأعراف القومية موضع الشرف : ففي ١٨٤٠ ، مثلاً ، ولأول مرة ، اقامت حفلاً راقصاً في صالة مزينة بأعلام بوهيميا القديمة : وظهر الناس باللباس القومي ، وكتبت قائمة طعام العشاء باللغة التشيكية . وفي ١٨٤٢ ، طلب هؤلاء النبلاء من بالاتسكي ان يعطيهم محاضرة عن دستور بوهيميا القديم . ومن هؤلاء النبلاء الألمان الذين شجعوا

الحركة التشيكية نذكر الأخوين الكاثوليكين ، الكونتين تون ، ولنا عليها عودة . وجاءت مشجعات أخرى من ألمانيا . فقد كانت ليبزيغ مركز لجوء للنمساويين الأحرار ، ومن ليبزيغ انطلقت دعاية ، في النمسا ، لصالح الأفكار الحرة والقومية ، بواسطة كتب ومجلات دخلت إلى النمسا رغم الرقابة .

وتوسعت الحركة التشيكية ، وفي ١٨٣١ ، تأسست دار للنشر « لاماتيك » أي « الحلية » لنشر كتب عن الحركة البوهيمية حتى أنها نشرت بعد ١٨٤٠ ، كتباً بالتشيكية . وفي ١٠ آذار ١٨٣٤ بدأت بنشر مجلة « الأزهار التشيكية » . ووجدت الحركة جنوداً في الشباب ، وهذه الشبهة الفكرية هي التي حاولت فيما بعد أن يعمل الشعب لصالح الحركة القومية . وبالرغم من الرقابة انتشرت الكراريس والمجلات شيئاً فشيئاً في المجتمع . وطالب كبار الزعماء بحقوق الأمة بوضوح ، حتى أن آثارهم ، التي كانت حتى ذلك الحين أدبية أو لغوية محضة ، أصبحت آثاراً للدعاية السياسية .

فقد نشر شافاريك ، في ١٨٣٧ ، « العتيقات السلافية » باللغة التشيكية ، في هذه المرة ، لا بالألمانية : وهي مديح للجنس السلافي ، ليعطي التبرير والاحلال للفصل الشهير الذي ألفه هرذر عن السلافيين . وأعطى لوحة مثالية للمجتمعات السلافية البدائية . وفي ١٨٤٢ ، نشر « الاثنوغرافيا السلافية » وعدد فيها جميع الشعوب السلافية في أوربة : وجد ٧٨ مليوناً ، منهم ١٦ مليوناً في النمسا خاصة . وكان لهذا الكتاب نجاح عظيم . فقد ترجم وانتشر في روسيا وفي بولونيا .

ونشر بالاتسكي ، بأعمال تاريخية أخرى ، في العام ١٨٣٣ ، دراسة عن دوبروفسكي ، وفي ١٨٣٦ ، بدأ بنشر « تاريخ بوهيميا » وأخرج منه ستة مجلدات ، وتوقف عند السنة ١٨٢٦ . وقد طبعت هذه المجموعة

باللغة الألمانية ، وترجم تاريخ بالاتسكي ، في ١٨٤٨ ، إلى اللغة التشيكية . وتعاون بالاتسكي وشافاريك في العام ١٨٤٠ على نشر « أقدم أوابد اللغة البوهيمية » .

وانخرط كولار في الحركة ولا سيما بكراس نشره بالألمانية ليعطيه أكبر انتشار ممكن ، في ١٨٣٧ ، ويسمى « العلاقات الأدبية بين جماعات الأمة السلافية ولهجاتها المختلفة » . وأكد ، في هذا الكراس ، وحدة ما يسميه « الأمة السلافية » ، وما يمكن أن يسمى الجنس السلافي وضرورة خروج السلافيين من النقص الذي ظلوا فيه حتى الآن ؛ ولذا يجب ، كما يقول ، على السلافيين ان يتعلموا اللغات الأربع الأساسية ، أي التشيكية والالمانية والبولونية والروسية ، ويجب نشر وتبادل المؤلفات الأدبية ، وعمل مجموعات للأغاني الشعبية ، وإنشاء كراسي في الجامعات ، وتطهير اللغة لتنتقل من مرحلة اللهجة إلى اللغة الأدبية . وهذا ما يسميه « تقابل » السلافيين . وهذه المقابلة الأدبية تعتبر شكلاً أولاً لما يسمى فيما بعد الجامعة السلافية ، ولكنها لما تزل بعد أدبية وغير سياسية .

وصحب هذا البحث للامة ، قبل ١٨٤٨ ، وضع برنامج سياسي بأشكال مختلفة . وجهت الطبقة النبيلة ، في ١٨٤٥ ، إلى الامبراطور ملتمساً طالبت فيه تحويل الديباط إلى مجلس (لاندتاغ) تمثيلي ؛ وطالبت بذلك « بموجب العقد الأساسي » . وفي السنة نفسها نشر الكونت هانريش دوتسون كراساً طالب فيه بحقوق الأمة التشيكية وشجب المحاولات التي يراد منها فرض الثقافة الألمانية على التشيكيين . وطالب البوهيميون بأن يكون التعليم تاريخ الحركات القومية (١٩)

بالغة التشيكية في المدارس الابتدائية . وانشئت صحافة سياسية قومية كرد فعل ضد السلافية الغامضة والأدب العاطفي الذي ساد حتى الآن . وقام بهذا العمل صحافي يدعى هافليتشيك (١٨٢١-١٨٥٦) (وتاريخ ولادته هذا يدل على أننا الآن أمام جيل آخر) . كان هافليتشيك رجل عمل ، ولم يكن مفكراً محضاً كاسلافه : وقد قال : « انني مقتنع بأن الموت في سبيل الوطن أسهل وأبهج من قراءة هذه الكتلة المملة للكتابات الوطنية » . وفي ١٨٤٥ ، انشأ « صحيفة براغ » ووسع فيها برنامج مطالب سياسية وديموقراطية وقومية . ولما لم يكن باستطاعته نشر مثل هذا البرنامج ، بالطبع ، في وضع النهار ، في جميع تفاصيله ، فقد اتخذ قناعاً لذلك سرد تاريخ ايرلنده ، وإعطاء أخبار عنها . ومن السهل في هذه اللوحة التي أعطاها عن القومية الايرلندية ، التي يضطهدها الانكليز ، ان يفهم أن القصد هو التشيكيون حيال النمساويين . ثم اتسعت هذه الحركة ، وانتقلت إلى صعيد المطالب السياسية ، وتنوعت في الوقت ذاته . وان من مميزات حركة القوميات هو أنها تفجر في كل يوم قوميات جديدة في داخل القديمة ، وذلك ببعث الفرديات التاريخية التي وجدت في الماضي خلال فترة من الزمن . وعلى هذا النحو تشكلت الحركة السلوفاكية بدورها وتميزت عن التشيكية ودافعت عن اللهجة السلوفاكية ضد اللغة التشيكية . وكان الاكليروس الكاثوليكي يدعم هذه الحركة في آن واحد ضد مجيرة السكان أو جومنتهم بل وتشيكتهم . وفي ١٨٣٤ ، نشر الشاعر توماسشيك نشيداً أصبح نوعاً من نشيد وطني ويدعى « وقوفاً ، أيها السلوفاكي ! » . وفي ١٨٤٣ نشر كاتب آخر اسمه شتود (١٨١٥ - ١٨٥٦) برنامجاً لبعث الأمة السلوفاكية . وفي ١٨٤٥ أسست « الصحيفة السلوفاكية » . وبنفس الشكل تميزت في غاليسيا ،

حركة روثينية ضد البولونيين ، وبخاصة كبار الملاكين البولونيين . بدأت هذه الحركة في جامعة لامبرغ ، واعتباراً من ١٨٣٢ ، وجدت تعبيرها في الكاتب ساشكيفيتش ، وقد نشر في ١٨٤٣ مجموعة أغاني شعبية اكرانية . إن الطابع المميز لكل هذه الحركة التشيكية يبقى ، بصورة أساسية وسط جميع الحركات القومية الأخرى في النمسا ، في استغلال فكرة التضامن بين السلافيين . وهي لا تتصور هذا التضامن تحت زاوية سياسية ، ولا تراه الا تحت زاوية أدبية وجنسية . ولن يصبح هذا التضامن دليلاً سياسياً الا عندما تتخذه الحكومة الروسية وسيلة دبلوماسية ، أو ، على العكس ، إلا عندما يشهره الألمان د بعبعاً : ففي ١٨٤٦ يقوم في دباط باد ، ولأول مرة ، النائب هيكو ويصرح علناً بأن الجامعة السلافية خطيرة على القومية الألمانية .

يقظة سلافي الجنوب . - وفي الوقت نفسه ، ولكن مع كثير من البطء والتأخير بالنسبة إلى سلافي الشمال ، استيقظ سلافيو الجنوب أيضاً للحياة القومية . ونلاحظ في هذه الجماعة السلافية وحدة الجنس أكثر من غيرها : وفي الواقع ان الصرب والبوشناقين والكروات والسلوفين كلهم من جنس واحد ، ولكننا نجد فيهم اختلافاً سياسياً كبيراً : كان سلافيو الجنوب كتلاً كثيرة : مثل الكتلة التركية وهي أكثر من غيرها ، وفي هذه الكتلة أيضاً نجد أن القسم الشمالي ، باشوية بلغراد ، كان له وضع خاص به ، فقد بقيت فيه آثار من الاحتلال النمساوي في القرن السابع عشر . وفي النمسا الأصلية ، توجد جماعة سلوفية في اقليم كارنيول ، والدالماسيين . وفي مملكة القديس - ايثن ، أي هونغاريا ، توجد ما تسمى بملكة كرواسيا الاسكلافونية ، ومن جهة أخرى ، التخوم العسكرية ، أي منطقة الجنوب الملازمة لتركيا . وكان لهذه التخوم العسكرية نظام

اداري خاص . وكانت الميجرات الصربية الآتية من تركيا تغذي السكان الصرب في هذه المنطقة التي حافظت على كنيسها الأرثوذكسية وتتألف من بطريركية ونسع اسقفيات . وكان لها نظام عسكري خاص ، باعتبارها ثغراً أمام الترك ، وفي الامبراطورية النمساوية ، أعطيت نوعاً من استقلال اداري مع كونغرس ، أي نوع من دياط و د كنيزات ، أي شيوخ الضيع (عمد القرى) . وكان نظام الثغور على صلات فكرية متطورة مع روماني بانات تيميسفار وترانسلفانيا ، فقد كانت المبادلات بين الاقليمين جارية بصورة عادية . ويتضح هذا التفتت في الكتلة السلافية الجنوبية بالظروف التاريخية التي أحاطت بها : إن عامة سلافي الجنوب تؤلف في الواقع نقطة اتصال حضارتين أتت احدهما من الشرق ، من بيزنطة ثم من الترك ؛ والأخرى ، من الغرب وهكذا تعارضت ، في الجنس الواحد ، حضارة ارثوذكسية تستعمل الابجدية الاغريقية والحروف السيريلية أي الحروف السلافية التي تنسب إلى القديس سيريل حواري السلافيين (المتوفى في ٨٦٩) ولكن أصلها مازال موضع جدل ، وحضارة كاثوليكية تستعمل الأحرف اللاتينية وعلى صلة بالغرب . وتتضح الاختلافات الدينية والاختلافات الفكرية بهذا الانقسام السياسي . أما عاطفة الوحدة فلم تنطفئ مع ذلك ، أو أنها ظلت منتعشة بسبب بعض الظروف كالتقاليد التاريخية ، وبخاصة ، ذكرى جمهورية راغوز ، التي كانت ، في العصر الوسيط ، مركزاً لتجارة وحضارة حقيقية مع مدرسة فكرية . وهناك ظرف آخر ايقظ عاطفة التضامن ، بين هذه الأجناس ، وهو وجود الفرنسيين ، أثناء دور الأقاليم الايليرية ، في عهد الامبراطورية الفرنسية . ومن جهة أخرى ، تقاربت هذه الأجناس بواجب مشترك وهو النضال ضد مضطهدها من الترك ، بالنسبة لسلافي الجنوب ، وضد

النمساويين والمونغاريين ، بالنسبة لسلافي الشمال . وهذا النضال ، مع النفي والفرار ، أنتج تمازجاً بين شعوب الحدود النمساوية - العثمانية . الا أن الوضع الاجتماعي لم يتهياً للوعي القومي : فقد كان السكان يتألفون من فلاحين يعيشون عيشة الاقنات ، ولا توجد الارستقراطية إلا في كرواتيا ، ويعمهمون بالجهل التام بكل ما يحدث في الخارج وظلوا عدة سنوات يجهلون قيام ثورة ١٨٣٠ ؛ ولا يعرفون التحويل الصناعي الذي جرى في أوربة الغربية كلها ؛ وعرفوا وجود الخطوط الحديدية صدفة من منديل اشتوي في معرض موسمي رسمت عليه صورة قاطرة . ولا يوجد مركز فكري يمكن أن يساعدهم على النهوض ؛ وكل ما وجد ، في البلاد ، مدرستان ثانويتان يشرف عليهما اليسوعيون في كرواتيا وتعلم فيها اللاتينية والألمانية دون السلافية ، وابتداءً من ١٨٣٧ ، المونغارية .

ان استحكام أو نهضة هذه الفكرة في الوحدة ستجد مثلاً له مغزاه في حياة وكتابات دوزيته اوبرا دوفيتش : وهو راهب ارثوذكسي ولد في بانات وعاش بين الرومانيين ، مربية ، في فوكساني ، لأبني أخ المتروبوليت ، ثم ذهب للدراسة والاقامة في ليزينغ ، وعاد منها ليصبح مربية لأولاد قره - جورج ، بطل الثورة الصربية ، وشارك بنفسه في ثورة الصرب . وقضى حياة متحركة متموجة في مختلف الأقاليم التي يعيش فيها اليوغوسلافيون ، ووقف ثلاثين عاماً من حياته على دراسة اللغات السلافية كلها ، واعترف بتشابهها . وقال إن الانقسامات الموجودة ليست إلا نتاج التعصب الديني . غير ان الاكليروس الارثوذكسي الأعلى أنكر هذا الراهب الغريب الأفكار . ومات عام ١٨١١ . ولكنه عاش نبياً منعزلاً للفكرة اليوغوسلافية .

تمت يقظة هؤلاء السلافين في مكانين ، على طرفي الجماهير ، في الشمال والجنوب : في الشمال ، في كارنيول ، وهو اسم الاقليم الذي يسمى اليوم سلوفينيا ، في الامبراطورية النمساوية وهو القسم الأقرب من أوربة الغربية أي القسم الذي يمكن أن تظهر فيه الأفكار السائدة في الغرب . وهو ، من جهة أخرى ، مكان ارتياد للألمان الذين يأتون ومعهم أحدث الأفكار . وبين هؤلاء الألمان من وجد عنده بعض الولع لصالح الأجانب من غير أبناء البلاد ، وكان أكبر مثال على ذلك الارشيدوق جان الذي أسس ، في ١٨١١ ، متحفاً - مكتبة عرف باسم « يوهانيوم » حيث تجمع مجموعات المؤلفات الشعبية والذكريات المحلية . ثم حصل الارشيدوق جان ، فيما بعد ، من متريخ على السماح لجمعية لباخ الزراعية بأصدار نشرة اسبوعية باللغة السلوفينية ، وهي نشرة ، في الأصل ، فنية صرفاً ، ولكنها أصبحت بالتدريج على يد أمين سر الجمعية بلايفاس مجلة أدبية سلوفينية . ولقد أفاد دور السيطرة الفرنسية في خدمة اليقظة السلوفينية : فمن ذلك ان المارشال مارمون ، حاكم الجزر الايليرية في عهد الامبراطورية ، سمح بتعليم اللغة السلوفينية ، في المدارس الابتدائية ؛ والفت ، لهذا التعليم ، كتب ابتدائية ، مثل المجموعة التي كان يوجهها الأب فودنيك .

كوبيتار . - اما العالم الرئيسي الأول الذي عمل في خدمة السلوفينية فهو كوبيتار (١٧٨٠ - ١٨٤٤) . فقد تثقف ، ككل هؤلاء التشكيكين الذين رأيناهم ، في جامعة ايننا . وعاد إلى الامبراطورية وأصبح قياً للمكتبة الامبراطورية في فينا ، وهذا ما ساعده على تأمين حياته وامكان حماية أبناء وطنه السلوفين ، وبصورة عامة ، السلاف المثقفين . نشر في ١٨٠٨ ، باللغة الألمانية ، كتابه في « نحو اللغة السلافية في كارنيول وكرانثيا وستيريا » . وكان على صلة مستمرة بالأب

دوبروفسكي ، حتى عام ١٨٢٨ ، ويتبادل وإياه الاخبار والأعمال الأدبية . وتشكل حول كوبيتار مركز توثيق لجميع أنصار السلافية في الامبراطورية النمساوية . وكان كوبيتار يفكر في وحدة اللغة ، ويرى لاطهار هذه الوحدة ضرورة توحيد أبجدية مختلف اللهجات وكتابتها .

وكان يعاصر كوبيتار العالم شاعر شعبي يسمى بشرن ، وقد لفت آثاره انتباه الالمان في فينا وتوجت إلى اللغة الالمانية . ويجب أن نلاحظ أن الحركة السلويفية لم تولد أي اتجاه سياسي ، بل ظلت فكرية وأدبية صرفاً .

فوك قره - جيتش (١٨٢٧ - ١٨٢٤) . - واستيقظت قومية سلافية الجنوب في صربيا والتخوم العسكرية على يد كاتب هام يدعى : فوك قره - جيتش ، وهو من أصل ريفي ، ولد بالقرب من نوفيزاد (أونويزاتز بالألمانية) على نهر الدراف . درس دراسة شخصية وأصبح فقيماً باللغة عظيماً . وكان على صلة بكوبيتار الذي عرفه بفقهائه اللغة الألمان ، بالأخوين غريم والمؤرخ رانكه . وهذه العلاقات الألمانية توضح انتشار اسم قره - جيتش وآثاره في أوربة الوسطى . وقد انتخب فوك قره جيتش ، من بين مختلف اللهجات الصربية ، اللهجة التي برهنت على قوتها الأدبية في القديم ، والتي تستطيع بالتالي ان تولد من جديد آثاراً قيمة ، وهي لغة راغوز ومدرستها الأدبية القديمة . وفي ١٨١٤ نشر كتاباً في النحو الصربي ، وأول مجموعة للاغاني الحماسية الملحمية التي كان يغنيها الصربون في السهرات وتسمى « البسمة » . ثم نشر مجموعة ثانية في ١٨٢٣ . وفي ١٨١٨ نشر معجماً صربياً - المانياً ثبت فيه الكتابة وأصوات الأسماء الصربية . وفي ١٨٢٦ أسس في بودابست داراً للنشر باسم « مانكا » (الحلية) ثم قلدت فيما بعد ، كما رأينا ، في براغ . ونشر خلال عدة

سنوات تقوياً شعبياً باللغة الصربية . ولكن الاكليروس الارثوذكسي قام عليه وآخذه على تخليه عن لغة الكنيسة ، السلافونية ، وأخذه لغة راغوز ، كما آخذه على ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة العامية . وكان من الخطر عليه أيضاً ان يذهب أو أن يبقى في أمانة ميلاوش أو برينوفيتش الصربية ، فاضطر إلى اللجوء إلى هونغاريا ، وانتشرت أفكاره وآثاره بخاصة عند الصرب في هونغاريا ، واستخلص من منشوراته ودراساته اللغوية وجود قرابة الهام ، وقرابة لغة بين الآثار الشعبية في صربيا وكرواتيا ودالماسيا وسلوفينيا . وهكذا كان فوك قره - جيتش أول من أيقظ القومية اليوغوسلافية .

ثم اتسعت الحركة بعده . أما الآن فيبدو أن كل هذا بقي نظرياً تماماً ، ودراسة بذخ ، دون امتداد سياسي أو شعبي . وأدت الحركة ، بعد ١٨٣٠ ، إلى نتيجة عملية وانعشت كرواتيا التي تعتبر جزءاً أساسياً من البلاد اليوغوسلافية وقد بذلت بعض جهود ، ولكن غير مثمرة ، لصالح اللغة الكرواتية من قبل بعض كهان البلاد ، في ١٨٢٥ . وكذلك أخفقت المحاولة التي قام بها سبودير ، تلميذ كوييتار ، في ١٨١٨ ، لانشاء جريدة بعد أن حصل على السماح من مترونيخ ، ولم يستطع أن ينفذ مشروعه .

لويس غاي (١٨٠٩ - ١٨٧١) . - ثم تناول هذا العمل لويس غاي واندفع به . نشأ غاي في كرواتيا ، وكانت أمه مثقفة وقوية ، فتحت عينه على حب الوطن والوطنية الكرواتية . وفي ثقافته نجد دوماً العناصر نفسها : ارتياح المدارس الثانوية (جمناز) الألمانية في غراتز وفيينا ثم الجامعات الألمانية . وكان طالباً في ليزينغ ، ثم عاد إلى بست حيث تعرف بكولار وتأثر به ، وأصبح غاي نظيراً لكولار من أجل جهوده

لسلاف الشمال . وقف نفسه للعمل في توطيد وحدة أبناء قوم .
وكان يفكر في أن يصل إلى التفاهم المتبادل والذوبان الروحي لمختلف
عناصر سلاف الشمال . ولم يكن هذا منه وجهة نظر فكرية ، بل وجهة
نظر رجل عمل ، وكان يدعمه في محاولته نبيل وهو الكونت جان دراسكوفيتش
الذي كفه ودعا لأفكاره في أوساط المجتمع الراقية .

استقر غاي في أغرام ولم يتخذ لدعايته اللغة الكرواتية ، التي ستكون
لغة البلاد ، بل لغة راغوز التي بدأ فوك قره - جيتش بيعها ، وسماها
اللغة الايليرية . وأدرك أن أداة اليوم هي الجريدة . وأن الجريدة واسطة
للعمل ؛ ولكن السلطات الكرواتية رفضت الترخيص الضروري لذلك
فتوجه عندئذ ، في ١٨٣٤ ، مباشرة إلى فينا ، وقبل متوخيخ وجهة نظره
وهياً له مقابلة مع الامبراطور فرنسوا . وحصل على ترخيص بحوله انشاء
جريدة . وقد ظهرت الجريدة في ١٨٣٥ تحت اسم « الجريدة الكرواتية »
وأخذت في السنة التالية ١٨٣٦ الاسم الذي بقي لها « الجريدة القومية
الايليرية » . بدأت هذه الصحيفة تبت وتنتشر استعمال اللغة الايليرية ،
كما يقول غاي ، أي لغة راغوز ، لغة اليرغوسلافين الأدبية . وبعد
قليل ، أضاف إلى جريدته ملحقاتاً أدبية اسمها « دانيكا » أي « نجم
الصبح » وأنشأ مطبعة قومية . وفي رأيه أن الايليرية واسعة جداً ، وتمتد
من بلغاريا حتى كاراثيا . ونشر مصورات لكل ما تصوره في ذهنه
بأن سيكون دولة الصرب . وكانت زبائنه من الشباب والاكليروس
الأدنى . وكان المجتمع الراقى في البدء مقاوماً له ، ولم يستلم الاكليروس
الأعلى والطبقة النبيلة الا تدريجياً . وكانت نتيجة دعايته تشكيل مراكز
أدبية صغيرة ، في اغرام ، نوفيزاد ، لياخ ، راغوز ، بلغراد . ونشأ

أدب درامي تاريخي ، وشعر ملاحم وشعر غنائي . بيد أن كل هذا ظل في دائرة ضيقة ولم ينفذ إلى جماهير الشعب .

ولكن هذه الحركة الأيليرية وضعت مشكلة سياسية . والواقع ، ان المعارضة التي أبداءها الهونغارون أعطت هذه الحركة مظهرها السياسي . وذلك لأن الهونغارين يحتقرون بشدة كل ما ليس من جنسهم . وهناك أمثال هونغارية لها معناها في هذه النقطة مثل : « لا يوجد شيء خارج هونغاريا » ، أو « ليس السلافي رجلاً » . وبينما كان المجر يدافعون بشدة عن قوميتهم ضد الألمان ، كانوا يرفضون حقوق الوجدان القومي نفسها للشعوب التي كانت تحت سيطرتهم . فقد وضعوا جميع الصعوبات الممكنة أمام كولار واللوثريين الذين يطالبون باستقلالهم الذاتي المعنوي . كتب مفتش الكنائس اللوثرية السلوفاكية ، الكونت زاي في بلاغ له « أن بحيرة السلافيين أقدس واجب على كل وطني هونغاري حق ، وعلى كل بطل من أبطال الحرية والعقل » . وكان الرعاية اللوثريون السلافيون مضطهدين ، حتى ان كولار اضطر أخيراً أن يغادر بودابست بعد أن تقدم مائتا زميل هونغاري له إلى الملك بعريضة لطرده .

نفجر الخلاف بين المجر والسلافيين على استعمال اللغة في دياط بوسبورغ ، عندما حصل الهونغارون على استعمال اللغة المجرية في الدياط وأرادوا أن يفرضوها لغة وحيدة . ولكن ممثلي كرواتيا في الدياط لم يشاءوا الكلام باللغة المجرية ، وزعموا أن لهم الحق في الاستمرار بالكلام باللغة اللاتينية . وكذلك انفجر الخلاف في دياط أغرام عندما سمحت الحكومة النمساوية ، في ١٨٤٤ ، باستعمال اللغة اللاتينية في الدياط إلى جانب اللغة الهونغارية ، وعندما طالب الكرواتيون بحق استعمال اللغة الكرواتية دون الهونغارية واللاتينية . واعتبرت الحركة الكرواتية حركة ثورية في

في الكوميونات الهونغارية عام ١٨٤٢ ، في الوقت الذي كان فيه بك البوسنة يشكو إلى امبراطور النمسا من الدعاية التي كانت تقوم بين الصرب في اقليمه ، حتى ان الحكومة النمساوية في ١٨٤٣ اتخذت قراراً منعت فيه التكلم بـ « الإبلالية » وفرضت عبئاً على القوميات المختلفة في الامبراطورية ، الاحترام المتبادل . وكان الهونغاريون ، الذين وقفوا موقف التفاهم حيال الصرب وحيال الكرواتيين أو سلاف الجنوب ، بشكل عام ، نادرين جداً . وكان زبشيني متساهلاً : نشر في ١٨٣١ و ١٨٣٣ مذكرات قبل فيها أن يكون ، للشعوب السلافية في المملكة ، الحق في الحياة القومية ، ووسع وجهة النظر هذه في خطاب له في ١٨٤٢ . وبالمقابل ، كان كوسوط مناوئاً للسلافين بشكل عنيف ، وبشاركه هذا الرأي أكثرية المجر تقريباً . وربما كان هنالك شيء حقيقي في اتهام المجر الكرواتيين بالحيانة : ويبدو أن غاي قام ببعض المحاولات لدعم الروس له : ففي ١٨٣٨ وجه إلى القيصر مذكرة ضد المجر وأراد أن يظهر فيها للقيصر الفائدة التي تحصل عليها روسيا بتناسها مع كرواتيا بالحق البوسنة والمهرسك وصربيا بالروسيا . ثم تناول الاغراض نفسها في مذكرة أخرى ، في ١٨٤٠ ، ونشر مصوراً جغرافياً ذهب فيه بما نسميه اليوم بـ « يوغوسلافيا » من كلارانشيا حتى بلغاريا . ولكن القيصر أبعد هذه الفكرة ، ويبدو أنه ، على العكس ، حذر فينا من غاي . ووجه غاي تهديدات إلى الهونغاريين ، وكتب : « لن يكون المجر يوماً ما الا جزيرة عائمة في المحيط السلافي العظيم . ولم أخلق هذا المحيط ، ولا هذه الامواج ، ولكن على المجر أن يحذروا من اثاره هذا المحيط لئلا يطغى الموج فوق رؤوسهم وتنغمر الجزيرة ! » . وفي ذلك نرى أصل العداء بين القومية السلافية والقومية الهونغارية ، وسيظهر هذا العداء في ثورة ١٨٤٨ .

ورغم هذا النشاط الفكري الحثي ، الذي نجده عند يوغوسلافي امبراطورية النمسا ، لم تتفجر نواة الدولة الصربية في النمسا ، بل في تركيا . إن المكان الذي تألفت فيه هذه الدولة الصربية هو القسم الشمالي من الاقاليم التركية ، باشوية بلغراد ، أي المنطقة التي كانت في السابق تحت السيطرة النمساوية ، حتى ١٧٣٩ . وقد بقيت في هذه البلاد ذكريات ادارة منظمة ، مسيحية . وكان العسكريون الذين انخرطوا في جسم الجيش النمساوي قد تشكلوا في البلاد . وكانت الشروط الجغرافية ، من جهة ثانية ملائمة لحركة ثورة : كلنت شوماديا ، الاقليم الواقع في شرق بلغراد ، تتألف من جبال مغطاة بالغابات ، مع بعض السهول الصغيرة المستغلة المزروعة بالذرة ، مع بعض البساتين والكروم ، حيث تربي الخنازير وتوجد كتلة فلاحين ملاكين يشكلون مجتمعاً ديمقراطياً . وكان لهم اكليروسهم الأرثوذكسي ، و د كنيز ، القرى ، أي بلدياتهم ، وتقاليدهم الادبية ، والاغاني الملحمية (بسمة) التي تغنى في السهرات . وكان بين التخوم النمساوية و باشاوية بلغراد حركة هجرة متبادلة ، وكما كان الكلفت في اليونان ، كان الخارجون عن القانون ، الاشقياء الذين يعتصمون في الجبال ، ينضمون إلى الحركة ، ويسمون هنا د هايدوك ، ولكن لا يوجد هنا أي نوع للحياة الفكرية . وكان الرهبان والكهان الارثوذكس جاهلين تماماً وضعافاً . الا أنه كان يوجد في فينا وبودابست ، أو في البانات ، عناصر فكرية .

نشت الثورة في الاقليم عام ١٨٠٤ ، على يد قره - جورج ، ضد اعتداءات الانكشارية المقيمين في البلاد ، الذين يسمون د الداهي ، وطردهم الصرب الثائرون ، وانتزعوا منهم بالتدريج الحصون ، بعد أن قاتلوم في ميثاوار في ١٨٠٦ ، دون أن يفكر هؤلاء الثائرون باطراح

السيادة التركية حتى ولا سلطة الباشا . وكانت ثورتهم موجبة فقط ضد الانكشارية الذين يضطهدونهم . وكان قره - جورج ، الذي يقود النضال ، ضابط صف قديم في الجيش النمساوي ، وبهذا الشكل ثقف المهنة العسكرية ، وكان يساعده مجلس الكنيز ، عمداً القرى . وحاول هؤلاء الثائرون أن يتصلوا بسان - بطرسبورغ وفيينا ، ولكن الأتراك استرجعوا قوتهم واخضعوهم بعض الوقت ، وظلوا كذلك إلى أن أفادوا من الحرب الروسية - التركية من ١٨٠٦ إلى ١٨١٢ التي انفجرت دون أن يكون لها أي علاقة مع الصرب ؛ وقد أفادتهم هذه الحرب لأن الأتراك اضطروا أن يواجهوا الروس ويتخلوا عنهم . ولكن الروس ، عندما بدأت حملة نابليون على روسيا ، تخلوا عن الصرب وعقدوا الصلح مع الأتراك في ١٨١٢ . ووعد الأتراك ببساطة في معاهدة بخارست ، بمعاملة الصرب معاملة رحيمة وكريمة ، وبفرض ضريبة معتدلة ، وبالعفو العام . وعاودوا سيطرتهم على البلاد كلها . واضطر الزعماء إلى الفرار بعد أن قاموا بتدابير انتقامية فظيعة ، وبدل على ذلك برج الجماجم في نيش في ١٨٠٩ . ولا يوجد في هذه الثورة الصربية من ١٨٠٤ إلى ١٨١٢ أي نوع لطابع قومي : بل كانت حركة صربية ، حركة فلاحين أخذوا نماذجهم من تقاليدهم الشعبية القديمة في المنازعات بين ماركوكروانيوفيتش ضد الأتراك ، ولم يكن لديهم أي فكرة يمكن أن تتشكل بموجبها دولة صربية .

ميلوش اوبرينوفيتش . - قهرت الحركة للمرة الاولى ، ولكنها عادت وتحولت في عام ١٨١٥ ، وانفجرت الثورة في ٢٥ نيسان على اثر الغزوات التركية ، وكان على رأسها كنيز من البلاد ، وهو ملاك ومربي خنازير ، اسمه ميلوش اوبرينوفيتش ، ولد عام ١٧٨٠ . وكانت منطقة بلغراد

مقر الحركة ، وقد تخلصت تدريجياً من الأتراك ، باستثناء الحصون ، وسمى الثائرون ميلوش (أوبوركنيز، أي العمدة الأعلى في فاليفو . وتناقص مطالب الصرب في عدم بقاء الأتراك خارج حصن بلغراد ، وعدم وجود حامية تركية الا في بلغراد ، وان تجمع الضرائب التي تدفع للسلطان في مبلغ عام على ان يجمعه الصرب بأنفسهم . وفاوض ميلوش الأتراك بمهارة وظهر هؤلاء معتدلين وخافوا من تدخل الروس لصالح الصرب الثائرين . وحصل الصرب على ما يريدون من الأتراك : فقد اقيمت ادارة مسيحية تمثل الأمة الصربية لدى الباشا ، وأقر على هذا النحو نوع من تسوية بين الصرب والأتراك في القرى : فمن جهة وجد الكنيز الذي يوجه الشعب الصربي ، ومن جهة أخرى ، يمثل الباشا ، « المتسلم » الذي تدفع اليه ضريبة القرية . وتمت هذه التسوية في كانون الأول ١٨١٦ . وبعد موت قره جورج ، الذي عاد إلى البلاد وتخلص منه ميلوش في ٢٤ حزيران ، وتنحية رئيس الدائرة الصربية ، وموت الأسقف نيبيتش المفاجيء الذي كان يعارض سلطة ميلوش ، اعترف السلطان بميلوش كنيزاً اعلى في ٦ تشرين الثاني ١٨١٧ . وهكذا أعطي لأول مرة الاستقلال الذاتي لباشوية بلغراد ، وهو نظام يمتاز في الامبراطورية العثمانية .

وسعت سياسة ميلوش هذا الامتياز الأول الذي تنازل به الأتراك . وحاول ميلوش أن يؤمن سلطته الشخصية على مختلف الكنيزات وعلى الطبقة المسيطرة التي ظلت حتى ذلك الحين محاربة عند الحاجة ، وذلك بالضرب بشدة على يد كل ثورة ، وبإظهار سلطته بفضاعة . واتجه صراحة إلى جانب الأتراك ، ودفع الضريبة المحددة بانتظام ، وضريبة الحراج ، ضريبة الأراضي ، واغدق على الباشا الهدايا . وعندما ثار الاغريق على تركيا ، وقف ميلوش والصرب موقفاً متحفظاً جداً ، وموقفاً حيادياً أثناء

الحرب الروسية - التركية من ١٨٢٧ إلى ١٨٢٩ . وبفضل هذه المفاوضات وهذا الموقف حصل ميلوش على فوائده : ففي ١٨٢٠ ، أخذ لقب أمير صرب باشوية بلغراد . وفي ١٨٢٦ ، نص اتفاق آكرمان ، الذي سوى الحالة في الأقاليم الدانوبية بين القيصر والسلطان ، على إعطاء الصرب الحرية الدينية ، والاستقلال الإداري ، وعلى ضريبة وحيدة ، والسماح بأن تكون لهم مدارس ومستشفيات ، وبالاتقال والتجارة في الامبراطورية ؛ وحرمت على الأتراك الإقامة في خارج حصن بلغراد ، وصفوا أملاكهم في البلاد . وأخيراً وعد الصرب بتصحيح حدود الباشوية لصالحهم . وفي ١٨٢٩ ، ايدت امتيازات اتفاق آكرمان بمعاهدة أدرنه . وفي ١٨٣٠ استطاع ميلوش أن يعقد مجلساً قومياً للكنيزات ، سكويتشينا ، لإعلان الامتيازات التي حصل عليها من السلطان ، وما كان من المجلس المعترف بالجميل الا أن انتخبه أميراً وراثياً للصرب في باشوية بلغراد . واستطاع ميلوش الحصول على موافقة السلطان على هذا الانتخاب ، بعد أن وزع الهدايا على الديوان السلطاني وحصل على الموافقة على لقب أمير وراثي في ٣٠ ايلول ١٨٣٠ .

بقيت مشكلة الحدود : لم يقرر الأتراك الوفاء بوعدهم في تعديل الحدود ، غير أن ميلوش ، في الواقع ، احتل مناطق الجنوب الست التي كان يطمع بها ، وبنفس الطريقة اشترى الديوان بالهدايا ، فتخلى له عنها في ١٨٣٣ . وفي هذا التاريخ وجدت الدولة الصربية على صعيد أقل رقعة . بما كان عليه الجنس الصربي ، ولا شك ، وتحت السيادة التركية ، ولكنها كانت ، على الأقل ، دولة تتمتع بالاستقلال الذاتي ، أول دولة صربية .

وهذه الدولة الممتازة ، التي لم تخرج من حركة وعي قومي أصلي ،

بل من أناس يبحثون عن دفاع وعن ضمانات ضد طغيان الإدارة التركية ، وجهت أنظار الصرب إليها من مختلف أنحاء الامبراطورية ، فتوافدت عليها حركة الهجرة من البوسنة وبلغاريا وخاصة من منطقة يبروت ونيش ، وأحدثت في باشوية بلغراد مركزية سلافية حقيقية آخذة بالنمو . ورغم أن ميلوش كان أميراً آمياً تماماً ، وان الصرب كانوا فلاحين فظاظاً فقد تمت لصالحهم حركة التفاف من جميع العالم اليوغوسلافي . فحتى الآن ، في الواقع ، كانت المراكز الفكرية في خارج صربيا ، في النمسا : ففي نوفيزاد وجدت مطبعة صربية ، وفي بودابست كانت تنشر جريدة «الأخبار الصربية» ، وفي بودابست أيضاً كانت تطبع مجلتان صربيتان . وتنتشر فيها القصص الشعبية وبخاصة قصص فيداكوفيتش الصربي . وقد انتشر عمل فوك قره - جيتش كله ، كما رأينا ، في الارض النمساوية . وشيئاً فشيئاً انتظمت الحركة الفكرية الصربية في الباشوية نفسها : انشئت مدرستان ثانويتان (جناز) احدهما في كواغوجيفاتش في ١٨٣٢ (لأن كراغوجيفاتش ظلت حتى ذلك الحين عاصمة الأمانة لابلغراد التي ظلت مدينة تركية ؛ وفي ١٨٣٨ ، انشئت الاخرى في بلغراد . وأسست في بلغراد ، في ١٨٤١ ، حلقة دراسة مع مطبعة يديرها بورغان ، ثم جمعية أدبية ومسرح في ١٨٤٢ . ومع نمو الصرب الفكري ظهرت مطالب عامة وضعت ، أمام سلطة ميلوش أو برينوفيتش الاستبدادية ، برنامجاً ليبرالياً ، واضطر ميلوش ، في العام ١٨٣٥ ، أن يلجأ إلى التساهم والتسوية .

وهذه الدولة الصربية الصغيرة التي لم تزل استقلالها التام بعد ، وظلت تحت سيادة السلطان والأتراك ، مازالت غير معرفة بنصوص حقوقية . لقد كانت موجودة في الواقع ، ولكن لم يكن لها دستور كساتر دول الغرب ، لقد كانت منظمة تسير معتمدة على التسامح المتبادل بين

الأتراك والصرب . وكان الصرب أول من حققوا لأنفسهم ترتيباً سياسياً قبل أن يكون لهم وعي قومي محدد . وهذا عكس ما شهدناه عند الاغريق الذين كان لهم وجدان قومي واضح جداً قبل أن يستطيعوا تحقيقه بشكل سيامي .

وهكذا نجد درجات مختلفة للوجدان القومي عند الشعوب السلافية في امبراطورية النمسا ، وخاصة في الجنوب ، حيث كانت العناصر على درجات متفاوتة من النمو . ولكن حتى ١٨٤٨ ، باستثناء رد فعل الهونغاريين ضد الكرواتيين ، لا يوجد عداو بين هذه القوميات المختلفة في امبراطورية النمسا ، بل ، على العكس ، كانت تدعم بعضها بعضاً ، وبينها مجاملات متبادلة في داخل الامبراطورية النمساوية ، وفي خارجها عندما تفقد من مجاملات الخارج . وكان الألمان والايطاليون والسلافون والهونغاريون يتابعون بعطف تقدم ورتي كل منهم ، ويتعاونون من وجهة النظر العقائدية والواقعية أيضاً . غير أننا نراهم ، في ثورة ١٨٤٨ ، متنازعين متخاصمين .

٤ — رومانيو ترانسلفانيا والأمارات الدانوبية

وأخيراً ، لا بد لنا ، في جنوب شرقي أوروبا ، من دراسة حركة رومانيو ترانسلفانيا والأمارات الدانوبية . وكانت ظروف هؤلاء مختلفة من حيث الأصل والنمو . فجنسهم لاتيني وغير سلافي ، ويظهر هذا الجنس بالغة المشتركة ، وكانوا منعزلين ومنفصلين عن أوربة بالكتلة التركية وبكتلة الامبراطورية النمساوية ، ولم يفيدوا من هذا التضامن الذي أوجدته وحدة السلافين بين الآخرين . ومن جهة أخرى ، وضعت بشأنهم قضية

دبلوماسية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، منذ توسع روسيا نحو الجنوب ؛ وأصبحت قضية الأقاليم الدانوبية عنصراً من عناصر السياسة التوسعية لروسيا على حساب الامبراطورية العثمانية . وحسب الأحوال ، كان الرومانيون يلقون التشجيع أو يلقون الصعاب في السياسة الروسية . وتم في هذه المجموعة نوع من فصل بين تحرير البلاد السياسي والوعي القومي . ولم يكن بالتالي حركة التحرير الرومانية نفس الخطم البسيط الذي شهدناه عند الشعوب الأخرى : فقد سبق النظام السياسي صحوة الوعي القومي ، وأظهرت الحركة القومية الرومانية صفة خاصة وهي ان الرومانيين حصلوا على الحريات السياسية قبل أن يشعروا بأنهم قومية ، في قسم فقط من هذا الجنس ، لأنهم كانوا منقسمين بين امبراطورية النمسا والامبراطورية العثمانية .

في الامبراطورية النمساوية . - كان القسم الروماني هو ما يسمى اماره ترانسلفانيا التي تؤلف جزءاً من تاج القديس - ايتين . وكان الرومانيون شعباً قروياً قناً . وان التعبير « افلاقي » يعني « الفن » . واقامت فوقهم « أقوام » شكلت ثلاث جماعات :

١ - الغزاة ، الذين ردوا الشعب الروماني إلى القنانة ؛ وكانوا من كبار الملاكين الجورجيين النبلاء .

٢ - المعمرون ، وهم من اصل هونغاري أيضاً ، ومن أصل عسكري ، ويشكلون طبقة من صغار المالكين الذين يسمون الزكزر .

٣ - الالمان / البروتستانت الذين أقاموا في وسط البلاد ، ويدل عليهم بالامم « الساكسونيون » .

وهذه الأقوام الثلاثة ، الجورج ، الزكزر ، الساكسونيون ، لها وحدها حقوق سياسية ، وكان لها دياط بموجب دستور ١٦٩١ ، ولم تعقده حكومة النمسا ، في هذا العصر الذي نتكلم عنه ، منذ ١٨٠٩ .

في الامبراطورية العثمانية . - كانت المنطقة الرومانية تتألف من الأمارتين الدانوبيتين : مولديا (البغدان) والأفلاق (فالاشيا) . ولم يحتلها الاتراك اثناء الفتح العثماني ، بل كانتا تابعتين للامبراطورية العثمانية . وبقيتا بلدين مسيحيين ارثوذكسيين يضان ارسقراطية من كبار المالكين النبلاء الذين يؤلفون الأطر الاجتماعية وأصحاب المناصب ويسمون « البويارد » ويعيشون في بعض المدن : ياسي وبخارست ، وتتألف نفوس هذه المدينة من مائة الف نسمة ، وموافي نهر الدانوب . وكان هؤلاء البويارد يتكلمون على العموم الفرنسية ويأخذون نماذج حياتهم وبذخهم من باريس . ونجد تحتهم كتلة الفلاحين في القناة ، تعيش عيشة بائسة . وكانت الجيوش الروسية والتركية تنهبها بشكل دوري اثناء مرورها . وفي ١٨٣٥ ، مر بها الكونت مولتسكه في طريقه الى تركيا ليكون مدرباً للجيش العثماني الجديد ، فوصف ، في رحلته ، البلاد والحياة البائسة التي يحياها هؤلاء الفلاحون في اكواخ حقيرة متجمعة في قرى ، وليس عندهم اثاث أو ادوات للطبخ أو اسلحة . وكانت حكومة الاقليمين تدار من قبل هوسبودارين (اميرين) يسميها السلطان ، وكانا غريبين عن البلاد ، لاجتباب علاقات خطيرة مع الروس . ومنذ ١٧١٦ أخذ السلاطين يعينون الاميرين من اغريق حي الفنار في القسطنطينية ويقومهم قليلاً من الوقت ليحولوا دون تأصلهم في البلاد . ومن ١٧١٦ إلى ١٨٢١ وجد سبع وثلاثون هوسبوداراً في الأفلاق وثلاث وثلاثون هوسبوداراً في البغدان . وكانوا يأتون الى البلاد ومعهم عمال الادارة من الاغريق ايضاً الذين يقومون بفرض الضريبة . وكان الرؤساء يستغلون الوضع ليجروا على حساب غيرهم ، وكان العمال يرتشون ، ولكن لم يكن هنالك اضطهاد خاص من قبل الاتراك للسكان . وكان هذا الوسط

يختلف اجتماعياً وسياسياً عن أوربة . ولكن الدفع الروسي ، منذ كاترينا الثانية ، أخذ يظهر في هذا الاتجاه ويشجع بالتالي اطماع الهوسبودارين اللذين يريدان زحزحة سلطة حكومتها لينشأ لانفسها امارتين شخصيتين . وبعد قليل وصل المهاجرون الفرنسيون الذين أتوا معهم بأفكار القرن الثامن عشر الفلسفية ، وبعدها بأفكار الثورة الليبرالية : ففي عهد حكومة الديركتوار (حكومة الادارة) قامت دعاية ليبرالية في البلاد بواسطة القنصل الفرنسي او العمال الذين ارسلهم الديركتوار . وكان الاقلييات الدانوبيان موضع مخاطرة الحروب الروسية - التركية ، ومراقبة السياسة النمساوية التي لا تريد ان تترك روسيا تستولي على هذين الاقليمين

لقد اثرت الحرب الروسية - التركية عندما استبدل الباب العالي الهوسبودارين ، قسطنطين يسلانتي وموروسي برشحين فرنسيين ، بناء على طلب الجنرال سيامتياني . وبسبب الحرب احتل الروس الاقليمين ، ثم اضطروا الى التخلي عنها عندما دعتها التعقيدات الاوربية مع نابليون الى توقيع صلح بخارست مع الأتراك : الا انهم حصلوا ، في هذه المعاهدة ، على قطعة من مولداقيا (البغدان) عندما نقلت الحدود الى نهر البروت واصبحت بسارابيا روسية . واتخذ الروس وضع الحماية والضامين للحريات في الاقليمين الدانوبيين . وفي الواقع كانت هذه الحماية وسيلة للتغلغل والنفوذ في الامبراطورية العثمانية التي اعترفت للروس في عام ١٧٧٤ ، بمعاهدة كوشوك قيناوجي ، بحق حماية الاكليروس الارثوذكسي في تركيا .

وعندما قامت ثورة الاغريق في العام ١٨٢١ على يد الجمعية السرية ، الهيتيري ، وجد تشكل الهيتيري بعض المشايخين في الطبقة النبيلة في الامارتين الدانوبيتين ، مثل آل يسلانتي ، وآل ستوددزا ، وبعض اعضاء الاكليروس

في الأفلاق . وفي التاريخ نفسه انفجرت ، مع ثورة الهيتيري ، ثورة الفلاحين في البغدان ، في وادي الآلوتا في اولتينيا ، في كانون الثاني ١٨٢١ ، وكان يتزعم الحركة تيودور فلاديميريسكو . ولم تتصل هذه الحركة بثورة الهيتيري ، بل كانت معادية لها . وكانت نتيجة هذه الحركة المزدوجة إيقاف تنفيذ البنود الاقتصادية لمعاهدة بخارست ، وهذا ماآثار استياء الروس الذين قطعوا العلاقات الدبلوماسية مع السلطان ، والوساطة الفرنسية لتهدئة الخلاف التي أدت الى اتفاق آكرمان ، في ٢٦ تشرين الأول ١٨٢٦ وألزم السلطان بموجها الى التباحث مع الروس عند تسمية الهوسبودارين .

غير ان هاتين الثورتين عادتاً بالفائدة على الرومانيين : من ذلك ان الباب العالي، في حزيران ١٨٢٢ ، بعد ان حذر من اغريق حي الفنار الذين ينتخب من بينهم الهوسبودارين ، سمى هوسبودارين من ابناء البلاد من الرومانيين : غويغواد جيخا في الأفلاق . وجان ستودوزا في البغدان . وابتداء من الآن أصبح الهوسبوداران رومانيين في الاقليمين الداثوبيين ثم ان الحرب الروسية التركية من ١٨٢٧ الى ١٨٢٩ التي انتهت بمعاهدة ادرنة ، في ١٤ ايلول ١٨٢٩ ، خولت الأمارتين فوائد جديدة : وهي ان الهوسبودارين أصبحا يسميان مدى الحياة ، لا لسبع سنوات . وحصل الأقليان على الاستقلال الذاتي في ادارتهما الداخلية ، وتعهد السلطان بالموافقة على النظام العضوي (الأسامي) الذي سيدرسه الروس . وبقيت الجيوش الروسية في البلاد حتى ١٨٣٤ . وحكم الاقليان ، في الواقع ، من قبل الجنرال كيسيليف الحر الذي طلب من مجلس البويارد الموافقة على النظام الأسامي لعام ١٨٣١ . وهذا النظام الذي هو نوع من دستور ، يؤيد امتيازات البويارد على الفلاحين ، وسلطانهم الاقطاعية ، وحصاناتهم ،

واملاكهم الأرضية ، وينشئ في كل امارة ، في البغدان وفي الافلاق مجلساً يصوت على الضريبة والقوانين ، وينتخب الهوسبودارين . وفي الواقع ، ظل الروس والأتراك متفاهمين على تسمية الهوسبودارين دون تدخل الانتخاب ، وعلى مراقبتها من قبل القناصل الروس . وتوطد في الاقليمين الدانوبيين نظام ارستقراطي ، ولكنه ، مع ذلك ، مصبوغ بالصبغة القومية لأن الرومانيين انفسهم كانوا يؤلفون هذه الادارة .

ولم تكن السياسة الروسية ، التي ادت الى هذه النتائج ، في هذين الاقليمين الدانوبيين مستوحاة من وجهات نظر رومانية ، بل من المصلحة الروسية وحدها . ومع ذلك فإن هذا التدخل خول الرومانيين توسع امتيازاتهم : فقد شكلوا اقليمين يتمتعان بوضع خاص مفيد وسيكون هذان الاقليمان اطاراً للدولة القومية في المستقبل .

نشوء القومية الرومانية - ولكن ليس في كل ذلك شيء قومي . لقد كان الهوسبوداران وادارتها قبل ١٨٢٢ من حي الفنار بمن ليس لهم مفاهيم رومانية . وكانت هدف طمعهم تشكيل دولة تشمل الاغريق والرومان (من رومانيا) تحت السيادة التركية دون التفكير بأي دولة قومية رومانية . وكانت البطيركية والاساقفة الارثوذكس معادين للحركة الرومانية . أما البويارد فقد تهللوا أو تغربوا ، وفقدوا سيماهم الرومانية ، ولم تكن بينهم وبين الشعب روابط روحية . وهكذا بقي الشعب لامبالياً تماماً أثناء ثورة ١٨٢١ . وكان الفلاحون الرومانيون في منطقة اولتينيا يناوؤون حركة يبسلانتي ؛ وصرح فلاديميريسكو : « لست مستعداً مطلقاً لاهراق دم الرومانيين في سبيل اغريقية » . وقال في نداء آخر : « ماذا يمكن أن يكون عند الداسين والهيلانيين من شيء مشترك ؟ » .

ان مايين لنا تعارض الحركتين هو ان يبسلانتي قبض على فلاديميريسكو وأعدمه . ولذا يجب لتشكيل القومية الرومانية أن يتحرر الرومانيون معنوياً من هذه الهلينة بقدر تحررهم السياسي من ربقة الترك .

ونلاحظ في نداء فلاديميريسكو كلمة « الداسين » التي استعملها للدلالة على هذا الشعب معارضاً بذلك « الهيلانيين » . لقد نشأت الحركة القومية ، في الواقع ، في ترانسلفانيا ، وكانت في أصلها آثارية ، ولم تخرج من الطبقة الارستقراطية . ويجب ألا نخدع في الواقع من معارضة ترانسلفانيا ، أو ، على الأقل ، من المعارضة التي ارتسمت في ترانسلفانيا ضد الحكومة ، تحت غطاء إرجاع حقوق الترانسلفانيين التاريخية ، اذ لا يوجد في هذا حركة قومية رومانية ، بل نزاع نفوذ بين الطبقتين الارستقراطيتين ، الساكسونية والمجرية ، في ترانسلفانيا . لقد كان الساكسونيون ، وهم ألمان ، مواليين لحكومة فينا ويدعمون سياسة تسلط الحكومة ، وكانوا ينصرون انفصال ترانسلفانيا عن هونغاريا لاحاقها مباشرة بفينا . أما المجر ، على العكس ، فقد كانوا يعادون الحكومة لأنها لا تقيم اعتباراً لحقوقهم التاريخية . وسلخوا سياسة إرجاع الحريات التاريخية لترانسلفانيا وربطها بشكل وثيق بيودابست . واستطاعوا ان يفرضوا على الحكومة انعقاد دباط ترانسلفانيا في ١٨٣٤ ، الذي وجه اللوم الى « الغوييرنيوم » أي الادارة ، لأنها لم تنتخب بل كانت من تعيين فينا ، واراد أن يشكل سلطة مستقلة مسؤولة أمام الناخبين . وطبع ضبوط الجلسات ووزعها ، كما فعل كوسوط فيما بعد في الدباط الهونغاري . وكان من الطبيعي أن نحل حكومة فينا هذا الدباط بسرعة . ولا نجد في هذه المعارضة السياسية التي استيقظت ، في ترانسلفانيا ، شيئاً قومياً ، حتى ولا ليبرالياً ؛

أنها معارضة ارستقراطية نبلاء ألمان وجر ضد فينا ، وليست حركة رومانية ، ولذا لم يعلق الشعب الروماني أي فائدة على هذا النزاع .

لم يكن أصل الحركة في معارضة النبلاء ، بل ان أصلها ديني : ففي ١٧٠٠ تألفت في ترانسلفانيا الكنيسة « الموحدة » أي ان قسماً من الكنيسة انفصل عن الارثوذكسية ، عن بطريركية القسطنطينية والتحق من جديد بروما ، وبالتالي ، دخل في الكاثوليكية ، وألف الرومانيين الكاثوليك المتحدين مع روما . وهذا ما يوضح لنا كيف أنهم ارسلوا من ترانسلفانيا بعض خريجي المدارس الاسقفية الى روما ليتقوا ثقافتهم الدينية والمسلكية ويعودوا كهناً . وقد اطلع هؤلاء الخريجون في روما على الحضارة الغربية واكتشفوا بأن أصل الرومانيين من روما ، وانهم متحدرون من انسال الداسيين ، جنود تراجان ، وأخذتهم عظمة ماضيهم قبل أن يغمرهم الترك ، وعندما عادوا الى بلادهم ألفوا تدريجياً في بلاني « المدرسة الترانسلفانية » حيث يدرس ماضي داسيا والعلاقات اللغوية بين الرومانيين واللاتينيين .

وفي آخر القرن الثامن عشر ، انشأت هذه الحركة كتاباً نخص بالذكر منهم صاموئيل كلاين ، فقد نشر في ١٧٨٠ كتاباً في النحو الروماني ؛ وفي التاريخ نفسه ، أعطى جوج سينسكاى مجموعة مصادر تاريخ ترانسلفانيا القديم ، ونشر بيير ماجود « تاريخ أصل الداسيين في ترانسلفانيا » . وفي بانات تيميسفار كان هؤلاء الرومانيون على صلة بالصرب . وتشكلت على هذا النحو مدرسة ادبية مشتركة ؛ وبدأ الأدب الروماني بترجمة الكتب الصربية : نشر الكاتب الخرافي الروماني ، تسيشينديال قصصاً خرافية باللغة الصربية . وكان المؤلفون الرومانيون يأخذون في الغالب أسماء

صربية ، مثل النحوي بورغوفسكي . وظلت معظم مؤلفات التاريخ وفقه اللغة الرومانية مخطوطات ، ولكن الشعب كان يتداول منها بعض المقطوعات . ونجد هنا منطقة أدبية صغيرة تبدو منعزلة ، ولكنها نشطة . وهذه المدرسة الصغيرة الرومانية في ترانسلفانيا وبانات ستؤثر على الاقليمين الدانوبيين وتوقف فيها الفكرة القومية . لقد كانت العلاقات صعبة بين ترانسلفانيا والاقليمين الدانوبيين : كانت الطرق قليلة ، وكانت الحدود مغلقة بالحاجر الصحية لتجنب انتشار الأوبئة الوافدة من تركيا ، ومع ذلك فان الأفكار كانت تمر عبر الجبال لتدخل في الاقليمين الدانوبيين ، ولا أدل على ذلك من قول فلاديميرسكو عن أبناء وطنه انهم « داسيون » .

كان المبادء الاسامي استاذ من سيبو (وهو الاسم الروماني للمدينة الترانسلفانية هرامنشات) وهو جورج لازاك (١٧٧٩ - ١٨٢٣) .

ينتمي هذا الاستاذ الى امرة فقيرة من ترانسلفانيا ، وقام بدراسات تامة جداً . وفي ١٨١٦ وصل الى بخارست ، حيث فتح ، بناء على طلب البويارد ، مدرسة هندسة لتشكيل مساحين ، لأن كبار الملاكين كانوا بحاجة الى عدد منهم على أراضيهم . وكانت هذه المدرسة نقطة انطلاق لتعليم أوسع وأشمل كالتاريخ والفلسفة والسياسة . وكان في هذا العمل رسالة رومانية كاثوليكية وجدت تعبيرها الاسامي في مدرسة دير القديس سابا .

وقامت حركة بمائلة في يامي حيث فتح الاستاذ آزاشي مدرسة للتعليم باللغة الرومانية ، وتبعه آخرون . وحصل في الاقليمين الدانوبيين ، في المجتمع الراقي ، رواج حقيقي للأساتذة الترانسلفانيين . وكان هؤلاء يتخذون مربين في الأمر النبيلة على حين أنهم ، حتى ذلك الحين ، كانوا يؤخذون عادة من الاساتذة الاغريق . وعلى هذا النحو حلت بالتدريج الحضارة

الرومانية اللاتينية محل الحضارة الهلنية - البيزنطية التي ظلت حتى الآن تحتل مكانة الشرف . .

لقد كانت ميزة هذه الحضارة الرومانية ، إذا أريد القول ، هذه الحركة الرومانية ، الاستلham من فرنسا . فقد كانت علاقات الطبقة النبيلة في الاقليمين الدانوبيين مع فرنسا قديمة ، وكانت اللغة الفرنسية فيها شائعة ، واستعمالها جار ، والشباب الرومانيون يذهبون الى باريس للدراسة . فقد وجد فيها ، في ١٨٤٥ ، تشكل ليف من الطلاب الرومانيين ، تحت ادارة ووزيكي وكوغالنيسيانو والاخوين براسيانو . وبالمقابل كان الاساتذة الفرنسيون يذهبون الى الاقليمين الدانوبيين ، في رومانيا ، ويقيمون فيها ، وكانوا من أصل متنوع جداً : ونذكر على سبيل المثال عضو المؤتمر الوطني القديم كاد ، أو ، بالعكس ، مهاجر وهو الاستاذ فايان الذي أدار كلية القديس - سابا ونشر بالفرنسية ، في ١٨٤٤ ، كتاباً يسمى « رومانيا » لتعريف أبناء وطنه بها . وكان الجيل الروماني الناشئ يتلقى عن طريق هذه التربية الفرنسية الشغف بالحرية والعظمة القومية .

وفي رومانيا ، كما في المانيا وايطاليا ، كانت الليبرالية والقومية متراپطين . وكان أهم تلاميذ جورج لازار وناسر أفكاره هليادوادوليسكو . أسس ، في ١٨٢٩ ، جريدة « البريد الروماني » ، في الافلاق ، وبعد قليل ، أسس آراشي ، في البغدان ، جريدة ماثلة وهي « النحلة الرومانية » . وقبل ذلك ، في ١٨٢٢ ، قام رومانيوت بتكييف « اعلان حقوق الانسان والمواطن » في تعاملهم . وبعد ١٨٤٠ كان نهوض الحركة عاماً . وتم بشكل متواز في ترانسلفانيا ورومانيا : ففي

كرونشات أسس الاستاذ جورج باديت ، في ١٨٣٧ ، مجلة التعليم العام وكانت تعالج موضوعات علمية وأخلاقية بأسلوب سهل يفهمه الجميع وباللغة الشعبية . وفي المعهد الديني المتحد في بلاي تربى أحد أبناء الاقنات ، يادنوت ، وأصبح مؤرخاً وخطيباً . وشجع الاكليروس الأعلى الحركة وبخاصة الكنسي ساغونا ، الذي أصبح أسقفاً ثم رسم رئيساً للأساقفة في كانون الثاني ١٨٤٨ . وأخذت الحركة في رومانيا شكل حركة أدبية قومية : فقد كان كوغالينسيانو مؤرخاً ، تثقف في لوفيفيل وفي برلين ، وكان حوارى د رومانيا الكبرى ، وإتجاهاته مناصرة للروس . وإلى جانبه وجد شاعران كبيران : الشاعر غويفوار الكسندر يسكو الذي تغنى بماضي رومانيا القومي ، والشاعر الغنائي اليساندري . وهكذا توصل الرومانيون في وقت واحد الى فكرتين عميقتين : الوعي القومي ، ووحدة قوميتهم في الاقليمين الدانوبيين وفي النمسا معاً .

هذه هي نتيجة حركة الأفكار في جنوب - شرقي اوروبا قبل ١٨٤٨ لقد زالت فكرة التضامن الداخلي في الامبراطورية النمساوية تماماً . وعقدت روابط روحية غير سياسية خارجاً عن نطاق الدول الموجودة ، اما بين بعض أقاليم تاج القديس - ايتين وأقاليم النمسا الأصلية ، واما بين أقاليم الامبراطورية العثمانية وأقاليم امبراطورية النمسا . ومن عجب أن تطور الأفكار الحديثة قد استطاع أن يحو العمل السياسي الذي أوجدته الأزمنة الحديثة ، ويبعث ، عوضاً عن الامبراطوريتين الكبيرتين ، امبراطورية النمسا والامبراطورية العثمانية ، توزيعاً للدول شبيهاً بتوزيع القرن الخامس عشر ، حتى وكان الاتجاه الحديث في هذه البلاد ينزع نحو نحو ثلاثة قرون من التاريخ . ولكن يجب ألا يظن بأن النتائج

السياسية لحركة القوميات في جنوب - شرقي أوروبا قد شوهدت بعد :
لأن كل شيء مازال على الصعيد الفكري ، ولا مجال للقول بأن وجود
هذه القوميات التي وعت نفسها كان خاصاً بوجود امبراطورية تشملها في
منظمة اتحادية . ومن المؤكد ان وجود هذه القوميات لم يعد يتلائم مع شكل
رد الفعل الذي اتخذته امبراطورية النمسا في عهد فرنسوا الأول وحكومة
متونيخ . ويبدو ، أن الادارة النمساوية القديمة ، التي كانت في السابق
قوية وناجعة ، قد منبت بالعجز ؛ فقد بدت منهزمة ، وآخذة بالتفتت ،
ويكفي ثورة ١٨٤٨ ان تربتها ربتة خفيفة على كتفها حتى تنهار ، وتنشأ ،
عندئذ ، على الصعيد السياسي ، حركة القوميات التي رأينا تشكلها
على الصعيد الفكري .

الثورة الألمانية . - يشاهد في الثورات الألمانية تشابك ثلاثة أحداث
يؤثر بعضها في بعض ويجب تمييزها : الحركة السياسية الداخلية في مختلف
الدول ، والحركة الاجتماعية العمالية ، التي تحاول أن تنظم نفسها ، وأخيراً
الحركة القومية في سبيل الوحدة .

الحركة السياسية . - لقد استحكمت الأزمة الاقتصادية بعد الثورة
وتفاقم بها ، وانهارت هيئة (التسليف) كلها عقب أيام الثورة . وقد عبر
عن هذه الأزمة ، كما رأينا في البدء ، بانتفاضات اجتماعية . وغدت الأزمة
تشكل أحزاب ثورية ، متطرفة ، جمهورية ، واشتراكية اوضحت عن
نفسها في برلمان فرنكفورت وفي اندية العمال في المدن الكبرى ، في
برلين ، مثلاً ، تحت ادارة العامل دودن ، في بريسلاو ، في المنطقة
الريمانية ، حيث يلاحظ تأثير الشيوعيين أعظم بما في غيرهما ، وخاصة في
كولونيا ، حيث أسست ، في أول حزيران ، جريدة الراين الجديدة ،
وفي فرنكفورت .

وعبرت الأزمة عن نفسها أيضاً بحركات ثورية عديدة ، ومشادات ، في برلين في ١٥ حزيران ، وفي شفايدنيتز في ٣١ تموز . وقامت في المنطقة الرينانية في شهر ايلول ، حركة اضطراب واسع وخطير ظهر في ثورة فرنكفورت في ١٨ منه : واضطرت الجيوش البروسية أن توطد النظام ، ووقع مائتا ضحية . وقد رافق هذا الاضطراب غزو اللاجئين الذين أتوا من سويسرا ووضعوا أنفسهم تحت قيادة جمهوري المالبي يدعى شتروف . وكان برنامجهم يتضمن تقسيم ألمانيا إلى ثلاث وعشرين جمهورية متحدة ونادوا بـ « الجمهورية الاجتماعية الألمانية » . وأخضعت الجيوش البادوية والفورتامبوجازية جيش شتروف . وفي ٣١ تشرين الأول أيضاً نشبت ثورة جديدة في برلين ، واقامت فيها المتاريس كما رفع العلم الأحمر . وفي نيسان ١٨٤٩ بدأت حركة اخطر أيضاً في بروسيا الرينانية ، وفي بداية أيار ، في ساكس ، وفي بالاتينا ، وفي دوقية باد الكبرى . وجرت في هذا الشهر أيضاً محاولة حقيقية لثورة جديدة مع تشكيل حكومة مؤقتة ودامت الحركة شهرين ونصف ، وتمعتها الجيوش البروسية بشدة . ولم يكن هذا الارتباط بين القضية العالمية والحركات الثورية حادثاً خاصاً بألمانيا ، بل كانت هذه حال فرنسا أيضاً . وفي ألمانيا ، كما في فرنسا ، كان للحركة الثورية نفس النتيجة وهي تشجيع رد الفعل المحافظ وتبريره .

تنظيم الطبقات . - وخارجاً عن هذا الشكل ، وهذا التعبير الثوري للحركة العمالية ، قامت ، في ألمانيا بخاصة ، محاولة تنظيم الطبقات ، وتمت هذه الحركة خارجاً عن الشيوعيين ، وكان برنامجها يهدف مع ذلك إلى تنظيم الطبقة العاملة . وانخرط الشيوعيون في الأصل ، خلال بعض الوقت ، في صفوف الثوريين . ومن الطبيعي أن تحويل الصناعة الألمانية في ذلك

العهد كان في بدايته ؛ وسينمو في السنوات التالية . وفي الواقع ، وجد ، في ذلك الحين ، عالم مزدوج للعمال ، وأخذ كل واحد منها ينظم نفسه ليدافع بعضهم ضد أرباب العمل ، والآخرون ضد النظام الاقتصادي الجديد الذي يجرهم ، فمن جهة وجد الحرفيون ، ومن جهة أخرى وجد عمال المصانع . ووجدت محاولة التنظيم عند الفريقين معاً .

حركة الحرفيين . - أرسل المندوبون عن الأصناف العمالية في ساكس إلى رفقاتهم في ليزيغ ، في ٢٢ نيسان ١٨٤٨ ، نداءً للتجمع ضد المبدأ : « آت من فرنسا ، أي مبدأ حرية المشروع . وانهقد مؤتمر تحضيري في هامبورغ ، من ٢ إلى ٦ حزيران ، ياتل ، في هذا المضمار ، المؤتمر التحضيري السياسي (الفور. بارلمان) وكانت مهمته تسمية لجنة لتقوم بتحضير نظام لأصحاب الحرف . وهو النظام الذي طوّل به في برلمان فرنكفورت ، وفي الوقت نفسه ، طالب بشجب مبدأ حرية المشروع . وعندما انتهى هذا العمل التحضيري ، انعقد في فرنكفورت « البرلمان الاجتماعي ، ودام من ١٥ تموز إلى ١٥ آب وحرر « الميثاق الحرفي » ، وطالب فيه بتنظيم المهن على أساس الأصناف المهنية الاجبارية ، وتحديد عدد المعلمين والعمال ، وحذف المشاغل (الورشات) العامة ، وتدابير أخرى هدفها تعزيز التنظيم النقابي . وعرض البرلمان الاجتماعي هذا « الميثاق الحرفي » على برلمان فرنكفورت .

حركة عمال المصانع . - وفي الوقت نفسه نظم عمال المصانع أنفسهم : ففي ١٩ نيسان انعقدت « اللجنة المركزية للعمال » في برلين ، حيث تأسست جريدة للعمال تدعى « الجريدة الاجتماعية السياسية » ، ونظمت . « برلمان العمال » الذي انعقد في برلين من ٢٣ آب إلى ٣ ايلول . وهما هذا البرلمان العمالي هيئة وبرنامجا . وتتألف الهيئة من فرق بعضها فوق

بعض على درجات ، وعلى رأسها لجنة مركزية ومجلس سنوي ؛ ويتضمن البرنامج عدة مطالب اجتماعية : يوم العمل عشر ساعات ، ضمان الأجور ، إلغاء عمل الأولاد في المعامل ، التعليم الشعبي ، إعادة تنظيم المشاغل (الورشات) الخ وكما فعل الحرفيون ، عقد عمال المصانع مؤتمراً في فرنكفورت ، في شهر آب وفي شهر ايلول ، ووجد في هذا المؤتمر ، إلى جانب الألمان ، فينوازيون (من فينا) ، وهونغاريون ، وبوهيميون ، وغيرهم . وجهد فريق الحرفيين وفريق عمال المصانع ، أثناء دورة برلمان فرنكفورت ، في دفع المجلس على التصويت لصالح كل منها على اصلاحات اجتماعية .

وهكذا نرى أن عالم العمال ، الذي وجد نفسه مبعداً عن التمثيل السياسي بسبب شروط التصويت وبسبب التركيب البورجوازي للمجلس ، قد وجد بنفسه شكلاً للتمثيل الخاص ، دون أن يتوصل ، في الواقع ، إلى نتائج جدية .

الثورات المحلية . وإلى جانب هذه الحركة العمالية قامت حركة الثورات المحلية ، والتحول الليبرالي في كل دولة المانية . ولم يتفق تطور الدول دوماً مع تطور القضية الاجتماعية . وإذا أردنا الوقوف على هذه الثورة في مختلف الدول الألمانية ؛ فلا نخرج منها . غير أن الجدير بالملاحظة في مختلف برلمانات المانيا هو تشكل كل أنواع الأحزاب التي نجدها في جميع مجالس العصر السياسية ، والنزاع العادي بين الأحزاب . ومع ذلك كان الانقسام السياسي في المانيا يتعقد أحياناً بأوضاع خاصة حيال القضية القومية ، وذلك لأن النعرات المحلية ما زالت ، في الواقع ، حية ونشطة جداً في المانيا ، حتى ان الحكومات المحلية ، في الغالب كانت تلعب بهذه النعرات لتعارض تجاوزات حكومة فرنكفورت . وبصورة عامة ،

كانت مرتبطة بعناصر يمينية ، ولكن ليس دائماً ؛ وكان لها ، في أكثر الوقت ، جذور عميقة جداً في الجماهير الشعبية . كتب الدوق اوفنست دوساكس - كوبورغ في مذكراته : « حقاً لقد كانت فكرة الوحدة أقوى في الدوائر الحكومية منها في كتلة الشعب الكبرى » . والمراد من الدوائر الحكومية هنا ، هو الجهاز السامي . ولندكر على سبيل المثال أن نعمة الشعب البروسي كانت بخاصة أكثر حذراً . وخوفاً من نعمة الملك نفسه ، وقد وجد اليمين السامي في هذه النقطة بالذات قوة عظيمة . وكان على معظم الحكومات أن تقبل بتقسيم السلطة مع المجالس ، ولم تستطع التخلص من رقابة الرأي وضغطه على الأقل قبل أن تظهر حكومة النمسا ، من جانبها ، على دولها وتقوي رد الفعل العام في ألمانيا .

الحركة الليبرالية في بروسيا . - وفي بروسيا ، وهي الدولة الكبرى والوحيدة التي يمكن أن نتكلم عنها ، كانت الليبرالية في البدء أنشط فيها وأطغى من أي بلد آخر في ألمانيا ، ولكن الحكومة اخمدتها وحذفتها بسرعة . إن المجلس التأسيسي البروسي ، الذي منحه الملك ، افتتح في برلين في ٢٢ أيار ؛ وكان يتألف بخاصة من أناس من الطبقة الوسطى ؛ وسرعان ما سيطرت عليه عناصر اليسار والوسط الأيسر ، وكان برنامجهم يتضمن سيادة الشعب ومجلساً وحيداً ، وحكومة برلمانية . وانطلق هذا المجلس البروسي في مناقشات حادة سياسية ، بينما كانت لجانه الخاصة تحضر الدستور لعرضه على المجلس . وقد رافقت هذه المناقشات الحادة ، كما رأينا قبل قليل ، اضطرابات ثورية في الخارج ، وكانت نتيجةها ضعف الوزارات الليبرالية التي سميت عقب الثورة : من ذلك ان البرلمان حذف وزارتين متواليتين ، أو اضطرتا إلى مغادرة السلطة أمام معارضته . وعندما بدأت مناقشة الدستور ، اعتباراً من ١٢ تشرين الأول ١٨٤٨ ، أخذ المجلس

يصوت على قرارات مبدأ من شأنها تهديم نظام بروسيا التقليدي القديم ، وبخاصة الجيش ، وأراد تطهيره ، وحذف حق الملك الالهي ، والغى القاب النبيل ، وباختصار ، كسر كل ما كان يؤلف أساس بروسيا القديمة . ومن غير المفيد أن نقول انه أثار بذلك معارضة العناصر التقليدية اليمينية والملك نفسه .

رد الفعل الرجعي . - ومنذ شهر أيار بدأت تتشكل قوى اليمين وقوى رد الفعل الرجعية . وتآلف من نبلاء الأرياف الذين يعتمدون على الفلاحين وعلى المدن الصغيرة . وكانوا ماهرين في تقليد المنظمات الليبرالية وتشكيل جمعيات محلية ، والاعتماد على الأرياف بصراحة تاركين المدن . وكانت لهم جرائدهم ، وبخاصة « جريدة الصليب » وهي جريدة لوثرية . أرادوا ارجاع تقليد الدولة البروسية ، واستطاعوا أن يستولوا على الملك ، الذي أقام في بوتسدام ولم يرجع إلى برلين إلا نادراً . وحصلوا منه ، في بادئ الأمر ، على تسمية الجنرال فونانجل قائداً أعلى للجيش ، وكان يقود الجيوش في الدوقيات الدانماركية ، ثم حصلوا على تشكيل وزارة محافظة معتدلة يوجهها الجنرال فون بفول ، في ١٣ ايلول . ثم حل محل هذه الوزارة ، في ٢ تشرين الثاني ، وزارة يمينية بصراحة ، يوجهها عم الملك ، الجنرال فون براندبورغ ، وهو رجل قوي الشكيمة . وكان من نتيجة الاضطرابات الاجتماعية أيضاً أن عطفت البورجوازية نحو صفوف اليمين : وهكذا ، بعد مشادة ٣١ تشرين الأول ١٨٤٨ ، نقل براندبورغ المجلس الوطني إلى مدينة براندبورغ ولما لم يشأ النواب ، أو على الأقل ، قسم منهم الخضوع إلى هذا النقل ، فرقم بقوة الجيش ، في ١٥ تشرين الثاني .

تاريخ الحركات القومية (٢١)

موقف الملك الرجعي . - ولما رأى الملك نفسه مدعوماً باليمين وبهذه الوزارة القوية قام بانقلاب. ، في ٥ كانون الأول ١٨٤٨ ، وأعلن حل المجلس وأذاع دستوراً منحه بنفسه ، وكان هذا الدستور تقليداً للدستور البلجيكي الذي كان ، في ذلك الحين ، أكثر الدساتير الملكية حرية في أوربة . ويعترف هذا الدستور للبروسيين بكل الحريات السياسية العادية : حرية الصحافة ، العبادة ، الاجتماع ، الخ . ويقر التصويت العام ، ويخول البرلمان مبادأة القوانين ، وينظمه بمجلسين : المجلس الأعلى ويتألف ثلثه من أعضاء يسميهم الملك ، والثلثان الآخران يسميان بالتصويت العام الضريبي . والسلطة الملكية مطبوعة بأصل الدستور نفسه الذي كان في جوهره ملكياً وغير صادر عن الشعب ، وبحق الرفض الذي خص الملك نفسه به ، باعتبار أنه يستطيع اصدار براءات أثناء العطل البرلمانية ، وأخيراً بالمبدأ الذي أعلن فيه عن دوام الضريبة ، الذي يبعد ، بالتالي ، موارد الدولة عن التقلبات البرلمانية .

وكان دستور ٥ كانون الأول حلاً مقبولاً . فقد خول البروسيين قطعاً جميع الحريات التي طالبوا بها في البدء . وفي الواقع ، قبلت المعارضة الليبرالية هذا الدستور ، بالرغم من أصله الملكي ، لأنها لم تحتج مطلقاً على تطبيقه واشتركت بالانتخابات . وقد جرت الانتخابات بهدوء ، في كانون الثاني ١٨٤٩ . واستطاعت الحكومة بمهارة أن تجرد المعارضة الراديكالية من سلاحها ، وأن تنهي قرارات الاصلاحات الاجتماعية في وستفاليا وسايزيا ، وأسفر الانتخاب عن ١٨٤ محافظاً مقابل ١٦٠ مغاضاً ليوبالياً . أما ثلثا المجلس الأعلى اللذان يجب تسميتهما بالانتخاب ، فكانا يتألفان من موظفين وأصحاب أطيان مصممين على الدفاع عن مصالح الزراعة وكبار الملاكين . وهكذا انقلب الاتجاه السياسي في البرلمان

البرومي . وهذا ما أعطاه طابعه في التباين الذي أبدته حكمة العالم
السيامي البرومي مع الثورات الديمقراطية التي ظفرت ، في الوقت
نفسه ، في إيطاليا وهونغاريا ، ومع النكسة الثورية التي وقعت في فينّا ،
ومع تجربة الثورة الديمقراطية والاجتماعية في المانيا الغربية . أما بروسيا ،
على العكس ، فقد اتجهت نحو حلول معتدلة ومحافظة .

ولكن الملك تشجع أيضاً في موقفه الرجعي ؛ موقف رد الفعل .
وفي الواقع ، كان فريدريك - غليوم الرابع متأثراً بعقائديه الخاصة ،
ومحيطه ، وهو بطانة الضباط النبلاء والاقطاعيين ، ومن الوضع السيامي
الذي اتخذته ، ووضعها اليميني وقناعته وفلسفته السياسية ، وهذا
ما ذهب به إلى تجنب الفرصة التي أتاحت له ، في شهر آذار ١٨٤٩ ،
وهي لبس التاج الامبراطوري الذي قدمه اليه برلمان فرنكفورت ، وأيضاً
إلى التسبب بانحيار الحل القومي ، وإفادة النمسا دون أن يريد

لقد بدا ملك بروسيا وسيلة تستطيع ، في الواقع ، تخليص المانيا
من الثورة الاجتماعية . وقد تبرر موقفه عندما بين أن الراديكالية خطر ،
لأن هذه الراديكالية سببت ثورات خطيرة في المانيا الغربية ؛ وهذا
ما شجعه على اتخاذ تأمينات ضد بقظة الرأي الليبرالي في بروسيا . وفي
الوقت الذي كانت الثورة الاجتماعية تتوطد فيه على الراين ، في شهر أيار
١٨٤٩ ، اتخذ تأمينات جديدة ضد شعبه ؛ فمن ذلك أن القرار ٢٧
نيسان يصحح التصويت العام باقامة نظام الطبقات الثلاث . وبوجبه وزع
الناخبون إلى ثلاث فئات تدفع جملةً رقماً متساوياً من الضرائب وبشكل
يكون فيه في الطبقة الأولى ، حيث يصطف كبار المكلفين ، أقل عدد
ممكن من الناخبين ؛ وفي الطبقة الثانية ، عدد من الناخبين أكثر مما
في الأولى ، ولكنه أعلى بقليل مما في الثالثة ؛ وأخيراً في الثالثة ، كل

صغار المكلفين من كتلة الناخبين . وكل فئة من هذه الفئات الثلاث تسمي عدداً واحداً من النواب ؛ وهكذا كان هذا الترتيب العائى يحافظ على التصويت العام وفي الوقت نفسه يشجع العناصر الغنية في الشعب . وانعقد المجلس الثالث ، الذي انتخب بالتصويت العام المصحح ، في ٦ آب ١٨٤٩ . وكانت الأكثرية فيه محافظة ولينة وتساعد الملك في الواقع على ممارسة الحكم الذي يريده ويرثاه . وقد أفاد من ذلك ليصحح بنفسه دستوره الخاص ، وليقرر بعث د الماجورات ، أو بتعبير آخر إعادة صنع نوع من اقطاعية ، ليختص بحق التشريع ببراءة ملكية ، عندما تقتضي الضرورة ، وليمنع البرلمان من رفض الضريبة ، وأخيراً ليحول المجلس الأعلى إلى مجلس ورثي . وقد وافق المجلس على هذه التغييرات في آخر ١٨٤٩ ، ونشرت على اعتبار أنها نوع من دستور جديد ، في شهر كانون الثاني ١٨٥٠ .

إن القوة التي وجدها الملك في تنظيمه الداخلي حثه على أن يحاول حل القضية القومية لصالحه ، بواسطة الأمراء ، دون البرلمان ، وهذه المحاولة هي محاولة د الاتحاد الضيق ، ، التي كانت مواجهة بروضى الدستورين الألمان ودستوري بروسيا ، ولكن ، بالعكس ، بمعارضة أحزاب اليمين ، وستخفق هذه المحاولة كما سنرى ذلك . وهكذا أصبحت بروسيا ، بواقع الثورة ، دولة دستورية ، ولكنها أنكرت الديمقراطية ، النظام البرلماني ، وولدت نوعاً من نظام هجين ، متوسط بين سلطه الملك الشخصية والتمثيل الوطني .

محاولة الوحدة . - أما الحركة الثالثة ، التنظيم القومي لألمانيا بواسطة برلمان فرنكفورت ، فهي بحاجة إلى دراسة كاملة ، وسنقوم بها فيما بعد .

وكل ما نريده الآن هو أن نضع الأحداث الكبرى لهذا التطور القومي في نوقيت الثورة .

لا شك في أن تشكل الوحدة الألمانية مر بوضع مراحل كبرى تجدر ملاحظتها . فقد انعقد البرلمان في ١٧ أيار : وافاد في البادىء من اقليم ملائم استثنائي . وقد اذعلت الثورة الحكومات وما من أحد ينازع سلطات برلمان فرنكفورت . وكانت حركة الرأي ، لصالح الفكرة القومية في صيف ١٨٤٨ ، قوية جداً في المانيا . وفي الوقت نفسه ، شلت الثورات الداخلية الحكومة النمساوية والحكومة البروسية . وكان بإمكان برلمان فرنكفورت ان يحقق الوحدة الألمانية لو اشتغل بسرعة وافاد من الظروف الملائمة الا ان البرلمان لم يستطع الا في ٢٠ حزيران تسمية نائب الامبراطور ، أي رئيس حكومة كل المانيا ، ولم تنظم الوزارة الا في آخر تموز . وعوضاً عن ان يعمل برلمان فرنكفورت بسرعة على تشكيل الوحدة الألمانية ، ضاع في مشاريع لا تتناسب مع قواه ، اما خارجية في سياسة نسماها جامعة جرمانية ، واما داخلية ، في عادة تشريع آلت الى ابعاد الحكومات الداخلية في المانيا عنه .

ولم يستطع البرلمان الا في ١٩ تشرين الأول ١٨٤٨ النقاش في الدستور الذي يجب اعطاؤه لألمانيا ، أي بعد خمسة أشهر على انعقاده ، في الجلسة المائة من جلساته . وبدأ مناقشة الحقوق الأساسية التي انتهت واذيغت في ٢٨ كانون الأول ١٨٤٨ . وفي كانون الثاني ١٨٤٩ كان عليه ان يواجه تنظيم السلطات ، هذه القضية الخطيرة ، لأن كل شيء يتعلق بتنظيم الحكومة المركزية وتعريف المانيا التي يراد صنعها ، سواء من الوجهة الأرضية ، أم من الوجهة السياسية . يضاف الى ذلك ان الدور ، الذي ناقش فيه برلمان فرنكفورت الدستور الألماني وحاول فيه تنظيم المانيا ،

كانت بالضبط الدور الذي تماسكت فيه بروسيا والنمسا واستعادتا سلطتهما الداخلية وحذفتا ثوراتها الخاصة .

كانت أزمة البرلمان الكبرى ، وبالتالي ، أزمة الوحدة الألمانية ، في شهري آذار - نيسان ١٨٤٩ ، عندما اراد البرلمان تقديم تاج الامبراطور الى فريدريك - غليوم الرابع . ولكن فريدريك - غليوم الرابع في هذا الوقت نظم دوله نهائياً ، وكانت فيه النمسا مشغولة خلال بضعة أشهر ، بسبب الثورة الهونغارية ؛ وان رفض التاج الامبراطوري ، في آخر نيسان ، من قبل ملك بروسيا ، يعني في الواقع ، موت برلمان فرنكفورت . وابتداءً من رفض ملك بروسيا للتاج ، لم يكن عمل البرلمان سوى اطالة حياة في حالة نزاع ، وستنتهي أخيراً ببعثته ، في شتوتغارت ، في ١٨ حزيران ١٨٤٩ . وفي الحقيقة لم يكن لبرلمان فرنكفورت سوى قوة معنوية ، لأن السلطة التنفيذية ظلت في يد مختلف الحكومات . وكان يتوجب عليه بسرعة ، في الأيام الاولى من الثورة ، تنظيم المانيا وتشكيل حكومة قوية ، غير ان الثورة في هذا البرلمان كما في مجموع المانيا ، كانت فرصة لبعث انواع من المنافع والمفاهيم المختلفة المتناحرة . وكان هؤلاء السياسيون الألمان مفكرين وغير أهل للعمل . ولذا افسد برلمان فرنكفورت بنفسه قضيته وخسر الصفقة القومية .

اما المحاولة البروسية في الاتحاد الضيق الذي تابعته في ١٨٤٩ ، وفي بداية ١٨٥٠ ، فبالرغم من ان قسماً من القوميين الألمان دعموها ، فلم يكن لها في الحقيقة الا قيمة مكيدة ، ولم تنجح الا جزئياً ومؤقتاً ، لأن النمسا لم تتخلص بعد من الثورة الهونغارية ولم تكن قوية بصورة كافية لتعلي من جديد قانونها على المانيا . وهكذا أفلست في المانيا الفكرة القومية في نطاق اكبر بكثير من النطاق الذي أفلست فيه الفكرة الليبرالية .

٥ - فرنسا والثورة الأوروبية

في هذه اللوحة التي أتيينا فيها على مجموع ثورة ١٨٤٨ ، نرى عدم ظهور السياسة الفرنسية . وقد يبدو ذلك غريباً ، لأن السياسة الفرنسية أمام ثورة ١٨٤٨ ، كانت قضية موضوعة وهي ان أصل الثورة كان في الأفكار الفرنسية ، وان فرصة هذه الثورة كانت ثورة فرنسية ، ومن الممكن القول ان قضية السلام الأوربي تعتمد على الموقف الذي تتخذه فرنسا حيال الثورات الأوروبية . ولقد وضعت هذه القضية من قبل في ١٨٣٠ ، والأحرى ان توضع في ١٨٤٨ ، عندما انفجرت الثورة في كل مكان وأصبحت أعمق مما كانت عليه في ١٨٣٠ ، حيث ظلت قاصرة على بعض الدول . ففي ١٨٣٠ حقق موقف فرنسا استقلال بلجيكا واغريقية ، ويبدو بالتالي أساسياً بالنسبة للسياسة الفرنسية ان تختار موقفها في أوربه في ١٨٤٨ ، فضلاً عن ان المعارضة الجمهورية كلها ومعارضة اليسار قد أخذتا على لوي - فيليب انه لم يعرف كيف يتزعم الحركة الليبرالية في أوربه ، وان الرجال السياسيين في هذه المعارضة بالضبط هم الذين أخذوا على لوي-فيليب هذا الحجل ، وهم الذين صعدوا الى السلطة بفضل ثورة ٢٤ شباط ١٨٤٨ .

مبادئ السياسة الفرنسية . - يوجد اذن في فرنسا ، غداة الثورة ، دفع عام نحو سياسة ثورة اوروبية ، إن في الأوساط الحكومية ، أو في خارجها : وقد تفوقت الصوفية الثورية ، مثلاً ، عند لودو وولن ولوي بلان عضوي الحكومة ، وعند كوسيديرو ، صاحب الشرطة او عند رجل مثل باريس ، بلانكي ، راسپاي . وكان هذا العالم كله يبشر بكفاح الشعوب ضد الملوك ، وبنه اخاء الشعوب . وكانت جميع الاندية تطالب فرنسا بأن تتزعم الثورة الأوروبية . وقد كتبت جريدة

« القومي » ، وهي أكثر الجرائد نفوذاً ، في ٢١ آذار معبرة عن أملها بتحقيق قريب للجمهورية الأوربية : « لقد مضى زمن الملوك وحان زمن الديموقراطيات » ؛ « وجريدة المناقشات » التي كانت بورجوازية ومحافضة ، شابت ، هي ايضاً ، في ٢٨ آذار ، فكرة الثورة الأوربية . وكان جميع الزعماء السياسيين في ١٨٤٨ مقتنعين بضرورة دور فرنسا العام ، ويعبرون عن ذلك ، وبسذاجة أحياناً ، في الأسباب الموجبة ، في حيثيات قراراتهم : من ذلك ان القرار المؤرخ في ٢٥ شباط ، الذي يلغي عقوبة الموت لأسباب سياسية ، قد سبق بتصريح مبدأ . « ان كل ثورة يقوم بها الشعب الفرنسي تؤدي للعالم تكريس حقيقة فلسفية ايضاً » . وفي القرار ٨ نيسان الذي يعترف ، في فرنسا ، للعمال الأجانب بحقوق بمائلة لحقوق العمال الفرنسيين ، نقرأ هذا : « بالنظر الى ان المبدأ الذي دثته الثورة الظافرة هو مبدأ الاخاء ، فقد كافحنا وغلبنا بامم الانسانية كلها وحسابها » . وانخرط فرنسيون في مختلف الجوقات الأجنبية في اوربة ، وبخاصة في جوقه هوفينغ الألمانية .

والى جانب هذه العقيدة وهذا الكفاح للأحزاب الحكومية الفرنسية ، نرى ، في الاتجاه نفسه ، ضغط اللاجئيين السياسيين الذين اخذوا يؤلفون مباشرة ، غداة الثورة ، نوادي . مثل نادي المهاجرين الايطاليين ، « نادي الهجرة البولونية » ، « جمعية غروثلي السويسرية » ، « الجمعية الديموقراطية الألمانية في باريس » ، وكانت اعظم الجمعيات ، وقد انتهت رسالتها في ٦ آذار بهذا الصوت : « لتحيى الجمهورية الأوربية » . وأمام التظاهرة التي قاموا بها أمام كورميو وزير العدل ، أجاب « بأن جميع الأمم شقيقات » . ونظم هؤلاء اللاجئون ، لدى الحكومة ، عرائض ، ومظاهرات ،

ومواكب ، واستقبلت الحكومة بالتوالي : البولونيين ، الايرلنديين ،
الابطاليين ، الهونغارين وحتى النورفيجيين . واستقبلهم لامارتين ، عضو
الحكومة المؤقتة ووزير الشؤون الخارجية عام ١٨٤٨ ، وهذا من روعهم
في خطاباته ، دون تعهد واضح . وفي الوقت نفسه بذل هؤلاء اللاجئين
جهداً للعمل في بلادهم الخاصة ، مستفيدين من الحرية التي تركها النظام
الفرنسي لهم .

وهكذا اتبعت ثورة ٢٤ شباط بانفجار روح ١٧٩٢ - ١٧٩٣ الذي
أصبح قريب التحقيق .

كان لامارتين في الحكومة المؤقتة ، مكلفاً بخدمة الشؤون الخارجية .
وكان موقفه في عهد ملكية تموز مسالماً صراحة : ففي العام ١٨٤٠ ، كان
وحده يطالب بالسلام اثناء التحريض على الحرب ، ويعارض الأشعار
الوطنية « بارسيز السلام » ، ومع ايمانه بالسلام كان يعطف على قضية الشعوب
وحقوق الشعوب ، حتى انه هاجم قبيل الثورة ، من وجهة النظر هذه ،
سياسة غيزو الخارجية في خطاب مؤرخ في ٢٨ تشرين الأول ١٨٤٧
لصالح ايطاليا او في مناقشة الرسالة الموجهة الى الملك ، في ٢٥ كانون
الثاني ١٨٤٨ . ثم اتخذ لامارتين ، في الحال ، باسم الحكومة الفرنسية
موقفاً واضحاً جداً ، في المبادئ وفي الوقائع . واعلم السفراء ، في
٢٧ شباط ، تسلم الحكومة الجديدة السلطة ببلاغ قال فيه : « ان الشكل
الجمهوري للحكومة الجديدة لا يغير مكانة فرنسا في اوروبا ، ولا استعداداتها
الصادقة والمخلصة في ابقاء علاقاتها في انسجام طيب مع الدول التي تريد ،
مثلاً ، استقلال الأمم وسلام العالم . ومن دواعي سعادي أن أبادر بجميع
الوسائل التي هي في سلطتي ، الى اتفاق الشعوب على كرامتها المتبادلة ، وان

أذكر أوربة بأن مبدأ السلام ومبدأ الحرية قد ولدا في يوم واحد في فرنسا . وبعد بضعة أيام ، القى ببلاغ الى سفراء فرنسا في الخارج ، في ٤ آذار ، ونشر في ٥ منه ، بياناً عرض فيه السياسة الخارجية للجمهورية ، وكان هذا البيان يطالب عالياً بحقوق الحكومة الجديدة ، دون ان تكون هذه الحقوق بحاجة الى اعتراف الدول الأخرى بها : « ان فرنسا جمهورية ، وان الجمهورية الفرنسية ليست بحاجة الى الاعتراف بها لتكون موجودة ، انها من حق طبيعي ، انها من حق قومي ، انها ارادة شعب عظيم لا يطلب لقبه الا من نفسه . وهكذا رمح مبدأ الحق العام القديم وهو ان الحكومة لا تكون شرعية الا اذا اعترفت بها الدول الأخرى كافة .

لقد جعل لامارتين السلام هدف سياسة الحكومة الجديدة وقدم الجمهورية دولة منظمة ، لا حادثاً تخلاً بالنظام الاوربي . ولذا فان الجمهورية الفرنسية لا تعارض مبدئياً الأنظمة الأخرى . وقد قال : « ليست الجمهورية والملكية مبادئ مطلقة ، بل هما واقعان يختلفان ويمكن ان يعيشا وجهاً لوجه متفاهمين محتومين . ان فرنسا لا تفكر اذن بتهديم الشكل السياسي للحكومات الأخرى . وان حاجات الشعب الفرنسي ، الشعب الذي صنع الثورة ، هي العمل ، التعليم ، الرخاء ، الحضارة بكلمة واحدة . وقال لامارتين : « الشعب والسلام كلمة واحدة ، و لن نحارب فرنسا أحداً .

ولكن فرنسا كانت أمام أوربة المبنية على مبادئ تغاير مبادئها . فكيف يجب أن يكون سلوكها ؟ ان « معاهدات ١٨١٥ » لا توجد حقاً في نظر الجمهورية الفرنسية . وهذا يعني انكار الأثر الذي خلقه مؤتمر فيينا ؛ ولكن لامارتين يضيف : « ومع ذلك ، فان التقسيمات الأرضية لهذه المعاهدات واقع تقبله الجمهورية كأساس وكنقطة انطلاق في علاقاتها مع الأمم الأخرى . » . ويعتبر ، مع ذلك ، ان هذا النظام غير قطعي :

انه واقع يمكن تغييره باتفاق مشترك . وان فرنسا لن تقبل بنفسها اوروبية ، بل قبلها كما هي ، واذا توجب حدوث تغييرات ، فلن يتم ذلك الا باتفاقات دبلوماسية .

وإذا قبلت فرنسا باوروبية كما هي فيوجد بعض نقاط تجدد مصلحتها بخاصة محشورة فيها ، وعند مقتضى الحال ، تستطيع أن تخرج من سياسة السلام . ومن الطبيعي أن تحارب في الحالة التي تهددها الدول الأخرى . وأشار لامارتين إلى بعض نقاط خاصة : سويسرا ، دول إيطاليا المستقلة . وبين ان فرنسا ستذهب للدفاع عنها في حالة غزو أو اذا « توزعت بقوة السلاح على حقها بالتحالف فيما بينها لتقوية الوطن الايطالي » ؛ وفي هذه الحالة « تعتقد الجمهورية ان من حقها أن تسلم نفسها لحماية الحركات الشرعية في نمو الشعوب وقوميتها » .

وفي هذا البيان الذي اتيانا على تحليله يوجد قسمان ، مبدآن : من جهة ، مبادئ الحق العام الجديد المعتمد على حرية الشعوب : « إن فرنسا تعلن انها حليفة فكرية ومعنوية للأمم التي تريد أن تعيش بنفس المبدأ الذي تعيش به فرنسا » . ومن جهة أخرى ، إلى جانب التصريح بهذا المبدأ ، وجد برنامج عملي : وهو أن سياسة الجمهورية هي سياسة سلام ومؤسسة على مبدأ عدم التدخل ؛ وتعين مع ذلك المناطق الأكثر حساسية للمصلحة الفرنسية والتي تستطيع أن تعمل بها . ونرى في هذه النقطة أن الموقف الذي اتخذته لامارتين لا يختلف تماماً عن موقف لوي - فيليب غداة ثورة ١٨٣٠ .

يضاف إلى ذلك أن الظروف الدبلوماسية لا تختلف تماماً عن الظروف التي لاقتها في تموز ١٨٣٠ : كما في ١٨٣٠ ، حاولت الحكومات الأوروبية

أن تعقد تألباً ، ولكنه ما لبث أن زال بسرعة . غير أن الشيء الذي يلفت النظر هو أن لامارتين لا يفهم أسس السياسة الفرنسية بشكل يختلف تماماً عن الشكل الذي يفهمها به غيزو : ان سياسة لامارتين في السلام تفترض ، كسياسة غيزو ، تعاوناً مع انكلترا ؛ وان أساس السلام الاوربي هو ، بالنسبة للامارتين ، « التفاهم الودي » . وقد أكد ذلك منذ البدء إلى السفير ، اللورد نورمانبي ، وكانت بينهما صلات مجاملة . وفي ٨ أيار ، قال إلى السفير أثناء المحادثة : « اذا كانت انكلترا تعتبر بسرعة ، وبشكل يمكن أن يكون عاماً ، عن عواطفها التي تنطق بها اليوم ، فسننقذ هنا جميعاً ونطرح أسس حلف دائم وفريد بين أمتين يجب أن تكونا دوماً صديقتين » . ولم تكن هذه الفكرة فكرة لامارتين وحده ، بل كان يشاركه فيها الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية ، باستيد ، الذي خلفه وزيراً للشؤون الخارجية أثناء تشكيل اللجنة التنفيذية عوضاً عن الحكومة المؤقتة ؛ وقد كتب ، في ٢٤ آب ١٨٤٨ ، إلى السفير الفرنسي في انكلترا ، بومون : « إن الدولتين الاوليين اللتين ستتحدان وستصرحان علاناً بأن الهدف الوحيد لتحالفهما هو المحافظة على السلام الضروري للجميع ، ستصنعان قانون أوربي ، وستخدماني خدمة واسعة . فلتشأ انكلترا ذلك مثلنا ، والنجاح مؤمن » . وأجابت الحكومة الفرنسية الايرلنديين ، الذين جاؤوا يطلبون مساندتها ، في ٣ نيسان ، جواباً مبطلاً لهم ، وصرحت بأنها لن تتدخل ، بأي حال من الأحوال ، في شؤون انكلترا الداخلية . وفي الواقع ، حاول لامارتين ، ومن بعده باستيد ، ان تشترك سياسة فرنسا مع سياسة انكلترا ، أما لانها يحاولان الحصول على مساندة انكلترا لسياسة فرنسا ، وأما لوضع هذه السياسة في دعم سياسة ما وراء المانش : في قضية الدوقيتين الدانيار كيتين وقضية

إيطاليا الشمالية ، وقضية صقلية ، وقضية الامارتين الدانوبيتين . ومع ذلك فقد حافظت الحكومة الفرنسية على شيء من حرية العمل ، وعلى حق العمل الشخصي ، وظهر اثر ذلك عند الحاجة : فلم نخش أن نتخذ ، في اغريقية ، موقفاً مستقلاً عن السياسة الانكليزية داعمة الاغريق ضد بالمرستون ؛ وكذلك ، في اسبانيا ، في حزيران ١٨٤٨ ، مثلاً عندما خافت الحكومة الاسبانية من الضجة التي مرت بأن انكلترا قد تقوم بعمل ممكن في الآتيل أو في جزر الباليار ، فاجاب لامارتين السفير بأن فرنسا لن تبقى لامبالية اذا وقع مشروع انكليزي ، وبخاصة ضد الباليار ، وستساعد اسبانيا في الحفاظ على حقوقها .

هذه هي مبادئ السياسة الفرنسية كما عرفها لامارتين وباستيد . وفضل هذه السياسة هو انها أمنت السلام في اوروبا ، لأن فرنسا مذ عدلت عن تبني سياسة التوسع في اوروبا ، لم يعد السلام في خطر ؛ وحينئذ وجدت حروب محلية في اوروبا ، كانت الحكومة الفرنسية تسعى لتهدئتها .

سياسة التدخل الفرنسية . - وفي اطار هذه السياسة التي عرفناها وجدت منطقتان قامت فرنسا فيها بمحاولات تدخل خجلى وغير ملحة ، ولكنها كانت تتوقف مباشرة عندما يظهر خطر أي تعقيد ، كما جرى في بولونيا وفي ايطاليا .

التدخل في بولونيا . - لم يذكر لامارتين بولونيا ، في بيان ه آذار ، كمنطقة من المناطق التي تنوي السياسة الفرنسية ان تعمل فيها ، لأنه يرى ان هذا بدعي ويعتبر القضية البولونية قضية فرنسية . وفي ١٩ آذار اجاب في هذا المعنى وقدأ من بولونيا ، وترك أعضائه يؤملون بمساندة فرنسا ، مع الدلالة على أن فرنسا تحتفظ بالعمل في الساعة التي تراها ، وفي الشكل الذي تتطلبه مصلحتها . ولم يعمل لامارتين شيئاً لصالح بولونيا النمساوية

وبولونيا الروسية . ولكنه سيعمل من أجل بولونيا البروسية فقط . وبالإجمال وقف على صعيد المبادئ . وفي بداية آذار ، أرسل بلاغاً إلى العمال الفرنسيين لدى البلاطات الثلاثة : البروسي والنمساوي والروسي صرح فيه : « ان الشرط الأول للسلام هو بعث بولونيا » . ودون تحمير بولونيا « يبقى كل شيء قلقاً ، وخاطئاً ، وكريهاً ، ومزروعاً بالعقبات والحروب والفخاخ » . ولم يقبل ، لحل القضية البولونية ، الا بتسوية سلمية ، بالطريق الدبلوماسي . وفي التعليقات التي أرسلها إلى القائم بالأعمال الفرنسي في فرانكفورت ، دوسالينيك - فينيلون ، في ١٥ آذار ، أكد ارادة فرنسا في السلام في القضية البولونية . وأضاف في ١٩ آذار بأن فرنسا « لن تسمح بأي عمل عدوان وعنف ضد الدول الجرمانية » ويعتبر بأن لاسلام حقيقياً في أوربه ما لم تعمر بولونيا ؛ ولكنه لا يقبل أيضاً بتسوية ثورية للقضية البولونية ، ولا يرى الا حلاً واحداً بطريق العلاقات الدبلوماسية ، الحل السلمي .

وعندما قامت الثورة في بولونيا ابدت بروسيا ، في الاصل ، ارادة طيبة ، وأفاد لامارتين من هذه النقطة وحاول العمل . وتشكلت لجان بولونية في برلين وفي المدن الألمانية الهامة . واطلقت الحكومة البروسية صراح مييرو سلاوسكي واستقبل استقبال الظافرين في برلين في ٢٠ آذار . وكان جميع المفكرين الألمان لصالح بولونيا ، وصرح البرلمان التحضيري (الفور بارلمان) بأن تقسيم بولونيا ظلم يجب اصلاحه . وحاول لامارتين أن يفيد من هذه الاستعدادات الطيبة للحصول على فوائد للبولونيين في القسم البروسي ، على الأقل ، وأرسل إلى برلين آدولف دوسيركور واتصل هذا بوزير الشؤون الخارجية ، فون آدليم ، فصرح له بأن القضية البولونية مبدأ عادل ، وانها مبدأ الحكومة البروسية ؛ حتى ان فوت

ارنيم تصور ترتيباً سياسياً عظيماً ، حلفاً فرنسياً - بروسياً يمكن أن يجارب روسيا ، ومن هذه الحرب يخرج في آن واحد استقلال بولونيا والوحدة الألمانية . ورفضت الحكومة الفرنسية هذا العرض ، ولكنها دفعت بروسيا في سياسة العطف على البولونيين . وفي بداية نيسان ، أرسلت الحكومة البروسية حاكماً لدوقية بوزن ، الجنرال فيلليزن ، وكان في صالح البولونيين وتعاهم مع زعمائهم على تشكيل فرق مخيرين وسمح لهذه الفرق ، في ٩ نيسان ، باتخاذ الشعار القومي .

ويبدو أن القضية بدأت بالتنفيذ ، ولكن الشحنة القومية ظهرت من جديد بسرعة بين البولونيين والالمان . فقد قامت اللجان البولونية في المدن الألمانية بنشر بيانات كشف فيها عن استعباد الحكومة البروسية لبولونيين في بوسنانيا . وللجواب على هذه اللجان البولونية تشكلت لجان المانية في هذه المنطقة ؛ وفي ٥ نيسان طالبت دانتزيغ بادخالها في الكونفدراسيون الجرمانى . وكان حاكم مدينة بوزن ، الجنرال كولومب ، يكره البولونيين ويقام مباشرة مع الدوائر الرجعية في برلين ومع الملك ، من فوق رأس الحاكم فيلليزن . وفي ٢٦ نيسان ، اتخذ فريدريك - غليوم الرابع قراراً ، بحجة تعمير بولونيا ، فصل فيه الدوائر الألمانية عن دوقية بوزن لادخالها في باقي الملكية ؛ وصنع مما تبقى دوقية بولونية كبرى ، وجعل عاصمتها غنيون وكانت تضم ٣٠٠,٠٠٠ نسمة . ومنع هذه الدوقية البولونية الكبرى الاستقلال الذاتي ، والحق في ان تكون لها مدارسها وموظفوها ، وعلما ؛ ولكن اعادة بولونيا بـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة خلال ميين . ومع ذلك ، لم تطبق هذه البراءة الملكية . فقد استدعي الجنرال فيلليزن إلى برلين وأرسل مكانه الجنرال فون بقول مفوضاً بصلاحيات واسعة . وفي بداية أيار وطد هذا الجنرال السلطة البروسية تماماً .

وستدخل بوسنانيا بكاملها ، في الآجل القريب ، في الكونفدراسيون الجرمانى .
وعلى هذا لم تؤد نوائح لامارتين إلى شيء ، فضلاً عن أن سيركور
لم يخدمه إلا قليلاً لأنه لا يحب البولونيين وامراته روسية . وكانت ثورة
١٨٤٨ ، في الواقع ، فرصة جديدة لجرمنة بولونيا ، وفرصة لتقدم
جديد للجرمانية في بولونيا ، لأن بوسنانيا دخلت قطعاً في الكونفدراسيون
الجرمانى . وحاول لامارتين ، بعد أن أوقف ميروسلاوسكى من جديد ،
ان يحصل على اطلاق سراحه وارساله إلى فرنسا . وفي ٩ حزيران ، احتج
باستيد على لسان ايمانويل آراغو ضد ما أسماه « تقسيم بولونيا الرابع » ،
أي دمج الدوائر الألمانية دوقية بوزن في جسم الكونفدراسيون الجرمانى .
و تقدم بهذا الاحتجاج ، وهذا يلفت النظر ، باسم معاهدة فينا ،
التي جعلت من بولونيا موضوعاً لقرار متخذ من كافة الدول الأوروبية .
و دام النقاش في هذه النقطة بين الحكومة الفرنسية والحكومة البروسية
عدة أشهر : تقدم باستيد بشكواه ضد القومية الألمانية ، ولكنه ظل
حذراً في احتجاجاته ، خشية أن يثير تهديدات روسيا . وفي ٢٣ تشرين
الأول ، صوت المجلس البروسى ، الذي كانت تحركه أفكار اليسار ،
على قرار يمنح البوسنانيين ضمانات لحقوقهم . وبدأ عندئذ أن كان للبولونيين
ضمان لحرياتهم الداخلية ؛ ولكن البراءة انمحت ، بعد الانقلاب الملكى ،
ودخلت بوسنانيا بكاملها في الكونفدراسيون الجرمانى . وهكذا ظلت
الارادة الفرنسية الطيبة ، كما رأينا ، في حدود حذرة جداً ،
وافلاطونية صرفاً .

التدخل الفرنسى في ايطاليا . - لقد جعل لامارتين لايطاليا مكاناً
خاصاً في بيانه . وكانت ايطاليا قضية عزيزة على قلوب الفرنسيين ،
وخاصة على قلب لامارتين : فقد أجاب وفد اللاجئين الإيطاليين في

باريس ، في ٢٧ آذار ؛ « إن قضيتكم قضيتنا وليست فرنسا وإيطاليا إلا إسماء واحداً في عواطفنا المشتركة لتجديد إيطاليا الليبرالي ، اذهبوا وقولوا لها بأن لها أبناء ايضاً في هذه الجهة من جبال الألب ، اذهبوا وقولوا لها ، بانها اذا هوجمت على ترابها أو في روحها ، في حدودها ، أو في حرياتها ، ولم تصف سواعدكم للدفاع عنها ، فلن تقدم اليها الأماني فحسب ، بل اننا نقدم اليها سيف فرنسا ليصونها من كل غزو . وعندما أعلن الملك شارل البير الحرب على النمسا ، طلب لامارتين من الحكومة أن تقرر ، في ٢٩ آذار ، تشكيل « جيش الألب » من ٦٠.٠٠٠ رجل وجعله على أتم الاستعداد ، في شهر نيسان ، لنجدة إيطاليا .

ولكن البيمونت أبعدت هذه النجدة الفرنسية ، كما ردت الهجوم المفاجيء الذي قام به اللاجئون الايطاليون على شامبيري من ٣٠ آذار إلى ٤ نيسان . لقد كانت البيمونت تكره الجمهورية والأفكار الجمهورية ، واندفعت بتأثير انكلترا التي كانت تخشى أن ترى فرنسا والنفوذ الفرنسي يعظمان في إيطاليا الشمالية . وأخيراً كان الايطاليون مقتنعين بتفوق قوام على قوى النمساويين ، ولم تقبل كبرياؤهم بالنجدة . وفي ١٠ آذار جعل شارل - آلبيرو « بسرور عظيم » تعاليم الحكومة الفرنسية السلمية ، ورغبها في عدم القيام بدعاية ، وتركها النمو المعنوي والفكري لنظم الشعوب المجاورة يعمل عمله تدريجياً . وهذا يعني القول بأنه يتمسك حرفياً بتصرّجات فرنسا في عدم التدخل . وفي النداء الذي ألقاه على شعب بيمونت لاعلان الحرب على النمسا ، حمد الله « أن جعل إيطاليا في حالة تعمل وحدها » . وفي ٢٨ آذار أوضح وزيره في باريس إلى لامارتين عن قلقه من زيارة الاسطول الفرنسي لجنوة ؛ وبعد ثلاثة أيام ، في ٣١ آذار ، كشف تاريخ الحركات القومية (٢٢)

العامل الفرنسي في تورينو ، بيكسيو ، في رسالة لوزيره ، عن الحذر الذي تثيره الأفكار الجمهورية في بيمونت ، وأضاف ، متكلماً عن وزير الشؤون الخارجية في حكومة تورينو : « إن جيش راديتسكي يخيفه أقل من وجود جيوش الجمهورية على نهر الفار الذي أعلنت عنه الصحف » . وفي ٧ نيسان ، طالبت اليمونت بعبارات تكاد تكون مهذبة ، بإبعاد الجيش . وفي ٢٠ نيسان ، كتب بيكسيو : « إن الايطاليين لا يريدون نجدة » ، ولا يريدونها حتى في وقت فيه يستحقون . وقال : « إن كل تدخل يثير ضد فرنسا كرهاً لا يهدأ ، كره ايطاليا » . وإذا دخلت الجيوش الفرنسية بيمونت ، حتى ولو لنجدة ، فإن حصون الألب ستطلق النار ضدها ، ولن يتأمن بموئ الجيوش .

وتعاضم خمس اليمونتين بانتصارات الحملة في البدء . وفي ٢٢ أيار أرسل الميلانيون ، الذين تحرروا ، إلى لامارتين رسالة يطالبون فيها بإيقاف اغتراط المتطوعين الفرنسيين في الجيش لصالحهم لأنهم لا يريدون أن ينهوا بأنهم طلبوا النجدة من الأجنبي . ودام هذا الموقف الى النهاية ، وبعد أن استأنف راديتسكي الحرب ، حتى منتصف تموز . وهكذا لم تقبل بيمونت بأي حركة من فرنسا لصالحها ، تدعمها في موقفها هذا انكلتوا . وكانت معادية لكل تدخل فرنسي ، وأبعدت إرادة فرنسا الطيبة . وفي المضمار الوحيد الذي كانت السياسة الفرنسية فيه مستعدة للعمل ، وجدت نفسها مكتوفة الأيدي برفض محيها أنفسهم .

ومن الطبيعي أن يتغير هذا الموقف بعد كوستوزا ، في ٢٥ تموز . ففي ٢٨ استنجد اللومبارديون بفرنسا ، وفي ٢٩ منه ، اليمونتيون ، وأودع طلب النجدة رسمياً في باريس في ٣ و ٤ آب . وجرت محاولة لجر فرنسا إلى الحرب ، بعد أن أبعدت نجدة حتى الآن . وفي ٢٢

تموز ، طلبت حكومة بيمونت من الحكومة الفرنسية أن تبعث إليها
ميجنوال ، وطلبت بخاصة الجنرال بوجو ، وحاولت ، بشكل عام ، أن
ترج الفرنسيين في القضية لتضطرم إلى التدخل . ولكن الحكومة الفرنسية
كانت على علم بعواطف الايطاليين الحقيقية وباطماع اليمونتين الذين
لا يريدون الوحدة الإيطالية ، بل يريدون توسع بيمونت في إيطاليا
الشمالية . ومن جهة أخرى ، أرادت الحكومة الفرنسية أن تبقى في
السياسة السامية ، واقترحت على انكلترا ، في بداية آب ، وساطة مشتركة
بين النمسا وبيمونت مستفيدة من أن النمسا ، قبل النصر ، قدمت
بنفسها عروضاً مصالحة وفي الحقيقة ، ان النمسا ، في ٢٣ و ٢٤ أيار ،
عرضت أن تتخلى عن لومبارديا ، وتجعل منها دولة منفردة ، حتى انها
قبلت أن تتنازل عنها إلى بيمونت ، لتشكل مع البندقية دولة مستقلة
ذاتياً ولها نظام بمائل لنظام هونغاريا وعلى هذه الأسس ، باستثاف
المقترحات النمساوية السابقة ، اقترحت فرنسا وانكلترا ، في ٨ آب ،
وساطتها . ولكنها جاءت متأخرتين قليلاً ، لأن اليمونت وقعت ، في ٩
منه ، مع النمساويين هدنة أكثر خسارة من أسس المقترحات الفرنسية -
الانكليزية .

وهذه الوساطة ، التي قبلت مبدئياً من المتحاربين ، اصطدمت بصعوبات
مختلفة : من جهة ، بسياسة النمسا المتطرفة ، التي رأت نفسها منتصرة
فحاولت أن تكسب الوقت بعد أن عرفت أن الزمن يعمل لصالحها ،
وفي أثناء ذلك أخذت تعزز قواها ؛ ومن جهة أخرى اصطدمت بسياسة
اليمونتين المستاءة والطائشة ؛ لأن اليمونتين ، وإن غلبوا ، كانوا يرون
أن الوساطة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى استقلال اقليم لومبارديا والبندقية .
وتحس الرأي اليمونتي شيئاً فشيئاً لمعاودة الحرب ، ولم يقبل بالهدنة إلا

كهدنة مؤقتة . هذا فضلاً عن أن شارل آلير ، من جانبه ، ظل مستمراً في شكوكه التي لا يمكن التغلب عليها بالسياسة الفرنسية . ولم تثر الوساطة حتى في الوقت الذي استأنف فيه اليمونتيون أنفسهم العمليات العسكرية .

وهنا أيضاً ، ظلت الحكومة الفرنسية أمانة على سياستها السلبية ، ولكنها جعلت مكاناً خاصاً لاطاليا . وفي الواقع ، منعت عداء النمسا ضد البندقية ، وعارضت دبلوماسياً العمليات ضد المدينة ، وأرسلت سفينتين حربيتين إلى البحر الادرياتيكي لتمنع النمساويين من حصار البندقية . وهددت النمسا تهديدات جريئة إذا ما جاءت وتجاوزت خط نهر الآدّا : وقالت إن فرنسا تتدخل عند الحاجة بالسلاح ، لدعم ييمونت المهاجمة على أرضها (٢٩ آب) . حتى إن باستيد تكلم بأقاربه دعاية أكثر تلقاً إذا كان ذلك ضرورياً (٤ ايلول) . وكانت الحكومة الفرنسية ، مع تصريحاتها هذه إلى النمسا ، تعدد نصائحها إلى اليمونت بالحذر . ولم تزل في ذلك كثيراً ، لأن بوقيات (رسائل) باستيد وبوقيات القائن بالأعمال في ايطاليا تدل على مدى أطاح ييمونت الخطرة وضعف حكومتها . فمن ذلك أن بيكسيو دل في بوقية على أن استدعاء المتطوعين لم يثر كبير حماسة ، وحتى في ييمونت ، وذلك لأنه لم يكن ، في تورينو ، إلا أربع وأربعون متطوعاً ، وفي جنوة ثلاث وعشرون . ولذلك تمسكت فرنسا بالشروط التي تصورتها ، وهي اعطاء لومبارديا والبندقية دستوراً حراً ، وإن اليمونت تستطيع أن تعوض خسارتها ، عند مقتضى الحال ، وإذا كان ضرورياً ، على حساب دوقيني بارما ومودينا .

وكما قلنا لقد استأنفت اليمونت بجنون العمليات العسكرية ، ولكن

هذه العمليات كانت شؤماً عليها ، وكذلك معركة نوفارو التي دمقت اليمونت بهزيمة قطعية . وتدخل السفير الفرنسي لدى النمساويين ، وحصل على إيقاف العمليات مباشرة دون أن تجتاح النمسا أراضي اليمونت ، مقابل احتلال حصن الاسكندرية وغرامة تحدد فيما بعد وتدفعها اليمونت .

ولم تكن سياسة الأمير - الرئيس لوي نابليون ، عندما خلفت حكومته اللجنة التنفيذية في فرنسا ، تختلف عن سياسة لامارتين وباستيد ، أي أنها كانت مطبوعة بمجاملة خاصة لاطاليا ، وقد ثبط اليمونتيون أنفسهم هذه المجاملة . ونرى في هذا المضمار ، الذي هو أقصى ماحولته فرنسا ، أن التدخل الفرنسي لم يكن بعيداً .

سياسة فرنسا العامة - . وفي السياسة العامة ، خارجاً عن هذين البلدين ، بولونيا وإيطاليا ، بقيت فرنسا متحفظة ، وحاولت في جميع الميادين ، ألا تعمل وحدها ، بل أن تشترك سياستها مع السياسة الانكليزية ، وعندما لا تريد السياسة الانكليزية أن تعمل ، لا تعمل شيئاً ، كما هي الحال في جنوب - شرقي أوروبا ، حيث لا نرى أي عمل للحكومة الفرنسية حيال النمسا والحركات القومية التي تفجرت في النمسا ، وبخاصة في هونغاريا . لقد بقيت معادية للنمسا ذاتها ، ولحكومتها الرجعية ، ولكنها لم تعمل شيئاً لصالح القوميات التي ثارت عليها ، وظلت متمسكة بسياسة الجلود هذه ، آخذة بعين الاعتبار انكاثروا وروسيا اللتين كانت سياستهما ملائمة للنمسا ولم تشأ فرنسا أن تستاءا منهما . لقد حاولت أن تنساق في سياسة من شأنها دعم الامبراطورية العثمانية واسداء النصع لها ، وفي صالح رومانوي الأفلاق والبغدان ؛ وأرادت أن ينصح السلطان بسياسة الاصلاحات لصالح المسيحيين ، لاجتناب تدخل روسيا ، ولكن بالمرستون،

في هذه النقطة ، كان حذراً جداً ولم يخاطر بالحرب أو بتعقيدات مع روسيا . وبالرغم من أن الثوريين الذين حاولوا القيام بعمل في الأفلاق قد أتوا من باريس ، فإن الحكومة الفرنسية لم تعمل شيئاً في هذه الأمانة ، كما لم تعمل في النمسا .

العمل الفرنسي في الدوقيتين الدانياركييتين . - وفي قضية الدوقيتين اشترك العمل الفرنسي والانكليزي : لقد اندفع البروسيون مباشرة لنجدة هولشتاين عندما أعلنت تشكيلها دولة منفردة ، ودخل الجيش البروسي هولشتاين ، تحت قيادة الجنرال فرانجل ، في ٤ نيسان ، عندما ادخل الديباط الألماني شلفينغ في الكونفدراسيون الجرمانى . وقهرت الجيوش البروسية الدانياركيين ، وفي أول أيار ، بدأت الجيوش البروسية باحتياح جوتلاند . وباتجاه معاكس ، قهر الاسطول الدانياركي السفن البروسية . احتجت فرنسا مباشرة في فرنكفورت ، في ٨ حزيران ، باسم الحق العام لصالح الدانيارك ، وفي برلين في ٢٩ حزيران . وذكرت الحكومة الفرنسية في احتجاجها ضد التدخل الألماني في الدوقيتين ، في ٨ حزيران ، بشرعية حقوق الدانيارك وقالت : « إن الشلفيك اقليم دانياركي ، هذا أمر لا نزاع فيه » ، وارتفع احتجاجها لصالح « الحق والعدل الجريجين » . وقالت ان العاطفة التي تحمل المانيا على تشكل ذاتها على مبدأ الوحدة القومية كان ولا شك مشروعاً ، ولكن يجب الا يدفع هذا الاتجاه حتى الاغتصاب ، وأشارت الحكومة الفرنسية في احتجاجها ، في ٢٩ حزيران ، إلى أن البروسيين يجازفون بأثرة تدخل رومي ، ولامت الحكومة البروسية ، التي كانت تتجه في ذلك الحين نحو الليبرالية والديمقراطية ، على دعمها الارستقراطية المتعصبة لحزبيتها في هولشتاين ضد ملك الدانيارك ، الذي يعتبر من أكثر ملوك أوربة ليبرالية .

وتذاكرت الحكومة الفرنسية ، في الوقت نفسه ، مع انكلترا ، لنجدة الدانمارك ؛ وانضمت إلى انكلترا والسويد للقيام بمساع تؤدي إلى هدنة بين البروسيين والدانماركيين في ٢ تموز ، ثم انضمت إلى انكلترا وروسيا للقيام ، في برلين ، بمساع تضطر البروسيين إلى قبول هدنة مالمو نهائياً في ٢٦ آب . وحتى النهاية ، أي حتى تسوية ١٨٥٢ ، حافظت الحكومة الفرنسية على سياسة الاشتراك مع انكلترا وروسيا لحماية الدانمارك من الأطماع البروسية والألمانية . وهكذا دافعت عن حقوق الدانمارك ضد المطالب الألمانية ، بالرغم من أن هذه المطالب تستند على حقوق القومية ، أي على مبدأ من مبادئ الحكومة الفرنسية .

الموقف الفرنسي حيال ألمانيا . - وأخيراً ما هو الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية حيال الثورة الألمانية ؟ لم يبق شيء في العواطف الفرنسية من الانفعال الذي كان يلاحظ في أزمة ١٨٤٠ : لقد زالت عواطف المرارة ضد ألمانيا ، وكانت فرنسا ، منذ الأصل ، تؤكد بعدها عن المنفعة . وفي بلاغ ه آذار ، أعربت عن نواياها السليمة وانكارها لأي مشاركة مع اللاجئين الألمان المنخرطين في جوقه هوفينغ ، واتخذت ، بعد اخفاق هذه المحاولة ، احتياطاتها دون عودتها : وبعثت على الأرض الفرنسية اللاجئين الألمان ، أو اعادتهم إلى أوطانهم في ألمانيا . وأكدت بانها تنظر نظرة طيبة إلى تحويل ألمانيا ، وان عاملها في ألمانيا ينظرون نظرتها الطيبة إلى هذا التحويل نحو الوحدة ، وبخاصة ايمانويل آراغو ، الذي كان يمثل فرنسا في برلين : حتى انه كان يود آراغو أن يوعد البروسيون ، عند الحاجة ، بمساندة فرنسا ضد الروس . وفي ٨ حزيران ، كانت الحكومة الفرنسية تتصور أيضاً ان مبدأ تحالف وثيق بين فرنسا

وانكلا ترا ، ثي . أساسي . وهذا ما كتبه باستيد إلى سافوي العامل الفرنسي في فرنكفورت .

ولكن الحكومة الفرنسية ، فيما عدا قضية الدوقيتين والحبة التي منيت بها في القضية البولونية ، في صيف ١٨٤٨ ، أصبحت حيال المانيا ، أكثر كتماناً ومواربة ، عندما رأت موقف برلمان فرنكفورت وسياسة القومية والجامعة الجرمانية . وفي ٣١ تموز ، أوضح باستيد ، في رسالة إلى السفير ، عن قلقه من هذا الشكل الذي تأخذه المانيا ، وخوفه من أن يرى تشكل دولة المانية خيفة لخيراتها أكثر مما كانت المانيا في السابق ؛ وخاف من أن يرى تشكل « دولة من أربعين مليون نسمة » . ولم يقبل في ٢٤ آب أن يستقبل كشخص رسمي رسول الارشيدوق جان ، نائب الامبراطورية ، ممثلاً لألمانيا ، خارجاً عن تمثيل مختلف الدول الألمانية الموجودة من قبل . ودعم بروسيا في معارضتها لبرلمان فرنكفورت ، وفي الوقت نفسه ، في معارضتها للنمسا . وكتب باستيد في ٧ تشرين الأول ١٨٤٨ : « إن حليفنا الطبيعي في المانيا ، هو بروسيا ، لأن بروسيا ، في ذلك العصر ، كانت تعارض توحيد ألمانيا . وهكذا فات السياسة الفرنسية التي كانت في الأصل ، محبذة ، اتخذت بسرعة موقفاً متحفظاً حذراً .

ووقف لوي - نابليون الموقف نفسه ، ولم يشجع المشاريع البروسية ، وابتعد عرض التحالف الذي قدمته الحكومة البروسية على لسان الوزير رادوفيتز ، في ١٢ تشرين الأول ١٨٥٠ . ولكنها لم تدعم النمسا ايضاً ، بل احتجت عندما اراد سفارتز انبرغ ان يدخل النمسا كلها في كونفدراسيون المانيا ، في صيف ١٨٥٠ ، ومن ثم من جديد ، في آذان ١٨٥١ ، وطلب من روسيا ان تضغط على النمسا لتتخلى عن هذا القصد . وهكذا تراجعت فرنسا أمام النتائج التي قد يجريها تطبيق مبدأ القوميات ، الذي

تعلقت به ، ونرى بشكل عام ، ان فرنسا ، في ١٨٤٨ والسنة التالية ، لم تتدخل لدعم الحركة القومية في اوروبا كلها ، الا في بعض الحالات الاستثنائية جداً .

تفسير التناقض الفرنسي - كيف يوضع هذا التناقض ؟ لاشك ، ان السياسة الفرنسية ، منذ أيام حزيران ، أصبحت أكثر محافظة . ان العائق الثوري الذي كان ينقل عليها قد رفع ابتداء من ذلك العهد ، كذلك جنب دفع الأجانب للحكومة الفرنسية . ولكن السياسة الفرنسية ، في الخارج ، لم تكن مقيدة بعناصر من هذا النوع ، باعتبارات المحافظة ، لأن الجهاز ظل على حالة كما في البداية ، وظل يعطف دوماً على مبدأ القوميات وحق الشعوب في ان تحكم نفسها بنفسها . وهذه القناعة كانت نفسها موجودة عند الامارتين ، وعند باستيد ، وعند توكوفيل ، الذي كان اول وزير للشؤون الخارجية في عهد رئاسة لوي - نابوليون ، وعند لوي - نابوليون نفسه . ولم يكن هؤلاء الاشخاص افكاراً خجلى ، واذا لم يتدخلوا لصالح القوميات الأوربية ، فلم يكن ذلك منهم بدافع روح المحافظة .

ولم يكن عدم تدخلهم بسائق عجز مادي : فقد كان الجو خالياً أمام فرنسا لسلوك سياسة تدخل في اوروبا ؛ وحتى صيف ١٨٤٨ ، لم تلق أي خصم ممكن في حكومات اوروبا الوسطى ، لأن النمسا لم تبدأ باسترجاع قوتها الا في صيف ١٨٤٨ . ومن ثم لم تجد السياسة الفرنسية أمامها أي خصم جدي : لأن اوروبا الوسطى ، ظلت ، في الواقع ، مفتحة زمنياً طويلاً ، وعزلاء من السلاح تماماً . ولم يكن في اوروبا غير روسيا يمكن ان تؤلف قوة . وعلى هذا فان العوائق المادية لا توضح حذر الحكومة الفرنسية أو جهودها . وفي الواقع ، ان التفسير الحقيقي لهذا الجود وهذا الحذر ، هو ان فرنسا لاحظت انها لا تفهم مبدأ القوميات بالشكل الذي تفهمه

اوربة . لقد ظهرت القومية ، في ايطاليا ، وفرنسا وهونغاريا ، ارادة قوة ؛ وفهمت على انها قومية جنس ، وحققاً أسمى في ان تشمل في بلد واحد جميع اخوة اللغة والجنس . . . غير ان الحكومات الفرنسية ردت نظرية القومية المبنية على الجنس ، ولم تقبل بأن تهدم الحقوق المشروعة كما عرفها التاريخ ، كحق الدانبارك الشرعي في دوقيتها ، أو حق بولونيا في اجزاء دوقية بوزن المأهولة بالألمان ، حتى ان الحكومة الفرنسية قالت : « يجب الا يدفع حق القومية حتى الاغتصاب . وان جميع البلاد ، التي يوجد فيها شعب من جنس الماني ، غير تابعة ، بهذا وحده ، الى المانيا » .
واضافت : ان هذا مبدأ خطر ، ويمكن ان ينقلب على المانيا نفسها : « ان هذه الروح في القومية الجرمانية ، بظهورها على هذا النحو بظهر الاجتياح ، لن يكون منها ، في قلب المانيا بالذات ، الا تمجيد وتعزيز عاطفة القوميات الأخرى ، وقد تنزع الى تقسيم المانيا عوضاً عن توحيدها » .
وذكرت ، على سبيل المثال ، حال بوهيميا ، وانتهت في بلاغ ٨ حزيران ١٨٤٨ بقولها : ان كل هذا يبرهن على عدم وجوب المبالغة في شيء ، وان الواجب يقتضي ان نكون عادلين قبل كل شيء » .

ونجد في ١٦ حزيران ، في رسالة من باستيد الى السفير الفرنسي في فرنكفورت ، تعبيراً آخر بنفس الفكرة : « ليس عندنا ، اكرر ذلك ، الا عواطف ودية لألمانيا . اننا نود مخلصين من كل قلبنا ان نرى اتحاداً وثيقاً يتوطد بينها وبين فرنسا . ولكن فرنسا لا تعتبر الا ألمانيا وحدها ؛ وان سياستها يجب الا تكون جرمانية بخاصة ، فضلاً عن ان المانيا ، تبدو لنا ، في هذا الحين ، انها تستسلم لأهواء خطيرة عليها » . وكتب ، في ٢٧ حزيران ، الى ايمانوئل آراغو : « لا يسعنا ، من وجهة النظر القومية ،

ان نقول ان الشلزفيغ المانية ، لأن اللغة الألمانية دخلت اليها ، ولأنه يوجد فيها على وجه التقريب ١٢٥٠٠٠ نسمة ، من ٣٥٠٠٠٠ نسمة مجموع السكان ، يتكلمون هذه اللغة في القسم الجنوبي من الدوقية وكذلك يتكلم باللغة الالمانية في الالزاس ، واللورين ، وفي سويسرا ، وفي كورلاند وفي ليفونيا : فهل هذا سيكون سبباً في ان تشاء المانيا دمج الالزاس واللورين والكانتونات الالمانية في سويسرا ، والكورلاند ، وليفونيا في جسمها ؟ ان مثل هذا المبدأ يؤدي بكل بساطة الى اللامعقول .

وهكذا نرى ان ما حاولته فرنسا ، عندما تدخلت لصالح الحركات القومية في اوروبا ، هو الا تفصلها الى بلاد مستقلة ، بل ان تسعى لمنحها الاستقلال الذاتي والحريات وضمن هذه الحريات : هذا ما حاولته في سبيل البولونيين واللومبارديين والبنادقة والرومانيين والصقليين . وان ماتوا الحكومة للفرنسية أساسياً هو حرية الشعوب ورخاؤها وليس التحديد بمحدود . ان ماتريده هو ان يعطى لهذه الشعوب استقلال ذاتي قومي جوهري يحترم حقها في الثقافة ، وشخصيتها المعنوية ، لان تقسم الى بلاد حسب هذا الزعم العرقي او ذاك . انها تلح على النظم الحرة اكثر مما تلح على التبعية للدولة . وتعتبر ان المهم هو النظام السياسي للدول اكثر من تعريف الدول . ان القومية تبقى ، بالنسبة لفرنسا ، حقاً في استقلال الحياة الروحية ، وحقاً في ممارسة الحريات السياسية . وان فرنسا تجد نفسها غريبة وخائفة . أمام المفهوم الجنسي للقومية الذي ظهر في اوروبا الوسطى . انها لاتعرف في ذلك فلسفتها . ولا تشجع هذا المفهوم . هذا هو السبب العميق لتراجع فرنسا أمام النتائج التي ولدتها الثورة في كل مكان تقريباً ، ولسياساتها في التخلي عن كل كفاح في صالح القوميات .

هذه هي التجربة الاولى التي يمكن بها ان تنفصل القومية والحرية عن بعضها بعد تلاحم، ويمكن بها ان تكون الواحدة خصماً للأخرى . وهنا يكمن تفسير موقف فرنسا . وفي هذا المعنى تبدو لنا تجربة ثورة ١٨٤٨ كتصفية لعقائدية لم توضع حتى الآن موضع نقاش ، وضرورة لمعاودة البحث في قضية القوميات على أساس آخر . وهذا ما سيجري في وقائع اوروبا بعد ١٨٤٨ .

★ ★ ★

الفصل السابع

الحركة القومية في إيطاليا وفي الامبراطورية النمساوية

تختلف الحركات القومية الإيطالية ، و السلافية و الهونغارية بعضها عن بعض ، ولتاريخها نتيجة وهي إظهار فردياتها واختلافاتها . ومع هذا يجب جمعها ، لأن معظم هذه الحركات قامت في بلاد كانت تحت سيطرة النمسا ، ولأن سير هذه الحركات كان تابعاً للثورة التي قامت في فينا وللتطورات الليبرالية التي حدثت فيها . ولقد رأينا الارتباط الموجود بينها ، ونريد الآن أن ندرس كلًا منها دراسة خاصة على حدة .

١ — جمهور إيطاليا نحو الوحدة

تضامن الثورات . - إن الحركة التي بدأت عام ١٨٤٧ وانطلقت في بداية ١٨٤٨ كانت موجبة نحو الحرية السياسية لانحور القومية . ولكن وحدة الثورات اوجدت تضامناً فيما بينها : لقد نشبت الحركة ، كما رأينا ، في آن واحد : في إيطاليا الوسطى ، وروما ، وتوسكانا ، والمملكة اللومباردية - البندقية ، والبيموننت . وأصبحت الحركة الليبرالية قومية باعتبارها كانت مناوئة للنمسا . وان قساوة القمع الذي قام به النمساويون في ميلانو ، وبخاصة مذابح ٢ و ٣ كانون الثاني ، والاعتقالات التي جرت

في البندقية ؛ ومن جهة أخرى ، ان احتلال الجيوش النمساوية فراره في ١٣ آب ١٨٤٧ ، والجللاء الذي حصلت عليه فرنسا في ٢٣ كانون الأول ، كان لها في كل مكان نتيجة مزدوجة وهي : ان حوادث ميلانو أحدثت رعشة في إيطاليا كلها . وان الاصلاحات الليبرالية التي أجراها البابا بيوس التاسع ، والمهجوم على دول البابا في فراره ، إن كل هذا بلور حوله تطلعات إيطاليا وظهر آتئذ بطل الحرية الإيطالية ضد النمسا ، وحتى في لومبارديا . ولقد وجه ماتزيني زعيم الحركة الوحدوية الجمهورية ، إلى البابا بيوس التاسع ، في ٨ كانون الأول ١٨٤٧ ، رسالة مؤثرة وقال فيها : « وحدوا إيطاليا ، وطنكم ، واجمعوا حولكم أفضل ممثلي الحزب القومي . ولا تشهدوا تحالف الامراء ، وتعلقوا بكسب تحالف شعبكم ... الوحدة الإيطالية شيء إلهي ، وستكون بكم أو بدونكم » ، وقدم للبابا مساندة الحزب الجمهوري الإيطالي كله . وأعطى للجمعيات السرية كلمة الأمر في الانضمام علناً للبابا ودفعه في الطريق الليبرالية والقومية ، وأراد أن يجعل من البابا زعيم حملة الكفاح ضد النمسا . وفي الحريف ، أخذت المظاهرات لصالح الوحدة أهمية متزايدة ، وحتى في روما . وكانت كلمات الأمر التي تسري في الشعب الصراخ القديم في العصر الوسيط : « اخرجوا أيها الألمان ! » أو « ليحيى الاستقلال » . وانشد نشيد مارسيزا إيطالي ، الف حديثاً . ورفعت الألوان الثلاثة : الأخضر ، والابيض ، والأحمر ، في شهر شباط . وفي اليموننت نشر دازيليو رسالة في « مصائب لومبارديا » . واضطر الملك أمام الاضطراب ، ان يبدل الوزارة ويعطي رئاسة مجلس الوزراء إلى بالبو . وفي المنطقة اللومباردية - البندقية ، بالرغم من حالة الأحكام العرفية ، بدأ الناس

يتهيئون علناً للثورة . وفي البندقية ، وضع جانباً المال المخصص لعيد
المساخر ليصرف لضحايا ميلانو . وفي ميلانو ، كان الشعب جزءاً ،
حتى ان الزعماء البورجوازيين في المدينة اعلّموا تورينو بانهم عاجزون
وايس باستطاعتهم أن يمنعوا المناداة بالجمهورية . وكانت الجيوش النمساوية
في ايطاليا الشمالية موضع شك . لأنها كانت تضم على وجه التقريب
نصف جنودها من الايطاليين . وتظاهر طلاب بادوا وبافيا ، ولكن الشرطة
ارهقهم ونكلت بهم . واستطاع مائتيني أن يكتب إلى غيزو بأن
المعتدلين لا يوجدون في ايطاليا : « لا يوجد إلا حزب واحد في ايطاليا ،
الحزب القومي ، وهكذا اجبرت الحركة الملوك على توسيع اصلاحاتهم ،
وفي الوقت نفسه ، أخذ التنظيم العام يرسم .

وفي الواقع ، افتتحت مفاوضات لتشكيل عصبة ايطاليا الوسطى ضد
النمسا ، بناء على اقتراح البابا ، بعد ضربة القوة على قصادة فراره ، وأرسل
البابا دبلوماسياً إلى تورينو وإلى فلورنسا ليقترح اتحاداً جبركياً ، ارضاءً
للحزب القومي ، وفي ذلك ما يعطي الدول قوة لمقاومة النمسا . فقبلت
فلورنسا ، وترددت تورينو وبدأت مقاومة . وكانت الأوساط الاقتصادية
معادية للذوبان الجبركي مع ايطاليا الوسطى . ورأى شارل آلبيو أن الحالة
أخذت تتغير فرأى أن يخلف النمسا في ايطاليا الشمالية ، واقترح ، في
جوابه ، تحويل مشروع الاتحاد الجبركي إلى عصبة دفاعية ، ضد النمسا
وضد الدفع الليبرالي معاً . ووضع بعض الشروط لقبوله . وكان على
العصبة أن تعين الامتيازات التي يجب تحويلها ، وان تبادر للنجدة بشكل
متبادل دون طلب من الخارج ، للحفاظ على الهدوء العام . وحالت هذه
الاعتراضات التي أبدتها البيمونت دون تحقيق المشروع ، ولم يتوصل الا

إلى تشكيل اتفاقية جبركية بين روما ، وتوسكانا والبيمونت ، في ٣ تشرين الثاني ١٨٤٧ ، وانضم إلى هذه الاتفاقية دوق مودينا الأكبر ، في ١٥ كانون الأول . ومن السهل أن نرى ، حالياً على الأقل ، منذ بداية هذا التنظيم الايطالي ، بأنه يوجد سوء تفاهل بين البابا وملك البيمونت من جهة ، وبين البابا الحركة القومية من جهة أخرى . وقد قال بيوس التاسع إلى وصيف له : « لا أريد أن أفعل ما يريد ما تري ، ولا أريد أن أفعل ما يريد جيوريتي » .

حركة ميلانو . - زاد تأثير ثورة باريس الاضطراب في كل مكان تقريباً . وسجل ظفر الفكرة الدستورية في نابولي ، وروما ، وفلورنسا والبيمونت . وعبر عنه في بادئ الأمر ، عند عدم القدرة عن التعبير عنه بشكل آخر ؛ بحركة عامة ضد اليسوعيين الذين اعتبروا أدوات للنفوذ النمساوي والرجعي في إيطاليا كلها . وأثارت أخبار ثورة ١٣ آذار في فيينا حركة الاستقلال في المملكة اللومباردية - البندقية . واعلنت الامتيازات التي تنازل عنها الامبراطور لشعوبه ، في ميلانو ، في ١٨ آذار صباحاً ، وقد علم الخبر بها في ١٧ منه مساءً . وتذاكر المعارضون في الليل . وصحب المتظاهرون القاضي الأول ، كازاتي ، إلى القصر البلدي وطلبوا من الحاكم تشكيل حرس أهلي . ولكن الشعب ثار ، على صوت محامي الشعب كاتانيو ، وهاجم الجيوش النمساوية في المدينة بالآجر والحجارة وبأنواع القذائف ؛ ونظمت المتاريس وتسليح الشعب جهد استطاعته ، ووقف في بداية الحصة أيام الأولى من القتال أمام ٢٠.٠٠٠ رجل من رجال راديتسكي ، الذي أخذت تنضب قواه بسبب نقص التموين . وثارت أعصاب جنوده من اجراس المدينة المجلجلة دون

توقف ، فاستسلمت ؛ وانسحب راديتسكي من ميلانو في ٢٢ آذار بعد أن ضرب المدينة بالقنابل . ويجدر بنا أن نسجل ميزات هذه الحركة بقولنا : انها حركة شعبية رفضت كل تسوية مع النمساويين ، وكل هدنة طلبها راديتسكي في ٢٠ آذار . وقد امتدت الحركة إلى المدن المجاورة : فقد شوهد أثناء القتال ، أن الجيوان كانوا يتوافدون من مونترزا ، وكومو ، وبرغام . ومنذ بداية الثورة ، ارسلت البعث إلى تورينو لاعلام شارل - البير ، رغماً عن رغبة الديمقراطيين وكاتانيو ، وهذا يدل على وجود حزين في الشعب . ويجب أن نشير الى ان جيوش راديتسكي ظلت منظمة أمام هذه الحركة الايطالية ، وان الكرواتيين والبوهيميين والموارفين ، في هذه الجيوش ، كانوا يحاربون ، بحماسة كالنمساويين ، ضد ثورة الشعب الميلاني .

حوكة البندقية . - وكانت حوادث البندقية مشابهة تقريباً ، وأقل عنفاً ودماء : خلص الشعب مانين وتومازيو من سجنهما في ١٧ منه ، عندما انتشر خبر حوادث فينا . وأراد مانين أن يلهب الشعب مستنجداً بالتقاليد القديمة المعروفة في الجمهورية البندقية ، وأعلن عودة جمهورية القديس - مرقس . وكان الحادث الحاسم ، عندما رفع مانين صوته ، تحلى العمال والجنود الايطاليين في ترسانة البندقية ومخازن الاسطول . ولم يحارب النمساويون هنا كما في ميلانو بل انهم تفاوضوا مع الثوار وانصرفوا . وكانت جماهير الشعب تطرد النمساويين من الأراضي البندقية أو أن الجنود الايطاليين كانوا يتخلون عن الجيش النمساوي في جنوة واودين ، وتريفيز ، عدا مدينتين حافظتا على حاميتهما وهما فيرونه وفنيانو

حوكة لومبارديا . - وفي لومبارديا حدثت حركة مشابهة وانتشرت بسرعة ، واضطرت الحاميات النمساوية في كومو ومونترزا وبرغام إلى الاستسلام ؛ وتأخى الجنود الايطاليون مع الثائرين في كريمون وبريشا . وأخيراً شكك الجبلون

السلاح في جميع الاجزاء الجبلية من البلاد ، من كادوره حتى فالتيلين . ولم يحتفظ راديتسكي قطعاً الا بمانتو، وفيرونه و بكشييرا وليغانو أي الحصون الاربعة الموجودة في منطقة الشكل الرباعي الحصينة ، وترانت في وادي نهر الآديج . امتداد الحركة في ايطاليا . - وخارجاً عن المنطقة اللومباردية - البندقية ، امتدت الحركة في ايطاليا كلها : اجبر شعب بارما الدوق على متابعة العصابة الايطالية ، ثم طرده . وفي بليزانس ومودينا ، اضطرت الحاميات النمساوية الى الفرار وذهب الدوقان معها ؛ وفي فلورنسا ، ذهب هاتمان متطوع بسرعة الى الشمال وانساق الدوق الاكبر بالحركة ، وصرح قائلاً : « لقد دقت ساعة بعث ايطاليا ، وفي القصاصات الحربية ، في بولونيا ، فر متطوعون وانخرطوا في الجيش ، لتشكيل جيوش ، مع الفارين النمساويين ، تحت قيادة الزعيم الليبرالي ، زوكشي . وكذلك وصل متطوعون من اومبريا ووديان الآبنين . وبلغ المجموع كله ١٢٠٠٠ رجل تقريباً . وكذلك زحف متطوعون من نابولي واتجهوا نحو الشمال .

موقف ييمونت . - ولكن الموقف الأساسي كان موقف البيمونت : لأن نجاح الحركة كله منوط بها فماذا تفعل ؟ في البيمونت تابع الشعب الحركة حالاً : ففي ١٩ كانت الطرق المؤدية للومبارديا مليئة بالمتطوعين الذين ذهبوا للقتال مع اللومبارديين . وفي المدن طلب البورجوازيون الانخراط في الجيش ؛ وفي تورينو ، قامت المظاهرات المدنية والعسكرية . ونادي كافور في جريدته « البعث » بالحرب بقوله : « الحرب ، الحرب دون تأخير ! » ولو ان شارل البير زحف سريعاً على ميلانو لاستطاع فتح المدينة فجأة دون صعوبة : ولكنه تردد . كانت يخشى الجمهورية في ميلانو ، ومن ميلانو ، دعايتها نحو دوله . وانتظر ان يناديه بورجوازيو ميلانو ، وان يكون مطمئناً من عدم المناداة بالجمهورية ، ليقرر .

وفي ٢٢ منه اطمأن ، عندما انتهى القتال . غير ان حركة الرأي في دولته كانت عامة وكان من الصعب عليه ان يقاوم : وقال : « ان الشعب كله لا يمكن ان يرغب شيئاً سيئاً » . وأخيراً ، حزم أمره : ففي ٢٣ أي بعد يومين على انتصار الميلانيين ، وأمام اندفاع الجمهور ، الذي جاء متظاهراً ، للخبر الظافر عن نجاح الميلانيين ، ظهر في الشرفة ، ودون أن يقول كلمة ، حرك منديلاً مثلث الألوان . وفي اليوم التالي ، في ٢٤ ، القى بندا الى اللومبارديين : وعدم بدعه الدعم الذي ينتظره الأخ من أخيه والصديق من صديقه ، ووعده بهذا الدعم « باسم الله والبابا » . ولكنه ، من وراء ستار ، اعلم النمسا وانكسرت ، بأنه قد دخل ، ليمنع الحركة الجمهورية في اللومبارديا . وفي ٢٥ ، عبرت الجيوش اليمونوية نهر التيسبان ، الحد الفاصل بين اللومبارديا والبيمونت . ومن هنا نرى ، في الأصل ، وجود وراثية فكرية في تدخل شارل البير .

ان المهم في هذه الحركة القومية الايطالية ، في اصلها ، هو انها اجماعية حقاً : لقد وجد في هذه الحركة اناس ، من جميع طبقات الشعب ، اتحدوا جميعاً ، وبخاصة البورجوازية والشعب بالطبع : وجد طلاب وعمل ، وحتى اطفال انخرطوا فيها متطوعين ؛ حتى ان المتدينين في المدارس الكهنوتية أخذوا يارسون تداول الأسلحة . وأهاب الكهان بالاغنياء الى الاكتتاب ، فاعطوا ، في كل مكان تقريباً ، ذهبهم وجواهرهم : ففي بولونيا ، تحمست فتاة لخطاب خوري فقدمت شعرها للقضية القومية . وكان الاخلاقيون ينهون الشعب الايطالي الى لزوم انتفاضة قوة واخلاق بغية تجديد ايطاليا ، حتى ان راديتسكي نفسه شده من سعة الحركة وقال : حقاً لقد تحول المزاج الايطالي بمعجزة .

وهكذا اشتعلت ايطاليا كلها بلهب العاطفة القومية بشكل اوسع

وأعمق بما يتصور . وكانت الحركة غريزية دون ان يتضح هدفها السيامي ويصبح واعياً . بيد أن هذه الحركة الجميلة ما عتمدت ان انخرفت بعد أن تحولت الحالة بسرعة بمحادث مزدوج عسكري وسياسي .

الحادث العسكري . - وهو عدم القدرة التي ابداهها الايطاليون ، بالرغم من الوضع الملائم بشكل غريب ، لأن جيش راديتسكي الذي فر من ميلانو كان منهوك القوى ، وامتد على الطرق بشكل شريط طوله سبعة وعشرون كيلو متراً ، وكان من السهل الامساك به وقطعه ، بل الوصول الى مانتو قبل جيش راديتسكي ومنعه من التجمع ولكن الميلانيين ، الذين برهنوا على هذه الشجاعة خلال الأيام الاولى من القتال في المدينة ، بدا انهم لم يهتموا بمتابعة الحوادث ، ولا بملاحقة راديتسكي ؛ وانطلق بضغ مئات من المتطوعين فقط في ملاحقة النمساويين . وربما كان زعماء الحركة الميلانية يخشون من عنف الجمهوريين في المدينة وفي جوارها ، او ربما كانوا يفكرون ببساطة ان على اليمونتي الآن ان تتدخل ، ومن الممكن القاء المسؤولية على عاتقها . أما شارل - البير فقد بدا غير كفؤ وبطيئاً : فقد قضت الجيوش اليمونتي تسعة أيام في الذهاب من التيسان الى كريمون ، وخمسة أيام ايضاً لبلوغ نهر المينسيو . وفي ٨ نيسان ، وصلت الجيوش النهر ولم تلق خصوماً بعد . وأخذت مدينة كواتو ، وبذا أصبح عبور النهر ممكناً ؛ ولكن الجيش لم ير بتمامه الى الضفة اليسرى لنهر المينسيو الا في ١١ نيسان . وكان شارل - البير يقود الجيش بنفسه ، وأخذ الهامه عن راهبة ملهمة على ما يبدو . وكان زعماء الجيش اليمونتي ضعافاً . ولم يكن لدى الجيش مصلحة لوازم ولا مصلحة صعبة . وفي هذه الاثناء ، جمع راديتسكي حوله جنوده المنهكين ، وركن في الحصون الأربعة ، وامسك بخط نهر الآديج وبه كان يتصل مع فينا بواسطة الجنرال فيلدن . وانتهى بأن جمع حوله

٦٠٠٠٠ رجل من جميع قوميات الامبراطورية ، ولكنهم كانوا مقيدين بنظام حازم ، ولم يفلت منهم أحد . وهاجم شارل - البير فيرونه ، في ٦ أيار ، دون جدوى . اما المتطوعون ، الذين اقبلوا من باقي ايطاليا ، فكانوا على غاية من الاختلاف في المهنة والعمر ، وبالتالي ، كانوا قليلي النفع من الوجهة العسكرية . وكان جيش الألب ، أي جيش الجبلين والمتطوعين الذين يقبضون على الجبل ، يتألف من ٤٠٠٠ رجل تقريباً ، أنوا من ميلانو وجنوه وبارما ، ووصلوا حتى بحيرة غارذ . ولكن الجنرال فيلدن ردهم على اعقابهم في ٢٠ نيسان . ولم يتأثر شارل - البير لاختفاق هؤلاء الجمهوريين ، وأمرهم أن ينسحبوا الى بوشيا لينخرطوا في القطعات اللومباردية التي تشكل . وفي الجنوب ، امام مانتو ، وقف ١٢٠٠٠ متطوع من توسكانا ، و نابولي ، ومودينا . وفي البندقية تجمع ٣٠٠٠٠ روماني وبندقي وثمانين هاريين ، وتجمدت هذه الجنود المتطوعة في مكانها ، وفقدت نشاطها بسرعة ، وكان اخفاق البيموننتيين في فيرونه اول عنصر في فقد المعنويات وتسيط الهمم .

الحادث السيامي . - أما لحادث الثاني ، السيامي ، فكان في تخلي الحكومات تدريجياً عن الحركة . وبسرعة ظهرت الاعتبارات السياسية واستيقظت الاطماع : اطماع نابولي في انقونة ، اطماع روما في روفينو ، اطماع توسكانا في لونيغليانا . وكانت مفاهيم الوطنيين مختلفة جداً ومتشابكة : فمنهم الماتزليون أي الوجدويون الجمهوريون في بعض المدن ؛ وانصار وحدة ايطاليا الملكية ، أما في ظل دوق توسكانا الاكبر ، واما في ظل ملك البيموننت . ولكن هؤلاء الوجدويين ، بالاجمال ، من جمهوريين او ملكيين ، كانوا اقلية . ومع ذلك فقد وجد اناس يعملون لتشكيل ملكة ايطاليا الكبرى في الشمال على الأقل ، ويسمون الالبرتيين ، أي انصار شارل - البير ، وكانوا نشيطين في دوقية مودينا ودوقية بارما ، وكانت كل منها دون أمير ،

لأن الدوقين ذهبا مع الحاميات النمساوية . وكان الألبيرتوني يعملون في بلاد أخرى : فمن ذلك ان برشيه كان يعمل في فلورنسا ، وماميانى في روما ، وسبافانتا في نابولي . ولا يعلم كثيراً لأي حد كان هؤلاء المبعوثون على اتفاق مع شارل البير ، ولكن حركتهم ، على أي حال ، ايقظت حذر سادة هذه الدول الإيطالية . وانفصل سيدان من هؤلاء السادة عن القضية القومية ، وهما البابا وملك نابولي .

بيوس التاسع . - كان بيوس التاسع مرتبكاً : ولا شك في انه كان اميراً ، وهذه الصفة ، كان يشارك في تطلعات سائر البلاد ، ولكنه كان حبراً ايضاً ، أي أباً لجميع المسيحيين ، نمساويين وإيطاليين ، وملزماً بالطبع بالدعوة الى السلام ، ولذا حاول حلاً سلبياً . ففي ٢٨ آذار ، القى بندا دعافيه جميع سادة إيطاليا الى الاجتماع في مؤتمر يعقد في روما لدراسة نظام ممكن لإيطاليا ، وأخرج مشروعه في العصبة الإيطالية الذي عرضه في السنة السابقة . ولكن هذه المبادرة اصطدت بعقبة مزدوجة : فقد تنحى عنه رجاله الحاصون ، وعلى رأسهم الجنرال دوراندو ، قائد الجيوش المحتشدة في قصائد الشمال ، ووقف مباشرة موقفاً قومياً جداً . وجه ، في ٩ نيسان ، نداء الى جنوده ، وقال لهم فيه : لقد بارك بيوس التاسع سيوفكم المنضمة الى سيوف شارل - البير . وهذه الحرب ، حرب الحضارة ضد البربرية ، ليست ابدأ حرباً قومية ، بل حرباً مسيحية . وفي اليوم التالي انكر بيوس التاسع على الجنرال قوله . وبالرغم من اوامر البابا ، عبر دوراندو وجنوده الحدود ودخلوا منطقة البندقية . اما مشروع العصبة ، فقد أخفق ، بخطأ بيمونت ، رغم مشايعة نابولي وتوسكانا : فقد زعم ملك اليمونت ، في البدء ، بأن لاشيء ممكن دون ملك نابولي ، وعندما اعطى ملك نابولي موافقته ، وجد اسباباً أخرى وقال : بما ان

الحرب بدأت فان القضية العسكرية تفوق كل شيء ، واقترح ، عوضاً عن العصبة العسكرية ، تشكيل حلف هجومي بين الدول الإيطالية ضد النمسا . وهذا يستحيل على البابا ، لأنه لا يستطيع ، بالبداهة ، ان يتزعم حركة حربية . وأخيراً رفض شارل - البير نهائياً العصبة في ١٨ أيار . وفي الدور نفسه كان من طبيعة غير الحركة الثورية في روما ان تقلق البابا . ولهذا الأسباب ، نرى ان ييوس التاسع ، في خطاب القاه على الكرادلة ، واعطاه امم مرسوم ، في ٢٩ نيسان ١٨٤٨ ، شجب الحرب والثورة معاً ؟ واحتج على ذلك من يريدون ان يرأس الحزب الروماني تشكيل جمهورية جديدة من جميع شعوب ايطاليا . وبعد بضعة أيام ، في ٣ أيار ، كتب رسالة الى امبراطور النمسا وطلب منه ان يتخلى طوعاً وكرماً عن ايطاليا الشمالية . وكانت لمرسوم البابا وقع صاعق : فقد سقطت شعبيته دفعة واحدة . وفي الواقع كان الوضع ، الذي اتخذته البابا ، خطيراً بالنسبة للمستقبل ، لأن الحركة القومية ، اذا استمرت ، تعتبر بسبب شجب البابا - لها ، داخلية في طرق ثورية مناوئة لروما .

حركة نابولي . - وفي الوقت نفسه ، بدأ ، في نابولي ، رد الفعل السياسي . وكانت الحركة القومية ضعيفة في ملكة نابولي ، وعدمها مطلقاً في صقلية ، التي كانت تتابع ثورتها الانفصالية ونعرتها الاقليمية دون أي عاطفة قومية . وقد اجبر انعقاد البرلمان النابولي الملك على التنازل عن امتيازات . وأعربت وزارة ترويا ، التي تشكلت في اول أيار ، عن الاسهام بالحرب ضد النمسا ، وارسلت ١٦٠٠٠ جندياً نظامياً تحت قيادة الجنرال غليوم بيبييه ، وهو زعيم سابق لثورة ١٨٢٠ ، للاتحاق بجيوش بيمونت . ولكن هذه التنازلات كانت موقته : فقد كان الملك ينتظر الفرصة لايقاف الثورة . حتى انه فزع ، والبرجوازية معه ، من حركة ريفية ثورية

وشيوعية نشبت في جنوب إيطاليا : فقد طالب الفلاحون بتقسيم الأراضي ، وشرعوا في اجراء هذا التقسيم ، ومن ذلك ان كاهناً في سالرنو بشر بالشيوعية وهو على كرسيه . واغتتم الملك فرصة ثورة دون أهمية كبرى ، قامت في نابولي ، في ١٥ أيار ، يوم انعقاد البرلمان ، للقيام بقمع دموي ، وارسل ، في ٢٢ منه ، أمره باستدعاء الجيوش التي ذهبت نحو الشمال ؛ وبلغ الرسول ، الذي يجعل هذا الأمر ، الجنرال بيبي في الوقت الذي وصل فيه الى بولونيا . واراد الجنرال ان يتجاوز الامر ، ولكن لم يتبعه سوى ٢٠٠٠ من رجاله عندما عبر نهر البو . ومنذ الآن فصاعداً نحت نابولي نحواً خاصاً ، وبالتالي لم تعد لتهم بايطاليا القومية ، واذا ماتشكلت إيطاليا القومية فلن تنضم مملكة نابولي اليها .

أن السبب الاكبر في اخفاق الحركة القومية ، هو ، في الحقيقة ، طموح اليمونت . وفي آخر الربيع نرى ان رقعة الحركة القومية قد تقلصت بشكل فريد ، مع أن جميع الحظوظ مازالت مواتية لانتصارها في الحرب القومية ضد النمسا .

خسران الحوب القومية . - ان تخلي البابا وملك نابولي عن القضية القومية كان ، من بعض الوجوه ، حادثاً سعيداً بالنسبة لليمونت ، لأنه لم يبق ، في هذه الظروف ، الا جلان ممكنان : اما الجمهورية التي لم يكن لها الا قليل من الحظ ، واما الليبرية .

كان اليهوديون اقلية صغيرة من المفكرين والعمال ، الذين يقبلون بالتأكيد بمشايعة الوحدة الإيطالية اذا حققتها اليمونت . وربما كان شارل - البير لا يتصور باخلاص القضية الإيطالية ، ولكنه ، على كل حال ، قصر بسرعة جداً فعل الحرب القومية على اطاعه الشخصية الخاصة . كان فردياً دوماً : رفض نجدة المتطوعين السويسريين الذين قدموا أنفسهم له ، وقطع

العلاقات التي فتحها الميلانيون مع الثوار الهونغاريين ؛ وكما رأينا أبعد بعناد ارادة فرنسا الطيبة . لقد كان يريد ان يجعل من ايطاليا الشمالية مملكة كبرى ، وسعى لذلك حقاً وصدقاً : ووهبت بارما ومودينا نفسها دون حيلة لليمونت ، غير ان حركة قوية ، حركة قومية انفصالية قامت في رومانيو .

وفي ميلانو وجد حزب جمهوري هام : جاء ماتزيني ليقم في ميلانو في بداية نيسان ، وقبل الجمهوريون أن يضحوا بأنفسهم ، وكل ماطلبوه ببساطة هو أن يرجأ كل حل قطعي حتى النصر . وقبلت بذلك الحكومة المؤقتة والبورجوازية الميلانية اللتان مازالتا حتى ذلك الحين انفصاليتين وذاتي نعة خاصة . وفي البندقية كانت حالة مائين بمثابة غير أن الأرياف ، في كلا البلدين ، كانت تخشى الجمهورية وساءتها القوة غير الكافية التي أتت بها الحكومة المؤقتة للتأهب للحرب . وهذا ماأفاد الدعاية اليموننية : انتقل جيورتي الى ميلانو ، موصياً بجل الانضمام الى اليمونت ، وفي ميلانو كانوا يغنون آخر شعره « شارل - آلبيير أو النمسا » . وانتهت هذه الدعاية بأقرار القيام باستفتاء مباشر لتسوية القضية الميلانية . وشارك هذا الاستفتاء بالتصويت ، ووجد مايقارب سبعمائة صوت معاد الانضمام الى اليمونت . وعلى القارة البندقية ، قررت المدن المعادية للبندقية ، متذكراً ظلمها القديم ، الاستفتاء ، وجرى في ٤ حزيران ، في أربعة أقاليم فقط وهي : تريفيز ، بادوا ، فيسانس ، دوفيجو ، لأن الاقاليم الثلاثة الأخرى ، في ذلك الحين ، احتلها النمساويون : كانت الاكثوية عظيمة لصالح الانصهار مع اللومبارديا ، وبما أن اللومبارديا صوتت على الاتحاد مع اليمونت ، فهذا يؤدي اذن إلى الانصهار مع اليمونت . وفي البندقية

الأصلية ، اضطر مانين ان يقبل حل القضية بمجلس . وقد انعقد هذا المجلس في بداية تموز وصوت أيضاً ، بالاجماع تقريباً ، لصالح اليمونت . ووضع الميلانيون والبنادقة شرطاً وهو أن يضع مجلس تأسيسى (جمعية تأسيسية) دستور النظام الجديد . وهكذا اتجه الرأي الى تشكيل مملكة ، وهذا العمل يعتبر مع ذلك مرحلة لها أهميتها في المستقبل .

وفي الواقع لقد تعلق نجاح الحركة بالحوادث العسكرية . ويبدو أن القوة المجتمعة في ايطاليا ، القوى اليموننتية أو قوى المتطوعين ، أو القوى المنظمة كثيراً أو قليلاً والآتية من باقى شبه الجزيرة ، استطاعت بداهة أن تجنب ، في الأصل ، الخطر النمساوي ، لأنها كانت تؤلف قوة عدوية عظيمة ؛ ولكن هذا الجيش كان بطيء التنظيم جداً . ولم يتجمع ، في منطقة ميلانو الا ١٠٠٠٠ جندي ، وما زالوا في حالة تدريب عندما فاجأتهم الهزيمة . أما شارل - آلير فقد أبدى لامبالاة كلية بشأن الأقاليم البندقية ، ويبدو أنه تخلى عنها الى النمسا . وفي الحقيقة ، كان في مفاوضة مع انكلترا التي حملت اليها النمسا ، في آخر شهر أيار ، اقتراحات مصالحة . وفي بداية حزيران ، قبل شارل - آلير ، مبدئياً ، هذه المقترحات وهي : أن تكون الحدود بين النمسا واليمونت على نهر الأدبيج ، وهذا يعني التخلي عن لومبارديا اليمونت ، على أن تبقى البندقية للنمساويين مع الاحتفاظ بنظام الاستقلال الذاتي . قبل شارل - آلير هذه الاقتراحات نهائياً في بداية تموز . وعندما بدأ الريب بهذه المفاوضات وبتبنيها في ميلانو ، ثار الرأي وبخاصة ماتيوني ، على هذا الحل . وهكذا فقد شارل - آلير ثقة أبناء قومه به .

ومن جهة أخرى ، نظمت القوى العسكرية النمساوية نفسها وانتصرت

بسرعة . فقد أتاها من فينا نجات من خمسة عشر ألف رجلاً ، تحت قيادة الجنرال نوجانت الذي وصل إيطاليا في الأيام الأولى من شهر حزيران . وقضى بسرعة على الموانع في القارة البندقية واسترجع المدن الواحدة بعد الأخرى . وفي هذا الوقت خرج راديتسكي من حصونه وبمركات جريئة بل وغير حذرة ، فرق شمل التوسكانيين والنابوليين الذين ظلوا في جنوب البلاد ، فوق فيسانس ؛ وفرض على الجنرال دوراندو التسليم وبوجه تعهد الجنرال بالا يقاتل خلال ثلاثة أشهر ، واستعاد راديتسكي فيسانس في ١٠ حزيران ١٨٤٨ . وفي هذا الحين تعلق البيمونتيون بأخذ مدينة بشيرا ، دون نجدة سائر المقاتلين ودون الافادة من المخاطرة الاستراتيجية التي قام بها راديتسكي .

وعندما تجمعت القوى النمساوية ، قوى نوجانت وقوى راديتسكي قام الماريشال بالمجموع ، في ٢٣ تموز ، وخرق الخطوط البيمونية في معركة كوستوزا ، في ٢٥ تموز ، ولذا اضطر باقي الجيش البيموني الى انسحاب سريع . ونظمت لجنة السلام العام ، في ميلانو ، أمر الدفاع ؛ وانبرى شارل - آلبيرو وعده في ٣ آب بالدفاع عن المدينة . ولكن راديتسكي وصل إليها في ٥ منه ، فهرب الملك ، وأجلى قسم من سكان المدينة خلف الجيوش البيمونية ، وفي ٩ منه وقعت هدنة عرفت باسم هدنة سالاسكو باسم الجنرال البيموني الذي وقعها . ولم يخسر شارل - آلبيرو اللومبارديا التي استرجعها راديتسكي فحسب ، بل قبل بالجلاء عن الدوقيات وسحب الجيوش التي كانت له في الدولة البندقية . ثم احتلت الجيوش النمساوية فراره ، في ١٤ آب ، واندحر متطوعو غارييلدي في سويسرا . وخسر الايطاليون الحرب

القومية : واذا ما استمرت الحرب ، منذ الآن فصاعداً ، فستأخذ طابع
خلاف بين اليمونت والنمسا لاطابع حرب قومية .

اخفاق الحركة القومية . - ولكن الثورة لم تنته مع ذلك على
الصعيد الليبرالي ، بل ، على العكس ، استمرت واتسعت في روما وفي
فلورنسا اللتين انتهتا بالوصول الى الجمهورية ، وقامت في اليمونت ، على
حين أن رد الفعل ، بالعكس ، انتصر في نابولي وفي المملكة اللومباردية -
البندقية ، وأعيد الدوقان الكبيران الى بارما ومودينا . ولن نقول شيئاً عن
هذه الليبرالية ، لأننا نود أن نبقي على صعيد الحركة القومية .

وبينما استمرت الثورات الليبرالية ، فقد أغمر على السراب القومي :
لقد زالت كل قوة للتلاحم ، والشيء الوحيد ، الذي بقي ، هو رسم تلك
العصبة الإيطالية التي اقترحها البابا . لقد جعلها جيورتي قضيته ، فإزال
له بعض النفوذ ، ونراه في شهري نيسان وأيار ، ينتقل الى روما حيث
قام بالدعاية لصالح الفكرة ونجح ، على ما يبدو ، وحياء السكان . ولكن
كان عليه إقناع البابا : فأرسل إليه في شهر تموز الأب روسميني ، وكان
من أهم اللاهوتيين الأحرار في إيطاليا . عرض روسميني على البابا
بأمر اشتراك اليمونت في العصبة ، بل وحرية الكنيسة اذا أراد
الحفاظ على مشروعه . وحاولت توسكانا ، كذلك ، أن يقرر البابا
معاودة الفكرة ، مقابل التخلي عن بعض نقاط في التشريع الليوبولدي .
وبعد هذه الحركة انكسحت الحكومات وتخلت عن مبدأ العصبة . وعندئذ
حاول جيورتي ان يثير حركة في الرأي ليفرضه على الحكومة : عقد ، في
١٠ تشرين الأول ، في تورينو ، مجلساً أسماه « المؤتمر الاتحادي » . وكان
يعتمد على حركة موازية في الرأي في دوقية توسكانا ، يدفعها الأستاذ

مونتانييلي ، الذي تقدم بفكرة مجلس تأسيسى ايطالى ، منتخب بالتصويت العام ، او على الأقل ، اذا لم يستطع الإمتداد على ايطاليا كلها ، مجلس تأسيسى لايطاليا الوسطى . غير ان جيوريتى نفسه رأى أن هذه الفكرة لا يمكن نجاحها فأبعدها . وفي غضون ذلك قامت ثورات ديمقراطية في روما وفي فلورنسا ، في آخر سنة ١٨٤٨ ، وأدت الى ابعاد البابا والدوق الأكبر ، والى اعلان الجمهورية . ومع ذلك فقد تابع رئيس الحكومة التوسكانية الجمهورية ، غيرازي ، فكرة عصبة ايطاليا الوسطى : وقام بانتخاب المجلس التأسيسى الايطالى ، في الوقت الذي قام فيه انتخاب المجلس التأسيسى التوسكاني ، في ه آذار ؛ ولكن ^١ الناخبين اشترك في هذه الانتخابات التي لم يكن لها مثل في الدول الايطالية الأخرى .

وهكذا سقطت فكرة العصبة الايطالية ، وهي بقية من الفكرة القومية ، أمام لا مبالة السكان وأمام سوء ظن الأمراء ؛ حتى ان الاتحاد ، الذي اقتصر على دولتين ، الدولة الحبرية والدول التوسكانية ، لم يتم . وستكون هزيمة الوندويين الماتزينيين في روما ، على يد الجيوش الفرنسية ، آخر ضربة وجهت الى الحزب القومي الموجود .

وفي الوقت نفسه حدثت الحركات العسكرية . فقد وجدت ، في الواقع ، انتفاضة في ايطاليا الشمالية ، دون امكان تسميتها انتفاضة قومية ، ولكن وجد فيها عنصر تضامن ، لأن اليموننت استأنفت العمليات لنجدة اللومبارديين البائسين الذين سقطوا ضحية الاضطهادات النمساوية . وفي الحقيقة كانت الحركة حركة سياسية بقدر ماهي حركة قومية او اكثر . فقد كانت نتيجة عمل جمهوري جنوه والديمقراطيين الذين اجبروا شارل-البير على العمل مكرهاً . وكان شارل-البير يرغب بأخذ ثاره ؛ وكانت عنده دوماً

روح فروسية وأراد أن يأتي بها لنجدة اللومباردين، وبحث عن أحلافه في برلين ، في شهر تشرين الثاني ١٨٤٨ ، وفي نابولي في كانون الثاني ١٨٤٩ ، وعرض على ملك نابولي قطعاً من الدولة الحربية . ليجعله يقرر التحالف وبالرغم من النصائح التي اسدتها له كل من فرنسا وانكلترا ، نقض الهدنة ، في ٢٢ آذار ١٨٤٩ وهاجمت جيوشه في ٢٠ منه . ولكن راديتسكي سحقه في نوفارو، في ٢٤ منه ؛ وتنازل عن العرش ، بعد المعركة ، لصالح ابنه ، فيكتور - ايمانوئيل الثاني . ولحسن حظ البيمونت ، تدخل بسرعة السفير الفرنسي لدى النمساويين وحصل ، في ٢٦ منه ، على تعليق الحرب ، مقابل احتلال النمساويين للاسكندرية وانسحاب السفن الحربية البيمونية من الادرياتيک .

وبقيت البندقية وحدها تدافع عن علم الحرية الإيطالية ، لأن القصد ليس الآن القومية الإيطالية . ومنذ ١١ آب ١٨٤٨ ، عندما انسحب المفوضون البيمونتيون ، وبعد الهدنة الاولى ، كان مانين ، في الحقيقة ، دكتاتور البندقية ، دكتاتور واقع ، وصرح بأن سلطته ليست الا موقفة ، وكانت البندقية منعزلة فعلاً . فقد اعتبر بالضبط ان هدنة سالاسكو قد جعلتها في حل من الذوبان مع لومبارديا والبيمونت . وكانت تؤمل في فرنسا ، ولكن التدخل العسكري الفرنسي لايدخل ، كما رأينا ، في مفاهيم الحكومة . وفي شباط ١٨٤٩ ، أمر لوي - نابليون بالتصريح الى البنادقة بأنه لن يحارب لأجلهم . وكل ماحاولت الحكومة الفرنسية الحصول عليه ، على الأقل ، كان استقلال البندقية الذاتي ، كما حاولت ان تمنع مهاجمة المدينة وحصارها بابقاء بعض السفن الحربية في أعماق الادرياتيک . لقد نظمت المدينة عسكرياً على يد الجنرال بيبه الذي التجأ اليها . وكان يعتمد على الدفاع الطبيعي ، الذي تشكله الأهوار ، وعلى المؤن العظيمة

التي جمعت في المدينة . ولكن القوة الحقيقية لمقاومة البنادقة كانت قوتهم المعنوية ، والنظام الذي قبلوا معه ضرورات النضال . لقد بقي الشعب بكامله هادئاً ومتضامناً أثناء الحصار . وكانت النداءات تغذي عاطفة المقاومة . فمن ذلك : « ان البندقية طلبت من الكنائس مالها ، ومن النساء حليهن ، ومن الاجراس برونزها ، ومن المطابخ نحاسها ، ومن خراطيش العدو حديدتها ، كل شيء الا ان تكون كرواتية ! » . ولدى سماع خبر نوافرو قرر البنادقة المقاومة ، مها كلف الأمر ، عوضاً عن ان يتركوا انفسهم يقتلون ، وخولوا مانين السلطات الكاملة في سبيل الدفاع ولكن ، في ٢٦ أيار ، أخذ النمساويون آخر حصن بيد البنادقة على القارة وهو حصن هالغيتا . وفي ٣ حزيران بدأت البطاريات النمساوية تقذف المدينة بالقنابل . وانتشر التيفوس والكوليرا في المدينة وتركوا بسرعة اربعة آلاف ميت . وفي ٢٢ آب اضطرت البندقية الى الاستسلام . ومن الممكن القول بأن البندقية ومانين كانا عظمتين وحيدتين في ايطاليا ، أثناء ثورة ١٨٤٨ . وهكذا اخفقت الحركة القومية الايطالية اخفاقاً ذريعاً . وكانت ، والحق يقال ، حركة استقلال اكثر مما كانت حركة تنظيم قومي . حتى ولم يكن فيها اتحاد ايطالي تصوره الشعب بوضوح . ولم يكن الوجدانيون الا قبضة ، ولم يتجاوز الالبيرتوني فكرة ايطاليا الشمالية التي تضم الدوقيات . ان عناصر سوء الظن السياسي ، واستحكام الاوساط النعربية الخاصة شلت القوة الناجعة الممكنة ، اليمون ، وتحملت اليمونث نفسها ، في اخفاق هذه الثورة ، مسؤولية ثقيلة . ومع هذا فان اليمونث هي التي ستفيد قطعاً من الحركة . لأن اليمونث ، في ايطاليا التي سقطت ثانية تحت نير رد الفعل ، ظلت البلد الدستوري الوحيد : وقد حافظ فيكتور ايمانويل في الواقع على النظام الاسامي الذي منحه أبوه في العام ١٨٤٨ ، وبقيت

البيمونت الدولة الوحيدة المستقلة من كل نفوذ أجنبي دون سائر الدول الإيطالية . أما فيما عداها فقد كان نفوذ النمسا أو نفوذ فرنسا ، في روما ، مفروضين في الواقع .

غير أن ثورة ١٨٤٨ ، على أي حال ، كانت تجربة لايطاليا ظهرت في بعض النقاط ، وبخاصة ، لقد برهنت على أن ايطاليا غير قادرة على تشكيل نفسها بنفسها كما كانت تعتقد ، وانما غير قادرة على تشكيل وحدتها بقوة الثورة الداخلية وحدها . لقد كانت ، لتشكل وحدتها ، بحاجة إلى ظروف أخرى دبلوماسية وسياسية ، ولن تتوافر هذه الظروف إلا في العام ١٨٥٩ و ١٨٦٠ .

٢ - قوميات النمسا

كانت ثورة فينا في ١٣ آذار ١٨٤٨ حركة ليبرالية ضربت شكل الحكم المطلق ، وطردت مترونيخ من فينا . وتبدو هذه الثورة حركة سياسية بسيطة جداً ، وبالأجمال ، محلية موضعية . وفي الحقيقة ، ان هذه الثورة ، رغم انها كانت حركة سياسية بسيطة ، كانت أكثر خطورة من ذلك ، لأنها وضعت ، على بساط البحث ، قضية بنية الامبراطورية النمساوية : فعلى ضوء الثورة شوهد أن الدولة لم تكن سوى فسيفساء صنعت من بعض نظم عامة لجميع البلاد في الادارة والجيش والاكليروس . وقد زالت وسائل السلطة ، وبقيت الدولة في الهواء ، دون سند ودون قوة تلاحم ، لأن العنصر ، الذي يعتمد عليه كل شيء ، وهو العاهل ، قد زال . ومن جهة أخرى ، وضعت الثورة ، في الصعيد الأول من المسرح السياسي ، العناصر المقومة في الأمة ، لا في الدولة ، كما هي الحال حتى الآن ، وهنا ظهرت تنوعات واختلافات هذه العناصر ، حتى ان تعابشها بدا غير ملائم .

وهكذا لم تضع ثورة ١٣ آذار المشكلة السياسية العادية في التوفيق بين سلطة الحكومة وحقوق المواطنين فحسب ، وإنما وضعت أيضاً قضية أخرى وهي: كيف يمكن أن تعيش معاً هذه الشعوب المختلفة التي تؤلف الامبراطورية النمساوية . ولقد بينا كيف أن الحكومة النمساوية حاولت ، في عدة مراحل متعاقبة ، إعادة تنظيم الامبراطورية .

من الوجهة الزمنية ، أثارت الحركتان البوهيمية والمونغارية ، اللتان انفجرتا في وقت واحد ، الثورة الليبرالية في فينا . وكانت الحركة المونغارية أهم من الأخرى بكثير ، ودامت زمناً طويلاً . وقد قامت الحركتان اليوغوسلافية والرومانية منافستين لها أو كرد فعل ضدها ونظراً لامتدادها زمناً طويلاً سندرسها على حدة . والآن نبدأ بدراسة الحركات السلافية .

الحركات السلافية . - كانت الحركات السلافية أعظم تجدد سياسي ، لأن المونغاريين موجودون منذ زمن طويل من وجهة النظر السياسية ، ولم يكن من الثورة إلا أن عجلت وقوت حركة التلاحم والاستقلال المونغارية . وعلى عكس ذلك ، كانت الحركات السلافية عناصر جديدة ، وتختلف عن الحركة المونغارية ، ولم تسع ، على نقيض هذه ، الى تشكيل دول منفصلة ، ولا تفهم خارجاً عن الامبراطورية ، حتى انها ساعدت على تعمير الامبراطورية عندما هددت . ولقد رأينا ذلك في ايطاليا عندما لم تخرج العناصر الكرواتية والمونغارية على أوامر راديتسكي . وظلت الحركات السلافية موالية ، والتجديد فيها هو أنه في الوقت الذي كانت فيه الحركة حتى ذلك الحين فكرية صرفاً ، أخذت لتنتقل الآن تاريخ الحركات القومية م (٢٤)

إلى الصعيد السامي ولم تطلب ضمانات « ثقافية » ، فحسب ، بل ضمانات سياسية أيضاً .

بوهيميا . - كانت بوهيميا أول من تحرك ، فمذ وصل نبأ الثورة الباريسية ، تحرك التشيكيون . وحتى ذلك الحين ، لم تكن الحركة سياسية ، ولم يكن فيها أحزاب منظمة ، والتجمع الوحيد المستعد للعمل كان يتألف من بعض الجذريين (الراديكاليين) فقد قام هؤلاء ببادرة الدعوة لاجتماع سياسي كبير عقد في براغ ، في ١١ آذار ، وأعرب عن مطلوب مزدوج وهو : مساواة التشيكيين والألمان من جهة ، ومن جهة أخرى انعقاد دياط عام سنوي للأقاليم الثلاثة في مملكة القديس - فانيسلاس القديمة ، أي بوهيميا ، مورافيا ، سيليزيا . وسمى هذا الاجتماع العام وفداً ليحمل هذه المطالب إلى فينا ، وكان هذا الوفد يناقش الحكومة عندما نشبت ثورة ١٣ آذار في فينا . وفي ٥ نيسان حول هافليتشيف مباشرة مجلته إلى صحيفة كبرى يومية .

وبعد يوم فينا ، جدد البوهيميون عريضتهم وأرسلوا وفداً ثانياً ليضع أمام الحكومة نوعاً من إنذار . وكان على رأس هذا الوفد كاتب شاب ، ويحيير ، المولود في ١٨١٨ ، وقد حصل على الدكتوراه في الحقوق برسالة في حرية الصحافة . ووضع ريجير هذا له مغزاه ومعناه . فقد كان صحافياً وشاعراً يكتب بالتشيكية . وتنازلت الوزارة النمساوية الجديدة ، وزارة بيلير سدورف بالحال . حتى ان ريجير كلف بأن يحرر بنفسه قرار مجلس الوزراء ، في ٨ نيسان ، الذي يسمى ، « ميثاق بوهيميا » . وقد اعترف هذا الميثاق للتشيكيين بجميع الحريات السياسية المعتادة : حرية الصحافة ، حرية الاجتماع ، العبادة ، التعليم ، والمساواة أمام القانون ؛ وبحق جميع المكلفين بالضريبة في التصويت . وخارجاً عن

هذه الحريات الفردية ، اعترف الميثاق بـ « الحقوق التاريخية » لبوهيميا : أعلن مساواة القوميتين الألمانية والنشكية ومساواة اللغتين ؛ ووعد بتنظيم سلطة عليا ، في براغ ، للبلاد الثلاثة المؤلفة للمملكة : بوهيميا ، مورافيا ، سيليزيا ، على أن تنظم الجمعية التأسيسية النمساوية العامة هذه الدولة الجديدة ، بما يبرهن على ولاء النشكيين للتاج النمساوي ؛ وانتظاراً لذلك ، اقيمت ، في الواقع ، سلطة محلية بشكل لجنة قومية مؤلفة من صهر الوجهاء المساعدين للحاكم ومن لجنة ١١ آذار .

وايحت لبوهيميين فيما بعد فرصة موازية للتعريف بأنفسهم بشكل اوضح كقومية : دعت ، في الواقع « لجنة التحسين » في البرلمان التحضيري الألماني ، باللاتسكي لأن يأتي ويتعاون معها ، ولا عجب في ذلك ، لأن باللاتسكي كانت له صلات ألمانية ، وكان معروفاً في ألمانيا أكثر من أي عالم تشيكي آخر . ودعت لجنة التحسين في الوقت نفسه البوهيميين ان يرسلوا نوابهم الى برلمان فرنكفورت ، بصفة اعضاء في الكونفدراسيون الجرمانى ، فأجاب باللاتسكي هذه الدعوة برسالة رفض نسخت في كراس ولاقت انتشاراً كبيراً . وتجدر الاشارة في هذه الرسالة الى نقطتين :

١ - يقول باللاتسكي : « لست ألمانيا ، وعلى الأقل ، لا يملكني شعور بأن اكون كذلك » . ويقول : « انني تشيكي ، ومن أصل سلافي ، والقليل الذي استحقه هو بكامله في خدمة الوطن » .

ان هذا الرفض ، الذي يعارض به باللاتسكي التعاون مع الألمان ، ينكر التضامن التاريخي لبوهيميا مع ألمانيا ، أو بتعبير آخر ، المفهوم القديم الذي ساد في العصر الوسيط وهو الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة . وهذا الرفض يعني ان أساس الدولة ، كما يفهمه باللاتسكي ، هو رضى الشعب

بأن يؤلف جزءاً من الدولة وان يقرر مصيره بعقد ، او بتعبير آخر ، هو وضع أسس مفهوم الدولة الحديثة المعارض لدولة المانيا التاريخية .

٢ - يقول بالاتسكي : « من المؤكد ان الدولة النمساوية اذا لم توجد منذ زمن طويل ، فيجب علينا ، لمصلحة اوروبا والانسانية ، ان نبادر لآيجادها » . فهو يتصور هذه الدولة النمساوية على أساس المساواة النامة في الحقوق والاعتبار لكل القوميات التي تشكلها . ونجد في هذه العبارة ، أن المفهوم ، الذي كانت القوميات السلافية بحاجة اليه للخلاص ، ولمعارضة القوميات الأخرى بصورة عامة ، هو قوة التنسيق ، التي لا يمكن ان توجد الا في تبعيتها لدولة مشتركة نمساوية ، وهذا وحده يساعدنا على ان تلعب دور المدافعين عن الحضارة الغربية حيال الشرق . وهذا يقتضي ، كما نرى مفهوم دولة نمساوية جديدة ، دولة نمساوية كانت وما زالت موجودة .

واتبعت كلمة الأمر التي قالها بالاتسكي : فقد قام هافليتشيف بمحملة مقالات ضد الانتخابات المقترحة من اجل برلمان فرنكفورت . وغنيت الاغاني ضد الالمان . وكانت النتيجة مقاطعة التشيكيين للانتخاب ، وعدم اشتراك المان بوهيميا تقريباً ايضاً . وقد جرت هذه الانتخابات في آخر نيسان ، في ثلث الدوائر الانتخابية تقريباً ، وكان عدد المصوتين ضئيلاً . وهكذا عرف التشيكيون بأنفسهم عن طريق معارضتهم للألمان . لقد عرفوا بأنفسهم ، ولكن دون ان ينكروا ، من اجل ذلك ، تضامنهم مع المان بوهيميا .

وتطورت الحالة العامة تدريجياً في الامبراطورية النمساوية ، في الأشهر التالية ، في اتجاه ليبرالية عظيمة ، بسبب ثورات محلية صغيرة فينوازية ، وبخاصة ثورات ١٥ أيار و ٢٦ أيار ، التي قررت على ان يكون البرلمان النمساوي مجلساً تأسيسياً . وكان على التشيكيين في هذا البرلمان النمساوي

ان يظهروا حقوقهم . وعينت فينا على بوهيميا حاكماً ليبرالياً مناصراً للقضية التشيكية ، وهو الكونت ليون تون ، الذي تعاون مع اللجنة القومية . وكانت هذا التعاون دليلاً على ان ولاء التشيكيين للتاج مازال موجوداً دائماً . وفكر بيلرسدورف بتقديم حقبة (وزارة) في وزارته الى شافاريك اولاً ، ثم الى بالاتسكي فرفضاً . وعندما غادر الامبراطور فينا على اثر الثورة التي قامت في المدينة ليقم في انزبروك ، في ١٧ أيار ، صوت التشيكيون على رسالة تفان وبذل في سبيل الامبراطور . وفي ٢٦ منه ، رفضوا ان يطيعوا حكومة فينا الثورية . واوفد ريجير الى انزبروك ليطالب الى الامبراطور ان يرسل بسرعة نائب الملك الذي عين لبوهيميا ، وهو الارشيدوق فرنسوا - جوزيف . وسمح الامبراطور بدعوة الديباط وتشكيل مجلس حكومة من ثمانية أعضاء في براغ ؛ وبتعبير آخر ، لقد شرع بالتنظيم القومي في بوهيميا ، قبل ان يوضع الدستور النمساوي ودستور الحقوق البوهيمية .

ولكن ، أمام الحكومة التي قامت بهذه التنازلات ، بقي الجيش متعلقاً بشدة بمفهوم الدولة القديم وكان فيندشغراتز يقود جيش بوهيميا ويمثل العناصر الرجعية في الدولة . فقد وجه خطابات الى الجنود لصالح السلطة . وجرى خلاف بين الجنود والعناصر الراديكالية في الحرس القومي ، في ١٢ حزيران ١٨٤٨ ، فانسحب فيندشغراتز من المدينة ، دون شرط ، ثم دخلها في ٢٧ منه واعلن حالة الأحكام العرفية . وعادت الأمور الى ما كانت عليه قبل ١٥ أيار . وما كاد الديباط ينعقد في ١٦ منه حتى أجل . يضاف الى ذلك ان التحقيقات السابقة في التنظيم التشيكي ارجئت وعلقت بقرارات من البرلمان النمساوي .

انعقد هذا البرلمان في فينا في ٢٢ تموز . وبتألف في اكثريته العظمى

من السلافين . ألغى النظام الاقطاعي ، في ٧ ايلول ، وبدأ عندئذ عمل تأسيس الدولة . ثم انتقل هذا البرلمان فيما بعد من فينا الى مدينة صغيرة في مورافيا وهي مدينة كويميسير ، في ١٩ تشرين الأول . وتجمع التشيكيون في البرلمان ، خلف بالاتسكي وريجير ، والفوا يميناً اتحادياً (فيديرياليا) ، وحاول هذا اليمين وضع حل للقضية النمساوية ، والتوفيق بين السلطة المركزية واحترام القوميات . ولكن سفارتزانبورغ ، الذي تسلم الوزارة في تشرين الثاني وعرض وجهات نظره في خطاب له في ٢٧ تشرين الثاني ، أقام مقام هذا المفهوم مفهوماً آخر ، وهو المفهوم الوحدوي ، لا المفهوم الاتحادي ، واحترم ، مع ذلك ، مختلف القوميات بمنحها استقلالها الذاتي الاداري . وهكذا لم يطالب التشيكيون بنظام خاص بهم ، بل كانوا يقيدون من التنظيم العام للاستقلالات الذاتية القومية في داخل الدولة النمساوية . وفي الواقع ، لم ينالوا شيئاً اكثر من القوميات الأخرى ، لأن الحركة الرجعية تغلبت أخيراً في النمسا .

اليوغوسلافيون - كان اليوغوسلافيون في وضع مغاير: لقد كانوا تابعين لتاج القديس - ايتين ، ويتميزون عن المجر لا عن الألمان . ونجد عندهم مطالبة مزدوجة معاً: المطالبة بالاستقلال الذاتي لكل فئة يوغوسلافية ، وفي الوقت نفسه ، عاطفة تضامنهم . ولذا لم تقم الحركة اليوغوسلافية ضد فينا والحكومة المركزية ، بل انها اعطت الدليل على انه لا توجد حركة سلوفينية في القسم اليوغوسلافي التابع مباشرة لفينا ، ولكنهم كانوا ضد المجر وكان المجر يؤلفون حائلاً بين حكومة الامبراطور وبينهم ، ولما لم يفهم اليوغوسلافيون مع المجر ، توجهوا ، لأعلى منهم ، إلى الامبراطور . وولدت ثورة فينا والمثل الذي ضربه المونغاربيون ، مطالب سياسية ، في هذه المناطق ، بعد أن ظلت ، حتى الآن ، مطالب فكرية . وقامت الحركة في آن

واحد ودون اتفاق ، في المنطقتين اليوغوسلافيتين : التخوم الصربية وكرواتيا .

حركة التخوم الصربية . - كان صرب التخوم كثرثورية وديموقراطية . لقد وجدوا زعماءهم في آن واحد في الاكليسوس وعند العسكريين ؛ وكان الزعيان الكبيران المتروبوليت راياتسيتش والكولونيل سوبليكاك . لقد نقلوا مطالبهم أولاً إلى بودابست ، فرفضت ؛ وأجابهم كرسوط : « السيف يقرر » . عندئذ توجهوا إلى فينا : طالبوا بتشكيل «فويغوديا» أي اقليم مستقل . واستقلت الجيوش الصربية عن بودابست واستنجدت بالمتطوعين ، برئاسة زعيم شاب قوي ، شترا ديميو فيتش . وانفجرت في القرى مشادات بين الفلاحين الصرب والفلاحين الهونغارين . وفي ١٣ أيار انعقدت الجمعية العمومية في كارلوفيتز . وطالبت باقليم مستقل وانتخبت حاكماً مستقلاً وأعلنت بأنها اقليم يرتبط مباشرة بفينا .

كرواتيا . - أما كرواتيا ، فقد وجدت عندها من قبل اطرارث قومية ، ويكفي أن تحرك لتلعب دورها . واستعملت الطريقة نفسها وحصلت على النتيجة نفسها كما هي الحال في التخوم الصربية : قدمت مطالب إلى بودابست ثم إلى فينا . وتآلفت اللجان الثورية في كل مكان في كرواتيا . وصرح الكرواتيون في العريضة التي قدموها للامبراطور بأنهم سيؤمنون استقلالهم بأنفسهم إذا رفضت الحكومة المركزية مطالبهم ضد « القوم الآسيوي الذي ليس لنا ما نأخذه منه أو نعطيه إياه » . وقرروا مطالبهم في مجلس عقد في آغواث . ووجدوا في فينا مستجيبين وحماة كالارشيدوق جاث والكونت آبوني . وانضمت الحركتان إلى بعضها . وعينت حكومة فينا بانا من كرواتيا ، انتقته من بين أبناء البلاد وعينته مباشرة ، على حين أن بان كرواتيا كان يرتبط، حتى الآن ،

بودابست ؛ وكان البان الجديد الكولونيل يلاشيش . وكان وطنياً كرواتياً وشاعراً كرواتياً معاً ، وضابطاً موالياً لفينا ، ورفع دفعة واحدة إلى رتبة فريق وقائداً لقطعة من الجيش . وبأشر وظيفته الجديدة في ١٤ نيسان ودعا الديباط إلى أغرام .

وانحدت الحركتان الصربية والكرواتية ، والقي يلاشيش بندا إلى الكرواتيين والصربيين وطبعه في الابدجيتين الرومانية (من روما) والسيريلية . وفي الاحتفال الذي اقيم للمقربوليت راباتسيتش نجده إلى ~~حزب~~ الأساقفة الكاثوليك الكرواتيين . وكان رجال الآداب والكتاب يشيرون باتحاد الغتتين اليوغوسلافيتين ، وانعقد ديباط أغرام في ٥ حزيران ، ووضع برنامج مطالب ليبرالية ومحلية : طالب باتحاد الأقاليم القديمة في المملكة الاتحادية الثلاثية المؤلفة من سلافونيا ، كرواتيا ، دالماسيا ، مع التخوم الصربية . ويقول الكرواتيون في الرسالة التي وجهوها إلى الارشيدوق جان دانا تشكيل مع الصربيين شعباً واحداً ، ونرتبط ارتباطاً وثيقاً ، ولا شيء في العالم يستطيع فصلنا .

وكانت هذه الحركة اليوغوسلافية تشكل ، كما نرى ، عنصراً لحالة جديدة تماماً تضع وجود تاج القديس ايثن موضع تساؤل ، لأن الشيعة اليوغوسلافية في الدولة كانت تريد الانفصال عن بودابست . وبالرغم من المجاملة التي أبدتها الحكومة الامبراطورية بتسمية يلاشيش فقد حاولت أيضاً التفاهم مع الهونغارين ، بتضحية الكرواتيين: ففي ١٠ حزيران اكدت اتحاد كرواتيا وهونغاريا ، وجردت يلاشيش من وظائفه . وصرحت حكومة بودابست أن يلاشيش متمرد . ولكن تعنت الهونغارين كان سبباً في اخفاق هذا الحل الثنائي ، وعندئذ قررت فينا أن تلعب بحظ الكرواتيين . ارسل الديباط وفداً من الكرواتيين إلى فينا ليحمل لها

مشروع دستور الدولة الكرواتية ، وترغم يلاشيش هذا الوفد بجماعة ، بالرغم من أن حكومة بودابست اعتبرته متمرداً ، ولكنه في الواقع كان مدعوماً من قبل صداقاته في فينا ، وتخلص من الخطر الذي كان يهدده . وأمام الهونغارين ، الذين كانوا مترددين ، أعطى الأمر إلى الجنود الكرواتيين الذين يخدمون في إيطاليا أن يظلوا أوفياء إلى الامبراطور وحماه العطف الذي كانت له في فينا ، وثبت في سلطاته ، ورجع إلى آغرام حيث طلب إلى الديباط أن يصوت على اقتراح الولاء للامبراطورية الوحشية . وفي ٩ تموز عهد الديباط إليه بسلطات واسعة وانقض . وفي مؤتمر عقد في فينا ، في ٢٦ تموز ، تحت تحكم الارشيدوق جان ، دعا يلاشيش الهونغارين لسحب القرار الذي اتخذوه ضده ، فرفض الهونغارون . عندئذ انسحبت الجيوش الصربية من القطعات الهونغارية وانتظمت جانباً ، وشكل يلاشيش منها جيشاً قومياً . وفي ٤ ايلول صدرت براءة امبراطورية ثبته في جميع سلطاته .

وهكذا تم الوفاق والتفاهم بين الحكومة الامبراطورية والقوميات الكرواتية - الصربية ضد الهونغارين ، مقوضي وحدة الامبراطورية النمساوية ومضطهدي الصرب والكرواتيين . وارتبطت فينا واليوغوسلافيون ، ونظم يلاشيش الجيش الصربي - الكرواتي ، وأسهم هذا الجيش في جميع العمليات الموجهة ضد الهونغارين . ففي البدء ، كان على يلاشيش أن يعمل وحده : استلم ، في ٣ تشرين الأول ، قيادة جميع الجيوش ضد الهونغارين وارسلت اليه جميع النجيدات الجاهزة في النمسا ، ثم قاتل الصرب تحت قيادة فيند شغرائتز . وعندما قهر فيند شغرائتز الثورة في فينا ، في ٣١ تشرين الأول ، تالفت وزارة سفارتانبرغ ، في تشرين الثاني ، عندما تسلم الامبراطور الجديد السلطة ، في ٢ كانون الأول . وأسهمت

جيوش يلاشيش الصربية - الكرواتية أولاً بحملة كانون الأول ١٨٤٨ التي يقودها فيند شغرائتز ، وبعد نهوض الهونغارين من عشارهم في شهر آذار ، في الحملة التي قاموا بها معاً ضد الروس والنمساويين ، في تموز وفي آب ١٨٤٩ . وهكذا كان الصرب والكرواتيون عنصراً من العناصر القوية في اصلاح الامبراطورية واخفاق الهونغارين .

نرى أن مصير الصربين والكرواتين ، في مستقبلهم السيامي ، ممزوجاً بمصير جميع القوميات الأخرى في الامبراطورية ، كما يتعلق بمصيرهم بمصير التشيكيين بالبرلمان النمساوي أولاً ، ثم بشفارتزانبرغ . وأخيراً ، لم يحصل الصرب والكرواتيون على تشكيل دولة في منظمة فدرالية أكثر من التشيكيين ، ولكنهم حصلوا ، على الأقل ، في النمسا الجديدة التي شكلها سفارتزانبرغ على فائدة ، وهي تحررهم من الجبر ومساواتهم مع الهونغارين في الدولة الجديدة التي وجد فيها د فويفوديا ، اقليم كرواتي واقليم سلوفينيا - دالماسيا ، ويتمتعان بالمساواة وبنفس النظم التي تتمتع بها الأقاليم الأخرى في الامبراطورية ويتمتع بها الهونغارون الذين كانوا يوجهونهم سابقاً .

هذا فضلاً عن أن الحركة السلافية في النمسا كانت تتمتاز ايضاً بالتضامن العام بين السلافيين الذي فسحت الثورة أمامه مجالاً للظهور . ولقد رأينا أنه كان بين المفكرين كتاب وعلماء سلافيون وعاطفة وحدة السلافيين كافة . وقد تعممت هذه العاطفة بفضل الثورة ، وبفضل دعوة الألمان لهم للاسهام في برلمان فرنكفورت . وقد ابعد التشيكيون هذه الدعوة . وكان برلمان فرنكفورت يتطلع إلى جمع أوربه الوسطى تحت الإدارة الألمانية . غير أن هذا التطلع أوجد عند السلافيين ضرورة معارضة الكتلة السلافية للكتلة الألمانية ، وشعر سلافيو الشمال بخاصة الذين كانوا على اتصال مباشر ومعارضة مع الالمان بعاطفة التضامن مع الأجناس

السلافية الأخرى أكثر من غيرهم ، هذه العاطفة التي أخذت تملك السلافيين جميعاً .

لقد ألقى بفكرة التجمع السلافي كاتب كرواتي اسمه ساكسينسكي . فقد نشر في شهر نيسان في « صحيفة القومية الايليرية » مقالاً تصور فيه اتحاداً فيدرالياً بين جميع السلافيين ينظمه دباط يسهم فيه السلافيون من مختلف اجزاء اوروبا . وأثار هذا المقال ضجة ؛ ونسخ ثانية في « الصحيفة القومية التشيكية » التي يديرها هافليتشيف ، في ٣٠ نيسان ، وفي هذا اليوم بالذات اجتمع في براغ فريق يتألف من عشرين تشيكياً وبولونياً وسموا لجنة من اثني عشر عضواً لاعداد هذه المنظمة السلافية . وكان يرأس هذه اللجنة الكونت ماتياس فون تون ؛ فقد دعا الى مؤتمر يعقد في براغ ، في ٣١ أيار ، لسلافي الامبراطورية ، لا لجميع السلافيين كما اراد مقال ساكسينسكي ، ودعا اليه ، مع ذلك ، سلافي البلاد الأخرى كضيوف ، دون ان يحق لهم التصويت أو المناقشة ، بل الاشتراك في المؤتمر . وهذه الدعوة ، التي وجهت في أول أيار ، كانت تضم بين موقعيها الكونت ماتياس فون تون ، وعدداً من كبار الزعماء التشيكيين ، مثل شافاريك ، بالاتسكي ، ريجير ، شتور ، أكبر كاتب سلوفاكي ، وسلوفيني ، وبولوني ، و صربي من لوزاس . وبالتالي وجد اناس من جميع أجزاء الدولة النمساوية . ثم انضم آخرون الى الموقعين الاولين ، في الأيام التالية . وظهر النداء أولاً بالتشيكية في جرائد البلاد ، ثم ترجم الى الاليرية والبولونية والصربية في لوزاس ، والألمانية .

قوبلت الفكرة بحماسة . ونجد في هذا النداء طابعاً لروح مزدوجة : وهي ان السلافيين يغارضون الألمان صراحة ويزيدعون الفكرة القائلة بلزوم انقاذ امبراطورية النمسا من التفتت . ويؤكدون ، من جهة أخرى ، بأن

للسلافين الحق بحريتهم وانهم ، في الواقع ، وصلوا اليها من قبل ، وانه يجب ضمان هذه الحرية والعمل على عظمة الجنس السلافي بالتفاهم بين مختلف جماعته . ولأزالة كل سوء تفاهم ، نشرت اللجنة ، في ٥ أيار ، اعلاناً ، حرره بالاتسكي ، يوضح ويعرف وجهات نظرها .

مؤتمر براغ - افتتح المؤتمر، في ٢ حزيران ، في براغ ، وضم ، منذ الأيام الاولى ، ٢٢٩ شخصاً ، تم ارتفع العدد الى ٣٦٣ ، وجدفهم ٤٢ يوغوسلافياً ، و ٦١ بولونياً . كانت الفئة العظيمة فيه بالطبع فئة التشيكيين والسلوفاكيين ، وعددهم ٢٣٦ عضواً . ورفعت المدينة لاستقبالهم الألوان التشيكية : الأبيض والأحمر ، والألوان السلافية عموماً : الأبيض ، والأزرق ، والأحمر . وزينت ردهة الاجتماعات بجميع اعلام الفئات السلافية في اوروبا كلها ، والعلم الأصفر والأسود ، علم امبراطورية النمسا ، وانتخب بالاتسكي رئيساً للمؤتمر . وانقسم اعضاء المؤتمر للدراسة التي يجب عملها الى ثلاثة فرق : فرقة بملكة بوهيميا ، اليوغوسلافيون ، والبولونيون والروتين والروس الصغار .

وضع منهاج العمل فرنسوا زاش : ويتضمن تحويل النمسا الى دولة اتحادية ، مع لزوم معرفة جميع اللغات السلافية في الامبراطورية من قبل اعضاء الحكومة والادارة ، ومساواة البولونيين والروس ، وتحرير الصرب المضطهدين من الاتراك ، وتعليم مختلف اللغات في البلاد السلافية ، وعقد المؤتمرات العلمية السنوية في البلاد السلافية ، والتسامح المطلق في الأديان . ولم يكن هذا البرنامج برنامجاً متساوياً فحسب ، أو يتضمن فقط تحويل النمسا ، وانما كان اوسع من ذلك ، لأنه يتصور في آن واحد نظاماً عاماً للسلافين وايضاحات عن حالة البولونيين والصرب في تركيا .

وهناك وثيقة أخرى للمؤتمر وهي بيان وجهه المؤتمر الى اوروبا ، وقد حرره بالاتسكي ، وفيه يتجاوز البرنامج النمساوي الأصلي ، ويسرد فلسفة حق الشعوب المؤسسة على شعار الثورة الفرنسية : « حرية ، مساواة ، إخاء » . وهذا البيان يدل على الهام معنوي سام جداً . والعبارة المكررة التي نجدها في آن واحد في برنامج عمل زاش وفي بيان بالاتسكي هي دوماً انهام الألمان والمجر المعارضين للسلافيين .

وأخيراً نجد مشروع رسالة موجهة الى امبراطور النمسا توضح مطالب المؤتمر . وقد صوت على النص النهائي في ١٤ حزيران . ولكن في ١٢ منه قامت ثورة براغ التي تكلمنا عنها وقطعت الجلسات مؤقتاً . ثم استؤنفت الجلسات في ١٦ منه ، ولكن عدداً من المؤتمرين كانوا قد انصرفوا من قبل ، وفي ٢٨ منه ، غداة دخول فيندسغرائتز براغ ، اجل المؤتمر نهائياً .

ولكن العمل ، الذي بدى به ، توبع ، في الأشهر التالية ، من قبل كبار المشتركين ، تحت شكل جمعية عرفت باسم جمعية « الزيفون السلافي » (الزيفون هو شجرة السلافيين الرمزية ، كشجرة السنديان عند الألمان) . وهدف هذه الجمعية هو الحصول على نظام دستوري مع مساواة القوميات في داخل النمسا ، وحماية الاستقلال السياسي لامبراطورية النمسا من مزاعم برلمان فرنكفورت والكونفدراسيون الجرمان ، وأخيراً العمل على الاتحاد الأخوي للسلافيين . وانشأت جمعية « الزيفون » اخوات لها في الامبراطورية كلها . وتدخلت لتطلب تخفيفاً للتدابير الانتقامية التي اغتذها فيندسغرائتز في بوهيميا . ثم دعت التشيكيين لصالح سلافي الجنوب الذين كانوا يناضلون الهونغارين ، واحتجت بجرارة على سحق المجر بالدم حركة سلافية قامت في آخر السنة . ودعت أخيراً ، في ٢٨ كانون الأول ، مؤتمراً من جميع

اخواتها ، وقررت ان تنقلب الى اتحاد ، وأن يكون لها مؤتمر سنوي ؛ ولم تعقد جمعية الزيفون أي اجتماع آخر .

ولم يخرج عملياً من هذه الحركة الجامعة - السلافية شيء فعلي . وذلك لأن الحركة كانت روحية صرفاً ، اكثر منها سياسية . الا أن لها أهميتها ، لأنها كانت اول ظاهرة للتضامن بين جميع السلافيين ، وبخاصة لأن السلافيين توصلوا فيها الى تعزيز انفسهم أمام الألمان ، ولم يدعوا عداءاً لامبراطورية النمسا ، ولم يقوموا بمظاهرات مؤيدة الروس ؛ ولم يكونوا بالتالي في أصل ماسمي ، في منتصف القرن التاسع عشر ، « الجامعة السلافية » التي كانت شكلاً سياسياً خاصاً استعملته الدبلوماسية الروسية .

الحركة الهونغارية . - يمتاز الحركة الهونغارية في عام ١٨٤٨ بسماء خاصة بالنسبة للقوميات الأخرى في الامبراطورية ، وبالنسبة لماضيها ايضاً . ولم يكن القصد من هذه الحركة ، كما في الحركات السلافية ، الحفاظ على امبراطورية النمسا مع تحويلات ضرورية ، بل كانت هذه الحركة تنزع ، على العكس ، الى تفتيت الدولة النمساوية ، لتخرج منها جسماً جديداً . ومن جهة أخرى ، كانت الحركة الهونغارية ، حتى الآن ، حركة ارسنقراطية ، اما في ١٨٤٨ ، فعلى العكس ، كانت نتاج دفع ديموقراطي . وفي هذه الحالة او تلك ، لم تحدث الحركة دفعة واحدة ، بل على مراحل ، وسنبحث في كل منها .

لم يكن الهونغارون ، في الأصل ، مبعدين عن تقاليدهم ، وقد طالبوا بحقوقهم التاريخية فقط . واجتمع الديباط في بوسبورغ ، وكان في جلسة عندما وصل اليه نبأ ثورة باريس ، التي احدثت مباشرة ، في العالم المالي ، انهياراً ، واعطت للحركة الهونغارية دافعاً جديداً . وكانت عنصر العمل الحزب

الراديكالي الجديد الذي تشكل في ١٨٤٧ حول كوسوط بالرغم من انه لم يكن سوى عنصر تجمع قومي هونغاري . كانت الأزمة المالية بالنسبة لكوسوط حجة في كشف مسؤولية الحكم المطلق ، وطلب من الديباط ، ونوعاً ما الى هيئة المدافعة ، تحت ضغط الشيبة الراديكالية التي كانت تقوم بمظاهرة في برسبورغ ، التصويت على برنامج مطالب بتضمن وزارة هونغارية مسؤولة ، وضمائن لاحتواء القوانين الهونغارية ، ونظاماً دستورياً عاماً للمملكة لأنه الوحيد القادر على تأمين الأمن المالي .

لقد كان يوم ١٣ آذار في فينا لحد ما ناجماً عن تأثير الهونغاريين ، لأن قراءة خطاب كوسوط والدعاية له في سكان فينا أثارت حماساً ونعرياً في الأفكار كانا في أصل المظاهرة الحتمية التي قلبت حكم مترينخ . ولقد كان ليوم ١٣ آذار نتائج مباشرة : ففى بست شكلت الشيبة « لجنة الأمن » وحررت برنامجاً في اثنتي عشرة نقطة حربية قومية . وفرض كوسوط في برسبورغ على الديباط التصويت على عدة قرارات ثورية : الضرائب الاجبارية على الجميع ، الغاء الاعباء الاقطاعية مقابل تعويض يدفع للمالكين . وأرسل وفد الى فينا واستقبله الشعب فيها بحماسة بعد ان انتصر على الحكومة . استسلمت الحكومة الجديدة دون صعوبة أمام هذه المطالب . ونقلت سلطات الملك الى حاكم هونغاريا ، وتقرر تشكيل وزارة من ثمانية أعضاء مسؤولين أمام الديباط . ونظم قانون ٢٢ آذار هذه الوزارة التي ضمت زعماء الائتلاف القومي : دياك ، باتياني ، كوسوط . ونظم كوسوط حرساً قومياً . ومع ذلك فقد عينت الحكومة القضايا التي تحتجزها لنفسها باعتبارها ذات أهمية عامة . ولكنها تنازلت ، بعد قليل ، أمام اضطراب جديد ، وتقرر ان تكون نسوية القضايا العامة والتقسيم بين القضايا العامة والقضايا الهونغارية الخاصة بيد التشريع . وأن يؤيد الملك جميع القوانين التي صوت

عليها . وقد اذيعت هذه القوانين في ١١ نيسان وشكلت نظام هونغاريا الجديدة .

ظلت هونغاريا الجديدة هذه وحدوية : وقد دل القانون بصراحة على دمج ترانسلفانيا وكرواتيا والتخوم بهونغاريا ، على ان يكون لها نواب في البرلمان الهونغاري . وكانت الحكومة المحلية التي نظمها نظام ١١ نيسان ، ديموقراطية ، وأصبحت بست العاصمة السياسية لا برسبورغ . وتألف البرلمان الهونغاري من مجلس يسمى لثلاثة اعوام بتصويت غير عام ولكنه واسع جداً . والغيت الامتيازات الاقطاعية ، وكذلك امتيازات الاكليروس ، واعلنت مساواة القوميات ، وأصبحت الكوميونات أي الادارة المحلية منسجمة مع هذه المبادئ الجديدة . وأقرت حرية الصحافة مع التعهد المتوجب دفعه على الصحف والعقوبات على التهجم على أساس الدولة . ويعترف هذا الدستور أخيراً بسلامة المملكة واسهام هونغاريا في الحياة العامة للدولة ؛ وانشئت وزارة هونغارية في فينا للتعاون في القضايا العامة ، ومن جهة أخرى استلم الحاكم الهونغاري من الملك السلطة التنفيذية في هونغاريا .

وهكذا حصل الهونغاريون على تأكيد ، بل يمكن القول ، على زيادة حقوقهم التاريخية . ووجدت الآن دولة هونغارية ، في نطاق الامبراطورية ، متكيفة ، بالطبع ، مع المفاهيم الجديدة الليبرالية الدارجة . ولكن هونغاريا المنبثقة من جديد كانت في الوقت نفسه هونغاريا جديدة من الوجهة الاجتماعية ، لأن الارستقراطية التقليدية فقدت امتيازاتها ، أي فقدت سيطرتها السياسية والاجتماعية .

وكانت هذه الحوادث معاصرة للامتيازات التي تنازلت عنها الحكومة لبوهيميا وممثالة لها ، وبالتالي ، وجدت الدولة النمساوية في حكم ثلاثي : النمسا ، بوهيميا ، هونغاريا . كما كانت هذه الحوادث معاصرة للحركات

القومية السلافية والرومانية ، في داخل هونغاريا نفسها . ولقد رأينا ان الهونغارين ، حيال هذه الحركات السلافية ، كانوا متعنتين وغير متساعحين ، ورادين للمطالب السلافية ؛ وكان كوسوٲ ، بخاصة ، مسؤولا بشخصه عن التطور العام الذي قيده هذا الرفض الهونغاري .

وقد وضعت الثورة الايطالية أمام الحكومة النمساوية ضرورة ملحة بأن يكون لديها اسلحة ورجال ! وبعد تردد اتجهت شطر الهونغارين للحصول عليهم . فرفض الهونغارون ان يدعوا جنود جيشهم الموجودين تحت قيادة راديتسكي ، وابدئ كوسوٲ ملاحظته بقوله : « فكروا بأننا من اجل الـ ١٢٠٠٠ هونغاري الموجودين في الجيش سنرى عودة ٣٥٠٠٠ كرواتى » . وفي هذه الظروف لعبت الحكومة الامبراطورية لعبتها الثانية وضعت بالكرواتين لحساب الهونغارين للحصول على ماتحتاجه من هؤلاء من رجال ومال . وصدرت براءة امبراطورية في ١٠ حزيران ١٨٤٨ أيدت سلامة تاج القديس - ايتين ، وبالتالي دمع ترانسلفانيا وكرواتيا ، ووضعت جيش التخوم تحت قيادة حكومة بست ، وجردت بات كرواتيا من وظائفه . وفي ٢٦ حزيران تسلم الحاكم الهونغاري تفويضاً بجميع سلطات الامبراطور في البلاد الهونغارية .

ولكن هذا الحل اصطدم بتعنت الهونغارين . فقد انقسم الائتلاف القومي : فمن جهة المعتدلون : باتياني ، أوتفوس ، زيشيني ، وكانوا يرون بانه يجب قبل كل شيء بقاء الدستور واستمراره ، وتقويته ، ولهذا ، يجب البقاء على صعيد الشرعية . غير ان كوسوٲ ، على العكس ، رغم انه كان وزير المالية ، بقي محرضاً ، وبالقاً : وباع التضامن الوزاري بشمن تاريخ الحركات القومية (٢٥)

بجنس ، وسلك سياسة على حدة . وفي اول تموز انشأ لنفسه جريدة ، وأخذ يلقي في البرلمان بتصرّجات عنيفة . وانعقد البرلمان في ٤ تموز ، وطلب كوسوط من المجلس شروطاً لتطبيق النظام الجديد : لقد اراد ان تبدأ الحكومة الامبراطورية باخذ نامة ما سماه « المتمردين » أي الكرواتيين ، قبل ان تهتم باللومبارديين ؛ كما اراد فرط ارتباط المانيا والنمسا، وصرح بأن الهونغارين، في حالة حرب بين النمسا و المانيا ، لن يهتموا بالقضية ؛ وأخيراً صرح بأنه نصير حرية الايطاليين . وهكذا ادت سياسة كوسوط الى تفتت الامبراطورية النمساوية . ولزم الأمر انشاء كتاب جديدة هونغارية خاصة ، وكان في ذلك بداية لجيش هونغاري . وهكذا اتجه الهونغارون نحو سياسة متطرفة جعلت ثنائية الحكم مستحيلة .

لذا غيرت الحكومة النمساوية اتجاهها ، لاسيما وان نجاح فيندشغرائتز في براغ وراديتسكي في ايطاليا قد قوياها . وعندئذ تبنت يلاشيش ، فأتى الى انزبروك ، في ١٦ حزيران ، على رأس وفد كرواتي ، واستطاع ، بفضل مهارة موقفه ، ان يدخل البلاط ثانية ، وعاد الى اغرام مع تربيته في وظائفه ، وطلب من الديباط ان يصوت على الدكتاتورية التي عهدت اليه في ٦ تموز . وتمت القطيعة النهائية بين السلافيين والهونغارين اثر مؤتمر عقد بينهم دون جدوى في ٢٦ تموز . فضلاً عن ان باثياني كاتب في هذا المؤتمر ، متعنّثاً ايضاً حيال السلافيين ، كالديموقراطيين . وفي هذه الظروف ، تم التلاحم ، بين الحكومة النمساوية والسلافيين ، ضد الهونغارين . وانتصبت الحكومة النمساوية بقوتها ، وفي ١٤ آب ، سحبت السلطات من الحاكم الهونغاري ، وفي ٤ ايلول ، صدرت براءة امبراطورية أعادت ليلاشيش جميع سلطاته . وفي البرلمان النمساوي ، الذي انعقد في ٢٢ تموز ، كان السلافيون اكثرية أمام

الألمان والمونغاريين . وهكذا قطف المونغاريون ثمار سياستهم الانانية الخاصة والمتعنتة حيال السلافيين .

وفي هذه الشروط ، وجد المونغاريون أمامهم جميع الغرباء عنهم : ثار السلوفاكيون في الشمال ولكنهم سحقوا في الدم في شهر آب . وفي الجنوب ، دحر الترنسلفانيون وصرّب البانات المونغاريين بدفعهم انحاء شتى في معركة زنت - تاماز ، في ١٩ آب . وعبر الكرواتيون نهر الدراف في ١٢ ايلول ، ورفض البرلمان النمساوي ، في ١٥ ايلول ، استقبال وفد من بست . وتواجد حل السلافيين وحل الحكومة النمساوية : وذلك باحلال المساواة بين القوميات ، في الامبراطورية الجديدة ، وبصورة ادق ، المساواة بين الكرواتيين والمونغاريين .

وفي الوقت الذي كان فيه السلافيون والحكومة الامبراطورية يتألبان على المونغاريين أحرز المتطرفون المونغاريون نصراً مميّناً . وتحت تأثير الكراهية التي سببتها براءة ٤ ايلول ١٨٤٨ انتقاد الديباط لدفع كوسوط وقرر بصوته اصدار نقد ورقي هونغاري وانشاء جيش قومي ، و« لجنة دفاع » تحت رئاسة كوسوط ، وألغيت آخر بقايا النظام الاقطاعي ، ولم يخضع أي من هذه القوانين لتأييد الامبراطور . وأمام انتصار المتطرفين اسقط في يد المعتدلين وانسحبوا ؛ وامتنع الماغنات عن الهجيء الى البرلمان ، وعجزت جهود باتياني في اصلاح ذات البين ، وفترت همّة دياك واوتفوس وانسحبوا ، وانتحر زيشيني ، وسلم الحاكم المونغاري سلطاته . وهكذا أبعد تدريجياً حل هونغاريا الحرة في داخل الامبراطورية النمساوية .

وحاولت حكومة فينا أيضاً أن تجدد شكلاً أخيراً للتوفيق بواسطة محافظين هونغاريين ، وأرادت بذلك تسمية مفوض ملكي بلغبي البرلمان ،

ومحكم في النزاع بين المونغارين والسلافين ، وبعيد بناء الحكومة المونغارية على أساس البراغماتيك سانكسيون . وأخذ الكونت المونغاري المحافظ ، الكونت لامبرغ ، القضية على عاتقه ؛ فدعمه المعتدلون ، ولكن المجلس بدا معادياً للكونت لامبرغ بعنف وحرّم على الجنود طاعته ، كما حرّم على الكونت نفسه ممارسة وظائفه ، ودامت الجماهير المفوض السامي على جسر الدانوب ، فاغتنالته ، في ٢٨ ايلول ١٨٤٨ . ولم يبق بعد الآن إلا حل واحد ، وهو الحرب بين المونغارين وباقي المملكة . وفي ٣ تشرين الأول حل الامبراطور البرلمان المونغاري ، وأعلنت حالة الطوارئ ، وممت الحكومة الامبراطورية يلاشيش قائداً لجميع الجيوش وارسلت اليه كل مالديها من نجدات في باقي المملكة .

ومع هذا فقد تأخرت الحرب بسبب ثورة جديدة قامت في فينا ، في ٦ تشرين الاول ، وفيها شق الجنرال لانود وزير الحرية بعد أن علق بفانوس . ولذا لزم أولاً توطيد السلطة في فينا في ٣١ تشرين الأول ، وتشكيل الحكومة على أسس جديدة ، وزارة سفارتانبرغ . في ٢١ تشرين الثاني ، وأخيراً تغيير شخص الامبراطور ، وذلك بتولي فرانسوا - جوزيف ، في ٢ كانون الأول ١٨٤٨ ، عرش النمسا . ولكن المونغارين لم يعترفوا بالامبراطور الجديد .

بدأت الحرب في بداية تشرين الثاني ؛ وفي ١٢ تشرين الثاني سلمت الحكومة فيند شغراتز صلاحيات واسعة . وفي ٨ كانون الاول ، شكل الامبراطور حكومات خاصة في كرواتيا - دالماسيا ، وفي ترانسلفانيا ، وأخيراً في البانات و « الفيغوديا » في ١٨ كانون الاول . وفي ١٥ كانون الأول قام الهجوم من مختلف الجهات ، من الشمال ومن الشمال الغربي ؛

ضد الهونغاريين وكان يقود جيشهم الجنرال البولوني دمبينسكي . دحر الهونغاريون الى وراء نهر تيسزا ؛ وأخذت بودابست في ٥ كانون الثاني ١٨٤٩ ؛ وانتصر النمساويون عليهم أخيراً في كابولنا ، في ٢٦ شباط . وانتهى الأمر بحل التقسيم ، ووضع دستور ؛ آذار الهونغاريين في صف القوميات الأخرى في الامبراطورية ، وكم أفواه المعتدلين ، لأن وجود هونغاريا القديمة كان في موضع حرج وتضمنت التسوية بالدستور العام الحفاظ على الاصلاحات الاجتماعية التي صوت عليها الديباط ؛ ونالت هونغاريا الأصلية أي هونغاريا دون الأراضي السلافية ، استقلالها الاداري ، ولكن في الامبراطورية الموحدة . وكان هذا المفهوم الحديث ، مفهوم النمسا الجديدة على نقيض الثنائية التاريخية ، وعلى نقيض حق هونغاريا القديم . ولكن الدستور لم يعمل عمله في هونغاريا اكثر من الثنائية البدائية . لقد انتقلت لجنة الدفاع مع البرلمان الى دورتشن ، ولكنها لم تسلم ، وتبنى الهونغاريون موقف عدم القبول بالدستور . وتشكل من جديد جيش جديد في ترانسلفانيا تحت قيادة جنرال بولوني آخر يدعى ييم . وعندما أصبح الجيش على أهة الاستعداد شكا السلاح ودحر الألمان والروس خارج ترانسلفانيا في آخر آذار ، ثم استأنف الهجوم على النمساويين فطرحهم الى ماوراء نهر تيسزا نحو الغرب والشمال . وكسر جيش فيند شغرائتز في ٧ نيسان ١٨٤٩ واستردت بست . وفي آخر شهر نيسان تحررت ارض هونغاريا الأصلية كلها .

كانت النتيجة الطبيعية لهذا النصر تقوية الحزب الانفصالي : ففي ١٤ صوت البرلمان بالاجماع ، الا المعتدلين فقد انسحبوا فعلاً ، على سقوط « بيت آل هابسبورغ اللعين » ، وصرح « بأنه يضع هونغاريا ، مع جميع

اجزائها واقاليهما في صف الدول المستقلة . وانتظمت الجمهورية الجديدة بسرعة ، وانتخب كوسوٲ رئيساً . وهذا يعني الانفصال . وافت هونغاريا دولة مستقلة . ولا شك في ان الحركة لم تحظ باآجام الرأي ، لأن المعتدلين انسحبوا تباعاً أمام المتطرفين ، ولكن هل هونغاريا المستقلة قادرة على الحياة ؟ لقد اثبتت الحوادث انها واقفة ضدها .

كانت هذه القضية بالنسبة للنمسا رئيسية . و كانت كذلك بذاتها ، فضلاً عن ان ثورة هونغاريا هدمت امكانات سياسة سفارتزانبورغ الألمانية : فقد اضطرت النمسا ان تطلب من الألمان ان يؤجلوا كل قرار تنظيم في المانيا . وكان من نتيجة الحرب الهونغارية ان اطلقت ، في المانيا ، يد بروسيا بسبب انسحاب النمسا الذي اضطرت اليه . ولم تقبل النمسا هذا الانفصال الهونغاري ، كما لم تقبله القوميات الأخرى في الامبراطورية ايضاً . لأن هذه القوميات لاتستطيع ان تعلق عليه أي أمل ، ولا ان تجد فيه أي فرصة ، نظراً لتعننت الهونغاريين على الصعيد القومي . لقد كانت القضية قضية قوة بين النمسا والهونغاريين ، وبتهكم فظيع عادت كلمة كوسوٲ الى السلافيين : « السيف يقرر » ، ضد الهونغاريين .

واعيد بناء الجيش النمساوي على يد قادة اتوا من اركان الجيش في ايطاليا ، وبخاصة هايناو ، ولكن الأمر كان يتطلب لزوم أداة اقوى من الجيش النمساوي : فتوجه سفارتزانبورغ الى الروس ، وكان عندهم ١٥٠٠٠٠ رجل في غاليسيا و ٤٠٠٠٠٠ في بولونيا ، واكثر من ذلك الجنود الذين احتلوا الافلاق في العام الفائت . شخص فرنسوا - جوزيف وسفارتزانبورغ الى فارسوفيا (وارسو) لتنظيم حملة مشتركة ، وجاء ضباط من الأركان الروسية الى فينا لتحضير العمليات . وفي اول أيار ١٨٤٩ ، اعلنت

«الجريدة الرسمية» التحالف مع الروس . ورتبت نفور جميع الجيوش ضد المونغارين . جاء ناسكيفيتش من غاليسيا واجتاز جبال الكربات مع ٨٠٠٠٠ رجل ، وانحدر هايناو على طول نهر الدانوب ؛ ودخل هونغاريا في راب ، في آخر حزيران . وصعد بلاشيش منطلقاً من بانات وأخذ نوفيزاد وبيترفادايين ، وأخيراً جاء آخر جيش مساوي روسي من ترانسلفانيا ، حيث أخذ كروولشتات . وبعد بضعة أسابيع أخذت الجيوش الآتية من بودابست ، ومن جهة أخرى ، أخذت الجيوش الآتية من الطرف الآخر ، دورتشن في الجنوب ، في شهر حزيران . وطرح المونغارون في جنوب البلاد حيث سحقوا بانضمام الجيوش الثلاثة في تيميسفار ، في ١٠ آب . وسبب هذا الاخفاق تفتت اللجنة المونغارية ، من جهة كوسوط ، ومن الجهة الاخرى وزير الحربية جورجي . واضطر كوسوط الى التخلي عن السلطة ، واستسلم جورجي بين أبدي الروس في فيلاغوس ، في ١٣ آب . وهرب كوسوط الى تركيا ، واستسلم كومورون ، آخر حصن هونغاري ، في ٢٩ ايلول . وكانت النتيجة نهاية هونغاريا . وأصبح مصير هونغاريا منوطاً بالنمسا ومرتباً بالتنظيم العام للنمسا ، وبنفس الصفة كسائر القوميات الأخرى .

نتائج الثورة في الامبراطورية النمساوية . - ماهي نتائج ثورة ١٨٤٨ في الامبراطورية النمساوية ؟ يجب ان نشير الى انه تم ، خلال هذه الحركات القومية ، تحول اجتماعي في الامبراطورية : لقد ألغى النظام الاقطاعي وحذف تشريع الامتيازات ، دون ان تهدم قوة الارستقراطية الاقتصادية : فقد حافظ النبلاء على ملكياتهم الكبرى . واذا لم يوجد النظام الاقطاعي حقاً ، فان السيطرة الاقتصادية للطبقة النبيلة مازالت مستمرة

في الواقع . وهناك نتيجة تجدر الإشارة إليها وهي أن النمسا نظمت نفسها ، في البدء ، في اتجاه سياسة ليبرالية . ولكن ، في النهاية ، أقام نظام باش الحكم المطلق ومحا الحريات السياسية الداخلية .

ان ما يهمنا من ذلك هو القوميات . فمن الطبيعي انها حصلت جميعاً ، كل واحدة بذاتها ، على المكاسب الاجتماعية للثورة . ومن الوجهة القومية ، تصورت الحكومة وبدأت تنظم تبعاً أشكالاً عديدة للدولة النمساوية : أولاً الحكم الثلاثي : النمسا - بوهيميا - هونغاريا ؛ وبعد اخفاق التفاهم مع الهونغاريين ، جربت الاتحادية (فيدراليسم) ، بشكل تؤلف فيه كل قومية من القوميات جزءاً من الدولة الاتحادية النمساوية ؛ وأخيراً مع سفارتز انبرغ ، حل الوحدة ، وتشكيل نظم اقليمية : وهذا هو دستور ٤ آذار ١٩٤٩ . وقد بدى بتنظيم هذه الهيئات الاقليمية في القوميات الصغيرة ، وفي الأنظمة ١٨٤٩ و ١٨٥٠ ، الأقاليم الألمانية في مورافيا ، وسيليزيا ، وبوهيميا وغاليسيا . وآخر تطور حدث هو : ان برنامج الحكومة المركزية أصبح استبدادياً بالتدريج ، وقامت الصعوبات عندما اريد تنظيم وضع القوميات الكبرى مثل الكرواتيين والهونغاريين . وأخيراً ، انتهى سفارتز انبرغ بمجذف الدستور المتوقع ، في ٣١ كانون الأول ١٨٥٠ ، وعندئذ ساد الحكم المركزي المطلق على جميع القوميات في الامبراطورية .

وتساءل لأي حد كانت هذه القوميات متيأة لقبول هذه الحلول المتتابعة التي أتت بها الحكومة النمساوية ! في البدء ، طلبت كلها ، كما رأينا ، استقلالاً سياسياً ذاتياً واسعاً جداً ؛ ثم في برلمان فينا وكرييسير ، جهدت القوميات ، الا الهونغاريين ، بالتوفيق بين وحدة الامبراطورية والاستقلالات الذاتية القومية ، بشكل اتحادي . ثم ان محنة الحرب الأهلية اقنعت

الجميع ان من الضروري الابقاء على وحدة الدولة . ويشت البورجوازية خاصة ، فاندفعت في مصالحها المادية . وشايح الصحفيون الأحرار فكرة حكومة قوية تحافظ على السلام في الدولة . وهذا رأي بالاتسكي وأوتفوس . أما الذين رفضوا قبول هزيمة القوميات ، مثل دياك ، فقد اقتصروا على سياسة الدفاع السلبي بالتخلي عن الحلول الثورية وعن الانفصال .

وهكذا خرجت الامبراطورية النمساوية من الثورة بأقوى مما كانت عليه في السابق . لقد تصابت نوعاً ما ، . وستبقى هادئة عشرة أعوام ، إلى ان تدهمها حرب خازجية بائسة فتضع من جديد قضية القوميات . وكانت هذه الحرب حرب ايطاليا عام ١٨٥٩ التي كانت من نتيجتها حدوث تحول داخلي في النمسا بموجب براءة ١٨٦٠ .

الفصل الثامن

الوحدة الألمانية

من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٠

كانت الحركة الألمانية أكثر جميع الحركات القومية تعقيداً في ثورة ١٨٤٨ . فقد اشتبكت فيها قضايا متعددة ، وتنازعت الألمان ، كما رأينا ، مفاهيم متناقضة . وبعد أن نجحت الحركة الألمانية نجاحاً تاماً ، اخفقت كلياً ، حتى ان حركة ١٨٤٨ لم تقرر المستقبل ، لأن العقائدية ، التي حققت الوحدة الألمانية ، فيما بعد ، لم تكن عقائدية ١٨٤٨ . يضاف إلى ذلك أن هذه الحركة ، كما سنرى ، قد كشفت بخاطرة عن المزاج القومي

١ — الأعمال التوضيحية وانعقاد البرلمان

لقد كانت ألمانيا ، قبل الثورة ، معرفة بدقة في الصعيد السيامي أكثر مما في الصعيد القومي . وكانت العاطفة القومية حارة وعامة ، ولكنها لم تذهب إلى أبعد من ذلك : وتصورت أهداف كثيرة ظلت غامضة . وقدمت بعض الحكومات فكرة إصلاح الديباط ، ولكن هذا العمل كان محدود القيمة والأهمية : وفكرت حكومات أخرى ببرلمان جرمني للاتحاد الجرمني (تسولفرابن) ، ولكن لم يكن في كل هذا ألمانيا تامة

لأن الاتحاد الجرمي لم يمتد على ألمانيا كلها. ولم توضع القضايا الأساسية وهي : أصل السلطة في ألمانيا ، وشكل الدولة ، وامتداد ألمانيا نفسها . وعلى العكس ، كان الألمان ، على الصعيد السياسي الخاص ، أكثر وعياً لما يرغبون في السياسة الداخلية . وفي هذه الظروف ، سبقت الثورات السياسية الحركة القومية ، وكانت أكثر وضوحاً منها . فقد ظلت هذه الحركة تطلعاً كبيراً ، ولكن لم يكن لها زعيم له برنامج أو سلطة يعترف بها الجميع ، ولذا كانت هذه الحركة القومية ، في الواقع ، تحت رحمة الحوادث .

فكرة اصلاح الديباط . - كانت القضية مرتبطة بالفكرة الليبرالية ، وانبثقت مباشرة منذ أن شجعت ثورة باريس الألمان . وقامت مبادرات مختلفة من جهات متعددة ، ومع نجاح متفاوت ، منذ علم بثورة ٢٤ شباط ١٨٤٨ : فمن جهة الأمراء ، وأولاً ، من الجهة البروسية ، كان الممثل البروسي في الديباط ، الكونت دونوف ينصح الملك فريدريك - غليوم بأن يتزعم الحركة ، وأن يدعو إلى فرنكفورت ، ممثلي ألمانيا كلها ، وجميع الديباطات ، وينظم جيشاً وأسطولاً ألمانين مع علم . غنير أن فريدريك - غليوم ، لم يذهب بعيداً ، وأرسل منذ ٢٨ شباط وادوفيتز إلى فينا ، وجرى اتفاق بين الحكومتين النمساوية والبروسية ، في ٢٥ آذار ، لدعوة مؤتمر الأمراء في درسدن . وعندما اختتم المجلس المتحد ، في ٦ آذار ، عاد فريدريك - غليوم في خطابه ، وأثار الذكريات الكبرى لعام ١٨١٣ و ١٨١٥ . ولكن أفكاره ظلت غير دقيقة وغير محدودة : لقد كان يتصور امتداد الاتحاد الجرمي في سائر ألمانيا ، ومحكمة عليا ، واتفاقاً تقديماً . كما أن ملك بافاريا ، من جانبه ، في نداء وجهه إلى

الشعب ، في ٦ آذار ، انتهى بقوله : « كل شيء لشعب ، كل شيء لألمانيا » ، وفي ١٦ آذار ، اقترح حلًا وهو : هيتان من مندوبي الديابات تتفقان مع هيئة الأمراء ، وهكذا تتشكل حكومة من ثلاث هيئات ، أي نوع من تذكّر دياط الامبراطورية المقدسة . وأخيراً تصور ملك فرتامبرغ تجمع الدول الألمانية من جديد بشكل لا يبقى فيه إلا أربع أو خمس دول . وفي الوقت نفسه ، اقنعت مبادرة خاصة حكومات الغرب أن تأخذ على عاتقها الإصلاح أيضاً : وبناءً على اقتراح هنري فون غاغيرن في مجلس هس ، في ٢٥ شباط ، قررت الحكومات الثلاث في هس ، وباد ، وناسو أن ترسل بعثة استعلامات لدى الحكومات الأخرى ؛ وتألقت هذه البعثة من رجلين : ماكس فون غاغيرن والجنرال ليبراخ . وبدأت تحقيقها في كارلسروه وشوتتغارت ، ثم انتقلت إلى مونيخ ، ثم إلى برلين حيث وصلت في ٢٣ آذار متأخرة ، لأن الثورة نشبت في الفترة الفاصلة بين التاريخين . وكانت الفكرة البدائية تشكيل حكومة مؤقتة تأخذ بيدها القضايا الأجنبية ، بانتظار التمثيل القومي . إلا أن هذه الفكرة تحولت تدريجياً بالتعديلات التي جمعت من مختلف العواصم ، بيد أنها وصلت متأخرة ، لأن حلولاً أخرى تدخلت . وبالأجمال ، يجب أن نأخذ من هذا ، ان الحكومات فهمت ضرورة إصلاح ألمانيا ، ولكنها أرادت أن تقصر هذا الإصلاح على إصلاح الديايط ، وتصورت بصعوبة إشراك الشعب بكامله ، الأمة ، في هذا العمل .

دراسة الإصلاحات . - وهناك مبادأة أخرى لم تكن من الحكومات الخاصة ، بل ، إذا أمكن القول ، من حكومة ألمانيا ، من الديايط : كان دونورف مفعماً بالنشاط والمبادأة ، وكان يتجاوز تعليمات حكومته

وبحاول أن يفيد من الغياب الموقت للمندوب النمساوي في إجازة : ففي أول آذار وجه الديباط ، بناءً على مبادته ، نداءً إلى الحكومات وإلى الشعب الألماني ، وناشدوا الاتفاق والتعاون في سبيل التقدم العام ، ووعد أن يعمل على توطيد الأمن والحياة القومية وفي ٩ آذار ، وضع في أسلحة ألمانيا النسر الإمبراطوري القديم والراية القديمة للإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة . وفي ١٠ آذار دعا الدول الألمانية ، بناءً على اقتراح مندوب باد ، فيلكر ، أن تلتحق به سبعة عشر « رجل ثقة » ليدرسوا معه الإصلاحات التي يجب القيام بها .

التمثيل القومي . - وهو المبادعة الثالثة والحاسمة وقد اقترحها الأفراد . فبناءً على اقتراح تقدم به ليوبالين ، وهو وإتسهايم ، اجتمع واحد وخمسون ليوبالياً ، آتين من الجنوب والغرب ، في هايدلبرغ ، في ٥ آذار ١٨٤٨ ، واتخذوا قراراً يطالب بالتمثيل القومي ، وبأنه يجب على رجال الثقة من جميع البلاد الألمانية أن ينظموه ، وسموا لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء لدراسة شكل هذا المجلس . وكان هؤلاء الأحرار معتدلين يكرهون الحركة الشعبية الزراعية التي بدأت ترسم في ألمانيا وتحدث الأمراء . ودعوا السبعة الأعضاء ، الذين اشتركوا في جميع الديباطات الألمانية القديمة والحالية . ثم وسعوا دعوتهم على رابطات وطنية ، وأخيراً ، على وجهاء . وكلف غوفينوس أن يدرس مقدماً المشروعات التي ستعرض على المجلس . وهذه المبادعة الخارجة عن القانون ، التي قام بها بعض الأحرار الليوبالين ، كانت في أساس الثورة القومية .

وفي غضون ذلك ، قامت الثورات في فينا ، في ١٣ آذار ، وفي برلين في ١٨ ، وفي مونيخ في ١٩ ، وتحولت جميع الدول إلى دول

ديموقراطية . ومن جهة أخرى ، نشبت الحركة الجمهورية في الجنوب الغربي وأخفقت . ويبدو أن فريدريك - غليوم أراد أن يتزعم الحركة القومية ، اما لأنه رأى فيها تحويل نظر ، وأما عن قناعة شخصية . ففي ندائه الذي وجهه إلى سكان برلين ، في ٢٠ آذار ، قال : « إلى شعبي وإلى الأمة الألمانية » وصرح بأن سلام ألمانيا يأتي من « اتحاد الأمراء والشعوب » تحت إدارة عامة . وصرح بأنه على استعداد لأن يأخذ على عاتقه هذه الإدارة في يوم الخطر ، وأضاف : « ان بروسيا ، من الآن فصاعداً ، تتحول في ألمانيا » ، وستكون الشروط العامة لهذا التجديد الأنظمة الدستورية ، ومسؤولية الوزراء ، وهيئة الحلفين ، والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية والمساواة في العبادات . ويبدو أنه كان عند فريدريك - غليوم إخلاص حقيقي في هذه النقطة ؛ وفي ٢٨ آذار ، قال إلى ضباطه : « إن جميع أفكارني ، في الوقت الحاضر ، مهيأة في الوطن الألماني . ولأنفاذه من الانقسام ، ولن أتردد أمام أعظم التضحيات » . غير أن أفكاره كانت مزيجاً من أمور مهمة مع بعض الدقة والوضوح وهذا ما جعل برنامجها ضعيفاً هزئياً . وبلغت النظر فيه الاختلاف بين الحزبي الذي فرضته عليه ثورة برلين والمزاعم الألمانية التي يؤكد عليها . وهذا الموقف من فريدريك - غليوم أثار مباشرة كثيراً من سوء الظن بالاحتجاجات : فمن ذلك أن الحكومة النمساوية اتهمته في بلاغ وجهته إلى عملائها في ألمانيا ، في ٢٤ آذار : « إننا نؤمن بأن الملك لا يتابع إعادة النظر في الدستور ، وإنما الانقلاب التام ، وليس هذا العمل منه بناءً على معاهدة ابرمت بشكل منظم ، بل حسب إرادته الخاصة وحدها » . وفي هذه الظروف ، يريد الامبراطور بوضوح ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يبقى على صعيد معاهدة ٨ حزيران ١٨١٥ ، التي يمكن ولاشك أن تتغير

ولكن دون أن تفسخ من جانب واحد ويترب على ذلك مفعول حقوقي .
وفي الدول الأخرى ، في فرثامبرغ ، في ساكس ، في هس ، في باد ،
ظهر عداة عنيف ضد ملك بروسيا ، سواء من الحكومات أم من الشعوب
وعلى الراين بدأت تظهر من جديد ، فكرة اتحاد الراين ، وفكرة
الحاكم البروسي . وهكذا نرى ، منذ الأصل ، الأمارات الأولى لسره
تقام بين فريديريك - غليوم الرابع وألمانيا . وكان هنري فون غاغيرون
وحده في ألمانيا ، يدافع عن ملك بروسيا .

انعقد المجلس التحضيري (الفور بارلمان) ، الذي نصت عليه لجنة
السبعة ، في فرنكفورت في ٣١ آذار . ويتألف من ٦٠٠ عضو تقريباً ،
موزعين بشكل متفاوت جداً بين مختلف دول ألمانيا ، فلم يكن للتنسا
إلا ثلاث ، باعتبار أنه لم يكن لها برلمان ، ولذا لم يكن
لها مندوبون ، على حين أنه كان لبروسيا ١٤١ مندوباً ، والفرثامبرغ
٤٢ ، وبافاريا ٤٤ ، وبالمقابل كان لدوقية باد ٧٢ ، ودوقية هس -
دارمشتات ٨٤ . ولم يكن لهؤلاء الاعضاء في الفور بارلمان بالطبع أي
تفويض بالسلطات الشخصية ولا يمثلون شيئاً ، وهم من أصول مختلفة .
وعقد الفور بارلمان أربع جلسات ، من ٣١ آذار إلى ٣ آب ، واتخذ
بعض قرارات هامة .. ووجد نفسه أمام مشروعين مهيأين لاصلاح ألمانيا .
١ - المشروع الأول ، وضعته لجنة السبعة ، ويتصور دولة اتحادية ،
مع رئيس ووزارة مسؤولة ، ومجلس منتخب ومجلس للدول ، ويدخل
في اختصاصها الجيش ، والعلاقات الخارجية ، والتجارة ، والجمارك والنقد؛
وتقوم وحدة القوانين المدنية والجناية في كل ألمانيا . ولم يكن هذا
المشروع بالإجمال الا توضيحاً لفكرة الهندسشات عوضاً عن الشاتلنبوند
والدولة الاتحادية مكان كونفدراسيون الدول .

٢ - المشروع الثاني ، اتى به الديوقراطيون الراديكاليون ، جماعة شتروف ، ويتضمن خمس نقاط تتصور جميع القضايا السياسية ، والاجتماعية والقومية ؛ ويريد أن يوطد في المانيا الوحدة القومية باكثر مما في المشروع الآخر وأن يلحق الدول المحلية بالحكومة القومية بشكل أوثق .
وقامت المناقشة بين النزعتين حالاً ؛ وأخيراً أحلت القضية الى البرلمان لينظر بها حين انعقاده .

كيف سيكون هذا البرلمان ؛ هذا هو القرار الرئيسي . لقد أضيفت الى الكونفدراسيون بروسيا الشرقية وبروسيا الغربية اللتان لم تؤلفا جزءاً منه ، وليمبورغ وشلزيغ . ودعيت هذه الاقاليم الأربعة لأرسال ممثلين عنها الى البرلمان ، كما تؤلف ، بالطبع ، اللوكسمبورغ وأقسام النمسا جزءاً من الكونفدراسيون . ويكون الناخبون جميع المواطنين دون تمييز في الدين والحالة الاجتماعية ، باعتبار انهم مستقلون ، وهذا يعني التصويت العام الذي ينتخب نائباً عن كل ٥٠٠٠٠ نسمة . أما الاهتمام بتنظيم وتعريف كيفية الاقتراع فقد ترك الى الدول الخاصة .

وفي داخل هذا المجلس الأول ، قام نزاع عنيف لمعرفة ما اذا كانت المجلس سيبقى في حالة انعقاد أو لا ؛ لقد أراد الجمهوريون ، وكانوا عنيفين ، مثل هيكشر وشتروف ، استمرار انعقاد المجلس ، فلم يحصلوا على ما يبيغون وانفصلوا . ثم انتهى الأمر بتسوية : وهي أن يسمى المؤتمر التحضيري وفداً مؤلفاً من خمسين عضواً لم يوضح دورهم ويقصى عنهم الجمهوريون . وأخيراً أبعد هذا البرلمان برنامجاً جمهورياً لصالح الطبقات العاملة ، وأعرب على أمله بتحسين مصير الطبقات الفقيرة .

وهكذا تناولت المطالب ، التي ظهرت في المؤتمر التحضيري ، الصعبد

السيامي والصعيد الاجتماعي معاً ، ولكنها أبعدت في هذه النقطة الأخيرة .
وفي الواقع ، لم يبق الفور بارلمان بأي مبادعة ثورية الا بمبادعة دعوة البرلمان ،
وهذا كثير .

وبانتظار اجتماع البرلمان وضعت مشاريع عمل لتعرض عليه عند
انعقاده . و تمت في ذلك الحين الحركة الجمهورية والاجتماعية في غرب المانيا
واثرت على الانتخابات في اتجاه محافظ ، في شهر نيسان ، وفي الوقت
نفسه افتتحت قضية الدوقيات الدانماركية بشورة هولشتاين . وضعت
مشاريع العمل أولاً من قبل « رجال الثقة السبعة عشر في الديباط » . وكان
مشروعهم مشروع دالمان . فقد انتهى في ٢٦ نيسان ونشر حالاً ؛ ويتضمن
امبراطوراً وراثياً ، ومجلس أمراء أعلى ، ومجلساً منتخباً أدنى ، والوحدة
الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية في المانيا ومحكمة اتحادية . ولكن
الدول المختلفة وبروسيا نفسها استقبلت فكرة الامبراطور استقبالا سيئاً .
ووضع المحسون مشروعاً آخر ، وكانوا يعتبرون أنفسهم أداة انعقاد
البرلمان ، وهذه الصفة دعوا بالانسكي ليأتي ويتعاون معهم . ودعوا أيضاً
دول النمسا ، بما فيها سلافي الشمال ، وبخاصة التشيكيين ، الى انتخاب
ممثلهم في البرلمان ؛ ولقد رأينا أن هذه الدعوات اصطدمت برفض .
واقترح المحسون تعليق الديباطات المحلية أثناء انعقاد البرلمان ، فرفضت
الدول .

وأخيراً وضع الديباط مشروعاً ثالثاً : وقد افزعته الحركة الثورية
الجمهورية هذا الديباط ، فأراد انشاء سلطة تنفيذية بالحال ؛ وقد اقترحها
في ١٢ نيسان ، ولكن اقتراحه أثار خلافاً مع المحسين .
وأظهرت هذه الحلول المختلفة المتصورة صعوبات ، واصطدم بها تنظيم
تاريخ الحركات القومية (٢٦)

المانيا آجلاً . وفي الواقع ، لم يتوصل الى شيء فعلي في هذين الشهرين والنصف . وهذه ظاهرة عجز ولادي للورور الى صعيد العمل ، ونراه صفة مميزة للبلاد ومع هذا فقد تمت نتيجة واحدة ، لأن كل شيء سلم لقرار البرلمان . وهذا اعتراف ضمني لمبدأ السيادة القومية في المانيا كلها .

تركيب برلمان فرنكفورت . - وفي شهر نيسان قامت في المانيا حركة اجتماعات ومناقشات وانتخابات . وتوجب انتخاب ٨٣١ نائباً للبرلمان ومن يحل محلهم من نواب مختلف البرلمانات في المانيا ، وتركت كيفية الاقتراع لقرار الدول الخاصة .

لقد وجد في الواقع أقل من ستائة نائب في برلمان فرنكفورت بسبب قطيعة ممثلي التشيكيين في بوهيميا . إلا أن ممثلي النمسا كانوا كثراً في آخر السنة في برلمان فرنكفورت . وجد في البدء ٤٠٠ الى ٥٠٠ نائب في الجلسة . ولم يوجد تقريباً ، في هذا البرلمان ، ممثلون للطبقات الشعبية ، وهذا يوضح لنا أن العمال شعروا بحاجة لانشاء منظمات موازية . فقد كان النواب جميعهم بورجوازيين أو أناساً من الطبقات العليا ولم يكن ليمثل المهن الاقتصادية إلا ١٤٠ نائباً منهم ٤٦ تاجراً و ٦٠ مزارعاً ، وكان هؤلاء وهؤلاء منتخبين من بين كبار الملاكين أو التجار أو رجال الأعمال الهامين . وكان المفكرون مسيطرين ، وقد بلغ عددهم ٥٦٩ ، منهم ١٠٦ أساتذة ، ٢٢٣ رجل قانون ، ١١٨ أعضاء ادارات . وكان لتوكيب برلمان فرنكفورت هذا مغزاه من حيث جمع (سوق) الحزب القومي ، الذي كان بخاصة ، كما رأينا ، حزب المفكرين ، ومن حيث المفهوم الذي كونه ألمان ذلك الزمن عن القيمة الاجتماعية .

لم يكن هؤلاء النواب بالطبع أي تجربة في العمل البرلماني . اجتمعوا في ١٨ أيار في كنيسة القديس - بول ، في فرنكفورت . وفي الجلسة الثانية

انتخب الرئيس هنري فون غاغيرن ، نائب المس ، ب ٣٢٠ صوتاً على ٣٩١ . ونظم العمل الداخلي حسب نموذج النظام الذي تبنته الجمعية التأسيسية في فرنسا : فقد انقسم هذا البرلمان الى خمسة عشر مكتباً (لجنة) للمناقشة الأولية للمشاريع قبل مناقشات الجلسات العامة . وتشكلت هذه المكاتب في لجان خاصة ، ولكن اللجان البرلمانية الفرنسية كانت هيئات عمل ؛ أما هنا فكانت مجالس نقاش حقيقية صغيرة تضم من خمسة عشر الى ثلاثين عضواً ، ثم ازدادت . وهكذا وجدت لجنة الشؤون الاقتصادية ، وكانت برلماناً حقيقياً صغيراً ، ولجنة العرائض ، ولجنة الشؤون الخارجية ، وأرادت أنها توجه الدبلوماسية ، ولجنة التشريع وتقوم بعمل مزدوج مع لجنة الدستور . وهذه اللجنة أساسية لأنه يتوجب عليها اعداد مشروع تنظيم المانيا ، وكان رئيسها بامرمان ، وتضم كبار نظريي الحزب القومي : آندريان ، دالمان ، هنري سيمون ، رويبرت بلوم ، فيلكر ، وغيرهم . وكان هؤلاء النواب يؤدون مهنتهم بكثير من الوجدان وبكثير من القناعة ، ويهتمون بالذهاب بالمناقشات حتى آخر حد ، ويعالجونها بروح الألمان الذين يندفعون حتى النهاية في نظرياتهم ولا يتخلون عن أفكارهم . وتعددت المشاريع ، وامطرت التعديلات ، ووجدت موجة من العرائض آتت من المانيا كلها . وهكذا ضاع النواب في مناقشات لانهاية لها . ومن جهة أخرى ، ارتكبوا ، في ٢٩ أيار ، خطأً في تثبيت جدول أعمال المناقشات بشكل نهائي ، ولم يعرفوا كيف يأتون بالمرونة الضرورية في المناقشات وفي العمل .

وهكذا كان البرلمان أداة ضعيفة للعمل ، ورأى انه لا يستطيع ان يسير أعماله بشكل نافذ إلا إذا اقتصر على عمل واضح ومحدود وهو : سن الدستور ، وبقي في مضمار التشريع بخاصة . ولكن وجوده كان على درجة عظيمة

الأهمية . ومها يكن اتجاهه ، فان وجوده وحده كان ثورة ، وذلك لأنه وجدت للمرة الاولى هيئة تمثيلية لكل المانيا .

٢ - البرلمان في العمل .

لقد كان هذا البرلمان مطلق البدن ، ليس أمامه أي عائق في الأشهر الأولى من انعقاده ، ولم تأت من الحكومات أي عقبة . إلا أن الحكومات في الحريف بدأت تشعر بأنها أكثر وعياً وأكثر قوة . لقد تحمل البرلمان حقاً مسؤولية مصيره . وظهرت الأحزاب السياسية بسرعة . وفي الواقع ، وجدت اختلافات كبرى في الرأي وتناقض في المصالح . لقد كانت جميعاً حسنة النية وورسنة ، ولكنها سيئة التصرف ومتعنتة : كان طابع هذه الأحزاب فردياً عنيداً ومتعصباً ، ولم يكن لها في الوقت نفسه نظام داخلي . وأخذت تتنوع بازدياد . وفي الحقيقة كان المجلس السامي ينقص رجال الأحزاب جميعاً .

اليساد . لم يكن في البرلمانات سوى عنصرين معرفين جيداً ولهما نظام وهما بالطبع الطرفان . كان اليساد ، بالأجمال ، تمة للعناصر الراديكالية والديموقراطية التي ظهرت في السنوات الأخيرة . فقد تجمع في الفندق الألماني (لقد كانت تعرف هذه الأحزاب من المكان الذي تجتمع فيه) حول روبيرت بلوم وكانوا يرون ان يطبق في المانيا ، مع الوحدة ، برنامج متقدم جداً بالديموقراطية . ومع ذلك فقد كانوا يقبلون أيضاً الاعتراف بوجود ملكيات ، وبعدم تقويضها حتى انه في هذه المجموعة التي اجتمعت في الفندق الألماني ، انفصل بسرعة الديموقراطيون المعتنون الذين ظلوا مخلصين أوفياء لمنهم الأعلى الثوري وهو تركيز جميع السلطات التنفيذية والتشريعية في فرنكفورت ، والسيادة البرلمانية ، الجمهورية . وكان الزعيمان برنتانو

وتستيز ؛ يجتمعان في دونسبرغ . وستعرضها الحركات الثورية ، الحركات الاجتماعية التي قامت في المانيا ، للخطر أكثر مما تدعمها .

اليمن . - وفي الطرف الآخر ، في اليمن ، انعقد اجتماع في داره بطوس ، ثم في مقهى ميلاني . وكان برنامج اليمن أن يقتصر البرلمان على دوره التأسيسي الذي يجب أن يتم باتفاق مع الحكومات . ورفضوا في البرلمان كل سلطة تنفيذية . وبالجملة كانت هذا اليمن يضم التيارات المعارضة لصهر الدول في المانيا . ووجدت له فرق مختلفة . وجد البروسيون حول دادوفيتز وفينكيه . ووجد البافاريون ، حول لاسولكس ؛ والهانوفريون ، حول ديتمولد ؛ ونساويو اليمن حول شميرلنغ الرئيس النمساوي السابق في الديباط ، وأمهر رجال البرلمان وأكثرهم خبرة . وإلى جانب هذه الفرق ذات النعرة الخاصة ، كان اليمن يتألف من اكليركين من جميع المذاهب .

الوسط . - وبين هذين الطرفين ، يتألف الوسط من كتلة النواب ، وكان يرغب مخلصاً بالوحدة والحرية معاً ، غير أنه كان مضطرب الأفكار ، وعلى العموم محافظاً ، وبالتالي يفزع من الحركات الشعبية . وكانت فيه جميع الدرجات الممكنة للحرية والقومية والمحافظة . ويضاف الى ذلك تعاطف الأصل ، وقضايا التكتيك ، ولذا كان الوسط مقسماً الى جماعات ذات موقف مضطرب ومتناقض . وعلى العموم ، وجد انقسام بين جماعتين : الوسط الأيمن والوسط الأيسر .

كان الوسط الأيمن يتألف من حزب الدولة الاتحادية السابق ويلتف حول هنري غاغيرن . إلا أن هنري يلتف غاغيرن هذا أصبح رئيساً للبرلمان ، وبالتالي لا يستطيع أن يوجه الحزب فعلاً . وكان الحزب يجتمع في كازينو ، ويضم النظرين الأساسيين من انصار الاصلاح الدستوري والحرية في

الدول ، بتعاون الأمراء والشعب . وكان الجميع متفائلين ، وهذا قوة ، ولكن لم يكن لديهم حس بالواقع ، وهذا ضعف . ونجد بينهم دالمان ودرويسن المؤرخين ، وناصرمان وماتي مؤسسي « الجريدة الألمانية » وفيلكر وميفيسن .

واجتمع الوسط الأيسر في فندق فوتامبرغ . وكانت أفكاره افكار الوسط الأيمن ، ولكنه كان يلع في اتجاه السيادة القومية على طبقتين ، أما في الدول وأما في التنظيم الألماني . كانوا ملكيين وبرلمانيين ، وأنصار تحديد الاستقلال الذاتي للدول أكثر مما يريد الوسط الأيمن . وكانوا من كبار العاملين ، وسيطروا بصورة خاصة في اللجان ، وأهم زعمائهم ريجير وفيشر .

وكان كل حزب من هذه الأحزاب ، ومن الممكن القول ان كل نائب من هؤلاء النواب يؤكد قناعاته واعتقاداته في موجة من الاقتراحات والخطب . وتدفقت العرائض من جميع أجزاء المانيا . ووجهت جميع أنواع الأسئلة إلى برلمان فرنكفورت . حتى انه توجب مضاعفة عدد أعضاء لجنة العرائض ، وكل هذا يدل على روح قومية حارة ، وإيمان عريض بمصير ألمانيا القومي ، ولكنه كان في الوقت نفسه بادرة صعوبات عظيمة عملية .

وكانت ينتظر الكثير من نواب فرنكفورت ، حتى انهم أنفسهم كانوا مستعدين للقيام بالكثير ، وأول خطأ لهم زعمهم القيام بسياسة عظيمة . الحكومة المؤقتة . - كان يراد في البدء تشكيل حكومة مؤقتة على الأقل : وقد أراد النواب في حماسهم واندفاعهم الأول أن يؤكدوا سيادتهم . وفي ٢٧ أيار ، بعد أربعة أيام من المناقشات ، صوت المجلس على اقتراحين مبدئين ، وقال عن نفسه بأنه « هيئة أرادة الامة الألمانية وانتخابها لتأسيس وحدة ألمانيا وحريتها السياسية » .

أما المبدأ الذي اعتمد عليه فهو أنه يعتبر نفسه ممثلاً لسيادة الأمة الألمانية . وأضاف : « ان دساتير الدول لا تكون مقبولة إلا في الحد الذي تكون فيه على اتفاق مع العمل التنظيمي لبرلمان فرنكفورت » ؛ وهذا يعني ، بعد العودة إلى الاتجاه الليبرالي ، الالتزام الذي فرضه دياط ١٨٣٢ ، بعد الثورة ، على الدساتير الألمانية : فقد صرح بالاحتوي هذه الدساتير ما يعاكس التنظيم الملكي للديايط ، أي ان برلمان فرنكفورت خص نفسه بحق لتنسيق النظم المختلفة في الدول - الخاصة .

وحق ذلك الحين كانت السلطات القديمة مستمرة في ممارسة السلطة في ألمانيا ، أي أما الحكومات المحلية وأما الديايط . ولم يؤخذ أي اعتبار للعمل السابق الذي قام به الديايط والمحسون والمؤتمر التحضيري (الفوربارلمان) ، ونوقشت مقترحات جديدة . فقد وجد ستة عشر اقتراحاً لأشكال الحكومات الخاصة ، و ٢٢٣ خطيباً لمناقشتها . ونظر في جميع الحلول الواحد بعد الآخر ، وأخيراً جنب جميع الترتيبات الممكنة . وبعد اسبوعين لم يتوصل إلى شيء . وفي ٢٤ حزيران اقترح هنري غاغيون أشياء واضحة دقيقة وذلك بأن يشكل المجلس نفسه حكومة لجميع ألمانيا ، وأن يعهد بها مؤقتاً إلى نائب الامبراطورية ، واقترح الأرشيدوق جان . وتؤلف هذه الاقتراحات تسوية ترضي فكرة السيادة لأن المجلس يسمى الحكومة ، كما ترضي المبدأ الملكي ، لأن الحكومة أسندت إلى نائب الامبراطورية ، وهذا يفترض وجود امبراطورية ، وامبراطور ، وأخيراً التقاليد الهابسبورغية ، لأن الأرشيدوق انتخب ليكون نائباً للامبراطورية .

انتصر الاقتراح ، بعد أن جنبت الموافقة الضرورية الدول ب ٤٧٧ صوتاً مقابل ٣١ . وهكذا نرى أن البرلمان يريد أن يؤكد تفوقه على الحكومات

الحلية . وجنبت الجمهورية بـ ٣٥٥ صوتاً مقابل ١٧١ . وصوت على قرار تسمية نائب الامبراطورية بـ ٤٠٥ أصوات مقابل ١٣٥ ، وانتخب الأرشيديوق جان بـ ٤٣٦ صوتاً مقابل ٥٢ إلى هنري غاغيرث الذي لم يكن مرشحاً ، و ٢٧ امتناع من أقصى اليسار الجمهوري . وتم انتخاب الارشيديوق في ٢٩ حزيران . عندئذ ألغي الديباط بـ ٥٧٠ صوتاً مقابل ٣٥ . وصوت على مسؤولية الوزراء ، وعدم مسؤولية نائب الجمهورية ، كما لو كان ملكاً دستورياً إلا أن الارشيديوق جان مازال ، لبضعة أسابيع ، مضطراً إلى البقاء في النمسا بسبب وظائفه ، ولا يمكنه أن يأتي إلا في آخر تموز ويشكل وزارته ، وقد شكلها من برلماني الجنوب والمنطقة الرينانية ، يضاف لهم شميرلنغ ، مندوب النمسا ؛ وترأس الوزارة البرنس الليبرالي فون لاينينغن . وكانت هذه الحكومة أول حكومة ألمانية .

جيش المانيا . - ولكن برلمان فرنكفورت لم ينتظر تشكيل حكومة ليؤكد إرادة عظمة ألمانيا ويجاوب أن يعطي لألمانيا أداة السياسة العظيمة ، أي الجيش . ولم ينظر إلى هذا الجيش ببساطة كجيش حماية اتحادية دلت الأحداث على ضرورته بمحاولات الثورات الجمهورية ، وإنما كجيش حقيقي لألمانيا . واقترحت لجنة الحرب ، التي يرأسها فريدريك - تيودور فيشر ، في ٧ تموز ، أن يشكل الجيش القومي بزيادة ٢٪ على جميع جنود الدول . وأخيراً تقرر أن يشكل الجيش القومي باقتطاع ٢٪ من الجيوش الحلية . وعندما أريد إعداد هذا الجيش ، اصطدم بمعارضة الجيوش الحلية ، وفي الواقع ، لم يتوصل مطلقاً إلى تنظيم الجيش القومي . ولكنهم لم يريدوا جيشاً فقط ، وإنما أرادوا اسطولاً أيضاً : فقد شعروا بالذل من تفوق الأسطول الدنياركي ، في البالطيك ، على البروسيين ، وارتفعت

في ألمانيا كلها حركة غير عادية لصالح الاسطول ، ولا سيما عند شعب لم يكن له في أي وقت مضى اسطول ، وهو مع ذلك قاري بصورة أساسية . وتألفت لجان في كل مكان لصالح الاسطول ، وانهقد مؤتمر للأسطول في هامبورغ في ٣١ أيار ، وأشتوت لجنة الاسطول سفناً من انكلترا ومن هولنده ، وسلحت سفن مساعدة في برين ولوبيك ، وشرع بإنشاء سفينة خط كبرى في هامبورغ . وبصوت البرلمان على اعتماد ستة ملايين مارك لإنشاء الاسطول دون أن يعلم كيف يمكن الحصول على هذه الستة ملايين .

البرنامج الألماني الجامع . - وفي الوقت الذي كان فيه برلمان فرنكفورت ينشئ وسائل السياسة العظمى كان بنادي برنامج حقيقي جرمانى جامع . ولقد رأينا أنه استنجد بالبوهميين ، وتعاون النمسا . وأراد أن يضم إلى ألمانيا جميع البلاد الناطقة بالألمانية ، ورحب بالقرار البروسي الذي يفصل المناطق الناطقة بالألمانية من بروسيا البولونية ، وقبل نواب هذه المناطق في البرلمان . وفي ٢٦ آب ، أبعد اقتراحاً لصالح إعادة تأسيس بولونيا ، وأدخل بروسيا البولونية في الكونفدراسيون . وقبل نائبين من ليمبورغ ، وصوت ، في ١٩ تموز ، على إرسال بعثة إلى حكومة البلاد المنخفضة للمطالبة بحذف القانون الأسامي أي الدستور الهولاندي ، في ليمبورغ والوكسمبورغ ، هذين الاقليمين اللذين يعتبران ألمانيين ، وأراد إقامة جنود في الاقليمين . ووجد منهم أنصار لضم البلاد الاخرى ، وطالبوا بالتيرول والكاتونات السويسرية الشرقية ؛ وهلل رادوفيتز مصرحاً بأن الحدود الألمانية على نهر المنسيو ، أي إن المملكة اللومباردية - البندقية تؤلف جزءاً من ألمانيا ، كما في زمن فريدريك - بارباروس . وطالب نائب بالألزاس ، باسم حقوق اللغة الألمانية . وفي قضية الدوقيتين

نخمس البرلمان للمطالبة بهولشتاين وشلزفيغ ؛ وهاج ضد هدنة ٢٦ آب . وبعد مناقشة عنيفة ، في ٤ ايلول ، رفض البرلمان المصادقة على الهدنة بصوت دالمان ، ب ٢٣٨ صوتاً مقابل ٢٢١ . وهذا ما سبب استقالة وزارة لاينينغن . ولكن دالمان لم يستطع التوصل إلى تشكيل وزارة اخرى ، واضطر البرلمان إلى العدول عن تصويته ، في ١٦ ايلول ، بطرح حرب الدانبارك ب ٢٥٨ صوتاً مقابل ٢٣٧ ؛ وعندئذ أعيد تشكيل الوزارة السابقة برئاسة شمير لينغ .

وعبر عن هذا الهياج الوطني ، الذي أثاره تصويت البرلمان ، بمحاولة ثورة جمهورية ، وثورات : فرنكفورت في ١٨ ايلول ، وكولونيا في ٢٥ ، وحركة شتورف في سبيل الجمهورية الاجتماعية الالمانية . وتبنى برلمان فرنكفورت النظرية التاريخية واللغوية في القومية ودفعها حتى النهاية . وهذا الموقف الجامع للجرمان كان من نتيجته تحويل الرأي الاوربي ضد ألمانيا : فقد احتجت هولنده في ١٠ آب ، وبلجيكا في ١٩ ، ضد مزاعم البرلمان في ليمبورغ واللوكسمبورغ ؛ واحتجت فرنسا ، في ٩ حزيران ، ضد دمج المناطق البولونية ، ولقد رأينا أن باستيد أبدى قلقه من هذه الحركة الوحدوية الالمانية . واحتج سكان بوهيميا والتيرول وحتى تريستا ، لأن بعض الالمان كانوا يطالبون بضم تريستا ، على هذه المزاعم . وأخذت نكلتوا وروسيا على عاتقها ، باتفاق مع فرنسا ، حماية الدانبارك .

وهكذا نرى ان برلمان فرنكفورت ألقى بنفسه ، دون كثير تفكير ، في سياسة توسع كبرى . وفي الوقت نفسه ، انطلق في عمل تشريع مركزي ، وطمع في أن يخص نفسه بسلطة التشريع ويخضع الدول إلى تشريعه . واندفع دون أن يتم بحقوق الدول ، أو بوسائل التنفيذ .

وأنشأ الارشيدوق ووزارته بوروقراطية (ديوانية) امبراطورية ، بل وفي آخر آب ، تمثيلاً دبلوماسياً في الخارج ، إلا أن الحكومات الاجنبية لم تقبل الاعتراف به . وفي ٢٠ ايلول صرح بلاغ بأن القضايا العامة (المشتركة) خاصة بمفوضي الامبراطورية ، وعين مباشرة خمسة مفوضين لغرب وجنوب ألمانيا . وفي ٢٢ ايلول صرحت وزارة العدلية بأن الملاحظات والاحكام على جنح الصحافة يجب أن تتم باسم حكومة الامبراطورية . وفي ٣٠ تشرين الاول ارادت وزارة الداخلية أن يعرض عليها نظام جميع الجمعيات السياسية ، وفي ٧ تشرين الأول ، ان تؤمن لنفسها الاشراف على ممارسة حق الاجتماع . وفي ٢٢ ايلول وضع البرلمان خطة الوحدة التجارية ، وفي ٢١ تشرين الثاني صوت على إلغاء الجمارك الداخلية ، وهذا ما أثار أنواعاً من الصعوبات العملية ولم يؤد إلى شيء . وفي ٢٢ كانون الاول ، حدد بسلطته الضرائب التي يتوجب على الدول دفعها لتغذية موازنته . غير أن الحكومات لم تأبه لذلك ، ولم يعش برلمان فرنكفورت ، من وجهة النظر المالية ، إلا بما بقي في صندوق الديباط .

مقاومة الدول الألمانية . — أما الحكومات ، التي كانت أقل فزعاً من الثورة مما في البدء ، وتشجعت بمقاومة النمسا وفريدريك - غليوم الظافرة على الثورة ، فقد تبنت ، حيال هذه السلطة التشريعية لبرلمان فرنكفورت ، المقاومة السلبية وحياناً المقاومة الايجابية . وفي ١٨ ايلول بدأ ملك بافاريا وملك فررتامبرغ بالتحدث عن الموقف المشترك الذي يجب اتخاذه لمقاومة برلمان فرنكفورت . وفي ١٤ تشرين الأول اطرحت الدول دعوة لجنة التشريع في الارتباط مباشرة بحكومة فرنكفورت لجذب حكومتها المحلية . ونشبت منازعة عنيفة مع النمسا في ١٢ تشرين الأول :

فقد سميت حكومة الامبراطورية مفوضين للأقاليم الألمانية في النمسا . فاستقبلا استقبالاً سيئاً عند وصولهما إلى النمسا . وفوق ذلك ، أراد هذان المفوضان أن يحشرا وساطتهما بين الحكومة النمساوية ورعاياها . وأرسل أربعة نواب من فرنكفورت لهذا الغرض ، وكان منهم روبيرت بلوم . ووصلوا إلى فيينا في ١٧ تشرين الأول وزجوا بأنفسهم دون تبصر في النزاع ، في الوقت الذي استعاد فيه فيندشغراتز فيينا ، في ٣١ تشرين الأول . فلم يراع هذا أحداً ، وأعدم روبيرت بلوم بالرصاص ، في ٩ تشرين الثاني وفي الحريف أي في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومات في كل مكان سيدة الموقف ، وجد برلمان فرنكفورت الوسيلة لأغاظه أوربة ودول ألمانيا كلها تقريباً .

الدستور . - كل هذا يجري ولم يباشر البرلمان عمله الأساسي ، وهو الدستور . إلا أنه في ١٩ تشرين الأول بدأ هذا العمل أي في جلسته المائة . واخذت التعديلات تتدفق . وقد أريد ، قبل الدستور ، التوكيد على حقوق الألمان الأساسية . وفي هذه النقطة ، نجحنا أمام عمل لجنة الدستور ، وقد دام هذا العمل ثلاثة أشهر ، وتم الاتفاق تقريباً على الخطوط الكبرى ، ولم يتحمل ذلك مناقشات كبيرة ، وانتهى كل شيء في آخر تشرين الأول . وهذه الحقوق الأساسية هي : المساواة أمام القانون ، حرية الصحافة ، والاجتماع ، والتعليم ، والدين ، واستقلال القضاء ، والاستقلال الذاتي للمدن (قومون) ، والمبدأ التمثيلي في جميع الدول . وأذاع غاغيرن ، وقد أصبح وزيراً ، هذه الحقوق ، في ٢٨ كانون الأول ، كقانون للامبراطورية . وهي تؤلف نوعاً من حق ألماني عام يتضمن المساواة في التمتع بهذه الحقوق من كل فرد ألماني مهما كانت قوميته الخاصة في ألمانيا : بافارياً ، بروسيا ، الخ ... ومن جهة أخرى ،

وطد هذا الحق العام تحرير الفرد تحريراً حقيقياً ، والتحرير من كل العبوديات التي ثقلت عليه بما فيها استحالة الانتقال والذهاب الى الخارج ؛ وقد وضع حق المجرة ، والتجحر من كنائس الدولة والمدارس الدينية ، والتحرر من اضطهادات الاغلبية من الأجانب من الأعراق الأخرى . وهذه الحقوق الأساسية هي القسم الدائم من عمل برلمان فرنكفورت .

تنظيم السلطات . - ولكن كان من الصعب تنظيم السلطات . فقد بدىء بمعالجة قضايا دقيقة وفريدة . وكانت هذا عمل كل آخر سنة ١٨٤٨ . ولم تلغ الدول حتى ذلك الحين ، وظلت كما كانت عليه في الربيع وفي الصيف ، وبدأت برد الفعل أو بانخاذ احتياطاتها ضد طغيان البرلمان . وارتمت في المانيا الجنوبية عدااء لكل حل مركزية ؛ وفي ٢٢ ايلول أعلنت بافاريا معارضتها بعناد لتسمية العامل الألماني ؛ وفي آخر تشرين الثاني ، أرسلت رسولا الى شفارتزنبورغ لتطلب دعمه ضد ترتيب برومي وضد مركزية فرنكفورت ؛ وفي كانون الأول ، أعلنت فرنسا وانكلترا بأنها لن تعترف بحكومة بروسية ألمانية ؛ وفي كانون الثاني ، أعلنت برلين بأنها ترى بالا تخرج النمسا من المانيا . ووجدت صدى لما تقول عند جاريتها في فرتامبرغ ؛ واتفقت فرتامبرغ وبافاريا ، في ٢١ تشرين الأول ، على شكل ديركتوار جماعي وفاوضتا الحكومات الأخرى بهذا الحل حتى كانون الأول . وكان فريدريك - غليوم الرابع متقبلاً دوماً في افكاره ؛ فقد نشر مذكرات متناقضة ، وأكد ، على لسان بعثة في النمسا ، بأنه لا يتصور مطلقاً قطيعة بين النمسا والمانيا . إلا أن ، مذكرة من حكومته ، في ٢٧ كانون الثاني ، عرفت برلمان فرنكفورت بأن النمسا إذا اتصلت ، فان بروسيا تقترح بأن تقوم مقامها ، وطالبت بالمكانة التي يستحقها وضعها وأهميتها ، وصرحت بأنها مستعدة

لان تقدم لألمانيا جميع الخدمات التي تطلب منها . وفي الواقع ، ان توطيد سلطة الملك في داخل بروسيا قد أعطاه قوة أكبر إزاء الدول الألمانية الأخرى .

أما النمسا ، فقد كانت آخذة بالنهوض : وكان شفارتزنبورغ يرى توطيد وضع النمسا في ألمانيا وفي إيطاليا كما كان قبل الثورة . وفي ٢٦ تشرين الأول أعلم نائب الامبراطورية بأن النمسا لن تخرج من ألمانيا . وفي ٢٨ كانون الأول ، سلم شميرلينغ مذكرة تعليقات : فقد طلب أن تترك له أيضاً مهلة ستة أشهر ؛ وستعمل النمسا كعضو في الكونفدراسيون ، بتعاون مع برلمان فرنكفورت ، ولكن من المتوجب الانتظار حتى تنهي دستورهما الخاص لتثبيت الدستور الألماني . وفي ١٥ كانون الأول ، انسحب شميرلينغ من الوزارة وحل محله في الرئاسة هنري غاغيرن . وفي الواقع ، فرط برلمان فرنكفورت بالوقت الذي كان فيه سيد عمله الوحيد ؛ أما الآن فعليه أن يحسب حساب الحكومات ، ولا سيما في هذا الوقت الذي وضعت فيه قضايا دقيقة في التنظيم العام .

وتفتتت الأحزاب : انقسم حزب الوسط الأيسر ؛ وفزع أربعون نائباً من الحركات الاجتماعية فانضموا الى اليمين ؛ وكان اليسار في شقاق منذ بعثة روبيوت بلوم في فيينا . وتشكل فريق آخر ، في البرلمان ، وهو فريق مساوي مع زمرة نعرويين من الجنوب انفصلوا عن الوسط وشكلوا حزباً رجعياً خاصاً ، لأنهم أرادوا أن يرجعوا الى حالة الأمور السابقة . وازداد اضطراب الأحزاب . وكانت هذه الظروف سيئة للمناقشات الدستورية الكبرى .

قوادا المبدأ . - وفي ٢٧ تشرين الأول ، اتخذ البرلمان قراراتين مبدئيين :

١ - لا يمكن لأي جزء من ألمانيا أن يتحد في دولة مع بلاد غير ألمانية .

٢ - إذا كان لبلد ألماني ولبلاذ غير ألمانية سيد واحد ، فإن علاقاتها لا تكون إلا اتحاداً شخصياً .

وبهذين القرارين وضع برلمان فرنكفورت القضية النمساوية . وقد أثار مقتل رويبر بلوم استياءً شديداً في ألمانيا ، وكان غاغرين يدعم الفكرة البروسية . ولذا أجاب برلمان فرنكفورت بزواج ميه على اقتراح سفارتزانبورغ في انتظار النمسا ريثما تنهي تنظيمها الجديد الخاص لعمل في التنظيم الألماني . وصوت بـ ٢٦١ صوتاً مقابل ٢٢١ ، على الدخول في علاقات دبلوماسية مع النمسا ، وبتعبير آخر ، على اعتبار النمسا دولة أجنبية عن ألمانيا . وعلى العكس ، اقترح سفارتزانبورغ على البرلمان ، في ١٧ كانون الثاني ، خطة كونفدراسيون أوربة الوسطى ، لا كونفدراسيون ألمانيا وحدها ، المقسمة إلى ست دوائر ، وتؤلف النمسا فيها دائرة .

القرارات الكبرى . - اتخذت القرارات الكبرى في قراءتها الأولى في سياق شهر كانون الثاني : جنب مبدأ الديركتوار ، مبدأ رئيس الجمهورية المنتخب بأكثرية قوية . وفي ٢٥ كانون الثاني صوت على لقب الامبراطور لسيد ألمانيا بـ ٢١٤ صوتاً مقابل ٢٠٥ . ولكن ورائة القاب اطرح بـ ٢٦٣ صوتاً مقابل ٢١١ . وفي اليوم التالي ، ٢٩ كانون الثاني ، صوت على مبدأ نظام مجلس امبراطورية الدول ، ولكن لم يقرر عدد الممثلين ، ولا عدد الدول التي تسهم في مجلس الامبراطورية . وفي ٢٨ كانون الثاني ، انتهى التصويت على القراءة الاولى ، وعندئذ دعا غاغرين ، بيلاغ ، الحكومات الألمانية أن تبدي رأيها في المشروع . وفي الفترة من ١٥ شباط

إلى ٢ آذار ، وبانتظار أجوبة الحكومات ، ناقش البرلمان القانون الانتخابي .
ودرس فيه مختلف الأشكال .

وهكذا ، انتهى في آخر كانون الثاني رسم الدستور . ولكن هذا الدستور وضع في الاضطراب . لأن القضايا الأساسية ، أي موقف بروسيا والنمسا ، لم توضع . ووجدت المناقشات أمام جزع الحكومات المحلية ، التي صدمتها مزاعم البرلمان التشريعية . وأخيراً وضع هذا الدستور في وسط قلقى أوربة ، وفرنسا وأنكلترا ، وأيضاً روسيا التي اتخذت موقفاً واضحاً : فقد أعلم القيصر بشكل قاطع بأنه لايعادي فقط سياسة برلمان فرنكفورت في الجامعة الجرمانية ، لأن هذا بديهي ، وإنما الوحدة الألمانية . وقد قال ذلك في حزيران ، وكرره في منتصف ايلول ، ودعم النمسا صراحة في سياستها التسلطة وإرجاعها الأمور في دولها إلى ما كانت عليه في السابق . وفوت برلمان فرنكفورت الوقت الذي كان يستطيع فيه فرض الدستور . وفي شهر آذار ، اقتنعت الأزممة الكبرى التي أدت إلى فشله ، أزمة التاج الأمبراطوري

٣ — الأزمة الامبراطورية وانحطاف البرلمان

الوحدة الألمانية بشكلها الامبراطوري - تغيرت الحال فجأة في درامة الوحدة الألمانية في شهر آذار ١٨٤٩ : فقد وقف البرلمان ، في ذلك الحين ، أمام مشكلة رئيسية ، وهي تعريف البلاد امتيازات التاج في السلطة المركزية . وتصف الأحزاب ، في هذه المشكلة ، كما يلي : في بداية شباط ١٩٤٩ تأسس فريق يسمى « الألمانيون الكبار » ، ويتلخص برنامجهم في أنه يجب على ألمانيا أن تحتوي النمسا ، وأن يوجه التنظيم

الفيدرالي من قبل حكومة تتألف من أكثر من سبعة أعضاء وعلى رأسها (ناظر) الامبراطورية ، ويكون بالتوالي ، كل ثلاثة أعوام ، امبراطور النمسا وملك بروسيا . ورداً على تشكيل هذا الفريق تألف في ١٧ شباط فريق « الالمانيون الصغار » ، وهؤلاء يريدون تأليف دولة ألمانية خاصة ، ويجوبونها صغيرة وخاصة ، وبالتالي ، دون النمسا ، ويعطونها شكل امبراطورية وراثية . ولكن لم يكن هذا الحزب أو ذاك عظيماً حتى يشكل أكتوية البرلمان فمن جهة الالمانيين الكبار وجد من ١٢٠ إلى ١٣٠ نائباً ؛ ومن جهة الالمانيين الصغار وجد أكثر من ذلك من ٢٢٠ إلى ٢٣٠ . وفي هذه الشروط كان القرار تابعاً لأقلية ثالثة ، لليسا ، حسبما يقرر لهذا الحل أو ذاك .

توافدت تدريجياً أجوبة الحكومات على بلاغ غاغيرن المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني . وكان الرأي العام في ألمانيا ، بكتلته ، يريد الاتحاد القومي ، وضغط على الحكومات . ففي بافاريا ، كانت بالاتينا وفرنكونيا وحدويتين وديمقراطيتين . وعلى العكس ، ظلت بافاريا العليا انفصالية ومحافضة ؛ ولكن البرلمان البافاري قرر في ٧ شباط ، لصالح الدستور الامبراطوري . وفي فرنامبرغ ، في هانوفر ، في ساكس ، شلت المجالس الحكومة المحافظة وذات النعرة المحلية الانفصالية ، وضغطت لتأييد الدستور الامبراطوري . وفي بروسيا ، انقسم الرأي ، ولكن ، بشكل عام ، تقدم الرأي المحافظ تقدماً محسوساً ، وفي الانتخابات التي جرت في بداية السنة وافقت الهيئة الانتخابية على الانقلاب الملكي الذي تم في ١٨ كانون الأول

وفي آخر شباط صرحت ست وعشرون دولة بقبول الدستور الامبراطوري ، مبدئياً ، مع بعض التعديلات التي يجب أن تدخل عليه . وفي بداية آذار ، أعربت بافاريا عن رأيها لصالح ديركتور من خمسة تاريخ الحركات القومية (٢٧)

أعضاء . وفي ٩ آذار وصل جواب سفارتزانبورغ ، وكان جريئاً : فقد كان يرى في أن تدخل النمسا بكاملها في الكونفدراسيون ، وليس فقط البلاد التي كانت تؤلف سابقاً جزءاً من الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وأن يوجه هذا الكونفدراسيون هيئة من سبعة أعضاء ، ترأسها النمسا ، وتضم هذه الهيئة ممثلي النمسا وبروسيا ، ولكل منهما صوتان ، وبافاريا ، ولها صوت واحد ، وتتقاسم الدول الألمانية الاخرى بقية الأصوات . وأن تنظم هيئة دول ، إلى جانب ديركتوار السبعة أعضاء ، وتتألف من مندوبي المجالس ، ويكون للنمسا في هذه الهيئة ٣٨ ممثلاً ولألمانيا ٣٢ . وهذا يعني ، دون مواربة ، الاعتراف بأرادة سيطرة النمسا على ألمانيا .

وأعربت ألمانيا بجموعها عن رأيها لصالح الوحدة بشكل امبراطوري . وزعمت النمسا أن تسيطر بكتلتها على ألمانيا وتشرف عليها . وفي الوقت ، الذي كان فيه سفارتزانبورغ يعلن دستور ٤ آذار الذي يعيد بناء النمسا ، وضع وجود النمسا نفسها على بساط البحث عندما اهتزت هونغاريا وأخفق فيندسغرائتز .

أثار جواب النمسا ، في فرنكفورت ، رد فعل شديد : ففي ١٢ آذار اقترح نائب باد ، فيلكر ، أن تحذف المناقشة الثانية للدستور ، وأن يخص التاج الامبراطوري ، مباشرة ودون انتظار ، بملك بروسيا . فرد اقتراحه ، في ٢١ آذار ، ولكن بأكثرية ضعيفة : ٢٨٣ صوتاً مقابل ٢٥٢ . وفي الحقيقة ، إن مبالغة مزاعم سفارتزانبورغ وجهت المتوردين في برلمان فرنكفورت ، نحو بروسيا . ثم أعيد النظر سريعاً بالدستور . وأدخلت عليه بعض التعديلات التي أعطته طابعاً أكثر ليبرالية : أدخل فيتو التعليق في الدستور عوضاً عن الفيتو المطلق ؛ وصوت على وراثية التاج الامبراطوري بأكثرية أربعة أصوات فقط . وأخيراً حذفت مجلس

الامبراطورية الذي نص عليه في المشروع الأول وانتهى الدستور، ونشر في ٢٧ آذار ١٨٤٩ . وشكل ألمانيا مع حكومة امبراطورية مثل ألمانيا تمثيلاً دبلوماسياً في الخارج ، وتوجه السياسة الخارجية ، وتنظم القوى العسكرية الألمانية ، وأخيراً السلطة التشريعية والسلطة الاقتصادية العامة . وعهد بهذه الحكومة إلى امبراطور وراثي له القيادة العليا للجيش ، ويتمتع بحق الفيتو التعليقي على المشاريع التي يصوت عليها البرلمان ، وبحق حل البرلمان . ويتألف البرلمان ، أو الريخشتاغ من مجلسين : مجلس الدول ، ويتألف نصفه من ممثلي الحكومات ، والنصف الآخر من ممثلي الشعوب ، ويمثل الدول الخاصة في الامبراطورية ؛ ومجلس الممثلين ، وينتخب بالتصويت العام .

وانتهى الدستور . وفي ٢٨ آذار جرى انتخاب الامبراطور، وانتخب فريديريك - غليوم الرابع بـ ٣٩٠ صوتاً؛ ووجد ٢٤٨ امتناعاً، اذ لم يشأ المعارضون أن يصوتوا ضده ولكنهم امتنعوا فقط . وفي هـ نيسان ، استدعى سفارتراينبرغ ، بعد نتيجة هذا التصويت ، النواب النمساويين ؛ وفي ٨ منه ، أرسل إلى سفراء النمسا في ألمانيا مذكرة صرح فيها : بأن المجلس تجاوز حقوقه . . . وإن الحكومة النمساوية لا يمكنها الاعتراف بوضعية قراراته ، ولا بحقه في عمل لاحق . . . وتعتبر هذا المجلس غير موجود . وهكذا ولد التنظيم الألماني حكومة امبراطورية بشكل برلماني وديمقراطي . وكان هذا الحادث ثورة تاريخية كبرى في ألمانيا لأن الوحدة تمت فيها ، وطردت النمسا من ألمانيا .

رفض التاج الامبراطوري . - وكان الوقت مناسباً لبروسيا لتلعب مصيرها . كان يراد في بروسيا أن ينتهز الملك الفرصة ويتأسس ألمانيا : وكان مستشاروه ، وبخاصة رادوفيتز ، الأمير الملكي ، يتوسلون إليه أن

يقبل التاج الامبراطوري وكانت الوزارة ، عدا بعض التغييرات التي يجب إجراؤها على الدستور ، من نفس الرأي ؛ وتكفي المفاوضة مع الحكومات لاحداث هذه التغييرات في الدستور الذي كان مقبولا بذاته . وصوت المجلسان على رسائل وجهت للملك في المعنى نفسه ، وفعلت مثل ذلك نقابات برلين ، والمجلس البلدي . وعندما وصل وفد فرنكفورت إلى برلين لينقل اقتراح المجلس إلى الملك ، استقبله السكان استقبالا ظافرا . ومن جهة أخرى ، ضغطت المجالس في كل مكان في ألمانيا على الحكومات . واضطر ملك فرتامبرغ ، في ٢٤ منه ، أن ينشر الدستور الامبراطوري . وصرحت بافاريا ، من جانبها ، بأنها تربط جوابها بجواب النمسا . وأرجأت ساكس وهانوفر جوابها . وبالإجمال أعطت ثمان وعشرون دولة ألمانية موافقتها على الدستور الجديد .

وبينما كان الناس في بروسيا يتوسلون إلى الملك أن يقبل التاج ، كانت جماعته الخاصة تسدي إليه نصائح مغايرة : كانت بطانة (كاماريل) الأشراف والضباط التي تحيط به معادية لهذا التاج الآتي من مجلس برلماني . ووجد الملك نفسه بين رغباته في توجيه ألمانيا وصنع الوحدة ، وتقاليده العائلية والقومية . غير أنه كان في هاتين النقطتين حازما دوماً : فقد كان يقول بأن تحويل ألمانيا لا يمكن أن يكون إلا بالحكومات نفسها ، لا بمجلس شعبي . وكرر ذلك في هذه الآونة : فقد كتب في رسالة إلى مستشاره بونسن : « لا أملك أن أقول نعم أو لا ، لأنه ليس لديكم شيء تقدمونه إلي : انها قضية تحتاج إلى تسوية بين أمثالي ؛ ولا يوجد مقابل الديمقراطيين ، إلا اللجوء إلى الجنود » .

والنقطة الثانية ، التي ظهر عندها حازما دوماً ، هي أن النمسا لا يمكن أن تطرد من ألمانيا ، وان النمسا ضرورية لألمانيا . واستعلم من

الجنرال فون بقول الذي عاد من فرنكفورت بقوله : « وما الذي سيخرج من كل هذا ؟ » فأجاب الجنرال : « امبراطورية تصبح لها زعيماً ، ورد الملك « أبداً ، أبداً ! إنني أعلم من أنا ، ولست الأول والآخر في ألمانيا . ان النمسا تملك التاج الامبراطوري وستحتفظ به ، وستكون بروسيا سيف الامبراطور . وإنني أفضل أن أقدم الطست إلى الامبراطور ، قياماً بوظيفتي الامبراطورية ، على أن تمس يدي التاج » . وكتب إلى دالمان : « مادام هنالك أمل بالابقاء على وحدة ألمانيا والحفاظ على السبع وثلاثين مليون نمساوياً ، وترك بيت آل هابسبورغ على رأس الامبراطورية المسيحية وألمانيا ، فلن أقبل التاج الامبراطوري . خذ خارطة ألمانيا ، ولون بالسواد الدول النمساوية وانظر : إنك تفهم عندئذ السبب الأساسي لرفضني ، وآمل أن تقبله . أجر التجربة بنفسك ؛ لقد أجربتها وليس في وسعي أن أعمل غير ذلك . إن هذه الامبراطورية لن تكون إلا قطعة من ألمانيا ؛ وستسقط من ٤٤ إلى ٢٧ أو ٣٠ مليون نسمة ، غير قادرة على القيام بالعمل الذي فرضه الأزل عليها لتجابه منتصرة على الثورة في الغرب والاستبداد في الشرق » .

وعرف ، بأجوبة مماثلة ، قراره إلى رسل فرنكفورت في ٣ نيسان ، وسفير النمسا ، في ٦ منه . وطلب شهراً لأعطاء جوابه : وسيعطيه في ٢٧ نيسان .

وهكذا انفصل ملك بروسيا عن حل فرنكفورت بعقائدية كاملة : وهي أن السيادة الملكية ، في نظره ، تقف أمام سيادة الشعب ، ومفهوم الحق التاريخ المعارض لمفهوم الحق الطبيعي ، ومفهوم دور ألمانيا والنمسا حيال مفاهيم القومية الشعبية . وفي ٢٧ نيسان ، قام بعملين معبرين :

فقد رفض التاج الذي قدمه إليه برلمان فرنكفورت وأعلن حل المجلس البروسي ، مغيراً ، بقرار ، قانون الانتخاب .

احترافاً للوحدة الشعبية . - ان رفض بروسيا للتاج الامبراطوري معناه إلغاء عمل برلمان فرنكفورت . وقد حاول البرلمان أن ينفذ الدستور رغم كل شيء بدعوة الريخشتاغ للانعقاد في ١٥ آب ، وقرر بأن تحل بافاريا ، وهي دولة ألمانية هامة ، محل بروسيا . ونصح غاغيرن الارشيدوق جان باستعمال القسر لاجبار الدول على قبول الدستور الامبراطوري ، ولكن الارشيدوق رفض ، واستقال غاغيرن ، في ٩ أيار . واستدعى فريديريك - غليوم ، كما فعل سفارتز انبرغ ، النواب البروسيين ، في ١٥ أيار . وفي ٢٠ أيار غادر فرنكفورت ستون نائباً من الحزب الامبراطوري . وغادر باقي الحزب المدينة في ٢٦ منه . فضلاً عن أنه ، في آخرنيسان ، بدأت الحركة الثورية الكبرى الجمهورية ، وانتشرت أولاً في ساكس ، في شهر أيار ، ثم في المناطق الغربية ووضعت وجود الدول الألمانية في خطر . وأنقذ الجيش البروسي الوضع ، في ساكس أولاً ، بقمع الثورة من ٥ إلى ٩ أيار ، ثم في دوقية باد الكبرى ، وفي بالاتينا البافارية وفي هس . وانهارت قضية السيادة الشعبية التي تمثلها حكومة فرنكفورت بسبب الثورة .

ولم يبق في البرلمان ، الآن ، إلا العناصر الديمقراطية والجمهورية ، وعددهم ١١٠ تقريباً ، وفقدوا اعتبارهم في الثورة الجمهورية الاشتراكية التي قامت في الغرب .

وفي فرنكفورت وجد هؤلاء النواب أنفسهم مغمورين ومحاطين بالجنود البروسية التي احتلت دوقية باد الكبرى وبالاتينا وجاءت تكافح الثورة . وفي ٣٠

أيار قرر البرلمان أن ينتقل إلى دولة فرتامبرغ ، حيث ظلت العناصر الديمقراطية قوية ولها شوكتها . وتآلفت فيها جمعيات سياسية تقدمية ، مثل « رابطات مارس » التي قامت بتظاهرات كبرى في شتوتغارت ، في ٢٧ أيار . وفكروا في أن يجدوا ملجأ في هذه الدولة الديمقراطية . وما وصل النواب إلى شتوتغارت حتى ألقوا ببيان يدعو الألمان للقيام على الاستبداد ؛ وسما ، في ٧ حزيران ، مجلس وصاية من خمسة أعضاء لحكم ألمانيا . وأمرؤا بتجنيد أربعين ألف رجل لطرده البروسيين من الحصون الاتحادية في واشنطن ولانداو ، وقرروا تجنيد اللاندوهر (الجيش البري) ليفرضوا احترام الدستور ، واتفق باقي البرلمان مع حركة الجمهوريين . ولذا جعل إجماع الرأي ضده : فقد أعلن ملك فرتامبرغ وحكومتها انها ضده ؛ كما أن رئيس مجلس الوزراء ، دومر ، أُنذره ، في ١٧ حزيران ، أن ينتقلوا إلى مكان آخر ، وفي ١٨ منه أمر الجنود ببعثتهم . ودعا رئيس البرلمان زملاءه للاجتماع في ٢٣ آب في كارلسروه ، ولكن البرلمان لم يجتمع فيها . ولم يبق من الحكومة التي ألقاها برلمان فرتامبرغ ، منذ عام ، إلا الارشيدوق ووزارته .

وهكذا أخفق حل الوحدة الألمانية بطريق المجلس الشعبي ولم تكن السيادة القومية التي ينادي بها على درجة من القوة للانتقال إلى الواقع . لقد أخفقت الوحدة الألمانية أمام عداء ملك بروسيا ، وأمام ايدولوجيا (عقائدية) الحكومات ، وكذلك يجب القول ، إنها أخفقت بسبب التواطؤ النهائي لعملها مع الديمقراطية الثورية .

٤ - الاتحاد ببروسيا

الاتحاد الضيق . - ومع هذا فان فكرة الوحدة لم تهجر بعد . فقد كانت هنالك حلول أخرى ممكنة كحل فرنكفورت في السيادة القومية . لأن قضية إصلاح الديباط كانت موضوعة دوماً بين الحكومات ، ولأن حركة الرأي لصالح القومية مازالت واسعة .

كان فريدريك - غليوم يناصر دوماً إصلاح الحكومة والديباط ليقم دولة فدرالية ويكون لها زعيماً عسكرياً ويحل محل الكونفدراسيون السابق . ومن جهة أخرى ، كان الرأي العام البروسي يدفعه لانتهاز الفرصة التي يمثلها شغور النمسا التي مازالت مشغولة بثورتها الداخلية ، ليضع ، إلى حد ما ، الوحدة الألمانية التي قصر دونها برلمان فرنكفورت . وفي بداية أيار دعا فريدريك - غليوم الرابع الدول الألمانية إلى إرسال مفوضين فوق العادة إلى برلين للمناقشة في إصلاح الكونفدراسيون . وقال : « ان دستور ألمانيا يجب أن يكون حصيلة تعاون الحكومات والشعوب » . ووصل رسل الحكومات الى برلين في منتصف شهر أيار ، وفي ٢٦ منه وقع « اتحاد الملوك الثلاثة » : ملك بروسيا وساكس وهانوفر ، ووجه هؤلاء الملوك بلاغاً إلى الحكومات في ٢٨ منه ، ليعلموها عن اتفاقهم ويطلبوا منها قبول مشروع دستور ليعرض فيما بعد على مجلس شعبي . وفي الواقع ، ان مشروع الدستور ، الذي أعده الملوك الثلاثة ، كان ، على وجه التقريب ، دستور برلمان فرنكفورت باستثناء السلطة التنفيذية التي لم يعهد بها إلى امبراطور ، بل الى رئيس تساعده هيئة امراء مؤلفة من ستة أعضاء ، على أن يكون المجلس الاعلى مؤلفاً من مندوبي الحكومات لابتزيب انتخابات وتسميات حكومية .

أفادت بروسيا ، في الرأي الألماني ، من الشدة التي ردت بها الحركة الاشتراكية الثورية . ومن جهة ثانية ، وضع الوندويون جانباً قناعتهم الشخصية واجتمعوا في غوطا في ٢٥ و ٢٦ حزيران ، في مجلس شبه رسمي ضم على وجه التقريب جميع زعماء أحزاب الوسط في فرنكفورت : وقرروا إلزام الامراء بقبول مشروع الدستور البروسي ، وقبلوا أن يضحوا ببدأ السيادة الوطنية رغبة في الوحدة . وفي آخر شهر آب ، قبلت ثماني وعشرون دولة اقتراحات الملوك الثلاثة . إلا أن بافاريا وفرتمبرغ رفضتا ولزمتا الحذر ولذا فان فريديريك - غليوم لا يستطيع أن يفكر بأن يكون الدستور الألماني كما كان الاتحاد الجمركي الذي توسع شيئاً فشيئاً حتى شمل مجموع ألمانيا . وأما مايتعلق بطريقة سلوكه فقد فعل بالإجمال كما فعل بالدستور البروسي ونجح وذلك عندما تخلص من مبدأ السيادة القومية ، ومنع ، من سلطته الخاصة ، دستوراً واستطاع أخيراً أن يجمع الرأي حوله . وقبل الدستور ثمانية وعشرون أميراً ووضع موضع التطبيق : وفي ١٥ تشرين الأول ، قرر مجلس إدارة الاتحاد الألماني تطبيق الدستور ؛ وحددت الانتخابات في ٣١ كانون الثاني ١٨٥٠ ودعي مجلس الاتحاد ، الرينشتاغ ، الى ارفورت للاجتماع في ٢٠ آذار .

كانت هذه الانتخابات محافظة صراحة : فقد انتصر رجال الوسط في فرنكفورت مثل : غاغيون ، بيكيورات ، فينكية . ويتألف نصف أعضاء مجلسي ارفورت من نواب بروسيا . وفي ألمانيا الجديدة هذه ، التي لاتضم بافاريا وفرتمبرغ والنمسا ، كانت بروسيا أعظم من غيرها من الدول بكثير ، وكان نصف أعضاء المجلسين من نوابها . وقد تلقى قسم من هؤلاء النواب البروسيين أمراً بالا يقبلوا مايعاكس سلامة التاج البروسي .

وهذا الموقف كما نرى يعتبر مقيداً ومحددأ ، من الوحدة الألمانية . وقد سعى غاغيون رئيس برلمان ارفورت ، في توجيه المناقشات بسرعة لوضع الدستور . وقبى المجلس الأدنى هذا الدستور في ١٩ نيسان ١٨٥٠ ، والمجلس الاعلى في ٢٥ . ثم تأجل البرلمان ، وهذا ماجعل للاتحاد الالمانى وجودأ في الحثى ، ولكن هذا الاتحاد كان ناقصأ ، ومن هنا أتى الاسم الذي أعطي له وهو « الاتحاد الضيق » .

هيئة الحكم المؤقتة في ألمانيا . - وفي غضون ذلك . خرجت النمسا من صعوباتها الداخلية ، في آخر آب ١٨٤٩ ، ولكنها كانت ملزمة بعد ، ولعدة أشهر ، بالحذر : فقد كان يتوجب عليها تمكين الوضع الناشئ عن النصر الروسي . وناور سفارتزانبورغ بمهارة عظيمة ، على اعتبار أنه كان غير حر في حركاته ، وعلى اعتبار أن الارشيدوق يجسد دوام الرايخ . وكانت معارضة دول الجنوب للتفوق البروسي بالنسبة إليه قاعدة أولى لعمل يمكن . وفي الواقع ، قررت بافاريا ان تسد الطريق في وجه الطموح البروسي . وتخلص ماكسميليان ، في ١٠ حزيران ، من برلمانة ليكون طليق اليدين . ووضع مشروع دستور ألماني عارض به المشروع البروسي ، وقبلته فرتامبرغ ، ثم عرضه على الملكين الآخرين ، ملكي ساكس وهانوفر ، وأدخلت على هذا المشروع تعديلات في تموز ١٨٤٩ ، ثم في كانون الاول . وكان مبدأ هذا المشروع أن تحول الادارة الامبراطورية الى هيئة أمراء ترأسها النمسا .

وفي الأصل ، لا يستطيع سفارتزانبورغ العمل إلا بواسطة ملكي بافاريا وفرتامبرغ ، لأنه لم يكن حراً بعد في عمله . ولذا طمن بافاريا بأن ليس لها من صديق تطمئن إليه إلا النمسا . وفي آخر آب ، اقترحت بافاريا

والنمسا أن يستعاض عن الارشيدوق بهيئة مؤقتة : ونوقش هذا المشروع مع بروسيا التي استعدت بحمق للمناقشة ، ولم تدرك بعد وجود عدم تلاؤم بين اتحادها الضيق وبين التنظيم الجديد للسلطة في ألمانيا بعناية النمسا وبافاريا . وتصورت أن تصون حقوقها مصرحة ، بأنها تفاوض باسم مجموع الاتحاد الالماني ومحاولة بأن لاتجبر نفسها ، كما تريد النمسا ، إلى صعيد الحق القديم للديايط . وقدخل اتفاق بينهما وبين الملوك الآخرين في ٣ ايلول ، وينص على أن يحل محل الارشيدوق لجنة من مساويين اثنين ومن بروسيين يتأسسون اللجنة بالتعاقب ، وأن تمثل الدول الأخرى نفسها لديهم . وقبلت الحكومات الأخرى بهذا الحل الذي يعني تشكيل هيئة مؤقتة . وهكذا وجدت بروسيا نفسها مرتبطة بتعهدين متناقضين ، في الواقع ، حيال الاتحاد الضيق وحيال هذه الهيئة المؤقتة .

لقد سجل شفارتز انبرغ في هذا العمل نقطة نجاح ، ولغم بشكل أصم الاتحاد الضيق ، بواسطة الأمراء الآخرين : فقد حصل من ساكس وهانوفر على أن تضعا تحفظاً بحقوق النمسا المتوقعة إذا قبلتا الدخول في الاتحاد الضيق ، وعلى أن يعاد النظر في دستور الاتحاد إذا بقيت بافاريا وفرتامبرغ خارجاً عن الاتحاد . وفي ٢٥ تشرين الأول رفضت ساكس أن تقوم بالانتخابات من أجل مجلس ارفورت ؛ وحذت هانوفر حذوها . وهكذا أخذ الاتحاد الضيق ، بسبب انفصال الساكس وهانوفر ، بعدرفض بافاريا وفرتامبرغ ، صفة نوع من جامعة تجمع بروسيا مع الدول الألمانية الصغرى ، أمام الدول الأربع الكبرى في المانيا الجنوبية تساندهاالنمسا . وفقد كذلك صفته القومية الخاصة ، وأخذ صفة جامعة (عصبة) بروسية مع الدول الصغرى فقط وعصبة پروتستانتيّة تفزع الكاثوليك وترمح

بهم إلى بافاريا والنمسا . واعتبر مكيدة دبرتها بروسيا ، عوضاً عن أن يكون حركة قومية .

وفي آخر السنة ، كانت النمسا مالكة لقواها . فقد استقدم شفارتز انبرغ من ايطاليـا جنوداً كانوا في التيرول ، وكانت هذه الجيوش مستعدة للدخول ، عند مقتضى الحال ، إلى ألمانيا . وفي شهر كانون الأول ، اقترح شفارتز انبرغ ، بعد أن تخلص من قلقه الداخلي ، تسيير هذه الهيئة المؤقتة التي قررت في ٣٠ ايلول . واستقال الارشيدوق في ١٤ كانون الأول لترك المكان لهذه الهيئة . واضطرت بروسيا أن تتحني ، لأنها قبلت ، في ٣٠ ايلول ، مبدئياً ، هذا الشكل الجديد للحكم . وصرحت مع ذلك بالانتماء هذه اللجنة إلا في القضايا الادارية دون السياسية . وهكذا وجد في ألمانيا هيتان حكومتان : الاولى عامة لكل ألمانيا ، ولكن ليس لها إلا صفة مؤقتة ، وهي هذه الهيئة الجديدة ؛ والآخرى منتظمة وسوية من حيث الأصل ، لأنها منبثقة عن عمل دستوري وانتخاب ولكنها ضيقة ، وهي حكومة الاتحاد البروسي .

اتفاق مونيخ . - أما وقد أقيم حكم جديد في ألمانيا عوضاً عما بقي من برلمان فرنكفورت ، فقد اقترح شفارتز انبرغ ، باتفاق مع بافاريا ، مشروع اصلاح في ألمانيا : وهذا ما يسمى « اتفاق مونيخ » في ٢٧ شباط ١٨٥٠ . وبوجهه تحول إدارة ألمانيا إلى مجلس من سبعة أعضاء يضم النمسا ، والحنسة ملوك ، والهسّان ولها صوت مشترك . وتبنى الملوك الآخرون مشروع شفارتز انبرغ . وسلم فريدريك - غليوم الرابع وقبل المساوغة ، في ٨ نيسان ، مبدئياً وبامم الدول المتحدة مع بروسيا بكونفدراسيون ، وباعتبار أنه يفاوض ، تخلى عن الاتحاد الضيق وعندئذ جذب شفارتز انبرغ إلى صعيد الحق القديم ؛ وباعتبار أن القصد كان يقتضي

اصلاح الكونفدراسيون القديم لذا وجب العمل حسب نظام الحق القديم . وفي ٢٧ نيسان دعت الهيئة الموقفة للحكم جميع دول الكونفدراسيون الجرمانى ، بما فيها البلاد المنخفضة والدانيارك ، من أجل قضية اللوكسمبورغ ومن أجل هولشتاين ، للانعقاد في فرنكفورت في مجلس عام للديباط . وهذا يعني تنظيمًا جديدًا للهيئة القديمة للكونفدراسيون السابق للثورة . وفي شهر تموز ، طلبت من الدول المجتمعة في فرنكفورت أن تسمي مجلساً ضيقاً للديباط ورفضت ، في الوقت نفسه ، النقاش مع بروسيا في اصلاح الدستور « في اجتماعات حرة » . وهكذا ، وبالتدريج ، وجدت وسيلة لبعث الديباط ، لا بشكله القديم ، بل بشكل مجلس ضيق وتخلت بروسيا تدريجياً عن مشروعها في الاتحاد الضيق . وسدت عليها المنافذ ، وكان عليها اما قبول إعادة إنشاء الديباط بشكله المقلوب الجديد وأما التخلي عن الاتحاد الضيق . يضاف إلى ذلك ان معارضة ناخب هس والأميرين الصغيرين ، في الاتحاد الضيق ، علقت تطبيق دستور ارفورت ، مؤقتاً ، في ١٠ آب

تراجع اولمترز . - لقد كان وضع بروسيا حيال النمسا ، سيئاً جداً ، على الصعيد الداخلي والخارجي : ففي الداخل ، جمعت النمسا الدول الألمانية الأساسية حولها ؛ وفي الخارج ، أعلن القيصر البروسي صراحة أنه ضد الوحدة الألمانية . ولسوء حظ بروسيا ، انتهى النقاش النظري وانتقل إلى صعيد الواقع بقضية تفجرت في هس الناجبة . فقد أثار ناخب هس ووزيره هاسنر فلوغ ، سياستها الرجعية ، ثورة طردها من كاسل في أول ايلول ١٨٥٠ . ولذا وجب اتحاد هذه الثورة ، ومن الذي يأخذ على عاتقه ذلك ؟ فبموجب الحق القديم السابق لعام ١٨٤٨ ، كان يحق لبروسيا أن تمرر جيوشها في الطرق على أرض هس ؛ ومن

جهة ثانية ، بموجب دستور الاتحاد الضيق ، الذي تدخل هس فيه عضواً ، يجب على حكومة الاتحاد أن تعمل ؛ وفي كلا الحالتين ، كان يجب على بروسيا أن تقوم باخماد ثورة هس . غير أن الدوق - الأكبر استنجد بالمجلس الضيق في الديباط ، ولم يستنجد بملك بروسيا ، وعين مجلس الديباط بافاريا لتقوم بالتنفيذ الفيدرالي عوضاً عن بروسيا .

كان احتجاج فريدريك - غليوم على خرق حقوقه شديداً وأعد جيشه لدخول دوقية هس . ولكن النمسا تعهدت حتى الأعماق وراء هس ، باتفاق مع ملك ساكس وفرانكفورت وبافاريا . وفي ١١ تشرين الأول ، اتفق الملوك على التصريح بأن معارضة بروسيا للتنفيذ الفيدرالي الذي قرره المجلس الضيق للديباط يخلق « حالة حرب » . وفي ٢٠ ايلول ذهب سفارتزاندبرغ إلى نيقولا الثاني قيصر روسيا إلى فارسوفيا وحصل منه على ما يؤمنه بأن روسيا تدعم السياسة النمساوية . وليعطي نفسه موقفاً جيلاً ، قبل ، مع ذلك ، بأن يناقش اصلاح الديباط ، كما طلبت بروسيا في « المؤتمرات الحرة » في درسدن ، لا في المجلس العام للديباط .

وأرسل فريدريك - غليوم ، من جهته ، رئيس مجلس وزرائه . الجنرال براندنبورغ إلى فارسوفيا ، ليحاول الحصول على دعم القيصر ، أو ، على الأقل ، على حياده . فهاج الرأي البروسي بشدة . وسادت برلين حمى حربية . وعاد براندنبورغ من فارسوفيا بجواب مبسط : وهو أن القيصر يدعم النمسا ويلزم بروسيا بالتنازل . ولم يكن بإمكان فريدريك - غليوم الرابع أن يفعل غير ذلك : فقد قرر ، في أول تشرين الثاني ١٨٥٠ ، قبول المقترحات النمساوية في مناقشة الاصلاح في مؤتمر ، طالباً ضمانات على الاحتلال البافاري لهس ، وقبل حل الاتحاد

الضيق ، بعد استشارة أعضائه . وفي الواقع ، قررت هيئة الأمراء في الاتحاد الضيق ، في ١٥ تشرين الثاني ، قبول حل الاتحاد .

وبعد أن تنازل فريديريك - غليوم الرابع عن الجوهرة ، مأخوذاً بتناقضاته ، قرر ، مع ذلك ، في ٦ تشرين الثاني ، النفي العام للجيش البروسي ، وفي ٢٥ منه ، خطب أيضاً خطاباً حربياً . وبدأ الوضع على أهة حرب بين بروسيا وبافاريا ، ووراء بافاريا ، كانت النمسا ، تدعمها روسيا .

واستطاع سفارتزانبورغ أن يعمل بشدة لهدم بروسيا ؛ فألقى انذاراً ، في ٢٥ تشرين الثاني ، يطلب فيه جلاء الجيوش البروسية عن هس . ورضي أن يستقبل في اولمütz رئيس مجلس الوزراء البروسي ، مانتويفل في ٢٩ تشرين الثاني : وقبلت بروسيا أن تتخلى هس والمولشتاين للتنفيذ الفيدرالي وأن تعلن تسريح الجيش البروسي . وهكذا كان « تراجع اولمütz » خزيّاً رهيباً لبروسيا . ودفع فريديريك - غليوم الرابع في ذلك ثمن الخطأ الذي ارتكبه برفض التاج الذي قدمه اليه نواب فرنكفورت ؛ ولم يفهم أن عناصر الوحدة ، في المانيا ، كانت في الشعوب ، لا في الحكومات ، وأن محاولته في صنع الوحدة بالحكومات قد أدت به إلى اخفاق ذريع أكيد .

أما مؤتمر دوسدن فقد ناقش بعض الوقت حلولاً بدت مستحيلة كلها ، وبالرغم من أنه تقرر ، عند اليأس من القضية ، الرجوع ببساطة إلى الصيغة القديمة ، فقد انعقد الديباط في ٢٣ تشرين الأول ١٨٥١ ، واستأنف مناقشاته ، وكان شيئاً لم يكن ، جريباً على ما كان يفعل في عام ١٨٤٧ .

وهكذا نرى أن ثورة ١٨٤٨ ، في ألمانيا ، كانت حركة عظيمة ، وتختلف اختلافات محسوسة جداً عن الحركة الإيطالية ، التي كانت حركة الجميع ، في ذلك العصر وتشبهها كثيراً ، بهدفها ، لأن القصد ، في ألمانيا كما في إيطاليا ، كان في احلال الوحدة القومية محل تشتت الدول . ولكن الحركة القومية في ألمانيا ، على عكس إيطاليا ، دامت بشكل أطول من الحركة الليبرالية . فقد رأينا ، في إيطاليا ، أن الحركة القومية انحلت بسرعة ، وأن الحركات الليبرالية استمرت أيضاً بما يقارب العام ، أما في ألمانيا ، على العكس ، فقد أخفقت فيها الحركة الليبرالية عملياً في خريف ١٨٤٨ ، وامتدت فيها الحركة القومية بشكلها البرلماني ، في صيف ١٨٤٨ ، وبشكل الاتحاد الضيق في العام ١٨٥٠ .

وكانت هذه الحركة القومية الألمانية ، من جهة أخرى ، أعمق ، وأبسط ، وأرسخ في القلوب في ألمانيا منها في إيطاليا . لقد رغب الألمان في الوحدة القومية أكثر مما رغبوا بالحرية ، ورد عندهم سراب العظمة القومية المثل الأعلى الليبرالي إلى الصعيد الثاني بسرعة ، ولكننا ، في هذه الرؤية القومية ، نرى شيئاً من الاضطراب والاختلاط ، فقد ظهرت بسرعة شهوة السيطرة بشكلها القومي . ولم يكن في هذه الرغبة شيء من البعد عن المنفعة الذي عرفت به العقائدية القومية الأصلية . لقد أصبحت الفكرة القومية ، في برلمان فرنكفورت ، حجة لاستعباد الشعوب الأخرى ، التي لم تكن لتؤلف جزءاً من ألمانيا ، ولكنها تنطق اللغة الألمانية . حتى أن برلمان فرنكفورت الناشئ عن السيادة الديمقراطية باع هذا الحق رخيصاً ، ونظم نوعاً ما حقيقة نظريته في أن القومية تعبر عن عبقرية الشعب . وهنا ، نرى ، لصالح القومية ، ظهور العواطف الغريزية والعقيقة للشعب الألماني ، ارادة القوة ، وغريزة النهب والسلب . ومنذ

يبدو أي امكان لذلك كان دوار العظمة يأخذهم فينسيهم الأسس الاخلاقية للقومية .

ويدل درس برلمان فرنكفورت أيضاً على الصعوبة التي لاقاها الألمان المرور من الصعيد الفكري إلى الصعيد العملي ، والمرور من الفكر إلى العمل . لقد بدا المفكرون الألمان الذين يوجهون برلمان فرنكفورت غير قادرين على تحقيق مذهبهم الخاصة بأنفسهم ، أما لأن الفكر السياسي ينقصهم ، وأما أيضاً لأنهم ينزعون بشكل غريزي لدفع مذهبهم حتى النهاية : فهم يظهرون لانتصار مفاهيمهم تعنتاً عنيداً ، وهذا التعنت صفة من صفات طبعهم . وبدا في العام ١٨٤٨ وفي ١٨٤٩ ان هؤلاء المفكرين كانوا بحاجة إلى زعيم ينسق فيما بينهم ويقودهم ليتمكنوا من الوصول إلى شيء عملي . غير ان هذا الزعيم لم يكن عندهم في العام ١٨٤٩ ؛ ولذا تنازلوا ، بين يدي ملك بروسيا ، ولكن ملك بروسيا كان غير قادر على أن يأخذ على عاتقه العمل الذي أسنده التاريخ اليه .

لقد وضعت ثورة ١٨٤٨ لألمانيا جميع القضايا التي ستوضع أمامها من جديد في السنوات التالية : وضعت قضية الوحدة الداخلية ، أي ترتيب العلاقات بين الدول الخاصة والحكومة المركزية التي يجب انشاؤها . ووضعت سنة ١٨٤٨ أيضاً ما يسمى في القرن العشرين « قضية الانشلاوس » أي قضية علاقات الأجزاء الألمانية في النمسا مع الدولة الألمانية . ووضعت ثورة ١٨٤٨ أيضاً لأول مرة القضية الاجتماعية : فقد أخرجت حركة العمال وحاجات تنظيم هذه الحركة بشكل بدائي مع هذا التنظيم المزدوج الذي رأيناه في عالم الحرفيين وعالم عمال المصانع . هذه هي القضايا التي وضعت تاريخ الحركات القومية م (٢٨)

أمام المانيا السياسية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين أيضاً ، حتى ان حركة ١٨٤٨ ، التي أخفقت بسرعة في المانيا ، ظلت بالنسبة لألمانيا القرن العشرين ، مطبوعة بطابع الجدة ، وهي ان الحلول التي كان يبحث عنها في ١٨٤٩ قد وجدتھا المانيا بأشكال مختلفة : اما بيسمارك ، أو بجليوم الثاني ، أو بالرايخ الثالث ، وقد اخفقوا نهائياً الواحد بعد الآخر .



الختام

وهكذا وصلنا إلى نهاية هذا التحقيق الطويل ، ومن هذا التحقيق نستطيع أن نستخلص بعض النتائج :

أولاً (ان حركة القوميات ظهرت لنا عنصراً من العناصر الأساسية في ثورة ١٨٤٨ ، وعلى ضوء هذه الثورة ، نستطيع أن نسجل نتائجها . ويكفي لذلك ، أن نتحقق من الوضع في بداية القرن لتري بسهولة أهمية المسافة المقطوعة . ونرى من جهة أخرى ، في الدور الثاني ، انه لا يضاف إلى جغرافية القوميات الا بعض عناصر تفصيلية ، لأن التاريخ اللاحق لعام ١٨٤٨ لم يكن منه إلا أن وسع الحركات التي ظهرت ، ومن الممكن القول ان هذه الحركات تمت كماً ، وان هذا النمو لم يخرج عنه طبيعة جديدة . ان ما ينقص ، في العام ١٨٤٨ ، للوصول إلى حلول القرن العشرين هو قيام بعض الحركات في بلاد الشمال وفي البلقان : ففي الشمال ، في اسكندينايا ، ظهرت الحركات النورفيجية والفنلاندية ، في الوقت الذي تفتحت فيه الجامعة الاسكندنافية أي محاولة الاتحاد بين جميع القوميات الاسكندنافية ، الدانماركية والنورفيجية والسويدية ، التي تلاحظ حوالي العام ١٨٦٠ . وإلى جانبها قامت ، بشكل مؤقت ، حركات قومية في البلاد البaltية دون أن تتأكد حقاً ما إذا كانت تطابق قوميات حقيقية . ومن جهة أخرى ، قامت في البلقان الحركة البلغارية إلى جانب الحركة الصربية واليونانية . ومن الممكن أيضاً ، ليكون البحث كاملاً ، الكشف عن قومية تركية أصلية خاصة ، وبصورة عامة ، في الامبراطورية العثمانية ، بعض حركات آسيوية أو منسية وعربية .

لقد تجلّت حركة القوميات خاصة بطاليب أقليات ، مثل مطالب

الكاتالانين ، التي كانت ترمي قليلاً أو كثيراً الى الاستقلال الذاتي أو الحصول على ضمانات سياسية . ومن الممكن القول بأن القوميات تفجرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ووعت نفسها ووضعت مطالبها .

ثانياً (وفي هذا الدور أيضاً ظهرت نظرية القومية . وفي غداة ثورة ١٨٤٨ وضع أول مؤلف حقيقي في درس الحقوق العامة الدولية للأستاذ مانتشيني ، في تورينو ، عام ١٨٥١ . وفي السنوات التي تلت ، صدرت عدة كتب أعطت القومية تفسيراً أو هدفاً للتاريخ . وتعلق مختلف المؤلفين بهذا المظهر أو ذاك من مظاهر القومية ، وهنا أيضاً لانجد جديداً تمكن إضافته إلى ما كنا اكتشفناه . والشيء الجديد هو ادخال فكرة التفوق العرقي ، على يد غوبينو ، واستعمال علم الحياة (البيولوجيا) في مادة القومية التاريخية . وفي الحقيقة ، ان القوميات ، منذ ١٨٤٨ ، قد كسبت كل عتادها العقائدي .

ثالثاً (وإذا رجعنا إلى النمو التاريخي الذي حللناه طويلاً ، ظهرت لنا القومية بلامع مختلفة : لقد بدا لنا أن القومية لا تتضمن بالضرورة تعبيراً سياسياً ، اذ يمكنها أن تبقى قليلاً أو كثيراً على صعيد الوحدة الروحية ، دون أن تبدي رغبة في صنع فردية دولة . وهذه هي حال القومية المفهومة بشكل ديني ؛ وهذه أيضاً حال ألمانيا زمناً طويلاً ، وحال القوميات السلافية في النمسا ، قبل ١٨٤٨ ، التي كانت ترى في فكرة الامبراطورية حماية سياسية كافية ضد هونغاريا . ولكن من الواضح أنه ينبغي ، لبقاء هذه الفكرة القومية نظرية ، أن لاتعيق بموها ظروف الحكم .

في الدول القديمة الشكل ، أي في الدول التي قام فيها عمل انصهار وتلاحم العناصر الاساسية في الأمة ، حتى ولو كانت مختلفة ، كان الشكل

الأول والوحيد زمنًا طويلًا هو الوطنية . وجوهرها الأساسي هو التلاحم الروحي للجماعة ، وإرادة القبول ، وإرادة الوحدة ، وباختصار مفهوم العقد ، والرضى الإلزامي ، بين العناصر المقومة للدولة . وفي هذه الحالة ، تكون فكرة القومية في أساسها عقائدية (إيدولوجيا) عقلانية ، ولا تتصور القهر السياسي ، بل وتمثل بالنسبة له ، على العكس ، نقيضاً . ولذا كانت الحرية لها شرطاً وتوتيجاً . وهذا هو المفهوم الفرنسي الأساسي للقومية .

وعلى العكس ، في الدول التي رأينا فيها القومية تتفجر في الدور المعاصر ، وبخاصة ، منذ ١٨١٥ ، نراها تنشأ دوماً من عاطفة التباين مع البيئة المحيطة ، أما في واقعها الحالي ، وأما في واقعها التاريخي ، حتى ولو نسي هذا الواقع بعض الوقت . ثم إن القومية تقوى وتتكامل ، بتوضيح نفسها ، وبالعودة إلى كل ماسجلها ، وإلى كل ما يمكن أن ينمي هذا التباين ، أي التاريخ والأدب الشعبي والاخلاق والعادات والتقاليد وغيرها . أما المطالبة بالحرية فلا تظهر إلا في المرحلة الثانية : إنها أداة تحتاج إليها القومية لتتحرر وتحقق ذاتها ؛ ولكن القومية لاتتحدد مع الحرية ، ومن الممكن أن ترفض هذه الحرية للآخرين . وهذه هي حال الهونغارين ، وفي بعض الأجزاء ، حال الألمان . ومن جهة أخرى ، إذا وجدت القومية وسيلة لتحقيق بشكل مغاير ، استطاعت أن تتخطى عن الفكرة الليبرالية ، وهذا ما سيحدث للوحدة الألمانية مع بسمارك . وهنا تبدو الصفة المميزة للحركة القومية في ترك الحطة العقلانية ، والمناداة بالعنصر العاطفي ، اللاعقلاني ، وبالغرائز التي توجهها نحو كره الآخرين ، نحو إرادة القوة ، ونحو السيطرة . وإن الشكل المتطرف لهذه العاطفة القومية هو ما يسمى النظرية القومية المتعصبة .

رابعاً (تختلف النتائج حسب الاتجاه الذي تأخذه حركة القوميات ، فإذا ألح على العنصر العقلاني المثالي ، تمكنت حركة القوميات من النزوع إلى اتحاد في الحرية يحصل عليه لذاته ويقبله الآخرون . وعندئذ يكون الاتجاه عنصر تفاهم بين الشعوب التي يظهر مثلها الأعلى اتحاداً بتشكيل بحرية بين قوميات حرة . وهذا هو مفهوم نابوليون الثالث ، ومن الممكن القول مفهوم الفرنسيين على العموم .

وإذا أصر ، بالعكس ، على العنصر اللاعقلاني والعاطفي ، وهذا مايسير الجماهير بسهولة أكثر من العقل ، ثقت حركة القوميات الحقد والقومية ، ودفعت إلى تشعيت الروابط الدولية ، وأدت إلى الحرب . وهذا هو مفهوم بسمارك وبصورة عامة مفهوم الألمان .

وهكذا نلامس ، مع مبدأ القوميات ، عنصراً من العناصر الأساسية لايضاح التطور التاريخي لأوربة بل والعالم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين .

فهرس الاعلام

Arpad	آرباد
Asachi	آز'شي
Augustenburg	اغستنبورغ (آل)
Austroslavisme	النملافية
	ازيليو (ماكسيم دو)
Azeglio , Maxsime de	

B

Bach	باش
Balbo	بالبو
Ban	بان : حاكم
Barbès	باريس
Bakonine	باكونين
Barbier	باريه
Barit (Georges)	باريت (جورج)
Barnut	بارنوت
Barrot , Odilon	بارو ، اوديلون
Bassermann	باسرمان
Bastide	باستيد
Batthyany	باتيانى

A

Abel	آبيل
Agoult (Mme)	آغول (السيدة)
Adda	آدّا (نهر)
Akkerman	اكرمان
Albani	الباني (الكاردينال)
Alessandri	
	اليساندرى (الشاعر الرومانى)
Alexandresco , Grégoire	
	الكساندريسكو (غريغوار) الشاعر
	الرومانى
Alfieri	الفيري
Altenstein	آلتنشتاين
Aluta	آلوتا (نهر)
Ancilon	آنسيلون
Anton, Dr	أنطون (الدكتور)
Apponyi	ابوني (الكونت)
Arago , Emmanuel	
	آراغو (ايمانويل)
Arnim , von	آرنيم (فون)

Börne	بورنه	Beaumont	بومون
Brabançonne (La)	لابرابانسون	Bauer , Christin	باور ، كريستن
Bismarck	بسمارك	Beccaria	بكتاريا
Bixio	بيكسيو	Becker , Nicolas	بيكر ، نيقولا
Boinvilliers	بوانفيليه	Beckerath	بيكرات
Bonald	بونالد	Belgio Joso	بلجيو جوزو ، الأميرة
Bonhomme , Jacques	بونوم ، جاك	Belgrade	بلغراد
Bossuet	بوسوييه	Bem , Général	بيم ، جنرال
Bowring , Sir John	بورينغ ، السير جون	Benzenberg	بنزنبرغ
Brandburg , Von	برانديبورغ ، فون	Bezirke	بيزيركه : مقاطعة
Bratianu	براسيانو	Beranger	بيرانجييه
Brentano	برنتانو	Berchet , Giovanni	برشيه ، جيوفاني
Breslau	بريسلاو	Bergmann	برغمان
Brisgau	بريسغاو	Berthier (Gl)	برتييه (جنرال)
Brodzinski	برودزينسكي	Biblioteca italiana	المكتبة الايطالية
Brogie , de	بروي ، دو	Bignon	بينون
Brouckère , Charles de	بروكير ، شارل دو	Blanc , Louis	بلان ، لوي
Buchez	بوشيز	Blanqui	بلانكي
Büchner	بوخنر	Blaï : Blaj	بلاي
Bugeaud , général	بوجو ، جنرال	Bleiweis	بلايفايس
Budapest	بودابست	Blittersdorf	بليترسدورف
Bundesstadt	بوندسشتات	Blum , Robert	بلوم ، روبير
Bunsen	بونسن	Böckh	بوخ
		Boimmel , Van	بومل ، فان (الأب)

Cobden , Richard

كوبدن ، ريتشارد

اقتصادي وصناعي انكليزي

Coito

كوانو

مدينة على نهر المنسيو في ايطاليا الشمالية

Colomb, général, جنرال كولومب

Comte

كونت

Consigliatore (il)

الكونسيلياتور : المشاور والناسح

Constant , Benjamin

كونستان ، بنيامين

Cotta

كوتا

Cousin , Victor

كوزن ، فيكتور

Crémieux

كريميو

Czarnocki

تشارنوسكي

D

داهي اسم اطلق على الانكشارية في

Dahis (les)

باشوية بلغراد

Dahlmann

دالمان

Danica

دانیکا : نجم الصبح

Déak , Franz

دياك ، فرانز

Debreczen

دوبرتشن

Delessert

دوليسير

Dembinski , Général

دمينسكي ، جنرال

C

Campe

كامب

Comphausen

كامفاوزن

Cantu

كانتو

Capponi

كابوني

Carlotta

كارلوتا

Carre

كار

Carrel , Armand

كاريل ، آرمان

Casati

كازاتي

Casimir - Périer

كازيمير - بييريه

Cattaneo

كاتانيو

Caussidière

كوسوديير

Cavaignac , godefroy

كافنيك

Cavour

كانفور

Cernovicz

شيرنوفيتش

Chafarik

شافاريك

Celakovsky

ميلاكوفسكي

Celles (de)

سيل (دو)

Circourt , Adolphe de

سيركور ، أدولف دو

Chateaubriand

شاتوبريان

Chlopicki

شلوبيكسي

Chopin

شوبن

Choumadia (La)

شوماديا ، الاقليم الواقع في شرق بلغراد

Estkowski ایستکوفسکی
Eupen اوپن
Ewald ایفالد

F

Fabvier فابیه ، کولونیل
Faily فایلی
Falk فالک
Fallersleben , Hoffmann
فالایوسلبن ، هوفمان

La fayette لافایت
Ferintsek فیرینتسیک

Ferronnaye (La) لافرونیه
Fichte فیخته

Flottwell فلوٹویل

Focsani فوسکانی

Foscolo فوسکولو

Foy فوا ، جنرال

Frédéric فریدریک

François - Joseph فرانسوا - جوزیف

G

Gaj غای

Gallois غالوا

Denis , Ernest دونی ، ارنست

Després دسپریه

Dessewffy , Aurel دیسوفی ، اوریل

Detmold دتمولد

Devaux دوفو

Deutschum دوبشتوم

Dobrovsky دیووفسکی

Donnersberg دونوسبرغ

Dönhoff دونهوف

Dorn دورن ، العامل دورن

Draskovitch , Jean دراسکوفیتش

Droysen درویسن

Du Bos دیوبوس او دیوبو

Dufour دوفور

Dupont de L' Eure دیوبون دو لور

Durando دوراندو

E

Egmont ایغمونت

Eichorn ایشورن

Engels انگلز

Eötvös , Joseph اوتفوس جوزیف

Ernest - Auguste ارنست - اوگست

Esclavon اسکلافون

اسکلافون : اسم عام لجميع السلافيين

Guizot	غيزو	الخلفيون Guelfes : أنصار البابا في
Gützkow	غوتزكو	إيطاليا من القرن الثاني عشر الى القرن
Györ	جيور	الخامس عشر
H		وعكسهم الجيبليوت Gibelins :
Haïdouks	الاشقياء الخارجوت عن القانون في	أنصار الأمباطور
	باشوية بلغراد	
Haller	هالر	جندوبين Gendebien
Hanka	هانكا	جيرار ، جنرال Gérard , général
Hassenrflug	هاسنر فلوغ	غرفينوس Gervinus
Haurane , Duvergier de	هوران ، دوفير جيه دو	جيجها ، غريغوار Gikha , gégoire
Haüsser	هومر	جيورتي Gioberti
Havlitchek	هافليتشيك	غنيزن Guesen
Haynau	هايتاو	غوبينو Gobineau
Hecker	هيكير	غورليتز Goerlitz
Heine	هاينه	غوديلو Gödelö
Hegel	هيجل	جورجي Görgei
Helckel	هيلكيل	غوتا Gotha
Heppenheim	هابينهايم	غوتنغن Gottingen
Herwegh	هيرفيغ	غراتز Graz
Herzen	هرتز	غريم Grimm
Hétairie	هيتيري	غروتلي Grütli
Holstein	هولشتاين	غوبيرنيوم Gubernium
Hoznek	هوزنيك	الإدارة في ترانسلفانيا
		غيرازي Guerrazzi
		غليوم ، شارل Guillaume , Charles

K		Hütten , Ulrich von	هوتن ، اولريخ فون
Kamienski	کامينسکي	I	
Kant	کانط	Ingolstadt	انغلشتات
Kamptz	کامپتس	Insbrück	انزبروک
Kaisarov	کایزاروف	Invalides	انفاليده ، قصر
Kapolna	کاپولنا	Itzheim	ايتزهايم
Kara - djich , vuk	قره - جيش ، فوک	J	
Karinski	کارينسکي	Jahn	يان
Karlowitz	کارلوفيتز	Jean , Archiduc	جان ، ارشيدوق
Kassa	کاسا	Jelacic	يلاشيش
Klein , Samuel	صموئيل کلاین	Jenneval	جنفال
Kraichgau	کريشغاو	Johannes - gymnasium	يوهانيس - جيمنازيوم
Kemeny	کيمينی	: Johanneum	يوهاننيوم
Kisfaludi	کيسفالودي		متحف اسمه الارشيدوق جان
Kisselev	کيسيلف	Jordan , Sylvestre	جوردان ، سيلفستر
Kogalniceanu	کوغالنيسيانو	Josika	جوزیکا
Kollar	کولار	Jungmann	يونگمان
Kombst	کومبست	Jutland	جوتلانده
Komorn	کومورن		
Kopitar	کوپيتار		
Kosciusko	کوسيو سکو		
Kossuth	کوسو ط		

Mazzini	ماتزيني	Maëstricht	ميد-تريخت
Mazzinhowicki	مازينكوويسكي	Maï , Angelo	ماي ، آنجيلو
Méane (de)	ميان المونسينور دو	Maistre , Joseph de	جوزيف دوميستور
Meiner	ماينر	Majeur , Piere	ماجور ، بيير
Menzel	مانتزل	Malmédy	ماليدي
Mérods , Félix de	ميروود ، فيليكس	Mamèli	ماميلي
	ميشار Michar اسم مدينة في	Mamiani	مامياني
	باشوية بلغراد	Mancini	مانتشيني
Miéroslawski	ميروسلاوسكي	Manin	ماين
Mignet	مينيه	Manteuffel	مانتوفيل
Milani	ميلاني	Manuel	مانويل
	مقهى في فرانكفورت	Manzoni	مانتروني
Minto	ميتو	Marcokranievitch	ماركو كرانيفيتش
Miskievicz	ميسكيفيتش	Marie - Thérèse	ماريا - تيريزا
Mittelmayer	ميتل ماير	Marmont	مارمون
Molé	موليه	Martignac	مارتينياك
Moltke , von	مولتكه ، فون	Martin , Henri	مارتن ، هنري
Mons	مونس	Marx , Karl	ماركس ، كارل
Montalembert	مونتالامبير	Mathieu Lansberg	ماتيو لانسبرغ - جريدة
Montanelli	مونتانييلي الأستاذ	Matthy	ماتي
Montez , Lola	مونتز ، لولا	Mauguin	موغن
Montlosier	مونلوزيه	Mavissen	مافينسن
Moranski	مورانسكي		
Motz , von	موتز ، فون		

Novisad	نوفيزاد	Mortemart	مورتمار ، الدوق دو
Novosiltsov	نوفوسيلتسوف	Mouroussi	موروسي
Nugant	نوجانت ، الجنرال	Mouscron	موسكرون
		Munchengraez	مونشنغرايتز
		Mundt	موندت
		Musset , de	موسيه ، دو
		N	
Obrenovitch , Miloch	اوبرينوفيتش ، ميلوش	Nagifzeben	ناجيفزيبين
Oberkreise	اوبر كرايزه ، العمدة الأعلى	Nagivarad	ناجيفاراد
Obradovitch , Dosithée	اوبرا دوفيتش ، دوسيته	Nassau	ناسو
O'connell	اوكنيل	Neander	نيندر
Odenwald	اودنفال	Nébénus	نيبينوس
Offenburg	اوفانبورغ	Neckar	نيكار ، نهر
Olténia	اولتينيا	Nesselrod	نيسلرود
Olmütz	ولتز	Niebitch	نيبيتش ، الأسقف
Ossolenski , comte	اوسولانسكي ، الكونت	Niebuhr	نيبور
Oudinot	اودينو ، الجنرال	Niecolini	نيقوليني
		Nich	نيش
		Niemuvicz	نيموفتش
		Nejedli , Jean	نيجيدلي ، جان
Païsi	بايزي	Nemours , duc	نومور ، الدوق
Palacky	بالانسكي	Normanby	نورمانبي ، اللورد
Paskievitch	باسكيفيتش	Nothomb	نوثومب
Pasquier	باسقيه		

Presburg برسبورغ
Pruth بروث ، نهر
Puzta بوزتا

Q

Quinet , Edgar كينه ، إدغار

R

Radetzky راديتسكي
Radowitz رادوفيتز
Radulesco , Héliade رادوليسكو
Radziwill رادزيفيل
Raguse راغوز
Dubrovnik وتسمى اليوم
مدينة في يوغوسلافيا ، وهي غير
مدينة راغوز في صقلية .
Ranke رانكه
Rajitch راجيتش
Raumer راومر
Rajacitch راجاتشيتش ، المتروبوليت
Raspail راسباي
Rehfus ريفوس
Reuter رويتر

La Patente de 1960

براءة ١٨٦٠ في النمسا

Poulin بولن

Pellico, Silvio سلفيو

Pépé , guillaume , général

بييه ، الجنرال غليوم

Pesmés

اغاني السهر عند الصرب

Peschern بشيرن

Pest Hirlap

بست هيرلات « جريدة بست »

Petiaux , Duc بيتيو ، الدوق

Petoefi بيتوفي

Pfizer بفيزر

Pfùl , Von بقول ، الجنرال

Pillersdorf بيلر سدورف

Pirot بيرو ، مدينة في يوغوسلافيا

Polignac بولنيك

Porgovici بورغوفيتشي

Posnanie بوسنانيا

Potocki , Jean بوتوكي ، جان

Potter , Louis بوتير ، لوي

Pouchkine بوشكين

Pragmatigues Sanctions

براغماستيك سانكسيون: براءة ملكية

St - Vith	سان فيث	Richelieu	ريشليو
Salasco	سالاسكو	Riger	ريجير
Salignac - Fénélon , de	ساليلاك - فينيون	Regierung	ريجورونغ
		Risorgimento	ريزور جيمنتو
Salzburg	سالزبورج		(البعث)
Savigny	سافيني	Risquons - Tout	ريسكون - تو
Savoye	سافويه	Rogier	روجيه
Saxe - Cobourg , Léopold	ساكس - كوبورغ ، ليوبولد	Römer	رومر
		Rosetti	روزيتي
Schamitz	شاملز	Rosmini	روسيني ، الفيلسوف
Scharnhorst	شارنهورست	Rossi	روسي
Schmerling	شميرلنغ	Rousseau , Jean - Jacques	روسو ، جان - جاك
Schneckenbürger	شنكنبورجر		راويه كولار
Schlegel	شليغل	Royer - Collart	رويه كولار
Schelling	شيلينغ	Rtemberg	رتامبرغ
Schlözer	شلويزر	Ruge , Arnold	روغه ، آرنولد
Schwabenberg	شفارتزنبورغ	Les Ruthènes	الروتينيون
Schweidnitz	شفايدنيتز		S
Sebastiani	سيباستياني	Sachkievitch	ساشكيفيتش
Seldnitzky	سيلدنيسكي	Saguna	ساغونا
Seraing	سيرينغ	St - Augustin	سان اوغستين
Shapper	شابير	Sainte - Aulaire	سانت اولير
Sismondi	سيسموندي	Sakcinski	ساكسينسكي
Slovaiki	سلوفايسكي	St - Simonisme	سان سيمونية
تاريخ الحركات القومية ٢ (٢٩)			

Sybel	زيل	Sibiu	سيديو
Szechenyi	زيشيني	Hermannstadt	وهي:هرمنشتات
Szeccsen	زيشن	Sincai , George	سينكاي ، جورج
Szelker	زلكر	Sistrova	سيستروفا
المعمرون من صغار الملاكين في ترانسلفانيا .		Skouptchina	مكوبتشينا
			مجلس قومي للكنيزات في صربيا
Szent - Tamaz	زنت - تاماز	Sniadecki	سناديسكي
Szigligeti	زيغليجيتي	Sonderbund	زوندربوند
		Spaventa	سبافانتا
T		Sophronyi	سوفروني
Tedesci	تيدستش	Sporer	سبورير
Thibaut	تيدو	Stadion	شتاديون
Thierry , Augustin	تيري ، اوغستين		وزير الداخلية في النمسا
		Stahl	شتال
Thiers	تيير	Statenbund	شتاتنبوند
Thun , Leon	الكونت تون ، ليون	Stourdza	ستوردزا
Mathias	والكونت ماتياس		آل ستوردهزا في البغداد
Tocqueville	توكوفيل	Soutzo	آل سوتزو في الافلاق
Tisza	تيسزا ، نهر	Staratinirovich	ستاراتينيروفيتش
Tomaschek	توماسشيك	Strauss	شتراوس
Tomaseo	تومازيو	Struve	شتروف
Torelli , Luigi	توريللي ، لويجي	Stur	شتور
Towianski	تويانسكي	Sublikac	سوبليكاك ، الكولونيل

Willisen , général	فيليزن ، جنرال	Treitschke	ترايتشكه
Vincke	فينكه	Troya	ترويا ، رئيس وزارة في نابولي
Vischer ,	فيشر	Tsichindéal	تسيشنديال
Frederic - Théodore ,			قصاص روماني
Vladimiresco , Théodore	فلاديميريسكو ، تيودور	Tschoppe	تشوبه
Volksggeist	فولغايسست	Turgeniev	تورغونيف
Vodnyk	فودنيك ، الأب	U	
Vörösmarty	فوروسمارتي	Ucase	اوказ (براءة ملكية)
Vorparlement	فور بارلمان	V	
	المؤتمر التحضيري	Vaillant	فايان
W		Valievo	فالييفو
Wallerstein	فاليرشتاين	Var (le)	الفار ، نهر
Wartburg	فارتبورغ	Venedey , Jacob	فينيدي ، جاكوب
Weber	فيبر	Verdi	فردى
Wienbarg	فينبارغ	Vernet , Horade	فرنيه ، هوراد
Weitling	فايتلينغ	Vidakovitch	فيداكوفيتش
Welden	فيلدن الجنرال	La Vigne , Casimir de	لافين ، كازيمير دو
Wercker	فيركير	Vieusseux	فيوستو
Weyer, Van de	فير ، فان دو	Villagos	فيلاغوس
Windischgraetz	فيندشغراتز	Villèle	فيليل
Wittgenstein	فيتغنشتاين	Villemain	فيلمان
Wrangel	فراينجل		

Zay	زاي	Y	
Zitz	زيتو	Ypsilanti	يبسيلانتي
Zucchi	زوكشي	Z	
		Zach , François	زاش ، فرانسوا

الفهرس

المقدمة

الدور ١٨١٢ — ١٨٤٨

الفصل الأول

الحرية الفرنسية وانعكاساتها الدولية

الدرس الفرنسي : ١١ ، الحزب القومي ١٢ ، الاعلام ١٤ ، تأثير القضية اليونانية ١٩ ، الرسالة الفرنسية على الحكم : ٢١ ، مذهب ثورة ١٨٣٠ ، الثورة البلجيكية ٢٤ ، موقف الرأي الفرنسي ٢٥ موقف الحكومة الفرنسية ٢٦ ، قضية بولونيا ٢٨ ، الثورة في إيطاليا ٣٨ ، موقف الحكومة الفرنسية ٤٠ ، الثورة في ألمانيا ٤٣ ، فرنسا عاصمة الحرية الأوربية : ٤٥ ، العناصر الفرنسية ٤٥ . الاسطورة النابوليونية ٤٨ ، الأزمة المصرية عام ١٨٤٠ . العناصر الأجنبية ٥١ ، الجمع البولوني ٥٣ ، الانجاعات البولونية ٥٦ ، المعتدلون ٥٦ ، الديمقراطيون ٥٦ ، العقيدة القومية الرسولية ٥٨ ، ميشلية ٦٠ ، ادغار كينية ٦٠ .

الفصل الثاني

تشكيل دولة بلجيكا

اخفاق الدمج وبداية المعارضة القومية : ٦٤ . النظام الأسامي ٦٧ ،

الرخاء الاقتصادي ٦٩ . نمو الأنوار ٧٠ ، عقبات التلاحم ٧١ ، النفوذ الفرنسي ٧٢ ، القضية الدينية ٧٣ ، المعارضة ٧٨ ، الثورة ٨٥ . مظاهرة بروكسل ٨٦ ، الانفصال القومي ٨٨ . انشاء الدولة : ٩١ ، الدستور البلجيكي (٧ شباط ١٨٣١) ٩٢ ، الموقف الأوروبي ٩٥ . الشروط الدولية ٩٧ : رد الفعل البلجيكي ١٠٠ ، موافقة هولاندة ١٠٢ .

الفصل الثالث

الحركة القومية الايطالية

أصول الحركة القومية وأشكالها الاولى : ١٠٩ . عقبات الحركة القومية ١١٠ . الاعتبارات المحلية ١١٤ ، الابداعية الايطالية : ١١٦ ، مانتزوني (١٨٧٥ - ١٨٧٣) ١١٩ ، ليوباردي ١٢٠ ، طابع الابداعية السيامي ١٢١ ، ايطاليا الفتاة : ١٢٢ ، ماتزيني ١٢٢ ، البعث الايطالي : ١٢٩ ، تحويل شروط الحياة الاجتماعية ١٢٩ ، الأفكار القومية الجديدة ١٣١ جيوروتي ١٣٢ ، مذهب الملكية البيمونية ١٣٧ ، ماكسيم دازيليو ١٣٧ .

الفصل الرابع

الحرية والقومية في ألمانيا

النظام السياسي والنزاع بين السلطة والحرية : ١٤٢ ، عمل الحكومات ١٤٢ ، المدرسة التقليدية ١٤٤ ، سافيني ١٤٤ ، هالر ١٤٥ ، فلسفة هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١) ١٤٦ ، فلسفة التاريخ ١٤٧ ، العلوم الاجتماعية ١٥٠ ، مفهوم الدولة ١٥١ ، الادارة البروسية ١٥٥ ، الاتحاد الجرمني (التسولقران) ١٥٨ ، المرحلة الاولى ١٥٩ ، المرحلة الثانية ١٦٢ ، المرحلة الثالثة : مرحلة تشكيل الاتحاد الأكبر ١٦٥ ، علاقة الاتحاد

الحركي بالقومية الألمانية ١٦٦ ، رد الفعل الليبرالي والنصرة الإقليمية ١٧٠ .
مانتزل ١٧١ ، بورنه ١٧٣ ، الحزب الدستوري ١٧٣ ، الحياة السياسية
في ألمانيا الجنوبية ١٧٦ ، رد الفعل الرجعي ١٨٠ ، الحياة الفكرية
واتجاهها القومي : ١٨٢ ، الجامعات الألمانية ١٨٢ ، الحركة الأدبية ١٨٦ ،
ألمانيا الفتاة ١٨٧ ، الليبرالية الرينانية ١٨٩ ، العناصر الجديدة في القومية
الألمانية ١٩٢ ، الأزمة المصرية عام ١٨٤٠ ، القومية الاقتصادية ١٩٥ ،
فريدريك ليست ١٩٦ ، رسالة القومية الألمانية ٢٠١ ، دالمان ٢٠١ ،
غرفينوس ٢٠٣ ، الليبرالية الرينانية الجديدة ٢٠٨ ، الاهتمام بالقضايا
الاجتماعية ٢٠٩ ، الليبرالية القومية البروسية ٢١٠ ، اللاندتاغ المتحد ٢١٣ ،
قضية شلزنبرغ - هولشتاين ٢١٤ .

الفصل الخامس

الثورة الأوربية عام ١٨٤٨

بواذر الثورة : ٢١٩ ، الأزمة الاقتصادية ٢٢٠ ، العوامل الدولية ٢٢٣ ،
العوامل الدولية ٢٢٣ ، القضايا الدولية : ٢٢٦ ، الثورة البولونية ٢٢٦ ،
الحرب الأهلية في سويسرا ٢٢٨ ، الثورات الداخلية في أوربة الوسطى
٢٣١ ، الثورة في ألمانيا ٢٣١ ، الثورة في إيطاليا ٢٣٣ ، ثورة ١٨٤٨ :
٢٣٧ ، الحركة السياسية ٢٣٧ ، الحركة الاجتماعية ٢٣٨ ، ثورة فينلا
(١٣ آذار ١٨٤٨) ٢٣٩ ، الثورة القومية في ألمانيا ٢٤١ ، مصير
الثورات ٢٤٢ ، في إيطاليا ٢٤٢ ، في النمسا ٢٤٦ .

الفصل السادس

قوميات جنوب شرقي اوربة

أصل الحركات القومية : ٢٥٥ ، أثر الجامعات في الحركات الفكرية
٢٥٥ ، البعث القومي ٢٦١ ، الحركة القومية الهونغارية ٢٥٦ ، اليقظة
الفكرية ٢٦٧ ، الحركة السياسية ٢٦٩ ، زيشيني ٢٧٢ ، لوي كوسوط
٢٧٥ ، قضية الادارة المحلية ٢٧٦ ، الحزب التقدمي ٢٧٨ ، الحزب
الديمقراطي ٢٨٠ ، يقظة الأمم السلافية : ٢٨٣ ، يقظة سلافيا الشمال
٢٨٤ ، بالاتسكي ٢٨٥ ، شافاريك (١٧٩٥ - ١٨٦١) ٢٨٦ ،
كولار ٢٨٦ ، يقظة سلافيا الجنوب ٢٩١ ، فوك قره - جيتش
(١٨٢٤ - ١٨٧٧) ٢٩٥ ، لويس غاي ٢٩٦ ، ميلوش اوبرينوفيتش
٣٠١ ، رومانيو ترانسلفانيا والأمارات الدانوبية : ٣٠٥ ، في الامبراطورية
النمساوية ٣٠٦ ، في الامبراطورية العثمانية ٣٠٧ ، نشوء القومية الرومانية
٣١٠ ، الثورة الألمانية ٣١٦ ، الحركة السياسية ٣١٦ ، تنظيم الطبقات
٣١٧ ، حركة الحرفيين ٣١٨ ، حركة عمال المصانع ٣١٨ ، الثورات
المحلية ٣١٩ ، الحركة الليبرالية في بروسيا ٣٢٠ ، رد الفعل الرجعي ٣٢١ ،
موقف الملك الرجعي ٣٢٢ ، محاولة الوحدة ٣٢٤ . فرنسا والثورة
الأوربية : ٣٢٧ ، مبادئ السياسة الفرنسية ٣٢٧ ، سياسة التدخل
الفرنسية ٣٣٣ ، التدخل في بولونيا ٣٣٣ ، التدخل الفرنسي في ايطاليا
٣٣٦ ، سياسة فرنسا العامة ٣٤١ ، العمل الفرنسي في الدوقيتين
الدانباركيتين ٣٤٢ ، الموقف الفرنسي حيال المانيا ٣٤٣ ، تفسير التناقض
الفرنسي ٣٤٥ .

الفصل السابع

الحركة القومية في إيطاليا وفي الامبراطورية النمساوية

جهود إيطاليا نحو الوحدة : ٣٤٩ ، تضامن الثورات ٣٤٩ . حركة ميلانو ٣٥٢ ، حركة البندقية ٣٥٣ ، حركة لومبارديا ٣٥٣ ، موقف ييمونت ٣٥٤ ، الحادث العسكري ٣٥٦ ، الحادي السامي ٣٥٧ ، بيوس التاسع ٣٥٨ ، خسران الحرب القومية ٣٦٠ ، اخفاق الحركة القومية ٣٦٤ ، قوميات النمسا : ٣٦٨ . الحركات السلافية ٣٦٩ ، بوهيميا ٣٧٠ ، اليوغوسلافيون ٣٧٤ . التخوم الصربية ٣٧٥ ، كرواتيا ٣٧٥ ، مؤتمر براغ ٣٨٠ ، الحركة الهونغارية ٣٧٢ ، نتائج الثورة في الامبراطورية النمساوية ٣٩١ .

الفصل الثامن

الوحدة الألمانية

من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٠

الأعمال التحضيرية وانعقاد البرلمان ٣٩٤ . فكرة اصلاح الديباط ٣٩٥ . دراسة الاصلاحات ٣٩٦ ، التمثيل القومي ٣٩٧ ، تركيب برلمان فرنكفورت . البرلمان في العمل : اليسار ٤٠٤ ، اليمين ٤٠٥ ؛ الوسط ٤٠٥ ، الوسط الايمن ٤٠٥ ، الوسط الأيسر ٤٠٦ . الحكومة المؤقتة ٤٠٦ . جيش المانيا ٤٠٨ . البرنامج الألماني الجامع ٤٠٩ ، مقاومة الدول الألمانية ٤١١ . الدستور ٤١٢ ، تنظيم السلطات ٤١٣ ، قرارا

المبدأ ٤١٤ ، القرارات الكبرى ٤١٥ . الأزمة الامبراطورية واخفاق
البرلمان : الوحدة الألمانية بشكلها الامبراطوري ٤١٦ ، رفض التاج
الامبراطوري ٤١٩ ، اخفاق الوحدة الشعبية ٤٢٢ ، الاتحاد ببروسيا
٤٢٤ ، الاتحاد الضيق ٤٢٤ ، هيئة الحكم المؤقتة في المانيا ٤٢٦ ، اتفاق
مونينخ ٤٢٨ ، تراجع اولمتر ٤٢٩ ،

فهرس الأعلام ٤٣٩

أسماء الأشهر في البلاد العربية

يناير	=	كانون الثاني
فبراير	=	شباط
مارس	=	آذار
أبريل	=	نيسان
مايو	=	أيار
يونيو	=	حزيران
يوليو	=	تموز
أغسطس	=	آب
سبتمبر	=	أيلول
أكتوبر	=	تشرين الأول
نوفمبر	=	تشرين الثاني
ديسمبر	=	كانون الأول

كلمة شكر

خالص الشكر لكل من أسهم في نشر هذا الكتاب

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبا

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأول : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)

الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)

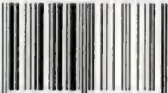
الجزء الثالث : الوحدات القومية

الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية

الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية - الاشتراكية

علي مولا

ISBN 978-9953-68-367-0



9 789953 683676

تاريخ الحركات القومية

الجزء الثالث

يقظة القوميات الأوربية الوحدات القومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

تاريخ

الحركات القومية

يقظة القوميات الأوربية

الجزء الثالث

الوحدات القومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين جاطوم

رئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق

دار الفكر والحديث، لبنان

الطبعة الأولى

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

إلى
جامعي الشمل ولامبي الشعث
بناء الوحدة القومية
العز والخلود

الحركات القومية الأوربية
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

القسم الأول

الوحدات القومية

المقدمة

تمت العاطفة القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بالرغم من اخفاق الحركات القومية في ١٨٤٨ ، وايدت القوميات بقوى نشيطة حية ، وساعدت على تقوية عاطفة التضامن بين أعضاء الأمة الواحدة . ولقد وضحت هذه القوة بتأثير بعض الأوساط الفكرية التي حاولت أن تحيي ذكريات الشعب التاريخية وان تري هذا الشعب بأن له في الماضي وجدانا قومياً نشيطاً ، وانه يجب بالتالي إظهار هذه الارادة القومية في الحاضر . وتمت هذه القوة أيضاً بتأثير الصحافة اليومية . ولا شك في أن نمو الصحف لعب دوراً كبيراً في نمو العاطفة القومية لأن الجرائد وضعت الأفكار ، التي طرحتها الأوساط الفكرية ، في متناول الشعوب ، وجعلتها تفكر في مصيرها القومي .

وكلما قويت عاطفة التضامن أوجدت عند معظم الشعوب عاطفة حية في الشرف القومي ، ومعنى واضحاً للمصير القومي ، وفي الوقت ذاته رغبة في توكيد خصائص المزاج القومي في نظر الأجنبي .

بدأ نمو هذه العاطفة القومية في منتصف القرن التاسع عشر وتمثل بحركتين : من جهة ، حركة متجهة نحو المركز ، ومن جهة أخرى ، حركة منبعثة عن المركز .

لقد دفعت الحركة الأولى شعوب القومية الواحدة التابعة لدول مختلفة ، الى الاتحاد في دولة واحدة ، كما في تشكل الوحدات القومية .

وكان من نتيجتها اقامة دوله واحده قوية مقام تجزئة السيادة التي ترى في بعض مناطق اوربة .

ودفعت الحركة الثانية ، أي الحركة المنبعثة عن المركز ، الشعوب الخاضعة لسيطرة خارجية ، الى التحرر من هذه السيطرة . وهذه قضية الاقليات القومية .

وهاتان الظاهرتان نراهما باستمرار في تاريخ الحركات القومية .

المظهر الأول . - كان للمظهر الأول أي تشكيل الوحدات القومية دور مسيطر في الفترة الواقعة بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ . فقد وجدت ولاشك في بعض أجزاء اوربة حركات أقليات قومية ، ولكنها كانت قليلة الأهمية ، لأن حركة تشكيل الوحدات القومية كانت طاغية . ولا حاجة بنا لجهود كبير لفهم ما يمثل في تاريخ اوربة ، تشكيل الوحدة الألمانية وتشكيل الوحدة الإيطالية ، ولكنها لم تتحققا بشكل واحد : ففي تشكيل الوحدة الألمانية ، لم تزل كل السلالات التي كانت على رأس الدول . بل توضع فوق السلالات الموجودة سلطة عليا وهي السلطة الامبراطورية الألمانية وتشكلت الدولة الاتحادية الألمانية . وفي ايطاليا ، على العكس ، زالت السلالات الواحدة بعد الأخرى ، وتأسست المملكة الإيطالية بشكل وحدة . ولكن الأهمية الدولية لكل من هاتين الدولتين كانت متماثلة بشكل محسوس : وهي انشاء دول كبرى في مناطق أوربية كانت تسودها التجزئة الارضية . ومن الواضح ان هذا الحادث كان من طبيعته أن يغير توازن القوى في أوربة بصورة عميقة .

المظهر الثاني . - وهو قضية الاقليات القومية . فقد كانت دورها مسيطراً بعد ١٨٧٠ ، وظهرت في مناطق متعددة من أوربة حتى عام

١٩١٤ وما بعدها . ففي الدول « غير القومية » ، أي الدول التي تضم شعوباً مختلفة من حيث اللغة والدين والتقاليد ، أخذت هذه الشعوب اللامتناسية تشعر بالتدريج بالاختلافات التي تفصل فيما بينها ، حتى ان بعض جماعات هذه الشعوب ارادت أن تستعيد حريتها وثقافتها وثقافتها السيامي . وقد أثارت وغدت هذه البقطة الشعور القومي عند هذه الشعوب ، على يد قليل من الناس ، وهم المفكرون دوماً ، من اساتذة وكتاب وكنسيين . فقد شجع هؤلاء الرجال الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها على الحفاظ على فرديتها والاستمرار بالتكلم بلغتها ، والتمسك بتقاليدها . بالرغم من أن هذه اللغة وهذه التقاليد كانت تختلف عن لغة وتقاليد الوسط الذي تعيش فيه هذه الشعوب . وكانت نتيجة الدعاية التي قامت في الاقليات القومية نضال يومي بين الاقليات القومية وحكومة الدولة التي يعيشون فيها : كالنضال في القضية المدرسية : ففي أي لغة يجب أن يكون التعليم ؟ ونضال في المحاكم : ففي أي لغة يمكن التعبير أمام المحاكم ؟ ونضال في تدارك الموظفين : فهل يلزم الموظفون بمعرفة لغة الشعب الذين هم مكلفون بإدارته أو يكفي بمعرفة اللغة الرسمية للدولة التي هم عمالها . وهذا النضال اليومي القائم على حوادث صغيرة ، ومنازعات صغيرة غدى حالة جزع دائم في بعض مناطق أوربة ، حتى توصلت شعوب الاقليات بالتدريج الى المطالبة باستقلالها الذاتي بل واستقلالها التام الناجز ، ويقصد بالاستقلال الذاتي الحق بأن تسن قوانينها بنفسها ، أي السلطة ، على الأقل ، في بعض القضايا ، بأعداد تشريعيها الخاص في مجالس منتخبة . ويقصد بالاستقلال الحالة التي لاكتفي فيها هذه الشعوب بطلب حرية أعظم من النمو السياسي ، بل تريد الانفصال عن الدولة التي عاشت في ظلها حتى الآن .

إذا ألقينا نظرة على خارطة أوربة استطعنا أن نعين بسرعة المناطق التي توضع فيها قضايا من هذا النوع . وإذا اقتصرنا على أوربة الغربية وجدنا قضية الاقليات القومية في ايرلندة ، في الالزاس - لورين في الدور ١٨٧١ - ١٩١٤ . ونجد أيضاً قضايا مشابهة ، وإن كانت أقل أهمية ، في اسبانيا حيث نجد « نزعة استقلال ذاتي » وحتى في بعض الاوقات نزعة الانفصالية ، في كاتالونيا ، ونزعة استقلال ذاتي عند البشكنس (الباسك) الاسبان . ونرى قضايا من هذا النوع في البلاد الاسكندنافية : قضية الدانماركيين في شلزنبرغ الذين ادجوا في الامبراطورية الالمانية وأخذوا يطالبون بالانفصال ، وأيضاً قضية قومية يفكر بها قليلاً ، وهي الانفصال الذي حدث في ١٩٠٥ بين النورفيج والسويد .

وأخيراً يوجد نوع آخر من القضايا تختلف قليلاً عن التي ذكرناها آنفاً وهي قضية القوميات في باجيكا : الفلامانديون من جهة ، والفالون من جهة أخرى . والاصل في هذه الحركة ، هو أن الفلامانديين الذين كانوا يتقدمون بطالبتهم الى الحكومة البلجيكية ، لا يؤلفون أقلية في البلاد ، بل ، بالعكس ، يؤلفون الاكثية ؛ ولكنهم يصرحون بأن الحكومة البلجيكية لاتعطي اللغة الفلاماندية والشعب الفلاماندي المسكنة التي يستحقانها في الادارة وفي الحكم .

هذه هي بعض القضايا التي وضعت في البلاد التي تهتمنا مباشرة . ولكن ينبغي ألا ننسى قضية قوميات النمسا - هونغاريا ، وفي أوربة الشرقية ، القضية البولونية والقضية الفانلادبة ؛ وفي البلقان ، قضية ماكدونيا . وقد نشر رجل عظيم الخبرة في القضايا الدولية وهو نيقولا بوليتيس مقالاً قدر فيه عدد الأوربيين الذين يمكن أن يعتبروا في عام

١٩١٤ أقليات قومية ، ب ٦٠ مليوناً ، أي شعوباً غير راضية عن تبعيتها لدولة غربية عنها وتريد الانفصال ، أو على الأقل ، تريد الحصول في داخلها على الاستقلال الذاتي . ونرى من ذلك أن نسبة هذه الأقليات عظيمة أي ان ١٣ إلى ١٤ ٪ من سكان اوروبا في عام ١٩١٤ كان يعيش في هذه الظروف . وفي ذلك ما يربنا أهمية القضية .

لقد كان لقضية الأقليات القومية تأثير غير منازع على السياسة الدولية . وذلك لعدة أسباب :

أولاً ، لأنها أضعفت الوضع الدولي لبعض الدول ، مثل النمسا - هونغاريا ، ولاحظ هذا الحادث وزراء الخارجية في الدولة النمساوية - الهونغارية : فقد كانت النمسا - هونغاريا تشعر بشقة وعناء عندما تريد أن تسلك سياسة خارجية قوية لأن هذه السياسة لا تحظى برضى جميع شعوب النمسا - هونغاريا ، لاسيما وأن هذه الشعوب كانت لها تطلعات مختلفة وعاطفة قومية مختلفة . وان دولة في هذه الظروف ، دولة لا تشعر بحكومتها بأن وراءها شعباً متجانساً متلاحماً مستعداً لدعمها في حالة أزمة ، إن دولة من هذا النوع ترى نفسها متصاغرة في خلافاتها الدولية . وهذا مثل آخر نأخذه من القضية البولونية وما مثله بالنسبة إلى سياسة روسيا الخارجية في القرن التاسع عشر : ففي حالة أزمة دولية ، كان قيصر روسيا مضطراً دوماً الى أن يتساءل : وإذا قت بالحرب فإذا يجري في بولونيا الروسية ؟ هل سيكون بولونيو الامبراطورية الروسية أوفياء مخلصين أو انهم يفيدون من الوضع للقيام بحركة ثورية ؟ ولا شك في أن هذا الاعتبار كان يثقل باستمرار على السياسة الخارجية الروسية . وكذلك كانت القضية الايرلندية تثقل باستمرار ، بين ١٨٧١ و ١٩١٤ ، على سياسة بريطانيا ، العظمى الخارجية : ففي ١٨٨٧ ، عند التهديد بوقوع خلاف فرنسي -

الماني ، كانت الحكومة الانكليزية أكثر حذراً مما كانت عليه في العادة . وكانت أكثر رغبة في تجنب نزاع دولي ، لأن قضية ايرلنده كانت تشغلها كثيراً . وإذا تأملنا في أوراق اللورد سالزبوري المنشورة نرى الدليل على هذا القلق : فقد كتب : « إن المصاعب الكبرى التي نواجهها الآن في ايرلنده لا يمكننا من أن نسمح لأنفسنا القيام بسياسة خارجية جريئة على القارة » . وفي تموز ١٩١٤ أيضاً ، عندما ظهر في الأفق السيامي منظور الحرب الأوروبية ، أي في ٢٣ تموز ١٩١٤ ، كانت القضية الايرلندية خطيرة في نظر الانكليز . وإذا قرأنا ذكريات ونستون تشرشل عن الحرب العالمية الاولى ، التي لعب فيها دوراً هاماً ، نرى قصة مجلس الوزراء الذي عقد جلسته في لندن في ٢٤ تموز ١٩١٤ وفيها يروي ونستون تشرشل ، أن النقاش قام بين الوزراء في قضية ايرلنده ، حتى أنه رسم مصور لكونتيات ايرلنده ووضع على الجدار ليتمكن جميع الوزراء من متابعة مختلف مظاهر القضية . وفي هذا النقاش عرضت على الوزير الأول البرقيات التي تبين خطورة الحالة في اوردية ، وتنبئ بانذار النمسا - هونغاريا إلى صربيا . وتري قصة ونستون تشرشل ، بشكل يلفت النظر جداً ، كيف أن الوزراء يشعرون بعناء عندما يريدون رفع أعينهم عن مصور ايرلنده لينتقلوا إلى حوادث أخطر بكثير جرت بين النمسا - هونغاريا وصربيا . وظلت قضية ايرلنده مهيمنة على الأفكار . وفي هذه الحالة نرى أن قضية الأقليات القومية تؤثر مباشرة على السياسة الخارجية .

ثانياً ، لقد كان من طبيعة قضية القوميات أن تثير المنازعات بين الدول . لنأخذ حالة النمسا - هونغاريا وإيطاليا : فعلى الأرض النمساوية - الهونغارية نجد شعباً إيطالياً « أقليات قومية » ترجو الارتباط بالملكة

الايطالية . فاذا دعمت الحكومة الايطالية مطالبهم وقعت في خلاف مع النمسا - هونغاريا . ولذلك كان لقضية القوميات أهمية عظمى في القضية البلقانية ، في قضية البوسنة والمهرسك .

ثالثاً ، تستطيع قضية الأقليات القومية أخيراً أن تغير توازن القوى تغييراً عميقاً إذا قويت الحركة وأصبحت قادرة على تقويض الدولة . وهذه حال حركة الأقليات القومية في دولة النمسا - هونغاريا التي أصبحت على شفا الانهيار . ويجب لا ننسى أن السفارات الأوربية أدخلت منذ ١٨٩٠ - ١٨٩٥ في حساباتها امكان تداعي النمسا - هونغاريا . وفي ذلك ما يدل على منظور قطيعة خطيرة جداً في التوازن الأوربي .

ومن هنا تظهر لنا أهمية قضية الأقليات القومية في العلاقات بين الدول ، وكيف كانت هذه القضية عنصر شغب واضطراب في العلاقات الدولية .

وفي عرضنا لمراحلتي القضية : تشكل الوحدات القومية من جهة ، وقضية الأقليات القومية من جهة أخرى ، نريد أن ندرس الحركات القومية أي اننا سنحاول أن نفهم تيارات الرأي العام . ولكن محاولة إعادة بناء تيار الرأي العام ، إنما هي بالنسبة للمؤرخ عمل غير يقيني .

وهذا ما يجعلنا نصرح نحن المؤرخين الذين نعمل على حركات الرأي بأننا سنخضع في أكثر الاحتمالات . ومع هذا يجب أن نحاول أن نرى مطالب الشعب ، وتنظيم حركات الرأي والمقاومة التي لاقتها ، كما يجب علينا أيضاً أن نفحص الانعكاسات السياسية لحركات الرأي هذه : انعكاسات السياسة الداخلية ، أي الانعكاسات التي تحدث في نطاق دولة ؛ وانعكاسات

السياسة الدولية . والخطة التي نريد اتباعها في دراستنا هي الآتية : ففي القسم الأول ندرس تشكل الوحدات القومية الكبرى أي الحركة القومية الألمانية والحركة القومية الإيطالية ، ولا نتابع القضية حتى تشكل الامبراطورية الألمانية ، وتأسس المملكة الإيطالية فحسب ، وإنما نلاحظ أيضاً امر الحالة بعد هذين الحادتين . وفي القسم الثاني ندرس قضية الأقليات القومية في اوروبا الغربية والوسطى أي قضية ايرلنده ، وقضية الالزاس - لورين ، وقضية القوميات في البلاد الاسكاندينافية اي قضية شلزنبرغ والنورفيج ، والقضية الفلاماندية ، وأخيراً القضية الكاتالانية . وفي الختام نعطي لمحة مقتضبة عن الدور الذي لعبته قضايا القوميات أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

الفصل الأول

الحركة القومية الألمانية

البنفظة القومية في ١٨٥٩

لقد رأينا كيف تمثلت القضية الألمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر : فبموجب معاهدات ١٨١٥ وميثاق الكونفدراسيون الجرمانى ، الذي أدخل في هذه المعاهدات ، شكلت الدول الألمانية ، وعددها ٣٨ دولة ، كونفدراسيون دول . وكانت القضية المعروضة على بساط البحث معرفة ما إذا كان من الممكن أن يبقى هذا الكونفدراسيون أو أن تحل محله دولة ألمانية واحدة : ففي النظام الذي وضع عام ١٨١٥ حافظت دول الكونفدراسيون الجرمانى الثمانى والثلاثون على سيادتها ، وشكلت عصبة دائمة ، نوعاً من عصبة أمم . وألفت ، لدراسة قضاياها العامة ، هيئة مركزية تسمى الديياط . وكان هذا الديياط مجلس مندوبين ذوي صلاحيات واسعة ، مجلس مندوبين عن الحكومات . وعندما كان الديياط يتخذ قراراً ، وما كان ليتخذ قرارات هامة إلا بإجماع الاصوات ، فان هذا القرار لا ينفذ إلا اذا قبلت كل دولة من الدول الثمانى والثلاثين الألمانية ان تنفذ هذا القرار .

ولم تكن المصالح الجماعية للدول الألمانية محمية حقاً في نظام هذا الكونفدراسيون الجرمانى . فمن ذلك أن هذا الكونفدراسيون لم يستطع

أن يعد جيشاً ألمانياً ، وإنما استطاع وبكثير من العناء ، أن ينشيء بعض الحصون الاتحادية . ولذا توطد الرأي في ألمانيا بأن النظام الموضوع عام ١٨١٥ غير قادر على أن يؤمن للدول الألمانية وضعاً كافياً على الصعيد الدولي .

في عام ١٨٤٨ ، قامت محاولة لتحويل هذا النظام وإقامة الوحدة الألمانية . وأدت هذه المحاولة ، على الورق ، الى التصويت على دستور ينص على أن تشكل الدول الألمانية ، عدا النمسا ، امبراطورية . ويجب أن تكون هذه الامبراطورية اتحادية أي يجب أن تحافظ كل دولة فيها على سيادتها في بعض القضايا : ولكن هذه الدول ، في القضايا المتعلقة بالدفاع القومي والسياسة الخارجية والجيش والجمارك وبالعلاقات الاقتصادية الدولية وبالتنقل ، تخول سيادتها الى الحكومة المشتركة ، حكومة الامبراطورية الألمانية .

وصوت المجلس القومي الألماني في فرنكفورت على مشروع الدستور في بداية عام ١٨٤٩ ، وانتهى باخفاق تام ، لأن ملك بروسيا ، الذي قدم إليه تاج الامبراطورية الألمانية ، رفض هذا التاج وحاول ان يتناول القضية بشكل آخر ويؤلف اتحاد دول ألمانية تحت إدارته . ولكن الحكومة النمساوية أخرجت بروسيا لابداء رأيها فاضطرت أن تتخلى ، في آخر ١٨٥٠ ، عن خطتها في الوحدة الألمانية . وهذا ما سميناه « تراجع اولمütz » . ونذكر هذه المقدمات لأنها ضرورية لفهم مانريد إيضاحه من حوادث آتية .

لقد وضعت غداة «تراجع اولمütz» ، قضية وهي : هل من الممكن أن محاولة الوحدة ، التي تمت في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ وأخفقت أن نتناول بنفس

الشكل أو بشكل آخر . وسنرى أولاً كيف كانت حالة ألمانيا بعد ١٨٥٠ ومن ثم كيف ظهرت ، في العام ١٨٥٩ « يقظة قومية ، أي حركة رأي عام جديدة لصالح الوحدة الألمانية .

١ - تعمير الكونفدراسيون الجرمانى غداة ١٨٥٠

لقد نظر الى هذه القضية من وجهتي نظر : من وجهة النظر السياسية ومن وجهة النظر الاقتصادية .

من وجهة النظر السياسية ، تقرر في اولماتز تعمير الكونفدراسيون الجرمانى ، على ان يتعقد مؤتمر للأمراء لهذه الغاية في درسدن في شهر كانون الأول ١٨٥٠ . ولكن هل يعاد انشاء الكونفدراسيون بالضبط وبنفس الشكل الذي كان عليه قبل ثورة ١٨٤٨ أو يحاول تبديل نظامه ؟ ومن وجهة النظر الاقتصادية ، انشأت بروسيا منذ ١٨٣٤ الاتحاد الجرمانى « التسولفران » بين معظم الدول الألمانية ، باستثناء النمسا ، ولكن النمسا كانت ترى قبل ١٨٤٨ الخطر الذي يمثله الاتحاد الجرمانى بالنسبة لها ، وحاولت أن تدخل فيه ، فهل سيوسع الاتحاد الجرمانى حتى يشمل النمسا ؟ وفي أي الشروط توضع هذه القضايا ؟ اذا سلمنا بالانظمة السياسية التي ادى اليها « العهد الرجعي » ، بعد اخفاق الحركة الثورية في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، وجدنا أن الرأي العام ، الذي كانت قوة كبرى للحركة الوحدوية في ١٨٤٨ ، لم يكن لديه أي وسيلة عمل .

في النمسا ، لا يوجد نظام دستوري ، والنظام ، الذي أعد أثناء الثورة في ١٨٤٩ ، لم يطبق . والنظام ، الذي وجد في النمسا ويحافظ عليه حتى ١٨٥٩ ، كان يسمى « نظام باش » ، باسم وزير الداخلية ، ثم رئيس الحركات القومية - م ٣ (٢)

مجلس الوزراء النمساوي في ذلك العصر ، وكان يتمتع بفقدان أي هيئة تمثيلية ، لأن مجلس الدولة النمساوي كان يسميه الامبراطور عرضاً عن أن يكون منتخباً . ومن جهة ثانية ، كما يتمتع بفقدان كل حرية صحافة وكل حرية في مظاهرات الرأي : لقد كان نظام باش نظام ضغط وقهر وارهاق ، نظام رقابة ضابطة .

في بروسيا ، ان الدستور ، الذي صوت عليه في كانون الأول ١٨٤٨ أثناء الثورة ، عدل عام ١٨٥٠ ، وأوجد نظام دستوري . ولكن رئيس مجلس الوزراء ، هانتويفل كان ضيق الفكر ، ولم يفهم إلا النظام التسلطي الاستبدادي ، ولذا طرد الموظفين الأحرار وضيق ، ما أمكن ، الحريات العامة . وكانت الرقابة البوليسية تسري حتى على المراسلات والحياة الخاصة .

وفي الدول الألمانية الأخرى ، باستثناء بافاريا ، الغيت الإصلاحات الليبرالية التي منحت أثناء الثورة عام ١٨٤٨ .

أما الهيئة المركزية في الكونفدراسيون ، أي دباط فرنكفورت ، فقد قرر ، في شهر آب ١٨٥١ ، أن يشكل لجنة تكلف بمراقبة السياسة الداخلية في الدول الألمانية . وسميت هذه اللجنة « اللجنة الرجعية » أي « لجنة رد الفعل الرجعي » ، وكان يراد منها اجبار الدول على أن تحذف عندها جميع القوانين التي من طبيعتها ، حسب تعبير الدباط ، « تعكير النظام العام » . كما تقرر أن الدباط ، في حالة اضطرابات داخلية في دولة المانية ، يستطيع أن يرسل مفوضين من قبل الكونفدراسيون ليعيد الأمن إلى نصابه ويوطد النظام .

وفي هذه الظروف كانت قضايا الانشاء (التعمير) متعلقة بالحكومات فقط ، لأن حركات الرأي العام لم تكن لها واسطة للظهور .

العمران السيامي. - في كانون الأول ١٨٥٠ كان على مؤتمر الأمراء الألمان أن ينعقد في درسدن لدراسة « تعمير » الكونفدراسيون . وقد عقد هذا المؤتمر جلساته في درسدن من كانون الأول ١٨٥٠ إلى أيار ١٨٥١ . ووجد نفسه أمام مشروع مساوي وضعه الأمير سفارتزانبورغ ، رئيس مجلس وزراء النمسا . وكان هذا المشروع يهدف إلى إدخال الامبراطورية النمساوية كلها في الكونفدراسيون الجرمانى ، مع أن معاهدات ١٨١٥ نصت على أن البلاد الألمانية وحدها والبلاد التشيكية يجب أن تتبع الكونفدراسيون ، على حين أن كل القسم الهونغارى في الامبراطورية ، على العكس ، يجب ألا يؤلف جزءاً من الكونفدراسيون . وأرادت النمسا أن تضع على رأس هذا الكونفدراسيون الجديد « ديركتور » مؤلفاً من خمسة أعضاء وأن يكون رئيس هذا الديركتور مندوب النمسا .

إلا أن مشروع سفارتزانبورغ أخفق ، لأن الدول الالمانية «الوسطى» وقفت ضد مبدأ الديركتور ، ولأن بروسيا ، من جهتها ، قررت عدم دخول الامبراطورية النمساوية بأكملها في الكونفدراسيون . وبعد شهر من المناقشات العابثة لم ينته مؤتمر درسدن إلى شيء . ولذا لزم الرجوع إلى الحالة التي وجدت قبل الثورة ، أي ان الديباط الجرمانى اعيد توطيده في نفس الشروط السابقة . وظل الكونفدراسيون الجرمانى أيضاً عاجزاً كما كان في السابق .

والتجديد الوحيد بالنسبة للنظام السابق لعام ١٨٤٧ كان توقيع بروسيا والنمسا على معاهدة تحالف ، في ١٦ أيار ١٨٥١ . وبموجب هذا الصك تتكافل كل من بروسيا والنمسا اراضيها ، سواء ألفت هذه الأراضي جزءاً من « البünd » أي ، الكونفدراسيون الجرمانى ، أو لم تؤلف جزءاً منه .

ولكن هذه المعاهدة لم تبقى سارية المفعول إلا مدة ثلاثة أعوام ولم تجدد في العام ١٨٥٤ .

ومن الوجهة السياسية لم يعط مؤتمر درسدن أي حل ، على حين أن الرأي العام الألماني كان ينتظر منه شيئاً آخر . وبعد الحوادث الثورية في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ لم يفكر أحد بأنه سيرجع بكل بساطة إلى الحالة التي كانت في ١٨٤٧ .

وظلت المنافسة قائمة ، بين بروسيا والنمسا ، في داخل الديباط وفي هذا الدور نفسه ، بين ١٨٥٢ و ١٨٥٩ ، أصبحت هذه المنافسة مكشوفة ، وفسحت مجالاً لمنازعات شخصية بين رئيس الديباط الذي كان ممثلاً للنمسا ، الكونت تون ، ويمثل بروسيا ، بسمارك ، وكانت هذه بداية حياة بسمارك الدبلوماسية . كان الكونت تون يريد الحفاظ على تفوق النمسا في الكونفدراسيون ، وكان مناصراً للسلام ، ولكنه كان يحرص بشدة على بقاء الامتيازات النمساوية . أما بسمارك ، رغم أنه شاب ، وكان عمره ٣٦ عاماً ، فكان يمارس ، بفضل قوة شخصيته ، نفوذاً قوياً جداً في الديباط وفي الحكومة البروسية . ولنلاحظ أنه لم يكن لديه في تلك الآونة أي أحكام مسبقة ضد النمسا ، بل كان متعاطفاً ، في ١٨٥٠ ، مع « تراجع اولمز » . وكان يرى بأن الحكومة البروسية أحسنت في تخليها أمام النمسا وعدم قيامها بالحرب . ولكنه ، أثناء اقامته في ديباط فونكفورت ، أدرك بأن النزاع بين النمسا وبروسيا محتومٌ : وجعل حياة رئيس الديباط قاسية ، محاولاً أن يظهر ، في كل مناسبة ، أن بروسيا مساوية للنمسا .

ولم يكن من هذا التنافس بين بروسيا والنمسا إلا نتيجة واحدة :

وهي شل البرلمانات تماماً . ولنضرب على ذلك مثلاً جرى بالضبط عام ١٨٥٢ في قضية متميزة وهي قضية الاسطول الحربي : ففي عام ١٨٤٨ ، لم يكن للكونفدراسيون الجرمانى اسطول . ولا عجب في ذلك ، لأنه لم يكن له جيش أيضاً . وأثناء ثورة ١٨٤٨ ومحاولة الوحدة الألمانية انشأت الحكومة المؤقتة الألمانية اسطولاً حربياً صغيراً بسبب الحرب ضد الدانمارك . وكانت من السلازم الحفاظ عليه والعناية به . غير أن الديباط لم يتوصل إلى الاتفاق على الشكل الذي يمكن به دفع تكاليف العناية بالسفن ، لأن الدول الألمانية الجنوبية ، التي ليس لها سواحل ، لم تكن لنهزم مطلقاً بهذا الاسطول . هذا ولما كان الاجماع لازماً لاتخاذ قرار ، لم يتعين أي حل . وأخيراً ، بيع الاسطول الحربي الصغير بكل بساطة بالمزاد العلني . وهذا دليل على أن الكونفدراسيون الجرمانى والديباط ، الذي كان هيئته المركزية ، كانوا عاجزين عن تحقيق أي شيء . وبالأجمال ، عاد الكونفدراسيون الجرمانى فسقط في الروتين القديم : وذلك لأن الدول الألمانية ظلت منقسمة ، ولأن الديباط بقي عاجزاً أيضاً في الأعوام ١٨٥٢ و ١٨٥٤ و ١٨٥٦ كما كان قبل ١٨٤٨ .

العموان الاقتصادي . - كانت القضية المطروحة معرفة ما إذا كان التنظيم الاقتصادي الألماني سيبقى بالشكل الذي أخذه قبل عام ١٨٤٨ . وكان هذا التنظيم الاقتصادي يمتاز بوجود الاتحاد الجمركي (التسولفران) ، وهو الاتحاد الذي شكل بين الدول الألمانية ، تحت ادارة بروسيا ، ولم تدخله النمسا . واستطاعت بروسيا ، في العام ١٨٥١ ، أن تتم تنظيم الاتحاد الجمركي : فمن ذلك أن هانوفر ، إحدى الدول الهامة في ألمانيا الشمالية ، بعد أن لم تكن حتى الآن داخلة في الاتحاد الجمركي ، قبلت الاشتراك به .

وهكذا استمرت السياسة البروسية في نموها في الطرق المألوفة .
وبذلت الحكومة النمساوية جهداً كبيراً للحصول على دخول النمسا
في التسولفران ، وتم هذا الجهد بخاصة بتوجيه وزير التجارة النمساوي .

وقد أدركت الحكومة النمساوية أن وجود التسولفران خطراً عليها
لا من الوجهة الاقتصادية فحسب ، بل أيضاً من الوجهة السياسية . فاذا
اعتادت الدول الألمانية أن تعالج القضايا الاقتصادية تحت إدارة بروسيا ،
فمن المؤكد أنها تستطيع بسرعة قليلة أو كثيرة أن تتوصل أيضاً الى
معالجة القضايا السياسية تحت ادارتها . ولذا طلبت حكومة فينا ، في
شهر تشرين الثاني ١٨٥١ ، اصلاحاً كاملاً للنظام الجمركي الألماني : فمن ذلك أن
سفارتزانبورغ ، الذي مازال رئيساً لمجلس الوزراء النمساوي في ذلك
الحين ، ومات بعد قليل ، دعا جميع الدول الألمانية الى « مؤتمر جمركي »
يعقد في فينا . وكان يراد من هذا المؤتمر ان يدرس ابرام معاهدة
تجارية بين النمسا والتسولفران ، بل وإبرام اتحاد جمركي بين النمسا والدول
التي تجمعت تحت إدارة بروسيا .

رفضت بروسيا أن تسهم في مؤتمر فينا ودعت الدول المشتركة
بالتسولفران الى عقد مؤتمر آخر . وهكذا وجدت الـ ٣٦ دولة ألمانية نفسها أمام
دعوتين : دعوة من بروسيا تقترح عليها تجديد التسولفران ، ودعوة من
النمسا تقترح إنشاء اتحاد جمركي جديد على أن يشمل الامبراطورية النمساوية .
وقد قبلت دول الجنوب : بافاريا ، فرتامبورغ ، درقية باد الكهوى ،
وبعض دول من ألمانيا الوسطى ، بملكة ساكس ، مثلاً ، أن تشخص
الى اجتماع فينا . اعلنت الحكومة البروسية ، في ٢٧ ايلول ١٨٥٢ ،
بأنها لا تقبل بتجديد التسولفران مع الدول التي تقبل الاقتراحات النمساوية .

ولذا كانت الدول الألمانية مضطرة أن تجيب وتختار : فاذا قبلت اقتراحات النمسا ، قررت بروسيا طردها من التسولفراين ، والواقع أن الأوساط الاقتصادية في ألمانيا الجنوبية كانت قلقة جداً ، ورأت أن قطيعة التسولفراين ستكون نكبة عليها ، وأخيراً ردت الاقتراحات النمساوية . وانتهت الأزمة بحل تسوية : وذلك بأن قبلت بروسيا فقط ، في شهر شباط ١٨٥٣ ، بابرام معاهدة تجارية مساوية - بروسية ، ولكنها رفضت بصراحة دخول النمسا في التسولفراين .

وهكذا تصور ألمان الجنوب قطيعة التسولفراين ، بل والتهديد البسيط بهذه القطيعة ، نائبة . ولذا كانت بروسيا تتصرف ، في الواقع ، بواسطة ضغط اقتصادي يمكن أن تعطى يقيناً بفرض ارادتها . ولا شك في أن بروسيا ، بعد أن وضعت نفسها ، في التسولفراين ، على رأس الحركة الاقتصادية الألمانية ، قد أمنت لنفسها التفوق في عمل الوحدة الألمانية كله : وقد قال اقتصادي الماساني : « إذا أخذت بروسيا ، بالقوة ، في ١٨٦٦ ، دوراً مسيطراً ، فقد فتحته سلفاً من قبل بتفوقها على الصعيد الاقتصادي ، » .

وبالاجمال ، إذا ألقينا نظرة عامة على قضية إعادة إنشاء الكونفدراسيون في ١٨٥١ - ١٨٥٢ ، نرى أن السياسة النمساوية اخفقت : ان النمسا التي حازت ، عند تراجع اولمترز ، نصراً مبيناً على بروسيا ، لم تستطع أن تجن ثمار هذا النصر ، ولم تستطع أن تنجح في ادخال الارض النمساوية بتمامها في الكونفدراسيون الجرمانى ، كما لم تستطع أن تنجح في إدخال النمسا في الاتحاد الجرمانى . ولكن ، إذا استطاعت بروسيا أن تقوض الحُطط النمساوية ، فان هذا الفوز بقى سلبياً . فقد ظلت المنافسة البروسية - النمساوية تشل كل جهد في اصلاح الكونفدراسيون الجرمانى .

أمام هذه الحالة ، ظهر الرأي الليبرالي ، رأي الرجال ، الذين كانوا ، في العام ١٨٤٨ ، يتمنون الوحدة الألمانية ويحاولون تحقيقها ، فاقداً شجاعته فاتر العزم . ويجب أن نفكر ، لفهم هذا اليأس ، أن كثيراً من زعماء الحركة الثورية لعام ١٨٤٨ ، هاجروا لدى رد الفعل في عام ١٨٥٠ : ذهبوا إلى انكلترا ، وحسنى إلى أمريكا ؛ ووجد مايقارب ٣٠٠,٠٠٠ مهاجر ألماني عام ١٨٥٢ . وغادر أكثر المناضلين في الحركة الثورية ألمانيا . ولذا اختلت أطر هذه الحركة تماماً ، وسحق الرأي الحر ، ولم يصدر عنه رد فعل . ووجدت عاطفة الحزن والنفور ، التي تلت اخفاق الثورة ، تعبيرها في الأدب ، حتى ان تشاؤم شوبنهاور ، هذا التشاؤم الذي ظل حتي الآن غير مفهوم ، قد نجح بعد ١٨٥٠ لأنه كان يتجاوب مع حالة الرأي في ذلك الحين .

ولذا لم يبق إلا مايجأ واحد في ألمانيا ، في وسط هذا اليأس العام الذي منيت به الأفكار الليبرالية والقومية ، وهو بلاط الأمير ارنست ساكس - كوبرغ - غوطا ، الذي كان أخاً للملك باجيكا ليوبولد وأيضاً الأمير البيوت انكلترا ، زوج الملكة فكتوريا . فقد ضم الأمير ارنست ، في غوطا ، عاصمة أمارته ، عدداً من الكتاب الأحرار المجندين للوحدة الألمانية . وكان هؤلاء الكتاب ينشرون ، في غوطا ، مجلة صغيرة تسمى « رسول الحدود » وظلت ، خلال سبعة أو ثمانية أعوام ، التعبير الوحيد للحركة الحدودية الألمانية . واستمر هؤلاء الكتاب السياسيون في التعبير عن ايمانهم بمستقبل ألمانيا ، ولكن عملهم لم يكن له كبير أهمية ، وذلك لأن الجمعيات السياسية كانت محرمة في كل الدول الألمانية .

٢ - البيقظة القومية عام ١٩٥٩

بعد سني اليأس ، سني الجبل ، يرى ، في ١٨٥٩ ، ظهور حركة رأي عام . وترجع هذه البيقظة إلى عدة أسباب :

(١) النمو الاقتصادي . - وهو السبب الذي يفكر به قليلاً ولاشك ، لأنه أقل ظهوراً من غيره ، ولكن دوره نافذ وأكيد .

بدأت الصناعة الكبرى الألمانية بالنمو في الدور الواقع بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ . ومن الممكن أن نقول ان الحركة الصناعية الالمانية بدأت منذ هذا التاريخ . فقد بدأت بنمو انتاج الفحم ، ومنذ ١٨٥٠ ، كانت ألمانيا في الصف الثاني في أوربة كمنتج للفحم ، وتأتي مباشرة بعد بريطانيا العظمى . ولا نجعل أن الفحم كان في أساس صناعة القرن التاسع عشر ونمو الصناعات المختلفة : ففي صناعة المنشآت الميكانيكية ، بلغت اليد العاملة بين ١٨٤٨ و ١٨٦٠ الثلاثة أضعاف ؛ وفي الصناعات النسيجية ، ازداد عدد الانوال بمقدار خمسة أضعاف بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ؛ وفي صناعة السكر ، وجد في عام ١٨٤٧ ست وتسعون مصنعاً ؛ وفي ١٨٦٠ ، وجد مائتان وسبع واربعون مصنعاً .

وفي الوقت نفسه حصل تقدم في وسائل النقل : فقد كانت ألمانيا، في العام ١٨٥٠ ، تملك ٦٠٠٠ كم من الخطوط الحديدية ؛ وفي العام ١٨٥٦ كان عندها ١٤٠٠٠ كم ، وفي هذا الحين انشئت شبكة حديدية تصل الدول الالمانية كافة ، على حين أنه لم يكن في العام ١٨٤٨ إلا بعض خطوط حديدية ذات طابع محلي : ففي ١٨٥١ انشيء خط مونينخ - ليبزيغ - برلين ؛ وفي ١٨٥٩ خط ألمانيا الجنوبية الكبير في

كولونيا ماراً على طول الراين . وفي هذا الحين أيضاً اقيمت الاتصالات الحديدية مع فرنسا بواسطة فورباخ ومع سويسرا وحتى مع الحدود الروسية . كانت نتيجة هذه الحركة الاقتصادية هامة جداً : أولاً ، لأن سهولة السقر ، التي نتجت عن وجود طرق حديدية ، فتحت أفق الفكر عند الألمان وسمحت بانتشار الصحف بسرعة ؛ ومن جهة ثانية ، ان ثمر الانتاج كان يصحبه نحو الطبقة الرأسمالية . وكان هؤلاء الرأسماليون الألمان ، كبار الصناعيين وكبار التجار ، يرغبون بإنشاء دولة ألمانية قوية لتستطيع هذه الدولة الألمانية أن تحمي ، في نظر الاجنبي ، مصالحهم الاقتصادية ، وان تكون قادرة أيضاً على خلق نظام نقدي عام . ولأنك في أن النمو الاقتصادي أوجد ، في بعض الاوساط التجارية والصناعية ، جواً ملائماً لفكرة الوحدة الألمانية .

(٢) الأزمة الدولية عام ١٨٥٩ . - وهي السبب القطعي . فقد وضعت في هذا العصر قضية اللومبارديا - البندقية ، وهذا الاقليم مأهول بالايطاليين ، ولكنه كان تابعاً للإمبراطورية النمساوية ، وكان ملك بيمونت - ساردينيا يحلم بجاربة النمسا ليخلص اللومبارديين - البندقيين ، حتى ان نابليون الثالث بعد مقابلة بلومبيير قبل بدعم هذه السياسة الساردية . ومنها كانت حرب فرنسا والدولة البيمونتية - الساردية ، ضد امبراطورية النمسا ، هذه الحرب التي كانت ترمي إلى امتلاك لومبارديا والبندقية . وكانت القضية الموضوعة أمام الكونفدراسيون الجرمان في أثناء هذه الأزمة هي الآتية : هل ستقوم الدول الألمانية بمناسبة هذه الحرب باظهار سياسة عامة ؟

ولا نريد الآن أن نتكلم عن قصة هذه الأزمة ، ولكننا نكتفي بأن نأخذ منها ما هم موضوعنا .

حاولت النمسا ، عندما رأت اقتراب شبح الحرب ، أن تحصل على مساندة الدول الألمانية الأخرى . ومن الواضح أنه كان لها فيها مصلحة كبيرة . وبينما نرى دول جنوب ألمانيا تظهر عطفها على النمسا ، نجد أن بروسيا رفضت أن تزج بنفسها في هذه القضية وأعلنت حيادها .

وبعد أن أخفق الجيش النمساوي اخفاقه الأول ، عادت حكومة فيينا فألحت في طلباتها : حاولت أن تحصل على نجدة بروسيا . وكان ملك بروسيا فريدريك - غليوم الرابع ، منذ ١٨٥٨ ، في حالة صحية لا تسمح له بممارسة سلطته ، وكان الوصي ، أخوه الأمير غليوم ، وهو الذي أصبح فيما بعد الامبراطور غليوم الأول ، يرى أن الحرب الإيطالية أصبحت خطرة ويخشى من أن تقلب فرنسا الوضع الراهن الأرضي ، في أوربة ، الذي وضعته معاهدات ١٨١٥ . وتصور « وساطة مسلحة » ولكنه لم يشأ القيام بهذه الوساطة في الحال ، لأنه أراد أن يحصل ، مقابل الخدمة التي يقدمها للنمسا ، على تنازلات في القضية الألمانية ، كان يحصل مثلاً ، على تقسيم رئاسة الديباط بين بروسيا والنمسا . ولذا تحفظ في جوابه .

وبعد أن أخفقت النمسا ، في ماجنتا وفي سولفيرينو ، اصررت الحكومة النمساوية على طلبها أيضاً ، وأرسلت إلى برلين رجلاً عظيماً ، المارشال فيندشغفوانتز ، ليحاول اقناع الحكومة البروسية وبمجلها على مساعدته . ولكن الحكومة البروسية فضلت العمل من جهتها : فقد قررت استنفار ست قطع من الجيش البروسي وحشدتها على الراين ، وتجنيد هذه القطع الست يؤلف خطراً على فرنسا ولكنه ، من جهة ثانية ، لا ينبغي أن ينجده النمسا نجدة مباشرة .

وبالتالي ، ان الحرب الفرنسية - النمساوية لعام ١٨٥٩ التي انتهت ، في تموز ١٨٥٩ ، بمقدمات السلام في فيلا فوالسكا ، قد دارت رحاها دون أن تأتي الدول الألمانية لنجدة النمسا . ومع ذلك فان السياسة البروسية خدمت النمسا ، لأن استنفار قطع الجيش البروسي الست على الراين جعل نابوليون الثالث يفكر في أمره ؛ وهذا سبب من جملة الأسباب التي دفعت نابوليون الثالث إلى ابرام مقدمات الصلح . والجدير بالذكر ، في هذه المناسبة الهامة ، أن الدول الألمانية لم تستطع أن تقرر الاتفاق على شيء .

لقد أثارت أزمة ١٨٥٩ الرأي العام في البلاد الألمانية ، لأن كثيراً من الألمان فكروا بأن المانيا بحاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى أن تكون قوة دولية . وقد دلت تجربة حرب ١٨٥٩ على أن الكونفدراسيون الجرمان في كان عملياً عاجزاً في السياسة الدولية بسبب اختلاف بروسيا والنمسا . وكان بعض الألمان يتساءلون ما اذا كانت المانيا ، بسبب هذا العجز ، ستصبح مجالاً لتوسع اطماع نابوليون الثالث . وكان الرأي العام يشبه بنابوليون الثالث لأنه كان يريد تعديل الوضع الراهن الأرضي في اوروبا .

حركة الرأي . - وفي الوقت الذي انتهت فيه حرب ١٨٥٩ شوهدت في المانيا لحظة حركة رأي لصالح الوحدة . فقد تحرك الرأي العام من جديد حول القضايا التي كانت تعالج من قبل في ١٨٤٨ : قضية علاقات بروسيا والنمسا ، قضية مستقبل الدول الألمانية . وكان النقاش يجري لمعرفة ما إذا كانت بروسيا ، أثناء حرب ١٨٥٩ ، قامت بواجبها كدولة المانية ؟ أو ما اذا كان يجب عليها ، كدولة المانية ، أن تأتي لنجدة النمسا ؟

وعلى العكس ، يصرح آخرون ، بأن النمسا تحارب لقضية ليست في مصالحة المانية بل للحفاظ على اللومبارديا والبندقية الاقليمين الايطاليين ، وان الدول الألمانية ، بالتالي ، ليست بحاجة لأن ترج نفسها بهذه الحرب . وظل نزاع الأفكار بين من يرون أن النمسا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشعب الألماني بحياتها ، وتاريخها ، وبين من لا يعتقدون بذلك .

وقد ظهرت ، في حركة الأفكار هذه ، الاتجاهات القديمة التي عبر عنها من قبل في العام ١٨٤٨ .

الاتجاه الاول . - اتجاه الوحدة الألمانية تحت ادارة بروسيا مع ابعاد النمسا . وهذا هو الاتجاه الذي كان اتجاه دساتير ١٨٤٨ ، اتجاه « ألمانيا الصغرى » .

الاتجاه الثاني . - اتجاه الوحدة الألمانية النامية التي تشمل جميع الألمان بما فيهم المان النمسا . ولكن هذا يؤدي إلى تفتيت الدولة النمساوية ، أو ، على الأقل ، إلى إعادة بناء الدولة النمساوية على أساس اتحادي (فيدرالي) تستطيع فيه النمسا الألمانية أن تشترك في الدولة الاتحادية الألمانية مع بقائها عضواً في الامبراطورية النمساوية .

الاتجاه الثالث . - وهو اتجاه من يرغبون الوحدة الألمانية بشكل تشمل فيه الامبراطورية النمساوية . وهذا هو مشروع سفارتزانهبرغ القديم الذي ينص على ادخال الامبراطورية النمساوية كلها في اتحاد الدول الألمانية ، بالرغم من أن أكتريية الشعب ، في هذه الامبراطورية ، كانت سلافية وغير ألمانية .

كان انصار « ألمانيا الصغرى » أي انصار الاتجاه الأول يساقون

خاصة من بين الأوساط الليبرالية في ألمانيا الشمالية وألمانيا الوسطى . وأنصار « ألمانيا الكبرى » ، أي ألمانيا مع ادخال النمسا ، يسافون بخاصة من ألمانيا الجنوبية ومن الأوساط الكاثوليكية : وعلى العموم كانت الكاثوليكون أنصار ألمانيا الكبرى لأنهم لا يريدون أن يخاطروا ويجدوا أنفسهم في امبراطورية ألمانية أكثرية شعبها بروتستانتية .

وبما بلغت النظر أن نرى رجلاً لعب دوراً رئيسياً في حركة ١٨٤٨ ، وهو هينريك فون غاغيرن ، الذي كان رئيس المجلس القومي وطلب التصويت على مشروع « ألمانيا الصغرى » ، يغير أفكاره ، في العام ١٨٥٩ ، ويصبح نصيراً « لألمانيا الكبرى » ، ويريد تفاهماً بين النمسا وبروسيا بغية اصلاح الكونفدراسيون .

كانت نقطة استناد فكرة ألمانيا الكبرى عند المحافظين . فقد كانت الطبقة النبيلة ، مالكة الأقطان ، الفلاحين المالكين ، وعند البورجوازية الصغرى في المدن الصغرى ، بينما كانت فكرة ألمانيا الصغرى أي المفهوم « البرومي » ، تجد نقطة استنادها في الأوساط الصناعية والتجارية التي تريد نظاماً قوياً .

الجمعية القومية . - وفي غضون ذلك قام فريق من أحرار الدول الألمانية في الشمال ، نخص بالذكر منهم : بينيغسن ، الهانوفري الحر ، ويوهان ميكيل ، وهو محام من غوتنغن ، وأخيراً شولتز ديليتزش الاقتصادي ، وقرروا في مؤتمر عقده في آب ١٨٥٩ أن ينشؤوا بمسانده الدوق ارنست ساكس - كوبرغ - غوطا ، الذي سبق أن تكلمنا عنه ، جمعية سياسية ، وأن ينشؤوا لها فروعاً في كل ألمانيا ، وأن تؤثر على الصحافة وعلى البرلمانات . وقد انشئت هذه الجمعية السياسية فعلاً في ١٦ ايلول ١٨٥٩ في فرنكفورت - على - الماين ، على طراز « الجمعية القومية » التي كانت توجد في ذلك الحين في ايطاليا . وكان برنامج هذه الجمعية القومية

« ناسيونال فراين » تحقيق الوحدة حسب الشعار « المانيا الصغرى » أي تحت ادارة بروسيا . وقد لاقت غناءً كثيراً في اعداد برنامج واضح ، لأن جميع أعضائها ، إذا كانوا على اتفاق على مبدأ المانيا الصغرى ، لم يكونوا على اتفاق على الشكل الصحيح الذي يجب اعطاؤه للدولة الألمانية ، دولة المستقبل . وقامت هذه الجمعية القومية بالدعاية بوسائل قانونية ، وجعلت مقرها في كوبورغ ، لأن مجلس الشيوخ في مدينة فرنكفورت رفض السماح للجمعية بالاستقرار في هذه المدينة . وانشأت جريدة ، وكانت تحلم بخاصة ، بتنظيم حزب سياسي كبير ! وهو الحزب الذي سيكون فيما بعد تحت اسم « الحزب القومي الليبرالي » .

وعلى العموم ، ان ألمانيا الشمالية وألمانيا الوسطى ، جهزت « الجمعية القومية » بالمشتريين . ومع ذلك ، وجدت كتلة الجمعية في المانيا الجنوبية ، وكان على رأسها كارل براثر الذي شارك في مذاهب الجمعية ، وكانت هذه الكتلة تأخذ أعضائها من البورجوازية البروتستانتية . وعقدت « الجمعية القومية » مؤتمرات سنوية في ايلول ١٨٦٠ ، وفي آب ١٨٦١ ، للتعريف ببرنامجهما وقصدها .

لقد هيأت الجمعية القومية الرأي للحل الاتحادي الفيدرالي تحت ادارة بروسيا ، وشكلت مدرسة تعلمت فيها البورجوازية البروتستانتية . ولكنها لم تنجح في إثارة حركة جماهيرية ، واعترف مؤسسوها بذلك . وضمت الجمعية بسرعة ٢٥٠٠٠ عضو ، ولم تتجاوز هذا الرقم إلا قليلاً ، لأنها كانت تتطلب رسم اشتراك عالياً . وكان أعضاؤها مفكرين ، وقانونيين ، وتجاراً ، وصناعيين . ولذا كانت تكتلًا بورجوازيًا ، ينظر الكاثوليكيون والديموقراطيون وبعض المحافظين البروسيين اليه بحذر وريبة ، ولا سيما بعد أن كشفوا تغلغل النفوذ اليهودي في الجمعية القومية .

الفصل الثاني

الحركة القومية الالمانية

من ١٨٦٣ الى ١٨٦٥

لقد استيقظت الحركة القومية الالمانية في ١٨٥٩ واستهدفت هدفاً مزدوجاً : من جهة ، تحويل نظام الكونفدراسيون الجرمانى الذي وضع عام ١٨١٥ ، وجعل المانيا دولة اتحادية بعد ان ظلت حتى الآن كونفدراسيون دول ؛ ومن جهة أخرى ، توكيد قوة المانيا في الخارج .

وتتصف الحركة القومية الألمانية ، في الدور الممتد بين ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، بصفتين متتابعتين : اولاً ، عجز الحكومات الالمانية عن تحقيق تحويل الكونفدراسيون ؛ ثانياً ، توكيد القوة الالمانية في قضية الدوقيات الدانماركية . ومن البديهي اننا لانريد ، في هذه المناسبة ، ان نعالج التاريخ الدبلوماسي للتنافس النمساوي - الالمانى ، لأن هذا يؤلف موضوعاً خاصاً ، ولكننا نريد ان نعالج مايمم الحركة القومية الالمانية .

١ - قضية اصلاح الكونفدراسيون

كان الرأي الالمانى يطالب، في العام ١٨٥٩ ، باعادة صهر الكونفدراسيون الجرمانى . ودرس هذا الصهر مرتين : في ١٨٦٢ وفي ١٨٦٣ من قبل

حكومات ال ٣٨ دولة المانية ، واريده تحويل كونفدراسيون الدول ، الذي وطد عام ١٨١٥ ، بشكل يعطيه قوة ونفاذاً لايمكها . واخفقت محاولات الاصلاح في الحالين وذلك بسبب الظروف التالية :

محاولة ١٨٦٢ . - في آخر ١٨٦١ ، قدمت الحكومة الساكسونية ، التي يرأسها بوست ، للديباط الجرمني ، الذي كان يمثل الهيئة المركزية للكونفدراسيون ، مشروع اصلاح يتضمن النقاط الآتية :

أ - ابدال الديباط بمؤتمر وزراء جميع الدول الألمانية وعقدته برئاسة النمسا وبروسيا بشكل متعاقب ، بينما كانت رئاسة الكونفدراسيون ، حتى الآن ، خاصة بالنمسا وحدها .

ب - انشاء برلمان الماني تنتخب اعضاءه المجالس التشريعية الموجودة في جميع الدول الألمانية (لاندتاغ) .

ج - تنظيم محكمة اتحادية لتسوية الصعوبات التي قد تنشأ عن تفسير صك الاتحاد .

ولكن الحكومة النمساوية رفضت هذه الخطة الاصلاحية التي اقترحتها الحكومة الساكسونية ، لأن النمسا كانت تريد الاحتفاظ برئاسة الكونفدراسيون لها وحدها دون منازع .

ووضعت الحكومة البروسية بدورها مشروع اصلاح يقترح جمع الدول الالمانية كلها ، الا النمسا ، في دولة اتحادية ، تحت ادارة بروسيا ، ويكون لبروسيا في هذه الدولة الاتحادية قيادة الجيش وبممارسة السلطة التنفيذية الاتحادية . اما النمسا ، التي وجدت نفسها مبعدة عن الدولة الألمانية ، فقد اقترحت الخطة البروسية عليها تحالفاً مع الاتحاد الألماني . والفائدة التي يؤمنها هذا الاتحاد الى النمسا هي انه يضمن لها امتلاك جميع اراضيها ، حتى الاراضي غير التابعة للكونفدراسيون الجرمني .

الحركات القومية ٣ (٣)

رفضت النمسا هذه الخطة البروسية ودعمتها في هذا الرفض بافاريا وفرتامبرغ وهانوفر وساكس وحتى دوقيتي هسن .

وأخيراً اقترحت النمسا نفسها خطة اصلاح : فقد اوجت بإنشاء « ديركتوار الرايخ » ، أي ان يوضع على رأس الكونفدراسيون هيئة من خمسة اعضاء : يمثل عن النمسا ، وواحد عن بروسيا ، وثلاثة من الدول الألمانية « المتوسطة » : بافاريا ، هانوفر ، ساكس . واقترحت ، عدا ذلك ، انشاء برلمان الماني تنتخبه مجالس (لاندتاغ) مختلف الدول . ولكن بروسيا عارضت هذه الخطة النمساوية معارضة صريحة ورسمية .

هذا ولما كان من المستحيل تحقيق اتفاق بين الدول الألمانية الرئيسية على وضع خطة لاصلاح الكونفدراسيون ، فقد توجب الحفاظ على « الوضع الراهن » .

ولنلاحظ ان هذا الشقاق كاد ان يؤدي الى نزاع ولكن الظروف الداخلية ، في ذلك الحين ، في بروسيا وفي النمسا ، لم تكن مهيأة : ففي النمسا كانت الأزمة الدستورية التي وضعت مشكلة العلاقات بين النمسا وهونغاريا موضع نزاع . ولا نريد الآن ان ندخل في تفصيلات هذه الأزمة التي لانهمنا مباشرة . وفي بروسيا وجد نزاع دستوري ، بين الوزارة ومجلس النواب ، في موضوع التصويت على الاعتمادات العسكرية واصلاح الجيش . وبسبب هذه المصاعب الداخلية لم تشأ كل من بروسيا والنمسا ان تندفع في رأيا حتى النزاع .

وفي غضون ذلك ، في ايلول ١٨٦٢ ، وهذا التاريخ اساسي في تاريخ الوحدة الألمانية ، أصبح بسمارك رئيساً لمجلس الوزراء في بروسيا . فقد عهد الملك غليوم الاول اليه برئاسة الوزارة لأسباب سياسة داخلية

بصورة أساسية . وكان بسمارك ، في ذلك الحين ، يتمتع بشهرة الرجل القوي . وكان الملك يحرص على اصلاح الجيش ، فأراد ان يعتمد على هذه القوة لاختاد مجلس النواب البروسي . ان شخص بسمارك والطبع الذي عرف عنه ، والقوة التي برهن عليها من قبل ، وبخاصة الحزم في وجهات نظره في القضية الألمانية ، لأنه كان منذ عدة سنوات ، منذ ١٨٥٦ تقريباً ، مناصراً حازماً لتحقيق الوحدة الألمانية دون النمسا ؛ ان كل ذلك كان من طبيعته ان يؤثر على مجرى القضية الألمانية . ولكن بروسيا ، في العام ١٨٦٢ ، لم تكن بعد في حالة تدفعها إلى الالتزام حتى الأعماق لسببين : أولاً ، لأن الأزمة الداخلية البروسية مازالت مستمرة ؛ ثانياً ، لأن بسمارك ، منذ وصوله الى الوزارة ، اتخذ موقفاً فظاً حيال مجلس النواب البروسي : فقد صرح بأنه اذا لم يتوصل الى تحقيق اصلاح الجيش برأي البرلمان ، فسيحققه دون الاهتمام بالبرلمان . واذا رفض البرلمان ان يصادق على اعتمادات الموازنة ، فسيحكم دون موازنة . وقد ضاقت هذه الازمة عمل بسمارك كثيراً في الاشهر الاولى من حكمه .

ومن جهة اخرى ، ان ثورة البولونيين ضد سيطرة القيصر ربما كان من طبيعتها اثاره النزاع الدولي .

محاولة ١٨٦٣ . - افادت الحكومة النمساوية من هذه الظروف التي تضعف وضع بروسيا ، وقامت ، في العام ١٨٦٣ ، بمحاولة جديدة لاصلاح الكونفدراسيون الجرمانى .

اقترح الامبراطور فرانسوا - جوزيف عقد اجتماع للأمراء الألمان ، وانهقد هذا الاجتماع في ١٦ آب ١٨٦٣ في فرنكفورت ، وكان هدفه

دراسة هذا الاصلاح . وهذا المؤتمر هو مؤتمر امواء ، كما نلاحظ ، وليس « دياطلا » والمحاولة الاولى للأصلاح ، وهي محاولة ١٨٦٣ ، قام بها الديايط الجرمانى ، أي مجلس مندوبي الحكومات الالمانية ، أما المحاولة الجديدة وهي محاولة ١٨٦٣ فقد كانت على يد مؤتمر الأمراء الألمان انفسهم ، لامندوبيهم . وكان امبراطور النمسا يرى بانه يستطيع ، بتحدثه مع الامراء الالمان ، رأساً لرأس ، ان يتوصل الى غاياته بشكل أفضل .

وباستثناء ملك بروسيا ، نجد ان الأمراء الألمان ، عدا امير ليب وأمير آنهالت ، أي أميرى دولتين لا أهمية لهما ، قبلوا دعوة امبراطور النمسا . وعندما امتنع ملك بروسيا ، جاء فرانسوا - جوزيف لرؤيته ، في ٢ آب ، في غاشتايين ، لدعوته الى الاجتماع ؛ ولكن الملك رفض المجيء للاجتماع ، وبالرغم من اصرار النمسا ، تمسك برفضه . وفي الحقيقة ، ان الملك غليوم الأول ، لو ترك وقواه الوحيدة ، لكان اميل الى الشخصوس الى اجتماع فرنكفورت ، ولكن بسمارك ، وزيره الاول ، عارض في ذلك بعنف وصرح بتقديم استقالته ، اذا شخص الملك الى اجتماع فرنكفورت . ولذا انحنى الملك امام ارادة بسمارك . وكانت الحديث صاخباً ، لأن الملك ما كاد يخرج الا وأمسك بسمارك بمنضدة صغيرة وطرح بها في الهواء الى الطرف الآخر من الغرفة ، وكان ذلك منه ، كما قال ، بكل بساطة « تخفيفاً عن اعصابه » . وأخيراً انتصر بسمارك : لان ملك بروسيا رفض الذهاب الى اجتماع فرنكفورت .

انعقد الاجتماع ، واقترحت الحكومة النمساوية خطة لاصلاح الكونفدراسيون ، وعادت فيها الى خطتها في العام ١٨٦٢ ، اي الى انشاء حكومة ادارة « ديركتوار » للكونفدراسيون تضم خمسة اعضاء تحت

رئاسة النمسا ، واجتماع برلمان الماني يقوم مقام الديباط . وبشكل هذا البرلمان من مندوبي المجالس التشريعية (لاندتاع) الالمانية . واخيراً انشاء محكمة اتحادية .

وفي ٨ ايلول ١٨٦٣ ، صوت على الحطة النمساوية في مؤتمر الأمراء بـ ٢٤ صوتاً مقابل ٦ ، وبين الاصوات المعارضة وجدت دولة لها بعض الأهمية : وهي دوقية باد الكبرى . وصوتت جميع الدول « الوسطى » لصالح الحطة النمساوية . ولكن هذا التصويت كان يرافقه حذر هام : وهو ان الأمراء اعربوا عن رغبتهم في ان يبلغ امبراطور النمسا هذا المشروع الى بروسيا ، بالرغم من انها رفضت دعوة اجتماع فرنكفورت ، ويحاول ان يتفاهم معها . ولذا فان النجاح الذي احرزته الحكومة النمساوية لم يكن الا ظاهراً . ومن الممكن ان يتساءل ماذا كانت الدول الالمانية ستستمر في السير مع النمسا مع بقاء بروسيا جانباً .

والواقع انه قامت ، في ذلك الحين ، مظاهرات واضحة جداً في الرأي الألماني ضد الحطة النمساوية : فمن ذلك ان « الجمعية القومية » ، الحط القومي الأكيد الذي انشئ في الظروف التي ذكرناها آنفاً ، اقلت بنداء الى الشعب ضد الحطة النمساوية . وهذا النداء يقول : ان فرنسوا - جوزيف لا يستطيع ان يزعم بأن سيكون امبراطوراً المانياً ، الا اذا كان مستعداً للاعتراف بالأسس التي وضعها الدستور الألماني عام ١٨٤٩ ، الدستور الثوري ، الذي لم يطبق مطلقاً . وعدا ذلك ، اجتمع مندوبو المجالس التشريعية الألمانية، وعددهم ثلثائة تقريباً ، في فرنكفورت، في ٢٢ آب ١٨٦٣ لدراسة الحطة النمساوية : ولم يرفضوها بصورة مطلقة ولكنهم وضعوا لقبولها شروطاً لا تقبلها النمسا ، لأن هؤلاء النواب كانوا

يرغبون بأن ينتخب البرلمان الالماني مباشرة من قبل الأمة لا ان يعين من قبل المجالس التشريعية الألمانية ؛ ويرغبون ايضاً تحقيق مساواة مع النمسا وبروسيا في الكونفدراسيون . وبالتالي ، فان الجمهوري من كل ذلك هو ان ما من احد في الرأي الالماني ، في ذلك الحين ، كان يعتبر أن من الممكن القيام باصلاح للكونفدراسيون دون رضى بروسيا ؛ وقد ابعدت بروسيا نفسها عن اجتماع فرنكفورت . ولكن الرأي الالماني ، كان يرى ، بالرغم من كل شيء ، بأنه من اللازم ان تطلب موافقتها .

بلغت الحكومة النمساوية مشروع الاصلاح ، في ٢٢ ايلول ١٨٦٣ ، الى الحكومة البروسية . فأجابت بروسيا بوضع ثلاثة شروط مبدئية :
١ - ارادت بروسيا ان تكون مساوية في الحقوق للنمسا في الكونفدراسيون ، أي أن تكون رئاسة الكونفدراسيون متناوبة بين بروسيا والنمسا .

٢ - ارادت بروسيا ان تحتفظ بحقها في الا تعلن الحرب على دولة أخرى ، حتى ولو قرر البرلمان الفدرالي الحرب ؛ او بتعبير آخر ، ارادت الحكومة البروسية ان تحتفظ باستقلال سياستها الخارجية . ومن الجلي ألا يقبل هذا الشرط .

٣ - لقد طالبت بروسيا ، كما قال قبل قليل اعضاء المجالس التشريعية الألمانية ، بان يكون البرلمان منتخبا من قبل الشعب لا معيناً من قبل اعضاء هذه المجالس التشريعية .

عندئذ طلبت الحكومة النمساوية ، في بلاغ ، في ٢٦ ايلول ١٨٦٣ ، من جميع الحكومات الالمانية ، ان تشكل كونفدراسيون دون بروسيا ، لأن بروسيا لا تريد ان تقبل بالخطة النمساوية ، واقترحت النمسا ان توضع

بروسيا خارجاً . ولكن الامراء لم يقبلوا ولم يتصوروا امكاناً للكونفدراسيون الماني دون بروسيا . ولم يكن هذا منهم قضية مبدأ ، بل قضية منفعة ، لأن هؤلاء الأمراء الألمان كانوا يفكرون بأن سيادتهم تكون أكثر احتراماً فيما اذا كان للكونفدراسيون « رأسان » مساوي وبروسي ، في تنافس دائم . وعلى العكس ، اذا كان للكونفدراسيون رأس واحد ، وهو النمسا ، فانهم يجازفون في ان يجذروا انفسهم أكثر خضوعاً لزعيم الكونفدراسيون .

واخفقت الخطة النمساوية في آخر الأمر . حتى ان الأمراء ، الذين وافقوا عليها مبدئياً ، لم يتمسكوا بهذه الموافقة عندما رأوا أن بروسيا مصممة على البقاء جانباً . واقتنع الرأي الألماني ، بان لا وحدة ممكنة باي شكل من الأشكال ، اذا لم تعط بروسيا موافقتها ، وهذا الاقتناع هام بالنسبة للمستقبل .

وفي الوقت نفسه ، بذلت الحكومة النمساوية جهداً ، دون جدوى أيضاً ، لمحاولة كسر الاتحاد-الجرماني الألماني ، التسولفرين ، وكانت المناسبة ابرام معاهدة تجارية بين فرنسا وبروسيا وقعت في ٢٩ آذار ١٨٦٣ . وبعد ابرام هذه المعاهدة ، اضطرت بروسيا ان تعدل تعرفات التسولفرين الجرمانية ، لدراسة اصلاح التعريفات ، فافادت الحكومة النمساوية من ذلك لتدعو من جانبها دول جنوب المانيا لعقد مؤتمر في مونيخ ، وتقترح على هذه الدول تشكيل اتحاد جرماني مع النمسا . واذا ما نجحت هذه الخطة النمساوية فان التسولفرين يفقد قسماً من اعضائه الذين ينفصلون عنه . وهذا ما يجعلنا نقدر اهمية هذا الحادث .

ولكن الحكومة البروسية تفادت مباشرة هذه الضربة : ففي ١٥

كانون الأول ١٨٦٣ صرحت بفسخ معاهدة التسولفرين ، وازادت مباشرة بأنها مستعدة الى انشاء هذا التسولفرين من جديد ، ولكن فقط مع الدول التي تقبل بالمعاهدة التجارية الفرنسية - البروسية .

على اثر ذلك ساد ذعر حقيقي في دول المانيا الجنوبية : ففي الاوساط الاقتصادية ، التجارية والصناعية ، تمسك الناس بشكل اساسي بالحفاظ على التسولفرين . وهذا التهديد كان كافياً لرد دول المانيا الجنوبية وتخليها عن اقتراح النمسا .

وهنا أيضاً يجب القيام بملاحظة ذات أهمية كبرى بالنسبة للمستقبل : وهي ان المصالح المادية للشعوب الألمانية كانت ، في الحقيقة ، مرتبطة ببقاء الاتحاد الجرماني الذي تشكل تحت ادارة بروسيا ، هذا الاتحاد الذي لم تشارك به النمسا . ولا شك في أن وجود التسولفرين ، والرابطة التي أوجدها بين المصالح الاقتصادية للدول الألمانية ، باستثناء النمسا ، هيأ بقوة الوحدة السياسية تحت ادارة بروسيا .

ومع هذا ، ففي آخر ١٨٦٣ ، بعد اخفاق كونفدراسيون فرنكفورت ، كان مستقبل القضية الألمانية غير يقيني : كانت بروسيا والنمسا تتبادلان اللوم ، وبدأت ألمانيا منقسمة على نفسها أكثر من أي وقت مضى ، وعلى أي حال ، بدأ واضحاً أن الأمراء الالمان كانوا عاجزين عن حل قضية تحويل الكونفدراسيون ، وعاجزين عن ارضاء الالمان التي اعرب عنها الرأي العام منذ ١٨٥٩ .

٢ - قضية الدوقيات الدانماركية

يراد بالدوقيات الدانماركية دوقيات : شلزيغ ، هولشتاين ، لاونبورغ . وكانت هذه الدوقيات الثلاث الواقعة في قاعدة شبه جزيرة جوتلاند ، في

ألمانيا الشمالية ، تابعة لملك الدانمارك بصفة اتحاد شخصي : كان عاھلھا ملك الدانمارك ، ولكنها كانت تحافظ ، من وجهة النظر السياسية ، على نظام مختلف عن نظام الدولة الدانماركية الأصلية . وإذا أخذنا بأحصاء ١٨٦٠ وجدنا ان سكان الدوقيات ٩٩٢٠٠٠ نسمة ، مع أن باقي الدانمارك كان يضم ١٠٦٠٠٠٠٠ نسمة ، أي أن الدوقيات ، في ممتلكات ملك الدانمارك تمثل الـ ٢٪ تقريباً .

ومن وجهة النظر اللغوية في الدوقيات نرى أن سكان هولشتاين ٥٤٠٠٠٠ نسمة تقريباً ، ولغتهم اللغة الألمانية . وان سكان لاونبورغ ٥٠٠٠٠ نسمة ولغتهم الألمانية أيضاً . أما شلزيغ ، الواقعة في شمال هولشتاين ، فيبلغ سكانها ٣٩٥٠٠٠ منهم ٢٥٠٠٠٠ نسمة تقريباً يتكلمون الدانماركية ، والباقي أي أقل من ١٥٠٠٠٠ يتكلمون الألمانية .

ومن الواضح ان قضية القوميات موضوعة في هذه البلاد ، لأنه يوجد في الشلزيغ شعبان يعيشان جنباً الى جنب ومن قوميتين مختلفتين : دانماركية وألمانية . ونلاحظ أن دوقية هولشتاين ، منذ ١٨١٣ ، تؤلف جزءاً من الكونفدراسيون الجرمانى ، بالرغم من انها تابعة لملك الدانمارك ، بينما الشلزيغ لا تؤلف جزءاً منه .

لقد وضعت قضية الدوقيات على الصعيد الدولي لسببين :

الأول ، السبب الاساسي ، وهو أن السكان الالمان في الدوقيات كانوا يحتجون بخاصة ، منذ ١٨٤٠ ، على السيطرة الدانماركية . ومنذ أن ظهرت العاطفة القومية الألمانية بقوة في ألمانيا أكثر من قبل ، كان من المنطق أن يظهر ألمانو الدوقيتين عاطفتهم القومية بشكل أوضح . ووجدت في الدوقيات حركة تنزع إلى ربط هذه الاراضي بالاتحاد

الجرماني ولكن كان يراد أيضاً ربط جميع الدوقيات ، حتى القسم الدانماركي : فقد دعمت جامعة كيل ، التي كانت المركز الفكري في الدوقيات ، بين ١٨١٥ و ١٨٤٠ ، فكرة « عدم قابلية قسمة » الدوقيات . وهكذا يجب أن نلاحظ ان ألمان الدوقيات لم يطالبوا بتطبيق مبدأ القوميات فقط ، بل كانوا يطالبون بأكثر من ذلك ، لأنهم لم يريدوا أن يلحقوا بالكونفدراسيون الجرماني المناطق المأهولة بالألمان في الدوقيات فحسب ، بل وأيضاً القسم الذي كان مأهولاً بالدانماركيين في الشلفينغ ، أي الشلفينغ الشمالية .

الثاني ، السبب الثانوي ، وهو قضية وراثة ، وذلك ان ملك الدانمارك فريدريك السابع ، الذي وصل إلى العرش في كانون الثاني ١٨٤٨ ، لم يكن له وارث مباشر ، ولم يكن القانون الوراثي واحداً في الدانمارك الاصلية وفي الدوقيات الدانماركية : فبموجب القانون الدانماركي ، يجب أن يعود عرش الدانمارك ، عند وفاة فريدريك السابع ، الى كويستيان آل غلوكسبورغ ، ابن عم الملك ؛ وبموجب عرف الدوقيات ، يجب أن يكون الارث ، بالنسبة للدوقيات فقط لبالنسبة لمجموع المملكة ، الى فريدريك آل اوغستانبورغ الذي كان ابن عم الملك أيضاً ؛ ولكن العلاقات فسدت بينها .

وقبل العصر الذي يشغلنا لفتت طويلاً قضية الدوقيات انتباه الدبلوماسية الاوروبية ، ولنذكر الحوادث الأساسية :

في ١٨٤٨ ثار ألمانيو الدوقيات على الدانمارك بمناسبة الثورة الالمانية . وألف ألمانيو الدوقيات حكومة مؤقتة في كيل ، ودعمهم المجلس القومي الالمانى في فرانكفورت . وفسح هذا القرار مجالاً لحربين قام بهما الجيش

البروسي ضد الدانمارك ، باسم المجلس القومي الألماني ، وانتهت الحرب الأولى بهدنة ، في ٢٦ آب ١٨٤٨ ؛ وانتهت الثانية بمعاهدة برلين في تموز ١٨٥٠ . وبالرغم من أن بروسيا كانت منتصرة بقوة السلاح فقد تخلت عن الاستيلاء على الدوقيات لئلا تحرض الدول الكبرى ، وبخاصة ، لئلا تغضب روسيا .

وفي ١٨٥٠ ، رفعت القضية أمام مؤتمر الدول عقد في لندن . وبعد مناقشات طويلة ، سوى هذا المؤتمر قضية الوراثة بمعاهدة ٨ أيار ١٨٥٢ ، وكانت الدول الكبرى ، بما فيها النمسا وبروسيا ، قد سوت سلفاً قضية الارث وعينت كريستيان آل غلوكسبورغ ليكون وارثاً ، وقررت في الوقت نفسه ، الحفاظ على سلامة الملكية الدانماركية : ووعد ملك الدانمارك ، معلناً ، بأن يمنح المساواة في المعاملة للألمانيين في والدانماركبين في الدوقيات . ولم يدع الكونفدراسيون الجرمان في لتوقيع هذه المعاهدة .

وفي الواقع ، وضعت هذه التسوية على بساط البحث ، ويجب ان نقول ان الحكومة الدانماركية كانت شيئاً في هذه القضية . لأنها لم تتمسك بدقة بتعهداتها ، وبذلت جهداً في « دشركة » الدوقيات ، أي أنها حاولت ، بتأثير المدرسة وتأثير الكنيسة ، ان تنمي استعمال اللغة الدانماركية ، وبالتالي كسب القضية لصالح العناصر الدانماركية على حساب العناصر الألمانية في الشلزيغ . وعدا ذلك ، نص في دستور ١٨٣٤ ، على أن تلتحق الشلزيغ بالدانمارك ، وتندمج بها ، بينما كان نظامها حتى هذا التاريخ مغايراً . ولم الشلزيغ لا الهولشتاين ؟ لأن ملك الدانمارك عرف كيف ينقذ ما يمكن انقاذه : فقد رأى أن ما لا يدرك كله لا يترك جله ، وكان يعلم بأنه لا يستطيع انقاذ الهولشتاين ، لأنها

مأهولة بالألمان فقط ، ولذا حاول انقاذ الشلزفيغ حيث كانت أكثرية السكان دانياركية . ومن الطبيعي أن يحتاج ألمان الدوقيات على هذه الدائرة .

وفي سياق هذه التعقيدات توفي فريدريك السابع ملك الدانمارك ، في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وبسرعة هرع الامير كريستيان آل غلوكسبورغ ، الذي رشحه مؤتمر ١٨٥٢ ، واحتل العرش تحت اسم كويستيان الثاني . ولكن الامير اوغستانبورغ اعلن ، من جانبه ، بأنه دوق الشلزفيغ وهولشتاين ، بالرغم من القرارات التي اتخذها مؤتمر لندن ، واستنجد على عجل بالحكومات الألمانية بغية حماية حقوق الالمان في الدوقيات .

هذه ، باختصار ، عناصر قضية الدوقيات . أما النتائج التي نجمت عن هذه القضية فيما يتعلق بالحركة القومية الألمانية فهي كما يلي :

منذ أن استنجد اوغستانبورغ بالحكومات الألمانية ، اندفعت على الفور ، في ألمانيا كلها ، حمية العاطفة القومية . وفي كل مكان ، في ألمانيا الجنوبية ، اعرب الرأي العام عن ارادته بشكل صريح : وذلك بلزوم دعم حقوق الدوق اوغستانبورغ ، ودعم حقوق المانيي الدوقيات والانفصال عن الدانمارك . وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٨٦٣ ، وجهت اللجنة الدائمة في « الجمعية القومية » (ناسيونال فراين) نداء الى الامراء الالمان والى الشعب الالمانى لصالح اوغستانبورغ ، وطالبت بأن تعمل الدول الألمانية ، وبالتالي ، الديباط الذي كان لسان حالها ، كل ما هو ضروري « لخلاص » الدوقيات . وتألفت « لجنة مساعدة المانيي الدوقيات » ، في غوتنغن ، وهذه اللجنة ، التي يرأسها ميكيل ، أحد مؤسسي « الجمعية القومية » ،

جمعت المال والسلاح لنجدة المانيي الدوقيات . ومن جهة ثانية ، عقد أعضاء اللاندتاغات الالمانية ، أو ، على الأقل ، عدد عظيم منهم ، في ٢١ كانون الاول ١٨٦٣ ، في فرنكفورت ، اجتماعاً وأعرب هذا الاجتماع عن ارادته في المعنى نفسه .

في ٧ كانون الاول ١٨٦٣ ، قرر الديباط الجرمني ، اسان حال الكونفدراسيون ، الاعتراف باوغستانبورغ دوقاً لشلزيغ وهولشتاين . وفي ١٢ كانون الاول ، احيطت الحكومة الدانياركية علماً بقرار الديباط : فقد طلب بأن تجالو عن دوقيتي هولشتاين ولاونبورغ في مهلة سبعة أيام ، وتسلم ادارتهما إلى مفوضين مدنيين يعينهم الديباط الجرمني ، وتعبير آخر ، حاول الديباط الجرمني بانذار الى ملك الدانيارك أن يفصل في القضية الارضية . ولكن لنلاحظ أن الكونفدراسيون الجرمني ، في هذا العمل ، لم يتنكر لتوقيعه ، لأنه لم يشترك في صك ١٨٥٢ أي الصك النهائي لمؤتمر لندن .

وفي الواقع ، ان كل شيء يتعلق بوقف الدولتين الكبيرين الألمانيين : النمسا وبروسيا ، لأن الدول الألمانية الثانوية لم يكن لها جيش رصين . لقد حاولت أن ترسل بعض الجنود إلى هولشتاين ، ولكن حرب الدانيارك ، في نظرها ، كان مشروعاً صعباً . وبالعكس إذا اشتركت النمسا وبروسا ، سهل كل شيء .

قررت الحكومة البروسية أن تتدخل مباشرة . ولا شك في انها وجدت أمامها نقطة مربكة بالنسبة لها ، وهي أنها وقعت معاهدة ١٨٥٢ التي تعترف بحقوق كريستيان آل غلوكسبورغ في الارث الدانياركي . ولكن ملك الدانيارك ، من جهة أخرى ، لم يحترم تعهداته في موضوع المساواة في الحقوق ،

بين الألمان والدانمارك . فأفاد بسمارك من هذا التعهد وقال ، بأنه يتدخل ، من جانبه ، لا لصالح اوغستانبورغ ، بل لحماية ألماني الدوقيات الذين لم تعاملهم الحكومة الدانماركية كما يجب عليها أن تعمل . وكان هذا الموقف حازماً لأن بسمارك ، الذي كان ، في ذلك الحين ، لا يرغب مطلقاً في اعطاء الدوقيات لدوق اوغستانبورغ ، بل كآب بفضل كثيراً أن يضمها إلى بروسيا ، لم يأخذ على نفسه تعهداً حيال اوغستانبورغ . أما النمسا ، فلم يكن لديها أي سبب مباشر للتدخل في هذه القضية ، والجدير بالذكر أن لديها من الأسباب ما يجعلها لا تعمل شيئاً ، باعتبار أنها دولة مؤلفة من عدة « قوميات » مختلفة ، وإن التدخل لصالح ألمان الدوقيات ، باسم مبدأ القوميات ، يمكن أن يكون خطراً عليها من وجهة سياستها الداخلية . ومع ذلك فإن الحكومة النمساوية قررت بأنها لا تستطيع البقاء جانباً . ونظراً لحماية الرأي الألماني ، رأى الامبراطور ، بأنه إذا لم يعمل شيئاً ، فإن الفرصة مواتية لأن يقال له بأن النمسا ليست « دولة ألمانية » ، لأنه لم يأت لنجد ألمان الدوقيات . ولذا فإن الحكومة النمساوية قررت مكرهه أن تشارك في السياسة البروسية . حتى ان الوزير النمساوي للشؤون الخارجية ، وشبرغ ، رأى أن الحالة أخذت تصعب شيئاً فشيئاً بين النمسا وبروسيا ، فأراد أن يحاول تقارباً : ومن الممكن أن تكون قضية الدوقيات مناسبة لهذا التقارب .

تفاهمت النمسا وبروسيا ووقعتا ، في ١٦ كانون الثاني ١٨٦٤ ، معاهدة : واتفقتا على أن توجهها إنذاراً إلى الدانمارك مع مهلة ثمان واربعين ساعة ، وإذا لم تجل الدانمارك عن الدوقيات ، أن ترسل اليها جيشاً مساوياً - بروسيا ، مع العلم بأن هذا الجيش النمساوي البروسي سيعمل مستقلاً عن الجيوش التي أرسلها الديايط .

أرسل الانذار ، فرفضته الدانمارك وبدأت الحرب . وإذا دامت هذه الحرب ، التي لا يهم تاريخها مباشرة موضوعنا ، عدة أشهر ، مع أن الدانمارك بـ ١٦٠٠٠٠٠ نسمة كان عليها أن تناضل ضد دولتين كبيرتين ، فذلك لأن القتال لم يكن كل الوقت ، فقد عقدت هدنات مؤقتة عدة مرات . ولم تمدد الدانمارك مقاومتها إلا أملاً بأن تأتي الدول الكبرى لتجدها . ولكن انكسرتا وفرنسا وروسيا لم تشأ التدخل بالسلاح للحيولة دون سحق الدانمارك . واضطرت الدانمارك أخيراً ، في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ ، في صلح فيمتا ، أن تتخلى عن الدوقيات لبروسيا والنمسا ، بما فيها الشلفينغ الشمالية . وعليه فإن صلح فيمتا لم يوقع على أساس مبدأ القوميات .

فسح مصير الشلفينغ وهولشتاين في المستقبل مجالاً لتهديد بالحرب بين النمسا وبروسيا . ونقتصر هنا على ذكر الحوادث العامة : لم يكن للحكومة البروسية ، بعد صلح فيمتا ، إلا رغبة واحدة وهي ضم الدوقيات إلى بروسيا . ولذا وجب إقصاء أوغستانبورغ ، وصرح بسمارك بأنه لا يقبل بوجود الدوق أوغستانبورغ على رأس حكومة الدوقيات إلا بثلاثة شروط : وذلك بأنه يتوجب على الدوق أن يبرم اتفاقاً عسكرياً مع بروسيا ، وأن يقبل بدخول الدوقيات في التسولفرين ، وأن يتخلى لبروسيا عن ميناء كيل لتقيم فيه محطة بحرية . رفض أوغستانبورغ ودعمته النمسا . وكادت الدولتان ، بروسيا والنمسا ، أن تصلا إلى النزاع : كاد بسمارك أن يخلق حالة الأمر الواقع ، أي أن يصرح بضم الدوقيات إلى بروسيا ، ومن ثم أن ينتظر ردود فعل الحكومة النمساوية . وفي هذا ما يؤدي إلى الحرب رأساً . ولكن الملك غليوم ، في ذلك الحين ، لم يشأ الحرب . ومن

جهة ثانية ، إن موقف إيطاليا وموقف فرنسا ، في حالة حرب بمساواة - بروسية ، لم يتضعا بشكل كاف ، ولذا قرر بسمارك أخيراً أن يؤجل حل القضية وعقد مع النمسا تسوية جديدة . وهذه التسوية هي اتفاق غاشتاین ، في ١٤ آب ١٨٦٥ ، وبوجهه تسلم الشلزيغ لإدارة بروسيا وكذلك اللاونبورغ وهولشتاین ، باستثناء كيل ، إلى إدارة النمسا . وكانت هذه التسوية مؤقتة وتعتبر نقطة توقف بسيطة في السياسة البسماركية .

انعكاسات قضية الدوقيات - . وإذا أردنا أن نعرف انعكاسات هذه القضية على الحركة القومية الألمانية وعلى العاطفة القومية الألمانية ، وجدنا أن « الجمعية القومية » ، في ٣١ تشرين الأول ١٨٦٤ ، أي بعد صلح فيينا مباشرة ، عقدت اجتماعاً سنوياً . وفي هذا الاجتماع نوقشت قضية الدوقيات فأثارت أحكاماً مختلفة .

لقد كان بعضهم ، ولسان حالهم ميكيل ، يصرحون بأن الدوقيات يجب أن تشكل دولة جديدة في الكونفدراسيون الجرمانى . وأن يكون على رأسها الدوق اوغستنبورغ . وبالتالي يعارض هؤلاء السياسة البروسية ، ويصرحون بأن بروسيا ليس لها حق في تسوية قضية الدوقيات لصالحها الشخصي ، لاسيما وانما صرحت بأنها تتدخل لصالح المصالح الألمانية عامة ، وليس لها الحق في أن تحتكر فائدة هذا التدخل .

أما الآخرون ، وبخاصة البروسيون ، فقد أعربوا عن رأيهم لصالح سياسة بسمارك .

ومن جهة ثانية ، لقد تدخلت قضية السياسة الداخلية البروسية في النقاش . فقد كان أعضاء « الجمعية القومية » احراراً بخاصة ، ولذا غاظهم بعنف الموقف الذي اتخذته بسمارك في « النزاع الدستوري » ، حيث اساء

معاملة البرلمان البروسي، وهذا سبب آخر في عرقلة سياسته في قضية الدوقيات .
وأخيراً ، تبنت « الجمعية القومية » تقريراً يتضمن نص تسوية
تعلن أنها لصالح استقلال الدوقيات ، دون ضمها إلى بروسيا ، ولكنها
تقبل مع ذلك باحتلال بروسيا لمحة كيل الملاحية . وبالإجمال ، ات
الجمعية القومية ، أي الكتلة الهامة من أنصار الوحدة الألمانية ، قد أعلنت
بالأكثوية أنها ضد سياسة بسمارك . ولذا انتقد اتفاق غاشتاین بعنف
حار في ألمانيا .

وأظهرت الدول « الوسطى » الألمانية استياءً عنيفاً ، لأن النمسا
وبروسيا سوتا قضية الدوقيات « مؤقتاً » دون أن تستشيرها . وعبرت
العصبات السياسية الألمانية ، في الدوقيات نفسها ، عن تظلمها ، لأن اتفاق
غاشتاین يبعد ، في الواقع ، الدوق اوغستنبورغ . وأخيراً صرح
أحرار ألمانيا الشمالية ، وحتى أحرار البروسيين ، بأن اتفاق غاشتاین كان
اعلان حرب على الرأي العام ، لأنه يشكل خرقاً للحق ولا يعترف
باستقلال الدوقيات .

إن ما نستطيع استنتاجه من هذه القضية هو أن « خلاص » الدوقيات
من السيطرة الدانماركية كان نجاحاً وفوزاً للفكرة القومية الألمانية .
وقد تجاوز هذا الفوز هدفه ، لأن بروسيا والنمسا لم تكتفيا بفصل
الأراضي المأهولة بالألمان عن الدانمارك ، بل انهما فصلتا أيضاً أرضاً ،
الشلفينغ الشمالية ، مأهولة بالدانمارك . ولكن بروسيا ، التي حصلت على هذه
النتيجة ، أخذت الآن تبحث عن استغلالها لصالحها الشخصي ، وتتحدى
العواطف التي أعربت عنها أكثوية الدول وأكثوية الرأي العام الألماني .

ولذا فان قضية الدوقيات ، في عام ١٨٦٥ ، عكست بشدة الحركة القومية الألمانية ، ولكن بشكل مؤقت فقط .

وظأت الحالة في ألمانيا مبللة جداً بعد اتفاق غاشتاین ، لأن هذا الاتفاق لم يعط قضية الدوقيات إلا نتيجة مؤقتة ، ولأن قضية اصلاح الكونفدراسيون ، بعد اخفاق ١٨٦٢ و ١٨٦٣ ظلت معلقة دوماً . وظل الخصام النمساوي - البروسي يغذي في ألمانيا تهديداً بالخلاف . وكان بسمارك يجر هذا الخلاف ويتمناه ، كما كان مصمماً على اثرته في أول فرصة ملائمة .

الفصل الثالث

أزمة ١٨٦٦ في ألمانيا

أصل أزمة ١٨٦٦

لقد رأينا كيف أبرمت التسوية بين النمسا وبروسيا بشأن قضية الدوقيات ، باتفاق غاشتاین . وبالرغم من إبرام هذا الاتفاق ، الذي لم ير فيه بسمارك ألا وسيلة مؤقتة ، فقد هب نزاعاً مع النمسا - هونغاريا . ووجدت قضيتان في أساس هذا النزاع النمساوي - البروسي وهما : قضية الدوقيات من جهة ، وقضية اصلاح الكونفدراسيون الجرمانی ، من جهة اخرى .

قضية الدوقيات . - لقد قرر اتفاق غاشتاین تقسيم ادارة الدوقيات بين النمسا وبروسيا : للنمسا ادارة هولشتاین ، ولبروسيا ادارة الشلزيغ . وباعت هذه التسوية بضمن بنحس حقوق الدوق اوغستانبورغ الذي كان يطالب بسيادة الدوقيات : فقد قام الدوق اوغستانبورغ وأنصاره بدعاية ضد اتفاق غاشتاین . وعارضت الادارة البروسية في الشلزيغ هذه الدعاية بينما تركتها الادارة النمساوية ، في الهولشتاین ، تعمل مائشاء . ولم تتم النمسا بقضية الدوقيات الا لتمنع بروسيا من الفوز التام ، ولما كانت يهما نجاح دعاية اوغستانبورغ . ثم طلبت الحكومة البروسية الى الحكومة

النمساوية ان تتفق معها لقمع دعاية اوغستانبورغ . فأجابت النمسا ، بأن كل واحدة منها حرة في العمل كما يحلو لها في منطقة ادارتها . وهذا معناه عدم اتفاق النمسا وبروسيا على قضية الدوقيات .

قضية اصلاح الكونفدراسيون الالماني . - لقد قدر بسمارك ان قضية الدوقيات وحدها ليست أرضاً صالحة لاثارة نزاع مع النمسا - هونغاريا ، ورأى ، لوضع هذا النزاع في ظروف حسنة ، ان من الضروري وضع قضية أخرى وهي قضية اصلاح الكونفدراسيون . وقد اثبت هذه القضية في ١٨٤٨ ، وأخفقت محاولة الاصلاح في ذلك الحين . ولكن الرأي الالماني ، منذ ١٨٥٩ ، كان يطالب من جديد باصلاح الكونفدراسيون ، ورأى بسمارك ان يقترح ، كأساس لحطة الاصلاح ، انشاء بارلمان الماني تنتخبه الشعوب الألمانية بالتصويت العام . ولكن النمسا عارضت هذه الحطة .

وفي ٢٨ شباط ١٨٦٦ انعقد مجلس التاج البروسي ، أي مجلس الوزراء البروسي بحضور ملك بروسيا ، وقرر الحرب اذا لم تتخل النمسا عن موقفها وتتنازل . وقر الرأي في هذا المجلس أن تؤجل الحرب ريثما يتخذ بسمارك اعداداته الدبلوماسية الضرورية . وكان يراد من ذلك معرفة موقف الدول الكبرى الأوروبية في حال نزاع بين النمسا وبروسيا .

موقف الدول الكبرى . - لم يترك موقف روسيا مجالاً لشك : وكان يعتقد بأن تبقى محايدة . ولا شك في انها ، في ١٨٥٠ ، اثناء أزمة اولمتر اظهرت تفضيلها للنمسا ، ولكن الحوادث تطورت منذ ذلك الحين : ففي ١٨٦٥ عقد اتفاق بين بروسيا وروسيا بشأن القضية البولونية ، وكانت هذا الاتفاق يسمح لبسمارك بأن يأمل بأن تدع روسيا النزاع يقوم بين

النمسا وبروسيا دون ان تتدخل . أما انكلا ترا فقد كان بسمارك على يقين من انها ستبقى محايدة ، لأنها لم تكن لهم - بشكل كاف في حوادث أوربه الوسطى لترغب بالتدخل .

وفي الحقيقة ان الدولتين اللتين كانتا ترغبان في هذا التدخل هما ايطاليا وفرنسا : فقد كانت لايطاليا مصلحة مباشرة بالدخول في النزاع ، لأنها بعد حرب الاستقلال الايطالي ، في عام ١٨٥٩ ، حررت لومبارديا دون البندقية التي ظلت اقلية بمساوية . ولذا كان من المنطق ان تصبح ايطاليا حليفة لبروسيا ، لتستفيد من هذه الحرب النمساوية - البروسية ولتسترد البندقية . ولكن موقف ايطاليا كان يتعلق بشكل عريض بالموقف الذي تتخذه فرنسا . وهكذا حامت جهود بروسيا والنمسا حول فرنسا .

جهود بروسيا - لقد قام بسمارك بمحاولات مع نابوليون الثالث في بياريتز، في تشرين الأول ١٨٦٥ ، ولم تؤد مقابلة بياريتز الى نتيجة واضحة ، ولكن بسمارك عاد منها بانطباع : وهو ان محادثات نابوليون الثالث اقنعتة ان فرنسا ، في حالة حرب بمساوية - بروسية ، لانهم بخاصة بالقضية الايطالية ، وبالتالي ، يمكن ان تشجع التحالف بين ايطاليا وبروسيا . وهذا ماحدث فعلاً : ففي ٨ نيسان ١٨٦٦ ابرم التحالف بين ايطاليا وبروسيا ، وتم بمساعدة نابوليون الثالث الذي وعد الحكومة الايطالية ، بان بروسيا ، لمغامرة ما ، اذا تخلت عن التحالف الذي ابرمته ، فان فرنسا ، على أي حال ، لن تترك النمسا تسحق ايطاليا .

وربما كان نابوليون الثالث مستعداً للذهاب الى ابعد من ذلك : فقد حاول ، بين نيسان وحزيران ١٨٦٦ ، ان يرى ما اذا كان هنالك امكان للتحالف بين فرنسا وبروسيا ، ولكن نابوليون الثالث كان يريد ان

يدفع له ثمن هذا التحالف : كأن يطالب ، في مثل هذه الحالة ، بتعويضات أرضية على الضفة اليسرى لنهر الراين . ولم يشأ بسمارك ان يعطي هذه التعويضات الأرضية ، وبالتالي لم تؤد المفاوضة الفرنسية - البروسية الى شيء .

جهود النمسا - أما النمسا فقد بذلت جهوداً دبلوماسية لدى فرنسا لتحاول اقناع الحكومة الفرنسية بمنع التحالف الايطالي - البروسي . ولم تنجح في ذلك . لذا عادت الحكومة النمساوية الى خطة أكثر تواضعاً وحاولت ، على الأقل ، الحصول على حياد فرنسا . ووعدت فرنسا بهذا الحياد باتفاق سري وقع قبيل الحرب في ١٢ حزيران ١٨٦٦ : وذلك بان وعدت فرنسا بان تبقى محايدة ، أي لا تدعم بروسيا في نزاع بمساوي بروسي بشرط واحد : وهو ان تتخلى النمسا ، ولو كانت منتصرة ، عن البندقية لنابوليون الثالث ، الذي يتنازل عنها مباشرة لاطاليا ، وتعويضاً لذلك ، تستطيع النمسا ، اذا كانت منتصرة ، ان تحصل على توسعات أرضية في المانيا .

وفي هذه الشروط ظهرت الحالة الدبلوماسية . وتسارعت الحوادث في بداية حزيران ١٨٦٦ : فقد قررت الحكومة النمساوية احالة حل قضية الدوقيات الى الديباط الجرمني ، الهيئة المركزية للكونفدراسيون . ولكن بسمارك صرح بأن هذا القرار يؤلف انتهاكاً للمعاهدة التي أبرمت بين النمسا وبروسيا ، في كانون الثاني ١٨٦٤ ، بمناسبة قضية الدوقيات . وادخلت الحكومة البروسية مباشرة جيوشها في الهولشتاين أي في قسم الدوقيات الذي سلم لادارة النمسا . فأجابت الحكومة النمساوية بعرض هذه القضية الجديدة أمام الديباط ، لأن حك الكونفدراسيون الجرمني ، كما أبرم في عام ١٨١٥ ، يحرم على دولة من الدول الأعضاء في الكونفدراسيون

ان تهاجم أرض دولة أخرى عضواً ، وكانت الهولشتاين عضواً في الكونفدراسيون . وبموجب صك ١٨١٥ ، رفعت النمسا هذا الحلف الى الديباط ، وطالبت من الحكومات الألمانية أن تقرر النقيض ضد بروسيا ، وصرحت ان بروسيا ، خرقت الصك الاتحادي . وعند التصويت ، في ١٤ حزيران ١٨٦٦ ، انقسمت الدول الألمانية : فقد صوتت دول الجنوب وبعض دول الوسط أيضاً ودولة واحدة ، هانوفر في المانيا الشمالية ، لصالح النمسا . وصوتت الدول الأخرى ، وكانت دولاً صغيرة ، لصالح بروسيا . وانقسمت المانيا الى قسمين . ولم تنفجر الحرب بين بروسيا والنمسا فحسب ، بل وأيضاً بين بروسيا والدول الألمانية التي صوتت للنمسا . وهذا يعني حرباً أهلية ألمانية .

ونقتصر ، في حرب ١٨٦٦ ، على ذكر المراحل الأساسية : كانت بروسيا وإيطاليا متحالفتين ، وتستطيعان أن تضعاً في خط القتال نحو ٥١٠٠٠٠ رجل . وتستطيع النمسا ، مع حلفائها الألمان ، أن تضع في خط القتال نحو ٤٧٠ ٠٠٠ ، ولكن على مسرح العمليات الأساسي ، أي حدود بوهيميا ، وجدت الجيوش النمساوية والبروسية متساوية عددياً .

سحق الجيش البروسي دون صعوبة جيوش الدول الألمانية التي دعمت النمسا . وكانت المعركة الكبرى في لانغنزالتمسا ضد الجيش الهانوفري الذي كان يحاول أن ينحدر نحو الجنوب لينضم الى الجيوش البافارية . ووضعت الدول الألمانية خارجاً عن القضية بسرعة . ومن جهة أخرى ، على الجبهة الجنوبية ، أخفق الجيش الايطالي رغم تفوقه العددي الواضح على يد الجيش النمساوي في كوستوزا . وقامت على مسرح العمليات الأصلي ، في ٣ تموز ، أي بعد ثمانية عشر يوماً من بدء الحرب ، معركة سادوفا أو كونيغواتز ، كما يسميها البروسيون عموماً . وفي سادوفا غلب

الجيش النمساوي بقضه وقضيضه واضطر الى الانطواء باضطراب كامل ،
نحو فينا . وقد رت القيادة النمساوية بأنها لاتستطيع الدفاع عن فينا ،
ومن المحتمل ان تضطر الى الانطواء بجيوشها نحو هونغاريا .

وخلافا لكل ما كان منتظرا ، لان العالم كان يعتقد بحرب طويلة
الأمء ، غلبت النمسا في أقل من ثلاثة أسابيع . وكان يراد الآن معرفة
تسمية السلام : ففي ١ تموز ، غداة سادوفا ، انهضت الحكومة النمساوية
نحو نابوليون الثالث واستنجدت بوساطته . وكان نابوليون الثالث نفسه في
حالة مربكة جداً : فقد ترك الحرب النمساوية - البروسية وشأنها ، على
حين أنه كان بإمكانه أن يمنعها لو كان حليفاً لأحد الخصمين ، ولكنه كان
مقتنعاً بأنها ستدوم طويلاً . إلا أن النصر البروسي كان سريعاً للغاية ،
فما العمل ؟ هناك حل : وهو استنفار الجيش الفرنسي ، وحمل الجيوش
الفرنسية على الراين والقول الى بروسيا : « مكانك » ، إلا أن الحكومة
الفرنسية أبعدت هذا الحل بعد مناقشات دامت طويلاً في سان كلو ،
حيث ظل نابوليون الثالث طوال يوم ٥ تموز . ولم يجرأ على استنفار الجيش
الفرنسي ضد بروسيا واكتفى بتدخل دبلوماسي .

وفي ١٤ تموز اقترح نابوليون الثالث على الدولتين المتحاربتين : النمسا
وبروسيا ، « أسس السلام » وهي كما يلي :

أ - حل الكونفدراسيون الجرمانى الذى وجد منذ ١٨١٥ .

ب - فى الاراضى الالمانية التى كانت تشكل الكونفدراسيون ، يجب
فى المستقبل ، كما قال نابوليون الثالث ، تمييز ثلاثة أقسام :

١ - الاراضى الواقعة فى شمال خط نهر الماين ، ويجب أن تؤلف
كونفدراسيون المانيا الشمالية تحت ادارة بروسيا .

٢ - دول المانيا الجنوبية : بافاريا ، فرانكربغ ، دوقية باد الكبرى
وقسم من دوقية هس الكبرى ، ويجب أن تبقى مستقلة .

٣ - الاراضي النمساوية ، وهذا يعني أن النمسا ، منذ الآن فصاعداً ،
أبعدت عن القضايا الجرمانية .

وأخيراً اقترح نابوليون الثالث ، في جملة اقتراحاته ، ضم الدوقيتين ،
شلفينغ وهولشتاين ، الى بروسيا .

وكانت اقتراحات نابوليون الثالث نفسه موضوع مفاوضات خلال عشرة
أيام . واضطرت الحكومة البروسية أن تقبل الأسامي ، أي أنها اضطرت
أن تعدل عن الاستيلاء على المانيا الجنوبية ، ولكنها حملت جهودها كلها
على نقطة أخرى : ولعلنا نعلم تعقيد الخارطة السياسية في المانيا الشمالية
وكيف قسمت الاراضي البروسية الى قسمين . لذا طلبت الحكومة
البروسية السماح بضم عدد من الدول الالمانية الى بروسيا بشكل تستطيع
فيه تحقيق استمرار الاراضي بين قسمي الاراضي البروسية . وانتهى
نابوليون الثالث في هذه النقطة بالتنازل ، لأنه كان يرجو ، بالمقابل ، الحصول
على تعويضات .

وفي هذه الشروط وقعت ، في ٢٦ تموز ١٨٦٦ ، مقدمات صلح
نيكولسبورغ بين النمسا وبروسيا . واتبعت هذه المقدمات ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ ،
بصالح براغ . وقد أسس هذا الصلح على المبدأ الذي سبق وقلناه وهو :
أن يكون كونفدراسيون المانيا الشمالية تحت ادارة بروسيا ، والمانيا
الجنوبية مستقلة ، والاراضي النمساوية منفصلة عن المانيا ، ومن جهة
أخرى ، تستطيع بروسيا ان تضم عدداً من الاراضي في المانيا الشمالية .
ولم يبق على الحكومة البروسية الا أن تقسم « كونفدراسيون »

ألمانيا الشمالية ، . وقد أخذ هذا الكونفدراسيون دستوراً ووضع هذا الدستور موضع التنفيذ في اليوم الأول من تموز ١٨٦٧ . وأدت أزمة ١٨٦٦ ، وهذه هي الفكرة الأساسية ، الى تفويض ألمانيا الكبرى ، نهائياً ، أي الى التخلي الكلي عن الصيغة التي بموجبها تستطيع ألمانيا أن تشمل الأراضي النمساوية . وبالمقابل ، لم تساعد أزمة ١٨٦٦ بـبارك على تحقيق الوحدة الألمانية تحت شكل ألمانيا الصخرى ، أي ألمانيا التي تضم كل الأراضي الألمانية ماعدا النمسا . وفي الواقع ، كان على ألمانيا الجنوبية ، حسب صاحب براغ ، ان تبقى مستقلة . وهذا حل ناقص ، ويجب أن نقول ، إذا كان هذا الحل على ما هو عليه فذلك ، لحد كبير ، بسبب تدخل نابليون الثالث الدبلوماسي . وقد فهم بـبارك انه اذا أراد أن يتجاوز هذه الارادة الفرنسية فعليه أن يجازف بالحرب ولم يشعر بنفسه أنه في حالة تمكنه من القيام بها في تلك الآونة .

ويرتبط بتاريخ الحركة القومية الألمانية في هذه الحرب قضيتان : أولاهما ، قضية الحلف النمساوي - البروسي الذي نشب في منتصف حزيران ١٨٦٦ وانتهى أخيراً بتمزق ، ألمانيا في حرب بين الدول الألمانية ، لأن هذه الحرب لم تكن حرباً بين النمسا وبروسيا فقط . وقد نتساءل عن الأسباب التي دفعت الدول الألمانية والوسطى ، أو الدول الألمانية الصغيرة إلى تحزبها ، إذ ربما كان بإمكانها أن تبقى محايدة بين النمسا وبروسيا .

والقضية الثانية ، هي أن الحلف النمساوي - الهونغاري كان من نتيجته إنشاء كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، تحت إدارة بروسيا . وبهذه المناسبة نتساءل ما هو موقف الأمراء الألمان ، وموقف الشعوب الألمانية .

٢ - تمزق ألمانيا عام ١٨٦٦

لم تقف الدول الألمانية حيال النزاع النمساوي - البروسي محايدة ، بل تحزب بعضها للنمسا والبعض الآخر لبروسيا ، ولهم هذا التمزق ، يجب أن ندرس من جهة موقف الرأي العام ، ومن جهة أخرى موقف الحكومات الألمانية .

موقف الرأي العام . - إذا تذكرنا الحركة القومية عام ١٨٥٩ وجدنا أن أنصار الوحدة الألمانية كانوا من الأوساط الليبرالية . فهل باستطاعة بسمارك أن يعتمد على الأحرار في بروسيا وعلى الأحرار في الدول الألمانية الأخرى لتحقيق الوحدة لصالح بروسيا ؟ من الوجهة النظرية يمكن أن يكون الأمر كذلك ، بيد أنه ، في الواقع ، كان مستحيلاً بسبب السياسة الداخلية البروسية : فمذ ١٨٦١ قام في بروسيا نزاع خطير جداً بين البرلمان وحكومة الملك ، ولم يكن من جلي وبسمارك إلى السلطة ، في ايلول ١٨٦٢ ، إلا أن جعل هذا النزاع حاداً أكثر من قبل : فقد رفض البرلمان للحكومة الاعتمادات الضرورية لتحقيق الإصلاح العسكري ، فقرر بسمارك أن يتجاوز ، أي أن يحكم دون أن يصوت البرلمان على الموازنة ، وجبى الضرائب دون أن يسمح البرلمان بجبايتها . وحكم بسمارك اذن في شروط غير قانونية ، ومناقضة للدستور تماماً . ومنذ ايلول ١٨٦٢ كان العراك عنيفاً بين بسمارك والأكثرية الليبرالية في البرلمان البروسي . وفي شباط ١٨٦٦ أيضاً ، ظل كل واحد من الفريقين على مواقعه . ورفض البرلمان مرة ثانية التصويت على الاعتمادات ، واجاب بسمارك مرة أخرى : سأعمل كما لو صوّتم عليها . لاستطيع ان أمنع الدولة من السير ، وعليه فستسير الدولة ولو في ظروف معاكسة للدستور .

وفي أيار ١٨٦٦ ، أي قبل قرابة شهر من بداية الحرب النمساوية - البروسية ، كان البرلمان البروسي منحلًا ، وفي الحملة الانتخابية قام الاحرار البروسيون ، خصوص بسمارك في السياسة الداخلية ، بحملة على هذا الغرض : وهو عدم التصويت على أقل اعتماد للحرب ضد النمسا مادام بسمارك في السلطة .

وكان على بسمارك ، في بروسيا ، أن يقف أمام معارضة تبدو مصممة وتلحق كل قرار من القرارات في السياسة الخارجية بذهاب رئيس مجلس الوزراء ومغادرته السلطة . وكان لهذه الحال انعكاسات هامة في الأوساط الليبرالية في ألمانيا ، في خارج بروسيا ، وكان الاحرار في ألمانيا الجنوبية ، وفي هانوفر ، يتابعون عن كثب مراحل هذا الخلاف الدستوري البروسي ويشجعون موقف بسمارك . وعدا ذلك ، عندما يدرس الاجرار الألمان القضيتين المتنازعتين بين بروسيا والنمسا ، قضية الدوقيات وقضية الاصلاح الفدرالي ، لايحذون وجهة النظر البروسية ، ويرون أن الدوق اوغستانبورغ أهل تمامًا لحكم الدوقيات ، وان نتيجة السياسة البسماركية إزالة اوغستانبورغ في ظروف غير مقبولة . وفي موضوع الاصلاح الفدرالي ، اقترح بسمارك اقامة برلمانات ألماني تنتخبه الشعوب الألمانية بالتصويت العام ، ويبدو أن هذا الاقتراح كان « بلفاً » ، حتى ان الاحرار في ألمانيا الجنوبية وفي غيرها بادروا الى القول بان اقتراح بسمارك كان مخاطرة من جانبه ، لأن بسمارك كان في بروسيا يكافح الليبرالية بعنف لاثبات له ، ويقترح الآن اقامة برلمان منتخب بالتصويت العام في ألمانيا . فكيف يمكن الوثوق بصانع الرجعية في بروسيا ، ليحقق ، في نطق ألمانيا المستقبل ، نظاماً ليبرالياً ؟ ولقد أدلى بهذه الحجج ميكيل

أحد زعماء الحزب الليبرالي في هانوفر وزعماء الحركة الليبرالية في ملكة
فرانمبيرغ أيضاً .

منذ ١٨٥٩ ، كما نعلم ، وجدت المنظمة الكبرى ، وهي « الجمعية
القومية » التي انشئت للدعاية لفكرة الوحدة الألمانية ، فما هو موقف هذه
المنظمة قبيل حرب ١٩٦٦ ؟ في ١٤ حزيران ١٨٦٦ نشرت « منظمة الجمعية
القومية » منشوراً قالت فيه : « من اذن ، بيننا ، يستطيع يجد أن يعتقد
بأن بروسيا ، تحت هذا التوجيه ، توجيه بسمارك ، في الظروف الداخلية
التي توجد فيها مستضعفة بسبب الاستياء العميق لشعبها الخاص ،
وليس الشعب في داخل البلاد فحسب ، بل الشعب المسلح ، تستطيع أن
تخرج منتصرة من هذا النزاع الرهيب ؟ وليس في مصلحة حزب ، بل
في مصلحة بروسيا ونصرها ، نطلب كشروط مبدئية التخلي عن هذه
السياسة وعن الذي يجسدها » . والمقصود بالسياسة ، سياسة النزاع ضد
الليبرالية ، والذي يجسدها هو بسمارك . وصرحت رابطة « الجمعية القومية » ،
هيئة انصار الوحدة الألمانية ، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب النمساوية -
البروسية ، بقولها : نصر بروسيا ؟ نعم اننا نرجوه ، إذا لم يكن بسمارك ،
وقبل كل شيء يجب أن ينصرف بسمارك !

لقد كان بسمارك يعلم بأن ليس له ما يرجوه من الاحرار ، ولهذا افترج
إقامة برلمان ألماني منتخب بالتصويت العام . لأن خصومه الليبراليين كانوا
كلهم بورجوازيين تقريباً ، وكان بسمارك يفكر بأنه يستطيع بالتصويت
العام أن يجد في الجماهير الشعبية نقطة استناد ضد البورجوازية الليبرالية .
وهذه هي السياسة التي فكر فيها عام ١٨٦٣ عندما جرت محادثات
سرية بينه وبين الرعيم الاشتراكي الألماني فرديناند لاسال . ولم يكن
لهذه المحادثات من نتيجة لأن لاسال قتل في مبارزة بعد ذلك بقليل .

اذن لقد كان رأي الأحرار الألمان « غير مناويء » لبروسيا ولكنه كان « مناوئاً لبسارك » .

ومن جهة أخرى ، لم يكن هؤلاء الأحرار ليروجون انتصار النمسا مطلقاً . وفي الواقع ، ان هذا النصر يعني بالنسبة لألمانيا ، دخول الجيش النمساوي في الأراضي الألمانية . وكان هذا الجيش النمساوي يضم نسبة من ١٥٪ الى ٢٠٪ ألمان وأكثرية سلافيين : ان فكرة رؤية قسم من ألمانيا يحتله سلافيو النمسا كانت غير محتملة من أكثرية الألمان . وعدا ذلك ، ان النصر النمساوي يمكن أن يعني بالتأكيد عسر رد فعل ورجعية ربما لا يقل عن الرجعية التي يمكن أن تنتظر من بسارك نفسه . ولذا فان الرأي الألماني ، في أكثرية العظمى ، لا يمتنى النصر النمساوي .

ومن المنطق أن يقول هذا الرأي العام : ان هذه الحرب بين النمسا وبروسيا ، هذه الحرب بين دولتين المانيتين ستكون حرب « قتل الاخوة » . ولذا ينبغي تجنب هذا النزاع ، لاسيما وان الحرب النمساوية - البروسية يمكن أن تمثل بالنسبة لألمانيا خطراً خطيراً جداً ، لأن الدول الأجنبية ، وبخاصة فرنسا ، يمكن أن تقيّد منها للتدخل . واذا دامت الحرب النمساوية - البروسية طويلاً ، وكان جميع الناس يعتقدون بأنها ستدوم عدة أشهر ، تكون المخاطرة بتدخل فرنسا عظيمة . وهذا هو الحساب الذي أجراه نابليون الثالث : فاذا ترك هذه الحرب وشأنها فذلك لأنه فكر بأنها تدوم طويلاً ، وانه يستطيع أخيراً أن يتدخل بشكل نافع ومفيد .

وكان الرأي الألماني مجعاً في هذه النقطة : فلم يكن ليبريد التدخل الاجنبي في قضايا ألمانيا . حتى ان كثيراً من الألمان كانوا يفكرون ،

بأنه يجب عليهم ، إذا لم يستطيعوا منع الحرب النمساوية - البروسية ، أن يكونوا محايدين على الأقل . هكذا كان يفكر البافاريون والفرنطامبرجوازيون والهانوفرليون ، أولاً ، لأنه لم يكن لهم مصالح مباشرة في الحرب ، وبخاصة ، لأنه كان يوجد في ألمانيا قوى عسكرية لم تكن مشتوكة في الحرب النمساوية - البروسية وتستطيع ، عند مقتضى الحال ، أن تعارض التدخل الفرنسي .

موقف الحكومات . - لفهم موقف الحكومات يجب أولاً معرفة الوضع الحقوقي للقضية : ان الميثاق الاتحادي ، أي الميثاق الجرمانى لعام ١٨١٥ ، الذي أنشأ الكونفدراسيون ، يصرح في المادة الحادية عشرة ، بأنه يحظر على كل دولة ألمانية أن تهاجم دولة ألمانية أخرى . ولذا اذا هاجمت بروسيا النمسا ، فان بروسيا ترتكب خطأً وتخرق الميثاق . وفي حالة خلاف بين الدول الألمانية يجب أن يعرض الخلاف على الديباط ، وهذا الديباط يستطيع أن يسمي لجنة لمحاولة تهدئة الخلاف ، واذا لم تنجح هذه اللجنة ينبغي رفع القضية لمحكمة خاصة للتحكيم ، يسمى أعضاؤها من بين أبناء مختلف الدول الألمانية . وعلى هذه المحكمة التحكيمية أن تعطي حكمها . فاذا لم تحتم هذا الحكم احدى الدولتين المعنيتين ، فعلى الديباط عندئذ أن يقرر ضد هذه الدولة « التنفيذ الفدرالى » أي عليه أن يعطي الامر باستنفار جميع الدول الألمانية ضد هذه الدولة التي خرقت الميثاق . ان نصوص الميثاق الاتحادي تجعل ، حقوقياً ، الحفاظ على الحياذ أمراً صعباً جداً . واذا صرح الديباط بأن دولة ما ، بروسيا مثلاً ، خرقت الميثاق الاتحادي فعلى جميع الدول الألمانية الاخرى ، مبدئياً ، أن تزحف للدفاع عن الميثاق الاتحادي .

لم تكن هذه النقطة الحقوقية أهم من غيرها ، بل القصد معرفة ما اذا

كانت الدول الألمانية « الوسطى » تعتبر أن من مصلحتها تعديل ألمانيا بشكل يضعها تحت تفوق بروسيا .

موقف الدول الألمانية . - لمعرفة هذا الموقف يجب أن نعرف موقف الدول الهامة منها :

موقف بافاريا . - كان موقف بافاريا هاماً جداً . فقد كانت دولة « متوسطة » هامة أكثر من غيرها . وكانت نفوسها في ذلك الحين أربعة ملايين ونصف نسمة . ونظراً لموقعها الجغرافي بين الأراضي النمساوية والأراضي البروسية ، كانت لها أهمية استراتيجية . وأخيراً كان الرأي في بافاريا يستطيع أن يؤثر على رأي الدول الأخرى في الجنوب . وفي بافاريا كان الوزير الموجه فون دو بفوردين ، ولم يكن شخصياً صديقاً للنمسا . وكان مستعداً لبقاء بافاريا في موقف مستقل « حيال الدول الكبرى » ، ويشك كثيراً في قيمة الجيش النمساوي ولذا كان يتعنى الحياذ . وعدا ذلك ، كانت مصلحة بافاريا في إبقاء الحالة كما كانت موجودة ، أي ككونفدراسيون « براسين » مساوي وبروسي . لأن هذا الحل يترك للدول « الوسطى » ، « للدول الوسيطة » الكثير من الاستقلال ، ويمكنها دوماً أن تلعب على الصعوبات بين الدولتين الكبيرتين .

ولكن ملك بافاريا ، لويس الثاني ، الذي وصل الى العرش في ١٨٦٤ كان متيماً لمساعدة النمسا ، ومعادياً جداً لاقتراح بسمارك الذي يقتضي إنشاء برلمان ألماني منتخب بالتصويت العام .

تقبلت الحكومة البافارية العروض من الجانبين : عرضت بروسيا بأن اذا صممت بافاريا على البقاء محايدة فان بروسيا تقدم لها قيادة جيوش ألمانيا الجنوبية في المستقبل في اليوم الذي يتم فيه اصلاح الكونفدراسيون

الجرماني ؛ وفي الوقت نفسه اثرت الحكومة البروسية على الرأي العام البافاري باعطاء منح ومكافآت لبعض الجرائد البافارية لتدعم وجهة النظر البروسية . أما الحكومة النمساوية فقد سعت لدى بلاط بافاريا ولدى اعضاء البرلمان البافاري ، وعرضت على بافاريا منظور التوسع الأرضي في الحالة التي تقرر فيها دعم النمسا ، وأخيراً ، في ١٤ أيار ١٨٦٦ ، قررت الحكومة البافارية أن تدفع عروض بروسيا ، وإذا كسرت بروسيا الميثاق الفيدرالي بالم هجوم على النمسا ، فانها تقرر النفي ، ولكن في اليوم الذي ترتكب فيه بروسيا خطأ بشكل مكشوف .

موقف دوقية هس الكبرى . - وفي دوقية هس الكبرى ، كان الوزير الكبير دالفيغخ مصمماً على مساندة النمسا لأنه كان يرى بان النزاع بين بروسيا والنمسا لا يمكن اجتنابه ، وإذا كان هنالك ما يخاف منه على دولة هس ، فهو التفوق البروسي .

موقف مملكة ساكس . وكان لمملكة ساكس أيضاً أهمية استراتيجية كبرى جداً لأنها تدخل مباشرة بين الاراضي النمساوية في بوهيميا والاراضي البروسية ، فاذا ارادت بروسيا أن تهاجم النمسا ، فيمكنها أن تفعل ذلك ، بالدهاء ، من سيليزيا ، ولكن كان من فائدها أن تفعله باجتياز الاراضي الساكسونية . ولذا كانت الساكس في حالة خطرة بخاصة . وكان الرأي الساكسوني يرغب بجرارة في السلام ، وبالتالي ، بحياد ساكس . ولكن الملك جان ووزيره الأول بوست كانا يكرهان بسمارك وتقلقها المشاريع البروسية . وكانا يريان بأن مصير ساكس يصبح قلقاً ومضطرباً للغاية في حالة تفوق بروسي في المانيا . ولذا لم يرغباً بالحفاظ على الحياد . وجرت مفاوضات قاسية جداً بين الساكس والحركات القومية - ٣ (٥)

وبروسيا . وهددت بروسيا باقحام المرور من ساكس إذا لم تشأ ساكس ان تمنحها حق المرور لجيوشها . وهكذا إذا صرحت الساكس بانها محايدة فلن تكون مطمئنة من أن هذا الحياد يمكن ان يضمنها لأن الحكومة البروسية ، عندئذ ، لا تتردد بخرق حياد الساكس . وفي هذه الظروف قدر الموجهون الساكسونيون ان الشيء الوحيد الذي يجب أن يفعلوه هو أن يكونوا بجانب النمسا ، وان هذا هو الحل الأقل خطراً .

موقف بملكة هانوفر وهس الناختية (اويس-كاسل) .— وهذان البلدان عظيم الأهمية ، بسبب وضعها الجغرافي : وفي الواقع ، ان القسم الجنوبي من هانوفر ، منطقة غوتنغن ، يفصل قسمي الاراضي البروسية ، وكذلك الهس الناختية كانت أيضاً واقعة في « بحر » فولدا والفيدير ، أي بين قسمي الارض البروسية . وكان وضع هاتين الدولتين حرجاً ايضاً ، لأن الحكومة البروسية ، عند استنفار جيوشها ، كانت مضطرة ، لتمرير جيوشها أن تجتاز أرض هانوفر وأرض هس - كاسل . وبوجب المعاهدات كان لها الحق في ذلك في زمن السلام : وفي هانوفر وهس - كاسل وجدت طرق تسمى « طرق المراحل » وكان للجيش البروسية عليها حق ارتفاق للذهاب من قسم لآخر من الأرض البروسية ؛ ولكن في حالة الحرب ، إذا اعلنت هانوفر او هس - الناختية انها محايدتان فمن غير الممكن مرور الجيوش البروسية عبر أراضيها . وقد تصور جورج الخامس ، ملك هانوفر ، في بادئ الأمر ، حل « الحياد » في مجلس عقده في ١٣ أيار ١٩٦٦ . ولكن كان من الطبيعي أن يكون هدفاً ايضاً لتوسلات الجانبين .

عرضت الحكومة النمساوية عليه ، بأن هانوفر إذا اسهمت في

في الحرب إلى جانب النمسا فان النمسا تقدم اليه هولشتاين التي لا تتمسك النمسا بها ولا تحرص عليها، لأنها لا تعلم ما تفعل بها ، ورغبت إلى هانوفر ايضاً أن تبدأ حالاً بتجنيد جيشها لتمنع بروسيا من احتلال « طرق المراحل » .

وعرضت الحكومة البروسية على هانوفر أن تضمن أرضها وسيادتها ، شريطة أن تراعي « الحياد الكامل » . وكان بسمارك يريد بالحياد الكامل الحياد دون استنفار الذي يسمح لبروسيا أن تدخل جيوشها في هانوفر لاحتلال « طرق المراحل » .

تردد ملك هانوفر طويلاً . ورفض أن يعد بروسيا بالحياد الكامل ، وقال ان هذا الحياد يعاكس ميثاق الكونفدراسيون الجرمانى . ولم يعد النمسا بشيء أيضاً لأن هانوفر منعزلة وقد تخاطر باجتياح البروسيين لها ومهاجمتها من جميع الجهات قبل أن يكون للنمساويين من الوقت ما يجعلهم يأتون لنجدها . ولكن بسمارك ، اثناء هذه المفاوضات توصل إلى ان يطلب من الحكومة الهانوفرية حق المرور للجيش البروسية عبر أراضيها ، حتى عندما تعلن الحرب على النمسا . وطلب أيضاً من الحكومة الهانوفرية الحق لبروسيا في استعمال الخطوط الحديدية الهانوفرية لنقل جنودها . عندئذ رفض ملك هانوفر مصرحاً بأنه يدافع عن حقوق سيادته ، وليس له حق في أن يقوم بالتنازلات التي طلبتها بروسيا . وكان الرأي في البلاد قلقاً والاضطراب شديداً ، لأن الأحرار البافاريين - وبخاصة ميكل ، خصم بسمارك ، في ذلك الحين ، ولكنه كان معادياً للنصر النمساوي - كانوا يقدرون أن الموقف الوحيد الذي يجب اتخاذه هو لزوم الحياد .

أما هس الناضبية فقد تبنت موقفاً مماثلاً لموقف هانوفر : ورفضت أن تعد بروسيا بتترك الجيوش البروسية تعبر أرضها ، وصرحت بأنها ستتكيف مع القرار الذي يتخذه الديباط الجرمانى أى أنها ستستنفر إذا اعطى الديباط الجرمانى الأمر بالنفير .

وفى ١٤ أيار ١٨٦٦ عقد ممثلو الدول الوسطى اجتماعاً فى بامبرغ واقترحت حكومة دوقية باد - الكبرى أن تفهم جميع الدول للحفاظ على الحياد . فاعترض عليها بأن الحفاظ على الحياد يعادل التخلي عن دوقيتى شلزيغ وهو لشتاين إلى بروسيا ، والتخلي أيضاً عن الساكس إلى بروسيا ، إذا اجتاحت الجيوش البروسية الارض الساكسونية ، كما كان منتظراً ، وأرفض اجتماع بامبرغ دون أن يتخذ قراراً . وعندما تمت القطيعة ، فى حزيران ، بين بروسيا والنمسا وطلبت النمسا من الديباط ومساطته ، انقسمت أصوات الدول الألمانية : صوتت للنمسا : بافاريا ، الساكس ، هانوفر ، فرتامبرغ ، دوقيات هس الثلاث : هس الناضبية ، هس دارمشتات ، هس ناسو . وأخيراً مدينة فرانكفورت الحرة . وصوتت الدول الأخرى لبروسيا باستثناء دوقية ساكس - ماينينغن المجاورة للاراضى البافارية التى صوتت ضد بروسيا . وبالأجمال ، ان الدول التى صوتت لبروسيا كانت بخاصة الدول التى وجدت مباشرة إلى جانب الأرض البروسية وتخاف منها . إلا أن هانوفر والساكس وهس الناضبية وحدها مع كونها مجاورة لبروسيا تجرأت وصوتت ضد بروسيا معتمده على دعم الجيش النمساوي .

وصرح بسمارك مباشرة . بذاكرة الى الديباط ، بأنه يعتبر الكونفدراسيون الجرمانى باطلاً . وفى الوقت نفسه صرح ، فى مقال ،

في الجريدة شبه الرسمية : « الصحيفة الالمانية » ، بأن هذا التخريب للكونفدراسيون يجب أن يكون مقدمة « لتعمير » . وظلت بروسيا تحبذ الوحدة الألمانية ، وإذا « مزقت » المانيا فلتعيد خياطتها بشكل أفضل بعد ذلك . وقال بسمارك يجب أن نصنع وحدة « المانيا الصغرى » أي وحدة جميع الاراضي الألمانية ، ما عدا النمسا ، التي يجب ان تطرد من الكونفدراسيون . وقد أجاب ملك بافاريا على ذلك ، في نداء القى به في ٢ تموز ، بأن خصوم بروسيا يكافحون « لحياة المانيا » ، لانهم يريدون أن تظل الدول الألمانية ، بما فيها النمسا ، تشكل كلاً . وهكذا نرى مفهومين متعارضين : فمن جهة ، النظرية التي يمكن أن تسمى « النظرية المحافظة » ، النظرية التي تريد ابقاء حالة الأمور الموجودة على حالها ، أي اتحاد جميع الدول الالمانية بما فيها النمسا ، في جمع من الدول ، في كونفدراسيون ؛ والنظرية الثانية ، نظرية بسمارك التي تقول : ان الكونفدراسيون لا يمكنه أن يعمل ، وغير قابل للحياة . وما يجب عمله هو طرد النمسا . وعندما تطرد ، يجب بناء البلاد الألمانية من جديد وبتنظيم أكثر جداً ، تحت شكل « المانيا الصغرى » . ولنشر الى أن بسمارك لم يفعل هذا العمل وجميع الدول الالمانية الوسطى ضده ، ولأن جميع الدول ذات الأهمية : بافاريا ، فرتامبرغ ، هانوفر ، دوقية هسن ، ساكس ، تحزبت ضد بروسيا ، بل فعله أيضاً دون مساندة الرأي العام الذي كان ، في غالبية العظمى ، معادياً لبسمارك ، ان لم يكن معادياً لبروسيا ، وعلى كل حال ، معادياً لحرب مساوية - بروسية ، يعتبرها حرب اخوة يقتل فيها الأخ أخاه .

الفصل الرابع

أزمة ١٨٦٦

انقسام اتحاد المانيا الشمالية

لقد اضطر بسمارك لأسباب ترتبط خاصة بوقف فرنسا ان يطرح مشروع الوحدة الألمانية ، ويحدد أطباع بروسيا ، ويكتفي ، عوضاً عن تحقيق « المانيا الصغرى » ، أي الوحدة التي تضم جميع البلاد الألمانية عدا النمسا ، بتشكيل اتحاد المانيا الشمالية وترك دول المانيا الجنوبية مستقلة . ولمعرفة كيفية تحقيق هذه الوحدة الجزئية التي نصت عليها معاهدة براغ ، يجب ان نلاحظ حالة المانيا الشمالية في منتصف العام ١٨٦٦ ، بعد صالح براغ ، وكيفية اعداد دستور المانيا الشمالية .

١ - حالة المانيا الشمالية

قبل معالجة قضية تنظيم كونفدراسيون المانيا الشمالية كانت السياسة البروسية مضطرة لتسوية قضيتين أرايين : فعلى الصعيد الأول ، كان يجب إنهاء النزاع الدستوري البروسي الذي دام منذ ١٨٦١ ، وهذه النقطة أساسية اذا أرادت بروسيا أن تستميل رأي الأحرار ؛ وعلى الصعيد الثاني ، كان يجب تسوية قضية علاقات فرنسا مع الدول الالمانية التي يجب ان تؤول كونفدراسيون الشمال في الدول الواقعة شمال خط نهر الماين .

تصفية النزاع الدستوري البروسي . - لم ينته النزاع الدستوري منذ ١٨٦١ وتفاقم عندما وصل بسمارك إلى رئاسة مجلس الوزراء في بروسيا ، في ايلول ١٨٦٢ . ومنذ ذلك الحين كانت الحكومة البروسية تعمل في ظروف غير قانونية : لأن البرلمان البروسي رفض أن يصوت على الموازنة وجبى بسمارك الضرائب دون أن يصوت البرلمان على قانون المالية .

وقد شعر بسمارك ، منذ النصر الذي أحرزه على النمسا ، بضرورة التخلي عن الموقف الذي اتخذته في كفاح الأحرار ، لأنه لم يشأ ان يلقى مقاومة الأحرار في الأراضي الجديدة التي تريد بروسيا أن تضمها إليها . وهذا العداء يمكن أن يزيد في صعوبة تمثل الدول المضمومة ، لأن المحافظين في هذه البلاد كانوا متعلقين بالسلالات الحاكمة ، وبالتالي معادين جداً لبروسيا . ، فإذا لم يستعمل بسمارك الأحرار إلى جانبه ، فمن الممكن أن يكون الناس كلهم ضده . ولم يشأ بسمارك أن يرث البرلمان القادم لكونفدراسيون المانيا الشمالية جميع الأفكار التي كونها البرلمان البروسي عنه . ولم يشأ أيضاً أن يعطي للعالم مشهد نزاع بين ممثلي الأمة والحكومة ، لأن الانعكاسات قد تكون خطيرة على مستقبل الوحدة الألمانية .

لذا دعا ، في ١٠ تموز ١٨٦٦ ، أي بعد ستة أيام على معركة سادوفا ، عدداً من الوجهاء الأحرار في مختلف الدول الألمانية ، وبخاصة بنفيسن وميكيل ، زعيمى « الجمعية القومية » (ناسيونال فراين) وأبدى لهما استعداداه للبحث عن تقارب مع الاحرار البروسيين .

وكان الأحرار البروسيون ، بدورهم غير مصممين ، كما كانوا حتى الآن ، على استمرار النزاع مع الحكومة ، ومنذ بداية حرب ١٨٦٦ ، كانت

بعضهم يميل الى التقارب مع بسمارك لأسباب تتعلق بالسياسة العامة ، باعتبار أن بسمارك يستطيع أن يكون محققاً للوحدة ، ولذا ينبغي الكف عن مكافحته . وازداد عدد هؤلاء المنشقين بعد نصر سادوفا ، وكما هي العادة، يوجد دوماً في الجماهير أناس يميلون مع الغالب. غير أن آخرين غيرهم يتنازلون لاعتبارات انتهازية . ولقد أعطى النصر بسمارك شعبية كبرى ، فاذا استمر الاحرار في حركتهم ضده ، خاطروا بانصراف الناس عنهم وعدم فهمهم فلا يتبعهم الرأي العام وينحسرون شعبيتهم . وعدا ذلك ، حل البرلمان البروسي في ربيع ١٨٦٦ ، وجرت الانتخابات الجديدة أثناء حرب ١٨٦٦ ، بين الانتصارات الاولى البروسية ونصر سادوفا : وقد سجلت هذه الانتخابات تراجع الاحرار بشكل واضح وسقط عددهم من ٢٥٣ الى ١٤٨ بينما ارتفع عدد المحافظين من ٣٣ الى ١٤٢ . وهذه النتيجة ترجع الى أن الاحرار لم يتدردوا ، في عز الحرب ضد النمسا ، أن يقوموا بحملة انتخابية على الغرض التالي : وهو عدم التصويت على الاعتمادات العسكرية مادام بسمارك في السلطة . وهذه الاستشارة الانتخابية كانت ، بالنسبة للاحرار ، انذاراً . وشعروا بأنهم ، اذا اضطروا لحل البرلمان البروسي الجديد، فان الانتخابات، في هذه المرة ، يمكن أن تدور وتنقلب نكبة عليهم . ولذا وجد بين الاحرار البروسيين اتجاه يجهد الهدوء .

والحادث له الذي مغزاه ومعناه هو أن بسمارك قرر القيام بالخطوة الاولى : فقد قال غداة سادوفا الى ولي عهد (كرونبرانس) بروسيا ، ابن غليوم الاول ، الذي كان معادياً للسياسة البسماركية ، بأنه يريد أن يظهر اين القناة ميالاً لمصالحة في سياسته الداخلية . وبعد ان درس

بسمارك القضية مع الوزراء البروسيين ، تبني فكرة « مشروع قانون السماح ، وهذه العبارة مقتبسة عن الحقوق العامة الانكليزية ، ويراد بها التصويت اجمالاً على قانون يسمح بالاسفنج جميع التجاوزات التي ارتكبتها الحكومة البروسية منذ ١٨٦١ . وقد وجد أن الحكومة البروسية ، كانت تحكم ، في السنوات الاخيرة ، دون أن تكون عندها موازنة نظامية ، ولكن ، من جهة أخرى ، كان يطلب إلى البرلمان البروسي ان يوافق بعد فوات الأوان على هذا الشذوذ .

ونلاحظ ان هذه العبارة « قانون السماح » تعني ان الحكومة تعترف بأنها تصرفت بشكل غير قانوني ، وبالتالي ، يبدو انها تتضمن ، بالنسبة للمستقبل ، ألا تلجأ الحكومة البروسية الى طرق بمائلة . . . ولذا لاقت هذه الفكرة معارضة بعض الوزراء البروسيين . فقد صرح وزير التجارة ووزير العدل بأن الحكومة اذا طلبت ، قانون السماح . فهذا يعني الاعتراف بأن سلوكها فيه ما يؤخذ عليه . وأمام هذه الحجة ترد ملك بروسيا الحريص جداً على سلطته ، كثيراً في قبول هذا الشكل من السلوك . ولكن بسمارك قاوم جيداً . وقد كتب من الاركان العامة البروسية رسالة الى زوجته قال فيها : « لقد توصلت الى حل مع أعدائي . بل مع أصدقائي ... » وبدأ بسمارك يتخلى عن سياسة المحافظين الخالص ورأى بأنه يجب أن « يضحى » ويقوم بالخطوة الاولى بغية المصالحة مع الاحرار . ورأى أيضاً بأنه في الحالة التي وجد فيها ، والجاه الذي خوله اياه هذا النصر ، يستطيع ان يسمح لنفسه بهذا العمل الذي قد يبدو من آخر غيره تراجعاً . وحصل أخيراً على موافقة الملك .

ناقش البرلمان البروسي « لاندتاغ بروسيا » ، الذي دخل دورته في ٥ آب

١٨٦٦ ، مشروع قانون السماح في ١٤ اب ١٨٦٦ : وكلف النقاش حاراً وحاداً ، لان بعض الاحرار أرادوا الحصول من الحكومة على ضمانات للمستقبل . وفي الحقيقة ان مشروع قانون السماح يبدو انه يقتضي من الحكومة ألا تجدد ، في المستقبل ، طرقاً بمائة . واراد بعض الاحرار أن يقال ذلك صراحة ولم يكن بسمارك مستعداً لذلك ، ولم يشأ أن يدفع التراجع حتى هذا الحد ولكنه صرح بأنه يتمنى التهدة لانه قال : ان المانيا بحاجة اليها في الآونة الحاضرة أكثر مما في السابق .

وصوت على « مشروع قانون السماح » في ٣ ايلول ١٨٦٦ بـ ٢٣٠ صوتاً ضد ٦٤ . وهذا الحادث له أهميته لا في السياسة الداخلية البروسية فحسب ، بل في تاريخ الحركة القومية الالمانية . ففي ذلك الحين تم الشقاق في « الاحزاب القديمة » بين من ظلوا خصوماً لبسمارك وبين من قبلوا أن يتبعوا بسمارك لانه انتصر على النمسا وبدأ تحقيق الوحدة الالمانية .

حدث الانقسام في وسط المحافظين وفي وسط الاحرار . وبين المحافظين من ظل حتى الآن يدعم بسمارك ، ووجد عدد عظيم منهم ، وصرحوا بان الحكومة اخطأت في البحث عن المصالحة مع الاحرار وصوتوا ضد « مشروع قانون السماح » والمحافظون الآخرون ، على العكس ، تبعوا بسمارك . لذا انقسم حزب المحافظين الى قسمين : الجناح المناوئ لبسمارك ، الذي احتفظ باسم حزب المحافظين ، والجناح الآخر ، الجناح الذي تبع بسمارك وأخذ اسم « الاتحاد المحافظ الحر » . كذلك انقسم الاحرار وقبل أكثرهم التسوية مع بسمارك ، وأخذ هؤلاء بعد قليل من الزمن ؛ اسم « الحزب القومي الليبرالي » وأصبحوا نقطة استناد

هامة للحركة الوحدوية ؛ والآخرون ، على العكس ، «التقدميون» ، صوتوا ضد «مشروع قانون السماح» .

والحادث العظيم هو أن بسمارك ، ابتداء من ذلك الحين ، كانت تسانده أكتريه الاحرار في بروسيا ، على حين انه منذ وصوله الى السلطة كان في عدااء عنيف معهم . وهذه المصالحة تعتبر حادثاً أساسياً بالنسبة لعمل الوحدة الالمانية .

وضع بروسيا حياال دول المانيا الشمالية الاخرى . - ان صالح براغ ، الذي انهى حرب ١٨٦٦ ، اعطى لبروسيا الحق في أن تضم لصالحها بعض دول المانيا الشمالية ، وهذه الدول هي : أولاً دوقيتا هولشتاين وشلزيغ ، ثم هانوفر وهس الناخبية . ولهاتين الدولتين أهمية عظيمة لان أراضيها تعترض بين قسمي المملكة البروسية ؛ وأخيراً هس ناسو ومدينة فرنكفورت الحرة ، اللتين كانتا كالسابقتين حليفتي النمسا أثناء الحرب .

وتقرر الضم بقانون بروسي صدر في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٦ . وبما يلفت النظر ان ملك بروسيا تردد طويلاً قبل أن يوقع هذا القانون ، وعلى الاقل فيما يتعلق بهانوفر وهس الناخبية ، لأن غليوم الأول كان محافظاً دقيقاً جداً ومحترماً لحقوق السيادة وقد عز عليه أن يحرم العاهل الآخر من عرشه . ومع ذلك فقد تنازل أمام حجج بسمارك ووقع القانون .

وعليه فان الوحدة الجغرافية للأرض البروسية ستتحقق . ولكن سكان هذه الاراضي المنضمة كانوا يختلفون جداً عن سكان بروسيا من وجهة نظر العقلية وبخاصة عن سكان بروسيا القديمة ، بروسيا

« اليونكرز » ، بروسيا كبار الملاكين ، أصحاب الأطنان . وكان لهذه البلاد المنضمة تقاليدھا وشعورها بفردیتھا ، ولھا عادات إدارية لاتتفق مطلقاً مع التعاملات الفظة التي عرفت بها الديوانية البروسية . ان سكان هانوفر وهس الناحية بخاصة ، حيث توجد طبقة بورجوازية وطبقة فلاحية بمائتين للطبقات الموجودة في البلاد الرينانية ، وحيث توجد ، من جهة أخرى ، طبقة نبيلة واكليروس وفين للسلالات الحلية ، كانوا أقل استعداداً لقبول الضم . ولذا كان على بروسيا أن تتوقع أن « التمثل صعب » .

شلفينغ وهولشتاين . - وفي الدوقيتين : شلفينغ وهولشتاين ، حتى في القسم الألماني من هاتين الدوقيتين أي هولشتاين والقسم الجنوبي من شلفينغ ، يمكن القول إجمالاً أن ثلث السكان قبل بضم بروسيا دون احتجاج وبقي ثلث السكان موالين ، في أعماق قلوبهم ، إلى دوق اوغستانبورغ ، أي انهم كانوا يفضلون أن يصبحوا أعضاء دولة في الكونفدراسيون الجرمانی ، دولة مستقلة وذات سيادة ، عوضاً عن أن يصبحوا سكان إقليم بروسي بسيط . أما القسم الشمالي من شلفينغ المأهول بالدانمارك فيجب أن يجري فيه ، بموجب صلح براغ في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، استفتاء يسمح للسكان بأن يقرروا ما إذا كانوا يريدون أولاً أن يكونوا مرتبطين بالدانمارك أو يفضلون أن يكونوا مرتبطين بكونفدراسيون ألمانيا الشمالية : ولم يجر هذا الاستفتاء . ولنا عودة على هذه النقطة .

فونكفودت . - أما مدينة فونكفودت الحرة فلا تحب البروسيين عدا عن أن هذه المدينة الحرة كانت ، حتى الآن ، مقراً للديباط ، وكانت في الكونفدراسيون الجرمانی لعام ١٨١٥ عاصمة ، فاذا ، ماضت الى بروسيا أصبحت مدينة اقليمية بروسية بسيطة . وكان بورجوازيو

فرنكفورت حساسين بهذا الانحطاط وأبدوا استيائهم بحرارة عالية جداً ،
بينما ظلت الجماهير الشعبية لامبالية .

هانوفر . - ولكن الحالة الصعبة كانت حالة هانوفر أكبر الدول
المنظمة . ففهيما قبل قسم من السكان الضم أو ، على الأقل ،
سلم به ، لأنه قدر أن يجد فيه فوائد مادية . وفي الأول من تشرين
الأول ١٨٦٦ صرح مجلس من وجهاء هانوفر بأنه يقبل الاندماج بروسيا
شريطة الحفاظ على النظام البلدي للمدن الهانوفرية . وكانت هذه
النظرية نظرية بنينغسن وميكيل ، أي نظرية زعيمى الأحرار الهانوفرين ،
وكلاهما مؤسسان « للجمعية القومية » . ولنلاحظ أننا نرى هنا
مثالاً يبرأ لتطور هؤلاء الأحرار : كان ميكيل وبنينغسن في العام ١٨٦٥ ،
أثناء اتفاق غاشتاین ، ينتقدان بشدة عظمة السياسة البسماركية ، أما
الآن فينحنيان أمام النصر البروسي ، وكانا مستعدين ، كواقعيين ، لتوجيه
بسمارك في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية .

ولكن إذا قبل قسم من السكان الضم دون أن يحتج ، فإن قسماً
آخر احتج ، أما عن كرهه للبروسيين ، وأما أكثر من ذلك أيضاً ، عن
ولاء للسلالة الهانوفرية . لقد ألقى ملك هانوفر ، جورج الخامس ، باحتجاج
ضد ضم بروسيا ، وبعد هذا ، اضطر أن ينصرف ، وغادر البلاد الى
الخارج . وحتى بعد مغادرته وجدت ، في قلب الطبقة النبيلة ، وبين ضباط
الجيش الهانوفري ، مقاومة للضم . ومقاومة في قلب الفلاحين لسبب
بسيط جداً وهو أن الفلاحين يكرهون الخدمة العسكرية البروسية ، لأنه
لا يوجد في هانوفر خدمة عسكرية إجبارية . وتشكلت عصبة وازادت ان
تنشيه « جرقة هانوفرية » لتحاول مقاومة بروسيا . وفي تشرين الأول ،

تشرين الثاني ١٨٦٦ كان الاضطراب شديداً ، ووجدت ضجة في الشوارع الرئيسية في مدينة هانوفر ، وغالباً شتائم للجنود البروسيين . وهذا الحزب الهانوفري المقاوم لضم بروسيا أخذ اسم حزب « الفيلف » .

أعطت الحكومة البروسية الأمر بتعليق الموظفين الهانوفريين عن وظائفهم بمن يصرحون بأنهم معادون لبروسيا ، وأمرت أيضاً بإيقاف الضباط المحتجين وسجنهم في حصن ميندن . وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٦ وجه ملك بروسيا انذاراً إلى الضباط الهانوفريين واعطاهم الخيار : إما الدخول كضباط في الجيش البروسي ، وأما إحالتهم على التقاعد . أما وقد نفي الملك جورج الخامس ، فقد أصبح الضباط في حل من يمين الولاء التي أقسموها له ، وبذلك أذعن عدد عظيم من هؤلاء الضباط الهانوفريين : وقبل ٤٢٥ منهم الدخول في الجيش البروسي ، وأحيل الآخرون على التقاعد (المعاش) .

وابتداءً من ذلك الحين ، بدأ الاضطراب . ولكن عشرات الألوف من الناس ، في هانوفر ، ظلوا في أعماق قلوبهم ، معادين لبروسيا . ومنذ ١٨٦٧ وجد في الريخشتاغ الألماني حتى ١٩٠٣ ، نواب هانوفريين محتجون (حزب الفيلف) ، ولم يكونوا كثيراً . وتنوع زعمائهم بين خمسة وعشرة ، وليس بالأكيد أن جميع الذين يصوتون للنواب الفيلف كانوا خصوماً للوحدة الألمانية . ومن المحتمل ، كما يحصل دوماً ، في مثل هذه الحالة ، ان المستائين ، لأسباب لاعلاقة لها بقضية الوحدة ، كانوا يصوتون للفيلف ببساطة لأن في ذلك واسطة لمكافحة الحكومة . ودام الاحتجاج خمساً وعشرين عاماً .

رأى بسمارك ، أمام هذه المعارضة ، بأن يضحى . وقد أيقن بأن

يجد أمامه صعوبات اذا أراد أن يفرض الادارة البروسية بفظاظه على هذه الاراضي المنضمة . ولذا تدخل بشكل تحفظ فيه الادارة البروسية في أطرها جميع الموظفين الهانوفرين الذين يقبلون خدمة بروسيا . ثم اتخذ عدة اجراءات في اللامركزية الادارية : فقد قبل بإنشاء مجالس اقليمية ، في هانوفر ، وهنا ايضاً ، نأت السياسة البهاركية عن نظرات المحافظين البروسيين الذين كانوا يريدون أن يطبقوا ، حيال هانوفر ، طرقاً أكثر صرامة وحزماً .

وبعد تحقيق هذا الضم أصبح سكان بروسيا خمسة وعشرين مليون نسمة . بينما كان كونفدراسيون المانيا الشمالية بكامله ثلاثين مليوناً فقط . وبالتالي ، لم يكن إلى جانب بروسيا ، في كونفدراسيون المانيا الشمالية ، الا دول صغيرة جداً ، باستثناء مملكة ساكس . وكانت هذه المملكة خصماً لبروسيا اثناء حرب ١٨٦٦ ، ولذا ، فرض بسمارك عليها طوعاً مصر هانوفر . ولكن ساكس كان يحميها نابليون الثالث ، ولم يجرأ بسمارك أن يذهب إلى أبعد من ذلك : وقد نصت معاهدة ٢١ تشرين الأول ١٨٦٦ على أن تدخل الساكس في كونفدراسيون المانيا الشمالية وان تجبر على الدخول فيه . ولكنها دخلته على قدم مساواة واحدة مع الدول الأخرى أي مساوية لدول المانيا الشمالية التي كانت اثناء حرب ١٨٦٦ حليفة بروسيا .

٢ - تنظيم اتحاد المانيا الشمالية

نظم كونفدراسيون المانيا الشمالية ببطء : فقد دامت المناقشات خلال ستة أشهر ، من آخر تشرين الثاني ١٨٦٦ حتى شهر أيار ١٨٦٧

ودخل دستور الكونفدراسيون رسمياً في حيز التنفيذ في أول تموز ١٨٦٧، أي بعد عام على سادوثا .

وألغت معاهدة براغ الكونفدراسيون الجرمانى لعام ١٨١٥ ، أي أنها جعلت منه «صفحة بيضاء» . وقررت أن تبقى الدول الألمانية في الجنوب مستقلة وأن تدخل الدول الألمانية الواقعة في شمال خط الماين في « اتحاد المانيا الشمالية » . وكان يراد معرفة الشكل الذي سيعطى الى كونفدراسيون المانيا الشمالية ، ومن هنا نرى أهمية المشكلة بالنسبة لقضية الوحدة .

ومن الطبيعي أن يرجع رجال العصر إلى ما يسمى في اللغة الحقوقية « السابقات » . وقد وجدت سابقتان : فمن جهة ، الميثاق الاتحادي لعام ١٨١٥ الذي نظم وجود الدول الألمانية ، حسب الحطة العامة ، حتى عام ١٨٦٦ ؛ ومن جهة أخرى ، الدستور الألماني لعام ١٨٤٩ ، الدستور الذي صوت عليه المجلس القومي في فرنكفورت اثناء الحوادث الثورية في ١٨٤٨ ، ولكنه لم يطبق . ونتساءل ما هو الفرق بين النظامين ؟

ان نظام ١٨١٥ يؤلف ، بين الدول الألمانية ، رابطة بسيطة: فقد حافظت النماني والثلاثون دولة ألمانية على سيادتها واتحدت فيما بينها ببساطة بتحالف بغية حماية الأمن الخارجي والحفاظ على السلام الداخلي في هذه الدول . ولتأمين التلاحم بين الـ ٣٨ دولة الألمانية ، وجدت ، بموجب ميثاق ١٨١٥ ، هيئة عامة نسميها الديياط . وكان هذا الديياط مجلس مفوضين ، مجلس مندوبين عن الحكومات ليس لهم أي سلطة شخصية ، ويمثلون رأي حكومتهم فقط . وبالتالي لم يكن ، في نظام ١٨١٥ ، سلطة تنفيذية عامة للدول الألمانية . وعندما يطرح الديياط التصويت ، ليصبح « القرار » نافذاً

يجب أن تريد كل من هذه الدول الثماني والثلاثين ان تطبقه . وبالأجمال ، ان نظام ١٨١٥ لا يؤلف بين الدول الألمانية « اتحاد دول » ، بل نوعاً من « عصبة أمم » . ولا يوجد تشريع عام للدول الألمانية : فكل واحدة منها تعيش حسب قوانينها الخاصة . ولا يوجد جيش عام : وفي حالة حرب يؤلف جيش الكونفدراسيون بجمع الجنود ، من مختلف الدول ، ووضعهم إلى جانب بعضهم .

وعلى العكس ، ان النظام الذي وضع في الدستور الميث - الوليد لعام ١٨٤٩ كان يؤلف ، على الورق دولة اتحادية (فيدرالية) ، والمقصود بالدولة الفيدرالية هو أن تحافظ الدول الألمانية في نظام ١٨٤٩ على بعض الفردية ، ولكنها لا تحافظ على سيادتها التامة . لقد ظلت صاحبة سيادة في بعض القضايا التي لم تكن اهم من غيرها ، ولكنها ، بالنسبة للأخرى ، تفوض سيادتها إلى الحكومة الاتحادية . وتتألف هذه الحكومة الاتحادية ، من مجلس منتخب بالتصويت العام ، ومن سلطة تنفيذية تسلم إلى امبراطور ينتخبه المجلس . وكما رأينا ، ان نظام ١٨٤٩ لم يستطع السير والعمل ، لأن المجلس القومي قدم التاج الامبراطوري إلى ملك بروسيا ، فريدريك - غليوم الرابع ، ورفض الملك هذا التاج .

لم يشأ بسمارك الخيار تماماً بين هذين النظامين :

وضعت القضية لمعرفة ما اذا كانت لبسمارك دور هام في تهئية نظام كونفدراسيون المانيا الشمالية : والواقع انه كان بعد حرب ١٨٦٦ منهكاً بالنعب العصي الذي ناله من الحرب واضطر ان يذهب للراحة اكثر من شهرين في جزيرة روغن ، ولكنه ، بالرغم على هذه الراحة ، رسم قبل مغادرته أساس دستور المستقبل ، وأعطى الأفكار العامة ، ولم يتم

توضيح النص إلا بعد عودته إلى برلين . وفي الفترة الفاصلة بدأ سن الدستور وعرضت عليه مشاريع . ولكن بسمارك أخيراً ، في ذهابه ووصوله كان يراقب العمل بنفسه . ولا نزاع في أنه أراد أن يعطي إلى كونفدراسيون المانيا الشمالية الشكل الأصل الذي كان له .

وقد فضل بسمارك نظام الدولة الاتحادية على نظام كونفدراسيون الدول ، ولكنه لم يشأ القطيعة بشدة مع العادات القديمة . وأراد أن مشروعاً غير مركزي كثيراً . وكانت فكرته الخلفية أن يضع مشروعاً لا يغيب كثيراً دول المانيا الجنوبية ، هذه الدول التي ظلت مستقلة ، ولكن بسمارك ، كما سنرى ، كان يأمل في أن يجذبها إليه في وقت قصير لاحق وبدخلها في الكونفدراسيون . ولذا احتفظ بسمارك ما أمكن ، بالمظهر الخارجي لنظامه بهيئة كونفدراسيون دول ، ولكنه أدخل فيه بعض أحكام داخلية ظاهرة قليلاً ، بعض أحكام « مطاطة » أدت ، عملياً ، إلى جعل كونفدراسيون المانيا الشمالية دولة اتحادية .

ولم يشأ بسمارك في فكره ، أن يستعمل كلمة « امبراطورية » ، كما لم يشأ انشاء امبراطور الماني ، لأن في ذلك ما يؤكد تفوق بروسيا بوضوح . واكتفى بتأمين هذا التفوق بوسائل أقل ظهوراً .

مبادئ مشروع الدستور . - ات المبادئ التي استوحى منها مشروعه الذي وضع في ١٤ كانون الأول ١٨٦٦ ، وأتى متأخراً بسبب مرض بسمارك ، كانت كما يلي :

المبدأ الأول . - أن يعهد بالسلطة التشريعية الاتحادية إلى مجلسين : البندسرات والرايخشتاغ . والبندسرات ، والكلمة تعني « مجلس الكونفدراسيون ،

كان بالجملة ، الديباط القديم ، او على الأقل ، يشبهه كثيراً : لقد كان مجلس ممثلين للامراء المشاركين في كونفدراسيون المانيا الشمالية . وعلى العكس ، كان المجلس الآخر ، الرايخشتاغ ، مجلساً منتخبا يمثل السكان ، وينتخب بالتصويت العام ، لأن بسمارك كان يحذر البورجوازية الحرة ، ويفضل أن يعتمد ضدها على الجماهير الشعبية . ويمثل البندسرات في هذا النظام نعمة الدول ؛ وعلى العكس ، يمثل الرايخشتاغ الفكرة القومية ، فكرة الوحدة .

المبدأ الثاني. - أن يعهد بالسلطة التنفيذية الى رئيس الكونفدراسيون ويكون هذا الرئيس ملك بروسيا ، ولا يحمل لقب امبراطور ولا يكون مبدئياً إلا الأول بين أمثاله الامراء . ولكن هذا الرئيس خول سلطات هامة جداً : حق اعلان الحرب ، و ابرام المعاهدات ، والقيادة العليا للقوى المسلحة ، واخيراً ، تقرير « التنفيذ الفيدرالي » ضد عضو مقاوم عنيد في الكونفدراسيون . ويساعد رئيس الكونفدراسيون مستشار (رئيس مجلس الوزراء) لا وزير امبراطورية . ويجب أن يكون المستشار المفوض الفيدرالي السامي الوحيد . وهذا المستشار يعطي أوامره في كل القضايا بواسطة وزراء مختلف الدول : فاذا كان القصد مثلاً قضايا مالية يعطي أوامره لوزير مالية بروسيا ، أو وزير مالية ساكس ... الخ .

المبدأ الثالث. - تنظم العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل لا يستطيع فيه الرايخشتاغ أن يفرض ارادته على رئيس الكونفدراسيون ، ولذا فان هذا المستشار ، الذي يمثل الرئيس ، « غير مسؤول » أمام الرايخشتاغ ، أي ان الرايخشتاغ لا يستطيع قلبه واسقاطه .

وبالاجمال ، أمن هذا النظام تفوق بروسيا في الكونفدراسيون

وتفوق الساطة الملكية في النظام الفيدرالي . وعليه فان كونفدراسيون المانيا الشمالية ، في نظام بسمارك ، كان نظاماً أصيلاً . انه نظام دولة فيدرالية ولكن دولة فيدرالية يتصرف فيها أحد أعضائها ، وهو بروسيا ، بإرادة متفوقة .

لقد ناقش الامراء أولاً هذا المشروع الذي وضعه بسمارك . وطالت المناقشات . وفيما عدا بعض التنظيمات التفصيلية ، قبل الأمراء هذا المشروع ثم عرض على المجلس التأسيسي ، « الرايخشتاغ التأسيسي » الذي انتخب عن عمد لدراسة الدستور وحل بعد ذلك . ولا توجد في هذا الرايخشتاغ التأسيسي أكثرية واضحة ، ولكن بسمارك استطاع ان يعتمد على ائتلاف القوميين - الليبراليين والمحافظين الاحرار ، أي على الذين صوتوا ، في عام ١٨٦٦ ، على « مشروع قانون السباح » .

افتتحت المناقشة ، في الرايخشتاغ التأسيسي ، في ٩ آذار ١٨٦٧ . وتناول النقاش بخاصة ثلاث قضايا :

١ - ماهو اختصاص الساطة الاتحادية (الفيدرالية) بالنسبة للسلطات في حكومة كل دولة . ولقد سبق وقلنا انه يوجد في كل دولة اتحادية تقسيم للصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الدول : وكان القصد معرفة النصيب الذي يعطى للحكومة الاتحادية والنصيب الذي يتوك لكل دولة . وقد طلب الرايخشتاغ التأسيسي توسيع سلطات الحكومة الاتحادية . وكان في هذه النقطة أوسع من بسمارك نفسه ، لأن القوميين الليبراليين ، الذين كانوا يمثلين للحياة الصناعية والتجارية ، كانوا يرغبون بقوة الوحدة من وجهة النظر الاقتصادية . ولذا طلبوا بأن يكون للحكومة الاتحادية اختصاصات تتعلق بالملاحة ، والخطوط الحديدية ، والتجارة ، وايضاً ، حق جباية الضرائب المباشرة .

٢ - والنقطة الثانية التي حام حولها النقاش هي المناقشة في « الهيئات الاتحادية ». وفي هذه النقطة ايضاً ، كان وضع اكثرية الرايخشتاغ التأسيسي يلفت النظر ، وذلك لأن القوميين - الليبراليين ، وهم بورجوازيون ، كانوا يخشون التصويت العام ، ولكن بسمارك قاوم جيداً ورفض التصويت الضريبي . وبهذه المناسبة القى خطاباً ظل شهيراً ، انتقد فيه بتهكم لاذع ، النظام الانتخابي البروسي ، نظام « الثلاث طبقات » الذي يفيد عن سعة الناس الاغنياء. ولكن اليس عجباً ان يرى بسمارك وهو يحاول هذا النظام ، مع انه كاث نفسه « نتاج » وسط محافظ بروسي ! ولكن المبادي ولائهم في ذلك الحين ، لأن ما يريد هو ألا تكون البورجوازية الصناعية والتجارية قوية جداً في الحياة السياسية في الكونفدراسيون ، ولهذا السبب كان يريد التصويت العام .

٣ - والنقطة الثالثة كانت قضية سلطات الرايخشتاغ بالنسبة للحكومة الاتحادية . وكان قسم عظيم من الرايخشتاغ التأسيسي يرجو اقامة نظام برلماني ، أي نظام يكون فيه المستشار مسؤولاً أمام المجلسين . ولكن بسمارك عارض في ذلك بصراحة ، لأنه لا يريد أن يجد نفسه تابعاً للبرلمان .

وأخيراً اضطر بسمارك في سياق هذه المناقشات أن يقوم بعدد من التنازلات التفصيلية التي اضطرته الى توسيع مشروعه قليلاً في اتجاه أكثر ليبرالية . وقد قام بهذه التنازلات لأنه شعر ، بأنه اذا أراد أن ينتهي ، وينتهي بسرعة ، الا يكسر شيئاً . وشعر بأنه اذا كان « في برد » أو في نزاع مع الرايخشتاغ ، فان ذلك يكون سبباً في تأخير توطيد الوحدة الالمانية .

وصفوة القول ، ماهي الصفة المميزة لدستور كونفدراسيون المانيا

الشمالية الذي طبق حرفياً على الامبراطورية الألمانية عام ١٨٧١ ؟ كان كونفدراسيون المانيا الشمالية دولة اتحادية ، أي دولة تخضع فيها حكومات الدول الخاصة الى حكومة أعلى وهي الحكومة الاتحادية . وكانت في اختصاصات هذه الحكومة الاتحادية القضايا العائدة للقوى العسكرية والبحرية وتوجيه العلاقات الخارجية والاقتصاد والتجارة والنقل ، بما فيها البريد ، والنقد (العملة) ، والتنظيم المصرفي ، وشرطة الاجانب . واحتفظت الدول بالباقي أي بالتعليم العام ، والعبادات ، والاشغال العامة والعدل . اذاً كانت الاختصاصات الأهم من غيرها في أيدي الحكومة الاتحادية . أما « الهيئات » فكل دولة تحتفظ ، من أجل العلاقات الداخلية في نطاقها ، بالنظام الذي تريده ، كأن تحتفظ بمجلسها ووزارتها ونظامها الانتخابي .

السلطات الاتحادية - أما السلطات الاتحادية فهي البندسرات وهو مجلس مندوبي الدول ، ولكن كان لبروسيا في هذا المجلس ١٧ صوتاً من ٤٣ صوتاً في الكل . والوايخشتاغ يتألف من ٢٩٧ نائباً منتخباً بالتصويت العام ، وأخيراً ، رئيس الكونفدراسيون ، وهو ملك بروسيا ، الذي يملك الاختصاصات التي ذكرناها آنفاً وهي : قيادة القوى المسلحة ، وحق اعلان الحرب ، وابرام المعاهدات ، وحق تسمية الموظفين الاتحاديين ، وتقرير التنفيذ الفيدرالي .

كان هذا الدستور عمل تسوية ، عمل تنازلات متبادلة ، واذا كانت بسمارك يرغب بجرارة ان ينتهي بسرعة ، فذلك لأنه لا يريد أن يبقى عند هكذا الحد . فهو يرى أن انشاء ونفدراسيون المانيا الشمالية ليس إلا بداية . وفي سياق مناقشات الدستور قام ميكيل ، نائب

هانوفر الليبرالي ، الذي سابع بسمارك الآن ، وأدخل ، بتعديل ، مادة
اضافية الى الدستور ، وتقول هذه المادة : « ان اتحاد دول الجنوب أو
واحدة منها بالكونفدراسيون يكون بناء على اقتراح الرئاسة الاتحادية
وفي الطرق المنصوص عليها في التشريع الاتحادي » . وعليه فان دستور
كونفدراسيون المانيا الشمالية يضع اذن اصولاً لا دخال دول الجنوب ،
آجلاً ، في الكونفدراسيون . وقد احتس بسمارك من أن يبدى
رأيه في تعديل ميكيل لئلا يلفت النظر . ولكننا نعلم تماماً رأيه : ففي
حزيران ١٨٦٧ قال الى أحد أصدقائه : « ان اتحاد المانيا الشمالية ليس الا
موقتماً وانتقالاً نحو وحدة المانيا كلها ، وسيبلغ عما قليل هذا
الهدف الاسمي » .

الفصل الخامس

قضية المانيا الجنوبية

من ١٨٦٧ إلى ١٨٧١

لم تسمح أزمة ١٨٦٦ لبسمارك ان يحقق الوحدة الألمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » . ولذا أراد ، بعد ١٨٦٦ ، ان يدخل ، في اتحاد المانيا الشمالية ، دول الجنوب : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى ، دوقية هس - دارمشتات الكبرى وتقع هذه الدوقية الأخيرة في قسم منها في جنوب نهر الماين وفي القسم الآخر في شماله . وكان سكان دول المانيا الجنوبية كلها ثمانية (٨) ملايين نسمة ، بينما كان اتحاد المانيا الشمالية ثلاثين (٣٠) مليون .

لقد قبل دستور اتحاد المانيا الشمالية في المادة ٧٩ احتمال اتحاد دول الجنوب ، ولكن كانت هنالك عقبة : وهي الوعد الذي قطعه بروسيا على نفسها ، بمعاهدة براغ ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، باحترام « الاستقلال الدولي » للدول الألمانية الجنوبية . وتقول المادة ٤ من معاهدة براغ هذه : « يصرح جلالة امبراطور النمسا بأنه يقبل بأن تعقد الدول الألمانية الواقعة في جنوب هذا الخط ، خط الماين ، اتحاداً على أن تكون صلاته القومية مع كونفدراسيون المانيا الشمالية موضع تفاهم لاحق بين الجانبين ، وأن يكون له وجود دولي مستقل » . ان معاهدة براغ تنص اذن على « اتحاد » بين دول الجنوب ، اتحاد يؤمن لهذه الدول الحفاظ على استقلالها .

وفي الحقيقة ، ان هذا النص لم يكن واضحاً تماماً ولكنه يبعد دخول دول الجنوب في اتحاد المانيا الشمالية ، وإذا أخذت الحكومة البروسية على نفسها هذا التعهد ، في معاهدة براغ ، حيال النمسا ، فقد أخذته بناء على طلب واضح من فرنسا : لأن نابليون الثالث ، أثناء وساطته بين النمسا وبروسيا ، في ١٤ تموز ١٨٦٦ ، أشار إلى أن أساس سلام المستقبل الحفاظ على استقلال دول الجنوب .

لذا أراد بسمارك أن يزيل هذه العقبة . ولكنه لا يستطيع ذلك إلا في الحد الذي تقبل فيه دول الجنوب نفسها أن تكون مستعدة له . ولدراسة هذه القضية يجب أولاً أن نرى الجهود التي بذلها بسمارك ونجاحاته الاولى في ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، ومن ثم كيف تأكدت ، بعد عام ١٨٦٧ ، مقاومة الدول الألمانية الجنوبية ، وأخيراً ، كيف أن بسمارك استطاع ، بفضل حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ مع فرنسا ، أن يحقق الوحدة الألمانية بشكل « المانيا الصغرى » .

١ - جهود بروسيا

أدت السياسة البسماركية في ١٨٦٦ - ١٨٦٧ إلى نتيجتين هامتين جداً : من جهة ، إبرام معاهدات تحالف سرية بين اتحاد المانيا الشمالية ودول الجنوب الألمانية ؛ ومن جهة أخرى ، انشاء « برلمان جرمني » (تسولبارلمان) .

معاهدات التحالف السرية . - في الوقت الذي أبرمت فيه بروسيا مع النمسا ، في آخر تموز ١٨٦٦ ، مقدمات صلح نيكولسبرغ لم تبرم هذه المقدمات إلا مع النمسا وحدها فقط . أما الدول الألمانية

الأخرى ، ونريد بذلك الدول التي أعربت عن نياتها في صالح النمسا ، فلم يكن بينها وبين بروسيا إلا هدنة . ولذا يجب على دول الجنوب الألمانية هذه أن تطلب إلى بروسيا شروطها في الصلح . وتستطيع بروسيا أن تبالغ في طلبها بهذه المناسبة . ومع ذلك ، فقد كان بيد دول جنوب المانيا ضمان وهو : الوعد الذي قطعه اتحاد المانيا الشمالية على نفسه ألا يمتد الاتحاد الى جنوب خط الماين .

وعندما تفاوض بسمارك مع دول الجنوب الألمانية بأمر الصلح ، لم يطلب من هذه الدول تنازلات أرضية ، واكتفى بأن يفرض عليها غرامة حربية . ولكنه أضاف ، سرّاً ، طلباً آخر وهو إبرام معاهدة تحالف . وللحصول على هذه النتيجة ، أفاد بسمارك أولاً من الحالة المعنوية التي وجدت فيها حكومات الجنوب الألمانية وقد اربكتها الحوادث التي جرت من قريب ، وكانت تعتمد ، حتى الآن ، على النمسا ، ولكن النمسا كانت في هزيمة كاملة ، ولذا كانت سلالات الجنوب قلقة جداً على المستقبل . واستخدم بسمارك عنصراً آخر : وهو الخوف من فرنسا : ففي تموز ١٨٦٦ ، عندما أعلن بسمارك ، في المانيا الشمالية ، عن عزمه على ضم بعض الأراضي ، وبخاصة مملكة هانوفر وهس الناختية ، كان مضطراً إلى طلب موافقة نابليون الثالث . وقد أعطى نابليون الثالث هذه الموافقة ، وطلب ، بالمقابل ، تعويضات أرضية . وقدم طلب التعويضات أولاً في ٢٣ تموز ١٨٦٦ ، ووضعه في ٢٩ منه . وبالأجمال طلب نابليون الثالث لفرنسا أراضي (سترلوي وساربروك) وطلب أيضاً لاندوا ، في بالاتينا البافارية ، وكذلك الأراضي الهسية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين .

لم يجنب بسمارك ، لأول وهلة ، مطالب فرنسا ، ولكنه رتب الأمور بشكل تسير فيه ببطء حتى إبرام الصلح مع النمسا . وبعد ذلك ، قامت بين فرنسا وبروسيا معركة دبلوماسية طويلة انتهت في عام ١٨٦٧ أثناء قضية اللوكسمبورغ . وأخيراً لم يحصل نابليون الثالث على أي تعويض أرضي . وهذا الأمر لا يدخل في موضوعنا ، ولكن الذي يهمنا هو أن نرى كيف انعكس هذا المطالب الفرنسي على قضية ألمانيا الجنوبية : لقد استخدم بسمارك طلب التعويضات الفرنسي ليفزع دول الجنوب ويربها بأنها إذا بقيت منعزلة ، فلها ما نخشاه من فرنسا ، وإن من مصلحتها المفهومة جيداً ، أن تحصل على حماية بروسيا لها . وإضافة ، إن هذه الحماية تفترض وجود تحالف بين بروسيا ودول الجنوب .

فرتامبورغ . - كانت فرتامبورغ أول دولة قبلت بالتفاوض . فقد وقعت ، في ١٣ آب ١٨٦٦ معاهدة سلام مع بروسيا . وتنص هذه المعاهدة ، في موادها العامة ، على أن تدفع فرتامبورغ غرامة حربية إلى بروسيا ، وأن تقبل الدخول في الاتحاد الألماني . وعدا ذلك وجد اتفاق مبرر يقرر منذ الآن على أن يكون بين فرتامبورغ وبروسيا تحالف هجومي ودفاعي مع ضمانات متبادلة على أراضيها ، وفي حالة حرب ، يجب على فرتامبورغ أن تضع قواتها المسلحة تحت تصرف بروسيا ، وتحت قيادة ملك بروسيا .

دوقية باد الكبرى . - والدولة الثانية ، في الجنوب ، التي قبلت التعاهد كانت دوقية باد - الكبرى . لقد كان دوق باد الأكبر صهرًا لملك بروسيا غليوم الأول . وكان يخشى كثيراً جوار فرنسا . لأن بلاده متاخمة للالزاس ، ولذا أراد أن يدخل دوقية باد الكبرى في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية : لأن في ذلك ، على ما يبدو ، خير ضمان له ضد فرنسا .

ولكن بسمارك لا يريد ذلك . لأن ادخال دوقية باد الكبرى في الكونفدراسيون يعني التخلص من الوعد الذي قطعته لفرنسا . وإذا كان على استعداد لخالفه هذا الوعد ، فهو لا يريد أن يفعله إلا سرّاً . وأخيراً وقعت دوقية باد الكبرى مع بروسيا معاهدتين في ١٧ آب ١٨٦٦ : معاهدة عامة تقتصر ، كالمعاهدة التي أبرمتها فرتامبرغ ، على الكلام عن غرامة حربية ؛ ومعاهدة سرية تنص على تحالف دفاعي ومجموعي بين دوقية باد الكبرى وبروسيا .

بافاريا . - وفي بافاريا ، كانت القضية حرجة جداً لأن بافاريا كانت أهم دول ألمانيا الوسطى . وقد رأى بسمارك أن يقول للحكومة البافارية ان بروسيا تريد أن تأخذ أرضاً من بافاريا : وطلب تقريباً نصف بلاد فرانكونيا العليا ، ومنطقة بيروت وبامبرغ ، وكان ذلك منه لافزاع البافاريين ، وفجأة بدل نغمه : بين للحكومة البافارية اطماع نابوليون الثالث في بالاتينا البافارية ، أي القسم الواقع من بافاريا على ضفة نهر الراين اليسرى . فانحنت الحكومة البافارية ووقعت ، في ٢٢ آب ١٨٦٦ ، معاهدة على مثال المعاهدة المبرمة بين بروسيا وفرنمبرغ . ويجب أن نفكر بأن بافاريا لا تستطيع أن تبقى ، في أوربة ، دولة منعزلة ، فهي بحاجة إلى دعم دولة كبرى . ولا يمكن أن نجد هذا الدعم في النمسا ، أو أن نطلبه من فرنسا ، لأنه ، مامن أحد ، في بافاريا ، في ذلك الحين ، يفكر بتحالف فرنسي : ولذا تستطيع ، عند مقتضى الحال ، أن تجد عند بروسيا وحدها ، الحماية التي تريدها .

دوقية هس دالمشتات الكبرى . - كانت الحالة في هذه الدوقية خاصة لأن دوق هس الأكبر كان صهراً للقيصر ، زوج اخته ، وقد تدخل القيصر في القضية ليوصي ملك بروسيا بأن يكون معتدلاً حيال

هس - دار مشنات . واستعمل بسمارك الطريقة نفسها التي استعملها مع بافاريا : كشف لدوق هس الأكبر المشاريع التي ينويها نابليون الثالث على قسم من الأراضي الهسية الواقعة على ضفة نهر الماين اليسرى . وانتهى بأن حصل ، في ٣ ايلول ١٨٦٦ ، على توقيع معاهدة ، وبوجب هذه المعاهدة ، دخلت الهس العليا ، أي القسم الهسي الموجود في شمال خط الماين ، في اتحاد ألمانيا الشمالية ، ولم يستطع أحد أن يقول في ذلك شيئاً . ومن جهة أخرى ، قبل دوق هس الأكبر أن يعهد إلى ملك بروسيا بالقيادة العليا للجيش الهسية في حالة حرب ؛ وأخيراً تنازلت دوقية هس الكبرى للملك بروسيا عن أرض صغيرة جداً وهي مدينة وقصر هومبولغ .

ولم يعلم أحد ، في ذلك العصر ، خارج الحكومات المعنية ، بهذه التحالفات السرية . وإذا قرأنا التقارير التي وجهها سفير فرنسا في بروسيا ببنسدي للحكومة الفرنسية ، في آب وفي ايلول ١٨٦٦ ، وقد نشرت هذه التقارير في مجموعة الاصول الدبلوماسية لحرب ١٨٧٠ ، وجدنا أن ببنسدي لا يأتي بأي تلميح لامكان تحالفات سرية ، حتى انه يصرح بأن دول الجنوب محظوظة جداً ، وانها أبرمت السلام مع بروسيا في شروط « معتدلة جداً » . ولذا ، يمكن أن يقبل بأن الحكومة الفرنسية في ذلك الحين لاتعلم شيئاً . وربما تكون قد تلقت بعض القرائن الغامضة ، بعد ذلك بقليل ، ابتداء من شهر تشرين الثاني ١٨٦٦ ، ولكن القرائن الدقيقة الاولى ، تلقتها في شباط ١٨٦٧ ، عندما عقد وزراء الحربية في دول ألمانيا الجنوبية مؤتمراً في شتوتغارت وقرروا وضع نظام عسكري قلدوا فيه نظام بروسيا . وان نسخ النظام العسكري ، لدول الجنوب ، عن نظام الجيش البروسي ، يدل على أنه يوجد ، بين بروسيا وهذه الدول

شيء أكثر من الصداقة بقليل ، وعلى ما يبدو ، إبرام تحالف . وجاء اليقين في آخر آذار ١٨٦٧ . وكانت بروسيا وفرنسا ، في ذلك الحين ، في نزاع دبلوماسي بسبب قضية اللوكسمبورغ .

ولا نريد أن ندرس هنا هذه القضية . حسبنا ان نقول أن نابليون الثالث كان يبحث دوماً عن « تعويضات » أرضية . وقد ظن بأنه يستطيع أن يجدها في دوقية اللوكسمبورغ الكبرى ، وكانت هذه البلاد تابعة الى ملك البلاد المنخفضة . وحاول بسمارك أن يدخل في روع نابليون الثالث بأن هذه القضية يمكن أن تتحقق ، وتركه يبرم اتفاقاً بين فرنسا وملك البلاد المنخفضة . ثم أخرج بسمارك نابليون الثالث واضطره إلى التراجع .

وفي غضون ذلك نشر بسمارك في « الجريدة الرسمية » لبروسيا ، معاهدات التحالف السرية التي أبرمت بين بروسيا ودول ألمانيا الجنوبية . ومن البديهي أن يكون هذا العمل ضربة قاسية جداً للسياسة الفرنسية . وقبل ذلك بأيام أكد وزير الدولة روهير في الهيئة التشريعية بأن السياسة الفرنسية ، في القضايا الألمانية ، ترمي الى الحفاظ على الأقسام الثلاثة ، أي على كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، النمسا ، وبين الاثنين كتلة دول الجنوب المستقلة . ولاشك في أن بسمارك ، بنشره معاهدات التحالف السرية ، كان يريد أن يضرب نابليون الثالث « ضربة مخزية » ومع ذلك لم تحتج الدبلوماسية الفرنسية .

وهكذا ارتبطت دول ألمانيا الجنوبية ببروسيا بحلف عسكري . إنشاء البرلمان الجمركي (تسولبارلمان) . - لقد قطعت حرب ١٨٦٦ ، في الواقع ، الاتحاد الجمركي البروسي . وفي شهر آب

١٨٦٦ ، استعادت دول ألمانيا الجنوبية أماكنها في الاتحاد germاني . ولكن بسمارك أراد أن ينظم هذا الاتحاد germاني من جديد : فسخ معاهدة الاتحاد germاني ودعا دول ألمانيا الجنوبية إلى عقد مؤتمر في برلين لدراسة كيفية تجديد هذه المعاهدة . وتبنى بسمارك في هذا المؤتمر خطة التنظيم الجديد . فحتى الآن ، عندما يبرم الاتحاد germاني معاهدة تجارية فإن هذه المعاهدة لا تقبل إلا إذا صادقت عليها حكومات جميع الدول الألمانية الأعضاء في هذه التجميع . إلا أن بسمارك أراد منذ الآن أن ينظم « سلطة تشريعية » للاتحاد germاني أي « برلمان germاني » يتألف ، من جهة ، من نواب رايخشتاغ ككونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، ومن جهة أخرى ، من الـ ٨٣ نائباً عن دول ألمانيا الجنوبية الذين ينتخبون بالتصويت العام على أن يصوت في هذا « البرلمان » بالأكثرية المطلقة : وبالتالي ، فإن المعاهدة التجارية ، والقانون germاني اللذين يوافق عليهما البرلمان germاني (تسولبارلمان) يدخلان آلياً في حيز التنفيذ دونما حاجة إلى قانون خاص يصوت عليه في كل دولة من الدول .

لقد كان من طبيعة هذا « البرلمان germاني » أن ينشيء وحدة قوية أكثر قوة وثباتاً بين الشمال والجنوب من وجهة النظر الاقتصادية ، وأن يقيم أيضاً تعارناً وثيقاً بين جميع الألمان . وهذه خطوة نحو الوحدة السياسية . وقد تبنت دول الجنوب الخطة البروسية ، في صيف ١٨٦٧ ، وهكذا فإن معاهدة الاتحاد germاني المبدلة على هذا النحو جددت في ٨ تموز ١٨٦٧ .

ولكن كان يجب أن تصدق برلمانات دول ألمانيا الجنوبية على هذه المعاهدة الجديدة للاتحاد germاني : ففي دوقية باد الكبرى اوصى الدوق الأكبر بجرارة بالتصديق وعبر ، للمرة الثانية وعلناً هذه المرة ، عن رغبته في أن

يرى دوقية باد تدخل في اتحاد المانيا الشمالية . ووافق المجلسان في الدوقية الكبرى على معاهدة الاتحاد الجرمني الجديدة بالإجماع تقريباً . وفي فرتامبرغ هاجم قسم من الرأي العام بشدة هذه المعاهدة . وكان يخشى من أن تصبح فرتامبرغ « تابعاً » لبروسيا . وفي بافاريا تشكلت معارضة ضد المعاهدة ، ولكن عندما خشي فقدان الارباح الناجمة عن الاتحاد الجرمني ، صادق مجلس النواب على المعاهدة في ٢٢ تشرين الأول ١٨٦٧ ، بأكثرية قوية جداً .

وفي الوقت الذي تم فيه تبادل التصديق ، في برلين ، في تشرين الثاني ١٨٦٧ ، على معاهدة الاتحاد الجرمني الجديدة ، صرحت الحكومة البروسية بأنها لا تمنع تصديقها إلا بشرط واحد وهو ألا تطرح معاهدات التحالف مرة ثانية على بساط البحث . وهكذا ربطت السياسة البروسية قضية التحالف العسكري بقضية الرابطة الاقتصادية : وعلى الرابطة الاقتصادية أن تخدم في الحفاظ على الرابطة العسكرية التي اقيمت بين الدول الألمانية .

وكان بإمكان بسمارك أن يكون راضياً عن هاتين النتيجةين اللتين حصل عليهما دون انقطاع . وكان يأمل بدخول دول الجنوب بسرعة في اتحاد المانيا الشمالية . ولكن لما يشأ أن يستعجل كثيراً ، وكان يرى أن من الأفضل أن يصبر حتى يقتنع الالمان أنفسهم بالفوائد التي يمكن أن يجدها في الاشتراك باتحاد ألمانيا الشمالية . لم يشأ أن ينهي كل شيء ، وعلى الأقل ، كان يقول انه يريد ذلك « بقرار حر » من دول الجنوب دون أن يقوم بأي قسر أو إكراه . وان تشكيل الامبراطورية والوحدة المعنوية ، في رأيه ، يجب أن يذهباً معاً اذا أريد تحقيق أثر دائم .

وفي ٧ ايلول ١٨٦٧ ، صرحت الحكومة البروسية ، في بلاغ ، بأنها تبادر بالذهاب إلى الأمام في كل رغبة تبديها حكومات الجنوب « في كل ما يتعلق بتوسيع وتمتين العلاقات بين شمال المانيا وجنوبها . » وتترك إلى هذه الدول كل الحرية في اتخاذ أي قرار لأجراء هذا التقارب . وهكذا أكد بسمارك علناً ، في صك رسمي ، بأنه لا يجبر دول الجنوب على الدخول في اتحاد المانيا الشمالية .

٢ - مقاومة المان الجنوب

وضع الرأي العام في المانيا الجنوبية . - بعد هذا الفوز الذي أحرزه بسمارك في ١٨٦٧ ، لاقت السياسة البسماركية مقاومات في دول الجنوب . ولا بد لنا قبل كل شيء من أن نتعرف على حالة الرأي عند سكان الجنوب . ففي غداة حرب ١٨٦٦ ، ارتبك المان الجنوب بالحوادث وبالهزيمة النمساوية وأفلقتهم ، من جهة أخرى ، التعويضات الأرضية التي طلبتها فرنسا . ولذا قبلت ، دون عناء ، معاهدات التحالف السرية . ولكنها عندما اعتقدت أن بإمكانها الحفاظ على استقلالها فضلت هذا الحل بالطبع .

لقد قرر بسمارك ، في تموز ١٨٦٧ ، انشاء برلمان جمركي ، واجريت الانتخابات لهذا البرلمان في آذار ١٨٦٧ وكانت فرصة للأحزاب السياسية ، في المانيا الجنوبية ، لتفصح عن رأيها مع أو ضد وحدة سياسية مع اتحاد المانيا الجنوبية .

في دوقية باد الكبرى صرح الرأي العام ، في مجموعه ، بأنه يجب أن الوحدة الالمانية ، أي دخول دول المانيا الجنوبية في كونفدراسيون المانيا الحركات القومية - ٣ (٧)

الشمالية . وفي دوقية هس الكبرى ، أو على الأقل ، فيما بقي منها ، لأن القسم الشمالي كان تابعاً لاتحاد المانيا الشمالية ، وجد اتجاه قوي جداً لصالح الوحدة الألمانية . وفي فورتامبرغ ، وجد حزب لصالح الوحدة ، وكان هذا الحزب يضم البورجوازية الصناعية والتجارية ، والرعاة البروتستانتين والضباط . ووجد أيضاً اتجاه معاد جداً لبروسيا وبضم العناصر الديمقراطية . وبالأجمال ، ان ثلاثة أرباع الناخبين تقريباً كانوا يعادون الوحدة الألمانية . وفي بافاريا وجدت كتلة يمكن أن نسميها الكتلة « القومية - الليبرالية » (بالمشابهة مع الحزب القومي - الليبرالي في اتحاد المانيا الشمالية) ، وكانت تحبذ الوحدة . وكانت نشيطة بخاصة في فرانكونيا . ولكن وجدت مقاومة قوية جداً من جانب الكاثوليكين . وكانت الدعاية البروسية تعمل كثيراً في بافاريا وقامت في مونيخ بنشر جريدة تسمى « صحيفة المانيا الجنوبية » ، يديرها بافاري ، وكانت الحكومة البروسية تدفع له أجره . ولدينا الدليل على ذلك بنشر الوثائق الدبلوماسية الألمانية . وفي الانتخابات كان ثلثا الناخبين معادين للوحدة الألمانية ، ومحبذين الحفاظ على استقلال دول الجنوب .

وبالأجمال ، في هذا البرلمان الجمركي الذي يجب أن يضم أكثر من ٨٠ نائباً من نواب المانيا الجنوبية ، وجد ٤٩ منهم منساقون لبروسيا . ونلاحظ أن هؤلاء المناوئين لبروسيا كانوا متفقين على الحفاظ على الاتحاد الجمركي لأنهم يرون بأن لا حياة اقتصادية ممكنة لدول الجنوب خارجاً عن الاتحاد الجمركي ، ولكنهم لا يريدون أن يذهبوا إلى ما وراء الصعيد الاقتصادي ولا يقبلون بفكرة الوحدة السياسية .

رأي حكومات دول المانيا الجنوبية . - في بافاريا ، لقدوصل

الملك لويس الثاني إلى العرش منذ قليل من الزمن وكان عمره في ١٨٦٧ ، واحداً وعشرين عاماً . كان رجلاً مثقفاً ، نبيل الطباع ، ولكنه خال من أي تجربة ، ويشعر بتفاهته ، كما يشعر بغطرسة ملكية كبيرة حتى يخضع إلى مجالس . كان لويس الثاني موسيقياً متحمساً ، ومعجباً كثيراً بموسيقى فاغنر ، ويتم بالموسيقى أكثر من اهتمامه بقضايا الدولة ، وقد احتفظ بعاطفة سامية جداً بكرامته كملك ، وكان متعلقاً جداً باستقلال بافاريا . وعدا ذلك ، كان هذا الملك غريب الأطوار والأفكار ، وزادت هذه الغرابات عنده في السنوات التالية ، ولوحظت عليه في ١٨٦٧ : ولنذكر مثلاً أنه لا يريد أن يخدم إلا بخدمة مقنعين لأنه صرح بأنه لا يجب أن يرى وجه الناس . ولم يكن للويس الثاني نفوذ مستمر في توجيه الأمور السياسية في دوله . ولكنه كان قادراً على المعارضة بقوة مقاومة عظيمة لبعض القرارات .

اتخذ لويس الثاني وزيره الأول ، ابتداءً من ٢٩ كانون الأول ١٨٦٦ ، الأمير كلوفيس هوهنلوهره ، ولم يكن هذا الأمير بافاري المولد ، ولكن كانت له مصالح في بافاريا ، لأنه كان يملك فيها أملاكاً كبيرة . وكان كاثوليكياً ، ولكنه كاثوليكي « ليبرالي » في قضية علاقات الكنيسة والدولة . وكان فكرياً ناعماً ومستقلاً جداً . ولنشر إلى أن كلوفيس هوهنلوهره سيصبح بعد ثلاثين عاماً مستشاراً للامبراطورية الألمانية بعد بسمارك . وكان هوهنلوهره يرى أن دخول بافاريا في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية سيتم حتماً يوماً ما ، ولكنه يريد أن يلحق هذا الدخول ببعض شروط ويحصل لبافاريا على درجة من الاستقلال الذاتي . ومع ذلك ، كان مضطراً أن يأخذ بعين الاعتبار حالة رأي الشعب البافاري . وكانت اكثريّة هذا الشعب ، الثلثان تقريباً ، في عواطفها مناوئة لبروسيا .

في فورتامبرغ ، كانت الملك شارل قليل النفوذ ، وكانت وزيره فادنبولر في اعماقه ، مناوئاً لبروسيا ، ولكن الوزراء الآخرين أدركوا أن فورتامبرغ لا تستطيع أن تبقى طويلاً مستقلة ؛ وبخاصة كان في محيط الملك ، بعض ضباط ينصحونه بتنظيم الجيش الفرتامبرجوازي على نمط بروسيا . ولكن الحزب المناوئ لبروسيا يعتمد على الملكة اولغا وكانت أميرة روسية ، ابنة القيصر الكسندر الثاني ، وبالتالي ، اخت القيصر الحاكم . كانت اولغا متفوقة جداً على زوجها ، وترغب بصيانة استقلال التاج الفرتامبرجوازي . ولكن الحكومة الفرتامبرجوازية كانت تحذر كثيراً بافاريا ، لأنها تخشى أن ترى نفسها تابعة للحكومة البافارية ، ولذا كانت لا تتعلق ببروسيا ولا تتعلق ببافاريا أيضاً .

وفي دوقية هس الكبرى ، كان الدوق الاكبر مناوئاً لبروسيا وكان وزيره الأول دالويك . وقال ذات مرة ، ولكن هذا الحادث لم يبرهن عليه : « لا أنتظر الا شيئاً ، وهو وصول بنطلونات حمراء » . لقد كان يرجو اذن وصول الجيش الفرنسي الى دوقية هس الكبرى . وكان مناصراً قديماً لفكرة « المانيا الكبرى » ، أي المانيا « مع ادخال النمسا » . وقد وقع معاهدة تحالف مع بروسيا ، ولكنه يأسف لذلك ، ويرجو أن يتحرر منها ذات يوم .

وفي دوقية باد الكبرى ، كان الدوق الأكبر صهر غليوم الأول ، ولكنه كان ، كما رأينا ، مناصراً متحمساً للوحدة الألمانية ، ولا يطلب الا ان أن يدخل دوقية باد الكبرى في كونفدراسيون المانيا الشالية حال قبول بسمارك .

وهكذا تعطي هذه اللوحة انطباع الشك وعدم اليقين . لقد كانت قوة الظروف تدفع دول الجنوب نحو الاتحاد مع كونفدراسيون المانيا

الشمالية وبخاصة على الصعيد الاقتصادي . ولكن ، من جهة أخرى ، كانت هذه الدول تخشى تفوق بروسيا السياسي ، وفي الاعماق ، ترغب الحفاظ ، اذا استطاعت ، على نظام مستقل او نصف مستقل .

ولقد فكر كافريس هوهنلوهه ، وزير بافاريا الأول ، بجل « وسط » . وفي آذار ١٨٦٧ وضع مشروعا : وأراد بموجبه أن يقيم بين دول الجنوب كونفدراسيون على نمط الكونفدراسيون الجرمانى القديم لعام ١٨١٥ ، على أن يكون بالامكان اشتراك كونفدراسيون المانيا الشمالية في هذا الكونفدراسيون الجنوبي . ويتألف الكونفدراسيون الذي تصوره هوهنلوهه من خمسة أعضاء : كونفدراسيون المانيا الشمالية ، بافاريا ، فرتامبرغ ، باد ، هس الجنوبية . ويقول هوهنلوهه « وهكذا تتحقق الوحدة ، مع الحفاظ على حقوق سيادة دول الجنوب . غير أن بسمارك بعد أن اطلع على هذا المشروع ، صرح بأنه غير مقبول ، لأنه يسمح لدول الجنوب بالحفاظ على استقلال سياستها الخارجية ، ولأن قرارات هذا الكونفدراسيون يمكن أن تخضع لموافقة خمسة برلمانات : رايخشتاغ كونفدراسيون المانيا الشمالية وبرلمانات دول الجنوب الأربع .

ولذا ، فان فكرة الوحدة الالمانية لم تسجل أي تقدم . وعلى العكس ، في آخر ١٨٦٨ ، وفي ١٨٦٩ ، وفي بداية ١٨٧٠ يلاحظ تقهقر . وقد طبعت في المانيا ، قبل ١٩٣٩ بقليل ، مجموعة الوثائق الدبلوماسية التي تتعلق بسياسة بروسيا الخارجية في الدور المحصور بين ١٨٥٩ و ١٨٧٠ ، وفي هذه المجموعة ، نجد التقارير التي كان يتلقاها بسمارك من عماله الدبلوماسيين في المانيا الجنوبية وفيها نرى معلومات معبرة عن الحال .

وفي الاول من ايلول ١٨٦٨ ، صرح ممثل بروسيا ، في بافاريا ،

بأن « المعارضة التي يديرها خصوم بروسيا تنتظم تدريجياً بقوة » . فقد وجد اتجاه معاكس في أوساط الشبيبة ، ولكنهم من رجال الجيل الأكبر سناً وكان دورهم موجهاً . وكان هؤلاء مناوئين لبروسيا صراحة . وفي ١٤ شباط ١٨٦٩ ، كتب ممثل بروسيا في مونيخ أيضاً : « منذ اللحظة القصيرة ، التي ظهرت فيها العاطفة القومية الألمانية في ربيع ١٨٦٧ ، لم يكن من هذه العاطفة إلا أن تناقصت تدريجياً ، ودون أزمة جديدة . ولا أرى وسيلة لابقاف هذا التطور . النعرة في بحر ، وسوء الظن القديم ، والحقد القديم ، ضد بروسيا ، يفوق غيره » . ولكن لنلاحظ هذا الحذر : « دون أزمة جديدة ، ولا أرى وسيلة » ، وهذا يعني أن ممثل بروسيا في مونيخ يرى انه اذا حدثت أزمة جديدة دولية ، فان رأي دول الجنوب يعود محبذاً للوحدة الالمانية . وكتب الوزير البروسي نفسه في مونيخ ، في كانون الاول ١٨٦٨ : « نرى ضدنا حزب البلاط والكاثوليكين والديمقراطيين ، وبالتالي كل العالم تقريباً » .

وفي انتخابات تشرين الثاني ١٨٦٩ ، حصل الحزب المناوئ لبروسيا ، الذي يسمى ، في بافاريا ، « الحزب الوطني » ، على أكتريية واضحة في مجلس النواب البافاري . وقدم هوهنلوهر استقالته ، لأن أكتريية المجلس كانت مؤلفة من كاثوليكين اكليركيين جداً ، بينما هو نفسه لم يكن اكليركياً . وقد احتجزه الملك ، ولكن الاكليركيين هاجموا الوزارة بمناسبة قضية التشريع المدرسي ، وحصلوا على تصويت عدم ثقة ضد هوهنلوهر . فقرر هذا عندئذ أن ينسحب وحل محله الكونت براي وكان مناوئاً لبروسيا .

في فورتامبرغ ، زادت الانتخابات في عام ١٨٦٩ عدد الديمقراطيين

وكان هؤلاء الديموقراطيون مناوئين لبروسيا . وفي كانون الثاني ١٨٧٠ ، حاولت هذه الاكثية في بارلمان فرتامبرغ تقويض القانون العسكري الذي سن عام ١٨٤٧ وكان تقليداً للقانون البروسي . وطلبت عريضة مغطاة بـ ١٥٠ . ٠٠٠ توقيع الى الحكومة الفرتامبرجوازية أن تقيم في فرتامبرغ ، مقام النظام العسكري البروسي ، النظام العسكري السويسري أي نظام المليشيا العسكرية ، وضعت الوزارة : وقبلت ان تخفض الاعتمادات العسكرية ، وبخاصة ، صرحت الى مجلس النواب بان فرتامبرغ تبقى حرة في تقدير « حالة الحلف » في معاهدة التحالف المبرمة مع بروسيا وهكذا عرضت فرتامبرغ من جديد قضية المعاهدات المبرمة على بساط البحث .

وفي هس - دارمشتات ، ظل الوزير دالويك يضع كل أماله في فرنسا . وقام باتصالات سرية ، ولا شك ، مع الجنرال الفرنسي دو كرو ، قائد الجيش في ستراسبورغ ، وادخل دو كرو في روعه الامل بتدخل فرنسا في جنوب المانيا . ودالويك هذا هو الذي اعرب ، في آذار ١٨٧٠ ، الى الارشيدوق النمساوي البيرت عن أماله في ان يراه يدخل جنوب المانيا مع جيش نمساوي ، في حالة حرب فرنسية - بروسية ، وأخيراً ، يوطد الوضع القديم لبيرت آل هابسبورغ . وهكذا كان الوزير الأول في هس - دارمشتات يفكر أيضاً بتحالف نمساوي لم تكن النمسا نفسها لتفكر به مطلقاً .

وظلت حكومة باد وحدها في صالح بروسيا ، واستمر دوق باد الاكبر يعرب ، في كل مناسبة ، عن رغبته في الدخول في كونفدراسيون المانيا الشمالية .

ان الانطباع السائد ، في ربيع ١٨٧٠ ، وعبرت عنه جريدة بافاريا ،

هو « ان آلة بسمارك معطلة » ويراد بذلك ان الوحدة الالمانية لم تتقدم أبداً . وكان غليوم الأول متشائماً وقال : « هل ستم الوحدة ؟ ومتى ؟ » وبدأ يشك في ذلك بجهد . أما بسمارك ، فقد اعتقد زمناً طويلاً أن تأتي دول الجنوب نفسها وتطلب ارتباطها بكونفدراسيون المانيا الشمالية ، ولكنه ادرك ، في ١٨٦٩ - ١٨٧٠ ، بأنه مخدوع ، وان الهدف الذي حلم به ، كان يتقهقر عوضاً عن أن يتقدم . فهل كان مستعداً لاتباع النصيحة التي أسداها اليه بمثله في مونينخ بقوله : « دون أزمة جديدة » ، لا أرى الوساطة . . . » وكان منطقياً أن يقول بسمارك بينه وبين نفسه : انضم دول المانيا الجنوب ، أي لضم الرأي الالمانى حول بروسيا ، لا بد من أزمة خارجية تكون مناسبة ، ان حرباً مع فرنسا هي الوساطة الحسنة لانهاء الوحدة المعنوية لألمانيا . ويخيل أن بسمارك قد حفظ هذا الحكم ، ومع ذلك فليس لدينا ادلة مطلقة ، ولئن توجد هذه الادلة أبداً ، لأنه من النادر أن يعهد رجل الدولة الى الورق بأفكار من هذا النوع .

٣ — تأسيس الامبراطورية الالمانية

ان دراسة الحرب الفرنسية - البروسية والشروط التي تفجرت فيها ، لاتعنيننا بالذات وانما نريد أن نكتفي هنا بتسجيل أهمية هذه الحرب في القضية التي نهننا وهي الحركة القومية الألمانية .

لقد أدت الحرب بين فرنسا وبروسيا بالطبع إلى تنفيذ معاهدات التحالف السرية المبرمة في شهر آب ١٨٦٦ بين اتحاد ألمانيا الشمالية ودول الجنوب : زحفت جيوش دول الجنوب تحت قيادة بروسيا ، وحملت مع الجيش البروسي على فرنسا . وقد قوت حرب ١٨٧٠ معنوياً الوحدة الألمانية . وكان منطقياً أن تخرج الوحدة منها . ولا أحد يشك في ذلك .

فمنذ الأشهر الأولى عبرت الصحافة الألمانية في الغالب عن هذه الأمنية وإذا لم توجد العقبة في الرأي العام ، ابتداء من ذلك الحين ، فقد ظلت موجودة من جانب السلالات .

وليس ضرورياً أن ندخل في كثير من التفاصيل في هذه الموضوع ، لأن ذلك ، في الحقيقة ، معجب ومسل أكثر مما هو هام ، ولأن القضايا كانت قضايا حب ذات وأفانية وقضايا أشخاص .

إن ما يهمنا بالذات هو أن نعرف كيف تغلب بسمارك على الصعوبات السلالية .

منذ النصر الألماني في سيدان واستسلام نابليون الثالث ، في ٢ أيلول ١٨٧٠ ، بدأت قضية « تعمير » ألمانيا توضع فعلاً : أراد بسمارك أن يفيد من الظروف لانتهاء الوحدة الألمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » أي دون النمسا . ولكن بأي طرق ؟ لقد وجد في محيط بسمارك بعض أشخاص يقولون له : « إن بروسيا رأس الائتلاف الألماني المنتصر . فيكفي أن تقول لدول الجنوب : هاكم ماقررت ، امثلوا ! » . ولكن بسمارك لم يشأ استعمال هذا الأصول . لقد فضل أن يحصل من سلالات الجنوب على اقتراح الوحدة بنفسها . ولم يكن هذا دون عناء ، وبخاصة من جانب بافاريا . وقال بسمارك إلى الملك ، ولكن سراً ، بطريق عدة وسطاء ، بأنه ينتظر مبادأة من دول الجنوب : وأكد ذلك بقوله : « انني مستعد لاحترام حرية تقريرها ، ولكنني آمل بأن تقوم نفسها بمبادأة طلب الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية » : إن دوق باد الأكبر ، الذي كان يطلب ذلك منذ ثلاثة أعوام ، طلبه حالاً . وقررت فورتامبرغ الدخول في ١٠ أيلول ١٨٧٠ . ولم يكن لدوقية هس الكبرى كبير أهمية في ذلك الحين لأنها كانت معزولة .

بقيت بافاريا : وقد أرسل بسمارك إلى مونيخ ، في ٢٣ ايلول ١٨٧٠ ، مفاوضاً ، دلبورك ، واجرى محادثات مع أعضاء الحكومة البافارية . وصرحت الحكومة البافارية بأنها تقبل الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية إذا قبل بسمارك أن يجعل لبافاريا وضعاً خاصاً ، لأن بافاريا طلبت أن تحتفظ بأن يكون لها حق في تمثيل دبلوماسي مستقل ذاتي ، وجيش ذاتي ؛ وعدا ذلك طالبت بثمانية أصوات في البندمرات ، أي مجلس الكونفدراسيون .

رأى بسمارك أن هذه المزاعم مفرطة ، ولكنه انتهى ، خلال المفاوضات التي تمت في فرساي ، الى أن جعل بافاريا تقرر ، وأعلم الملك لويس الثاني بأن الحكومة البافارية إذا لم تقبل بشروط أقل سعة مما كانت تطلب أولاً ، فان بروسيا تستطيع تماماً أن تتفق مع دول الجنوب الأخرى وتترك بافاريا منعزلة . وانتهت الحكومة البافارية بالتنازل ووقعت في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٧٠ ، معاهدة قبلت فيها الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية . وهذه المعاهدة تدع لها الحق في أن يكون لها جيش مستقل وتمثيل دبلوماسي مستقل ، شريطة أن ينفذ الممثلون الدبلوماسيون البافاريون في الخارج تعليمات الحكومة المركزية ، وبالتالي ، كان هذا التنازل لإرضاء شكلياً تركه بسمارك للبافاريين .

وأثار الشكل ، الذي أعطي لهذه الوحدة الألمانية ، قضية اللقب الامبراطوري . لقد اكتفى بسمارك ، في ١٨٦٧ ، بأن يعطي لملك بروسيا لقب رئيس الاتحاد ، أما الآن فقد رأى من الضروري أن يعطى لقب امبراطور ، لأن هذا اللقب له أهمية معنوية ويطبع تفوق ملك بروسيا على السادة الألمان الآخرين . وكانت هذه القضية معقدة أيضاً : فقد وضع ملك بافاريا صعوبات ضخمة قبل أن يقبل بأن يأخذ ملك بروسيا لقب امبراطور . وهنا أيضاً ، استعمل بسمارك كثيراً من

المهارة ، وقال إلى ملك بافاريا : « انظر إلى الحالة كما هي ؛ ان ملك بروسيا سيكون امبراطوراً ، شئت أولم تشأ ، وبالتالي ، ان مايمكنك عمله بشكل أفضل ، لأن هذا ينقذ ائانتك ، هو أن تقدم له بنفسك لقب امبراطور . وانتهى ملك بافاريا بأن سلم بهذه الحجة ، ولكن بعد تردد طويل . ووجه الملك لويس الثاني إلى ممثله في فرساي ، مشروعات في رسالتين موقعتين بتوقيعه : في إحداهما يرفض وفي الآخر يقبل ، وترك الممثل البافاري حراً في أن يسلم مايريد . ومن الطبيعي أن يختار ممثله أقل الخطرين ، وسلم الرسالة التي قدمت لغيلوم الاول لقب امبراطور.

هكذا حلت القضية ، على ما يبدو ، ولكنها لم تحل تماماً ، لأنه كان يراد معرفة ماذا كان ملك بروسيا يأخذ لقب امبراطور المانيا او امبراطور الماني : وهذه القضية خطيرة ، لأن لقب امبراطور المانيا يتضمن ، في نظر الأمراء الالمان ، تفوقاً أعظم من لقب « امبراطور ألماني » . وقرر بسمارك لقب « امبراطور ألماني » . ولكن غليوم الأول كان مقتنعاً بأن اللقب « ملك بروسيا » أفضل من لقب امبراطور ، ولكنه أراد ، إذا كان لابد له من قبول اللقب الامبراطوري ، أن يكون « امبراطور المانيا » . وعندما وقع صك تأسيس امبراطورية المانيا ، في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ في قاعة المرايا في قصر فرساي ، لم يكن ليعلم بعد ، حتى الدقيقة الأخيرة ، ماذا كان ملك بروسيا سيأخذ لقب « امبراطور الماني » ، أو « امبراطور ألمانيا » . حتى ان دوق باد الاكبر ، الذي كان مكلفاً بالهتاف هوخ التقليدية لم يعلم بعد بأي لقب يجب أن ينادي . وكان يجب أن يتكلم بذلك ، في أركان القاعة إلى غليوم الأول ، وإلى بسمارك . وأخيراً ، باعتبار أن نظام الاحتفال قد نظم سلفاً ، اضطر الدوق الاكبر

ان يلفظ « يعيش » دون أن يستطيع التوفيق بين محدثيه . ولكن غليوم الاول كان مستاءاً جداً ، حتى انه ، عندما انتهى الاحتفال ، وخرج من القاعة ، بعد أن صافح الشخصيات الحاضرة ، لم يوافق بشارك صانع هذه الوحدة الالمانية ، وبدونه لم يأخذ لقب امبراطور . والواقع ان غليوم الأول أخذ لقب امبراطور ألماني ، لالقب امبراطور ألمانيا .

الفصل السادس

قضية الوحدة الألمانية

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

لقد فسحت قضية الوحدة الألمانية ، في الدور الواقع بين ١٨٧١ - ١٩١٤ ، مجالاً لنوعين من القضايا : قضايا من نوع داخلي ، أي قضايا تعود إلى بنية الدولة الاتحادية الألمانية ، وقضايا من نوع خارجي تعود إلى التوسع الممكن لهذه الدولة الألمانية .

١ - القضايا الداخلية

ان دستور اتحاد المانيا الشمالية ، كما وضع في ١٨٦٧ ، قد حوفظ عليه تماماً تقريباً في دستور الامبراطورية التي تأسست عام ١٨٧١ : والامبراطورية الألمانية ، حسب هذا الدستور ، دولة اتحادية . وقد وضعت لهذه الدولة دوماً قضية دقيقة : وهي قضية العلاقات بين حكومات كل من الدول الألمانية والحكومة الاتحادية . واخذت هذه القضية في الامبراطورية الألمانية ، مظهراً خاصاً ، لأن دولة بروسيا ، بين الدول الاعضاء في الامبراطورية ، كانت ، بنفوسها ، أهم بكثير من الدول الأخرى . وكانت قضية العلاقات بين بروسيا وحكومة الامبراطورية أو ، كما يقول الألمان ، بين بروسيا و « الرايخ » ، كما يلي : هل بروسيا ، التي تضم ثلثي سكان الامبراطورية ، وملكها في الوقت نفسه امبراطور الماني ، تستطيع

ان تفرض ارادتها على حكومة الامبراطورية أو ، على العكس ، ان حكومة الامبراطورية هي التي تفرض ارادتها على بروسيا .

ولاجتناب الخلاف والشقاق ، نص بسمارك على أن تتحد وظيفة مستشار الامبراطورية مع وظيفة رئيس مجلس بروسيا ، أي ان بسمارك كان في الوقت نفسه رئيساً لمجلس وزراء بروسيا ومستشاراً للامبراطورية الألمانية . ولكن من الممكن أن نعرف المحذور الذي يمكن أن يتضمنه هذا « الاتحاد الشخصي » بين رئاسة مجلس بروسيا ومستشارية الامبراطورية . فبسمارك ، باعتباره مستشاراً للامبراطورية ، كان مضطراً لأن يأخذ بعين الاعتبار رأي الريخشتاغ ، المجلس المنتخب بالتصويت العام ؛ وباعتباره رئيساً لمجلس وزراء بروسيا ، كان مضطراً أن يحسب حساباً لرأي لاندتاغ بروسيا المنتخب حسب نظام انتخابي - سننكلم عنه فيما بعد - يؤدي الى نتائج مختلفة جداً عن نتائج التصويت العام . ولذا فان الأكرثية في الريخشتاغ والأكرثية في لاندتاغ بروسيا ، كانتا مختلفتين دوماً . وكان بسمارك متجاذباً بين الريخشتاغ ولاندتاغ بروسيا .

وخلال مرتين قامت محاولة لفصل وظيفة المستشار ووظيفة رئيس مجلس وزراء بروسيا، وحاول بسمارك نفسه هذا الفصل خلال بضعة أشهر، في وقت كان فيه متعباً . ثم ان خلفه كابرقي حاول أيضاً هذا الفصل ، ولم تنجح هذه المحاولة . فاذا وجد رئيس مجلس وزراء بروسيا يختلف عن مستشار الامبراطورية، فان الاختلاف يكون بين رئيس مجلس وزراء بروسيا والمستشار، ولذا لزم الرجوع الى النظام الذي تصوره بسمارك في الأصل وهو : الاتحاد الشخصي بين رئاسة مجلس وزراء بروسيا ومستشارية الرايخ ، بالرغم من الأحداث التي يقتضيها ويحتملها .

وتبدو أهمية القضية في رؤية المحاولات التي قامت بين ١٨٧١ و ١٩١٤ لتقوية وحدة الدولة الألمانية من وجهة الميكانيكية الحكومية ، وبالتالي لتأمين تفوق الرايخ بقوة أكثر على الحكومة البروسية . وفي هذا الاعتبار تجب دراسة ثلاث نقاط : قضية وزراء الامبراطورية ، وقضية مالية الامبراطورية ، وقضية النظام الانتخابي البروسي . وهذه القضايا مختلفة ومتنوعة ، ولم يتفق المؤلفون الالمان عليها .

قضية وزراء الامبراطورية . - أثناء انشاء الدستور كانت وزير الامبراطورية الوحيد ، المستشار بسمارك . وكان إلى جانبه مكاتب (دواوين) تعالج القضايا العائدة لاختصاص الحكومة الاتحادية ، ولكن لمن يجب التوجه لتنفيذ الاوامر ؟ كان يتوجه إلى الوزراء في كل دولة من الدول . ومن جهة أخرى ، كان الوزراء البروسيون ، على العموم ، يثلون باسم المستشار أمام الريخشتاغ ، ويدافعون عن مشاريع القوانين . إلا أن هذا النظام بدل شيئاً فشيئاً : فقد أنشأ بسمارك وزارات امبراطورية تسمى رسمياً « مكاتب امبراطورية » : مكتب الشؤون الخارجية ، مكتب البحرية الامبراطورية ، المكتب الامبراطوري للخطوط الحديدية ، المكتب الامبراطوري للبريد والبرق ، والعدل ، والمالية . وعلى رأس هذه المكاتب وضع أمناء الدولة . ويرتبط أمناء الدولة هؤلاء بالمستشار مباشرة ويساعدونه . وبالتالي ، فقد أدى إنشاء المكاتب الامبراطورية ، أي الوزارات الامبراطورية ، في الواقع ، إلى تضيق اختصاصات الوزراء البروسيين ، وذلك لأن الوزراء البروسيين ظلوا حتى الآن يقومون بوظيفة وزراء امبراطورية في بعض الأحوال ، وهذا العمل يعتبر بلا منازع تقدماً في اتجاه الوحدة .

ومن جهة أخرى ، كان بسمارك يعين في الغالب أمناء الدولة ، أي

وزراء الامبراطورية ، كممثلين لبروسيا لدى البندسرات . وهذا العمل أيضاً كان وسيلة غير مباشرة للاحاق بروسيا بالرايخ . وكانت بروسيا تتصرف في البندسرات بـ ١٧ صوتاً على ٤٢ . وهذه الـ ١٧ صوتاً كانت تحت تصرف المستشار الذي كان الوقت نفسه رئيساً لمجلس الوزراء البروسي . ولم يكن بسمارك ، من أجل التعليقات التي يعطيها إلى هؤلاء المندوبين في البندسرات ، ليتخذ أبداً رأي مجلس الوزراء البروسي . ولذا فان ممثلي بروسيا في البندسرات كانوا في الواقع ممثلي السلطة الاتحادية أكثر مما هم ممثلو الدولة البروسية .

وتساءل بسمارك ، بعض الوقت ، ما إذا كان هنالك مجال للذهاب الى أبعد من ذلك وانشاء مجلس وزراء الرايخ . وحاول أن يعمل في هذا الاتجاه . ولكنه عدل بسرعة ، لأنه رأى بأنه اذا انشأ مجلس وزراء الرايخ ، فمن الممكن أن يكون ذلك فرصة الوايخشتاغ ، بأن يطالب باقامة نظام برلماني لايريد به أي ثمن .

وظلت الحالة ملتبسة ، ومع ذاك ، يجب الاعتراف ، فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، بأن فكر بسمارك لم يكن مطمئناً وحازماً كما كان في السياسة الخارجية . ولذا ترك الى خلفائه ، في هذا الاعتبار ، حالة غير معروفة جيداً . وبعد سقوطه في ١٨٩٠ ثما التنافس بين بروسيا وحكومة الامبراطورية ، لأن المستشارين لم يكن لهم نفس الجاه الشخصي الذي كان لبسمارك : فقد تفاقم الاختلاف بين الفكر البروسي وفكر المانيا الجديدة . وقد أضعف هذا الاختلاف سلطة المستشار ، لأن الوزارة البروسية كانت تدافع بشدة وحدة عن امتيازاتها حيال مستشارية الرايخ .

قضية مالية الرايخ - كانت الموارد ، التي تتصرف بها حكومة

الامبراطورية لدفع نفقات الحكومة الاتحادية ، تأتي من حصيلة الجمارك وحصيلة بعض ضرائب الاستهلاك ، مثل الضرائب على التبغ والبيرة والملح وضريبة الطابع ، وهذه الموارد لا تكفي لدفع النفقات . وكانت حكومة الامبراطورية تستجد بما كان يسمى « التكاليف التسجيلية » . ولبيان ذلك يكفي أن نقبل مثلاً أن الموازنة الاتحادية كانت في عجز ، في سنة من السنين ، بمائتي مليون مارك . ولذا كانت يجري توزيع هذه المائتي مليون مارك بين الدول الاعضاء في الامبراطورية بنسبة السكان في كل من هذه الدول ، وبعد ذلك تتكيف كل دولة كما تريد لدفع حصتها من هذا التكاليف في صناديق الامبراطورية . ولهذا النظام محذور : وهو أن حكومة الامبراطورية تجد نفسها ، لحد ما ، في حالة تبعية حيال الدول . ويستطيع مندوبو الدول ، في البندسمرات ان يبدو ملاحظات على رقم التكاليف الذي طلب منهم ، اذا بداهم أن هذا الرقم مبالغ فيه ، وهذه الملاحظات يمكن أن تؤدي الى مناقشات بين حكومة الامبراطورية وحكومة هذه الدولة أو تلك .

فكر بسمارك باصلاح مالية الرايخ لاعطاء الحكومة الاتحادية موارد خاصة مستقلة عن « التكاليف التسجيلية » التي تدفعها الدول ، ولهذا الغاية - ولكن في جزء فقط - قرر في ١٨٧٩ زيادة الرسوم الجمركية والزام المانيا بسياسة حماية جمركية . هذا ولما كانت حصيلة الرسوم الجمركية تدفع في صندوق حكومة الامبراطورية ، فالزيادة تجهز حكومة الامبراطورية بوارد أكثر أهمية مما في السابق . ولكن البندسمرات لعب على بسمارك لعبة سيئة : فقد قبل بزيادة الرسوم الجمركية وصوت على تعديل يوزع بموجبه فائض الحصائل ، التي تتجاوز رقماً معيناً ، بين الدول .

الحركات القومية ٣ - (٨)

ولم يعط الاصلاح الجمركي موازنة الامبراطورية فائدة عظيمة ، لأن الدول أفادت من الوجهة الضريبية أكثر بكثير من الامبراطورية .

ثم استؤنفت المحاولة ، فيما بعد ، في ١٩٠٨ ، وقام بها في هذه المرة المستشار بولوف . فقد وضع مشروع اصلاح من شأنه تمييز حكومة الامبراطورية بوارد جديدة تأتي عن ضريبة الارث . وقال بولوف ان هذا الحل عادل ، من الوجهة الاجتماعية ، وافضل من زيادة الضرائب غير المباشرة التي تفرض دون تمييز على جميع طبقات السكان . أما الضريبة على الارث ، على العكس ، فتصيب بخاصة الناس الأغنياء . ولكن عندما طرح هذا المشروع للمناقشة ، في ٢٤ حزيران ١٩٠٨ ، أمام الرايخشتاغ ، صوت المحافظون « ضده » كما صوت « ضده » الوسط الكاثوليكي ، لأنه كان ، في ذلك الحين ، في خلاف مع بولوف وبأمل في اسقاطه . واجل المشروع بأقلية ضعيفة : ١٩٥ صوتاً ضد ١٨٧ صوتاً ولم يتم اصلاح المالية الاتحادية . وعلى اثر هذا الاخفاق قدم بولوف استقالته كمستشار . وهنا ايضاً ثم الوصول بالاجمال الى نتيجة سلبية .

الاصلاح الانتخابي البروسي . - لقد بينا المحاذير التي يبديها « اختلاف الأكرتية » بين الرايخشتاغ واللاندتاغ البروسي . كان الرايخشتاغ يساق بالتصويت العام ، بينما كان اللاندتاغ البروسي يساق حسب نظام معقد للغاية يسمى « نظام الطبقات » . ولمعرفة مجريات الأمور يكفي أن نأخذ دائرة انتخابية معينة : فعندما تجمع كل الضرائب التي تدفعها هذه الدائرة الانتخابية المعينة ، وتكن مثلاً ٩٠٠٠٠٠٠ مارك ، يقسم المجموع إلى ثلاث شطائر ، كل واحدة منها ٣٠٠٠٠٠ مارك ، ثم تؤخذ قائمة الناخبين وقد كتب إلى جانب اسم كل منهم رقم الضريبة التي يدفعها . ثم توضع

قائمة الناخبين الذين يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم ، حتى مبلغ ٣٠٠٠٠٠ . وعندما نصل إلى هذا المجموع ، نتوقف . وهذا الفريق من الناخبين الذي ألف على هذا النحو يشكل الطبقة الاولى . ثم يؤلف بنفس الصورة ، حسب رقم الضريبة المدفوعة من كل واحد من المكلفين طبقة ثانية وثالثة من الناخبين . فاذا وجد ، في دائرة انتخابية معينة ، ناخب يدفع ١٠٠٠٠٠٠ مارك ضريبة ، وثلاثة يدفع كل منهم ٥٠٠٠٠ مارك وخمسة يدفع كل منهم ١٠٠٠٠ مارك ضريبة ، فان هؤلاء الثلاثة ناخبين الذين يدفعون جميعاً ٣٠٠٠٠٠ مارك ضريبة يؤلفون ، وحدهم ، « الطبقة الاولى » من الناخبين . و « الطبقة » الثانية يمكن أن تتألف من مائتي ناخب ، مثلاً . ثم ان جميع الذين لا يتبعون الطبقة الاولى والثانية ، يكونون في الثالثة وعددهم كثير بالطبع .

كانت كل طبقة تنتخب عدداً من الناخبين « من الدرجة الثانية » . « الطبقة » الاولى تنتخب ، مثلاً ، ثلاثة ناخبين من الدرجة الثانية ، و « الطبقة » الثانية ثلاثة ، والثالثة ثلاثة أيضاً . فاذا وجد في الطبقة الاولى ثمانية ناخبين ، فإن صوت كل واحد منهم له أهمية عظيمة ، ولكن ، في الطبقة الثانية ، حيث يكون الناخبون ٢٠٠ أو ٣٠٠ ، فانهم يمثلون قليلاً جداً . وفي الطبقة الثالثة ، حيث يكونون مثلاً ٣٠٠٠ ، فانهم يمثلون أقل من ذلك أيضاً ، لأنهم لا ينتخبون مع ذلك إلا ثلاثة ناخبين من الدرجة الثانية . وعندما ينتخب الناخبون من الدرجة الثانية النواب للاندتاغ البروسي ، فمن البديهي ، في هذا النظام ، أن يعتبر صوت الأغنياء أكثر بكثير من صوت الناس الذين يكون دخلهم متواضعاً و محدوداً . وقد صرح بسمارك في ١٨٦٧ أن هذا النظام مضحك تماماً ولكن هذا المضحك لما و تفاقم مع الزمن . ففي الأحياء الغنية ، في برلين ، حيث

يقيم كبار الصناعيين وكبار أصحاب المصارف كان عدد أفراد الطبقة الأولى صغيراً جداً ممن يملكون موارد ضخمة ويدفعون ضرائب ضخمة ، ونجد في الطبقة « الثالثة » اناساً يملكون ثروة محترمة ، ولكنهم يجدون أنفسهم في مكان بسيط لأن الطبقة الأولى والثانية « بمائتان » ، حتى اننا نجد أسماء بعض الوزراء مكتوبة في الطبقة الثالثة للناخبين ، لأنهم يكسبون من المال أقل بكثير مما يكسبه صناعي كبير أو صاحب مصرف ضخم .

وفيا يتعلق بنتائج هذا النظام ، وجد في ١٩٠٨ - ١٩٠٩ في الطبقة الأولى ٤٪ من الناخبين تقريباً ، وفي الثانية ١٣.٥٪ وفي الأخيرة ٨٢.٥٪ والنتيجة ، هي أنه لا يوجد تقريباً اشتراكيون في لاندتاغ بروسيا : ففي ١٩٠٨ وجد ٧ ؛ وفي ١٩٠٩ ، وجد ٣ ، بينما كان الاشتراكيون أكثر في الرايخشتاغ . ومن الطبيعي أن تطلب أحزاب اليسار ، في الرايخشتاغ ، حذف نظام « الطبقات » . وصرحت بأنه كان من اللازم أن يساق اللاندتاغ في بروسيا كما يساق الرايخشتاغ أي بالتصويت العام . وعلى العكس ، كانت أحزاب اليمين ، المحافظون ، راضية جداً عن هذا النظام الذي يؤمن لها في لاندتاغ بروسيا ، نفوذاً مسيطراً .

وضعت قضية اصلاح النظام الانتخابي البروسي بشكل حاد في الفترة الممتدة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠. وتحت تأثير الثورة الروسية لعام ١٩٠٥ نظم الحزب الاشتراكي ، في بروسيا ، وفي كثير من مدن ألمانيا ، مظاهرات كبرى لاصلاح النظام الانتخابي البروسي . حتى ان ملك بروسيا ، الامبراطور الألماني ، في خطاب العرش الذي وجهه إلى اللاندتاغ في تشرين الأول ١٩٠٨ ، رأى ضرورة اصلاح الانتخابي . وفي شباط ١٩١٠ قدمت الحكومة البروسية مشروع اصلاح . ولكن هذا المشروع كان يحافظ على نظام الطبقات ، وعدله اللاندتاغ أخذاً بعين الاعتبار بعض عناصر جديدة : فمن

ذلك أنه يمكن منح « ترقية » ، « طبقة » للناخبين الحائزين على ألقاب جامعية أو الذين مارسوا وظائف بلدية . ولكن لم يكن كل هذا ناجعاً : فإذا طبق هذا النظام الجديد فربما تضم الطبقة الأولى ٧٪ من الناخبين عوضاً عن أن تضم ٤٪ ؛ والطبقة الثانية تضم ١٧٪ عوضاً عن ١٣٪ ، ولا تتغير الحالة . وكان هذا النظام خجولاً جداً ولا يحقق مطلقاً المساواة في الهيئة الانتخابية . ولذا كوفح هذا المشروع كثيراً وسحبته الحكومة . وهنا أيضاً لم يعمل شيء .

وهكذا ظلت القضية الأساسية ، قضية العلاقات بين بروسيا والرايخشتاغ ، دون حل . وقبل حرب ١٩١٤ وجد في ألمانيا جدل شديد في هذا الموضوع ، وحاولت أحزاب اليسار أن تعرض على الرايخشتاغ قضايا يبدو أنها كانت بصورة عادية من اختصاص اللاندتاغ البروسي : ففي ١٩٠٥ ، قام اضراب عظيم لعمال المناجم في حوض الرور ، وكان هذا الاضراب أعظم اضراب ألماني شهده الدور الذي يمينا . فقد وجدت مناجم الرور في الأرض البروسية . وكان يراد معرفة هل ستناقش القضية أمام اللاندتاغ البروسي أو أمام الرايخشتاغ ؟ وقدم الاشتراكيون أمام الرايخشتاغ استجاباً ، لأنهم كانوا يعلمون جيداً أن عرض القضية أمام اللاندتاغ لا يفيد في شيء ، لأن الاكثوية كانت فيه محافظة . وأخيراً ضغط الرايخشتاغ على الحكومة البروسية لترضي عمال المناجم إرضاءً جزئياً . وكان في صالح أحزاب اليسار أن ينمو هذا الأسلوب . وعلى العكس ، قاومت العناصر المحافظة وارادت ان تتمسك بروسيا بالدور الذي رسمه الدستور لها في الامبراطورية وعارضوا جميع النزعات التي تهدف الى المركزية .

ومن الممكن القول ان النظام الدستوري الالماني ظل « ناقصاً » ولم

يتم . وتوجد فيه قضية عتيده ، وهي قضية معرفة ما اذا كانت حكومة الامبراطورية تستطيع أن تكره الحكومة البروسية على اتخاذ موقف معين ، أو أن الحكومة البروسية ستظل مستقلة . لقد رأى بعض المؤرخين أن هذه الحالة حرجة جداً ، حتى أنهم قالوا بأن هذا سبب من الأسباب التي من أجلها قامت ألمانيا بحرب ١٩١٤ . ويبدو في نظرنا أن هذا الرأي مبالغ فيه ، لأن الرأي العام الألماني لم تستره هذه القضية ، ولم تكن القضية الألمانية ، عام ١٩١٤ ، قضية داخلية ، بل كانت قضية خارجية .

٢ — القضايا الخارجية

لقد حقق بسمارك ، في ١٨٧١ ، الوحدة الألمانية بشكل د ألمانيا الصغرى ، ، أي ان الامبراطورية الألمانية لم تشمل جميع الشعوب الناطقة بالألمانية . فقد وجدت شعوب ناطقة بالألمانية في البلاد البaltية نتيجة لاستعمار قديم قامت به الطرق الرهبانية التوتونية في العصر الوسيط . ووجدت جماعات ألمانية في هونغاريا في منطقة بحيرة بالاتون : وهم ألمان هاجروا إلى هذه المنطقة في القرن الثاني عشر . ووجدت أيضاً جماعات ناطقة بالألمانية في ترانسلفانيا . ولا نريد ان نتكلم عن الشعوب الناطقة بالألمانية في سويسرا .

ولكن وجود النوا الألماني ، في البلاد البaltية و في هونغاريا الغربية أو في ترانسلفانيا ، لم يكن بالقضية التي يمكن أن يكون لها كثير من الأهمية العملية في ذلك العصر ، بينما وجدت قضية يمكن أن تكون لها أهمية مباشرة : وهي قضية المان النمسا الذين تركهم الحل البسمارك

خارجاً عن الامبراطورية الالمانية بعد أن كانوا تابعين من قبل للكونفدراسيون الجرمانى منذ عام ١٨١٥ .

قضية ألمان النمسا - . في ١٨٧٠ - ١٨٧١ كانت النمسا الأصلية ، لأن النمسا وهونغاريا منذ ١٨٦٧ الفتا دولتين متحدتين فقط في عدد من القضايا المشتركة ، تضم مايقارب ١٩ مليون نسمة : وكانت الشعوب الناطقة بالألمانية تشكل جملة ٧ ملايين نسمة ، أي ٣٦٪ من رقم السكان ، بينما السلافيون ، أي : التشيكيون وبولونيو غاليسيا ، وروثين غاليسيا والمنطقة المتاخمة لجبال الكربات وسلافيو الجنوب ، يشكلون ٥٩٪ من السكان .

وكان الصعيد ، الذي توجد عليه الشعوب الناطقة بالألمانية بشكل جماهير كثيفة ، يتألف من النمسا - العليا والنمسا - الدنيا ، وستيريا ، وبلاد سالزبورغ ، والتيرول الشمالي ، ومنطقة انزبروك ، وأخيراً القسم الشمالي من كارانثيا . هذه هي « بالاجمال » المنطقة الألمانية من النمسا . ولم تكن المانية صرفاً ، لأنه كان فيها هنا وهناك « تسربات » عناصر سلافية : في فينا ، مثلاً يوجد ، في عام ١٨٧٠ ، أكثر من ٦٠.٠٠٠ تشيكي ، وكانت للعنصر الألماني تفوق عريض جداً في هذه المنطقة . وخارجاً عن هذا الصعيد ، يوجد أيضاً جماعة المانية ، ولكنها منفصلة عن الأخرى ، في المحيط الجبلي لبوهيميا وهم : « ألمان السوديت » . ويوجد ألمان في مورافيا ، وأخيراً في سيليزيا النمساوية ، وبخاصة منطقة تروباو ، حيث أتى الالمان وشكلوا ما يقارب ٤٥٪ من السكان . وفي المناطق الأخرى من النمسا ، على العكس ، لا يوجد ألمان : فلا نجدهم في غاليسيا أو في البوكوفين أو في كارنيول أو في دالماسيا .

وفي الدولة النمساوية كان التفوق السيامي بيد الألمان ، بالرغم من أنهم يؤلفون ٣٦٪ من السكان فقط . فالموظفون ، وعلى كل حال الموظفون المتوسطون والأعلون تقريباً كانوا دوماً الماناً ، وكانت الألمانية لغة الادارة . وكانت « القوميات » غير الألمانية تنازع تفوق الألمان . ولا نريد أن ندخل هنا في تفصيلات السياسة الداخلية النمساوية ، ولكننا نريد أن ندل ببساطة على حادث مهم وهو : انه في حوالي ١٨٧٥ ، كان في الرايخسرات حزبان المانيان : حزب محافظ وحزب ليبرالي ، وسبعة أحزاب غير المانية : حزب تشيكي ، حزب بولوني ، حزب روتيني ، حزب سلوفيني ، حزب كرواتي ، حزب إيطالي ، وحزب روماني يمثل سكان البوكوفين ونرى في هذا ما نراه من تنافر واختلاط في الاعراق والسكان . ويظهر ذلك جلياً في البرلمان النمساوي . وهذه الحالة تدع مجالاً لصعوبات لا تنتهي . حتى ان تاريخ السياسة الداخلية للنمسا منذ ١٨٧١ كان مصنوعاً من مناقشات في قضايا اللغة التي يجب أن تستعمل في الادارة أو في التعليم ، أو أمام المحاكم . وكان الالمان طوراً يرفضون مطالب القوميات وطوراً يضطرون إلى إرضاء هذه المطالب جزئياً . وكانت القضية التي وضعت من وجهة نظر السياسة الألمانية هي الآتية : بما أن هؤلاء الالمان في النمسا يشعرون بأنهم في حالة عدم استقرار ، لأنهم كانوا أقلية بالنسبة إلى السلافيين ، أفلا يوجد مجال للتفكير بربط ألمان النمسا بالامبراطورية الألمانية ؟

لقد وضعت قضية « الانشلاوس » على الصعيد النظري بين ١٨٧١ و ١٩١٤ . ولا بد لنا في هذه القضية من أن نرى وجهة النظر الألمانية من جهة ، ووجهة النظر النمساوية من جهة أخرى :

وجهة النظر الألمانية . - يجب أن نغيز بعناية وجهة نظر بسمارك

ووجهة النظر التي كانت ، بعد سقوط بسمارك ، وجهة نظر انصار الجامعة
الجرمانية . ان هاتين الوجهتي نظر متعارضتان تعارضاً كاملاً .

لقد أوضح بسمارك رأيه في قضية ألمان النمسا ، في شهر حزيران
١٨٧٠ ، قبل انتهاء الوحدة الألمانية ، بشكل « المانيا الصغرى » عندما قال
في حديث له مع سفير النمسا : « ليس لنا أي مصلحة في أن نرى تداعي
الملكية النمساوية - الهونغارية وأن نجد أنفسنا أمام هذه القضية غـير
القابلة للحل » : ماذا نضع مكانها ؟ كان بسمارك ينظر إلى القضية بالشكل
التالي : إذا ضمت الامبراطورية الألمانية المان النمسا ، أي إذا حققت
الانشلوس ، أثارت مباشرة قضية تفتيت الامبراطورية النمساوية -
الهونغارية وانهارها ، ويرى بسمارك بأنه ليس في مصلحة المانيا اثاره هذا
الانهيار ، وبالتالي يفضل التخلي عن ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية .

وعبر بسمارك عن وجهة النظر هذه في شهر آب ١٨٧١ في مقابلة له
مع امبراطور النمسا - هونغاريا ، فرانسوا - جوزيف ، في سالزبورغ
فقد قال له : ان المانيا لا تفكر ولن تفكر أبداً بالاستيلاء على البلاد
الألمانية في النمسا . وأخيراً ، في كانون الأول ١٨٧١ ، صرح من جديد
إلى سفير النمسا ، كارولي ، بأنه يرغب في الحفاظ على علاقات طيبة
مع امبراطورية النمسا - هونغاريا ولا يفكر بـ « الانشلوس » .

لقد كانت تصريحات بسمارك بآلة اذن . ولكن يجب ملاحظة الاعمال
أيضاً ، ولقد كانت أعمال بسمارك واضحة : فمنذ ١٨٧٥ حقق سياسة
تسمى « وفاق الاباطرة الثلاثة » وادخل فيه معاً النمسا - هونغاريا وروسيا .
ولم تدم هذه السياسة لأن الأزمة الشرقية من ١٨٧٧ - ١٧٧٨ وضعت
تعارضاً بين مصالح النمسا - هونغاريا ومصالح روسيا . واضطر بسمارك

أن يختار ، في ذلك الحين ، بين النمسا - هونغاريا وروسيا ، فاختار النمسا - هونغاريا . وفي ١٨٧٩ صرح : « ان تحالف المانيا والنمسا - هونغاريا سيكون أفضل ضمان للسلام في أوربة » . وبالفعل قام بسمارك ، في صيف ١٨٧٩ ، بمفاوضة مع وزير الشؤون الخارجية النمساوي - الهونغاري الكونت آندراسي . وهذه المفاوضات أدت ، بالرغم من معارضة الملك - الامبراطور غليوم الاول - فقد كان الامبراطور الألماني معادياً جداً ، في ذلك الحين ، لتحالف مع النمسا - هونغاريا ، ولكن بسمارك خالفه - إلى معاهدة حلف ٧ تشرين الأول ١٨٧٩ ، المبرمة بين النمسا - هونغاريا و المانيا والموجهة ضد روسيا ، وظل هذا التحالف أساساً لسياسة بسمارك الخارجية وخلفائه ، كما كان « نقطة ثابتة » للسياسة الأوربية حتى ١٩١٨ . ومن الواضح أن بسمارك ، بعقده هذا الحلف مع النمسا - هونغاريا ، وضمانه النمسا - هونغاريا ضد الأخطار الخارجية ، يكون قد تخلى « بالعمل نفسه » عن كل فكرة ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية . وهذا يعني التخلي الرسمي عن كل نزعة للضم ، أي « الانشلاوس » .

وعدا ذلك ، يرى بسمارك ، وقد قال ذلك مراراً ، أن الامبراطورية الألمانية « مشبعة » ، حتى انها من وجهة النظر الأرضية - منتهية تماماً . وبرأيه ، أن لا مجال للبحث عن توسع جديد . وفي الواقع ، يجب الا نتصور أن بسمارك في هذا الدور ، كبسمارك السنوات السابقة : كان بسمارك السنوات السابقة حربياً ، ولكنه لم يكن بعد ١٨٧٠ ، ولا يحرص على المخاطرة بحرب يمكن أن تضع على بساط البحث كل ما حصل عليه من فوائد . ولذا كان نصيراً لسياسة الاستقرار . وقد قال دادوفيتز ، أحد أعوان بسمارك ، أحد أعوانه الحليص الذي عملوا معه بعد ١٨٧٠ ، في ١٨٧٩ ،

إلى سفير النمسا : « ترى ، ان عظمة بسمارك هي أنه فهم أن ألمانيا لا يمكن أن يكون لها عدو اخطر من الجامعة الجرمانية . وكان لجم الجامعة الجرمانية جهد بسمارك الدائم ، وتوجيه أصحاب المذاهب ، وأنصار الجامعة الجرمانية العاملين ، أي الجنرالات المتعطشين للانتصارات والعسكريين المتجذلين المتباهين . ان بسمارك يرى أنه اذا افسد عمله شيء ، فذلك صياح هؤلاء المتعصبين الذين يطالبون بتوسيع الامبراطورية الألمانية باتساع نطاق اللغة الألمانية . ولقد كان موقف بسمارك ، على هذا الصعيد ، واضحاً تماماً : انه لا يريد أن ينهي الوحدة الألمانية بضم ألمان النمسا .

ولكن إلى جانب هذه الارادة البسماركية التي حافظ خلفاؤه في الحكم عليها بمجموعها ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ، من وجهة النظر الألمانية ، قرع جليجل آخر وهو حركة الجامعة الجرمانية .

حركة الجامعة الجرمانية . - يرجع تاريخ هذه الحركة إلى ١٨٩١ ، بعد أن سقط بسمارك في آذار ١٨٩٠ : ففي ٩ نيسان ١٨٩١ انشئت ، في برلين ، « عصبة أنصار الجامعة الجرمانية » . وكانت في الأصل منظمة تهتم خاصة بالتوسع الاستعماري . والدليل على ذلك أن أول رئيس لهذه العصبة كان الدكتور بيتوز وهو استعماري ألماني معروف جداً . وكان له دور كبير في تشكيل افريقية الشرقية الألمانية . ولكن الجامعة الجرمانية مالبت أن غيرت صفتها ، وجعلت برنامجها دعم المشاريع الألمانية في الخارج « في جميع البلاد » وكما يقول البرنامج « حيث يوجد ألماني » . وطالبت بسياسة خارجية نشيطة ، قوية في اوروبا وفي خارج اوروبا ، سياسة قوة .

ان ما يهمنا ، فيما يتعلق بموضوعنا من العصبة الجامعة الجرمانية ، هو

انها في الوقت الذي كانت تضم فيه اكبر عدد من المشتركين ، في ١٩٠١ ، كان عددهم ٢٢٠٨٠ . وفي ١٩١٣ لم يكن عندها اكثر من ١٧٧٠٠ مشترك . ولكن كان لهؤلاء المشتركين « وزنهم » ، لأن العصبة لم تكن لتضم أياً كان ، بل كانت تنتقي على العموم اناساً من أصحاب النفوذ . ثم بدل ببيتز بسرعة . وكان يدير العصبة فعلاً ، من ١٨٩٤ الى ١٩٠٨ ، هاس وكان استاذاً للإحصاء في جامعة ليبزيغ ونائباً في الريخشتاغ وعضواً في الحزب « القومي الليبرالي » . وعندما توفي هاس ، في ١٩٠٨ حل محله في توجيه العصبة هينريك كلاس الذي كان زمناً طويلاً مساعدته . وما زال هينريك كلاس رئيساً بعد ١٩١٤ ، وظل كذلك اثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

برنامج الجامعة الجرمانية . يصرح برنامج عصبة الجامعة الجرمانية بأن التوسع « مرحلة ضرورية لنمو كل هيئة تكبر » . وعلى الامبراطورية الألمانية ان تبحث عن توسع في المكان ، وفي هذا مايعاكس المذهب البسماركى ، وان تبحث عن هذا التوسع على أساس فكرة القومية . وقد اعطى هاس في « كتابه السياسة العالمية » التعريف التالي للقومية : « جمع اناس من أصل مشترك ، يتكلمون لغة واحدة ، ونموهم السيامي والثقافي مشترك . وعندهم وعي بقرابتهم » .

ويصرح هاس : « يجب العمل على تواجد حدود الشرق وحدود الأمة » . ويقول : ان المانيا ليست بعد « دولة قومية » لانه يوجد خارجا عن حدود الرايخ جماعات من « قومية المانية » : المان النمسا ، المان هونغاريا ، المان البلاد البالطىكية . وبلحق بذلك السكان الناطقين بالألمانية في سويسرا . ثم انه يذهب شيئاً فشيئاً الى ابعد من ذلك ويصرح ، بعد كل شيء ، بأن الفلاماندين والهولانديين يتكلمون اللغة القريبة من الألمانية ، « الألمانية المنحطة » ، وبالتالي ، يجب أيضاً ربطهم بالجماعة الجرمانية .

ويتوصل الى هذا ويقول : « الامبراطورية الألمانية في عام ١٩٠٥ تضم مايقارب ستين مليون نسمة : وخارج الحدود الامبراطورية يوجد خمسة وعشرون مليون الماني . فاذا ارادت المانيا ان تصبح « دولة قومية » يجب ان تشمل الشعوب الناطقة بالألمانية ، . وهذه المناسبة ، يصرح هاس بانها تستطيع ان تشمل « بعض الشعوب الصغيرة » غير الألمانية ، غير القادرة على تشكيل « دولة مستقلة » كالشعب التشيكي . والفالونيين ، أي الشعوب الناطقة بالفرنسية في بلجيكا .

ومع ذلك يرى هاس ان بعض النتائج لا يمكن ان تبلى مباشرة : وقال : في هذه الأونة لاداعي للمطالبة بالمان النمسا ، ولكن اذا أعطت النمسا امارات ضعف ، فمن الممكن ان يكون الأمر بشكل مغاير . وكذلك لاداعي للمطالبة بالمان البلاد الباطيكية ، ولكن ، اذا وجدت روسيا في حرب مع دول أخرى ، فان الوضع يمكن ان يتغير . وبالمقابل ، كان من رأيه ان تسوى بأسرع مايمكن قضية هولاندا و بلجيكا ، أي اجبار هذه البلاد على ان تشكل مع الامبراطورية الألمانية « اتحاداً فيدرالياً » . وادرك ان هذا يعني العمل على نقيض التقليد البسماركى . ولكنه كان يعلل بأن بسمارك مات في ١٨٩٨ ، ولاشئ يبرهن على انه لو عاش طويلا لما غير رأيه : وقال هاس : « ليس للوصية السياسية من قيمة الا للجيل الذي صنعت له » .

وعبر عن فكرة ربط المان النمسا صراحة آخرون من انصار الجامعة الجرمانية ، ولم يكونوا على رأس العصبة ، وعندما حرية كلام اكثر من غيرهم : وهذه حال وايمر ، فقد ذكر في كتاب صدر في ١٩٠٥ واسمه « المانيا الجامعة الجرمانية » ، بانه يجب دمج الاقاليم الألمانية في النمسا في جسم الامبراطورية الألمانية . وهذه أيضاً حال رجل معروف كثيراً وهو

فريدريك نويمان ، فقد كتب في كتاب نشره عام ١٩٠٥ : « ان الحل « المانيا الصغرى » الذي حققه بسمارك للقضية الالمانية ، كان أفضل حل في الماضي ، ولكنه ليس حلاً لجميع القضايا الالمانية في المستقبل . »

ولاننسى مع ذلك انه لا يمكن ان يقبل بأن الحزب الجامع الجرمانى يعبر عن رأي اكثرية الألمان أو عن رأي الحكومات الألمانية : فقد كان الاشتراكيون والكاثوليك يكافحون حزب الجامعة الجرمانية باستمرار . ومن جهة أخرى ، اذا نظرنا عن كثب العلاقات بين عصبة الجامعة الجرمانية والحكومة الألمانية ، قبل ١٩١٤ ، رأينا ان العصبة والحكومة كانت في الغالب على خلاف ، مثلاً ، بمناسبة القضية المراكشية ، ولا يوجد الا نقطة واحدة كانتا فيها باستمرار على اتفاق : وهي السياسة التي يجب سلوكها في الامبراطورية العثمانية . اما في قضية المان النمسا ، فما من شك في ان الحكومة الالمانية اطرحت وجهات نظر انصار الجامعة الجرمانية .

وجهة النظر النمساوية - . لقد كان رجال الدولة الألمان لا يستطيعون بحق ان يتصوروا ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية . ولكن وجد في النمسا أناس من هذا الرأي وهم رجال الكتلة التي تسمى « الحركة القومية الألمانية في النمسا » والتي صمت نفسها فيما بعد : « الحركة المناصرة للجامعة الجرمانية في النمسا » . وكان على رأسها رجل يسترعي النظر وهو جوج شونور ، وكان نائباً في البرلمان النمساوي منذ ١٨٧٣ ، ويكاد يبلغ عمره في ذلك الحين الثلاثين عاماً . وكان شونور يمتاز بصفات الخرض : فقد عرف كيف يوقظ الحركة ويجذب المشتركين . ولكن لم يكن عنده أي حس سياسي . ولنلاحظ انه لم يتعلق بتشكيل حزب اصلي

خاص . وكل ما يريده هو خلق حركة رأي يمكن ان تؤثر على الأحزاب
السياسية الموجودة .

لقد وضع برنامج حركته القومية الالمانية بشكل غامض في العام ١٨٨٢
وحرره مؤرخ شاب مساوي أصبح فيما بعد معروفاً وهو فريد يونغ .
وكان يقصد تقوية تلاحم القومية الألمانية في النمسا ، ولذا اراد ان يغير
الدستور النمساوي ، وينتزع ، من الارض النمساوية ، غاليسيا ، والبوكوفين ،
وكرانيا وهي مناطق لا يوجد فيها المان ، وان يعطي هذه المناطق
نظاماً خاصاً ، وان ينظم دولة مساوية المانية قوية حقاً من المناطق
التي تكون فيها اكثرية عظمى من الألمان ، وأن يوجه سياسة هذه الدولة
« في اتجاه المصالح الألمانية » فقط ، وان يجعل من التحالف مع
الامبراطورية الالمانية قاعدة دائمة للسياسة الخارجية ، قاعدة راسخة لا يمكن
لأي حكومة ان تمسها .

وفي الواقع تمت الحركة نمواً بطيئاً : ففي انتخابات شباط ١٨٩١ ،
احرز شونرر واصلدقائه سبعة عشر مقعداً في البرلمان ، ونجحوا في
اوساط الشبيبة ، وبخاصة الطلاب ، بينما اصطدموا بمقاومة ضخمة من جانب
المحافظين الالمان ، حتى ومن الأحرار الليبراليين ، ولكن المقاومة الهامة
أتت من الكاثوليك .

تمت دعاية شونرر كثيراً حوالي ١٩٠٠ لأتت المنازعات ، في ذلك
التاريخ ، كانت عنيفة جداً في النمسا : وخامر الألمان انطباع بأنهم مهددون
شيئاً فشيئاً بصعود « السلافيين » . ونظم شونرر ، في ذلك الحين ، حركة
متتمة واعطاها اسم « بعيداً عن روما » .

وكانت نظريته تتلخص في انه اذا لم يرغب المانيو النمسا ، عموماً ،

بارتباطهم بالامبراطورية الالمانية ، فذلك لأنهم كاثوليكيون . فاذا نجحنا في صيغتهم الى البروتستانتية ، جعلناهم يقبلون بسهولة فكرة الارتباط . ولذا اراد تنظيم حملة كبرى لهذا الغرض ، واصطدم هذا البرنامج بمقاومة قوية في اوساط الحزب الكاثوليكي . واذا اخذنا بقول شونر نفسه وجدنا أن هذه الحركة ، في الواقع ، لم تقدم شيئاً عظيماً . فقد صرح بأنه حصل على ٣٢٠٠ صابىء حتى انه توصل ، في ١٩٠١ الى أنه يرجو علناً تفتيت الدولة النمساوية ، والتصريح بأن مايلزم هو تقويض امبراطورية النمسا ، وربط ألمان النمسا بالامبراطورية الالمانية . وقال بذلك في البرلمان ، في خطاب ١٨ نيسان ١٩٠١ ، وكرره ، في ١٨ آذار ١٩٠٢ ، منياً خطابه بتحيةة وجهها الى آل هوهنتسولرن . وصرح أحد أعوان شونر أيضاً ، في ١٩٠٤ ، بأنه يرجو تفتيت النمسا - هونغاريا واتحاد ألمان النمسا بالامبراطورية الالمانية .

والنتيجة هي أن الحزب الجامع الجرمانى في النمسا ، حزب شونر ، حصل ، في انتخابات ١٩٠١ ، على ٢١ مقعداً . وهذه هي نقطة الذروة ، ومن ثم كان السقوط سريعاً جداً ، لأن كتلة أنصار شونر رفضت أن تتبعه عندما صرح بأنه يرجو تقويض الدولة النمساوية . وفي انتخابات ١٩٠٧ ارتد جماعة شونر الى ثلاثة نواب .

وبالاجمال ، ان فكرة الجامعة الجرمانية ، في الحدود التي طبقت فيها على ألمان النمسا ، لم تجد سماعة عريضة قبل عام ١٩١٤ ، ان في النمسا ، وان في ألمانيا . ولكن الذي فاز وحده إنما هو فكرة الاتحاد الاقتصادي ، وفكرة الاتحاد الجرمانى بين ألمانيا ، والنمسا ، وهونغاريا . وهذه الفكرة ، التي اطلقت قبل ١٩١٤ ، كادت أن تتحقق في ١٩١٨ ، ولكن هزيمة ألمانيا في ذلك التاريخ حالت دون تحقيقها .

الفصل السابع

الحركة القومية الايطالية

بعد ١٨٥٠

لدراسة الحركة القومية الايطالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يجدر بنا ، قبل كل شيء ، أن نعين مدى امتداد الشعوب الناطقة باللغة الايطالية .

تحتل هذه الشعوب الناطقة بالايطالية ، في ١٨٥٠ ، ايطاليا كلها : سهل البو وشبه الجزيرة ، وعدا ذلك تحتل أيضاً بعض جزر البحر المتوسط : صقلية وساردينيا ومالطة ، ومع بعض التحفظ كورسيكا . وكانت صقلية بلا منازع ناطقة باللغة الايطالية . وفي ساردينيا توجد لهجة في أساسها ايطالية ، ولكن مع خليط ظاهر من التعابير الاسبانية . وفي مالطة كانت اللغة الايطالية لغة المثقفين : لغة الاكايروس ، والمحاكم ، ولكن الشعب المالطي ، في مجموعه يتكلم المالطية ، أي لهجة تختلط فيها الايطالية بكثير من الكلمات العربية . وأخيراً في كورسيكا - ويجب ألا ننسى أن كورسيكا كانت خاضعة لسيطرة جنوة حتى النفاها بفرنسا ، عام ١٧٦٨ - ظلت الايطالية ، حتى حوالي ١٨٣٠ ، لغة التعليم لأنه لا يوجد حتى ذلك الحين ، في كورسيكا ، إلا مؤسسات تعليم خاص . ومنذ قانون غيزو ، في ١٨٣٣ ، وطد تعليم الفرنسية بانتظام في كورسيكا ، ولذا كان استعمال الفرنسية نحو ١٨٥٠ قليل الانتشار نسبياً في الجزيرة . وخارجاً

الحركات القومية ٣ - (٩)

عن الادارة لم تكن جماهير الشعب ، في كورسيكا ، لتتكلم الايطالية الأصلية ، بل كانت تتكلم لهجات : ففي القسم الشمالي من الجزيرة وجدت لهجة قريبة من التوسكانية ؛ وفي القسم الجنوبي ، لهجة قريبة من لهجة ساردينيا .

وخارجاً عن القوس التي تشكلها جبال الألب ، وبالنسبة خارجاً عن حدود ايطاليا الأصلية ، وجد سكان ايطاليون في قسم من شبه جزيرة استريا ، وبخاصة في تريبستا القديمة ، واختلطوا بالشعوب الناطقة بالسلافية . وأخيراً توجد بزور ايطالية في بعض أقسام الشاطئ الدلماسي ، وهي بقية باقية من الاستعمار الذي مارسه البندقية في هذه المناطق في العصر الوسيط . ولكن هذه النوى الايطالية كانت جماعات صغيرة جداً في وسط الشعب السلافي .

ولنشر الى انه يوجد على السفح الجنوبي من جبال الألب منطقة صغيرة تطابق ، جغرافياً ، وادي الآديج الأعلى ، وهي المنطقة التي التي تسمى عادة « الترانثان » ، حيث يوجد في قسم منها ، شعوب ناطقة بالألمانية ، ولنا عودة عليها .

ولم يكن عند هذه الشعوب الناطقة بالايطالية أو اللهجات القريبة للايطالية ، خلال فترة طويلة من الزمن ، « عاطفة قومية ايطالية » نشيطة . وكان النظام السيامي في ايطاليا يمتاز بالتجزئة المفرطة ، وبالأجال ، كانت روح المنازعات والروح البلدية عند الايطاليين أكثر بما كان عندهم من روح قومي .

في غضون الثورة الفرنسية والامبراطورية بسطت خارطة ايطاليا

السياسية وحولت . وفي ١٨١٥ سويت هذه الحارطة بمعاهدات فينا ، دون الرجوع إلى الحالة التي كانت قبل أزمة الثورة والامبراطورية . وأخذت الدول الإيطالية حدوداً جديدة . ولم يتصور أحد ، في الأوساط الرسمية في ذلك الحين ، فكرة الوحدة . وكان مونتيسخ يقول : « ان إيطاليا ككتلة دول مستقلة جمعت تحت تعبير جغرافي واحد » .

كانت هذه الدول الإيطالية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وظلت نفسها أيضاً في ١٨٥٠ كما يلي :

١ - مملكة ساردينيا واسمها الرسمي : « دول صاحب الجلالة ملك ساردينيا » ، وتضم على السفح الفرنسي لجمال الألب السافوا ، ولكن السافوا كانت ناطقة باللغة الفرنسية ، وكونتية نيس ، والبيمونت التي ضمت إليها جمهورية جنوة عام ١٨١٥ ؛ وأخيراً جزيرة ساردينيا . إن كل هذا يؤلف « مملكة البيمونت - ساردينيا » كما تسمى عادة ، ونفوسها اجمالاً أربعة ملايين ونصف نسمة تقريباً .

٢ - الدولة الحبرية ، وتوجد في وسط شبه الجزيرة وتحتوي اللاتيوم أي الاراضي المباشرة الممتدة حول روما ، وكامبانيا البحرية وأومبريا ، في منطقة الآبنين ، والمارش ، من جهة البحر الادرياتيكي ؛ وفي الشمال ، المنطقة التي تسمى رسمياً القصادات ببساطة ، لأن ادارة هذه المناطق مؤمنة بقاصدين رسوليين ، وفي الغالب يعطى إلى هذه المنطقة اسم « رومانيو » ، ولكن هذا الاسم ، رومانيو ، يطبق بخاصة على قسم من القصادات وعلى منطقة رافين . وكانت نفوس الدولة الحبرية حوالي مليونين ونصف نسمة .

٣ - مملكة الصقليتين وتضم الجزء الجنوبي كله من شبه الجزيرة ،

وجزيرة صقلية . ونفوس هذه المملكة حوالي سبعة ملايين ونصف نسمة .
وتعتبر أهم دولة من ناحية رقم السكان .

٤ - وبين دول الكنيسة ومملكة البيمونت - ساردينيا ، توجد
دوقيات ايطاليا الوسطى : دوقية توسكانا الكبرى ، وعاصمتها فلورنسا ،
ونفوسها ١١٣٥٠٠٠٠ نسمة . وفي ١٨٤٧ ألحقت أماره لوقا ، التي ظلت
حتى الآن مستقلة ، بتوسكانا ، ودوقية بارما ، وعاصمتها بارما ، وتضم
أيضاً مدينة بليزانس ، ودوقية مودينا التي ضمت إليها ، في ١٨٢٨ ،
أماره ماسا وكراره . وكانت نفوس مودينا نحو ٣٠٠٠٠٠ نسمة . ويضاف إلى
ذلك جمهورية القديس مارتين الصغيرة في منطقة التخوم بين توسكانا والدولة
الحبرية ، وهي دولة لأهمية لها .

٥ - وأخيراً أماره موناكو المشمولة في أراضي مملكة البيمونت -
ساردينيا .

لم تكن هذه الدول الايطالية لتشمل جميع السكان الناطقين باللغة
الايطالية ، لأن بعضهم كان يتكلم لهجة قريبة من الايطالية في كورسيكا
التي أصبحت فرنسية منذ ١٧٦٨ ، ومالطة التابعة لانكلترا رسمياً منذ ١٨١٥ ،
والتي المنطقة الواقعة مباشرة شمال بحيرة ماجور (البحيرة الكبرى) ،
وبالرغم من أنها تقع على السفح الجنوبي لجبل الالب ويسكنها شعب ينطق
الايطالية ، كانت ملحقة بالكونفدواسيون الهلفيتي (السويسري) .
وفي ١٥١٢ ، أصبحت التسن أرضاً سويسرية عقب حادث يرتبط بحروب
ايطاليا . ومن جهة أخرى ، منطقة ميلانو والبندقية ، أي القسم الأعظم
من السهل الواقع بين نهر البو وجبال الألب ، وكانت تابعة الى امبراطورية
النمسا ، وتشكل في داخل الامبراطورية النمساوية نيابة - ملكية . أما

منطقة إيستريا ودالماسيا ، فقد كانت أراضي نمساوية أيضاً ، ولكنها ادبجت في الادارة النمساوية العادية . وتمثل المنطقة « اللومباردية - البندقية » وحدها أربعة ملايين ونصف نسمة ، أي بقدر سكان مملكة اليموننت ساردينيا ، أو بما يعادلهم تقريباً . . وقد توطد نفوذ النمسا بقوة في القسم الشمالي من شبه الجزيرة ، لأنها كانت تملك ، عدا إيستريا ودالماسيا ، المنطقة اللومباردية - البندقية ، وتمارس نفوذها في توسكانا ، ودوقية مودينا ودوقية بارما اللتين كان على رأسهما اميران نمساويان ، وأخيراً أبرمت بمملكة الصقليتين بعد ١٨١٥ معاهدة تحالف سرية مع امبراطورية النمسا . وهكذا كان النفوذ النمساوي مسيطراً في إيطاليا .

ولنشر في ١٨٤٩ ، بعد أن طردت الثورة البابا من دوله وتشكلت جمهورية روما ، الى ان الحكومة الفرنسية تدخلت لتقويض جمهورية روما ، ومنذ ذلك الحين بقيت في روما حامية فرنسية ، وكان النفوذ الفرنسي يمارس في الدولة الحبرية موازياً ومنافساً للنفوذ النمساوي . وترك النمساويون ، من جانبهم ، حاميات ، بعد ١٨٤٩ ، في القسم الشمالي من الدولة الحبرية ، في فراره وبولونيو .

بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، قامت حركة بقظة قومية في إيطاليا عرفت باسم « البعث » . ولكن هذا « البعث » وجد أنصاره بخاصة في الأوساط الفكرية وفي بعض الأوساط التجارية ولم يكن مطلقاً « حركة جماهير » . وفي ١٨٤٨ اشترك الايطاليون في الحركة الثورية التي هزت أوروبا كلها . ولكن هذه الحركة أخفقت ثم استأنفت عملها بشكل جديد في العام ١٨٤٩ . وبعد ١٨٤٩ أخفقت الحركة الثورية تماماً أمام التدخل النمساوي : في معركة نوفارو ، في ٢٨ آذار ١٨٤٩ ، التي سحق فيها الجيش اليموننتي ، وأمام التدخل الفرنسي ضد جمهورية روما وأخذ جنود الجنرال

أودينو روما ، في ٣ تموز ١٨٤٩ . وهذه الحركة القومية ، في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، كما في السنوات السابقة ، لم تكن ، في الحقيقة ، إلا عمل أقلية . والمؤرخون الايطاليون على اتفاق للاعتراف بأن جماهير الشعب الكبرى ظلت لا مبالية .

وغرضنا بعد هذا أن نبين نمو الحركة القومية الايطالية بعد ١٨٥٠ .

١ - حالة الدول الإيطالية بعد ١٨٥٠

إذا نظرنا إلى حالة هذه الدول الإيطالية وجدنا تبايناً بين النظام السيامي لمملكة بيمونت - ساردينيا والنظام السياسي في الدول الأخرى ، أو البلاد الإيطالية الأخرى .

البلاد اللومباردية - البندقية . - في عام ١٨٤٨ خسر النمساويون في بضعة أسابيع القسم الأعظم من هذه البلاد ، ولكنهم استردوا البلاد بعد ذلك بقيادة الماريسال راديتسكي الذي كان يوجه العمليات . وقد فرض راديتسكي على البلاد نظام قمع شديد جداً ، وكان هذا النظام قاسياً على المفكرين والنبله والاكليروس ، لأن هذه الأوساط بخاصة كانت خطرة على راديتسكي . وعلى العكس ، كان هذا النظام النمساوي ، في مجموعه ، يراعي الفلاحين وبدواريهم .

في ١٨٥٠ ، وجدت في ميلانو منظمة سرية ثورية وظلت تمارس نشاطها رغم إخفاق الثورة . وكان رئيس هذه المنظمة آتيليو ليغوي ، وكان على صلة بلجنة المهاجرين الايطاليين التي يوجهها ماتزيني في لندن . وكانت هذه المنظمة السرية تضم في ميلانو كهاناً واغنياء . وصناعاً حرفيين ، ووجدت لها فروع في بادوا ومانتو . وكان رئيس المنظمة في هذه المدينة الأخيرة راهباً يدعى تازولي . وقد عقدت هذه

الكتل اجتماعاً ، في كانون الأول ١٨٥١ ، للقيام بمحاولة تنظيم حركة ثورية ، ولكن الشرطة النمساوية ، بفضل الرقابة التي تمارسها على المراسلات ، اكتشفت ، في كانون الثاني ١٨٥٢ ، هذه المؤامرات . وأوقفت الشرطة تازولي ووجدت عنده قوائم المشتركين . وقد حررت هذه القوائم باللغة المرمقة ، وكان للجنة أمين شاب ، يخاف على نفسه وأعطى الشرطة مفتاح الرقم . وكانت الاعتقالات عديدة ورفعت الحكومة النمساوية بحق الموقوفين دعوى كبيرة في مانتو وحكمت بالاعدام على عدد كثير منهم . ولكن الذين اعدموا كانوا تسعة أشخاص ، وكان تازولي بين هؤلاء التسعة .

وعندما انتهت هذه الدعوى ، في ٦ شباط ١٨٥٣ ، حدث في ميلانو محاولة ثورة ، باجاء من ماتزيني . وكما نعلم ، قضى ماتزيني شطراً من حياته في تنظيم محاولات ثورات ولم يشترك بها شخصياً الا مرة واحدة ، وكذلك لم يبرهن ماتزيني على كبير رباطة جأش ، وكان يعتمد ، في ذلك الحين ، على الجنود المجر الموجودين في الحامية النمساوية في ميلانو . ولكن هذا الأمل بسدا دون جدوى . وهاجم جماعة من الثوار قصر ميلانو ، وكان الاخفاق مباشراً وأدى إلى الحكم على بعضهم بالموت .

مملكة الصقليتين . - كان الملك فرديناند الثاني ، ويسمى « الملك القنبلة » لأنه أمر بضرب مدينة مسينا بالقنابل بقساوة في العام ١٨٤٠ للقضاء على الثورة التي قامت ضده في صقلية . ورفع الملك « بومبا » بعد ١٨٥٠ ، دعاوى سياسية عظمى ضد أعضاء الجمعيات السرية التي قامت بحركات في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، وبخاصة ضد ستمبريني ، الذي كان زعيم جمعية « وحدة ايطاليا » . ودامت هذه الدعوى أشهراً عديدة . ودارت على الحكومة بالاضطراب ، لأن المتهمين لم يشعروا بحرج في أن

يكشفوا أمام المحكمة الأكاذيب والفساد والرشوة في الأوساط الحكومية. ووجدت مئات الأحكام ، وحكم على ستمبريني وحده بالموت ولم ينفذ الحكم . ولكن نظام السجون السياسية في مملكة نابولي ، حيث ترسل هذه المئات من المحكومين ، كان قاسياً جداً . وأثار هذا القمع احتجاجات في أوربة بأجمعها . وأعطاهما غلادستون الليبرالي الانكليزي سناً خاصاً ، ولم يكن في ذلك الحين رئيساً للحكومة . ففي سياق رحلة إلى إيطاليا وجد وسيلة في ١٨٥١ ، لزيارة بعض السجون في مملكة الصقليتين . ووجه رسالة عامة إلى الوزير الانكليزي الأول ، ابردين ، وصرح فيها بأن النظام المفروض في هذه السجون كان « انتهاكاً للقوانين الالهية والبشرية » وان نظام « الملك بومبا » يطبق نظام التعذيب المعنوي والجسدي على أناس فاضلين وأذكياء ، « وإن النظام السياسي في مملكة الصقليتين يرتكب « اهانات عامة ، حتى انه لا يوجد في هذه المملكة « أي احترام للقانون » ، وختم كلامه بقوله : « إن هذا النظام دنيء وغير نبيل ، وإنكار لله قائم على نظام حكم ، وقال : « يجب وضع مملكة الصقليتين « خارج الأمم المتحضرة » .

ولما كان هذا القبح صادراً من غلادستون ، أي من رجل له سلطته العليا جداً المعنوية والسياسية في أوربة ، فقد ترك اصداءً كبيرة . وقد أخذت هذه الاحتجاجات بعين الاعتبار ، وفي تشرين الاول ١٨٥٦ قطعت الحكومة الفرنسية والحكومة الانكليزية العلاقات الدبلوماسية مع ملك الصقليتين بصفة مؤبد (عقوبة) للنظام السياسي الذي فرضه على رعاياه .

ومع هذا كان يراد معرفة ما إذا كان يوجد حقاً ، في مملكة

الصقليتين ، حركات قادرة على أن تزعزع النظام القائم . وقد وجدت فيها حركتان : الحركة الليبرالية ، والحركة الماتزينية .

الحركة الليبرالية . - كانت الحركة الليبرالية تفكر بدعوة الأمير مورا إلى عرش نابولي ، وكان مورا ابن عم نابوليون الثالث وابن مورا ، صهر نابوليون الأول وملك نابولي في النظام النابوليوني ، وقد تلى عرشه في عام ١٨١٤ . ونظم الحزب الموراتي ، كما يقال آنذاك ، تنظيمًا قويًا ونشطاً في تشرين الأول ١٨٥٦ . ولكن ، لنشر إلى أنه إذا انتصر هذا الحزب الموراتي ، فلن يكون واسطة لتحقيق الوحدة الإيطالية ، بل ، بالعكس ، لتأسيس « دولة موراتية » في جنوب إيطاليا ، دولة يحكمها نابوليون الثالث ، وتمنع تحقيق الوحدة . ولهذا السبب كان كافور معادياً لهذه الحركة الموراتية . ولحسن حظ كافور كان الانكليز يفكرون تفكيره ، لأن قضية جنوبي إيطاليا ، بالنسبة لهم ، قضية متوسطة ، أي قضية تتعلق بسياسة البحر المتوسط ، ولا يريدون في إيطاليا الجنوبية وفي صقلية دولة تابعة لفرنسا .

الحركة الماتزينية . وكان يوجه هذه الحركة بالتيهفينيا ، وقد حاول القيام بثورة فاخفت . وكانت تدعم هذه الحركة لجنة المهاجرين الموجودة في مالطة وزعيمها نيقولا فابريتزي ، صديق ماتزيني : وكانت هذه اللجنة تقوم بدعاية سرية ، وتحاول نقل الأسلحة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً .

الدولة الحبرية . - لقد رأينا في العام ١٨٤٩ أن جيوش الجنرال اودينو اخذت روما ووطدت سلطة البابا السياسية على دولته ولم يدخل البابا روما الا في نيسان ١٨٥٠ ، وقد دخلها تحت حماية الحامية الفرنسية . لقد بعث الامير لويس - نابوليون إلى مساعد معسكره ادغار في

برسالة ينصح فيها الحكومة الحبرية ويقول بأنه يجب ، قبل كل شيء ، إعلان العفو العام لكل من اشترك في الثورة ، ويجب « عصرنة » الادارة ، أي استعمال العلمانيين وحدهم في الادارة الحبرية التي ظلت حتى الآن بين أيدي الكرادلة ، وأخيراً تشكيل حكومة ليبرالية . ولكن البابا لم يأخذ بعين الاعتبار هذه النصائح الفرنسية ، بل انه صرح بأن الحركة الثورية لعام ١٨٤٩ كانت من صنع الأجانب ، وأن شعوب الدولة الحبرية لا ترغب مطلقاً باصلاحات واسعة . وفي ١٨ ايلول ١٨٤٩ وعد البابا بتحقيق اصلاحات ضيقة جداً : فقد وعد بتأسيس مجالس اقليمية وبلدية في الدول الحبرية ، وبأن يكون ، على رأس الدولة ، مجلس دولة ، ويكلف باعداد مشاريع القوانين ، لا بالتصويت عليها ، وأخيراً ، بإمكان وصول العلمانيين إلى الوظائف الادارية .

هذا كل ما وعد به البابا بيوس التاسع . ولكن نظام الواقع لم يحترم حتى هذه الوعود . وفي الحقيقة ، ان الوظائف العليا في الادارة ظلت محتجزة للكنسيين ، كما كانت الحال قبل ١٨٤٧ ؛ حتى ان البابا الذي أنشأ مجلس الدولة ، لم يستشره أبداً . وأخيراً ، إذا أعلن بيوس التاسع العفو العام ، فقد استثنى منه جميع الذين كان لهم دور في مجلس الجمهورية الرومانية أو الذين قاموا بالاحتفالات الدينية في جيش هذه الجمهورية ، وكان عددهم ٧٢٠٠ شخص ، ولذا لم يفيدوا من هذا الاجراء .. وكان هذا النظام قاسياً بلا منازع . وقامت المعارضة ضده في أوساط البورجوازية الليبرالية في القصادات وفي المارش ، وكانت رومانيو ، منذ ١٨١٥ ، مركز الانجماحات الثورية . ومن البورجوازية الليبرالية ، امتدت أفكار المعارضة إلى بعض أوساط العمال .

الدوقيات . - في توسكانا ، كان الدوق الأكبر ليوبولد الثاني رجلاً

هادئاً ، ومن البديهي أنه رفع دعاوى سياسية كسائر السادة الابطاليين في ذلك العصر ، ولكنه لم يذهب إلى بعيد في الضرب على يد المحرضين . وفي دوقية بارما ، وفي دوقية مودينا كان السادة معتدلين نسبياً وظل الشعب هادئاً ، وفي اماره ماسا - كواره التي تؤلف جزءاً من دوقية مودينا ، كان عمال مقاطع الرخام ماتزينيين وشكلوا مركزاً ثورياً .

وهكذا وجدت ، في جميع هذه الدول ، بالرغم من توطيد نظام الضغط والارهاق والقمع ، بعض مراكز معارضة ثورية ، وكانت بخاصة مراكز ماتزينية ، وبالتالي مراكز جمهورية وحدوية ، ولكن لم يكن لهذه المراكز كبير اشعاع .

بملكة اليموننت - ساردينيا . - كان البيت السافوي ، الذي يحكم هذه المملكة ، حكيماً يحسن التصرف ، بالرغم من إخفاق الثورة ، فقد حافظ على النظام الدستوري والبرلماني ، لأن النظام ، الذي منحه شارل البير في آذار ١٨٤٨ ، ظل محافظاً عليه بعد ١٨٥٠ وأصبح ، فيما بعد ، دستور المملكة الايطالية . وكان يراد أن يعطى لهذا النظام الدستوري والبرلماني قاعدة ثابتة ومستقرة ، وتم ذلك بفضل الزعيم كافور .

كافور . - دخل كافور الحكومة ، في تشرين الأول ١٨٥٠ ، وزيراً للزراعة والتجارة ، ثم أصبح ، في ٤ تشرين الثاني ١٨٥٢ ، رئيساً لمجلس الوزراء ، وتوصل إلى تشكيل أكثرية حكومية بعقد ائتلاف بين حزبه الخاص ، حزب الوسط اليميني ، وحزب اليسار المعتدل الذي كان زعيمه واتارزي . وهذا التحالف بين الوسط اليميني واليسار المعتدل الذي يسمى « كونوبيو » كان أهم عمل في حياته السياسية . وهكذا وجد في مجلس النواب في تورينو ، حزب ليبرالي كبير . وكانت غاية كافور

« أن يربي البلاد على الحرية ، وأن يري أن المملكة الساردية قادرة على أحياء نظمها الليبرالية ، وإن هذه النظم الليبرالية يمكن أن تعطي عملياً نتائج طيبة .

ولا نريد أن نصر هنا على عمل كافور في السياسة الداخلية . حسبنا أن نقول انه قام بجهد كبير في تنظيم الجيش ، والتنظيم الاقتصادي والأشغال العامة وغيرها . وإن مانريد أن نعيه ونقطع به هو الاتجاه الذي أراد أن يعطيه ، على الصعيد السيامي ، لنظام اليمونت - ساردينيا : سياسته الدينية . - لقد وقف كافور « مناوئاً للكنيسة » وكان رد الفعل الرجعي في الدول الايطالية ، وفي روما ، وفي غيرها مطبوعاً باتجاه « الكليروي » . فاراد كافور أن يعدله بما يقابله ، ورغب في توكيد المعارضة الموجودة بين نظام الحرية ، مثل نظام اليمونت - ساردينيا ، وأنظمة السلطة التي توجد في الدول الايطالية الأخرى . وهذا هو مفتاح سياسة كافور في القضية الدينية .

المبدأ الأول . - كان كافور يريد أن تكون الدولة كاملة السيادة ، ولذلك ينبغي ألا تدع للكنيسة ممارسة وظائف التعليم ، ووظائف الأحوال المدنية وغيرها . ولذا استصدر قانون الزواج المدني والقانون الذي ألغى فيه امتيازات الاكليروس في القضاء .

المبدأ الثاني . - والمبدأ الثاني هو انه يجب على الدولة مراقبة الكنيسة ، وعلى الأقل ، مادامت الكنيسة لاتتفق مع النظم الليبرالية ، ولذا صدر قانون شرطة العبادات ، وقانون ثان ، عام ١٨٥٤ ، يعاقب كل كاهن يهاجم نظم دولة اليمونت - ساردينيا اثناء ممارسة وظائفه .

المبدأ الثالث . - والمبدأ الثالث يقوم على ان كافور اراد ان

ينع ، و اموال الوقف ، لأن امتلاك هذه الأموال بخول الاكليروس ، في رأيه ، كثيراً من النفوذ ، ولهذا السبب استصدر قانون نيسان ١٨٥٥ والغى بوجبه جميع الجمعيات الرهبانية ، عدا الجمعيات التعليمية وجمعيات الاحسان ، وصادر اموالها ليخصصها لأعمال الاحسان العلمانية ، او ليستخدمها في زياده مرتبات الاكليروس الأدنى .

وفي الوقت الذي كان كافور يطبق هذه السياسة المناوئة للاكليروس وضع نفسه حامياً للأحرار في كل اجزاء ايطاليا : ففي ١٨٥١ ، استقبل في تورينو احراراً كانوا مضطرين الى الهجرة الى دول ايطالية أخرى ، مثل غاريزي ، زعيم الحركة الجمهورية في توسكانا ؛ وتومازيو ، رفيق مانين في البندقية ؛ وماميا في وهو وزير سابق للبابا بيوس التاسع ، ولكنه اختلف معه منذ حوادث ١٨٤٩ . وقد اعطاهم كافور مرتبات من الدولة السارديّة تساعد على العيش ، عندما صادرت اموالهم النمسا وحكومات الدول الايطالية الأخرى . ومن جهة أخرى ، انشأ لبعضهم كراسي جامعية في جامعة تورينو : فمن ذلك ان مانتشيني ، وكان منفياً نابولياً ، تسلم ، في في جامعة تورينو كرسي الحقوق الدولية ، وخصص درسه الأول ، في عام ١٨٥١ ، لدراسة نظرية « القومية » لتكون له فرصة للكلام عن الوحدة الايطالية .

ولم يتردد كافور ، بخاصة ، عام ١٨٥٦ ، في ان يغتنم الفرصة ويكشف أمام العالم النظم السياسية الايطالية . واتخذ هذا الموقف بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس ١٨٥٦ بعد حرب القرم . وكانت اليمونت - ساردينيا حليفة فرنسا وانكلترا في هذه الحرب ضد روسيا . وقد عقد كافور هذا الحلف ليدل على ان للدولة السارديّة جيشاً يساعد على تبوء مقعدها في مؤتمر السلام . وفي مؤتمر باريس ١٨٥٦ قدم لممثلي الدول الكبرى مذكرة

يري فيها الحالة البائسة التي وجدت فيها الدولة الحبرية وملكة الصقليتين .
وقبل رئيس وفد فرنسا ، والوسكي ، ورئيس الوفد الانكليزي ، كلازندون ،
ان يدعى كافور . ولكن ممثل النمسا ، بوول ، عارض صراحة . وصرح
بأن ليس للمؤتمر الحق في مناقشة هذه القضايا الايطالية ، لأنه انعقد
فقط لتسوية السلام بين فرنسا وانكلترا وروسيا . ولذا اقتصر الكونغرس
على التصويت على صيغة غامضة جداً يوحي بها حكومات الدول الايطالية
باتخاذ « اجراءات رحيمة » . وبعد فهل كانت هذه المحاولة كضربة السيف
في الماء ، أي جهداً ضائعاً دون نتيجة ؟ ليست تماماً ، لأن كافور تلقى
عرائض اعتراف بالجميل من جميع انحاء ايطاليا . لقد وضع نفسه حامياً
للإيطاليين ، ورفع صوته باهم ايطاليا . وهكذا أصبحت البيمونت -
ساردينيا ، يوماً فيوماً ، مركزاً تتجه اليه تطلعات كل من كانوا يرجون
تجديداً في ايطاليا .

٢ — بقطة الفكرة القومية

لقد استخدم كافور هذا الوضع الخاص للدولة الساردية لجعل من هذه
الدولة نقطة تجمع وتشيع لكل من كانوا يتطلعون لاحياء الحركة
القومية ، وحاول ان يجمع الأفسكار في ايطاليا حول المملكة الساردية .
وقد نتساءل لأي هدف ، ولأي فائدة كان يرمي ؟ يبدو ان فكر
كافور لم يأخذ مباشرة أي شكل واضح دقيق . لقد حاول ان يتلمس
بإدب بدء ، قبل الوصول الى بناء برنامج معين .

لقد كان كافور ، في بداية ١٨٥٦ ، يفكر ، قبل كل شيء ، على
ما يبدو ، في مصالح أمرة آل سافوا ، أي السلالة الحاكمة في البيمونت -

- ساردينيا ، اكثر بما كان يفكر في مصالح الايطاليين عموماً. ولدينا ثلاثة وقائع تؤكد هذا الانطباع :

١ - في شباط ١٨٥٦ ، كان كافور يفكر بترتيب يؤمن لبيمونت - ساردينيا امكان ضم دوقية بارما : وذلك بنقل دوق بارما الى مودينا ، وطرده دوق مودينا. وقد بلغ هذه الفكرة نابوليون الثالث ، ولكنه لم ينجح .

٢ - ومن جهة ثانية ، نعلم من وثائق عديدة ان كافور في آذار ١٨٥٦ كان يفكر بتنظيم « حزب بيمونتي » في صقلية يقوم بثورة ويعلن استقلال الجزيرة ومن بعد يلحق صقلية بالمملكة البيموننتية الساردية. وقد قال : انها فكرة جريئة ولكنها ليست غير معقولة .

٣ - ولدينا ، من العصر نفسه ، رسالة موجهة الى ريتازي ، تلقت النظر ، لأن كافور يصرح فيها بأن مانين ، زعيم جمهورية البندقية ، في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، « طوبائي » : « ان هذا رجل يريد وحدة ايطاليا وأضعاث احلام أخرى » .

يبدو اذن ان كافور ، في ١٨٥٦ ، كان يشك بإمكان تحقيق الوحدة الايطالية .

وبعد ١٨٥٦ تطورت افكاره بسرعة : فقد اتجه نحو فكرة الوحدة الايطالية ، وبالطبع على ان تكون المملكة الساردية بزعامة بيت آل سافوا ، على رأس ايطاليا المستقبل . والدليل على هذا التطور هو انشاء « الجمعية القومية » .

الجمعية القومية . - ان فكرة انشاء رابطة لتنمية العاطفة القومية في جميع اجزاء ايطاليا ليست جديدة. فقد تصورهما مانين قبل ١٨٤٨ والصقلي لافاريننا ، احد زعماء ثورة صقلية ضد « الملك بومبا » ، في ١٨٤٧ - ١٨٤٨ . وقد

هاجر منذ ذلك الحين وعاش في تورينو . لقد جاء لافارينا ، في ايلول ١٨٥٦ ، وعرض هذه الفكرة على كافور . وكان لافارينا ، في ذلك الحين ، يشك ويتساءل ما اذا كان بالامكان الوثوق بكافور كل الثقة . وكانت بين لافارينا ومانين بخاصة مراسلات نشيطة لتنظيم « الجمعية القومية » . ولنشر الى ان هذه المبادرة كانت سابقة « للجمعية القومية » الألمانية .

مبادئ الجمعية القومية الايطالية . - ان اول مبدأ لهذه الجمعية هو ان نوضع جانباً ، في هذه الآونة ، كل مناقشة في السياسة الداخلية ، وبالتالي ايضاً ، كل مناقشة في الأشكال السياسية القادمة .

والمبدأ الثاني هو القيام بدعاية لصالح فكرة الاستقلال والوحدة وتنمية هذه الدعاية في الأوساط الشعبية التي لم تكن حتى الآن اوساطاً نشيطة في الحركة القومية .

والمبدأ الثالث هو الاعتماد على البيت السافوي ، اي على السلالة الساردية ، هذا البيت السافوي الوفي للقضية الايطالية . وكان موجهو « الجمعية القومية » يرون بأن مؤازرة السلالة الساردية ضرورية لها . ونشر برنامج « الجمعية القومية » حسب هذه الأسس التي ائدنا على ذكرها ، في الأول من ايلول ١٨٥٧ . ونظمت « الجمعية » مباشرة تجمعات في كل اجزاء ايطاليا ، وكان ذلك سهلاً في اليمونت - ساردينيا ، لأن القانون ينص على امكان تشكيل جمعيات سياسية . ولذا كان للجمعية القومية فيها تنظيم عام . فقد كان رئيسها المركيز بالافيتشيني اللومباردي الأصل ، ونائب رئيسها غاريبالدي ؛ وأمينها منشيء الجمعية ، لافارينا . ولكن « الجمعية القومية » لم تستطع ان تتشكل علناً في البلاد الأخرى : فقد اضطرت ان تنتظم سراً . وكان للجمعية فروع سرية في لومبارديا - البندقية ، وفي توسكانا ، وفي دوقيتي بارما ومودينا ، حيث كانت البورجوازية

نشطة جداً في هذا الاتجاه ، وفي رومانيو ، أي في القسم الشمالي من الدولة الحبرية . ولكن النجاح كان في مملكة الصقليتين اقل وضوحاً مما في غيرها . وبفضل لافارينا ، الصقلي الأصل ، استطاعت الجمعية القومية في صقلية ان يكون لها فروع ولكنها قليلة من العدد .

وكان عمل هذه الجمعية نافذاً ، لأنها ضمت جموعاً كانت ، حتى ذلك الحين ، متفرقة ومبعثرة ، وحبيت بالبيت السافوي اناساً لم يفكروا بالوحدة تحت توجيه ملك ساردينيا ، وما كانت هذه « الجمعية القومية » لتعمل شيئاً دون الرجوع سرّاً الى كافور . ولكن كافور لم يشأ ان يشارك ويزج فيها اسمه علناً . ولدينا منه رسالة مميّزة مكتوبة في ١٨٥٧ الى لافارينا ، وفيها يقول : « انني واثق من ان ايطاليا ستشكل دولة واحدة ، وان روما ستكون عاصمة لها ، ولكنني اجمل ماذا كانت مستعدة الى هذا التحويل العظيم ، لانني لاعلم مناطق ايطاليا الأخرى انني وزير ملك ساردينيا ، ولا استطيع ان اقول او اعمل شيئاً يمكن ان يشرك السلالة قبل الأوان . شكلوا الجمعية القومية اذا بدا الايطاليون ناضجين للوحدة ، واني لآمل ألا تجعلكم الفرصة تنتظرون طويلاً » . ولكنه اضاف في هذه الرسالة نفسها بأن اصدقاءه السياسيين « لا يؤمنون بعد بنجاح المشروع » . وبالتالي ، يجب الانتعاج الأمور اثلاً يفسد المستقبل : « لوسئلت عن « الجمعية القومية » لأنكرت كل علاقة بينها وبينني : وسانكرها كالقديس بطرس واقول : لا اعرفها » .

فمن المؤكد اذن ان كافور شجع انشاء « الجمعية القومية » وكان على صلات وثيقة بلافارينا أمين سر الجمعية ، ولكنه لم يشأ ان يعترف رسمياً بهذه الرابطة لأنه لم يكن بعد واثقاً من الرأي الايطالي . ولكن ، الحركات القومية-٣ (١٠)

هذا يبرهن جيداً على انه كان في ١٨٥٧ يرجو الوحدة . ولم يقل بأنها وهم
أو أضعات أحلام .

جذبت هذه الجمعية القومية الى البيت السافوي ، أي الى سياسة
كافور وهي الوحدة تحت ادارة السلالة الساردية ، مشايعة هامة ، وضمت
الى هذه السلالة مشايعة بعض الجمهوريين ، وبخاصة مانين ، الرئيس
السابق للجمهورية البندقية ، الذي انسحب الى باريس بعد ١٨٥٩ وكانت
يتمتع بجاه كبير . لقد شك مانين في البدء بكافور واعتبره ، « متبجح » ،
فجاء كافور لرؤيته في باريس ، ليكسب وده ونجح ، حتى ان مانين
صرح : « ينبغي قبل كل شيء ، صنع ايطاليا ، هذه هي القضية الأساسية ، واقول
الى البيت السافوي : اصنع ايطاليا ، وأنا معك ، وإلا فلا ، وأنا الجمهوري
انصب أول راية التوحيد : ايطاليا مع الملك الساردي » . وهكذا يتخلى
مانين عن أفكاره الجمهورية لأنه يرى بأن الوحدة قابلة للتحقيق بسهولة
تحت إدارة البيت السافوي .

والمشايعة الأخرى التي أثارت ضجة كبرى كانت مشايعة غاريبالدي .
فقد هاجر هذا بعد حوادث ١٨٤٨ - ١٨٤٩ إلى امريكا ، ثم عاد إلى إيطاليا
حيث يتمتع بجاه بطل قومي . كان جمهورياً ولاشك ، ولكنه تحدث
مع كافور في تموز ١٨٥٦ واعترف بأنه كان من الواجب التعاد مع الملكية
الساردية .

وبالمقابل ، رفض زعيم الحركة الجمهوري ، مارتيني ، بعناد ، الانضمام
إلى كافور ، وظل يعارضه معارضة شديدة ، وأكثر من ذلك ،
حاول ، مرات عديدة ، القيام بثورات ، حتى في الليمونت - ساردينيا
أو في جوارها . وكان لاجئاً في لندن ، كما رأينا ، ولكن كانت له في

جنوة جريدة «إيطاليا الشعب» وقد منع كافور هذه الجريدة من الصدور، وعندئذ دبر ماتزيني ، في حزيران ١٨٥٦ ، مؤامرة ، وأراد ثورة في جنوة ، وأخرى في ليفورنة ، ومثلها في أماره ماسا - كراره ، وأراد ثورة في كالابر . وكما هي العادة كانت حركة ماتزيني واسعة للغاية ، ولكن لم تكن منظمة أبداً . وقد عرف كافور المؤامرة ، لأن المؤامرات الماتزينية لانحترس جيداً وتتخذ احتياطاتها ، ولكنه لم يضطرب . وفي الواقع ، قام بمحاولة : وذلك أن سفينة غادرت ميناء جنوة متجهة صوب ساردينيا وكان على متنها متآمرون ماتزينيون بين الركاب ، وقد استولى هؤلاء المتآمرون على السفينة ووجهوها نحو نابولي ، وأرسوا بالقرب من المدينة على هتافات : « تحي الجمهورية ، تحي إيطاليا » . ولكنهم تبعثروا مباشرة وقتل أحدهم . وفي الوقت نفسه ، جاء ماتزيني سراً إلى جنوة وأعد فيها ثورة . ولكن الحكومة الساردية علمت بذلك من الشرطة الفرنسية ، واتخذت إجراءاتها ، وفي ليل ٢٩ - ٣٠ حزيران ١٨٥٧ ، قبض على الشوار ، إلا ماتزيني ، فقد وجد وسيلة للهرب . ولم يكن كافور غاضبه ، وسمى ماتزيني متآمراً مفضوحاً ، ومجنوناً فظيلاً يجب القبض عليه . وكتب : « إنني أحسن صنعا بأعدام ماتزيني بالرصاص إذا تم ذلك ! » . وكان يخشى من أن تسبب الحركة الماتزينية له تعقيدات مع الدول الأجنبية .

هذه هي حال الحركة القومية الإيطالية في العام ١٨٥٨ . وقد أصبح لكافور الآن بواسطة « الجمعية القومية » نقطة استناد تساعد على جس نبض الرأي العام .

كان الدور ١٨٥٩ - ١٨٦١ دوراً حاسماً في تاريخ الحركة القومية

الايطالية ، وهو الدور الذي تشكلت فيه مملكة إيطاليا تحت ادارة البيت السافري .

في ١٨٥٩ تم عقد تحالف بين فرنسا والبيمونت - ساردينيا ، وبعد هذه المعاهدة قامت حرب بين هاتين الدولتين من جهة ، والنمسا من جهة أخرى ، وأدت هذه الحرب إلى مقدمات الصلح في فيلافرانكا التي وقعت في ١١ تموز ١٨٥٩ ، وبوجها تنازلت النمسا لفرنسا التي تنازلت بدورها لايطاليا ، عن لومبارديا .

وغداة مقدمات صاح فيلافرانكا ظهرت الحركة القومية الايطالية في درقيات ايطاليا الوسطى : توسكانا ، بارما ، مودينا ، وفي القسم الشمالي من الدولة الجبرية : رومانيو ، وأدت في الواقع في آخر ١٨٥٩ ، حقوقاً في آذار ١٨٦٠ ، إلى ضم هذه الدوقيات ورومانيو إلى البيمونت - ساردينيا .

وأخيراً في عام ١٨٦٠ كان لمملكة الصقليتين وباقي الدولة الجبرية نفس المصير باستثناء روما ورفعة أرضية صغيرة حول روما .

وليس غرضنا في هذا البحث دراسة التاريخ الدبلوماسي للوحدة الايطالية ، بل أن مانريده هو أن نحاول إظهار الخطوط الكبرى للحركة القومية الايطالية في هذا الدور ، وبيان الظروف التي تمت فيها الحركة القومية ، وبالتالي دراسة المراحل الكبرى لهذه الحركة ، وأخيراً صعوبات الذوبان بين مختلف الشعوب الايطالية .

ظروف غو الحركة القومية . - لقد شجع كافور ، في ١٨٥٧ ، تشكيل « الجمعية القومية » . لقد شجعها سرّاً ، ولكنه لم يشأ أن يلتزم معها إلى الأعماق ، لأنه لم يكن مطمئناً من نضج الايطاليين للوحدة ،

ولم يشأ أن يفتحهم شيئاً . ويجب ألا ننسى ان كافور إنسان واقعي يتكيف مع الظروف ، ولم يكن مقيداً بأي سياسة أو مذهب أو نظام أو فكرة مسبقة ، لقد كان رجلاً فطناً ذكياً حذراً يأخذ بعين الاعتبار حقائق عصره . انه جيسوب ، بالرغم من أنه في نواحي أخرى ، مولع وموله ، ولكنه يعرف كيف يلجم حماسه الخاص واندفاعه . ولم يكن رجلاً يتعلق بمثالية سياسية عظيمة ، ولكنه كان دبلوماسياً عظيماً ، وفعالاً عظيماً .

قرر كافور العمل في ١٨٥٨ ، واحاطت به الظروف التالية :

اولاً ، من وجهة نظر السياسة الخارجية ، كان كافور متأكداً بالبداهة ، بأنه سيضطدم بمقاومة النمسا ، فقد أرادت النمسا بالطبع أن تحتفظ بالمنطقة اللومباردية - البندقية ، وان تحافظ على النفوذ الذي كان لها على جزء من الدول الإيطالية . وللقضاء على مقاومة النمسا ، رأى كافور أن من الضروري للبيموننت - ساردينيا الحصول على مساعدة دولة أجنبية . ففي ١٨٤٨ ، عندما قامت البيموننت - ساردينيا بالمحاولة الأولى ضد النمسا ، طبق شارل - البير سياسة : « تصنع نفسها » وأراد بذلك أن تعمل البيموننت - ساردينيا « بنفسها » وأن تعمل وحدها . وقد آلت هذه السياسة إلى اخفاق تام . وأخذ كافور بعين الاعتبار تجربة ١٨٤٨ وعرف أن البيموننت - ساردينيا لا يمكن أن تنجح الا إذا اعتمدت على دولة أجنبية . وهذا الحل يقتضي مجازفة ، لأنه من النادر جداً ، في السياسة الدولية ، أن يعطى شيء في سبيل لشيء : ان الدولة التي تدعم دولة أخرى تطلب دوماً أو تقريباً دوماً تعويضاً ، وقد قرر كافور الذهاب إلى هذا . ولكن بمن يطلب هذا العون ؟ لا يوجد

إلا دولتان يمكن التوجه إليهما : فرنسا وانكلترا . ولكن عون فرنسا يمكن أن يكون حاسماً ، لأن انكلترا ، مثلك اسطولاً بحرياً ، ولا مثلك جيشاً ، ولقهر النمسا ، لا بد من وجود جيش .

موقف فرنسا . - في فرنسا ، كان نابليون الثالث يعطف على القضية الإيطالية : فقد شارك ، في شبابه ، بالثورة التي قامت ، في ١٨٣١ ، في الدولة الحبرية ، واطاق النار . ومن جهة السياسة العامة ، كان يرغب في تعديل معاهدات ١٨١٥ وتوطيد النفوذ الفرنسي في إيطاليا ويأمل أن تكون تابعة لفرنسا . ولكن نابليون الثالث ، من ناحية أخرى ، كان مكبوحاً « بالقضية الرومانية » : ففي ١٨٤٩ قوضت الحملة الفرنسية التي يقودها الجنرال اودينو الجمهورية الرومانية ووطدت سلطة البابا ، وامتد هذا التاريخ بقيت في روما حامية فرنسية لحماية . ومن الواضح ، عند تحقيق الوحدة الإيطالية ، أن توضع قضية روما على بساط البحث . وستكون روما بالضرورة تابعة قليلاً أو كثيراً إلى هذه الدولة الجديدة ، وعاصمة لها . وقد اضطر نابليون الثالث إلى التفكير بأن هذه « القضية الرومانية » من طبيعتها أن تجلب إليه صعوبات ضخمة في السياسة الداخلية الفرنسية ، لأن إلغاء السلطة الزمنية للبابا يمكن أن يثير احتجاجات الكاثوليكين الفرنسيين . وهذا ما يوضح لنا موقف الامبراطور .

في الأصل ، كان نابليون الثالث ، مع رغبته بحذف النفوذ النمساوي من إيطاليا وإبداله بالنفوذ الفرنسي ، لا يريد تحقيق الوحدة الإيطالية لصالح البيت السافوي ، بل كان يتصور فقط تشكيل كونفدراسيون بين الدول الإيطالية . ودليلنا على ذلك البرنامج الذي وضع في بلومبيير في تموز ١٨٥٨ بين كافور ونابليون الثالث ، وأيضاً الكلام الذي قاله نابليون

الثالث ، في تموز ١٨٥٩ إلى الايطالي بيمولي : « لاأريد الوحدة بل الاستقلال فقط » .

لماذا لا يريد نابوليون الثالث تشكيل « مملكة » من نموذج وحدوي ؟ أولاً ، لأنه يرى بأن الوحدة غير قابلة للتحقيق بعد ، ولأن العاطفة القومية تبدوله مشكوكاً بها ، ويعلم بأنه يوجد في ايطاليا تقاليد بلدية قوية للغاية وبالتالي روح نعروية انفصالية قوية جداً . وكان يخشى ، إذا شجع الوحدة ، من الصعوبات الداخلية في فرنسا ، بسبب القضية الرومانية ، ويخشى أيضاً اللوم الذي يمكن أن يوجه إليه الرأي الفرنسي اذا ما ساعدت فرنسا على تشكيل أمة كبرى الى جانبها . لأن إيطاليا هذه يمكن أن تكون ، في المستقبل ، خطراً على فرنسا .

وإذا كان نابوليون الثالث لا يرجو ، في الأصل ، الوحدة الإيطالية فقد تركها وشأنها ، وفي بعض الاحيان ، شجعها . وانتهى شيئاً فشيئاً إلى قبول هذا الحل الوحدوي ، لأنه كان مسوقاً بالحوادث وبكافور . ولذا يجب ألا نرى في نابوليون الثالث ، كما قيل ، نصيراً قاطعاً ، مطلقاً للوحدة الإيطالية : لقد كانت فكرته كثيرة التنوع والألوان .

موقف انكلترا . - أما انكلترا ، فقد كان لها ، في القضية الإيطالية ، مصلحة مباشرة ، باعتبارها دولة متوسطة ، ومن البديهي ، إذا تمت الوحدة ، ان يرى تشكل دولة جديدة في البحر المتوسط ، ربما تصبح ، فيما بعد ، دولة كبرى . وانكلترا ، الدولة المتوسطة ، يمكن أن تخشى هذه الاحتمال . ومن جهة أخرى ، لم يكن لبريطانيا العظمى مصلحة في أن تستعيز في ايطاليا عن النفوذ النمساوي بالنفوذ الفرنسي ، لأن النمسا لم تكن دولة بحرية ، وبالتالي ، فان نفوذها في ايطاليا لا يضيق

انكلترا . أما إذا سيطرت فرنسا ، الدولة البحرية ، على ايطاليا ، فيمكن أن تصبح أكثر خطراً على المصالح الانكليزية .
ومن ناحية أخرى ، يجب ان نحاول أن نرى القضية من وجوها المختلفة : فقد كانت الحكومة الانكليزية ترجو بجرارة الحفاظ على السلام ، لأن هذا السلام كان ملائماً للتجارة البريطانية ، وبالتالي ، كانت ترغب في تجنب نزاع أوربي كبير ، يمكن أن تخطر وتنجر إليه .

أما الرأي العام ، فكان مجبداً ، على العموم ، للقضية الايطالية ، بتقاليد ليبرالية ، وأيضاً ، لأن ماتزيني المهاجر ، كان يعيش في لندن ، حيث كانت له علاقات وبعض النفوذ .

وهذه المسلمات العامة توضح التناقضات والشكوك التي تلاحظ في موقف انكلترا .

في ١٨٥٩ ، وفي أثناء الحرب الفرنسية - الساردية ضد النمسا ، حاولت انكلترا أن تمنع هذا الحل لأنها كانت تخشى من أن يكون مقدمة لحرب عامة . وعندما رأت أنها لا تستطيع منع الحوادث من السير في مجراها ، ظلت محايدة ، ومحاولة توضيح الخلاف وتحديدده . وفي النصف الثاني من ١٨٥٩ ، بعد مقدمات صالح فيلافرانكا ، كان رئيس الحكومة الانكليزية بالمرستون ، ووزير الشؤون الخارجية جون ووسل وفي عهدهما ، وضعت الحكومة الانكليزية المبدأ : « ايطاليا للايطاليين » وإيضاح ذلك بسيط جداً : فقد كانت انكلترا تخشى النفوذ الفرنسي ، وان القول « ايطاليا للايطاليين » يعني نصح الايطاليين بالا يسلموا أمرهم إلى فرنسا وحدها . ولكن الحكومة الانكليزية ، في ذلك الحين ، لا ترغب في الوحدة الايطالية . وكان بالمرستون يفكر فقط بانشاء مملكة

« ايطاليا العليا » التي تضم سهل البو ، وربما جزءاً من إيطاليا الوسطى وهذه الفكرة هي الفكرة التي كانت عنده في ١٨٤٨ . فقد كان يرى بأن بأن تكون مملكة ايطاليا هذه « ترتيباً طيباً » من وجهة النظر الانكليزية لأنها ستكون زبوناً للتجارة الانكليزية . ولكنه لا يرغب مطلقاً أن تتحد إيطاليا الجنوبية مع ايطاليا الشمالية .

ومن جهة اخرى ، كان بالمرستون ورسل مستاءين للغاية ، عندما تنازلت البيمونت - ساردينيا ، في سنة ١٨٦٠ ، عن نيس والسافوا تعويضاً لفرنسا عن مساعدتها . فقد احتج بالمرستون احتجاجاً عنيفاً جداً ، حتى انه تكلم عن امكان حرب . ولكن انكلترا في الواقع ، لم تصر ، لأنها رأت نفسها وحيدة في رأيها ، ولم تدعمها أي دولة كبرى في هذا الموضوع .

وأخيراً ، في ١٨٦٠ ، عندما وضعت الحوادث قضية ايطاليا الجنوبية ، خلصت الحكومة الانكليزية إلى قبول الوحدة ، وقبلت بذلك دون حماسة ، ولكن مع الاقتناع بأن تخدم المصالح الانكليزية ، وبأقل سوء ممكن . ولنتتبع ، في رسائل جون رسل الحجاج التي دفعت الحكومة الانكليزية إلى اتخاذ قرارها : فاذا ظلت ايطاليا الجنوبية مستقلة ، خافت انكلترا من تنصيب أمير ، من عائلة نابوليون الثالث ، على عرش مملكة الصقليتين ، وهذا الاحتمال كانت تحشاه بخاصة ، وتفضل أن ترى ايطاليا الجنوبية منضمة الى البيمونت - ساردينيا من أن تراها تقع بين يدي أمير فرنسي . وعدا ذلك ، يرى جون رسل أن ايطاليا المتحدة يمكن يوماً ما أن « توازن فرنسا » في البحر المتوسط . وظلت هذه الفكرة صحيحة لمدة نصف قرن . وهذا كثير بالنسبة لفكرة سياسية ، لأن إيطاليا حتى ١٩٣٥ ، ظلت تسير « في ثلم » بريطانيا العظمى ، ولم

تجراً على الابتعاد عن هذا الخط العام الذي رسمته السياسة البريطانية ، وذلك لأن الشواطئ الإيطالية كانت تحت رحمة مدافع الاسطول الانكليزي .

ولكن الحكومة الانكليزية ، بتشجيعها الوحدة الإيطالية ، أو ، على الأقل ، بقبولها ، في ١٨٦٠ ، وضعت شرطاً صريحاً ، وهو ألا يتخلى كافور عن أي أراضي لفرنسا بعد أن بدا لانكلترا ان التنازل عن نيس والسافوا أكثر من كاف .

وهكذا نرى أن السياسة الانكليزية كانت تتكيف باستمرار مع الظروف .

ظروف السياسة الداخلية . - كان كافور يشك ، كما قلنا ، بنضج الرأي الإيطالي ، ويعلم جيداً أن جمهور الشعب الإيطالي كان سلبياً ، ولا يرجو شيئاً عظيماً على الصعيد السياسي ، ولا يرغب بالوحدة ؛ ويعلم أيضاً بأن عليه أن يحسب حساباً للمقاومات في الأوساط التي لها رأي ، أي الأوساط « النشيطة » .

كانت المقاومة الاولى ، مقاومة الماتزينيين ، الذين قاموا بعنف على سياسة كافور ولاموه في البحث عن دعم فرنسا . وقال الماتزينيون ان هذا الدعم خطر على القضية الإيطالية ، لأن فرنسا ستطلب بالبداهة « تعويضات » ، ولا يمكن أن يعطي النتيجة التي يجرها كافور ، لأن نابوليون الثالث ، في رأيهم ، لا يريد التخلي أبداً عن البابا ، ولا يريد مطلقاً انشاء دولة منافسة في المتوسط . ومن جهة أخرى ، ظل الماتزينيون مقتنعين بتفوق النظام الجمهوري ، وبالتالي ، لا يريدون قبول الوحدة تحت البيت السافوي .

وهناك مقاومة أخرى، وهي مقاومة الاكليركيين . فنذ وطدت سلطة البابا الزمنية، عام ١٨٥٠، لم يعد بالامكان التفكير ببابا « ليبرالي » ، وبالتالي أصبح التوفيق غير ممكن بين وجود دولة الكرسي الأقدس والاتجاه نحو الوحدة الإيطالية . وقبل ١٨٤٨ ، كانت في ايطاليا حركة تسمى الحركة «الغيلية الحديثة» وتنزع إلى تحقيق الوحدة تحت ادارة البابا . وكان الناطق بهذه النظرية الأب جيورتي ، في كتاب شهر نشره عام ١٨٤٣ واسمه « تفوق ايطاليا » . ثم نشر جيورتي في العام ١٨٥١ مؤلفاً جديداً « بعث ايطاليا » ، وصرح فيه بأن الحل « الغيلفي الحديث » أصبح الآن غير ممكن ، حتى ان جيورتي حذو زوال سلطة البابا الزمنية .

ولذا قاومت الكنيسة الكاثوليكية الحركة القومية الإيطالية ، وكانت مستعدة لهذه المقاومة ، بقدر ما كان لكافور نفسه من سياسة منارثة للكنيسة في الدولة البيموننتية - الساردية . والواقع، في الانتخابات الساردية ، في شهر تشرين الثاني ١٨٥٧ ، ان الاكليركيين بذلوا جهداً كبيراً ضد كافور بناءً على كلمة الأمر التي أعطاهها الكرسي الأقدس ، وحصل الحزب الاكليركي على مقاعد في المجلس التشريعي ، ولكنها غير كافية لزعزعة وضع كافور . وظلت العداوة مستحكمة .

وجد كافور في وضع صعب ، ولكنه استطاع خلاله أن « يبحر » ويكون ملاحاً بجذافة ودقة عظيمتين ، باستخدامه تارة فرنسا ، وتارة انكلترا وانتهازه الفرص المواتية .

المراحل الكبرى للحركة القومية . - وبعد هذا نستطيع أن نتساءل لأي حد ساعد الرأي العام دبلوماسية كافور وساندها؟ ليس لدينا في هذا الاعتبار الاقراء عامة جداً .

المرحلة الاولى : ضم لومبارديا الى الليمونت - ساردينيا . - انتزعت الجيوش الفرنسية لومبارديا من النمسا بمساعدة جيش الليمونت - ساردينيا وقد بذل الجيش الفرنسي في ماجنتا وسولفيرينو جهداً عسكرياً ضخماً بلا منازع . ولكن العاطفة القومية لم تلعب ، في خلاص لومبارديا ، إلا دوراً ثانوياً . ومن الواضح أن أكثرية سكان لومبارديا يتمنون الخلاص من السيطرة النمساوية ، ولكن ليس للتعبير عن الأمانى تأثير حاسم على الحوادث ، ان التأثير الحاسم كان تأثير الجيش الفرنسي .

كانت الخطة التي رسمها كافور ونابوليون الثالث في بلومبيير عام ١٨٥٨ كما يلي : لقد صرح نابوليون الثالث بأن يحزر ايطاليا الشمالية كلها حتى ايسونزو ، أي حتى النهر الشاطئي الواقع على الحدود الغربية من شبه جزيرة ايستريا . وعندئذ تنظم ايطاليا من جديد كما يلي :

١ - يضم الجزء الشمالي كله وجزء من ايطاليا الوسطى إلى الليمونت - ساردينيا .

٢ - تنشأ « مملكة ايطاليا الوسطى » وتضم اليها توسكانا والمارش واومبريا ، أي أجزاء الدولة الحبرية .

٣ - تضم دولة الكرمي الأقدس روما وورقة أرض صغيرة حولها .

٤ - مملكة الصقليتين .

وعلى هذا ترد ايطاليا إلى أربع دول فقط . وقد نص مشروع بلومبيير على تشكيل كونفدراسيون من هذه الدول الأربع ، على أن يكون الحبر الأعظم رئيساً له .

وبعد الانتصارات التي احرزت على النمسا : ماجنتا في ٤ حزيران ، وسولفيرينو في ٢٤ حزيران ١٨٥٩ ، وقع نابوليون الثالث ، فجأة ، في

٨ تموز ، هدنة مع النمسا ، دون أن يشاور كافور ، وفي ١١ تموز ، مقدمات صلح فيلافرانكا . وبموجب مقدمات السلام هذه يجب على النمسا أن تتنازل عن لومبارديا لفرنسا التي تتنازل بدورها عن هذه المنطقة للبيمونت - ساردينيا . ومن جهة أخرى ، يجب أن يرجع دوق توسكانا الأكبر ودوق مودينا إلى عرشهما بعد أن طردا من دولتيهما أثناء الحرب . وعلى هذا زى أن نابليون الثالث لم ينفذ برنامج بلومبيير . لقد نفذ منه جزءاً فقط ، الثلث تقريباً ، وهوما يتعلق بلومبارديا . ومن العلوم ، في هذه الظروف ، الا يطلب الامبراطور تعويضات ، لأث التعويضات الموعود بها ، أي نيس والسافوا ، لا تعطى له ، بموجب الاتفاقيات التي اجريت قبل الحرب ، الا إذا بلغ سكان البيمونت - ساردينيا أحد عشر مليون نسمة . وبما أن ضم اللومبارديا إلى البيمونت - ساردينيا لم يعط هذا الرقم من السكان ، فان نابليون الثالث ليس له ما يطلب به .

لماذا اتخذ نابليون الثالث هذا القرار المفاجيء ، ولماذا تخلى عن تنفيذ الخطوة الاولى ؟ قبل كل شيء ، بسبب موقف بروسيا ، لأن بروسيا ، في آخر حزيران ، استنفرت ست قطعات من جيشها وحشدتها على الراين . ومن الممكن اذن أن يتساول ما إذا كانت ستتدخل لصالح النمسا . وعندما احتج كافور ، مع بعض العنف ، ضد مقدمات صلح فيلافرانكا ، اجابه نابليون الثالث ، ببساطة ، بأنه في حالة لا تمكنه من تحمل « حرب مزدوجة » على نهر الراين وعلى نهر الآديج ، وأضاف : « في حياتي ينبغي الاكتفاء بما يمكن الحصول عليه » فثارت نائرة كافور وقدم استقالته بعد أن صرح أن نابليون الثالث « سود وجهه وسربله بالعار » .

المرحلة الثانية : قضية إيطاليا الوسطى . - بدأت الحركة القومية

في دول إيطاليا الوسطى ، أثناء حرب ١٨٥٩ . وهذه حوادثها بسرعة :

في توسكانا ، رفض الدوق الأكبر ، ليوبولد ، وكان أميراً بمساوية ، مساندة البيمونت - ساردينيا ضد النمسا . ولما هددته المظاهرات في الشوارع ، فر في ٢٧ نيسان ١٨٥٩ . وشكلت حكومة مؤقتة ، يرأسها ويكازولي . وعلى قدر اطلاعنا ، كان الرأي ، في توسكانا ، في ذلك الحين ، أبعد عن أن يكون جمعاً : فقد وجد مناصرون نشيطون جداً لضم توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا ، ولكن وجد أيضاً ماترينيون يرغبون بجمهورية إيطالية ، وبالتالي ، لا يريدون الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا . وأخيراً ، وجد مناصرون للحفاظ على استقلال توسكانا : وذلك إما إن يؤتى بقريب إلى الدوق الأكبر ويفرض عليه نظام دستوري ، وإما أن يبحث في الخارج عن سلالة جديدة . وهناك آخرون يفكرون باستدعاء ابن عم نابوليون الثالث ، الأمير نابوليون - جيروم .

أرسلت الحكومة الساردية إلى فلورنسا مفوضاً فوق العادة ، بونكومباني . وكانت مهمته بالطبع أن يعد انضمام توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا . ولكن نابوليون الثالث ، من جهته ، أرسل إلى توسكانا فرقة فرنسية ، ووضع على رأسها ابن عمه الأمير نابوليون . وفي الواقع ، ان الأمير نابوليون الذي نعرف رسائله ، في ذلك الحين ، لم يظهر أى نوع من الحماسة لأن يكون دوق توسكانا الأكبر ، ولم يرغب مطلقاً بالانضمام إلى البيمونت - ساردينيا ، وكان يرى بأنه يجب البحث عن مرشح آخر .

ومع ذلك ، وبعد معركة ماجنتا ، أي عندما أصبحت الهزيمة النمساوية مؤكدة على وجه التقريب ، أصبح الرأي العام في توسكانا يجذ أكثر من السابق الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

وفي دوقية بارما وفي دوقية مودينا ، جرت الاحداث بنفس الشكل تقريباً : في ٩ حزيران في بارما ، وفي ١١ حزيران ، في مودينا ، أي بين ماجنتا وسولفيرينو ، فر السادة ، وتشكلت حكومات مؤقتة نادت بضم الدوقيتين إلى البيمونت - ساردينيا . وأخيراً ، في حزيران ، قامت ثورة في الجزء الشمالي من الدولة الجبرية ، أي في رومانيو في الوقت الذي انطوت فيه الجيوش النمساوية ، التي كانت تحتل حتى آنذاك بولونيو ، في الشمال ، بسبب الحالة العسكرية . وفر الكاردينال ، القاصد الرسولي الذي كان يحكم هذه البلاد باسم الكرسي الأقدس ، وتشكلت حكومة مؤقتة وعرضت على ملك البيمونت - ساردينيا فيكتور ايا نويل أن يأخذ على عاتقه توجيه الجيش .

ولكن مقدمات صلح فيلافرانكا الغت ، في الواقع ، هذه النتائج ، لأن المقدمات حرمت بأن يعود كل من دوق توسكانا الأكبر ومودينا إلى دولته ، ولم تكن قضية بارما موضع بحث .

وبعد مقدمات فيلافرانكا تابعت الحكومة الساردية نفس السياسة في دوقيات ايطاليا الوسطى . وقدم كافور استقالته ، وكان راتزيني رئيساً لمجلس الوزراء في البيمونت - ساردينيا ، ولكن كافور كان في الواقع يوجه كل شيء : لقد ظل في الكواليس ، حتى انه استقبل في داره الريفية ، حيث انسحب ظاهراً ، سفراء أجنب . وكان كافور مصمماً ، حتى انه قال إلى أمين سر نابليون الثالث الخاص ، على ان يمنع تنفيذ مقدمات الصلح . وشجع الحركة القومية في الدوقيات : وأعطى الأمر بالثورة بشكل يظهر فيه ارادة السكان بأعمال عامة .

وفي توسكانا جمع ريكازولي مجلساً تأسيسياً وصوت ، في ٢٠ آب ١٨٥٩ ، على ضم توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا .

وفي دوقتي مودينا وبارما أصبح فاريني البيموني دكتاتوراً ،
وجمع مجلساً تأسيسياً ، وفي ٢١ آب ، صوت هذا المجلس على الانضمام
إلى البيمونت - ساردينيا .

وأخيراً ، في رومانيو ، لم يبق المفوض الذي سمته الحكومة
الساردية في مكانه ، بل إن الكولونيل شيبيرياني ، قام بإجلاء من كافور ،
ببادة جمع مجلس تأسيسي ، وصوت هذا المجلس أيضاً ، على الانضمام إلى
البيمونت - ساردينيا . وبين هذه « الدول » الأربع : توسكانا ،
مودينا ، بارما ، رومانيو ، تشكلت عصبة لتنظيم جيش مشترك وأعطيت
قيادته إلى غاربيالدي .

أمّا نابوليون الثالث ، فبعد تردد طويل ، قبل الأمر الواقع ، وسلم
بالإيري تنفيذ مقدمات فيلافرنكا ، وقبل بضم الدوقيات إلى البيمونت -
ساردينيا . وظهر هذا الانقلاب ، في كانون الأول ١٨٥٩ ، بنشر كراس
شهير يسمى : « البابا والمؤتمر » ، ويراد بذلك مؤتمر الصلح الذي يجب
عقده في زوريخ للتصديق على مقدمات الصلح ، والذي ، في الواقع ، لم
ينعقد أبداً . وكان مؤلف هذا الكراس لاغريونيير . وقد كتبه بإجلاء
من نابوليون الثالث . ولكن منذ أن أعطت هذه الانضمامات الأرضية
إلى البيمونت - ساردينيا أكثر من أحد عشر مليوناً ، أصبح للإمبراطور
الحق بالمطالبة بالتعويضات التي وعد بها أثناء مقابلة بلومبيير ، ولم يقم كافور
صعوبات بالتنازل لفرنسا عن نيس والسافوا .

وكرس الحل باستفتاءات ، في بارما ، ومودينا ، ورومانيو ، ووجد
٤٢٦٠٠٠ مع الضم ، مقابل ٧٢٦ ضده . وفي توسكانا أعطى الاستفتاء
٢٦٦٠٠٠ صوت مع الضم و ١٤٣٠٠ ضده ، في بداية آذار ١٨٦٠ .
وكذلك أجريت استفتاءات في السافوا وفي كونتية نيس : ففي السافوا

وجد ١٣٠.٠٠٠ صوت مع الضم إلى فرنسا و ٢٣٥ ضد و ٥٠٠٠ امتناع؛
وفي نيس ، ٢٥٧٠٠ « نعم » للانضمام إلى فرنسا و ٢٦٠ « لا » .
وتمت هذه الاستفتاءات في نيس والسافوا في نيسان ١٨٦٠ .

وهكذا تمت التسوية على أساس مبدأ « حرية الشعوب في تقرير
مصيرها » . ولكن الاستفتاء كما نعلم يعطي نتائج كثيفة ولا يكون
دليلاً أكيداً على أن جميع الناخبين الذين أعطوا أصواتهم كانوا أنصاراً
مصممين على وضع وأنهم أعربوا عن رأيهم لصالحه .

المرحلة الثالثة : قضية الصقليتين . - اتجهت الحركة القومية حالاً
نحو مملكة الصقليتين . فقد توفي الملك فرديناند « الملك بومبا » في
١٨٥٩ . وخلفه ابنه فرانسوا الثاني ، ولكن طرق حكومة المملكة
لم تختلف .

لقد وضعت القضية الصقلية في بادئ الأمر . فقد ثارت صقلية على
ملك الصقليتين عام ١٨٤٨ ، وسلكت الحكومة فيها سياسة قمع قاسية
للاخاية ، وكان من الطبيعي أن تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية
سيئة جداً في صقلية . وظهرت المعارضة ضد الملكية النابولية على اثر
حوادث جرت في ايطاليا الشمالية . ووجد في هذه المعارضة ثلاث جماعات :

١ - أعضاء « الجمعية القومية » ، وكانوا أنصار الوحدة تحت سيادة
البيت السافوي ، أي الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

٢ - الماترينيون . وقد كان لماتريني في البلاد مثل وهو فرانشيسكو
كرويسي الذي أصبح فيما بعد أعظم رجال السياسة الايطالية ، بين
١٨٨٥ و ١٨٩٥ .

الحركات القومية ٣ - (١١)

٣ - الموراتيون ، وكانوا يرجون اعطاء عرش الصقليتين إلى ابن مورا صهر نابوليون الأول ، كما أسلفنا . وهذا الاتجاه الموراتي يمكن ، على ما يبدو ، أن يكون مدعوماً من قبل نابوليون الثالث ، ولكن الواقع لم يكن كذلك .

نشبت الحركة الثورية في ٤ نيسان ١٨٦٠ بتحريض الماتزينيين ، ولم يكن كافور يرغب بها في ذلك التاريخ . وكادت هذه الحركة أن تخفق لان حكومة الصقليتين كان عندها جيوش محلية ، وعملت هذه الجيوش بقوة . وعندئذ القى زعماء الحركة ، وبخاصة كريسبي ، نداء يطلبون فيه النجدة من الشعوب الإيطالية الأخرى . وعلى اثر هذا النداء نظم غارibaldi حملة الألوف « الشهيرة » وقد حشدت هذه الألوف في جنوة ومنها ومنها أبحرت على سفينتين نحو صقلية .

طريقة كافور . - ويبدو أن كافور لم يكن ليريد تشجيع غارibaldi ، لأنه يخشى من أن يضع نفسه في وضع صعب حيال فرنسا . ولكنه من طرف خفي ، لم يدعه يعمل فحسب ، بل انه شجع هذه المغامرة . وكان هذا الوضع اخرج وقت في حياته السياسية ، وقد قال ذلك فيما بعد . وكانت الطرق التي استعملها بسيطة : فعندما علم أن غارibaldi سينطلق في فجر الغد ، من ميناء جنوة ، أعطى أوامر دقيقة ومشددة بأن يراقب الميناء ، وارسلت الشرطة إلى الجزء الغربي ، بينما كان غارibaldi يريد الافلاح من الجزء الشرقي . وعندما أصبحت سفينتا غارibaldi في البحر ، أعطى كافور أمره رسمياً إلى سفن الحرب الساردية بالقبض على السفينتين ، ولكنه ، في السر ، أوعز إلى القادة أن يدعوا سفينتي غارibaldi تتران بأمان .

وباختصار ، رسا غاريبالدي في صقلية ، ولم تكن الجيوش النابولية كثيرة العدد في الجزيرة ، ولذا استطاع غاريبالدي أن يحررها بسهولة .

وفي منتصف آب ١٨٦٠ لم يكتف غاريبالدي بهذه النتيجة ، بل عبر مضيق مسينا وبدأ ، صاعداً نحو الشمال ، بحملة هدفها أخذ بونالي . وأوشكت هذه القضية الجديدة أن تثير تعقيدات دولية ، لأن نابوليون الثالث ، كان يريد معارضتها ، ولكن انكسرتا منعه ، وانتهى الاسطول الفرنسي بتترك غاريبالدي يعبر مضيق مسينا .

والمهم هنا هو وجهة نظر كافور . فعندما علم أن غاريبالدي نزل شبه الجزيرة اضطرب وقاتى وتساءل ما إذا كان غاريبالدي خرج من يده وأخذ يعمل لحساب الماتزينيين ، وفي هذا الاحتمال خطر على البيت السافوي . وقد علم من بعض الوثائق ان كافور حاول ، في بداية آب ، أن يثير في نابولي ما أسماه « الثورة الطيبة » أي ثورة غير ماتريزية ، وأوصى الرسول الساردي في نابولي أن يتصل بسرعة بكبار الموظفين النابوليين ، وأوصى بخاصة بـ « العناية » بزعم الشرطة المعروف بفساده إذ بمساعدة هذا الزعيم يمكن القيام بالثورة الطيبة قبل وصول غاريبالدي والماتزينيين . ولكن القضية أخفقت ، لأن كبار الموظفين النابوليين خافوا من المخاطرة . غير أنه من الممكن القيام بسهولة بحركة ارتداد عندما يطمأن بعدم الحديعة ، ولذا فضل كبار الموظفين النابوليين الانتظار للقيام بالانقلاب عندما تكون النتيجة أكيدة .

لم ينجح كافور اذن في عملياته ، ولذا غير خطته مباشرة : أرسل اسطولاً بقيادة الاميرال بيوسانو إلى شواطئه بمملكة نابولي وأعطاه أمراً رسمياً بمساعدة غاريبالدي ما أمكن في زحفه نحو الشمال . ولكنه في الوقت

نفسه أوعز الى الاميرال الأمر بالقبض إذا أمكن على الحصون قبل ان يحتلها الغاريبالديون . وهكذا قام سباق بين الغاريبالدين والكافوريين . وربع غاريبالدي السباق . فقد وصل في ٧ ايلول إلى نابولي . ولم يدافع الجيش النابولي عن نفسه . وهذا دليل على أن النظام كان غير شعبي . وعندما وصل غاريبالدي إلى نابولي نشر إعلاناً وأظهر فيه بعنف خلافه مع كافور ، وكانت هذه اللحظة لحظة حرجة جداً بالنسبة لكافور .

المرحلة الرابعة : قضية الدولة الحبرية . — وعندما وصل غاريبالدي إلى نابولي ، لم يكن مستعداً للوقوف فيها ، فقد هب الماترينيون بالحال حملة على دولة الكرسي الأقدس . وبينما كانت غاريبالدي على الحدود الجنوبية للدولة ، في الشمال ، في رومانيو ، كانت حركة أخرى في حيز الاعداد : فقد كان ماتريني يدعى نيقوتيرا يعد فريقاً من ألفي رجل وأراد به الدخول في المارش واومبريا ، وهنا أيضاً كانت الحالة حرجية : فإذا تم زحف الغاريبالدين والماترينيين فماذا يحدث : يجب ألا ننسى أن كان في الدولة الحبرية جيشان : جيش الكرسي الأقدس وجيش الحامية الفرنسية في روما . وقد نظم جيش الكرسي الأقدس . وكانت البابا يعرف على أي شيء يحرص وأي السكان ، وأن ليس له مايعتمد عليه كثيراً على القوة العسكرية لرعاياه ، ولذا استنجد « بمتطوعين حبريين » وقد أتى الكثير منهم من فرنسا . وكان على رأس هؤلاء المتطوعين الجنرال لاموريسيير . ومن الوجهة السياسية كان هذا الانتخاب موضع نزاع ، لأن لاموريسيير ، وهو جنرال فرنسي يمتاز في الجزائر ، كان ضد الانقلاب الذي قام به نابوليون الثالث في ٢ كانون الأول ، ولذا كان خصماً له . ومن جهة أخرى ، كانت في روما حامية فرنسية يقودها الجنرال دوغويون .

فاذا دخل الغاريبالديون والماتزينيون امشكوا مع جيش لاموريسيير ولم يكن لهذا العمل مخدور من الوجهة السياسية العامة ، ولكن إذا تجرأوا على دخول روما نفسها ، فان الحامية الفرنسية ، التي تحرسها ولا تحرس غيرها ، تدافع عن نفسها ، وعندئذ يحدث صدام بين الايطاليين والحامية الفرنسية ، ونتيجة هذا الصدام على الأقل قطيعة دبلوماسية بين فرنسا والايطاليين . وعلى كل حال ، لا يمكن الاعتماد على مساندة نابوليون الثالث ، لأن النمسا يمكن أن تفيد من هذا الوضع لمعاودة الحرب ضد الايطاليين . ولم يتردد كافور في القول بأن الحملة الغاريبالدية - الماتزينية إذا وقعت فسيخاطر بـ « نوافرو ثانية » وهي الواقعة التي هزم فيها السارديون في عام ١٨٤٩ ضد النمسا .

لهذا السبب أراد كافور أن يسبق غاريبالدي ويدخل في الدولة الحبرية جيوشاً ساردية ويعطيها الأمر بقتال لاموريسيير ، دون الحملة الفرنسية في روما . ولما علمت انكالترا بهذه النية ، لم تعترض ولم يكن لديها أي سبب للاعتراض : فهي دولة بروتستانتية ولا مبالية بمصير دول البابا . ولكن ماذا يقول نابوليون الثالث ؟ ذهب الجنرال جيمالديني للقاء الامبراطور وكان في شامبييري وأعلمه بنوايا كافور ، واذا أخذنا بقصة جيمالديني رأينا أن نابوليون الثالث أجاب : « اعملوا ، ولكن اعملوا بسرعة » . وحسب القصص الفرنسية : لم يجب نابوليون بشيء مطلقاً . ولكن أخيراً ، عندما اطلع على الحطة ولم يبد اعتراضاً ، اعتبر كافور هذا كافياً . وباختصار أدخل كافور جيوشه ، من الشمال ، في الدولة الحبرية ، ووصلت الجيوش الساردية بسرعة حتى حوالي روما ، وقاتلت جيش لاموريسيير ، في ١٨ ايلول ١٨٦٠ ، في واقعة كاستلفيردادو ، ولكنهم احترمت مدينة روما حيث كانت الحامية الفرنسية .

وكانت نتيجة هذه الحملة اتفاق ٢ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وبوجبه يتخلى البابا عن دوله إلا مدينة روما ورقة أرض صغيرة حولها .

وهنا أيضاً كرست الأمور الواقعة بطريقة الاستفتاءات : ففي صقلية اعطى الاستفتاء أكثرية عظمى للانضمام إلى الليمونت - ساردينيا ، ووجد ٦٠٠ «لا» فقط . وفي مملكة نابولي وجد ١٠٠٠٠ «لا» ، وفي المارش واومبريا أي في أجزاء الدولة الحبرية التي ضمت وجد ١٥٨٠٠ «لا» ، وفي شباط ١٨٦١ ، تأسست مملكة إيطاليا قبل أربعة أشهر من وفاة كافور .

٣ - صعوبات الزويان

تباين الشمال والجنوب . - لقد تصور الرجال ، الذين دعموا الفكرة الحدودية ، أن إنشاء الدولة الإيطالية أمر سهل . وفي الواقع ، ان هؤلاء الرجال يعرفون إيطاليا قليلاً : إنهم يعرفون إيطاليا الشمالية ولا يعرفون إيطاليا الجنوبية ، لأنه يجب ألا ننسى ، والإيطاليون يعرفون بذلك ، أن كثيراً من الأقاليم دخلت « سلبياً » في الدولة الإيطالية الجديدة ، بالرغم من المظاهر التي أعطتها أرقام الاستفتاءات . لقد كانت أكثرية السكان العظمى ، في أعماقها ، غير مبالية تقريباً . ولكن الأخطر من ذلك هو أن « اطر » المجتمع لم تكن دوماً محبذة للحل الحدودي الظاهر : ففي إيطاليا الجنوبية ، في مملكة الصقليتين القديمة ، كان كبار الملاكين ، وإيطاليا الجنوبية هي بلد كبار الملاكين ، يناصرون جميعاً تقريباً السلالة التي سقطت ، وكذلك كانت حال الأكليروس . وعدا ذلك ، بادر غاريبالدي ، أثناء مروره في مملكة نابولي ، إلى تسمية الموظفين ، ولكن هؤلاء كانوا في الغالب مغامرين ، ولا يبحثون إلا عن ملء جيوبهم ، ولذا لم يكن ممكناً في هذه الإدارة بناء أي أساس يعتمد عليه .

ومن جهة أخرى ، في لومبارديا وفي توسكانا أيضاً ، بلدي التقاليد القديمة ، بلدي الحياة البلدية القوية ، كانت رغبة السكان الحفاظ على إدارة مستقلة : ويرون أن الموظفين البيمونتيين ضيقو الفكر ، ومتعجرفون ، ويتمنحونهم بأنهم يريدون أن يحتجزوا لأنفسهم الوظائف المفيدة في الإدارة .

لقد كانت الصعوبة الأولى اذن ، معنوية ، أما الثانية فاقتصادية واجتماعية : لقد كانت الظروف الاقتصادية مختلفة جداً بين الشمال والجنوب في شبه الجزيرة . فبينما كانت الزراعة الايطالية ، في وادي نهر البو في حالة مزدهرة ، كانت أملاك الدوقيات الكبرى في ايطاليا الجنوبية سيئة الزراعة والفلاحة ، ولانقوم فيها أعمال التجفيف وأعمال التجرير وغيرها . وكانت الصناعة في ايطاليا الجنوبية غير موجودة تقريباً . وأخيراً كانت وسائل النقل والطرق والخطوط الحديدية تنقصها ثامناً الا قليلاً . ولم يكن الاسطول التجاري في نابولي مجهزاً ومعداً لدعم التنافس مع الدول المتوسطة الاخرى . وبالتالي تباين بين البيمونت - ساردينيا التي سلكت سياسة اقتصادية نشيطة جداً ، وملكة الصقليتين ، البلد المتخلف ، حيث كانت الأكثرية العظمى للسكان فلاحين بائسين . وقال كافور نفسه : « إن تحقيق الانسجام بين الشمال والجنوب أصعب من النزاع ضد النمسا أو القتال مع روما » .

موقف الحكومة . - لمجابهة هذه الصعوبات نصح بعضهم كافور أن يوطد دكتاتورية مؤقتة . فلم يشأ كافور ذلك . فقد رأى وجوب البقاء والاخلاص للنظام الدستوري . ولكنه قبل ، من جانبه ، إصلاحاً إدارياً يعمر الإدارة الايطالية على أساس لامركزية واسعة : أراد أن ينشئ مجالس اقليمية ذات اختصاصات في بعض القضايا : الأشغال العامة ، التعليم ، وغيرها ، بشكل يترك فيه درجة من الاستقلال الذاتي الإداري

لمختلف أجزاء المملكة . ولم يقبل مجلس النواب الايطالي هذا المشروع ، لأنه رأى بأن هذه المجالس الاقليمية يمكن أن تكون ملجأ لعواطف ذات نعة خاصة ، ولذا فإن خلفاء كافور ، بعد وفاته ، قسموا الدول الايطالية إلى ٥٩ إقليماً ، وأقاموا على رأسها محافظين . وهذا يعني أنهم أقرروا نظام المركزية . ومن جهة أخرى ، طبقوا ، على ايطاليا كلها ، القوانين التي كانت موجودة من قبل في البيمونت - ساردينيا ، وهذا ما أثار احتجاجات عدد من النواب اللومبارديين والتوسكانيين المعادين للهيمنة البيمونتية .

ولم توجد احتجاجات فقط ، بل وجدت أيضاً اضطرابات جديدة جداً في ايطاليا الجنوبية :

في البازيليكا ، وجد تشكّل عصابات أشقياء .. وكان هؤلاء فلاحين يشكون الجوع ، وحاولوا أن يفيدوا من القضية بطرق خارجة عن القانون ، ثم دخل هؤلاء الأشقياء في اطر خصوم الوحدة الايطالية . وساعدت الطبقة النبيلة والاكليروس ، أحياناً ، الأشقياء ، واضطرت الحكومة الايطالية أن ترسل إلى البازيليكا حملة عسكرية حقيقية وكان الضرب على أيدي هؤلاء الأشقياء « وحشياً » .

وفي صقلية ، وجدت حركة تمرد عندما أرادت الحكومة الساردية أن تطبق الخدمة العسكرية الاجبارية : ولم يسبق للصقليين أن قاموا بالخدمة العسكرية في الماضي ولم تعجبهم الخدمة العسكرية في الجيش الايطالي . ولذا لزم إرسال حملة إليهم يقودها الجنرال غوفونه وأعلن هذا الأحكام العرفية وضرب على أيدي المتمردين بقوة قاسية .

وبالاجمال ، إذ لاحظنا في ١٨٦٢ ، المراسلة المتبادلة بين رجال الدولة

الايطاليين في ذلك العصر مع الملك ، رأينا أن رجال الدولة كانوا يخافون على المستقبل . وقد صرح ويكازولي ، الذي كان خلفاً لكافور بعض الوقت ، بأن من السهل القضاء على هذه الاضطرابات لو لم يكن تحتها أيدي أعداء النظام ، وبخاصة ، لو لم يستطع هؤلاء الخصوم أن يجدوا دوماً ملجأ في الدولة الحبرية ، أي في الوقعة الصغيرة التي حافظ عليها البابا حول روما نفسها .

وهكذا ، لم تنته الوحدة من وجهة النظر الأرضية ، لأن قضية البندقية لم تحل في العام ١٨٥٩ ، ولأن قضية روما ظلت مفتوحة .

الفصل الثامن

الحركة القومية الإيطالية

من ١٨٦١ الى ١٨٦٦

تشكلت مملكة إيطاليا ، فعلاً ، في آخر ١٨٦٠ ، ورسمياً في بداية ١٨٦١ ، وظلت قضيتان دون حل : من جهة ، قضية الأراضي الإيطالية التابعة للنمسا ، أي البندقية وتروانتان ، وجزء من إستريا وبعض نقاط من الشاطئ الدالماسي ؛ ومن جهة أخرى ، قضية روما . وتقلصت رقعة الدولة الحبيوة للغاية ، ولكن مدينة روما واراضاً صغيرة حولها بقيتا مستقلتين .

إن النجاح الجديد ، الذي حققته الحركة القومية الإيطالية ، في ١٨٦٦ ، كان في ضم البندقية التي لم يجررها نابوليون الثالث في العام ١٨٥٩ . وقد أحرزت الحركة القومية الإيطالية هذا النجاح بفضل أزمة دولية وهي الحرب النمساوية - البروسية التي تكلمنا عنها ، ولكن العاطفة القومية الإيطالية لم ترض كل الرضى ، لأن مملكة إيطاليا بعد أن انتزعت من النمسا في العام ١٨٦٦ البندقية ، كانت تتطلع إلى ضم التروانتان .

وفي دراستنا لهذه القضية ، يجب أن نلاحظ ظروف السياسة الإيطالية قبيل هذه الأزمة ، ثم ندرس الحطة الإيطالية ، وأخيراً اخفاق هذه الحطة جزئياً .

١ - ظروف السياسة الإيطالية

لقد اصطدم تشكيل مملكة إيطاليا ، كما رأينا ، ببعض الصعوبات التي ترجع إلى أن وحدة الشعب المعنوية لم تكن مؤمنة في كل مكان . وهذه وجهة نظر يجدر عدم نسيانها . ولكن يجب ألا ننسى أيضاً أن الدولة الإيطالية منذ أن فقدت كافور ، في حزيران ١٨٦١ ، كان نظامها ضعيفاً . وذلك يرجع لعدة أسباب :

أ) تفتت الأحزاب . - ان نقص تنظيم هذه الأحزاب السياسية ، ونقص تجربة النواب ، الذين كانوا ينتخبون عموماً من قبل الجماعات المحلية ، ويساقون (يجمعون) بصعوبة ، لأنه لم يكن لهم تعويض برلماني ، ولأن المرشح للنيابة كان عليه أن يترك مشاغله الشخصية ليأخذ مكانه في المجلس . وكانت النتيجة عدم استقرار الوزارات ، فبين موت كافور ، في حزيران ١٨٦١ ، وبداية ١٨٦٦ ، تشكلت في مملكة إيطاليا ست وزارات ؛ ومن ثم تغيير الأشخاص بخاسة ، لأن جميع الوزارات متلونة بالأفكار الكافورية أي باللون الليبرالي المعتدل .

ب) الازمة المالية . - كانت مملكة إيطاليا مضطرة لتخصيص نفقات عظيمة نسبياً للأشغال العامة ، والتعليم العام ، ولتنظيم الجيش ، حتى انها في العام ١٨٦٣ انفقت ١٢٥٠ مليون ليراً ، على حين ان الدول الإيطالية منفردة في العام ١٨٥٩ ، لم تنفق إجمالاً ، إلا ٦٢٥ مليون . وتضاعفت النفقات بسبب الوحدة ، وكانت النتيجة العجز . وبلغ هذا العجز ٣٥٠ مليون لير ، ولم يتوصل إلى سده ، وتفاقم مع الزمن .

وقد أثار عجز الحكومة الإيطالية الانتقادات من كل مكان واصطدمت
الوزارات المتعاقبة بمعارضتين : معارضة اليمين ومعارضة اليسار .

معارضة اليمين . - كانت معارضة اليمين معارضة الاكليركيين :
ولم تكن لهم قوة كبيرة في البرلمان أو لم يكن لهم شيء تقريباً ، لأن
الكاثوليكين الإيطاليين ، منذ ذلك الحين ، تبنوا ، في الانتخابات ،
طريقة الامتناع . وإذا لم يكن لهم الا قليل من النواب الذين يمثلون الحزب
« الاكليركي » في البرلمان ، فان هذا الحزب له قوة في البلاد ،
وبخاصة له اطره النشطة في الجهاز الكنسي : من اكليروس نظامي
واكليروس عصري ، وكانت الأديرة ، بخاصة ، مراكز معارضة للنظام
الجديد . ولذا تقدمت الحكومة الإيطالية ، في ١٨٦٤ ، بشروع قانون ،
وأصبح قانوناً في تموز ١٨٦٦ وهدفه حل الجمعيات الرهبانية ومصادرة
أموالها . ونشر إلى أن نصف الجمعيات الرهبانية ، في اليموننت -
ساردينيا قد حل بموجب قانون ١٨٥٥ ، ولكن هذا القانون ، في
الاراضي الجديدة المنضمة إلى اليموننت - ساردينيا لم يطبق بعد : وكانت
الأديرة عديدة جداً في صقلية ، وتوسكانا ، ولومبارديا . وبقي ، عند
التصويت على القانون ، ٢٤٠٠ دير مع ٤٧٠٠٠ راهب .

ولا شك في أن حل الجمعيات الرهبانية ومصادرة أموالها كانت لهما
منافع مالية ، وقد قررت الحكومة ذلك لأسباب سياسية .

لقد منح القانون مرتباً صغيراً ، ٦٠٠٠ لير ، في السنة ، للرهبان
ليساعدهم على سد رمق الحياة ، وقررت ، عدا ذلك ، أن تباع أموال
الجمعيات الرهبانية ، وكانت أراضيه بخاصة ، بشكل قطع صغيرة ،
لتساعد على تشكيل ملكيات صغيرة ريفية . وبالجملة ، مر في إيطاليا ،
في ذلك الحين ، شيء مماثل لما مر في فرنسا أثناء الثورة الفرنسية ، عند

بيع « الأموال القومية » . وبالطبع ، لم يكن من مصادرة أموال الجمعيات إلا زيادة معارضة اليمين .

معارضة اليسار . - وكانت معارضة اليسار هذه معارضة الماترينيين . فقد استأنفت الدعاية الماترينية عملها بكثير من النشاط عام ١٨٦٥ ، وفي الانتخابات البرلمانية في تشرين ١٨٦٥ ، غلبت معارضة اليسار مرشحي الحكومة العديدين ، أي الأحرار المعتدلين . والحادث الذي هاج الرأي العام والحكومة أكثر من غيره ، كان انتخاب ماتريني . فقد انتخب نائباً عن مدينة مستينا . ووضع هذا الانتخاب « قضية ماترينية » : فقد صرحت الحكومة الإيطالية أن ماتريني غير قابل للانتخاب ، لأنه قام بمحاولات ثورة ، في ١٨٥٧ ، في جنوة ، وعقب هذه المحاولة ، حكم عليه بالموت غيابياً . وقالت الحكومة ان ماتريني محكوم عليه بالموت ، ولذا لا يمكن أن ينتخب . وقامت ، في هذا الموضوع ، مناقشات كبرى في مجلس النواب الإيطالي ، أثناء عرض صحة انتخاب ماتريني : فقام بعض النواب ، وبخاصة كريسبي الماتريني ، وقالوا بأن الانتخاب نظامي حسب الأصول ؛ وات الحكم بالاعدام على ماتريني ، في ١٨٥٧ ، لا يمكن أن يكون له مفعول ، كما يقول كريسبي ، أولاً لأن الحكومة الساردية في العام ١٨٥٩ ، صوتت على قانون العفو العام ويجب أن يطبق قانون العفو العام على ماتريني ، كسائر الناس ؛ وعدا ذلك ، لأن البيمونت - ساردينيا منذ هذا الحكم بالاعدام في العام ١٨٥٧ لا توجد كدولة : فقد امتصت في المجموعة الجديدة التي افتتها بملكة إيطاليا . واعتباراً من الآونة التي لم يوجد فيها ملك ساردينيا ، بل ملك إيطاليا ، لا يكون للحكم الذي حكم به على ماتريني باسم ملك ساردينيا ، قيمة أبداً . ثم أضاف كريسبي حججاً عاطفية : فقد ذكر بالدور الذي لعبه ماتريني

في نمو الفكرة الوجدانية في إيطاليا . كما ذكر بأن ماتريني « قد ربي ،
الإيطاليين على احترام الواجب واحترام التضحية » خلال جيل كامل .

فرد عليه وزير الداخلية بقوله ان قبول صحة الانتخاب ، إذا قرر ،
يعادل الموافقة على المبدأ الجمهوري ، وهذا مالا تقبله الحكومة . وفي
الواقع اعطى المجلس الحق للحكومة ، وطعن في انتخاب ماتريني بـ ١٩١
صوتاً ضد ١٠٧ . وأعيد انتخاب ماتريني للمرة الثانية ، وطعن من جديد
في انتخابه . ولم ينقطع الخلاف بين الماترينيين والحكومة الإيطالية .

وبالتالي ، ضعف الوضع الداخلي في إيطاليا . ورأى كثير من أعداء
الحكومة الإيطالية ، في ١٨٦٥ ، أن الوحدة لن تدوم . وكان امير
مر دولة الكرسي الأقدس المتحزب يعتقد بإمكان حدوث حركة انفصالية
نابولية ، ويرى بأن الوحدة الإيطالية ستنتحل ومن الممكن العودة إلى
فكرة « الكونفدراسيون الإيطالي » تحت رئاسة البابا ، أي ، إلى فكرة
نابوليون الثالث في ١٨٥٨ ، وهذا هو رأي الوزير النمساوي هوبنر أيضاً .

وفي إيطاليا ، كان الملك فيكتور ايمانويل ، الذي أصبح دوره نشيطاً
منذ وفاة كافور ، لأنه كان في حياة كافور ، بحياً بقوة شخصية وزيره ،
ولأن رؤساء مجلس الوزراء كانوا رجالاً من المستوى الثاني ، يرى بأنه
من المرغوب فيه اعطاء محول للصعوبات الداخلية بفوز خارجي : وهذا
الاسلوب كلاسيكي اقباعي ، وقد استعملته حكومات عديدة في ظروف
مختلفة ، ولكن ما هو الفوز الخارجي الذي يجب البحث عنه ؟ هل يجب
البدء بمحاولة حل « قضية روما » أو البدء بمحاولة حل قضية الاراضي
الإيطالية التابعة للنمسا ؟ قرر الملك فيكتور ايمانويل نفسه الأخذ بالحل
الثاني ، لماذا ؟ أولاً لأن هذا العمل يجب أن يكون مخصصاً لطرد

الاجانب عن الأرض الإيطالية ، ومن الممكن أن يكون شعبياً ، حتى عند الاكبركيين ، بينما يصطدم امتصاص روما بمعارضة جزء من الرأي العام ؛ وفي قضية الاراضي الإيطالية التابعة للنمسا ، لا تجازف إيطاليا إلا بصعوبات مع النمسا ، على حين أنه إذا ، اختارت « القضية الرومانية » تخاطر أيضاً بصعوبات مع فرنسا ، لأنه ما زالت توجد في روما حامية فرنسية . وقد قدر فيكتور ايتا نوبل جيداً بأنه يجب على ملكة إيطاليا ، معها كلف الامر ، ألا تكون في خلاف مع نابوليون الثالث .

ومنذ أن قرر الملك أن يكون إلى جانب هذا الحل ، وهو تحرير الاراضي الإيطالية التي بقيت خاضعة للنمسا ، كان من الواضح أنه لا يمكن أن يأمل أن ينجح بغير السلاح ، أو ، على الأقل ، بظروف استثنائية جداً .

وإذا لاحظنا القوى المسلحة في إيطاليا ، في ذلك الحين ، وجدنا أن اللوحة غير مضيئة جداً . ولا شك في أن الحكومة قامت بمجهود ضخم في تنظيم الجيش . فقد رأت أن هذا الجيش يمكن أن يبلغ ، في زمن السلام ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، ولكن الصعوبات المالية اضطرتها إلى تخفيض اعتمادات الموازنة : ولم يكن بالامكان انشاء أطر كافية لتجنيد ٣٠٠٠٠٠ رجل عملياً في زمن السلام . أما اسطول الحرب ، فبسبب التغييرات الوزارية الدائمة ، لا يوجد أي وحدة مفهوم في السياسة البحرية التي يجب اتباعها . ومع ذلك توصل الايطاليون إلى انشاء اسطول حربي : فقد انشأوا بين ١٨٦١ و ١٨٦٥ اثني عشرة « سفينة خط » . ولم يكن لهذا الاسطول قواعد بحرية منظمة في البحر الادرياتيكي . وكان الجهاز ضعيفاً جداً ، لأنه كان يعتمد ، في آن واحد ، على ضباط تابعين للبحرية الملكية الساردية القديمة ، وعلى ضباط بحرية نابوليين . وكان السارديون

والنابوليون لا يتفاهمون . واضيف إلى ذلك أنه احتفظ بالنابولين في الاسطول لأنهم تخلوا عن ملك الصقليتين فقط . ولكن الحكومة الإيطالية ، بعد أن أعطتهم هذا « التعويض » باعتبارهم تخلوا عن الملك ، تهرأت منهم ، لأنها اعتبرت أن من ينسون بينهم مرة يمكنهم أن ينسوها مرة ثانية . وهكذا نرى أن الحالة الفكرية كانت سيئة صراحة . وأخيراً كان القائد الأعلى للاسطول ، الأميرال برسانفو رجلاً متغطرساً وضعيفاً تماماً .

ونظراً لضعف الوسائل العسكرية والبحرية لم تستطع إيطاليا أن تفكر مطلقاً في ١٨٦٦ ، كما فكرت عام ١٨٥٩ ، بأن تحارب النمسا وحدها . ولذا لا بد لها من حلف ومن الاعتماد على سند خارجي . وقد واتتها الفرصة عندما اقترب النزاع النمساوي - البروسي .

٢ - خطة الحكومة الإيطالية

التحالف مع بروسيا . - لقد ظهر معنا أن الحكومة الإيطالية لا تستطيع وحدها أن تقوم بحرب جديدة ضد النمسا . لذا كان من المنطق أن تفكر بالبحث عن حلف مع بروسيا ، لأن بروسيا بخاصة ، منذ وصول بسمارك إلى السلطة ، كانت في صعوبات دائمة مع النمسا . وكان يتنبأ بخلاف نمساوي - بروسي . ولكن كان ينبغي على إيطاليا أن توفق بين التحالف مع بروسيا والحفاظ على الصداقة الفرنسية . ولم يشأ الملك فيكتور ايمانويل بأي ثمن أن يفسد علاقاته مع فرنسا . وكان يفكر بأنه ، إذا ، أفسد علاقاته مع فرنسا ، جازف بمجازفة خطيرة جداً : لأن فرنسا يمكن أن تعقد حلفاً مع النمسا ، وعندئذ لا تستطيع إيطاليا أن تعمل شيئاً أمام قوى فرنسا والنمسا مجتمعة ، ولو مع نجدة بروسيا .

ولقد رأينا ما جرى بين النمسا وبروسيا . ولعلنا نذكر أن الخلاف العتيد منذ ١٨٦٣ قد تفأقم في ١٨٦٥ ، وفي بدء ١٨٦٦ . واستطاعت الدبلوماسية الإيطالية أن تجد في ذلك ظروفاً ملائمة : فمنذ آخر ١٨٦٢ طلب بسمارك من الحكومة الإيطالية ، بواسطة رسول سري ، أن تعلمه عن موقف إيطاليا في حالة حرب بمساوية - بروسية . فأجابت الحكومة الإيطالية مؤكدة على أنها في هذه الحالة تدخل في حرب ضد النمسا . وهكذا تم الاتفاق بسهولة على المبدأ .

ولكن ، بالرغم من قبول مبدأ التعاون بسهولة ، فإن التحالف لا يبدو ، بادئ بدء ، سهل الإبرام : من جهة ، لأن بسمارك يلاقي مقاومات في محيط الملك غليوم الأول ، الذي ظل طويلاً ، معادياً للحرب ضد النمسا . إلا أن هذه العقبة ذلت بعد مجلس التاج البروسي في ٢٨ شباط ١٨٦٦ : ففي هذا المجلس اتخذ القرار بالبحث عن التحالف الإيطالي . ومن جهة ثانية ، ترددت الحكومة الإيطالية ، هي أيضاً ، فقد كان رئيس مجلس الوزراء الإيطالي ، في ١٨٦٥ وبداية ١٨٦٦ ، لامارمورا يتساءل ما إذا كانت هناك وسيلة للحصول على البندقية دون حوب ، وشاد ترتيباً يقضي ، أن يقدم للنمسا ، مقابل التنازل عن البندقية لإيطاليا ، تعويضاً في الإمارات الدانوبية وذلك بأن تعطى البغدان والأفلاق ، بدلاً عن البندقية . وسبر لامارمورا غور فينتا بمهنتين : احدهما في ١٨٦٥ ، والأخرى في بداية ١٨٦٦ ، ولكنه اصطدم برفض . وتساءل رئيس مجلس الوزراء الإيطالي أيضاً : ماذا تقول فرنسا التي لا يريد أن يقع معها في خلاف ؟ فظمن في الأول من ايلول ١٨٦٥ ، لأن نابليون الثالث ، بعد أن أعلمه السفير الإيطالي في باريس ، نيفروا ، الحركات القومية- ٣ (١٢)

بالأمر أجاب بأنه يجب على إيطاليا في حالة قطيعة بين النمسا وبروسيا ، ان تهتبل الفرصة ، ، والا « تثبط هممة بروسيا ، بأي حال من الأحوال . وفي الحقيقة ، قال نيغرا ، سفير إيطاليا في باريس ، ان نابوليون الثالث يرغب في هذه الحرب النمساوية - البروسية ، لأنه يعتقد بأن هذه الحرب ستكون حرباً طويلة ويمكن أن تتيح له فرصة التدخل الدبلوماسي . وفي بداية ١٨٦٦ ، لاشيء يعارض المفاوضة مطلقاً . وعندما علم لامارمورا بأنه لا يستطيع الحصول على البندقية دون حرب ، لم يبق أمامه إلا شيء واحد لعمله وهو البحث عن التحالف البروسي . ومن جهة أخرى ، قرر مجلس التاج البروسي ، في ٢٨ شباط ، البحث عن التحالف الإيطالي . وبدأت القضية آتخذ بسيطة للغاية .

في آذار ١٨٦٦ ، أرسلت الحكومة الإيطالية إلى برلين الجنرال غوفورنه ، وكلفته بمهمة التفاوض بحلف مع بروسيا . وقد نشرت تقارير غوفورنه إلى حكومته . وتدل هذه التقارير على أنه كان من الصعب التفاهم بين الجانبين : فقد أرادت الحكومة الإيطالية أن تتعهد بروسيا بحرب مباشرة ، أو على الأقل ، بحرب في تاريخ ثابت . وقدردت بانها إذا أبرمت الحلف مع بروسيا دون تحديد تاريخ الحرب ، فان الحكومة البروسية ، في هذه الفترة ، تبادر إلى اعلام النمسا بهذا الحلف وتندبر الحكومة النمساوية . بالضياح ، ولكنها لا تستطيع أن تقوم بالحرب إذا تنازلت النمسا لها عن الدوقيات . وقد أجرت الحكومة البروسية بالضبط هذه المحاكمة نفسها في موضوع الإيطاليين . فقد قدرت أن الإيطاليين ، بعد ابرام الحلف ، يتجهون نحو النمساويين ويقولون لهم : أرأيتم ، اننا حلفاء بروسيا ، ولكن تنازلوا عن البندقية ، تتخل عن الحلف البروسي .

كانت سوء الظن متبادلاً . وللخروج من الورطة قررت الحكومة الإيطالية أن تتجه نحو نابوليون الثالث : أرسلت الى باريس ، في آخر آذار ١٨٦٦ ، الكونت آويسيه . وجرت في ٢٩ و ٣٠ آذار ١٨٦٦ بينه وبين نابوليون الثالث محادثات ، ولا نعرف قصة هذه المحادثات الا من الوثائق الإيطالية ، لأن نابوليون الثالث لم يتوك كلمة في هذا الموضوع ؛ ومن المحتمل أنه لم يشأ أن يبقى منها أثر في المحفوظات الدبلوماسية الفرنسية . والجوهري في هذه المحادثات هو : أن نابوليون الثالث نصح إيطاليا بابرام الحلف مع بروسيا لعمل مشترك ومتواجد ، ووعد إيطاليا بأنه ، في الحالة التي تنكث بروسيا بتعهداتها ، و تقوم بصلح منفرد مع النمسا ، فانه ، أي نابوليون الثالث ، لن يتوك النمسا تسحق إيطاليا .

وهذا هام جداً بالنسبة للإيطاليين ، فقد رأينا أنهم يخشون ، قبل كل شيء ، من أن تتخلى بروسيا عنهم . وقد كان انطباع الإيطاليين ، أثناء حرب ١٨٥٩ ، أن نابوليون الثالث لا يتمسك بتعهداته ، وانه تخلى عنهم في منتصف الطريق ، وتساءلوا ما إذا كان الأمر كذلك مع بروسيا . لقد قبل نابوليون الثالث أن يعطي إيطاليا ضماناً وطمناً بان بروسيا إذا تخلت عنها ، فانه نفسه لن يتوك النمسا تسحقها . وفي هذه الشروط تستطيع إيطاليا أن تبرم اتفاقاً مع بروسيا . وهكذا وقعت بين بروسيا وإيطاليا معاهدة ٨ نيسان ١٨٦٦ .

تنص هذه المعاهدة د على أن بروسيا ، إذا اضطرت أن تشكو السلاح ضد النمسا ، فان الحكومة الإيطالية تعلن هي أيضاً الحرب على النمسا ، في الحال التي تبادر فيها بروسيا بالعمل .

ولا يوجد تقابل في هذه المعاهدة : لأن بروسيا هي التي تقرر وحدها وقت الحرب . ومن البديهي ، أن الإيطاليين لم يتمكنوا من قبول هذا البند إلا لأنهم حصلوا على الضمان من نابوليون الثالث . ومن جهة أخرى ، لم تقبل المعاهدة إلا لثلاثة أشهر بعد التوقيع . وإذا لم تعلن بروسيا الحرب على النمسا في هذه المهلة ، ينحل الحلف . وهذا القسم الثاني من المعاهدة ، كان بالأجمال ، تنازلاً لوجهة النظر الإيطالية : فقد كان الإيطاليون يرغبون بحرب مباشرة ، أو ، على كل حال ، سريعة ، لأن بروسيا وعدتهم بأن الحرب ستقع في الثلاثة أشهر القادمة . وأخيراً ، وعد الحليفان بعدم إجراء هدنة منفردة ، على الأقل ، وهذا هام جداً ، حتى تحصل إيطاليا على البندقية وتحصل بروسيا على أراضي معادلة .

والجدير بالملاحظة أن المعاهدة الإيطالية - البروسية في ٨ نيسان ١٨٦٦ ، لا تعد إيطاليا بمنطقة الترانتيان ، وفي كل مكان ، طالب الإيطاليون بسمارك بصراحة ، أثناء المفاوضات ، بأن المعاهدة يجب ألا تعطيهم البندقية فقط ، بل الترانتيان أيضاً . فرفض بسمارك ، وأجاب بأن الترانتيان تابعة إلى الكونفدراسيون الجرمانى ، وأن البندقية ليست جزءاً منه ؛ وأنه ، بالتالي ، إذا قبل المزاعم الإيطالية على الترانتيان ، قد يخطر بالأساءة إلى الدول الألمانية الأخرى ، وقال بأنه بحاجة إلى هذه الدول الألمانية ، وعلى الأقل ، يأمل بمساعدتها ، لحرب مع النمسا . ولكن بسمارك اضاف بأن من الممكن جيداً أن تثار قضية الترانتيان عند بدء الحروب . وترك للإيطاليين أملاً للمستقبل ، ولكنه لم يأخذ على نفسه عهداً إلا فيما يتعلق بالبندقية .

واكن هل يعطي إبرام هذه المعاهدة لإيطاليا جميع الضمانات التي ترجوها ؟

الصعوبات من جانب بروسيا . - لقد لاقت إيطاليا بالحال صعوبات من جانب بروسيا : ففي الاول من شهر أيار ، أي بعد ثلاثة أسابيع على توقيع المعاهدة ، كانت الحكومة الإيطالية قلقة ، لأنها رأت حركات الجيوش النمساوية في البندقية . فقد علمت الحكومة النمساوية بالحلف الإيطالي - البروسي . ولذا رأت أن تتقدم وتهاجم الحشم الأضعف أي إيطاليا .

جاء الجنرال غوفونه إلى بسمارك وكلمه بذلك ، وطلب منه ماذا يحدث إذا قام النمساويون بمبادهة الحروب وهاجروا إيطاليا . فأجاب بسمارك بأن معاهدة الحلف في ٨ نيسان ١٨٦٦ لم تنص على هذه الحالة ، لأنها نصت فقط على حالة حرب بين بروسيا والنمسا : وتعهدت إيطاليا أن تسهم بهذه الحرب ، ولم تقل المعاهدة أبداً أن بروسيا تتعهد بأن تشارك في حرب بين إيطاليا والنمسا . اعترض الجنرال غوفونه بوجود معاهدة حلف ، وبالتالي ، يجب أن يكون الالتزام متبادلاً : فأجاب بسمارك بأنه يأسف ، وإن النص لا يقول بذلك ، عدا عن أن الملك غليوم الأول لم يقبل أبداً بتوقيع معاهدة حلف تعطي لإيطاليا هذا الوعد ، لأنه يخشى من أن تجر إيطاليا بروسيا الى الحرب ، في تاريخ لا يحسن اختياره ، ومع ذلك ، وبعد أن افزع بسمارك محدثه ، هدأه في آخر المحادثة ، وقال له : لقد تم التفاهم ، ليس بيننا أي تعهد ، ولكن بالرغم من ذلك ، إذا هاجمكم النمسا ، أمل أن يكون بإمكانني دفع الملك غليوم الأول إلى التقرير بأن تمنحك بروسيا مساندتها : وقال : وسأعمل منها قضية حكومة ، أي سأقدم استقالتي والملك لا يتنازل . وأخيراً ، وفي الغد ، وبعد أن شاور بسمارك الملك ، صرح إلى غوفونه :

لقد اتفقت على أن النمسا إذا هاجمت إيطاليا ، فإن بروسيا تزحف مع إيطاليا .

وبالرغم من كل شيء ، لم يكن لامارمورا راضياً : فقد طلب أخذ تأكيد مكتوب ؛ ولكن بسمارك رفض وصرح بأن بروسيا ليست ملزمة إلا بنص المعاهدة الموقعة ، وأما في الباقي ، فتستطيع أن تقوم بتعهد معنوي ، دون أن تأخذ على نفسها تعهداً كتابياً . ولذا ظل الايطاليون يشكون بأقوال بسمارك .

ويضاف إلى ذلك وجود خلاف آخر ، في آخر أيار ١٨٦٦ ، بين الحكومة الإيطالية والحكومة البروسية : فقد كان بسمارك يرى ، في حال انفجار الحرب ، بأنه ينبغي محاولة إثارة الجحش في هونغاريا ضد النمسا : فإذا وجدت « في ظهر » الجيش النمساوي ثورة مجرية لضيقته للغاية . ولكن الحكومة الإيطالية لم تشأ ذلك لأنها ترى أن هذا المشروع لا يمكن تحقيقه . ولاحظ لامارمورا أنه إذا أراد الجحش أن يثوروا ، فباستطاعتهم أن يفعلوا ذلك ، ولا أحد يمنعهم ، لأنه في اليوم الذي يستنفر فيه الجيش النمساوي في بوهيميا وفي البندقية ، لا تكون جيوش في هونغاريا . وهذه أيضاً نقطة عدم اتفاق بين إيطاليا وبروسيا .

الصعوبات من جانب فرنسا . - ومن جهة أخرى ، وجدت صعوبات من جانب فرنسا . لقد أدى نابليون خدمة كبرى لإيطاليا ، في ٣٠ آذار ١٨٦٦ ، بأعطائها ضماناً ، في الشروط التي أتيينا على ذكرها . ولكن الحكومة النمساوية حاولت ، في أول أيار وحزيران ١٨٦٦ ، أن تفصل فرنسا عن إيطاليا : فقد عرضت على الحكومة الفرنسية أن تتنازل لها عن البندقية ، ومن ثم يتنازل نابليون الثالث عنها إلى إيطاليا ، شريطة أن تتخلى إيطاليا عن الحلف البروسي . واعلم نابليون الثالث الحكومة

الايطالية بهذا العرض في ٤ أيار : وفي أثناء ذلك حدث اضطراب في فلورنسا ، وتساءل بعض السياسيين في الأوساط الرسمية ما إذا كان يحسن قبول هذا العرض ، لأن فيه أقل مخاطرة ممكنة . ولكن آخرون أبدوا بأن الحلف ابرم حديثاً مع بروسيا ولا يمكن العودة على الكلام المعطى . وأخيراً أجابت الحكومة الايطالية نابوليون الثالث بأنها تستطيع أن تتخلى عن الحلف البروسي .

عندئذ اقترح نابوليون الثالث على الايطاليين اسلوباً للعمل : قال لهم : ان معاهدتكم مع بروسيا غير مقبولة إلا ثلاثة أشهر ، تدبروا الأمر بشكل تطول فيه الأمور . وفي ختام الأشهر الثلاثة تستعيدون حريتكم . ولكن الحكومة الايطالية لم تكن مستعدة لاكثر من ذلك . ومع ذلك صرحت بأن تبقى محايدة إذا اخذت البندقية مباشرة من أيدي النمسا ، لا من أيدي نابوليون الثالث . هل كانت القضية قضية أنانية وحب ذات ؟ لا . لأن الايطاليين كانوا يخشون من أن يضع نابوليون الثالث ، في آخر لحظة ، شروطاً ، ويطلب هذا التعهد أو ذاك في « القضية الرومانية » . ولم يعمل شيء بين فرنسا وايطاليا في هذا الموضوع .

والنتيجة ، هي أن حكومة نابوليون الثالث قبلت أن تعقد ، في ١٢ حزيران ١٨٦٦ ، أي قبل بداية الحرب ببضعة أيام اتفاقاً سرياً مع النمسا : وبوجب هذا الاتفاق ، تعهد فرنسا النمسا بمحايدتها أثناء الحرب النمساوية - البروسية . وإذا انتصرت النمسا فيجب على أي حال التخلي عن البندقية إلى فرنسا لتعيدها إلى ايطاليا ، وبالمقابل يمكن للنمسا أن تتوسع في ألمانيا، بعد التفاهم مع الحكومة الفرنسية . وأخيراً تقول هذه المعاهدة نفسها يجب على النمسا ، حتى في حالة النصر ، ألا تغير

« الوضع الراهن » ، في ايطاليا ، إلا بالاتفاق مع فرنسا ، أي الا تقوض
مملكة ايطاليا ، إلا إذا قبلت فرنسا .

المعنى الصحيح للمعاهدة . - إذا أخذنا ببعض الوثائق النمساوية ،
نجد أن نابوليون الثالث ، في ذلك الحين ، كان شديداً على الايطاليين :
ان سفير النمسا في باريس ، ريشارد متونينخ ، بن متونينخ الكبير ،
وقد نشرت له ذكريات هامة للغاية ، يقص ، في تقرير ٦ حزيران
١٨٦٦ ، حديثاً جرى له مع نابوليون الثالث : قال له الامبراطور :
« نعم ، لقد أخطأنا وتركنا الثورة تنتصر في ايطاليا ، أي تركنا الايطاليين
يصنعون الوحدة ، وأضاف نابوليون الثالث : « إذا هاجمت ايطاليا النمسا
لا أطلب أفضل من أن تضرب النمسا ايطاليا وعقب هذه الهزيمة لأعارض
التغييرات التي يمكن أن تقوض الوحدة الايطالية ، على شرط واحد ، وهو
أن تبقى اللومبارديا والبندقية ايطاليتين » . وهذا يعني أن نابوليون
الثالث يقبل ، في ذلك الحين ، بحل من شأنه أن يضع على بساط البحث
من جديد الوحدة الايطالية المتحققة في آخر ١٨٦٠ ، ويمكن أن يعيد
ايطاليا إلى شكل اتحاد دول .

ومن الواضح ، أن الايطاليين لم يعلموا المعاهدة السرية المؤرخة في
١٢ حزيران ١٨٦٦ ، ولكن كانت لديهم بعض قرائن : فقد لفت انتباههم
حديث لسفير النمسا في برلين ، في اليوم الذي قطعت فيه العلاقات
الدبلوماسية ؛ فقد قال هذا السفير النمساوي إلى زميله الايطالي في برلين :
« لن نكون اعداءً دوماً ، وإذا ضربنا بروسيا ، كما نأمل ، فيمكنكم
أن تثقوا بأننا سنتفق معكم على التنازل عن البندقية » . وهكذا نرى ،
في اليوم الذي بدأت فيه الحرب ، أن الدبلوماسي النمساوي يقول إلى
الدبلوماسي الايطالي : إذا غلبنا بروسيا ، وبالتالي غلبناكم ، باعتباركم

حلفاء بروسيا ، فسنترك لكم بالرغم من ذلك البندقية . لقد حذرت الحكومة الإيطالية ، وفكرت بأن شيئاً يوجد تحت هذا التصريح . ومن البديهي أن تعطي الحكومة النمساوية هذا الوعد لفرنسا ، ولكن ماذا وعدتها فرنسا بالمقابل ؟ وظلت إيطاليا قلقة .

ومنذ ذلك الحين وضعت القضية التالية : لماذا فضلت الحكومة الإيطالية أن تحارب وكان بإمكانها ، في ٤ أيار ١٨٦٦ ، الحصول على البندقية دون حرب بعد أن وعدت النمسا بالتخلي عنها إذا بقيت إيطاليا محايدة ؟

لدينا ثلاثة أسباب :

١ - إن الرأي الإيطالي كان مندفعاً للحرب ، وإن فيكتور إيمانويل يرى في الحرب محولاً للصعوبات الداخلية .

٢ - إن الحكومة الإيطالية تخشى من أنها إذا قبلت البندقية من يدي نابوليون الثالث ، أن يطالب بتعويض ، وبتعهدات بالنسبة إلى « القضية الرومانية » .

٣ - إن إيطاليا كانت تأمل ، إذا حاربت ، ألا تحل قضية البندقية فحسب ، وإنما قضية الترانثان أيضاً . ولانتمنى أن بسمارك جعلها تأمل بذلك . إن الفرق الأساسي بين الحليين : الحل الودي والحرب هو أن إيطاليا : في حالة حرب يمكن أن تحصل على الترانثان ، بينما دوت حرب ، لا تحصل إلا على البندقية .

٣ - التراضي الجزئي للخطوة الإيطالية

في ١٤ حزيران ١٨٦٦ جرى في فرنكفورت تصويت الديباط الذي أعلنت فيه بعض الدول الألمانية أنها بجانب النمسا ، والأخرى بجانب

بروسيا ، وبالتالي ، تمت القطيعة بين النمسا وبروسيا . وفي ليل ١٥ - ١٦ حزيران ، بدأت الجيوش البروسية الحرب : وبوجب معاهدة ٨ نيسان ١٨٦٦ يجب على ايطاليا أن تدخل الحرب مباشرة . وقد فعلت ذلك .

العمليات العسكرية . - لقد جندت ايطاليا عدداً من الاحتياطيين ونوصلت إلى تجنيد ٢٢٠٠٠٠ رجل يضاف لهم ما يقارب ٤٠٠٠٠ متطوع غاريبالدي . وكانت الحكومة الايطالية تريد نصراً سريعاً . وبالرغم من نصائح نابليون الثالث الذي مافقء يقول : « حاربوا ببطء ! دعو بروسيا تقوم بالجهد العسكري ! » ، كانت الحكومة الايطالية تقول ، إذا أردنا أن نحصل على ما نأمل أي على البندقية والترانثان فيجب علينا أن نفتتحها . ولذا كانت مقرررة على تسيير العمليات بكل نشاط ممكن ، ووضعت خطة حربية تقسم جيوشها إلى جيشين : الجيش الاول ويجب أن يتجمع في جنوب بحيرة غارد ، أمام الحصون النمساوية في منطقة الشكل الرابعي أي في : فيرونه ، بشيورا ، مانتو ، لانيغو ، والجيش الثاني ، يجب أن يحتشد في شمال بولونيو ويحتاز البو في منطقة فراره . وهكذا يستطيع الجيشان أن ينضما إلى بعضها بعد فتح منطقة الشكل الرابعي .

لم يوافق البروسيون على هذه الخطة : فقد نصح بسمارك الحكومة الايطالية أن تقوم بالهجوم الأسامي في اتجاه الترانتان ، لأنه ، كما صرح ، إذا وصلت الجيوش الايطالية حتى شعب برينير ، فسيكون ذلك خطراً على الجيش النمساوي . ولكن لامارمورا ، الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء ، والذي أصبح قائداً أعلى للجيش ، بعد أن قدم استقالته كرئيس لمجلس الوزراء ، قال لا يملك المرء إلا ما يقبض عليه . إذن ما هو الأهم ؟

البندقية أولاً ، فهو إذئ يريد فتح البندقية ، ولا يبالي بخطط
بروسيا الاستراتيجية .

وانقسم الجيش الايطالي إلى قسمين منفصلين عن بعضها كثيراً ،
وتحرك في ٢٣ حزيران . ولم يكن لدى القيادة النمساوية إلا ٨٠٠٠٠
رجل في البندقية ، بينما كانت للايطاليين ٢٦٠٠٠٠ ، لذا أرادت
أن تفيد من انقسام الجيش الايطالي إلى قسمين : وقررت أن تهاجم
الجيش الأهم ، وهو الجيش الذي كان يقوده لامارمورا ، قبل أن يكون
للجيش الثاني ، الجيش الذي كان جنوب نهر البو ، متسع من الوقت يمكنه
من عبور النهر . ولقد نجحت هذه الحطة النمساوية بتمامها . ويجب أن نذكر
أن مرت بعض أمور فائقة للعادة : فمن ذلك أن القيادة الايطالية جهلت
تماماً حركة الجيوش النمساوية ، بالرغم من وجود موظفيها القائمين على
عملهم ، وبالرغم من وجود شعب ايطالي ، في البندقية ، يمكن أن يعطيها
معلومات . فقد وجد ان موظفاً مدنياً كبيراً علم من ايطاليي البندقية
بحركة الجيش النمساوي ، فاكتفى أن يخبر القيادة العليا بذلك في
رسالة . وبالطبع استغرقت الرسالة يومين للوصول . وفي أثناء ذلك توصل
الجيش النمساوي إلى الدخول في العمليات .

وفي الواقع ، في ٢٤ حزيران ، أن الجيش الايطالي ، الذي كان
يزحف نحو منطقة الشكل الرباعي ، هوجم فجأة على جانبه الأيسر ،
من قبل الجيش النمساوي . وكان ذلك مفاجأة تامة :لقى الملك فيكتور
ايمانويل في المعركة كل ما كان عنده من احتياطين . ولكن جيوشه
كانت منهكة وبمحااجة إلى نجدات . ووجدت فرقتان ، في فيلافريكا ،
فاستنجد بها الجنرال غوفونه قائد الجيوش التي كانت تعاني صعوبة . ولكن

الجنرالين اللذين يقودان هاتين الفرقتين لم يأخذا الأوامر من القائد الاعلى ، فلم يتحركا . ف ضرب غوفونه واضطر إلى القتال متراجعا . وهذه هي معركة كوستوزا .

وهذه الهزيمة الايطالية ترجع اساساً إلى أنه لم يكن يوجد خطة عمل : لم يكن عند قادة الفرق أوامر واضحة دقيقة . وكانت الجهود غير متلاحمة ، ولم يكن عند الجيوش المنحركة أمر بالتحرك في ساعة محددة . بل كان الأمر «بالزحف قبل الساعة الرابعة صباحاً» . ولم يكن للاركان العامة الايطالية ، حيث وجد الملك ، مقر ثابت . وعندما يحتاج اليه وترسل اليه الرسل ، لا يعلم أين هو . ويضاف إلى ذلك ان الملك ، وكان شخصياً شجاعاً ، ولا مارمورا ، الذي لم يكن أقل منه ، عوضاً عن أن يبقيا في الأركان العامة ، كانا يذهبان إلى ميدان القتال ، وهنا ، عوضاً عن أن يعطيا أوامر عامة ، كانا يعطيان أوامر تفصيلية متناقضة غالباً . وباختصار كسر الايطاليون بالرغم من تفوقهم العددي غير المنازع . وكان لدى القائد الايطالي انطباع بهزيمة تامة ، على حين أن هذه الهزيمة لم تمكن غير قابلة للشفاء . وفي الواقع ، خسر النمساويون من القتلى والجرحى اكثر من الايطاليين ، وفي خلال خمسة عشر يوماً ، ظل الجيش الايطالي مجمداً تماماً ، بعد أن انسحب حتى نهر الاوليو .

وفي أثناء ذلك ، باغتت معركة سادوفا : فقد سحق الجيش البروسي الجيش النمساوي بكامله في بوهيميا ، وانحزم الجيش النمساوي مدحوراً نحو فينا ، واضطرت القيادة النمساوية أن تسحب جيوشها من البندقية ، على عجل لتنقلهم إلى فينا وتحاول الدفاع عن العاصمة ضد الجيش البروسي . وبقيت بعض الحاميات ، مع قطعة جيش نمساوي في التراننان

وتم الجلاء عن البندقية دون قتال تماماً . وعندئذ استطاع الايطاليون أن يعاودوا العمليات بنشاط : ودخل الجيش الايطالي البندقية ، حتى انه أرسل ، هذه المرة ، جيوشاً لتدخل ايستريا والترانتان ، ولكن الجيوش النمساوية في الترانتان دافعت عن نفسها .

العمليات البحرية . - وفي الوقت نفسه ، في ١٦ تموز ، تلقى الاسطول الايطالي أمراً بهاجمة الاسطول النمساوي . وكانت في ذلك نكبة له : فقد هزم الايطاليون شر هزيمة ، في ٢٠ منه في ليسا بسبب سوء حالة رجال الاسطول ، فقد كان ثلثاهم دون تدريب ؛ وبسبب سوء تسليح السفن ؛ وبخاصة ، بسبب سوء التفاهم بين الزعماء ، على حين ان الاسطول النمساوي الذي كان يقود الاميرال تيفيتوف ، كان موجهاً بصرامة . وخسر الاسطول الايطالي بعض وحداته وانسحب بالرغم من أنه ظل ، حتى بعيد الحسائر التي تكبدها ، أكثر عدداً من اسطول الخصم .

الخيبة الدبلوماسية . - وبالرغم من هزيمة ليسا البحرية ، كان بإمكان الايطاليين أن يأملوا بظفر سهل على اليابسة ، لعدم وجود شيء أمامهم . ولكن الحبيات الدبلوماسية أضيفت إلى الحبيات العسكرية والبحرية التي أصيبوا بها .

في ٤ تموز ، غداة سادوفا ، قدم نابوليون الثالث للمتجارين وساطته ، فأجابت الحكومة الايطالية نابوليون الثالث بوضع شرطين على عرض الوساطة :

- ١ - أن تحصل إيطاليا على البندقية والترانتان .
- ٢ - الا يطالب نابوليون الثالث إيطاليا بأي تعهد في موضوع القضية الرومانية .

فزاد ذلك في ضغط نابوليون الثالث ، حتى انه هدد الحكومة
الايطالية بحلف فرنسي - نمساوي إذا لم تتنازل . ولكن الحكومة
الايطالية قاومت جيداً .

وبالاجمال ، لم تشأ ايطاليا أن تتنازل لأنها كانت تأمل بفائدة أكبر :
فقد كانت تفكر ، من يوم لآخر ، بفتح الترانتيان ، لاسيما وان جيوشها
قد دخلتها من قبل .

وفجأة ، شعرت الحكومة الايطالية بقلق من جهة بسمارك : فقد
علمت ، في حوالي ٢٠ تموز ، ان بسمارك كان يتفاوض مع نابوليون
الثالث . وقلقت كثيراً ، حتى انها أرسلت على عجل الجنرال غوفونه
ليحاول استيضاح نوايا بسمارك . وفي ٢١ تموز ، علم غوفونه ان بسمارك ،
دون مشاورة ايطاليا ، قبل بابرام هدنة خمسة أيام . وفي ٢٦ تموز وقع
بسمارك ، دون أن يأخذ بعين الاعتبار المطالبات الايطالية ، هدنة
نيكولسبورغ ، وتخلي عن حليفته . وكانت الجيوش الايطالية ، في
ذلك الحين ، في الترانتيان ، وتحتل قسماً منها . فما العمل ؟ رأى لامارمورا
وجوب توقيع الهدنة ، إذا وقعتا بروسيا ، ويجب التخلي عن الترانتيان ،
لأن الجيش الايطالي كان في حالة تحول دون متابعة الحرب وحده .
ولكن الملك أراد الاستفتاء في القسم الذي كانت تحتله الجيوش الايطالية .
وبينا كان الملك ولامارمورا يتناقشان ، أرسلت القيادة النمساوية إلى
الايطاليين نوعاً من « انذار » . وبادر النمساويون ، على عجل بعد أن
وقعت الهدنة مع بروسيا ، إلى ارسال الجيوش الى الجبهة الايطالية .
وصرحوا بأنه يتوجب على الجيش الايطالي أن يجلو عن الترانتيان . كانت
الحالة محزنة : وبعد خلاف عنيف بين الرجال السياسيين ، اضطرت
الحكومة الايطالية أن تدعن ، بعد أن املت بجواب مسلام من فرنسا

فرفضت ، ومن بروسيا التي صرحت بأن هذا لايمهما . وفي ١٢ اب ١٨٦٦ ، وقع الايطاليون هدنة كورمونت التي تمت بمعاهدة السلام في ٣ تشرين الأول ١٨٦٦ . وقد تنازلات هذه المعاهدة لفرنسا عن البندقية على أن تسلمها فرنسا إلى ايطاليا ، ولكنها نصت على أن تبقى الترانثان اقليماً بمساوياً .

وهكذا ظلت النمسا تملك ، على السفح الجنوبي لجبال الألب ، حصناً عظيماً تستطيع منه أن تقوم بالهجوم على ايطاليا . وكان هذا الوضع خطراً ، وارتاب به الايطاليون على الدوام ، ولكنهم فهموه في عام ١٩١٧ أكثر من أي وقت مضى ، أثناء هزيمتهم في كابوريتو ، لأن النمساويين إذا استطاعوا أن يفرضوا هذه الهزيمة على الايطاليين في ١٩١٧ ، فذلك بالضبط لأنهم يملكون حصن الترانثان حيث يستطيعون أن يقيموا فيه حشوداً من الجيوش .

وهكذا نرى أن الحكومة الايطالية لم تحصل على كل ما أرادت . ولا شك في أنها حصلت على الكثير ، لأن الايطاليين لم يستطيعوا أن يرسموا على « لوحهم » الا انهمازماً في البر والبحر : في كوستنوزا وليس ، وبالرغم من ذلك ، كسبوا البندقية . ولكن يجب أن نفكر في حالة الرأي الايطالي : فبالرغم من الرضى ، الذي يجب أن يشعر به بشكل مشروع ، بسبب كسب البندقية ، كان خائباً بسبب الانكسارات العسكرية والبحرية ، وخائباً لأنه لم يستطع الحصول على الترانثان .

لقد أرادت الحكومة الايطالية الحرب ، وكانت بإمكانها أن تحصل على البندقية دون حرب ، وما ذلك الا لأنها كانت تأمل أن تحصل بالحرب على البندقية وعلى الترانثان ، وكان هذا الأمل عابثاً .

الفصل التاسع

الحركة القومية الايطالية

الفضبة الرومانية

كانت قضية روما عقبة كأداء في سبيل الوحدة الايطالية وكانت قضية أساسية : ففي آخر ١٨٦٠ فقد البابا تقريباً جميع أراضي دولته ، ولكنه احتفظ بمدينة روما وبرقعة صغيرة حولها . وكانت من الصعب تصور وجود إيطاليا المتحدة دون أن تكون روما عاصمة لها . وقالت الحكومة الايطالية منذ ١٨٦٠ : « ان روما أعظم وأجند عنصر في تاريخها وفي حياتها السياسية والمعنوية » .

ولا شك في أن الرأي العام الايطالي بجموعه كان يرغب في أن تكون روما عاصمة المملكة الايطالية : ولم تكن الاوساط الكاثوليكية أكثر تشدداً من غيرها في هذه الرغبة . وكان يتوسل إلى الحكومة الايطالية أن تعمل ، لاسيما وان أحزاب اليسار ، وبخاصة المائزينيين ، كانوا يقومون بحملة شديدة في هذا الاتجاه . وإذا لم ترض الحكومة الرأي العام فقد استطاعت أن تشجع دعاية المائزينيين ، رغم أنها كانت تخشاهم .

ومن جهة أخرى ، ان وجود الدولة الحبرية ، وان كانت صغيرة جداً ، كان يضائق سياسة الحكومة الايطالية ، لأن البابا ، وان ظل سيداً زمنياً ، كان باستطاعته ، في هذا الظرف أو ذاك ، أن يجهد نقاط استناد لدى دولة أجنبية .

هذه هي الأسباب التي من أجلها منطقياً كانت الدولة الإيطالية تروجو زوال سلطة البابا الزمنية . ولكن القضية كانت صعبة الحل ، لأن البابا ظل متعنّتا ، ولم يشأ أن يقبل حلاً توفيقياً للمصالحة . وكان للقضية أيضاً مظهر سياسة خارجية ، ولم تكن قضية تحتاج إلى نسوية بين الإيطاليين ، لأنه يوجد في روما حامية فرنسية منذ ١٨٤٩ . ولم تجرأ الحكومة الإيطالية على استعمال القوة ضد الدولة الجبرية ، وكانت تخشى أن تخاطر فتصطدم بالحامية الفرنسية ، وبالنسالي ، بنابوليون الثالث . والحكومة الفرنسية ، من جانبها ، وإن كانت تناصر حل المصالحة ، لأن القضية الرومانية أوقعها في ورطة ، لم تجرأ أن تفرض على البابا هذا الحل ؛ ولم تجرأ ، لأسباب سياسة داخلية فرنسية ، لأن نابوليون الثالث كان بحاجة لأصوات الكاثوليك في الانتخابات .

وفي حل القضية الرومانية يجب تمييز مرحلتين :

دامت المرحلة الأولى من ١٨٥١ إلى ١٨٧١ ، ولم تشأ الحكومة الإيطالية فيها استعمال القوة .

وقد حاول هذا الحل غاريبالدي مرتين خارجاً عنها ، واخفق في كل منهما :

وفي المرحلة الثانية ، في ١٨٧٠ ، استطاعت الحكومة الإيطالية ، بفضل الحرب الفرنسية - الألمانية ، أن تحل بنفسها القضية الرومانية .

١ - المرحلة الأولى : حل غاريبالدي

حاول غاريبالدي ، في هذه المرحلة ، أن يحل « القضية الرومانية » خارجاً عن الحكومة الإيطالية .

دوافع غاريبالدي - . إذا تصفحنا مراسلات غاريبالدي وبياناته نجد أفكارها بدائية ، جداً ، لأنه كان ، على الصعيد الفكري ، رجلاً بسيطاً . فهو يرى أن تنهي إيطاليا وحدتها ، والا تتوقف لاعتبارات دبلوماسية أو انتهازية ، وأن « تأخذ روما » . وعدا ذلك ، كان معادياً لنابوليون الثالث لأسباب كثيرة : أولاً ، لأنه يحفظ ذكرى حملة روما عام ١٨٤٩ ، وكانت في تلك الفترة مائزينا ، وبالتالي ، متجذباً للجمهورية الرومانية التي قوضها التدخل الفرنسي ، وكان في الأصل جمهورياً وشجب انقلاب نابوليون الثالث في فرنسا ، انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١ . وأخيراً ، كان غاريبالدي نيسياً ، أي من مدينة نيس ، ولا يغفر لنابوليون الثالث عمله في ضم هذه المدينة إلى فرنسا .

ولكن كان هناك دافع آخر لعمل غاريبالدي : وهو أن غاريبالدي ما فتىء ، في مراسلاته ، وفي بياناته ، وبخاصة ابتداءً من ١٨٦٠ ، يكشف عن ما يسميه « ظلم الكهان » ولذا يجب القيام على هذا الظلم ، والكشف عن « تأثير الكاروس السى » ، المعادي ، كما يقول ، للوحدة المعنوية الأمة الإيطالية . ولم يكن خصماً للسلطة الزمنية ، أو مناوئاً للكاتوليكية فحسب ، بل توصل إلى التبشير بنفسه والتبشير بأسلوب غامض ورمزي : فقد بشر بالنجيل الجديد نسخته تقريباً عن جان - جاك روسو ، في التبشير على مذهب إيمان النائب الرسولى السافوي وكان المعجبون يقولون عنه : « أنه يتكلم كإله » واخترع « تعميداً » علمانياً للأطفال ، وأنشأ عوضاً عن « صدقة القديس بطرس » ، « صدقة الحرية » . وكان يجمع الصدقات ليشتري بها أسلحة تساعد فيما بعد على القيام بحملة عسكرية على روما .

ولكن يجب ألا يذهب عن البال أنه كان لغاريبالدي شعبية شخصية

واسعة ، وهذه الشعبية لا ترجع إلى أفكاره بل إلى سلوكه وأسلوبه ، وإلى ندائه المباشر الذي يوجه للشعب ، وأيضاً إلى شجاعته البعيدة عن المنفعة . ولذا يمكن أن نقول ، حتى أن نابليون الثالث نفسه سأل نفسه هذا السؤال عام ١٨٦١ ، ما إذا كان غاريبالدي أقوى من الحكومة الإيطالية ، وما إذا كان بإمكانه أن يتوصل إلى أخذ روما بالرغم من الحكومة الإيطالية .

لقد قام غاريبالدي بمحاولتين : أحدهما في ١٨٦٢ ، وانتهت باخفاق اسبرومونته ؛ والأخرى في ١٨٦٧ وانتهت بكفاح مائتانا . وبعد هذا يجدر بنا أن نرى الظروف التي قام فيها بمحاولتيه والنتائج التي حصل عليها .

محاولة غاريبالدي الأولى (١٨٦٢) . - في آخر ١٨٦٠ حاول كافور أن يتفاوض مع البابا : فقد أرسل إلى روما عاملاً بائناً ليوفى . واقترح كافور مبدأ وهو : أن يتخلى البابا عن كل الأراضي التي ما زال يمتلكها على أن يحتفظ بحقوق السيادة في ممارسة سلطته الروحية . واعترف كافور للبابا بحق إرسال السقراء واستقبالهم ، واقترح إبرام كونكوردات ، بين الحكومة الإيطالية والخبير الأعظم ، يمكن أن تؤمن للكنيسة حريات واسعة من وجهة نظر التعليم والتبشير وتسمية الأساقفة .

قدم هذا المشروع للبابا ، ودرس ، وجرت مفاوضات سرية ، في كانون الثاني ١٨٦٠ . ولكن في ١٤ شباط ، صرح أمين سر الكرسي الأقدس الكاردينال انتونيللي بأنه يرفض التسوية ، وفي ١٧ شباط ، صدرت مذكرة رسمية في « جريدة روما » تصرح بأنه لا يوجد ولم يوجد مطلقاً مفاوضة بين الكرسي الأقدس والحكومة الإيطالية .

وأمام رفض البابا ، انجهدت الحكومة الإيطالية بالحال نحو الحكومة الفرنسية . وكان نابليون الثالث ، في الحقيقة ، يرغب بسحب الحماية

الفرنسية من روما ، ولكنه ، من جهة أخرى ، لم يجرأ على أن يتوك
سلطة البابا الزمنية في دمار ، لأنه كان بحاجة إلى أصوات الكاثوليك ،
في الانتخابات ، في فرنسا . وفي هذا ما يوضح لنا الأجوبة التي أعطتها
الحكومة الفرنسية : فعن السؤال الأول ، الذي سأله كافور ، في ٢٤
كانون الأول ١٨٦٠ ، أجاب نابوليون الثالث بأن مشروع الحكومة
الإيطالية لا يأخذ ، بعين الاعتبار ، حقوق الكرسي الأقدس ، ولذا
ينبغي أن يحتفظ البابا بدولته « مهما كانت صغيرة » . وفي الحقيقة ، ان
نابوليون الثالث ربما كان يرى طوعاً أن يحتفظ البابا بارض ضيقة في
الفاتيكان شريطة الابقاء على مبدأ السيادة الزمنية ، ثم تغيرت وجهة نظر
نابوليون الثالث ، ورغب بأن يسحب الحماية الفرنسية من روما ، ولكنه
لا يستطيع أن يقاتل متراجعاً أمام الإيطاليين . ولذا اقترح هذا الحل :
وهو أن تجلو الحماية الفرنسية شريطة : أن تعد الحكومة الإيطالية بالألا
تهاجم روما والا تترك « المتطوعين الإيطاليين » ، مثل غاريبالدي ،
يهاجمون المدينة .

وربما قبل كافور بهذا الحل ، لأنه يرى أن الأسامي كان في اطلاق
الحماية الفرنسية من روما: فإذا ما ذهبت أصبحت الحكومة الحبرية عاجزة
عن منع الحوادث ، وبسرعة قليلة أو كثيرة تزول السلطة الزمنية .
ولكن كافور مات قبل أن ينتهي الى شيء في هذه المفاوضة . وفي فترة
الاضطراب التي تلت وفاة رجل الدولة الإيطالي ، اسقط الامبراطور
المفاوضات . ويبدو ، في ذلك الحين ، انه استثمر مرض بيوس التاسع :
وكان نابوليون الثالث يعتمد على وفاة البابا ، وفكر بأن البابا القادم سيكون
أقل عنثاً ، ورأى من صالحه أن ينتظر ، ولكن بيوس التاسع لم يميت .
ولما لم تؤد هذه المفاوضة إلى شيء ، فكر غاريبالدي باستعمال القوة

حل القضية الرومانية : ففي ربيع ١٨٦٢ قام بحملة خطب في مختلف أجزاء إيطاليا ، وبخاصة في تورينو وميلانو ، ورأى في جولته الحماسة في كل مكان . ففكر عندئذ أن يعاود ، حاجاً ، مراحل حملته الشهيرة في ١٨٦٠ ، « حملة الألوف » . وعندما وصل إلى جنوب نابولي ، أعلن عن عزمه على دخول الدولة الحربية ، وألقى بكلمة الأمر : « روما أو الموت ! » ، ومع هذا لم يزحف إلى روما حالاً . عاد إلى صقلية حيث نظم جيشاً من المتطوعين . ولكن الحكومة الإيطالية اعلمت بأنها تعاكس كل هجوم يقوم به الغاريبالديون على روما . ومن الممكن جداً أن غاريبالدي لم يأخذ هذا التهديد مأخذ الجد لأنه تذكر ماضى عام ١٨٦٠ عندما غادر جنوة مع « حملة الألوف » ، وقالت الحكومة الساردية ، في حينه ، ان غاريبالدي يخالف القانون وانها ستحاول إيقاف الحملة . ولكن كافور ، في الحقيقة ، كما رأينا ، ترك سفن غاريبالدي تمر دون أن يعترضها . ولذا كان غاريبالدي أميل ولاشك إلى التفكير بأن نفس الأمر سيكون في هذه المرة أيضاً . وفي ٢٤ آب ١٨٦٢ قال في خطاب له في صقلية : « انني انخي أمام الملك ، ولكنني عدو وزارة ليس فيها من الإيطالية إلا الاسم ، وتبحث بخاصة على تأمين رضى الامبراطور نابوليون الثالث . لقد عازمت أما على دخول روما غالباً واما على السقوط تحت أسوار روما » .

وبالرغم من أوامر الحكومة الإيطالية ، غادر غاريبالدي صقلية ، وعبر مضيق مسينا ، في آخر آب ١٨٦٢ . وكان معه ٣٠٠٠ متطوع . ودخل كالابرو. وهنا توقف بضعة أيام بالقرب من نقطة نزوله في أسبرو وموته . وفي ٢٩ آب خرجت جيوش الحكومة الإيطالية فجأة وأحاطت بالجوقة الغاريبالدية . وجرى بين الطرفين إطلاق النار خلال فترة قصيرة .

وجرح غاريبالدي في ساقه . واحتسملت الجوقة حالاً . وأسر غاريبالدي ثم نقل إلى جنوة محاطاً بالاعتبار ، وبعد شهرين عفي عنه وعاد إلى جزييرته الصخرية الصغيرة كإبريرا بالقرب من ساطىء ساردينيا . وبعد ذلك ، قام برحلة إلى إنكلترا ، وأثارت هذه الرحلة حماساً فائقاً : يزعم أن ٥٠٠٠٠٠ شخص كانوا ينتهيته عند وصوله إلى لندن . ولا شك في أن غاريبالدي ، في ذلك الحين ، كان بحق حامل لواء المطالب الإيطالية .

وصفوة القول ، لم تؤد هذه المحاولة الأولى إلى شيء .

محاولة غاريبالدي الثانية (١٨٦٧) . - تغيرت الحالة منذ ١٨٦٢ ، على اثر المفاوضات التي تمت بين الحكومة الفرنسية والحكومة الإيطالية على أسس اقتراحات كافور القديمة . فقد استأنف رئيس مجلس الوزراء الإيطالي ، منغتي ، في بداية ١٨٦٤ ، سياسة كافور ، وفي المفاوضات التي أجراها مع وزير الدولة الفرنسي روهو ، استطاع أن يعرف أن نابليون الثالث يرغب دوماً بحل تسوية . وتمت هذه المفاوضة على أساس مشروع كافور ١٨٦١ . ومن غير المقيّد أن ندخل في التفصيلات ، لأنها لا تهمنا . حسبنا أن نقول ان منغتي ، بعد صعوبات طويلة ، انتهى مع فرنسا إلى إبرام اتفاق ١٥ ايلول ١٨٦٤ الذي يسمى عادة بكل بساطة « اتفاق ايلول » .

اتفاق ايلول . - ينص هذا الاتفاق على أن « تعد إيطاليا بالأنا تهاجم أراضي الكرسي الأقدس ، وأن تمنع كل هجوم آت من الخارج » أي آت من نقطة أخرى في إيطاليا أو من أرض واقعة خارج إيطاليا . ومن جهة أخرى ، تم التفاهم على أن تسحب فرنسا جيوشها من روما بالقدر الذي ينظم فيه البابا جيشه ، وفي أبعد حد في سنتين . وهكذا

ترك البابا مهلة سنتين لتنظيم جيش يساعده على الدفاع عن نفسه بنفسه .
البروتوكول السري . - ويضم إلى اتفاق ايلول بروتوكول سري :
فقد اتفق على ألا ينفذ الاتفاق إلا « عندما يقرر صاحب الجلالة ملك إيطاليا نقل عاصمته ، التي كانت حتى ذلك التاريخ تورينو ، إلى مدينة إيطالية أخرى » ، ومن المفهوم أن هذه المدينة لن تكون غير روما ، وأن يتم نقل العاصمة في السنة أشهر القادمة . وفي الواقع ، اختارت الحكومة الإيطالية فلورنسا . ولعلنا ندرك الأهمية المعنوية لهذا العمل . فإذا غيرت العاصمة وتم الاستقرار في غير روما فهذا يعني التخلي عن روما .

ما هو المعنى الدقيق لهذا الاتفاق ؟ لقد اختلف التفسير الإيطالي عن التفسير الفرنسي : إن التقرير ، الذي رفعه منغيتي إلى ملك إيطاليا ، بعد توقيع الاتفاق ، يقول ، بالاجمال ، ان إيطاليا لا تتخلى عن تطلعاتها القومية ، وانها وعدت نابوليون الثالث بألا تحقق هذه التطلعات ، فيما يتعلق بروما ، إلا « بالقوى المعنوية » ، وأضاف منغيتي ان هذه القوى المعنوية يمكن أن تعمل عندما لا يكون البابا محمياً بجيش أجنبي . ومن هنا نفهم إلى أي شيء ينزع تقرير منغيتي . فهو يصرح : لنعتمد على ثورة في روما ، وعندئذ لا يلعب اتفاق ايلول دوره ، لأن الحكومة الإيطالية تعهدت بحماية روما فقط ضد « هجوم آت من الخارج » . وإذا قلبت الحكومة الحزبية بثورة ، مصدرها في دولة الكرسي الأقدس نفسه ، فإن نابوليون الثالث لا يستطيع أن يعمل شيئاً .

وللاحظ أن هذا المنظور للثورة في روما لم يكن مطلقاً فكرة « في الهواء » : لأن البابا نفسه كان يتوقع الثورة في اليوم الذي تغادر فيه الجيوش الفرنسية . وقد قال ذلك ، في ١١ تموز ١٨٦٥ ، إلى العامل الدبلوماسي الفرنسي في روما : « إن الثورة لا تلبث ان تنفجر بعد

ذهابكم ، ولذا ينبغي أن تعودوا » . والحق يقال ، لا شيء ، في اتفاق ايلول ، يجبر الجيوش الفرنسية على العودة إذا انهارت السلطة الزمنية اثر ثورة في دولة الكرسي الأقدس . وعلى العكس ، إذا كان القصد هجوماً آتياً من الخارج ، فان اتفاق ايلول ينكسر ، ويكون لنابوليون الثالث كامل الحق في أن يقول : « انني أعيد حاميتي إلى روما » .

التفسير الفرنسي . - بعد توقيع اتفاق ايلول ، احتجت الحكومة الفرنسية على التفسير الايطالي ، وصرحت بأن ايطاليا لا تستطيع أن تمتلك روما اثر ثورة ، حتى ولو كانت عفوية . وهكذا كانت الدولتان الموقعتان على اتفاق ايلول في خلاف على المعنى الذي يجب اعطاؤه إلى هذا الاتفاق .

وكان غاريبالدي ، دون شك ، معارضاً بشدة لاتفاق ايلول . فقد صرح منذ توقيع الاتفاق « بأنه يستمزي تماماً بالمعاهدات مع بونابرت » . وفي تشرين الثاني ١٨٦٤ ، كتب ، في رسالة وجهها إلى انكليزي : « اتفاق واحد الابرام مع بونابرت : ليظهر البلاد من حضوره ، لا في سنتين ، بل في ساعتين » . وفي آب ١٨٦٥ كتب غاريبالدي إلى نائب ايطالي : « لا وجود لاباطاليا مادام البابا في روما : وهل يمكن أن يعيش حيوان بغير قلب ؟ » وأضاف : ان اتفاق ايلول « فضيحة » و « خيانة » .

وبالرغم من هذه العبارات الحماسية ، فقد توث غاريبالدي في العمل ، لأنه وجد ، في ١٨٦٦ ، عملاً آخر لنشاطه . ففي هذه السنة وضعت قضية البندقية ، وقد رأينا ، خلال حرب ١٨٦٦ ، أن غاريبالدي أسهم في العماليات على رأس جوقة من المتطوعين . ومن جهة أخرى ، لا يستطيع بالبداهة أن يعمل شيئاً إلا عندما ينفذ اتفاق ايلول : ان هذا الاتفاق الموقع في ١٥ ايلول ١٨٦٤ ينص على ذهاب الجيوش الفرنسية عند ابعد حد في

مهمة عامين . وهذا ما حدث : فقد أجلت الجيوش الفرنسية عن روما في الحلد الأخير ، في ايلول ١٨٦٦ ، ففي هذا الحين يستطيع غاريبالدي أن يفكر من جديد بالعمل .

وإذا حاول غاريبالدي أن يأخذ روما فعلى أي دعم ، وماهي العقبات التي يجب أن يحسب حسابها؟ . أما الدعم فيمكن أن يجده في قسم من الرأي العام : لأن اتفاق ايلول لم يكن شعبياً في ايطاليا . فقد احتج الماتريونيون بخاصة بعنف على هذا الاتفاق . ووجد في اليسار الماتريوني ، لا الماتريوني ، حركة رأي ترغب بانهاء الوحدة ، وبالتالي ، تسوية القضية الرومانية دون الانتظار أكثر من ذلك . وكانت حركة الرأي هذه تضايق الحكومة الايطالية بلا منازع . وفي كانون الأول ١٨٦٦ ، ألقى ماتريوني بندقية ، إلى سكان روما ، قال فيه : « يجب أن تعملوا » . وحاول أن يحرضهم على حركة ثورة ضد البابا .

لقد كان مع غاريبالدي قسم من الرأي العام . ولكن العنصر غير الملائم كان بالبداهة الحكومة الفرنسية : فقد أعلم نابوليون الثالث بأنه لايقبل التفسير الايطالي ، وبالتالي ، لن يترك السلطة الزمنية تنهار ، حتى ولو اثر ثورة في دولة الكرسي الأقدس . وبين ١٨٦٤ و ١٨٦٦ نالت التأثيرات على الامبراطور وأبدته في وجهة النظر هذه : كان للامبراطورة أوجيني دور أهم من السابق . فقد كانت تمثل النزعة الكاثوليكية ، وكانت هذه نزعة وزير الدولة روفر . واتخذ نابوليون الثالث بالتدريج موقفاً متصبلاً في القضية الرومانية : فقد بين بوضوح ، وقد قال ذلك إلى ملك ايطاليا ، في تشرين الثاني ١٨٦٦ ، أي في الوقت الذي أجلت فيه الجيوش الفرنسية عن روما ، بأنه لايتردد في أن يقوم « بمهمة جديدة » على روما إذا طرد البابا بحركة ثورية ، حتى ولو لم يكن الهجوم آتياً من الخارج ،

ويرى بأن « شرفه يلزمه » أن يدافع عن السلطة الزمنية . لماذا شرفه ؟ يجب ألا ننسى أن فرنسا ، في ذلك الحين ، كانت تشعر بمرارة في المكسيك ، وقد تخلى نابوليون الثالث ، في هذه القضية المكسيكية عن الامبراطور ماكسميليان الذي وضعه نفسه على عرش المكسيك . ولذا إذا تخلى في هذه المرة عن البابا ، بعد أن تخلى عن ماكسميليان ، فإنه يعطي انطباعاً بأنه غير قادر عن الدفاع عن سياسته الخاصة . وكان بحاجة ، بغية الانتخابات العامة القادمة ، إلى أن يجيب على لومه بالضعف الذي كان يوجه إليه . ولهذا أعد ، لكل طارئ ، جيش حملة في تولون .

وحارت الحكومة الإيطالية بفضاءة بين الماتزينيين واليسار الماتزيني من جهة ، وإرادة نابوليون الثالث ، من جهة أخرى . وكان رئيس مجلس الوزراء ، منذ ١٨٦٦ ، راتازي وكان رجلاً « يسارياً » ، وبالتالي يميل شخصياً إلى الرغبة بحل سريع للقضية الرومانية ويرجو ذلك لاسيما وأن ثورة قامت في صقلية ، في آخر ١٨٦٦ ، بتحريض من العناصر الاكبركية ، خصوم الحكومة الإيطالية وكانت هذه العناصر الاكبركية مدعومة بوجود دولة الكرسي الأقدس . ومن جهة أخرى ، فكر راتازي بالا بصطدم جبهة بالحكومة الفرنسية . ثم رأى أن هجوماً من غاريبالدي على روما يمكن أن يكون له مخدور خطير : فإذا حاول غاريبالدي أن يوطد في روما « جمهورية رومانية » باقفاق مع الماتزينيين فإن الحالة تصبح خطيرة بشكل فريد على سلالة آل سافوا .

هكذا كانت ظروف آخر العام ١٨٦٦ . ورأى غاريبالدي ، في بداية ١٨٦٧ ، بأن الوقت حان لاستئناف العمل الذي خاب فيه للمرة الاولى . وهماً خفية حملة ثانية ، بالرغم من أن أصدقائه لم يكونوا متحمسين جداً . وعلمت الحكومة الإيطالية بذلك وأوقفت غاريبالدي وهو عند أحد

اصدقائه ثم أبحرت به بالقوة إلى جزيرة كابريرا ، إلى ملكه الشخصي ، ووضع تحت المراقبة . وفي هذه المرة كانت المراقبة حقيقية : فقد أرسلت الحكومة الإيطالية تسعة سفن حربية للتحرك أمام كابريرا .

ولكن صهر غاريبالدي استطاع أن يشتري من ليفورنة زورق صيد ويقلع ليلاً بغاريبالدي ويذهب به إلى ساردينيا . واستطاع غاريبالدي من هناك أن يذهب إلى فلورنسا . وعندئذ استعمل راتازي الأسلوب الذي استعمله كافور عام ١٨٦٠ ، فقد أعلن علماً بأنه أعطى الأمر بتوقيف غاريبالدي ، وأوصى الشرطة سراً بالالتصام . وهكذا استطاع غاريبالدي أن يلحق بانصاره وأن يشكل فرقة من ٧٠٠٠ رجل ، على الحدود الشمالية من دولة الكرسي الأقدس الصغيرة . وكان يأمل بثورة في روما ، وعندما تقوم هذه الثورة يدخل المدينة لنجدة أصدقائه . ولما لم تحدث الثورة في روما قرر غاريبالدي ، في ٢٥ تشرين الأول ١٨٦٧ ، أن يعبر حدود الدولة الحبرية : احتل قرية صغيرة التقى فيها ببضعة سويسريين في خدمة الكرسي الأقدس لم يدافعوا عن أنفسهم .

وعندما انتهكت حرمة حدود دولة الكرسي الأقدس أعلن نابوليون الثالث التدخل العسكري ، ولما كانت الجيوش الفرنسية في تولون مستعدة للاقلاع فقد استطاعت الوصول في زمن قصير : وفي ٢٩ تشرين الأول نزل جيش الحملة الفرنسية بقيادة الجنرال فايي ، وعدده ٢٢٠٠٠ رجل ، في سيفيتا - فيكشيا . وأدرك غاريبالدي أنه لا يستطيع النضال ، فلم يحاول أخذ روما ، وسعى أن ينسحب نحو الشرق ودخل منطقة الآبروز وفكر بأن الجيش الفرنسي لا يتدخل . ولكن الغاريبالديين في ذلك الحين لم يكونوا ٧٠٠٠ رجل ، بل ٤٥٠٠ ، لأن بعض المتطوعين لدى سماعم نجحوا وصول جيش الحملة الفرنسي عادوا إلى بيوتهم . والتقى الغاريبالديون

الزاحفون إلى الشرق بجيش يتألف من ٦٥٠٠ رجل من جيوش جبرية وطليلة فرنسية ، وقامت بين هذا الجيش والغاريبالدين موقعة في مانتانا ، على بعد خمس وعشرين كيلو متراً شمال شرقي روما .

ولم تكن هذه الواقعة معركة كبرى لأن غاريبالدي لا يملك إلا مدفعين . ومع ذلك فقد أبدى الغاريبالديون مقاومة شديدة . ولكن النجيدات الفرنسية وضت في منتصف بعد الظهر وغلب غاريبالدي على أمره ، وخرج عن طوره ، وأراد أن يجمع جنوده ليلقي بهم في هجوم بالحراب ولكن لم يتبعه أحد . وعندئذ أراد غاريبالدي أن يلقي بنفسه وحيداً إلى الأمام ليموت ، ولكن صهره كان إلى جانبه فارقه قائلاً له ببساطة : « تذكر بأنه لا شيء أدعى إلى السخيرة أكثر من زعيم لا تتبعه جنوده » .

وسببت واقعة مانتانا بعض الحسائر : فقد وجد ١٥٠ قتيلًا و ٢٠٠ جريح بين الغاريبالدين ، وأمر منهم ألف رجل . وبينما كان غاريبالدي يقاتل متراجعاً بعد مانتانا أوقف بناء على أمر الحكومة الإيطالية واحتجز ثلاثة أسابيع ثم أطلق سراحه ، بعد أن وعد بان يرجع إلى جزيرته كابريرا والا يتحرك في هذه الآونة ، وظل فيها عامين ولم يخرج منها .

وهنا نتساءل ما إذا كانت جيش الحملة الفرنسي الذي عاد إلى روما سيغادرها أو لا . وبعد كل شيء لم تكن للحكومة الإيطالية يد في حملة غاريبالدي ، وفي حال تنفيذ اتفاق ايلول يجب على الجيوش الفرنسية أن تغادر روما ، ولكنها لم تغادرها . وعندما استجوب وزير الدولة الفرنسي ، رومر ، في الهيئة التشريعية ، أجاب : « لن تستولي إيطاليا أبداً على روما » لأن هذا يعني انتهاك حرمة شرف فرنسا وعواطف كاثوليكيي العالم اجمع . ولم يكن نابليون الثالث مقتنعاً بذلك كثيراً . وبعد هذه الجلسة قال إلى وزيره : في السياسة ، يجب ألا

يقال « أبدأ » ، ولكنه لم يجبه . وباختصار ، ان اتفاق ايلول الغي في الواقع ، وعادت الحال إلى ما كانت عليه عام ١٨٦٠ وأفلست جميع المحاولات لحل هذه القضية الرومانية .

٢ — المرحلة الثانية : حل الحكومة الإيطالية

في ١٨٧٠ ، أفادت الحكومة الإيطالية من الازمة الفرنسية - الألمانية لحل « القضية الرومانية » بالقوة .

قامت في البدء بمحاولة لحل « القضية الرومانية » بالطريق الدبلوماسية فأخفق هذا الحل ، وعندئذ ، توصلت الحكومة الإيطالية إلى حل القوة وهو فتح روما في ايلول ١٨٧٠ .

محاولة الحل الدبلوماسي . - منذ أن وضعت قضية التهديد بحرب بين فرنسا وبروسيا عادت القضية الرومانية إلى حاضرها على الصعيد الدبلوماسي . وابتداءً من ١٨٦٧ ، حاول نابليون الثالث ، في سياسته العامة ، أن يحصل على حلف النمسا - هونغاريا . وفي هذه المحاولة استطاع الامبراطور أن يقتنع بأن النمسا - هونغاريا ترغب كثيراً في الحصول ، في هذه الحالة ، على اشتراك إيطاليا في هذا الحلف . ولم تشأ النمسا - هونغاريا أن تلتزم بشيء مع فرنسا إذا كانت تخاطر بهجوم الجيوش الإيطالية عليها « في الظهر » في يوم أو آخر . وهكذا ارتسم ، في ١٨٦٩ ، مشروع حلف بين النمسا - هونغاريا وإيطاليا وفرنسا . وهذه المشاريع لا تهمنا هنا إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على القضية الرومانية ، وعندما أعد مشروع حلف « الثلاثة » ، في أيار - حزيران ١٨٦٩ ، وضعت الحكومة الإيطالية فيه شرطاً : فقد طلبت أن يعود نابليون الثالث إلى اتفاق ايلول ، أي أن يسحب جيوشه من روما ، وكان

بديهيًا أن الجيوش الفرنسية ، إذا ذهبت في هذه المرة ، لن يكون لها الحق في دخول روما مرة ثانية .

وإذا قبل نابليون الثالث هذا الشرط ، فهذا يعادل ولا شك قبول دخول الإيطاليين روما بسرعة قليلة أو كثيرة ، وربما كان من الممكن الإبطاء بالحل خلال بضع سنين ، ولكن لا مجال للأوهام في النتيجة . وفي الوقت الذي جرت فيه الانتخابات (١٨٦٩) لم يشأ الامبراطور أن يتبنى حلًا يمكن أن يؤدي إلى قطيعة بين الكاثوليك الفرنسيين وبينه . ولهذا السبب لم تؤد المفاوضات بالتحالف إلى شيء . وكل ما فعله ملك إيطاليا وامبراطور الفرنسيين هو تبادل رسائل شخصية تواعدا فيها بتبادل الدعم في حال حرب ، ولكن دون اعطاء أي إيضاح . فمن ذلك أن رسالة فيكتور ايمانويل الثالث المؤرخة في ايلول ١٨٦٩ تقول : « لا يمكنني إلا أن أشارك بفكرة الحلف الثلاثي بين فرنسا والنمسا وإيطاليا ، الذي يمكن أن يشكل عقبة قوية ضد المزايم غير العادلة ويسهم ، على هذا النحو ، في استقرار السلام القائم على أسس أقوى وأصلب . انني أرغب بأن تبرم بسرعة المعاهدة التي ستكرس الحلف ، ولكنني لا أستطيع ذلك إلا عندما ينفذ من جديد اتفاق ١٥ ايلول ١٨٦٤ ، المتعلق بدولة الكرسي الأقدس ، من كلا الجانبين ، تنفيذًا تامًا وكاملًا . واني لأتمنى تلك اللحظة التي يمكن فيها أن تكون اتفاقاتنا قطعية » . وكانت القضية الرومانية تنقل سياسة نابليون الثالث العامة ، لأنه لا يستطيع الوصول إلى إبرام اتفاق مع إيطاليا ما لم تحرر هذه القضية .

وظلت الأمور على حالها حتى القطيعة بين فرنسا وبروسيا . ففي ذلك الحين ، عندما قامت حرب ١٨٧٠ ، أدرك نابليون الثالث بأنه سيضطر إلى جمع قواه كلها ، وأنه لا يستطيع أن يتوكل في روما جيوشًا فرنسية

غير مفيدة ومستعملة . وربما كان يريد من الحكومة الإيطالية الحصول على ضمانات في موضوع القضية الرومانية : ولهذا السبب قام بالمفاوضة مع هذه الحكومة . ودارت المفاوضة حول موضوع مفاوضة ١٨٦٩ وهو حلف بين فرنسا وإيطاليا ، ولكن يجب في الوقت نفسه اعطاء حل متواجد للقضية الرومانية .

وفي ٢٥ تموز كانت الحرب قد بدأت منذ بضعة أيام بين فرنسا وبروسيا . وأجاب فيكتور ايمان نوبل بأن كل شيء سيكون سهلاً إذا أخذت إيطاليا من فرنسا تأميناً ، ولو شفوياً ، بأن الجيوش الإيطالية يمكن أن تحتل « بعض نقاط استراتيجية » في دولة الكرسي الأقدس ، في الحالة التي تكون فيها روما مهددة من « عصابات ثورية » أو حالات أخرى مشابهة . إذن كان أسلوب الحكومة الإيطالية أن تضع نفسها الآن حامياً للكرسي الأقدس . ولكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الشرط ، حتى ان ايميل اوليفيه ، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، كان يتباهى بهذا الرفض . واستمرت المفاوضات ، مع ذلك ، ولكن دون أن تؤدي إلى شيء . ولا نريد أن ندخل في التفاصيل ، لأن هذا يهم سياسة نابليون الثالث العامة أكثر من تاريخ الحركة القومية الإيطالية ، ولكننا نشير إلى أن نابليون الثالث كان في متز ، ليقوم بتوجيه العمليات العسكرية ضد بروسيا ، عندما جاء اليه السفير الإيطالي للقيام بجهد أخير . ولكن القضية ظلت على حالها دوماً : وهي أن إيطاليا تقبل بإبرام حلف شريطة أن تجلو الجيوش الفرنسية مباشرة عن الدول الحبرية « في شروط مطابقة لتمنيات ومصالح إيطاليا » . ورفض نابليون الثالث مرة أخرى . وفي ٣ آب ١٨٧٠ مساءً ، كتب إلى الامبراطورة : « بالرغم من

جهود نابوليون ، ويريد بذلك ابن عمه الأمير نابوليون - جيروم ، لن
أتنازل عن روما .

وهكذا لم يتم التحالف الفرنسي - الايطالي . وفي ٧ آب ، بعد
الهزيمة الفرنسية في فورباخ وفروشفيليه أرسلت الحكومة الايطالية برقية
إلى سفيرها في باريس : « علقوا المفاوضات حتى وصول أنباء أكثر
حسماً عن مسرح الحرب » . ونسأل لماذا عارض نابوليون الثالث هذه
المقاومة ؟ لقد كان القصد قضية مبدأ . والواقع ، ان الجيوش الفرنسية
غادرت روما في ٤ آب ١٨٧٠ ، لأن فرنسا كانت بحاجة اليها على مسرح
العمليات في فرنسا . ولكن قضية المبدأ هذه كانت قضية سياسة داخلية
فرنسية ، لأنه كان باستطاعة الامبراطور ، أن يترك روما تحتل ، عند
الزوم ، إذا اضطرته ظروف الحرب أن يسحب جيوشه ، ولكنه لم يشأ
أن يعطي مسبقاً موافقته للحكومة الايطالية .

وعندما رأى نابوليون الثالث ، في ٢٠ آب ١٨٧٠ ، أنه ضرب في
المعارك الاولى حول متز ، اسف ، بالطبع ، على تعنته الأول وارسل
إلى فلورنسا ، العاصمة الايطالية ، ابن عمه الأمير نابوليون - جيروم ليطالب
بجدة مسلحة من ايطاليا ، فلم يجب الايطاليون ، لاسيما وان خبر معركة
سودان قد وصل والأمير نابوليون - جيروم ما زال في فلورنسا .

فهل يجب أن نستنتج أن لو كان نابوليون الثالث أقل عناداً ، لابرم
التحالف مع ايطاليا فعلاً في آخر تموز ١٨٧٠ ؟ لقد اعتقد بعض المؤرخين
بذلك ، ولكن ، في الحقيقة ، لا شيء يبرهن على أن ايطاليا كانت
مصممة على الذهاب حتى ابرام معاهدة .

حل القوة . - لقد أصبحت الحكومة الايطالية الآن مطلقة اليدين ،

لا لأنه لا يوجد جيوش فرنسية في روما فحسب ، بل لأن هزيمة سودان كان من نتائجها زوال الحكم الامبراطوري في فرنسا ، فما كاد خبر الهزيمة الفرنسية في سودان يعلم إلا وقام في الرأي الايطالي اضطراب شديد جداً : لقد صرح ممثلو اليسار إلى الحكومة ، في ٣ ايلول ١٨٧٠ بأنه لا مبرر للتردد ، وأنه يجب احتلال روما مباشرة . وفي ٤ ايلول أعلنت الحكومة الايطالية الحكومة الفرنسية الموقفة ، حكومة الدفاع الوطني ، بأن ايطاليا تستعيد حريتها في العمل ، فيما يتعلق بروما ، فلم يعترض وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، جول فافور . وفي ٧ ايلول وجه وزير الشؤون الخارجية الايطالي ، فيسكونتي فينوستا إلى الحكومات الأجنبية بلاغاً يعلمها فيه أن الحكومة الايطالية استقرت في روما لأن من واجها حفظ النظام في شبه الجزيرة ، « وعدم ترك مصير زعيم الكنيسة عرضة لحادث ما » . وهكذا قررت الحكومة الايطالية احتلال روما لتحول دون وقوع البابا ضحية « حادث » سياسي .

موقف الدول . — أعلنت الحكومة النمساوية البابا بأنها لن تتحرك لأنها لا تريد أن « نقول قولاً لا يتبع بأي مؤيد » . وباختصار ، كانت النمسا عاجزة عن العمل ، وأضافت ان احتلال الحكومة الايطالية لروما كان « مناسباً » لأن الثورات الغاريبالدبة أوشكت أن تحدث . ومن جهة أخرى ، أوصت الحكومة النمساوية الحكومة الايطالية بحزم أن تتجنب اراقة الدم ، وبخاصة ، ألا تدع البابا يغادر روما ، لأن البابا إذا نقل عاصمة الكاثوليكية إلى مكان آخر ، فإن هذا النقل يمكن أن تكون له انعكاسات معنوية كبرى في البلاد الكاثوليكية . ولذا يجب الاحتفاظ ، حيال البابا ، بمجد ادنى من الاحترام والمداراة . ولنلاحظ الحركات القومية ٣ - (١٤)

أيضاً أن الحكومة الإيطالية قد شاورت حكومات غير كاثوليكية ، مثل الحكومة البروسية ، فأعطتها آراء بمثابة .

وهكذا كان الطريق حراً أمام إيطاليا . وأرادت الحكومة الإيطالية « أن تقيم الدليل على روح المصالحة » قبل احتلال روما ، فعرضت على البابا اتفاقاً : ففي ٨ ايلول ، جاء السفير سان مارتينو برسالة من فيكتور إيمانويل الى البابا ، رسالة مهذبة جداً يصرح فيها الملك بأن من واجبه الحفاظ على راحة وطمانينة الكرسي الأقدس ، وإن احتلال الجيوش لروما ، إنما هو عمل حيلة « عمل حفاظ » ، وأنه مستعد أن يترك للكرسي الأقدس كرسيّاً جيداً ومستقلاً عن كل سيادة بشرية . وشاور البابا الكرادلة : وإذا أخذنا بالقدر الذي وصل اليه من معلومات ، أشار كاردينالان ، في مجمع الكرادلة ، بالمقاومة المطلقة . وأشار كاردينالان بالتفاهم مع الحكومة الإيطالية ، وفضل الآخرون ، الأكثرية العظمى ، عدم الاعراب عن رأي . عندئذ ، أعطى البابا تعليماته إلى وزير الحربية ، الجنرال كانزولو . وهذه التعليمات معناها : « يجب المقاومة حتى أول طلقة مدفع » . ثم بدلت التعليمات ، وتلقى الجنرال كانزولو الأمر بالمقاومة « حتى تفتح ثغرة في سور روما » . وأراد البابا أن يجعل الناس يلاحظون أن في الأمر عنفاً ، ولكن لا أكثر .

وصلت الجيوش الإيطالية أمام روما وعددها ٥٠٠٠٠ إيطالي تحت قيادة الجنرال كادورنا : وكان الجيش الحبري نظرياً ٨٧٠٠ رجل ، وكان بينهم سويسريون لا يحرسون على القتال ، وسكان من الدولة الرومانية لا يحرسون مثلهم أيضاً ، ولذا لم يكن بإمكان البابا أن يعتمد إلا على الجنود الحبريين الذين انخرطوا في الجيش للدفاع عن السلطة الزمنية وعددهم ١٨٠٠ رجل .

وفي ٢٠ ايلول ١٨٧٠ أعطى كادورنا الأمر بالهجوم وجعل هدفه أحد أبواب روما ، لابورتا بيا ، وفتح المدفع الثغرة ، وفي الساعة الخامسة صباحاً ، حمل الايطاليون بالحراب . وقاوم الجنود الجبريون وحدهم . واستسلمت روما . وسقط من الجنود الجبريين ستة قتلى واربع وخمسون جريحاً . وسقط للايطاليين ٥٠ قتيلاً و ٦٣ جريحاً .

ثم جرى استفتاء في روما فأعطى أكثرية قوية جداً لصالح ربط مدينة روما بمملكة ايطاليا . وصرحت الاوساط الكاثوليكية المتعنتة ، فيما بعد ، بأن الاستفتاء لفق تلفيقاً ، ومن الممكن ، في الواقع ، وجود ضغوط محلية ، ولكن لا يبدو أن الشعب الروماني كان متحمساً ، وعلى أي حال لم يبد أي غيرة لدعم حكومة البابا .

ثم عرضت الحكومة الإيطالية على البابا « قانون الضمانات » الذي يسمح له بالاحتفاظ بوضع خاص ، فرفض ، وصرح بأنه يعتبر نفسه سجيناً في الفاتيكان . وفي الأول من تشرين الثاني ١٨٧٠ قرر البابا الحكم بالحرمين على كل من أسهم في قلب السلطة الزمنية .

أما بنود « قانون الضمانات » فتتص على أن يحتفظ الكرسي الأقدس بانتفاعه من القصور الحبرية للفاتيكان ولاتران وكاستل - غاندولفو ، ولا يحق لأي سلطة ايطالية أن تدخل هذه القصور . وان شخص البابا مقدس ومصون لا ينتهك . وللبابا الحق في استقبال السفراء الأجانب والمراسلة بحرية مع أساقفة العالم أجمع . والحق بدخل سنوي قدره ٣,٢٢٥,٠٠٠ لير معفاة من كل ضريبة . ولكن البابا رفض قانون الضمانات ، وصرح بأنه لا يقبل بضمانات من الحكومة الإيطالية مهما كانت فيحواها .

وباختصار ، فضل البابا أن يحافظ على موقف الاحتجاج ، لأنه كان يفكر بتسوية للمستقبل : فقد كان يرى أن حل ١٨٧٠ غير قطعي ، وربما يستطيع ، ذات يوم ، الوصول إلى استرداد أرضه وكامل سيادته . ولهذا رأى ألا يعترف رسمياً بكل ما حدث عام ١٨٧٠ ، لأن قبول قانون الضمانات يعني الاعتراف بالأمر الواقع .

وفي آخر الأمر كان الحل ، في ١٩٢٩ ، باتفاقات لاتران ، بين الحكومة الفاشية والكرسي الأقدس ، التي ردت للبابا أرضاً صغيرة حقاً ، ولكنها أرض وهو فيها ذو سيادة .

الفصل العاشر

الحركة القومية الإيطالية

الاسترداد الإيطالية

لقد حصلت إيطاليا في العام ١٨٦٦ على منطقة البندقية ، ولكنها لم تحصل على التيرول الجنوبي . ولم تتغير الحدود الإيطالية بعد ١٨٦٦ ، بل ظلت كما هي حتى عام ١٩١٤ . وبقي عدد عظيم من شعوب اللغة الإيطالية والعواطف الإيطالية يعيش خارج حدود إيطاليا ، في أراضي النمسا - هونغاريا .

إن هذه الأراضي الإيطالية في النمسا - هونغاريا هي التالية :

١ - التيرول الجنوبي ، وهو ، جغرافياً ، الوادي الأعلى لنهر الأديج على السفح الجنوبي لجبال الألب . ويحد التيرول الجنوبي من الشمال شعب برينير . ولكن التيرول الجنوبي لم يكن كله مأهولاً بالإيطاليين : لأن القسم الشمالي منه مأهول بالألمان ؛ وحوالي ١٩٠٠ يقدر عدد الألمان فيه نحو ٢٥٠.٠٠٠ الماني . والقسم الجنوبي مع مدينة ترانت مأهول بالإيطاليين : فقد وجد فيه ، حوالي ١٩٠٠ ايضاً ، نحو ٣٨٥.٠٠٠ ايطالي . وعدا هذا العنصر الألماني والعنصر الإيطالي وجد ويوجد دوماً ، في التيرول الجنوبي ، شعب يسمى شعب « اللادين » ، وعدده قليل ، ويبلغ ٣٥.٠٠٠ نسمة ، ويتكلم لهجة متحدرة مباشرة من اللاتينية العامية . والحد الفاصل اللغوي بين العنصر الإيطالي والعنصر الألماني في التيرول الجنوبي يمر ،

في هذا العصر الذي يهمناء من مدينة سالورنو على الأديج وتقع سالورنو بين ترانت والمدينة الألمانية التي يسميها الألمان بوتزن والايطاليون بولزافو . وهكذا نرى الجزء « الايطالي » من التيرول الجنوبي كان ، من وجهة نظر المساحة ، أصغر بكثير من « الجزء » الألماني ، ولكنه أكثر سكاناً ، وذلك لأن الجزء الألماني هو الجزء الجبلي . وعندما نقول الجزء « الايطالي » والجزء « الألماني » ، إنما نبحت من وجهة نظر الاستيطان ومن وجهة نظر القومية ، لأن مجموع هذه الاراضي كان تابعاً للنمسا في العام ١٨٦٦ .

لقد كان الخط اللغوي الفاصل الذي أثبتنا على ذكره واضحاً . ومع ذلك ، وجدت في جنوب هذا الخط ، جزيرتان صغيرتان ألمانيتان : نفوس الأولى ١٧٠٠ نسمة والثانية ٢٠٠ ، وهما مهملتان من الناحية العملية . ولا ننسى أن القومية الايطالية تحتل الجزء الجنوبي من التيرول الجنوبي فقط . وهذه المنطقة التي قصبتها ترانت هي التي تسمى منطقة الترانانت .

٢ - توجد شعوب ايطالية في منطقة البندقية الجولينية ، وفي شبه جزيرة إسترية . ومجموع هذه المنطقة البندقية - الجولينية وإستريا ، في حوالي ١٩٠٠ ، كانت نفوسه ٨٠٠.٠٠٠ نسمة . وتحتوي المنطقة على مدينتين : احدهما هامة وهي تريستا ؛ والثانية متوسطة الاهمية وهي غوديتزيا ، وما عدا ذلك مدن صغيرة . وهنا أيضاً يوجد خليط من السكان : وحسب الاحصاءات النمساوية يقدر في ١٩٠٠ أن ٥٧٪ من سكان هذه المنطقة كانت مؤلفة من سلافيين ، بعضهم سلوفينيون والآخرين كرواتيون . و ٤٧٪ منهم مؤلفة من ايطاليين ، ويسيطر الايطاليون بوضوح بالغ في مدينة تريستا ، حيث يؤلفون قرابة $\frac{2}{3}$

السكان . ولكن السلافيين كانت لهم الأكثرية في الأرياف . ولنشر إلى الأهمية التي تتمتع بها تربستا ، فقد كانت نفوسها نحو ١٥٠.٠٠٠ نسمة ، وهي ميناء كبير ، ونشط جداً ، ووراءه داخل عظيم ، لأنه كان منفذاً لقسم من النمسا ، وحتى بعض أراضي الامبراطورية الألمانية لعلاقتها مع البحر المتوسط . وفي تربستا توجد بنوك كبرى ، وشركات تأمين كبرى ، أي ان الدور الاقتصادي لهذه المدينة كان عظيماً .

٣ - وأخيراً يوجد أيضاً عناصر ايطالية في دالماسيا ، وفي المنطقة الصغيرة التي تسمى كوارنيرو على تخوم دالماسيا وإيستريا . وليست دالماسيا سوى شريط شاطئ على امتداد ٣٠٠ كم طولاً و ٧٠ كم عرضاً . وهي منطقة مأهولة بالسلافيين : يوجد فيها كرواتيون كاثوليك و صرب أرثوذكس ، وهم أقل عدداً من الكرواتييين ، ولكن يوجد سكان ايطاليون في المدن أي في المواني . وليس هذا إلا إثناً للاستعمار البندقي الذي كان سائداً في هذه المناطق في آخر العصر الوسيط . وفي هذه المدن الدالماسية وجد و يوجد دوماً أوابد ايطالية ومن جهة أخرى ، كانت اللغة الايطالية اللغة المستعملة في التجارة وفيها ثلاث مدنهم الايطاليين لأن لهم في-ا نواة سكان ايطاليين هامة . وهي : زارا ، سبالاتو التي يسميها اليوغوسلافيون سبليت ، وفيومه . وكانت زارا حوالي ١٩٠٠ مدينة مؤلفة من ١٦.٠٠٠ نسمة ، وسبالاتو ٢٤.٠٠٠ وفيومه ٥٠.٠٠٠ . ولنشر، مع ذلك ، إلى أن عدد الايطاليين في دالماسيا كان يميل إلى التناقص ، لا من الوجهة المطلقة ، بل من الوجهة النسبية . ونريد بذلك أن نصيب الايطاليين في الاستيطان بالنسبة إلى السلافيين كان في تناقص ، لأن تزايد السكان السلافيين كان أسرع من تزايد السكان الايطاليين . وعلى أي حال ، كان نصيب الايطاليين ضعيفاً ، ولا يتجاوز

على وجه التخمين ٨ ٪ أو ٩ ٪ من كامل سكان المنطقة . ويزعم اليوغوسلافيون بأنها لا تتجاوز ٣ ٪ .

ولو حاولنا أن نقدر ما يمثل ، من الوجهة العددية ، هؤلاء السكان الايطاليون المقيمون في الارض النمساوية - الهونغارية ، لما أمكننا الاعتماد على الرقم باطمئنان كبير لأن العناصر التي نحت تصرفنا تافهة . فقد كانت الاحصاءات النمساوية مؤسسة على اللغة التي يتكلم بها لا على لغة الأم ، لأن الاحصاء ، عند التعداد قام على تصريح السكان باللغة التي يتكلمونها . وقد وجد ايطاليون يستطيعون في بعض الحالات أن يصرحوا بأنهم يتكلمون الألمانية ، وفي الواقع يتكلمون اللغتين ، ولكنهم لا يصرحون إلا بواحدة أثناء الاحصاء . ففي هذه الحالة يحسبون ألماناً . ولكن كان ، بالمقابل ، سلافيون يتكلمون الإيطالية ويصرحون بأنهم يتكلمون الإيطالية عند الاحصاء . وبالتالي فإن معطيات الاحصاء لا يمكن أن تقدم نتائج مؤكدة بصورة مطلقة . ولهذا نوقشت طويلاً قيمة هذه الاحصاءات النمساوية ، وبالطبع ، اعتمد عليها السلافيون والايطاليون في السنوات بين ١٩١٥ و ١٩١٨ بخاصة .

ورغم ذلك يمكن القيام بتقدير تقريبي : ففي ١٩٠٠ يمكن أن يقدر أنه يوجد في الترانثان ٣٨٥٠٠٠ ايطالي ؛ وفي إستريا ومنطقة البندقية الجوليانية حوالي ٣٤٠٠٠٠ ؛ وفي دالماسيا وفي كوارنيرو ، أي في فيوم ، ٣٨٠٠٠ وهكذا نصل إلى مجموع ٧٦٣٠٠٠ . وكان الايطاليون في دعايتهم يصرحون غالباً بوجود « مليون » ايطالي رعايا النمسا - هونغاريا . وكان هذا الرقم مبالغاً فيه على وجه التأكيد . وربما وجد ٨٠٠٠٠٠ نسمة فقط . والرقم الذي تسمح باعطائه الاحصائيات ليس إلا

تقريباً . ولتشبيث الأفكار ، يجب أن نقارن رقم هؤلاء السكان الذين لغتهم الإيطالية الحاضعين للسيطرة النمساوية - الهونغارية والرقم الكلي لسكان إيطاليا : فقد كانت نفوس إيطاليا في ١٨٧٠ نحو ٢٦٨٠٠٠٠٠ نسمة وفي ١٩١١ كانت ٣٤ ٢٠٠٠٠٠ . وهذه النسبة ضعيفة نسبياً بالنسبة إلى كامل سكان المملكة .

وفسح وجود الإيطاليين ، في الأرض النمساوية - الهونغارية ، مجالاً لصعوبات لا تنقطع . وهذه هي قضية « الاستردادية » الإيطالية . ويراد بها إنهاء الوحدة الإيطالية بربط السكان الناطقين باللغة الإيطالية الموجودين في الأرض النمساوية - الهونغارية بإيطاليا . ولنلاحظ ، في الدور الذي يهمننا حتى ١٩١٤ ، أن كان من النادر جداً أن يرى استردادون إيطاليون يتكلمون عن شيء آخر غير إيطالي النمسا - هونغاريا . ومع ذلك وجد إيطاليون ينطقون باللغة الإيطالية في مالطة ، ثم ان الإيطاليين اثاروا فيها بعد قضية كورسيكا . ويوجد سكان ينطقون اللغة الإيطالية في سويسرا في كانتون التسن . ولكن الدعاية الاستردادية لم تسكلم عنهم أبداً أو تقريباً أبداً : لأن الاستردادية الإيطالية كانت متجهة ، في ذلك الحين ، ضد النمسا - هونغاريا فقط .

ولم تكن هذه المظاهرات الاستردادية من عمل الحكومة الإيطالية ، التي ظلت ، خلال الدور الذي يعيننا ، تعتبرها غير مناسبة ، ولكنها كانت من عمل جزء من الرأي العام .

إن ما يهمننا من كل ذلك هو أن نرى ثم هذه الحركة الاستردادية في « الأراضي الاستردادية » وفي مملكة إيطاليا معاً ، وبيان الانعكاسات السياسية التي نجمت عنها .

يمكننا أن نميز في هذا التطور ثلاث مراحل : الاولى من ١٨٦٦ إلى ١٨٨٢ أي حتى إبرام معاهدة الحلف الثلاثي ؛ الثانية من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٦ ؛ الثالثة من ١٨٩٦ إلى ١٩١٤ .

١ - المرحمة الاولى : ١٨٦٦ - ١٨٨٢

يمكن القول ان المظاهرات الاستردادية بدأت منذ ١٨٦٦ . فعندما جاء ملك ايطاليا ، فيكتور ايمانويل ، لزيارة سكان منطقة البندقية ، في الوقت الذي ربطت فيه البندقية بملكة ايطاليا ، استقبل في عدة مدن ، بمظاهرات تلوم الحكومة الايطالية لأنها لم تحقق « الاهداف القومية » تماماً ، ولأنها تركت شعوباً ايطالية خاضعة للنمسا - هونغاريا وما كانت الحكومة الايطالية لتطلب أفضل من خلاصهم في ١٨٦٦ ، وعلى الأقل ، في الترانتيان ولكنها لم تستطع . وعلى أي حال ، وجد الملك في اودين أمام نواب من ايستريا ، أي ايطاليين خاضعين للسيطرة النمساوية في ايستريا . وقامت مظاهرات مهاجرين من الاراضي الاستردادية في فيرونه وفي بسانو . وبالطبع ، احتجت الحكومة النمساوية في الحال ، وطلبت ايضاحات إلى الحكومة الايطالية فأنكرت هذه المظاهرات . ولكن قسماً من الصحافة الايطالية شجع ، بالعكس ، المظاهرات .

وفي ذلك الحين كان يؤمل في ايطاليا بأن القضية لم تسو نهائياً . وفي ١٨٦٨ - ١٨٦٩ أذاع نابوليون الثالث فكرة حلف بين النمسا - هونغاريا وايطاليا وفرنسا . ولم يؤد مشروع هذا التحالف ، الذي تكلمنا عنه بمناسبة « قضية روما » ، إلى شيء . ولكن الحكومة الايطالية ، في ذلك الحين ، كانت تأمل أملاً مبهماً ، وربما فكرت أن بالامكان ، خلال مقارضات الحلف مع النمسا - هونغاريا ، أن تطرح من جديد

قضية الترانتان الأصلية ، أي قضية القسم الجنوبي من التيرول الجنوبي .
وفي الواقع ، لم تؤد مفاوضات الحلف إلى شيء وظل أمل الحكومة
الاطالية دون جدوى .

وكانت الحالة هادئة نسبياً في الدور الواقع بين ١٨٧٠ و ١٨٧٥ .
ولكن ، في ١٨٧٦ ، قامت حوادث جديدة : فقد جاء سكان من الترانتان
ومن تربستا إلى ميلانو لحضور الاعياد التي تحتفل بمرور سبعمائة سنة على
معركة لانيانو ، في ١١٧٦ ؛ وفي الوقت نفسه ، علمت الحكومة
النمساوية - الهونغارية بأنه يوجد في ايطاليا خارطة جدارية للاستعمال
المدرسي صدرت فيها الترانتان ضمن الاراضي الايطالية . وكانت هذه
الخارطة معلقة في مطعم محطة القطار في فلورنسا ، ولاحظها دبلوماسيون
اطاليون واحتجت الحكومة النمساوية ، ولم تكتف بالاحتجاج ، بل اتخذت
اجراءات بوليسية في الترانتان : حلت كثيراً من الجمعيات الرياضية ،
وجمعيات المعونة المتبادلة ، لأنها كانت تعتقد في أن هذه الجمعيات ، في
الواقع ، كانت تمهيداً لنشاط سياسي . حتى انها أوقفت محرري جريدة
« الترانتان » واتهمتهم بجريرة الاعتداء على سلامة الدولة واضطرت الجريدة
إلى الاحتجاب .

وكان طبعياً أن يحتج قسم من الصحافة الايطالية على هذه الاجراءات
البوليسية . حتى ان غاربيالدي اشترك بهذه الحملة : فقد ألقى غاربيالدي ،
في ١٢ تشرين الأول ١٨٧٦ ، بياناً هاجم فيه سياسة النمسا - هونغاريا
ومع ذلك لم يصل إلى نصح سكان الترانتان بالثورة المسلحة على السيطرة
النمساوية - الهونغارية . فقد كان يعلم جيداً ، في العام ١٨٦٦ ، ان الحكومة
الاطالية لا تستطيع أن تحرر الترانتان ، وتستطيع أقل من ذلك في

(١٨٧٦) . وفي مجلس النواب الايطالي ، قام نائب من أحزاب اليسار اسمه ماركورا ، وكأت ، في ١٨٦٦ ، متطوعاً غاريبالدياً ، وبالتالي ، أسهم في غزو الترانثان بالجيش الايطالية ، هذا الغزو الذي لم يدم إلا بضعة أيام ، واستجوب الحكومة بهذا الشأن . وعدا ذلك ، أذاعت بعض الجرائد الفكرة بأن النمسا - هونغاريا ، اثر الحوادث البلقانية وازمة القضية الشرقية عام ١٨٧٦ ، تفكر بتحقيق توسع في البلقان ، وربما تمكنت من منح « تعويض أرضي » إلى ايطاليا . وقالت الجرائد الايطالية إن هذا التوسع يمكن أن يكون فرصة لمطالبة النمسا - هونغاريا بالتعويض . ومن البديهي أن يكون هذا التعويض الأرضي منطقة الترانثان . ولكن الوزير النمساوي - الهونغاري للشؤون الخارجية ، آندرامبي ، صرح علناً ، في ١٧ تشرين الأول ١٨٧٦ ، بأنه يجب على ايطاليا ألا تعتمد على شيء من هذا ، وان النمسا - هونغاريا غير عازمة على اعطائها أي تعويض .

وفي ١٨٧٨ عاد الاضطراب إلى ايطاليا ، في الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر برلين ، وكانت فرصة هذه المظاهرات الجديدة حادثاً تفصيلياً ، وهو أن الشرطة النمساوية حرمت السفر إلى البندقية على فريق من شباب تريستا . وعندئذ قامت الاحتجاجات في البندقية ، وكسر زجاج نوافذ القنصلية النمساوية - الهونغارية . وكان هذا كافياً لتنفجر مباشرة ، في كل ايطاليا تقريباً ، حملة عنيفة جداً ضد النمسا - هونغاريا : حملة صحافة أسهمت فيها ، في ذلك الحين ، جميع الجرائد تقريباً ، ومظاهرات في كثير من المدن الايطالية : في نابولي ، بافيا ، روما ، رافينه ، وصرخ : لتسقط النمسا ! ولتحى ترانت وتريستا ! ، وفي هذا الحين أيضاً انشئت

« رابطة ايطاليا الاستردادية » . وقد أعلنت انظمة هذه الرابطة ونشرت في الجريدة الرسمية الايطالية . وتقول هذه الأنظمة بوضوح بان غاية التجمع هي المطالبة بالاراضي الايطالية الخاضعة لسيطرة أجنبية وبخاصة الاراضي الخاضعة إلى سيطرة النمسا - هونغاريا .

احتجت الحكومة النمساوية - الهونغاروية ، فاعتذرت اليها الحكومة الايطالية ، وصرحت بأن منع هذه المظاهرات كان خارجاً عن سلطتها ، لأن القانون الايطالي يعترف بحرية الصحافة وحرية الجمعيات ، وكل ما استطاعت الحكومة أن تفعله هو المحافظة على النظام العام ، إذا وجدت اضطرابات . ولكنها لم تستطع بممارسة عمل وقائي ، وبخاصة ، لم تستطع أن تمنع حملة الصحافة ولا تشكل الجمعيات التي تعترف بهدفها وهو تخلص الايطاليين من النمسا - هونغاريا . ومع هذا فقد علمت الحكومة النمساوية ، في غضون ذلك ، ان الاستردادين كانت يدعمهم سرّاً بعض أعضاء الحكومة الايطالية ، ورأت أن هذه الحكومة الايطالية عاجزة عن قمع الاضطراب ، واتخذت اجراءات عسكرية في منطقة الحدود ، ودامت حشود الجيوش النمساوية خلال بضعة أسابيع ، وجرى التساؤل ، بعض الوقت ، ما إذا كان من الممكن قيام حرب جديدة بين ايطاليا والنمسا .

وجهة النظر النمساوية - الهونغاروية . - لقد عرض وجهة النظر هذه « آندراسي » وزير الشؤون الخارجية النمساوي - الهونغاري ، في بروك ووجهها ، في ٢١ أيار ١٨٧٤ ، إلى السفير النمساوي - الهونغاري في روما . فقد قال : « إن احترام الحدود » كما ثبتت في ١٨٦٦ كانت شرطاً لازماً للحفاظ على العلاقات الطيبة بين النمسا - هونغاريا وايطاليا ،

وان عرض هذه القضية على بساط البحث من شأنه أن « يعطي سلفاً
عذراً لحق الأقوى » . فهو يؤكد بوضوح بأنه ، إذا ألح ايطاليا ،
فستكون القضية قضية قوة . وأضاف آندراسي : وليس بالامكان تصور
تسوية ودية : وبالفعل ، إذا قبلت النمسا - هونغاريا أن ترضي ايطاليا
وقبلت بتعديل الحدود النمساوية - الايطالية على أساس حق القوميات ،
« على أساس تحديد اثنوغرافي » - وكان حرياً أن تقول « على أساس
تحديد لغوي » ، وهذا هو الأصح - فماذا يحصل ؟ تنتشر مباشرة حركة
تشعث في كل القوميات الأخرى الموجودة في الامبراطورية النمساوية -
الهونغارية وبالقرب من حدود هذه الامبراطورية . ومن البديهي أن
يفكر صرب هونغاريا وروتين غاليسيا بالانفصال عن النمسا - هونغاريا
ويرتبطوا بدولة أخرى . ويختتم اندراسي كلامه بقوله : فإذا ارتكبت النمسا -
هونغاريا خطأً وارضت ايطاليا ، لشجعت ، عندها ، الحركات الاستردادية
الأخرى . وهذا يعني تعريض سلامة الملكية لخطر خطير .

هكذا كان آندراسي يحاكم الأمور . ولكن ما الذي سيحصل في
اوربة إذا طبق مبدأ القوميات ؟ وما ستكون النتائج في العلاقات بين
النمسا - هونغاريا والمانيا ؟ اننا نعرفها : ربط الماني النمسا بالمانيا .
وما هي النتائج على العلاقات بين المانيا وروسيا ؟ وفي الامبراطورية
العثمانية أيضاً ؟ لقد صرح آندراسي : اعادة بناء خارطة اوربه على أساس
مبدأ القوميات . إن هذا غير قابل للتطبيق لأنه يوجد في كل مكان
مناطق مختلط فيها السكان ، وبالتالي ، إن كل محاولة في هذا الاتجاه
تؤدي إلى نزاع الكل ضد الكل ، واختتم آندراسي تصريحه بقوله :
يجب أن تفهم الحكومة الايطالية بأن من مصلحتها إيقاف الاضطرابات
الاستردادية ، ومساعدة الحكومة النمساوية - الهونغارية على الكشف عن

مسببي ومحركي الدعاية الاستردادية ، والحفاظ على تفاهم طيب مع النمسا - هونغاريا ، وهذا أهم بالنسبة لها من أن تحاول تملك الاراضي « الاستردادية » .

٢ — المرحلة الثانية : ١٨٨٢ - ١٨٩٦

إن الحادث الجديد الذي غير شروط القضية تماماً هو ابرام معاهدة الحلف الثلاثي ، في ٢٠ أيار ١٨٨٢ . فقد قررت الحكومة الايطالية أن تصبح حليف الامبراطورية الألمانية ، وفي الوقت نفسه ، حليف النمسا - هونغاريا . وقد فضلت ، في الحقيقة ، أن تكون حليف المانيا فقط ، ولكن بسمارك رفض وصرح إلى الايطاليين بأنهم إذا أرادوا حلفاً فينبغي عليهم أن يوقعوه مع المانيا والنمسا - هونغاريا ، باعتبار أن ألمانيا والنمسا - هونغاريا كانتا مرتبطتين من قبل ، منذ ١٨٧٩ ، بمعاهدة تحالف .

ولم تقرر الحكومة الايطالية أن تبرم هذا الحلف الثلاثي بداعي التعاطف مع النمسا - هونغاريا : بل لأنها كانت تشعر بأنها ضعيفة ، وبحاجة إلى نقطة استناد . وقد جربت كم كافها هذا الضعف . وفي ذلك الحين ، أي في ١٨٨١ ، وطدت فرنسا حمايتها على تونس ، رغم انف الايطاليين الذين كانوا عاجزين تماماً عن منعها . ومن حوادث تونس استخلصت الحكومة الايطالية بأنه ينبغي أن يكون لايطاليا حلفاء . ولذا ابرمت الحلف الثلاثي . ولكن يجب أن نعلم بأنه يتوجب عليها ، بعد أن أصبحت حليفاً للنمسا - هونغاريا ، أن تتخلى رسمياً عن الاستردادية . هذا ما قاله بسمارك . وقال أيضاً : « ان ايطاليا والنمسا - هونغاريا لا يمكن أن تكونا إلا حليفتين أو عدوتين » . وأراد أن تصبحا

حايفتين لئلا تكونا عدوتين . وما دام الحلف الثلاثي فيجب منطقياً على الحكومة الإيطالية أن تحاول كبح الحركة الاستودادية .

موقف الرأي العام . - يجدر بنا أولاً ، أن ننظر ما جرى في الأراضي الاستودادية : فقد كان اعلان الحلف الثلاثي على هؤلاء الإيطاليين ، في النمسا - هونغاريا ، ضربة قاسية جداً ، وشعروا بأن الحكومة الإيطالية تخلت عنهم . فمن ذلك أن شاباً من تريستا اسمه غليوم اوبردان ، وكان طالباً في جامعة روما ، حاول ، في ١٧ ايلول ١٨٨٢ ، أن يغتال امبراطور النمسا ، فرانسوا - جوزيف . وكان يشعر بأن اغتيال فرانسوا - جوزيف يمكن أن « يقتل الحلف الثلاثي » في الوقت الذي تشكل فيه . وقد اوقف اوبردان ، وحكم عليه بالموت ، وكان لتنفيذ الحكم صدى واسع في ايطاليا .

واستمر الاحتجاج في الأراضي الاستودادية . ونشرت جرائد استودادية في تروانت ، وتريستا ، وروفيريتو . وبالطبع ، وجدت هذه الجرائد في حالة صعبة للغاية ، لأن قانون العقوبات النمساوي لعام ١٨٥٢ نص على عقوبات خاصة للجرائم « الشغب على الراحة العامة » ، ووسعت جريدة هذا الجرم إذا كان موجهاً إلى هجوم على شخص الامبراطور ، وعلى شكل الحكم وعلى ادارة الدولة وإذا نصح الشعب « بمقاومة القوانين » . ومن الواضح أن أي جريدة استودادية ، حتى ولو كانت حذرة في لغتها ، توسع أغراضاً تقع تحت هذا القانون . ولذا كانت حياة الجرائد الاستودادية في الأراضي النمساوية - الهونغارية قلقة وغير مستقرة . ومن بينها جريدة اسمها « الاستقلال » وكانت تصدر في تريستا ، حكمت بـ ٤١٣ حكماً مختلفة المدة ، وجريدة أخرى كانت تصدر في روفيريتو ، فقد اوقف رئيس تحريرها في ١٨٨٣ وحكم عليه بالسجن .

ولكن إذا لم تستطع الصحافة الاستردادية أن تعيش إلا قليلاً في الأرض النمساوية - الهونغارية ، فقد وجد منها في الأرض الإيطالية : في فيرونه ، وجدت جريدة تسمى « آوينا » أي « العرين » ، وكانت تستقبل مراسلات من تريستا وتوانت وتنتشر مقالات عن الحركة الاستردادية . ولكن هذه الجريدة كانت بالطبع بمنوعة في الأراضي النمساوية - الهونغارية ابتداءً من ١٨٨٢ .

وحاول الاسترداديون ، في الأراضي النمساوية - الهونغارية أيضاً ، تنظيم دعايتهم على الصعيد الثقافي ، وأنشأوا ، في ١٨٨٥ ، جمعية تسمى « أنصار الوطن » ، وكان هدفها الدفاع عن اللغة والفكر الإيطاليين في الأراضي الإيطالية في النمسا - هونغاريا . وكان مؤسسو هذه الجمعية يعلنون بأن العنصر الألماني، في شمال التيرول الجنوبي بخاصة ، يقوم بدعاية مدرسية : فقد وجدت منظمة تدعى : « الاتحاد المدرسي » وتتمى باستمرار عدد المدارس الألمانية . وقد صرح العنصر الإيطالي : ونحن أيضاً لما الحق في تنمية عدد المدارس الإيطالية . وكانت هذه الجمعية التي يتزعمها بوتوليني تمارس نشاطها علناً ، ولم يكن هذا النشاط مخالفاً للقوانين النمساوية ، باعتبار أن غايتها كانت مدرسية صرفاً ولم تعترض الحكومة النمساوية اذن على انشاء الجمعية . وكان مقرها في روفرييتو ، وأنشأت لها ستين فرعاً محلياً في جميع الأجزاء الإيطالية في الأراضي النمساوية - الهونغارية . وقد ألفت « جمعية أنصار الوطن » بفكرة الحصول على تريستا وإنشاء جامعة إيطالية ، وهذا ما لا تريد الحكومة النمساوية - الهونغارية ان تسمع الكلام عنه . وأنشأت أيضاً مكاتب جواله لتنتشر الأدب الإيطالي بين الشعب الإيطالي كله .

ولكن الادارة النمساوية - الهونغارية ، التي كانت تراقب ، بالطبع ، عن كنب هذا النشاط ، رأت أن لبعض ظاهرات الجمعية طابعاً سياسياً . وفي ١٧ تموز ١٨٩٠ حلت « جمعية انصار الوطن » ، ثم اعيد انشاؤها بعد بضعة أشهر تحت اسم آخر « العصبة القومية » . وقد نظم اعضاء هذه الجمعية في ١٨٩٦ ، في ترانت ، مظاهرة وطنية كبرى بمناسبة قدسين آبداء دائتي .

وفي ايطاليا نفسها ، تمت الحركة الاستردادية كثيراً في هذا الدور ، ونريد بذلك أن عدد المنظمات التي تمت بذلك ازداد كثيراً . ولتقتصر على أهم هذه المنظمات : ففي ميلانو اسست في عام ١٨٨٤ « رابطة الالب الجولينية » التي انشاها استرداديون تربستيون هاجروا إلى ايطاليا . وقد لقت هذه الرابطة نداءً : « لتحي ايطاليا المتحدة ! والموت للنمسا » . ثم انشئت في البندقية ، في ١٨٨٤ ايضاً ، « رابطة غليوم اوبردان الجمهورية » لتخليد ذكرى الطالب الشاب الذي اراد اغتيال فرانسوا - جوزيف . ثم انشئت في ميلانو ، في ١٨٨٥ ، « حلقة غاريبالدي لاجل ايطاليا الاستردادية » ثم اتحدت هذه المنظمات الثلاث في ١٨٨٥ وشكلت : « العصبة الشعبية لاطاليا المتحدة » وكان رئيسها النائب مافي . ومن جهة أخرى ، وجد جمع ثوري يدعى « ايطاليا الجديدة » ، وكان في الوقت نفسه جمعاً استردادياً ، وكانت له فروع واسعة جداً في كل ايطاليا . وأخيراً ، تأسست ، في ميلانو ، جمعية تسمى « حزمة الديموقراطية » ، وكانت لها جمعيات فرعية في روما . وبالأجمال ، كانت أفكار هذه التجمعات « تقدمية » . ووجدت الحركة الاستردادية اكبر عدد من المشايخين في ذلك العصر ، بين الجمهوريين الايطاليين . وكان الدافع لهؤلاء الجمهوريين ولاشك وطنياً . ولكن ، في الوقت نفسه ، كان يخفي فكرة سياسية ،

لا سيما وأن الحكومة الإيطالية شاركت في الحلف الثلاثي وبالتالي حكمت على نفسها بالتخلي عن الأراضي الاستردادية ، ولذا حاول الجمهوريون أن يعرفوا عمل الحكومة وبلغموا سلطتها في البلاد، وكان من صالحهم أن يدعموا النظرية المعارضة أي النظرية الاستردادية .

ومع هذا فقد وجدت منظمات أخرى تجذب العناصر المعتدلة . وأهم هذه المنظمات كانت « منظمة دائتي الغيري » التي انشئت عام ١٨٨٩ تحت رئاسة بوني . وكان هدفها : الدفاع عن « الإيطالية » وبخاصة بين إيطالي النمسا . وبعد ذلك بقليل انشئت « لجنة ترانت وتريستا » واسمها يدل عليها .

ولنشر إلى أن الحركات الاستردادية ، في ذلك الحين ، لم يكن لها إلا صدى ضعيف في الجماهير الإيطالية ، وصدى ضعيف في الطبقات الموجهة . وقد كتب مؤرخ إيطالي بأن الطبقات الموجهة باللغة الإيطالية كانت « واقعة سطحية » ولا تهتم بترانت ولا بتريستا ، كما لا تهتم بالحصول على مكاسب استعمارية . حقاً لقد كانت الجمعيات الاستردادية تمور كثيراً وتقوم بكثير من الضجة والصخب ، ولكن يجب ألا يظن أن أكثرية الرأي العام قد اعتنقت آراءها ودانت ببرامج عملها .

موقف الحكومة الإيطالية . - لقد سببت الاستردادية للحكومة الإيطالية كل أنواع المتاعب ، لأنها كانت تتمسك بالحلف الثلاثي ، وتظل حليفة النمسا - هونغاريا كان عليها بالطبع أن تنكر الاستردادية ، ولكن احتجاجات الاستردادين كانت تزعجها باستمرار ، وإذا لم يضايقها جماعة الترانتيان وإيستريا مباشرة فإن المنظمات الاستردادية في إيطاليا ، مع حملات الصحافة التي توجهها ضد الحكومة ، كانت مصدراً للصعوبات .

وعندما حكم غليوم اوبردان بالاعدام ، اوقفت الحكومة ، في ايطاليا ، شركاءه : وطلبت الحكومة النمساوية - الهونغارية تسليمهم فرفضت ايطاليا ، لأنه لا يمكن أن تقبل بتسليم مسيبي الاغتيال السياسي . ولكن الحكومة الايطالية ، من جهة أخرى ، صرحت بأنها مستعدة « اقمع الاستردادية » ، لاسيما وأن الحركة الاستردادية كانت في جزء عظيم منها حركة جمهورية . وعلى أي حال ، شجب رئيس مجلس الوزراء مانتسيفي في مجلس النواب ، في ١٣ آذار ١٨٨٣ ، الاستردادية بصراحة ، وفي ١٨٨٦ صرح رئيس الحكومة من جديد ، في مجلس النواب ، بأن الوحدة الايطالية « انتهت » ، وبالتالي تخلى عن الايطاليين الموجودين خارج حدود المملكة . وعندما عاد الاضطراب الاستردادي نحو ١٨٨٦ - ١٨٨٩ ، كان رئيس مجلس الوزراء ، في ذلك الحين ، كريسي ، وكان من « أنصار الحلف الثلاثي » ، وقد أكد في ١٨٨٩ للنمسا - هونغاريا بأن ايطاليا لا تفكر بكسب ترانت وتريستا . وفي حزيران ١٨٨٩ ، صرح في خطاب له ، في مجلس النواب ، بتصريحات من هذا النوع ، وأخيراً حل « لجنة ترانت وتريستا » .

وفي ١٨٩٠ حدثت حادثة يميز : وهو أن وزير المالية الايطالي دودا كان في وليمة في اودين ، ووجد في حالة مربكة ، لأن الخطباء ، في آخر الوليمة ، خطبوا خطباً استردادية ، فطلب كريسي استقالة وزير المالية ، لأنه لم يغادر الوليمة لدى سماعه هذه الخطب . وقام نائب باستجواب في مجلس النواب . فصرح كريسي بأنه لا يريد أن يشك في اخلاص الحكومة الايطالية في تنفيذ تعهداتها الدولية ، أي في الحفاظ على الحلف الثلاثي . فأجاب دودا مصرحاً بأن سياسة كريسي تؤدي بايطاليا إلى « الحزى » ، ولكن هذا لم يمنع كريسي من الحصول على التصويت بالثقة باكثرية

عظمى . اذن كانت الاكثريّة العظمى في البرلمان تنكر الاستردادية ، في ذلك الحين . وقد أوضح كريسبي ، في خطاب له في فلورنسا ، في ٨ تشرين الأول ١٨٩٠ بأن الاستردادية في نظره اخطر الأخطاء . لأنها ، اذا ظفرت ، وضعت ايطاليا في نزاع مع النمسا - هونغاريا ومع فرنسا ، من أجل كورسيكا ، وقال كريسبي : « سنكون الحرب ، وسنكون عزلاً من السلاح » ، فاذا أردنا أن نسلك سياسة استردادية وجب علينا أن نبدأ بتسلح كثيف : وان الناس الذين يطالبون بربط الأراضي الاستردادية هم الديمقراطيون ، رجال أحزاب اليسار ، وهم ، في الوقت نفسه ، اعداء التسلح . ان موقفهم غير منطقي ، فاذا أرادوا أن نسترد هذه الاراضي فليقبلوا بتسلح كثيف ، ولكن ماداموا لا يقبلون بذلك ، فإن السياسة الاستردادية غباء وحماقة . هذا هو رأي كريسبي . ولكن هذا لا يمنع من أن الاستردادية ظلت بالنسبة للحلف الثلاثي خيرة انحلال لأن الحوادث كانت تتكرر باستمرار .

٣ - المرحلة الثالثة : ١٨٩٦ - ١٩١٤

وفي هذه المرحلة وجدت الشعوب الاستردادية في حالة اخرج مما في السابق ، لا لأن الحكومة النمساوية كانت أقسى عليها ، بل لأن العنصر الايطالي في النمسا - هونغاريا يرى نفسه شيئاً فشيئاً مهدداً بدفع السلافيين والألمان .

في ايستريا وفي دالماسيا . - كان الفلاحون السلافيون ، بسبب النمو الديموغرافي السريع ، يتجهون نحو المدن لاجتياز عمل لهم . حتى ان التفوق العددي ، الذي كان للايطاليين في زارا وسبالاتو وفيومو ، يمكن أن يفسد بين حين وآخر : لقد كان السلافيون يتوسعون ، ويحتلون جميع الأعمال

الصغيرة ، حتى انهم بدأوا يصلون الى المهن الحرة . وكان لدى هؤلاء السلافيين فكر « مقاتل » موجه ضد الايطاليين بخاصة ، لاسيما وان هؤلاء السلافيين كان لهم دور هام بين العمال ، على حين ان العناصر الايطالية في المدن الدالماسية كانت عناصر بورجوازية ، ولذا اضيف الشعور الطبقي بالجملة ، الى التباين الاجتماعي . وكانت الحكومة النمساوية تشجع العنصر السلافي ضد العنصر الايطالي لأن الايطاليين كانوا يضاقونها في هذه المناطق ويسببون لها المتاعب .

في الترانتيان . - كانت الحالة تتطور على حساب العنصر الايطالي . لأن ازدياد عدد الألمان ، في أعلى وادي نهر الآديج ، وبخاصة منذ فتح الطريق الحديدي المار من شعب برينير ، كان يسهل العلاقات بين البلاد الألمانية والسفح الجنوبي لجبال الألب ، وكانت منظمات الدعاية الألمانية ، وبخاصة المدرسية ، تنمو بسرعة . ويتم جهد الجرمنة في أعلى وادي الآديج ، أولاً على حساب الشعوب الناطقة « باللاتينية » التي ليس لها وعي قومي ايطالي واضح . وعدا ذلك ، يرى أن الالمان يتقدمون شيئاً فشيئاً على منطقة الحد اللغوي ، في منطقة سولادنو ، ويستقرون في منطقة ترانت ويشترون أثاثاً وفنادق سياحية . وفي القسم الجنوبي من الترانتيان ، في الطرف الأقصى من بحيرة غارد ، كانت مدينة ديفا مركزاً سياحياً ، ثم أصبحت ، في الواقع ، مدينة المانية . وكان الايطاليون في الترانتيان يرون ان مستقبلهم سيء جداً ، لاسيما وان العنصر الجرمني يبذل جهداً في ايستريا وفي البندقية الجرلمانية : ففي تريستا كان عدد الألمان حتى الآن تافهاً ، ولكنه أخذ يزداد باستمرار .

والنتيجة ، هي أن العاطفة الايطالية ظهرت بشدة في الأراضي

الاستردادية ، للنضال ضد هذا الاجتياح والغزو : ففي تريستا ، نرى أن البورجوازية الناطقة بالاطالية ، التي لم تكن حتى الآن لتتربص بالانتهاق بايطاليا ، باعتبارها تحب الاستقلال الذاتي ، بدأت تصبح استردادية لأنها شعرت بأنها مهددة بالعنصر الألماني وبالعنصر السلافي : ففي ترونت وفي منطقة التروانتان الأصلية أصبح الحرفيون استرداديين متحمسين ، وكذلك الاكايوس والكاثوليك ، لأنهم يخشون التسلسل البروتستانتى الألماني . وأخيراً ساهمت الجماعات الاشتراكية بزعامة قيصر باتيستي في الحركة القومية الايطالية . ووقف النمساويون باتيستي في ١٩١٦ وحكموا عليه بالموت . في فيوميه - وأخيراً حاول العنصر الايطالى في فيوميه أن يقاوم التسلسل السلافي والنفوذ المجري أيضاً . وفي ١٩٠٤ أنشئت في فيوميه رابطة تدعى « فيوميه الفتاة » وكانت استردادية صراحة .

وقعت حوادث في هذه الاراضي الاستردادية ، وبخاصة في ١٩١٢ - ١٩١٣ ، وكان أخطرها في تريستا ، حيث اتخذ الحاكم النمساوي الأمير هوهنلوه ، قرارات تمنع استخدام الرعايا الايطاليين في المصالح البلدية في تريستا . وكان في هذه المدينة نحو ٤٠٠٠٠ ايطالى ، جاءوا من ايطاليا ولم يكونوا رعايا نمساوية - هونغارية . وكانوا يقبلون في الوظائف البلدية : وقد أعطى حاكم تريستا الأمر بطردهم وتسريحهم ، وهذا ما سبب استياءً عظيماً في ايطاليا . وفي الوقت نفسه طالب الطلاب الايطاليون بإنشاء جامعة ايطالية في تريستا ، فاحتج الطلاب الألمان في الجامعات النمساوية الأخرى بعنف ، حتى أنه وقعت منازعات دامية في جامعة غراتز بين الطلاب الايطاليين والطلاب الألمان .

ومن جهة أخرى ، لما ، في هذا الدور ، التحريض الاستردادي في ايطاليا ، وكان على صلة بحركة أفكار جديدة في القومية الايطالية ،

ويمكن القول أن أب القومية الإيطالية دافونزيو . فقد أراد أن يعطي لاطاليا « أخلاقاً جديدة » ، و « مثلاً أعلى جديداً » ، وبخاصة أن يعطي الايطاليين ، مفهوماً رجولياً للحياة . ولكن الزعيم الجديد للحركة كان انريكو كوراديني ، وكان رجل آداب ، بدأ بكتابة قصة ومسرحية ، وابتداءً من ١٨٩٧ تقريباً ، اتجه نحو النشاط السياسي ، ونشر في ١٩٠٣ ، مجلة صغيرة تدعى « المملكة » ، ومن ثم أسس كجلة نشرت في ١٩١١ مجلة تسمى « الفكرة القومية » . وفي تقريره الذي كتبه الى « المؤتمر القومي » في عام ١٩١٠ ، أعطى كوراديني لحرسته هدفاً مزدوجاً : من جهة ، إنشاء مستعمرات لاطاليا ؛ ومن جهة أخرى دعم الاسترداديين . وفي ١٩٠٣ ، أكد السفير الألماني في روما ، في تقاريره ، ان الجيل الايطالي الجديد كان استردادياً ، وبخاصة المفكرون ، والاسانذة ، والطلاب . وكان يرى أيضاً أن ملك ايطاليا ، فيكتور ايمانويل ، على عكس أبيه ، كان في أعماقه استردادياً .

ومع هذا ، وبالرغم من الارادة المصممة على « الدفاع عن الايطالية » ، لانجد وحدة نظر في ايطاليا . لقد كان الرأي الايطالي في قضية التراتان . جمعاً حقاً ، ويرى أن التراتات أرض ايطالية ، ومن المؤمل ان امكن ذلك ، أن تربط بايطاليا ، ولكن هذا لايعني أن أكثرية الايطاليين كانوا يرجون استرداد التراتان بالقوة . أما في قضية دالماسيا وفيوميه ، على العكس ، كان الرأي الايطالي لامبالياً تقريباً . وأما بشأن تريستا ، ففي الأمر شك عظيم : وكان الذين يتكلمون عن ربط تريستا بايطاليا يتساءلون ما إذا كان هذا قابلاً للتحقيق ، لأن ميناء تريستا بحاجة إلى داخل ، فاذا انفصل عنه ، زال ازدهاره الاقتصادي . وبالرغم من أن الحكومة الإيطالية كانت ترغب كل الرغبة في الحفاظ

على الحلف الثلاثي ، فقد كانت تلعب ، في تلك الآونة ، على حبلين : لأنها وقعت في ١٩٠٣ اتفاقاً سرّياً مع فرنسا . ولذا احتجت ، في ١٩١٣ ، على قرارات هوهنلوه بشأن الايطاليين ، فلم تجب الحكومة النمساوية - المونغارية على هذا الاحتجاج ، حتى ان الانطباع في ، ١٩١٣ ، كان يدل على ان الحلف الثلاثي كان مهدداً . ولم تحافظ الحكومة الايطالية على الموقف الذي اتخذته كريسبي ، كما لم تنتكر للاستردادية .



وعندما دخلت النمسا - هونغاريا الحرب في ١٩١٤ ، أعلنت ايطاليا حيادها ، بالرغم من وجود الحلف الثلاثي ، وتذرعت بأن المادة السابعة من الحلف الثلاثي لا تسمح للنمسا بزيادة اراضيها في البلقان ، اللهم إلا إذا قدم لايطاليا تعويض . وفي شتاء ١٩١٤ - ١٩١٥ تفاوضت ايطاليا مع النمسا - هونغاريا لتحاول الحصول على هذا التعويض ، وتريد بذلك الترانتيان أولاً ، وربما تريستا ، ولكن الايطاليين كانوا يلحون بخاصة على الترانتيان . ولم تشأ النمسا - هونغاريا أن تسمع بذلك : وعندئذ صممت الحكومة الايطالية أن تتجه وجهة أخرى ، وأبرمت ، في نيسان ١٩١٥ ، اتفاقاً مع فرنسا وانكلترا وروسيا ، ثم ، في أيار ١٩١٥ ، دخلت الحرب ضد النمسا - هونغاريا ، وهذه الحرب ساعدتها على تحقيق تطلعاتها القومية في البحر الادرياتيكي . واعطتها فرنسا وروسيا وانكلترا وعداً بأن يكون لها قسم كبير من الدالماسيا وايستريا والترانتيان . ولكن ، في ١٩١٨ ، عند النصر ، بدأت الصعوبات ، لأن السلافيين احتجوا بعنف على المزايم الايطالية في البحر الادرياتيكي . وكاث الرئيس ولسون ، نصير مبدأ القوميات ، يرى بأن الايطاليين يطلبون كثيراً ، لأنهم كانوا يطالبون

بأكثر من الأراضي المأهولة بالاطاليين. وأخيراً ، ساعدت معاهدات ١٩١٩ والاتفاقات المتممة ، في ١٩٢٠ و ١٩٢٤ ، إيطاليا على الحصول على التيرول الجنوبي كله حتى برينير ، وبالتالي ، دخل فيه القسم الذي يسكنه الالمان . وساعدتها على الحصول على ايستريا كلها ، وعلى نقطتين على الشاطئ الدالماتي وشاطئ كوارنيرو ، وهما زارا وفيوميه . وبوجب معاهدة رابالو ١٩٢٠ تقرر أن تكون فيوميه دولة حرة ، ولكنها آلت إلى إيطاليا أخيراً في العام ١٩٢٤ .

وهكذا حققت المعاهدات ، التي أنهت الحرب العالمية الاولى ، التطلعات القومية الايطالية نحو الشمال والشمال الشرقي ، وأعطت إيطاليا أراضي مأهولة بقوميات غير ايطالية ، فطغت ، من وجهة نظر القوميات ، على الصعيد السلافي .

الفصل الحادي عشر

قضية إيرلنده

فتح الانكليز ايرلنده في القرن السادس عشر ، في عهد الملك هنري الثامن من آل تيودور ، وأخذ هذا الملك لقب ملك ايرلنده في العام ١٥٤٢ . وخضعت ايرلنده عقب هذا الفتح لما يسميه الانكليز نظام « التاصيل » ، لأن الملكية الانكليزية أقامت في ايرلنده معمرين انكليزاً وصادرت لصالح هؤلاء المعمرين جزءاً عظيماً من الأراضي الايرلندية . ثم لما هذا الغرس ، وبخاصة ابتداءً من ١٥٥٥ ، وتم بنشاط في القسم الشمالي - الشرقي من ايرلنده ، أي في اقليم اولستر . وقد أقام الانكليز في هذه المنطقة ، بخاصة . وفي الوقت الذي كان المعمرون الانكليز يستقرون في ايرلنده كانت الكنيسة الانغليكانية تتوطد فيها أيضاً .

ولاشك في أن ايرلنده حاولت أن تقاوم ، في القرن السابع عشر بخاصة ، وقامت بعدة ثورات قمت في ١٦٤٩ بحملة كرومويل . وفي القرن الثامن عشر ، خضعت ايرلنده لانكلترا حقاً ولم تتحرك ، وعاشت في نظام اقصى قانون للعقوبات .

وبفضل الثورة الاميركية ، أي استقلال المستعمرات الانكليزية في امريكا ، والمضايقات التي لاقها انكلترا في ذلك الحين ، حصلت ايرلنده في العام ١٧٨٢ على ترخيص يسمح بأن يكون لها برلمان خاص بها . وفي عهد الثورة الفرنسية حاول الايرلنديون القيام بثورة ضد انكلترا ، في

أيار ١٧٩٨ وتمعت هذه الثورة . وفي ١٨٠٠ طلبت الملكية الانكليزية التصويت على « صك الاتحاد » ، وبوجبه اتحدت ايرلنده ببريطانيا العظمى من الوجهة التشريعية ، وبالتالي ، فقدت ايرلنده برلمانها الخاص . وكان هذا العمل من انكلترا مؤيداً (عقوبة) لمحاولة الثورة الايرلندية في ١٧٩٨ . وعادت ايرلنده في عام ١٨٠٠ تابعة لبريطانيا العظمى . وقيم في ايرلنده نائب - ملك يحمل لقب « اللورد القائم العام » وكان يقيم في « قصر » دبلن .

ولانريد أن نصر على هذه المقدمة ، لأن كل مانريد قوله هو أنه وجد في ايرلنده ، في القرن التاسع عشر ، ويوجد اليوم فيها أيضاً ، « أمتان » : من جهة أكثرية الشعب وقاتل من الايرلنديين الكاثوليك ، وكلهم تقريباً فلاحون ؛ ومن جهة أخرى ، أقلية مؤلفة من الانكليز أو الايكرسين وهي أقلية فاتحين .

ولم تنقطع احتجاجات البروتستانتين على السيطرة الانكليزية خلال القرن التاسع عشر . غير أن ماهم دراستنا في هذا الكتاب هو معالجة الحوادث ابتداءً من ١٨٥٠ ، أي أن نبين كيف نما الاحتجاج الايرلندي منذ منتصف القرن التاسع عشر تحت تأثير العوامل الاقتصادية والدينية ، لأن في ذلك حادثاً من الحوادث الهامة في السياسة الداخلية الانكليزية . فقد كان للقضية الايرلندية رد فعل مستمر على سياسة بريطانيا العظمى ، فضلاً عن أنها كانت عنصراً هاماً من الوجهة الدولية . لأن وجود ايرلنده المحتجة في جانب بريطانيا العظمى ، وبأكثرية سكانها العظمى التي تظهر عواطف مناوئة للانكليز ، كان بالنسبة لانكلترا سبب ضعف ، حتى ان القضية الايرلندية ، في بعض الأحيان ، وبخاصة في ١٨٨٧ وفي ١٩١٣ وفي بداية ١٩١٤ ، كانت تضيق العمل الخارجي للحكومة البريطانية .

ولذا يجب أولاً أن نتساءل عن الأسباب التي أثارت، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، احتجاج الإيرلنديين ضد السيطرة الانكليزية؛ وإن نأخذ بعين الاعتبار حالة البلاد الدينية والاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً الحالة السياسية.

١ - الحالة الدينية

كانت الأكتوية العظمى لسكان إيرلنده، نحو الأربعة أخماس، كاثوليكية. ولم تكن العناصر البروتستانتية بشكل كتل وجامير هامة إلا في اقليم اولستر، أي في القسم الشمالي - الشرقي من إيرلنده. ويجب ألا نعتقد أيضاً أن اقليم اولستر كله كان كاثوليكياً. فقد كان الكاثوليك يشكلون فيه ٤٠٪ من السكان. وكان اقليم اولستر نفسه مقسماً إلى تسع كونتيات: وعلى هذه الكونتيات التسع وجد ثلاث كونتيات، وهي الكونتيات الواقعة على التخوم الجنوبية والغربية، مأهولة بالكاثوليك بخاصة، والثلاث الأخرى، أي الواقعة على الشاطئ، تجاه انكلترا وإيكوسيا، في منطقة بلفاست وفي منطقة لندندري، كانت مأهولة بالبروتستانت خاصة. والكونتيات الثلاث الأخيرة، كونتيات وسط وجنوب اولستر كان سكانها خليطاً كاثوليكاً وبروتستانتيّاً، وهي كونتيات قيرونت وارماغ وفوماناغ.

وخارجاً عن الاولستر، وجد بروتستانتيون مبثرون في باقي إيرلنده ولكن عددهم قليل. وهم موظفون، وملاكون كبار، وعملاء، ووكلاء كبار الملاكين. وعملياً، خارجاً عن اولستر، يمكن أن نقدر بأن شعب إيرلنده كله تقريباً يتألف من إيرلنديين كاثوليكين.

حالة البروتستانت - يجب أن نميز ، بين البروتستانت الايرلنديين ، فريقين : من جهة ، الانجليكان ، وكانوا نحو ٥٠٠.٠٠٠ نسمة ؛ ومن جهة أخرى . « المنشقون » غير المتكيفين ، وكانوا بشابعون كنائس مستقلة عن الدولة وعددهم نحو ٦٠٠.٠٠٠ نسمة . وبالتالي ، ليس في الوسط البروتستانتي ما يبدل على وحدة . ومع ذلك ، وبالرغم من العدد القليل لأشباعه ، ويبلغ عددهم ٥٠٠.٠٠٠ ، وكلهم تقريباً في اقليم اولستر ، فقد كان للكنيسة الانجليكانية في ايرلنده نظام خاص ، كما للكنيسة الانجليكانية في انكلترا . ويقول الانكليز ان هذه الكنيسة « موطدة » أي انها كنيسة تملك امتيازات خاصة . وكانت هذه الكنيسة الانجليكانية في ايرلنده ، كالكنيسة الانجليكانية في انكلترا ، خاضعة بشكل وثيق للتاج الملكي ، أي انها كانت لخدمة عاملاً حكومياً . ومن جهة أخرى ، كانت قوتها عصرية أكثر منها روحية . والواقع هو أن هذه الكنيسة كانت غنية جداً . فقد أخذت كل الأموال التي صدرت ، في القرن السادس عشر ، أثناء الفتح الانكليزي ، من الكنيسة الكاثوليكية . وكان عندها املاك كبرى ، وأقامت عليها فلاحين ايرلنديين بصفة منتفعين . وهؤلاء المنتفعون يدفعون الأجارات . وتجي في كل سنة ضريبة العشر « الديم » أي أن لها الحق في نصيب من نتاج المحاصيل . وكان هذا العشر يدفع في الأصل من قبل جميع الفلاحين بل ومن الكاثوليك أيضاً . ولكن العشر بدل في ١٨٣٣ إلى ضريبة مالية يدفعها المالكون لا المستأجرون ، ولكن الملاكين عوضوها برفع الأجار . وفي ١٨٦٨ كان الدخل السنوي ، للكنيسة الانجليكانية في ايرلنده ، نحو ٦١٤.٠٠٠ جنيه استرليني ، منها ٢٠٥.٠٠٠ ناشئة عن الاجارات والباقي ناشئ عن الأعشار .

والشيء المتناقض في حالة الكنيسة الانجليكانية في ايرلنده هو انه لم يكن

لها اتباع الا في قسم صغير جداً من البلاد ، بالرغم من وجود كنائس انغليكانية في ايرلنده كلها : وبين هذه الكنائس الانغليكانية وجد منها ٢٠٠ كنيسة ليس لها أي مؤمن . وكانت الكنيسة الانغليكانية تقيم عليها راعياً ، من حيث المبدأ ، ولكن لا يوجد أحد في العبادة . ووجد ، من جهة أخرى ، ١٠٧ كنائس حاول الراعي فيها أن يضم مائتي أو ثلاثمائة عائلة بروتستانتية .

حالة الكاثوليك . - لقد ظل الشعب الكاثوليكي في ايرلنده زمناً طويلاً محروماً من حقوقه السياسية ، ولم يصل إلى الوظائف العامة حتى عام ١٨٢٩ . ففي هذه الآونة صوت البرلمان الانكليزي على « قانون تحرير » الكاثوليك الذي طبق على الكاثوليك الايرلنديين كالكاثوليك الانكليز . ومنذ هذا التاريخ استطاع الكاثوليكي الايرلندي ان يكون ناخباً وأن يصبح موظفاً .

لقد كان الكاثوليك الايرلنديون يتظلمون من أنهم مجبرون على اعادة الكنيسة الانغليكانية على نفقتهم ، مع أن هذه الكنيسة ليس لها مؤمنون في القسم الأعظم من البلاد . ولندكر ان الكنيسة الانغليكانية كانت نجبي ضريبة العشر . وكان هذا الرسم يقع حتماً على المكلف الذي يتساءل لماذا يدفع اعاسة الاكليروس الانغليكاني وليس للكنيسة الانغليكانية . مؤمنون في أكثر النواحي .

ولكن الكاثوليك كانوا يتظلمون بخاصة من الحالة التي وضع فيها الاكليروس الكاثوليكي : فقد فقد هذا الاكليروس ، بعد الفتح الانكليزي ، جميع أبنية العبادة بعد أن صودرت لصالح الكنيسة الانغليكانية . ولذا اضطر الكاثوليك الايرلنديون أن يعمرؤا على نفقتهم كنائس جديدة ، وقد بنوا أكثر من ٢٤٠٠ كنيسة . وكان الاكليروس الايرلندي يأخذ ثقافته الدينية

في القارة ، لأنه لم يكن في ايرلنده مدارس اكليركية ، ويتلقى تعليمه الديني في لوفتن ، في بلجيكا ، وفي باريس ، وفي سالامانكا في اسبانيا . الا أن مدرسة كاثوليكية اكليركية انشئت حديثاً بالقرب من دبلن ، وهي مدرسة ماينوث : وكان الاكليروس الكاثوليكي الايرلندي يضم الاكليروس العصري ، لأنه وجد ما يقارب ١١٠٠ كنيسة كاثوليكية ، مع خوارنة ومن يقوم مقامهم . ووجد اساقفة ايرلنديون ، وكانوا كثيراً وعددهم ثلاث وعشرون . يضاف إلى ذلك الاكليروس النظامي ، وكان يضم بخاصة نظم التعليم : الدومينيكان ، الاغستيين ، وأخوة القديس - باتريك . ولا يتقاضى هذا الاكليروس الكاثوليكي ، في ايرلنده ، أي مساعدة من الدولة ، ويعيش فقط من التكاليف التي يدفعها طواغية المؤمنون التابعون للكنائس .

وفي المناطق التي يتساكن فيها الكاثوليك والبروتستانت ، كما في قسم عظيم من الاولستر ، حيث يوجد ٤٠٪ من الكاثوليك في مجموع الاقليم ، كان الانفصال المعنوي تاماً بين عنصري السكان البروتستانت والكاثوليك . فلا يوجد بينها زواج مختلط ولا علاقات اجتماعية ولا استقبالات ، وليس بينها إلا علاقات أعمال .

لماذا هذا الكره المتبادل ؟ يجب أن نفكر أن البروتستانت كانوا مشيخين ، أي تابعين للكنيسة البريسبيتيرية ، وكان هؤلاء يكرهون الاكليروس الكاثوليكي ، ومتشدين في ايمانهم . وكانت كلمة الامر فيما بينهم ، كما في عصر الاصلاح الديني ، تسقط « البابية » ويريدون بذلك الكنيسة الكاثوليكية وسلطة البابا . وكانت تغذيهم بهذه الأفكار منظمة « الجمعية الاورانجية » . ولم تكن هذه الجمعية كثيرة العدد ، ولكنها نشيطة ،

ولها حجيرات تسمى « الواج » في اقليم اولستر كله . وكانت هؤلاء البروتستانتيون متعلقين عن تصميم بفكرة الهيمنة البروتستانتية .

ومن جهة أخرى ، كانت روح العداوة تغذي الكاثوليك حيال البروتستانت بواسطة الاكليروس : فقد كان الاكليروس الايرلندي قومياً ، وله دور سياسي ويجرّص على استقلاله حيال الدولة : ففي ١٨٠٨ وضعت خطة كونكوردات يمكن أن تسمح للكنيسة الايرلندية بالحصول على مساعدات من الدولة ، ولكنها تعطي الى الحكومة حق الاشراف على رسم الاساقفة ، فرفضها الاكليروس الكاثوليكي . ومع ذلك فقد بذل الكاردينال رئيس أساقفة دبلن ، المونسنيور كولن ، في العام ١٨٦٠ ، جهداً لتعديل النشاط السياسي عند اكليروسه . وكان هذا الاكليروس يحتفظ بنفوذ معنوي عظيم . ففي الصعوبات التي كانت تنشأ بين المالكين والمستأجرين ، وكانت كثيرة في الحياة الايرلندية ، كان للخوري كلمته التي يقولها في فصل الخصام .

وكان الخوري الايرلندي يمارس هذا النفوذ ، لأن عاطفة الشعب الدينية كانت حية وشديدة ، وقد ازدادت « باضطهاد » الانكليز ؛ ولأن الكاهن ظل زمناً طويلاً قائداً وحيداً ، وحامياً وحيداً في أوقات المحن . وأخيراً كان الكاهن ، عادة ، في أكثر القرى الايرلندية ، الفرد المثقف الوحيد ثقافة كافية .

٢ - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

كان الاقتصاد الايرلندي قبل كل شيء اقتصاداً زراعياً . لأن أكثر من ثلثي السكان كانوا يعيشون من الزراعة فقط. ولا يوجد صناعات إلا في الحركات القومية ٣ - (١٦)

مدينتين : بلفاست ودبلن ، وبخاصة صناعة النسيج . وإذا لم يتوصل إلى انشاء صناعات أخرى في إيرلنده فذلك لأن فيها قليل من الفحم ، ومن الصعب على الصناعة الايرلندية ان تناضل ضد المنافسة الانكليزية .

ولهذا السبب كان الازدهار في هذا البلد متعلقاً بالأرض وبالحياة الزراعية فقط . ولهذه الحياة الزراعية شكلان : تربية الحيوانات والزراعة . وحسب احصاءات العصر ، في ١٨٧٢ ، وجد في ايرلنده ٦٨٠٠٠ مالك اطيان . وكان هؤلاء المالكون على نوعين مختلفين : من جهة كبار المالكين وعددهم نحو ١٤٠٠٠ ويسمون « اللاندلوردات » ، ويملكون وحدهم ٩٧٪ من سطح البلاد . وكان الواحد منهم يملك أملاكاً واسعة تبلغ مساحة أصغرها أربعون هكتاراً ، ولكن بعضهم كان يملك عشرة آلاف ، ثلاثين ألفاً ، وحتى أربعين ألف هكتار . ومن جهة أخرى ، ان ٣٪ الباقية من سطح الأرض كانت موزعة بين ٥٤٠٠٠ ملك صغير . وكان الواحد منهم يملك هكتاراً واحداً أو نصف هكتار ، حتى ان منهم ٣٦٠٠٠ مالك كان يملك أقل من نصف هكتار .

كان كبار الملاكين ، « اللاندلوردات » ، يؤجرون أراضيهم إلى « مستأجرين » . وكان على بعض الأملاك عدة مئات من المستأجرين ، وأحياناً في الأملاك الكبرى ، عدة ألوف .

وكانت الاكثوية العظمى من اللاندلوردات انكليزاً ، وقد استقروا بعد الفتح ، وكانوا في أكثر الأحيان ، لا يحرصون على الإقامة في ايرلنده ، ويقضون معظم وقتهم في انكلترا ، لأن الحياة الاجتماعية الانكليزية تجذبهم إليها ، على حين أن الحياة الايرلندية لا تعجبهم ولا تسرهم . وكان أولادهم يذهبون للدراسة في الجامعات والكليات الانكليزية . ولذا كان

الاندلوردات يغيبون عن أراضيهم ويتركون ادارة املاكهم إلى وكيل أو عدة وكلاء ، وكان هؤلاء على العموم انكليزاً أيضاً .

وبين ١٨٤٦ و ١٨٥٢ حدث تغير هام في الحياة الاقتصادية في ايرلنده : ففي ١٨٤٦ تضررت الزراعة الايرلندية بسبب مرض البطاطا ، وكان لهذه الزراعة أهمية كبرى في الحياة الزراعية الايرلندية . وأدى مرض البطاطا إلى مجاعة حقيقية ، مجاعة خطيرة جداً ، حتى ان قسماً من الشعب الايرلندي لم يرموداً غير الهجرة : وذهب الايرلنديون بثبات الألوف إلى الولايات المتحدة في ذلك العصر . وبعد هذه الهجرة الجماعية انخفضت أسعار المنتجات الزراعية في ايرلنده ، ورأى كبار الملاكين أن الخنطة تباع بسعر سيء . ولذا قرروا أن يحولوا مستغلاتهم ، وأن يتركوا الفلاحة ويتبنوا الرعي . وهذه العودة من الفلاحة إلى الرعي تعتبر حادثاً هاماً للغاية : ففي ١٨٥١ كان سطح الرعي يتجاوز كثيراً سطح الفلاحة . وبحسب الانكليزون مساحة الأراضي بـ ١٠ الأربنت ، والأربنت يعادل تقريباً نصف هكتار : إذن ، في ١٨٥١ ، كان يوجد ٨٧٠٠٠٠٠٠ أربنت أراضي رعي مقابل ٤٦٠٠٠٠٠ أربنت أراضي فلاحة . وازداد هذا التطور فيما بعد : ففي ١٨٨٥ وجد أكثر من عشرة ملايين أربنت رعي ، و ٢٩٠٠٠٠٠٠ أربنت فلاحة فقط .

نتائج التحويل . - أما نتائج هذا التحويل فكانت أولاً زيادة الحيوانات بالطبع . فقد ازداد عدد البقر والضأن زيادة عظيمة . ولكن الذي يهناهم الناس . فماذا جرى بهم ؟ ان تحويل الفلاحة إلى رعي كان من نتيجة نقص اليد العاملة الضرورية للاستغلال . فقد وجد في كل عام عدد من الفلاحين والمستأجرين ممن فقدوا الاراضي التي يزرعونها ، لأن الملاك الكبير قرر ألا يفلح أراضيهم وأن يحولها إلى مراعي وبالتالي ، لم يعد

بحاجة إلى مستأجرين عديدين . وكانت النتيجة أن الفلاح ، الذي طرده الملاك ، حاول أن يجد أرضاً أخرى في مكان آخر ، ولكنه لم يتمكن من إيجادها الا بالحصول على جزء من أرض يزرعها آخر .

وهكذا كان للأزمة الاقتصادية نتائج اجتماعية عظيمة الأهمية .

النتائج الاجتماعية . - لقد حصل في الغالب أن المستأجرين لم يستطيعوا ان يدفعوا أجارهم : بسبب سقوط أسعار الحاصلات الزراعية . وفي هذه الحالة كان يحق للملاك الكبير ، اللاندلورد ، ان يطرد المستأجر عند انتهاء الاجار ، اذا فضل ، باعتباره ، مالكاً كبيراً ، أن يحول اراضيه إلى مراعي عوضاً عن أن يتركها للفلاحة . ويقال عندئذ ان المستأجر « مطرود » . وقد كان الطرد عظيماً بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ حتى ان المؤلف الانكليزي لوفي كتاب له عن « القضية الايرلندية » كتب أنه طرد بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ نحو ٥٨٤٠٠ مستأجر . وإذا عدت النساء والأطفال وجد أن ما يمثل أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ امرأة كن مضطرات لمخادرة البيت الذي كن يسكنه ، لأنهن مستأجرات ، ودون مأوى وليس لهن ما يسد رمق الفؤاد . وإذا أخذنا بما قاله مؤلف انكليزي آخر يدعى هاموند الذي نشر مؤلفاً عظيماً عن « غلادستون وقضية ايرلنده » وجدنا عدد المطرودات أضعف بقليل أي ٢٠٠.٠٠٠ شخص . ولكن القصد ، بلا منازع ، حسب رأي الانكليز أنفسهم ، هو أن هذا الحادث كان غالباً جدياً .

ما هو مصير هؤلاء الفلاحين المطرودين ؟ كانوا يعيشون عيشة بائسة في قرى أخرى ، أو أنهم يهاجرون إلى الولايات المتحدة . وإذا لم يجدوا أرضاً للفلاحة ، ولم ينجحوا في الحصول على « قطعة » أرض ، لا يجدون

أمامهم إلا شيئاً واحداً وهو الذهاب وتسجيل اسمهم في « دارة العمل » . ولكن الإدارة الانكليزية كانت ترفض مساعدة كل من كان يملك في السابق حقلاً متوسط الأبعاد ، ولذا كان يرى فلاحون من كانت حالتهم موسرة قد أصبحوا يعيشون عيشة بائسة فظيعة جداً بعد أن طردوا .

ترك هذا الطرد في قلوب الايرلنديين مرارة شديدة . فضلاً عن أن المالك الكبير في ايرلنده كان يؤجر الأرض « عارية » ، وإذا بقي المستأجر عليها عدة سنوات كان يقوم بتحسين أرضه ، ولكنه إذا طرد كان يفقد ثمار أتعابه وتحسيناته التي أجراها لأنها تبقى للمالك . وإذا بنى عليها مخزناً أو غرس أشجاراً ، كان كل ذلك مكسباً للمالك .

وفي ختام تحويل الفلاحة إلى مرعى في غرب ايرلنده بخاصة نجدنا أمام الحالة التالية : من جهة ، املاك واسعة خالية تقريباً ، لأنها أصبحت مراعي مع بعض الدور المبعثرة لحراس الحيوانات ؛ ومن جهة أخرى ، في مكان آخر ، اكداس بشرية في الأراضي الجاهزة للزراعة والفلاحة . وهذا ما كان يسميه الانكليز « المناطق المحترقة » حيث كان الفلاحون يعيشون في أكواخ حقيرة ويتغذون بالبطاطا خاصة . ولتذكر على سبيل المثال : منطقة كورنتية مايو في غرب ايرلنده حيث نجد ٦٠٠٠٠ هكتار مراعي و ٦٠٠٠ هكتار مزروعة فقط ، على حين أنه كان يوجد في هذه المنطقة ٤٠٠ عائلة فلاحة ، أي ان جميع عائلات الفلاحين تقريباً كانت تعيش في هذه المنطقة على أرض مساحتها أقل من هكتار .

ونظراً لهذا البؤس ، حاول الفلاح الايرلندي أن يكسب حياته في غيرها . ولهذا السبب انساحت بدءاً من ١٨٤٦ موجة هجرة عظيمة ، واستمرت حتى عام ١٩٠٠ ، واتجهت بخاصة نحو الولايات المتحدة . وكانت النتيجة نقصاً سريعاً في سكان ايرلنده : ففي ١٨٤١ كان سكان ايرلنده

٨١٧٥٠٠٠ نسمة ؛ وفي ١٨٥١ ، لم يكن فيها أكثر من ٦٥٥٠٠٠ ؛
وفي ١٨٧١ وجد ٥٤٠٠٠٠٠ ؛ وفي ١٩٠٠ لم يكن السكان أكثر من
٤٥ ملايين (أربعة ملايين ونصف) . ونقص عدد سكان أيرلنده بقدر
النصف في نصف قرن . ومن الطبيعي أن تكون هذه الهجرة قد تناولت بخاصة
العناصر الفتية : فقد كانت سن ثلاثة أرباع المهاجرين أقل من خمس
وثلاثين عاماً .

ولعلنا ندرك في هذه الحالة أن الأيرلنديين الذين يغادرون وطنهم
ما كانوا يغادروه فحسب القلب ، ولذا كان يتملكهم الغيظ والغضب على
الانكليز ، كبار المالكين . حتى أن هذا الغضب ، الذي يتملك الفلاحين
المطرودين ، كان يعبر عنه بجرائم . وكان « القتل الزراعي » ، كما يقول
الانكليز ، نقداً (عملة) شائعاً في ذلك العصر : فقد تكونت بين
الفلاحين جموع صغيرة سرية قررت القيام بأعمال الانتقام من ملاك طردهم
دون سبب مقبول ، أو لأنه لم يشأ أن يعطيهم تعويضاً على التحسينات التي
أجروها في أرضه . وعندما يوقف المجرمون ويمثلون أمام محكمة
الاستئناف ، كانت المحكمة تبرىء ٥٠٪ من هذه الحالات ، لأن المحكمة
كانت مؤلفة من الأيرلنديين .

٣ — الحالة السياسية

لم يكن للأيرلنديين بموجب « صك الاتحاد » لعام ١٨٠٠ برلمان
خاص ، ولكن كان لهم الحق في أن يكون لهم نواب في مجلس العموم
وحسب ١٨٢٩ ، تدرج قانون التحرير ، كان هؤلاء النواب بروتستانتاً
فقط ، لأنه لم يكن للكاثوليك الحق في ممارسة الوظائف العامة . ولكن
منذ ١٨٢٩ ، كان للكاثوليك ممثلهم . ومن البديهي أن يكون قانون

الانتخابات الانكليزي مطبقاً في ايرلنده . غير أن قانون الانتخابات الانكليزي لعام ١٨٣٢ لا يعطي حق التصويت الا لعدد محدود من الناس . وفي ١٨٦٨ أيضاً ، كان يقدر ان العدد السكاني للناخبين ٢٢٠.٠٠٠ في ايرلنده . وكان هؤلاء الـ ٢٢٠.٠٠٠ ناخب ينتخبون ١٠٣ نواب إلى مجلس العموم . وحتى ١٨٧٢ ، كان التصويت عاماً : ومن هنا ندرك حالة الفلاح الايرلندي ، الذي يعلم بأن ملاكه يمكن أن يلقي به الى الخارج ، ويخشى قبل كل شيء أن يطرد . وفي يوم التصويت ، هذا التصويت الذي كان علنياً ، كان من مصلحته أن يصوت في الاتجاه الذي يوحى اليه به الملاك الكبير الذي يشغل لحسابه . ومن جهة أخرى ، كان النظام الانتخابي يفيد سكان المدن على حساب سكان الريف : لأنه كان للفلاحين الايرلنديين تمثيل أقل من سكان المدن حيث يوجد معظم الانكليز .

ومن ناحية أخرى ، كان الانكليز ، في ايرلنده ، يوجهون الادارة المحلية : فقد كان اللورد - القائمقام - أي نائب ملك ايرلنده ، يقيم في « قصر » دبلن ، والشرطة في انكلترا انكليزية . وأخيراً كان الانكليز يديرون الكونتيات الايرلندية .

وما فتئ الايرلنديون يشكون هذه الحالة . ولكن هذه الشكاوى كانت قليلة الصدى في انكلترا . فقد كان كبار الملاكين ، اللاندلوردات الانكليز ، مدعومين من قبل اللاندلوردات في انكلترا الذين كانت لهم نفس المنافع التي يدافعون عنها . وكان اللاندلوردات انكلترا تفوق لا في مجلس اللوردات فحسب ، بل أيضاً ، حتى ١٨٦٧ ، في مجلس العموم . ومن جهة أخرى ، كان رأي الانكليز لا يتلاءم مطلقاً مع الايرلنديين وفي غير صالحهم . فقد كان الانكليزي المتوسط يشعر حيال الفلاح الايرلندي بأعمق الاحتقار ، وكان الانكليز يستاءون من هؤلاء الايرلنديين ويعتبرونهم

« هجأ » وبخاصة بسبب « القتل الزراعي » الذي نكلمنا عنه . ولذا كان من الصعب الحصول من البرلمان الانكليزي على فكرة القيام باصلاحات لصالح ايرلنده . وظل الاصلاح حتى ١٨٦٥ مستحيلاً عملياً ، لأن الوزير الانكليزي الأول ، بالمرستون ، كان يحقر الايرلنديين احتقاراً عميقاً ويريد الحفاظ في ايرلنده على سياسة الساطة .

الاحتجاج الايرلندي . - أخذ الاحتجاج الايرلندي ، بين ١٨٥٠ و ١٨٥٦ ، شكلين : شكلاً يمكن أن يسمى قانونياً وشكلاً ثورياً . الاحتجاج القانوني . - ظهر هذا الشكل في تجمع الايرلنديين في رابطات ، وفي عصبات : ففي ١٨٥٠ تشكلت «عصبة حقوق الفلاحين» وتبنت هذه العصبة برنامج مطالب عرف تحت اسم برنامج الثلاث « F » وهذا الحرف هو الحرف الأول من ثلاثة شعارات تبنتها العصبة . وهذه الشعارات هي : اجار معقول ، ثبات الأرض ، حرية البيع .

الاجار المعقول ، يعني أن الفلاحين كانوا يطالبون بأن يكون مبلغ اجارهم ثابتاً ومحدوداً بسعر معقول بالتحكيم أو بالقانون . وثبات الارض ، يعني أن المستأجر لا يمكن أن يطرده الملاك مادام يدفع اجاره .

وحرية البيع ، تعني حرية المستأجر في بيع حقه تأجيراً ، فاذا عقد اجاراً مع ملاك ، استطاع أن يبيع حقه في الاجار إلى فلاح آخر ، على حين أن المستأجر ، في العرف الايرلندي ، إذا كف عن الاستغلال ، حتى أثناء الأجار ، ليس له حق في أن ينقل اجاره إلى خلفه .

وقد استطاعت هذه العصبة أن تعمل على انتخاب خمسين من أعضائها

في الوفد الايرلندي إلى مجلس العموم الذي كان يضم ١٠٣ ايرلنديين . ولكن هذا لم يؤد إلى كبير نتيجة : ففي عشرين عاماً لم تحصل العصبة على شيء . وفي ١٨٦٠ صدر قانون قبل ، في بعض الحالات فقط ، أن يعطي الملاك تعويضاً إلى المستأجر المطرود إذا أتى هذا المستأجر بتحسينات على الأرض التي استأجرها .

ومن جهة أخرى ، وجدت في ايرلنده منظمة سياسية كانت تعمل ، هي أيضاً ، بالطرق القانونية وتسمى « العصبة القانونية » . وكانت تطالب باستقلال ايرلنده الذاتي ، أي أن يكون للايرلنديين الحق في سن قوانينهم الخاصة بهم . وهذا يعني الغاء صك الاتحاد لعام ١٨٠٠ الذي قرر أن يكون للايرلنديين فقط نواب في البرلمان الانكليزي ، ومنح ايرلنده الحق بأن يكون لها برلمان خاص بها . وهذا الاستقلال التشريعي هو ما سمى فيما بعد « الحكم الذاتي » . وكان الغرض ، الذي وسعته هذه العصبة القومية ، ان الايرلنديين الحقيقيين هم الايرلنديون الكاثوليك الفلاحون الذين يشكلون أربعة أخماس الشعب ، وليتمكن الايرلنديون من الحصول على تشريع ملائم من الوجهة الدينية ومن الوجهة الزراعية يجب إقامة برلمان ايرلندي .

ولم يكن في البرلمان الانكليزي الا ١٠٣ نواب ايرلنديين على ٦٠٠ نائب . وهذا يعني أن الانكليز هم الذين يسنون القوانين التي يجب أن تطبق في ايرلنده . ولو وجد برلمان ايرلندي لكان أربعة أخماس النواب كاثوليكين ويمثلون مصالح الفلاحين ، والثلث فقط يمثل مصالح البروتستانت وكبار الملاكين ؛ وبالتالي ، تسن القوانين لصالح الفلاحين ولصالح الكاثوليك . هذا هو الفارق الأساسي .

الاحتجاج الثوري . - ومن جهة أخرى وجد احتجاج ثوري . وكان من عمل جمعية سرية ، جمعية « الفنيان » ومنها أتى اسم « الفنيانية » الذي أطلق على هذه الحركة .

منذ ١٨٤٦ هاجر مئات الألوف من الايرلنديين ، كما رأينا ، إلى الولايات المتحدة . وظل هؤلاء الايرلنديون متجمعين في نفس المناطق : فقد وجد الكثير منهم في شيكاغو . وبين هؤلاء الايرلنديين المتأمركين تشكلت ، في العام ١٨٥٧ ، « جمعية الفنيان » . وجاء هذا الاسم من بطل اسطوري في تاريخ ايرلنده . تأسست هذه الجمعية على يد شاب مفكر اسمه جون اوماهونه درس في ايرلنده في « كلية الثالوث » في دبلن . وانشأت الجمعية مباشرة فرعاً لها في ايرلنده ، وكان رئيس هذا الفرع جون ستيفانس . وبرئاستها اعداد ثورة مسلحة ضد السيطرة الانكليزية . ويقول ستيفانس : إن هذه الثورة يمكن أن تنجح بمساعدة ايرلندي امريكا الذين يستطيعون أن يقدموا المال ويسلوا الأسلحة ؛ وبمساعدة الجنود الايرلنديين الذين كانوا كثيراً في القطعات الانكليزية - وكانت الجيش الانكليزي يساق بتعهدات المتطوعين فقط . - هذا ولما كان الشعب الايرلندي فقيراً جداً ، وبائساً جداً ، فقد وجد كثير من الشباب الايرلنديين الذين لا يملكون وسائل العيش ، وخلصوا إلى الانخراط في الجيش الانكليزي . ولهذا السبب فكر الفنيان ، ولا شك ، بأنه يوجد بين الجنود الانكليز عدد من العناصر ممن يمكن أن يرفض الزحف عندما يراد النضال ضد الايرلنديين الثائرين . وإذا ما نجحت الثورة ، أعلن الفنيان استقلال ايرلنده وفصلها عن انكلترا أو انشاء جمهورية ايرلنده ولكنهم كانوا ينوون أن يدخلوا في جمهورية ايرلنده كل ايرلنده بما فيها اقليم اولستر حيث كان قسم من السكان بروتستانتياً وانكليزياً .

انشأت الجمعية جريدة تسمى « الشعب الايرلندي » وكانت تطبع سرّاً ونوسع الغرض الآتي . من العبث النقاش مع الانكليز ، ومن العبث أن يطلب اليهم منح ايرلنده الاستقلال الذاتي « الحكم الذاتي » ، ولو منحوه لما أفاد في شيء : فهم يعتبرون دوماً أن ايرلنده بلد ملحق ، فلا تحاولوا النقاش : ان انكسرتا لن تتنازل أبداً إلا أمام القوة .

وجمعت هذه الحركة الفنيانية مشتركين من بين المفكرين والحرفيين والمستخدمين . ويبدو أن مشتركها من بين الفلاحين كانوا قليلين . ومع ذلك كان الفلاحون الايرلنديون مستائين جداً من السيطرة الانكليزية وقادرين على حركات غضب مفاجئة يذبحون فيها الملاكين أو وكلاءهم . غير أنهم لم يكونوا قادرين ، في ذلك الحين ، على الاسهام بنشاط في حركة سياسية مستمرة ، ولا يفعلون شيئاً إلا إذا قال لهم اكليروسهم افعالوا . وبالرغم من أن الاكليروس الايرلندي قومي وفي أعماقه مناوئاً للانكليز ، لم يدعم حركة الفنيان . فقد حذر رئيس اساقفة دبلن اكليروسه من خطر السير في هذا الطريق .

وقد تشكلت أطر هذه الحركة بخاصة من الايرلنديين المقيمين في امريكا ، ورجعوا إلى ايرلنده ليوجهوا المنظمة . وعاد هؤلاء الايرلنديون الاميريكيون بخاصة ، ابتداءً من ١٨٦٥ ، ولم يكن بإمكانهم ، بين ١٨٦٥ و ١٨٦٥ مغادرة الولايات المتحدة بسبب حرب الانفصال . فقد استنفروا أثناء هذه الحرب ، وتعلموا مهنة السلاح ولما سرحوا فكروا بأن الوقت قدحان للذهاب إلى ايرلنده ، وانهم ، بمعارفهم العسكرية التي اكتسبوها ، لا سيما وأن بعضهم أصبحوا ضباطاً في الجيش الاميركي ، يمكنهم محاولة تنظيم حركة ثورية في ايرلنده .

ففي ذلك الحين أصبحت حركة « الفنيان » جدية . وتلقى البوليس الانكليزي ، في ١٨٦٥ ، تعليقات واضحة : فقد علم بوجود مؤامرة . وقام بغارة على مكاتب الجريدة السرية « الشعب الايرلندي » واوقف جميع محرري جريدة ستيفانس زعيم المنطقة الذي استطاع أن يفر صدفةً ، وحكم على المتهمين بعقوبة السجن . وبقي أحدهم واسمه اوليري في السجن عشرين عاماً ، لأنه أسهم في منظمة « الفنيان » . ولكن الحركة ، بالرغم من توقيف كبار زعمائها ، استمرت في منطقة دبلن ، وكورك ، أي في الشرق وفي الجنوب الغربي من ايرلنده . واكتشف البوليس ، في كل مكان تقريباً ، مستودعات أسلحة في سبيل الثورة .

عندئذ قررت الحكومة الانكليزية ، في شباط ١٨٦٦ ، أن تعلق في ايرلنده المبدأ الذي لا يوقف بموجه أي مواطن انكليزي دوت حكم . وبوجب قانون خاص بايرلنده ، قانون الاستثناء ، الذي صوت عليه في شباط ١٨٦٦ ، تلقت الشرطة الايرلندية السماح بتوقيف جميع المشبوهين خلال ستة أشهر ، والاحتفاظ بهم في السجن دون محاكمتهم (لأنه يخشى من أنهم إذا حوكموا أن يبرأوا) . وتم التوقيف بالئات . واستمرت الحركة مع ذلك ، وبخاصة تحت دافع ايرلندي امريكا . وفي كانون الثاني ١٨٦٧ عقد الفنيان اجتماعاً كبيراً في الولايات المتحدة ، وتقرر في هذا الاجتماع أن « يبدأ بالحرب » ضد انكلترا . وبالحال تفجرت الثورات في مختلف نقاط ايرلنده . وقامت اضطرابات في كونتية كيري : فقد استولى عدة مئات من المسلحين على مخفر شرطة وقطعوا الحبل البرقي العابر للاتلسي من ايرلنده نحو الولايات المتحدة ، ولزم الأمر ارسال الجيوش لاعادة النظام . ثم قامت اضطرابات في شهر آذار ١٨٦٧ في منطقة

دبلن ، في منطقة ليميريك . وقطعت الخطوط الحديدية والخطوط
البرقية أيضاً .

وفي الوقت نفسه قرر الايرلنديون أن ينقلوا « عملياتهم » إلى الأرض
الانكليزية ، ووجهوا أنظارهم ، في شباط ١٨٦٧ ، إلى ترسانة شيبستر التي
كانت تحرسها حامية مؤلفة من مائة رجل . وكان يراد الاستيلاء على
الحامية وأخذ الأسلحة . وتجمعت عدة مئات من الفتيان في مدينة شيبستر ،
ولكن الضربة اكتشفت ، فقد أعلمت الشرطة الحكومة الانكليزية
عن وصول الكثير من الأجانب إلى هذه المدينة . فشكت في الأمر ،
واستدعت الجنود ، واخفق الهجوم الموجه على حامية شيبستر . وعندما
حاول المتآمرون أن يتفرقوا أوقف عدد عظيم منهم ، سبعون أو ثمانون .
وبين الايرلنديين الموقوفين كييلي ، زعيم الجيش ، وكان جنرالاً امريكياً
أثناء حرب الانفصال ، وقد أراد أن يستولي على الترسانة .
وبعد أن أوقف كييلي أخذ بعربة إلى السجن ، فوسع الفتيان الفارين
من التوقيف إلا أن ارتموا على العربة وخلصوا كييلي ، ولم يربعدها أبداً .
ثم علم بأنه عاد إلى الولايات المتحدة . وحكم على ثلاثة من الفتيان الأسرى
بالموت ونفذ الحكم .

وقد أثارت قضية شيبستر كثيراً من الهياج في انكلترا ، ووجهت
الملكة فيكتوريا رسالة إلى البرلمان الانكليزي تكشف عن خطورة
المؤامرة الايرلندية .

الفصل الثاني عشر

قضية أيرلنده

من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠

لعبت القضية الأيرلندية في الدور الواقع بين ١٨٦٨ و ١٩١٠ دوراً من المستوى الأول في سياسة انكلترا الداخلية ، نظراً لما كان لها من انعكاسات خطيرة على الصعيد البرلماني .

أقعد ساعد النضال ، الذي قام به الأيرلنديون ، ضد السيطرة الانكليزية ، على الحصول على اصلاحات جوهرية ، ولكن هذه الاصلاحات كانت جزئية . فقد حصلوا على اصلاحات في المصار الديني ، واصلاحات في الاراضي الزراعية ، ولكنهم لم يحصلوا على اصلاحات سياسية . وغرضنا الآن أن نبين كيف تمكن الأيرلنديون من الضغط على الحكومة الانكليزية بغية الحصول على هذه الاصلاحات ، ومن ثم نستعرض النتائج العملية التي كسبوها في هذا الدور .

١ — المحاولات الأيرلندية

نريد من هذه المحاولات أن نعرف كيف استطاع الأيرلنديون أن يثيروا اهتمام انكلترا بقضية أيرلنده ، مع أنها كانت غير مستعدة لذلك ، وأن تمنح المطالب الأيرلندية ما يرضيها ولو جزئياً . ولفهم هذه القضية

لا بد لنا من دراسة عمل الايرلنديين أنفسهم من جهة ، ومعرفة موقف الأحزاب السياسية الانكليزية من جهة أخرى .

عمل الايرلنديين . - لقد أخذ الاحتجاج الايرلندي في العام ١٨٦٨ شكلاً عنيفاً في الغالب ، واستمر هذا العنف من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠ .

ان « الجرائم الزراعية » ، أي حرائق الحقول التابعة إلى الملاك الكبير الذي وقعت المشاكل بينه وبين الفلاحين ، واطلاق العيارات النارية على وكلاء الملاكين الكبار ، وحتى الاغتيالات التي ارتكبت على شخص هؤلاء الوكلاء أو الملاكين الكبار ، كانت كثيرة . وكان وقع هذه الجرائم الزراعية على صلة مباشرة مع قضية الطود . ففي الدور ، الذي كثر فيه طرد الفلاحين ، كثرت هذه الجرائم مباشرة : ففي ١٨٧٧ وجد ٢١٧٧ طرد أي أن ٢١٧٧ فلاحاً طردوا من أرضهم على يد الملاك الكبير . وفي السنة نفسها وجد ٢٣٦ جريمة زراعية . وفي ١٨٧٩ وجد ٦٢٣٩ طرداً و ٨٠٣ جرائم . وفي ١٨٨٠ وجد ١٠٤٥٦ طرداً و ٢٥٩٠ جريمة زراعية . وهذا يدل على تزايد عدد الجرائم الزراعية .

وفي العام ١٨٨٢ بلغت الجرائم الزراعية حدها الأقصى : ففي شهر واحد ، في ١٨٨٢ ، أي في شهر نيسان وجد ٥٣١ محاولة اغتيال من كل نوع .

ومن جهة أخرى ، يلاحظ ، في بعض الأحيان ، محاولات ذات طابع سياسي موجهة ضد كبار الموظفين الانكليز . وكانت الحالة الشهيرة ، في ٦ أيار ١٨٨٢ ، مقتل اللورد كافنديش في فونيكس - بارك ، في دبلن : كان اللورد كافنديش ، قريباً لغلادستون ، وكبير الأبناء في ايرلنده . وبينما كان يجتاز البارك ، بالقرب من قصر دبلن ، هاجمته عصابة مسلحة

وقتلته مع مساعد أمين الدولة الذي يرافقه . وكانت هذه المحاولة من عمل منظمة سرية ، اسمها « اللاليقهرون » ، وقد أنكر زعماء الحركة الايرلندية عملها . ومن جهة أخرى ، ارتكبت محاولات قتل بالديناميت في انكلترا نفسها ضد السجن ، بخاصة ، وأيضاً في محطات لندن . وفي ١٨٨٣ حاول الايرلنديون الاعتداء على ابنية سكوتلانديارد ، أي مقر أركان البوليس الانكليزي ، في لندن ، ونسفها بالديناميت .

وأخيراً ، قام الايرلنديون بمظاهرات كبرى ، وأشهرها المظاهرة التي كانت في ٩ ايلول ١٨٨٧ ، واشترك فيها ٨٠٠٠ شخص في كونتية يورك : ووقع فيها صدام عنيف مع البوليس الذي أطلق النار وقتل ثلاثة رجال من الايرلنديين . وفي السنة نفسها قام الايرلنديون ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٨٧ ، بمظاهرة كبرى ، في ساحة طوف الفار ، في لندن ، وانضم اليهم الاشتراكيون الانكليز . وهنا أيضاً قامت حملات بوليسية عنيفة وجرح مائة شخص ، ومات منهم اثنان متأثران بجراحها .

وما فتئ الهياج الايرلندي يظهر بأشكال عنيفة . ولكنه لم ينجع بهذه الوسائل ، لأن الأعمال العنيفة لم يكن منها سوى تحريض العاطفة العامة الانكليزية ضد الايرلنديين . واذا حصل الايرلنديون على نتائج فذلك بطرق أخرى ، بالعمل البرلماني ، العمل الذي قاموا به في مجلس العموم . وكان يوجه هذا العمل البرلماني رجل يرتبط اسمه بشكل وثيق بتاريخ الحركة الايرلندية كله وهو باونيل .

بادنيل . - ولد باونيل عام ١٨٤٦ . والجدير بالملاحظة أن هذا الرجل ، الذي سيصبح زعيم الحركة القومية الايرلندية ، كان انكليزياً وبروتستانياً . كان ابن ملاك كبير « لاندلورد » يعيش على مسافة من دبلن ، وكان

على صلة بالأوساط الرسمية . ولكن أمه كانت اميركية ، أو ، على الأصح ، من عائلة ايرلندية من اولسترا هاجرت إلى الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر ، وكانت بنت ضابط في بحرية الولايات المتحدة ، وترى القضية الايرلندية بعين تختلف تماماً عن أعين اللاندلوردات الانكليز .

كان بارنيل ابن لاندلورد ، وتربى تربية انكليزية ، وفي السادسة من عمره ارسل الى المدرسة في انكلترا ؛ ثم انتقل الى جامعة كمبودج . ولم يبرهن فيها على أي استعداد عظيم ، الا في الرياضيات . وغادر الجامعة دون أن يجتاز امتحاناته . ولم يعيش في ايرلنده إلا في طفولته الصغيرة ، لأنه من السادسة حتى العشرين عاماً كان في الكلية أو في الجامعة في انكلترا ، ولم يظهر ، عندما كان طالباً ، أي اهتمام بالقضية الايرلندية .

الا أنه عند رجوعه الى ايرلنده ، عام ١٨٦٥ ، ونحت تأثير امه ، أخذ يتم بقضية ايرلنده وشجب السياسة الانكليزية علناً . وفي ١٨٧١ - ١٨٧٣ قام برحلة الى الولايات المتحدة واتصل بالايرلنديين فيها . وأكدت هذه الرحلة اقتناعه الذي تبناه فيما يتعلق بقضية ايرلنده .

وفي ١٨٧٦ ، وكانت سنه تسعة وعشرين عاماً ، فكر بالسياسة وانتخب في الدوائر الايرلندية نائباً لمجلس العموم . ولم يكن في ذلك الحين قادراً على الكلام أمام الجمهور ، وليس فيه شيء ظاهر يجلب النظر ، حتى ان الانطباع الذي تركه كان انطباع ضعف وبساطة . ولكن الشيء الذي يلفت النظر في هذا الرجل هو التباين بين مواهبه الخارجية الضعيفة جداً ، والعمل العظيم الفائق الذي قام به .

لم يكن عند بارنيل مواهب فكرية عظيمة ، على حين ان معظم الحركات القومية ٣ - (١٧)

رجال الدولة الانكليز في العصر كانوا رجالاً مثقفين جداً . ولم يكن فصيحاً ، وفي بدء عمله كان لا يتكلم جيداً بصراحة ولكنه نوصل شيئاً فشيئاً ، بسائق المراس ، إلى اكتساب القوة والنشاط ، ولم تكن عنده موهبة الخطيب أو سحر المحدث . وكان أفضل اصدقائه مضطرين لمجاملته . وكان يعالج القضايا العملية ، ولا يرتفع الى الأفكار العامة . ولذا كان اسكويث ، الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول في انكلترا ، يعجب لضالة بارنيل الفكرية ، ويصرح : « انني لم أسمع ابداً بارنيل يقول شيئاً جيداً حقاً - على الصعيد الفكري طبعاً - . وأخيراً كانت معارف بارنيل ضيقة جداً . كانت معارفه الرياضية بدائية ، بيد أنه كان يعرف الصناعة المعدنية بصورة كافية ويهتم بها . ولكنه ، خارجاً عن ذلك ، لا يعرف شيئاً تقريباً . والشيء النرعي النموذجي هو أنه يجهل مبادئ التاريخ الايرلندي ، وأخيراً ، لم يكن لهذا الرجل جاذبية شخصية كبيرة أو صفات خاصة تؤمن له شعبية في وظائفه بوصفه زعيماً للحركة القومية الايرلندية . وكان يدل على حيطة جليدية تدعو للدهشة . وتروى عنه نكتة تذكر دوماً : . فذات يوم اتى عمدة مدينة صغيرة الى بارنيل بشيك قيمته اربعون الف جنيه استرليني ، وقد جمع هذا المبلغ بمشقة من تكاليف (ضرائب) أناس متواضعين في مدينته . وكان يتوقع أن يستقبل بحرارة . الا أن بارنيل أخذ الشيك وسأل العمدة : هل فكرت بتظهيره ، دون أن ينبس بكلمة شكر أو تشجيع .

ومع هذا ، فقد كان رجلاً ذا نفوذ عظيم فائق : لأن له بعض صفات تميز طبعه وحكمه وخلقه . فقد كان يتمتع بقوة لا تقهر ، وبالجرأة ، والشجاعة ، والهدوء المطلق ، واللامبالاة التامة في كل ما يقال فيه ،

وحضور البديهة بشكل مدهش ، والاستقامة . وفي القضايا السياسية ، كان خصومه مضطرين إلى الاعتراف بولائه واخلاصه . وأخيراً ، كانت له نظرة لا تخيب . وفي الاستراتيجية البرلمانية ، كما يظهر اطمئناناً في الحكم نافذاً . وكان يعرف بشكل يدعو إلى الإعجاب ، كيف يميز نقاط ضعف الخصم ، ويجد ، في وسط الجلسة ، الحلول التي يجب تبنيها . وبالتالي كان بارنيل يمتاز « بعبقرية الزعيم » ، وكان يمتاز بشرف تصرفاته ، وحسن تربيته ، وهذا لم يضره في أن يكون زعيماً - فهو لم يخرج من الشعب بل خرج من الطبقة الارستقراطية الانكليزية . وهذا يؤمن له بعض السلطة وبخاصة بين الفلاحين الايرلنديين .

لقد أراد بارنيل أن يجعل « ايرلندة قومية » ، ويوحد الايرلنديين ، جميع الايرلنديين . وقد توجه قبل كل شيء ، وهو البروتستانتي ، إلى الكاثوليك أولاً ، وحاول ان يجذب ، الى هذه الحركة القومية الايرلندية ، بروتستانتين مثله . واراد أن يضم قوتين ظلتا الى الآن لا تسيران معاً في ايرلندة : القوة العظيمة للكنيسة الكاثوليكية ، والقوى الثورية ، ألفنيان . وأخيراً ، كان يعتمد باستمرار على الايرلنديين المهاجرين في الولايات المتحدة . وقام برحلة جديدة الى الولايات المتحدة عام ١٨٨٠ ليؤمن المساعدة المالية من الايرلنديين الاميركيين .

ولم تكن الطريقة التي استعملها بارنيل طريقة التمرد التي لا تؤدي الى شيء في نظره ، بل اراد أن يستعمل طرق الضغط والعمل في البرلمان الانكليزي ، وان يجمع ، خلفه ، في كتلة منظمة جيداً ، النواب الايرلنديين ليفرض على مجلس العموم المقاوم المتردد لزوم الاهتمام بالقضية . الايرلندية . وقد قال بهذه المناسبة : « أرى ، بأنني لا أستطيع أن .

انجح مع العجلة البرلمانية ، . ولكن هم الأول في النجاح مع « العجلة البرلمانية » كان في احداث الحلل بها ، واخترع اسلوب المناورة ، وذلك بأن يطالب الايرلنديون طوراً وطوراً بالكلام ويتناوبون على المنصة ، حتى ان بعض الجلسات كانت تدوم أربعاً وعشرين ساعة . ودامت إحدى الجلسات ستاً وثلاثين ساعة لأن نظام مجلس العموم لا يسمح بمنع الخطيب من الكلام . وهكذا حاول الايرلنديون أن يجعلوا عمل البرلمان مستحيلاً . وكان بارنيل يقول : « سنكف عن هذه المناورة في اليوم الذي تهتمون فيه بالمطالب الايرلندية » .

وتوصل بارنيل لأن يكون له دور عظيم فائق . وقد قيل انه ظل خلال عشرة اعوام « ملك ايرلنده غير المتوج » . ولا شك في أنه وجد في ايرلنده ، هنا وهناك ، منشقون ولا يريدون أن يتبعوا بارنيل ، ولكنهم لم يجرأوا على كفاحه أو لم يكافحوه الا قليلا وبضعف شديد .

وكان نفوذ بارنيل حاسماً في ١٨٧٩ - ١٨٨٠ ، ولكنه كسر فجأة في عام ١٨٩٠ . وفقد « ملك ايرلنده غير المتوج » نفوذه بسبب فضيحة في حياته الخاصة : فقد كانت لبارنيل علاقة مع زوجه أحد زملائه في مجلس العموم وهي كاترينا اوشي . وهذه الصلة ، وان تكن مجهولة من الجمهور ، كانت معروفة عند رجال الدولة الانكليز : فقد كان غلادستون على علم بها ، حتى انه ، عندما يكون له ما يبلغه سراً الى بارنيل ، كان يمرره بطريق السيدة اوشي . ولكن القضية افترشت ، في كانون الأول ١٨٨٩ . وطلب الزوج الكابيتين (النقيب) اوشي الحكم بالطلاق . وفي ١٧ تشرين الثاني ١٨٩٠ صدر الحكم بحق بارنيل . وأصبح وضع الزعيم الايرلندي حرجاً ، لأن الرأي العام الانكليزي ، في هذا الاعتبار ، لا يقوم

برد فعل كالرأي العام الفرنسي : فقد كان يسوءه أن يزج رجل سياسي معروف في قضية زنا . واستغل خصوم بارنيل هذه الفضيحة . ويجب ألا ننسى أن القوميين الإيرلنديين كانوا كاثوليكين ، وأن هؤلاء الكاثوليكين يخضعون لتأثير الكليروسهم . ولذا نريد أن نعرف كيف كان رد فعل الكليروس الكاثوليكي الإيرلندي أمام هذه القضية .

الحق يقال ، أن الحزب الإيرلندي ، في البدء ، ظل مخلصاً لبارنيل ، واعد انتخابه زعيماً للكتلة البرلمانية الإيرلندية . وقال أحد أعضاء الحزب « هل توقف جنود واترلو ، أثناء القتال ، ليطلبوا من قائدهم ما إذا كان يراعي جيداً إحدى الوصايا العشر ؟ » . ولكن هذه الهدنة كانت قصيرة الأجل . وفي إنكلترا ، صرح « اللامتكيفون » ، البروتستانتيون المنشقون ، بأنه من غير المقبول أن يكون زعيم حزب برلماني ، مهما كان ، رجلاً حياته الخاصة مشبوهة .

وبالرغم من أن غلادستون ، زعيم الحزب الليبرالي الانكليزي ، له مصلحة في البقاء على صلات طيبة مع بارنيل ، فقد انتهى بالاعراب عن رأيه . ونشر في الصحافة رسالة صرح فيها بأنه ، بعد تفكير طويل ، وبالرغم من « الخدمات العظيمة التي قدمها بارنيل إلى بلاده - أي إلى إيرلنده - من المستحيل أن يستمر بارنيل في المحافظة على توجيه الكتلة الإيرلندية في مجلس العموم . وحاول بارنيل أن يتخلص من الورطة فنشر بياناً جواباً على غلادستون ، ولكن الكليروس الأعلى الكاثوليكي حكم على بارنيل . وفي كانون الأول ١٨٩٠ أبعد بارنيل عن توجيه الحزب الإيرلندي . ومات بعد ذلك بقليل ، في تشرين الأول ١٨٩١ .

ولم توطد وفاة بارنيل وحدة الحزب لان الإيرلنديين يتجمسون كثيراً

. ويختلفون فيما بينهم : ووجدت في قلب الحزب القومي الايرلندي كتلتان : الكتلة التي يوجهها جون ردموند وتمثل الاتجاه البارنيلى ؛ والكتلة الأخرى ويوجهها توم هيلي وقد أضعف هذا الخلاف ، بين الايرلنديين ، قوة الحزب القومي الايرلندي بعد ١٨٩٠ .

عمل الاحزاب السياسية الانكليزية . - وإذا أرنا أن نفهم نجاح جهود الايرلنديين ، يجب أن نلاحظ رد فعل الانكليز . ولقد رأينا أن الاحزاب السياسية الانكليزية لم تكن مهية مطلقاً لفهم القضية الايرلندية والاهتمام بها : ففي هذه النقطة كان الاحرار والمحافظون في وضع واحد . ولكن رد فعل الزعماء كان مختلفاً : ظل زعماء المحافظين يعادون المطالبين الايرلندية ، لأنهم يرون وجوب المحافظة قبل كل شيء على صك الاتحاد لعام ١٨٠٠ بين ايرلنده وبريطانيا العظمى ؛ وعلى العكس ، كان زعيم حزب الأحرار ، غلادستون ، لصالح المطالبين الايرلندية .

ويمكن القول ، في القضية الايرلندية ، عندما تؤخذ من وجهة النظر الانكليزية ، ان دور غلادستون كان فيها اسامياً . كان غلادستون يهتم بالأمور الاخلاقية ويطبق دوماً هذه الاهتمامات الأخلاقية في الحياة السياسية . وكان منذ زمن طويل يهتم بالقضية الايرلندية : ففي ١٨٤٥ ، أي قبل أن يصبح الوزير الاول بثلاث وعشرين عاماً ، كتب ، في رسالة إلى زوجته ، ان قضية ايرلنده « غيمة العاصفة الآتية » ولم يكن ليعرف بحق القضية الايرلندية في ذلك الحين . والحادث الذي بلغت النظر هو أنه لم يزر ايرلنده الا مرة واحدة في حياته ، في العام ١٨٧٧ ، ولم يدرس بطل القضية الايرلندية قضية ايرلنده الا بعد فوات الأوان ، عندما كان عمره ستاً وستين أو سبعاً وستين عاماً .

ولقد دفعت اضطرابات ١٨٦٧ ، اضطرابات « الفنيان » ، غلادستون الى القيام بعمل في القضية الايرلندية ، بعد أن اظهرت هذه الاضطرابات اهمية القضية الايرلندية ، وأدرك منذ ذلك الحين وجوب البحث عن علاجات لهذه الازمة بشكل يبدل رأي الايرلنديين وابعادهم عن الاتجاهات الثورية . وقد فهم ، قبل جميع الانكليز الآخرين ، ان ما يثير استياء الايرلنديين إنما هو النظم الايرلندية . ولكنه كان يعلم جيداً أيضاً ، انه من الصعب جداً ان يذهب بانصاره الخاصين ، اعضاء الحزب الليبرالي الانكليزي ، إلى هذا المفهوم ، وكتب في ١٨٦٧ ، في رسالة إلى أحد أصدقائه بأنه ، إذا قرر أن يهتم بالقضية الايرلندية ، فمن الممكن أن « يؤدي بالحزب الليبرالي إلى الشهادة » . ومع ذلك فقد فعل ، لان قلبه دفعه إلى العمل أكثر مما دفعه اليه عقله .

ولنلاحظ ان هذا لم يمنع غلادستون ، في بعض الاحيان ، مثلاً في ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، من أن يظهر شديداً حيال الايرلنديين ، لأنه كان مضطراً للقيام برد فعل أمام الاضطراب والعنف : فمن ذلك انه طلب التصويت في ٢ آذار ١٨٨١ ، على قانون القمع ، الذي يسمح للسلطة التنفيذية ، في ايرلنده ، بالقيام بتوقيفات وقائية أو تعسفية ، خارجاً عن جميع الظروف التي يحددها القانون : حتى انه اوقف بارنيل خلال ستة أشهر ، وهذا لم يمنعه بعد بضع سنين ، أن يكون على صلات طيبة مع الزعيم الايرلندي . ولا شك في أن شخص غلادستون قد سيطر على النقاش على صعيد الإصلاحات الايرلندية .

٢ — نتائج الدور من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠

تجدر دراسة هذه النتائج من وجهات النظر الثلاث : الدينية والزراعية

والسياسية . فمن وجهة النظر الدينية حصل الايرلنديون تقريباً على مايرضهم تماماً . ومن وجهة النظر الزراعية ، حصلوا على اصلاحات هامة جداً . ومن وجهة النظر السياسية ، لم يحصلوا حتى ١٩١٠ على شيء .

أ) القضية الدينية . - كانت الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده كنيسة « موطدة » أي كنيسة رسمية ولها نظام ممتاز . فقد كانت ، بخاصة ، ناجية « الأعشار » ، وكان الايرلنديون جميعاً ، حتى الكاثوليك ، يدفعون هذه الأعشار . وكان للكنيسة الانغليكانية كنائس في كل ايرلنده ، حتى ولو لم يكن لهذه الكنائس مؤمنون . وعندما أصبح غلادستون الوزير الاول ، في آخر ١٨٦٧ ، قرر ان يضع قضية الكنيسة الايرلندية . وكان يرى ان من العدل ان يرفع عن هذه الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلنده ، وضعها الممتاز . ولم يكن هذا بالأمر السهل ، لأنه كان واقعاً من انه سيصطدم بمقاومات من جانب كنيسة انكلترا العليا ، ومن جانب مجلس اللوردات . ولكنه وضع مشروعاً وقدمه لمجلس العموم .

أثار هذا المشروع احتجاجات عنيفة من جانب المحافظين الانكليز ، حتى ان الملكة فيكتوريا نفسها تدخلت في هذه القضية . وقد عرفت الرسائل التي كتبها الملكة الى غلادستون ليتخلى عن مشروعه ، أو ، على الأقل ، ليخففه . وأجاب غلادستون الملكة بانه يشعر بأنه « ملزم » بتحقيق هذا الاصلاح ، وانه من غير الممكن القيام باصلاح جزئي ، لان هذا لا يرضي احداً وأنه لا بد من تبني الحل الذي اقترحه هو .

صوت مجلس العموم بسهولة على مشروع غلادستون ، في الاول من آذار ١٨٦٩ ، بـ ٣٦٨ صوتاً مقابل ٢٥٠ . وكان يراد معرفة ما اذا كان مجلس اللوردات سيقاوم اولاً : وتدخلت الملكة ايضاً ، ولكن ، في .

هذه المرة ، لتهدئة اللوردات ، عندما فهمت ان غلادستون لن يتنازل . وكتبت بنفسها إلى رئيس أساقفة كانتربوري وحذرتة : وقد صوت على القانون بأكثرية قوية جداً في مجلس العموم ، فاذا رفضه مجلس اللوردات ، جازف بخلاف خطر . وبعد نقاش عاصف صوت مجلس اللوردات على القانون بأكثرية ٣٣ صوتاً .

وهذا القانون ، الذي أصبح قطعياً في تموز ١٨٦٩ ، قرر بأن تكون الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلندة ، غير موطدة ، حسب التعبير الانكليزي ، أي انها لم تعد كنيسة دولة : وفقدت حق جباية الضريبة من السكان . وكان لهذا العمل نتائج مختلفة :

النتائج السياسية : وهي ان الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلندة ، لم تعد ، منذ الآن ، تابعة للدولة ، بل تدبر أمر نفسها بحرية : وأصبح الاساقفة الانغليكانيون في ايرلندة ينتخبون من قبل المجامع ؛ ولم يعد للكنيسة الانغليكانية في ايرلندة ممثلون في مجلس اللوردات أي انها لم تعد مؤسسة سياسية .

النتائج المادية : كان للكنيسة الانغليكانية في ايرلندة اموال جسيمة ، أراضي ، أبنية ، تمثل رأسمال يقدر بـ ١٦ مليون جنيه استرليني . وبوجب قانون إزالة الصفة الرسمية عن الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة صادرت الدولة هذه الاموال التابعة للكنيسة الانغليكانية في ايرلندة ، أو استودتها ، وتركت للكنيسة الانغليكانية دور العبادة فقط . أما مصير هذه الاموال الكنسية فقد سلم نصفها تقريباً ، ويقدر بسبعة ملايين ونصف جنيه ، إلى جمعية تمثل الكنيسة الانغليكانية السابقة في ايرلندة ، وخصص هذا المبلغ لمساعدة الكنيسة الانغليكانية على دفع مرتبات اكليروسها . أما النصف الآخر ، أي السبعة ملايين جنيه الأخرى ، فقد سلمت الى مؤسسات

التعليم والاحسان والباقي ، وهو مبلغ صغير ، سلم الى المدارس الاكبركية الكاثوليكية في ايرلندة . ومن جهة أخرى ، زالت الأعشار . وفقدت الكنيسة الانغليكانية حق جباية الاعشار ، أو ، على الاصح ، الرسم الذي يمثل الاعشار .

وبالتالي ، لم تسقط الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة في البؤس . ولكنها فقدت وضعها الممتاز . وبهذا الاعتبار أَرْضِ الإصلاح الرأي الكاثوليكي الايرلندي قاماً ، الذي كان يقول دوماً ان الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة لانفع لها لا كثوية السكان ، وانها غنيت بغير حق بالمصادرات والاعشار . وبالاجمال اعترفت الحكومة الانكليزية بالمطالب الكاثوليكية الايرلندية .

ب (اصلاح الزراعي) . - ان هذا الموضوع معقد ، ولكننا نقتصر على ذكر فكرة بجملة عنه . ولنذكر ، قبل كل شيء ، مطالب الفلاحين الايرلنديين : « ثبات الارض » ، و « حرية التخلي عن حق التأجير » وأخيراً « الاجار المعقول » .

لقد كان غلادستون يعتبر أن بؤس الفلاحين الايرلنديين لا يتسامح به فقط من وجهة النظر الاخلاقية ، بل انه كان في الوقت نفسه خطراً من وجهة النظر السياسية ، واذا رأى عدم وجوب تغذية حقد الفلاحين الايرلنديين الى ما لانهاية ضد الانكليز ، وطلب التصويت على اصلاحين زراعيين : احدهما سنة ١٨٧٠ والآخر سنة ١٨٨١ .

اصلاح ١٨٧٠ . - يتضمن هذا الإصلاح نقطتين يجدر ايضاحها : النقطة الأولى : وضع الإصلاح مبدئياً الحق ، لكل فلاح ، بالآلا يطرد مادام يدفع اجاره . ومع ذلك فقد احتفظ الملاك ، في بعض الحالات ، بإمكان طرد الفلاح ، حتى ولو كان يدفع الأجار ، واكن ، في هذه

الحالات ، على الملاك أن يدفع تعويضاً الى الفلاح . وفي هذه النقطة الاولى لم يحصل الفلاحون الايرلنديون الا على رضى جزئي .

النقطة الثانية : يمكن للفلاح أن يبيع حقه في التأجير ، ومع ذلك يحتفظ الملاك الكبير ، اللاند لورد ، بحقه ، في بعض الحالات ، في أن يعارض هذا البيع . وأخيراً يخادر الفلاح الحقل ، ولو بصورة غير ارادية ، وله الحق في أن يأخذ من الملاك تعويضاً عن التحسينات التي أدخلها على الابنية أو على الارض .

ومن جهة أخرى ، قرر قانون ١٨٧٠ أن يشجع الفلاح على شراء الارض شريطة أن يقبل الملاك الكبير ببيع هذه الارض . ولكن ، كيف يتمكن الفلاح من شراء أرضه ؟ لم يكن عنده مال : لذا قررت الدولة أن تسلف الفلاح ثلثي سعر الشراء ؛ وعلى الفلاح ، الذي يشتري الارض ، ان يدفع هذه السلفة خلال خمس وثلاثين قسطاً سنوياً وبفائدة ٥٪ . وكان هذا الاجراء غير كافٍ على وجه التأكيد : أولاً ، لأنه ينص على أنه يمكن للفلاح أن يشتري أرضه في الحالة التي يقبل الملاك الكبير أن يبيعها له . ثم انه لا يخول الفلاح إلا سلفة تبلغ ثلثي ثمن الشراء ، ولذا كان الفلاح مضطراً الى تدارك الثلث الأخير بالقرض ، وبالربا . وهكذا لم يتم أصول الشراء في شروط حسنة .

ولنشر الى أن قانون ١٨٧٠ لا يتضمن شيئاً فيما يتعلق بسعر الأجار . ولذا ظل الاجار المعقول معلقاً .

اصلاح ١٨٨١ . — أما القانون الزراعي الثاني الذي وضعه غلامستون فقد فرضه الايرلنديون اثر اضطراب كبير نظمته « العصبة الزراعية » التي كان رئيسها ميكائيل دافيت ، ولكن بارنيل ، في الحقيقة ، هو الذي

أوحى به . قررت عصبة دافيت الزراعية «مقاطعة» كل من يأخذ حقلاً طرد منه فلاحه السابق . فاذا طرد ملاك فلاحه ثم بحث عن فلاح جديد فان الفلاح الذي يقبل ان يحل محل الفلاح المطرود يعزل حالاً ويرفض جميع الفلاحين الايرلنديين أقل علاقة معه ، وليس فقط العلاقة الشخصية ، بل علاقة الأعمال . ولتهدئة هذا الاضطراب ، طلب غلادستون التصويت على قانون ١٨٨١ الذي حقق القسم الاعظم من برنامج الثلاثة « F » .

النقطة الأولى : كان للفلاح الحق في بيع اجاره دون ان يعارض الملاك الكبير في ذلك ، الا « لسبب معقول » . وهذا السبب المعقول تقدره المحكمة . ومن هنا حذف تسلط الملاك الكبير .

النقطة الثانية : يجب ان يحدد الأجار لمدة خمسة عشر عاماً من قبل محكمة خاصة تسمى « لجنة الأرض »

النقطة الثالثة : ان الفلاح الذي يملك أرضه بموجب قرار المحكمة ، اي الفلاح الذي حصل على حكم يحدد سعر الأجار ، لا يمكن ان يطرد ابداً اذا كان يدفع أجاره .

ولما كان عدد كبير من الفلاحين الايرلنديين مدينين باجارات متأخرة لملاكهم ، فقد قرر قانون ١٨٨١ الاعفاء من هذه الأجار اذا دفع الفلاح متأخر أجار عام واحد .

التطبيق العملي لهذا القانون . - والواقع ان المحاكم الخاصة ، عندما حددت سعر الاجارات ، انتهت الى تخفيض نحو ٢٠٪ بالنسبة الى الاسعار السابقة للاجارات . وتم الوصول الى هذه النتيجة ، بعد عدد عظيم من الدعاوى : فعلى ٥٠٠٠٠٠ فلاح ، مثل امام المحكمة ٣٦٠٠٠٠ . ومن هنا كانت التعقيدات .

أثار هذا القانون انتقادات عنيفة للغاية من قبل المحافظين الانكليز الذين ادعوا ان اللاندلوردات كانوا ، اجمالاً ، محرومين من جزء من حقهم بالملكية . وقالوا ان هذا الاجراء « اجراء ثوري » . ومع ذلك ، ظل القانون غير كاف ، لأنه لم يعالج أخطر محذور في الحياة الزراعية الايرلندية وهي افراط تجزئة الأراضي الزراعية ، وافرط امتداد المراعي بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة .

وانسأقت حكومات المحافظين في الدور ١٨٨٦ - ١٨٩٢ وفي الدور ١٩٠٢ - ١٩٠٥ ، في وزارة سالزبوري ووزارة بلفور ، إلى طلب التصويت على قوانين جديدة أرضت الايرلنديين جزئياً . وكان مبدأ هذه القوانين الجديدة تمكين الفلاح من شراء أرضه ، وبالتالي جعله ملاكاً . وهكذا أمكن الوصول إلى حذف الملكية الكبرى بالتدريج . ولتسهيل الشراء وضع قانونان : قانون ١٨٨٥ وقانون ١٩٠٣ .

قانون ١٨٨٥ . - قرر هذا القانون أن تسلف الدولة الفلاح ، الذي يريد شراء أرضه ، بكامل الثمن لا الثلثين فقط . ومن جهة أخرى ، جعلت المدة ، التي يدفع فيها الفلاح الثمن إلى الدولة ، تسعة وأربعين عاماً عوضاً عن خمسة وثلاثين . وقضى هذا القانون بأن الاجارات ، التي حددت بموجب القانون السابق لمدة خمسة عشر عاماً ، يمكن أن تنخفض خلال هذا الدور إذا تغيرت الظروف الاقتصادية ، ولا يمكن أن تزداد . ولذا فالقانون لا يمكن أن يلعب دوره إلا لصالح الفلاحين .

قانون ١٩٠٣ . - وسهل هذا القانون الشراء أيضاً بتمديد الدور الذي يدفع فيه الفلاح ثمن الأرض . فقد جعل القانون ١٩٠٣ هذه المدة ٦٨ عاماً . وهذا بالطبع عبء ثقيل ، وشيئاً فشيئاً ، ثقيل على خزانة الدولة ،

وبالتالي ، على المكلف ، أي على المكلف الانكليزي الذي ، كان في الواقع ، يدفع نفقات الاصلاح الزراعي في ايرلنده .

قانون المناطق المحققة . - ومع هذا ، فان كل هذا التنظيم لم يسو قضية سعة المراعي . ولهذا السبب صوت على قانون آخر عام ١٨٩١ وهو قانون « المناطق المحققة » أي المناطق التي يتكسد فيها الفلاحون . وقد خول هذا القانون حق شراء الاملاك التي حولت إلى مراعي لتجربيل هذه المراعي من جديد إلى أراضي زراعية . ونرى أيضاً في هذا النظام أن الخزانة الانكليزية هي التي تدفع دوماً نفقات الاصلاح .

وفي الواقع كان لهذه الاصلاحات الزراعية نتيجة جدية : ففي ١٩١٤ كان ثلثا الاراضي الزراعية في ايرلنده ملكاً للفلاحين الذين اشتروها ، وبالتالي بقي الثلث ملكاً لكبار الملاكين . وهذا الحل غير كامل ، ولكنه جدير بالتقدير جداً بالنسبة للقضية الايرلندية .

ج (القضية السياسية . - لقد اخفق الجهد في القضية السياسية حتى ١٩١٠ . فنذ ١٨٧٠ وجدت في ايرلنده كتلة تسمى « رابطة حكم ايرلنده » تبنت مطلوب « الحكم الذاتي » ، أي أن هذه الرابطة كانت تطالب بانشاء برلمان ايرلندي يشرع في القضايا الايرلندية . وقد انشأ هذه الرابطة اسحاق بت ، القانوني الايرلندي ، في وقت لم يكن لبارنيل دور سيامي بعد . وهو الذي سعى في مجلس العموم ، في ١٨٧٤ ، لانتخاب أول كتلة من النواب تطالب بالحكم الذاتي .

لم يطالب أنصار الحكم الذاتي باستقلال ايرلنده ، وبالحق في سن قوانينهم الخاصة مع برلمانها الخاص ، بل قبلوا ببقائها متحدة مع انكلترا في قضايا السياسة الخارجية وفي القضايا العسكرية والبحرية .

وكان اسحق بت يقدم هذا المطلوب في جميع الأعوام من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٩ ، وفي جميع الأعوام كان الاقتراح يرد بـ ٤٥٠ صوتاً مقابل ٦٠ . وكان عدد النواب الايرلنديين في ذلك العصر ٥٧ نائباً . ووجد بالضبط ثلاثة انكليز يصوتون مع الاقتراح ، ويشس بت ، لاسيا وأن الانكليز كانوا يعاملونه بكل احتقار . ولكن هذا المطلوب تناوله بارنيل وطبق طريقه الجديدة في المناورة ، وتوصل إلى نتيجة : ففي ١٨٨٥ توصل إلى خلق وضع يستطيع به وجهه التجمع القومي الايرلندي ، الذي وصل إلى ٨٠ عضواً - لأن قانون الانتخابات عام ١٨٨٤ وسع الهيئة الانتخابية ، وكان هذا التوسيع مفيداً للايرلنديين - أن يكون حكماً على الحالة السياسية : فكان يستطيع أن يعين الأكثرية في البرلمان ، حسبما يصوت « مع » أو « ضد »

وفي هذه الآونة اعتنق غلادستون ، زعيم الحزب الليبرالي ، علناً فكرة الحكم الذاتي . ومن المحتمل أن غلادستون ، منذ بضع سنين ، كان يفكر بذلك ، ولكنه لم يقله علناً . وفي الانتخابات العامة لعام ١٨٨٥ ، وجد غلادستون أن ايرلنده انتخبت ٨٠ نائباً فصرح عندئذ : « إن هذا التصويت ، في نظري ، يسوي القضية ، وعندما يعبر الشعب عن ارادته بهذا الشكل ، لا يحق للحكومة الانكليزية ، باعتبارها حكومة ليبرالية ، أن تعارض هذه الارادة .

صرح غلادستون الى اصدقائه ، في كانون الأول ١٨٨٥ ، بأنه يجب تخويل ايرلنده الحكم الذاتي . وقد اعلن ابنه هربرت غلادستون هذا القرار في بلاغ مغفل نشر في الجرائد في ١٦ كانون الأول ١٨٨٥ . وكان هذا البلاغ حادثاً في التاريخ الانكليزي : ويسميه الانكليز « عقاب هاواردن » ، وهو اسم الملكية التي وجد فيها غلادستون وأرسل منها هذا البلاغ .

أما وصف هذا البلاغ بـ « مُعقاب » ، فذلك لأن هذا البلاغ « مزق أحشاء » الحزب الليبرالي الانكليزي وأحدث فيه الانقسام .

وعندما عاد غلادستون الوزير الأول في بداية ١٨٨٦ قدم إلى مجلس العموم مشروعاً يخول إيرلنده الحكم الذاتي . وبوجبه يكون لايرلنده برلمان في دبلن ، وهذا البرلمان يمكنه أن يعالج جميع الموضوعات المتعلقة بإيرلنده ، عدا قضايا السياسة الخارجية والدفاع عن البلاد ، والقضايا الجمركية والقضايا النقدية (العملة) ، لأن البرلمان الانكليزي جعل هذه الأمور من اختصاصه . ولم يعد وجود للنواب الايرلنديين في البرلمان الانكليزي بالرغم من أن هذا البرلمان ظل يصوت بعض القوانين المطبقة على إيرلنده .

دام النقاش في هذا المشروع خمسة عشر يوماً . وخطب غلادستون خمس خطب عظيمة . ولكن بعض رجال الحزب الليبرالي العظام رفضوا أن يتبعوه فيما ذهب إليه : مثل جوزيف تشامبرلن وهرتينغتون . وعند التصويت على المشروع وجد ، على ٣٣٣ نائباً ليبرالياً ، أن ٩٣ تخلوا عن غلادستون ، وشكلوا كتلة ليبرالية « منشقة » . وفي هذه الظروف صوت الـ ٩٣ نائباً ضد المشروع ، وصوت جميع المحافظين أيضاً ضده . فرفض مشروع الحكم الذاتي . وعندئذ حل غلادستون مجلس العموم ، حسب التعامل البرلماني الانكليزي . وقامت حملة انتخابية عنيفة جداً ، واستعملت فيها عبارات تصدم العادات السياسية الانكليزية : فمن ذلك أن راندولف تشرشل ، اب ونستون تشرشل ، وكان من أنبه رجال حزب المحافظين ، شوهه يصرح في أحد خطبه الانتخابية أن مشروع غلادستون « مزيج من الحماقة والجنون والمهستيرب السياسية » ، ولكن يجب ألا يحقد على رجل عجز طاعن في السن ، .

كانت نتيجة هذه الحملة نكبة للأحرار الليبراليين : فقد انقسم الحزب

الليبرالي إلى قسمين : وأعطت الانتخابات ٣١ مقعداً للمحافظين و ٧٨ مقعداً لليبراليين المنشقين ، و ١٩١ مقعداً لليبراليين « الغلادستونيين » ، وبمساعدة الايرلنديين ، الذين أصبحوا ٨٥ عوضاً عن ٨٠ ، وجدت أكثرية قوية ٣٩٤ صوتاً ضد ٢٧٦ رفضت الحكم الذاتي ، واضطر غلادستون إلى تقديم استقالته .

ولكن ، بعد انتخابات تموز ١٨٩٢ ، التي فقد فيها المحافظون كثيراً من المقاعد ، عاد غلادستون إلى السلطة ، وكان عمره في تلك الآونة ٨٣ عاماً ، وهذه هي المرة الرابعة التي يصبح فيها الوزير الأول . وكان همه الأول أن يقدم مشروعاً جديداً في الحكم الذاتي لصالح ايرلنده . ووضع فيه شرفه ، وصرح الآن بأن حياته السياسية مرتبطة بالقضية الايرلندية ، وأنه يريد ، قبل أن ينسحب أو يموت ، أن يتحقق هذا المشروع . ولم يكن هذا المشروع نفس المشروع الذي قدمه عام ١٨٨٦ : ففيه يوجد برلمان ايرلندي ، وبوجبه ترك غلادستون للايرلنديين ٨٠ مقعداً في مجلس العموم : اذن يوجد برلمان ايرلندي يعالج القضايا الايرلندية ، باعتبار أن بعض القضايا ظلت خاصة بالبرلمان الانكليزي ، وقد خصص المشروع للنواب الايرلنديين مقاعد في البرلمان الانكليزي للاسهام في القضايا العامة التي تهم بريطانيا وايرلنده .

دام النقاش في هذا المشروع ستة أشهر : عقدت فيها ٨٥ جلسة ظلت في التاريخ البرلماني الانكليزي جلسات انشائية خالدة ، وكان فيها غلادستون عجبياً : رجل عمره ٨٣ سنة يخطب عدداً من الخطب بعبقرية وموهبة ، وببلهجة شديدة ، مع حضور بديهة وسرعة خاطر ، حتى حياه خصومه بعد الاعجاب ، واحترموا هذه الشجاعة العظيمة وهذه الوسائل الخطابية الفائقة عند رجل من سنه . وقد خانت قواه مرة فانهار ، في إحدى الحركات القومية ٣ - (١٨)

الجلسات ، ولكنه عاد الى المنصة في اليوم الثاني وبدأ يدافع عن مشروعه .
وبالرغم من جهد غلادستون اصطدم المشروع بمقاومة جوزيف تشامبرلين
الليبرالي المنشق وآثر بلفورد ابن أخت سالزبوري ، أعظم زعيم في حزب
المحافظين : وقال هؤلاء المعارضون انه من الخطر ان يخول برلمان الى
ايرلنده ، لأن هذا البرلمان الايرلندي يمكن أن يكون على خلاف مع البرلمان
الانكليزي في حالة أزمة خارجية . واذا خول الحكم الذاتي الى ايرلنده
فما هو مصير البروتستانتين في الاولستر ؟ الا يفيد الكاثوليك ، الذين
سيكونون أكثرية في البرلمان من هذه الأكثرية وينتقمون من البروتستانتين
في ايرلنده ؟ وأخيراً من الخطر أن يتوك نواب ايرلنده بأخذون مقاعدهم
في مجلس العموم ، لأن التجربة دلت على أن هؤلاء الايرلنديين يستطيعون في
بعض الحالات أن يكونوا أو لا يكونوا الأكثرية البرلمانية ، وهذا يعني
أن الحياة السياسية الانكليزية تجد نفسها تابعة لهؤلاء الايرلنديين في مجلس
العموم .

ومع ذلك صوت مجلس العموم ، في هذه المرة ، على المشروع .
ولكن الأكثرية كانت ضعيفة جداً وقد سقطت هذه الأكثرية في
بعض المواد الى ٢٧ صوتاً ، ولذا لم يتردد مجلس اللوردات بطرح مشروع
الحكم الذاتي بأكثرية عظيمة . عندئذ انحنى غلادستون ، ولم يستأنف
خلفه دوزبوري المشروع . ودفنت قضية الحكم الذاتي في ايرلنده عشرين
عاماً ، وستظهر بعد ١٩١٠ .

وهكذا نرى أن الايرلنديين ، في هذا الدور ، حصلوا على نتائج
جوهرية على الصعيد الديني والصعيد الزراعي ، أي في القضايا التي كانت
لها الاهمية الكبرى من الوجهة الاجتماعية . وبالمقابل اصطدمت المطالب
السياسية بالرفض أولاً في مجلس العموم ، ومن بعد في مجلس اللوردات .

الفصل الثالث عشر

قضية ايرلنده

الوزنة البرلمانية

من ١٩١٠ إلى ١٩١٤

لقد أغقت القضية الايرلندية في السنوات الأولى من القرن العشرين ، ثم صحت ابتداءً من العام ١٩١٠ . وغرضنا من هذه الفترة أن نبين الظروف التي حدثت فيها اليقظة والنتائج التي أثرت بها في السياسة الداخلية الانكليزية .

١ - يقظة المعارضة البرلمانية

لقد توصل البرلمان الانكليزي بعدة تدابير أن يحل ، على الأقل جزئياً ، قضية الأراضي في ايرلنده . وفي الحقيقة ، ان عدداً لا يستهان به من الفلاحين أصبحوا صغار ملاكين . ولكن قضية النظام السيامي في ايرلنده ظلت موضوعاً دوماً كما في السابق . وقد حاول غلادستون ، كما رأينا خلال مرتين ، في ١٨٨٦ وفي ١٨٩٢ - ١٨٩٣ أن يعطي حلاً لهذه القضية السيامية بالتصويت على « قانون الحكم المحلي » الذي يحول ايرلنده الاستقلال الذاتي . ولكن محاولتي غلادستون أخفقتا : الأولى أمام مجلس العموم ، اثر انقسام الحزب الليبرالي ، والثانية أمام مجلس اللوردات . ومنذ ١٨٩٣ لم يحاول شيء جديد من هذا القبيل لسبب بسيط

وهو أن « الوندويين » ، أي ائتلاف المحافظين والأحرار المنشقين ، كانوا يحتلون السلطة في انكلترا بين ١٨٩٥ و ١٩٠٥ ، ومن البديهي ألا ينتظر الايرلنديون شيئاً من هذا الائتلاف الوندوي .

وابتداءً من ١٩٠٦ ، عندما أوصلت الانتخابات العامة الأحرار الى السلطة ، كان من الواضح أن تصبح المنظورات السياسية ملائمة للمطالب الايرلندية . وقد أخذت هذه البقطة شكلين : شكلاً معتدلاً يحاول الوصول إلى حل ودي يطالب ببساطة باستقلال ايرلنده الذاتي ، والحكم الذاتي ، وشكلاً متطرفاً يريد فصل ايرلنده عن انكلترا وبالتالي استقلال ايرلنده .

ولندرس الحركة القومية الايرلندية في اطار هذين الشكلين بين ١٩٠٦ و ١٩١١ .

الشكل المعتدل . — كان زعيم هذا الاتجاه جون ردموند الذي كان رئيس الكتلة البرلمانية الايرلندية في مجلس العموم . وكان عدد كتلة هؤلاء النواب الايرلنديين ، في كل انتخاب ، حوالي ٨٠ نائباً ، و ٨٣ في انتخابات ١٩١٠ . وكان جون ردموند يطالب بتحقيق الحكم الذاتي حسب المشروع الذي قدمه غلادستون . وفي ١٩١٠ ، طلب جون ردموند في مجلس العموم أن يصوت على قانون يحول الحكم الذاتي لايرلنده ، وقام بحملة في نفس الاتجاه في مقالات في الجرائد وفي المقابلات حتى ١٩١٢ . كان ردموند يطالب باقامة برلمان ايرلندي ، مع وزارة مسؤولة أمام البرلمان ، على أن يختص البرلمان بالقضايا « الايرلندية الصرفة » ، أي قضية العمل ، وقضية نظام الأراضي ، والنقل ، والعدل ، والتعليم العام . أما القضايا الأخرى ، وبخاصة السياسة الخارجية والجيش والبحرية والجمارك فتبقى دوماً من اختصاص البرلمان الانكليزي .

وردموند ، ان لم تكن له صفات بارنيل ، كان رجلاً له سلطته وخطيباً برلمانياً ، ولكن هذا لم يمنع وجود تهديد بالانقسام في داخل الكتلة البرلمانية الايرلندية ، في عام ١٩١٠ ، : وذلك أن عشرة من الـ ٨٣ نائباً ايرلندياً الذين كانوا في هذه الآونة في البرلمان الانكليزي ، بدأوا بتوجيه من لوبرين يتهمون ردموند بالضعف وبأخذون عليه عدم سلوكه سياسة قوية .

الشكل الانفصالي . لقد نما هذا الشكل الانفصالي للحركة الايرلندية خارجاً عن جون ردموند ، وخارجاً عن الكتلة البرلمانية ، في ثلاث منظمات مختلفة الأساليب ، ولكنها كانت تتابع الهدف نفسه وهو استقلال ايرلنده . فقد احتج الجليل الفتي ، في ايرلنده ، على عدم نفاذ الأساليب البرلمانية التي كانت يستعملها ردموند ، وأخذ عليه « بيع الأصوات الايرلندية » ، إلى الحزب الليبرالي الانكليزي ، وكانت نزعة هذا الجليل الجديد زيادة التباين في ايرلنده بين الكاثوليك والبروتستانت ، كما كانت الحال قبل بارنيل .

وهذه المنظمات الثلاث هي الآتية :

المنظمة الاولى ، وهي العصبة الغائلية ، وكان زعيمها دوغلاس هايد وكان بروتستانتياً . وقد أنشئت العصبة الغائلية في ١٨٩٣ ووقفت نفسها بخاصة على الصعيد الفكري الثقافي . وكان غرضها انعاش الحياة القومية في ايرلنده ، ولذا يجب البدء بأحياء اللغة القديمة في ايرلنده ، اللغة الغائلية . ولكن معظم الايرلنديين هجروا تدريجياً ، مع الزمن ، في سياق القرن التاسع عشر ، اللغة الغائلية . وفي ١٩٠٠ لا يوجد في ايرلنده أكثر من ٥٠٠٠٠ شخص قادر على التكلم بالغائلية . وسقطت بالتالي هذه اللغة إلى لهجة في جميع المناطق الايرلندية التابعة لسلطة الحوري الروحية ،

حتى ان الحوري نفسه لا يعرف الغائلية . وكانت غاية العصبة إعادة توطيد استعمال اللغة الغائلية ، كلفة كلام ، وفي الوقت نفسه خلق أدب غائلي . ونرى هنا الطريقة الكلاسيكية التي استعملتها حركات الأقليات القومية . فاذا لاحظنا ما جرى في البلاد التشيكية بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، وفي البلاد السلافية الجنوبية في نفس العصر ، رأينا أن حركة النهضة القومية بدأت بحركة نهضة لغوية . وقد أراد موجهو العصبة الغائلية أن يسلكوا هذا الأصول نفسه .

وكان لهذه العصبة ، منذ ١٩٠٢ ، أكثر من أربعائة فرع ، وأصبحت منظمة قوية ، وتقوم بدعاية نشيطة جداً في الاكايروس الأدنى . ولكنها كانت تكتفي بالدعاية الفكرية . ومن البديهي أن الفكرة الحلقية لموجهيها كانت في تفضيل استعمال اللغة الغائلية على اللغة الانكليزية ، وتهيئة الاختلاف عن الانكليز ، وبالتالي اعداد الطرق لعمل انفصالي في المستقبل ، ولكن هذا العمل يحتاج الى أجل طويل .

المنظمة الثانية ، وهي منظمة انفصالية تحمل اسم « سن - فاين » وهذا يعني بالغائلية « ذاتنا » . وتصدر هذه الحركة في أصولها إلى عصر الحرب في جنوبي افريقية : وذلك ان قولاً قديماً ايرلندياً يقول : كلما وقعت انكاثرا في محنة ، فعلى ايرلنده أن تقيده منها . واغتنم بعض القوميين الايرلنديين حرب جنوبي افريقية وفكروا بإنشاء منظمة جديدة للنضال ضد النفوذ الانكليزي . وانتظمت هذه الحركة « سن - فاين » في ١٩٠٥ ، وأخذت تعرف الناس ببرنامجه .

كان المحرك لحركة « سن - فاين » آرثر غويث . وكان مفكراً . ويتضمن برنامجه تنظيم حياة ايرلنده دون الانكليز . ومن هنا أتت التسمية « سن - فاين » أي : « لنعمل بأنفسنا دون الانكليز » وقال

غريفت : يجب ألا نحاول طرد الانكليز بالقوة ، لأننا لا نتوصل إلى ذلك . ولكن يجب « تجاهلهم » والعيش في ايرلنده كما لو كان الانكليز غير موجودين وذلك يكون بـ :

١ - عدم ارسال نواب ايرلنديين يأخذون مقاعدهم في مجلس العموم ، والاضراب عن الانتخابات .

٢ - عدم دفع الضرائب الانكليزية .

٣ - رفض كل علاقة مع المصارف الانكليزية ومع المعامل الانكليزية . ومن هنا نفهم أن تحقيق هذا البرنامج يفترض أولاً أن السن - فاين تحاول أن تنظم الحياة الاقتصادية الايرلندية ، وأن تنشئ مشاريع ايرلندية ، لتحل محل المشاريع والمصارف الانكليزية .

وقال غريفت : « اذا حققنا هذا البرنامج أتى يوم لا يكون فيه للانكليز ما يعملونه في ايرلنده وسينصرفون بأنفسهم . وزعم أن هذا الاسلوب مستوحى من الاسلوب الذي اتبعه الجر قبيل ١٨٤٨ بدافع من الزعيم دياك . هذا مع العلم بأننا إذا لاحظنا تاريخ الحركة المجرية وجدنا ان التشابه بينها وبين الحركة الايرلندية غير جلي .

وليتوصل غريفت إلى أهدافه أنشأ منظمة سرية ضمت ، في ١٩١٧ ، سبعين كاتلة . وكانت هذه الكتل تعقد مجلساً عاماً سنوياً ، سرىاً دوماً . وعملها توجيه « مقاطعة » الانكليز ، وفي الوقت نفسه توجيه المبادعات الاقتصادية التي يجب أن يأخذ بها الايرلنديون حسب برنامج غريفت .

إن حركة السن - فاين ، التي مثلت في الغالب حركة ثورية وحركة ترمي إلى العمل المباشر ، كانت تعتمد ، بخاصة في أعماقها ، على الاقتناع . ولم يكن لها في حوالي ١٩١٠ كثير اشعاع ، ولكن الذي عرف بها ، كما يقول الانكليز أنفسهم ، هم الصحفيون الانكليز الذين قاموا بدعاية

عظيمة ، للسنة - فاين ، بنشر المقالات ضدها ، وكانوا سبباً في حسن حظها ، وكم من ضارة نافعة .

المنظمة الثالثة ، وهي منظمة ذات نزعات انفصالية وتعرف باسم منظمة « الاخاء الايرلندي » . وكانت هذه المنظمة ثورية صراحة وبالطبع سرية ، تريد ان تعمل بالسلاح وأن تثير ايرلنده ضد انكلترا للوصول إلى الانفصال الكامل . وتصدد الفكرة الاولى لهذه المنظمة إلى عام ١٨٩٤ . واسم الرجل الموحى بها كونيولي ، وكان على اتصال بايرلندي اميركا ، وقضى نفسه سنين طويلة في اميركا ولم يعد إلى ايرلنده إلا في ١٩١٠ . وبعي كونيولي إلى ايرلنده ، في هذا العام ، بدأ يظهر عمل منظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » .

وبالرغم من هذه القرائن التي أتينا على ذكرها لا يمكن ان يزعم بأن الوضع في ايرلنده عام ١٩١٠ كان حرجاً . فقد كانت البلاد هادئة ، وأكثر هدوءاً مما كانت عليه قبل عشرين عاماً . ولذا لم يكن هنالك ما يضطر الحكومة الانكليزية إلى القيام بمبادعات جديدة فجأة لارضاء الايرلنديين . ومع هذا فان الحكومة الانكليزية قررت في ذلك الحين أن تحل القضية الايرلندية .

٢ - حل الحكومة البريطانية

تسوية القضية الايرلندية . - بعد ان عاد الأحرار إلى السلطة ، في ١٩٠٦ ، أعلنوا مبدئياً ، بأنهم يرغبون في تسوية القضية الايرلندية ، وكانوا مضطرين لذلك . لأن عملهم كان مطابقاً لتقاليد الحزب والتقاليد التي تركها غلادستون . وقد توفي غلادستون في ١٨٩٨ . وكان رئيس الحزب الليبرالي في ١٩١٠-١٩١١ اسكويث ، وكان محامياً لامعاً ،

ويمتاز بمؤهلات برلمانية عظيمة ، ولكن لم تكن عنده صعة نظر غلادستون وطبعه .

قرر اسكويث أن يتم من جديد بالقضية الايرلندية ، وذلك لسببين :

السبب الأول . - كان مجلس اللوردات يمانع بحل القضية الايرلندية ، وقد أسقط مشروع غلادستون ، حتى قال الزعماء الليبراليون : « لانستطيع حل القضية الايرلندية ، لأننا إذا طلبنا التصويت على مشروع جديد في مجلس العموم فمن المؤكد أن يرفضه مجلس اللوردات . وهذه الحجة أعفتم من العمل . ولكن هذه الحجة ، منذ ١٩١١ ، لم تعد لها قيمة ، لأنه صوت في شهر آب ١٩١١ في انكلترا على صك « اصلاح دستوري » يسمى « صك البرلمان » وينص على انه إذا صوت مجلس العموم على قانون ثلاث مرات خلال ثلاث دورات متوالية ، ورفض مجلس اللوردات هذا القانون ثلاث مرات ، فان القانون ، الذي صوت عليه مجلس العموم ، يأخذ ، في نهاية الدورات الثلاث ، توقيع الملك ، ولو لم يصوت عليه مجلس اللوردات . وبموجب هذا الاصلاح الدستوري تكون موافقة مجلس اللوردات غير ضرورية لسن القانون . ولا يستطيع مجلس اللوردات ، في هذه الظروف ، أن يمنع التصويت على قانون يحول الحكم الذاتي لايرلنده . وهو يستطيع أن يعارضه خلال ثلاث دورات ولكن لا أكثر . وهكذا لم يكن لليبراليين أي عذر مقبول بعدم عرض مشروع الحكم الذاتي .

السبب الثاني . - إن الحزب القومي الايرلندي ، أي الـ ٨٣ نائباً الذين يجلسون في مجلس العموم تحت توجيه جون ردموند ، أصبحوا ، منذ ١٩١٠ ، تكملة لا غنى عنها لتشكيل أكثريه برلمانية . ففي

الانتخابات الانكليزية لعام ١٩١٠ وجد ٢٧٤ ليبرالياً منتخباً ، و ٢٧٣ وحدوباً ، و ٨٣ نائباً ايرلندياً ، و ٤٠ نائباً « عمالياً » أي اشتراكياً . وبالتالي ان الـ ٨٣ نائباً ايرلندياً كانوا ضروريين للأحرار لتأليف اكثرية . وفي هذه الظروف ، كان الحزب الليبرالي مضطراً لارضاء المطلوب الايرلندي إذا أراد الا ينقلب الايرلنديون عليه .

وهذان السببان حملا الحكومة الانكليزية ، في ١٩١٢ ، على عرض مشروع جديد للحكم الذاتي . والنظام الذي تبني في هذا المشروع كات من نوع اتحادي (فيدرالي) : وذلك بأن ينشأ برلمان انكليزي ، برلمان « امبراطوري » ، يجلس فيه دوماً النواب الايرلنديون ، ولكن بعدد قليل . وهذا البرلمان يهتم بالقضايا ذات المصلحة العامة ؛ وبرلمان ايرلندي ، مؤلف من مجلس منتخب ومجلس شيوخ ، ويختص بمعالجة القضايا الايرلندية بخاصة . وهذا الترتيب مطابق لمشروع جون ردموند .

لقد خول هذا القانون « قانون الحكم الذاتي » ايرلنده نظاماً شعبياً يشبه ، من بعض الاعتبارات ، نظام الدومينيون ، ولكنه أعطى مع ذلك إلى ايرلنده حقوقاً أقل من الحقوق التي يمتلكها الدومينيون عادةً : فبموجب هذا المشروع ، لا يحق للبرلمان الايرلندي أن يصوت على قوانين يكون من طبيعتها تفضيل دين من الأديان . وفي الحقيقة ، كان الانكليز يخافون من أن يتخذ البرلمان الايرلندي ، باعتباره مؤلفاً من اكثرية كاثوليكية ، تدابير انتقامية ضد البروتستانتين ، وتدابير لصالح الكنيسة الكاثوليكية . وكذلك لا يحق للبرلمان الايرلندي ان يهتم بالقضايا العسكرية والبحرية ، ولا يمكنه فرض رسوم جمركية . وعدا ذلك ، يجب على الحكومة الانكليزية أن تحتفظ بحق الاشراف على الشرطة في ايرلنده ، وأن توالي الاهتمام بتنظيم القوانين الاجتماعية في ايرلنده . وأخيراً، خرجت

أيضاً قضية شراء الأراضي من اختصاص البرلمان الايرلندي .
ونرى أن هذا المشروع يعطي ايرلنده استقلالاً ذاتياً أقل بصورة
محسوسة من الاستقلال الذاتي الذي وعدناه به غلادستون في ١٨٨٦ . ومع
هذا فقد قرر جون ردموند والاستقلاليون الذاتيون الايرلنديون أن
يكتفوا بهذا الحل . وصوت على مشروع الحكم الذاتي لأول مرة في
١٦ كانون الثاني ١٩١٣ بأكثرية ١١٠ أصوات في مجلس العموم . وطرحه
مجلس اللوردات بالحال بـ ٣٢٦ صوتاً مقابل ٨٦ . وصوت مجلس العموم
على المشروع للمرة الثانية في آخر ١٩١٣ ، ورفضه مجلس اللوردات أيضاً .
وفي آذار ١٩١٤ صوت مجلس العموم على المشروع للمرة الثالثة . وفي
هذه المرة انتهى كل شيء . حقاً ان مجلس اللوردات يمكنه أن يرفض
المشروع أيضاً في هذه المرة ، ولكن هذا القانون ، الذي صوت عليه
مجلس العموم ، يجب أن يأخذ توقيع الملك ، بموجب الاصلاح الدستوري
لعام ١٩١١ ، ولو لم يصوت عليه مجلس اللوردات .

وهكذا أصبح « قانون الحكم الذاتي » قطعياً في آخر حزيران
١٩١٤ . وبدأت القضية محلولة . ومن الممكن أن يفكر ، على الرغم
من وجود تكتلات انفصالية ، بأن الأكثرية الايرلندية اكنفت بهذا
الحل ، لأن جميع النواب الايرلنديين في مجلس العموم ، عدا كتلة
اوبرين الصغيرة ، تبعوا جون ردموند .

٣ - قضية تطبيق الحكم الذاتي

والواقع أن الحالة في ايرلنده كانت خطيرة عندما أصبح « قانون
الحكم الذاتي » قطعياً . وذلك لأن منظور تطبيق الحكم الذاتي كان من

قبل كافياً ، منذ عامين ، أي منذ عرض المشروع في ١٩١٢ ، لاثارة اضطرابات جدية في ايرلنده ، وذلك بسبب قضية اولستر .

قضية اولستر . - كان شعب اقليم اولستر ، الواقع في الشمال الشرقي من ايرلنده ، يتألف في أكثره من البروتستانتين . وعليه فان هذا الجزء من ايرلنده يختلف تماماً عن باقي البلاد . ومن الممكن أن يؤكد بأنه يوجد في ايرلنده أمتان ايرلنديتان : أمة كاثوليكية وتؤلف أربعة أخماس السكان ، وأمة بروتستانتية وتؤلف الخمس الباقي . وكان البروتستانتون لا يريدون أن يؤلفوا جزءاً من ايرلنده المستقلة ذاتياً ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الكاثوليكين ، في البرلمان الايرلندي الذي سينشأ بموجب قانون « الحكم الذاتي » ، سيكونون أكثرية عظمى وستكون لهم أربعة أخماس المقاعد على الأقل ، وبالتالي كان البروتستانتون في الاولستر يخشون من أن يسيطر عليهم خصومهم في الدين . ولاشك في أن « قانون الحكم الذاتي » يخولهم بعض الضمانات ، بمعنى أن البرلمان الايرلندي لا يحق له التصويت على اجراءات من شأنها تفضيل دين على حساب آخر . ولكن وسائل الدوران على القوانين لاتعدهم ، ولذا كان البروتستانتون في الاولستر يشعرون بأنهم غير مطمئنين .

وهناك سبب آخر ، وهو سبب اقتصادي ، ويرجع إلى أن ايرلنده الكاثوليكية بلد ريفي أساحاً ، بلد شعبه فلاح . أما ايرلنده البروتستانتية ، الاولستر ، فقد كانت ، في جزء منها ، بلداً صناعياً : ففي منطقة بلفاست توجد مؤسسات صناعية هامة . ولهذا كان البروتستانتون في الاولستر يخشون من أن يسيطر بمثل المصالح الزراعية على البرلمان الايرلندي ويتخذوا فيه اجراءات منافية للمصالح الصناعية .

ونشر إلى أن هذا الموقف ، الذي اتخذته سكان الاولستر ، كان حديثاً نسبياً . وبما بلغت النظر أنه لم يعلق أي أهمية في عصر بارنيل على قضية الاولستر . وكتب بارنيل نفسه إلى غلادستون ان البروتستانتين ، وهو بروتستانتي ، كما نعلم ، لا يعارضون « الحكم الذاتي » . ولكن منذ ١٨٨٦ تغيرت الحال كثيراً لأن الرجال السياسيين الانكليز شجعوا سكان الاولستر على اتخاذ موقف المقاومة حيال الكاثوليكين الايرلنديين . فمن ذلك أن راندولف تشرشل كان يشجعهم مباشرة وبشكل حار على المقاومة ، وتبنى ، في ١٨٨٦ ، أي في عهد المشروع الأول الذي وضعه غلادستون ، شعاراً ونشره بكثرة شديدة وهو : « على الاولستر أن تكافح » .

وكان يوجه عمل المقاومة للحكم الذاتي ، في ١٩١٢ ، وفي السنوات التي تلت ، السير ادوار كارسون ، وهو رجل سياسي له قيمته . فقد جمع ، في شهر كانون الثاني ١٩١١ ، قبل أن يستأنف الليبراليون مشروع الحكم الذاتي ، أنصاره « المجلس الوحدوي للاولستر » ، ووضع الحطة التالية : إذا صوت على الحكم الذاتي فعلى بروتستانتي الاولستر أن يعلنوا الانفصال مباشرة عن باقي ايرلنده ويؤلفوا حكومة مستقلة للاولستر : وهذا يعني فصم وحدة ايرلنده . وتستطيع حكومة الاولستر هذه أن تحافظ على علاقات وثيقة مع انكلترا .

وهنا نرى صعوبات القضية : فكيف يمكن أن يفرض على بروتستانتي الاولستر قانون « الحكم الذاتي » . إن هذا يعني اخضاعهم « لاعدائهم » الكاثوليكين الايرلنديين . ولذا فان سكان الاولستر لا يلبثون أن يلفتوا نظر البرلمان الانكليزي إلى أن يأخذ بعين الاعتبار أرادهم مادام يأخذ بعين

الاعتبار لإرادة الكاثوليكين الإيرلنديين ، وهذا يعني أن يجعل للبروتستانتين نظام خاص ، لأنهم لا يريدون أن يروا أنفسهم تحت سلطة حكومة إيرلندية يسيطر عليها الكاثوليكيون وقد يقال بوجود حل ممكن : وهو أن يقرر بأن تشكل الاولستر ، من الوجهة السياسية ، بلداً منفرداً له نظام منفرد ، ولكن هذا الحل لم يقبل به الوندويون الإيرلنديون : فقد صرحوا بلزوم الحفاظ على وحدة إيرلنده ، ورفضوا التخلي عن أرض كانت ، قبل القرن السادس عشر ، أرضاً إيرلندية صرفاً ، ولم تسكن بالانكليز والبروتستانتين إلا بفضل الفتح الانكليزي في القرن السادس عشر وسياسة « النصب » أو « الغرس » .

ومن جهة أخرى ، إذا قبل بأن يتبنى الحل الذي فضله بروتستانتيو الاولستر ، أي أن يعطى إلى الاولستر نظام منفرد ، تبقى قضية صعبة الحل جداً وهي : على أي المناطق بالضبط يجب تطبيق هذا النظام الخاص ؟ وفي الحقيقة ، ان الاولستر البروتستانتية لم تكن كل الاولستر : ففي احصاء ١٩١١ لم يكن في الجزيرة أكثر من ٤٠٠٠٠٠ نسمة . وكانت سكان الاولستر في هذا الاحصاء ، ١٥٨١٠٠٠ نسمة ، وقد صرح ٨٩٠٠٠٠ أنهم بروتستانتيون ، و ٦٩٠٠٠٠ أنهم كاثوليكيون . وعلى التسع كونتيات ، التي تؤلف أقليم الاولستر ، وجد أن أربع كونتيات ، كونتيات الشمال والشرق ، كانت بحق بروتستانتية ، أما في الخمسة كونتيات الأخرى ، في الاولستر ، فقد كان البروتستانتيون والكاثوليكيون مختلطين ، حتى وفي ثلاث من هذه الكونتيات الخمس كان التفوق للكاثوليكين ، وعلى وجه الدقة ، يعترف بروتستانتيو الاولستر بوجود ثلاث كونتيات كان الكاثوليكيون فيها أكثرية ، وسلموا بالتخلي عن هذه الكونتيات الثلاث ، ولكنهم أرادوا أن يحتفظوا ، على الأقل ، بالاثنتين الأخرين ، أي الكونتيتين ، أي كونتية تيزون وكونتية فرماناغ .

وهكذا نرى أن هذه القضية معقدة .

حاولت الحكومة الانكليزية حل تسوية لهذه القضية : فعندما صوت على قانون « الحكم الذاتي » للمرة الثالثة في مجلس العموم ، في آذار ١٩١٤ ، افتتحت الحكومة إضافة تعديل ، وبوجهه تبقى الاولستر خارجة عن « الحكم الذاتي » خلال عشرة أعوام ، شريطة أن أن تطلب كل كونتية من كونتيات الاولستر هذا الخروج . وهكذا فإن الحكم الذاتي لا يطبق إلا على ايرلنده الكاثوليكية ، ويبقى الباقي خاضعاً لصك الاتحاد أي يحتفظ بنواب في البرلمان الانكليزي ، ويدار بموجب القوانين الانكليزية . ومع هذا فلم يقترح إقامة هذا النظام إلا خلال دور ستة أعوام ، وفي ذلك متسع من الوقت ليرى بماذا يأتي . ومن جهة أخرى ، طلب إلى كل كونتية في الاولستر أن تصوت وتقول إذا كانت تطلب أولاً أن تستفيد من هذا النظام الموقت . فاذا قبل هذا التعديل ربما تصوت أربع كونتيات في الاولستر فقط ، وربما على الأكثر ست ، لصالح التعديل ، ولهذا أعلم السير أدوارد كارسون ، زعيم الحركة البروتستانتية في الاولستر ، بأن هذا التعديل غير مقبول لأنه يعادل : « إملاء الحكم بالموت مع مهلة ستة أعوام » . عندئذ صرح مباشرة جون ردموند ، زعيم القوميين الايرلنديين ، في مجلس العموم : مادام السير أدوار كارسون رفض هذه التسوية فلا يوجد إلا شيء يجب عمله ، وهو التصويت على « الحكم الذاتي » ، كما وضع ، وتطبيقه بل وتطبيقه في الواقع ، أي إذا رفضت الاولستر أن تخضع له ، فستجبر بالقوة بارسال جيوش إلى البلاد .

وهكذا نرى أن القضية يمكن أن تؤدي إلى قسر ممارسه الحكومة الانكليزية بال جيش الانكليزي ضد الانكليز البروتستانتين في الاولستر ، وبالأجمال ضد الايرلنديين الكاثوليكين .

وقد أدت قضية الاولستر ، في بداية ١٩١٤ ، إلى تهديد بالحرب الأهلية في ايرلنده : وفي الحقيقة استعد بروتستانتيو الاولستر علناً للمقاومة بالسلاح أمام الوضع الذي سيفرض عليهم نظام « الحكم الذاتي » ، وهذا مادفع ، بالطبع ، المعسكر الآخر ، في ايرلنده ، على القيام بالمثل . وهكذا شوهد في كلا الجانبين تشكل « جيوش » حقيقية تستعد للحرب .

لقد أنشأ السير أدوارد كارسون ، منذ ١٩١١ ، « المجلس الوحدوي » في الاولستر ، وكلف بالدفاع عن مصالح الاولستر في قضية « الحكم الذاتي » . وفي ٢٨ ايلول ١٩١٢ وقع الفا بروتستانتى ، من الرجال المعروفين بالاولستر ، ملتصقاً يقول : « نحن المقتنعين في وجداننا بأن الحكم الذاتي سيكون نكبة للرفاه المادي في الاولستر وفي ايرلنده ، ومناقضاً لعواطفنا الدينية والمدنية ، وخطراً على وحدة الامبراطورية ، نقسم علناً بأننا سنقاوم كل برلمان ايرلندي يوطد حسب نظام « الحكم الذاتي » .

المقاومة البروتستانتية . - ولكن لا يكفي نشر الملتصق ، بل يجب تنظيم المقاومة ، ولم يتردد السير أدوارد كارسون في ذلك . فقد ألف ، ابتداء من آخر ١٩١٢ ، « متطوعي الاولستر » . وكان هؤلاء المتطوعون منظمين في قطعات وكتائب وفرق ، وعندهم مصلحة نقلات ، ومصلحة ارتباط مع ٤٠٠ دراجة نارية وعشرات الألوف من البنادق اشترت من ألمانيا . ويقدر في آذار عام ١٩١٤ أن جيش المتطوعين في الاولستر يضم ١١٠ ٠٠٠ رجل ، يضاف إلى ذلك أن اللجنة الموجهة أسست « مال الحرب » فبلغ مليون جنيه استرليني لمساعدة عائلات القتلى . وأخيراً عينت اللجنة مقدماً سلفاً حكومة موقفة لتتشكل في بلفاست عندما يأخذ مشروع الحكم الذاتي قوة القانون .

وقد دعمت حركة مقاومة الاولستر في انكلترا نفسها من قبل أناس لهم شأنهم : إن زعيم حزب المحافظين بونار لو ، الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول بعد ١٩١٩ ، لم يتردد بالمجيء الى ايرلنده ليحضر عرض متطوعي الاولستر ، وخطب خطباً شجعهم فيها على المقاومة . وفي ٢ آذار ١٩١٤ ، نشرت « عصابة الدفاع » ، ملتصقاً في انكلترا يقول : « اذا اعطت الحكومة قوة القانون لمشروع الحكم الذاتي فيجب منع تنفيذه ، وبخاصة ، منع الجيش البريطاني من ان يستخدم لاجبار ايرلنده على التنازل » . وكان اول الموقعين على هذا الملتصق اللورد دوبرتز وكان اكبر زعيم عسكري انكليزي ، وهو الذي قاد الجيش البريطاني اثناء حرب جنوب افريقية .

المقاومة الكاثوليكية . - وبينما كان سكان الاولستر يتهيأون على هذا النحو قامت في ايرلنده الكاثوليكية حركة مناظرة . واتفق كل الناس على الاعتراف بأن حركة المقاومة المسلحة في ايرلنده الكاثوليكية لم تكن الا رداً على حركة المقاومة المسلحة في الاولستر ، وان الايرلنديين الكاثوليكين قرروا تنظيم أنفسهم بعد ان رأوا تنظيم بروتستانتية الاولستر .

وفي تشرين الأول ١٩١٣ ، قررت كتلة من الشباب الايرلنديين ان تنظم في ايرلنده الكاثوليكية ، التي نسميها ايرلنده الجنوبية ، جيشاً من المتطوعين . وكان القائم بهذا المشروع لادكين الاشتراكي التابع لمنظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » ، أي للكتلة الثورية الانفصالية . وشكل مؤسسو المشروع لجنة مؤقتة ، دخل فيها خمسة او ستة اعضاء من منظمة « سان - فاين » ، وآخرون من منظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » ، وآخرون غيرهم من الكتلة البرلمانية الايرلندية . وكان رئيس هذه اللجنة ، وفي الواقع موجه الحركة ، ماك فايل . وعدا هذا ، وجد رجل

آخر لعب في التنظيم دوراً هاماً جداً ، وهو دوجو كازمنت ، وكان انكليزياً وقنصلاً عاماً في بلاد مختلفة ، وفي آخر مكان في البرازيل ، وأخذ تقاعده مبكراً في الخمسين من عمره ، في ١٩١٣ ، وعاد الى ايرلنده ، في هذه الآونة ، وأصبح من أنشط أعضاء الحركة المناوئة للانكليز ، هذا الانسان الذي كان ، كل حياته ، موظفاً انكليزياً .

وقلتي جون ردموند من تشكيل لجنه المتطوعين ، لأنه كان يناصر السياسة المعتدلة ، وحاول ان يعدل المشروع ، ويدخل في اللجنة الموجهة للمتطوعين ، أناساً من كتلته . ولكن ماك ناييل طرد رجال ردموند . وبهذه الصورة استولى المتطرفون على توجيه الحركة ، وشكلوا جيشاً من المتطوعين ووضعوا على رأسه الكولونيل مور . وفي ١٩١٤ ، وجد حسب قول مور ، ١٧٠٠٠٠ متطوع ايرلندي . ويقول أمين دولة ايرلنده بأنهم كانوا ١٨٠٠٠٠ .

اذن ، من جهة : ١١٠٠٠٠ متطوع بروتستانت في الاولستر ، ومن جهة أخرى ١٧٠٠٠٠ أو ١٨٠٠٠٠ متطوع ايرلندي كاثوليكي . ومن عجب ان كل هذا قد تم في وضع النهار . وكانت الشرطة الايرلندية عاجزة عن عمل شيء وقد وجدت انظمة تحرم حمل الاسلحة ولكن الشرطة لم تجرأ على تطبيقها .

ولم تهتم الحكومة الانكليزية ، حكومة اسكويث ، بالخال : ففي ١٩١٢ - ١٩١٣ تركت هذه الكتل من المتطوعين تتشكل ، وطبقت ما يسميه الانكليز « انتظار وانظر » وأرادت ان « ترى ما يأتي » ، وأملت بأن تهدأ الحالة ، الا انها ادركت في بداية ١٩١٤ ان الحالة أصبحت خطيرة جداً . واذا قرأنا شاعداً يمكن ان يكون محابداً ، وهو قنصل فرنسا

في دبلن ، نجد انه كتب في حزيران ١٩١٤ : «يوجد الآن، في ايرلنده ، جيشان مستنفران مستعدان للدخول في المعركة احدهما ضد الآخر ، وتكفي شرارة لتثور الحرب الأهلية » .

وفي ربيع ١٩١٤ حاولت حكومة اسكويت ان تقوم برد فعل ، ولكن بعد فوات الاوان ، ولاقت صعوبات عظيمة جداً : فقد وجد حادثان عظيمان ييزان حالة الرأي عند الايرلنديين ، في هذه الآونة ، في كلا الجانبين : الحادث الاول هو قضية كوراغ وهو اسم حصن وجدت فيه الجيوش الانكليزية في ايرلنده ؛ والقضية الثانية كانت قضية باتشار ووك باسم شارع في دبلن .

قضية كوراغ . - قررت الحكومة الانكليزية ، في آذار ١٩١٤ ، ارسال جيوش انكليزية الى اولستر . وكان في بلغاست مستودعات أسلحة تابعة للجيش الانكليزي ، وفكر بأن المتطوعين قد يستولون على مستودعات الأسلحة هذه بين يوم وآخر . لذا قررت الحكومة الانكليزية حراستها . هذا هو العذر ، والحقيقة هي انها ارادت ان تنقل الى الاولستر حاميات جديده تجبر فيها متطوعي الاولستر على البقاء هادئين ، ونقلت القيادة البريطانية الجيوش الى ايرلنده ، وفي الوقت نفسه ارسل اسطول ليقف أمام بلغاست لأن الحكومة الانكليزية فكرت بأن البحرية أكثر شعبية من الجيش في نظر السكان ، وان وجود السفن الحربية الانكليزية يجبر الناس في الاولستر على التفكير بأمرهم .

وعندما ارسلت القيادة البريطانية هذه الجيوش قالت الى الضباط ان بإمكانهم قمع الاضطرابات ، وأضافت ان بإمكان الضباط ان يقدموا استقالتهم اذا اجمعوا عن هذا الواجب : ومباشرة ، في ٢٠ آذار ، استقال مائة ضابط وقطعتا فرسان ، وجاء الجنرال قائد الجيوش ، يساعده

« كولونيلان » ، يطلب الى الوزير الأول ان يطمئه بأن ليس على جيوشه أن ترحف ضد بروتستانتية الاولستر . ولم تشأ الحكومة ان تأخذ على عاتقها هذا التعهد ، ولكن وزير الحربية الكولونيل سيلي صرح بأنه لا يريد استخدام الجيش لاجبار بروتستانتية الاولستر على الاذعان للحكم الذاتي . وعندئذ فرح البروتستانتون في الاولستر . ولكن طلب الايضاح من الوزير في البرلمان فاضطر الكولونيل سيلي الى تقديم استقالته .

وأحدثت قضية كوراغ انفجاراً حقيقياً في البرلمان الانكليزي : فقد صرح الأحرار بأن المحافظين مسؤولون عن كل شيء ، لأنهم شجعوا هذا النوع من التمرد في الجيش ، وقال المحافظون لو لم يكن كذلك ، لسال الدم في الاولستر . ويحدثنا ونستون تشرشل في مذكراته ان المناقشات في مجلس العموم ، في نيسان وفي أيار ١٩١٤ ، كلما اريد معالجة هذه القضية ، كانت تأخذ شكلاً عنيفاً حتى أمكن التساؤل : « هل النظم البرلمانية قادرة على المقاومة ؟ »

قضية بانشلر ووك - واتى ايرلنديو الجنوب ايضاً بالأسلحة من المانيا ، وفي ٢٦ تموز ١٩١٤ ، ذهب « متطوعون ايرلنديون » من دبلن لانتظار سفينة المانية تحمل اسلحة الى الشاطئ . وصلت السفينة دون صعوبة ، وافرغت على عجل ، قبل ان تتدخل الشرطة ، وعاد المتطوعون بمركب كبير الى دبلن مع اسلحتهم . ونبه الجيش الانكليزي الى ذلك فجاء وسد الطريق في وجههم وأمرهم بتسليم الأسلحة ، مضيفاً بأن لا يوقف أحد اذا سلمت الأسلحة ، وهذا يدل على ان الحكومة الانكليزية كانت خائفة من اثاره الحوادث . رفض الايرلنديون فاعطى النقيب الانكليزي الى وجاله الأمر بالقبض على الأسلحة . وقامت معركة ، مع تبادل الضربات باعجاز البنادق ، ومر الايرلنديون دون اطلاق أي عيار ناري . وعندما

دخلوا مدينة دبلن ظافرين ، قامت كتلة منهم في المؤخرة وقاومت الجنود الانكليز . فهتف بهم شعب دبلن . وبينما كان الموكب يسير في الشوارع في ركن باتشاروك ، اطلق البوليس الانكليزي النار على الجمهور وقتل كثيراً من النساء والاطفال .

وهذا الحادث يعطينا فكرة عن خطورة الأحداث التي كانت تحدث في تلك الآونة في ايرلنده . ولنفكر ان هذه الاسلحة كانت تأتي من المانيا ، ولكن لنفكر ايضاً ، بانه وجد في كلا المعسكرين الايرلنديين ، بعض رجال ، بعض ادمغة مجنونة مسعورة لم تتردد في القول بأنها مستعدة للبحث عن سند لها في المانيا . وصرح أحد زعماء الاولستر ، وهو السير جيمس كويغ بقوله : « توجد حالة رأي أخذت تنتشر تدريجياً ، وكل ما أستطيع أن أؤكدده ، حسب تجربتي الخاصة ، هو اننا نفضل المانيا والامبراطورية الالمانية على نظام جون ردموند ! » . وهذا يعني الارثاء في احضان المانيا عوضاً عن قبول الحكم الذاتي . وفي المعسكر الآخر ، كتب كازمانت في مقالات نشرها في حينه ، وفيها يقول : سيضرب استقلال ايرلنده تفوق انكلترا البحري ضربة خطيرة ، بسبب وضع ايرلنده بين بريطانيا العظمى والمحيط الاطلسي . وان من اللازم استقلال ايرلنده للاضرار بالتفوق البحري الانكليزي ، وان هنالك بلداً ، له مصلحة في هذه النتيجة اكثر من غيره ، وهو المانيا . وما على الايرلنديين الا ان يؤملوا بمساندة المانيا . وصرح كازمانت بان على الايرلنديين في حالة حرب عامة ، ان يروجوا ظفر المانيا لأن هذه هي الوسطة في تأمين استقلال ايرلنده .

وكان القيصر غليوم الثاني يراقب الحالة . وليس لدينا معلومات أكيدة جداً ، ولكننا نعلم بأنه ارسل ، في ١٩١٤ ، الى ايرلنده دبلوماسياً معروفاً ، وهو كولمان ، وجاء هذا ورأى الحالة بعينه ، واستعرض قطعة متطوعين .

ومن المؤكد اثناء ازمة تموز ١٩١٤ ، ان قضية ايرلنده لعبت دوراً في قرارات المانيا ، ورأت ان انكلترا مشغولة بالقضية الايرلندية .

لقد كانت القضية الايرلندية في ١٩١٤ على درجة كبيرة من الخطورة . وصرح لويد جورج ، في ٢٣ أيار ١٩١٤ : « نجدنا أمام اخطر قضية وصلت في هذا البلد منذ زمن آل ستوارت . ان النظام البرلماني يدخل في هذه القضية » . وصرح تشرشل في مجلس العموم في ٢٨ نيسان : « انظروا النتائج في الخارج : ففي جميع البلاد الصديقة يوجد قلق لأنه يخشى الآن من ان لاتمكن انكلترا من ان تعمل » . وفي رسالة كتبها سفير الولايات المتحدة في لندن ، باج ، الى اخيه قال : ان الاحزاب السياسية تصرخ عالياً بأن كثيراً من رجال الحزب الثوري المحافظ لا يريدون دعوة الأحرار إلى العشاء ، انهم على وشك حرب أهلية . وطلبت ذات يوم إلى الوزير الأول كيف يعمل لتجنب هذه الحرب الأهلية ، فلم يعطني جواباً واضحاً . وفي هذه العطلة البرلمانية أجد الحكومة تقضي وقتها ، بالرغم من انه لا يوجد انتخابات مرقبة، بوضع الحطب في قضية ايرلنده ، وكلموني عنها : « ماذا تفعل لو كنت مكاننا ؟ » فأجبهم : ارسلوها كلها إلى الولايات المتحدة » .

وفي ٣ آب ، في الوقت الذي صوت فيه على دخول بريطانيا العظمى الحرب الاوربية ، صرح جون رد موند ، زعيم الكتلة البريطانية الايرلندية ، في مجلس العموم ، بأن الحكومة الانكليزية يمكن أن تكون هادئة ، ما دامت توجد حرب خارجية ، وان الايرلنديين مستعدون للمصالحة . وبامكان الحكومة الانكليزية أن تسحب جيوشها من ايرلنده لتوسلها إلى القتال على القارة ، وان متطوعي جنوبي ايرلنده مستعدون للعمل مع متطوعي الاولستر للدفاع عن شواطئ ايرلنده ضد نزول الماني محتمل الوقوع . وكانت

هذه رغبة جون ردموند ، ولكن الايرلنديين المتطرفين لم يتبعوه . لقد أراد رجال « الاخاء الجمهوري ، الانفصاليون ، أن يفيدوا من حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ لتحقيق ارادة التمرد على انكاثرا ، ولو أخفقوا ، للدلالة ، على الأقل ، على حركة لهذه الارادة . ولهذا انفجرت في عيد الفصح في ١٩١٦ في دبلن حركة تمرد اشترك فيها قسم صغير من الشعب الايرلندي . ولم يكن عدد المتطوعين الايرلنديين ، الذين اشتركوا بها ، اعلى من ١٨٠٠٠ رجل . وظلت معارك الشوارع في دبلن خمسة أيام ، وتوجب بالمدفعية أخذ الأبنية واحداً واحداً بعد أن استولى عليها الثوار . وكان الموحى بهذا التمرد كازمانت الذي كان في الولايات المتحدة في بداية الحرب ، ومر بالمانيا وتمت محادثات بينه وبين الرجال السياسيين الألمان ، ثم عاد إلى ايرلنده في غواصة المانية ليحاول توجيه الحركة من جديد : ولكنه أوقف وأعدم رمياً بالرصاص .

ولكن القضية الايرلندية لم تحل إلا بعد حرب ١٩١٤ - ١٨١٨ وبعد مصاعب جديدة .

الفصل الرابع عشر

قضية شلزيغ الشمالية

ترتبط قضية شلزيغ الشمالية بجموع قضية الدوقيات الدانماركية ، أي الشلزيغ وهولشتاين وامارة لاونبورغ الصغيرة .

ترجع أصول هذه القضية ، كما رأينا ، إلى ما قبل ١٨٤٨ . فقد كانت الشلزيغ وهولشتاين متحدتين بالدانمارك بموجب معاهدات تصعد إلى ١٧١٩ وإلى ١٧٢١ ، واللانبورغ بموجب معاهدة ١٨١٤ . وتحقق الاتحاد بشكل اتحاد شخصي ، أي إن ملك الدانمارك كان في الوقت نفسه سيد الدوقيات .

وفي احصاءات ١٨٦٠ كان سكان الدوقيات ٩٩٢٠٠٠ نسمة ، مع ان سكان باقي الدانمارك ، أي الدانمارك الأصلية ، ١٦٦٠٠٠٠٠ نسمة ، وبالتالي تشكل الدوقيات خمسي الدولة الدانماركية .

وبين هذه الـ ٩٩٢٠٠٠ نسمة وجد ٥٥٢٠٠٠ في هولشتاين و ٥٠٠٠٠ في لانبورغ ، و ٣٩٢٠٠٠ في الشلزيغ . وكان سكان هولشتاين واللانبورغ ينطقون الألمانية . أما الشلزيغ فتنقسم أرضها إلى قسمين : القسم الشمالي ولغته الدانماركية ، والقسم الجنوبي ولغة سكانه الألمانية . والحد اللغوي بين المنطقتين يقع تقريباً على ارتفاع مدينة فلنسبورغ . ومع هذا فان الخط الفاصل بين منطقة اللغة الألمانية ومنطقة اللغة الدانماركية في الشلزيغ

لم يكن واضحاً تماماً ، نظراً لوجود منطقة مختلطة يتكلم السكان فيها تارة الألمانية وتارة الدانماركية وتارة اللغتين .

وبالرغم من أن الشازفيغ منقسمة ، من وجهة النظر اللغوية ، إلى قسمين متساويين تقريباً ، فلم يكن هذان القسمان مأهولين بصورة متساوية : فالقسم الجنوبي ، قسم اللغة الألمانية ، كان مأهولاً بالسكان أكثر من القسم الشمالي . ومن الممكن ان يقدر ، حوالي ١٨٥٠ ، انه لا يوجد أكثر من ١٤٠٠٠٠ ، وربما ١٥٠٠٠٠ نسمة لغتهم دانماركية في الدوقيات . وكل هؤلاء السكان يتجمعون في الشازفيغ الشمالية .

أما من حيث الوضع الدولي فيجب ان نشير الى انه كان للدوقيات أوضاع مختلفة ، لأن الهولشتاين تؤلف ، منذ ١٨١٥ ، جزءاً من الكونفدراسيون الجرمانى ، بينما الشازفيغ خارجة عنه .

ان السبب العميق لهذه القضية ، قضية الدوقيات ، كانت قضية قوميات : فقد كان الشعب الألماني في الدوقيات يشكو من خضوعه للسيطرة الدانماركية ، ويريد الانفصال عن الدانمارك . واختلف الألمان على الشكل الذي يتحقق فيه هذا الانفصال : كان أكثرهم - وهذه النظرية يفضلها ، بخاصة ، استاذة جامعة كيل بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ - يدعمون نظرية عدم تقسيم الدوقيات ، أي انهم كانوا يصرحون بأن الشازفيغ والهولشتاين واللابورغ تشكل كلاً واحداً ، ويجب أن يرتبط هذا الكل بأجمعه بالكونفدراسيون الجرمانى ، بما في ذلك ، الشازفيغ الشمالية المأهولة بالدانمارك . وعلى العكس ، كان بعض المؤلفين الألمان ، مثل لودنسن ، يصرحون بلزوم تقسيم الدوقيات حسب مبدأ القوميات ، أي حسب خط التبعية اللغوية ، فالمناطق التي يسكنها الألمان تلتحق بالكونفدراسيون الجرمانى ، والشازفيغ الشمالية المأهولة بالدانمارك تبقى للدانمارك .

ولكن هذه القضية القومية تحققت بقضية وراثية . وعندما يتكلم عن قضية الدوقيات ، يلع على هذه القضية الوراثية . وهذا خطأ ، لأنها لم تكن إلا ثانوية ، ومناسبة . وفي الحقيقة لم يكن القانون الوراثي واحداً في الدانمارك وفي الدوقيات : فقد وجد أن ملك الدانمارك ، الذي كان حتى ١٨٤٨ ، كريستيان الثامن ، لم يكن له إلا وارث واحد مباشر ، وهو ابنه فريدريك ، الذي تزوج مرتين ولم ينجب ولداً . فعند موت فريدريك ، وقد تصور قبل حينه بزمان طويل ، لمن يحدد الارث ؟ فحسب القانون الدانماركي ، يجب أن يعود الارث إلى كريستيان غلوكسبورغ ، ابن عم ملك الدانمارك . ولكن ، حسب عرف الدوقيات ، الذي يقبل الارث في الخط المذكور فقط ، يجب أن يعود الارث إلى فريدريك اوغستنبورغ ، وهو ابن عم آخر لملك الدانمارك ، ولكنه لم يكن على وفاق معه . ولنشر إلى أن اوغستنبورغ ما كان ليؤكد مزاعمه إلا على الدوقيات فحسب ، ولم يطالب بوراثته للتاج الدانماركي . وإذا طالب اوغستنبورغ بالاعتراف بحقوقه فالنتيجة هي انفصال الدوقيات عن الدانمارك .

ولقد اسالت هذه القضية الوراثية كثيراً من الخبر قبل ١٨٤٨ . وفي ٢٨ كانون الثاني ١٨٤٨ قرر الملك فريدريك السابع ، الذي خلف كريستيان الثامن ، ان يضم الدوقيات دستورياً إلى الدانمارك : فحتى ذلك الحين كان لسكان الدوقيات مجالس اقليمية ولا يرسلون نواباً إلى الديار الدانماركي . وابتداء من كانون الثاني ١٨٤٨ كان على الدوقيات أن ترسل نواباً إلى الديار الدانماركي . وهكذا ارتبطت الدوقيات بصورة وثيقة بالدانمارك .

وكان رد المانيي الشلزيغ - هولشتاين تشكيل حكومة مؤقتة في كيل ، في ٢٣ آذار ١٨٤٨ ، وعندئذ ، احتل الجيش الدانماركي عسكرياً الشلزيغ

ليمنع الألمان من دخولها . فاستنجدت الحكومة المؤقتة بالكونفدراسيون
الجرماني . ونجس عن ذلك حرب بين الكونفدراسيون والدانمارك .
وقد قامت ، في الواقع ، الجيوش البروسية بهذه الحرب . وهذا يهم
الوحدة الألمانية ولن نطيل البقاء عنده ، ويكفي أن نعلم ، بعد وقوع
حربين منفصلتين مهدنة بين الكونفدراسيون والدانمارك ، أن بروسيا أوقفت
الحرب لأنها خافت أن تفسد علاقاتها مع روسيا في هذا الموضوع . وهكذا
تركت الدوقيات تدبر مصيرها بيدها .

الا أن مؤتمراً دولياً عقد ، في أيار ١٨٥٢ ، في لندن ، واهتم بالقضية .
وحضر هذا المؤتمر بريطانيا العظمى ، روسيا ، فرنسا ، النمسا ، بروسيا ،
السويد . وسوى المؤتمر سلفاً ورائة ملك الدانمارك فريدريك السابع ،
وقرر بأن يذهب هذا الارث بكامله ، بما فيه الدوقيات ، إلى كريستيان
غلو كسبورغ ، وبالمقابل ، وعد ملك الدانمارك بأن يعامل ألمان الدوقيات
ودانماركيي الدوقيات معاملة متساوية ، والا يقيم اختلافاً بين الدانماركيين
والألمان . ولشعر إلى أن الكونفدراسيون الجرماني لم يوقع صك لندن
لعام ١٨٥٢ ، بل وقعته النمسا وبروسيا فقط . أما الدوق اوغستانبورغ ،
الذي ألغيت حقوقه في هذا القرار ، فلم يشاور في الأمر ، ولكنه
تخلى عن مطلوبه ، في كانون الأول ١٨٥٣ ، مقابل تعويضات نقدية .

هذه هي أصول القضية . اما ما نريد دراسته ، قبل كل شيء ، فهو تطور
قضية الدوقيات بين ١٨٥٠ و ١٨٦٦ . والحادث الكبير الذي يميز هذه
القضية هو حرب الدوقيات الشهيرة عام ١٨٦٤ . ولذا سندرس أصول
حرب الدوقيات أي أسبابها البعيدة ، ومن ثم تطور الحرب ، لا من
الوجهة العسكرية ، بل من وجهة النظر الدبلوماسية ، وأخيراً مصير
الدوقيات بعد هذه الحرب .

١ — أصول حرب الدوقيات

لقد رأينا الحل الذي تبني فيما يتعلق بالدوقيات في المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن ١٨٥٢ . وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الدانماركية ، بالرغم من قرارات مؤتمر لندن ، لم تقف موقفاً فظناً حذراً أو سليماً . كان لدى الحكومة الدانماركية انطباع بأن هذه القضية ستنتهي بفقد شيء ، وكانت تعلم بأنها لن تتوصل إلى انقاذ كل الدوقيات ، ولذا أرادت أن تنقذ ما يمكن انقاذه : فاذا فقدت الهولشتاين ، فيمكن أن تتسامح لأنه بلد مأهول بالألمان فقط . ولكنها حاولت أن تحتفظ بالشلفينغ . وجهدت لتغيير الوضع الراهن لصالحها ، وقامت ابتداءً من ١٨٥٣ - ١٨٥٤ بجهد منظم في « الدائرة » بتأثير المدرسة وتأثير الاكليركوس . وحاولت أن توسع ، شيئاً فشيئاً ، نحو الجنوب ، المنطقة التي يتكلم بها باللغة الدانماركية . وعدا ذلك طلبت التصويت في ١٨٥٤ على دستور ينص على اتحاد تام بين الشلفينغ (الشلفينغ فقط لا الهولشتاين) والدانمارك : اتحاد اداري ، واتحاد برلماني ، وبالتالي أقامت تمييزاً ، « تعاملاً تفضيلاً » بين الشلفينغ والهولشتاين .

وارتفعت مباشرة تطلعات السكان الألمان في الدوقيتين : وذكروا الوعود التي قطعها ملك الدانمارك على نفسه عام ١٨٥٢ . فقد وعد بأن يعامل الدانماركيين والألمان في الدوقيات معاملة متساوية ، ولكنه لم يفعل ، وحاول ، بوسائل دعاية مختلفة ، ارجاع منطقة اللغة الألمانية إلى الوراء ، وخص نفسه بتعامل مختلف في الشلفينغ ، من جهة ، والهولشتاين من جهة أخرى . ومن المؤكد أن الدانمارك لم تتمسك بتعهداتها .

ومن الطبيعي أن يهتم الديباط الجرمانى بالقضية : فقد أرسل مذكرات إلى الحكومة الدانماركية يذكرها بتعهداتها التي قطعتها على نفسها، وابتداءً من ١٨٦٠ ، اشتركت بروسيا والنمسا في هذه الاحتجاجات . ورفضت الحكومة الدانماركية أن تتنازل ، وصرحت بأن موقفها قانوني . واعلمتها الحكومة الانكليزية ، في مذكرة ٢٤ ايلول ١٨٦٠ ، بأنها أخطأت خطأً كبيراً بالتمسك بهذا السلوك . وبالرغم من نصائح انكلترا ، تمسك ملك الدانمارك بقراراته السابقة ، بل جددتها ، بدستور جديد ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وأعاد هذا الدستور نشر المبدأ الذي تؤلف الشازفيغ بوجبه جزءاً من الدولة الدانماركية . ومع أن الهولشتاين تؤلف جزءاً من الدولة الدانماركية فهي لا ترسل ممثلين إلى البرلمان الدانماركي .

وهكذا كانت الحالة متوترة في آخر ١٨٦٣ . وهددت بروسيا ، بامم الكونفدراسيون الجرمانى وبناء على طلب سكان الهولشتاين ، الدانمارك باتخاذ تدابير صارمة ضدها .

وظل هذا التهديد معلقاً ، منذ عدة أشهر ، لولا أن حادثاً وقع فاشعل النار بالبارود : وهو وفاة ملك الدانمارك ، فريدريك السابع ، في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وعندئذ وضعت قضية الوراثة : وبموجب القرارات المتخذة عام ١٨٥٢ ، أعلن كريستيان غلوكسبورغ ملكاً على الدانمارك . وهذه السيادة تنطبق على الدوقيات أيضاً . وكان هذا مطابقاً تماماً لما قرره المؤتمر الدولي في لندن من حيث الوراثة لصالح غلوكسبورغ وسلامة الملكية الدانماركية . ولكن فريدريك أوغستنبورغ القى نداءً أعلن بوجبه أنه « دوق الهولشتاين وشازفيغ » . ومع أن أوغستنبورغ قد تخلى ، بلء خاطره ، في ١٨٥٣ ، عن حقوقه مقابل تعويض ، فقد

انكر كلامه ، والتمس عذراً ، وقال انه قبل التنازل عن حقوقه عندما طلب مؤتمر لندن اليه ذلك ، ولكن الظروف تغيرت ، لأن ملك الدانمارك لم يف بتعهداته ، ولذا اعتبر الدوق اوغستانبورغ نفسه في حل من تعهداته وطالب بوراثة الدوقيات .

أثارت هذه القضية في المانيا اضطراباً كبيراً : فقد درست المنظمة القومية الألمانية الكبرى (الجمعية القومية ، القضية في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣) ونادت بالمبادئ والشعوب الألمانية ، في ٢٤ تشرين الثاني ، بغية « تحرير » الدوقيات وتسليمها إلى اوغستانبورغ . ولكن الذي يحسب حسابه ، بهذه المناسبة ، هو موقف الدول الألمانية التي تتصرف بقوة السلاح ، أي النمسا وبروسيا . ورأت الحكومة البروسية في ذلك فرصة ممتازة لتضع نفسها بطلاً للمصالح القومية ، وبطلاً لحقوق القوميات . ووراء هذه الحجة السهلة ، وجد دافع آخر للعمل أقوى بكثير : وهو أن بروسيا كانت ترغب في الاستيلاء على منطقة كيل ، لأنها المنطقة التي يمكن منها إقامة قناة بين البحر البaltيكي وبحر الشمال . لكن هذه القناة ، قناة كيل ، التي لم تدشن إلا في العام ١٨٩٥ ، كانت ، في الواقع ، في حيز المشروع ، في ذلك الحين .

ولم تعلن الحكومة البروسية أنها في صالح اوغستانبورغ ، بل صرحت بأنها تريد أن تلتزم الدانمارك باحترام « حق المانيي الدوقيات » ، وأعلنت عن نفسها أنها بطل مبدأ القوميات ، وأن الدانمارك ، في سياسة « الدمركة » ، لم تحترم حق الألمان في الدوقيات ، ولذا تريد أن تحمي هذا الحق .

أما الحكومة النمساوية ، فكانت متوردة كثيراً ، وهذا مفهوم ، لأنه لا يمكن أن تقبل بأن تضع نفسها بطل القوميات ، ولا تستطيع أن

تطبق هذا المبدأ في أرضها الخاصة وفي دولتها الخاصة . ولذا لم يكن لها أي مصلحة مبدأ للعمل ، وإن من مصلحتها عدم الحركة ، لأنها لو قامت بحركة ، لأمكن تذكيرها ، بالبندقية وسلافي الجنوب ، والتشكيكين وغيرهم . ومع ذلك لم تنشأ الحكومة النمساوية أن تبقى منعزلة جانباً وبعيدة عن قضية تهم الألمان جميعاً . وكانت ترغب كثيراً في حفظ نفوذها في المانيا ولهذا السبب شاركت في السياسة البروسية .

وفي ١٠ كانون الثاني ١٨٦٤ وقع اتفاق بمساوي - بروسي . وبموجب هذه المعاهدة اتفقت النمسا وبروسيا أن تتوجها معاً إلى ملك الدانمارك المطالبة بالغاء الدستور الدانماركي لعام ١٨٥٤ ، هذا الدستور الذي ربط بصورة وثيقة الشازفيغ بالدانمارك . وإذا لم تقبل الدانمارك بالغاء هذا الدستور فإن النمسا وبروسيا تتفقان على العمل بالسلاح وتسويان ، باتفاق تام ، مصير الدوقيات في المستقبل .

وفي هذا الحين حدثت القطيعة : ففي ١٥ كانون الثاني ١٨٦٤ ، وجهت النمسا وبروسيا ، بموجب معاهدة التحالف ، انذاراً إلى الدانمارك مطالبان فيه بسحب دستور ١٨٥٤ مباشرة . فلم تجب الدانمارك ، وفي الأول من شهر شباط ١٨٦٤ ، ادخلت بروسيا والنمسا جيوشها في الهولشتاين وفي الشازفيغ معاً ، حتى أت الدباط الجرمانى ارسل ، من جانبه ، جيوشاً لنفس الغاية .

٢ - حرب ١٨٦٤

بالرغم من الشجاعة التي أبدتها الجيوش الدانماركية لا حاجة لأث يلع على وجهة النظر العسكرية . لأن نسبة التفاوت بين القوى المتصارعة عظيمة جداً : كانت نفوس الدانمارك ١٦٠٠.٠٠٠ نسمة ، ويمكن أن

يضاف اليها دانياركيو شلزفيغ الشمالية ، فيصبح المجموع ١٧٥٠.٠٠٠ نسمة ، أمام جيوش بروسيا والنمسا مجتمعتين . ولم تمض عشرة أيام على بداية الحرب حتى استولى النمساويون والبروسيون ، في القسم الشمالي من الشلزفيغ ، على أهم الحصون الدانياركية في دوبل ، ومن ثم بلغت الجيوش النمساوية - البروسية الأرض الدانياركية الأصلية أي الطرف الشمالي من شبه جزيرة جوتلاند .

وفي هذه الشروط ، اتجهت الدانيارك ، منذ ١١ شباط نحو الدول الموقعة على اعلان لندن ١٨٥٢ ، وطالبت بالتدخل والنجدة .

كان مصير الحرب منوطاً بموقف هذه الدول : انكلترا ، فرنسا ، روسيا ، وخارجاً عن بروسيا والنمسا اللتين بدأنا الحرب ضد الدانيارك .

موقف انكلترا - . لقد التمسث انكلترا اولاً اسباباً لثلا تعمل شيئاً : لقد استدعت حكومة لندن قانوني التاج فصرحوا بأن انكلترا غير ملزمة بالتدخل ، لأن ملك الدانيارك لم يحترم التعهدات التي قطعها في ١٨٥٢ . ولا شك في أن انكلترا كانت أيضاً موقعة على معاهدة ١٧١٩ التي تسلم بموجبها ملك الدانيارك الدوقيات ، ومن الممكن أن يتساءل ما إذا كانت معاهدة ١٧١٩ سارية المفعول ؟ ولكن قانوني التاج صرحوا بأن معاهدة ١٧١٩ غير مقبولة ، لأنه كان يجب تجديدها في ١٨١٥ ، أثناء التنظيم العام للقضايا الأوروبية ؛ وما دامت لم تجدد ، فتعتبر ساقطة . وهكذا استطاعت انكلترا من الوجهة الحقوقية الاتهم بقضية الدوقيات . ولكن هذا الرأي لم يكن رأي الفقهاء الذي يكون في هذه الحالة حاسماً . والحاسم هو أن الرأي الانكليزي كان يريد السلام ،

وبخاصة ، اوساط الأعمال التي لا تريد الحرب ، لأن الحرب تضيق حركة الأعمال وتجبر إلى أعباء ضريبية عظيمة . يضاف إلى ذلك أن الملكة فيكتوريا ، في هذه القضية ، كانت « مناصرة للألمان » وقد كتبت بذلك إلى ابنتها زوجة الامير الوارث ولي عهد « كرونبراز » بروسيا . والايضاح الوحيد الذي يمكن اعطاؤه لهذا الموقف ، هو أن فيكتوريا كانت وفية بشدة لذكرى زوجها الأمير - كونسور البير ، وكان أميراً ألمانياً . وربما تساءلت الملكة فيكتوريا كيف يمكن لزوجها أن يعمل لو كان حياً : وخلصت إلى أنه سيكون لصالح النظرية الألمانية ، ولهذا أعلنت بأنها نفسها لصالح هذه النظرية .

لقد كانت للانكليز أسباب للبقاء سلبين . ولكن أسباباً أخرى كانت تدفعهم إلى العمل ، لأن الجيوش الألمانية إذا توصلت الى الحفاظ على الشانزينغ وضم هذه الأرض إلى هولشتاين فان المنطقة التي يمكن أن تنشأ فيها قناة كيل تكون عندئذ منطقة المانية . وان انشاء قناة كيل لا يعجب الانكليز ، لأن بروسيا ، التي لا تملك حتى الآن بحرية حرية ، ستلقى تسهيلات جمة لانشاء هذه البحرية في اليوم الذي تحفر فيه قناة كيل . ويمكنها عندئذ أن تنشئ هذه البحرية في البحر الباطيكي أي في معصم من الاسطول الانكليزي ، ومن بعد ، تخرجه بواسطة قناة كيل إلى بحر الشمال . ومن جهة أخرى ، لا تريد انكلترا أن تنهار الدانمارك تماماً ، لأن الدانمارك تمسك بمفاتيح الباطيك أي ان المضائق التي توصل إلى الباطيك واقعة في المباء الإقليمية الدانماركية ، وتستطيع الدانمارك أن « تغلقها » بسهولة جداً .

وبعد أن وازنت الحكومة الانكليزية بين ما للقضية وما عليها ،

اتجهت نحو فرنسا وطلبت اليها ما اذا كانت مستعدة إلى المشاركة في ارسال اسطول انكليزي الى البحر الباطيكي وجيش فرنسي على «الراين» لجعل بروسيا والنمسا تفكران في الأمر .

موقف فرنسا - . لم تظهر الحكومة الفرنسية حماسة . ففي السنة السابقة ، ١٨٦٣ ، قامت الثورة في بولونيا ضد روسيا . وفي أثناء هذا التمرد استنجد البولونيون بفرنسا . وكان نابليون الثالث ، على الأقل ، مستعداً لمساعدتهم . ولكنه رأى كثيراً من سوء ارادة انكلترا التي تظاهرت بأنها تريد أن تشارك في المبادعة الفرنسية ، ولكنها تركت أخيراً فرنسا وحدها حتى انتهت إلى لا مخرج . وفكرت الحكومة الفرنسية ، في عام ١٨٦٤ ، ان انكلترا ستعمل نفس العمل في قضية الدوقيات . وأجابت بأنه إذا وقعت حرب مع النمسا وبروسيا بمناسبة قضية الدوقيات فان دورهما لا يكونان متساويين حقاً : لأن انكلترا تقترح أن تقوم وحدها بالجهد البحري : وذلك بأن ترسل اسطولاً إلى الباطيكي حيث لا يخاطر هذا الاسطول بشيء ، لأنه لا يوجد لبروسيا فيه اسطول ، بينما ، على العكس ، ان ارسال قطعة جيش فرنسي على الراين يمكن أن يثير حرب فرنسية - بروسية مع جميع النتائج المترتبة عليه . ولذا صرحت الحكومة الفرنسية بأنه يستحيل عليها أن تلتزم بشيء في هذه الشروط .

وكان لنابليون الثالث ، في قضية الدوقيات ، نظرات شخصية . فقد كان يرى في هذه القضية قضية قوميات ؛ وبالتالي إن كل منطقة الدوقيات المأهولة بالألمان يجب أن تكون ألمانية وتلتحق بالكونفدراسيون الجرمانى . وعلى العكس ، ان القسم الشمالي من الشازفيغ ، باعتباره مأهولاً بالدانماركيين ، يجب أن يبقى للدانمارك . وصرح الامبراطور ، في ١٣

نيسان ١٨٦٤ : « نحن الفرنسيين لا نستطيع أن نساند قضية القوميات في البندقية ونكافحها في الدوقيات » .

وأخيراً ، كانت السياسة الفرنسية ترجو تقسيم الدوقيات على أساس مبدأ القوميات ، وذلك بأن تعود أربعة أخماس الدوقيات ، من حيث رقم السكان ، إلى الكونفدراسيون الجرمانى ، والخمس الباقي يظل للدانمارك .

موقف روسيا - . كانت الحكومة الروسية في ذلك الحين منهكة بشاغل كثيرة : ففي السنة السابقة كانت مهمة بقمع الثورة البولونية الخطيرة ، وتساءلت ما إذا كانت هذه القضية البولونية قد هدأت حقاً ؛ وفكرت ، من جهة أخرى ، بأن بروسيا إذا استولت على الشلزيغ - هولشتاين واحتفظت بهذه الأراضي ، انشأت على وجه التأكيد قناة كيل ، وفي ذلك ما يساعد البحرية البروسية على النمو . وهذه البحرية البروسية تخفض من تفوق انسكاترا البحري . وهذه النتيجة لا تسيء إلى روسيا . وهكذا اقتربت وجهة نظر الروس ، في هذا الاعتبار ، من وجهة النظر البروسية . ومن جهة أخرى ، لم تشأ الحكومة الروسية أن تذهب وتساعد على انهيار الدانمارك انهياراً كاملاً ، لأنه لا يعلم أين تقف الجيوش النمساوية - البروسية . وبعد فتح الشلزيغ يمكن أن تستولي على جوتلاند بكاملها وتنزل في الجزر الدانماركية ، وعندئذ ، تنهار الدانمارك . وفي هذه الحال من الممكن أن تعطى بقايا الدانمارك إلى السويد . وهذا التضخم السويدي لا يعجب روسيا ، لأن السويد والروسيا كانتا في صعوبة بمناسبة قضية فنلاند وجزر آلانند . وفي السياسة الدولية يجب الاهتمام بكل شيء ، لأنه لا يمكن معالجة القضايا بشكل مستقل فيها البعض عن الآخر . وما دامت أي دولة من الدول الكبرى لا تريد القيام بجهد عسكري ، فما من سبيل إلا الحل الدبلوماسي . وقد اقترحت بريطانيا عقد مؤتمر

دولي ، وقبلت روسيا وفرنسا ، فاضطرت النمسا وبروسيا أن تقبلابه .
وانعقد هذا المؤتمر في نيسان ١٨٦٤ : بدأ بتقرير هدنة . وفي أثناء هذه
الهدنة ، جرى التفاوض . وصرحت بروسيا بأن الحل الوحيد الممكن
هو استقلال الدوقيات استقلالاً تاماً عن الدانمارك ، وقالت ان هذا الحل
هو الضمان الوحيد للسلام . ولذا يجب تشكيل الدوقيتين : هولشتاين
والشلفيغ في دولة مستقلة ، تحت صولجان فريديريك اوغستنبورغ .
واقترحت بريطانيا العظمى وفرنسا ، على العكس ، تقسيم الدوقيات ،
وهذه هي خطة نابوليون الثالث . وهكذا ينفصل المائت الدوقيتين عن
الدانمارك (كل الهولشتاين ، واللاونبورغ والقسم الجنوبي من الشلفيغ) .
ويبقى القسم الشمالي من الشلفيغ دانماركياً لأنه مأهول بالدانماركيين ،
وتضمن الدول استقلال الدانمارك .

وهنا طرحت قضية صعبة وهي : كيف يحدد خط التقسيم ؟ اوحث
الحكومة الفرنسية باستفتاء : وحسب نتائج هذا الاستفتاء تعين المناطق
التي يريد سكانها أن يبقوا دانماركيين ، والمناطق التي يريد سكانها أن يصبحوا
ألماناً . رفضت الدانمارك الاستفتاء وصرحت بأنها تريد أن تسوي القضية
بمفاوضات مباشرة مع الكونفدراسيون الجرمانى : وجرت هذه المفاوضات ،
ولم تؤد إلى شيء وانتهى تاريخ الهدنة دون الفصل في شيء ، واستؤنفت
الحرب .

لماذا ارتكبت الدانمارك هذا الخطأ ولم تقبل بالحل الذي اقترحته الحكومة
الفرنسية ؟ ربما لأنها لا تريد التخلي عن مدينة فلنسبورغ الواقعة في المنطقة
المختلطة من الوجهة اللغوية . وفي هذه المنطقة لا يمكن التنبؤ بنتائج
استفتاء . والنتيجة الوحيدة لعنادها استئناف الحرب في ٢٥ حزيران .

واستاءت بريطانيا العظمى وقررت بالآترج نفسها في القضية . وأيد مجلس العموم هذا القرار بأكثرية ١٨ صوتاً .

وهكذا تركت الدانمارك وشأنها تماماً . ولم تكن النتيجة طويلة : فبعد ثلاثة أسابيع على استئناف الحرب ، اجتاحت الجيوش الألمانية الجولتلاند ، وعبرت المضيق ، ودخلت الجزر . وعندئذ طلبت الدانمارك الاستسلام . وأيد هذا الاستسلام بمعاهدة فينا في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ . وبموجب هذه المعاهدة تتخلى الدانمارك عن جميع الحقوق التي كانت لها على الدوقيات بكاملها ، لا الهولشتاين واللاونبورغ فحسب ، بل كل الشازفيغ أيضاً . وعدا ذلك ، تعترف الدانمارك بأن تتخذ النمسا وبروسيا الاجراءات التي تريدانها لتسوية مصير الدوقيات في المستقبل : أي انه يحرم سلفاً كل احتجاج . وحصلت الحكومة الدانماركية على أن يكون لدانماركبي الشازفيغ الشمالية حق في الاختيار لصالح الدانمارك ، وفي هذه الحالة ، يجب أن يغادروا الشازفيغ وينتقلوا إلى الأراضي الدانماركية ويأخذوا معهم اموالهم المنقولة . كما نصت المعاهدة على انه يحق لهم الحفاظ على ملكية ابنتهم وعمائهم .

٣ — مصير الدوقيات من ١٨٦٤ الى ١٨٦٦

هكذا كانت نتيجة حرب ١٨٦٤ . وبقيت قضية أخيرة تحتاج إلى تسوية : لقد نصت المعاهدة على أن تنظم النمسا وبروسيا مصير الدوقيات في المستقبل . وفي الحقيقة ، ان هذه القضية ، قضية « مساوية - بروسية » ، وتم ، قبل كل شيء ، قضية علاقات النمسا وبروسيا . وقد أصبحت هذه القضية ، في ذلك الحين ، عنصر تنافس بين النمسا وبروسيا . ونقتصر على ذكر مراحلها الأساسية .

لقد ظهر ، منذ البدء ، الاختلاف بين النمسا وبروسيا : وقبلت حكومة الدوقيات ، عند الضرورة ، أن يصبح فريديريك اوغستانبورغ سيداً ، شريطة أن يخول بروسيا ما يرضيها ، وذلك بإبرام اتفاق عسكري بين الدوقيات وبروسيا ، أي عقد حلف ، ومنح بروسيا محطة بحرية في كيل ، مع حق انشاء قناة ، وأخيراً دخول الدوقيات في الاتحاد الجمركي الذي ترأسه بروسيا وليست النمسا عضواً فيه . وكل هذه البنود مخصصة لتحقيق ارتباط وثيق بين الدوقيات وبروسيا ، وهذا يعني ، عملياً ، ان الدوقيات ستكون تابعة لبروسيا .

احتجت الحكومة النمساوية على هذا الحل : وصرحت بأنها لا تستطيع أن تقبله ، وان ما تطلبه هو أن تجعل من الدوقيات امارة مستقلة حقاً ، تحت ادارة اوغستانبورغ ، امارة تكون عضواً في الكونفدراسيون الجرمانى ، مثل بافاريا وفرتامبرغ وليس لها أي رابطة الحاق أو تبعية ببروسيا .

كيف يمكن التوفيق بين هاتين النظريتين ؟ لقد جرت مفاوضة مساوية - بروسية وافهمت الحكومة النمساوية خلالها أنها مستعدة إلى قضحية حقوق اوغستانبورغ إذا أعطتها بروسيا تعويضاً من جهة سيليزيا ، ومن جهة غلاتز ، أو بشكل آخر : إذا أعطت بروسيا إلى النمسا ضماناً لأرضها في منطقة البندقية . وجرى تساؤل أيضاً ما إذا أمكن أن يكون هذا التعويض السماح بدخول النمسا في التسولفراين . وأخيراً ، اخفقت كل هذه الترتيبات . عندئذ انقلبت السياسة النمساوية : قدم وزير الشؤون الخارجية روشبرغ استقالته واتخذ خلفه موقفاً أكثر صلابة مع بروسيا ، حتى توترت الحالة تماماً ، في ١٨٦٥ ، وجرى تساؤل حول ما إذا كان الوضع على ابواب حرب مساوية - بروسية بمناسبة قضية الدوقيات .

ولكن القضية سويت أخيراً بتسوية مؤقتة باتفاق غاشتاين ، في ١٤ آب ١٨٦٥ .

وبوجب هذا الاتفاق أصبح مصير الدوقيات كما يلي : ضمت دوقية اللاونبورغ إلى بروسيا التي دفعت مقابلها ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك إلى النمسا-هونغاريا ؛ وسلمت الشازفيغ إلى إدارة بروسيا « بصفة مؤقتة » . وسلمت هولشتاين إلى إدارة النمسا بصفة مؤقتة أيضاً إلا مدينة كيل التي ادخلت تحت إدارة بروسيا . وكان مصير الدوقيات التقسيم بين النمسا وبروسيا ، ولكنه تقسيم مؤقت . ولنشر إلى أن الدوق اوغستانبورغ في هذا الاتفاق وضع جانباً تماماً ولم يتكلم عنه .

ولم تته هذه التسوية المؤقتة الصعوبات : لم يذعن اوغستانبورغ ، وأثار الاضطراب في الدوقيات ، وقام بحملة لصالح الاستقلال . واتخذت الإدارة النمساوية والإدارة البروسية حيال هذه الحملة موقفين مختلفين : كانت الإدارة النمساوية ، في الهولشتاين ، متساهلة للغاية . لأن استقلال الدوقيات لم يضايقها مطلقاً . أما الإدارة البروسية ، على العكس ، فقد قمت حملة اوغستانبورغ بشدة لأنها لا تريد استقلال الدوقيات . وكان ذلك مناسبة لحلاف جديد بمساوي - بروسي : فقد طلبت الحكومة البروسية من الحكومة النمساوية أن تتفق معها للقضاء على دعاية اوغستانبورغ ، فرفضت النمسا . وتساءل الناس ما إذا كانت الحرب ستنفجر مرة أخرى . وفي هذا الحين انعقد مجلس الناج ، في برلين ، في كانون الثاني ١٨٦٦ وقرر أن قضية الدوقيات تستحق الحرب .

وهكذا كانت قضية الدوقيات مناسبة لاثارة الحرب النمساوية - البروسية ، في ١٨٦٦ ، رغم انها لم تكن قضية اساسية . ففي بداية حزيران

١٨٦٦ ، صرحت الحكومة النمساوية ، بأنها تدع إلى الديباط الجرما في ، المناطق باسم الكونفدراسيون ، حل قضية الدوقيات . فاحتجت بروسيا بقولها ان النمسا بهذا التصريح خرقت حرمة معاهدة التحالف في ١٨٦٤ وادخلت جيوشها في هولشتاين . فأجابت النمسا بأن هذا العمل عدوان من جانب بروسيا وطلبت إلى دول الكونفدراسيون الجرما في النفير ضد بروسيا، وصوتت الدول الكبرى في الكونفدراسيون : دول المانيا الجنوبية، الهانوفر وامارات المانيا الوسطى ، إلى جانب النمسا .

لقد وقعت الحرب ، وبعد معركة سادوفا ، اقترح نابليون الثالث وساطته بين بروسيا والنمسا ، دون أن يجرأ في الذهاب حتى التدخل المسلح : ففي ١٤ تموز ١٨٦٦ قدم امبراطور الفرنسيين أسس السلام : وفي هذه المقترحات ظل نابليون الثالث وياً لفكرته في عام ١٨٦٤ : وهي حل قضية الدوقيات على أساس مبدأ القوميات . وصرح بأنه يقبل بانضمام الدوقيات إلى بروسيا ، إلا فيما يتعلق بالشلفينغ الشمالية التي يجب أن يتنازل عنها إلى الدانمارك إذا استشير شعب هذه المنطقة باستفتاء وطلب هذا الانضمام . وقد سلم بسمارك بهذا الحل ، لأنه لم يستطع في ذلك الحين أن يجابه نابليون الثالث ، وأيدت مقدمات نيكولسبورغ ، في ٢٦ تموز ١٨٦٦ هذا الحل . وسجل هذا الحل نفسه في صالح براغ ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ .

وفي ١٨٦٦ كان الوضع الحقوقي كما يلي : لقدسويت قضية الدوقيات بمعاهدة براغ ، وتم التفاهم على أن تتبع جميع المناطق المأهولة بالألمان : هولشتاين ، لاونبورغ وجنوب الشلفينغ ، بروسيا . وعلى العكس ، على « شلفينغ الشمالية » أن تقرر مصيرها الخاص باستفتاء . وهذا الاستفتاء لا يشك بنتيجته ، لأن الشعب كان بكامله دانماركياً تقريباً .

الفصل الخامس عشر

مصير الشلزفيغ الشمالية

إن معاهدة براغ ، التي أنهت الحرب النمساوية - البروسية في ١٨٦٦ ، نظمت ، في مادتها الخامسة ، قضية الدوقيات . وتقول هذه المادة : « إن صاحب الجلالة امبراطور النمسا ينقل إلى صاحب الجلالة ملك بروسيا جميع الحقوق التي اعترف بها صلح فينا بمعاهدة ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ له على دوقيتي الشلزفيغ وهولشتاين » . ومعاهدة فينا هذه هي التي أنهت حرب الدوقيات وفصلت هذه الدوقيات عن الدانمارك وسلمتها إلى بروسيا وإلى النمسا معاً . أما معاهدة براغ فقد سلمت إلى بروسيا كامل الدوقيات ، لأن النمسا تخلت عن حقوقها . ولكن المادة الخامسة من معاهدة براغ تضيف : « مع هذا التحفظ : وهو أن ينضم سكان المناطق الشمالية في الشلزفيغ من جديد إلى الدانمارك إذا عبروا عن رغبتهم في ذلك بتصويت معانٍ بجمرية » . وبالتالي ، ان المادة الخامسة من معاهدة براغ تنص على استفتاء في الشلزفيغ الشمالية لیساعد السكان على القول فيما إذا كانوا يريدون أن يبقوا ألماناً أو إذا أرادوا ، بالعكس ، أن ينفصلوا عن كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ليعودوا ثانيةً دانماركيين .

وقد دست هذه المادة الخامسة وبخاصة تحفظها النهائي في معاهدة براغ بناءً على طلب نابليون الثالث .

ولفهم معنى هذه المادة الخامسة على وجه الصحة يجب أن ننظر إلى الخارطة : في ١٨٦٧ كان في الشازفيغ نحو ٥٣٠.٠٠٠ نسمة . وتنقسم الشازفيغ إلى قسمين منفصلين بمنطقة مرازغ تمتد من فلنسبورغ حتى هوجر وان ما يسمى « بالاجمال » الشازفيغ الشمالية ، هو القسم الواقع في شمال هذا الخط . وكانت الشازفيغ الشمالية في العام ١٨٦٧ تضم تقريباً ١٩٠.٠٠٠ نسمة ، وسطحها ٤٠٠.٠٠٠ هكتار أي ما يساوي تقريباً مساحة شبه جزيرة كوتانتان في فرنسا . أما الشازفيغ الجنوبية فكانت نفوسها في الوقت نفسه ٣٤٠.٠٠٠ نسمة . اذن كانت الشازفيغ الجنوبية مأهولة بالسكان بشكل محسوس اكثر من الشازفيغ الشمالية . وفي الشازفيغ الشمالية كانت لغة الشعب في أكتريته العظمى الدانماركية . ففي شمال خط فلنسبورغ - هوجر يكاد يوجد ٢٠.٠٠٠ شخص يتكلمون الألمانية . وفي الشازفيغ الجنوبية ، في جنوبي هذا الخط نفسه يكاد يوجد ٢٠.٠٠٠ شخص يتكلمون الدانماركية . وعلى وجه الاجمال يمكن أن يقال انه يوجد خط تقسيم للقوميات ، وان هذا الخط يمتد تقريباً من فلنسبورغ إلى هوجر ، ولكن بوجه الاجمال فقط ، لأنه ، إذا أريد النظر إلى القضية عن كثب ، لشهد ، على وجه الدقة حول هذا الخط المتوسط : فلنسبورغ - هوجر ، أنه يوجد مناطق يختلط فيها الدانماركيون والألمان ، وليس بالسهل اقامة خط تقسيم كما يمكن أن يعتقد .

ونظراً لهذه الحالة ، على أي شيء يطبق التعبير الموجود في معاهدة براغ : « المناطق الشمالية في الشازفيغ » ؟ من الممكن أن يفكر بأنه ينطبق على كل الجزء الواقع في شمال الخط فلنسبورغ - هوجر ؛ نقول من الممكن أن يفكر بذلك ، ولكن المعاهدة لا تقول بذلك صراحة .

ومن جهة أخرى ، ان هذه المادة الخامسة تنص على استفتاء ، ولكنها تهمل أن تقول في أي تاريخ يقع هذا الاستفتاء .

اذن القضية الموضوعة هي الآتية : ما هو مصير شازفيغ الشمالية ، ومصير هذه « المناطق الشمالية في الشازفيغ » ؟ بهذا الاعتبار يوجد حادثان كبيران يجدر حفظهما : الحادث الأول ، هو أن الحكومة البروسية لم تنفذ الوعد الذي سجل في المادة الخامسة من معاهدة براغ ، أي ان استفتاء الشازفيغ الشمالية لم يحدث ؛ والحادث الثاني ، هو أن الحكومة الألمانية سلكت سياسة جرمنة منظمة في الشازفيغ الشمالية .

١ - عدم تنفيذ المادة الخامسة من معاهدة براغ

في ١٢ كانون الثاني ١٨٦٧ ، ضمت الدوقيتان ، هولشتاين والشازفيغ ، إلى بروسيا ، وكان ذلك نتيجة منطقية لمعاهدة براغ ١٨٦٦ ، ودخلت الدوقيتان ، في الوقت نفسه ، في الاتحاد الجرمني . وابتداءً من هذا الحين كانت القضية الموضوعة معرفة ما إذا كانت المادة الخامسة من المعاهدة ستنفذ ، أي ما إذا كان سكان الشازفيغ الشمالية سيدعون إلى التصويت ليقولوا ما إذا كانوا يفضلون العودة إلى الدانمارك أو ما إذا كانوا يريدون البقاء رعايا الدولة البروسية . ومنذ ٢٣ آب ١٨٦٦ ، أي منذ اليوم الذي وقعت فيه معاهدة براغ ، وضعت الحكومة الدانماركية مشروعاً بغية تنفيذ المادة الخامسة ، وابلغت هذا المشروع فرنسا ، لأن الحكومة الفرنسية كانت الموحية بفكرة هذا الاستفتاء .

ينص المشروع الدانماركي على ما يلي :

١ - ان الأرض التي يقع فيها الاستفتاء تمتد حتى خط يمر قليلاً في

جنوب فلنسبورغ .

٢ - في هذه الأرض المعرفة على هذا النحو بأنها الشازفيغ الشمالية ، تميز ثلاث مناطق منفصلة من الشمال إلى الجنوب ، ويدعى السكان إلى التصويت في كل منطقة من المناطق . وقد وضعت الدانمارك هذا الحكم لأنها فكرت بأن الأكثرية ، في منطقة فلنسبورغ ، قد لا تكون لصالحها ، وأرادت على الأقل الاحتفاظ بنطقتي الشمال إذا فقدت الثالثة .

٣ - اقترحت الدانمارك أن يكون التصويت بالتصويت العام ، وأن يكون الناخبون جميع الرجال المولودين في الشازفيغ أو كانوا يقيمون فيها منذ عشرة أعوام . وهذا الحكم يساعد الدانماركيين ، الذين لم يريدوا البقاء في الشازفيغ ، اثر حرب ١٨٦٤ ، لأنها أصبحت تحت الإدارة البروسية ، على العودة إلى الشازفيغ والتصويت . ويجب أن يكون هذا التصويت تحت رقابة ثلاثة مفوضين : دانماركي ، ألماني ، وفرنسي .

هذا هو النظام الذي اقترحته الدانمارك ، وعرضه وفد من دانماركي الشازفيغ ، في ٣٠ آب ١٨٦٦ ، على ملك بروسيا غليوم الأول ولكن ملك بروسيا رفض استقبال الوفد . وبعد ذلك بقليل ، في ٢٠ كانون الأول ١٨٦٦ ، قال بسمارك في خطاب له في مجلس النواب البروسي : « لقد كان رأيي دوماً أن الشعب ، الذي يبدي بثبات ارادة مصممة على ألا يكون بروسيا أو ألمانيا ، وان الشعب ، الذي يبدي ارادة مصممة على اتباع دولة مجاورة له مباشرة ومن نفس القومية ، لا يأتي بأي قوة إلى الدولة التي يريد الانفصال عنها ، . وهكذا أفهم بسمارك ، بعد كل هذا ، بأن دانماركي الشازفيغ ، إذا كانوا لا يريدون أن يبقوا بروسين ، فهو لا يحرص على الاحتفاظ بهم . ولكنه أضاف بأنه من الممكن أن تكون هنالك عوامل « جغرافية » أو « ستراتيجية » يمكن أن تدفع الحكومة البروسية إلى عدم قبول رغبات الشعب

وهكذا نرى أن بسمارك يتبنى موقفاً غامضاً ملتبساً . فهو مبدئياً ، يبرر المطلوب الدانماركي ، وعملياً ، يصرح بأنه غير متأكد من أن بروسيا تقيم له اعتباراً . ويسدو أن بسمارك ، في ذلك الحين ، كان على خلاف مع غليوم الأول : لأن الملك لا يريد ، بأي ثمن ، تنفيذ الاستفتاء ، على حين أن بسمارك ربما كان يقبل به .

وفي شباط ١٨٦٧ تشكل الرايخشتاغ التأسيسي لاتحاد المانيا الشمالية . ودعى سكان الشازفيغ أن يرسلوا نوابهم إلى هذا المجلس ، لأن الشازفيغ ، منذ شهر كانون الثاني ، ١٨٦٧ ، أصبحت تؤلف جزءاً من الدولة البروسية . وجرت الانتخابات في شباط ١٨٦٧ . وهذه الانتخابات جديدة بالملاحظة لأنها تعادل الاستفتاء . فقد وجد في كل دائرة انتخابية ، وعددها أربع في الشازفيغ ، مرشح « الماني » أي مناصر للانضمام إلى المانيا ، ومرشح « دانماركي » أي مرشح محتج على هذا الانضمام .

أما نتائج هذه الانتخابات فكانت كما يلي :

١ - في الدائرة الانتخابية الاولى التي تمتد في شمال الشازفيغ أي دائرة هادرسين ، التي تتر حدودها الجنوبية تقريباً على عشرين كيلومتراً في شمال فلنسبورغ ، حصل المرشح الدانماركي ، أي المرشح الذي احتج على الانضمام إلى بروسيا ، على أكثرية قوية جداً . فقد وجد ١٥٠٠٠ صوت دانماركي ضد ٣٧٠٠ صوت الماني . وهذا الرقم ٣٧٠٠ يدل ، مع ذلك ، على أن عدداً من الناس الذين يتكلمون الدانماركية قد صوتوا للانضمام إلى المانيا .

٢ - وفي الدائرة الانتخابية الثانية ، التي تضم مدينة فلنسبورغ وجزيرة آلز ، توازنت الأصوات الألمانية والأصوات الدانماركية : ٩٩٠٠ للدانمارك و ٩٦٠٠ لألمانيا .

٣ - في الدائرتين الانتخابيتين الباقيتين الموجودتين في الجنوب كانت الأكتية الألمانية عظيمة .

وعلى العموم : وجد في الشلزيغ ، في مجموع الدوائر الانتخابية الأربع مجتمعة : ٢٧٠٠٠ صوت دانباركي و ٣٩٥٠٠ صوت الماني . ولكن الاكتية الدانباركية في الدائرة الانتخابية الاولى لا تقبل الجدل . والحادث الجدير بالذكر أن نائبين من نواب الشلزيغ ، وهما النائبان الدانباركيان عن الدائرة الانتخابية الاولى والثانية ، عندما جلسا في المجلس التأسيسي ككونفدراسيون المانيا الشمالية ، صرحا على الفور : « نحن دانباركيون ونريد أن نبقى دانباركيين » .

وفي غضون ذلك قرر بسمارك القيام بمفاوضات مع الدانبارك : ففي ٧ أيار ١٨٦٧ ، استدعى وزير الدانبارك في برلين وصرح له بأنه مستعد لأن يدرس مع الدانبارك الشروط التي يمكن أن يجري بها الاستفتاء . وفي ١٨ حزيران ١٨٦٧ وجهت الحكومة الهوسية مذكرة إلى الحكومة الدانباركية أوضحت فيها الشروط التي سيجري فيها هذا الاستفتاء . وهي كما يلي :

١ - إن حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية تطلب « ضمانات » لأمن الألمان الذين يعيشون في الشلزيغ الشمالية . وطلب بسمارك : هل الدانبارك مستعدة لمنح الماني الشلزيغ الشمالية هذه الضمانات ؟

٢ - صرحت حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية بأن امتداد الأراضي التي سيتنازل عنها يتعلق بمنح هذه الضمانات .

وهكذا صرح بسمارك إلى الحكومة الدانباركية بقوله : أي الضمانات أنتم مستعدون لاعطائها إياها لتكون مطمئنين على أن الألمان ، في

الشازفيغ الشمالية ، إذا صوتت هذه الشازفيغ الشمالية على أنها دانيمركية ، ليس لهم ما يشكونه من نقل السيادة ؟ والنقطة الثانية : انني انتظر الجواب على هذا السؤال لأعين امتداد الأرض الخاضعة للاستفتاء . ويجب ألا ننسى أن المادة الخامسة من معاهدة براغ قالت فقط « مناطق شمالية » دون أن توضح أكثر من ذلك .

وعندما سلمت هذه المذكرة إلى الحكومة الدانماركية أوضح بسمارك شفهيًا ، في حديث له مع وزير الدانمارك في برلين بأن الأرض التي يمكن أن تخضع إلى الاستفتاء لا تضم ، على كل حال ، مدينة فلنسبورغ ، لأنه يوجد في فلنسبورغ المان بقدر ما يوجد دانياركيون ، ولا تضم جزيرة آلز ولا منطقة دوبيل . والشعب في دوبيل وآلز دانياركي دون نقاش . ولكن بسمارك قال : « في هذه المنطقة جرت المواقع العنيفة ، في ١٨٦٤ ، أثناء حرب الدوقيات ، وبالتالي ان هذه الأراضي فتحتها الجيش البروسي ، ولا مجال لارجاعها .

وفي ١٨ تموز ١٨٦٧ أعطت الحكومة الدانماركية جوابها ، ويتضمن النقاط التالية :

النقطة الاولى . - قالت الحكومة الدانماركية : فيما يتعلق بالضمانات ، ما هي الضمانات المقصودة ؟ إن الدستور الدانماركي ينص على الحرية الدينية وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع لجميع سكان الدانمارك . وقالت الحكومة الدانماركية ايضاً : إننا لا نريد أن نقهر بعض الألوف الألمانين في الشازفيغ الشمالية ، إذا أعيدت هذه الأرض لنا . ولكنها أضافت : ان ما تخشاه الدانمارك هو أن تكون هذه الضمانات التي يطلبها بسمارك من طبيعة تساعد الألمان على ممارسة حق اشراف على

الادارة الداخلية في الدانمارك ، وتساعد المان الشاذفيغ الشمالية ، إذا ضموا إلى الدانمارك ، على توجيه شكواهم ، فيما بعد ، إلى حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية ، زاعمين بأن الدانمارك تعاملهم معاملة سيئة . وهكذا طلبت الحكومة الدانماركية أن توضح بشكل دقيق طبيعة الضمانات التي تطلبها بروسيا .

النقطة الثانية . - فيما يتعلق بالحدود الأرضية ، في المنطقة التي سيجري فيها الاستفتاء ، صرحت الحكومة الدانماركية بلزوم اجراء الاستفتاء في كل المنطقة ، التي وجدت فيها اكثرية أصوات لصالح الدانمارك ، في انتخابات شباط ١٨٦٧ ، لأن هذا الاقتراع كان تعبيراً لارادة السكان . ولنلاحظ ، في انتخابات شباط ١٨٦٧ ، أن جزيرة آلز ومنطقة دريل صوتتا للدانمارك ، وأن دائرة فلنسبورغ الانتخابية أعطت أكثرية خفيفة للدانماركيين .

وهكذا كان موقف بروسيا والدانمارك مختلفين بوضوح ، عندما حاولت الحكومة الفرنسية أن تزج نفسها في القضية ؛ وان التدخل الفرنسي في قضية الشاذفيغ الشمالية يستحق أن يلاحظ عن قرب ، لأن هذا الحادث يلفت النظر في دبلوماسية نابوليون الثالث . وقد عرفنا ذلك من مجموعة الوثائق التي نشرت عن أسباب حرب ١٨٧٠ بين فرنسا والمانيا .

في ١١ تموز ١٨٦٦ ، ارسل وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، الماركيز موسستيه ، تعليمات إلى القائم بالأعمال الفرنسي في برلين ، لوفيفر دو بيمين ، وقال فيها : هل الشروط التي وضعتها المانيا لتنفيذ الاستفتاء في الشاذفيغ مقبولة ؟ ولاحظ بأن فرنسا لها الحق بأن تهتم بالقضية ، لأنها ، بعد كل شيء ، هي التي طلبت تسجيل المادة الخامسة في معاهدة براغ . ومن المعلوم أن هذه المعاهدة أبرمت فقط

بين النمسا وبروسيا ، ولكن المادة الخامسة في الواقع دست بناء على طلب فرنسا الصريح والرسمي ولذا ترى الحكومة الفرنسية ما يلي :

١ - إن من واجب ألمانيا أن تتنازل عن الشازفيغ الشمالية إلى الدانمارك إذا طلب السكان ذلك . انه « واجب » ، وبالتالي لا يمكن لبسمارك أن يضع شروطاً لتحقيق هذا الواجب .

٢ - اذا اعطت الدانمارك كونفدراسيون ألمانيا الشمالية الضمانات التي يطلبها بسمارك في موضوع مصير المان الشازفيغ في المستقبل ، فان حكومة الكونفدراسيون لها الحق بالتدخل في القضايا الداخلية للملكية الدانماركية ، وسيكون ذلك فرصة لصعوبات اكيدة بين بروسيا والدانمارك . واستخلص موسيه ان الحل الوحيد الممكن هو التنازل دون شرط ، وتم التنازل حسب خط التقسيم بين القوميات كما عرفه التصويت في انتخابات الرايخشتاغ التأسيسي في شباط ١٨٦٧ .

وهكذا تبنت الحكومة الفرنسية ، بالاجمال ، النظرية الدانماركية المطابقة للمبادئ العامة لسياسة نابليون الثالث .

وفي ١٦ تموز ١٨٦٧ ذهب لوفيفر دوبييهن القائم بالأعمال الفرنسية ، في برلين ، إلى تيمله ، أمين سر الدولة في الشؤون الخارجية لكونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، وكان بسمارك في تلك الآونة غائباً ، عن برلين ، يستريح في ملكيته في الريف . بلغ لوفيفر دوبييهن أمين سر الدولة الألمانية المقاطع الأساسية من البرقية التي ارسلها اليه وزير الشؤون الخارجية الفرنسي مييناً له ، وهذا تمييز دقيق ولكنه دبلوماسي ، بأنه يطلعه على هذه المقاطع ولا يقرأها عليه . والواقع انه قرأها عليه ولكن قراءة غير رسمية . وباختصار اخذ أمين الدولة الألماني علماً بوجهة نظر الحكومة الفرنسية .

ورأساً أجاب قبله الى القائم بالأعمال الفرنسي: « ان هذا خطير جداً ، وصرح بأنه سيرجع بذلك على الفور الى ملك بروسيا . ولم يسمع بشيء . ولكن بعد ثمانية ايام تفجرت في جميع الصحف البروسية حملة صحفية موجهة ضد فرنسا ، واوضحت الجرائد أن فرنسا سلمت الحكومة البروسية مذكرة في قضية الشازفيغ الشمالية ، وان هذه المذكرة كتبت بلهجة قاسية ، وان فرنسا ، على وجه التأكيد ، ترجو الحرب ، وان بروسيا لن تترك نفسها عرضة للمفاجأة

وكان انطباع القائم بالأعمال الفرنسي ان هذه الحملة المقحمة كانت نتيجة حساب ، وان بسمارك يحاول أن يولد حادثاً ، ويرجيه تحمل القضية الاساسية وتنقل الى الصعيد الثاني ، اي اغراق هذه القضية في قضية اخطر منها بكثير، وهي معرفة ماذا كان هنالك نزاع فرنسي - الماني . ماهي وجهة نظر بسمارك ؟ في الوثائق المنشورة تحت العنوان «سياسة بروسيا الخارجية» ١٨٥٩-١٨٧٠ ، نجد مذكرتين بخط يده . يصرح بسمارك في الاولى ، بأن البليغ ، في رأيه ، ان تجرباً الحكومة الفرنسية وتوجه الى حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية احتجاجات في موضوع قضية الشازفيغ ، وانه لا ينبغي « التسامح لحظة واحدة » بهذا التدخل الفرنسي . وهذه هي محاكمة بسمارك في الواقع : ان الرأي العام الفرنسي يسخر تماماً من دانياركيي الشازفيغ ، واذا تظاهر نابوليون الثالث بأنه مهتم بهم فذلك لأنه يريد البحث بأي ثمن عن فوز دبلوماسي : وكان بحاجة الى ذلك لأسباب سياسة داخلية ، ليمحو ذكرى الاخفاق الذي مني به في مغامرته المكسيكية . وصرح بسمارك عندئذ بأن بروسيا لن تتنازل . وفي المذكرة الثانية بوضوح وجهة نظره في قضية الاستفتاء نفسه بقوله بأن لاجبال ، باي

حال من الأحوال ، للتنازل للدانبارك عن دوبيل وجزيرة آلز ؛ ان هذه النقطة خارجة تماما عن نطاق البحث .

مالذي ستفعله الحكومة الفرنسية ؟ لم تعرف مذكرتي بسمارك ، ولكنها عرفت حملة الصحافة الألمانية . وفي ٢٧ تموز كتب وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، دومستيه ، الى القائم بالأعمال الفرنسي ، في برلين ، بان الحكومة البروسية ، على وجه التأكيد ، « استاءت » من طابع الملاحظات التي ابدتها فرنسا : ان فرنسا ابعد ما تكون عن « جرح حساسية بروسيا » . وفي ٢٨ تموز كرر دومستيه قوله ، ووضح ان الحكومة الفرنسية لم تسلم الحكومة البروسية مذكرة دبلوماسية ، وانها لم تقدم ايضاً الى الحكومة البروسية بلاغاً رسمياً ، بل نقلت اليها ببساطة ملاحظات شفوية . ولكن الصحافة الألمانية شوهدت كل القضية زاعمة وجود مذكرة احتجاج فرنسية . وفي الوقت نفسه نشرت « المونيتور » ، الجريدة الرسمية الفرنسية ، بلاغاً رسمياً يصرح : « لم تسلم اي مذكرة الى حكومة برلين لافي قضايا الشلفينغ ولا في أي قضية أخرى » .

وباختصار ، قاتلت الحكومة الفرنسية متراجعة . ومذ رأيت حملة الصحافة الألمانية تقول : « اذن هل تريد فرنسا الحرب ؟ اذا ارادتها ، فستكون عليها » تراجعت ، وهدأ الحادث . واراد بسمارك ان يصرح في بلاغ شبه رسمي في « الجريدة الألمانية » ، بانه عرف ، بالاجمال ، بان مساعي فرنسا لم تكن من طبيعتها ، لافي الجوهر ولا في الشكل ، ان تثير من جانب برلين أي مساع ، وان السلام غير مهدد . وفي الحقيقة ، حصل بسمارك على ما يريد : فبعد ان حاول نابليون الثالث تقديم ملاحظات الى بروسيا ، لم يعد يلج .

وتركت الدانبارك وشأنها . ولاشك في انه كان من الممكن لدولتين

آخرين ان تهتا في القضية وهما روسيا وانكاترا . وقد أبدت الحكومة الروسية بعض الاهتمام : من ذلك أن المستشار غورتشاكوف وجه الى بسمارك رسالة شخصية يوصيه فيها « أن يبرهن على العدل » ، ولكنه اضاف : « اما من جهتنا فنحن غرباء عن هذه المساومات ونريد ان نزاعي نفس التحفظ عند تنفيذها » . ومن جهة أخرى ، سألت الحكومة الفرنسية الحكومة الانكليزية ، فاجابت بان ليس لها أي داع للاهتمام بالقضية ، وانها لن تخرج من التحفظ الذي رأت من واجبها الحفاظ عليه في هذه القضية .

واضطرت الدانمارك ان تستمر وحدها في المحادثات مع حكومة برلين ، ولكن هذه المحادثات لم تؤد الى شيء . وظل بسمارك خلال عدة أسابيع يلبح على قضية الضمانات التي ستمنح الى المان الشازفيغ . وخلصت الحكومة الدانماركية بان أممعت بان من الممكن منح ضمانات ، ولكن طلبت مدى امتداد المنطقة الخاضعة للاستفتاء : فاجاب بسمارك ستكون على الاكثر منطقة واحدة ، المنطقة الشمالية الاكثر من غيرها في الشازفيغ . وفي الشازفيغ الشمالية يوجد كما رأينا اربع مناطق من الوجهة الادارية والشمالية اكثر من غيرها هي منطقة هادرسين . وفي هذه الشروط لم تتمم الحكومة الدانماركية المحادثة وظلت القضية معلقة . ولم تنفذ المادة الخامسة من معاهدة براغ ولم يجز الاستفتاء .

ودامت هذه الحال عشرة أعوام . ولكن في ١٨٧٨ قررت الحكومة البروسية أن تتحرر من الوعد الذي قطعته . وافادت من ظرف ربما لم تكن الحكومة الدانماركية فيه مستقيمة جداً : فقد تزوجت ابنة ملك الدانمارك دوق كامبرلاند . وكان هذا يدعي بعرش هانوفر ، وهذا العرش لا يوجد منذ ضمت هانوفر إلى بروسيا عام ١٨٦٦ . ولكن باعتبار أن العائلة الملكية في الدانمارك ، التي تطالب بالشازفيغ الشمالية ، ترتبط بعائلة

كانت تطالب، على الأقل مبدئياً ، بهانوفر ، فقد ظهر هذا الادعاء لبسمارك لبسمارك أنه طريقة سيئة ، فأفاد منه ، وصرح بأنه يجب اعطاء درس إلى الدانمارك . ولما كان في ذلك الحين على علاقات طيبة مع الحكومة النمساوية ، لأنه كان على وشك إبرام الحلف النمساوي - الألماني ، فقد حصل ، في ١١ تشرين الأول ١٨٧٨ على توقيع معاهدة جديدة نمساوية - بروسية ، وبوجها حذف المقطع الأخير من المادة الخامسة في معاهدة براغ . وهذا المقطع الأخير كان بالضبط العبارة التي تعد بالاستفتاء . ولاننسى ان معاهدة ١٨٦٦ كانت معاهدة نمساوية - بروسية : فاذا تخلت النمسا عن المطالبة بتنفيذ هذا البند ، فان بروسيا يمكن أن تقول بأنها ليست ملزمة بشيء ، لأنها أخذت تعهداً حيال النمسا ، وأن النمسا ألغت هذا التعهد . وعلى هذا يمكن ان يجاب بأنه يوجد ، مع هذا ، تعهد متخذ ، على الأقل اخلاقياً ، حيال الشلفينغ الشمالية . ولكن بسمارك لم يقبل بهذا أبداً .

٢ — سياسة الجرمنة في الشلفينغ الشمالية

لقد استعملت الادارة البروسية في الشلفينغ الشمالية طرقاً مختلفة في سياسة الجرمنة ، ونريد أن نستعرض بسرعة هذه الطرق ، فقد كانت ذات أهمية وتعتبر مثلاً صالحاً للطرق التي استعملت في مناطق أخرى بمناسبة قضايا القرميات . وقد يبدو احساننا بهذه الطرق انها تافهة بالنسبة لما نشاهده من حوادث في عصرنا . ولكن الدانيمركيين يعتبرون مضطهدين في اوروبا آخر القرن التاسع عشر وتقاليدها الليبرالية ، وهذه الطرق التي استعملتها الادارة الالمانية هي كما يلي :

١ - اجراءات ضغط ضد بعض الأفراد : فمن ذلك اجراءات ضغط ضد الموظفين : ففي الشازفيغ الشمالية وجد ، بالطبع ، عند الانضمام إلى بروسيا ، عدد عظيم من الموظفين من أصل دانياركي . ودعي جميع هؤلاء الموظفين لتأدية بين الولاء إلى ملك بروسيا ، وعزل الموظفون الذين رفضوا تأدية هذه اليمين ، دون راتب تقاعدي : فقد وجد من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ موظف رفضوا اليمين . ومن بعد وجدت قضية « المختارين » وليس في نيتنا أن نشرح هذه القضية بالتفصيل ، فقد كتب عنها الدانياركيون كتباً مطولة حقوقية كبرى . وغرضنا أن نبسط الأمور ما أمكن : فبموجب معاهدة ١٨٦٤ ، أي المعاهدة التي تنازلت بموجبها الدانيارك عن الدوقيات للنمسا والبروسيا ، ذكر ، في المادة التاسعة عشرة بان لسكان الشازفيغ الحق ، اذا أرادوا ، أن يختاروا الدانيارك ، شريطة أن يذهبو ويعيشوا في الدانيارك آخذين معهم أموالهم المنقولة ، وبامكانهم أن يبقوا مالكين للبنايات التي يملكونها في الشازفيغ . ومن حيث المبدأ ، للحفاظ على القومية الدانياركية ، يجب على ساكني الشازفيغ الشمالية ، أن يغادر الأرض ويذهب ليقم في الدانيارك . ولكن ، في ١٨٧٢ ، ابرم اتفاق بين الدانيارك وبروسيا يسمح « للمختارين » أي لسكان الشازفيغ الشمالية ، الذين يريدون الحفاظ على قوميتهم الدانياركية ، أن يبقوا مع ذلك في الشازفيغ مع كونهم مواطنين دانياركيين . وهذا الاجراء سمح لعدد من المختارين ، الذين ذهبوا من قبل ، أن يعودوا إلى بلدهم . لأن الاختيار لم يكن يملء القلب ، فاذا أمكن الرجوع إلى الأهل والعائلة والدار وإلى الأماكن التي يجد فيها الانسان عاداته وملكيته لفضل ذلك . ووجد اناس اختاروا بعد ١٨٦٤ لصالح الدانيارك ، وبعد ١٨٧٢ ، عادوا إلى الشازفيغ الشمالية مع المحافظة على قوميتهم الدانياركية .

وفي ١٨٩٨ قررت الادارة الألمانية طرد هؤلاء المختارين الدانماركيين بالملئات دون اعطائهم أقل سبب مبرر .

وبالطبع ، ان للحكومة الحق دوماً في طرد الأجانب الذين يريدون لها غير مرغوب بهم : هذا اجراء بوليسي بسيط . اما « المختارون » فكانوا حقوقياً أجانب لأنهم اختاروا الدانمارك . حقاً لقد عاشوا في الشلفينغ ، وعاشوا فيها دوماً ، وفيها ثرواتهم ومشاكلهم ولكن الادارة الألمانية طردتهم وعائلاتهم في أربع وعشرين ساعة ، ومن الطبيعي أن من طردتهم قد اختارهم بعناية : لقد طردت اناساً كان من عادتهم أن يحضروا اجتماعات جمعيات دانماركية ، واناساً لم يكن موقفهم السياسي موثقاً ، واناساً كان من عادتهم أن يربوا اولادهم في مدارس الدانمارك .

٢ - اجراءات تتعلق بالقضية اللغوية : ان العلامة الخارجية للقومية هي اللغة . فقد كان الناس ، الذين يتكلمون بالدانماركية ، ولا يريدون التكلم بالألمانية ، يظهرون بذلك بأن لهم عاطفة قومية دانماركية . وقد حاولت الادارة الألمانية أن تقلل ، ما أمكن ، عدد الناس الذين يستعملون اللغة الدانماركية ، ووضعت قضية التعليم : فقد جرمنت الحكومة الألمانية التعليم الثانوي . ولكنها ، في التعليم الابتدائي ، في مدارس الريف على الأقل ، سمحت بالتعليم بالدانماركية ، ثم شيئاً فشيئاً عدلت عن هذا الوعد : وفي ١٨٧١ ، فرضت في كل المدارس الابتدائية ست ساعات لغة المانية في الاسبوع . وفي ١٨٧٨ قررت أن يعطى التعليم في المدارس الابتدائية باللغة الألمانية في كل المواد الأساسية : النحو ، الحساب ، العلوم الطبيعية ، التاريخ ، الجغرافية ؛ وأخيراً في ١٨٨٨ قررت الا تعلم اللغة الدانماركية في المدارس ، إلا فيما يتعلق بالتعليم الديني . وفي الوقت نفسه ، اغلقت

المدارس الخاصة الدانماركية ، الواحدة بعد الأخرى ، حتى لم يبق منها شيء في ١٨٨٨ . وهذا يوضح بأن لا سبيل أمام العائلة الشازفيغية ، التي تريد أن يعرف أبنائها اللغة الدانماركية ، إلا أن توصلهم إلى مدرسة في الدانمارك .

وفي نفس هذا النظام من الأفكار ، يمكن أن نضع قضية الكنيسة ، وهي قضية لغوية : فقد أرسلت الحكومة الألمانية مباشرة إلى الشازفيغ أمواجاً من الرعاة الألمان . وكان الشازفيغيون لوثرين ، ولوثرين طبيين ، وبالتالي يمكن أن يكونوا حساسين بتأثير الراعي اللوثرى الألماني . وكان هؤلاء الرعاة يستخدمون اللغة الألمانية فقط كلغة للكنيسة ، وشيئاً فشيئاً ، لم يبق في الشازفيغ الشمالية ، في ١٩٠٤ ، على ١٠٨ كنائس إلا ٣٦ كنيسة دانماركية ظلت فيها اللغة الدانماركية لغة الكنيسة .

قضية الجرائد . - ولتغذية استعمال اللغة الدانماركية يجب وجود صحافة دانماركية . وقد أنشأ الألمان عدداً عظيماً من الجرائد الألمانية في الشازفيغ الشمالية : وجد عشر جرائد . وتركوا أربع جرائد باللغة الدانماركية : ولكن حياة هذه الجرائد الأربع كانت صعبة للغاية ، لأنها كانت عرضة لمراقبة السلطات البروسية وخلال مرات عديدة كان المحررون والصفافون هدفاً للتوقيف والطرء . وحكم على رؤساء التحرير بعقوبة السجن . ووجد بين ١٨٦٨ و ١٩٠٤ خمس وستون حكماً بالسجن ضد الصحفيين الدانماركيين في الشازفيغ .

٣ - المهجرة الألمانية . لقد كان من صالح الألمان بالطبع ، لجرمنة الشازفيغ الشمالية ، زيادة عدد السكان من أصل ألماني ، وبالتالي ، الاتيان بألمان من الداخل . وفي بعض الأحوال ، كان هذا الأمر سهلاً

جداً . فمن ذلك أن مستخدمي الخطوط الحديدية كانوا الماناً . وجاء إلى المناطق التجارية والصناعية عدد من الألمان من بروسيا ، وبراندبورغ وساكس وريانيا . إن مدينة فلنسبورغ ، وهي أهم مدينة ، كانت تضم في العام ١٨٦٧ عشرين الف نسمة ؛ وفي ١٩١٢ أصبح سكانها ٦٣.٠٠٠ ، لأنه حدث بهذه المدينة نهوض تجاري وصناعي واجتاحتها موجة مهاجرين المان ، حتى انه لم يوجد فيها - في انتخابات ١٩١٢ إلا ٥٦ صوتاً دانيارياً بينما وجد فيها ٥٠٠٠ صوت الماني .

ولكن لا يكفي استيطان المدن ، بل ينبغي استيطان الأرياف أيضاً . وهذه القضية صعبة . ولهذا انشئت ، في ١٨٩١ ، « شركة الاستعمار الألمانية » ونظمت في ١٩٠٩ تحت ادارة الكونت دانتزاو . وكانت هذه الشركة الاستعمارية ، التي تساعد الحكومة الألمانية ، تشتري في الشلزيغ الشمالية الأملاك وتؤجرها إلى معمرين المان ، أو أنها تستخدم نظاماً آخر يسميه الألمان نظام « دنقن غوتو » : وذلك بأن تقدم شركة الاستعمار إلى الألماني ، الذي يرغب في شراء ارض في الشلزيغ الشمالية ، قرضاً بفائدة معتدلة بسعر $\frac{1}{3}\%$ ، واتفق على ألا يبيع المستفيد ملكه دون موافقة الدولة . وبالطبع كانت الحكومة البروسية ترفض هذه الموافقة إذا كان البيع إلى دانياركي . وبالتالي كان هذا النظام واسطة لكسب أراضي كان ملاكها الماناً وسيظلون دوماً الماناً . وأخيراً تدخلت الدولة نفسها في القضية ، وبين ١٩٠٠ و ١٩١١ اشترت أراضي في الشلزيغ الشمالية ، لحساب املاك الدولة ، ثم أجرتها ، وخصصت الحكومة البروسية ، في ١٩١١ ، اعتماداً ضخماً لهذا الغرض .

كانت تدابير الجرمنة جميعاً نشيطة بخاصة بين ١٨٩٧ و ١٩٠١ ،

عندما كان الرئيس الأعلى فون كولر يوجه إدارة الشلزيغ . وقد أثارت هذه الأعمال احتجاجات عديدة في الرايخشتاغ ، وحاول النائب الدانماركي الوحيد أن يجذب الانتباه إلى شدة هذا النظام . ونجح ، مرة واحدة فقط ، في شهر شباط ١٨٩٩ ، في الحصول على تصويت مشترك فيه الاشتراكيون الألمان والوسط الكاثوليكي بل وجزء عظيم من القوميين - الأحرار ، أي الأحزاب الثلاثة الكبرى . فقد صوتت مع النائب الدانماركي ، ووضعت الحكومة في حالة أقلية . ولم يكن لذلك نتيجة أخرى ، ولكن فيه دليلاً : لأنه وجد في الأوساط الألمانية من كان يرى أن موقف فون كولر كان مبالغاً ومفرطاً .

مقاومات الجرمنة . - اصطدمت سياسة الجرمنة بالطبع بمقاومات . وتجدد الإشارة إلى أن العنصر الدانماركي كان في تناقص مستمر بسبب الهجرة : فمن ذلك ان كثيراً من شبان الشلزيغ الشمالية ، عندما يبلغون سن الخدمة العسكرية ، كانوا يغادرون البلاد ، لئلا يخدموا في الجيش البروسي . ونقص الشعب الدانماركي في الشلزيغ الشمالية ٦٠.٠٠٠ نسمة بين ١٨٦٦ و ١٨٨٦ ، مع العلم بأن سكان الشلزيغ الشمالية ، في ١٨٦٧ ، كانوا ١٩٠.٠٠٠ نسمة تقريباً . ومع ذلك ، قاوم دانماركيو الشلزيغ الشمالية . ولتقدير هذه المقاومة يجب أن نلاحظ نتائج الانتخابات التي يتقدم اليها دوماً مرشح دانماركي محتج . ويكفي أن نرى الأصوات التي يحصل عليها . ففي شباط ١٨٦٧ ، وجد في الشلزيغ الشمالية كلها ٢٧.٠٠٠ صوت د دانماركي ، ومن ثم ، بين ١٨٧٨ و ١٨٩٠ انخفض العدد ، وبلغ في ١٨٩٠ اخفض نقطة ؛ فلم يوجد أكثر من ١٣٧٦٠ صوتاً دانماركياً . ثم صعد رقم الأصوات الدانماركية إلى ١٥.٠٠٠ ، وفي ١٩١٢ إلى ١٧٢٠٠ . وفي هذا قرينة تدل على أن الاحتجاج الدانماركي لم ينقطع .

لقد وجهت هذه المقاومة تباعاً من قبل ثلاثة رجال كانوا في الوقت نفسه نواباً « دانيار كين » عن الشازفيغ في مجلس الرايخشتاغ : كروغير ، يوهانسن ، يستن . كان كروغير يمثل الاتجاه المتشدد ، وقد قبل الجلوس في الرايخشتاغ لأن النواب في هذا المجلس كانوا غير ملزمين بحلف اليمين ، ولكنه انتخب أيضاً في لاندتاغ بروسيا . وهنا كان ملزماً بحلف عين الولاء للملك بروسيا ، فرفض أن يجلس في المجلس . وأثار هذا الموقف بعض التردد والحيرة ، وتساءل عدد من دانيار كين الشازفيغ ما إذا كان اسلوب : « كل شيء أولاً شيء » ، مناسباً ، وبخاصة ما إذا كان اسلوب رفض اليمين حاذقاً .

ولكن دانيار كين الشازفيغ لم يكتفوا بالتعبير عن رأيهم بالتصويت . فقد نظموا أنفسهم لمقاومة الجريمة ، وأنشأوا عصبة للحفاظ على اللغة الدانياركية ، وأسست هذه العصبة مكاتباً للمطالعة بلغ عددها ١٧٠ مكتبة دانياركية في الشازفيغ الشمالية ، وكانت توزع الكتب على السكان . وأنشأوا أيضاً عصبة التعليم ، وقد نظمت لترسل على نفقتها التلاميذ إلى مدارس الدانيارك . وأخيراً نظموا كتلة اهتمت بقضية الأراضي ، وجمعت ، باكتتابات طوعية ، مبالغ هامة جداً لتمنع الألمان من شراء الأراضي . وعندما يريد الماني الحصول على أرض ، يأتي مباشرة دانيار كين تساعد الكتلة ويقترح سعراً أعلى ويحاول انتزاع المعاملة .

ولم ينجح جهد مقاومة الدانياركين في الشازفيغ حتى ١٩١٤ ، ولكن يجب أن نقول إن هذا الجهد ، بعد ١٩٠٠ ، لم تشجعه الحكومة الدانياركية الا قليلاً . وعندما وصل الاشتراكيون والجذريون الدانياركيون إلى السلطة ، قام الوزير كرويستمنسن ، حسب الوثائق الدبلوماسية الألمانية المعروفة اليوم ، خلال عدة مرات ، بمحادثات مع المانيا .

وكانت الدانمارك تخف حرباً عامة ، وفكرت بأنها ستكون مأخوذة بين المانيا وانكلترا ، ومحتملة من هذه أو تلك ، وحاولت أن تسحب اصبعها من القضية . وقبلت في ١٩٠٧ بتوقيع اتفاق مع المانيا . وبموجبه أرضت المانيا الدانماركيين بعض الرضى في قضية « المختارين » . وبالمقابل وعدت الحكومة الدانماركية ، بأن تؤثر على دانماركيي الدانمارك بغية « تهدئة قضية الشازفيغ » ، أي ، باختصار ، أن تنصح الدانماركيين ، في الدانمارك ، بالايدعوا دانماركيي الشازفيغ الشمالية في مقاومتهم ضد المانيا .

وهكذا ظلت الحالة حتى ١٩١٤ . وبعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ قرر مؤتمر السلام استفتاء في الشازفيغ الشمالية . وكان هذا الاستفتاء تنفيذاً لما وعده به بسمارك ولم يفعله . وجرى الاستفتاء في منطقتين : في منطقة شمالية تنطبق تقريباً على الدائرة الانتخابية في هادرسبين ، وفي منطقة ثانية تضم مدينة فلنسنبورغ : ففي المنطقة الاولى ، الشمالية ، وجد ٧٥٠٠٠ للدانمارك و ٢٥٠٠٠ لألمانيا . وفي المنطقة الثانية ، بالمقابل ، كان للألمان ٥١٠٠٠ صوت وللدانماركيين ١٢٧٠٠ . وهذا يرجع إلى أن استيطان هذه المنطقة ، وبخاصة فلنسنبورغ ، قد تغير كثيراً منذ ١٨٦٦ ، بسبب الهجرة الألمانية . وعادت الشازفيغ الشمالية إلى الدانمارك في العام ١٩٢٠ .

الفصل السادس عشر

الحركة القومية النورفيجية

ان حالة الحركة القومية النورفيجية خاصة ، حتى انه من الممكن التردد ، بادیء ذي بدء، في ادخالها في حركة القوميات . فقد كان للنورفيجيين ، في مملكة السويد ، التي يؤلفون جزءاً منها ، استقلال ذاتي كامل في قضاياهم الداخلية ، وبالتالي لا يمكنهم أن يزعموا بأنهم « مقهورين » او مضطهدين من قبل السويديين ، لأنهم يديرون أنفسهم ويسنون قوانينهم بحرية ، ومع ذلك ، لم يشاؤوا الاكتفاء بهذا النظام ، وانفصلوا عن السويد، وكانت المطالبة بالاستقلال ظاهرة عاطفة قومية نورفيجية .

وفي دراستنا هذه نريد أن نبين أصول الحركة القومية النورفيجية ؛ وأن نلج على الخلاف الذي شجر بين النورفيجيين والسويديين بين ١٨٩١ و ١٩٠٥ ؛ وأخيراً ، أن نوضح الظروف التي تكونت فيها دولة النورفيج المستقلة .

١ - اصول الحركة القومية

لفهم هذه القضية يجب أن نرى أولاً وضع النورفيج في الدولة السويدية وكيف نما احتجاج السويديين على هذا الوضع .

وضع النورفيج في الدولة السويدية . - لقد وجدت النورفيج متحدة بالسويد منذ ١٨١٥ .

في بداية القرن التاسع عشر كانت البلاد الاسكاندينافية منقسمة إلى دولتين : من جهة ، بملكة الدانمارك ، وتضم الدوقيات الدانماركية والنورفيج ؛ ومن جهة أخرى ، السويد التي تملك فنلاند .

وفي ١٨٠٩ ، اثر حرب بين روسيا والسويد ، اضطرت السويد أن تتنازل لروسيا عن فنلاند مع جزر آلانند الموجودة في البحر الباطيك بالقرب من الشاطئ السويدي . وكان هذا الظرف خطيراً للغاية على المملكة السويدية ، لأن الهزيمة ، التي منيت بها ، أدت إلى هزات داخلية ، حركة ثورية : فقد خلع الملك غوستاف أدولف الرابع بهذه الحركة ، واستعيض عنه بعمه ، الدوق شارل ، الذي أصبح ملكاً تحت اسم شارل الثالث عشر .

وكان هذا الملك الجديد مسناً ، ولم ينجب أولاداً : وكان همه الأول أن ينتخب وارثاً له . وبنتيجة ظروف مختلفة ، لا مجال للتعرض إليها الآن ، وقع اختياره على جنرال فرنسي اسمه برنادوت ، وكان معروفاً من قبل السويديين ، لأنه أتى في ١٨٠٦ على رأس جيش فرنسي واحتل بوميرانيا السويدية ، وخلال هذا الاحتلال ، كسب عطف السكان . وكان برنادوت في هذه الآونة في باريس : فأرسل إليه رسول ، وقبل أن يأتي إلى السويد وبصبح فيها أميراً وارثاً . لماذا كانت للسويديين هذه الفكرة الغريبة في البدء في الذهاب والبحث عن جنرال فرنسي ؟ لأن أوربه كانت ، في ذلك الحين ، في اوج النظام النابوليوني ، وفكروا بأنه إذا كان ملكهم في المستقبل أميراً فرنسياً ، شملهم عطف نابليون ، الذي يستطيع أن يحميهم ضد هجوم جديد من روسيا . ولكن الأمور دارت بشكل آخر لا يتصور في ١٨١٠ عندما قبل برنادوت أن يكون أميراً وارثاً .

ومنذ أن فقدت السويد فنلانده بحثت عن « تعويض » ، وكان التعويض الهام بالنسبة لها ضم النورفيج . لأن السويد سيجنة في بحر البaltيك ، فإذا ضمت النورفيج ، كسبت واجهة بحيطية ، وأصبحت دولة بحرية ، ويمكنها أن تتأكد من مساندة بل وحلف انكلترا ، بينما لا تستطيع انكلترا أن تعمل شيئاً لمساعدة السويد إذا ظلت هذه محصورة في البحر البaltيك . غير أن السويد لا تستطيع أن تنتظر كسب النورفيج من نابوليون ، لأن الدانمارك كانت حليفة نابوليون . وهكذا تطورت السياسة السويدية . وعند القطيعة بين نابوليون والقيصر الكسندر ، رأى هذا الأخير أن يستميل السويد إلى جانبه ، فوعدها ، إذا دخلت في التآلب ضد نابوليون بأن يعطيها النورفيج . واستعد برنادوت لهذه السياسة ، وتخلّى عن نابوليون ، ودخل في التآلب ضد فرنسا ، وحصلت السويد على النتيجة التي بحثت عنها . وبما أن الدانمارك بقيت حليفة لنابوليون ، فقد اضطرت ، في كانون الثاني ١٨١٤ ، في معاهدة كميل أن تتخلّى عن النورفيج .

وحدث حادث له معناه في هذه الآونة : فقد أراد النورفيجيون ، في ١٨١٤ ، أن يؤلفوا دولة مستقلة . كان حاكم النورفيج ، في ظل النظام الدانماركي ، أميراً من الأسرة الملكية الدانماركية ، الأمير كريستيان : فقد نادى كريستيان هذا بنفسه ملك النورفيج وبأدر بسرعة ، في ١٧ أيار ، إلى وضع دستور يشبه كثيراً الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ . ولم تشأ السويد أن تترك النورفيج تنظم استقلالها . وقامت حرب بين السويد والنورفيج ، وظفرت الجيوش السويدية بسهولة . وفي ١٨١٥ وقع صك الاتحاد بين السويد والنورفيج ، وبدأ هذا الصك في شكله ارتباطاً مقبولاً بحرية ، ولكنه ، في الحقيقة ، فرض على النورفيجين بالقوة . ولكن صك الاتحاد ترك للنورفيجين حريات واسعة جداً . وقد فهمت

الحكومة السويدية المقاومة التي ظهرت في النورفيج ضد الاتحاد ، ورأت ، إذا أرادت الوصول إلى شيء ، أن تقوم بتنازلات . واتحدت النورفيج والسويد تحت ظل السلالة السويدية ، ولكن كان لكل منها وزاراتها المتميزة ، وإدارة منفصلة تماماً لكل بلد . إلا أن توجيه الشؤون الخارجية ظل عاماً على السويد والنورفيج . وتأمين هذا التوجيه بوزير سويدي . وبالتالي ، كانت النورفيج ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، ملحقه بالسويد . أما في القضايا الأخرى فقد حكمت النورفيج نفسها بحرية ، مع التحفظ بموافقه ملك السويد . إذن يوجد نوع من نظام « ثنائي » . وهذا هو الاسم الذي أعطي فيما بعد ، في ١٨٦٧ ، في النمسا - هونغاريا ، إلى نظام مشابه . ومع ذلك وجد اختلاف محسوس بين الثنائية السويدية - النورفيجية في ١٨١٤ ، والثنائية النمساوية - الهونغارية في ١٨٦٧ : وهو أن القضايا المشتركة بين السويد والنورفيج ردت إلى الحد الأدنى ، لأن الإدارة الوحيدة المشتركة كانت إدارة الشؤون الخارجية .

تنظيم الحكم . - لقد كان النظام في السويد دستورياً . فقد وضع في عام ١٨٠٩ بعد الثورة التي أطاحت بالملك غوستاف الرابع أدولف . وكان في السويد مجلس منتخب ، ولكنه في العام ١٨١٥ كان مجلساً من نوع مجلس المملكة العام في النظام القديم في فرنسا ، مجلساً مؤلفاً من ممثلي الطبقات الأربع : الكليروس ، الطبقة النبيلة ، البورجوازية ، الفلاحون . وكانت هذه الطبقات تصوت منفردة . وبالتالي كان هذا النظام استقراطياً ، لأن الطبقة النبيلة والاكليروس يؤلفان حلفاً ويتوصلان بسهولة إلى الحصول على الاكثورية . إلا أن هذا النظام حول في العام ١٨٦٦ وأقيم في السويد برلمان من اسلوب حديث ، الريكسداغ ، وكان ينتخب بالتصويت الضريبي .

أما النورفيج ، في الاتحاد السويدي - النورفيجي ، فقد احتفظت بدستور أيار ١٨١٤ الذي تكلمنا عنه . وهذا الدستور ينص على وجود مجلس منتخب في النورفيج ، الستورتينغ ، وكان ينتخب بالتصويت الضريبي ، ولكن بضرية مخفضة : وليكون المواطن ناخباً في الأرياف يكفي أن يكون وارده ٨٠٠ فرنك في العام . وهذا الدستور لعام ١٨١٤ مستوحى من الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ ، ومبني على مبدأ فصل السلطات . والنتيجة هي أن الملك لا يستطيع أن يحل الستورتينغ النورفيجي . وهذا المجلس يستطيع أن يصوت على القوانين ، ولكن كان للملك ، مثل لويس السادس عشر في نظام دستور ١٧٩١ ، حق الفيتو التعليقي ، أي أنه إذا رفض توقيع قانون ، فعلى الستورتينغ أن يصوت على هذا القانون خلال ثلاث دورات تشريعية متوالية ليضطر الملك أخيراً إلى توقيعه .

وهكذا نرى أنه كان للنورفيج استقلال ذاتي كامل في شؤونها الداخلية ، ولم تكن تابعة للسويد إلا في قضايا السياسة الخارجية ، وكان يوجد ، في مكاتب وزارة الشؤون الخارجية ، موظفون نورفيجيون . وفي الوظائف الدبلوماسية والوظائف القنصلية ، كان الملك يستخدم أيضاً نورفيجين نوعاً . ولا يمكن للنورفيجين أن يزعموا بأنهم كانوا موضوعين جانباً .

ومع كل ذلك فقد احتج النورفيجيون على هذا النظام الذي ليس فيه شيء قهري أو اضطهادي . فلماذا لم يرضوا عن الحالة التي وضعت لهم عام ١٨١٥ ؟ يوجد سبب أساسي ، وهو أن هذا النظام فرض عليهم بالقوة . فما زالت ذكرى حرب ١٨١٥ ضد السويد ماثلة في أذهانهم . ولكن توجد أسباب أخرى ترجع إلى الاختلافات بين النورفيجين والسويديين . الحركات القومية ٣ - (٢٢)

الفارق اللغوي . - كانت اللغة الرسمية ، وهي اللغة الأدبية أيضاً ، في النورفيج اللغة الدانماركية ، الدانماركية المتبدلة قليلاً . وكانت كتلة الشعب النورفيجي لا تتكلم الدانماركية ، بل تتكلم لهجة خاصة ، وهذه اللهجة تختلف عن السويدية أكثر بكثير منها عن الدانماركية . ولنلاحظ أن هذه القضية اللغوية لم يكن لها أهمية كبرى ، لأن النورفيج تدير أمورها بحرية ؛ وبالتالي ، لا يوجد في النورفيج أي موظف يتكلم السويدية .

الفارق الاجتماعي . - على الرغم من أن أكثرية الشعب في السويد كانت مؤلفة من الفلاحين فقد كان يوجد فيها طبقة نبيلة كثيرة العدد ودورها هام ، وبخاصة في القسم الجنوبي بلد الملكية الكبرى . وبالعكس ، لا يوجد في النورفيج طبقة نبيلة فقد وجد فيها في القديم طبقة نبيلة دانماركية في العصر الذي كانت فيه النورفيج مرتبطة بالدانمارك ، ولكن هذه الطبقة النبيلة زالت عملياً . حتى أن الطبقة الموجهة ، في النورفيج ، لم تكن من صاحبة الأطنان من كبار الملاكين ، لأنها لا توجد إلا قليلاً ، بل من التجار ، وبخاصة تجار المواشي والرعاة ، رجال الدين . أما كتلة الشعب فتتألف من الفلاحين وصغار الملاكين ، والنوتيين ، النوتيين الصيادين والنوتيين التجار (٥٦٠٠٠ نوتي دون حساب الصيادين) .

فارق السياسة الاقتصادية . - كانت السويد تنزع إلى تبني نظام المبادلة الحرة ، وهذه الحال أمر طبيعي لبلد يتجارته البحرية هامة جداً . وبالرغم من الوحدة الدينية ، لأن النورفيجيين كالسويديين كانوا لوثريين صالحين ، كان الشعب النورفيجي يشعر بأنه يختلف أساساً عن الشعب السويدي .

الحركة الفكرية . - وزادت عاطفة الاختلاف القومي بالحركة

الفكرية التي نمت في النورفيج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .
وتمتاز هذه الحركة بصفتين أساسيتين :

١ - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان للحركة الأدبية النورفيجية ممثلون مشاهير : ويكفي لذلك أن نذكر اسم آيدسن وبيورسون .
وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأدباء النورفيجيين الكبار كانوا في الوقت نفسه ، رجال عمل ، ورجالاً سياسيين : فقد كان بيورسون مثلاً حوارياً الراديكالية في النورفيج ، أي كان يمثل الجناح الأيسر للحزب الليبرالي ، وإن عمل هؤلاء الأدباء كان يمارس دوماً في الاتجاه الديمقراطي . وهذا الاتجاه كان يتعارض تماماً مع ما يجري في السويد ، حيث كانت الأرستقراطية تهيمن على الحياة السياسية . وفي هذا ما يزيد الفوارق بين النورفيج والسويد .

٢ - يمكننا أن نشير إلى أهمية حركة الدراسات التاريخية إلى جانب الحركة الأدبية الأصلية . وقد توخّت هذه الدراسات التاريخية أن تري النورفيجيين وجود قومية نورفيجية لها دوماً فرديتها ، وعليها أن تؤكد هذه الفردية . وكان المؤرخ النورفيجي العظيم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر سارس . فقد جهد ، في المؤلفات الكبرى التي نشرها ، أن يعطي تفسيراً كاملاً للتاريخ النورفيجي ، وبين أن الأرستقراطية النورفيجية زالت منذ زمن طويل ، وإن النورفيج ، منذ تاريخ مديد ، كانت بلداً ديمقراطياً ، على خلاف السويد ، وأنه ينبغي بناء على هذا الطابع الديمقراطي للشعب ، أن تكون للنورفيج نظمها السياسية الحرة ، ورغم ثم هذه النظم منذ ١٨١٥ . والفكرة التي بصر عليها هي أن للنورفيج سيادة خاصة بها في البلاد الاسكاندينافية . وسعى كثيراً في مؤلفه أن يقوي العاطفة القومية وبطبع في النورفيجيين فكرة لزوم محاولة ارجاع استقلال النورفيج .

كان انتشار هذه الأفكار ، في القسم الاعظم منها ، من عمل المدرسة . ففي ١٨٧٧ جرت محاولة لإنشاء مدارس شعبية خاصة في الأرياف ، مدارس من نموذج أصيل جداً : فلم يحاول في هذه المدارس اعطاء الأطفال معارف دقيقة ، بل كان يراد ببساطة تشكيل طبعهم ، واعطاؤهم فكرة لزوم التضحية بالنفس في سبيل قضية عادلة . وارىد منهم دراسة لغة الأم ، ولا يراد بهذه اللغة اللغة الدانماركية - النورفيجية ، بل اللهجة النورفيجية المحلية . وأخيراً ارىد ايقاظ اهتمامهم بالقراءات التاريخية والأدبية . ولا توجد في هذه المدارس دورة دراسات منظمة : بل ان التلميذ يأتي إلى الصف عندما يسمح وقته بذلك ، عندما لا يكون عنده شيء أفضل للعمل . ومن جهة ثانية لا يوجد نظام امتحانات . وفي الدور الذي لا يوجد فيه بعد مدارس دولة ، كانت هذه المدارس الخاصة تمارس في شعب الأرياف النورفيجية نفوذاً هاماً جداً .

وبقي الشعب النورفيجي معادياً ، منذ ١٨١٥ ، لصك الاتحاد مع السويد ؛ ويطالب بالمساواة في جميع الحقوق بين النورفيجين والسويديين ، ويقول ان هذه المساواة غير موجودة ، لأن وزارة الشؤون الخارجية بأيدي السويديين . وان افضل وسيلة ، بالنسبة للنورفيجين ، لابتداء رأيهم ، هو إلقاء المسؤولية على الامتيازات الملكية . ولهذا السبب قام الستورتنينغ ضد ملك السويد بنضال عنيف وانتهى ، في ١٨٨٤ ، باجبار الملك على منح النورفيج حكومة برلمانية : واتفق ، ابتداءً من ١٨٨٤ ، على أن تؤخذ الوزارة النورفيجية من الحزب الذي تكون له الاكثوية في الستورتنينغ . وهذا الحادث هام جداً لأن الستورتنينغ أصبح منذ الآن قوة لا تضاهى .

٢ - النزاع بين السويد والنورفيج

بدأ هذا النزاع عندما وصل الراديكاليون إلى السلطة في النورفيج ،
أي عناصر اليسار المتطرفة ، الديموقراطيون التقدميون أكثر من غيرهم .
حصل هؤلاء الراديكاليون على الأكثرية في انتخابات ١٨٩١ وكان لهم ٦٥
مقعداً في الستورتينغ على مجموع ١١٤ . وقام رئيس مجلس الوزراء
النورفيجي الراديكالي ، شتين ، عندئذ بمبادأة إثارة قضية تبذول أول وهلة
أنها ثانوية ، ولكن يجب ملاحظتها عن كُتب لأن قضية القنصليات
خرجت منها .

قضية القنصليات - لقد كان ملك السويد يوجه إدارة الشؤون الخارجية ،
وكان الوزير السويدي للشؤون الخارجية يوجه سياسة الاتحاد الخارجية : ولذا
كان قناصل الاتحاد السويدي - النورفيجي ، في الخارج ، يخضعون
لأوامر الوزير السويدي للشؤون الخارجية . وكانت شتين يطالب
بإقامة مصلحة قنصلية منفصلة للنورفيج من جهة ، ومثلها للسويد من جهة أخرى ،
أي أن يكون للنورفيج قناصلها الخاصون . والحجج التي تدرع بها هي كما يلي :
الحجة الأولى . - هي أنه ليس للنورفيج والسويد مصالح واحدة ،
من وجهة النظر الاقتصادية ، ولذا ، فإن القناصل ، الذين تسميم
وزارة الشؤون الخارجية السويدية ، يدافعون بشكل سيء عن مصالح التجارة
النورفيجية ويهتمون كثيراً بالتجارة السويدية .

الحجة الثانية . - ان للنورفيج تجارة خارجية أهم بمرتين من تجارة
السويد ، وبالتالي ، ان النورفيج بحاجة إلى قناصل في بعض المدن
الخارجية وليس للسويديين حاجة بأن يكون لهم فيها قناصل .
وقد أثار هذا المطالب نزاع مبدأ . قالت الحكومة النورفيجية

بتوظيف قناصل نورفيجيين ؛ لأن هذه القضية قضية داخلية صرفاً. ولكن الحكومة السويدية أجابت بأن هذا مستحيل ، لأن القناصل موظفون يتبعون وزارة الشؤون الخارجية ، وأضافت ، ان هذه القضية قضية دستورية ولا يحق للنورفيجيين تسمية قناصل بسلطتهم الخاصة ، لأن تسمية القناصل تتعلق بوزارة الشؤون الخارجية ، أي بوزير سويدي . وفسحت هذه القضية مجالاً لمناقشات طويلة . ويكفي أن نثر عليها مريعاً .

المرحلة الاولى . - طلبت وزارة شتين الراديكالية النورفيجية من الستورتنغ في ١٨٩١ التصويت على انشاء قنصليات نورفيجية ، فرفض ملك السويد اوسكار الثاني أن يوقع هذا القانون ، بموجب حق الفيتو التعليقي التحول اليه . عندئذ استقالت وزارة شتين . ولكن في انتخابات ١٨٩٥ حافظ الراديكاليون النورفيجيون على الاكثية ، فظهر النزاع ثانية ، وتوترت الحالة حتى اتخذت الحكومة في السويد تدابير عسكرية : بدأت بالاستنفار . وكانت الجرائد السويدية تتكلم علناً عن التآهبات التي تقوم بها الحكومة السويدية ، وكان يراد ارسال جيوش سويدية لاحتلال المدينتين الأساسيتين في النورفيج : كروستيانيا ، وهي اليوم اوسلو ، وتروندهيم . وكانت النورفيج في حالة لا تمكنها من المقاومة . كانت قواها المسلحة تافهة ، فخضع النورفيجيون في ١٨٩٦ : وصوت الستورتنغ النورفيجي ، في ٧ حزيران ١٨٩٥ ، على اقتراح قبل فيه فكرة المفاوضة مع السويد في قضية القنصليات . ومن الممكن القول ، في هذه المناسبة ، ان الحزب الراديكالي النورفيجي قد أخفق .

المرحلة الثانية . - دامت المفاوضة سنوات : جرت المفاوضة الاولى بين ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، والف لهذه الغاية ما تسميه الحقوق الدستورية

السويدية - النورفيجية « لجنة اتحادية » تتألف من ثلاثة سويديين وثلاثة نورفيجيين . وبعد مناقشات طويلة أخفقت المفاوضة . ولكن النورفيج ، التي شعرت بضعفها أثناء أزمة ١٨٩٥ ، قامت بجهد كبير في تنظيم دفاعها الوطني : زادت عدد الجنود في الجيش ، واشترت عتاد الحرب لمن الخارج ، وانشأت تحصينات على الحدود بين السويد والنورفيج ، في القسم الجنوبي على الأقل ، وهو القسم الأكثر حساسية ؛ ومن جهة أخرى ، شكلت النورفيج اسطولاً حربياً صغيراً ضم أربعة عمائر ضخمة ، ونسافات : وأخيراً حصنت ميناءي اوسلو - كريستيانيا وتروندهيم حيث يفترض أن يأتي الاسطول السويدي اليها ويهاجمها . وشعرت النورفيج بأنها قوية منذ اتخذت هذه الاجراءات ، وشعرت الحكومة السويدية بذلك أيضاً ، ولهذا السبب قبلت الاستمرار في المفاوضات .

وفي ١٩٠٢ تشكلت لجنة اتحادية جديدة وبجئت عن الوسائل العملية لتنظيم قنصليات منفصلة . وبعد مناقشات طويلة تم الوصول ، في ٢٤ آذار ١٩٠٣ ، إلى اتفاق : فقد تم التفاهم على أن تتميز القنصليات النورفيجية عن القنصليات السويدية ، وان للنورفيج الحق في أن يكون لها قناصلها الخاصون . وهؤلاء القناصل النورفيجيون أو السويديون ، كما يقول النص ، يتبعون « سلطة بلدهم التي تعينها حكومتهم » أي ان للنورفيج الحق في انشاء وظيفة رئيس الادارة القنصلية . وأخيراً ، ان وضع القنصليات حيال وزارة الشؤون الخارجية العامة ، التي كانت سويدية ، يجب أن ينظم بقوانين واحدة في البلدين ، السويد والنورفيج ، ولا يمكن أن تكون قابلة لتبديلات لاحقة .

ويبدو أن القضية سويت في ذلك الحين . وقد صادق الستورتينغ على الاتفاق ووافق الملك عليه .

المرحلة الثالثة . - بقي وضع « القوانين الواحدة » الشهيرة . واستؤنف النقاش ، وكانت الجلسات حادة للغاية . وفي البدء ، لم يصر النورفيجيون بشدة ، لأنه وجد في آخر ١٩٠٣ أزمة اقتصادية في النورفيج . ولكن في ربيع ١٩٠٤ تعارضت وجهات النظر النورفيجية والسويدية علناً : فقد رأى السويديون أن ينص في « القوانين الواحدة » على أنه يمكن لوزير الشؤون الخارجية ، السويدي ، أن يعزل القناصل ، ولو كانوا نورفيجين ، إذا كانت طبيعة سلوكهم افساد العلاقات مع الدول الأجنبية . ومن جهة أخرى ، صرح السويديون بأنه يجب على الادارة القنصلية النورفيجية ألا تعطي تعليقات معاكسة للتعليقات التي يعطيها وزير الشؤون الخارجية ، فلم يقبل النورفيجيون هذه البنود .

واقترح النورفيجيون ، من جانبهم ، بأنه يمكن للعالم الدبلوماسيين اعطاء أوامر للقناصل ، شريطة ألا تكون هذه الأوامر متناقضة مع الأوامر التي تعطيهم إياها الادارة القنصلية النورفيجية ، فأجاب السويديون ، ان هذا المشروع النورفيجي يخاطر بمحذف وحدة الشؤون الخارجية إذا أعطت الادارة القنصلية النورفيجية ، من جانبها ، تعليقات تعاكس تعليقات وزارة الشؤون الخارجية .

وهكذا انقطعت المفاوضات . وعلى اثر هذه القطيعة قامت ، في النورفيج ، في ربيع ١٩٠٥ ، حركة رأي عام عنيفة : هياج ضد السويد ، لا ضد الحكومة فقط ، بل ضد الشعب السويدي ، واحتجاج ضد ارادة تفوق السويديين ، والمطالبة بالمساواة بالحقوق ، والمناداة بالوطنية النورفيجية . وكانت الدعاية النورفيجية نشيطة جداً ، في ذلك العصر ، في مدن اوربة الرئيسية . وقد أشرف على تنظيمها فانس . وكانت هذه الحركة حركة الرأي

العام النورفيجي كله . إلا أن بعض الأصوات المنعزلة حاولت التبشير بالمصالحة ، فلم تلق أي صدى . وفي آذار ١٩٠٥ تألفت في النورفيج وزارة اتحاد قومي ضمت ممثلين عن جميع الأحزاب تحت رئاسة ميشيلسن الراديكالي ، وقد اظهر ارادته في أن يصل بالمفاوضات النورفيجية إلى هدفها .

وهذه الظاهرة ، في اجماع النورفيجين في هذه القضية ، جعلت الحكومة السويدية تفكر في الأمر . وكان الملك اوسكار الثاني طاعناً في السن ، فأرسل إلى النورفيج ولي العهد الأمير الوارث ، الأمير غوستاف ، فنادمهم الحفاظ على الاتحاد ، وطلب استئناف المفاوضات بشرط واحد : وهو الابقاء على وحدة وزارة الشؤون الخارجية ، أي أن يبقى وزير الشؤون الخارجية وزيراً سويدياً . وقال الأمير غوستاف : هذا هو الشرط الأساسي للاتحاد . فلم تشأ الحكومة النورفيجية أن تسمع ذلك ، وأرادت أن تخرج ملك السويد ، فطلبت التصويت في ١٨ أيار ١٩٠٥ على قانون يقرر انشاء قنصليات نورفيجية ، وان يدخل هذا القانون في حيز التنفيذ في ١ نيسان ١٩٠٦ ، وهذا يعني الرجوع ، بالاجمال ، إلى الزعم الذي أعلنه النورفيجيون في ١٨٩١ واطرحته السويد .

وصوت الستورتينغ بالاجماع على القانون عدا بعض الامتناع . اجاب السويديون بأن هذا العمل اجراء ثوري ، وان النورفيج تريد تخليص نظامها القنصلي من طاعة وزارة الشؤون الخارجية ، وليس لها الحق في ذلك دون التفاهم بادىء ذي بدء مع السويد . ولذا رفض الملك ، في ٢٧ أيار ١٩٠٥ تأييده للقانون . وقدمت الوزارة النورفيجية استقالتها . وبما أن اجماع الستورتينغ كان إلى جانبها ، كان من المستحيل تشكيل وزارة جديدة . واضطر الملك أن يرفض استقالة الوزارة القائمة ، لأنه لا يستطيع في الوقت الحاضر تشكيل وزارة جديدة . وكان هذا

منه . اعتراف تام بالعجز . وفي ٦ حزيران ١٩٠٥ قرر الوزراء النورفيجيون ، بالرغم من رفض استقلالهم ، أن ينقطعوا عن وظائفهم . ولم يعد للنورفيج حكومة .

وفي ٧ حزيران ١٩٠٥ قرر الستورتنينغ بأن الملك لم يستطع تأليف وزارة جديدة ، وأن الوظيفة الملكية كفت عن القيام بما يطلب منها لأن الملك كف عن القيام بوظائفه ، وأن الحل المنطقي هو الاعلان عن حل الاتحاد السويدي - النورفيجي والمناداة باستقلال النورفيج . وانطلاقاً من هذه القضية الصغيرة ، الصغيرة ظاهراً على الأقل ، قضية التنظيم الفصلي ، توصل النورفيجيون إلى اعلان استقلالهم . ومع أن الستورتنينغ صرح بحل الاتحاد ، فقد أكد ، في رسالته إلى الملك اوسكار الثاني ، بأنه يرغب في العيش بسلام مع السويد والبقاء على الصلات الطيبة معها . وأضاف بأنه لا يضر أي مرارة أو حقد على السلالة الحاكمة والشعب السويدي ، وأنه يشعر تجاهها بعواطف الصداقة والعطف الخالص .

٣ - تشكيل دولة النورفيج المستقلة

لقد اعلن الاستقلال ، ولكن يجب معرفة كيفية تحقيق القرار في الواقع . العقبات . - وضعت أمام النورفيجين قضية أساسية : وهي التساؤل عن موقف السويد . فهل ستسامح مع القرار الذي اتخذته الستورتنينغ النورفيجي في ٧ حزيران ١٩٠٥ ؟ لنلاحظ أن الحكومة السويدية يمكن أن تدعي على حق بأنه وجد في العام ١٨١٥ صك اتحاد وأن هذا الصك وقع ، على الأقل ولو ظاهراً ، بحرية ، وبالنسالي فأن النورفيجين يرتكبون عملاً ثورياً بكسرهم صك الاتحاد . هذه هي النظرية الحقوقية السويدية . ولكن القضية ليست هنا ، لأن قضية القوة هي التي يحسب

حسابها في مثل هذه الحالات . فهل الحكومة السويدية تنوي استدعاء الجيش ومحاربة النورفيج كما فعلت في ١٨١٥ لاجبار النورفيج على الخضوع؟ هكذا كان رأي الارستقراطية السويدية المتنفذة سياسياً . ولكن نفوذها في العام ١٩٠٥ قلّ عما كان عليه قبل قرن . لقد تصورت فكرة الحرب ضد النورفيج ، ولكن هذه الفكرة اصطدمت بعقبات جديدة . العقبة الاولى . - كان الجيش السويدي في حالة تنظيم جديد . فقد تقرر من قبل تحويله كاملاً ، ولم ينته هذا التحويل ، وبالتالي كان من الصعب جداً استنفار هذا الجيش .

العقبة الثانية . - وهي الخوف من التعقيد الخارجي . فقد كانت الحكومة السويدية تخشى دوماً روسيا ، وتساءلت ما إذا كانت روسيا ، في افتراض حرب سويدية - نورفيجية ، تتدخل زاعمة بأنها تأتي لمساعدة النورفيج ، ولكن ، في الحقيقة ، لتسوية قضية تشغل روسيا ، وهي قضية جزر آلاند ، هذه الجزر القريبة من الساحل السويدي ، وقد سبق لروسيا أن ضمّتها عام ١٨٠٩ اليها مع فنلاند في نفس الوقت . ولكن في ١٨٥٦ ، في معاهدة باريس ، التي انتهت حرب القرم ، فرضت فرنسا وبريطانيا العظمى على روسيا ، بناء على طلب السويد ، لزوم عدم تحصين جزر آلاند وعدم اقامة حاميات فيها . وكان حياد جزر آلاند ضماناً يؤمن السويديين كثيراً . وكانوا يعرفون بأن روسيا يمكن أن تفيد من حرب سويدية - نورفيجية لتتخلص من بند معاهدة باريس كما تفعلت ، عام ١٨٧١ ، من بند معاهدة باريس في تحييد البحر الأسود .

ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة السويدية تعلم بأن الرأي في فرنسا وفي بريطانيا العظمى ، كان في صالح القضية النورفيجية ، ولذا لم يكن لها أي سند تنتظره من جانب الدول الكبرى .

العقبة الثالثة . - إن جماهير الشعب السويدي كانت ترغب في السلام: فقد وجد في السويد حزب اشتراكي نشيط يحب السلام ويوصي الحكومة بأن تكون « عادلة » تجاه النورفيج . وفي الأول من أيار ١٩٠٥ ، بمناسبة عيد العمل ، مر موكب من ثلاثين ألف مناصر للسلام في شوارع ستوكهولم مع لافتات كتب عليها : « العدل للنورفيج » ، ونادي المتظاهرون بقرار يشجب سياسة الحكومة السويدية ويطالب بحق النورفيجيين « بتسوية شؤونهم الخاصة » .

ولكل هذه الأسباب ، لم تلج الحكومة السويدية وصوت الريكسداغ، في ٢٧ تموز ١٩٠٥ على قرار قبل بموجبه « حل الاتحاد » شريطة أن يكون هذا الحل في « ظروف مرضية لتأمين السلام » . وهذه الشروط هي كما يلي :

١ - أن تقوم النورفيج باستفتاء يقول فيه الشعب النورفيجي بوضوح ما إذا كان يريد حل الاتحاد .

٢ - أن تكون منطقة الحدود بين السويد والنورفيج منزوعة السلاح ، وهذا يؤدي إلى تقويض التحصينات التي شادتها النورفيج بين ١٨٩٥ و ١٩٠٠ على طول الحدود السويدية .

٣ - أن يكون للابوين، في شمال السويد ، الحق في الانتخاب في الأراضي النورفيجية ، لأنهم بحاجة إلى المراعي النورفيجية أثناء الصيف لترعى فيها قطعان وعولهم .

٤ - أن يقوم اتفاق يتعلق بالخطوط الحديدية ليبقى ميناء نارفيك منفذاً لفلزات الحديد السويدية ، وذلك لأن مناجم الحديد السويدية الهامة جداً والواقعة في شمال البلاد لا تستطيع نقل فلزاتها إلا بواسطة الخط الحديدي الذي ينتهي في ميناء نارفيك على الشاطئ النورفيجي .

وأخيراً قبل الستورتنينغ النورفيجي هذه الشروط . ولا شك في أنه أبدى بعض المقاومة ، وبخاصة ، في قضية تقويض التخصيصات التي تشغل قلبه ، ولم يشأ تدميرها بعد أن كلفت نفقات باهظة وخلال بضعة سنوات. وتدخلت انكلترا في الأمر ولعبت دور الحكم . وكان للنورفيجيين دواع قوية في تعليق أهمية كبرى على ما تنصحهم به انكلترا . واعلمتهم انكلترا بأنها لن تدعمهم إذا تمت القطيعة بسبب قضية التخصيصات . فسلم النورفيجيون وقبلوا الشروط التي وضعها السويديون . وفي ١٣ آب ١٩٠٥ جرى الاستفتاء . وكانت نتيجته واضحة جداً : فقد وجد ٨٠٪ من المصوتين : ٣٦٨٠٠٠ صوت مع الاستقلال ، و ١٨٤ ضده ، و ٣٠٠٠ ورقة باطلة تقريباً .

ولا شك في ان اجماع البلاد كان إلى جانب حل الاتحاد . وكان هذا التصويت حاسماً : وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٠٥ صوت الريكسدانغ السويدي على إلغاء صك الاتحاد لعام ١٨١٥ ، وفي ٢٧ تشرين الأول تنازل الملك اوسكار الثالث عن اعتباره ملك النورفيج . وتركت السويد جزءاً من أرضها يعلن استقلاله بنفسه دون أن تقوم برد فعل .

وقرر الستورتنينغ الحفاظ على الملكية في النورفيج ، ودعا لعرش النورفيج الأمير الدانماركي ، شارل الدانمارك ، الذي أخذ اسم هاكون السابع ، وهو الاسم الذي يحمله ملوك النورفيج ، في القرن الرابع عشر ، قبل اتحاد النورفيج والدانمارك ، وأراد النورفيجيون أن يسجلوا بذلك استمرار الملكية النورفيجية . وقد تزوج هاكون السابع ، قبل أن ينتخبه النورفيجيون ملكاً عليهم ، ابنة ملك انكلترا ؛ وكان ارتباطه الزواجي قوياً على الصعيد الدولي . وكان من الذكاء أن ألحق قبوله العرش باستفتاء . ولما حصل على أربعة أخماس الأصوات ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، قبل تاج النورفيج .

وضع النورفيج الدولي . - وبقيت نقطة واحدة بحاجة إلى تسوية ،
ولا تخلو من أهمية ، وهي قضية وضع النورفيج من الوجهة الدولية .

ولفهم هذه القضية ، يجب أن نعلم أن فرنسا وبريطانيا العظمى ،
أثناء حرب القرم ، منحت السويد ، في ٢١ تشرين الثاني ١٨٥٥ ،
معاهدة ضمان موجهة ضد روسيا ، أي أنها وعدتا السويد بأن تدعمها
إذا هاجمتها روسيا . وكانت السويد ، في ذلك الحين ، تشمل النورفيج .
وهذا الضمان ينطبق أيضاً على الأرض النورفيجية . ولكن هل تحافظ
معاهدة ١٨٥٥ على قيمتها عند حل الاتحاد السويدي - النورفيجي ؟ لقد
كانت الحكومة النورفيجية ترغب في الحفاظ على ضمان الاستقلال ، لأنها
كانت تشعر بنفسها ضعيفة . ولذا حاول النورفيجيون أن يجمعوا أنفسهم
بالحصول على معاهدة مع انكلترا : وفي ١٣ كانون الأول ١٩٠٦ طلبت
الحكومة النورفيجية من انكلترا الاعتراف بمبادئها و ضمان سلامة أراضيها .

وكانت الحكومة الانكليزية تهتم كثيراً بالقضية النورفيجية بسبب
وضعها الجغرافي : لأن القضية بالنسبة لها قضية سيادة بحر الشمال : ففي
حال خلاف انكليزي - ألماني ، يمكن أن تضطر انكلترا ، بقوة
الظروف ، إلى القيام بعملية نزول على شواطئ النورفيج . ولذا لم تشأ
اتخاذ تعهد قد تجدد نفسها يوماً ما مضطرة لخرقه . وبالمقابل ، كانت
مستعدة إلى منح النورفيج ضماناً بسلامة أراضيها . ولكن انكلترا رأت
أن من الحكمة أن تعطي لهذا العمل طابعاً دولياً ، أي أن تطلب من
الدول الكبرى الأخرى أن تعمل معها . وقامت بتفاوضات مع فرنسا
وألمانيا وروسيا . ولن نغف على التفصيلات التي أصبحت معروفة بنشر
الوثائق الدبلوماسية الألمانية عن أصول حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وأيضاً ،

بالوثائق الانكليزية . وبعد مشاريع عديدة ومشاريع معاكسة لها أبرمت معاهدة ٢ تشرين الأول ١٩٠٧ ، ووقعتها المانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والنورفيج ، وتتضمن البنود التالية :

١ - تتعهد النورفيج ألا تتنازل ، عن أي جزء من أرضها ، إلى دولة أخرى ، ولو بضعة احتلال مؤقت .

٢ - تتعهد الدول الأربع الكبرى باحترام سلامة الأرض النورفيجية ، واعطاء مساندتها إلى النورفيج ، إذا هددت سلامتها دولة من الدول . وبالتالي فإن هذا التعهد يبقى ساري المفعول حتى ولو كان الخرق من إحدى الدول الموقعة : وهذا ما حدث من المانيا بالضبط ، في ١٩٤٠ . وكانت هذه المعاهدة صالحة لعشرة أعوام ، ولكنها قابلة للتجديد ضمناً دون تحديد زمن . وفي الوقت نفسه الغى تصريح فرنسي - انكليزي معاهدة ١٨٥٥ .

هذه هي الظروف التي انشئت فيها الدولة النورفيجية الجديدة . ومن البديهي أن هذه القضية صغيرة ، ولكنها ذات أهمية ، رغم أن الاهتمام بها كان قليلاً . ولكن قضية البالطيك ، في ذلك الحين ، ما زالت بحاجة إلى دراسة هامة ، وستظهر هذه الدراسة أهمية الدور الذي لعبته القضية النورفيجية .

الفصل السابع عشر

الحركة الفلامنغية في بلجيكا

لهذه الحركة صفة خاصة : وهي أنها حركة كتلة لغوية أخذت تشعر بفرديتها رويداً رويداً ، لأن لها « ثقافة » خاصة وصلت بها ، في بداية القرن العشرين ، إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي الإداري . ولكن الحركة الفلاماندية لم تضر، قبل ١٩١٤ ، وحدة الدولة البلجيكية . ولذا يجب ألا تشبه بحركات الأقليات القومية التي درسناها .

وغيرنا من هذه الدراسة أن نبين أولاً كيف وضعت القضية اللغوية غداة الثورة البلجيكية عام ١٨٣٠ واستقلال بلجيكا ، وأن ندرس فيما بعد نمو حركة « الاحتجاج » الفلاماندي ، وأخيراً ، أن نرى النتائج التي ترقبت عليها قبيل حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

١ — القضية اللغوية

إن البلاد ، التي شكلت ، في ١٨٣٠ ، بلجيكا المستقلة ، كانت في السابق خاضعة إلى سيطرات أجنبية . ويكفي أن نذكر السيطرة الاسبانية ، ثم ، بعد ١٧١٥ ، السيطرة النمساوية ، وأثناء حروب الثورة والامبراطورية ، السيطرة الفرنسية . وأخيراً ، بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ الحقت البلاد البلجيكية بملكة البلاد المنخفضة الجديدة التي تألفت بؤثر فينا ، أي ان الشعوب البلجيكية أخضعت إلى السيطرة الهولاندية .

ولكن خلال كل هذه التغيرات والتطورات وجد حادث لم يتبدل أبداً : وهو انقسام هذه البلاد الباجيكية إلى كتلتين لغويتين : الكتلة « الفلاماندية » والكتلة « الفالونية » . ويتكلم الفلامانديون لهجة قريبة جداً من النيثرلاندية مع بعض الفروق في اللفظ فقط ؛ ويتكلم الفالونيون ، بالعكس ، لهجة فرنسية ولغتها الأدبية هي اللغة الفرنسية . والحد بين هاتين الكتلتين اللغويتين لم يتغير أبداً بصورة محسوسة منذ القرن الخامس الميلادي . وهذه حالة استمرار لغوي تلفت النظر . ويعرف هذا الحد بخط يتجه تقريباً بالضبط من الشرق إلى الغرب ويمر في مستويخت ، وبروكسل ليلغ منطقة الايبر .

ولنشر إلى أن اللغة الدارجة المستعملة في إدارة البلاد المنخفضة النمساوية ، في ظل السيطرة النمساوية ، في القرن الثامن عشر ، كانت اللغة الفرنسية لا الفلاماندية . وكانت الأوساط المثقفة ، أي كل ما اتفق على تسميته « المجتمع الطيب » ، البورجوازية الغنية ، كانت تتكلم الفرنسية فقط في جميع المدن سواء في بلاد اللغة الفلاماندية أو في البلاد الفرنسية الفالونية . وكانت الجرائد جرائد فرنسية ، والمسرح فرنسي . وهذا يرجع إلى نفوذ الحركة الفرنسية في القرن الثامن عشر .

ان الفتح الفرنسي الذي بدأ في آخر ١٧٩٢ وانتهى في ١٧٩٤ - نقطة انطلاق السيطرة الفرنسية التي دامت حتى ١٧١٤ - كان من نتيجته ثمرة استعمال الفرنسية ، لأن الإدارة الفرنسية قررت أنه يتوجب على جميع الموظفين المحليين وحتى في المدن الريفية أن يعرفوا الفرنسية . وفي التعليم الثانوي كانت اللغة الفرنسية اللغة الأساسية .

وبعد ١٨١٥ ، عندما انحلت البلاد الباجيكية بملكية البلاد المنخفضة

الحركات القومية ٣ - (٢٣)

الجديدة ، بذلت الملكية الهولندية جهداً لنشر استعمال اللغة النثرلندية في ادارة البلاد البلجيكية . وفي ١٨٢٣ تقرر أن تكون اللغة النثرلندية لغة الادارة في الأقاليم التي يتكلم شعبها الفلاماندية ، أي في اقليم آنفرس ، والفلاندر الغربية ، والفلاندر الشرقية ، وفي اليمبورغ . وكان الموظفون ، الذين لا يعرفون غير الفرنسية ، ينقلون ورساؤون إلى وظائف أخرى . وقررت الحكومة النثرلندية أيضاً أن تكون النثرلندية لغة التعليم الثانوي في الأقاليم الفلاماندية . وفي بروكسل نفسها انشئت « جمعية دعاية للغة والادب النثرلانديين . ولكن هذا الجهد الذي بذلته الادارة الهولندية لم يدم إلا خمسة عشر عاماً ، وبالتالي ، لم تكن له نتائج ناجعة . وفي الواقع ، ظلت البورجوازية في المدن الفلاماندية تتكلم الفرنسية : وتتألف هذه البورجوازية من بورجوازيين « مفرنسين » في مدنت المنطقة الفلاماندية ويسمون « الفرنسكيون » .

والجدير بالاشارة ، قبل ثورة ١٨٣٠ ، هو أن كتلة الشعب الريفي البلجيكي كانت منفصلة إلى كتلتين لغويتين : الفلاماندية ، من جهة ، والفالونية ، من جهة أخرى . إلا أن البورجوازية في كافة مدن البلاد كانت تستعمل ، على العموم ، اللغة الفرنسية .

وفي ١٨٣٠ قامت الثورة التي كان منها فصل البلاد البلجيكية عن هولانده وتأسيس دولة بلجيكية مستقلة . ودارت ثورة ١٨٣٠ لصالح اللغة الفرنسية لأنها دمغت ظفر البورجوازية المطبوعة بطابع الثقافة الفرنسية . فقد كان استعمال اللغة الفرنسية ، في أعين هذه البورجوازية البلجيكية ، علامة كره لحكومة البلاد المنخفضة ، بعد أن انفصلت عنها . وأخيراً كان الاكايروس الكاثوليكي البلجيكي ، أثناء ثورة ١٨٣٠ ، يميل إلى تشجيع استعمال اللغة الفرنسية كرهاً بهولانده السكالفنية .

ميدان اللغة الفرنسية . - لقد تقرر في الكونغرس التأسيسي في ١٨٣٠ أن استعمال اللغات المألوفة في بلجيكا « اختياري » ، ولكن كان مفهوماً أن القانون يمكن أن يحدد استعمال هذه اللغات ، بخاصة ، من أجل القضايا المتعلقة بالادارة القضائية ، ونشر النصوص التشريعية . وبوجب هذا القرار الذي هو قرار مبدأ يمكن لأي مواطن ، وبالتالي كل موظف ، أن يستخدم حسب هواه ، في العلاقات التي يقيمها مع الادارة أو في المراسلة الرسمية ، الفرنسية أو الفلاماندية ، وحتى ، نظرياً ، أن يستخدم الألمانية ، لأنه يوجد في شرق مدينة فيوفيه وفي شرق مدينة آدلون ، بضعة الوف من السكان يتكلمون الألمانية . ولكن ، عملياً ، اتخذ الكونغرس قرارات لا تتفق تماماً مع المبدأ الذي أعلنه :

١ - تداع القوانين باللغة الفرنسية فقط . ولكن ينشر لها ترجمات في المدن التي لا يتكلم فيها بالفرنسية . ولنلاحظ أن النص الفرنسي للقانون هو المعتمد وحده . وان الفرنسية ، بهذا الواقع ، اللغة الرسمية للادارة .

٢ - من جهة أخرى ، كانت لغة الجامعات اللغة الفرنسية ولغة مؤسسات التعليم الثانوي الفرنسية . وفي الأقاليم الفلاماندية كانت الفلاماندية تعلم أيضاً ولكن بصفة « لغة حية » فقط ، وكانت الفرنسية لغة التبادل .

٣ - استعمل الجيش البلجيكي اللغة الفرنسية فقط « لغة القيادة » أي ان الضباط البلجيكيين يعبرون ويفصحون بالفرنسية فحسب .

وهكذا كانت الحكومة والبرلمان والادارة والجيش تستخدم الفرنسية . ولا غرابة في ذلك لأن الفرنسية كانت لغة البورجوازية ، ولأن النظام المنبثق عن ثورة ١٨٣٠ كان مؤسساً على التصويت الضريبي : ففي ١٨٣٠ وجد قليل من الناخبين في بلجيكا : ١١٦.٠٠٠ تقريباً على مجموع ١٧٥٠.٠٠٠

رجل في سن له الحق بالتصويت . ولقد وجدت البورجوازية سيادة الحياة السياسية ولذا كان من الطبيعي جداً . في ١٨٣٠ ، ان تجعل من الفرنسية لغة شبه رسمية . ومن جهة أخرى ، استخدم الموظفون المادة التي صوت عليها « الكونغرس التأسيسي » ، وبعدها كان استعمال اللغات اختياريًا للتصريح ، حتى عندما كانوا يعملون في الأقاليم الفلاماندية ، بأنهم ليسوا بحاجة إلى تعلم الفلاماندية ، لأن كل مواطن له الحق في أن يستخدم الفرنسية أو الفلاماندية حسب هواه .

وفي الواقع ، لم تكن البورجوازية اتهم مطلقاً بالفلاماندية التي لا يتكلم بها إلا الشعب، ورأت أن من الخير نشر استعمال الفرنسية ، لأن تحقيق الوحدة اللغوية شيئاً فشيئاً في البلاد يقوي القومية البلجيكية وبعد ١٨٣٠ وجد أناس يفكرون بأن الفلاماندية ، إذا نوصل إلى ارجاعها إلى حالة « لغة محلية » ستنتهي تدريجياً إلى الزوال . يضاف إلى ذلك أن اللغة الفرنسية كانت تستخدم فقط في الأعمال الكبرى : كالبنك الرئيسي ، الشركة العامة لبلجيكا ، وكانت له فروع في كل أجزاء البلاد ويستخدم جهازاً يفصح عن نفسه بالفرنسية فقط ، حتى في الاقاليم الفلاماندية .

ميدان اللغة الفلاماندية . - ولم تكن اللغة الفلاماندية في حال استعمال إلا عند شعب الاقاليم الفلاماندية . وحوالي ١٨٣٠ ، لم يعرف على وجه الدقة عدد الناس الذين يتكلمون الفلاماندية في بلجيكا . الا أنه وجدت ، في احصاء ١٨٤٦ ، مسلمات دقيقة وشاهد عندئذ أنه يوجد ٢٤٧١٠٠٠ شخص يصرحون بأنهم يتكلمون الفلاماندية ، على حين انه يوجد منهم ١٨٢٧٠٠٠ يتكلمون الفرنسية . وهكذا كانت الفلاماندية اللغة التي

تشكل بها أكتوبة الشعب ، ومع هذا لم يكن لها أي دور في الادارة وفي الحياة الاقتصادية وحتى في التعليم ، باستثناء التعليم الابتدائي .

٢ - نمو حركة الفلاماندية

الحركة الأدبية . - ولا يخلو من فائدة أن نشير إلى أن هذه الحركة بدأت بشكل شبيه بالحركات الاخرى التي درسناها في أوربه الوسطى . فاذا لاحظنا أصول الحركة التشيكية مثلاً ، أو الاصول البعيدة للحركة اليوغوسلافية ، لرأينا في البدء « يقظة أدبية » . وهذا ما جرى في البلاد الفلاماندية في بلجيكا ، لانه يرى في أصل الحركة عمل بعض المفكرين الفلامانديين الذين حاولوا أن يروا وجود ثقافة فلاماندية أصلية وأن شعوب اللغة الفلاماندية تؤلف شعباً حيي « فردية تاريخية » .

وفي هذه الحركة الادبية يجدر ذكر دور رجلين :

جان دافيد وفيللمز

دافيد . - كان دافيد كاهناً كاثوليكياً ، وابتداءً من ١٨٣٤ سمي استاذ الادب والتاريخ الفلامانديين في جامعة لوفتن الكاثوليكية . ونشر تاريخ الفلاندر وسماء « تاريخ الوطن » ، في أحد عشر مجلداً ولم ، يقرأها الا قليل من الناس . وهذا العمل له معناه ومغزاه ، لانه كان في أصل جميع الحركات القومية . وفيه نرى الاهتمام بالبحث عن السوابق التاريخية واطهار ان للشعب ، الذي يتم به ، تاريخاً خاصاً ، وماضياً مشتركاً .

فيللمز . - اما فيللمز فقد اختص بدراسة فقه اللغة الفلاماندية وفي البحث عن المخطوطات القديمة الفلاماندية وفي نشر هذه المخطوطات . وفي ١٨٣٦ انشئت في غاند جمعية فلاماندية وأصبحت ملتقى المفكرين الفلامنضيين .

هنري كونسينانس . - ولم تكن هذه الحركة بعد الا حركة أدبية بالمعنى الصحيح . وقد بدأت في ١٨٣٧ ، وكان المحرك لها هنري كونسينانس . ولد في آنفرس ، وأبوه ملاح فرنسي أتى اليها في عهد نابوليون وتزوج فلاماندية وبقي في آنفرس الى ما بعد ١٨١٥ . نشر هنري كونسينانس بالفلاماندية ، ابتداءً من ١٨٣٧ ، روايات وقصصاً شعبية ، كتبت بكثير من القرية ، والموهبة ، ولكن دون كثير فن ، وفيها يرجع إلى نفس الغرض : حب البلد الفلاماندي ، حب اللغة الفلاماندية والأعراف الفلاماندية . وكان لأثره الأسامي الذي ظهر في ١٨٣٩ صدى عظيم وعنوانه « أسد بلاد الفلاندر » وهو تمجيد لماضي الفلاندر .

البيوت وادينباخ . - وغت هذه الحركة الأدبية التي بدأها هنري كونسينانس وبلغت أوجها في ١٨٨٠ على يد البيوت رادينباخ . وكان رادينباخ طالباً في جامعة لوفن الكاثوليكية عندما بدأ بنشر قصائد في ١٨٧٧ - ١٧٧٨ ، ثم أعطى في ١٨٨٠ درامة كبرى شعرية تسمى « غودرون » . وغودرون هذه تجسد الفلاندر المتنازعة بين الجرمانين والرومانين . وتوفي رادينباخ شاباً جداً في ١٨٨١ ، ولكن أثره طبع في الحركة الادبية الفلاماندية .

الاتصال مع الخارج . - ولا يخلو من فائدة أن نرى أن هذه الحركة الادبية الفلاماندية بحثت عن اتصالات مع الخارج ، وبالطبع من جهة فرنسا . بدأت الاتصالات الاولى مع الالمان . وجرت محاولات « تأخي » بين طلاب جامعة لوفن وطلاب جامعة بون ، في رينانيا . وجرت زيارات قام بها زعماء الحركة الادبية الفلاماندية إلى كتاب المان : فقد كان فيللمز مثلاً ، على صلة بجاكوب غريم الذي لعب في

الحركة القومية الألمانية قبل ١٨٤٨ دوراً هاماً . ولكن الفلامانديين ما عتصوا أن لاحظوا أن هذه الصداقة مع الألمان لا تخلو من خطر ، لأنه شوهه منذ ١٨٤٤ ظهور كتاب ، تحت توقيع مؤلف الماني، سيمووك، يقول فيه أن اوستاند يجب أن تكون الحد الطبيعي للوطن الألماني ، . فهل يجب أن نرى في هذا تهديداً بامتصاص المانيا للفلاندر ؟

ومن جهة أخرى ، كان لهذه الحركة الادبية اتصالات مع الهولانديين وابتداء من ١٨٤٩ عقدت بانتظام مؤتمرات أدبية نيثرلاندية ، وأولها في غاند ، وكانت هذه المؤتمرات تجمع الكتاب الفلامانديين والكتاب الهولانديين، ولكن هذه الحركة ظلت أدبية فقط ، وبرهن الهولانديون على رزاة عظيمة ، ورأوا أن حوادث ١٨٣٠ ، انفصال بلجيكا وهولاندة ، يجب أن تعتبر قطعية ، ولم يحاولوا استخدام هذه الصداقات ، التي عقدوها في بلجيكا ، لغرض سياسي .

الاحتجاج السياسي . - وهيأت هذه البقطة الأدبية لمر حركة احتجاج سياسي : فمذ كانون الثاني ١٨٣١ ، لاحظ أحد أعضاء الكونغرس القومي البلجيكي ان مواطني اللغة الفلاماندية سيخرجون من الوظائف العامة لأن شرط التوظيف معرفة اللغة الفرنسية . ولكن هذه الملاحظة ، في ذلك الحين ، وقعت في الفراغ ، ولم يلتفت إليها أحد ، وشيئاً فشيئاً قامت احتجاجات من جانب بعض بورجوازيين فلامانديين نادريين « لم يتفرنسوا » وحافظوا على عاداتهم بالتكلم بالفلاماندية . وهذه حال بلومرت . فقد نشر في ١٨٣٢ اثرأ صغيراً يدعى : « ملاحظات على إهمال اللغة النيثرلاندية » . ويصرح ، في هذا المؤلف ، ان الادارة البلجيكية اخطأت بعدم تعليق أي أهمية على الفلاماندية ، وان واجب الادارة الصالحة هو قبل كل شيء التكم بلغة محكومها . ولكن كراس بلومرت لم يتروك اثرأ كبيراً .

الا أن حركة احتجاج بدأت بالظهور بحق نحو ١٨٤٠ وسنذكر عدداً من الاحداث التي تحدد معالم هذه الحركة .

في ١٨٤٠ قرر المجلس الاقليمي لاقليم آنفرس بالا يعهد في المستقبل بالوظائف الادارية في الاقليم الا للاشخاص الذين يمكنهم التعبير بالفلاماندية وفي ١٨٤٠ ايضاً احتج النائب دكو في مجلس النواب البلجيكي على « التأخي الاداري » . وفي السنة نفسها وجه فيللمز وجمع من أصدقائه عريضة الى مجلس النواب يطالبون فيها بأن تكون اللغة الفلاماندية لغة الادارة في الفلاندر . وزعم بان عريضته وقعت من قبل مائة الف شخص .

وفي ١٨٤١ ظهر مؤلف أحدث ضجة . ومؤلفه تيؤدور فان ريسفيك وكان ذا موهبة أدبية غير منازعة . وقد حاول ان يفيد من هذه الموهبة الأدبية لاغراض سياسية : نشر رواية تدعى « انتيغون » ، وكان انتيغون نابوليون ، وقص حول انتيغون تاريخ البلاد الفلاماندية مع شيء من أدب الرواية ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، وانتهى مصرحاً بان الشعب الفلاماندي منذ ١٨٣٠ ، أي منذ استقلت بلجيكا ، في حالة « بأسة » . وأخيراً في ١٨٤٦ انشئت في آنفرس جمعية تسمى « الاتحاد المقدس » ، واشترك فيها هنري كونسيانسان وفان ريسفيك . وكان لكل من الرجلين ، على الصعيد الأدب ، أهمية كبرى في الحركة الفلاماندية في ذلك الحين . ونشرت هذه الجمعية في ١٨٤٧ تصريح مبدأ طالبت فيه بالمساواة بين الفرنسية والفلاماندية في التعليم والادارة . وقال التصريح : يجب ان يطلب من كل موظف معرفة اللغتين : الفرنسية والفلاماندية .

ولكن بعد ١٨٤٨ ، وتحت تأثير الحركة العامة لعام ١٨٤٨ ، التي كانت في أساسها حركة قوميات ، نمت حملة الاحتجاج . وبدأت الجرائد

الفلاماندية في ذلك الحين تقول ان الحاله اللغوية في الاقاليم الفلاماندية في حالة يرثى لها أكثر من أي وقت مضى . حتى انها قالت : لقد كان الفلامانديون تحت السيطرة النمساوية « أكثر اعتباراً » منهم في زمن استقلال بلجيكا .

ومع هذا لم يكن للحركة دوماً كبير نفاذ : أولاً ، لأن جهود الرأي في الأقاليم الفلاماندية ظل سلبياً ، ولأن المحييين لم يظهروا « جهة وحيدة » ، فقد وجد بينهم كاثوليكيون واهرار وكانوا عاجزين عن انتظامهم في حزب فلاماندي . وأخيراً ، يجب ألا ننسى أن النظام الانتخابي البلجيكي ظل نظاماً حزبياً ، وأن البورجوازية بالتالي هي التي تحكم وتمارس حق التصويت . ولما كانت هذه البورجوازية مثقفة ثقافة فرنسية ، فان المحتجين لا يمكنهم أن يكونوا كثيراً في مجلس النواب البلجيكي .

وفي ١٨٥٦ تقدمت الحركة الفلاماندية خطوة هامة الى الأمام : فقد قبلت الحكومة ، في ذلك الحين ، ان تشكل لجنة التحقيق لدراسة المطالبات الفلاماندية وادخلت ، في هذه اللجنة التي تضم تسعة اعضاء ، هنري كونسيانسان وجان دافيد . وتوصلت اللجنة الى القول بأن شكاوي الفلامانديين لها أساس ونشرت في ١٨٥٨ تقريراً اقترحت فيه عدداً من الحلول :

١ - من وجهة نظر التعليم ، يقول التقرير ان الفلاماندية يجب أن تكون لغة التبادل في كل التعليم في الفلاندر ، بل وحتى في التعليم العالي ويجب أن يعطى التعليم في جامعة بلجيكية ، جامعة غاند ، باللغة الفلاماندية ، في المواد الأساسية ، على الأقل .

٢ - من وجهة نظر الادارة ، يجب أن تنشر القوانين باللغتين :

الفرنسية والفلاماندية : وعلى القضاة والمحامين أن يعرفوا إجبارياً اللغتين .
والمراعاة الادارية في الاقاليم الفلاماندية يجب أن تكون بالفلاماندية .
وعلى العمال الدبلوماسيين والقنصلين أن يعرفوا جميعاً الفرنسية والفلاماندية
لتمثيل بلجيكا في الخارج .

٣ - وأخيراً ، من وجهة نظر الجيش ، يقترح تقرير اللجنة تقسيم الجيش
إلى قسمين : القطعات الفلاماندية والقطعات الفالونية ، لغة القيادة في
الاولى الفلاماندية ، ولغة القيادة في الثانية اللغة الفرنسية .

كان برنامج اللجنة في عام ١٨٥٨ هاماً ، لا لأن له اقل نتيجة في
ذلك الحين ، لأن الحكومة لم تأخذ له أي اعتبار ، بل لانه ظل أساساً
لبرنامج المطالبين الفلاماندية حتى ١٩١٤ .

وابتداء من ١٨٧٠ تزايدت حركة الدعاية للقومية الفلاماندية فقد نمت
الصحف الفلاماندية كثيراً . وفي ١٨٧٠ نشرت في غاند أول صحيفة
يومية فلاماندية عظيمة الاخراج « الفولكسبلاد » ؛ حتى ان بعض
الجرائد الفلاماندية ، مثل : « صحيفة آفرس » ، الجريدة
الكاثوليكية ، كانت ، في آخر القرن التاسع عشر ، عظيمة الاخراج
ان لم تكن اعظم من جرائد اللغة الفرنسية في بروكسل . وانتظمت
جمعيات الدعاية ، ووجدت جمعيتان : كان اتجاه الاولى ليبرالياً أي مناوئاً
للكنيسة وتسمى « كنز » ، فيللمز بامم فيللمز الذي توفي في ذلك الحين
ولكن تقاليده استمرت ، والأخرى كانت كاثوليكية وتسمى « كنز
دافيد » . وشرعت هاتان الجمعيتان بنشر كتب وكراريس واغاني فلاماندية .

ولكن يجب الوصول حتى عام ١٨٩٣ لرؤية تغيير عميق . وهذا
التاريخ مطبوع باصلاح أساسي في الحياة السياسية في بلجيكا وهو حذف
النظام الضريبي واقامة التصويت العام .

وفي الحقيقة ان هذا التصويت العام قد شوه قليلاً بالتصويت «الأكثري» أي التصويت الذي يحق فيه لبعض الناخبين صوت أو صوتان اضافيات إذا توافرت فيهم بعض الشروط . وليكون للناخب الحق في هذه الأصوات الاضافية ، يجب أن تكون له ثروة أو القاب جامعية : وبالتالي فان التصويت الاكثري كان يلعب دوره لصالح البورجوازية . ولكن هذا الاصلاح أدخل ، في الهيئة الانتخابية ، الجماهير الشعبية التي كانت في غالبيتها فلاماندية اللغة ، وبدل شروط القضية تماماً . وابتداءً من هذا الحين تأكدت المطالبات الفلاماندية على منصة مجلس النواب بحماسة وحرارة وفي الغالب بجفاء لم يكن لها من قبل .

النتيجة - كانت الحكومة حتى ١٨٦١ تعارض المطالبات الفلاماندية بموقف سلبي مطلق . وفي ١٨٦١ ، أعطت انطباعاً لأول مرة بأنها مستعدة للتنازل : وقبلت أن تدخل ، في الرسالة التي صوت عليها مجلس النواب جواباً على خطاب العرش ، عبارة تلزم الحكومة « بإزالة شكاوى الفلاماندين » . ولم يكن هذا الا تصريح مبدأ . وفي الواقع ، تنازلت الحكومة ببطء وبعده إجراءات جزئية . ولا بد لنا من ذكر هذه الاجراءات التشريعية التي غيرت الحالة ، وهي كما يلي :

١ - في ١٨٧٠ قررت الحكومة ألا تسمي في المستقبل في المناطق الفلاماندية إلا موظفين يعرفون الفلاماندية عدا الفرنسية .

٢ - وفي ١٨٧٣ ، قرر قانون ، في الأقاليم الفلاماندية الأربعة ، آففرس ، فلاندر الغربية ، فلاندر الشرقية ، ليمبورغ ، أن يكون أصول المحاكمات الجزائية لا المدنية باللغة الفلاماندية . ومع ذلك يحتفظ للشهود بحق التعبير بالفرنسية إذا فضلوا ذلك . ولهذا القانون أصل ميمز خاص

بسبب وقوع حادث مشين في بروكسل ، وهو أن عاملاً لا يعرف إلا الفلاماندية أراد أن يصرح بميلاد ابنه ، والقانون يلزمه أن يجبر ديوان الأحوال المدنية ، ولما كان موظف الديوان يجهل الفلاماندية ، كان من المستحيل التفاهم معه ، وانصرف العامل . ولما لم يصرح بابنه في دائرة الأحوال المدنية فرضت عليه مخالفة ، فرفض أن يدفع هذه المخالفة وشجعت الجمعيات الفلاماندية على هذا الرفض . وعظمت القضية ، وحكم على العامل بالسجن ، فاستأنف الحكم ، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم الاول . وانتهى الرأي العام إلى التفكير بأن شيئاً غير سوي في النظام الموجود .

٣ - وفي ١٨٧٨ ، قرر قانون أن تكون البلاغات الرسمية والمراسلة الادارية بالفلاماندية في الاقاليم الفلاماندية الاربعة . ومع هذا فان كل فرد يأخذ مراسلة ادارية بالفلاماندية ، ويصرح بأنه لا يعرف هذه اللغة ، يمكنه أن يطلب ترجمة لها .

٤ - وفي ١٨٨٣ صدر قانون في التعليم ، وبوجهه أصبحت الفلاماندية لغة التعليم الثانوي في الأقاليم الفلاماندية .

٥ - وفي ١٨٨٩ ، أقر قانون نشر النصوص التشريعية بالفرنسية والفلاماندية . أي أن للنص الفلاماندي نفس قيمة النص الفرنسي ، ولا يخلو ذلك من فائدة ، وذلك لأن الترجمة لا تكون مضبوطة تماماً ، وفي القضايا القضائية يمكن أن يؤدي عدم الضبط إلى منازعات وصعوبات .

٦ - وأخيراً ، في ١٩١٣ ، الزم ضباط الجيش بمعرفة الفلاماندية والفرنسية .

وشيثاً فشيثاً حصلت المطالب الفلاماندية على بعض النتائج الجديرة بالتقدير .

٢ — الحالة قبل حرب ١٩١٤

لم يرض زعماء الحركة الفلامنغية عن النتائج الجزئية التي حصلوا عليها . فقد كانوا يرون أن المساواة اللغوية لم تتحقق بعد ، وأن اللغة الفرنسية تحتفظ بدور ممتاز ، لأن الإدارات المركزية ما زالت لغتها فرنسية ، ففي الوزارات ، لا يتكلم إلا باللغة الفرنسية ، وبالتالي ، يقول زعماء الحركة الفلامنغية ان المواطنين البلجيكيين الذين لا يعرفون إلا اللغة الفلاماندية هم « بلجيكيون من المنطقة الثانية » ، لأن ليس لهم المكانة العديدة التي لهم الحق بها عادة في الإدارة ، وبخاصة ، في وظائف الإدارة العليا . ولتشكيل الاطر الادارية الفلاماندية كان زعماء الحركة الفلامنغية ، في ١٩١٤ ، الليبرالي لويس فوانسك والاشتراكي هويسمانس ، والكاثوليكي فان كاوفيلاندت ، يلحون على ضرورة إنشاء جامعة فلاماندية : أي تحويل جامعة غاند ، لأن الأطر الادارية في المستقبل تؤخذ من الجامعة .

ولكن بعض الفلامنغيين ذهبوا بعيداً ، ولم يكتفوا بإنشاء جامعة فلاماندية فحسب ، بل أرادوا اجراءين هامين جداً : الفصل الاداري ، وفصل الجيش . وهذا الإجراء الأخير ، فصل الجيش ، كان يطالب به ، في العام ١٨٥٨ ، في تقرير اللجنة الذي تكلمنا عنه آنفاً . أما الفصل الاداري ، فقد كان الفلامنغيون يريدون منه بأن تنفصل ادارة المنطقة الفلاماندية تماماً عن ادارة المنطقة الفالونية ، وبهذا يمكن الوصول إلى وزارات فلاماندية ووزارات فالونية ، عدا بعض الامور العامة . وهنا يبدو الخطر : لان له محاذير خطيرة على وحدة الدولة البلجيكية التي يمكن أن تصبح « ملكية ثنائية » ، كالنمسا - هونغاريا .

ولنشر إلى أن هذه المطالب التي تتعلق ظاهراً بالقضية اللغوية وحدها ، كانت ترتبط في الحقيقة بقضية اجتماعية وبقضية دينية .

كانت هذه المطالب مرتبطة بالقضية الاجتماعية لان الناس الذين يتكلمون الفلاماندية ولا يتكلمون إلا الفلاماندية كانوا أناساً من الشعب . وفي بداية القرن العشرين قامت دعاية على يد كنسي وهو الاب دينز ، وكان يصرح بأن الفلاماندية « لغة الفقراء » ، والفرنسية « لغة الاغنياء » ، ولذا كان يضع القضية اللغوية على الصعيد الاجتماعي .

ولكن القضية اللغوية كانت مرتبطة بالقضية الدينية : فقد كان الاكليروس الكاثوليكي الفلاماندي ، وهو قوي جداً ، يرى في اللغة الفرنسية عجلة الفكر الحر . وكان هذا الاكليروس الفلاماندي معادياً لفرنسا ، لأنها كانت تسلك ، منذ ١٩٠١ ، سياسة مناوئة للاكليروس . ولكن يجب أن نشير إلى أن حالة الرأي هذه لم تكن من رأي الاكليروس الأعلى : فقد كان هذا الاكليروس الاعلى ، حتى في الاقاليم الفلاماندية ، اكليروساً مثقفاً ثقافة فرنسية ، وكان أكثر مقاومة وتردداً حيال الحركة الفلاماندية من الاكليروس الادنى . وهذا الحادث يميز لان الاب دينز ، الذي تكلمنا عنه ، شجبه اسقفه وحرم عليه الاستمرار في دعايته .

حركة المقاومة الفالونية . - وفي ١٩١٣ - ١٩١٤ ، أخذت المناقشات في القضية الفلاماندية في البرلمان البلجيكي طوراً حرجاً . فقد كان بعض الخطباء يلمحون ، أثناء الدفاع عن وجهة النظر الفلاماندية ، إلى العبقورية الجرمانية « ليعارضوا بها » ، « الانحطاط الفرنسي » ، وبالطبع كان الفالون يجيئون بشدة .

وكلماً ثم هذه الحركة الفلامنغية تأكدت حركة المقاومة من جانب

الفالونيين . ووجد في فالونيا أناس يفكرون بأن الحالة لا تخلو من القلق وإذا لاحظنا الاحصاءات رأينا ، في النصف الاخير من القرن ، أن نسبة البلجيكيين الذين يتكلمون الفرنسية قد تناقصت : ففي ١٨٦٦ وجد مليوناً شخص يتكلمون الفرنسية ، و ٢٤٠٠.٠٠٠ يتكلمون الفلاماندية و ٣٠٠.٠٠٠ يتكلمون اللغتين . وفي ١٩١٠ تكثر السكان ووجد أن ٢٨٠٠.٠٠٠ يتكلمون الفرنسية و ٣٢٢٠.٠٠٠ يتكلمون الفلاماندية و ٨٧١.٠٠٠ يتكلمون اللغتين . ولهذا انتقلت الفرنسية من ٤٢٪ في ١٨٦٦ إلى ٢٨٪ في ١٩١٠ . وهذا يعود إلى أن شعب الاقاليم الفلاماندية كانت الولادة فيه أقوى من الولادة في الاقاليم الفالونية . ومن هنا يمكن التفكير بأن الثقافة الفرنسية في بلجيكا آخذة شيئاً فشيئاً بالتراجع ، ولا يوجد إلا خطوة .. ويرى بعض الفالونيين وجوب الدفاع عن النفس ضد هذا الخطر ، ووجد مجلس فالوني كان يعقد جلساته من حين لآخر . وقد عقدت احدى هذه الجلسات في تشرين الاول ١٩١٢ ، في شارلوروا ، وكان برنامجها النضال ضد الحركة الفلاماندية .

كان اللسان الناطق لحركة الاحتجاج الفالونية نائب استراكي من شارلوروا ، وهو جول ديستويه ، نشر في آب ١٩١٢ وثيقة شهيرة تسمى « رسالة إلى الملك » ، وفي هذه الرسالة بالغ جول ديستويه في المخاوف التي يشعر بها بشكل هيج الرأي . وظهر تقدم الحركة الفلاماندية ، والاضطراب التي يمكن أن تولفها على الدولة البلجيكية في المستقبل ، وتوصل إلى عبارات مقلقة ومزعجة جداً ، وقال إلى الملك : « يا صاحب الجلالة ، لا توجد روح بلجيكية ، ان صهر الفلامانديين والفالون غير مرجو ولكنه مرغوب فيه ، ويجب أن نرى أيضاً أنه غير ممكن ، ولا يوجد بلجيكيون في بلجيكا إلا الموظفون الذين يرتبطون بالدولة بوضعهم ، وان الناس في منطقة بروكسل الذين يرون رأي رجل شارلوروا هم ربييون ، ضئيولون ،

أناس ليس عندهم حماسة ، . وهذه الأقوال من جول ديستويه ليس فيها ما يطمئن عن مصير دولة بلجيكا في المستقبل . وتوصل ديستويه إلى القول بضرورة « الفصل الإداري » وتحويل بلجيكا إلى دولة اتحادية .

وطرحت في بلجيكا نظريات أخرى كان أهمها ولا شك نظرية المؤرخ البلجيكي الكبير هنري بيرين . ان كل « تاريخ بلجيكا » ، الذي ألفه ، ملهم بهذه الفكرة الأساسية وهي : وجود قومية بلجيكية . ولا شك في أنه يوجد في بلجيكا شعبان يتكلمان لغتين مختلفتين ؛ وثقافة أحدهما جرمانية وثقافة الآخر فرنسية . ولكن بسبب المنافع الاقتصادية وبسبب الذكريات التاريخية المشتركة يشكل الفلامانديون والفالون أمة .

هل هذا التفاؤل الذي يظهره هنري بيرين مقنع ؟ إن كثيراً من البلجيكيين يرون في ربيع ١٩١٤ ان الحالة مظلمة ومقلقة ، فضلاً عن أنه يوجد في ألمانيا أناس يراقبون عن كثب كل ما يجري في بلجيكا ، « كرجال الجامعة الجرمانية » الذين كانوا ينظرون حول ١٩٠٠ إلى جهة بلجيكا ولا يترددون في أن يصرحوا بأن الفلامانديين يتبعون الكتلة اللغوية الجرمانية ، ولذا يجب ان يقعوا في يوم أو آخر في منطقة نفوذ ألمانيا السياسي ؛ وفي منشورات معتدلة اللهجة ، في المجلة الألمانية الكبرى : « الكتاب السنوي البروسي » ظهر في العام ١٩١٤ مقال لمساعد في جامعة ليبزيغ واسمه اوسفالد بعنوان : « كفاح القوميات بين الفلامانديين وبين الفالونيين » : وفيه يأتي المؤلف على سرد تاريخ الحركة الفلاماندية للوصول إلى الإشارة إلى أن هذا « الكفاح » بين الفلامانديين والفالونيين كان عنصراً مدمراً للدولة البلجيكية .

وهنا نجد عنصراً من العناصر التي دفعت الحكومة الألمانية إلى الاعتقاد ، في ١٩١٤ ، بان الجيش الألماني لن يلقى مقاومة متى خرق حياد الباجيك .

ويروى عن السفير الالماني في باريس أنه قال ، قبل قيام حرب ١٩١٤ بيضة أيام : « ان البلجيكيين ، في اليوم الذي ندخل فيه بلجيكا ، يضعون سياجا ليرونا نمر ، وعندما خرقت المانيا حياذ بلجيكا ، كانت حمية الشعب البلجيكي مجمعة ضد الغازي المجتاح .



وهذا لا يمنع من أن لهذه الحركة الفلاماندية بعض الاهمية في تاريخ السياسة الالمانية في بلجيكا من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ . ومن المهم دراسة هذا الموضوع لان الالمان ، منذ أن احتلوا بلجيكا وأقاموا فيها خلال أربعة أعوام ، حاولوا أن ينعشوا الحركة الفلاماندية وأن يستخدموها لغايات سياسية . وكانوا يرغبون في أن تكون لهم اليد العليا على بلجيكا بعد الحرب بشكل أو بآخر . وفكروا بأن أفضل وسيلة للوصول إلى ذلك هي كسب نقطة استناد في بلجيكا ، وأملوا أن يجدوا نقطة الاستناد هذه بدعم الحركة الفلاماندية ، وهذا ما حملهم على أن يقرروا ، في ١٩١٦ ، انشاء جامعة فلاماندية في غاند ، وفي ١٩١٧ ، تحقيق الفصل الاداري بين الفلاندر والفالونيا ، وأخيراً انشاء « مجلس الفلاندر » الذي يجب أن يكون الناطق بلسان استقلال الفلاندر الذاتي في المستقبل . ولكن هذه السياسة لم تتبع إلا من قبل عدد ضئيل من الفلامانديين : وهم الفلامنغيون النشيطون الذين قبلوا خدمة المصالح الالمانية . وبالأجمال ، ان الاجراءات التي اتخذتها الادارة الالمانية اصطدمت من ١٩١٦ إلى ١٩١٨ بمقاومة مستمرة من جميع عناصر السكاث تقريباً .

الفصل الثامن عشر

قضية الالزاس — لورين

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

ضم الالزاس - لورين

يتناول البحث ، في هذه القضية ، ضم الامبراطورية الالمانية للالزاس لورين في ١٨٧١ ، وحياة الالزاس - لورين تحت الادارة الالمانية حتى ١٩١٤ ، وأخيراً النتائج الدولية لقضية الالزاس - لورين ، وبخاصة في العلاقات الفرنسية - الألمانية .

١ - موقف الرأي الألماني والحكومة الألمانية قبل ١٨٧٠

من قضية الالزاس - لورين

في عام ١٦٤٨ خولت معاهدات وستفاليا ملك فرنسا الحقوق التي كان يملكها حتى الآن الامبراطور الجرمني في الالزاس . وفي القرن الثامن عشر اُلحقت اللورين بفرنسا في عهد الملك لويس الخامس عشر . ولكن يجب الانسى أن الالزاس ، بخاصة ، حافظت حتى الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على شيء من روح النعرة المحلية . ولكن الثورة الفرنسية والنتائج الاجتماعية ، التي ادت اليها ، دجحت الالزاس تماماً في الجماعة الفرنسية . وقد اتفق المؤرخون الالمان والمؤرخون الفرنسيون على هذه النقطة . وكان مجموع

الشعب الالزامي ، باستثناء قسم من الطبقة النبيلة ، يجهد الاصلاحات التي أتت بها الثورة ، ويشعر ، منذ ذلك الحين ، بأنه مرتبط ولا شك بالجماعة الفرنسية . والمهم هنا أن نرى وجهة نظر الالمان في قضية الالزاس - لورين في القرن التاسع عشر ، قبل ١٨٧٠ .

ظروف المطالبة - لقد ظلت الالزاس حتى ١٦٤٧ ، واللورين حتى القرن الثامن عشر ، اراضي تابعة للإمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة . وظهرت فكرة انتزاع هذين الاقليمين من فرنسا ابتداء من ١٨١٣ في مناسبات مختلفة : وهذا التاريخ ١٨١٣ يسميه الالمان « حرب الخلاص » أو « حرب التحرير » ، وهي الحرب القومية التي قامت ضد السيطرة الفرنسية . وفي هذه الحرب أخذ الرأي العام الالمانى يطالب بالالزاس - لورين . ان الظروف التي ظهرت فيها هذه المطالبة هي الآتية :

(١) في ١٨١٣ - ١٨١٤ . في خريف ١٨١٣ ، بعد الاخفاق العظيم الذي منيت به جيوش نابوليون في لايبزيغ ، بدأ انهيار الامبراطورية النابوليونية ، كما بدأت تظهر في المانيا حركة وحدوية ، ولم نضع ، منذ ذلك الحين ، قضية الالزاس - لورين من قبل بعض رجال الدولة فحسب ، بل ومن قبل الناشرين ايضا . وجرى تساؤل عن الحدود الغربية لالمانيا المستقبل اذا تحققت الوحدة الالمانية . وقد طبق الالمان على هذه القضية الفكرة التي وسعها فيخته في « خطب الى الامة الالمانية » الشهيرة التي القاها بين ١٨٠٨ و ١٨١٠ . وتتلخص نظرية فيخته في كلمة وهي : ان اساس القومية وحدة اللغة ، وبالتالي يقول المان ١٨١٣ : لما كان السكان في الالزاس ، وفي قسم من اللورين ، يتكلمون لهجة ليست في الحقيقة اللغة الالمانية الصرفة ، ولكنها لهجة جرمانية ، ويؤلفون جزءاً من المجموعة اللغوية الجرمانية ، فيجب أن يؤلفوا جزءاً من الوحدة السياسية الالمانية .

يضاف الى ذلك ان المان ١٨١٣ يرون أن فصل الالزاس - لورين عن فرنسا ، يمكنهم من الوصول الى تأليف نوع من حاجز بين فرنسا وألمانيا . ويجب هنا ألا نحكم على هذه الامور كما نحكم عليها بافتار اليوم ، أي كالفرنسيين الذين تحملوا الغزو الالماني ثلاث مرات في قرن واحد ، بل يجب أن نضع أنفسنا موضع الالمان عام ١٨١٣ الذين يعتبرون فرنسا خطراً عليهم ويتذكرون ، بخاصة ، غزوجيوش لويس الرابع عشر في البالاتينا . وقد وضعت فكرة فصل الالزاس - لورين عن فرنسا ، ابتداء من كانون الثاني ١٨١٤ أي ابتداء من الوقت الذي اجتازت فيه جيوش النابليون نهر الراين .

وقد عبر عن هذه الفكرة اولاً الشاعر والكاتب السيامي آرندت . فقد نشر في ١٨١٣ كراساً يسمى « الراين نهر الماني وليس حداً لالمانيا » . وهذا يعني ان الراين يجب أن يجري في ارض المانية . ويطالب آرندت ، في هذا الكراس ، بالالزاس وأراضي السار (سارلوي وساربروك) وبلاد الموزيل ، بلاداً ألمانية . واستؤنفت هذه الفكرة في العصر نفسه في دورية تسمى « الصحيفة اللمانية » ، وظهرت في الاركان العامة للجيش الحليفة . وسعت في هذه الدورية الفكرة التي تقول بان الحدود الاستراتيجية الصالحة لالمانيا هي كتلة جبال الفوج .

ومن جهة أخرى ، كان أمراء المانيا الجنوبية ، في بداية ١٨١٤ ، يتصورون ايضاً ضم الالزاس ويعتبرونه « هدف حرب » . فقد فكرت الحكومة البافارية ، مثلاً ، في تقسيم الالزاس بين مملكة فرتامبرغ ودوقية باد الكبرى ، على ان تأخذ بافاريا ، بالمقابل ، أراضي من دوقية باد الكبرى ومن مملكة فرتامبرغ . وأخيراً ، كان القائد الاعلى للجيش البروسية ، غنيزنو ، يرى أيضاً ، أن ضم الالزاس لاغنى عنه لاسباب استراتيجية .

ولم تأخذ الحكومات الحليفة بهذه الفكرة . حتى ان الحكومة البروسية نفسها لم تأخذ بها ، أولاً ، لان الدول الظافرة كانت تتحاشد ويراقب بعضها بعضاً ، ولا تريد ان ترى واحدة منها تكبر وتنضخم كثيراً ؛ ولان هذه الدول كانت ترغب في توطيد الملكية في فرنسا ولا تريد أن تخاطر أكثر مما خاطرت في عدم الثقة بآل بوربون : لان فرض التنازل عن الألزاس على أسرة آل بوربون ، في وقت يتوطد فيه السلام ، معناه جعل دورها في فرنسا صعباً في المستقبل .

(٢) بعد حكم المائة يوم . - ولكننا نرى ظهور فكرة ضم الألزاس واللورين في البلاد الألمانية بعد حكم المائة يوم وبعد اخفاق نابوليون ، في واترلو في ١٨١٥ . فقد أعلن ملك فرطامبرغ في شباط انه في صالح ضم الألزاس - لورين . ودعمته الحكومة البافارية . وكانت بافاريا ترى بأن تستولي الفرطامبرغ على الألزاس ، شريطة أن تأخذ ، بالمقابل ، تعويضات أرضية في ألمانيا الجنوبية . ثم عاد غنيزنو إلى فكرته وأعرب عنها في مذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران ١٨١٥ ، وأوضح فيها للحكومة البروسية ان هدف الحرب الاساسي يجب أن يكون في ضم الألزاس - لورين لبروسيا . وكذلك كان هاردانبرغ ، مستشار بروسيا ، يجبذ في ذلك الحق ضم الألزاس وجزءاً من اللورين من متر إلى تيونفيل بخاصة ، على حين أنه ما كان يريد ذلك في العام القاتل .

ووجد بين المؤلفين والناشرين من كان دوره أساسياً وشهيراً في ١٨١٥ مثل جوزيف غورز : فقد نشر جريدة « عطارد الريناني » ، والحق في صيف ١٨١٥ على ضرورة ضم الألزاس - لورين : وأراد أن يجعل منها أرضاً تابعة لمجموع الدول الألمانية . وظهرت عنده لأول مرة الفكرة التي حققها بسمارك في ١٨٧١ ، وهي فكرة الرينغسلاند أي : « أرض

الامبراطورية ، . ولكن المستشار النمساوي مترنيخ لم يشأ هذا الحل ولم تلح الحكومة البروسية . ولنلاحظ أنها حصلت ، من جهة ثانية ، على فوائد هامة في ١٨١٥ وهي الاقليم الريناني ، على الضفة اليسرى لنهر الراين ، وعلى السار مع سارلوي . وتخلت عن المطالبة بالالزاس - لورين . وفي ١٨١٥ افلست فكرة الوحدة الالمانية . وزالت تقريباً قضية الالزاس - لورين من وجهة نظر الرأي الالماني .

(٣) أزمة ١٨٤٠ . - ولكن الفكرة ظهرت في زمن أزمة ١٨٤٠ ، هذه الازمة التي أثارها القضية المصرية ، قضية محمد علي ، وكان لها انعكاسات اوروبية خطيرة . وقد قام تبادل جدل شهير فرنسي - ألماني ، في ذلك الحين ، واغنية نيقولا بيكور « الراين الالماني » ورد الشاعر الفرد موسيه عليها . والمهم ، بالنسبة لنا ، هو أن نرى الفرنسيين والالمان ينتصبون من جديد ، وجهاً لوجه ، في وقت كانت حركة الرأي عنيفة من كلا الجانبين وتعارض الشعبين ، وظهور المطالبة بالالزاس - لورين مباشرة : فمن ذلك أننا نرى رجلاً لعب فيما بعد دوراً هاماً في تاريخ الوحدة الالمانية ، وهو هانس فون غاغيرن ، كتب في ١٨٤٠ « ان الالزاس ارض يجب أن ترجع إلى المانيا . هذه هي الفكرة الشابتة عند الفرنسيين وهي ان الراين ملكهم ، ولكن هذه الفكرة لا يمكن للألمان ان يقبلوها ، » و اضاف : « ان استوداد المناطق ، التي ينطق سكانها اللغة الجرمانية ، على ضفة الراين اليسرى ، هو بالنسبة لالمانيا قضية شرف » ويقول : وسيقوم ذات يوم نزاع جديد ضد فرنسا ، وعندئذ يجب تسوية القضية .

(٤) أزمة ١٨٤٨ . - ثم اغتقت قضية الالزاس - لورين من جديد حتى أزمة ١٨٤٨ : فقد انعقد المجلس القومي في فرانكفورت وجرت محاولة لتوطيد الوحدة الالمانية ولكنها اخفقت . وقد فكر المجلس القومي في

فرنكفورت بتوطيد الوحدة الألمانية ، ووجد نفسه بالضرورة امام قضية : ما هي حدود المانيا في المستقبل ؟ لقد اهتم المجلس القومي بقضية الدوقيات وبخاصة الشازفيغ ، وبقضية اللوكسمبورغ ، والتيول الشمالي المأهول بالامان . ولكن لاي درجة اهتم بقضية الالزاس - لورين ؟ قليلا على العموم . والحق يقال ، اننا نجد في كراريس العصر وخطبه التوكيد مراراً وتكراراً على « الصفة الالمانية » للالزاس . ولكن رجال ١٨٤٨ لا يتكلمون عن فتح . بل كانوا أنصار د حق الشعوب في تقرير مصيرها . وفي المجلس القومي في فرنكفورت ، قال أحد النواب الذين عاجلوا هذه القضية واسمه كارل فوغت : « هذا واقع ، وهو أن الالزاسيين واللورينيين ، وان تكلم قسم كبير منهم اللهجة الجرمانية ، لا يرغبون ان يكونوا الماناً . وما دامت هذه الرغبة غير موجودة ، بموجب حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فان القضية غير موضوعة » . ولكن فوغت اضاف : اذا كان الالزاسيون واللورينيون لا يرغبون بذلك فهذا يرجع إلى أن فرنسا ، التي يؤلفون جزءاً منها ، دولة قوية ، على حين أنه لا توجد دولة المانية قوية : فاذا ما تبدلت الحالة وانشئت دولة المانية قوية ، عندئذ يمكن التفكير بأن يتغير رأي الالزاسيين . وعليه فقد كان فوغت يأمل بأن يوماً سيأتي ويتغير فيه رأي الالزاسيين .

هـ (في عام ١٨٥٩ . - وبعد أزمة ١٨٤٨ عادت القضية فاعقت من جديد . ولكنها ظهرت في عام ١٨٥٩ عندما تشكلت المنظمة الالمانية الكبرى التي تسمى « الجمعية الألمانية » (ناسيونالفران) . إن رجال هذه المنظمة ، أي الرجال الذين رفعوا علم الوحدة الالمانية في ١٨٥٩ وتكلموا مباشرة بقضية الالزاس ولورين ، رأوا أن تكونا المانيتين . ثم ان رئيس الأركان العامة الجنرال فون مولتكه ، عندما وصل إلى هذا

المنصب ، كتب في ذلك الحين ان « الحدود الطبيعية » بين فرنسا وألمانيا هي الكتلة الفوجية ، جبال الفوج .

٦ () في ١٨٦٦ . - بعد أن غلبت النمسا في الحرب النمساوية - الألمانية عام ١٨٦٦ ، وأصبحت فرنسا بالنسبة للألمان خصماً قريباً ، أخذت قضية الالزاس بالتدريب مكاناً هاماً في الرأي الألماني .

وعندما اثبتت « قضية اللوكسمبورغ » في ١٨٦٧ وجه طلاب برلين نداءً إلى طلاب الالزاس - لورين يلومونهم فيه على « تنكركم لقوميتهم » وينصحونهم بأن يعودوا « أبناء الوطن الألماني الخالص » . حتى ان بسمارك نفسه لمح بالمطلوب الألماني : ففي غداة مقدمات صلح نيكولسبورغ التي انتهت الحرب النمساوية - البوسية ، عندما حاولت حكومة نابليون الثالث أن تحصل من بسمارك على تعويضات ثمناً للموقف الذي وقفته فرنسا اثناء حرب ١٨٦٦ ، وعندما جاء سفير فرنسا بينيديتي ليجمع ببسمارك ، في بداية آب ١٨٦٦ ، ليطلب منه أن يمنح فرنسا هذه التعويضات ، رفض بسمارك رفضاً مطلقاً وهدد فرنسا بالحرب ، في ٧ آب ١٨٦٦ وأضاف : « وسنأخذ منكم الالزاس » .

وهكذا كانت الالزاس هدف حرب الحكومة البوسية في حالة حرب فرنسية - ألمانية ، هذا أمر ليس فيه أقل شك . ومنذ بداية حرب ١٨٧٠ كان الالزاسيون يعرفون ذلك .

٢ - تحقيق أهداف ألمانيا

منذ بداية حرب ١٨٧٠ وجدت في ألمانيا حركة رأي نشيطة لصالح ضم الالزاس - لورين . وقد صرح المؤرخ الكبير تيودور مومسن ، في ٣٠ آب ١٨٧٠ ، في « رسالة إلى الايطاليين » ، بأن تأخذ ألمانيا

الالزاس - لورين وبرر هذه المطالبة بالحجة اللغوية . ونشر آدولف فاغتر استاذ الجامعة كراساً يسمى « الالزاس - لورين : العودة إلى المانيا » . وكتب هينريك فون ترايتشكه ، المؤرخ الشهير في الوقت نفسه ، في ٢٠ آب ١٨٧٠ ، بأن النصر الألماني يجب « أن يحو كل ما مضى منذ القرن السابع عشر ، أي منذ معاهدة وستفاليا فيما يتعلق بالالزاس واللورين .

وكانت حركة الرأي هذه عامة تقريباً . والاستثناءات الوحيدة يمكن أن تعد على الأصابع : فقد وجد بعض الاشتراكيين الماركسيين ، وبخاصة بيبيل ، الذي ظل حتى ١٩١٤ زعيم الحزب الاشتراكي : ففي ١٨٧٠ أعلن بيبيل وأيه في عدم ضم الالزاس - لورين . ووجد استاذ أو استاذان جامعيان : فونر فينيس ، وماكس نورداو من هذا الرأي . وكذلك وجد رجلان أو ثلاثة رجال سياسيين « جذريين » ، أي بقايا من ١٨٤٨ ، وبخاصة جاكوبي الذي كان قبل ١٨٤٨ أحد زعماء الحركة الليبرالية في بروسيا ، لا يحبذون الضم . ولكن خارجاً عن هذه الآراء المنعزلة كانت الألمان من جميع الأحزاب لصالح ضم الالزاس - لورين .

ومنذ ١٥ آب ١٨٧٠ ، أي بعد بداية الحرب بثلاثة أسابيع ، أعلن بسمارك عن عزمه ، في ضم الالزاس في حال النصر ، ولم يقل بعدد باللورين . ولكنه ، في ٣١ آب ، صرح ، في مقال نشر في « جريدة المانيا الشمالية » التي كانت جريدة بسمارك الشبه رسمية ، وقد علم منذ ذلك الحين أن بسمارك نفسه قرأ هذا المقال ثانية ، أنه لنزع كل امكانية عدوان من فرنسا يجب أن تضم إلى المانيا ستراسبورغ و Metz . وبالتالي فقد توسع برنامج بسمارك . وأخيراً في ١٣ و ١٦ ايلول رجا بسمارك

في بلاغات وجهها إلى عماله الدبلوماسيين ان يعرفوا رأي الحكومات المحايدة
بنوايا الحكومة البروسية في ضم ستراسبورغ ومetz .

ومنذ ١٤ آب ١٨٧٠ ، أي بعد ثمانية أيام على معركة فروشفيلار ،
صدرت براءة من ديوان ملك بروسيا بتسعية حاكم عام الألزاس . والحق
يقال أن مدينة ستراسبورغ نفسها لم تؤخذ بعد ، لأن ستراسبورغ ،
وان ضربت بالقنابل ابتداء من ١١ آب ١٨٧٠ ، قاومت حتى ٢٧
ايلول ، ولكن مجموع الأرض الالزاسية احتل ، وسمي ملك بروسيا
الكونت بسمارك - بولن حاكماً عاماً . وفي ٢١ آب حددت تعليمات
ملكية حدود الحكم العام في الألزاس - لورين : « ويجب أن يمتد على
المقاطعات الفرنسية المحتلة في مناطق الراين الاعلى والراين الادنى والموزيل
مع ضم مناطق Metz وتيونفيل وسارغرمين وشاتو - سالان^١ وسارلوي ، .
وهذا الخط الفاصل الذي ثبت في ٢١ آب كان أساساً ، فيما بعد ، في
مقدمات الصلح .

وكان الالمان يرون أن القضية سويت في ذلك الحين . وإذا نظرنا
إلى الصحافة الألمانية في آخر ١٨٧٠ وجدنا أن القضية التي كانت موضع
مناقشة هي قضية معرفة النظام القادم للألزاس واللورين اللتين ضمتا إلى
الامبراطورية الألمانية : كان يتساءل ما إذا كان من اللازم إلحاق الألزاس
بأحدى دول المانيا الجنوبية أو إلحاقها بروسيا . وقد نوقشت هذه
القضية كثيراً في الجرائد . وصرح المؤرخ ترايتشكه البروسي بأن
لامندوحة عن ربط الألزاس واللورين بروسيا . وعلى العموم ، كان
القوميون الليبراليون يناصرون هذا الحل . وفي بعض الاوساط المحافظة ،
كان المحافظون ، الذين تعبر « صحيفة الصليب » عن رأيهم ، مقاومين
ومتوردين لأنهم لا يريدون زيادة قوة بروسيا بالنسبة إلى الدول الالمانية الاخرى .

وتوازياً مع هذا الجدل الصحفي ، قامت محادثات بين الحكومات الألمانية : قامت محادثات ، في قضية الألزاس - لورين ، بين الحكومة البروسية وحكومات ساكس ، وبافاريا ، ودوقية باد الكبرى . ولكن بسمارك كان من المهارة بالآ يطالب بالألزاس - لورين من أجل بروسيا : لأنه فهم جيداً بأنه في الوقت الذي يريد به تأسيس الامبراطورية الألمانية ، لا يكون من مصلحته ايقاظ قلق الامراء الالمان الآخرين واخافتهم بالهيمنة البروسية . وهذه الهيمنة كانت اكيدة وغير ممكن اجتنابها ولكن يجب ألا تظهر بروسيا نعمة جداً ، لأن هذا يزيد في الصعوبات عند المفاوضة بتشكيل الامبراطورية . ولهذا السبب أعلن بسمارك أنه في صالح الحل الذي دل عليه غورز في عام ١٨١٥ وهو الحل الذي يقضي بجعل البلاد المنضمة د ارض امبراطورية ، أي أرضاً غير تابعة لأي من الدول الألمانية وحدها ، بل إلى الامبراطورية الألمانية بجمعوعها . ورأى بسمارك أن الألزاس - لورين بهذا الشكل تكون د اسمت الوحدة الألمانية . ونعلم من اشارات في يوميات كرونبرنز بروسيا أن هذا الحل : الألزاس - لورين د ارض امبراطورية ، قد تبنته الاوساط الرسمية الألمانية منذ ١٢ ايلول ١٨٧٠ . فقد أشار الكرونبرنز إلى ذلك في هذا اليوم في يومياته : د محادثة في الألزاس - لورين : ستكون الألزاس - لورين ارض امبراطورية ، ودل على أن هذه هي وجهة نظر بسمارك .

٣ - رد الفعل الفرنسي

أمام هذه المطالبة الألمانية التي اعرب عنها علناً بعد بداية الحرب بستة أسابيع ، نريد معرفة رد فعل الرأي والحكومة الفرنسيين .
الرأي الفرنسي . - لقد عبر عن رد فعل الرأي الفرنسي بوثيقة

شهرة وهي الرسالة التي وجهها المؤرخ الكبير فوستل دو كولانج إلى تيودور مومسن ، المؤرخ الالماني ، الذي اعرب عن رأيه أنه لصالح ضم الالزاس - لورين . ورسالة فوستل دو كولانج وثيقة كلاسيكية تقريباً ، لأنه عبر فيها بأوضح بيان عما يمكن أن يسمى « النظرية الفرنسية » في القومية تجاه « النظرية الالمانية » . لقد أراد الالمانيون ضم الالزاس - لورين لأسباب استراتيجية : وهي الرغبة في سحب الحدود إلى ما وراء الراين ، وكانت الحجج التي يعرضونها أمام الرأي العام على نوعين :

١ - الحقوق التاريخية : وهي أن الالزاس لورين كانت تابعة في الماضي إلى الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة .

٢ - الحجة اللغوية : وهي أن وحدة اللغة علامة تبعية لقومية واحدة . ويجب على ذلك فوستل دو كولانج في هذه الرسالة ، التي نشرت في ٢٧ تشرين الاول ١٨٧٠ ، أن ما يمكن الاعتماد عليه في تعيين تبعية شعب إلى قومية ، ليس اللغة التي يتكلمها ، بل إرادة السكان . ويقول فوستل دو كولانج : ولا شك في أن إرادة الالزاسيين واللورينيين هي البقاء فرنسيين : « الوطن هو ما يجب » .

رأي الحكومة الفرنسية . - حاولت الحكومة الفرنسية ابتداءً من ١٢ ايلول ١٨٧٠ أن تثير اهتمام المحايدین إلى هذه القضية : ففي البلاغ الذي وجهه وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة ، جول فافرو ، إلى الدول المحايدة ، في ١٢ ايلول ١٨٧١ طلب بأن تتوسط لدى المانيا لاقامة السلام على اساس السلامة الارضية ، أي أن تتخلى عن ضم الالزاس - لورين . ومن جهة ثانية ، ان تيير الذي كان في ١٨٧٠ يعارض اعلان الحرب ، قام بناءً على طلب الحكومة المؤقتة ، بجمولة لدى الحكومات

المحايدة : في النمسا ، في روسيا ، في انكلترا ، في النصف الثاني من ايلول ١٨٧٠ ودعم في كل مكان نفس الخرض بقوله : هل تريدون مساعدتنا في تسوية السلام على اساس السلامة الارضية ؟ ولكن هذه المساعي التي قام بها تيير والحكومة الموقنة لم تؤد إلى نتيجة .

وفي الحقيقة ، إذا لاحظنا الوضع الدولي ، نرى حالة واحدة تجبذ النظرية الفرنسية وتوافق عليها علناً ، وهي حالة النواب التشيكيين في دياط بوهيميا : ففي ١٨٧٠ نشر هؤلاء النواب التشيكيون بياناً يقول ان ضم الالمان للالزاس - لورين من قبل الألمان مناقض لحق البشر ولارادة الشعوب . وهم الوحيدون الذين أعطوا رأيهم بوضوح . ومن جهة أخرى نرى ان المستشار النمساوي بوست المناوئ لبروسيا صراحة يدعم فكرة الاستقلال الذاتي للالزاس - لورين ، لأن الالزاس - لورين المنفصلة عن فرنسا ، يمكن أن تشكل دولة - حاضرة بين فرنسا والمانيا ، وقد دعم بوست هذه الفكرة ، في كانون الأول ١٨٧٠ ، في مذكرة وجهها الى الحكومة الانكليزية . وفيما يتعلق بالحكومة الانكليزية نفسها لا شك في أن الوزير الأول الانكليزي ، غلادستون ، قد خطأ المانيا ورأى أن ضم الالزاس - لورين يناقض جميع مبادئ الحق الدولي . ولكنه عندما وضع آراءه لزملائه في الوزارة ، فهم جيداً ، بأنهم لا يجارونه ، لأن الوزارة الانكليزية لم تشأ أن تضع المانيا « عدواً لها » ، ولذا لم يحتج غلادستون ، ويجب الانسى ، إذا لاحظنا الصحافة الانكليزية المعاصرة ، ان أكثرية الجرائد الانكليزية كـ « التايمز » و « ساتردي ريفيو » و « الدايلي نيوز » كانت تصرح جميعاً بان ضم الالزاس لورين إلى المانيا كان ، بالاجمال ، طبيعياً تماماً : وبعد كل شيء ، ان هذه البلاد كانت تؤلف جزءاً من الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وقد أخذتها فرنسا

في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر ، والآن تعود المانيا وتستودهما ، ولا شيء يعتوض عليه .

ويجب أن ندرك حالة الرأي هذه لنفهم اخفاق الجهود التي بذلتها حكومة الدفاع الوطني في فرنسا .

وبعد إخفاق الجيش الفرنسي على اللوار واستسلام باريس وقعت الهدنة في ٢٨ كانون الثاني ١٨٧١ . وقبل فتح مفاوضات السلام ، أراد بسمارك أن تكون الحكومة الفرنسية مجهزة بسلطات نظامية ، ورغب في أن تجري في فرنسا انتخابات عامة ، مقتنعاً بأن الناخبين سيكونون لصالح السلام . وجرت الانتخابات في ٨ شباط ١٨٧١ لتشكيل المجلس الوطني . وبالرغم من أن الالزاس - لورين كانت محتلة من قبل الالمان ، وانما كانت موضوعة تحت الادارة الألمانية ، وان الحكومة الالمانية عينت حاكماً عاماً ، فقد قررت الحكومة الألمانية بأن سكان الالزاس واللورين يمكنهم أن يمارسوا حق التصويت . واتيحت للالزاسيين واللورينيين الفرصة في ٨ شباط ١٨٧١ للانصاح عن عاطفتهم . وقد دلت القوائم التي شكلت في الالزاس واللورين على أنها كانت تضم فقط ، انصار المقاومة حتى النهاية عدا اسم واحد ، وان الرجل الذي يشخص فكرة المقاومة حتى النهاية كان غامبياً ، وقد انتخب هذا في منطقة الراين الأعلى وفي منطقة الراين الأدنى .

ولكن إذا أعربت الالزاس عن المقاومة حتى النهاية ، فلم يكن هذا رأي أكثرية الناخبين الفرنسيين . فقد اعطت انتخابات ٨ شباط ١٨٧١ أكثرية قوية لصالح السلام ، ولا سبيل إلى الحداع والضلال . وكان يعلم أن السلام يعني ضياع الالزاس واللورين . وفي هذه الظروف

سمى المجلس الوطني في بوردو ، في ١٠ شباط ١٨٧١ ، تيسير رئيساً للسلطة التنفيذية .

جرت مفاوضات مقدمات الصلح في فرساي ، من ٢١ إلى ٢٦ شباط ، بين تيسير وجول فافر عن الجانب الفرنسي ، وبسمارك عن الامبراطورية الألمانية التي تألفت في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ . وأوضح بسمارك شروطه الأرضية وهي : التنازل عن الالزاس وعن قسم من اللورين ، مقاطعة الموزيل . وكان تيسير يخشى ما هو اقبح من ذلك . ففي العجلة التي اقلته إلى فرساي ، قال إلى جول فافر بأنه يتساءل ما إذا كان بسمارك سيطلب منه اللورين كلها . ولكن ، عندما شعر تيسير بفجأة مواتية ، لم يظهر شيئاً من ذلك واحتج مصرحاً بأن الضم الاجباري غير عادل وحاول الحصول على مخفضات : حاول أن ينقذ بلفور و متز : بلفور ، لأن الكولونيل دانفور دوشيرو قاوم في المدينة فيما وراء حد الهدنة ، ولم يستسلم ، إلا في ١٨ شباط ١٨٧١ ، بعد أن مضى على توقيع الهدنة ثلاثة أسابيع ؛ و متز ، لأن المدينة ، دون منازع ، مدينة فرنسية . وقد نوشت هذه القضية طويلاً بين بسمارك وتيسير في ٢٤ شباط . واستخدم تيسير جميع الحجج الممكنة ، حتى انه عرض على بسمارك ، إذا تخلى عن متز ، أن يضم دوفية اللوكسمبورغ الكبرى ، ووعده بالا تضع فرنسا الغرافيل في سبيله ، وعند الحاجة تساعد على ذلك . ولكن بسمارك كان صعب المراس مطلقاً . وعلى العكس ، في قضية بلفور ، هدد تيسير بسمارك بتقديم استقالته وترك فرنسا دون حكومة ، مما يجعل الادارة الألمانية أمام حالة صعبة . وأخيراً ربح القضية ، وتم التفاهم على أن تبقى بلفور مدينة فرنسية ، وبالمقابل ، قبل تيسير ان تحتل الجيوش الألمانية ، في باريس ، حي الشانزيليزيه حتى التصديق على مقدمات الصلح ، أي خلال بضعة أيام

فقط . ووقعت مقدمات الصلح في ٢٦ شباط ١٨٧١ وتخلت فرنسا عن
الالزاس ، عدا مدينة بلفور ، وعن مقاطعة الموزيل .

مفاوضات بروكسل . - وجرت مفاوضات المعاهدة النهائية بعد ذلك
مباشرة وبدأت في بروكسل . وفي غضون ذلك ، كانت الحكومة
الفرنسية في عراك مع ثورة القومون ، وهذا ما جعل وضعها حرجاً
بشكل فريد ، لانها لا تستطيع في الواقع ، للقضاء على ثورة القومون ،
ان تعتمد على الجنود العسكريين ، عدا اسرى الحرب الذين تريد
ألمانيا أن تدعم اليها . وقد نصت مقدمات الصلح على أن أسرى الحرب
بإمكانهم أن يعودوا مباشرة ، ولكن الحكومة الألمانية نظمت عملياً
انطلاق القطارات ، وكان بإمكانها ، حسب هواها ، أن تؤخر عودة
الاسرى إلى فرنسا ، ولذا كانت الحكومة الفرنسية مضطرة ، للنضال
ضد القومون ، أن تنتظر ارادة ألمانيا بارسال اسرى الحرب . وهذا
بالطبع ما أعطى لألمانيا وضعاً قوياً .

وتناولت مفاوضات بروكسل نقطتين :

١ - قضية حق الاختيار : فقد قالت مقدمات الصلح ان الحكومة
الألمانية لا تضع أي عقبة « لهجرة السكان من الاراضي المتنازل عنها » ،
ولكن يجب تحديد كيف يمكن لهؤلاء السكان أن يبقوا فرنسيين إذا
أرادوا ذلك .

٢ - قضية تحديد أرض بلفور : لقد قالت مقدمات الصلح بان
تبقى مدينة بلفور فرنسية ، ولكنها لم توضح بالضبط مدى امتداد قطرها ،
وحاول تيير بالطبع أن يوسع هذا القطر ما أمكن .

معاهدة فرانكفورت . - وأخيراً ، وبعد مفاوضات شاقة جداً ،

وبعد التهديد بانذار من بسمارك ، انتقل المفاوضون ، في بداية أيار ١٨٧١ ، إلى فرنكفورت ، وفيها وقعت في ١٠ أيار ١٨٧١ المعاهدة النهائية . ومن الوجهة الارضية ، إذا قارنا معاهدة فرنكفورت بمقدمات الصلح ، نجد أنها أتت بتعديلين :

الأول ، يتعلق بأرض بلفور : فقد تم الاتفاق على الا تضم هذه الارض مدينة بلفور فحسب ، وإنما مناطق بلفور الاصلية : ديل وجيروماني وجزءاً من منطقة فولتين أي أرضاً تضم ٢٧٠٠٠ نسمة . وبالمقابل ، حصلت المانيا على « تصحيح حدود » على طول منطقة تيونفيل . وهذا التصحيح في الحدود أعطى المانيا ٧٠٠٠ نسمة كان من الممكن أن يظلوا فرنسيين حسب مقدمات الصلح . إذن كانت المفاوضة تبادلاً ترك إلى فرنسا ٢٧٠٠٠ فرنسي وافقدها ٧٠٠٠ فقط . وقبل بسمارك بذلك ، لانه يعلم بأنه يوجد ، في الارض الصغيرة على طول تيونفيل ، فلزات حديد ، وهذا يعتبر من الوجهة الاقتصادية كسباً هاماً جداً .

الثاني ، يتعلق بقضية الاختيار . فقد قررت المعاهدة النهائية أن الرعايا الفرنسيين المقيمين في الاراضي المتنازل عنها في الالزاس - لورين يمكنهم أن يحافظوا على قوميتهم الفرنسية ، ولكن شريطة أن ينقلوا منازلهم إلى فرنسا قبل ١٠ تشرين الاول ١٨٧٢ . لقد سمح بالاختيار ، ولكنه علق بشرط وهو أن يغادر المختارون الالزاس واللورين .

وقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على معاهدة فرنكفورت في ١٨ أيار في فرساي ، وكرس القانون الالماني الصادر في ٩ حزيران ١٨٧١ ضم الالزاس - لورين إلى الامبراطورية الالمانية بصفة « أرض امبراطورية » .
الحركات القومية ٣ - (٢٥)

٤ - موقف اللازاسيين - لورينيين

عندما انعقد المجلس الوطني في بوردو ، في ١٧ شباط ١٨٧١ ، ولم تبدأ المفاوضة بمقدمات الصلح بعد ، أخذ نائب الراين الاعلى ، كيلر ، الكلام في المجلس الوطني وصرح بأن اللازاس واللورين لا تريدان أن تكونا المانيتين ، وإن فرنسا لا يمكن أن تقبل ولا أن توقع هذا التنازل عن اللازاس واللورين ، وإن أوربة لا يمكن أن تسمح ، ولا أن تصادق على هذا التنازل : « في عصرنا هذا ، في كامل الحضارة ، لا مجال للتصرف بصير الشعب دون رضاه » . فقام تيير الذي انتخب ، في ١٢ شباط ، رئيساً مؤقتاً للسلطة التنفيذية ، واعترض بأنه يجب على المرء أن يكون منطقياً . وقال : إذا أريد السلام فلا يمكن أن يصوت على اقتراح كيلر ، لان هذا الاقتراح يقتضي استمرار الحرب . وأخيراً ، صوت المجلس الوطني على قرار يصرح بأنه يتقبل بكل عطف شديد تصريح كيلر وزملائه ، ولكنه يتروك ذلك « إلى حكمة ووطنية » المفاوضين . كانت الثقة بتيير عظيمة . وقد بذل جهد استطاعته لانقاذ ما يمكن انقاذه ، ولكنه استسلم أخيراً .

لقد وقعت مقدمات السلام ، في ٢٦ شباط ١٨٧١ ، وتدخل تصديق المعاهدة بالحال ، وكان عاجلاً ، لا سيما وان الجنود كانوا يحتلون حي الشانزيليزيه ، ودرس مجلس بوردو على الفور مقدمات الصلح . وفي جلسة الاول من آذار ١٨٧١ جرت المناقشة . وقدم اللازاسيون - اللورينيون عدة ملتمسات واحتجوا على ضم المانيا ، ودعمت هذه الملتسمات بخطب عدد من عظماء الحزب الجمهوري ، مثل ادغار كينية ، فقد صرح بأن المانيا إذا اضمت اللازاس - لورين ، فانها لا تستطيع أن تكرس

هذا التملك بالتصويت العام ، وسيكون هذا العمل ظفراً للقوة المحضة ، ومن غير الممكن اعطاؤه مظاهر ظفر الحق . وصرح فيكتور هوغو : « التملك يفترض الرضى » ، والرضى غير موجود ، وستنهض فرنسا يوماً فظيعة ولن تسترد الالزاس واللورين فحسب ، بل ضفة الراين اليسرى كلها . وقال لوي بلان : « ليس للمجلس الوطني الحق في تشويه الامة » ، وليس له حق في انتزاع صفة فرنسي عن الفرنسيين ، وإن من واجبه الاستمرار في الحرب . وعندئذ صعد كيار ، النائب الالزامي إلى المنصة وصرح بأنه يحتاج كالزامي وفرنسي على مقدمات الصلح التي كانت في نظره « ظلاماً وكذباً وعاراً » .

وأجاب تيير ببساطة ان فرنسا في حالة اضطراب تام ومن غير المفيد أن تمدد المقاومة ، لان هذه المقاومة مستحيلة . وصادق المجلس الوطني على مقدمات الصلح ، وبالتالي التخلي عن الالزاس - لورين بـ ٤٦٥ صوتاً مقابل ١٠٧ أصوات .

وبعد التصويت قرأ نائب الراين الأعلى ، غروجان ، الاحتجاج الشهير الذي قدمه النواب الالزاسيون واللورينيون : « مع الاحتقار لكل عدل ، والاساءة البشعة لاستعمال القوة تسليمنا لسيطرة الاجنبي ، علينا آخر واجب للقيام به . اننا نصرح مرة أخرى أيضاً بأن ما من صك يتصرف بنا دون رضانا ، واننا نحافظ على تعلقنا بشكل لا يتسرب اليه الحلل والفساد بالوطن الذي انتزع منا بالعنف ، وعلى عطفنا البنوي لفرنسا . اننا ننتظر ، بثقة كاملة في المستقبل ، اليوم الذي تستعيد فيه الالزاس - لورين مكانها في فرنسا » .

الفصل التاسع عشر

الالزاس — لورين تحت النظام الالماني

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

وأني بسمارك : - لدينا وثيقة عن رأي بسمارك في قضية الالزاس - لورين عام ١٨٧١ ، وهي ضبط المحادثة التي تمت في ١٤ آب ١٨٧١ بين المستشار الالماني ، والقائم بالاعمال الفرنسي في برلين ، غابرياك الذي تسلم وظائفه حديثاً . وبموجب هذا التقرير اوضح بسمارك بهذه العبارات عن رأيه في قضية الالزاس - لورين : « انني لأضل نفسي ، الشيء اللامعقول بالنسبة اليما هو أننا اخذنا منكم مئز الفرنسية ، ولا أريد ان احتفظ بها لالمانيا » . وأوضح بان الاركان العامة للجيش هي التي فرضت عليه ضم مئز . وواصل بسمارك قوله : « وأقول كذلك بالنسبة للالزاس - لورين : انها خطأ ارتكبناه باخذها منكم ، اذا أريد أن يكون السلام دائماً ، لأن هذين الاقليمين بالنسبة لنا ورطة » . فأجاب غابرياك : « ان بولونيا وفرنسا خلفها » ، فرد بسمارك : « نعم ، بولونيا وفرنسا خلفها » . وهكذا أدرك بسمارك تماماً ان قضية الالزاس - لورين ستظل سبباً عميقاً ومستديماً في الخلاف بين فرنسا والامبراطورية الالمانية الجديدة .

ومع ذلك فان بسمارك كان يأمل ، في ١٨٧١ ، بان تتوصل الامبراطورية الالمانية الى تمثل سكان الاراضي التي ضمتها . ففي ١٨٧١ كان

عدد هؤلاء السكان ١٥٤٢٠٠٠ شخصاً) . وكان يعتقد ان ليس عند شعب الألزاس واللورين ، بالاجمال ، الا « طلاء فرنسي » ، وان ثقافتها الفرنسية سطحية ، ولذا كان يأمل بأن تكون الصعوبة التي تشعر بها المانيا في حكم الألزاس - لورين مؤقتة ، وأن يكون الوصول الى هذا التمثل بثلاث وسائل : بالهجرة الالمانية وقدم الموظفين الالمان الى الاراضي المضمومة للبدء بعملهم ، ثم حجيء الصناعيين ومستخدمي الصناعة والعمال الألمان ، وتأثير المنافع المادية بتأمين الرفاه الاقتصادي الذي يرضي سكان الألزاس - لورين ؛ وأخيرا بمجابهة العواطف الدينية العميقة جداً عند الألزاسيين - لورينيين . وكان بسمارك يشعر بعدم سلوك سياسة كنسية في الألزاس - لورين شبيهة بالسياسة التي سلكها في بروسيا او في الامبراطورية .

موقف الألزاسيين - لورينيين . - وجد في شعب الألزاس - لورين المنضم موقفان ، « الاحتجاجيون » و « الاستقلاليون » . وكان الاحتجاجيون لا يريدون أي تسوية ، بل أن يبقوا غرباء عن حياة الدولة الالمانية ، دون البحث عن اسهام في سن القوانين او تطبيقها : وباختصار ، ان يدعوا نظام الغالب يفرض عليهم دون قبول المشاركة به . أما الاستقلاليون ، فلم يريدوا الاقتصار على المقاومة السلبية ، بل حاولوا الحصول من الحكومة الألمانية على بعض الحق في ادارة قضايا الألزاس - لورين الخاصة بها .

وقد تنوعت هذه المواقف الاحتجاجية والاستقلالية حسب العصر ، وذلك لانه كلما طال النظام الالمانى ، كلما أصبح محتوماً على سكان الألزاس - لورين ان يقبلوا ببعض الخضوع . ولكن هذه التغيرات في الرأي العام في الألزاس - لورين تتعلق أيضاً بعوامل أخرى : فهي تتعلق بموقف الحكومة الألمانية التي تختلف طرقها صرامة وتساهلاً . وتعلق أيضاً بموقف الحكومة الفرنسية وموقف الرأي العام في فرنسا ؛ فهل تفكر فرنسا بالتأثر اولا ؟

من الواضح في الأدوار التي يتخلى فيها الرأي العام الفرنسي في أكثره العظمى عن فكرة أي ثأر من ألمانيا ، فإن هذا التخلي لا يكون من طبيعته ان يشجع الالزاسيين - لورينيين على مقاومة النفوذ الألماني .

ومن المفيد ان نتابع تغيرات هذه الحالة ، ولذا يجب تمييز ثلاثة أدوار: الاول من ١٨٧١ الى ١٨٧٤؛ والثاني : من ١٨٧٤ الى ١٩١١ . والدور الاخير من ١٩١١ الى ١٩١٤ . وهذه التقسيمات تختلف حسب المبادئ التي تبنتها الادارة الألمانية في كل منها .

الدور الاول : ١٨٧١ - ١٨٧٤

لقد عاشت الالزاس - لورين في هذا الدور الاول تحت نظام « الدكتاتورية » فقد كانت المناطق المضمومة تحكم بعلم المستشار ، الرئيس الاعلى للالزاس - لورين واتباعه ، وكان الرئيس الاعلى في الالزاس - لورين ، في حالة خطر ، بموجب القانون المؤرخ في ٣٠ كانون الاول ١٨٧١ ، سلطة اتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية للأمن العام . وهذه المادة في قانون ٣٠ كانون الاول ١٨٧١ تفول الرئيس الاعلى للالزاس - لورين سلطات استثنائية تسمى « سلطة الدكتاتورية » ، وظلت سارية المفعول حتى ١٩٠٢ .

ولم تكن ادارة الالزاس - لورين خلال هذا الدور خاضعة الى أي اشراف من البرلمان الألماني ، الرايخستاغ . كانت القوانين العائدة للالزاس - لورين يهيؤها البندسرات أي المجلس الاتحادي (الفيدرالي) الألماني ، وليس فيه ممثل عن الالزاس - لورين . وكانت التدابير المتخذة في هذا الدور صارمة للغاية : فقد كان الموظفون المستخدمون في الالزاس - لورين ألماناً جميعاً ، ولم يقبل أي الزامي - لوريني في وظائف الادارة .

وحرم استعمال اللغة الفرنسية ، لافي المدارس فحسب ، بل في المؤسسات العامة . ويريد القانون الالماني بالمؤسسات العامة حتى الخطوط الحديدية ؛ وأخيراً في المراكات التجارية . ولم تنفذ الجرائد الفرنسية إلى الالزاس - لورين ، حتى ان الجرائد المحلية التي كانت تتعاطف مع فرنسا كانت بمنوعة .

وقد انتقدت هذه الطرق الادارية في الالزاس - لورين ، في عصر «الدكتاتور» ، في البرلمان الالماني ، وبخاصة ، من قبل زعيم حزب الوسط ، أي الحزب الكاثوليكي ، فيند هو دوست ، خصم بسمارك ، في خطاب ألقاه ، في ١٦ أيار ١٨٧٣ ، في الرايخشتاغ .

ما هي نتيجة العلاقات بين الشعب المضموم والحكومة الالمانية ؟ لنفكر أولاً بالعاصفة التي انتابت الالزاس - لورين عقب الانضمام . وقد ظهر في هذا الاضطراب اتجاهان مختلفان منذ الأصل : لجنة الدفاع وعصبة الالزاس .

لجنة الدفاع . - ظهر هذا الاتجاه عندما شكلت غرفة تجارة ملهوز ، في ١٨٧١ ، مأميته « لجنة الدفاع » . وقد ضمت لجنة الدفاع هذه وجهاء الزاسيين ، وبخاصة صناعيين ، تحت رئاسة صناعي من ملهوز ، اوغست دولفوس ، وقررت أن ترسل مندوبين إلى برلين لاجراء اتصال مع بسمارك ، وللحصول على نظام صالح مأممكن في نطاق الامبراطورية الالمانية يتضمن إمكان ادارة مستقلة ذاتياً ، وابقاء التشريع الفرنسي ، وبخاصة عدم تطبيق الخدمة العسكرية الاجبارية في الالزاس - لورين ، أو ، على الأقل ، تأخير محسوس في تطبيق هذه الخدمة العسكرية الاجبارية . واستقبل بسمارك مندوبي لجنة الدفاع ، وكلهم كلاماً طيباً ، ولكن لاشيء أكثر من ذلك .

عصبة الالزاس . - وتمثل الاتجاه الآخر بمنظمة مربية تسمى « عصبة الالزاس » ، وقد انشئت في مقاطعة الراين الأعلى ، وجعلت هدفها « تقوية الايمان عند الاقوياء ، وشد الضعفاء ، وفضح الجبناء » . وكان لهذه العصبة السرية تأثير قوي جداً في السنوات الأولى من النظام الألماني في الالزاس - لورين ، وكانت مركز مقاومة للنظام الألماني . ولاشك في أن الشرطة الألمانية عملت ما في وسعها للبحث عن زعماء هذه العصبة ، ولكنها لم تستطع اكتشافهم أبداً .

ولكن ماهي القضايا المباشرة التي توضع بالنسبة لسكان الالزاس - لورين ؟ وجدت قضيتان : قضية الاختيار وقضية الخدمة العسكرية .

قضية الاختيار . - لقد نصت معاهدة فرنكفورت على أن الاشخاص المقيمين في الالزاس - لورين الذين يريدون الاحتفاظ بقوميتهم الفرنسية ، أي أن يختاروا فرنسا ، يجب أن يصرحوا باختيارهم قبل الاول من تشرين الاول ١٨٧٢ ، وأن ينقلوا منازلهم إلى فرنسا . ولذا يجب توافر شرطين لاختيار القومية الفرنسية : تصريح إلى الادارة الألمانية ونقل المنزل الى فرنسا . وهذا الامر يضع قضايا خطيرة على الصعيد الفردي وعلى الصعيد العام . فمن وجهة النظر الشخصية ، من الواضح أن البقاء معناه قبول الاحتكاك مع الالمان ، وبالنسبة للشبان ، قبول الخدمة العسكرية البروسية التي يعلمون أنها ستنفذ عاجلاً أو آجلاً ؛ وان الذهاب ، من جهة أخرى ، يعني التخلي عن عادات وروابط عائلية ، وأوضاع مكتسبة . ومثل هذه الأمور يحسب حسابها بالنسبة للموظفين أو الصناعيين .

ومن وجهة النظر العامة ، يعني البقاء الحفاظ على إمكانية الدفاع عن التقاليد الفرنسية في الالزاس - لورين . ويعني الذهاب ترك المكان حراً للعناصر الألمانية التي يمكن أن « تجرمن » البلاد بسهولة .

ويبدو أن الحكومة الفرنسية ، أي الحكومة الموقفة التي كان فيها تيير رئيس السلطة التنفيذية ، لم تعط ، ولو سراً ، تعليمات إلى وجهاء الالزاس - لورين ؛ وأنت رأي تيير كان في تفضيل البقاء على الاختيار لفرنسا وذلك للتمكن من الحفاظ على الفكرة الفرنسية في الالزاس - لورين .

ولكن من المؤكد ، من جهة ثانية ، أن الاختيار ، في نظر العالم ، اوضح وسيلة لتسجيل احتجاج معنوي على الضم .

حالة الموظفين . - ان القضاة الذين كانوا على وظائفهم في الالزاس - لورين ، أثناء معاهدة فرنكفورت ، يبدو أنهم ذهبوا كلهم ، ولم يبق منهم إلا ستة قضاة . وكذلك ذهب كبار موظفي التعليم كلهم تقريباً . ولا يوجد إلا ثلاثة أو أربعة اساتذة من كلية ستراسبورغ قبلوا البقاء في الالزاس - لورين ، والخدمة تحت النظام الالماني . وذهب معظم اساتذة التعليم الثانوي ، وعدد كبير من المعلمين ومستخدمي البريد . وبقي آخرون ، لأن الادارة الفرنسية لم تعدم باعطائهم وظيفة معادلة في فرنسا وعليهم أن يختاروا دون أن يكون عندهم أي ضمان . وبالعكس ، بقي معظم الكنسيين ، وذلك لانهم يرون بأن لهم نفوذاً معنوياً يمارسونه ، ونفوذاً هاماً ، لاسيما وأن الالزاس - لورين سيكون لها ادارة بروتستانتية أي ادارة يكون للبروسيين فيها الدور الفعلي ، وأراد الاكليروس الكاثوليكي أن يقوم بدور الدفاع .

حالة غير الموظفين . - وذهب نصف كتاب العدل والمعرفين . ويجب أن نقول ان الحكومة الفرنسية قبلت نظام التعويض عليهم . وذهب مستخدمو السكك الحديدية كلهم تقريباً . وكانوا مطمئنين بأن يجدوا عملاً

في فرنسا . وعلى العكس ، لم يستطع الفلاحون أن يذهبوا ، لأنهم متعلقون بالأرض .
وذهب بغض الصنّاعين ، وربما لأسباب مرتبطة بمنافعهم الاقتصادية ، لان
ضم الألزاس - لورين إلى الامبراطورية الألمانية ستكون نتيجته إقامة
خط جرمي بين الألزاس - لورين وفرنسا . وبالتالي فإن صنّاعي ملموز ،
مثلاً ، لا يستطيعون الاستمرار في بيع منسوجاتهم في فرنسا بسهولة .
ولذا فإن كثيراً منهم فضّلوا أن ينقلوا معاملهم إلى الجهة الأخرى من
الحدود .

وبالاجمال ، ان ١٦٠.٠٠٠ شخص على شعب ١٤٥٢.٠٠٠ اختاروا
فرنسا ، أي أكثر من ١٠٪ بقليل . ولكن من هؤلاء الـ ١٦٠.٠٠٠
شخص لم ينقل فعلاً إلا ٥٠.٠٠٠ شخص منازلهم إلى فرنسا قبل التاريخ
المتوقع الذي كان الأول من تشرين الأول ١٨٧٢ . أما بالنسبة للآخرين
فقد صرحت الإدارة الألمانية بأنهم ما داموا لم ينقلوا منازلهم إلى فرنسا ، فإن
اختيارهم أصبح لاغياً . وهذه الصورة الغميمة ١١٠.٠٠٠ اختيار . وهذا الفرق
بين الأرقام يرجع إلى أن « عصابة الألزاس » اذاعت في الشعب
مناشير مربة تؤكد بأنه يكفي المواطن إذا أراد اختيار فرنسا ،
أن ينقل منزله إلى فرنسا خلال وقت قصير . ويمكن فيما بعد أن يعود
إلى الألزاس . وفي هذه الشروط اختار كثير من الألزاسيين تفضيلهم
لفرنسا . ولكن عندما وضعت الإدارة الألمانية حداً لهذا الأمل مصرحة
بأن الاختيار لا يقبل إلا إذا انتقل المنزل فعلاً ونهائياً إلى فرنسا ، وجد
أن كثيراً من الناس الذين اختاروا فرنسا لم يقدروا على مغادرة منازلهم .

قضية الخدمة العسكرية الاجبارية . - لقد قال بيجارك في البدء
بأنه سيؤخر تطبيق الخدمة العسكرية في الألزاس - لورين خلال عدة
سنوات على الأقل . ثم غير رأيه ورأى أنه يحسن تطبيق الخدمة الاجبارية

فوراً ، ويجب إرسال المجندين من الالزاس - لورين إلى القطعات داخل ألمانيا وبخاصة القطعات البروسية ، وبالصدافة التي ستعقد بين الجنود الذين يقومون بالخدمة العسكرية يمكن الوصول بسرعة ، كما يعتقد ، إلى التمثيل .

وقرر ابتداءً من تشرين الأول ١٨٧٢ أن تطبق الخدمة العسكرية الألمانية في الالزاس - لورين . ووضعت قوائم قرعات التجنيد ، واستدعي ٣٣٤٧٥ شاباً لخدمة العلم في آخر ١٨٧٢ . وعلى هؤلاء الـ ٣٣٤٧٥ شاباً اطاع الدعوة ٧٤٥٤ فقط . وعبر الآخرون الحدود . واستمرت هذه الحالة في السنوات التالية : فعلى ٤٠٠٠٠ مدعو بالقرعة وجد ١٠٠٠٠ مقاوم . ولكن عدد هؤلاء المقاومين أخذ يقل من سنة لأخرى : فحوالي ١٨٩٩ - ١٩٠٠ لم يكن أكثر من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ في السنة .

وإذا تجردنا الآن ممن ذهبوا ، من مختارين أو مدعويين للخدمة مقاومين ، فلاشك في أن مجموع الالزاسيين - لورينيين الذين ظلوا في أمكنتهم قد بنوا موقف المقاومة حتى ١٨٧٥ . وعبرت الاكثية العظمى من الشعب الالزاسي - لوريني عن تعاطفها مع فرنسا بظاهرات عامة ، وأغاني وطنية ، والعلم المثلث الألوان ، والاشتراك في الجمعيات الفرنسية . ولم يكتم بسمارك نفسه ، في آخر نظام الدكتاتورية ، بأن أمه خاب ، وأنه كان يأمل شيئاً آخر .

الدور الثاني : ١٨٧٤ - ١٩١٠

وبدأ من ١٨٧٤ هيأت الحكومة الألمانية نظاماً جديداً للالزاس - لورين أقل صرامة من النظام السابق . وتحقق هذا النظام بعدة اجراءات اتخذت بين ١٨٧٤ و ١٨٧٩ .

لقد قررت الحكومة الألمانية نظام الالزاس - لورين الجديد ،

بقانون الأول من كانون الثاني ١٨٧٤ ، ان توطد اشرف الراجشتاغ على تشريع الالزاس - لورين ، وهذا يعني أن القوانين المتعلقة بالالزاس - لورين ، عوضاً عن أن تها فقط في البند سرات ، كما هي الحالة حتى الآن ، يجب أن يصوت عليها الراجشتاغ أيضاً . والنتيجة المنطقية لهذا القرار هي أنه يجب أن يسمح للالزاسيين - لورينيين بأرسال نواب إلى الراجشتاغ . وعدا ذلك قرر قرار ٢٩ تشرين الاول ١٨٧٤ أن يقيم في الالزاس مجلساً محلياً يسمى لاندسأوسشوس الذي يمكن ترجمته حرفياً بـ « اللجنة المحلية » . ويترجم عموماً بـ « مندوبية » وتنتخب هذه الهيئة من قبل المجالس العامة ، لان المجالس العامة القديمة ، في النظام الفرنسي ، لم تحذف . وعلى كل مجلس عام أن يندب عشرة أعضاء إلى « مندوبية الالزاس - لورين » . ومجموع الاعضاء ثلاثون عضواً . ولهذا المجلس سلطة استشارية فقط . فهو يدرس مشاريع القوانين العائدة إلى الالزاس - لورين ويعطى رأيه قبل أن يصوت عليها الراجشتاغ والبندسرات ، وليس له سلطة اتخاذ أي قرار .

وفي ٢ أيار ١٨٧٧ تم الاصلاح الثالث : فقد خولت الحكومة الالمانية مجلس الالزاس - لورين حق التصويت على القوانين العائدة إلى الالزاس - لورين لإعطاء رأيه فحسب . ويمكن للراجشتاغ أن يتدخل ، ولكنه في الواقع لم يتدخل إلا في حالات استثنائية .

وفي ١٨٧٩ تم الاصلاح الرابع : فقد قرر القانون المؤرخ في ٤ تموز ١٨٧٩ ان تحكم الالزاس - لورين بموظف يمثل الامبراطور مباشرة ويحمل لقب شتاتالتر . ويرتبط هذا الحاكم بالامبراطور مباشرة ، لا بالاستشار ، فهو اذن « مستشار الالزاس - لورين » . ويساعده أمين دولة ووزراء ، ولكن هؤلاء الوزراء كانوا غير مسؤولين مطلقاً أمام « مجلس الالزاس

لورين « . ومن جهة أخرى رفع عدد أعضاء مجلس الالزاس - لورين إلى ٥٨ عوضاً عن ٣٠ . وتعين المجالس العامة وبلديات المدن الكبرى ، ٣٨ عضواً منهم ، والـ ٢٠ الآخرون يجب أن ينتخبوا بنظام التصويت على درجتين في النواحي الريفية . وحصل هذا المجلس أخيراً على حق التصويت على القوانين العائدة للالزاس - لورين دون أن تمر هذه القوانين بعد ذلك إلى الرايخشتاغ ، ولكنها تعرض دوماً على رقابة البند سرات . ولنلاحظ مع ذلك ، في هذا النظام ، ان سلطة الدكاتورية التي تكلمنا عنها ما زالت موجودة ، أي ان الحاكم (شتاها لتر) مازال يحتفظ بسلطات استثنائية بوليسية واسعة للغاية .

موقف الالزاسيين - لورينيين من النظام الجديد . - يجب أن نميز هنا دورين : قبل ١٨٩٠ وبعد ١٨٩٠ . قبل ١٨٩٠ سيطر الاتجاه الاحتجاجي . وبعد ١٨٩٠ حصل تقدم واضح جداً في اتجاه الاستقلال الذاتي .

قبل ١٨٩٠ . - في ١٨٧٤ ، ولأول مرة ، دعي الالزاسيون - لورينيون للتصويت لتعيين نوابهم في الرايخشتاغ . وكان هذا التصويت هاماً . ووجد خمسة عشر مقعداً . وكان الخمسة عشر نائباً منتخبا احتجاجيين أو ، على الأقل ، اعلنوا انهم كذلك . وقدموا المرائخشتاغ ، منذ أخذوا مقاعدهم ، اقتراحا يطلبون فيه أن تقوم الامبراطورية الالمانية في الالزاس - لورين باستفتاء للقول ما إذا كان الشعب يقبل بأن يصبح المانياً أو يريد أن يبقى فرنسياً . ويقول الناطق بلسان هؤلاء النواب الالزاسيين - لورينيين : « نريد أن نخضع التنازل المتحقق في معاهدة فرنكفورت إلى تصديق الشعب » . فطرح المرائخشتاغ هذا الاقتراح حالاً ولم يناقشه . وقرر سبعة نواب من نواب الالزاس - لورين ألا يحضروا الجلسات وانسحبوا . واستمر سبعة من الثمانية الباقيين في حضور الجلسات ، متخذين

موقفاً محتجاً . أما النائب الخامس عشر فكان اسقف ستراسبورغ ، المونسنيور رايس . فقد صرح في الرايخشتاغ ، بأن التنازل الذي قرره معاهدة فرنكفورت لا يمكن طرحه على بساط البحث . وكان الوحيد ، من بين الخمسة عشر نائباً ، الذي اعترف بالنظام الألماني .

وفي الانتخابات الجديدة التي جرت في ١٨٧٧ استطاع الاستقلاليون أن يكون لهم خمسة منتخبين على خمسة عشر ، أنوا بهم من ستراسبورغ ، وسافيرن وهاغيناو . وكان زعيم هؤلاء الاستقلاليين شنيفانز ، ثم ترك الحياة السياسية فيما بعد ، ودخل الادارة القنصلية الالمانية ، ومات قنصلاً عاماً لألمانيا في تريستا . وفي انتخابات المجالس العامة التي تمت في نفس الفترة ، كانت اكثرية المرشحين احتجاجيين . وفي الالزاس السفلى أعلن بعض أعضاء المجالس العامة أن اتجاهاهم استقلالي ، أي قبول السيطرة الالمانية ومحاولة التفاهم مع الحكومة الالمانية بغية تخفيف النظام المطبق في الالزاس - لورين .

ولكن ، ابتداءً من ١٨٨٠ ، كان الاستقلال الذاتي في تراجع . ففي انتخابات ١٨٨١ ، كان شتاتالتر الالزاس - لورين المارباشال مانتويقل وكان موقفه مصالحاً وموفقاً شخصياً حيال الالزاسيين - لورينيين . وقد اتته فكرة مشؤومة فطلب إلى الاستقلاليين الاعتراف الموالي والصريح باتحاد الالزاس - لورين مع ألمانيا . فانهار مباشرة حزب الاستقلاليين . وانتخب استقلالي واحد في انتخابات ١٨٨٠ ، وكذلك كانت الحال في ١٨٨٤ وفي ١٨٨٧ ، عندما كانت العلاقات الفرنسية - الألمانية متوترة بخاصة ، بسبب قضية الجنرال بولانجيه وقضية شنبيليه وقد أفضت الحكومة الالمانية بأن التصويت ضد المرشحين المحبذين لزيادة جنود

الجيش الألماني ، معناه التصويت لفرنسا في الواقع . ولذا صوت
الالزاسيون - لورينيون جماهيرياً ضد المرشحين المحبذين لزيادة الجيش
الألماني ، حتى ان الـ ١٥ منتخباً في ١٨٨٧ كانوا كلهم احتجاجيين . ولذا
قال المستشار كلبريقي ، أول خلف لبسمارك ، في الراجشتاغ ، في ١٠
حزيران ١٨٩٠ : « الواقع ان الروح الألمانية بعد سبعة عشر عاماً على
الضم ، لم تحرز أي تقدم في الالزاس » .

بعد ١٨٩٠ . - وابتداءً من ١٨٩٠ يرى تطور مختلف : ففي
انتخابات ١٨٩٠ ، وجد ، على خمسة عشر نائباً ، احد عشر نائباً احتجاجياً
وأربعة نواب استقلاليين . وفي انتخابات ١٨٩٣ وجد خمسة نواب استقلاليين ،
واحتجاجي واحد واضح في احتجاجه ، والباقون أناس « ملونون قليلاً »
ونحاولون ألا يصطبغوا بهذا اللون أو ذاك ، وألا يكونوا مشتركين في
هذا الاتجاه أو ذاك . وفي انتخابات ١٨٩٨ وجد على خمسة عشر نائباً ان
اثني عشر نائباً يؤكدون ولائهم لألمانيا .

ووجدت بوادر أخرى تدل على التطور نفسه . فقد قبل النواب
الالزاسيين - لورينيين ، ابتداءً من ١٨٩٥ ، وبخاصة من ١٩٠٠ ، أن
يأخذوا مقاعدهم بين الأحزاب الألمانية : دخل بعضهم في الحزب الكاثوليكي ،
وآخرون في الحزب الاشتراكي . ومنذ أن قبل هؤلاء النواب الجلوس
في الاحزاب الألمانية ، فهم انهم بدأوا يتخلون عن صعيد « المطلوب
القومي » . ومن جهة أخرى ، يرى عدة مرات ، ابتداءً من ١٩٠٢ ،
في الوفد الالزامي - لوريني ، خطباء يفصحون علناً عن أفكار استقلالية .
وحوالي ١٩٠٢ - ١٩٠٣ وجد رجال عرفوا بعاطفتهم العدائية حيال
المانيا ، مثل النائب برايس والأب فالتوليه ، يقبلون انفسهم بإمكان النقاش
إذا اقترحت المانيا نظاماً مقبولاً للالزاس .

أسباب تقدم الاتجاه الاستقلالي . - يمكن تفسير هذا التقدم في الاتجاه الاستقلالي بثلاثة أسباب .

السبب الأول . - ان معظم الالزاسيين - لورينيين في ١٨٩٥ - ١٩٠٠ لم يعرفوا النظام الفرنسي ، ودرسوا في المدرسة الألمانية . ولذا كان اتجاههم قبول الضم ، محاولين فقط تحسين مصير الالزاس - لورين . وشيئاً فشيئاً ، أخذ يندر في ذلك الحين عدد من يعتقدون بإمكان عودة الالزاس - لورين إلى فرنسا . حتى ان منظور حرب فرنسية - ألمانية ، بين ١٨٩٥ و ١٩٠٠ لم يكن موجوداً إلا قليلاً . وفي فرنسا نفسها ، لم تظهر فكرة التأثير من ألمانيا . ولذا كان من الطبيعي أن يفكر قسم من شعب الالزاس - لورين ، في ذلك الحين ، بأن الادعاء لا يمكن اجتنابه . ولنفكر بالعدد العظيم من المهاجرين الألمان الذين جاءوا واستوطنوا الالزاس - لورين . فقد جاء نحو ٤٠٠.٠٠٠ بين ١٨٧١ و ١٩١٤ . ومن الطبيعي أن تتوطد الصلات الشخصية وحتى الصلات العائلية بين المهاجرين والالزاس - لورينيين .

السبب الثاني . - كان الكاثوليكيون كثراً بين الالزاسيين - لورينيين و متمسكين بكاثوليكيته من قناعة . وكان للاكليروس الكاثوليكي دور هام في سياسة مقاومة الادارة الألمانية حتى ١٨٨٠ - ١٨٨٥ . وكان هؤلاء الكاثوليكيون الالزاسيون - لورينيون مستائين من نحو السياسة المناوئة للكنيسة في فرنسا التي كانت بخافة نشيطة بين ١٩٠١ و ١٩٠٦ ، وحولت سياسة وزارة كومب في فرنسا عدداً كبيراً من الكاثوليكين الالزاسيين - لورينيين من فرنسا .

يضاف إلى ذلك أن الاكليروس الالزامي - اللوريني كان منذ ١٨٩٩

تحت سلطة الأساقفة الألمان : فحتى ١٨٩٩ كان اسقف ستواسبورغ ، وقد رأينا موقفه سابقاً ، واسقف متز ، بالعكس ، يحافظان على موقف المقاومة ، ومازالا من الاساقفة الذين عينوا في عهد النظام الفرنسي ، واضطرت الادارة الألمانية أن تنتظر حتى موتها . ولكن الامبراطورية الألمانية حصلت عندئذ من البابا على تسمية حبرين الماسيين وغير الزاسيين لكرسي اسقف ستواسبورغ ومتز . وقد أثر حضور هذين الاسقفين الألمانين على الاكليروس الزاسي - اللوريني . وأخيراً ، قدمت ألمانيا ، في ذلك العهد ، عروضاً محسوسة للكاتوليكين الزاسيين ، وبخاصة إنشاء كلية للاهوت الكاثوليكي في جامعة ستواسبورغ . وقدر الاكليروس الزاسي هذه المبادرة كثيراً .

السبب الثالث . - كان الزاسيون - لورينيون على العموم راضين عن الرفاه المادي والحضبة الاقتصادية اللذين تمتعت بهما الزاس - لورين تحت النظام الألماني . ولا نريد هنا أن ندرس التطور الاقتصادي في الزاس - لورين ، حسبنا أن نشير إلى النقاط الأساسية : لقد تقدمت الصناعة تقدماً كبيراً . فقد نهضت صناعة اللورين المعدنية نهوضاً عظيماً ، ابتداءً من ١٨٨٦ ، بتبني الطرق الجديدة في معالجة فلزات الحديد ، طرق « تصفية الفوسفور » التي ساعدت على استعمال فلزات الحديد في أفضل الشروط ، وانتقل انتاج فلزات الحديد بين ١٨٧١ و ١٩١٤ من ٣٦٤.٠٠٠ طن في السنة إلى ما يقارب ٣.١١٠.٠٠٠ طن . وصحت صناعة النسيج من كبوتها بعد أن كانت قلقة جداً في بادئ الأمر ، ووجد الصناعيون الزاسيون للمنسوجات زبائن في ألمانيا ، ولم يكن لهم مايشكونه . وأخيراً ، نشأت في الزاس العليا صناعة جديدة ، وهي صناعة البوتاس .

الحركات القومية ٣ - (٢٦)

أما في الزراعة ، فقد أفادت الكروم الالزاسية كثيراً من الانضمام إلى ألمانيا ، لأن خمور الالزاس ، عندما كانت تباع في السوق الفرنسية ، كانت تنافسها الخمور الفرنسية الأخرى ، بينما لم تجد في السوق الألمانية إلا منافسة كرم محدود جداً في وادي الراين ، وتباع جيداً . وكان الخمار الالزاسي راضياً على العموم عن منافعه المادية .

وأخيراً ، من وجهة النظر التجارية . قام الألمان بأعمال كبرى في ميناء ستراسبورغ في ١٨٩٢ وبخاصة ابتداءً من ١٩٠٥ - ١٩٠٧ . لقد أنهموا أعمال تصحيح أرض مجرى نهر الراين في القسم الالزاسي ، وهذا ما ساعد ستراسبورغ على أن تصبح ميناءً نهرياً كبيراً ، وأن تكون له تجارة نامية مع روتردام وانفرس ، ومن جهة أخرى تجارة بالقنوات مع مناجم السار .

وهكذا أعطى الالزاسيون - لورينيون انطباع الرفاه والخصب على الصعيد الصناعي والزراعي والتجاري .

وتغيرت طرق الإدارة الألمانية حسب استعدادات الشعب الالزاسي - لوريني : فبين ١٨٧٩ و ١٨٨١ تقدم الشتاتالتر مانتوفيل بعروض كثيرة إلى الالزاسيين - لورينيين ، وحاول أن يصالح الشعب ، وبخاصة الوجهاء والأكابر . فلم ينجح ، لأن انتخابات ١٨٨١ أخفقت . عندئذ رجعت الإدارة الألمانية ، بين ١٨٨١ و ١٨٩٠ ، إلى طرق القمع والشدة : منع استعمال اللغة الفرنسية في « مجلس الالزاس - لورين » وأوقف النائب اللوريني ، انطوان ، ولوحق بتهمة الخيانة العظمى ، ومنع تعليم اللغة الفرنسية للأطفال ، ومنع الفرنسيون من الجيـء والاقامة في الالزاس - لورين ، إلا إذا حصلوا على جواز سفر ، ولا يمنح هذا الجواز إلا نادراً . ومنع وضع نقوش كتابية بالفرنسية على المقابر . وبعد انتخابات ١٨٨٧ التي كانت بالاجماع

احتجاجية ، كانت اجراءات الادارة الالمانية أكثر شدة : رفع دعوى الخيانة العظمى ، حل الجمعيات ، وحتى الجمعيات الموسيقية التي كانت مشبوهة بتعاطفها مع فرنسا . وعلى العكس ، تراخى النظام الاستبدادي بعد ١٨٩٠ . فقد حذف الحصول على جواز السفر في ١٨٩١ ، وأعيد منح حق نشر الجرائد بالفرنسية في ١٨٩٨ ، وأخيراً ، في ١٩٠٢ ، حذفت « سلطة الدكتاتورية الاستثنائية » . وفي ١٩٠٥ و ١٩٠٨ ، اتخذت الادارة الالمانية اجراءات لزيادة حرية الاجتماع والجمعيات .

وبالاجمال ظهر انطباع ، في ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، ولاحظه المؤلفون الالزاسيون ، وهو أن « صورة الوطن الفرنسي » ، كما قال أحدهم ، « تضائلت شيئاً فشيئاً عند الالزاسيين » .

الدور الثالث ١٩١١ - ١٩١٤

يلاحظ ، في هذا الدور ، بقطة عاطفة مقاومة .

ومع ذلك فقد بدأ هذا الدور بظاهرة مصادمة من الحكومة الالمانية : وهي منح الالزاس - لورين قانون ٣١ أيار ١٩١١ الذي حول من جديد نظام البلاد .

النقطة الاولى . - حصلت الالزاس - لورين على ممثل في البندسرات ، وكان لها ثلاثة أصوات في البندسرات ، مثل دوقية باد الكبرى أو هس . وكان الشتااتلتر يعين هذا الممثل ، ولكن الممثل في البندسرات في الدول الالمانية الاخرى كان ينتخبه السيد ولم يكن منتخباً .

النقطة الثانية . - حذف « مجلس الالزاس - لورين » وعوض ببرلمان يضم مجلسين : مجلس النواب ، وينتخب بالنصويت العام ؛ ومجلس

الشيوخ ، و يضم أعضاء يمينيين ، أعضاء يساريين ، أعضاء اشتراكيين وبعض أعضاء منتخبين كانوا مندوبين عن غرفة التجارة والجامعات .

وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا النظام نظام استقلال ذاتي حقيقي ، لا شيء من هذا . لأن وزارة الالتزام - لورين لم تكن مسؤولة مطلقاً أمام البرلمان الالتزامي - لوريني . ومن جهة أخرى ، احتفظ الاشتراكيون بحق التشريع ببراءات عندما لا يكون البرلمان في حالة انعقاد ، واحتفظ أيضاً بحق اقتطاع الضرائب إذا لم تقب الموازنة في الوقت المطلوب . وبالتالي ، أن دستور ١٩١١ أيضاً لا يعطي إلى الالتزام - لورين نظاماً شبيهاً بنظام الدول الألمانية . ومع ذلك فإن التقدم محسوس نحو الاستقلال الذاتي .

كيف نفسر هذا القرار ؟ لدينا عن ذلك وثيقة هامة : وهو تقرير أرسله الاشتراكيون فيديل إلى غليوم الثاني . ففي هذا التقرير شرح ، في آذار ١٩١٠ ، أن السياسة الألمانية حاولت منذ ١٨٧٤ أن تعتمد على « الوجهاء » : فقد عين « الوفد الالتزامي - لوريني » بالتصويت الضيق ، وكان تعبيراً لرأي البورجوازية الالتزامية - لورينية . ويقول فيديل : « إن هذه البورجوازية ليست في صالحنا » ، لأنها بقيت فرنسية الروح أكثر من غيرها ، ولذا فإن من صالحنا وجود برلمان الزامي - لوريني منتخب بالتصويت العام ، لأننا نجد في الشعب عطفاً أكبر مما عند البورجوازية ، ومن هنا نرى أن الإصلاح كان يهدف إلى إيجاد نظام النجس « لتمثيل » الالتزام - لورين .

في انتخابات تشرين الأول ١٩١١ ، لتحسين أعضاء برلمان الالتزام - لورين ، ضرب المرشحون الناهبون في حزب الاتحاد القومي ، وهو الامم

الذي يحمله حزب الاحتجاجيين ، وكانت أكتوية البرلمان الالزاس - لورين إلى جانب النواب الذين يؤلفون جزءاً من الوسط الكاثوليكي ، الحزب الالماني ، والحزب الاجتماعي - الديمقراطي ، وهو حزب ألماني أيضاً . ومع ذلك ، لم تبد كتلة الشعب أي عطف لألمانيا ، وظل الموظفون الالمان يشعرون بالعزلة . وقد قال نائب استقلالي ، وهو عضو لبرلمان الالزاس - لورين : لقد غلبت القومية باعتبارها حزباً ، ولكنها مازالت موجودة كحالة رأي .

ولما نجحت هذه السياسة الجديدة نجاحاً ضعيفاً عادت الادارة الالمانية حالاً إلى إجراءات الشدة : بدأت بحل جمعية تسمى « ذكرى الالزاس - لورين » وكان هدفها العناية بقبور قدامى المحاربين في عام ١٨٧٠ . وكذلك الحملات التي تقوم بها الصحف الالمانية ضد بعض أساتذة جامعة ستراسبورغ الذين كانوا يعتبرون ممثلين للفكر الفرنسي ، ومنع مسابقات الجمعيات الرياضية التي تعقد كل عام لأن هذه الجمعيات كانت تبدو مراكز للدعاية الفرنسية .

قضية سافيرن . - ولكن قضية سافيرن أثارت ، في تشرين الثاني ١٩١٣ ، في الالزاس - لورين هياجاً عظيماً جديداً : ففي قطعة المشاة الـ ٩٩ ، التي كانت حامية سافيرن ، حذر ملازم أول ، ملازم أول صغير ، عمره تسعة عشر عاماً ، واسمه فورشنر ، في تعلياته إلى الجنود ، من الشعب الالزامي ، وأضاف ، إذا قامت مشادة بين جندي ألماني والزامي ، « فليس للجندي قانون عقوبات ، يخشاه . وإذا طعنت بدمية أحد هؤلاء « الزعران » ، رجال سوء ، فلن تسجن شهرين ، « وفي كل مرة تأتيني بواحد منهم تأخذ عشرة ماركات » . وقد ذكرت هذه الأقوال في الصحافة الالزاسية نقلاً عن تصريحات جنود الزاسيين في

القطعة . وقامت القيادة المحلية بالتحقيق ، فوجدت أن التصريحات صحيحة ، ولكنهما لم تتخذ أي عقوبة بحق الملازم الأول فورشنر . ولذا تمادى في طغيانه وتطرف في تعليماته إلى الجنود بمناسبة الجوقة الأجنبية الفرنسية : واستعمل تعابير وسخة حيال العلم الفرنسي . وفي ٧ تشرين الثاني ١٩١٣ قامت مظاهرة ضد فورشنر أمام منزله . وفي اليوم التالي ، دخل الضابط مطعماً وأراد المستهلكون إخراجه ، وبالحال ، أخرج مسدسه من جيبه ووضعه على الطاولة أمامه . وفي ٩ تشرين الثاني ، وبينما كان يسير مع قطعته في قرية في جوار سافيرن ، صاح الجمهور ساخراً فأمر ببعثرة الجمهور . وأوقف سبعة وعشرون شخصاً وطرحوا في السجن .

كان لقضية سافيرن انعكاسات كبرى جداً في ألمانيا : ففي الراجشتاغ تقدمت العناصر الليبرالية تطالب استجواباً من الحكومة ، وصرحت بأن موقف القيادة الألمانية غير مفهوم ، فهل جذبت لغة هذا الضابط أو لا ؟ غطى وزير الحربية الضباط ، واتهم الجنود الالزاسيين « بعدم القيام بواجبهم » ، ونشر على الجمهور عبارات قيلت في داخل القلعة . وقال إن الجنود جوزوا بالسجن من ثلاثة إلى ستة أسابيع وأوقف فورشنر ستة أيام ومثل أمام مجلس حربي ، ولكنه برىء ، أما كولونيل القطعة فقد مثل أمام مجلس حربي وبرىء وبدل حاميته وأعطى وساماً .

كان احتجاج الالزاسيين شديداً للغاية . وكان هذا الاحتجاج ضد سلوك الضباط والعقيلة الألمانية عموماً . وقد دلت قضية سافيرن على وجود « عدم تلاؤم » بين الالزاسيين - لورينيين واللمان . وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٣ صوتت المجالس العامة في الالزاس العليا والدنيا بالاجماع على قرار يشجب الضابط فورشنر الشنييع . وصوت المجلس الثاني للالزاس - لورين ، في ١٣ كانون الثاني ١٩١٤ على اقتراح بنفس

المعنى ، وصوت مجلس الشيوخ الالزامي - لوريني أيضاً بالاجماع ، إلا ثلاثة أصوات، على قرار بلوم الادارة .

وهكذا تدل بداية ١٩١٤ على نضال بين الادارة الالمانية والبرلمان الالزاسي - لوريني .

وأخيراً صممت الاحتجاجات المرتعدة ، وخضع الناس . وكانت الاكثوية العظمى من الالزاسيين - لورينيين ترجو الهدوء ، ولا ترغب بحرب فرنسية - ألمانية وهي مع ذلك الوسيلة الوحيدة لعودة الالزاس - لورين الى فرنسا . ولكن الالزاسيين - لورينيين ، من جهة أخرى ، ظلوا يؤكدون نعتهم ويقاومون الجرمنة ، وبخاصة في الاوساط المثقفة: فقد حافظت الثقافة الفرنسية على تماسكها بفضل عمل بعض المجلات ، مثل «المجلة الالزاسية» التي كان ينشرها الدكتور بوخو ، و « دفاتر الزاسية » بفضل عمل بعض الصحفيين أو الكاريكاتوريين ، مثل هانسي . وفي ١٩٠٨ درس سفير فرنسا في برلين ، جول كامبون مجموع القضية الالزاسية - اللورينية وتوصل إلى هذه النتيجة وهي « ان بقاء الثقافة الفرنسية أفضل وسيلة لانقاذ ما يمكن إنقاذه . وإنه ، على كل حال ، أفضل وسيلة لحفظ النار تحت الرماد » .

الفصل العشرون

انعكاسات قضية الألزاس - لورين

على العلاقات الفرنسية - الألمانية

إن القول بأن قضية الألزاس - لورين كانت سبباً أساسياً ودائماً للصعوبات الفرنسية - الألمانية ، خلال هذا الدور (١٨٧١ - ١٩١٤) هو من قبيل تأكيد البديهي ، ولكن يجب معرفة موقف رجال الدولة الفرنسية ورجال الدولة الألمانية ، مع العلم بأن هذا الموقف يتعين جزئياً بتطور الرأي العام . وعلى ضوء هذا الاعتبار ، يميز في العلاقات الفرنسية - الألمانية ، بمناسبة قضية الألزاس - لورين ، ثلاثة أدوار : الأول ، يذهب حتى ١٨٩٠ ، ويتفق مع العصر الذي كان فيه بسمارك مستشار الامبراطورية الألمانية ؛ والثاني ، يذهب من ١٨٩٠ تقريباً إلى ١٩١١ ؛ والثالث ، من ١٩١١ إلى ١٩١٤ .

الدور الاول (١٨٧١ - ١٨٩٠)

لقد ظل الرأي العام في فرنسا ، في هذا الدور ، يهتم بنشاط بقضية الألزاس - لورين . وفي السنوات التي تلت ١٨٧٠ ازدهرت الحفلات التذكارية ونشاط الرابطات الوطنية وبخاصة الرابطة العامة للألزاس - لورين التي انشئت في ١٨٧١ . وكانت فكرة حرب الثأر ، التي هدفها استرداد الألزاس - لورين ، موضوع هذه التظاهرات . ومع

ذلك يرى ، في حوالي ١٨٨٠ ، تخفيف ظاهر يتفق مع الدور الذي اتجه فيه انتباه فرنسا نحو القضية الاستعمارية ، ولكن بعد ربيع ١٨٨٥ ، اضطر جول فيري ، اثر قضية تونكن ، أن يتخلى عن السلطة . وانتكست العاطفة القارية ، في الرأي الفرنسي . ولعبت قضية الالزاس - لورين من جديد دوراً نشيطاً في تطور الرأي العام . ويتفق هذا الدور مع الحركة البولانجية من بدء ١٨٨٦ حتى ١٨٨٩ . ونرى في هذه الفترة أولاً : نشاط عصبة الوطنيين ، وكان رئيسهم منذ ١٨٨٥ ، بول ديروليد . ونرى أيضاً في باريس نشر جريدة عنوانها : « الثار » وقد صدرت في شهر آذار ١٨٨٦ . ونشرت هذه الجريدة صورة وزير الحربية آنذاك ، الجنرال بولانجيه . ونرى أخيراً أن جريدة « فرنسا العسكرية » ، اللسان الرسمي لوزارة الحربية ، تلمح باستمرار إلى فكرة الثار : « بعد خمسة أعوام ، سيخيف الجيش الفرنسي المتجدد الامراء الالمان من بعيد » . وعلى العموم ، كان الرأي الفرنسي جملة ، خلال هذا الدور ١٨٧١ - ١٨٩٠ ، متجهاً بوضوح نحو فكرة حرب الثار . ونتساءل عن موقف رجال الدولة الفرنسية وهم المسؤولون عن توجيه السياسة ، ومن المفيد أن نرى عن كتب تفكير الكبار منهم .

موقف أدولف تيير . - كان تيير أول رئيس للسلطة التنفيذية بعد ١٨٧١ ، ونذكر أنه صرح أمام مجلس بوردو بأن لا بد من السلام ، وأنه عند احتجاج الالزاسيين - لورينيين ، أوصى المجلس القومي ، بعدم أخذ هذا الاحتجاج بعين الاعتبار . حتى ان انطباع بعض المعاصرين يدل على أن تيير كان جاف القلب ، ولم تؤثر قضية الالزاس - لورين في أعماقه . ومن المهم أيضاً أن نرى الموقف الذي اتخذته ، في ١٨٧٣ ، عندما شاعت

ضجة بأن الحكومة الألمانية تنوي الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي لتعترف كل أوروپة بالتعديلات الارضية التي جرت بين ١٨٦٦ و ١٨٧١ ، أي بالتعديلات الارضية التي جرت على حساب فرنسا . وقد علم تيير بنية بسمارك هذه ، فكتب ، في ٢٢ آب ١٨٧٢ ، إلى سفير فرنسا في سان - بطرسبورغ : « إذا كلمنا عن ذلك » ، ويقصد مشروع بسمارك في عقد مؤتمر دولي ، « فلا مجال للتردد : يجب أن نقاوم على الاطلاق ، وانه ليستحيل علينا ، بعد توقيع الشروط المفروضة في فرساي ، ان نذهب بأنفسنا ، في عز السلام ، ولسنا ، كما كنا ، تحت قدم غالبنا ، ونتحمل مرة ثانية عار توقيع معاهدة فرضت علينا » ، ان هذا خزي . اذن تبدو وجهة نظر تيير في أنه يعتبر أن ضياع الالزاس - لورين قطعي ، ولا يناصر فكرة الثأر ، ومع ذلك لا يريد أن يقبل ، طوعاً هذه المرة ، ان يوقع تخلياً صريحاً عن الالزاس - لورين . ولنلاحظ هذا الفرق الدقيق لاننا سنرى بعد قليل بأنه لعب دوراً في السياسة الفرنسية .

موقف غامبتا . - لقد لعب غامبتا دوراً مسيطراً في سياسة فرنسا الداخلية والخارجية بين ١٨٧٧ و ١٨٨٢ . لقد كان غامبتا في ١٨٧١ رجل الحرب حتى النهاية ، وبعد ١٨٧١ بدا حقاً رجل الثأر ، مادام في صف المعارضة . ولم يسؤه أن يظهر كما هو ، ولكنه عندما رأى امكان اقتراب السلطة منه ، أخذ يبدل نوعاً ما موقفه .

لقد كان غامبتا يرى أن ضم الالزاس - لورين « نبتة موت » ، هذا هو التعبير الذي استعمله ، لعمل بسمارك : « وقد كتب في ١٨٧٥ : « مادام الالمان لا يصلحون هذا الخطأ فسيظل السلام قلقاً ضعيفاً ولا أحد يلقي السلاح » ، ورأى أن واجب فرنسا أن تنتظر فرصة مواتية

تساعد على « إعادة النظام والحق في أوربة » ولكن غامبتا توصل شيئاً فشيئاً إلى فكرة تقول بإمكان الحصول من بسمارك نفسه على اصلاح لماضي . ولكن كيف كون هذا الضلال ؟ من الصعب النفوذ إلى نفسيته . ولكن الحادث أكيد : ففي ١٧ شباط ١٨٧٨ القى بسمارك خطاباً في الرايخشتاغ يحتوي تضمينات ودية حيال فرنسا : فاستنتج منها غامبتا مباشرة ان بسمارك في حالة تطور وانه من الممكن الحصول منه على تنازلات ، ربما تكون إعادة الالزاس - لورين . ونجد الدليل ، على هذه الحالة الفكرية ، في رسالة وجهها ، في ٢٠ شباط ١٨٧٨ ، الى صديقه ليوني ليون « وهكذا بشرق الآن في هذا الرجل ، ويريد بسمارك ، فجز حق مشع ، وعلينا الآن أن نفيد من هذه الظروف والاستعدادات لنضع بوضوح مطالبينا المشروعة ونؤسس النظام الجديد باتفاق معه » . وقد اعتقد ، في ذلك الحين ، ان من الممكن الذهاب إلى بسمارك والقول له : « السلام قاتق لانك أخذت منا الالزاس - لورين ، أعد الينا الالزاس - لورين ، يكن كل شيء على مايرام » . ووضع في ذلك الحين مشروع لقاء بين غامبتا وبسمارك . وكان الوسيط الذي فاوض في هذا المشروع مالي الماني اسمه هنكل فون دونر سمارك . وحدد اللقاء في ٣٠ نيسان ١٨٧٨ . وكان غامبتا ينوي عرض قضية الالزاس - لورين على بسمارك ، ولكنه تهرب في الزمن الاخير : فقد أدرك ولا شك أن الرأي الفرنسي غير ناضج لفكرة تقارب مع ألمانيا ، وانه إذا ذهب إلى هذا اللقاء خاطر بفقد جاهه الشخصي ، وربما يكون قد فهم ، في آخر الامر ، بأنه لن يكسب شيئاً ، لان بسمارك أصعب اقتناعاً بما كان يتصور في البدء . ولذا عدل عن لقاء بسمارك .

وعلى اثر هذه الحيلة ، تبنى غامبتا موقفاً آخر وعرفه في خطابين

شهرين : القى الأول في شربورغ ، في شهر آب ١٨٨٠ والآخر في مينيلونتان ، في شهر آب ١٨٨١ ، وقد قال : « عندما يلاقي الحق كسوفاً فعلى الشعوب أن تنتظر بهدوء وحكمة . ان الاصلاحات الكبرى يمكن أن تخرج من الحق . وان العدل في أمور هذه الدنيا عتيد وملازم وبأتي في يومه وفي ساعته » ؛ وأضاف : « على السياسة الفرنسية أن تتجنب التهور ، روح الانقلاب والتأمر والعدوان » ؛ وقال « ومن السائغ أخيراً أن نأمل يوماً بجلال الحق والحقيقة والعدل ، وسنجد وسنضم اخوتنا المنفصلين عنا » . وهذا يعني أن غامبتا يؤجل المطالبة بالالزاس لورين . انه لا يتخلى عن المطالبة ولكنه يحاول مساومة بين سياسة التنازل البسيط وبين سياسة الثأر ، سياسة التهور . وهذه المساومة هي ما سميت « الانهازية » .

جول فيري . - لقد سيطر جول فيري على السياسة الفرنسية ابتداء من ١٨٨٠ وكان رئيساً لمجلس الوزراء بين ١٨٨٣ و ١٨٨٥ ، ومحركاً للسياسة الاستعمارية في فرنسا . وكان من طبيعة هذه السياسة الاستعمارية ان تضع فرنسا في صعوبة ، إن لم تكن في نزاع ، مع بريطانيا العظمى . ويرى جول فيري أن من غير الممكن ، إذا أريد القيام بسياسة استعمارية ، أن تبقى فرنسا في الوقت نفسه على علاقات سيئة مع ألمانيا ، لأن فرنسا قد تخاطر وتجد نفسها ذات يوم أمام انكسار ألمانيا معاً . ولهذا السبب صرح جول فيري بأن واجب الفرنسيين الا يبقوا منومين « بنخط الفوج الازرق » ، حسب التعبير الذي استعمله في خطاب شهر . ولا فائدة ، في رأيه ، من البقاء والانظار مصوبة على الالزاس - لورين ، بل يجب البحث عن تبديل حالة العلاقات الفرنسية - الألمانية . وفي الرسائل الخاصة ، وبخاصة في رسائله إلى زوجته ، التي نشرت بعد زمن طويل ، عبر جول فيري

بان فرنسا تكون بدون هدف إذا ظلت العلاقات فاسدة إلى الابد مع ألمانيا ، وانه يجب أن تقبل بفكرة التعاون مع المانيا ، في بعض المناسبات ، وبخاصة بمناسبة القضايا الاستعمارية . ولنلاحظ أن هذه الفكرة البسيطة تتضمن بوضوح التخلي عن كل فكرة ثأر . ولكن هل كانت جول فيري مستعداً لأن يذهب إلى أبعد من ذلك ؟ لقد فكر أحياناً أنه يناصر ولا شك التقارب بل والتحالف مع ألمانيا . لا شيء من ذلك البتة . فقد كان يشعر بأن الرأي العام الفرنسي لا يقبل بذلك ، بدليل أن جول فيري ، في آخر ١٨٨٤ ، عندما وجد أمام بعض العروض التي قدمها اليه بسمارك ، جعل جل اهتمامه في ترك قضية الالزاس - لورين خارجاً عن المحادثات الفرنسية - الألمانية . حقاً انه لم يشأ المطالبة بالالزاس - لورين ، لانه يعلم أن هذا عبث ، ولم يشأ أن يقول له بسمارك : هل تقبل بالتخلي صراحة عن الالزاس ؟ .

وغادر جول فيري السلطة في ربيع ١٨٨٥ ، اثر الاخفاق الذي منيت به الجيوش الفرنسية في تونكن . وفي ذلك الحين حصل تبدل في السياسة الخارجية الفرنسية ، وبدأت تظهر بوادر الحركة البولانجية . وقد نتساءل ما هو موقف المسؤولين عن السياسة الخارجية في هذه الحركة البولانجية ؟ كان بولانجية وزيراً للحربية ، وكان وزير الشؤون الخارجية في ١٨٨٦ وفي بداية ١٨٨٧ ، فلورن ، وما فتئ فلورن يردد بأنه يريد السلام وينكر كل فكرة لحرب الثأر ، وكتب ، في ١٨٨٧ ، الى سفير فرنسا في برلين : « يمكنك أن تقول بأن وزير الحربية لا يقرر عندنا الحرب أو السلام ، وان الارادة الحازمة للحكومة الفرنسية بكاملها ، بما فيها المجلسان اللذان يمثلان الرأي ، إنما هو الحفاظ على السلام » ، ومن جهة أخرى ، ان رئيس الجمهورية في ذلك العصر ، غويقي ، قال ، في أيار ١٨٨٧ ،

ففي حديثين إلى السفير الألماني في باريس ، بأنه تدخل شخصياً ، باعتباره رئيساً للجمهورية ، ليذهب ببولانجه إلى ترك وزارة الحرب ولأنه يرى في بولانجه « مشاغباً على السلام » .

وهكذا يمكن القول أن خط السلوك الذي تبعته الحكومات الفرنسية المتعاقبة كان واضحاً : وهو أن فكرة الثأر لم تفصح عنها الحكومات ، حتى أنها لم توجد في فكر رجال الدولة الفرنسيين في ذلك العصر ، لأنهم عرفوا أن ذلك مستحيل . ولكن ، من جهة أخرى ، ما من أحد منهم ، حتى الذين كانوا مسبقاً أكثر استعداداً لتقارب فرنسي - الماني ، كان يرضى بتخلي جديد ، تخل صريح عن الالزاس - لورين .

موقف بسمارك . - لقد كان موقف بسمارك أقل وضوحاً . فقد قال مراراً ، وبخاصة في ١٣ آب ١٨٧٨ : « لن نعيد الالزاس - لورين أبداً » . وكان هذا التاريخ ١٣ آب ١٨٧٨ ، بعد المقابلة التي لم يحضرها غامبتا بثلاثة أشهر . ولكن هذا يدل بشكل كاف على أن غامبتا يتخدد نفسه إذا كان يعتقد بأنه يستطيع أن يذهب ببسمارك إلى التخلي عن الالزاس - لورين .

موقف غليوم الثاني . - وكان هذا الموقف موقف غليوم الثاني عندما وصل إلى السلطة : ففي إحدى خطبه الأولى ، في ١٨٨٨ ، قال بأنه لا يمكن التخلي عن شيء من فتوحات « العصر العظيم » أي العصر ١٨٦٦ - ١٨٧١ .

سياسة بسمارك . - وبالرغم من التصريحات المعتدلة دوماً من قبل رجال الدولة الفرنسية ، ظل بسمارك مقتنعاً بأن فرنسا تفكر بالثأر . ولقد رأينا ما قاله إلى القاشم بالأعمال الفرنسي ، غابرياك ، في شهر آب

١٨٧١ ، وهو أنه « يرى بأن السلام لن يدوم » ، وانه يشعر بأن ضم
الالزاس - لورين حفر وهددة بين المانيا وفرنسا . وفي هذه الظروف
كان بسمارك يبحث دوماً عن ضمانات تؤمن تملكه للالزاس - لورين .
ففي ١٨٧٩ ، عندما فافوض التحالف بين المانيا والنمسا - هونغاريا ،
حاول الحصول من النمسا - هونغاريا على وعد بالدعم المسلح ضد فرنسا ،
ولكن الحكومة النمساوية - الهونغارية رفضت : كانت النمسا - هونغاريا
تريد أن تصبح حليفة الامبراطورية الألمانية ضد روسيا ، ولكنها لم
تشأ أن يكون الحلف موجهاً ضد فرنسا . وقد قال المستشار الهونغاري
ذلك صراحة إلى بسمارك : « لماذا تريدون حلفاً ضد فرنسا ؟ ليضمن
لكم تملك الالزاس - لورين ؟ انكم أقوياء للدفاع عنها وحدكم » . وفي
ايلول ١٨٧٩ تصور بسمارك فكرة تحالف بين انكلترا والمانيا . فأجاب
الوزير الانكليزي الاول ، ديزرائيلي : « حلف ضد روسيا ؟ نعم وبطبيب
خاطر . حلف موجه ضد فرنسا ؟ لا » . وفي آخر آب ١٨٧٩ قام
بسمارك بمحاولة لدى روسيا : ففي حديث له مع السفير الروسي في برلين ،
سابوروف قال : « ان هدفنا أمن الالزاس - لورين . أمنوا لنا تملك
هذا الأقليم وسأكون مستعداً لان اتبعكم في كل شيء ، وان أضع كل
قوى ألمانيا في خدمة مصالحكم في الشرق » فاجابه السفير الروسي :
« إن المانيا قوية لحماية فتوحاتها بنفسها » . وهكذا لم تشأ النمسا -
هونغاريا ، ولا انكلترا ، ولا روسيا ، أن تعطي لالمانيا ضماناً أرضيا
مقبولاً ضد فرنسا . والدولة الوحيدة التي أعطتها هذا الضمان كانت إيطاليا
بمعاهدة الحلف الثلاثي في ١٨٨٢ .

ولما لم ينجح بسمارك ، في الحصول على حلف من الدول الكبرى ضد
فرنسا ، حاول أن يتملق لها ويدفعها إلى التخلي عن فكرة كل ثار ، مقابل

الدعم الذي ستخوله ألمانيا إلى فرنسا في القضايا الاستعمارية . وهذه هي الفكرة التي أفصح عنها بسمارك ، في آخر ١٨٨٤ في المحادثات التي جرت مع سفير فرنسا في برلين : فقد قال بأنه يريد « أن يدفع فرنسا إلى الصفح عن سودان كما صفحت عن واترلو » . ولينجح في ذلك أبدى استعدادا لمساعدتها فيما يرضيها في جميع الاتجاهات الممكنة ، باستثناء اتجاه الراين . وإذا أرادت فرنسا أن تصرح بأن تتخلى عن استعادة الألزاس - لورين فإن بسمارك مستعد لاعطاء فرنسا دعمه في القضايا خارج أوربه .

ولم تؤد هذه المحاولة في التقارب مع فرنسا إلى شيء ، لانه يشك باخلاصها ، ولذلك عاد بسمارك إلى طرق الصرامة اثناء الازمة البولندية ، بعد أن أقلقته هذه الحركة . وإذا قرأنا الوثائق الدبلوماسية الألمانية التي نشرت منذ ذلك الحين رأينا بوقيات عديدة موقعة من بسمارك تصرح بأن وجود بولانجيه في وزارة الحربية في فرنسا خطر على السلام . وهو يرى بأن بولانجيه ، إذا أصبح رئيساً لمجلس الوزراء أو رئيساً للجمهورية ، يحاول أن يقيم نظاماً دكتاتورياً عسكرياً ، وأن هذا النظام يقوم على الحرب . هذا ما قاله بسمارك . ولكن ما الذي يفكر به ؟ هل هو مخاض في مخوفاته ؟ ان ما يسمح بالشك إنما هو هذا الموقف الفريد الذي وقفه في بداية ١٨٨٧ : فقد وجه السفير الألماني في باريس مونسترو ، إليه تقريراً يقول فيه ان الحركة البولندية كانت ، بعد كل شيء ، سطحية ، وان حالة الرأي الفرنسية كانت مسالمة ، وإذا كان لا بد من وقوع الحرب بين فرنسا وألمانيا ، فعلى ألمانيا أن تقوم بالمبادرة ، لان فرنسا لا تقوم بها حقاً . وبعد أن أخذ بسمارك هذا التقرير أبرق إلى مونسترو يقول له : « أرجوك أن تسحب التقرير الذي وجهته الي » . فقبل السفير . وهذه المرحلة

تجعلنا نفكر بأن بسمارك ربما كان يلعب لعبة معقدة : فقد كان يحاول أن يقنع الامبراطور غليوم الاول بوجود مخاطرة بحرب ، وان وصول تقرير مونستر قائلاً بان لا شيء من هذا القبيل يضايق الفكرة التي يريد دعمها . ولهذا رأى أن يجب السفير هذا التقرير . وكل هذا يدل على أن بسمارك ربما لم يكن مخلصاً تماماً عندما أفصح عن خوفه من الحرب . وقام بسمارك ، في تلك الآونة ، بعدة أعمال : فقد جهد في تعزيز الحلف الثلاثي مع إيطاليا ، وبخاصة قام بجهد للحصول على مشايعة بريطانيا العظمى للحلف الثلاثي باتفاق البحر المتوسط في شباط ١٨٨٧ .

الدور الثاني : ١٨٩٠ - ١٩١١

لقد تبدلت ، ابتداء من ١٨٩٠ ، مسلمات قضية الالزاس - لورين . لأن إخفاق الحركة البولانجية في فرنسا كان تاماً في ١٨٨٩ وله معناه ، باعتبار أن هذه الحركة البولانجية كانت في الاصل فكرة الثأر . ومن جهة أخرى ، ان المنازعات الداخلية ، التي تمت في فرنسا ابتداء من ١٨٩٣ ، أضعفت ذكرى العنف التي اثبتت للالزاس - لورين : لقد ضعفت المطالبة الفرنسية ، وكان رد فعل الرأي العام يشك شيئاً فشيئاً في موضوع الالزاس - لورين : فقد كان يبيل ، في أعماقه ، إلى التسليم بالامر الواقع . ونجد الدليل على ذلك في الاوساط الفكرية : فقد أدى ديمبي غودمون بتصريح عن الالزاس - لورين ظل شهيراً ويرجع تاريخه إلى ١٨٩٧ : وفيه يقول : « بأنه لن يضحى حتى باصبع صغيرة لاستعادة الالزاس - لورين . ثم قامت مجلة « عطارد فرنسا » بتحقيق في ١٨٩٧ في قضية الالزاس - لورين ، فوجدت من جانب بعض

مشاهير الرجال تصريحات من هذا النوع : فقد قال جول دونار مثلاً :
« اني لأمل عما قريب بان تعتبر حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ حادثاً تاريخياً
قليل الأهمية كظهور « السيد » أو خرافة لافونتين ، أما وأن مثل هذه
الافكار قد عبر عنها في الاوساط الفكرية دون اثاره رد فعل عنيف فهذا
يعني بادرة . ومن جهة أخرى ، حدث في الاوساط السياسية والبرلمانية حادث
ذو معنى وهو الوضع الذي اتخذته الحزب الاشتراكي وبخاصة زعيمه جان جوريس .
ففي خطاب ٨ حزيران ١٩٠٢ أنكر جوريس صراحه فكرة الثأر ، وصرح
بأنه لما كانت فرنسا لاتريد حرب الثأر فمن غير المفيد ادخار الاسلحة .
وفي تشرين الثاني ١٩٠٩ قال جوريس : « لقد أبدى اللازاسيون - لورينيون
« شجاعة حقيقية » . وهذه الشجاعة كانت في التخلي عن فكرة حرب
الثأر ومحاولة الحفاظ على أصالة فكرة اللازاس - لورين . ويرى جوريس
ان حركة الاستقلال الذاتي في اللازاس - لورين تتجاوب مع مصلحة
اللازاسيين - لورينيين .

رد الفعل الشعبي . - ولتكون لدينا فكرة عن رد فعل العنصر
الشعبي ، نجد في كتاب للاشتراكي مارسيل - ممبا نشر في ١٩١٣
واسمه : « اصنع ملكاً » ، والا فاصنع السلام » . وهو يتضمن قصة
ذات طابع ميمز : فقد ذكر مارسيل ممبا ان اجتماعاً عاماً عقد ، قبل
بضع سنين ، في حي مونمارتر ، في شارع لوبيك ، وفيه تناول الكلام
بيلليتان الراديكالي - الاشتراكي العجوز - وكان عسكري المزاج ،
ولكنه كان وطنياً لأنه يرجع الى الجيل الذي عاش حوادث ١٨٧٠ -
١٨٧١ . ويقص مارسيل - ممبا ان بيلليتان اندفع في حملته حتى
الأعماق ضد الرجعيين والمتعصبين القوميين « الشوفينيين » ، ولكنه
أضاف : « اما أنا وأنا الوطني » وتوجه الى سماعته وصرخ بها : « أنسيتم

١٨٧٠ ؟ ، فشده عندما أجابه الحضور : « نعم ، نعم ، فأصر بيليتسان بصوت اقوى ظاناً بأنه لم يفهم ، وصرح : « هل تشعرون في أعماق قلوبكم بحرج الازاس - لورين الدامي ؟ » فأجابته السبابة : « لا ، لا ، لا ، هذا هو الفرق في الموقف بين راديكالي عجز من جيل ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، وبين العناصر الشعبية الفتية التي لم تعرف ١٨٧٠ - ١٨٧١ . والواقع في ١٩١٠ ان الناس الذين ظلوا يهتمون بنشاط بقضية الازاس - لورين كانوا يرون بأن ذكرى ١٨٧٠ قد بهتت في الاجيال الفرنسية الشابة ، وان تذكر الظلم المرتكب لم يكن الغالب الا عبادة عن صيغة توزيع جوائز ، وليس مصدر هياج عميق .

موقف رجال الدولة . - وبالرغم من هذا الهدوء في الرأي ، ومن الممكن القول من هذا الخلل في الرأي الفرنسي ، فقد ظلت قضية الازاس - لورين عقبة دائمة لكل تقارب فرنسي - ألماني . ولذا يحسن بنا أن نرى موقف رجال الدولة الفرنسيين والألمان .

الجانب الفرنسي . - لقد وجد في السياسة الخارجية الفرنسية حادث كبير جديد في هذا الدور : وهو إبرام الحلف الفرنسي - الروسي الذي أصبح قطعياً في آخر ١٨٩٣ ، فقد بدل إبرام هذا الحلف ظروف التوازن الأوربي ، ولم يعد بالإمكان الكلام ، منذ إبرام هذا الحلف ، عن « هيمنة المانية » . ومن الممكن أن يشجع هذا الحلف من كانوا في فرنسا يفكرون بالتأثر . ولكن القيصر اتخذ حيلته وقال أثناء تصديق الحلف الفرنسي - الروسي الى سفير فرنسا في سن - بطرسبورغ : « لاشك في أن فكرة استرجاع الازاس - لورين عاطفة طبيعية ، ولكن يوجد ما هو ابعد من هذه الفكرة وهو الاثارة بغية الشار : وستعرفون كيف تنتظرون بكرامة » . وفي الوقت الذي انتهى فيه

القيصر ابرام الحلف مع فرنسا كان مهم ان يقول بلغة دبلوماسية ، بأنه يعتمد على فرنسا بالا تستخدم هذا الحلف الفرنسي - الرومي بغية حرب للآر ، وانه لا يوجد حيال قضية الالزاس - لورين الا موقف واحد يجب اتخاذه : وهو استمرار الانتظار .

رد فعل الوزراء الفرنسيين . - كان الاسمان المسيطران : هانوتو اولاً ، وديكاسيه ثانياً .

كان هانوتو وزيراً للشؤون الخارجية بين ١٨٩٤ و ١٨٩٨ ، عدا فترة بضعة أشهر ، وإذا أخذنا بما تقوله الوثائق الدبلوماسية الألمانية وجدنا أن هانوتو أفصح ، في ايلول ١٨٩٦ ، إلى وسطاء شبه رسميين عن رغبته في تقارب مع ألمانيا

قال هانوتو : « يجب وضع الالزاس - لورين خارجاً عن السياسة العملية » . وهذه فكرة جديدة . ويبدو أن هانوتو قال بأنه يقبل التخلي عن الالزاس - لورين . ولنلاحظ أنه يجب النظر إلى التاريخ : ايلول ١٨٩٦ ، فقد كان هذا التاريخ زمن تهمة النزاع الفرنسي - الانكليزي ، بمناسبة منطقة أعلى النيل ، الذي سينتهي بقضية فاشودا ، وحسباً يتراءى يبدو أن هانوتو كان يرى بأن هذا النزاع آتٍ ، ولذا كان يشعر بحاجة إلى البحث عن نقطة استناد من جانب ألمانيا ، وعندما قدم هانوتو هذه العروض إلى ألمانيا لم يجب المستشار الالماني هونلومه ، أو بالأحرى صرح بأنه لا يريد أن يجيب على عروض قدمت بواسطة أناس شبه رسميين . وكان يريد ولا شك تصريحاً مباشراً من هانوتو . فلم يفعل هانوتو ، وبقيت رغبة التقارب في حالة إرادة ضعيفة لاتستطيع الصمود .

أما ديكاسيه فقد خلف هانوتو في ١٨٩٨ وظل في وزارة الشؤون

الخارجية حتى حزيران ١٩٠٥ ، وكان يفكر بأن قضية الالزاس - لورين هدف أسامي من أهداف السياسة الفرنسية .

في شهر آب ١٨٩٩ شخص دلكاسيه إلى سن بطرسبورغ وتفاوض مع وزير الشؤون الخارجية الروسي ، الكونت مودافيف ، بشأن متمم للحلف الفرنسي - الروسي . وهذا المتمم يبدل مدة الحلف ، ويبدل ، بخاصة ، هدفه : فقد تم التفاهم على أن هدف الحلف ليس د الحفاظ على السلام ، فحسب ، بل أن له هدفاً آخر وهو د الحفاظ على توازن القوى الأوروبية . ورأى دلكاسيه أن لهذا التبدل في الكلمات أهمية عظيمة : فهو يرى أن هذا التبدل وسيلة لعرض قضية الالزاس - لورين في المستقبل وإقناع روسيا بدعم فرنسا في قضية الالزاس - لورين . ولدينا الدليل على ذلك وهو رسالة قلقت النظر من دلكاسيه وجهها إلى رئيس الجمهورية عند عودته من سان بطرسبورغ : ويذكر فيها الاحتياطات التي اتخذها ليعود بنص الاتفاق السري موقعاً من روسيا . ولم يشأ أن يعهد به إلى أحد ، بل انه أتى به بنفسه ، بين قميصه وجلبده ، وأضاف : « ان الاتفاق الذي وقعته وسيلة لتحقيق أهدافنا وآمالنا » . لقد كان إذن يفكر بقضية الالزاس - لورين ، وبأمل بأن يكون من الممكن دعم روسيا في قضية الشرق ، مثلاً ، للحصول بالمقابل على سند من روسيا في قضية الالزاس - لورين .

وإذا فتحنا كتاب موريس باليؤلوغ : « المنعطف الكبير للسياسة العالمية » ، وهو كتاب هام لأن باليؤلوغ كان في ذلك الحين في وزارة دلكاسيه ، وجدنا فيه محادثة لدلكاسيه تدل على حالة فكره . فقد قال في تشرين الثاني ١٩٠٤ إلى باليؤلوغ : « إذا لم يعاد النظر بمعاهدة فرنكفورت فمن غير الممكن أن يكون تعاون وثيق بين فرنسا وألمانيا . ان

مشايعتنا السياسة الألمانية لاتعادل في شيء على الأقل إلا تأييد فقدان
الالزاس - لورين تأييداً لا يمكن نقضه . وإذا ، لسوء الحظ ، لم تثر
غريزتنا القومية فستكون نهاية فرنسا .

الجانب الألماني . - لقد ظلت ألمانيا مصممة على عدم طرح قضية
الالزاس - لورين . وقد صرح بذلك كابريري ، اول خلف لبسمارك ،
في الرايخشتاغ في شباط ١٨٩٣ : « ان ألمانيا لتفضل اراقة آخر نقطة من
دمها على ان تعيد الالزاس - لورين » . ومن المفيد أن نرى أنه خلال
ثلاث مرات : في حزيران ١٨٩٨ ، وفي أيار ١٨٩٩ ، وفي آذار ١٩٠٠ ،
ونعلم ذلك من الوثائق الدبلوماسية المنشورة ، ان المستشار الألماني بلوف
قام بمحاولات ، لدى الحكومة الفرنسية ، كان غرضها واحداً دوماً : هل
تقبل فرنسا حلفاً مع ألمانيا وروسيا ، حلفاً « قارباً » ، مع العلم بأن
الشرط الأولي لهذا الحلف هو الاعتراف الصادق والصريح بمعاهدة فرنكفورت
فلم تجب الحكومة الفرنسية على هذه العروض .

الدور الثالث : ١٩١١ - ١٩١٤

بعد ١٩١١ ، وبالرغم من تطور السياسة الألمانية في الالزاس - لورين
من حيث منع دستور ١٩١١ ، تشاهد بقطعة في الرأي العام الفرنسي :
فقد أصبحت قضية الالزاس - لورين أكثر حيوية بما كانت عليه في السنوات
السابقة . وهذا يرجع إلى الحالة الدولية عموماً : كالصعوبات الفرنسية -
الألمانية في قضية مراكش وأزمة اغادير والتهديد الخيم بالحرب ؛ وإلى
مايمر في الالزاس - لورين أيضاً : وبخاصة ، في آخر ١٩١٣ ، وهو
حادث سافيرن الذي تسكلمنا عنه آنفاً .

اتجاهات الرأي العام في فرنسا . - من المؤكد أنه يوجد ثلاثة اتجاهات على الأقل :

١ - الاتجاه الأول ويمكن أن يسمى « الاتجاه القومي » . فقد لوحظ في ١٩١٢ - ١٩١٣ أن هذا الاتجاه القومي أخذ بالتقدم : ففي الصحافة الفرنسية ترى تلميحات عديدة إلى حرب فرنسية - ألمانية ممكنة ، وتلميحات متكررة إلى قضية الألزاس - لورين .

وكان سفير فرنسا في برلين جول كامبون ينكر ، وعلى كل حال ، بأسف لافراط الصحافة القومية . ولاشك في أن الرأي العام في قسم عظيم منه ، في فرنسا ، قد تبسع العناصر القومية أثناء قضية سافيرن ، في آخر عام ١٩١٣ ، لأنه كان يرى في هذه القضية ظفر ما كان يسمى « حزب السيف » في ألمانيا والدليل على أن الألزاسيين - لورينيين كانوا يعاملون مواطنين من « المنطقة الثانية » . وهكذا استيقظت بالتأكيد ذكرى الألزاس في الرأي العام الفرنسي . ولنشر مع ذلك إلى أن المراقبين الألمان ، في تقاريرهم عام ١٩١٣ مافتؤوا يقولون إلى حكومتهم بأن هذه الحركة القومية سطحية جداً ، وأن الشعب الفرنسي ، بالإجمال ، كان مسالماً تماماً ولا يفكر أبداً بحرب مع ألمانيا .

٢ - وفي الطرف الآخر من الأفق السياسي نرى الحملة الاشتراكية . وكان غرضها : أن فرنسا يمكن أن تقبل قطعاً بمعاهدة فرنكفورت إذا منحت ألمانيا الألزاس - لورين استقلالاً ذاتياً كاملاً في نطاق الرايخ . هذا مع العلم بأن دستور ١٩١١ الذي منحه غليوم الثاني إلى الألزاس - لورين لا يقيم الاستقلال الذاتي التام ، بل كان تقدماً في اتجاه الاستقلال الذاتي ، ولا يساوي النظام الذي تفيد منه الدول الألمانية الأخرى .

٣ - وبين هذين القطاعين في الرأي ، القومي والاستراكي ، نريد أن نتعرف بحالة الرأي في الأوساط الأخرى . ولدينا على ذلك دليل يلفت النظر : وهو مامر في شهر أيار ١٩١٣ في المؤتمر البرلماني في برن . فقد قام البرلمانيون السويسريون بمبادرة عقد مؤتمر برلماني في برن . وجاء الى هذا المؤتمر نواب وشيوخ فرنسيون من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، أعضاء من الرايخشتاغ الألماني . وكان الفرنسيون اكثر من الالمان : ١٩٦ فرنسياً و ٤٤ ألمانياً فقط . وكان الالمان الذين أتوا الى مؤتمر برن اشتراكيين تقريباً . ووجد بين الفرنسيين اشتراكيون وراديكاليون . وصوت المؤتمر البرلماني في برن على اقتراح لصالح تقارب فرنسي - ألماني . ولكن جوريس أراد أن يضاف الى هذا الاقتراح مقطع اضافي يلمح فيه الى الالزاس - لورين . الا أن نصف الاعضاء الفرنسيين تقريباً في المؤتمر ، أي الراديكاليين ، رفضوا أن يوقعوا على جدول الاعمال لأنه يلمح الى الالزاس - لورين . وهكذا نرى ان الراديكاليين كانوا مسالمين ويرجون تقارباً فرنسياً - ألمانياً ، ولكنهم لا يقبلون بتدخل صريح عن الالزاس - لورين ، بل يريدون أن يبرروا القضية بصمت ، والا يطلب منهم أن يقولوا بصراحة بان فرنسا تتخلى عن المطالبة بالالزاس - لورين .

وفي هذا الدور الأخير ، لم تعالج قضية الالزاس - لورين الا قليلاً في العلاقات الدبلوماسية الفرنسية - الألمانية ، والحادث الوحيد كان قضية صغيرة حدثت في شهر آذار ١٩١٢ وهي : ان ألمانيا يدعى كارل دونيه ، وكان عاملاً شبه رسمي في وزارة الشؤون الخارجية الألمانية في بعض مفاوضات استعمارية ، جاء لرؤية سفير فرنسا في برلين ، جول كامبون ، وصرح اليه أن مساعد أمين الدولة الألمانية في الشؤون الخارجية ، تسيمومان ، على استعداد لاعطاء تنازلات واسعة فيما يتعلق باستقلال الالزاس - لورين

الذاتي ، ، إذا قبلت السياسة الفرنسية أن تتطور من جهة ألمانيا . وفي محادثات ثانية أوضح كارل رونييه بأن تسيمرمان مستعد للتفاهم مع فرنسا على أساس الاستقلال الذاتي التام للألزاس - لورين في نطاق الأمبراطورية وتحديد الألزاس - لورين ، أي عدم وجود حدود ألمانية في الألزاس - لورين ، فلم يجب السفير الفرنسي ونقل تصريحات رونييه الى الحكومة الفرنسية ، فأجاب رئيس مجلس الوزراء ، ريمون بوانكاريه ، في ٢٧ آذار ١٩١٢ ، بهذه العبارات الى سفير فرنسا في برلين : « إذا أصغينا الى اقتراحات كافتراحات السيد رونييه ، أفسدنا علاقاتنا مع انكلترا وروسيا ، وأضعنا كل الفائدة التي تتابعها سياسة فرنسا منذ سنوات طويلة ، ولا نحصل من اجل الألزاس إلا على رضى وهمي ، ونجد أنفسنا في اليوم التالي معزولين ومتصاغرين وفاقدين اعتبارنا » .

ولم يقبل بوانكاريه المحادثة . ولنلاحظ أن هذا الحادث لم يكن له أي أهمية عملية ، لأن وثائق المحفوظات الألمانية برهنت، منذ ذلك الحين، على أن كارل رونييه لم يكن مندوباً مطلقاً من الحكومة الألمانية ، بل جاء ليرى سفير فرنسا دون ان يكون مكلفاً من أحد بهذا المسعى . ولكن هذا الحادث يبقى له معنى ، لأنه يدل في العام ١٩١٢ على أن الحكومة الفرنسية كانت تحافظ على الموقف الذي لم يتغير وحافظت عليه دوماً منذ ١٨٧١ : وهو انها لا تستطيع ان تتخلى صراحة عن الألزاس - لورين ، وتعطي ألمانيا وعداً بالا تطرح قضية الاقليمين المفقودين على بساط البحث .

الفصل الحادي والعشرون

الحركة القومية الكاتالونية

لقد وجدت في اسبانيا ، من جهة في بلاد البشكنس (الباسك) ، ومن جهة أخرى ، في كاتالونيا ، حركات تدعو باسم مبدأ القوميات . وكانت للحركة الكاتالونية أهمية خاصة في الحياة السياسية الاسبانية . وفي الحقيقة ، ان أهمية هذه الحركة الكاتالونية لم تظهر بكاملها الا بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ . فقد أوجدت القضية الكاتالونية للحكومة الاسبانية ، صعوبات خطيرة . ولهذا الحركة أصول ترجع الى ما قبل ١٩١٤ . ولمعرفة هذه الأصول لابد لنا من دراسة ماضي كاتالونيا وتبيان الحد الذي استطاع به الشعب الكاتالوني ان يبرز ملامح ، ميزة « لحر كته القومية » ، ثم الظروف التي حدثت فيها اليقظة القومية في كاتالونيا ، وأخيراً ، المطلب السيامي لهذه الحركة قبل ١٩١٤ .

١ - كاتالونيا

جغرافية كاتالونيا . - كاتالونيا هي المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من اسبانيا وتضم أقاليم بارسلونة وجيرونة ، وتاراغونه وليريدا ، أي المنطقة التي تضم ارضا مثلثة الشكل يحدها من الشمال جبال البيرينة الشرقية ، ومن الشرق ، البحر المتوسط ، ويبلغ طول شواطئها ٤٠٠ كم تقريباً . وهي بالاجمال بلاد

جبلية ، وتؤلف السهول فيها مايقارب ربع السطح العام . ويتراوح ارتفاع سلسلتها الجبلية الشاطئية الصغيرة بين ٣٠٠ و ٤٠٠ متر . وسلسلتها الوسطى أهم وتتراوح ذراها بين ارتفاع ١٢٠٠ و ١٧٠٠ متر ، وأخيراً ، في الشمال ، الكتلة البيرينية ويقارب ارتفاعها ٣٠٠٠ متر .

كان شعب كاتالونيا ، في القرن التاسع عشر ، نحو مليونين ونصف المليون نسمة ، أي مايعادل عشر شعب اسبانيا تقريباً . وهو شعب نشيط يتألف من ملاحين وفلاحين وعمال يتصفون بالفكر العملي والحماسة للعمل . وفي آخر القرن التاسع عشر ، ازدهرت الصناعة الكاتالونية ، رغم أنه لا يوجد في الارض الكاتالونية مناجم حديد أو فحم ، ولكن يوجد فيها صناعة نسيجية . ويمثل انتاج المنسوجات القطنية في كاتالونيا ٩٦٪ من الانتاج الاسباني . وتوجد فيها صناعة كيمياوية تستعمل بخاصة املاح البوتاس .

تاريخ كاتالونيا . - هذا ويجدر بنا أن نعطي كلمة مربعة ومقتضية عن تاريخ كاتالونيا .

عندما لاحق الفرنجة العرب ودخلوا اسبانيا ، استولى شارلومان على بارسلونه ، وبقي خلال عام سيد كاتالونيا . وفي عهد لويس النقي تألفت كونتية بارسلونه ، ولكن هذه الكونتية رفضت فيما بعد الاعتراف بهوغ كابيت ملكا على فرنسا ، وعاشت كونتية بارسلونه أي كاتالونيا حياة مستقلة . وفي القرن الثاني عشر ، أصبحت كاتالونيا دولة كبرى تشمل قسماً من جزر الباليار ، جزيرة ماجوركا ، كما تشمل قسماً من الارض الفرنسية الحالية ، في منطقته روسيون . حتى ان قارفاصونة خلال فترة من الزمن ، في القرن الثاني عشر ، كانت تؤلف جزءاً من دولة كاتالونيا .

وبعد ١١٦٢ توسعت دولة كاتالونيا في اتجاه بروفانس . وظلت هذه الدولة هامة حتى بداية القرن الخامس عشر . ولكن السلالة الكاتالونية انطفت في ١٤١٢ ، واتحدت كاتالونيا بأراغون . وفي ١٤٧٩ اتحدت آراغون بدورها بقشتالة ، وبالتالي خضعت كاتالونيا لهيمنة قشتالة .

ولقد تأملت كاتالونيا في الدور الذي تلا مباشرة إلحاقها بقشتالة بسبب حادثين دوليين :

١ - لأن استيلاء الاتراك على القسطنطينية خولهم نفوذاً في البحر المتوسط ، وتأملت ، على اثره ، تجارة كاتالونيا المتجهة نحو البحر المتوسط بسبب منافسة سفن افريقية الشالية لها في هذا البحر .

٢ - لأن اكتشاف امريكا على يد كريستوف كولومب حول النشاط التجاري للموانيء الاسبانية ، نحو الاطلسي ، بعد أن كانت تتجه ، حتى الآن ، نحو حوض البحر المتوسط . ووجدت كاتالونيا البلد المتوسطي ، بسبب هذا الحادث ، في شروط ملائمة أقل مما في السابق .

ثم ان الملك فيليب الثاني طبق في اسبانيا ، في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، سياسة مركزية ، وأرسل إلى كاتالونيا اكليروساً قشتالياً . واستمرت هذه السياسة في عهد خلفائه ، فاحتجت كاتالونيا ، وقامت حركة ثورية في ١٦٤٠ ، ولكن ملك اسبانيا قمع هذه الثورة في ١٦٥٢ . ثم قامت حركة تمرد جديدة في كاتالونيا في الوقت الذي أصبح فيه دوق آنجو ملكاً على اسبانيا . وفي هذه المرة قمعت الملكية الاسبانية الثورة الكاتالونية واستسلمت بارسلونه في ايلول ١٧١٤ ووضع ملك اسبانيا فيليب الخامس ادارة المنطقة في أيدي الموظفين القشتاليين .

وفي القرن الثامن عشر ، زادت الادارة الاسبانية الاجراءات

المركزية : فمن ذلك ان حرم استعمال اللغة الكاتالونية أمام المحاكم . وحذفت الجامعات الموجودة في كاتالونيا وعددها خمس واستعوض عنها بجامعة اسبانية واحدة . وأخيراً طبق النظام الضريبي الاسباني بكامله تقريباً في كاتالونيا . ومع هذا حافظت كاتالونيا على نظام خاص من الوجهة الحقوقية ، فمن ذلك أن المحاكم ظلت تطبق الحق الكاتالوني ولم تطبق الحق الاسباني .

وفي آخر القرن الثامن عشر خضع الكاتالونيون إلى نفوذ قشتالة . وأضربوا للقشتاليين حقداً أكيداً وشعروا بضرورة تشكيل « أمة » خاصة . ولكن هذه العاطفة القومية الكاتالونية لم تكن عاطفة « محرصة » . وباختصار ، خضع الكاتالونيون واستسلموا .

وظهر الدليل على هذا التسليم بما جرى في الدور النابوليوني . ففي ١٨٠٦ تمت فكرة احتلال كاتالونيا في الاوساط الرسمية الفرنسية : فقد فكر ناپليون بأن احتلال فرنسا لهذا البلد يمكن أن يلجم الحكومة الاسبانية ، حتى انه فكر بأن من الممكن أن يوجد في كاتالونيا ، نظراً لكراهة الكاتالونيين للاسبانيين عموماً ، بعض العطف الذي يمكن للحكومة الفرنسية أن تستغله لصالحها . وفي آخر شباط ١٨٠٨ دخلت الجيوش الفرنسية بارشلونة . وعلمت الحكومة الاسبانية بالأمر ، قبيل الحادث ، ولم تحتج ، ودام الاحتلال خمسة أعوام . ولا مجال للشك في عواطف الشعب الكاتالوني في هذا الدور . وقد درست القضية في اطروحة الدكتوراة للسيد بيير كوفار وعنوانها : « نابوليون وكاتالونيا » . ويمكننا أن نرى في هذا العمل العظيم تاريخ الاحتلال الفرنسي يوماً بيوماً . لقد كان الكاتالونيون مجمعين على الاحتجاج ضد الاحتلال الفرنسي . وظهر استياؤهم حيال نظام الاحتلال الذي أدى إلى السلب والنهب ونفوذ

الاكليروس الكاتالوني الذي يخشى أن تطبق في كاتالونيا المبادئ الفرنسية ، أي مصادرة أموال الاكليروس . وقبل بعض الموظفين فقط « التعاون » في برشلونة مع السلطات الفرنسية . أما جمهور الشعب ، وبخاصة « الشعب الصغير » ، على العكس ، فقد احتفظ حيال فرنسا ، بتصرفات سيئة باستمرار . وفي الريف الكاتالوني لم تنقطع الثورة ضد فرنسا في ١٨٠٩ و ١٨١٠ .

وفي هذه الأزمة النابوليونية ، لم يقم الكاتالونيون برد فعل يختلف عن رد الفعل الذي قام به الاسبانيون عموماً . فقد أظهروا ، حيال فرنسا ، نفس العداء الذي أظهره الشعب الاسباني . وما من أحد تقريباً في كاتالونيا كان يرى أن بالامكان الافادة من الاحتلال الفرنسي للانفصال عن اسبانيا .

وبعد أزمة الثورة والامبراطورية ، أعيد تنظيم الدولة الاسبانية ، ابتداءً من ١٨١٤ ، واستأنفت الحكومة الاسبانية حيال كاتالونيا السياسة التي سلكتها في الماضي . حتى انها قوت سياسة المركزية . وبين ١٨٢٢ و ١٨٧٥ - ١٨٧٧ ظل جهد المركزية مستمراً . ومن جهة أخرى ، قامت الحكومة الاسبانية بتوحيد الحقوق . فقد حافظت كاتالونيا حتى الآن على قانونها المدني وقانون العقوبات ، ولكنها فقدت هذا الامتياز . وطبقت المحاكم الكاتالونية ، ابتداءً من ١٨٢٢ و ١٨٢٩ القانون الاسباني . ومن جهة أخرى ، قامت الحكومة الاسبانية بتوحيد التعليم : وابتداءً من ١٨٢٥ حرم التعليم باللغة الكاتالونية في المدارس . وأخيراً وحدت العملة ، بعد أن حافظت كاتالونيا ، حتى ١٨٣٧ على نظام نقدي خاص بها وفقدته بهذه المناسبة .

وهكذا وجدت كاتالونيا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، خاضعة بصورة وثيقة للإدارة الاسبانية ، وفقدت تقريباً كل ما كان يؤلف فرديتها . ومع ذلك فقد بقي في كاتالونيا صفة مميزة : وهي اللغة . فقد كانت الكاتالونيون يتكلمون ويتكلمون دوماً اللهجة الرومانسية ذات الاصل اللاتيني ، والمشتقة مباشرة من اللاتينية ، والمتميزة تماماً عن القشتالية . وكان لهذه اللغة الكاتالونية ، في القرن الثاني عشر ، أهمية عظيمة : ونشرت لها آثار شعرية وآثار أدبية ، ومؤلفات حقوقية .

ثم إن تركيب الجملة في اللغة الكاتالونية يشبه تركيبها في اللغة الفرنسية أكثر من القشتالية . ومنذ ١٨٢٥ لم يسمح بتعليم اللغة الكاتالونية في المدارس ، وبخاصة ، كفت البورجوازية والارستقراطية في المدن عن التكلم بالكاتالونية . ولكن الشعب ظل يتكلم بلغته ، ويشجعه الاكليروس على ذلك . وكان الكهان يبشرون باللغة الكاتالونية . واستمرت البلديات في استعمال اللغة الكاتالونية وكذلك التجار في علاقات الأعمال . وبالرغم من هذا الاختلاف اللغوي الموجود ، فمن الممكن القول بأنه لا يوجد ، حوالي العام ١٨٣٠ ، « احتجاج كاتالوني » على النظام الاسباني .

٢ — اليقظة الكاتالونية

لم تحدث هذه اليقظة استجابة لفكر « محلي » بل استجابة لفكر « اوروبي » ، لأن تأثير الحركة « الابداعية » كان في أصل اليقظة الكاتالونية . والابداعية كما نعلم تبحث عن إثارة الذكريات التاريخية والاعتماد على إعادة بناء الماضي . وكان الكتاب الابداعيون ، وبخاصة الابداعيون الانكليز يتمتعون بخطوة في كاتالونيا ويقرؤون فيها كثيراً . وقد استلهمت الحركة القومية الكاتالونية نوعاً من هذا التأثير .

وتجلت هذه اليقظة بعدة مظاهر نذكرها فيما يلي :

النهضة الأدبية . - يلاحظ في كاتالونيا ، تحت تأثير الابداعية ، نزعة لدراسة الماضي واخلاق الماضي ، والتقاليد الشعبية ، والاهتمام عن كسب باللغة الكاتالونية . فقد نشر أول نحو للغة الكاتالونية في ذلك الحين . وكان المحرك لهذه النهضة الأدبية كارلوس أريبو الذي نظم في ١٨٣٣ ، باللغة الكاتالونية ، قصيدة تسمى « نشيد الوطن » ، ثم تمت هذه النهضة الأدبية في كاتالونيا فيما بعد في اثر دوبيو اي اورس ، وهو كاتب وفقه نشر ، في ١٨٤٠ ، قصائد باللغة الكاتالونية ، وفي اثر ييفور ، وهو مؤلف مجموعة اغاني وقصائد باللغة الشعبية . وعادت اللغة الكاتالونية لغة أدبية ، على حين أنها ، منذ قرنين ، كانت تنزع لأن تكون لغة شعبية .

وظهرت اللغة الكاتالونية ، باعتبارها لغة أدبية ، في ١٨٥٩ ، بتأسيس « العاب زهرية » في برشلونة كان لها تأثير كبير في حث استعمال اللغة الكاتالونية ، ونشر استعمال اللغة القومية في الشعب المثقف في كاتالونيا ، وفي أوساط البورجوازية والارستقراطية . وقد أيقظ هذا العمل الفكري عاطفة النعرة الكاتالونية .

المنافع الاقتصادية . - وازدادت هذه اليقظة بتأثير المنافع الاقتصادية . فقد أخذ النشاط الاقتصادي في كاتالونيا ، في القرن التاسع عشر ، سبيل مختلف عن سبيل اسبانيا عموماً . وهذا يرجع إلى أن الحكومة الاسبانية في ١٧٧٨ ، في عهد الملك شارل الثالث ، ألغت الحصر الذي منح حتى الآن إلى ميناء قادس وميناء اشبيلية من أجل العلاقات مع الممتلكات الاسبانية في أمريكا : فحتى ١٧٧٨ ، كانت التجارة الاسبانية مع الممتلكات

الاسبانية في أمريكا تجري بواسطة أحد هذين الميناءين . وقد ساعد الغاء الحصر بارشلونة على المشاركة بالتجارة ، وأدى ذلك إلى إنشاء صناعات مختلفة في بارشلونة : صناعة الحرير والصوف ، اللذين كانا ، في الأصل ، مخصصين لتجهيز مواد التصدير إلى المستعمرات في أمريكا . وفي بداية القرن التاسع عشر ، حوالي ١٨٢٥ - ١٨٣٠ ، عندما بدأ استخدام الآلة ينتشر في أوربه ، على مثال انكلترا ، أصبحت كاتالونيا أهم مركز صناعي في اسبانيا . وابتداء من ١٨٤٠ ، كان تفوق كاتالونيا في الصناعة حادثاً معروفاً . وهذا مايمنا في بحثنا . فقد وجد الصناعيون الكاتالونيون في اختلاف مصالح مع باقي اسبانيا بسبب النظام الجمركي : وكانت الحكومة ، في ذلك العصر ، ترجو نظام التبادل الحر ، أو ، على كل حال ، نظاماً يقتضي رسوماً جمركية معتدلة . وعلى العكس ، كان صناعيو النسيج الكاتالونيون بحاجة إلى نظام حماية جمركية يمكنهم من النضال ضد المنافسة الأجنبية . وعلى صعيد هذه المنافع الاقتصادية ، بدأت كاتالونيا تشعر بأنها تمثل شيئاً مختلف عن باقي البلاد الإسبانية .

المظهر السيامي .- وأخيراً أخذت هذه النهضة مظهراً سياسياً ، وظهرت نقطة انطلاق هذه الحركة السياسية في ١٨٦٠ . وفي هذا الحين نشر مؤلف كودنادا المسمى « كاتالونيا والبيكاليونيون » . وفي هذا المؤلف ، ينجح كودنادا على السياسة المركزية التي سلكتها الحكومة الاسبانية منذ عصر فيليب الثاني . وبعد قليل ظهرت كتب بي أي مارغال والميرال . فقد وضع بي أي مارغال قضية بنية الدولة واوصى بتحويل اسبانيا الى دولة اتحادية . وأنشأ الميرال ، في ١٨٨٠ ، منظمة أخذت اسم « المركز الكاتالوني » ، وكانت ترمي الى الدفاع عن حقوق كاتالونيا ضد الادارة

الاسبانية . وفي ١٨٨٦ نشر الميرال كتابه الأسامي « الكاتالونية » . وعرض في هذا الكتاب مطالبة الكاتالونيين بالاستقلال الذاتي . ولنلاحظ أنه طرح بصراحة كل فكرة انفصالية ، ولم يكن ليبريد أن يجعل من كاتالونيا دولة مستقلة ، بل قبل ان يراها تعيش في اطار الدولة الاسبانية ، و اراد ان يبدل بنية الدولة في الاتحاد الذي دل عليه بي أي مارغال ، أي في اتجاه البنية الاتحادية ، (الفيدرالية) .

ومع ذلك ، لانجند في حركات الأفكار هذه وحدة كاملة : فقد كان بعضهم « تقليديين » ويريدون تأمين نظام خاص لكاتالونيا وارجاع « الشخصية التاريخية » لكاتالونيا ، ولكنهم لا يهتمون مطلقاً بقضايا الدولة العامة . والآخرون يتقيدون بمثل اعلى مجرد ويريدون أن يعملوا باسم مبدأ يمكن أن يؤدي الى تنظيم جديد عام للدولة الاسبانية .

وقد تأكد هذا الوعي القومي بعد ذلك بقليل في كتابين أو ثلاثة كتب تضم ، بالاجمال ، الأسامي من مذهب القومية الكاتالونية : كتاب توراس أي باجس وكتاب دوران أي فانتوزا ، وبخاصة كتاب برات آل ويبا . ونشر توراس أي باجس في ١٨٩٣ كتاباً يسمى « التقاليد الكاتالونية » . وكان هذا المؤلف كاهناً ، ثم أصبح اسقفاً في كاتالونيا . وفي كتابه يطبق مبادئ « حركة القوميات » بملاحظة تاريخ كاتالونيا ومحاول ان يري ان بالامكان وجود روح كاتالونية ظهرت في مختلف العهود في اثر المفكرين والشعراء ورجال الدين . أما دوران أي فانتوزا ، فقد نشر في ١٩٠٥ مؤلفاً يسمى « الافليمية والاتحادية » ، ودرس فيه قضية الدولة الاتحادية وقضية كونفدراسيون الدول من وجهة النظر الحقوقية . وأخيراً نشر برات آل ريبا في ١٩٠٦ ، مؤلفاً أساسياً يسمى « القومية الكاتالونية » ، وأعطى فيه تعريفاً للعاطفة القومية الكاتالونية ، ودل على أن

الكاتالونيين ، للذكرى التي تخامرهم في التقاليد القومية ، يشكون من نظام المركزية الذي فرضته عليهم حكومة مدريد ، وانهم يشعرون بتشكيل « كتلة طبيعية » ، وباختصار ، انهم يريدون أن يبقوا « كاتالونيين » .

٣ - الدور العملي للمطالبة الكاتالونية في حياة اسبانيا السياسية

وابتداءً من ١٨٨٥ تأكدت هذه المطالبة الكاتالونية في الوقائع . فقد دعا « المركز الكاتالوني » ، الذي تكلمنا عنه ، جميع الكاتالونيين لتجديد البلاد خارجاً عن نفوذ مدريد ، ودعا مشتركه إلى اجتماعات اهدت فيها « مذكرة للدفاع عن منافع كاتالونيا المعنوية والمادية » ، ووجهت هذه المذكرة إلى الملك ألفونسو الثاني عشر ، وفيها طالب الكاتالونيون بتأسيس نظام اقليمي في كاتالونيا مستوحى ، « من النظام الساري في النمسا - هونغاريا » (وهذه العبارة غامضة) . وفي الوقت نفسه أكد مؤلفو هذه المذكرة لزوم الحفاظ على وحدة الوطن الاسباني . وفي الحقيقة ، لم يكن لهذه المبادرة أي مفعول في مدريد . فقد استقبل الملك بود المندوبين الكاتالونيين ، وقال بأنه هذا الأمر يرجع إلى وزارته ، ودفنت الوزارة القضية .

وفي آذار ١٨٩٢ ، تشكل تجمع جديد يسمى « الاتحاد الكاتالوني » ودعا الى مجلس يعقد في مانريسا ، إحدى مدن كاتالونيا ، يحضره مندوبون عن جميع أجزاء البلاد . وقد حضر مجلس مانريسا ٢٤٣ مندوباً عن خمسة عشر اقليماً كاتالونياً . وحرر هؤلاء المندوبون وثيقة أساسية ، بسبع عشرة مادة ، وسميت هذه الوثيقة « أسس مانريسا » وتشكل ميثاق المطالب الكاتالونية حتى ١٩١٤ .

وثيقة أسس مانريسا . - تقترح هذه الوثيقة تنظيم الدولة الاسبانية من جديد على الأسس التالية :

١ - أن تظل حكومة مدريد ، الحكومة المركزية الاسبانية ، مختصة بالقضايا العائدة للعلاقات الخارجية ، وتدخل في ذلك العلاقات الاقتصادية ، والجيش ، والاسطول ، والعلاقات مع الكنيسة ، والاشغال العامة ذات النفع العام .

٢ - ان تحصل كاتالونيا على الاستقلال الذاتي في جميع القضايا الأخرى ، أي أن يكون لها تشريعها الخاص المدني والجزائي ، ونظامها البوليسي ، والضريبي ، والتعليمي الخاص .

٣ - أن يكون جميع الموظفين وجميع أعضاء الاكايروس ، في كاتالونيا ، كاتالونيين بخاصة .

٤ - ان تستعمل اللغة الكاتالونية وحدها في الادارة في كاتالونيا .

٥ - أن تتأمن ادارة كاتالونيا ، في الأمور الآتفة الذكر ، بمجلس اقليمي منتخب يعين لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة أو سبعة أعضاء .

ونظم الاتحاد الكاتالوني دعابة على هذا الأساس بنشر « موجز المذهب الكاتالوني » ، فلاقى هذا الموجز نجاحاً كبيراً . وقد وضع هذا الموجز « بشكل أسئلة وأجوبة » وفيه نجد توكيدات قاسية حيال اسبانيا : ويقول : إن وطن الكاتالونيين كاتالونيا لا اسبانيا ؛ وان الدولة الاسبانية « انشاء اصطناعي » ، وان كاتالونيا ، على العكس ، أمة ، لأن للشعب الكاتالوني عاطفة مشتركة . وهكذا نرى ، دون لفظ الكلمة ، امكان تأسيس حركة انفصالية على أساس « موجز المذهب الكاتالوني » .

الحركة الانفصالية . - تمت هذه الحركة أثناء الحرب الاسبانية -
الاميركية : وهي الحرب التي فقدت فيها اسبانيا ، في ١٨٩٨ ، كوبا ،
أكبر مستعمرة في الأنتيل ، وجزر الفيليبين ، أكبر مستعمرة اسبانية
في المحيط الهادي . وأدت هذه الحرب الاسبانية - الاميركية إلى دمار
الامبراطورية الاستعمارية الاسبانية ، لأن الاسبان « صفوا » فيما بعد
مابقي لهم من ممتلكات في المحيط الهادي ، عندما باعوا الباقي إلى ألمانيا .
وأدت الحرب إلى سقوط الصادرات وإلى أزمة اقتصادية . وعززت هذه
الأزمة العاطفة « السكاتالونية » : فقد احتج السكاتالونيون على طرق مدريد
السياسية التي أدت إلى انحطاط القوة الاسبانية في العالم . وبفضل هذا
الضيق الذي ران على اسبانيا عقب هزيمة ١٨٩٨ صدرت رسالة تسمى
« القضية السكاتالونية » نشرتها « اللجنة القومية » السكاتالونية المقيمة في
باريس ، وفيها عبرت بوضوح ، في هذه المرة ، عن الفكرة الانفصالية
التي يمكن بموجبها الانفصال عن المملكة الاسبانية لمحاولة تشكيل دولة
مستقلة .

وفي الحقيقة ، يجب ألا نأخذ هذه الفكرة الانفصالية مأخذ الجد كثيراً ،
لأن الصناعة السكاتالونية كانت ، عملياً ، بحاجة إلى السوق الاسبانية
للعيش . ولم تتصور الاوساط البورجوازية ، في أي وقت ، الانفصالية
التي كانت فقط مذهب بعض المفكرين المتحمسين المندفعين .

وفي نيسان ١٩٠٠ عقدت العناصر المناضلة ، في كاتالونيا ، اجتماعاً
لتشكيل منظمة ، سميت « العصبة الاقليمية » لان « الاتحاد السكاتالوني »
بدا معتدلاً . وأعلنت العصبة بأنها تريد أن تعمل ، ولكن بوسائل
قانونية فقط ، للحصول على الاستقلال الذاتي لكاتالونيا في داخل الدولة

الاسبانية . وعلى رأس هذه العصابة وجد رجال سيلعبون في المستقبل دوراً هاماً في الحركة الكاتالونية فخص بالذكر منهم فرانسييسكو كامبو ، وبويغ أي كادا فالش ، وبرات آل ريبا .

وفي تموز ١٩٠١ رفعت العصابة الاقليمية لأول مرة القضية الكاتالونية إلى البرلمان الاسباني ، فسمع عرضاً كاملاً للمطالب الكاتالونية . ولم تتصور الحكومة الاسبانية أن تتنازل لهذه المطالب : بل اقتضت على اقتراح حلول متواضعة جداً ، مثلاً ، وذلك باعطاء حقيبتين في الوزارة إلى كاتالونيين ، أو قبول استقلال جامعة برشلونة . ورأى الكاتالونيون أن هذا غير كاف ، ولذا قامت مظاهرات فريدة بعد عدة أشهر بمناسبة زيارة الاسطول الفرنسي لميناء برشلونة ، وقام الشعب بصرخ : « لتسقط اسبانيا » ، وغنى نشيد « الماريسيز » . ولا يعني هذا أن الكاتالونيين يريدون الانفصال عن اسبانيا وطلب ضمهم إلى فرنسا ، بل كان واسطة اظهار مزاج ميء ضد الدولة الاسبانية .

ولتمدئة المطلوب ، ارضت الحكومة الاسبانية المنافع الاقتصادية الكاتالونية ارضاءً جديراً بالتقدير بالاصلاح الجمركي الذي تم في ١٩٠٤ . ولقد رأينا أن الصناعة الكاتالونية كانت تطالب بنظام الحماية الجمركية . وحصلت كاتالونيا في هذا الحقل على ما يرضيها ، كما حصل أصحاب المصانع النسيجية الكاتالونيون على مضاعفة الرسوم الجمركية ، واقتصرت السوق الاسبانية عملياً ، ابتداء من ذلك الحين ، على الانتاج الكاتالوني ؛ وحذفت المنافسة الأجنبية .

ورغم هذا الارضاء ، الذي منحه الحكومة الاسبانية على الصعيد الاقتصادي ، شهدت السنوات التالية نكسة جديدة وعاد التحريض

على الاستقلال الذاتي في كاتالونيا . وفي ١٩٠٧ تأسس تجمع جديد أخذ اسم « التضامن » . وحصل هذا التجمع الجديد في الانتخابات التشريعية ، في نيسان ١٩٠٧ على نجاح عظيم : فعلى ٤٤ نائباً عن كاتالونيا وجيد ٤١ نائباً يمثلون « التضامن » . وهكذا تقدم النواب الكاتالونيون بعرض مطالبهم من جديد على البرلمان الاسباني ، ولكن الاستقلال الذاتي الذي طلبوه كان أكثر نواضعاً مما نصوا عليه في برنامج ١٨٩٢ : فقد طالبوا فقط بأن تعهد الدولة الاسبانية ، في كاتالونيا ، إلى هيئات كاتالونية ، بإدارة القضايا المتعلقة بالاشغال العامة والتعليم والاحسان . ووعد رئيس الحكومة موراً أن يخول عدداً من الاجراءات اللامركزية شريطة « الحفاظ على وحدة الوطن الاسباني » . وانقسم الكاتالونيون على هذا البرنامج : وكان رأي المعتدلين ، وعلى رأسهم فرانسيسكو كامبو ، قبول مشروع الحكومة . ولكن عناصر « اليسار » ، العناصر الجمهورية ، قالت إن مشروع الحكومة غير كاف . وعندئذ انحل تجمع « التضامن » ، وظلت الحياة السياسية مضطربة في اسبانيا خلال عدة سنوات . وقام النزاع بين العناصر المعتدلة والعناصر الجمهورية . ولكن الرأي العام تطور في ١٩١١ في الاتجاه الذي يفضله المعتدلون وهو الاكتفاء ببرنامج الحد الأدنى .

عندئذ سمحت الحكومة الاسبانية ، في قرار ١٨ كانون ١٩١٣ ، للبلديات في التجمع ، في منطقة واحدة ، لتشكيل رابطة . وسميت هذه الرابطة ، باللغة الاسبانية « رابطة البلديات » (مانكومونيتاد) . وقرر الكاتالونيون الافادة من هذا القرار الحكومي . وفي ٦ نيسان ١٩١٤ تجمعت البلديات الكاتالونية في « رابطة البلديات » ، وتقرر أن يكون لأقاليم

كاتالونيا مجلس عام ، مؤلف من ٩٣ عضواً ، بصوت على موازنة المنطقة ، ويسوي القضايا المتعلقة بالتعليم والأشغال العامة ، وينتخب لجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء ، على أن يكون رئيس هذه اللجنة في الوقت نفسه رئيس الادارة في كاتالونيا . وكان هذا الرئيس ، في بادى الأمر ، في ١٩١٤ ، برات آل ريبا ، أي مؤلف ، « المذهب الكاتالوني » ، وبعد ذلك بقليل ، بوسغ أي كادافاش ، الذي كان رئيس « رابطة البلديات » في ١٩١٨ .

النتيجة . - لقد وجدت منذ الآن فصاعداً ، في بارسلونة ، هيئة مختصة بالقضايا العائدة للتعليم والاشغال العامة . وبماكانها أت تنشئ مدارس يعلم فيها باللغة الكاتالونية ، وأن تنشئ طرقاً ، وجسوراً والنخ . وهذا شيء قليل . وهذا الاصلاح يدل على « لامركزية ادارية » ، ولكنه في فكر الكاتالونيين مرحلة نحو استقلال ذاتي أوسع : لقد اعتبر الزعماء الكاتالونيون أن « الرابطة البلدية » يمكن أن تصبح شيئاً فشيئاً أداة سياسية ، وعلى اعتبار أنها ستدفع رواتب هؤلاء الموظفين الكاتالونيين فإن هؤلاء الموظفين يمكن أن يصبحوا عملاء « الكاتالونية » .

وهكذا كان الكاتالونيون في ١٩١٤ بعينين جداً عما كانوا يطالبون به . لقد حصلوا على ارضاءات متواضعة ، ولكنهم رأوا ان هذه الارضاءات يمكن ان تؤلف نقطة انطلاق للحصول ، فيما بعد ، على ارضاءات اوسع . ويجب ان نعترف ان كاتالونيا لاتستطيع الحصول على اكثر من ذلك في العام ١٩١٤ ، لأن المطالبة بالاستقلال الذاتي لم تجد نقطة استناد في النقاط الأخرى من اسبانيا ، عدا البشكنس (الباسك)

ولقد برزت هذه الحركة اثناء الحرب العالمية الأولى ، لأن كل اضطراب ، خلال هذه الحرب ، مما حول « حق الشعوب في تقرير

مصيها . ففي آذار ١٩١٦ نشرت جريدة « صوت كاتالونيا » بياناً يقول فيه المحررون بعجز اسبانيا من وجهة النظر السياسية والاقتصادية والاستعمارية ، وينسبون هذا الانحطاط الى التفوق الذي تمارسه قشتالة . وان مايجب هو انشاء « اتحاد » بين مختلف مناطق اسبانيا على ان يكون لكل منها كامل الاستقلال الذاتي الاداري ، وحق الافادة من لغته الخاصة .

ثم استؤنفت المطالبة بالاستقلال الذاتي ، في تشرين الثاني ١٩١٨ ، واعدت جميع الأحزاب السياسية الكاتالونية ، في ذلك الحين ، مشروعاً وبلغته ، في ١٩١٩ ، الى مؤتمر السلام . وقد أفادت جميع الشعوب ، من كوربا حتى ايرلنده ، من ظروف مؤتمر السلام للتعريف بأسباب استيائها من النظام السياسي الذي تخضع له . وقد أفاد الكاتالونيون من هذه الظروف ، كسائر الشعوب ، وارسالوا الى مؤتمر السلام مذكرة ولم يكن لهذه المذكرة أي نتيجة .

ولكن الحركة الكاتالونية أخذت في ١٩٢٢ طابعاً انفصالياً بظهور تجمع جديد سمي « الدولة الكاتالونية » وكان رئيسه ماسيا . وطالب هذا التجمع باستقلال كاتالونيا ، لا بالاستقلال الذاتي . واثناء دور دكتاتورية بريموادورييفيرا تبنت الحكومة الاسبانية ، حيال الكاتالونية ، سياسة القمع . وفي ١٩٢٥ حذفت نظام « رابطة البلديات » الذي وجد منذ ١٩١٤ ، وحذفت أيضاً « الألعاب الزهرية » التي وجدت منذ ١٨٥٧ . وحرمتم الحكومة الاسبانية على الاكايروس استعمال اللغة الكاتالونية ، وهذا ماكانت تفعله دوماً في كل عصور التاريخ . وحاول ماسيا أن يقاوم وينظم ثورة في كاتالونيا فأخفق .

وبعد سقوط الملكية في ١٩٣١ ، واعلان الجمهورية في اسبانيا أخذت

كاتالونيا نظاما في ١٩٣١ ، والفت ، في داخل الجمهورية الاسبانية ، جمهورية كاتالونية ، واختصت السلطة الاتحادية بالشؤون الخارجية ، والشؤون العسكرية ، والجمارك ، والقضايا المتعلقة بالهجرة وغيرها . والسلطة الاقليمية ، السلطة الكاتالونية ، اختصت بالقضايا الاقتصادية ، والتنقلات ، والقضايا المتعلقة بالصحافة والتعليم ، والشرطة المحلية ، والحقوق المدنية . أي ان الكاتالونيين ، في ١٩٣٢ ، حصلوا تقريبا وبصورة تامة على تحقيق البرنامج الذي وضع في ١٨٩٢ . ومن الممكن القول أن « أسس مانريسا » قد طبقت في السياسة الاسبانية .

الفصل الثاني والعشرون

قضية الوحدة الرومانية

حدود القضية الرومانية . - لفهم القضية الرومانية يجب الصعود إلى عصر الامبراطورية الرومانية . ففي ذلك العصر ، كانت المناطق الواقعة بين نهر الدانوب وجبال الكاربات مأهولة بالداسيين . وقد فتح الرومانيون داسيا واستعمروها ، وتبنى الداسيون اللغة اللاتينية ، لغة الرومان ، واللغة الرومانية مشتقة من اللغة اللاتينية . وتأثر الداسيون بنفوذ الحضارة الرومانية ، وتبنى الرومانيون ، أي الداسيون - الرومانيون بجمعهم ، إبتداءً من القرن الرابع عشر ، الديانة الارثوذكسية .

وفي بداية القرن التاسع عشر شكلت شعوب اللغة الرومانية كتلة كثيفة على نهر الدانوب وقوس جبال الكاربات في المناطق التي تسمى الأفلاق (فالاشيا) والبغدان (مولدا فيا) . وخارجاً عن هذه المناطق ، حيث يبدو السكان في كتلة كثيفة ومتجانسة ، وجدت مناطق مجاورة اختلطت فيها شعوب اللغة الرومانية بالشعوب الأخرى . ففي داخل القوس المشكلة بسلسلة جبال الكاربات ، في هضبة ترانسلفانيا ، كانت تختلط بالمجر والامات والساكسون ، ولكن الرومانيين يؤلفون الأكثرية . وفيما وراء نهر البروت ، رافد الدانوب ، والدنيستر ، في المنطقة التي تسمى اليوم بسلارابيا ، كانت شعوب اللغة الرومانية تختلط بشعوب اللغة

الروسية . وأخيراً ، في جنوب مصب الدانوب ، في منطقة الدوبروجا ،
توجد شعوب رومانية مختلطة بشعوب بلغارية .

لقد شكلت الشعوب الرومانية ، في النصف الأول من القرن السادس
عشر ، أمارات مستقلة . ثم فتحت الامبراطورية العثمانية هذه البلاد ،
ولكن الامبراطورية العثمانية نفسها فقدت فيما بعد بعضاً من هذه المناطق :
فقد تخلت عن ترانسلفانيا في ١٦٨٩ إلى هونغاريا ، وتنازلت في ١٧٧٥
إلى النمسا عن البوكوفين ، أي عن الوادي الأعلى لنهر البروت . وأخيراً في
١٨١٢ تنازلت الامبراطورية العثمانية إلى روسيا عن بسارابيا أي عن المنطقة
الواقعة بين البروت والدنيستر .

وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت البلاد المأهولة بشعوب اللغة
الرومانية مجزأة بين عدة دول ، وهي كما يلي :

في الامبراطورية الرومانية . - توجد ، في الافلاق والبغدان ، كتلة
كثيفة من الرومانيين في جنوب وفي جنوب - شرقي الكاربات ، وكانت
الافلاق والبغدان تحكمان من قبل امراء تابعين لسلطان القسطنطينية ،
ولكن روسيا ، منذ معاهدة أدرنة ، حصلت على حق تعيين الحكام من
هذين الاقليمين ، ولذا فان هذين الاقليمين مع بقائها جزءاً من الامبراطورية
العثمانية ، وجدا في الواقع ، تحت شبه - حماية روسية . وفي جنوب
مصب الدانوب ، في الدوبروجا الشمالية ، خضعت شعوب اللغة الرومانية
لادارة الامبراطورية العثمانية المباشرة ، ولم تؤلف جزءاً من أمارتي البغدان
والافلاق .

في الامبراطورية النمساوية . - وجدت الشعوب الرومانية في

امبراطورية النمسا ، التي أصبحت منذ تسوية ١٨٦٧ ، دولة النمسا - هونغاريا موزعة كما يأتي :

١ - في هضبة ترانسلفانيا ، في داخل قوس الكاربات ، وجدت الشعوب الرومانية مختلطة بالجر والساكسون ، ولكن تفوق الرومانيين كان واضحاً في هذه المنطقة ، ويمتاون أكثر من مليوني نسمة .

٢ - في البوكوفين ، أي منطقة وادي البروت الأعلى ، يحتل الرومانيون القسم الجنوبي ، والسلافيون القسم الشمالي .

٣ - في منطقة بانات - تيميسفار الواقعة في الجنوب الغربي من ترانسلفانيا ، في شمال بلغراد مباشرة ، وجدت الشعوب الرومانية مختلطة بشعوب اللغة الألمانية أي بأنسال المحمرين الالمان الذين أتوا إلى هذه المنطقة في القرن الثاني عشر ، وبشعوب اللغة الصربية .

في الامبراطورية الروسية . - وجد الرومانيون في الامبراطورية الروسية التي تملكست بساراييا منذ ١٨١٢ . وكان الرومانيون يؤلفون فيها الاكثية أي ٦٠٪ من السكان تقريباً . ويقدر عددهم من ٢٣٠٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠٠ روماني .

وبالإجمال ، يؤلف مجموع الرومانيين ، في منتصف القرن التاسع عشر ، كتلة من ٩ إلى ١٠ ملايين نسمة بجزأة بين ثلاث دول مختلفة : الامبراطورية العثمانية ، والنمسا ، والامبراطورية الروسية ، ومامن أحد من هؤلاء الرومانيين كان يعيش في دولة مستقلة .

في ١٨٤٨ ، ظهرت حركة الاستقلال القومي في أمارات مولدافيا وفالاشيا وترانسلفانيا ، واضطر زعماء هذه الحركة إلى الاغتراب والالتجاء في الخارج . وجاء معظمهم إلى باريس وألفوا فيها ، منذ ١٨٤٩-١٨٥٠

كتلة ضمت زعماء « الحركة القومية » الرومانية ، ممن كانوا يحملون بتحقيق استقلال الشعوب الرومانية مثل : الاخوين براسيانو اللذين لعبا دوراً هاماً جداً ، والجنرال روزيني والأمير غيسكا . وعندما جاء هؤلاء الزعماء الثبان الرومانيون إلى باريس ، في ١٨٤٩ ، أو في ١٨٥٠ ، اتصلوا بالرجال الذين كانوا يمثلون آنذاك النخبة الفكرية في فرنسا ، مثل ميشليه ، ادغار كينيه ، فيكتور كوزن ، ليروم وجود قومية رومانية يحذر تشجيعها . ولكن بعد انقلاب نابوليون الثالث ، لم يبق لميشليه وفيكتور كوزن وادغار كينيه نفوذ سياسي ، فمال الرومانيون عندئذ إلى رجال العهد وحاولوا أن يتقربوا من نابوليون الثالث ، ونجحوا في ذلك بوساطة ابن عم الامبراطور ، الأمير جيروم ، وهو الذي قدم جان براسيانو إلى نابوليون الثالث .

ان الغرض الذي دعا إليه هؤلاء الرومانيون هو أنه ينبغي خلق رومانيا « حرة » بمساعدة فرنسا ، وقالوا ان فرنسا تستطيع أن تكون متأكدة من عطف وود المفكرين الرومانيين . وكان من عادة « المجتمع الروماني الطيب » أن يبعث شبانه إلى باريس لتحصيل دراساتهم العليا ، وكانت اللغة الفرنسية منتشرة بين أثرياء الناس في رومانيا .

وعلى اثر حرب القرم ، في ١٨٥٦ ، وضعت القضية الرومانية وأخذت حلاً جزئياً ، وأدت قرارات ١٨٥٦ إلى تشكيل دولة رومانية تضم البغدان (مولدافيا) والافلاق (فالاشيا) دون الشعوب الرومانية الأخرى .

ان قضية تشكيل الدولة الرومانية تتضمن مرحلتين : المرحلة الأولى من ١٨٥٦ إلى ١٨٥٩ ، وفي خلالها تحقق « اتحاد شخصي » بين

مولدافيا وفالاشيا ؛ والمرحلة الثانية من ١٨٥٩ إلى ١٨٦٧ وفيها تأسست الدولة الرومانية الأصلية .

١ - المرحلة الاولى : تشكيل الاتحاد الشخصي بين البغمران والافموق (١٨٥٦ - ١٨٥٩)

لقد تحولت حالة الامارتين ، مولدافيا وفالاشيا ، أثناء حرب القرم ، لأن القيصر بعد أن احتل الأمارتين ، في بداية الحرب ، اضطر في حزيران ١٨٥٤ ، أن يجلو عنها ، ولأن النمسا ، وإن كانت غير محاربة ، بادرت واحتلت عسكرياً هذين الاقليمين مؤكدة بأنها ستعيدهما إلى تركيا في آخر الحرب .

وقد أبقظ هذا التحويل أمل القوميين الرومانيين . فقد كانوا ، حتى ذلك الحين ، يخشون السيطرة الروسية ، لأن الروس منذ معاهدة ادرنه ، كانوا يسيطرون على الامارتين . أما الآن فقد أصبح هم الرومانيين ألا تبقى النمسا سيده الوضع . ولهذا السبب نشر براسيانو ، في ١٨٥٥ ، كراساً يسمى « مذكرة عن النمسا في القضية الشرقية » ، ووسع ، في هذا الكراس ، الفكرة التالية : يجب تعمير أوربة الشرقية بالاعتماد على مبدأ القوميات ، أي بتشكيل دول تضم شعوب اللغة الواحدة . وان فرنسا تجد فائدتها في هذا الحل ، لأن الرومانيين ، إذا ما وصلوا إلى تأسيس دولة مستقلة بمساعدتها ، لا يسعهم إلا أن يعترفوا بجميلها . وهذا التأكيد مشكوك فيه ، وسنرى الدليل على ذلك عما قليل .

وعندما انتهت حرب القرم ، عاجلت معاهدة باريس ، في موادها من ٢٢ إلى ٢٧ قضية أمارتي مولدافيا وفالاشيا ، وقررت الغاء « حماية »

روسيا على الامارتين واجلاء النمسا عنها ، ونصت على تنظيم جديد « للبلاد الرومانية » وذلك بأن يكون للامارتين ، مع بقائها تابعتين لتركيا ، « ادارة قومية مستقلة وذاتية » ، (وهذا التحرير غريب) ، لأن الدول في الواقع ، عند تحريرها لهذه المادة ، كانت تفكر بالاستقلال الذاتي لا بالاستقلال ، وقبلت بأن يكون لهذه الشعوب الرومانية الحق في إدارة نفسها بحرية ، ولكن دون تشكيل دولة مستقلة .

وبوجب مواد معاهدة باريس يجب أن ينشأ مجلسان أحدهما في مولدافيا والآخر في فالاشيا . وعلى هذين المجلسين أن يعينا حاكمي الاقليمين . وعدا ذلك ، يجب أن تقوم لجنة دولية بتحقيق ميداني بغية طرح أسس النظام النهائي ، بعد أن تتاح الفرصة للسكان للتعبير عن أمانهم .

وصلت لجنة التحقيق إلى بخارست ، في شهر آذار ١٨٥٧ ، وعاد الرومانيون الذين هاجروا في ١٨٤٩ إلى باريس إلى بلادهم منذ أن زال « النظام الروسي » وشكلوا لجنة سميت « لجنة الاتحاد » . وقامت هذه اللجنة بالدعاية لصالح الوحدة الرومانية . فاذا نجحت هذه الحركة ، أي إذا توصلت الأفلاق والبغدان إلى الاتحاد ، تشكلت ، على نهر الدانوب الأدنى ، دولة تقارب خمسة ملايين نسمة . وهذه الدولة التي تقبض على أفواه الدانوب ، ستحتل في اوروبا وضعاً هاماً على طرق المواصلات الكبرى . ولهذا السبب أصبحت القضية الرومانية فجأة قضية دولية .

موقف الدول . - لذا يجب أن نفهم منافع الدول وموقف هذه الدول من القضية .

فرنسا . - كانت فرنسا لأول وهلة تجذب فكرة وحدة مولدافيا وفالاشيا ، واستلم نابليون الثالث زمام المبادرة واقترح اتحاد الامارتين ،

لأن هذا يتفق وتطلعات الامبراطور العامة ، فقد كانت يناصر مبدأ القوميات ، رغم أنه لم يدفع به دوماً حتى نتائجها المنطقية . ومن جهة أخرى ، كان نابوليون الثالث يرغب باعادة النظر في وضع اوربة الدولي ، كما حدد في ١٨١٥ . ولذا فإن إنشاء الوحدة الرومانية كان فرصة طيبة لاثارة إعادة النظر هذه . وأخيراً ، بدأ يفكر بالقضية الايطالية : فقد كان يعلم بأن من طبيعة هذه القضية اثارة حرب بين فرنسا والنمسا ، ولم يكن ليغضبه قيام دولة طيبة للنفوذ الفرنسي على الدانوب الأدنى ، يمكنها أن تضايق النمسا بتهديدها من الخلف .

وفي شهر نيسان ١٨٥٦ أعطى نابوليون الثالث إلى سفير فرنسا في القسطنطينية ، توفنيل ، تعليمات دقيقة لتشجيع وحدة مولدافيا وفالاشيا . ومن جهة أخرى ، كان قنصلا فرنسا في فالاشيا ومولدافيا ، بـكلار في بخارست ، وفيكتور بلاس في ياسي ، نشيطين ، في ١٨٥٧ ، في تشجيع حركة الوحدة الرومانية . وشهد ممثل فرنسا في لجنة التحقيق الدولية ، عندما جاء إلى بخارست ، في ١٨٥٧ ، تظاهرات عامة لصالح الاتحاد . وأخيراً صرحت « المونيتور » ، الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية ، في شباط ١٨٥٧ ، بأن رغبة نابوليون الثالث تحقيق اتحاد مولدافيا وفالاشيا وأن لا داعي للشك في السياسة الفرنسية ، لأنها ترغب في هذا الاتحاد .

المعارضة . - وجاءت المعارضة من ثلاث دول : تركيا ، انكلترا ، النمسا .

تركيا . - كانت تركيا سيدة هاتين الامارتين ، ومن الطبيعي الحركات القومية ٣ - (٢٩)

ألا تستسلم لأول وهلة لهذه التجزئة ، ولكنها استسلمت بسهولة في حرب
القرم ، لاسيا وانما كانت حليفة فرنسا .
انكلترا . - لقد كان مبدأ سياسة الحكومة الانكليزية دوماً ،
منذ بداية القرن التاسع عشر ، الحفاظ على سلامة الامبراطورية العثمانية :
لذا كانت معادية إلى الوحدة الرومانية ، وترى ، من جهة أخرى ، أن
هاتين الامارتين يمكن أن تكونا مسرحاً للمكائد الروسية . ولذا أعطت
الحكومة الانكليزية إلى عاملها في بخارست أن يعارض اتحاد الأمارتين
الرومانيتين « بجميع الوسائل المشروعة » . وفي الحقيقة ، إن هذا الرأي
لم يكن رأي جميع الانكليز : فقد وجد في مجلس العموم ، بعد قليل ،
نقاش كبير ، ووجد من دافع عن حق الرومانيين بالاستقلال ، ولكن وزير
الشؤون الخارجية أجاب بأن هذه الوحدة الرومانية ليست مطابقة لمصلحة
انكلترا .

النمسا . - كانت النمسا معادية بوضوح إلى الوحدة الرومانية .
ولا ترغب مطلقاً في رؤية تشكيل دولة على مصب الدانوب . وكانت
تخشى ، من جهة أخرى ، انعكاسات هذه الوحدة في صربيا ، لأن صربيا
كانت أيضاً اماراً تابعة لتوكيا : فاذا حصل الرومانيون على استقلالهم ،
فإن هذا الاستقلال يوحى إلى الصرب بفكرة المطالبة باستقلالهم . وأخيراً ،
كانت النمسا تخشى من أن تثير وحدة مولدايا وفلاشيا انعكاسات لها
في ترانسلفانيا : لأن الرومانيين ، من رعايا النمسا ، إذا رأوا أن
الرومانيين في مولدايا وفلاشيا شكلوا دولة مستقلة ، رغبوا أن يلتحقوا
بهذه الدولة . وهكذا كان للنمسا دواعيها في معارضة الوحدة الرومانية .
روسيا . - أما روسيا فلم تتقدم في البدء بشيء . ولكنها مالبت
أن رأت أن وحدة مولدايا وفلاشيا من طبيعتها اضعاف الامبراطورية

العثمانية . وضعف الامبراطورية العثمانية هدف دائم للسياسة الروسية في القرن التاسع عشر . ومن جهة أخرى ، إن هذه الوحدة الرومانية من طبيعتها مضايقة النمسا ، ولذا لم تغضب روسيا منها ، لأن القيصر يحقد على النمسا التي لم تدعمه في حرب القرم فحسب بل وهددته وأخيراً ، فكرت روسيا بأن هذه الوحدة المولدافية - الفلانية من طبيعتها اغاظة انكليترا ، ولذا رأى القيصر فيها فرصة لتهديم هذا الحلف الفرنسي - الانكليزي الذي كان معادياً لروسيا .

ولا عجب ، بعد أن رأينا اختلاف وجهات النظر ، إذا أثارت القضية الرومانية مفاوضات معقدة جداً في ١٨٥٧ و ١٨٥٨ .

المفاوضات . - لم يكن باستطاعة الرومانيين في ذلك الحين أن يعملوا بأنفسهم شيئاً كبيراً . ولا يمكنهم أن يعملوا إلا في الحلد الذي تساعدهم فيه إحدى الدول الكبرى .

ولقد رأينا أنه توجب تشكيل مجلسين في الامارتين . وجرت الانتخابات ، ولكن الحكومة العثمانية دبرت الأمور « لتزييف » هذه الانتخابات : فقد أخرجت من القوائم الانتخابية $\frac{1}{3}$ السكان ، ولتمنع المطالبات أوقفت مصلحة البريد . ولذا ففي انتخابات تموز ١٨٥٧ ، وعلى الأقل في مولدافيا ، لأن الانتخابات فيها كانت أكثر حرية ، لم يستطع معظم الناخبين أن يصوتوا : فعلى ٢٠٠٠ ملك زراعي كبير ، مارس ٣٥٠ فقط حقهم في الانتخاب ؛ وعلى ٢٠٠٠٠ ملك صغير ، صوت ٢٣٠٠ . وعلى ٣٢٠٠ كاهن ، صوت ٢٩ . ولنلاحظ أن الحكومة التركية ، بتزييفها الانتخابات ، قد عملت باتفاق كامل مع الحكومة النمساوية . ولدينا عن ذلك وثائق واضحة ودقيقة في هذا المعنى :

فقد كتب السفير النمساوي في القسطنطينية إلى وزير الشؤون الخارجية النمساوي ، بأن « جميع الوسائط صالحة » لمنع الوحدة الرومانية . أما العامل الانكليزي في بخارست فقد صرح ، في تقرير له إلى حكومته ، بأن الانتخابات كانت « نظامية تماماً » . ولكن هذا الشكل من السلوك أثار احتجاجاً في الأوساط الرومانية .

طلبت الحكومة الفرنسية والحكومة الروسية بالغاء الانتخابات ، وتلقى سفير فرنسا في القسطنطينية ، توفيل ، الأمر بطلب جوازاته إذا لم تتنازل الحكومة التركية ، وتظاهر بالذهاب حتى السفينة التي تقله إلى فرنسا . وعلى العكس ، نصحت الحكومة الانكليزية تركيا بالانتنازل ، وحصل توتر فرنسي - انكليزي دام بضعة أيام ، بسبب القضية الرومانية . ولكن هذا التوتر وجد انفراجاً سريعاً عندما التقى الامبراطور نابوليون الثالث والملكة فيكتوريا ، في ٦ آب ١٨٥٧ ، في قصر اوسبورن هاوس في جزيرة وايت الانكليزية . وفي هذه المقابلة ابرمت تسوية : وبوجها وعدت فرنسا بالآلا تقترح اتحاد امارتي مولدافيا وفالاشيا ، ولكنها اشترطت أن يكون لهابين الامارتين « نظم متماثلة » . وقبلت انكلترا ، مقابل هذا الوعد ، بالغاء الانتخابات . وفي ٢٢ آب ١٨٥٧ أبطلت الحكومة العثمانية الانتخابات .

وجرت انتخابات جديدة ، في ٢٨ ايلول ١٨٥٧ ، وأعطت في هذه المرة نتائج ملائمة لأنصار الاتحاد الامارتين : فعلى ٨٧ نائباً منتخبا ، وجد ٧٠ مناصراً للاتحاد ، و ٦ معادين ، و ١١ محايداً في مولدافيا . وفي فالاشيا كانت الأكثرية أقل وضوحاً ، لوجود منافسات محلية ، ولكن ، منذ أول جلسة للمجلس ، اعترف بوجود اكثرية لصالح الاتحاد . وصوت المجلسان ، الديوانان ، كما يسميان ، على اقتراح واحد يطالب

بالاستقلال الذاتي لامارتي مولدافيا وفالاشيا ، واتحاد هاتين الامارتين
« في ظل أمير أجنبي » ، وأخيراً تأسيس حكم تمثيلي .

موقف الدول من التصويت . - لقد اتفقت فرنسا وروسيا ، في
مقابلة بين نابوليون الثالث والكسندر الثاني ، في شتوتغارت ، على التوصية
باتحاد الامارتين . وقاومت انكلترا والنمسا . ولكن مقاومة الحكومة
الانكليزية ضعفت ابتداء من شباط ١٨٥٨ ، عندما غادر بالمرستون
السلطة وجرت استقالته استقالة السفير الانكليزي في القسطنطينية
سترانفورد ريدكليف ، المعادي جداً للرومانيين ، وأصبحت السياسة
الانكليزية أكثر مصالحة وتوفيقاً . وانعقد مؤتمر ، في باريس ، في أيار
١٨٥٨ وانتهى بإبرام تسوية سجلت في اتفاقية ١٩ آب ١٨٥٨ ، وتنص
هذه الاتفاقية على ما يلي :

١ - « على الامارتين أن تظلا تابعتين وموضوعتين تحت الضمانة
الدولية المشتركة .

٢ - على الامارتين أن تشكلا دولتين منفصلتين ، ولكل منهما أمير
ينتخبه المجلس .

٣ - يمكن مع ذلك أن يكون للامارتين قوانين واحدة ، وتنظيم
عسكري واحد ، ونظام جمركي واحد ، ونظام نقدي واحد .

٤ - للامارتين حق عقد حلف بينهما .

وبالاجمال سمح للامارتين أن تكونا متائلتين ولكنهما حرمتا من حق
اعلان اتحادهما .

ولكن الانكليز كانوا دقيقين ، وكانوا يفهمون أنهم تنسازلوا ، في
الحقيقة ، عن كل ما هو أساسي . ولكن الحكومة الانكليزية ، حيال

الرأي العام والبرلماني ، تستطيع أن تقول : ان موقفي لا يمس لأنني لم أقبل بالاتحاد .

ولكن هل سيدوم هذا الاجراء النصفى الذي تبني في آب ١٨٥٨ ؟
لقد فهم القوميون الرومانيون أن باستطاعتهم أن يعملوا وأن لهم واسطة بسيطة في الوصول إلى أهدافهم . ولما كان يجب على كل مجلس ، في مولدافيا وفي فالاشيا ، أن ينتخب أميراً فيكفي أن ينتخب أميراً واحداً ويتم الاتحاد . ولتلاحظ أن مؤتمر باريس لم يتوقع هذه الحالة : لقد ترك للرومانيين هذا الباب المفتوح للحال التي يريدون استعماله . والواقع إن المجلسين ، عندما انعقدا ، بعد الانتخابات التي جرت في مولدافيا ، في ١٧ كانون الثاني ١٨٥٩ ، ثم في فالاشيا في ٥ شباط ، انتخبا نفس الشخص ، الكسندر كوزا ، أميراً وهو ابن ملاك اطيان كبير . وتم الاتحاد ، وأخذ كوزا لقب « أمير رومانيا » . وتحقق هذا الاتحاد الشخصي ببساطة في شخص كوزا ، ولكنه لم يتحقق حقوقيّاً بشكل قطعي موقف أوربه من الانتخاب . - وجه الأمير كوزا نداء إلى نابليون الثالث : يقول : « إن مصير الرومانيين بين يدي جلالتم » . وصرح نابليون الثالث في رسالة إلى الهيئة التشريعية : « إن مصلحة فرنسا في كل مكان يدافع فيه عن قضية عادلة » . واستاءت الحكومة النمساوية ، ولكنها كانت ، في ذلك الحين ، منهمكة في القضية الإيطالية ، فلم تقم برد فعل . ودعت روسيا وجهة النظر الفرنسية ، ورأت انكساراً أن أمامها ولساعاتها قضايا أهم من القضية الرومانية وظلت متبردة . وأخيراً ، وبعد أن توقف انعقاد المؤتمر الدولي ، بسبب حرب إيطاليا ، قبلت الدول ، في بروتوكول ايلول ١٨٥٩ ، انتخاب الأمير كوزا المزدوج . وقبل الواقع وأفادت رومانيا من حرب إيطاليا .

٢ - تشكيل الدولة الرومانية (١٨٥٩ - ١٨٦٧)

يجب أن نتتبع هو الحوادث بين ١٨٥٩ ، سنة انتخاب الأمير كوزا ، و ١٨٦٧ . لقد وجد الأمير كوزا الوسطة لتحقيق الوحدة الكاملة ، أي الانتقال من الاتحاد الشخصي إلى الاتحاد الحقيقي . ولكن هذا العمل فسد بأزمة داخلية انتهت بتنازل كوزا عن العرش . ومع هذا فان جابوس أمير جديد ، أجنبي في هذه المرة ، علي العرش ، أيد اتحاد الأمارتين في دولة واحدة .

الأزمة الداخلية . - عندما أصبح كوزا أميراً على رومانيا ، عام ١٨٥٩ ، كان شاباً ، ولم يبلغ الأربعين عاماً ، وعاش في شبابه كال كثير من أبناء العائلات ، في باريس ، وكان طالباً في السوربون ، ولكنه لم ينجح في تأدية امتحان . وعاد إلى مولدافيا وانخرط في الحركة الثورية في عام ١٨٤٨ واضطر إلى الجلاء عن البلاد . وفي ١٨٥٧ عاد إلى بلاده وانتخب نائباً في « ديوان » مولدافيا . وكان كوزا وطنياً رومانياً متحمساً جداً ، ولكن لم يكن له أي خبرة سياسية ، ولا أي طريقة ادارية ، ومع هذا فقد استطاع بسرعة أن يحصل على نتائج هامة ورئيسية . وفي رحلة رسمية إلى القسطنطينية ، باعتباره تابعاً للسلطان ، حصل على السماح بتحويل الاتحاد الشخصي إلى اتحاد « حقوقي » ، أي توحيد حكومتي ومجلسي الامارتين . ولكن الحكومة العثمانية أعطت هذا السماح وبينت أنه صالح مدة حكم كوزا فقط ، ولذا ففي اليوم الذي يزول فيه كوزا ، يصبح السماح لاغياً .

واتخذ كوزا اجراءات ضرورية لتوحيد الجمارك والعدل وإدارة المالية . وفي ٥ شباط ١٨٥٩ قرر صهر مجلسي مولدافيا وفلاشيا ،

وأصبحت الوحدة المولدانية - الفلاشية ، في ذلك الحين ، حقيقة واقعة .
ثم طفق كوزا يبحث عن تثبيت سلطته . وكان في صعوبة مع
المجلس الذي انتخب بالتصويت الضريبي وسيطر عليه كبار الملاكين من
أصحاب الأتبان . وفي ١٤ أيار ١٨٦٤ ، قرر حل المجلس وتعديل
الدستور : وذلك بأن يكون المجلس من الآن فصاعداً منتخباً بتصويت
أوسع يسمح للفلاحين بالتصويت . ومن جهة أخرى ، يتضمن تعديل الدستور
زيادة سلطات الأمير واختصاصه بمبادأة القوانين ، وتمت الموافقة على هذا
التغيير باستفتاء وجد فيه ٦٨٢٠٠٠ صوت (مع ، و ١٣٠٧ فقط « ضد » .

وعندما قويت سلطة كوزا تبني في البلاد اصلاحاً كبير الأهمية :
وهو قانون ٢٤ آب ١٨٦٤ الذي حول وضع الفلاحين . ففي مولدافيا
وفي فالاشيا كان الشعب فلاحاً بخاصة وكانت أكثرية الفلاحين العظمى
متصرفين يعيشون على أملاك كبار المالكين ويخضعون إلى نظام الاتاوات
والسخرة . وفي ٢٤ آب ١٨٦٤ طلب كوزا التصويت على قانون يحرم
الفلاحين : بحذف الاتاوات الاقطاعية ، وحذف الأعشار ، وتسليم الفلاحين
المتصرفين ثلثي الارض التي يفلحونها ، أي إذا كان الفلاح يفتح تسعة
هكتارات من الأرض ، فله الحق في أن يتملك ملكية تامة ، هذه المرة ،
سنة هكتارات على تسعة . وهكذا خلعت الملكية عن كبار المالكين
بمعدل ثلثي ما يملكون .

كان هذا التحويل حادثاً رئيسياً : لأن الفلاحين حتى الآن لم يلعبوا
أي دور في الحركة القومية ، ولذا فقد مالوا إلى التفكير ، ابتداءً من
هذا التاريخ ١٨٦٤ ، بأن النظام الجديد ، أي النظام الذي أوجدته
الحكومة الرومانية ، كانت مفيداً لهم ، لأنهم « تحرروا » في ظله ،

وبالتالي علق اصلاح الأراضي الفلاحين الرومانيين بفكرة الوحدة الرومانية .

وبالرغم من هذه النتائج ، فقد انتقد نظام الأمير كوزا بعنف لأسباب عدة : وهذه الأسباب ، التي تقدم عادة ، ليست كافية . ولا شك في أنه كان للأمير كوزا خلية يقيمها في قصره الخاص ، وله منها أولاد سفاح ، وأراد أن يعترف بهم شرعاً ، وأن يجعلهم ورثته . وعدا ذلك ، كان محاطاً بأناس فاسدين ومتهمين بسرقة التجهيزات المخصصة للجيش ، وبطلبات بمنوحة إلى دور تجارة خارجية مقابل جعلائل مالية أعطيت لهم أجراً ومكافأة على خدماتهم . وأصبح كل هذا نقداً متداولاً . ولكن هل شكلت هذه الفضائح سبباً حاسماً ؟ حقاً لقد كانت هنالك أسباب أخرى . لا شك أن كوزا سبب استياء الأحرار لأنه قوى سلطات الأمير في التعديل الدستوري الذي أجراه . وكان هؤلاء الأحرار يهتمون كوزا بأنه يريد تبني طرق دكتاتورية . وكان كبار الملاكين للأراضي ضده بخاصة ولا يغفرون له اصلاح الأراضي الذي قام به .

وشكل هؤلاء الخصوم لجنة مرية لتحضير انقلاب . ولكن يجب أن نعلم ما يقوله نابوليون الثالث : لقد بعث الرومانيون رسلاً ، واتصلوا بالامبراطور واستطاعوا أن يقنعوه بأن كوزا محب للروس ، ولا يجب فرنسا . حتى ان نابوليون الثالث سمح للرومانيين ، إذا أرادوا ، أن يتخلصوا من كوزا وأرسل براسيانو رسالة إلى أصدقائه في بخارست يقول لهم : يمكنكم أن تعملوا . وبأمر اللجنة السرية دخل ضباط القصر ليلاً ، واستولوا على الأمير واضطروه أن يوقع ، على الفور ، تنازله عن العرش ، وبعد ذلك اقتيد كوزا حتى الحدود .

ولم يحل هذا الانقلاب القضية الرومانية ، بل ، بالعكس ، عقدها .
لقد سمحت الحكومة العثمانية لكوزا بتحقيق الاتحاد ، ولكن طيلة
حكمه . وبما أن كوزا غادر السلطة ، فإنه يحق للحكومة العثمانية
بأن تصرح بأنها لا تخول خلفه شيئاً . وفي الحقيقة ، لو كانت تركيا
وحدها في القضية لما أمكن أن تعمل شيئاً . ولكن في بداية آب ١٨٦٦
وجد تهديد آخر أكثر خطراً ، وهو القضية الإيطالية : فقد تحرك
الإيطاليون ، وأرادوا أن يستردوا البندقية من النمسا ، وتصوروا ترتيباً
ربما يستطيعون بهرجبه اقناع النمسا بتسليم البندقية إلى الإيطاليين عن طيب
خاطر على أن تعوض ذلك بأخذ مولدافيا وفالاشيا .

الأمير شارل هوهنتسولرن . - وقد عبرت الحكومة الإيطالية عن
هذه الفكرة بشكل مكشوف ، وكلمت نابوليون الثالث بها . واهتمت
سفارات أوربه بالقضية ، وكان أمام الرومانيين متسع للعمل ، ولو تركوا
منصب أمير رومانيا شاغراً لكان ذلك خطراً . ولهذا السبب عاد جان
براسيانو إلى باريس وبادر بإيجاد مرشح . لقد تطلع إلى الأمير شارل
هوهنتسولرن سيغمارنغن وهو من الفرع الكاثوليكي لآل هوهنتسولرن ،
وابن عم ملك بروسيا . ويبدو أن أول شخص لفظ هذا الاسم كانت
السيدة كورنو وهي أخت نابوليون الثالث بالرضاع ، وكانت على صلات
بمنازة معه ، وتعرف شارل هوهنتسولرن معرفة جيدة ، لأنها استقبلت
عدة مرات عند أميرة باد ، جدة شارل ، وهي بوهارنية النسب . وكانت
السيدة كورنو مقتنعة بأن هذا الأمير غير « بروسي » ، بل ، بالعكس ،
سيكون صالحاً للنفوذ الفرنسي ، ولكنها كانت مخدوعة تماماً .

طلب الأمير شارل رأي بسمارك فأجاب : « سر ولا تتردد » .

وقبل الأمير وتقرر أن يذهب إلى رومانيا ، وفي الوقت نفسه نظم براسيانو استفتاء لقبوله فقبله . وكان يراد أن يذهب إلى بخارست . والوصول إلى رومانيا يجب اجتياز الأراضي النمساوية . وحصل الأمير على جوازات مزيفة ، باسم ممثل تجاري سويسري . ولم يعرفه أحد ، ووصل بخارست وحياء الشعب وأصبح أمير رومانيا في ايلول ١٨٦٦ . وفي ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٦ اعترفت به الحكومة العثمانية أميراً وراثياً على رومانيا ، ثم اعترفت به الدول .

٣ - قضية الوحدة الرومانية من ١٨٦٧ الى ١٩١٤

لقد رأينا الظروف التي تشكلت فيها الدولة الرومانية ، وكيف دعت هذه الدولة ، في ١٨٦٧ ، شارل هو هنتسولرن . ورومن هذا الأمير اسمه وأصبح يسمى كارول . وبقيت هذه الدولة تابعة للامبراطورية العثمانية وتضم فقط امارتي مولدا فيا وفالاشيا ، أي انه بقيت خارج الدولة العثمانية شعوب تمثل رقماً يساوي تقريباً رقم سكان الامارة الرومانية ، وهم رومانيو ترانسلفانيا والبوكوفين وبانات - تيميسفار ، رعايا النمسا - هونغاريا ؛ ورومانيو بساراييا ، رعايا روسيا ؛ والرومانيون المبعثرون في الدوبروجا ، رعايا الدولة العثمانية . ووضعت قضية الوحدة الرومانية أمام هذه الشعوب . وغرضنا أن نبين كيف وضعت القضية بالنسبة لهذه الشعوب بين ١٨٦٧ و ١٩١٤ .

يجب ملاحظة مظهرين : من جهة موقف الشعوب الرومانية التي كانت تعيش خارجاً عن الامارة الرومانية ، وكانت خاضعة لسيطرة أجنبية ، ومن جهة أخرى ، موقف الحكومة الرومانية حيال قضية الوحدة الرومانية . مصير وموقف « الاقليات الرومانية » في النمسا - هونغاريا

وروسيا والامبراطورية العثمانية . - لقد كانت الشعوب الرومانية في الحقيقة ممتزجة بالشعوب الأخرى . وكانت الكتلة الوحيدة الكثيفة بشكل كاف كتلة روماني ترانسلفانيا ، وكانت في آخر القرن التاسع عشر نحو ٢٤٠٠ . ٠٠٠ نسمة وتشكل في ترانسلفانيا العنصر الأهم عددياً أي ٧٢ ٪ من سكان ترانسلفانيا . وكان رومانيو ترانسلفانيا وحدهم ، في هذا الدور الذي يهمننا ، يقومون بنشاط « قومي » . وهم وحدهم الذين أعلنوا عن مطالب تساعد على ربط حركتهم بالحركة العامة للقوميات .

رومانيو ترانسلفانيا : - لقد كان رومانيو ترانسلفانيا يؤلفون ٧٢ ٪ من السكان تقريباً . وكانوا ممتزجين بالعناصر الأخرى، المجر والساكسون ، ولكن هذه العناصر لم تكن لتوجد على محيط ترانسلفانيا ، بل بالعكس ، كانت توجد في وسط هضبة ترانسلفانيا . وكانت الكتلة الرومانية مؤلفة في أكثريتها من الفلاحين ، بينما نجد العنصر السائد والمتفوق اجتماعياً في الكتلة المجرية . لقد كان كبار الملاكين كلهم مجراً تقريباً ، وكان لترانسلفانيا قبل ١٨٤٨ دياط ، أي مجلس يمثل لحد ما رأي الشعب المحلي . وفي ١٨٤٨ حاول المجر انشاء دولة هونغارية وحدوية فاصطدموا بمقاومة روماني ترانسلفانيا كما اصطدموا بمقاومة الكرواتيين . واشترك الرومانيون والكرواتيون عملياً ، في ١٨٤٨ وفي بداية ١٨٤٩ في الحرب الأهلية ضد مجر هونغاريا . وفي ١٨٤٩ أسقط في يد المجر وأخفقت محاولتهم تماماً في إنشاء هونغاريا مستقلة . ومن ثم أعيد تأسيس دياط ترانسلفانيا ، وصوت هذا الديايط على قانون وقعه امبراطور النمسا ، في ٢٦ تشرين الأول ١٨٦٣ ، وفيه يعلن المساواة في الحقوق بين مختلف « أمم » ترانسلفانيا أي بين العناصر الرومانية والعناصر المجرية والعناصر الساكسونية .

وفي ١٨٦٧ أبرمت تسوية « مساوية - هونغارية » ، وبموجبها أصبحت

الامبراطورية النمساوية ، كما نعلم ، ملكيه ثنائية ، ملكية مؤلفة من دولتين : النمسا وهونغاريا ، دولتين تتحدان في بعض الشؤون المشتركة . وفي هذه التسوية ، في عام ١٨٦٧ ، الفت ترانسلفانيا جزءاً من الدولة الهونغارية .

وكانت مبادئ السياسة الجبرية في هذه الدولة الهونغارية تقضي بأن تكون هونغاريا دولة وحدوية ، أي دولة لا تقبل الاختلافات المحلية من وجهة نظر النظام اللغوي أو الإداري . ومن جهة ثانية يسيطر المجر على هذه الدولة .

اما السياسة العملية المجرية حيال القوميات غير المجرية في هونغاريا ، وبخاصة حيال روماني ترانسلفانيا ، فقد درسها طويلاً المؤلف الانكليزي سيتون واتسون وقام بتحقيقات ميدانية وخرج منها بانطباعات عدة .

النظام الانتخابي . - لقد رتب النظام الانتخابي بشكل يشجع فيه العناصر المجرية . ولم يكن التصويت عاماً ، بل كان ضريبياً معقداً للغاية . وينص القانون على سبع وثلاثين فئة ناخبين . وكان الناخبون في أكثريتهم من كبار أصحاب الأقطان ، شريطة أن يدفعوا ضريبة مباشرة أعلى من ١٤٥ كورون ؟ والمسكفون الذين يدفعون ضريبة مباشرة ٢١٠ كورون ، والحرفيون ، شريطة أن يستخدموا عاملاً على الأقل ، والمستخدمون الذين يتقاضون أجراً أعلى من ١٤٠٠ كورون ؛ والموظفون الذين راتبهم أعلى من ١٠٠٠ كورون ، يضاف إلى ذلك ما يسمى « الكفاءات » أي الأشخاص الحائزون على شهادات جامعية . وقد رتب كل ذلك إما لافادة الملاكين الأغنياء نسبياً ، واما العناصر المدنية في السكان . وقد رأينا أن الأكثرية العظمى من روماني ترانسلفانيا كانوا فلاحين فقراء ، ولذا فان قسماً عظيماً من هؤلاء الفلاحين الرومانيين لا يملكون حق

التصويت . ومن جهة أخرى ، كان على من يرشح نفسه للانتخابات أن يعرف اللغة المجرية ، ومعظم هؤلاء الفلاحين الرومانيين لا يعرفون المجرية . وأخيراً ، نظم توزيع المقاعد في برلمان بودابست بشكل يفيد المدن بالنسبة للأرياف . والعنصر الروماني كان عنصراً فلاحاً : فعلى ٧٤ مقعداً للنواب في ترانسلفانيا ، لم يكن للرومانيين إلا ثلاثون . وبالرغم من أن الرومانيين يؤلفون ٧٢٪ من السكان ، لا يستطيعون أن يكون لهم في الحلد الأعظم إلا ثلاثون نائباً في برلمان بودابست ، على حين كان لمجموع هونغاريا ٣٧٢ نائباً . يضاف إلى ذلك أن الادارة لم تشعر بحرج في تطبيق الضغط على الانتخاب : كان التصويت عاماً ويجب أن يعلن شفويّاً . ومكتب التصويت لا يتكلم إلا المجرية : فاذا وجه سؤالاً إلى ناخب ، كأن يطلب اليه عنوانه وكان الناخب غير قادر على الاجابة بالمجرية ، بطل تصويته . وأخيراً ، كانت الادارة تطبق طرقاً ملتوية للوصول إلى الغاية نفسها ، أي لإبعاد الفلاحين عن حق التصويت : كأن ترتب الأمور بشكل تغلق جسراً للمواصلات في يوم الانتخاب ، فيضطر الفلاحون من منطقة ما أن يدوروا عدة كيلومترات ، ولا يلحون ويعودون إلى دورهم ولا يصوتون .

نظام الصحافة . - ومن جهة أخرى كانت الصحافة حرة مبدئياً ، ولكن القانون المجري لعام ١٨٧٨ يحرم الهجوم الموجه « ضد الوحدة الأرضية ، والدستور ، وإذا كان هذا الهجوم يقتضي فكرة اللجوء إلى القوة » . وأخيراً يعاقب القانون كل مقال في جريدة « من طبيعته إثارة الحقد بين مختلف القوميات » . ولا يمكن تشكيل الجمعيات إلا باذن من الحكومة . وقد وجد أن الحكومة رفضت السماح لجمعية زراعية لأنها كانت رومانية . وكذلك الاطر الادارية يجب أن تتشكل فقط من

أناس قادرين على التكلم باللغة المجرية . وعليه فإن كل موظف، ولو كان ثانوياً ، يجب أن يعرف المجرية ، ويجب أن يعرف نظرياً أيضاً اللغة المحلية ليكون قادراً على إجابة السكان بلغتهم ، وعلى الأقل في المصالح التي لها علاقة بالجمهور . أما في الواقع ، فإن جميع الوظائف الهامة كانت محتجزة للمجر . وفي ترانسلفانيا التي يؤلف الرومانيون فيها ٧٢ ٪ من السكان لا يوجد إلا ٦ ٪ من الرومانيين الموظفين . أما الموظفون الآخرون فكانوا مجراً يعرفون الرومانية قليلاً أو كثيراً ، وفي الغالب لا يعرفونها مطلقاً .

والنتيجة هي أن الشبان المثقفين الرومانيين في ترانسلفانيا ليس لهم أمل بالحصول على وظيفة إدارية ، عندما ينهون دراساتهم العليا ، وأمكنهم أن يعملوا ذلك . ولذا كانوا مضطرين إلى الانصراف والافادة من شهادتهم في بلاد أخرى ، كأن يهاجروا إلى الامارة الرومانية ويحاولوا أن يجدوا لهم وظيفة . ونتيجة انطلاقهم تجريد الحركة القومية الرومانية من عناصرها الفكرية ، من كل ما يمكن أن يكون أطرها وزعماءها .

التعليم . - كانت التعليم يعطى في الجامعات ، وفي التعليم الثانوي ، وفي جميع مؤسسات الدولة باللغة المجرية . ومن الممكن وجود مؤسسات حرة ، ولكن في الواقع ، في كل ترانسلفانيا ، في ١٨٨٥ ، وجد أربع مؤسسات حرة للتعليم الثانوي . أما التعليم الابتدائي فكان يعطى في نوعين من المدارس : مدارس الدولة وتعطي التعليم باللغة المجرية ؛ والمدارس الحرة ، ويمكنها أن تعلم باللغة المحلية ، شريطة أن تعلم المجرية أيضاً .

هذه هي الظروف التي وجد فيها الشعب الروماني في ترانسلفانيا من الوجهة القانونية ومن الوجهة الواقعية .

مدى الاحتجاج . - يجب ألا ننسى أن الأكتورية العظمى من الشعب الروماني في ترانسلفانيا كانت تتألف من الفلاحين ، وكان هؤلاء سلبين . وفي الحقيقة ، أن الحركة القومية الرومانية في ترانسلفانيا كانت عمل أقلية من المفكرين .

الأحزاب الرومانية . - بعد ١٨٦٧ تأكد اتجاهان بين الرومانيين في ترانسلفانيا : الأول ومحركه رئيس الأساقفة ساغونا ، والثاني ، وزعيمه باريتيو . كان الاتجاه الأول يقبل مقاومة النفوذ المجري بالوسائل القانونية والبرلمانية ، ويراد بذلك العمل ما أمكن على انتخاب نواب رومانيين في برلمان بودا - بست ومحاولة الحصول على تحسين للنظام بتأثير هؤلاء النواب . وكان الاتجاه الثاني اتجاه المقاومة السلبية : وهو يرى أن لا شيء يرجى من الجر ، ولذا فالأفضل الامتناع ، ورفض المشاركة تماماً في حياة الدولة .

لقد سيطر الاتجاه الأول حتى ١٨٧٥ : فقد وجد بين ١٨٧٠ و ١٨٧٤ نحو خمس وعشرين نائباً رومانياً في برلمان بودا - بست . ولكن هذا الاتجاه ضعف بعد وفاة رئيس الأساقفة ساغونا وظفر الاتجاه الآخر ، اتجاه الامتناع . وفي ١٨٧٥ صرح اجتماع للناخبين الرومانيين بأن الذين يقبلون بالجلوس في برلمان بودا - بست خونة وتبني أسلوب الامتناع البرلماني . وفي الحقيقة ، ان كل هذا لم يذهب إلى بعيد . ولكن ابتداءً من

١٨٨١ يرى ، بين روماني ترانسلفانيا ، تشكل حزب سياسي في مؤتمر عقد في سيمبو حضره نحو مائة وخمسين مندوباً عن الناخبين الرومانيين . وقام باريتيو بعبادة هذا الاجتماع ، وتبنى الحزب القومي الروماني البرنامج التالي :

- ١ - الاحتجاج على القوانين المدرسية والقوانين الانتخابية ، لأن هذه القوانين سنت لمصلحة الجبر وحدهم .
- ٢ - المطالبة باستعمال اللغة الرومانية في الادارة في ترانسلفانيا ، وبالتالي المطالبة بوصول الرومانيين بنسبة عادلة الى الوظائف .
- ٣ - مطالبة الدولة بمساعدة المدارس الدينية التي تعطي التعليم بالرومانية .
- ٤ - توسيع حق التصويت لجميع المكلفين ، وأراد بعضهم الذهاب حتى التصويت العام .

ونلاحظ أنه لا يوجد في هذا البرنامج أي أثر للانفصالية ، أي ان رومانيي ترانسلفانيا لم يطلبوا الانفصال عن هونغاريا ، بل طلبوا ببساطة نظام الاستقلال الذاتي في إطار الدولة الهونغارية .

واصبح نشاط هذا الحزب هاماً في حوالي ١٨٩٠ . وفي ذلك الحين ، لم يتردد مؤتمر الحزب القومي الروماني في التلميح بوجود « أسرة رومانية كبرى من أحد عشر مليون نسمة » . وهذا أول تلميح واضح بإمكان وجود وحدة رومانية . ولكن يجب أن نلاحظ أن رومانيي ترانسلفانيا لم يلحوا كثيراً على فكرة الوحدة الرومانية ، بل كانوا يصرحون بانهم يقبلون ببقاء الدولة الهونغارية ، أو بالأحرى ، بالملكية الثنائية : وكل ما يطلبونه ببساطة هو أن تقرر الحكومة الهونغارية ، حيال رومانيي ترانسلفانيا ، تبني سياسة أكثر مصالحة ونوفاً بما كان في الماضي . وكان هذا مطلب ، - في ١٨٩١ ، مطلب رجل تجب معرفة اسمه : وهو اوديل بوبوفيتشي . فقد نشر في ١٨٩١ « بيان الى الرأي الأوربي » في موضوع سوء المعاملة التي يلقيها رومانيو ترانسلفانيا من جانب الحكومة الهونغارية ، وعلى اثر

هذا البيان حكم على اوريل بوبوفيتشي بالسجن أربع سنوات، ولكنه استطاع ان يفر ويعبر الحدود .

وفي كانون الثاني ١٨٩٢ ، انعقد مؤتمر الحزب القومي الروماني ، في هذه المرة أيضاً . في سبب ، وقرر ارسال مذكرة إلى امبراطور النمسا ، ملك هونغاريا ، وأتى بهذه المذكرة الى فينا وفد من ثلثائة روماني . فرفض الامبراطور فرانسوا - جوزيف أن يستقبل الوفد وصرح بأن ينقل هذه المذكرة إلى الحكومة الهونغارية . وبالطبع أجابت الحكومة الهونغارية بأن موقعي هذه العريضة ليس لهم أي حق في التكلم باسم الشعب الروماني . وعندئذ نشر الرومانيون مذكرتهم ، ووجهوا جميع الانتقادات إلى أعمال الادارة المجرية في النظام المدرسي والاداري والانتخابي وغيرها .

أجابت الحكومة الهونغارية هذه التظاهرة في أيار ١٨٩٤ بملاحقات قضائية ضد أعضاء الحزب القومي الروماني بسبب « التحريض ضد القومية المجرية » . ولقد رأينا أن القانون الهونغاري في الصحافة ينص على جريمة من هذا النوع . وأقيمت الدعوى أمام محكمة عدلية مجرية ، وطعن المتهمون في صلاحية المحكمة مصرحين بأن القضاة كانوا في الوقت نفسه طرفاً في النزاع ، وقرأوا تصريحاً يناشدون فيه الرأي العام العالمي . ثم حكم على رئيس اللجنة الرومانية مع أربعة عشر منها آخر بعقوبة السجن وأمرت الحكومة بمحل الحزب القومي الروماني ، لأن برنامج هذا الحزب لا يتلاءم مع « أنظمة الدولة الهونغارية » .

وهكذا أخفقت هذه المحاولة الأولى من روماني ترانسلفانيا .

وفي ١٩٠٥ ظهر الحزب القومي من جديد، وكان برنامجاً في هذا العام مطابقاً تقريباً لبرنامج ١٨٨١، أي ان الشعب الروماني في ترانسلفانيا ، مع تصريجه بأنه يريد احتوام سلامة الدولة الهونغارية ، يرغب في الحصول ، في نطاق

هذه الدولة ، على استقلاله الذاتي . وكان يطالب بخاصة بمساواة اللغة في الادارة ، وفي العدل ، وفي التعليم ، ويطالب بالاصلاح الانتخابي ، أي بالتصويت العام والافتراع السري وإعادة النظر في توزيع المقاعد .

التفوق المجري : - وفي هذه المرة أيضاً لم تؤد مطالب رومانيو ترانسلفانيا إلى شيء . وبالعكس ، في ١٩٠٧ وفي ١٩٠٨ ، طلبت الحكومة الهونغارية التصويت على قانونين من طبيعتها زيادة التفوق المجري .

القانون الأول : قانون ١٩٠٧ . - وهو القانون المدرسي . وبموجبه تقدم الحكومة الهونغارية مساعدات إلى المدارس الحرة ، ولكن شريطة أن يصبح المعلمون الأحرار موظفين في الدولة ، وأن تتمكن الدولة من تسميتهم وعزلهم . ومن جهة أخرى ، أن تعلم جميع المدارس الحرة التاريخ والجغرافيا والحساب باللغة المجرية . اذن في التعليم الابتدائي يتلقى تلاميذ المدارس الحرة الجزء الأساسي من تعليمهم باللغة المجرية . وقد اعتبر رومانيو ترانسلفانيا ان قانون ١٩٠٧ موجه لحق المدارس الحرة ، لأن هذه المدارس مازالت مستمرة في إعطاء التعليم باللغة الرومانية .

القانون الثاني : قانون ١٩٠٨ . - وهو القانون الانتخابي الذي أقر التصويت الاكثري وبدل الشروط المطلوبة للناخب ، وذلك باعطاء فوائد أعظم أيضاً لمن يحصلون على درجة في التعليم . ولكن هذا القانون كان في صالح السكان من غير ابناء الريف . ولما كان رومانيو ترانسلفانيا فلاحين ، فان هذا القانون لم يكن في صالحهم .

احتج الرومانيون ضد قانوني ١٩٠٧ و ١٩٠٨ ولم يحصلوا على شيء آني . وعندما تفاقمت الحالة الدولية في البلقان ، في العام ١٩١٣ ، قرر رئيس مجلس الوزراء الهونغاري ، الكونت ايتين تيسزا ، الذي لعب دوراً هاماً

أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ان يقترح على الحزب القومي الروماني
المفاوضة وعرض أن يعين في ترانسلفانيا موظفين قادرين على الكلام باللغة
الرومانية ، واقترح إعطاء مساعدة الدولة الى المدارس الحرة الرومانية ،
وإنشاء كراسي الأدب الروماني في جامعات هونغاريا ، وأخيراً ، تأمين
نظام الاستقلال الذاتي للكنيسة الموحدة في ترانسلفانيا . فأجاب رومانيو
ترانسلفانيا بأن هذه التنازلات غير كافية . وبقيت القضية عند هذا الحد ،
وأخفقت المفاوضات .

وفي الحقيقة كان زعماء الحركة القومية الرومانية في ترانسلفانيا ، في
ذلك الحين ، يعتبرون ان الأمل لم يفقد ، ويعلمون ان تيسرا معاد لهم ،
ولا يعتمدون عليه . ولكنهم يعرفون ايضاً أن أفكار الأرشيدوق فرانسوا -
فرديناند ، وارث عرش النمسا - هونغاريا ، تختلف عن أفكار وسطه .
وانه يتصور تعمير الدولة النمساوية - الهونغارية على أساس جديد :
فقد تصور بملء ارادته ، على ما يبدو ، لانه ليس لدينا وثيقة أكيدة
عن القضية ، «اتحاد الدول» ، وان رومانيي ترانسلفانيا في نطاق اتحاد الدول
يستطيعون الحصول على درجة الاستقلال الذاتي . وان الأمل في حكم
فرانسوا - فرديناند من طبيعته ان يذهب برومانيي ترانسلفانيا الى
اتباع أسلوب التآني والتمهل .

ولكن كيف جرى ان رومانيي ترانسلفانيا وهم أكثر القوميات تلاحماً
في هونغاريا ، وقد حافظوا على هذا التلاحم بفضل اكليروسهم ، لم يحتاجوا على
النظام الهونغاري احتجاجاً حاراً شديد اللهجة ؟ ان هذا الاعتدال يتضح
إذا أخذنا بعين الاعتبار موقف الحكومة الرومانية .

موقف الحكومة الرومانية من قضية الوحدة الرومانية . - في الحقيقة
ان الحكومة الرومانية ، بين ١٨٦٧ و ١٩١٤ ، لم تحاول تحقيق

التطلعات القومية بنشاط ، كما لم تبحث عن إنهاء الوحدة القومية . ولكن يجب ألا ننسى أن هذه الامارة الرومانية كانت ، في ١٨٦٧ ، دولة صغيرة مؤلفة من خمسة ملايين ، دولة مضطرة الى مراعاة الحذر والتبصر والفتنة ، لاسيا وان امامها دولاً كبرى ، وعلى حساب هذه الدول الكبرى يجب ان تمارس المطالب القومية التي تفيد منها : روسيا ، فيما يتعلق بروماني بساراييا ، والنمسا - هونغاريا ، فيما يتعلق بروماني ترانسلفانيا والبوكوفين وبانات- تيميسفار . وترددت الحكومة الرومانية في القاء نفسها في مثل هذه المغامرة . ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار ، عدا هذا العامل الاساسي ، شخص الامير ايضاً : وهو ان شارل هوهنتسولرن بروسي وأنه حكم حتى تشرين الأول ١٩١٤ .

قبل مجيء شارل هوهنتسولرن الى عرش رومانيا ، أي في زمن حكم الأمير كوزا ، كانت قضية ترانسلفانيا مضطربة بشكل جدي . وفي أثناء حرب ١٨٥٩ ، أي أثناء حرب فرنسا والبيمونت - ساردينيا ضد النمسا - هونغاريا ، فكر رئيس الحكومة الساردية ، كافور ، ان من المناسب للعمليات العسكرية في ايطاليا ، إثارة ثورة في ترانسلفانيا ، لأن من طبيعة هذه الثورة أن تضايق النمسا - هونغاريا . ووضع كافور خطة يستطيع بموجبها المهاجرون المجر ، في ١٨٤٩ ، من غادروا هونغاريا اثر اخفاق حركة الاستقلال ، من أمثال كوسوط واصدقائه ، أن يتجمعوا في الامارة الرومانية ، في أسفل الكاربات ، ثم يعبرون الكاربات بمساعدة الجيوش الرومانية ، وينفذون الى ترانسلفانيا ليحاولوا القيام فيها بثورة .

وضعت هذه الخطة بجد وعناء ، لأن الرومانيين والمجر ، في الواقع ، يكرهون بعضهم ، وبالرغم من ان المهاجرين المجر كانوا اعداء الحكومة الرسمية في الامبراطورية ، فقد كان الرومانيون يحدرون منهم . وبفضل وساطة قنصل فرنسا في باصي ، فيكتور بلاس ، ابرم اتفاق ، في ٢٠

أيار ١٨٥٩، بين المهاجرين المجر وحكومة الأمير كوزا: وبوجه تعهد المهاجرون المجر ، أن يمنحوا في حالة النصر الاستقلال الذاتي الإداري الى الرومانيين في ترانسلفانيا ، وان يمنحوا غير المجرين حقوقاً مساوية لحقوق المجر . ونرى هنا ان القصد لم يكن مطلقاً ضم ترانسلفانيا الى الامارة الرومانية ، بل منح الرومانيين في ترانسلفانيا نظام الاستقلال الذاتي المطابق لرغبتهم .

ومع ذلك لم تقبل حكومة الأمير كوزا بهذا الاتفاق : وكانت تحذر ، وبخاصة لم تشأ التسليم بإمكان احتمال ربط ترانسلفانيا بالدولة الرومانية ، لأن قبول الاستقلال الذاتي معناه التسليم بهذا الالحاق . لذا لم تقبل الاتفاق وأعلنت به كافور ونابوليون الثالث في تموز ١٨٥٩ .

وعندما أصبح شارل آل هوهنتسولرن ، في ١٨٦٧ ، أمير رومانيا ، اختلفت الظروف . ومن البديهي أن يأخذ شارل هوهنتسولرن بعين الاعتبار رأي الحكومة البروسية : وقد قال له بسمارك، في ١٨٦٨ ، بأن بروسيا لا تشجع ، بأي حال من الأحوال ، تطلعات رومانيا الى ترانسلفانيا . ومن جهة أخرى ، أراد شارل هوهنتسولرن أن يتجنب المغامرات نظراً لأن دولته ضعيفة ونظراً للمصاعب الداخلية التي واجهتها في السنوات الاولى من تأسيسها ، وكانت لديه الوساطة لفرض هذا الحذر ، لأن زعماء الأحزاب ، في الحياة السياسية الرومانية، حتى ١٩١٤ ، كانوا دوماً قليلاً أو كثيراً أدوات بيد الأمير . وفي الحقيقة ، لم يكن في رومانيا انتخابات حرة ، لأن تطبيق الضغط الانتخابي ممكن الملك من الحصول دوماً على أكثرية الحزب الذي يرغب أن يراه في السلطة . ولذا سيطرت إرادة الملك .

سياسة الملك . - لقد وجد الملك نفسه أمام ظروف دقيقة للغاية ،

وأول هذه الظروف أزمة الشرق ، في ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، التي أثارت الحرب الروسية - التركية . وإذا وقعت هذه الحرب اجتاز الروس الأراضي الرومانية ، لأن إمارة رومانيا تابعة للامبراطورية العثمانية . وباعتبار أن الروس في حرب مع تركيا ، فقد توقع رومانيا أن تكون ميدان قتال بين روسيا والامبراطورية العثمانية . فما العمل في هذه الحالة ؟ الحل الأول الممكن هو الحفاظ على الحياد . أي تحمل الغزو الروسي ، لأن الإمارة الرومانية مازالت تابعة للامبراطورية العثمانية . والحل الثاني : هو الاشتراك مع روسيا ، وفي هذه الحالة يكون للغزو الروسي طابع آخر : وهو أن يتم بأشكال أكثر ملاءمة .

قررت الحكومة الرومانية أن تأخذ بالحل الثاني ، لأنها رأت فيه فائدة : فقد رأى شارل هوهنتسولرن أمير رومانيا بأنه إذا تحزب لروسيا ، استطاع أن يصبح ملكاً ؛ ومن جهة أخرى ، إذا أصبحت رومانيا حليفة روسيا ، استطاعت أن تأمل بأن تعاملها روسيا معاملة حسنة . ولا ننسى أن روسيا في العام ١٨٥٦ ، في معاهدة باريس ، فقدت المناطق الثلاث الجنوبية من بيسارابيا ، حول مدينة بولغراد . وكانت الحكومة الرومانية تخشى دوماً من أن تسترد روسيا هذه المناطق الثلاث : فإذا كانت رومانيا حليفة روسيا في الحرب ضد تركيا ، استطاعت أن تؤمل ألا تطالب روسيا بهذه الأراضي .

تفاوضت الحكومة الرومانية مع المستشار الروسي غور تشاكوف ، ووقع اتفاق في ٢٦ نيسان ١٨٧٧ . وينص هذا الاتفاق على أن تتترك رومانيا المرور حراً للجيوش الروسية لمهاجمة الامبراطورية العثمانية ؛ وأن يأخذ الرومانيون على عاتقهم حماية مواصلات الجيش الروسي . ومن جهة أخرى ، تعد الحكومة الروسية إمارة رومانيا بالحفاظ على سلامة

أرضها . وكان الرومانيون يفهمون من ذلك أيضاً : سلامة أرض المناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية .

وفي الواقع ، كان للرومانيين دور نشيط أثناء الحرب الروسية - التركية ، وعملوا أكثر مما وعدوا : فعندما أخفقت الجيوش الروسية أمام بلغنا ، ووجد القائد الروسي في صعوبات ، قبل الرومانيون التعاون مع الجيش الروسي وأرسلوا ٥٠.٠٠٠ رجل لحصار بلغنا . وبالرغم من الخدمات التي أدوها لروسيا ، لم تعامل رومانيا معاملة حسنة عند تنظيم السلام : لأن الروس ، عندما أبرموا معاهدة سان - ستيفانو ، أهملوا دعوة الحكومة الرومانية ، للاسهام في المفاوضات ، وعلمت الحكومة الرومانية فجأة شروط السلام . وفي شروط السلام هذه خصت روسيا نفسها بالمناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية ، وطلبت إلى تركيا أن تعطي رومانيا ، بصفة تعريض ، الدوبروجا الشمالية أي القسم الممتد من الدوبروجا حتى نقطة واقعة إلى الجنوب قليلاً من ميناء قونستانتزا . واستاء الرومانيون كثيراً من هذا البدل : فقد انتزعت منهم ثلاث مناطق ذات أهمية استراتيجية ضخمة ، لأنها واقعة مباشرة في شمال دلتا الدانوب ، و أعطوا الدوبروجا ، وهي أرض عقيم تقريباً يسكنها شعب خليط للغاية من الرومانيين والترك والتتر والبلغار . ومن المؤكد أن هذا البدل كان في غير صالح رومانيا .

وتساءلت الحكومة الرومانية ، مرة أخرى ، عما يجب عمله فرأى بعضهم أن من الأفضل القبول ومحاولة تحسين الشروط قليلاً . ولكن زعيم الحزب الليبرالي الروماني براسيانو تبني موقفاً متشدداً وقال : من الأفضل لرومانيا ، إذا لم تستطع أن تعمل غير ذلك ، أن تسلم بتحمل هذا الحل ، ولدعه يفوض عليها على أن تحتفظ بحقوقها للمستقبل . وهذا

ما جرى في آخر الأمر : ففي مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، لم يدع الرومانيون ، بل ترك الهم أن يرسلوا مندوباً عنهم . وقرأ براسيانو مذكرتهم على المؤتمر . وبعد ذلك دعي إلى الانصراف ولم يؤخذ بعين الاعتبار بأي مطلب من المطالبات الرومانية . وقررت معاهدة برلين ، في ١٨٧٨ ، بأن تعيد رومانيا إلى روسيا المناطق الثلاث من بيسارابيا الجنوبية ، وأن تأخذ رومانيا الدوبروجا عوضاً عنها . واعتبر الرومانيون هذه الشروط نكبة ، وأصبح سوء الظن حيال روسيا ، حتى ١٩١٣ ، نقطة أساسية في السياسة الخارجية الرومانية .

ومع ذلك ، فقد كسب الرومانيين شيئاً في هذه القضية : وهو الاستقلال التام . وفي الواقع ، ان الملك كارول ، بعد أن قطع العلاقات مع الامبراطورية العثمانية ، حصل ، في عام ١٨٨١ ، على لقب ملك . وهذه التجربة الشاقة التي تمت في ١٨٧٨ والغضب الذي نجم عنها في الرأي الروماني ضد روسيا ، قد تفاقما خلال السنوات التالية ، لأن الحكومة الرومانية تأكدت من أن السياسة الروسية في البلقان تعمل لصالح البلغار : ففي مؤتمر برلين ١٨٧٨ اوجدت روسيا اماره بلغارية ، وحتى ١٨٨٥ سيطر النفوذ الروسي في بلغاريا . وأصبح وضع رومانيا خطراً لأنها أصبحت « محاصرة » بين اماره بلغاريا ، التابعة لروسيا في الواقع ، والدولة الروسية . وبحث الرومانيون عن حماية أنفسهم . وكان عليهم أن يخرجوا من عزلتهم ، ويجاولوا إيجاد نقطة استناد في الخارج . وكان بإمكان رومانيا ، إذا أرادت ، أن تمتد يدها إلى النمسا - هونغاريا ، وهي مطمئنة بأن تستقبل استقبالاً حسناً . ولكن يجب أن نفكر - بالنتائج : فاذا قامت رومانيا ، بهذه الحركة ، تخلت عن كل مطالبة بترانسلفانيا . وكان من المستحيل عليها أن تصبح حليفة النمسا - هونغاريا ،

وفي الوقت نفسه ، أن تدعم انفصالية روماني ترانسلفانيا . ويفهم جيداً أن الرومانيين ترددوا . لقد ترددوا من ١٨٨١ إلى ١٨٨٣ . وإذا قرروا في العام ١٨٨٣ فذلك بناءً على مبادرة بسمارك عندما دعا ، إلى غاشتاين ، جان براسيانو ، زعيم الحزب الليبرالي الروماني ، واستطاع أن يقنعه بأن من المفيد لرومانيا أن تتحالف مع النمسا - هونغاريا .

وأبرم هذا الحلف ، في ٣٠ تشرين الأول ١٨٨٣ ، بالنصوص التالية: « إذا هوجت رومانيا ، دون إثارة من جانبها ، فعلى النمسا - هونغاريا أن تقدمها بالمساعدة المسلحة . وإذا هوجت النمسا - هونغاريا ، دون إثارة من جانبها ، في قسم من دولها المتاخمة لرومانيا أي في البوكوفين أو في ترانسلفانيا ، فعلى رومانيا أن تعطيها مساعدتها المسلحة .

وهذه المعاهدة ، دون أن يلفظ اسم روسيا ، كانت موجبة لأن تلعب دورها ضد روسيا لأن الدولة التي تستطيع أن تحتاج النمسا - هونغاريا في البوكوفين أو ترانسلفانيا هي روسيا وحدها . كان الحلف سرياً ، وحفظ السر بشكل يدعو إلى الإعجاب : وتدل الوثائق الدبلوماسية الألمانية على أن الملك شارل هوغنتسولرن حفظ نص المعاهدة في صندوقه الحديدي الشخصي ولم يودع نسخة من هذه المعاهدة في محفظات وزارة الشؤون الخارجية الرومانية ، ولم يطلع الملك عليه إلا بعض الرجال السياسيين : ثلاثة أو أربعة على الأكثر ؛ وفي بعض الأحيان ، كان وحده يعرف المعاهدة ، لأن الآخرين ماتوا : وعندئذ قرر أن يخبر رجلاً أو رجلين سياسيين لئلا يكون وحده كاتمًا لهذا السر . ولم يكن الرأي العام ليعلم بوجود هذا الحلف .

ويجب أن نقول ان الرجال السياسيين الرومانيين سلموا بهذه الحالة . وبعد وفاة جان براسيانو ، في ١٨٩١ ، خلفه ستوردزا على رأس الحزب الليبرالي . وبعد قليل على استلامه توجينه الحزب

لقى خطاباً شديداً صرح فيه أن سياسة المجر في ترانسلفانيا تجعل التفاهم النمساوي - الروماني ، مستحيلاً ، مع أن هذا التفاهم موجود ، وبشكل حلف اوبعد سنتين ، في ١٨٩٥ ، أصبح ستوردزا رئيساً لمجلس الوزراء ، فاختلفت لغته ، وخطب خطاباً صرح فيه بأن بقاء الوحدة الأرضية في النمسا - هونغاريا ضروري للتوازن الأوربي . حتى أن الرجال السياسيين المعادين للتفاهم مع النمسا - هونغاريا كانوا مستعدين لنفسير موقفهم إذا وصلوا إلى السلطة ، لأنهم يجدون أنفسهم في حضرة الملك ويطلعون على وجود المعاهدة .

إلا أن السياسة الرومانية تطورت في ١٩١٣ ، أثناء الحرب البلقانية الثانية ، الحرب بين بلغاريا من جهة ، وصربيا واليونان من جهة أخرى . وتدخلت رومانيا في هذه الحرب ولعبت دوراً هاماً في إنهاء سحق بلغاريا . وابتداء من ذلك الحين ، أصبحت علاقات رومانيا والنمسا - هونغاريا باردة ، بل وسيئة تقريباً : فقد استاءت النمسا - هونغاريا من تدخل رومانيا في الحرب البلقانية الثانية وأشعرتها بذلك . ونعلم تقارير وزير النمسا - هونغاريا في بخارست ، في ذلك العصر ، الكونت تشرنين : ففي كل شتاء ١٩١٣ - ١٩١٥ مافقء تشرنين يكرر على حكومته : لاتعتمدوا على رومانيا ؛ ومن المعلوم أن الحلف ميت ولكن المعاهدة موجودة ، وهذه الحالة شائعة ومعروفة في السياسة الدولية ، فقد توجد المعاهدة ولكن المتعاقدين يعلمان جيداً بأنها لن يطبقاها إلا إذا لزم الأمر . وكانت الملك كارول ، وهو الهوهنتسولرني ، يرغب بدعم الدول الوسطى ، ولكنه صرح إلى الكونت تشرنين بأنه ، إذا قامت حرب أوربية ، فسيكون ولا شك غير قادر على جر بلده في هذه الحرب . وهذا ماحدث في ١٩١٤ : فعندما دعا الملك كارول ، في ٣ آب ١٩١٤ ، مجلس التاج ،

وجمع فيه رؤساء الأحزاب السياسية الرومانية وأعلم هذا المجلس بأن رومانيا أبرمت معاهدة سرية مع النمسا - هونغاريا منذ ١٨٨٣ ، وانها مضطرة بالتالي أن تدعم النمسا - هونغاريا ، لم يكن بين الواحد والعشرين رجلاً سياسياً حاضراً ، إلا رجل واحد يدعم الملك وهو كادرب. أما الآخرون فقرروا حياد رومانيا ، حتى انه شوهد في هذا المجلس ، رجل سيامي روماني ، تاك يونيسكو ، يلح إلى إمكان دخول رومانيا الحرب إلى جانب فرنسا ضد النمسا - هونغاريا . فأجاب الملك كارول : إذا حدث هذا يوماً ، فسيذهب ويعود إلى المسكن الذي أتى منه ، . وهذا يعني التهديد بالتنازل عن العرش .

ولكن الملك كارول لم يتنازل عن العرش ، لأنه مات في ١٠ تشرين الأول ١٩١٤ . وبعد وفاته ، تطورت السياسة الرومانية تدريجياً : ولتذكر أن الحكومة الرومانية ، في آب ١٩١٦ ، اعتقدت بانتصار سريع لدول الوفاق ، وأصبحت حليفة فرنسا وانكلترا وروسيا . ولكنها قررت ذلك بعد فوات الأوان بقليل ، أي في وقت ضعف فيه الهجوم الروسي الذي تعتمد عليه : وغلبت رومانيا واجتاحتها الجيوش النمساوية - الألمانية ، ووقعت صلحاً منفرداً مع المانيا في بداية ١٩١٨ ، وهذا لم يمنعها ، عندما دار مصير السلاح ، وانتصرت دول الوفاق ، من أن تنجي ثمار النصر ، كما لو كانت وفية حتى النهاية . وفي ١٩١٩ تحققت الوحدة الرومانية بعد أن كسبت رومانيا ترانسلفانيا بكاملها ، وثاني بانات - تيميسفار ، وبسارابيا ، مع أن سكان بسارابيا روس في جزء منهم ، واحتفظت بالدوبروجا ، حتى ان الدولة الرومانية ، في ١٩١٩ ، لم تضم جميع شعوب اللغة الرومانية فحسب ، بل ضمت أيضاً شعوباً من قوميات أخرى .

تبت الاعوام

B	A
Bach	أبردين
Bachelor walk	أبروز
Balaton	آلاندا (جزر)
Balfour, Arthur	الميرال
Bamberg	الز
Baritiu	اندرامبي
Bassano	أنهات
Batisti, César	أنجو
Bebel	أنونزي
Beclard	انتونيلسي
Behaine, Lefebvre de	أريسيه
Belfast	أرماغ
Belfort	أرندت
Benedetti	اسبرومونته
Bennigsen	اسكويث
Bentivegnia	اتيليو ، ليغوي
Bernadotte	اوغستنبورغ
	Aberdeen
	Abruzzes
	Aland
	Almiral
	Als
	Andrassy
	Anhalt
	Anjou
	Annunzi (d'
	Antonelli
	Arese
	Armagh
	Arndt
	Aspropomonte
	Asquith
	Attilio , Ligui
	Augustenburg

Cambo, Francesco	کامبو ، فرانسیسکو	Bertolini	بیروتولینی
Cambon, Jules	کامبون ، جول	Beust	بوست
Capet, Hugue	کابت ، هوغ	Beyreuth	بیروت
Caporetto	کاپوریتو	Bjorson	بیورسون
Caprera	کاپیرا	Biarritz	بیاریتز
Carlos Aribio	کارلوس اریبو	Bismarck, Bohlen	بسمارک - بوهلن
Carol	کارول	Blommaert	بلومرت
Carp	کارب	Bolgrad	بولگراد
Carson, sir Edward	کارسون ، السیر ادوارد	Boni	بونی
Casement, Roger	کازمنت ، روجر	Bolzano	بولزانو
Castelfidaro	کاستلفیدارو	Boncompagni	بونکومپانی
Cavendish	کافندیش	Botzen	بوتزن
Cavour	کافور	Boulanger	بولانجیه
Cauwelaert	کاوویلیارت	Brater, Karl	براتر ، کارل
Chambery	شامبری	Brenner	برنیر
Champs - Elysées	شانزبلایزه	Bücher	بوخر
Charleroi	شارلوروا	Bulow	بولوف
Cherbourg	شیربورغ	Bunde	بونده
Christensen	کریستنسن	Bundesrat	بوندسرات
Churchill, Randolph	تشرشل راندولف	Buol	بؤل
Cipriani	سیپریانی	Butt, Issac	بوت ، اسحاق
		C	
		Cadorna	کادورنا ، جنرال

D		Civita - Vecchia	سييفتا - فيكشيا
Daens	دينز	Clarendon	كلارندون
Dalmatie	دالماسيا	Cobourg	كوبورغ
Dalvigkh	دالفيخ	Combes	كومب
David, Jean	دافيد ، جان	Conart, Pierre	كونار ، بيير
Davitt, Michael	دافيت ، ميكائيل	Connoly	كونولي
Decker	دكر	Connubio	كونوبيو
Delbruck	دلبروك	Conscience, Henri	كونسيانس ، هنري
Delcassé	دلكاسيه	Conztanza	قونستانزا
Delle	ديل	Cormons	كورمونز
Denfert - Rochereau	دنفر - روشيرو	Cornu, Mme	كورنو ، السيدة
Deroulède, Paul	ديروليد ، بول	Corradini, Enrico	كوراديني ، انريكو
Destree, Jean	ديستريه ، جان	Cortada	كورتادا
Disraëli	ديزرائيلي	Craig, Sir Jemes	كرايغ ، السير جيمس
Dniester	دنيستر	Crispi, Francesco	كريسبي ، فرنسيسكو
Doda	دودا	Cromwell	كروموويل
Dollfuss, Auguste	دلفوس ، اوغست	Cullen	كولتن ، المونسنيور
Donnersmarck , Henckel Von	دونرسمارك ، هنكل فون	Curragh	كوراغ
Düppel	دوبل	Cuza, Aleseandre de	كوزا ، الكسندر دو
Duran y Ventosa	دوران اي فانتوزا	Czernin	تشرنين

Froeschviller	فروشفيليه	E	
Fulda	فولدا	Eugénie	اوجيني
	G	F	
Gabriac	غابرياك	Fabrizzi , Nicolas	فابريزي ، نيقولا
Gambetta	غامبيتا	Faily	فاي
Gand	غاند	Favre , Jules	فافر ، جول
Gastein	غاشتايين	F , Les Trois	الثلاث F :
Ghika	غيسكا ، الأمير	« Fair Rent »	
Gialdini	جبالديني	« Fixity of Tenure »	
Giromagny	جيروماني	« Freedom of Sale »	
Glatz	غلاتز	Fenians	الفينيان
Glücksburg	غلو كسبورغ	Fenianisme	الفينيانية
Gneiseneau	غنيزنو	Fermanagh	فرماناغ
Gofone	غوفونه ، جنرال	Ferry , Jules	فيرى ، جول
Goritzia	غوريتزيا	Fiume	فيومه
Görres , Joseph	غورز ، جوزيف	Flensburg	فلنسبورغ
Gortschakoff	غورتشاكوف	Flourens	فلورن
Gourmont , Remy de	غورمون ، ريمي دو	Forbach	فورباخ
Griffith , Arthur	غريفث ، آرثر	Forstner	فورشنر
Grosjean	غروجان	Franck , Louis	فرنك ، لوي
Goyon	غويون ، جنرال	Fransquillons (Les)	الفرنسكيون (Les)
Gudrun	غودرون	Freiderich , Neumann	فريدريك ، نويمان
		Fried Jung	فريد يونغ

I		H	
Ibsen	ايبسن	Habeas Corpus	هابيئنا كوبرس
Irrédentisme	الاستردادية	Haderseben	هادرسيبن
Isonzo	ايسونزو ، نهر	Haguenau	هاغناو
Istrie	ايستريا	Hakon VII	هاكون السابع
J		Homburg	هومبورغ
Jaurès , Jean	جوريس ، جان	Hammond	هاموند
Jessen	يسن	Hanotau	هانوتو
Johanssen	يوهانسن	Hardenberg	هاردنبرغ
Jonescu , Tak	يونيسكو ، تاك	Harse	هارس
K		Hawarden	هاوردن
Kanzler	كانزلى	Healy , Tom	هيلى ، توم
Karolyi	كارولى	Hertington	هرتينغتون
Keller	كيلر	Hohenzollern , Charles de	هوهنتسولرن ، شارل دو
Kelly	كيللى	Höjer	هوجر
Kerry	كيرى	Holstein	هولشتاين
Kiel	كيل	Hohenlohe , Clovis Von	هوهنلوها ، كلوفيس فون
Klas , Heinrich	كلاس ، هاينريك	Hübner	هوبنر
Köller	كولر	Huysmans	هويسمانس
Koniggrätz	كونيغرايتز	Hyde , Douglas	هايد ، دوغلاس
Kork	كورك		
Kronprinz	كرونپرنز		
Krüger	كروغر		
Kuhlmann	كوهمان		

M		L	
Mac Neill	ماك نايل	Ladins	لادين ، شعب
Maëstricht	مستريخت	Lafarina	لافارينا
Maffi	مافي	Lafontaine	لافونتين
Magenta	ماجنتا	Lagnago	لانياغو
Mancini	مانشيني	Lagueronnière	لاغيرونيير
Mancomunidad	مانكومونيتاد	Lamarmora	لامارمورا ، جنرال
Manresa	مانريسا	Lamoricière	لاموريسيير ، جنرال
Marcel - Sembat	مارسيل - سامبا	Landau	لاندאו
Manteuffel	مانتويفل	Landesausschuss	لاند سانشوس
Marcora	ماركورا	Landtag	لاندتاغ
Maura	مورا	Langensaltza	لانغنالتسا
Maynooth	ماينوث	Larkin	لاركين
Mayo	مايو	Lassalle , Ferdinand	لاسال ، فرديناند
Menilmontant	مينيلمونتان	Law , Bonar	لو ، بونار
Mentana	منتانا	Léon , Leonie	ليون ، ليوني
Michelsen	ميشيلسن	Lepic	لوبيك
Minden	ميندن	Lérída	ليريدا
Minghetti	مينغيتي	Limerick	ليميريك
Miquel , Johannes	ميكيل ، جوهانس	Lippe	ليب
Mommsen , Theodore	مومسن ، تيودور	Londonderry	لوندونديري
		Lornsen	لورنسن

O' Leary	اوليري	Moniteur (Le)	المونيتور (الجريدة الرسمية في فرنسا)
Olga	اولغا	Moore	مور
Ollivier , Emile	اوليفير ، ايميل	Mouravieff	مورافيف
O'Mahoney , John	اوماهوني ، جون	Moustier	موستيه
Orangisme	اورانجيه (جمعية)	Mulhouse	مولهوز
Osborne	اوسبورن	Münster	مونستر
Oscar II	اوسكار الثاني ، ملك السويد	Murat	مورا
Oslo	اوسلو	Musset , Alfred	موسيه ، الفرد
O'Shea , Catherine	اوشي ، كاترين	N	
Ostende	اوستاند	Nansen	نانسن
Oswald	اوسولد	Narvik	نارفيك
P		National Verein	ناسيونال فراين (الجمعية القومية)
Page	باج	Ney , Edgard	ني ، ادغارد
Palatinat	بالاتينا	Nigra	نيغرا
Paléologue	باليلوغ	Nicotera	نيكوتيرا
Pallavicini	بالافيتشيني	Nikolsburg	نيكولسبورغ
Palmerton	بالمرستون	Nordau , Max	نورداو ، ماكس
Pangermanisme	الجامعة الجرمانية	O	
Pantaléoni	بانتاليوني	Oberdan , Guillamme	اوبردان ، غليوم
Papisme , (Le)	البابية	O' Brien	اوبريان
Parnell	بارنيل	Oglia	اوليو
Pelletan	بيليتات		
Pepoli	بيبولي		

R			
Radenbach , Albert	رادنباخ ، البيرت	Persano	برسانو
		Peters	بيترز
Radowitz	رادفيتز	Pfordten, Von der	بفوردتن، فون در
Raess	رايس	Phoenix - Park	فونيڪس - پارڪ
Rantzau	رانتزاو	Pifferrer	بيفرر
Rappallo	رابالو	Pi Y Margall	پي اي مارغال
Rattazzi	راتتازي	Place , Victor	بلاس ، فيكتور
Razzini	رازيني	Plevna	پليفنا
Rechberg	رشبرخ	Plombières	بلومبيير
Reichsrat	رايخسرات	Pirenne , Henri	پيرين ، هنري
Reichstag	رايخشتاغ	Poincaré , Reymond	پوانسكاره ، ريمون
Redmond , John	ريدموند ، جون	Popovici , Aurel	بوبوفيتشي ، اورييل
Reimer	راير		بورتابيا
Renard , Jules	رونار ، جول	Porta pia	برات آل ريبا
René , Karl	رونيه ، کارل	Prat de la Ripa	بري
Rentengüter	رنتنغوت	Pray	برايس
Ricasoli	ريکازولي	Preiss	پريمو دو ريفيرا
Reichsland	رايخسلاند « ارض امپراطورية »	Puig y Cadafalch	بويسغ اي کادافالش
Riva	ريفا		
Roberts	روبيرتز		
Rosebery	روزبري		
Rosetti	روزيتي		

Q

Quarnero کوآرنرو

W		Treitschske , Heinrich Von	
Wagner , Adolf	فاغنو ، آدولف	ترايتشكيه ، هنريك فون	
Walweski	والويسكي	Trentin	ترانتان
Waterlé	واتليه	Tisza , Etienne	تيسزا ، ايتين
Wedel	ويديل	Tonkin	تونكين
Welfe	ويلف	Torras y Bagès	توراس اي باجيس
Weser	فيزير	Trondhem	تروندهم
Willems	فيلمز	Tyrone	ثيرون
Windhorst	فيند هورست	U	
Wittich (Werner)	فيتيك ، فرنو	Ulster , (L')	اولستر
Y		V	
Ypres	ايپر	Varnbühler	فارنبوهلر
Z		Verviers	فيرفيه
Zara	زارا	Villafranca	فيللافرانكا
Zimmermann	تسيمرمان	Visconti Venosta	فيسكونتي فينوستا
Zollparlement	تسولبارلمان	Vogt , Karl	فوغت ، كارل
Zollverein	تسولفراين	Volksblad	فولكسبلاد

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول

الحركة القومية الألمانية

اليقظة القومية في ١٨٥٩ ص ١٥ ، تعبير الكونفدراسيون الجرمانى
غداة ١٨٥٠ ص ١٧ ، العمران السياسى ١٩ ، العمران الاقتصادى ٢١ ،
اليقظة القومية عام ١٨٥٩ ص ٢٥ ، الازمة الدولية عام ١٨٥٩ ص ٢٦ ،
حركة الراى ٢٨ ، الاتجاه الأول ، الاتجاه الثانى ، الاتجاه الثالث ٢٩ ،
الجمعية القومية ٣٠ .

الفصل الثانى

الحركة القومية الألمانية

من ١٨٦٣ إلى ١٨٦٥ .

قضية اصلاح الكونفدراسيون ٣٢ ، محاولة ١٨٦٢ ص ٣٣ ، محاولة
١٨٦٣ ص ٣٥ ، قضية الدوقيات الدانباركية ٤٠ ، انعكاسات قضية
الدوقيات ٤٨ .

الفصل الثالث

أزمة ١٨٦٦ في ألمانيا

أصل أزمة ١٨٦٦ ص ٥١ ، قضية الدوقيات ٥١ ، قضية اصلاح الكونفدراسيون الألماني ٥٢ ، موقف الدول الكبرى ٥٢ ، جهود بروشيا ٥٣ ، جهود النمسا ٥٤ ، تمزق ألمانيا ١٨٦٦ ص ٥٩ ، موقف الرأي العام ٥٩ ، موقف الحكومات ٦٣ ، موقف الدول الألمانية ٦٤ ، موقف بافاريا ٦٤ ، موقف دوقية هس ٦٥ ، موقف مملكة ساكس ٦٥ ، موقف مملكة هانوفر وهس الناحية (أو هس. - كاسل) ٦٦ .

الفصل الرابع

أزمة ١٨٦٦

انشاء اتحاد ألمانيا الشمالية ٧٠ ، حالة ألمانيا الشمالية ٧٠ ، تصفية النزاع الدستوري البروسي ٧١ ، وضع بروشيا حيال دول ألمانيا الشمالية الأخرى ٧٥ ، شلزفيغ وهولشتاين ٧٦ ، فرنكفورت ٧٦ ، هانوفر ٧٧ ، تنظيم اتحاد ألمانيا الشمالية ٧٩ ، مبادئ مشروع الدستور ٨٢ ، المبدأ الأول ٨٢ ، المبدأ الثاني ٨٣ ، المبدأ الثالث ٨٣ ، السلطات الاتحادية ٨٦ .

الفصل الخامس

قضية ألمانيا الجنوبية

من ١٨٦٧ الى ١٨٧١

قضية ألمانيا الجنوبية (١٨٦٧ - ١٨٧١) ٨٨ ، جهود بروشيا ٨٩ ، معاهدات التحالف السرية ٨٩ ، فرتامبرغ ٩١ ، دوقية باد الكبرى ٩١ ،

بافاريا ٩٢ ، دوقية هس - دارمشتات الكبرى ٩٢ ، انشاء البرلمان الجرماني
(تسولبارلمان) ٩٤ ، مقاومة المان الجنوب ٩٧ ، وضع الرأي العام
في المانيا الجنوبية ٩٧ ، في دوقية باد الكبرى ٩٧ ، في دوقية هس
الكبرى ٩٨ ، في بافاريا ٩٨ . رأي حكومات دول المانيا الجنوبية ٩٨ ،
في بافاريا ٩٨ ، في فرتامبرغ ١٠٠ ، في دوقية هس الكبرى ١٠٠ ،
في دوقية باد الكبرى ١٠٠ ، في فرتامبرغ ١٠٢ ، في هس - دارمشتات
١٠٣ ، في باد ١٠٣ ، تأسيس الامبراطورية الألمانية ١٠٤ .

الفصل السادس

قضية الوحدة الألمانية

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

القضايا الداخلية ١٠٩ ، قضية وزراء الامبراطورية ١١١ ، قضية مالية
الرايخ ١١٢ ، الاصلاح الانتخابي البروسي ١١٤ ، القضايا الخارجية ١١٨ ،
قضية المان النمسا ١١٩ ، وجهة النظر الألمانية ١٢٠ ، حركة الجامعة
الجرمانية ١٢٣ ، برنامج الجامعة الجرمانية ١٢٤ ، وجهة النظر النمساوية ١٢٦ .

الفصل السابع

الحركة القومية الايطالية

بعد ١٨٥٠

الحركة القومية الايطالية بعد ١٨٥٠ ص ١٢٩ ، ملكة ساردينيا ١٣١ ،
الدولة الحبرية ١٣١ ، ملكة الصقليتين ١٣١ ، دوقيات ايطاليا الوسطى
١٣٢ ، امارة موناكو ١٣٢ ، حالة الدولة الايطالية بعد ١٨٥٠ ، البلاد
الومباردية - البندقية ١٣٤ ، ملكة الصقليتين ١٣٥ ، الحركة الليبرالية

١٣٧ ، الحركة المائتينية ١٣٧ ، الدولة الحبرية ١٣٧ ، الدوقيات ١٣٨ ،
ملكه اليموننت - ساردينيا ١٣٩ ، كافور ١٣٩ ، سياسته الدينية ١٤٠ ،
المبدأ الأول ، المبدأ الثاني ، المبدأ الثالث ١٤٠ ، نقطة الفكرة القومية :
١٤٢ ، الجمعية القومية ١٤٣ ، مبادئ الجمعية الايطالية ١٤٤ ، ظروف
نمو الحركة القومية ١٤٨ ، موقف فرنسا ١٥٠ ، موقف انكلترا ١٥١ ،
ظروف السياسة الداخلية ١٥٤ . المراحل الكبرى للحركة القومية ١٥٥ ،
المرحلة الاولى : ضم لومبارديا إلى اليموننت - ساردينيا ١٥٦ ، المرحلة
الثانية : قضية ايطاليا الوسطى ١٥٧ ، المرحلة الثالثة : قضية الصقليتين
١٦١ ، طريقة كافور ١٦٢ ، المرحلة الرابعة : قضية الدولة الحبرية ١٦٤ ،
صعوبات الذوبان ١٦٦ ، موقف الحكومة ١٦٧ .

الفصل الثامن

الحركة القومية الايطالية

من ١٨٦١ الى ١٨٦٦

الحركة القومية الايطالية (١٨٦١ - ١٨٦٦) ١٧٠ ، ظروف
السياسة الايطالية ١٧١ ، تفتت الأحزاب ، الأزمة المالية ١٧١ ، معارضة
اليمن ١٧٢ ، معارضة اليسار ١٧٣ ، خطة الحكومة الايطالية ١٧٦ ،
الصعوبات من جانب بروشيا ١٨١ ، الصعوبات من جانب فرنسا ١٨٢ ،
المعنى الصحيح للمعاهدة ١٨٤ ، التداعي الجزئي للخطة الايطالية ١٨٥ ،
العمليات العسكرية ١٨٦ ، العمليات البحرية ١٨٩ ، الحية الدبلوماسية ١٨٩ .

الفصل التاسع

الحركة القومية الايطالية

القضية الرومانية

القضية الرومانية (قضية روما) ١٩٢ ، المرحلة الاولى : حل غاريبالدي ١٩٣ ، دوافع غاريبالدي ١٩٤ ، محاولة غاريبالدي الاولى (١٨٦٢) ١٩٥ ، محاولة غاريبالدي الثانية (١٨٦٧) ١٩٨ ، اتفاق ايلول ١٩٨ ، البروتوكول السري ١٩٩ ، التفسير الفرنسي ٢٠٠ . المرحلة الثانية : حل الحكومة الايطالية ٢٠٥ ، محاولة الحل الدبلوماسي ٢٠٥ ، حل القوة ٢٠٨ ، موقف الدول ٢٠٩ .

الفصل العاشر

الحركة القومية الايطالية

الاسترداد اويطالية

الاستردادية الايطالية ٢١٣ ، التيرول الجنوبي ٢١٣ ، منطقة البندقية الجولينية ٢١٤ ، دالماسيا ٢١٥ ، المرحلة الاولى (١٨٦٦ - ١٨٨٢) ص ٢١٨ ، وجهة النظر النمساوية - الهونغارية ٢٢١ ، المرحلة الثانية : (١٨٨٢ - ١٨٩٦) ص ٢٢٣ ، موقف الرأي العام ٢٢٤ ، موقف الحكومة الايطالية ٢٢٧ ، المرحلة الثالثة : (١٨٩٦ - ١٩١٤) ص ٢٢٩ ، في ابستريا - دالماسيا ٢٢٩ ، في الترانثان ٢٣٠ ، في فيوم ٢٣١ .

الفصل الحادي عشر

قضية أيرلنده

قضية أيرلنده ٢٣٥ ، الحالة الدينية ٢٣٧ ، حالة البروتستانت ٢٣٨ ،
حالة الكاثوليك ٢٣٩ ، الحالة الاقتصادية والاجتماعية ٢٤١ ، نتائج
التحويل ٢٤٣ ، النتائج الاجتماعية ٢٤٤ ، الحالة السياسية ٢٤٦ ، الاحتجاج
الأيرلندي ٢٤٨ .

الفصل الثاني عشر

قضية أيرلنده

من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠

المحاولات الأيرلندية ٢٥٤ ، عمل الأيرلنديين ٢٥٥ ، بارنيل ٢٥٦ ،
عمل الأحزاب السياسية الانكليزية ٢٦٢ ، نتائج الدور : (١٨٦٨ -
١٩١٠) ص ٢٦٣ ، القضية الدينية ٢٦٤ ، النتائج السياسية ٢٦٥ ،
النتائج المادية ٢٦٥ ، الإصلاح الزراعي ٢٦٦ ، اصلاح ١٨٧٠ : النقطة
الاولى ٢٦٦ ، النقطة الثانية ٢٦٧ ، اصلاح ١٨٨١ ص ٢٦٧ ، النقطة
الاولى ، النقطة الثانية ، النقطة الثالثة ٢٦٨ ، التطبيق العملي لهذا القانون
٢٦٨ ، قانون ١٨٨٥ ص ٢٦٩ ، قانون ١٩٠٣ ص ٢٦٩ ، قانون
المناطق المحترقة ٢٧٠ ، القضية السياسية ٢٧٠ .

الفصل الثالث عشر

قضية أيرلنده

الوزراء الأيرلنديون

من ١٩١٠ إلى ١٩١٤

نقطة المعارضة الأيرلندية ٢٧٥ ، الشكل المعتدل ٢٧٦ ، الشكل

الانفصالي ٢٧٧ ، حل الحكومة البريطانية ٢٨٠ ، السبب الاول ٢٨١ ، السبب الثاني ٢٨١ ، قضية تطبيق الحكم الذاتي ٣٨٣ ، قضية اولستر ٢٨٤ ، المقاومة البروتستانتية ٢٨٨ ، المقاومة الكاثوليكية ٢٨٩ ، قضية كوراغ ٢٩١ ، قضية باتشاروك ٢٩٢ .

الفصل الرابع عشر

قضية الشلزيغ الشمالية

قضية شلزيغ الشمالية ٢٩٦ ، أصول حرب الدوقيات ٣٠٠ ، حرب ١٨٦٤ ص ٣٠٣ ، موقف انكلترا ٣٠٤ ، موقف فرنسا ٣٠٦ ، موقف روسيا ٣٠٧ ، مصير الدوقيات من ١٨٦٤ إلى ١٨٦٦ ص ٣٠٩ .

الفصل الخامس عشر

مصير الشلزيغ الشمالية

مصير الشلزيغ الشمالية ٣١٣ ، عدم تنفيذ المادة الخامسة من معاهدة براغ ٣١٥ ، النقطة الاولى ٣١٩ ، النقطة الثانية ٣٢٠ ، سياسة الجرمنة في الشلزيغ الشمالية ٣٢٥ ، اجراءات ضغط ضد بعض الأفراد ٣٢٦ ، اجراءات ضغط تتعلق بالقضية اللغوية ٣٢٧ ، قضية الجرائد ٣٢٨ ، الهجرة الألمانية ٣٢٨ ، مقاومة الجرمنة ٣٣٠ .

الفصل السادس عشر

الحركة القومية النورفيجية

أصول الحركة القومية ٣٣٣ ، وضع النورفيج في الدولة السويدية ٣٣٣ ، تنظيم الحكم ٣٣٦ ، الفارق اللغوي ٣٣٨ ، الفارق الاجتماعي

٣٣٨ ، فاروق السياسة الاقتصادية ٣٣٨ ، الحركة الفكرية ٣٣٨ ، النزاع بين السويد والنرويج ٣٤١ ، قضية القنصليات ٣٤١ ، الحجة الاولى ، الحجة الثانية ٣٤١ ، المرحلة الاولى ، المرحلة الثانية ٣٤٢ ، المرحلة الثالثة ٣٤٤ ، تشكيل دولة النرويج المستقلة ٣٤٦ ، العقبات ٣٤٦ ، العقبة الاولى ، العقبة الثانية ٣٤٧ ، العقبة الثالثة ٣٤٨ ، وضع النرويج الدولي ٣٥٠ .

الفصل السابع عشر

الحركة الفلامنغية في بلجيكا

القضية اللغوية ٣٥٢ ، ميدان اللغة الفرنسية ٣٥٥ ، ميدان اللغة الفلاماندية ٣٥٦ ، حركة الاحتجاج الفلاماندية ٣٥٧ ، جان دافيد ٣٥٧ ، فيللمز ٣٥٧ ، هنري كونسيانسن ٣٥٨ ، اليوت رادناخ ٣٥٨ ، الاتصال مع الخارج ٣٥٨ ، الاحتجاج السياسي ٣٥٩ ، النتيجة ٣٦٣ ، الحالة قبل حرب ١٩١٤ ص ٣٦٥ ، حركة المقاومة الفالونية ٣٦٦ .

الفصل الثامن عشر

قضية الالزاس — لورين

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

ضم الالزاس — لورين

موقف الرأي الألماني والحكومة الألمانية قبل ١٨٧٠ من قضية الالزاس — لورين ٣٧٠ ، ظروف المطالبة ٣٧١ ، في ١٨١٣ - ١٨١٤ ص ٣٧١ ، بعد حكم المائة يوم ٣٩٣ ، أزمة ١٨٤٠ ص ٣٧٤ ، أزمة ١٨٤٨ ص ٣٧٤ ، في عام ١٨٥٩ ص ٣٧٥ ، في ١٨٦٦ ص ٣٧٦ ،

تحقيق اهداف المانيا ٣٧٦ ، رد الفعل الفرنسي ٣٧٩ ، الرأي الفرنسي ٣٧٩ ، الحقوق التاريخية ٣٨٠ ، الحجة اللغوية ٣٨٠ ، رأي الحكومة الفرنسية ٣٨٠ ، مفاوضات بروكسل ٣٨٤ ، قضية حق الاختيار ٣٨٤ ، قضية تحديد ارض بلفور ٣٨٤ ، معاهدة فرنكفورت ٣٨٤ ، موقف الالزاسيين - لورينيين ٣٨٦ .

الفصل التاسع عشر

الالزاس - لورين تحت النظام الألماني

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

رأي بسمارك ٣٨٨ ، موقف الالزاسيين - لورينيين ٣٨٩ ، الدور الأول : (١٨٧١ - ١٨٧٤) ٣٩٠ ، لجنة الدفاع ٣٩١ ، عصبة الالزاس ٣٩٢ ، قضية الاختيار ٣٩٢ ، حالة الموظفين ٣٩٣ ، حالة غير الموظفين ٣٩٣ ، قضية الخدمة العسكرية الاجبارية ٣٩٤ ، الدور الثاني : (١٨٧٤ - ١٩١٠) ص ٣٩٥ ، موقف الالزاسيين - لورينيين من النظام الجديد ٣٩٧ ، قبل ١٨٩٠ ص ٣٩٧ ، بعد ١٨٩٠ ص ٣٩٩ ، اسباب تقدم الاتجاه الاستقلالي ٤٠٠ ، السبب الاول ٤٠٠ ، السبب الثاني ٤٠٠ ، السبب الثالث ٤٠١ ، الصناعة ٤٠١ ، الزراعة ٤٠٢ ، الدور الثالث : (١٩١١ - ١٩١٤) ٤٠٣ ، النقطة الاولى ٤٠٣ ، النقطة الثانية ٤٠٣ ، قضية سافيرن ٤٠٥ .

الفصل العشرون

انعكاسات قضية الالزاس - لورين

على العلاقات الفرنسية - الألمانية

الدور الأول (١٨٧١ - ١٨٩٠) ٤٠٨ ، موقف ادولف تير

اسماء الاشهر في البلاد العربية

كانون الثاني	=	يناير
شباط	=	فبراير
آذار	=	مارس
نيسان	=	ابريل
أيار	=	مايو
حزيران	=	يونيو
تموز	=	يوليو
آب	=	اغسطس
ايلول	=	سبتمبر
تشرين الاول	=	اكتوبر
تشرين الثاني	=	نوفمبر
كانون الاول	=	ديسمبر

كلمة شكر

أجزل الشكر لكل من أسهم في نشر هذا الكتاب

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبا

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأول : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)

الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)

الجزء الثالث : الوحدات القومية

الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية

الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية - الاشتراكية

علي مولا

ISBN 978-9953-68-367-0



9 789953 683676

تاريخ

الحركات القومية

في أوربية

الجزء الرابع

السلاف والجرمن

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لما رجع
الحجاء القوميين
في أوروبا

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبا

الجزء الرابع

السلاف والمجرمن

تقديم

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٢ م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب ، أو جزء منه بأية طريقة من طرق الطبع أو التصوير ، كما يمنع الاقتباس منه أو الترجمة لأية لغة أخرى إلا بإذن خطي من دار الفكر بدمشق .

طبع بطريقة المصف التصويري والأوفست في
دار الفكر ، هاتف (١١١١٦٦) ، برقياً (فكر)
ص .ب (٩٦٢) ، دمشق - سورية



إهداء

إلى الذين يناضلون
لتحرير بلادهم من الطغيان والاستعمار

القسم الأول

حركات القوميات السلافية

في النمسا - هونغاريا وأوربه الوسطى

الفصل الأول

قضية القوميات السلافية في النمسا

القوميات السلافية في النمسا في ١٨٥٠

في العام ١٨٥٠ ، كانت القوميات السلافية ، في الملكية النمساوية^(١) أكثر عدداً من غيرها . لأن تعداد السكان في الملكية يعطي الأكثرية للرعايا التي كانت من أصل سلافي أو تتكلم اللغة السلافية . ومن العسير الإتيان بأرقام في التاريخ ١٨٥٠ ، ولذا فإن الأرقام التي نعطيها كانت على الأكثر من نوع كمي . غير أن الأرقام اللاحقة ، أرقام تعداد ١٩٠٠ ، التي لا تنطبق بخاصة على السنة ١٨٥٠ ، تساعد على إظهار بعض الدلائل .

في ١٩٠٠ ، كان على ٢٦٧ ، ٤٠٥ ، ٤٥ نسمة في النمسا - هونغاريا يوجد ٠٦٣ ، ٧٧٣ . ٢٠ سلافياً ، وهم كما يلي :

١ - الفريق التشيكو - سلوفاكي وعدده : ٠٣٨ ، ٩٧٥ ، ٧ نسمة .

٢ - الفريق البولندي وعدده : ١٥٢ ، ٢٥٩ ، ٤ نسمة .

٣ - الفريق الروثيني وعدده : ٠٢٣ ، ٨٠٥ ، ٣ نسمة .

٤ - الفريق الصربي - الكرواتي وعدده : ١٢٩ ، ٤٤٢ ، ٣ نسمة .

٥ - الفريق السلوفيني وعدده : ٧٢١ ، ٢٩١ ، ١ نسمة

(١) لا نقول النمسا - هونغاريا إلا انطلاقاً من ١٨٦٧ إلى ١٩١٨ ، لأن الدولتين النمسا وهونغاريا كانتا تحت تاج

واحد ، وعرف نظامها بالنظام الثنائي .

ويجب أن يضاف في التاريخ ١٩٠٠ ، سكان البوسنة والهرسك وقد أعطت الإحصاءات لهم في ذلك الحين ٨٠ إلى ٨٨ ٪ سلافياً على ٨٦٨ ، ١٠٠٠ ، ١ نسمة . ولكن ليس لنا ما يشغلنا بالفريق البوسني - الهرسكي في التاريخ ١٨٥٠ . هذا ويجب أن نضع في عين الاعتبار نسب القوميات الأخرى غير السلافية . وألا ننسى في التاريخ ١٩٠٠ ، أن الفريق اللاتيني كان أضعف بكثير مما كان في التاريخ ١٨٥٠ . لأن النمسا - هونغاريا فقدت ، في ذلك الحين ، ممتلكاتها في إيطاليا . وكان الفريق الألماني ١١ مليوناً ، والفريق الهونغاري ٤٢٧ ، ٧٥١ ، ٨ ، والفريق الروماني ٤٤٢ ، ٣٠ ، ٣ ، والفريق اللاتيني ٧٧٤ ، ٠٠٠ نسمة . وهذه الأرقام تكفي لتذكرنا بأن السكان السلافيين كانوا أهم من غيرهم عدداً في الملكية النمساوية .

ولم يكن القصد الأهمية العددية ، لأن القوميات السلافية كانت ذات أهمية أوسع ، ومن الممكن القول أهمية أوربية . فقد كانت تؤلف حاجزاً للعالم الجرمانى ، وتوقف ، بموقعها في أوربة ، توسع الفريق الجرمانى باتجاه الشرق أو باتجاه البلقان . وتحتوي وادي نهر الدانوب وسهل هونغاريا . وكانت قوميات النمسا - هونغاريا تمثل في العالم السلافي عموماً عنصراً غريباً متأثراً بالكاثوليكية والثقافة اللاتينية ومطبوعاً بالحضارة النمساوية الأصيلة ، حضارة القرن السابع عشر ، وبخاصة القرن الثامن عشر . فبلغاتها المتقاربة الواحدة من الأخرى ، وبتقاليدها ، وبعاطفة قرباها العرقية ، كانت تشعر بتضامن معنوي مع الجماعات السلافية في الشرق : أولاً ، مع الدولة السلافية الأرثوذكسية الكبرى ، روسيا ؛ وأيضاً مع الأمم السلافية الأخرى : صربيا ، وسكان البوسنة والهرسك ، وبلغاريا ، الخاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للامبراطورية العثمانية .

وكانت القوميات السلافية في النمسا - هونغاريا تحتل مكاناً أصيلاً في أوربة . ولو كان للقوميات السلافية ، في الملكية النمساوية ، في التاريخ ١٨٥٠ ،

دور سياسي يتناسب مع عددها ، لكنت الملكية دولة سلافية ، وبشكل خاص للسلافية تمد جسراً بين أوربة الجرمانية أو اللاتينية وأوربة الشرقية : ولكن القوميات السلافية في النمسا - هونغاريا لم تقم بهذا الدور .

سلاف امبراطورية النمسا وسلام الملكية في ١٨٤٨

وفي التاريخ الذي نحن فيه ، ١٨٥٠ ، كانت تسيطر على أوربة ذكرى حديثة العهد ، وهي ثورة ١٨٤٨ . ففي حوادث ثورة ١٨٤٨ ، التي أثرت في الملكية النمساوية ، احتل السلافيون مكاناً هاماً متفوقاً ، لأن القوميات السلافية أنقذت الدولة النمساوية . ففي شهر نيسان ١٨٤٨ ، عندما صرح المؤرخ التشيكي بالاتسكي ، باسم أبناء وطنه ، بأن تشيكي مملكة بوهيميا لن يرسلوا نواباً لبرلمان فرانكفورت ، حيث يتقرر مصير الأمة الألمانية ، أدخل السلافيون بصوته بدور نظام جديد في أوربة . وقد أزال هذا الموقف من بالاتسكي الخلط الذي أراد الألمان إدخاله بين فكرة العصر الوسيط عن الإمبراطورية المقدسة ، والفكرة الحديثة للدولة القومية . وفي الواقع ، كان من الواضح جداً ، أن الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة امتدت حتى نهر الدانوب وشملت مملكة بوهيميا . وكان هذا الشكل هو الشكل الذي كانت عليه الإمبراطورية المقدسة في العصر الوسيط . ولكن ، لإعادة بناء أوربة من جديد على مبدأ القوميات ، وعلى الفكرة الحديثة للدولة القومية ، كان من المستحيل إدخال تشيكي بوهيميا ، الشعب السلافي ، في حدود الدولة الجرمانية الحديثة . وبالتالي ، فإن الألمان ، بدعوتهم تشيكي بوهيميا إلى تأليف جزء من دولة ألمانية قومية ، كانوا يخلطون بين فكرة العصر الوسيط والفكرة الحديثة ؛ وإن موقف التشيكيين يوضح من جديد قضية معقدة ، ويجنب خلطاً خطراً .

ويؤكد هذا الجواب من بالاتسكي أن الحق الجديد ، المتعلق بمرحلة التطور

التاريخي ، الذي بلغته أوربة ، كان مؤسساً على حرية الشعوب ، أي على قبولها لتشكيل دولة ، وعلى عدم التبعية إلا إلى الدولة التي وافقوا على تشكيلها ووجودها . فإذا يرى أن حق التقليد التاريخي يعارضه حق مبني على حرية الشعوب ، أي على عقد . وسنرى فيما يأتي كيف أن وجهة نظر بالاتسكي الأصلية قبلت بها بعض الأمزجة التي فرضتها ظروف وملابسات الحالة الموجودة آنذاك . وفي الوقت ذاته ، كشف بالاتسكي لأوربة الغربية ، التي قلما كانت تشك ، في وجود عالم سلافي في أوربة الوسطى ، يختلف عن العالم الجرمانى والعالم اللاتيني معاً .

وهكذا نرى أن دور السلافيين لم ينفذ بهذا القرار من بالاتسكي والتشيكيين في بداية ثورة ١٨٤٨ .

ففي حزيران ١٨٤٨ ، انعقد مؤتمر سلافي في براغ وضم ممثلين عن جميع القوميات السلافية في المملكة ، وأراد أن يفرض على النمسا مصيرها كدولة سلافية غير قومية ، لأن قضية تشكيل دولة سلافية لم تكن مطروحة على بساط البحث ، وإنما دولة يجد فيها السلافيون مكاناً متناسباً مع عددهم ونفوذهم ، أي دولة تعيش بتوازن عادل بين عناصرها المختلفة وقومياتها المتنوعة .

ولم ييأس السلافيون بسبب الإجراءات الفظة التي فرقّت المؤتمر السلافي ، في حزيران ١٨٤٨ ، ولا بسبب القمع الذي أعقبها . وظلوا خلال سنتين ، من آخر ١٨٤٨ إلى بداية ١٨٥٠ ، أوفياء لقول بالاتسكي الشهير المطبق عموماً باللغة الفرنسية بشكل موجز : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وجملة بالاتسكي الصحيحة التي تضمنها الجواب الذي وجهه التشيكيون لبرلمان فرانكفورت كانت هذه : « من المؤكد أنه إذا لم توجد ، منذ زمن طويل ، دولة نمساوية ، فيجب علينا ، لمصلحة أوربة بل والإنسانية ، أن نعمل بأسرع ما يمكن على تشكيلها » .

وهكذا كان يحسن للدفاع عن القوميات السلافية ، التي ستسلم ، على خلاف

ذلك ، لنفوذ ألمانيا ، وتخطاير بأن تشمل في تشكيل هذه الدولة الجرمانية التي يبشر بها ، أن تقام ، في وسط أوربة ، دولة تعاقدية ، نمسا تعاقدية تؤمن للقوميات السلافية ضمان استقلالها وحرياتها ونموها القومي ، في حماية قوانين عادلة . ولهذا فإن النواب التشيكيين ، الذين رفضوا الذهاب إلى البرلمان التأسيسي الألماني في مدينة فرانكفورت ، ذهبوا إلى البرلمان التأسيسي في فيينا ليعطوا إلى النمسا دستوراً حراً ، ليبرالياً ، وعلى أثر الثورة الشعبية ، في تشرين الأول ، انتقل هذا البرلمان من فيينا إلى كريسير (كروميريز باللغة التشيكية) في مورافيا . وهنا أرادوا النقاش مع ألمان النمسا ومع القوميين السلافيين الآخرين في ظروف نمسا ليبرالية .

وأكثر من ذلك أيضاً ، أن هونغاريا ، انطلاقاً من صيف ١٨٤٨ ، ثارت على حكومة فيينا ، في ١٨٤٩ ، وأعلنت استقلالها ، وللمصلحة المشتركة ، رأى السلافيون بأنه يجب ألا يقبل هذا الانفصال من هونغاريا . حتى إن السلافيين أنجدوا الإمبراطور لتوطيد وحدة الإمبراطورية . وكان الجيش النمساوي ، الذي زحف على الهونغاريين ، يتألف بخاصة من جنود سلافيين : وكان كرواثيو يلاتشيتش يؤلفون فيه القوة الرئيسية . وأخيراً ، ولما كانت الجيوش السلافية في إمبراطورية النمسا غير كافية ، فإن سلافيين آخرين أيضاً ، وهم كتائب باسكيفيتش الروسية التي أرسلها القيصر ، جاؤوا بالقرار النهائي .

إذن ، يرى ، عبر ثورة ١٨٤٨ المختصرة بسرعة . أن الخدمات الأساسية التي قدمت للإمبراطورية النمساوية وأمنت وجودها وبقائها ، كانت من صنع السلافيين .

جزاء السلافيين : الحكم المطلق

وبعد فهل كوفئ السلافيون جزاء عملهم ؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي

الإجابة عنه ؟ لقد كوفئوا بجل برلمان كريمسير ، وأضاعوا المنبر الذي يستطيعون منه إسماع أصواتهم ، وعرض دواعيهم ، ويستطيعون منه إقناع الأمم الأخرى لبناء نمسا تعاقدية . ففي آذار ١٨٤٩ ، منح الإمبراطور الشاب فرنسوا - جوزيف الأول دستوراً . وهذا الدستور ، الذي فرضه العاهل ، حل محل الدستور الذي أراد سنه ممثلو القوميات السلافية والبلاد الأخرى في إمبراطورية النمسا . وهذا معناه أن نظاماً إمبراطورياً قد وضع لا نظاماً حراً ليبرالياً . وفي هذا الدستور ، كانت المادة (٨٦) تصون حقوق العاهل كلها ، وتسلم ، في الواقع ، رعاياه للاستبداد والحكم المطلق .

ويحسن أن نبحت لماذا فعلت الحكومة النمساوية بهذا الشكل حيال السلافيين ، وما هي الفكرة السياسية التي وجهتها ؟ كانت حكومة إمبراطورية النمسا ، في ذلك الحين ، تابعة للإمبراطور فرنسوا - جوزيف . وكان شاباً ، عمره ثمانية عشر عاماً . وفي الواقع ، كان زعيم السياسة والموحي بها الوزير الأول ، الأمير فيليكس شفارتزانبرغ . وكان هذا النبيل النمساوي من أصل بوهيمي ، وله ارتباطات مع البلاد التشيكية ، ويعارض في كل شيء المفاهيم الليبرالية لرجال ١٨٤٨ . فقد كان يريد الحفاظ على تفوق آل هابسبورغ في ألمانيا . وحولته نظراته السياسية عن القوميات أو الأمم . فلم يهتم إلا بالسلالة وبجاء السلالة . وفي الحقيقة ، إن البيت الهابسبورغي حمل زمناً طويلاً التاج الإمبراطوري ، التاج الانتخابي للإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، ولذا كان هذا البيت عقد (غلق) نظام أوربة الوسطى . وكانت هذه الذكرى ، وهذه الهيبة تخامران دوماً شفارتزانبرغ ، ولم ييأس من أن يعيد لها قوة جديدة ودافعاً جديداً . ويرى أن الشعوب ليست إلا رعايا ، وعليها أن تدفع الضريبة ، والأعباء العسكرية التي تتعهد بها للجيش ، وأن تقدم للسلالة الوسائل التي توجه

بها دولة قوية . وقد أمنت هذه السياسة السلافية لزعم الدولة النساوية دوراً متفوقاً في أوربة .

وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن شفارتزانبرغ يوجه شطر الغرب مصالح الملكية ، ويضع في ألمانيا ، وليس في الملكية نفسها ، مركزاهتماماته . وكان هذا معنى خزي أولمترز ، في ١٨٥٠ ، الذي فرض على البيت المنافس ، بروسيا . وما كان شفارتزانبرغ ليسمح لبيت بروسيا بأن يتزعم الحركة القومية الألمانية . ولا أن تحل بروسيا محل النمسا في إدارة قضايا ألمانيا . ولن يكون الأمراء الألمان إلا أتباعاً لإمبراطور النمسا الذي تعيش فيه وتحيا هيبة وقوة قدامى أباطرة الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة . وهكذا ، بضربة قوة ١٨٤٩ ، كان انتصار شفارتزانبرغ على النظام الحر الذي كان قيد التحضير في النمسا ، انتصار نظام تقليدي يرجع إلى العصر الوسيط على دولة حرة ليبرالية وقومية يحلم بتأسيسها .

ولا تتعلق نتائج هذا النصر بالملكية النساوية وحدها ، بل كانت تهم أيضاً مصير ألمانيا ، لأن شفارتزانبرغ ، بسيطرة إرادة بيت آل هابسبورغ على سياسة ملك بروسيا أو البرلمانات الألمانية ، كان يؤكد تفوق النظام الملكي التقليدي والوسيطي (من العصر الوسيط) على الشعب الألماني . وأخذت النمسا ، منذ الآن ، في أوربة ، صفة دولة الماضي التي تنجز ضدها الوحدة الألمانية ، هذه الوحدة المثقلة بالأخطار على السلافيين . وهكذا أصبحت الحالة معقدة جداً ، لأن الشعب الألماني ، كالشعوب السلافية ، ولكن ، لأسباب مغايرة ، كان خصماً لسياسة النظام القديم الذي تمثله نمسا شفارتزانبرغ .

معارضة القوميات السلافية لسياسة شفارتزانبرغ

ووجدت القوميات السلافية أيضاً معارضة لسياسة الأمير شفارتزانبرغ .

وسواءً أنقذت الحكومة المساوية أم لم تنقذ بالقوميات السلافية ، أو كانت مدينة أو غير مدينة للمساندة التي قدمتها إليها القوميات السلافية ، وسيلة للتغلب بالضبط على منافسات الأسر الألمانية الأخرى ، أو جهود الشعب الألماني لتأسيس نظامه القومي في أوربة الوسطى ، فلا يمكن إلا أن تكون على غير وفاق مع المثل العليا للقوميات السلافية . وإذا ما حلل هذا المثل الأعلى للقوميات ، لوجد أنه يتضمن نقد السلطة التقليدية والمبدأ الملكي بمبدأ الحرية . ولقد رأينا ، فيما سبق ، أن بالاتسكي كان يدافع عن الفكرة التي كان على السلافيين أن يختاروا بموجبها مصيرهم السياسي ، وقد اختاروها بتميزهم عن سكان الكونفدراسيون الجرمني أو الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وبأمل تأسيس النمسا التعاقدية ، واختاروها مبدأ حرية ، مبدأ اختيار ، ولا شيء يعارض ، أكثر من ذلك ، مبدأ السلطة والتقليد وتقرير المستقبل بحكومة مركزية .

ومن المؤكد أيضاً أن النظام الذي ترغب به القوميات . نظام النمسا التعاقدية ، لا يمكن أن يفهم دون برلمان ، إلا أن شفارتزانبرغ لا يمكن أن يقبل بوجود برلمان . لماذا ؟ أكان ذلك لرد فعل ، أو لتعلق بالماضي ، أو لمعارضة طبيعية من أرستقراطي لمطالب الطبقات الحرة والبورجوازية ؟ لا شك في ذلك ، ولكن لشيء أخطر أيضاً : وهو أن الأمير شفارتزانبرغ يريد نمسا قوية ، تعتمد على الجيش ، سيدة سياستها الخارجية ؛ وإن وجود برلمان يعني رقابة السياسة الخارجية من قبل ممثلي الشعب . وهذا ما لا يمكن أن يقبل به .

وأخيراً ، وجدت القوميات بصورة حتمية في نزاع مع بعضها . فإذا تركت القوميات تسيطر ، فهذا يعني فتح الطريق لمناقشات عديدة خطيرة جداً على قوة الدولة وأمن سياستها . وفي الحقيقة ، والحوادث الآتية تثبت ذلك ، أن الملكية استخدمت بصورة ملحقية ، نزاع القوميات لتضعف قومية بأخرى . لا شك في

ذلك ، ولكن لفقدان ما هو أفضل . لأن المبدأ يبقى نفسه وهو ألا يسمح للقوميات بأن تدخل في الملكية النسائية ، أي في النظام ، عنصر فوضى يضعف السياسة ويقلل من هيبتها في أعين الخارج .

ومقابل هذه السياسة ، ظلت القوميات تطالب بحقوقها ، وتعلن رفضها لهذا النظام الاستبدادي ، وترغب في تحويل النظام ، وبجل عادل لحقوقها وتطلعاتها . وهذا يختصر كل تاريخ المنازعات السياسية في النسا - هونغارييا من ١٨٥٠ إلى ١٩١٤ . إنه نضال القوميات ، وبخاصة ، القوميات السلافية ، للحصول على نظام يضمن حقوقها ويمكن أن تمنحه موافقتها . وهذا النظام معقد جداً وليس في الوسع فهمه إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار إظهار بعض الأفكار التي تلقي بعض الضوء على ظلام هذا التعقيد .

الأفكار الهامة لدراسة مشكلة القوميات

آ (الثقة بديمومة الملكية

الفكرة الأولى ، هي أن قول بالاتسكي ظل صحيحاً زمنياً طويلاً . وحتى في الأربعة والستين عاماً التي سندرستها ، لم يفقد شيئاً من حاضره . لقد فكرت القوميات السلافية دوماً بأن الحل الأفضل هو التفاهم مع حكومة فيينا ، وبالتالي ، ابتداء من ١٨٦٧ ، مع حكومة بودابست . لأنه لا يوجد من لديها تعلق شخصي بالسلالة أو العاهل . لأن فرنسوا - جوزيف لم يكن رجلاً شعبياً جداً ، رغم أنه لم يكن مثقلاً بلا شعبية كما قيل أحياناً ، ولم يكن ذلك نتيجة ولاء . وإنما على الأكثر نتيجة عادة مديدة ، أو أيضاً فقدان تصور . إذ لم ير جيداً بم يستعاض عن الإمبراطورية . لقد كان يقبل بأن جميع هذه القوميات التي ألقت ، خلال زمن طويل ، جزءاً من الإمبراطورية النسائية ، كانت محكومة بأن تبقى تاريخ الحركات ج٤ (٢)

معاً ، وأنه من اللازم الحصول على تحويل النظام وتكييفه . أما إلغاء النظام فلم يكن مرغوباً فيه . هذه هي القناعة العميقة ، ومع الإصرار على هذه النقطة لم تكن قناعة متحمسة وحارة ؛ لقد كانت مشاركة قلبية أقل مما كانت يقيناً عقلياً أو نصيحة فطنة وتبصر . إنها توضح لنا ديمومة الملكية في الكثير من السنين التي لم تذهب فيها الاضطرابات الداخلية إلى بعيد لتطرح على بساط البحث قضية وجود النظام نفسه . إنها تكييف دائم للنظام الذي يبحث عنه ، وليست تدميره . وسنرى فيما يأتي كيف أن بعض الرجال السياسيين تنبؤوا وصرحوا بقولهم : «إذا لم تقبل النمسا تحويلات فستزول» . ولكنهم ، مع قولهم هذا ، ظلوا مقتنعين بأن هذا التطرف ، الذي كشفوا عنه في مستقبل بعيد ، لن يروه بأنفسهم .

ب) التقدم الثابت للقوميات

أ - بالولادة

وبعد ذلك يجب أن يفكر بأن القوميات السلافية ما فتئت تتقدم بين ١٨٥٠ و ١٩١٤ ، والأرقام التي أعطيناها ، في بداية هذا الفصل ، تمثل ، في تاريخ ١٩٠٠ ، تقدماً كبيراً عن الحالة في ١٨٥٠ . فمن ١٨٥٠ إلى ١٩١٤ ، كان عدد السلافين في الإمبراطورية النمساوية آخذاً بالازدياد .

وهذا التزايد يتضح بسببين : الأول ، بسيط جداً ، والثاني ، وهو أصعب على الفهم ، لا يقل أهمية . الأول : هو أن السلافين ينتسبون إلى شعوب ريفية ، ولادتها دوماً قوية جداً . وهذا صحيح جداً . فإذا أخذ ، على سبيل المثال ، الشعب التشيكي ، غداة حرب الثلاثين عاماً ، أي في منتصف القرن السابع عشر ، نحو قبل مائتي عام ، قبل النقطة التي نحن فيها ، نجده فقير الدم ، أنهكتة الحرب وعبور الجيوش ، والبؤس الذي أعقب الاحتلال المتتابة . وبعد مائة عام ، في زمن جوزيف الثاني ، توصل إلى بناء نفسه من جديد بقوة ولادته وحدها .

ومن الواضح ، إذا تقدمنا في هذه الدراسة الديموغرافية ، أن نرى أن زيادة الولادة السلافية في الريف ، كانت تقابل بنقص الولادات السلافية في المدينة ، وبدراسة ديموغرافية مدينة مثل براغ ، يرى أن الولادات في الأوساط التشيكية ، كما في غيرها في الأوساط الألمانية ، كانت أقل مما في الأوساط التشيكية في الريف . وأخيراً ، ودون الدخول في دقائق الأمور التي تؤدي إلى بعيد ، يمكننا البقاء متعلقين بالفكرة القائلة بأن القوميات السلافية تزداد بولادتها القوية .

٢ - بوقف نزع الجنسية

والسبب الثاني في زيادة القوميات السلافية ، وهو أصعب على الفهم ، يجعلنا تقطع الصلة مع العادات الفكرية التي ندين بها إلى أوربة الغربية . وفي الواقع ، أن القوميات السلافية جنت فائدة كبرى من وقف « نزع الجنسية » .

يجب ألا نتصور بأن كل التشيكيين ، منذ الأصول ، يتكلمون باللغة التشيكية ، وأن التشيكيين الذين نلقاهم في إمبراطورية النمسا ، أو الكرواتيين ، أو القوميات السلافية الأخرى ، بل وحتى كل الذين يصرحون بأنهم تشيكيون نحو ١٨٦٠ ، يتحدثون ، في الأصل ، من تشيكيين ؛ وإن كل الذين يصرحون بأنهم ألمان يتحدثون من ألمان ؛ وأن القوميات التي اعتدنا أن نراها ، نحو آخر القرن التاسع عشر ، يقوم بعضها ضد بعض بشدة وصرامة ، ولا تقبل فيما بينها ، وحتى بين عائلاتها ، اتصالات وتحالفات واحتكاكات ، قد حافظت على هذا الموقف عبر تاريخ الدولة النمساوية ؛ لأن في ذلك خطأ خطيراً . ففي القرن السابع عشر ، وفي القرن الثامن عشر ، وأيضاً في بداية القرن التاسع عشر ، كان كل شخص يدخل في الحضارة النمساوية ، ويأخذ مكانة اجتماعية في العالم النمساوي ، مهما تكن أصوله القومية ، يتبنى اللغة الجرمانية ، لا عن مشاركة إطلاقاً بمثل أعلى قومي لا يوجد بعد ، وإنما عن اختلاط بحضارة ناعمة نقية لغة التعبير فيها اللغة

الألمانية . وقد زال هذا الحادث منذ منتصف القرن التاسع عشر . ويتقدم المدارس الناطقة باللغة السلافية ، وبانتشار الصحف والكتب ، وبنو التقاليد الفكرية والفنية ، بقيت القوميات السلافية سلافية في الكثير من الأوساط : فالشاب من أصل تشيكي ، مثلاً ، يستعمل لغته في المدرسة الابتدائية ، والمدرسة الثانوية ، وفي الجامعة ، وفي ظواهر الحياة كلها . وشيئاً فشيئاً يعلم انتزاع النخبات السلافية جنسيتها لصالح الفريق الجرمني ، وتصبح القوميات السلافية على هذا النحو أكثر عدداً وأكثر تجانساً وتماسكاً .

نزاع اللغات

ومن الممكن بهذا الشكل تعيين أهمية اللغة في هذا التطور التاريخي . وإذا استطاع رونان ، في محاضراته الشهيرة ، في عام ١٨٨٢ ، « ما الأمة » ، أن يقول بأن اللغة ليست دليلاً على القومية ولا الأمة . فأقل ما يصح أن يقال في إمبراطورية النمسا - هونغاريا ، هو أن اللغة أصبحت أكثر فأكثر ، في القرن التاسع عشر ، دليلاً على القومية ، وأن القوميات السلافية قويت أكثر فأكثر بالولاء للغتها . ولنضرب مثلاً : الفريق السلوفيني . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقط فهم أهمية لغته ، وأكد السلوفينيون إرادتهم بالتكلم باللغة السلوفينية ، والتخلي عن اللغة الألمانية . ولذا امتد الفريق السلوفيني في المجتمع ، حيث يرى عدد عظيم من المحامين والأطباء والصحافيين السلوفينيين . وهذا حادث اجتماعي على غاية الأهمية .

وإن تقدم هذه اللغات القومية السلافية ، الذي يعزز الطابع السلافي في الملكية النمساوية - الهونغارية ، لا يمكن أن يتم إلا على حساب اللغات الأخرى في الإمبراطورية . ومن الواضح ، في منتصف القرن التاسع عشر ، إذا كانت اللغة الملكية لحام أو طبيب أو مهندس ، في إمبراطورية النمسا ، اللغة الألمانية ،

وأمكن بعد خمسين عاماً أن يصبح الإنسان طبيباً أو مهندساً أو محامياً باستعمال اللغة السلافية ، فإن الكسب يكون للفريق السلافي ، والخسارة للغة الألمانية ، أي للفريق الجرمني . وقد ظلت اللغة الألمانية في الإمبراطورية النمساوية ، اللغة الإدارية والسلالية ، لغة البلاط ولغة الإدارة ، وأيضاً لغة العاصمة فيينا ، وإذا وجد في براغ أو زغرب ، في كرواتيا ، سلافيون من الممكن أن يجهلوا أو يسيؤوا معرفة اللغة الألمانية ، فإن السلافيين المقيمين في فيينا يتكلمون الألمانية بطلاقة . وأكثر من ذلك ، إن اللغة الألمانية كانت أيضاً لغة الفريق القومي ، الألماني في النمسا وبوهيميا . وفي هذه المنطقة بخاصة ، كان الألمان يشعرون بأنهم مهددون بكل تقدم في اللغة التشيكية . وفي رد الفعل يجيبون بهجوم إزاء القوميات السلافية . وسينوتشدهم ، وسيكون عداؤهم للسلافيين ، في بداية القرن العشرين ، أشد مما كان في منتصف القرن السابق . وهذه حال اللغة المجرية التي كانت لغة الفريق المسيطر في مملكة هونغاريا . وكلما حصل الفريق الهونغارى على فوائد في الإمبراطورية . وبخاصة انطلافاً من ١٨٦٧ ، أراد أن يجعل لغته القومية لغة الدولة الهونغارية ، وناضل ضد تقدم اللغات الصربية - الكرواتية ، والسلافونية أو الروثينية . ولم يكن في مصلحة الهونغارين أن يروا انتشار لغات القوميات غير الهونغارية ، لأن تقدم هذه اللغات ينزع عن مملكة هونغاريا طابعها القومي ، طابعها المجري .

اختلاف مستويات الثقافة بين القوميات

والنقطة الأخيرة هامة جداً لفهم تاريخ القوميات . وإذا كانت هذه القوميات حية ، متحركة ، وفي تقدم دائم ، كما حاولنا الدلالة عليه ، فلم تكن كلها في الأصل ، ولا أيضاً في تاريخ ١٩١٤ ، في مرحلة تطور واحدة : التشيكيون ، والسلافون ، والبولنديون ، والروثينيون والصرب والكرواتيون

والسلوفينيون ، هذه القوميات السلافية التي لم تبلغ درجة واحدة من الثقافة أو التأسك القومي . لماذا ؟ لأن بعض المناطق كان عندها ، منذ زمن طويل ، تقاليد فكرية أو تقاليد تاريخية تنقص غيرها . وقد أفادت بعض القوميات ، منذ زمن طويل ، من تقدم المدارس على كل درجات التعليم . ولناخذ مثلاً براغ نحو منتصف سنوات ١٨٨٠ لنرى أن كل مؤسسات التعليم التي نجدها في نفس التاريخ مثلاً ، في بلجيكا أو في هولندا ، توجد فيها مثلة وفي أيدي التشيكيين . وعلى العكس ، في نفس الحين ، يلاحظ عند السلوفاكيين أو عند الصرب ، أن عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم ومن الصحف ، ومن الدرجة المرتفعة في الثقافة القومية والأدب ، أقل تقدماً بكثير ، وأقل تطوراً بكثير . ولا تعرف نفس تأثير التيارات الروحية الكبرى للأدب الروسي أو الأدب الغربي .

وهذه الاختلافات في النضج الفكري للقوميات سيعبر عنها بالشكل الذي تقوم فيه هذه القوميات برد الفعل على الصعيد السياسي .

المصالح المختلفة المطابقة لمصالح القوميات

ويطيب لنا الإصرار على هذه الاختلافات ، لأن الحركة القومية أي حركة النخبة في هذه القوميات ، هي على العموم حركة ليبرالية - بورجوازية ، ولا سيما في البلاد الصناعية ، مثل بوهيميا . ولكن يمكن أن تكون أيضاً في البلاد الزراعية ، مثل كرواتيا وسلوفينيا ، حركة يوجهها الإكليروس ، أي حركة إكليركية . وهذا الاختلاف يرجع في الجزء الأكبر منه ، إلى أسباب عرضها من قبل . إن الزمن ، الذي كانت توجه في القومية التشيكية بالإكليروس الريفي ، كان في بداية القرن التاسع عشر . والزمن الذي كانت فيه القومية التشيكية ، على العكس ، موجهة بشخصيات بورجوازية ومفكرين علمانيين ، كان في منتصف سنوات ١٨٦٠ . وفي هذا التاريخ عرف السلوفينيون الظروف السياسية والاجتماعية التي عرفها التشيكيون في بوهيميا قبل ستين أو سبعين عاماً .

وكان النضال ضد القوميات السلافية توجهه العناصر الألمانية والمركزية البوروقراطية في فينا . وقد استيقظت المقاومة عند العناصر البورجوازية التي اتينا على ذكرها ، ولكننا نجدتها أيضاً في الأوساط الأرستقراطية وفي الإكليروس . والواقع أن الأوساط الأرستقراطية والإكليروس تعتمد على الطبقة الريفية ، وفي الغالب تعارض مصالح وأفكار العاصمة بمصالح وتقاليد مناطق الملكية العقارية والمناطق الزراعية . وعليه فالتعبير السياسي للقوميات وجد في الديايط الاقليمي . ولكن الملكية العقارية كانت هنا أيضاً تدافع عن قضيتها . وعندما يتكلم عن مركزية وتوحيد الملكية ، كان يتكلم في الغالب ضد المصالح الخاصة في الأقاليم ، وأصبحت الديايطات كمنابر القوميات ، منبر أوساط المحافظة الاجتماعية ، والطبقة النبيلة والإكليروس . ولذا نرى في النضال حول دساتير إمبراطورية النمسا ومملكة هونغاريا أن الفكرة الليبرالية والفكرة المركزية مجتمعتان في الغالب ، وأن الحركة الاتحادية ، وهي حركة مشجعة للقوميات ، ستكون ، بالمناسبة ، مشجعة لحلول سياسية معتدلة أو حتى رجعية . ويجب ألا ننسى مطلقاً كل هذه الفوارق اللونية . وكلما تقدمنا نحو آخر القرن ، رأينا أمامنا قضية أخرى ، وهي أن مجتمع إمبراطورية النمسا - هونغاريا أخذ بالتصنيع شيئاً فشيئاً ، ورأينا عندئذ نشوء طبقة كادحة . فكيف يمكن الحفاظ في هذه الطبقة الكادحة على الفكرة القومية عندما تنمو عندها عاطفة الطبقة التي هي عاطفة دولية (أممية) ؟ وبتعبير آخر ، كيف يمكن لعامل تشيكي أن يفكر بأن يكون تشيكياً وعاملاً ولا يشعر بتضامن مصالحه مع مصالح العمال الألمان ؟ وكيف يشعر ، على الصعيد القومي ، أنه متضامن مع البورجوازية الرأسمالية التشيكية بنفس الدرجة التي يتضامن فيها مع العامل الألماني أو العامل المجري على الصعيد الاجتماعي ؟

تنافس القوميات فيما بينها

وهناك نقطة أخيرة : وهي أن هذه القوميات السلافية المشتركة المصالح ، ضد الحكومة المركزية في فينا أو بودابست ، كانت منقسمة فيما بينها ، وأحياناً متعارضة في المصالح الأساسية . والحالة ضاربة بخاصة في غاليسيا وفي هونغاريا حيث نجد روثينيين يسمون أيضاً أوكرائيين . وهؤلاء الأوكرائيون يمثلون في غاليسيا وفي المناطق الشرقية من سلوفاكيا ، كما في بعض كانتونات البوكوفين ، عنصراً ريفياً متخلفاً جداً يعيش في ظروف اقتصادية قاسية تماماً ، عسيرة وألمة معاً . وإذا كان سيده . كما في مملكة هونغاريا ، من الهونغاريين فالحالة تكون بسيطة : أي معارضة القومية السلافية للقاهر الهونغارى . ومن الممكن القول تقريباً بأن كل شيء على العموم صالح للقضية السلافية . أما في غاليسيا ، حيث يكون المالك سلافياً آخر ، وهو البولندي ، فإن المعارضة تقوم بين فريقين سلافيين : الفريق الأوكريني والفريق البولندي ، وإن قوميتين سلافيتين تقف إحداهما ضد الأخرى . ونرى المظهر نفسه للقضية ، وبأقل خطورة في بعض الأوقات ، عند الكرواتيين وعند الصربيين ، وما من شك في وجود فكرة الوحدة اليوغوسلافية التي يدافع عنها اسقف جاكوفو ، المونسنيور ستروسماير . ولكن الصربيين ، بالنسبة لبعض الكرواتيين ، يعتبرون رعايا ، وإن نحو القوميات السلافية في جنوب الملكية يجب أن يعمل لفائدة ولصالح الكرواتيين . وهنا أيضاً ، نجد قوميتين سلافيتين متعارضتين وفي حالة شقاق . ويجب أن نضيف أيضاً الاختلافات المذهبية بين الكرواتيين الكاثوليك والصربيين الأرثوذكس . وفي المركز البولنديون الكاثوليك والأوكرائيون الموحدون . وتوضع قضايا مماثلة بشأن التشيكين والسلوفاكيين : ففي بعض الأوقات ، أراد التشيكيون والسلوفاكيون أن يتحدوا وتبنوا لغة أدبية واحدة . وفي أوقات أخرى ، طالب

السلوفاكيون بلغتهم الخاصة . وخافوا من تقاربهم مع التشيكيين لدرجة يرون فيها تدني نفوذ لغتهم المعبرة عن فرديتهم القومية . وإذن فمن الممكن ان نتوقع تاريخاً معقداً جداً .

ومهما يكن هذا التاريخ معقداً ، فلا أقل من أنه يملك منطقاً داخلياً ومن السهل معرفته من الأفكار التي حاولنا الإيحاء بها في هذا الفصل .

الفصل الثاني

الحكم المطلق

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩ مضت تسع سنوات من الرجعية التي أطلق عليها عموماً اسم « نظام باخ » بالرغم من أن الموحى والمبدع لهذا النظام كان الأمير شقارتزانبرغ . ولكن هذا توفي في ١٨٥٢ ، وبقي اسم وزير الداخلية ، باخ ، قرين هذا النظام .

صفات الحكم المطلق في ١٨٥٠

لقد كان هذا الحكم المطلق رد فعل ضد الحركة الليبرالية لدور ١٨٤٨ ، ولكنه رد فعل من نوع خاص ، ولا يؤلف مطلقاً رجوعاً خالصاً وبسيطاً إلى النظام القديم . وفي الواقع ، ظلت بعض نتائج ١٨٤٨ مقبولة ، مثل : إلغاء النظام الإقطاعي ، وحذف الامتيازات القضائية التي كانت للطبقة النبيلة . وعلى هذا النحو فقدت الطبقة النبيلة ، في إمبراطورية النمسا ، جزءاً من شوكتها . بيد أنها ظلت قوية ، على الأقل ، وأبقى نظام ملكيات الأَطِيان^(١) للابن البكر ، في بعض العائلات النبيلة ، عدداً من الملكيات العقارية التي يفيد منها وينجو من تجزئتها ، ولكن يمكن أن تضاف لها ملكيات عقارية أخرى تابعة له بصفة فردية ، وعندئذ يكون مالكا لها ملكية تامة . وأهم من كل ذلك ، أن مبدأ المساواة بين المواطنين ، رعايا إمبراطورية النمسا ، أصبح الآن مقبولاً . ومع ذلك

(١) نظام ملكيات الأَطِيان هو MAJORATS OU FIDEI COMMIS

فإن هذه التحويلات لم تدخل لفائدة المواطنين ، بل كانت لصالح الدولة المساوية ، لأن النظام في ذهن شفارتزنبرغ وباخ يجب أن يخدم مصالح السلالة والدولة المساوية دون اعتبار أفضليات وتطلعات مختلف الرعايا ، وبالأحرى مختلف القوميات .

في ١٨٤٨ ، تنازل الأمبراطور فرديناند الأول عن العرش لصالح ابن أخيه الإمبراطور الشاب فرانسوا - جوزيف . وقد حكم هذا العاهل من ١٨٤٨ إلى ١٩١٦ ، أي عرف حكماً من أطول الأحكام في التاريخ - وأثرت شخصيته وأفكاره السياسية في مختلف الأنظمة التي تعاقبت في الامبراطورية بين ١٨٥٠ و ١٩١٦ . وتطور فرانسوا - جوزيف كثيراً بين سن الثانية عشر عاماً وسن الستة وثمانين عاماً . بيد أن بعض الأفكار عنده لم تتغير إطلاقاً . وبينما كانت معاصرته ، الملكة فيكتوريا ، ملكة انكلترا ، تعرض نموذجاً للعاهل الدستوري ، وحكومة على اتفاق مع برلمان يحترمها ، وبموجب دستور ، حافظ فرانسوا - جوزيف طوال حياته على حالة رأي عاهل من النظام القديم ، وأمين على رسالة سياسية - دينية : واجبه أن يؤمن قبل كل شيء عظمة بيته وقوة دوله في أوربة . لقد كان رجلاً وجدانياً وقام بواجبه بأصول وجدّ ودأب ، وأعطى في الغالب انطباعاً عن إرادة عشوائية ، دون أصالة فكرية ودون تفهم عظيم جداً للأوضاع . كان عاجزاً عن التنبؤ ، ومتكيفاً جهد المستطاع مع الظروف ، ومستسلماً للتغيرات التي يأمل أن يجد فيها حل راحة ومهلة .

في ١٨٥٠ ، كان المبدأ الذي أخذه عن شفارتزنبرغ ، ضرورة إمبراطورية مساوية موحدة ، وبالتالي مركزية . وصرح : « بجمع البلاد وشعوب الملكية في هيئة سياسية كبرى واحدة » . « وأن داعي الشعب يرى في التقارب الوثيق بين مختلف أجزاء الملكية شرطاً لعودة النظام والازدهار ، وضماناً لمستقبل هادئ

ومفرح » . وتصور ، في ذلك الحين ، أمبراطورية نساوية واحدة لا تنحل : أي ألا تشكل مناطق الملكية كلها إلا بلداً واحداً ، تحذف فيه الجمارك ، وتكون نفس القوانين مقبولة في كل الإمبراطورية .

وبالتالي ، على تقييد خارطة القوميات التي تري رعايا إمبراطورية النسا موزعين بين جماعات قومية متداخل بعضها ببعض ، يجب ان تقدم خارطة الإمبراطورية الموحدة التي لا تعرف حدوداً داخلية ، حتى ولا بين النسا وهونغاريا . وأن تعامل الإمبراطورية ككل ، وأن تقوم سياسة الحكومة على إزالة امتيازات « الدول » القديمة ، وتحاول أن تؤمن للإمبراطورية كلها الازدهار الاقتصادي ، وتدخل أخيراً نظاماً سلطوياً يقضي على كل بادرة ليبرالية .

بأي شكل تفهم إدارة البلاد في هذا النظام ؟ من الممكن أن يرى في ذلك الحين ، كيف أن هذا النظام السلطوي الاستبدادي الرجعي ، بالنسبة لثورة ١٨٤٨ ، يحاول أن يكون في الوقت نفسه نظاماً مجديداً . ويبحث عن خلق شيء لم يوجد بعد . وفي الواقع ، لم تطرح على بساط البحث قضية مملكة هونغاريا ، ومملكة بوهيميا ، ومملكة كرواتيا ، وإنما عدة دوائر ، أي تقسيمات أرضية تتوزع بينها رعايا الملكية . وهذه الدوائر تذكر بالمقاطعات الفرنسية ، ولكنها كانت أوسع منها أحياناً . وكان منها سبع مقاطعات في بوهيميا ، واثنان في مورافيا . وفي هونغاريا كانت الحالة طلبة وأكثر فضولاً أيضاً ، لأن مملكة هونغاريا القديمة كانت مقسمة إلى عدة بلاد . وإذا وضعنا جانباً كرواتيا وسلافونيا وترانسلفانيا ، يرى أن هونغاريا الأصلية تضم خمس دوائر : دوائر غروس - فارداين ، وبودابست ، وسوبروني (اودنبورغ) ، وبرسبورغ^(١) ، وكاشاو^(٢) وفوديفوديا أو دوقية صرابيا .

(١) اسمها السلافي برأتيسلافا ، والاسم المجري پوسزوني

(٢) اسمها السلافي كوشيتش ، والاسم المجري كاشا .

وفي هذه الدوائر ، كان استعمال اللغات القومية مقبولاً بشكل يصغر أهمية اللغة المجرية ، لغة الهونغاريين . وكانت المجرية مهيمنة في دائرة بودابست ، والألمانية في دائرة سوبروني ، والسلوفاكية في دائرة براتيسلافا ودائرة كاشاو .

ومع ذلك ، ظلت اللغة السائدة في الإمبراطورية كلها اللغة الألمانية ، اللغة الرسمية ، لغة الجيش والإدارة ، أي لغة الدولة . وهذا في الواقع قانون تطور النمسا منذ زمن طويل . وإن كل مشروع تركيز وتنظيم كان هدفه بالضرورة الجرملة نظراً لسيطرة اللغة الألمانية .

تطبيق النظام

كيف وضع هذا النظام في حيز التطبيق ، وبأي شكل استقبلته الشعوب السلافية ، وما هي انعكاساته على مصير القوميات ؟

لقد كان هذا النظام يعدل دون انقطاع ببراءات إمبراطورية تبرز النظام السلطوي وتضعف في كل مرة ما يمكن أن يحفظ من ليبرالية . فن ذلك أن دستور ١٨٤٩ ينص على برلمان . وبراءة ١٣ آذار ١٨٥١ قدرت أن يكون البرلمان هيئة استشارية يسميها العاهل والتاج (٢٠ آب) ، وأن تكون الوزارة مسؤولة . ولكن أمام العاهل وحده . وهذه بوضوح صفة نظام الحكم المطلق . وتوج الكل ببراءات ١٣ كانون الأول ١٩٥١ التي ألغت الدستور وتكلمت مع ذلك عن مبادئ إدارة عضوية لبلاد تاج إمبراطورية النمسا .

وحتى عام ١٨٦٧ ، كان دستور إمبراطورية النمسا في تحول مستمر ، حتى أن أحد أصحاب الدولة التشيكية تكلم عن « مقبرة الدساتير » . ولكن تاريخ إمبراطورية النمسا كله ، وبخاصة تاريخ القوميات السلافية لا يتضمن في هذه التغييرات دساتير . بيد أنه ينو أو يتوقف حسب الفوائد أو المحاذير الناجمة عن الدساتير .

وتوقع في داخل الإمبراطورية مجالس استشارية مؤلفة من أعضاء الطبقة النبيلة الوراثية ، ومن كبار الملوك وصغارهم ، ومن صناعيين ، بعد أن أعلن عن تنظيم اقتصادي أفضل للإمبراطورية . ولم تقم هذه المجالس الاستشارية بوظائفها . وكان عليها ، من حيث المبدأ ، أن تساعد ممثلي السلطة المركزية المباشرين في الدوائر . وهذا يعني أنها كانت موظفة نائبة وموظفة لدى الدوائر .

كان هذا النظام نظاماً مطلقاً ، نظاماً استبدادياً ، تسلطياً ، نظاماً يعارض كل البوادر الليبرالية . فقد خنقت براءات ١٨٥٢ الصحافة . ولنشر جريدة ، كان من اللازم الحصول على ترخيص مسبق ، ورفع ضمان ، أي دفع مبلغ ضماناً للمخالفات المستقبلية . ومن الممكن أن تعلق الجريدة بعد إنذار ، إذا ظهر أن ما نشرته خطير أو مشكوك فيه . ومن الممكن أن تقوم ملاحقات من أجل مقال لم ينشر ، ولكنه أودع عند الطباع فقط . ولا يمكن أن يسمح لأي جمعية دون موافقة الوزارة ، ويجب ان يعلن عن الاجتماعات لدى الشرطة التي تمثل فيها بعملائها . ويرى بسهولة ، في هذه الاجراءات الأخيرة ، تأثير النظام الذي أقيم في فرنسا بعد انقلاب ١٨٥١ . وهذه الرجعية التي امتدت في ذلك الحين على أوربة كلها ، وحتى على بعض بلاد أمريكا اللاتينية ، كانت تحمل نفس الطابع .

وأخر صفة لهذا النظام هي أفضالها على الكنيسة . ففي ١٨٥٥ ، وقعت الحكومة المساوية مع الكرسي - الأقدس كونكورداتو تعلن أن رئيس اساقفة فيينا ، فيما يبدو ، يحقق مذهب الدولة المسيحية : وفي الواقع ، كان العاهل يسمي الاساقفة ويترك لهم بالتالي قسطاً كبيراً من السلطة في قضايا التعليم بخاصة : رقابة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي . وأعلن أن التعليم الديني إجباري ، وأن الكنائس يمكن أن تقبل الهبات ، وأن « أموال الدين » التي تأتت عن المصادرات التي أجريت في زمن ماريا-تيريزا وجوزيف الثاني ، قد أعيدت إلى الكنيسة ،

وأن قضايا الزواج ، وحتى القضايا المتعلقة بالزواج المختلط ، يجب أن تخضع للكنيسة فيما يتعلق بمسائل قبولها وانتظامها ، وأن تحكم السلطات المدنية في موضوعها . ومن الممكن للأساقفة أن يشهروا بالمؤلفات بعد أن يحكموا بأنها خطيرة لتوقف السلطة المدنية انتشارها . وما زال الوضع بعيداً عن اليوسفية (الجوزفية) . ويجب القول أخيراً إن النظام تدعمه ضابطة درك منظمة بصورة قوية ، وشرطة مائرة جداً وشكاكة جداً حتى السخرية . ولكن يخشى خطرهما على كل حال .

تأثير النظام في مصير القوميات السلافية

آ (في هونغاريا ، ملائم على الأكثر .

كيف استقبل هذا النظام ، وكيف تجشمت القوميات السلافية نتائجه ؟ سنرى أن الحالة كانت مختلفة جداً من قومية لأخرى ، ولا يخلو النظام في هذا الموضوع من الخداع والمكر .

من الواضح ، إذا درست في البدء المناطق السلافية في هونغاريا ، أن تجزئة هونغاريا القديمة إلى دوائر ، وإلى دوائر منحت فيها بعض الأفضال للغات القومية ، كانت موجهة ضد هونغاريا ، وإن نوعاً من العقاب فرض عليها بعد ثورتها في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، التي هددت سلامة الملكية نفسها . واستقبلت كرواتيا ، على سبيل المثال ، في ١٨٥٠ ، مطراناً في زغرب (أو اغرام) . فإذا تعني إقامة كرسي مطراني في كرواتيا ؟ لقد أريد قبل كل شيء إضعاف سلطة رئيس أساقفة كالوكسا في هونغاريا . لأن الأكليروس الكرواتي ، وهو أكليروس سلافي القومية ، يخرج ، على هذا النحو ، عن نفوذ رئيس أساقفة هونغاري ، وسيكون لرئيس أساقفة زغرب هذا أهمية كبرى في حياة القومية الصربية - الكرواتية . ومع ذلك فإن رئيس الأساقفة سينحي أمام أحد أتباعه وهو

المونسنياور ستروسماير الأسقف الذي سمي في ١٨٤٩ في دياكوفو وهي مدينة صغيرة في كرواتيا . وكان ستروسماير كرواتياً وسلافياً مؤمناً مقتنعاً . وكانت سلطته تمتد ، في خارج إمبراطورية النمسا ، على الشعوب الكاثوليكية في البوسنة ، وييدي عواطف طيبة جداً حيال الصربيين ، ويرى إخوته في العرق في صربي فويفوديا صربيا أو في صربي البوسنة ، وبالتالي صربي البلاد التركية ، كما في صربي إمارة صربيا . وإن اختلاف الدين لا يفرعه . فقد كان مقتنعاً بأن مستقبل الكنيسة ، أو كما يقول ، بأن الفكرة الكاثوليكية بأكملها لا يمكن أن تكون إلا مصالحة الكاثوليك اللاتين والأرثوذكس . وفتح ذراعيه للصربيين ، وحاول كل الوسائل في تقريب الأرثوذكس والكاثوليك . ويروى عنه أيضاً ، عندما يمثل أمامه خطيبان لا ينتميان لدين واحد ، أنه يكفي أن يرتدي هذان الشابان اللباس القومي ليتأثر قلبه ويسمح بهذا الزواج المختلط الذي ترفضه دوماً السلطة الكنسية الكاثوليكية .

وهذا لا يمنع ، في ذلك الحين ، من أن النظام السياسي في كرواتيا ، كان شديداً جداً . فقد كانت الصحافة مراقبة ، والجرائد تقاسي المر الكثير حتى تصدر . ولم تنج جريدة « سلاف الجنوب » إلا بفضل بان (زعيم) كرواتيا الذي أخذ انطلاقاً من ١٨٥٤ الاسم الألماني « شتاتالتر » ولم يكن غير جيلاتش المحارب في ١٨٤٨ . ولكن إلى جانب هذه الصرامة والشدة على الصعيد السياسي ، كان يوجد من جانب الحكومة بعض اللامبالاة بنشاط الجمعيات العلمية ، ففي ذلك الحين ، أسس كوكوليفيك « جمعية التاريخ اليوغوسلافي » . وبدأت هذه الجمعية بتقميش الوثائق التي تساعد على دعم فكرة مملكة كرواتيا وسلافونيا ودالماسيا القديمة . وأكثر من ذلك أيضاً ، أن اللغة الصربية - الكرواتية ثبتت في سنوات ١٨٥٠ بتأثير وجهود كتاب مثل فوك ستيفانوفيتش كراجيش . وفي الواقع أن اللغة الأدبية لم تتأسس بعد في هذه المنطقة من الإمبراطورية . لقد

وجدت لهجات سلاف الجنوب ، ولكن جهود كاراجيش انطلقت نحو تأسيس لغة أدبية مستمدة من قصائد وقصص شعبية صربية تجهز موديلات ونماذج الشكل ، ونحو تأليف معجم وقواعد لغة (نحو) . وكانت اللغة الأدبية التي خرجت من هذا المشروع ، لغة صربية - كرواتية خاصة وتستحق الانتباه إليها .

وفي الواقع ، كان لهذه اللغة الأدبية كتابتان لنفس الأشكال ونفس اللفظ : من جهة ، كتابة بحروف لاتينية من أجل الكرواتيين ؛ ومن جهة أخرى ، كتابة بالحروف السيريلية^(١) من أجل الصربيين . وهذه الحالة في الفقه اللغوي تثير الفضول جداً . لأن هذه اللغة الأدبية فنية ، ومن الممكن القول بأنها حتى أيامنا هذه ما زالت في حالة تشكل . وكان يحلم بامتدادها أيضاً إلى الفريق السلوفيني . ولكن هذا الفريق أراد أن يحافظ على لغته ، وهي لغة تختلف قليلاً . ولم يكن تحقيق الوحدة اللغوية النهائية للفرقاء الثلاثة : الكرواتي والصربي والسلوفيني . ولكن الجرائد والآثار الأدبية بدأت تستعمل منذ الآن اللغة الصربية - الكرواتية .

وفي الأجزاء الأخرى من هونغاريا ، في سلوفاكيا ، نجد نفس الاضطهاد ضد الأفكار الليبرالية ، وبالإجمال ، نفس الرضى لصالح الحركة اللغوية . ففي سلوفاكيا ، أي في منطقة برسبورغ (بوسزوني أو براتيسلافا) ، كانت اللغة الأدبية حديثة أيضاً ، وارتقت من اللهجة الشعبية إلى مرتبة واقع اللغة الأدبية ، وهذه اللغة هي اللغة السلوفاكية . وهنا أيضاً نجد جديداً ، لأن اللغة الأدبية كانت زمنياً طويلاً جداً في سلوفاكيا التشيكية ، حتى إن كبار الكتاب التشيكيين ، في هذا الدور والدور السابق ، مثل كولار ، بالاتسكي ، شافاريك ،

(١) السيريلية هي الألفباء السلافية التي تنسب إلى القديس كليمان في بلغاريا والمتوفى سنة ٩١٦ م . وهو تلميذ

القديسين سيريل وميتود ، ولكن أصلها ما زال موضع جدل .

تلقوا ثقافتهم في جنازات البلاد السلوفاكية ، وبخاصة جناز براتيسلافا . وفي هذه السنوات ، وتحت تأثير الكاتب لوديفيت شتور ، توطدت اللغة السلوفاكية التي تختلف قليلاً عن اللغة التشيكية كلغة أدبية . وإذا فكرنا بالقوة المعنوية التي تعطيها اللغة القومية أمكننا أن نستخلص ، بالرغم من القمع السياسي ، بأنه يوجد تجمع قوى روحية للجموع السلافية في هونغاريا .

ولكن ، إلى جانب اللغة السلوفاكية ، يلاحظ في دائرة كاشاو ، نحو اللغة الروثينية ، وهي اللغة الروسية بالحروف الروسية . بيد أن بعض الأشكال الأصلية كانت متأتية عن لهجة البلاد . والرجل والكاتب الذي يسترعي النظر جداً في أصل نهضة اللغة الروثينية هو : أدولف دوبريانسكي .

وهذا شيء ضارب نوعاً فيما يتعلق بهونغاريا . ويحسن أن نذكر بملاحظة صحيحة لمؤرخ تشيكي ، كميل كروفتا . فقد كتب : « إن زمن حكم باخ المطلق الذي أثقل بشدة على التشيكيين ، كان على العكس ، بالنسبة للروثينيين ، زمناً قصيراً للخلاص من القمع المجري ، وزمن ازدهار لحياتهم الروحية وبخاصة لأدبهم » .

ويرجع هذا التطور أيضاً لطبع هذه البلاد التي يوجد فيها قليل جداً من البورجوازية الصناعية أو التجارة ، وبالتالي ، قليل من العناصر الليبرالية ، فيما كانت حكومة فينا تحاول بخاصة احتواء ليبرالية الهونغاريين وقوميتهم .

وهكذا نرى أن كل ما يصغر أهمية المجري يصبح بالمقابل ملائماً للقوميات السلافية .

ب (في النمسا ، مناف بصراحة

إذا فحصنا الجزء الآخر من العالم السلافي في النمسا ، ورأينا ما يحدث في

بوهيميا ومورافيا ، وجدنا الحالة مخالفة تماماً . لأن قضية خلق لغة ، وتنظيم لغة أدبية لا تطرح على بساط البحث ، على اعتبار أن هذه اللغة وجدت منذ زمن طويل جداً ، ووصلت إلى نضج كبير ، كأى لغة أوربية أخرى ، على مستوى البولندية ، والألمانية ، والفرنسية ، والإنكليزية . وكانت لغة تستعمل على وجه الصحة في المؤلفات الحرة ، وفي الجرائد ذات الميول الليبرالية . وكانت الوطنية المحلية تظهر بالنسبة للحكومة النسائية ، مطابقة للفكر الثوري . ولذلك نرى في بوهيميا وفي مورافيا ، وبخاصة في بوهيميا ، كل شدة النظام السلطوي الذي أتينا على وصفه من قبل . فقد كان الاضطهاد ينزل بالمواطنين التشيكيين ، وكان مصيرهم مغائراً تماماً لمصير السلوفاكيين والكرواتيين في نفس السنوات .

وطالت إجراءات القمع ، في بوهيميا ، عدداً عظيماً جداً من الأشخاص في ذلك الحين . ووضعت أسماء كل من اشتبه بهم في ثورة ١٨٤٨ على قائمة المشتركين وتعرضوا لإزعاجات أو إجراءات شديدة جداً . فمن ذلك أن بالاتسكي الزعيم الروحي والسياسي في بوهيميا ، وضع خارج المجتمع ، أي شهر به وبكرامته ، ولم يجرؤ أحد على مخاطبته . ولم تدم هذه الحالة طويلاً ، ولكنها بقيت بضعة أشهر . فمن ذلك أن أرباب بعض التشيكيين من ذوي الميول الوطنية العميقة ، واضطروا إلى قبول نظام باخ . ووجد أن عدداً منهم قبل ، في الإمبراطورية كلها ، وظائف حكام في مناطق الجنوب أو موظفين في الدوائر .

وبالمقابل ، كان الضحية المؤثرة بخاصة . في هذا الدور ، هافيليتشك الذي ظل اسمه شعبياً في بوهيميا . كان صحفياً لامعاً جداً في « ١٨٤٨ » ، وذا ميول مناوئة للكليروس وشبه جمهورية . أوقف في ١٨٥١ ، بالرغم من نصائح أصدقائه الذين حذروه وأشاروا عليه بالفرار . وسجن في بريكسن . وترى اليوم أيضاً ، في تشيكوسلوفاكيا ، نقوش شعبية تمثل توقيف هافيليتشك وسط أسرته ، في

مساء يوم من كانون الأول ١٨٥١ . وفي سجنه في بريكسن ، كتب مؤلفاً جديلاً سماه للشهرة : « تعميد القديس فلاديمير » . وعندما توفي في ١٨٥٥ ، كان على أصدقائه القيام بعمل شجاع للسير في جنازته وتشيعه ودفنه . ووضعت الروائية بوزينا نمكوفاً على نعشه تاجاً من الأشواك . وحذفت الجرائد التشيكية الواحدة بعد الأخرى .

وكانت مشكلة التعليم هامة جداً أيضاً . فكيف تستعمل اللغة التشيكية في التعليم ؟ من الواضح ، أن حذفها لم يكن مطروحاً على بساط البحث . ولكن كان يراد تحديد انتشارها . وقبل ، في مراحل التعليم الدنيا ، أن تستخدم اللغة التشيكية . ولكن كلما ارتقى التعليم نحو دراسات أكثر أهمية ، وجب أن تكون اللغة الألمانية لغة التعليم : « يجب الانطلاق من هذا المبدأ وهو أن التعليم يجب أن يعطى في كل مكان ودوماً باللغة الأكثر صلاحاً لتقدم الدراسات ، أي أن تستخدم اللغة التي يألفها التلاميذ أكثر من غيرها ليستطيعوا الإفادة منها في التعليم » وفي الحالة التي يستحيل فيها استخدام اللغة الألمانية بصورة عادية ، فإنها تستخدم في الحد الذي تستطيع فيه أن تسهم في ثقافة جادة ، وستكون لغة التعليم الوحيدة في الصفوف العليا ، أي أن تكون دراستها إجبارية في كل الصفوف ^(١) وبعد أليس هذا تأكيداً لما بيناه في السابق ، وهو أن وحدة الإمبراطورية ومركزية الإمبراطورية كانتا تنزعان دوماً نحو تشجيع تقدم اللغة الألمانية ؛ وبالتالي فإن الإمبراطورية إمبراطورية ألمانية .

وكذا الحال في التنمية الاقتصادية . فقد كانت التنمية الاقتصادية سلاحاً ذا حدين : من جهة ، كان الازدهار يرضي رعايا الإمبراطورية ويرفع مستوى حياتها ، ويربطها بالنظام . ومن الطبيعي أن الناس حساسون بالرفاه وبنجاح

(١) ورد النص في براءة التعليم العام المؤرخة في ٩ كانون الأول ١٨٥٢ .

أعمالهم . ولكن ، من جهة أخرى ، يتضمن هذا التقدم الاقتصادي خطراً على القوميات . فإذا كانت اللغة الألمانية لغة الموظفين الذين تكون للناس صلة بهم فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ، فإن تقدم الإمبراطورية العام يمكن أن يقال عنه إنه تقدم في اللغة الألمانية ، ويجب والحالة هذه الكثير من الثبات من جانب التشيكيين من أجل أن يكون الازدهار الاقتصادي الذي يقترحه النظام عليهم ، بتعبير تشيكي ومفيداً للغتهم القومية . ونرى مثلاً على ذلك في اتحاد صناعي أقيم في براغ ، وحافظ ، بعناية الوطني ريغير ، في مناقشاته وفي قراراته على اللغة التشيكية .

هذه هي النتائج المختلفة ، ومن الممكن القول الملفتة للنظر في تنوعها ، لهذا النظام المتسلط على حياة القوميات السلافية .

مقاومة النظام

ما هي المعارضات التي أثارها هذا النظام ؟ من البديهي أن توجد ، في الجزء النسائي خاصة ، معارضة القوميات السلافية التي كانت تتزعمها عناصر برجوازية وليبرالية اضطهدها نظام باخ . ولكن وجدت أيضاً معارضة الطبقة النبيلة التي فقدت الكثير بزوال النظام الإقطاعي ، ولكنها ظلت غنية وذات نفوذ ، ولم تكن حساسة جداً بشكل وطنية العناصر البورجوازية والليبرالية ، وإنما حساسة بذكرى تقليد تاريخي يؤكد عظمة بوهيميا ، وكرواتيا ، وبولندا ، أمام الآلة البوروقراطية التي كانت بيد الحكومة المركزية في فيينا وتريد المساواة في كل شيء . وإذا أخذنا مثال فرنسا ، في العصر نفسه ، نجد أن الطبقة النبيلة الشرعية القديمة لم تشايح حكومة نابوليون الثالث . وعلى هذا النحو نرى ، في الأقاليم المختلفة ، في إمبراطورية النمسا ، أن الطبقة النبيلة القديمة كانت تفكر بحنين إلى الزمن الذي كانت القضايا المتعلقة بالبلد ، المنطقة ، تناقش في الديباط

لا في مكاتب نظام باخ ، حيث كان نفوذ السيد (الأمير) عظيماً في إقليه ، لا بنفوذ الشتات والتر أو نقيب الدائرة .

أما الإكليروس ، فكان دون شك ، مفضلاً بنظام الكونكور داتو ، ولكنه كان يحذر نزعات فينا ، لأن الأفكار الحديثة المعادية للإكليروس أخذت تنتشر في الأوساط الحكومية ؛ حتى إن الإكليروس ، الذي يمكن أن يكون مع ذلك راضياً جداً عن الكونكور داتو ، كان يشعر ببعض القلق من الروح التي ستطبق فيها . وفي الغالب جداً كان الإكليروس في الريف يتكلم بلغة أتباعه ، ويعتبر نفسه زعيماً روحياً لهم ، كما ينظر إليه أيضاً كزعيم سياسي وقومي . وكانت عاطفة عناصر الإكليروس في الريف تفيض بالوطنية وبالتعلق بفكرة القومية ضد فكرة نظام حكومي تسلطي ومركز في فينا .

إذن لا يوجد إجماع في الشكل الذي استقبل به النظام . بيد أن المعارضات لم تنسق بعد ، حتى إن المذاهب الملهمة لها لم تتأكد .

نحو نهاية النظام

ماذا حدث لهذا النظام وكيف أوقف ؟ إن السبب الذي من أجله لم يدم النظام ، نجده في السياسة الخارجية وقضية المالية . لأن البلد إذا أثرى ، وهذا أمر لا جدال فيه ، ترتب على الدولة أعباء ثقيلة جداً لا تستطيع مجاهاتها . فقد كانت سياستها الخارجية مكلفة ، ولا تتناسب مع وسائطها ، وفوق ذلك أدت إلى إخفاقات . ففي ١٨٥٤ - ١٨٥٦ ، لم تتدخل الحكومة المساوية في حرب القرم ، فأثارت بذلك استياء جميع العالم ، وبخاصة روسيا التي كانت تنتظر منها موقفاً مغايراً ، مكافأة للخدمات التي قدمتها لها لقمع الثورة الهونغارية في عام ١٨٤٨ . وإذا وجدت النمسا واسطة لعدم دخولها في الحرب ، فقد وجدت فيها أيضاً واسطة خرابها ودمارها التي تستنفد مواردها في نفقات تجنيد ليس له أي نتيجة .

وأخطر من ذلك أيضاً ، وهذا معلوم ، أن حرب ١٨٥٩ مع فرنسا ومملكة بيبونت التي اتبعت بفقد لومبارديا .

وهكذا أساء الظن بالنظام أثر سياسته الخارجية السيئة ، وكافحته المعارضة . وطلب الإمبراطور ، في ١٨٥٩ ، من باخ أن يقدم استقالته ، ووضع مكانه ، على رأس الوزارة غولوشووسكي . وكان هذا بولندياً ، وأميراً كبيراً وسلافياً . ومن هنا يرى تغير طابع الحكومة نفسه . فبعد تجربة الحكم المطلق السواسي والتسلطي ، استدعي رجل من الماضي ، رجل من الطبقة الأرستقراطية . وفي آذار ١٨٥٠ ، دعا الإمبراطور الريخسرات ، أي مجلس الإمبراطورية الاستشاري المتوقع ، بموجب قرارات ١٨٥١ ، ولكنه لم ينعقد مطلقاً . أما في هذه المرة فقد دعي وعزز ، وأعلن بأنه سيكون مؤلفاً من مشاورين مدى الحياة ، ومن ثمان وثلاثين مشاوراً مختارين من القوائم التي قدمتها الديابات ، على حين أن المشاورين مدى الحياة يعينون مباشرة من قبل الإمبراطور . وهذا النظام يفترض ، بالتالي ، العودة إلى الديابات ، ولكن الإمبراطور انتظاراً لذلك عين مؤقتاً الثانية والثلاثين مستشاراً ، ولم يخترهم من بين الليبراليين حصراً . ولكنه اضطر ، مع ذلك ، أن يأخذ بعين الاعتبار رأي الألمان في فيينا ، والمجتمع ، حيث كان الصناعيون والتجار وأصحاب البنوك ذوي نفوذ عظيم ، وأن ينتخب من بين المستشارين عدة ليبراليين ألمان . وكان هؤلاء يرون بأن مستقبل النمسا لن يكون أبداً في اتجاه الحكم التسلطي الذي أريد أن يتبع ، وإنما في اتجاه برلماني . وبالمقابل ، لم يستدع الإمبراطور الأوساط الليبرالية للقوميات ، لأننا لا نجد مشاورين تشيكيين بوجوازيين ، بل اتجه ، بالعكس ، نحو الطبقة النبيلة الهونغارية والبولونية والتشيكية ، ومن بين الكرواتيين دعا المونسنيور ستروسماير فقط .

وسيكون هذا المجلس المعزز مسرحاً لبعض ظواهر لصالح تغيير النظام . فقد قامت معارضة بين النبلاء ، أنصار العودة إلى الفيدرالية ، والليبراليين المساويين المناصرين أيضاً للتغيير ، ولكنهم يشعرون بأن الفيدرالية تشجع العناصر الرجعية في الطبقة النبيلة وعناصر القوميات الأخرى من غير القومية الألمانية . إذن ظل الليبراليون المساويون متعلقين بالمركزية أي الحكم المركزي ؛ ولكن عوضاً عن مركزية سلطوية مركزية باخ ، كانوا يريدون مركزية برلمانية . وعلى أي حال يمكن القول بأن النظام قد شجب وحكم عليه بالبطلان .

وبحسن أن تفهم جيداً الأفكار التي تدافع آنذاك عن أوساط الطبقة النبيلة . فقد تأتت هذه الأفكار في جزء كبير منها عن الهونغارين ، وكان محاميها الكونت سزكسن . ولكن هذا كان ناطقاً باسم نبيل هونغاري آخر وهو الكونت اوتفوس . فقد درس هذا الأخير الحقوق والتاريخ ، وسبق أن اقترح تغييراً للنظام في السنة الفائتة في مؤلف كتب بالألمانية وهو « ضمانات قوة ووحدة النمسا » (١٨٥٨)^(١) . وهو يرى أن الإمبراطورية لا تتوحد ولا تعتبر ككل دون عنف على التاريخ والطبيعة والحقيقة . وفي قاعدة الإمبراطورية ، يجب الاعتراف بـ « الفرديات التاريخية - السياسية » أي التقسيمات الأرضية التي تطابق الأقاليم التاريخية القديمة أو دول إمبراطورية النمسا ، الأقاليم القديمة التي تطابق الأرض المأهولة ببعض القوميات . ويقول : « إن عاطفة القومية ، إنما هي ذلك الحب الذي يربط كل ساكن في الملكية بقومية أنصارها التي يعتبرها وطنه الخاص » : أي للوصول إلى الولاء إزاء إمبراطورية النمسا ، يجب ألا يخضع الإنسان مباشرة إلى حكومة فيناً ، وألا يمر بعاطفة الوطنية الهونغارية والوطنية البوهيمية أو الوطنية الكرواتية ، وبحب الأرض والتعلق بالنظم المحلية .

EÖTVÖS, DIE GARANTIEN DER MACHT UND EINHEIT ÖSTERREICH'S, (١)

وكان هذا المبدأ مبدأ النظام الذي لاقى كثيراً من العطف بين أعضاء الطبقات النبيلة من غير الطبقة النبيلة الهونغارية ، كما هي الحال عند الكونت التشيكي الشاب هنري كلام - مارتينيك . ولذا عندما قرر الإمبراطور في ١٧ تموز عام ١٨٥٠ ، بأن الإمبراطورية الموسعة ستساق إلى إعطاء رأيها في الضرائب الجديدة أو في زيادات الضرائب القديمة ، أفادت لجنة الموازنة من الفرصة ، وأعطت رأيها في إصلاح عام للإمبراطورية ، وأعربت للإمبراطور عن « أمنيتين » : إحداها تأتت عن فريق الطبقة النبيلة وتطلب تحويل الإمبراطورية في الاتجاه المركزي على أن تعطى ضمانات للمواطنين ، أي أن تقوم الليبرالية البرلمانية مقام النظام التسلسلي المطبق منذ ١٨٥٠ .

الفصل الثالث

دبلوم ١٨٦٠ و باتنت ١٨٦١

رأينا في الفصل السابق أن الإمبراطور فرنسوا - جوزيف كان عليه أن يقرر بين أماني أكثرية مجلس الإمبراطورية المعزز الذي يرغب في إقامة الفيدرالية ، وأماني أقلية هذا المجلس التي ترغب في إبقاء المركزية ، ولكن بعودة إلى النظام الدستوري . وإذا كان ممثلو الارستقراطية الكبرى مالكة الأقطان ، في مختلف أجزاء الملكية يدافعون عن الحل الفيدرالي ، فلا عجب إذا أخذ الإمبراطور برأيهم ، وأعلن على رعايا الإمبراطورية تغيير سياسته برسالة و ب « دبلوم » ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ .

الدبلوم

تحليل دبلوم ١٨٦٠

إن عنوان الدبلوم نفسه عنوان من النظام القديم يقرب من عنوان « الميثاق » الذي تبناه ملك فرنسا ، لويس الثامن عشر ، في ١٨١٤ ، من أجل الدستور الجديد . وفي هذا الدبلوم الذي منحه الإمبراطور ، يعبر عن إرادته ويحتفظ بالتالي بحق السيادة .

تعترف ديباجة الدبلوم بحرية المواطنين العامة في روح العصر ، وتؤكد أن جميع مواطني الإمبراطورية يمكنهم أن يتمتعوا بالحرية الدينية ، وأنهم متساوون أمام القانون ، والخدمة العسكرية ، والضريبة ، والمساواة في القبول للوظائف

العامّة . ثم يتعهد الإمبراطور ، وهنا يتدخل الروح الدستوري ، عن نفسه وعن خلفائه بأن يسنّ ، ويغير ، أو يحذف القوانين بتعاون مع الديانات ومجلس الإمبراطورية الذي تندب إليه الديانات عدد الأعضاء الذي يحدده العاهل ؛ وأن يقبل الإمبراطور شكلاً من الرقابة على ممارسة حقه التشريعي . وبذا يكون مجلس الإمبراطورية على علم بقضايا النقد (العملة) . والاعتماد ، والجمر ، والتجارة ، والبريد ، والبرق ، والخطوط الحديدية ، والقضايا المالية ، من ضرائب وقروض . أما المواد الأخرى كلها فهي من صلاحية الديانات . وهو ، فيما يتعلق بالملكة والبلاد التابعة لتاج هونغاريا ، في اتجاه الدساتير القديمة ، وفي غيرها ، في البلاد الأخرى ، في اتجاه الدساتير الإقليمية .

إذن كان القصد دستوراً يضع مبادئ دون الدخول في تفصيل عملي لتطبيقها . بيد أن أهمية الدبلوم عظيمة . فهو يفتح دوراً جديداً في تاريخ النمسا ، دوراً دستورياً وبرلمانياً .

وقد وجه لختلف البلاد في لغاتها القومية . وهكذا نجد في براغ ، في المحفوظات القومية في تشيكوسلوفاكيا - نسخة من الدبلوم ، باللغة التشيكية ، تحمل توقيع الإمبراطور بخط يده « فرانتيشك - جوزيف » ، بالشكل التشيكي . حتى إن وزير الشؤون الخارجية الذي وقع الدبلوم أيضاً ، وقع ، هراب رشبرغ ، الكونت رشبرغ بالتشيكية كالإمبراطور ، ليؤكد صحة توقيع الإمبراطور .

كيف يجب أن يفهم الدبلوم في حرفه وفي روحه ؟ في حرف الدبلوم ، نجد النص غامضاً . فهو يتضمن إقامة « ثنائية » ، لأنه يسجل فرقاً بين وضع هونغاريا ووضع البلاد الأخرى ، هذا مع العلم بأن الديانات تدعى ، في هونغاريا ، بموجب الدساتير القديمة . وفي غيرها حسب الدساتير الإقليمية . إذن ، وطد ، في هونغاريا ، وضع سابق لثورة ١٨٤٨ ، ولكنه ، في باقي الإمبراطورية ،

فهم تحت نظام جديد لدعوة الديابات . وعليه إذا دل الدبلوم على الصعيد الذي يستطيع فيه مجلس الدولة أن يتدخل ، فإنما يريد أن يفهم بصورة غير مباشرة ما ظل تابعا للإمبراطور وحده . ولم تطرح قضية السياسة الخارجية ولا الجيش على بساط البحث ، لأنها قضايا خاصة بالعاهل . أما الليبرالية ، أو إذا أريد ، دستورية الدبلوم ، فقد وجدت حدوداً قريبة نوعاً .

وفي روح الدبلوم ، نجد أن الدبلوم يقوض المركزية ، ويعلن التخلي عن النظام التسلسلي والمركزي : وهذا تغيير جدير بالتقدير ، ويتضمن تقدماً واضحاً في هونغاري . فتحت تأثير الطبقة النبيلة الهونغارية قرر الإمبراطور منحه ، وفي روح رجل سياسي هونغاري حوّل الإمبراطورية المركزية والمطلقة الحكم ، إمبراطورية باخ ، إلى إمبراطورية يكون فيها للديابات سلطة تشريعية ، وبالتالي تأخذ شكلاً اتحادياً .

الانفراج العام المتأني عن الدبلوم

وهذا التحويل في الإمبراطورية ، وإن كان من الهام ملائم لهونغاري ، فقد أتى بما يرضي القوميات الأخرى .

في بوهميا

يلاحظ مباشرة انفراج ملائم . فقد استقبل الرأي العام ، في بوهميا ، الدبلوم بالترحاب ، وبقي ، خلال بضع سنوات ، الصك الأساسي الذي تذرع به التشيكيون للحصول على الحريات التي رفضت لهم .

لقد طالب الوطنيون التشيكيون بالسماح لهم من جديد بتأسيس « جرائد تشيكية » ، وإيقاظ الحياة العامة التي عرفوها قبل سنوات ١٨٥٢ - ١٨٥٥ . وفي الواقع ، منذ خريف ١٨٦٠ ، أي بعد بضعة أسابيع على منح الدبلوم ، ظهرت

جريدة جديدة في براغ وهي « الحالة » (الزمن) . ثم في بداية ١٨٦١ ، ظهرت جريدة أخرى تسمى « ناردوني ليستي » (الجريدة القومية) ودامت في براغ حتى حرب ١٩٣٩ .

في كرواتيا

في كرواتيا ، طالب مجلس البان ، وهو مجلس لإعداد تنظيم البلاد من جديد لانتخابات الدياط ، باحداث إدارة كرواتية خاصة في فينا ودمج كرواتيا ودالماسيا والتخوم العسكرية ببلاد الإمبراطورية . وفي بدء ١٨٦١ أنشئ مكتب كراوتيا وترأسه إيفان مازورانيك الكرواتي . ويدخل في اختصاص هذه المصلحة العدل والعبادات والتعليم العام .

ومع هذا ، إذا استقبل الدبلوم بالترحاب من قبل جزء من الرأي في الملكية ، فقد لاقى معارضة شديدة نوعاً في هونغاريا ، ومعارضة أشد من هذه الأخيرة في فينا أيضاً .

المعارضة في هونغاريا

لقد ظهرت المعارضة في البدء مفاجئة نوعاً ، لأن الدبلوم وضع تحت تأثير الارستقراطيين الهونغاريين . ولكن هونغاريا لم تكن بكاملها وراء هذه الطبقة الارستقراطية الكبرى ، على اتصال مع البلاط : فقد ظلت نسبة قوية من الأمة موالية للمثل الأعلى الذي نادى به كوسوت الذي ظل من منفاه يجسد استقلال ١٨٤٨ وروح الانفصال عام ١٨٤٩ . وكان كوسوت وأنصاره يرون أن العود إلى دساتير هونغاريا السابقة ، أي إلى نظام حالة استعius عنها ، في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، بنظام آخر ليبرالي ودستوري مطابق لأماني الأمة ، إنما هو سبة وشتية . ومن جهة أخرى ، يعلن الدبلوم عن وجود مجلس إمبراطورية في المستقبل . وإذن فقد

حافظ على وحدة الإمبراطورية ، وزعم الهونغاريون بأنه يعترف بالاستقلال التام لدولتهم .

ومع ذلك ، فإن سياسيين آخرين ، مثل الكونت اتفوس ، وأيضاً المحامي دياك ، وسيكون دور هذا الأخير عظيماً ومسيطرأ في الدور الذي ندرسه كله ، اعترفوا بتنازلات ذات قيمة مع ذلك . وإن دعوة دياك هونغاريا للانعتاد يمكن أن تهيئ نجاحات أخرى وتقدم بخاصة للأمة الهونغارية منبرأ لتسمع صوتها . ولذا استعدوا لانتخابات الديايط حسب الدساتير القديمة . ووطد عملياً نظام الكوميتات (الكونتيات) . وسرح الموظفون الألمان أو الموظفون الذين يرجع أصلهم إلى أجزاء أخرى من الملكية . ولكن وجد من جديد ظهور مرشحين بعدد عظيم من روح ١٨٤٨ ، حتى إن الهيئة الانتخابية التي أعيد تأليفها لانتخاب الديايط الجديد ، كانت تحركها وتنعشها روح استردادية وعداء لحكومة فينا يعادل ولاءها لذكرى الدساتير القومية في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ .

ونجم عن ذلك دور اضطراب وفوضى مؤقت ، ولاشك ، ولكنه يكفي لإقلاق حكومة فينا والعناصر العسكرية في حاشية الإمبراطور . ففي نظر الجنرالات ، يمثل الهونغاريون دوماً الشعب المتمرد عام ١٨٤٩ ، وحركتهم تشير إلى الأخطار التي تضمنتها تنازلات تشرين الأول ١٨٦٠ .

المعارضة في النمسا

إن حالة إمبراطورية النمسا الخاصة ، في هذا العصر ، تسترعي الانتباه ، إذا أريد أن يفهم جيداً الاستياء الذي أثاره الدبلوم آنذاك في فينا . وفي الواقع ، إن أرستقراطية الملكية النمساوية تتمتع بنفوذ كبير جداً ، وتدافع عن سياسة محافظة ملائمة للكنيسة ولمصالح كبار المالكين العقاريين ، وتؤلف طبقة أقلية احتكارية دون علاقات كثيرة مع باقي الشعب ، وتتقف جانباً بعيدة عن الحركة الليبرالية

التي تستجيب لتقدم الصناعة والتجارة في الجزء الغربي من الإمبراطورية بخاصة .
وهنا فكرة يجب الرجوع إليها غالباً لفهم الحوادث ، وهي أن كل حل اتحادي
فدرالي يأخذ طابعاً رجعياً . وفي الوقت الذي يكون مصالحاً حيال القوميات ،
ويبدو ، بسبب هذا ، تقدماً ، يخول ، على صعيد السياسة الداخلية ، تفضيله
لعناصر الطبقة النبيلة .

وهكذا يتضح موقف العناصر الألمانية البورجوازية ، في ثيناً والنسا ، التي
تسمى آنذاك « المجتمع الثاني » . وهذا التعبير يدمغ جيداً طابع النظام القديم
للملكية المساوية في ذلك العصر . ويتألف هذا « المجتمع الثاني » من محامين ،
وأطباء ، وصناعيين ، وأصحاب بنوك من كل الذين يشاركون إجمالاً بمصالحهم
وبنشاطهم في التطور الاقتصادي للعصر ، ولكن لم يكن للنبل ، من أي بلد
كانوا ، تشيكيين ، أو هونغاريين ، أو حتى ألمان ، معهم إلا قليل من العلاقات ،
ولا يوجد على الإطلاق علاقات عائلة لعائلة . ومنذ ذلك الحين ، لم يكن بإمكان
العنصر الليبرالي المساوي إلا أن يخشى تحويل الملكية الذي يعد بنفوذ مسيطر ،
للدباطات ، لأن هذه الدباطات ستخضع حتماً لنفوذ الأرستقراطية من أصحاب
الأطيان .

ولا عجب إذن أن يحدث ، في الأسابيع التي تلت الدبلوم ، اضطراب كبير
جداً . حتى إن الشك خامر الإمبراطور ، وفي شهر كانون الأول جرد الكونت
غولو شوسكي من وظائفه كوزير أول ، واستعيز عنه بألماني ، شميرلنغ ، وهو
موظف قديم من نظامي سفارتزنبيرغ وباخ ، وشخصية تمثل معاً التقليد المركزي
والأفكار الليبرالية نسبياً .

باتنت شباط ١٨٦١ ومحتواها

كانت نتيجة تسمية شميرلنغ ، في شباط ١٨٦١ ، نشر صك متم لدبلوم

تشرين الأول ، وهو الباتنت . وفي الغالب ، يمثل هذان الصكان بأنهما متناقضان ، ويكتب أن الباتنت حذفت الدبلوم . لا شيء من هذا البتة . لأن الباتنت تمت الدبلوم باعطائها إيضاحات دقيقة عن الصورة التي سيشكل فيها مجلس الإمبراطورية والدياباتات . وإذا نفذت في الدبلوم الروح الفدرالية (الاتحادية) ، فإن الباتنت تسجل عودة إلى المركزية ، وتعلن أن مجلس الإمبراطورية سيتألف من مجلس أمراء يضم أعضاء وراثيين وأعضاء حق ، وأعضاء يعينهم الإمبراطور مدى الحياة ؛ ومن مجلس النواب الذين تنتخبهم الدياباتات . ويتفق هذا جيداً مع ما أعلن عنه دبلوم تشرين الأول : وهو أن الإمبراطور يحكم بتعاون الدياباتات ومجلس الإمبراطورية الذي تنتخبه الدياباتات .

ومع ذلك ، تقول مادة في الباتنت بأنه من الممكن ، إذا كان ذلك ضرورياً ، أن ينتخب النواب مباشرة من قبل الشعب . ويتألف مجلس النواب من ٣٤٣ عضواً ، وعلى بوهيميا أن ترسل إليه ٥٤ نائباً ؛ وكاراثيا ودالماسيا وغاليسيا ٣٨ ؛ ومورافيا ٢٢ ، وكل من سيليزيا والكارنيول وايستريا ، وتريستا ، وغوريتر ٦ ؛ والسبورغ ٣ ؛ وهونغاريا ٨٥ ؛ وترانسلفانيا ٢٦ ؛ وكراوتيا ٩ .

ويجب أن تضاف المملكة اللومباردية - البندقية ب ٢٠ . ويرى بالتالي عدد كبير للدياباتات التي ترسل نوابها . وهذه الدياباتات نفسها تنتخبها الكوريات ، إلا في هونغاريا حيث حوفظ دوماً ، حسب روح الدبلوم ، على الدساتير القديمة . والكوريات نفسها هي جماعات ناخبين . وقد حصلت جماعة كبار الملاكين في الدياباتات على عدد عظيم جداً من المقاعد . ففي بوهيميا خصص ٧٠ مقعداً من أصل ٢٤١ مقعداً إلى كورية (جماعة) كبار ملاكي الأطيان . ومن ٧٠ مقعداً خصص ١٦ مقعداً لأبكار الملاك . وهذه ال ١٦ مقعداً تمثل اذن امتيازاً

للطبقة الارستقراطية العقارية التقليدية . وإلى جانب جماعة كبار المالكين توجد كورية المدن ، وكورية غرفة التجارة ، وكورية الأرياف .

ونظم توزيع الناخبين والمقاعد بصورة تستطيع الحكومة فيها أن تؤمن في الديايطات الحصول على الأكثرية التي تحتاجها . وفي الواقع ، إن الأرياف لم تأخذ إلا عدداً صغيراً جداً من المقاعد : ففي بوهيميا ، كانت الدوائر الانتخابية مقسمة بشكل يجعل كل ٥٠٠٠٠ ناخب ألماني ينتخبون ممثلاً واحداً . وعليه كان تقسيم الدوائر تعسفياً تماماً ، لأن الملكية الكبرى كانت تفضل على حساب الجماعات الأخرى ، والعنصر الألماني في المدن على حساب العنصر السلافي في الأرياف . وهكذا كان تركيب هذه الديايطات التي تسمى بدورها النواب في مجلس الإمبراطورية .

ويتدخل تعقيد آخر مثلث بالنتائج على موقف هونغاريا بخاصة : فقد كان لمجلس الإمبراطورية شكلان : كان « ضيقاً » أو « واسعاً » وهو ضيق عندما لا يجلس فيه نواب هونغاريا ، وفضفاض ، عندما يجلس فيه نواب هونغاريا . وهذا يعني ، في الشكل الضيق ، أنه يؤلف برلماناً للأجزاء الأخرى في الإمبراطورية دون هونغاريا . وفي الشكل الواسع يؤلف برلماناً للإمبراطورية بكاملها . ومن هنا يتعزز أيضاً الطابع الثنائي للدبلوم . وأخيراً ، وربما في هذه النقطة يلاحظ كثيراً الاختلاف في الروح مع دبلوم تشرين الأول . فبالنسبة إلى ما أعلنه دبلوم تشرين الأول ، تناقصت خصائص الديايطات ، ولم يكن في صلاحيتها إلا قضايا الزراعة والإسعاف العام وميزانية الإقليم . وازدادت إذن الأهمية التشريعية لمجلس الإمبراطورية ، وبدا الطابع المركزي للملكية ظاهراً .

وميزة هونغاريا هي أنها تندب ممثلها مباشرة للبرلمان الواسع ، على حين أن الديايطات الأخرى تندب إلى مجلس النواب الذي كان نفسه يؤلف جزءاً من تاريخ الحركات ج٤ (٤)

البرلمان الواسع . فإذا لا يوجد إلا سلطة فوق دياط هونغاريا ، على حين أنه توجد اثنتان فوق دياطات البلاد الأخرى .

وإذا كانت الباتنت متمماً للدبلوم ، فقد كانت على الأقل على تقيض روحه ، وبصورة أوضح ثنائية ومركزية ، فيما كان الدبلوم اتحادياً . إذن يمكن التنبؤ بأن البرلمان المركزي ، الذي تعززت سلطاته ، يسجل أكبر نشاط للعنصر الليبرالي والبورجوازي ، على حساب العنصر الارستقراطي والعقاري الذي سيكون له ، ولاشك ، تأثير كبير جداً في الدياطات ، ولكن تأثيره قليل كثيراً في الشؤون العامة للدولة . لأن الدياطات ليست السلطة الأساسية بل مجلس الإمبراطورية .

الاستقبال الخاص للباتنت

في هونغاريا

كيف استقبل الرأي الباتنت في مختلف البلاد ؟ في هونغاريا ، انعقد الدياط في بداية ١٨٦١ ، ودعي إلى التقرير في شأن هذه الباتنت ، ووجدت ترددات مختلفة بين الجماعات التي تؤلف الدياط ، وهي ترددات تهم التاريخ الهونغاري أكثر مما تهم موضوع دراستنا الخاص . ولكن دياط هونغاريا صرح ، بالإجمال ، بأنه لن يرسل نواباً إلى مجلس الإمبراطورية ، لأن الدستور - الدبلوم والباتنت - دستور منحه العاهل وليس قانوناً هونغارياً .

وقال حقوقي هونغاري في ذلك الحين : « ما هو القانون ؟ لا تطلبوه من رجل مثقف ، ولا تطلبوه من موظف ، ولكن اطلبوه من أي امرأة في هونغاريا . إنها تعرف كيف تجيبكم : القانون هو ما قرره الدياط والمملك المتوج » . إن باتنت شباط ١٨٦١ منحت عندما لم تستجب قيناً إلى هذه الشروط . وإن الهونغاريين لا يمكنهم أن يقبلوا كثيراً سلطة ما فوق دياط

هونغاريا . ويطالبون إذن بالعودة إلى قوانين ١٨٤٨ ، وعلى الأقل العودة إلى مبادئ « البراغماتيك سانكسيون »^(١) ، التي خولها الملك شارل الثالث (هو شارل السادس في ألمانيا) أبو ماري - تيريزا في العام ١٧١٣ . ففي ذلك الحين قبل دياط هونغاريا الاعتراف بالوراثة في بيت آل هابسبورغ والاتحاد مع الدول الأخرى في الملكية . وبالتالي فإن فرنسوا - جوزيف إن لم يكن الملك الشرعي ، فعلى الأقل الملك الممكن في هونغاريا ، ولو توج ملكاً على هونغاريا ، واتفق مع الدياط ، لوجدت واسطة للتفاهم . أما على أساس باتنت شباط ١٨٦١ ، فذلك غير ممكن بعد .

وصوت دياط هونغاريا آنذاك على رسالة أعرب فيها عن أمانيه للعاهل ، وأرسلها إلى فرنسوا - جوزيف في شهر حزيران ، وكانت تدل على الاحترام ، ولكن هونغاريا سجلت فيها شروطها . ومع ذلك فإن واقع الدخول في مفاوضات مع العاهل عبر عن التخلي عن موقف كوسوت المتشدد . فقد اعترفت هونغاريا بأنه من الممكن لمصلحتها أن تناقش مصيرها مع فرنسوا - جوزيف . وفرنسوا جوزيف ، أزاء القانون الهونغاري ، شخصية سرية . فهو ليس إمبراطوراً للنمسا ، وليس لهونغاريا ما تناقشه مع إمبراطور النمسا ، وليس ملكاً لهونغاريا ، لأنه لم يتوج ، وإنما هو عاهل صوري . ولا يمكن تسميته ملكاً ، ولا يراد تسميته إمبراطوراً ، والرسالة تحمل صيغة ديوانية مبهمة « السيد الجليل » .

وأجاب الإمبراطور دياط هونغاريا بصيغ مغطاة نوعاً . فقد اعترف في

(١) البراغماتيك سانكسيون لعام ١٧١٣ هو صك جعل الإمبراطور شارل السادس في الامبراطورية الجرمانية (وهو شارل الثالث في هونغاريا) يوجه طريقة انتقال الإرث النسائي على طريقة الإرث الهونغاري ، وذلك بأن قرر بأن الممثل المذكور يفضل على المرأة حتى ولو كانت أقرب وريثة . وفي حال فقدان الوارث الذكر فإن المرأة الأقرب لآخر عاهل حاكم تخلفه . وبموجب هذا الصك خلفته ابنته ماري - تيريزا .

الواقع ، بالمكانة الخاصة التي يجب أن تحتلها هونغاريا في إمبراطوريته . وأكد أن الباتنت والدبلوم لا يتجاهلان الوضع الخاص لهونغاريا ولا حقوقها التاريخية ، ولكنه طالب ، للمصلحة المشتركة ، بأن يكون الهونغاريون حاضرين في مجلس الإمبراطورية ، وأن يرسلوا إليه نوابهم . وأجاب دياط هونغاريا من جديد بأنه لن يرسل نواباً قبل الاعتراف بحقوقه الخاصة ، وحقه في مناقشة المصير السياسي المخصص له . وفي شهر آب ١٨٦١ ، أعلن الإمبراطور حل دياط هونغاريا .

في كرواتيا

وبهنا أيضاً دياط آخر ، دياط سلافي ، وهو دياط كرواتيا . فقد تلقى منذ البدء عروضاً من جانب هونغاريا . ففي الخطاب الذي ألقاه دياك في الدياط الهونغاري ، في شهر أيار ١٨٦١ ، أكد على أن هونغاريا تعتبر كرواتيا جزءاً من تاج القديس - اتين . ولكن هذا الجزء ، أخيراً ، له أيضاً الحق في دواعيه حسب تاريخه ، وإذا أراد الكرواتيون الدخول في مفاوضات من شعب لشعب ، فإن هونغاريا لا ترفض اقتراحاتهم .

وارتسمت في الدياط ، الكرواتي ثلاثة آراء أحزاب :

الأول ، محبذ للتفاهم مع هونغاريا ، ويمثله البارون راوخ

الثاني ، غير محبذ لهونغاريا ، وفي فكر جيلاشيش ، يريد أن يبحث عن فوائد في تفاهم مباشر مع شخص الإمبراطور في قيناً . ويمثل هذا الرأي في حزب مازورانيك والكاتب كوكو ليفييك .

الثالث ، رأي الحزب القومي ، وكان يوجه هذا الحزب المونسنيور ستروسماير . فقد وسع نظرية هامة جداً وهي : « حق الدولة » الكرواتية . وفي الواقع ، شكلت كرواتيا ، في التاريخ ، مملكة ثلاثية ، « المملكة الثلاثية

المتحدة » من كرواتيا وسلافونيا ودالماسيا . وإذن طالب أعضاء حزب المونسنيور ستروسماير بالعودة إلى كرواتيا ودالماسيا وجزء من سلافونيا يسمى « التخوم العسكرية » حيث طبق نظام استثنائي لبلاد الحدود .

وبهذه الصفة تكون التخوم خارجة عن نفوذ دياط كرواتيا . وعليه فإن ما يطلبه دياط كرواتيا إنما هو العودة إلى توطيد البلاد والاعتراف بالحقوق التاريخية لكرواتيا . وإذا ما أعلن فرنسو - جوزيف بأنه ملك كرواتيا فيبدو ذلك كاعترافه بأنه ملك هونغاريا .

وخول الإمبراطور نواب التخوم الحق في أن يأخذوا مقاعدهم في دياط كرواتيا ، ولكنه ألزم هذا الديايط بإرسال نواب إلى مجلس الإمبراطورية ، ورفض دياط كرواتيا . وبالتالي تبنت كرواتيا ، حيال النظام ، موقف هونغاريا نفسه ، مع هذا الفارق ، وهو أن كرواتيا تعلم جيداً بأنها مرتبطة بروابط تاريخية مع هونغاريا ، وإذن فهي مستعدة للتفاهم مع هونغاريا . عندئذ حل دياط كرواتيا ، في شهر تشرين الثاني ، بعبارات الامبراطور المصالحة .

موقف الصربيين والسلوفاكيين

وعلى أرض هونغاريا وجد سلافيون آخرون في حالة أقل تفضيلاً وذلك لعدم وجود دياط عندهم . وهؤلاء هم ، من جهة ، الصربيون الذين عقدوا ، في شهر نيسان ١٨٦١ ، مؤتمراً قومياً في كارلوفيتز ، وتبنوا موقفاً مناوئاً لقيناً بشكل واضح جداً ، وملائماً ، بالمقابل ، لحكومة هونغاريا . وكان دياك ماهراً جداً ، وتوصل إلى تطمين رعايا هونغاريا من غير الحجر . فقد اعترف مؤتمر كارلوفيتز بأنه يتوجب على التخوم العسكرية أن تتبع كرواتيا . ولكنه طلب بأن يرتبط صربيو فيفوديا القديمة ، في صربيا ، بهونغاريا . بيد أن الصربيين ، في هذه

النقطة ، لم يتبعوا الكرواتيين . وإذا تخلوا للكرواتيين عن منطقة التخوم العسكرية ، فإنهم يفضلون أن يظلوا رعايا هونغاريين .

أما السلوفاكيون فلم يكن لهم دياط أيضاً . حتى إن النظام الانتخابي المعقد لم يرسل سلوفاكياً إلى دياط هونغاريا . وكان الناطق باسمهم الروثيني الذي تكلمنا عنه ، وهو دوبر يانسكي الذي دافع في دياط هونغاريا عن سلافي الشمال . ونظراً لعدم وجود دياط ، وجد السلوفاكيون منبراً . وفي الواقع ، في شهر حزيران ١٨٦١ ، إن الزعماء السلوفاكيين الكبار من محامين ، وصحافيين ، وبعض أعضاء الاكليس ، تجمعوا في مدينة صغيرة في تشيكوسلوفاكيا في تورشانسكي - سفاقي مارتن واتفقوا على مذكرة ، ورفعوها إلى دياط هونغاريا . وضم وفد منهم رجالاً سياسيين هامين مثل مودرون . وشخص الوفد إلى بودابست . وطلب السلوفاكيون بأن يعترف لهم ، عند تنظيم هونغاريا من جديد ، بأراضي خاصة ، دوائر ، وأن تقبل اللغة السلوفاكية في هذه الدوائر ، كلغة المدرسة ، والكنيسة والمصالح العامة ، وأن يخول السلوفاكيون فوائد من أجل جمعياتهم الثقافية ، وتعليمهم ، وصحافتهم ، وأن يؤسس كرسي لتعليم اللغة السلوفاكية في جامعة بودابست .

وهذه المذكرة هامة . وبحث السلوفاكيون عن فوائد من حكومة بودابست ، وليس كما في ١٨٤٨ . من قيناً ، من إمبراطور النمسا الذي كان على اتفاق مع التشيكيين . وهذا يسجل بوضوح جداً انقساماً لا يتضمن فرقة ، وإنما اختلاف اتجاه بين التشيكيين والسلوفاكيين . وتكلم السلوفاكيون باسمهم الخاص لا باسم التشيكو - سلوفاكيين .

وعملوا وحدهم في ذلك الحين ، واللغة التي طالبوا الاعتراف بها هي اللغة السلوفاكية ، وليست اللغة التشيكية ، ولا لغة كولار . وإنما لغة شتور المتوفي

في ١٨٥٦ . في نفس السنة التي وضع فيها السلوفاكي هايتالا أول كتاب للنحو السلوفاكي .

وعندما حل الديايط الهونغاري ، لم تعد المفاوضات معه بذات موضوع . وعندئذ شخص وفد سلوفاكي بزعامة المونسنيور موييسس ، أسقف باسكا - بيستريكا ، إلى فيينا وقدم للإمبراطور المطالب نفسها . وسمح الإمبراطور في السنة التالية بأن تؤسس في سلوفاكيا ، جمعية ثقافية ، وهي الجمعية المعروفة باسم « ماتيكاسلوفينسكا » أي « الخلية السلوفاكية » لنشر الكتب وتنظيم المحاضرات وتأسيس مدارس باللغة السلوفاكية ؛ وسمح أيضاً بفتح مدرسة ثانوية باللغة السلوفاكية .

في بوهيميا

وإذا انتقلنا إلى بوهيميا لنرى بأي شكل استقبل التشيكيون البانتنت ، لفهم تطور السياسة التشيكية التي سنعرضها في فصل آت ، يجب أن نلاحظ في براغ ، منذ ١٨٤٨ ، تطوراً كبيراً سياسياً وفكرياً . فقد أنجز التشيكيون تقدماً كبيراً جداً في الحقل الثقافي كما في الحقل السياسي . كانت لهم مدرسة رومانتيية وشعراؤها ماشا ، اربن ، شيلاكوفسكي . وفي سنة ١٨٥٥ ، صدر كتاب صغير ساحر ظل أساساً للثقافة القومية التشيكوسلوفاكية ، واليوم أيضاً ما من شاب تشيكي إلا وقرأ هذا المؤلف الجميل « بابيكا » أي « الجدّة » لمؤلفه ب . نيكوفا .

وكان في براغ جامعة تعلم باللغة الألمانية ، وتعلم التاريخ القومي حسب أفضل طرق العصر ، ولكن يوجد فيها كرسي للغة والأدب التشيكيين ؛ وجمعيات علماء ، مثل الجمعية الملكية للعلوم في بوهيميا ، تنشر كتباً وتجمع حول المؤرخ الكبير بالاتسكي طلابه مثل جيندلي وهو أستاذ التاريخ في الكلية ، وتوميك و ايملر الفقيه الذي أعد نشر موائيق وتواريخ للماضي التشيكي .

وهذه الأساطير المشبعة بقوة بتقاليد بوهيميا يمكنها أن تتبنى ، في مناقشة الباتنت ، موقفاً قوياً بدرجة كافية . فقد دعمت حقوق بوهيميا ، للحصول في داخل النظام على نظام خاص . واعتمدت مطالبها على حجج تاريخية ، وكانت تساندها معرفة الماضي ، ويحركها إيمان وطني عظيم بالمستقبل القومي .

الفصل الرابع

التطور نحو التسوية النسائية - الهونغارية

في ١٨٦٧

بينما ينفرد الهونغاريون بالمقاومة السلبية ، ويوقفون بامتناعهم نظام ١٨٦١ ، يحاول التشيكيون عبثاً الحصول على فوائد بسياسة مغايرة تماماً ، ومع ذلك فإن الثنائية التي يخشونها ستتحقق لصالح الألمان والمجر ، وإن النظام الجديد ، نظام التسوية النسائية - الهونغارية لعام ١٨٦٧ سيمسك بالأمر السلافية في وضع سياسي أدنى .

موقف التشيكيين من الباتنت

الطبقة النبيلة

لقد رفض الهونغاريون أن يوفدوا نوابهم إلى برلمان ١٨٦١ الذي أقرته الباتنت في ٢٦ شباط . أما الطبقة النبيلة البوهيمية ، ويجب أن نقول البوهيمية ، مفكرين معاً بالطبقة النبيلة الألمانية وبالطبقة النبيلة التي تبنت اتجاهها تشيكيا ، فقد شعرت بعدم الارتياح الذي شعرت به الطبقة النبيلة الهونغارية ، عندما رأت أن الباتنت في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، بدلت في روحها النظام الذي أعلنه دبلوم ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وأرجعت المركزية . وكان عند زعيم الطبقة النبيلة التشيكية كلام مارتينيك ، نفس الأفكار التي كانت عند الزعماء الهونغاريين مثل الكونت زيشن أو الكونت اوتفوس ، ويرجو نظاماً اتحادياً تمارس فيه الطبقة

النبيلة نفوذاً مسيطرًا وغالبًا ، وكما كانت الطبقة النبيلة النسائية تجهل البورجوازية الليبرالية ، كان يعرف قليلاً ، أو يجهل البورجوازية الشيوعية الليبرالية ، حتى إنه يشعر بالخطر حيال رجال ١٨٤٨ ، حيال ريغر ، ولكنه يرى فيها قوة ويحاول الوصول إليها ، ويريد أن يقيم معها سياسة مصالح ، وبخاصة ، بسبب قوة المدرسة التاريخية الشيوعية . وكانت الطبقة النبيلة في بوهيميا ترى أن تاريخ بالاتسكي ، بالرغم من الروح الديمقراطية التي تحركه ، يبدي حججاً عديدة جداً لصالح هذا الحق التاريخي الذي تطالب نفسها به .

قررت الطبقة النبيلة البوهيمية أن تتبنى موقفاً مشابهاً تقريباً لموقف الطبقة النبيلة في هونغاريا . وكانت هذه الطبقة تطالب بـ « الحقوق التاريخية » لمملكة القديس - إيتين - والطبقة النبيلة الكرواتية من جهةها ، تطالب بحقوق المملكة « الثلاثية الموحدة » : والطبقة النبيلة البوهيمية تذكر بحقوق وتاج القديس فانيسلاس لصالح مملكة بوهيميا .

وجود التشيكيين في برلمان فيينا

ولكن الأسلوب ، التكتيك ، تغير ، فبينما قرر الهونغاريون والكرواتيون ألا يرسلوا نوابهم إلى البرلمان المركزي عن طريق الانتخابات في الديباط ، قبل التشيكيون أن يرسلوا نوابهم إلى فيينا ، وسمي الامبراطور بالاتسكي عضواً في مجلس الأمراء ، تحت تأثير الطبقة النبيلة بالطبع ، واستقبل النواب التشيكيين الذين انتخبهم الديباط ، ونذكر منهم أحراراً ، مثل ريغر أو المونسنيور جيرسيك ، أسقف شيسكيو ديجوفيس ، قبلوا الذهاب إلى فيينا ، وتبنى الوفد التشيكي في جلسات البرلمان موقفين : تارة يدافع ، وتارة يصر كثيراً على الحجج التاريخية ويطالب بالاعتراف بمملكة بوهيميا .

ولا توجد حجج بالاتسكي في خطبه فحسب ، وإنما أيضاً في مراسلته

المنشورة حديثاً ، فمن ذلك أن رسالة ١٨٦٢ تعكس رأيه قبل بضعة أشهر ، وعندما كان في برلمان فيينا صرح : « إذا لم توجد حقوق تاريخية للتاج التشيكي ، فعندئذ لا يكون لفرانسوا - جوزيف حق في هذا التاج ، لأنه لم يرثه إلا بالحق التاريخي . ولم يرث أكثر مما كان خاصاً بسلفه فرديناند ، وليس له من حقوق أكثر مما أعطاه الدستور المجدد للبلاد » . وقد خول هذا الدستور المجدد للبلاد في ١٦٢٧ بعد واقعة « الجبل الأبيض » . ويدعي به التشيكيون ، كما يدعي الهونغاريون بالبرغماتيك سانكسيون (المؤيدات الذرائعية) لعام ١٧١٣ . ويتابع بالاتسكي : « ومن المستحيل عليه أن يزيد في حقوق التاج والأمة التشيكية أو أن ينقصها أيضاً . وفي ١٨٤٨ دعيت الأمة إلى مشاورة وإلى مناقشة في العلاقات الحقوقية الجديدة بين الملك والأمة . وقبل بلوغ الهدف بحل دياط كروميريج ، أقيم وضع معاكس للحق ، حتى ٢٠ تشرين الأول ؛ ومنذ ذلك التاريخ دعي الدياط من جديد ، للتفاهم على دستور جديد ، ووعد بأن يمتد هذا الدستور على الامبراطورية كلها »^(١) وهذه إذن هي الاستراتيجية الحقوقية للأعمال (الصكوك) التي بنيت عليها المطالبة بالحقوق التاريخية لبوهيميا ؛ الدستور القديم ، ودبلوم ١٨٦٠ ، الذي دعا إلى اتفاق جديد على نظام الامبراطورية .

لماذا تبنى التشيكيون هذا الموقف ؟ وهل ستكون لهم فوائد أكثر إذا ظلوا ممتنعين كالهونغاريين ؟ لقد نوقش هذا الأمر كثيراً ، حتى إن الفريق الليبرالي الأكثر تقدماً ، فريق غريغر وسلاذكوفسكي ، أخذ على بالاتسكي وريغر تخليهما لتأثير الطبقة النبيلة ، وما من شك في أن رجال الدولة التشيكيين ذهبوا إلى فيينا بروح يجدوا فيها منبراً أوسع ، وكانوا يأملون أيضاً بلقاء السلافيين الآخرين ، ووجدوا فيها البولنديين ، ولكن الكرواتيين كانوا غائبين ، وكانوا

Correspondance Familiales de palacky, narodny Listy, Ed. stloukal, 1930, P. 210, (17) (١)

Fevrier 1862)

يأملون أخيراً أن يرفعوا القضية التشيكية أمام الرأي الأوربي الذي كان أكثر انتباها لكل ما يجري في برلمان فيينا مما يجري في مناقشات دياط براغ . وعلى كل حال بعد بضعة أشهر ، شعروا بأن عداء النساويين الأحرار في فيينا ، كان عظيماً جداً ضدهم . وكان هؤلاء النساويون الأحرار ، باعتبارهم ألمان ، معادين للسلافيين ، ولا يريدون تحويل الملكية في الاتجاه الذي يكون ملائماً لهم ، أي في الاتجاه الاتحادي الفيدرالي ، وباعتبارهم أحراراً كانوا يكفحون الاتحادية الفيدرالية ، لأن الاتحادية تعني بالنسبة لهم نفوذ الأوساط المحافظة .

كتب بالاتسكي إلى صهره ريغر : « لو كان الكرواتيون يفهمون الوضع لأدوا لنا خدمات كبرى جداً ، وإذا استطعت فاعمل في هذا الاتجاه ، وأفهمهم بأنهم إذا ادعوا بدبلوم ٢٠ تشرين الأول ، بصورة مستقلة عن المجر ، أمكنهم أن يطلبوا لأنفسهم الضمانات السياسية التي نحاول تأمينها للتشيكيين والبولنديين » وأضاف هذه العبارة الهامة جداً : « إذا كان للتيجان السلافية بنفس الدرجة على الصعيد نفسه ، مثل هذه الحقوق ، فليس لنا ما نخشاه من الألمان ولا من المجر وسيعاون بالتقابل بعضنا بعضاً »^(١) .

وفسحت المناقشات البرلمانية المجال لحوادث عارضة ذات معنى ومغزى : فمن ذلك أن نائباً ألمانيا من مورافيا باسم جيسكرا (الاسم السلافي) صرح بأن تاج بوهيميا يبدو له « تصوفاً » وليس له معنى ، بالنسبة له ، أكثر من لقب « ملك القدس » الذي يحمله امبراطور النسا . وهذا اللقب « ملك القدس » لقب شرف وفارغ ، مثل جمهورية البندقية التي كانت في بعض الأوقات « ملكة قبرص » ومثل ملك انكلترا الذي حمل خلال زمن طويل لقب « ملك انكلترا وفرنسا »

(١) المصدر السابق نفسه : ص ٢٠٥ ، رسالة إلى ريغر ، ٨ تشرين الثاني ١٨٦١ .

ومثل لويس الرابع عشر وملك اسبانيا اللذين كان يحمل كلاهما لقب « كونت بورغونيا » في زمن ما .

تقدم الأمة التشيكية

ومنذ ١٨٦٣ ، اقتنع التشيكيون بأنهم لا يكسبون شيئاً من بقائهم في فيينا ، وغادروا البرلمان ، وبقي البرلمان مؤلفاً من ألمان وبولنديين وبعض السلوفينيين . واستحق هذا البرلمان « الضيق » شيئاً فشيئاً اسمه آنذاك . ومع ذلك ظل يصوت على الميزانية ، ويمارس العمل التشريعي كما لو كان يمثل المملكة النمساوية - الهونغارية كلها .

ويجب ألا يصرف دور الامتناع هذا ، في فيينا ، نظرنا عن التقدم الذي حققه التشيكيون في بلدهم ، ولا عن تقدم دياط بوهيميا ونشاطه التشريعي . فقد كان يناقش القوانين المتعلقة بأراضي بوهيميا ك : قانون الانتخاب لتعديل الدوائر الانتخابية بغية تصحيح الفائدة التي خولتها باتنت ٢٦ شباط ١٨٦١ إلى الدوائر الألمانية على حساب الدوائر التشيكية ، والصفة المناوئة للمساواة ، والملائمة للملكية الكبرى على حساب المدن والأرياف . وناقش الديايط أيضاً ، في ١٨٦٤ ، قانوناً في اللغات . وهذه القوانين ، من حيث المبدأ ، يجب أن تعرض على برلمان فيينا ، ولكنها أعدت أخيراً . ومن هنا يرى كيف أن التشيكيين يؤكدون استقلال قوميتهم ووعيهم لتقدمهم .

وليس هذا كل شيء ، فقد تأكد التقدم الفكري والاقتصادي التشيكي في هذه السنوات التي لم يظهر فيها النواب التشيكيون في فيينا : فمن ذلك أن المؤلف الموسيقي سميتانا كسب شهرته بـ « المخطوبة المباعة » ١٨٦٦ . ونشأت جمعيتان فنيتان كبيرتان : إحداها جمعية كونشرتو « الهلاهول » أي « الصدى » والأخرى ما زالت موجودة بعد وهي جمعية « اوميليك بيسيدا » أي « جمعية الفنون » .

وأخيراً أسس الوطني الكبير فوغنر وصهره قبرس « جمعية السوكول » أي « جمعية الصقور » ، وستلعب هذه دوراً عظيماً في حياة الجماعة التشيكية . وهي رابطة جنازية (رياضية) همها تنمية الأجسام المتناسقة وإيقاظ روح التضامن والفداء للقضية القومية .

ومع ذلك ، وجدت أيضاً اضطهادات الصحافة والدعاوى المقامة ضدها ونشاط الضابطة (الشرطة) الذي يذكر بالساعات القائمة لنظام باخ . وفي الوقت نفسه، تدخل انقسام رهيب في الأوساط الفكرية والسياسية التشيكية على أثر الثورة البولندية في ١٨٦٣ . فقد أوقعت هذه الثورة شعبين سلافيين في النزاع : الروس والبولنديين ؛ ومن الممكن القول ثلاثة شعوب إذا فكرنا بالروثينيين ، فلاحى الجزء الأوكراني من بولندا . فقد اتهم الروس البولنديين بالظلم ، وكان الزعميان السياسيان ريغر وبالاتسكي ، اللذان لا يشعران بعطف كبير جداً على البولنديين ، يخشيان أن تفسد علاقاتها مع روسيا ، أكبر أمة سلافية ، ولذا كانا حساسين جداً بالتدابير التي اتخذها القيصر الكسندر الثاني ، من قبل لصالح الفلاحين ، وهي إلغاء القنانة . وعلى العكس كان الليبراليان الأكثر تقدماً ، غريغر وسلاذكوفسكي يعتقدان بأن قضية العدالة إلى جانب الشعب البولندي ، ويشهران بالحكم الأوتوقراطي (الفردي) في حكومة القيصر .

ومن هنا كانت القطيعة بين الموجهين التشيكيين ، فمن ذلك أن بالاتسكي وريغر وجدا نفسيهما قد طرحا قليلاً نحو اليمين ، لأنها لم يساندا قضية شعب ثائر ، وبدا أنهما ضالعان مع الحكومات الماضية ومنحازان لجانب العواهل ، وغادرا « النارودني ليسي » وأسا جريدة جديدة « نارود » أي « الأمة » . وهناك نتيجة أخرى لثورة ١٨٦٣ ، وهي أن بولندي غاليسيا لم يتحركوا ، وبالعكس تقربوا من حكومة فينا وانتظروا منها حماية ناجعة .

التقدم نحو الحل الشائلي

وأخيرا ، كان لحوادث بولندا هذه نتائج على سياسة أوربة العامة : فقد اعتقد إمبراطور النمسا أن الوقت حان لتأمين تفوقه المعنوي ، على الأقل ، على السادة الألمان ، وحاول أن يشد أواصر الكونفدراسيون الجرمانى تحت إدارته ، ولكن محاولته هذه لعقد مؤتمر للعواهل فى فرنكفورت ، فى آب ١٨٦٣ ، أدت إلى إخفاقه بسبب امتناع بروسيا . ومنذئذ ارتسمت فى أوربة الوسطى أكبر منافسة بين النمسا وبروسيا ، وهذا الإخفاق فى الخارج ، أعطى الهونغارين يقيناً بأن الملكية ستكون بحاجة لهم . وفى أحد الفصح ، فى ١٦ نيسان ١٨٦٥ ، نشرت الجريدة الهونغارية الكبرى « بستى نابلو » مقالاً للزعيم دياك عرض فيه هذه النظرية : نظراً لغياب الهونغارين فى برلمان فينا ، لم يتمكن النظام العام من السير والعمل ، ولذا فإن الحالة العامة للملكية خطيرة وحرجة ، ومع ذلك فإن الهونغارين على استعداد للتفاهم شريطة أن يعترف بوضعهم الخاص فى الملكية ، واستقلالهم وحقوقهم التاريخية . وفى هذه الشروط يضحون فى سبيل المصلحة العامة والقضية المشتركة . وهذا الوضع بعيد تماماً عن تشدد كوسوت .

وكان لهذا المقال دوى كبير جداً . ففي الملكية ، عرف بأنه يعلن عن تقارب بين العاهل والهونغارين . وتصور حل يقتصر على اتفاق بين الفريقين الأساسيين ، الألمان والمجر ، عوضاً عن أن يكون عاماً وممتداً على جميع أمم الإمبراطورية .

وبعد بضعة أشهر على مقال دياك الشهير ، ظهرت فى « نارود » سلسلة مقالات لبالاتسكى تحت عنوان : « فكرة الدولة النسائية » أتى فيها بحل يعارض به حل دياك الذى يطالب ، باسم الهونغارين ، بحقهم القديم ، أما التشيكيون فيبدون أكثر تواضعاً ، لأنهم يطلبون دبلوم تشرين الأول . وفى روح هذا الدبلوم

يجب أن تتجدد الملكية ، وتعطى دستوراً جديداً عوضاً عن باتنت شهر شباط التي بدا إخفاقها الآن واضحاً .

فكرة بالاتسكي في الدولة النمساوية

وهذه المقالات ليست أصيلة جداً ، إلا أنها تشهد على تغيير أفكار بالاتسكي القديمة ، عندما كان في ١٨٤٨ ، يذكر بوحدة قضية التشيكيين والسلوفاكيين . لقد تبني في « فكرة الدولة النمساوية » نظرية اوتفوس في « الفرديات التاريخية » وبالتالي ، نراه يتكلم عن مملكة بوهيميا ولا يتكلم عن أرض السلوفاكيين . ولكن الغرض الأساسي ، بخاصة ، يبدو في الخوف من الثنائية ومن أخطارها . لأن تقسيم الملكية بين الألمان والمجر يضع السلافيين في حالة يائسة ، ولا يبعد أن ينظروا خارج الملكية ، وأن يوجهوا انتباههم وأمانهم شطر روسيا ، ولذا يفهم كيف أن بالاتسكي بدا حذراً ، قبل عامين ، في القضية البولندية ؛ لقد كان يشعر كم كان خطراً بالنسبة للتشيكيين وحتى سلافي إمبراطورية النمسا ، أن تثار الدولة السلافية الوحيدة الكبرى في أوروبا وعندها من القدرة ما يجعلها تأتي لمساندتهم .

ونذكر عبارة ذات مغزى اقتطفت من سلسلة المقالات التي كتبها بالاتسكي ، وهي عبارة أساسية في تاريخ القوميات السلافية . وستبقى شهيرة كالعبارة المذكورة في الفصل الأول : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وهذه العبارة هي : « أن يوم إعلان الثنائية ، الحكم الثنائي ، سيكون بضرورة الطبيعة الحتمية ، في الوقت ذاته ، يوم ميلاد الجاسعة السلافية ، في أقل شكل يرجى لها . وسيكون أهل الواحدة عرّابي الأخرى . أما ما يتبع ، فإن كل قارئ يمكنه أن يتصوره بنفسه . ونحن السلافيين سنلقى المستقبل بألم خالص ، ولكن دون وجل . وكنا قبل النمسا . وسنكون بعدها أيضاً » . وهذه الفكرة تتم

وتصحح فكرة ١٨٤٨ . ففي ١٨٤٨ ، وجب الحفاظ على النمسا ؛ أما في ١٨٦٥ فيجب التحذير ، لأن النمسا إذا لم تمنح العدل للقوميات السلافية ، فإن هذه القوميات ستبقى بعدها . ومع ذلك فإن مقالات بالاتسكي لم تغير ، في حينه ، شيئاً أثناء الحوادث .

تعليق الباتنت

في شهر أيلول ١٨٦٥ ، علقت باتنت الدستور وحل محل الوزير شمزلنغ نبيل حاكم بوهيميا السابق ، الكونت بلكريدي . وأعلنت باتنت التعليق أن الدستور لا يمكن أن يطبق أمام رفض الهونغاريين المشاركة في جلسات البرلمان المركزي في فيينا . وستعرض نصوص جديدة على دياط هونغاريا وديايط كرواتيا ، وستعلم الديايطات الأخرى في الملكية بنتيجة هذه المفاوضات . ولا شيء من كل هذا يهدم دبلوم تشرين الأول ، وسيبقى دوماً الحجر الأساسي في بناء في حالة إنشاء .

ومع ذلك ، فإن تعليق الباتنت خطر جداً . لأنه يسجل خطوة أخرى نحو الثنائية . ونظراً لأنه يلغي باتنت ١٨٦١ ، فقد رحب به السلافيون بشكل جيد . وانعقد دياط بوهيميا ، في شهر كانون الأول ١٨٦٥ ، وطالب بتتويج الملك ، لأن فرانسوا - جوزيف لم يتوج بعد ملكاً لبوهيميا كسلفه في ١٨٣٦ . ولقد كان فرانسوا - جوزيف يحب التيجان كثيراً ، وأعطى وعده طواعية . وظلت كرواتيا تطالب بحق المملكة الثلاثية ، أي باتحادها مع التخوم العسكرية ودمالاسيا . وعلق الإمبراطور كل شيء على المفاوضات بين كرواتيا وهونغاريا ، لأن كرواتيا جزء من مملكة هونغاريا التاريخية . فقبل دياط كرواتيا ، ودون أن يحصل على وعود تتعلق بالتخوم العسكرية أو دمالاسيا ، أرسل اثني عشر مندوباً للتفاوض مع هونغاريا في ١٨٦٦ .

يجب أن تتجدد الملكية ، وتعطى دستوراً جديداً عوضاً عن باتنت شهر شباط التي بدا إخفاؤها الآن واضحاً .

فكرة بالاتسكي في الدولة المساوية

وهذه المقالات ليست أصيلة جداً ، إلا أنها تشهد على تغيير أفكار بالاتسكي القديمة ، عندما كان في ١٨٤٨ ، يذكر بوحدة قضية التشيكيين والسلوفاكيين . لقد تبني في « فكرة الدولة المساوية » نظرية أوتفوس في « الفرديات التاريخية » وبالتالي ، نراه يتكلم عن مملكة بوهيميا ولا يتكلم عن أرض السلوفاكيين . ولكن الغرض الأساسي ، بخاصة ، يبدو في الخوف من الثنائية ومن أخطارها . لأن تقسيم الملكية بين الألمان والمجر يضع السلافيين في حالة يائسة ، ولا يبعد أن ينظروا خارج الملكية ، وأن يوجهوا انتباههم وأمانهم شطر روسيا ، ولذا يفهم كيف أن بالاتسكي بدا حذراً ، قبل عامين ، في القضية البولندية ؛ لقد كان يشعر كم كان خطراً بالنسبة للتشيكيين وحتى سلافيي إمبراطورية النمسا ، أن تثار الدولة السلافية الوحيدة الكبرى في أوروبا وعندها من القدرة ما يجعلها تأتي لمساندتهم .

ونذكر عبارة ذات مغزى اقتطفت من سلسلة المقالات التي كتبها بالاتسكي ، وهي عبارة أساسية في تاريخ القوميات السلافية . وستبقى شهيرة كالعبارة المذكورة في الفصل الأول : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وهذه العبارة هي : « أن يوم إعلان الثنائية ، الحكم الثنائي ، سيكون بضرورة الطبيعة الحتمية ، في الوقت ذاته ، يوم ميلاد الجاسعة السلافية ، في أقل شكل يرجى لها . وسيكون أهل الواحدة عرّابي الأخرى . أما ما يتبع ، فإن كل قارئ يمكنه أن يتصوره بنفسه . ونحن السلافيين سنلقى المستقبل بألم خالص ، ولكن دون وجل . وكنا قبل النمسا . وسنكون بعدها أيضاً » . وهذه الفكرة تتم

وتصحح فكرة ١٨٤٨ . ففي ١٨٤٨ ، وجب الحفاظ على النساء ؛ أما في ١٨٦٥ فيجب التحذير ، لأن النساء إذا لم تمنح العدل للقوميات السلافية ، فإن هذه القوميات ستبقى بعدها . ومع ذلك فإن مقالات بالاتسكي لم تغير ، في حينه ، شيئاً أثناء الحوادث .

تعليق الباتنت

في شهر أيلول ١٨٦٥ ، علقت باتنت الدستور وحل محل الوزير شمزلنج نبيل حاكم بوهيميا السابق ، الكونت بلكريدي . وأعلنت باتنت التعليق أن الدستور لا يمكن أن يطبق أمام رفض الهونغاريين المشاركة في جلسات البرلمان المركزي في فيينا . وستعرض نصوص جديدة على دياط هونغاريا وديايط كرواتيا ، وستعلم الدياطات الأخرى في الملكية بنتيجة هذه المفاوضات . ولا شيء من كل هذا يهدم دبلوم تشرين الأول ، وسيبقى دوماً الحجر الأساسي في بناء في حالة إنشاء .

ومع ذلك ، فإن تعليق الباتنت خطر جداً . لأنه يسجل خطوة أخرى نحو الثنائية . ونظراً لأنه يلغي باتنت ١٨٦١ ، فقد رحب به السلافيون بشكل جيد . وانعقد دياط بوهيميا ، في شهر كانون الأول ١٨٦٥ ، وطالب بتتويج الملك ، لأن فرانسوا - جوزيف لم يتوج بعد ملكاً لبوهيميا كسلفه في ١٨٣٦ . ولقد كان فرانسوا - جوزيف يحب التيجان كثيراً ، وأعطى وعده طواعية . وظلت كرواتيا تطالب بحق المملكة الثلاثية ، أي باتحادها مع التخوم العسكرية ودالماسيا . وعلق الإمبراطور كل شيء على المفاوضات بين كرواتيا وهونغاريا ، لأن كرواتيا جزء من مملكة هونغاريا التاريخية . فقبل دياط كرواتيا ، ودون أن يحصل على وعود تتعلق بالتخوم العسكرية أو دالماسيا ، أرسل اثني عشر مندوباً للتفاوض مع هونغاريا في ١٨٦٦ .

انعقد دياط هونغاريا ، وعين لجنة من ٥٢ عضواً ، وانتخبت هذه اللجنة بدورها لجنة تحتية من ١٥ عضواً لإعداد مشروع تسوية بين العاهل وهونغاريا . وعجل بكل شيء ، بعد أن شعر بحرب محتملة الوقوع بين بروسيا والنسا ، لإعداد المشروع قبل نشوب الحرب . وفي الواقع ، أعد هذا المشروع بعد قليل ، وحل الديايط بحجة أن الحرب قريبة .

محك حرب ١٨٦٦

في هونغاريا

لقد ألح على واقع أساسي ، وهو أن النسا تعتمد أساساً على الجيش . لأن تاريخ النسا في القرن التاسع عشر ، في الجزء الأكبر منه ، تاريخ دولة عسكرية . ولأن هزيمة الجيش ستكون خطيرة على النظام ، كما وقع في ١٩١٨ ، عندما وجهت الهزيمة آخر الضربات للنظام النساوي - الهونغاري . وفي سنة ١٨٦٦ ، أمكن التساؤل ما إذا كانت الملكية ستبقى بعد الحرب . ولكن الفكرة التي رسخت بعمق في فكر الشعب كانت في أن النسا أقل ضرراً من بروسيا ، وبالتالي يتضح الموقف للأوساط الموجهة والرأي . وحاول البروسيون أن يستميلوا الهونغاريين إلى جانبهم فلم يجيبوهم . والتجأت الإمبرطورية وأولادها إلى هونغاريا ، ونجحت نجاحاً عظيماً لدى الشعب الهونغاري كصورة للذكرى الشهيرة لماريا تيريزا في ١٧٤٣ .

في بوهيميا

في بوهيميا لم يكن للحوادث على الأقل أهمية . فقد حاول بسمارك أن يحدث الاضطراب في الرأي التشيكي من جهتين : من الجهة الليبرالية ، بعرض حل للعناصر الأكثر تقدماً ، إلى غريغر وإلى سلاذكوفسكي ، واقترح عليها تشكيل مملكة بوهيميا المستقلة على أن يكون ملكها أميراً من بيت سافوا ، وهو آميديه ،

الابن الثاني لملك إيطاليا فكتور - إيمانويل الثاني ، وقد أصبح أميديه فيما بعد ملكاً على اسبانيا . هذا وإن اقتراح أمير من بيت سافوا يعني عرض حل يمكن أن يعجب الليبراليين المتقدمين . وكانت هذه السلالة القومية والليبرالية في إيطاليا على علاقات سيئة مع الكرسي - الأقدس ، ويظهر أنها كانت الضمانات بسياسة ليبرالية .

ومن جهة أخرى ، كان المسعى الثاني معارضاً تماماً . فقد ظهر في بوهيميا كراس بعنوان : « بكاء التاج التشكيلي ، أو كلام تشيكيّ عجوز موجه إلى مواطنيه الأعزاء في عام البؤس ١٨٦٦ » . وقد حرر في حاشية رودولف أمير تورن وتاكسيس . وهو تشيكي شرعي معاد لثينا بمزاج متطرف ورجعي . وربما ألف هذا الكراس وطبع في برلين . وفيه نرى هذه العبارة : « لننفصل عن النمسا ولنعيش بدونها حياتنا المستقلة » . وهكذا كانت محاولات تفتيت النظام النمساوي - الهونغارى التي قام بها بسمارك في ذلك الحين . ولم يقف عندها مطلقاً ، ولكن ذكرها كانت باللغة .

ولاء التشيكيين

وعلى العكس ، أظهر رجال الدولة التشيكيون ولاءهم كالهونغارين ، حتى إنهم اقترحوا أن يسلحوا « الصقور » ، وهذا ما لم تجرؤ الحكومة على قبوله . وذهبوا إلى ثينا يحملون تاج بوهيميا لئلا يقع في أيدي البروسيين . والتقى ريغر و براونر المورافي و برازاك رجال الدولة البولنديين غولوشووسكي و لوبورميرسكي ، وكذلك المونسنيور ستروسماير . وكانوا يأملون بأن تخرج حرب ١٨٦٦ نمسا اتحادية (فيدرالية) حسب تمنياتهم . والواقع هو أن معاهدة براغ ، التي انتزعت من النمسا منطقة البندقية ، عززت طابع الملكية السلافي . وفي شهر تشرين الأول ١٨٦٦ ، زار فرانسوا - جوزيف براغ . فهل يجب أن يستفاد من

هذه الزيارة للحصول على تعهدات ؟ لم يطلب رجال الدولة التشيكيون شيئاً جديداً ، واكتفوا ، في الشتاء التالي ، بأن يسمعوا الديايط بمطالبهم .

ويدل خطاب ريغر على التعلق المتين بالنمسا ، ولكن أيضاً على الطابع الشرطي لهذا التعلق ، ويلمح بالتهديد بدعوة بروسيا في الحالة التي يقوم فيها مع الهونغارين اتفاق معاكس لمصالح التشيكيين ؛ ويقول ريغر : « نريد قبل كل شيء الحفاظ على الامبرطورية ، لأننا نرى في وجود هذه الامبرطورية ضماناً لاستقلالنا القومي ، وضماناً للأمم الصغيرة الأخرى التي تجمعت فيها . وعلى هذه الامبرطورية ، التي نريد الحفاظ عليها ، أن تعطينا وتؤمن لنا ظروف وجودنا ، كما يجب ألا تكون سيده ، بل أمّاً عادلة رؤوماً : وتعبير آخر ، من الصعب علينا أن نحيب شدتها وقساوتها بالحلب ؛ ومن الصعب أن ينتظر منا في الساعات الخطيرة التي ربما لا تكون بعيدة ، تضحيات عامة إزاء حكومة لم تمنحنا العدل .

أيها السادة ، إن الكلب يمكن أن يلحس اليد التي تضربه ، ولكن الأمة التي تعرف معنى قيمتها وكرامتها ، تطالب بحقها ، وعلينا ألا نسكت وعلينا ألا ننكر حتى الآن بأن القوميات السلافية في النمسا لم تحصل على حقها . إما أن تكون القومية السلافية كصورة عن ساندريلان (ساندرلا)^(١) التي يتلق لأخواتها الكبيرات خلافاً لمصالحها ، فتلك ، أيها السادة حالة لا يمكن أن تدوم . وعلى الأخوات أن يكن سواسية فيما بينهن ، أو عندئذ لا تعجبوا إذا وجد في مكان آخر أمراء سحرة يدركون جمال وصفة الفتاة المحتقرة . » وأيضاً : « بين العملاق الروسي والعملاق الألماني ، يوجد على خارطة أوربة ، عدد من البلاد والأمم الصغيرة التي لا تستطيع أن تعيش بنفسها ، أو التي ، إذا كانت مثقلة بمصيرها الخاص ، يمكن أن تكون محرومة من استقلالها بجذب الدول المجاورة ، ملمحاً

(١) يشير هنا إلى قصة سانديون (ساندرلا) للكاتب برّو Perrault .

بذلك إلى ألمانيا . إن دور النساء في تاريخ العالم هو توحيد هذه البلاد الصغيرة في كل واحد ، لتستطيع الدفاع عن نفسها وتحمي بعضها ضد جيرانها ، ولتساعد بعضها في تميئتها المشتركة ، ولتتعرف بحقوق بعضها وتحترمها . هذا ، في قاعاتي ، الدور العالمي للنساء ، وليس لها غيره ، وليس لها ما تعمله في هذا العالم ، وليس لها سبب وجود ، وقد لفظ هذا التعبير الأخير بالفرنسية ، وإذا لم تفهم هذا الدور ، فلن يكون لها قوة ، ولا فكرة موجّهة . وعندئذ ، أيها السادة ، تموت بضعفها الخاص وهرمها » . وهذه النصوص تبين سمو الروحي الذي ارتقت إليه المناقشات في دياط بوهيميا .

إنجاز التسوية المساوية - الهونغارية

المفاوضات الأخيرة

وخابت الآمال السلافية مرة أخرى أيضاً . فقد استأنف فرنسوا - جوزيف المفاوضات مع الهونغاريين . وبدا هؤلاء مهرة جداً . وعندما طلبت الحكومة المساوية منهم : أين نحن ؟ أجابوا بصوت دياك : « لا شيء بعد سادوفا أكثر مما قبلها » ، أي إن هزيمة الملكية المساوية في حرب ١٨٦٦ ، ضد بروسيا ، لا تجعلنا نجد الفرصة صالحة لنطلب أكثر . إننا نتمسك بما كان في نص مشروع الخمسة عشر . وتقدمت المفاوضات ، ودعا فرنسوا - جوزيف لوزارة الشؤون الخارجية الكونت بوسث ، وهو وزير ساكسوني سابق ، عليم جداً بالشؤون الألمانية ، ويمكن أن يكون أكثر بكثير مما قيل في شؤون الملكية ، في كل حال مناوئة جداً لبروسيا . وكان حلمه أن يستأنف بالشكل الذي تفرضه الظروف الخاصة في سنة ١٨٦٦ ، مشاريع مترنيخ وشفارتزنبورغ . ولا يعتقد بالحظ الماضي في جعل النمسا دولة أوربية عظيمة . ولكن هذا الحظ لا يمكن أن يحاول إلا إذا لم يقم الهونغاريون ، في الداخل ، بمعارضة . ولم يهتم كثيراً بمصير الأمم السلافية .

ولاقى المفاوضات مع هونغاريا مصاعب . وليس في موضوعنا أن نعيد رسم تاريخها . ويكفي لفهم ما يأتي أن نذكر بأن استقلال هونغاريا سيترف به مع قبول مبدأ تحالف دائم ووحدة مصالح في بعض النقاط : وذلك بأن تؤلف النمسا وهونغاريا دولتين مستقلتين : إمبراطورية النمسا ، ومملكة هونغاريا . ولكن سياستها الخارجية واحدة . وهذا ما تمسك به الإمبراطور بصورة أساسية ، وبالتالي وحدة الجيش . وفي بداية شباط ١٨٦٧ تألفت وزارة هونغاريا خاصة برئاسة الكونت يوليوس أندراسي . ثم عرض مشروع التسوية على دياط هونغاريا ، ووافق عليه في شهر أيار بالأغلبية . وفي حزيران ، توج فرنسوا - جوزيف ملكاً في بودابست .

ولكن التسوية ، من جهة أخرى ، يجب أن تعرض على برلمان النمسا . وعندئذ حدث خلاف بين بوست والكونت بلكريدي . كان بلكريدي يريد أن يوافق على التسوية مع هونغاريا برلمان خاص تنتخبه الديايطات ، وأن يكون للسلافيين فيه نفوذ كبير جداً يتناسب وأهميتهم العددية ، وبالتالي أن يطمئنوا ، أو ما يقارب ذلك ، إلى أنه سيعطى للاتفاق كل ضمانات الصلابة ، على اعتبار أنه سيوافق عليه تمثيل صالح للحكم في أمر الملكية . ولكن الكونت بوست توقع أن يقوم السلافيون بمعارضة ، وللانتهاء بسرعة اقترح حلاً أبسط بكثير : وهو البرلمان حسب باتنت ١٨٦١ . وفي الحقيقة ، إن باتنت ١٨٦٥ علقت باتنت ١٨٦١ ، ولكن من الممكن دوماً إعادة هذه ووضعها موضع التنفيذ من جديد . وانسحب بلكريدي ، وأصبح بوست رئيساً لمجلس الوزراء في النمسا . وأجريت انتخابات جديدة للديايطات لتستطيع هذه الديايطات أن ترسل نوابها إلى برلمان فيينا . ومارست الحكومة ضغطاً شديداً جداً . وخسر السلافيون الأكثرية في دياط بوهيميا ، وراوغت الأوساط المحافظة ، وأخيراً حصل على برلمان مركزي ينقصه

النواب التشيكيون . وعندما انعقد ، وافقت الأكثرية على التسوية في كانون الأول ١٨٦٧ .

موقف السلافيين

ما موقف الكرواتيين والتشيكيين والبولنديين أثناء هذه المفاوضات الأخيرة ؟ لقد صوت البولنديون على التسوية عن كره لموقف التشيكيين في قضية ١٨٦٣ ، وفي قضية أخرى سنوضحها بعد قليل .

تحفظ الكرواتيين

أما بشأن الكرواتيين ، فإن الديباط الذي دعي ، في تشرين الثاني ١٨٦٦ ، عاود أمنيته في الحصول على الاعتراف بوحدة كرواتيا التاريخية ، وعلى المطالبة نفسها دوماً : بالماسيا والتخوم العسكرية . وأجل الديباط ، ثم دعي في أيار ، ولكن روعي ، في ذلك الحين ، إبعاد زعيمه الأساسي ، المونسنيور ستروسمير . فقد دعي الأسقف إلى فينا ، واقترح عليه الخيار بين أمرين : إما التصويت على التسوية النسائية - الهونغارية ، وإما الذهاب إلى باريس وزيارة المعرض العام . وفضل المونسنيور ستروسمير الذهاب إلى باريس ، ولم يبدل غيابه موقف الديباط : لأن ديباط كرواتيا ظل يطالب بأراضيه قبل كل تفاهم مع هونغاريا . وعندئذ حلّ في ٢٥ أيار ، وجرى تتويج بودابست دون مشاركة نواب كرواتيا .

التشيكيون في موسكو

ولم يستطع التشيكيون ، في ذلك الحين ، أن يلعبوا دوراً نافذاً . وكانوا ينتظرون ويبحثون عن جهات أخرى تساندهم وتواسيهم . فمن ذلك أن معرض ١٨٦٧ قدم حجة سعيدة جداً أيضاً . فقد ذهب إليه بالاتسكي وريغر واتصلا

ببعض الأوساط الباريسية ، والتتقيا في فندق لامبير في جزيرة القديس - لوي ، بزعماء الهجرة البولندية ، ونخص بالذكر منهم الجنرال الكونت زامويسكي ، وحاولا أن يجدا بهم حلفاء . ثم ذهبا إلى موسكو ، وعقد فيها اجتماع كبير لكل السلافيين . ولم يكن هذا المؤتمر مؤتمراً سياسياً ، بل مؤتمراً علمياً دعت إليه جمعية العلوم الطبيعية ، في موسكو ، جميع الأمم السلافية في أوربة . ومثل التشيكيين فيه بالاتسكي وغريغر وريغر والرسام مانيس . وأرسلت سلوفاكيا رجلاً سياسياً ، مودرون ، أحد مؤلفي مذكرة ١٨٦١ ، كما رأينا سابقاً . وأوفدت كرواتيا الدكتور الشهير غاي ، مؤسس اللليرية . وأرسل صربو هونغاريا موفداً . ووجد أيضاً ممثلون عن البوكوفين وإمارة صربيا وبلغاريون . واستقبل القيصر الوفود في تساركويه - سيلو . ونجى نقاش كثير في غياب البولنديين . ولحق له العالم الروسي پوغودين ، الذي أصبح فيما بعد وزير التعليم العام ، تلميحاً ثقيلاً ومؤسفاً . ولكن ريغر حاول أن يبين ، في الظروف الخطيرة على مستقبل السلافيين ، كيف أن الاتحاد كان شرطاً للسلام الضروري للجميع . ولم يلق ، على وجه الصحة ، خطاباً سياسياً ، ولكنه أشار إلى الخطر الذي يجابه السلافيين من نجاح المفاوضات بين النمساويين والمجر ، وختم قوله بدعوة إلى تضامن الأمم الشقيقة : « أكرر ، أن ما قلته لكم ، أيها السادة ، لا يظهر عادلاً ولا ساراً لكثير منكم ، ولكنني ، والله على ما أقول شهيد ، لم أتكلم إلا بحبي لكم ، من قلب مخلص كلياً لجميع السلافيين ، وأرجوكم أن تفكروا بذلك بذهن مستريح . ولقد شاءت إرادة الله أن يقع كلامي على أرض صالحة . أكرر بأنني لا أسبب الضرر لحقوق الأمة الروسية ، وإذا ما اعترف البولنديون بحقها بإخلاص ، فيأني أمل بأن الروس ، بصفتهم سلافين صالحين ومؤمنين وتلاميذ كبيرى الحواريين السلافيين ، سيريل وميتود ، سيكونون أول من يلفظ هذه الكلمة الجميلة ، كلمة الإحسان المسيحي : المصالحة » .

وللإجابة على تلميحات بوغودين ، حاول أن يقيم توفيقاً عادلاً بين شكاوى الروس الذين يأخذون على البولنديين بولنة الروثينيين ، وشكاوى البولنديين الذين يأخذون على الروس طردهم في الدمج والضم .

أما ما يتعلق بروثيني المنطقة البولندية فقد كانوا سبباً في سوء العلاقات بين البولنديين والروس .

الفصل الخامس

التسوية المساوية - الهونغارية

تحليل التسوية

صفتها

كانت التسوية المساوية - الهونغارية من أهم الأعمال في تاريخ القرن التاسع عشر . فقد أعطت حلاً لقضية وضعت ، على الأقل ، منذ ١٨٤٨ . لأن نظام الملكية المساوية لم يتغير في خطوطه الكبرى من ١٨٦٧ إلى ١٩١٨ . ولكن أهميته الأوربية كانت عظيمة أيضاً . لأن سياسة المسا الخارجية ، وهي عنصر أساسي في سياسة أوربه العامة ، جرت تبعاً للتسوية المساوية - الهونغارية أو لردود الفعل في موضوعها من مختلف شعوب الملكية . وإذا استعملت صيغة مليئة بالتحفظ عن قصد ، وهي ما سمي التسوية المساوية - الهونغارية ، فذلك للتذكير بفردية ، وهي أن التسوية المساوية - الهونغارية ليست عملاً يمكن تأريخه بيوم ، ولكنها مجموعة قوانين متوازية تولد من جانب هونغاريا ، ومن جانب النمسا ، حالة واقع دائمة من وجه ، وقابلة للحذف كل عشرة أعوام ، من وجه آخر ، ونسبها التسوية المساوية - الهونغارية . فمن جهة هونغاريا ، إن القانون ١٢ لعام ١٨٦٧ (القانون الهونغاري العام له عرف ، وهو أن يدل على القوانين أو مواد الدولة برقم وبتاريخ السنة) قد وافق عليه وأيده ملك هونغاريا في ١٢ حزيران . ومن جهة النمسا ، القوانين المتعلقة بالعلاقات مع هونغاريا ، وبالبناء السياسي والإداري

الخاص لإمبراطورية النمسا . وقد صوت الرايخسرات (مجلس الإمبراطورية) في
ثيناً على هذه القوانين الأخيرة ووافق عليها الإمبراطور في ٢١ كانون الأول . وهي
تشكل دستور كانون الأول ١٨٦٧ .

ماذا يمثل القانون ١٢ بالنسبة لهونغاريا ؟

لفهم طابعه أو صفته جيداً ، يجب أن يكون لدينا بعض أفكار دقيقة
وواضحة عن الحق الهونغاري العام ، الذي هو حق عام أصيل في أوربه ومفعم
بذكرات وتقاليد العصر الوسيط . ففي هونغاريا ، نرى أن العاهل الحقيقي
ليس هو الملك ، بل تاج القديس - إيتين . وهذا التاج ليس جوهرة فحسب ،
ورمزاً مقدساً ، وإنما هو أعلى تجسيد للدولة الهونغارية ، ولا يستطيع الملك أن
يمارس سلطته إلا إذا توج بالتاج - الأقدس . والملك والبرلمان والشعب يؤلفون
أعضاء « جسد التاج - الأقدس » . وهكذا لم يوافق على القانون ١٢ إلا في ١٢
حزيران ، أي بعد أربعة أيام على تتويج فرانسوا - جوزيف . وقد خول هذا
الاحتفال فرانسوا - جوزيف الوسيلة في ممارسة سلطته بصورة قانونية .

إن المبدأ الموضوع في المادة ١٢ إنما هو تثبيت للبراغماتيك سانكسيون
(المؤيد الذريعي) لعام ١٧٢٣ ، التي وافقت عليها تبعاً دياطات شارل
السادس ، ومن ثم اعترفت بها الدول الأوربية ، وكانت في أصل حكم ماريا -
تيريزا .

ماذا تحتوي هذه البراغماتيك سانكسيون ؟

إنها تؤكد أن هونغاريا ، التي قبلت في ١٦٨٧ وراثته التاج في عائلة آل
هابسبورغ ، تعترف بعدم حل الانتقال الوراثي مع كل دول آل هابسبورغ ،
وتتضمن اتحاداً شخصياً بين مملكة هونغاريا والدول الأخرى لبيت آل هابسبورغ .

ومن هنا يفهم معنى استئناف البراغماتيك سانكسيون والعودة إليها . لأن الاعتراف بالاتحاد مع الدول الأخرى يعني قبول المصالح المشتركة ، وإن القانون ١٢ لا يعني إلا تطبيق مبدأ معترف به . فهو إذن اتفاق بموجب البراغماتيك ، بين الملك المتوج ودياط هونغاريا ، على الشروط العملية للسنوات القادمة . وقد حررت ديباجة القانون ١٢ بأسلوب ديواني ثقل قليلًا وبشكل واضح . وهي تعلن : « إن البرلمان الهونغاري دعي لبحث ، انطلاقاً من مبادئ البراغماتيك سانكسيون ، عن الكيفيات الصالحة لأمن وديمومة الملكية ؛ وليؤمن لبلاد تاج هونغاريا وباقي بلاد وأقاليم جلالته ، نفوذاً دستورياً في المعالجة الدستورية للشؤون المشار إليها أعلاه » . ويراد بذلك دستور جديد بين ملك هونغاريا والأمة الهونغارية التي هي نفسها تابعة للدستور الذي يمنحه نفس الملك ، ولكن بصفته امبراطور (النمسا) ، للأجزاء الأخرى في امبراطوريته .

أما في باقي الملكية ، فالامبراطور أكثر حرية في الظاهر . فهو غير مرتبط بأي عمل يصعد في التقليد والماضي ، وغير مرتبط إلا بالكلام الذي أعطاه في دبلوم تشرين الأول ١٨٦٠ . ولكن هذا الكلام ، كان ينتظر مراعاته : وذلك بأن يدعو ، بإرادته الخاصة ، برلماناً مشتركاً لجميع ممالكه وأقاليمه الأخرى غير الهونغارية ، ويعرض عليه نظاماً دستورياً جديداً . ولقد رأينا في الفصل السابق كيف أن هذا البرلمان لم يكن غير الرايخسرات الضيق الذي توقعته باتنت ٢٦ شباط ١٨٦١ .

محتواها

أما وقد حللنا الصفة الحقوقية للتسوية ، وبيننا كيف كانت مجموعة قوانين متوازية وتتناول نفس الموضوع ، فن الممكن أن ندرس النظام الذي عينته للملكية بأكملها . إن القانون رقم ١٢ يشكل فيها المثل النموذجي . لأن قوانين

كانون الأول ١٨٧٦ ، في النمسا ، استأنفت بنودها الأساسية . وهنا يجب أن نميز الشؤون المشتركة الأصلية ، أي الشؤون التي كانت مشتركة أصلية بموجب البراغماتيك . وتتعلق بأمن وديمومة الملكية . وقد وضعت بصورة قطعية . وستدوم ما دامت الملكية . وهي التي تسمى في حينه « الصفة الدائمة لجانب » . وتأتي أولاً السياسة الخارجية . لأن لهونغاريا والامبراطورية النمساوية سياسة خارجية واحدة . وهذه السياسة تدافع عن « أمن وديمومة الملكية » . وبالتالي فإن للبلدين تمثيلاً دبلوماسياً واحداً . وكان سفراء فرانسوا - جوزيف يحملون لقب ، « سفير صاحب الجلالة امبراطور النمسا وملك هونغاريا » . ويقال في قينا « قيصر وملك » وليس « امبراطور - ملك » . وبالواو (و) حرف العطف يفصل بين المدلولين ، النمساوي والهونغاري . ولكننا نجد تحت هذا التحفظ والحساسية نفس الدبلوماسيين ، ونفس السفراء ، ونفس القناصل .

ويأتي الجيش بعد ذلك . وكان فرانسوا - جوزيف شخصياً يعلق كثيراً على هذا الجيش . فقد كان زعيم الجيش ، ويعلم بأن ملكيته تعتمد على قوة عسكرية ضمان لسياسته الخارجية . وعليه فإن الجيش واحد لكل الملكية . وبه يوجد شيء فوق هونغاريا . حتى إن أنصار كوسوت جرحوا في كرامتهم وصدموا من ذلك ، لأن الجيش لكل الملكية . وتعطى فيه الأوامر باللغة الألمانية . وما من شك في أنه أقيم أيضاً جيش بري هونغاري ، الهونفد^(١) ، مرابط في المملكة مبدئياً ، وعليه ألا يخدم إلا في الدفاع عن الأرض الهونغارية . وتعطى فيه الأوامر باللغة المجرية . بيد أنه لم يكن أخيراً إلا ملحقاً بالجيش الحقيقي .

وفي المقام الثالث ، تأتي الأموال العامة (المشتركة) . فقد كان من اللازم وجود المال لدعم الجيش والسياسة الخارجية . ولكن شروط هذه الوحدة المالية

نظمت بمظهر آخر للتسوية . وهذا المظهر مؤقت وقابل للإلغاء . وفي الواقع توجد شؤون ذات مصلحة مشتركة بموجب التسوية . وتأتي أولاً الحصة التي يجب أن تعطىها هونغاريا ، على ميزانيتها الخاصة ، لنفقات الجيش والدبلوماسية . وهذه الحصة منخفضة تقريباً . فقد ثبتت بـ ٣٠ ٪ من الموازنة المشتركة . وعليه فإن هونغاريا لا تسهم حتى في ثلث الشؤون المشتركة للملكية . ويأتي بعد ذلك القضايا التجارية : التشريع التجاري والجمركي ، والضرائب المباشرة ، بالنسبة للإنتاج ، والخطوط الحديدية ، عندما تمس المصالح المشتركة للبلدين . ولكن هذه الاتفاقية الاقتصادية لم تبرم إلا من أجل عشرة أعوام . فقد أضيف إلى الجزء السياسي الدائم للاتفاقية ، جزء اقتصادي يتجدد كل عشرة أعوام . ونتيجة لذلك أقيم ثلاثة وزراء مشتركين : وزير الشؤون الخارجية ، ووزير الحربية ، ووزير الأموال المشتركة . ولا يوجد وزير للشؤون الخارجية في الوزارة الهونغارية أو في الوزارة النمساوية ، ولكن يوجد وزير للأموال المشتركة لا يهتم إلا بشؤون الجيش والدبلوماسية . فهو على هذا الشكل أمين خزانة يتلقى حصتي الدولتين ويتولى إدارتهما .

وخارجاً عن هذه القضايا ، كانت كل دولة سيادة بلدها بصورة كاملة : ففي هونغاريا ، يوجد برلمان من مجلسين ، مع وزارة مسؤولة ، ورئيس لمجلس الوزراء ويشكل مجلس الماغنات المجلس الأعلى : ومجلس النواب يشكل المجلس الأدنى . ولن نصر على تفصيل تنظيم هذين المجلسين ولا على كيفية الانتخاب ، لأن هذا يجرنا بعيداً كثيراً ويبعدنا كثيراً عن موضوعنا وهو دراسة القوميات السلافية . حسبنا أن نذكر ببساطة أن مجلس الماغنات يتألف من ماغنات وراثيين ، ومنهم أعضاء العائلة الامبراطورية ، وهؤلاء أيضاً أعضاء في مجلس الأمراء في النمسا ؛ وإن مجلس النواب ينتخب بنظام ضريبي معقد للغاية وقديم

أخنى عليه الدهر . وبالطبع ، كان لهونغاري موازنة خاصة ، والبرلمان الهونغاري يصوت على جميع القوانين حسبما يعجبه ، شريطة ألا تتناقض مع التسوية النسائية - الهونغارية .

أما النمسا ، فكان لها ، بموجب دستور كانون الأول ١٨٦٧ ، برلمان كما نصت عليه الباتنت المؤرخة في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، تطبيقاً للدبلوم : أي برلمان تنتخبه الديانات . وتوجد وزارة خاصة ، وبالطبع موازنة خاصة بالنمسا . وكما وجد هونفد أي جيش بري هونغاري ، فقد نظم أيضاً جيش بري ، لاندفير^(١) ، خاص لامبراطورية النمسا .

بأي واسطة يراقب هذان البرلمانان الشؤون المشتركة ؟

كان كل برلمان يعين لجنة من ٦٠ عضواً تسمى وفداً . وتعد الوفود جلساتها في وقت واحد كل سنة ، وبصورة متوالية في فيينا وفي بودابست . ولا تعقد جلساتها معاً أبداً لئلا تشكل سلطة فوق البرلمان النمساوي ، وبخاصة فوق الدييات الهونغاري ، ولأن الهونغاريين لا يمكن أن يقبلوا بـ « برلمان أعلى » . وكان الوفدان يعقدان جلساتها في مدينة واحدة ، ويتصلان كتابة . وكان الوزراء الثلاثة المشتركون : وزير الشؤون الخارجية والحربية والأموال المشتركة مسؤولين أمامهما .

بم نحتفظ من هذه الحالة ؟

أولاً ، إن أزمة الملكية النمساوية الخطيرة جداً ، منذ ١٨٤٨ ، قد انتهت ، واستعادت هونغاريا مكانها في الحياة الدستورية للامبراطورية .

ثانياً ، لقد كسبت هونغاريا اللعبة ، لأنها وضعت شروطها ، وأيضاً ،

لأنها بدت الآن كدولة متجانسة مع كل القدرة على استمرارها التاريخي ، وبظاهر دولة أقوى بكثير من النمسا ، لأن دستور هذه الدولة الأخيرة وافق عليه برلمان ابتر ، عندما لم يشأ التشيكيون أن يرسلوا نوابهم إلى برلمان ١٨٦٧ ، ويمكن القول إن امبراطورية النمسا دولة غير متيقنة من اسم لها . فهي تسمى « الممالك والبلاد الممثلة في مجلس الامبراطورية » . وكانت هذه الصيغة من تسمية الإدارة ، وهي اسم مجرد . وبروح الفكاهة والهزل كان يقال في فيينا : « الممالك والبلاد غير الممثلة بمجلس الامبراطورية » للتذكير بأن مجلس الامبراطورية يصنع كثيراً من المستأئين وليس تعبيراً لإدارة قومية . ويستعمل أيضاً المصطلحان : « ليتانيا الغربية » ^(١) و « ليتانيا الشرقية » ^(٢) أو « غربي الليتا » و « شرقي الليتا » لترسيم الحدود بين الدولتين بنهر الليتا ^(٣) الصغير . ولكن هذه التسمية ليست رسمية .

هونغاريا والكرواتيون

اتفاق ١٨٦٨

حاولت هونغاريا حل قضية القوميات عندها بعملين : من جهة ، بالقانون ٣٠ لعام ١٨٦٨ الذي يؤلف الاتفاق مع كرواتيا التي يسميها الكرواتيون « ناغوبدا » ^(٤) ؛ ومن جهة أخرى بالقانون ٤٤ لعام ١٨٦٨ في القوميات . ونعلم كيف أن كرواتيا دافعت بشدة عن ذكرياتها وفرديتها التاريخية ، وكيف عارضت تحويل الملكية في الاتجاه الثنائي . ومن العسير أن نقيم بدقة جوّ الرأي العام بعد التسوية المساوية - الهونغارية عام ١٨٦٧ . فقد كانت هذه التسوية موضع انتقادات عديدة جداً ، وكان من العسير أيضاً وضعها في حيز

(١) ليتانيا الغربية أو غربي الليتا Cisleithanie للدلالة على النمسا

(٢) ليتانيا الشرقية أو شرقي الليتا Transleithanie « للدلالة على هونغاريا

(٣) ليتا LEITHA

(٤) ناغوبدا NAGOBDA

التطبيق ، وبقيت في حالة أزمة وتوتر دائم من ١٨٦٧ إلى ١٨٧٨ . غير أنها ، عندما وضعت ، بدت نجاحاً ضخماً وتمتعت بجاه عظيم جداً . وبالرغم من أن معلوماتنا غير كاملة في هذا الموضوع ، فمن الممكن أن تقبل بأنها أحدثت تأثيراً كبيراً على المعاصرين .

لقد كان لهونغارييا شهرة ، ومن الممكن أن يقال أن هذه الشهرة شبه رومانية بسبب مصائبها في العام ١٨٤٨ . وراقبت أوربه احتفال تنويع فرانسوا - جوزيف في شهر تموز ١٨٦٧ بكثير من الفضول والاهتمام . وأعطته صفح العصر مكاناً كبيراً جداً . وفي معرض باريس كان الاحتفال بالتنويع أكبر حادث عرفته سنة ١٨٦٧ . وكان الرأي في الملكية الثنائية مأخوذاً به جداً . وهذا يفسر لنا ، على الأقل جزئياً ، السهولة النسبية التي سويت فيها القضية مع كرواتيا فيما بعد . فقد حدث ما يشبه التخلي قليلاً عن الموقف الاستردادي ، بالرغم من التحفظات التي ظل الزعماء الكرواتيون يبدونها . فقد سمي في كرواتيا زعيم (بان)^(١) جديد وهو البارون راوخ « الماحياروني » أي نصير الوفاق مع بودابست . وأجريت انتخابات جديدة لدياط كرواتيا . وفي هذه الانتخابات غلبَ الحزب الوطني ؛ ووجد حزب ستروماير نفسه في أقلية ولم يحصل إلا على ١٤ مقعداً . وصرح الأربعة عشر نائباً في هذا الحزب بأنهم لا يمتنعون عن المشاركة في جلسات الدياط ، لأن الدياط ، الآن ، بتمنيات أكثريته ، عازم على التفاهم مع هونغارييا . ومنذ أن حصل الاتفاق لم يقوموا بمعارضة ، وخضعوا نوعاً ما ، وحاولوا أن يطبقوا نظاماً لم يضعوه ولم يقيموه ، وكان يعزيبهم أنهم لا يتحملون نتائج مسؤوليته . وباختصار لقد تم الاتفاق بين كرواتيا وهونغارييا ، ويذكر تماماً بالاتفاق الذي وضع بين هونغارييا وعاهلها ، بين هونغارييا والنسا .

(١) بان BAN

وسمى دياط كرواتيا لجنة من اثني عشر عضواً للتفاهم مع البرلمان الهونغاري . وكما سميت في دياط هونغاريا لجنة من (٥٥) عضواً ومن ثم لجنة ثانوية من (١٥) عضواً ، ومن بعد لجنة من (٦٧) عضواً للتفاهم مع الحكومة الامبراطورية ، كذلك سمى دياط كرواتيا الآن لجنة للتفاوض باتفاق مع البرلمان الهونغاري . ويقوم الاتفاق على النقاط التالية : إن أرض « المملكة الثلاثية » لم تشكل كما يرجو الكرواتيون . وفي الواقع ، بقيت دالماسيا متحدة بالنمسا ، وبالتالي تخلى الهونغاريون عن جزء من أرض المملكة ، وأصبحت الحالة في دالماسيا ، بهذا الواقع نفسه غريبة ، غير عادية ، وغطت أقاليم مازالت تابعة للامبراطورية العثمانية ، وحداً رقيقاً من مملكة هونغاريا - كرواتيا . ولكنها تتبع الدولة النمساوية ، ولا تتصل معها إلا بالبحر . وتمسك النمساويون في الحفاظ ما أمكن على شواطئ البحر الأدرياتيكي ، ولم يتمسك الهونغاريون بالمطالبة بإقليم يمكن أن يعزز موقف كرواتيا . وهكذا أذعن كرواتيا ، واقتصرت المملكة الثلاثية على كرواتيا وسلافونيا . وبالمقابل ، اعترفت كرواتيا بأن مملكتها تؤلف جزءاً من تاج القديس - ايتين ، وأن التتويج مقبول وساري المفعول على هونغاريا وكرواتيا . وهذا القرار هام جداً . فهو يعزز سلطة تاج القديس - ايتين ، ويضع كرواتيا في وضع ملحق تماماً . وطالب دياط ١٨٦١ بتتويج ملك كرواتيا . ولكن هذا التتويج لم يخول . ووجد تاج كرواتيا نفسه قد أدمج في « التاج - الأقدس » لمملكة هونغاريا . وأضيفت أسلحة مملكة هونغاريا إلى أسلحة مملكة كرواتيا ، وأصبحت كرواتيا دولة تابعة .

وبعد ذلك ، ينسخ الاتفاق ميكانيكية التسوية في كثير من النقاط . فقد وجدت شؤون مشتركة . وهذه الشؤون المشتركة هي الجيش ، باستثناء بعض القطعات التي ظلت مرابطة في كرواتيا وتعطى فيها الأوامر باللغة الكرواتية . وبدا كل ذلك بالبدهة معقداً جداً . ولكن المبدأ بقي واضحاً . ونسخت

الميكانيكية عن التسوية المساوية - الهونغارية . فقد كان لهونغارياء وكرواتيا نفس الضرائب ، والتجارة ، والنقل ، والبريد ، والبرق . وكل شيء مشترك في البلدين . وأخيراً ، كان في الوزارة الهونغارية وزير كرواتي بلا حقيبة يمثل كرواتيا فقط . وتم التفاهم على موازنتها الخاصة . وذلك بأن تقطع كرواتيا جزءاً منها لشؤونها الخاصة ، وتعطي الباقي للموازنة المشتركة لمملكة هونغاريا وهذا النظام أيضاً هو نظام اقتسام الحصص . ولا تحتفظ كرواتيا لنفسها إلا بـ ٤٤ ٪ من مواردها . وهذا المبلغ ينظمه ويديره الديباط الكرواتي ، وهو مكرس لمصالح كرواتيا الخاصة : قضايا النفع المحلي ، والتعليم ، والعبادات ، والأشغال العامة ، والإدارة من الدرجة الدنيا ، والعدلية . ووجد ديباط خاص لكرواتيا ، وتطور فيه المناقشات باللغة الكرواتية . وأمام هذا الديباط حاكم أو بان مسؤول يعينه الملك . ويمكن للديباط أن يصرح بأن البان (نائب - الملك نوعاً ما) لا يسلك سياسة مطابقة لأمانيه ، ويطالب عندئذ بعزله . ويعين الملك خلفه . وينتخب البان نفسه أربعة زعماء أقسام : وهم شخصيات هامة جداً في الإدارة المساوية أو الهونغارية . ويسمون في فرنسا مديري وزارات : واحد للشؤون الداخلية ، وآخر للتعليم العام ، والثالث للعدلية ، والرابع للاقتصاد العام .

وعلاوة على ذلك . يبعث ديباط كرواتيا ٢٩ نائباً إلى مجلس النواب الهونغاري بشكل امتياز . ومجلس النواب الهونغاري ، كما قيل ، يسمى حسب نظام انتخابي معقد لا من قبل الديباطات ، كما هي حال ديباط النسا : إذن يوجد استثناء لصالح كرواتيا . وهناك امتياز ، وهو أن الـ ٢٩ نائباً كرواتيا لهم حق الكلام باللغة الكرواتية في برلمان هونغاريا . وأكثر من ذلك وجد في مجلس الماغات نواب حق من كرواتيا يسميهم الديباط . ولم يبق عددهم على حاله دوماً بين ١٨٦٨ و ١٩١٨ .

هذه هي التسوية بمجموعها بين كرواتيا وهونغاريا . ويرى فيها أن

كرواتيا تحتل مكاناً خاصاً في هونغاريا ، وأن القضية الكرواتية قد حلت أيضاً . حتى إن رجالاً مثل المونسنيور ستروسماير أو الكاهن القانوني راشكي صرحوا بأن على الكرواتيين أن يضعوا جانباً قضايا الحق العام ويحاولوا أن يؤمنوا لأمتهم أكثر فائدة ممكنة من هذا الاتفاق مع هونغاريا .

ومع ذلك ، بقيت مسألة ما زالت معلقة ، وهي قضية فيومه^(١) (أو رييكا^(٢) في اللغة الصربية - الكرواتية) ميناء كرواتيا . وهو ميناء هام ومنه تنفذ مملكة هونغاريا إلى البحر الأدرياتيكي . وكانت كرواتيا تشعر بخطورة هذه القضية ، وتصرح « بأنها لن تترك هونغاريا تصل إلى البحر مارة على جسد كرواتيا » . ولذا اختصت قضية فيومه عمداً بمادة غامضة جداً في التسوية صرح فيها بأن الميناء يؤلف أرضاً مستقلة مع الاحتفاظ بالحقوق النظرية لهذه المملكة أو تلك عليه . ويمكن القول إن فيومه أفلتت عملياً من يد كرواتيا .

القانون الهونغاري في القوميات عام ١٨٦٨

وبقيت القوميات الأخرى في هونغاريا وهي : الرومانيون ، والساكسونيون في ترانسلفانيا ، والسيلوفاكيون في هونغاريا - العليا ، والصربيون في البانات^(٣) والباشكا^(٤) ، والروثينيون في هونغاريا - العليا . فما هي التدابير التي ستأخذ حيالهم ؟

لقد وجد قانون للقوميات ، وكان موضع مفاوضات عديدة جداً ، وطويلة جداً . وتفصيله تهمنا هنا قليلاً . كما نوقشت مشاريع كثيرة في لجان البرلمان

(١) فيومه Fiume .

(٢) رييكا Rieka .

(٣) البانات Banat .

(٤) باشكا Bachka .

الهونغاري . وأخيراً صوت على القانون ٤٤ في آخر سنة ١٨٦٨ . ويعكس هذا القانون أفكار أوتفوس ، ولكنه في الجزء الأعظم منه من عمل دياك وهو يستحق الاهتمام . ويبدو أن نجاحه مرتبط بصورة وثيقة بنجاح التسوية المساوية - الهونغارية . ومعلوماتنا اليوم جيدة عن الموقف الذي اتخذته السلوفاكيون . فقد كانوا منقسمين إلى فريقين .

(١) أنصار مذكرة توركانسكي - سفاقي - مارتن^(١) ، وكانوا يطالبون بتشكيل بلاد سلوفاكية مستقلة ذاتياً في داخل المملكة .

(٢) رجال « المدرسة الجديدة » (نوفاسكولا)^(٢) ، وكانوا يقبلون بالتفاهم مع هونغاريا ويخضعون لنفوذ دياك . وكان لدياك ، في ذلك العصر ، في هونغاريا كلها ، وربما في أوروبا كلها ، شعبية حقيقية ، لا بسبب نجاحه فحسب ، وإنما أيضاً لأنه كان يدافع عن أفكاره وقضيته داعياً لمبادئ ليبرالية على وفاق مع المثل الأعلى الأكثر انتشاراً في أوربة في الطبقات الاجتماعية الصاعدة ، ومع التقدم العام للأفكار والأخلاق . وقد أوحى دياك بالثقة حتى للقوميات غير المجرية .

إن قانون القوميات يسجل التخلي عن الطموح الذي كان عند بعض الهونغاريين في سنوات ١٨٤٨ . ويجمع معاً البلاد التي يتكلم فيها بالمجرية مع بلاد المملكة نفسها ، ويمتد بالحدود اللغوية حتى الحدود الجغرافية . وعبر أوتفوس عن هذا بقوله : « هذا جنون » . ومن اللامعقول الزعم بإكراه كل سكان هونغاريا على التكلم بالمجرية ، والتصور بأنه يمكن الوصول إلى إطفاء اللغات القومية ليستعاض عنها في كل مكان باللغة المجرية . وإن قانون القوميات لا يدعو على الإطلاق إلى هذا الضلال . وهو يذكر بمبدأين آخرين :

(١) توركانسكي - سفاقي - مارتن . Turkansky - Svaty - Martin .

(٢) نوافاسكولا Nova Skola .

الأول : مبدأ الدولة الهونغارية . وقديماً كانت الدولة الهونغارية تضم نبلاء مملكة هونغاريا ، دون أي تمييز في الأصل . ومهما يكن هؤلاء النبلاء رومانين ، أو سلوفاكيين ، أو كرواتين ، فهم بصفتهم نبلاء أعضاء الأمة الهونغارية ، وعلى الدولة الهونغارية ألا تعرف إلا مواطنين هونغاريين . وقد أيدت الدولة الهونغارية ، دون تضيق لهؤلاء المواطنين الهونغاريين الحقوق التي يجب أن تعترف بها بصورة شرعية كل دولة للمواطنين . وبين هذه الحقوق يوجد حق المواطن في استعمال اللغة باختياره . وعليه فإن قانون القوميات يقبل بأن كل مواطن في مملكة هونغاريا مساوٍ للآخر ويتمتع بنفس الحقوق ويستطيع التكلم بلغته الأموية ، لغة الأم .

ومن جهة أخرى ، وهذه نقطة أساسية ، إن قانون القوميات لا يعترف بالقوميات كهيئة ، فهو لا يعرف السلوفاكيين ، ولا الرومانيين ، ولا الصربيين . ولا يعرف إلا زعايا المملكة الهونغارية . وفي هذا المعنى يجب أن يفهم مثل يستاء السلوفاكيون منه بصورة عميقة وهو : « السلوفاكي ليس إنساناً » . ولا يعني الهونغاريون بذلك أنهم لا يعترفون بالسلوفاكي مخلوقاً بشرياً ، وإنما وجد باعتباره مواطناً في مملكة هونغاريا ناطقاً باللغة السلوفاكية ولا شيء أكثر . ولذا فإن قانون القوميات لا يعترف بالقوميات كهيئات ولا يقيم دوائر إدارية خاصة بالقوميات .

الثاني : هو أن الدولة الهونغارية تشكل أمة سياسية ، وهي كأمة سياسية ، بحاجة إلى لغة مشتركة . ولهذا تبنت المجرية . ولكن الصعوبة تكون في توفير هذا المبدأ مع الأول .

وفي هونغاريا القديمة وجدت لغة مشتركة . وتعرف بالجواب الشهير لديا ط هونغاريا باللغة اللاتينية : « نموت في سبيل حكم ماريا - تيريزا » .

وكانت اللغة اللاتينية لغة دولة هونغاريا . ولكنها أصبحت في غير متناول معظم رعايا هونغاريا في ١٨٦٧ ، واستعيز عنها بالمجرية ، ولكن خرجت عن ذلك بالحال صورة لبس بين مدلولين : وفي الواقع ، إن اللغة الهونغارية لغة للدولة الهونغارية ، هي في الوقت نفسه لغة الفريق المجري ، ومن الصعب جعلها لغة الدولة الهونغارية دون الإضرار باستعمال اللغة القومية عند مختلف القوميات . ومع ذلك فإن قانون ١٨٦٨ حاول اجتياز العقبة وذلك بأن كل مواطن في مملكة هونغاريا يمكنه أن يستعمل مجرية لغته الأموية ، إلا في البرلمان الهونغاري ، لأن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة المجرية . وهذا يفترض أن المواطن الهونغاري من قومية أخرى ، غير القومية المجرية ، يجب عليه ، إذا أرسل إلى البرلمان ، أن يعرف اللغة الهونغارية ، وإلا فلا يمكنه أن يشارك في حياة الجمعية التشريعية .

ومن جهة أخرى ، تميز لغة « المصلحة الداخلية » ولغة « المصلحة الخارجية » . واللغة الأولى هي اللغة التي تنشر فيها جميع أعمال الحكومة والإدارة . والثانية هي اللغة التي يتوجه فيها الموظفون للمعنيين وأصحاب المصالح والمراجعين . ولأخذ حالة محسوسة نفرض أن سلوفاكياً لا يعرف الهونغارية ، فكيف يعمل لنقل طلب إلى عمدة مدينته أو قريته أو أيضاً إلى مجلس الكوميتا (الكونتية) الذي هو شكل للمجلس العام ؟ له الحق أن يتقدم بطلبه باللغة السلوفاكية ، لأن طلبه مصلحة خارجية ، وعندئذ يجاب بلغته نفسها .

ويسهر مبدأ القانون على أن كل مواطن هونغاري يستطيع العيش في الحياة القومية الهونغارية ، حياة الدولة الهونغارية ، وأن يعلم بكل القوانين بلغته ، وأن يكون مطمئناً بأنه يستطيع أن يستعمل لغته في كل علاقاته مع السلطات .

وفوق ذلك تستطيع الكومونات^(١) أن تتبنى لغة أخرى غير الهونغارية ، إذا طالب خمس الكومون (القومون) بتطبيقها . وتستطيع الكنائس ، الكاثوليكية والبروتستانتية ، أن تختار لغتها ، ويمكنها أن تؤسس جمعيات دينية أو جمعيات ثقافية في لغتها . ويمكن للحكومة كذلك أن تسمح بتأسيس جمعيات ثقافية أو جمعيات اقتصادية لغة التعبير فيها لغة أخرى غير المجرية . ويمكن لمؤسسات التعليم أن تؤسس بمختلف اللغات . ويجب أن يكون في جامعة بودابست كرسي لتعليم جميع اللغات التي يتكلم بها في هونغاريا . بيد أن الموظفين ملزمون بمعرفة اللغة المجرية ، لغة الدولة .

إن المثل الأعلى لكل ذلك هو ربط رعايا هونغاريا بالدولة الهونغارية ودعوتها ، باعتبارها راضية عن الحريات العامة المخولة لها ، إلى المشاركة في الحياة العامة الهونغارية . وبالتالي ، إلى تعلم المجرية . ولكن القانون ، كما هو ، لا يحتوي إلا دعوة . ومن المؤكد أن غاية دياك واوتفوس تشجيع رعايا مملكة هونغاريا على تعلم المجرية لغة الدولة والبرلمان ، والإدارات . ويتصوران بأن من المفيد أن يضيف هؤلاء الموظفون إليها معرفة لغة خاصة ، أي أن يعرف موظفو هونغاريا ، في الحد المثالي ، لغتين على الأقل .

هذا هو معنى قانون القوميات لعام ١٨٦٨ . ومن عجب أن هذا القانون أثار في الدور ، من ١٨٦٨ إلى ١٩١٨ ، معارضة شديدة جداً ، وأنه ظل طوال الوقت عرضة للانتقاد ، وأنه لم يرض أحداً . بيد أنه إذا درس في نصه نفسه فمن غير الممكن ألا يعترف بأنه كان عريضاً وليبرالياً . وفي هذا التقييم تتفق نظرة المؤرخ الفرنسي آيزنمان ، والمؤرخ الهونغاري زكفو زعيم المدرسة التاريخية الهونغارية

(١) الكومونات أو « القومونات » (Municip) .

الحديثه ، والمؤرخ التشيكي ماكوريك ، والمؤرخ بوكيس مؤلف « تاريخ سلوفاكيا » . ولكن كان ينقص هذا القانون التطبيق بالروح الذي أوجت به . ويجب أن يضاف إلى ذلك أن واضعيه زالوا بسرعة جداً وأخذوا معهم المثل الأعلى الذي يمثلونه . وفي الواقع ، توفي اوتفوس في ١٨٧١ ، واعتزل دياك الحياة السياسية .

الفصل السادس

ليتانيا الغربية وحق الدولة التشيكية

تحليل دستور ١٨٦٧ وضعفه

إن دستور كانون الأول ١٨٦٧ ، في إمبراطورية النمسا ، ينسخ ، بالإجمال ، أحكام الباتنت الأساسية لعام ١٨٦١ ، ولكنه يخول الديابات حقوقاً أوسع . ونلاحظ ، في الغالب جداً ، أن المقابلة بين الدبلوم والباتنت والتسوية النسائية - الهونغارية تبدو كسلسلة أعمال يعارض بعضها بعضاً . بيد أنه ، في الواقع ، إذا وجدت اختلافات عميقة بين أحكامها ، فالقصد منها مبدئياً هو التكيف الدائم لنفس النظام ، لأن كل واحد من هذه الأعمال يأخذ عن السابق .

يتألف الرايخسرات ، برلمان الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية ، من مجلسين : مجلس الأمراء ومجلس النواب ، ومجلس النواب تنتخبه الديابات الإقليمية . وكان في ليتانيا الغربية ، أي إمبراطورية النمسا في غرب نهر الليتا ، ١٧ دياتماً إقليمياً . وهذا الرقم كبير بشكل كاف . ولهذه الديابات سلطات تتعلق بالعبادات والإدارة والأشغال ذات النفع المحلي والتعليم . وتنتخب من قبل الكوريات^(١) حسب نظام ١٨٦١ . والوزارة مسؤولة أمام الرايخسرات . وهذه الأحكام التشريعية توطد إذن حكومة دستورية وبرلمانية في النمسا .

وهذه الـ ١٧ دياتماً التي تمثل ١٧ إقليماً ، تطابق أراضي ذات سعة متغيرة جداً : بعضها صغير ، مثل أرض فورارلبرغ ، أو أراضي دياط غوريتز . ولم يكن

(١) الكوريات Curies

لديا ط ايستريا أراضي هامة كثيراً . على أن هنالك أراضي أخرى أكثر سعة كما في التيرول ، وأخرى ، أخيراً لها أبعاد دول صغيرة مثل بوهيميا أو مورافيا .

وأراضي هذه الأقاليم مأهولة تارة بقومية واحدة ، وتارةً بوشيج فوق العادة من القوميات . ونجد قومية ألمانية واحدة في النمسا العليا والدنيا ، في سالزبورغ ، والفورارلبرغ ؛ وعدة قوميات في كارنثيا ، مثلاً ، حيث نجد ألمانيين وسلوفينيين . والكارنيول ، يحتلها السلوفينيون في الغالب ، باستثناء جزيرة صغيرة جرمانية داخلية فيها . وفي بوهيميا ومورافيا ، نجد قوميتين مسيطرتين وهما التشيكيون والألمانيون . وكذلك في التيرول نجد ايطاليين وألمانيين . ودالماسيا ، يحتلها سلافيون ، صربيون - كرواتيون ولكن المدن ايطالية ، وفي غاليسيا ، قوميتان سلافيتان : البولونيون والروثينيون .

وإذا قارنا ليتانيا الغربية بليتانيا الشرقية ، نرى أن ليتانيا الغربية ليس عندها نفس قوة الحق العام التي لليتانيا الشرقية . فهذه الأخيرة تبدو دولة شبه موطدة من قبل ، بالرغم من اختلافات القوميات ، بينما نجد في ليتانيا الغربية نظاماً حكومياً قوياً يتمثل بالسلالة ، والجيش ، والإدارة ؛ وبلداً نما فيه التقدم الاقتصادي جيداً ، والصناعات فيه أكثر عدداً وقوة وتطوراً مما في ليتانيا الشرقية ، المنطقة الزراعية بمخافة . ومن الممكن الكلام ، في ليتانيا الغربية ، عن حضارة ، الحضارة النمساوية بصفاتها الأصيلة ، ومزيج سكانها المتأثر بالتأثيرات الجرمانية واللاتينية ؛ والعاصمة ، فيناً ، بفخامة أوابداها ووتيرة حياتها الخاصة ؛ وكل هذا تعبير ساحر وجذاب لهذه الحضارة . ومع ذلك ، فإن كل هذه الملامح ، التي يمكن أن تعطي للبلاد الشعور بالقوة ، لامتنع ، إذا فحطنا قضايا الحق العام ، من الحيرة للاعتراف بدولة حقيقية في النمسا . وقد قلنا ، في الفصل السابق ، أن الامبراطورية ليس لها اسم . لأن هذا الاسم يدل على هذه المجموعة

من الأراضي بالمصطلح : « الممالك والبلاد الممثلة في دياط الامبراطورية ،
الرايخسرات . ودستور ١٨٦٧ نفسه ضعيف للغاية ، بسبب امتناع التشيكيين
والمورافيين عن الحضور إلى برلمان فينا . وكان الفريق التشيكي - المورافي يمثل ،
في ١٨٦٧ ، ٢٥ ٪ من سكان ليتانيا الغربية . وهذا الفريق قوي فكرياً واقتصادياً ،
وليس لمطالب القوميات الأخرى من الأهمية ما لمطالبه .

وفي الواقع ، كان السلوفينيون مقسمين بين كارنثيا ومنطقة غوريتزا أو
غوريتزيا - حسبها يطلق الاسم الايطالي أو الاسم الألماني - والكارينول ، وحتى
قسم من ايستريا والقليل من ستيريا . وكانوا يطالبون بنظام أرضي مطابق
بصورة أفضل لوجود قوميتهم ، وبتجمعهم في منطقة إدارية واحدة . ولكنهم لم
يحصلوا على ما أرادوا . ومن الممكن القول إن مطالب السلوفينيين قد أهملت في
ذلك الحين .

وأبرم البولونيون وفاقاً ضمياً مع حكومة فينا ، وحصل « النادي »
البولوني في البرلمان ، ويسمى « كولو »^(١) أي « الحلقة » ، على تأمين بأن يحترم
استعمال اللغة البولونية في غاليسيا ، وأن ينتخب الموظفون النساويون في الاقليم
من بين البولونيين .

وأدى هذا الاتفاق مع بولوني غاليسيا إلى طرح مطالب الروثينيين . فقد
كان الروثينيون يريدون أن تنقسم غاليسيا إلى إدارتين : الأولى ، إدارة الغرب ،
حيث يسيطر البولونيون ؛ والثانية ، إدارة الشرق التي يريدون أن تكون خاصة
بهم . ولكن لم يجعل إلا إدارة واحدة لكل غاليسيا . وبالتالي ، فإن العنصر
الروثيني ، رغم كثرة عدده . وجد خاضعاً لنفوذ العنصر البولوني المسيطر .

(١) كولو Kolo

ووجدت بين الروثنيين والبولونيين اختلافات عديدة : فهم لا يتكلمون لغة واحدة . وليس لهم دين واحد ، لأن البولونيين كاثوليكيون رومانيون ، والروثينيون موحدون أو أرثوذكس .

وكانت كل هذه المطالب القومية أقل اعتباراً من مطالب التشيكيين والمورافيين ، لأن هؤلاء يرفضهم المشاركة ، في الظروف التي أوجدها دستور ١٨٦٧ ، بجلسات دياطاتهم المحلية وبجلسات البرلمان المركزي في فينا ، حالوا بالإجمال دون عمل النظام .

معارضة الفريق التشيكي - المورافي

ماهي مطالب الفريق التشيكي - المورافي وما هو الاسلوب الذي سيستعمله لظفرها ؟

في ١٨٦٧ ، كان الرجال السياسيون التشيكيون ، وبخاصة ريغر ، مقتنعين بأنهم يجدون أنفسهم الآن ، في ليتانيا الغربية في نفس الوضع الذي وجد فيه الهونغايريون من ١٨٦١ إلى ١٨٦٧ ، في إمبراطورية النسا المعتبرة ككل . ولم يكن ممكناً أن تخول الملكية النمساوية دستوراً قابلاً للحياة إلا باتفاق أو تسوية نمساوية - هونغايرية في عام ١٨٦٧ ، عندما قررت الحكومة المركزية الاعتراف بمطالب وأماني الهونغايريين . وفي ليتانيا الغربية أيضاً ، لم يكن بالإمكان إعادة النظام إلى الحياة الدستورية ما لم يتم الاتفاق ويتحقق بين الحكومة والتشيكيين .

لذا كان السياسيون التشيكيون يشعرون بأن الوضع ملائم جداً لهم وقرروا الافادة منه للحصول على كثير من الأمور من الحكومة المركزية : أحدها خطير جداً ، وهو انفصال السلوفاكيين عن التشيكيين . وفقد الأمل تماماً من إعادة تعديل المناطق الإدارية والسياسية في الامبراطورية بشكل يؤلف فيه التشيكيون

والسلوفاكيون فريقاً واحداً ، بعد أن أصبح السلوفاكيون تابعين لمملكة هونغاريا . وأذعن التشيكيون لهذا الانفصال ، وفكروا بأن يجدوا تعويضات في مكان آخر . ولاشك في أن الفريقين يذكران من حين لآخر إخاءهما . فثلاً ، في سنة ١٨٦٨ ، عندما انشئ أول مسرح قومي ، قدم وفد سلوفاكي إلى براغ بزعامة السلوفاكي أوربان^(١) . وتكلم هذا الرئيس بكلام مؤثر وقال : « نحن لكم وأنتم لنا » . ولكن هذه التصريحات الجميلة ، من هذا النوع ، ظلت نظرية .

والنتيجة الثانية لنجاح هونغاريا هي أن التشيكيين وجدوا فيه قوة المثل . ولذلك تبنوا لنجاح قضيتهم الخاصة الأسلوب الذي نجح مع الهونغاريين ، ولذلك لن يشاركوا مطلقاً لافي الديباطات المحلية ولا في مجلس الامبراطورية ، الرايخسرات ، مالم يقيم اتفاق بين إمبراطور النمسا ، بوصفه ملك بوهيميا ، والأمة السياسية التشيكية .

حق الدولة التشيكية

أ (مملكة بوهيميا

كان باستطاعة التشيكيين أن يختاروا بين موقفين ممكنين :

١ - التفاهم مع الفريق الألماني ، في ليتانيا الغربية ، على قضية اللغات القضية الأساسية ، وتوطيد هذا الاتفاق والعيش معاً بقبول النظام الدستوري لعام ١٨٦٧ . وكان لهذا النظام فوائده ، لأنه كان نظاماً برلمانياً ودستورياً .

٢ - التفاهم مع العاهل على أساس الحق التاريخي لبوهيميا .

وفضل رجال الدولة التشيكيون الحل الثاني ، أي التفاهم المباشر مع العاهل . ويتضح خيارهم بالجاء الحديث الذي حصل عليه العاهل من التسوية

(١) أوربان Aurban

النساوية - الهونغارية ، كما يتضح أيضاً بالبنية الاجتماعية والسياسية في بوهيميا .
ولابد لنا هنا من ذكر بعض كلمات توضيحية مع النظر إلى الماضي .

لقد كانت بوهيميا تؤلف مملكة بحدود واضحة المعالم محددة : في الشرق ، خط
يفصل مورافيا عن مملكة هونغاريا ، أي البلاد التي يقطن فيها السلوفاكيون ؛
في الشمال وفي الغرب ، الحدود التي يعرفها كل واحد ، لأنها ظلت حدود
تشيكوسلوفاكيا ، وهي الحدود التاريخية لمملكة بوهيميا التي تضم ثلاثة أقاليم :
بوهيميا الأصلية ، أو مملكة بوهيميا ، ومارغرافية مورافيا ، ودوقيات سيليزيا . وفي
الحقيقة كانت مملكة بوهيميا أكبر من ذلك سابقاً ، وتشمل اللوزاس التي تم
التنازل عنها ، في ١٦٣٥ ، في صلح براغ ، وبقي فيها اليوم أيضاً سكان سلافيون
وهم صرب اللوزاس ؛ كما تشمل سيليزيا التي تخلي عن القسم الأعظم منها إلى
فريدريك الثاني بمعاهدة ١٧٤٤ ، ولكن قسماً منها ظل تابعاً لمملكة بوهيميا .

ومملكة بوهيميا مازالت موجودة من حيث المبدأ . والمؤرخون التشيكيون ،
وبخاصة المؤرخون الحساسون في قضايا الحق العام يلفتون النظر إلى أن تخصيص
الاقطاعات ، حتى في دور الحكم المطلق ، كان يقوم به امبراطور النمسا بصفة ملك
بوهيميا : وإن آخر تنصيب ملكي تم في براغ في ١٨٣٦ ، عندما اعتلى العرش سلف
فرانسوا - جوزيف ، وهو فرديناند الأول ؛ وإن حقوق مملكة بوهيميا تصعد بعيداً
جداً ، وإن هذه الحقوق أيدت بعدة أعمال متعاقبة : الدستور « المجدد » في
١٦٢١ ، والاعتراف بمملكة بوهيميا أيضاً ببعض الأعمال في بداية ١٨٤٨ . ولكن
بوهيميا ، من وجهة نظر القوميات ، تبدي وضعاً دقيقاً : ففي محيط المملكة ، إن
في سيليزيا أو في شمال مورافيا ، أو في المنطقة الشمالية - الغربية ، في جنوب
بوهيميا ، كان تجمع ألماني قوي جداً يحتل المناطق الغنية - مناطق صناعات
المناجم . وكانت الصناعات الكبرى في البلاد ، من نسيجية وخشبية ومعدينية ، في
أيدي الألمان .

ارستقراطية بوهيميا

ومن جهة أخرى ، مازال يوجد في بوهيميا وفي مورافيا ، ملكيات عقارية كبرى جداً ، وكانت ملكاً لعائلات نبيلة ظلت شوكتها الاجتماعية عظيمة . وكانت هذه العائلات النبيلة من أصل تشيكي أو من أصل ألماني . ولكن قضية الأصل هنا كانت أقل أهمية بكثير من الموقف السياسي الذي كانت تتبناه هذه العائلات . ومن الممكن أن يميز فيها نحو ١٨٦٧ فريقان :

الأول : فريق سلافي بخاصة موال للإمبراطور ، وكان على رأسه الأمير كارلوس اورسبرغ . وكان هؤلاء النبلاء يتكلمون الألمانية . ويوجهون اهتمامهم أولاً شطرفينا ، شطر البلاط . وعلاوة عن الفارق اللبرالي ، تذكر هذه الحالة بحالة الأمير فيلكس شفارتز نبرغ ، مستشار إمبراطورية النمسا ، الذي كان ، بالرغم من أصله البوهيمي ، يخدم أولاً سلطة البيت النمساوي والسلالة .

الثاني : ويسمى على وجه العموم « الطبقة النبيلة التاريخية » ، وكان على رأسها الكونت كلام مارتينيك ، أحد كونتات تون ؛ وعضو آخر من أسرة شفارتز نبرغ ، وهو الكونت شارل دو شفارتز نبرغ ، أصغر ابن أخ للمستشار الآنف الذكر ؛ وأخيراً ، شخصية هامة جداً في المملكة وهو الكاردينال دوشفارتز نبرغ ، رئيس أساقفة براغ ، وأخو المستشار . ولم يكن هذا الخبر رجل أفكار سياسية عميقة جداً . كان وسيماً ، وأمير كنيسة كبيراً ، ومتعلقاً جداً بطقوس الماضي ، ويرى أن مهنته تكون ناقصة إذا لم يحى في حفلة ، في كاتدرائية القديس - غي ، كل أهبات الماضي ، ويضع على رأس عاهله تاج القديس - فانسيسلاس .

ونلاحظ جيداً أن هذه « الطبقة النبيلة التاريخية » - التي تتألف من تشيكيين كبراً عن كبر ، وأيضاً من ألمانين من أصل بعيد ، لأن آل

شفارتزنبرغ ، مثلاً ، كانوا قد أتوا إلى المملكة على أثر مواريث ، نحو آخر القرن السابع عشر - كانت تحسد في أعماقها « الطبقة النبيلة التاريخية » في هونغاريا ، وتزعم بأن يكون لها ، في الامبراطورية نفس الدور السياسي لتلك ونفس النفوذ . وكانت قليلة الحس أو أقل حساً من فريق اورسبرغ الموالي للقيصر بامبراطورية النمسا . ولكنها كانت أكثر حساً بذكرى مملكة بوهيميا ، وبدت مشجعة للمطالب التي تسم دستور ١٨٦٧ بالبطلان ، وتريد أن تقيم مقام هذا النظام المركزي ، الذي يفيد فينا ، نظاماً اتحادياً فيدرالياً يفيد براغ كثيراً .

وريجر نفسه ، بالرغم من أصله البورجوازي ، ومن كونه مثلاً للأفكار الليبرالية ، ومن أنه لم يعيش نفس شكل الحياة ولا نفس الماضي اللذين كان عليهما كبار أمراء بوهيميا ، تقرب منهم ليعطي لمطالبه مزيداً من التصلب وليعارض بـ « الحقوق التاريخية » لمملكة بوهيميا ما مرّ في برلمان فينا في ١٨٦٧ . وتجاوزت المطالب هذا التعبير ، وصار الكلام عن « حق الدولة » ، حق مملكة بوهيميا في أن يعترف بها كدولة ذات سيادة ، بنفس الشكل الذي اعترف به لهونغاريا ، وألا ترى تسوية مصيرها إلا بتفاهم بين دياطها وعاهلها . وفي كل هذا نسخ لما فعله الهونغاريون .

وفي هذه السنوات ، تأثر الرأي التشيكي كثيراً . وأحاط تاج القديس - فانسيسلاس بعبادة شبيهة بعبادة تاج القديس - ايتين . ومن الواضح الآن أنه يوجد هنا نوع من الاهتمام يختلف تماماً عن نوع ١٨٤٨ حيث وجدت ، على الصعيد الأول ، أفكار ليبرالية ، وأفكار قومية ، وأفكار في اتجاه الفلسفة السياسية في القرن الثامن عشر . وضرب مثل عن هذه العبادة بالعودة إلى تاج براغ ، وقد نقل هذا التاج إلى فينا عند تقدم الجيوش البروسية في ١٨٦٦ ، وعندما نقل إلى براغ ، في شهر آب ١٨٦٧ ، نقل في القطار ليلاً ، خشية المظاهرات . وبالرغم من تاريخ الحركات ج (٧)

الساعة المتأخرة أو المبكرة جداً التي بلغ فيها القطار المحطات الأساسية للخط الحديدي بين فينّا وبراغ ، فقد كانت المحطات مليئة بالعالم ، وعلى المرتفعات أشعلت النيران كسياج شرف . وأخيراً لدى وصوله إلى براغ ، قامت فرحة عفوية كبرى ، وهرع الجمهور إلى طريق العجلة التي تضم التاج ورافقها حتى القصر .

إذن كان يطالب بـ « حق الدولة » في بوهيميا تبعاً للماضي وتبعاً للحقوق الدائمة لتاج القديس - فانسيسلاس . وهكذا ، في ٢٢ آب ١٨٦٨ تجمع النواب التشيكيون الذين لم يحضروا جلسات دياط بوهيميا ، ووقعوا تصريحاً أكدوا فيه أن دستور ١٨٦٧ باطل ، وأن لبوهيميا حقها التاريخي ، وأن هذا الحق يجب أن يعترف به .

حق الدولة التشيكية والألمان

ومنذ ذلك الحين ، وضعت قضية أخرى وهي : إذا وطدت حقوق تاج بوهيميا ، وأصبح العنصر التشيكي العنصر الموجه للسياسة في بوهيميا ومورافيا فإذا سيحصل للألمان ؟ لقد استلهم ريغر ، حيال الألمان ، من المثل الذي ضربه دياك تجاه الكرواتيين : فإذا ماتم اتفاق بين مملكة بوهيميا وحكومة فينّا ، فسيتم بالمقابل ، اتفاق آخر ، في داخل مملكة بوهيميا التي أعيد بناؤها ، بين التشيكيين والألمانيين .

ونتساءل لأي نقطة أثرت ذكرى دياك في ريغر ؟ نجد الدليل فيما قاله للألمانيين : « استطيع أن أؤكد لكم بشرفي وبالله بأن ليس لنا أية نية في أن نُفضّل على الألمانيين في دولتنا الجديدة . وإذا شئت ألا تصدقوا وعد الشرف ، فالأحرى أن تثقوا بحكمتنا . إننا نفهم جيداً أننا قريبون جداً من الحدود الألمانية . وهذا كاف لئلا نتخذ أي إجراء من شأنه أن يكدر صفو إخواننا المواطنين الألمانيين . وأسمح لنفسي بأن استعمل كلام دياك : « نقدم لكم صفحة بيضاء لتكتبوا عليها

بأنفسكم جميع الضمانات التي تأملون بموجبها حماية قوميتكم في هذا البلد . ونحن مستعدون للموافقة على كل هذه الضمانات . لأن هذا سيكون تأميناً لنا على أنكم تعملون أيضاً على صيانة وحدة هذه المملكة » .

أسلوب التشيكيين

١) المظاهرات

هذا هو موقف التشيكيين . فكيف بذلت جهودهم وما النتائج التي حصلوا عليها ؟

انطلاقاً من ١٨٦٧ ، تبنى راينخسرات فيينا موقفاً ليبرالياً ومناوئاً للاكليروس بوضوح . وشكل الأمبراطور وزارة ليبرالية ، أو كما قيل ، وزارة « بورجوازية » ومن الغريب أن يرى أنه خول ، خلال بعض الوقت على الأقل ، رئاسة هذه الوزارة البورجوازية إلى نبيل ، وعلى وجه الدقة ، إلى كارلوس اورسبرغ ، نبيل بوهيميا الموالي للإمبراطور ، وبقي بوست وزيراً للشؤون الخارجية . ولكن بوست كان من رأيه البحث عن وفاق مع التشيكيين ، كما حصل على وفاق مع الهونغارين . وما من شك في أن بوست كان متعاطفاً مع الهونغارين . وأجرى المفاوضات معهم بكثير من الإصرار والتصميم والرغبة في النجاح أكثر مما مع التشيكيين .

إن ما يلهم سياسته ، هو أنه كان ، على الأقل ، خلال سنوات ، يأمل ، وهو الساكسوني الأصل والمناوئ جداً لبروسيا ، أن يجد ثاراً للإخفاق الذي منيت به النمسا في ١٨٦٦ في حربيها مع بروسيا . لقد فكر ، في ذلك الحين ، بالتحالف مع فرنسا . وبما أن دستور ١٨٦٧ ، في غياب التشيكيين يعطي كل السلطة لألماني النمسا ، الذين كانوا أكثر فأكثر معادين لألماني الكونفدراسيون الجرمانى وللسياسة البسماركية ، فقد تصور بأنه يجب أن يعتمد على العناصر السلافية في

سياسته المعارضة . وكما كسب بسهولة تحالف كبار الأمراء البولونيين ، حاول الآن ، الحصول على تحالف الأمراء التشيكيين .

كانت المفاوضات بين بوست وزعماء بوهيميا ناشطة بصورة كافية . ولكنها خضعت لتقلبات . فبينما كانت تجري في سنوات ١٨٦٧ و ١٨٦٨ و ١٨٦٩ ، كان الاضطراب القومي أخذاً بالازدياد في بوهيميا . وكان التشيكيون ينتهزون كل المناسبات للإعراب عن حماسهم الوطنية وأملهم بمستقبل أفضل . فتارة يقومون باحتفال على شرف رجل عظيم : كالاحتفال ببلوغ بالاتسكي السبعين عاماً ، في ١٨٦٨ ، وجعله عيداً قومياً . وظل بالاتسكي رجل بوهيميا العظيم . وكان منذ بضع سنوات أقل اندماجاً بالشؤون السياسية من صهره ريغر ، وبدا تجسيدا وشاهداً على حق بوهيميا التاريخي . ولهذا السبب كانت الطبقة النبيلة تجامله وتعلق له ، بالرغم من أنه اعتبر ، في ١٨٤٨ ، في بعض الوقت طريداً وثورياً . وأحياناً تقام أعياد كعيد وضع الحجر الأساسي للمسرح القومي أو الحج إلى أماكن يقدسها تاريخ بوهيميا في المملكة نفسها ، أو في الخارج ، مثل الحج إلى كونستانس ، حيث حكم على يوحنا هوس وأعدم ؛ أو الحج إلى « بيلا هورا » ، الجبل الصغير بالقرب من براغ ، وهو « الجبل الأبيض » حيث قهر جيش ملك بوهيميا ، فريديريك الخامس ، في ١٦٢٠ . وكان ذلك نهاية لاستقلال بوهيميا استقلالاً كاملاً . بيد أنه وجدت تناقضات في هذه المظاهرات ، لأنه إذا قبل أن بوهيميا كانت قد فقدت استقلالها في ١٦٢٠ ، بعد معركة الجبل الأبيض ، أصبح من العسير الادعاء بدستور ١٦٢٧ الذي أعلن فيما بعد . ولكن هذه الحمية الوطنية تدل على المثل الأعلى الذي يحرك الأمة التشيكية التي تجاوزت لامنطق التفاصيل . وأخيراً ، كانت هذه المظاهر تسمى بكلمة تشيكية « تابوري »^(١) أي معسكرات .

ويقصد بها رحلات جماهيرية في جوار براغ نحو جبل بركاني صغير يسمى جبل ريب^(١) ، حيث أنشئت في العصر الوسيط ، على مكان لعبادة قديمة للنار ، كنيسة كرسيت للقديس - جورج . وهذا المكان القريب التناول بسهولة من براغ كان يساعد على تجمع شعبي كبير . غير أن هذه المظاهرات قمت بشدة . وأجريت محادثات صحافة وتوقيفات . ولكن هذه الإجراءات لم يكن منها غير إذكاء العاطفة القومية .

في سنة ١٨٦٨ ، شخص ريغر إلى باريس ، وقدمته لنابوليون الثالث أخت الإمبراطور بالرضاع ، السيدة كورنو^(٢) ، فسلمه مذكرة عن القضية التشيكية تصر هذه المرة على قضية القوميات أكثر مما تصر على قضية الحق التاريخي الذي لا يهم نابوليون الثالث . لأن التشيكيين كانوا في عز فورانهم ، ولما كان هدفهم الأساسي الاعتراف بالحق التاريخي ، لذلك كانوا يستخدمون جميع الوسائل لجذب انتباه أوربه لهم .

وعندما نشبت حرب ١٨٧٠ ، فكر بوست خلال بضعة أسابيع بالتدخل لصالح فرنسا . وأعطى الأمر بتجمع قطعات من الجيش في بوهيميا . ومن الممكن أن يتساءل ما إذا كانت النمسا تتدخل وتضرب ألمانيا من الخلف . ولكن الهونغارين حالوا دون بوست وما يريد ، كما حالت دونه سياسة رئيس مجلس وزراء هونغاريا ، الكونت يوليوس أندراسي . وبدا من الضروري تماماً في ذلك الحين أن يعجل بالتفاهم مع التشيكيين ، وإرجاع هؤلاء إلى الحياة العامة . وأجريت انتخابات جديدة لديباط بوهيميا ، وأسفرت هذه الانتخابات عن الأكثرية للحزب الوطني . وعاد التشيكيون إلى الظهور ثانية في دياط بوهيميا . وهذه هي النقطة الأولى . وكان الإمبراطور يأمل في أن يقرروا الجيء إلى

(١) ريب Rip

(٢) السيدة كورنو Mme Cornu

الرايخسرات . ولكن التشيكيين الأوفياء دوماً إلى المثل الذي ضربه الهونغارليون لهم ، سيفعلون ما فعل هؤلاء انطلاقاً من ١٨٦٦ . وأفادهم دياط بوهيميا منبراً ، وجعلهم أقوى على الاستمرار في مفاوضاتهم مع العاهل .

دياط-بوهيميا والبنود الأساسية

كانت الوزارة في ذلك الحين ، وزارة ذات ميول اتحادية فيدرالية ، يرأسها بولوني ، وهو الكونت بوتوكي^(١) ، وقدم دياط بوهيميا رسالة إلى العاهل مع مذكرة مطولة ومفعمة بتذكريات تاريخية رصدها بالاتسكي وأعاد النظر فيها حقوقيون أيضاً . وفي ٢٦ أيلول ١٨٧٠ ، وعد فرنسو - جوزيف بأن يتوج ملكاً على بوهيميا ، وأعطى بذلك كلاماً رسمياً وعلنياً . وفي كانون الأول ، احتج دياط بوهيميا على انتصارات الألمان في فرنسا ، متنبئاً بضم الألزاس - لورين ، وقام على كل سياسة من شأنها تقرير مصير السكان دون مشاورتهم ، وتفصل فريقاً من مواطني الدولة التي ينتمي إليها للانتماء إلى دولة أخرى . وهذا الاحتجاج المؤثر جداً ، في وقت لم تتقبل فرنسا فيه إلا الرفض لكل ما تطلبه من نجدات ، لم يعجب الحكومة النمساوية ، وصرح بوست بأن هذا التدخل في السياسة العامة للإمبراطورية لا يتسامح به مطلقاً . وظل التشيكيون يرفضون الظهور في مجلس الإمبراطورية . وأخيراً قرر فرنسو - جوزيف التفاوض معهم .

وقامت بالمفاوضة وزارة أخرى ، وزارة هوهنفارت^(٢) ، التي تشكلت في شباط ١٨٧١ ، وكان هدفها الوصول إلى اتفاق . وتتألف هذه الوزارة من ألمان ، مثل هوهنفارت نفسه ، وكان رأيهم فيدرالياً ، وبالتالي ، مستعدين لقبول تغييرات في دستور كانون الأول ١٨٦٧ . كما تضم الوزارة وزيراً آخر ألمانياً مناوئاً

(١) بوتوكي Potocki

(٢) هوهنفارت Hohenwart

لبروسيا وهو شيفله^(١) ، وسيكون له دور كبير في المفاوضات . وأخيراً كانت الوزارة تضم تشيكيين : مثل وزير التعليم العام تيريشيك^(٢) ، وكان حقوقياً متمرساً جداً على المفاوضات السياسية ؛ والدكتور هاييتينيك^(٣) ، وقام بالمفاوضات شيفله مع زعيمين سياسيين تشيكيين : ريغر ، وكلام مارتينيك ، ممثل « الطبقة النبيلة التاريخية » . وبعد بضعة أشهر تم التوصل إلى اتفاق على نقاط مبدأ أساسية تسمى « البنود الأساسية » .

تتصور البنود الأساسية الحالة في بوهيميا كما يلي : أولاً ، يقبل التشيكيون الظهور في مجلس الإمبراطورية ويوافقون على التسوية ؛ وهذا يعني نفس التنازل الذي قام به الهونغايريون للنمسا ، أي الاعتراف بالشؤون المشتركة . وبالتالي ، يعطي التشيكيون موافقة مملكة بوهيميا على نظام التسوية . وعندئذ يتأمن بقاء الملكية . ومن جهة أخرى ، يعترفون بمكانهم في إمبراطورية النمسا ، في ليتانيا الغربية . وهنا توجد نقطة هامة جداً : فبينما كان للدولة الهونغايرية كامل الاستقلال ، كان يبشر بتأسيس مملكة بوهيميا ، ولكن مواطني مملكة بوهيميا سيظلون نمساويين ، ولن تكون صفة مواطن خاصة لبوهيميا . وسيوجد للشؤون العامة المشتركة ، برلمان مشترك ، مجلس النواب ، ولكن هذا المجلس لن يضم إلا ممثلي الديايطات ، وستمند صلاحيته على شؤون الجيش ، والعملية ، والبنوك ، والقروض ، والبريد ، والبرق ، والخطوط الحديدية . وسيكون في الوزارة وزير من بوهيميا ، وسيكون هذا الوزير مستشاراً ملكياً لبوهيميا . وأخيراً ، سيصبح مجلس الأمراء مجلساً للشيوخ . وستتوسع صلاحية الديايطات ، فيما يتعلق بكل الشؤون التي لا تكون على سبيل الحصر خاصة بمجلس الإمبراطورية . وسيبدل

(١) شيفله Schäffle

(٢) تيريشيك Třeček

(٣) هاييتينيك Habětinek

النظام الانتخابي بشكل يقل فيه ممثلو المدن ويكثر فيه ممثلو الأرياف . وهكذا يشجع ويعزز بوضوح العنصر التشيكي في بوهيميا ومورافيا .

وأدت البنود الأساسية ضمناً إلى تعديل الملكية كلها : فقد خسر مجلس الامبراطورية لحد ما صفته كبرلمان مركزي ليصبح نوعاً من كونغرس دياطات . وازدادت سلطة الدياطات . وعليه توجد لامركزية بالنسبة إلى نظام ودستور كانون الأول . وإن لم تعرض على بساط البحث قضية الغاء هذا الدستور ، الذي أصبح مكيفاً . ولكن كما صحت باتنت شباط ١٨٦١ ، في اتجاه مركزي ، روح الدبلوم الفيدرالية ، فإن ما سيخرج من البنود الأساسية سيصح كذلك ، في اتجاه فيدرالي ، الروح المركزية لدستور ١٨٦٧ .

وأخيراً ، تصور لبوهيميا قانون لحماية الأقليات يعترف في بوهيميا بمساواة اللغات ، ويؤسس تقسيماً إدارياً لتحديد المناطق الإدارية والانتخابية حسب القوميات التشيكية والألمانية . وستسهر ، في دياط بوهيميا ، كورية خاصة ، كورية القوميات ، على تنفيذ قانون القوميات .

وباختصار ، إن دياط بوهيميا ، في ايلول ١٨٧١ ، تقبل ووافق على عدة أعمال : جواب من الملك يعد بالتتويج . ونذكر هنا مقطعاً من هذا الجواب . وسنرى فيه تأكيداً بالاعتراف بمملكة بوهيميا ؛ ومن جهة أخرى ، الرغبة الملفتة للنظر التي فرضتها الضرورة لربط العمل الجديد بكامل مجموعة الأعمال السابقة . فقد صرح فرنسوا - جوزيف - الذي كان حساساً جداً بفكرة هذا التتويج ، وحريصاً على أن يقدم في كل دولة على أنه ملك محلي وممثل للتقاليد الخاصة بكل من هذه الدول بهذا القول :

« ذكرى منا واعترافاً بوضع حق دولة تاج بوهيميا ، واقتناعاً بالمجد والقوة اللذين قدمهما هذا التاج لنا ولأسلافنا ، وذكرى منا أيضاً للولاء الكامل الذي

سأند به شعب مملكة بوهيميا ، في كل عصر ، عرشنا ، نعتز عن طيب خاطر بحقوق هذه المملكة ، ونحن على استعداد لأن نكرس هذا الاعتراف بيمين تتويجنا . وبما أننا ، من جهة أخرى ، لانستطيع التخلص من الاتفاقات الرسمية الصريحة التي عقدناها مع الممالك والبلاد الأخرى وعبرنا عنها في دبلومنا ، في ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وفي القوانين الأساسية للدولة المنشورة في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، وفي ٢١ كانون الأول ١٨٦٧ ، فلا ننسى يمين التتويج التي أقسمناها لمملكة هونغاريا ، مملكتنا . إذن كان القصد تكييف العمل الجديد مع مجموعة التشريع السابق لها . ووافق دياط بوهيميا أيضاً على قانون الأقلية والقانون الانتخابي . وبالتالي سويت قضية بوهيميا ، وستتوج الملك بعد بضعة أسابيع في براغ .

إخفاق البنود الأساسية

الهونغاريون والألمانيون

كيف ستقوم القوميات الأخرى برد الفعل ، وأولها هونغاريا ، التي دعت ، بموجب اتفاق ١٨٦٧ ، إلى فحص كل تغيير يمكن أن يحدث في ليتانيا الغربية ؟ لقد أبدى الألمانيون في بوهيميا ، وألمانيو سيليزيا والنمسا ، عند إعلان الاتفاق مع دياط بوهيميا ، قلقاً شديداً واستياءً عظيماً . من ذلك أن نائباً ألمانياً ألقى كلاماً معرباً وثقيلاً على مستقبل الملكية وعلى علاقاتها مع الألمانيين : « لم نغلب في سودان لنصبح ، نحن ، جزيرات للتشيكين » . كذلك وقف ألمانيو النمسا ، مواطنو الإمبراطورية النمساوية ، متضامنين مع ألماني الإمبراطورية التي تأسست في بداية السنة واعتبروا كل انتصار لألماني الرايخ انتصارات لهم . ولكن معارضة الهونغاريين كانت أخطر أيضاً . فهم يصرحون بأن البنود الأساسية أتت بتغيير دستوري في نظام ليتانيا الغربية . ولهذا فإن الاتفاق النمساوي - الهنغاري لعام ١٨٦٧ وجد عاجزاً . إن التسوية افترضت تنظيماً دستورياً كما وافق عليه

الإمبراطور بثبتت أعمال ٢١ كانون الأول ١٨٦٧ . وبالتالي ، إذا تحولت إمبراطورية النمسا في اتجاه فيدرالي ، بتحويل فوائد كبرى إلى قومية سلافية ، تدمر الاتفاق .

الضغوط الخارجية

وأخيراً ، قلقت الحكومات الأجنبية أيضاً من التحويل الذي سيدخل على الإمبراطورية . ويأتي أولاً الحكومة الألمانية . فقد فكر بسمارك بأن نجاح المطالب التشيكية سيجر الألمانين إلى موقف استردادي ، وأن ألماني النمسا ، وبخاصة ألماني بوهيميا سيطلبون بارتباطهم ثانية بالرايخ . غير أنه قدر بأن لديه مايكفي من صعوبات ليسير من جديد الآلة التي أنشأها براين ١٨٧١ ، ولم يشأ أن يحمل نفسه قضايا جديدة . وقام لدى فرانسوا - جوزيف بمسعى بواسطة ملك ساكس ، الصديق الشخصي للإمبراطور . ويقول مؤرخو النمسا أيضاً إن الحكومة الروسية كانت تخشى من أن يؤدي تحويل النمسا ، في اتجاه مشجع جداً للسلافيين ، إلى مطالب في بولونيا الروسية . وبالرغم من جميع الآمال التي عقدها التشيكيون على الصداقة الروسية ، يبدو أن حكومة القيصر كانت تعمل ضدهم .

وباختصار ، إن مجلس التاج ، الذي انعقد في شهر تشرين الأول ١٨٧١ ، وكان منتظراً منه أن يُعلم بأن الاتفاق تمّ ، وأن تتويج الملك سيكون بعد بضعة أيام ، خرج منه قرار معاكس : فقد تخلى عن كل شيء ، وقدمت وزارة هوهنفارت استقالتها . وفي الوقت الذي أوشك التشيكيون فيه أن يقطفوا ثمار جهودهم وصبرهم الطويل ، استسلموا ليأس فظيع جداً ، وارتفعت احتجاجات عابثة بصورة مطلقة في دياط بوهيميا . وصرح الأمير شارل سفارتز نبرغ بأن حقوق تاج بوهيميا سيدافع عنها « حتى التضحية التامة بالأرواح والأموال » . أما الآن فلا أمل يرجى . هذا هو تاريخ المحاولة لحل القضية التشيكية في اتجاه حق الدولة مستلهمه من المثل الهونغاري .

النتيجة

لقد تناقش المؤرخون كثيراً في أسلوب التشيكيين . ومن الممكن أن يقرأ في مؤلفات ارنست دوني أو لوي ايزنمان صحافاً من النقد هامة للغاية . ويرى هؤلاء المؤرخون أن التشيكيين استسلموا للضلال بتشبيه حقوق تاج بوهيميا بحقوق تاج هونغاريا . والحقيقة ، أن أرض هونغاريا كلها كانت تابعة لتاج هونغاريا . أما بالنسبة لتاج بوهيميا ، فقد لبس الأمر بين ماكان يطلب لمملكة بوهيميا الأصلية ، وما كان يجب عمله أيضاً لتقبل به مورافيا وسيليزيا . لقد كانت سيليزيا محتلة من قبل الألمان ، ولم تشأ الانضمام إلى سياسة دياط بوهيميا . ولم يدعن دياط مورافيا إلا بعد مقاومات عظيمة جداً ، بسبب العنصر الجرمانى القوي جداً الذي كان يضمه بين أعضائه . والأخطر من ذلك أن الهونغاريين لم يكن عندهم أقلية مسلحة جيداً سياسياً واقتصادياً ، وأن الأقلية الألمانية في بوهيميا لم تكن أقلية تدعمها دولة كبرى من نفس العرق كما كانت أقلية بوهيميا في الرايخ الألماني في ١٨٧١ . وفي الحقيقة ، أخيراً ، إن حق الدولة ، وهو فكرة قديمة ترضى الارستقراطية ، لم يكن له كبير نفاذ على الطبقات الجديدة . وقد برهن المستقبل على التخلي شيئاً فشيئاً ، في بوهيميا ، عن هذه الفكرة ، فكرة الحق . ومع ذلك ، فإن هذه الحجة صحيحة بخاصة للدور التالي . ففي تاريخ ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، على وجه الدقة بسبب الضياء الذي أحاط بنجاح هونغاريا وحصولها على فوائد بمناذاتها ومطالبتها بحق الدولة ، كان لحق الدولة التشيكية من جانبه قوة كبرى جداً من الاقناع والوجاهة .

وعلى أي حال ، كانت نتيجة هذا الاخفاق عداء كبيراً بين التشيكيين والألمانيين في بوهيميا . فقد قام كل من الفريقين في وجه الآخر وأصبحت الحالة أخرج بكثير مما كانت عليه في نقطة الانطلاق .

الفصل السابع

القوميات السلافية في هونغاريا

حتى آخر القرن التاسع عشر

يتناول البحث في القوميات السلافية ، في هونغاريا ، حتى آخر القرن التاسع عشر ، ناحيتين : الأولى ، دراسة القوميات السلافية ؛ والثانية ، كروايا الخاضعة لنظامها الخاص حسب تسوية ١٨٦٨

تطبيق قانون القوميات

الحياة السياسية والمجتمع في هونغاريا

لمتابعة سياسة الهونغاريين والتطبيق الذي أجرته مختلف الحكومات للقانون ٤٤ لعام ١٨٦٨ في القوميات ، لا بد لنا من عرض الظروف العامة ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها مملكة هونغاريا . وهذه الظروف خاصة جداً وصعبة الفهم دون بعض الجهد في التفكير .

لقد ثبتت قوانين ١٨٦٧ - ١٨٦٨ ، التي درسناها ، أطر نظام سياسي حديث . وبعثت هونغاريا التاريخية القديمة حرةً ، بجهاز حقوقي يزعم بأنه يتجاوب وحاجات الأزمنة الحديثة . وفي الواقع ، إن النظام الانتخابي المعقد^(١) يعطي التفوق إلى الطبقات العليا في المجتمع وبخاصة ، في البلد الزراعي ، إلى

(١) يوجد للمجلس الأدنى ٣٦ فئة انتخابية .

الملكية العقارية ، بالإضافة إلى الملكية المنقولة . ويجب ألا يذهب عن البال ، حتى نحو ١٨٨٠ ، أن أقل من ٦ ٪ وانطلاقاً من ١٨٨٠ ، أن ٦ ٪ فقط من السكان كانت تتمتع بالحق الانتخابي ، وأن الملكية العقارية موزعة بين « مالكي الأطيان » أي أمراء أغنياء جداً يملكون دومينات واسعة ؛ والطبقة النبيلة الوسطى التي أفقرت ، ولكنها تهوى الحياة السياسية ؛ وأعضاء الطوائف الدينية في الكنيسة الكاثوليكية الزمنية والنظامية ، أو الطوائف البروتستانتية ، وبخاصة مجامع الكنيسة اللوثرية . أما البورجوازية فغائبة تقريباً . وكانت التجارة والأعمال ، وهي ما زالت قليلة النوى في التاريخ ١٨٦٨ ، بين أيدي عدد قليل جداً من البورجوازيين من أبناء البلاد ، ومن عدد عظيم من الإسرائيليين الذين ما فتئوا يدعون إليهم وافدين جدداً من أبناء دينهم . وعندما يقال هونغاريًا وهونغارية السياسية ، فهذا يعني حتى آخر القرن ، الطبقة الارستقراطية الهونغارية .

يبدى هذا المجتمع ملامح أصيلة : كان مثقفاً ، منفتحاً على الأفكار الغربية ، فروسياً ، جذاباً ، لاتينياً في أشكاله ، مهذباً للغاية ، مصقولاً ناعماً . وكان يعرف كيف يعظم النظريات السياسية التي يدافع عنها . وبهذه الصفات سحر المجتمع الهونغاري الملكة اليزابث . فقد شرعت العاهلة بدراسة اللغة الهونغارية ، وصارت تفخر بأنها تتكلم الهونغارية كفلاح هونغاري ، وعلمت أولادها اللغة المجرية على أيدي مربين هونغاريين . وحاولت تجنيس السلالة . وعدا عن ذلك نرى أن الحضارة الهونغارية ، ويجب أن نلح على ذلك ، طبعت جميع هؤلاء الوافدين الأجانب ، أي السلوفاكيين ، والرومانيين ، والصربيين الذين يعيشون في هونغاريًا ويبلغون مستوى أعلى في المجتمع ، يأخذون ملامح الطابع الهونغاري ، وحتى أكثرهم مقاومة لاستعمال اللغة المجرية ، بل والأوفياء لقوميتهم الأصلية أيضاً . ونجد عند الذين يتجرون والذين يقاومون التجير ويدافعون عن

الأفكار القومية نفس الأخلاق والعادات ، وبالإجمال نفس شكل تصور الوجود في هونغاريا . لقد كانت هونغاريا بلد الحياة اللامعة البراقة والسهلة . ففيها ترقص رقصة الشارداس^(١) الشهيرة ، ويثمل بالخمّر والموسيقى ، وبخاصة الموسيقى العجرية^(٢) ، التزيغان^(٣) . ولم يكن هؤلاء العجر هونغاريين ولا سلافيين ولا رومانيين ، ولكنهم أعطوا للبلد بكامله ذوق موسيقاهم الساحرة .

وكانت هذه الحياة تنتشر ، حتى في الأوساط الريفية ، بتقاليدها الشعبية الغنية ، وأغانيها العذبة اللذيذة ، وبزاتها الملونة والمثقلة بالأزهار والأشرطة ، وبتزيين المنازل ، والمطرزات على الموائد ، والخزف المتغير الألوان والرسوم الملفتة للنظر كثيراً . وفي هذه الحضارة النسيج وحدها بصورة كاملة ، مثل يقول : « لا حياة خارج هونغاريا ، وإذا وجدت حياة فليست على هذا النحو » . ولا بد من الوقوف على هذه الملامح إذا أريد تقييم الحوادث بصورة عادلة .

متطلبات الحياة الحديثة والجهاز الإداري

في هذا البلد وفي العصر الذي تلا التسوية ، كان من الضروري بذل جهد ضخم جداً لإدخال الحياة الحديثة ، وتجديد الجهاز الإداري في الدولة ، والجهاز الاقتصادي ، ورسم الطرق ، أو توسيع الطرق التي كانت موجودة من قبل ، ومد الخطوط الحديدية ، وشق القنوات ، وضبط سيول الجبال وأنهار منطقة سلوفاكيا : فاعُ ، نيترا ، هرون . وهذا يفترض القيام بعمل كبير جداً . ويجب أن يفكر أيضاً ، بأن سكان هونغاريا في مجموعهم كانوا شعباً ريفياً يضم عدداً عظيماً من الفلاحين المتخلفين جداً في جبال تتراس ، وفي الجبال المعدنية في سلوفاكيا ، جنوب تتراس . وكان من الضروري وجود جهاز من الموظفين عديد

(١) الشارداس CZARDAS

(٢) التزيغان TZIGANE

ومتعلم ، وكان ينقصها إطلاقاً . ونرى أن المؤرخ الهونغاري المعاصر ، وعلى وجه التأكيد أفضل مؤرخ للمدرسة الهونغارية ، زكفو^(١) ، ألف كتاباً ممتازاً باللغة الألمانية باسم « الدولة الهونغارية »^(٢) ، وألح فيه كثيراً على الحاجة الماسة لجهاز إداري . وفيه يرى السبب العميق لسياسة يرثي لحالها ، لأنها تسوق هونغاريا إلى نزاع زعم واضعوا قانون ١٨٦٨ أنهم تجنبوه وهو : النضال ضد القوميات . ولما لم تستطع هونغاريا تسوية قضية القوميات ، فقد عرفت التجزئة الأرضية التي يشكو منها هونغارياو السهل في وطنيتهم مع من ظلوا متعلقين بفكرة الدولة القديمة .

وأظهر زكفو المؤثرات العديدة والمتناقضة التي أثرت على الموجهين الهونغارين انطلاقاً من ١٨٦٨ . لأن القطيعة الملفتة للنظر وقعت بين المثل الأعلى القديم الأوربي والإنساني الذي كان يمثل اوتفوس ودياك ، وبين السياسة التي تبناها خلفاؤها . فقد تخلى هؤلاء في عجلتهم لتمثل الشعوب الأجنبية عن سمو النظرات التي صنعت قوة جيل التسوية ، ولجؤوا إلى طرق فظة ، مقتنعين بأن على الدولة أن تكون قوية ، وأن تفرض نفسها بالقوة ، وأرادوا أن يعجلوا كثيراً جداً بالعمل . وتحت ضغط هذه الحاجة إلى جهاز إداري ، لم يترددوا في خلقه بصورة اصطناعية بفرض التعبير المجري في كل مكان . وفي عجلتهم هذه لبلوغ النتيجة بسرعة ، خلطوا بين فكرة الدولة وفكرة الأمة ، وأرادوا الحصول حالاً على جهاز يتبنى فوق ذلك القومية المجرية لتشكيل دولة هونغارية .

منذ ١٨٧٥ ، صفي حزب دياك ، ووصل السلطة حزب جديد وهو حزب

(١) زكفو SZÉKFI

(٢) يمكن الرجوع إلى مؤلف ج - زكفو باللغة الفرنسية وهو بعنوان :

الكونت كولومان تيسزا . وقد تشكل من اتحاد قسم من حزب دياك القديم بحزب المعارضة السابق للتسوية . وكان تيسزا زعيم حزب التحالف . وبالنسبة إلى دياك ، واوتفوس ، وزيشيني ، أي عظماء رجال دور الاستقلال ، وأيضاً بالنسبة إلى كوسوت ، يجسد تيسزا الطبقة النبيلة الهونغارية الوسطى ، كما يقول المؤرخ ايزنمان ، أو على الأقل ، الطبقة النبيلة الإقليمية الهونغارية التي تنقصها نظرات الارستقراطيين العامة الذين كانوا في الغالب على صلة بأوربة الغربية ، أو الذين أغنوا ثقافتهم كثيراً . وكانت أفكار كولومان تيسزا أقل بكثير من مهارته وأسلوبه . فعوضاً عن أن يبحث عن مبادئ وتطبيقاتها ، اعتمد على أهواء ومصالح ، وبدأت الحالة معقدة . وفي الحقيقة ، إن العنصر الأمين على سياسة كوسوت الذي يأسف على إبرام التسوية أو يلح على المطالبة بالاستقلال حيال النساء ، يتألف من الطبقة النبيلة الصغيرة المتجمعة في السهل الهونغاري . وعلى العكس ، كان العنصر الذي يأتلف مع التسوية كثيراً ، في المناطق الخارجية التي يحتلها الأجانب . وعليه فإن التناقض الأول كان في أن الكونت تيسزا يبحث في هذه المناطق عن سوق جهاز سياسي وإداري . ولذلك لا نعتقد بأن هذا الجهاز كان أجنبياً ، بل لأن النظام الانتخابي كما طبقته الحكومة الهونغارية ، في ذلك الحين ، كان مهيئاً للفساد بسهولة . فمثلاً لم يكن التصويت سرياً ، بل كان شفهياً . وكان الناخب يأتي إلى مكتب التصويت ليسمي مرشحاً يصوت له . ومن جهة أخرى ، كانت هيئة المقترعين قليلة العدد جداً . ولنذكر أنها كانت أقل من ٦ ٪ من الناخبين . ومن هنا تفهم الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها .

تطبيق الانتخابات

أما وأن تكون الانتخابات الهونغارية دوماً انتخابات فاسدة ومديرة فهذا شيء معروف . ولذلك لا يوجد أي فارق ، في هذا الاعتبار ، بين المناطق

المأهولة بالحجر والمناطق التي يسكنها الأجانب . وقد أكد زكفو هذا الواقع بالعبارات التالية : « لم يكن باستطاعة المقترعين أن يصوتوا إلا في مكان واحد ، وهو المدينة الرئيسية في المنطقة الإدارية . وكان وصولهم وإقامتهم في هذه المدينة محددين من قبل الإدارة ، ومراقبين من قبل الدرك . وعند الانتخابات يحدث اضطراب عظيم ، لأن الجماهير التي منعت من التصويت تشور ، وتقوم مشادة بين أنصار مختلف المرشحين : هونغاريين أو غير هونغاريين ، ويطلق الدرك النار على الجمهور » . ومن هنا يرى كيف كان تطبيق النظام الانتخابي شرقياً ومطابقاً قليلاً للمثل الأعلى وللتعاملات الغربية ، ويضيف المؤرخ الهونغاري : « إن الفارق الوحيد هو أنه عندما يرتكب مثل هذه الشراسة الانتخابية ، في مدينة هونغارية في السهل الكبير ، ضد مرشح حزب الاستقلال ، لا يهتم بها كثيراً في الخارج ، وتنسب إلى الصفة المعيبة للنظام الانتخابي الهونغاري . ولكن إذا حدثت ضد مرشحين غير هونغاريين ، فإن هذا الفعل تتناقله الصحافة الأوربية بكاملها » ولا يهمننا ذلك كثيراً ، إن كل ما يهمننا حفظه هو تطبيق هذا الأصول في كل البلاد على حساب الحجر والأجانب على حد سواء . وكانت طرق الفساد الانتخابي تتم بطرق فساد برلماني . وبفضلها حافظت الوزارات الليبرالية عموماً ، ووزارة الكونت كولومان تيسزا على السلطة خلال خمس عشرة سنة ، من ١٨٧٥ إلى ١٨٩٠ .

ونتيجة ذلك هي أنه عوضاً عن أن يطبق قانون القوميات بأمانة وإخلاص للصفة الليبرالية التي ألعنا إليها ، نرى الحكومات الهونغارية تتابع بحيرة النخبات الأجنبية . ولم يكن القصد بحيرة السكان الريفيين بالقوة ، لأن هذا لا يمثل شيئاً عظيماً ، ولا يقدم شيئاً ، وإنما تأمين القوة للدولة الهونغارية . فكان على كل شخص ، وكل فرد يريد الارتقاء على السلم الاجتماعي ، ويصبح مرموقاً في تاريخ الحركات ج (٨)

التجارة أو الصناعة أو الإدارة أو التعليم أو الاكليروس ، في كل الفروع ، حيث يقتضي النشاط ثقافة ومسؤولية ، أن يصبح مجرياً . ولا يكفي أن يكون مواطناً هونغاريّاً متعلقاً بالدولة الهونغارية ؛ إن ما يجب هو أن يكون أيضاً مجريّاً وناطقاً بالمجرية .

المجيرة في المناطق السلوفاكية

ومنذ ذلك الحين ، ناضلت الحكومة الهونغارية ضد اللغات القومية . وبالرغم من حماية المبدأ التي منحها قانون ١٨٦٨ ، حاولت أن تنشر استعمال اللغة الهونغارية على حساب اللغات الأجنبية . وقد بدأ هذا العمل قبل تيسزا بإرادة الحكومة ، وبإفراط من الغيرة عند بعض الموظفين . ومن المؤكد أن الموظفين الهونغاريين ، وبخاصة زعماء المناطق الذين يمكن تشبيههم بالمحافظين ، رؤساء المحافظات ، حاولوا اجتذاب حسن التفات الحكومة بغيرتهم على صالح المجيرة ، ونسبوا لأنفسهم شرف كل تحديد أتوا به لممارسة حق اللغات الأجنبية . وفي ١٨٧٤ ، نلاحظ عند السلوفاكيين أمثلة على ذلك . يجب أن نتمثل في ذهننا أن سلوفاكيا ، أو هونغاريا العليا بلد جبال وغابات مترامية ومراع واسعة ، وأن المساكن تتجمع في الوديان فقط : وادي فيترا ، فاغ ، هرون ، وأن هذه المساكن تتجمع في قرى أو في مدن صغيرة ، وأن بعضها يؤلف جمهوريات محلية ، بروج نكرة محلية ، وحتى منافسات بين مدينة وأخرى أيضاً .

وعملأ بقانون ١٨٦٨ ، وبخاصة بعض الفوائد الممنوحة في ١٨٦١ لسلوفاكيا ، كانت كثير من المدن تملك مدارس ثانوية سلوفاكية أسستها طوائف بروتستانتية أو كاثوليكية . ومنذ ١٨٧٤ ، بدأ النضال ضد المدارس الثانوية السلوفاكية ، وشرع به باتهامات جرائم سلوفاكية حكومية وموظفون غيرون متحمسون . فقد اتهم جهاز هذه المدارس الثانوية بإحياء الروح السلافية الجامعة وتعهدتها

بالنماء . وكان الحكومة الهونغارية تشعر دوماً برهبة عميقة من أن تمارس روسيا نفوذها على هؤلاء الأجانب من أصل سلافي . ووجه الاتهام بالجامعة السلافية إلى كل السلافيين تقريباً الذين لم يشاءوا أن يتمجروا ؛ وأحياناً بلغ الاتهام فلاحين طبيين لا يفقهون شيئاً من ذلك ، باعتبارهم غير أهل لأن تكون لديهم فكرة واضحة عن الجامعة السلافية . وهكذا أعلن أن المدارس الثانوية السلوفاكية مفعمة بفكرة الجامعة السلافية . وقامت تحقيقات الموظفين ضدها . واعترف هؤلاء أن جهاز التعليم فيها كانت تحركه روح خبيثة . وأغلقت المدارس الثانوية . وبسبب إغلاق هذه المدارس الثانوية الكاثوليكية أو البروتستانتية ، منيت الأمة السلوفاكية بخسائر جسيمة جداً . وفي هذه المناطق النائية التي يجعلها مناخ الشتاء صعبة التناول جداً ، يمكننا أن نقدر مدى الاضطراب الذي يمكن أن يحدثه حذف مدرسة ثانوية للمشاريع العائلية بشأن فتي مراهق . فإلى أين يجب أن يرسل ؟ إلى أقرب مدرسة ثانوية . وهذا يعني أن يعهد به إلى مدرسة ثانوية مجرية ، أي تكريسه للمجيرة . وكثير من الناس الطبيين لم يدركوا أنهم بعملهم هذا إنما يعدون فصل أولادهم عن قريتهم الأصلية .

وبعد ذلك قامت حملة ضد « جمعية الخلية » السلوفاكية : فقد حصل السلوفاكيون ، بعد زيارتهم للملك فرانسوا - جوزيف ، في ١٨٦١ على تأسيس جمعية « الخلية » السلوفاكية لنشر اللغة السلوفاكية ، وجميعيات الكتب السلوفاكية . وعلقت « الخلية » أولاً ، ثم فتشت ، وحجزت أموالها . ولم يكن للسلوفاكيين آنذاك نواب في برلمان بودابست . كان لهم في البدء في سنوات ١٨٧٠ ، ممثل منهم وهو بولينى - توت ، ولم يجدد انتدابه . وفي قضية « الخلية » أنجدهم صربي يدعى ميليتيش ، وقد لعب هذا دوراً هاماً في الدفاع عن الصربيين والسلوفاكيين معاً ، وتساءل كيف يمكن حذف جمعية تضم الملك بين أعضاء لجنة الرعاية ، وإلى من تعود أموال « الخلية » . لقد كان يرى أن هذه

الأموال يجب أن تعود إلى الأمة السلوفاكية . وأجاب الكونت تيسزا : « لا توجد أمة سلوفاكية ، ولا توجد إلا أمة هونغارية » . وبالتالي ، كان على الجمعية المؤسسة لنشر المعارف والتربية الشعبية عند إلغائها ، أن تسلم أموالها للأمة ، أي يجب أن تعود أموالها للأمة الهونغارية .

وعلى الدوام وجد نوع من خلط أو تلاعب بالكلمات بين لفظ دولة وأمة . والدولة الهونغارية في الوقت نفسه هي الأمة الهونغارية ، ولكن القوميات في ذلك الحين ، وجدت نفسها نوعاً ما مختلطة ومنتشرة في هذه الأمة الهونغارية ، وتزول شخصيتها في الوقت الذي يراد الإمساك بها ، ولا يعترف بها حقوقياً . وقد تساءل الكاتب والوطني السلوفاكي هوربان ، ما إذا كان من الأفضل التخلي في مثل هذه الظروف عن اللغة السلوفاكية والعودة إلى اللغة التشيكية كلفة تعبير أدبي للفريقين . فقد ألف باللغة التشيكية عام ١٨٧٦ ، تقويمه المسمى نيترا ، ولكنه لم يثبت على هذه الخطوة ، وكان لابنه سياسة معارضة لسياسته تماماً .

لقد وجه حذف الجمعية السلوفاكية ضربة عظيمة جداً للسلوفاكيين . وكانت القوميات الأخرى أمامهم في هونغاريا أكثر صلابة وأفضل تسليحاً ، ولا سيما الصربيين في الباشكا والبانات ، في شمال كرواتيا - سلافونيا ، والرومانيين في ترانسلفانيا . وحافظ هذان الفريقان الروماني والصربي على استقلالها أكثر من غيرها . وبهمنا الصربيون كالسلافيين ، ولكن بهمنا الرومانيون أيضاً ، لأن موقفهم سيؤثر على موقف السلوفاكيين . فقد استطاعوا أن يحافظوا على جمعياتهم ويصنوا مؤسساتهم . وعند الصرب حافظت الكنيسة الارثوذكسية على دور عظيم جداً . وكانت تؤلف بحق هيكل القومية الصربية في هونغاريا ، بالرغم من الاضطهادات التي تحملتها . وكانت لها صفة كنيسة على حدة ، ولم تختلط

باعتبارها كنيسة ارثوذكسية ، بالكنائس البروتستانتية أو الكاثوليكية المشتركة للمجر ولغير المجر . وحافظت أصالتها الدينية على الجزء الأكبر من الفريق الصربي .

ولكن توقيف تقدم القوميات لا يكفي . ولذا تجب المجيرة وبخاصة مجيرة التعليم . ولذا أنشئت مدارس الدولة بعدد عظيم . وأخذت هذه المدارس تنافس المدارس الحرة ، أي المدارس الكاثوليكية أو المدارس البروتستانتية ، وتعلم باللغة المجرية . وقد نشرت ذكريات هامة جداً لرجال دولة سلوفاكيين يقصون فيها حياة طفولتهم^(١) .

لقد أخذوا إلى المدرسة ، وعلموا فيها اللغة المجرية مباشرة . وكانت بالنسبة لهم لغة صعبة ومربكة ، وتختلف تماماً عن اللغات السلافية . ولا أحد يتكلم حولهم بها ، في المنطقة السلوفاكية التابعين لها . وكان قانون ١٨٧٨ - ١٨٧٩ يطلب من جميع المعلمين معرفة اللغة المجرية . ثم امتدت رقابة الدولة للتعليم الحر . وزيد عدد ساعات الصفوف (الفصول) باللغة المجرية . وفي ١٨٩١ فتح القانون الشهير بمذائق الأطفال دور حضانة لا يتكلم فيها إلا بالمجرية ، وبشكل يفرض استعمال المجرية على أطفال جميع القوميات منذ نعومة أظفارهم . وأخيراً في ١٨٩٣ ، حدد قانون المربوط الأدنى للمرتب الذي يقبضه المعلم . وكانت الغاية سحق موازنات المدارس الحرة تحت عبء ثقل جداً . وإذا لم تستطع المدارس الحرة تحمله يكتنح طلب مساعدات ، ولكن هذه المساعدات لا تمنح إلا للمؤسسات التي تراعي النظام في عدد ساعات التعليم المخصصة للغة المجرية .

وعدا ذلك ، أسست جمعيات لنشر اللغة المجرية ، كالجمعية التي يرعاها الارشيدوق جوزيف عضو الأسرة الإمبراطورية المقيم في هونغاريا . عقدت هذه

JUDR . EMIL STODOLA . PRELOM (1933) - DR . VAVRO SROBÁR Z. MAJHO (١)
ZIVOTA (1946)

الجمعية اجتماعاً كبيراً في نيترا في ١٨٨٣ ، ونظمت جوائز لتشجيع اللغة المجرية في مسابقات عامة ، ومنحت الجمعية مكافآت للتلاميذ الذين أظهروا تقدمهم باللغة المجرية . ووجدت أيضاً جمعية تلفت النظر وتضم سلوفاكيين مجريين . وقال فيها أسقف بروتستانتي لوثري كلاماً له مغزاه ومعناه : « لسنا شعباً سلوفاكياً ، وإنما نحن أفراد نتكلم السلوفاكية » . « وإن هؤلاء الأفراد الذين يتكلمون السلوفاكية ينتمون إلى الدولة الهونغارية ويظهرون ولاءهم للجمعيات التي تتكلم السلوفاكية وتريد الحفاظ على صفات اللغة القومية بالسلوفاكية » .

مقاومة المجيرة

كانت نتائج المجيرة استياءً عميقاً ومقاومة عظيمة جداً ، ولا سيما في أوساط الشبيبة . ومن الممكن أخذ أمثلة من هذه المذكرات السلوفاكية : قصة رب أسرة يوصي ابنه بقوله : « لا تتدخل في شؤون القومية قبل أن تجتاز نضجك » أي شهادة التحصيل الثانوي . وتعلم الشبان المجرية ولكنهم حافظوا على استعمال السلوفاكية ، حتى إن كثيراً منهم طردوا من المدارس الثانوية بتهمة الجامعة السلافية ، واضطروا لمتابعة دراساتهم في مؤسسات أخرى أو في الخارج . ومنذ ذلك الحين بدأت هجرة السلوفاكيين لسبيين : سبب اقتصادي للفلاحين الفقراء ، وسبب فكري للشبيبة التي ترتقي اجتماعياً . ولكن المقاومة وجدت أيضاً في الكنيسة . ومع ذلك ، فقد كان للكليروس الكاثوليكي موقفان : فالأساقفة الذين كانوا على اتصال وثيق بالحكومة ، شجعوا عموماً انتشار اللغة المجرية ، حتى إن بعضهم أخذوا يوصون الكهان بأن يطلبوا إلى الأطفال أن يلفظوا بالمجرية صيغة السلام المألوفة : « المجد ليسوع المسيح » . وإذا قبل بعضهم ، فقد احتج كثير منهم بقولهم بأنه ليس بإمكانهم التعليم الديني لرعاياهم إلا باللغة القومية ، وإلا فإن الشعب يحرم من التعليم الديني الناجع . وأوصى البابا ليون الثالث عشر في

رسالة بابوية في ١٨٨٦ ، الأسقفية المجرية بالحفاظ على التعليم الديني والتبشير والصلاة باللغة القومية . ولكن هذه الرسالة لم يستجب لها إلا قليلاً .

وفي الوقت نفسه ، تحسنت الحالة الاقتصادية بشكل محسوس لجميع القوميات وربما أكثر بوجه خاص للقومية السلافية . لأن برنامج الهجرة كان يتضمن أيضاً تنية اقتصادية . فمن ذلك أن مدد خط حديدي ينطلق من كوشيس (كاسا) للاتصال على حدود سيليزيا ، بخط بوهومين . وبالتالي فإن وادي الفاغ الذي ظل حتى الآن من غير الممكن الوصول إليه ، وصله الخط الحديدي واجتازه ، وتحسنت الحالة الاقتصادية في المنطقة ، ولستع في هذه النقطة إلى شاهد سلوفاكي : « هذا عصر مجيد لصناعة دباعة ليبتوفسكي - سفاتي - ميكولاش . وشجعت مؤسسة خط حديد كوشيس - يوهومين في ١٨٧٣ ، استيراد الجلود الخام ووصول المواد الأولية ومنتجات الدباعة ، وخشب الأرجنتين ، والآلات من فينا ، وألمانيا ، وانكلترا وسمحت بتصدير الجلود المحضرة لتجار فينا وبيستاني وغيرهما ، مما أحدث فوراناً في الحياة الاقتصادية . وأسس بنك التتراس^(١) في ١٨٨٥ ، ونظمت شركات بناء ، وارتفع بسرعة مستوى الطبقة الوسطى في هذه المدن الصغيرة في الجبل السلوفاكي . وفي ١٨٨٧ ، أظهر السلوفاكيون تماسكهم بتنظيم معرض للمنتجات السلوفاكية ، ولا سيما المطرزات .

وعلى الصعيد السياسي ، انعدم النشاط خلال سنوات طويلة . وأمام النظام الذي استخدمته الحكومة ، رأى السلوفاكيون بأنهم لا يستطيعون النضال وتخلوا عن الحياة السياسية . وكان زعيمهم المفكر شاعراً لامعاً وعقلاً رومانسياً وحالماً ، وهب قوة تعبير عظيمة ، وهو سفيتوزار بن هوربان ، هوربان فاجانسكي . كتب في جريدة « نارودني نوفيني » وعرض خطناً سياسياً أقل بكثير مما هو مثل

(١) جبل التتراس هو أعلى جزء من جبال الكاربات بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا .

أعلى . وقال إن السلوفاكيين يمثلون النواة البدائية للعرق السلافي كله . وعليهم أن يبقوا أنقياء من كل اتصال بالأمم السلافية الأخرى التي عداها الغرب . وعلى الأمة السلافية أن تقصر دفاعها على لغتها ، وأن تنتظر سلام روسيا القيصرية . وإن روسيا القوية « روسيا المقدسة » ستأتي يوماً لنجدة السلوفاكيين وتعيد لهم حريتهم .

ومن الصعب تقييم تأثير سفيتوزار هوربان فاجانسكي . فقد أسهم في الخبل السياسي ، وفي الوقت نفسه أيقظ الحية القومية . وسحدث التنظيم السياسي الجديد لسلوفاكيا في الآجل ، تحت تأثير المثال الروماني .

مؤتمر القوميات ومعارضة الأحرار الليبراليين

لقد ذهب قسم من الشبيبة السلوفاكية للدراسة في جامعة بودابست ، وكانت العائلات الغنية ترسل أبناءها لمتابعة دراستهم في عدة كليات ، كما يفعل أمراء مورافيا أو سلوفاكيا في القرن السادس عشر ، الذين ينطلقون في « جولة في أوربة » مع موكب من المربين والخدم ، ويزورون المدينة بعد المدينة والبلد بعد البلد . وهكذا كان شبان العائلات الموسرة في سلوفاكيا ، في آخر القرن التاسع عشر ، يقضون ستة أشهر في فيينا ، وستة أشهر في برلين ، ومثل ذلك في بودابست . وفي هذه المدينة الأخيرة يلتقون بالرومانيين والصربيين ، ويكتشفون الوسائل التي كان هؤلاء يدافعون بها عن قوميتهم ، وكانت الحكومة تود التظاهر دوماً بالحرية الليبرالية في بعض الأحوال . وبعد تطبيق سياسة التمثل التي أتينا على ذكرها ، طاب لها أن تبرهن على أنه في اللحظة التي تحترق فيها الدولة الهونغارية ، فإن هذه الدولة تعرف كيف تظهر نفسها ليبرالية حيال قومياتها . وسمحت في ١٨٩٥ بعقد مؤتمر للقوميات في بودابست يجتمع فيه الصربيون والرومانيون والسلوفاكيون . وصوت هذا المؤتمر على قرار يعترف بسلامة مملكة

القديس - ايتين . ولكنه يطالب ، عدا تطبيق قانون ١٨٦٨ ، بتوزيع جديد للأراضي الإدارية .

ويرى المؤرخ الهونغارى زكفو أن هذا الطلب مبالغ فيه . فمن جهة ، أخطأت الحكومة الهونغارية عندما أرادت المجيرة بالقوة ، ولكن القوميات ، من جهة أخرى ، نزعت دوماً إلى جعل « الدومين » الذي تسكنه أرضاً مغلقة وخاصة بلغتها على سبيل الحصر . وبدا لزكفو أن وجود أراضي مغلقة ضار بوحدة البلاد .

وبالإجمال ، شجبت سياسة تيسر لعدة أسباب : أولاً ، بمعارضة المجر الذين يأخذون عليها استعدادها لإرضاء فينا ، وكثرة مرونتها في تطبيق التسوية . وثانياً ، بالمعارضة الكاثوليكية التي أفزعتها إجراءات الدولة ، والليبرالية التي كانت تهدد امتيازات الكنيسة . فقد كافح الكاثوليك مشروع الزواج المدني الذي فكرت فيه الحكومة بسبب عداؤها للأكليروس ، وبسبب القلق من المجيرة على حد سواء . لأن سحب سجلات الأحوال المدنية من مختلف الطوائف الدينية يعني جعل الأحوال المدنية مصلحة من مصالح الدولة ومصلحة « مجيرة » . وبفضل التقدم الاقتصادي أخذ العنصر اليهودي مكانة عظيمة في الأمة : ففي ١٨٤٨ كان عدد اليهود في هونغاريا ٢٤١٠٠٠ ؛ وفي ١٨٩٠ بلغ ٧٠٧٠٠٠ ؛ وفي ١٩٠٠ أصبح ٨٣١٠٠٠ . ويقال بأنهم يشكلون ربع السكان في بودابست ، بينما كانوا في الحقيقة ٢٣ ٪ منهم . ومن هنا اللقب « يودابست » الذي أطلق على مدينة بودابست على سبيل التسلية . وكان اليهود يؤلفون عنصراً متنفذاً من وجهة النظر الاجتماعية : ففي هونغاريا ٤٨ ٪ من الأطباء ، و ٦٨ ٪ من المحامين كانوا يهوداً . وإذا قام هذا الفريق بمثل هذا التقدم ، فذلك بالرغم من غنى بعض أوساط أبناء البلاد الأصليين ، أوساط التجارة والصناعة ، لأن العنصر الريفي ، المجري أو الأجنبي ، كان متعلقاً بأطيان الملكيات العقارية ، وظل في حالة متخلفة جداً ، وأحياناً في

حالة البؤس ، وعلى كل حال ، كان يرقى بصعوبة جداً نحو الطبقة المتوسطة . وسقط نيسزا ، في ١٨٩٠ ، ولكن الوزارات الليبرالية ظلت على حالها خلال خمسة عشر عاماً أيضاً . ومع ذلك ، يلاحظ في ١٨٩٤ ، تحت تأثير أفكار البابا ليون الثالث عشر والمرسوم الحبري « ريروم نوفاروم »^(١) تجمع الأحزاب السياسية في هونغاريا . ففي الأوساط الكاثوليكية ساد القلق من سياسة الحكومة ، وقامت محاولة للوقاية من نتائجها على الدين أو على القوميات أيضاً . وتشكل حزب جديد وهو ، الحزب المسيحي - الاجتماعي أو الشعبي . وكان زعيمه ماغنأ هونغارياً وهو الكونت زيكي . فقد تبنى في إحدى مواد برنامجه الدفاع عن القوميات . وأكد على وجوب تطبيق قانون ١٨٦٨ ، وإلا فإن البلاد بكاملها تتعرض للخطر . وانطلاقاً من ١٨٩٦ ، السنة التالية لمؤتمر القوميات ، قرر السلوفاكيون أن يدعوا في الانتخابات المرشح المعارض لحزب الحكومة ، أي مرشح الحزب الشعبي ، مرشح الكونت زيكي . وبعد هذا الدور الطويل من الامتناع دخل السلوفاكيون الحياة العامة من جديد ، ولكن سيطرة الحزب الليبرالي لم تنقطع إلا في ١٩٠٥ .

تطبيق التسوية مع الكرواتيين

إن تسوية ١٨٦٨ تمثل معاً انتصار المجر ونظاماً قابلاً للاحتال نوعاً ما بالنسبة لكرواتيا . وكان برنامج المونسينور ستروسماير وأصدقائه ، مثل الكاهن القانوني راكي ، يتلخص بهذه العبارة : « إن جل اهتمامنا يجب أن ينصرف منذ الآن إلى تنظيم البلاد وإلى التعليم العام » . وكانت الحياة السياسية متنوعة . فتارة تبدو الحكومة قاسية جداً إزاء الكرواتيين . وهذا هو الدور الأول ، دور البارون

Rerum novarum. (١)

راوخ ؛ وتارة ، بالعكس ، تبدو سهولة المراس وتبيل للمصالحة والوفاق . وانطلاقاً من ١٨٧٢ ، انقسم دياط كرواتيا إلى ثلاثة أحزاب :

الأول ، حزب متشدد ، حزب حق الدولة . وهو معاد للصربيين ، ويطالب بأن يتولى الكرواتيون إدارة البلاد . وابتداءً من ١٨٧٨ ، طالب باتحاد البوسنة والمهرسك بكرواتيا ، واعتبر العنصر الصربي عنصراً أدنى . وكان زعيم هذا الحزب ستارسييفيك . وكانت جريدته « المهرفاتسكا » أي « الكرواتي » .

الثاني ، حزب المونسينيور ستروسمير .

الثالث ، حزب البارون راوخ ، حزب « المتجبرين » .

وحصل الديايط على فوائد ، وعلى تكيفات متعاقبة للتسوية الهونغارية - الكرواتية لعام ١٨٦٨ : فمن ذلك أن قسم الموازنة الذي كان محتجزاً للشؤون الكرواتية ، قد زيد . كما ازداد أيضاً عدد النواب في برلمان بودابست ، وانتقل من ٢٩ إلى ٣٤ في ١٨٧٣ ، ثم إلى ٤٠ في ١٨٨١ . وألحقت بكرواتيا أرض التخوم العسكرية كلها . ولكن الصربيين الذين يسكنون هذه التخوم فضلوا التبعية لبودابست كما في السابق ، بعد أن وجدوا بعض الحرية في بعدهم عن الحكومة المركزية ، واعتادوا على شكل الحكم الذاتي . وكانوا يخشون أن يفقدوه باتحادهم مع كرواتيا . ومن ١٨٨٣ إلى ١٩٠٥ ، مرّ دور طويل شغلته حكومة بان - خوين - هيدرفاري ، قريب الكونت تيسزا ، وكان إدارياً بارعاً وقاسياً على الكرواتيين ، وتوصل إلى احتوائهم بعضاً ببعض ، معتمداً على حزب ستارسييفيك ضد حزب ستروسمير ، ومشجعاً الصربيين ضد الكرواتيين . لأن كثرة المنافسات تجعل النظام مرتبطاً به .

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين ، وجد الصربيون والكرواتيون أنفسهم أيضاً في حالة فزع من نفوذ اليهود الاقتصادي . وكان هؤلاء يتكلمون

الألمانية . ولاحظ الصربيون والكرواتيون أن المجر يسحقون كرواتيا سياسياً ، وأن « الألمانين » سيسحقونها اقتصادياً . ولذا تقاربوا أمام الخطر المشترك . وتطابق تجمع القوميتين مع حوادث هامة : وهي تجديد جميع المواقف السياسية في هونغاريا خلال أزمة عامة امتدت من ١٩٠٣ إلى ١٩٠٦ ؛ ووفاة المونسنيور ستروسماير ، المعمر جداً . وبوفاته زال أعظم وجه قومي سيطر على تاريخ سلافيا الجنوب خلال أكثر من نصف قرن .

الفصل الثامن

إمبراطورية النمسا والقضية التشيكية - الألمانية من ١٨٧١ إلى ١٩٠٥

من الممكن أن يفيد حكم المؤرخ التشيكوسلوفاكي المعاصر بروكيس^(١) مدخلاً لدراسة الدور من ١٨٧٠ إلى السنوات الأولى من القرن العشرين . وفيه يقول : « بالرغم من أن وجهة النظر التشيكية - الفتية ظهرت فيما بعد معقولة ومثيرة من وجهة النظر السياسية ، فإن عناد الشيوخ - التشيكيين المدعّم بإيمان قوي بالحق والعدل ، كان على درجة عالية من السمو المعنوي ، وبه تحولت الأمة التشيكية خلال خمس وثلاثين عاماً عن النشاط السياسي ، ثم عادت إليه في زمن الحرب العالمية الأولى أثناء النضال في سبيل الاستقلال التشيكي - السلوفاكي » . وهذا يعود إلى القول بأن ثلاثة وأربعين عاماً انقضت بين ١٨٧١ وحرب ١٩١٤ ، بحث فيها التشيكيون عن فوائد سياسة انتهاز أكثر من سياسة مبادئ كبرى . ثم جرى تبني موقف آخر يستلهم من المبادئ ويدعم جهد التشيكيين والسلوفاكيين في الحرب العالمية الأولى لتحريرهم .

وهذا الوضع يدعونا لأن ندرس أولاً : دور الانتهاز ، وثانياً إعداد المثل الأعلى الجديد .

(١) بروكيس PROKES

أهمية القضية التشيكية - الألمانية

عدم وجود قضية بولونية

لماذا كانت القضية الأساسية ، في ليتانيا - الغربية ، القضية التشيكية - الألمانية ؟ أولاً ، لأنه لا توجد قضية بولونية حقيقية . لقد كان البولونيون في حالة إن لم تكن ممتازة في الحق ، فقد كانت ، في الواقع ، ملائمة بصراحة . كان البولونيون يدارون عموماً ببولونيين . وكانت اللغة البولونية متداولة في غاليسيا . والديايط فيها يمثل برلماناً صغيراً مستقلاً ذاتياً . أما ضحايا النظام فهم الأوكرانيون . وأما الروثينيون ، ويعتبرون بولونيين المستقبل ، فلا يمكنهم أن ينهضوا إلا باندماجهم في القومية البولونية ، وإلا فعليهم أن ينتظروا ويرأوحو مكانهم . وأما الشعوب السلافية الأخرى ، في ليتانيا الغربية ، كالسلوفينيين ، فقد ظلت طويلاً ضعيفة جداً إلى أن يضع مصيرهم على بساط البحث قضية حقيقية . ولكن هذه القضية أخذت تتأكد رويداً رويداً وأصبحت جادة عشية حرب ١٩١٤ .

قضية الطبقة الوسطى

ولكن القضية التشيكية - الألمانية ، بخاصة ، كانت هامة بذاتها . وتعود إلى الطابع السياسي والإجتماعي للتطور الصناعي والتجاري المتقدم جداً في ليتانيا الغربية ، حيث كانت الطبقة الوسطى في صعود مستمر وباستمرار تدفق شخصيات جديدة في طبقة وسطى تشيكية مؤلفة من قبل وهامة في بوهيميا وفي مورافيا . وبالمقابل كانت الطبقة الوسطى ألمانية في سيليزيا . بيد أننا نرى شيئاً فشيئاً ظهور طبقة وسطى تشيكية من الطبقة الريفية السلافية التشيكية ، أو من العمال التشيكيين الذين يأتون وقيمون في سيليزيا . ولكن هذه الطبقة لم تبلغ نفوذاً كبيراً جداً في المنطقة قبل نهاية القرن .

إن الشيء الأساسي إذن كان صعود واستمرار زيادة الطبقة الوسطى التشيكية . وهذا ما اعترف به المؤرخ ايزغان في كتابه ، « التسوية النسائية - الهونغارية » بقوله : « إن البورجوازية ، التي ستكون المدافع الطبيعي عن الأفكار الليبرالية والدستورية ، كانت منقسمة ، منذ أن وجدت في النمسا حياة عامة ، أي منذ ١٨٤٨ ، وعلى وجه التخصيص منذ ١٨٧٠ ، بمشكلة القوميات . وكانت قضية القوميات قضية لغات ، وقضية طبقات وسطى ، وقبل كل شيء قضية تشيكية - ألمانية .

كان السكان يزدادون دون انقطاع في بوهيميا . فقد وجد ٣,٧٣٥,٨٤٠ مليون نسمة في ١٨٠٠ ، وهذا الرقم يمثل سكان مملكة بوهيميا وحدها ، وليس سكان دولة بوهيميا ، أي أنه لا يضم شعب مورافيا وسيليزيا . وبلغ ٤,١٠٠,١٨٤ نسمة في ١٨٤٠ ، و ٥,٥٨٦,٦٥٢ في ١٨٨٠ ؛ و ٥,٦٦٩,٦٧٣ في ١٨٩٠ ؛ و ٦,٢٣٠,١٠٨ نسمة في ١٩٠٠ . وفي هذا التاريخ صرح ٣,٩٣٠,٠٩٣ شخص بأن التشيكية لغتهم المستعملة ، وأن ٢,٣٣٧,٠١٣ يتكلمون الألمانية .

وهناك أرقام أخرى لها معنى كبير . فعلى ٦,٢٣٠,١٠٨ نسمة كان ٢,٢٥٥,٢٧٣ شخص يشتغلون بالزراعة ؛ و ٢,٦٤٧,٨٠٥ بالصناعة . وأخيراً ٦٧٦,٤٧٨ بالتجارة والمواصلات . أما ما يتعلق بالعمل فنجد ٨٩٨,٠٦٠ عمال معامل ، مقابل ٣٨٢,١٢٧ عاملاً زراعياً .

أمة دون دولة

وبالإجمال . كانت الحالة مغايرة جداً لما رأيناه في هونغاريا . لأن عدم وجود أنظمة سياسية في بوهيميا يمثل محاذير كبرى بالنسبة للتشيكيين . لقد كان هؤلاء يرون بأنهم يعاملون مواطنين من المنطقة الثانية (من الدرجة الثانية) في بلد يسهمون في ثرائه بقوة . ولكن حياتهم أبعد من أن تكون مهددة ، وكانت

تؤكد من سنة لسنة ، وتجذب تعبيرها في الآثار الأدبية والفنية . وبخاصة في الآثار الرائعة التي أخذت مكانها اليوم في ثقافة الأوربي العامة . ونخص بالذكر آثار المؤلف وعازف البيانو سميتانا المتوفى عام ١٨٨٤ ، وقد اشتهر بأوبرة ، « الخطيئة المباعة » و « ليبوش » ، وبخاصة القصيدة السمفونية « وطني » التي لاقت نجاحاً ربما كان متأخراً ، ولكنها تستحق التقدير ؛ وآثار انطون دفوراك مؤلف « الأغاني السلافية » و « الهزليات » و « سمفونية العالم الجديد » العظيمة التي يرجع تاريخها إلى ١٨٩٣ ؛ وآثار فيبيك وشوك . وهذه الروائع ذات القيمة العالمية لم يولد مؤلفوها صدفة في بوهيميا ، أو لم يكن لهم أي رابطة بالبلاد . بل كانوا تشيكيين اقحاحاً يعبرون عن العبقرية الخاصة بالجماعة التشيكية .

ولم تكن الآثار في الشعر والأدب مهيأة لشهرة واسعة بسبب قلة انتشار اللغة . ولكن كتابها ، رغم أنهم معروفون قليلاً ، كانوا عبقریات من طبقة كبرى . فقد كان الشاعر والروائي نيرودا مؤلفاً لقصص ساحرة وقصائد مؤلف جزءاً من الثقافة الكلاسيكية لتشيكي اليوم ؛ و سفاتوبلوك شيك مؤلف « أغاني الرقيق » ؛ وفرشليشي ، بمواهبه البراقة وثقافته الواسعة كان قادراً على كتابة « مآسي » مستوحاة من الأدب القديم أو من قصائد كبرى متأثرة بنفحة الشاعر الفرنسي فيكتور هوغو في « أسطورة العصور » ؛ والروائي آلواس جيراسيك حصل على شعبية واسعة برواياته الشعبية والوطنية التي تجعلنا نفكر بروايات اركن - شاتريان ؛ ومن نوع آخر تماماً ، الشاعر يوليوس زير الرقيق ، الناعم ، والمبدع الكامل للقصائد . وكان متأثراً بالأدب الرمزي لآخر القرن . وملاحظاً شغفاً بإيطاليا ، ولاتينياً وسلافياً على حد سواء بكامل مظهر حساسيته وفنه .

ومن جهة الرسامين الذين تأثروا ، بالإضافة إلى موهبتهم الأصلية ،

بالرسامين الفرنسيين ، نذكر شيتوسي ، وكوساريك ، وسيرماك شادي
حروب شبه جزيرة البلقان في ١٨٧٧ - ١٨٧٨

وباختصار ، إن قوة قومية تفاجئ الأجنبي في بوهيميا ، في سنوات ١٨٧٠ -
١٨٩٠ ، ويلقى فيها حادثاً غير منتظر لم تهيئه له عاداته الغربية . وهذا الحادث
هو وجود أمة دون دولة .

عودة التشيكيين إلى الحياة السياسية

أخطار السلبية

كيف فعلت هذه الأمة دون دولة للحصول على حل القضايا السياسية
المؤجلة بعد إخفاق محاولة « حق الدولة » والتخلي عن البنود الأساسية في
١٨٧١ ؟

لقد تبني التشيكيون من ١٨٧١ إلى ١٨٧٨ موقفاً سلبياً : لم يظهروا لا في
ديباط بوهيميا ولا في الرايخسرات ، وظلوا خارج الحياة السياسية في ليتانيا
الغربية . وماذا ينتظرون ؟ إن امتناعهم . وهو ما يسميه بروكيس « امتناع
شيخ - تشيكي » يتضح عندما يعاود لحسابه أسلوب الهونغاريين للحصول على
نفس النتيجة ، أي الاستقلال ، أو الاستقلال الذاتي لمملكة بوهيميا . وبما أن
المفاوضات أخفقت فإذا يعني الآن دور جديد من السلبية ؟

وإذا كان هذا الموقف لا يخلو من عظمة ، فقد كان في الواقع غير نافذ
وخطر . ولم يكن لهذا التخلي عن النشاط السياسي نتائج شخصية خطيرة جداً
على الارستقراطية ، الطبقة النبيلة العليا ، التي كانت قد دافعت عن حق
الدولة . لقد كان كبار الأمراء يعيشون في دوميئاتهم ، ويقضون حياة زهو براقة
وغالباً أبوية وكريمة ، بل وعريضة ومرفهة ، ولم يتغير شيء في مصيرهم . أما
تاريخ الحركات ج ٤ (٩)

بالنسبة للبورجوازية الصاعدة ، فكان يخشى من التخلي إجمالاً عن الحكم العملي لديباط بوهيميا وعن النفوذ في مجلس الإمبرطورية الذي كان لـ « فينّا » وللألمانيين . ومن المعلوم أن ديباط بوهيميا كانت تنتخبه كوريات . وأن عدداً من المقاعد كان مَحْولاً لكل كورية . وكانت الكورية الأكثر تفضيلاً كورية كبار الملاك . وفي سنوات ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ارتسمت حركة تلفت النظر يسميها التشيكيون « الشايروس » . كان الألمانيون يشترون الأطنان المعروضة للبيع . إما لأن المالك بحاجة إلى المال ، أو لأن الورثة ، في حال الإرث . لا يريدون الحفاظ على الدومين . وإذا لم يكن عند الألمانيين الأموال الضرورية ، كانوا يتوجهون إلى البنوك ، ولا سيما إلى البنوك اليهودية في فينّا . وعلى هذا النحو حاول النفوذ الألماني الكسب في الديباط .

وكان الجيل التشيكي الناشئ يشكو من هذه السلبية التي أوحى بها بالاتسكي ومن ورائه صهره ريغر ، ولكن هذا الثوري في ١٨٤٨ ، أصبح موالياً للإمبراطور . وعندما كان يقول : « الإمبراطور » يبدو أنه قال كل شيء وكان ينتظر دوماً قراراً من علي . وفي حين من الزمن أثبتت الحوادث أنه كان على صواب . فانطلاقاً من ١٨٧٨ ، كان الامبراطور فرنسوا - جوزيف قطعاً مستاءً جداً من الوزراء الليبراليين ، وفكر بأن يأتي بالتشيكيين إلى البرلمان . ولكن لم تطرح على بساط البحث تسوية حقيقية للمشكلة التشيكية ولا إقامة مملكة بوهيميا . وكل ما تم تصوره تنازلات عملية قادرة على تحسين الحالة ، بانتظار مستقبل أفضل تسوى فيه القضية بحق . واستعد « الشيوخ التشيكيون » طواعية لهذا الترتيب .

دواعي الحكومة

لماذا كان فرنسوا - جوزيف يرجو عودة التشيكيين إلى البرلمان ؟

لأن الحزب التشيكي المؤلف من « الشيوخ التشيكيين » ومن الطبقة النبيلة المنادية بحق الدولة ، يمثل حزباً محافظاً . وقد استاء الإمبراطور من السياسة الليبرالية التي سيرته عليها الوزارات البورجوازية منذ عشرة أعوام ، فأراد أن يعيد تشكيل الأكثرية المحافظة التي كانت تعمل بتفضيلاته الشخصية . ومن جهة أخرى ، كان يرغب بتعزيز العنصر السلافي في برلمان فيينا ، أي إضافة الأصوات التشيكية إلى الأصوات البولونية بعد أن شعر باستياء كبير من موقف الألمانين في السياسة الخارجية . وفي مؤتمر برلين ١٨٧٨ خولت الدول الملكية الثنائية إدارة بلاد البوسنة والهرسك مع بقائها تحت سيادة السلطان العثماني . ولم تنقل هذه السيادة إلى النمسا إلا في ١٩٠٨ ، بعد ثورة جمعية الاتحاد والترقي على السلطان . وأصبحت هذه الأقاليم تؤلف نوعاً من « أراضى الرايخ »^(١) التابعة لإدارة النمسا - هونغاريا . ولنشر عابرين ، كيف أننا نجد تقريباً ، في نفس الوقت ، وفي بلاد أخرى ، نفس الإهتمامات أو نفس الطرق السياسية . فكما أن بسمارك أسس على الالزاس - لورين التابعة لألمانيا اتحاد جميع الدول الألمانية ، كذلك ، بعد قليل من الزمن على التسوية النسائية - الهونغارية وجد بلدا النمسا وهونغاريا مشتركين في إدارة أرض واحدة . ومع ذلك فإن الألمانين والهونغاريين يرون بأن النجاح كان للسلالة الحاكمة ، ويخشون أيضاً من تعزيز العنصر السلافي في الملكية . وحاول الإمبراطور ، للإجابة على معارضتهم أن يعاود كسب أصوات السلافيين الذين لا يرون ، لنفس السبب ، عن غير رضى ، عواقب احتلال البوسنة والهرسك .

وكذا الحال في الحلف النمساوي - الألماني لعام ١٨٧٩ . فللهولة الأولى . كان هذا الحلف النمساوي - الألماني يرضي الألمانين . لأن سياسة الملكية على هذا النحو

REICHLAND (١)

ستكون على اتفاق مع سياسة الرايخ الألماني . ولكن ألماني النمسا . وبخاصة الجناح المناصر للجامعة الجرمانية الذي كان يوجهه شونرر كانوا يتصورون بقلق نتائج هذا التقارب على السياسة الداخلية للملكية الثنائية .

وفي الحقيقة ، كان بسمارك في سياسته الخارجية بحاجة إلى حلف مع النمسا ووضعت هذه على ما يظهر ، تحت تصرفه جيشاً هاماً ، وشكلت كتلة من دولتين ضد روسيا ، على وجه الاحتمال . ولكن هذا اللجوء إلى السياسة الخارجية والجيش النمساوي لا يمكن أن يكون نافذاً إلا إذا تأمن السلام الداخلي في النمسا ، أي إذا لم تشكك منازعات القوميات في صلاية النظام . ولذلك أفهم بسمارك بأنه لن يتدخل في قضايا النمسا ، وعلى كل حال لم تجد المطالب التي بالغ فيها أنصار الجامعة الجرمانية تشجيعاً منه .

واعتبر ألمانيو النمسا - ونجد هذا الرأي في بعض مؤلفات المؤرخين الألمانين ، والمؤرخين الألمانين في بوهيميا ذوي الاتجاهات المناصرة جداً للجامعة الجرمانية - إن بسمارك ، منذ ذلك الحين ، قد تخلى عنهم وسلمهم للحكومة النمساوية التي سيكون للسلافيين لديها الكثير من النفوذ والنفاذ .

شروط الوفاق

إن الحالة الداخلية ، بسبب السياسة الليبرالية ؛ والحالة الخارجية ، بسبب ضم البوسنة والهرسك ، وبسبب الحلف النمساوي - الألماني ، جعلت حكومة فيينا ترغب بتعزيز الأثرية السلافية والمحافظة في البرلمان . وتم التوصل إلى ذلك بالمصالحة مع التشيكيين كما تصورها « الشيوخ التشيكيون » حسب الشروط التالية : أن يحتفظ التشيكيون بمبدأ حق الدولة ، وألا يعترفوا بدستور ١٨٦٧ إلا بعد هذا التحفظ المبدئي . وأن يساعدوا على تطبيقه باعتبارهم سيظهرون في

البرلمان . وأن يخلولوا شكلاً انتخابياً ملائماً لديايط بوهيميا ولتسوية مشكلة اللغات لتثبيت حقوق اللغة التشيكية بصورة قطعية في إدارة بوهيميا .

وظهر التشيكيون في برلمان فيينا ، وشكلوا فيه « نادي حق الدولة التشيكية » ، وضم هذا النادي الطبقة النبيلة التاريخية « الشيوخ التشيكيين » ، وبعض « الشبان التشيكيين » . وسيكون هذا النادي مسرحاً لاختلافات كبرى جداً ، وحتى كراهية شديدة بين الشيوخ والشبان التشيكيين الذين هم رجال من نفس العمر . ومع ذلك ، فإن الجيل الشاب سيعزز الحزب « التشيكي الفتي » . وكان الطالب الشاب والمحامي الشاب يعتقدان بأنها متخلفان إذا اكتتبا في حزب « الشيوخ التشيكيين » . وتجدنا أمام موقفين متباينين وهما : « الشيوخ التشيكيون » باعتبارهم محافظين ؛ « والشبان التشيكيون » باعتبارهم ليبراليين . وكان « الشبان التشيكيون » مناوئين صراحة للاكليروس ويطالبون بالإقلال من نفوذ الكنيسة الأرستقراطية كثيراً والمتسلطة في رأيهم .

الحل المستحيل

براءات سترماير^(١)

كان أول جواب لهذا الموقف من التشيكيين ، إعلان براءات سترماير ، في ١٨٨٠ ، التي سميت هكذا باسم الوزير الذي أصدرها . وموضوعها تثبيت حقوق اللغتين في بوهيميا . فمن حيث المبدأ ، ظلت لغة الدولة ألمانية ، ولكن التشيكية قبلت في حالات عديدة جداً كـ « لغة خارجية » . وعليه يجيب موظفو العدالة والإدارة على الطلبات بلغة الطالب ، وتتخذ القرارات الإدارية بلغة أصحاب المصالح . والقضايا الجنائية تعلم ويقضى بها بلغة المتهم . والدعاوى المدنية بلغة الطالب ، وتوضع المحاضر بلغة الإدلاء ، ويجيب الموظفون السلطات البلدية والمحلية باللغة التي قدمت هذه السلطات بها الطلب .

(١) سترماير STREMAIER

وكانت النتيجة المنطقية لبراءات سترماير في بوهيميا ، وفي مورافيا ، أن يكون الموظفون على علم باللغتين ، أي أن يعرفوا الألمانية والتشيكية . ولم يكن هذا الطلب غير معقول : لأن الألمانين الذين يعيشون في بوهيميا ، كانت اللغة التشيكية معروفة عندهم ومألوفة . فهم يسمعون التكلم بها حولهم ، ويقرؤونها على كتابات المخازن وإعلانات المسرح وغيرها . وعليه لم يكن مستحيلاً الطلب إليهم تعلم اللغة التشيكية ، ولم يلقوا الصعوبات التي يلقاها ، في هونغاريا ، مثلاً ، موظف روماني أو هونغاري عين في سلوفاكيا ، أو موظف من أصل صربي عين في ترانسلفانيا ، عندما يريد أن يتعلم لغة البلاد . إلا أن هنالك قضية مبدأ : وهي أن الألماني في بوهيميا ، في ذلك العصر ، كان يشعر بالعار فيما لو تعلم التشيكية . وتذكر حالة تلفت النظر : وهي أن أستاذاً في كلية براغ كان قد ألف أثراً علمياً ، وهو « تاريخ بوهيميا الديني » ، وكان يفخر دوماً بأنه لا يعلم كلمة واحدة من اللغة التشيكية . ومن المؤكد أنه يبالغ في قوله هذا مبالغة شديدة .

المقاومة الألمانية

صرح ألمانيو بوهيميا أن ازدواج اللغة مستحيل ، وأن براءات سترماير لا يمكن أن تقبل ، واقترحوا شيئاً آخر ، حلاً كان له عظيم الأثر عليهم : وهو أن تقسم بوهيميا إلى بلاد ناطقة باللغة الألمانية ، وإلى بلاد ناطقة باللغة التشيكية : وذلك بأن تحد البلاد التي يتكلم فيها بالألمانية بحدود لغوية . وكانت هذه الفكرة سائدة في العصر ، لأن السلوفاكيين طلبوا ، في الواقع ، نفس الشيء في مذكرتهم . بيد أن هذا الحل كان يبدي للتشيكيين أخطاراً فظيعة ، لأنه يخاطر بكسر الوحدة التاريخية لمملكة بوهيميا . ولم يكن هنالك مطلقاً حدود تفصل الألمانين عن التشيكيين . فهل سيجزأ هذا البلد ؟ لنلاحظ أنه فكر ، في ١٨٤٨ ،

بتقسيم بلاد الإمبراطورية حسب القوميات ، وكانت هذه الفكرة فكرة بالاتسكي ، إذ كان يتصور ، باختصار ، بأن يترك محيط بوهيميا للألمانيين ، ولكن التشيكيين في هذا الحل ، وجدوا أنفسهم ، بالمقابل ، مرتبطين بالسلفواكيين ، في إمبراطورية واحدة ، تؤمن لها الحكومة المركزية الدفاع وتضمن الوحدة . أما الآن ، فبوجب حق الدولة ، لا يهتمون بالسلفواكيين ، ولا يمكنهم أن يتسامحوا ، في داخل بلدهم ، بتشكيل بلاد ألمانية تكسر السلامة الأرضية والتاريخية . وأخيراً إن هذه الأرض اللغوية قد تمدد ملك ألمانيا ، ولا حاجة بنا للإلحاح على النتائج الانفصالية التي تنجم عن ذلك . وقد شهدناه عندما عرضت قضية ألمانيي السوديت في عام ١٩٣٨ .

أما التشيكيون فلم يكونوا كذلك راضين جداً عن براءات سترماير ، ويرونها أضحوكة ومجانة ويقولون : « إن جميع الحقوق التي أعطتنا إياها براءات سترماير ، هي عندنا ، منذ زمن طويل . وعندما تكتب بلدية ، في الماضي ، باللغة التشيكية ، إلى دياط بوهيميا أو إلى مصلحة من المصالح الكبرى التابعة للديايط ، لم يرفض أبداً إجابتها . ومن جهة أخرى ، كانت القوانين تعلن منذ زمن طويل باللغتين . وأشارت براءات سترماير إستياء الجميع ، وفي الواقع ، لم تغير شيئاً في الوضع .

وبالمقابل ، إن عدة تدابير تتعلق بالنظام الانتخابي لديايط بوهيميا خولت التشيكيين فوائدهم وسمحت لهم ، في ١٨٨٣ ، أن يكونوا أكثرية في الديايط . وفي ١٨٨٤ ، أنشئت غرف تجارة تشيكية جديدة . وفي ١٨٨٢ ، تضاعفت جامعة براغ بانفصالها إلى جامعتين : إحداهما تشيكية والأخرى ألمانية . وكان ذلك نجحاً عظيماً للتشيكيين . وستشكل الجامعة التشيكية في براغ جيلاً جديداً وعقائدية جديدة كاملة . وفي ١٨٨٣ ، كان افتتاح المسرح القومي حادثاً عظيماً في الحياة التشيكية . وسنتكلم عن « جيل المسرح القومي » بمقابلته بـ « جيل الجامعة » .

ولكن ، كما كان منتظراً ، في البرلمان ، كان التشيكيون يشاركون بسياسة محافظة استاء منها الألمان الأحرار ، وبخاصة في موضوع التعليم : ففي عدة إجراءات يطول شرحها كان للاكليروس نفوذ عظيم على التعليم . وهكذا رجعت الحال إلى ما كانت عليه في الوزارات التي سبقت الوزارات الليبرالية . وعندئذ شهر الألمان بالتشكيين ، واعتبروهم حلفاء سياسة معادية للحرية . وشكلوا جمعية اسموها « اتحاد المدارس »^(١) لإنشاء مدارس ألمانية في البلاد ، وللمحاولة النضال ضد نفوذ الاكليروس . وشعر التشيكيون بأنهم مهددون بهذه الغرب - ليتانية القوية التي امتدت في الإمبراطورية كلها ، وأسسوا بدورهم « الخلية المدرسية »^(٢) لإنشاء مدارس تشيكية . أما التشيكيون ، الذين يتصرفون بموارد كبرى بشركاتهم وبالثراء الشخصي لبعض العائلات ، فحاولوا أن ينشروا في أبعاد بلد ممكن ، نحو الحدود ، وفي الغالب في مناطق يحتلها الألمان ، مراكز ثقافة تشيكية « مدرسة »^(٣) . وكان هدفهم أن يجمعوا التشيكيين المقيمين كعمال أو مستحدثين في مدينة ألمانية ، وأن يضمهم لبعضهم ليحافظوا جيداً على وعيهم التشيكي . وأن يفتحوا لهم مدارس تشيكية ليحصل أولادهم دراساتهم الابتدائية باللغة التشيكية .

اتفاق (بونكتاس) ١٨٩٠ والمعارضة التشيكية الفتاة

في ١٨٨٦ ، وأمام نجاح التشكيين ، غادر الألمان دياط بوهيميا . ولكن هذا النوع من القطيعة لم يأت بجل مجدٍ لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك . وفي ١٨٨٩ ، سجل الحزب « التشيكي الفني » تقدماً في الانتخابات لديا ط بوهيميا . ففزعت الحكومة الإمبراطورية ، وتنبأت بأن الشبان التشكيين يمكنهم ، بعد قليل ، أن

(١) اتحاد المدارس = SCHULVEREIN

(٢) الخلية المدرسية = MATICE SKOLSKA

(٣) مدرسة = SOKOL

يرسلوا نواباً لمجلس الإمبراطورية . ولإتقاذ الأكثرية المحافظة ، أوصت الحكومة « الشيوخ التشيكيين » بأن يتفاهوا مع الألمانين . وتفاوض زعماء « الشيوخ التشيكيين » مع الزعماء الألمانين في بوهيميا على تسوية تسمى « اتفاق ١٨٩٠ » وتتناول هذه التسوية النقاط التالية : تقسيم مجالس بوهيميا الإدارية الكبرى التابعة لديباط بوهيميا إلى قسم تشيكي وقسم ألماني ، وبخاصة المجلس المدرسي والمجلس الزراعي . وكذلك المحكمة العليا في بوهيميا التي تعادل محكمة إستئنافية ، سيكون لها مجلس شيوخ تشيكي ومجلس شيوخ ألماني ؛ وأن تكون المحاكم مزدوجة اللغة أو ألمانية أو أن تكون المناطق القضائية محددة باللغة . وأن تحدث في الديباط كورية جديدة ، كورية القوميات ، ولها حق الرفض (الفيتو) . وبالمقابل ، أن يحصل التشيكيون على غرف تجارة جديدة في بوهيميا الشرقية .

لقد كان اتفاق ١٨٩٠ اتفاقاً داخلياً بين التشيكيين والألمانين ، ولم يكن اتفاقاً مع العاهل ، كاتفاق ١٨٧٠ . واستاء منه الرأي التشيكي . كما استاء منه الرأي الألماني ، ولكن بشكل أقل . غير أن « الشبان التشيكيين » صرحوا بأن « الشيوخ التشيكيين » وهنوا الآن بالسياسة ويحاولون سلامهم من جانب الحكومة ، وينحون تنازلات واسعة كثيراً . وعندما ظفر الحزب « التشيكي الفتى » في انتخابات الإمبراطورية عام ١٨٩١ ، أعرب فرانسوا - جوزيف عن استيائه ودهشته بقوله « يا له من جمعية عجيبة » . وكان كل سر العالم ، بالنسبة لفرانسوا - جوزيف ، الانقسام إلى « جمعيات »^(١) ، وإنها لجمعية زائفة تلك التي وصلت إلى السلطة . وفي الواقع ، كان القصد البورجوازيين الأحرار ، وفي السياسة ، آراءً مختلفة الألوان ، لكنها مصطبغة بصبغة معاداة الاكليروس . وبين

GESELLSCHAFTEN جمعيات (١)

هؤلاء البورجوازيين كان المحامي كرامار ومازاريك ، الأستاذ في جامعة براغ .

المحاولات غير المثمرة الأخرى والاضطراب في بوهيميا

وفي السنوات التالية ، أثارت قضية اللغات اضطراباً عظيماً جداً في بوهيميا . وكانت كل وزارة ، في ليتانيا الغربية ، تصل إلى السلطة تأمل بالإتيان بجل ، ولكنها لا تتوصل ، ويمتد الاضطراب إلى المدن وإلى براغ أيضاً حيث تقوم مشادات ومعارك شوارع بين التشيكيين والألمانيين ، وحتى في فيينا حيث قوضت الغوغاء الخازن التشيكية . وكان التشيكيون كثراً في العاصمة ، ويمثلون فيها ، كما يقول فرانسوا - جوزيف جمعية تجارية ، وبخاصة جمعية السلع الغذائية والخضار المبكرة الطازجة ، وبصورة عامة التجارة الصغرى . وكانت الأمزجة في هذه السنوات ثائرة وأبعد ما تكون عن الهدوء ، واستشاطت غضباً بين التشيكيين والألمان ، ووقف الفريقان الواحد أمام الآخر أكثر مما كانت عليه الحال في ١٨٤٨ أو في ١٨٦٠ .

ويبقى أن نذكر مراحل هذا النزاع العظيم والمحاولات المختلفة التي لم تؤد إلى شيء . فعقب وزارة تافيه^(١) ، وهي وزارة محافظة دامت من ١٨٧٩ إلى ١٨٩٣ ، كانت وزارة فيندشغريتز^(٢) ، وهي ائتلاف من الأحرار والبولونيين والألمانيين المحافظين ، وتمثل وسطاً صغيراً معادياً للتشيكيين . ثم وصل إلى السلطة في ١٨٩٦ ، بولوني وهو الكونت باديني^(٣) ، واشتهر ببراءته في اللغات . اقترح أمرين : توسيع الحق الانتخابي إلى دياط الإمبراطورية بتخفيض الضريبة على

(١) تافيه TAFTE

(٢) فيندشغريتز WINDISCHGRAETZ

(٣) باديني BADENI

كوريات الأرياف ، وإيشاء عدد من المقاعد خاصة دون الزام بالضريبة . ولم يكن هذا العمل بالتصويت العام بعد ، ولكنه يمثل تنازلاً ليبرالياً . ومن جهة أخرى ، صدرت في العام ١٨٩٧ ، براءة في اللغات : وهي أن تصبح اللغة التشيكية لغة « المصلحة الداخلية » ، وأن تكون ازدواجية اللغة إجبارية على الموظفين . ومنحوا بضعة أشهر لتعلم اللغة التشيكية . وقد ذهب هذا الإجراء إلى أبعد مما ذهب إليه سترماير ، ونتج عنه اضطراب في البرلمان ، وسقطت على أثره وزارة باديني ، وخلفتها وزارة جديدة برئاسة البارون غاوتش^(١) ، وعرضت حلاً وسطاً : وهو أن توجد مناطق ألمانية ومناطق ثنائية اللغة ، ومناطق تشيكية تماماً . فلم يرض أحد بهذه الشروط وسحبت براءات غاوتش ، وعاد الوضع إلى النظام السابق .

ومع ذلك ، انفرج الرأي التشيكي . لأن وزارات آخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت تضم وزيراً تشيكياً دون حقيبة وزارية . ولا يستجيب حضوره إلا لعرف : وهو تسمية مواطن تشيكي وجيه وزيراً في وزارة ليتانيا الغربية : كالاقتصادي براف^(٢) ، أحد أصهار ريغر ؛ أو أستاذ من الجامعة التشيكية وهو المؤرخ رزك^(٣) ؛ أو حقوقي مثل راندا^(٤) . وهذا الوزير دون حقيبة ، في وزارة ليتانيا الغربية ، يقوم بدور الضامن والمدافع عن المصالح التشيكية . وفي ذلك حماية لوضع أبناء وطنه .

وفي هذه السنوات ، لم تكن التنمية الاقتصادية أقل أهمية . فقد كانت الصناعة والزراعة مزدهرتين . ولهذا ازداد عدد العمال التشيكيين ، وأتوا إلى

(١) غاوتش GAUTSCH

(٢) براف BRAF

(٣) رزك REZEK

(٤) راندا RANDA

المناطق الصناعية في شمال بوهيميا التي يحتلها الألمانىون . وكانت الجمعيات التشيكية تسهر على هؤلاء العمال ، وتحول دون غرقهم في الجمهور الألماني ، وتقترح ، عن طريق المدارس والجمعيات الرياضية وحتى الفنادق حيث يمكنهم الاجتماع ، تشكيل إطار قومي أو مجموعة قومية . وفكرت الحكومة بشيء آخر : فحول سنتي ١٩٠٥ - ١٩٠٦ ، أرادت أن تنيب الاهتمام الاجتماعي مناب الاهتمام بالقوميات . وتألقت احزاب جديدة على أساس قضايا اجتماعية لا على أساس قضايا القوميات : ففي آخر القرن ظهر في النمسا « الحزب الزراعي » وكان لهذا الحزب قطاعه التشيكي ، ويضم هذا القطاع أناساً يعتبرون انفسهم كتشيكيين ولا شك ، ولكنهم لا يضعون على الصعيد الأول لاهتماماتهم مثلاً أعلى سياسياً ، كأعضاء حق الدولة . وكذا الحال بالنسبة للحزب الاجتماعي - الديمقراطي . وإذا كانت الحكومة الإمبراطورية تناصر قليلاً التجديدات الديمقراطية . إلا أنها على الأقل تابعت هذه الحركة بعطف : ألم تعمل على تناسي المنازعات القومية والسياسية ، وتضعف حركة القوميات ، وتخلق اهتمامات جديدة لكل الإمبراطورية تعود بالفائدة لوحدة هذه الإمبراطورية ! ؟

الفصل التاسع

الأفكار الديمقراطية في النمسا - هونغاريا
ومازاريك

تجديد المجتمع والأفكار في النمسا - هونغاريا

لقد بينا في الفصول السابقة الطابع الأرستقراطي للمجتمع النمساوي ، وانطلاقاً من ١٨٧٠ ، التقدم الاقتصادي الذي توقف ، في الحقيقة ، بكارثة وأزمة ١٨٧٣ ، ولكنه ما لبث أن توطد بسرعة ، وأدى إلى تغييرات اجتماعية ، وبخاصة في القوميات السلافية المستعدة والمهيأة للولادات بكثرة . وهذه وقائع لم تعرها الحكومة ولا الجهاز السياسي للقوميات كثيراً من الانتباه ، ولكنها ، مع ذلك ، قلبت الشروط العامة للحياة في الملكية الثنائية ، وأكثر من ذلك أيضاً أن الحكومة رأت فيها فرصة لأسلوب جديد عندما حاولت أن تنقل المصلحة السياسية من الصعيد القومي أو من صعيد القوميات إلى الصعيد الاجتماعي ، بتوسيع حق التصويت . وهكذا وجدت « الكورية الخامسة » في وزارة باديني ، في النمسا ، وفي النمسا وحدها ، وبدأ التصويت العام انطلاقاً من ١٩٠٧ .

أما الطبقة العاملة ، التي لم توجد في النمسا ، أو التي أدى نمو الصناعة إلى ازديادها ، وظلت لحد ما غير منظمة ، فقد أصبحت الآن موضع جذب الهيئات الصناعية وحزبين كبيرين : من جهة ، الحزب المسيحي - الاجتماعي ؛ ومن جهة أخرى ، الحزب الاشتراكي . وفي داخل هذين الحزبين ، أو حسب العقائد التي

يمثلها هذان الحزبان ، تجدد بناء الجماعات القومية . فقد تشكلت أحزاب كاثوليكية ذات نزعات اجتماعية في بوهيميا ، ومورافيا ، وسلوفاكيا ، وعند السلوفينيين حيث أصبح الحزب المسيحي - الاجتماعي قوياً بخاصة . وكذلك ظهرت التجمعات القومية في داخل الحزب الاشتراكي ، مثل حزب الاشتراكيين التشيكيين . وحدث تنظيم جديد مماثل جذب الطبقة الريفية المتخلفة جداً في بعض المناطق ، وألف جمعيات تعاونية . وفي هذه الظروف وضعت قضايا جديدة ، ولم تعد القضايا الدائمة لتتصور بنفس الشكل الذي كان . وهكذا نرى تجديداً في الأفكار بعامة وأفكاراً سياسية .

وكان بين الذين أسهموا أكثر من غيرهم في الاتجاه الجديد ، أستاذ في جامعة براغ وهو توماس غارتيغ مازاريك . فقد احتل مكانة عظيمة بنفوذه الفكري بخاصة الذي مارسه من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ . وهذا يوضح أن معاصريه لم يعطوه الانتباه الذي يستحقه ، لأن الصراعات السياسية كانت دوماً في الصعيد الأول لاهتماماتهم ، ولأن الأحزاب القديمة حافظت على جاهها وهيبتها ، ولأن مازاريك لم يكن محرضاً ، بالرغم مما أخذ عليه ، ولا خطيباً برلمانياً كبيراً .

ومن الممكن أن نتأكد بدهشة أن الصحفيين الأجانب الذين زاروا بوهيميا في هذه السنوات ، وأرادوا إعلام الجمهور بشأنها ، لم يذكروا اسم مازاريك^(١) .

وكان الزعيم السياسي للأمة دوماً ريغر على رأس حزب « الشيوخ التشيكيين » أما حزب « الشبان التشيكيين » الذي حصل على الأكثرية انطلافاً من ١٨٨٩ في دياط بوهيميا ، وانطلافاً من ١٨٩١ في الرايخسرات ، فكان زعيمه

(١) راجع على سبيل المثال المؤلف : J. ET F. RÉGAMY , NOS FRÈRES DE BOHÊME ,

1907 . وهو استطلاع صحفي فرنسي ممتاز .

المحامي الثري كاريل كرامار . ومع ذلك فإن نفوذ مازاريك تجاوز حدود بوهيميا وأثر في القوميات السلافية كلها في الملكية .

أما ارنست دوني ، المؤرخ الفرنسي للبلاد السلافية ؛ الذي كرس القسم الأعظم من أثره لدراسة بوهيميا ، فقد تكلم عن مازاريك ، في الجزء الثاني من مؤلفه الأخير ، « بوهيميا منذ الجبل الأبيض » وهو بعنوان : « النهضة التشيكية نحو الفيدرالية » . وتقييمه العادل يفاجئ ببعض الشدة ، ولكنه نافذ ويعرف جيداً النفوذ الذي مارسه مازاريك ، منذ ذلك الحين ، على تجديد الأفكار والمجتمع في النمسا - هونغاريا . وفيه يقول : « مازاريك نبى ، وهذا يعني أن من لم يكونوا تلاميذه قد استأؤوا في الغالب من سلوكه التعليمي ، وحكمه الحادة البالغة وتنبؤاته الغائمة ، واعترف بكل تواضع أن صوفيته ، بالنسبة لي ، لا تحتمل ، وهذا لا يمنعني من الاعتراف بأن فيه عقلاً واعياً جداً ، وكاتباً نادر القيمة ، وعظيماً يخرج الشحارير من وكناتها . وعنده المناقب ، وبخاصة المثالب التي كانت ضرورية أكثر من غيرها لتلك الساعة من الحياة القومية » . وفي أبعد من ذلك أيضاً يقول : « ومهما تكن أشكال فال مازاريك والغموض البالغ لتنبؤاته ، فما من شك في أنه نشر كثيراً من الأفكار الصحيحة والجديدة ، وهياً تحويلاً للسياسة البوهيمية »^(١)

مازاريك وجامعة براغ

تسمية مازاريك في براغ

اتجه مازاريك نحو عمله بإنشاء جامعة تشيكية في براغ . ونذكر أن جامعة براغ التي تسمى « جامعة شارل - فرديناند »^(٢) ، انقسمت ، في ١٨٨٢ ، إلى

DENIS, ERNEST, BOHÊME DEPUIS LA MONT AGNE BLANCHE, TII, P. (١)

576, NOTE 1 ET P. 596 .

(٢) شارل هو الامبراطور شارل الرابع الذي أسس جامعة براغ ، في ١٣٤٨ ؛ وفرديناند هو فرديناند الأول ، =

جامعتين : جامعة ألمانية وجامعة تشيكية . وكان هذا التحويل إجراءً خطيراً . فحتى ذلك الحين ، في الواقع ، ظلت جامعة براغ تستعمل اللغة الألمانية لغة للتعليم ، بالرغم من أن بعض الكراسي كانت كراسي لغة ، وتاريخ ، وأدب تشيكي . وكذلك في جامعة بودابست ، وهي جامعة مجرية اللغة ، وجد مبدئياً ، بموجب قانون ١٨٦٨ ، كراسي لغة وأدب لكل لغة من اللغات التي يتكلم بها في مملكة هونغاريا . أما الجامعة التي أحدثت في براغ في ١٨٨٢ ، فكانت بكاملها جامعة تشيكية ، أي أن جميع الدروس تعطى فيها باللغة التشيكية . وتضم كلية طب ، وكلية علوم ، وفي ذلك تقدم عظيم جداً للقضية القومية .

وفي الواقع ، إن الحكومة النمساوية ، بإنشائها هذه الجامعة الثانية ، تجاوزت أمانى التشيكيين . فقد طلبوا ، ببساطة ، أن يزداد ، في جامعة براغ ، عدد الكراسي باللغة التشيكية . ولكنهم كانوا يخشون من فكرة تجهيز جامعة كاملة بأساتذة تشيكيين . وكان عليهم أن يناضلوا في كليات أوربة ضد استدعاء أساتذة يمكنهم التعليم باللغة التشيكية . وفي الحقيقة ، فتح سوق الجامعات في أوربة الوسطى عن سعة ، وكان الأستاذ في الغالب يعلم في بلد آخر غير بلده . ونذكر على سبيل المثال أن أستاذ اللغة السلافية في جامعة برلين كان مواطناً نمساوياً ، من قومية سلافي الجنوب . وتوجهت براغ إلى كل من يستطيعون شغل كراسي في جامعتها . وكان الشاب الخريج في الفلسفة من جامعة فيينا توماس مازاريك من بينهم .

كان مازاريك ابناً لفلاحين سلوفاكيين من تخوم مورافيا ، من منطقة مجاورة تماماً لهونغاريا ، حيث يتكلم بلهجة انتقالية بين لهجات مورافيا

= إمبراطور ألمانيا ، الذي أحرز انتصاراً على التشيكيين الهوتسنتاتيين في « موقعة الجبل الأبيض » وأعطى للبلاد دستوراً جديداً في ١٦٢٧ .

وسلوفاكيا . واسم مازاريك اسم سلوفايكي ويعني « جزار » . صنع هذا الرجل نفسه منذ المدرسة الابتدائية ، وتابع بعناد دراساته ، ثم حصل على درجاته العلمية من جامعات ألمانية مختلفة ، ومن حينئذ . وتزوج أميركية . الأنسة غاريغ . وهي سليلة بعيدة لهوغنوت فرنسيين غادروا وطنهم إلى بلاد مختلفة قبل أن يستقروا في العالم الجديد . كانت دراسة مازاريك الفلسفة ، وبصورة أدق الأخلاق وعلم الاجتماع . وكان قارئاً عظيماً ، وعارفاً وإعياً لمختلف الثقافات الأوروبية ، ولم يكن ناقلاً حافظاً ، وكان يتطلع إلى تعليم حسي على صلة بوقائع الحياة . وباختصار ، كان عالماً بالاجتماع من الطبقة الأولى وسابقاً للتنظيم الكامل لمدرسة علم الاجتماع كما رآها آخر القرن . وزوجته الأنسة غاريغ ، أميركية ، طهرانية ، ذكية جداً ، تهتم بقضايا عصرها الإنسانية والاجتماعية . ولإعطاء قليل من الفوارق اللونية لطبيعتها ، يمكننا ذكر كلام كان من عاداتها أن تقول له لأولادها الذين توجه تربيتهم بالكثير من التعقل والحكمة : « في أمريكا لا يكذب أبداً » وكان الكذب في نظرها ذنب أوربه . وهي التي جعلت زوجها يقبل بالكرسي المقترح في جامعة براغ . لأنها لا تحب حينئذ كثيراً ، ولم تكن تعرف براغ مطلقاً . وكان لديها انطباع في أن مجتمعاً جديداً يتشكل فيها . وقدمت قضية إنسانية وسيسلط عليها تعليم زوجها الأنوار . هذه هي الظروف التي قبل بها مازاريك الكرسي المقدم .

لقد كان لطبع وفكر مازاريك ما يكفي من أصالة ، حتى إن الإنسان يمكن أن يجد نفسه حائراً لأول وهلة بظهور التناقضات : كان لهذا العقل المنظم حدوده ككل عقل بشري ، وكان حساساً جداً بالطبيعة ويحبها . ولكنه كان غير مبال بالجمال الصوري ويميل إلى اعتباره بذخاً لا نفع فيه ويحول الفكر أو البحث عن هدفهما الحقيقي للذائد الظاهر وحدها . كان يتذوق البراهين السريعة والقوية ، وفي الوقت نفسه ، يوصي بالموضوعية واحترام الحقيقة ، والمعرفة الكاملة للموضوع . وهذا يفترض ، على صعيد التاريخ أو علم الاجتماع ، معرفة واسعة لتاريخ الحركات ج (١٠)

جداً . ومع ذلك ، لم يكن رجل المعرفة العميقة والدقيقة ، أي لم يكن فقيهاً ، وإنما كان رجل النظرات العامة ، ومثقفاً وممتازاً بلا حدود . وعنده نوع من فلسفة في الصحة والسلوك الأخلاقي ، والهيئة الخارجية ، ويرى فيها انعكاساً لمظهر معنوي . وكان شغفاً بالتعليم الشعبي ، ويريد أن يتوجه إلى الشعب ، ويتصور عمله أستاذاً كتربية للشعب . وهذا ما أخذه عليه ارنست دوني في طبعه التنبؤي عندما يتوجه إلى أناس سذج ويحاول ربطهم ببعض أفكار أساسية .

قضية المخطوطات

لقد كان أول اختبار لقواه ، سنة ١٨٨٦ وما يليها ، بقضية تشيكية خاصة ولكنها خطيرة كأزمة حقيقية للرأي في بوهيميا ، وتستحق بهذه الصفة مكاناً في تاريخ القوميات . وهي قضية المخطوطات : ففي بداية القرن ، في ١٨١٧ ، نشر قيم مكتبة متحف براغ ، هانكا ، مخطوطات وزعم بأنه اكتشف إحداها في كنيسة كراوفه - دفور ، والأخرى في زيلينا هدر ، وحدد على وجه التقريب تاريخيها : الأولى في القرن الثالث عشر ، والثانية في القرن التاسع . وهذه المخطوطات قصائد حماسية تمجد الحروب القديمة بين السلافيين والتتر والجرمن ، وحافلة بالأحداث الأسطورية ، وبتلميحات إلى حوادث حقيقية ، وقد كتبت بلغة ساذجة وبراقة وغنية بالصور الفاتنة . ويبدو أن وجود هذه المخطوطات يدل على الثقافة العالية جداً والقديمة جداً عند الشعوب التي كانت تحتل هضبة بوهيميا في العصر الوسيط . وقدمت هذه المخطوطات أفكاراً وموضوعات للروائع التشكيلية أو الموسيقية كإحدى أوبرات سميتانا « ليبوش » . وإذا أذاع دوبروفسكي شكوكاً بحجج لغوية ، فقد أعلن المؤرخان بالاتسكي وشافاريك ثقتها المطلقة في صحة هذه النصوص ، ولم يخشيا اقتباس معلومات منها . غير أن أستاذاً من الجامعة التشيكية في براغ ، وهو جان غيباور توصل إلى الاعتراف

بتزييفات في المخطوطات واقتنع بأن هذه النصوص لا يمكن أن تكون مؤلفة في العصر الذي نماها إليه المكتشف هانكا ، وخلص إلى خداع يذكر بخداع ماكفرسون^(١) . وتحذونا الرغبة إلى الإشارة بهذه المناسبة ، إلى تفصيل حاد : فقد اعترف النقد اللاحق ان في هذه المخطوطات بعض تأثيرات من الشاعر الفرنسي شاتوبريان ، بالتأكيد من رواية « آتالا » وربما من رواية « الشهداء » . ولكن عندما أقام شاتوبريان في براغ ، في ١٨٣٣ ، حدث بالمخطوطات وبصحتها التي لا يشك بها أحد . وفي « مذكرات ما بعد اللحد » نراه يوجه تحية احترام إلى الأشعار القديمة الشهيرة . ومن البعيد جداً الشك في أن فيها انعكاسات من آثاره الخاصة .

وربما أخطأ غيباور عندما نشر في انسكلوبيديا ألمانية أول مقال ضد صحة المخطوطات . لأن القضية انتقلت بالحال من الصعيد العلمي إلى الصعيد السياسي . وشغف الرأي ، في بوهيميا ، بالقضية ، وصرح بأن العالم كله وثق بالمخطوطات ، وأن صحتها أكيدة ، وأن الهجوم عليها يعني اعتداءً على التقاليد التاريخية وعلى التراث الفكري الصحيح للبلاد . ومنذ قليل أسس مازاريك في براغ مجلة « الأثينيوم »^(٢) . ولم يستطع شخصياً أن يحكم ، باعتباره عالماً في الاجتماع ، في قضية لغوية فقهية . ولكنه قدم ضيافة مجلته لمقالات غيباور ، فانقلب قسم عظيم جداً من الرأي ضده . وأخذ النزاع طابعاً حماسياً تجاوز كثيراً القضية الحقيقية : وهي معرفة ما إذا كانت المخطوطات أصلية أولاً . وكان موقف مازاريك ثورياً حين قال : « الحقيقة العلمية هي الأساس . وإذا كانت المخطوطات صحيحة ، فمن حق بوهيميا أن تطالب بها في تقليدها القومي . ولكن

(١) ماكفرسون MACPHERSON : كاتب إيكوسي (سكوتلاندي) نشر نصوصاً باللغة الغائلية (السلتية)

ونسبها إلى شاعر سلتي يسمى أوسيان وأعطى منها ترجمات .

(٢) الأثينيوم : L'ATHENAEUM

لا شيء أخطر على أمة من ربط نقطة شرف بنصوص مشبوهة . ولقد قام البرهان على الخداع ، ولم يؤلف التشيكيون هذه القصائد الجميلة الفاخرة في القرن التاسع وفي القرن الثالث عشر . وعليه ، فلا مندوحة ، لشهرة الشعب التشيكي ، عن الاعتراف بخطأ عندما يساعد التقدم الذي صنعه في العلم على اكتشافه . ومن البلية المطالبة بمجد أدبي غير صحيح « أو هذه العبارة الضاربة : « إن شرف الأمة يتطلب الدفاع والاعتراف بالحقيقة ، لا أكثر » . وهكذا أكد حقوق الحقيقة العلمية على الأحكام المسبقة العاطفية . ودام نزاع المخطوطات سنين طويلة . ودعاه مازاريك بشجاعة عظيمة جداً . ومن الواضح أن القضية كانت معقدة . واليوم يقبل بأن المخطوطات لم تؤلف على وجه التأكيد في العصر الوسيط الذي أشار إليه هانكا . ولكن يحتمل قليلاً أن يكون هانكا هذا هو مؤلف المخطوطات . فحول نواة من القصائد قديمة نسبياً استطاع أن يرتب شكلاً أدبياً أكثر غنى وإشراقاً ، وتصور أن ينسب إلى تزييفه تواريخ لم تستطع أن تقاوم نقداً لغوياً - فقهياً وتاريخياً للغة وللنص .

وفي هذا الاختبار الأول أثبت مازاريك على أنه مجدد ، وأنه عقل شجاع جداً يدافع عما يعتقد بأنه حقوق الحقيقة العلمية تجاه الاعتبارات السياسية والعاطفية . لقد أراد أن يجعل من التقليد القومي التشيكي قوة معنوية تتجاوب مع أنوار العقل وحدها .

وانطلاقاً من ١٨٨٩ ، عندما هدأت قضية المخطوطات قليلاً ، اهتم مازاريك بالسياسة عن كُتب ، ودخل في الحزب « الفتى التشيكي » مع كاريل كرامار ، ولكن سرعان ما انفصل عنه ، ومنذ ١٨٩٣ تبنى موقفاً مستقلاً وتقدم للانتخابات بشعار يلفت النظر ، الشعار « الواقعي » .

واقعية مازاريك

معنى هذه الكلمة

لفهم هذا التعبير « الواقعي » تجب العودة إلى المقابلة القديمة في العصر الوسيط بين « واقعي » و « اسمي » أو « لفظي » ، وإن كان اختيار مازاريك لهذا الاسم غريباً جداً عن فلسفة العصر الوسيط . ولم يشأ أن يأخذ الكلمة « الوضعي » خشية الاختلاط مع تقاليد أوغست كونت وقد قرأه كثيراً . ويعني بـ « واقعي » أن المبادئ السياسية التي تذكر ، والعبارات التي تستخدم في برنامج سياسي ، يجب أن تطابق دوماً واقعاً ولحد ما تجربة علمية . وفي ذلك يقول : « أقول ببضع كلمات ما أعني من واقعية ، في الحد الذي لا تخرج فيه هذه الواقعية عن الاعتبار السابقة : لقد قلت أكثر من مرة ، وعلائية ، إن الواقعية ليست ولا تريد أن تكون حزباً فحسب . إنها توجيه وطريقة . وبالتالي ، ليس للواقعي سلفاً برنامج سياسي كامل يزعم تطبيقه ، بل إنه يتبنى موقفاً فكرياً تنجم عنه اختياراته .

وكانت كلمة « علمية » في موضع الشرف كثيراً في ذلك العصر . وقد تكلم غامبتا السياسي الفرنسي ، هو أيضاً ، في خطاب له في ١٨٧٢^(١) عن موقف ديموقراطي أكثر و « علمي » أكثر . ومع ذلك فلم يكن لهذه الكلمة « علمي » كبير وزن عند غامبتا ، الفكر اللامع ، ورجل الدولة ، والخطيب المصقع . إنها تنازل للموضة . بيد أنها عند مازاريك تطابق قناعة وتجربة متجددة دون انقطاع .

(١) خطاب ألقاه غامبتا في غرونوبل في ٢٦ أيلول ١٨٧٢ ، وكان الإحساس في أنه يوجد في الديموقراطية شيء أكثر من وضعي ، وأكثر من علمي وأكثر من علمي .

مراجعة القضية التشيكية

انساق مازاريك في مراجعة القضية التشيكية ودراستها بشكل جديد . وفي « القضية التشيكية » التي هي عنوان لكتاب يقوم فيه بدراسة قيم ، ويبحث عن القيم التي تستجيب للضرورات الحياتية للأمة التشيكية في النقطة التي وصلت إليها في تميزها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في الظروف العامة للنساء وأوروبا والعالم . ويخضع للنقد القيم الدينية والاجتماعية ، ويؤكد في هذا الحين قطيعة مع الكنيسة الكاثوليكية ، وبخاصة ، مع سياسة الكليروس المحافظة في ليتانيا الغربية سواء كان هذا الكليروس تشيكياً أو ألمانياً . ويعلن تعلقه بالمثل الأعلى الهوسي^(١) ، وتقاليده يوحنا هوس والإصلاح البروتستانتي . وهذه الآراء تحمل تأثير زوجته وتأثير بالاتسكي الذي كان هو أيضاً من أصل بروتستانتي وتاريخه يعرض نضال يوحنا هوس اللاهوتي كنوع من تصور مسبق للإصلاح البروتستانتي والثورات الليبرالية والفلسفية والسياسية في بداية القرن التاسع عشر .

وكذلك يرفض مازاريك الاعتراف بأي امتياز للطبقة النبيلة في مجتمع ما زالت الأرستقراطية فيه تحافظ على نفوذ كبير جداً . ومنذ هذا الحين ، وفي هذا الحد سيكون جمهورياً ، ولم تكن القضية بالنسبة له إقامة النظام الجمهوري مقام النظام الإمبراطوري في ليتانيا الغربية . وفي الواقع ، لم يكن مازاريك محرضاً ، بل رجل دراسة . والمهم كثيراً عنده أن يكون ديمقراطياً أكثر بكثير من أن يكون جمهورياً . لأن الديمقراطية موقف روحي يستجيب لبعض الحاجات اليومية . والجمهورية شكل سياسي يكرس آراء ديموقراطية إذا كانت الظروف ملائمة . وهذه الظروف لا تبدوله أيضاً أنها أتت إلى النساء .

(١) بالنسبة إلى يوحنا هوس Jan Hus وهو مصلح تشيكي . (١٣٦٩ - ١٤١٥) وكان مديراً لجامعة براغ ، وتبنى آراء المصلح ويكلييف الانكليزي المعادية للبابوية والاكليروس .

القضية الألمانية

يتضح موقف مازاريك حيال الألمانين بهذه المراجعة العامة للقيم فهو يكافح الكراهية للجرمانيين التي يراها في العالم السياسي التشيكي . وفي الواقع ، صدمه تناقض : وهو أن الكراهية بين التشيكيين والألمانين أصبحت شديدة جداً . وانطلاقاً من ١٨٩٢ ، كان مازاريك على ثقافة واسعة جداً تختلف بسعتها عن الثقافة الجرمانية في جامعات ليتانيا - الغربية . فقد قرأ وتأمل في الكتاب الروس والفرنسيين والأنكلو - ساكسون . وأخذ عنهم نوعاً من فلسفة غير انتقائية وهذا يجعلنا نفكر بـ فكتور كوزن - وإنما فلسفة شخصية وإيضاح أصيل لمختلف المؤثرات . ويعجب لهؤلاء التشيكيين الذين لا يمكنهم أن يشاهدوا ألمانيا في الشارع دون الشعور بحركة عنف وهياج ، ويحتجون في كل آن على كل ما هو ألماني ، ويستسلمون ، دون أن يلاحظوا ، إلى مؤثرات ألمانية بخاصة ، وكافح هذا الكره للجرمانيين من حيث المبدأ ، في الحد الذي قاوم فيه الجرمنة .

القضية السلافية

ورأيه في القضية السلافية له معناه أيضاً . فقد قيل لأي نقطة كان السلافيون محبين للروس ، وكيف كان الرجال السياسيون في كل القوميات السلافية ، في الملكية ، ينظرون نحو العالم الروسي ويرون سلامتهم من روسيا ؟ إن مازاريك يشهر بحبة الروس وبالمجاملة المفرطة حيال حكومة القيصر . وكما لا يريد أن يخلط بين محبة الجرمانيين والجرمنة ، كذلك لا يريد أن يخلط أيضاً بين محبة الروس ومحبة القيصر . وتبدو له حكومة القيصر حكومة متسلطة ، أرستقراطية ، عسكريّة ، بوروقراطية ، مغلفة بإحكام عن كل تأثير ديموقراطي ، ودون اهتمام بحاجات الشعب الحقيقية . ويرفض الدخول في مشاركة مع هذا التعاطف المفرط للأمور الروسية الذي يعتمد على خطأ أو لبس .

وعلى سبيل المثال . اهتم كثيراً بتولستوي ، ولكن خاب ظنه ، بعد أن اكتشف عند تولستوي حباً للشعب خالص النية ، ولكنه عاطفي ومظهري بصورة محضة ، ودون تطابق حقيقي مع حاجات الطبقة الفقيرة . فقد حاول تولستوي أن يخطط جزمته بنفسه ، فأساء العمل ، لأنه لم يكن حذاء وابن مهنة . واشتغل مازاريك في شبابه في مشغل حداد ، ولم يسئل نفسه بصنع شيء من الحديد وجده عند البائع . ويرى أن الوقوف عند حركات رمزية مضيعة للوقت فيما يعيش الفلاحون عيشة البؤس في القرية المجاورة ، ويعملون في الجهل التام والرديلة والشقاء . وكتب مازاريك رسالة بعنوان : « روسيا وأوربة » شجبت مباشرة في روسيا بسبب أفكاره الانتقادية جداً للنظام القيصري .

القضية السلوفاكية

وبين القضايا السلافية ، يجب الإلحاح بخاصة على القضية السلوفاكية وكان مازاريك أول تشيكي ، في آخر القرن التاسع عشر ، طرح من جديد القضية السلوفاكية . فهو يرجع في أصله إلى تخوم مورافيا وسلوفاكيا ، وتكلم السلوفاكية في طفولته ، ومن بعد اختار اللغة التشيكية ، وعرف في السلوفاكيين شعباً متخلفاً اجتماعياً تقوده بورجوازية مستسلمة لكثير من الأوهام السياسية والعاطفية ، وأنه ينبغي القيام بتربية الشعب السلوفاكي ودفعه نحو التقدم الصحيح . وأن المثل لا يمكن أن يأتى إلا من التشيكيين لأن التشيكيين والسلوفاكيين يؤلفون جماعة واحدة ، ولأن تقدم البعض تابع حقاً للآخرين .

ولقد رأينا كيف تعقدت القضية السلوفاكية بقضية حق الدولة . وانطلاقاً من الوقت الذي تصور فيه إعادة بناء الدول في حدودها التاريخية لم يكن مستحيلاً على التشيكيين المطالبة باتحادهم مع السلوفاكيين . وكان موقف مازاريك حذراً . ولكنه ثبت شيئاً فشيئاً وضم أيضاً عنصراً ثورياً . فقد قال في

مذكراته : « عندما أتيت إلى براغ ، كنا نجتمع مع أساتذة الجامعة في فندق ساكس ، وفي محادثاتنا طرحت رأياً وهو أنه يجب علينا نحن التشيكيين تصور الاتحاد السياسي مع السلوفاكيين . أما الآخرون مثل رزك أو غولز ، وإبراميسي ، والحقوقيين هوت و راندا فقد ذكروا ضدي كلام ريغر بأن القضية السلوفاكية قضية منتهية ، قضية بديهية ، وطالبوا بالحق التاريخي للدولة : لأن الدولة التشيكية كانت ، في الحق ، تتألف فقط من الأقاليم التاريخية ، بوهيميا ، ومورافيا ، وسيليزيا . وتخلوا عن سلوفاكيا . فقامت ضد هذه التاريخية الخاصة . فما هو ، في الحقيقة ، الحق التاريخي ؟ وما هو الحق التابع للزمن والتابع لمعرفة ما إذا طبق أو لم يطبق ؟ أليس الحق ببساطة هو الحق دون اعتبار آخر ؟ ألا تستطيع النساء والمجر ، عند اللزوم ، أن يطالبوا لأنفسهم ضدنا بحق تاريخي ؟ وبديهي إنني لا أرفض كاملاً الحق التاريخي ، ولكنني أضمه إلى الحق الطبيعي ، أولاً ، لأنه ديمقراطي أكثر : الحق ليس مبدأ وراثياً ، وإنما هو تطلع كل أمة وكل إنسان إلى حياتها أو حياته الخاصة . ومن جهة أخرى ، إن سلوفاكيا تهمني : فموجب الحق التاريخي ، كان علينا أن نترك سلوفاكيا للمجر . وأخيراً لست متعاطفاً جداً مع الحق التاريخي ، باعتباره ثمرة ألمانيا بعد الثورة ، ألمانيا الرجعية »^(١).

وكان مازاريك ، في ذلك الحين ، يدعو لتعليمه في براغ طلاباً سلوفاكيين . ويحسن أن نستشهد بوثيقة مميزة جداً ، وهي رسالة كتبها ، في شهر شباط ١٨٩٥ ، إلى أحد تلاميذه السلوفاكيين ، وفيها ينصحه بتأسيس جريدة باللغة السلوفاكية لدراسة القضايا السلوفاكية ، ويقول :

(١) K. ČAPEK - Hovory S. T. G. MASARYKEM، محادثات مع ت . مازاريك ، ج ٢ ، ص ٦٤ .

وقد نشرت هذه المحادثات بعد أن أعاد النظر بها مازاريك .

« السيد الدكتور . حتى الآن لم أكتب إلى تولستوي ، ولكنه ، هو أيضاً ، لم يرسل لي شيئاً . وأرى أن القضية السلوفاكية لا تهمه . ولهذا أردت أن أكتب لك . لأن القضية أقرب إلينا كثيراً وتمسنا أكثر ، نحن التشيكيين وأنتم السلوفاكيين . وفي الحقيقة ، إننا بحاجة إلى ما تشير إليه المقاطع الأساسية في مقالاتكم عن تولستوي ، وهو التجديد المعنوي . فمذ سنوات والقضية السلوفاكية تؤرقني . وقد كلمت الكثير من السلوفاكيين ، وحتى الآن لم يشرع بشيء . وبين الطلاب السلوفاكيين في براغ من يرون القصد . وقد أبدى اثنان استعدادهما لتكريس نفسيهما للعمل للشعب بخاصة ؛ وهما : الفيلسوف سميتانييه ، والطبيب شروبار ، ويريدان أن يؤسسا مجلة أسبوعية في براتيسلافا أو في ترنافا ، وينشرا فكرة سياسة شعبية حقاً . وقدما إلي مشروعاً . وسأكلمك بهذه الأمور في العطلة الصيفية ، والآن أدلك ببساطة على الخطوط الكبرى ، وسأنتظر ما تقول بها بنفسك . أما بالنسبة لي ، وحسب تجاربي ، فلدي خطة بما يجب وبما يمكن عمله ، ولكنني لست على عجل من أمري ، لأن السلام فيكم وعلى جماعتكم أن تبدأ العمل . وأرسل إليك في الوقت نفسه « تشيكا اوتازكا » أي « القضية التشيكية » ، وليست القضية السلوفاكية إلا متمم لها . وأفضل من ذلك القول إن ما يجب علينا عمله عليكم أن تعملوه أيضاً . ومع التحية الودية - مازاريك^(١) . وهذه الرسالة المعتدلة والمتحفظة جداً تضع حداً لنوايا مازاريك وموقفه السياسي : فهو يريد أن يعرف القضايا المحسوسة ويوضحها دون الاهتمام بشيء آخر غير حاجات الشعب .

وفي الحقيقة ، لم يكن مازاريك مشجعاً جداً للغة السلوفاكية . ألم يكن

(١) لقد ذكرت هذه الرسالة في مؤلف شروبار . وكان من عادة مازاريك أن يقضي العطلة في سلوفاكيا . وهي عادة فريدة عند تشيكي في ذلك العصر ، فإما كان أبناء وطنه يقضون عطلة الصيف في جبال بوهيميا أو على شاطئ بحر الأدرياتيكي . وكانت إقامة مازاريك في سلوفاكيا تتيح له فرصة البحث في القضية السلوفاكية .

نفسه مثلاً للسوفياكي الذي أتم دراسته وتربيته باللغة التشيكية . ولا جدال في أن اللغة التشيكية أكثر تطوراً من السلوفاكية ، وتبدو له أداة فكرية عليا .

وكان هذا معنى حضوره للأعياد التي أقيمت للذكرى المئوية لميلاد الشاعر السلوفاكي كوللر^(١) . وفيه كتب مازاريك : « كان كوللر أول شاد للفكرة السلافية . وهو أهل للاهتمام عن يقين . ويجب أن يقنعنا هذا بالأهمية القصوى للقضية السلوفاكية . لقد حان الوقت لا لنغني أغاني سلوفاكية . وإنما لنشعر ونحس « سلوفاكياً » ونفكر « سلوفاكياً » . ولم هذا التلميح بالأغاني السلوفاكية ؟ لأن التقارب ، حتى ذلك الحين ، بين التشيكيين والسلوفاكيين ، على ما يبدو ، ليس له من موضوع غير الفولكلور (التقاليد الشعبية) : لقد روت مذكرات رجل دولة سلوفاكي ياعجاب عيداً أقام فيه السلوفاكيون حفلة موسيقية (كونسرتو) في براغ ، في جزيرة زوفن ، وأنشدوا أناشيد سلوفاكية بحضور ريغر . ويرى مازاريك أن هذا النوع من التظاهر غير قابل للإهمال ، ولا مجرداً من معنى . ولكنه يحده غير كاف . وإذا وضع المسألة التشيكية - سلوفاكية على غير ما كانت عليه منذ زمن طويل جداً ، فقد دعا الجهاز السياسي الجديد في سلوفاكيا إلى تفكير خصب .

التأثير العام لمازاريك

ولن ننسى كيف أن مازاريك كان يتدخل في كل مرة كلما دعا الداعي إلى قضية تهم مبدأ العدل وحقوق الإنسان .

لقد انحاز علناً في قضية صعبة جداً وهي قضية هيلسنر^(٢) . وهيلسنر هذا يهودي من النمسا اتهم خطأ بجرمة تمس العادات والأخلاق . ولقد رأينا كيف أن

(١) كوللر : Kollár (١٧٩٢ - ١٨٥٢) .

(٢) هيلسنر HILSNER .

العنصر الإسرائيلي قد عظم في الملكية الثنائية وشارك في التقدم الاقتصادي والمالي ، ولاقى كثيراً من الخصوم . واستغلت صحافة الأوساط المعادية لليهود قضية هيلسنر . ولم يخش مازاريك مجابهة الأباطيل الشعبية والتشهير بالمكائد المعنية والفخاخ التي نصبته مرة أخرى الأهواء التي تعتقد بأنها قومية .

وكان إشعاع كرسيه عظيماً على سلافي الجنوب : الصربيين ، والكرواتيين ، والسلوفاينيين . وانطلاقاً من ١٩١١ ، وحتى إعلان الحرب ، حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ كان نائباً في الرايخسرات ، وتدخل في محاكمة أغرام (زغرب) عام ١٩٠٧ ، عندما قامت حكومة بان كرواتيا بعملية نهب في الشعب الكرواتي ، واتهمت بالخيانة العظمى خمسين رجلاً سياسياً كرواتياً ، وضمت إلى إضبارتهم وثائق تدعي بأنها اكتشفت تأمرهم مع الحكومة الملكية في صربيا . وقد ذكرت هذه الوثائق في مقالات مؤرخ مسموع ومحترم جداً في النمسا ، وهو الأستاذ فريد يونغ . وبدأت موثوقة جداً . غير أن مازاريك أخضعها للنقد ودل على ضعفها ، واعتقد أن بالإمكان التأكيد بأنها صنعت في مفوضية النمسا في بلغراد . وفي هذه النقطة الأخيرة ، من المحتمل أنه لم يكتشف كل الحقيقة ، لأنه لم يبرهن على أن الوثائق صنعت في المفوضية ، ولكن من المؤكد أنها لم تكن أصلية ، ودحض مازاريك خطأ خطأ .

وهكذا ، فإن هذا الأستاذ الذي لم يختلط مباشرة في حياته الجامعية كلها بالحياة السياسية ، ما فتى في كل الحوادث الكبرى في النمسا - هونغاريًا يدلي برأي يريده مستقلاً ، ويفهم بشكل أفضل التطور اللاحق ، عندما اعترف بأفكار مازاريك وطبيعة عمله . ففي بلاد الملكية الثنائية كلها استيقظت الشبيبة الفكرية في القوميات السلافية بفضلها على الطرق الفكرية لأوربة الغربية ، وعلى الأفكار الديموقراطية . ويفهم أيضاً رد فعل الألمانين . ففي هذه السنوات أطلق

أساتذة الجامعة الألمانية في براغ - وبخاصة الأستاذ زاور ، الجرمانى المتشدد ، صوت الإنذار : أيها الطلاب الألمان ، شطر براغ ! وهذا يعني أن الطلاب الألمانين ما كان عليهم بالضبط ، بحجة أن براغ أصبحت شيئاً فشيئاً مدينة سلافية ، ان يختلّفوا إلى جامعات فيينا أو انسبروك أو جامعات الإمبراطورية ، إن واجبهم ، بالعكس ، أن يحتشدوا في براغ ليكونوا فيها المدافعين عن الجرمانية ضد الفكرة التشيكية المتمردة على النفوذ الألماني .

وكان لموقف مازاريك نتيجة أخرى . فقد قابل نفوذ الصحافة والصحافيين والرجال السياسيين ، بجامعة براغ كمرکز حقيقي لنهضة فكرية وأخلاقية وسياسية . وفي بداية القرن الحالي حاشا للتشكيكيين أن يفقدوا شجاعتهم بتجربة جامعة تشيكية حصراً ، وكانوا يطالبون بالحاح بإنشاء جامعة جديدة في برنو .

وألح طويلاً على تاريخ هذا الرجل الطليعي ، لأنه يوضح الحوادث التي جرت فيما بعد ، ولأنه أسهل لرسم لوحة القوميات السلافية عشية حرب ١٩١٤ .

الفصل العاشر

القوميات السلافية في النمسا - هونغاريا

عشية حرب ١٩١٤ - ١٩١٨

دور ١٩٠٥ - ١٩١٤

كان الدور من ١٩٠٥ إلى ١٩١٤ مثقلاً بالحوادث ، وأخذت القضايا الأوربية فيه تعقيداً متزايداً ، وتعلق مصير القوميات السلافية بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية لدولتين . وبالرغم من أن ذلك لم يلاحظ دوماً ، فإن مصير القوميات السلافية كان عاملاً أساسياً في النظام الأوربي .

وعدا التقدم الاقتصادي الذي أدى إلى تحويلات اجتماعية في النمسا - هونغاريا ، تجدر الإشارة إلى ثلاثة وقائع : أولاً ، الأزمة الخطيرة التي حلت بالملكية الثنائية نحو ١٩٠٥ . وقد يتساءل ما إذا كانت التسوية الاقتصادية ، أساس التسوية العامة ، ستتجدد ، وما إذا كان موقف الهونغاريين سيسبب إنهيار النظام . لقد جنب النزاع قليلاً ، ولكن الانذار كان عظيماً ، وتوصل الملك إلى توطيد الوضع مهدداً بالتصويت العام الذي لا يريده الرجال السياسيون الهونغاريون .

والواقع الثاني ، هو السياسة الخارجية . فقد كانت أوربية انطلاقاً من ١٩٠٤ منقسمة إلى معسكرين ظاهرين : روسيا - فرنسا - إنكلترا ؛ والحلف

الثلاثي : النمسا - ألمانيا - إيطاليا . وبالرغم من أن النمسا - هونغاريا اقتصرت في هذا الحلف الثلاثي على دور مساعد براق ، فقد مارست عملاً هاماً جداً . بحثت عن منافذ : فقد شهدت هونغاريا زيادة نشاط ميناء فيوميه ، والنمسا نشاط تريستا ، واتجهت الملكية بكاملها نحو سالونيك - وأفادت النمسا - هونغاريا ألمانيا التي وجدت في قوتها العسكرية متمماً لقوتها ، ولكن النمسا - هونغاريا جرت ، في سياستها البلقانية ، ألمانيا التي لا ترى فيها دوماً مصلحة الواضحة . وتفاقت الحالة كثيراً بالنسبة للنمسا منذ أن انتقلت صربيا من زبون للنمسا في عهد سلالة آل اوبرينوفيتش التي انطفأت بصورة مفاجئة في ١٩٠٣ ، إلى زبون لروسيا في عهد آل قره جورجيفيتش . وفي ١٩٠٨ ، ضمت النمسا نهائياً البوسنة - هرسل ، وبما بذلك التنافس مع صربيا . وفي ١٩١٣ ، في آخر الحروب البلقانية ، أثارت النمسا إنشاء مملكة البانيا لتمنع صربيا من الحصول على منفذ على بحر الأدرياتيك ؛ ولتمنع إيطاليا من أن يكون لها موطئ قدم على الشاطئ الشرقي لهذا البحر . وباختصار ، إن النمسا ، بحكومتها الجرمانية - المجرية ، وأكثريّة شعبها السلافية ، وجدت في نزاع عتيد مع روسيا والدول السلافية الصغيرة التي تدور في فلكها .

والواقع الثالث ، هو أن النمسا ، في أوربة القلقة والمهددة بالحرب ، تبنت منذ ١٩٠٧ ، التصويت العام . وعليه فإن أكثرية الناخبين ستكون سلافية ، إذا لم يجر تصحيح على التصويت العام بنظام توزيع المقاعد . وأدركت هونغاريا خطر التصويت العام ولم تقبل به عندها .

ومن السهل بعد تعريفنا لهذا الدور ، رسم لوحة للقوميات السلافية المختلفة عشية حرب ١٩١٤ ودراستها حسب تجمع إقليمي . دون الإهتمام مطلقاً بالحدود بين النمسا وهونغاريا .

سلافيو الشمال

التشيكيون وتقدمهم القوي

ما هي حال سلافي الشمال ، أي الجماعة التشيكية ، أولاً : من تشيكيين ومورافيين وسلوفاكيين .

إذا أمكن تحقيق تسوية بين الألمانين والتشيكيين ، في ١٩٠٥ ، في مورافيا ، فإن الطبقة النبيلة التاريخية ، التي تعتقد بأنها فوق الأحزاب في بوهيميا ، بذلت جهوداً لتفاهم جديد ، ولكن دون الحصول على نجاح . ولم تسو الحالة السياسية تماماً في بوهيميا بين الألمانين والتشيكيين . بيد أن الأمة التشيكية ، منذ ١٨٥٠ ، تقدمت تقدماً عظيماً يلاحظ في غو المدن وتعزيز المواقع التشيكية في كل من بوهيميا ومورافيا . وكانت براغ ، في ذلك العصر ، مدينة بأغلبية عظمى تشيكية ، ومجلس بلدي تشيكي . ومؤسسات تعليم عديدة جداً ، لا بالجامعة التي تكلمنا عنها طويلاً ، وإنما بمستوى التعليم الثانوي ، والمدارس الثانوية ، وجمناز ريال ومدارس ريال ، ومؤسسات التعليم النسوي ، والمدارس الابتدائية العالية ، والمدارس الابتدائية . ويضاف إلى ذلك مدارس تقنية ، وكلية تقنية ، وأخيراً نظام كامل للتعليم . وكان عدد نفوس براغ ٥٧٧٨٦٧ نسمة منهم ٥٣٧٨٢٦ تشيكياً ، و ٣٤١٨٢ ألمانياً فقط . وقد أعطيت هذه الأرقام حسب التعداد النسائي . وبالتالي فإن أكثرية هامة من التشيكيين تضي على العاصمة طابعها القومي . وكذا حال مدن الأقاليم التي حققت تقدماً عظيماً أيضاً .

إن غو الصناعة في مناطق الشمال من بوهيميا التي يسكنها الألمانيون ، دعا إلى جذب جهاز عمال تشيكي كثير العدد . وهؤلاء التشيكيون المحاطون بالجمعيات كالمدارس ، أو حيث لا يوجد مدارس ، بجمعيات بسيطة قومية ووطنية ، لم يكونوا في الغالب ، على الأقل ، مهددين بنزع الجنسية ، لأن الأطفال التشيكيين

في المناطق الألمانية يمكنهم أن يتلقوا التعليم في مدارس لغتهم ؛ ولأن جماعات الأقليات التشيكية ، في المنطقة الألمانية ، كانت أصلب بكثير مما كانت عليه قبل خمسين عاماً . وإذن نرى تعزيزاً للطابع التشيكي في المدن ، وتقبلاً للشعب التشيكي في المنطقة الألمانية أصلاً .

هذا ، ويجب ألا يخدعنا تنوع الأحزاب . فمن الواضح أنه يفاجئ المراقب لأنه يظن أن الجماعة التشيكية كانت بالإجمال متحدة جداً في هذا العقد من ١٨٥٠ إلى ١٨٦٠ : فحوالي ١٩٠٨ - ١٩١٠ نجد غباراً من الأحزاب على درجة من النضج القومي والفكري والسياسي الذي وصلت إليه الأمة التشيكية . وهذا التفرع لم يكن دليلاً على الضعف مطلقاً ، بل هو بالأحرى مؤشر ثراء . فمثلاً ، في دياط بوهيميا ، الذي يضم أعضاء بحسب الفئات ، كان يوجد ٧٠ نائباً من كورية كبار الملاك . وفي هذه الكورية حزبان : المواليون للدستور أي الألمانيون ، والمحافظون من ذوي الميول التشيكية الذين لم يتخذوا موقفاً قومياً شديداً كالذي اتخذته كلام مارتينيك اوشفارتزانبيرغ قبل أربعين عاماً . وبين الأحزاب الأخرى المنتخبة آنذاك من قبل الكوريات الثلاث الأخرى : غرف التجارة ، والمدن والأرياف ، كان الحزب الزراعي أهمها وله ٤٣ مقعداً . ثم يأتي حزب « الفتي التشيكي » أو كما يسمى نفسه « المفكر - الحر » . وكان لهذا الحزب تأثير كبير جداً في براغ ويعتمد على مجموعة زبائن تقليدية ، وله ٣٨ مقعداً . وبعد ذلك يأتي حزب حق الدولة التقدمي ، وهو حزب جديد ، وذو نزعات قومية ، ودون رابط مع الطبقة النبيلة ، وله ٥ مقاعد . وأخيراً حزب « الشيوخ التشيكيين » الذي مازال موجوداً وله ٤ مقاعد ؛ وحزب « الواقعيين » أي حزب الأستاذ مازاريك ، وله مقعد واحد . وهذا يؤكد ما قلناه في مازاريك . وهو أنه كان يتمتع بنفوذ فكري عظيم جداً لا يعبر عنه مباشرة على الصعيد السياسي . وهناك سبعة مقاعد إلى جماعات أخرى ، واحد منها للحزب الكاثوليكي الشعبي ، وهذا الحزب قوي جداً في مورافيا تاريخ الحركات ج٤ (١١)

ومجموع هذه المقاعد ١٦٨ مقعداً . ويبقى ٧٠ مقعداً للألمانيين وهم منقسمون إلى أحزاب أيضاً . وعليه فإن الاحتمال ، الذي سيؤدي بموجبه التصويت العام إلى احلال الفكرة الاجتماعية محل الفكرة القومية ، لم يتحقق . والاختلافات الاجتماعية والفوارق السياسية تلاحظ ، ولكن في داخل التجمعات القومية . فمن ذلك أن زعيم التشيكيين السياسي كاريل كرامار ، زعيم حزب « الفتى التشيكي » كان محباً جداً للروس ، ومع ذلك كان موالياً جداً للنظام المساوي ، وفي وقت ما كان نائباً لرئيس مجلس الإمبراطورية في فيينا .

ولم تسو القضية التشيكية - الألمانية ، لأن المعارضة الألمانية تلاحظ شيئاً فشيئاً بازدياد وبصفات مميزة جديدة . وكانت أفضل تنظيمياً وأكثر عنفاً أيضاً حيال التشيكيين مما كانت عليه قبل أربع وستين عاماً . وأخذت طابعاً جرمانياً . وصرح ألمانيو بوهيميا بأن حكومة فيينا تشجع السلافيين في كل شيء ، بدليل أن تقدم الأمة التشيكية كان حجة بأيديهم ، وأن لا أمل لهم إلا في ألماني الإمبراطورية ، وعارضوا بآل هوهنتسولرن آل هابسبورغ ، وبألوان علم الرايخ الألماني ألوان العلم النمساوي . وفي ١٩١٢ ، ظهرت لأول مرة كلمة لاقت نجاحاً عظيماً جداً ، وهي اسم « السوديت » التي لم تستعمل أبداً حتى ذلك الحين . وفي الحقيقة ، إن الألمانيين في محيط بوهيميا لا يعتبرون أنفسهم على الإطلاق جماعة قومية متحدة . فكما يوجد في داخل ألمانيا معارضات ملحوظة بين البافاريين والبروسيين والهانوفرين ، كذلك وجد سكان محيط بوهيميا الناطقون بلهجات ألمانية مختلفة ، أنفسهم أقرب كثيراً إلى المنطقة المجاورة للإمبراطورية : بافاريا ، ساكس ، سيليزيا ، منهم إلى أي منطقة جرمانية أخرى في بوهيميا . وبالعكس ، إن كلمة « السوديت » تدل على تضامن بين جميع ألماني بوهيميا ومورافيا ، ويرجون بسطه على الجزيرات الألمانية المنعزلة التي كانت في طريق الزوال في منطقة هونغاريا العليا .

ومن مورافيا ، حيث خفت النزاع التشيكي - الألماني ؛ باتفاق ١٩٠٥ ، يعبر إلى سلوفاكيا .

السلوفاكيون : خطر المجيرة والمقاومة القومية

لقد تغيرت الحالة في سلوفاكيا بين ١٩٠٥ و ١٩١٤ ، وظهرت المجيرة فيها بشكل أثقل من ذي قبل ، وبخاصة بالقوانين المدرسية لعام ١٩٠٧ ، وهي القانون رقم (٢٦) والقانون ٢٧ ، التي تسمى باسم الوزير الذي دافع عنها ، قوانين البرت أبوني . وهذه القوانين شديدة جداً وتعرف بخاصة العقوبات التي يمكن أن تنال المعلم إن كان معلماً حراً أو موظف دولة ، إذا لم يعط تعليماً مطبوعاً بصورة كافية بالروح القومية المجرية ؛ وإذا نشر بين تلاميذه ، أو قبل بينهم انتشار أفكار خطيرة على وحدة الدولة ولغتها وسياستها ؛ وإذا دعم ، بالعكس ، أفكاراً ملامئة لدول أجنبية ، ويقصد بذلك روسيا . وأصبح النظام شديداً ، ومن الصعب إنكار نتائجه . وإذا أخذنا بالإحصاءات الهونغارية نجد أن نسبة المواطنين الهونغاريين ، الذي يستعملون اللغة المجرية ، كلغة أم ، أي الذين يسمون مجراً ، قد ازدادت أكثر مما يسمح به فائض الولادات على الوفيات بكثير . ففي هونغاريا وكرواتيا ، والأرقام لكلا البلدين . كان يوجد في ١٨٥١ : ٤,٨١٨,١٧٠ مجرياً على مجموع سكان البلدين ، أي بنسبة ٣٦,٥ ٪ من المجر ؛ وفي ١٨٨٠ ، وجد ٦,٤٧٨,٧٢٠ أي بنسبة ٤١,٢ ٪ ؛ وفي ١٩٠٠ : ٧,٤٧٧,٣٣٢ ، أي بنسبة ٤٢,٨ ٪ ؛ وفي ١٩١٠ أخيراً وجد ٨,٧٤٢,٣٠١ مجري أي بنسبة ٤٥,٤ ٪ .

وتضرب النظر نسبة بودابست . فقد بينا من قبل أن براغ ، في ذلك العصر ، أصبحت مدينة تشيكية ، ولكن بودابست أصبحت مدينة مجرية . ففي منتصف القرن ، كان فيها ٥٥٠٠٠ نسمة . أما الآن فأصبح فيها ٨٥٠,٠٠٠ . وهذا دليل على نمو الدولة ، لا بأهمية المصالح الإدارية فحسب ، وإنما أيضاً بعدد الناس

الذين يقدون إليها للإقامة فيها . وأصبحت بودابست مركز أعمال ونشاط اقتصادي . وعلى هؤلاء الـ ٨٥٠٠٠٠ شخص وجد ٧٥٠,٠٠٠ مجري . إذن فـ سكان هونغاريا ، من مجر أو وافدين يؤلفون فيها الآن شعب عاصمة مجرية حقيقية ، لأن كثيراً من الوافدين تمجبروا فيها .

وكانت سلوفاكيا تجهز حصتها إلى هؤلاء المتجبرين . وفي مدارس سلوفاكيا ، من مدارس مجرية أو مدارس ما زالت في أيدي السلوفاكيين ، أخذ تعليم المجرية أهمية متزايدة ، وتحقيق ما كان يرغب به رجال الدولة المجر ، وهو مجيرة الانتخابات . ومع ذلك فإن نسبة عظيمة من السكان كانت تهتم بالحياة القومية السلوفاكية . ووجد ثلاثة أحزاب : وكان أقدمها **الحزب القومي** ؛ **حزب تورشانسكي سفاقي** - **مارتن** . وكان زعيمه الروحي **هوربان فايانسكي** . وفي هذه الجماعة البورجوازية بخاصة ، ظل الوفاء المتحمس نفسه حيال روسيا ونفس المثل الأعلى المنتظر في السلامة التي ستأتي بها . ولكن النفاذ السياسي لهذا الحزب كان أقل من نفاذ الحزبين الآخرين اللذين يضمن الشبان الذين انبثقوا عن الحالة الجديدة والأفكار الجديدة ، والآمال الجديدة ، وهما : **الأول** ، جماعة شروبار ، ويمثل النزعة الملائمة للتشيكيين وللمذهب المازاريكي . وكانت جريدته « **الصوت** » تدافع عن أفكار وطرق مازاريك ، وهكذا كان يتجه شطر براغ ، وأخذت الصداقة التشيكية - السلوفاكية بفضلها دفعا جديداً .

الثاني ، **الحزب الكاثوليكي الشعبي** ، وكان يتبع في البدء شريفاً هونغاريا وهو الكونت **زيشي** . أما الآن فيتزعمه كاهن قوي للغاية . فصيح ، متحمس ، زعيم سياسي حقيقي ، ومحرض شعبي ، وهو الأب **هلنكا خوري** وعمدة مدينة **روزومبيروك** في وادي الفاغ . وفي ١٩٠٧ ، وقع حادث خطير ، وهو أن الأسقف علق هلنكا من وظائفه لأنه قام بتحريض سياسي ضد الدولة المجرية .

وعندئذ ثارت ثائرة السكان الكاثوليك المتحمسين والمتعلقين بكهنتهم . واستأنف الأب هلنكا الحكم في روما . وبانتظار النتائج ، ذهب ليلقي محاضرات في مورافيا ، في البلد الذي ولد فيه الأستاذ مازاريك ، وهو هودونين . وفي غيابه أراد الأسقف أن يبارك كنيسة في قرية صغيرة تدعى سرنوفا . ولكن شعب سرنوفا عارض مباركة الأسقف أو أحد ممثليه للكنيسة ما لم يعد الأب هلنكا إلى خوريته في روزومبيروك . وتبع ذلك مشادة دموية . ودعي الدرك الهونغاري للنجدة وأطلق النار على الجمهور . وكان لـ « مذبحة سرنوفا » انعكاسات كبيرة في الرأي الأوربي . وبعد زمن ، وعلى أثر مسعى لدى البابا بيوس العاشر ، وتقديم عريضة وقعها ثلاثون ألف كاثوليكي سلوفاكي ، أعيد الأب هلنكا إلى وظائفه ، ولكنه مثل أمام محكمة هونغارية أخذت عليه نشاطه السياسي المخالف صراحة للمصلحة القومية ، واتهم بالخيانة العظمى ، وحكم عليه بعقوبة غير شديدة كثيراً . وأصبح مجري القضية السلوفاكية .

وذهب الأب هلنكا بإرادته إلى بوهيميا ، وعقد صلات مع التشيكيين . إلا أنه أحس بشيء من الحذر حيالهم لأنه رآهم عبر سروبوار الذي يعكس أفكار الأستاذ مازاريك الذي انفصل عن الكنيسة وشايع التقليد البروتستانتي . وبالإجمال لعب الأب هلنكا قليلاً على دواستين : فقد اعتمد بالمناسبة على التشيكيين للدفاع القومي عن السلوفاكيين ، ولكنه لم يعتمد كثيراً عليهم ، لأنه يخشى عقائديتهم العقلانية .

الثالث ، وهو الحزب الذي كان يتزعمه رجل سياسي ديموقراطي متأثر بمازاريك ولكنه يميل أيضاً إلى حلول أخرى ، وهو ميلان هودزا . وبحث هذا عن تقارب مع فينّا ضد بودابست ، وظهر في حلقة الأرشيدوق الوارث ، فرانسوا - فرديناند الذي يحاول أن يجمع من بين أحزاب المعارضة في هونغاريا ،

حلفاء لسياسته المستقبلية الغامضة ، ولكن يؤمل منه تغييرات ملائمة للقوميات ،
أو ، على كل حال ، معادية للحكومة الهونغارية وللسياسة الهونغارية كما كانت
مسيرة منذ ١٨٦٨ .

روثينيو هونغاريا وبؤسهم

ومن الجماعة السلوفاكية ، تنتقل إلى الجماعة الروثينية التي ستقودنا نحو
الجماعة البولونية وتقيم جسراً بين هونغاريا وليتانيا الغربية . يرى عند الروثينيين
أو الأوكرانيين - الذين ستؤلف بلادهم الهونغارية فيما بعد ، في زمن الجمهورية
التشيكوسلوفاكية ، بين ١٩١٨ - ١٩٣٨ ، روثينيا أو روسيا الكارباتية - ان مجيرة
النخبة كانت ناجحة جداً . لأننا لا نجد تقريباً مدارس تعلم باللغة الأوكرانية :
فعلى ٦٠٠ مدرسة ، في هذه المنطقة ، وليس هذا بكثير ، وجدت ١٨ مدرسة فقط
تعلم بالأوكرانية ؛ ولا توجد نخبة أدبية أو فكرية أوكرانية . ومع ذلك . ارتسمت
حركة لعودة الشعب - وهنا أيضاً نجد تأثيرات تولستوي - وجرائد تنشر للشعب
الأوكراني . ولكن من يقرأ هذه الصحف ؟ إن الشعب الأوكراني غير متعلم
تقريباً ، وأكثر من ذلك ، في حالة اقتصادية بائسة جداً :

إن ١ ٪ من تراهيه يشكل الملكية الكبرى ، و ٢ ٪ الملكية الوسطى ، والباقي
كله يتألف من قطع أراضي صغيرة لا تكفي لإعاشة عائلة ، وما يتبقى مراعي
وغابات . وفي منطقة الروثينيين هذه ، يشعر حقيقة وكأن الناس يعيشون في
عصر آخر . وهذه هي الحالة الاقتصادية التي يمكننا تصورها لفلاحى أوربة
الغربية في القرن الخامس عشر أو في القرن الرابع عشر . والشعب متخلف
للمغاية ، ومن غير الممكن أن يمارس أي دور سياسي .

روثينيو غاليسيا ومطالبهم

وأقوى من أولئك بكثير ، كان روثينيو غاليسيا لا سيما وأنهم كانوا يعتمدون

على روسيا ، ويقدم لهم أوكراينو روسيا مساعدات اقتصادية وروحية معاً .
وأدخل التصويت العام إلى غاليسيا كما في ليتانيا - الغربية كلها .

ويطالب روثينيو غاليسيا الآن بنصيب أكبر بكثير في الحياة السياسية .
ويطلبون إنشاء كراسي للتعليم الأوكراني في جامعة لقوف وفي جامعة كراكوفيا ،
ويشكون من معاملتهم مواطنين من الدرجة الثانية .

البولونيون وخيبة آمالهم

إن البولونيين ، أي كبار الأمرء الذين رأينا لهم كثيراً من الممثلين بين
رؤوساء مجلس النمسا ، رجال بلكريدي ، وباديدي ، وغولو شوسكي
وبوتوكي ، الذين صوتوا على التسوية المساوية - الهونغارية في ١٨٦٧ ، يعتبرون
بأنهم عملوا عبثاً أو ضد مصالحهم القومية ؛ وأن كل ولائهم للجرمن وكل آمالهم في
حكومة النمسا ، أدت إلى التصويت العام . وما هو التصويت العام بالنسبة لهم إن
لم يكن آمالاً تعطى للفلاحين البولونيين ضد سيطرة كبار الملاكين الإقطاعيين ،
ومن جهة أخرى ، تشجيعات للروثينيين ، أي إلى شعب منافس لهم .

يضاف إلى ذلك أيضاً اختلاف هام جداً ، وهو الاختلاف الديني ، لأن
الروثينيين إما موحدون أو أرثوذكس . ففي ١٩١٤ اقيمت دعوى ضد روثيني
هونغاريا ، في ماربورود - وهي مدينة صغيرة في جنوب جبال الكربات
أصبحت فيما بعد تابعة لرومانيا - اتهمت فيها بالمؤامرات المعادية للقومية جماعة
من الفلاحين الروثينيين تركت الكنيسة الكاثوليكية أو الكنيسة الموحدة وأعلنت
عن اعتناقها الديانة الأرثوذكسية .

هذه هي حالة الروثينيين والبولونيين ، ويجب أن نذكر أيضاً أن فقر هذه
المنطقة يسبب هجرة قوية جداً . فقد كان الروثينيون والسلوفاكيون يهاجرون

بخاصة نحو أمريكا . وفي أمريكا تألفت بورجوازية وصلت أحياناً إلى وضع اجتماعي واقتصادي قوي ، أوكرانيا روحية أو سلوفاكيا روحية لم تتحولاً مطلقاً عن الوطن الأم ، بل بالعكس ، تفكران بمساعدة أشقائهما الأوروبيين في وضعهم الاقتصادي أو السياسي البائس .

سلافيو الجنوب

السلوفينيون

إذا انتقلنا من سلافي الشمال إلى سلافي الجنوب ، نرى قضية أخطر بكثير ، وعناصرها مرسومة بوضوح . إن السلوفينيين ، الذين يمكن أن يظن بأنهم مهيؤون ليكونوا مجرمين ، أو بمعنى معتدل منسين ، أي مهيؤون ليصبحوا نمساويين ، استعادوا ، بالعكس ، كثيراً من الحيوية القومية . فقد لاءمهم التصويت العام والتطور الاقتصادي . ووجد عند السلوفينيين تعاونيات زراعية يديرها رجل سياسي مرتبط بالحزب المسيحي الاجتماعي ، وهو ايفان كريك ؛ وصحف وأدب سلوفيني ومدارس سلوفينية ، أو مشتركة من السلوفينيين والألمانيين . واستعاد العنصر السلوفيني أهميته في الكارنيول أولاً ، ثم في ايستريا وكارانتشيا ، وبعض أركان ستيريا الجنوبية ، وفي جميع المناطق . والسلوفينيون كاثوليكيون جداً ويتزعمهم اكليروسهم ، وربما كان هذا الاكليروس أكثر تطوراً من الاكليروس السلوفاكي ، وعلى كل حال أرفع كثيراً في التسلسل الكهنوتي . ولهذا لا توجد عند السلوفينيين نفس المعارضة التي توجد بين الاكليروس الأدنى الوطني والاكليروس الأعلى المجير في سلوفاكيا . ورغم أنهم كاثوليكيون ومتعلقون بفكرة لغتهم السلوفينية ، فهم يتقبلون فكرة تقارب أوثق مع الصربيين - الكرواتيين .

كذلك ، كان السلوفينيون يطالبون بمدينة هامة في النظام النمساوي وهي

تريستا هذا الميناء الكبير الذي حاولت الحكومات النمساوية في آخر القرن التاسع عشر أن تجهزه ليعوض خسارة البندقية . وفي تريستا كثير من السلوفينيين الذين يظهرون أنفسهم كما هم . وعلى هذا النحو توطد ارتباط مع الجماعة الأخرى من سلافي جنوب النمسا ، أي مع الدالماسيين .

وافاد الدالماسيون من التصويت العام . وطالبوا بصفتهم الصربية - الكرواتية ، وفي الغالب ضد نفوذ بورجوازية المدن الإيطالية ، بيد أنهم في ذلك الحين ، يفكرون بإيطاليا أقل مما يفكرون بحكومة قينا :

وفي سنة ١٩٠٥ انعقد في فيومه مؤتمر لسلافي الجنوب وطالب بالقرب الوثيقة بين كل جماعات سلافي الجنوب . وبدئ باستئناف التعبير « يوغوسلافي » للدلالة على جماعة واسعة تضم معاً الكرواتيين وكل الصربيين - أي صربي كرواتيا وهونغاريا والبوسنة - هرسك ومملكة صربيا - والدالماسيين والسلوفينيين .

الكرواتيون والفكرة اليوغوسلافية

كانت الجماعات السياسية في كرواتيا متباينة دوماً . كان حزب حق الدولة ، حزب ستار شيفيك قومياً كرواتياً ، وغير مجند دوماً للفكرة الصربية - الكرواتية ، ويشدد بقوة على صفة الكرواتيين ، وعلى الدين الكاثوليكي ، ويقبل بأنه يجب على الكرواتيين إعطاء دفع إلى المنظومة كلها

وإلى جانب ذلك كانت الجماعة الصربية - الكرواتية تحاول ، بالعكس ، اتحاداً وثيقاً بين الصربيين والكرواتيين .

وهذه الجماعات المختلفة لم تتفق فقط في فكرة الطائفة اليوغوسلافية وإنما أيضاً في فكرة تشكيل دولة يوغوسلافية . ولكن دون أن يقال بوضوح ما

ستكون هذه الدولة اليوغوسلافية ، وما إذا كانت ستفصل عن النمسا أولاً .
ونتساءل ما الفرق مع الحالة في ١٨٦٠ - ١٨٧٠ ؟ إذا استثنينا حزب ستارسيفيك
وفي بعض الظروف ، لم تطرح على بساط البحث قضية حق الدولة والمملكة
الثلاثية . لأن ما يتصور الآن شيء أوسع بكثير وعلى أساس عرقي . وناضلت
الحكومة ضد هذا النفوذ الصربي - الكرواتي : حاولت أن توقع بين الصربيين
والكرواتيين ، ولكن عندما وصل الأمر إلى إجراءات شديدة جداً كإجراءات
حكومة بان سوهاي التي علقت الدستور في ١٩١٢ ، شكل جميع الصربيين -
الكرواتيين كتلة واضطرت الحكومة ، في ١٩١٣ ، إلى توطيد الشرعية من جديد .

البوسنة - هرسك

لقد أرادت الحكومة أن تطبق في هذا البلد سياسة مستوحاة من سياسة
ألمانيا في الأناضول - لورين : حاولت أن تعطي دياتراً خاصاً للبوسنة - هرسك
لتربطه بالنظام . ولكن جماعة بوسنة - الفتاة كانت تحركها روح صربية وطالبت
باتحاد جميع سلافي الجنوب : وعندئذ أصبحت حالة الإمبراطورية النمساوية -
الهونغارية حرجة جداً . لأن النمساويين والهونغاريين كانوا يهتمون بسلافي
الجنوب الموزعين على دولتيهما . لقد اتهمت صربيا ، البلد المستقل والمنتمي إلى
نفس العرق الذي ينتمي إليه اليوغوسلافيون الآخرون ، بأنه مركز للمكائد
والمؤامرات ضد الملكية النمساوية - الهونغارية ، ولكن وجدت وراءها دولة
كبيرة حامية ، وهي روسيا . وفي ذلك الحين قامت محكمة دعوى اغرام
(زغرب) التي تكلمنا عنها عندما تكلمنا عن الأستاذ مازاريك وقد أقيمت هذه
الدعوى بناء على اتهامات شرطية وعلى وثائق مزورة بحق أربعة وخمسين وطنياً
كرواتياً اتهموا بتدبير مؤامرة ضد أمن الدولة بمساعدة صربي المملكة .

ولكن سياسة العداء هذه كانت تقابل أحياناً بسياسة إنشائية ، وهي السياسة

التي جعلت بعض الأشخاص وحتى الوارث لعرش فرانسوا - جوزيف وهو الأرشيذوق فرانسوا - فرديناند ، يتصورون تعديل الملكية بشكل تضم ملكية ثلاثية . وعندما يتكلم عن ملكية ثلاثية في ١٨٧٠ كان يفكر في بوهيميا . أما الآن فالتعبير يطبق على مملكة سلافية جنوبية تضم كرواتيا ، والبوسنة - هرسك ، والمناطق السلوفينية ، وبالتالي ، مملكة جديدة تتشكل من بلاد تابعة للنمسا ، ومن بلاد تابعة لهونغاريا ، وفي ذلك تحويل خطير للنظام وللتسوية .

الحالة العامة للنظام

العلاقات بين السلافيين

هل توجد علاقات بين هذه الجماعات المختلفة ؟ لقد وجدت بينها علاقات أكثر مما كان في الماضي . وهذا يرجع بالضبط إلى التقدم التقني : الخطوط الحديدية ، والبرق ، والصحافة . والرأي اليوغوسلافي الآن يعلم بما يحدث عند سلافي الشمال ، وبخاصة عند التشيكيين . وامتد إشعاع كرسي مازاريك في جامعة براغ على مناطق سلافي الجنوب . ولم تعد الحال تشبه الآن الحال في ١٨٦٠ ، عندما كان الرجال السياسيون التشيكيون : بالاتسكي ، وريغر ، وبراونر ، يذهبون إلى فيينا بأمل اللقاء بالمونسيور ستروسماير . ولم يعد القصد ، كما كان في السابق ، تجمعات سياسية ضيقة تلتقي في برلمان فيينا . إن الجماهير الآن ، والرأي العام بكامله تتأثر بنفس الطوارئ ، وببنفس الحوادث .

ويرى ذلك بشكل أفضل أيضاً ، عندما تحدث أزمات دولية : مثل ضم البوسنة - هرسك في ١٩٠٨ ، وحوادث آخر شتاء وريبع ١٩٠٩ ، والحروب البلقانية في ١٩١٢ - ١٩١٣ . إن جميع سلافي الملكية ، ما عدا البولونيين الذين وقفوا قليلاً على حدة ، سلافي الشمال وسلافي الجنوب يهتزون بنفس الآمال

وبنفس التعاطفات ويتوجهون إلى الأمم السلافية في البلقان . ومن هنا يخرج انطباع وهو أن النمسا - هونغاريا الآن محكومة بالتفتيت والزوال . ويحدد في داخل الملكية وفي خارجها تاريخ لهذه التجزئة : وهو وفاة الإمبراطور العجوز .

توقعات المستقبل

لقد أصبح فرانسوا - جوزيف في السنوات التي قطعناها شيخاً عمره ثمان وسبعون ، ثمانون عاماً . وكان عمره أربعة وثمانين عاماً في ١٩١٤ . كان قوياً وضعيفاً معاً ، كما يحصل لكثير من المسنين ، وينتظر موته ، وهو مازال على قيد الحياة . ولكن تحقيق هذه التنبؤات غير أكيد . إن موضوع موت الإمبراطور العجوز ، وهو مؤشر أكيد لتفتيت الإمبراطورية ، استغلته الصحافة في أوربة كلها ، ووجدت فيه فرصة لتنبؤات حاملة . وكان يبالغ في الوضع دون الأخذ بعين الاعتبار صلابه قوتين : من جهة الجيش الذي صانه عناد الإمبراطور ؛ ومن جهة أخرى ، البوروقراطية . وهذه البوروقراطية النسائية - الهونغارية ، وبخاصة النسائية ما زالت قوية جداً لدرجة نفذت فيها التعبئة ضد روسيا في ١٩١٤ . وفي الحقيقة بلغت هذه التعبئة أناساً أقل من التعبئة الفرنسية أو الألمانية ، وبخاصة التعبئة اللاحقة . ولكن إذا أمكن لهذه التعبئة أن تتم في كل الملكية ضد روسيا ، فيذلك بفضل البوروقراطية . وهناك عامل ثالث لم يشر إليه المؤرخون في الغالب ، وكان عليهم أن يعلقوا عليه كثيراً من الأهمية : وهو أن الرفاه شجع نمواً طبقة بورجوازية عريضة . وحتى بين القوميات السلافية ، كانت هذه الطبقة البورجوازية تقدر النظام الذي يكفل لها الإزدهار . لقد كانت تنتقد النظام كثيراً على الصعيد السياسي ، ولا توفر عنه التهديدات رغم كل شيء ، بأن انقلاباً كبيراً يسبب له الخوف ويدفعه إلى البحث ، في الوقت المناسب ، عن حلول غير متطرفة .

تهديدات على هونغاريا

ومن المؤكد ، بالمقابل ، عاش الإمبراطور أومات ، ان النظام الثنائي ، منذ سنوات ١٩١٠ ، بنتيجة السياسة الخارجية والتصويت العام في النمسا ، سيلقى مصيره المحتوم بعد أجل قصير أو طويل . وان الجزء المهدد أكثر من الآخر في الملكية النمساوية - الهونغارية هو هونغاريا . لقد كانت القوى المتباعدة عن المركز تضغط على الشعوب الأجنبية في هونغاريا : كضغط صربيا ، على كرواتيا ، وسلافونيا ، وصربيا جنوب هونغاريا ؛ وضغط رومانيا على ترانسلفانيا التي لم يكن سكانها سلافيين ، بل لاتينيين ، ولكن يجب أن يؤخذوا بعين الاعتبار لتقييم حالة النظام كله . فقد حاولت رومانيا عبثاً أن تكون حليفة النمسا - هونغاريا . لأن الحكومة الرومانية ، وحتى الملك العجوز كارول - الألماني الشريف جداً ، من بعض الجهات ، يعلمان أن الرأي الروماني لا يرى ، رومانيا متحققة والوطن كاملاً إلا في اليوم الذي تضم إليها ترانسلفانيا . أما الروثينيون وإن كانوا أقل قوة ، فمن الواضح أنهم كانوا مسوقين بتأثير روثيني الشمال . وعند السلوفاكيين نجد حركة قوية ترسم في اتجاه التشيكيين .

وباختصار ، كان النظام بكامله محكوماً بمراجعة طال الأجل أو قصر .

الخاتمة

إذا رجعنا بالفكر إلى اللوحة التي رسمناها منذ بداية هذه الدراسة ، وهي إمبراطورية ١٨٥٠ ، التي ما زالت زراعية وإقطاعية ، ونظام باخ فيها متسلطاً وغير قابل للاحتلال ، ولكن كان يعلن بضرورتها كدولة لتساعد على نمو القوميات المتجمعة ، لبدت لنا الحال في ١٩١٤ مغايرة بصورة فريدة . لقد أصبحت القوميات عند البعض أمماً ، وتطلع لتصبح دولاً ، أو لتتجمع من جديد في دول ، وتكون مطالبيها أقوى وأوضح كلما حققت تقدماً في النظام الاقتصادي

والاجتماعي . إن نظام ١٨٦٧ أصبح بالياً . وتبعاً للتصويت العام والأفكار المنتشرة يمكن القول إن القضية ، في إمبراطورية النمسا - هونغاريا ، توضع كنزاع عميق بين مختلف مفاهيم الدولة : مفهوم عسكري وبوروقراطي تمثله النمسا بتأثير النموذج البسماري ؛ ومفهوم إقطاعي تمثله هونغاريا ؛ ومفهوم ديموقراطي حسب نموذج الديموقراطيات الملكية أو الجمهورية في أوربة الغربية الذي تبناه بالتدريج قسم من الرأي المستنير . غير أن ما يمنع هذا النزاع من بلوغ حدته ، وأخذ طابع محض تماماً بين هاتين العقائديتين ، هو وجود روسيا . لأن روسيا القيصرية والعسكرانية تمارس أيضاً جذباً على الشعوب السلافية من نفس العرق والأقرب إليها جغرافياً من العالم الغربي . وهناك قضية أخرى وهي معرفة ما إذا كان واقع روسيا يستجيب لهذا الجاه . لأن روسيا ١٩١٤ كانت في تحول كامل سياسي واجتماعي . وفي هذه الظروف يوشك محك الحرب أن يكون مخيفاً للملكيتين المتنافستين . أفلا تكون الحرب ، ولا سيما الحرب الطويلة لأوربة الوسطى ، في الوقت ذاته ثورة ؟

الفصل الحادي عشر

النمسا - هونغاريا في الحرب العالمية الأولى (٥)

لقد تسببت الحرب العالمية الأولى في انهيار الملكية النمساوية - الهونغارية . ومع ذلك ، فإن مؤشرات التفتت لم تظهر حالاً . ففي السنوات الأولى من الحرب ، أظهرت القوميات التابعة ، وبخاصة القوميات السلافية ، ولاءً كاملاً حيال الإمبراطورية . وأكثر من ذلك ، ان التدخل الإيطالي إلى جانب الوفاق ، في ١٩١٥ ، دعم ولاء سلافي الجنوب . ولذا لا يوجد ، في السنتين أو الثلاث سنوات الأولى من الحرب ، على أرض النمسا - هونغاريا نفسها . ظاهرات إرادة تدمير هذه الدولة .

ومع ذلك ، فإن الحكومات التي تعاقبت في فيينا وفي بودابست ، لم تعرف كيف تفيد من حالة الظروف هذه ، ولجأت إلى جمود تام . فقد رفض الوزير النمساوي الأول ، بخاصة ، الكونت شترغ دعوة البرلمان وحافظ على تقاليد المركزية البوروقراطية في النمسا .

وما دام فرانسوا - جوزيف حياً ، أي حتى تشرين الثاني ١٩١٦ . لا يلاحظ ، بالتالي ، أي جهد جاد للإتيان بحل لقضية القوميات . وبعد وفاته ، عندما اعتلى العرش ابن أخيه ، الإمبراطور شارل ، ظهرت تغييرات في

(٥) راجع : Z. A. B. , 1925 , Paris , l'Autriche et la Hongrie pendant la guerre ,

Zeman , the break - up of the Habsburg empire , 1914-1918 , London , 1901 .

حكم النمسا - هونغاريا . ولكن قوى التفيت كانت تعمل عملها في الإمبراطورية .

ما هذه القوى التي كانت تلغم الدولة النمساوية - الهونغارية أثناء الحرب ؟ هناك قوتان أساسيتان : الاجتماعية - الديمقراطية من جهة ، والقوميات من جهة أخرى .

أولاً : الاجتماعية - الديمقراطية . - في ١٩١٤ ، قامت الاجتماعية الديمقراطية النمساوية ، كاجتماعية - الديمقراطية في ألمانيا ، بواجبها ولم تحاول الحيلولة دون التجنيد العام . وكما في ألمانيا ، كانت عاطفة العداة عند الاجتماعيين - الديمقراطيين النمساويين حيال روسيا القيصرية شديدة للغاية . وفيها يعرف عدو الحرية والطبقات العاملة على العموم . وفي العناصر الشعبية كانت الحرب ضد روسيا القيصرية عنصراً يشجع الولاء والوطنية ، أي حب الوطن . ولكن هذا الرأي أخذ يزول بزوال الخط الروسي وبخاصة بنو الحركة الثورية في روسيا . وعندئذ وبوجود التطور السياسي في روسيا ، عظم الاقتناع في النمسا ، بأن الحرب حرب رأسمالية . وإن قيام القوميات يساعد على إنهاء الحرب عاجلاً ، فيما يخدم انتصار الدول الوسطى في الواقع مصالح الطبقات الموجهة .

ومع ذلك ، فقد وجد في الحرب اتجاه ظل موالياً للنمسا - هونغاريا ، وهو الاتجاه الذي يمثله الاشتراكي كارل رينر ، منظر مذهب الاستقلال الذاتي الشخصي . ففي ١٩١٥ ، اتخذ رينر موقفاً واضحاً جداً لصالح نظرية « أوربة الوسطى » التي يدافع عنها فريديريك ناومان . فقد امتدح تنظيمياً أكثر مرونة لأوربة بعد الحرب ، والأمل في أن تحصل القوميات على وضع أكثر عدلاً . وفي مقالات مجلة « الكفاح » ، وفي « صحيفة العامل » في فيينا ، قام رينر بدعاية شديدة لصالح أفكار ناومان ، نحو فكرة وحدة اقتصادية واسعة . وفي كتابه

« تجديد النساء » الذي صدر في ١٩١٦ ، صرح بأن تشكيل الأمم الصغيرة إنما هو طوبائية رجعية . ولكن فكرة رينر هذه كوفحت بشدة في داخل الاجتماعية - الديمقراطية ، وبخاصة من قبل اوتو باور الذي دافع ، قبل الحرب ، عن أفكار رينر نفسها . فقد عاد من الأسر في روسيا في ١٩١٧ وأظهر عداؤه لبقاء النساء . ويشاركه في وجهة النظر هذه عدد عظيم جداً من الاجتماعيين - الديمقراطيين المساويين ، وبخاصة فيكتور أدلر و بينير ستوفر . ولم ينكر أوسترليتز ، أحد أنصار باور ، في كلامه عن القوميات التابعة ، أن الحرب تركتها باردة ، ولا تتحمس لنهاية ظافرة ، بل بالعكس . « وكيف يعجب لذلك ؟ عندما يؤخذ على السلافيين أنهم لا يحبون وطنهم ، فإن هؤلاء السلافيين في ظروف ملائمة للإجابة ان هذا الوطن مشكوك فيه ، وطن كزوجة الأب . وعندما يقال لهم ان ليس لهم قلب ولا يحبون النساء ، يمكنهم أن يجيبوا بأن النساء ليس لها قلب يحبهم . ولا يخجلون من الاتهام بالخيانة » . وفي مؤتمر الحزب الاجتماعي - الديمقراطي ، في تشرين الأول ١٩١٧ ، الذي عقد في فيينا كوفحت نظريات رينر بشدة ، وعقب هذا المؤتمر حرر يسار الاجتماعية - الديمقراطية برنامجاً يطالب الآن بتقسيم النساء إلى سبع دول ، تنتخب كل منها مجلسها التأسيسي (الجمعية التأسيسية) . وانطلاقاً من هذا الحين ، تصور الاجتماعيون - الديمقراطيون الألمان في النساء الناطقون بالألمانية ، إمكانية « الانشلولس » أي إمكانية انضمام النساء الألمانية إلى ألمانيا .

أما الجماهير ، فقد تجذرت أي أصبحت جذرية (راديكالية) في النساء انطلاقاً من السنتين الأخيرتين للحرب ، انطلاقاً من الوقت الذي نقصت فيه السلع الغذائية بخاصة . وكان هذا النقص محسوساً بخاصة في ليتانيا الغربية ، لأن هونغاريا الزراعية كانت مستعدة قليلاً لتموين النساء . وهذه الحال تترجم ببؤس أخذ بالنو ، وياضرابات جديدة للغاية تفجرت بخاصة في كانون الثاني ١٩١٨ . تاريخ الحركات ج ٤ (١٢)

وهكذا يلاحظ ، بسبب هذا البؤس ، تغلغل متزايد للعقائدية البولشفية في الجماهير ، وهذه العقائدية البولشفية تشجع حق الأمم في تقرير مصيرها . وبالتالي تفت في عضد الملكية العجوز .

ثانياً : القوميات . - أما البؤرة الثانية للمعارضة والفصل ، فهي القوميات ، وكانت مقاومتها أكثر خطراً من معارضة الاجتماعية - الديمقراطية بسبب الموقف المعادي للملكية الذي أنماه زعماء مختلف الأمم من بولونيين ، وتشيكيين ، وسلافيين - جنوبيين . وفي هذا المهقف للقوميات ، من الضروري وضع فروق في الألوان وإدراك أمر عام ، وهو أن حركة التفتيت جاءت بخاصة من المنفيين ، أي من أعضاء هذه القوميات الذين فروا من النمسا - هونغاريا وذهبوا إلى الخارج . وهذا يصح بخاصة على التشيكيين في بوهيميا ، لأن المقاومة التشيكية كانت أثناء الحرب بخاصة ، من عمل فريق من المهاجرين .

في خريف ١٩١٤ ، ذهب مازاريك إلى هولاندا ، واتصل هناك بعدد من الصحافيين الإنكليز والفرنسيين . وترك ، في بوهيميا ، في براغ . لجنة سرية تسمى « المافيا » وعليها أن تهيب الأفكار لثورة ممكنة . أما هو ، فقد أعدّ ، في الغرب ، في فرنسا ، وفي إنكلترا ، وفي الولايات المتحدة ، حيث كانت له صلات عديدة ، عملاً واسعاً من الدعاية ، لصالح إنشاء دولة تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب . وفي فرنسا أحدث لجنة قومية تشيكية مع شخصيتين أخريين أتتا والتحقا به ، بينيش ، وهو تشيكي مثله ، وستيفانيك السلوفاكي . وكان هؤلاء الثلاثة : مازاريك وبينيش وستيفانيك روح هذه اللجنة القومية التشيكية التي هدفها تشكيل دولة تشيكوسلوفاكية ، بعد الحرب ، تضم من جهة ، الممتلكات القديمة لمملكة بوهيميا ، ومن جهة أخرى ، السلوفاكيا . والنظرية التي يدافع عنها مازاريك هي أن مبدأ القوميات يتطلب تقويض الملكية الثنائية ،

وأن السلافيين والدول السلافية في المستقبل يؤلفون سوراً متراساً ضد الجرمانية . وقد وسعت هذه النظريات في الولايات المتحدة في مجلة « الاستقلال التشيكوسلوفاكي » التي كانت مجلة مخصصة للجمهور الأمريكي . كما دافع عنها ، في باريس ، في مجلة « الأمة التشيكية » وفي مجلة صدرت في إنكلترا أيضاً وتسمى « أوربة الجديدة » .

وكان لهذه النظرية بسرعة جمهور كبير ، وبخاصة في أوساط اليسار ، وفي الأوساط الماسونية بخاصة ، وأيضاً في الأوساط الجامعية . وفي ١٩١٦ ، كان بريان الوزير الفرنسي مقتنعاً بضرورة منح الاستقلال ، بعد الحرب ، للشعب التشيكي . وفي إنكلترا ، تشكلت لجنة دعاية نشيطة جداً وكان يوجهها اللورد نورثكليف . وفي إنكلترا ، دعم وجهة النظر هذه صحافيان هامين جداً ، وهما ستيد والمؤرخ سيتون - واتسون اللذان أخذوا على عاتقها قضية الشعوب السلافية .

ومع ذلك ، فإن اللجنة القومية التشيكية ، التي كان مقرها في باريس ، كان عليها أن تتغلب على المقاومات لتفرض نفسها . وهذه المقاومات أتها أولاً من عدد من التشيكيين الذين ينظرون نحو روسيا أكثر مما ينظرون نحو فرنسا أو إنكلترا . وهذه حال كرامار ، الذي عقد صلات وثيقة مع روسيا القيصرية في ١٩١٤ ، وستوقفه الحكومة النمساوية وتحكم عليه بالموت محكمة عسكرية في ١٩١٦ بتهمة الخيانة العظمى . ولكن وجهة نظر أنصار روسيا انهارت بواقع الثورة الروسية ، وفي مؤتمر كيبف في ١٩١٧ ، تمت الوحدة بين المهاجرين لصالح نظريات مازاريك ، أي لصالح الغرب .

والمركز الثاني للمقاومة وهو الأمم ، كان البرلمانيون التشيكيون في رايخسرات فيينا . وكانوا ، عن اقتناع ، أو عن خوف من الانتقام ، لا يرغبون بقطيعة

مباشرة مع السلطات النسائية . وهذا الموقف كان بخاصة موقف الزعيم الاجتماعي - الديموقراطي التشيكي سميرال . لقد ارتأت هذه الشخصيات أن بوهيميا ليس لها ما تكسبه من قطيعة فظة مع حكومة فيينا . وفي أيار ١٩١٧ ، أيضاً ، أكد النواب التشيكيون من جديد ولائهم للملكية مطالبين بالاستقلال الذاتي لأمة تشيكوسلوفاكية بعد الحرب . حتى إن الإمبراطور شارل مقابل هذا الولاء من السلافيين عفا عن كرامار بعد أن حكم عليه بالموت .

إلا أن الحكومة النسائية لم تقم حيال التشيكيين بالتنازلات في الوقت الملائم ، وإنما قامت بها آجلاً . وانطلاقاً من كانون الثاني ١٩١٨ ، طالب الزعماء التشيكيون في براغ ، هم أيضاً ، ببرنامج يتصور استقلال تشيكوسلوفاكيا في آخر الحرب ، وشايعوا بالتالي برنامج اللجنة القومية التشيكية . وصرح أحدهم ، في كانون الثاني ١٩١٨ ، بقوله : « إن أمتنا تطالب باستقلالها ، وتريد أن تشكل دولة ذات سيادة وديموقراطية تضم هذه البلاد التاريخية التي هي » الغصن السلوفاكي » .

وبالرغم من كل شيء ، فإن وجهة نظر المهاجرين اصطدمت بمقاومات ولم تفرض نفسها إلا بصورة تدريجية . وتلاحظ أيضاً صعوبات عند سلافي الجنوب ، ولكن التحرير جاء من عند سلافي الجنوب في الخارج . فقد كانت الحركة اليوغوسلافية ، أي الحركة لصالح دولة سلافية جنوبية تضم الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين قوية للغاية قبل الحرب . ويمثلها بخاصة الدكتور ترومبيك . وقد تعرضت لهزات خطيرة جداً ، وتزعزعت في ١٩١٥ ، بتدخل إيطاليا إلى جانب الوفاق ، وبخاصة بهزيمة الجيوش الصربية في آخر ١٩١٥ ، لأن دول أوربة الوسطى فتحت واحتلت كل صربيا التاريخية . ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الهزات ، فقد تحقق الاتحاد ، في تموز ١٩١٧ ، بين الكرواتيين والصربيين

في المنفى . ووقع اتفاق في هذا الشهر ، في جزيرة كورفو التي لجأت إليها الحكومة الصربية ، بين رئيس حكومة المنفى ، باشيتش . وكان يعمل باسم الصربيين ، كما يعمل ترومبيك باسم الكرواتيين . ويتوقع اتفاق كروفو ، في ١٩١٧ ، إنشاء دولة يوغوسلافية ، موحدة ، وغير قابلة للانقسام ، وعلى رأسها سلالة صربية وهي أسرة آل قره جور جيفتش ، ويأخذ السكان الكرواتيون فيها ، بالرغم من كل شيء ، بعض الاستقلال الذاتي . وهنا أيضاً تصورت الشخصيات في المنفى القطيعة مع الملكية الثنائية . وهنا أيضاً ، اصطدمت وجهة نظر المنفيين بمقاومات . فقد وجد ، في كرواتيا بخاصة ، حزب سياسي هام يسمى « حزب الحق » وعلى رأسه زعيم كرواتي كان منتسباً لحيط فرانسوا - فرديناند ، وهو ايفو فرانك ، وكان معادياً للغاية لكل اتفاق مع الصربيين ، ويطالب باستقلال كرواتيا ولكن في دائرة ملكية آل هابسبورغ ، ودون ارتباط مع الصربيين . ومن جهة أخرى وجدت أيضاً مقاومات بين السلوفينيين حيال إنشاء دولة يوغوسلافية . ولم يشايح الزعيم السلوفيني ، المونسنيور كوروشيك ، فكرة دولة يوغوسلافية إلا في ١٩١٨ .

وأخيراً يوجد بولونيو غاليسيا . والقضية البولونية ، على وجه التأكيد ، أكثر القضايا تعقيداً وصعوبة ، لأن البولونيين يقاتلون في معسكرين . فقد وجد بولونيون بروسيون ، وبولونيون نمساويون يقاتلون في نطاق الإمبراطوريات الوسطى ، وبولونيون خاضعون لروسيا يقاتلون إلى جانب الجيوش الروسية . ولم يحصل البولونيون على ما يرضيهم من أجل مستقبل بلدهم ، لا من جهة روسيا ، ولا من جهة الإمبراطوريات الوسطى . ولم تمن الحكومة القيصريّة ولا حكومة برلين أوفينًا البولونيين بآمالٍ جديدة . وصدر إعلان من نيقولا الثاني ، في كانون الأول ١٩١٦ ، ولم يخبر إلا عن رغبة روسيا

إعادة بولونيا مؤلفة من أجزائها الثلاثة ، ولكن دون البحث عن وضع حدود جغرافية لبولونيا هذه ، ودون استعمال كلمة الاستقلال . وظلت وعود نيقولا الثاني غامضة للغاية . أما الإمبراطوريات الوسطى فكانت سياستها مقاومة جداً . إلا أن برلين وثينا قررتا في تشرين الثاني ١٩١٦ ، إعلان إنشاء دولة بولونية ، مع مجلس دولة مؤقت . وفي أيلول ١٩١٧ انتخب هذا المجلس . ومن جهة أخرى ، إن بولونيا هذه التي أعلن عن إرجاعها لا تضم إلا الأراضي الروسية ، أي القسم البولوني التابع لروسيا وعاصمته فارسوفيا (وارسو) . ومن هنا يفهم أن البولونيين ما كانوا ينتظرون شيئاً من روسيا ولا من النمسا ولا من ألمانيا .

في الأصل ، كان بولونيو النمسا ، وهم الغاليسيون ، الذين ينتسبون إلى هذا الجزء من بولونيا الذي يسمى غاليسيا ، موالين للدولة النمساوية . وبدأت حكومة فرانسوا - جوزيف مشجعة لمطالب بولونيا ، وعرفت في الواقع كيف تخول البولونيين استقلالاً ذاتياً واسعاً . وكانت النتيجة في بداية الحرب أن ألغوا جوقات بولونية يقودها الاشتراكي بيلسودسكي ، وذهبت هذه الجوقات البولونية في ١٩١٤ جذلة لكفاح روسيا القيصرية . ولكن موقف حكومة وثينا المشكك حيال المطالبة ببولونيا المستقلة ، جعل هذه الجوقات تتبنى بالتدريج موقفاً متحفظاً ، وانسحب بيلسودسكي من مجلس الدولة ، الذي تشكل في وارسو ، وسمي فيه قائداً ، وأخيراً تبنى موقفاً معارضاً انتهى باعتقاله ونقله إلى حصن بروسي في ماغدبورغ . وهكذا ثبطت حكومة وثينا ولاء الشعب الغاليسي . وبالتالي ، تبع مجموع الرأي البولوني وجهات نظر المجلس القومي البولوني الذي يوجهه دموفسكي والذي أقيم بادئ بدء في موسكو ، ثم جاء واستقر في باريس وسلك سياسة تعاون مع الدول الكبرى الغربية ، هذه السياسة التي دافع عنها ودعمها بصخب كبير المؤلف البياني (عازف البيانو) الشهير بادروسكي ، فقد

قام في أمريكا بحملة مثمرة للغاية لصالح توطيد إقامة دولة بولونية . واشتد استياء البولونيين حيال الدول الوسطى ، وظهرت نقطة الذروة لهذا الاستياء في مفاوضات بريست - ليتوفسك . وتخلّى النمساويون للأوكرانيين ، أي أقبح أعداء البولونيين ، عن منطقة شولم التي كان يطالب بها البولونيون . وهكذا أدى الأمر بالبولونيين إلى التوجه شيئاً فشيئاً شطر الوفاق ، أي شطر فرنسا وإنكلترا . هذا هو موقف القوميات حيال دمار دولة النمسا - هونغاريا .

وستتبع حركة القوميات هذه ، التي كان يوجهها المنفيون بخاصة ، عمل دول الوفاق ، فرنسا وإنكلترا ومن بعد الولايات المتحدة . فما هو موقف الحلفاء حيال النمسا - هونغاريا ؟

موقف الحلفاء

لقد تردد الحلفاء وسيترددون طويلاً بين موقفين : هل سيحاولون الحصول على صلح منفرد من النمسا - هونغاريا ؟ ولكن ، إذا أرادوا الحصول على هذا الصلح المنفرد ، يجب أن يؤمنوا للنمسا - هونغاريا وحدتها الأرضية . أو بالعكس ، سيعتمدون على آماني الأقليات القومية لإثارة تفتيت النمسا هونغاريا ؟ إذن يوجد سياستان متعارضتان ، لا يمكن التوفيق بينهما . ولكنها مطروحتان أمام الحلفاء . ولا شك في أن النمسا - هونغاريا كان لها عدة نقاط استناد في العواصم الأوربية والأميركية ، فهل يفضل تماسك النمسا - هونغاريا ، خوفاً من بلقنة أوربة الوسطى ، وأيضاً حفاظاً على ثقل موازن في أوربة الوسطى للقوة الألمانية ؟ ومن جهة أخرى ، كان للملكية آل هابسبورغ عدة متعاطفين ، وبخاصة في الأوساط الكاثوليكية ، وفي الطبقة النبيلة الأوربية ، وفي بعض الدوائر المالية ، وحتى في بعض الدوائر المحبة للسلام . وكانت الصحافة الليبرالية الإنكليزية ، وبخاصة المتنفذة ، تناضل لصالح بقاء آل هابسبورغ ،

وكذلك ، كان عدد من الاشتراكيين الفرنسيين متعاطفين حيال زملائهم الفينوازيين حتى اليوم الذي شاع فيه البر توماس مواقف بينيش .

والنتيجة هي أن عمل دول الوفاق ينقصه الوضوح . والتصريح الحليف ، في ١٠ كانون الثاني ١٩١٧ ، اكتفى بالتلميح إلى التحرير الضروري للسلافيين والإيطاليين والرومانيين والتشيكوسلوفاكيين الخاضعين للسيطرة الأجنبية . ولئلا تستاء إيطاليا لم يعمل في هذا التصريح أي تلميح إلى اليوغوسلافيين ، ولم يعمل إلا تلميح خجول جداً لوعود نيقولا الثاني في إرجاع بولونيا ، ولكن دون الكلام عن استقلال بولونيا . إن ما يجب حفظه ، هو أن هذه الصيغ كانت صيغاً غامضة تكشف ترددات الحلفاء . ولا توجد إرادة واضحة . وفي الواقع عقدت في شهر آذار ١٩١٧ ، مفاوضات بين دول الوفاق والنمسا - هونغاريا بغية صلح منفرد ، وهذه المفاوضات جرت بواسطة الأميرين سيكست وكسافيه دوبوربون بارما . أخوي الإمبراطورة زيتا .

ودخل إمبراطور النمسا - هونغاريا في علاقات مع دول الوفاق ، وذهب هذان الأميران مرتين لزيارة الحكومة الفرنسية وإعطاء تقرير عن نتيجة مقابلتها لوزير الشؤون الخارجية للنمسا - هونغاريا ، تشرنين . وللحصول على هذا الصلح المنفرد ، يبدو أن الإمبراطور شارل الأول كان على استعداد للقيام بتنازلات هامة جداً . فقد تصور في الواقع ، إعادة الإلزام - لورين إلى فرنسا ، وإعادة بناء بلجيكا وصربيا . وأخفقت هذه المفاوضات أخيراً بسبب إيطاليا التي لم تجرؤ دول الوفاق أن تطلب إليها الرجوع عن التنازلات التي عملت لها منذ ١٩١٥ ، هذه التنازلات التي تطالب بها الحكومة النمساوية . ولكن في آذار ١٩١٧ ، دفعت المفاوضات بشدة للحصول من النمسا - هونغاريا على صلح منفرد كانت تتطلع إليه كما هو معلوم . وكذلك ، عندما تصورت مفاوضات جديدة ، في

كانون الأول ١٩١٧ ، بين بعض الشخصيات النمساوية والجنرال الأوستري ستمس ، لم يكن موضع بحث إلا قضية تحويل النمسا - هونغاريا إلى دولة فدرالية تنظم على نفس الأساس الذي نظمت فيه الإمبراطورية البريطانية . وتردد الحلفاء بين مباغته النمسا ومساندة سياسة المنفيين بصورة منظمة .

ظهر هذا الاهتمام بوضوح في نقاط الرئيس ولسون الأربع عشرة التي عرفت في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ . ففي قضية القوميات ، تصور ولسون ، في هذه النقاط الأربع عشرة ، إعادة بناء دولة بولونية مستقلة تضم البلاد التي يسكنها الشعب البولوني ويكون لها منفذ على البحر . وهذه هي النقطة التي كان فيها الرئيس ولسون صريحاً . ولكنه إذا كان واضحاً وصريحاً في القضية البولونية ، فلم يتصور ، من جهة إيطاليا ، إلا تصحيحاً للحدود . وهذا أبعد من أن يرضي الاستردادية الإيطالية . أما بشأن الشعوب الخاضعة للنمسا - هونغاريا ، فقد اكتفى بالمطالبة لها بأعظم حرية من النواذاتي ، ولكن في داخل الملكية النمساوية - الهونغارية . ورفض ، بالتالي ، تصور تفتيت النمسا - هونغاريا . وقد نصحه خبراءه بإشعال الحركات القومية ، ومن ثم رفض النتيجة القصوى والمنطقية لهذا الاستياء وهي تجزئة النمسا - هونغاريا .

أما الحكومة الفرنسية والحكومة الإنكليزية ، اللتان وسعتا النقاط الأربع عشرة ، فقد قالتا ، بفارق قريب نوعاً ما ، الشيء نفسه بالضبط . وأوضح لويد جورج بخاصة ، باسم إنكلترا ، أن تدمير النمسا - هونغاريا ليس فصلاً من أهداف حرب الحلفاء ، ورفض أيضاً أن يجعل من إعادة بناء بولونيا ، الذي يعتبره ضرورياً ، هدفاً من أهداف الحرب . إلا أنه كان أوضح من ولسون فيما يتعلق بإيطاليا ، لأنه سبقه ووقع على صك لندن الذي تسبب في دخول إيطاليا الحرب ، ولمح إلى مطالب إيطاليا العادلة ، وبذلك أرضى العواطف الاستردادية .

ولكن إذا وضعنا هذه الفروق الدقيقة جانباً ، وجب أن نشير إلى أن حكومات الوفاق لم تكن في بداية سنة ١٩١٨ مستعدة بعد لتدمير النمسا - هونغاريا ، وإنما كانت تتصور - في نطاق النمسا - هونغاريا - حرية أعظم ، واستقلالاً ذاتياً أعظم للأمم الخاضعة .

وفي هذه الشروط ، كان بإمكان شارل الأول القيام بسياسة إصلاحات وحل القضية القومية في بلده . ودفعته حاشيته إلى ذلك . وكانت القضيتان : قضية نهاية الحرب بالمفاوضات ، وقضية تحرير القوميات ، في ذهن الإمبراطور ومحيطه ، مرتبطتين بصورة وثيقة ببعضها .

لقد كانت فكرة إصلاح الملكية النمساوية - الهونغارية مرتبطة ، في دور الحرب العالمية الأولى ، بشخص مستشار شارل الأول وهو بولتزر - هوديتز ، وقد ترك لنا كتاب ذكريات ترجم إلى الفرنسية^(١) .

لقد لعب بولتزر - هوديتز في حكومة النمسا - هونغاريا دوراً أعظم مما لعبه الوزراء العابرون الذين تعاقبوا في ذلك العصر ، ووجه الحركة نحو إعادة النظر في الدستور ، وكانت نظرياته ، كالنظريات التي وسعت في محيط فرانسوا - فرديناند قبل الحرب ، معادية للمجر . ولا يمكن حل قضية القوميات في النمسا ، إذا كان هنالك تردد في اجتياز حدود نهر الليتا . ولا يمكن إنهاء هذه القضية الواسعة إلا بحذف الحقوق التاريخية تدريجياً وإحلال الحقوق القومية محلها . وألزم بولتزر - هوديتز الإمبراطور بحل البرلمان الهونغاري ، وبإدخال التصويت العام الذي يدمر تفوق المجر في هونغاريا ، وبسبب الإصلاح الزراعي والضريبي . وفي صيف ١٩١٧ ، حرر الكونت بولتزر - هوديتز مذكرتين يلفت فيها نظر شارل الأول : الأولى تلح على ضرورة لا مركزية قوية جداً ؛ والثانية تصر

Comte Polzer - Hoditz, L'empereur Charles et la Mission Historique de L'autriche, (١)

Paris, 1934.

على تنظيم دولة فدرالية تحل محل الدولة الثنائية ، وتستوحي من نظريات رينر في الاستقلال الذاتي الشخصي ، وتؤلف عدداً من الأمم تهتم بالشؤون الثقافية ، وأخيراً ، تصور إنشاء برلمان اقتصادي يقوم على أساس مسلكي ، مهني ، يحل النقاش في المصالح المادية محل المنازعات القومية .

وتم تصور ثلاث شخصيات سياسية ، في صيف ١٩١٧ ، لتحقيق هذا النوع من الثورة . وهذه الشخصيات الثلاث هامة للغاية :

أولاً : المؤرخ الفينوازي جوزيف ردليش فقد علم طويلاً في فينا ، وكان معروفاً جداً بأعماله في قضية الملكية النسائية ، وله علاقات هامة جداً مع جميع الأوساط السياسية في فينا . وترك ردليش كتاب مذكرات وذكريات ، عن دور الحرب وقد نشر هذا الكتاب ، ويعتبر على وجه التأكيد ، أعظم وثيقة هامة في تاريخ الملكية الثنائية في زمن الحرب ^(١) .

ثانياً : والشخصية الثانية ، هو الحقوقي هاينريك لاماش الاختصاصي بالحق الدولي الكاثوليكي المسالم ، وهو يشاطر عداء المونسينيور زايبيل لكل نوع من القومية ، وقد أوضح في كتاب له صدر أثناء الحرب يسمى « حق الناس بعد الحرب » أبان فيه أنه نصير دولة - فوقية . وباعتباره كاثوليكياً محباً للسلام كانت له صداقات دولية عديدة ، ولا سيما في أمريكا ، حتى إنه ، في شباط ١٩١٨ ، أقام علاقات شخصية مع ممثل الرئيس ولسون في أوربة ، وهو الدكتور هرون .

ثالثاً : والشخصية الثالثة هو الألماني فريدريك - غليوم فورستر ، وقد اشتهر قبل الحرب بنضاله ضد الامبريالية والعسكرانية . وباعتباره أستاذاً للتربية في جامعة فينا ، في ١٩١٤ ، حاول عبثاً أن يقوم برد فعل ضد الجذب القومي .

J. REDLICH, SCHICK SALSPAHE OESTENEICHS 1908 - 1919, 2 vol., 1954.

(١)

وكان أيضاً منظرراً للفدرالية ، ويدعم النظرية القائلة بأن على أوربة الوسطى أن تصبح اتحاد (فدراسيون) شعوب .

وعليه فحول هذه الشخصيات الثلاثة تبلورت فكرة الإصلاح . وفي ١٩١٧ ، أعدت هذه الشخصيات بياناً ، ولكنه لم ير النور ، لأن محاولة تحويل الملكية لم تنتهز بسرعة عندما كانت ظروف ورأي الحلفاء غير حساسة بها وغير معادية .

وإذا لم تتخذ حكومة شارل الأول في الوقت المناسب القرارات التي قد تنقذ الملكية ، فيجب إيضاح ذلك بشخص الإمبراطور نفسه الذي لم يكن رجلاً خالياً من المواهب الفكرية . لقد كان على اتفاق تام في الأفكار مع زوجته ، الأميرة زيتا دوبروبون - بارما التي لعب أخوها دوراً عظيماً في مفاوضة الصلح المنفرد . وكان واعياً تماماً لسعة الأزمة . ولكن لم تكن له القدرة الضرورية لتنفيذ البرنامج الذي فهم مع ذلك ضرورته . لقد كانت طرقة غير يقينية ومتأرجحة ، لاسيما وأن معرفته بالرجال كانت غير كافية .

ومن جهة أخرى ، اصطدم كسلفه ، بمعارضة المجر العنيدة الذين لم يشاءوا ، مهما كلف الأمر ، أن يقبلوا نظاماً قد يغير وضعهم المسيطر في ليتانيا الشرقية . وفي الحقيقة ، نجح شارل الأول في إبعاد الكونت أتين تيسزا عن السلطة ، ولكن خلفه ، الأمير استرهازي ، سقط مريضاً بسرعة جداً ، ولم يأت به بالسند الذي يعتمد عليه . وفي هذه الظروف ، عين وزيراً أول ، في هونغاريا ، فيكيرليه وكان هو أيضاً ، يدرك تماماً الصعوبات التي تجتازها الملكية ، ولكنه كان يخشى أن يعارض تيسزا الذي كان يتمتع في البلاد بنفوذ عظيم . واكتفى بالتالي ، بإعداد برنامج إصلاح انتخابي يرفع عدد الناخبين في هونغاريا من ٢ إلى ٤ ملايين ويفيد بالتالي القوميات الخاضعة ، ولكن دون أن يضرب هيمنة المجر . ووجدت

في هونغاريا ، في آخر الحرب ، معارضة ديموقراطية يوجهها الكونت كارولي ، وكان يفضل إعطاء تنازلات واسعة جداً للقوميات ، وإصلاحاً زراعياً يحدد النفوذ الاقتصادي للملكية الكبرى المجرية . وكان هو أيضاً يفضل صلح تسوية . ولكن كارولي ، والحق يقال ، لا يمكنه أن يمارس إلا نفوذاً ضعيفاً جداً . وكان مناصراً للوفاق ، ويتصور حزبه استقلال هونغاريا ، ولا يمكنه أن يأتي بأي دعم للإمبراطور .

ومن جهة أخرى ، لم يكن الإمبراطور على اتفاق مع وزيره للشؤون الخارجية ، الكونت تشرنين . الذي يدرك هو أيضاً ، إدراكاً واضحاً جداً حالة الكارثة التي وجدت فيها النمسا وكان مفضلاً لصلح تسوية ، وكان باعتباره صديقاً للأرشيذوق فرانسوا - فرديناند ، منتبهاً لفريق بلفيدير . فهو مناصر للفدرالية ، ولكن لم تكن له القدرة الكافية لمعارضة الأوامر الألمانية وأوامر المجر ، ولم يعرف كيف يقاوم ، مثلاً ، الأركان الألمانية في ١٩١٦ ، عندما أعلنت هذه الأركان حرب الغواصات على الدول الحليفة ، لقد كان تشرنين معارضاً لها كلياً . ولكنه استسلم ، وسيستسلم أيضاً أثناء المفاوضات التي تتوقع الصلح المنفرد مع روسيا وأوكرانيا . وأخيراً ، كان يرى بوضوح في فيينا ، أن تحويل الملكية ، تحت نار المدافع ، عملية ساخنة ستفسر في الخارج كعلامة ضعف ، وبالتالي ، من الخطر جداً التوجه في هذه الوجهة .

وفي حالة عدم وجود الملكية النمساوية - الهونغارية ، يتأكد العمل المدمر لقوى الانحلال في ١٩١٨ ، ويرى عندئذ حدوث حادثين هامين جداً يبدلان موقف الحلفاء حيال الملكية النمساوية . وقد جرى هذان الحادثان في ربيع ١٩١٨ : الأول ، أن الحلفاء تخلوا تماماً عن سياسة المحاباة حيال النمسا ، وكان ذلك نتيجة لتصريح كليمنصو رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، جواباً للخطاب

الذي ألقاه الكونت تشرنين . فقد عرّف كلينصو ، في ١٢ نيسان ١٩١٨ ، بمحتوى المفاوضات التي قام بها سيكست دوبوربون - بارما ، وبخاصة رسالة الإمبراطور شارل الأول الذي قبل بالتخلي عن الألزاس - لورين إلى فرنسا ، واعترف بأن هذا التخلي لا غنى له للحصول على السلام . وقد أحدث هذا التصريح ، كما هو متوقع بسهولة ، هياجاً عظيماً ، في معسكر الإمبراطوريات الوسطى . وبدأ شارل الأول خائناً للتحالف النمساوي - الألماني . واضطر أن يذهب بالحال إلى شبا حيث توجد الأركان العامة الألمانية وأن يبدي خضوعه أمام الإمبراطور . وقبل أن يوقع لاثني عشر عاماً حلفاً هجوماً ودفاعياً مع الإمبراطورية الألمانية . وانطلاقاً من هذا الحين كان من الواضح للحلفاء أنه لا يوجد سبب لمجاملة النمسا ، وتخلوا عن فكرة المصالحة والصلح المنفرد مع النمسا ، ووضعوا منذ الآن بين أهدافهم تدمير الملكية النمساوية - الهونغارية . وجاءوا بدعم دون تحفظ للقوى التي تسبب تصفية هذه الملكية .

والحادث الثاني القطعي هو موقف إيطاليا إزاء يوغوسلافيا . ففي المفاوضات التي جرت في لندن ، في ١٩١٥ ، وعد الحلفاء ، أي فرنسا وإنكلترا ، إيطاليا بالشواطئ الأدرياتيكي ، أي مجموع أقاليم إيستريا ودالماسيا ، حيث توجد أكثرية عظيمة من السكان السلافيين وجزر من السكان الإيطاليين . ومن البديهي ، أن الإيطاليين كانوا غير مستعدين ، حتى الآن لتصور تشكيل دولة يوغوسلافية تذهب بمزاعمها حتى شواطئ الأدرياتيك . ولكن تحت ثقل الهزائم وبخاصة على أثر هزيمة كابوريتو ، بدأ الرأي الإيطالي يفهم أن من الخطر التمادي في هذا الطريق ، ويجب ألا تعارض المطالبات اليوغوسلافية . وبالرغم من مقاومات وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية ، وقع اتفاق من قبل شخصيتين هامتين في الأوساط السياسية الإيطالية والسلافية ، وهما : النائب الإيطالي تورّ

والزعيم اليوغوسلافي ترومبيك . وقد وقع هذا الاتفاق في ١٧ آذار ١٩١٨ ،
بخاصة ، بفضل التوفيق ، بين الإيطاليين واليوغوسلافيين الذي قام به الصحافي
الإنكليزي ، ويكم ستيد الذي كان آنئذ محرراً دبلوماسياً لجريدة « التايمز »
ومقرباً من الأوساط السياسية الإنكليزية ، وأيضاً ، بفضل عمل المؤرخ سيتون -
واتسون ، وكان أحد كبار زعماء العمل لصالح الشعوب السلافية في إنكلترا ،
ومحرراً لـ « أوربة الجديدة » . ويعترف هذا الاتفاق بضرورة أمة يوغوسلافية ،
ويتصور تسوية ودية للقضية الأرضية على أساس حق الشعوب في تقرير
مصيرها . ومن جهة أخرى ، وعلى أثر هذا الاتفاق . انعقد في روما ، في ٨
نيسان ، مؤتمر للقوميات المقهورة في النمسا - هونغاريا ، وتقرر في هذا المؤتمر
تشكيل جبهة موحدة مع إيطاليا ضد النمسا - هونغاريا . وشكلت لجنة دعاية ،
وانطلاقاً من الجبهة الإيطالية التي ثبتت أخيراً ، قامت هذه اللجنة بعمل دعاية
وهيأت دوريات تأخي بين الجانبين .

وسبب هذان الحادثان ، انقلاباً على الحلفاء والنمسا - هونغاريا . فنذ ذلك
الحين ، جهزت القوميات الخاضعة ، التي يدعمها الحلفاء بشدة ، جوقات قومية
واصلت بنشاط النضال ضد الملكية الدانوبية ، إلى جانب الحلفاء . وأعطى
كلمينصو توجيهاته بقوله : « حاولوا أن تدمروا النمسا - هونغاريا بالاعتداد على
القوميات » . وبعد أن تردد ولسون طويلاً ، عاد في ٢٩ أيار ١٩١٨ ، وشجع
علناً تطلعات التشيكيين القومية للحرية . وستعترف دول الوفاق في ١٩١٨ ،
واقعيّاً ، بالدولة التشيكوسلوفاكية في الحدود التي رسمها مازاريك . وشكل
التشيكيون في براغ ، مجلساً قومياً تشيكياً نواة لحكومته ، فيما أحدث مجلس قومي
يوغوسلافي في ليباخ عاصمة سلوفينيا .

أمام هذه الحالة المهددة ، حاول الإمبراطور شارل الأول للمرة الأخيرة أن
يرضي الرأي ، عندما كسر جيشه ، بعد انهيار الجبهة البلغارية . وطلب في

الواقع ، في ١٨ تشرين الأول ١٩١٨ ، من الوزير الأول النسائي هوساريك أن يجرر نوعاً من إعلان يعد فيه بتنظيم نمسا فدرالية ، وتنظيم داخلي جديد للملكية ، وبذلك أرضى مبادئ الفدرالية العرقية في اتجاه الأفكار التي كان قد وسعها بروبوفيتش قبل بضع سنوات . ولكن عندما أراد تطبيق هذا البيان ، وجد نفسه من جديد أمام معارضة المجر ، وبخاصة تيسزا الذي تشبث ، بالرغم من الهزائم ، بالوضع المكتسب ، حتى إن شارل الأول لم يستطع شيئاً ، في بودابست ، واكتفى بإعلان إصلاح الدستور في ليتانيا الغربية . وكان ذلك كطعنة سيف في الماء . ولم يقبل أحد من الرعايا بالمفاوضة على هذا الأساس . ورفض التشيكيون والسلفواكيون النقاش . وأوحت مذكرة أميركية في ٢١ تشرين الأول ، إلى حكومة فيينا بأن من حق الأمم الآن أن تقرر مصيرها .

وعندئذ حاول شارل الأول ، في ٢٤ تشرين الأول ، أن يشكل في آخر ساعة ، وزارة برئاسة الحقوقي المحب للسلام لاماش وكلفه بأن يتصل بالمجالس القومية التشيكية واليوغوسلافية بغية الحفاظ بين الدول الجديدة على نوع من مجلس تنفيذي مشترك . وأخفق هذا التدبير الأخير كالتدابير التي سبقته . وفي الوقت الذي قرر ، أعلنت هونغاريا استقلالها . وفي هذه الظروف ، أعلم الإمبراطور شارل الأول ، في ١٣ تشرين الثاني ، ودون أن يتنازل عن العرش ، بأنه يتخلى عن كل مشاركة في قضايا الدولة ، وذهب إلى الخارج .

والحادث الأساسي هو أن الضربة الحاسمة التي أصابت النمسا - هونغاريا أتت من الخارج ، لأن عمل المهاجرين في الخارج ، والمساندة التي أعطيت لهم مؤخراً تسببا في تفتيت الملكية . وفي هذا التفتيت ، من المفيد أن نشير إلى الحكم الذي أعطاه ونستون تشرشل في كتابه المسمى : « الحرب العالمية الثانية » ، وفيه يقول : « إن المأساة الكبرى في عام ١٩١٨ ، كانت تدمير الملكية النمساوية

بمعاهدات سان - جرمن ، وترينانون . فتحت شكل هذه الملكية وجدت ، لقرون طويلة ، الإمبراطورية - المقدسة لصالح شعوب عدة لا تملك بنفسها القوة والحيوية الكافية لمقاومة طموحات جارتها القويتين : ألمانيا وروسيا . لقد أرادت هذه الأمم كلها ، في آخر الأمر ، أن تنفصل عن الملكية القديمة ، واعتبرت مساعدتها مؤشراً للبرالية . ولكن نجاح سياسة الاستقلال لهذه الأمم والشعوب التي تشكل ملكية آل هابسبورغ ، أتى إليها بكثير من الآلام التي خصها الشعراء القدامى واللاهوتيون بزبائن جهنم . لقد طرد الأباطرة ، ولكن كائنات غير موجودة حلت محلها بالتصويت الشعبي » .

الفصل الثاني عشر

القومية في أوربة الوسطى المبلقنة (١٩١٨ - ١٩٣٩)

بعد تدمير الملكية النمساوية - الهونغارية في ١٩١٨ ، وجدت أفكار ترثي لما سمي في الحال ببلقنة أوربة الوسطى ، أي تحويل أوربة الوسطى هذه إلى عدة دول صغيرة القائمة ، قليلة السكان أدخلت في أوربة الوسطى وضعاً سياسياً يذكر بوضع البلقان . ويرى كثير من السياسيين في ١٩١٨ أن من غير المتصور أن تبقى هذه الدول الجديدة دون رابط فيما بينها . وهكذا ، تصور مازاريك الذي أسهم في تدمير النمسا - هونغاريا ، إنشاء مجموعة من الدول ، انطلاقاً من البحر البلطيك حتى بحر إيجه ، تفصل روسيا عن ألمانيا . وفي مفاوضات السلام في سان - جرمان وفي تريانون ، سوت سان جرمان الشؤون النمساوية ، وتريانون شؤون هونغاريا ، وفضل العديد من السياسيين بأن تقوم دولة دانوبية واحدة فدرالية تستطيع أن تعدل ثقل وزن الدولة الألمانية وتمنع الانشλος ، أي انضمام النمسا الألمانية إلى ألمانيا . ولكن هذه النزعات لصالح خلق دولة فدرالية دانوبية كالفحها بشدة من جهة الإيطاليون الذين أخذوا جزءاً من جنوب الملكية ، ومن جهة أخرى ، مثلو الدول السلافية في النمسا - هونغاريا ، وبخاصة التشيكيون . إذ يرى التشيكيون أن الكونفدراسيون الدانوبي يعني إعادة بناء ملكية النمسا - هونغاريا القديمة ، ولذا لا يريدونها مهما كلف الأمر .

إذن عوضاً عن سيطرة دولة كبرى ، دولة متعددة القوميات لغمتها قضية

القوميات ، قامت في أوربة الوسطى عدة دول قومية ، دول معارضة ، على مبدأ القوميات ، ونظراً للاختلاط الفائق بين شعوب أوربة الوسطى ، وضعت للجميع قضية الأقليات القومية . وهكذا سويت قضية القوميات بالنسبة للدولة المتعددة القوميات . ووضعت منذ الآن قضية الأقليات القومية .

وستظهر بصورة خاصة هذه القضية في ثلاث دول . وغر بسرعة على رومانيا التي ضمت الترانسلفانيا التي تسكنها نسبة قوية من الشعب المجري . ويحسن أن نقف على القضايا التي وضعت ، وعلى الحلول التي أعطيت : أولاً في تشيكوسلوفاكيا ، وثانياً في يوغوسلافيا .

الدولة التشيكوسلوفاكية - نشأت دولة تشيكوسلوفاكية غداة الحرب ، دولة مركزية وحدودية بصورة أساسية . وتتألف جمعيتها الوطنية من نواب تشيكيين ومن نواب سلوفاكيين ، ما خلا أقليات مجرية وألمانية . وقد صوت هذا المجلس ، في شباط ١٩٢٠ ، على دستور جمهوري يلغي كل التقسيمات التاريخية ، وقسم البلاد ، حسب نظام المقاطعات (المحافظات) الفرنسية ، إلى ٢٦ منطقة . ومع أنه تأسس في تشيكوسلوفاكيا نظام مركزي بدقة ، فإن الأقليات تتمتع بحريات مدنية واسعة . ففي كل منطقة يتأكد فيها أن أقلية تؤلف أقلية قومية ، خمس السكان على الأقل ، فإن هذه الأقلية القومية تستطيع استعمال لغتها بحرية ، أمام المحاكم ، والإدارات العامة ، إدارات الخطوط الحديدية والبريد . ومن جهة أخرى ، وبشكل علني ورسمي ، تؤكد المادة ١٢٨ من الدستور التشيكوسلوفاكي ، على أن جميع مواطني الجمهورية يجب أن يكونوا ، في كل الاعترافات ، سواسية أمام القانون وأن يتمتعوا بنفس الحقوق المدنية والسياسية مهما تكن لغتهم ودينهم . وفكر الموجهون السياسيون ، وهذه هي فكرة مازاريك العميقة ، بأنه يكفي تخويل الناس الحقوق الطبيعية لتصان حقوقهم القومية .

وإذا كانت هذه إرادة السياسيين التشيكوسلوفاكيين ، فقد وجدت الدولة التشيكوسلوفاكية بسرعة جداً أمام صعوبات ضخمة جداً على صعيد الأقليات القومية . ولن نتكلم هنا إلا عن الصعوبات السلوفاكية والصعوبات الألمانية ، تاركين جانباً مشكلة المجر ومشكلة الشعوب الروثينية أيضاً .

لقد كان السلوفاكيون ، حتى ١٩١٨ ، شرق ليتانين أي خاضعين لحكومة بودابست . وحين انهيار الملكية الثنائية ، في ١٩١٨ ، نشروا بياناً وهو بيان تورسيانسكي - سان - مارتن . وبموجب هذا البيان أعلن ممثلو السلوفاكيين بشكل دقيق عن إرادتهم الدخول في الدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة . ومع ذلك ، وجدت ، منذ ذلك العصر ، معارضة لهذه الظروف الخاصة . وعلى عكس بوهيميا ، كانت سلوفاكيا ضعيفة التصنيع جداً ، وأخذت بسرعة جداً على الصناعة أنها تقتل الحرف اليدوية السلوفاكية . وبخاصة ، بدأ القلق من غزو الموظفين التشيكيين ، وهذا طبيعي على اعتبار أن عدد الأميين في سلوفاكيا كان مرتفعاً إلى أكثر من ٢٧ ٪ . وأخيراً ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار معارضة هذا الشعب الكاثوليكي ، المتدين جداً بشدة ، إزاء مناوأة الكليروس التشيكية . وظهرت بسرعة جداً نزعة استقلال ذاتي سلوفاكية . وكان زعيمها الأب هليнка الذي كان أحد خصوم النظام المجري ، وشجع ، لمكافحة المجر ، الوفاق الضروري بين التشيكيين والسلوفاكيين ، ولكنه يذكر ، في ١٩١٨ ، بأنه كان ، قبل كل شيء ، كاهناً كاثوليكياً ، ويشعر بالحال بعداء شديد حيال نظام ما سوني يعتقد بوجوده في براغ . وقد اعتمد الأب هليнка على ما يسمى إعلان بتسبورغ في الولايات المتحدة في ٣٠ أيار ١٩١٨ وبموجبه اعترف للسلوفاكيين بإدارتهم ، وبرلمانهم ، وقضائهم . وبالتالي بعدد من المؤسسات التي لم تخول إليهم أثناء بناء الدولة . ومع ذلك إذا وجدت معارضة استقلال ذاتي في سلوفاكيا منذ ١٩١٨ ، فإن هذه المعارضة لم تأخذ بالحال شكلاً مقلقاً للدولة السلوفاكية . وفي ١٩٢٧ ، قررت

حكومة براغ إصلاحاً إدارياً قسم تشيكوسلوفاكيا إلى أربع وحدات أرضية ، وشكلت سلوفاكيا إحدى هذه الوحدات ، وأصبح لها منذ الآن حكومة خاصة ودياط إقليمي سلوفاكي ينتخب ثلث أعضائه ، والثلث الآخر تسميه الحكومة . وعلى أثر هذا الإجراء الإداري ، في ١٩٢٧ . دخل الأب هلينكا الانتهازي في حكومة براغ ، ولكن أحد نوابه ، توكا ، انفصل عندئذ ، وعقب ذلك اضطراب عنيف حكمت عليه حكومة براغ بالسجن خمسة عشر عاماً . وهكذا بدت الحالة عندما اتسع الاضطراب في هذه البلاد بعد أن أثارت النزعة الهتلرية ، وسأقي على دراسة هذه القضية فيما بعد .

كان العنصر المقلق لتشيكوسلوفاكيا العنصر الألماني^(١) . فقد كان عدد ألمان بوهيميا ٢٠٠, ٢٠٠, ٣ نسمة ، ويحتلون محيط تشيكوسلوفاكيا . وبصورة خاصة ، كانوا عديدين في جهة الشمال . ومنذ البدء رفض هؤلاء الألمان ، بشكل صريح ، الدخول في الدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة . وشكلوا بسرعة ، وحتى قبل الهزيمة ، عدداً من التجمعات للدفاع الذاتي ، ومجالس يجمع بعضها ألمان بوهيميا ، والآخر ألمان مورافيا ، وسيليزيا ، وتطالب باتحادها مع النمسا ، أو إن لم تكن النمسا ، فعلم ألمانيا . ولكن حكومة براغ رفضت صراحة الدخول في مفاوضات مع هؤلاء المتمردين ، كما أسمتهم . وأعلم مازاريك : وكما أن الولايات المتحدة رفضت الانفصال في ١٨٦٠ ، فكذلك ترفض تشيكوسلوفاكيا انفصال الأقاليم الألمانية . ونجح التشيكيون الذين يدعمهم الحلفاء في منع ألمان بوهيميا من المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية النمساوية . ووجدت في ذلك العصر اضطرابات خطيرة جداً ، وبخاصة في ١٩١٩ . ولم يكن لدى هؤلاء الألمان بواعث عرقية للعداء ضد التشيكيين فحسب ، وإنما وجد أنهم كانوا يمسون في بوهيميا أساس

الحياة الاقتصادية . وفي البلاد المختلطة السكان كان بيد الألمان ٨٠ ٪ من المشاريع الصناعية . ومن الواضح أنهم كانوا يخشون من أن تنزع ملكيتهم من أيديهم في هذه الدولة الجديدة . وفي هذه المنطقة ذات الاستيطان الألماني أو بخاصة الألمانية ، لأن السكان في الغالب مختلط بعضهم ببعض ، كانت النزعة الألمانية شديدة للغاية ، ويذكر مراقب في العصر : « تبلغ العرقية الألمانية درجة يكون فيها الكادح الألماني في بوهيميا أقرب إلى أرستقراطيته الخاصة المالكة للأطيان أو الرأسمالية منه إلى الكادح التشيكي . القومية أقوى من عاطفة الطبقة » . وفي ١٩٢٠ ، عندما انعقد أول برلمان تشيكوسلوفاكي ، احتج النواب الألمان علناً على العنف الذي لحق بهم . ومع ذلك ، كما هي الحال في سلوفاكيا ، فإن الأمور سويت نوعاً ما ، وبالرغم من المعارضة العلنية ، بدأ التعاون يتوطد انطلاقاً من ١٩٢١ وحتى ١٩٢٩ ، بين الدولة التشيكية والسكان الألمان . وفي ١٩٢٦ ، كان في الوزارة التشيكية التي يرأسها سفيهلا ، وزيران ألمانيان ، فيما كان مازاريك رئيساً للجمهورية بعد . وقد انقسم النضال السياسي عند هؤلاء الألمان بين الاجتماعيين - الديموقراطيين ، والكاثوليك ، وأصحاب الأطيان الذين كانت لهم علاقات مع الأحزاب التشيكية المطابقة . وهذه الشخصيات التي قبلت التعاون يسمون ، النشيطون « مقابل » السلبيون « الذين يحافظون على الموقف المستاء حيال الدولة التشيكية . وبالرغم ، من هذا التقارب ، فيجب ألا نبخس قيمة المعارضة العميقة جداً والخطيرة جداً الموجودة بين الطائفتين القوميتين . لقد احتفظ الألمان بعاطفتهم ، إن على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي ، بأنهم يعاملون كمواطنين من المنطقة الثانية . ونجد الشاهد على ذلك في أثر لرجل سياسي ترك ذكريات عن هذا الدور ، وهو ياكش . كان من أصل ألماني إلا أنه لم يكن مناصراً لألمانيا النازية . وظلت العاطفة القومية الألمانية حية جداً ونمت بخاصة في عدد كبير جداً من الجمعيات الرياضية ، والعصابات ، بتأثير

الفولكلوريين المحليين أو المؤرخين ، مثل لمبرغ أو بفسترن الذين سجلوا في مؤلفاتهم أن الاستيطان الألماني سابق للشعوب السلافية ، وأن العناصر الألمانية أتت بالحضارة إلى هذه المناطق ، وبالثقافة التي لولاها لظل التشيكيون رحلاً متوحشين وغير قادرين على الارتقاء بأنفسهم . ودبر الألمان هجمات شديدة جداً ضد ما يسمون سياسة « نزع التأميم عن المشاريع الصناعية » واحتجوا من جهة أخرى ، ضد الإصلاح الزراعي الذي قام في تشيكوسلوفاكيا ، هذا الإصلاح الذي أدى إلى خراب دومينات (أملاك) ألمانية كبرى . مثل ملك آل شفارتزنبيرغ ، وغيرها من العائلات الكبرى التي وجدت نفسها خسرت كل شيء لصالح الطبقة الريفية التشيكية . ونقول مرة أخرى أيضاً ، وبالرغم من خطورة هذه الحالة ، إن الأزمة لم تحدث في داخل الدولة التشيكية مع الألمان إلا في اليوم الذي حشر هتلر نفسه بها وأوجدت فيه الدعاية القومية الحرب الأهلية بين الطائفتين .

يوغوسلافيا

وكانت يوغوسلافيا أيضاً فريسة القضية القومية ، قضية الأقليات . والأقلية الأساسية فيها هي كرواتيا . وفي الحقيقة ، إن الكرواتيين لهم دواعيهم في كره الصربيين . فهم كاثوليك على حين أن الصربيين أرثوذكس . ويستعملون الألفباء اللاتينية ، فيما كان الآخرون يستعملون الألفباء السيريلية المنسوبة إلى القديس - كلمنت البلغاري المتوفى في ٩١٦ وهو تلميذ القديسين سيريل وميتود ، ولكن أصلها ما زال موضع جدل . وكانوا يشعرون مع هذا بعاطفة شديدة جداً باستقلالهم الذاتي ، ويذكرون بأنه وجد في زغرب عاصمتهم دياط منذ ١٨٦٨ . وكان ولاؤهم للملكية آل هابسبورغ شديداً جداً في بعض الطبقات الاجتماعية ، وبخاصة في الاكليس ، وفي الجيش ، وفي بعض عناصر الطبقة الريفية .

وكان الكرواتيون يشعرون بعداء غير خفي حيال المزارع الصربية للهيمنة ،

ولما يسمى « السياسة الصربية الكبرى » . وعلى وجه الدقة تشكلت يوغوسلافيا ، هي أيضاً ، بشكل دولة مركزية . وانتصر في ١٩١٨ ، حسب أماني الصرب ، المبدأ الذي يسمى « الاندماجية اليوغوسلافية » وهذا يعني في الواقع المركزية وذلك بموجب القانون الدستوري ، في حزيران ١٩٢١ ، الذي صوتت عليه الجمعية التأسيسية ويلغي جميع الأقاليم القديمة . وهذا التشكيل المركزي لم يرض الكرواتيين ، ولجأت المعارضة بخاصة إلى ما يسمى « حزب الفلاحين » الذي كان يتزعمه راديك في ١٩١٨ . ولم يكن هذا الزعيم سياسياً ماهراً ولكنه كان شخصية تتمتع في الأوساط الكرواتية بجاه عظيم جداً . لقد كان مناوئاً جداً للصرب ، ويطالب بجمهورية كرواتية « ريفية ومستقلة » ، واحتج شخصياً لدى الرئيس ولسون ضد وجود الجيوش الصربية على الأرض الكرواتية .

وفي انتخابات ١٩٢١ حصلت الجمعية التأسيسية في كرواتيا بواسطة الحزب الفلاحي ، مع راديك على ٥٠ ٪ من الأصوات . وكان الممثل المعترف به للشعب الكرواتي ، وسيبقى خلال سنوات عديدة ، حتى اغتياله في ١٩٢٨ ، وفي بعض الأحيان على اتفاق مع عدد من النواب الصربيين المعادين أيضاً لهذه السياسة المركزية ، موجهاً للمعارضة تارة ثورية وتارة قانونية . ولم يعط النظام الصربي مطلقاً ما يرضي مطالب راديك ، إما لأن هذا النظام بقي برلمانياً ، وإما ابتداءً من ١٩٢٩ ، لأن الكسندر الأول ، ملك صربيا ، أعلن دكتاتوريته الشخصية . وانطلاقاً من هذا الحين ، من ١٩٢٩ ، لم تستطع المعارضة أن تظهر ، وأخذت في الغالب طابعاً سرياً ، وتركزت في عدد من الجماعات الإرهابية ، الجماعات التي سميت بـ « الاوستاخين » وهم كرواتيون ، وكان على رأسهم أنت بافيليتش . وهؤلاء الاوستاخيون هم الذين تسببوا في مارسيليا في ١٩٣٤ ، بمقتل الملك الكسندر الذي كان إلى جانب وزير الشؤون الخارجية الفرنسي لوي بارتو . وبوفاة الكسندر رأى الوصي الذي خلفه ووطد النظام البرلماني مع

الانتخابات ، أن من الضروري القيام بتنازلات للكرواتيين وتفاهم مع الزعيم السياسي الكرواتي ماتشيك ، وأخيراً ، وبعد مفاوضات شاقة ، أمكن التوصل إلى اتفاق ٢٦ آب ١٩٣٩ ، الذي ينص على تعيين بان مستقل ذاتياً في كرواتيا ، ومسؤول أمام برلمان كرواتي . إلا أن هذا التدبير اتخذ من علي ، ودون اتفاق عميق مع الشعب الكرواتي . ولا يتفق مع الأمانى العميقة للبلد الذي ظل موجهاً ضد الصرب . وهكذا نرى خلال هذا الدور الإفلاس التام للتجربة الاندماجية ، التجربة المركزية في الدولة اليوغوسلافية .

وتفاقت قضية الأقليات هذه بالقومية الاقتصادية التي تعتبر صفة من الصفات الأساسية في تاريخ الدول الخليفة .

ظهرت هذه القومية الاقتصادية بمظهرين أساسيين : ظهرت أولاً بكثرة الحدود المفروشة بالحواجز الجمركية والتي تحول الدول المنبثقة عن الملكية الدانوبية إلى « اكتفائيات » اقتصادية حقيقية . وفي الحقيقة ، إن ما يقارب كامل الصناعات في النمسا - هونغاريا القديمة قد انتقل إلى أيدي تشيكوسلوفاكيا . فقد ورثت هذه على أرضها ٧٠ ٪ من الصناعات النمساوية . وكانت بوهيميا الجزء المصنع الوحيد في الملكية النمساوية القديمة . وبالمقابل ، حاولت الدول الأخرى التي لم يكن لها سوى تنمية صناعية ضعيفة جداً ، باستثناء النمسا ، ان تتصنع في حدود الإمكان ، وأن تصبح مستقلة حيال الخارج . وهكذا نرى غموم مراكز صناعية تحاول أن تكبر ، بفضل تعرفات جمركية حامية . وبالمقابل ، نرى أن الصناعات القديمة التي تركزت بصورة أساسية في تشيكوسلوفاكيا ، لم تستطع إيجاد منافذ لانتاجها لأن المنفذ القديم ، وهو الملكية الدانوبية ، أغلق في وجهها ، فضربت بخاصة الصناعة النسيجية في بوهيميا بعد أن كانت في السابق مزدهرة جداً . أما الذين سيتألمون أكثر من غيرهم من هذا النظام الاكتفائي فهم السكان

الريفيون الذين لا قوا عنتاً عظيماً في تصريف الفائض من إنتاجهم . وأخيراً ، كان من نتائج هذه القومية الاقتصادية نمو مدن ضخمة . وهذه حال فيينا وبودابست اللتين كان سكان كل منهما مليوني نسمة وأصبحتا الآن عاصمتين لدولتين صغيرتين ولا تطابقان بالتالي أهمية الدولتين اللتين كانتا في الماضي عاصمتين لهما . ونتيجة ذلك ، في مدن مثل فيينا وبودابست ، نشوء وسط من الذين فقدوا طبقتهم بين الموظفين المدنيين والعسكريين الذين كانوا كثيرين على الدولة التي يقومون الآن بإدارتها أو الدفاع عنها ، ووجدوا مصابين بالبطالة ومتجهين نحو التطرف السياسي .

وهناك نقطة أخيرة يجب إيضاحها ، وهي أن هذه الظروف تفاقمت بسياسة الدول الكبرى التي لم يكن لديها أي فهم للقضايا الاقتصادية التي وضعت انطلاقة من ١٩١٨ . وفي الواقع ، طبقت الدول الكبرى على النساء وعلى هونغاريا بند الأمم المفضلة أي أنه عندما تريد أمة من هذه الأمم أن توقع معاهدة تجارية مع دولة أخرى ، كانت ملزمة بأن تخول فرنسا أو إنكلترا مثلاً ، نفس الفوائد التي تخول لتلك الدولة : لأن الدول الأوربية لم تقبل بإدخال نظام تكون فيه بضائعها الخاصة مقيدة في حريتها . وقد أثقل بند الأمم الأكثر تفضيلاً على الإمكانيات التجارية للدول الخليفة في تخويل تعرفات تفضيلية ، وحال بذلك دون إنشاء اتحاد فدرالي اقتصادي دانوبي .

ومع ذلك ، فقد وجد في الدور من ١٩١٨ إلى ١٩٣٩ محاولات تجمع بين البلاد المنبثقة عن تفتيت النمسا - هونغاريا ، ولكن هذه المحاولات في التجميع كانت عسيرة جداً منذ الأصل بالانقسام العميق الذي أقر بين الشعوب التي أفادت من تفتيت النمسا ، هونغاريا ، التشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا ورومانيا ، وبالعكس ، البلاد المغلوبة ، النمسا وهونغاريا ، التي يشتهب بها دوماً ، في معسكر

الغالبين ، بنزعاتها التي ترمي إلى إعادة النظر والأمل بالثأر . هذا فضلاً عن أن هذه المخاوف ، عند الشعوب الغالبة ، كان لها ما يبررها غداة الحرب لوجود محاولات لإرجاع الملكية ، في هونغاريا ، حيث كان للإمبراطور شارل الأول العديد من الأنصار . وقد جرت محاولات الرجعى الملكية في آذار ثم في تشرين الأول ١٩٢١ . واصطدمت بمقاومة قاطعة من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا اللتين لا يمكن أن تقبلا برجعى ملكية قد تعني في مهلة قصيرة إعادة بناء النمسا - هونغاريا ، أو اللتين عبأتا جيوشها في كلا الحالتين وكان الوصي هورتي يرأس الحكومة الهونغارية آنذاك ، وقد رأى ألا يدعم محاولات الرجعى هذه . ولكن هاتين المحاولتين في ١٩٢١ ، كانتا في أصل ما يسمى « الوفاق الصغير » وهو أول تجمع سياسي يتشكل في الدول الخليفة ويضم تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا .

والحادث الأساسي الذي يجب حفظه ، هو أن « الوفاق الصغير » لم يكن من عمل فرنسا ، بل كان من عمل الدول الخليفة الثلاث . ولم تكن فرنسا في شيء على الإطلاق في تشكيل هذا الوفاق . وفي الوقت الذي حدثت فيه محاولات إرجاع الملكية ، كان الأمين العام في وزارة الخارجية الفرنسية مورييس باليولوغ ، وكان محبذاً ومشجعاً لكونفدراسيون دانوبي يكون محوره هونغاريا . ودفعت في هذا الطريق الأوساط الاقتصادية المتنفذة جداً في فرنسا ، ولا سيما أصحاب مصانع كروزو (شنيدر) الذين كانوا يرغبون بالحصول على طلبات من أجل إعادة تنظيم السكك الحديدية في هونغاريا وفي الدول الدانوبية . وإذن لم يكن باليولوغ معادياً للحل الذي توقعه شارل الأول ، وهو إرجاع الملكية إلى هونغاريا . وكان خلفه في إدارة وزارة الخارجية الفرنسية لوي برتيلو الذي وجه الشؤون الخارجية خلال سنوات عديدة ، وكان هو أيضاً مشجعاً .

للتشكيكين ، وله صلات وثيقة مع بينيش ، ولكن برتيلو في السنوات التي تعيننا اصطدم باستمرار بمقاومة بريان وزير الشؤون الخارجية الذي كان يعتقد ويتمنى إمكان تشكيل كونفدراسيون (اتحاد كونفدرالي) ، تحت رعاية آل هابسبورغ ، يمكن أن يفيد عند الضرورة ، كوزن معدل حيال ألمانيا .

إذن يظهر أن محاولة « الوفاق الصغير » لم تأت بالتأكيد من جانب فرنسا . والوفاق الصغير منظومة تأمين متبادل ضد « الاستردادات » وبخاصة ضد الاستردادية الهونغارية المشجعة لإعادة النظر . وهو منظومة سلبية على وجه الدقة تهدف إلى الحفاظ على الحدود المكتسبة . ولكن « الوفاق الصغير » عندما تشكل في ١٩٢١ ، وقعت فرنسا ، مع الدول الأعضاء فيه ، معاهدات تحالف . فلقد عرفت فرنسا كيف تستطيع أن تصنع من « الوفاق الصغير » نوعاً من تعويض لخسارة التحالف الروسي يمكن على وجه الاحتمال ، أن يهاجم ألمانيا من الخلف ، كما أفادتها روسيا في ١٩١٤ . لقد كان الوفاق الصغير نقطة انطلاق لما سمي فيما بعد السياسة الفرنسية في أوربة الوسطى . وستكون هذه السياسة مطبوعة بين ١٩٢٤ و ١٩٣٧ بسلسلة معاهدات عسكرية وقعت بين فرنسا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا ، ورومانيا ، وكان لها بالتالي قيمة سياسية وعسكرية هامة ، وضمت ٤٥ مليون نسمة ، ولكن بالمقابل ، لم يكن لها إلا قيمة اقتصادية ضعيفة .

وكان يجب انتظار الأزمة الاقتصادية في ١٩٢٩ ، التي كانت ثقيلة الوطأة على أوربة الوسطى ، ليرى ظهور نزعات تنظيم اقتصادي جديد في أوربة الدانوبية . وكان من نتيجة هذه الأزمة أن أظهرت ما لم يدرك بعد ، وهو النتائج الاقتصادية المؤسفة لبلقنة أوربة الوسطى .

وقد لفت الانتباه إلى هذه القضايا اقتصادي هونغاري وهو ايلمر هانتوس

الأستاذ في جامعة بودابست والمؤلف لعدد عظيم من المؤلفات ، في كل اللغات التي كان لها الفضل في جذب الانتباه إلى هذه القضايا . فقد كتب هانتوس : « إن العلاقات الاقتصادية بين الدول في فترة ما بعد الحرب كانت تشبه بالضبط أشكال التجارة التي يتعامل بها بين القبائل الهندية » . ولم يكن ليفضل العودة إلى النظام السياسي الذي كان في السابق ، ولكنه كان يتابع الدمج الاقتصادي في أوربه الوسطى ، ويرفض الحلول المشابهة لـ « الوفاق الصغير » ويكافح بشدة تدخل الدول الكبرى في المجال الدانوبي ، ويصرح بأن الحل يجب أن يأتي من الدول نفسها ، فإما أن تتفاوض فيما بينها بالتعريفات التفضيلية ، وإما بأفضل من ذلك أيضاً وهو أن تحقق تحالفاً جبركياً . وعليه فالتعريفات التفضيلية والتحالف الجبركي هي الحلول التي يفضلها هانتوس . وكان يتصور إعادة نظر في الحدود ، ولكن إعادة النظر لا تعمل وحدها ، حسب انقلاب منظم وتام ، بل تصلح بعض أوضاع غير صالحة للبقاء ، أي إعادة نظر جزئية ومحدودة ، ولا تكون قلباً للنظام الذي أقرّ في ١٩١٨ ، بمعاهدات سان - جرمان وتريانون . وقد وسع هذه النظرات عدد من المعاهد الاقتصادية التي أنشأها هانتوس في بعض المدن ، وبخاصة في فيينا ، وبودابست ، وبرنو ، وجنيف : فقد حاول أن تعني بهذه النظرات أوساط عصبة الأمم ، وجعل من هذه المعاهد إطاراً للدراسة أو لتحضير إصلاحات ضرورية لتعطي من جديد معنى اقتصادياً للمجال الدانوبي .

وهناك عنصر آخر ، مركز آخر لفكرة إصلاحية ، وهو مجلة « أوربه الدانوبية » التي نشرت باللغة الألمانية تباعاً في فيينا وفي بودابست ، وكان يوجهها هونغاري أيضاً وهو آندره ايفانكا ، وكان يلح على تعاون البلاد الدانوبية ، وعلى دور هونغاريا الموجه ، ويرجو بخاصة تنظيماً فدرالياً يمكن أن يضم هونغاريا ، وبوهيميا ، وبولونيا ، وبذلك يعيد بناء ملكية آل جاجلون القديمة ،

في القرن الخامس عشر ، وما يسميه اليوم « أوربة الكاربات » أي أوربة جبال الكاربات .

هذه هي المذاهب أو النظريات في إعادة تنظيم المجال الدانوبي الذي ظهر في سياق هذا العصر . وقد خرج عنها عدة محاولات لتنظيم هذا المجال من جديد . وأنت بعض هذه المحاولات من الدول الخليفة نفسها ، والأخرى أتت من الدول الكبرى .

بين المحاولات التي أتت من الدول الخليفة نفسها يجب أن نشير إلى أن بعض رجال الدولة في « الوفاق الصغير » حاولوا ، بعد الأزمة العالمية في ١٩٢٩ ، تحويل الاتفاقات السياسية إلى اتفاقات اقتصادية ، وهكذا في ١٩٣٣ ، تشكل لأجل الدول الثلاث في « الوفاق الصغير » ، مجلس اقتصادي دائم ، ولكن تأثيره كان قليلاً بسبب مقاومة أحزاب أصحاب الأطماع . ومع ذلك فقد أعد مشروع عظيم في ١٩٣٦ ، على يد رجل الدولة التشيكوسلوفاكي هودزا الذي كان في ذلك الحين ، رئيساً للجمهورية التشيكوسلوفاكية وكان في السابق باعتباره سلوفاكي الأصل ، ينتسب إلى محيط فرانسوا - فرديناند ، أي من حزب بلفيدر . وكان يجذب بخاصة أكثر بكثير من مازاريك وبينيش ، تقارباً بين تشيكوسلوفاكيا والنمسا وهونغاريا . وتصور تحضير عدة تعرفات تفضيلية مع النمسا أولاً ، باعتباره كان مرتبطاً برجل الدولة النمساوي شوشنيغ ، ثم مع هونغاريا . وتصور بتحييد إنشاء أوربة دانوبية وبلقانية فدرالية تنظم بشكل ديمقراطي وكفاء لمقاومة دفع الفاشيين . ولكن هذه المحاولات التي قام بها هودزا ، في هذا الاتجاه ، اصطدمت بمعارضة الألمان والإيطاليين ولم يكن لها نتيجة .

أما من جهة الدول الكبرى ، فقد عكفت أخيراً على القضية الدانوبية ، وحاولت أن تأتي بحلها .

أولاً : الحل الألماني

تقول الحل الألماني ، لأن القصد كان في آن واحد حل ألمان ألمانيا ، الريخ ، وحل ألمان النمسا . لقد كان الألمان منذ زمن طويل يشجعون إنشاء اتحاد جمركي نمساوي - ألماني يمكن أن يخدم نقطة انطلاق ، ونقطة جذب لكل جنوب - شرقي أوربة . أما الآن ، فإن ما يتابعونه هو ما يسمونه « الأنشلوس » أي ضم النمسا إلى ألمانيا . وقد وضعت فكرة الأنشلوس هذه في ١٩١٨ حين تداعت الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . وفي الواقع ، إن هذا الحل هو الحل الذي يدافع عنه الوزير الأول للشؤون الخارجية النمساوية ، وهو الاشتراكي اوتو باور . فقد صرح في شباط ١٩١٩ ، أمام الجمعية النمساوية التي سميت حديثاً ، بأن هذه القضية لا حلّ لها إلا بربط النمسا بألمانيا ، وصرح : « شعب واحد ، إمبراطورية واحدة » . ودافع عن هذه النظرية مثل النمسا رينر ، أثناء مفاوضات معاهدة سان - جرمن . وليبرر النمساويون هذا الموقف استندوا على « حق الشعوب في تقرير مصيرها » الذي كان إحدى النقاط الأربع عشرة للرئيس ولسون . ولكن هذه النظرية اصطدمت بمعارضة الحلفاء لأنهم لم يقبلوا هذا التعزيز للقوة الألمانية . فإذا ما يفيد سلخ الأقاليم الغربية والشرقية عن ألمانيا إذا كانت تنمي قوتها بضم النمسا ؟ هذه هي النقطة التي وسعها بخاصة الوفدان الفرنسي والإيطالي . وكانت النتيجة أن المادة ٨٨ من معاهدة سان - جرمن التي تنظم مصير النمسا ، منعت هذه الأخيرة من أن تفرط باستقلالها . وأجبرت النمسا على البقاء . وكانت النمسا الشعب الوحيد الذي منع من تطبيق مذهب ولسون .

ومع ذلك ، فإن فكرة الأنشلوس لم تنزل ، وبعد أزمة ١٩٢٩ ، تناولها السياسيون الألمان والنمساويون تحت مظهر الأنشلوس الاقتصادي . أي ضم الاقتصاديين في اقتصاد واحد . وأعد مشروع في هذا المعنى ، من قبل وزير

الشؤون الخارجية الألماني والنساوي كورتيوس وشوبر . أما عناصر هذا العمل الذي درس على الصعيد المادي دراسة متينة جداً ، فقد جمعها موظف قديم في وزارة التجارة النساوية وهو ريدل الذي كان مندجاً للغاية في قضية أوروبا الوسطى في عصر نومان . وعلى الصعيد السياسي ، دل على التوجيهات نساوي وهو هوغلان الاختصاصي في قضايا القوميات . وظن رجال الدولة الألمان والنساويون أن بإمكانهم لإطلاق مشروعهم في الأنشولوس الاقتصادي ، أن يستعملوا مشروع الاتحاد الفدرالي الأوربي الذي قدمه بريان إلى عصبة الأمم . واعتقدوا مهارة أن يربطوا بمشروع بريان في الاتحاد الفدرالي الأوربي ، الذي هو نوعاً ما أحد أسلاف المفاهيم الحالية في تنظيم أوربه ، مشروعهم الخاص في الاتحاد الجمركي . ولكن من الواضح أن هذه المحاولة اصطدمت بمعارضة فرنسا وإيطاليا ودول « الوفاق الصغير » . وفي النسا نفسها ، لم يكن المشروع شعبياً تماماً - حتى إن كثيراً من الصناعيين النساويين كانوا معادين له . لأنهم خافوا من أن تغرقهم الصناعة الألمانية . ومهما يكن ، فإن الحكومة الفرنسية سجلت معارضتها الشديدة ، واستخدمت الوسائل المالية التي تتصرف في ذلك العصر لتسبب انهيار بنك من أكبر بنوك فينا ، وهو « شركة الاعتماد » . وحتى قبل أن تجتمع محكمة لاهاي لفحص مشروع الاتحاد الجمركي ، في أيلول ١٩٣١ ، شجبت الأنشولوس الاقتصادي باعتباره لا يتفق مع التعهدات التي أخذتها النسا على نفسها من قبل . وقبل اجتماع المحكمة أيضاً ، سحب الوزيران الألماني والنساوي مشروعهما . ومن الممكن أن يقبل بأن الدبلوماسية الألمانية والنساوية قد خففتها ، في ذلك العصر ، المعارضة التي قد تقف في هذا المشروع من قبل معظم الدول الأوربية ، ولا سيما فرنسا .

وما إن أخفق حل الأنشولوس الاقتصادي إلا واستلمت فرنسا زمام المبادرة لعدد من المشروعات لتنظيم المجال الدانوبي . فقد اقترح مشروع ، في ١٩٣١ ، من

قبل فرانسوا - بونسيه ، في لجنة دراسة الاتحاد الأوربي ، في جنيف ، ثم تناول هذا المشروع أمام عصبة الأمم ، في ١٩٣٢ ، وزير الشؤون الخارجية اندره تارديو . ومن هنا أتى اسم « مشروع تارديو » وبموجب . هذا المشروع تؤلف الدول الخمس الخليفة كتلة اقتصادية : وذلك بأن تخول بعضها تخفيضاً تعرفياً بنسبة ١٠٪ على رسومها الجمركية ، وأن تؤسس نقداً واحداً ، وأخيراً أن تمنح هذه الدول قرضاً يساعد على إصلاح مالياتها واقتصادها . ونوقش مشروع تارديو في ١٩٣٢ ، أثناء انعقاد المؤتمر في ستريزا . وفي ستريزا تم تصور إنشاء صندوق لرفع القوة الشرائية للحبوب ، على أن تسهم البلاد المستوردة في الدول الدانوبية في هذا الصندوق ، إما بتكاليف مباشرة ، أو بدفع المال ، أو بمنح تعرفات تفضيلية . وهكذا يخدم صندوق رفع القوة الشرائية للحبوب في تحسين وضع الاقتصاد الزراعي في بلاد أوربه الوسطى . أما المشروع الذي درس بشكل ملحوظ جداً ، فهو مشروع الاقتصادي فرانسوا ديمورني^(١) الذي كان منظرأ له . غير أنه اصطدم بمعارضة شديدة جداً من قبل الدول الكبرى الأخرى . ولاسيما ألمانيا وإيطاليا . ولم ير بداية لتنفيذه .

وعندما ترك مشروع تارديو ، في ١٩٣٢ ، حاول الايطاليون أن يأتوا بحلهم . وكانوا يهتمون كثيراً بالقضايا الهونغارية . فقد درس الشيخ الروماني بروني^(٢) ، في ١٩٣٣ ، عدة اتفاقيات ثنائية بين إيطاليا والدول الخليفة . وفي الواقع وقعت ، في ١٩٣٤ ، في روما ، اتفاقات ثنائية بين إيطاليا من جهة ، والنمسا وهونغاريا ، من جهة أخرى . وهذه الاتفاقات هامة من وجهة النظر السياسية ، لأنها تسجل في ذلك العصر ، الأهمية التي كانت تعلقها إيطاليا على استقلال هذه البلاد إزاء ألمانيا . ولكن لم يكن لها انعكاس اقتصادي هام .

(١) فرانسوا ديمورني FRANÇOIS DEMORGNY

(٢) بروني BRONCHI

وسواء أكان القصد مشاريع ألمانية ، في الانشلوس ، أم مشاريع فرنسية ، أو إيطالية ، فقد آل الأمر إلى العدم . فما هي أسباب هذا الخفاق ؟ يوجد سببان رئيسيان : أولاً ، لأن الدول الغربية ، إنكلترا وفرنسا وإيطاليا ، غير قادرة على شراء الحبوب الدانوبية بأسعار مرتفعة . إذ من الواضح أن بلداً ، مثل إنكلترا ، التي هي مستورد كبير للحبوب ، لا يمكن أن تضحي بربائنها الإمبراطورية للدول الدانوبية التي لا تهمها إلا بشكل ثانوي .

والسبب الثاني ، وهو الأخطر ، أن هذه المشاريع ، في الحقيقة ، ومهما تكن ، تعطي الأولوية للسياسة على الاقتصاد ، وأنها موضع اهتمام من جانب الدول الكبرى التي تهدف كثيراً أو قليلاً إلى السيطرة السياسية على الدول الخليفة . والقصد من ذلك استغلال الأمم الصغيرة من أجل اللعبة السياسية للأمم الكبرى ومنافساتها الأوربية . وانطلاقاً من ١٩٣٣ بخاصة ، أي عند وصول هتلر إلى السلطة ، ستتأكد المفاهيم الألمانية لريخ كبير تمتد إلى المجال الدانوبي .

وتناول الجغرافي هانسوفر آنذاك في كتاباته أفكار « أوربية - الوسطى » ، وبموجبها يجب على النمسا أن تكون وسيطاً بين ألمانيا والبلاد الزراعية في جنوب - شرقي أوربه . وانطلاقاً من ١٩٣٣ ، أعد في الجامعات الألمانية ما يسمى « مذهب اقتصاد المجالات الكبرى » . ويقصد به إنشاء مجالات اقتصادية كبرى لاتضايقها تقلبات الظروف ولا السياسة الاقتصادية للدول الكبرى الأخرى . وعلى ألمانيا أن تشكل أحد هذه المجالات الاقتصادية الكبرى ، وألمانيا وحدها تفتح منافذ لفائض الإنتاج الزراعي للدولة الدانوبية ، ووحدها تستطيع أن تجهزها بسعر رخيص بالمنتجات الصناعية الضرورية لحاجاتها إنها تستطيع ذلك لأنها وضعت نظام المقايضة . وهي بالتالي ، مستعدة لإعطاء منتجاتها الصناعية بموجب تبادل ، وتأخذ الحاصلات الزراعية دون أن تدفع منها مبالغ من المال .

وعلى أوربه الوسطى وأوربه البلقانية أن تصبحا نوعاً من ظهير لألمانيا بحيث تدخل البلاد الزراعية نوعاً ما في اطار دولة صناعية كبرى . ويمكن في هذا المضمار أن تشكل لنفسها اقتصاداً مغلقاً ، اشتراكية مغلقة ، حيث يمكن لألمانيا تنمية مبادرتها ، مبادرة الحكومة القومية - الاشتراكية . وقد ترجم هذا على الصعيد التطبيقي بعدد من الاتفاقات الاقتصادية وقعت مع البلاد الخليفة : اتفاق مع هونغاريا في شباط ١٩٣٤ ، ومع يوغوسلافيا في أيار ١٩٣٤ . وكان هذان الاتفاقان الخطوات الأولى في هذا الاتجاه ، ولاسيما الإتفاق مع رومانيا في أيار ١٩٣٩ . ومن الواضح أن الحادث الهام يكن هنا ، في نظر الحكومة الهتلرية ، وهو أن هذه المعاهدات التجارية كانت عنصراً من العناصر الأساسية لتفتيت الوفاق الصغير . وفي الواقع ، إن ألمانيا ، في القريب العاجل ، تتصرف بما يشبه الحصر التجاري في هذه البلاد ، وتسيطر كثيراً أو قليلاً على سياستها الخارجية ، واتجاه سياستها العامة .

إن المراحل الأساسية للفتح الألماني في أوربه الوسطى هي التالية : في آذار ١٩٣٨ ، ضم النمسا سياسياً ، وهذا هو الأنشولوس . وفي تشرين الأول ١٩٣٩ ، وأذار ١٩٣٩ ، تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية .

في النمسا ، كان تغلغل العقائدية القومية - الاشتراكية في النمسا سريعاً انطلاقاً من ١٩٣٣ ، أي منذ وصول هتلر إلى السلطة . ومع ذلك فقد عوكت بإخفاق محاولة استلام السلطة عقب مقتل دولفوس ، ولكن بالرغم من كل شيء ، لم يتخل النازيون النمساويون عن فكرة أخذ السلطة بالقوة . واكتشف حديثاً ، في الأوراق الخاصة ، الدليل على هذه الأهداف في ما يسمى « خطة تافز » بأنهم كانوا على صلات بعدد من الشخصيات الدبلوماسية الألمانية . وبخاصة مع بابن الذي كان رجل ثقة هتلر من أجل النمسا في ذلك العصر . ولكن الأهم من

عمل النازيين في النمسا ، كانت الحركة الفكرية التي تسمى « حركة الكاثوليك القوميين » ، أو أيضاً « القوميين المتشددين » أي الوطنيين النمساويين القوميين الذين يتشددون في انتساب النمسا الجرمانى . وهذه التجمعات التي كانت تجمعات فكرية تشير طوعاً إلى المصير المتضامن للشعوب الألمانية ، وتحاول بعث فكرة الرايخ الجرمانى . وكان هؤلاء الألمان يطالبون بالتعاون الوثيق بين الدولتين الألمانيةين ، النمسا وألمانيا ، لإعادة بناء ريخ ألماني كبير من جديد . ومن المفيد أن نشير ، بخاصة ، بالنسبة لنا نحن المؤرخين ، إلى أن هذه الحركة القومية المتشددة كانت أساساً من عمل المؤرخين النمساويين الذين يبشرون بنظرية ، ألمانيا الكاملة التاريخ الألماني . ويشير هؤلاء المؤرخون إلى نصيب النمسا في المصير الألماني ، ودور قينا في العالم الجرمانى ، وضياح الجوهر الذي كان بالنسبة لألمانيا في ١٨٦٦ وهو طرد النمسا . وبالتالي ، يقومون برد فعلهم ضد صغار المؤرخين الألمان الذين كانوا قد جملوا تنظيم ألمانيا تحت إدارة بروسيا ، وبالعكس ، يشيرون إلى انتساب النمسا العميق للجسد الجرمانى ، ويصرحون : « على العنصر الألماني أن ينظم أوربه الوسطى ، ويعيد المفهوم الصوفي لريخ مسكوني (عام) » ، ويظهرون بالجملة أوربة - الوسطى ، تحت الإدارة الألمانية ، كتراث للإمبراطورية - الجرمانية المقدسة . وإن ألمانيا الصغرى ، تحت إدارة بروسيا ، لم تكن ولا يجب أن تكون إلا مرحلة ، فترة في التاريخ الألماني ، ويجب على الألمان أن يتعلموا كيف ينظرون إلى الألمان من أبناء وطنهم الذين يعيشون خارج حدود الريخ الحالي .

وقد عرض هذه النظريات ، بأشكالها المختلفة ، أولاً عالم اجتماعي نمساوي ، وهو اوتمار شبان وكان له تأثير كبير على علماء الاجتماع ، حول ١٨٣٠ . وكان نصيراً لدولة الهيئات المهنية ، وكان ، كما هو ، لدرجة ما مشاوراً لـ : دولفوس وخلفه شوشنيغ . ونجد أيضاً هذه الأفكار عند جغرافيين ، مثل هاسينغر ، وعند

مؤرخ للأدب ، جوزيف نادلر ، ولاسنيا عند مؤرخ فينا الكبير سربيلك . فقد كان مؤلفاً لكتاب عظيم عن مترنيخ برهن فيه على أن مترنيخ لم يكن كما كان يتصور طوعاً ، رجل الحلف - الأقدس ، الخ ... ، وإنما كان بالعكس خلفاً ، لسياسة الاستنارة في القرن الثامن عشر . ومهما يكن فقد كتب سربيلك ، حول ١٩٣٠ ، مؤلفاً يسمى : « الوحدة الألمانية » أظهر فيه أن طرد النسا كان نكبة لألمانيا ، ودعا الألمان إلى أن يتذكروا بأن هذه الملايين من الألمان المنعزلين يعيشون تحت ظلم الشعوب الأجنبية ، ويجب الآن دمجهم من جديد في الريخ .

إذن تلح مدرسة « القوميين المتشددين » هذه على الروابط الوثيقة جداً التي توجد على الصعيد التاريخي بين ألمانيا والنسا . ومن الواضح أن تصطدم هذه الاتجاهات ببعض المقاومات لدى الطبقة المفكرة النسائية ، ولا سيما في بعض الأوساط التي تلح على الاستقلال أو على رسالة النسا الخاصة ، وبخاصة عند بعض الأوساط المناصرة للشرعية ولعودة اوتو هابسبورغ ، ابن الإمبراطور البائس شارل . ولكن هذه الأوساط لم يكن لها نفوذ كبير في النسا ، واقتصرت على بعض الأفراد بين قدامى العسكريين في الجيش النسائي أو بين كبار الموظفين .

وبصورة أوضح ، إن هذه الشخصيات المنتسبة إلى تجمعات « القوميين المتشددين » ستأخذ ، انطلاقاً من ١٩٣٦ ، نفوذاً عالياً في السياسة النسائية . ففي تموز ١٩٣٦ . وقع المستشار شوشنيغ مع حكومة الرايخ اتفاقاً تعترف به هذه الأخيرة باستقلال النسا ، ولكنها في الوقت نفسه حصلت على فوائد عظيمة من الحكومة النسائية ، وبخاصة على عفو عام عن القوميين الاشتراكيين ، وعلى صلات ثقافية أكثر وثوقاً بين البلدين . وفي ١٩٣٦ ، كنتيجة لهذه الاتفاقات ، أدخل المستشار شوشنيغ في الحكومة عدداً من الشخصيات المنتسبة للأوساط القومية المتشددة . ويقصد بخاصة مدير المحفوظات الحربية ، في فينا ، فون

غلايزه هورشتيناو ، ويقصد أيضاً ، لتحديد تعداد الشخصيات الأكثر أهمية من غيرها ، سيس - انكوارت الذي كان ينتسب إلى الإدارة النمساوية . فقد أعدوا تغلغل الألمان في النمسا . وانطلاقاً من آذار ١٩٣٨ ، انضم معظم هذه الشخصيات إلى القومية - الاشتراكية .

تشيكوسلوفاكيا . - لقد تم تدمير تشيكوسلوفاكيا على مرحلتين : في تشرين الأول ١٩٣٨ ، باتفاقات مونيخ ؛ وفي آذار ١٩٣٩ بتدمير كامل للدولة . وهنا يعتمد الريخ على ما يسمى حزب السوديت . وفي الحقيقة إن الأزمة الاقتصادية التي انتابت هذه المنطقة انطلاقاً من ١٩٢٩ ، أحييت العداء بين الألمان والتشيكيين . فقد نمت القومية الألمانية في هذه المناطق ، ابتداءً من هذا التاريخ ، في عدد عظيم من العصابات ومن الحركات الرياضية بخاصة . فقد وجد ، منذ ١٩٠٧ ، حزب عمالي ألماني في بلاد السوديت ، وكانت اتجاهه عرقياً جامعاً - ألمانياً بصورة عميقة . ولكن هذا الحزب منع في ١٩٣٣ ، وانطلاقاً من هذا التاريخ دخل أعضاء هذا الحزب ، وآخرون أيضاً ، في ما اسمي « حزب ألمان السوديت » . وكان ينظم هذا الحزب نائب ليبريكرز (راينبرغ) ، كونراد هنلاين وقد أصبح بسرعة من أنشط الشخصيات . وكان يدير مع أوسيج ، جريدة تسمى (العمل) . وفي الأصل ، في ١٩٣٣ ، والسنوات التالية . بدا حزب هنلاين خصماً للدولة التشيكوسلوفاكية ، واكتفى ، بعض الوقت ، بالمطالبة بنوع من الاستقلال الذاتي الإداري لبلاد السوديت دون المطالبة مطلقاً بتدمير الدولة التشيكوسلوفاكية التي زعم أنه موال لها ومخلص . وقد زار المؤرخ العليم سيتون - واتسون الإنكليزي هذه المناطق في ١٩٣٦ ، وكتب : « إن حزب هنلاين يسجل ثورة الجيل الصاعد ضد عدم التفاهم وانصاف - التدابير عند زعماء الأحزاب القديمة ، وكذلك الاحتجاج ضد الاضطراب الاقتصادي الكبير الذي

كان عليه الصناعيون الألمان في شمال بوهيميا . ولم يهدف إلى غايات انفصالية ، ولم يضم برنامجه شيئاً لا يتلاءم مع الدستور وأسس الجمهورية التشيكوسلوفاكية . وبالتالي ، لم يكشف مطلقاً بالحال عن نواياه . وفي الحقيقة ، ومامن شك في أنه كان ورفيقه الأساسي فرانك نائب كارلسباد في برلمان براغ قد عقدا من قبل اتصالات وثيقة للغاية مع الألمان ، وبخاصة مع زعيم جبهة العمل ، الدكتور لينغ . ووسعت الصحافة السوديتية نفس الموضوعات التي توسعها صحافة الرايخ « مثل معاداة السامية ومعاداة البولشفية التي تختلط في نوع من رفض للديموقراطية وتهاجم حكومة براغ بأنها حكومة هوسية - يهودية - بولشفية » . والحق يقال أن هنلاين أخذ ، بسرعة جداً ، توجيهات واضحة جداً من برلين توجي إليه بتقديم برامج لاتقبلها حكومة براغ ، أي أن يتدرج بعلم ومعرفة في هذه المطالب وذلك بتقديم متطلبات موسعة باستمرار . ولم تعرف حكومة براغ كيف تقوم برد فعل حيال هذه الطريقة . وهكذا نرى بينيش في الخطاب الذي ألقاه في ليبريكس ، في ١٩ آب ١٩٣٦ ، يقول : « إن المنازعات القومية على جميع الحدود العرقية طبيعية ولا يمكن تجنبها ، ولكن شعبينا التشيكي والألماني ، اليوم ، قد بلغا درجة من النضج يمكن التصريح بأنها عقيمة ولامعقولة ، وإنهاء النزاع القومي . وبموجب الحقوق الدولية ، المعترف بها في كل مكان ، تعتبر القضايا القومية بالنسبة لجميع الدول دون استثناء ، قضايا سياسة داخلية » . وصرح بينيش بأنه لن يقبل بأي تدخل في علاقات الدولة التشيكية مع الألمان ، اللهم إلا تدخل عصبة الأمم . ثم صرح بعد بضعة أيام : انني أثق بالألمان والتشيكيين ، وإني لمقتنع بأن يتوصل التشيكيون والألمان في الدولة إلى اتفاق قطعي في أقرب وقت .

ولم تعرف الحكومة التشيكية تبني موقف واضح إزاء هذه المطالب . وهكذا

توصل هنلاين إلى تعريف برنامج كارلسباد ، في ٢٤ نيسان ١٩٣٨ ، وهذا البرنامج يعتمد على ثلاث نقاط أساسية :

١ - إن البلاد التاريخية التشيكية لا تمتد على كامل بوهيميا ومورافيا وسيليزيا ، وكان هذا على تقيض مطلق مع الأسس التي أسست عليها الدولة التشيكية في ١٩١٩ والنظرية التي وسعها بالوك في ١٨٤٨ .

٢ - على تشيكوسلوفاكيا أن تمتنع عن الوقوف عقبة لتغلغل ألمانيا نحو الشرق .

٣ - على تشيكوسلوفاكيا أن تعيد النظر في سياستها الخارجية ، وبالتالي أن تتخلى عن معاهداتها مع الاتحاد السوفياتي ومع فرنسا ، وأن يكون ذلك باتفاق مع الرايخ الألماني .

إن برنامج كارلسباد ، بتاريخ نيسان ١٩٣٨ ، يعني بالتالي حذف دولة تشيكوسلوفاكيا القومية ، ويحمل في طياته تدمير عمل مازاريك وبينيش . وأمام هذا الموقف من هنلاين اكتفت الحكومة التشيكية غالباً بتنازلات تفصيلية خولتها عندما تجاوز هنلاين في مطالبه وأكد عليها في جو مفعم بالاضطراب . وفي الانتخابات البلدية ، في أيار ١٩٣٨ ، في البلاد المختلطة السكان ، حصل حزب هنلاين على ٧٠٪ من الأصوات ، ولم يعارض حربه ، في البلاد الألمانية ، إلا الشيوعيون والاشتراكيون . أما الأحزاب البورجوازية الأخرى فقد زالت جملة أو التحمت بحزب هنلاين . ولحالة حل هذه القضية أرسلت حكومة لندن إلى براغ دبلوماسياً وهو اللورد رنسيان ليكون وسيطاً بين هنلاين والحكومة التشيكية ، ويقنع حكومة براغ بقبول المطالب التي قدمها هنلاين . ولكن في اليوم الذي قبلت فيه هذه المطالب ، طالب هنلاين بالانضمام إلى الرايخ دون

شرط أو استثناء ، وقامت دعاية عنيفة في الرايخ على الجرائم التي يرتكبها التشيكيون ، وغادر هنلاين بلاد السودان ، وانتقل مع أركانه إلى بيروت ، أي إلى الأراضي الألمانية ليحضر فيها هجوماً مفاجئاً وجريئاً ، ويدعو الألمان إلى الثورة . وعلى هذا النحو حرر إعلان ١٧ أيلول وفيه يقول .

« يا ألمان السودان ، إن مجرمي براغ الهوسيين البولشفيين يقهرونكم ، وإن المستبدن التشيكيين يحاولون حذف حرية ألمان السودان بالرشاشات والدبابات والمدفعية . والنتيجة ألم لا يوصف ، ولكن ساعة الخلاص قريبة . لاتياسوا ، قاوموا ، وقابلوا القوة بالقوة . إن مئات الألوف من الرفاق الألمان ينضمون في صفوف الفرق الحرة ، وهم على استعداد لسفك دمهم وتضحية حياتهم لتحرير الشعب من النير التشيكي » .

وعلى أساس التخلي عن البلاد الألمانية والبلاد المختلطة السكان استند هتلر أولاً في مؤتمر غودسبرغ ، في ٢٣ أيلول ١٩٣٨ ، للحصول على تسليم بلاد السودان مباشرة إلى ألمانيا ، وهذا ما حصل عليه من الدول الحليفة بموجب اتفاق مونيخ في ٣٠ أيلول . وفي الوقت الذي تتم فيه هذه التنازلات إلى ألمانيا ، ارضيت مطالب بولونيا والمطالب الجزئية لهونغاريا من الأراضي التشيكية في الأسابيع التالية . ولكن الحادث الذي يجب حفظه بخاصة ، هو أن هنلاين والزعماء السوديت كانوا أدوات في يدي هتلر لتدمير الدولة التشيكوسلوفاكية .

وكذلك اعتمد هتلر على القومية السلوفاكية في المرحلة الثانية من تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية . إن القومية السلوفاكية التي أشرنا إلى أصولها سابقاً ، كان يوجهها طويلاً حزب المونسنيور هليнка الذي توفي في عام ١٩٣٨ ، وقد نما هذا الحزب نمواً عظيماً منذ ضم النمسا أي منذ الأنشولوس . ومنذ ذلك الحين ما فتئ يشهر بالطابع الضعيف والاصطناعي للدولة التشيكوسلوفاكية ، وكان لممثليه

علاقات أكيدة مع حزب هنلاين . وحصلت سلوفاكيا ، في تشرين الأول ١٩٣٨ ، على تشكيل حكومة ذات سيادة ومستقلة ذاتياً ، وكان يرأسها المونسنيور تيزو الذي خلف هلينكا على رأس الحزب ، ونظم إدارة سلوفاكيا المنفصلة . وكان النظام متجهاً بوضوح جداً نحو ألمانيا ، وصرح تيزو بأنه مستعد لحذف الماركسية « الهوسية - اليهودية » . وفي انتخابات كانون الأول ١٩٣٨ ، نظم تيزو حزباً وحيداً وحصل على ٩٠٪ من الأصوات ونشر في البلاد إرهاباً حقيقياً معادياً للسامية . واعتمد هتلر على المونسنيور تيزو لإثارة الإنهيار القطعي لتشيكوسلوفاكيا . وفي ١٤ آذار ١٩٣٩ ، أعلنت سلوفاكيا استقلالها ، ودعي الرئيس هاشا للذهاب إلى برلين . وتحت التهديد بقصف براغ إذا قاوم ، اضطر لوضع بوهيميا ومورافيا تحت حماية الرايخ . وحصلت سلوفاكيا على « استقلالها » .

وهنا أيضاً ، يجب أن يرى أن هذه القضية السلوفاكية المزعومة كانت أداة بين يدي هتلر .

والقضية الأخيرة الدقيقة للغاية التي يجب أن تدرس في إطار ظفر الرايخ الثالث ، هي القضية التي تضعها إعادة النظر الهونغارية . وفي الواقع ، كانت هونغاريا ، هي أيضاً ، أداة ظفر ألمانيا في المجال الدانوبي . ولكن الأمور هنا تبدو بشكل أقل وضوحاً بكثير ، وأكثر فرقا مما كانت عليه حال ألمان السوديت أو الزعماء السياسيين السلوفاكيين . وتعتبر إعادة النظر الهونغارية مظهراً من المظاهر الهامة لنزاع القوميات في الحوض الدانوبي^(١) . لقد كانت نتيجة لمعاهدات تريانون التي نصت على أن حدود هونغارية يمكن أن يعاد النظر فيها حيث لاتكون متفقة مع المتطلبات العرقية والاقتصادية . وفي الحقيقة ، وجد في ترسيم

(١) راجع مؤلفات ماكارتني MACARTNEY العديدة في هذه القضية .

حدود هونغاريا الصغرى اختلافات فائقة للعادة . فمن ذلك أن روثينيا المتاخمة للكربات أعطيت لتشيكوسلوفاكيا ، فيما كان يجب على الجبليين الروثينيين في موسم الحصاد أن ينحدروا إلى السهل الهونغاري . واحتجت إعادة النظر الهونغارية بصورة أساسية على هذا الواقع بعد أن انتزع منها ثلثا مملكة هونغاريا القديمة مملكة تاج القديس ايتين ، وثلاثة ملايين مجري ، واتجهت مطالب هونغاريا الأساسية ضد يوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا . وقد نظم الوفاق الصغير ضد إعادة النظر هذه .

وللحصول على النتائج المرجوة ، استندت أوساط إعادة النظر الهونغارية بصورة أساسية على إيطاليا . لأن إيطاليا كان غير متعاطفة مع يوغوسلافيا . وكان يؤمل في بودابست وجود من يستمع لها في روما على اعتبار أن العاصمتين تتقاسمان عداءً مشتركاً . والنتيجة أن رجل الدولة الهونغاري بشلين وقع ، في نيسان ١٩٢٧ ، معاهدة مع الحكومة الفاشية . ومن الواضح أن النظام الفاشي الذي أقيم في هونغاريا تحت نفوذ الأميرال هورتي ، في ١٩٢١ ، كان على وحدة فكر مع نظام روما . ولكن مساندة روما لهونغاريا كانت سرية دوماً ، ومطبوعة غالباً بتسليمها سراً أسلحة إلى هونغاريا ، وأيضاً ببعض محاولات مساعدة اقتصادية . ومن جهة أخرى ، كان أحد مظاهر إعادة النظر الهونغارية محاولتها التقرب من بولونيا التي تربطها بهونغاريا قرابة تاريخية قديمة في عهد تاج آل جاجلون ؛ أو اجتماعية ، لأن الأنظمة الاجتماعية الملائمة للارستقراطية توجد في البلدين . وبالمقابل ، ظهر بعض الحذر حيال ألمانيا في الأوساط السياسية القائمة على السلطة في بودابست . لأن الهونغاريين لا يريدون أن يمتصوا في أوربة - الوسطى التي يوجهها الألمان . ولذلك حاولت إعادة النظر الهونغارية أن تجد في روما منذ زمن طويل ، وزناً موازياً ضد نفوذ برلين . وهكذا كانت الحكومة الهونغارية دوماً في نزاع من المنظمات التي تشكلت في

هونغاريا على مثال الحركة الهتلرية ، وبخاصة حركة الصليبان المزينة بالسهم التي كان يوجهها الهونغاري سالازي ، وكانت منسوخة عن الحركة الهتلرية .

لقد كانت الحكومة الهونغارية في حالة صعبة لتأمين مزاعمها في إعادة النظر ، وفي الوقت نفسه ، لعدم التسليم بطغيان ألمانيا عليها . وكلما مرت السنين سيطر الألمان على إعادة النظر لهونغارية ، ولم تعد المقاومة ممكنة . وهكذا تغلغل النفوذ الألماني في هونغاريا ، انطلاقاً من ١٩٣٤ ، على الصعيد الاقتصادي ، وبشكل سريع للغاية : فقد وقع اتفاق بين البلدين ينص على أن تشتري ألمانيا المحاصيل الزراعية الفائضة في هونغاريا ، والمائغنايز والبوكسيت (فلند الالومنيوم) . وتضاعف هذا النفوذ الاقتصادي ، بعد ١٩٣٤ ، بنفوذ سياسي . ومع أن رجل الدولة الهونغاري غومبوس بقي معادياً لحركة السالازيين ، فقد شجع معاداة السامية التي اتسعت على الصعيد الفكري ، على الأقل . ومن جهة أخرى ، وافقت هونغاريا على الأنشولوس ، وأسهمت في تمزيق تشيكوسلوفاكيا في أيلول ١٩٣٨ ، وأعطيت سلوفاكيا الجنوبية . وفي ربيع ١٩٣٩ على أثر الحوادث التي مر ذكرها ، أعطيت أوكرانيا المتاخمة لجبال الكربات . ومن المهم مع ذلك ، أن نشير إلى أن وزير الشؤون الخارجية الهونغاري تييليكي ، أوصل ، في ٢٤ تموز ١٩٣٩ أيضاً ، رسالة إلى هتلر يصرح فيها بأن هونغاريا لن تشارك مطلقاً ولن تقبل عملاً عسكرياً ضد بولونيا . وحاولت هونغاريا ، بالرغم من كل شيء أن تحافظ ، دون نجاح ، على استقلالها حيال سياسة برلين . غير أن الصحيح الذي يجب أن يقال على الأقل ، هو أن إعادة النظر الهونغارية أفادت التقدم الألماني في أوربه الوسطى .

الفصل الثالث عشر

قضية الدولة المتعددة القوميات^(١)

من الممكن القول إن مبدأ القوميات ، في القرن التاسع عشر وحتى في القسم الأعظم من القرن العشرين ، لم يكن موضع مناقشات . لقد قدرت الشعوب أن من الطبيعي والعاقل والشرعي أن تتمكن الأمم من تقرير مصيرها بنفسها ، وأن هذا حق محترم ، وأن الحدود السياسية ، حدود الدول ، تتطابق مع حدود الأمم نفسها . وباختصار ، إن قيمة الدولة القومية لم توضع على بساط البحث . وإن تحقيق الوحدات القومية الكبرى في القرن التاسع عشر ، تشكيل الوحدة الألمانية ، والوحدة الإيطالية ، والوحدة الرومانية ، وبالعكس ، في القرن العشرين ، إن دمار الدولة النمساوية - الهونغارية ، وتركيا ، والمناقشات التي سيطرت على إبرام معاهدات فرساي في ١٩١٩ ، إن كل ذلك يبرهن على أن مبدأ الدولة القومية ، دولة تكون فيها حدود الأمة والدولة متطابقة ، كان مقبولاً عموماً .

ومع ذلك ، فقد وجدت ، في القرن التاسع عشر ، أفكار قلقت من النمو الذي أخذته فكرة القومية ، وشككت في مبدأ القوميات نفسه . وجاءت هذه الانتقادات ، في القرن التاسع عشر ، من جانبين مختلفين : أولاً ، في فرنسا ، كان

(١) راجع : TH. Schieder, IDEE und GESTALT des Über-Nationalen Staates

(Historische Zeitschrift , 1957).

الخصم الأساسي لفكرة القومية بروودون . فقد عرض أفكاره بشكل غريب ، وعلى مرأى من دهشة معاصريه العظمى ، بمناسبة حرب إيطاليا ، أي الحرب بين إيطاليا والنمسا في ١٨٥٩ ، التي اشترك فيها نابوليون الثالث . كتب في ذلك العصر رسالة تسمى « الحرب والسلام » ، ووسع هذه الأفكار نفسها فيما بعد في مؤلف يسمى « في المبدأ الفدرالي » . وكان بروودون معادياً للوحدة الإيطالية ويرى من سخرية القدر أن يريد الإيطاليون تشكيل دولة ، وفي سياق الحرب شجب سياسة نابوليون الثالث الملائمة لمبدأ القوميات . وكان بالعكس نصيراً للعنصر النمساوي . ودافع بروودون عن موقفه مبرهنًا على أن الأمم الكبرى نكبة ، وأنه يجب بالعكس إنشاء دول صغيرة مرتبطة ببعضها بالمبدأ الفدرالي . وعلى هذا النحو تستطيع الجماعات الصغيرة أن تدير نفسها ، وأن تكون سيدة نفسها . ويرى في هذه الوحدات الصغيرة دواءً ضد المركزية التي شهر بمساوئها . ومدح في مؤلفاته الدولة المتعددة القوميات ، حتى إنه في معرض فرنسا ، كتب : « لا بأس ، من أجل إخاء الأمم ، أن يوجد في فرنسا فلامانديون ، وألمان ، وإيطاليون وباسكيون (بشكنس) . إن الاستثناءات تعلم الشعب أن العدل فوق اللغة ، والعبادة ، والصورة : وأكثر من جميع تضاريس الأرض ، وتنوعات الأعراق ، إن كل ما يخلق الوطن ، إنما هو المصلحة العامة للحضارة ، الحق الذي يجب على الشعوب أن تتحمله فيما بينها » . وهذه الجملة الأخيرة هامة للغاية لأن الدولة المتعددة القوميات أعلى ، بالنسبة لبرودون ، من الدولة القومية ، لأنها نوع من التريية للشعوب لتتفاهم فيما بينها .

ولكن نقد الدولة القومية لم يأت فقط من بروودون وحده ، بل نجده في العصر نفسه ، في ألمانيا ، عند عدد من خصوم الوحدة الألمانية ، أي الرايخ البسماركى ، وبخاصة عند كاتب نشر عدة كراريس ضد بسمارك وهو كونستانتين فرانترز ، وهذه النزعة توجد أيضاً عند عدد من الكتاب الكاثوليك

في العصر نفسه . ولكن كونستانتين فرانتز ، في وجهة نظره ، يعارض وجهة نظر برودون ، الذي كان يستحسن الوحدات الصغيرة . أما فرانتز ، فعلى العكس ، كان يستحسن الوحدات الكبرى . وبوجهة النظر هذه التي تشجب الرايخ البسماركي الذي يراه غير كاف ، بالقوة وبالشعب ، لتأليف دولة كفاء لأن تلعب دورها في أوربة الوسطى . لقد كان مشجعاً للوحدات السياسية الكبرى التي يسود فيها النظام الفدرالي .

ونجد في الأدب السياسي للقرن التاسع عشر ، هنا وهناك شجراً منعزلاً للدولة القومية ، وتفوق الدولة المتعددة القوميات . ولنذكر على سبيل المثال ، الحقوقي الألماني من أصل سويسري ، بلونتشلي ، فقد كتب في ١٨٧٠ : « إن الدول الأكثر تطوراً لا تقتصر على قومية واحدة ، ولكنها تضم عناصر قومية في نظام إنساني أعلى منها » . وكذلك الإنكليزي الكاثوليكي ، اللورد أكتون ، الذي كان شاهداً عظيماً للغاية للحوادث الكبرى التي ألفت تشكيل الوحدات القومية ، فقد كتب : « إذا عملنا ، كما يجب ، من الحرية هدفاً للمجتمع المدني ، والوسيلة لرفع معنويات (أخلاق) المواطنين ، فعندئذ نستنتج بأن الدول الكاملة هي التي تضم قوميات متميزة دون أن تضطهدها أو تقهرها . إن نظرية القوميات مرحلة رجعية في التاريخ ، وحكمها مطبوع بالدمار المادي والمعنوي » . ونجد عند هؤلاء الكتاب مثل سويسرا أمام أعينهم ، وهو المقترح غالباً كمثل كامل للدولة المتعددة القوميات . لأننا نجد ، في نفس هذه الوحدة السياسية ، أن سويسرا تضم ثلاث قوميات باقية : الألمانية ، والفرنسية ، والإيطالية ، دون أن نحسب أيضاً القوميات الثانوية . إن سويسرا منذ دستور ١٨٤٨ تعتبر المثال النموذجي للدولة الاتحادية المتعددة القوميات ، حيث يوجد لكل كانتون دستوره الخاص ، وهيئاته السياسية الخاصة . إن سويسرا ممثلة ، في نظر عدة كتاب ، كدولة ترتفع فوق

وشائج الدم واللغة ، ويبرهن على جودة هذه المؤسسات بدليل أن القضية اللغوية سويت على صعيد الكانتون ، ولم تقلب أو تعكر علاقات الكانتونات فيما بينها .

ومن البديهي أن تعطى سويسرا باستمرار كمثال مختلف الدول وبخاصة للدول التي توضع عندها قضية القوميات . ونذكر بخاصة أن أحد منظري إعادة بناء النمسا ، فيشوف ، الذي تقع كتاباته نحو ١٨٧٠ ، برهن غالباً جداً على أن النمسا بخاصة يجب أن تتحول على مثال سويسرا . ولكن سويسرا تؤلف دولة صغيرة تماماً ، ومن جهة أخرى ، مجهزة بتقاليد ديمقراطية قديمة جداً . والقضية فيها أبسط للغاية مما في النمسا - هونغاريا التي كانت في الدور الممتد بين ١٨٥٧ و ١٩١٤ ، الممثل النموذجي للدول المتعددة القوميات .

إن الدفاع عن الدولة المتعددة القوميات قد تصوره في الغالب عدد من الكتاب السياسيين الذين يرون أن النمسا يمكنها ، باعتبارها دولة متعددة القوميات ، أن تؤدي رسالة في داخل أوربة . وقد لاحظ هذه الفكرة بوضوح كتاب مسيحيون ، مثل الحقوقي لاماش بخاصة . فقد كتب أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ : « إن التنظيم ، في القرن التاسع عشر ، لأكبر جزء من الأمة الألمانية ، والأمة الإيطالية ، والأمة الرومانية ، في دولة واحدة ، أدى إلى الإفراط في اعتبار الفكرة القومية . والمهم أن تعتبر الروابط الاقتصادية الناجمة عن التعايش الزممي التي لا يمكن أن تتضرر دون خسارة كبرى . وإن الدولة المتعددة القوميات المنبثقة عن التاريخ كالدول القومية بصورة محضة لها تبريرها الكامل في الحد الذي تؤمن فيه لمختلف الشعوب إمكانية تنمية قدراتها وتمنع استغلال الواحد للآخر . وإن تعايش عدة فريديات قومية في منظومة دولانية واحدة يساعد بين القوميات على تنمية التي ظلت متأخرة في نموها . وإن دولة فوقية (فوق قومية) منظومة بشكل ملائم يمكن أيضاً أن تصبح نواة لاتحاد أمم مسالمة على القارة

نفسها » . وهكذا يعني موقف لا ماش باختصار ، أن النسا مثال أيضاً لهذه العالمية المسيحية التي سادت في قرون العصر الوسيط وأمنت سلام أوربة ، وبالتالي فإن النسا ، باعتبارها دولة متعددة القوميات ، تحمل رسالة حقيقية .

ومع ذلك ، يجب أن نتساءل ما إذا كانت النسا - هونغاريا قد أدت بحق رسالتها كدولة متعددة القوميات . وفي هذه المسألة ، يوجد في التاريخ الحالي ، أطاريح مختلفة ومتعارضة . فقد حاول عدد من المؤرخين النساويين أو الألمان الحاليين ، ولا سيما هونغو هانتش ، البرهان على أن النسا - هونغاريا أوفت برسالتها التي وقعت على عاتقها ، وأمنت إلى الحد الأعظم تنمية القوميات ، وشكلت ، بالإجمال ، نوعاً من الأمن لجميع الشعوب التي تؤلف جزءاً منها ؛ وإن دمار هذا البناء الواسع قد جاء أخيراً من الخارج ، وإن هذا الدمار كان انتصاراً بائساً للقومية . ولكن هذا المفهوم المتفائل لرسالة النسا وضع بالعكس من جديد على بساط البحث من قبل مؤرخين ينتمون إلى الديمقراطيات الشعبية . وهذه بخاصة حالة المؤرخ الهونغاري جول ميري الذي تناول في المجلة الهونغارية ، سازا دوك لعام ١٩٦١ ، مفاهيم هانتش ، وهاجها بعنف . وهذه أيضاً حالة المؤرخ اليوغوسلافي زويتر في مؤلف له بعنوان : « ملكية آل هابسبورغ » ١٩٦٠ ، وهو أكثر اعتدالاً من ميري إلا أنه على الأقل معارض لمفاهيم هانتش والمؤرخين النساويين . إن أطروحة هؤلاء الكتاب هي أن بقاء النسا - هونغاريا يعود فقط إلى إعياء وإلى انقسام الشعوب التي أخضعها لنيرها . وعلى كل حال ، فإن هؤلاء المؤرخين أوضحوا سيطرة النسا - هونغاريا التي تعتمد على الوضع المتفوق لطبقتين اجتماعيتين : أولاً البورجوازية الليبرالية الألمانية التي سيطرت في فيينا وأرادت إجبار النسا على البقاء دولة ألمانية ، ليعمل منها سنداً من أسناد الإمبريالية الألمانية .

وفي الحقيقة ، بالنسبة إلى هؤلاء المؤرخين ، إن أوربه - الوسطى التي يقول بها نومان ليست إلا واسطة لإخفاء هذه الإرادة الإمبريالية للبورجوازية الألمانية ؛ وتأتي بعد ذلك ، الأرستقراطية المجرية التي لا تقبل بأي سيطرة على امتيازاتها . وفي الواقع ، حسب هؤلاء المؤرخين ، إن الدولة المتعددة القوميات النسائية - الهونغارية ، مؤسسة على سيطرة أمتين ، أو على الأصح ، على سيطرة طبقتين مسيطرتين في أمتين : البورجوازية الألمانية والأرستقراطية المجرية . وبالتالي فإن النضال من أجل المساواة بين القوميات كان نضالاً اجتماعياً وثورياً قبل كل شيء ؛ وبشكل أدق ، إن هؤلاء المؤرخين يأخذون على الاجتماعيين - الديموقراطيين النسائيين أنهم لم يفهموا الطابع الثوري والاجتماعي لهذا النضال ، وأنهم تحت شكل الاستقلال الذاتي الثقافي ، قبلوا ، في الواقع ، سيطرة الطبقات الموجهة ، وهذا النضال لا يمكن أن يحل إلا بتدمير الدولة القائمة . وقد دافع مؤرخ تشيكي عن هذه الأطروحة وكتب في ١٩٦٠ : « إن النضال من أجل المساواة في الحقوق لجميع أمم وقوميات النمسا - هونغاريا كان نضالاً من أجل استلام الطبقة الكادحة للسلطة السياسية » .

ودون أن نتحيز في هذا النقاش ، يبقى على الأقل أن النمسا - هونغاريا لم تنجح عملياً في تأمين التنمية الكاملة للقوميات ، وانطلاقاً من ١٩١٨ ، يجب أن تنتقل نحو آفاق أخرى لدراسة الدولة المتعددة القوميات ، أي نحو الاتحاد السوفياتي . وفي الواقع ، إن المهم جداً هو أن نلاحظ أن مفهوم القومية في الاتحاد السوفياتي خرج من انتقاد الحالة التي كانت في النمسا - هونغاريا . وقد أرسل لينين ستالين في عام ١٩١٢ لدراسة مشكلة القوميات في الملكية الثنائية ، وأتى من إقامته في فيينا بكتاب يسمى « الماركسية والمشكلة القومية » . والمهم أن نلاحظ أن النتائج ، التي توصل إليها ستالين ، قد تناولها لينين من جديد ونوعها ، ووسع

في عدة مقالات ظهرت في سياق سنتي ١٩١٣ و ١٩١٤ ، ونشرت في المجلد العشرين من آثاره تحت العنوان : « حق الأمم في تقرير المصير » .

إن موقف لينين في هذه المقالات يقع في معارضة من جهة ، مع مفاهيم رينر ، ومن جهة أخرى ، مع مفاهيم روزا لوكسمبورغ . من حيث المعارضة مع رينر ، نرى أن لينين لم يقبل أكثر من ستالين بنظرية الاستقلال الذاتي الثقافي وزعم بأنها لا تفيد إلا في الدفاع عن المفاهيم المنحطة للبورجوازية ، وأخذ على رينر أنه أراد أن يحافظ على قيم ثقافية قومية جنح العصر الرأسمالي إلى تدميرها . وعليه ، ففي رأي لينين ، إن مفهوم رينر مفهوم عفى عليه الزمن وفي غير زمانه . ومن حيث المعارضة مع روزا لوكسمبورغ التي درست بخاصة قضية القوميات بمناسبة موضوع بولونيا ، وأكدت ، بالنسبة للطبقة الكادحة ، بأنه لا يوجد على وجه الدقة ، إلا قضايا طبقة . وترى ، بأنه لا يوجد لها إلا ثورة عالمية ، وبعدها لن توضع القضية القومية . وعليه فإن روزا لوكسمبورغ لا تعلق أي أهمية على القضايا القومية ، حتى إنها تذهب إلى القول مثلاً ، بمناسبة بولونيا ، بأنه من الخطأ تماماً ، من وجهة نظر الثورة العالمية ، أن يراد إعادة بناء بولونيا . وأن الثورة يجب أن تقوم في عناصر بولونيا الثلاثة : العنصر النمساوي ، والبروسي ، والروسي . وإن فكرة إعادة بناء بولونيا فكرة رجعية . ولم يقبل لينين كذلك هذا الشكل من الرؤية . إن الأمة ، في رأيه ، طبقة تاريخية من الرأسمالية الصاعدة : إذن هي مفهوم بورجوازي أصلاً . ويسيطر عليها النزاع من أجل الأسواق ، والأمم تتألف كما هي ، تحت توجيه البورجوازية لتصبح دولاً قادرة على فتح الأسواق وتبنيها . والطبقة الكادحة ، التي تحاول البورجوازية أن تجرّها في نزاعاتها ، يجب عليها ، بالبداية ، ألا تهتم بها . وإن المنازعات القومية ليس لها بالنسبة للطبقة الكادحة أي معنى عميق . ولكن لهذا يجب على الطبقة الكادحة ألا تهتم مطلقاً بالمنازعات القومية ؟ لا ، يصرح لينين ، يجب عليها أن

تدعم مبدأ تقرير مصير الشعوب لأن هذا المبدأ ، مبدأ تقرير المصير ، يساعد الكادحين على الاتحاد فيما بينهم فيما وراء حدودهم وعلى التعاون فعلاً .

إن وجهة النظر القومية لها أهميتها في نظر لينين ، لأن النزاع القومي يصبح ، بالنسبة له ، عنصر تعارف ، والتحام ، نوعاً ما بين مختلف الطبقات الكادحة المنفصلة عن بعضها . ويختتم لينين ، وهنا يتكلم عن القضية القومية في روسيا ، بقوله : « إن حالة الظروف هذه تفرض على الطبقة الكادحة في روسيا عملاً مزدوجاً أو بالأحرى نضالاً على جبهتين : أحدهما ضد كل قومية ، وبأني في الأول القومية الروسية الكبرى ؛ والثاني الاعتراف لا بالمساواة الكاملة في الحقوق لكل القوميات عموماً فحسب ، وإنما أيضاً بحقوقها في بناء دولة ، وهذا يعني الاعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها ، وبانفصالها . وإلى جانب ذلك على وجه الدقة ، لتأمين نجاح النضال ضد كل نوع للقومية في كل الأمم ، وصيانة وحدة نضال الطبقة الكادحة والمنظمات الكادحة ، وانصهارها الوثيق في المجموعة الأممية ، بالرغم من نزعات البورجوازية في تحريك وإثارة النعرة القومية » . إن المساواة التامة للأمم ، وحق الأمم في تقرير مصيرها ، واتحاد عمال كل الأمم ، هذا هو البرنامج القومي الذي علمته للعمال الماركسية وتجربة العالم بكامله ، وتجربة روسيا . ومذهب لينين هذا كان في أصل بناء الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، كما ظهرت في دستور ١٩٢٤ ، وبصورة أوضح أيضاً في دستور ١٩٣٦ . إن المبادئ التي تسيطر على بناء هذه الدولة المتعددة القوميات السوفياتية هي الآتية : مساواة الشعوب في روسيا ، حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حق الانفصال ، إذ يمكن لكل شعب أن يترك الاتحاد بحرية ، والإلغاء التام للامتيازات الخولة لبعضها ، والاعتراف المطلق بلغة أبناء البلاد الأصليين لغة رسمية لكل دولة . وأوجد دستور ١٩٣٦ نظاماً معقداً غاية التعقيد للفدرالية على درجتين - لأن الجمهورية الاشتراكية الواحدة يمكن أن تضم في داخلها عدة

جمهوريات مستقلة ذاتياً - يجمع شعوباً من مستويات ثقافية واقتصادية مختلفة للغاية ، وتجد فيه الشعوب الأكثر انخراطاً نفسها مشدودة بالشعوب الأكثر ارتفاعاً من وجهة النظر الثقافية والاقتصادية ، ويجد فيه كل واحد منها نفسه في أي حين حراً في تقرير مصيره ويكسر الاتحاد . ولا يمكن أن يوضع موضع شك هذا الواقع وهو أن القوميات ، عكس ما هو في روسيا القيصرية ، عرفت ، في إطار الاتحاد السوفياتي ، نمواً فائقاً لفولكلورها ، وتقاليدها الشعبية ، ولغتها ، وثقافتها .

ومع ذلك ، فإن خصوم النظام السوفياتي ينهون إلى أن هذا النظام في الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، ليس حراً إلا في الظاهر ، لأنه متمسك بجهاز الحزب الشيوعي وهو جهاز مركزي ، وبالتالي ، وفي الواقع ، إن الدستور الفدرالي يخفي استعماراً فكرياً لوسياسياً حقيقياً للمناطق الأقل نمواً في روسيا .

هذا هو النقد الموجه إلى الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، وسيوجه هذا النقد انتباهنا إلى شكل أخير للدولة المتعددة القوميات كما توجد حالياً في أوربه ، وهي **يوغوسلافيا** . والانتقادات التي وجهت إلى نظام الدولة المتعددة القوميات الروسية قال بها خاصة عدد من الرجال السياسيين اليوغوسلافيين من محيط الرئيس تيتو . ويقصد بخاصة **كارديلي وجيلاس** . ونجد في كتاباتهم مفهوماً جديداً للدولة المتعددة القوميات استوحى منه دستور يوغوسلافيا الحالية ، وانطلاقاً منه عرفوا ما يسمى الفدرالية (الاتحادية) اليوغوسلافية ويجب القول إن هذه المفاهيم الاتحادية كانت قديمة للغاية في أوساط اليسار الصربية ، بخاصة ، ووسعها بشكل عظيم تماماً ، في العصر ، عام ١٨٧٥ ، الاشتراكي الصربي **ماركوفيتش** .

إن دولة يوغوسلافيا المتعددة القوميات تستند على مبدئين أساسيين :

أولاً ، على فكرة الفدرالية السواسية . فعلى نقيض يوغوسلافيا التي نظمت بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ ، على أساس وحدوي ومركزي ، نرى أن الدولة ، التي أوجدها تيتو ، تدع مكاناً أساسياً للسيادة القومية لكل من الجمهوريات الشعبية . وهكذا ، نجد في دستور الدولة اليوغوسلافية في ١٩٤٦ ، أن كل جمهورية من الجمهوريات - ومن بينها الجمهوريتان الهامتان : كرواتيا وصربيا اللتان سيطر عداؤهما على تاريخ يوغوسلافيا - أخذت سيادة حقيقية .

المبدأ الثاني ، هو الحكم الذاتي على صعيد القومون . فقد انطلق المنظرون اليوغوسلافيون من المذهب اللينيني في فناء الدولة . لقد علم لينين بأن المثل الأعلى الذي ينبغي الوصول إليه هو الزوال التدريجي للدولة ، لأن الدولة أداة قسر بين أيدي هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك . وبرهن المنظرون اليوغوسلافيون على أن هذه النظرية في فناء الدولة قد نسيت تماماً ، وأهملها السوفيياتيون ، وأن هؤلاء بالعكس أوجدوا دولة بوروقراطية ، ولم يشكلوا ، باختصار ، إلا نوعاً من رأسمالية الدولة . أما اليوغوسلافيون فقد تمسكوا حرفياً بهذا المفهوم في فناء الدولة وأرادوا أن يثيروه وذلك بأن سحبوا من الدولة الوظائف الإدارية وأعطوها للقومون . وهكذا أعيدت للعمال الرقابة على الإنتاج ، وأمن للقومون الحكم الذاتي الشعبي ، وسوي من القومون الاجتماعية - الاقتصادية الوحدة السياسية والأرضية للدولة الجديدة . وهكذا أنشئت ، على صعيد الحكم المحلي ، مجالس المنتجين من أدنى السلم الاجتماعي إلى أعلاه .

وهكذا نما في يوغوسلافيا شكل جديد للدولة المتعددة القوميات .

وفي الختام ، إن الدولة المتعددة القوميات تتطلب بالأبсолют مطلقاً غايات في ذاتها ؛ وأن تكف هذه الأمم عن التلاعب ، لحسابها الخاص ، بالعوامل اللاعقلانية ؛ وأن تخضع بالتالي ، طواعيةً ، إلى نظام أعلى . فعلى التخلي عن

القومية تقوم الدولة المتعددة القوميات . وعلى اعتبار أن هذه الشروط لم تستوف ، فإن الملكية النمساوية - الهونغارية ، بالرغم من الموارد التي تحتويها ، وبالرغم من المحاولات العظيمة التي تصورها عدد من رجالها السياسيين ، لم تؤد الرسالة المخولة إليها .

القسم الثاني
الحركات القومية السلافية
في جنوب شرقي اوربه حتى ١٩١٤

المدخل

الظروف العامة للحركات القومية السلافية

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

الحدود الزمنية

إن التاريخ ١٨٧١ ، من وجهة نظر الحركات القومية ، في أوربه الشرقية والجنوبية ، لايعني شيئاً عظيماً . فهو يسجل ، في الحقيقة ، إنجاز الوحدة الألمانية الذي نشأت عنه علاقة جديدة للقوى بين الدول الكبرى ، علاقة جديدة لها حوادثها الطارئة في آن واحد على الفكر القومي للدول المتشكلة قبل هذا التاريخ ، وعلى الأقليات القومية التي تعيش في نطاق هذه الدول . وإذا أخذنا مثلاً واحداً ، فن الواضح أن ثورة البولونيين ، في ١٨٦٣ ، ضد السيطرة الروسية ، كانت أهم بكثير من ١٨٧١ في التاريخ القومي للشعب البولوني . وفي البلقان نجد نفس الحال : فالحرب الروسية - التركية في ١٨٧٧ ، ومعاهدة برلين في ١٨٧٨ هما معلم له دلالة أكثر بكثير من ١٨٧١ .

ومع ذلك ، فإن ما يؤخذ بعين الاعتبار هو السنوات المجاورة لـ ١٨٧٠ ، لأن الحركات القومية أخذت آنذاك طابعاً آخر تماماً . وعلى كل حال ، يجب ألا نحاول أن نعلق كل الحوادث الأساسية لسنوات ١٨٦٠ - ١٨٧٠ على التاريخ ١٨٧١ .

وعلىنا أن ندرس أولاً مصير الجماعات البشرية التي تؤلف الأقليات القومية في نطاق دولة تسيطر عليها . وهذه حال البولونيين والشعوب البaltية في

روسيا ؛ وصربيو البوسنة الذين عاشوا في الإمبراطورية التركية حتى ١٨٧٨ ، ومن بعد في نطاق الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية ؛ وحال البلغاريين تحت السيطرة التركية قبل ١٨٧٨ ، وأيضاً ، بصورة جزئية ، تحت السيطرة التركية حتى ١٨٨٥ . وفي هذا التاريخ ، تشكلت بلغاريا التي تضم تقريباً جميع بلغاريي البلقان .

ولكننا نريد أيضاً دراسة قوميات الدول المتشكلة ، وهذا ما يجعل الموضوع أوسع بكثير مما يظهر لأول وهلة .

ظهرت هذه القوميات على صعيدين :

أ - في النضال ضد الأقليات القومية التي تحتل مكاناً في هذه الدولة . والعلاقات بين هذه الأقليات القومية والدولة المسيطرة يمكن أن تكون متنوعة جداً ، لأن هذه الدول يمكن أن يكون لها سياسة ليبرالية ، أو بالعكس سياسة مثقلة . وهذه السياسة الثانية هي التي سيطرت بالضبط في الدور الذي ندرسه .

٢ - في المطالب الخارجية ، في الرغبة في ربط أقليات خاضعة لسيطرات أخرى : إن روسيا ، في عصر الكسندر الثالث ، في سنوات ١٨٨٠ - ٩٠ ، طبقت سياسة تمثل أو قهر القوميات ، عانى منها بخاصة البولونيون والبالطيون . وبين الحريين العالميتين ، عندما امتدت بولونيا ، التي أعيد بناؤها ، إلى الشرق على أراضي كانت تاريخياً تؤلف جزءاً من بولونيا ، ولكنها أصبحت مأهولة في الحقيقة في جزء كبير منها بالليتوانيين ، وبالروس البيض . وبالاوكرينيين الذين لا ينطقون باللغة البولونية ، كان الاتحاد السوفياتي يطالب بالأراضي التي ألحقها بها عند ذلك الحين ، وتؤلف اليوم جزءاً من جمهورية روسيا البيضاء والجمهورية الأوكرانية . وكذلك بروسيا التي حصلت على جزء هام من بولونيا في آخر القرن الثامن عشر ، وحاولت أن تجرمن الجزء البولوني الذي ألحقته بها وهو منطقة

بوزنان . وعندما تشكلت بولونيا ، في ١٩١٨ ، مع الممر البولوني الذي يصل مباشرة بولونيا القارية بالبحر ، طالبت بهذه المنطقة باسم الأقليات الألمانية التي كانت في الوقت نفسه غارقة تقريباً بالاستعمار البولوني .

ومن البديهي ، أننا لن ندرس قومية الدول الكبرى إلا من وجهة نظر ضيقة في علاقاتها مع الأقليات القومية . وإلا فهذا معناه إعادة التاريخ الكامل لهذه الدول .

وهذه الأقليات القومية إما أنها تعيش في نطاق هذه الدول ، فهي إذن أقليات خارجية وافدة ؛ وإما أقليات قومية من نفس طبيعة القومية المسيطرة في الدولة ، ولكنها تعيش في الخارج وتطالب بها هذه الدولة .

ولكن القومية ليست قاصرة على الدول الكبرى ، بل هي أيضاً قومية الدول الصغرى ، والأمم الصغرى . بخاصة ، التي تشكلت دولا في دور حديث . وهكذا نرى ، في البلقان ، العاطفة القومية اليوغوسلافية ، أي العاطفة القومية لسلافي الجنوب ، وجدت إطارها الأرضي في ١٨٧١ . ففي هذا التاريخ حققت صربيا - مع الجبل الأسود - وهي المنطقة الوحيدة المستقلة في البلقان نصف - استقلال ضد الأتراك في بداية القرن التاسع عشر بعد الثورة التي قامت بها وهي ثورة الهايدوك ، الأشقياء ، الذين كانوا في الوقت نفسه وطنيين ، وثورة القره جورجين في ١٨٠٣ و ١٨٠٤ . وأدت هذه الثورة الصربية إلى الاعتراف بإمارة وراثية في ١٨٣٣ ، وستصبح مملكة وراثية مستقلة تماماً ابتداءً من ١٨٨٢ .

وهذه الدولة التي كانت في ١٨٧١ صغيرة نسبياً ، هذه الصربيا الصغيرة تلامس مناطق سلافية : من جهة ، جزءاً عظيماً من مكدونيا ، في الجنوب والشرق ؛ ومن جهة ، في الغرب ، البوسنة ، وكانت تطالب بها باعتبارها أرضاً

مأهولة بالصربيين . ويجب أن نلاحظ أن هذه القومية كانت مطالبة في الوقت الذي جعلها الضعف السياسي تابعة كثيراً أو قليلاً للدول الكبرى ، وبخاصة النمسا - هونغاريا . ولم يكن هذا الطابع التوسعي خاصاً بالدول القوية .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر القوميات . ولفهم الدور من ١٨٧١ إلى ١٩٣٩ ، من وجهة النظر هذه ، من الضروري قراءة عدد من التواريخ العامة وفصول عامة من الدور الذي سبقه .

إن الدور الذي يشغلنا انطلاقاً من ١٨٧١ له صفة خاصة : وهي أن فكرة الدولة القومية ذات نزعة عسكرية وعدوانية ، حتى على الصعيد الديني ، قد تأكدت عبر أوربه كلها .

وفي البلاد التي ندرسها ، يتصف هذا الدور بسياسة التمثيل ، وهذا يعني الاضطهاد والقهر ، لأن التمثيل لا يحدث دون تضحية الصفات الأصيلة لجماعة بشرية معينة ، كاللغة ، والدين ، والحريات السياسية أو الإدارية . وهذه حال الإمبراطورية الروسية ، في زمن الكسندر الثالث ، بالنسبة إلى أتراك أوربه ، والأوكرانيين والشعوب الباطية والشعوب التي تسكن فيما يسمى أقاليم الغرب ، الليتوانيين والروس البيض ؛ وبالنسبة أخيراً إلى البولونيين . وهذه أيضاً حال النمسا - هونغاريا بالنسبة إلى الأقليات الإيطالية أوسلافي مناطق الأدرياتيك ؛ وأيضاً إلى أقليات البلقان ، وهذا بخاصة انطلاقاً من اللحظة التي احتلت فيها النمسا البوسنة ، في ١٨٧٨ . وستضمها في ١٩٠٧ لتخضعها إلى تمثيل أقوى ، وعلى الأقل ، على الصعيد الإداري .

ولكن هذه الصفات الجديدة للدولة تنطبق أيضاً على القوميات التي تكاد تشكل دولاً مستقلة ، مثل صربيا ، وحتى على القوميات التي قسمت ، مثل بولونيا . وهذا الحادث هنا يلفت النظر ، لأن البلاد كان لها ماضي دولة - أي

كانت دولاً - بعيد كثير أو قليلاً . إن قوميتها ليست على قدر أهميتها ، حتى ولا على وجودها ، وبخاصة عندما يكون ماضي الدولة حديث العهد ، وتظهر بحركية عدوانية بخاصة . وهذه حال صربيا في بداية القرن العشرين ، وحالة بلغاريا أيضاً . وحتى عندما تكون الأمة مقسمة ، ولكنها عرفت في الماضي ، كبولونيا ، عصوراً مجيدة ، عصور عظيمة ، يوجد تقليد لروح الفتح ، مازال موجوداً ، ويعبر عن نفسه نظرياً ، حتى قبل أن تتشكل الدولة من جديد . وهذا التعبير يمكن أن تتناوله الدولة الجديدة . وعلى هذا النحو بولونيا التي كانت قد شكلت في السابق مع دوقية ليتوانيا - الكبرى مملكة امتدت من البaltيك حتى البحر الأسود . وهنا توجد مملكة ثنائية كانت تضم بولونيا وليتوانيا ، وليست ليتوانيا بالمعنى الضيق للكلمة أي البلاد التي يسكنها الليتوانيون فقط ، وإنما ليتوانيا الكبرى . وعندما أعيد بناء بولونيا بعد الحرب العالمية الأولى ، لم تقبل بأن تكون حدودها الشرقية ما كان يسمى خط كورزون ، أي الخط الذي كان قد اقترح في مؤتمر السلام . وبعد حرب مع الاتحاد السوفياتي ، فرضت ، بمعاهدة ريغا ، في ١٩٢١ ، حدوداً في الشرق أبعد بكثير من خط كورزون وتشمل أراضي كانت تاريخياً جزءاً من المملكة البولونية ولكنها ، في الحقيقة ، لم تكن مأهولة بأكثرية بولونية ، وإنما بخاصة ، بليتوانيين وروس بيض وأوكرانيين .

وفي الواقع ، تنزع القومية إلى تجاوز هدفها باستمرار . وإذا تأسست على اهتمام شرعي بالاستقلال ، فهي تحمل في ذاتها ، وفي جوهرها ، مطالب أرضية ، وينتج عن ذلك أن الأقليات القومية يجب ألا تدرس فقط في علاقاتها مع الدولة المسيطرة أو مع الدولة المطالبة ، وإنما أيضاً في علاقاتها المتقابلة ، في إطار دولة واحدة ، أو في إطار عدة دول .

إن نزاع القوميات يغذى بحجج لا تستمد من الخصائص الحاضرة للأقليات

القومية فحسب ، وإنما أيضاً من حجج مستمدة من التاريخ ، ومن البديهي ، من التاريخ المفسر لصالح كل من الأطراف المتنازعة .

إن الدور الذي ندرسه هو بالضبط دور توكيد قوي ونزاع عنيف ودائم للقوميات . ولذا يتطلب من المؤرخ صفاءً كبيراً ، وهذا الصفاء يجب أن نحافظ عليه خلال هذه الدراسة مهما تكن عواطفنا الخاصة التي تحملنا إلى جانب الأوكرانيين ، أو البولونيين ، أو الروس ، أو الألمان ، أو إلى جانب الصربيين أو إلى جهة البلغاريين ، أو حتى إلى جانب الأتراك الذين نتكلم عنهم قليلاً والذين افترى عليهم غالباً .

وبمناسبة هذه الصفة العدوانية للقوميات ، وبخاصة المنازعات العنيفة التي تقع باستمرار بين القوميات الصغرى التي تشكلت دولاً حديثاً ، يجب على المؤرخ أن يحترس من حكم قيمة متسرع قد ينزع إلى نوع من الشجب .

فمثلاً ، في المؤلف العام ، أي الكتاب الصغير الذي ألفه ألبير موسيه تحت عنوان « العالم السلافي » وصدر في ١٩٤٦ ، وله قيمته وأهميته ، نجد هذه الجملة التي فقدت أوهامها :

« إذا قارنا هذه اللوحة ، ويقصد بها لوحة القوميات السلافية ، بظواهرات التضامن السلافية المؤثرة التي شهدتها أوربة منذ قرن ، لأغرينا بأن نتساءل ما إذا لم تكن الأمم الحديثة تجمعات بشرية يجمعها بخاصة وهم مشترك عن أصلها وكره واحد لجارها » .

وخارج عن الشك أن جميع الأمم ، وبخاصة الفتية منها ، التي ترغب في توكيد نفسها ، تبني لحد ما الماضي التاريخي خالطة بين الحقيقة والأسطورة ، ومضيفة للحادث ، ومعطية له تفسيراً مغرضاً . والحقيقة التاريخية دوماً نسبية ،

وأكثر من ذلك عندما تكون هدفاً للأهواء الوطنية . ولكنها انطلاقاً من اللحظة ، التي يندمج فيها هذا الوهم عن الماضي في الوعي القومي ، تصبح قوة يجب أخذها بعين الاعتبار وعلى أي حال ، يجب ألا تقلل مما هو عميق ، وشرعي في جهد الجماعة البشرية للمطالبة باستقلالها أو الدفاع عنه .

وأكثر من ذلك ، إن غو الوعي القومي يمكن أن يكون سريعاً ، بل وصاعقاً . وإن شباب القومية ، انطلاقاً من اللحظة التي يعبر فيها وجدانها القومي عن نفسه ، حالة انتقالية قصيرة للغاية . ولا يمكن أن يشك بوجود القومية ، وبصلابتها ، بحجة أن تعبيرها حديث تماماً ، لأن العاطفة القومية تؤثر على شكل رسوب . ويشك أيضاً بشرعية حركة قومية في الوقت الذي تنتصر في الوقائع . ويجب ألا يذهب هذا عن البال ، وبخاصة عندما يدرس تاريخ البلقان .

ومن الصحيح أيضاً أن هذه القوميات المحمومة والعدوانية تظهر بخاصة بمعارضتها ، وبكراهيتها حيال جارتها . وهذا ما يمكن أن يسمى مرض القومية الطفولي الذي لا يمكن أن يفيد في شجبتها . والواقع ، على وجه الصحة ، إن القوميات تدلي بحججها انطلاقاً من معطيات تفسر تفسيراً مختلفاً بسبب أراض يطالب بها . وهذا الواقع يساعد المؤرخ على التقرب من الحقيقة بالمقارنة على وجه الدقة بين مختلف النظريات .

وعلى هذا النحو توجد حالة غوزجية ، حالة ماكيدونيا ، وهي منطقة متنازعة ، ظهرت عاطفتها القومية في دور متأخر نسبياً ، في آخر القرن التاسع عشر ، أثناء النزاع بين صربيا وبلغاريا لامتلاكها . وكانت القضية معرفة ماستصبح ماكيدونيا هذه إذا حصلت على استقلال حقيقي ، إذا شكلت دولة واقعية ، أو إذا حصلت على استقلال ذاتي ، في إطار اتحادي فدرالي . وفي الدور الذي يهمننا ، نرى أن ماكيدونيا ، بعد أن تأرجحت سلبياً بين الدول السلافية

المجاورة المتشكلة ، أي صربيا وبلغاريا ، بعد ١٨٧٨ ، أدجت بصربيا بموجب معاهدة بخارست ، في ٣٠ آب ١٩١٣ ، ثم بدولة يوغوسلافيا الجديدة التي أنشأتها معاهدة تريانون ، في ١٩٢٠ ، والتي كانت تسمى : مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين . وعندئذ خضعت مكدونيا لجهد تمثيل ومركزية الدولة الصربية - الكرواتية . إلا أنها ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حصلت على استقلال ذاتي لغوي وإداري ، في إطار دولة جديدة وهي : جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية (الفيدرالية) .

وفي الحقيقة ، إن الحرب العالمية الثانية أحدثت في أوربة الشرقية والجنوبية اضطراباً سريعاً وشاملاً .

في الشرق الأوربي ، نجد أن عدة قوميات تشكلت دولاً مستقلة بين الحربين العالميتين : استونيا ، ليتونيا ، ليتوانيا ، قد فقدت استقلالها ، ولكنها استرجعت بعض الاستقلال الذاتي القومي في إطار الاتحاد السوفياتي ، الدولة الاتحادية . والتحقّت بالجمهوريات الاتحادية ، إطار القوميات بتعبير حديث نسبياً ، مثل أوكرانيا ، وروسيا البيضاء والجمهوريات التركية المستقلة ذاتياً في روسيا الأوربية . ولا نريد أن نناقش هنا قضية معرفة ما إذا كان هذا الاستقلال الذاتي ظاهرياً أو واقعياً ، وإنما أن نلاحظ أن هذه القوميات - القديمة منها - كالقومية الأوكرانية ، والحديثة منها كالقومية الروسية البيضاء ، بعد أن خضعت لضغوط ممثلة قومية من جانب الدولة القيصرية في ١٩١٧ ، استطاعت ، في نطاق الاتحاد السوفياتي ، أن تصون أصالتها اللغوية بخاصة .

وأخيراً ، إن تعديل الحدود اقتطع أراضي من الدولة البولونية والدولة التشيكية التي أعيد بناؤها بعد ١٩١٨ . وبعد الحرب العالمية الثانية ، فقدت هاتان الدولتان ، في الشرق ، أراضي لم تكن مأهولة لا ببولونيين ولا بتشيكين . وفيما

يتعلق ببولونيا ، نرى أن حدودها الشرقية الحالية ، في معظمها ، خط كورزون ، كما حددت في مؤتمر السلام في ١٩١٨ . وأن حدود الدول المستقلة كحدود الدول الاتحادية في الاتحاد السوفياتي تطابق حالياً على قدر الإمكان حدود التجمعات القومية .

وفي أوربة الجنوبية ، وجدت الحالة نفسها ، فقد ساعد الحل الاتحادي الفيدرالي أيضاً على التوفيق ، لحد ما ، بين مصالح الدولة الصربية - الكرواتية والقوميات السلافية . وتتألف يوغوسلافيا الحالية من ست جمهوريات : صربيا ، كرواتيا ، سلوفينيا ، الجبل الأسود ، مأكيدونيا ، البوسنة - هرزكو . ولكل واحدة منها استقلالها اللغوي والإداري . ولا شك في أن حدود الدولة الجديدة لا تتطابق تماماً مع حدود الجماعات القومية : فمن ذلك مثلاً ، أن الحدود الشمالية لصربيا تضم أقليات هونغارية . ومن البديهي ، في المعاهدات ، أن الأمم المغلوبة لا تكون مفضلة أو مستفيدة .

ولكن ، بالإجمال ، إذا وضعت جانباً حالة البلاد البالطية ، التي انتقلت من الاستقلال التام الناجز إلى الاستقلال الذاتي ، يرى أن ترسيم حدود الدول وحدود الدول الاتحادية لا تتبع تقريباً حدود الجماعات القومية اليوم فحسب ، وإنما تعطيها ، بالحل الاتحادي الفيدرالي . مكاناً يتفق وعدد من مصالحها الأساسية باعتبارها قوميات .

وهكذا من الضروري الاعتراف بالحدود الحالية التي تطابق حالة ظروف قديمة خاصة وتساعد على الرؤية بوضوح على خارطة القوميات .

هذا ، ويجب توجيه الانتباه إلى هاتين الحالتين :

أ - إلى ثلاثة أدوار مميزة ، ثلاث فترات ما بعد الحرب : غداة الحرب العالمية الثانية ، والحرب العالمية الأولى ، والحرب الروسية - التركية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) .

٢ - إلى تغيرات اسم وكتابة المناطق والمدن في الدور الذي يكون مدار نظره .

وهكذا فإن مدينة لمبرغ بالشكل الألماني في غاليسيا النمساوية ، وبالبولوني لثوف ، وبالأوكراني : لفيف . أو عاصمة استونيا ، تالين كانت تسمى في الإمبراطورية الروسية روفال . وفي استونيا أيضاً ، يرى أن مدينة تارتو الجامعية كانت تسمى في السابق دوربات .

ومثال آخر : عاصمة كرواتيا زغرب كان اسمها اغرام وهو تشويه لاسم أقدم لـ « زغرب » في زمن الملكية النمساوية - الهونغارية .

ثم إن تحديد الحدود العرقية يصنع دوماً قضايا دقيقة : فعندما تمثل الأقلية ما يقارب كامل السكان في منطقة ، وأكثر من ذلك أن يكون لها صفات محددة جيداً ، تميزها عن الأمة المسيطرة ، فإن قضية استقلالها الذاتي أو استقلالها الناجز توضع بعبارات بسيطة بالنسبة إلى الدولة المسيطرة . وهذه مثلاً ، حال البولونيين في مملكة فارسوفيا (وارسو) التي أصبحت ، بعد ثورة ١٨٦٣ ، بلاد نهر الفيستول .

ولكن توجد مناطق متنازع عليها ، مناطق انتقال . ومن الممكن أن تكون الصفات القومية مختلفة في المدن وفي الأرياف . وهكذا يرى في البلاد البaltية ، أن أكثرية سكان بعض المدن ألمانية ، وفي الأرياف استونية أو ليتونية ، ومن الممكن أن تعارض الصفات القومية بعضها بعضاً على بلاد واسعة ، مثل ليتوانيا الكبرى القديمة ، التي كانت طويلاً متنازعة في الماضي بين الدولة البولونية في الغرب ، وروسيا في الشرق ، والإمبراطورية العثمانية في الجنوب . وكانت ليتوانيا الكبرى تغطي وقائع قومية مختلفة جداً من وجهة نظر اللغة ، والدين ، والماضي التاريخي ، والمصالح الاقتصادية نفسها . وقد حذفت الإمبراطورية العثمانية بسرعة . ولكن من الممكن أن يلاحظ ويتابع في هذه المنطقة كلها ، حتى القرن

التاسع عشر ، نزعة متعاطفة مع روسيا ونزعة متعاطفة مع بولونيا ، في كل من الأقليات القومية التي تسكن هذه المنطقة . بيد أن حذف الأتراك القديم ، وزوال الدولة البولونية في آخر القرن الثامن عشر ، غيرا معطيات القضية ، ولكن هذه القضية لم تبسط من أجل ذلك .

وكان الجزء الجنوبي كله من هذه المجموعة من ليتوانيا القديمة ، في غرب نهر الدنيبر ، أوكرانياً غير بولوني ، حتى ما سمي روسيا الكارباتية التي يؤلف جزء صغير منها قسماً من تشيكوسلوفاكيا بين الحربين . واللغة أوكرانية والدين أرثوذكسي . ومع ذلك ، ومن وجهة النظر الأخيرة هذه ، توجد نحو الحدود الغربية أقليات تقارب لغتها الأوكرانية ، ولكنها ليست أرثوذكسية ، بل موحدة وتقرب الكاثوليك بتعلقها بروما ، ولكنها تحافظ على طقسها الشرقي . وهنا يوجد فارق لون ديني يضع هذه الأقلية القومية في تعارض مع البولونيين الذين تتجه شطرهم بالدين ، ومع أورثوذكس أوكرانيا من نفس القومية . وصعداً إلى الشمال يوجد الروس البيض الذين يتكلمون لغة تقرب الروسية والبولونية ، غير أن جزءاً منهم يوجد بالضبط على الأرض الليتوانية - البولونية وألقوا من بعد بالإمبراطورية الروسية . ويقصد بذلك في الإمبراطورية القيصرية في حكومات غرودنو وفيلنو ، ولأسباب تاريخية ولغوية ودينية ، وضعت القضية القومية بعبارات معقدة جداً .

وتوجد منطقتان أخريان يجب أن نوجه انتباهنا إليهما :

أ - ماكيدونيا ، وكانت موضع خلافات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بين صربيا وبلغاريا .

٢ - منطقة الشمال الغربي من يوغوسلافيا بين الحربين العالميتين : البلاد الكرواتية والسلوفينية التي يصطدم فيها الألمان والإيطاليون بشعوب سلافية ، أي

الكرواتيين التابعين للدولة الهونغارية انطلاقاً من الحكم الثنائي في ١٨٦٧ .

ولامندوحة عن ذكر هذه الملاحظات التهديدية ، لأنها تري بأنه يجب ألا تدرس القوميات القديمة والواعية منذ زمن طويل ، مثل القومية البولونية والقومية الصربية والقومية البلغارية ، فحسب ، وإنما أيضاً القوميات التي كانت في حالة تشكل ، وفي حالة بداية ، مثل القوميات البaltية ، والمأكيدونية ، والروسية البيضاء ... وغيرها . وهذا يدعونا إلى تذكر الصفات المميزة لأمة من الأمم .

تذكر التعاريف

القومية تصبح أمة عندما يكون لها إطار دولي . ولهذا يحسن الرجوع إلى محاضرة ألقاها في السوربون ، في ١١ آذار ١٨٨٢ ، ارنت رومان في تعريف « الأمة » ، وضرورة ايضاح هذا المفهوم .

عندما نلفظ الكلمة « أمة » نفكر أولاً بـأرض ، أرض محدودة تحتوي الجماعة البشرية التي هي القومية .

وثانياً ، نفكر بوحدة صفات مميزة تتميز بها أمة عن أخرى ، ويمكن أن تقابل بها أخرى .

وثالثاً ، نفكر بوجود عاطفة تضامن تربط الأفراد المنتهين إلى أمة واحدة ، وبذا تذكر بشكل لايقاوم كلمة أمة بكلمة وطن .

١ - العرق

لنحذف عنصراً لا يمكن أن يؤسس القومية ، وهو العرق مفهوماً كمجموعة من الصفات الطبيعية المشتركة . لأن كل شعب ، وكل قومية ، خليط أعراق ، أو تنوع أجناس مختلفة جداً . وإن مايسمى أحياناً « نموذجاً قومياً » إنما هو صفة

غالبية ، يلاحظ فيها بعض صفات خاصة بمنطقة جغرافية ، أو حتى طبقة اجتماعية من الشعب ، ولكن لا يمكن أن تؤسس القومية .

ولحذفها ، يجب تذكر هذا المفهوم للعرق ، وهو أن الكلمة كانت تستعمل غالباً ، في القرن التاسع عشر ، بدلاً عن كلمة شعب .

٢ - وحدة الشكل

وإذا لم يؤلف العرق الأمة فهل وحدة اللغة تشكل فيها الأساس ؟ إن اللغة المشتركة هي ، دون شك ، رابطة قوية جداً بين الناس . ومن الممكن القول إن اللغة عنصر من العناصر الإنشائية للقومية ، شريطة ألا تكون هذه اللغة كلاماً بسيطاً ، لهجة ، وأن يعبر عنها بشكل مكتوب ، وأن تكون وسيلة تعبير لأدب ، قبل أن تكون وسيلة تعبير لفكرة قومية .

وإذا فحصنا طوراً وطوراً حالة القوميات التي ستكون موضوع هذه الدراسة ، في الإطار الدولي للإمبراطورية الروسية ، والإمبراطورية العثمانية ، والإمبراطورية النمساوية - الهونغارية ، نلاحظ أن بعض هذه القوميات لها لغة مثقلة بتاريخ لاجدال في القاب نبلة . وهذه حالة اللغة البولونية ، لأن بولونيا كانت دولة كبرى قبل أن تزول ، في آخر القرن الثامن عشر . ولكن ما القول في اللغات البaltية ، وبعض اللغات البلقانية حتى التي لم يكن لها دوماً في ذلك العصر ، في القرن التاسع عشر ، وحدة ، وكانت مجزأة إلى لهجات ، لهجات متجاوزة لها صفات مشتركة ، وتشكل جماعات لغوية ، ولكن دون شكل أدبي صحيح ؟ هذه هي حالة اللغات السلوفينية . والسلوفينيا ، تعبير جغرافي ، منطقة تسكنها الشعوب السلوفينية وتضم الكارنيول ، وجزءاً من كاراثيا وستيريا . وفي الحقيقة إن القومية السلوفينية تأكدت في القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي وجدت فيه بحق لغة أدبية وحيدة .

وحسب الحالات ، يمكن لهذه اللغة الوحيدة أن تكون إحدى اللهجات التي يتكلم بها في البلاد ، أو أن تكون لغة تتوضع فوق مجموع اللهجات . ولكن هذه اللغة المشتركة هي التي ستكون لغة الصحف والقصص والإدارة ، وبكلمة لغة الحكومة ولغة الثقافة . وهذه يجب أن تغنى في الوقت الذي تتشكل فيه . ويجب أن تغذى بكلمات جديدة ، وتقنيات علمية ، لأن ما يوجد في الأصل إنما هو اللغة الريفية أساساً .

وهكذا فإن إعداد لغة قومية - عندما يعمل بسرعة كما كانت الحال في اللغات البaltية : الاستونية ، والليتوانية ، والليتوانية ، واللغات التركية في روسيا الأوربية ، وأيضاً ، في الجنوب ، في كرواتيا ، وسلوفينيا ، وماكيدونيا - يتطلب جهداً كبيراً من العلماء ، وفقهاء اللغة الذين يؤسسون اللغة ، أو من الكتاب والصحافيين الذين يستعملونها ، والمعلمين والأساتذة الذين يعلمونها . وهذا الإعداد يكون صعباً عندما تصطدم بسياسة القسر أو بتمثل الدولة المسيطرة . ولكن هذا الإعداد واحد من العناصر الأساسية لحركة الاستقلال القومي .

ومع ذلك ، فإن اللغة المشتركة ليست صفة لا غنى عنها للقومية إطلاقاً ، فقد توجد أمم تضم جماعات بشرية تتكلم لغات مختلفة ، مثل سويسرا ، وبلجيكا . ولكننا نلاحظ أيضاً أن التعايش بين لغتين يمكن أن يؤدي إلى منازعات خطيرة جداً ، كما هي الحال في بلجيكا حالياً .

وبالعكس ، يمكن للأمم مختلفة أن تتكلم لغة واحدة ، مع فروق أصيلة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة وإنكلترا .

وبالتالي ، من غير الممكن أن نقول إن اللغة المشتركة تكفي وحدها . ونستطيع أن نلاحظ مع ذلك ، منذ الآن ، وبصورة عامة ، في حدود دولة قومية واحدة ، لغة واحدة يتكلم بها .

وعندما يوجد توازن يتوسط بين عدة لغات ، يكون هذا الحادث استثنائياً ، ويؤدي على العموم ، على المدى الطويل أو القصير ، إما إلى التفتيت أو إلى البنية الفيدرالية .

٣ - نوع الحياة المشترك ، أسلوب الوجود

ولنمر سريعاً على هذا المفهوم . إن الناس في أمة واحدة يعرفون في الغالب باختلافهم عن جيرانهم . ولكن نوع الحياة لا يمكن أن يكون أساساً لقومية ، لأنه ، لحد كبير ، مفروض بالبيئة الطبيعية ومقيد بالوضع الاجتماعي . إن العادات الغذائية ، وتنظيم الحياة اليومية ، ومواصفات السكن ، يمكن أن تكون نفسها من أمة لأخرى ، ولكنها مختلفة جداً في أمة واحدة من طبقة اجتماعية لطبقة أخرى . إن نوع الحياة ، المشاغل اليومية لريفيين من قومية مختلفة يمكن أن تكون متقاربة أكثر بكثير من نوع حياة ومشاغل يومية لفلاح وعامل معمل من قومية واحدة .

ومن بلد لآخر ، ومن قومية لأخرى ، يمكن للارستقراطيين والبورجوازيين والكادحين أن يتقاربوا ، ولا يخلو ذلك من أهمية ، على قوة أو على ضعف حركة قومية ، في داخل هذه القومية .

٤ - الإطار الأرضي

إن الرابط القوي ، الذي يوجد بين الناس من أمة واحدة ، يصنع أساساً من عادة العيش المشترك في إطار أرضي . وليس القصد هنا نوع حياة خاص ، وإنما علاقات مستمرة ، وثابتة ، ودائمة ، بين الناس من قومية واحدة ، بمبادلات لها صفة مزدوجة اقتصادية وثقافية . ولتأسيس قومية من القوميات ، يجب وجود مشاركة في الحياة الاقتصادية ووحدة ثقافة ، في داخل إطار ، إطار الدولة . ولا يعني هذا أن كل أمة تطابقها دولة . ولكن ، في اللغة المستعملة ، يخلط غالباً بين

دولة وقومية . الدولة هي تكييف الميكانيكية السياسية والإدارية مع مجموع المواطنين الذين يؤلفون الأمة . واليوم نرى أن جميع الأمم المتحضرة لها مبدئياً إطارها الدولي . والدولة بصفاتها المميزة لسيادتها الخارجية ضمان للاستقلال ، أي لوجود الأمة .

والأمة البولونية هي المثل النموذجي لأمة وجدت وكانت مستقلة ، وفي نهاية القرن الثامن عشر اخضعت للأجنبي . ثم استعادت استقلالها بعد أكثر من قرن من الزمن . وهكذا يمكن أن توجد الأمة دون إطار دولي ، ولكن إذا أمكن القول ، مؤقتاً . وفي الواقع أن هذه الحزمة - من الصلات والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين أناس من أمة واحدة ، عندما تكون ، بالفتح ، موضوعة في الإطار الأوسع للدولة الفاتحة - يمكن أن تتفتت ، ويضعف التماسك الاقتصادي والتماسك النفسي للجماعة القومية . وإذا امتدت الحال ، من الممكن أن تفقد الجماعة القومية صفاتها تماماً بالتمثل والاستيعاب .

وحالة التمثل هذه يمكن مع ذلك أن تعدل بمقاومة الشعب الواعية أو السلبية . وهذا يتبع بخاصة الأهمية العددية للأقلية القومية ومستوى نموها الثقافي ، ويجب القول أيضاً ، طول الزمن الذي يمارس فيه هذا التمثل .

وهكذا ، في القرون الماضية ، تمثل الاستعمار الألماني أكبر كتلة من الشعوب السلافية الواقعة في شرق نهر الاودر - في اللغة البولونية اودرا - وفي حدود ما يسمى اليوم ، في إطار الدولة البولونية ، أي أراضي الغرب التي اقتطعت من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، عاشت شعوب سلافية تركت آثارها حتى القرن التاسع عشر . وهذه حال الشعب الخاشوبي الذي كان يتكلم لهجة بولونية مختلطة مع الألمانية ، والممثل بـ ٢٠٠,٠٠٠ أو ٣٠٠,٠٠٠ فرد في القرن التاسع عشر . وكان

يعيش في بوميرانيا الشرقية وفي بروسيا الغربية ، وتجرمن تقريباً في ذلك العصر . وفي جنوب هذه المنطقة ، في غرب نهر البوبرا ، أو بوبر باللغة البولونية ، رافد الفيستول ، شعب اللوزاسيين ، الذين يسمون أيضاً صربيو اللوزاس ويتكلمون اللغة السورابية القريبة من اللغة التشيكية والبولونية ، وهو مثل بـ ٢٠٠,٠٠٠ أو ٣٠٠,٠٠٠ فرد في القرن التاسع عشر . وكان اللوزاسيون ، في القرن السابع عشر ، يحتلون أرضاً أوسع بكثير في الشمال والجنوب . ومن الواضح أن هذه الحالة لماضي بعيد قدمت حججاً عرقية لتثبيت حديث للحدود الغربية لبولونيا .

وإن وجود هذه الأقليات يقدم مثلاً لزوال تام تقريباً لشعب بالتمثل .

ولتبقى الأمة وتدوم أيضاً لتولد يجب أن يكون لها إطار . وهذا الإطار ، حقوقياً وسياسياً ، هو الدولة . وجغرافياً هو الحدود . ويجب أن يكون للأمة أرض محددة محدود . وقام جدل حول هذا الأمر . وأمكن إعطاء الأمة تعريفاً آخر يخرج اللغة المشتركة والأرض المشتركة معاً . وعليه تكون الأمة مجموعة من الناس تجمعهم صفة واحدة على صعيد وحدة المصير . وكان واضعو هذه الصيغة ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يفكرون بالشعب اليهودي الذي يتميز بعدد من الصفات المشتركة وبمصير مماثل تقريباً ، ولكن دون قاعدة أرضية ودون لغة مشتركة . وقد كان اليهود كثيراً في روسيا الغربية . وفي بروسيا نجد أن كلمة « القومية » لها معنى يختلف قليلاً عن معنى كلمة « القومية » باللغة الفرنسية . إنها تفترض ببساطة جماعة عرقية ولغوية . وفي الإمبراطورية الروسية ، كان اليهود يحسبون جانباً في الإحصاءات باعتبارهم قومية مميزة .

ومع ذلك ، إذا كان من الصعب التأكيد على وجود أمة يهودية - دون أرض . على اعتبار أن العلاقات كانت قليلة بين اليهودي في وارسو واليهودي الباريصي واليهودي في نيويورك ، فإن الواقع في بلاد الغرب يؤكد أن اليهود قد

اندمجوا باللغة عموماً وبطراز الحياة والعواطف بأهم معظم الدول التي عاشوا فيها .
وأما التأكيد الآن بوجود أمة يهودية نظراً لوجود دولة يهودية في فلسطين ،
ووجود أرض تضم عدداً من اليهود يتكلمون اللغة العبرية ، ويتابعون نشاطات
جماعية في إطار دولة ، فذلك أمر مازال موضع جدل ، لأن هذه الدولة قامت
معتدية على حق الشعب العربي في أرضه ووطنه . وهذا يبعدها عن مفهوم حركة
القوميات التي قامت على تراها الوطني وطالبت بالتححرر من سيطرة الدول التي
تتحكم بمصيرها .

أما المصير الخاص لليهود في أوربة الشرقية ، ولا سيما في روسيا التي فرضت
عليهم مناطق إقامة ، في المناطق الغربية ، في المدن حيث يعيشون جانباً في
أحياء خاصة بهم (الغيتو) ولم يثلوا باللغة وأسلوب الحياة كما حصل في أوربة
الغربية ، فقد وضع قضية شائكة بالنسبة لليهود ولأوربة والعالم ، وهي القضية
الصهيونية التي لم تجد حلاً نهائياً على الإطلاق ، بالرغم من وجود دولة يهودية
أعترف بها ، ولم يعترف بها العرب لأنهم يجدون فيها إعتداءً صارخاً وصريحاً عليهم
وعلى بلادهم ، ويناضلون لاستعادة أرضهم وحقهم في تقرير مصيرهم . وما تزال
صفة القومية اليهودية نظرية وموضع جدل دوماً .

وهذه العلاقات والمبادلات الاقتصادية والثقافية ، في إطار الدولة ، على
أرض واحدة ، بهذا الدوام الذي لا بد منه ، تنتهي بخلق عاطفة تضامن تصبح
ثابتة . وإن الأفراد الذين يؤلفون القومية يحرسون منذ الآن على الحفاظ على
تراثهم التاريخي المشترك بالدفاع عنه ضد كل هجوم . وفي هذا الحين تظهر
العاطفة القومية بحق ، وذلك ، لتأسيس أمة ، يجب ألا يكون عند المرء وعي
بالتبعية لجماعة متجانسة وخاصة فحسب . وإنما تجب أيضاً الإرادة في تشكيل
مجتمع سياسي واحد وفريد . وهذه الإرادة هي بذاتها الأساس الجوهرى للقومية

بالرغم من اختلافات اللغة ، والماضي التاريخي التي يمكن أن تظهر في الجماعات البشرية التي تؤلف أمة واحدة .

وهكذا نستطيع القول إن الأمة مجموعة أناس يتكلمون على العموم لغة واحدة ، ولهم حضارة واحدة ، وتراث تاريخي أصلي أو مشترك ، وتملكهم بخاصة إرادة في العيش في إطار أرضي لدولة واحدة .

وعلى هذا النحو فإن صفات القومية تتضمن عدداً من الوقائع الإيجابية : الأرض ، الإطار الدولي ، اللغة ، التراث التاريخي المشترك ، وبالإضافة إلى ذلك كله أن تظهر من هذه الصفات جميعاً وبصورة طبيعية إرادة مشتركة .

ولكن أليست الأمة ببساطة هي الوطن محتوى عاطفي بخاصة ، عاطفة الإخاء ، حب لتراب أرض الميلاد ، مستقلاً عن كل فروق ألوان العقلية ، وكل اختلافات اللغة أو اللهجة التي تمكن ملاحظتها على الأرض القومية ذاتها ؟ وفي هذه الظروف ، تعرف الأمة بخاصة بالمقاومة ، في صفاتها السلبية ، حيال الأمم الأخرى ، في كل مرة يكون القصد فيها الدفاع ضد الفتح وضد السيطرة الأجنبية .

ه - التاريخ

ومن الواضح أنه إذا أريد تطبيق مبدأ القوميات على ضخامة أو بناء الدولة ، فإن التعريف يظهر صعباً . إن مفهوم القومية في كل ما في القومية من إيجابي ، أي الصفات التي عددناها : الأرض ، الإطار الدولي ، اللغة ، التراث التاريخي المشترك ، لا تكون له دوماً حدود واضحة جداً . لأن الأمة لا تعطى دفعة واحدة ، ولا تنشأ مصنوعة تماماً بصفاتها المميزة . وفي هذا البحث عن تعريف دقيق وممكن معاً للأمة ، تعود كلمة التاريخ في كل لحظة . لأن الأمة تتشكل تاريخياً ، وهذا يعني أن صفاتها تظهر رويداً رويداً ، وأن الوعي بالتبعية

للمجاعة قومية يتشكل تدريجياً ، وأن العاطفة القومية ، وبالتالي العاطفة الوطنية (حب الوطن) هي من أصل حديث نسبياً .

وفي الحقيقة ، إن جميع أمم العالم ، وبخاصة الأمم الفتية منها ، تميل إلى إرجاع أصلها إلى أبعد ما يمكن في الماضي ، وتنحت لنفسها القاب القدم ، وتبرهن على وجودها في زمن ربما لم تكن فيه ، من الوجهة التاريخية ، قد تشكلت جيداً كما تزعم .

والواقع ، إن الصفات المشكلة لأمة من الأمم تظهر الواحدة منها بعد الأخرى ، وفي نظام لا يكون نفسه دوماً . إن وحدة الثقافة يمكن أن تسبق إنشاء الدولة . وبتعبير آخر ، إن جهاز الدولة يمكن أن يؤمن وحدة قومية وجدت بصورة مسبقة ، ولكنها لا تبلغ بعد تماماً صفات الأمة . ويمكن لدولة ما أيضاً أن تستوعب بالفتح في جماعتها القومية جماعات أخرى مغايرة . وهذه حال أكبر عدد من القوميات التي تم دراستنا . وفي هذه الحال إما أن تحتفظ الجماعة المدموجة بصفاتها الأصلية ، وإما أن تمثل بسرعة كثيرة أو قليلة وتفقد صفاتها .

ولقد تحول مفهوم القومية في القرن التاسع عشر وحتى في القرن العشرين . فمن ذلك أننا نرى إلى جانب الأمم القديمة : إنكلترا ، فرنسا ، وغيرها ، التي تشكلت على مهل في سياق القرون السالفة ، أمماً جديدة ظهرت إما بتجميع دول مختلفة ، وهذه حال ألمانيا في ١٨٧١ ، وإما بتفتيت دولة ، وهذه حال تشيكوسلوفاكيا وهونغاريا ، والنمسا ، التي نشأت عن الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . وكذلك حال الدول البلقانية ، اليونان ، صربيا ، رومانيا ، بلغاريا ، التي نشأت عن تصفية الإمبراطورية العثمانية .

وعلى هذا يوجد في القرن التاسع عشر ، وفي هذا القرن العشرين ، حركة عامة في تشكيل الأمم في إطار دولة مطابق . وهذا التطور المتسارع لا يدهشنا .

فهو يطابق النمو الاقتصادي الكبير للعالم الذي بدأ في القرن الثامن عشر وعجلت به الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر .

وهذا النمو بعقده صلات وثيقة بين أناس يؤلفون الجماعات القومية ، خلق هذا التجانس الاقتصادي الذي هو أساس الأمة . لقد انمى الوعي بالمصالح المشتركة ، وبهذا كان تارة عامل توحيد ، وتارة عامل انقسام ، ولكنه في كلا الحالين كان مبدعاً للأمم .

وهكذا تعرف الأمة ، مرة أخرى ، بأنها جماعة تشكلت بالتاريخ مع صفات أساسية وهي اللغة المشتركة والأرض المشتركة التي عاشت عليها الجماعة القومية زمناً طويلاً ، في نوع من عيش مشترك اقتصادي . وهذه المجموعة من الصفات تخلق عاطفة قومية ، وعياً قومياً يعبر عن نفسه ويصبح حقيقة بعد أن ظل طويلاً في حالة وهمية .

وهذا ما يوضح بأنه كان يوجد ، في القرن التاسع عشر ، أمم فتية خرجت فجأة من ظروف تاريخية . وهذا هو الحادث الذي نلاحظه في معظم القوميات التي سندرسها .

٦ - المصالح المشتركة

ولكن يجب ألا تعتبر القومية فقط كعاطفة محضة ، وكرغبة في الحرية ، والاستقلال السياسي . إنها أيضاً وسيلة لتوكيد المصالح المشتركة ، وتنشأ ، لحد ما ، من المصالح المشتركة . وهذا يعني أنها سويت من مثالية ورغبات مادية معاً . ولا توجد دون الاعتماد على جماعات اجتماعية من الناس ، الناس الذين يتحركون بصورة منفردة باعتبارهم طبقة اجتماعية بعقائدية (اديولوجية) دفاع أو كفاح ، تختلط فيها العواطف المختلفة والمتناقضة كثيراً . والأمة لا تنشأ فقط من عاطفة ، ومن إرادة . وإنما من ظروف اقتصادية واجتماعية مغينة ، وإن

ظهور القومية ونمو العاطفة القومية يتان بالنسبة إلى أناس في مجتمع أي بالنسبة إلى طبقات اجتماعية تتعين نفسها بتقديم الاقتصاد . والعاطفة القومية يمكن أن تكون عتيقة ، وتكاد يعبر عنها ، ولكنها تطابق ، مرة أخرى ، مجموعة معطيات إيجابية تؤمن لها الدوام ، والنصر من بعد . ولذا يجب الآن أن ينظر إلى القومية في المحسوس بالنسبة للبشر ، بالنسبة لوطني الأمم ، في الصيرورة .

أ) دور الأرياف

لنفكر في هذا الواقع ، وهو أن المجتمعات ، وبخاصة الريفية ، في أوربة ، الشرقية والجنوبية ، هي التي افرزت أكبر عدد من الأمم الصغيرة . ومن المؤكد أن الطابع الزراعي لهذه المناطق ، والتخلف الاقتصادي لهذه البلاد ، حتى القرن التاسع عشر ، الذي صانها ، نوعاً ما ، من التمثل في جماعة أوسع ، وأنشط ، يوضح هذا البقاء للجماعات القومية التي أعطتها حركة القوميات في القرن التاسع عشر الدوام والبقاء .

ويرى أن الشعب الريفي الأمي على وجه التقريب هو ما يمكن أن يسمى « مهد الحفاظ على القومية » بقوة جموده ، وبتعلقه بالتقاليد ، والعادات . وأيضاً تقاليد وعادات الكلام التي تضع أحياناً عثرة لا يمكن اجتيازها ، وعلى كل حال صعبة الاجتياز لمحاولات التمثل . ولا يستسلم إلا إذا غره استعمار أجنبي ، أو إذا حذف نوعاً ما . وأحياناً يكون الدين له وسيلة مقاومة مادام يقاوم ويعارض . وفي البلاد التي تشغلنا ، لعبت المعارضة بين الكاثوليك والأرثوذكس ، والأرثوذكس والمسلمين ، في الماضي دوراً أساسياً ، على صعيد القوميات ، مثل الصربيين الذين يعيشون في ١٨٧١ في خارج إمارة صربيا . وفي ذلك فرصة لفحص حدود شمال وشمال غربي يوغوسلافيا الحالية ، وتعلم اسم المناطق الصغيرة التي لعبت دوراً عظيماً جداً في تاريخ القوميات البلقانية .

من ذلك ، مكان كارنثيا بالنسبة إلى نهر الدراف ونهر المور والمدينة النمساوية كلاغنفورت ، واسمها السلوفيني : سيلوفيتش .

ومكان الكارنيول بالنسبة إلى نهر الدراف ونهر الساقف . ومدينة ليوبليانا وبالألمانية ليباخ . ومكان كرواتيا وزغرب (أو أغرام) . ومناطق سلافونيا ، سيرميا ، بارانيا ، باشكا ، بانات ، التي يسكنها الصربون .

اللغة الحالية : الصربية - الكرواتية ، التي تكتب بالكتابة السيريلية في البلاد الصربية ، وبالكتابة اللاتينية في البلاد الكرواتية . وفي داخل هذه الحدود ، يوجد دولتان مستقلتان ، في الواقع في ١٨٧١ :

أ - صربيا ، الإمارة المستقلة ذاتياً ، التي ليس لأمرها بعد لقب ملك ، وتوجد في سيادة الإمبراطورية العثمانية ، ولكنها عملياً مستقلة ، لأن الجنود التركية غادرتها منذ ١٨٦٧

ب - الجبل الأسود كما سئرى فيما بعد .

أما صربيو بارانيا وباشكا وبانات ، فيؤلفون جزءاً من الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية في ١٨٧١ ، ولكنهم مقيمون في هذه المناطق منذ زمن طويل جداً . وقد غادر عدد كبير منهم صربيا الخاضعة للأتراك في القرن السادس عشر لينتقلوا إلى هونغاريا ، ولكنهم ظلوا سلافين .

وهنا نجد مثلاً نموذجياً لأقلية قاومت كل محاولة تمثل . إلا أن بعض عائلات كبرى نبيلة منها تمجرت ، عن مصلحة . لأنها كانت مرتبطة بالطبقة النبيلة المجرية بمصالحها ، باعتبارها من كبار الملاكين . وحافظت الجماهير على دينها ولغتها . ومع ذلك فقد تظلم ارتوذوكس بانات وباشكا وبارانيا إلى بطرس الأكبر وأثاروا ضدهم من كانوا يسمونهم « البابويين واليسوعيين » ويعتبرونهم « اقبح من الأتراك واليهود » لأنهم أخضعوا لمحاولات صبء من جانب الرهبان تاريخ الحركات جء (١٧)

الكاثوليك . وظلت حركيتهم القومية مرتفعة أيضاً في القرن التاسع عشر ، عندما طالبوا باستقلالهم الذاتي في داخل الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية .
ومن المؤكد أن اختلاف الدين كان عنصر هذه المقاومة ، ولكنه لم يكن وحيداً . فقد وجد أيضاً نوع من هذه السلبية الخاصة بالجمهير الريفية التي تجعلها تقاوم زمناً طويلاً جداً كل جهد للتثمل .

ب) دور المدن

وفي الحقيقة ، إن القومية تعي ذاتها بالتكتلات العمرانية ، وبالمدين حيث تتجمع العناصر المثقفة في السكان ، وحيث تصدر الصحف ، ويشعر الناس بأنهم أقرب إلى بعض وأكثر تجمعاً وأكثر تضامناً . وإذا كان الريف معهداً لحفظ القوميات ، فمن الممكن القول بأن المدن وعي هذه القوميات .

ومع ذلك ، فإن المدن والأرياف ، وهذه حال البلاد الباطنية والبلاد السلوفينية ، يمكن أن تمثل قوميات مختلفة . ولتوجد وحدة قومية ، يجب أن يفتح الريف المدينة أو بالعكس . وهذا مستحيل تقريباً . لأن المدينة ، على كل حال ، تمتص وتثمل في البدء الريفيين الذين يفدون إليها . ويخاطر هؤلاء بفقد صفتهم القومية ، اللهم إلا إذا كان هذا العنصر الآتي من الريف ليشتغل في المدينة يختلف اجتماعياً تماماً عن الأكثرية المدنية بل وكان معادياً لها . وهذه حال الاستونيين في تاللين ، والليتونيين في ريغا .

وفي هذا النقاش الذي يضع فريقاً غالبياً ، ولكنه مبعثر على أرض واسعة ، وفريقاً أقلية ، ولكنه متركز ومنغلق على نفسه في حدود مدينة ، يلعب النهوض الاقتصادي وسرعة مدّ الريفيين ، نحو معامل المدن الاستونية ، دوراً أساسياً في نمو العاطفة القومية . ومثال استونيا ، حيث تتعارض البورجوازية الألمانية والريفية الاستونية ، يجب أن يوضع من جديد في إطار تصنيع الإمبراطورية الروسية المميز لسنوات ١٨٨٠ - ١٨٩٠ .

وفي استونيا كما في ليتوانيا - وهذان التعبيران يستعملان بسهولة ولكنها ليسا غير إقليميين روسيين في ١٨٧١ - لم يكن للطبقة الريفية ما تناضل ضد الاستعمار الروسي ، على خلاف الطبقات الريفية الواقعة في شمال صربيا القديمة . لأن الاستعمار الروسي اتجه بمخاطبة نحو الشرق ، نحو سيبيريا ، ولا سيما في آخر القرن التاسع عشر . وما من شك ، بعد ١٨٨٠ ، وفي عهد الكسندر الثالث ، في أنه وجدت سياسة تمثل للإمبراطورية . ولكن تعبير العاطفة القومية عند الاستونيين والليتونيين اصطدم بالروس أقل بكثير مما اصطدم بالألمان الذين كانوا يؤلفون الغالبية في المدن . وكانت بيدهم ، بسبب هذا الواقع ، بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية القوية : بنوك ، وصناعات . وتجارة الجملة ، ووسائل الثقافة . وقد ضخم النمو الصناعي لروسيا ، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، سكان المدن الباطنية . فاقامة رحاب الملاحة الحربية ، والمعامل المعدنية والنسيجية في تالين ، وريغا ، وليباو (بالليتونية ليبايا) سبب مدّ الريفيين الاستونيين والليتونيين بعد أن القوا في البدء كيساً منطوياً على نفسه في داخل المدينة ، وازداد عددهم بسرعة جداً . وعلى إثر ذلك تغير التركيب القومي ، العرقي للمدن بسرعة . وانتقلت نسبة الألمان في ريغا بين ١٨٦٧ و ١٨٩٩ من النصف إلى الخمس : وفي ١٨٩٨ كانت أربعة أخماس المدينة استونية .

وقد جرى استعمار الريف للمدينة لصالح العنصر القومي الغالب . وإذا اقحمنا التعابير قليلاً ، يمكن القول بأن الدولتين الليتونية والإستونية قد نشأتا على ما يبدو ، من ظهور طبقة كادحة مدنية . ومع ذلك فإن الكتلة الريفية الاستونية والليتونية لعبت أيضاً دوراً نشيطاً في نمو العاطفة القومية . وكان هذا من عمل المعلمين في الأرياف . بيد أنه انطلاقاً من الوقت الذي تشكلت فيه نخبة مدنية قامت ضد الأقلية الألمانية ، وانطلاقاً من الوقت الذي تمكن فيه

الاستونيون والليتونيون من السيطرة على المدينة والتغلب على الألمان ، كسبت القضية القومية وأمكن الكلام بحق عن أمة .

وهناك مثال آخر يوضح علاقات المدن والأرياف في الحركة القومية : وهو البلاد السلوفينية ، أو للسهولة سلوفينيا . وهذه الحالة تختلف قليلاً عن حالة البلاد البaltية . ويرى فيها أيضاً صدام القوميتين الألمانية ، في المدن ، والسلوفينية بخاصة في الأرياف . ويرى أيضاً الدور الأساسي الذي لعبته المدن في توكيد العاطفة القومية .. ولكن ، على خلاف ما مرّ للبلاد البaltية ، لقد وجد في الماضي استعمار ألماني قوي صغر كثيراً رقعة الأرض التي احتلها السلوفينيون قديماً وكانت تمتد إلى ما وراء الكارنيول ، في الشمال في جبال الألب ، وفي الجنوب من جهة الأدرياتيك ، حتى إن العاطفة القومية السلوفينية ، في القرن التاسع عشر . كانت مشروع إنقاذ أكثر منه فتحاً .

ومع ذلك فإن بقاء القومية السلوفينية ، مع صفاتها الخاصة التي يحوم حولها الجدل ، وينقصها التجانس بسبب وجود عدة لهجات سلوفينية ، في كل واد من الوديان ، رغم ضغط قرون من الاستعمار الجرمني ، يدل على قوة مقاومة الطبقة الريفية للتمثل . ومع ذلك ، فإن الحركة القومية السلوفينية لم يكن لها وجود حقيقي إلا انطلاقاً من الوقت الذي اعتمدت فيه على المدن . وحتى سنوات الـ ٦٠ كانت الحكومة النمساوية تجرمن المدن وتنشر اللغة الألمانية في الأرياف ، حتى إن مؤرخاً يوغوسلافياً قال :

« يمكن للحكومة النمساوية أن تفاخر بأنها فتحت تقريباً هذه البلاد ، أي البلاد السلوفينية ، وتركت للعرق السلافي - والكلمة عرق مستعملة هنا ، على ما يبدو ، مكان كلمة شعب - ما عدا بعض الشعراء ، وبعض الكتاب ، وبعض

الوطنيين النادرين ، الطبقة الشعبية الريفية التي تخلت عن كل لهجاتها لتتكلم لغة أسيادها لا غير »

ولكن النمو الاقتصادي العام لأوربة ، في السنوات ٦٠ إلى ٧٠ ، بلغ أيضاً هذه البلاد ، وبالتالي أقام في المدن إلى جانب نواة طبقة كادحة ، (هذه المدن مثل زغرب ، لوبليانا ، والمدن الصغيرة في سلوفينيا أو كرواتيا ، كان نموها الاقتصادي أضيق نسبياً من نمو المدن الباطنية) طبقة بوجوازية سلوفينية (أنظر فيما بعد الدور الممكن للبوجوازية باعتبارها طبقة اجتماعية في نمو الأمة) . وهذه الطبقة البوجوازية الناشئة عن الطبقة الريفية ، نمت بصورة موازية للنهوض الصناعي والاقتصادي : محامين ، موظفين ، أطباء ، صحفيين ، ومنها خرج الرجال السياسيون بدورهم ، وقادوا الكفاح ضد الإدارات المدنية ، التي ظلت حتى ذلك الحين بيد الألمان الذين يملكون ويحتكرون المشاريع الصناعية أو الرساميل . ومنذ ذلك الحين يمكن أن يؤرخ وجود لقومية سلوفينية حقيقية واعية .

وفي الحالين ، حالة استونيا أو حالة البلاد السلوفينية ، كان اختلاف المدن والأرياف يغطي في الواقع خلافاً اجتماعية . وفي استونيا كما في سلوفينيا كانت البوجوازية الألمانية تمسك بالصناعة الضخمة والتجارة الكبرى . بيد أن بوجوازية أخرى وقفت أمامها ، بوجوازية قومية ، من قومية استونية أو سلوفينية ، مؤلفة من نخبة فكرية من الكادحين بقبة بديلة ، ووراءها طبقة كادحة من نفس القومية ، ومطالبها اجتماعية بصورة أساسية . ولكنها أخذت آنذاك منعطفاً وطنياً تحت دفع المدينة .

ج (علاقات القوميات بالطبقات المدنية من بوجوازية وكادحة .

إن عصر القوميات . في القرن التاسع عشر ، هو أيضاً عصر صعود

البورجوازية إلى السلطة . ومن المغربي إقامة رابطة بين تعزيز العاطفة القومية والأهمية المتزايدة لطبقة اجتماعية تتطلب مصلحتها المادية مساحة نشاط أوسع وأوحد شكلاً ، وأكبر حريات اقتصادية . ومن وجهة النظر هذه ، كانت البورجوازية الألمانية - بورجوازية ألمانيا المنقسمة إلى دول ، في الحد الذي كانت مصلحتها مرتبطة بنمو الطرق الحديدية وصناعة قوية لا يمكن لسوقها أن يمتد بسهولة بسبب الرسوم الجمركية التي تؤلف حاجزاً بين هذه الدول - تتمنى الوحدة الجمركية ، وحتى السياسية ، التي تجمع الدولة الألمانية في سوق قومي واحد وواسع . وفي هذا الاتجاه ، كانت البورجوازية الألمانية ، بورجوازية الأعمال على الأقل ، تعمل للوحدة الألمانية ، وفي ذلك ما يرضي العاطفة القومية . ومع ذلك فإن البورجوازية كلها لم تكن مهتمة بالوحدة أو الاستقلال القومي . إن بورجوازية الإدارة وحتى بورجوازية المهن الحرة (الليبرالية) ، كان من مصلحتها ألا تفسد وجود عدة عواصم ، عدة مدن تلعب دوراً هاماً ، وتقدم عدداً من الوظائف والأوضاع . وكانت لا مركزية السلطات تكثر إمكانيات الصعود الاجتماعي . وتنفخ أعداد بورجوازية المهن الليبرالية . وتبقي هذه البورجوازية في فكرة قومية منقسمة سياسياً . حتى ان الربط كاملاً بين صعود البورجوازية وتعزيز العاطفة القومية لم يكن صحيحاً .

وفضلاً عن ذلك ، يمكن أن يكون هذا حقيقياً لمجموعة قومية منقسمة إلى دولة مستقلة كالألمانيا قبل ١٨٧٠ ، وأقل كثيراً بالنسبة لقومية مقهورة مضطهدة في الحد الذي تستند فيه الدولة القاهرة على الطبقات العليا في المجتمع ، بدعم امتيازاتها والدفاع عنها . وقد قدم قسم من البورجوازية الكرواتية وحتى السلوفينية رعايا مخلصين لثينا وبودابست . ومع ذلك فإن الدولة القاهرة التي هي نفسها منجذبة بتيار قومي قوي ، بمحاولتها التمثل والتوحيد ، يمكن أن تقيم ضدها ، بالتنافس ، النخبات الاجتماعية للأقلية القومية .

وهنا يتدخل عامل هام جداً ، وهو مستوى النمو الثقافي . ففي بلاد أوربة الجنوبية ، التي تؤخذ بصفة مثال ، على أن سكانها فلاحون بخاصة ، والبورجوازية فيها نادرة ، إلا في بعض مدن الشاطئ الدالماسي وفي كرواتيا وسلوفينيا ، تعتبر الدولة المسيطرة ، النمسا - هونغاريا ، منذ ١٨٦٧ ، القوميات السلافية ، في البلقان ، متخلفة . وترسل موظفين ألماناً إلى البوسنة - هرسك ، بعد ١٨٧٨ . وهؤلاء الموظفون ، يؤلفون في هذه البلاد نخبة موظفة تحتقر ابن البلاد الأصلي أورثوذكسياً كان أو مسلماً ، سلافياً أو تركياً . وللاهتمام باستغلال هذه البلاد لصالح الدولة المسيطرة تختلط عندئذ اعتبارات مبهمة في رسالة الألمان الحضارية .

ويفهم ، في هذه الظروف ، أن العناصر المثقفة لطبقة بورجوازية قليلة العدد ، في الأقلية القومية ، يكون لها برد الفعل موقف حازم جداً مناهياً للنمسا في سلوفينيا وفي البوسنة : ومناهياً لهونغاريا في كرواتيا .

وبالتالي ، لا يمكن القول بأن البورجوازية ، كما هي ، متعاونة مع الدولة القاهرة . ولكن لا يمكن القول بأنها ستكون لها دوماً في كل الظروف معادية في مجموعها . لأن المصلحة المباشرة تتداخل هنا مع المثل الأعلى للحرية ، أو ، إذا أريد ، مصلحة طبقة مع المصلحة القومية .

ومع ذلك يوجد شطر من البورجوازية يرتبط ، عدا ماندر ، بصورة وثيقة بكل حركة استقلال قومي . وهذا الشطر هو البورجوازية الفكرية . إن الوعي القومي يعبر عن نفسه بالأدب ، واللغة القومية . ومن هنا تظهر الأهمية الأساسية للغويين وفقهاء اللغة في فجر كل نهضة وفي كل نشوء للأمة . ولنذكر أنه على سبيل المثال أن كرواتيا هي من صنع لوي غاي

عاش لوي غاي من ١٨١٢ إلى ١٨٧٢ ، وارتبط بحركة وحدة شعوب الجنوب

السلافية ، التي تسمى الحركة الاليرية . ولا يمكن ، دون معرفتها ، فهم الحركة القومية اليوغوسلافية التي انتصرت شيئاً فشيئاً في الجنوب الأوربي بتوضعها فوق مختلف القوميات السلافية : السلوفينية ، الكرواتية ، الصربية والاليرية ، باختصار ، هي أول جهد بذل للتغلب على خلاف القوميات السلافية ، لأن حركة تحرير واستقلال القوميات السلافية ، الموجهة ضد الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية - الهنغارية كانت ترافقها خلافات عنيفة أحياناً بين القوميات وتؤخر لحظة التحرير .

لقد نشأت الحركة الاليرية عندما فتح نابوليون الأول الأقاليم الاليرية ونظمها وسجل بذلك نقطة انطلاق للوجدان القومي على الأراضي المفتوحة ، وأدت هذه الحركة إلى محاولة للتعبير القومي ، ولكنها كانت محاولة عابرة .

والليرية تعني دالماسيا ، وهي جزء من كرواتيا (ولا تدخل فيها زغرب) وكارنيول (وتضم لوبليانا) وإلى الغرب حتى مدينة غورييتزا .

وفي هذه الأقاليم التي نظمها قادة نابوليون ، فرضت قوانين التوحيد ، القوانين الفرنسية . وفيها قامت حركة استقلال ذاتي شجعته ، إن لم تكن أثارتها ، سلطات الاحتلال .

وبعد سقوط نابوليون ، انتقلت الحركة الاليرية نحو الشمال ، وكان مركزها ، عاصمة كرواتيا ، أغرام (زغرب) . وكانت ستاراً نمت تحته النهضة الكرواتية .

لقد كان لكرواتيا ، في الإمبراطورية النمساوية ، وضعٌ خاصٌ ، نوع من الاستقلال الذاتي الإداري ، ومجلس (السابور) ، وحاكم خاص يسمى (البان) ويسميه الإمبراطور . وكان من الصعب مع ذلك اكتشاف قومية واعية في مجموعها ، على أرض كرواتيا ، بالرغم من وجود وعي قومي عند عدد من

المفكرين . وكان الشعب يتكلم عدة لهجات ، وقد تبنت إحداها فيما بعد كلغة قومية ، وهي اللغة الستوكافية ولها صفة خاصة وهي أنها مطابقة تقريباً للغة الصربية . وكان الفلاحون ، الذين يؤلفون تسعة أعشار السكان ، واعين لأصالتهم القومية ، ولكنهم كانوا سلبيين بشدة . أما الماغنات ، الذين يملكون الأراضي ، فقد كان معظمهم من أصل فينوازي أو إيطالي أو مجري . وبعضهم بوشناق (من البوسنة) ، ويقولون عن أنفسهم بأنهم كرواتيون للدفاع عن امتيازاتهم حيال فينا ؛ ولكنهم كانوا في ذلك الحين رعايا موالين جداً للإمبراطور .

ولم تكن اللغات الكرواتية مستعملة في الإدارة . وإنما كان يستعملها الالكليروس الذي لعب دوراً هاماً في الحركة القومية ، لأنه كان قريباً من الشعب ويتكلم هذه اللهجات معه . ولكن اللاتينية كانت أيضاً ، كما في هونغاريا ، لغة الإدارة . وفي دالماسيا كانت اللغة السائدة الإيطالية ، وأحياناً الألمانية . وفي بداية القرن التاسع عشر لم ير في كرواتيا وجود لقومية واعية حقاً . فقد خضعت في آخر القرن الثامن عشر ، في عهد جوزيف الثاني ، لسياسة الجرمنة . وكانت كرواتيا مهددة ، بعد ١٨١٥ ، بمحاولات مجيرة . وقد رأى السادة ، الذين كانوا أعضاء في السابور ، لحماية وظائفهم وامتيازاتهم المهددة ، أن يدخلوا في المدارس لتعليم الكرواتية ، وفي هذا العمل ما فيه من فائدة للحركة القومية فيما بعد . ولكنهم كانوا مضطرين أن يقبلوا في ١٨٣٠ ، تحت ضغط المجر ، التعليم الإجباري للغة الهونغارية . وفي الواقع ، لقد تأرجحت البلاد بين لغات مختلفة ، وكان الوطنيون الكرواتيون قليلي العدد . أما الطبقة النبيلة ، والبورجوازية ، في مجموعها ، فقد قبلتا المجرية كلغة مفيدة ، إن لم تكن لغة تعامل شعبي .

ومع ذلك فإن القومية الكرواتية قام بحملها جزء من الشبيبة والالكليروس . ووجد رجل ، عالم ، كاتب ، لوي غاي ، ابن طبيب ، ينتسب إلى هذه

البورجوازية الفكرية التي تلعب دوراً هاماً في بداية الحركات القومية . فقد أتم دراساته في جامعتي غراتز و فيينا ، لأنه لم يكن ليوجد آنذاك جامعة كرواتية . وقد أبدع لغة عامة ، مشتركة ، أصبحت فيما بعد أداة نضال بالنسبة للكرواتيين . والجدير بالملاحظة هو أنه لا يمكن فصل النهضة الأدبية والقومية الكرواتية عن الحركة العامة للنهضة التي انتابت في الوقت نفسه جميع الشعوب السلافية في أوربة الوسطى . ولم تنطلق حركة تحرير الشعوب السلافية ونهضة القوميات من البلاد اليوغوسلافية ، وإنما من بوهيميا ، من البلاد السلوفاكية : لأن لوي غاي كان تلميذاً لـ شافاريك .

وبعد أن تردد لوي غاي طويلاً ، اقترح على الكرواتيين اللغة الستوكافية التي كان يستعملها بعض الوطنيين الكرواتيين . وكان هذا الخيار هاماً من وجهة نظر مزدوجة : فمن جهة توضعت هذه اللغة فوق اللغات الأخرى ، وحلت محلها ؛ ومن جهة أخرى ، بشبهها باللغة الصربية التي كانت تنطق بها الشعوب المجاورة ، في شمال الدانوب . وهذا المثال يدل على أهمية اللغة باعتبارها عنصراً لا غنى عنه للنضال القومي . وبين النبلاء الذين كانوا يدافعون في ذلك الحين ، عن حقوق الكرواتيين ، وجد الكونت دراسكوفيتش . فقد نشر في سنوات ١٨٣٠ كتاباً أبدى فيه ضرورة التعجيل بخلق لغة كرواتية مشتركة . وكتب مؤلفه باللغة الكرواتية ، واتبع كتابه بمعجم ، جملة كلمات ، ولما لم يكف هذا ، ترجم كتابه إلى الألمانية في ١٨٣٣ . وبسط هذا الكتاب تحت عنوان : « هل سنصبح مجراً ؟ »

وكانت اللغة الستوكافية ، بتقريبها الصرب والكرواتيين ، عنصراً ثميناً للوحدة اليوغوسلافية في المستقبل .

لقد تبنى لوي غاي الألفباء اللاتينية ، وفي هذا ما يمكن كتابته الكرواتية

بالأحرف اللاتينية . والصرب أنفسهم حافظوا دوماً على الكتابة السيريلية . ولهذا يتكلم عن لغة صربية - كرواتية مع التلميح إلى لغتين متطابقتين تقريباً ، وبكتابة مختلفة .

غير أن جهود لوي غاي لتبني هذه اللغة الجديدة المشتركة اصطدمت بعداء السلوفينيين ، الذين يتكلمون لغة مغايرة تماماً ، وبعداء الشعوب الدالماسية . فقد كانت دالماسيا خاضعة للبندقية حتى آخر القرن الثامن عشر . وفي المدن الدالماسية ، كانت الإدارة تستعمل اللاتينية ، والألمانية ، وبخاصة الإيطالية . وكان المجتمع المثقف يتكلم الإيطالية . ووجد لوي غاي صدى أكثر من جهة الصربيين الذين تمسكوا ، رغم هذا ، بالحفاظ على الكتابة السيريلية . ومع ذلك ، فإن وحدة اللغة لم تزل العقبة التي كان يؤلفها اختلاف الدين بين الكرواتيين والصربيين . فقد كان الكرواتيون كلهم تقريباً كاثوليك ، والصرب أرثوذكس . وكان الاختلاف بين الصرب والكرواتيين شديداً دوماً لأن هؤلاء وهؤلاء لم يشعروا بأنهم مهددون بالخطر المجري أو الخطر الألماني .

ولم يتطابق صعود القوميات مع نهوض البورجوازيات فحسب ، وإنما أيضاً مع غو الطبقات الكادحة المدنية التي رأيناها تتجابه في البلاد البالطية ، مع القضايا القومية ، في الحد الذي تعارض فيه الطبقة الكادحة البورجوازية الألمانية ، أي قومية أخرى .

وبالإجمال ، إن مناطق شرق وجنوب أوربة قليلة التصنيع . وقد توضع بوضوح الطبقة الكادحة المدنية في أوربة الشرقية ، أولاً : في مدن الشاطئ البالطي (في تالين ، وريغا ، وليباجا) ؛ وفي عدد من المدن البولونية .

ويقع النمو الكبير للصناعة الروسية في ظل النظام القديم في السنوات ١٨٨٠ - ١٨٩٠ ، وفي الوقت نفسه ، في البلاد البولونية الخاضعة للروس . وقد دل

على ذلك مقال جورج كورناتوسكي : « أصول الرأسمالية في بولونيا » الذي نشر في « مجلة التاريخ الحديث » ، العدد ٨ ، ١٩٣٣ . ومع ذلك ، قبل ١٨٧١ ، كان في بولونيا الروسية كما في روسيا ، مدن صناعية .

في وارسو (فارسوفيا) : معامل نسيج ، صناعة معدنية متنوعة ، وفي لودز التي أصبحت مدينة القطن الكبرى . ومراكز الصناعة الصوفية بالقرب من الحدود الغربية : كارليز ، اوباتوفيك ، سيرادز . ونذكر أيضاً منطقة الصناعة الفحمية في دومبروفا .

لقد وجدت إذن في بولونيا فرق عمال ، ولكنها فرق ما زالت بعد قليلة الأهمية ومبعثرة .

أما « بلاد الفيستول » فقد كان يقطنها في الواقع نحو ٦ ملايين نسمة . وكان بينهم ما لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ عامل ، دون حساب الحرفيين . وإذا كانت درجة التصنيع ضعيفة في مجموع الإمبراطورية الروسية . فلا عجب . ويجب تجنب استعمال كلمة « جماهير » . ولنلاحظ أن فئة من المستخدمين والعمال لعبت دوراً عظيماً في الحركات القومية والثورية في هذه البلاد ، حيث الصناعة ضعيفة النمو ، وهذه الفئة كانت من مستخدمي السكك الحديدية . وقد ظهر حماسها المتأخر في بداية القرن العشرين في شبه جزيرة البلقان وفي وقت مبكر أكثر مما في أوربة الشرقية .

إن مجموع العمال والمستخدمين ، في الحد الذي تأثروا بالقومية ، وفي الحد الذي أصبح عندهم وعي لتضامن الطبقة العاملة من بلد لآخر في أوربة ، كان كفاحهم قبل كل شيء كفاحاً ضد النظام الاجتماعي . ولم يظهر المظهر القومي لهذا الكفاح إلا عندما توحد النضال الاجتماعي مع النضال السياسي . وهذه بالضبط حالة قوميات الإمبراطورية الروسية ، لأن عمالاً بولونيين ، وأستونيين

وليتونيين خلطوا ، في برنامجهم الثوري ، الذي أعد في آخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، في هدف واحد ، قلب الرأسمالية وقلب القيصرية .

ومن وجهة النظر هذه ، استطاعت الماركسية ، التي نفذت إلى النخبة العالية البولونية ، في السنوات ١٨٨٠ - ١٨٩٠ ، أن توحد العمال الروس والعمال البولونيين . ولكن الاتجاه الاشتراكي الدولي الذي ليس للحدود عنده نفع من الوجهة النظرية ، تنازل بسرعة جداً للاتجاه الاشتراكي القومي البولوني بخاصة ، والمناوئ للروس صراحة . فقد كان في برنامج إنشاء جمهورية بولونية مستقلة . ولكننا في حوالي ١٩٠٠ ، أي في وقت أخذ فيه تصنيع بولونيا الروسية طابعاً متسارعاً ، وأثمت فيه الطبقة الكادحة عدد أفرادها .

لقد كان عدد سكان بولونيا عشية الحرب العالمية الأولى ١٣ مليون نسمة ، وكان نصف مليون منهم تقريباً عمال معمل . وهذا الرقم متواضع ولا شك . ولكنه ازداد بمقدار خمسة أضعافه ، بينا تضاعف ببساطة عدد السكان منذ ١٨٧١ . وفي هذه الآونة استطاعت الطبقة الكادحة أن تلعب في هذا الكفاح الاجتماعي والقومي معاً ، دوراً نشيطاً ، وحاسماً أكثر مما في ١٨٧١ .

وكانت الطبقة الكادحة قليلة العدد بعد في بلاد جنوب أوربة ، ما خلا بعض الجماعات المنعزلة في مدن كارنيول ، وكاراثيا ، وكرواتيا ، وفي المواني الدالماسية ، وإلى هذه الجماعات أضيف في القرن العشرين مستخدمو السكك الحديدية الأولى . وكانت الطبقة العاملة ممثلة قليلاً في هذه المناطق . وفوق ذلك ، إن الطبقة الكادحة . على عددها الضئيل ، لم تكن متجانسة ، لأن بلاد جنوب أوربة هذه كانت لحد ما بلاد استعمار أجنبي واستغلالي في الوقت نفسه .

لقد كان عدد عظيم من العمال والمستخدمين من أصل ألماني . وفي الحد الذي ينتظم فيه العمال ، تنطلق الأوامر من قينا . ولا يوجد حزب عمالي مستقل

ذاتياً ، في البلاد البلقانية الخاضعة للنمسا - هونغاريا إلا في القرن العشرين . وحتى في مناطق زراعية أصلاً ، مثل البوسنة ، يلاحظ وعي قومي عند العمال . وبواسطة الصحف ، والنشرات ، والصحف المعبرة عن مطالبهم الاجتماعية التي كانت بلغتها وبأهدافها ، تجعلهم يعارضون مديري المشاريع والدولة المسيطرة معاً . ومع ذلك فإن دورهم في نمو القومية كان ضعيفاً بسبب عدم كفايتهم العددية . ومن المهم ، مع ذلك ، أن نلاحظ كيف أن هؤلاء العمال ، الذين كانوا في الأصل فلاحين ، انتقلوا تدريجياً من الحالة الريفية إلى الحالة العمالية ، في آخر القرن التاسع عشر ، وبصورة موازية لهذا التغير في الحال ، بطريق الاتصالات الجديدة التي تمت مع المدن الصناعية ، انتقلوا من الوعي المضطرب والملتبس في التبعية لوحدة قوية متميزة ، لوعي واضح بأنهم مواطنو أمة ، في نفس الوقت الذي نما فيه وعيهم الطبقي .

المهاجرون

والملاحظة الأخيرة ، في الحركات القومية في شرق وجنوب أوربة ، بعد ١٨٧١ ، هي الدور الهام الذي لعبه المهاجرون ، من وطنيين هددتهم سياسة التثمل ، أو من ثوريين تلاحقهم الضابطة (الشرطة) . فقد كانت القوميات الخاضعة في شرق وجنوب أوربة ممثلة في الخارج بشخصيات عظيمة غالباً ، وفي الغالب غامضة ، ولكنها من الخارج ، أعطت دفعاً مستمراً للحركة القومية في البلاد التي تشغلنا ، وهي حركة تحرير أصلاً .

ولم يذهب هؤلاء المهاجرون كلهم إلى فرنسا ، أو سويسرا ، أو بريطانيا - العظمى ، أي بعيداً عن بلدهم الأصلي . ومهما تكن الدول الأوربية مضيافة جداً ، فإنها لم تكن غير مهتمة تماماً حيال المهاجرين الذين كانوا بالنسبة لها كأحجار الشطرنج السياسي . وهكذا ، فإن النمسا - هونغاريا التي كانت لها أقلياتها

القومية السلافية وتقاوم مطالبيها في الاستقلال الذاتي ، كانت تستقبل على الأقل مهاجرين اوكرانيين وبولونيين آتين من الإمبراطورية الروسية ولاجئين في القسم الذي ضمته من بولونيا وهو غاليسيا المساوية .

وعلى العموم ، إن الدراسة الخاصة بالهجرة اليهودية وبالهجرة البولونية إلى أمريكا ، أو إن دراسة الهجرات لم تعمل بحق أبداً . ومع ذلك فمن المهم أن نعلم تأثير الأوساط التي تطور فيها هؤلاء المهاجرون ، لأن تأثير هذه الأوساط يمكن بدوره أن يوجه التيار القومي ، في هذا الاتجاه أو ذاك ، في داخل القومية التي تكون موضع دراسة .

الفصل الأول

الجيل الأسود وصربيا

جنوب - شرقي أوربة منطقة حساسة بخاصة في أوربة ، ثائرة باستمرار ، تهزها الحركات الثورية والحروب . وفيها . في البوسنة ، في سرايفو ، حدث الحادث الذي أثار الحرب العالمية الأولى ، في ٢٨ حزيران ١٩١٤ . ووصف الصحفيون هذه المنطقة بأنها « بركان » ، ونعتت بكل النعوت ، وسميت « روماتيزم أوربة » ، و « عقدة الأفاعي » وأجريت بحقها كل المقارنات الممكنة ، لاختلاف القوميات فيها ، وفي الوقت نفسه ، لما تضع للدول الكبرى في أوربة من قضايا دقيقة وحرجة .

في مناطق هذا الجزء الجنوبي - الشرقي من أوربة ، وجدت معظم القوميات السلافية ، في ١٨٧١ ، تحت السيطرة التركية ، في إطار دولة محكوم عليها بالتفتيت ، ومصيرها فقد كل هذه المواقع الأوربية . ولم تحتفظ في ١٩١٤ ، إلا بجزء صغير من الأراضي التي تغطي القسطنطينية . وفي هذا الدور الذي يشغلنا ، كانت النمسا - هونغاريا إمبراطورية أخرى ، وعندها أقليات سلافية ، وكانت تعتمد على ألمانيا الموحدة حديثاً ، وتضع كل ثقلها في البلقان ، لتقيم علاقات مباشرة مع بلاد شرقي البحر المتوسط . ولكنها اصطدمت هنا بالأطماع الروسية نحو القسطنطينية والبحر الأسود .

ولم تفصح طموحات الدول الكبرى حيال القوميات عن نفسها بمطالب

سياسية فحسب ، ولكنها أخذت أحياناً شكل سند معنوي ، بعيد عن المنفعة ظاهراً . فقد استندت ، مثلاً ، على قرى اللغات ، وعلى الأصول العرقية المتطابقة أو أيضاً على وحدة الوجود التاريخية .

وهكذا ، مثلاً ، وجد في روسيا ، في القرن التاسع عشر ، اتجاه في الرأي ولاقى صدى لدى الحكومة ، واستخدمته لتوكيد نوع من رسالة حامية للشعب الروسي حيال القوميات السلافية . هذه الرسالة التي يمكن أن تصل إلى ضم جميع القوميات السلافية في أوربة الشرقية وأوربة البلقانية ، تحت الحماية الروسية . وهذا ما يراد من « الجامعة السلافية » التي كان دورها في أفول ، ولكنه ما زال هاماً في السنوات ١٨٧٠ .

ولكن النمسا - هونغاريا نفسها ، من جانبها ، ظهرت في بعض الوقت تدعّم ما سمي « المساوية - السلافية » أي مفهوم تنظيم هذه الدول ، انطلاقاً من ١٨٦٧ بشكل اتحادي (فدرالي) ، يعطي استقلالاً ذاتياً نسبياً لأقليتها السلافية .

وهذه الخلافات بين الدول الكبرى ، مهما يكن الشكل الذي تأخذه ، تتداخل مع دفع القوميات المتنافسة التي يختلف فيها في البلقان الصربيون والبلغاريون . ولهذا فإن الدور من ١٨٧١ إلى ١٩١٤ ليس إلا تمة لحوادث مأساوية لهذه الشعوب ، التي لم تعرف السلام أبداً . وقد أدى هذا الوضع نهائياً ، إلى تجزئة الممتلكات العثمانية في البلقان ، وإلى ضغط متزايد للبلاد الجرمانية في هذه المناطق ، وبالنسبة إلى خلق أو تضخم دول جديدة .

بعض التواريخ الأساسية

- ١٨٧٦ : الثورة البلغارية .

- نيسان ١٨٧٧ ، وكانون الثاني ١٨٧٨ : الحرب الروسية - التركية .

- ٣ آذار ١٨٧٨ : معاهدة سان ستيفانو .

- ١٣ حزيران - ١٣ تموز ١٨٧٨ : مؤتمر برلين ، وتضخم إمارة صربيا والجبل الأسود والاعتراف باستقلال هذا الأخير ؛ خلق إمارة بلغاريا ؛ احتلال النمسا - هونغاريا ، البوسنة - هرsek وسنجق نوفي بازار (أو نوفي بازار ، كلمة « سنجق » تعني تقسيماً إدارياً تركياً) .

- ١٨٨١ : معاهدة الأباطرة الثلاثة (راجع البنود المتعلقة بالبلقان) .

- ٢٨ حزيران ١٨٨١ : المعاهدة النمساوية - الصربية .

- ١٨٨٢ : إمارة صربيا تصبح مملكة .

- ١٨٨٥ : اتحاد إمارة بلغاريا والروملي الشرقية .

- ١٨٨٥ : الحرب البلغارية - الصربية .

- ١٨٨٧ : معاهدة سرية جرمانية - روسية التي تسمى معاهدة « التأمين

الجديد » (التي تعلقت على الحلف الثلاثي . راجع البنود المتعلقة ببلغاريا) .

- ١٩٠٢ - ١٩٠٣ : الثورة في ماكدونيا .

- حزيران ١٩٠٣ : مقتل الكسندر صربيا ، واعتلاء بطرس الأول عرش

صربيا .

- ٥ تشرين الأول ١٩٠٨ ضم النمسا للبوسنة - هرsek . وإعادة نوفي بازار إلى

الإمبراطورية العثمانية .

- ١٩٠٨ : استقلال بلغاريا (التي ظلت حتى ذلك الحين إمارة) .

- ١٣ آذار و ٢٩ أيار ١٩١٢ : معاهدات تحالف بلغاري - صربي ويوناني -

بلغاري .

- ١٩١٢ : الحرب البلقانية الأولى

- ٣٠ أيار ١٩١٢ : مقدمات معاهدة لندن ، وخلق ألبانيا .

- ١٩١٣ : الحرب البلقانية الثانية .

- ١٠ آب ١٩١٣ : معاهدة بخارست .

- ٢٨ حزيران ١٩١٤ : اغتيال سيرايفو الذي أثار الحرب العالمية الأولى .

ولا بد من الرجوع إلى خارطة تاريخية لمعرفة التحويلات الأرضية في
التواريخ الحاسمة :

- ١٨٧٨ : (معاهدة برلين)

- ١٩١٣ : (معاهدة بخارست)

« التخوم »

لنتبع رسم الحدود بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية -
الهونغارية ، في ١٨٧١ ، لمعرفة وجود ما يسمى « التخوم العسكرية » التي زالت
بالضبط في ١٨٧٢ .

ويقصد بالتخوم الأراضي التي نظمت عسكرياً في القرن الثامن عشر عندما
استقرت المواقع النمساوية والتركية بعد معاهدة كارلوفيتز . والتخوم العسكرية
هي منطقة حدود مسلحة ويسكنها معمرين وهم في الوقت نفسه جنود وهبوا
حياتهم للخدمة العسكرية وكرسوا أنفسهم لحماية الدول الواقعة شمال الإمبراطورية
العثمانية . وعندما غادر الأتراك المنطقة الواقعة في شمال بلغراد أصبحت التخوم
واقعة حسب شريط ضيق من الأرض يذهب من فيليبيت ، وهي سلسلة جبال
توجد على طول بحر الأدرياتيك ، في الغرب ، حتى الكاربات ، في الشرق .

وهي تحاذي نهر الساف وتمر بنهر التيزا الأدنى والدانوب . وتضم هذه التخوم ثلاث مناطق إدارية :

- منطقة الأدرياتيك ، في الغرب .

- السلافونيا ، في الوسط .

- البانات في الشرق .

في ١٨٤٨ ، وفي الحوادث الثورية التي انتابت الإمبراطورية وأثارت حركة وحدة سلافية آنية عابرة بين الصربيين وكرواتي النمسا ، كانت التخوم ، في فترة ، منضمة إلى كرواتيا ، ثم انفصلت من جديد ، عندما استعادت حكومة فيينا سلطتها بمساندة الروس .

ومنذ ١٨٤٩ ، ألقت التخوم بلداً خاصاً ، منطقة تابعة مباشرة للتاج النمساوي . وتؤلف شريطاً أرضياً ضيقاً ، ولكنه هام ، لأنه كان يضم ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ويمتد على ٦٠٠ كيلو متر مغطياً نحو ٣٣,٠٠٠ كم^٢ أي ما يعادل تقريباً ٥ أو ٦ مقاطعات فرنسية .

وكان المعمرون الصربيون منظمين عسكرياً ، ويقودهم ضباط ألمان . وفي ١٨٧٢ ، كانت نهاية التخوم العسكرية . فتحوم البانات خضعت للإدارة الهونغارية . وأما التخوم العسكرية في سلافونيا والأدرياتيك فقد أدمجت بكرواتيا وأعيدت للحياة المدنية .

وبالرغم من زوال التخوم كبلاد عسكرية ، فإن ما يهمننا من وجهة نظر الحركات القومية هو ، أولاً ، أنها بلاد مأهولة بقوة بالطبقة الريفية الصربية التي يسيطر فيها صغار الملاك ومتوسطوهم ، وكانوا واعين لقوتهم وأصالتهم ، ومتعلقين

بالإمبراطور ، وربما كانوا مهتمين بالاستقلال الذاتي ، أكثر من الاستقلال ، في إطار الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية .

وتأتي أهمية هذه التخوم أيضاً من أن دورها في الماضي ، وسوق سكانها ، أعطياها نوعاً من التجانس في التنظيم وفي العواطف معاً ، وأنها تؤلف أيضاً عنصر اتحاد بين السلافيين ، على طول هذا الشريط من الأراضي الذي يقطع شبه الجزيرة في الشمال من فيليببيت إلى الكربات .

الدول المستقلة في الواقع : الجبل الأسود وصربيا .

الجبل الأسود

لقد استطاع هذا الجبل الأسود ، هذه المنطقة الجبلية جداً (شرناغورا) أن يحافظ على استقلال حقيقي في الماضي حيال الإمبراطورية العثمانية . فقد كان في أيدي أمراء ، كانوا ، حتى ١٨٥٢ ، في الوقت نفسه أساقفة البلاد ، ويمارسون سلطة مشيئية . والسكان فيها أرثوذكس ، والكنيسة مستقلة ولا تتبع البطريركية ، ورئيسها منها .

وهذه البلاد ، بينيتها الاجتماعية القديمة جداً ، وطابعها القبلي يرجع تنظيمها في القسم الأعظم منه إلى أميرها ، بطرس الثاني ، الذي حكم من ١٨٣٠ إلى ١٨٥١ . ثم أصبحت فيما بعد دولة منظمة . وقد تخلى خلف بطرس الثاني ، دانيلو ، عن وظائفه الأسقفية في ١٨٥٢ ، وتعاملت السلطة السياسية .

وكان الدور من ١٨٢٣ إلى ١٨٥٤ مطبوعاً بحروب دامية مع الأتراك الذين كان من المستحيل عليهم تقريراً ممارسة سيطرتهم الفعلية على هذه البلاد بالرغم من أنها كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية ، لا بسبب صعوبات طبيعية فحسب ، وإنما أيضاً لأن النمسا وروسيا ، اللتين كانتا تتنازعان النفوذ ، أتعذتا بتدخلاتها دوماً الجبل الأسود من غزو تركي محتمل الوقوع .

وفي ١٨٥٩ ، حددت لجنة أوريية إمارة الجبل الأسود ، التي كانت دولة جبلية ، قارية ، دون موانئ على بحر الأدرياتيك ، وفي ١٨٧٨ ، اعترف مؤتمر برلين باستقلالها ، وأعطاه شريطاً شاطئاً صغيراً من نحو ٥٠ كم مع ميناء انتيفاري ودولسيغنو ، ورفض أن يبقى لها المنفذ الطبيعي للبلاد الذي كان على أفواه نهر كوتور أو كاتارو .

ومن جهة أخرى ، توسع الجبل الأسود من جهة ألبانيا ومن جهة الهرسك . وكان الجبل الأسود آنذاك دولة صغيرة تضم نحو ٢٥٠ , ٠٠٠ نسمة ، وكلهم صربيون ، عدا نحو ٣٠٠ ألباني . وستحدد البلاد من جديد في ١٨٨٧ .

وبدا الجبل الأسود آنذاك ، في شمال ألبانيا ، على الجانب الجنوبي من الهرسك ، الذي احتله النمساويون منذ ١٨٧٨ ، قاعدة للسياسة الروسية في البلقان . وكان دوره استراتيجياً . ويجب القول إن استقلاله ، بسبب انعزاله نوعاً ما ، لم يكن له ، كما كان يظن ، تأثير هام على حركة القوميات في البلقان . وكان نموه الثقافي تافهاً . وفي آخر القرن التاسع عشر ، كان الجبل الأسود يضم مائة مدرسة تقريباً ، وفيه جريدة واحدة ، وهي الجريدة الرسمية « صوت الجبل سوديين » وتقرؤها أقلية ممتازة قليلة . غير أن التشريع بدأ بتفتيت التنظيم القبلي للبلاد . ومع ذلك ، فإن النفوذ الأجنبي ، وبخاصة الإيطالي ، استطاع أن ينفذ من الأدرياتيك والموانئ الصغيرة المكتسبة حديثاً أكثر من الجبال الداخلية القليلة التناول .

وفي ١٩١٠ أصبحت إمارة الجبل الأسود مملكة .

صربيا

إذا لعب الجبل الأسود دوراً ضعيفاً في تاريخ الحركة القومية في البلقان ،

فقد كانت الحال مغايرة بالنسبة إلى إمارة صربيا التي اعترف بها مملكة وراثية في ١٨٨٢ .

أهمية سنجق نوفيبازار

تعتبر هذه المنطقة أساسية ، أو كما يقال منطقة مفتاح ، ونوفيبازار مركز السنجق . وهي مدينة صغيرة تحتل موقعاً استراتيجياً ، لأنها تسيطر على الممر الذي يصل ماكيدونيا بالبوسنة . ومساحة السنجق ٧٠٠٠ كم^٢ تقريباً ونفوسه نحو ١٥٠ , ٠٠٠ نسمة نحو آخر القرن التاسع عشر . ثلاثة أرباعهم صربيون والربع ألبانيون .

وكان السنجق على درجة من الأهمية ، حتى إن النمسا احتلته في ١٨٧٨ ، أي في الوقت الذي احتلت فيه البوسنة - هرسك ، حتى ١٩٠٨ . وفي هذا التاريخ عاد جزء منه إلى الإمبراطورية العثمانية وهو الجزء الجنوبي مع ميتروفيتسا التي أعيدت من قبل .

في ١٩٠٧ ، في الوقت الذي كانت النمسا تحاول إقامة علاقات مباشرة مع سالونيك والبحر المتوسط الشرقي ، حاولت القيام بمفاوضات مع الامبراطورية العثمانية بغية الحصول على امتياز لخط حديدي ينطلق من البوسنة التي ستضمها ، ويرتبط بالخط الشمالي - الجنوبي الكبير ، بلغراد - سالونيك ويمر من نوفيبازار دون أن يمر من الأراضي الصربية .

صربيا قبل ١٩١٤

تمثل صربيا في خلاف الإمبرياليات والقوميات في البلقان رهاناً وعقبة معاً ، ودورها رئيسي .

نشأت إمارة صربيا من ثورة أحد هؤلاء « الأشقياء » الصرب الذين كانوا في الوقت نفسه وطنيين (هايدوك) ، في بداية القرن التاسع عشر : قره جورج

(جورج الأسود) الذي أسس سلالة قره جورجيفيتش . وكانت هذه الثورة منطلقاً لمسار طويل أدى إلى استقلال صربيا .

وفي الحقيقة ، إن النضال المتلاحق لم تقم به أسرة قره جورجيفيتش ، وإنما قامت به أسرة منافسة وهي أسرة اوبرينوفيتش . وإن ميلوش اوبرينوفيتش هو الذي انتزع من السلطان ، في ١٨٣٠ ، الاستقلال الذاتي لمنطقة صغيرة ، وسط صربيا ، ظلت تابعة للإمبراطورية العثمانية . وعلى الصعيد الداخلي . ظلت هذه الإمارة الصغيرة متنازعة بين الأسرتين قره جورجيفيتش واوبرينوفيتش ، وكان لهذا النزاع تأثير على طابع الحركة القومية .

ومنذ ١٨٥٨ ، كان آل اوبرينوفيتش يحكون الإمارة ودام ذلك حتى ١٩٠٣ . وفي ١٨٧١ ومنذ ١٨٦٨ ، كان الشاب ميلان اوبرينوفيتش يحكم البلاد بصفة شخصية .

وفي هذا التاريخ كانت صربيا ، في حدودها الضيقة إمارة مستقلة في الواقع ، رغم أنها تابعة للإمبراطورية العثمانية ، لأن الجنود الأتراك غادروها في ١٨٦٧ ، وظلت تحت الحماية الجماعية للدول الكبرى المسيحية منذ معاهدة باريس في ١٨٥٦ .

وهذه الدولة الصغيرة ، التي لم يعترف باستقلالها التام إلا في ١٨٧٨ ، تعتمد ، ضد الإمبراطورية العثمانية ، على دول أوروبا الكبرى الوسطى والشرقية ، طوراً على روسيا ، وطوراً على النمسا . وسياستها الثابتة كانت المطالبة ، باسم مبدأ القوميات ، بالأراضي الصربية الخاضعة للسيطرة التركية .

وفي معاهدة برلين (١٨٧٨) حصلت صربيا على بعض المكاسب الأرضية ، واعترف باستقلالها ، ولكنها ، بالمقابل ، انحازت كلياً إلى السياسة النمساوية .

وأصبح الأمير ميلان ملكاً في ١٨٨٢ باسم ميلان الأول اوبرينوفيتش .
وبقي ملكاً حتى ١٨٨٩ . وفي هذا التاريخ تنازل عن العرش لصالح ابنه الكسندر
الذي كان ملكاً من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٣ وقتل في ١٩٠٣ .

ومع ذلك ، فإن احتلال النمسا للبوسنة - هرsek ، بموجب معاهدة برلين ،
قطع صربيا عن الأدریاتيك . وأكثر من ذلك أيضاً أن احتلال سنجق نوفي بازار ،
كلاحتلال النمساوي الذي عزل الجبل الأسود عن البحر ، جعل النمسا تحتل أفواه
كوتور (كاتارو) . إلا أن الجبل الأسود أخذ شريطاً صغيراً شاطئاً .

إن المادة - ٣٨ - من المعاهدة أقامت على صربيا سيادة حقيقية للنمسا . وإن
غو الامبريالية النمساوية على البلقان كان يلاحقه بشدة الكونت جول اندراسي ،
وزير الشؤون الخارجية للمملكة النمساوية - الهونغارية ، من ١٨٧١ إلى ١٨٧٩ ،
وكانت غايته خلق مجموعة اقتصادية تغطي القسم الأعظم من البلقان حتى
سالونيك .

لقد كان وضع النمسا - هونغاريا ملائماً في البلقان ، في ١٨٧٨ ، باحتلال
البوسنة - هرsek ، لاسيا وأن اتفاقات ١٨٧٩ و ١٨٨٢ ، بين النمسا وروسيا ، في
الحلف الثلاثي ، هذه الاتفاقات التي جددت في ١٨٨٤ ، قد جنبت مؤقتاً ضغط
روسيا على البلقان . ولا يمكن فهم صعوبات الحركة القومية الصربية
واليوغوسلافية دون الأخذ بعين الاعتبار التدخلات الدائمة للإمبراطورية
النمساوية - الهونغارية في صربيا . كان بيد النمسا - هونغاريا أسلحة نافذة ،
خارجاً عن التهديد بالحرب . فقد كانت تلعب بتنافس أسرتي اوبرينوفيتش وقره
جورجيفيتش . وكان لدى الملك حزبان : حزب يناصر النمسا وحزب يناصر
روسيا . ولكن النمسا أفادت بخاصة من معاهدة سرية في ١٨٨١ فرضت على
صربيا ، وبخاصة من النظام الجبركي الذي ساعدها ، بالإيقاف المفاجئ للصادرات

الصربية من الحيوانات التي كانت تؤلف الأساسي للتجارة الخارجية لصربيا نحو النمسا ، وبخاصة نحو هونغاريا (وذلك بادعائها بأمراض الحيوانات) ، على تهديد صربيا بالخراب الاقتصادي . وكانت صربيا مضطرة للانحناء أمام الخلل الذي طرأ على ميزانها الخارجي .

ولكن صربيا ، في عهد الملك ميلان ، من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٩ ، وحتى في عهد خلفه الكسندر ، من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٣ ، ظلت تابعة للنمسا و « محمية » لها ، ولكنها كانت أداة التغلغل النمساوي في البلقان . وفي الحقيقة ، إن المعاهدة السرية في ١٨٨٢ قد جددت في ١٨٨٨ و ١٨٩٤ . وبموجب المعاهدة أخذ الملك ميلان مظاهرات القومية السلافية . وبينما تخلى عن كل أمل بالتضخم من جهة الغرب ، من جهة البوسنة - هرسك ، التي تحتلها النمسا ، كان مدفوعاً من هذه الدولة إلى جهة الجنوب الشرقي ، جهة ماكيدونيا ، وهذا ما أثار نزاعاً بين صربيا وبلغاريا (حرب ١٨٨٥) . فقد غلب الصرب ولكنهم أنقذوا بتدخل الحكومة النمساوية . وقد أمكن وصف هذه المغامرة بـ « هراش الديكة » الذي نظمته سرّاً الحكومة النمساوية لتحول أنظار صربيا عن أهدافها القومية على البلاد الصربية في الغرب وعلى البوسنة - هرسك .

وأدت بها معاهدة بخارست ، في ٣ آذار ١٨٨٦ ، إلى الحالة الراهنة .

وقد أعطت صربيا سبباً لهجومها المفاجئ على البلغاريين ، إلى أن بلغاريا المستقلة ذاتياً تضخمت في ١٨٨٥ بضم الرومي فكسرت بذلك التوازن السياسي في البلقان وهددت وجود صربيا . مع أنها أحدثت جزئياً في ١٨٧٨ ولم تكن لتضم في ذلك الحين إلا الجزء الشمالي من الأراضي البلغارية ، في شمال البلقان .

وبعد سنتين ، أي في ١٨٨٧ ، اختار البلدان ، اللذان يؤلفان الإمارة البلغارية ، الأمير فرديناند دوساكس - كوبورغ .

ويجب أن نضيف إلى أن الشؤون الخاصة لملك صربيا الذي طلق زوجته ، في ١٨٨٩ ، جعلت وضعه غير مستقر ، فتنازل عن العرش ، في ٦ آذار ١٨٨٩ ، لصالح ابنه الكسندر وكان حدث السن وقد تعقد حكم هذا الأخير بمكايد أهله ، ولم يكن شعبياً . وفي ١٨٩٣ ، قلب الكسندر مجلس الوصاية ، وأراد أن يحكم شخصياً ، وطن ، في بعض الوقت ، بأنه سيقوم برد فعل ضد الوصاية النمساوية . ولكن لاشيء من هذا .

وعندما انفجرت الاضطرابات المعادية للنمسا بين صربي هونغاريا الجنوبية ، في ١٨٩٣ ، كيف كان موقف الحكومة الصربية ؟ في السنة التالية ، في ١٨٩٤ ، شجب وزيرها الأول^(١) في خطاب رسمي « جنون » صربي هونغاريا الجنوبية الذين تجرؤوا على القيام ضد « العدالة والحضارة » ، أي ضد السيطرة النمساوية - الهونغارية ، باسم « مثل أعلى مزعوم » .

وفي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، حاول الملك الكسندر ، مع ذلك ، النضال ضد الحماية النمساوية باللعب بالورقة الروسية . ودعم جهود وزيره وتقرب من بلغاريا ووقع معها ، في ١٨٨٧ ، معاهدة تجارية ساعدته على محاولة التعويض جزئياً عن آثار الحصار الاقتصادي الذي فرضته النمسا عليه كوسيلة ضغط ، وذلك بنو الصادرات من جهة البحر الأسود وبلغاريا . ولكنه خضع بعد ذلك إلى وصاية الحكومة النمساوية التي قامت برد فعل قوي ، واستسلم أيضاً لنفوذ والده الذي غادر البلاد مؤقتاً وعاد إلى صربيا في ١٨٩٨ وسمي قائداً أعلى للجيش (جنراليسيم) ومثل من جديد الاتجاه النمساوي في داخل البلاد .

وانطلاقاً من هذا الحين أصبحت صربيا من جديد تحت الوصاية النمساوية . وأصبحت الحياة السياسية في ذلك الحين مضطربة جداً ومفعمة بالمؤامرات وأعمال

(١) راجع DUHEM « القضية اليوغوسلافية »

الإرهاب . ويجب أن يضاف أن زواج الكسندر من الممثلة دراغا ماشين (ويقول دوهيم عنها بأنها كانت « محظية ماهرة ») انتهى بزوال اعتبار الملك ، فيما ظهرت من جديد أسرة قره جورجيفتش حاملاً لواء القومية الصربية .

وتخلى بلاط فينا عن الكسندر . وقتل مع زوجته في ليل ١٠ إلى ١١ حزيران ١٩٠٣ . ومع الملك الجديد الذي ينتسب إلى أسرة قره جورجيفتش ، وحكم باسم بطرس الأول ، انتصرت القومية الصربية . فقد اعتمدت على جيل جديد نما بعد دور القهر النسائي الفظيع في البلقان ، بين ١٨٧٧ و ١٨٩٣ ، وكان متقبلاً لفكرة الجامعة الصربية في التدخل في البلقان لصالح جميع اليوغوسلافيين الخاضعين للسيطرة النمساوية أو العثمانية .

ومنذ الآن تحررت صربيا من الحماية النمساوية . وانطلاقاً من ١٩٠٣ تقربت من روسيا ، وبالتالي من فرنسا في الخلاف بين الحلف الثلاثي والوفاق الثلاثي . وبعد ١٩٠٤ ، مثلت عقبة لتطلعات ألمانيا والنمسا الامبريالية في البلقان ، وفي نفس الوقت كانت تعارض ، بمطالبها في ماكيدونيا ، الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا باسم مبدأ القوميات .

وأدى هذا الوضع الانفجاري إلى تقسيم شبه جزيرة البلقان في آخر الحرب العالمية الأولى ، وحتى إثارة هذه الحرب .

ولنلاحظ أن صربيا في تاريخ القومية اليوغوسلافية ، كانت بمثابة « ييونت البلقان » كما كانت ييونت بالنسبة إلى إيطاليا .

الحدود الشمالية للبلاد اليوغوسلافية

إذا تغيرت حدود الجبل الأسود ، واليونان ، وبلغاريا في شبه جزيرة البلقان الأصلية ، فإن حدود الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية ، إذا وضعت

البوسنة - هرسك جانباً ، لم تتغير في هذا الدور ، وكانت تضم أقليات سلافية يجب أن نتكلم عنها الآن بمزيد من التفصيل .

لنضع أنفسنا إذن في الوقت الذي وجب فيه ، بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وضع الحدود الشمالية ليوغوسلافيا الجديدة ، وهذا ما يساعدنا ، في مرورنا ، على عمل تاريخ سريع للأقليات القومية الموجودة في الدولة النمساوية - الهونغارية قبل ١٩١٤ ، وهي أقليات قومية توجد في منطقة يمكن أن تكون موضع نزاع .

إن الخارطة الاثنوغرافية للمناطق الشمالية اليوغوسلافية ، خارطة معقدة بشكل غريب . فعندما انهارت الملكية النمساوية - الهونغارية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، أنشئت دولة من الصربيين الكرواتيين ومن السلوفين ، تضم في الشمال ، جهد المستطاع ، جميع الأقليات السلافية التي كانت توجد في الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . ولكن تجمع العناصر العرقية في هذه المناطق الحدودية ، ووجود جماعات بشرية مجرمة كثيراً أو قليلاً في جهة الغرب ، ومجيرة في جهة الشرق ، عَقَّدَ قضية الحدود التي تتطابق مع القوميات ، هذا فضلاً عن أن الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية أضيفت إلى الاعتبارات القومية .

وما جعل ترسيم الحدود صعباً أيضاً ، أنه كان يجب استخدام احصائيات للقوميات ، ونادراً ما كانت هذه الاحصائيات موضوعية .

الذكريات التاريخية

لقد اجتاحت السلاف شبه جزيرة البلقان في القرن السادس . والهونغاريون الحوض البانوني (الدانوب الأوسط) في القرن العاشر . واختلط هؤلاء الأواخر بالعناصر السلافية المتبقية في بانونيا . ولكن العناصر السلافية ، في جنوب

الحوض البانوني ، في منطقة باشكا و بارانجا ، نجوا جزئياً من التمثل . وانطلاقاً من القرن الرابع عشر والخامس عشر تلاحظ حركة هجرة سلافية وافدة من الجنوب أتت لتعزز العنصر السلافي في هذه المناطق . وحركة الهجرة هذه من الجنوب إلى الشمال كانت بسبب دفع الأتراك وسقوط القسطنطينية في ١٤٥٣ ، واحتلال البوسنة في ١٤٦٣ ، والهرسك في ١٤٨٢ ، وصربيا التي وقعت في ١٤٥٩ . وكلما صعد الأتراك إلى الشمال ، أصبحت هونغاريا الجنوبية ملجأً للنبلاء والفلاحين الصربيين ، أما الطبقة النبيلة بخاصة فقد مسها الضرر بمصادرة الأتراك للأمالك وقتل مالكيها . وقد تنازل ملك هونغاريا ، في كل المنطقة الجنوبية ، عن أملاك لهؤلاء النبلاء الذين أتوا بفلاحين صربيين أو استقبلوهم .

وكانت بلغراد آنذاك حصناً أمامياً للأتراك نحو الشمال ، أمام العالم المسيحي . وكانت المنطقة الجنوبية من الحوض البانوني تؤلف نوعاً من ثغر حدود تسكنه عناصر سلافية ، بعضهم قديم والآخر مهاجرون حديثاً . ولكن الدفع التركي في القرن السادس عشر تزايد . واجتاز الأتراك نهر الساف والدانوب واحتلوا هونغاريا الجنوبية . وكان زحفهم مطبوعاً بنصر موهاتش ، في ١٥٢٦ . وأصبحت بودابست حصناً تركيا في ١٥٤١ . ولعبت النمسا منذ الآن دور بلاد الثغور حيال العالم الإسلامي .

وأوجد زحف الأتراك نحو الشمال مجموعة واسعة من البلاد تحت سيطرتهم وبذلك سهل هجرة فلاحى المناطق الجنوبية . وحاول كثير من الجبلين البلقانيين أن يجدوا في الشمال مناطق أخصب في السهول . وفي الباشكا ، كان مايقارب ٨٠٪ من السكان صرباً في القرن السادس عشر .

وفي آخر القرن السابع عشر ، بالعكس ، تراجع الأتراك أمام هجومات الدول المسيحية . وأخفقوا أمام فينا في ١٦٨٣ وأوغل الإمبراطور بجنوده حتى شبه

جزيرة البلقان نحو سكوبيا ، في ماكيدونيا ، ويش بالقرب من البانيا . ومع ذلك فإن الجيوش النساوية لم تستطع البقاء في هذه المناطق وانطوت .

وفي دور احتلال النسا لكل المناطق في جنوب الدانوب نجد كثيراً من الناس خاطروا بأنفسهم مع النساويين ، ومع الإدارة الإمبراطورية ، من نبلاء ، وتجار ، وحرفيين يخشون أن يقتلهم الأتراك الذين عادوا ظافرين ، وغادروا صربيا ليلتجئوا في هونغاريا . وقد أطلق على هذه الهجرة اسم « هجرة ١٦٩٠ الكبرى » التي عززت أيضاً العناصر السلافية في مناطق حدود الشمال ، وكان آخر الهجرات الكبرى نحو الشمال .

ومع ذلك يجب أن نضيف أن هذه الحركات الجنوبية - الشمالية عوضت جزئياً بحركات شمالية - جنوبية أضعفت وضع العناصر السلافية في جنوب الحوض البانوني . فمن ذلك أن الصربيين الأرثوذكس ، الذين لجؤوا في هونغاريا الكاثوليكية ، القليلة التسامح ، وحاولوا بأنفسهم الحصول على الحريات الدينية ، وعلى الاستقلال الذاتي الإقليمي ، اصطدموا بسياسة الهونغاريين . وقد كانوا تحت السيطرة التركية يتمتعون بحرية دينية كبيرة . إن صربي البانات والباشكا الذين كانوا خلال ١٥٠ عاماً في أيدي الأتراك كانوا ، كالصرب البلقانيين تحت سلطة البطريركية الصربية في بيش التي أقامها في ١٥٥٧ الوزير الأكبر سوكولوفيتش . في إطار الإمبراطورية العثمانية . ولذا فإن عدداً عظيماً من هؤلاء المهاجرين الصربيين عادوا إلى بلادهم الأصلية التي ظلت تحت الحكم التركي .

وتفهم أهمية هذا الذهاب والإياب لا لأنها أدت إلى تعقيد عرقي أقصى فحسب ، وإنما أيضاً لأن الدول ، فيما بعد ، اتخذت حجة من هذه الهجرات لتدفع بحدودها إلى بعيد : الهونغارون نحو الجنوب ، واليوغوسلافيون نحو الشمال .

لقد طلب صربيو الهجرة الكبرى لعام ١٦٩٠ من الإمبراطور ليوبولد ، قبل

أن يجتازوا نهر الساف ، أرضاً مستقلة ذاتياً مع زعيم صربي ، فينودي ، ومن هنا أتى اسم « فويفودينا » الذي أطلق مؤقتاً على المنطقة في القرن التاسع عشر ، في الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . ووعد ليوبولد كثيراً ولكنه أخلف وعده . إلا أن النمسا في ١٨٤٨ - ٤٩ فقط أنشأت ، في ختام حوادث ١٨٤٨ ، فويفودينا ، ولم تدم هذه إلا عشر سنوات وكانت تضم الباشكا ، والبانات وسيرميا .

وعندئذ تعقدت القضية أيضاً . فبعد أن أخذ الأمير اوجين بلغراد ، في ١٧١٧ ، أي في الوقت الذي حررت فيه البانات ، والباشكا ، والبارانيا من الأتراك ، وجد شعب صربي كثيف في هونغاريا الجنوبية ، وجماعات صربية في ترانسلفانيا ، وحتى في هونغاريا الوسطى والشمالية . ولكن منذ ذلك الحين بدأ الاستعمار الألماني والمجري يفتت الجماعات السلافية في بانونيا الجنوبية ، في القرن التاسع عشر ، وبخاصة بعد ١٨٦٧ ، انطلاقاً من الحين الذي تشكلت فيه الدولة الثنائية . وضربت الهجرة الأقليات الصربية ، وبدلت شيئاً فشيئاً بنية البلاد الواقعة في شمال الإمارة الصربية ، وكلما ازداد تأثير الهجرة في هذه المناطق ، كانت صربيا ، الواقعة إلى الجنوب والشبه مستقلة ، تؤلف قطب جذب لكل سلافي أوربة الجنوبية .

الفصل الثاني

بلاد السلوفين

بلاد السلوفين

إذا وضعنا جانباً الأقليات الإيطالية في محيط الادرياتيک في منطقة ايستريا وتريستا ، نجد في شرق نهر ايسونزو ، الذي يرسم على وجه التقريب في ١٨٧١ ، الحدود بين الإمبراطورية النمساوية وإيطاليا ، جماعات منعزلة من الإيطاليين . وبخاصة في المدن ، وفي أرياف ايستريا الغربية . ومع ذلك فإن الريف في مجموعه سلوفيني .

واليوم تمر الحدود بين إيطاليا ويوغوسلافيا بصورة خفيفة في الشرق من مدينة غورييتزيا ، وتؤلف ما يشبه حداً للقوميات .

السلوفين سلافيون ، وكانوا حتى القرن الثامن عشر في أعالي وديان الساف والدراف ، يعيشون في ظل أمراء مستقلين ، ولكنهم وقعوا تحت سيطرة أدواق فريول وبافاريا ، واعتنقوا المسيحية على يد الكليروس الألماني ، وحكموا منذ ذلك الحين من قبل كونتات ألمانين .

تضم هذه البلاد السلوفينية وحدات إدارية دامت حتى حرب ١٩١٤ : كونتية غورييتزيا ، دوقيات ستيريا ، كارانثيا ، كارنيول . وهذه الأخيرة مركز القومية السلوفينية ، وتضم أيضاً ، في ظل الإمبراطورية النمساوية ، ايستريا الوسطى والشرقية المأهولة بالسلوفين . ولا يوجد مطلقاً سلوفينيا بالمعنى الدقيق تاريخ الحركات ج٤ (١٩)

الخاص ، ولم يؤلف السلوفين مطلقاً دولة موحدة . ومن جهة أخرى ، لم توجد مطلقاً طبقة أرستقراطية سلوفينية مهيمنة . وكان الألمان يجهزونهم بالموجهين . والمدن التي تتركز فيها الإدارة الإدارية للمناطق كان لها طابع أجنبي ، لأنها كانت مأهولة في القسم الأعظم منها بالكهنة ، والموظفين ، والحرفيين الألمان . وامتد الاستعمار الألماني أيضاً إلى الأرياف . ولكن حتى القرن السادس عشر ، كان تنصيب الأدواق وحتى أوائل آل هابسبورغ ، الذين كانوا أدواق إيستريا وكارانتيا ، وكارنيول ، يجري باللغة السلوفينية لا بالألمانية ، وحسب احتفال سلافي . وظلت الأعراف والعادات والتقاليد السلوفينية محافظاً عليها زمناً طويلاً في هذه المناطق .

واشتدت جرمته هذه المناطق في عهد ماريا - تيريزا . ولكن عاطفة السلوفينيين القومية بقيت بشكل إقليمي ، موضعي ، ومعزز أثناء الغزو التركي انطلاقاً من القرن الخامس عشر . وتلقت هذه المناطق القليل من نجات آل هابسبورغ ضد الأتراك ، واضطرت أن تنظم بنفسها دفاعها مستندة على المعسكرات المحصنة ، هذه التابورات التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ السلوفين القومي ، حتى القرن التاسع عشر . وهناك أغاني بطولية يرجع تاريخها لذلك العهد .

وكان للإصلاح الديني البروتستانتي نجاح عظيم في هذه المناطق ، ثم الإصلاح الكاثوليكي المعاكس الذي ردها إلى الكاثوليكية . وهذه الحركات الدينية استخدمت دوماً اللغة السلوفينية لنشر الإيمان ، وبخاصة في الأرياف .

ولكن ، بالرغم من استمرار اللهجات السلوفينية ، والعاطفة القومية الغامضة قليلاً ، فإن الحياة القومية كانت راكدة وقاصرة على الأرياف .

على أن جهود ماريا - تيريزا وجوزيف الثاني ، بين ١٧٤٠ و ١٧٩٠ . لجرمنة

هذه المناطق التي تسود فيها اللغة السلوفينية ، ولتتمة شبكة المدارس التي يعلم فيها باللغة الألمانية ، قد شجعت بصورة غير مباشرة ومضادة على أدب سلوفيني ، يرفع المستوى الثقافي للشعب . وكان الناس عندما يريدون الإرتقاء اجتماعياً ، يتكلمون ويكتبون بالألمانية ، وباعتبارهم يعرفون السلوفينية أيضاً ، كانوا يكتبون بالسلوفينية أيضاً عندما يشعرون بعاطفة وطنية سلوفينية .

إن الحكومة النمساوية ، حتى نحو ١٨٦٦ ، جرمت بمخاطبة المدن ، ولكنها نشرت أيضاً اللغة الألمانية في الأرياف .

بيد أنها غيرت سياستها عشية إنشاء الملكية الثنائية . فقد ابتليت بهزيمتين واضطرت إلى القيام بتنازلات للشعوب السلافية ، انطلاقاً من القانون الدستوري (١٨٦٧) ، ساعدت على نمو وتنظيم حياة قومية .

وحدث ظهور الوعي القومي الواضح للسلوفين بصورة موازية مع تجديد الجرمنة نحو آخر القرن الثامن عشر .

ولكن اليقظة السلوفينية تؤرخ من منتصف القرن التاسع عشر . ففي ذلك الحين ، وحسب تعبير الشاعر فودنيك « كف السلوفينيون عن الاكتفاء بالقليل » . وانطلاقاً من الريف السلوفيني وبالتدريج صعدت طبقة اجتماعية من أولئك الذين يذهبون إلى المدينة ، وبدأت تنافس بجد العناصر الجرمانية . ولكن ما إن تمت عملية الجرمنة بصورة موازية وفي نفس الوقت ، إلا وثبتت الحدود الاثنوغرافية . ووجدت منذ الآن كتلة سلوفينية متمركزة حول لوبليانا في الكارنيول . أما في الشمال ، في ستيريا وفي كارانثيا اللتين يطالب بهما السلوفينيون دوماً ، ولكن الجرمنة فيها امتدت كثيراً ، فيلاحظ ببساطة أقلية سلوفينية متجمعة مع جيوب جرمنة .

ومع ذلك فلم يكن هنالك استعمار منظم من جانب الألمان في سلوفينيا . لأن غياب الاستعمار الإجباري جعل الألمان لا يتوغلون كثيراً نحو الجنوب ، ولم تصب الجرمنة في الغالب إلا المناطق الشمالية ، وبخاصة المناطق الجنوبية من ستيريا وكارانتيا ، اللتين تؤلفان اليوم جزءاً من النمسا : كارانتيا مع كلاغنفورت ، المدينة الألمانية ، وستيريا مع غراتز وهي مدينة ألمانية أيضاً . وقد وجد في هذه المناطق السلوفينية في السابق توغل منظم ، وعفوي حول المدن ، والطرق الاستراتيجية ، انطلاقاً من القرن الثامن عشر . أما الجرمنة في الإدارة ، وفي المحاكم والمدارس والكنائس ، والجيش ، وعمل جمعيات الدعاية الألمانية - أتت فيما بعد في القرن التاسع عشر - والسياحة ، فقد دحرت بالتدريج السلوفينيين نحو الجنوب . ولكن العملية المعاكسة حدثت في الكارنيول حيث كان السلوفينيون يؤلفون أكثرية السكان الواسعة .

رأي مؤرخ صربي في أهمية الجرمنة

لقد كان المراد في الواقع عواطف عابرة ومكتسبة حديثاً ، حسب رأي المراقبين الحذرين . وستتغير هذه العواطف بالطبع في الاتجاه اليوغوسلافي إذا تغيرت الظروف السياسية الحالية وبسهولة ، لا سيما وأن هذا الشعب المزدوج اللغة ينتسب إلى « العرق السلوفيني » وهنا أيضاً استعملت كلمة « عرق » مكان كلمة « شعب » .

ومن الممكن النقاش في قضية معرفة ما إذا كانوا كثيرين أولئك السلوفين الذين تجرمنوا باللغة وأيضاً بالعادات . ومن الواضح أنه إذا نظرنا إليهم من وجهة نظر أصلهم فهم سلوفين ؛ ومن وجهة نظر طبيعة الحضارة المعاصرة أصبحوا ألمان . وربما كان عند عدد من الأفراد إمكان التشيع إلى هذه الدولة القومية أو تلك . ولكن هامش الشك في الحقيقة ضيق جداً .

ومن الممكن القول إن التحديد الحالي لسلوفاينيا ، التي لم تحافظ في إطار يوغوسلافيا إلا على منطقة ماريبور الستيرية ، يطابق حدود القوميات . ومع ذلك فإن اليوغوسلافيين طالبوا طويلاً بمنطقة كلاغنفورت (التي تحمل أيضاً الاسم السلوفيني تسيلوفيتس) .

ولنأخذ حالة منطقة كلاغنفورت لنفهم بشكل أفضل طابع الخلاف بين الألمان والسلوفين . إنها جيب جرمنة حديثة . ففي ١٨٥٧ كان في كلاغنفورت ما يقارب ٣٥٠٠ ألماني و ٦٠٠٠ سلوفيني أتى معظمهم من الريف . ولكن الريف كله كان سلوفينياً . إلا أن الجرمنة اشتدت في النصف الأخير من القرن . وهكذا فإن الكومونات في غرب كلاغنفورت وحول بحيرة فورت ، في غرب المدينة كانت أيضاً سلوفينية في ١٨٨٠ ، ولكنها ترجمت بسرعة . ومع هذا يمكن دوماً مناقشة أهمية الجرمنة التي حدثت بكسب اللغة ، ولكنها لم تمح التمييز بين لغة التعامل واللغة القومية .

وكان يسيطر على النزاع بين الطائفتين العرقيتين ، في هذه المناطق ، النمو الاقتصادي ونمو السكك الحديدية .

إن كلاغنفورت في منتصف القرن التاسع عشر ، بالرغم من أنها كانت في كارانثيا ، في منطقة جزؤها الشمالي جرمني علناً ، كانت أحد مراكز اليقظة السلوفينية بعد لوبليانا . ففيها تأسست في ١٨٥٢ ، جمعية القديس موهور الأدبية السلوفينية التي نشرت الألوف من المؤلفات والكراريس باللغة السلوفينية . وكانت كلاغنفورت أيضاً ، في زمن الحرب العالمية الأولى مقراً لعدة جمعيات ، وبخاصة جمعية القديس سيريل وميتود التي أسست المدارس السلوفينية . ووجدت أيضاً جمعيات ذات طابع اقتصادي (شركات الاعتماد) وكانت في أيدي السلوفين . كما وجدت أيضاً جمعية السلوفين السياسية في كارانثيا .

ولكن إنشاء خط حديدي ينتهي في كلاغنفورت أدى إلى نهضة صناعية وتجارية في المدينة أفادت العناصر الألمانية أكثر من العناصر السلوفينية وساعدت الكتلة الألمانية التي تسكن في شمال المنطقة على أن تنوء بوزنها كاملاً على الأقلية السلوفينية .

وذكر هومانت ذكريات رحلة ، وتكلم فيها عن تسيلوفيتس بهذه العبارات :

« تبدو هذه المدينة اليوم ، بشارع ولهم وبسارك كرينغ وحراسها بخوذهم ذات الرؤوس الحادة ، جرمانية بفضاطة . إلا أن معظم السكان على الأقل من أصل سلوفيني ، ولكن من الواضح أنه في جزئه الأعظم مجرمين » .

والحركة القومية السلوفينية ذات طابع أقل مشادة بكثير وأقل هوى بكثير من الحركة القومية الكرواتية . وهكذا في ١٨٦١ ، وجهت رسالة السلوفين إلى الحكومة النمساوية وطالبت ببساطة بتحقيق الوعود التي أعطاها الإمبراطور ، وتتعلق باستعمال اللهجات السلوفينية في المدارس ، والمحاكم والإدارة . وعلى الصعيد الإداري والسياسي ، اقتصر على طلب ضم البلاد السلوفينية الداخلة في نطاق الإمبراطورية في منطقة إدارية واحدة . وهذا المطلوب معتدل جداً ، وذو أهمية داخلية ببساطة . ولم تكن قضية الاستقلال مطروحة مطلقاً . لقد كان القصد اتحاد الكارنيول ومنطقتي ستيريا وكارانتيا المأهولة بالسلوفين وكذلك منطقة غورييتزيا التي كان ريفها سلوفينياً . وهذا البرنامج خجول وسيصبح أكثر خجلاً أيضاً انطلاقاً من الوقت الذي تصبح فيه الملكية النمساوية ثنائية .

ولم يرق بالحركة القومية السلوفينية شعب عديد جداً . لأن السلوفين كان عددهم نحو مليون ونصف نسمة . فهو إذن فريق قومي ذو أهمية محدودة نسبياً . ومن جهة أخرى ، لم يكن هذا الشعب حركياً جداً على الصعيد الديموغرافي . فالولادة فيه ضعيفة . وحتى ١٨٧٠ ، كانت الحركة القومية ممثلة على الأكثر بأناس

مسنين يرغبون بالتكيف في آن واحد مع المركزية النساقوية ومع التنظيم الفدرالي (الاتحادي) للدولة .

وبالرغم من هذه الظروف ، التي لم تكن ملائمة ، يلاحظ نحو السنوات ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ، صعود جيل ناشئ قليل العدد ولا شك ، ولكنه متحمس كثيراً ، ويلعب دوراً اجتماعياً متزايداً . ويلاحظ بخاصة وعي الجماهير الشعبية الذي يحول قليلاً قليلاً جو مطالب الاستقلال الذاتي .

ويلاحظ في الواقع ، أمام الألمان ، ظهور ملاكي أراضي كبار ، ورجال أموال ، وكانت لهم أكثر الوظائف الهامة ، وييدهم معظم المشاريع الصناعية والتجارية ، وأن الطبقة الريفية السلوفينية صعدت بورجوازية قومية ، وفرقة موظفين ، وأطباء ، ومحامين ، وصحافيين ، وكتاباً ، ومنهم خرج الرجال السياسيون الذين نظموا الحياة القومية في البلاد السلوفينية . وانطلقوا لفتح الوظائف الإدارية في المدن ، ليحلوا فيها محل الألمان .

وفي ١٨٦٩ ، تأسس في ماريبور (ماربورغ) حزب جديد ، حزب « الشبان السلوفين » الذي أفصح عن نفسه بصحيفة « الشعب السلوفيني » . ولم يكن لهذا الحزب برنامج عنيف جداً . لقد كان يطالب فقط بسلوفينيا إدارية موحدة ويعلم تضامنه مع الشعب الكرواتي الذي كان يعيش أيضاً في إطار الإمبراطورية .

وانطلاقاً من هذا التاريخ يمكن الكلام بحق بأنه يوجد عند السلوفين حركة قومية شعبية منظمة تظهر بمجالس كبرى تضم في الحقول الطليقة أو في مدينة ما في الكارنيول أو في ستيريا ، الفلاحين وأبناء المدن « التابورات » ، الاسم الذي يذكر بذكرى تاريخية قديمة . وكانت هذه المجالس تحضر برامج مطالب إدارية وتدافع حيال العنصر الألماني عن القومية السلوفينية .

وقد أثارت الحركة في كانون الأول ١٨٧٠ ، مؤتمراً يوغوسلافياً ، عقد في لوبليانا ، حضره مندوبون سلوفين ، وكرواتيون وصربيون (صرب النمسا صرب مناطق شمال الدانوب) ، وفكر في إعادة بناء مملكة الليريا . ومع ذلك ، فمن غير الصحيح أن تمثل أن الحركة القومية السلوفينية كحركة وحدة واستقلال . إلا أننا عشية الحرب العالمية الأولى ، نجد أن بعض القوميين السلوفين ، وهم قليلو العدد ، تجمعوا في جمعية « النهضة » التي تأسست في ١٩٠٩ . ووضعوا في برنامجهم « سلوفينيا مستقلة بكل الوسائل بما فيها العنف » ، إذن الحرب . وحتى بداية القرن العشرين ، لم تتضمن الحركة القومية السلوفينية نزعة جذرية (راديكالية) بمثل ذلك .

وفوق ذلك ، كان الوطنيون السلوفين منقسمين ، ومن المهم أن نرى كيف يمكن أن ينمو الوعي القومي ، وحتى في الانقسام . وكان موجهوه يؤخذون إما من البورجوازية المدنية الصغيرة ، الأكثر ليبرالية بطبعها ، وحتى أحياناً المناوئة للاكليروس ؛ وإما من بين الكهان المحافظين الذين كان ييدهم شعب الأرياف . وهكذا نرى الاتجاه الممثل بالشعب السلوفيني ، راديكالياً كان أو على كل حال ليبرالياً ، قد تنازل بالتدريج إلى اتجاه أكثر أهمية بكثير وهو الاتجاه الاكليروسي ، الممثل بصحيفة « السلوفيني » ، التي أسسها العنصر الاكليروسي في سلوفينيا عام ١٨٧٢ .

ولكن الحركة القومية كبحتها قليلاً الكنيسة السلوفينية التي التزمت بمداواة الإمبراطور والسلطات الكنسية النمساوية . ولكن سيطرة الاكليروس النامية على الشعب السلوفيني ، ورد الفعل المناوئ للاكليروس الذي أثارته أسسها قطعاً في ثورة وعي القومية السلوفينية المتأخرة كثيراً . وهذه ملاحظة سديدة بقوة أبدائها هومان . إن جميع المنظمات ذات الطابع الوطني التي تشكلت في النصف الثاني من

القرن ، في البلاد السلوفينية انقسمت بين اتجاهين : ولكن هذا الخلاف أدى بمعظم الشعب السلوفيني إلى التحزب ، أي إلى الاكتتاب في هذه المنظمات ، وإلى تعزيز الحركة القومية .

ويقصد بذلك قبل كل شيء ، الجمعيات التي أنشئت لتنمية تعليم اللغة السلوفينية والمدارس ، مثل جمعية القديس سيريل وميتود التي أسست في ١٨٨٥ ، في كلاغفورت ، ولم تكن مضادة للدين . فقد كانت تعمل على تأسيس مدارس على أساس قومي وكاثوليكي ، وكان يوجهها خلال عشرين عاماً كاهن ، ولكنها وجدت ضدها قيام منظمة أخرى تابعة للكنيسة مباشرة .

ويقصد أيضاً جمعيات الرياضة (الصقور ١٨٦٣) التي لعبت دوراً أساسياً في الحركة القومية السلافية (في بوهيميا أكثر مما في البلاد السلوفينية) ، لأن هذه الجمعيات كانت تضم الشبيبة حول مثل أعلى معنوي (أخلاقي) ووطني .

وفي ١٩٠٣ ، أثارت الكنيسة جمعيات رياضة أخرى مثل أورلي (النسر) التي تعارض الصقور ، ولكنها كانت تعمل في نفس اتجاه المثل الأعلى القومي .

وظهرت نفس الانقسامات في جمعيات لا عد لها أنشئت في البلاد السلوفينية وتكاثرت نحو آخر القرن .

وقصارى القول ، إن اليقظة القومية السلوفينية أدت إلى النتائج التالية :

١ - تبني لغة سلوفينية وحيدة تامة أخذت مكانها إلى جانب اللغة الصربية - الكرواتية .

٢ - نمو التعليم السلوفيني والزوال الشبه كامل للأميين . ومن المؤكد بخاصة أن عدد الأميين في سلوفينيا بالنسبة إلى الشعوب السلافية الأخرى في الجنوب الأوربي ، كان أضعف مما في غيرها . ففي ١٩١٠ ، كان عدد من سنهم أقل من ٢٠

عاماً لا يزيد عن ٣ ٪ من السكان ، أي أناس ما زالوا بعد في سن الدراسة .

٣ - تعدد الصحف ، والمؤلفات العلمية ، والمجلات . فقد كان في البلاد السلوفينية ٤٣ صحيفة ، في ١٩١٢ ، ١٩٢٢ ، مع نمو الطابع الأدبي والثقافي الذي يرافق ويدعم ويغذي الحركة القومية .

ومع ذلك ، ففي الوقت الذي تأكدت فيه القومية السلوفينية هددت من جديد بضغط العناصر الجرمانية . وكان آخر القرن التاسع عشر مطبوعاً بنمو الامبرياليات . وكانت الحكومة التساوية تريد سياسة الجرمنة والمركزية التي تطبقها آنذاك ، أن تجعل طريق تريستا أكثر أمناً ، وكذلك باحتلالها البوسنة - هرسك ، في ١٨٧٨ تريد أن تؤمن لنفسها طريق سالونيك . ولم تكن سياستها سياسة عنف ، وإنما سياسة قضم تتناول قبل كل شيء القطاعات التي يكون فيها السلوفين أقلية ، في ستيريا وفي كارانثيا .

ولوحقت سياسة التعليم لصالح الألمان . وإذا كان يوجد في ١٩٠٠ ، للسلوفين في كارنيول ، مدرسة واحدة لـ ١٢٨٠ سلوفينياً ، فقد وجد آنذاك مدرسة واحدة لـ ٨٧٠ ألمانياً ، وهذه النسبة ملائمة للسلوفين . وعلى العكس في كارانثيا ، حيث كان الألمان أكثر عدداً والنسبة ١ إلى ٢٧ .

وقد سهل واقعان عملية الجرمنة : فمن جهة ، تسبب إنشاء الخطوط الحديدية والمعامل ، وحاجات الإدارة المتزايدة ، في البلاد السلوفينية ، في تدفق الموظفين والمستخدمين ، والعمال الألمان ولا سيما في المدن . ومن جهة أخرى ، على العكس ، إن مصاعب حياة الشعب الريفي ، الجبلي أساساً ، أضعفت هجرة السلوفين بعدد كبير الحركة القومية . وكانوا يذهبون إلى ألمانيا ، وأمريكا . ففي مدينة مثل كليفلاند ، حسب في ١٩١٤ أن عدد السلوفين كان ٢٥٠٠٠ سلوفيني .

ويعطي هومان في الفصل الذي خصه للبلاد السلوفينية هذا المثال الجذاب : في مصر ، في ذلك العصر كانت الخادومات الأوربية كلها تقريباً سلوفينية .

وإذا كانت الحركة القومية السلوفينية مهددة بالجرمنة ، فقد أصبحت بالضبط ، برد الفعل ضد هذه الجرمنة أكثر فظاظاً وعنفاً . كما أصبحت أكثر عمومية . وفي آخر القرن التاسع عشر ، وفي بداية القرن العشرين ، لم تقتصر فحسب على البورجوازية المدنية أو الريفية التي يوجهها كهانها ، وإنما شملت عمال المدن أيضاً .

ولا شك في أن هذه المناطق لم تكن مصنعة جداً . إلا أن التنمية الاقتصادية على الأقل خولت بالتدريج طابعاً ديمقراطياً للحركة القومية ، بإضافة جماعات مدنية من العمال إلى مجموعات الفلاحين . ومع ذلك ، فقد حافظت هذه الحركة حتى عشية الحرب العالمية الأولى على طابع محافظ ومعتدل . إن الرجال السياسيين السلوفيين ، مثل الدكتور سوستيريستش ، من الحزب الكاثوليكي السلوفيني ، لم يذهب إلى أبعد من مفهوم سلوفينيا مستقلة ذاتياً في نطاق إمبراطورية تمر من الثنائية إلى الثلاثية ، وهذا يعني أن يشكل السلافيون ، إلى جانب النساويين والهونغاريين ، المجموعة العرقية والقومية الثالثة التي تتم الملكية الثنائية .

ثم إن الطابع الدفاعي كلياً لموقف الشعب السلوفيني ، المهدد من كل الجهات بالاستعمار والضغط الإداري الألمانية ، يمكن أن يوضح موقف القبول هذا الذي لم يكن موقف الشعب الكرواتي .

صرب هونغاريا (بانات ، باشكا ، بارانيا)

لم يكن النزاع هنا نزاعاً بسيطاً بين قوميتين ، أو أيضاً أن النزاع الأساسي

كان بين الهونغاريين والصرب . لأن هذه المناطق كانت منظاراً سحرياً من القوميات .

يوجد أولاً قومية ألمانية ، ممثلة بما يسميه الصربيون : السفاب (سواب) ، واستعمار هونغاري ، واستعمار صربي . حتى إنه وجد في السابق عناصر ذابت في السكان : إيطاليون ، اسبانيون ، فرنسيون ، في البانات . وفي القرن التاسع عشر ، كان النزاع بين المجر والصرب مسيطرأ ، ولكنه كان معقداً بوجود هذه الكثرة من القوميات المتعددة ، وبواقع تنوع الأديان (الصرب الأرثوذكس والصرب الكاثوليك) .

فقد وجد عدد من الصرب من المهاجرين الكاثوليك ، وقد جاءوا من دالماسيا ، وكرواتيا ، مثل السوكتشي (في بارانيا والبنات) ويوجد أيضاً أناس هاجروا حديثاً للإقامة ، وهم فلاحون أتوا في القرن السابع عشر ، ويوجههم كهانهم الفرنسيكان ، وأقاموا في منطقة سوبوتيكا .

وكانت هذه المنطقة كلها ، بين ١٨٤٠ و ١٨٦٧ . خاضعة لمجيرة أقوى بكثير مما كانت عليه الجرمنة في البلاد السلوفينية . وبعد ١٨٦٧ ، وفي الوقت الذي نظمت فيه الملكية الثنائية ، وكان للهونغاريين سلطة أعظم أيضاً في الملكية ، وجد تغير في الأسماء ، لا في أسماء القرى فحسب ، وإنما الأشخاص . وفي التعليم الابتدائي ، كانت اللغة المجرية مفروضة كثيراً أو قليلاً . وكانت الدوائر الانتخابية مقطوعة بشكل يمنع جهد المستطاع التمثيل الصربي في مجلس النواب في بودابست . وقد سهل نجاح هذه المجيرة بوجود صرب كاثوليك ، لأن المدارس كانت مذهبية ، ولم يكن للصرب الكاثوليك مدارسهم ، وبمواربة الكنيسة ، أمكن تدريجياً حدوث المجيرة .

وفي مؤتمر السلام ، في ١٩١٩ ، وفي الوقت الذي لزم فيه تثبيت حدود

المملكة الكرواتية والصربية والسلوفينية ، نرى الأرقام التي أتت بها الإرسالية (البعثة) الصربية الملائمة لوجهة النظر الصربية .

في سوبوتيك (في الباشكا) ، كان الصرب الكاثوليك يؤلفون معظم السكان ، ومع ذلك فإن الإحصائيات الهونغارية أعطت أكثرية مجرية .
- ٥٥٥٨٧ هونغارياً .

- ٣٣٢٤٧ بونجفشي (صرب كاثوليك) .

- ٣٤٨٦ صرب أرثوذكس .

وفي الإحصائيات الهونغارية في ١٩١٦ يرى أن ١٠١٥٦ مجرياً يتكلمون الصربية . إذن يوجد هنا ، إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة ، أكثرية صربية قد تبلغ . ٤٦,٩٨٠

أما الإحصائيات الصربية ، في ١٩١٩ ، فترى فيها على ١٠١,٢٨٦ نسمة في سوبوتيك ، ٧٣,٨٩٢ صربياً : (٦٥,١٣٥ كاثوليكياً ، و ٨,٧٣٧ أرثوذكسياً) . و ١٩,٩٧٠ مجرياً ، و ٤,٢٥١ ألمانياً ، و ٣,٢٩٣ يهودياً .

وهذه الأرقام يمكن أن تغذي مطالب هؤلاء وهؤلاء حسبها يحسب الصرب الكاثوليك في المنطقة هونغارين أو صربيين .

وفي هذه الظروف ، نرى أن مطالب سلافي هونغاريا الجنوبية الذين ، كما نعلم ، لم تدعمهم إمارة صربيا ، قبل القرن العشرين ، لا يستطيعون الذهاب إلى أبعد من الرغبة في استقلال ذاتي إقليمي ، وفي إطار الإمبراطورية ، سيتجه هؤلاء الصربيون ، لدعم مطالبهم ، نحو الغرب ، نحو الحركة القومية الكرواتية .

الفصل الثالث

الحركة القومية في كرواتيا

يشكل الكرواتيون قومية تختلف قليلاً ، من الناحية العرقية ، عن القومية الصربية ، ولكن هذه القومية كاثوليكية من حيث الدين ، ولها ماضٍ تاريخي متميز ، ويجب ذكره لتفهم على وجه الصحة مطالب الكرواتيين القومية في القرن التاسع عشر .

تصعد ذكريات التاريخ القومي الكرواتي بعيداً ، وذروة هذا التاريخ تقع في الحقيقة ، في القرن العاشر وفي القرن الحادي عشر ، أي إلى ذلك الحين الذي كانت فيه كرواتيا ، تحت إمرة أمراء كرواتيين « الجويان » تشغل أرضاً واسعة لا تشمل فحسب أرض كرواتيا الحالية ، وإنما كانت تمتد ، في الجنوب ، على دالماسيا . ثم صغرت كرواتيا بالدولة الهونغارية ، ابتداءً من القرن الثاني عشر . ووجدت متحدة معها اتحاداً شخصياً ، وهذا الاتحاد بالعاهل يجعل الدولتين تحتفظ كل واحدة منها بجيشها ، وختها ، ومؤسساتها (نظمها) . وفي الحقيقة وقعت تحت التبعية الهونغارية وتحت الإدارة المباشرة لـ « البان » الذي يسميه العاهل الهونغاري ، وارث السلالة القومية الزائلة .

ثم فقدت كرواتيا جزءاً عظيماً من دالماسيا التي خضعت إلى البندقية وظلت تابعة لها حتى آخر القرن الثامن عشر . ومن جهة أخرى ، احتل الأتراك قسماً من أراضيها الجنوبية ، ابتداءً من القرن السادس عشر ، ولكنها ظلت تشكل ، مع

كرواتيا الأصلية ، والسلافونيا وقسماً من دالماسيا ، هذه المملكة الثلاثية الموحدة ، التي كانت إعادة تأسيسها عنصراً من البرنامج القومي الكرواتي في القرن التاسع عشر .

وبعد معاهدة كارلوفيتز ، في ١٦٩٩ ، التي سجلت تراجع الأتراك في جنوب الدانوب ، خلال ثلاثين سنة ، حتى إن النمساويين احتلوا بلغراد ، وجدت كرواتيا نفسها ، في الإمبراطورية ، قد خصت بالحدود الإدارية التي ظلت حدودها في الدولة اليوغوسلافية في فترة ما بين الحربين العالميتين . ومع ذلك فقد اقتطع من أرضها جزء من التخوم العسكرية نحو الجنوب ، الذي كان يرتبط مباشرة بالتاج النمساوي .

وهكذا تتضح بعض المطالب الأرضية للكرواتيين في الإمبراطورية في القرن التاسع عشر ، وأيضاً لم يحافظ الكرواتيون في هذه الإمبراطورية على وضع إداري خاص مستمر متجدد في الدولة الثنائية في ١٨٦٧ .

ونحو ١٩٠٠ كانت كرواتيا تمتد على ما يقارب ٤٣,٠٠٠ كم^٢ وتضم أقل بقليل من مليوني نسمة . وهي منطقة مأهولة بصورة كافية رغم أنها جبلية . والكثافة فيها ٤٥ نسمة في الكيلومتر المربع .

ولقد رأينا كيف أن الليرية ، بين الكرواتيين ، كانت أول شكل ليقظة الوعي القومي .

والليرية برنامج عام للتجمع والنهضة القومية الكرواتية التي كان لها طابع مزدوج حسبها يصر على مظهرها الكرواتي بصورة خاصة ، أو على نزعتها السلافية ، التي تقتضي الاتحاد مع سلافي الجنوب .

والليرية ، إذا نظر إليها من وجهة النظر الكرواتية ، هي برنامج عمل ثقافي . وقد قال فيها ، عام ١٨٤٢ ، كاتب كرواتي « إنها لاشيء من وجهة النظر

الوطنية » . « الكرواتية هي حياتنا السياسية » . وفي ذلك العصر كانت كلمة « نارودنوست » (القومية) تطبق على القومية الألبانية ، وتتصف بمجموعة تقاليد مشتركة ، اللغة ، العرف ، الأخلاق ، والعادات الخ ... ولكن القصد مفهوم ضيق للأمة الكرواتية ، مفهوم إقليمي (قومية ، بمعنى « بلد » من دولة كبرى) . ومن هنا تأتي فكرة اتفاق مع الجيران ، ولكن دون الاتحاد بهم .

ومع ذلك يوجد في كرواتيا نخبة تتجاوز هذا المفهوم . وتفهم صلة كرواتيا بالشعوب المجاورة من قرابة واحدة (الصرب) . أما الألبانية فتنزع ، بتجاوزها كرواتيا ، إلى الانضمام إلى المناطق الجغرافية التي يعيش فيها سلافيو الجنوب . وتصبح مثلاً أعلى يوغوسلافياً . ولذا فإن دولة الصرب ، والكرواتيين والسلوفين احتفلت ، في ١٩٣٥ ، بالذكرى المئوية للألبانية . غير أن احتلال البوسنة - هرسك ، في ١٨٧٨ ، بدل تماماً هذه العلاقات . وكان الصرب يطالبون بالبوسنة - هرسك ، كذلك كان يطالب بها عدد من الكرواتيين ، باسم الألبانية . وعندما سقطت في حوزة النمسا ، تقربت من كرواتيا . وكان يوجد في البوسنة - هرسك أقلية صغيرة كرواتية وكاثوليكية . وقد شجع الضم الكرواتيين على المطالبة بإعادة تنظيم الإمبراطورية الثنائية بشكل ثلاثي .

وهكذا شجعت القومية الكرواتية ، ولكنها اصطدمت في الوقت نفسه بالقومية الصربية ، ولم تلعب هذه الأخيرة دوراً متفوقاً في كل التاريخ القومي لسلافي الجنوب ما دامت صربيا باقية تحت الحماية النمساوية . بيد أن صربيا في ١٩٠٣ ، وعند ثورة القصر ، تقربت من روسيا ووقفت ضد النمسا ، وأصبحت سنداً أساسياً للحركات القومية . ولكن صربيا بوجودها الدولة السلافية الوحيدة المستقلة في البلقان حتى ١٨٧٨ ، كانت مثلاً مشجعاً . وفي بداية القرن التاسع عشر ، كان لهذه العاطفة القومية فيها طابع ديني . فقد كان تغذيها الكراهية ضد

ضد الأتراك . ولكنها اتضحت في الإمارة الجديدة ، انطلاقةً من ١٨٣٠ بخاصة ، عندما دقت كنائس بلغراد استقلال صربيا . ومنذ ذلك الحين . نرى أمام القومية الكرواتية التي تريد أن تمتد إلى جميع السلافيين في الجنوب الكاثوليكي للملكية ، وتشمل أيضاً طوائف جميع سلافي الجنوب ، وبالتالي سلافي البوسنة - هرسك التي يحتلها النساويون ، قيام القومية الصربية التي كانت تطالب أيضاً ، باسم اللغة والدين الأرثوذكسي ، بسلافي الجنوب أنفسهم وأيضاً بالدماسيين والبوسنيين والهرسكيين وبالسلافيين أو صرب كرواتيا الذين كانوا جميعاً « الصرب الأفحاح » كما قال كاتب صربي .

لقد أنهت الاليرية الكرواتية ما كان يمكن أن يسمى الإقليمية الكرواتية ، المفهوم الإقليمي جداً . ولكنها حافظت على بعض الصفات الهجينة التي منعت من أن يكون لها تأثير قطعي ، على حين أن القومية الصربية التي كانت أكثر ضيقاً وأكثر قومية نوعاً ما ، ولكنها تعتمد أيضاً على وعي قومي أصلب وأمتن ، ولا سيما على وجود دولة مستقلة ، هذه القومية الصربية التي توصف أحياناً بـ « الصربية » لم تلق عناءً في الانتصار على الاليرية .

ونحو منتصف القرن ، بذل جهد للتوفيق بين وجهة النظر الصربية ووجهة النظر الكرواتية على يد ستروسماير (١٨١٥ - ١٩٠٥) . وهو حبر كرواتي عظيم . درس في جامعة بست ثم في جامعة فيينا ، وترهب وأصبح أستاذاً في المدرسة الكنسية في جاكوفو ، في كرواتيا الشمالية . وقد لعب ستروسماير دوراً عظيماً في التاريخ القومي الكرواتي . وهو الذي أنشأ بخاصة الجمع العلمي (الأكاديميا) اليوغوسلافي في زغرب ، ولعب دوراً دينياً أهم أيضاً في خارج كرواتيا ، في مجمع الفاتيكان ، في ١٨٦٨ . وهو الذي فرض تبني التعبير « يوغوسلافي » ، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الإيمان تاريخ الحركات ج٤ (٢٠)

بيوغوسلافيا صفة مميزة لفكرة الحركة الليرية . وهكذا نرى الليرية تنطلق من حركة قومية كرواتية أصلاً ، لتنتقل بالتدريج إلى اتجاه اتحاد يوغوسلافي .

لقد كانت القومية الكرواتية ، في السنوات ٦٠ ، بخاصة من صنع نخبة فكرية منتقاة من الطبقة الأرستقراطية والبورجوازية . وكان طابعها بخاصة ثقافياً وسياسياً . وأفادت من مساندة الطبقات الموجهة ، ولكنها أثرت قليلاً جداً في الجماهير التي كانت ظروف حياتها غير كافية ، والتي كان لها مطالب أخرى أكثر وضوحاً بكثير ، وأكثر مادية بكثير ، وأكثر عامية . ومع ذلك وجد رابط بين هذه القومية الكرواتية ووعي الجماهير الريفية الذي أخذ يستيقظ قليلاً قليلاً .

وهذه الأرستقراطية ، وهذه البورجوازية ، التي هي في جزء منها مهاجرة - مقيمة ، ومجرمة بقوة ، ظلت متعلقة جداً بتقاليدها ، وبأصنافها . وجميعاتها الدينية ، وخاضعة لتأثير مربيها من رجال الدين .

وكانت تدافع عن امتيازاتها السياسية والاجتماعية ، وقد يحدث في الغالب أن تضحي بمصالحها القومية لمصالح الطبقة ، والمصالح المادية . ومن المؤكد أن الأرستقراطية الكرواتية ، في الديايط الهونغاري . قد استسلمت في الغالب أمام متطلبات قيناً . ومع ذلك توجد استثناءات . فقد وجد بين كبار الوطنيين في كرواتيا ، نبلاء ، ونذكر بخاصة دراسكوفيتش ، الأمير العظيم حامي الآداب والفنون .

وفي ١٨٤٨ ، في زمن الحوادث الثورية التي أثارت كل هذه المنطقة في وسط أوروبا ، وقعت في الديايط جلسة تذكّر بليلة ٤ آب في فرنسا ، مع المبالغة : فقد تخلى النبلاء الكرواتيون والسيدات الجالسات في الأروقة عن مجوهراتهم . وأحجارهم الكريمة ، لدعم الحرب ضد هونغاريا .

وفي ذلك الحين طلب بان الكرواتيين ، جيلاشيش ، التصويت ، في الديباط الكرواتي ، على إصلاحات ذات طابع ليبرالي ، كإلغاء القنانة ، وحذف امتيازات النبلاء ، وتنظيم حق الملكية . ولكن ما موقف الكرواتيين على الصعيد السياسي ؟ هذا الموقف يتجلى بـ :

١ - الحفاظ على الحقوق التاريخية للدولة الكرواتية التي تصعد إلى ماضي كرواتيا البعيد ، وقد لعبت الجمعية التاريخية اليوغوسلافية ، التي أسست في ١٨٥٠ دوراً هاماً ، في وقت لاحق ، وطالبت بتمثيل مسرحيات تاريخية قومية ، تضم حججاً تاريخية تبرهن على قدم الدولة .

٢ - إعادة توطيد الدولة الكرواتية في حدودها السابقة ، وإعادة إنشاء هذه المملكة الثلاثية - الموحدة من كرواتيا - سلافونيا - دالماسيا ، التي تتجاوز الأراضي الكرواتية الأصلية ، وفي ذلك ما يجعل الكرواتيين في نزاع مع الصرب ومع الدالماسيين .

وحق ١٨٦٧ ، كانت كرواتيا مهددة بالجرمنة . ففي ١٨٦٧ تمت التسوية النمساوية - الهونغارية . وفيها سلم الكرواتيون إلى المجر ، وجرى الكلام عن المجيرة بعد ذلك .

وعشية ١٨٤٨ ، تألم الاستقلال الذاتي الكرواتي كثيراً . وبفضل الثورة جمع البان الجديد ، جيلاشيش . السابور (الديباط الكرواتي) للتصويت على تشريع ليبرالي استوحي من الضيغة التالية : « الحرية في القومية ، من أجل القومية » .

وأدت هذه الحرية إلى استعمال اللغة الكرواتية في المدارس ، وفي الإدارة ، وحتى في الكنيسة ، باتفاق مع روما . وعدا ذلك ، افترضت بلداً غير مقسم . ومن هنا خرجت المطالب لا من أجل كرواتيا التركية ، حتى منطقة بيهاتش ، وإنما

أيضاً من أجل دالماسيا ، التي كانت تقاوم جداً ، وحتى من أجل سلوفينيا التي رفضت قبول وجهات نظر الكرواتيين .

عندئذ ، اتجه الكرواتيون شطر الصرب . وفي ١٨٤٨ ثار صرب هونغاريا أي صرب بانات ، وباشكا ، وبارانيا ضد الهونغاريين . وفي الوقت نفسه ارتسم تضامن بين الكرواتيين والصرب ، وطلب الصرب إعادة إنشاء « فويفودينا » الصرب في جنوب هونغاريا التي كانت تضم لاسيرميا ، وجزءاً من التخوم العسكرية . بارانيا ، وباشكا ، وبانات ، وذهبوا حتى المطالبة بأن تتحد فويفودينا هذه بمملكة كرواتيا - سلافونيا - دالماسيا .

ورأى صرب هونغاريا رسم نوع من اتحاد يوغوسلافي منذ ذلك الحين . وتحقق هذا الاتحاد في الواقع ضد الهونغاريين عندما استخدم الإمبراطور ضدهم الجنود الكرواتيين والصرب (صرب الإمبراطورية ، لأن الأمير الكسندر تمسك ، عن حذر ، بالبقاء خارج الحرب) .

ولم تفد كرواتيا من المساعدة التي قدمتها للإمبراطور . فقد سلكت النمسا المنتصرة بعد ١٩٤٩ سياسة مركزية وتمثل ، يوجهها الوزير باخ . فقد حذف الدستور الكرواتي ، وطهر الجهاز الإداري . وشغلت الدوائر الكرواتية بالألمان . وبدأت تتجرمن أسماء الأماكن وأسماء العائلات . ونمت اللغة الألمانية في المدارس التي كان يجب أن تكون مدارس كرواتية .

واضطرت الحوادث الخارجية للإمبراطور ، - بإضعافها موقف الإمبراطورية - إلى القيام بتنازلات وهنا يجدر ذكر حادثين : حرب إيطاليا ، ومن بعدها ، الحرب بين النمسا وبروسيا ، وواقعة سادوثا ، في ١٨٦٦ .

ففي حرب إيطاليا ، كانت هزيمة النساويين على يد الفرنسيين في سولفيرينو . وقد غيرت هذه الحرب مجرى الأمور . ففي ١٨٥٩ . كان الإمبراطور على شفا الإفلاس ، فاضطر إلى القيام بتنازلات لشعوب الإمبراطورية . واستعاض عن باخ بوزير ليبرالي ، غولوشووسكي الذي حاولت سياسته المصالحة مع الكرواتيين . ووجد ، في مجلس الإمبراطورية ، مستشاران كرواتيان ، أحدهما ستروساير . ونذكر أيضاً الكاهن راكي ، والمحامي اوجين كفاترنيك وغيرهم .

ولم يدم تحرير النظام . غير أنه في الوقت الذي عادت فيه الإمبراطورية إلى سياسة المركزية والسيطرة على كرواتيا ، كانت واقعة سادوفا ، في ١٨٦٦ . ومنيت النمسا بهزيمة فظيعة من جانب بروسيا ، واضطرت أن تعطي إلى إمبراطوريتها بنية جديدة . وسجل الحكم الثنائي ، في ١٨٦٧ ، ضربة توقف مفاجئة لنهوض القومية الكرواتية ، بتسليمها إلى هونغاريا ، بينما ظلت سلوفينيا ودالماسيا في أيدي النساويين .

وفي ١٨٦٨ وقعت تسوية هونغارية - كرواتية (الناغودبا) ، وكانت ذات صفة غير واضحة ودقيقة : فبالنسبة للهونغاريين ، كان القصد ، الاتحادية الفدرالية ، وحتى استقلال ذاتي إقليمي بسيط ، بينما فهم منها الكرواتيون وفاقاً بين دولتين ذاتي سيادة . واعتبر الكرواتيون أن الناغودبا بحق اعتراف باستقلال ذاتي حقيقي ، شبه استقلال لكرواتيا . وكان المواطن الكرواتي مواطناً هونغارياً ، ولكن اللغة الرسمية ، بالنسبة لكرواتيا ، وحتى بالنسبة للسلطات المركزية في بست ، كانت اللغة الكرواتية . وكان بإمكان النواب الكرواتيين أن يتكلموا باللغة الكرواتية ، وكان للجنود الكرواتيين علم كرواتي ، ويتلقون أوامرهم باللغة الكرواتية .

ومع ذلك فإن قائمة الشؤون الذاتية ، التي يديرها الكرواتيون وحدهم ، كانت قصيرة (التعليم ، العبادات ، العدل ، الإدارة الداخلية) . وكان الكرواتيون ممثلين في برلمان بست بـ ٤٠ نائباً في المجلس الأدنى ، و ٣ في المجلس الأعلى . وكان لكرواتيا دياط في اغرام (زغرب) وسلطة تنفيذية تتألف من بان يعينه الإمبراطور ، و ٣ عمداء (العدل ، الداخلية ، التعليم والعبادة) . وكان البان يمثل الحكومة الهونغارية كما يمثل المصالح الكرواتية . فهو يسمى ويعزل من قبل الملك . ولذا فإن الاستقلال الذاتي الكرواتي يكاد لا يؤدي الوحدة الهونغارية في شيء .

وبعد حوادث ١٨٤٨ ، حذفت فويفودينا . ولم يحصل صرب هونغاريا الجنوبية على ذلك الاستقلال الذاتي الذي رجوه عندما شكوا السلاح ضد الهونغاريين . وربطت منطقة فويفودينا المؤقتة بسيرميا المأهولة بالصرب والتابعة لكرواتيا . وبالتالي ضمت كرواتيا أقلية قوية من الصرب ، وكانت النسبة من ٥ / ٤ إلى ٥ / ١ تقريباً) .

وفي ١٨٧٨ ، كان احتلال البوسنة - هرسك ، وسجل هذا العام مرحلة جديدة . فقبل ١٨٧٨ ، استطاع ضغط القومية الكرواتية الوصول إلى بعض النجاح . ولكن الحكومة النمساوية - الهونغارية ، بعد ١٨٧٨ ، وقد استقرت جيداً في البوسنة - هرسك وسيطرت على المنطقة كلها ، قللت كثيراً من مداراتها للكرواتيين ، في جهودها في الهجرة ، وبدأت الحركة القومية الكرواتية ، نحو آخر القرن ، تأخذ ، برد الفعل ، أشكالاً أكثر عنفاً .

وفي هذا النزاع ، لعبت الحكومة النمساوية - الهونغارية على ثلاث لوحات :

١ - على صعيد الناعودبا ، وقع اتفاق مؤقت لخمس أعوام . وفي المراجعة الأولى للاتفاق (في ١٨٧٢) ، حصل مندوبو السابور ، برئاسة الأسقف

ستروسمير ، على بعض الاستقلال الذاتي المالي (من أجل حصة ، نظرية تؤلف ٤٥ ٪ من الموازنة) . وهذه الفائدة ، في الحقيقة ، وهمية ، لأن الحسابات التفصيلية ، بالتالي ، سويت بشكل يجعل النسبة المئوية أضعف بكثير . ولم يستطع الكرواتيون الحصول على الاعتراف لهم بتمثيل مباشر في الوفود . وفي ١٨٧٨ ، في التوقيع الثاني على الناغودبا ، رفض المجر مراجعة جديدة ، حتى إن الاتفاق طبق بشكل دقيق ، وحاولت الحكومة الهونغارية العدول عن الحريات الممنوحة .

٢ - على الصعيد العملي ، سلكت سياسة مجبرة ، وأكثر من ذلك أيضاً استعباد قومي ، مجبرة لم تعرف الهوادة والهدنة إلا في الدور ١٨٧٢ - ١٨٧٨ . ففي هذا الدور ألحقت التخوم العسكرية ، التي حذفت في ١٨٧٢ ، شيئاً فشيئاً بالإدارة المدنية ، وأنشئت جامعة في زغرب . ولكن يجب أن يضاف أن الإجراءات الليبرالية التي صوت عليها السابور : (حرية الصحافة ، حق الاجتماع ،) ظلت ، في الواقع ، دون تطبيق .

وقام الكرواتيون جهود المجر لتحديد استعمال اللغة الكرواتية . ولكنهم لم يستطيعوا منع التحايل في الانتخابات ، ولا سيما انطلاقاً من القانون الانتخابي الذي فرض على كرواتيا في ١٨٨٥ ، التي كان سكانها ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، ولا يعطي حق التصويت إلا إلى ٤٥,٠٠٠ ناخب ، نصفهم موظفون ، وفوق ذلك كان عدد من هؤلاء الموظفين هونغاريين . ولم يحل هذا في الانتخابات ، دون تصويت الأموات . وكان المعارضون يمنعون بمختلف الأعذار من الوصول إلى صناديق الانتخابات .

ومع ذلك ، وبالرغم من كل هذه الطرق ، فقد ضم السابور معارضين . ولكن الحكومة لم تتردد في تدخل الجنود الذين يحيطون بصالة الاجتماع ومنعهم

النواب المعادين من الدخول . وهكذا حصلت الحكومة على أكثريات بالاعتقاد على الموظفين وعلى ممثلي الأقلية الصربية في كرواتيا أيضاً .

٢ - على الصعيد السياسي ، وجدت الحكومة وسيلة شائعة للتلاعب على القومية الكرواتية ومعارضتها بالقومية الصربية . وبعد حذف الفويفودينا ، ضمت كرواتيا سيرميا التي أرسلت ثلاثين نائباً إلى السابور . وكان هؤلاء الثلاثون نائباً موضع حفاوة الحكومة الهونغارية ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الحكومة تضطهد صرب جنوب هونغاريا . وكان للحركة القومية الكرواتية هذا الشيء الخاص ، وهو أنها كانت عدوانية وامبريالية ومقتنعة بالتفوق الثقافي على الجماهير الصربية . وقد صرح الكرواتي القومي ستارشيفيتش بالصرب محترقاً : « لو كانوا أذكىء ، لفهموا أننا نعمل لهم ، ولتحضيرهم وبالتالي للعرق بكامله » . إذن يوجد ما يسميه هومان « جامعة كرواتية » (بان كرواتية) . وفي كرواتيا نفسها ، كان الكرواتيون يغضبون للأفضال الممنوحة للصرب في بلدهم ، ونزع بعضهم إلى اعتبار البوسنة - هرسل ، التي يسكنها الصرب أرض احتلال خاصة بالكرواتيين ، لا سيما وأن حكومة فيينا كانت ترسل إلى البوسنة - هرسل موظفين ، وكان أكثرهم كرواتيين تقريباً .

ومن الطبيعي أن يلجأ الكرواتيون إلى التاريخ للبرهنة على أن كرواتيا وحدها ، في الماضي ، عرفت استقلالاً قومياً حقيقياً ، وأن الصرب كانوا دوماً خاضعين لدولة أجنبية ، وفي الحد الذي وجدت فيه صربيا مستقلة كانت مدينة بذلك إلى الكفاح المجيد الذي كان يقوم به ، في القديم ، الكرواتيون ضد الأتراك . حتى إن ستارشيفيتش ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أكد بأنه لا يوجد صرب ، وإنما كرواتيون سموا صرباً بعد أن أصبحوا منشقين أي أرثوذكس .

ومن المؤكد أن اختلاف الدين لعب دوراً عظيماً في هذا النزاع . ولكن لم

يكن منه سوى تغطية المعارضات القومية . لقد كان الكهان الأرثوذكس ، عند الصرب ، ينتقدون سياسة ستروسمير ، ويأخذون عليه رغبته في اتحاد الكنيستين ، ولا يعمل إلا في إخفاء الرغبة في وطن كاثوليكي وكرواتي يشمل الصرب . واستنجد الصرب أيضاً بالتاريخ ، بتمثيلهم الكرواتيين المتكثلكين ، خونة للسلافية ، وأضافوا بأنه لولا مقاومة الصرب المستمرة للسيطرة التركية ، لما استطاعت كرواتيا أن تحافظ على استقلالها النسبي ، بالطبع . كما أنهم يلفتون النظر أيضاً إلى أن الكرواتيين قد تبنوا لغة مشتركة ، الستوكافية ، التي لم تكن شيئاً آخر غير الصربية ، وأن الكرواتيين ، بعد كل شيء ، مخطئون في احتقار الشعب الصربي .

وهنا نجدنا أمام موقفين متطرفين ، لكن حكومة بست والحكومة النسائية لعبتا بهذه المعارضة الدينية والقومية لإضعاف الحركة القومية الكرواتية .

والواقع ، في آخر القرن التاسع عشر ، أن الحركة القومية الكرواتية كانت في خطر كبير ، نظراً لتدفق المجر والألمان في البلاد . فمن ١٨٤٠ إلى ١٩٠٠ انتقل عدد المجر من ٥,٠٠٠ إلى ١٠٣,٠٠٠ في كرواتيا ؛ والألمان من ١٣,٠٠٠ إلى ١٣٦,٠٠٠ . وإذا نسبنا هذا إلى رقم السكان ، نلاحظ بأنه غير عظيم . ولا يمكن القول بأن كرواتيا كانت مستعمرة من قبل المجر والألمان . ولكن المهاجرين للإقامة الدائمة كانت لهم ، على العموم ، أوضاع هامة ، في المدن بخاصة . فقد كانوا يسكنون بالإدارات ، ولم يكن للسابور أي سلطة حقيقية . وكانت الصحافة مكمومة الأفواه . ورتب تنظيم البلد ليكون كله لصالح هونغاريا ، وكادت كرواتيا ، بعد الكثير من الآمال ، أن تصبح أرض استغلال .

ومع ذلك ، ففي آخر القرن ، يرى ، في كرواتيا ، ظهور جيل جديد ، أكثر راديكالية ، وبدأت الحوادث العنيفة وتكاثرت ، وتعارض فيها مصالح

الكرواتيين والهونغاريين . وفي ١٨٩٥ ، أثناء زيارة الإمبراطور فرانسوا - جوزيف لزغرب ، التي ازدانت بالأعلام المجرية والصربية ، في ١٤ تشرين الأول ، هاجم الجمهور الكرواتي كنيسة صربية ، وأحرق أعلاماً صربية . وفي الغداة كان دور الأعلام المجرية . وأوقفت الضابطة خمسين طالباً ومثلوا أمام المحكمة وهم يحملون الزنبقة ، زهرة الحزب القومي الكرواتي ، وطالبوا بوظائفهم القومية . وعلى إثر ذلك لم يحكم عليهم ، وإنما أجبروا على الذهاب إلى براغ لإتمام دراستهم عوضاً عن إبقائهم في جامعة زغرب التي أنشئت حديثاً .

ونحو ١٩٠٠ ، أخذت المقاومة بين الكرواتيين والصرب تتناقص ونقل العداء ، حيال المجر ، النزاع بين الصرب والكرواتيين إلى الصعيد الثاني . وفي ذلك الحين ، زال أوائل القوميين الكرواتيين ، مثل ستراسيفيتش ، أو عجزوا ، مثل ستروسماير . أما الجيل الصاعد فقد كان أكثر واقعية . وقرب الخطر النمساوي - الهونغاري الحركتين من جديد .

وانطلاقاً من ذلك الحين ، تعددت مظاهرات الشباب ، الصرب والكرواتيين جنباً جنباً في زغرب . وقامت المظاهرات بنفس الروح في بلغراد . وبعد ١٩٠٣ ، كان التقارب ملحوظاً أكثر بكثير أيضاً ، انطلاقاً من الحين الذي أخذت فيه صربيا بوضوح موقفاً مناوئاً للنمسا .

وفي هذا التيار الجديد ، كان الطلاب الذين انتزعوا من كرواتيا وأجبرهم البان خون على الذهاب والدراسة في براغ ، يلعبون دوراً عظيماً ، بسبب اتصالاتهم مع القوميين التشيكيين الذين يوجههم مازاريك . وتعلم الشباب الكرواتيون من تجربتهم الدفاع عن حق الشعوب بحجج واقعية ، وتقبلوا شيئاً فشيئاً فكرة وحدة قومية لسلافي الجنوب التي لم يعط لها بعد اسماً واضحاً جداً .

وبعد ١٨٩٨ ، شوهد في كرواتيا ، ازدهار الصحف والمجلات التي كانت تعمل

على اتحاد الصرب والكرواتيين وتضع قضية العلاقات مع الحكومة النمساوية - الهونغارية على الصعيد العملي والاقتصادي والاجتماعي . ولم تطرح قضية عموميات مبهمة في القومية ، وفي الاستقلال . ويؤخذ على الحكومة سياستها الاستغلالية واحتقارها بأن لها مصالح كرواتية حقيقية : مثال ذلك . رسم الخطوط الحديدية التي قلما أقيمت لمصلحة كرواتيا ونموها الاقتصادي ، وإنما أقيمت من أجل المصالح الاستراتيجية للتوغل في البلقان .

وهذه الدلائل كانت تمس الجماهير الشعبية أكثر بكثير مما كان في الماضي . وبميل طبيعي كانت الأعمال الضخمة ، والملكيات الكبرى ، والوظائف الرفيعة في الإدارات ، في أيدي الهونغاريين والنمساويين . ومن هنا يفهم أن الحركة أخذت طابعاً شعبياً . وحتى في بعض مظاهرها ، تقرب من الاشتراكية . وتضم الآن أكثرية البلد . ولذا كانت بحق حركة قومية .

ومع ذلك بقيت المعارضة بين الصرب والكرواتيين ، لا سيما وأن عدداً من القوميين الكرواتيين ظلوا يرتبطون بصيغة كرواتيا المستقلة ذاتياً والمضخمة بالأراضي الصربية ، في إطار النمسا - هونغاريا .

وفي الواقع ، كان القوميون يضاربون إما على صلاية الامبراطورية وإما على ضعفها . ووجد من كانوا يقولون إن الإمبراطورية محكوم عليها بالفناء عاجلاً أو آجلاً ، وستنهار على أثر حرب . وآخرون يقولون بأن الإمبراطورية أقوى منها في أي وقت مضى . ولم يكن هؤلاء مخطئين تماماً منذ أن فرضت النمسا ، في ١٨٧٨ ، إنذاراً على صربيا ، واضطرت روسيا إلى التراجع .

وكان هذان الموقفان الأساسيان اللذين اعتمد عليهما في الغالب الإتجاه القومي الكرواتي . فقد وجد إجمالاً من كانوا يبحثون عن التكيف مع الوضع . وكانوا يميلون آنذاك ، في نظام فدرالي نمساوي - هونغاري ، إلى الدفاع عن نوع من

الثلاثية في داخل الإمبراطورية . ووجد من كانوا يميلون إلى الاستقلال . ولكن هؤلاء انقسموا ، هم أيضاً ، إلى فريقين : من كانوا عقلاء بصورة كافية لتصوير استقلال كرواتيا وحدها ؛ ومن كانوا يريدون وضع اليد على الأراضي الصربية ، ويعدون كروثة البوسنة - هرسك .

وبعد ١٩٠٣ افتتح دور جديد في تاريخ كرواتيا . فقد قامت ثورة قصر في بلغراد . وأدت في صربيا إلى سلالة جديدة وأيضاً إلى حزب راديكالي مناصر للروس . وبعد قليل ، أدت هزيمة روسيا في الشرق الأقصى إلى تعديل سياستها ، وحشر نفسها من جديد في البلقان . وعندئذ تعرض التوسع النمساوي للتهديد . وفي الوقت الذي كان فيه الكثير من القوميين الكرواتيين يتساءلون عن مصير النمسا - هونغاريا في المستقبل ، كانت الحكومة النمساوية - الهونغارية مضطرة للقيام بتنازلات في اتجاه أكثر حرية .

وفي المقام الثاني ، أي في الوقت الذي كانت الحكومة النمساوية - الهونغارية تميل إلى القيام بتنازلات ليبرالية جديدة ، وجد لدى الحكومة عنصر عسكري كان يعتمد بالضبط على النجاح الذي أحرز في البلقان ، وكان مصمماً على الحصول على نصر حاسم على صربيا التي نجت من الضغط النمساوي وأصبحت مزعجة على الصعد المتوسطة للحكومة . وكانت هذه الحكومة بحاجة إلى مساندة سلافي إمبراطوريتها ، فضلاً عن أنها كانت تلعب بصورة موازية بالورقة الكرواتية ضد الهونغاريين لتمنعهم من الحصول على استقلالهم الكامل .

وقد ذهب التهديد المحتمل الوقوع بتفتيت الإمبراطورية بالإمبراطور إلى تنازلات ، وفي الوقت نفسه إلى ترتيبات تضع العناصر المحورية من سلافيين وهونغاريين في حالة معارضة ومقاومة .

وأخذت الحركة القومية الكرواتية طابعاً أكثر عنفاً حوالي ١٩٠٠ ، ويلاحظ

جهد المجيرة خاصة بالظواهر : من ذلك ، في كل مناسبة ، تعدد الأعلام والشعارات الهونغارية ، مما أثار اضطرابات خطيرة في ١٩٠٣ . فقد وقع ضحايا ، وأعلنت حالة الطوارئ في زغرب . وفي الوقت نفسه ، استعيض عن البان خوين ، رجل المجيرة ، بـ البان بيجا سيفيتش ، المعتدل ، حتى إن أكثرية الموجهين الكرواتيين ، بالرغم من النزاع بين الكرواتيين والهونغاريين ، مالوا إلى التقرب من الحكومة الهونغارية .

ولهذا عدة أسباب : اليقين ، في ازدواج النسا - هونغاريا ، بأن هونغاريا هي الأقوى ؛ وبخاصة أن إرادة توسع كرواتيا لم تصطدم بهونغاريا ، وإنما بالنسا التي تتبعها دالماسيا والبوسنة - هرsek .

وفي هذه الظروف السياسية حرر ، في آب ١٩٠٥ ، قرار فيومه الذي ترجع المبادرة فيه إلى رانيسان ، ووقعه ٢٤ نائباً كرواتياً من الديايطات الإقليمية والرايخستاغ . يعبر القرار عن تضامن الكرواتيين مع الهونغاريين ، تحت شرط ضم دالماسيا إلى كرواتيا ، وعن قوانين أكثر ليبرالية تتعلق بالصحافة والجمعيات والاجتماعات ، وغيرها . وشارك النواب الصرب بهذا القرار . وكانت الحركة التي عارض فيها سلاف الجنوب النسا ، آنذاك ، عنيفة كثيراً .

ولكن الحكومة الهونغارية لم تحب من جهة ، عرض الكرواتيين ، وتابعت سياسة المجيرة المثيرة . ومن جهة أخرى ، يرى أن حكومة فينا ، في ١٩٠٨ ، أي في الوقت الذي تعد فيه ضم البوسنة - هرsek ، قد أثارت ، ضد القومية الصربية والكرواتية ، سياسة قمع ملحوظة ، وبخاصة بإقامة دعوى واسعة في زغرب ، استخدمت فيها وثائق مزورة ، وشهود زور . وما لبثت أن أصبحت بسرعة فضيحة أوربية .

لقد كاد ضم البوسنة - هرsek ، في ١٩٠٨ ، أن يثير الحرب . ولكن صربيا

اعترفت به أخيراً ، بعد أن خضعت إلى الإنذار الذي وجهته إليها النسا ، وعزز هذا الضم موقف النسا في البلقان وجعل وضع صربيا ضعيفاً .

وهكذا كانت الحالة عشية الوفاقات البلقانية في ١٩١١ و ١٩١٢ التي تري تداخل المطالب القومية للشعوب السلافية في البلقان بطموحات العواهل الشخصية والمشاريع السياسية للدول الكبرى .

وفي هذا الحين ، الذي ظهرت النسا - هونغاريا فيه أقوى منها في أي وقت مضى ، كان من الممكن أن تنفجر الحرب بين لحظة وأخرى وتهدد وجودها . كانت الحركة القومية الكرواتية مقسمة بين الاتجاهين اللذين نلاحظهما باستمرار : أحدهما يميل إلى كرواتيا المستقلة ذاتياً داخل الإمبراطورية والمستوعبة للعناصر الصربية ، والمستعدة إلى التفاهم مع الهونغاريين ضد قسناً . والاتجاه الآخر كان أكثر ملاءمة إلى التقارب مع صربيا وأقل عنفاً بقوميته ، وجمعه للكرواتيين ، ولكنه كان أيضاً أضعف من الأول بعد نجاحات النسا في البلقان .

وعشية الحرب العالمية الأولى ، يشاهد تصلب الموقف القومي ، وأقول الحركة اليوغوسلافية التي لم تحملها في ذلك الحين إلا النقابات والعناصر الديموقراطية القليلة العدد والقليلة النفاذ ، في هذه البلاد الزراعية أساساً . وجاء القرار من الحرب . ويفهم أن انهيار الملكية النمساوية - الهونغارية قد أدى في هذه الظروف إلى تشكيل مملكة يوغوسلافيا الموحدة ، وعلى أساس « الصربية » ، وحيث بالتالي لم تحقق كرواتيا أهدافها القومية . ولكن دوراً جديداً بدأ في التاريخ القومي لهذه المناطق المدموغ منذ الآن بالانقسام الداخلي بين الكرواتيين والصرب ، في نطاق مملكة موحدة حتى الحرب العالمية الثانية التي ستفضل قيام النظام الفدرالي .

الفصل الرابع

البوسنة - هرسك قبل ١٩١٤

البوسنة - هرسك

البوسنة - هرسك منطقة هضاب وجبال ، وكانت في الماضي متنازعة باستمرار بين مملكة كرواتيا وصربيا . وهي منطقة قارية ، منفذها الطبيعي والخارجي سبليت (سبالاتو) . وظلت مستقلة في السابق تحت سلطة حكامها « البانات » ، وألفت جزءاً من إمبراطورية دوشان الصربية في القرن الرابع عشر . ويمكن أن ترجع حدودها إلى حدود البلاد التي حكمها « البان » كولين (١١٦٨ - ١٢٠٤) : حتى درينا في الشرق . ونارانتا في الجنوب ، وسهل ليفنو ، في الغرب .

وقد ضم بان البوسنة تفردكو مؤقتاً البوسنة - هرسك إلى صربيا في ١٣٧٧ . وأخضعت هزيمة كوسوفو ، في ١٣٨٩ ، الامارات الصربية في البلقان للأتراك . ومع ذلك فإن تفردكو فتح في ١٣٩٠ مدناً كرواتية ، في جنوب فيليببيت ومدينتي سبليت وشيبينيك الدالماسيتين . ومات في ١٣٩١ . وتفتت إمبراطوريته ، واندفع الأتراك عندئذ ، في القرن الخامس عشر ، بهجوماتهم حتى ستيريا . ولم تعد القضية قضية حماية مفروضة على الإمارة الصربية ، وإنما الفتح بكل بساطة . وعندما سقطت القسطنطينية ، في ١٤٥٣ ، أصبحت صربيا تابعة لتركيا ، في ١٤٥٩ ، وأخيراً ، في ١٤٦٣ ، ياتشي عاصمة البوسنة .

والحادث الهام هو أن الأغلبية العظمى من الطبقة النبيلة البوشناقية ، وقسماً من السكان ، اعتنقوا الإسلام ، ولكنهم حافظوا على لغتهم وعاداتهم السلافية . وهنا يجب أن نشير إلى الأهمية التي كانت في هذا التاريخ لبدعة (الهرطقة) البوغوميل^(١) التي نمت انطلاقاً من القرن العاشر في البلقان . وكان لهذا المذهب محتوى ديني ، ولكن نجاحه كان متعلقاً بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية محلية . وقد اعتنقت الطبقة النبيلة في البوسنة - هرسك هذا المذهب وعززت الطابع القومي للكنيسة البوسنية ضد نفوذ روما وطموحات الملوك الكرواتيين الكاثوليكين

وفي الحقيقة ، تطور أواخر حكام المنطقة من دين إلى آخر ، حسب المصالح السياسية . ففي ١٤٤٦ استخدم سلف آخر ملك البوسنة مساندة الكاثوليك ضد الترك بتصفية البوغوميلين . ومن الممكن أن تكون الهرطقة البوغوميلية قد سهلت اعتناق الإسلام . ومن جهة أخرى ، أدخلت في البلاد الفرانسيسكان لمكافحتها . وحتى أيامنا ظل النظام الفرنسيسكاني يوجه العنصر الكاثوليكي في البوسنة . وبقي معظم السكان أرثوذكسياً .

ووجدت نوعية مشابهة في المؤثرات الفنية البيزنطية في الشرق ، والإيطالية في الغرب . وتحت السيطرة التركية ظل التأثير الحضاري ينفذ في البوسنة من الغرب ، وقد بنى جسر فيشغراد (راجع رواية ايفو أندريتش) مهندس معماري راغوزي من راغوزه .

وعندما فتح الأتراك البوسنة - هرسك أصبحت أولاً جزءاً من باشاوية كبرى تضم ٨ سناجق . وهذه السناجق لا تمتد فحسب على البوسنة - هرسك وإنما أيضاً على قسم من كرواتيا ، وسلافونيا ودالماسيا .

(١) هرطقة البوغوميلين هي هرطقة بلغارية استوحت منها الهرطقة الكثرية والفودوازية

ولكن ، بعد تراجع الترك ، في آخر القرن السابع عشر (معاهدة كارلوفيتز ، ١٦٩٩) وفي بداية القرن الثامن عشر (معاهدة بويارشيفاتش ١٧١٨) عادت مناطق كرواتيا وسلافونيا إلى مملكة كرواتيا . وتركت دالماسيا إلى البندقية .
وكان النظام الإداري التركي متساعاً نسبياً شريطة أن تدفع الضريبة .

وفي القرن التاسع عشر أمسكت الطبقة النبيلة البوسنية المسلمة بإدارة البلاد ، تحت ألقاب مختلفة : قاضي ، متسلم ، قبطان ، وتقاسمت السلطة مع الانكشاريين الذين كان زعماءهم منعمين بإقطاعات عسكرية . ووجد وزير يمثل السلطان ، ودون سلطة تقريباً . وقيم في ترافنيك .

وحاولت المنطقة أن تنجو من الخدمة العسكرية عندما ألغى السلطان محمود الثاني ، في ١٨٢٦ ، الجيش الانكشاري ، وأراد أن يفرض في الإمبراطورية العثمانية كلها التجنيد النظامي . وشارت البوسنة ، واضطرت الإمبراطورية التركية أن تناضل ست سنوات ضد البوشناقين قبل أن تخضع البلاد .

وفي ١٨٣٩ ، استصدر الصدر الأعظم ، رشيد باشا ، « ريشليو التركي » ، مرسوم خطي - شريف ، وألغى بموجبه ، نظرياً ، النظام الإقطاعي ، الذي قامت عليه الإدارة المدنية والعسكرية في الإمبراطورية ، وأدخل الخدمة العسكرية الإجبارية . ولم تطبق في البوسنة بسبب معارضة الطبقة النبيلة وعدم وجود هيئة موظفين أكفاء لوضع الإصلاح موضع التنفيذ ، وظلت الأمور على حالها .

إلا أن إصلاح الضرائب وحده قد أدخل ، وكان يطالب بضريبة العشر بشدة أكثر مما في السابق . وفرض البكوات بدورهم أتاوات جديدة على الفلاحين الذين تفاقمت حالتهم .

وانطلاقاً من استقلال صربيا في ١٨٢٩ ، كان للعواطف القومية لسلافي البوسنة نقطة استناد في الخارج . وازداد التوتر في البوسنة على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الاجتماعي معاً ، وفاقمت أخيراً محاولات تحديث وتنظيم الحكومة العثمانية لمصير الشعب . وفي ١٨٥٠ ، قمع جيش تركي معارضة البكوات . وقسمت البوسنة إلى دوائر إدارية جديدة . وأقيم فيها موظفون جدد ، وضبط نظام الضرائب : العشر ، والضرائب على الدور ، ورسوم البدل على المسيحيين الذين لا يتطوعون للخدمة العسكرية ، وضرائب على المنتجات الاستهلاكية الأكثر شيوعاً : التبغ ، قطعان الماعز وبخاصة غير الشعبية ، على الخوخ المستخدم لصنع الشراب الروحي^(١) ، الكحول النودجي لأوربه الوسطى والبلقانية .

ودخلت البلاد في حالة فوضى ومقاومة سلبية حيال الإمبراطورية العثمانية . وفر العديد من الفلاحين إلى النمسا . وآخرون ، لتأمين أمنهم الخاص . أصبحوا معمرين ليكون لهم حماة . وأقام الباشا في سراييفو حيث أنشأت النمسا قنصلية عامة في ١٨٥٠ . وفي ١٨٥٩ ، أثارت الحكومة النمساوية عقد مؤتمر القسطنطينية بين مندوبي البكوات والفلاحين . ولكن قانون ١٨٥٩ حافظ على الوضع الراهن الاجتماعي . وحاولت الحكومة النمساوية ، بتدخلها على هذا النحو مباشرة لدى القسطنطينية ، أن تضعف سلطة البكوات المسلمين وتتصالح مع الشعب .

واستمرت الثورات في البوسنة - هرسك ، ولا سيما بعد أن حصلت تدخلات الدول الأجنبية على بعض النتائج . وكانت الثورة العامة في ١٨٧٥ ذات طابع معاد للترك ، ولكنها في الوقت نفسه ذات محتوى اجتماعي . لأنها ، من وجهة نظر الفلاحين ، موجّهة ضد كبار الملاك . وقد تلت بقليل زيارة الإمبراطور

فرانسوا - جوزيف دالماسيا ، في ١١ نيسان ١٨٧٥ ، واستقبل فيها وفداً من فلاحى البوسنة - هرسك .

ضمت الثورة لأول مرة الأرثوذكس والكاثوليك تحت إدارة الكهنة ، وتسببت هجرة جديدة للاجئين فى النمسا - هونغاريا . وضمت البوسنة - هرسك آنذاك نحو نصف مليون صربي أرثوذكسي ، ونحو ٤٥٠, ٠٠٠ صربي مسلم ، و ٢٠٠, ٠٠٠ صربي كاثوليكي ، مع بعض الأقليات .

وفي ١٩٠٦ كان السكان ١, ٨٠٠, ٠٠٠ نسمة ، وما يقارب بقليل ٦٠٠, ٠٠٠ مسلم ، وما يقارب ٨٠٠, ٠٠٠ أرثوذكسي ، ونحو ٣٦٠, ٠٠٠ كاثوليكي .

وعندما دخل النمساويون البوسنة - هرسك ، فى ١٨٧٨ ، اصطدموا بمقاومة عنيفة . ومع ذلك فقد كان الجيش النمساوي تحت امرة كرواتي . وقد أرادت الحكومة النمساوية أن تعطي الجيش قائداً سلافياً وهو الجنرال فيلييوفيتش . وقبل أن يدخل فيلييوفيتش جيوشه إلى البوسنة - هرسك ألقى بنداء هام لأنه يدل جيداً على العلاقات التي ستقوم بين دولة محتلة وشعب مفتوح :

« يا سكان البوسنة - هرسك »

« لقد اجتاز جيش إمبراطور النمسا ، ملك هونغاريا ، حدود بلدكم . ولم يأت عدواً ، ليفتح البلاد بالقوة . لقد أتى صديقاً ، ليضع حداً للفوضى التي لا تعكر منذ سنوات البوسنة - هرسك فحسب وإنما أيضاً مناطق حدود النمسا - هونغاريا . وإن الامبراطور الملك لا يمكنه أن يرى طويلاً أعمال العنف والاضطرابات تسود في جوار بلاده ، والبؤس والعوز يصيب حدود دوله . ولقد لفت انتباه الدول الأجنبية إلى وضعكم ، وقرر مجلس الأمم بالإجماع أن تعيد النمسا - هونغاريا إليكم السلام والازدهار اللذين فقدتموها منذ زمن طويل

وإن صاحب الجلالة السلطان ، الذي تهمه سعادتم شعربأنه ملزم بأن يعهد بكم إلى حماية صديقه القوي ، الإمبراطور - الملك .

وأمر الإمبراطور - الملك بأن يتمتع جميع أبناء هذا البلد بحقوق واحدة حسب القانون ، وإن حياة ودين وأموال الجميع يجب أن تكون محمية .

يا سكان البوسنة - هرسك . ضعوا أنفسكم بثقة تحت الحماية المجيدة لعلم النسا - هونغاريا . واستقبلوا جنودنا كأصدقاء . واخضعوا للسلطات . وعودوا لشؤونكم ، وستحمى ثمار عملكم . » .

وبالرغم من هذا الإعلان ، لاقت الحكومة النمساوية بعض الصعوبات في احتلال البلاد ، واضطر الجنرال فيليبوفيتش إلى النضال . وفعل ذلك مراراً . وبخاصة في بيهاتش وسيرايفو . ولم يكن الجيش التركي ضده لأن السلطان قبل الاحتلال « المؤقت » للبوسنة - هرسك التي ظلت تركية من الوجهة النظرية ، أما السكان أنفسهم . وبخاصة الصرب الأرثوذكس والمسلمون فقد رفضوا الاحتلال النمساوي .

واقصر السلطان على إرسال رسولين إلى الجنرال فيليبوفيتش يحملان احتجاجاً أفلاطونياً . رفض فيليبوفيتش قبوله . وعندئذ وضعه الرسولان على قدمي حصانه . ولكن شعب البوسنة - هرسك نفسه نظم مقاومة حقيقية ضد المحتاحين . واعتبر زعماء المقاومة متمردين وأشقياء ، وزعماء عصابة ، وأصبحوا الآن في الأسطورة القومية للبوسنة ، وبخاصة الزعيم الشهير هادزولويو .

وقد لفظ كتاب وسياح في هذا الموضوع كلمة « قوميات مستعارة » ، والحقيقة أنه وجدت عاطفة قومية في البوسنة ، وتأكدت بخاصة انطلاقاً من الاحتلال النمساوي وتوضعت فوق العقائد الدينية .

وفوق ذلك يمكن القول بأن العاطفة القومية السلافية ، التي قلما كانت معادية - للترك ، ولكنها معادية للنساء بخاصة ، تحتوي فروقاً في اللون . فقد تقرب البوشناق الكاثوليك من الكرواتيين على الأكثر ونظر البوشناق المسلمون ، ولا سيما البوشناق الأرثوذكس ، نحو صربيا . ولكن الاحتلال الأجنبي أثر بشكل موحٍ ووعى الشعب البوشناقي بأصالته وتضامنه مع شعوب البلقان السلافية .

إن الاحتلال النسائي ، الذي كانت حجته بالضبط ثورة الهرسك ضد الأتراك ، قد أثار بالحال مقاومة شعبية ذات طبيعة وطنية . ودار الكفاح العنيف أمام سيرايكو ، بعد لقاءات مختلفة دموية في فجاج البوسنة الشمالية . وتوصل جيش الاحتلال إلى سيرايكو ، في ١٨ آب ، يوم عيد ميلاد فرانسوا - جوزيف . وفي الوقت نفسه وصل إلى المدينة ثلاثة قوام مقام حاجي لويو . وكانت هذه الحرب حرباً مقدسة ووطنية . وشارك الشعب في النضال . وأصلحت بسرعة بعض المدافع التي وضعتها الحامية التركية الحلية خارج الاستعمال . وطرد بصفة عدو الممثل الرسمي للسلطان لدى الأركان الإمبراطورية . وفي فجر ١٩ آب ، هجمت أربعة ألوية نسائية ، تدعمها بطارية مدفعية على ربوة غوريتزا . وفي الساعة التاسعة ، وصلت كتيبة إلى البيوت الأولى ، ولكنها لم تستطع الذهاب إلى أبعد من ذلك . وأخيراً فتحت المدفعية طريقاً . وسقطت القلعة ظهراً ، وكسرت المقاومة المنظمة ، ولكن حرب الشوارع ظلت حتى المساء ، مستشرية ويائسة . حتى إن النساء قاتلت وقتلت . وأطلق النسائيون على هذه المدينة الخشبية قنابل محرقة . وفي الساعة الخامسة مساءً ، دخل الجنرال فيليبوفيتش قصر الباشا ، بينما كانت ١٠١ طلقة مدفع تحيي من القلعة العلم الأسود والأصفر الذي ستقتله بعد أربعين عاماً تقريباً ، عواصف إعصار الحرب العالمية الأولى .

وسيحول الاحتلال النسائي قليلاً قليلاً ظروف وجود الشعب البوشناقي .
والقصة التاريخية « جسر على الدرينا » تصف بصورة عظيمة التغيرات الطارئة
على الحياة وعلى نفسية الشعب البوشناقي معاً ، كما تصف بشكل يدعو إلى
الإعجاب الاتصال بين إدارة جديدة لبلد متطور ومنظم ، النساء - هونغاريات ،
وبين منطقة متخلفة ، ما زالت منطوية على نفسها ، البوسنة - هرسل ، ولكن
أيضاً ما يمكن أن تكون قوة الجمود عند شعب يقاوم بكل الوسائل تجديدات تزج
عادته ، وتؤلف أعباء جديدة ، ذات صفة تقدمية ، ولكنها في الواقع ، في
الظروف السياسية التي أدخلت فيها ، تظهر كنوع من إغاطة للشعب الخاضع .

« يقول الروائي ، ولكن الجنود منذ الخريف ، بدؤوا ينصرفون تدريجياً
وبصورة غير ملحوظة . وأخذ عددهم يقل شيئاً فشيئاً . وبقيت فصائل الدرك
وحدها . وأخذت مواقعها . واستقرت بغية إقامة قطعية . وفي الوقت نفسه ، بدأ
الموظفون يأتون صفاراً وكباراً ، ومستخدمين مع أسرهم وخدمهم . وبعدهم
الحرفيون ، والفنيون لبعض الأعمال ؛ ولأشغال ومهن مجهولة عندنا بعد . ووجد
بين الوافدين تشيكيون ، وبولونيون ، وكرواتيون ، وهونغاريون وألمان . وفي
البدء ، يبدو أنهم سقطوا هنا عرضاً ، كما لو جاءت بهم الرياح ، كما لو جاؤوا مؤقتاً
ليعيشوا كثيراً أو قليلاً الحياة التي عشناها دوماً ، وكما لو أن السلطات المدنية كانت
تريد أن تطيل بعض الوقت أيضاً الاحتلال الذي بدأ به الجيش . ومع ذلك ،
وكما مضى شهر رأى تضخم عدد الأجانب . ولكن الذي أدهش سكان المدينة .
وأفعمهم عجباً وحذراً ، ليس عددهم وإنما خططهم الواسعة وغير المفهومة ،
ونشاطهم الذي لا يعرف الكلل ، والثبات الذي ينجزون به هذه الأعمال .
وهؤلاء الأجانب لا يبقون هادئين ولا يسمحون لشخص بالبقاء هادئاً . وقد قيل
إنهم بالشبكات غير المرئية ، ولكنها أصبحت محسوسة رويداً رويداً ، من
القوانين ، والأنظمة ، والبراءات ، كانوا مصممين على أن يحطموا إلى الأبد الناس ،

والحيوانات والأشياء ، وأن يغيروا كل شيء ، وأن يقلبوا كل شيء حولهم ، المظهر الخارجي للمدينة ، وعادات الناس وأخلاقهم من المهد إلى اللحد . وكانوا يقومون بذلك بهدوء ، ودون كلام كثير ، ودون عنف ، ودون إشارات ، حتى إن أحداً لا يجد مبرراً لمقاومتهم . وإذا اصطدموا صدفة بعدم فهم ، وإذا سجلوا بعض المقاومة ، توقفوا حالاً ، وناقشوا في مكان ما ، غير مرئيين ، وغيروا فقط وجهة عملهم وطريقته . وأوصلوا مع ذلك كل ما كانوا قرروه إلى غايته .

« إن كل ما يقومون به يبدو بسيطاً ، بل ولا معقولاً . كانوا يمسحون بعض الحقول البور ، ويدمغون الأشجار في الغابة . ويفتشون دورات المياه والبلايص ، ويفحصون أسنان الخيول والأبقار . ويتحققون من الأوزان والمكييل ، ويستعلمون عن الأمراض التي يشكو منها الشعب ، وعن عدد وأسماء الأشجار المثمرة ، وجنس الأغنام والطيور ، وقيل بأنهم كانوا يتسلون . إن كل هذه الاهتمامات كانت تمر على هذا النحو غير مفهومة ، وتافهة ، وعابثة في نظر الشعب . وفجأة ، ابتلع في مكان ما كل ما أنجز بكثير من الإمعان والغيرة ، دون أن يترك أثراً ، كما لو أعدم إلى الأبد . ولكن أحياناً ، وغالباً بعد سنة كاملة ، وعندما ينسى الشعب الشيء تماماً ، يصعد في وضح النهار معنى هذه الإجراءات اللامعقولة ظاهراً ، والمنسية منذ زمن طويل . فقد استدعي إلى القصر البلدي زعماء الأحياء ، وأبلغوا الأوامر الجديدة في قطع الغابات ، والكفاح ضد التيفوس ، والشكل الذي تباع به الفواكه والحلوى ، أو تذكر مرور الحيوانات . وهكذا كان كل يوم يرى مجيء نظام جديد . ومع كل نظام ، كان كل إنسان يرى تضيقاً على حرياته الفردية ، أو توسيعاً لفروضة .

« ولكن حياة المدينة والقرى . وكل السكان معاً ، توسعت وتضخمت . وفي المنازل ، لم يتغير شيء عند الأتراك ولا أيضاً عند الصرب . وكان الناس يعيشون

ويعملون ويتسلون كما في الماضي . يعجن العجين في المعجن ، وتحمص القهوة في المدخنة ، ويغلى الغسيل في القدر ، ويغسل في محلول الصود . وكان النسيج بالأنوال ، والتطريز على الطامبور . وحافظ تماماً على العادات القديمة . والاحتفالات بالزواج . أما السلوك الجديد الذي أدخله الأجانب . فكان الناس يتوششون به كشيء لا يصدق » .

« وكما تعلم الناس أن يشتغلوا ويعيشوا في كل زمن كانوا يشتغلون ويعيشون بعد خمسة عشرة سنة أو عشرين سنة على الاحتلال » .

« وبالمقابل ، تغير المظهر الخارجي للمدن بصورة مرئية بسرعة . وهؤلاء الناس الذين يتسكون في منازلهم بتقاليدهم القديمة ولا يفكرون في تغييرها ، تكييفوا بسهولة كافية مع التغير الطارىء في مدينتهم ، ومن المؤكد أنهم تقبلوه بعد تدمرات وعجب طويل قليل أو كثير ، كما يحدث دوماً في كل مكان في ظروف مماثلة . وشكل الحياة الجديد يعني في الحقيقة خليطاً من القديم والجديد . وقد اصطدمت القيم القديمة بالجديدة وقاومتها ، واختلطت بها وتعايشت معها كما لو كانت تنتظر أن ترى أيها تبقى بعد الأخرى » .

ووجد حاكم نمساوي عام في سيرايشو . وخلفت إدارة (محافظ ونائب محافظ) الإدارة التركية . وكان ما يقارب ٥٠ ٪ من هذه الإدارة كرواتيا ، ولكن وجد أيضاً ، بين هؤلاء الإداريين ، بولونيون ، وسلوفين ، ومجر ، وألمان . وحاولت الحكومة مع ذلك أن ترسل إداريين سلافيين بسبب تقارب اللغات . وفي ١٩٠٧ أيضاً كان على أكثر من ٩٠٠٠ موظف نحو ٢٥٠٠ بوشناقي - هرسيكي ، يعملون فقط في الوظائف الثانوية الملحقه .

إن ما أتت به النمسا ، كان ، دون أي شك ، النظام والأمن ، والسرعة الكبرى في المواصلات ، ونمو الطرق والسكك الحديدية ذات الطريق الضيق .

وفي الحقيقة إن رسمها كذلك كان لغاية استراتيجية ، ومصلحة البوسنة - هرsek تدخل قليلاً في خط الحساب . وهكذا لم يوجد ارتباط حقيقي بين البوسنة والشاطيء الدالماسي ، إن لم يكن بواسطة راغوز ، على حين أن المواني الطبيعية للبوسنة في الحقيقة ، هي سبلت ، وشيبينيك .

ووصف الاحتلال بتحويل بعض أحياء المدن . وعلى سبيل المثال أقيمت في سرايشو عمارت حديثة ، ومدارس ، ومستشفيات ، ولكنها تركت إلى جانبها مدينة قديمة تماماً .

ومما أتت به الإدارة النمساوية أيضاً ، الضرائب ، وكانت تجبي بكثير من الشدة . وقد ارتفع نتاجها ، في ١٨٧٩ إلى بضعة ملايين من الكورونات . وصعد ، في ١٩٠٨ ، إلى ما يقارب ٦٧ مليون كورون . ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار زيادة السكان وبعض النمو الاقتصادي في هذه الفترة .

وكان شعب البوسنة - هرsek يشعر شيئاً فشيئاً بوضوح باستغلال الأجانب ، وعلى الأقل في الريف أكثر من المدينة ، وبصورة عامة عند الأرثوذكس الصرب . وفضلت الحكومة النمساوية الكرواتيين الكاثوليك ، حتى إن عددهم ازداد بالهجرة بشكل واضح وبخاصة في المدن . وسامت البوسنة لضغط الكنيسة الكاثوليكية : فقد أقام فيها اليسوعيون . وحتى ذلك الحين كان الرهبان الفرنسيون ، الذين يمثلون عنصراً قومياً يسكون بيدهم السكان الكاثوليك . وشيد فيها عدد عظيم جداً من الكنائس ، بشكل لا يتناسب مع أهمية السكان الكاثوليك . وأنشئت مدرسة كهنوتية في ترافنيك ، وكان اليسوعيون يعلمون فيها لتشكيل الكهان المرتبطين بنمو التعليم الديني الكاثوليكي وباتحاد الكنائس .

أما الأتراك فقد تناقص عددهم . وزالت أيضاً العناصر المعادية للاحتلال

النساوي للبوسنة - هرسك . وكان الأتراك المسلمون يهيمون قليلاً الحكومة النساوية وتسلك حيالهم سياسة تساهل باعتبارهم غير قابلين للتمثل .

وقد حمل عمل الحكومة النساوية على السكان الصرب الأرثوذكس . وكانت العاطفة القومية المناوئة للنسا عاطفة الصرب الأرثوذكس والمسلمين . وكانت سياسة الحكومة النساوية كلها تنزع إلى إضعاف وحل القومية الصربية بمهاجمتها بالانحراف عن الدين وبواسطة المدارس .

ويعتبر مثال التعليم الابتدائي نموذجياً . فقد أنشأت الحكومة النساوية مدارس عامة ، يمكن أن توصف بأنها « علمانية » . وفي هذا المعنى كان يقبل فيها أطفال من جميع المذاهب . ولكن هذه المدارس ، في الواقع ، كانت تنافس المدارس الأرثوذكسية وحدها . وكان لهذه المدارس الأخيرة نظام مزعج يخنقها : إغلاق لأسباب صحية ؛ رفض الشهادات الإجبارية لأهلية المعلمين ؛ التفضيل الممنوح من أجل نفقات التعليم الثانوي لتلاميذ المدارس العامة أو الكاثوليكية ، على التلاميذ المتخرجين من المدارس الأرثوذكسية .

وكانت سياسة الحكومة النساوية المناوئة للصرب يشجعها المستوى الثقافي للبوشناق ، فقد كان متديناً نسبياً وبخاصة عند البوشناق الأرثوذكس والمسلمين .

ولم يكن بإمكان الحكومة النساوية أن تأمل بتمثيل هذه الكتلة السلافية ، ولا أن تحببها بالنسا . ولكن أسلوبها كان يقتضي إنكار الطابع الصربي للشعب البوسني ، وتنية نوع من الوطنية الإقليمية ، ومنع أهل البوسنة - هرسك من الاتجاه شطر صربيا .

وبالرغم من أن البوسنة - هرسك « احتلت مؤقتاً » ، وبالرغم من أنها ما زالت تؤلف جزءاً من الإمبراطورية العثمانية (لقد بقيت حتى ١٩٠٨ وفي هذا

التاريخ ضمتهما النمسا - هونغاريا دونغا حيطة أو حذر) ، فلم يكن لها أي حظ بالعودة إلى تركيا . ولكن في هذه الظروف ، بالنسبة إلى البلاد السلافية الأخرى ، وضعت بحق قضية العلاقات بين البوسنة - هرsek والنمسا - هونغاريا . لقد أرادت النمسا - هونغاريا أن تمنع كل خطر تقارب مع صربيا المستقلة ، وكافحت ما سمي بـ « الصربية » . وقبلت نوعاً من وطنية إقليمية ، كما دل على ذلك جيداً هومان . ويمكن أن تتكيف معها في نطاق الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية غير المتجانسة عرقياً .

وعملت الحكومة على عدم الاعتراف بالبوشناق كالصرب ، وأنكرت أيضاً وجود لغة صربية في البوسنة . وكان الصرب الأرثوذكس يوصفون بأنهم « يونان شرقيون غير متحدين » ، أما الآخرون فكانوا كاثوليك ومسلمين . وكان يعتقد بوجود لغة بوسنية خاصة ، ولم تكن هذه شيئاً آخر غير لهجة من الصربية . وحذف من الجرائد اسم صربيا .

ولنر في هومان مثلاً جذاباً جداً : إن كاللي الذي لم يكن بعد حاكماً عاماً للبوسنة - هرsek ، وبهذه الصفة منظماً للنضال ضد « الصربية » ، كتب بأنه يوجد في البوسنة ثلاثة أديان وشعب واحد ، الشعب الصربي . وعندما أصبح حاكماً عاماً وضع كتابه الخاص على قائمة الكتب الممنوعة .

وهذه التدابير التي تهدف إلى تنمية قومية محلية ، موضعية ، أسهمت قطعاً ومباشرة في تنمية الوجدان القومي في الجماهير الريفية ، بإعطائها لكل قرار متخذ معنى وأهمية تتجاوز النطاق الإقليمي ، حتى إن النمساويين عززوا دون أن يريدوا ، العاطفة القومية . وفي ١٩٠٨ ، أي في الوقت الذي تضم فيه النمسا البوسنة - هرsek كان الشعب كله معادياً للنمساويين ، حتى كرواتي البوسنة الذين شعروا بأنهم منفصلون عن كرواتيا . وفي ذلك الحين شعرت البوسنة -

هرسك شيئاً فشيئاً بثقل الغل النمساوي . وفي كل سنة كان الكرواتيون يجتازون نهر الساف سباحةً ويذهبون ليقبلوا التراب الكرواتي الموجود في الجهة الأخرى ، في برود . وكان البوسنيون الأرثوذكس يفعلون كذلك أيضاً على نهر الدرينا الذي يخطط الحدود التي تفصل البوسنة - هرسك عن صربيا .

لقد أتى الضم بحركة اقتصادية في البلاد . فعلى الصعيد الإداري . وإذا كان الغل النمساوي المتشدد خلف إدارة تركية فوضوية ولكنها بالإجمال متسامحة جداً ، وبالتالي إذا أثقلت الإدارة الأجنبية كثيراً على البوسنة - هرسك ، فقد وجدت بالمقابل تحويلات إيجابية . لقد أتى الاحتلال برؤوس أموال ، وغنى التعليم . وإذا فضل بعض طبقات السكان ، فقد رفع المستوى العام للتربية في البلاد .

لقد خلق النمو الاقتصادي طبقة عاملة ممثلة قليلاً في بداية القرن : بنحو ٥٠ , ٠٠٠ عامل (١٠٠ , ٠٠٠ في ١٩١٤ ، وهذا الرقم ضعيف بالنسبة للسكان) . وأدى إلى نمو طبقة بورجوازية ، طبقة رجال الأعمال ، وفي القسم الأعظم منها من أصل أجنبي . وظهرت الجرائد في المدن ، من صحافة بورجوازية ، وصحافة عالمية ، بصورة متأخرة ، نحو ١٩٠٥ - ١٩١٠ .

وفي ١٩٠٩ ، منحت البوسنة - هرسك دستوراً يؤكد في البلاد سلطة طبقة بورجوازية وطبقة نبيلة تملك الأرض . وجرت انتخابات ظهر فيها الجهل العام للشعب . وفي انتخابات ١٩١٠ صوت أناس لقيصر كوسوفو (لازار ، المتوفى في ١٣٨٩) ، وملك كرواتيا ، زفونير ، وفي ١٩١٣ لسلطان القسطنطينية الذي حصل على ٣٠٠ صوت في قرية صغيرة في الهرسك .

ومع ذلك ، فإن هذه الانتخابات ، ووجود مجلس وبورجوازية في المدن ،

وفرق عمال صغيرة ، وصحافة ، تسجل تقدماً عظيماً لا في رفع المستوى الثقافي فحسب ، وإنما أيضاً في ردود الفعل التي نمت ضد الحكومة النسائية التي كان هدفها جعل البوسنة - هرsek إقليماً مستقلاً ذاتياً في الإمبراطورية ليس له أي حظ للخضوع إلى صربيا المجاورة .

وفي المعارضة ، وجدت البورجوازية البوسنية ، الوطنية ، والمستعدة للكثير من الوفاق والتسوية مع الفرق العمالية والشباب المفكرين .

وكان العمال الذين يشتغلون جنباً إلى جنب مع العمال الوافدين من النمسا ، ينتسبون إلى الفرق الاجتماعية - الديمقراطية في فينا أو في بودابست . والرباطات العمالية ، النقابات العمالية ، كانت متأخرة جداً ، أي أتت متأخرة جداً ، وظهرت فقط قبيل ١٩١٤ . ولكن العمال كانوا متأثرين بشدة بالعمال الأجانب . وكان بينهم من كان يعمل في الصحافة ، وأكثر من ذلك أيضاً عمال البناء ، وكانوا أكثر من مستخدمي السكك الحديدية الذين كانوا في القسم الأعظم منهم أجانب . ولا يلاحظ التضامن العمالي ، على العموم ، من أجل عمال البلاد الذين كانت أجورهم أضعف كثيراً من أجور عمال الخارج . وكان هؤلاء يوصفون بـ « حملة الحقائق » ويمثلون في الغالب منافسين يحتلون أفضل الأمكنة .

أما الشبان الذين درسوا في الجامعات النمساوية ، في سرنوفيتش أو في فينا ، وأحياناً كانوا مفكرين عاطلين عن العمل ، فقد ألفوا قيادات ثورية ، وساعدتها صربيا ، بعد ١٩٠٣ ، بالرغم من جهود الحكومة النمساوية .

وأصبحت البوسنة - هرsek مركز تجمع الإرهابيين الذين يشتغلون لحساب القوميات السلافية . وبدأت محاولات الاغتيال . وحتى بداية القرن العشرين عرفت البوسنة - هرsek القليل من الاضطرابات ، باستثناء ما جرى في ١٨٨٩ ، أثناء إدخال الخدمة العسكرية الإجبارية . ولكن الحال كانت مغايرة عشية

الحرب العالمية الأولى . ففي ١٩١٠ ، حاول صربي من الهرسك قتل الجنرال
فارسانين الذي يمثل الإمبراطور في السابور ، وكانت هذه المحاولة الأولى لسلسلة
محاولات اغتيال كان آخرها اغتيال سيرايكو ، في ١٥ حزيران ١٩١٤ ، الذي أثار
الحرب العالمية .

وهكذا نرى في البوسنة - هرسك عاطفة أصالة قومية قديمة ووعياً قومياً
حديث العهد ، نما في آخر القرن التاسع عشر ، برد الفعل ضد الاحتلال
الأجنبي . وكانت البلاد متطورة قليلاً بعد ، وخاضعة لاستغلال من طابع
استعماري . وكانت مركز مشاريع قومية سلافية في البلقان . لأنها كانت بلداً
متطوراً قليلاً ومعقداً في بناء الدينية والعنصرية .

الفصل الخامس

القضية الماكيدونية وبلغاريا

إذا قلنا ماكيدونيا تذكرنا فيليب والاسكندر الماكيدونيين . ولكن هذه الذكريات التاريخية قليلة الوزن عندما يتكلم عن الشعوب والأمم ، لأن قبائل البلاغونيين والاليرييين والميديين والتراكيين لا تهمنا ، وإنما الشعوب التي كانت تسكن ماكيدونيا في الوقت الذي كان يمكن وجود عاطفة عامة مبهمة في الانتساب إلى جماعة عرقية واحدة في إطار دولة واحدة . وكذلك لا يهمننا اسم ماكيدونيا أكثر من محتواه . وفي الحقيقة ، إن الاسم القديم لماكيدونيا زال في الوقت الذي حدث فيه الهجرات السلافية في البلقان ، وظهر من جديد تحت قلم السياح الأجانب والكتاب البلقانيين في عهد الاحتلال التركي انطلافاً من القرن الخامس عشر .

إن حدود ماكيدونيا غير مؤكدة جغرافياً . وتحت السيطرة التركية كان للمسيحيين المتعلمين نزعة في نقل هذه الحدود حتى الادرياتيك ، في الغرب ، وحتى بحر إيجه في الجنوب . وعلى كل حال ، كانوا يتصورون ماكيدونيا واسعة أيضاً وبنفس الحدود التي عينها لها قديماً جغرافي العصر القديم ، سترابون .

وتأتي الصعوبة من أن شبه الجزيرة كانت تضم شعوباً مختلفة : إغريق ، البان ، صرب ، بلغار ، وهذان الشعبان الأخيران لها لغات متجاورة ، وبعد ١٨٣٠ ، إذا وضعت اليونان وإمارة صربية جانباً ، فإن جميع الأراضي البلقانية ، وبالتالي ماكيدونيا ، توجد تحت سيطرة واحدة أجنبية وهي سيطرة الأتراك ،

دون أن تطابق التقسيمات الإدارية الحدود اللغوية . ومن جهة أخرى ، إذا استعملنا الأدلة الجغرافية لأسباب اقتصادية وسياسية ، فإن مفهوم ماكيدونيا يأخذ بالطبع معنى واسعاً : فهي سهل مرتفع ومتقطع ، وتسيطر عليه جبال عالية بارتفاع ٢ إلى ٣٠٠٠ متر ، وتنحني إلى الجنوب - الشرقي نحو بحر إيجه ، وتجتازها أربعة أنهار : الفاردار ، الميستا ، والشثروما ، والبستريتسا . فهي إذن ليست ماكيدونيا الحالية المحدودة كثيراً في نطاق الاتحاد الفدرالي اليوغوسلافي . وفي زمن تركيا ، حيث لم يستعمل التعبير « ماكيدونيا » وإنما التعبير « روميلي » . وفي الوقت الذي لا توضع فيه القضية الماكيدونية بتعابير قومية ، إلا برد فعل ضد الأتراك ، كان العلماء المختصون في القضايا البلقانية يفهمون ماكيدونيا بالمعنى الواسع ، في ما كان يمكن أن يسمى حدودها الطبيعية الجغرافية بصورة أساسية دون اعتبار القوميات الظاهرية التي تشتمل عليها .

ولقد شهد القرن التاسع عشر بمناسبة ماكيدونيا ، نزاعاً بين صربيا ، المستقلة منذ ١٨٣٠ ، وبلغاريا ، التي أنشئت على مرحلتين : ١٨٧٨ و ١٨٨٥ . وكانت هذه المنطقة الخاضعة بعد للترك واقعة بين الدولتين وتطالب بها كل منها دون الكلام عن اليونان التي صغرت مفهوم ماكيدونيا وردته إلى القسم الجنوبي من البلاد الذي يمثل فيه العنصر اليوناني بشدة ، وهو ولاية سالونيك ، لتطالب بامتلاكه ، وهو ما حصلت عليه فيما بعد .

ومن الوجهة الإدارية ، تبلغ مساحة ماكيدونيا التركية ، في حدودها الطبيعية التي هي ليست حدود قوميات ، نحو ٦٥,٠٠٠ كم^٢ ، وتضم ثلاث ولايات : سالونيك ، موناستير (بيتولا) وسكوبيا . وهذه الولايات مقسمة إلى سناجق . ولكن الولايات كانت تغطي في الشمال على صربيا القديمة (ايبك ، نوفي بازار ، ميتروفيتسا) وعلى البانيا وتساليا .

وفي ١٩١٣ ، قسمت المنطقة بين صربيا ، وبلغاريا واليونان . وفي ١٩١٩ ، في صلح نوبّي منحت صربيا ، عدا ما كانت قد حصلت عليه ، منطقة ستروميتسا ، التي كانت في السابق لبلغاريا .

وإذا أخذنا بالإحصاءات البلغارية ، كان سكان ماكيدونيا في ١٩١٢ نحو ٢,٣٥٠,٠٠٠ نسمة موزعين كما يلي :

١,١٠٠,٠٠٠ بلغاري

٥٥٠,٠٠٠ تركي

٢٦٨,٠٠٠ يوناني

١٩٤,٠٠٠ الباني

دون حساب الأقليات الأخرى (التسيفان ٤٣,٠٠٠ ، الخ ...)

وفي هذا الإحصاء لم يكن الصرب موضع بحث . أما بالنسبة للبلغاريين فإنهم يرون أن الماكيدونيين بلغاريون ؛ وبالنسبة للصرب ، ماكيدونيون ، إذ يمكن وصفهم بسهولة بلغاريين - ماكيدونيين .

ولإيضاح هذه الحالة التي تلفت النظر والمعقدة في ماكيدونيا ، يجب أن نتذكر أن البلد تسلف أي أصبح سلافياً في القرن السادس ، وتشكلت فيه دول صغيرة كافحت الإمبراطورية البيزنطية ، وبصورة خاصة ، مملكة بلغاريا التي ضمت ماكيدونيا نحو منتصف القرن التاسع حتى سقوطها في بداية القرن الحادي عشر . وفي منتصف القرن الثالث عشر وجد أن العنصر اليوناني أخذ يتعزز نحو الجنوب . إثر جهود الأباطرة البيزنطيين . ثم جاء الفتح التركي ، وفي القرن الخامس عشر ، سقطت سالونيك في ١٤٣٠ .

وفي الحقيقة ، إن الفتح غيّر بخاصة المدن المحتلة أو التي شادها الأتراك : تقاطعاً استراتيجياً ، أو مراكز حاميات . ولذا فإن التركيب العنصري لمنطقة تاريخ الحركات ج ٤ (٢٢)

الجنوب حيث كانت المدن اليونانية عديدة ، قد تغير كثيراً . وتركت المنطقة . وقتل اليونان أو اعتنقوا الإسلام . ومع ذلك استعادت الكنيسة نفوذها على أسس أخرى ، لأن الإمبراطورية العثمانية لا تعرف الأمم بل الأديان . ومثلت بطريركية القسطنطينية ، حيال الحكومة العثمانية . كل الشعوب المسيحية . وتبع القسم الجنوبي - الشرقي من ماكيدونيا القسطنطينية مباشرة . وفي الشمال أنشئت أبرشية أوكريدا التابعة للبطريركية .

وفي الحقيقة إن الوزير الأعظم سوكولفيتش ، ليرضي الصرب ، قد أقام في ١٥٥٧ بطريركية صربية ، بطريركية ايبك التي دامت قرنين ، وحذفت في ١٧٦٦ - ١٧٦٧ تحت ضغط اليونان .

ونجم عن ذلك أن السكان اليونانيين - الألبانيين في جنوب منطقة سالونيك بخاصة ، وتساليا أيضاً ، قد تهملوا أي أصبحوا هيلانيين (يونانيين) بسرعة . وبالتالي ، كان القسم الجنوبي من ماكيدونيا يونانياً ، مع جزر صغيرة بلغارية ، في آخر القرن التاسع عشر . والباقي كان سلافياً وبلغية تقرب من البلغارية ، وسيصبح موضع نزاع ، كما قلنا ، بين صربيا وبلغاريا .

من هم البلغاريون ؟

نحو آخر القرن الخامس ، احتل السلافيون الأراضي الواقعة في شمال نهر الدانوب ، وهاجموا في القرن السادس الأقاليم البيزنطية . وكانوا في الشرق مجاورين للبلغاريين الذين احتلوا في ذلك الحين شواطئ البحر الأسود . وفي القرن السابع أقام السلافيون في شبه الجزيرة البلقانية وفي الربع الأخير من القرن السادس وصل البلغاريون ، وهم من أصل تركي - تترى قريب للهرن ، بدورهم ، إلى نهر الدانوب الأدنى وأخضعوا السلافيين المقيمين من قبل واختلطوا بهم .

إن البلغاريين ، من وجهة النظر العرقية . من أصل خليط . ولكنهم

سلافيون من حيث الحضارة واللغة . وفي القرن الثامن تشكلت دولة بلغارية . وكان على بيزنطة أن تكافح ضدها . حتى إن القيصر البلغاري كروم ، تقدم حتى القسطنطينية في بداية القرن التاسع . واعتنق البلغاريون المسيحية . وفي عهد القيصر سيميون (٨٩٣ - ٩٢٧) تشكلت مملكة واسعة احتوت ماكيدونيا وضمتها الإمبراطورية الاغريقية إليها في القرن الحادي عشر . وكانت بداية القرن الثالث عشر دور تجديد للدولة البلغارية التي كانت تلامس في حينه ثلاثة بحار : البحر الأسود ، وبحر إيجه والبحر الأدرياتيكي . وسقطت تحت هجمات الصرب في الشمال ، وبخاصة الأتراك الذين احتلوا في آخر القرن الرابع عشر كل شبه جزيرة البلقان . وحولوا بلغاريا إلى باشاوية . ولم تستعد القومية البلغارية إطاراً دولياً إلا في ١٨٧٨ ، في معاهدة برلين . ولكن المهم ، من وجهة النظر الماكيدونية ، أن تذكر الامتداد العظيم للدولة البلغارية في العصر الوسيط الذي أفاد حجة لمطالب بلغاريا في القرن التاسع عشر .

وقد تداخلت هذه المطالب بمطالب الصرب ، الفرع الغربي لسلافي البلقان الذين أسسوا في القرن الرابع عشر إمبراطورية صربية كانت في نزاع منع البلغاريين ، وتحتوي في عهد الملك دوسان (١٣٣٤ - ١٣٥٥) ، مع ماكيدونيا ، أكبر جزء في البلقان .

ولم توضع قضية القوميات بتعابير حادة . في هذه المناطق ، ما دامت البلاد الواقعة بين البانيا والبحر الأسود . على المجرى الأعلى لنهر المورافا الصربي والمجرى الأعلى لنهر فاردار ، في أيدي الأتراك . ولكن الحال تغيرت انطلاقاً من الزمن الذي أصبحت فيه صربيا ، في ١٨٣٠ ، إمارة مستقلة ذاتياً ، وقطب جذب لجميع السلافيين البلقانيين الذين كانوا يخضعون لنير الأتراك ، وبخاصة عندما حصلت روسيا ، في إطار سياستها البلقانية ، من الإمبراطورية العثمانية ، في ١٨٧٠ ، على

إنشاء اكسرخوسية بلغارية انتزعت من البطريركية اليونانية في القسطنطينية الإدارة المباشرة للكنيسة الأرثوذكسية في منطقة كاملة تطابق بلغاريا الحالية وماكيدونيا .

لقد تم إنشاء هذه الاكسرخوسية الدينية ضد اليونان ، ولكنه بتسهيله عمل الكنيسة البلغارية المستقلة ذاتياً أقام نفوذين أحدهما ضد الآخر : بلغاري و صربي ، يتنازعان ماكيدونيا التي ما زال وعيها القومي غير أكيد . ومع ذلك ، فلم تكن إمارة صربيا غير محبذة لإنشاء الدائرة الدينية ، على اعتبار أن لهذه الامارة كنيستها الخاصة ، وعلى اعتبار أن المناطق التي ستتبع منذ الآن الاكسرخوسية الدينية البلغارية توجد في أيدي الأتراك ، وكان من المستحيل إعطاء أي استقلال إلى الكنيسة السلافية إلا في حالة تحقيقه في الإطار البلغاري . ولكن ، منذ ذلك الحين ، وبخاصة عندما أحدثت ، الإمارة البلغارية ، في ١٨٧٨ ، وأمكن لعمل الاكسرخوسية الدينية أن يعتمد على دولة متشكلة ، اعتبر إنشاء هذه المجموعة الدينية من قبل البلغاريين حجةً لصالح القومية البلغارية ، وهذا ما أنكره الصرب عليهم . وإن تطبيق فرمان ١٨٧٠ ، الذي أحدث الاكسرخوسية الدينية لمنطقة كاملة ، وبصورة دقيقة القسم الأعظم من ماكيدونيا ، سكوبيا ، اوخريد ، قد اعتمد على استفتاء ؛ ولكن الاستفتاء السالح الدائرة الدينية ، كما لاحظ الصرب ، قد جرى ضد اليونان ، لأسباب دينية وأيضاً قومية ، ولكن لقومية سلافية أكثر منها بلغارية . ومن هنا نشأ سوء تفاهم متفاقم بعد ١٨٧٨ بالعمل القومي الخاص الذي قامت به الإمارة البلغارية ، بواسطة الاكسرخوسية الدينية .

وهذا لا يعني ، على الصعيد القومي ، بأن البلغاريين مخطئون تماماً . فاللغة الماكيدونية قريبة من اللغة البلغارية ، وأقرب إلى البلغارية من الصربية . ومن

وجهة نظر المصالح الاقتصادية ، لا تتجه كل مختلف مناطق ماكيدونيا صوب الجهة الصربية ، ولا شطر الجهة اليونانية ، وإنما نحو الشرق أيضاً . والقضية إذن ذات وعي قومي ماكيدوني ، وعي أصالة خاصة ، متميزة في آن واحد عن صربيا وبلغاريا . وقد ألح الصرب على هذا الوعي القومي مصرحين بأنه ملائم لاتحاد مع صربيا ، بينما اعتبر البلغاريون ماكيدونيا منطقة يسكنها بلغاريون .

ومن الممكن متابعة هذا النزاع في المؤلفات التي كتبها الصرب والبلغاريون ، غداة الحرب العالمية الأولى ، في مؤتمر السلام عندما نوقشت حدود الدول البلقانية . ومن المهم بخاصة أن نقارن الآراء التي تغذيها الحجج المتعاكسة ، من جهة ، حجج الأستاذ بيليتش ، من جامعة بلغراد ، ومن جهة أخرى حجج الأستاذ ايفانوف ، من جامعة صوفيا . والحل الذي جيء به للقضية الماكيدونية كان حلاً صريباً : إن القسم الأعظم من ماكيدونيا ، خارجاً عن ماكيدونيا اليونانية ، في الجنوب ، المهلينة بوضوح ، ألف جزءاً من مملكة الصرب والكرواتيين والسلوفين التي لم تأخذ سياستها المركزية والتمثيلية مطلقاً بعين الاعتبار تطلعات الماكيدونيين إلى الاستقلال الذاتي .

وقصارى القول ، ألفت ماكيدونيا ، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، دولة بلغتها ونظمها ومؤسساتها . وهذا لا يمكن أن يرضي البلغاريين ، ولكنه يعيد على الأقل لماكيدونيا أصالتها ، ويهدئ عواطفها القومية . ومن المؤكد ، من جهة أخرى ، أن وجود ماكيدونيا في إطار دولي ، اليوم ، يعزز هذه الأصالة ، ويضعف الحجج التي يمكن أن تتقدم بها بلغاريا في مطالبتها الماكيدونية .

لقد كانت ماكيدونيا تحت السيطرة التركية مضطربة باستمرار بثورات معادية للأتراك ترتبط بثورات البلقان عامة . والمهم من وجهة نظر نمو العاطفة

القومية ، هو أن التطور الاقتصادي ، البطيء ، قد حول نشاط وسكنى المدن ، التي كانت في الأصل ، وسط شعب سلافي من المزارعين ، إلى مراكز إدارية تركية . وهكذا تضخم العنصر السلافي في مدن ماكيدونيا ، في سكوبيا ، و بريلب و بيتولا (موناستير) ، و كوستاندليل واستقر الحرفيون ، والتجار (الفلاحون في الأصل) في المدن وتجمعوا في أصناف ، انطلاقاً من القرن الثامن عشر . وأخذوا يناقشون القضايا المهنية والدينية في مجالس ، تحت سلطة الاكليروس الأرثوذكسي . وحتى ١٨٧٠ كان الاكليروس الأعلى يونانياً ، والاكليروس الأدنى بلغارياً أو ماكيدونياً . وبعد ١٨٧٠ كان بلغارياً .

وفي القرن التاسع عشر ، كان لماكيدونيا تجارة نشيطة مع الخارج وتصدر القطن ، والتبغ ، والجلود . ولم تكن جميع الأعمال في أيدي الأتراك ، وإنما في أيدي اليونان والبلغاريين الماكيدونيين .

وفي هذه البيئة المدنية والتاجرة ، كان بعض ممثليها يعيشون في الخارج . فقد كان يوجد بلغاريون - ماكيدونيون في بودابست ، وفي فيينا ، وليبتزغ . وفيها بدأت نهضة قومية حقيقية ، ومن الصعب أن نرى ما إذا كانت ، في الأصل ، بلغارية أو ماكيدونية ، ولكنها سبقت النهضة البلغارية وبلاد الشرق البلغارية .

وفي القرن الثامن عشر ، لم يوجد بعد معارضة بين الصرب والبلغاريين . وهكذا فإن الكاتب والنقاش زيفاروفيتش ، المولود في ماكيدونيا ، طبع في فيينا ، في ١٧٤١ ، ستياتوغرافيا ، بما في ذلك الشعارات البلغارية واليوغوسلافية وصور القديسين البلغاريين والصربيين . ونودي به من قبل الصرب والبلغاريين « الغيور على الوطن البلغاري » ، و « البلغاري » في ذلك العصر لا يذكر بدولة بلغارية ، حتى ولا بأمة بلغارية أضيق في حدودها العرقية مما يتصور اليوم .

إن التجار الماكيدونيين هم الذين ساعدوا بهباتهم على طبع الابجديات والتقويمات (إن أول تقويم بلغاري يرجع تاريخه إلى ١٨١٨) وآثار الكتاب الماكيدونيين الذين كتبوا باللغة البلغارية . وفي هذا الاعتبار لعب الراهب باتسي ، المولود في ماكيدونيا الشمالية ، دوراً أساسياً في إعلان حقوق اللغة والقومية البلغارية . ودون تاريخاً سلافياً - بلغارياً في ١٧٦٢ ، وظل هذا التاريخ مخطوطة خلال ما يقارب القرن ، ونشر بشكل نسخ ، في القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر . وطبع لأول مرة في ١٨٤٤ . ومارس هذا المؤلف نفوذاً عظيماً في تنية العاطفة القومية عند البلغاريين والماكيدونيين . ولكنه لم يكتب مطلقاً ضد الصربيين . وهو قبل كل شيء نصير سلافي وموجه ، بخاصة ضد اليونان وضد ظلم الاكليروس اليوناني :

يقول الكاتب : « لقد استلهمت من حب حار لشعبي ، ووطني . وتحملت الكثير من العناء لأجمع من مؤلفات مختلفة المعلومات الضرورية لعرض هذه الأهداف الغالية على قلب الشعب البلغاري . لقد كتبته لكم ، يا من تعزون شعبكم ، ووطنكم ، ولغتك ، وتشعرون بالكرامة القومية . وماذا أقول فيكم يا من تعيشون في العجز إزاء شعبكم ، وتغبطون القومية الأجنبية ، وتتعلمون القراءة والكلام باللغة الإغريقية ؟ » أيها المجنون ، لم تخجل من أن تقول أنك بلغاري ، وأن تقرأ وتتكلم لغتك ؟ ألم يكن للبلغاريين مملكة ذات سيادة خلال الكثير من السنين ، وحكموا أمجاداً على الأرض كلها ؟ لقد أخذوا الضريبة مرات كثيرة من الرومانيين الأشداء والإغريق اللطفاء . وإن الأباطرة والملوك الأجانب قد زوجهم بناتهم المقدسات بغية السلام والصداقة مع القيصر البلغاري . لقد كان البلغاريون أمجد الشعوب السلافية كلها ، وأول من كان لهم قياصرة ، وأول من كان لهم بطريرك ، وأول الذين اعتنقوا المسيحية واحتلوا أراضي واسعة ، وخرج أوائل القديسين السلافيين من الشعب البلغاري . ولكن أيها المجنون هل تخجل

من عرقك ، وتترك الروح الأجنبية تتغلغل في جسدك . ولعلك تقول إن الإغريق أمهر وأمدن ، والبلغاريين سذج وحمقى وليس عندهم كلمات ماهرة للإقناع ، ومن الأفضل للحاق بالإغريق . لهذا يهجر الإغريقي لغته ، وعرقه ، وتعليه كما تفعل دون الحصول على ربح ؟ أيها البلغاري ، لا تخدع نفسك ، وكن واعياً لعرقك . إن البساطة ، حسن النية البلغارية ، تتجاوز النعممة « الإغريقية » .

لقد كانت حربة القومية الماكيدونية موجهة ضد الإغريق . ولكن النهضة البلغارية - الماكيدونية المدفوعة باستعمال اللغة البلغارية ، تلقت سنداً قوياً من دير جبل آتوس . ففي القسم الإغريقي من ماكيدونيا ، حيث توجد أهم المدن ، والموانئ المتعددة السكان ، مثل سالونيك ، كان عند هؤلاء الذين يمكن أن يسموا القوميين البلغاريين ، أنفذ الوسائل . ففي سالونيك طبعت المؤلفات الأولى باللغة الشعبية البلغارية في سنوات ١٨٣٠ .

بيد أن البلغاريين - الماكيدونيين في منتصف القرن التاسع عشر أيضاً وقفوا ضد الإغريق . ومن المهم أن نلاحظ أن كرواتياً ، وهو المطران ستروساير ، في ١٨٦١ ، نشر على نفقته مجموعة كبيرة من الأغاني الشعبية البلغارية ، وأن أول شاعر بلغاري رثى في أشعاره مصير بلاده الحزين هو الماكيدوني زينزيفوف وارتفع غناؤه في ١٨٦٢ ضد الإغريق :

للقومية ، وللعدل ، وللغة أجدادنا .

ماكيدونيا أرض ممتازة ولن تكون إغريقية أبداً أبداً .

« إن الخنازل ، والغابات والجبال ، وحتى أحجار هذا التراب ، والعصافير وأسماك نهر الفاردار ، والأحياء والأموات سيقومون ليصيحوا بأوربة والعالم : أنا بلغاري ، أنا بلغاري ، والبلغار يعيشون في هذا البلد . »

وفي تاريخ العاطفة القومية الماكدونية يوجد تاريخان هامان : الأول : ١٨٥٦ ، بعد حرب القرم ، ومعاهدة باريس ، وفيه اضطرت الإمبراطورية العثمانية أن تقبل ، على الأقل نظرياً ، المساواة بين العبادات والعروق ، واللغات ، في الأراضي البلقانية التي تحتلها ، وأدى ذلك إلى غو مباشر للمدارس الابتدائية التي يعطى فيها التعليم المختلط بلغات البلاد . وكانت ماكدونيا ، في القرن التاسع عشر ، من وجهة النظر هذه ، أكثر تقدماً من بعض البلاد ، مثل البوسنة .

الثاني : ١٨٧٠ : إنشاء الأكسرخوسية البلغارية ، وانطلاقاً منها كثرت المدارس وتعددت ، تحت إدارة الطوائف الدينية . وكان في ماكدونيا ، في ١٩١٢ ، عشية تحريرها من الترك ، أكثر من ١١٠٠ مدرسة تضم ٦٥٠٠٠ تلميذ ، وهذا الرقم متواضع ، ولكنه أعلى نسبياً مما في البلاد البلقانية الأخرى ، وذلك دون حساب المدارس الكاثوليكية والبروتستانتية ، وكانت هذه قليلة العدد . ووجدت أيضاً عدة جيمنازات (مدارس ثانوية) ، ودور معلمين لتكوين المعلمين في سكوبيا وموناستير .

بيد أن التوتر العام ، بين الإمبراطورية العثمانية والشعوب السلافية في البلقان ، ازداد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . ولم يكن فقط منازعات دينية تفرق في هذه المنطقة من ماكدونيا ، الإغريق ، والصرب والبلغاريين ، دون السلافيين والأتراك ، وإنما ثورات عنيفة ذات طابع قومي . ففي ١٨٧٦ ، وفي ١٨٧٨ ، قامت عدة ثورات في ماكدونيا . ومع ذلك ، ترك مؤتمر برلين المنطقة في يد الأتراك . وليدد هؤلاء سلطتهم المترنحة الضعيفة ، حاولوا تشديد الانقسامات بين الإغريق والبلغاريين والصربيين لاسيما وأن إنشاء إمارة بلغارية جهر القومية المعادية للترك بسند سياسي جديد .

وفي الوقت نفسه ، احتلت النمسا - هونغاريا البوسنة - هرسل وفرضت في ١٨٨٢ على صربيا معاهدة سرية تعهدت هذه الأخيرة بموجبها الامتناع عن كل دعاية قومية في الأراضي التي تحتلها النمسا ، ولكنها دفعت صربيا إلى التدخل في الجنوب الشرقي الأوربي ضد الامارة البلغارية تعويضاً لها .

وفي ١٨٨٥ انفجرت الحرب بين صربيا وبلغاريا التي اتحدت حديثاً مع الروميلي الشرقية لتشكيل بلغاريا . وفي هذا العصر لم يسيطر الخلاف كثيراً بين البلغاريين والإغريق ، هذا الخلاف الذي سيستأنف مع ذلك في القرن العشرين ، وإنما الذي سيطر هو الخلاف بين البلغاريين والصربيين ، بسبب ماكيدونيا . وسلاحظ أيضاً أن روسيا ، بعد أن حذت وشجعت إنشاء إمارة بلغاريا المستقلة ذاتياً ، التي تساعدها على معارضة النفوذ النمساوي - الهونغاري ، وضعت ثقل سياستها الخارجية في الشرق الأقصى حتى الحرب البائسة مع اليابان ، في ١٩٠٤ - ١٩٠٥ . وللحفاظ على نوع من التوازن في البلقان ، بعد تشكيل بلغاريا في ١٨٨٥ ، دعمت المطالب الصربية في ماكيدونيا . ويسجل الأستاذ البلغاري إيفانوف أن القنصل الروسي في موناستير نشر ، في ١٨٩٩ ، إحصائية اعتبر فيها الشعب البلغاري في ماكيدونيا بكل بساطة سلافياً ، متخلياً عن وجهة النظر البلغارية

ومن جهة أخرى ، حاول الأتراك أن يضربوا العنصر البلغاري . وسهلت طريقة جباية الضرائب تدمير الشعب تدميراً منظماً . فقد كان التعامل . في حال عدم دفع الضرائب ، إقامة الجنود في القرى وإجراء الجباية من المتأخرين بالقوة . ونجم عن ذلك ردود فعل عنيفة من قبل السكان ، واتبعت بمذابح امتدت عبر تاريخ ماكيدونيا كله ، في آخر القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين . ولكن الأسباب الاقتصادية ، الأسباب الضريبية ، لا توضح وحدها فوران

الشعب . فقد نمت عاطفة قومية مأكيدونية اعتبرها الصرب موجهة نحوهم ، واعتبرها البلغار يون نصيراً بلغارياً . وتشكلت حركة قومية هدفها التحرير السياسي ، وينبغي القول بأنها كانت تستند غالباً على البلغاريين ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قسماً من مأكيدونيا ، في الشمال ، كان ينظر شطر بلغراد لا شطر صوفيا .

وفي ١٨٩٣ ، تشكلت منظمة ثورية مأكيدونية أخذت اسم « المنظمة الداخلية » ، واستطاعت ، في ١٨٩٦ ، عقد مجلس عام لزعمائها . وكانت تدعم من بلغاريا ، من لجنة مأكيدونية عليا أثارت ، في ١٨٩٥ ، ثورة في مأكيدونيا الشمالية وأغرقها الأتراك بالدماء . ومنذ ذلك الحين تعددت الحوادث الدامية . ولم تكن الحركة القومية البلغارية - المأكيدونية واقع نخبه فقط في ذلك العصر ، بل كانت تعتمد أيضاً على عناصر شعبية . وفي ١٨٩١ ، ولأول مرة صدرت جريدة يومية سياسية ، وظهر ، بين الثوريين الذين يعملون لتحرير مأكيدونيا ، أناس تثقفوا في مدرسة الاشتراكيين الروس .

وشهدت مأكيدونيا منذ ذلك الحين حالة ثورة دائمة حتى الثورة العامة في ١٩٠٣ التي أشعلت البلاد كلها حتى المنطقة الساحلية المهلينة جداً ، لأن الإرهابيين المأكيدونيين دمروا البنك العثماني في سالونيك ، وأحرقوا في الميناء سفينة فرنسية ، « الوادي الكبير » ، وكانت تنقل مؤناً للجيش التركي ، وقطعوا مجاري الغاز في المدينة . وأعدمت الحكومة التركية مرتكبي هذه المحاولات وذبحت أكثر من ٢٠٠ شخص ينتسبون إلى الأقلية البلغارية - المأكيدونية ، وأسروا أو نفوا ألفاً آخرين .

ولكن محاولات اغتيال سالونيك كانت نقطة انطلاق للثورة في كل مأكيدونيا في صيف ١٩٠٣ .

لقد استطاع الثوريون الماكيدونيون بقيامهم بحرب الأنصار ، وبخاصة باستعمالهم الجبال مراكز لمعسكرات عسكرية وملاجئ للسكان المدنيين ، أن يهزموا خلال عدة أشهر جيشاً تركياً من ٨٠,٠٠٠ رجل . وجرى معظم المعارك والكفاح نحو الشمال خارجاً عن المنطقة المهلينة ، في منطقة موناستير وأدت إلى اجتياح عام للبلاد . وقد أعطى عنها فكرة تقرير السفير الفرنسي في القسطنطينية ، كونستان الذي وجه إلى دلكاسه وزير الشؤون الخارجية ، في ١١ آب ١٩٠٣ ، وفيه يقول : « لا يمكن للمرء أن يخفي عن نفسه أن الحالة خطيرة ، وبخاصة في ولاية موناستير التي يبدو أن الثوار اتخذوها مركزاً لعملياتهم . وفي كل يوم أعمال قبيحة جديدة (وهذا هو رأي من يجعل نفسه من وجهة النظر المناصرة للحكومة ، والتركية ، أي من وجهة نظر النظام) تلاحظ من جانب العصابات ، حرائق القرى التركية أو المحاصيل الخاصة بالمسلمين ، وقطع الخطوط البرقية ، ودمار محطات السكك الحديدية ، وخطف عمال الطرق وقتلهم ، ولم تم في الماضي ، في أي وقت ، حركة الثورة نشاطاً كهذا النشاط ، ولا أيضاً عدداً كبيراً من الثوار قاوموا في الريف . وإن أناساً على العموم حسنو الاطلاع أكدوا بأنهم أكثر من ثلاثين ألفاً تحت السلاح . واعلم جيداً أنه يفهم من هذا الرقم أن الفلاحين ، الذين ضاقوا ذرعاً من خوفهم دوماً ، بأن يقتلوا بالرصاص من قبل أناس شركاء للبلغاريين ، ومن قبل آخرين جواسيس للأتراك ، قد هجروا قراهم وأسرههم ، وربما قاتلوا دون كبير حماس . واعلم أيضاً بأنهم جميعاً ليسوا مسلمين تماماً . على أن ما يبقى صحيحاً على الأقل في الساعة الحالية في ولاية موناستير ، هو أن الجيوش التركية ، الكثيرة العدد مع ذلك ، عاجزة عن تحقيق النظام ، وأن حادثاً وحيداً حتى الآن ، وهو أن قرية خروتشيفو في أيدي الثوار منذ عدة أيام دون أن تستطيع السلطة التوصل إلى استعادتها . »

لقد أثارت ثورة ماكيدونيا في ١٩٠٣ تدخل الدول الأوربية ونص اتفاق

مورتزتغ (في ستيريا) بين الإمبراطور نيقولا الثاني وفرانسوا - جوزيف على الإصلاح الإداري في ماكيدونيا . ولكنها كانا عاجزين عن فرضه على الحكومة العثمانية .

ودامت الحالة المضطربة في ماكيدونيا حتى الحروب البلقانية من ١٩١٢ - ١٩١٣ . وفي ١٩٠٨ تمت مقابلة في روفال بين ملك إنكلترا وإمبراطور روسيا تناولت احتمال منح ماكيدونيا الاستقلال الذاتي . ولكن الحكومة العثمانية التي كان يوجهها في ذلك الحين جماعة « تركيا الفتاة » ردت بالحال وأعلنت في تركيا النظام الدستوري ، وبذلك انتزعت من الدول الأوربية كل عذر للتدخل . ولكن الإجراءات الليبرالية تحلي عنها في ١٩٠٩ . ومنع فرمان تركي يتعلق بالجمعيات كل تنظيم على أساس القوميات . وسمح للجمعيات الدينية والمهنية . ولكن لا يوجد إلا قومية واحدة في الدولة ، القومية العثمانية .

وعاد العمل الثوري بالحال ، ودام حتى حرب ١٩١٢ التي كانت حرب تألب ، حرب اتحاد بلقاني من البلغاريين والصربيين ومن رجال الجبل الأسود واليونان ضد تركيا . وشاركت ماكيدونيا بنصيبها ، باعتبارها منطقة تركية ، في النضال بجمع جوقة مؤلفة من ١٥٠٠٠ رجل .

وما أن غلبت تركيا في هذه الحرب إلا وأثار تقسيم ماكيدونيا ، بالحال ، معارضة ، من بلغاريا من جهة ، ومن صربيا واليونان ، من جهة أخرى . وعلى أثر ذلك ، قامت الحرب البلقانية الثانية ، في ١٩١٣ ، وفيها هزمت بلغاريا من قبل حلفائها القدامى ، وفي نهايتها عقدت معاهدة بخارست ، في ١٠ آب ١٩١٣ ولم تعط لبلغاريا إلا فؤائد ضعيفة أرضية ، وخصت القسم الأعظم من ماكيدونيا باليونان وصربيا .

والآن يجب أن نلمح إلى النظرية الصربية المتعلقة بماكيدونيا ، لأن
ماكيدونيا السلافية ، في مساحتها الكبرى ، أعطيت لمملكة صربيا ، وتؤلف
اليوم في إطار الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي ، دولة مستقلة ذاتياً .

وحق الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، يمكن القول بأن النزاع بين
صربيا وبلغاريا لم يكن خطيراً . فقد فكرت صربيا ، عوضاً عن احتمال ضم
منطقة ماكيدونيا ، باتحاد فدرالي صربي - بلغاري . ولكن صربيا في ذلك العصر
لم تكن إلا إمارة ، وبلغاريا ، كدولة لا وجود لها . ولكن وجهة النظر الصربية
تبدلت بعد ١٨٧٠ ، وبخاصة بعد ١٨٧٨ .

ومن جهة أخرى ، إن الحكومة الصربية المعلقة على السياسة المساوية -
الهونغارية ، لا تستطيع بلوغ الأراضي الصربية من جهة البوسنة - هرسك التي
يحتلها النمساويون ، ولذا جرت نفسها إلى مطالبات من جهة ماكيدونيا مبررة
مزاعمها بالتاريخ واللغة ، والاثنوغرافيا التي تفيد في البرهان على أن العاطفة
القومية الماكيدونية لم تكن عميقة أبداً ، ولا موطدة ، وأن الماكيدونيين
لا يشعرون بأنهم صرب ولا بلغاريون ، وأن القصد في الحقيقة ، في ماكيدونيا ،
السلافيون ببساطة ، وأن آثار الحضارة المادية البلغارية نادرة أو لا وجود لها .

ويجب البلغاريون بأن هذه الأراضي الماكيدونية كانت تحت نير الأتراك
المباشر ، لأنهم كانوا قريبين جداً من القسطنطينية ، وأنهم تحملوا المذابح
والتخريبات المستمرة ، وأنه لا يوجد شيء فائق للعادة إذا زال قسم كبير من
شواهد الحضارة البلغارية .

ومن جهة أخرى ، اعتمدت الحكومة الصربية على الملتزمات التي أرسلت إلى
الحكومة الصربية في ١٨٧٨ . وفيها يبدو أن عدداً عظيماً من شخصيات مناطق

شمال ووسط ماكيدونيا طالبوا في الواقع ، باتحادهم مع الحكومة الصربية . وهذا ما يوضحه بيليتش على هذا النحو : « نظراً إلى أنه لا يوجد في شبه الجزيرة البلقانية إلا الإمارة الصربية حتى ١٨٧٨ ، فإن الوعي القومي الماكيدوني وجد كامل تحقيقه في وحدة سياسية وقومية مع صربيا . أما وقد تحررت بلغاريا في ١٨٧٨ ، فإن امكانيات تحرير الماكيدونيين أصبحت مضاعفة . وقد اتجه الوعي القومي الماكيدوني حسب هذه الإمكانية المزدوجة » .

ثم يبرهن المؤلف على أن التطلعات الماكيدونية في الحقيقة كانت تتجه صوب صربيا .

ولكن نشأة دولة بلغارية ، من جهة أخرى ، تعتبر ، لأسباب مشابهة ، مأكيدونيا أرضاً بلغارية ، جعل التفاهم مستحيلاً بين الشعبين ، وكان من قبل معرضاً للخطر بعمل الاكسرخوسية الدينية البلغارية المعادية للصرب والتي عملت ، عن طريق المدرسة ، على تضخيم كل ما كان بلغارياً في الطبع والعقلية الماكيدونية . وقد ساعدت حرب ١٩١٢ صربيا على احتلال مأكيدونيا . وحاول جيش الاحتلال بكل الوسائل التي يتصرف بها جيش احتلال سيد الأرض والناس ، أن يزيل عمل الاكسرخوسية الدينية البلغارية في مأكيدونيا ، لتصريها ، أي جعلها صربية .

هكذا كان مصير مأكيدونيا قبل حرب ١٩١٤ . بيد أنها كانت متنازعة بين إمبرياليتين ، صربية وبلغارية ، بطباعها القومية التي ربما كانت أقرب إلى البلغارين ما عدا قسمها الشمالي ، وظلت في أيدي الأتراك حتى ١٩١٢ . وأن نضالها للتحرير في ظروف صعبة وشرسة مدموغ بمذابح مستمرة ، وباجتياح البلاد ، قضى بسيطرة القضية العملية المباشرة للماكيدونيين وهي هزيمة الترك

وذهابهم ، كما جعل الوعي بدولة ماكيدونية محتملة الوقوع أمراً غير واضح . ولكن الأصالة القومية لماكيدونيا كانت كافية ومؤكدة بالمقاومة الماكيدونية لسياسة المركزية وتمثل دولة الصرب، الكرواتيين والسلوفين بين الحربين العالميتين . وقد كرسست الحرب العالمية الثانية هذه الأصالة لأن ماكيدونيا حالياً دولة مستقلة ذاتياً في إطار الاتحاد الفدرالي اليوغوسلافي .

القسم الثالث
الحركات القومية السلافية
في شرقي اوربه حتى ١٩١٤

الفصل الأول

بولونيا الروسية

البولونيون

تدخل دراسة القوميات في بلاد شرقي أوربه في النطاق الجغرافي الذي هو حالياً نطاق الاتحاد السوفياتي ، ولكنها تتجاوز هذا النطاق لأنها تتعلق أيضاً بالبولونيين المقسمين ، منذ آخر القرن الثامن عشر ، بين ثلاث سيطرات : روسية ، وألمانية ، وغمساوية ، ثم أعيد بناء الدولة من جديد بعد ١٩١٩ .

وإذا وضعنا بولونيا جانباً ، فإن الإطار الحالي للاتحاد السوفياتي سهل ، من وجهة نظر تاريخ القوميات السلافية ، لأن الروس البيض والاوكرانيين اليوم ، فرعان من الفروع السلافية في أوربة الشرقية التي بدأت عاطفتها القومية تتضح في وقت مبكر ، وبصورة أقوى عند الاوكرانيين ، ومن بعد ، وبصورة أقل وضوحاً ، عند الروس البيض ، في آخر القرن الثامن عشر ، وكلهم متجمعون الآن في الجمهورية السوفياتية الاوكرانية ، وفي الجمهورية السوفياتية الروسية البيضاء . وإن المقارنة بين الحدود الغربية للإمبراطورية الروسية في ١٨٧١ ، والحدود الحالية تعطي على وجه الدقة المقياس الصحيح تقريباً للأراضي التي يسكنها الروس البيض والاوكرانيون في أوربة .

في ١٨٧١ ، كان القسم الأعظم من الأوكرانيين في الإمبراطورية الروسية . ويوجد قسم منهم على الأراضي البولونية التي تركت للنمسا في ١٨١٥ .

ومن الضروري أن نتذكر التاريخ لفهم حالة البولونيين في القرن التاسع عشر ، والاحتوى السياسي لبعض مطالب البولونيين القومية ، في وقت زالت فيه بولونيا كدولة ، وأخيراً الحل المؤقت المتبنى فيما يتعلق بحدود بولونيا بعد الحرب العالمية الأولى ، هذه الحدود التي تطابق أيضاً أراضي شرقية غير مأهولة بالبولونيين وهي « الكريزي » أي بلاد الحدود .

كان مركز الشعب البولوني ، في القرن العاشر ، عندما اعتنق الديانة المسيحية ، المنطقة التي يجتازها نهر الفيستول الأوسط (فيسلا بالبولونية) ، بولونيا الكبرى في الغرب ، وبولونيا الصغرى في الجنوب الشرقي ، ولكنه كان يمتد بصورة واسعة في الغرب فيما وراء نهر الأودر (اودرا بالبولونية) ، وفي الشمال حتى شواطئ البaltيك في غرب مصب نهر الفيستول . وفي الغرب كانت الشعوب الجرمانية . وفي الشمال الشرقي : الشعوب البaltية : بروسيا ، ليتوانيون ، ليتونيون ، ايستونيون صُعداً نحو الشمال الشرقي . وفي الجنوب - الشرقي ، توجد شعوب سلافية أخرى ، لهجتها روسية - بيضاء ، واوكرانية . وفي الجنوب ، بين نهر الفيستول الأعلى ونهر سان ، شكلت جبال الكربات حداً لم يتغير عبر العصور .

أ - نلاحظ أولاً أن الدفع الجرمني من الغرب إلى الشرق ، دحر نحو الشرق الشعب البولوني إلى ما وراء نهر الاودر ، وأخذ ، على شواطئ البaltيك ، شكلاً خاصاً وهو الفتحة ، والاستعمار ، وفي الوقت نفسه تنصير البلاد البaltية بواسطة طرق الفرسان ، الفرسان التوتونيين في بروسيا ، وحملة السيوف في البلاد الليتونية والايستونية .

لقد بشرت أنظمة الفروسية الوثنيين وأخضعتهم ، واستقرت في الشمال الشرقي من الدولة البولونية على البaltيك . وفي بداية القرن الرابع عشر احتلت

المنطقة البولونية في شواطئ البaltيك المسماة « بوميرانيا البولونية » . ومع ذلك ، وبينما كان كازيمير الثالث الكبير (١٣٣٣ - ١٣٧٠) يتخلى عن شواطئ البaltيك إلى الألمان ، كان يفتح في الجنوب - الشرقي روتينيا الحمراء (منطقة ليوبول ، وبالبولونية لفوف ، وبالروسية ل فوف ، وبالاوكرانية : ليف) التي يسكنها أناس يتكلمون لهجات أوكرانية ، في شرق سان ، رافد الفيستول الذي سيحدد فيما بعد حدود الغاليسيتين : الشرقية والغربية . وغاليسيا الغربية يسكنها البولونيون بصورة أساسية ، وغاليسيا الشرقية الروثينيون . وهكذا بعد أن دحرت دولة بولونيا في الغرب مالت إلى الامتداد نحو الشرق .

٢ - في الشرق ، بينما كانت الدولة البولونية تنمو وتناضل ضد الألمان ، تشكلت دوقية ليتوانيا الكبرى وتجاوزت بسرعة ، تحت دفع الأدواق الأقوياء والطموحين ، الإطار الجغرافي للشعب الليتواني ، وامتدت نحو الجنوب في حوض نهر الدنيبر حتى البحر الأسود بفتح أراض خاضعة للمونغول .

وفي ١٣٨٦ ، وبزواج دوق ليتوانيا الأكبر بملكة بولونيا الصغيرة ، هدفيج ، التي كان عمرها ١٢ عاماً ، توطد اتحاد شخصي بين ليتوانيا وبولونيا . وتشكل دومين أرضي واسع انطلاقاً من آخر القرن الرابع عشر ، وقوي بعد قرنين في ١٥٦٩ بميثاق التحام الدولتين بصورة وثيقة باتحاد لوبلن . ومنذ الآن أخذت هذه الدولة الثنائية الكبرى تناضل من جهة ضد الألمان في الغرب ، ومن جهة أخرى ضد الروس الذين أصبحوا الآن على اتصال مع بولونيا ، بواسطة دوقية ليتوانيا الكبرى ، في الشرق . وفي ١٦١٨ ، بلغت الدولة البولونية - الليتوانية أكبر توسع لها . وكان للاتحاد الشخصي لبولونيا وليتوانيا نتائج سريعة جداً ، وعزز بصورة فريدة الدولة البولونية . وفي ١٤١٠ جرت المعركة الشهيرة ضد التوتونيين في غرنفالد (تانبرغ بالألمانية) وقهرت بولونيا الفرسان التوتونيين ، واستعادت

على البالطيك مصباً بحرياً فقدته منذ ما يقارب القرن والنصف . وهذا المصب يقع إلى الغرب من مصب الفيستول . ومع ذلك ، فقد اعترف ملك بولونيا ، سيجسموند في ١٥٢٥ ، بدوقية بروسيا الوراثية (وريثة دومين التوتونيين) التي جمدت منذ الآن الدولة البولونية في اتجاه الشمال - الشرقي .

أما دومين فرسان حملة السيف الذي انتقل إلى أمراء علمانيين ، فقد كان في القرن السادس عشر تحت السيادة البولونية - الليتوانية باستثناء إستانونيا المتنازعة بين السويديين والروس .

ويرى في داخل حدود الدولة البولونية في بداية القرن السابع عشر في عز أكبر توسع لها في ١٦١٨ ، تنوع الشعوب التي تؤلفها .

وفي ذلك العصر كانت الدولة البولونية تضم :

- في الشمال الشرقي ، ليفونيا التي يسكنها الليتونيون في الأرياف والألمان في المدن .

- بلاد الدنيبر كلها من البحر الأسود حتى منابع النهر ، وهي بلاد يسكنها الأوكرانيون في الجنوب ، والروس في الشمال في منطقة سمولنسك

- وفيها وراء هذه الأراضي ، منطقة منسك ونهر بريست ، وهي منطقة يسكنها الروس البيض ويتكلمون لغة وسطاً بين البولونية والروسية .

ويطابق تنوع السكان تنوع الأديان . فالبولونيون كاثوليك ، والأوكرانيون أرثوذكس ، باستثناء قسم منهم ، وبخاصة في روثينيا ، كان موحداً .

وفي هذه المناطق الشرقية ، التي تكون فيها الملكيات الكبرى خاصة بالأمراء الليتوانيين والبولونيين ، يرى أن معارضة الدولة البولونية كان لها طابع اجتماعي أكثر منه قومي ، في وقت كانت فيه العاطفة القومية غير مؤكدة . ولكن ذكرى

دولة بولونيا الكبرى لم تفقد في القرن التاسع عشر ، وما من شك في أنها غذت بعض تيارات القومية البولونية حتى بعد الحرب العالمية الأولى .

وشهد القرن السابع عشر تناقصاً تدريجياً في مساحة الدولة البولونية من جهة الشرق^(١) .

ومن جهة الشرق ، أن هذه الاقتطاعات تناولت أولاً جزءاً من اوكرانيا . ومن ١٦٢٩ - ٣٠ إلى ١٦٩٩ . إن سلسلة الحروب بين بولونيا وروسيا أفقدت الدولة البولونية الضفة اليسرى لنهر الدينبر ومدينة كييف ، وإلى الشمال أكثر ، منطقة سمولنسك وما يقارب ليفونيا كلها ، في شمال نهر الدونا في الغرب ، أصبحت تحت سلطة السويد وروسيا .

وشهدت الدولة البولونية ، في القرن الثامن عشر ، ضعف قوتها السياسية وغدت شيئاً فشيئاً تابعة سياسياً لإمبراطورية روسيا . وفي المنازعات التي وضعت ، في عهد بطرس الأكبر ، شارل الثاني عشر وبطرس الأكبر في حالة خلاف ، صارت منطقة مرحلة تعبرها الجيوش الأجنبية ، وحتى سلبية في حرب لا تشارك فيها إلا في شخص مليكها الساكسوني . وبعد معاهدة نيشات (١٧٢١) ، لم تر بولونيا توقفاً لأفولها . وفي آخر القرن الثامن عشر ، زالت على ثلاث مراحل : ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ .

ولكن إذا زالت دولة بولونيا بعد هذا التقسيم الثالث ، في ١٧٩٥ ، فإن شعبها بقي وعاش ، والعاطفة القومية محافظ عليها ، وتتغذى من ماض مجيد ، من تاريخ طويل ، وتعتمد على غواقصادي عظيم ، وبالتالي على نخبات

(١) راجع ، P. 24 et 25 « Que sais - je ? » Collection ، Jabert ، Histoire de LA POLOGNE ،

والخارطة سهلة جداً .

ثقافية ، وعلى طبقة وسطى عديدة . ولم تحذف إطلاقاً ظروف وجود القومية بزوال بولونيا كدولة ، بل حوفظ عليها ونمت .

وأكثر من ذلك ، في عهد نابليون ، أعيد ، في ١٨٠٧ ، بناء دوقية فارسوفيا الكبرى التي عاشت دوراً قصيراً ، من ١٨٠٨ حتى ١٨١٢ ، في الوقت الذي غلب فيه نابليون ، وطرد من روسيا ، وعاد مجتازاً ألمانيا .

وأعاد مؤتمر فينا (١٨١٥) إنشاء بولونيا ، ولكن بشكل مملكة فارسوفيا ، في إطار الإمبراطورية الروسية .

ولنلاحظ أن مدينة فارسوفيا كانت بروسية بعد التقسيم الثالث في ١٧٩٥ ، وكانت مدينة - حدود ، ولكن من الجهة البروسية . ومن جهة أخرى إن الأرض التي تم التنازل عنها لبروسيا ، تمتد في الشمال - الشرقي حتى بوغ ، ومنطقة بكاملها في شمال غاليسيا - العليا التابعة للنمسا .

وفي ١٨١٥ ، عدل مؤتمر فينا هذه الحدود : وزالت دوقية فارسوفيا من جديد ، ولكن روسيا والنمسا لم تستعيدا حدودهما السابقة ، فقد حصلت الإمبراطورية الروسية على القسم الأعظم من الأراضي البولونية ، حتى الفيستول الأعلى ، وإلى ما وراء ذلك في الغرب ، وكذلك المنطقة الواقعة في شمال بوغ .

ونص مؤتمر فينا أيضاً ، ولحد ما ، على النظام الذي سيكون لهذه الأراضي المقسمة من جديد في نطاق السيطرات المختلفة ، وأحدث ، من الجهة الروسية ، مملكة بولونيا . وظلت مدينة كراكوفيا مدينة حرة حتى ١٨٤٦ .

ولم تحتو مملكة بولونيا ، التي تبلغ مساحتها آنذاك ١٣٠,٠٠٠ كم^٢ ، كل الأراضي التي كسبتها روسيا ، بل فقط المناطق التي كان سكانها بولونيين في معظمهم تقريباً .

بعض الأرقام

في ١٧٧٢ ، كانت نفوس الدولة البولونية من ١٢ - ١٤ مليون نسمة .
ونفوس مملكة بولونيا (أو مملكة المؤتمر ، في ١٨٥٠ ، كانت ٤, ٨٠٠, ٠٠٠ نسمة ؛ وفي ١٩٢٠ بلغت ١٠ ملايين .
والقسم النسائي ، الذي أخذ اسم غاليسيا (وقد أعيد هذا الإسم انطلافاً من اسم العاصمة الإقليمية القديمة هالتس ، في ١٨٥٠ ، بلغ ٤, ٦٠٠, ٠٠٠ نسمة ، وفي ١٩٠٠ بلغ ٧, ٣٠٠, ٠٠٠ نسمة
وأخيراً ، القسم البروسي (وهو أساساً بوزنانيا وبوميرانيا البولونية) كانت نفوسه ١, ٣٠٠, ٠٠٠ نسمة في ١٨٥٠ ؛ و ١, ٩٠٠, ٠٠٠ نسمة في ١٩٠٠ .
وتبدل النسبة المئوية لزيادة السكان منذ ١٨١٦ على حركية الشعب البولوني ، وهذه الحركية متفاوتة حسب المناطق .

بين ١٨١٦ و ١٨٥٠ ازداد سكان مملكة بولونيا بمقدار ٧٧ ٪ وسكان غاليسيا ٢٢ ٪ ، وسكان الأراضي البولونية البروسية ٦٥ ٪ وبين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ كانت الزيادة ١٠٠ ٪ في مملكة بولونيا و ٦٠ ٪ في غاليسيا ، و ٣٥ ٪ في بولونيا البروسية .

بولونيا الروسية

إن القسم الذي كان داخلاً في الإمبراطورية الروسية من الدولة البولونية ، بعد مؤتمر فينا ، كان يتألف من منطقتين : من أراضي ملحقة دون استثناء ، كان فيها البولونيون كثيراً أو قليلاً أقلية قوية ؛ ومن مملكة بولونيا (مملكة المؤتمر) المأهولة في أكثريتها العظمى ، بالبولونيين . وهذا القسم الأخير يشكل مربعاً ضلعه يقارب ٤٠٠ ك م من الشرق إلى الغرب ؛ و ٣٢٥ إلى ٣٥٠ ك م من الشمال

إلى الجنوب ، وترتبط به ، في الشمال الشرقي ، منطقة سوفالكي . وكانت مراكز أقسامه الإدارية ما يلي : زومزا ، بلوك . فارسوفا (فارسوفيا أو وارسو) ، كاليتز . بيوتركو ، رادوم ، سيلدس ، لوبلن ، كيلس . والتاريخ الأساسي هو ١٨٦٣ .

في ١٨٧١ ، كان البولونيون تحت السيطرات الأجنبية الثلاث . وكانوا أيضاً تحت ضربة أعقاب ثورة ١٨٦٣ . ومن المؤكد ، بعد الثورات البولونية ، لـ ١٨٣١ و ١٨٦٣ ، ان الآمال السياسية ، في إعادة بناء الدولة البولونية مباشرة ، كانت عبثاً ، ولا سيما في سنوات ١٨٦٠ التي لوحظ فيها انتصار ألمانيا بسمارك وهزيمة فرنسا المحبة لبولونيا ، وكان البولونيون يعولون على مساندتها .

ومع ذلك ، كان يرى لهذا ظاهر مناقض ، وهو أن هذا الدور كان أيضاً دوراً عرفت فيه الأراضي البولونية ، وبخاصة الأراضي التي كانت تحت السيطرة الروسية ، نمواً اقتصادياً كثيفاً ، وبالتالي نمت فيه الطبقة المتوسطة التي أصبحت قاعدة أقوى للعاطفة القومية ، وكذلك الطبقة الكادحة الأكثر عدداً التي أضافت لمطالبها الاجتماعية عداً طبقياً قوياً للدول المسيطرة .

آ - إن الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة والخاصة في مملكة المؤتمر ، لعبت دوراً عظيماً في نمو العاطفة القومية . ودولة المؤتمر دولة دستورية ، ولها دياطها ونظامها الليبرالي الذي لا يعرفه الروس ، وعاهل وهو الإمبراطور . والنظام الإداري فيها كان في أيدي الحكومة الروسية ، ولكن الإدارة كانت بولونية . وفي الوقت نفسه ، أفادت الدولة البولونية اقتصادياً من واقع ، وهو إلغاء الحدود الجمركية ، في ١٨٢٠ ، من الجهة الروسية ، بحيث انفتح السوق الروسي على الاقتصاد البولوني

وبعد ثورة ١٨٣١ ، حذفت المملكة ، وأعيدت الحدود الجمركية من الجانب

الروسي . وأخذت مملكة المؤتمر السابقة نظاماً أساسياً سياسياً يخول كل السلطات إلى مجلس موظفين يعينهم الإمبراطور .

وفي الدور الذي يلي ، تباطأ النمو الاقتصادي لهذه المنطقة البولونية ، حتى الوقت الذي حذفت فيه الحدود الجمركية من جديد ، في ١٨٥١ . ولكن الثورة البولونية الكبرى حدثت في ١٨٦٣ ، وكانت أكثر خطورةً على الروس . وحاولت الحكومة الروسية عندئذ سياسة ملائمة للسكان الريفيين البولونيين ، لإخضاع الأرستقراطية والبورجوازية البولونيتين اللتين كانتا مناورتين للروس بعنف . ولكن ، الحواجز الجمركية أعيدت من جديد . ودشنت دور ركود للاقتصاد البولوني ، حتى ١٨٧١ ، عندما حذفت الحدود الجمركية من جديد . وبقيت الحدود الإدارية أي الحدود الشرقية السابقة للمملكة .

وانطلاقاً من هذا العصر ، كان أمام الاقتصاد البولوني سوق روسيا الواسع ، وفي آخر القرن ، سوق سيبيريا ، وعرف نهضة موازية للنمو الاقتصادي لروسيا في سنوات ١٨٩٠ .

٢ - في بولونيا المؤتمر ، بعد ١٨١٦ ، لعبت النخبات البولونية دوراً هاماً جداً ، لأن الحريات لم تحذف إلا بعد ١٨٣١ ، ولا سيما بعد ١٨٦٣ . وفي هذا الدور الذي يشغلنا ، بعد ١٨٧١ ، بدأت محاولة ترويس ولكنها لم تكن محاولة ترويس كامل ، وهذا ما كان مستحيلاً ، وإننا تجربة تمثل ، ومركزية ، مع فرض اللغة الروسية ، جعلت من بولونيا بلداً مزدوج اللغة ، وتراجعت فيه اللغة البولونية إلى حالة لهجة .

وبين ١٨١٦ و ١٨٣١ قامت النخبات البولونية تعمل على جميع الأصعدة . وكانت مملكة المؤتمر أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية من باقي الإمبراطورية . فقد بدأ فيها تنظيم نظام الاعتماد ، مثلاً ، قبل أن يستقر في روسيا .

وبين ١٨١٦ و ١٨٣١ ، كان بين هؤلاء النخبات البولونية من كان دورهم هاماً . ولنذكر الأمير لوبيكي ، وزير المالية ؛ وستانيسلاس ستاسزيك مؤسس الصناعة المنجمية والمعدنية ؛ وهنري لوبيانسكي أحد محدثي صناعة السكر في البلاد البولونية ؛ وشتاينكر الذي اهتم بنمو وسائل النقل .

وهذه الأمثلة تدل على أن زوال الدولة البولونية لم يقلل مطلقاً دور النخبات الاجتماعية ، حتى إن هذه النخبات مارست نشاطها في النطاق الأوسع للإمبراطورية الروسية . ولم تبدأ محاولات نزع الجنسية إلا أجلاً وبخاصة بعد ١٨٦٣ . وفي القرن التاسع عشر كله ، كان التقدم الاقتصادي في أساس الحركة القومية بنتائجه على البنية الاجتماعية . وخلق طبقة كادحة وبورجوازية . وعقب ثورة ١٨٣١ ، وعندما نفي الارستقراطيون أو النبلاء أو نزعت أملاكهم ، ساعد أطفالهم على العمل بالصناعة كهندسين أو في المهن الحرة وعلى لعب دور هام في المجتمع . وفي ١٨٣٠ كانت بولونيا التي يتجاوز سكانها ٤ ملايين تضم ٢١ ٪ من السكان المدنيين . ولم يكن عدد عمال المعامل بعد عظيماً ، نحو ٦٠,٠٠٠ ، دون حساب صغار الحرفيين . ولم يستمر النمو الاقتصادي بشكل منظم ، في القرن التاسع عشر ، وكان يتبع بصورة خاصة الحواجز الجمركية التي كانت تفصل أولاً تفصل الأراضي البولونية عن باقي الإمبراطورية . وعندما أقيمت هذه الحواجز الجمركية تباطاً النمو الاقتصادي في البلاد البولونية . حتى إنه شوهدت هجرة صناعية اتجهت إلى الشرق واستقرت فيما وراء حدود المملكة في الأراضي البولونية القديمة المنضمة . وبعد ١٨٥١ ، استؤنفت الحركة ، ولكنها أوقفت أيضاً من ١٨٦٣ إلى ١٨٧١ .

وبدأ في سنوات ١٨٦٠ - ١٨٧٠ في هذه البلاد البولونية ما يسمى « دور الرأسمالية » .

وفي هذا الدور اشتد الاختلاف بين المناطق البولونية الثلاث المحتلة .

فالمنطقة التي خضعت لبروسيا ، في نطاق الإمبراطورية الألمانية ، كانت بخاصة منطقة زراعية ، إلا في الجنوب ، في سيليزيا العليا ، ولعبت الصناعة دوراً ضعيفاً . وكانت التجارة فيها نشيطة بمنافذ دانتزيغ والبالطيك . وكانت تخضع لاستعمار كثيف من قبل الألمان ، أي محاولة النزع الكامل لجنسية المنطقة ، بغرس معمرين ألمان ، وتقليل تدريجي لعدد البولونيين .

وفي غاليسيا كانت الحالة مغايرة . ولا شك في أنها كانت قليلة الصناعة جداً . ولكنها كانت بخاصة زراعية . وكانت منطقة الشرق ، بهذه الصفة ، تجهز المناطق الأكثر صناعة في بولونيا الروسية . وظلت طبقة الفلاحين سلبية زمنياً طويلاً . ولكن النظام النسائي الأكثر ليبرالية جعل منها ملجأً للبولونيين الوطنيين ، وبخاصة الأوكرانيين . ولعبت دوراً أساسياً في الحركات القومية لشعوب الشرق .

أما بولونيا الروسية ، فقد عرفت نمواً صناعياً عظيماً نحو آخر القرن ، موازياً للنمو الصناعي في روسيا . ويلح المؤرخون البولونيون على هذا النمو ، ويرد فعل ضد المؤرخين الروس ، الذين يصغرون دور البولونيين في الإمبراطورية ، يبالغون أحياناً بأهميتها . ويذهب بعضهم حتى يظهر الإمبراطورية الروسية الواسعة كمستعمرة اقتصادية لأراضي فيستول . وما من شك في أن المهندسين البولونيين العديدين كانوا يذهبون للعمل في روسيا ، وأن المؤسسات الصناعية عديدة في بولونيا (معامل الغزل في لفوف ، والصناعة المعدنية المختلفة في وارسو) . وفي مجموع الإمبراطورية ، كانت الأراضي البولونية تمثل نسبة مئوية هامة في الاقتصاد ، وتضم بورجوازية وطبقة كادحة في عز نموها ، وتؤلف مع وارسو ، ومراكز بولونيا القديمة مؤثلاً للقومية البولونية .

وهذه الأراضي الثلاث المختلفة جداً كانت مع ذلك متضامنة مع بعضها . وعلى الصعيد الاقتصادي ، في الحد الذي تمر فيه الحدود المحاصيل الزراعية والصناعية ، ولكن أيضاً من وجهة نظر النمو القومي . ففي المناطق الخاضعة لبروسيا ، يوجد استعمار كثيف ، وجهد في نزع الجنسية ، وسيلاحق هذا الجهد في بداية القرن العشرين ، ويعزز ويمتن عاطفة البولونيين القومية في بولونيا الروسية . وغاليسيا النمساوية التي كان فيها النظام السياسي ليبرالياً ، أصبحت ملجأً للقوميين البولونيين المجهريين على الفرار من فارسوفيا . وأكثر من ذلك ، أن الحركة القومية أفادت لحد ما من المنازعات التي أوجدت الخلاف بين الدول الثلاث المسيطرة ، ومن تعارض منظومتي التحالفات الأوربية التي أبرمت في آخر القرن التاسع عشر . ولم تمنع ، بالطبع هذه الحالات العواهل الثلاثة من الشعور بالتضامن ضد احتمال نشأة دولة بولونية جديدة . ففي الثورات البولونية في ١٨٣١ ، و ١٨٦٣ ، أغلقت بروسيا والنمسا حدودهما ولم تسمحاً للحركة بالامتداد على أراضيها .



من وجهة النظر القومية نرى أن الأراضي البولونية ، بالرغم من زوال الدولة البولونية ، تختلف بصورة فريدة عن المناطق المدروسة سابقاً ، لأنها كانت منطقة دولة قديمة قوية ، مثقلة بالتاريخ ، ومجتمعها مختلف جداً ، وأمة دون إطار سياسي في القرن التاسع عشر ، ولكنها على الأقل في عز توسعها .

لقد جرت ثورة البولونيين ، في ١٨٦٣ ، عدة أحكام تتعلق بأراضي الفيسستول . ففي ١٨٦٤ (لقد حرر الفلاحون البولونيون منذ ١٨٠٧) أدخل إصلاح ريفي أكمل من إصلاح ١٨٦١ في روسيا ، لأنه كان واسطة لضرب

ارستقراطية الملاكين البولونيين ، ولإضعاف الحركة القومية إلى حد كبير . ومن جهة أخرى ، كانت هذه الأراضي البولونية لا تعرف الملكية الجماعية لـ « المير » المتعارف عليها في القرى الروسية والتي كانت عقبة للتقدم الزراعي ، وكانت تبدي إمكانيات نمو أكبر بكثير . أما إصلاح ١٨٦٤ الذي أجري للتوفيق والمصالحة بين الروس والفلاحين ضد الملاكين ، فلم يرض مع ذلك الفلاحين ، لأنهم خسروا في القضية فوائد خدمات جماعية عديدة مفروضة على الدومينات الكبرى (كالاكتطاب ، وقطف البلوط وغير ذلك) . وظلت القرية البولونية ، بعد الإصلاح ، متميزة بهذه الفروق ، وزادت فيها الطبقة الكادحة الزراعية بسرعة .

ونشطت الزراعة البولونية بالزيادة العالمية لسعر الحنطة في سنوات الـ ٧٠ ، وبالظروف الاقتصادية الجديدة التي سهلت ، من جهة أخرى ، نمو الطبقة الريفية التي أصبح لها بنية .

وعرفت الصناعة تطوراً مماثلاً . فقد طبقت الثورة التقنية أولاً على النسيج كما في باقي الإمبراطورية في آخر سنوات الـ ٧٠ وفي سنوات الـ ٨٠ . وأدخلت الآلة البخارية في سنوات ١٨٢٠ أولاً في معامل غزل الكتان للفرنسي جيرارد في مدينة زيراردو الجديدة ، ثم في صناعة الأقمشة الصوفية ، وأخيراً في القطن . وتعتبر مدينة لودز مانشستر بولونية بعد ١٨٥٠ . وكان نمو الصناعة البولونية سريعاً بشدة . وتضم معامل نسيج القطن في لودز ٢٩,٠٠٠ شموط في ١٨٢٠ ؛ و٤٠٠,٠٠٠ في ١٨٨٠ . والمدينة التي كان فيها من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ نسمة في ١٨٢٥ ، أصبح فيها ٣٢,٠٠٠ في ١٨٧٨ ، و٥٠٠,٠٠٠ في ١٩١٣ ، وفي ١٨٧٧ كانت الرسوم الجمركية على الحدود الروسية تدفع ذهباً . وهذا يرجع زيادة الرسوم إلى ٥٠ % وأفادت بولونيا الروسية ، كروسيا ، من هذا الحاجز الجمركي لتنمية صناعاتها التي أخذت أشكالاً مركزة وحديثة بشكل مفرط .

وفي ١٨٨٦ كان أحد المشاريع الكبرى للنسيج في بولونيا ، غزل القطن ، وهو مشروع شايلر ، ويمثل وحده ٥٠ ٪ من شحومات الصناعة القطنية في بولونيا الروسية ، وكان ٤ / ٣ إنتاجه تذهب إلى السوق الروسي وسوق الشرق الأقصى . وكانت الحواجز الجمركية القائمة بين الأراضي البولونية والإمبراطورية قد رفعت في ١٨٧١ .

وجرى النمو نفسه في الصناعة المنجمية في منطقة دومبروفا ، التي شجعت نهضتها بإنشاء الخط الحديدي دومبروفا - دوبلن في ١٨٨٦ ، وبالصناعة المعدنية (الصناعة المعدنية المختلفة في منطقة فارسوفيا) .

إذن يوجد في بولونيا بوجوازية ، بل وحتى أرستقراطية داخلية في الأعمال ، وطبقة كادحة تلعب دوراً من الصعيد الأول في الحركة القومية . ففي ١٨٩٥ ، كان في الأراضي البولونية ٢٥٠,٠٠٠ عامل بولوني ، دون حساب عمال السكك الحديدية . وكان في لودز وحدها ٦٧,٠٠٠ عامل ، وفي فارسوفيا مع الضاحية ، كتلة عمالية تقدر بنحو ٤٥,٠٠٠ شخص . وفي المدن الأقل كبراً ، ولكنها هامة على الصعيد الصناعي ، يوجد أيضاً جماعات عمالية هامة .

- في دومبروفا ٢٥,٠٠٠ عامل منجم .

- وفي سوسنوفيتش القريبة من دومبروفا ١٠,٠٠٠ عامل .

ومع ذلك ، كانت بولونيا من وجهة النظر الاقتصادية ، ترتبط شيئاً فشيئاً ، بالإمبراطورية الروسية ، كلما أحرزت تقدماً اقتصادياً .

ومن جهة أخرى ، إن بولونيا ، التي كانت منطقة إنتاج ، كانت تؤلف أيضاً سوقاً استهلاكياً واسعاً ، وبالرغم من الاختلافات الاجتماعية التي كانت تتعمق بين الطبقات ، لم تستطع أن ترى رقياً تدريجياً في مستوى الحياة .

هذا ، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار المال الذي أتى به أو أرسله العمال البولونيون الذين كانوا يذهبون للعمل في بروسيا .

إن هذا النول لم يس مع ذلك جميع الأراضي البولونية . ففي المناطق الشرقية لمملكة المؤتمر القديمة ، على حدود المناطق البولونية التي ضمت قديماً ، ظل الاقتصاد على العموم متخلفاً . وفي غيرها عظمتم ملكية بولونية صغرى في أيدي طبقة ريفية غنية ، ولكن ظهرت أيضاً طبقة نبيلة أخذت تنتزع جذورها من التراب ، وتتبرجز وتشارك في النشاط الاقتصادي بحيث أن مدأ حقيقياً من البولونيين ملأ تدريجياً الملاكات (الكوادر) الإدارية والاقتصادية وأغرق العناصر الأجنبية . وهذه الظروف الجديدة بالملاحظة تدل على الحيوية البولونية وعلى عدم تمكن الدول المسيطرة من حذف هذه الأمة . وكانت القضية فقط أشكال وجودها في ثلاث قطع منفصلة واحتمال إعادة بناء بولونيا بفضل الظروف الجديدة .

وفي بولونيا الروسية بخاصة ، بدا الشعب البولوني مختلفاً جداً ، حتى وأكثر تديناً مما في باقي الإمبراطورية . فقد كان ثلث السكان يعيش في المدن . هذا وإن وجود بورجوازية ، وارشتراطية صغيرة نشيطة في الصناعة ، وطبقة ريفية غنية ، تؤلف ظروفأ ممتازة لوجود أمة .

وبصورة مناقضة ، كانت قاعدة الأمة تزداد متانة شيئاً فشيئاً كما تزداد تجانساً أيضاً في الدور الذي زالت فيه الدولة البولونية .

الحكومة الروسية والبولونيون .

طبقت الحكومة الروسية في أراضي الفيستول سياسة تمثل واستيعاب ، واشتدت هذه السياسة في السنوات ٨٠ - ٩٠ ، في عهد غوركو حاكم بولونيا العام بين ١٨٨٣ و ١٨٩٤ . ومن البديهي ، أن القضية لم تكن تمثلاً كاملاً للشعب تاريخ الحركات ج٤ (٢٤)

البولوني ، وإنما حملت الجهود على اللغة البولونية التي انتهت بأن أصبحت ممنوعة في المدارس انطلافاً من ١٨٨٥ ، وحتى انطلافاً من ١٨٩٢ في التعليم الديني . وحاولت الحكومة الروسية أن تخلق ازدواجية لغوية ملائمة ، إن لم تكن لاندماج ، فعلى الأقل لاتحاد إجباري بين الشعبين ، بفرض اللغة الروسية لغة رسمية .

وكان التشريع المتعلق باللغة ، الذي أصبح اخطر نقطة احتكاك بين البولونيين والروس ، من عمل الوصي على المدارس البولونية الروسي ، ابوختين . وبعد ثورة ١٨٦٣ الغارقة في الدماء . رافقت إجراءات مشددة الحركة الثورية وتابعتها . فقد حذفت جامعة فارسوفيا البولونية في ١٨٦٩ . ومن جهة أخرى ، امتصت الأرثوذكسية في ١٨٧٤ الكنيسة الموحدة في بولونيا بقوة في شرقي البلاد .

وبدأ الشبان البولونيون ، طلاب الدراسات العليا ، وعددهم محدود جداً ، بارتياح المدارس التقنية الروسية ليكونوا بالتالي ، في القسم الأكبر منهم ، مبعثرين عبر الإمبراطورية حيث لعبوا دوراً هاماً في بناء خط حديد عابر سيبيريا . وحاول صحافيون روس قوميون ، مثل كاتكوف ، رئيس تحرير « الأخبار الروسية » ، أن يبرهنوا على أن اللغة البولونية كانت لهجة بسيطة ، وأن مصلحة أراضي الفيستول كانت في التمثل الكامل . حتى إن ليبراليين روسيين كانوا يجذبون أيضاً في السنوات ٦٠ وفي بداية السنوات ٧٠ سياسة الترويس لأن وقع ثورة ١٨٦٣ أدى إلى مصادرة أموال ملاكين عديدين وإلى نفيهم إلى سيبيريا . وأن هذه الأموال يجب أن تعود إلى فلاحين . وهكذا ظهرت السياسة الروسية في الأراضي البولونية ملائمة للجماهير . وفي الواقع ، أن الأراضي المصادرة ذهبت في قسم منها إلى موظفين روسيين وإلى معمرين مهاجرين أكثر مما ذهبت إلى بولونيين ، وعندما اشتدت عملية « الترويس » في بولونيا ، نحو آخر السنوات

٧٠ ، وبخاصة في السنوات ٨٠ ، أسف الكثير من الرجال السياسيين الروس للطرق التي أنعشت برد الفعل شعلة البولونيين القومية والثورية .

وحق آخر القرن . نحو ١٨٩٠ ، لوحظت أيضاً نتائج إخفاق ثورة ١٨٦٣ . فقد ابتعد الشعب البولوني ، بصورة عامة ، عن الحياة السياسية ، وكانت الطبقات الموجهة المأخوذة بالتنمية الاقتصادية ، تناضل في ذلك الحين لافي سبيل استقلال بولونيا مشكلة من جديد ، وإنما للمساواة في نطاق الإمبراطورية الروسية . وقد أظهرت الطبقات الموجهة ، على الأقل حتى السنوات ٩٠ ، في مطالبها نفسها ، ولأء أكيداً إزاء القيصر .

على أن مظهر الواقعية في الرأي البولوني خلال الأعوام الثلاثين التي تلت إخفاق حركة ١٨٦٣ ، كان في محاولة اتفاق يضع في الصعيد الأول النهضة الاقتصادية للمنطقة ، ويدفع إلى الآجل البعيد سياسة الاستقلال الذاتي أو الاستقلال الناجز . وهذا الحادث لم يكن خاصاً بأراضي الفيستول . فهو يلاحظ أيضاً في بولونيا التي ضمها ألمانيا ، وفي بولونيا التي ضمها النمسا - هونغاريا . وكان نفوذ البولونيين الخاضعين للنمسا الأكثر ليبرالية أهم بكثير ، ولذا كان يتكلم في ذلك الحين عن « ولاء ثلاثي » عبرت عنه النخبات البولونية في البلاد الثلاثة الخاضعة . وكان هذا الولاء يفترض تراجع فكرة الأمة المستقلة ، مع الإبقاء على أشكال الحياة الإقليمية المتكيفة مع مختلف الدول المسيطرة .

وفما يتعلق بالإمبراطورية الروسية ، على الأقل ، يرى أن البولونيين « الموفقين » المصالحين ، الذين يسلكون سياسة التوفيق ، ما كانت الحجج لتعوزهم للتدليل على أن بولونيا لن تبعد ، بالرغم من سياسة « الترويس » لأنها كانت مستفيداً هاماً من النهضة الاقتصادية في الإمبراطورية الروسية ولاسيما بعد أن انفتح عليها ، في ١٨٧١ ، السوق الروسي والسيبري .

وهنا يجب ، الأخذ بعين الاعتبار الزمن الضعيف الذي مضى بين إخفاق ثورة ١٨٦٣ وتدابير « الترويس » . إن الأجيال البولونية المتعلمة والثقافة التي بالكاد مستها الثقافة الروسية مازالت موجودة دوماً ، وفي عز نشاطها ، في الوقت الذي اتخذت فيه هذه التدابير . وهذه التدابير لم تتمكن من قطع الصلة بين الأجيال ، ولا من التأثير بشكل خطير على القومية البولونية ، لأنها كانت مؤقتة .

ومع ذلك فإن المصالح التي كانت في ذاتها تراجعاً للعاطفة القومية ، لم تكن في السنوات ٨٠ ، وبخاصة في الـ ٩٠ ، مظهراً أساسياً للحياة السياسية البولونية . وفي الظاهر ، يبدو أن الحالة البولونية ، فيما عدا الصعيد السياسي ، كانت تتحسن من يوم لآخر ، وأن الحياة الاقتصادية أصبحت بالتدريج نشيطة ، وساعدت الشبيبة البولونية على إيجاد أوضاع هامة . ويلاحظ في هذا الانتقال بأنه لا يمكن أن تكون هنالك منافسة جادة بين الروس والبولونيين ، عند إعطاء الترخيصات ذات الطابع السياسي ، أي عندما سمح للبولونيين بارتياح الجامعة ومن بعد باتخاذ مهنة . لقد كانوا آنذاك على مساواة مع الروس في مجموع الحياة الاقتصادية ، لاسيما وأن هذه البلاد الواسعة التي كانت في طريق التجهيز كانت بحاجة شديدة للتقنيين . وهكذا ، فإن أولاد كبار الملاكين ، الذين انتزعت ملكيتهم في ١٨٦٣ ، أصبحوا في قسم منهم ، مهندسين ، ودخلوا في المهن الليبرالية ، دون أن يتخلوا لهذا عن بولونيتهم ، وأن يبقوا بولونيين . لقد اخترقت الطرق الحديدية بولونيا ، وازداد السكان المدنيون . وانتقل عدد المدن التي سكانها أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة ، بين ١٨٧٣ و ١٨٩١ ، من ٧ إلى ٢٦ . وكان سكان فارسوفيا ٨٠٠,٠٠٠ نسمة في بداية القرن العشرين ، وسكان لودز ٥٠٠,٠٠٠ نسمة . ولكن هذا الإزدهار ، بالرغم من الارتفاع البطيء في مستوى الحياة العام ، أفاد بخاصة أقلية . لأن

كثيراً من المشاريع كانت في أيدي الأجانب ، من ألمان ، وفرنسيين ، ولم تكن الإدارات تقريباً دوماً ، في بولونيا ، ولكن في سان - بطرسبورغ . ومن وجهة النظر هذه ، كان ضغط روسيا يشتد . وهكذا أيضاً ، في ١٨٨٦ ، امتص بنك الدولة الروسية بنك بولونيا . وكسبت الدولة الروسية خط فارسوفيا - فينا ، في الدور نفسه ، وانتزعت ملكية الشركة البولونية التي كانت تستثمره .

ومن جهة أخرى ، لم تتغير ظروف حياة الجماهير ، وسهل نمو علاقات الحياة المدنية المعارضة ، والمقاومة على الصعيد الاجتماعي وعلى الصعيد القومي .

ولذا تغيرت الحالة انطلاقاً من السنوات ٩٠ . وسببت سياسة « الترويس » استياءً عاماً . وحتى من جانب الطبقة الريفية الحساسة جداً بسبب إجبارها على تعلم الروسية في المدارس الابتدائية . وإن الجيل الجديد الذي لم يعرف هزيمة ١٨٦٣ ، ولكنه حافظ على ذكراها ، وهياً في العائلات ، ثورات بولونية في سبيل الحرية ، عاود النضال القومي ، ولكن بروح جديدة ، أقل رومانسية ، وأكثر واقعية في المناخ الاجتماعي الذي أحدثته الحركة الاقتصادية . ولعب العمال والحرفيون دوراً نامياً في هذا النضال الذي أخذ أشكالاً سرية ، مع خلق عصبة قومية . وظهرت في هذا الدور بين العمال « الاشتراكية الماركسية » التي أدخلت إليها في البدء من روسيا ، حيث نشر الكتاب : « رأس المال » في ١٨٦٣ ، وحافظت على طابعها الدولي ، معتمدة على تضامن الجماهير العالمية من بلد لآخر ، والحت قليلاً آنذاك على القضية القومية ، وكانت اتجاهاتها اجتماعية بصورة أساسية .

وفي الوقت الذي تألفت في روسيا أوائل الفرق الماركسية ، كان لأراضي فيستول أيضاً منظماتها . ومنها منظمة الطبقة الكادحة التي أسست في ١٨٨٣ وأعدمتها الضابطة (الشرطة) وحكم على أعضائها في ١٨٨٥ . ونفذ الحكم بالإعدام على ٧ منهم ، كما يحجب مؤرخو الحركة العالمية تذكره ، في ميدان فارسوفيا الذي

يوجد بين القلعة ، رمز السيطرة الروسية ، وبنك الفيستول ، رمز الرأسالية . وأنهى أحد مؤسسي الاشتراكية البولونية ، لودفيك فارينسكي ، أيامه سجيناً على أثر هذه القضية .

وبسرعة أخذت الاشتراكية البولونية طابعاً قومياً يوجهه في السنوات ٨٠ من الخارج المنفيون من غاليسيا في باريس ، وبخاصة بوليسلاف ليمانوسكي ، وكان هدفه تنمية وتعزيز الوعي القومي عند البولونيين . وكان النضال الاجتماعي في نظره يختلط بالنضال ضد الدولة المسيطرة مدمرة القومية البولونية والرامية على كل حال إلى تدمير هذه القومية .

وقد لحق هذا الاتجاه في المعارضة آنذاك اتجاهاً عاماً معادياً للمصالحة قام به الجيل الجديد . ويمكن أن تعتبر سنة ١٨٨٦ منعطفاً انطلقت منه المصالحة وبقيت أيضاً بصوت بعض الرجال السياسيين مثل سينكيفيتش ، وسبازوفيتش ، وبيلك الذين حاولوا أيضاً أن يوفقوا بين الولاء إلى القيصر مع وجود بولونيا مستقلة ذاتياً ، في المستقبل . ولكن الذي سيطر شيئاً فشيئاً عند القوميين البولونيين هو الموقف المعادي صراحةً للروس ولاسيما القومي ، بمعنى أن الأراضي الثلاث الخاضعة إلى السيطرات الثلاث المختلفة كانت معنية أيضاً . لأن الحركة القومية لم يكن لها تعبير عنيف إلا في الخارج ، وكان مركز الدعاية مدينة زوريخ حيث أسس ثوري محنك ، زيغموند ميلكوسكي العصبة القومية وكان هدفها تحرير بولونيا بفضل حرب عالمية . ولكن الحركة القومية وجدت أيضاً ، من الخارج ، وحدة كان من المستحيل عليها البقاء في الأراضي الخاضعة .

ومع ذلك أخذت المعارضة في بولونيا الروسية أشكالا أكثر اعتدالاً ، بعد أن أنشأ ايان بوبلاوسكي صحيفة تظهر طابع المصالحة المخادع لافتة النظر إلى مصير الأراضي البولونية الخاضعة إلى بروسيا ، حيث كانت الحكومة الألمانية تطبق

سياسة استعمار أكثر تدميراً بكثير للقومية البولونية من السياسة الروسية ؛ ويقول : ان ما كان شؤماً ، في سياسة المصالحة . هو أن بولوني الإمبراطورية الروسية ، الذين يفتح لهم هذا الحقل الواسع للنشاط الاقتصادي ، الذي يمتد حتى المحيط الهادئ ، ويخاطر بإضعاف القومية البولونية ، كانوا يميلون إلى أن ينسوا ، في الغرب وبالضبط في الأراضي التي كانت قلب بولونيا القديمة ، والواقعة في القسم الأعظم منها تحت السيطرة الروسية ، أن القومية البولونية كانت في خطر .

وفي السنوات ٩٠ قامت تظاهرات في فارسوفيا ، للذكرى المئوية للدستور البولوني لعام ١٧٩١ ، الذي كان آخر جهد للدولة البولونية لإصلاح ذاتها قبل أن تزول ، للاحتفال بذكرى ثورة كوسيو زكو في ١٨٩٤ . وفيها شُهد أن الطلاب الذين يقودهم دموسكي يشاركون بالقسم الأكبر من هذه المظاهرات التي قمتها الشرطة بشدة . واضطر دموسكي على أثرها أن يفر إلى غاليسيا النمساوية ، إلى لفوف ، حيث أسس ، في ١٨٩٦ ، الحزب القومي الديمقراطي .

وكان بين المتظاهرين في ١٨٩١ جوزيف بيلسودسكي الذي أوقف وهو طالب في كاركوف ، وأرسل إلى سيبيريا منذ ٤ سنوات ، ثم عاد من المنفى انطلاقاً من ١٨٩١ ، وقام بنشاط سياسي سري . وأنشأ ، في ١٨٩٣ ، قطاعاً للحزب الاشتراكي البولوني (P.P.S) وأسس في السنة السالفة ، في ١٨٩٢ ، في باريس ، الحزب الاشتراكي البولوني وما كان لهذا الحزب أن يتصور لا دكتورية الطبقة الكادحة ، ولا الثورة ، وإنما الحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية . وكان عدد رجاله ، في ذلك العصر على الأقل ، عظيماً في الأوساط الشعبية . وكان عمل دموسكي ، انطلاقاً من لفوف ، حيث كان لاجئاً ، يحمل غالباً على الأوساط الفكرية والبورجوازية . وهذان الرجلان يمثلان اتجاهي الحركة القومية .

كان بيلسودسكي مرتبطاً بحامل لواء ثورة ١٨٣٠ ، لولوفيل ، المتوفى في المنفى في ١٨٦١ ، بعد أن فر من بولونيا ، في ١٨٣٣ ، وكان رجلاً من مزاج مازال أيضاً في تقاليد القومية الرومانتية ، ومناوئاً للروس بعنف ، وليس له أي ثقة في المساعدة الأجنبية لتأمين تحرير بولونيا ، التي يجب عليها ، في رأيه ، أن تنشئ نفسها بالقوى البولونية وحدها .

وكان دموسكي رجل فكر أكثر منه رجل عمل ، وارتبط في الغالب بتقاليد المصالحة المؤقتة مع روسيا ، مقتنعاً بتفوق الثقافة البولونية على الثقافة الروسية . وهو ينفي فكرة التمثيل . ويأمل بتوحيد الأراضي البولونية بحرب تنتصر فيها الإمبراطورية الروسية ضد الإمبراطورية الألمانية ، هذا التوحيد الذي هو أول مرحلة سابقة للتحرير الذي سيحصل عليه في وقت لاحق بوسائل سلمية .

وعندما نشبت ثورة ١٩٠٥ ، شارك بيلسودسكي فيها بنشاط حتى إنه ذهب في الحرب إلى اليابان للمفاوضة بمساعدة بولونية في ظهر الروس بينما كان دموسكي يشجب مشاركة البولونيين بعمل ضد روسيا ويدعوهم إلى الهدوء .

وعلى ما يبدو أن اعتلاء نيقولا الثاني العرش ، في ١٨٩٤ ، أنهى سياسة « الترويس » في بولونيا . فقد استدعي الحاكم غوركو والوصي ابوختين ، وازداد عدد الطلاب المقبولين في جامعة فارسوفيا الروسية . وزار القيصر فارسوفيا ، وسمح بنصب تمثال لذكرى آدم ميكيفيتش . ولكن هذه الواجهة الليبرالية كانت تخفي مشاريع ضخمة ، لأن خلف غوركو ، في ١٨٩٩ ، وهو الأمير الحاكم ايميريتنسكي الليبرالي بما يكفي في سلوكه الرسمي مع البولونيين ، كتب مذكرة سرية ، عرفت بفضل موظفين روسيين ونشرت في لندن ، بحث فيها القيصر على دمج الأراضي البولونية كاملاً ، من وجهة النظر الإدارية . وسحق العناصر الانفصالية بصورة نهائية .

وفي العقد الذي سبق الحرب الروسية - اليابانية ، واتصفت سنواته الأولى ، قبل أزمة ١٩٠٠ ، بنهضة اقتصادية عظيمة ، شجعت هذه السنوات تيار المصالحة القوي جداً في النخبة الارستقراطية والنخبة البورجوازية ، وحتى الكنيسة في بولونيا . وبصورة موازية عززت حركتا بيلسودسكي ودموسكي الاشتراكيان معارضتهما بموافقة ضمنية من كتل شعبية هامة .

وستكون حوادث ١٩٠٤ - ١٩٠٥ اختباراً للأهمية النسبية لهذين التيارين ، كما ستأخذ الحركة القومية البولونية منذئذ مسارها القطعي .

ويجب أن يلح على وجهات نظر مختلفة يمثلها هذان الاتجاهان السياسيان . فقد كان هدف بيلسودسكي تشكيل جمهورية ديمقراطية بولونية مستقلة . أما حزب ديموسكي فكان طابعه بورجوازياً ، ورفض مثل بيلسودسكي فكرة أسرة سلافية مع الروس . كما رفض كل حل لاستقلال ذاتي أو فيدرالية في إطار الإمبراطورية الروسية . ولكن المهم هو الطابع القومي جداً لبرنامجهم ، كما عرضه في ١٩٠٣ ، تحت اسم مستعار وتحت عنوان : « أفكار بولوني اليوم » . فقد عرض النضال القومي قبل نزاع الطبقات ، ورجع إلى التاريخ ، وطالب من أجل بولونيا المستقبل بالأراضي الليتوانية والاوكرانية في الشرق . وقد أثقل كثيراً التاريخ الماضي لدولة كبرى ومجيدة على الموقف الذي اتخذته القوميون البولونيون ، وعلى سياسة بولونيا التي أعيد إنشاؤها في ١٩١٩ . وهذه المواقف القومية أثارت اضطراباً حقيقياً في الحركة الثورية الدولية . ففي ١٨٩٦ ، تشكل في زوريخ ، وتحت إدارة روزا لوكسمبورغ ، حزب ثوري منفصل عن الأكثرية الاجتماعية - الديمقراطية تحت العنوان : « الاجتماعية - الديمقراطية لمملكة بولونيا » التي ترى أن النضال القومي يؤخر تحرير الطبقة الكادحة ، وبالتالي يجب على العمال البولونيين أن يتحدوا أولاً مع العمال الروس للقضاء على

القيصرية . وهاجمت روزا لوكسمبورغ بعنف ما كانت تسميه « الاجتماعية - الوطنية البولونية » . واتحد هذا الفريق مؤقتاً مع الحزب الاشتراكي البولوني ، الذي يتزعمه بيلسودسكي ، ولكن مواقفهما كانت مختلفة جداً من أجل اتحاد دائم . وكانت قضية العلاقات مع الطبقة الكادحة الروسية تكفي لانفصالها . وأخيراً ، بعد ١٩٠٠ ، تشكل حزب كولشييسكي تحت اسم « الطبقة الكادحة الثالثة » التي لم تنفصل عن فريق روزا لوكسمبورغ على قضية التضامن العالمي بين الروس والبولونيين ، وإنما على قضية شكل الدولة البولونية التي كان فريق كولشييسكي يرغب بإعادة إنشائها في اتحاد شعوب الإمبراطورية الروسية ، (التي أصبحت جمهورية) .

وفي هذه الاتجاهات ، كان الحزب الوحيد النافذ بحق الحزب الاشتراكي البولوني الذي كان منظره كازيمير كرانز في ١٩٠٠ . وكانت قضية الحزب الاشتراكي البولوني ان توفق في الواقع ، بين وجهة النظر الوطنية ووجهة النظر الاجتماعية ، على الأقل ظاهراً ، وتطالب باستقلال بولونيا الكامل . وتحاول أن تحصل من الاشتراكيين الروس على الاعتراف بحقوق البولونيين في هذا الاستقلال . إلا أن فكرة الدولة الاتحادية (الفدرالية) في نطاق روسي ضعفت يوماً عن يوم ، عشية حوادث ١٩٠٥ . وأدت ثورة ١٩٠٥ الروسية في كل الإمبراطورية ، إلى ازدهار الصحف ، والاجتماعات . وفي الدوما الأول ، وقد أصبحت الدولة دستورية ، كان على ٥٢٤ نائباً ٥١ بولونياً عن أراضى الفيستول وفي هذه الامبراطورية التي كان الثوريون يسمونها منذ الآن « سجن الشعوب » كانت القضية القومية تعالج على المنبر العام بصورة مفتوحة . وفي الدوما الثاني ، الأكثر جذرية ، كان التعبير عن العاطفة القومية شديداً . واستلم البولونيون زمام المبادرة في ١٩٠٦ في عصبة الاستقلاليين السداتيين التي كانت تضم جميع الأحزاب القومية من ليتونيين وقوقازيين ، وغيرهم .

ومع ذلك فإن جميع الأحزاب البولونية لم تكن مجمعة على المصير المحتمل للشعب البولوني . وبينما كانت المؤتمرات الروسية - البولونية تتصور ، في نيسان ١٩٠٥ ، بولونيا مستقلة ذاتياً في إطار الإمبراطورية ، كان حزب بيلسودسكي الاشتراكي البولوني يطالب بالاستقلال ، وحزب روزا لوكسمبورغ الاجتماعي - الديمقراطي لمملكة بولونيا ، يشدد على تضامن الطبقات الكادحة العالية الروسية والبولونية ، وينضم ببساطة إلى الموقف الاستقلالي الذاتي .

وأخذت الحركة القومية آنذاك . في الأراضي النضمة ، شكل اضطراب معقد بالاغتيالات والاضرابات ، مثل اضراب المدارس ضد سياسة « الترويس » ، ولم تكن قضية الثورة المسلحة ، مطروحة . وكانت غالبية الشعب البولوني تأمل بالحصول على الاستقلال الذاتي بوسائل سلمية ، وبكفاح الدوما كفاحاً سياسياً .

ولكن هذه الآمال لم تتحقق . وما أن سحقت الثورة إلا وعارضت الحكومة الروسية المطالبات البولونية . وقتل في الدوما الثاني والثالث عدد النواب البولونيين ، وكان ٢٨ في الدوما الثاني ، و ١٨ في الثالث ؛ وعلى هؤلاء الـ ١٨ نائباً أيضاً كان اثنان يمثلان الأقلية الروسية في بولونيا . كما أن القانون الأساسي المؤرخ ، في ٢٣ نيسان ١٩٠٦ . لم يذكر بولونيا ، وحتى كمملكة متحدة بالإمبراطورية . وإنما دوقية فنلندا الكبرى فقط . واحتج النواب البولونيون عبثاً على هذا النص الذي يبدو سلفاً أنه يشجب كل استقلال ذاتي بولوني . ولم يستطيعوا الحصول أيضاً على إنشاء جامعة بولونية في فارسوفيا . ومع ذلك فإن النواب البولونيين في الدوما الثاني قدموا مشروعاً لاستقلال ذاتي بولوني معتدل ، بعيد جداً عن الاستقلال ، لأن بولونيا ، في حدود ١٨١٥ ، كانت مرتبطة بروسيا بصورة لا تقبل الحل ، وإذا كانت سيدة إدارتها الداخلية ، فإن السياسة الخارجية ، والجيش ، والبحرية ، والجمارك ، والبريد كانت خارجة عن

صلاحيتها . وقد تخلى الفريق الأكثر توفيقاً ، وهو حزب القوميين - الديمقراطيين ، الذي يوجهه دموسكي ، عن الاستقلال في المستقبل ، وشدد على إعادة بناء بولونيا مستقلة ذاتياً بما في ذلك الأراضي التي ضمتها بروسيا والنمسا . وباسم السلافية التي تقرب الروس والبولونيين ، عبر دموسكي ، في مؤلف صدر في ١٩٠٨ ، وأحدث انطباعاً عظيماً ، تحت عنوان : « ألمانيا وروسيا والمسألة البولونية » ، وترجم إلى الفرنسية تحت عنوان : « المسألة البولونية » ، عن عاطفة التضامن السلافي ، وتجاوز برنامج الاستقلال الذاتي البولوني ، واتجه نحو الخارج بحربة مضادة للألمان ومضادة للنساويين . ولم يكن هذا الموقف ، في ١٩٠٨ ، دون علاقة بالوضع الدولي الذي تتعارض فيه كثيراً في كل يوم ، كتلة الدول الوسطى ، النمسا وألمانيا ، والثنائي فرنسا - روسيا .

ولكن هذا التقارب البولوني - الروسي ظل في المضمار النظري . وعبر عن نفسه ببعض الحماسة في المؤتمر السلافي الذي عقد في براغ في ١٩٠٨ ، ولكنه لم يقاوم سياسة ستوليبين في التمثيل غير المشروط لأراضي الغرب ، وحتى بالتدخل في حدود مملكة المؤتمر القديمة . وفي ١٩١٢ ارتأت الحكومة الروسية أن تفصل حكومات سيلدس ولوبلن ، ومنطقة شولم التي يسكنها الموحدون المرتبطون رسمياً بالأرثوذكسية منذ ١٨٧٥ ، وتشكل حكومة خاصة وتصغر كذلك الأرض التي كان البولونيون يطالبون باستقلالها الذاتي . وفي الحقيقة ، ان هذه الأحكام الجديدة اتخذت بعد ثلاثة أعوام بقليل .

وفي ١٩١١ . أدخلت الحكومة الروسية في ست حكومات من الحكومات التسع في أراضي الغرب ، حيث كان البولونيون عديدين جداً ، نظام « الزمستفا » في هذه المناطق ذات البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل المجالس المحلية في أيدي البولونيين . وأدى إدخال الزمستفا إلى انتزاع سيطرة

البولونيين على هذه المجالس ، وإلى تعزيز العناصر الروسية الاقليين . ولم يدخل هذا التدبير في حكومات فيلنو ، و غرودنو ، و كوفنس حيث لم يكن بالإمكان زحزحة البولونيين عن مواقعهم .

ومع ذلك ، فإن هذه التدابير كانت تتعلق ببولونيا الأصلية أقل مما تتعلق بالأراضي الخارجة عن بولونيا والتي كانت تؤلف جزءاً من الدولة البولونية ، ولكنها كانت ترمز إلى سياسة قومية للإمبراطورية المرتبطة باسم ستوليين ، وتميز الدور الذي سبق مباشرة الحرب العالمية الأولى .

حتى إن حزباً ليبرالياً ، كالحزب الكاديت ، لم ينج من هذه الحمى القومية . ولم تكن القضية البولونية وحدها موضع نقاش ، بل بصورة عامة قضية كل القوميات .

ومن جهة أخرى ، أزال دور الدوما الثالث (١٩٠٧ - ١٩١٢) الوهم بتفاهم ممكن في نطاق الإمبراطورية الدستورية . فقد ظهر ، منذ الآن ، أن مصير القوميات مرتبط بتغير النظام ، بقلب القيصرية ، أي بعمل ثوري .

وفي الدوما الرابع ، الذي انتخب في ١٩١٢ ، تعززت الأحزاب المتطرفة يميناً ويساراً ، وأمن تحالف اليمين الذي فرض نفسه بـ ١٧٠ نائباً وبوسط حكومي ، موقف القوميين الروس .

ومع ذلك ، ومنذ بداية الحرب العالمية الأولى ، ولأسباب استراتيجية وعسكرية ، فإن الدوق الأكبر نيقولا يفيتش ، رئيس الأركان العامة ، بدعوته لولاء بولونيا ، كان مجبراً على لفظ كلمة « استقلال ذاتي » . ولكن كلمة « استقلال ذاتي » في النص النهائي للإعلان ، استعيض عنها بكلمة أخرى تترجم غالباً بـ « استقلال ذاتي » ولكنها في الواقع تعني ببساطة « الإدارة الذاتية » بمعناها الضعيف . ويرى أيضاً ، في ١٩١٤ ، أن الجانب الروسي لم يضع القضية

البولونية بحق على الصعيد القومي . لقد اعتبرت الحكومة الروسية قضية داخلية
صرفة تنفي الاستقلال بل وحتى الاستقلال الذاتي . ولكن التنمية الاقتصادية في
الأراضي البولونية ، ووجود طبقات اجتماعية غنية ومستنيرة والمقاومة الشعبية
للترويس أدت إلى إخفاق سياسة « المركزية » والاستيعاب التي تابعتها الحكومة
الروسية . حتى إن الحل الاتحادي الفيدرالي ظهر آنذاك معرضاً للخطر . وفي
الواقع ، ستضع حرب ١٤ - ١٨ مع الحزب الاشتراكي البولوني ، على الصعيد
الأول ، عمل بيلسودسكي المعادي للروس والذي يقضي ببعث الدولة البولونية
المنفصلة اطلاقاً عن الإمبراطورية .

الفصل الثاني

بولونيا البروسية

بولونيا البروسية

بولونيا هي منطقة اوبول أو بلسا في الجنوب ، ومنطقة اولسزتين في بروسيا الشرقية ؛ وبوميرانيا البولونية في بروسيا الغربية ؛ وبوسنانيا مع بورمبرغ (بيد غوسزش) وغنيزن (غنيزنو) ، مركز بولونيا القديمة التي كانت تحتلها قديما قبيلة البولان كما تدل الحفريات الأثرية في غنيزنو وقدم أول دولة بولونية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين .

كانت هذه الأراضي تتبع الدولة البروسية ، دولة الإمبراطورية الفدرالية الألمانية التي أنشئت في نهاية حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ . ومنذ هذا التاريخ اعتبر مصير البولونيين قضية داخلية في بروسيا لا كقضية اتحادية فدرالية .

وهذه الأراضي ، باستثناء منطقة الجنوب ، أراضي زراعية أصلاً . وعلى خلاف الأراضي البولونية الخاضعة للروس ، لم تكن هدفاً للتمثل باللغة والإدارة فحسب ، وإنما هدفاً لمحاولة نزع القومية نزاعاً حقيقياً مدفوعاً بجهود استعمار واسعة . وعلى خلاف الأراضي التي يحتلها الروس ، كانت أيضاً أكثر تصنيعاً وأكثر سكاناً مدنيين . وأخذت الحركة القومية فيها أشكالاً أقل نشاطاً وأقل حراكاً ، حتى إنه لا يعبر عنها ببساطة بقوة الجمود وبالسلبية الريفية فحسب ، وإنما أيضاً بمبادعات قليلة التأثير ، ولاشك ، ولكنها هامة جداً ، أي بمقاومة اقتصادية . ومع ذلك فقد برهنت هنا أيضاً بأنه كان من المستحيل حذف القومية البولونية .

وفوق ذلك ، عززت الحركة الاقتصادية . في آخر القرن ، وضع الفلاحين البولونيين ، لأن ازدياد الأسعار الزراعية في آخر القرن التاسع عشر ، المرتبط بتصنيع أوربة ، وبخاصة ألمانيا الغربية ، أغنى الأرياف التي تباع الشيلم والبطاطا والكتان ، ونظمت فيها عدة تعاونيات . وفي ١٨٨٦ ، أنشئ بنك اتحاد التعاونيات . وجرى تنمية الرأسمالية في الأرياف البولونية الخاضعة لبروسيا تبعاً للطريقة البروسية التي تتصف بتفاضل اجتماعي قوي جداً ، ووجود نخبة ريفية من أغنياء الفلاحين والملاكين النبلاء ، وجمع كثير من العمال الزراعيين . وفي إمارة بوزنان ، في ١٨١٥ ، كانت ٥٥% من التربة الممكن فلاحتها تابعة للملاكين يملك الواحد منهم وسطياً أكثر من ١٠٠ هكتار . وكانت الملكية الكبرى أكثر انتشاراً أيضاً في بوميرانيا .

وفي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، نمت الصناعة بشكل صناعات غذائية : معامل السكر ، ومعامل التقطير ، ومعامل المحفوظات ، ومعامل الآجر . وكان معظم هذه المشاريع متوسط الأهمية ، يضم الواحد منها أقل من ٢٠٠ عامل . وكان في إمارة بوزنان ، في ١٨٩٥ ، نحو ٣٠,٠٠٠ عامل موزعين بين ٢٤٠ مشروعاً من أكثر من ٥٠ عاملاً . وفي بوميرانيا الشرقية ، كان ٣٠,٠٠٠ في ٢١٢ مشروعاً يضم أكثر من ٥٠ عاملاً . ووجد قليل من المدن الكبرى : ففي بوزن (في بوزنان) كان ١٣٩,٠٠٠ نسمة في ١٩٠٧ ، وفي دانتزيغ (غدانسك) ١٥٨,٠٠٠ نسمة .

وكان السكان المديون بنسبة ٩٣% في بوزنانيا ، ٧٩% في بوميرانيا الشرقية . ووجدوا في تكتلات عمرانية تكاد تشبه المدن لاتضم أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة . وفي هذه التكتلات كانت اهتمامات السكان قبل كل شيء زراعية . وهم مديون على الصعيد الإداري ، ولكنهم في الواقع ، فلاحون وريفيون ، باهتمامهم وعقليتهم . .

وهناك حادث هام ، من وجهة النظر القومية ، وهو حادث الهجرة ، المقيدة ، بالرغم من التنمية العامة وارتفاع مستوى الحياة ، البطيء جداً بالنسبة للبعض ، والتافه بالنسبة للآخرين ، المقيدة بظروف الحياة القاسية التي تعاني منها الجماهير الفلاحية وعدم كفاية التنمية الصناعية . وكانت تتجه إما إلى ما وراء المحيط الأطلسي ، وإما إلى المناطق المصنعة في ألمانيا . وكانت عظيمة في السنوات ٧٠ و ٨٠ . وبين ١٨٨٦ و ١٨٩٠ . غادر عشرة آلاف مهاجر وسطياً كل سنة بوميرانيا الشرقية . ونحو ١٨٩٠ ، وجد في المنطقة الريمانية ٢٢,٠٠٠ بولوني أصلهم من بوزنانيا . ومثلهم من بوميرانيا . وفي السنوات ٩٠ مدد نشاط عملاء السوق (جمع العمال) لبلاد أمريكا حركة هجرة قلت كثيراً مع ذلك . أما الهجرة المؤقتة للفلاحين ، الذين يذهبون للعمل في المعامل الألمانية في ألمانيا الغربية ، فبالعكس قد تعززت .

ومع ذلك ، فالأرقام ضعيفة نسبياً ، إذا أخذت بعين الاعتبار أهمية السكان والولادة البولونية . ولا يمكن القول إن الهجرة أضعفت كثيراً المقاومة القومية بسبب تدابير الجرمنة التي اتخذتها الحكومة البروسية .

المعطيات الإحصائية

كان توزيع الأديان التي تغطي القوميات في ١٨٧١ ما يلي :

- البروتستانتيون أكثر بقليل من ٥٠٨,٠٠٠ نسمة .

- الكاثوليكيون أكثر بقليل من مليون واحد .

- إسرائيليون نحو ٦١,٠٠٠ نسمة .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر حتى ما بعد بداية القرن العشرين يمكن ملاحظة نقص في عدد البروتستانتين والإسرائيليين ، وبالعكس زيادة في عدد تاريخ الحركات ج٤ (٢٥)

البولونيين . وتطابق هجرة العناصر البروتستانتية والإسرائيلية المنجذبة بالتنمية الصناعية في ألمانيا الغربية ، وبخاصة في منطقة الرور ، زيادة في العناصر البولونية في المدن ، بفضل الولادة القوية . وفي النصف الثاني من القرن كان التطور أيضاً أكثر وضوحاً . ففي دائرة بوزنان :

في ١٨٧١ ، كان الألمان : ٦٣,٨٤٨ ، والبولونيون ٢٩١,٩٥٨ .
وفي ١٨٩٥ ، كان الألمان : ٥٧,٦٦٢ ، والبولونيون ٣٣٤,٤٢٩ .
وفي بوميرانيا كانت نسبة البولونيين أقل ، أي ٣ / ١ السكان في ١٨٩٠ .

وكانت هذه الأراضي البولونية ، بالنسبة لبروسيا ، منطقة حدود شرقية ، لأهميتها الاستراتيجية ، وفي السنوات ٦٠ أنشئت خطوط حديدية ، وبخاصة خط برلين - بوزنان - بيدغوزتش ، وخط ليزنو - استروف ، لغاية عسكرية ، وأيضاً لأهمية اقتصادية ، لأنها سهلت انتقال البضائع والناس ، وكذلك عززت الحاميات البروسية .

ومع الجيوش الألمانية جاءت العقلية الألمانية ، والنظام الألماني ، والأعراف الألمانية . واستقرت جمعيات الدعاية البروتستانتية . وسهلت إقامة المعمرين الألمان . وهكذا بين ١٨٦١ و ١٨٨٥ فقد البولونيون ٣٠٠,٠٠٠ هكتار لصالح الاستعمار الألماني .

ولكن السياسة الألمانية حيال البولونيين كانت أيضاً متأثرة بعامل آخر ، في عهد بسمارك ، في السنوات ٧٠ - ٨٨ ، وهو الخوف من التضامن بين الدول الكاثوليكية ، النمسا ، إيطاليا والشعب البولوني . وكان الكفاح الذي قام به بسمارك ضد الكاثوليك « الكفاح لأجل الحضارة » غير منفصل عن وجهة نظره في بولونيا .

إن وجود شعب سلافي على الأراضي التي كان الألمان يعتبرونها دوماً منطقة فتح واستعمار واستغلال ، أثار القومية البروسية . وفضلاً عن ذلك ، كان هذا الشعب كاثوليكياً ، وهذا ما جعله مشبوهاً في نظر بسمارك والبروسيين ، لأن الكاثوليكية كانت عقبة جديدة أمام نزع القومية ، وكانت تقوى وتشجع من الخارج . وقد خامر الخوف من بعث الدولة البولونية فكر بسمارك ، من قبل في السنوات ٦٠ . وبدأ يشهر باستمرار بـ « الخطر » البولوني ، وقرر منذ ذلك الحين الجريمة التامة للأراضي البولونية . وصرح من بعد ، في ٢٨ كانون الثاني ١٨٨٦ ، في لاندتاغ بروسيا :

« لا نوافق أبداً على إعادة بناء بولونيا . والنزاع في سبيل الوجود مستر بين بروسيا وبولونيا » ، وأضاف : « الأولى أن تتحد السماء والأرض لا الألمان و البولونيون » .

وفي خطاب مشهور آخر ، قال في تبرير إجراءات الاستعمار : « اضربوا البولونيين حتى يفقدوا الشجاعة في الحياة . وإني لأعطف على وضعهم . ولكن إذا أردنا ان نعيش ، فعلينا إبادتهم »^(١) . « وليس الذئب مسؤولاً ما دام الله خلقه كما هو » .

ولهذا ، وبالحال ، بعد إعلان الإمبراطورية الألمانية ، وبعد أن تخلص بسمارك من الأعمال الخارجية ، قام ، انطلاقاً من ١٨٧٢ ، بجريمة منظمة للحدود البولونية في الشرق . وأصبحت اللغة الألمانية تدريجياً لغة التعليم في ما يقارب جميع المؤسسات الثانوية ، وسمح ببعض الاستثناءات ، ومن ثم في التعليم الديني . وانتزع تفتيش المدارس من يد الكليروس ، وأعطى للدولة . وفي ١٨٧٤ ، أصبحت اللغة الألمانية لغة وحيدة في جميع مؤسسات التعليم ، إلا حيث لا تفهم

أي لغة إلا البولونية ، وجرت نفس الحال ، في ١٨٧٦ ، في الإدارة كلها ، وفي ١٨٧٧ في المحاكم .

عندئذ نظمت مقاومة سلبية لعبت فيها الكنيسة دوراً أساسياً ، فردت عليها الحكومة البروسية بمخالفات وأحكام بالسجن . وهكذا ، فإن رئيس أساقفة بوزنان ليدوشوفسكي ، المطران منذ ١٨٦٥ ، والمعتدل جداً ، الذي كان لعبة السياسة الألمانية ، في السنوات الأولى من وظيفته ، ولكنه كان يشجع في الخفاء مقاومة إجراءات الجرمنة ، أوقف في ١٨٧٤ ، وسجن عامين ، ثم عزل ، وظل دون وظيفة ١٢ عاماً ، ثم عين مطراناً من أصل ألماني . ثم استعيض عنه بعد بضع سنوات برئيس أساقفة بولوني .

وسجلت السنوات ٨٠ مرحلة ثانية في النزاع ضد بولونيا . ويجب أن يوضع هذا النزاع ثانية في إطار الحوادث الدولية : التوتر الفرنسي - الألماني ، والتقارب الفرنسي - الروسي ، والتهديد بحرب أوربية جديدة كان ينتظرها عدد من القوميين البولونيين . وكان بسمارك ، من جانبه ، مقتنعاً جيداً - إذا لم تنته هذه الحرب بنصر ألماني - بأنها ستؤدي إلى بعث دولة بولونيا . وفي ١٤ آذار ١٨٨٤ ، وفي خطاب في الرايخشتاغ ، اتهم البولونيين بأنهم يريدون تجزئة بروسيا بواسطة حرب أوربية .

وفي ١٨٨٥ ، أمر وزير الداخلية البروسي ، بوتكامر ، بالنفي خارج بروسيا البولونيين الذين لم يكونوا رعايا بروسية . ومس الحكم أربعين ألف شخص سيقوا بشراسة إلى الحدود البروسية ، مهما كانت حالتهم أو عمرهم ، أطفالاً أو شيخوخاً ، وانتزعوا من أراضيهم ونفوا دونما حذر أو شرط . وفي نيسان ١٨٨٦ ، شكلت « لجنة الاستعمار » بغية تعزيز الجرمانية (الجرمانيسم) في أراضي بوزنانيا وبوميرانيا الشرقية . وفي البدء ، اشترت هذه اللجنة أراضي تابعة لملاكين

بولونيين ، ولكنها في السنوات ٩٠ لم تجد بائعين . وفي الحقيقة ، كان هؤلاء اليونكرز ، أي الملاكين البروسيين في الأقلية الألمانية ، هم الذين جهزوا ، بين ١٨٩٨ و ١٩٠١ ، ٥ / ٤ المشتريات . وعلى هذه الأراضي ، المقسمة إلى حصص ، أقامت اللجنة معمرين ألمان . وكان أكثرهم يستخدم اليد العاملة البولونية . وقد أقيمت هذه المستعمرات على العموم لأسباب استراتيجية ، على حدود مملكة بولونيا ، أي على حدود الإمبراطورية الروسية .

ولتسهيل هذا الاستعمار صوت على ٣ قوانين أساسية ، في ١٨٨٦ ، وفي ١٩٠٤ ، وفي ١٩٠٨ . فقد نظم قانون ٢٦ نيسان ١٨٨٦ الاستعمار بالمعمرين الألمان . ودافع البولونيون عن أنفسهم ، جماعة ، أو وحداناً ، بشراء هذه الأراضي من الملاكين الألمان الذين استوطنوا في ١٨٨٦ .

وفي السنوات ٩٠ ، بعد سقوط بسمارك ، والمستشار الجديد كابريني ، كانت الحكومة الألمانية في نضال مع الصعوبات الخارجية الجديدة ، وبخاصة من جهة روسيا ، فلينت سياستها المناوئة لبولونيا لتستدر عطف الطبقات المالكة . فمن ذلك أن رقابة الشرطة تراخت قليلاً . وسمح بالتعليم البولوني في المدارس بدروس خاصة ، خارج البرنامج . ولكن هذه الفترة كانت قصيرة جداً لأن تدابير نزع الجنسية منذ ١٨٩٤ ، استؤنفت ، وكان الاتجاه الجديد مطبوعاً بإنشاء عصبة مساعدة الجرمانية في أقاليم الشرق ، التي أسسها ثلاثة ألمان : هانسمان ، وكييليمان ، وتيدمان ، ويدل عليها بالحروف الثلاثة الأولى من أسمائهم : هـ . ك . ت تحت اسم هاكاتا . وسميت السياسة النافذة جداً لهذه الجمعية باسم « الآكاتية » ، وكانت تشجعها الحكومة بالطبع في برنامجها المناوئ لبولونيا بعنف . وفي الحقيقة ، وحسب انطباع مراقبي العصر ، لم تكن هذه السياسة ، وبصورة عامة السياسة الألمانية حيال البولونيين ، لهذه الدرجة من الفظاظ ،

وإنما كانت تجربة أصولية ، وحتى علمية في نزع الجنسية . ومن المؤكد أن هذه السياسة يمكن أن تنجح مع الزمن . ولكن الحرب العالمية الأولى أدت إلى إخفاقها . وأخذت المقاومة البولونية أشكالاً كثيرة يمكن أن نذكر منها أمثلة عديدة جداً . ومع ذلك ، فهل كانت مقاومة الفلاحين عامة ؟ ما من شك في أن موقف الأرستقراطية والبورجوازية كان وطنياً ، ولكنه كان مقسماً بين عواطفها ومنافعها ، ولذا فسر بشكل مغاير جداً . وكانت أصوات النواب البولونيين في الرايخشتاغ ، في الغالب ، تدل على الولاء حيال الدولة الألمانية . ومع ذلك فإن الطبقات المتعلمة من السكان ، على الصعيد الفكري ، حافظت على حضارتها البولونية بل وصلبت مواقف بعض القطاعات . ففي ١٨٧٠ أنشئ في بوزنان ، مسرح بولوني ، بفضل هبات البورجوازية البولونية التي دلت بنجاحها على الأهمية التي تعلقها عليها الطبقات الواسعة من السكان . وفي آخر القرن التاسع عشر ، أنشئت في بوزنان « جمعية أصدقاء العلوم » بخمسة فروع : الأدب ، التاريخ ، الحقوق والاقتصاد ، الطب ، تقنية العلوم الطبيعية ، ولعبت دوراً ثقافياً من الصعيد الأول . وكان عندها مكتبة غنية ، ومجلة . وأنشأت جمعية أخرى في بوزنان مكنتات في المدن والقرى . وبالرغم من أن الحركة القومية لم يكن لها ، في هذه الأراضي ، طابع نشيط كما في الأراضي الخاضعة لروسيا ، فمن الواضح أنه لا يمكن ردها إلى مقاومة سلبية وحيدة من جانب الفلاحين .

وفي بداية القرن العشرين ، أيدت الحالة المتفاقمة في العلاقات الدولية ، بعد ١٩٠٠ ، وقرب الحرب العالمية الأولى ، الحكومة الألمانية في سياستها في جرمنة البلاد البولونية في الشرق . ولم توجد فقط إجراءات تتعلق بالملكية الريفية . فقد طبق في ذلك الحين الطرد المنظم للبولونيين من جميع الوظائف الإدارية والقضائية ، وأقيمت في هذه الأراضي بوروقراطية بروسية صرفة ، فأثار بذلك الاحتجاجات المستمرة من النواب البولونيين في الرايخشتاغ . وكانت الصحف مراقبة

بشدة . وضاعفت الشرطة رقابتها ، وفي بوزنان ، أنشئ لدى الشرطة العادية ، مكتب خاص : « المكتب المركزي للشؤون البولونية » ، ولم يكن شيئاً آخر غير شرطة سرية ، وكان عملاؤها يبذلون نشاطهم إلى ما وراء الأراضي البولونية الخاضعة لبروسيا ، حتى غاليسيا ، وبولونيا الروسية . وأصبحت اللغة الألمانية آنذاك إجبارية في السكك الحديدية ، وفي أعمال (صكوك) الأحوال المدنية . وحاولت الإدارة جرملة أسماء الأمكنة ، حتى في الأرياف ، فاصطدمت بمقاومة الفلاحين السلبية . ومنذ الآن ، انطلاقاً من ١٩٠٥ ، يجب أن تكون العناوين المكتوبة على الرسائل محررة بالألمانية ، وإلا فإن الرسائل لا تصل إلى أصحابها .

ولم تطبق هذه الإجراءات دون صعوبة . فبين المظاهرات العديدة التي أثارها ، يجب أن نذكر إضرابات المدارس ، في أيار ١٩٠١ ، وأشهرها في البلدة الصغيرة فريزنسنا . فقد رفض التلاميذ أن يجيبوا بالألمانية عن الأسئلة المطروحة . وأمر المفتشون الألمان بالعقوبات الجسدية . واحتشد الجمهور . وأوقفت الشرطة عدداً من آباء التلاميذ . وبالرغم من تدخل الشرطة استمر الإضراب لا سيما وأنه قلد في مدن أخرى . وتسبب في حركة عطف كبرى في خارج بروسيا ، لا في غاليسيا وفي بولونيا الروسية فحسب ، وإنما في الخارج أيضاً . واضطرت المظاهرات ، في غاليسيا ، الشرطة على إطلاق العيارات النارية . وفي فارسوفيا قامت مظاهرات الجمهور أمام القنصلية الألمانية .

وإلى جانب إجراءات القضاء على الملاكات الإدارية البولونية ، كان قانون الاستعمار المؤرخ في ١٠ آب ١٩٠٤ . فقد منع البناء على قطع الأرض التي اشتراها البولونيون من الألمان لمنع تثبيت الملكية البولونية . وطبقت المحاكم القانون بشكل دقيق جداً ، بإعطائه مفعولاً رجعيّاً . وطرد البولونيون من العائز التي أنشئوها على القطع التي اشتروها قبل صدور القانون .

وقد أشارت هذه الإجراءات مقاومة ملفتة للنظر جداً . فقد حاول البولونيون أن يشتروا أراضي كانت عليها دور من قبل ، ثم ضموا قطعاً بعضها إلى بعض وحاولوا أن يشتروا أراضي غير بعيدة عن التي كانت منازلهم عليها . ومن جهة أخرى ، وجدت مقاومات عظيمة أقل عدداً ولكنها رمزية جداً . وعلى سبيل المثال ، نذكر أن الفلاحين المطرودين من العماير التي بنوها أقاموا في عجلات كبيرة . ولم يمكن تطبيق القانون ، كما في حالة الفلاح درزيغال وأولاده الخمسة التي انتقلت إلى الأعقاب . ووجدت أيضاً شرايات سرية جرت في الخفاء بالواسطة . وعمل البولونيون باستمرار على إخفاق منع البناء . ولاحظ الألمان « أن الوعي القومي عند البولونيين أصبح قوياً » وفكروا أن الإجراءات المشددة كانت ضرورية ، لا سيما وأن انعكاسات الثورة الروسية في ١٩٠٥ ، بشكل إضرابات العمال ، إضرابات المدارس ، وحركات الفلاحين ، أخذت منعطفاً مناوئاً لبروسيا . ففي الأراضي الخاضعة لبروسيا حدثت حركات تضامن ومظاهرات شوارع في بوزنان ، وإضرابات في كل مكان تقريباً . وقلقت الحكومة البروسية من الثورة التي تجري في الدولة المجاورة . فحشدت جنودها في الحدود الشرقية ، وشددت النظام البوليسي والعسكري في مناطق بوزنانيا وبوميرانيا الشرقية . وعندما بلغت الثورة في روسيا الذروة في آخر ١٩٠٥ ، كانت الأراضي البولونية في الغرب خاضعة لنظام عسكري ، وسهلت فيها تدابير الجرمنة . وفي ربيع ١٩٠٦ منع التعليم الديني باللغة البولونية في جميع الصفوف الصغيرة في المدارس الابتدائية . وفي حزيران ١٩٠٦ ، بدأت حركة إضرابات مدرسية جديدة شملت في آخر ١٩٠٦ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ تلميذ يدعمهم أقربائهم ، وسببت إضرابات في المدن والقرى ، وبخاصة في بوزنان وفي منطقة بيدغوزتش ، حيث أعلنت حالة الطوارئ في تشرين الثاني ١٩٠٦ . وفي الرايخشتاغ ، ذكر النواب البولونيون باستياء تدابير القمع التي اتخذت ضد الأطفال وضد آبائهم ، ولكن المستشار

بولوف أفهمهم بأن هذه القضية « قضية بروسية » وأن الرايخشتاغ لا يستطيع التدخل .

واستمر الإضراب حتى حزيران ١٩٠٧ ، ودام (١٠) أشهر تقريباً دون نتيجة فعلية ولا شك ، ولكنه ظل رمزاً لمقاومة الشعب لنزع قوميته .

وفي الدور السابق مباشرة للحرب ، اشتدت أيضاً سياسة الجرمنة . ورأى البروسيون أن « الخطر » البولوني بدأ يظهر ويتضح بسبب الحالة الجديدة في روسيا ، حيث استطاعت المطالبين القومية البولونية منذ ١٩٠٦ ، أن تعبر عن نفسها على المنبر العام ، في الدوما ، واستطاعت بالتالي ، أن تستجيب لاحتجاجات ومطالب النواب البولونيين في الرايخشتاغ . وكان من مصلحة بروسيا أن تسوي القضية البولونية نهائياً في داخل حدودها لتتجنب إعادة بناء بولونيا التي يخشى بسمارك من أن تؤدي إلى تجزئة بروسيا . وقد قال أحد زعماء جمعية « الهاتاك » ، تيدمان : « إن الحوادث في روسيا تفعم بالأمل جميع البولونيين ، بيد أن الخوف من الحراب البروسية وحده سيبرد رؤوسهم الساخنة » .

وبمبادرة جمعية « الهاتاك » صوت على القانون المؤرخ في ١٦ كانون الثاني ١٩٠٨ (قانون نزع الملكية) الذي لم يطبق في الحقيقة قبل ١٩١٣ ، وصوت عليه لاندتاغ بروسيا بمعارضة قوية ، ١٩٠ صوتاً ضد ١١٩ ، وساعد الحكومة على كسب جبري للأراضي الواقعة في منطقة بوزنانيا وبوميرانيا الشرقية ، حيث يصبح من الضروري توطيد المعمرين الألمان ، لثنتين وزيادة الملكية الألمانية » .

وقد شرح الأمير برنارد دوبولوف هذا القانون بقوله : « يجب على الشعوب الضعيفة أن تدعن بأن شعباً مجاوراً يربح عندها السلطة والنفوذ في النزاع بين القوميات ، والشعوب لا يمكن أن تكون إلا المطرقة أو السندان ، الغالب أو المغلوب » .

وقد أثار هذا القانون الكثير من الاحتجاجات في بولونيا البروسية . وأكثر من ذلك أيضاً في بولونيا الروسية وفي غاليسيا ، وفي مجلس الدوما والرايخشتاغ النمساوي ، حيث وجد النواب البولونيون الدعم من النواب الأوكرانيين والروثينيين ، والتشيكيين ، وكانت حركة الرأي من القوة بحيث أن القانون لم يطبق فعلاً .

وفي الدور نفسه صوت على قانون نيسان ١٩٠٨ المتعلق بالاجتماعات ، القانون الاتحادي الذي تمنع المادة ١٢ فيه كل اجتماع عام بلغة أخرى غير الألمانية ، ويسمح فقط لدور ٢٠ عاماً باستعمال اللغة المحلية وحيث يتجاوز السكان الذين يتكلمون هذه اللغة نسبة ٦٠ ٪ من رقم السكان الكلي . وفي الأراضي البولونية التابعة لبروسيا والتي كان الشعب البولوني في أكثريته الكبرى ، كبوزنانيا ، نظمت الإحصائيات البروسية بشكل لا تتجاوز فيها النسبة ٦٠ ٪ . وقد كانت رسمياً ٥٨ ٪ في منطقة بيدغوزيش . ولم يضرب القانون البولونيين في مظاهراتهم القومية فحسب ، وإنما أيضاً في التعبير عن مطالبهم الاجتماعية ، وأجبر العمال على الاجتماع سراً .

ولكن سياسة نزع القومية كسياسة الاستعمار أخفقت قطعاً . فقد اشترت لجنة الاستعمار ، منذ تأسيسها حتى ١٩١٤ ، أراضي من الألمانين أكثر من البولونيين ، بنسبة ٧٢ ٪ مقابل ٢٨ ٪ من الأراضي البولونية . ومن جهة أخرى ، وفي نفس الدور ، كسب البولونيون أراضي أكثر مما باعوا . ولم يكن كسبهم عظيماً ، فهو لم يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ هكتار ، ولكنه عوض ، ولأبعد ، الخسائر التي تكبدوها في الدور الأول ، من ١٨٨٦ إلى ٩٦ .

كان الوضع عشية الحرب كما يلي : لقد كان يرى أن الخطر على الأمة البولونية من أن تخسر وجودها يأتي من روسيا أقل من ألمانيا ، لا لأن سياسة

الاستعمار الروسية قد نجحت ، ولكن من المؤكد أنها وحدها قادرة مع المدى الطويل على نزع قومية الأراضي البولونية . ولهذا فإن حزب دموسكي القومي الديمقراطي في بولونيا الروسية طالب القيصر بالاستقلال الذاتي لمملكة بولونية ، وبالتالي أكد ولاءه للنظام ، وستكون هذه المملكة عنصراً أمامياً للدفاع ضد الإمبراطورية الألمانية . وكانت وجهة النظر المشتركة بين القوميين - الديمقراطيين في بولونيا الروسية وبولوني بروسيا أن العدو هو الألماني .

ومع ذلك ، فإنه بيلسودسكي وعدداً من الثوريين الوطنيين عاودوا الفكرة الرومانتية بثورة مسلحة ، وأظهروا كرهاً عميقاً ضد الروس ، وفكروا ، بالعكس ، بانقيار النظام القيصري بفضل حرب لصالح إمبراطوريات الوسط ، وسط أوربة ، وغادر بيلسودسكي بولونيا الروسية والتجأ في غاليسيا وساعدته الحكومة النمساوية فيها على الدعاية العلنية انطلاقاً من ١٩١٠ .

الفصل الثالث

غاليسيا النمساوية

غاليسيا النمساوية :

في جنوب غاليسيا النمساوية جماعات من الروثينيين أو الاوكرانيين ، في روسيا الكرواتية التي كانت تؤلف جزءاً من تشيكوسلوفاكيا ، بين الحربين . وأكثر من ذلك إلى الجنوب - الشرقي . في البوكوفين التي يرتبط تاريخها ببولدافيا (البغدان) وبرومانيا ، تتجمع حالياً هذه الجماعات ، كما يتجمع اوكرانيو غاليسيا في اوكرانيا السوفياتية .

كانت هذه الأراضي البولونية - النمساوية بعد التقسيم الثالث تمتد في شمال نهر الفيستول حتى رافده . ببليكا . وبعد ١٨١٥ ، بدلت حدود الأراضي البولونية المنفصلة بين السيطرة النمساوية والروسية والبروسية ، وتشكلت غاليسيا النمساوية .

كانت غاليسيا هذه خاضعة لجرمنة عنيفة ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أدت إلى اضطرابات وإلى ثورات ١٨٤٦ . وانطلاقاً من ١٨٦٧ ، عرفت الأقليات أو القوميات المختلفة التي تشكل الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية ، نظاماً أكثر حرية . وكان لغاليسيا التابعة للتيانينا الغربية (الامبراطورية النمساوية) دياط مع حاكم بولوني و « وزير لغاليسيا » ونظام شبيه بنظام كرواتيا . واستعيز عن اللغة الألمانية باللغة البولونية في الإدارة الداخلية وفي المحاكم الإقليمية . وكان الموظفون يؤخذون من بلادهم

ويعملون فيها . وكانت جامعة كراكوفيا جامعة بولونية ، ولكن جامعة لوبول (لفوف) التي أنشئت في آخر القرن الثامن عشر ويعلم فيها باللغتين البولونية والألمانية ، كانت قد تبولنت ، أي أصبحت بولونية تماماً تقريباً .

وفي ١٨٧٣ ، أنشئ في كراكوفيا مجمع علمي بولوني للعلوم والآداب .

وهكذا ، فإن غاليسيا بكاملها الخاضعة نسبياً لنظام ليبرالي قد تبولنت كاملاً من وجهة النظر الإدارية . ووضعت قضيتان في غاليسيا : قضية العلاقات مع فينا ، وسياسة فينا حيال غاليسيا . ثم تأتي قضية العلاقات بين قسمي السكان في غاليسيا : البولونيون ، والروثينيون (اوكرانيون طقسهم كاثوليكي يوناني ، ويعارضون البولونيون على الصعيد الديني والسياسي وأيضاً على الصعيد الاجتماعي لأنهم ، على العموم ، شعوب من الفلاحين يعملون غالباً على الملكيات البولونية) . والخط الذي يفصل هاتين القوميتين كان على وجه التقريب خط سان ، رافد الفيستول الأعلى (المنطقة الواقعة في شرق نهر سان ويسكنها الأوكرانيون في الغالب ؛ والمنطقة الغربية التي يسكنها البولونيون حصراً تقريباً) .

إذن يوجد في داخل غاليسيا قضية قومية مزدوجة : قضية بولونية وقضية اوكرانية تخلق صعوبات حيال النمسا - هونغاريا وحيال روسيا التي كان على أرضها أكثرية الأوكرانيين .

بعض الأرقام

في ١٩٠٦ ، كان سكان غاليسيا النمساوية ٣,٧٥٠,٠٠٠ بولوني و ٣,٣٥٠,٠٠٠ روثيني ، و ٨٧٠,٠٠٠ يهودي ، وتحسب كل فئة منهم قومية على حدة .

وحافظت أيضاً غاليسيا الشرقية (الاوكرانية) في آخر القرن التاسع عشر

على صفات زراعية حصراً تقريباً . وفي باقي البلاد ، من جهة الشرق ، وجدت مع ذلك بعض التنمية الصناعية ، والنمو العمراني ، ولكن المدن ليست هامة جداً . والمنظر ريفي تماماً . فمدينة مثل كراكوفيا ليس فيها إلا ١٤٦,٠٠٠ نسمة ، ومدينة برزيميسل ٥٢,٠٠٠ نسمة .

وإذا وجد تقدم زراعي في هذا البلد الزراعي التقليدي ، فلم يكن ذلك إلا في الدومينات الكبرى . والفلاحون ، إن كانوا بولونيين أو روثينيين ، هم في الغالب في يد المربين . ولم تنجح هذه الزراعة الفقيرة بإبقاء كل السكان في هذا البلد . لذا كانت غاليسيا منطقة هجرة نحو ألمانيا وأمريكا . فبين ١٨٨٠ - ١٨٩٠ ، كان يهاجر ٧٠٠٠ فلاح في العام ؛ و ١٧,٠٠٠ بين ١٨٩٠ و ١٩٠٠ . وهذه الأرقام ضعيفة ولكن لها دلالة . وعدا ذلك كان عدد كبير من الفلاحين يذهبون كل سنة للعمل في مناطق أخرى من الإمبراطورية وفي مملكة بولونيا الخاضعة للروس .

ووجدت بوجوازية بولونية في غاليسيا الغربية ، ولكنها لا تستطيع أن تدعم منافسة البوجوازية النمساوية ، ولعبت دوراً من المستوى الثاني . والصناعات في منطقة الشرق تعيش في ضائقة . وتسيطر الصناعات الحرفية فيها على النشاط الاقتصادي للمنطقة . إلا أن الصناعات الاستخراجية وحدها تنمو في الشرق كالنحاس والبترو ، ولكن برؤوس أموال ومقاولين نمساويين أو أجانب في الإمبراطورية . ويمتاز غاليسيا خط حديدي من الشرق إلى الغرب شيد بين ١٨٨٢ و ١٨٨٧ ، وهو خط استراتيجي ولكنه ينعش المنطقة .

والاستقلال الذاتي لغاليسيا صوري وفي أيدي ملاك بولونيين ، ويخضع لبوروقراطية محبة للنمسا . ومع ذلك فإن النظام فيها أكثر حرية مما في سائر الأراضي البولونية .

والحركة القومية في غاليسيا لها طابع معقد بسبب وجود قوميتين بولونية

وروثينية ، وبسبب أن الروابط في الأساس ، في الشعب نفسه ، تشكلت في مقاومة شعبية ذات طابع اجتماعي أكثر منه قومي . وانطلاقاً من السنوات ١٨٩٠ ، ظهرت في المدن جماعات من العمال ، والحرفيين انتشرت فيها الاشتراكية . وحدثت مظاهرات مزقتها الشرطة ، في نيسان ١٨٩٠ ، في لفوف . وفي ١٨٩٢ ، تشكل في هذه المدينة حزب اجتماعي ديمقراطي تابع للحزب الاجتماعي الديمقراطي النسائي . ولكن بعد مدة وجد في هذا البلد ، كما في غيره من البلاد السلافية ، أن زعماء قطاعات هذا الحزب القومي على سلم الدولة النسائية - الهونغارية يظهرون شيئاً فشيئاً طابعهم الخاص .

ووصلت حركة الاضطراب الاجتماعي الطبقة الفلاحية أيضاً . فقد تشكل فيها ، في ١٨٩٥ ، « حزب الشعب » ، وكان برنامجه من حيث الأساس اقتصادياً واجتماعياً ، ولكنه مع ذلك يمس الصعيد القومي في الحد الذي يطالب فيه بحقوق انتخابية أكبر ، انتخابات بالاقتراع السري ، وإنشاء المدارس .

وفي الواقع ، إن الانتخابات لم تساعد الشعب الريفي على أن يكون ممثلاً في المجلس ، وكان النواب ينتسبون جميعاً إلى طبقة الملاك البولونيين أو الموظفين . ولكن ، في انتخابات ١٨٩٧ ، وعلى أثر التدابير الليبرالية التي زادت عدد النواب في مدن : كراكوفيا وليوبول ، استطاع الشعب العمالي والفلاحي أن يكون ممثلاً ببضعة نواب .

وشهدت السنوات ١٨٩٠ أيضاً . تنمية الصحافة العمالية . ولكن البوروقراطية النسائية ظلت تمسك بيدها كل الشعب وتفيد من أنقساماته نفسها ، ومن المعارضة بين الأوكرانيين والبولونيين ، وأيضاً من العداء العام لليهود العديدين جداً ويشكلون ما يقارب قليلاً السكان .

وغاليسيا ملجأً للوطنيين البولونيين والأوكرانيين . وفي لفوف (ليف

بالاوكرانية) نفسها أخذت مظاهرات الروح القومي الاوكراني أول شكل لها في منتصف القرن التاسع عشر . وأمكن القول بأن غاليسيا كانت « عش الانفصالية الاوكرانية » (بورشاك) في الوقت الذي كانت فيه منطقة دعم للوطنية البولونية .

وفي حوادث ١٨٤٨ شكل البولونيون في غاليسيا لجنة قومية كانت قد طلبت من الإمبراطور أن يمنحها الاستقلال الذاتي (الاستقلال الذاتي البولوني) لكل غاليسيا . فاحتج اوكرانيو غاليسيا وشكلوا مجلساً قومياً « روردا » القى ببيان هام ، مع الأخذ بعين الاعتبار الصيغ المبالغ فيها في الديباجة ، بالمطالب المعبرة : نحن روئيني غاليسيا الذين ننسب إلى الشعب الروثيني العظيم « الذي يتكلم لغة واحدة ونفوسه ١٥ مليون نسمة »

هذا الشعب المستقل منذ القدم يساوي أكبر شعوب أوربة . وله أدبه . وعواهله الخاصون . وباختصار . عاش شعباً غنياً وقوياً . وأن الولايات ومختلف المصائب السياسية أرادت أن يتجزأ هذا الشعب العظيم ، وأن يضع استقلاله وسيادته ويقع تحت السيطرة الأجنبية . انهضوا أيها الأخوة ! واستيقظوا من سباتكم الطويل فقد حانت الساعة . اتحدوا لتعيدوا خلق شعبنا وتؤمنوا الحريات التي ستحول إلينا .

سنكون أمة . ونريد :

١ - الحفاظ على ديننا ، ويجب أن يكون لكهان الطقس الاغريقي نفس الحقوق التي هي لكهان الطقس اللاتيني .

٢ - تربية عاطفتنا القومية ، وتحسين لغتنا ، وإدخالها في المدارس الابتدائية ، وفي التعليم الثانوي والتعليم العالي ، وحتى في الإدارة .

٣ - محاولة تحسين مصيرنا بالطرق الدستورية .

« وسنحافظ بإخلاص على تعلقنا بإمبراطورنا وملكننا الدستوري فرديناند الأول ... »

وأبانت ظاهرات القومية الاوكرانية ، في غاليسيا ، بشكل أفضل المعارضة بين الاوكرانيين والبولونيين . واضيفت إليها القضية اليهودية لتعقيدها . وأهم من ذلك بالنسبة للحكومة انه كان يوجد ، بين يهود غاليسيا ، منفيون عديدون من مناطق روسيا ، ويساق من بينهم العديد من الثوريين المعادين للقيصر .

وانقسم الاوكرانيون من وجهة النظر القومية بين اتجاهين : أحدهما ملائم نسبياً لروسيا ؛ والآخر مناصر لإنشاء دولة اوكرانية عاصمتها كييف .

ولكنهم كلهم مناوئون للبولونيين ويدافعون عن فكرة غاليسيا الشرقية الاوكرانية التي شكلت ، في إطار الإمبراطورية المساوية - الهونغارية . كمرحلة أولى ، بانتظار إنشاء اوكرانيا الكبرى ، جماعة من نحو ٤ ملايين نسمة ، ربعمهم بولونيون فقط .

وكانت بداية القرن العشرين بخاصة مضطربة في غاليسيا . والسنة ١٩٠٢ مطبوعة بعملية نهب قام بها طلاب من أصل اوكراني من جامعة ليوبول . وبحركات فلاحية . وبعد ثورة ١٩٠٥ في روسيا ، وانتخابات ١٩٠٧ في النمسا ، تعززت المعارضة القومية : معارضة ضد النمسا ، وبخاصة معارضة ضد بولونيا من قبل العناصر الاوكرانية ؛ ومعارضة ضد روسيا بتضامن مع بولونيي أراضي الفيستول من العنصر البولوني ، ولا سيما البولونيين اللاجئين من مملكة بولونيا في غاليسيا . وانطلاقاً من ١٩١٠ ، استطاع بيلسودسكي علناً أن يؤسس جمعيات إطلاق نار ، وإعداداً عسكرياً بغية الحرب ضد روسيا ، وأن يشكل لجنة أحزاب الاستقلال ، واشترك فيها حزب الشعب في غاليسيا .

وسلاحظ أن القوميين الديموقراطيين الذين يتزعمهم دموسكي عبروا عن رأيهم في أن النصر النسائي في حالة حرب سيكون في الواقع ، نصراً ألمانياً . وقصارى القول ، إن أفضل حظ لبعث دولة بولونية . هو انتصار روسيا . وأثبت المستقبل صواب هذا الرأي : فعشية هزيمة ألمانيا والنسا ، عندما وضع انهيار الجبهة الروسية تحت سلطتها جميع الأراضي البولونية ، أعادت الامبراطوريتان الوسطيان خلق بولونيا مؤقتاً ، على الأراضي البولونية المنتزعة وحدها من روسيا .

وعلى كل حال ، يرى في غاليسيا بوتقة الآراء المختلفة التي يمكن أن تعبر عن نفسها ، كيف أن الوطنيين البولونيين انقسموا إلى اتجاهين محددين بسبب بولونيا الروسية . ولكن الأهم أكثر بكثير من التصريحات النظرية ، هو إعداد الجماعات المسلحة تحت إدارة بيلسودسكي التي لعبت دوراً في الحرب العالمية الأولى ، وأكثر من ذلك أيضاً بعد الحرب ، بتدخل معاد لروسيا ، في خلق قضية الحدود الشرقية التي لم تحل إلا في العام ١٩٣٩ .

وفي الواقع ، بعد انهيار الجبهة الروسية في ١٩١٧ ، وهزيمة إمبراطوريتي وسط أوربة في ١٩١٨ ، وإعادة إنشاء الدولة البولونية في ١٩١٩ ، رفضت حكومة بيلسودسكي الحدود الشرقية التي اقترحها الحلفاء والتي تمر بمدينة برست - ليتوفسك وخط كورزن . بيد أن حرباً ضد الاتحاد السوفياتي ساعد بولونيا على أن تدخل ، في حدود الدولة البولونية ، منطقة كانت جزءاً من الدولة البولونية سابقاً ، ولكنها كانت مأهولة في معظمها بالروس البيض والاوكرانيين .

وإذا كانت هذه هي الحدود الشرقية بين الحريين ، فإن الدولة البولونية استعادت وجودها مستقلاً ، ومن وجهة النظر البولونية ، حلت القضية القومية .

الفصل الرابع

القضية القومية في روسيا

في هذه الدولة المتعددة القوميات نجدنا أمام مظاهرات روح قومية لم تذهب ، إلى بداية القرن العشرين ، حتى الانفصال ، ولكنها تدل على الرغبة بوجود ذاتي في إطار الإمبراطورية الروسية .

وليست روسيا الأوربية مأهولة بالروس فقط . ففي الشمال الغربي نرى الشعوب البaltية : الليتوانيين ، والليتوانيين ، والإستونيين ، مع أقلياتها الألمانية في المدن . وهي شعوب غير روسية حتى ولا سلافية . وكذلك شعوب الفولغا والقرم التركية . أما الأوكرانيون والروس البيض ، وإن كانوا سلافيين ، فهم يتكلمون لغات مختلفة عن الروسية . والعاطفة القومية للروس البيض حادت متأخر يرجع إلى آخر القرن التاسع عشر . ولكن الحال غير ذلك عند الأوكرانيين الذين يربطون تاريخهم الماضي بوجود أول دولة « روسية » ، حول كييف في القرن العاشر ، ومن بعد بوجود نوع من دولة قوزاقية على المنعرج الأدنى لنهر الدنيبر .

الأوكرانيون

لم تكن حركة الأوكرانيين حركة جاهير ، وإنما كانت منذ بداية القرن التاسع عشر ، من عمل قبضة من المؤرخين والكتاب الذين كانوا في جو النهضة السلافية وولادة أو نهضة الأمم التي تميز القرن التاسع عشر ، يحملون باتحاد فيدرالي

للشعوب السلافية الحرة المتحررة من الارستقراطيات النمساوية والبروسية والروسية .

وقد شكل هؤلاء المؤرخون مثل **كوستو ماروف** ، والكتاب مثل **سيفسشنكو** ما أسمي « اوكرانيا الفتاة » . ولكن في الوقت الذي أصبحت كل ظاهرة للروح الاوكرانية مستحيلة في الإمبراطورية الروسية ، في عهد القيصر نيقولا الأول حتى ١٨٥٥ ، كانت ترى نهضة اوكرانية في غاليسيا ، وجدت نقطة ذروتها في ١٨٤٨ . وكان إمبراطور النمسا آنذاك في نزاع مع ثورة عامة في دوله ، وبخاصة مع الهونغارين ، ووعد الاوكرانيين في غاليسيا وروسيا الكارباتية ، باستعمال اللغة الاوكرانية في الإدارة والمدارس . ولكن ما إن أخذت الثورة ، إلا ونكث الإمبراطور وعوده ، وتبلونت غاليسيا النمساوية من جديد ، كما تمجرت روسيا الكرباتية من جديد أيضاً .

وكانت السنوات ١٨٦٠ من الجانب الروسي ، مطبوعة بتغير عميق في مصير الاوكرانيين . وكانت فترة للإصلاحات الإدارية الكبرى ، وحذف القنانة ، وتغير الجو كله . واستطاعت العاطفة القومية الاوكرانية أن تعبر عن نفسها على الصعيد الأدبي وفي مطالب معتدلة تناولت استعمال اللغة الاوكرانية وتنمية الأدب الشعبي .

وقد عبر عن هذه التطلعات في مجلة « اوسنوفا » أسست في ١٨٦١ ، وتساعدت معها الحكومة الروسية زمنياً قليلاً .

ولا شك في أنه يوجد ، في الجيل الجديد من الوطنيين الاوكرانيين ، أقلية أكثر راديكالية ومناوئة للروس بشدة . ومع ذلك فإن الروح القومي الاوكراني في السنوات ١٨٧٠ - ١٨٨٠ كان في الغالب مناوئاً لبولونيا بسبب غاليسيا . وسلك المفكرون الاوكرانيون ، وبخاصة كوستوماروف ، سياسة شديدة مع المؤرخين

والكتاب البولونيين في موضوع الحدود المحتملة لبولونيا مبعوثة حية ، لأن البولونيين كانوا يحملون بدولة بولونية كبرى كما وجدت قديماً وتستعيد بالتالي الأراضي الاوكرانية لحوض الدنيبر .

وهذا الموقف الواضح جداً لبولوني مثل لاديسلاس ميكيفيتش ، ابن الشاعر الذي صرح بقوله : « لا تصور بولونيا مطلقاً دون اوكرانيا ، وإيطاليا دون نابولي ، أو فرنسا دون بلاد نهر اللوار » .

ولكن الحربة المعادية لبولونيا في الحركة القومية الاوكرانية لا يمكن أن تتفق ووجهة نظر هذه القومية مع الحكومة الروسية ، وإن ما تسميه هذه الأخيرة « الوطنية المحلية الاوكرانية » لا يمكن من وجهة النظر الروسية أن تتفوق على الوطنية الحقيقية ، التي كانت في التعلق بالقيصرية ، بدولة روسية موحدة . وحذفت مجلة « اوسنوكا » في ١٨٦٣ ، وحاولت الصحافة الروسية بسرعة أن تبرهن على أنه لم يكن في الماضي على الإطلاق لغة اوكرانية ، وإنما فقط « لغة روسية أفسدها التأثير البولوني » ، وإن اللغة الاوكرانية المزعومة اخترعها بعض صغار الروس .

وعندئذ نقل الوطنيون الاوكرانيون إلى غاليسيا النمساوية جميع جهود دعايتهم ، وأصبحت هذه الجهود ممكنة بعد ١٨٦٧ . وفي اوكرانيا نفسها ، يرى أن السلطات الروسية المحلية ، التي كانت على اتصال بالوقائع ، كانت سياستها أكثر مرونة مما تفترضه التدابير التي أمرت بها الحكومة الروسية .

سمحت السلطات الروسية في اوكرانيا بإنشاء جمعيات علمية . وفي الحقيقة كانت أقساماً من الجمعيات العلمية الكبرى الروسية . وكان يتكلم ويكتب فيها بالروسية ، وقد أعطت بحوث هذه الأقسام العلمية في الفولكور ، وفي

الاثنوغرافيا الاوكرانية ، أساساً علمياً صلباً للقومية الاوكرانية . ولم يمنع هذا الحكومة الروسية من تحريم استعمال الاوكرانية .

وفي ١٨٧٦ كان الإجراء العام الذي اتخذ في هذا الموضوع :

« يتنازل الإمبراطور ويأمر :

١ - يمنع في الإمبراطورية دون ترخيص خاص من إدارة الصحافة ، إدخال كتب وكراريس أياً كانت منشورة بلغة روسيا الصغرى » .

ويتناول الحكم كل الكراريس والجرائد التي تأتي من غاليسيا النمساوية .

٢ - يمنع في الإمبراطورية طبع ونشر آثار أصلية في هذه اللغة إلا :

أ (الآثار التاريخية .

ب (آثار الأدب الصرف ، شريطة أن يكون خط النسخ الأصلية محافظاً عليه بصورة كاملة ؛ وفي الإنتاج الأدبي ألا يصيب الخط الروسي أي ضرر . ولن يخول الترخيص بطبع هذه الأنواع من المؤلفات إلا بقرار من مديري المطبوعات .

٣ - تمنع الإعلانات باللغة الروسية الصغرى وكذلك طبع نصوص في هذه اللغة ترافق نوطات « موسيقية » .

ومن هنا تظهر ، في غاليسيا النمساوية ، الأهمية التي علق على هذه الجمعيات التي يمكن أن تنشأ فيها لتنمية اللغة الاوكرانية ، مثل جمعية سيفسنكو التي أنشأها في لفوف في ١٨٧٣ بعض الوطنيين الاوكرانيين وغايتها « تشجيع تنمية الأدب الاوكراني » . ومن هنا أيضاً تظهر أهمية العمل الذي قام به انطلاقاً من جونيف الأستاذ الاوكراني دراغومانوف ، الذي عزل عن كرسيه في كييف في ١٨٧٦ وأصبح ممثلاً للأمة الاوكرانية عبر أوزبة حتى وفاته في ١٨٨٩ .

على أن دراغومانوف وإن كان مناوئاً للبولونيين أكثر منه مناوئاً للروس فقد كان ديموقراطياً وراغباً في إيقاظ العاطفة القومية في جمهور الفلاحين ، وكان بالتالي ، معادياً للمركزية الروسية ، ولكنه لم يكن معادياً تماماً لفكرة دولة اوكرانية متحدة في إطار الإمبراطورية الروسية .

وكان له في غاليسيا تلاميذ أحدهم فرانكو (١٨٥٦ - ١٩١٦) وقد لعب دوراً أساسياً في الحركة القومية الاوكرانية ، وأسس في ١٨٩٠ حزباً راديكالياً اوكرانياً ، وجريدة باسم « نارود » أي « الشعب » .

وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، حاولت الأوساط المثقفة في اوكرانيا الروسية والمدعومة من الخارج أن تضع حركتها القومية على الصعيد السياسي . وكانت الحكومة النمساوية في ذلك العصر تشجع الحركة الاوكرانية ، في الحد الذي كانت فيه حركة مناوئة للروس ، وسمحت في ١٨٩٤ ، لجامعة لفوف بإنشاء كرسي لتاريخ اوكرانيا وأعطى إلى المؤرخ الكبير خروزفسكي الذي جاء من كييف وله من العمر ٢٨ عاماً ، وقام بتأليف تاريخ لاوكرانيا ظل كلاسيكياً . وقد صدر المجلد الأول في ١٨٩٨ . وتغير الجو تدريجياً حتى في الإمبراطورية الروسية في ذلك العصر . وفي ١٨٩٨ ، قامت في بولتافا تظاهرة ذات طابع أدبي ، شارك فيها رجال الآداب الاوكرانيون من غاليسيا وغيرها . وتكلم فيها مندوبون بالاوكرانية مع حماسة الحضور ، وكذلك مندوب من اوكرانيا الروسية . ولما نهض ممثل الحكومة الروسية لينع استعمال اللغة الاوكرانية ، بادر مندوبو المجلس إلى المنبر ومزقوا الخطاب التي أتوا بها ليقرووها ولم تجرأ الحكومة الروسية على اتخاذ العقوبات بشأنهم .

ومع ذلك فقد انتظم في غاليسيا حزب قومي ديموقراطي ووضع برنامجاً مزدوجاً بحد أعلى ، وهو تأكيد لدولة اوكرانية مستقلة تضم جميع الشعوب

الاوكرانية المنقسمة : وبجد أدنى ، وهو تشكيل إقليم مستقل ذاتياً ، في إطار إمبراطورية النمسا - هونغاريا ، يوحد غاليسيا الشرقية ، والبوكوفين . وكان الأستاذ خروزفسكي موحياً بهذه البرامج . وفي اوكرانيا الروسية أخذت الحركة التي لم تستطع الظهور علناً ، صفة العنف والثورة والسرية ، وكان الاستقلال هدف برنامجها الذي ظهر في لفيف (لفوف) .

ولم يكن هذا الحزب غير جماعات صغيرة قليلة الأهمية في عددها ، ولكنها نافذة بسرعة جداً بشخصية أعضائها . وأكثر من ذلك أن الحركة كان لها طابع ديمقراطي . وقد قامت بها بورجوازية صغيرة اوكرانية ، ولم تكن طبقة نبيلة متبلونة أو مروسة قليلاً أو كثيراً . ومن جهة أخرى ، ظلت الجماهير الفلاحية الاوكرانية سلبية على الصعيد القومي ، وأكثر من ذلك ، في آخر القرن التاسع عشر ، في وقت نمت فيه اوكرانيا فجأة ، وشهدت تكاثر المعامل ، وتعاضم المدن ، وحتى إنشاء مدن ، واختلاط مد الهجرة الروسية بالشعب الاوكراني .

وهذا الحادث لا يعاكس وجود شعب اوكراني . ولكنه ، من وجهة النظر الروسية ، يعقد القضية السياسية التي طرحها الوطنيون الاوكرانيون . ومن جهة أخرى ، بقي هؤلاء الوطنيون الاوكرانيون متعلقين زمنياً طويلاً بفكرة الاتحادية الفيدرالية ، وكانوا منذ زمن طويل معادين للبولونيين أكثر بكثير من معاداتهم للروس .

إلا أن الحركة في القرن العشرين أخذت بوضوح طابعاً انفصالياً ، ولكنها لم تضم إلا أقلية .

أتراك أوربه

عندما تدرس في الكتب اليدوية ، المقاومات القومية ، في الإمبراطورية الروسية ، في آخر القرن التاسع عشر ، يلح قليلاً على العموم ، على الشعوب

التركية التي تقطن أوربة ، بينما في روسيا الأوربية توجد شعوب خارجة عديدة وافدة كالتر ، في حوض الفولغا ، لعبت دوراً هاماً في الحركات القومية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . ومما يجعل لهذه الشعوب التركية أهمية في روسيا الأوربية ، هو أنها قليلة العدد في أوربة أمام الكتلة السلافية . وهي بأصلها العرقي ولا سيما بدنيها متضامنة كثيراً أو قليلاً مع الشعوب التركية العديدة في آسيا الوسطى . وهؤلاء وأولئك يعيشون حالياً في إطار الاتحاد السوفياتي ويضعون قضية قومية في علاقتهم مع الروس . وهذه القضية حلت بالاتحادية الفيدرالية .

ولن نبحث هنا إلا في الشعوب التركية في أوربة ، وعلى وجه الدقة ، تتر الفولغا . ولدينا عنهم دراسة موثقة جداً قام بها بينيغسن وشانتال كلكوجي وعنوانها :

« الحركات القومية عند إسلام أوربة » ١٩٦٠ ، وتحت العنوان عنوان آخر وهو « السلطان - غاليقية في ترستان » وهذه الدراسة مكرسة قبل كل شيء لثورة (١٩١٧ - ١٩٢٣) ولعمل التتري سلطان غاليق . وكان هدفه توحيد الشعوب الإسلامية في الإمبراطورية ضد الروس ، وغرس نوع من الشيوعية القومية عند هذه الشعوب .

هذا ويجب أن يوضح وجود الشعوب التركية في أوربة . ولنذكر أن الشعب الروسي ، في بداية القرن السادس عشر لم يتجاوز نحو الشرق منطقة موسكو ، وحتى ١٥٥٢ ، كانت الدولة الموسكوفية تصطدم بخانات تتري متمحور على الفولغا ويعتمد على مدينة كازان الحصينة . وفي ١٥٥٢ استولى إيفان الرابع على المدينة ، وفتحت استراخان الواقعة على مصب الفولغا بعد سنتين . وفجأة ، وفي خلال بضع سنوات وقع ملك (دومين) واسع جداً في أيدي الروس واحتلوه عسكرياً .

وكانت هذه الأراضي الشرقية كلها ، بين الفولغا والأورال هدفاً لاستعمار مستمر من الفلاحين ، انتهوا به بإحاطة الجماعات التركية التي توجد فيها ، من جميع الجهات ، وامتصوها جزئياً . وصحب الاستعمار الروسي ، كما هي العادة في الفتح الاستعماري ، مصادرة الأراضي وتوزيعها على الطبقة النبيلة والأديرة ، مثل دير كازان الذي أنشئ في ١٥٢٥ . وكانت المدن التي أنشئت بعد الفتح أبراجاً حصينة مخصصة لحفظ النظام في البلاد ، ولأمن المعمرين الروس . وفي هذه المنطقة الواقعة في الفولغا الأوسط ، كان الروس يؤلفون أكثرية من ٥٢ ٪ في آخر القرن الثامن عشر ، والتتر ٤٠ ٪ ، والباقي مؤلف من شعوب أخرى وافدة .

وعلى الأرض التي تؤلف حالياً الجمهورية التترية المستقلة ذاتياً والتي ارتفع سكانها في ١٨٥٨ إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، تلفت نظرنا هذه الملاحظة وهي أن النسبة ٥٢ ٪ لم تتغير تقريباً ؛ وأن الاستعمار الروسي لم يستطع امتصاص ، وتمثل ولا تدمير القومية التترية التي عاشت معتمدة على الإسلام .

ولذا فإن سياسة التمثيل استهدفت بخاصة ، ولكن دون نجاح عظيم ، صبء التتر المسلمين واعتناقهم المسيحية الارثودوكسية . والإجراءات التي شجعت الصبء واتخذت في سياق القرن الثامن عشر ، كانت مع ذلك من طبيعة تجبر التتر على التخلي عن الإسلام . وكان اعتناق الإسلام محرماً تحت طائلة الموت . وكان معتنقو الارثودوكسية الجدد معفين من الخدمة العسكرية ، ومن الضريبة خلال ٣ أعوام ، وحيث توجد جماعة من المعتنقين الجدد ، كان المسلمون يطردون وينفون إلى الشرق نحو الأورال . وكان ذلك في سبيل « حماية الدين المسيحي لهؤلاء المؤمنين الجدد » . وبين ١٧٣٨ و ١٧٥٥ أمر رئيس أساقفة كازان بتدمير معظم جوامع حكومة كازان دون استثناء . وكان يقوم بسياسة الصبء هذه منذ ١٧٣١ ، لجنة خاصة دامت ٣٣ عاماً وتركت عند التتر ذكرى قبيحة . ومع ذلك ،

لم يعمل فيها شيء . والنجاح الذي أحرزته اللجنة كان أكثر بكثير على وثني منطقة شمال الفولغا (اودمورت ، الخ ...) منه على التتر المسلمين . وكل ما في الأمر أن سياسة الصبء أثارت فقط هجرة هامة للتتر نحو الأورال حيث أقاموا بين إخوتهم في العرق والدين ، وهم البشكير .

ووضع حكم كاثرينه الثانية حداً لسياسة أخفقت في الواقع . وكانت السنوات الأولى من حكمها مطبوعة ببعض الليبرالية والمشاريع الدستورية ، واجتماع اللجنة الكبرى في ١٧٦٧ ، والمكلفة بتحرير مجموعة قوانين جديدة ، وكان فيها إلى جانب النبلاء ، أناس من سكان المدن ، ومن الفلاحين غير الأقنان والكوزاك ، وكان فيها تمثيل عن الشعوب الأخرى الوافدة والمستقرة .

ولم تخلص اللجنة إلى شيء عملي ومباشر . ولكنها سمحت للمطالب بأن تعبر عن نفسها ، وأظهرت ضرورة سياسة أكثر ليبرالية إزاء الشعوب الوافدة الأخرى في أراضي الشرق . ولا ننسى أن ثورة كوزاكي بوغاتشيف انفجرت بعد بضع سنوات في ١٧٧٤ ، في منطقة اوردانبورغ ، وساندها المسلمون البشكير وفي هذه المنطقة المضطربة جداً والمحصورة بين الفولغا والأورال ، والتي تسارع استقلالها في آخر القرن الثامن عشر ، كانت الشعوب الوافدة عديدة جداً ، وكانت عنصر عدم أمن حاولت حكومة كاثرينا الثانية أن تضمه إليها . ففي ١٧٦٧ ، سمحت للتتر أن يسكنوا كازان من جديد بعد أن طردوا منها ، وأن يبنوا فيها جامعين . وفي ١٧٧٢ خولتهم كاثرينا الثانية الحرية الدينية ، وحق بناء الجوامع والمدارس . وفي ١٧٨٢ ، عينت مفتياً يمارس سلطته على جميع مسلمي روسيا الأوربية .

وهذه السياسة المتساهلة والحاذقة ساعدت على النهضة الإسلامية وعلى تعزيز القوميات التركية في أوربة . وقد أعطي لهذه السياسة الليبرالية سبب آخر اقتصادي . ففي آخر القرن الثامن عشر ، وبخاصة في بداية القرن التاسع عشر

قام الروس بتجارة نشيطة مع إمارات تركستان التي لم يقبل فيها المسيحيون إلا بسفارة خاصة ومرخص لها . وكان الاقتصاد الروسي بحاجة إلى وسطاء في هذه البلاد ، ووجدهم بين طبقة التجار التتر الذين كانوا يفيدون في آسيا الوسطى من وحدة الدين وتشابه اللغات .

إذن يرى أن التتر قد أمسكوا بأيديهم تجارة آسيا كلها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبهذا مارسوا نفوذاً عظيماً جداً ، تجارياً وروحياً ، على مناطق الشرق عموماً المأهولة بالتتر جزئياً مثل منطقة بشكيريا . وهكذا استطاعت البورجوازية التترية أن تأخذ بيدها توجيه الحركة القومية لمسلمي روسيا ، والواقع واضح جداً في ثورة تشرين الأول ١٩١٧ . وأكثر من ذلك ، كما في منطقة كازان ، أدت سياسة الاضطهاد الروسية إلى خراب مؤسسات التعليم في آخر القرن الثامن عشر ، وذهب أبناء التتر الأغنياء إلى بخارى في آسيا الوسطى لمتابعة دراستهم ، حيث كان التعليم التقليدي حنيفاً جداً ويوضح أيضاً الاختلافات الأساسية بين المسيحية والإسلام .

وعند تتر الفولغا أنفسهم ، يرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وتحته هذا النفوذ دخول ، أو من جديد ، إدخال أعراف جديدة ، مثل لبس النساء الحجاب ، وعزل الزوجات والمراعاة الصارمة للطقوس في المدارس الإسلامية التي تنشأ آنذاك ، ويعلم فيها عدد من الأساتذة القادمين من تركستان .

وهكذا ظهر بصورة أكثر هذا العنصر المقاوم الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تعريف القومية . وبينما كان غنى البورجوازية التترية يسهم عن سعة بتنية روسيا الاقتصادية ، كان يعطي قاعدة اجتماعية وفكرية للقومية التترية ، ومن هنا يفهم ثبات بل وتقدم هذه القومية حتى الحرب العالمية الأولى .

ومع ذلك كان على هذه القومية أن تجتاز الرأس الخطر لسياسة التمثل التي دخلت ، في آخر القرن التاسع عشر ، في الإطار العام للسياسة الروسية إزاء الشعوب الأخرى في الإمبراطورية ، وينبغي القول إن روسيا بعد ١٨٦٠ ، فتحت آسيا الوسطى ، وضمت إلى الإمبراطورية منطقة حراماً ، وليست منذ الآن بحاجة إلى تجار تتر لاستغلال هذا الدومين الذي كسبته بنشاطها .

وفوق ذلك ، إن الروس الذين استقروا في تركستان نافسوا التتر وانتصروا عليهم . وقد أدى ربط تركستان بروسيا أوربة بخط حديد عابر الخزر ١٨٩٩ ، وخط عابر آرال (اوردانبورغ - طشقند) ، الذي انتهى في ١٩١٠ ، إلى أفول تجارة تتر كازان الذين وضعوا منذ الآن خارج هذه الطرق الحديدية بل وخارج الخط عابر سيبيريا .

ولما لم يعد للحكومة الروسية ما يجعلها تجامل البورجوازية التترية ، طبقت على التتر سياستها العامة في التمثل التي حملت بصورة أساسية على الصعيد الديني والفكري . وانطلاقاً من ١٨٧٢ ، وتمت إدارة ايل منسكي الأستاذ في الأكاديمية الدينية في كازان ، أنشئت مدرسة نظامية (دار المعلمين) للتتر الصابئين تعلم باللغة التترية وتحاول أن تشكل « طبقة فكرية » أصلية من أبناء البلاد . وقال ايل منسكي : « لا شيء أخطر على روسيا من مسلم مثقف » . وبصورة موازية ، قامت إدارة البعثات في أبرشية كازان وعدة جمعيات دينية بحملة صباء ونجحت نجاحاً أكيداً حتى ١٩٠٥ ، بحيث يقدر عدد الصابئين ٢٠٠,٠٠٠ تتري ، منهم ١٣٠,٠٠٠ في حكومة كازان .

ومع ذلك يبدو أن قسماً منهم صباء بصورة سطحية جداً ، وظلوا خاضعين لدعاية معاكسة نشيطة جداً يقوم بها المبشرون المسلمون الذين اتخذت الحكومة الروسية بحقهم تدابير صارمة .

بيد أنه من المؤكد جملة أن سياسة الترويس ، كالتنافس الاقتصادي ، قد أقاما التتر المثقفين ضد روسيا وغذيا الرغبة في الاستقلال القومي ، حتى إن بعض التتر يذكرون بالعهد الذي كانت فيه روسيا تحت السيطرة المونغولية ويعبرون بشكل مبالغ فيه في آخر القرن التاسع عشر : « كيف أصبحنا عبيد عبيد أسلافنا ؟ وكيف الخروج من هذه العبودية » ؟

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر أعطى الشعب التتري لنفسه لغة أدبية ، مؤسسة على اللهجة التترية في منطقة كازان ، وهذه اللغة أبدعها الكاتب والشاعر عبد القيوم ناصري (١٨٢٥ - ١٩٠٢) الذي سمي « لومونوزوف التتري » . وغنا أدب قومي عرف توسعاً غنياً في القرن العشرين . واتجه التعليم الإسلامي إلى إصلاح نفسه ، بعد ١٨٨٠ ، في اتجاه تحديتي ، ومتكيف مع الصلات ببلاد الغرب . وكان هذا التحديث من عمل تتري من القرم وهو إسماعيل بك غاسبرالي (بالروسية : غاسبرنيسكي) (١٨٢١ - ١٩١٤) . وشيئاً فشيئاً استعادت كازان أهميتها الثقافية التي كانت لها في الماضي ، وأصبحت مركزاً هاماً للإسلام في روسيا .

ومن وجهة النظر القومية يجب أن نستخلص من هذا التطور صفتين :

١ - بالرغم من التقدم والتعليم في البلاد التترية ، (هذا التقدم الذي كانت النسبة المئوية للأميين ، عند ترافولغا ، أقل من النسبة المئوية للأميين في روسيا : ٧٩,٦ ٪ بالمقابل ٨٢,٧ ٪) ، ظلت كتلة التتر لا مبالية ، على الصعيد القومي ، بالحركة التي أنعشتها بخاصة البورجوازية التاجرة وكانت منفصلة عنها على الصعيد الاجتماعي .

٢ - إن الحركة القومية التترية التي قامت بها الأقلية المثقفة ، أخذت بسرعة اتجاه دعاية إسلامية تجاوزت أطر البلاد التترية وتوجهت إلى جميع المسلمين في

روسيا ، وشددت على تضامن الشعوب التركية ، تجاه الشعوب السلافية : وهذه « الجامعة التركية » لا ترمي إلى شيء أقل من تجزئة الإمبراطورية التي لا تقبل بها الحكومة الروسية وتشتبه بها الشعوب التركية الأخرى . ويجب هنا أن نتذكر قوة القومية الإقليمية غير الملائمة جداً إلى الاتحاد الذي تحلم به الشعوب التركية بواسطة التتر .

وهاتان الملاحظتان تفهمان أن الجامعة التركية قد اخفقت أثناء ثورة ١٩١٧ ، وأن الحكومة البولشفية حذفت مشاريع الاستقلال باعتمادها في البلاد التتية نفسها على جزء من السكان الذين لم يكونوا مهتمين مباشرة بالحركة . وقصارى القول ، إن حل النزاع بين القوميات كان هنا أيضاً بالاتحاد الفيدرالي (الفيدرالية) .

الشعوب الأجنبية التابعة لروسيا

إن الشعوب الأجنبية المختلفة الأصل ، التي خضعت للقياصرة الروس عن طريق الفتح ، كانت تحتل المناطق النائية في أطراف الإمبراطورية .

دوقية ليتوانيا الكبرى

فتحتها كاترينا الثانية ونظمت تحت اسم : « حكومات الشمال الغربي » . وكان سكانها ريفيين ينتسبون إلى الشعب الليتواني القديم الذي ظل يتكلم اللغة الليتوانية التي ردت إلى لهجة شعبية . وأصبحت اللغة البولونية لغة الطبقة النبيلة والكنيسة والأدب . وتبنت الطبقات الارستقراطية والاكليروس هذه اللغة البولونية واعتبرت نفسها أمة بولونية . وكانت ليتوانيا كاثوليكية . ولكن اليهود الذين يتكلمون اليديش ، وهي رطانة ألمانية مخلوطة بكلمات عبرية ، كانوا يشكلون غالبية سكان المدن .

الأقاليم البaltية : (استونيا ، ليفونيا ، كورلاند) .

كان في هذه الأقاليم شعبان توضع أحدهما فوق الآخر ويدينان بدين واحد وهو المذهب اللوثرى . وكان السكان البدائيون فيها فنويين في الشمال - الشرقي ، وليتوانيين في الجنوب الغربي ، وظلو في حالة فلاحين ويشكلون طبقة دنيا من المزارعين المستأجرين للأراضي والعمال اليوميين والخدم ، ويشغلون على أراضي كبار الملاكين . وكانوا يحافظون على أعرافهم ، وتقاليدهم ، وأغانيهم الشعبية ، ولغتهم القومية ، اللغة الاستونية القريبة من الفنوية ، واللغة الليتونية وهي لهجة من اللغة الليتوانية . وكانت الطبقات العليا ، النبلاء ملاكو الدومينات الكبرى ، يلقبون بـ « البارونات البaltيون » ، والاكليروس اللوثرى ، وبورجوازية المدن ، متحدرة من المعمرين الألمان ، ويتكلمون الألمانية ، ويعيشون على الطريقة الألمانية . وقد تقبل القيصر خضوعهم ووعدهم باحترام لغتهم وامتيازاتهم ، وأسس القيصر الكسندر الأول في دوربات جامعة ألمانية . أما حكومة سان - بطرسبورغ ، وهي انغريا القديمة ، فقد انفصلت عن الأقاليم البaltية ، وفقدت طابعها القومي . وكانت مقراً للبلاط والموظفين ، وتجمع فيها جميع الشعوب ، وجميع اللغات ، وجميع الأديان في الإمبراطورية . وخول هذا الجوار البaltيين الألمان نفوذاً قوياً على البلاط وعلى الحكومة .

فنلندا

كان اللابون أوائل سكان هذه البلاد ، وفي القرن الثامن للميلاد دحرم الفينويون نحو الشمال . وفي القرن الثاني عشر فتحها السويديون ونصروها . وفي القرن الرابع عشر تحولت إلى دوقية . وفي القرن السادس عشر استقرت فيها اللوثرية . وفي القرن الثامن عشر كانت مسرحاً للنزاع بين السويديين وروسيا . ثم تخلى السويديون عنها إلى روسيا في ١٨٠٩ ، وجعل منها القيصر الكسندر الأول

دوقية كبرى ووعد بأن يترك لها دستورها الذي كان لها أثناء الحكم السويدي .

وفي فنلندا ، كما في الأقاليم البaltية ، كان السكان بكاملهم لوثرين وكانوا يتألفون من شعبين : شعب الريف المتحدر من الفينوي القديم ولغته اورو-الطية ، وقد حافظ على اللغة والأعراف الفينوية وله شعره الحماسي الشعبي : (الكاليفالا) الذي حافظ عليه بطريق الرواية الشفهية . والشعب الثاني هو الشعب السويدي ، ومنه كانت الطبقات الممتازة من نبلاء ورعاة وبورجوازيين . وكانت السويدية لغة الحكومة والكنيسة والأدب .

وعندما انتقلت فنلندا تحت سيطرة القيصر حافظت على دياطها المشكل من أربع دول حسب النظام السويدي . وظل القيصر ممتنعاً عن دعوته حتى عام ١٨٦٣ . وحافظت فنلندا على استقلالها الذاتي التام ، وقوانينها ، ومحاكمها وجيوشها ، ونقدها ، وبريدها ، وجماركها ، حتى من جهة روسيا . وظل رعايا القيصر الروسي فيها أجنب ، ولا يستطيعون فيها الاستقرار إلا بعد السماح من السلطات الفنلندية . وكانت الوظائف خاصة بالفنلانديين ، كما بقيت الحكومة المدنية يعهد بها إلى مجلس الشيوخ المقيم في فنلندا ، والمنقسم إلى قطاعين : العدل والمالية ؛ وإلى الموظفين من أبناء البلاد الأصليين ، وإلى البلديات ، أي إلى الطبقة النبيلة وإلى البورجوازية السويديتين . وظلت اللغة السويدية لغة الإدارة .

النظام الدستوري في فنلندا

في عام ١٨٦٣ ، دعا القيصر الروسي الكسندر الثاني ، ولأول مرة منذ الفتح في ١٨٠٩ ، الدياط الفنلندي المؤلف من ٤ دول ليطلب إليه التصويت على نظام جديد للضريبة ، وأعلن عن نيته على عقده بعد ثلاث سنوات ، و « باعتباره وفيّاً لمبادئ الدستورية والملكية ... المتحدة بشكل لا ينفصل مع نظم البلاد » ، وأن تاريخ الحركات ص ٢٧ (٢٧)

يعيد إليه حق المبادأة في مادة التشريع . بيد أنه عندما رفض التصويت على قانون الصحافة الشبيه بقانون روسيا (١٨٦٧) ، فرضته الحكومة بطريق البراءة (المرسوم الإمبراطوري) . وفي دياط ١٨٧٢ ، كانت العمليات تجري بأربعة لغات : كان الحاكم الروسي يتكلم بالروسية ، والنبل والاكليروس بالفرنسية ، والبورجوازيون والفلاحون بالسويدية ، ومشاريع القانون تقرأ بالسويدية وبالفيينية ورفضت الحكومة حرية الصحافة ، وفي خطاب الختام أعربت عن رغبتها في أن يتخذ المجلس قاعدة في إبقاء ملتزماته في الحدود التي تعين له .

وأعطى هذا الديايط ، الذي بعث في أشكاله القديمة ، لدوقية فنلندا الكبرى نظم دولة حديثة ، البنك (١٨٦٧) ، والمحاكم (١٨٦٨) ، والكنيسة (١٨٦٩) والسكك الحديدية والمدارس (١٨٧٢) ، والنظام القومي (١٨٧٣) ، والمليشا (١٨٧٨) ، وحق البورجوازية ، والإسعاف العام . وحافظت فنلندا على استقلالها الاقتصادي التام . وعلى نقدها وأوراقها المصرفية ، وبريدها ، وطوابع بريدها ، وإدارة خطوطها الحديدية ، وجماركها حتى من جهة روسيا .

وكان الديايط يدعى وسطياً كل ثلاثة أعوام ، وأصبح له الحق في تقديم مشاريع القانون . وتشكل فيه حزب فينوي ، وأخذ الأغلبية في الدولتين من الفلاحين والاكليروس ، وحصل من الحكومة على جعل اللغة الفينوية لغة رسمية مساوية للغة السويدية .

السياسة الروسية

منذ بداية القرن الثامن عشر دخلت روسيا في سياسة إصلاحات . واستعمل القياصرة طريقتين :

- ١ - إعادة تنظيم البلاد بالحفاظ على الاوتوقراطية (الحكم الفردي) واعتمادها على بوروقراطية وطبقات اجتماعية مغلقة .

٢ - توحيد الشعب الروسي ومشاركته رويداً رويداً في القضايا العامة . فمن بطرس الأكبر إلى نيقولا الأول ، استخدم القياصرة الطريقة الأولى . والكسندر الثاني ، قبل ١٨٧٠ ، لجأ إلى الثانية . ومن ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ كان تاريخ روسيا مؤلفاً من النزاع بين هذه الاتجاهات ، والأباطرة يفرضون أكثر فأكثر الطريقة الأولى . وفي هذه الآونة غما شعب الفلاحين ، وأخذ يطالب بقوة متجددة بتحسين مصيره . وطبق القسر على الروس ولم يوفرهم ، كما طبق بصورة منتظمة على الشعوب الأجنبية : البaltية ، البولونية ، الأوكرانية ، واليهود لترويسها بشكل يفرض عليها وحدة اللغة والدين والحق والإدارة . ولكن النتائج كانت مؤقتة وسطحية لأن معظم هذه الشعوب كانت في عز نهضة قومية تعتمد على تعاون وثيق ومنسجم بين النخبة والاكثيوس والفلاحين . وسقط اليهود وحدهم .

الثورة ورد الفعل في ليتوانيا

لقد تناول الاضطهاد اللغة البولونية واللغة الليتوانية . ولم يسمح بنشر أي مطبوع بالأحرف اللاتينية . واضطر الليتوانيون إلى البحث عن الكتب المطبوعة في ليتوانيا البروسية والتي كانت تدخل البلاد عن طريق التهريب ، وأجبر هذا الاضطهاد على القراءة والتعلم سراً ، وتنتج عن ذلك نسبة ضخمة من الأميين ، هذا بالإضافة إلى نقص المعلمين والقيود التي فرضت عليهم وعلى المدارس لتحديد عدد تلاميذها وتهديدها بالإغلاق وطلب ضمانات عن آراء المعلمين ، ومعاوقة التعليم السري بالكتب البولونية بشدة ، وعدم القدرة على كسب أراضى الذي طبق أولاً على الأشخاص من أصل بولوني ، ثم على الفلاحين الكاثوليك ، وأخيراً على جميع الأجانب (١٨٨٧) ، مما أوقف استغلال الأرض ، وأبقى البلاد في حالة تخلف .

ولكن ثورة ١٩٠٥ في روسيا رفعت المحظورات التي كانت تثقل على اللغة والدين ، وسمح بنشر مطبوعات بحروف لاتينية ، وبحروف ليتوانية (١٩٠٥) .

وأفاد الشعب من الأزمة التي شلت الموظفين الروس ، واجتمع مندوبو القومونات الريفية ، في مجلس عام ، وأحدث هذا المجلس مجلس حكومة ، واستلم هذا المجلس السلطة . ونظم في القومونات إدارة بلدية ليتوانية ، دخل فيها بعدد عظيم من يسمون « الاميركيون » وهم ليتوانيون عادوا من الولايات المتحدة حيث اكتسبوا تطبيق الأشكال الحديثة في الانتخاب والإدارة .

والشعب اللیتواني ، حسب التعداد ، يقدر بمليون نسمة . وهو شعب فلاحين ، نشيطين ، شرفاء ، جهلاء ، غير مجريين ، ودون زعماء متعلمين قادرين على إعطائه توجيهاً سياسياً . فقد كان كبار الملاك النبلاء والاكليروس الأعلى يشعرون بأنهم بولونيون ، وكان تجار المدن يهوداً . ولذا انطلقت الحركة القومية اللیتوانية من جماعة صغيرة من الثوريين ودعمها الفلاحون الملاكون وكهان القرى ، ولكن مقاومة النبلاء والاكليروس الأعلى أوقفتها عند حدها . حتى إن الـ ١٠ نواب اللیتوانيين في مجلس الدوما الأول لم يكونوا كلهم ليتوانيين ، ودخل بعضهم في الحزب البولوني .

وكان رد الفعل سريعاً : ففي ١٩٠٦ وطدت الحكومة الروسية من جديد التعليم باللغة الروسية في المدارس وحتى في الاجتماعات ، ومنعت التعليم الخاص باللیتوانية ، وأعطت الشرطة سلطة تقرير قومية التلاميذ ، أي المدرسة التي يجب أن يذهبوا إليها . وتوقفت الحياة السياسية في ليتوانيا .

الثورة ورد الفعل في ليتوانيا واستونيا

لقد كان في الأقاليم البaltية الثلاثة شعب أصلي : ليتواني في كورلاند وفي القسم الأعظم من ليفونيا ؛ واستوني أي فينوي ، في استونيا وفي ليفونيا - وتسيطر عليه أرستقراطية ألمانية من النبلاء المالكين الذين يلقبون بـ « الجارونات البaltيون » وبورجوازية ألمانية . وكان الترويس موجهاً بخاصة

ضد الألمان ؛ وتستهدف محاولة تحويل اللوثريين إلى الكنيسة الأرثوذكسية سكان الأرياف من ليتونيين واستونيين . وتخضع الحكومة المطبوعات باللغة الأصلية للرقابة الكنسية ، وتلاحق الرعاة المتهمين الذين يعيرون وظائفهم وأعباءهم إلى مؤمنين أصبحوا رسمياً أرثوذكس . ولكن بورجوازية من أبناء البلاد الأصليين متعلمة في المدارس الثانوية أو التقنية ، وممارسة لصناعات مدنية ، تشكلت بسرعة ولا سيما في ليتونيا عند شعب يمتاز بذكاء صاف وإرادة قوية . لقد وعت قوميتها بدراسة اللغة والأغاني الشعبية ، وايقظت دعايتها ، في الأرياف ، العاطفة القومية التي امتزجت بالحقْد على البارونات البالطيين القابضين والمحتكرين للقسم الأعظم من الأراضي وسادة السلطة الإدارية . وأصبحت ريغا أكبر مركز للتجارة والصناعة وجذبت إليها شعباً من العمال الليتونيين أكثر تعالماً ونشاطاً من الروس ، وكونت منهم حزباً اجتماعياً - ديمقراطياً بنزعة أممية .

أخذت الثورة في ليتونيا شكلاً جذرياً . ونبأى الاشتراكيون في ريغا بالجمهورية الليتونية ، وانطلقوا في الأرياف يثيرون الفلاحين . وأحدثت مجالس بلدية ليتونية في عدد عظيم من القرى . ودارت الحركة بالحال ضد البارونات البالطيين وأخذت شكل ثورة معادية للألمان . وعامل الثائرون بعض النبلاء الألمان معاملة سيئة واحرقوا بيوتهم (١٩٠٦) .

غير أن البارونات البالطيين بمساعدة الروس وجهوا ، ضد القرى الثائرة ، حملات قصاص « . وأطلق الرصاص على الفلاحين الموقوفين أو شنقوا في مكانهم . وامتلات سجون ريغا بالشوريين الاشتراكيين والثائرين . وتعرض المساجين للتعذيب لانتزاع الإقرار منهم . واطلقت المحاكم العسكرية خلال بضعة أشهر إعدامات بالموت . ودخل النواب الذين انتخبهم الليتونيون لمجلس الدوما في المقاومة الديمقراطية .

وهذه العاطفة القومية الليتوانية التي أثارها النضال لم يوقفها رد الفعل والقمع . وظهرت نهضة القومية الليتوانية بإنشاء المدارس الليتوانية (ويقدر عددها بألف مدرسة في ١٩١٣) ، وبأعمال الدعاية الوطنية التي قامت بها « الجمعية الليتوانية » ، والمتحف الليتواني ، والمسرح والمجلات ، ومدرسة الفنون والصنائع . وتدل احصائية ١٩١٣ على ١٧٧٦ جمعية ليتوانية من كل نوع . وامتدت الدعاية إلى المنطقة المسماة لاتغال التي يقطنها فلاحون ليتوانيون كاثوليك ويخضعون لملاكين بولنديين ؛ وأعطتهم عاطفة التضامن الليتوانية .

أما استونيا فكانت أقل سكاناً وثراءً وتقدماً ويسكنها فلاحون فينيون أقل نشاطاً وأقل كفاحاً من الليتوانيين ، ولم تسهم بقسط نشيط في الثورة . ولكن نهضة العاطفة القومية التي هيأها الأدب الشعبي وعززها حقن الفلاحين على البارونات الباليين ، حدثت فيها بنفس الطرق التي حدثت فيها النهضة في ليتوانيا .

الثورة ورد الفعل في فنلندا

لقد قلق شعب فنلندا من أعمال الحكومة الروسية المهددة للاستقلال الذاتي لدولته ، واتخذ موقف المقاومة السلبية . وكان الاشتراكيون الفينيون على علاقة مع الثوريين الروس ، وشكلوا في هلسنغفورس « الحرس الأحمر » وجمعوه من بين العمال الفينويين . وقاومهم البورجوازيون بـ « الحرس الأبيض » الذي جمع بخاصة من بين السويديين . ونتج عن ذلك صدامات .

وأعادت الثورة الروسية لفنلندا استقلالها الذاتي . وصدر بيان عن القيصر ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، علق الإجراءات المتخذة أثناء النزاع بانتظار عمل تشريعي يضبط النظام . وانعقد الدياط في ١٩٠٥ و ١٩٠٦ وقام بإصلاح جذري . ألغى التقسيم إلى أربع دول ، وحول الدياط إلى مجلس منتخب

بالتصويت العام للجنسين ابتداءً من سن ٢٤ عاماً وبالتمثيل النسبي . وانقلبت نسبة الأحزاب . فبعد أن كان الجهاز السويدي حتى الآن مسيطرًا ، لم يحتفظ إلا بثن المقاعد . وفي الانتخاب الأول (أيار ١٩٠٧) حصل حزب الشعب السويدي على ٢٤ نائباً على ٢٠٠ . وأصبح الحزب الاشتراكي أكثر عدداً بـ ٨٠ نائباً ؛ وحزب الشيوخ الفينوي المحافظ ٦٠ ، وحزب الشباب الفينوي الليبرالي ٢٤ . وتقاسمت الباقي بقية الفرق الصغيرة .

وعندما بدأ رد الفعل في روسيا ، تصدى لفلاندا ، ودخلت الحكومة الروسية في نزاع مع الديباط ، وحل خمس مرات من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢ وفي كل مرة يعاد انتخاب المعارضة . ولما لم يستطع القيصر نقولا الثاني الحصول على ديباط مطيع ، عمل عن طريق إصدار براءة ، ودعا الديباط لدفع مبلغ من المال للخزينة الروسية لحاجات الامبراطورية ، وعندما رفض الديباط ، صرح بأن حق التصرف بأموال الدولة يتعلق حصراً بإرادته ، وإن رأى الديباط مخالف للقوانين المرعية الإجراء . وهذا يعني تطبيق مبدأ الاوتوقراطية ، أي الحكم الفردي على فلاندا . وصوت الديباط على اقتراح لام فيه مجلس الشيوخ على قبوله متطلبات الحكومة ، فحل . وأخذ مجلس الوزراء الروسي على عاتقه سلطة تقرير حالة قضايا فلاندا التي تمس مصالح روسيا لتسويتها من قبل الوزارة . وهذا يعني وضع حقوق فلاندا تحت إرادة وزراء أجنب . وعندما افتتح الحاكم العام الديباط ، صرح بأن فلاندا أصبحت منذ مائة عام جزءاً من الامبراطورية الروسية ، ولم تحصل على عاطفة تضامن معها (١٩٠٨) . وحل الديباط في شهر شباط ، وأعيد انتخابه في ١٩٠٩ ، ورفض مشروع قانون قدمته الحكومة ، فحل أيضاً . وعندئذ طلب القيصر من الدوما الروسي التصويت على قانون يخوله سلطة التصويت على القوانين ذات المصلحة العامة وتتعلق بالنفقات العسكرية ، وحقوق الروس ، واللغة الرسمية ، وتنظيم السلطات ، والمجارك ، والبريد ، والنقد ، والتجارة .

وصاح نائب قومي روسي : انتهت فنلندا . وهكذا انتزعت من دياط فنلندا سلطته التشريعية ورد إلى دور مجلس إقليمي . ورفض الديايط الاعتراف بهذا القانون المخالف لدستور فنلندا ، فحل أيضاً في ١٩١٠ ، وأرسلت مشاريع الوزراء الروس إلى الدوما .

ولتشبيت تمثل فنلندا ، انتخب الديايط أربعة ممثلين لمجلس الدوما ، ولم ينتخبهم الشعب . وصدر قانون استعاض عن الخدمة العسكرية بدفع رسم بدل ؛ وقانون آخر أعطى الروس نفس الحقوق التي تتمتع به الرعايا الفنلاندية في فنلندا ، وبالمقابل . وكان ذلك سبباً في نزاع أخير . ورفض القضاة الفنلانديون الذين يطبقون القانون الفنلاندي الترخيص الذي طلبه التجار المتنقلون الروس فاقفوا وحكموا . ونفي رئيس مجلس الشيوخ . وهكذا أصبح استقلال فنلندا الذاتي تحت رحمة السلطات الروسية .



واستمر النضال في سبيل الاستقلال في الأقاليم البaltية وفي فنلندا . ونشبت الحرب العالمية الأولى ، والبلاد ما زالت في نضال إلى أن انتهت الحرب واعترف باستقلالها : ليتوانيا وليتونيا في ١٩١٨ . واستونيا في عام ١٩٢١ : وفنلندا في

برون ، مدينة في مورافيا (في تشيكوسلوفاكيا)

C		D	
Caprivi	كابريفي	Bachka	باشكا
Carniole	كارنيول	Badeni	باديني
Cas	كاس ، اسم جريدة معناها (الزمان)	Banat	بانات
Charmatz	كارماتز ، مفكر نمساوي	Baranja	بارانيا
Celakovsky	شيلاكوفسكي	Barthou, Louis	بارتو ، لوي
Cermak,	تشرماك	Bauer, Otto	باور ، اوتو
Chateaubriand	شاتوبريان	Bayreuth	بيرويت
Cholm	شولم	Beck	بيك
Chittusi	شيتوزي	Belcredi	بلكريدي ، وزير نمساوي
Chrzanowski	شرزانوفسكي	Belvedere	مقر ، مقام الامبراطور فرانسوا - جوزيف

Eisenmann	ايزمان	Cieszkowski	سيزكوفسكي
Elmer Hantos		Cisleithanie	ليتانيا الغربية
	المرهانتوس ، استاذ في جامعة بودابست	Clam - martinic	كلام - مارتينيك
Emmersdorf	ايمرسدورف	Cousin, victor	كوزن ، فيكتور
Eötvös	اوتفوس	Creusot	كروزو
Erdmann, Ada von	ارمان ، آدا فون	Cross Baum Wichschaft	
Erben	اربن ، الشاعر		كروس باوم فيكشافت
Erckmann - Chatrian	اركان - شاتريان	Curzon	كورزون
Ernst von Plener		Cvijic	سفيجيك ، الكاتب الصربي
	ارنست فون بلنر ، زعيم الأحرار الألمان في البرلمان	Cyrille	سيريل
Esterhazy	استرهازي	Czernin	
Exarchat	أكسرخوسية		تشرنين ، وزير الشؤون الخارجية النمساوي

F

Fischof, Adolf	فيشوف ، ادولف
Fortwurststein	سياسة التسوية يوماً بيوم
François-Joseph	الامبراطور فرانسوا - جوزيف
François - Poncet	فرانسوا - بونسيه
Frank, Yvo	فرانك ، ايفو
Frantz, Constantin	فرانتز ، كونستانتين
Frederic - Guillaume Foerster	
	فريدريك - غليوم فورستر
Funder Reichspost	
	فوندر ، مدير جريدة بريد الرايخ

G

Gaj, Louis	غاي ، لويس
Gambetta	غامبتا
Gautsch	غاوتش ، البارون

D

Danilo	دانيلو
Dcak	دياك
Demorgny, François	ديمورني (فرانسوا)
Diakovo	دياكوفو ، مدينة كرواتية
Diplôme, (Le) 1860	الدبلوم (براءة ١٨٦٠)
Djilas	دجيلاس
Dmowski	دموفسكي
Dolfuss	دولفوس
Dobrovski	دوبروفسكي
Dombrowski	دومبروفسكي
Drogamaschin	دروغاماشين ، محظية
Dušan	
	دوشان ، امبراطورية حربية في القرن الرابع عشر

E

Eichhoff	ايشهوف ، بارون
----------	----------------

Hron	هرون ، اسم وادي	Garrigue	غاريج ، السيدة ، زوجة الرئيس مازاريك
I		Gebauer	غيباور
Illminsky		Glas	غلاس ، اسم جريدة حزبية بمعنى « الصوت »
	المنسكي ، استاذ في الاكاديمية الدينية في قازان	Goluchowski	غولوكووسكي
Imeretinsky	ايميرتنسكي ، الأمير	Gorizia (Goertz)	غورتيزيا
Ipek	ايبك	Gregg	غريغر
Ivanka, André	ايفانكا ، اندريه	Grodno	غروودنو
Jaksch	ياكش	Gurko	غوركو
Jaszi	يازي	H	
Jirasek	يرازك	Hacha	هاشا
K		Hanka	هانكا
Kaizl	كايزل ، حقوقي تشيكي	Haushofer	هاوسهوفر
Kara Georges	قرو جورج	Honved	هونفد ، المليشا الهونغارية
Karageorgevitch, Alexyandre	قروجورجيفيتش ، الكساندر	Hassinger	هاسنغر
Kardelj	كارديلي	Hattala	هاتالا
Karoly	كارولي ، الكونت	Havlitchk	هافليتشك
Kollar	كولار	Henlein, Conrad	هنلاين ، كونراد
Korosec	كوروسيك ، المونسنيور	Herron	هرون
Kramar, Karel	كرامار ، كاريل	Hilsner	هيلسنر
Kustomarov	كوستوماروف	Hlinka	هلينكا
Kremsier	كريميزيه ، مدينة في مورافيا	Hodza, Milan	هودزا ، ميلان
Krofta	كروفتا	Hohenwart	هوهنفارت
Kossuth, François	كوسوت ، فرانسوا	Horstenau, von Glaise	هورستيناو ، فون غلايزه
Khuen	كوين	Horty	هورتي
Khuen - Hedervary	كوين - هدرفاري	Hott	هوت
Kulczycki	كولتشيسكي	Hötzendorf, Conrad von	هوتزندورف ، كونراد فون
Kulin	كولين		
kukuljevic	كوكوليفيتش		

Matchek	ماتشيك
Matica slovenska	ماتيكاسلوفنسكا
Masaryk	مازاريك
Mayerling	مايرلنغ
Mazuranitch	مازورانيش
Methode	ميتود
Merei, Jules	ميري ، جول
Mitrovitsa	ميتروفيتسا
Mittel - Europa	ميتل - اوروبا (أوروبا الوسطى)
Mudron	مودرون

N

Nadler	نادلر
Nagoda	التسوية المجرية - الكرواتية عام ١٨٦٨ (ناغودا)
Narodni Listy	نارودني لستي (صحيفة الشعب)
Naumann	ناومان
Nemcova	نمكوف
Neruda	نيرودا
Nitra	نيترا
Northcliffe	نورثكليف
Novipazar	نوفيبازار

O

Obrenovitch, Milan	اوبرينوفيتش ، ميلان
Opatowek	اوباتوفيك
Osmova	اوسموف
Oustachis(Les)	الاستاشيون

L

Lambert	لامبر
Lammach, Heinrich	لاماش ، هينريك
Landwehr	لاندوير
Laybach	ليباخ
Leger	ليغير
Leitha	ليتا ، نهر
Lelewel, J.	ليليفيل ، ج
Leon XIII	ليون الثالث عشر
Leopol = Lemberg	ليوبول - لمبرغ
Lichtenstein	ليشتنشتاين
Libau	ليباو
Limanowski	ليمانوفسكي
Liptovski - Svaty - Mikulas	ليبتوفسكي - سفاقي - ميكولاس

Lloyd George	لويد جورج
Lodz	لودز
Lubecki	لوبيكي
Lubiana	لوبليانا
Lubomirsky	لوبوميرسكي
Lueger	لويفر
Luxembourg, Rosa	لوكسامبورغ ، روزا

M

Machar	ماشار
Macpherson	ماكفرسون
Macurek	ماكوريك
Magnat	ماغنا
Maribor(mariburg)	ماريبور (ماريبورغ)
Markovitch	ماركوفيتش

Raderewski	رادرفسكي
Radic	راديك ، زعيم حزب الفلاحين
Radojkovic (m)	رادويكوفيتش
Randa	راندا
Rauch	راوخ
Reichsrat	رايخسرات
Redlich, (Joseph)	ردليش (جوزيف)
Riedl	ريدل
Rerum Novarum	ريروم نوفاروم
Renner, Karl	رنر ، كارل
Rieger	ريغر
Rodolphe	رودولف
Rorda	روردا

S

Saint - Guy ,	سان - غي
Saint - Etienne	سان - ايتين
Saint - Rene Tallandier	سان - رونه تالاندير
Saint - Vladimir	سان - فلاديمير
Saint - Wenceslas	سان - فينيسيلاس
Sarajevo	ساراييفو
Savigny	سافيني
Schaeffle	شافل
Schmerling	شميرلينغ
Schneider	شنايدر
Schoenerer	شونرر
Schwarzenberg	شفارتزنبيرغ
Schuschnigg	شوشنيغ
Seipel	زايبيل
Seton - Watson	سيتون - واتسون

P

Pachitch	باشيتش
Palacky	بالاتسكي
Paleologuc, Maurice	باليوولوج ، موريس
Paluckj	بالوتسكي
Papen	بابن
Patente de 1861	باتنت ١٨٦١
Pauling - Toth	باولنغ - توت
Pejacevic	بياسيفيك
Penerstorfer	بندرستورفر
Pesti - Naplo	بستي - نابلو
Pfistner	بفيستنر
Pilsudski	بيلسودسكي
Pistany	بستاني
Polzer - Hoditz	بولتزر - هوديتز

Popovici	بوبوفيتشي
Potocki	بوتوكي
Poznan	بوزنان
Pragmatique Sanction	براغماتيكي سانكسيون (براءة)
Prazak	برازاك
Prokes	بروكس
Punktace	بونكتاس (اتفاق)

Q

Quai D'Orsay	قيه دورسيه ، وزارة الخارجية الفرنسية
--------------	--------------------------------------

R

Racki	راكي
-------	------

Taaffe	تافه	Sieradz	سیرادز
Tallin (Revel)	تالین (روفیل)	Spann,	شبان
Tardieu André	تاردیو اندره	Sienkiewich	سینکیقتش
Tartu (Dorpat)	تارتو (دوربات)	Sixte De Bourbon - Parme	سیکست دو بوربون - بارما
Tat (Die)	تات		
Tavs Plan	تافس ، خطه	Sladkovsky	سلادکوفسکی
Taylor	تیلور	Slavonie	سلافونیا
Teleki	تیلیکی	Slovenie	سلوفینیا
Thun	تون	Smetana	سمیتانا
Tisza (Koloman)	تیزا (کولومان)	Sorabe	اللغة السورابية
Tito	تیتو	Spasowitch	سپازوفیتش
Tocqueville	توکوفیل	Sokci (Les)	السوکشتی
Tomachek	توماشیک	Sokolvitch	سوکولفیتش
Tomek	تومیک	Split (Spalato)	سپلیت (سبالاتو)
Tommaséo	توماسیو	Srbik	سربیک
Torre	توره	Starcevitch	ستارسیفیتش
Transleithanie	لیتانیای الشرقیة (اوشرقی اللیتا)	Stephanie	ستیفانی
Travnitch	ترافینتش	Stolypine	ستولپین
Trianon	تریانون	Stranjakovitch	سترانیاکوفیتش
Troumbitch	ترومبیتش	Strobar	ستروبار
Tuka	توکا	Strossmayer	ستروسمایر
Turcianski - St - Martin	تورشیانسکی - سان - مارتن	Stur	ستور
Tvrdko	تفردکو	Sturghk	ستورغ
		svetozar Hurran Vajanski	سفیتوزار هوران فایانسی
		Syrmie	سیرمیا
		Szalasi	سالازی
		Székfu	سیکفو

U

Umelecka Beseda

اومولیکا بیزیدا (جمعیة الفنون)

Urban Vajansky

اوربان فایانسی

T

Tabor

تابور

Wilson	ولسون	V	
Windischgraetz	فيندشغريتز	Valbert	فالبرت
		Varesanin	فاريسانين
	Z	Vilno	فيلنو
Zagreb (Agram)	زغرب (اگرام)	Vogelsang	فوغلسانغ
Zara	زارا	Vojvodina	فويفودينا
Zayer, Julius	زاير ، يوليوس		
Zemstva	زمستفا	W	
Zicky = Zichy	زكي	Waag	واغ
Zita de Bourbon - Parme	الأميرة زيتا بوربون - بارما	Warinski, Ludowik	وارنسكي ، لودوفيك
		Wekerle	ويكرله
Zwitter	زفيتز	Wickam Steed	ويكام ستيد
Zygmund Milkowski	زيغموند ميكوفسكي	Wilhelmstrasse	فلهلم شتراسه

المحتوى

القسم الأول

حركات القوميات السلافية

في النمسا - هونغاريا وأوربة الوسطى

الفصل الأول

قضية القوميات السلافية في النمسا

القوميات السلافية في النمسا عام ١٨٥٠ ص ٩ ، سلاف امبراطورية النمسا وسلام الملكية في ١٨٤٨ ص ١١ ، جزاء السلافيين : الحكم المطلق ١٣ ، معارضة القوميات السلافية لسياسة سفارتزانبيرغ ١٥ ، الأفكار الهامة لدراسة مشكلة القوميات ١٧ ، آ (الثقة بديمومة الملكية ١٧ ، ب (التقدم الثابت للقوميات ١٨ ، أ (بالولادة ١٨ ، ب (- بوقف الجنسية ، نزاع اللغات ٢٠ ، اختلاف مستويات الثقافة بين القوميات ٢١ ، المصالح المختلفة المطابقة لمصالح القوميات ٢٢ ، تنافس القوميات فيما بينها ٢٤

الفصل الثاني

الحكم المطلق

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

صفات الحكم المطلق في ١٨٥٠ ، تطبيق النظام ٢٩ ، تأثير النظام في مصير القوميات السلافية ٣١ ، آ (في هونغاريا ٣١ ، ب (في النمسا ، مناف بصراحة ٣٤ ، مقاومة النظام ٣٧ ، نحو نهاية النظام ٣٨ .

دوقية كبرى وواعد بأن يترك لها دستورها الذي كان لها أثناء الحكم السويدي .

وفي فنلندا ، كما في الأقاليم البaltية ، كان السكان بكاملهم لوثرين وكانوا يتألفون من شعبين : شعب الريف المتحدر من الفينوي القديم ولغته اورو - الطية ، وقد حافظ على اللغة والأعراف الفينوية وله شعره الحماسي الشعبي : (الكاليفالا) الذي حافظ عليه بطريق الرواية الشفهية . والشعب الثاني هو الشعب السويدي ، ومنه كانت الطبقات الممتازة من نبلاء ورعاة وبورجوازيين . وكانت السويدية لغة الحكومة والكنيسة والأدب .

وعندما انتقلت فنلندا تحت سيطرة القيصر حافظت على دياطها المشكل من أربع دول حسب النظام السويدي . وظل القيصر ممتنعاً عن دعوته حتى عام ١٨٦٣ . وحافظت فنلندا على استقلالها الذاتي التام ، وقوانينها ، ومحاكمها وجيوشها ، ونقدها ، وبريدها ، وجماركها ، حتى من جهة روسيا . وظل رعايا القيصر الروسي فيها أجنب ، ولا يستطيعون فيها الاستقرار إلا بعد السماح من السلطات الفنلندية . وكانت الوظائف خاصة بالفنلانديين ، كما بقيت الحكومة المدنية يعهد بها إلى مجلس الشيوخ المقيم في فنلندا ، والمنقسم إلى قطاعين : العدل والمالية ؛ وإلى الموظفين من أبناء البلاد الأصليين ، وإلى البلديات ، أي إلى الطبقة النبيلة وإلى البورجوازية السويديتين . وظلت اللغة السويدية لغة الإدارة .

النظام الدستوري في فنلندا

في عام ١٨٦٣ ، دعا القيصر الروسي الكسندر الثاني ، ولأول مرة منذ الفتح في ١٨٠٩ ، الدياط الفنلندي المؤلف من ٤ دول ليطلب إليه التصويت على نظام جديد للضريبة ، وأعلن عن نيته على عقده بعد ثلاث سنوات ، و « باعتباره وفيّاً لمبادئ الدستورية والملكية ... المتحدة بشكل لا ينفصل مع نظم البلاد » ، وأن

يعيد إليه حق المبادرة في مادة التشريع . بيد أنه عندما رفض التصويت على قانون الصحافة الشبيه بقانون روسيا (١٨٦٧) ، فرضته الحكومة بطريق البراءة (المرسوم الإمبراطوري) . وفي دياط ١٨٧٢ ، كانت العمليات تجري بأربعة لغات : كان الحاكم الروسي يتكلم بالروسية ، والنبل والاكليروس بالفرنسية ، والبورجوازيون والفلاحون بالسويدية ، ومشاريع القانون تقرأ بالسويدية وبالفيينية ورفضت الحكومة حرية الصحافة ، وفي خطاب الختام أعربت عن رغبتها في أن يتخذ المجلس قاعدة في إبقاء ملتزماته في الحدود التي تعين له .

وأعطى هذا الديايط ، الذي بعث في أشكاله القديمة ، لدوقية فنلندا الكبرى نظم دولة حديثة ، البنك (١٨٦٧) ، والحاكم (١٨٦٨) ، والكنيسة (١٨٦٩) والسكك الحديدية والمدارس (١٨٧٢) ، والنظام القومي (١٨٧٣) ، والمليشا (١٨٧٨) ، وحق البورجوازية ، والإسعاف العام . وحافظت فنلندا على استقلالها الاقتصادي التام . وعلى نقدها وأوراقها المصرفية ، وبريدها ، وطوابع بريدها ، وإدارة خطوطها الحديدية ، وجاركها حتى من جهة روسيا .

وكان الديايط يدعى وسطياً كل ثلاثة أعوام ، وأصبح له الحق في تقديم مشاريع القانون . وتشكل فيه حزب فينوي ، وأخذ الأغلبية في الدولتين من الفلاحين والاكليروس ، وحصل من الحكومة على جعل اللغة الفينوية لغة رسمية مساوية للغة السويدية .

السياسة الروسية

منذ بداية القرن الثامن عشر دخلت روسيا في سياسة إصلاحات . واستعمل القياصرة طريقتين :

١ - إعادة تنظيم البلاد بالحفاظ على الاتوقراطية (الحكم الفردي) واعتمادها على بوروقراطية وطبقات اجتماعية مغلقة .

٢ - توحيد الشعب الروسي ومشاركته رويداً رويداً في القضايا العامة . فمن بطرس الأكبر إلى نيقولا الأول ، استخدم القياسرة الطريقة الأولى . والكسندر الثاني ، قبل ١٨٧٠ ، لجأ إلى الثانية . ومن ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ كان تاريخ روسيا مؤلفاً من النزاع بين هذه الاتجاهات ، والأباطرة يفرضون أكثر فأكثر الطريقة الأولى . وفي هذه الآونة نما شعب الفلاحين ، وأخذ يطالب بقوة متجددة بتحسين مصيره . وطبق القسر على الروس ولم يوفرهم ، كما طبق بصورة منتظمة على الشعوب الأجنبية : البالية ، البولونية ، الاوكرانية ، واليهود لترويسها بشكل يفرض عليها وحدة اللغة والدين والحق والإدارة . ولكن النتائج كانت موقته وسطحية لأن معظم هذه الشعوب كانت في عز نهضة قومية تعتمد على تعاون وثيق ومنسجم بين النخبة والاكليروس والفلاحين . وسقط اليهود وحدهم .

الثورة ورد الفعل في ليتوانيا

لقد تناول الاضطهاد اللغة البولونية واللغة الليتوانية . ولم يسمح بنشر أي مطبوع بالأحرف اللاتينية . واضطر الليتوانيون إلى البحث عن الكتب المطبوعة في ليتوانيا البروسية والتي كانت تدخل البلاد عن طريق التهريب ، وأجبر هذا الاضطهاد على القراءة والتعلم سراً ، ونتج عن ذلك نسبة ضخمة من الأميين ، هذا بالإضافة إلى نقص المعلمين والقيود التي فرضت عليهم وعلى المدارس لتحديد عدد تلاميذها وتهديدها بالإغلاق وطلب ضمانات عن آراء المعلمين ، ومعاقبة التعليم السري بالكتب البولونية بشدة ، وعدم القدرة على كسب أراضى الذي طبق أولاً على الأشخاص من أصل بولوني ، ثم على الفلاحين الكاثوليك ، وأخيراً على جميع الأجانب (١٨٨٧) ، مما أوقف استغلال الأرض ، وأبقى البلاد في حالة تخلف .

ولكن ثورة ١٩٠٥ في روسيا رفعت المحظورات التي كانت تثقل على اللغة والدين ، وسمح بنشر مطبوعات بحروف لاتينية ، وبحروف ليتوانية (١٩٠٥) .

وأفاد الشعب من الأزمة التي شلت الموظفين الروس ، واجتمع مندوبو القومونات الريفية ، في مجلس عام ، وأحدث هذا المجلس مجلس حكومة ، واستلم هذا المجلس السلطة . ونظم في القومونات إدارة بلدية ليتوانية ، دخل فيها بعدد عظيم من يسمون « الاميركيون » وهم ليتوانيون عادوا من الولايات المتحدة حيث اكتسبوا تطبيق الأشكال الحديثة في الانتخاب والإدارة .

والشعب الليتواني ، حسب التعداد ، يقدر بمليون نسمة . وهو شعب فلاحين ، نشيطين ، شرفاء ، جهلاء ، غير محريين ، ودون زعماء متعلمين قادرين على إعطائه توجيهاً سياسياً . فقد كان كبار الملاك النبلاء والاكليروس الأعلى يشعرون بأنهم بولونيون ، وكان تجار المدن يهوداً . ولذا انطلقت الحركة القومية الليتوانية من جماعة صغيرة من الثوريين ودعمها الفلاحون الملاكون وكهان القرى ، ولكن مقاومة النبلاء والاكليروس الأعلى أوقفتها عند حدها . حتى إن ال ١٠ نواب الليتوانيين في مجلس الدوما الأول لم يكونوا كلهم ليتوانيين ، ودخل بعضهم في الحزب البولوني .

وكان رد الفعل سريعاً : ففي ١٩٠٦ وطدت الحكومة الروسية من جديد التعليم باللغة الروسية في المدارس وحتى في الاجتماعات ، ومنعت التعليم الخاص بالليتوانية ، وأعطت الشرطة سلطة تقرير قومية التلاميذ ، أي المدرسة التي يجب أن يذهبوا إليها . وتوقفت الحياة السياسية في ليتوانيا .

الثورة ورد الفعل في ليتوانيا واستونيا

لقد كان في الأقاليم البaltية الثلاثة شعب أصلي : ليتواني في كورلاند وفي القسم الأعظم من ليفونيا ؛ واستوني أي فينوي ، في استونيا وفي ليفونيا - وتسيطر عليه أرستقراطية ألمانية من النبلاء المالكين الذين يلقبون بـ « الجارونات البaltيون » وبورجوازية ألمانية . وكان الترويس موجهاً بخاصة

ضد الألمان ؛ وتستهدف محاولة تحويل اللوثريين إلى الكنيسة الأرثوذكسية سكان الأرياف من ليتونيين واستونيين . وتخضع الحكومة المطبوعات باللغة الأصلية للرقابة الكنسية ، وتلاحق الرعاية المتهمين الذين يعيرون وظائفهم وأعباءهم إلى مؤمنين أصبحوا رسمياً أرثوذكس . ولكن بورجوازية من أبناء البلاد الأصليين متعلمة في المدارس الثانوية أو التقنية ، وممارسة لصناعات مدنية ، تشكلت بسرعة ولا سيما في ليتونيا عند شعب يمتاز بذكاء صاف وإرادة قوية . لقد وعت قوميتها بدراسة اللغة والأغاني الشعبية ، وايقظت دعايتها ، في الأرياف ، العاطفة القومية التي امتزجت بالحق على البارونات الباليين القابضين والمحتكرين للقسم الأعظم من الأراضي وسادة السلطة الإدارية . وأصبحت ريغا أكبر مركز للتجارة والصناعة وجذبت إليها شعباً من العمال الليتونيون أكثر تعالماً ونشاطاً من الروس ، وكونت منهم حزباً اجتماعياً - ديمقراطياً بنزعة أممية .

أخذت الثورة في ليتونيا شكلاً جذرياً . ونادى الاشتراكيون في ريغا بالجمهورية الليتونية ، وانطلقوا في الأرياف يثيرون الفلاحين . وأحدثت مجالس بلدية ليتونية في عدد عظيم من القرى . ودارت الحركة بالحال ضد البارونات الباليين وأخذت شكل ثورة معادية للألمان . وعامل الثائرون بعض النبلاء الألمان معاملة سيئة واحرقوا بيوتهم (١٩٠٦) .

غير أن البارونات الباليين بمساعدة الروس وجهوا ، ضد القرى الثائرة ، حملات قصاص « . وأطلق الرصاص على الفلاحين الموقوفين أو شنقوا في مكانهم . وامتلات سجون ريغا بالثوريين الاشتراكيين والثائرين . وتعرض المساجين للتعذيب لانتزاع الإقرار منهم . واطلقت المحاكم العسكرية خلال بضعة أشهر إعدامات بالموت . ودخل النواب الذين انتخبهم الليتونيون لمجلس الدوما في المقاومة الديمقراطية .

وهذه العاطفة القومية الليتونية التي أشارها النضال لم يوقفها رد الفعل والقمع . وظهرت نهضة القومية الليتونية بإنشاء المدارس الليتونية (ويقدر عددها بألف مدرسة في ١٩١٣) ، وبأعمال الدعاية الوطنية التي قامت بها « الجمعية الليتونية » ، والمتحف الليتوني ، والمسرح والمجلات ، ومدرسة الفنون والصنائع . وتدل احصائية ١٩١٣ على ١٧٧٦ جمعية ليتونية من كل نوع . وامتدت الدعاية إلى المنطقة المسماة لاتغال التي يقطنها فلاحون ليتونيون كاثوليك ويخضعون للملاكين بولونيين ؛ وأعطتهم عاطفة التضامن الليتونية .

أما استونيا فكانت أقل سكاناً وثراءً وتقدماً ويسكنها فلاحون فينيويون أقل نشاطاً وأقل كفاحاً من الليتونيين ، ولم تسهم بقسط نشيط في الثورة . ولكن نهضة العاطفة القومية التي هيأها الأدب الشعبي وعززها حق الفلاحين على البارونات البالطين ، حدثت فيها بنفس الطرق التي حدثت فيها النهضة في ليتونيا .

الثورة ورد الفعل في فنلندا

لقد قلق شعب فنلندا من أعمال الحكومة الروسية المهددة للاستقلال الذاتي لدولته ، واتخذ موقف المقاومة السلبية . وكان الاشتراكيون الفينيويون على علاقة مع الثوريين الروس ، وشكلوا في هلسنغفورس « الحرس الأحمر » وجمعه من بين العمال الفينيويين . وقاومهم البورجوازيون بـ « الحرس الأبيض » الذي جمع بخاصة من بين السويديين . ونتج عن ذلك صدامات .

وأعادت الثورة الروسية لفنلندا استقلالها الذاتي . وصدر بيان عن القيصر ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، علق الإجراءات المتخذة أثناء النزاع بانتظار عمل تشريعي يضبط النظام . وانعقد الديباط في ١٩٠٥ و ١٩٠٦ وقام بإصلاح جذري . ألغى التقسيم إلى أربع دول ، وحول الديباط إلى مجلس منتخب

بالتصويت العام للجنسين ابتداءً من سن ٢٤ عاماً وبالتمثيل النسبي . وانتقلت نسبة الأحزاب . فبعد أن كان الجهاز السويدي حتى الآن مسيطراً ، لم يحتفظ إلا بثن المقاعد . وفي الانتخاب الأول (أيار ١٩٠٧) حصل حزب الشعب السويدي على ٢٤ نائباً على ٢٠٠ . وأصبح الحزب الاشتراكي أكثر عدداً بـ ٨٠ نائباً ؛ وحزب الشيوخ الفينوي المحافظ ٦٠ ، وحزب الشباب الفينوي الليبرالي ٢٤ . وتقاسمت الباقي بقية الفرق الصغيرة .

وعندما بدأ رد الفعل في روسيا ، تصدى لفلاندا ، ودخلت الحكومة الروسية في نزاع مع الديباط ، وحل خمس مرات من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢ وفي كل مرة يعاد انتخاب المعارضة . ولما لم يستطع القيصر نقولا الثاني الحصول على ديباط مطيع ، عمل عن طريق إصدار براءة ، ودعا الديباط لدفع مبلغ من المال للخزينة الروسية لحاجات الامبراطورية ، وعندما رفض الديباط ، صرح بأن حق التصرف بأموال الدولة يتعلق حصراً بإرادته ، وإن رأى الديباط مخالف للقوانين المرعية الإجراء . وهذا يعني تطبيق مبدأ الاوتوقراطية ، أي الحكم الفردي على فلاندا . وصوت الديباط على اقتراح لام فيه مجلس الشيوخ على قبوله متطلبات الحكومة ، فحل . وأخذ مجلس الوزراء الروسي على عاتقه سلطة تقرير حالة قضايا فلاندا التي تمس مصالح روسيا لتسويتها من قبل الوزارة . وهذا يعني وضع حقوق فلاندا تحت إرادة وزراء أجنب . وعندما افتتح الحاكم العام الديباط ، صرح بأن فلاندا أصبحت منذ مائة عام جزءاً من الامبراطورية الروسية ، ولم تحصل على عاطفة تضامن معها (١٩٠٨) . وحل الديباط في شهر شباط ، وأعيد انتخابه في ١٩٠٩ ، ورفض مشروع قانون قدمته الحكومة ، فحل أيضاً . وعندئذ طلب القيصر من الدوما الروسي التصويت على قانون يخوله سلطة التصويت على القوانين ذات المصلحة العامة وتتعلق بالنفقات العسكرية ، وحقوق الروس ، واللغة الرسمية ، وتنظيم السلطات ، والجمارك ، والبريد ، والنقد ، والتجارة .

وصاح نائب قومي روسي : انتهت فنلندا . وهكذا انتزعت من دياط فنلندا سلطته التشريعية ورد إلى دور مجلس إقليمي . ورفض الديايط الاعتراف بهذا القانون المخالف لدستور فنلندا ، فحل أيضاً في ١٩١٠ ، وأرسلت مشاريع الوزراء الروس إلى الدوما .

ولتثبيت تمثّل فنلندا ، انتخب الديايط أربعة ممثلين لمجلس الدوما ، ولم ينتخبهم الشعب . وصدر قانون استعاض عن الخدمة العسكرية بدفع رسم بدل ؛ وقانون آخر أعطى الروس نفس الحقوق التي تتمتع به الرعايا الفنلاندية في فنلندا ، وبالمقابل . وكان ذلك سبباً في نزاع أخير . ورفض القضاة الفنلانديون الذين يطبقون القانون الفنلاندي الترخيص الذي طلبه التجار المتنقلون الروس فواقفوا وحكموا . ونفي رئيس مجلس الشيوخ . وهكذا أصبح استقلال فنلندا الذاتي تحت رحمة السلطات الروسية .



واستمر النضال في سبيل الاستقلال في الأقاليم الباطية وفي فنلندا . ونشبت الحرب العالمية الأولى ، والبلاد ما زالت في نضال إلى أن انتهت الحرب واعترف باستقلالها : ليتوانيا وليتوانيا في ١٩١٨ . واستونيا في عام ١٩٢١ ؛ وفنلندا في

Eisenmann	ايزمان	Cieszkowski	سيزكوفسكي
Elmer Hantos		Cisleithanie	ليتانيا الغربية
	المرهانتوس ، استاذ في جامعة بودابست	Clam - martinic	كلام - مارتينيك
Emmersdorf	ايمرسدورف	Cousin, victor	كوزن ، فيكتور
Eötvös	اوتفوس	Creusot	كروزو
Erdmann, Ada von	ارمان ، آدا فون	Cross Baum Wichschaft	
Erben	اربن ، الشاعر		كروس باوم فيكشافت
Eckmann - Chatrian	اركان - شاتريان	Curzon	كورزون
Ernst von Plener		Cvijic	سفيجيك ، الكاتب الصربي
	ارنست فون بلنر ، زعيم الأحرار الألمان في البرلمان	Cyrille	سيريل
Esterhazy	استرهازي	Czernin	
Exarchat	اكسر خوسية		تشرنين ، وزير الشؤون الخارجية النمساوي

F

Fischof, Adolf	فيشوف ، أدولف
Fortwurstein	سياسة التسوية يوماً بيوم
François-Joseph	الامبراطور فرانسوا - جوزيف
François - Poncet	فرانسوا - بونسيه
Frank, Yvo	فرانك ، ايفو
Frantz, Constantin	فرانتز ، كونستانتين
Frederic - Guillaume Foerster	
	فريدريك - غليوم فورستر
Funder Reichspost	
	فوندر ، مدير جريدة بريد الرايخ

G

Gaj, Louis	غاي ، لويس
Gambetta	غامبتا
Gautsch	غاوتش ، البارون

D

Danilo	دانيلو
Deak	دياك
Demorgny, François	ديمورني (فرانسوا)
Diakovo	دياكوفو ، مدينة كرواتية
Diplôme, (Le) 1860	الدبلوم (براءة ١٨٦٠)
Djilas	دجيلاس
Dmowski	دموفسكي
Dolfuss	دولفوس
Dobrovski	دوبروفسكي
Dombrowski	دومبروفسكي
Drogamaschin	دروغاماشين ، محظية
Dušan	
	دوشان ، امبراطورية حربية في القرن الرابع عشر

E

Eichhoff	ايشهوف ، بارون
----------	----------------

Hron	هرون ، اسم وادي	Garrigue	غاريج ، السيدة ، زوجة الرئيس مازاريك
I		Gebauer	غيباور
Illminsky	المنسكي ، استاذ في الاكاديمية الدينية في قازان	Glas	غلاس ، اسم جريدة حزبية بمعنى « الصوت »
Imeretinsky	ايميرتسكي ، الأمير	Goluchowski	غولوكووسكي
Ipek	ايبك	Gorizia (Goertz)	غورتيزيا
Ivanka, André	ايفانكا ، اندريه	Gregr	غريغر
Jaksch	ياكش	Grodno	غروذنو
Jaszi	يازي	Gurko	غوركو
Jirasek	يرازك	H	
K		Hacha	هاشا
Kaizl	كايزل ، حقوقي تشيكي	Hanka	هانكا
Kara Georges	قرو جورج	Haushofer	هاوسهوفر
Karageorgevitch, Alexandre	قرو جورجيفيتش ، الكساندر	Honved	هونفد ، المليشا الهونغارية
Kardelj	كارديلي	Hassinger	هاسنغر
Karoly	كارولي ، الكونت	Hattala	هاتالا
Kollar	كولار	Havlitchk	هافليتشك
Korosec	كوروسيك ، المونسنيور	Henlein, Conrad	هنلاين ، كونراد
Kramar, Karel	كرامار ، كاريل	Herron	هرون
Kustomarov	كوستوماروف	Hilsner	هيلسنر
Kremsier	كريميزيه ، مدينة في مورافيا	Hlinka	هلينكا
Krofta	كروفتا	Hodza, Milan	هودزا ، ميلان
Kossuth, François	كوسوت ، فرانسوا	Hohenwart	هوهنفارت
Khuen	كوين	Horstenau, von Glaise	هورستيناو ، فون غلايزه
Khuen - Hedervary	كوين - هدرفاري	Horty	هورتي
Kulczyski	كولتشيسكي	Hott	هوت
Kulin	كولين	Hötzendorf, Conrad von	هوتزندورف ، كونراد فون
kukuljevic	كوكوليفيتش		

Matchek	ماتشيك	L	
Matica slovenska	ماتيك سلوفنسكا	Lambert	لامبر
Masaryk	مازاريك	Lammasch, Heinrich	لاماش ، هينريك
Mayerling	مايرلنغ	Landwehr	لاندوير
Mazuranitch	مازورانيش	Laybach	ليباخ
Methode	ميتود	Leger	ليغير
Merei, Jules	ميري ، جول	Leitha	ليتا ، نهر
Mitrovitsa	ميتروفيتسا	Lelewell, J.	ليلفيل ، ج
Mittel - Europa	ميتل - اوروبا (أوربا الوسطى)	Leon XIII	ليون الثالث عشر
Mudron	مودرون	Leopol = Lemberg	ليوبول - لمبرغ

N

Nadler	نادلر	Liptovski - Svaty - Mikulas	ليتوفسكي - سفاقي - ميكولاس
Nagoda		Lloyd George	لويد جورج
	التسوية المجرية - الكرواتية عام ١٨٦٨ (ناغودا)	Lodz	لودز
Narodni Listy	نارودني لستي (صحيفة الشعب)	Lubecki	لوبيكي
Naumann	ناومان	Lubiana	لوبليانا
Nemcova	نمكوف	Lubomirsky	لوبوميرسكي
Neruda	نيرودا	Lueger	لويغر
Nitra	نيترا	Luxembourg, Rosa	لوكسامبورغ ، روزا
Northcliffe	نورثكليف		
Novipazar	نوفيبازار		

M

		Machar	ماشار
		Macpherson	ماكفرسون
		Macurek	ماكوريك
		Magnat	ماغنا
		Maribor (mariburg)	ماريبور (ماريبورغ)
		Markovitch	ماركوفيتش
O			
Obrenovitch, Milan	اوبرينوفيتش ، ميلان		
Opatowek	اوباتوفيك		
Osmova	اوسموف		
Oustachis(Les)	الاستاشيون		

Raderewski	رادرنسكي
Radic	راديك ، زعيم حزب الفلاحين
Radojkovic (m)	رادويكوفيتش
Randa	راندا
Rauch	راوخ
Reichsrat	رايخسرات
Redlich, (Joseph)	ردليش (جوزيف)
Riedl	ريدل
Rerum Novarum	ريروم نوفاروم
Renner, Karl	رنر ، كارل
Rieger	ريغر
Rodolphe	رودولف
Rorda	روردا

S

Saint - Guy	سان - غي
Saint - Etienne	سان - ايتين
Saint - Rene Tallandier	سان - رونه تالاندير
Saint - Vladimir	سان - فلاديمير
Saint - Wenceslas	سان - فينيسلاس
Sarajevo	ساراييفو
Savigny	سافيني
Schaeffle	شافل
Schmerling	شميرلينغ
Schneider	شنايدر
Schoenerer	شونرر
Schwarzenberg	شفارتزانبيرغ
Schuschnigg	شوشنيغ
Seipel	زايبيل
Seton - Watson	سيتون - واتسون

P

Pachitch	باشيتش
Palacky	بالاتسكي
Paleologue, Maurice	باليوولوج ، موريس
Paluckj	بالوتسكي
Papen	بابن
Patente de 1861	باتنت ١٨٦١
Pauling - Toth	باولنغ - توت
Pejacevic	بياسيفيك
Penerstorfer	بينرستورفر
Pesti - Naplo	بستي - نابلو
Pfistner	بفيستنر
Pilsudski	بيلسودسكي
Pistany	بستاني
Polzer - Hoditz	بولتزر - هوديتز
Popovici	بوبوفيتشي
Potocki	بوتوكي
Poznan	بوزنان
Pragmatique Sanction	براغماتيک سانكسيون (براءة)
Prazak	برازاك
Prokes	بروكس
Punktace	بونكتاس (اتفاق)

Q

Quai D'Orsay	كيه دورسيه ، وزارة الخارجية الفرنسية
--------------	--------------------------------------

R

Racki	راكي
-------	------

Taaffe	تافه	Sieradz	سيرادز
Tallin (Revel)	تالين (روفيل)	Spann,	شبان
Tardieu André	تارديو اندره	Sienkiewich	سينكيفتش
Tartu (Dorpat)	تارتو (دوربات)	Sixte De Bourbon - Parme	
Tat (Die)	تات		سيكست دو بوربون - بارما
Tavs Plan	تافس ، خطه	Sladkovsky	سلادكوفسكي
Taylor	تيلور	Slavonie	سلافونيا
Teleki	تيليكي	Slovenie	سلوفينيا
Thun	تون	Smetana	سميتانا
Tisza (Koloman)	تيزا (كولومان)	Sorabe	اللغة السورابية
Tito	تيتو	Spasowitch	سبازوفيتش
Tocqueville	توكوفيل	Sokci (Les)	السوكتشي
Tomachek	توماشيك	Sokolvitch	سوكولفيتش
Tomek	توميك	Split (Spalato)	سبليت (سبالاتو)
Tommaséo	توماسيو	Srbik	سربيك
Torre	توره	Starcevitch	ستارسيفيتش
Transleithanie	ليتانيا الشرقية (اوشري الليتا)	Stephanie	ستيافاني
Travnitch	ترافيتش	Stolypine	ستوليبين
Trianon	تريانون	Stranjakovitch	سترانجاكوفيتش
Troumbitch	ترومبيتش	Strobar	ستروبار
Tuka	توكا	Strossmayer	ستروسماير
Turcianski - St - Martin		Stur	ستور
	تورشيانسكي - سان - مارتين	Sturghk	ستورغ
Tvrsko	تفردكو	svetozar Hurran Vajanski	

سفيتوزار هوران فايانسكي

Syrmie	سيرميا
Szalasi	سالازي
Székfu	سيكفو

T

U

Umelecka Beseda

اوموليكا بيزيدا (جمعية الفنون)

Urban Vajansky

اوربان فايانسكي

Tabor

تابور

Wilson	ولسون	V	
Windischgraetz	فيندشغريتز	Valbert	فالبرت
		Varesanin	فاريسانين
	Z	Vilno	فيلنو
Zagreb (Agram)	زغرب (اگرام)	Vogelsang	فوغلسانغ
Zara	زارا	Vojvodina	فويفودينا
Zayer, Julius	زاير ، يوليوس		
Zemstva	زمستفا	W	
Zicky = Zichy	زكي	Waag	واغ
Zita de Bourbon - Parme	الأميرة زيتا بوربون - بارما	Warinski, Ludowik	وارنسكي ، لودوفيك
		Wekerle	ويكرله
Zwitter	زفيتز	Wickam Steed	ويكام ستيد
Zygmund Milkowski	زيغموند ميكوفسكي	Wilhelmstrasse	فلهلم شتراسه

المحتوى

القسم الأول

حركات القوميات السلافية

في النمسا - هونغاريا وأوربة الوسطى

الفصل الأول

قضية القوميات السلافية في النمسا

القوميات السلافية في النمسا عام ١٨٥٠ ص ٩ ، سلاف امبراطورية النمسا وسلام الملكية في ١٨٤٨ ص ١١ ، جزاء السلافيين : الحكم المطلق ١٣ ، معارضة القوميات السلافية لسياسة شفارتزنبيرغ ١٥ ، الأفكار الهامة لدراسة مشكلة القوميات ١٧ ، (آ) الثقة بديمومة الملكية ١٧ ، (ب) التقدم الثابت للقوميات ١٨ ، (أ) بالولادة ١٨ ، (ب) - بوقف الجنسية ، نزاع اللغات ٢٠ ، اختلاف مستويات الثقافة بين القوميات ٢١ ، المصالح المختلفة المطابقة لمصالح القوميات ٢٢ ، تنافس القوميات فيما بينها ٢٤

الفصل الثاني

الحكم المطلق

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

صفات الحكم المطلق في ١٨٥٠ ، تطبيق النظام ٢٩ ، تأثير النظام في مصير القوميات السلافية ٣١ ، (آ) في هونغاريا ٣١ ، (ب) في النمسا ، مناف بصراحة ٣٤ ، مقاومة النظام ٣٧ ، نحو نهاية النظام ٣٨ .

الفصل الثالث

دبلوم ١٨٦٠ ، وباتنت ١٨٦١

الدبلوم ٤٢ ، تحليل دبلوم ١٨٦٠ ، ص ٤٢ ، الانفراج العام المتأتي عن الدبلوم ٤٤ ، في بوهيميا ٤٤ ، في كرواتيا ٤٥ ، المعارضة في هونغاريا ٤٥ ، المعارضة في النمسا ٤٦ ، باتنت شباط ١٨٦١ ومحتواها ٤٧ ، الاستقبال الخاص للباتنت ٥٠ ، في هونغاريا ٥٠ ، في كرواتيا ٥٢ ، موقف الصربيين والسلوفاكيين ٥٣ ، في بوهيميا ٥٥ .

الفصل الرابع

التطور نحو التسوية النمساوية - الهونغارية

في ١٨٦٧

موقف التشيكيين من الباتنت ٥٧ ، الطبقة النبيلة ٥٧ ، وجود التشيكيين في برلمان فيينا ٥٨ ، تقدم الأمة التشيكية ٦١ ، التقدم نحو الحل الثنائي ٦٣ ، فكرة بالاتسكي في الدولة النمساوية ٦٤ ، تعليق الباتنت ٦٥ ، محك حرب ١٨٦٦ ص ٦٦ في هونغاريا ٦٦ ، في بوهيميا ٦٦ ، ولاء التشيكيين ٦٧ ، انجاز التسوية النمساوية - الهونغارية ٦٩ ، المفاوضات الأخيرة ٦٩ ، موقف السلافيين ٧١ ، تحفظ الكرواتيين ٧١ ، التشيكيون في موسكو ٧١ .

الفصل الخامس

التسوية النمساوية - الهونغارية

تحليل التسوية ٧٤ ، صفتها ٧٤ ، محتواها ٧٦ ، هونغاريا والكرواتيون ٨٠ ، اتفاق ١٨٦٨ ص ٨٠ ، القانون الهونغاري في القوميات عام ١٨٦٨ ص ٨٤

الفصل السادس

ليتانيا الغربية وحق الدولة التشيكية

تحليل دستور ١٨٦٧ وضعه ص ٩٠ ، معارضة الفريق التشيكي - المورافي ٩٣ ، حق الدولة التشيكية ٩٤ ، أ) مملكة بوهيميا ٩٤ ، أرستقراطية بوهيميا ٩٦ ، حق الدولة

التشيكية والألمان ٩٨ ، أسلوب التشيكيين ٩٩ ، ١ (المظاهرات ٩٩ ، دياط بوهيميا والنود الأساسية ١٠٢ ، اخفاق البنود الأساسية ١٠٥ ، الهونغاريون والألمانيون ١٠٥ ، الضغوط الخارجية ١٠٦ ، النتيجة ١٠٧ .

الفصل السابع

القوميات السلافية في هونغاريا

حتى آخر القرن التاسع عشر

تطبيق قانون القوميات ١٠٨ ، الحياة السياسية والمجتمع في هونغاريا ١٠٨ ، متطلبات الحياة الحديثة والجهاز الإداري ١١٠ ، تطبيق الانتخابات ١١٢ ، المجرة في المناطق السلوفاكية ١١٤ ، مقاومة المجرة ١١٨ ، مؤتمر القوميات ومعارضة الأحرار الليبراليين ١٢٠ ، تطبيق التسوية مع الكرواتيين ١٢٢ .

الفصل الثامن

امبراطورية النمسا والقضية التشيكية - الألمانية

من ١٨٧١ إلى ١٩٠٥

امبراطورية النمسا والقضية التشيكية - الألمانية من ١٨٧١ إلى ١٩٠٥ ص ١٢٥ ، أهمية القضية التشيكية - الألمانية ١٢٦ ، عدم وجود قضية بولونية ١٢٦ ، قضية الطبقة الوسطى ١٢٦ ، أمة دون دولة ١٢٧ ، عودة التشيكيين إلى الحياة السياسية ١٢٩ ، أخطار السلبية ١٢٩ ، دواعي الحكومة ١٣٠ ، شروط الوفاق ١٣٢ ، الحل الوحيد ١٣٣ ، براءات سترماير ١٣٣ ، المقاومة الألمانية ١٣٤ ، اتفاق (بونكتاس) ١٨٩٠ والمعارضة التشيكية الفتاة ١٣٦ ، المحاولات غير المثمرة الأخرى والاضطراب في بوهيميا ١٣٨ .

الفصل التاسع

الأفكار الديمقراطية في النمسا - هونغاريا

ومازاريك

تجديد المجتمع والأفكار في النمسا - هونغاريا ١٤١ ، مازاريك وجامعة براغ ١٤٣ ، تسمية مازاريك في براغ ١٤٣ ، قضية المخطوطات ١٤٦ ، واقعية مازاريك ١٤٩ ، معنى

هذه الكلمة ١٤٩ ، مراجعة القضية التشيكية ١٥٠ ، القضية الألمانية ١٥١ ، القضية السلافية ١٥١ ، القضية السلوفاكية ١٥٢ ، التأثير العام لمازاريك ١٥٥

الفصل العاشر

القومية السلافية في النمسا - هونغاريا

عشية حرب ١٩١٤ - ١٩١٨

دور ١٩٠٥ - ١٩١٤ ص ١٥٨ ، سلافيو الشمال ١٦٠ ، التشيكيون وتقدمهم القوي ١٦٠ ، السلوفاكيون : خطر الهجرة والمقاومة القومية ١٦٣ ، روثينيو هونغاريا وبؤسهم ١٦٦ ، روثينيو غاليسيا ومطالبهم ، البولونيون وخيبة آمالهم ١٦٧ ، سلافيو الجنوب ١٦٨ ، السلوفينيون ١٦٨ ، الكرواتيون والفكرة اليوغوسلافية ١٦١ ، البوسنة - هرزك ١٧٠ ، الحالة العامة للنظام ١٧١ ، العلاقات بين السلافيين ١٧١ ، توقعات المستقبل ١٧٢ ، تهديدات على هونغاريا ١٧٣ ، الخاتمة ١٧٣

الفصل الحادي عشر

النمسا - هونغاريا في الحرب العالمية الأولى

النمسا - هونغاريا في الحرب العالمية الأولى ١٧٥ ، أولاً : الاجتماعية - الديمقراطية ١٧٦ ، ثانياً : القوميات ١٧٨ ، موقف الحلفاء ١٨٣ ، نقاط الرئيس ولسون ١٨٥ ، الحكومة الفرنسية والحكومة الانكليزية ١٨٥ ، موقف ايطاليا ١٩٠ .

الفصل الثاني عشر

القومية في اوروبا الوسطى المبلقنة

(١٩١٨ - ١٩٣٩)

القومية في اوروبا الوسطى المبلقنة (١٩١٨ - ١٩٣٩) ص ١٩٤ ، الدولة التشيكوسلوفاكية ١٩٥ ، يوغوسلافيا ١٩٩ ، القومية الاقتصادية ٢٠١ ، ايلر هانتوس ٢٠٤ ، هودزا ٢٠٦ ، الحل الألماني ٢٠٧ ، مشروع فرانسوا - بونسيه ٢٠٩ ، مشروع فرانسوا ديموريني ٢٠٩ ، هانسوفر ٢١٠ ، مذهب اقتصاد المجالات الكبرى ٢١٠ الفتح الألماني في اوروبا الوسطى ٢١١ ، في النمسا ٢١١ ، دولفوس ٢١١ ، اوتمارشبان ٢١٢ ، تشيكوسلوفاكيا ٢١٤ ، مؤتمر غودسبرغ ٢١٧ .

الفصل الثالث عشر

قضية الدولة المتعددة القوميات

قضية الدولة المتعددة القوميات ٢٢١ ، أفكار برودون ٢٢٢ ، نقد كونستانتين فرانتر ٢٢٢ ، موقف لينين ٢٢٧ ، النقد الموجه إلى الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ٢٢٩ ، رأي كارديلي ٢٢٩ ، رأي جيلاس ٢٢٩ ، ماركوفيتش ٢٢٩ ، فكرة الفدرالية السواسية ٢٣٠ ، الحكم الذاتي على صعيد القومون ٢٣٠

القسم الثاني

الحركات القومية السلافية

في جنوب شرقي أوربة حتى ١٩١٤

المدخل

الظروف العامة للحركات القومية السلافية

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

الحدود الزمنية ٢٣٥ ، تذكر التعاريف ٢٤٦ ، ١ - العرق ٢٤٦ ، ٢ - وحدة الشكل ٢٤٧ ، ٣ - نوع الحياة المشترك ، أسلوب الوجود ٢٤٩ ، ٤ - الاطار الأرضي ٢٤٩ ، ٥ - التاريخ ٢٥٣ ، ٦ - المصالح المشتركة ٢٥٥ ، أ (دور الأرياف ٢٥٦ ، ب (دور المدن ٢٥٨ ، ج (علاقات القوميات بالطبقات المدنية من بوجوازية وكادحة ٢٦١ ، المهاجرون ٢٧٠ .

الفصل الأول

الجلب الأسود وصربيا

الجلب الأسود وصربيا ٢٧٢ ، بعض التواريخ الأساسية ٢٧٣ ، التخوم ٢٧٥ ، الدول المستقلة في الواقع ٢٧٧ ، الجلب الأسود ٢٧٧ ، صربيا ٢٧٨ ، أهمية سنجق نوفي بازار ٢٧٩ ، صربيا قبل ١٩١٤ ، الحدود الشمالية للبلاد اليوغوسلافية ٢٨٤ ، الذكريات التاريخية ٢٨٥

الفصل الثاني

بلاد السلوفين

بلاد السلوفين ٢٨٩ ، رأي مؤرخ صربي في أهمية الجرمنة ٢٩٢ ، صرب هونغاريا (بانات ، باشكا ، بارانيا) ٢٩٩ .

الفصل الثالث

الحركة القومية في كرواتيا

الحركة القومية في كرواتيا ٣٠٢ . تلاعب الحكومة النمساوية على ثلاث لوحات ٣١٠ - على صعيد الناغودبا ٣١٠ ، ٢ - على الصعيد العملي ٣١١ ، ٣ - على الصعيد السياسي ٣١٢ .

الفصل الرابع

البوسنة - هرسك قبل ١٩١٤

البوسنة - هرسك ٣١٩ ، البوسنة هرسك في العهد العثماني ٣٢٠ ، الثورات في البوسنة هرسك ٣٢٢ ، مقاومة البوسنة-هرسك للنساويين ٣٢٣ ، الاحتلال النمساوي للبوسنة هرسك ٣٢٥ .

الفصل الخامس

القضية الماكيدونية وبلغاريا

القضية الماكيدونية وبلغاريا ٣٣٥ ، من هم البلغار يون ٣٣٨ ، تاريخ العاطفة الماكيدونية ٣٤٥ : الأول : ١٨٥٦ ، بعد حرب القرم ، ومعاهدة باريس ٣٤٥ ، الثاني : ١٨٧٠ ، انشاء الاكسرخوسية البلغارية ٣٤٥ ، الحرب بين صربيا وبلغاريا عام ١٨٨٥ ص ٣٤٦ ، الثورة في كل ماكيدونيا في صيف ١٩٠٣ ص ٣٤٧

القسم الثالث

الحركات القومية السلافية

في شرقي اوروبا حتى ١٩١٤

الفصل الأول

بولونيا الروسية

البولونيون ٢٥٥ ، بعض الأرقام ٣٦١ ، بولونيا الروسية ٣٦١ الاختلاف بين المناطق البولونية الثلاث المحتلة ٣٦٥ . المنطقة الخاضعة لبروسيا ٣٦٥ ، غاليسيا ٣٦٥ ، بولونيا الروسية ٣٦٥ ، الحكومة الروسية والبولونيون ٣٦٩ .

الفصل الثاني

بولونيا البروسية

بولونيا البروسية ٣٨٣ ، المعطيات الاحصائية ٣٨٥ . السياسة الألمانية حيال البولونيين ٣٨٦ ، سياسة بسمارك ٣٨٧ ، السياسة الألمانية بعد سقوط بسمارك والمستشار الجديد كبريفي ٣٨٩ ، في بداية القرن العشرين ٣٩٠ ، الوضع عشية حرب ١٩١٤ ص ٣٩٤ .

الفصل الثالث

غاليسيا النمساوية

غاليسيا النمساوية ٣٩٦ ، بعض الأرقام ٣٩٧ ، الحركة القومية في غاليسيا ٣٩٨

الفصل الرابع

القضية القومية في روسيا

القضية القومية في روسيا ٤٠٣ ، الأوكرانيون ٤٠٣ ، أترك أوربه ٤٠٨ الشعوب
الأجنبية التابعة لروسيا ٤١٥ ، دوقية ليتوانيا الكبرى ٤١٥ ، الأقاليم البaltية :
(استونيا ، ليفونيا ، كورلاند) ٤١٦ ، فنلندا ٤١٦ ، النظام الدستوري في فنلندا ٤١٧ ،
السياسة الروسية ٤١٨ ، الثورة ورد الفعل في ليتوانيا ٤١٩ ، الثورة ورد الفعل في ليتوانيا
واستونيا ٤٢٠ ، الثورة ورد الفعل في فنلندا ٤٢٢

ملاحظة

أسماء الأشهر في البلاد العربية

يناير	كانون الثاني
فبراير	شباط
مارس	آذار
ابريل	نيسان
مايو	أيار
يونيو	حزيران
يوليو	تموز
اغسطس	آب
سبتمبر	أيلول
اكتوبر	تشرين الأول
نوفمبر	تشرين الثاني
دسمبر	كانون الأول

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبا

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأول : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)

الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)

الجزء الثالث : الوحدات القومية

الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية

الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية - الاشتراكية

علي مولا

ISBN 978-9953-68-367-0



9 789953 683676

تاريخ

الحركات القومية

في أوربية

الجزء الخامس

القومية الألمانية والاشتراكية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تاريخ
الحركات القومية
في أوروبا

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبا

الجزء الخامس

القومية الألمانية والقومية - الاشتراكية

تقديم

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب ، أو جزء منه بأية طريقة من طرق الطبع أو التصوير ، كما يمنع الاقتباس منه أو الترجمة لأية لغة أخرى إلا بإذن خطي من دار الفكر بدمشق .^١

طبع بطريقة الصف التصويري والأوفست في
دار الفكر ، هاتف (١١١١٦٦) ، برقياً (فكر)
ص .ب (١٦٢) ، دمشق - سورية



إهداء

إلى الذين يناضلون

في سبيل الحرية والقومية والانسانية

مجداً وعزاً

القسم الأول
القومية الألمانية
من ١٨٧١ إلى ١٩٣٩

المدخل

القضية التي توضع في هذه الدراسة هي التالية :

كيف جرى أن أمة مثقفة ، ووراءها ماض ثري ، استطاعت أن تشايع القومية - الاشتراكية ؟ كيف جرى أن ألمانيا جعلت المذاهب العقيمة واللامعقولة مذاهبها التي ساقتها إلى عمليات إجرامية ؟

إن حل هذه القضية مازال يشغل بال المفكرين الألمان منذ آخر الحرب العالمية الثانية ، حتى إن كتبهم في التاريخ مطبوعة بعاطفة واضحة جداً ، عاطفة الشعور بالذنب ومحاسبة الضمير .

وعندما تعالج هذه القضية يجب تجنب عقبتين : الخطأ الأول ، اعتبار النازية خاتمة ضرورية لكل التطور الفكري لألمانيا ، والنظر لمذهب هتلر كـ « زبدة » لتاريخ ألمانيا . والخطأ الثاني ، اعتبار النازية حادثاً محضاً ، وظاهرة طارئة دون ارتباط ببعض التقاليد السياسية الألمانية . ومن الصعب أن نجد موقفاً عادلاً بين هذين الموقفين المتطرفين لصعوبة القيام بدراسة لمصادر النازية . ولا يكفي أن يوجد مؤلف ، في سياق القرن التاسع عشر ، عبر عن أفكاره كالنازيين ليجعل منه سلفاً للقومية - الاشتراكية . وغالباً ما أسيء استعمال فيخته ونييتشه . ولذا يحسن أن يكون المرء حذراً على هذا الصعيد .

الجزء الأول

القومية في الرايخ الثاني

(١) ١٨٧١ - ١٩١٨

الفصل الأول

النقد القومي للرايخ الثاني

ما من شك أنه وجدت في ألمانيا ، بين ١٨٧١ و ١٩١٤ ، حركة قومية شديدة جداً ، ووثيقة الصلة بالنجاح المدوي الذي حصل عليه هذا البلد على الصعيد العسكري والسياسي والثقافي . ومع ذلك من الخطأ أن يتصور أن البناء البسماركي أَرْضَى الرأي الألماني ، وعلى الأقل قسماً عظيماً منه ، ومن المهم أن نعرفه . فنذ ١٨٩٠ بخاصة ، كانت الانتقادات شديدة ، وتغذي حالة روح من العصبية القلقة ، وصفها جيداً المؤرخ لامبرخت ، وتجعل الألمان يأملون بكسر الإطار الذي حبسوا فيه في ١٨٧١ .

تتناول هذه الانتقادات القوام الأَرْضِي للرايخ الثالث على قواعد اجتماعية تفيده كأسس ، وعلى تفاهة الحياة المادية التي أجبر الشعب الألماني عليها .

أولاً - لقد وضع شكل الرايخ الثاني نفسه موضع اتهام . وفي الحقيقة ، إن سياسة بسمارك كان لها مالمقوها ، وبخاصة صغار المؤرخين الألمان ، مثل : هاوسر

وزيبل وترايتشكه ، فقد وافقوا على الحل الذي أعطى لبروسيا إدارة ألمانيا التي طردت منها النمسا . وكان من الطبيعي ، في رأيهم ، أن تمارس بروسيا هيمنتها بفضل تفوق مؤسساتها ونظمها ، ونظام تربيتها ، والدفع الذي أعطته للحياة الاقتصادية ، والدين البروتستانتى الذي طبق على حدودها . ويذهب ترايتشكه ، في مدحه للدولة البروسية ، إلى أبعد من ذلك ويقدم للألمان فلسفة الدولة التي تؤدي رأساً إلى تأكيد سياسة القوة ، ومدح الحرب وأخلاق ماكيافيلية ، دون أن تخلو الاهتمامات المعنوية مع ذلك من أثره . وكان لترايتشكه بكتابه « السياسة » الذي صدر عام ١٨٨٨ تأثير كبير على الشبيبة الفكرية الألمانية ، فقد غا عندها ولا شك التطلعات القومية^(١) .

ويرى مؤلفون آخرون مع ذلك أن البناء البسماركى لا يتفق وحاجات العصر ؛ ونخص بالذكر كونستانتين فرانز الذي لم يخله بسمارك . لقد كان مؤلفاً لكثير من المؤلفات مثل « الفيدرالية كبداً موجه ، ١٨٧٩ » ، و « السياسة العالمية من وجهة نظر ألمانيا بخاصة ، ١٨٨٢ » ، وبرهن فيها أن بسمارك أخطأ في طرد النمسا ، وأنشأ بذلك ألمانيا بأبعاد صغيرة كثيراً بالنسبة إلى الإمبراطوريات الكبرى التي أنشئت أو نشأت في العالم مثل : روسيا ، الولايات المتحدة . الإمبراطورية البريطانية ، الإمبراطورية الفرنسية . وبالتالي لم تستطع أن تتماكب إلا بتسمية لا تصدق لقوتها المسلحة ومنظومة معقدة من الأحلاف . ولذا كان يفضل تشكيل « أوربا وسطى » (ميتلأوربا) ، تضم النمسا وتوابعها ، منظمة على أساس اتحادى فيدرالى ، ويمكن أن تصبح مركز جذب لجيرانها . وكان فرانز خصماً لمبدأ القوميات ، ولذا كان يتصور تنظيم أوربا الوسطى على طراز الإمبراطورية المقدسة .

(١) راجع المقال : W. BUSSMANN , HISTORISCHE ZEITSCHRIFT , 1954 .

ثم تناول مجموعة هذه الأفكار بول لاغارد . فهو يرى أيضاً في الرايخ البسماركي خلقاً اصطناعياً ، ويجب أن يعاد النظر في حدوده مع اعتبار قوة الدول الكبرى المجاورة . ويذهب لاغارد مع ذلك إلى ما هو أبعد : ففي خلق « ألمانيا كبرى » فكر بتخليص الرايخ من الثنائية المذهبية ، وتخليص العاطفة الدينية من الطقوس والعقائد التي تثقلها ، وخلق دين قومي يتفق وتعاليم المسيحية البدائية التي هيأت اللوثرية ألمانيا لها . وفي رأيه ، أن هذا الدين القومي نقطة انطلاق لتجديد ديني واسع^(١)

ولم يكن لمجموعة هذه الأفكار كثير من النفوذ أيضاً في حكم غليوم الثاني . وهذا يرجع إلى أن السياسة العالمية وجهت انتباه الألمان إلى ما وراء البحار . وأوحت مع ذلك إلى فريدريك نومان ، عندما وضع ، في ١٩١٥ ، برنامجاً واضحاً لتنظيم أوربه الوسطى . وهذا يعني على كل حال بالنسبة للكثير من الألمان ، أن الحدود التي ثبتها بسمارك ليست كافية لتؤمن للبلاد دور الدولة الكبرى العائد لها .

وفي الحقيقة ، إن كثيراً من الألمان يرون أن البناء البسماركي ، الرايخ البسماركي ، يعتمد على قواعد ضيقة . ولا يستند على الأمة ، لاسيما وأن الجماهير العالمية خرجت عنه ، واتجهت نحو الاجتماعية - الديمقراطية الثورية ، وبهذا ، لم تأت إلى الرايخ بالدعم الذي من حقه أن يعتمد عليه . وبالتالي يرى القوميون إرجاع هذه الجماهير العالمية للفكرة القومية .

ظهر هذا الاهتمام في السنوات ١٨٨٠ في محيط الراعي الذي لعب دوراً عظيماً في البلاط ، وهو الراعي شتوكر ، الذي أنشأ في السنوات ١٨٨٠ « الحزب المسيحي - الاجتماعي » وحاول أن يأخذ على عاتقه أمر الطبقات العاملة .

(١) للاطلاع على هؤلاء المؤلفين راجع : الرايخ الثالث . . THE Third Reich . london , 1955 .

واستأنف محاولة شتوكر في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، أحد أنصاره
القدمى ، فريدريك نومان ، مؤلف كتاب « أوربه الوسطى » . وكان نومان
راعياً أيضاً وناضل تحت إدارة شتوكر ، وانفصل عنه بسبب معاداته للسامية .
وأسس ، في ١٨٩٦ ، جماعة « الاجتماعية - القومية » التي كان هدفها زيادة قوة
الإمبراطورية الألمانية . فهو يرى أن يأتيها بمؤازرة الجماهير العمالية التي تحولت
حالياً عن واجبها بالعقائدية الاشتراكية وبالعقائدية الماركسية التي كانت معادية
للمسيحية ومعادية للقومية معاً . ولذا يجب أن ترد هذه الجماهير العمالية
للإمبريالية ويبين لها بخاصة أن المسألة الاجتماعية لا يمكن أن تحل إلا على الصعيد
القومي . وأن العمال بحاجة إلى ألمانيا قوية تمتد بإمبراطوريتها في كل أجزاء
العالم ، وبحاجة إلى ألمانيا هذه لحل القضايا الاجتماعية نفسها . وأن الازدهار
المادي للطبقة العاملة يتعلق بعظمة ألمانيا . ولكسب العمال لوجهات نظره وسع
نومان ، في كتابه « الديمقراطية والملكية الإمبريالية » ، برنامجاً قريباً من برنامج
الديمقراطية - الاجتماعية يقدم منافع مادية للطبقة العاملة . وبالإجمال طرح
نومان أسس أمبريالية ديموقراطية واجتماعية معاً تعرف كيف تغير الجماهير
وتتصيدها بالمادية وتكسبها للقضية القومية .

ولم يكن لوجهة نظر نومان هذه ، من الوجة التطبيقية ، نفوذ سياسي
كبير . حتى إن نومان نفسه لم ينتخب للرايخشتاغ إلا في ١٩٠٧ ، أي بمشقة
وعناء ، ويجب الاعتراف بأن الأكثرية الواسعة للجماهير العمالية ظلت موالية
للاجتماعية - الديموقراطية ، أي إلى الحزب الثوري ، ولم تتبع نداء نومان . إلا أن
اتخاذ هذا الموقف من نومان ، على الأقل ، كان له نفوذ عظيم في الأوساط
الفكرية الألمانية ، أي أن هذا المفهوم لإمبريالية اجتماعية وديموقراطية كان له
صدى كبير لدى المفكرين في ألمانيا . فقد وسع بخاصة ، أفكاره في مجلة تدعى
« العون » وساندته في هذه المجلة شخصيات عظيمة ، مثل المؤرخ ماينك ،

واللاهوتي ترولتش ، ورئيس الجمهورية الألمانية في المستقبل ، هويس ، الذي ألف كتاباً هاماً للغاية عن نومان ، وكان من أهم المعجبين به .

ومن جهة أخرى ، أدت أعمال علماء الاجتماع الألمان إلى نتائج مطابقة لوجهة نظر نومان^(١) . وعلماء الاجتماع الألمان ، الذين يهتمون بقضية الجماهير هذه ، يميزون بين مفهومين متناقضين ومتعارضين في نظرهم : وهما مفهوما المجتمع والجماعة .

واعتماد علم الاجتماع الألماني ، ولا سيما منذ أعمال تونيس ، أن يميز بين هذين المفهومين . ما هو المجتمع ؟ هو الجمع الميكانيكي ، والعديدي للأفراد . وهذا المجتمع يفصح عن نفسه بنظام مجرد ، غير بشري ، ويظهر بفرديّة الإنسان الاقتصادي الذي تظهر منافسة منافعه على الصعيد الاجتماعي بمنافسة فظة . والمفهوم الثاني : « الجماعة » ، كما يقول علماء الاجتماع ، يعتمد ، بالعكس ، على التضامن العميق للأفراد ، ويصنع من عواطف متوافقة ، ومن أعراف ، وتعاملات ، وأديان ، ولغات . ومن تضامن عميق ناجم عن قيم غير عقلانية . ويلح علماء الاجتماع الألمان على ضرورة تقوية القيمة العليا للجماعة على المجتمع . والمجتمع هو العنصر المتفتت ، والجماعة ، بالعكس ، هي العنصر الذي يوحد أعضاء أمة واحدة في عدد من العقائد وفي عدد من القناعات المشتركة .

وإلى هذا التحليل للمجتمع والجماعة ، يضاف ما يسمى : علم اجتماع ماكس فيبير . وكان هذا صديق نومان ومساعدته في مجلة « العون » ، وعلى وجه التأكيد أعظم علماء الاجتماع الألمان في العصر الويلهلميني . وكان ماكس فيبير ، في مؤلفاته السياسية والسوسولوجية ، متأثراً بعدم كفاية الرايخ الثاني ، الذي لم يكن قادراً على خلق طبقة موجهة حقيقية : فقد أهمل الجماهير ، ولم يرب الأمة

(١) راجع . . RAUYMOND ARON , LA SOCIOLOGIE ALLEMANDE CONTEMPORAINE ,

PARIS , 1950 .

تربية سياسية . وتأثر فيبير بواقع ، وهو أنه لم يوجد حول غليوم الثاني رجال سياسيون ، وإنما فقط بوروقراطيون لم يكن عندهم حس بالمسؤوليات ، وشهر بقوة هذا النوع من عدم كفاية البوروقراطية الألمانية ، التي كانت غير قادرة على أن تمسك الأمة بيدها . وأظهر أن النظام يخنق الحرية بالميكانيكية البوروقراطية . وبالمقابل ، مجد فيبير بدور الزعيم ، دور ما يسميه الزعيم الموهوب الذي يتمتع بجاه عظيم ، أي الزعيم ، الذي يمارس بين الأمة وبينه ، نوعاً من تفاهم واتحاد صوفي ، الزعيم الذي يخضع لنداء داخلي ، الذي يجلد الشعب ولكنه يعرف كيف يقيم بينه وبين الشعب روابط سرية ، غير عقلانية ، ويؤثر على مصير الأمة لأنه موهوب بفضائل وصفات استثنائية . ويرى أن وجود مثل هؤلاء الزعماء وحده يمكن أن ينقذ ألمانيا من هذا النوع من الانحطاط الذي أوقعها فيه ضعف النظام الوليهليني (الغليومي)

٣ - والنقطة الثالثة التي يحمل عليها نقد القوميين ، هي تفاهة العصر الوليهليني ، وسطحية المجتمع الألماني في ذلك العصر ، وما يسمى الطبع العامي للمجتمع لا يتطلع إلا إلى المراتب العليا وإلى المال . وسيظهر هذا النقد في ما يسمى « حركة الشبيبة الألمانية »^(١) . كانت هذه الحركة في ألمانيا رد فعل شديد وعفوي ضد العالم الذي تكيف معه الرجال الذين أتوا عن الرايخ الثاني .

وعبر عن هذه الحركة بيقظة غير متوقعة للعقلية الرومانتية ، وبتدوق الطبيعة ، وبجاذبية طوائفها معاً في المجالات الكبرى المقفرة في الريف الألماني . وفي هذه الروح ، أسس شاب ألماني باسم كارل فيشر ، في ١٨٩٦ ، حركة « العصافير الدورية » المعاصرة للحركات الكشفية الكبرى التي نمت في نفس هذا العصر في البلاد الأنغلو - ساكسونية . ونشأت في مدينة برلين ، وعلى وجه الدقة ، في

(١) راجع تجمع الشبيبة في : W . LA Queur , Young GERMANY , 1962 .

ضاحية شتبلitz ، وفي ١٩٠٦ ، أنشئت حركة مماثلة تابعت أهدافاً سياسية ومعنوية بصورة أوضح ، وتسمى هذه الحركة : « الشبيبة الألمانية الحرة » ، وعقدت أول جلسة لها على قمة عالية في منطقة المسّ تسمى هووه مايسنر . وفي هذه التجمعات وجد ، على سبيل الحصر تقريباً ، أعضاء من الطبقة المتوسطة ، وينتمون بخاصة إلى البلاد البروتستانتية في ألمانيا .

ولم يكن لهذه الحركات ، في الأصل على الأقل ، وفي الدور الذي ندرسه ، برنامج سياسي محدد ، ولكنها ، ترتبط ، روحياً ، بكل المؤلفين الذين صنعوا شعارها : أولاً : بالرومانتيين (الرومانتيكيين) ، ثم بـ نيتشه ، ولانغن ، وبخاصة الشاعر ستيفان جورج . وشيئاً فشيئاً نمت عندهم مفاهيم عنصرية (عرقية) . وفي قصة تدعى « هلموت هوريجا » وصدرت في ١٩١٠ ، وقرئت جداً في أوساط ، « العصافير الدورية » ، يؤكد المؤلف هـ . بوبرت على ضرورة صيانة نقاء العرق ، كما يلح أيضاً على مساوئ الكحول . ولكن يرى أيضاً ، في هذه الأوساط ، ظهور مذاهب معادية للسامية . ومن النادر جداً أن تقبل تجمعات « العصافير الدورية » بينها بضم الشبان اليهود .

وفي حركات الشبيبة هذه - وهذه هي النقطة الهامة ، ستنو الفكرة التالية وهي : أن تجديد ألمانيا الفاسدة بسهولة الحياة في عصر غليوم الثاني ، لن يعمل إلا بواسطة جمعيات الشباب ، المقتنعين بمثل أعلى واحد ويعيشون حياة واحدة مشتركة : وهذه هي الجمعيات هي رابطات الذكور التي ستكون ، كما قيل ، في أصل بعث ألمانيا . وهذا ما يوضح ، في الآجل ، في الحركات القومية - الاشتراكية ، كيف نمت التطلعات الجنسية للذكور . ونذكر بخاصة أحد المؤلفين الذي كان يقرأ أكثر من غيره في أوساط « العصافير الدورية » ، وهو هانز بلوهر وقد اشتهر بعدائه للنساء ومدح العلاقات الجنسية - الذكرية .

وتوجد أيضاً نقطة يجب رؤيتها : وهي أن هذه الأوساط نمت فيها عبادة الزعيم الموهوب الذي يملك سلطة وجبهة ونافذة ولا عقلانية . ومن أوساط « العصافير الدورية » هذه خرج في الحرب العالمية الأولى بخاصة ما يسمى « سرايا الصراع » أو « سرايا الصدام » التي استعملها الألمان لأول مرة في ربي الأرغون المخرجة في شرق الحوض الباريسي في فرنسا في خريف ١٩١٤ . وفي سرايا الصراع هذه التي ضحت بحياتها كاملاً ، كافح الكاتب الألماني الشهير أرنست يونغر الذي أطرى على وجه الدقة ، بمدح حركات الشبيبة هذه ، والبطولة التي خرجت عنها في مؤلف يسمى « عواصف الفولاذ » .

الفصل الثاني

الاتجاهات الفكرية في داخل القومية الألمانية

١٨٧١ - ١٩١٤

إن كافة الانتقادات لا يمكن أن تفهم إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار حركتان فكريتان ينبغي تحليلهما ، وسيكون لهما تأثيرهما في الطبقة الفكرية الألمانية ، وهما : من جهة ، عدااء السامية والعرقية ، ومن جهة أخرى تأثير مذاهب نيتشه .

أ - عدااء السامية في الدور من ١٨٧١ إلى ١٩١٤^(١).

لقد وجد العدااء للسامية منذ زمن طويل في ألمانيا ، كما وجد ، في الدول الأوروبية كافة ، وأخذ ، مع ذلك ، بسرعة جداً ، في ألمانيا ، صفة خاصة ، أي أن العدااء للسامية ألح على الاختلاف بين الجرمن واليهود . وبدت ظاهرة العدااء للسامية هذه منذ ١٨٧٣ ، في كتاب ألماني للمؤلف : ف . مـار ، وعنوانه : « انتصار اليهودية على الجرمانية » ، أبان فيه أن اليهود يتمتعون ، في ١٨٧٣ ، في ألمانيا ، وفي العالم كله ، بنفوذ مسيطر ، وأنهم سادة الغرب .

(١) راجع : W. Massing, Reheawal for destruction. A Study of political anti - sémitism in :

imperial Germany 1871 - 1914 , edi . 1949 وقد ترجم إلى اللغة الألمانية .

ولكن هذا العداء للسامية سيأخذ شكلين مختلفين للغاية ، وبالتعاقب :
شكلاً اقتصادياً . ومن بعد ، شكلاً عنصرياً (عرقياً) .

أولاً ، عداء السامية الاقتصادي - لقد عرف هذا العداء غواً عظيماً في ألمانيا ، على أثر الفوضى المالية في ١٨٧٣ ، التي كانت هزة ضخمة تنذر بانقلاب عام للظروف الاقتصادية ، وكانت على صلة بالقضايا المالية الفرنسية - الألمانية بصورة نوعية . وقد أثارت هذه الهزة المالية في ١٨٧٣ حركة معادية للسامية قوية جداً . فقد جعل المتولون اليهود مسؤولين عن هذه النكبة المالية ، ومنذ ذلك الحين شوهدت حركة تميل إلى البرهان إلى مختلف الطبقات الاجتماعية ، وبخاصة الفلاحين ، والحرفيين ، وصغار التجار ، على أن المال اليهودي عدوهم الأساسي ، وأن الطبقة الاقتصادية المتوسطة يجب بالتالي ، أن تقوم برد فعل وبشدة ضد الطرق الاقتصادية التي كان اليهود مسؤولين عنها ، وكانت الليبرالية الاقتصادية تعبيراً لها . وعليه فإن العداء للسامية ، في هذا الدور الأول ، كان في العداء لليبرالية . وهذا يعني الشك في طرق الاقتصاد الرأسمالي الذي كانت ضحاياه الطبقات الوسطى في المجتمع ؛ والبرهنة على أن اليهود هم موجهو المالية العليا ، والمسؤولون الأساسيون عن هذه النكبة .

ظهرت هذه النظريات بخاصة في مجلة تدعى « عرائش الجنان » والتي كان رئيس تحريرها أوتو غلاغاو . وفي هذه المجلة ظهر لأول مرة هذا العداء الاقتصادي للسامية . ونقرأ فيها : « من المستحيل على الصناعة الحرفية والمزدهرة أن تعيش في نظام الليبرالية الاقتصادية ، وفي الرايخ الألماني الجديد ، كما في روما القديمة . إن الطبقة الوسطى المعافاة تتفتت ، والطبقة الكادحة اليائسة تتزايد كثلاجة . إن القضية الاجتماعية هي في الأساس قضية يهودية . والباقي عبث » . وقد شجع تطور بسمارك ، الذي انفصل ، نحو ١٨٨٠ ، عن القومية - الليبرالية في

نهاية « الكفاح في سبيل الحضارة » وتقرب من العناصر المحافظة ، نحو العداء الاقتصادي للسامية . وكان الممثل الرئيسي لهذا العداء للسامية شتوكر ، راعي البلاط ، ومدير « البعثة الداخلية في برلين » وهي أكبر مشروع للإحسان الاجتماعي في العالم البروتستانتى آنذاك - ومؤسساً للحزب المسيحي - الاجتماعي . ومن جهة أخرى ، كان مرتبطاً جداً بأوساط الأرستقراطية البروسية . وهذا الحزب المسيحي - الاجتماعي الذي يوجهه شتوكر ، حاول أن يكون له نفوذ في الأوساط العالية ، ولكنه أخفق تماماً على هذا الصعيد ، واتجه بصورة أساسية نحو الطبقات الوسطى ، أي نحو المستحدثين (الحرفيين) ، نحو التجار وأيضاً نحو الفلاحين ، وبين لهم أن اليهود كانوا على ، وجه الدقة ، تلك العناصر الطفيلية التي دمرت حالتهم الاقتصادية . وبالتالي ، أخذ شتوكر بوضوح موقفاً معادياً للغاية لليهود ، دون أن يكون لعدائه للسامية طابع عرقي . فقد كتب مثلاً ، في ١٨٨٠ ، إلى الإمبراطور : « اتجهت في خطبي دوماً ضد اليهودية . ولم أهاجم اليهود باعتبارهم عرقاً ، وإنما اليهودية التافهة ، المرايية . والمخادعة التي هي نائبة عصرنا » . ولذا فإن شتوكر لم يهاجم اليهود كعرق وإنما هاجم طرقهم الاقتصادية .

ومع ذلك ، لم يكن لهذا الموقف المعادي للسامية الاقتصادية من تأثير على مصير ألمانيا ، بالرغم من دعاية شتوكر . وفي الحقيقة ، كان بسمارك متعلقاً كثيراً ، لأسباب سياسية ، بالمال اليهودي ، وكان مرتبطاً بخاصة بصاحب مصرف إسرائيلي يدعى بلايشرودر . وبالتالي ، لم تفكر حكومة بسمارك مطلقاً بتحديد حقوق اليهود العامة ، وبإبعادهم عن الوظائف العامة . وفي ١٨٦٩ ، أعطى تشريع ألمانيا الشمالية لليهود نفس الحقوق التي هي للمواطنين . ولم يس بسمارك هذه الحقوق على الإطلاق .

ومع ذلك ، سينمو إلى جانب هذا العداء للسامية الاقتصادية في الدور الذي يشغلنا ، عداء للسامية العنصرية .

ثانياً ، عداء السامية العنصري

استلهمت التجمعات الأولى المعادية للسامية العنصرية في ألمانيا من كتاب المؤلف الفرنسي ، الكونت دو غوبينو ، وهو : « محاولة في التفاوت بين الأجناس البشرية » الذي يعتمد على الفكرة القائلة بأن الشر كله يأتي من الاختلاط بين الأجناس الدنيا والأجناس العليا . ويرى المؤلف أن الأجناس تبدي تفاوتات اجتماعية ويقول : « الطبقة النبيلة هي المنتصرة ، والبورجوازية هي الخلاسيون ، والشعب ينتسب إلى تنوعات عرقية أدنى » . وقد نجحت هذه الأفكار في ألمانيا بسرعة فائقة ، وأسرع بكثير مما في فرنسا . ففي ١٨٦١ ، صدر ، تحت تأثيرها ، كراس يدعى « اليهود والألمان » ويمثل اليهود الذين طردهم الفراعنة من مصر كحثة شعوب فاسدة ومجرمة . ونما بسرعة في ألمانيا ما سمي « جمعيات غوبينو » التي تناولت أفكار هذا المؤلف الفرنسي .

وفي سنوات ١٨٨٠ وما يليها ، صدر عدد من الكتب العرقية المعادية للسامية . فقد نشر دورنغ ، وهو اشتراكي ذو اتجاه فوضوي ، كتاباً بعنوان : « المسألة اليهودية » ولم يقدم فيه اليهودية كدين وإنما كعرق ، ورفض التسامح الذي أبدي إزاءه دوماً . وامتدح حبس اليهود في بعض البلاد ، وإذا لم يكن هذا ، فليعتبروا ، على الأقل في الأمة التي يسكنون بين ظهرائها ، كشعب أجنبي . يجب أن تحرم عليه الأعمال والزواج . وإذن يبدو دورنغ نصيراً لتشريع عنصري . وقد هاجمه أنغلز بعنف في كتاب يدعى « عدو دورنغ » .

وتوجد أفكار مماثلة عند مستشرق ألماني يتمتع بشهرة عظيمة جداً واسمه

فارموند . فقد كتب ، في ١٨٨٧ ، « قانون البداوة وسيطرة اليهود الحالية » ، وأظهر الشعب اليهودي كشعب بدوي وطفيلي .

وسينو العداء للسامية العرقية بشكل جماعات صغيرة ولكنها نشيطة : ففي برلين شكل هنريسي ، في السنوات ١٨٨٠ ، حزب الرايخ الاجتماعي الذي أخذ على المحافظين بشدة عدم تبنيهم موقفاً واضحاً إزاء المسألة اليهودية . ووجدت جماعتان هامتان بخاصة : جماعة ليبتزيج التي يوجهها تيودور فريتش الذي كتب في التعليم المعادي للسامية فأحدث ضجة كبرى . والجماعة الثانية وهي الأمم ، جماعة كاسل ، وكان على رأسها أوتو بوكل . ففي ١٨٨٧ ، وفي حملة انتخابية نشيطة للغاية ، كان بوكل يذهب من باب لباب عند فلاحه دائرته الانتخابية ويكرر : « أيها الفلاحون ، خلصوا أنفسكم من الوسيط اليهودي » . وكان له موقف عنصري واقتصادي معاً ، ومنذر تماماً بأعراض العصر . وعبر عنه في صحيفة « رايخسبرود » .

وفي ١٨٩٠ ، تقدم هذا العداء للسامية تقدماً جاداً ، وأفصح عن نفسه بقضية تلفت النظر تدعى قضية « ألفارديت » . والفارديت هذا كان موظفاً في مدينة برلين وطرده بسبب أعماله السيئة ، وكان يعوزه المال ، فأصدر في ١٨٩٢ ، كتاباً حظي بنجاح واسع ويدعى « جودنفلنت » أي « بندقية اليهودي » وهاجم فيه صاحب مصنع في برلين كان يجهز الجيش بالبنادق ، وأخذ عليه التجهيز ببندق غير صالحة للاستعمال لتسبب هزيمة الألمان في ميادين القتال . وكان لهذه القضية انعكاس واسع . وحكم على الفارديت افتراءً ، ولكنه بدا في أنظار الكثيرين بطلاً ، وستنتخبه مدينة براندبورغ نائباً في الرايخشتاغ الألماني . وأخذ الحزب الألماني المحافظ هذه القضية مأخذ الجد ، وفي انتخابات ١٨٩٣ وجد من الضروري أن يعطي لبرنامجهم صفة معادية للسامية . وكتب : « نكافح نفوذ اليهودية المتعاطف والمفسد على شعبنا » . وفي ١٨٩٣ ، وجد ١٦ نائباً منتخباً في الرايخشتاغ معادين

للسامية . وظل هذا العدد متمسكاً حتى ١٩٠٧ ، وبعد ذلك تناقص . وعلى الصعيد الانتخابي ، أي على صعيد السياسة العامة لألمانيا ، يجب ألا نبالغ بنفوذ العداء للسامية العرقية . لقد كان لهذا العداء نفوذ في الجماهير الريفية ، ولكن لا يمكننا القول بأن كان له من الوجهة الانتخابية ، موقف عظيم لدى الشعب الألماني .

ويبقى من ذلك أن العداء للسامية نما بشكل مقلق في السنوات الأخيرة من حكم غليوم الثاني في الأوساط الفكرية^(١) . ونراه يظهر في الخمس عشرة سنة الأخيرة من حكم غليوم الثاني ، في عدد عظيم من المؤلفات ذات الطابع العرقي التي تستلهم في معظمها من المذاهب الدارونية الاجتماعية . وقد عرض هذه المذاهب عالم في علم الاجتماع باسم غومبلوفيتش . وأكد بأن مجموعة القوانين الاجتماعية تتضح بنفس الشكل الذي توضح به القوانين الطبيعية . وزعم بأن يبرر بالدارونية التفاوت الذي هو أعظم قانون للمجتمعات البشرية . وانطلاقاً من هذه المفاهيم التي تلح على فكرة العرق تحدد عدد من المفاهيم البيولوجية والعرقية التي كان الممثل الرئيسي لها في ألمانيا الويلهلمينية فولتان الذي أظهر ، بين الأمور الأخرى ، أن نزاع الطبقات قبل كل شيء هو نزاع أعراق . ولكن النظر الأساسي لهذه العرقية المناوئة للسامية ، في عصر غليوم الثاني ، كان شخصية ذات إشعاع عظيم وهو هوستون - ستيوارت تشامبرلن .

كان تشامبرلن ابناً لأميرال انكليزي ، ولكنه جعل من ألمانيا وطنه المفضل . وبعد أن عاش طويلاً في هذه البلاد جذبته إلى بيروت كوزيما فاغنر ، وتزوج للمرة الثانية ابنة فاغنر ، إيفا . وهو الذي سيجعل من بيروت مهداً وأول مركز نشيط للدعاية العرقية في ألمانيا . وفي الواقع كان اتجاه فاغنر عرقياً وفي ١٨٧٩ ألف كتاباً يسمى « اليهودية في الموسيقى » أظهر فيه الأثر المشؤم لليهود على الحياة

(١) راجع : G . Lukacs , la destruction de la raison I , Paris , 1958

الفكرية للأمة . وتوصل في السنوات الأخيرة من حياته إلى مذهب انحطاط البشرية بفساد الدم . واستنتج منه لنفسه ضرورة حمية نباتية ، وبعد أن قرأ غوينو ، اتهم اختلاط الأعراق النبيلة بالأعراق العامة بأنه كان السبب في هذا الانحطاط .

وهذه الفكرة في نقاء وانحطاط الأعراق ألهمت تشامبرلن في كتابه « أسس القرن التاسع عشر » الذي صدر في ١٨٩٩ ، وفيه يميل إلى إظهار التاريخ كنزاع بين الأعراق . وفي الحقيقة ، لا توجد أعراق نقية على الإطلاق ، ولكن يجب عليها كلها أن تحاول التقرب من النقاوة البدائية ، وذلك على وجه الدقة ، بتجنب التماس مع العرق اليهودي . وألح تشامبرلن على هذا القانون . وانطلاقاً من هذه المعطيات وسع تشامبرلن نظرية في التاريخ تلفت النظر للغاية ، وبرهن فيها على أن يسوع لم يكن يهودياً ، ولكنه مثل داود . سليل أرومة آرية ، وأن القديس بولس اكتشف الدين المحتوم للسلامة الذي أفسد المسيحية . ومن بعد نجت أوربة من الفوضى ، نتيجة الانحطاط الروماني بالغارات الجرمانية ، وأن دانتة ولوثير كانا تجسدين عظمين للعبقريّة الألمانية . وألح أخيراً على هذه النقطة ، وهي : على العالم الجرمني أن يدافع عن نفسه ضد جميع الأمم . كأممية الكنيسة الكاثوليكية ، وأممية الماسونية ، وأممية الليبرالية الاقتصادية ، وأممية الاشتراكية ، ويؤسس القومية على شجب هذه الأمم والحكم عليها بالبطلان .

وبهذا ، مارس تشامبرلن نفوذاً عظيماً جداً على هتلر ، وعرفه في ١٩٢٣ . ومع ذلك يجب ألا يبالغ في تأثير تعليم تشامبرلن المعادي للسامية ، وبقية العرقيين الذين طرحنا أسماءهم وكانوا موضع بحث في هذه الدراسة ، فهم لم يؤثروا إلا على قطاعات ضعيفة من الرأي ، ولكنها مؤثرة نوعاً ما .

وأصبح العداء للسامية ، في السنوات التي سبقت حرب ١٩١٤ ، في ألمانيا ،

أداةً للامبريالية ، لأنه فقد كلياً صفته المناوئة للحرية التي كانت له في الأصل ، وأصبح الآن يستخدم بخاصة ، من قبل الحزب المحافظ والقوميين - الليبراليين ، واسطة نضال ضد الديمقراطية والسلمية ، لا سيما وأن كثيراً من الديمقراطيين وأنصار السلام إسرائيليون . وباختصار ، أصبح العداء للسامية عنصراً للمذاهب الجرمانية الجامعة والأمبريالية . وقد امتدحه عدد من جمعيات اليمين الألمانية ، وأكثرها نفوذاً « الاتحاد الألماني للمستخدمين التجاريين » التي تضم أهم عناصر الطبقة المتوسطة ، و « عصبة الجامعة الجرمانية » . وفي الكتاب الذي ألفه زعيمها هنري كلاس ، وهو « لو كنت الإمبراطور » ، في ١٩١٤ ، صرح بقوله : لو يصفى إليه ، لطرد اليهود مباشرة من كل الحياة العامة والوظائف في ألمانيا .

٢ - تأثير نيتشه في ألمانيا بين ١٨٨٠ و ١٩١٤

ينطلق نيتشه من القضية التالية : إن ألمانيا التي توحدت بانتصارات بسمارك المدوية هل لها ثقافة تستحق هذا الاسم ؟ لقد اعتقد أولاً ، خلال زمن طويل ، أن الأمة الألمانية يمكن أن توفق ، كإغريقية القديمة ، بين القوة السياسية والثقافة الفكرية . ولكنها تخلت عن هذا الحلم بسرعة جداً . وفي مؤلف بعنوان « في غير حينها » يحتج بقوة ضد عدم الثقافة الحقيقية في ألمانيا ، وعدم الأصالة ، والتحللق الجامعي ، وعبادة التقنية ، وفقدان النخب الحقيقية . وتبدوله ألمانيا كأنها متعطشة للثراء والقوة ، وتضحى للروح العسكرية والوعود الصناعية ويقول ويلاحظ : إن ألمانيا ، في الحقيقة ، بلد تنقصه التقاليد . ويشجب هؤلاء العاميين العديمي الثقافة الذين يصف ضعفهم المنط . وعلى وجه الدقة . إذا انفصل نيتشه في ١٨٨٠ عن فاغنر الذي أعجب به عن عمق ، فذلك لأن إطار بيروت الذي كان يحيط بفاغنر ، لم يعجبه بصورة عميقة .

إذن ما الحل الذي يقدمه نيتشه لألمانيا ؟ الحل هو انقلاب القيم . فقد

أمسكت قضية القيم بصورة أساسية بتفكيره . ونراه يميز ، في البشرية ، نموذجين من الأفراد : النموذج الجماعي ، الذي يريد السعادة ، ويؤمن بالتقدم . وأمام هذا النموذج ، يوجد النموذج الأرستقراطي الذي يميل إلى عزل نفسه ، وتوكيد إرادة القوة . ونراه يشجب النموذج الجماعي ، الذي يحب العيش مع الجماعة والمفعم بروح الجماعة ، لصالح النموذج الأرستقراطي . وستكون فلسفة نيتشه شجياً لأخلاق العبودية ، أخلاق القطيع ، التي تمدح أفكار الإحسان ، وصفات الشفقة ، ووجدت تعبيرها بادية بدء في القديم في تعاليم سقراط ، ومن بعد ، في الديانة المسيحية . وإذا شجب أخلاق العبودية فذلك ، بالعكس ، لصالح الأخلاق الأرستقراطية التي تمتدح فضائل الشجاعة والجرأة التي ترد الاعتبار إلى الكبرياء والطموح واللذة . وإن ما يكرهه في المسيحية ، هو أنها دين التواضع والصبر والإذعان ، والتنازل . وهذا لا يعني أن نيتشه لا يقيم اعتباراً عميقاً لشخص المسيح نفسه . وباختصار ، إن فلسفته تؤدي إلى شجب التساوي الذي تحتاج فيه الطبقات الشعبية وتطالب وتضغط على الطبقة الأرستقراطية . وشجب عنصر الانحطاط : الديموقراطية ، السامية ، الاشتراكية . وشجب التساوي التدريجي لجميع القيم التي تؤدي إلى تدني الطاقة . وشجب بخاصة هذا المرض الفكري الذي يسمى الميل إلى التاريخ ، التاريخية ، هذا التضخم للمعرفة العميقة التي تسوق الإنسان إلى فهم كل شيء . والصفح عن كل شيء . وقبول كل القيم حتى أكثرها تناقضاً .

وكل هذا ذهب به إلى عدمية ترفض إطلاقاً الاعتراف بالصفات الأساسية للعالم الحديث ، إلى عدمية توحى بآخر فلسفة لنيتشه وهي : « أسطورة العودة الأزلية » ، أي دورة كونية واسعة تريد أن يبدأ من جديد كل شيء في هذا العالم ، دون إضافة ولا تبديل ، وتؤدي بالبداهة إلى نفي قانون التقدم .

وهذا التجديد لقضية القيم ، تجديد القيم القائمة ، المعنوية أو الدينية ، مارس نيتشه نفوذاً كبيراً على ألمانيا زمانه . وقد أشار ، بصورة خاصة ، إلى أن قائمة القيم الجديدة يجب أن تسمح بانتقاء وتربية نخبة جديدة ، وبناء ما أسماه في مؤلفه « السوبرمان » ، وعلى هذا العمل أن يبني هذا « السوبرمان » الذي تعلق به زردشت . وفي مؤلفاته الأخيرة ، مال إلى البرهان على أن « السوبرمان » يجب أن يعدّ بانتقاء بيولوجي قوي . وأن الصفات التي يجدر إبرازها هي الصفات الطبيعية للإنسان ، والطبيعة البشرية الغريزية والعنيفة . وهذا الإنسان الأعلى يفهم نيتشه ، حتى نقطة معينة ، كزعيم العصاة الذي لا يتقيد بأي هاجس ضمير ، وإنما بغريزة القوة .

وهذا الشكل الذي اختصرت به فكرة نيتشه استخدمت ، في العصر الويلهلميني ، ولا سيما فيما بعد أجلاً ، كتصور مسبق لفكرة الجامعة الجرمانية وبخاصة ، الفكرة القومية - الاشتراكية . وقد تشجع هذا التفسير بالنشر الذي قامت به أخت نيتشه ، السيدة فورستر نيتشه لمراسلاتها ، وقدمت وفسرت فيها فكرة نيتشه في اتجاه عرقي وأعطت حججاً للقومية - الاشتراكية .

وهذا التفسير لنيتشه غير مقبول على الإطلاق . ولا شيء أبعد عن الصواب من أن يرى نيتشه سلفاً للفكر القومي - الاشتراكي . وقد احتج نيتشه نفسه ضد هذا التفسير الذي بدأ قبل وفاته ، واحتج على ما كان يسميه « قضية العرقية المشبوهة » . ونطق « كلاماً » معادياً للسامية . وأنكر وجود عرق بدائي يعلو على الأعراق الأخرى ، حتى إنه كان عنيفاً جداً للغاية ضد أشكال القومية ، فقد كتب : « قليل من الهواء النقي ، يجب ألا تسود هذه الحالة طويلاً في أوربة . وهل توجد فكرة ما وراء قومية الحيوانات ذات القرون ؟ أما وإن كل شيء يتجه في الحاضر نحو أوسع المصالح المشتركة ، فما معنى وجود أنانيات جرياء » ؟ وعلى

العكس ، لقد صنع من مثله الأعلى ما يسميه « الأوربي الصالح » الذي يمكن أن يفهم كثرة انتقاء وتركيب لكثير من الثقافات .

وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك ، فإن فكرة نيتشه ، في الحقيقة ، قليلة الاهتمام للغاية بالقضايا السياسية . إن السوبرمان عنده ينتسب إلى أرستقراطية فكرية ومعنوية وفنية ، ولم يوضح مطلقاً بأنه كان يريد أن يجعل من هذا السوبرمان قائداً للشعب . ولم يتوجه إنجيله إلى الكثرة الكثيرة ، حتى إنه كان يخشى المتلقين لبسارك الذين خلقوا ، في رأيه ، السطحية والابتذال العام ، وما من أحد كان أشد من نيتشه على ألمان زمانه .

على أن ما يبقى ، على الأقل ، وقد برهن على ذلك ، بخاصة ، في كتاب جورج لوكاش وعنوانه : « تدمير العقل » ١٩٥٨ ، أن نيتشه فتح الطريق إلى عقائدية امبريالية وذلك بطريقتين : أولاً ، أن فكر نيتشه يتضمن دون نقاش شجراً للاشتراكية . فهو يحتقر ، بل يكره الجماهير الشعبية التي يسميها عبداً ، أو أيضاً قطيعاً ، وفي رأيه ، محكوم عليها بالخضوع إلى طبقة السادة . وكتب : « الظلم ليس التفاوت في الحقوق ، الظلم هو المطالبة بحقوق متساوية » . وفي الحقيقة يوجد في كل أثره تمجيد للرق القديم . والمجتمع المثالي عند نيتشه هو المجتمع الديموقراطي من النوع الأثيني الذي يضم عبداً يهتمون بإرضاء حاجات سادتهم . وفي المقام الثاني ، تؤلف فلسفة نيتشه باباً مفتوحاً للغريزة ، والعنف ، والأنانية ، وتبرر سلفاً أعمال نخبة مزعومة ، وأي محاولة اعتداء على الجمهور ، وقهر الطبقات الموجهة ، وبالتالي ، دون أن يقول نيتشه ، الإمبريالية المسيطرة لأمة أو طبقة . وهكذا تجهز فلسفة نيتشه ، بواسطة القيم اللاعقلانية ، الطبقات المسيطرة بتبرير « تطفلها » الاجتماعي .

وفي الدور الذي امتد حتى ١٩١٤ ، انتشر فكر نيتشه في قسم هام من الطبقة

الفكرية الألمانية . ومن غير الممكن متابعة نمو الفكرة النتشية ، ولكن يجب تحليل تأثيره على بعض الكتاب مثل لانغن ولا سيما ستيفان جورج .

درس لانغن تاريخ الفن ، وكان مختصاً بعلم الجمال ، وألف كتاباً يسمى « رامبرانت مرب » صدر في ١٨٩٠ . وقد رأى لانغن في رامبرانت ممثلاً لفن الضياء - المعتم الذي يقدم القيم اللاعقلانية وغير الواعية ، وممثلاً لعلم جمال يهز قوى الخيال المحسنة والخيفة معاً ، وممثلاً لثقافة ينتصر فيها النظام البورجوازي المؤسس على التعقيل الصناعي وعلى الطبيعة وتفاهة الحياة البورجوازية . إلا أن لانغن يرفض تشاؤمية نيتشه الأرستقراطية ، ويفكر بأن هذا الانقلاب في القيم ، على نقيض نيتشه ، يمكن أن ينمو في ألمانيا زمانه . ويصرح بأن ألمانيا هذه يمكن أن تجمع بين القوة السياسية والثقافة ، وبالتالي ، تجديد العالم الإغريقي . وتقدم للعالم « مشهد سلطة سياسية قوية تغطي بقشرتها القاسية الثرة الثمينة لثقافة عليا ، خليط ، كإغريقية القديمة ، من القوة الرجولية والحساسية الفنية . وهذا يكون لانغن قد تناول عدداً من الأفكار من أثر نيتشه وأضعفها ومسحها مقدراً أن ألمانيا عصره ، ألمانيا الويلهلمية أهل للقيام بهذا التركيب .

والكاتب الآخر ستيفان جورج . وتوجد عنه أطروحة عظيمة وهي أطروحة كلود دافيد التي يرجع تاريخها إلى ١٩٥٢ ، إن فكر ستيفان جورج ، الذي هو ولا شك أعظم أتباع وتلاميذ نيتشه ، يقع بين الجمالية والإرهابية .

وستيفان جورج شاعر ، انطلق من عبادة اللغة ، ومن تأمل عميق جداً في قوانين وموارد الشعر في عصره . لقد ترجم شكسبير وبودلير وفرلين ومالارمه . ووضع الكتاب الشبان في حالة دفاع حيال النجاح السهل ، وألحّ على ضرورة مهنة كاملة . ولكن هذه الجمالية المحتقرة والمستعلية ، تحولت بسرعة في أثر جورج إلى تعبير عن مثل أعلى للحياة . وأسكت عن نفسه ليقبل المقدس ، وليعلن للناس

قانون الأزمنة الحديثة ، ويشهر بقبحاتهم ، ويهز جهودهم ، وينقل لهم نداء رسالة تتعلق بالجيل الجديد . وأول أثر كبير لستيفان جورج ويسمى « بساط الحياة » يمثل فلسفة تقرب للغاية من فلسفة نيتشه ، وتؤكد ضرورة خلق قيم جديدة وتشكيل نخبة جديدة . وسيارس نفوذه في دائرة الكتاب المونيخييين ، الذين يدل عليهم باسم « الكونيين » . وهذا الفريق يدعو إلى القوى البدائية للسحر لخلاص العالم من العذاب الأبدي الذي يثقل عليه . والممثل الرئيسي لفريق الكونيين ، وكان زمناً طويلاً صديقاً لجورج ثم اختلف معه فيما بعد ، هو كلاج . فقد درس كلاج الميثولوجيات القديمة ، ودل على أن تاريخ الأديان يظهر في معارضة بين دين بدائي ومعطيات غريزية ، دين الأرض الأم ، ودين ، بالعكس ، عقلائي ، هو دين الله الأب . وهذا الشكل الثاني للدين الذي هو دين عقلائي - واليهودية والمسيحية ظاهرتان له - قد تسبب في انخراط الحياة الدينية . إذن يجب العود إلى دين أسطورة سلطة الأم الذي يضم في ذاته قيماً سرية وسحرية . ويصحب هذه الأفكار في فريق الكونيين . نزعات فوضوية وعدمية . ولا يمكن للمجتمع أن ينتظم إلا بتهديم كامل ، الاستياء ، والتخلي عن التشرifiات . ومن جهة أخرى . يوجد عند بعض هؤلاء الكونيين تأثيرات واضحة جداً من الفكر العرقي : فالخير والشر يأخذان ، في كتاباتهم ، صورة الآري والسامي . وفي هذه المواقف المختلفة ، يمكننا أن نعرف ، حتى نقطة معينة ، تأثير الفكر الفاغنيري . وانتهى جورج نفسه بالنفور من فريق الكونيين ، وانقطع عنه في ١٩٠٤ ، وألف ، انطلاقاً من هذا التاريخ ، فرقاً من تلاميذه الشخصيين في مدن ألمانية عديدة ، وحلقات ، ومارس عليها سلطة معنوية فائقة . وبين الشخصيات التي كانت تلاميذه ، يجب أن نشير إلى ناقلين أدييين عظميين : غوندولف ، مؤرخ غوتيه ، وبرترام الذي كان تلميذاً وموسعاً لنيتشه . ومن الملاحظ أن هؤلاء التلاميذ كانوا منتقنين من وسطين محددتين بوضوح : أولاً ، من الطبقة النبيلة

الصغيرة صاحبة الأطياف في بروسيا ، وأيضاً من الطبقة الفكرية اليهودية التي كانت تقدر الطابع التنبؤي لفكر جورج .

وقد اتضح الفكر القطعي لجورج في مؤلف يسمى « الحلقة السابعة » ، التي تدور حول الشخصية السرية لشخص كان قد عرفه ، ولكنه حوله ، في مونيخ ، إلى الشاب ماكسيمين ، إلى نوع من مسيح ، وجعل منه إلهاً لدين جديد ، تتجسد فيه الاسطورة الازلية للشبيبة الألمانية .

وفي كتابه المسمى : « نجم الحلف » الذي صدر بالضبط عشية الحرب ، في ١٩١٤ ، توجد فكرة جورج في الدولة ومجتمع زمانه . ومن السهل أن نرى أن جورج يشجب ما يمدح . يشجب البورجوازية الجشعة النهمه والفاسدة ، والروح العسكرية المتغترسة للمضابط البروسي ، وفقدان الطاقة وبرجزة الطبقة الكادحة التي تخلت عن القضية الثورية لمحاولة تحسين مصيرها في الحياة النقايبية . إن كل الطبقات الاجتماعية : البورجوازية ، والارستقراطية ، والطبقة الكادحة قد نالها انتقاد جورج . فماذا عنده ليعارض المجتمع الحالي ؟ من الصعب القول بأن جورج لم يعط أبداً لأثره صفة الاعلان عن دين سياسي . ومع ذلك فإن نيتشية عتيدة تلهمه ، ولذا يمدح جورج الحياة الخطرة والبطولية : فقد كان يكن اعجاباً عظيماً لنابوليون ، ويلح على ضرورة العنف والحرب لينتزع العالم من عجزه . وأظهر عظمة جماعات الرجال الأقوياء والأشداء في نهوض الأمة . ويوجد في كل أثر جورج ، مدح للجسم البشري ، والعضلات ، والجمال البطولي ، وأخيراً ، إن الدولة التي يفضلها هي دولة ذات نظام تسلسلي يكون فيه مكان كل واحد محدداً بميلاده ، وما أتى به للجماعة : دولة ارستقراطية ، وبالتالي ، مؤسسة بصورة أساسية على الولاء والطاعة . وتوصل بذلك إلى تأكيد تفوق ألمانيا التي يجب أن تجمع حولها الأمم الأخرى ، وحلم بأن يعيد ، تحت إدارة ألمانيا ، بناء أوربة

الموحدة ، التي تتجمع حول نهر الراين ، رؤيا لإمبراطورية توضع ، كما أرادها لاغارد ، تحت شعار دين جديد .

وكان لكتب جورج ، في ١٩١٤ ، في ألمانيا ، اشعاع كبير جداً : ويُزعم ، ولا شك بكثير من الافراط ، بأن كل جندي ألماني ذهب إلى الحرب كان في جعبته اثرستيفان جورج . وما من شك في أن أثره مارس نفوذاً عظيماً ، ولا سيما في أوساط جماعات الشبيبة ، وبخاصة بين « العصافير الدورية » .

الفصل الثالث

تغلغل القومية في ألمانيا

بين ١٨٧١ و ١٩١٤

هنالك ثلاث نقاط يجب إيضاها في هذا الموضوع

نفوذ الروح العسكرية

النقطة الأولى ، هي الدور المتعاظم لنفوذ الروح العسكرية في الأمة الألمانية . وفي هذه النقطة يحسن الرجوع إلى مؤلف ظهر حديثاً ، بالألمانية ، للمؤرخ جيرهارد ريتز : وهو بعنوان « الفن السياسي والتقنية العسكرية » ، وقد صدر الجزء الأول منه في ١٩٦٠ ، وهذا المؤلف بصورة أساسية دراسة لدور الجيش ونفوذ الروح العسكرية في المجتمع وفي الدولة الألمانية ، في الدور الذي سبق . ١٩١٤ .

يعبر عن نفوذ الجيش ، في ألمانيا ، بالاعتبار الخاص تماماً الذي تتمتع به المهنة العسكرية لدى كافة الأمة الألمانية ، ولا سيما في بروسيا . إن مهنة الضابط ، في ألمانيا ، هي من أكثر المهن اعتباراً ، ويعبر عن ذلك في الحياة الجارية ، في حياة كل يوم ، عندما يلتقي مدني بضابط في الشارع على الرصيف ، بترك المجال له لير . والضابط الاحتياطي ، بخاصة يتمتع بجاه عظيم ، ورتب الضابط الاحتياطي لا تعطى إلا إلى أوساط تنتسب إلى البورجوازية . ويطرد منها على الإطلاق اليهود ، وبصورة عامة ، الشخصيات التي يشبه بأن لها أفكاراً تاريخ الحركات ج (٢)

يسارية . وبوظيفة ضابط احتياط يستطيع البورجوازي ، في الواقع ، الذي منح أشرطة أن يرتفع في الطبقات ويعاشر أوساط الارستقراطية . وهكذا تشكل في أوساط ضباط الاحتياط والجيش العامل ، نوع من طبقة عسكرية لا تكن للمدنيين إلا الاحتقار العميق . وقد تربت هذه الطبقة في الأفكار الملكية والمحافظة . وعندما يكون الضابط متعاطفاً مع الأوساط الديموقراطية أو الاجتماعية - الديموقراطية ، يحذف دوماً مباشرة . ويستشهد ، كمثال ، بحالة ضابط كان مهيماً لمستقبل عظيم جداً ، وهو الأمير شونايش - كارولات فقد اضطر ؛ بسبب تعاطفه مع الحزب الاجتماعي - الديموقراطي ، أن يهجر المهنة العسكرية . ومن الممكن أن تتكرر هذه الحالة جداً في الغالب .

ومن حيث المبدأ ، هذا الجيش غير سياسي . وعليه ألا يهتم بقضايا الدولة . غير أنه على الأقل كان يمارس نفوذاً عظيماً على الرأي العام ، ويمارسه بصورة أساسية بواسطة الجنرالات المتقاعدين . وهذه ، مثلاً ، حال الجنرال ليبرت الذي ينتسب إلى جوقه « الجامعة الجرمانية » ، أو بكل بساطة إلى عدد من الجنرالات الذين غادروا الخدمة وأخذوا على عاتقهم كتابة كتب ، مثل الجنرال برناردي مؤلف كتاب « ألمانيا والحرب الآتية » الذي صدر في ١٩١٢ ، وصرح بشده لصالح فكرة الحرب الوقائية .

ومن الملاحظ أن السلطات المدنية ليس لها إلا تأثير قليل جداً على الطبقة العسكرية في ألمانيا ، لأن التسمية (التعيين) في المراتب العليا في الجيش الألماني تتعلق مباشرة بالملكتب العسكري للإمبراطور ، لا بوزارة الحربية . وهذا هام للغاية ، وعلى وجه الدقة ، للحفاظ على هذه الروح في الجيش . ولا توجد مقاومة ممكنة لنفوذ الطبقة العسكرية ، وهذا ما يوضح مناخ عسكرة الأمة الذي لم يكن دون نفوذ على الحياة السياسية للبلاد . هذا ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار

بأن التطور يوجد في الدول الكبرى الأخرى ، في نفس العصر ، ويقصد بذلك روسيا ، والنمسا ، وفرنسا ، وحتى انكلترا . ولكن ما من شك ، وهذا ما تجب ملاحظته ، في أنه لا يوجد بلد كان فيه نفوذ الجيش عظيماً كما في ألمانيا ، أو أن مقاومة الروح العسكرية فيه ، بخاصة ، كانت صعبة .

والحادث الأخطر بكثير وينجم عن الأول ، هو أن الاهتمامات العسكرية ، في داخل الحكومة نفسها ، كانت تفوق على « داعي الدولة » . لقد كان يعبر عن الروح العسكرية في ألمانيا قبل ١٩١٤ بواقع ، وهو أن رجال الدولة أنفسهم كانوا عاجزين أمام العسكريين . وهذا يمثل فرقاً كبيراً جداً بين الدور البسماركى ودور غليوم الثاني . وما كان بسمارك ليقبل أبداً أن يترك العسكريين أحراراً . وكان دوماً يغلب داعي الدولة ، والمصلحة السياسية على المفاهيم العسكرية . وفي عهد غليوم الثاني ، كانت السلطة ضعيفة ، وتغيرت الأمور ، ومن الممكن أن نرى في حكمه ظاهرات واضحة للغاية لسيطرة المصالح العسكرية على المدنية . ويمكن أن نرى ذلك في واقعين أساسيين لعبا دوراً في الحياة السياسية الألمانية في ذلك العصر : أولاً ، في حالة النفوذ الذي مارسه الأميرال فون تيربيتز على مجالس الحكومة . ومن بعد ، بخاصة ، في حالة خطة شليفن . لقد كانت ألمانيا تحشى في الواقع ومنذ زمن طويل حرباً على جبهتين . واضطر الحلف الفرنسي - الروسي الألمان أن يتصوروا أن الحرب يمكن أن تقوم ضد فرنسا وضد روسيا معاً . والخطة التي أعدتها الأركان العامة الألمانية ، وتحمل اسم مؤسسها ، خطة شليفن ، كانت تتوقع أن تنقل قوى الجيش الألماني كلها نحو الغرب أولاً ، أي ضد فرنسا ، وليكون الهجوم ضد فرنسا صاعقاً كان ضرورياً غزو بلجيكا . وبالعكس ، على الجبهة الشرقية ، كان على الجيش الألماني أن يبقى على الدفاع ، وبعد أن يصفى الفرنسيون ، أن تنقل القوة الألمانية نحو الشرق . والملاحظ ، أن هذه الخطة العسكرية ، التي أعدتها الأركان ، فرضت ، دون مناقشة ، على

الحكومة المدنية ، ولم تناقش حكومة غليوم الثاني أبداً هذه الخطة ، على حين انها كانت تتضمن ، من وجهة النظر السياسية أخطر الأخطار على ألمانيا . لأنها كانت تتوقع غزو بلجيكا المحايدة ، وبالتالي ، تجعل بالضرورة إنكلترا والإمبراطورية البريطانية تقرران التدخل إلى جانب فرنسا وروسيا .

الضغط على الحكومة والرأي

والنقطة الثانية التي يجب إيضاها ، هي عمل جماعات الضغط على الحكومة والرأي العام الألماني .

وما زلنا نعلم اليوم أيضاً بشكل سيء ما هو عمل جماعات الضغط هذه ، وبخاصة جماعات الضغط الاقتصادي ، على الحكومة الألمانية . والمؤلف الهام أكثر من غيره في هذا الحقل هو مؤلف مؤرخ من جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، كوزينسكي وهو بعنوان : « دراسة في تاريخ الإمبراطورية الألمانية » في مجلدين . وإلى جانب هذا لدينا أعمال هامة للغاية لمؤرخ آخر من جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، جيروزاليسكي وعنوانه : « السياسة الخارجية ودبلوماسية الإمبريالية الألمانية في آخر القرن التاسع عشر » ويرجع تاريخه إلى ١٩٢٤ . وقد أظهر كوزينسكي ، بصورة خاصة وبالعديد من الأمثلة ، الروابط التي كانت قائمة بين أوساط الأعمال ، وبخاصة ممثلي الصناعات الكيميائية والمعدنية والمصارف ، وشركات الملاحة أيضاً ، مع الامبراطور مباشرة ، أو مع أوساط الجيش والدبلوماسية ، أو أيضاً مع عدد من النواب في الرايخشتاغ ، ولا سيما النواب القوميين - الليبراليين الذين يمثلون البورجوازية الكبرى ، والنواب المحافظين .

وبين جماعات الضغط هذه مدارس . ويجب أن نشير أن أكثرها نفوذاً ، « الجمعية الاستعمارية الألمانية » ، التي كانت على وجه الدقة تحت نفوذ الاميرال تيربتر ؛ و « جمعية المزارعين » التي كانت تهتم بخاصة بالسياسة الاقتصادية

الجرمكية ؛ و « جمعية الرايخ ضد الاجتماعية - الديمقراطية » التي ظهر عملها بخاصة في انتخابات ١٩٠٧ ، ولا سيما « عصبة الجامعة الجرمانية » الشهيرة .

لقد أسس هذه العصبة الأخيرة ، في ١٨٩٣ ، مكتشف قديم لافريقية الغربية الألمانية وهو : كارل بيترز وكان من مديريها شخصيتان مختلفتان جداً ، لعبا دوراً عظيماً وهما : هاسه وكلاس . ويجب أن نلاحظ أن العصبة الجرمانية لم تضم عدداً كبيراً من الأعضاء : ٩٠٠٠ عضو في البدء ، و ٣٥,٠٠٠ عضو في الحرب العالمية الأولى . ولكن كان لها عدد من الفروع التي تساعد على جعل هذه الأرقام خمسة أضعافها جملته . وكانت هذه الرابطة تسوق أعضائها من مختلف الأوساط . ونجد فيها بصورة أساسية رجال أعمال ، وجامعيين ، أي بصورة عامة شخصيات ذات نفوذ . ووجدت فيها اتجاهات مختلفة : فبعض عناصر العصبة ، مثلاً ، معادون للسامية ، وآخرون غير ذلك . وبرنامجها صعب التحديد للغاية . وقد تغير كثيراً ، أخذاً بعين الاعتبار القوى التي يحسن مداراتها . والتعبير التام لهذا البرنامج يوجد في مؤلفين : « السياسة العالمية » (١٩٠٥) ، وفي مؤلف لـ كلاس ، في ١٩١٢ ، وهو بعنوان : « لو كنت الإمبراطور » . تلح هذه الأوساط أولاً على اتحاد جميع البلاد الناطقة بالألمانية ، لأن اللغة أساس القومية ، وبخاصة على ضرورة امتداد ألمانيا نحو الشرق ، وفي البلاد البaltية التي يوجد فيها أقليات ألمانية هامة . ويضاف أن من الضروري ، لنجاح ألمانيا باعتبارها شعب ثقافة ، أن تجمع حولها الشعوب الأخرى الأقل تطوراً ، اقتصادياً وسياسياً ، مثل بلجيكا ، وهولندا والدانمارك ، والبلاد البلقانية . ومن جهة أخرى ، وهذه هي النقطة الثانية في البرنامج ، أن يلح على الضرورة الحيوية لتوسع ألمانيا ، تحت خلق مناطق نفوذ في مختلف أجزاء العالم . ويتكلم في هذا الاعتبار ، بخاصة ، عن آسيا - الصغرى ، كما في برنامج خط حديد بغداد ، وعن افريقية وامريكا الجنوبية . ومع ذلك يوجد انقسام في رأي أعضاء العصبة : فبعضهم يصر بخاصة

على مايسمونه : « السياسة العالمية » ، أي سياسة ألمانيا العالمية ، ولذا فهم أنصار توسع القوة الألمانية نحو القارات الأخرى ؛ وآخرون يصرون بالعكس على ضرورة توسع ألمانيا انطلاقاً من أوربة الوسطى نحو البلقان ونحو تركيا . ويمثل هذا الاتجاه الثاني بخاصة ، كاتب موهوب جداً ، وعرف كبير بالقضايا التركية ، وهو رورباخ .

ما هو تأثير هذه العصبة الجامعة الجرمانية ؟ لقد كان تحت تصرفها وسائل عمل عظيمة ، بواسطة صحف جامعة - ألمانية ، وبواسطة عدد عظيم من الجرائد التي تراقبها أيضاً بواسطة نفوذها السري في داخل الرايخشتاغ ، بالرغم من أن عدد نواب الجامعة الجرمانية لم يكن عالياً . وهل كان لهذه العصبة الجرمانية الجامعة نفوذ مباشر على قرارات الحكومة ؟ من الصعب جداً القول بذلك ، ولكن توجد نقطة يجب إيضاحها : وهي أن سياسة الحكومة ، حتى ١٩١٤ ، لم تملها العصبة الجامعة الجرمانية أبداً . لقد ابتعدت الحكومة الألمانية ، في الغالب ، عن مفاهيم هذه العصبة . ومن غير الممكن تطابق سياسة الحكومة الألمانية مع سياسة العصبة الجرمانية . ولكن الفكرة الجامعة - الجرمانية ، بالرغم من كل شيء ، خلقت عند الألمان عاطفةً مبهمّةً في التفوق والقوة .

وإلى جانب رجال الجمعيات القومية . تجب الإشارة إلى أهمية الصحافة القومية ، وإلى أي حد وجدت مرتبطة بالمصالح الاقتصادية الكبرى التي كانت نفسها على صلة وتيفة بوزارات الحربية ورئاسة الوزراء . وفي الواقع كان يوجد عدة هيئات اقتصادية كبرى ، الكونزرن كما يقول الألمان ، التي أمسكت بيدها قسماً من الصحافة الألمانية ووجهتها في اتجاه مصالحها . وأكثرها نفوذاً كونزرن مانسلفد . فقد كانت لها مصالح ضخمة في مضار الصناعة ، وفي المناجم ، وفي صناعة النحاس .

وكانت تدعّمها بخاصة صناعة سيليزيا . وكان تحت تصرفها هيئة صحافة

تدعى « المراسلة الساكسونية » التي كانت تجهز عدداً عظيماً جداً من الجرائد الجديدة ، بالمعلومات والأخبار ، ونذكر بخاصة صحافة برلين ، وليفزيغ ، والرور التي كانت في القسم الأعظم منها بين أيديها . وهناك كونزرن آخر ذو نفوذ عظيم وهو كونزرن شيرل الذي كان على علاقات وثيقة مع وزارة الخارجية ومع الأوساط المصرفية ، وتحت تصرفه عدة جرائد دفعت كثيراً السياسة الألمانية في اتجاه قومي ، نذكر منها بخاصة « دليل برلين المحلي »

إن الصحف الهامة التي كانت مرتبطة كثيراً أو قليلاً بالهيئات الاقتصادية وتدافع عن السياسة الامبريالية ، غالباً ، في اتجاهات مختلفة كان أهمها : « البريد » ، التي كانت ترتبط بخاصة بصناعي (صاحب مصنع) السار ، شتوم ، وتوجه القومية الألمانية في اتجاه معاد للاشتراكية ومعاد للسامية بصورة أساسية ؟ و « الصحيفة الرينانية الوستفالية » التي يديرها تيؤدور - رايسمان - كرون الذي كان مرتبطاً مع أرباب العمل الصناعيين في منطقة الرور التي تمثل الصناعة الألمانية الثقيلة . ويجب أن نذكر أيضاً « جريدة الصليب » التي كانت نفسها مرتبطة مع الرعوية البروتستانتية الأصلية ؛ وأخيراً « صحيفة اليوم » المرتبطة بخاصة بالأوساط الزراعية .

تغلغل الأفكار القومية

والنقطة الثالثة التي تحتاج إلى إيضاح ، هي تغلغل الأفكار القومية في حزب الاجتماعية - الديمقراطية نفسه . وفي هذه القضية يجب الرجوع إلى دراخكوفيتش في كتابه .

« الاشتراكيات الفرنسية والألمانية وقضية الحرب » الذي صدر في جوفيف ١٩٥٣ . وفي الواقع ، إن النقطة الضاربة هي ظهور اتجاهات قومية في

الاجتماعية - الديمقراطية الألمانية ، وبخاصة في الأوساط المشككة التي تطالب بإعادة النظر ومراجعة المذهب والدستور ، أي في الأوساط الاشتراكية التي تجمعت حول برنشتاين ووجهت الاجتماعية الديمقراطية في اتجاه أخذ يتعد شيئاً فشيئاً عن الماركسية وجعل مذهبه مذهب « التشكيكية » . هذا وتجدر الإشارة إلى أن التقاليد القومية في الاجتماعية - الديمقراطية قديمة : فقد كان أحد مؤسسي الحركة لاسال معجباً ببسارك ووطنياً ألمانياً . ومنذ ١٨٩١ ، اتخذ الاشتراكي فولمار موقفاً لصالح الحلف الثلاثي وانتقد الشوفينيين الفرنسيين والاسترداديين الايطاليين . ولكن الظواهر الأولى الهامة لهذه الاتجاهات ظهرت بمناسبة المؤتمر الاجتماعي - الديمقراطي الذي انعقد في كل سنة . وقد شهد مؤتمر الأمية في ١٩٠٧ ، في شتوتغارت ، وفداً ألمانياً يرفض دعم الاقتراح الفرنسي الذي قدمه عدد من الاشتراكيين الفرنسيين ، ولا سيما جوريس ، وبموجبه يمكن عند اللزوم للبلد المهاجم أن يعتمد على مساعدة الطبقات العاملة في البلاد المجاورة . فاجاب على ذلك ببيل ، الزعيم الاشتراكي الألماني : إن قبول هذا الاقتراح يسبب للاجتماعية - الديمقراطية صعوبات خطيرة جداً مع السلطة . وكذلك ، في ١٩١٠ ، أثناء انعقاد الأمية في كوبنهاغن ، عملت الاجتماعية - الديمقراطية الألمانية على إخفاق مشروع يتوقع ، في حالة حرب ، استخدام الاضراب العام .

وهذه المظاهرات تدل على وجود اتجاه قومي في داخل الاجتماعية - الديمقراطية . وإن نمو الامبريالية ، كما يقال ، يخدم قضية الطبقة الكادحة ؛ وعلى الشعب الألماني العامل أن يكافح الامبريالية الانكليزية أو الفرنسية وأن يأخذ مكانه تحت الشمس .

وكان يدافع عن هذه النظريات ، في الاجتماعية - الديمقراطية ، في مجلة تدعى « المجلة الاجتماعية الشهرية » ، وكان يرسلها شخصيات هامة في هذا

الحزب ، نذكر منهم هيلدبراند ولانش . وبرنشتاين نفسه ، كان مسالماً إلى الأعماق حتى يحذر من هذا الاتجاه .

ومن الطبيعي . أن يثير هذا الموقف لصالح القومية ردود فعل شديدة جداً في داخل الاجتماعية - الديمقراطية الألمانية ، بين أعضاء الوسط واليسار في هذا الحزب . وكانت ردود الفعل هذه من الشدة بحيث أن هيلدبراند ، أحد زعماء الاتجاه القومي ، أثناء انعقاد مؤتمر كيمنتز في ١٩١٢ ، اضطر لتقديم استقالته . ولكن ، في ١٩١٣ ، أي قبل عام من الحرب العالمية ، كان مؤتمر اينسا مطبوعاً بنفوذ القوميين الواضح جداً . ورفض اتخاذ قرار يجبر الاجتماعية - الديمقراطية على رفض الاعتمادات العسكرية ، في حالة حرب ، واللجوء إلى الإضراب العام . وليبرر الأعضاء القوميون في الاجتماعية - الديمقراطية موقفهم ، أوضحوا الخطر الروسي بقولهم : يجب على الشعب الألماني العامل أن يناضل ضد الخطر الذي تشكله القيصرية ، ولكن ما من شك في أن بعض عناصر فكرة الجامعة الجرمانية كانوا متأثرين بالاشتراكية الألمانية . فمن ذلك أن أحد هؤلاء القوميين ، كيسل صرح في مؤتمر كمنيتز ، في ١٩١٢ ، بقوله : « إن البورجوازية الانكليزية تقوم بمحاولات عاتية لتبقي ، بالمبادلة الحرة ، الأمم الأخرى في مرحلة الاقتصاد الزراعي ، وتجعل سيطرة بريطانيا - العظمى مستديمة على الصعيد الصناعي . وتحاول عبثاً أيضاً أن تعاقب ، بفكرة نزع السلاح ، الدول الرأسمالية الأخرى ، وبخاصة الإمبراطورية الألمانية الناشئة الجريئة والنشطة ، وإبقائها في حالة صغار على البحر ، وإنقاذ الهيمنة البريطانية . ولكن الأمية الاشتراكية لم يكن لها أي رغبة في استمرار سيادة دولة رأسمالية على الدول الأخرى » . واختتم كيسل كلامه بقوله : « في أي مكان تحمي الحكومة الألمانية مساواة صناعتنا وتجارتنا ، تقتضي الضرورة بان نندعمها ، وذلك في مصلحة الطبقة الكادحة » . وكتب اشتراكي آخر ، كالفير ، ينتسب إلى هذا الاتجاه في

« المجلة الاجتماعية الشهرية » : « باعتباري اشتراكيا ، أحيي توسع الرأسمالية الألمانية » . وأخيراً يوجد عدد من الاشتراكيين الذين يقيمون علاقات وثيقة للغاية مع الحركة القومية - الليبرالية ، حركة فريديريك نومان .

وقد أحرزت هذه الاتجاهات ، عشية حرب ١٩١٤ ، نفوذاً لدى سواد الناخبين الاجتماعيين - الديمقراطيين . ومع ذلك ، من العسير تكوين فكرة عن أهميتهم . إن ش أندلر الذي يميل ، على ما يبدو ، إلى الإفراط في تقديرهم ، يقدرهم بـ ٣٠ نائباً على ١٠٠ في الرايخستاغ ، والمنتخبون من هذه الاتجاهات يمثلون نحو ٤٠٠,٠٠٠ ناخب^(١) . أما نظرية المؤرخ الألماني - الشرقي ، كوزينسكي ، التي ترى أن الجماهير الألمانية كانت ، في ١٩١٤ ، مطبوعة بشدة بالقومية ، فقد كوفحت بنقد حديث العهد ، في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، يميل بالعكس إلى إظهار أن مقاومة اليسار في الحزب للسيطرة القومية كانت قوية جداً ، وأن الأكثرية الواسعة في أوساط الاجتماعيين - الديمقراطيين الألمان ظلت أيضاً محبذة للسياسة السلمية والأمية .

الفصل الرابع

القومية الألمانية في الحرب

من ١٩١٤ إلى ١٩١٨

يحسن الرجوع في هذه القضية إلى هـ . غاتسك في مؤلفه :

« زحف ألمانيا نحو الغرب » ١٩٥٠^(١) . ولكن النتائج التي قبلت حتى ذلك الحين في هذه القضية ، قلبت تماماً بمؤلف حديث للعهد للأستاذ الألماني في جامعة هامبورغ ، فريتز فيشر ، وهو بعنوان : « جهد لبلوغ السلطة العالمية »^(٢) . أما وقد عرفت القومية الألمانية بين ١٩١٤ و ١٩١٨ أهمية ونمواً واسعاً ، فذلك أمرٌ بديهي ، إذا أخذ بعين الاعتبار الانتصارات التي أحرزها الألمان على الصعيد العسكري ، وساعدتهم على احتلال بلجيكا والقسم الأعظم من شمال وشرق فرنسا ، وبولونيا الروسية ، وليتوانيا ، وأخيراً قسماً من صربيا ؛ وإن هذه الانتصارات أثارت حماسة قوية في ألمانيا ، فهذا يبدو بالبداهة طبيعياً .

أهداف الحرب

وهذا النمو للقومية الألمانية يرتبط بصورة وثيقة بما يسمى قضية أهداف الحرب التي تتابعها ألمانيا ضد أعدائها . فحتى كتاب فيشر كان يقبل على العموم أن الحكومة الألمانية ، ولا سيما المستشار بتمان - هولفينغ ، الذي يوجه سياسة ألمانيا

(١) H. GATSKÉ , GERMANY'S DRIVE TO WEST , 1950

(٢) FRITZ FISCHER, GRIFFNACH DER WELT MACHT, 1960

الخارجية ، لم يضع برنامجاً لضم الأراضي ، وأنها بالعكس كبحت الأحزاب التي تطالب لألمانيا بانضمامات عظيمة بالنسبة للانتصارات التي أحرزتها . أما كتاب فيشر الذي رجع إلى المحفوظات المحفوظة حالياً في بوتسدام ، فقد دل على العكس ، ان بتمان - هولفيغ وضع في ٩ أيلول ١٩١٤ ، برنامجاً للسلام ، وأن هذا البرنامج ، في الواقع ، كان برنامجاً عظيماً يناصر الضم عظيماً ، برنامجاً حرره عندما كان في كوبلانتز في الأركان العامة للجيش الألمانية ، لموظفٍ باسم ديلوك ، كان يدير في ذلك الحين في برلين شؤون المستشارية . وهذا المشروع الذي تصوره بتمان - هولفيغ جرى النقاش حوله ، قبل أن يوضع ، مع شخصيتين كان لهما دور كبير في الحياة السياسية الألمانية ، أحدهما صناعي باسم باتينو ، وكان أحد زعماء صناعة الكهرباء في ألمانيا ، وسيارس وظائف وزير التوين ؛ والآخر فون غفينر مدير بنك ألمانيا .

يتضمن هذا المشروع أربع نقاط هامة وهي :

١ - تشكيل اتحاد جمركي يضم ، عدا النمسا - هونغاريا وألمانيا ، بلجيكا ، وهولاندا ، والدانمارك ، وبولونيا ، وفرنسا ، ويمكنه فوق ذلك ، أن يمتد إلى عدة دول أخرى ، فهو إذن منظمة اقتصادية أوربية تحت الإدارة الألمانية .

٢ - برنامج ضم في فرنسا : ضم مناطق برييه ولونغوي المنجمية المعدنية ؛ وضم بلفور ، وبصورة عامة إرجاع الحدود الفرنسية إلى ما وراء نهر الموز ؛ وفرض غرامة حربية تدفعها فرنسا خلال ١٨ إلى ٢٠ عاماً ؛ وتوقيع معاهدة تجارية تضع فرنسا تحت السيطرة الكاملة لألمانيا .

٣ - برنامج ضم في بلجيكا : ضم لياج وانفرس والشاطئ الفلاماندي ، وتحويل بلجيكا إلى دولة تابعة ، ولألمانيا فيها الحق في إقامة حاميات ؛ وأخيراً ضم اللوكسمبورغ ، ووضع هولاندا على علاقات اقتصادية وثيقة بألمانيا .

٤ - نحو الشرق . وفي هذه النقطة يرى أن برنامج بتان - هولفيغ أقل وضوحاً . فقد كان يراد الإمساك بروسيا بعيداً عن الحدود الألمانية ، وإنشاء دول حاجزة بين ألمانيا وروسيا ، مثل بولونيا ، وليتوانيا وأوكرانيا .

وبصورة عامة ، كان هذا البرنامج سرياً ، ولم يعرفه الرأي الألماني . بيد أنه وإن لم يكن معلوماً ، فهو يعكس الاتجاهات التي تبناها الرأي الألماني في قضية أهداف ألمانيا الحربية . ويجب أن نميز رأي الأوساط الاقتصادية ورأي الأوساط الفكرية ، ورأي الأحزاب السياسية .

أولاً : على الصعيد الاقتصادي ، وبعد إعلان ألمانيا الحرب مباشرة ، أعدت الجمعيات الكبرى القومية سلسلة مشاريع تحدد لألمانيا أهدافاً حربية . وهكذا ، في ٢٨ آب ١٩١٤ ، وضعت عصبة الجامعة الجرمانية التي يرأسها كلاس في ذلك الحين ، برنامجاً شبيهاً ببرنامج بتان - هولفيغ ، لو لم تضاف إليه ضم ميناء طولون . ويرى أيضاً ظهور خطة هامة للغاية وضعها نائب من الوسط الكاثوليكي ، ارزبرغر لأنه كان يمثل أوساط صناعة الروور الكبرى ، وكان مرتبطاً بـ اوغست تيسن الذي كان يهتم قبل حرب ١٩١٤ بمناجم الحديد الفرنسية في اللورين وأيضاً في نورمانديا ، وكان منذ زمن طويل يعرب لألمانيا ، عن ضرورة وضع اليد على الصناعة المعدنية الفرنسية . وشكلت ، بعد ذلك بقليل ، لجنة حربية للصناعة الثقيلة مخصصة للنضال ضد كل محاولة سلام تسوية بعد إخفاق الهجوم على المارن . وكان ينتسب إلى هذه اللجنة غوستاف شتريزمان ، رجل الدولة في المستقبل ، وعضو الحزب القومي - الليبرالي ، الذي كان في ذلك الحين ، أحد زعماء الحركة القومية . وكان يرتبط باللجنة الحربية للصناعة الثقيلة جريدتان ذاتا نفوذ : « البريد » و« الجريدة الرينانية - الوستفالية » . وقد ولدت هذه المشاريع المختلفة في ١٩١٥ ، ما سمي : « بيان الجمعيات الاقتصادية

الكبرى الست » الذي دفعه أهم ممثلي تقابلات أرباب العمل في الزراعة ، والصناعة . ويعلن هذا البيان بخاصة : « إن فقدان المواني المنفتحة مباشرة على المانش ، يمكن أن يربط بقوة ، كما في الماضي ، نشاطنا فيما وراء البحار . وستظل بلجيكا المستقلة رأس جسر لإنكلترا ، ونقطة استناد لها ضدنا . وإن خط الحصون الطبيعية لفرنسا الباقي في أيدي الفرنسيين سيؤلف تهديداً ثابتاً لحدودنا . أما روسيا ، إذا خرجت من الحرب دون خسارات أرضية ، فستحتقر قدرتنا وقوتنا . يجب على النمو الكبير للقدرة الصناعية المتوقع للغرب أن يجد في الشرق ما يعادله في كسب أرض زراعية معادلة » .

ويختتم البيان بالقول : « لا سلام قبل الأوان ، وأيضاً لا سلام مشكوك فيه ، ولا سلام ، في الاتجاهات التي أشرنا إليها ، لا يفيد كاملاً ، على الصعيد السياسي ، من النجاح النهائي الذي نؤمله على الصعيد العسكري » .

ثانياً : على الصعيد الفكري ، يرى بسرعة جداً ، في الجامعات الألمانية ، عدد من الأساتذة يدافعون عن النظرية القائلة بأن الحرب بالنسبة لألمانيا ليست حرباً دفاعية فحسب ، وإنما حرباً تعبر عن قدرة وتفوق الثقافة الألمانية . وفي بيان المفكرين الذي نشر في ١٩١٥ ، ووقعه أولاً ٩٣ أستاذاً ، ثم بشكل يختلف قليلاً عنه في ١٩١٥ ، من قبل ١٣٤١ ألمانياً ، منهم ٣٥٢ أستاذاً ، تتضح اتجاهات بعض الأوساط الفكرية الألمانية .. وينتهي بيان رجال الفكر على هذا النحو : « ومع ذلك ، إذا كان لنا أن نقول كلمة عن الفكر الألماني ، الذي هو على وجه التأكيد بالنسبة لنا القيمة بين جميع القيم القومية ، والرابطة بين جميع الروابط القومية ، ومعنى لوجود وبقاء وانتصار شعبنا في العالم . وسبب تفوقه بين الشعوب ، فإننا نؤكد قبل كل شيء بأنه يجب أن تكون ألمانيا مؤمنة على حياتها سياسياً واقتصادياً ، لتستطيع القيام بمجهودها الفكري ... ويجب ألا نكون

المسيطرين الذين يستغلون العالم كالانكليز ، وإنما عمال الفرقة الأولى ، وملاحى أوبرة » . وقد قبضت الرقابة الألمانية على هذه الوثيقة ، لأن الحكومة كانت ترى بأنها تفصح بشكل واضح كثيراً عن طموحات ألمانيا الأرضية . ولكن تشكلت لجنة مستقلة لسلام ألماني كان قد أعدها الأستاذ ديتريش شيفر وكان هدفها نشر طموحات سلام يرغب في ضم أراضي .

ثالثاً : موقف أحزاب الرايخشتاغ الألماني . لقد بدا الرايخشتاغ الألماني بسرعة جداً محبذاً لسياسة الضم . وفي هذا الصعيد لا مندوحة من تمييز فروق في اللون . فمثلاً ، يرى عدد من المحافظين ، وعلى رأسهم بخاصة ، اوتو هوتزش ، وكان ، في ألمانيا ، اختصاصياً كبيراً في القضايا الروسية ، ومعادياً لكل نوع من أنواع الضم من جهة روسيا . وهذا الرأي يوضح موقف عدد من المحافظين الألمان الذين كانوا يتعاطفون مع النظام القيصري . ومن جهة أخرى ، كان عدد من الأحرار ، يحومون بصورة أساسية حول شخصيات مثل هانز دلبروك ، وكانوا مرتبطين بالحزب القومي - الليبرالي ، ولكنهم كانوا يناصرون برنامجاً للتوسع محدوداً للغاية . وبالفعل ، حرر دلبروك عريضة وقعها ٦٤١ شخصية ألمانية عظيمة ، ويرجع تاريخها إلى ١٩ تموز ١٩١٥ . وتصرح بأن ألمانيا لم تدخل الحرب بنية الفتح وإنما للحفاظ على وجودها المهدد ، وأنه يجب عليها أن تكتفي في آخر الحرب ، بأن ترى أمنها مؤمناً . وفي اتجاه معاكس تماماً ، نرى بعض العناصر المتطرفة ، بين الأوساط السياسية . التي ستتجمع في « جمعية ١٩١٤ الألمانية » التي أسست في ١٩١٥ ، للحفاظ على حالة رأي الاتحاد في بداية الحرب ، ويرى فيها عدد من زعماء الأحزاب الألمانية الكبرى ، وعدد من الصناعيين والجنرالات ، وكانت ، بالعكس ، تدفع نحو برنامج للضم أوسع أيضاً من البرنامج الذي وضعته المنظمات الأخرى .

وبصورة عامة ، إن الأحزاب البورجوازية ، أي كافة أحزاب الرايخشتاغ ، باستثناء الحزب الاجتماعي - الديمقراطي ، كانت تجبذ في السنوات الأولى للحرب ، برنامج الضم ، ووقعت في ٩ كانون الأول ١٩١٥ ، بياناً ينتهي على هذا النحو : « إن هذا السلام يجب أن يصون ، بشكل دائم ، مصالح ألمانيا العسكرية والاقتصادية والمالية والسياسية ، بكل مداها ، وبكل الوسائل بما فيها ضم الأراضي التي لا غنى عنها لذلك » .

أما الاشتراكيون ، الذين يؤلفون منذ ١٩١٢ أهم حزب ناطق عددياً في الرايخشتاغ ، فقد كانوا رسمياً ضد كل سياسة ضم . ولكن يوجد في داخلهم جماعة « المجلة الاشتراكية الشهرية » ، وكان فيهم صحفي باسم اوغست فيننغ ويتمتع بنفوذ خاص ، وكانوا يجذبون سياسة الضم ، وبخاصة من جهة البلاد البaltية . وكتب النائب سوديكوم ، الذي كان على صلات وثيقة مع الحكومة ، في ١٩١٥ ، في جريدة اشتراكية في هامبورغ : « من المحتمل أن أكثرية شعبنا ، وعلى كل حال أكثرية الجماهير التي تدور في فلك فكرتنا ، ترفض استعباد الشعوب الأجنبية . ومع ذلك ، ونظراً إلى أن هذا التصريح المحض والسليبي الذي صنعه المعارضون ، يبدو بأنه يجدر إيجاد مكان لهذا التأكيد الذي لا يعترض عليه أحد اعتراضاً جاداً ، إذا وضعنا ك شروط للسلام ، ضمانات الحدود الضرورية لبلدنا ، بل وروابط اقتصادية قوية جداً مع البلاد المجاورة » . واتضح هذا الاتجاه أيضاً في مؤلف الاشتراكي لانث واسمه : « الحرب العالمية والاجتماعية - الديمقراطية » .

ويجب أن نشير ، إلى جانب هذه الأهداف الحربية التي تلتحق بأهداف بتان - هولفينغ ، إلى أنه يوجد عدد من المواقف الخاصة : أولاً ، إن عدداً من الشخصيات الألمانية يصرون على ضرورة نقل الثورة إلى البلاد المجاورة ، ونجد هذه الأفكار موسعة حول أمين الدولة للشؤون الخارجية ، آرتور تسيمرمان .

الذي كان مرتبطاً جداً بغليوم الثاني . فقد أعطى دفعاً قوياً جداً إلى هذه الفكرة في تثوير البلاد المجاورة .

ولكن تثوير أي بلاد ؟ أولاً وبخاصة البلاد الإسلامية ، التي كانت كثيراً أو قليلاً على اتصال أو خاضعة لإنكلترا ، ولا سيما مصر ، وشبه الجزيرة العربية ، وحتى عبر هذه البلاد الإسلامية ، الهند . ووجد مختص بهذه القضايا الإسلامية التي مارست على الرأي سيطرة قوية جداً ، وتعرف بخاصة القضايا التركية وقضايا البلاد الإسلامية ، وهو رورباخ . ومن جهة أخرى ، تثوير روسيا بالاعتماد على الأقليات القومية البaltية والاوكرانية التي تتحمل بعناء النير الروسي ، أو على الاشتراكيين الثوريين . والاختصاصي في هذه الأمور خبير مالي لدى حكومة القسطنطينية ويسمى : بارفوس - هلفاند الذي يفضل دعاية هدامة في روسيا تحت شعار « حرية وسلام » . وكانت له ارتباطات وثيقة بالاجتماعية - الديمقراطية الألمانية . ولكن هذه الفكرة لم تتم فقط في أوساط اليسار . فقد كان سفير ألمانيا في كوبنهاغن ، فون بروكدورف - رانتزو مناصراً لهذه السياسة أيضاً .

وأخيراً ، يوجد آخرون منهم يعلقون بخاصة أهمية على فكرة تنظيم أوربة الوسطى ، وهي الفكرة التي أشار إليها بتان - هولفيغ في مشروع السلام الذي أعده بنفسه . إن مشروع « أوربة الوسطى » قد درسه بخاصة فريدريك نومان في كتاب شهير في ١٩١٥ بعنوان : « أوربة الوسطى » وفي هذا الكتاب يطالب باتحاد ألمانيا والنمسا - هونغاريا ، وتأليف كتلة واحدة قادرة على مقاومة الحصار الذي تنظمه إنكلترا ضد الدول الوسطى ، وأهل للبقاء بعد الحرب . وستكون أوربة الوسطى ثمرة الحرب : « لقد كنا جميعاً حبيسين في السجن الاقتصادي ، وكافحنا جميعاً ، ونريد أن نعيش منذ الآن معاً » . وهذا القول كان على علاقة

مع فكرة إنشاء إمبراطوريات كبرى ، وتشكيلات أرضية كبرى يمكن أن تنافس الإمبراطورية البريطانية أو الإمبراطورية الروسية أو الإمبراطورية الأمريكية . ويصرح نومان : « علينا ألا نفكر بدول ، وإنما بأجزاء من العالم » ، وبالتالي يجب خلق دولة فوقية (فوق قومية) من ١٢٠ مليون نسمة قادرة على مقاومة منافسيها . وعلى رأس هذه الدولة ألمان ، ولكن نومان يلح على أن يتخلى الألمان عن كل سياسة جرملة ، وأن يتخلوا عن فكرة التوسع العرقي ، ويحترموا القوميات السلافية أو المجرية التي ستأخذ مكانها في هذه الدولة الفوقية . ولم يكن لهذا الكتاب نجاح مباشر في ألمانيا ، ونوقش كثيراً جداً ، وصرح البروتستانتيون بخاصة أن « أوربة الوسطى » تؤدي إلى سحقهم بأقلية كاثوليكية . ومن جهة أخرى ، يؤخذ على نومان أنه يقوم بتنازلات هامة كثيراً للأقليات السلافية . ويؤخذ عليه بخاصة ، بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار سياسة ألمانيا العالمية ، ولما كان يوجه الأنظار إلى أوربة الوسطى ، فقد اتهم بأنه يحول انتباه ألمانيا عن قضايا توسعها في الجهة الأخرى من البحار التي كانت من بعيد أهم من غيرها . ومع ذلك ، فعندما اشتد الحصار على ألمانيا في ١٩١٦ ، بدأ برنامج نومان يؤخذ بعين الاعتبار ، وتشكل عدد من فرق عمل مخصصة لتحقيق فكرة أوربة الوسطى .

قضية أهداف الحرب

ومن المهم أن نفحص كيف وضعت قضية أهداف الحرب بالنسبة لألمانيا ، وبالتالي ، التوسع الألماني بين ١٩١٧ ونهاية الحرب ، في تشرين الثاني ١٩١٨ .

وبنوع من التناقض ، وفيما كان الألمان يجرون نحو الهزيمة ، كانت تنمو أهداف الحرب الألمانية . إن العنصر الأساسي الذي غير ، في ١٩١٧ ، وضع الألمان ، كانت الثورة الروسية في نيسان ١٩١٧ التي جعلت ألمانيا تأمل بصلح منفرد مع روسيا . فقد أحدث هذا الحادث في ألمانيا آمالاً كبيرة جداً وكان في أصل

المراف بمشروع جديد في توسيع أهداف الحرب ، أثناء مؤتمر كروزناخ ، في ٢٥ نيسان ١٩١٧ ، ففي هذا المؤتمر وجد إلى جانب رجال الدولة النمساويين ، أهم ممثلي الأوساط السياسية والعسكرية الألمانية . وفرضت الأركان العامة الخطوط الكبرى لأهداف الحرب الألمانية وهي : سيطرة الألمان على البلاد البaltية ، والسيطرة على بولونيا الروسية ، باتفاق مع النمسا ، والسيطرة الألمانية على بلجيكا بالاحتلال الدائم لمدينة لياج ، وانفوس لدواعي عسكرية ، وأخيراً ضم حوض برييه - لونغوي من فرنسا . وظهر ، في ذلك الحين ، بند جديد : وهو أن تضم ألمانيا حوض برييه - لونغوي ، مقابل التخلي لفرنسا بالمقابل ، عن بعض القرى في جنوب الألزاس التي احتلتها الجيوش الفرنسية منذ بداية الحرب . وهكذا ، نرى في ربيع ١٩١٧ ، أن موقف ألمانيا بالنسبة لأهداف الحرب قد اتضح وامتد .

ومع ذلك ، فقد ظهرت أيضاً قوى تناهض برنامج الضم في ألمانيا في سياق سنة ١٩١٧ ، وستشير هذه القوى المناهضة تغييراً مفاجئاً من جهة ، من جانب الاجتماعية - الديمقراطية ، ومن أخرى ، من حزب الوسط الكاثوليكي :
من جهة الاجتماعية - الديمقراطية ، من الواضح أن سقوط القيصرية في ١٩١٧ ، جر تطوراً في الحزب الاجتماعي - الديمقراطي . فقد ذهب هذا الحزب إلى الحرب بفكرة تدمير القيصرية ، وقد تدمرت . وهذا سبب من الأسباب التي لأجلها دعمت الاشتراكية الاتحاد المقدس الذي انهار .

ولا عجب بالتالي أن يرى أن أكثر النواب الاجتماعيين - الديمقراطيين نفوذاً في البرلمان وهو شايديمان ، يصرح بأنه يتوجب على ألمانيا متابعة سلام دون ضم ولا غرامة . وفي الوقت نفسه تشكل حزب اشتراكي مستقل وأخذ يعمل لصالح سلام مباشر .

وعدا ذلك ، بالنسبة للاجتماعية - الديمقراطية ، اختلطت قضية أهداف الحرب بأهداف الإصلاح الانتخابي في بروسيا . فنذ ١٨٤٩ ، وفي الوقت الذي أقر فيه التصويت العام في ألمانيا لانتخابات الرايخشتاغ ، ظل نظام الطبقات الثلاث في بروسيا يعمل مستمراً ، وهذا النظام معقد ويخول وضعاً ممتازاً للثورة : لقد وجد التصويت العام ، ولكن أصوات الأغنياء كانت تحسب أكثر من أصوات الفقراء . ومن الواضح أن الاجتماعية - الديمقراطية لا يمكن أن تقبل بهذه الحالة . ولذلك ربطت قضية السلام ، دون غرامة ودون ضم ، بقضية الإصلاح الانتخابي في بروسيا .

والحادث الآخر كان أيضاً تغيير موقف الوسط الألماني . إن دخول الولايات المتحدة الحرب في ١٩١٧ ، ومن جهة أخرى ، الهجوم الروسي الذي قامت به في ١٩١٧ ، الحكومة المؤقتة ، قد برهنا على أن قوى الوفاق ما زالت قوية للغاية ، وجعلت الصلح المنفرد وهياً مع الحكومة الروسية . وتسبب هذان الحادثان في خطاب ارزبرغر في الرايخشتاغ في ٥ تموز ١٩١٧ . فقد كان حتى ذلك الحين أحد ممثلي حركة الضم ، ومرتبطاً للغاية بالصناعي تيسن ، ولكنه انطلقاً من صيف ١٩١٧ ، كان مقتنعاً بانفصال قريب للملكية النمساوية ، وبالتالي ، يرى من الضروري أن توقع ألمانيا سلاماً بما أمكن من السرعة . وصرح بأن حرب الغواصات التي بوشرها في بداية ١٩١٧ ، ولم تعط النتائج المتوخاة ، لا يمكن أن تجبر انكلترا على توقيع السلام . وأضاف : « إن توازن القوى ينتقل ضدنا ، يجب تصفية الحرب حالاً بسلام دون ضم » . وقد أثارت ظاهرة ارزبرغر ضجة كبرى جداً في السياسة الألمانية ، وأدت بناءً على طلب الأركان العامة للجيش ، إلى إسقاط بتمان - هولفيغ ، بعد أن اعتبر غير كفءٍ للحفاظ على الاتحاد المقدس . وناوبته بالمستشار ميكيليس ولكن هذا لم يمنع ، عقب تدخل ارزبرغر في ١٩ تموز ، من أن يصوت الرايخشتاغ على الاقتراح التالي :

« إن الرايخشتاغ يرغب في سلام وفاق ، ومصالحة دائمة بين الشعوب . وإن الفتوحات التي يحصل عليها بالقوة وإجراءات النظام السياسي والاقتصادي والمالي ، لا تتلاءم مع سلام من هذا النوع » . وهذا لا يعني بالطبع ، أن الرايخشتاغ يرفض كاملاً الفتوحات الأرضية التي يحصل عليها بالقوة . إنه يأخذ بعين الاعتبار الفتوحات الأرضية التي يحصل عليها برضى الشعوب الخاضعة لوجود الجيوش الألمانية . ولكن هذا لا يمنع من أن اقتراح الرايخشتاغ كان يؤلف عدم اعتراف بسياسة الضم القومية الذي أفصحت عنه المقامات الموجهة حتى ذلك الحين .

واتبعت ظاهرة ارزبرغر في تموز ١٩١٧ بتعزيز النشاط القومي . وللإجابة على ما أسمى انهزامية الاجتماعية - الديمقراطية والوسط ، تألف في ألمانيا ما سمي « حزب الوطن » ، وقد تأسس نوعاً ما ، جواباً على اقتراحات ارزبرغر ، وكان برنامج الحفاظ على مبدأ الاتحاد المقدس وأهداف الحرب التي حددتها ألمانيا منذ بداية العداء . والشيء الذي له دلالة ، أن يكون إنشاء هذا الحزب مؤرخاً في يوم ٢ كانون الأول ١٩١٧ ، الذي كان يوم الذكرى السنوية لمعركة سودان . فقد أسس تحت تأثير المستشار تيريتز الذي يعرف دوره في سياسة ألمانيا البحرية ، ونظم على يد شخصية ، موظف كبير في وزارة الزراعة في برلين ، واسمه كاب وسنلقاه في عهد جمهورية فايمار زعيماً من زعماء القومية الألمانية .

وحزب الوطن هذا الذي كان يضم ، في الحد الأقصى ١,٢٥٠,٠٠٠ عضو ، مارس نفوذه بخاصة في الأوساط المحافظة في شمال - شرقي ألمانيا ، ويجب أن نلاحظ أن عمله كان أيضاً مرتبطاً ، كعمل الاجتماعية - الديمقراطية ، في الاتجاه المعاكس ، بالدفاع عن قانون الطبقات الثلاث الذي تخلت عنه الحكومة عملياً في ذلك الحين .

وقد أثار حزب الوطن ردود فعل شديدة في بعض الأوساط الليبرالية ، وبخاصة أستاذين عظميين للغاية في جامعة برلين ، كانا يعتبران أهم رؤوس العلم الألماني في ذلك الحين ، وهما أستاذ التاريخ الحديث في جامعة برلين ، هاينكه واللاهوتي ترولتش . فقد احتجا بشدة على الأهداف التي يلاحقها حزب الوطن وشكلا رابطة شعبية لحرية الوطن اتخذت موقفاً لصالح الإصلاحات الداخلية ، إصلاح قانون الثلاث طبقات ، ولصالح سلام معتدل ، منكراً بالتالي ، برنامج الضم لهذا الحزب ، حزب الوطن .

ولكن هذا الحزب كان يعتمد على دعم نشيط للغاية من الأوساط العسكرية . فقد دعمه بخاصة نوع من منظمة شبه عسكرية تسمى « التعليم الوطني » التي يدعمها الجيش للتعريف بأهداف الحرب . ومن جهة أخرى ، كان هذا الحزب مدعوماً من الجمعيات الاقتصادية الكبرى في العصر ، من صناعيين مثل تيسن وشتينز ، اللذين قاما في ذلك الحين ، باتفاق مع الحركة ، بدعاية نشيطة جداً ليوضحا للألمان أهداف الحرب التي تلاحقها ألمانيا . ومن الملاحظ ، فيما يتعلق بغرب ألمانيا وبلجيكا وفرنسا ، أن برنامج الضم ستحافظ عليه الحكومة والجمعيات الوطنية الكبرى بكل شدته ، حتى عشية الكارثة . وفيما يخص فرنسا تقدم ، في ٢٩ آب ١٩١٧ ، زعماء الصناعة الثقيلة الألمانية ، لدى المستشار ميكليس بمذكرة تصوروا فيها عند الحاجة حرب عشر سنوات للحصول على حوض فلذات الحديد في برييه - لونغوي . وفي ١٣ أيار ١٩١٨ أيضاً ، صرح أمين سر الدولة للشؤون الاقتصادية بأن التنازل عن حوض برييه - لونغوي قضية حيوية بالنسبة لألمانيا . وبالرغم من الصعوبات ، والإخفاقات ، ووصول الجيوش الأميركية الكثيف ، حافظ الألمان حتى النهاية على مطالبهم بحوض برييه - لونغوي .

والموقف نفسه إزاء بلجيكا . وفي الحقيقة ، إن الألمان لم يكونوا متفقين على الإطلاق فيما يحسن عمله ببلجيكا بعد الحرب . فبعضهم مثل الحاكم بيسنغ ،

الإداري العظيم ، كانوا يناصرون الضم دون استثناء . والأوساط السياسية نفسها ، حول المستشارية ، كانت تفضل ما يسمى « السيطرة غير المباشرة » ، أي سيطرة بشخص وسيط . ولكن المؤكد أن الألمان كانوا متفقين على مساندة الحركة الفلامنكية مساندة عظيمة ، هذه الحركة التي تعني احتجاج الفلاماندين ضد الهيمنة الفاللونيه ، وأنشئت في ألمانيا ، وبخاصة في ١٩١٧ ، منظمات جرمانية - فلامندية . وهذه الجمعيات هي التي أسست في غاند الجامعة الفلاماندية التي يجب أن يكون التعليم فيها بالفلاماندية . وهذا ما أدى إلى توقيف مؤرخ بلجيكا الكبير هنري بيرين ، الذي رفض أن يلقي دروسه بالفلاماندية ؛ وأهم من ذلك من وجهة النظر السياسية ، إنشاء مجلس الفلاندر المؤلف من ٢٥٠ عضواً وله صفة استشارية . وأخيراً ، في آذار ، حصل الفلامانديون على الانفصال الإداري عن الفاللون . وظهرت أهمية القضية البلجيكية في أنظار الألمان ، عندما عرّف البابا بنوا (بندكت) الخامس عشر ، بواسطة القاصد الرسولي باتشيللي ، أسس سلام عادل وشريف ، ووضع له شرطاً وهو استقلال بلجيكا . وهذا الاقتراح البابوي الذي عرفه الرأي الألماني ، هاجمته بعنف كل التجمعات القومية . وكان بعض رجال الدولة ، مثل أمين الدولة كولمان الذي كان يدير الشؤون الخارجية ، محبذين أخذ رأي البابا بعين الاعتبار ، ولكن هذا الرأي اصطدم بمعارضة العسكريين الحازمة ، ولم يعرف الإمبراطور غليوم الثاني كيف يحكم في هذا النزاع . وكلف كولمان بإجابة الحكومة الحبرية في موضوع اقتراحها في السلام ، ولكنه لم يقم بأي تصريح في موضوع بلجيكا . ولم تقبل الحكومة الألمانية بأي تنازل في هذا الصعيد .

وهذه السياسة في الحفاظ على أهداف الحرب الألمانية في الغرب حكمت عليها بشدة بعض الأوساط الليبرالية ، وبخاصة رجالن سياسيان كانا مع ذلك مرتبطين

جداً بالقوميين - الليبراليين وهما فريديريك نومان وجاك الذي كان اختصاصياً في شؤون الإمبراطورية العثمانية . فقد قدم نومان وجاك في بداية عام ١٩١٨ ، مذكرة كافحا فيها الحفاظ على برنامج الضم في الغرب . واتخذت مبادرات لصالح سلام تسوية نحو الغرب ، أي إزاء إنكلترا وفرنسا ، في ذلك الحين ، في محيط المستشار في المستقبل ماكس دوباد ، وحتى في بعض الأوساط العسكرية ، كما تؤيد ذلك مذكرات الكولونيل فون هفتن الذي كان مقرباً من لودندورف . ولكن لم يؤخذ أي من الملتسمين بعين الاعتبار لأن رئيس الأركان ، لودندورف لم يقبل بها .

ومع ذلك فإن الوزير فون كولمان أعلم الرايخشتاغ ، على أثر تدخل الأميركيين في الجبهة الغربية . بأن من الضروري إبرام سلام تسوية بطريق المفاوضات . وقال في خطابه ، في ٢٤ حزيران ١٩١٨ في الرايخشتاغ : « إذا لم نفاوض فسننطلق إلى حرب سبعة أعوام » ولح إلى حرب النسا وبروسيا في عهد فريديريك الثاني ، وقال : « وربما حتى حرب ثلاثين عاماً ، وإن ألمانيا لا يمكن في كل الأحوال ، أن تنهيها بانتصار أسلحتها » . وهذا الخطاب في ٢٤ حزيران ١٩١٨ ، من الوزير الألماني سبب انفجار الغضب في الأوساط المحافظة . وأجاب الكونت فستارب ، زعيم الحزب المحافظ في الرايخشتاغ على فون كولمان : « إن سيفنا الجيد هو الذي أتاننا بالسلام على الجبهة الشرقية ، وهو الذي يمنحنا النصر على الجبهة الغربية » . وعدا ذلك ، اصطدم فون كولمان بمعارضة الأركان العامة الرسمية الصريحة ، التي زعمت أن الوزير أراد أن يززع معنويات الجيش ، وحصلت في محادثات شبا ، بعد بضعة أيام ، على استقالة الوزير . وفي محادثات شبا ، هذه ، في ٣ تموز ١٩١٨ ، ثبتت وأكدت من جديد الأهداف التقليدية لحرب ألمانيا في الغرب : بلجيكا تحت النفوذ الألماني ، فصل الفلاندر والفالونيا ، ضم حوض برييه - لونغوي .

وهكذا فإن إرادة ألمانيا في الضم نحو الغرب بقيت حتى نهاية الحرب . ووجد ائتلاف الأوساط العسكرية والأوساط الاقتصادية التي تعتبر أن الوضع المسيطر للطبقات الموجهة الألمانية كان مرتبطاً بسلام منتصر وبرنامج ضم على الجبهة الغربية .

وإذا احتفظ بالوضع الألماني بالنسبة لأهداف الحرب في الغرب ، فقد توسع نحو الشرق بصورة عظيمة . ففي الشرق ، وخلال زمن طويل ، كانت القضية الهامة ، في أنظار القوميين الألمان ، هي قضية بولونيا الروسية . وبولونيا الروسية هذه ، بالإضافة إلى ليتوانيا ، كان النساويون - الألمان يحتلوها بعد الهجوم الكبير في أيار ١٩١٥ ، ولإدارتها ، وجد حاكمان : أحدهما ألماني والآخر غساوي . وما العمل ببولونيا الروسية هذه ؟ لقد كانت خطرة للغاية ، لأن بولونيا هذه إذا ما أعيد تشكيلها ، قد تخاطر بجذب الأراضي التابعة للنسا ولبروسيا . ولكن ، من جهة أخرى ، وانطلاقاً من ١٩١٦ ، وضعت أمام الأركان قضية عدد الجنود : وذلك بإعادة توطيد بولونيا مستقلة ، يمكن الأمل بأن تحارب إلى جانب ألمانيا ، أي إلى جانب دول أوربة الوسطى .

وبسرعة جداً ، أشار إلى أهمية القضية البولونية رجال سياسيون ألمان ، مثل ماكس فيبير وفريدريك نومان اللذين كانا على صلة بمشروع « أوربا الوسطى » الشهير ، الذي تكلمنا عنه . وجرى تبادل مراسلة بين نومان وعدد من الرجال السياسيين البولونيين ، وبخاصة فلدمان الذي كان يدير ، في بعض الوقت ، جريدة تفضل إعادة بناء بولونيا مستقلة ، وتسمى « الأوراق البولونية » . وكانت النتيجة قيام مفاوضات بين النسا وألمانيا أدت إلى فكرة إنشاء دولة بولونية في بولونيا الروسية تكون حليفة ألمانيا والنسا - هونغاريا ، ومرتبطة مع هذين البلدين باتفاق عسكري . وهذا المشروع أدى إلى إعلان ٥ تشرين الثاني

١٩١٦ ، الذي أعلم بإنشاء هذه الدولة في نهاية الحرب ، وتوقع ، من هنا حتى نهاية الحرب ، تنظيم مجلس دولة مؤقت مؤلف من ٢٥ عضواً تعيينهم سلطات الاحتلال . وهذا المشروع متواضع للغاية ، لأن زعماء هذه الدولة الجديدة كانوا ، جملة ، شخصيات مقبولة من حكومتي الاحتلال . وبدأ هذا التنازل غير كافٍ : وفي الواقع ، إن الجنود البولونيين لم ينضوا تحت الاعلام الألمانية كما فكر بذلك . وهذا ما دفع الحكومتين إلى إصدار براءة في ١٢ أيلول ١٩١٧ ، بإنشاء مجلس دولة من ١٠٠ عضو منتخبين ، هذه المرة ، وغير معينين من قبل المجالس البلدية . وهكذا توصلت حكومتا الاحتلال إلى تنظيم دولة بولونية . ولكن هذه الدولة لم تعمل أبداً بصورة مرضية في الحرب العالمية الأولى . أولاً ، لقد اضطرت حكومتا ألمانيا والنمسا - هونغاريا إلى القيام بتنازلات للأوكرانيين ، وبهذا الواقع ، إلى إعطاء هؤلاء بعض الأراضي ، مثل مدينة شولم التي كان البولونيون يطعمون فيها . ومن جهة أخرى ، لم يتوصل النمساويون والألمان إلى اتفاق لمعرفة ما إذا كانت بولونيا هذه ستدور في فلك النمساويين أو في فلك الألمان . وأعدت عدة مشاريع في الأشهر الأخيرة من الحرب لهذه القضية ، ولم يؤد واحد منها إلى شيء . وهكذا لم تحل القضية البولونية .

وهذه القضية تم تجاوزها في نظر أنصار الضم الألمان ، عندما وقعت الحكومة السوفياتية السلام في بريست - ليتوفسك في آذار ١٩١٨ .

وقد هيئ سلام بريست - ليتوفسك هذا في ألمانيا بعدة مشاريع ظهر فيها بجلاء موقف الأوساط السياسية والعسكرية الألمانية إزاء ما يمكن أن يعمل بروسيا المغلوبة .

لقد كان في الرأي الألماني ثلاثة مواقف مسيطرة . في محيط الإمبراطور وفي الأوساط السياسية . وبخاصة ، في الأوساط المحافظة ، أصّر على ضرورة

التحالف والحفاظ على علاقات ودية مع الحكومة السوفياتية . والأوساط الصناعية ، وبخاصة وزير المالية ، هيلفيريش ، كان يهتم بالقضايا الاقتصادية . فقد أصر على الضرورة بأن يكون لألمانيا ممر إلى المواد الأولية ، وبخاصة ، إلى المناجم المعدنية الروسية ، وعلى ضرورة توظيف رؤوس أموال ألمانية في روسيا : أي قيام تعاون اقتصادي لصالح ألمانيا تحت إدارة الجيوش الألمانية . وهذا ما تصورته الأوساط الاقتصادية . وأخيراً ، الأركان العامة والأوساط العسكرية ، أصرّت بخاصة على القضايا التي يطرحها التوسع الألماني نحو الغرب ، وبخاصة على ضرورة وضع اليد على البلاد البaltية وعلى أوكرانيا . وفي هاتين القضيتين : قضية البلاد البaltية من جهة ، وقضية أوكرانيا من جهة أخرى ، سيظهر ، في الأوقات الأخيرة من الحرب موقف ألمانيا التوسعي .

لقد كان المنظرون الأساسيون في ألمانيا لتوسع الألمان نحو الشرق : المؤلف رورباخ والمؤرخ تودور شيان . فهما يريان أن روسيا دولة اصطناعية شكلها بطرس الأكبر بطرق العنف ، ولا تعتمد على أي نوع من الوطنية المعنوية أو العرقية : إنها كتلة دول يمكن بسهولة تفتيتها وعلى أطلالها يمكن تشكيل دول جديدة . ومن جهة أخرى ، يروج هذان المؤلفان أن بإمكان ألمانيا أن تعتمد في البلاد البaltية على مساندة قسم من السكان من أصل ألماني ، وهم من يسمون مشاهير البارونات البaltيين ، وبالتالي ، من السهل تنظيم نوع من الاستعمار الألماني في هذه المناطق البaltية . وقد وسع أستاذ العلم الزراعي في جامعة برلين . ماكس سيرنغ ، في بداية ١٩١٨ خطة عظيمة للاستعمار الألماني في المناطق البaltية . وعرفت هذه المشاريع ، في البلاد البaltية ، بداية تنظيم . وفي شتاء ١٩١٨ ، ساعد تردد الحكومة السوفياتية في توقيع السلام مع ألمانيا ، الجيوش الألمانية على التقدم ، وتآلف في البلاد البaltية دولتان ناشئتان : واعترف دياط

كورلاند ، في ربيع ١٩١٨ ، بإمبراطور ألمانيا دوقاً على كورلاند ، وأعلن المجلس القومي في ريغا باستقلال المدينة والمنطقة تحت السيطرة الألمانية .

أما بشأن أوكرانيا ، فقد وقع الألمان معها معاهدة سلام منفرد في شباط ١٩١٨ . وأتى المؤرخ فريتز فيشر عن هذه المعاهدة بمعلومات دقيقة للغاية . فقد برهن ، على عكس ما كان يفكر آنذاك ، على أن السلام مع أوكرانيا لم يكن في نظر الألمان ، سلاماً غذائياً بسيطاً . لأن الحكومة الألمانية التي وقعت السلام مع أوكرانيا ، كانت لها أهداف واسعة لا تنتهي . وفي الواقع ، لقد أعدت عدة مشاريع في محيط لودندورف ، من قبل الجنرال بارتنفرر ، تدل على أن ألمانيا ، بعملها في أوكرانيا ، كانت لها مشاريع عظيمة جداً ، لأن الإمبريالية الألمانية لا تريد أن تضع ستاراً بين روسيا والمضايق (البوسفور والدرديل) وتضايق التطور الروسي نحو البوسفور فحسب ، وإنما أيضاً ، أن تجعل من أوكرانيا نقطة انطلاق للوصول إلى البحر الأسود لإقامة مستعمرات في القرم والقوقاز لزراعة القدرة الإنكليزية في الهند .

وهذه المشاريع التوسعية تسوقنا إلى إبداء بعض الملاحظات ويمكن ردها إلى ثلاث :

الأولى : إن النقطة التي يحسن الإشارة إليها ، هي أن هذه الإمبريالية الألمانية لم تظهر فقط في الوقت الذي سمحت آفاق النزاع بالاعتقاد بالنصر الألماني . وبالعكس ، إن القومية الألمانية استمرت وثبتت حتى النهاية على أهدافها في الضم ، في وقت لم يكن لأحد عنده مسكة من عقل ، أي أمل بالنجاح . حتى إن الإنسان ليجد نفسه أمام حادث ضارب ، وهو استمرار الأوهام . إذن كان يوجد من جانب الطبقات الألمانية الموجهة العسكرية والاقتصادية بل والسياسية ، عدم اعتراف كامل بالوقائع . وهذا العناد في أهداف

الحرب لا يمكن إيضاحه إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا الحادث : وهو أن الطبقات الموجهة ربطت مصيرها بنصرٍ وجيه ومهيّب يساعدها على رفض تحويل ألمانيا إلى ديموقراطية ، ورفض إلغاء قانون الثلاث طبقات . وعليه فإن أهداف الضم التي كانت تتابعها الطبقات الموجهة الألمانية كانت مرتبطة بالوضع الداخلي في الدولة .

الثانية : والنقطة الثانية التي يجب إيضاحها ، هي أن الطبقات الموجهة ، بتبني هذا الموقف ، خسرت شيئاً فشيئاً قطاعات عظيمة من الرأي الألماني . وفي الحقيقة ، إن وجهة النظر القومية لم تعاكس رسمياً من قبل الأوساط السياسية الألمانية : والبرهان على ذلك أن معاهدة بريست - ليتوفسك ، التي كانت بالنسبة لألمانيا ، تتضمن مشروع ضم نحو الشرق ، لم تترأّقل معارضة في الرايخشتاغ . ولكنها لم تمنع من أن الرأي الألماني قد تحول بالتدريج عن الأحزاب القومية ، وتقترب في القسم الأعظم منه ، من وجهة نظر سلام دون ضم ولا غرامة .

ومن الصعب معرفة كيف كانت بالضبط حالة الرأي العام في قضايا التوسع الامبريالي . إلا أنه يجب أن نشير ، أولاً ، في نيسان ١٩١٧ ، ومن بعد في كانون الثاني ١٩١٨ ، أن ألمانيا اهتزت بإضرابات واسعة لا تصدق ، وقد جرى آخرها ٥٠٠ , ٠٠٠ عامل يصرخون : « سلام دون ضم ولا غرامة » . وإذا قرئت الصحافة الاشتراكية ، بل وحتى قسم هام من الصحافة الديموقراطية ، في السنتين الأخيرتين من الحرب ، بالرغم من أن هذه الصحافة لم تؤكد صراحة على الإطلاق - وهي لا تستطيع ذلك بسبب الرقابة - ضرورة سلام تسوية ، بالرغم من كل شيء ، قد أظهرت النضوب المعنوي لدى الشعب الألماني ، وعدم رضاه عن يتابعون ، بالرغم من كل شيء . سلام الضم . ولذا فإن القومية لا تظهر ، إلا كواقع لعدد من التجمعات ، هي نفسها دوماً ، القوية للغاية في الحقيقة ، من

وجهة النظر المالية والمعنوية،، ولكن صداها أخذ يضعف قليلاً قليلاً في الرأي الألماني .

الثالثة : والنقطة الثالثة التي تجدر الإشارة إليها هي أنه لا يجب تعليق كبير أهمية على بيان أهداف الحرب . وفي الحقيقة ، إن هذا البيان له قيمة دبلوماسية . وهذا يظهر إذا قارناه ، ببيانات أهداف حرب الدول الأخرى غير ألمانيا . فنرى مثلاً ، أن روسيا وفرنسا - وهذا بالطبع ، في الوقت الذي أبدت فيه روسيا مهارات ضعف - في اتفاقها الموقع في سان بطرسبورغ ، تتوقعان لفرنسا ضم الألزاس ، وفصل الضفة اليسرى لنهر الراين ، إذن كان لفرنسا برنامج أمبريالي ، وأخطر من ذلك ، أن لروسيا الحق في أن تعين ، كما ترى ، عندما يأتي السلام ، حدودها الغربية ، وهذا يعني توسعاً لا محدوداً لهذه الأراضي نحو الغرب . ونفس الملاحظة نراها في أهداف الحرب التي حددتها إيطاليا ، والتي اقترحت عليها بميثاق لندن ، في ١٩١٥ ، وبموجبه دخلت إيطاليا الحرب ، وفي محادثات سان - جان - دومورين في ١٩١٧ ، التي وعدت فيها إيطاليا بعود إضافية تتوقع لها برنامجاً توسعياً على غاية من الضخامة في كل حوض البحر المتوسط . ومن المؤكد أن الحرب مجدلها نفسه ، وبضرورة دعم الآلام الناجمة عن النزاع بآمال واسعة ، أثارت شدة قصوى في القومية في كل الدول الأوربية ، وتبدو هذه الشدة اليوم مرعبة ، ولكن يجب وضعها ثانية في جو سنوات الحرب التي لا يفضل فيها العقل عند الناس .

الجزء الثاني

القومية الألمانية

من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩

الفصل الأول

القومية في دور جمهورية فيمار

(١٩١٩ - ١٩٣٣)

الجيش الحر

نمیز في جمهورية فيمار ثلاثة أدوار من ١٩١٩ إلى ١٩٣٣ :

(١) دور عدم استقرار . وكانت الجمهورية فيه مهددة على يمينها وعلى يسارها معاً ، ويختصر تاريخها بتعاقب الانقلابات . واستمر دور عدم الاستقرار هذا حتى آخر التضخم المالي وإخفاق ثورة لودندورف - هتلر المسلحة في مونيخ .

(٢) الدور الثاني من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ دور تثبيت الجمهورية . وهذا الدور سيطرت عليه شخصية شترسمان الذي يوجه الشؤون الخارجية ، وفي الوقت نفسه ، يمارس نفوذاً كبيراً على التطور السياسي الداخلي .

(٣) الدور الثالث يبدأ في ١٩٢٩ بالأزمة العالمية لعام ١٩٢٩ . وفيه تززع النظام الجمهوري بعنف وانهار ، وانتهى باستلام هتلر السلطة في بداية سنة ١٩٣٣ .

وكان تاريخ القومية الألمانية في هذا الدور يتبع تقلبات النظام الخارجي .
وقد بلغت القومية ذروتها في سياق الدور الأول والثاني فيما كانت بين ١٩٢٣ و ١٩٢٩ في حالة تراجع واضح .

أما وقد عرضنا الخطوط العريضة للتطور ، فمن المهم أن نحدد أسباب نمو القومية في دور جمهورية فيمار . ويمكن إرجاع هذه الأسباب إلى ثلاثة مصادر أساسية .

١ - عن النقد الذي وجه لمعاهدة فرساي .

٢ - عن النقد الذي وجه للمؤسسات الجمهورية .

٣ - عن نمو الأزمات الاقتصادية .

١ () - لقد تغذت القومية بعداء الألمان لمعاهدة فرساي التي كما يقولون ، لم يفاوض بها ، وإنما فرضت على البلاد ومست شرف الشعب الألماني . وتقطعة الانطلاق لهذا النقد هي المادة ٢٣١ في المعاهدة التي تعرف مسؤولية الشعب الألماني الجماعية ، وتضع مبدأ التعويضات على هذه المسؤولية . وقد أوضح الألمان ، منذ البدء ، بأنه لا يمكن أن يقبلوا مبدأ مسؤولية الشعب الألماني وحده في إثارة الحرب العالمية ، وهذا ما يوضح بسرعة جداً العمل الذي قام به عدد من المؤرخين للبرهان على خطأ هذه النظرية . وقد كثفت هذه الأعمال في مجلة تدعى : « دفاتر برلين الشهرية » التي يوجهها أ . فون فيغيرر . وهدف هذه المجلة رفض نظرية مسؤولية الشعب الألماني وحده . ومن البديهي أن أحزاب اليمين ، في ألمانيا ، استولت بسهولة على هذه الاثباتات واستخدمت أعمال المؤرخين بغية البرهان على أن الشعب الألماني في هذه النقطة قد مس في شرفه وخدع . ولكن يجب أن يلاحظ أن هذه النظرية في عدم إجرام الشعب الألماني لم تستخدمها أحزاب اليمين فحسب ، وإنما أيضاً مجموع الرأي الألماني . ومن الواضح

أن يثير هذا الإثبات في البلاد اضطراباً قومياً خطراً مصحوباً بروح الشار . أما الذين نزعوا إلى إظهار نصيب الألمان في المسؤولية في إثارة الحرب والأخطار التي ارتكبتها الزعماء السياسيون الألمان ، فقد عوملوا بالحال كخونة للوطن . وعلى التعليم الجامعي ونفوذ الكنيسة وزر ثقل من المسؤولية في هذا الموقف العام للشعب الألماني .

وقد تعلق بهذه الثورة على المادة ٢٣١ في المعاهدة ، الاحتجاج على الأراضي التي انتزعت من ألمانيا . وكانت الاحتجاجات شديدة للغاية . ولا سيما فيما يتعلق بـ دانتريغ ، وميميل ، والممر البولوني ، وسيليزيا ؛ وأخيراً الألزاس - لورين وشلزفيغ الدانماركية . وفي كل هذه المناطق التي فقدتها ألمانيا ، أعدت ثورة من قبل التجمعات القومية والجمعيات العديدة التي أنشئت لهذه الغاية وأهمها « رابطة الجرمانية » في الخارج . ومن جهة أخرى ، أظهر الألمان بسهولة أن النقاط الأربع عشرة التي وضعها الرئيس ولسون قد طبقت في كل مكان في أوربة على صعيد القوميات إلا في ألمانيا . وكان رفض الحلفاء لاتحاد النساء بألمانيا أحد العناصر الذي سم بصورة عميقة الجو السياسي الذي ستعيش به ألمانيا . وهكذا نمت في ألمانيا « حركة مراجعة » ، تشكيك . وعندما يضمن شتريسمان ، فيما بعد ، حدود الغرب ، يظهر بأنه يضحي بأعلى مصالح الألمان .

وأخيراً ، حمل احتجاج الألمان أيضاً على قضية التعويضات : فقد ظهر من غير المقبول أن تفرض مبالغ على ألمانيا ولم تحدد أبداً ، وتجعل من المستحيل نهوضها الاقتصادي . وكان من السهل على الألمان الاستيلاء على برهنة عدد من الاقتصاديين الأنغلو - ساكسون ضد التعويضات ، ويذكر بهذه المناسبة إثبات الاقتصادي كينز بخاصة . وكان رجال الدولة الألمان الذين يجذبون سياسة تنفيذ المعاهدات ، يعتبرون آلياً كأعداء ، وقضى القوميون الألمان على كثير منهم . وتتلخص نظرية القوميين في البرهان على أن الأزمات الاقتصادية التي تتألم منها تاريخ الحركات ج (٥)

ألمانيا ، أزمة التضخم في ١٩٢٣ ، والأزمة الاقتصادية في ١٩٢٩ ، ناجمة ، في الجزء الأكبر منها ، عن العبء الذي تثقل به التعويضات على الاقتصاد . وأظهر القوميون مشروع دوز ثم مشروع يانغ كأدوات استعباد للشعب الألماني . ومن هذه المنازعات نتجت قناعة عند الألمان بأن ألمانيا يجب أن تعتبر منذ الآن كأمة « كادحة » وهذا النزاع بين الأمم « المكدحة » والأمم « المستغلة » ظهر واضحاً بخاصة في قصة شهيرة كان لها تأثير كبير في ألمانيا وهي : « الشعب دون مجال » للكاتب هانز غريم .

٢) ولم تكن معاهدة فرساي وحدها سبباً في غو القومية في ألمانيا لأن النظام السياسي ما لبث أن أصبح موضع انتقادات خطيرة جداً . وفي الحقيقة ، لقد قبل الألمان بسرعة أن ثورة تشرين الثاني ١٩١٨ قد كسرت قوى مقاومة الشعب الألماني ، وأن ثورة تشرين الثاني هذه كانت نوعاً من « طعنة خنجر » في الظهر أجبرت الجيش على الاستسلام . وأن الشعب الألماني لم يغلب في ميادين القتال ، ولكن وجدت قوى تفتيت أتت من الخارج ولغمت قدرة مقاومته . ويستنتج من هذا أن على الألمان ألا يتخلوا عن الاعتقاد بتفوقهم ولا عن إرادة توسعهم . ولكن المهم ، وهذه هي حجة القوميين ، حذف السموم التي أدخلت في جسمه وسببت الهزيمة . وقد حمل هجومهم بصورة أساسية على الاجتماعيين - الديمقراطيين من جهة ، وعلى الوسط الكاثوليكي من جهة أخرى ، وهما الحزبان اللذان أُلْفا في ١٩١٩ ائتلاف فيمار ، الذي يتهمونه الآن بأنه حاول كسب الثورة لصالحه . ومن هنا خرج عنف القوميين الألمان المعادي للبرلمانية .

٣) وأعطت الظروف الاقتصادية أخيراً للقوميين غذاءً نامياً دون انقطاع . أولاً ، لأن التضخم ، الذي نما في ألمانيا عقب الهزيمة وبلغ نقطة الذروة في ١٩٢٣ ، كانت له نتائج شديدة الخطورة على صعيد القومية . وفي الحقيقة ، إن الطبقات الوسطى في ألمانيا تأثرت بشدة من التضخم وتكدحت مادياً . لأن

الموارد التي كانت تعيش عليها هذه الطبقات ، والتي شكلها التوفير ، زالت . ولكن هذه الطبقات الوسطى لا تريد أن تكون مختلطة مع الطبقة الكادحة . ولذا لا تصف تحت شعار أحزاب اليسار أو أقصى اليسار الاشتراكي أو الشيوعي . ولكنها ستبني إزاء الماركسية موقف العداء . ولإيضاح سقوطها ، لا تذكر تطور النظام الرأسمالي ، ولكنها تجعل اليهود ومعاهدة فرساي والماركسية الدولية مسؤولين عن هذا التطور . ويرى الكثير من الأفراد أن البؤس الاقتصادي لا يوجههم ، وإنما القلق من فقد مكانتهم و « شرفهم الاجتماعي » والخوف من الانحدار إلى مستوى الطبقة الكادحة الصناعية . والقومية هي رد الفعل الطبيعي لهذه الطبقات الاجتماعية الوسطى التي تسمى تهماً « الطبقة الكادحة ذات القبة القاسية » ، رد فعل ضد الشعور بالانحطاط والصغار ، وبالتالي نوع من عاطفة تعويض لخسارة الثروة والنفوذ الاجتماعي . وقد نما الاتجاه الموالي للقومية أيضاً انطلاقاً من ١٩٢٩ ، بسبب الأزمة التي انقضت على البلاد وبسبب البطالة . ومن الملاحظ أن الأزمات الاقتصادية كانت في تاريخ جمهورية فيمار مؤشراً لدفع القومية : ففي انتخابات أيار ١٩٢٤ ، حصل الحزب القومي على ١٩ , ٥ ٪ من الأصوات ، ليسقط من جديد ، في ١٩٢٨ ، على أثر التصلب الاقتصادي والسياسي خلال أربع سنوات إلى ٢ , ١٤ ٪ . ولوحظت أزمة ١٩٢٩ في انتخابات تشرين الأول ١٩٣٠ في صعود سهم الأحزاب القومية التي حصلت على ما يقارب ٢٥ ٪ من الأصوات . وفي انتخابات تشرين الأول ١٩٣٠ وجد ١٠٧ منتخب قومي - اشتراكي ضد ١٢ سابقاً . ومن الملاحظ جداً أن النسبة المئوية للعاطلين في ألمانيا في دور جمهورية فيمار تزداد دوماً وبالضبط كالنسبة المئوية لأعضاء الحزب القومي الاشتراكي^(١) .

Grouyet , Le Monde Contemporain , dans l'Histoire générale des Civilisations . راجع (١)

الجيش الحر :

يتصل تاريخ الحركات القومية اتصالاً وثيقاً بنمو الجيوش الحرة في السنوات الأولى من جمهورية فيمار . ولهذه الجيوش الحرة إعلان أساسي :

١) الجيوش التي تشكلت في ألمانيا غداة الحرب للنضال ضد البولشفية .

٢) الجيوش الألمانية التي عادت بعد الحرب من البلاد البالطية .

في كانون الأول ١٩١٨ ، لم يعد الجيش النظامي ، الذي لغمته الدعاية السبارتكية ، قادراً على استعادة برلين التي كانت في أيدي الثوريين . حتى إن جيوش الجنرال ليكينز نفسها أصابها عدوى السبارتكية . وبدت الحكومة التي يرأسها ايبيرت أسيرة هذه الجيوش . وفي هذه الحالة الدرامية للغاية ، ترى محاولة أتت من ضابط ألماني عال ، الجنرال مركز ليستعيد القبض بيده على الجيوش التي فقدت معنوياتها بسبب الهزيمة والثورة . وقامت هذه المحاولة على صلة بوزير الحرية ، نوسك الاشتراكي . وكان الجنرال مركز يفكر ، في آخر سنة ١٩١٨ في أن يجمع ثانية ، في بعض تشكيلات الجبهة ، جميع العناصر الوطنية والمرتبطة أيضاً بالنظام العسكري ، ويؤلف من هذه العناصر « السلية » فرق متطوعين . وهذه الجيوش الحرة التي كانت نظرياً مستقلة عن إدارة الجيش ، ولكنها بالرغم من كل شيء نظمت على أساس عسكري ، كانت مرتبطة بزعمائها بروابط أخوية ، كما كانت العلاقات بين الضباط وتابعيهم موضوعة ومقررة من رجال موثوقين يعينهم الجيش . وربط مركز هذه المؤسسة الجديدة للجيوش الحرة بجيش لوتزوف الذي كان يعمل في ١٨١٣ أثناء حرب الخلاص ، واستلم زمام المبادرة في النضال ضد نابوليون عندما لم تكن حكومة بروسيا الملكية حرة بعد . وكان الهدف ، الذي حدده مركز لجيوشه الحرة ، النضال من جهة ضد أعداء الداخل ، ومن جهة أخرى ، تأمين حماية الحدود الألمانية . ولم يطلب مركز من أعضاء هذه الجيوش

الحرّة أي عقيدة سياسية . ومع ذلك فإن هدفها إتقاد حكومة ايبرت من « الحر » ، وبالتالي كفاح العناصر السبارتكية . وهذه التجمعات الأولى للجيش الحرّة تأسست في مدينة زالزكوتن الصغيرة في وستفاليا ، ثم نقلها مركز إلى جوار برلين التي كان يريد استعادتها من السبارتكيين . وهذه الجيوش التي استخدمها إيبرت ونوسك ، أخضعت القوات الثورية واستردت بيدها برلين في الأيام من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني ١٩١٩ .

وهذا العمل الذي قام به مركز في تأسيس هذه الجيوش الحرّة أتبعه مباشرة ضباط ألمان آخرون ، وبخاصة الكولونيل ايرارد . فقد شكل فرقة من الجيوش الحرّة حملت اسمه وكانت تتألف بخاصة من أعضاء الوحدة الرابعة للحرس الإمبراطوري . ووجدت أيضاً جيوش حرّة بحرية نظمها الأميرال لوفنفلد . وفي بافاريا وجدت أيضاً عدة جيوش حرّة . وفي النصف الأول من سنة ١٩١٩ يمكن أن تقدر بـ ٢٠٠, ٠٠٠ إلى ٤٠٠, ٠٠٠ . وتحصل على فوائد مادية مرتفعة نسبياً ، ٣٠ إلى ٥٠ ماركاً في اليوم ، و ٢٣٠ غرام من اللحم ، و ٣٥ غرام من الزبدة ، ومثل هذا المقدار لا يستهان به مطلقاً في دور كانت المجاعة تعيش في البلاد . ولكن المهم بخاصة للدراسة ، هي العقلية التي نمت مباشرة عند هذه الجيوش الحرّة ، عقلية أناس منتزعين من جذورهم ومحرومين ، ولا يرون حلاً لهم إلا في استمرار العداء واستمرار الحرب . وكان كثير من أعضاء هذه الجيوش الحرّة ينتسب إلى حركة الشبيبة أو إلى جيوش الصدام . وكانوا مقتنعين بأن الجيش قد خوّن ، وأن ألمانيا بالتالي طعنت بطعنة خنجر في الظهر ، وأن الجيش ليس مسؤولاً عن الهزيمة ، وأن مسببي هذه الهزيمة هم الأحزاب الثورية . وكثير منهم لا يعرفون إلا الحرب ، ومن الطبيعي أن يشعروا بأنهم غير مرتاحين في عالم السلام . وهؤلاء الأعضاء في الجيوش الحرّة ينتسبون في عدد قليل منهم إلى هيئة ضباط ممتهين . وهم في الغالب ضباط احتياط . أو تطوعوا في الجيش مدة عام ، وكان بينهم أيضاً عدد

من الضباط الذين تخرجوا من صف الضباط . ومن الواضح أن العقلية التي نمت في هذه الجيوش الحرة تعلن عن العقلية القومية الاشتراكية . ونجد عندهم مثلاً ، الإعجاب المتعصب للزعيم ، وهذه حالة الكولونيل ارهاردت الذي وصفته الجيوش الحرة بأنه « زعيم » ومن طبيعة مهيبة . ونجد أيضاً في هذه الجيوش الحرة تذوق الكفاح للكفاح . ويجب أن نلاحظ ، إذا تكلمنا اجتماعياً ، أن الطبقات العاملة ، والعمال بخاصة ، لم تكن موجودة تقريباً تماماً في هذه الجيوش الحرة . فقد كان معظمهم ينتسب إلى وسط البورجوازية ، وهؤلاء هم أبناء الموظفين ، والطلاب ، وكثير من طلاب المدارس الثانوية ، وبينهم أخيراً عدد من الفلاحين . ولكن إذا كان أصلهم بورجوازيّاً في معظمهم ، فقد أتوا مع ذلك بروح الكره والثورة ضد المجتمع البورجوازي . وبصورة أدق ضد الشكل الغربي الذي أخذته البورجوازية في ألمانيا . وبالتالي يبدوون كرهاً عظيماً ضد مؤسسات قيّار ، وكان من برامج عملهم أخيراً تدمير هذه الجمهورية . وهذه الجيوش الحرة هي التي ذهبت في ذلك الحين ، لقتال العناصر الألمانية السبارتكية في مختلف المدن حيث استطاع هؤلاء فرض سلطتهم . وهي التي دمرت أيضاً الحركات السبارتكية في ميونيخ . ودرسدن ، وليبزيج ؛ في ربيع ١٩١٩ . وفي ليبزيج ، استخلص مركز ، المنظم العام لهذه الجيوش الحرة ، درساً من هذه الحوادث في الخطاب الذي ألقاه في جامعة هذه المدينة حيث قال : « إن البورجوازية غير قادرة على الدفاع عن نفسها ضد الشيوعية ، وإن السلامة آتية لألمانيا من الجيوش الحرة وحدها » .

وإلى جانب الجيوش الحرة التي تشكلت في ألمانيا نفسها ، يجب أن نشير إلى تشكيلات تأسست في البلاد البالطية ، ويسمىها الألمان « بالتيكوم » . فغداة هدنة تشرين الأول ١٩١٨ ، اضطرت الجيوش الألمانية إلى الجلاء عن بولونيا واورانيا . ولكن بالعكس ، سمح لها بل وشجعت على البقاء في البلاد البالطية .

لماذا ؟ لأن الحلفاء كانوا يرون في بقاء الجيوش الألمانية في هذه المناطق حصناً ضد البولشفية . وكان للألمان ، الذين يحتلون هذه المناطق ، سند في السكان المحليين لدى البارونات البaltيين الذين كانوا منحدرين بعيد جداً من فرسان النظام التوتوني ، وكانوا يملكون قسماً عظيماً من الملكية العقارية في الدول البaltية . وفكر عدد من الضباط الألمان ، وبخاصة الجنرال فون در غولتز ، بإنشاء دول البaltية كبرى تخضع كثيراً أو قليلاً مباشرة لألمانيا وتعوض بالتالي نحو الشرق الخسائر الأرضية التي قبلت بها نحو الغرب . وأراد الجنرال فون در غولتز أن يقوم باستعمار ألماني واسع في هذه المناطق ووسع برنامجاً في ثلاث نقاط :

١ - وضع جنود ألمان مسرحين في البلاد البaltية .

٢ - إنشاء مستعمرات واسعة عسكرية وزراعية معاً .

٣ - أخيراً ، إعداد جيوش ، في هذه المناطق البaltية ، تزحف على بتروغراد (سان بطرسبورغ) وتقيم ملكية قيصرية في روسيا حليفة لألمانيا .

وقد قويت مشاريع فون در غولتز أيضاً بما توافد على البلاد البaltية من تجمعات كثيرة من الجنود المسرحين من الجيوش الحرة التي عززت أنشط عنصر في الجيش الألماني ، وبخاصة اللواء الحديدي الذي كان جيش نخبة يأتمر بأمر القائد بيشوف . وقد حققت هذه الجيوش ، في ١٩١٩ ، عدة انتصارات على البلاشفة ، ووسعت بذلك ساحة النفوذ الألماني . ولكن الشعوب البaltية التي كانت حتى آنذاك موالية للألمان ، ما إن تخلصت من الخطر البولشفي ، إلا وانقلبت عليهم وطلبت رحيلهم . وأخيراً ، وبناء على طلب الحكومة الليتوانية التي يرأسها اولمانيس ، طالب الحلفاء ، أي فرنسا وإنكلترا ، برحيل الجيوش الألمانية في أيلول ١٩١٩ . ولكنهم اصطدموا من جانب العسكريين الألمان برفض كثير من الضباط والجنود خوفاً من العودة إلى ألمانيا المعدمة الفقيرة وعدم وجود عمل لهم . ولهذا

حاول الجنرال فون در غولتز أن يدخل نخبة جيوشه في نوع من الجيش الأبيض الذي كان يناضل ضد البولشفية ، ونظم في البلاد البالطية على يد مغامر بالجنسية الألمانية والروسية معاً ، وهو الأمير برمونت - آفالوف وتحت البزة العسكرية الروسية البيضاء ظل الجنرال فون در غولتز ، خلال خريف ١٩١٩ ، يناضل ضد خصومه .

وانتهت مقاومة الألمان بالانهيار : لأن الهجوم الذي حاوله برمونت - آفالوف ضد ريغا أخفق ، وأخيراً اضطرت الجيوش الحرة إلى التخلي عن مدينة ميتوالتي كانت مركزهم الأساسي . وفي ١٩١٩ ، وجه الجنرال نيسل الذي كان يقود البعثة الخليفة في برلين ، إنذاراً للحكومة الألمانية وطلب إليها في آخر كانون الأول ١٩١٩ أن تسحب كامل جيوشها الألمانية من البلاد البالطية .

ومن المفيد أن نرى عقلية جنود بالتيكوم التي كانت تحارب خلال عام في البلاد البالطية . ويجب أن نلاحظ بأنه لا يوجد ، في هذه الجيوش التي وجدت نفسها أمام البلاشفة ، عداً للبولشفية بصورة منظمة . وقد ذكر أحد أعضاء بالتيكوم ، وهو فون سالومون في مؤلفه « المرفوضون » أن الألمان أخذوا بالقوة التي أبدتها الثورة الروسية . وبالمقابل ، كانوا يشعرون إزاء الحكومة الألمانية بعاطفة عنيفة جداً ، ويقولون : إنهم آخر الجنود التي ألقت السلاح أمام العدو . لقد ناضلوا مستشرين لإنقاذ ٧٠٠ عام من التوسع الألماني ، وجاءت الحكومة الألمانية تطعنهم طعنة الخنجر في الظهر . لقد كان هؤلاء الناس يشعرون بنقمة شديدة حيال وطنهم الخاص وحيال جمهورية فيمار . وكتب فون در غولتز : « ما كنت لأتصور أنني أحمل سيفاً محطماً في يدي ، وأن أقبح عدوي يصبح شعبي وحكومتني » .

لقد نما إذن في هذه الجيوش نوع من عاطفة يأس لا تسمح للناس أن يتعلقوا

بشيء . وما كانوا ليتذوقوا شيئاً غير الحرب . ولا يتصورون مستقبلهم في عالم سلام . وهكذا وصف فون سالومون آخر المواقع الحربية ضد البالطين بقوله : « كنا مسعورين ، نطارد الليتونيين كالأرانب عبر الحقول ، ونطرح أرضاً جميع أعمدة البرق ، ونلقي جميع الجثث في أعماق الآبار ، ولا شيء كان يثير فينا عواطف إنسانية . وفي كل مكان نرفيه لا يبقى إلا الأنقاض والرماد ، وبقايا الأخشاب المحترقة كقرحة واسعة على حقول مجتاحة ، وعلم الدخان دليل طريقنا ، وكنا نشعل حطبة حيث لا يوجد أشياء جامدة فحسب ، وإنما أيضاً آمالنا ورجاءاتنا التي كانت تحترق فيها ككل قيم العالم المتمدن » . وختم كلامه معرفاً بروج رفقاءه : « اعمل ، اعمل كيفما اتفق ، ورأسك منكوس . سر مبدئياً ، وابسط طاقاتك بكل الوسائل ، وبكل الجرات . إن الدم لا يسيل عبثاً أبداً . واحتقر في كل مكان التكيف والطاعة » . هكذا كان المثل الأعلى لهؤلاء الرجال ^(١) .

لقد أخذ عمل الجيوش الحرة في بادئ الأمر طابعاً ثورياً علنياً ، وابتداءً من ١٩٢٠ أخذ طابعاً سرياً .

أولاً : العمل الثوري : لقد كانت نقطة الذروة لعمل الجيوش الحرة ، في آذار ١٩٢٠ ، محاولة انقلاب عرف باسم ، إنقلاب كاب - لوتفيتز . فقد حاولت الحكومة الألمانية حل جيشين من أكثر الجيوش الحرة نشاطاً . الوية ارهاردت ولوفنفلد البحرية . غير أن الجنرال الألماني لوتفيتز الذي كان يوجه جيش القيادة رقم ١ ، أي منطقة برلين ، رفض الطاعة ووجه إنذاراً للرئيس ايبرت يبلغه فيه أن يستقيل بعد أن يجري انتخابات جديدة ، وأمام رفض ايبرت الامتثال لهذا التبليغ ، حاول اللواء ارهاردت الهجوم على برلين ، واحتل بالقوة رئاسة

R. WAITE , VANGUARDS OF NAZISM , 1952

(١) راجع :

BENOIST - MECHIN, HISTOIRE DE L'ARMÉE ALLEMANDE, 2 Vol. 1936.

و

الجمهورية والوزارات ، بينما اضطر ايبيرت إلى الهرب إلى درسدن ومنها إلى شتوتغارت . وفي هذه الظروف ، وبمساعدة اللواء ارهاردت استلم السلطة في برلين شخصية كانت قد لعبت في السابق دوراً عظيماً في الحركة القومية الألمانية في داخل عصبة الجامعة الجرمانية . وهو ف . كاب الذي كان آنذاك موظفاً كبيراً في وزارة الزراعة ، وأعلن بمساعدة تجمع سياسي اطلق على نفسه « الاتحاد القومي » ، نوعاً من دكتاتورية عسكرية ترأستها جيوش الجنرال لوتفيتز .

وهذه المحاولة لاستلام السلطة من قبل عناصر اليمين أدت إلى إخفاق تام : لأن كاب ولوتفيتز لم تدعمهما أحزاب اليمين ، ولأن الأركان العامة كان تنقصها الحماسة لدعم الجنرال لوتفيتز ، وبخاصة ، ولسبب هام ، لأن النقابات أعلنت الإضراب العام في برلين ، وشل هذا الإضراب الحكومة التي تألفت في هذه الظروف . ومضى اسبوع ، ولم تعمل حكومة كاب - لوتفيتز شيئاً ، واضطر اللواء ارهاردت إلى مغادرة برلين .

ومحاولة الانقلاب هذه التي قام بها كاب - لوتفيتز تصور مسبقاً من عدة جهات المغامرة الهتلرية . وفي الواقع ، نجدنا أمام حركة ذات طابع مزدوج : حركة ذات طابع محافظ وملكي ، حركة يمينية متطرفة : فقد انضم كاب إلى وسط اليونكرز (النبلاء مالكي الأقطيان) ، ولوتفيتز نموذج لضباط النظام القديم المتعلقين بالملكية . وكان الاثنان على صلات مع لودندورف والضباط الملكيين . وبعد ذلك ، وجدت الجيوش الحرة التي أتت في هذه المحاولة بروح المغامرة أكثر بكثير من القناعات السياسية الأصلية . وقد كتب مؤرخ الجيوش الحرة ، فون اورتز في حركة كاب - لوتفيتز : « كان هؤلاء الرجال يجهلون كل شيء عن السياسة المعقدة . لقد كانوا جنوداً ، ومكافحين ، ولا يريدون أن يكونوا غير ذلك » وكان من بينهم رفيق لأورتز زنه ذهب حتى القول : « لقد كنا أناساً

بدائيين » . ويعجب بارهاردت لـ « بدائيته » وبساطة موقفه ، لأنه لا يثقل نفسه بأي قناعة سياسية أو فلسفية . وهذه الجيوش الحرة التي تسهم بالمغامرة لم يكن لها أي تعاطف خاص مع الإمبراطور ، وتهم قليلاً جداً بالأهداف السياسية التي يتابعها كاب . وجهلها بالقضايا السياسية جعلها تدفع كاب ولوتفيتز إلى العمل . غير أن هذين كانا بصيرين بالعواقب ويعتبران الحالة خاسرة . وباختصار إن كاب ولوتفيتز قد تجاوزتها الجيوش التي كانت تعمل دون معرفة بالقضايا . وكتب فون سالومون في كتابه « المرفوضون » : « لقد كافحت هذه الجيوش الحرة ، على الحدود ، ووراءها بلد يائس . ولكن عندما لاحظت بأن ليس لها ظهير ، ولا مركز ثقل ، اتجهت نحو برلين . وطلبت من برلين أن تجهزها بالإيضاحات عن هذا الموقف ، ولكن برلين لم تستطع أن تعطي عنه شيئاً . وانتظرت مكسوفة ومصمة والسلاح في قبضتها . وكان الضباط ينتظرون البرد ، والبرد تقص عليهم مفاوضات بلهاء ومسكينة جرت بين لوتفيتز والحكومة وبدأت القضية سيئة ، وكنا نخشى أن تنتهي بتسوية ، ولكننا كنا مصممين على الزحف معها حدث دون لوتفيتز ودون كاب إذا كان ضرورياً ، حتى وربما ضدها^(١) » .

ومن البديهي أن تستخلص الجيوش الحرة من مغامرة كاب - لوتفيتز عداءً عميقاً إزاء العالم السياسي عموماً في الأوساط المحافظة والأوساط الجمهورية . وبدأت لهم الطرق القانونية عقيمة لا معقولة ومتجاوزة . وقد قال أحدهم ، وهو الملازم ار . مان في كتاب له يسمى :

« مع ارهاردت عبر ألمانيا » قال فيه : « لقد كان من الأفضل لو أعدم

بالرصاص أكثر مما اعدم » . وبعده ألف مانفرد فون كللينغر كتاب مذكرات عن الجيوش الحرة قال فيه : « لقد ترددت حكومة كاب ، بخيانة ، في إعدام نصف (دزينة) من الجنرالات وأمناء الدولة والبرلمانيين . وعوضاً عن ذلك شغلت الساعات بالنقاش عبثاً » . وأضاف : « الهدم اسمنت الثورات » .

ثانياً ، العمل السري : لقد حلت ، أخيراً ، الحكومة الجمهورية التي قويت بعد اخفاق مؤامرة كاب - لوتفيتز ، كل الجيوش الحرة . واعتبر الجنرال فون زيكت ، الذي كان يقود الجيش الألماني ، أن الجيوش الحرة لا تتلاءم مع تنظيم الجيش . وكان يحذر من الروح التي أتت بها . ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن عدداً من الجيوش الحرة وجدت مكاناً في جيش المائة ألف رجل الذي خول إلى ألمانيا في معاهدة فرساي ، والذي كان في حيز التنظيم تحت إدارة فون زيكت . وقد دخل عدد من متطوعي الجيوش الحرة ، وبخاصة جيوش ارهاردت الحرة ، لواء فون هيب ، في هذا الجيش ، وهذا لم يمنع مع ذلك أعضاء هذه الجيوش الحرة من أن تستمر في سَوْقِ المتطوعين لمنظمتها السرية القديمة . وهذه حال روم الذي كان ضحية هتلر في ١٩٣٤ ، ولكن ، من المعلوم ، أن جميع الجيوش الحرة لا يمكن أن تدخل في الجيش ، وأن هذه الرابطات ، وإن حُلَّتْ ، عاشت بصورة غير قانونية تحت أشكال مختلفة ، وفي الغالب جداً تحت أشكال جمعيات رياضية ، وفي الأغلب تحت شكل جيوش - عمل ، نصف عسكرية ونصف أطيانية ، ويؤوئها في الغالب كبار الملاك في الشرق الألماني . وهذه مثلاً ، حالة اللواء روسباخ في بوميرانيا . ووقفت هذه الأولوية مستعدة للكفاح الذي كرسَتْ نفسها له . وستنشأ في هذه التجمعات فكرة خدمة العمل الاجبارية . وسيتناول النظام الهتلري هذه الفكرة ويوضحها . ومن جهة أخرى ، ظل كثير من الأعضاء القدامى ، في هذه الجيوش الحرة ، على اتصال ببعضهم في داخل ما يسمى « حرس السكان » . وهي

أنواع من التجمعات تتألف بشكل شرطة محلية ، شرطة عمارات أو أحياء . وقد نمت بخاصة كثيراً في بافاريا حيث تركتها الحكومة البافارية المحافظة تتشكل . وحافظ حرس السكان هذا على الطابع العسكري غالباً . وفي بافاريا تأسست منظمة قوية جداً تسمى الاورغيث . وهذه الكلمة تتألف من الأحرف الأولى لما يسمى في الأصل « المنظمة الايشيريشية » . وقد انتهى الحلفاء ، في لجنة نزع السلاح ، بالقلق من كل هذه التجمعات ، وأجبرت الحكومة الألمانية على حذفها . وتم ذلك في بروسيا في ١٩٢١ وفي بافاريا بعد ذلك بقليل . ولكن الاورغيث ظل في حوزتها سلاح سري عظيم .

والآن ما عمل هذه الجيوش الحرة التي ردت إلى السرية ؟ ظهر هذا العمل بثلاثة أشكال أساسية :

الاغتيال السياسي

الأول ، وهو الأعجب ، الاغتيال السياسي . فقد تأسست بسرعة جداً ، منظمة خرجت من اللواء ارهادرت وهي : منظمة كونسول (O.C) وكان على رأسها مدير شرطة مونيخ ، بونر . وستكون منظمة كونسول هذه نقطة انطلاق لسلسلة اغتيالات سياسية . وستؤلف ما يسمى « محكمة القديسة - فيم » ، بأخذها نظاماً كان موجوداً في العصر الوسيط . وستقرر هذه المحكمة وجوب زوال عدد من الشخصيات : فقد ارتكب ٣٣٨ جرمًا في السنوات التالية بهذا النوع من العدالة الشعبية التي تضرب دون اعلام ، وأحياناً بعد إرسال رسائل تعلم الأشخاص المهددين بالموت . وعلى ما يبدو ، أن فكرة هذه المحكمة هي التالية :

إذا ضرب الزعماء الجمهوريون أثرت الفوضى التي تجر تدخل البلاشفة ، وتساعد ألمانيا على استعادة بناء جيشها ، بمشاركة الدول الغربية ، للنضال ضد

البلاشفة . ولا يمكن تعداد كل الضحايا ، ولكن أول هذه الضحايا وأعجبها كان وزير المالية ، ماتيئاس ارزبرغر الذي أخذت عليه العناصر القومية ، بخاصة ، الموقف الذي تبناه اثناء الحرب وكان ملائماً لسلام تسوية ، وتمسك بموقفه لصالح سياسة تقضي بأن تقوم ألمانيا بالالتزامات التي فرضتها عليها معاهدة فرساي . ففي ٢٦ آب ، قتل ارزبرغر ونجح القاتل بالفرار إلى هونغاريا . ثم جاء بعده دور فالتر راتينو ، وزير الشؤون الخارجية الذي قتل في ٢٤ حزيران ١٩٢٢ ، في برلين على يد عضوين من منظمة كونسول ، كيرن وفيشر ، اللذين احتجزتهما الشرطة وانتهيا بالانتحار . وقد شاد لهما الرايخ الثالث أبدة باسمهما . ولكن الجرائم لم ترتكب فقط ضد الشخصيات المرموقة ، بل ارتكبت أيضاً ضد أناس يعلم بأنهم كانوا غير محبذين للحركة القومية ، رجال يساريون ، وبخاصة شيوعيون أو اشتراكيون ؛ وحتى ضد أناس ، كانوا يفشون عن مستودعات الأسلحة التي كان يستخدمها أعضاء الجيوش الحرة . وعندما يؤخذ المحكومون كانوا فخورين بأفعالهم ، ويزعمون أنهم يستعملون هذه الأسلحة ضد خصوم الوطن . وكان احدهم ، ف . هاينز ، مسؤولاً عن عدد عظيم من الجرائم ، وقد نشر فيما بعد كتاباً يسمى « الأمة تتدخل » وصرح فيه : « الأسلحة شرط لا غنى عنه للشرف القومي . والشعوب الاستعمارية عزلاء من السلاح ، ولذا لا شرف لها » . غير أن المحاكم أبدت قليلاً من الشدة لهؤلاء مجرمين على الحق العام ، وحكم أكثرهم بعقوبات قلما كانت جادة للغاية . فمن ذلك أن قاضياً صرح أمام قاتل بقوله : « إن المحكمة ترى فيه وجه جندي شريف وكريم ، وأنه ضحى بشخصه لكل ما يراه عادلاً ومفيداً للوطن . ألا يوجد ، في ألمانيا ، تفهم للرجال المستقيمين ؟ » ثم اصدرت حكومة الرايخ عفواً عاماً لكل الذين حكموا في ١٩٢١ . وسينهاى المديح في ١٩٢٣ بكتلته على جميع القتلة الذين انتسبوا لمنظمة كونسول ، من زعيم الشبيبة الألمانية النازية ، بولدورفون شيراخ .

التدخل العسكري

والشكل الثاني للعمل هو التدخل العسكري في القضايا التي تمس الرايخ نفسه . وبخاصة ، تدخلت الجيوش الحرة في عدة خلافات وضعت الألمان في معارضة مع الشعوب المجاورة . وكانت سيليزيا العليا بخاصة مسرحاً لمغامراتهم . وسيليزيا العليا أرضٌ يسكنها الألمان جزئياً ، وجزئياً البولونيون . وقد خضعت بموجب معاهدة فرساي إلى استفتاء جرى في آذار ١٩٢١ ، وكانت بالإجماع مفضلة للألمان . ولكن البولونيين أفادوا من أن الألمان كانوا غير قادرين على ادخال جيشهم ، بالرغم من الاستفتاء ، وبمساندة الحكومة الفرنسية ، احتلوا جزءاً من البلاد . ورأت الحكومة الألمانية نفسها مدعومة من انكلترا التي كانت تعاكس في هذه القضية الموقف الفرنسي ، فاحتجت بقوة ضد موقف البولونيين . وهكذا ، انطلقاً من أيار ١٩٢١ ، وصل تدريجياً وسراً إلى سيليزيا عدد كبير من أعضاء الجيوش الحرة ، وبخاصة ، من أعضاء الجيوش الحرة التي كانت قد ألفت أنواعاً من مستعمرات نصف عسكرية ونصف أطيانية في بوميرانيا . وأهم هذه الجيوش الحرة الجيش الذي تشكل على هذا النحو كان جيش اوبرلاند الذي انبثق انطلقاً من أعضاء حرس السكان البافاريين . وتجمعت هذه الجيوش الحرة وتفاهمت فيما بينها ووضعت نفسها تحت إدارة جنرال كان له بعض الشهرة في الحرب العالمية الأولى ، وهو الجنرال هوفر ، وبدأت هذه الجيوش الحرة تهاجم الجنود والسكان البولونيين ، في الأراضي المتنازعة بين البلدين ، واحرزت نصراً كان له في ألمانيا ، في ذلك الحين ، انعكاس كبير جداً ، وهو النصر التي أحرزته على ربوة الأنابرع المقدسة . ولكن الحكومة الفرنسية قامت برد فعل عنيف ، ورأى الرئيس ايبيرت نفسه مضطراً لإعلان مرسوم يمنع بصورة مطلقة كل سوق لسيليزيا ، ويعاقب كل من يستمرون في الكفاح في المنطقة بأثقل العقوبات . وفوق ذلك ، كما كانت

الحالة بالبالطيك ، وجدت الجيوش الحرة الحكومة الألمانية نفسها تعاكسها في عملها ، وكانت المرارة بين رجالها عميقة للغاية . وأكثر من ذلك أيضاً أن فون سالومون كَوّن عنها صدى : « لقد احتفظ بثلاثي الإقليم لألمانيا بخدمات الحماية الذاتية . وإذا كانت هذه لم تحافظ لها على الثلث الأخير ، فذلك لأن مرسوماً ألمانياً قصم ظهرها . وإلى الذين كانوا يهددون البولونيين بالاستيلاء العام ، وإيانا بالسجن ، قدمنا النصر ككوب ثمين على أيدينا المستعدة للتضحية . ولكنهم تركوه يسقط أرضاً ، وتحطم على أقدامهم » . وكتب هاينز : « في قلب مكافحي الجيوش الحرة والغالبين في آنابرغ ، أصبحت العاطفة واضحة بأن كل حرب تحرير ألمانية تفترض مسبقاً الإبقاء على تدمير البرلمانية الغريبة وكل النظام الليبرالي الماركسي » . ومع ذلك بقي كثير من أعضاء الجيوش الحرة بصورة سرية واستقروا في سيليزيا - العليا .

ونجد أيضاً أعضاء الجيوش الحرة في المنظمات التي كافحت ، في نفس العصر ، الحركة الانفصالية الرينانية التي كان هدفها أن تفصل الضفة اليسرى لنهر الراين عن الراينخ الألماني ، وأن تجعل منها إما دولة محايدة ، وإما تصور ضم إلى فرنسا ، أو أيضاً حاولت إحباط احتلال الرور في ١٩٢٣ ، الذي قرره الحكومة الفرنسية ليسد تقصير الألمان على صعيد التعويضات . ودون الدخول هنا في تفصيل دور الجيوش الحرة التي ناضلت ضد الانفصالية الرينانية أو ضد الفرنسيين في الرور ، يجب أن نشير مع ذلك إلى شخصية كانت هدفاً لاحترام حقيقي . وهي شلاغيتز . فقد كان ، بالاختصار ، بطل هذه المقاومة في الرور ضد الفرنسيين وكان له ماضٍ عسكري كبير ، وأسهم في ثورة كاب وفي حرب سيليزيا ، وقص بنفسه ذكرياته التي جمعت في كتاب يسمى « ريغا وآنابرج » . وفي آذار ١٩٢٣ أوحى شلاغيتز بنسف جسر خط حديدي هام للغاية في الرور بالقرب من مدينة كالكوم ، فشل بذلك حركة التجارة التي نظمها الاحتلال الفرنسي . وعلى أثر

هذا الفعل ، أعدمه الفرنسيون بالرصاص . وفي الواقع ، على ما يبدو ، أن شلاغيتز لم يكن بطلاً نقياً كما أراد الألمان أن يمثلوه لأنفسهم ، لأنه بين الدور الذي أوقف فيه والدور الذي أعدم فيه ، كشف للفرنسيين كافة التنظيم السري للجيش الحرة الألمانية في الرور . بيد أنه سيشتهر على الأقل كبطل قومي بالهتلرية ، وستقام أوابد شلاغيتز في كل ألمانيا بعد وصول هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣ .

جيش الرايخ الأسود

وأخيراً ، تألف النشاط السري لهذه الجيوش الحرة بما يسمى جيش الرايخ الأسود الشهير الذي قيل فيه شيء عظيم ، وعلى المؤرخ أن يرده إلى نسبه الصحيحة . في ١٩٢٢ ، اقترح ضابط في الجيش الألماني ، القائد بوخروكر على الجنرال قائد الجيش الألماني أن يكسب الأسلحة السرية على يد عدد من تجمعات العمل التي تشكلت في عدة مناطق في ألمانيا الشرقية . وعلى هذه الجيوش المكلفة بمراقبة هذه الأسلحة السرية ، أن تنظم عسكرياً وأن تجتمع على مسافات منتظمة تحت إدارة ضباط جيش الرايخ . وهكذا وجد ، إلى جانب الجيش النظامي المؤلف من مائة ألف رجل ، عدد كبير من الاحتياطييين المتعلمين . وكان لمشروع بوخروكر غاية مزدوجة : من جهة إبقاء أكذاس الأسلحة تحت تصرف الجيش ، ومن جهة أخرى ، قليل من روح المقاومة التي نظمت ضد نابليون في ١٩١٣ ، وتربية قوات عسكرية في جيوش احتياطية هامة

وهذا المشروع في تنظيم الجيش الأسود أمسكت به الأركان الألمانية في ذلك العصر ، وبخاصة ، الكولونيل شلايخر الذي أصبح فيما بعد جنرالاً وآخر مستشار للرايخ الألماني قبل هتلر ، وباتفاق مع عدد كبير من الأوساط العسكرية والصناعية أعطى مساندته لمشروع بوخروكر . ومع ذلك ، أثناء احتلال الرور ، في ١٩٢٣ ، قلقت الحكومة الألمانية لدى اكتشاف هذا الاحتياطي الأسود تاريخ الحركات ج ٦ (٦)

الذي ارتفع في ذلك الحين من ٥٠ إلى ٨٠, ٠٠٠ رجل . وأمرت بالكف عن التارين التي فرضت على الاحتياطين . ولكن بوخروكر رفض الامتثال لأوامر الحكومة الألمانية ، وحاول عندئذ إجبار الحكومة ، بمساعدة الجيوش التي كان يعتقد أنه يسكها بيده ، والتي كان قد دربها شخصياً وأتى بها سراً في أيلول ١٩١٣ إلى جوار برلين ، وطلب منها احتلال حصون شبانداو وكوسترين . فهددته الحكومة الألمانية بتوقيفه . ولكنه اندفع بجيوشه التي تألفت من الجيوش الحرة ، وتحصن في حامية كوسترين ، وحاول تشكيل حكومة ناشئة ضد حكومة الرايخ . إلا أن القضية سويت بسرعة بتدخل جيش الرايخ النظامي ، وحكم على بوخروكر بالاعتقال عشرة أعوام . وسيعفى عنه في حينه . وسجلت هذه القضية ، قضية جيش الرايخ الأسود ، نهاية نشاط الجيوش الحرة . وكان على هذه منذ الآن ، أن توزع نشاطها ، وتبحث عن منظمات أخرى ، وابتداءً من هذا التاريخ اتجه كثير من أعضاء الجيوش الحرة نحو الهتلرية . وفي أقسام الهجوم وجد عدد عظيم جداً من أعضاء هذه الجيوش الحرة .

وبعد فما أهمية وطابع حركة هذه الجيوش الحرة ؟ لا شك في أن هذه الحركة هيأت الهتلرية . فقد توطدت رابطة بين الجيوش الحرة والهلترية . وهذه الرابطة كانت : « عصابة الدفاع والهجوم » . وقد تألفت هذه العصابة في بافاريا ، في ١٩١٩ ، وكانت عنصرية ومعادية للسامية بشدة شديدة جداً . وكانت تستعمل « السفاستيكا » أي « الصليب المعكوف » الذي وضعته على رأس صحيفتها التي تسمى « الصحيفة الشعبية الألمانية » .

ومع ذلك يجب الاعتراف بأن القومية - الاشتراكية إذا كانت حركة سياسية ، فإن الجيوش الحرة نفسها ، وإن كان أعضاؤها في الغالب ممثلين ك « جنود سياسيين » ، كانت تتميز خاصة بفراغ الفكر السياسي كاملاً تقريباً .

وهم ، كما رأينا ، رجال يتذوقون العمل ، والتدمير ، والحرب حسب فكرة الفن للفن ، وكانوا مسيرين بنوع من العدمية . وفي الحقيقة ، كانوا يريدون رد فعل شديد ضد كل أشكال الحضارة الغربية ، الحضارة البورجوازية ، ولكن من المستحيل أن نكتشف عند الجيوش الحرة مذهباً متجانساً على الصعيد السياسي ، حتى إنه لا يوجد عندها عداً أساسياً للبولشفية ، بل ، وفي معنى ما ، تعجب بها . ولكنها تكافحها في كل مكان . ولا يوجد عندها روح محافظة إنشائية ، ولا قومية واضحة . وهؤلاء الرجال لا يعلمون مطلقاً ما يريدون . وقد كتب عضو من الجيوش الحرة كان يأمر في ألوية هاينز : « السياسة لا تهتمنا ، كنا جنوداً وكنا نسخر من الباقي . نحن أبطال شباب دون مثل عليا سياسية . وإذا كان زعمي مستعداً لإعطاء دعمه لهتلر فهذا يكفيننا للحاق به » . وحل محل المثل الأعلى السياسي ، التفاني الكلي الأعمى للقائد ، للزعيم ، للفوهرر ، التعبير المجسد للفضائل التي يعجب بها المتطوع في الجيوش الحرة ، والذي يبذل له الروح كاملاً . ويوجد دليل على هذه الحالة الروحية ، هذا فقدان للحس السياسي وهذا الإعجاب بالقائد ، في قصة أخرى لفون سالومون تسمى « المدينة » . إن بطل هذه القصة القومية الذي كافح في كل مكان في سبيل ألمانيا ، والأمة الألمانية ، يموت في كفاح شوارع إلى جانب العمال الشبان الشيوعيين . وهذا يدل على احتقار سالومون للأفكار والبرامج . وهذه : جملة من إيفرسون وهو يحتضر ، لها معناها : « قلما بهم ما يفكر به ، ولكن الذي يؤخذ بعين الاعتبار هو شكل التفكير ، وشكل التفكير هو التفكير بشجاعة والتضحية الكاملة بالحياة » .

الفصل الثاني

بوادر القومية الألمانية

في جمهورية فيمار

من المستحسن أن ندرس هنا ثلاثة شخصيات كان لها بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة تأثير كبير على الأجيال القومية في السنوات ٢٠ و ٣٠ . وليسوا مع ذلك في أي درجة قوميين ، وكانوا بعيدين للغاية عن هذا المذهب ، وهم : فالتر راينو ، كيسرلنغ ، والقصاص توماس مان^(١) .

كان لهذه الشخصيات الثلاث منذ نهاية الحرب ، غداة الهدنة تأثير عظيم على الأجيال الصاعدة . فقد لاحظ هؤلاء الشخصيات الثلاثة الطليعية تدهور القيم التي عاشت عليها ألمانيا حتى ذلك الحين ، وتأثروا بنيتشه ، وأكدوا ثلاثتهم ضرورة إنسانية جديدة يحسن بنا هنا أن نصف خطوطها الكبرى .

فالتر راينو

أول هؤلاء الثلاثة ، فالتر راينو . وهو من أصل إسرائيلي ، وابن صناعي ، وهو نفسه صناعي كبير ، مدير لأكبر شركة توزيع الكهرباء في ألمانيا ، A. E. G. ومنظم اقتصاد الحرب الألماني في ١٩١٤ ، وكان وزيراً مرات كثيرة في بدايات جمهورية فيمار . وهو الذي وقع مع روسيا ، في ١٩٢٢ ، ميثاق رابالو ، واغتالته العناصر القومية في ١٩٢٢ .

(١) راجع عن هذه الشخصيات مؤلف - E. Vermeil, les doctrinaires de la Revolution allemande

وهذا الصناعي ، رجل الدولة ، كان في الوقت نفسه مفكراً ومثقفاً ثقافة عظيمة ، وقارئاً للفلاسفة . وبخاصة نيتشه وبرغسون . وهو مدين بالقسم الأعظم من أفكاره الاقتصادية والسياسية إلى أحد أصدقائه وهو فيشارد فون موللندورف ، ابن قنصل ألماني سابق في هونغ - كونغ ، وكان مساعده في شركة A. E. G. وكان موللندورف نفسه مؤلفاً لكتاب يسمى « الاشتراكية المحافظة » صدر في ١٩٣٢ ، ويضعه في فريق المحافظين الناشئين .

كان راتينو الصناعي يبدي خوفاً حقيقياً من الحضارة الميكانيكية التي يعيش فيها ، ومن البلوتوقراطية (حكم رجال المال والأعمال) التي تنجم عنها ، وأصيب بالمرض الذي أحدثه التصنيع الجنوبي في ألمانيا منذ خمسين سنة ، ورثى لظروف الحياة الميكانيكية كلياً . ويرى : « أن العمل المهني ينزع إلى تحويل نفسه إلى آلية منظمة » . كما يرى شلل الوجود ووحدة المصير في هذه الآلية الواسعة التي هي المجتمع الحالي : « إن الفرد المختص لا ينفذ أكثر من عمل قطعة على صعيد الصنع المتسلسل ، وإن الجماهير تبلغ بعناء الرفاه النسبي لتسقط من بعد ، بسبب الأزمات ، في البطالة والبؤس » . وعلى هذا يفضل راتينو الثورة على الظروف الحالية ، وليس الثورة على هذه أو هذه الطبقة الاجتماعية ، وعلى هذا الشكل للسلطة السياسية ، وإنما على طابع المجتمع الصناعي الذي يعيش فيه . ففي هذه الميكانيكية يكمن الذنب المقترف على العقل . « إن مجتمعا يجب أن يزول أمام جماعة منظمة حسب إنسانية جديدة ، ومجتمع تبعد عنه الرأسمالية والطبقة الكادحة سواء بسواء » .

ويقول : إذا أريد شخصيات قوية وسليمة لا كائنات ترد إلى حالة وصوليين يمكنين ، فيجب خلق التخلي عن الربح الفردي ، والتخلي عن الملكية الأنانية . وأن تقتصر الملكية على الأشياء التي تدخل في نطاق النشاط الاجتماعي لكل فرد .

ويصرح راتينو : من المهم إلغاء الإرث الذي يكرس حصر المال والثقافة . والمجتمع الجديد ، الذي يتصوره راتينو حسب تـُصوره للأمور ، فيه شيء من السان - سيمونية ، مجتمع دون طبقات ، يكون فيه جميع الألمان عمالاً سواسية في الحقوق والواجبات ومصنفين على طبقات مسلكية . وهذا هو مفهوم الشتندات التي أراد راتينو بعثه في معنى جديد ، أي في جماعات مهنية . وعليه يصنف الألمان على طبقات مهنية وفي إطار هذه الشتندات Stände يستعيد الشعب وعيه لعزته ، وتذوقه للعمل ونظامه . ولهذه الأصناف ، المشكلة على هذا النحو ، صفة مزدوجة : وهي أنها تقابات وأيضاً شركات مساهمة . وهذه الدولة الصنفية ، التي تعارض الدولة البرلمانية الغربية العاجزة والعقيمة ، تستطيع وحدها ، حسب راتينو، دمج الطبقة الكادحة في الأمة ، وهي التي تعطي العمال ، مهما كانوا وضيعين ، صناعاتهم ، ومكانهم واحترامهم التي يستحقونها .

كيسرلنغ

الثاني ، الكونت كيسرلنغ ، وهو أرستقراطي ألماني من أصل بالطي وثقافة كونية عالمية ، ورحالة كبير ، وخبير عظيم بالحضارة الهندية بخاصة ، ويملك ثروة واسعة . نظم بعد الحرب العالمية الأولى « مدرسة الحكمة » في مدينة دارمشتات الألمانية . وألف عدداً عظيماً جداً من المؤلفات التي أعطى عنها م . بوشيه الذي لبث مدة طويلة أستاذاً للغة الألمانية في السوربون ، دراسة عميقة في كتاب له يسمى « فلسفة كيسرلنغ » وأشهر مؤلفاته : « مستقبل أوربة » وقد صدر في ١٩١٨ .

ينطلق فكر كيسرلنغ من التعارض بين الغرب والشرق ، ونراه يقول : الشرقي عظيم بمجهده لإدراك الحياة الكونية وبتجربته المباشرة واليومية . ويمكنه بلوغ ما وراء التمييزات الظاهرية ، وما وراء التحويلات المستمرة للأشياء ، والواقع الأزلي ، ولكنه ، بالمقابل يهمل الواقع الحام ، الحادث الذي يحدث أولاً

يحدث ، ويشعوذ الواقع . وعلى العكس ، الغربي الذي يحترس من التصريح بأن العالم الخارجي غير واقعي ، ويجلي في العلوم وفي التقنية ، ويعلم كيف يفرض على الطبيعة إنشاءاته الخاصة ، ويكتب كيسرلنغ ، وذاكؤه ، يصنع في الواقع ، الوسائل التي لا غنى عنها لفتحه وانتصاره . ولكن الغربي ، بالمقابل ، لا يرى في الطبيعة إلا قدرةً للكسب والاستغلال ، ويبذل نفسه بكامله لغايات خارجية ، ومستغرقاً بمساعيه العلمية ، « يمكنك » الوجود الفردي والوجود الاجتماعي . ويخلق حضارة السهولة المادية المعرضة لأخطار الأميركانية .

ويكتب كيسرلنغ ؛ إن الشرق والغرب ، المعرفين على هذا النحو ، في الواقع متكاملان ، يتم أحدهما الآخر ، وانطلاقاً من هذه الثنائية شرق - غرب ، يجب خلق بشرية متكاملة ، الشرق يأتي بنفاز الروحانية اللانفعالية ، والغرب يأتي بنفاز الوقائع المحسوسة والتي يمكن حدوثها . « فكروا كما يفعل الشرقي ، واعملوا كما يفعل الغربي ، هذه هي الحكمة العليا » . وتعرّيف هذه الثنائية على هذا النحو ، يظهر تفكير كيسرلنغ ، كتفكير راتينو ، بأنه جهد لحذف الميكنة الحديث والوصول إلى البناء الروحي . وهذا الإصلاح الروحي هو ما كان يدور في خلد كيسرلنغ عندما أسس ، في ١٩٢٠ ، مدرسة الحكمة في دارمشتات التي يلتقي فيها العلماء الشرقيون والغربيون وينقلون أفكارهم إلى تلاميذهم ، في جوٍّ ديري . وكانت دارمشتات نوعاً من طائفة جامعية ودينية شبيهة بالطائفة التي أسسها تاغور في الهند ودرس فيها كيسرلنغ .

لأي أهداف سياسية يعمل كيسرلنغ ؟ يقول : إنه يريد أن يحل الدولة الاقتصادية الجديدة محل الدولة السياسية القديمة . ويؤكد - وهذه فكرة نجدها في لحظة أيضاً عند توماس مان - إن الشعب الألماني شعب غير سياسي . وإن ألمانيا لا يمكن أن تنتظم إلا اقتصادياً ، ولكن لا سياسياً . ويقول : إن الألمان لا يحبون ولا يحققون إلا العمل جماعةً . وهنا قوتهم ، وهنا تكمن عظمتهم ،

وبهذه الصفة ، على ألمانيا ، الشعب السلس القياد والمطيع ، أن تحقق الاشتراكية الحقيقية التي هي ، حسب رأي كيسرلنغ ، تضامن العمال ، والتي تعتمد على تعاون الطبقات فيما بينها . وهذه الاشتراكية التي يجعل كيسرلنغ من نفسه ناطقاً باسمها ، تعتمد على ثلاث صفات سائدة عند الألماني :

١ - أرستقراطيته التي ليست شيئاً آخر غير احترام الخبرة والمعرفة ، والقبول عند الغير ، بالتفوق الفكري والروحي في جميع أشكاله ، أرستقراطية القيم الحقيقية للموهبة والكفاءة ، وهذا ما يسميه أرستقراطية المعرفة المحضة .

٢ - حقيقة الألماني ، أي تعلق الألماني بالحقيقة ، ويقول : العقل الألماني أكثر ما يكون موضوعية وعمقاً ، أي استعداداً للحكمة .

٣ - وفاؤه للتقاليد ، ومحافظته العميقة ، هذه هي صفات العبقريّة الألمانية التي تظهر له بأنها مستعدة ومهيأة لخلق هذا الشكل من الاشتراكية التي تقابل بها العالم الغربي .

ويرى كيسرلنغ أن حل قضية ما بعد الحرب يكمن في خلق تجمعات اقتصادية كبرى ، تكون فيها القيادة لزعماء صناعيين ، زعماء الصناعة ، زعماء اقتصاد يحلون محل رجال الدولة . وهنا أيضاً نجد تأثير السان - سيمونية . ويرى كيسرلنغ أن يتلقى هؤلاء الزعماء الاقتصاديون التربية الأخلاقية وليس التربية العلمية فقط ، ليتخذوا موقفاً مناسباً إزاء الكون ، وحيال رسالتهم الخاصة ، ومسؤولياتهم . وبصورة أدق ، إن مدرسة دارمشتات فتحت من أجل هؤلاء الزعماء الصناعيين . وإن ألمانيا ، بتدمير الدولة ، لتحرير الطاقات الاقتصادية ، تصنع الثورة الحقيقية وتهبئ التنظيم الدولي للبشرية الذي يعتمد على التضامن الاقتصادي .

وقد انتهت رؤية كيسرلنغ برؤية مصالحة أوربية على أساس المصالح المادية .

توماس مان

الثالث : توماس مان ، وهو معروف برواياته (قصصه) . وقد حاول ، على وجه الدقة ، عبر رواياته ، أن يعطي معنى لدور تاريخ العالم الذي يعيش فيه . ويجب أن تقرأ ، بالتالي ، روايات توماس مان كنقد لمجتمع العالم السياسي المعاصر ، وكجهد لتعريف شكل جديد للإنسانية . وأكثرية ذلك أن توماس مان اهتم مباشرة بالقضايا السياسية . وغداة الحرب العالمية الأولى ، منذ ١٩١٨ ، كتب كتاباً يطبع محافظته العميقة وتعلقه ببعض القيم المعنوية الألمانية التي عارض بها الروح الغربية . وهذا الكتاب بعنوان : « نظرات رجل غير سياسي » . ثم بدل توماس مان موقفه السياسي واتجه بالتدرج باتجاه جمهوري ، وشايع جمهورية فيمار وأصبح معادياً مصماً للنازية ، وهذا ما ساقه إلى المنفى متطوعاً عند وصول هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣ . وكان مان في الخارج ، في الولايات المتحدة ، واحداً من أولئك الذين دعوا منذ ١٩٣٣ ، إلى مقاومة هتلر .

وكان هو أيضاً ، مهتماً بتأسيس بشرية جديدة تعارض الحضارة المميكنة التي يعيش فيها بلده . ويميز ككثير من الألمان بين الثقافة التي هي الروحانية الحقيقية والحضارة التي تعني في نظره ميكانيكية صناعية ، وقيم ، من الحضارة ، نقداً متأثراً بقوة بنيتشه . ويرى في الحضارة عقلاً محضاً ، ونشاطاً للفهم مجرداً ، وفلسفة الأنوار ، والشككية الأساسية ، والتفتيت ، وبالتالي ، قيماً معنوية بإفراط من النقد ، مقابل الأهواء والنشاطات العبقريّة أو البعيدة عن المنفعة . وإن الثقافة الحقيقية التي يفضلها مان تقع بين البربرية المجردة من القيود الفوضوية ، والحضارة الجافة والآفة المنحطة . ومن هنا معارضته لعقلانية الغربي . وتأثير الحضارة العقلية والمنحطة ، كما يقول ، درسه في أشهر قصصه ، والمعروفة أكثر من غيرها وهي « آل بودنبروك » حيث درسه في حالة أسرة كبيرة من بورجوازية مدينة لوبيك . وقد أحدث أفراد هذه الأسرة رابطة « الهانس » ، ولكن شوهده

المخطاطهم لأنهم كانوا ضحايا العقلانية الصافية لفلسفة الأنوار (فلسفة العقل) في القرن الثامن عشر ، وضحايا مفاهيم الأتقياء التي فسرت نوعاً من دين معقد للغاية ومعذب ، وأخيراً ، ضحايا هذه العصبية (النرفزة) الحديثة التي ترجع ، من جهة إلى تأثير تشاؤمية شوبنهاور ، ومن جهة أخرى ، إلى التأثير المفسد لموسيقى فاغنر .

ويرى عند توماس مان الاحتجاج نفسه على ميكنة العقل والأخلاق والتوكيد نفسه على ضرورة تجديد يكون في المستقبل ثورة حقيقية . وقد وسعت أفكاره في الحرب العالمية الأولى في داخل جمعية ألمانية كانت نوعاً من لفيف من المفكرين شارك فيه بخاصة عدة أساتذة من جامعة برلين ، مرتبطين بتوماس مان ، وعدة رجال سياسيين حاولوا تعريف ما يسمون « أفكار ١٩١٤ » وهي شكل من الثقافة الألمانية تعارض ليبرالية العالم الغربي . وفي كراسه الصغير « فريديريك والتألب الكبير » الذي صدر في ١٩١٥ بمناسبة النضال الذي قام به فريديريك الثاني ضد خصومه الأوربيين ، هاجم بشدة الحضارة باعتبارها تجسد فرنسا وإنكلترا ، وقابلها ، بصورة اصطناعية ، بفريديريك الثاني الفنان والجندي معاً الذي كانت رسالته تدمير النظام الباطل الذي أحدثته فلسفة الغرب الآفلة .

وفي قصته « الجبل المسحور » التي كتبها ، في ١٩٢٥ ، ظل توماس مان يعتبر نشاط الغرب « عامياً وميكانيكياً » . والشخصية الهامة ، في هذه القصة - التي تمر أحداثها في مصحح للمسولين ، وتتناقش فيه شخصيات تمثيلية تصورها توماس مان - : ستامبريني ويمثل نموذج الديمقراطية التافه في الغرب ، والعامل - الحر (الماسوني) الباقي على فلسفة متفائلة ، فلسفة القرن الثامن عشر ، و « يعبر ، كما يقول مان ، عن هذر خصب وباطل » . وهكذا يظهر عند توماس مان ، النفي الجذري الذي يلخص كل الخط السياسي لألمانيا المعاصرة حيال الغرب الأوربي ،

ويعتبر السياسة الديمقراطية والتقدمية شيئاً غير ألماني . وبالعكس ، يشير إلى الروابط الوثيقة التي تربط روسيا وألمانيا . فلقد تأثر توماس مان بصورة واضحة بدوستوويسكي وبالنقد الذي وجهه هذا للأوساط المحبة للسلافية ، في القرن التاسع عشر ، للحضارة الغربية . وعبر دوستوويسكي يشجب الغرب على وجه الدقة . ومع ذلك لا يظهر على الإطلاق عطفاً على ما يسمى « التنبؤية الشيوعية الاجتماعية الكونية » المتجسدة في شخص نافتا في رواية « الجبل المسحور » .

وأخيراً ، يظهر توماس مان عداؤه لما يسميه « الروح الألمية » المقبولة كمفاهيم اجتماعية وسياسية ، مقبولة لجميع الشعوب دون تمييز ، هذه المفاهيم المأخوذة عن الكاثوليكية اليسوعية ، وعن الماسونية أو عن الشيوعية الماركسية . ويوجد عند توماس مان نقد للألميات يعبر عن موقفه السياسي والاجتماعي .

إن عدا توماس مان ، في آخر الحرب العالمية الأولى أو في بداية السنوات ٢٠ ، ذهب بالتالي ، إلى الرايخ الثاني ، رايخ بسمارك . فهو يأخذ على بسمارك تحريره وتسييسه لألمانيا كثيراً . لأن الديمقراطية والبرلمانية والسلمية أوجدت في ألمانيا مرضاً مخيفاً . ويكرر توماس مان قوله بأن الألماني بصورة طبيعية غير سياسي ، وهنا ، في رأيه ، تكمن ميزته . فهو غير فصيح ومتعصب ، وأجوف ، ويراد على وجه الدقة حمايته لئلا يصبح كذلك في المستقبل . إن كاستوب ، الذي يمثل في « الجبل المسحور » ، لنقطة ما ، المثل الأعلى عند توماس مان ، يريد أن يقوم الألماني على حضارة آفلة باسم قوة الرجولة التي توقظ الحياة وترعاها . وأن مثله الأعلى هو ما يسميه « ديمقراطية من نموذج ألماني » ، ديمقراطية تجنب امتياز الثروة ، وتعتمد على انتقاء طبيعي ، وتؤدي إلى اتحاد عضوي للطاقات الشخصية والحية .

ولكن ، إذا كان هذا ، وبكثير من مفاهيمه ، في بداية السنوات ٢٠ يبدو أنه فتح الطريق إلى « عقائدية » تذكر بالقومية الاشتراكية ، فقد تحول بكرهه عن فكرة الهتلرية ، ولم يقبل أبداً بالاستعمال الذي فعلته النازية بإيجاءاته الخاصة . وفي خطابه في البيتهوفنشوال ، في ١٩٣٠ ، شهر بعنف بالنازية التي لا تعني ، في رأيه ، شيئاً آخر غير الاستسلام للغرائز . ولكن صوت الإنذار جاء متأخراً ، وأمكن القول بالضبط إن توماس مان كان صورة الصانع الساحر .

إن راتينو ، وكيسرلنغ وتوماس مان ، بالرغم من الفوارق اللونية الأكيدة في أفكارهم ، يتفقون على مطالبة ألمانيا بتجديد روحي أهل لتحريرها ، من جهة ، من العقلية الجافة ، ومن جهة أخرى ، من الميكنة الصناعية اللتين تعتبران ميتين لنموها في المستقبل . ولكن النفوذ الذي مارسه هؤلاء الشخصيات الثلاثة كان فكرياً بصورة محضة . فقد تكلموا بلغة غير مقبولة في الغالب ، وفي جميع الأحوال ، في غير متناول الجماهير ، ولم يكن لهم من تأثير إلا في أوساط ضيقة للغاية .

شبنغلر

وفي هذا العصر الذي صدرت فيه آثار هؤلاء الكتاب ، نشر شبنغلر ، في ١٩٢٠ ، كتابه « أفول الغرب » الذي يدخل في نطاق عدة مؤلفات ظهرت في نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتظهر ، حول ١٩٢٠ ، انخراط أوربة في داخل عالم خرج من الحرب .

وعند شبنغلر ، كما عند توماس مان وكيسرلنغ نجد التمييز بين فكرة الثقافة ، أي عضوية (هيئة) حية تنمو حسب قوانينها الخاصة ، والحضارة التي هي نوعاً ما تثبيت وفناء للثقافة . إن كل ثقافة تنتهي بحضارتها الخاصة . ويقول شبنغلر : « الحضارة مصير محتوم لكل ثقافة » . وبالتالي ، إن هذا التمييز

بين الثقافة والحضارة يكون لصالح فكرة الثقافة ، والحضارة هي نوعاً ما فساد الثقافة .

ويحلل شبنغلر ثلاثة نماذج للثقافة في التاريخ ، مع العلم بأنه يوجد كثير من الثقافات الأخرى ، ولكن ثلاثة أشكال للثقافة ترجع إليها كل الثقافات الأخرى ، الثقافة الابولينية ، والثقافة الصوفية والثقافة الفاوستية .

الثقافة الابولينية هي ثقافة القديم الكلاسيكي . ماذا تعني ؟ إن الناس الذين شاركوا في هذه الثقافة صنعوا لأنفسهم مثلاً أعلى جامداً للأشياء ، دون أي فكرة تطور داخلي ونمو تاريخي . وهذه هي الثقافة الابولينية التي سادت في إغريقية القديمة .

والشكل الثاني للثقافة ، الثقافة الصوفية التي سادت مع المسيحية ، ولكنها بلغت ذروتها في الحضارة الإسلامية ، عند العرب . ماذا تعني هذه الحضارة ؟ إن المؤمن جزء من جماعة معينة ، بموجب عمل سري مقدس ، كأن يكون مثلاً ، الختان اليهودي ، والتعميد المسيحي ، والصلاة عند المسلمين . والعضو في هذه الطائفة يلتحم فيها تحت شكل مذهب أو كنيسة . وفي خارج هذه الطائفة لا يوجد إلا كافرون أو وثنيون يجب تجاهلهم أو تدميرهم .

والشكل الثالث للثقافة ، هو الثقافة الفاوستية . ما معنى هذا التعبير ؟ هذا التعبير يعني أن الناس الذين يشاركون في هذه الثقافة عندهم عن الأشياء تصورات لا حد لها ، وعندهم الشعور بالقلق وبالعظمة ، والشعور بتطور غير محدود . والفاوستي إنسان يتطلع إلى صيرورة لا تنقطع ، ويشعر بحاجة إلى تجاوز نفسه باستمرار .

وبعد تعريف هذه الأشكال الثلاثة للثقافة ، درس شبنغلر الأسباب التي جعلت هذه الثقافة تزول ، وتسقط في الانحطاط وتعيش في حضارة . إن السبب

الأساسي في الانحطاط يكن في ما يسميه (الأشكال المنتحلة) أو الأشكال المستعارة ، أو اخلاط الثقافات . والثقافة تؤول إلى الزوال عندما تفسد بالتاس مع ثقافة أخرى . فثلاً ، إن خليط الابولينية والسحرأي الشكليين الأوليين للثقافة اللذين رأيناها ، قد سببا ، حسب رأيه ، سقوط الإمبراطورية الرومانية . والدول الغربية ، حسب رأي شبنغلر ، دول فاوستية والمثل النموذجي عنده ، هو اسبانيا . وهذه الدول سرت فيها عدوى الروح السحرية ، هذه الروح السحرية التي سادت في الكاثوليكية الملكية التي فرضت على أوربة ، في القرن السابع عشر والتي ، نزحت ، في رأيه ، الطاقات الفاوستية . وهكذا يوجد عند شبنغلر عدة تحاليل للأشكال - المستعارة التي تؤدي إلى انحطاط الحضارات .

ولهذا ندرس هنا فكر شبنغلر . إن ألمانيا ، في رأي شبنغلر ، بقيت أقرب من الدول الأخرى إلى الروح الفاوستية البدائية ، لأنها مدينة إلى المفهوم الديني المطبوع بقوة بمعنى اللانهائي الذي يصنع من الدين مفهوماً داخلياً ، ويجعل من كل مؤمن كاهنه الخاص ، ويتجنب ، بهذا ، من السقوط في « الامتثالية » . وإذا بقيت ألمانيا أقرب إلى المفهوم الفاوستي فذلك لأنها مدينة إلى اللوثرية التي عمقت الطابع الداخلي للدين عند الألمان . ولكن هذا التعلق بالقيم الفاوستية ، كما يصرح شبنغلر ، لا يمكن لألمانيا الحفاظ عليه إلا إذا خضعت لعدد من الأوامر الأخلاقية التي تبعتها بوضوح ، وتصونها من الاتصال بالعالم الغربي المنحط . وستحافظ على تقاليدها الفاوستية إذا خضعت طوعاً إلى النظام القاسي للأمة البروسية . وهنا ، عرض شبنغلر وجهات نظره في مؤلف صغير ، يعتبر تكملة لـ « أفول الغرب » ، وقد صدر في ١٩٢٠ أيضاً ويسمى « البروسيانة والاشتراكية » .

وفي تعريف الاشتراكية البروسية يرى شبنغلر سلامة القيم الفاوستية . فما

هي هذه الاشتراكية البروسية ، التي يقابل بها في جميع النقاط الاشتراكية الماركسية من النموذج الغربي ، ويستنبط منها أصول فكر فيخته في كتابه « خطب إلى الأمة الألمانية » ، ويرى فيها الملامح الأولى لهذا الفكر الاشتراكي ؛ ما هي هذه الاشتراكية البروسية ؟ إنها بكل بساطة مدح العمل المنجز جماعة ، والشعور بخدمة الدولة ، والإطاعة لأمر المكانة ، والتطبيق الزاهد للواجب ، وعمل وأخلاق لا يعملان إلا واحداً . وهكذا يؤول الأمر إلى هذه التضامنية الاشتراكية التي جسدها بروسيا عبر التاريخ ، حيث لا يتصور العمل ، في أي لحظة ، تحت زاوية أجرة ، أو مكافأة ، أو كسب ، وإنما يعتبر كخدمة عامة تعتد على الحرية والطاعة المقبولة .

ومن الواضح بالنسبة لشبنغلر ، كما لكيسرلنغ ، وتوماس مان أو راتينو ، أن العناصر التي تهدد ألمانيا ، عناصر الانحطاط ، هي الأشكال الغربية الديمقراطية السواسية التي تبدو لها تحت الزاوية المفسدة لليبرالية أو الماركسية . وهكذا يقابل شبنغلر الليبرالية الماركسية بما يسميه « تقاليد الاشتراكية البروسية » .

الفصل الثالث

التجمعات المحافظة الثورية

تقول هذه التجمعات عن نفسها بأنها ثورية ومحافظة معاً . وتذكر ضرورة ثورة ألمانية ، أو أيضاً ثورة محافظة ، معارضة لأفكار ١٧٨٩ ، أفكار الثورة الفرنسية . وعن هذه التجمعات يحسن الرجوع إلى أ . مولر في كتابه « الثورة المحافظة في ألمانيا ١٩٥٠ » وهو يميل إلى تمييز هذه الحركات عن القومية - الاشتراكية ، وإلى كتاب لجرماني - أميري وهو : ك . كمبرر .

وهو بعنوان : « المحافظة الجديدة في ألمانيا » ١٩٥٧ ويميل إلى البرهنة ، بعكس الأول ، إلى أن هذه الحركات أفادت قضية القومية - الاشتراكية ، وذابت أخيراً في النازية .

لقد وجدت خمس فرق أساسية ، ولم يكن بينها حواجز ضعيفة ولكن في الغالب ، بالعكس ، روابط هامة .

١ - الفرقة الأولى من هذه التجمعات هي ما يسمى « الفرق العنصرية » وفي الألمانية « فولكيش » ويستشهد أنصار هذه النظريات بالدم والعرق ، ويختون بحلول جرمانية وشمالية . وترتبط هذه الفرق العنصرية بصورة وثيقة بالحركة العنصرية في آخر الحرب ، وبخاصة بفكر هوستون ستيوارت تشامبرلن ، الذي عاش أيضاً حتى ذلك العصر .

إن المنظر الأساسي لهذه التجمعات هو هانس غونتر . فقد تأثر بشدة بعريقي

الجِيل السابق ، وبخاصة فولتمان . وألف عدداً عظيماً جداً من الكتب متسلسلة بين ١٩٢٠ و ١٩٣٧ وأهمها « صيرورة الرايخ » وقد صدر في ١٩٣١ . وقد أصبح فكر غوتنر فيما بعد ، بعد ظفر هتلر ، العقيدة العرقية للنازية .

يقبل غوتنر بأنه يوجد في أوربة ستة أعراق أساسية ممثلة كلها في ألمانيا . وأهم هذه الأعراق العرق الشمالي ، الذي يتميز في رأيه ، ببعض الصفات الجسدية : الطول ، رشاقة القامة ، لمعان الشعر والعيون ، ويتصف بانطباع « حرية تحتقر ونبيل طبيعي » . وينقل غوتنر على الصعيد الروحي ما يقوله عن الصفات الجسدية : « الشمالي ذكاؤه دقيق ولكن دون حرارة عاطفية ، ولا يحاول أن يعجب الآخرين ، وإنما فقط ، وهذه هي صفته المسيطرة ، أن يبرر نفسه ، بالتالي أن يجيب أمام وعيه لأعماله . الواجب بالنسبة له حقيقة مقدسة . وهؤلاء الشماليون يشكلون عرق الزعماء المعادين لكل حيوية مفرطة ، والمعادين للتجاوزات الجنسية : هذا العرق يضع كل هواه في العمل الذي يقوم به ويحافظ على جميع الصفات التي تميز النبل . والشمالي منظم ممتاز للغاية يستعمل معاً العبقرية المندفعة والتقنية الأكيدة » . والشماليون يحتلون أرفع الوظائف في كل مكان ، ويشكلون بالتالي ، عالم الزعماء « فورير » . والعرق الآري كان مرتبطاً بالأصل ، بتاريخه ، بالهندية - الجرمانية ، والشماليون إذن في الأصل آريون ، وصعيدهم الميداني أوراسيا . والعرق الشمالي تغلغل في أوربة وفي ألمانيا بواسطة السهل الروسي . وهكذا أجريت التجربة البشرية لهذا العرق في السهل والمجالات الواسعة . وهنا في هذا السهل اللانهائي ، استنبط الشمالي الأساسي من فكره . وتقرب هؤلاء الشماليون من الشعوب المتوسطية ، شعوب البحر المتوسط ، أو الغربية ، كما يقول غوتنر ، وإخضعوها . وهؤلاء الشماليون هم إذن في أصل الحضارة القديمة . ويصرح غوتنر ، إن هذه الحضارة نفسها هي التي أنشأت تاريخ الحركات ح (٧)

القصور الصربية - الجرمانية ، وشادت عمائر « ميسين وتيرانت ^(١) » . وفي ألمانيا الحالية يؤلف العنصر الشمالي ٥٠ ٪ من السكان : ٦٠ ٪ في الشمال ، و ٤٠ ٪ في الجنوب .

وإلى جانب هؤلاء الشماليين يتشكل العرق الأساسي من « الديناريين » أو « الألبين » ، وهم حسب رأي غوتتر ، أهم عرق بعد الشماليين . وهم أناس بقامة مرتفعة ، ومظهر بطلي ، وفم مرسوم بقوة ، وأنف نسر ، ولهم صفات حربية وعسكرية قوية . ولكنهم أقل جرأة وأكثر عاطفة من الشمالي ، وأكثر اهتماماً منه بالكلام العظيم والحفلات الفخمة ويعجبون ويسرون بالفن الباروك .

والعروق الأربعة الأخرى تؤلف برأيه ، عناصر منحطة . وهم الشرقيون ، والبالطيون - الشرقيون الذين يرتبطون بالفرع السلافي ، ثم الغرييون أو المتوسطيون الذين فتحهم الشماليون ، في رأيه . وأخيراً الفاليك ، وهم عرق أكثر بدائية ، ويوجد في إقليم الهسّ ويتشكل من رجال ضخام ، ثقال ، غلاظ ، متحفظين .

وفي الحقيقة ينتهي هنا تعليم غوتتر ، وهو أن تفاوت الأعراق لا يتضمن بالطبيعة الاصطفاء ، بل بالعكس يثيره بسبب المنافسة . والخطر في رأيه ليس تعايش عدة أعراق ، وإنما اختلاطها . وفي اختلاط الأعراق ، كانت المسيحية في رأي غوتتر ، مسؤولة بشكل واسع ، لأنها أزالّت الحدود بين الأعراق ، وأضعفت بالتدريج الجرمانية الشمالية . وجرى هذا الاختلاط بخاصة بين الأعراق في المدن الكبرى التي كانت السبب في تراجع الشمالي ، لأن الأغراب يسيطرون بعددهم على النخبة ، ولأن الدهاء الحاملة الجامدة تخنق الارستقراطية ، وتجعل هيئة الضباط محتقرة . وانتهى إلى أن نيتشه رأى هذه الكارثة التي أعلن عنها ، ولكنه أخذ

(١) ميسين وتيرانت مدينتا حضارة في اغريقية القدمة .

عليه أنه ، عوضاً عن أن يبشر بمذهب التجديد العرقي ، فضل فردية البورجوازي العظيم التي كانت فرديته نوعاً من الجمالية العدمية التي لم تأت لقضية الأعراق بأي حل .

وفي عصر جمهورية فيمار ، أثرت أفكار غوتتر هذه تأثيراً عظيماً في بعض الأوساط . والواقع ، أن بعض الكتاب يعلقون أهمية كبيرة على إعادة تنظيم كنيسة ألمانية ، ألمانية صرفاً ، منفصلة عن المسيحية . وقد نمت هذه الحركة ، في اتجاه كنيسة ألمانية مبنية على عقائد عرفية وجرمانية ، في محيط المارشال لودندورف وزوجته ماتيلد ، وأحد أصدقائها ولهم هاور ، على ضرورة كنيسة ألمانية منفصلة تماماً عن المسيحية .

وفي هذه الأوساط ، حول لودندورف ، خرجت وثائق هامة للغاية في تاريخ العرقية الألمانية المناوئة للسامية ، وهي المشهورة تحت اسم « بروتوكولات حكماء صهيون » التي نشرت في ١٩١٧ ، قبل نهاية الحرب في مجلة أوحى بها لودندورف وتسمى « الحرس الأمامي » . وكانت « بروتوكولات حكماء صهيون » تزويراً ، وتشويهاً لكراس كتب في عهد نابوليون الثالث ضد اليهود . وهي تؤكد ، في المؤتمر الصهيوني للحلف الإسرائيلي الذي عقد في ١٨٩٧ ، أن اليهود الذين شاركوا في هذا الاجتماع ، قرروا إثارة الحرب العالمية بغية وضع سيطرتهم على العالم عبر هذه الحرب . ووسعت هذه الأفكار نفسها في المجلة التي يوجهها لودندورف وتسمى « اليهودية والفران - ماسونية » والتي كان يتعاون معها جماعة من محيط هتلر . وكان الحل الذي يفضل لودندورف للقضية اليهودية تأسيس ملجأ « غيتو » لكافة يهود أوربة ، في روسيا الجنوبية ، على أن تصدر الثروات اليهودية وتستخدم لدفع خسائر الحرب . وكان لهذه المجلة « اليهودية والفران - ماسونية » اتجاه مناهي للرأسمالية ، ومناهي للماركسية معاً ومتشدد للغاية .

وأخيراً ، وجد عدد من الرعاة الذين اهتموا ، في داخل الكنيسة البروتستانتية ، بفصل العنصر اليهودي الذي أفسد المسيحية في رأيهم . وفي هذا الاعتبار تنبغي الإشارة إلى أنه تأسست قبل وصول هتلر إلى السلطة بكثير « كنيسة ألمانية » تفضل حذف جميع العناصر اليهودية في الإيمان المسيحي . وكان المثل الرئيسي لهذه النزعة الراعي ارنست هوك . ومنت هذه الأفكار بصورة عظيمة في عالم المعلمين وأساتذة المدارس الثانوية في ألمانيا . وأهم المجلات التي كانت من هذه النزعة : « المصادر المقدسة للقوة الألمانية » التي ينشرها لودندورف بخاصة . و « الشمس » التي ينشرها ارنست كريك الذي أصبح فيما بعد من أهم ممثلي المحابر النازية . وكان يعلم ، في عهد جمهورية فيمار ، في مدرسة التربية في فرانكفورت . وأخيراً ، يجب أن نشير إلى أهم هذه المجلات وهي المجلة التي تسمى « دوتش فولكشتوم » ، والتي نشرها كاتب عظيم الموهبة وهو ولهم شتابل ، وكانت تفيد كعامل انتقال بين الأوساط العرقية والأوساط المحافظة . وكان شتابل معجباً بحركة شتوكر المسيحية الاجتماعية ، وكان بروتستانتيّاً قاسياً . وتعتبر مجلته من أعظم المجلات المميزة للنخبة الفكرية في ألمانيا في جمهورية فيمار . وامتد تأثير هذه المجلة في أوساط البورجوازية الصغيرة الألمانية ، عبر هيئة اهتم بها شتابل وتدعى : « رابطة العمال الألمان القوميون » وتعرف بحسب الأحرف الأولى في ألمانيا بـ « D. H. V » . وهي نوع من تجمع نقابات معادية للماركسية يضم في ألمانيا عدداً عظيماً جداً من مستخدمي التجارة .

٢ - والتجمع الثاني وهو الأهم من وجهة النظر الفكرية ، هو الفريق « الشبان المحافظون » . وقد شكله المفكرون الذين استلهموا من أفكار مولر فان دربروك . وأصل هذا من إقليم ساكس - الدنيا ، وينتمي إلى أسرة ملاكي أطيان لوثرين ، ويتمتع بثروة شخصية ضخمة ، وقد ساح كثيراً في أوربة قبل حرب

١٩١٤ ، وأصدر كتب فن في الرسم (التصوير) الإيطالي ، وكان على الصعيد الفكري ، متأثراً جداً بقراءته لنييتشه ، ولدوستويفسكي ، وكان من أوائل المترجمين له بالألمانية . ووجد في دوستويفسكي عناصر هجوم ضد العقلانية الغربية . وأصدر كتاب « الأسلوب البروسي » . وفي ١٩٢٢ ، نشر رائعته وصانع شهرته الكتاب الذي كان لعنوانه مستقبل كبير وهو « الرايخ الثالث » . وانتهى يائساً بتطور السياسة في ألمانيا ، وانتحر في ١٩٢٥ .

ما هي أفكار مولر فان دربروك ؟ لقد انطلق من الرومانشية (الإبداعية) . وهو يعتبر أن كل شعب يملك روحاً حية ، ودون أن تتغير هذه الروح في معناها العميق ، تتجسد دوماً بأشكال جديدة . وهذه الروح الشعبية ، يجب تخليصها من الواردات الأجنبية ، لإرجاعها إلى ذاتها . ولذا يجب إرجاع الروح الألمانية بتحريرها من العقلانية التي تضنيها ، هذه العقلانية التي أخذت شكلين خطرين على ألمانيا على حد سواء وهما : الديوقراطية والماركسية . ونراه يصرح ، وهنا نجد بعض أفكار توماس مان أو راتينو : « يجب على ألمانيا أن تثور على العقل » . وهذا التصريح هو أحد أقواله المفضلة . وستقوم الثورة الألمانية باسم الجرمانية ضد القيم العامة التي تجسد الغرب . والروح الشعبية لا تشعر بنفسها إلا إذا استحوذت عليها عاصفة ، هذه العاصفة التي يجب أن تنسف الإطار الفيماري الذي تمسك الديوقراطية والماركسية به الألماني من حلقه . وعلى الشعب الألماني أن يستسلم لوثنته الحيوية وأهوائه وغرائزه التي تحركه وتثيره . وبتعبير آخر ، ستكون الثورة ، ثورة القوى الغريزية على الظلم العقيم واللامعقول للعقل . ولا يمكن أن تنجح إلا بطاعة الجميع للنداءات العميقة للغريزة الألمانية . وستكون ، بحسب الشكل الفاغينري ، اللاشعور الذي يخدم شعوراً جديداً . وما الذي يجعل ، في رأي مولر فان دربروك ، هذه الثورة الألمانية ممكنة على العقل ؟ . هنا يدخل الاعتبار الديموغرافية ويقول : إن فرط السكان الذي

يعيش فيه الرايخ ، يجب أن يكون عنصر الثورة وشرارتها . وقد استوحى من أعمال راتزل ، أحد مجددي الجغرافيا الألمانية قبل الحرب ، وبني أسطورة الشعب دون مجال . إن ألمانيا أمة متزايدة السكان تعيش في مجال ضيق كثيراً . وليس الكادحون الحقيقيون في ألمانيا العمال والحرفيين ، وإنما هم من يزدون عن عشرين مليوناً » . وعليه يقبل مولر بزيادة سكان الأمة الألمانية ، إلا أنه يشجب على الأقل إطلاق كل نوع من المالتوسية . ويرى أن الديموغرافية الألمانية لها بالضبط صفة ثورية لأنها تنطلق من حادث طبيعي ، وهو أن زيادة الولادة حادث حركي يحسن الخُضوع أمامه . وإن ألمانيا التي تبشر بالاحتياطات وتحديد النسل تكون غير مخلصة لعبقرية العرق . ولذا فإن قضية زيادة السكان تستدعي ، في رأيه ، حلاً كاملاً يوجد في عبقرية الألماني الذي تكن عظمتة في تذوق المخاطرة ، والفتح والمشروع . وليست زيادة السكان ، بالتالي ، حسب مولر ، إلا مظهراً من هذه الحركية الحيوية ، والتراكم العظيم لطاقة دون استخدام . وهذه الزيادة في السكان تبرر دفع ألمانيا من الداخل نحو الخارج . وله هذا القول الفائق للعادة : « نحن الألمانيين معدون لئلا نترك الآخرين في راحة أبداً » .

وفي هذا الزحف نحو الفتح يجب تدخل بروسيا . ونجد في كتاباته إعجاباً ثابتاً باللامح الكبرى للتاريخ البروسي ، وبعمل النظام التوتوني في سبيل ملكية آل هوهنتسولرن . وإن دور بروسيا في هذه الحركة التي تميز ألمانيا ، يكون في تنظيم الجماهير وتوجيهها . إن ألمانيا الفائضة السكان تكون ، بدون بروسيا ، جماهير جامدة لا حراك فيها ، وبفضل بروسيا يتجسد الحلم الألماني . وبفضل بروسيا تصبح ألمانيا ، حسب قول سيتكرر غالباً على لسان المعجبين بها ، أثينة وسبارطة معاً . وستكون الدولة الداعمة التي تنظم طموحات الجرمانية المتقدمة . وهي كمرکز تأثير ، تمنع الرايخ من الإشعاع في الفراغ ومن التعرض لمغامرة امبريالية دون غد . إن الروح البروسية تكشف في الواقع ، برأيه ، عن قدرة

فائقة في البناء المعماري ، ضمان البناء السياسي القوي . وبروسيا هذه هي التي تعين وتقرر بنية الرايخ الثالث ، وستكون هذه البنية اشتراكية قومية . وستدمر الاشتراكية الجديدة فكرة « الكادح » التي شكلتها العقائدية الماركسية ، وإن الجماهير ، التي تعدل عن كونها « مكدحة » ، ستعطي للحوادث الحالية اتجاهها جديداً ، وستنضم بالتدريج إلى الأمة ، ولن يكون ، في هذه الدولة الاشتراكية ، نزاع طبقات ، وإنما تضامن رب العمل والمأجور في نطاق اقتصاد قومي .

وفي هذا المعنى ، يعجب مولر فان در بروك ، حتى نقطة ما ، بالعمل الذي تحقق في روسيا السوفياتية ، ويهنئها على تأسيسها اشتراكية ذات صفة قومية . ويقول : « الاشتراكية هي الواقع الذي تشعر فيه أمة بكاملها بأنها تعيش معاً » .

وستلتحق النتائج التي استخلصها مولر فان در بروك في الاشتراكية القومية من النوع البروسي ، بالمفاهيم التي وسعها شبنغلر في كتابه : « البروسيانية والاشتراكية » التي لا يتمثل فيها العمل بأنه مأجور ، وإنما كخدمة عامة ، وإن الطاعة تكون في التضحية للجماعة . وإن بروسيا ، في نظر هذين المؤلفين ، تجسد هذه القيم .

هذه هي مجموعة الأفكار التي تشكل مذهب مولر فان در بروك والتي ستشكل عقائدية تجمعات « الشبان المحافظون » . وقد تغلغلت هذه العقائدية في أوساط المحافظين الألمان ، بفضل أحد أصدقائه : فون غلايشن منشئ حلقة برلينية تسمى « نادي حزيران » الذي أسس غداة الحرب العالمية الأولى ، في ١٩١٨ ، وفرضت فيه أفكار مولر فان در بروك بسرعة . وكان نادي حزيران نقطة الأصل لعدد عظيم جداً من الهيئات والتجمعات التي تجدد فيها المذهب المحافظ الألماني . وبين هذه التجمعات تجدر الإشارة إلى أن نادي حزيران أنشأ

كلية سياسية ، وبتصالها مع مدرسة العلوم السياسية الحرة في باريس ، كانت تعطي تعليماً سياسياً وجدت فيه أفكار مولر فان در بروك طريقها . وكان نادي حزيران يضم شخصيات تنتمي إلى أوساط مختلفة . وبين أعضاء هذا النادي يجب أن نشير بخاصة إلى العالم بعلم الاجتماع أوتمار شبان الذي علم علم الاجتماع زمناً طويلاً في جامعة فيينا ، ولعب دوراً عظيماً جداً ، بعد الحرب العالمية الأولى ، في الأوساط المحافظة الألمانية . وألف كتاباً يسمى « الدولة الحق » صدر في ١٩٢١ ، وفيه حاول أن يعطي من جديد حياة لنظريات الرومانتية (الإبداعية) السياسية التي وسعت في بداية القرن التاسع عشر . وهو المنظر لتمثيل الأمة بطبقة ، وبالتالي ، بتسلسل للمجتمع قوي للغاية . وإلى جانب المفكرين ، نجد في هذا النادي عدداً كبيراً جداً من العسكريين ، وبخاصة الجنرال فون سيكت الذي سيكون منظماً للرايخوير ، والأميرال فون تروتا . ونجد فيه أيضاً عدداً عظيماً من الدبلوماسيين ، ومن بينهم الشخصية التي وقعت معاهدة فرساي باسم ألمانيا ، الكونت بروكدورف - رانتزو الذي يصبح بعد قليل سفيراً في موسكو . وأخيراً ، نجد أيضاً عدداً من الرجال السياسيين من الوسط حتى اليمين ، وبين رجال اليمين ، الكونت فستارب ، والمصرفي الشهير هوغنبرغ الذي كان دوره عظيماً في وصول هتلر إلى السلطة .

ثم تحول نادي حزيران ليصبح « نادي السادة » ، وكان سوق الأعضاء فيه محدوداً أكثر مما في نادي حزيران ، وأكثر محافظة أيضاً .

وكانت المجلات التي نشرها أعضاء هذه التجمعات الفتية المحافظة عديدة للغاية ، ويجب أن نشير بخاصة إلى اثنتين منها : « الوعي » وكان يشارك فيها مولر فان در بروك الذي ظهر غداة الحرب ، ومن بعد « الحلقة » التي كانت لسان حال نادي السادة . ولكن الشبان المحافظين مارسوا أيضاً نفوذهم على عدد عظيم

جداً من المجلات الألمانية التي لم تكن مرتبطة بهم ، ولكنها تأثرت بنفوذهم
بخاصة . وأشهر هذه المجلات مجلة « المنظر الألماني الشامل » .

تسود في مجموعة هذه الأوساط ، حالة رأى ملكية ، ولكن الشبان المحافظين
يعلمون أيضاً أن العودة إلى الملكية مستحيلة تماماً ، وبالتالي ، لم يقفوا طويلاً على
أسفهم . وهم يفضلون نظرية دولة سلطوية صنفية ومسيحية . وأخيراً ، يجب أن
نشير إلى أن هذه الأوساط الشابة المحافظة ترجح في أدب ألمانيا السياسي ، فكرة
الرايخ التي جعلها على الموضة مولر فان دربروك ، مؤلف « الرايخ الثالث » ،
والرايخ ، في رأيهم ، دولة فوقية (فوق قومية) تتجاوز بصورة واسعة في
المستقبل حدود الإمبراطورية البسماركية ، وتسيطر بطابعها الجرمانى ، على
مجموع شعوب أوربة الوسطى . ومن المهم في هذا الاعتبار قراءة كتاب يلفت
النظر للغاية لأحد أعضاء هذا الفريق ، وهو إدغار يونغ وسيكون مصيره
فظيحاً ، ويصبح خصماً للقومية - الاشتراكية ويقتله النازيون في ١٩٣٤ . وكان في
ذلك الحين أمين سرفون باجن . ففي ١٩٣٣ ، وقبل وصول النازية إلى الحكم ،
نشر إدغار يونغ كتاباً يسمى « تفسير الثورة الألمانية » كافح فيه بعنف مبدأ
القوميات باعتباره إحدى نتائج الديمقراطية ، وعرف بمعارضة مبدأ القوميات ،
رايحاً ألمانياً « فوقياً » باعتباره الوحيد القادر على تأمين عيش شعوب مختلفة ،
ويرى ، في هذا الرايخ الذي سيغطي أوربة الوسطى ، أن ألمانيا ستكون فيه
المبدأ الموجه ، وأن هذا المفهوم للرايخ هو المفهوم المسيحي الوحيد بحق . والدولة
القومية كما هي في نظره ، دولة وثنية . وستصبح الثورة الألمانية ، بالتالي ،
مناقضة للثورة القومية ، ومناقضة لمفهوم القوميات ، كما عرفت مبادئ ١٧٨٩ ،
مبادئ الثورة الفرنسية .

٣ - والفريق الثالث هو الفريق القومي الثوري . وقد خرج في القسم
الأعظم منه من تقاليد الجيوش الحرة . ومن بعد فلا عجب في هذه التجمعات

القومية - الثورية ، أو القومية - البولشفية - التعبيران كانا مستعملين - من أن تقرأ مؤلفات الممثلين الرئيسيين لهذه الجيوش الحرة ، كؤلفات سالومون ، وأن تحظى بنجاح كبير جداً . ولكن الكتاب المحظي عند القوميين - البولشفيين سيكون مؤلف يونغر الذي عرف في مجموع كتاباته ما أسماه « الأمة الجندية » ، وطبع الجيل الألماني بعد الحرب بشدة .

كان يونغر الممثل النموذجي لهذا الجيل الذي حارب للحرب ، لأن الحرب شكل للوجود ، ولم ينسب إليه أي سبب للوجود ، وأي غائية في ذاتها . ولم يقاتل يونغر لا في سبيل الإمبراطور ولا في سبيل النصر ، لقد قاتل ليحارب . ولا يعتقد - وهو أحد المؤلفين الألمان في ذلك العصر - بأسطورة طعنة الخنجر في الظهر . وكانت الهزيمة بالنسبة له ضرورة إطلاقاً لتستطيع ألمانيا النهوض فيما بعد . وتبدو الحرب ليونغر بأنها تسير الإنسانية بصورة ضرورة كالغريزة الجنسية . ولهذا السبب رأيه قاطع . وستظل الحروب زمناً طويلاً ما بقي الناس . إنها بلاء ضروري ، وقوة شافية ، ويرى يونغر فيها يقظة العواطف العميقة ، وحاجة أساسية للتعبير عن الأهواء الراسخة المتأصلة ، وإن برق الثقافة قد أضعفها ولكنه لم يدمرها . ويقول : « لا تقبل عالمكم الوديع والصافي ، نريد العالم بكامل مجموع إمكانياته . ففي هذه الحرب اخترعت ألمانيا مصيرها ، واخترع المحك المشترك الروح المشتركة . حقاً لقد غلبت ألمانيا ، ولكن هذه الهزيمة كانت شافية لأنها أسهمت في إزالة ألمانيا القديمة ، وكان من اللازم أن تزول ألمانيا العجوز لتستيقظ أمة جديدة ، ولتعي نفسها . كان ينبغي أن تخسر الحرب لتكسب الأمة » .

هذه هي أفكار يونغر عن الحرب التي أتمها ، في ١٩٣٢ ، بمؤلف يسمى « العامل » وكان له أيضاً تأثير كبير على جيل ما بعد الحرب . وفي هذا الكتاب

يقف يونغر ضد المفهوم الغربي للحرية ويؤكد على أن الحرية الحقيقية لا توجد إلا في الطاعة ، والتجنيد الكامل للإنسان لعمل مشترك . وكان يدل في مؤلفاته على أن طريق القرن العشرين هو طريق التضحية ، والخدمة . وينكر على الإطلاق الاحترام الواجب للشخص الفردي . « على العالم أن يزول ويترك المجال إلى عالم العامل » وانطلاقاً من هذا العالم ، عالم العمال ، تخلق قيم جديدة . وبالإجمال ، إن يونغر يجعل من عالم العمال الثورة النيتشية الكبرى مبدعة القيم الجديدة . ومن بين هذه القيم ، تأخذ واحدة مكاناً متفوقاً ، وهي التقنية . وهذا يعني أن فكر يونغر يوفق في عالم العمال بين فكرة التضحية في سبيل الجماعة وتحسين التقنية الصناعية . ويرى أن روسيا البولشفية ، بدفع ستالين ، حققت هذا الأفضل ، هذا النموذج الجديد للبشرية .

وبين هؤلاء القوميين - الثوريين أو القوميين - البولشفيين ، يميز في سياق دور جمهورية فيمار عدة فرق ، وأشهرها « الجبهة السوداء » التي كان يوجهها أوتو شتراسر . وكان من أقدم أصدقاء هتلر . وانفصل عن الحزب النازي في ١٩٣٠ ، لينشئ هذه الجبهة السوداء ، بينما ظل أخوه ، جورج شتراسر ، الذي كانت له نفس أفكاره على الصعيد الاجتماعي ، يناضل في الحزب النازي حتى كانون الأول ١٩٣٢ . وقد شبهه في الغالب أوتو شتراسر ، في إطار الأحزاب الألمانية ، بروتسكي . وفي الواقع ، إن فكره لم يكن ثورياً كما قيل : فقد كان يحلم بتضامنية تقيم الانسجام بين رأس المال والعمل .

وأجدر ، في الواقع ، من أوتو شتراسر ، كانت شخصية نيكيش الذي شارك ، بعد الحرب ، في مجالس العمال في مونيخ . فقد أسس مجلة تسمى « المقاومة » ، وكان عمله عظيماً في بروسيا وفي ساكس . وفي هذه المجلة تقرأ جمل كهنه المجلة : « إن نهضة ألمانيا تتطلب لزوم نفس النظام الغربي . وعلى ألمانيا أن

تتحالف مع كل من يهدد النظام الأوربي ، وعليها حل الثورة العالمية ، وأن تجعل من نفسها لغماً ضد أوربة . « وفي الحقيقة ، إن نظرية نيكيش معادية لأوربة بصورة فائقة . وعلى ألمانيا أن تعتمد على روسيا لتدمير النظام الأوربي . وقيل أن نيكيش كان مؤسساً لمحور سبارطة - بوتسدام - موسكو . وكان يلح على ضرورة تحالف ألمانيا القومية مع الثورة البولشفية . وتناول العقائدية الماركسية ، ولكنه حولها في نفس الاتجاه الذي حولها فيه قبل الحرب الإيطالي كوراديني ، ونقل الفكرة الماركسية في نزاع الطبقات ووضعها على الصعيد القومي : وهي أن النزاع الحقيقي هو النزاع بين الأمم . وهنا يظهر له دور روسيا المنقذ .

ولكن نيكيش لم يشايح الهتلرية أبداً . ففي ١٩٣١ ، نشر كتاباً يسمى « هتلر ، قدر ألماني » ، وفيه يمثل الهتلرية كظاهرة أو تشخيص للمثل الأعلى البورجوازي الذي يكرهه . ثم كتب فيما بعد ، بعد أن اضطر لمغادرة الرايخ الهتلري ، مؤلفات عنيفة ضد النازية .

والفريق الثالث هو الفريق الذي كان يوجهه كارل بيتيل ، في نفس الاتجاه دوماً كما في السابق . أسس جريدة تسمى « الأمة الاشتراكية » التي تناولت في الواقع مجموعة نظريات الحزب الشيوعي الألماني ، ولا سيما تشريك (تأميم) وسائل الإنتاج ، غير أنه يمتاز فقط عن الحزب الشيوعي في أنه لا يقبل بتأثير موسكو المباشر على السياسة الشيوعية الألمانية .

وكل هذه التجمعات تتصف بصفة مشتركة ، وهي أنها تلح ، على صعيد السياسة الخارجية ، على تحالف وثيق مع روسيا البولشفية . وأن التحالف الجرمانى - الروسي ضد الدول الغربية يجب أن يؤدي إلى بلبلة أوربة ويساعد ألمانيا على استعادة مكائتها كدولة كبرى . وهذه الفكرة السياسية التي هي فكرة التجمعات القومية - البولشفية كان يشترك فيها شخصيات هامة من العالم

الدبلوماسي الألماني ، مثل الكونت بروكدورف - رانتزو الذي كان سفيراً في موسكو ، أو حتى عدد من العسكريين الألمان . وليست بعيدة عن أفكار الجنرال فون سيكت .

وأخيراً ، يجب أن نشير إلى أنه كلما تقدم العهد في سياق جمهورية فيمار ، يلاحظ وجود مواقف مشتركة للقوميين - الثوريين والشيوعيين الألمان . وهكذا نرى في عصر احتلال الرور أن شلاغيترا الذي ارتكب أعمال إحتباط ضد السلطات الفرنسية ، ظهر بطلاً للشيوعية والقومية . وأخيراً ، بعد ١٩٣٠ ، يجب أن نشير إلى أن ضابطاً شاباً قومياً - اشتراكياً قد لوحق بسبب دعاية قومية - اشتراكية في الجيش وأن ويلهلم شيرينغر في ١٩٣١ ، انتقل إلى الحزب الشيوعي ، وأن التوافق كان موجوداً بين التجمعات القومية والتجمعات الشيوعية .

أمام هذه الحالة ، ما موقف السلطات السوفياتية ؟ من المؤكد خلال مدة طويلة ، أن تقارب القومية والشيوعية كان يدعمه أنشط أعضاء الأمية الثالثة ، راديك ، الذي لعب دوراً في الحركات الثورية الألمانية بعد ١٩١٨ ، وحبس في سجن في برلين بين ١٩٢٠ و ١٩٢٢ ، ثم أطلق سراحه ، وأقام علاقات وثيقة مع عدد كبير من الشخصيات المنتمة إلى الأوساط القومية . ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه النزعة إذا دعمت في روسيا من قبل بوخارين ، أي بالإجمال ، ما يسمى بولشفية اليمين ، فإن لينين وستالين لم يكونا مشجعين لها . فقد كان دعم لينين وستالين للحزب الشيوعي الألماني ، ولم يكن للأحزاب القومية الألمانية التي كانت تغازل البولشفية .

وأخيراً ، لإنهاء هذه الدراسة للحركات القومية - الثورية ، يجب أن نشير إلى دور مجلة « العمل » ، التي كانت باختصار ، هزة وصل بين القومية الثورية والحفاظة الفتية . وكان يوجه مجلة « العمل » في السابق أوجين ديتريتش ، ثم انتقلت بعد ١٩٣٠ ، إلى يدي صحفي آخر ، هانتز زيبر . وضمت هذه المجلة عدداً

كبيراً من الكتاب والصحفيين من ذوي القيمة . وكان عملها عظيماً في ألمانيا فيمار ، فقد كان لها حتى ٢٠ , ٠٠٠ قارئ . وعندما استلم الجنرال شلايخر السلطة في ١٩٣٢ ، كان آخر مستشار في جمهورية فيمار . وأصبحت « العمل » (Tat) جريدة رسمية . وكانت العلاقات وثيقة للغاية بين هذه المجلة والجنرال شلايخر .

وعلى الصعيد الدستوري ، كان المحرر الأساسي الحقوقي كارل شميت . فقد ألف كتاباً يدعى : « حارس الدستور » صدر في ١٩٣١ ، وانتقد انتقاداً لاذعاً دستور فيمار . وبين أن هذا الدستور يعتمد ، كالرايخ الثاني ، إمبراطورية بسمارك الألمانية ، على تسوية ، حل وسط ، بين مختلف أحزاب الشعب الألماني . وعليه فدستور فيمار دستور واقعي لأنه يعبر عن تعدد الأحزاب التي أصبحت كتلاً كثيفة وبوروقراطية في ديموقراطية كديموقراطية فيمار ، وكتب : « إن المجموعات الضيقة - أي الأحزاب - تدمر المجموعة القومية » . ويرى شميت أن حارس الدولة في شخص رئيس الرايخ الذي يستطيع وحده ، أن ينقذ الدولة أمام تعددية الأحزاب . ويرجو ما يسميه ديموقراطية رئاسية ، وأن تكون سلطات الرئيس من طبيعة يرد فيها عمل الأحزاب إلى العجز .

والصحافي الآخر الذي تجب دراسة أفكاره هو فرديناند فريد ، مؤلف كتاب يسمى « نهاية الرأسمالية » ، صدر في ١٩٣١ ، وهو المنظر على الصعيد الاقتصادي ، والمجال الحيوي ، والاكتفائية الاقتصادية . فأمام عالم رأسمالي تحدد معالمه ميادين نيويورك ، ولندن ، وباريس ، يقف ، كما يقول ، عالم الاكتفائية الذي يمثل القيم القومية والاجتماعية . وإن ألمانيا ، بالتالي ، ليست معدة لأن تقبل القواعد التي يُريد المال الدولي أن يفرضها عليها ، إنها تريد دولة تكفي نفسها بنفسها ، وتعتمد على ما يسميه فريد « التضامنية القومية » ، أي دولة اكتفائية بنفسها . وتوضح أفكار فريد في الجزء الأكبر منها أفكار أستاذه

زومبارت الاقتصادي . فقد كتب هذا الأستاذ كتاباً يسمى « الاشتراكية الألمانية » ، وبين في اتجاه فريد نفسه ، أن الاشتراكية يجب ألا تكون واقع طبقة اجتماعية ، الطبقة الكادحة أو البورجوازية الصغيرة ، وإنما يجب أن تكون واقع الأمة بكاملها ، منهجية اجتماعية ، أي شكلاً لتنظيم الحياة بكاملها . وهذه الاشتراكية ، في رأي زومبارت ، يجب أن تتحرر بكاملها من معطيات الليبرالية والماركسية وبشكل لا يربح فيه أي من الأطراف . وبموجب هذه الأفكار . اتخذ فريد موقفاً في مجلة « العمل » لوصول هتلر إلى السلطة ، ولكن شريطة أن يقطع هذا علاقاته بالعناصر الرأسمالية ويقيم تضامنية اجتماعية لا تختلط بالشيوعية . وكما هو معلوم لقد رأى فريد أوهامه مخدوعة بهتلر .

وكان الصحفي الآخر هانز زيرر مدير مجلة « العمل » يهتم بخاصة بقضية توجيه الدولة . ويقول : « للحيلولة دون تمييع الجماهير يجب خلق نخبة جديدة ، طبقة أولوج أعلى ، دركتور (حكم إدارة) جديد قادر على توجيه ألمانيا » . ويرى عناصر هذه النخبة الجديدة في حركات الشبيبة التي شارك فيها قبل الحرب ، وفي حركات المحاربين القدماء وفي الحركة الهتلرية نفسها . ويجب أن تخرج هذه النخبة من الجماهير حسب اصطفاء طبيعي ، وتحكم باتفاق مع الشعب . وفي هذا ما يساعد ، في رأي زيرر ، ألمانيا على التخلص من البولشفية والفاشية معاً .

وأخيراً ، كان ليؤبولد دينغريف يهتم بخاصة ، في مجلة « العمل » بالقضايا الدينية . وفي رأيه ، يجب الرجوع إلى تقاليد الدولة اللوثرية ، أي إلى دولة زعيمها غير مسؤول عن تسيير الشؤون العامة إلا أمام الله وأمام وجدانه . ويرى أن المسؤولية من النوع الديني أقوى بكثير من الرقابة الدستورية أو البرلمانية وأن البرلماني الألماني المعاصر خان ، في رأيه ، قضية المبادئ اللوثرية .

وباختصار ، إن دغريف يرى حل القضية الألمانية في تحديث البروتستانتية السياسية .

وأخيراً تجب الإشارة ، وربما كانت هذه النقطة أهم النقاط ، إلى أن « العمل » اهتمت بكثرة بقضايا السياسة الخارجية . وفي هذا المجال كان الاختصاصي الرئيسي فرسنگ . فقد بين أن مستقبل ألمانيا يكن في جنوب - شرقي أوربة . وكان ، هو أيضاً ، مناصراً للاكتفائية ، و « المجال القومي المغلق » ويقول : « وهذه ستكون منذ الآن فصاعداً الفكرة الموجهة لسياسة ألمانيا الخارجية : أي تشكيل مجال قومي مغلق ، ولهذا يجب وضع كبح للتصنيع ، وتوسيع قواعد أراضي ألمانيا الزراعية ، وإقامة العاطلين عن العمل في الريف . ومع ذلك ، فإن الاكتفائية المطلقة ، ولو بطرق دراكونية لا يمكن الحصول عليها . ولما كانت ألمانيا لا تستطيع ، لتأمينها بالأغذية ، تطبيق الاكتفائية المطلقة ، فيجب عليها أن تعلم بأن جنوب شرقي أوربة ، ولا سيما البلاد البلقانية ، يمكن أن تغطي على الأقل ربع وارداتها بالحبوب . وأن أوربة الوسطى والشرقية تكون ، بالتالي ، دومين ألمانيا ومصيرها . وعلى ألمانيا ، في هذه المناطق ، أن تقوم بمبادلة السلع « منتجاتها الصناعية ، مقابل المنتجات الزراعية لهذه البلاد » . وهذه النتيجة لا يمكن الحصول عليها ، برأي محرر « العمل » إلا بالقطيعة الاقتصادية مع الغرب . وبالمقابل ، إذا كان على ألمانيا أن تقطع علاقاتها اقتصادياً مع الغرب ، فهناك كما تشير مجلة « العمل » إمكان تبادل اقتصادي مع روسيا . وكان يشعر بإعجاب شديد بستالين وبسياسة الخطط الخمسية . وفي رأي فرسنگ ، أن ستالين تحلى عن الماركسية الدولية ، وتحول عن الثورة العامة لإنشاء روسيا جديدة ، على أساس قومي واشتراكي ، روسيا التي تشتغل بروح النظام والتضحية . ويقول : « لقد وطدت روسيا مزج الدولة والمجتمع ، الذي أهملته

أوربة الغربية تماماً » . وحسب أفكاره عن روسيا ، يشير فرسنگ إلى ضرورة اقتصاد مخطط روسي - ألماني ، وهذا الشكل الاقتصادي ، في رأيه ، أكبر واقع للمستقبل القريب . يجب هدم الحذر وعدم الثقة وسوء الظن التي تفصل الدولتين ، وإدخال ألمانيا في إطار تنظيم جديد لأوربة الوسطى والشرقية بالقطيعة مع الغرب .

وقد ركب هذه النظرات المختلفة معاون آخر لمجلة « العمل » ، وهو روزنستوك ، مؤلف كتاب أحدث كثيراً من الصخب في عصره ، وصدر في ١٩٣١ ، ويسمى : « الثورات الأوربية » حاول فيه أن يعرف التقليد الثوري الألماني . وفي رأيه ، يوجد نموذجان للثورات التي ظهرت حتى الآن : الثورات الغربية ، الثورة الإنكليزية . والاستقلال الأميركي ، والثورة الفرنسية . التي ولدت العالم البورجوازي الليبرالي (الحر) ونمو الرأسمالية الخاصة . ومن جهة أخرى ، الثورة الروسية التي دمرت هذه البورجوازية نفسها ، وأنشأت دولة كادحة . وبين هذين النموذجين من الثورات ، يجب أن تكون دولة ألمانيا . وهذا النموذج سيختلف عن السابقين ، لأنه لن يكون ثورة اجتماعية ، وإنما ثورة ذات طابع روحي . وقد بدأ لوثير هذه الثورة باحتجائه على الفكرة الرومانية باسم روحانية المسيح إذا أخذ بصورة منعزلة . وعلى ألمانيا المستلهمة من التقليد اللوثري ، أن تقوم بثورتها بالقطيعة مع النظام الدولي بغية غلظة داخلية ، وبغية إنشاء نظام قومي لا يدين بشيء إلى العالم الخارجي .

وبعد فهذا عدد من الأفكار ، المتناقضة أحياناً ، التي أوحى بها في مجلة « العمل » : ففي الداخل ، تحبذ هذه المجلة دولة سلطوية واقتصاداً موجهاً في إطار الاكتفائية القومية ، على مثال الروح البروتستانتية والتقليد اللوثري . وفي الخارج ، تعلن ضرورة القطيعة مع ليبرالية الغرب الاقتصادية ، وروابط جديدة مع روسيا السوفياتية ، وزحف توسعي في أوربة الوسطى والشرقية . ويجب أن تاريخ الحركات ج ه (٨)

نلاحظ أن فريق مجلة « العمل » لم يشايح أبداً الحلول الهتلرية . وعندما بعثت حوادث ١٩٣٣ مجلة « العمل » فضل معظم معاونيها زوالهم من المسرح السياسي على مشايعتهم الهتلرية . والأكيد من ذلك على الأقل ، بالرغم من كل شيء ، ان الأفكار التي أذاعتها مجلة « العمل » بإصرارها على القطيعة مع الغرب ، ونقدها اللاذع لجمهورية فيمار ، قد مهدت بصورة عريضة ، الطريق للقومية - الاشتراكية .

٤ - فرق الشباب ، حركات الشبيبة ، الفريق الذي يسمى بالألمانية « بونديش » ويرتبط عموماً ، بفريق ما قبل الحرب المعروفة تحت اسم « العصفير الدورية » . فقد استمرت هذه الفرق في نغوها في جمهورية فيمار . وفي آخر السنوات ١٩٢٠ كانت نحو ٥٠ إلى ٦٠,٠٠٠ عضو . ويتضح فكرها بصورة أساسية في آثار القصصي فليكس الذي توفي في آخر الحرب العالمية الأولى ، وكان مؤلفاً لكتاب يسمى « بين عالمين » . وستيفان جورج . وهو برنامج ينزع إلى فرض نوع جديد للحياة يعتمد على الصداقة ، والتضحيات ، ومعاداة العالم البورجوازي ، وجمهورية فيمار التي تعبر عنه . وكان الكتاب الذين يفضلون هذا الموقف يدافعون عن مبدأ العائلة ، ولكنهم يصرحون بأن التشكيل الحقيقي للفرد لا يمكن أن يكون إلا في تجمعات رجولة . وهكذا كان المنظر الأساسي لحركات الشبيبة هانز بولر ، مؤلف كتاب يسمى « دور الحب الجنسي في جمعيات الرجولة » .

بين هذه الجمعيات في حركات الشبيبة يوجد : « نظام الشبان الألمان » ، الذي أسسه ارتور ماراون عقب الحرب العالمية الأولى ، بين المحاربين ، على أساس قومي وشعبي . ولكن هذا النظام يتميز بصورة عظيمة عن سائر الحركات بهذا الواقع وهو أنه كان دوماً محبذاً لفرنسا ، وبوقفه الجمهوري أيضاً . وفي ١٩٣٠ ، أنشأ ماراون حزباً جديداً يسمى « حزب الدولة الألمانية » وذلك للدفاع عن

الجمهورية ضد خصومها من اليمينيين - المتطرفين ومن اليساريين - المتطرفين .
ووضع ماراون ، في ١٩٣٢ ، خطة هدفها معالجة البطالة بخدمة العمل
الإجبارية ، واستعمار بعض الأراضي في الشرق . وكان معادياً جداً للنازيين ،
وأوقف عند وصول هتلر إلى السلطة .

٥ - وأخيراً وجد فريق خامس يسمى « حركة شعب الأرياف » وقد نما
بخاصة بعد ١٩٢٩ ، بسبب غزو الأزمة العالمية ، وكان مركزه إقليم
شلزفيغ - هولشتاين ، في شمال ألمانيا . وهو نوع من ثورة الطبقة الريفية على
المدن . وقد عبر عن رأيه برفضه تقديم الأغذية للمدن وباعتداءات رمزية على
عدد من العائز والأوبد . وكان هذا الاعتداء على المدن موجهاً ، بالبداية ، ضد
العالم الرأسمالي ، ولاسيما ضد اليهود الذين يتهمهم الفلاحون باستغلالهم . وكان
الممثل الرئيسي لهذه الحركة شخص يدعى كلاوس هايم ، وكان قد تورط في
دعوى في التونا ، في ١٩٣٠ ، وعفي عنه أخيراً في ١٩٣٢ .

هؤلاء هم الممثلون الأساسيون لهذه الحركات القومية المحافظة . ماذا نستنتج
من هذه الحركات ؟ من المؤكد أننا نجد فيها فكرة أكثر أصالة وأكثر تعقيداً للغاية
من الفكرة التي سندرسها في القومية - الاشتراكية ، وستظل هذه الفكرة غير
واضحة بصورة فريدة . وكان من المستحيل على هذه التجمعات أن تضع برنامجاً
اشتراكياً حقيقياً ، لأن الاشتراكية التي تصورتها كانت روحية بصورة فائقة ،
وليس لها تطبيقات في هذا العالم ، ولا نفوذ . وأخيراً ، لقد اغرقت القومية -
الاشتراكية هذه الحركات جميعاً ، في ١٩٣٣ ، ولم تعش واحدة منها . ماذا فعل
ممثلوها ؟ لقد دخل الكثير في الحزب ، وحاول آخرون المقاومة ، وهذه حال
نيكيش بصورة خاصة ، ولكنهم اضطروا عندئذ إلى مغادرة الوطن ، وفي الواقع ،
انطلاقاً من ١٩٣٣ ، يجب أن نعترف أن هذه الحركات المحافظة القومية ليس لها
تأثير في ألمانيا .

الفصل الرابع

الأحزاب السياسية القومية

في جمهورية فيمار

لقد وجد عدد من الأحزاب السياسية التي ساندت الأفكار القومية . وفي الحقيقة ، إن هذه الأفكار القومية نمت في كافة الأحزاب السياسية ، وتبنت هذه الأحزاب مواقف ملائمة لعدد من المطالبات القومية . فقد احتجت كلها على معاهدة فرساي ، وعلى ثقل التعويضات ، وعلى مختلف الخطط ، مثل مشروع دوز ويانغ ، التي تصورت لتسوية قضية التعويضات الألمانية .

ومن جهة أخرى ، يجب أن نشير إلى أن شترسمان مارس نفوذه بشكل قوي للغاية على موقف الأحزاب الألمانية . وفي الواقع ، إن حزباً كالحزب الشعبي الألماني ، الذي كان وارثاً للقوميين الليبراليين ، وكان بالتالي حزباً قومياً ليبرالياً ، كان قد تبنى موقفاً قومياً ملحوظاً للغاية ، ومع ذلك ، وتحت تأثير غوستاف شترسمان الذي أصبح مستشاراً في ١٩٢٤ ، ووجه عملياً سياسة ألمانيا الخارجية بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ، كشف هذا الحزب عن نواياه في صالح سياسة تعاون مع الغرب ، وتبنى مواقف شترسمان التي أفصح عنها في سياسة مؤتمر لوكارنو وتواري .

ومامن شك ، بعد هذه التحفظات ، في أن القومية الألمانية أوضحت عن نفسها في تجمعين سياسيين أساسيين وهما : الحزب الشعبي القومي الألماني ، والحزب القومي - الاشتراكي .

لقد تشكل الحزب الشعبي القومي الألماني غداة الهزيمة وأعرب بصورة أساسية عن أسفه على الفكرة الملكية . ولكن كلما مضت السنون . نسي هذا الحزب الفكرة الملكية ، وشدد بصورة أساسية على الفكرة القومية . وهذا في الغالب صحيح بعد إخفاقه الانتخابي في ١٩٢٨ . وقد تشكل بصورة أساسية من المدافعين عن النظام القائم من كبار ملاك الأفيان ، والصناعيين ، ومن كثير من قدامى الضباط في الجيش ، ومن عدد عظيم جداً من الرعاة . وكانت الشخصية المتنفذة أكثر من غيرها في هذا الحزب ، الشخصية التي منحت صفته القومية ، هوغنبرغ ، الصناعي الذي كان تحت تصرفه وسائل نفوذ عظيم في الصحافة . فقد أعطى هوغنبرغ ، انطلاقاً من ١٩٢٨ لهذا الحزب صفته القومية . وفضل دوماً وفاقاً مع القوميين - الاشتراكيين . وهكذا تشكلت في تشرين الأول ١٩٣١ ، بين هوغنبرغ وهتلر ، جبهة هارتزبورغ الشهيرة التي وجهت ضد قوى اليسار . ويجب أن يشار أخيراً إلى أن هذا الحزب القومي كان مدعوماً باستمرار من منظمة المحاربين القدماء النشيطة التي تسمى منظمة « الخوذة الفولاذية » وكان يوجهها أولاً زلده ثم دوستربرغ . وهذا التشكيل يؤلف همزة وصل بين الأجيال الجديدة وألمانيا قبل الحرب التي اتحدت تحت شعار المطالب القومية والعداء لجمهورية فيمار وسياسة التعويضات . إلا أن هذا الحزب ، الذي كان يتصرف بوسائل مالية عظيمة وبصحافة جيدة الموقف ، كان يتناقص باستمرار ، حتى إن معظم رجاله ، الذين كانوا كثيراً بعد الحرب العالمية الأولى ، انتقلوا إلى الحزب القومي - الاشتراكي . وهذا صحيح في الغالب انطلاقاً من ١٩٢٨ .

وفي الحقيقة ، أن هوغنبرغ كان يعتقد ، بسبب الوسائل المالية والمادية التي يتصرف بها ، بأنه يستطيع أن يسيطر على القومية - الاشتراكية ويقود هتلر حيث يريد . وفي هذه النقطة خدع نفسه بصورة جذرية ، لأن الحزب

القومي - الاشتراكي أخذ يعبر بالتدريج شيئاً فشيئاً عن المطالب القومية للأمة الألمانية .

صعود الهتلرية (١٩١٩ - ١٩٣٣)^(١)

قبل تناول وصول هتلر إلى السلطة ، يحسن فحص التفسيرات التي أعطيت حديثاً ، وبخاصة من قبل المؤرخين الألمان ، عن القومية - الاشتراكية . إن معظم المؤرخين الماركسيين ، وحتى عدد من المؤرخين الذين ليسوا كذلك ، مثل نومان ، مؤلف كتاب يسمى « بيهيموت » ونيكيش الثوري اليساري مؤلف كتاب يدعى « إمبراطورية الشياطين المنحطين » ، يعتبرون بالجملة أن القومية - الاشتراكية آخر شكل للامبريالية . وبشكل أصح ، صورة أخرى عن الفاشية التي افرزتها الرأسمالية ، على هذا النحو ، في آخر شكل لتطورها وهو الامبريالية . والنازية ، في رأي هؤلاء المؤرخين هي باختصار ، اللجوء الأعلى للطبقة الرأسمالية إلى حالة اليأس . وإن الأشكال الثورية أو الاشتراكية التي تستشهد بها ليست هنا إلا لإخفاء تفوق هذه الطبقات المسيطرة . أما العمال فقد أصبحوا عبيداً في هذا التنظيم الاجتماعي الجديد ، وأكثر من ذلك . إن مصيرهم تفاقم .

ومع ذلك فإن هذه النظرة في النازية لم يقبلها عدد من المؤرخين الذين عجبوا ، بالعكس ، لهذا التشابه بين النازية وبعض أشكال الشيوعية . وهذه حال الألمانية أنا آرنودت التي ألقت كتاباً ثاقباً عن النازية . وآخرون مثل هايك مؤلف كتاب يسمى « الزحف نحو العبودية » يشيرون إلى العناصر الاشتراكية في المذهب الهتلري .

W. Shirer, LE Troisième Reich, 2 Vol. (1961)

(١) راجع :

G. BADIA, Histoire de l' Allemagne Contemporaine 2 Vol. (1962).

ولكن عدداً من مؤرخي ألمانيا الغربية ، ولا سيما جيرارد ريتّر ، مؤلف كتاب « أوربة والقضية الألمانية » حاولوا تمييز الطبقات الموجهة الألمانية في النازية ، وإظهار هذه الطبقات الموجهة غير مسؤولة في النازية . وبينوا أن النازية لا صلة لها على الإطلاق بالتقاليد الأساسية للحياة الروحية أو الحياة السياسية الألمانية . ولا صلة لها بالتقاليد اللوثرية الألمانية وليس لها صلة أيضاً بما يحسن أن يسمى الروح العسكرية البروسية . وبالعكس ، النازية نداء لأهواء الجماهير ، تحاول تدمير التسلسل الاجتماعي والقوى الإجتماعية المقابلة . ويدل ريتّر على أن هتلر ليس له أي علاقة ، في سياسته ، مع فريديريك الثاني أو مع بسمارك ، وبالعكس ، حاول أن يدل على أن هذه الطبقات القديمة الموجهة هي التي نظمت المقاومة ضد الهتلرية عندما وصل هتلر إلى السلطة . ويخرج على النظرية التي وسعها المؤرخ الأميركي ويلر - بينيت ، مؤلف تاريخ معروف جداً عن الجيش الألماني ، وفيه يوجد نوع من ميثاق بين هتلر والجيش .

وفي الحقيقة ، أمام هذه التفسيرات المختلفة ، تجب الملاحظة أنه يوجد صعوبات كبيرة للحكم على النازية ، لأنه لا يوجد فيها أي نوع من الحقيقة العقائدية . وقد برهن على ذلك المؤرخ الأميركي بلوك فقد قام بدراسة جميلة جداً تسمى : « دراسة الظلم » وفيها يرى أن هتلر يستعمل فقط شعارات قد تساعد في وقت ما على نجاحه . ففي بعض الأيام يؤكد على أنه مسيحي ، وفي أيام أخرى يهاجم الدين بعنف ، ويتهم المضاربين والرأسماليين ، وفي الغداة يدافع عن أصحاب المصارف والملكية الخاصة ، ويتردد في التحالف مع السوفيتيين أو اليابانيين . وبالتالي لا يمكن أن نجد أي نوع من العقائدية المتينة في النازية . وهناك فكرة واحدة تجري عبر مجموعة خطبه وكتابات ، وهي العرقية المعادية للسامية . ولكنها الفكرة الوحيدة التي تابعها عبر عمله كله . وفي الحقيقة ، إن أفكاره ، إذا أريد الكلام عن الأفكار ، كانت في خدمة اهتمام ثابت ، مدح القوة ،

مدح قدرة ألمانيا . وهذه الفكرة في القوة والقدرة يؤسسها على نوع من دارونية البقاء وسيطرة الأصلح .

المهم أساساً بالنسبة لهتلر هو خلق صوفية السلطة ، والقيادة ، التي تساعد الزعيم ، القائد ، على ممارسة سيطرته الكاملة على الجماهير ، وبذل لا حد له يخلق فيه إيماناً بالحكمة الإلهية ويساعده على قيادة الأمة الخاضعة لأهداف حدها شخصياً بنفسه .

وبالتالي ، إن القضية التي تطرحها الهتلرية على المؤرخ ، ليست على الإطلاق دراسة العقائدية الهتلرية التي ليس لها إلا قليل من الأهمية ، وإنما دراسته نفسية الجماهير التي عرف هتلر كيف يخلقها ويستعملها لصالحه . وكما لاحظ جيداً جداً المؤرخ الألماني ماينكه ، في دراسة تسمى « النكبة الألمانية » وقد ظهرت غداة الحرب العالمية الثانية ، أن العقائدية الهتلرية لا يمكن أن تفهم إلا في عالم تسيطر عليه عقائدية الجماهير التي ينعدم فيها وجود الفرد كفرد ، ولا يشعر بوجوده إلا في داخل هذه الجماعة . وعليه فإن النازية مرتبطة بمحضارة الجماهير التي هي إحدى صفات النصف الأول من القرن العشرين وتتضمن عنصرين : أولاً بعض التحسين في التقنية الصناعية التي تضع في متناول الحزب أو الزعيم عناصر الدعاية ووسائل التأثير العظيمة من صحافة ، وراдио ، الخ ... وثانياً نحو عام للقومية ينفي كل نوع من اعتبار عقلائي للوقائع ، وينيب ، مناب القيم الروحية ، قيماً انفعالية ، قيماً عاطفية .

لقد نمت ثقافة هتلر السياسية غداة الحرب العالمية الأولى ، في وسط سياسي بافاري أو على الأصح مونيخي . ولكن قبل أن يعيش في مونيخ حيث أقام في ١٩١٣ ، عاش هتلر بعض الوقت في فيينا تلميذاً في أكاديمية الرسم (التصوير) ، تلميذاً دون موارد . وقضى في فيينا سنين صعبة حيث استخدم عاملاً غير

متخصص . وكان في ملاجئ الليل التي كان مضطراً إلى اللجوء إليها ، على صلة بطبقة كادحة لا صنف لها خارجة عن طبقتها الاجتماعية . وليست طبقة معامل كادحة ، وإنما ما يسميه الألمان « الطبقة الكادحة المنحطة » . ولا يعلم من العالم الرأسمالي إلا عنصراً واحداً ، المرابين اليهود . وهذه الاتصالات والمعارف التي حصل عليها في شبابه دمغته بقوة . فهو ينفر كلياً ، وهو في فينا ، من العالم الرأسمالي . وفي الوقت نفسه من الماركسية التي يرى فيها ظاهرة إسرائيلية . ولكنه ، بالمقابل ، مفتون بعدد من الشخصيات والرجال السياسيين الذين سيذكرهم دوماً في حياته : أولاً الزعيم الألماني شونورر الذي وجه في النسا حركة ألمانية قومية ، ومفتون أيضاً بالعمدة لويغر الذي حقق في فينا ، عندما كان عمدة هذه المدينة ، عملاً عظيماً ، ووجه حزباً مسيحياً - اجتماعياً موصوفاً بعدائه للسامية . ومن الممكن ، بل ومن المحتمل ، أنه عرف في فينا حزب العامل الألماني ، الذي أسسته بعض عناصر السكان الألمان من بوهيميا . وكان هذا الحزب ينمي في داخله أفكاراً قريبة جداً من القومية - الاشتراكية .

وكان هتلر في فينا على اتصال بالأوساط الاجتماعية والسياسية التي أثرت فيه تأثيراً لا نقاش فيه . ولكنه في ثقافته السياسية مدين إلى الوسط المونيخي الذي عاش فيه في نهاية الحرب العالمية الأولى ، بعد تشرين الثاني ١٩١٨ . وفي الواقع ، وفي غداة الحرب العالمية ، يرى في مونيخ تعدد التجمعات من طابع قومي ومحافظ ، ومعاد للثورة ، ومعاد للسامية . وفي الوقت الذي كانت في القوى الجمهورية الموجودة في ألمانيا تتجمع بصورة أساسية في برلين وفي المدن الكبرى الصناعية في ألمانيا الشمالية ، كانت مونيخ ملجأً لجميع العناصر المعادية للجمهورية فيمار التي كانت في حالة إنشاء .

وهذه الفرق معقدة للغاية ، وللتبسيط نميز أربعة أساسية : يوجد أولاً فريق دركسلر ، وهو عامل ميكانيكي أسس في كانون الثاني ١٩١٩ ، بعد ثلاثة

أشهر من نهاية الحرب ، الحزب العامل الألماني . وإذا أخذت الأحرف الأولى من هذه الكلمات بالألمانية فإن حزب D. A. P. سيوجه النضال ضد سيطرة الرأسمال اليهودي ، وضد ما يسميه عبودية الفائدة ، ولكنه لم يأت بأي أساس إنشائي بغية النضال ضد العالم الرأسمالي .

والفريق الثاني ، فريق فيدر وكان مهندساً مختصاً بالخرسانة المسلحة . أسس في مونيخ فرعاً للحزب الاجتماعي الألماني . وقد أسس هذا الحزب في نورامبرغ أديب معاد للسامية باسم شترايخر .

والفريق الثالث ، فريق ايكارت ، وهو صحافي وناقد وموسيقي . كتب بخاصة لبعض الصحف نقد فصول في بيروت أي الفصول الكبرى لاوبرا فاغندر . ووجه في مونيخ جريدة تسمى « الألماني الصالح » ، وكانت موجهة بخاصة ضد مجرمي تشرين الثاني ، أي أنه يوسع نظرية طعنة الخنجر في الظهر التي تسببت في إخفاق ألمانيا .

وأخيراً ، الفريق الرابع ، وهو أكثر تعقيداً ، ويسمى في مونيخ جمعية توله ، وكان يختلف إليها عدد عظيم من شخصيات الارستقراطية البافارية من عالم الآداب في مونيخ ، وكذلك العديد من المهاجرين الروس الموجودين في هذه المدينة . وكانت مونيخ ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، مركزاً هاماً للهجرة الروسية ، وبخاصة هجرة محبي السلافية . وكان يرتاد هذا الوسط شاب ملازم في الطيران مهياً لمستقبل كبير ، وهو رودولف هس .

هذه هي بعض الفرق التي عرضناها باختصار ونجدها في مونيخ غداة الحرب العالمية الأولى . وقد لعبت كل هذه الفرق السياسية دوراً عظيماً قليلاً أو كثيراً في تحرير مونيخ من مجالس العمال والجنود التي تألفت غداة الهزيمة والتي طردها

الجيش الحرة ، وبخاصة جيوش الجنرال فون ايب التي استعادت السلطة بيدها في بافاريا ومارست في مونيخ ظلاماً حقيقياً ودكتاتورية حقيقية .

وفي هذه الجيوش الحرة ، نجد شخصية هامة وهو روم الذي نشر ورفقاؤه إرهاباً حقيقياً في المدينة . وهذه الأوساط السياسية المرتبطة بالجيوش الحرة سيخالطها هتلر كضابط دعاية . وهو لم يسرح في الحقيقة غداة الهزيمة ، بل استخدمه الجيش ضابط دعاية في السرية المقيمة في مونيخ . ولم يسرح إلا في ١٩٢٠ ، وفي إقامته في مونيخ اشترك بحزب دركسلر ، حزب العامل الألماني وتحمس لبرنامج فيدر ، وهو البرنامج الذي قرأه في الاجتماع الذي أريد فيه رؤية أصل القومية - الاشتراكية ، في حانة جعة في مونيخ ، في ٢٥ شباط ١٩٢٠ .

وهذا البرنامج الذي قرأه هتلر يتألف من ٢٥ نقطة ذات طابع يناصر الاشتراكية . وهو ، نوعاً ما ، أول ظاهرة للقومية - الاشتراكية ، ولن يرفضه هتلر أو ينسأه تماماً أبداً . وفي هذا البرنامج يتنبأ هتلر بالانقسام بين مواطني الرايخ وبين الذين لا يسمح لهم في الرايخ إلا بصفة ضيوف ، وهم الأجانب ، المهاجرون واليهود . ويعتبر هتلر اليهود غير مواطنين ألمانين . ويمتدح خلق عمل قومي ، وحذف كل مورد لا يخرج من هذا العمل ، ودولنة المشاريع الكبرى وقومنة المخازن الكبرى التي كانت جميعها تقريباً يهودية ، وتأجيرها إلى صغار الحرفيين . ويفضل أخيراً إصلاحاً زراعياً يحرر الشعب الريفي من الربا الذي يثقل به اليهود عليه أيضاً . وتوقعت عقوبات شديدة للغاية ضد المضاربين والمرايين . وعرض برنامج السياسة الخارجية بشكل غامض للغاية ، برنامج فيدر الذي هو برنامج ألمانيا كبرى تدخل فيها البلاد الناطقة بالألمانية . وبالتالي ، يقرر ضم النمسا ، بالطبع ، ويطالب بإلغاء معاهدة فرساي ، ومساواة ألمانيا التامة مع الأمم الأخرى ، وإرجاع المستعمرات .

وكان الحادث الأساسي في حياة هتلر السياسية ، دمج عدد عظيم من التجمعات القومية عقب اجتماع عقد في سالزبورغ ، في آب ١٩٢٠ ، وهذا الدمج كان أصل : N. S. D. A. P. (الحزب الألماني للعمال الاشتراكيين) . وهذا الحزب الذي تشكل من دمج عدد من التجمعات الأخرى ، اتخذ مباشرة كصحيفة له « الرقيب الشعبي » . وقد تأكدت مواهب هتلر الخطائية في عدد من الاجتماعات ، وانتخب رئيساً لهذا الحزب ، في بداية سنة ١٩٢١ ، وكشف دركسلر وفيدر اللذين كانا معروفين في مونيخ أكثر منه . وفي السنة نفسها ، شكل هتلر فرق الهجوم (S. A) ، وعهد بإدارتها بعد ذلك إلى أحد اصدقائه الذي التقى به في أوساط مونيخ أيضاً ، وهو هرمان غورينغ . وكان زوجته سويدية ، وهي البارونة الجميلة كارين دوفوك ، التي عرفت كيف تستولي على هتلر . ويجب أن يلاحظ ، في ذلك العصر ، الصعود العجيب لهيبته الشخصية التي ساعدته على كسب عدد عظيم من الصداقات وبذل الذات في الأوساط المختلفة . وفي ذلك العصر ، ارتبط به الأخوان شتراسر ، وكانت لهما ميول اشتراكية ملحوظة للغاية ؛ وتعرف بروزانبرغ الذي أصبح منظراً للقومية - الاشتراكية ، وكان على عكس الأخوين شتراسر ، محافظاً ومن نزعة معادية للاتحاد السوفياتي . غير أن ماتجب الإشارة إليه بخاصة ، هو الصداقات ، والعلاقات التي عرف كيف يكسبها في المجتمع المونيخي . وفي مونيخ اتصل بالغني الأميركي ارنست هانستنغل ، وتعرف بالمحرر بروكان الذي نشر في مونيخ مجلة كان لها نفوذ كبير للغاية وهي : « الدفاتر الشهرية لألمانيا الجنوبية » . وأخيراً ، وبخاصة . تعرف بعائلة بشتاين . وجعلت السيدة بشتاين هتلر على صلة ، لا في مونيخ فحسب ، وإنما أيضاً في برلين ، بالشخصيات الهامة في عالم الصناعة ، وبخاصة مع صاحب معمل للصناعة المعدنية ، ارنست فون بورسنيغ . وأخيراً ، وبواسطة بشتاين ، دخل هتلر في الوسط الفاغنييري الذي أثر فيه تأثيراً كبيراً . وبواسطة هذه العائلة ، عرف

هوستون ستيوارت تشامبرلن . وزارَ سيغفريد بن ريشارد فاغنر في البيت الذي مات فيه فاغنر في بيروت . وقد احتفظ هتلر عن هذه الزيارة التي تمت في ١٩٢٣ ، بذكرى لا تمحى .

لقد ظهرت قدرة هتلر السياسية عندما تشكل في نورامبرغ في بداية ايلول ١٩٢٣ ، ما يسمى « رابطة المحاربين الألمان » ، وقد أفادت هذه الرابطة في اتحاد التجمعات الهتلرية والتجمعات الشبه عسكرية العديدة جداً في مونيخ ، في استعراض نظمته روم على الصعيد المادي وحضره الماريشال لودندورف . وكان هذا الأخير يعيش في مونيخ منذ محاولة الانقلاب التي قام بها كاب في ١٩٢١ ، ووضع سلطته لخدمة الحركات القومية . وفي مونيخ أيضاً ، وفي هذه الأوساط الشبه العسكرية لرابطة المحاربين الألمان ، تعرف هتلر على لودندورف . وفي ٢٥ ايلول ١٩٢٣ سمي هتلر رئيساً لهذا التجمع .

إلا أنه كان يوجد في هذه الأوساط القومية المونيخية ، اختلافات عميقة . وهذه هي نقطة ضعفها . فهي كلها متحدة ضد الحكومة الجمهورية في برلين - ضد جمهورية فيمار . وكانت الانقسامات تتناول قضية الإقليمية البافارية . وفي الحقيقة ، كان عدد من العناصر القومية المونيخية يناصرون الاستقلال ، وعلى الأقل الحكم الذاتي الكامل لبافاريا في نطاق الرايخ الجديد ، ويفكرون بتوطيد الملكية في بافاريا للدلالة على هذا الحكم الذاتي . وهذا الاتجاه الإقليمي والملكي ، الذي كان أيضاً اتجاهاً محافظاً على الصعيد السياسي ، كان ممثلاً بصورة أساسية في مونيخ ، بشخصية فون كار الذي مارس وظائف الوزير البافاري الأول بعد إخفاق الدكتاتورية البولشفية في مونيخ ، ثم سمي ، ابتداءً من أيلول ١٩٢٣ ، مفوضاً عاماً لبافاريا ، ولعب . بهذه الصفة دوراً متفوقاً في الحياة السياسية لهذا البلد . وكان فون كار يعتمد على العناصر الكاثوليكية والشرعية ، وكان على صلات وثيقة بـ روبرخت بافاريا ، المدعي بالعرش ، وكان يفكر بإنشاء دولة

نساوية - بافاريا أي نوع من دولة كبرى في ألمانيا الجنوبية ، مبنية على أسس كاثوليكية . وقوة فون كار ترجع إلى أنه كان مدعوماً ، في مونيخ ، من رئيس الفرقة السابعة في الجيش ، التي كان مقرها في مونيخ ، وهو الجنرال فون لوسوف . وقد رفض هذا الجنرال الطاعة لأوامر برلين ، الطاعة لزعيمه التسلسلي ، وهو الجنرال فون سيكت ، ودعم العناصر القومية البافارية . وعندما تلقى الأمر من حكومة برلين لاتخاذ التدابير الضرورية لحذف « الرقيب الشعبي » ، ورفض ، نخته السلطات العسكرية البرلينية عن وظيفته . وعندئذ وضع نفسه وجيشه تحت إدارة السلطات البافارية .

ولكن هذا الاتجاه الملكي والمحافظ لم يكن اتجاه أوساط « رابطة المحاربين لألمان » التي كانت تسيطر فيها الشخصيتان الهامتان : لودندورف وهتلر اللذان لا يفكران أبداً بإعادة توطيد الملكية البافارية . إن ما كان يريدانه هو قلب حكومة برلين لإقامة سلطتها الخاصة فيها ، وتنظيم وحدة ألمانية ، بالعكس ، أقوى وأقدر ، وكان برنامجها مركزياً وجمعياً . إن ما يريدانه هو إعادة تنظيم ألمانيا على أسس عسكرية تمكنها من أن تستأنف النضال ضد فرنسا ، ضد الدول الغربية .

وهذه الفرق ، على وجه الدقة ، هي التي ستسبب إخفاق محاولة انقلاب ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣ ، التي انتهت بإخفاق كامل لهتلر والإقليميين البافاريين وإعادة توطيد السلطة الجمهورية في بافاريا .

وبعد إخفاق محاولة الانقلاب ، تابع هتلر النضال وحده ، وبعد ١٩٣٠ ، أي بعد سبعة أعوام استؤنفت العلاقات بينه وبين العناصر المحافظة . ولكنه في أوقات الفراغ التي تتركها له عقوبة السجن التي كان مضطراً لحملها ، عقب قضية مونيخ ، فكر هتلر بالقضايا السياسية ، وكتب مؤلفه الأساسي الذي عبر

فيه عن الأساسي في تفكيره . وهو كتاب « كفاحي » ويحسن أن نشير إلى أغراضه الأساسية :

بادئ بدء ، يجب ملاحظة شيء وهو : أن هتلر في نشره لكتاب « كفاحي » لم يحاول الإقلاق ، بل بالعكس ، حاول تطمين الألمان عن نواياه . ومن المؤكد أن هذا الكتاب لا يمثل إلا تعبيراً مصغراً لفكر هتلر ، حتى في ذلك الحين . ويعتمد هذا الكتاب على عقائدية مقتضبة للغاية ، ومن السهل أن نميز فيها النقاط الأساسية : أولاً ، وفي أساس كل شيء توجد فكرة العرق . ويصرح أن العرق الآري موجود . ووجوده غير مبرهن عليه . ولكن الذي يبقى على الأقل هو أنه أمين مؤتمن على عبء الحضارة الإنسانية . ولماذا هذا التفوق من الآريين على الأعراق الأخرى ؟ لأنهم يشعرون بالواجب ، لأنهم يقبلون بتضحية مصالحهم الشخصية لقضية تسيطر عليهم وتجبرهم . والسبب في انحطاط الأعراق المنحطة ، إنما هو الاختلاط ، اختلاط الأعراق . والعرق النقي ، في رأي هتلر ، هو شرط التجانس القومي ، والاختلاط هو الذنب الأعلى . وقضية العرق هي مفتاح تاريخ العالم . وفي رأي هتلر ، أن الكنائس خدعت بصورة ثقيلة بإظهارها القضية اليهودية كقضية دينية وليست كقضية عرقية . ويؤكد هتلر على أن الدولة العرقية لها عدد من الحقوق ، وبخاصة حق منع المرضى وعدد من المواطنين الخطرين من التوالد . وتستطيع استعمال التعقيم لهذا الغرض . ومن هذه العرقية ينجم عدد من النتائج : فمن الضروري تدمير كل ما يمكن أن يضعف التجانس ، التلاحم الداخلي ، وبالتالي ، تدمير القوى الدولية التي تقاوم تحقيق الدولة العرقية . وهذه القوى ، هي بصورة أساسية الكاثوليكية ، والاشتراكية الماركسية ، وأكثر ما يخشى أيضاً ، الليبرالية التي لاحقها هتلر بحقه ، على الصعيد السياسي ، بشجب البرلمانية ؛ وعلى الصعيد الاقتصادي ؛ بشجب دكتاتورية الفائدة . وعلى الصعيد الاقتصادي ، يرى أن برنامج « كفاحي »

مقتضب للغاية ، ومتردد ، ويبدو شديداً على قوى المال . ولكنه لا يدل على أي وسيلة لمنعها من العمل . وما قيل فقط : « توضع الحياة الاقتصادية تحت رقابة الحكومة التي تمنع الواردات غير الأساسية . وتفرض على الجميع فريضة العمل » .

والنتائج التي نستخلصها من فكرة الدولة : هي أن هذه الدولة ستكون معادية للحرية ، ومعادية للبرلمانية ، ومبنية ، كما يقول ، على السلطة ، صوفية الزعيم . والحرك بين الدولة والأمة هو الحزب الوحيد . ويجب أن نلاحظ أنه لا يوجد ، في هذا البرنامج ، عبادة للدولة كما عند الفاشيين ، ويميل هتلر إلى إبداء بعض التحفظ حيال الحركة الموسولينية . ويقول : « الدولة ليست غاية في نفسها ، الدولة هي ميكانيكية في خدمة الشعب ، أي ميكانيكية في خدمة الوحدة العرقية التي تعتمد على وحدة الدم . وواجب الدولة هو الإبقاء على هذه الوحدة ، ولا تكون هذه الوحدة إلا إذا نجحت الدولة في إيقاظ تربية الأمة في هذا المضمار ، التربية التي تتناول التشكيل الجسدي والبطولي للفرد ، وتشكيل الطبع ، وأيضاً تشكيل القدرات الفكرية ، التي تأتي ، في نظر هتلر ، بالدرجة الثانية فقط . ويريد أن يخلص صفة المواطن بكل من تلقوا هذه التربية التي يجب أن تتوج بخدمة العمل وبالخدمة العسكرية .

وأخيراً يعبر هتلر عن عدد من وجهات نظر في السياسة الخارجية . وإن التنظيم الداخلي للدولة ليس له أهمية في نظره ، إذا لم تكن هذه الدولة غير مخصصة لتعيد لألمانيا قدرتها . والخطة التي يجب اتباعها لبلوغ هذا الهدف الذي رسمه في « كفاحي » لم يكن إلا بشكل عام للغاية ، ودون دقة . ويصرح : ستحصل ألمانيا على استقلالها بتحررها من العوائق التي تثقل عليها بإعادة تسليح واحتلال الضفة اليسرى لنهر الراين ، وبعد أن تحصل على استقلالها السياسي تقوم بعدة انضمامات هدفها ضم كافة البلاد الناطقة بالألمانية إلى ألمانيا ، أي إعطاء

العرق الألماني وسائل وجوده . ولم يكن قصد هتلر إرجاع حدود ١٩١٤ ، التي لم يكن لها أي معنى في نظره ، ويعتبرها حدوداً تعسفية . إن ما يجب هو إعطاء ألمانيا حدوداً قادرة على أن تخلق للرايخ مجالاً حيواً ، أو أيضاً ، كما يقول ، « التراب الضروري » .

ولتحقيق هذا البرنامج . بدت له نقطة أساسية ضرورية ، وهي تدمير روسيا : « على ألمانيا أن تترجم النضال ضد البلشفة العالمية اليهودية » . ودور الدبلوماسية ، في هذه الظروف ، تطمين الدول الأخرى عن نوايا ألمانيا . وبأي الوسائل يكون ذلك ؟ يجب الحصول على تحالف إيطاليا وبدونه لا تستطيع ألمانيا أن تعمل شيئاً ، وستحصل ، فيما تحصل عليه ، بالتخلي عن التيرول للايطاليين . وإذن يقبل هتلر ، في هذا المضمار بما يتناقض مع أفكاره في أنه يجب على ألمانيا أن تضم جميع البلاد الناطقة بالألمانية : وهو أن يضحي بعد التفكير بالتيرول للايطاليين . كما تكلم أيضاً عن المفاوضة باتفاق حياد أو حتى تحالف مع بريطانيا - العظمى ، ولهذا ، يقول : على ألمانيا أن تتخلى عن مطالبتها الاستعمارية . وستتخلى ألمانيا عن كونها دولة بحرية لئلا تقلق انكلترا . وبالمقابل ، يقول : الحرب لا غنى عنها مع فرنسا العدو اللدود للشعب الألماني ، هذه العدو التي تزنجت (أصبحت زنجية) وتهودت ، وأصبح من السهل للغاية إزالتها من خارطة أوربة . ويقول ، يجب البدء بتسوية الحسابات مع فرنسا قبل الهجوم على الشرق . وعليه فإن الحرب الوقائية ضد فرنسا تظهر لهتلر ، في ذلك الحين . كضرورة قبل شن الحرب ضد روسيا .

ويجب أن نلاحظ أيضاً بأنه لا يوجد عند هتلر أي فكرة عن الحق وأن فلسفته السياسية مستوحاة من نوع من الدارونية البدائية التي ترى أن الشعب القوي يدمر بالضرورة الشعب الضعيف . وهذا هو القانون الوحيد الذي يوجد ، في رأيه ، في علاقات السياسة الخارجية .

الفصل الخامس

استلام هتلر السلطة

في ١٩٣٣

يلاحظ أولاً أن هتلر تسلم السلطة بطرق قانونية . وفي الواقع ، إن النتائج السياسية التي جناها من إخفاقه في عام ١٩٢٣ ، جعلت من المستحيل عليه أن يكون سيد الدولة الألمانية بطرق غير قانونية ، أي استحالة تسلم السلطة بانقلاب . وقد أكد هتلر مراراً على تسميته مستشاراً بطرق قانونية . وتمت تسميته مستشاراً بموجب تعيينه مستشاراً في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ .

ويبقى الآن أن نشرح كيف كانت هذه التسمية ممكنة .

لقد شرح العديد من المؤرخين سقوط جمهورية فيمار بظروف غير ملائمة لها ، وملائمة لهتلر ، وحاول آخرون شرحه كنتيجة بسيطة لتهديم الدولة الجمهورية ، وتفطيت السلطة . وفي الحقيقة ، إن هذه الإيضاحات غير كافية ، وإن وصول هتلر إلى السلطة لا يفهم دون عمل الطبقات الموجهة الألمانية ، وبخاصة الرضى عن النظام من جهة الصناعة الكبرى الألمانية ، ومن الجيش ، من جهة أخرى . وهذان العنصران : عالم الاقتصاد والجيش هما اللذان أوصلا هتلر إلى السلطة .

أولاً : الأوساط الاقتصادية

الشيء الضارب هو تخلي هتلر تدريجياً عن العناصر الاشتراكية في برنامجه ، كما عرف بخاصة في نقاط فيدر الحس والعشرين : فعلى صعيد الزراعة ، في

١٩٢٨ . تخلى هتلر عن فكرة نزع الملكية للدومينات الكبرى ، ماعدا الدومينات الإسرائيلية . وفي خطاب له ، في ٦ آذار ١٩٣٠ ، صرح على الإطلاق بأن إبقاء الملكية الكبرى له ما يبرره . وبالتالي أعطى ضمانات للأوساط الزراعية ، وكبار ملاكي الأفيان ، في الشرق ، بخاصة . وعلى الصعيد الصناعي ، في ١٩٢٧ ، لم يتصور الحزب النازي ، على صعيد التأمينات ، إلا تأمين مصارف الإصدار وبعض الشركات المغفلة . حتى إن فيدر نفسه ، في التاريخ نفسه ، أعرب عن تقديره للصناعة الكبرى الألمانية ، وتخلّى عن فكرة مشاركة العمال بالأرباح ، وصرح بأنها غير معقولة « لأنه لا يمكن ، كما يقول ، تصور مشاركة العمال في الخسائر » . وفي ١٩٣٠ ، قدم الفريق البرلماني النازي مشروع قانون يرمي إلى نزع الملكية دون تعويض لثروة ماغنات البورصة والمصرف ، وتدخل هتلر شخصياً لدى الفريق النازي ليسحب مشروع القانون الذي قدمه . وفي تموز ١٩٣٠ طرد أوتو شتراسر من الحزب . وهذا التطور المعادي للاشتراكية من هتلر انتهى بالقطيعة بين هتلر وغريغور شتراسر أخيه أوتو ، في آخر سنة ١٩٣٢ .

ويقول فيرمي : « إن الاشتراكية المزعومة للقوميين - الاشتراكيين لم تكن إلا ظاهراً خداعاً أعد لوضع العمل الألماني في خدمة أرباب العمل الصناعيين » . ويظهر هذا بشكل أوضح أيضاً إذا فحصت علاقات هتلر بهذا الوسط الصناعي .

إن أعظم غموض للصناعي القومي ، في عصر صعود هتلر ، كان الفرد هونغبرغ . فقد كان هذا موظفاً ، في سنة ١٩٠٧ ، في وزارة الزراعة البروسية . وبسرعة سريعة جداً أصبح مديراً في معامل كروب ، ثم مديراً للنقابة الوطنية للمناجم .

وبدأ يلعب دوراً سياسياً عظيماً جداً في الحرب ، حيث قام ، عن طريق الصحافة بدعاية ضد صلح التسوية ، ثم ضد هذا السلام الموقع ، وضد مجرمي

تشرين الأول . وكان دوره الأساسي خلق رابطة بين الصحافة الألمانية التي تملك في حوزتها دار شيرل للنشر وبعض فروع الصناعة الكبرى . ودفع نفسه لرئاسة الحزب القومي الألماني ، وأصبح له رئيساً في ١٩٢٨ . وكان دوره عظيماً في الحملة على مشروع يانغ وفي تشكيل جبهة هارتزبورغ في ١٩٣١ ، وشجع باستمرار وصول هتلر إلى السلطة . وهو الذي ترأس ، في كانون الثاني ١٩٣٣ ، المصالحة بين فون بابن وهتلر ، فاستحق على ذلك شغل وظيفة وزير الاقتصاد في أول وزارة لهتلر .

ولكن من غير الصحيح أن تقتصر على هوغنبرغ مساندة الأوساط المالية للنازيين . وفي الحقيقة . إن هذا الدعم لم يكن عاماً . فقد وجد عدد من الصناعيين الألمان الذين ظلوا حتى ١٩٣٣ ، يحذرون من هتلر . وهذه بخاصة ، حال كروب فون بولن الذي انضم إليه بعد استلام السلطة ، ولكنه كان يحذر دوماً أوساط الصناعة إزاء هتلر ، وهذه حال صناعيين آخرين مثل زعماء الـ (A. E. G) ، أكبر شركة ألمانية للكهرباء . ولكن هذا لم يمنع بسرعة ، من أن عدداً من الصناعيين ، مثل كيردرف ، قد ظهروا بسرعة جداً محبذين لصعود الهتلرية . وظهر هذا الفعل في كتاب تيسين : وهو بعنوان : « دفعت ثمن هتلر » . وفي الواقع ، إن تيسين سلف هتلر مبالغ عظيمة ، مليون مارك دون شك قبل ١٩٣٣ ، وهو الذي ساعده على بناء « البيت الأسمر » في مونيخ ، أي مقر الحزب الذي أقيم ببذخ . وإن تيسين وكيردورف بخاصة وضعوا هتلر على اتصال مع مدير بنك الرايخ ؛ شاخت ، وهما اللذان جذباه ، في كانون الثاني ١٩٣٢ إلى « نادي الصناعة » في دوسلدورف حيث ألقى خطاباً وأعطى فيه ضمانات عظيمة للأوساط الصناعية مصرحاً : « اتكفل بالسياسة وعليكم الاقتصاد » . وهذه الأوساط الصناعية كانت موضع ضغط من قبل أحد أصدقاء وأنشط خدم هتلر ، وهو : اوتو ديتريش الذي كان أبوه مالكاً للصحيفة الرينانية - الوستفالية التي كانت ، في ايسن ، لسان حال الصناعة الثقيلة . ومن جهة أخرى ، انطلافاً من

سنة ١٩٣٢ ، أعطى هتلر ثقته ، على الصعيد الاقتصادي ، إلى فالتر فونك الذي لعب فيما بعد دوراً عظيماً في تنظيم الاقتصاد الهتلري ، وكان محرراً للصحيفة الاقتصادية في جريدة « صحيفة البورصة البرلمانية » إحدى الجرائد التي كانت أكثر من غيرها على اتصال بأوساط الصناعة والأوساط الدعائية .

إن شرح هذا التفاهم يوجد ، في القسم الأعظم منه ، في الموقف الذي وقفته ، إزاء جمهورية فيمار وهتلر ، رابطة الرايخ للصناعة الألمانية وهي أعظم منظمة ألمانية لأرباب الصناعة في ذلك العصر^(١) . وحتى ١٩٢٩ ، بدت « رابطة الصناعة الألمانية » ، التي يرأسها الصناعي الكبير الدكتور دويسبرغ ، محبذة بالإجمال ، لجمهورية فيمار . ولكن حدد في ذلك العصر برنامج اقتصادي جديد ، وعلى صلة بالأزمة الاقتصادية ، يلح على ضرورة العودة إلى الفوائد المقبولة للطبقة العاملة ، وعلى زيادة الضرائب غير المباشرة . وبالمقابل ، الاقلال من الضرائب على المورد ، كما يلح على هذه الفكرة وهي أن البرلمان غير قادر على تحقيق هذه الإصلاحات ، وأنه يجب عاجلاً أو آجلاً الوصول ، إلى نظام الدكتاتورية . وفي هذا التقرير تقرأ العبارة التالية : « لتتخل عن الاعتقاد بأن الدولة ، والديموقراطية والاشتراكية يمكن أن تساعدنا في مضار الاقتصاد . ولكن واعين ماهي القوة » . وأيضاً في هذا التقرير : « ولتحقيق ماطلب اليوم ، يجب حكومة مستقرة ودائمة تقرر بجد الطريقة التي يجب اتباعها . وإن قوية ودائمة ليستا ، في الحقيقة ، صفتي الدولة الفيمايرية التي تخلط الديموقراطية مع سلطة الأحزاب » . ونفس قرع الجلل في الجريدة (الجريدة العامة الألمانية) وهي الصحيفة الأكثر أخباراً للصناعة الثقيلة . وإذا نظرنا إلى الموقف الذي تبنته هذه الجريدة ، نلاحظ جهداً عظيماً في عالم الصناعة للتأثير على

(١) في هذه القضية راجع مقال F. Klein في عمل جماعي يسمى : « أصول الفاشية » صدر في « البحوث الدولية »

الشؤون العامة ، وفرض حكومة تتفق والمصالح الاقتصادية على الرئيس هندنبورغ . وهكذا وبعد أن شجعت الصناعة الكبرى حكومة بروتنغ ، تسببت في سقوطها . وكذلك أيضاً ، نرى كونو ، أحد ممثلي شركات الملاحة الريفانية ، يتدخل ، في تشرين الأول ١٩٣١ ، لدى الرئيس لتبني برنامج اقتصادي يزيل الضمان الاجتماعي والاتفاقات الجماعية ويطلب إنشاء مجلس اقتصادي يتألف من المسؤولين عن المشاريع الكبرى . وإذا نظرنا إلى القائمة التي قدمها كونو إلى هندنبورغ في ذلك الحين لتأسيس هذا المجلس الاقتصادي ، نلاحظ أنه يضم بالضبط نفس الأشخاص الذين سيشاركون في مجلس الاقتصاد العام ، الذي أنشأ هتلر في تموز ١٩٣٣ . وبين هذه الشخصيات نجد رجالاً مثل سينس ، وتيسين ، وبوش . وقد لعب سينس بخاصة دوراً عظيماً لدى الأوساط الصناعية الأجنبية ليحاول إفهامها بأن النظام القومي نظام لا يضع المصالح الرأسمالية موضع رهان ، ولا يؤلف خطراً . وفي خطاب ألقاه في ناد للصناعة في نيويورك ، صرح قبل وصول هتلر إلى السلطة ببضعة أشهر : « الحزب الهتلري حصن عقائدي ضد الاتجاهات المادية » . وهذه الأوساط نفسها طالبت ، في آخر تشرين الثاني ١٩٣٢ ، بناء على رجاء شوخت وكثير من كبار الصناعيين ، في رسالة إلى هندنبورغ بتسليم مسؤولية السلطة إلى « أهم زعيم قومي » ، وكان هذا الزعيم ، كما هو معلوم ، هتلر . وأخيراً ، في فيلا المصرفي الكولوني ، فون شرودر ، المصرفي العظيم النفوذ الذي كان على صلة بأوساط الصناعة الريفانية الضخمة ، جرى اللقاء بين فون بابن وهتلر ، في ٤ كانون الثاني ١٩٣٣ وفيه أعدت الصيغة التي تساعد هتلر على الوصول الى مستشارية الرايخ .

وبعد استلام السلطة ، أمنت رابطة الصناعة هتلر بكل دعمها . وفي ٢٠ نيسان ١٩٣٣ كتب كروب الذي أصبح رئيسها وانضم لهتلر ، مايلي : إن تطور

الحالة السياسية يلتقي بالتنبات التي تصورناها أنا بنفسي واللجنة الموجهة « لرابطة الصناعة الألمانية منذ زمن طويل » .

ويبقى أن نوضح الأسباب التي جعلت هذه الأوساط الاقتصادية تخول السلطة لهتلر ، وللنازية . يمكن ، بتنظيم الأمور ، إرجاع هذه البواعث إلى ثلاثة : أولاً كان يراد من إيصال هتلر إلى السلطة الحصول على وسيلة للممارسة نفوذ متزايد على العمال الذين وجدوا أنفسهم محرومين ، بالتشريع الجديد ، من عدد عظيم من حقوقهم النقابية . ثانياً : الحصول على ضمان حكم مستقر . ثالثاً ، وبخاصة دون شك ، إمكانية التوصل إلى إعادة تسليح كثيف ، وتزايد القدرة الألمانية ، وسياسة خارجية تساعد الصناعة الألمانية على إيجاد منافذ جديدة ، إما بسياسة التسليح ، أو بالفتوحات التي يمكن أن تجررها هذه السياسة .

ثانياً : موقف الجيش

والقطاع الثاني للطبقات الموجهة ، الذي تحسن دراسته ، هو موقف الجيش . وموقف الجيش إزاء سياسة فيمار يتطلب أن يكون مختلف الألوان بدقة . وفي القسم الأعظم ، إن مواقف الأوساط العسكرية إزاء فيمار قد حددها الجنرال فون سيكت الذي كان منظمًا وزعيماً للرايخوير المؤلف من ١٠٠,٠٠٠ رجل ، والذي خولته لألمانيا معاهدة فرساي . ويرى سيكت أن الجيش يجب ألا يهتم بالقضايا السياسية. ويريد صيانة استقلال الجيش بشدة وحرارة ، وضمان الوضع الخاص للجيش الذي يتصوره كدولة في دولة . ويريد أن يحفظ للجيش بدقة ، باسم مبدأ الكفاءة. وضعاً ممتازاً على الإطلاق في هذه الدولة . ولذا كان سيكت معادياً لتدخل الجيش في الحياة السياسية . ولذا فان سيكت مادام على رأس الرايخوير كان يرفض أن يدعم محاولات الثورة التي جرت ، والتي تبرأ منها مراراً ، ولم يعاضدها . ولكن هذا الموقف لا يعني مطلقاً من جانب سيكت ، ولا

من جانب الرايخوير تشيعاً للجمهورية . إن معظم الجنرالات ، كجنرالات الجيش الإمبراطوري السابق ينتمون إلى أوساط محافظة ومتعلقة للغاية بالتقاليد ، وتبدي عداء أساسياً ، ونوعاً ما غريزياً إزاء مثل الأوساط الجمهورية ، مثل الديمقراطية والسلام . ويزعم الرايخوير بأنه يتبنى موقفاً فوق الأحزاب ، كما يدعي بأنه يخدم الدولة الألمانية لا الجمهورية . وليس أمامه إلا المصلحة القومية . ويحرص بكل الوسائل على أنه يجب على ألمانيا أن تسترد قدرتها . وأن يغسل خزي فرساي ، وأن حرب الثأر محتومة ، ويلمح إلى أن جمهورية فيمار ليست بالنظام القادر على النهوض بالبلاد .

ويمكن أن يقال أن الرايخوير هو أقوى تعبير للقومية المحافظة في عهد جمهورية فيمار . وقد وجدت ولاشك محاولات لمجهرة الجيش ، وحمله على قبول الأفكار الجمهورية ، وهذه المحاولات قام بها فيما بعد ، بعد زوال سيكت ، في ١٩٢٧ ، وزير الحرية غرونر . ويشار أيضاً ، في هذا الصعيد ، إلى خلف زعيم الأركان ، الجنرال فون هامرشتاين الذي يعتبر في الأوساط العسكرية « الجنرال الأحمر » ، ويتعاطف مع الأفكار التقدمية .

وبعد فما يكون موقف الجيش إزاء الهتلرية ؟ كان عند الكثير من الضباط القدماء حذر أكيد إزاء هتلر ونوابه ، وعداء إزاء عسكرة الجماهير الديمقراطية ، ویتهم ، في الأوساط العسكرية على ولع الجندي السياسي ، هتلر . ووجدت في الرايخوير عاطفة قلق إزاء التنافس الذي تقوم به جنود الحزب النازي ، ال S.A و S.S وبدت الحركة الهتلرية لعدد من الضباط بأنها سطحية وعامية . ولذا فإن الجيش تبنى على العموم موقفاً متحفظاً إزاء الهتلرية . ولم يكن من هندنبورغ إلا الحذر وسوء الظن ممن يسميه « عريف بوهيميا » وفي الحقيقة وجد ، منذ وقت مبكر ، بعض الضباط الكبار من اتجاه نازي ، ولكن الكولونيل فون راينخو

الذي يبدي تعاطفاً مع الهتلرية ، كان على ما يبدو وصولياً ، ويعتبر استثناءً في عهد جمهورية فيمار .

ومع ذلك ، يجب الاعتراف بأن الهتلرية جذبت بشكل أكيد بعض كبار الضباط ، ويعترف للهتلرية بأنها تابعت إعادة تأسيس ألمانيا كدولة كبرى ، وطالبت بإعادة تسليحها ، وأرادت أن تعيد الهيبة إلى الجيش ، ويقال بين يوم وآخر بأن الكتائب المنظمة للشبيبة الهتلرية يمكنها أن تدخل في الجيش بسهولة . ويفكر ، من جهة أخرى ، في هذه الأوساط ، بأن هتلر سيكون رجلاً يمكن استخدامه بسهولة . وهذا هو رأي رجل مثل غرونر الذي لا يناقش في عواطفه الجمهورية ، ولكنه يبدي ، إزاء هتلر ، بعض التساهل . وبعد أن التقى به ، في ١٩٣١ ، كتب : « إنه نموذج العامل المعلم نفسه والمصمم على اقتلاع الأفكار الثورية . الأهداف طيبة . ولكن الوسائل المستخدمة سيئة في الغالب » . وقد ظهرت أوهام الأوساط العسكرية إزاء هتلر ، بخاصة ، في حالة فون سيكت ، عندما كان متقاعداً ، وكشف عن نواياه ، في ١٩٣٠ ، بمشاركة الهتلرية بالسلطة ، وعندما قبل ، في ١٩٣١ ، المشاركة في جبهة هارتسبورغ ، وفي نفس السنة ، عندما نصح اخته أن تصوت لهتلر ضد هندنبرغ لرئاسة الجمهورية .

وأخيراً ، يجب أن نشير ، وربما كان ذلك أخطر حادث ، إلى أنه إذا أبدى قادة الجيش بعض التردد إزاء الهتلرية ، فإن الضباط الشبان ، كانوا ، بالعكس ، منذ ١٩٣٠ ، وفي السنوات التالية ، مأخوذين بسرعة بهيبة هتلر . ففي ١٩٣٠ ، قرر الجنرال غرونر ، وزير الحرية ، الدفاع عن الجمهورية ، ومنع تشكيل الفرق القومية - الاشتراكية في الجيش . حتى إنه استدعى ثلاثة ضباط شبان من حاميه أُلِّمَ للمثول أمام محكمة ليبزيغ العليا بتهمة الخيانة العظمى . ولكن أكثرية الضباط العسكريين من الشباب ، إذا لم يمكنهم الإنتماء علناً للحزب النازي ، فقد كانوا يشعرون بتعاطف دون منازع مع هتلر وأفكاره .

وقد ظهرت علاقات الهتلرية والجيش في الأزمة القصوى ، أزمة خريف ١٩٣٢ ، التي سبقت وصول هتلر إلى السلطة . ففي ذلك الحين ، عهد بمنصب المستشار إلى الجنرال فون شلايخر الذي يعتبر ، منذ زوال سيكت ، وكان جزئياً مسؤولاً عنه ، أعظم شخصية في الجيش الألماني . وكان أمين دولة مساعداً في الحرب ووزيراً للرايخوير ، قبل أن يصبح مستشاراً . وكان يتمتع بنفوذ عظيم لدى هندنبرغ : وقد توطدت العلاقات بين الرجلين باعتبارهما خدماً في السابق في قطعة الحرس ، وكان لشلايخر نفوذه منذ زمن طويل على التسميات الوزارية ، أي مهنة الضباط ، وفي كثير من الحالات لعب دور المتأمر اللامرئي . وقيل فيه : « أصبح الجندي سياسياً » ، ومع ذلك ، بقي السياسي جندياً » ، وهذا يقتضي ، بالبداية ، رهاناً خطراً ودقيقاً للغاية . لقد حاول شلايخر أن يمنع هتلر من الوصول إلى السلطة ، وبينما كان سلفه فون بابن يحاول جذب هتلر وإدخاله في وزارة المحافظين ، كان شلايخر يحاول تفريق الحزب النازي ، وبالتالي إدخال الحزب النازي في الحكومة ، ولكن دون هتلر . وقد تابع هذه السياسة ، في كانون الأول ١٩٣٢ ، هذه السياسة التي تقتضي تفتيت الحزب الهتلري بالاعتماد على الجناح الأيسر للحزب ، وبخاصة على غريغور شتراسر الذي كان على علاقات معه عبر أوساط مجلة العمل (TAT) ، حتى إنه اقترح على غريغور شتراسر حقيبة وزارية ، بغية عزل هتلر . وقد اخفقت هذه المحاولة لأن هتلر عرف كيف يبقى على وحدة الحزب بطرد شتراسر . وعندئذ لجأ شلايخر إلى محاولة أخرى ، وهي إدخال الحزب الهتلري والحزب الشيوعي معاً ، بإقامة نظام دكتاتورية عسكرية معتمدة على بعض عناصر نقابية مأخوذة من الجناح الأيسر للحزب الهتلري لـ (N.S.D.A.P) ، وحتى بعض عناصر نقابية اجتماعية - ديموقراطية أو وسطية . ولكن هذه السياسة اصطدمت بمقاومة مزدوجة من اليسار المتطرف ومن الحزب الهتلري واعتبرتها الأوساط العسكرية خطرة جداً . وفي اللحظة الحرجة ،

تخلى الجيش عن فون شلايخر ، وقد نصح عدد من الجنرالات ، وبخاصة الجنرال فون بلومبرغ ، هندنبورغ بعزل شلايخر . وفي هذه الظروف قدم لهتلر ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ، منصب المستشار في وزارة كان فيها النازيون أقلية ، وكان فيها المحافظون الألمان ، بالعكس ، أكثرية .

وللختم يبدو أن الجيش كان بالأجمال قليل الاستعداد للترحيب بمجيء هتلر إلى السلطة ، إذا ما أراد هذا الأخير الاستيلاء عليها بالقوة . ولو جرت هذه المحاولة ، فمن المحتمل أن الجيش ، كما كان مؤلفاً في ١٩٣٣ ، أن يعارضها . ولكن في الوقت ، الذي استلم هتلر السلطة بالصيغ القانونية ، لم يقيم الجيش ، بالإجمال ، بأي فعل أو حركة لمنع .

ولكن وصول هتلر إلى السلطة لم يكن وحده نتيجة فعل القوى الخفية . فجنوده يجب أن يبحث عنها في طبع الشخص وفي قلق الجماهير التي جعلها تتطلع إلى مسيح . وبالتالي ، لإيضاح وصول هتلر إلى السلطة ، لاغنى من ذكر العمل ، ودور الجماهير . وبالتالي ، وصف الدعاية التي تأثرت بها هذه الجماهير . ويجب مع ذلك - وهذه الملاحظة التهديدية أساسية - ألا يبالغ في الأهمية العددية لهذه الجماهير ؛ وإن نلاحظ أن هتلر ، في الوقت الذي استلم فيه السلطة ، كان أبعد من أن تكون وراءه أكثرية الشعب الألماني . إن الأحزاب التقليدية ، أحزاب اليسار ، قاومت سيطرة الهتلرية المتعاضمة . ففي انتخابات تشرين الثاني ١٩٣٢ ، آخر انتخابات قبل وصول هتلر إلى السلطة ، احتفظ الشيوعيون بـ ١٦,٩٪ من الأصوات ، والاجتماعيون - الديموقراطيون ٢٠,٤٪ . وكان الشيوعيون في تقدم خفيف ، والاجتماعيون - الديموقراطيون في تراجع خفيف . ولكن هذين الحزبين يجمعان ٣٧٪ من الأصوات . والوسط الكاثوليكي ، كان هو أيضاً ثابتاً : فقد كان له ٩٧ مندوباً في ١٩٢٤ ، واحتفظ بـ ٩٦ منها في ١٩٣٢ . ونمت القومية

بنسب عظيمة ، ولكن على حساب احزاب اليمين واحزاب الوسط اليميني . ومما فتئ القوميون الألمان في تناقص . ولا يمثلون ، في ١٩٣٢ ، إلا ٨,٨٪ من الأصوات مقابل ٣٣,٨ للهتلريين : وحزبا اليمين القوميان متحدان لا يؤلفان إلا ٤٣٪ من الأصوات . وفي الحقيقة لم يكن للنازيين سند جاد في عالم العامل الألماني . والدليل على أن الطبقة العاملة لم تساند النازيين تأتينا به ، في ١٩٣١ ، انتخابات مجالس العامل التي لم يحصل فيها المرشحون القوميون - الاشتراكيون إلا على ٠,٥٪ من الأصوات . وفي الدراسات الانتخابية العديدة جداً ، التي أجريت ، تدل على أن عالم العمال بقي متعلقاً ، في ١٩٣٣ ، بأحزاب اليسار . ففي ضاحية فيدينغ الصناعية في مجمع برلين ، جمع حزبا اليسار ، في انتخابات تشرين الثاني ١٩٣٢ ، ٧٠,٥٪ من الأصوات ، على حين أن النازيين لم يحصلوا إلا على ١٨٪ . وفي المدن الكاثوليكية الصناعية ، انقسمت الأصوات بين الوسط ، الحزب التقليدي للكاثوليكية ، والأحزاب الماركسية . ولم تقفز النازية ، من وجهة النظر الاجتماعية ، قفزة عظيمة ، إلا في مدن البورجوازية الصغيرة . وهنا تؤلف كثرة النخبين النازيين واقعاً : ففي فيمار ، مثلاً ، حيث تسيطر البورجوازية الوسطى والصغرى ، حصل النازيون على ٣٩٪ من الأصوات ، على حين أن ١٣٪ من الأصوات ذهبت للقوميين الألمان . إذن ٥٢٪ هنا للأحزاب القومية . على حين أنه لا يوجد إلا ٣٣٪ للحزبين الماركسيين ، وهذا يسمح بأن نستنتج أن القومية - الاشتراكية تعتمد على الطبقات الوسطى ، المكدحة ، صغار البورجوازيين ، المستخدمين ، الموظفين ، والعديد من المفكرين ، وبخاصة المعلمين ، والضباط ، والصناعيين ، وأوساط التجار ، كل ما يسمى ، في ذلك العصر ، الطبقة الكادحة ذات القبة القاسية ، التي تثور ضد الوضع الذي أوجده لها انخفاض قيمة المارك والأزمة الاقتصادية ، الناس الذين يحتجون على الانحطاط الاجتماعي الذي يرون بأنه غير محق ويرفضون التكديح الذي يترتب لهم . ولا يريدون أن يخلطوا

بالعامل . وتضاف إلى هذا ، بالبداهة ، العناصر الفتية التي ترى نفسها ضحية الأزمة ، وترى المنافذ مغلقة . ومامن مورد لها إلا البطالة . وهذا الاستياء ، وهذا القلق من الطبقات الوسطى والبورجوازية الصغرى والوسطى ، استياء الشبان ، هو الذي سيجر الألمان بأعداد كثيرة إلى إعطاء مساندتها للأحزاب المتطرفة وحلول اليأس .

بم تعد اهتلية ؟ لقد دعت إلى ما يسمى حنين الألمان المعادي للرأسمالية . ولكن هذا العداء للرأسمالية فقد طابعه الأممي والكادحي ليصبح عداءً بسيطاً للسامية . فقد عارضت الاقتصاد الحر ، الذي تهاجمه باستمرار ، بالاكثفائية : اقتصاد الحلقة المفرغة ، الاقتصاد على الصعيد القومي . وحضت دوماً على الروح القومية . والشعار : « استيقظي يا ألمانيا » يتكرر باستمرار في خطبها . وتقرح على من يصغون اليها مستقبل العظيمة والخصب والازدهار ، والعمل للجميع ، راينخ الفى ، وتستعمل ، لكل هذا ، الأفكار الجارية على لسان انصار الجامعة الجرمانية . وتشهر في معاهدة فرساي وفي مشروع يونغ ، بالأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية التي تجتازها البلاد : وبالبداهة ، تهاجم سياسة تنفيذ المعاهدات . إنها مجموعة من الأفكار بسيطة للغاية أخذت عن كتاب مثل شبنغلر ، مولر ، فان در بروك ، كارل شيلدت ، هانز غريم ، ولكنها تستعملها يهوس ، بشكل يخاطب القلق ، والأحقاد ، وشهوة الجماهير الألمانية للثأر ، وهذه الاتهامات والشعارات كانت تكرر بتخم لافي خطب هتلر ونوابه فحسب ، وإنما في صحافة تستطيع وحدها التعبير عن نفسها : « الهجوم » ، « الرقيب » ، « الشعبي » ، وفي مؤلف روزانبرغ « اسطورة القرن العشرين » الذي يعتبر انجيل الحزب القومي - الاشتراكي . وهذا الكتاب لا يأتى بشيء جديد على الإطلاق . وإنما هو تكثيف لأفكار درست من قبل عند هوستون ستيوارت تشامبرلن وعند غونتر ، وتعتمد على فكرة النزاع عبر التاريخ بين السامي والآري .

وأهم هذه الشعارات دراسة الدعاية ، أي الطرق التي استعملها هتلر ليدخل أفكاره في الأدمغة الجرمانية . ونجد لهذه الدعاية دراسة في كتاب يلفت النظر للغاية لمؤلفه سرج شاخوتين ، وهو بعنوان : « اغتصاب الجماهير »^(١) وقد صدر في ١٩٥٢ ، والصفات الأساسية لهذه الدعاية هي : الاعتماد على القدرات اللاعقلانية ، والغريزية ، وتوطيد سلطة هتلر القوي ذي الجاه العظيم ، الزعيم المعصوم ، والعالم بكل شيء ؛ وتمجيد الحزب الذي يؤطر الأمة ويحرك وينظم الجماهير ، ولولاه لظلت جامدة لاحتراك فيها ؛ وتحريض أحاسيس الجماهير وبهيميتها ، وأخيراً بعث الخوف الذي يشد الأفراد .

SERGE CHAKHOTINE, LEVIOL DES FOULES, 1952. (١)

الفصل السادس

الاتجاهات القومية في ألمانيا النازية

ماهي العناصر الأساسية للقومية الألمانية في السنوات الست الأولى للدكتاتورية النازية ؟ يمكن إرجاعها إلى ثلاثة عناصر : العرقية ، الاكتفائية الاقتصادية ، والتوجيهات المعطاة للسياسة الخارجية .

١ - العرقية

أخذت العرقية في ألمانيا ، في ذلك العصر ، مظهرين مختلفين : أولاً العمل السلبي : أي على الدولة أن ترد بكل قواها ضد عدوى العرق الألماني من الأعراق المنحطة ، وبخاصة العرق السامي . ثانياً : العمل الإيجابي : وهو تحسين العرق من وجهة النظر الكمية ، ومن وجهة النظر الكيفية ، للحصول على اصطفاء يساعد على وضع أفضل الموهوبين عرقياً في مراكز القيادة .

أولاً ، المظهر السلبي وهو العداء للسامية . لقد ظهر العداء للسامية في داخل الحزب الألماني قبل وصول هتلر إلى السلطة بكثير . فقد كان النازيون في السنوات من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ يتهمون اليهود باستمرار ، بأنهم يسيئون معاملتهم فردياً . وهكذا انطلقاً من ١٩٣٢ ، لم يجرأ أي يهودي على المثول أو الظهور على الكورفور شناندام في برلين . وقد أعلم هتلر ، مع ذلك . حتى استلامه السلطة ، أن الدين اليهودي لن يضطهد . وكان هذا التصريح منه واسطة لتطمين الأوساط اليهودية في انكلترا والولايات المتحدة المتنفذة للغاية . وعند وصول هتلر إلى

السلطة غادر نحو ٤٥,٠٠٠ يهودي ألمانيا . وبقي منهم في ذلك الحين ٤٧٠,٠٠٠ . ثم أخذت إجراءات الاضطهاد ضد اليهود في ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ثلاثة مظاهر مختلفة على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى . - عند وصول هتلر إلى السلطة : مقاطعة المخازن اليهودية . وقد أعلن على واجهات المخازن : « مخازن يهودية » . « لا تشتروا شيئاً من هنا أيها الألمان » . واختفى التاجر اليهودي في دكانه وأجبر على الإصغاء بصبر للشتم والسخرية التي يسومها بها المناضلون النازيون . وهناك تدبير أخطر ، وهو أن التاجر اليهودي كان مجبراً على إبلاغ كتبه وحساباته ، ودون أن يجبر بعد على ترك مشروعه التجاري كان مجبراً على التخلي عن امتيازاته إلى آري يستلم إدارة البيت الذي يديره حتى ذلك الحين . ثم لما بدا للحكومة أن يدها مكفوفة أمام الرأي العام . اتخذت عدة إجراءات تهدف إلى دحر اليهود عن المواقع التي نجحوا فيها . وهكذا فإن قانون ٧ نيسان ١٩٣٣ يخرج اليهود من الوظائف العامة ، ولم يعتبر الإسرائيليين وحدهم يهوداً ، وإنما كل مسيحي جده يهودي أو جدته يهودية . ومن الضروري إذن ، انطلاقاً من هذا الحين تقديم الدليل الموثق الذي يثبت نقاوة الدم ، باستثناء المحاربين وأبناء المحاربين الذين قتلهم العدو . ومن جهة أخرى ، إن قانون ٣٠ حزيران ١٩٣٣ يحرم على كل موظف أن يتزوج يهودية ، ويخرج من وظائف الدولة المرشحون المتزوجون يهوديات . وتزعم الحكومة لتبرير هذه القوانين بأنها تمنع بذلك الغضب الشعبي من الإفصاح عن نفسه ، وتجنب أعمال الإبادة وسفك الدم . وفي مؤتمر نورامبرغ ، في أيلول ١٩٣٣ أكد روزنبرغ أن الحزب لا يريد مطلقاً التبشير بحقد الأعراق ، وكل ما يريده فقط هو تجنب عدوى الأعراق ؛ ورفض تمثل اليهود ، ولكنه صرح بأن الدولة تتسامح معهم ، باعتبارهم ضيوفاً أجنب ، وعليهم أن يعيشوا جانباً بعيدين عن باقي الأمة .

المرحلة الثانية . - كانت في قوانين نورامبرغ التي صوت عليها الرايخشتاغ في ١٩٣٥ . فقد اتخذ هتلر في هذا المؤتمر موقفاً واضحاً جداً ضد اليهود . وفي ١٥ أيلول ١٩٣٥ ، سحب الرايخشتاغ من اليهود حقوق المواطنين الألمان ، واعتبر اليهود خارجين عن الجماعة القومية . وحاولت هذه القوانين أن تحدد ، بدقة شديدة ، مفهوم اليهود . واعتبر اليهودي الكامل من كان له ثلاثة أو أربعة جدود يهود . واعتبر المتحدر من جدين يهوديين خلاصاً . وقبل الخلاسيون في الجماعة الألمانية على أن يظلوا خاضعين باستمرار لرقابة تمنعهم عملياً من ممارسة مهنتهم ، وبالبداية ، من الدخول في خدمة الدولة . وأخيراً ، عدة قوانين ، في نطاق قوانين نورامبرغ دوماً ، تزعم حماية فضيلة النساء الآريات : وهي أن اليهودي لا يمكن بالتالي أن يتخذ لخدمته خادمة آرية إذا كان عمرها أقل من ٤٥ عاماً .

المرحلة الثالثة . - هي مرحلة الاضطهاد العام الذي أثير بمحاولة إسرائيلي باسم غرينسبان قتل سفير ألمانيا في باريس . وهذه المحاولة لم تؤد إلى قتل السفير وإنما قتل مستشار السفارة فون رات ، في تشرين الثاني ١٩٣٨ . وكان هذا القتل في أصل إجراءات عنيفة للغاية اتخذت ضد اليهود في ألمانيا ، من إبادة جماعية ، وحرائق معابد يهودية وفرض ضريبة من مليار مارك على الجماعة اليهودية . وانطلاقاً من ذلك الحين ، أبعد اليهود عملياً عن الحياة الاقتصادية ، من آخر القطاعات التي كان لهم فيها عمل بعد ، وحرّم عليهم منذ الآن الدخول في المدارس ، وفي أماكن البهجة والسرور ، وحتى في الحدائق . وكان ذلك أيضاً في الوقت الذي كان فيه وزير الدولة ، شاخت ، يتصور خطة عامة للسماح لليهود برحيل جميع اليهود عن ألمانيا ، ويتصور مصادرة أموالهم ، وبفضل ذلك ، يؤسس صندوق للهجرة . ولكن تنحية شاخت من وظيفته رئيساً لبنك الرايخ حالت

دون تحقيق هذه الخطة . وما من شك في أن الحكومة الهتلرية تصورت إبادة اليهود ، ابتداءً من ذلك الحين ، في تشرين الثاني ١٩٣٨ . فقد تكلمت « الفرقة السوداء » الناطقة بلسان الـ S.S بتدمير اليهود ، وتصور هتلر هذه الفرضية في خطاب له في الرايخشتاغ ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩ ، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت خطط الإبادة الكلية للطائفة اليهودية موضع تصور .

ثانياً : المظهر الإيجابي : والمظهر الثاني للعرقية في عصر هتلر من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ ، وهو المظهر الإيجابي ، أفصح عنه أولاً بسياسة الولادة وثانياً بسياسة التعميم .

١ (سياسة الولادة - ودون أن ندخل هنا في التفاصيل ، تجدر الإشارة إلى أنه لوحظ في جمهورية فيمار ، تراجع في الولادة ، وبالتالي ، تقدم في سن الأمة يعود إلى ندرة الزيجات وكثرة الطلاق ، والتحديد الإرادي للنسل ، ونمو التعامل بموانع الحمل الذي أخذ في عهد جمهورية فيمار ، صفة رسمية . فقد حسب أن حركة عدم الولادة ، إذا استمرت ، فإن ألمانيا في آخر القرن العشرين لا يكون سكانها أكثر من ٤٥ مليون . وتجاه هذه الحالة ردت الحكومة الهتلرية بشدة ، وصرح هتلر مراراً مختلفة بأن الطفل أثمن نعمة للأمة ، وأشار إلى صحة العائلة وعدم المساس بها . وهكذا ستقوم سياسة الولادة بالتشجيع بصورة أساسية تنظيم قرض الزواج الذي يرمي إلى الإكثار من الزواج ، وأيضاً بالإطفاء التدريجي للقرض بولادة كل طفل . وعزز هذا التشريع أيضاً بصورة غير مباشرة بفرض ضريبة على العزاب ، تشكل جزءاً من الموارد المستعملة في قرض الزواج . وقد لوحظ ارتفاع سريع في عدد الزواج ، وأيضاً ارتفاع سريع جداً في الولادة في الدور ١٩٣٣ - ١٩٣٩ . وأحدثت جمعية ، جمعية الأم والطفل ، للسهر على تطبيق سياسة الولادة هذه .

٢) سياسة التعقيم - من الأفكار الأساسية للنظام الهتلري حماية العرق ضد العاهات الوراثية . وهكذا صوت على قانون ١٤ تموز ١٩٣٣ الذي يقبل بأن المرضى المصابين بأمراض وراثية خطيرة ، أو من نموذج غير طبيعي ، يجب أن يوضعوا في حالة عدم إمكان للإنجاب . وأن جميع الأفراد من الجنسين المصابين بأمراض قابلة للانتقال ، ويمكن أن يشخصهم طبيب نطاسي يجب أن يجعلوا غير صالحين للإنجاب ، بعملية جراحية لا خطر فيها من الناحية الطبية ، ويمكن أن يطلب المريض التعقيم أو الوصي على المريض ، أو طبيب محلف . وفي هذه الحالة تقرر محكمة خاصة ، محكمة الصحة الوراثية للعرق بهذا التعقيم في جلسة سرية وامتد القانون بسرعة جداً إلى المجرمين الساديين . وأخيراً صدر في تشرين الأول ١٩٣٥ ، قانون لحماية الصحة الوراثية للشعب الألماني ، يجعل الزواج مستحيلاً في بعض الحالات المرضية .

والحجج التي قدمها النازيون لحماية هذا التشريع نوعان : أولاً البرهنة السياسية : وهذا نص من روزانبرغ : « ولماذا لا تطبق على الجنس البشري القواعد التي ساعدت على تحسين جنس الكلاب . إن الإحسان الذي يساء فهمه هو تخليد الانحطاط والضعف » . وثانياً ، البرهنة الاقتصادية . فقد كان المجنون يكلف المجتمع حتى ٣٠٠٠ مارك في العام . والأصم - الأبكم حتى ١٥٠٠ مارك . وخرج من هذا التشريع تنظيم شهادة الصحة الوراثية لإبرام الزواج . وأنشئت عدة مكاتب صحية كلفت بإسداء النصائح الصحية لتأمين الزواج في أفضل الظروف العرقية .

٢ - سياسة « الاكتفائية » الاقتصادية

هذه السياسة التي وسعتها الجرائد الهتلرية ، في الغالب ، قبل ١٩٣٣ ، وأيضاً بعض التجمعات التي لم تكن هتلرية ، ولكنها قريبة منها ، مثل جريدة

« العمل » ، والتي كان يوجهها بجرأة للغاية بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ رئيس بنك الرايخ ، الدكتور شاخت ، وتوبعت بعد أن غادر رئاسة هذا البنك .

أخذت هذه السياسة الاكتفائية مظهرين مختلفين : من جهة ، كان يراد منع انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الكثيرة التي وظفت في ألمانيا خلال دور الازدهار من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ . وظلت هذه الأموال الأجنبية مجمدة تحت اسم « حجز المارك »^(١) ومع ذلك يمكن استعمالها في ألمانيا نفسها لشراء بضائع ألمانية . ويراد بذلك طريقة تصدير إجبارية ، لأن الأجانب كانوا مضطرين للشراء من ألمانيا لئلا يخسروا رؤوس أموالهم .

ومن جهة أخرى ، كان المظهر الآخر ، لهذه السياسة الاقتصادية الاكتفائية ، البحث عن توازن الميزان التجاري بإيقاف الواردات إيقافاً كلياً تقريباً . فقد صرح هتلر : على ألمانيا أن تكفي نفسها بنفسها . ويجب أن تعيش في حدود الإمكان في اقتصاد مغلق . ولهذا يجب ، جهد المستطاع ، خلق طرق تعويض خاصة لتعويض المنتجات التي كانت مستعملة حتى ذلك الحين . ويريد هتلر بذلك استعمال عدد من منتجات التعويض مثل الكاوتشوك التركيبي ، والبنزين التركيبي ، والاستعاضة عن بعض المنتجات النسيجية بأخرى مستخرجة بخاصة من الخشب . وأخيراً ، وللمشتريات التي لا غنى عنها ، لأنه لا يمكن إنتاج كل شيء في ألمانيا ، يستعمل مع الخارج نظام التقاص : أي أن كل وارد لألمانيا يجب أن يقابله تصدير بقيمة مساوية في البلاد المعنية ، بواسطة صندوق التعويض . وهذا النظام لن تخرج الماركات من ألمانيا . وتخرج ألمانيا بموجب هذه السياسة الاكتفائية ، من المبادلات الدولية الطبيعية . وكان شاخت يعي النتائج المترتبة على هذه السياسة الاكتفائية ، ويعلم بأنها تتضمن على المدى القصير أو

الطويل ، تهديداً بالحرب . وقد قال : إنها واسطة كفاح . وخلقت الاكتفائية لألمانيا حالة عزلة وضعف اقتصادي . وستصبح مستعدة للتسلح لتوسع بالقوة نحو البلاد الغنية ، حدود الدولة التجارية المغلقة .

وستفصح سياسة الاكتفائية عن نتائج هامة للغاية : أولاً على الصعيد الزراعي ، ومن بعد على الصعيد الداخلي .

أما ما يتعلق بالسياسة الزراعية ، فإن أفكار الحكومة عرضها ، مراراً مختلفة ، وزير الزراعة ، فالتر داريه وهو مؤلف كتاب بعنوان : « الريفية كمصدر للعرق الشمالي » صدر في العام ١٩٢٨ . ويعلم فالتر داريه أن العرق الشمالي هو عرق ريفي وحربي معاً . والفلاحون الجرمان يعرفون كيف يسكون بالسيف . والمعمّر كان في الوقت ذاته جندياً . ويضيف : القوي الوحيد هو العرق الراسخ على التراب بصلابة : لأنه يعيش من الأرض ومن الدم . وإن موت الفلاح هو موت شعبنا . ولا يمكن إعادة بناء ألمانيا ، ونخبة ، وطبقة نبيلة ، إذا لم ننطلق من الريفية ، من ريفية متعلقة بالتراب بصورة وراثية . ويقول : يجب إعادة بناء أسر ريفية . ويبدى داريه إعجاباً شديداً جداً بالنبيل الريفي الإنكليزي المتعلق بصلابة بأرض ميلاده . ولربط الفلاح بالتراب يجب مكافحة الحق الروماني من الأصل الغربي الذي يتوقع التقسيم الدخيل الأجنبي على ألمانيا ، والعودة إلى العرق الجرمانى الذي يخلق بفضل ابن من الأبناء الملكية الوراثة للأرض . وهكذا يؤول داريه إلى نظرية « الوقف الوراثة » أي الحقل الوراثة الذي لا يقبل القسمة ولا البيع أو الإعطاء . ولا تزرع هذه الأرض حسب مبدأ الكسب الفردي الذي هو فكرة يهودية لا يقبلها الألماني ، وإنما لخدمة الجماعة ولتجديد العرق .

وهذه النظريات التي وسعها فالتر داريه عبر عنها في التشريع ، في العصر الهتلري ، بقانونين أساسيين :

القانون الأول - وهو أن إنشاء الوقف الوراثي يجب أن يتم بموجب قانون الإمبراطورية المؤرخ في ٢٩ أيلول ١٩٣٣ الذي يقضي بأن تكون الملكية الزراعية في ألمانيا مجمعة وغير مقسمة إلى قطع . ولم يس هتلمطلقاً ، بموجب هذا القانون ، الملكيات الكبرى الموجودة من قبل ، ولكنه أحدث نموذجاً جديداً للملكية وهو « الحقل الوراثي » وتبلغ مساحته العظمى ١٢٥ هكتاراً ، ويتألف من عدة حصص غير قابلة للقسمة ، ولا تمس ، وتنتقل بالوراثة إلى أحد أولاد المالك باختياره . ويجب أن يزرع المالك نفسه هذه الحصص ويساعده في ذلك أقرباؤه أو خدمه ، وإبعاد كل عامل يومي . والألماني الطيب العرق وحده يمكنه أن يأخذ هذا « الحقل الوراثي » . ويفضل أن يعطى إلى محارب قديم أو إلى مناضل حزبي . وبواعت هذا القانون محددة بوضوح لأن المراد هو ربط الفلاح بالأرض . وتحسين العرق ، والتشجيع على خلق مؤسسة جنود مرتبطين بالأرض . ومن البديهي أن تظهر المصلحة العسكرية بوضوح جداً في هذا القانون .

والقانون الثاني - هو إنشاء ما يسميه الألمان « منظمة تغذية الرايخ » ، وتضم هذه المنظمة المنتجين في عدد من « الريفيات » ، ويكون إطار هذه الريفيات إما الحلقة وإما الإقليم ، وحددت ١٩ منطقة زراعية . وعلى رأس هذه المنظمة وجدت ثلاث إدارات : الأولى تهتم بالحقل أي بالقضايا التقنية ؛ والثانية ، تهتم بالسوق ، أي بالأسعار ؛ والثالثة ، تهتم بالجهاز أي بمجموع الأشخاص العاملين . وعلى وجه الدقة ، إن هذا القطاع ، الذي هو قطاع الإنسان ، ومهمته النضال ضد الرحيل إلى المدن ؛ وتنظيم « سنة الريف » التي تلزم النساء من عمر أقل من ٢٥ عاماً بالخدمة مدة عام على الأقل في حقل .

وعلى الصعيد الصناعي ، كان الحادث الأساسي خطة الأربعة أعوام ، التي أعدت في ١٩٣٦ ، لتأمين الاكتفائية الصناعية لألمانيا ، وسمى غورينغ مديراً لها .

وقد صرح هتلر ، عندما أعلن تنظيم خطة نورامبرغ ، بجعل ألمانيا مستقلة اقتصادياً عن الخارج . وأضاف ، بأن المراد جعل الاقتصاد الألماني قادراً على مجابهة الحرب على وجه الإحتمال . وبموجب هذه الخطة ، تحدث الدولة ما يسمى « جمعيات المصلحة العامة » ، عندما تكون ألمانيا أمام دخولية غير مؤكدة ، عندما لا يتأكد جني فوائد من هذا المنجم أو ذاك ، أو من تحويل هذه المنتجات أو تلك . وهكذا ، حدث ما يسمى « أعمال هرمان غورينغ » في ١٩٣٧ ، التي خصصت بصورة خاصة لاستغلال المناجم الفقيرة ، مثل مناجم الحديد التي توجد في سالزغيتز في وسط ألمانيا

وهذه السياسة الاكتفائية ليست على الإطلاق سياسة مدوّلة بصورة كاملة . وفي الحقيقة ، أن تخطيط الاقتصاد الألماني دفع دفعاً حثيثاً ، وأحدثت هيئة تسمى ، « غرفة الرايخ الاقتصادية » ، مع ١٨ غرفة اقتصادية إقليمية . مهمتها تخطيط هذه الصناعة ، والعمل ، في كل مكان ، في جميع قطاعات الاقتصاد الألماني ، على ظفر ما يسمى « مبدأ الزعيم » . ولكن هذا الاقتصاد المخطط ترك مجالاً عظيماً للمبادأة الخاصة . فهو لم يمس الاستقلال الذاتي للبنوك الكبرى التي أعادت إليها الدولة اختصاصاتها منذ ١٩٣٣ . ولم يمس التنظيم الصناعة الألمانية في كارتلات أو في تروستات : بل بالعكس عجل في تركيز رؤوس الأموال . وبالتالي ، فإن المشاريع الهامة أكثر من غيرها ظلت تزيل المشاريع الضعيفة ، وتتابع نمو أرباح الشركات الكبرى بسرعة في النظام الهتلري ، وتضاعفت الأرباح بين ١٩٣٣ و ١٩٣٨ . والاقتصاد القومي الألماني ، تحت شعار الاكتفائية ، لم يكن على الإطلاق اقتصاداً اشتراكياً ، ويلاحظ ذلك في ألمانيا في ذلك العصر بصعود ضعيف للغاية للأجور . تبع من بعيد جداً صعود الإنتاج الصناعي . وكانت نتيجة ذلك ضعف قوة الشراء لدى الجماهير وضيق السوق الداخلي .

وهذا التطور لا يمكن ولا يفهم إلا بكل جميع المنظمات العمالية الذي تحقق في ١٩٣٣ . فقد وجدت هيئتان أساسيتان على الصعيد الاجتماعي ، في ذلك العصر في ألمانيا . الأولى : مجموع النقابات من كل نوع التي اتحدت فيما سمي « جبهة العمل » ، أيار ١٩٣٣ ، وتضم أرباب العمل والمأجورين وتجعل رب العمل ، في مشروعه ، الرئيس الحقيقي لهذا المشروع . وهذه الجبهة ، جبهة العمل ، التي نظمها الدكتور لي تعتمد على فكرة شرف العمل ، ولذا تزيل فكرة نزاع الطبقات ، وتحل محل هذه الفكرة تعاون الجميع في سبيل غاية عامة . وتسوى الخلافات في داخل جبهة العمل على يد رجال ثقة ، وهم بصورة إجبارية مناضلون نازيون . والثانية : هي خدمة العمل التي كانت اختيارية أولاً ، وإجبارية بعد ١٩٣٥ ، وتدوم عاماً واحداً ، وتجبر الأفراد من الجنسين على المشاركة في عمل لصالح الجماعة ، وتهيئ الشبيبة للنظام العسكري . وما من عنصر كان قادراً ، كخدمة العمل ، على نشر فكرة الأمة المسلحة ، فكرة الجندية .

٣ - سياسة الهتلرية الخارجية

يجسن أن نفحص هذه السياسة تحت زاوية قومية ، ومن الضروري أن نبين في هذه القضية الفرق بين الدور الذي يسبق ١٩٣٦ والدور الذي يليه .

حتى ١٩٣٦ ، لم يقطع هتلر الصلة مع مبادئ السياسة الخارجية للحكومات السابقة . فقد كان يخفي في هذا الدور الأهداف التي تابعها فيما بعد ، والتي ، مع ذلك ، كان يسر بها ، في حياته الخاصة ، إلى بعض الأشخاص ، مثل راوشنينغ الذي يذكر في « هتلر قال لي » بعض نجاوى هتلر : منها أن هتلر كان يتصور ألمانيا بـ ١٠٠ مليون نسمة ، وضم النمسا ، وتشيكوسلوفاكيا . ولكن هتلر يؤكد رسمياً ، حتى ١٩٣٦ إرادته الصريحة بالسلام . ويدعم نظرية حقوق ألمانيا في المساواة في التسليح ، وضرورة إنهاء قضية التعويضات . ولكنه يقول إن أهداف

هذه السياسة سيحصل عليها سلباً . ويضاعف تصريحاته المطمنة إزاء الخارج . ويرى ، وقد قال ذلك مراراً مختلفة ، ان من الضروري تعديل خصوم ألمانيا ، ومنع تشكيل تألب ضدها . وكان يشعر إزاءها بنفس المخاوف التي شعر بها بسمارك من قبل ، ويؤكد عواطفه في السلام بتوقيع ميثاق عدم عدوان واتفاقات ثنائية مع من يقبل ، كالاتفاق الذي وقعه مع بولونيا في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٤ .

ولكن هذه السياسة عرفت بعض الإخفاق ولم تنجح أحياناً . وأشهر فشل لها كان مقتل دولفوس في تموز ١٩٣٤ ، الذي لم يساعد هتلر على السيطرة على النمسا على أثر ردود الفعل العنيفة من إيطاليا والدول الغربية . ولكن هتلر ، في هذا الدور ، حقق بعض النجاحات لصالحه : ضم السار لألمانيا باستفتاء ١٣ كانون الثاني ١٩٣٥ ، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية ، في آذار ١٩٣٥ ، وأخيراً أعاد تسليح (عسكرية) رينانيا في آذار ١٩٣٦ .

ويبدو ، في سياق ١٩٣٦ ، أنه قرّر أن يعطي لسياسته الخارجية أهدافاً أوسع مما في السابق . وتعتبر سنة ١٩٣٦ ، بالنسبة للنازية ، سنة الفصل . وبالفعل كانت السنة التي أدخل هتلر فيها وبكثافة الجيوش الألمانية إلى جانب الجنرال فرانكو . وهي أيضاً سنة إنشاء محور برلين - روما ، وتوقيع الميثاق المعادي للشيوعية الدولية مع اليابان ، وفي ذلك إشارة لسياسة خارجية نشيطة بصورة لا متناهية . ومع ذلك ، فإن مشاريع هتلر في السياسة الخارجية لم تتضح وتحدد تماماً إلا في خريف ١٩٣٧ ، في مؤتمر له مع عدد من الدبلوماسيين والعسكريين الألمان . وقد شكل هذا المؤتمر ضبط هوسباخ . وفي محبة نورامبرغ بعد الحرب ، عرض هوسباخ هذه المحادثة ، ولم ترفض أبداً صلاحية هذه الشهادة . ويدل ضبط هوسباخ على أن هتلر قرّر في ذلك الحين توسيع المجال الحيوي لألمانيا ، لا إلى المستعمرات التي مرّ عليها بسرعة ، وحدها فحسب ، وإنما إلى حدود الرايخ ، في

أوربة . ولهذا قرر القتال ، وفي الحقيقة كان يتنى أن تكون الحرب محدودة ، وكما قال ، أراد أن يقاتل بأقل كلفة . ولكنه كان عازماً على تسوية قضية المجال الحيوي الألماني ، في الآجل ، في سياق السنوات ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥ ، وإذا كان هذا ممكناً ، في ١٩٣٨ .

وكانت النتيجة حرمان من يعارضون مشاريعه من مجالس الحكومة ، وبخاصة أعظم الزعماء العسكريين ، مثل الجنرال فون بلومبرغ والجنرال فون فريتش ، وعزل وزير الشؤون الخارجية ، فون نويرات ، وإنابتهم برجال مخلصين كلياً لفكر وقضية هتلر .

وأكد منذ الآن ، وبشكل رسمي صريح حق تقرير المصير لستة ملايين ونصف ألماني في النمسا . وباسم هذا الحق ضمت النمسا إلى الرايخ في أيار ١٩٣٨ . وبينما كان يكثر الكلام المطمئن ، كان يهيئ تدمير تشيكوسلوفاكيا . مستنداً على مطالب حزب السوديت أي العناصر الألمانية في بوهيميا التي كانت تطالب بالاستقلال الذاتي من حكومة براغ ، وعندما خول لهم هذا الاستقلال ، في أيار ١٩٣٨ ، طالبوا بالتحاقهم بالرايخ . وهكذا ، عقب اتفاق مونيخ الذي استسلمت بموجبه الدول الكبرى ، جزأت تشيكوسلوفاكيا في أيلول ١٩٣٨ . وفقدت عندئذ الأراضي التي تسكنها الأقليات القومية الألمانية أو الهونغارية . ثم استعمل هتلر أخيراً المطالبين بالحكم الذاتي من السلوفاكيين ، ودمر تشيكوسلوفاكيا في آذار ١٩٣٩ .

وهذا الموقف الذي اتخذته هتلر في قضايا السياسة يثير ملاحظتين ، الأولى ، أن هتلر غير مبال تماماً بالقضية القومية ، فقد ضحى كاملاً بالتيروليين ، ألمان التيرول لسياسة الصداقة أولاً وللتحالف من بعد مع إيطاليا . وفي قضية السوديت لم يعر أي أهمية لهذا الشعب الألماني . وكل ما أراده منها هو تدمير

تشيكوسلوفاكيا . ولم يكن حزب هنلاين ، زعيم السوديت إلا آلة . ولم يكن لديه نية في دولة قومية ألمانية ، ولكن إرادة قوة شيطانية .

والنقطة الأخرى التي تحتاج أيضاً إلى إيضاح هي : هل يمكن الثقة بتصريحات هتلر السامية ؟ حتى ١٩٣٦ ، هل كان يعتقد بما كان يقول برغبته في السلام ، أو هل كان ذلك منه ماكيافيللية محضة ؟ إن قضية حقيقة هتلر الأول ، هتلر حتى ١٩٣٦ ، قضية تناولها عدد عظيم جداً من المؤرخين ، وأجابوا عنها إما بصورة إيجابية وإما بصورة سلبية .

والأكيد من تصريحات هتلر حتى ولو كانت حقيقية ، ولو كان يعتقد بأنه يستطيع أن يحقق سياسته بوسائل سلمية ، أنه ثبت بسرعة ، وهذا الأمر لا نقاش فيه ، في سياسة الفتح الفظ ، أمام ضعف وجبن رجال الدولة في الديمقراطيات الغربية . ومن المؤكد أن الاستسلامات المتتابة لرجال الدولة الفرنسيين والإنكليز في ذلك العصر ، قد أكدت هتلر في اقتناعه بأنه يستطيع محاولة كل شيء دون أي خطر لإثارة ردود فعل جادة .

ويبقى أخيراً أن نفحص كيف تم توحيد الأمة الألمانية وعناصر المقاومة لهذا التجنيد العام وللضغط القومي .

وفي تجنيد الشعب الألماني ، نلاحظ ، بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ، فقط ، تحسناً في نظام الدعاية الذي وضع في الدور السابق ، ومن المؤكد أنه يستحيل على الألماني أن يعيش بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ دون أن يخضع لهذا التجنيد . ويكفي لهذا أن نشير إلى الدور العظيم الذي كان لمنظمة مثل « القوة بالفرج » التي ضمت كافة العمال الألمان . لقد جرى اختلاط الجماهير بالأعياد الكبرى مثل الاحتفال بالألعاب الأولمبية في ١٩٣٦ التي كانت مناسبة لهذه التظاهرات الدعائية . وتجمعات الشبيبة كانت أيضاً عنصراً من عناصر التجنيد . وهكذا فإن عبادة الزعيم ،

الاعتقاد بعصمته ، ما فتئت تنمو . والشعب لا يكون قوياً إلا إذا أطاع قادته . والأمة العسكرية التي تنفذ الأوامر دون أن تفهمها مصدر قوة للبلد . وقد غا في الشعب الألماني روح عامة للخضوع بحماسة للسلطة . والموضوع هو إنسان عنده وجدان طيب ، ويشعر بهذا الوجدان الطيب ، بإحساسه بأنه ينتمي إلى عرق السادة ، إزاء الأجنبي .

ومن المستحيل إطلاقاً ، في ألمانيا القومية - الاشتراكية هذه ، التعبير بصوت مخالف . حتى أن الكتاب القوميين أكثر من غيرهم ، مثل ارنست يونغر ، بخاصة ، قد سكتوا . فقد نفى أكثرهم ، وهذه حال توماس مان ، وستيفان زوايغ الذي انتحر في المنفى . ومن الصحافة القديمة الألمانية لم يبق ، والحق يقال ، إلا جريدة واحدة ، وهي « صحيفة فرانكفورت » التي تخلصت من مساعدتها الإسرائيليين ، ولكنها نجحت مع ذلك ، بالرغم من الضغط الرسمي في الحفاظ على شيء من التماسك السياسي ، إن لم يكن بعض الاستقلال ، وظلت تمثل الفكر الدبلوماسي لوزارة الشؤون الخارجية .

ونعيدها مرة أيضاً ، أن ما من دليل على استقلال فكري سمح به . ويمكن تكوين فكرة عما كان عليه القهر في الرايخ الثالث ، إذا قرأنا قطعة برخت ، المسرحية الشهيرة : « عظمة وبؤس الرايخ الثالث » وكذلك قصص أنا سيفرس ، التي نجد فيها بورجوازيين صغاراً ، وحرفيين ، وعمالاً ، ومفكرين قد صوروا هنا ، وقد أثقل عليهم قلق واحد ، وبؤس متشابه ؛ وجيراناً يجهل بعضهم بعضاً ، ويتجنبون الحديث فيما بينهم . وكان هؤلاء المؤلفون ، وهم في المنفى يوجهون الاتهامات التي لا ترحم ضد الفاشية الهتلرية .

كان الخوف عاطفة مسيطرة . فقد وضعت الضابطة منذ ١٩٣٦ تحت إدارة هيلر . وكان هايدريك الذي يوجه الغستابو (شرطة الدولة السرية) الذي بدأ

يقوم بالعديد من التوقيفات ، وحشد الشخصيات الموقوفة في معسكرات الاعتقال التي لم تكن نامية كلياً إلا إنطلاقاً من ١٩٣٩ ، ولكنها كانت موجودة من قبل . فقد وجد مليون شخصية معتقلة قبل بداية الحرب العالمية الثانية ، ووجد ٣٠٠,٠٠٠ سجين في معسكرات الاعتقال في ١٩٣٩ . ولا عجب وحالة الأمور على مثل هذا النحو أن يقضى على المعارضة إطلاقاً في الأوساط الفكرية . إن عدد أساتذة الجامعات الذين رفضوا النظام النازي كان ضعيفاً للغاية . ومن بين بعضهم ، يذكر اسم الفيلسوف ياسبرس ، ولكن المدهش ، بالعكس ، الاعتراف بعدد شخصيات عالم الجامعة والفكر الذين أعطوا مساندتهم وموافقتهم على النظام . ويكفي أن نشير ، بين الكبار ، اسم الفيلسوف هيدغر الذي كان أحد خدم النظام النازي ، واسم الطبيب الجراح زاوربروخ ، واسم عدد من الموسيقيين المشهورين مثل ريشارد شتراوس رئيس اوركسترا فورتفنغر ، والعازف على البيانو غيزيكنغ الذين قبلوا بمشايعة النظام .

وفي هذه الظروف ، ما أشكال معارضة النازية ؟

يجب أن ندرس أشكال المعارضة في نطاق تجمعين : أولاً الجيش ، ثم الكنائس . ففي هذين التجمعين يوجد بعض التردد في متابعة هتلر في سياسته ، وجهد لتسجيل معارضة للسياسة القومية التي عرّفتها النازية .

مقاومة الجيش

ما من شك في أن هتلر ، عندما وصل إلى السلطة ، قدّر أن لا مندوحة عن تأمين مساندة الجيش . وهذا القلق أثار ما سمي يوم ٣٠ تموز ١٩٣٤ . ففي فضاء الهجوم الألمانية ، في الـ S.A. كما يقال ، نمت حالة رأي معارضة إزاء بعض مظاهر السياسة الهتلرية . وفي الحقيقة ، إن أوساط الـ S.A. حافظت في الغالب على العقائدية الاشتراكية للهتلرية في أوقاتها الأولى ، وتمنت ورأت أن لا غنى عن

متابعة ما كانوا يسمونه ثورة ثانية تقيم في ألمانيا نظاماً من طباع اشتراكي . وهذه الحالة الفكرية في أوساط الـ S. A. قد أفصح عنها بخاصة زعيمهم روم الذي كانت تربطه بهتلر روابط قديمة جداً . ومن جهة أخرى كان روم زعيم الـ S. A. يريد أن يجعل من هذه الفصائل نوعاً من مليشا وطنية تكلف بتربية الأمة الألمانية تربية عسكرية تقلد بنية الجيش ونظامه ، دون أن تكون جزءاً منه .

ولهذه الأوصاف كانت فصائل الـ S. A. كريمة للغاية إلى الرايخوير . ومنذ زمن طويل حذر الجنرال بلومبرغ ، وزير الحربية ، هتلر من الـ S. A. وضغط عليه لاتخاذ تدابير لوضع شخصية روم في الظل . ولكن هتلر تردد طويلاً جداً ، لأنه كان متعلقاً شخصياً بروم ، ولكنه أدرك بسرعة بأنه بحاجة للجيش لخلافة هيندنبورغ في رئاسة الرايخ ، وبالتالي ، كان عليه ، ليؤمن لنفسه مساندة الجيش ، أن يخضع لمشيئته . وهذا ما جعله يقرر ويأمر بمقاتل ليلة ٣٠ حزيران ١٩٣٤ التي قضى فيها على روم وأهم أصدقائه السياسيين . وبرر القتل أمام الرأي بتعاطي الجنس بين روم وعدد من رفاقه . وعرض القضية بصورة خاصة زعيم الدعاية غوبلز بأنها عملية صحية عامة . ولكن كان من الواضح أن هتلر أمر بقتل روم ليحصل على مساندة الجيش . واستعمل هتلر نهار ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ليتخلص من كل أشكال المعارضة التي يمكن أن يلاقها ، وقبل أيام ، في ١٤ حزيران ١٩٣٤ ، تكلم فون بابن ممثل الأوساط المحافظة ، أمام طلاب جامعة ماربورغ ، محتجاً على الطرق التعسفية التي تنمو في ألمانيا في عهد هتلر ، وطالب بنظام اجتماعي متين مؤسس على عدالة حيادية . وإذا لم يصب فون بابن بأذى من قبل القتلة النازيين ، في ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، فإن أمين سره الذي حرر الخطاب ، وكان محافظاً ثورياً ، وهو ادغارديونغ الذي تكلمنا عنه سابقاً ، قتل مع عدد من الموجهين الكاثوليك . وأخيراً ، في هذا اليوم ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، قتل

أيضاً عدة شخصيات كان من سوء حظها ، أنها عارضت هتلر في الماضي ، ونذكر منهم فون كار رجل ١٩٣٣ ، والجنرال شلايخر ، وغريغور شتراسر . وبلغ عدد القتلى ١٠٧٦ شخصاً . وكان من هذه الحوادث النتيجة التي تمناها هتلر . فقد حصل منذ الآن على حظوة الجيش ، بشخص وزير الحربية ، الجنرال فون بلومبرغ الذي شكر باسم الجيش رسمياً ، في ٣ تموز ، الفوهرر على إزالته أعداء ألمانيا . وفي الحقيقة ، إن مقتل الجنرال فون شلايخر ، الذي كان أحد كبار شخصيات الجيش الألماني ، أثار بعض الصخب . وشكلت لجنة تحقيق ، ولكن الأمور هدئت بسرعة جداً .

وبالرغم من يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، فقد ظل بعض القلق يساور الجيش مع روح معارضة ضد بعض مظاهر السياسة الهتلرية . وتغذت روح المعارضة هذه بعدة قضايا عظيمة لم تكن على وجه الدقة قضايا سياسية ، ولكن كان لها نتائج سياسية بالرغم من كل شيء . فمن ذلك أن الجنرال فون بلومبرغ أزيح عن وزارة الحربية ، في كانون الثاني ١٩٣٨ ، إثر زواج متأخر عقده هذا الجنرال مع امرأة فتية تماماً ، ارنا غرون ، لا يشرفها ماضيها ، ولها جذاذات في الشرطة تعتبرها بغيّاً ، ولقد كان هتلر وغورينغ شاهدي زواج بلومبرغ ويعلمان من هي ارنا غرون . ولكنها قدرا ، في حين ما ، أن الأخلاق قد جرحت وأهينت ، وأبعد الجنرال فون بلومبرغ عن وزارة الحربية .

وفي آذار ١٩٣٨ ، يرى أن الجنرال فون فريتش الذي كان القائد الأعلى للفرماخت قد اتهم زوراً في قضية جنسية غريبة ، وعزل من وظائفه ، ومثل أمام مجلس حربي ، وأظهر هذا المجلس أن الاتهام باطل وأعاد لفون فريتش اعتباره ، ولكن هتلر لم يعده إلى رئاسة الجيش وسلم القيادة إلى الجنرال فون براوشيتش .

وهاتان القضيتان تدلان على توتر حقيقي بين النازية وكبار زعماء

الجيش . وتركزت المقاومة العسكرية رويداً رويداً في شخص الجنرال فون بيك رئيس الأركان العامة للجيش الذي كان في الماضي مشجعاً ومحبذاً لمجيء هتلر إلى السلطة . كان رجل فكر واضح ومنظم ، ومتقفاً ثقافة عامة وواسعة ، وضابطاً فقيهاً واسع الاطلاع ، فهو بهذا رجل مكتب أكثر منه مقاتلاً في الجبهة . وكان بيك يضرر عداءاً مصمماً إزاء مشاريع هتلر في السياسة الخارجية . ويرى أن هتلر بتهديده تشيكوسلوفاكيا قد ألقى بنفسه في مشروع تتحد ضده أوربة وصرح بأن الجيش الألماني لا يمكن أن يقاوم تألباً أورياً ، وتصور بالتالي ، منذ ١٩٣٨ ، سقوط هتلر . ولهذا الغرض اتصل بعدد من الشخصيات المعادية للنظام ، مثل غوردولر الذي كان في السابق عمدة مدينة ليبزيغ ، وتحلى عن وظائفه عندما سحب النازيون من المدينة تمثال الموسيقي مندلسون لأنه كان يهودياً ، وظل مع ذلك في خدمة النظام وكان مفوضاً للجوائز في ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ، ولكن غوردولر كان خصماً للنازية وكانت له علاقات عديدة مع الخارج^(١) . ومن جهة أخرى ، حاول بيك إثارة حركة مقاومة في الجيش الألماني نفسه . وكتب في هذا الموضوع إلى الجنرال فوان براوشيتش ، بغية جذبته نحو أفكاره . حتى إنه أخبر الحكومة الإنكليزية ، بواسطة شخص بمشاريع هتلر ، ودعا حكومة تشامبرلن أن تظهر حازمة وتقاوم هتلر . ولم يكن لأي من هذه المشاريع نتيجة . وشعر بيك بعجزه وقدم استقالته من رئاسة الأركان العامة في صيف ١٩٣٨ .

ولكن اختفاء بيك عن المسرح لم يكن آخر المقاومة العسكرية . فقد اتصل خلفه الجنرال هالدو بعدد من الضباط ، وبخاصة مع عدد من ضباط مصالح الاستخبارات الألمانية ضد التجسس ، مثل الكولونيل أوستر ، وأيضاً مع عدد من

G. Ritter, C. Gördeler und Die deutsche Widerstandsbewegung

(١) راجع عنه :

أي غوردولر وحركة المقاومة .

شخصيات الشرطة ، بغية تنظيم حركة ثورة تنهي النظام الهتلري ، على أن يقتل هتلر أثناء الهجوم على تشيكوسلوفاكيا ، وأن يستر موته بحادث ، وعلى خونته عسكرية أن تستولي على السلطة في برلين . وحدد المتآمرون تاريخ ٢٩ أيلول ١٩٣٨ موعداً للتنفيذ . ولكن كل ذلك انهار باتفاق مونيخ الذي وقعه رجال الدولة الإنكليز والفرنسيون ، وأبعد خطر الحرب . ويجب أن نعلم أن الإنكليز كانوا على علم بكل مشاريع الأركان الألمانية بواسطة الضابط فون كلايست ولكنهم لم يعيروها أي اعتبار ، ورأوا من الأفضل التفاهم مباشرة مع هتلر .

ما هي قيمة هذه المعارضة العسكرية ؟ ما من شك في أن رجلاً مثل بيك كان عنده شعور سام بواجباته كجندي وبمسؤوليته العسكرية والسياسية أيضاً . وقد كتب : « إن التاريخ ليعتبر الزعماء العسكريين الذين لا يعملون حسب معارفهم التقنية والسياسية وحسب وجدانهم ، مجرمين . إن حد إطاعة الجندي يوجد هنا : حيث معارفهم ووجدانهم والشعور بمسؤوليتهم تمنعهم من تنفيذ الأمر . إن الجندي ، الموضوع في موقع مرتفع ، الذي يرى في الظروف الحالية عمله في النطاق الضيق للأوامر التي يتلقاها فقط ، دون الشعور بمسؤوليته العليا أمام مجموع الشعب ، يقصر عن واجبه » . وهكذا يضع بيك بوضوح جداً قضية الإطاعة العسكرية ، والعسكري الواعي يجب أن يعصي بعض الأوامر التي يراها لا تتلاءم مع إحساسه بالعدل . ومع ذلك ، ومهما يكن نبيلاً موقف رجل مثل بيك ، فيجب أن نلاحظ تقطعتين : الأولى ، أن الجنرالات الذين سجلوا معارضتهم لا يمثلون إلا عناصر متفرقة في الجيش ، ومن غير الممكن أن ينسب إلى الجيش بكامله موقف بعض الأفراد . والنقطة الثانية ، هي أن الجيش لا يفهم المقاومة كثورة على النظام القائم ، ومن الصعب جداً على الضباط الألمان ، بموجب تشكيلهم ، تصور إمكان عصيان بشكل ثوري . وقد صرح بيك نفسه في تاريخ الحركات ج (١١)

١٩٣٨ : « الترد والثورة تعبيران لا يوجدان في قاموس الجندي الألماني » . وإن الأكثرية الواسعة لقادة الجيش كانت تشعر ، بالرغم من كل شيء ، بأنها ملزمة بيمين الولاء للفوهرر التي أقسموها عند وفاة هندنبورغ ، في صيف ١٩٣٤ . ومع ذلك ، يجب الاعتراف ، بأن الأكثرية الواسعة للعسكريين الألمان كانت تعترف لهتلر بالهيبة التي لا تصدق التي حولها لمهنة الضابط ، لا سيما وأنه اهتم ، على الأقل حتى ١٩٣٨ ، باحترام امتيازات الجيش على صعيد التسميات والتعيينات ، وترك بالتالي ، السوق العسكري خارجاً عن التدخل السياسي ، حتى ١٩٣٨ .

مقاومة الكنيسة

والشكل الثاني للمعارضة هو مقاومة الكنائس . وهنا يجب تمييز المعارضة عند البروتستانت وعند الكاثوليك .

لا شك أن النزعات العرقية تغلغت منذ زمن طويل في الأوساط البروتستانتية ، بتأثير شخصيات مثل هاور الذي كان مرتبطاً للغاية بلودندورف .

وقد استندت الهتلرية ، في ألمانيا ، على الفريق الذي يسمى « المسيحيون - الألمان » وعلى مرشداهم الديني ، الراعي مولر ، الذي أصبح فيما بعد ، في عهد هتلر ، أسقف الرايخ . بيد أن الكنيسة المذهبية التي كانت ضد هذه النزعات النازية ، تألفت من أنصار لاهوت شديد ، ولا تقبل بأي مخاطرة مع الأفكار النازية . وظهر الصدام بين هذين الاتجاهين بخاصة عندما سمي مولر « أسقفاً للرايخ » ويجب أن نلاحظ أن مولر لم ينجح أبداً في فرض سلطته على كل الكنائس . وظهرت المقاومة بخاصة أثناء انعقاد مجمع دالم وهو حي في برلين ، حيث كان يوجه المعارضة الراعي فيمولر الذي كان محارباً مجيداً في الحرب العالمية ، وكان محبذاً لوصول الهتلرية إلى السلطة ، ولكنه انقلب بشدة على

النزعات العرقية . واتهم نيولر ، ثم طرح في معسكر اعتقال . ويجب أن نشير إلى أنه وجدت ، بصورة متفرقة مظاهر أخرى للمعارضة ضد النازية . فقد احتج أسقف شتوتغارت فورم ، مرات مختلفة على التشريع اليهودي وعلى القضاء على المعتوهين الذين لا يرجى شفاؤهم . وهناك شخص آخر من العالم البروتستاني كان في المعارضة ، وهو الراعي بونوفر الذي كان مرتبطاً مع بيك وغوردولر ، وأنشأ علاقات مع الأسقفية الانغليكانية ، وعرف بالكثير من الحوادث التي كانت تحاك في ألمانيا في ذلك الحين ، إلى زملائه الإنكليز ، وشارك في مؤامرة ضد هتلر في ١٩٣٩ . ثم أوقف بعد ذلك ، في ١٩٤٣ ، وشنق في ١٩٤٥ . ولكن إذا وجدت كنيسة مذهبية معترفة وقفت ضد الهتلرية ، فيجب أن نعترف بأن موقفها كان موقف أقلية . حتى إن الأسقف ماراكرانس الذي كان ينتمي إلى كنيسة هانوفر ، قد تصالح ، في ١٩٣٧ ، مع الهتلرية ، ودعا الرعاة إلى حلف بين الولاء الشخصي لهتلر . ووجد في داخل اللوثرية عناصر كانت تناضل لصالح الانصياع للنظام ، وبخاصة لعداء لوثير للسامية ، وهذا هو الموقف الذي كان عليه اللوثيريون الذين يعتبرون أن كل سلطة من عند الله .

والشكل الثاني للمقاومة في داخل الكنيسة هي المعارضة الكاثوليكية التي اقتصرت هي أيضاً ، على عدد صغير من الأفراد . والوسط الكاثوليكي حله هتلر كما حل بقية الأحزاب . فقد نجح هتلر في توقيع معاهدة (كونكورداتو) ، في تموز ١٩٣٣ ، مع الكرسي - الأقدس ، تحول الكنيسة عدداً من الفوائد المادية . ومع ذلك ، فإن رسائل أسقفية عديدة جداً ، كانت تحذر الكاثوليك من مبالغة سلطة الدولة ، ومن مذهب الدم والعرق ، ومن الطرق التي تستعمل في النضال ضد اليهود . فقد وجد عدد من النشرات الدينية ، وبخاصة نشرات أبرشية كولونيا ، وقفت ضد « أسطورة القرن العشرين » لمؤلفه روزانبرغ ، وحاولت أن تحرر عدة ردود عليه لدحضه ، ويجب أن نشير ، في هذه المعارضة ، إلى الدور العظيم

بحق لعدد من الكهان الذين ينتمون لمؤسسة كهان كولونيا . فقد حملت معارضة هؤلاء الكاثوليك أولاً على طرق التعقيم التي تتنافى مع الأفكار المسيحية ، وعلى الاعتداءات على الحريات الكاثوليكية ، وأخيراً على قضية سحب الماركات إلى الخارج . فقد كان الكاثوليك يرغبون بصورة واضحة ، في بعض الأحوال ، في أن يتمكنوا من سحب ماركات إلى روما ، ولكن التشريع الهتلري يعارض ذلك . وقام عدد من الصحف النازية بهجمات عنيفة للغاية ضد أخلاق الرهبان واهتمامهم بمزاولة الجنس . ولكن النضال العلني لم يظهر إلا عندما أمر البابا ، بعد كثير من التردد ، بتحرير المرسوم الحبري (البابوي) المؤرخ في آذار ١٩٣٧ « مع احتراق الحزن » وبموجبه اتخذ البابا موقفه ضد عدد كبير جداً من نقاط التشريع الهتلري . وجعل عدد من الأساقفة الكاثوليك صدى شجاعاً للغاية في الغالب لهذا المرسوم البابوي ، ونذكر منهم بخاصة أساقفة برلين ، ومونيخ ، وفريبورغ ولا سيما أسقف مونستر ، في وستفاليا ، حيث كان الحبر العظيم فون غاليت يشغل الكرسي الأسقفي ، وما فتئ يعارض النظام . ونعيد ونكرر مرة ثانية ، إن هذه المعارضة اقتصر على عدد صغير من الأفراد ولا تشمل مجموع الأمة .

وما من شك في أن مجموع الأمة الألمانية قد لبى ، بنسب من المستحيل تقديرها ، وبجاسة ، نداء هتلر ، وأن المناداة بالقومية كانت عنصراً من العناصر الأساسية في نجاحه .

القسم الثاني
القومية - الاشتراكية

الفصل الأول

ثورة هتلر في مونيخ عام ١٩٢٣

لقد نسج هتلر نوعاً من أسطورة حول ثورة مونيخ . وحتى أثناء محاكمته ، جعل من الثورة حادثاً من أعظم حوادث القضية القومية . وبني حوله أسطورة حقيقية . وأخذ على نفسه مسؤولية كل ما جرى في مونيخ ، وترك لكل الذين لم يشاءوا السير معه ، أي رؤساء حكومة بافاريا ، في ذلك الحين ، العار لأنهم خانوا القضية القومية ، واستطاع حتى نقطة ما أن يقنع المحكمة التي كلفت بمحاكمته ، لأن هذه المحكمة برأت لودندورف ، شريك هتلر ، ولم تحكم على هتلر بالسجن إلا بخمسة أعوام ، هذا مع العلم بأنه خرج منه بسرعة .

ولندع الآن جانباً هذه الأسطورة الموضوعة حول ثورة هتلر ، ونبحث عن أهميتها الحقيقية . ولذا من الضروري أولاً أن نتعرف بوسط مونيخ الذي قام فيه هتلر بدعايته بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ .^(١)

هنالك شيء معروف جيداً وهو أن مدينة مونيخ في ذلك العصر كانت تعج بالجماعات المناوئة للثورة ، ومن الصعب اجراء احصائية عنها . وقد قرر أنه يوجد تسعة وأربعون حزباً ، جماعات ، أو رابطات يمينية في مونيخ ، في ١٩١٩ .

(١) راجع الأعمال الحديثة :

W . maser , la naissance du Parti nationaliste - socialiste allemand , (1967)

G Bonnin , le putsch de Hitler A munich (1966)

وبالإجمال ، كانت مونيخ في السنوات التي تلت الهزيمة ، نقطة تجمع وتشجيع لجميع أعداء الجمهورية . وبالإجمال يوجد معارضة أساسية بين مونيخ وبرلين . وتعتبر برلين عاصمة بافاريا كدولة عصيان دائم ضد الحكومة الجمهورية . وفي الواقع ، كانت توجد في القصور وفي الدور الغاية ، وفي الأديرة بخاصة ، كميات عتاد عسكري مخبأة بمشاركة الجيش ، ويمكن أن تقيّد ، بين يوم وآخر ، لقلب الجمهورية .

ومن غير الممكن وضع لوحة كاملة لكل هذه المنظمات التي تكثر في مونيخ . ولفهم الوسط الذي عمل فيه هتلر ، يجب أن نحاول تمييز بعض هذه الحركات .

أكثر هذه الحركات نفوذاً جمعية توليه^(١) التي تشكلت غداة الهدنة . وقد خرجت من تجمع أقدم منها يسمى « نظام الجرمن »^(٢) الذي تشكل أثناء الحرب . وقد أسس جمعية توليه هذه رودولف فون سيبوتاندروف^(٣) ، البافاري المولد ، في داخل أوساط الجامعة الجرمانية البافارية . وهي جمعية سرية عرقية ومعادية للسامية بعنف ، ومتعلقة بالأساطير الجرمانية القديمة ، بالميثولوجيا الشمالية ، وترتبط بتجمع آخر متم لها نوعاً ما هو ، جمعية اوستارا^(٤) ، التي كان المحرك فيها ناشر فينوازي الأصل اسمه ادولف لانز الذي عرف هتلر في فيينا على مذاهب العداء للسامية ، بالرغم من أن هذه الروابط بين لانز وهتلر لم يبرهن عليها أبداً .

وإلى جانب جمعية توليه ، من المهم أن يشار أيضاً ، في هذا المجتمع

THULE GESELSCHAFT (١) جمعية توليه

GERMANEN ORDEN (٢) نظام الجرمن

RODOLF VON SEBOTTENDORF (٣) رودولف فون سيبوتاندروف

Ostara Bund (٤) جمعية اوستارا

المونيخي ، إلى جمع من الأفراد يدور في فلك شخصية ديتريش اكارد الذي استقر منذ زمن طويل في هذا الوسط المونيخي . وهو صحفي ، ومؤلف درامي عظيم القيمة ، ومعتبر للغاية ، وبافاري قديم نموذجي ، يلبس سروالاً من الجلد ، غاوية للجنة ، والخطب المعادية للسامية ، مدمن للمورفين ، ملاحق للنساء ، رجل اجتماعي ، يحب الحياة الاجتماعية ، ويتقن التعامل معها ، وموسر . نشر مجلة تسمى « الألماني الطيب » وصدرت منذ كانون الأول ١٩١٨ . وفي محيط ديتريش اكارد تعرف هتلر بعدد من الشخصيات التي سيكون لها نفوذ عظيم في تاريخ الحزب ، وبصورة أساسية روزانبرغ وهو بالطي الأصل ، درس الهندسة المعمارية في روغال ، في استونيا ، ومن بعد في جامعة موسكو ، وكان على صلة وثيقة بالأوساط الروسية « البيضاء » ، وخصماً للنظام البولشفي ، وانتسب أيضاً إلى حزب العامل الألماني . وبين هذه الشخصيات الروسية التي التقى بها هتلر في محيط روزانبرغ - وهذه الأوساط الروسية البيضاء هامة جداً لفهم العقليّة المونيخية ، في ذلك العصر - يجب أن نشير إلى حاكم اوكرانيا السابق في الحرب العالمية الأولى لحساب ألمانيا . وهو الجنرال سبوروبوتسكي . ومن هذه الأوساط خرج حزبان سياسيان : الأول حزب العامل الألماني ويرمز له بالأحرف الأولى D.A.P. وقد أسسه غداة الهدنة ، في عز دور الثورة ؛ انطون دركسلر وهو قفّال حداد مونيخي ، أسس أثناء الحرب « اللجنة العالمية الحرة من أجل سلام طيب » . ويفهم من « سلام طيب » سلام الضم . والحزب العامل الألماني هو حزب يقول عن نفسه بأنه « شعبي وقومي » . وله برنامج اجتماعي ، ويرمي إلى رفع ظروف العامل ، العامل الذي لا يجب خلطه بالطبقة الكادحة ، ولكن يجب ربطه بالطبقة الوسطى . وكتب دركسلر ، في ١٩١٩ ، كتاباً يسمى « يقظتي السياسية » أبان فيه المصالحة ، بين الطبقات ، نوعاً من الاشتراكية المسيحية ، ولكنه هاجم بشدة جداً النفاية الثورية المشجعة لنزاع

الطبقات ، وبالبداية اليهود المسؤولين عن الحالة التي وجدت فيها ألمانيا . ودخل هتلر في هذا الحزب ، برقم ٧ ، في أيلول ١٩١٩ . وسيلقي خطابه السياسي الأول ، في حانة للجنة (البيرا) في مونيخ ، في تشرين الأول ١٩١٩ . وقد جذبته حزب دركسلر ، ولكن يجب الاعتراف بأنه كان يشعر دوماً إزاء دركسلر بازدرء عميق .

الثاني ، وغنا الحزب الثاني في بعض الأجواء السياسية نفسها وهو « الحزب الاشتراكي الألماني » الذي يعرف بحروفه الأولى (D.S.P.) ، ولم يكن حزباً مونيخياً بصورة خاصة . بل إنه امتد على كل بافاريا . وهو في الواقع ، فرع لجمعية توليه . وبين المؤسسين لهذا الحزب تجب الإشارة إلى شخصيتين هامتين : شخصية الحقوقي ادولف برونر الذي كان يناصر احلال الحق الجرمانى محل الحق الرومانى ، وشخصية يوليوس شتراينغر الذي كان المؤسس لهذا الحزب في نورامبرغ ، والمنظم لعداء السامية ، والمحرر المستقبلي لـ « العواصف » أكبر جريدة ألمانية مناوئة للسامية ، والذي كان في ذلك العصر ، حسب رأي معاصريه ، يذهب دون ملل أو نصب من مدينة لأخرى وحقييته ملأى بالأدب المعادي للسامية ، ليوضح لسكان فرانكونيا ، في ألوف الاجتماعيات « الخطر اليهودي » . وقد اتحد هذا الحزب الاشتراكي الألماني بحزب العامل الألماني ، في ١٩٢٢ .

ويجب أن نشير ، لإتمام هذه اللوحة ، إلى كثرة الجيوش الحرة ، في هذا المجتمع المونيخي ، وبهذا الاعتبار ، إلى الدور الأساسي لشخصية روم ، نموذج الـ « الجندي الدائم » ، و « العسكري المرتزق » ، الذي كان في ذلك الحين رئيس أركان الحاكم العسكري في مونيخ . وكان روم مكلفاً ، في مونيخ ، بتشكيل المليشيات البورجوازية . وهو الذي أدخل التنظيمات الأساسية للجيوش الحرة في داخل الرايخوير البافاري .

وكان ، مثل هتلر ، عضواً في حزب العامل الألماني . وهو الذي جهز هتلر

بسوق عظيم من المناضلين ، ولم يخف أياً من وسائل عمله في كتابه : « تاريخ خائن أعلى » ، وكان محباً للذائد ، ومحباً للجنس المذكور مشهوراً ، ورجلاً دون أي قناعة شخصية وليس عنده ولو أثر لعداء السامية أو العرقية . ولكنه كان رجل فعل بصورة أساسية ، وضربة لازبة ، تمارس إرهاباً حقيقياً على سكان مونيخ .

ومن البديهي ، أن كل هذا الجو كان صالحاً لدعاية هتلر . وباعتبار هتلر عضواً في حزب العامل الألماني ، شارك بسرعة في عدة اجتماعات ، وأكثر فيها من عدد المنتين للحزب ، وأسهم في تحرير البرنامج الأولي لحزب العامل الألماني ، بالتعاون مع أحد أعضاء الحزب ، غوتفريد فيدير . وقد خرج من قلم هذا الأخير بصورة أساسية برنامج بخمس وعشرين نقطة ظل حتى ١٩٣٣ البرنامج الرسمي لحزب العامل الألماني . وكان فيدير ناشراً مؤلفاً ، كتب عدداً عظيماً من المؤلفات ميز فيها بين الرسائل « المنتج » وكان محبذاً له ، والرسائل « المضارب » الذي كان ، في رأيه ، بين أيدي اليهود ، ومسؤولاً عن الشرور التي كانت تشكو منها ألمانيا . وفي الحرب أنشأ فيدير « عصبة الكفاح ضد العبودية الألمانية » . وترك في عام ١٩٢٣ . مؤلفاً يسمى « الدولة الألمانية على أساس قومي واجتماعي » ، وأراد به منع انسياق الشعوب نحو الدول الألمانية التي تضطهدّها ، وأيضاً تحرير هذه الشعوب من الفوائد التي تدفعها ، في رأيه ، إلى « اليهودية العالمية » . وبالتالي ، كان فيدير المؤلف الأساسي لبرنامج الـ ٢٥ نقطة الذي تبناه حزب العامل الألماني ، في شباط ١٩٢٠ . ولهذا البرنامج طابع اشتراكي ملحوظ . فقد كان يتصور ، مثلاً ، حذف الإيرادات التي لم تكن ثمرة العمل ، ويتنبأ بتأميم الكارتيلات ، وتقسيم الدولة للأرباح التي تحققها الصناعة الكبرى ، وحذف الملكيات الريفية الكبرى .

وعلى أثر التعريف بهذا البرنامج تحول حزب العامل الألماني (D.A.P) في

بحر السنة ١٩٢٠ إلى (N.S.D.A.P) أي : حزب العامل القومي الاشتراكي الألماني .

وتحت هذا العنوان عاش الحزب حتى ١٩٤٥ .

وفي الواقع ، إن القضايا المذهبية لاتهم هتلر بالدرجة الأولى . إن ما يهمه ، في هذا الدور ، هو التأثير الذي يمكن أن يمارسه على الجماهير - هذه الجماهير التي فعل فيها عدد من الشعارات ، ومنها اثنان أساسيان يترددان على لسانه في مجموع الخطب التي ألقاها في ذلك العصر وهما : معاداة السامية من جهة ، و « طعنة الخنجر في الظهر » من جهة أخرى . وكان أعظم اهتمامه أن يشكل جيوش صدام تساعد على إحباط أعمال أحزاب اليسار ، وأن يؤمن لنفسه سيطرة حقيقية على الساحة العامة ، على الشارع . ولهذا الغرض شكل ما يسمى « الفصيلة الجمنازية والرياضية » للحزب ، هذه الفصيلة التي كانت نقطة الأصل لـ « فصائل الهجوم » (S.A) ، التي وضعت ، انطلاقاً من ١٩٢١ ، تحت إدارة هرمان غورينغ الذي تعرف به هتلر في مونيخ بواسطة زوجته السويدية الجميلة والغنية جداً ، كارين فون فوك وفي الوقت نفسه ، وعلى صعيد الدعاية أنشأ جريدة « الرقيب الشعبي » التي حلت محل جريدة سابقة تسمى « الرقيب المونيخي » ثم أصبحت جريدة « الرقيب الشعبي » يومية ، انطلاقاً من ١٩٢٣ ، وكان رئيس تحريرها هرمان ايسر ، وكان دعائياً عظيماً ، وموهوباً بخاصة لتصور قصص خطيرة على اليهود تملأ الجريدة . وبالرغم من الهجمات التي تعرض لها هتلر في محيط دركسلر بخاصة . فقد فرض نفسه بقدرته الخطابية وشدة عارضته ، وبالنجاح الذي أحرزه على الجماهير ، وسمي ، في تموز ١٩٢١ ، رئيساً للحزب .

وفي ذلك العصر ، في تموز ١٩٢١ ، كان هتلر يتمتع بوضع عظيم في مونيخ . ويجب أن نعلم ، وبخاصة من محيط أكارد ، أن هتلر بلغ أوساطاً عالية للغاية في

مجتمع مونيخ . فقد ارتبط بـ : ارنست هانفشتنغل الثري الاميركي الكبير ، الذي كان يعيش في مونيخ وأسهم عن سعة في إمداد حركة هتلر بالمساعدات . وارتبط بالحرر هوغو بروكان الذي نشر في مونيخ مجلة كانت على صلة بجمعية توليه وتسمى « الدفاتر الشهرية لألمانية الجنوبية » ، واتصل أيضاً ، على صعيد الثقافة ، بأسرة آل بشتاين ، كبار صانعي البيانو الذين جعلوه على صلات بالصناعيين مثل بورسيغ الصناعي الكبير في برلين ، وعلى صعيد الثقافة بأسرة ريشارد فاغنر . ففي الفاتح من تشرين الأول ١٩٢٣ ، ذهب هتلر إلى بيروت Bayreuth مدينة سيغفريد فاغنر بن ريشارد الذي أصبحت زوجته فينيفرد فاغنر من أشد المعجبات به . وفي هذه القvila تعرف بالعجوز اوستن ستورات تشامبرلن مؤلف كتاب كان أحد أناجيل القومية - الاشتراكية ، وهو بعنوان : « أسس القرن التاسع عشر »

ويجب أن نعلم أن تأثير هتلر ، في ذلك العصر ، كان في اتجاه الرأي الذي ساد في مونيخ ، لا ضده ، ولا يوجد في توسيع الحركة الهتلرية معارضة جادة ، وبالتالي لا شيء يشبه ما يجري ، في الوقت نفسه ، في إيطاليا .

أصول الثورة

إن هذه الأصول لا تفهم إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة السياسية في بافاريا في ذلك العصر .

في آذار ١٩٢٠ ، انسحب الاجتماعي - الديمقراطي هوفمان ، وترك المكان لحكومة يرأسها غوستاف فون كار ، حكومة تعتمد على يمين اللاندتاغ البافاري ، أي على « الحزب الشعبي البافاري » وهو حزب كاثوليكي يقع إلى اليمين أكثر منه إلى الوسط الذي انفصل عنه في هذه الفترة - وأيضاً على أحزاب اليمين البورجوازية : القوميون الألمان ، وحتى ، في البدء ، الديمقراطيون . وكان فون

كار موظفاً بافارياً كبيراً ومرتبطاً بأسرة آل فيتلباخ ، وبالأمر روبرخت ، المرشح لوراثة السلالة . وبالرغم من ان فون كار قد نظم - وهذه هي الأداة الأساسية لقدرته - ما يسمى في مونيخ « الحرس المدني » ومن اجله كان يعتمد على مساندة عضو نشيط من الجيوش الحرة ، اشيريش . ومن جهة أخرى ، كان فون كار يتمتع بمساندة القاصد الرسولي في مونيخ ، المونسنيور باتشيللي - وهو الذي أصبح في المستقبل بابا باسم بيوس الثاني عشر - الذي عاش في مونيخ الأيام الدرامية لثورة المجالس ، وحفظ عنها عداءً أساسياً إزاء أحزاب اليسار البافاري .

وكانت الحالة في سياق هذه السنوات متوترة جداً بين الحكومة البافارية وحكومة الرايخ . وكان بين برلين ومونيخ عدة أزمات خطيرة أظهرت الفصل الذي أجري بين برلين التي سيطرت فيها ، بالرغم من كل شيء ، الأحزاب التي نشأت عن ائتلاف فيمار ، وبين مونيخ التي كانت تعتمد فيها الحكومة على أكثرية يمينية .

وهذه الأزمات يمكن إرجاعها إلى ثلاث أساسية :

١ - **الأزمة الأولى** ، على أثر مقتل ارزبرغر ، في آب ١٩٢١ ، قررت حكومة برلين حل « الحرس المدني » وكذلك المنظمات الأخرى ذات الطابع العسكري . وإذا طلبت ذلك حكومة برلين ، فذلك جزئياً تحت الضغط الحليف . ورفض فون كار حل الحرس المدني . ولكنه أمام ضغط حكومة برلين اضطر للاستسلام والاستقالة وترك المكان لحكومة مصالحة يرأسها الكونت لرشنفلد ، الذي اضطر ، هو ، للاستسلام لتعنيف برلين وحل عدد من المنظمات العسكرية .

٢ - **الأزمة الثانية** ، بعد موت راتينو ، في حزيران ١٩٢٢ ، نشرت حكومة برلين قانوناً ، في أمن الجمهورية . وكان لرشنفلد يرأس حكومة بافاريا ،

وحاول أن يقاوم ، أي ألا يطبق القانون ، ثم أخيراً ألا يطبق القرار في أمن الجمهورية ، ولكنه أمام ضغط اليمين البافاري اضطر إلى الاستقالة بدوره ، لصالح وزير أول جديد ، وهو اوغن فون كنيبلنغ الذي كانت مواقفه أكثر مقاومة من مواقفه إزاء حكومة برلين ، لا سيما وأن وزير العدل في وزارته غورتنر كان مرتبطاً جداً برابطات اليمين وبخاصة الحركة الهتلرية .

٣ - الأزمة الثالثة حصلت في أيلول ١٩٢٣ . وفي هذا التاريخ قرر المستشار شتريزمان أن ينهي المقاومة السلبية . وبهذه المناسبة أبدت الحكومة البافارية عداها إزاء قرار برلين . وأعلنت حالة الطوارئ في بافاريا ، ووضعت السلطات بين يدي فون كار بصفته مفوض الدولة .

وفون كار ، بصفته مفوض الدولة في بافاريا ، يمكن أن يعتمد على مساندة قائد الرايخوير في بافاريا ، الجنرال فون لوسوف قائد القوات العسكرية المربطة في بافاريا . ومع قائد شرطة مونيخ زايسر ، يستطيع فون كار أن يؤلف نوعاً من ثالوث « ثالوث فون كار - لوسوف - زايسر » يمارس في الواقع كامل السلطة في بافاريا . وكان هتلر مدركاً للمعارضة التي قامت بين حكومة برلين وحكومة مونيخ . وقليلًا قليلًا ، في سياق هذا الدور ، قام حلف بين الفرق الهتلرية وحكومة مونيخ . وكان فون كار يعتبر أن جيوش هتلر يجب أن تؤمن له مساندة ضد معارضة الحزب الاجتماعي - الديمقراطي ، اليسارية ، ومن الممكن ، على وجه الاحتمال أن تستخدم في الزحف على برلين . وهذه الروابط بين حكومة فون كار والمنظمات الهتلرية عقدها عدد من كبار موظفي شرطة مونيخ ، وبخاصة بونر الذي كان وزير الشرطة والدكتور فريك المشهور والذي سيصبح في الأجل أحد زعماء الهتلرية . ومن هنا يخرج عدم العقوبة القصوى الذي تصرف به هتلر ، بفضل الحمائيات التي كان يتمتع بها في الشرطة ، والذي ظهر بأعمال

العنف التي مارسها ضد أحزاب اليسار ، وبخاصة الاجتماعيين - الديمقراطيين . من ذلك ، مثلاً ، أن المظاهرة الشهيرة التي نظمها هتلر في كوبورغ ، في تشرين الأول ١٩٢٢ ، واجتاز خلالها المدينة بالرغم من ممانعة الشرطة المحلية ، أثارت معركة منظمة وجهاً لوجه مع النقابات والاجتماعيين - الديمقراطيين . ورغم كل هذه المظاهرات وأعمال العنف ، تمتع هتلر وجيوشه بكامل الحرية ولم يلقوا أي عقوبة .

ومع ذلك يجب ألا يتصور أنه كان ، بين الحكومة البافارية ، من جهة ، والرباطات الهتلرية من جهة أخرى ، تفاهم تام . لأن الحكومة البافارية ، وبخاصة فون كار ، كانت تتابع بصورة أساسية سياسة فيدرالية (اتحادية) ، وترمي ، بالتالي ، إلى إعطاء بافاريا ، في إطار الرايخ ، حكماً ذاتياً واسعاً . وتتابع أيضاً سياسة ملكية ملائمة لتوطيد حكم سلالة آل فيتلباخ ، في شخص روبرخت بافاريا . وعلى العكس ، هتلر ، الذي لا يعلق على القضية الملكية إلا أهمية محدودة ويفضل تنظيمياً مركزياً في ألمانيا . فقد كان يريد - وهنا اهتمامه الوحيد - أن يطرد حكومة برلين ، الحكومة التي كانت في أيدي الاجتماعيين - الديمقراطيين ، وأن يفرض عليها « ثورته القومية » . ويجب أن نشير ، من جهة أخرى ، إلى أنه كان يوجد ، في الأوساط التقليدية المونيخية ، حذر وسوء ظن حيال بعض الأفكار المعادية للدين في الأوساط الهتلرية . وبخاصة إزاء محيط الكارد .

وكانت مشاريع هذين التجمعين مختلفة . فحكومة مونيخ ترغب في الحفاظ على نوع من السيطرة على الحزب القومي - الاشتراكي ، بينما هتلر ، بالعكس ، يتابع طموحاته الشخصية ولا يريد أن يخضع ال S.A. ، أي جيوش الصدام - لرقابة الحكومة البافارية ، بحيث يرى في بحر ١٩٢٣ خلاف متعاضم بين الحكومة

البافارية من جهة ، وهتلر من جهة أخرى . وهكذا ، في مظاهرات أول أيار ١٩٢٣ ، عندما حاول هتلر أن يعارض بالقوة مظاهرة النقابات في مدينة مونيخ ، اضطرت حكومة مونيخ إلى تسليم السلاح الذي كان في حوزة جيوشه آنذاك . وكلما تقدمنا في سنة ١٩٢٣ ، إزداد التوتر بين هتلر وفون كار . وصرح هتلر في ٩ تشرين الأول : « إن الشعب البافاري سيكون معي إذا دخلت في خلاف مع السيد فون كار . لست ملكياً ، وسأكفح كل دعائم الروح الملكية » .

قومة هتلر

كانت مناسبة قومة هتلر منع حكومة برلين الصحيفة الهتلرية ، « الرقيب الشعبي » ، اثر عدد من التهجئات التي نشرت في هذه الصحيفة ضد وزير الرايخوير غسler ، وضد سيكت قائد الرايخوير ، وضد شتريزمان وقد رفض فون كار تطبيق هذا الإجراء . وأمام هذا الرفض ، عهد ايبرت ، رئيس الرايخ ، بكامل السلطات في بافاريا إلى وزير الحربية ، وفي الواقع ، إلى الجنرال فون سيكت . فهل سنرى بالتالي مجاهدة عسكرية بين برلين ومونيخ ؟

في لحظة اقبح توتر ، تردد فون كار بقطع الجسور مع برلين واستخدم رسالة من فون سيكت ، في ٥ تشرين الثاني ، تذكر بفكرة حل سلمي للأزمة ، لتأخير كل عمل ضد حكومة برلين . وأمام ترددات الثالث فون كار - لوسوف - زايسر ، رأى هتلر بأنه يجب وضع حكومة مونيخ أمام الأمر الواقع وقرر القيام بالثورة .

ولإيضاح هذا القرار من هتلر ، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه ثبت في هذا الدور ، تشرين الثاني ١٩٢٣ ، بصورة عظيمة ، وضعه السياسي ، من جهة بحليف سياسي مع الجنرال فون لودندورف الذي كان له تأثير كبير لا لدى الأوساط العسكرية فحسب ، وإنما أيضاً على الرأي ؛ والذي انتهى إلى « حزب تاريخ الحركات ج ٥ (١٢)

العامل القومي - الاشتراكي الألماني « N.S.D.A.P. ومن جهة أخرى ، لأنه ، أثناء مظاهرة في نورامبرغ ، في أيلول ١٩٢٣ ، نجح في تشكيل « منظمة كفاح » ، وأدخل فيها عدداً من الجيوش الحرة ، وبخاصة « المنظمة اوبرلاند » . وعليه كان هتلر يتصرف بوسائل عمل عظيمة عندما قرر القيام بثورته .

إن قومة مونيخ ، التي تقع في ٨ وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ معروفة عالمياً . وكل واحد يعلم كيف ان هتلر في جلسة « حانة جعة المواطن » عرف كيف يضم كار ولوسوف إلى وجهات نظره في الثورة ، وكيف تخلص هذان الاثنان من وعودهما ، وكيف قمعت الشرطة البافارية في الغداة مظاهرة هتلر ، وكيف جرح واوقف . ولكن كيف نفسر هذه الحوادث ؟

تستند النظرية التقليدية على نشر الأعمال الصادرة عن المحفوظات البافارية ، والذي قام به المؤرخ دويرلن : إن إخفاق القومية في مونيخ يرجع إلى انقسام قوى التآلب ضد نظام فيمار . وأن المعارضة بين هتلر ، الذي يتابع هدفاً سياسياً محدداً - وأفكارفون كار الملكية والاتحادية هي التي كانت سبباً للاخفاق .

أما بونين فقد حاول ، في كتاب يعتمد على المحاكمة السرية لهتلر ، أن يأتي بتفسير مخالف . فهو يرى أن القومة يجب أن تكون على صلة بالسياسة الدولية ، وأن تفحص من وجهة نظر برلين أكثر من وجهة نظر مونيخ . ويبدو أن حكومة برلين ، في صيف وفي خريف ١٩٢٣ ، تصورت تحويل المقاومة السلبية في الرور إلى مقاومة نشيطة ، وأنها فكرت بالعودة إلى السلاح ضد فرنسا . وكانت الحكومة البافارية تعتمد في ١٩٢٣ على مساندة انكلترا التي وعدتها بالأسلحة ، وحتى ، على وجه الاحتمال ، بالجنود . وبالتالي كان يوجد بالنسبة لفرنسا ، خطر عسكري أكثر وضوحاً وأكثر مباشرة مما يتصور عادةً . وكان الرئيس بوانكاريه على وجه

الدقة وإعياً لهذا الخطر تماماً وهو أن القومة يجب بالتالي أن تكون على صلة بالعودة إلى تسليح ألمانيا السري في تلك الآونة . ومن هنا تأتي أهمية كل الحوادث التي لم توضح حتى الآن بصورة كافية : الواقع ، أن الـ S.A وكذلك التجمعات الأخرى الوطنية والعسكرية كانت تخضع لتدريب مستمر ، في ثكنات الريخ . ويريد الرايخوير من ذلك أن يكون تحت يده جنود هامة ومتعلمة جيداً ، ويمكن عند الأوان ، أن تستخدم فجأة ضد فرنسا . وهذا يوضح ، في رأي بونين ، الصلات الوثيقة للغاية بين فون لوسوف قائد القوات العسكرية في بافاريا ، وهتلر . وكان بين فون لوسوف وهتلر لقاءات منظمة ، بل وحتى مقابلة بين الجنرال فون سيكت وهتلر ، في بداية صيف ١٩٢٣ ، وبالتالي فإن عمل هتلر في مونيخ كان في خط النشاطات التي تواصلها حكومتا برلين ومونيخ .

نظرية بونين الثانية : إن موقف لوسوف لا يمكن تحديده مطلقاً بنعرة بافاريا ما . وبالإجمال ، كان متفقاً على الإطلاق مع الجنرال فون سيكت . فقد كانا يريان إقامة حكومة في برلين على أن توضع بين أيدي الجيش ، وبالتالي أن يبعد تأثير الاشتراكيين وأحزاب فيمار عن الحكومة الألمانية . وقد أعدت أوساط اليمين السياسية ، في الأيام الأولى من تشرين الثاني ، تنظيم حكومة إدارة (ديركتوار) على أن يرأسها الجنرال فون سيكت ، وإلى جانبه مجلس ممثل عن الزراعة وآخر عن الصناعة . وعشية محاولة قومة هتلر وجد اتفاق تام تقريباً بين أوساط مونيخ وأوساط برلين على مستقبل الرايخ : وهذا المستقبل يجب أن يعهد به إلى ديركتوار يصفي الجمهورية . وفي الأيام ، بين نهاية تشرين الأول وبداية تشرين الثاني ، كان الموجهان البافاريان فون كار ولوسوف يعقدان اجتماعات مستمرة مع « منظمة الكفاح » ومع هتلر بغية زحف جيوش هتلر على برلين لدعم تنظيم هذا الديركتوار . وقد أشار هتلر في محادثته ، إلى التلاحمات الوثيقة جداً

التي كانت موجودة بين الرايخوير وفصائل الهجوم . ودعم بأن كل عمله كان ، في الواقع ، قانونياً وحسب وجهات نظر الأوساط الموجهة . إذن ، كيف نشرح حوادث ٨ و ٩ تشرين الثاني ؟

لقد بدا ، انطلاقاً من ٥ تشرين الثاني ، أن تشكيل الديركتوار المتوقع في برلين كان صعباً . ويبدو بخاصة أن ممثل الصناعة الكبرى في الديركتوار . الصناعي شتينز ، الذي تصور أن يكون رجل هذا الغرض ، بدا متردداً لأسباب ترجع إلى ظروف اقتصادية . وفي هذه الظروف تردد سيكت وفون لوسوف في أخذ مسؤولية السلطة على عاتقها . وفي هذه الظروف حاول هتلر فقط ، بقيامه في ٨ تشرين الثاني ، اكراه الموجهين البافاريين ، ووضعهم نوعاً ما أمام الأمر الواقع ، وأن يظهر لهم بأن ليس عليهم إلا أن يشاركوا في مشروع نفذ ونجح . ولم يكن هتلر ليقصد انقلاباً ، وإنما نوعاً من ضغط ودي يمارس على الأوساط السياسية البافارية . وكان يجب اقناعهم - وهذه هي العبارة التي استعملها هتلر في فترة ما - بأن ما عليهم إلا أن يشاركوا في قضية مطروحة من قبل .

إن نظرية بونين ترمي إلى البرهنة دوماً على أن هتلر قد فعل فعله في وجهة نظر أعطته إياها حكومة مونيخ ، وأن حكومة مونيخ نفسها ، كانت في الواقع ، على اتفاق مع حكومة برلين - وكل هذا في سبيل إعادة تسليح ألمانيا تسليحاً كثيفاً ، وحرب محتملة ضد فرنسا ، وإقامة حكومة في عاصمة الرايخ قومية ومعادية للجمهورية .

الفصل الثاني

يسار الحزب القومي - الاشتراكي

بين ١٩٢٥ و ١٩٣٣^(١)

لقد أعيد تشكيل الحزب القومي - الاشتراكي في بداية سنة ١٩٢٥ عندما خرج هتلر من سجن لاندنسبرغ . وفي الحقيقة ، وجد هتلر في ذلك الحين ، الحزب القومي - الاشتراكي مفتتاً بصورة عميقة ، ومنقسماً إلى تجمعات متعادلة . ويجب أن نشير إلى اثنين هامين منها :

١ - الأسرة الشعبية الألمانية الكبرى

التي كان يوجهها روزنبرغ وايسر وكانا مساعدين لهتلر قبل ١٩٢٣ ،

٢ - حركة الحرية القومية - الاشتراكية ، التي ينتسب إليها شخصيات مختلفة ، وبخاصة لودندورف ، وغرفه وغريغور - شتراسر . وفي شباط ١٩٢٥ ، نجح هتلر في تنظيم الحزب من جديد ، متابعاً هدفين واضحين للغاية : أولاً : أن يؤمن لنفسه سيطرة غير قابلة للنقاش على الحزب ، بطرد من لا يقبلون سلطته ؛ ومن جهة أخرى ، أن يجعل من الحزب قوة للسياسة الألمانية في نطاق

(١) راجع في هذا الموضوع : R. Kuehnz , Die Nationalsozialismus alistische linke , Marburg ,

1966

E. Broszat , der Nationalsozialismus , Hanovre , 1960

الدستور ، وبالتالي متابعة الاستيلاء على السلطة بطرق قانونية . وإن الزيارات التي قام بها هتلر في ذلك الحين لرئيس مجلس الوزراء البافاري هيلد تدل على أن هتلر كان ينوي الاستيلاء على السلطة بوسائل شرعية . وقد امتدت إعادة تنظيم الحزب ، في شباط ١٩٢٥ ، ولم يخل الأمر بالطبع من بعض الخسائر في العناصر . وبخاصة أن لودندورف في ذلك الحين قطع صلته بهتلر .

ولكننا سلاحظ بسرعة ، في داخل هذا الحزب القومي - الاشتراكي ظهور معارضة يسارية معارضة للتوجيهات التي تأتيها من مونيخ . وبالفعل ، في آذار ١٩٢٥ ، عهد بتوجيه الحزب القومي - الاشتراكي في ألمانيا الشمالية إلى غريغور شتراسر . وكان تغلغل الحزب القومي - الاشتراكي في ألمانيا الشمالية ، وبخاصة في بروسيا ، حتى ذلك الحين ضعيفاً للغاية . وكان غريغور شتراسر بافاري المولد ، وقد نال في الحرب العالمية الأولى الصليب الحديدي من الدرجة الأولى ، وبعد الحرب ، مكث صيدلياً في لاندشوت بالقرب من مونيخ . وهنا شارك في الحزب الهتلري الأول . وسمي زعيماً إقليمياً « غولايتز » بافاريا الدنيا ومع ذلك ، وإن كان في ذلك الحين معاوناً لهتلر ، فقد دل على أنه لم يكن تلميذه ، وكان يظهر باستمرار استقلالاً فكرياً كبيراً إزاءه . واثناء أسر هتلر في لاندسبرغ ، حدث سوء تفاهم قوي بين غريغور شتراسر والممثلين الهامين للحركة الهتلرية في بافاريا ، وبخاصة روزنبرغ ، وايسر ، وشترايخر . وكان غريغور شتراسر ، مع أخيه أوتو الحقوقي الثقافة^(١) يريد أن يعطي بالحال للتجمع النازي الذي شكله في ألمانيا الشمالية استقلالاً ذاتياً ملحوظاً جداً إزاء مركزية مونيخ . وفي ألمانيا الشمالية ، وبخاصة في برلين ، وفي المدن الصناعية الكبرى في رينانيا والرور ، كان على البرنامج العرقي ، إذا أراد أن ينفذ في الجماهير ، أن

(١) راجع O - Strasser, Hitler ET Mai, 1948.

يرفق ببرنامج اشتراكي . ولذا شدد ، بالحال على المظاهر الاجتماعية - لبرنامج هتلر - وهو برنامج من خمس وعشرين نقطة ، حدد في ١٩٢٠ ، وظل دوماً ، من حيث المبدأ ، البرنامج الرسمي للحزب . ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، في ألمانيا الشمالية ، وقد أدرك ذلك شتراسر ، الحذر الشديد جداً الذي كان يوجد حيال هتلر الألماني - الجنوبي ، ومن صلاته بالأوساط الكاثوليكية والارستقراطية والفاشية البافارية التي تعاون معها كثيراً أو قليلاً قبل ١٩٢٣ .

وهكذا ، في أيلول ١٩٢٥ ، شكل الأخوان شتراسر « أسرة عمل » من أجل ألمانيا الشمالية : وكان الموجه لها غريغور شتراسر ، وكان أمين سره شاب ريناني معروف قليلاً ، جوزيف غوبلز . وقد اتخذ هذا التجمع موقفاً مستقلاً إزاء مونيخ . ونشر لنفسه مجلة ناطقة باسمه هي : « الرسائل القومية - الاشتراكية » . وتتبنى في كل النقاط موقفاً معادياً على الإطلاق ومعاكساً لموقف « الرقيب الشعبي » التي كانت في مونيخ الناطق الرسمي باسم الحزب . وفي تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ظهرت المعارضة بين مونيخ وألمانيا الشمالية ، في مؤتمر هانوفر ، الذي ضم عدداً من غولايترات ألمانيا الشمالية . وأفصح بشكل شديد للغاية عن عدااء شديد جداً حيال توجيهات مونيخ . وقد صرح غوبلز ، إلى فيدر ممثل هتلر في هذا المؤتمر : (في هذه الحالة ، إذا تغلبت أفكاركم ، فاطلب أن يطرد هذا) البورجوازي الصغير ، ادولف هتلر « من الحزب القومي - الاشتراكي » . وصرح روست أحد زعماء ألمانيا الشمالية : « القوميون - الاشتراكيون رجال أحرار ، ديموقراطيون ، وما من بابا عندهم يمكن أن يزعم بأنه معصوم » . وتبلورت المعارضة في هذا المؤتمر بمناسبة قضية معلقة حتى ذلك الحين ، وهي نزاع ملكية أموال الأسر الأميرية التي حكمت في ألمانيا . وبينما كان هتلر معادياً لنزع الملكية . اتخذ مؤتمر هانوفر بالعكس ، موقفاً ملائماً :

ومع ذلك ، من المهم أن نوضح طبيعة هذا التنافس بين الأخوين شتراسر وهتلر . لقد أعطى المؤرخون زمناً طويلاً لحركة شتراسر صفة مميزة وهي أنها مناصرة للعامل ومناصرة سوفياتية ، وبالاختصار ، لقد تبني شتراسر عقائدية اشتراكية ، وعلى العموم ، ملائمة لتعاون وثيق مع العالم السوفياتي . غير إن الاكتشاف الحديث ، الذي قام به المؤرخ الألماني كونل ، في الولايات المتحدة ، لأوراق اوتو شتراسر - أوراق وجد فيها برنامج حرر بيد اوتو شتراسر نفسه ، في بداية سنة ١٩٢٦ ، لا يسمح بالذهاب إلى بعيد ، ولا بإعطاء معنى دقيق لحيدة شتراسر . إن برنامج شتراسر لا يتجاوز برنامج فيدر الذي حرره في ١٩٢٠ ، واستأنف فيه تعابير الأساسية . أي إن برنامج شتراسر كان موجهاً بصورة أساسية بغية الدفاع عن البورجوازية الصغرى التي يريد صونها من خطر التكديح (أي جعلها كادحة) . إن عبارات شتراسر مضادة للرأسمالية ، ولكن الحلول التي يرتأها ليست على الإطلاق حلولاً اشتراكية . وبالعكس ، إنها تمتدح العودة إلى الحالة الصنفية والحرفية ، وليس لها أي رؤية ثورية للمستقبل . ومن جهة أخرى ، أي على صعيد السياسة الخارجية ، لا يلمح شتراسر مطلقاً إلى تعاون مع الاتحاد السوفياتي . ولم تطرح في برنامجه قضية سياسة مناصرة للشرق ، وإنما فقط إعادة بناء القدرة الألمانية ، بعودة المستعمرات القديمة إلى ألمانيا . وأخيراً ، على صعيد السياسة الداخلية ، يمتدح نوعاً من لا مركزية السلطة السياسية ، على الصعيد الفيدرالي ، وتنظيم برلمان على أساس « مجلس الأوصاف » الذي لن يمثل فيه المواطنون وإنما الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى أي ما يسمى بالألمانية نظام « الطبقات » ، وذلك حسب نموذج امتدحه موسوليني وساد في إيطاليا الفاشية .

ولم يكن بإمكان شتراسر أن يفرض وجهة نظره على القوميين - الاشتراكيين . وفي الحقيقة عقد هتلر مؤتمراً في بامبرغ في ألمانيا الجنوبية ، في

شباط ١٩٢٦ . واستطاع فيه أن يعتمد على أكثرية زعماء المناطق الذين كانوا مخلصين له . وشجب المؤتمر عدداً من أفكار شتراسر ، وأكثر من ذلك أن هتلر استطاع أن يفصل ، عن شتراسر ، جوزيف غوبلز ، الذي كان ، حتى ذلك الحين ، أحد دعاياته الكبرى ، ويربطه بسياسته . وأصبح غوبلز منذ ذلك الحين رجل هتلر ، وعلى صعيد السياسة النازية عدواً لدوداً للأخوين شتراسر .

ومع ذلك ، فإن مؤتمر بامبرغ لا يعني أبداً نهاية الحركة الشتراسرية . لأن الأخوين شتراسر لم يعتبروا نفسيهما مغلوبين . وفي ١٩٢٦ ، أسس الأخوان في برلين « دار الكفاح للنشر » ووظفها فيها ثروتها . ونشرت هذه الدار جريدتين : « القومي - الاشتراكي » و « جريدة عمال برلين » ، ومن جهة أخرى ، وضع الأخوين شتراسر يدهما على عدد من الصحف الإقليمية ، مثل « رقيب ساكس » وبسرعة كسبت « دار الكفاح للنشر » دعم شخصيات هامة تنتسب إلى الأوساط الهتلرية : أولاً عدداً من زعماء الأقاليم مثل حاكم إقليم هامبورغ ، الدكتور كريبز الذي ترك مؤلفاً في مذكرات في الخلافات داخل الهتلرية يسمى « اتجاهات وصور حزب العمل القومي - الاشتراكي الألماني » ، وصدر في ١٩٥٩ ، ويفخر بأنه قال يوماً لهتلر : « لست زعيماً ، بالمعنى الجرمانى للكلمة ، وإنما مستبد شرقي » ، وثم حاكم آخر ، وهو حاكم سيليزيا ارنست بوزيكات الذي كان في جماعة شتراسر منظرراً لقضايا الأراضي الزراعية . ومن جهة أخرى ، التف عدد من الشخصيات السياسية حول شتراسر في ذلك الحين ، مثل الكونت ريفنتلوف الذي كان منتسباً للحزب المحافظ ثم انتقل إلى الهتلرية . ومثل الصحافي هربرت بلانك ، وأيضاً مثل عدد من الشخصيات التي كانت تنتمي إلى الجيوش الحرة ، مثل أخ ارنست فون سالومون وهو برونوفون سالومون ، أو أيضاً مثل بعض الاشتراكيين ، مثل اوجين موساكوفسكي .

كانت الانتقادات في صحافة شتراسر ، إزاء هتلر ، تتناول ثلاث نقاط أساسية :

١ - على صعيد السياسة الاقتصادية ، يؤكد الأخوان شتراسر ومحيطهما على ضرورة سياسة معادية للرأسمالية ، وبخاصة ، على المصلحة المتضامنة للعمال والبورجوازية الصغرى . وإن للعمال والبورجوازية الصغرى ، الطبقات الوسطى ، مصلحة مشتركة ، موجهة ضد الرأسمال الكبير . وبالتالي ، فإن الشتراسريين مدعون لاستعمال فكرة نزاع الطبقات ، التي لم تكن ، برأيهم ، كما يزعم هتلر ، اختراعاً ماركسياً بسيطاً ويهودياً . وتتخذ صحافة شتراسر مראراً مختلفة موقفاً لصالح الاضرابات ، حتى عندما تكون هذه الاضرابات مدبرة من قبل نقابات حرة أي اشتراكية أوحى شيوعية . وعلى صعيد الأراضي أعرب الشتراسريين عن رأيهم في تقسيم الملكيات الكبرى . ومن هذه الانتقادات ينتج بأنه لا يمكن أن يكون هنالك حلف بين القوميين - الاشتراكيين وأحزاب اليمين ، لأن أحزاب اليمين كانت مرتبطة إما بالرأسمال الكبير وإما بالملكية الزراعية الكبرى .

٢ - على صعيد السياسة الخارجية ، يوضع موضع اتهام كل تقارب مع الدول الغربية . لأنها رأسمالية وامبريالية ، وصحف شتراسر مطبوعة بهجومات عنيفة ، بخاصة ، ضد السياسة الانكليزية في الهند . ويجب أن يرى ، في ذلك الحين ، أن هتلر كان يلح - وهذا غرض وسع في « كفاحي » - على ضرورة حلف بين ألمانيا وانكلترا . وبالمقابل ، كان يلح شيئاً فشيئاً في صحافة شتراسر ، على ضرورة تقارب مع الاتحاد السوفياتي الذي يشجب ، من جهة أخرى ، نظامه الداخلي . ويكافح شتراسر على الإطلاق فكرة استعلاء الشعوب الجرمانية على الشعوب السلافية . وكتب : « الثورة الألمانية تحرم استعباد الشعوب والأمم

الأجنبية ونهبها » . والنص ، الذي نجده غالباً في « الرقيب الشعبي » في تفوق
الجرمن على السلاف ، كافتحه صحافة شتراسر . وبالمقابل ، نراها ، كما في مونيخ ،
تجذب تقارباً مع ايطاليا الفاشية . ولكن شتراسر لا يريد أن يضحى لهذا الحلف
مع ايطاليا الفاشية بالتيرول الجنوبي الذي يجب أن يبقى إقليماً جرمانياً . وهنا
أيضاً نجد هجوماً على سياسة هتلر .

٣ - على صعيد السياسة الداخلية ، لقد كانت تسري فكرة معادية
للسياق القانوني والبرلماني الذي يعطيه هتلر لسياسته ، ولكل تحالف مع الأحزاب
البورجوازية . ويرى ، من جانب شتراسر ، أنه لا يوجد تنازلات ممكنة لنظام
فيما ، وبالعكس يلح على المظهر الثوري للحركة . وهذا المظهر الثوري
« اليساري » للحركة بدا بخاصة على الصعيد الديني . وكان الأخوان شتراسر
معادين للغاية للكنيسة الكاثوليكية . وأعربا عن فصل جذري للكنيسة
والدولة . ويؤخذ على هتلر مهادنته مع الأوساط الكاثوليكية البافارية .
وبالمقابل ، كان اصدقاء شتراسر يتصورون إمكان تقارب مع الأحزاب اليسارية ،
هذا التقارب الذي ، على ما يبدو ، أن أحزاب اليسار بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠ لم تكن
مستعدة له .

ما هي أهمية هذا اليسار القومي - الاشتراكي ؟ يبدو أنه كان متنفذاً
بكفاية ، وبصورة أساسية في المدن الصناعية الكبرى في حوض الرور والراين
وأيضاً في برلين ، حيث كافحه غوبلز الذي سمي حاكم برلين ونشر فيها جريدة
« الهجوم » وفيها هاجم بشدة الأخوين شتراسر . وقد تأكدت أهمية الحركة
ومغزاها بهذه الرسالة التي تلفت النظر التي أرسلها عضو في الشبيبة الهتلرية إلى
هتلر في ٢٢ أيار ١٩٢٥ : « لقد أسسنا في كولونيا - مولهايم فريقاً من شبيبة حزب
العمل القومي - الاشتراكي الألماني ، وهو من أنشط فرق البلاد الريفية وأرى
لزماً علي أن أعلم إدارة الحزب ، في مونيخ ، بأن اصواتاً عديدة ارتفعت بين

الرجال العقلاء في هذا الفريق تحبذ التحول إلى الحزب الشيوعي . وعندنا البرهان أمام الأعين الذي يدل لأي نقطة ابتعد رؤساء المشروع عن متطلبات زمانهم ويذلون العمال ويعاملونهم كالحیوانات ... وإنه لخطأ فادح التمييز بين الرأسمال اليهودي والرأسمال غير - اليهودي ... علينا أن نصير ثانية حزباً حقيقياً للعمال ، وإلا فسحقاً للحركة . ألا يعلم حزب العمل القومي - الاشتراكي الألماني أن الرأسمال لا يمكن أن يكافح إلا على الصعيد الدولي ؟ وأن تدمير عبودية المال لم يمكن أن تشدّ إلا بشكل دولي ؟ فإذاً أين تختلف أهدافنا عن أهداف الشيوعيين ؟

ولم ير هتلر زمناً طويلاً من الممكن العمل ضد يسار الحزب . ومع ذلك ، فإن الحالة تحولت في هذا الاعتبار ، في ١٩٢٩ . ففي ذلك العصر ، في ١٩٢٩ ، كانت نجاحات النازيين الانتخابية سريعة أكثر فأكثر : ففي انتخابات كانون الأول ١٩٣٠ ادخل القوميون - الاشتراكيون إلى الرايخشتاغ ١٠٨ منتخبين . وبدا منذ الآن أن هتلر بإمكانه أن يثق بالوصول إلى السلطة بالطريق القانوني . وهذا ما أكدته في إعلان محامته في ليزيغ ، في ٢٥ أيلول ١٩٣٠ . ففي ١٩٣٠ ، كما سترى ، تم التقارب بين هتلر وقوى المال الكبرى ، مع أوساط الأعمال .

أما المناسبة التي جرت إلى القطيعة مع الأخوين شتراسر فكانت في اضراب عمال الصناعة المعدنية الساكسونيين . فقد أضرب هؤلاء في نيسان ١٩٣٠ ، بدعوة من النقابات الحرة (أي النقابات الاجتماعية - الديمقراطية) . وأعطى شتراسر دعمه الكلي لهذا الاضراب ، في جريدته «الرقيب الساكسوني» . وعندئذ أعلم الكثير من الصناعيين هتلر بأنهم قرروا « قطع مصادر مساعداتهم » ، إذا لم تغير جريدة « الرقيب الساكسوني » موقفها . ووجد هتلر نفسه أمام إنذار من بعض الصناعيين . وعندئذ ، وبوساطة حاكم ساكس ، موتشمان ، منع اوتو شتراسر من

متابعة دعايته لصالح حركة الاضراب . ثم استدعى اوتوشتراسر إلى برلين . وكان في ٢١ و٢٢ أيار ١٩٣٠ ، بين الرجلين ، مناقشة عاصفة للغاية ، وفي خلالها أخذ هتلر على شتراسر تبنيه مواقف ماركسية وأنكر على الإطلاق إمكانية كل ثورة اقتصادية واجتماعية . وهذا هو الكلام الذي تلفظ به هتلر بناء على شاهد اوتوشتراسر . فقد صرح إليه هتلر : « إنني اشتراكي ، ولكن ليس من نفس نوع صديقك الاشتراكي روفنتلوف . لقد كنت عاملاً فيما مضى ، ولن أسمح لسائق سيارتي أن يأكل أقل مما أكل بنفسى . وأنتم ، في الاشتراكية ، لا تفهمون إلا الماركسية . والآن ، اصغ : إن جماهير العمال الكبرى تريد خبزاً ولعباً . والمثل الأعلى ، لا يهم أي مثل أعلى ، يدعها اطلاقاً باردة . ولن نأمل أبداً بأن يأتي العمال إلينا بدعوة ، بنداء ، إلى المثل الأعلى . نريد أن نقوم بثورة لصالح الطبقة المسيطرة الجديدة ، التي لا تتبع مثلكم أخلاق الرحمة ، ولكنها تعلم ، في أعماق أعماق نفسها بأن لها الحق بالسيطرة على الطبقات الأخرى ، لأنها تمثل عرقاً أفضل . وهذه الطبقة تحافظ على سلطتها بالعنف ، وتؤمن سيطرتها على الجماهير » ويستمر هتلر بقوله : « لا توجد ثورة إلا الثورات العرقية . ولا يمكن أن يكون هناك ثورة سياسية ، اقتصادية أو اجتماعية . لا يوجد أبداً إلا كفاح بين الطبقة الدنيا أو العرق الأدنى والعرق الأعلى والمسيطر . وإذا نسي هذا العرق الأعلى قانون وجوده ، خسر المعركة عندئذٍ » وحاول هتلر آنذاك أن يشتري دار الكفاح للنشر من شتراسر بسعر مربح . ولما رفض هذا الأخير ، هددته هتلر بالطرد من الحزب . وفي الاجتماع الثاني شارك غوبلز في الحديث ، وبالطبع ألقى بالزيت على النار .

ولم تتغير الحال خلال بضعة أيام . وفي آخر حزيران ١٩٣٠ ، كتب هتلر إلى غوبلز يأمره بطرد اوتوشتراسر من الحزب . وعندئذ نشر شتراسر نص المحادثة مع

هتلر . ونشر أيضاً كراساً مبرراً وهو : « الاشتراكيون يهجون حزب العمل القومي - الاشتراكي الألماني » ، وشكل مع بعض مساعديه : « اتحاد كفاح القوميين - الاشتراكيين الثوريين »

وفي الواقع ، إن فصل شتراسر لم يزعزع مجد الحزب القومي - الاشتراكي . لأن شتراسر ، في انشقاقه ، لم يجر معه إلا خمسة وعشرين شخصية ، وبخاصة المحررين الأساسيين في دار النشر ، مثل هربرت بلانك ، و موساكوفسكي (المختص بالقضايا الاجتماعية) ، والميجر بوخروكر الذي كان منتبهاً إلى الرايخوير الأسود وكان مختصاً بالشؤون العسكرية . ولقى اوتو شتراسر معاضدة عدد من تجمعات الشبيبة الهتلرية ، لكن يجب القول بأن القسم الأعظم من اليسار الهتلري ، وبخاصة اخوه الخاص ، غريغور شتراسر ، ظل وفياً لهتلر .

وبقي الآن أن نفحص بسرعة ما كان فعل هذا اليسار الهتلري بعد قطيعة اوتو شتراسر أي بين ١٩٣٠ و ١٩٣٣ .

يجب أولاً أن نفحص ما كان فعل اوتو شتراسر بعد الحيدة ، ومن بعد ما كانت وسائل عمل اليسار الذي ظل وفياً لهتلر في ال : N.S.D.A.P. أي الحزب القومي - الاشتراكي الألماني

١ - لقد أخذت حركة اوتو شتراسر بسرعة اسم « الجبهة السوداء » وضمت هذه الحركة في الأصل نحو ٥,٠٠٠ عضو ، ولكنها لم تنجح ، في السنوات التالية ، بالحفاظ على هذا المستوى : فبعض أعضائها عادوا ودخلوا الحظيرة من جديد ، أي عادوا إلى الحزب الأبوي ، وآخرون انتسبوا إلى الحزب الشيوعي . وفي الواقع ، كانت الجبهة السوداء ، في ١٩٣٣ ، تضم نحو ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ عضو .

وحرر اوتو شتراسر برنامجاً من ١٤ نقطة على مسافة متساوية من القومية - الاشتراكية والشيوعية أي وسطاً بينهما . وأعلن فيه ضرورة « ثورة قومية

اجتماعية وذات طابع شعبي ألماني » . وفي الواقع ، كان يختفي ، وراء هذه التظاهرات ، في الجبهة السوداء ، اختلافات عميقة للغاية . وكان اوتو شتراسر شخصياً على صلات وثيقة بالأوساط المحافظة - الحديثة ، وبخاصة مع جماعة « العمل » وظل اوتو شتراسر شخصياً معادياً للغاية للشيوعية ، بسبب موقفها الدولي ، وخضوعها لأوامر موسكو ، ولم يقبل بتعاون مع ال K.P.D أي مع الحزب الشيوعي الألماني ، إلا بصفة استثنائية وتكتيكية . وبالمقابل يوجد في داخل الجبهة السوداء عدد من الحركات أكثر تقدماً ، وبخاصة جماعات هالليه التي نظمت اجتماعات وفاق مع الشيوعيين ، ورأت أن تسير الاضرابات بالمشاركة . بيد أن العناصر المحبذة كثيراً للشيوعية وبخاصة ، مثل ولهم كورن أبعادوا ، في سنة ١٩٣٠ ، سنة القطيعة ، بصورة نظامية عن الحركة .

وكلما تقدم الزمن ، كان الجدل ، في داخل الجبهة السوداء ، يجري عنيفاً أكثر فأكثر بين شتراسر الذي يصفه اليسار بأنه « فاشي » ، واليسار الذي يجد فعل النائب شيرينغر ، النازي القديم ، المنتهي حديثاً إلى الشيوعية . وفي ١٩٣١ تشكل « اتحاد كفاح الثوريين الألمان » الذي عرف تحت اسمه بالأحرف الأولى : K.G.D.R وأخذ يشدد في داخل الجبهة السوداء على فعل غير قانوني ، وحتى ارهابي ، ويمتدح تحالفاً وثيقاً للغاية مع روسيا السوفياتية ، وعمل تضامن دولي معاد للرأسمالية . وبين هذا اليسار للجبهة السوداء ، والحركات المعروفة تحت اسم « الحركات القومية - البولشفية » الهامة جداً في ألمانيا قبل هتلر ، وجدت صلات وثيقة جداً . وهذا يدل على أن الحدود بين أقصى - اليمين وأقصى اليسار ، عائمة جداً آنذاك في ألمانيا . ألمانيا سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢

٢ - ماذا كان فعل حزب اليسار الذي تألف في داخل N.S.D.A.P. ؟
لقد ظهر فعل هذا اليسار بصورة أساسية في داخل فصائل الهجوم « S.A » التي ترى في الغالب جداً ، وبخاصة في برلين ، أن هتلر خان الثورة ، بتصالحه مع

أحزاب اليمين ، جبهة هارتزبورغ ، ونجدنا أمام ثورتين لفصائل الهجوم ضد سلطة الحزب .

وفي أيلول ١٩٣٠ ، ثارت فصائل الهجوم في برلين وحاصرت مقر الحزب . متظلمة بعدم دفع عطاء الجند ، ولكن الحركة كشفت عن معارضة إدارة الحزب . وكان على غوبلز أن يطلب ، في برلين ، نجدة هتلر . فجاء شخصياً وأفاد من الحالة لينحي عدداً من « الرفاق القدامى » ويعلن نفسه « قائداً أعلى لفصائل الهجوم » . وقامت ثورة أخرى ، في نيسان ١٩٣١ ، على أثر توصية فصائل الهجوم بتجنب حرب الشوارع . وفي هذه المرة ، كان يوجه الثورة ولهم شتينز ، وهو تقيب شرطة سابق ، وزعيم فصائل الهجوم في شرقي ألمانيا . واضطر هتلر إلى التدخل شخصياً من جديد ، وأبعد شتينز فالتحق بجماعة الجبهة السوداء ، جماعة اوتو شتراسر . ولكن شتينز وشراسر لم يتفاهما ، وغادر شتينز الجبهة السوداء بسرعة جداً . ولكن القوة الأساسية لمعارضة اليسار ، في داخل الحزب ، كانت ما يسمى « المنظمة القومية - الاشتراكية لخلايا المشروع » المعروف باسم الأحرف الأولى (N.S.B.O.) . وقد تشكلت هذه المنظمة في العامل لمحاولة كسب العمال الاشتراكيين ، ونظمت الاضرابات ، باتفاق مع نقابات اليسار . وكان المنظم لهذه الخلايا القومية - الاشتراكية راينهولد موشوف الذي كان يدعمه غريغور شتراسر . وقد ألف موشوف كتاباً ، وعنوانه له دلالاته وهو : « هل القوميون - الاشتراكيون هم اجتماعيون - رجعيون ؟ » وقد صدر في ١٩٣١ ، وأعرب فيه أن الاضراب وسيلة مطالبة اجتماعية وفعل ثوري .

يوجد في حركة الـ N.S.D.A.P. عدة منظمات مستعدة للتعاون مع أوساط اليسار . وهذا ما جعل الجنرال فون شلايخر ، بعد أن أصبح مستشاراً للرايخ ، في آخر سنة ١٩٣٢ ، يقرر محاولة القيام باتصال مع غريغور شتراسر ،

ويقدم له وظيفة نائب - المستشار . ومن البديهي أن شلايخر ، بهذا العرض ، كان يحاول تفريق وانقسام الحزب القومي - الاشتراكي بالاعتماد على غريغور شتراسر وبالتالي أن ينصب قوى يسار الحزب ضد هتلر . ولكن هذه المحاولة أخفمت بسبب رد الفعل العنيف جداً الذي قام به هتلر الذي سمي مستشاراً ، في آخر كانون الثاني ١٩٣٣ . ماهي أسباب إخفاق الأخوين شتراسر ؟

لقد أطري في الغالب بشخصية الأخوين شتراسر التي كانت مفعمة بالجاذبية والسحر . ولكن هذين الرجلين كانا دون مقدرة حقيقية . فمن ذلك أن غريغور شتراسر ، عندما عرض عليه شلايخر منصب نائب - المستشار ، ذهب إلى إيطاليا في رحلة ، مع عائلته ، وترك المكيدة كلها معلقة . ولكن السبب العميق للإخفاق يجب أن يبحث عنه في الضعف العقائدي في اليسار الشتراسري . وبالفعل ، إن الأخوين شتراسر ، على الصعيد الاقتصادي ، كانا يحبذان الرجوع إلى الحالة الاقتصادية قبل - الرأسمالية ، ولم يكن لهما أي نظرة في تنظيم المجتمع الحديث . لقد كانا مدافعين عن المشروع الصغير والمواقف الرجعية اجتماعياً . وعلى الصعيد السياسي ، كانا متعلقين بالتنظيم الصنفي المهني للدولة ، الذي يعتمد على الطبقات ، لأن هذا التمثيل يشجع الطبقات الوسطى . وهذا البرنامج له ، بالبداية ، لون معاد للرأسمالية ، ولذا لا يمكن أن يجذب عالم العمال . وفي الوقت الذي يوجه الكادحين ضده ، كان يقلق الأوساط الرأسمالية ، الأوساط الموجهة ، بتعاطفه مع اليسار ومع الاتحاد السوفياتي . وهذا العجز عن حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا التنافس المزدوج الذي أقامه ضده يوضحان أخيراً إخفاق شتراسر والسهولة التي نجح فيها هتلر بالنصر على أعدائه .

الفصل الثالث

وصول هتلر إلى السلطة

في كانون الثاني ١٩٣٣

أي تفسير يعطي المؤرخون لوصول هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣ :

(١) نجدنا أولاً أمام عدد من النظريات التي تعتبر أن جمهورية فيمار كانت غير قابلة للحياة ، وأن وصول هتلر إلى السلطة يجب أن يفسر بفقدان دستور فيمار ١٩١٩ وبتطبيق هذا الدستور ، في الدور الذي يذهب من ١٩١٩ إلى ١٩٣٣ . إن المؤرخ الألماني - الأميريكي أ . روزانبرغ يرى أن جمهورية فيمار محكوم عليها بالمصير المحتوم منذ الأصل ، لأنها لم ترق الثورة السياسية بثورة اجتماعية .

ومن جهة أخرى ، كتب كارل براخر في ١٩٥٧ مؤلفاً رئيسياً : « حل جمهورية فيمار » أوضح فيه إخفاق هذه الجمهورية ووصول هتلر إلى السلطة ببنية الرايخ السياسية . ودل براخر بأنه كان في جمهورية فيمار « مركز قوة » يحتله البرلمان . وقد خلق انحطاط البرلمان نوعاً من فراغ ، « فراغ قوة » . وهذا الفراغ الحاصل على هذا النحو احتلته جماعات جديدة ، لم تشعر بعناء في القبض على السلطة . وهذه القوى التي حلت محل البرلمان هي ، بصورة أساسية ، في نظره ، بوروقراطية الجيش . وإذن فإن نظرية براخر تهدف إلى الدلالة على أن الحفاظ ، في داخل جمهورية فيمار ، على النظم القديمة للعصر الإمبراطوري ، الحفاظ على ما يسمى « الدولة السلطوية والمصنفة »^(١) ، كان بالإجمال سبباً في

(١) المصنفة أي التي تخضع لنظام التسلسل الوظيفي الذي يرتبط به المنصب الأدنى بالمنصب الأعلى .

إخفاق الجمهورية . ولم تعرف التقاليد الحقيقية الجمهورية كيف تنمو في ألمانيا . ومن هنا أخيراً ، في ١٩٣٠ ، وعلى أثر الفراغ الذي أحدثته تداعي النظم البرلمانية ، كانت العودة إلى النظام الرئاسي الذي يدعمه الجيش ، ولا يكون فيه البرلمان والأحزاب أكثر من مسموح لها . وقد أدخل النظام الهتلري نوعاً ما في ألمانيا في إطار هذه الدولة السلطوية والرئاسية ، عن قناعة شاركت فيها الدوائر الموجهة وهي أن الحزب النازي ، كالأحزاب الأخرى ، يمكن أن يمثل ويستوعب بهذه الدولة الرئاسية .

وقد نوقشت هذه النظرية ، بخاصة من قبل ك . أو . اردمان في كتابه الممتاز « الكتاب اليدوي في تاريخ ألمانيا » ، وفيه إعادة لرسم تاريخ ألمانيا المعاصر . ويرى اردمان أن من غير الصحيح أن يفكر ، كما قال روزانبرغ وبراجر ، بأن جمهورية فيمار كان مقرراً لها أن يكون مصيرها الدمار . والحقيقة ، برأي اردمان ، أن أزمة النظم الجمهورية لم تؤرخ إلا من سنتي ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، في الوقت الذي انهار فيه الائتلاف البرلماني الكبير الذي أقامه المستشار مولر . ففي ذلك الحين فقط ، أظهر البرلمان عدم وجوده ، بحيث أن انقسام الأحزاب ، في رأي اردمان ، أي فقدان الوحدة في داخل الأحزاب نفسها ، كان سبب خراب جمهورية فيمار .

٢) وإلى جانب هذه النظريات التي ترمي إلى إعطاء إيضاح سياسي لوصول هتلر إلى السلطة ، توجد سلسلة نظريات تؤسس وصول القومية - الاشتراكية^٤ على أسباب اقتصادية ، وبخاصة على أزمة بداية سنوات الـ ١٩٣٠ ونتائجها . والمؤرخون الذين يعطون هذا الإيضاح لوصول هتلر إلى السلطة يضعون بالبداهة ، وهذه هي حجتهم الأساسية ، تقدم البطالة ، ويربطون هذا التقدم في البطالة مع التجذير المتعظم للجماهير في ألمانيا : أي أن تقدم الأصوات النازية

كان على صلات وثيقة بعدد العاطلين عن العمل ويتبع المنحنى نفسه . وبالتالي عندما تنفجر الأزمة بعد ١٩٢٩ ، يشاهد أول دفعة للنازية : فقد وجد أكثر من ٦ ملايين صوت نازي في انتخابات تشرين الثاني ١٩٣٠^(١) .

وعلى ما يبدو أن تصحيحات هامة أدخلت على هذه النظرية التي وسعت غالباً . وأن الأعمال التي قامت على طبيعة مجموع الناخبين النازيين ساعدت على وضع هذه التصحيحات . وبصورة خاصة ، إن أعمال علم الاجتماع الانتخابي التي جمعها ليبست في كتابه : « علم اجتماع الديمقراطية » الذي صدر في ١٩٦٢ ، أو أيضاً أعمال ر . هبرله « الشعب الريفي والقومية - الاشتراكية » الذي صدر في ١٩٦٣ ، دلت على أن تقدم النازية سجل بخاسة في الطبقات الوسطى وبين صغار ومتوسطي الملاك . فمن ذلك مثلاً ، أن تحقيقاً أجري في الشعب الريفي في شلزيغ - هولشتاين - وهي إحدى المناطق التي أعطت أكثر الأصوات للنازية - ودلّ على أن النازية لم تتم في المناطق المرزغية في الشاطئ الغربي لشلزيغ - هولشتاين - التي يختلف فيها كبار الملاك والطبقة الكادحة الريفية البائسة ، وإنما في المنطقة التي تسمى الـ جيست ، حيث بالعكس ، نجدنا أمام اقتصاد ريفي ، متين نسبياً ، على أساس متوسطي الملاكين وصغارهم ، وحيث ظهرت الأزمة الاقتصادية بشكل محسوس قليل نسبياً .

إن تحقيق ليبست في انتخابات ١٩٣٠ التي أعطت ١١٠ نواب نازيين في الرايخشتاغ ، يدل على أنه لا يوجد إلا ٢٨ ٪ من العمال - الشغيلة المختصين أو اليدويين صوتوا للحزب القومي - الاشتراكي ، على حين أن هذه الطبقة تؤلف ٤٦ ٪ من كامل السكان . وبالمقابل كان المستخدمون يؤلفون ٢٦ ٪ من الهيئة الانتخابية النازية على حين أنهم لا يمثلون إلا ١٢ ٪ من كامل الناخبين .

وبالتالي فإن النازية لم تسق على حساب أحزاب اليسار ولكنها سيقّت بصورة أساسية من بين العناصر التي صوتت لأحزاب الوسط أو اليمين . وقد أفادت القومية - الاشتراكية بخاصة من تدمير الأحزاب البورجوازية الوسطى . وكما قال ليبست : لقد ظهرت القومية - الاشتراكية كـ « تطرفية الوسط » التي يجب أن توضع على صلة بتجذير الطبقات الوسطى . وفي هذا الاعتبار ، يرى أن المثل الأكثر أهمية والأكثر دراسة هو مثل ما يسمى في ألمانيا «D. H. H. V.» أي : (الرابطة القومية الألمانية لتعاون العمال) التي تأسست في ١٨٩٣ وكانت من أهم دعائم الحزب القومي الألماني وانتقلت بكاملها تقريباً إلى القومية - الاشتراكية . وهكذا شعرت الطبقات الوسطى بشدة بعاطفة نزع الطبقة ، أي التهديد بالتكديح .

إن أفضل تحليل سوسيولوجي (من علم الاجتماع) لهذه العاطفة ظهر في مؤلف لـ أريك فروم يدعى « حذف الحرية » ، وصدر في ١٩٤٥ . يدل أريك فروم على أنه ظهرت ، في الطبقات الوسطى ، عاطفة الانتماء إلى طبقة أخرى غير طبقة العمال ، وأيضاً عاطفة السقوط الاجتماعي الذي لا تستحقه إطلاقاً في الخلط بينها وبين هؤلاء العمال . ويميز فروم في الطبقات الوسطى اتجاهين مسيطرين : قبول الخضوع للأقوياء - أي الاعتراف بأرستقراطية سياسية واجتماعية تسيطر عليها - ومن جهة أخرى ، إرادة القوة . وقد وجدت هذه الطبقات الوسطى ما يرضيها من كل من هاتين العاطفتين في ألمانيا الإمبراطورية ، التي لا تطلب منها أي مشاركة فعلية في الحكم ، ولكنها كانت ترضي سياستها الخارجية تذوق الطبقات الوسطى للسيطرة ، والطبقة الوسطى « طرحت نفسها في الخضوع إزاء الإمبراطورية ووحدت معها مصيرها » . وبعد إخفاق ١٩١٨ ، ردت إلى مصيرها الحزن ، فبحثت عن نظام سياسي يساعدها على الانسحاب من الحياة السياسية

رعيدها الأمن والوعي الصالح . فوجدته في النازية ، والنازية تفسر في آخر الأمر ، حسب رأي فروم ، كـ « فرار أمام المسؤولية » .

وقد تأكد الكثير من صفات هذا التحليل للطبقات الوسطى في مؤلف ألماني ظهر حديثاً وترجم حديثاً إلى الفرنسية ، وهو كتاب وليام آلن : « مدينة نازية صغرى » وهو دون منازع من أعظم الوثائق في النازية . فقد درس المؤلف حالة مدينة واضحة للغاية وسماها تالبورغ ، ولكنها في الواقع ، مدينة نوردهايم في ساكس - الدنيا ، وليست بعيدة عن هانوفر . ويعتبر المؤلف هذه المدينة الصغيرة مميزة لعقلية قطاع هام من الشعب الألماني . وكانت نفوس مدينة نوردهايم ، في ١٩٣٠ ، نحو ١٠,٠٠٠ نسمة ، وتجهل تقريباً كل شيء عن النازية قبل الأزمة الاقتصادية . ولكنها ، في انتخابات تموز ١٩٣٢ ، أعطت ٣٧ ٪ من أصواتها للنازيين . وهي مدينة طبقة بورجوازية صغرى ووسطى ، وتوجد فيها طبقة عاملة تمثل بصورة أساسية بعمال مصانع السكر أو عمال السكك الحديدية ، على اعتبار نوردهايم محطة لقاء سكك حديدية متعددة . وسكان المدينة ، في أكثريتهم الواسعة ، لوثريون . وقد حاول المؤلف انطلاقاً من هذه المعطيات ، أن يوضح كيف أن مدينة لم يكن عندها أي فكرة عن النازية ، استطاعت ، في قطاع كبير من ناخبها ، أن تعطي دعمها لهتلر . والإيضاح العظيم الذي يخرج من هذا المؤلف يمكن في الملاحظة التالية : إن بورجوازية مدينة تالبورغ ، بورجوازية ذات عواطف قومية ، وتحب الأمور العسكرية ، وبالتالي متعلقة بالذكريات التاريخية ، وبالعصر الإمبراطوري - تعيش في هاجس ، في خوف دائم ، وفي كره لا يشفى غليله للاجتماعية - الديمقراطية ، اجتماعية - ديمقراطية تجعل منها نفسها نوعاً من أسطورة وتتمثلها حزباً معادياً للقومية ، ماركسياً وثورياً بعنف . وهذه الصفات لا تتفق بأي شكل من الأشكال والواقع ، ولكن

يبدو أن الاجتماعية - الديمقراطية تبرر هذا الواقع باستعمال عدد من الشعارات وبنشيد الأمية وبيع بعض العبارات الثورية البالية .

وهكذا ، بهذه المعارضة العنيفة للاجتماعية - الديمقراطية ، يجب في رأي آللين ، إيضاح ظفر النازية ، وأن الأزمة الاقتصادية التي كان لها حسب آللين تأثير عظيم ، هي التي ستثير بلورة العواطف . لقد أثرت الأزمة ، في هذا الاتجاه ، باعتبارها ، قوضت أولاً في مدينة صغيرة مثل تالبورغ ، جميع قوى المقاومة الجمهورية . لأن الحزب الاجتماعي - الديمقراطي كان مساقاً إلى الدفاع عن نظام ، النظام الجمهوري - الذي ولد البؤس الاقتصادي للعمال . ومن جهة أخرى ، عرف النازيون كيف ينادون بعاطفة مزدوجة : أولاً ضحايا التسلسل الاجتماعي ، الذين انتزعوا من طبقتهم ، وكل من كانوا يخشون التكديش ، وفي الوقت نفسه البورجوازية التي يزعمون حمايتها ضد الاضطراب والفوضى ، والتي اعتادت أن ترى فيهم الحصن الأساسي لمصالحها . وإذا استطاع النازيون أن يجمعوا في نفس المعسكر الذين انتزعت طبقتهم ، المعادين للدولة البورجوازية ، والبورجوازية الراضية والشعبانة ، فذلك لأنهم عرفوا كيف يوحدونهم ضد عدو مشترك ، وعرفوا كيف يعرضون عليهم خصماً واحداً وهو اليهودي الذي كان نفسه الدعامة الأساسية للاجتماعية - الديمقراطية والجمهورية .

٣ (وأخيراً يوجد عدة نظريات أخرى تدع جانباً من جهة الإيضاحات البنيوية ، ومن جهة أخرى الأسباب الاقتصادية ، وتضع في الأمام تدخلات ومشاركات الطبقات الموجهة لصالح النازية ، وتوضح وصول النازية إلى السلطة ، بفعل هذه الطبقات الموجهة .

وفي هذا الاعتبار يجب أن نوضح قطاعين هامين في العالم الألماني الموجه في ذلك العصر : من جهة ، الأوساط الاقتصادية ؛ ومن جهة أخرى ، الأوساط العسكرية .

أ) توجد نظرية وسعها باستمرار المؤرخون الماركسيون وبخاصة مؤرخو ألمانيا الشرقية ، وهي أن ممثلي الصناعة الثقيلة الألمانية والبنوك الكبرى أيضاً هم الذين كانوا في أصل مجيء هتلر إلى السلطة^(١) . والمؤلف الأساسي ، الذي يعتمد عليه في هذا الصعيد ، مؤلف هالفارتن وهو بعنوان : « هتلر والرايخوير والصناعة » ١٩٥٩^(٢) . وله سلطته في هذا الموضوع .

ويجب أن نرى أن الأوساط الصناعية الألمانية ، حتى ١٩٣٠ ، لم تعلق إلا قليلاً من الأهمية على هتلر ، باستثناء صناعيين ؛ تيسين وكيردورف . فقد كتب تيسين كتاباً أحدث كثيراً من الضجة وهو : « كيف اشترت هتلر » ، فقد سلف هتلر مبالغ جسيمة أي نحو مليون مارك قبل ١٩٣٣ ، وهو الذي سمح ببناء « البيت الأسمر » في مونيخ . ومع ذلك ، يلاحظ ، انطلاقاً من ١٩٣٠ ، تطور ، تقارب بين النازية والصناعة الثقيلة . ولا سيما تحت تأثير المصرفي شاخت ، وأيضاً الصناعي فوغلر . وهذا التقارب بين أوساط الصناعة وهتلر يعود بخاصة إلى تدخل شخصيتين مقربتين جداً من هتلر : أولاً ، اوتو ديتريش . أكثر أصدقاء هتلر نشاطاً ، وكان أبوه مالكا للصحيفة الهامة جداً وهي : « الصحيفة الريمانية - الوستفالية » التي كانت تصدر في ايسن وتمثل المصالح الصناعية العظيمة ؛ ومن جهة أخرى ، فالتر فونك الذي كان في الأوساط الهتلرية منظراً للاقتصاد ومحرراً للصفحة الاقتصادية في « الجريدة المالية البرلينية » . ويجب أن يشار - وهذه علامة تقارب - إلى الخطاب الذي ألقاه هتلر في « نادي الصناعة » في دوسلدورف ، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٢ ، وأعطى فيه ضمانات لأعضاء هذا النادي بقوله : « أتكفل بالسياسة ولكم الاقتصاد »

G . BADIA , Histoire de l' ALLEMAGNE contemporaine

(١) راجع :

وكذلك أيضاً . التقرير الموجود في les ANNALES ، آذار - نيسان ١٩٦٧

W . F . HALLGARTEN , HITLER , La Reichswehr et L'Industrie , 1959 .

(٢)

ومع ذلك ، فإن هذا التقارب لا يعني ، من جانب الصناعة الألمانية ، انضماماً لهتلر . ففي الانتخابات الرئاسية في ١٩٣٢ ، دعم الصناعيون الألمان ، في أكثريتهم العظمى « حزب الشعب الألماني » ، وهو حزب بورجوازي يميني لم يكن إلى جانب هتلر ، وإنما كان إلى جانب هيندنبورغ . ووجد في تشرين الثاني ١٩٣٢ ، مسعى نظمه عدد من الصناعيين ، لدى هيندنبورغ ليعهد بالمستشارية (رئاسة الوزراء) إلى هتلر ، ولكن هذا المسعى ظل دون نتيجة على الإطلاق .

ومن المؤكد أن مناورات شلايخر ، الذي أصبح مستشاراً ، وحاول أن يعتمد أولاً على يسار الحزب الهتلري ، على أوتو شتراسر ، ومن بعد قام باتصال مع عدد من الأوساط النقابية - وبخاصة النقابيين الأحرار ، أو بعض أعضاء النقابات المسيحية - التي قررت أن تدعم الصناعة الكبرى هتلر حتى الأعماق . وهذا هو الذي ساعد على لقاء هتلر وفون بابن عند المصرفي الكولوني ، من كولونيا ، شرودر ، في شهر كانون الثاني ١٩٣٣ ، وتشكيل كونسورتيوم مالي ليساعد على تنية وتنظيم الانتخابات للنازيين . فمثلاً ، حصل الحزب النازي على ٣ ملايين مارك لانتخابات آذار ١٩٣٣ .

ويعتبر بصورة عامة أن تسلم هتلر للسلطة ، في ١٩٣٣ ، يمثل انتصاراً لقطاع هام في الصناعة المعدنية ، والصناعة الثقيلة ، وملاكي المناجم مثل تيسين أو فوغلر ، وبعض الصناعات الكيميائية ، مثل ال كلرمان ، وشركات التأمين ، انتصاراً على عدد من المؤسسات المالية الخاصة الضخمة التي لم تحبذ أبداً وصول هتلر إلى السلطة مثل شتينز أو سينس ، بل وحتى ١٩٣٣ ، كروب .

ب) وأخيراً ، يفكر بعض المؤرخين أن وصول هتلر إلى السلطة كان بفضل العسكريين .

نجدنا هنا أمام أفكار مختلفة بصورة عميقة . فلصالح النظرية القائلة إن

العسكريين شجعوا الهتلريين على استلام السلطة ، يجب الإشارة إلى المؤلف الكلاسيكي الذي وضعه فيلر بينيت وصدر في ١٩٥٥ ، باللغة الألمانية وترجم إلى الفرنسية تحت عنوان : « درامة الجيش الألماني » ، وكتاب المؤرخ الأمريكي غوردون كريغ وهو بعنوان : « الجيش البروسي الألماني » الذي صدر في ١٩٦٠ . وأثار المؤرخ الألماني جيراردت ريتز ، ضد هذه النظرية ، اعتراضات شديدة جداً في مقال له صدر في ١٩٥٧ في « صحيفة المكتب المركزي الأوربي » وهو بعنوان : « العسكريون والسياسة في ألمانيا » . وفيه يرى ريتز ، بالعكس ، إن الجيش ، باعتباره عنصراً محافظاً ، كان قوة مقاومة لوصول النازية إلى السلطة .

ومن الواضح جيداً ، لإمكان وضع وجهة نظر موضوعية جهد المستطاع ، بين وجهات نظر متعارضة ، أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بنية وعقائدية الجيش الألماني في السنوات التي سبقت مجيء هتلر إلى السلطة . والدراسة العظيمة في هذا الاعتبار هي كتاب حديث جداً لمؤلفه فرانسيس كارستن ويسمى : « الرايخوير والسياسة » وقد صدر في ١٩٦٣ . ويدل كارستن ، في هذا المؤلف ، على أن الرايخوير يعتبر « دولة في الدولة » في كل دور جمهورية فيمار . وسيكت الذي ترأس مصيره عدة سنوات ، أعطى لهذا الوضع أساساً عقائدياً ، بالإلحاح ، من جهة على الطابع غير السياسي للجيش الذي يرى واجبه في خدمة الدولة ، الدولة بمعنى مجرد ، في كل الظروف ؛ ومن جهة أخرى ، على حق الجيش في متابعة سياسة مستقلة ، ذاتية ، ولا سيما في موضوع السياسة الخارجية . وكذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار البنية السوسولوجية لهذا الجيش . فالجيش الألماني ، الذي وصل إلى هذا التاريخ ، هو هيئة مغلقة للغاية وقليل الاحتكاك بالبورجوازية الكبرى والمتوسطة ، وأقل احتكاكاً أيضاً بالأوساط الفكرية ، وليس له أي اتصال بالقوى الشعبية . لقد كان هيئة تسوق رجالها من طبقتها .

ونسبة النبلاء فيه مرتفعة نسبياً . فقد انتقلت من ١٧ ٪ في ١٩١٧ إلى ٢٨ ٪ في ١٩٣٢ ، في منصب ملازم . وهم على العموم أبناء ضباط وأصبحوا ضباطاً^(١) .

ما هي الحالة الفكرية لهذا الجيش حيال النازية ؟ من المؤكد في نطاق الكوادر المسنة أنه يوجد حذر وعدم ثقة ، حيال هتلر . فقد كان الجيش يتحمل بمشقة منافسة ال S.A. ويسخر من هيئة « عريف بوهيميا » الديموقراطية . وتجدر الإشارة إلى ندرة كبار الضباط الذين انتبوا للنازية . ومن أندر الأمثلة على ذلك الكولونيل فون رايزنو الذي لعب دوراً عظيماً في ١٩٣٣ . ومع ذلك ، توجد عاطفة واضحة جداً ، حتى بين هؤلاء الضباط القدماء ، وهو أن النازيين أسهموا في إعادة الإحترام للجيش والأمة . ويفكر بأن الكتائب المنظمة للشبيبة الهتلرية يمكن ، بين يوم وآخر ، أن تدخل في الجيش ، وأن صفاتها العسكرية ، ونظامها بخاصة ، يمكن لحسن الحظ استخدامها . ولكن إذا كانت الكوادر المسنة متحفظة إزاء النازية ، وتأخذ بخاصة على هتلر موقفه عندما تقدم لرئاسة الجمهورية ضد هندنبورغ ، فلم يكن على مثل هذه الحال الضباط الشبان . وإن الدعوى التي رفعها ، في ١٩٣٠ ، وزير الحربية . غرونر ، ضد الضباط الشبان من حامية أولم تدل على تقدم الأفكار النازية بين شباب الضباط ، من منصب ملازم ثان أو ملازم . ويجب ، لإيضاح هذا الحادث . إدخال هذا الواقع وهو أن كثيراً من شباب الضباط شعروا بأنفسهم بأنهم نزعوا من طبقتهم ، وأنهم كادحون ، وأنهم يعتمدون على الهتلرية لزيادة ، ولتذهيب - الطلي بالذهب ، نوعاً ما - وجاهتهم الاجتماعية . وقد دل حادث بشكل واضح على شعبية الهتلرية في هذه الرتب الدنيا : ففي ١٩٣٠ ، دعا ضباط حامية بوتسدام غوبلز لناديتهم لتناول الطعام فكان له بعملهم هذا نجاح كبير جداً .

(١) P. AYCOBERRY , lecorps des officiers allemand , ANNALES , Mars - AVRIL . راجع

وبصورة عامة ، وهذا ما يساعد على تعريف حالة رأي الجيش حيال
الهلترية ، تقول إن العسكريين كانوا مقتنعين أن بإمكانهم ، عندما يحين الوقت ،
تعديل هتلر . وفي الحقيقة ، لم يكونوا معادين له . وهم يرون أن المليشيات
الهلترية منظمة وموجهة من قبلهم في الجيش . وأن القادة لا يريدون مكافحة
الهلترية ، لشعورهم ، بأن لا يتبعهم ، أو يتبعهم بصعوبة شباب الضباط إذا ما
حدثت المجابهة . وهذا ما يوضح كيف أن شلايخر ، قبل وصول هتلر إلى السلطة
بقليل من الزمن ، أعلم هندنبورغ بواسطة الجنرال فون هامرشتاين بالصعوبة التي
ستوجد في حال تصورقع الهلترية بالقوة . لقد كان القادة أخيراً . يفضلون
ترتيباً سلبياً للسلطة لصالح هتلر ، لاقتناعهم - وهنا يكمن خطؤهم - بأنه
يمكنهم ، عند الأوان ، إضعاف هذه القوة ، الهلترية ، وتنظيمها ، وتأطيرها
لصالحهم .

الفصل الرابع

الدعاية النازية^(١)

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

لفهم هذه القضية لا بد من تقديم شخصية غوبلز .

جوزيف غوبلز^(٢) من أصل ريناني . ينتمي إلى أسرة كاثوليكية في مدينة ريدت الصغيرة الواقعة في شمال رينانيا . وبسبب أصوله البورجوازية ، البورجوازية الصغيرة حقاً ، لم يسقط من طبقاته الاجتماعية . وهذا ما يميزه بالتحال عن هتلر . فقد ولد مشوه القدم . وسيكون لهذا تأثير عظيم على حياته وعمله : وهذا يوضح كيف أنه ، وهو فتى جدياً ، كان يقبل بنهم على الدراسة . فكر القيام بدراسات لاهوتية ، ولكن على ما يبدو أنه تحول عن الإيمان الذي تربى عليه في حضن عائلته . ويجب أن نذكر مع ذلك بأنه سيحافظ طوال حياته على تعلقه العاطفي بالكاثوليكية ، وهذا ما يظهر في قصة ترجمة حياته الذاتية وتسمى « ميكائيل » ، وسيبقى في أعماق نفسه ، معادياً لكل الجهود التي قام بها النظام النازي لنزع المسيحية من ألمانيا وفرض نوع من الدين « الشمالي » عليها . وهكذا لم يشأ أبداً ، وهو وزير للدعاية ، أن يحول عيد الميلاد إلى عيد انقلاب شتوي ، وحرص على أن يترك له طابعه المسيحي .

Z . A . B . Zeman , Nazi propaganda , London , 1964 .

(١) راجع :

E BRAMSTED , Goebbels and national - socialist propaganda , 1963 .

(٢)

R MANWELL . et H . Fraenkel . Goebbels , sa vie et sa mort , (1960) .

ولكن غوبلز في هذا التعطش للمعرفة ، في هذا السباق للدراسات ، كان يشعر بياس عميق : لا سيما وأنه لم ينجح أبداً ، بالرغم من متابعته لدروسه ومثابرته عليها ، في المشاركة في حلقة دراسية لأحد أساتذة الأدب في جامعة هايدلبرغ ، وهو الأستاذ فريديريك غوندولف الذي كان ينتهي إلى وسط ستيفان جورج الذي كان يكن له غوبلز إعجاباً عظيماً جداً . ومن جهة أخرى ، إن محاولاته الأدبية الأولى عرفت إخفاقاً كاملاً .

دخل غوبلز الحزب القومي - الاشتراكي N.S.D.A.P. ، إلى جانب شتراسر في « دار الكفاح » التي أسسها هذا الأخير . ولكنه تخلى بسرعة جداً عن الوظائف التي قدمها إليه شتراسر وانضم منذ مؤتمر بامبرغ ، إلى هتلر ، وأصبح في ذلك التاريخ ، حاكم برلين . ووجه خلال سنوات كثيرة في برلين صحيفة « الهجوم » ، ثم انتخب نائباً عن برلين في الرايخشتاغ . وفي ١٩٢٨ ، أكسبته صفاته ، ومواهبه الخطابية تمييزاً عظيماً . وسمي زعيم دعاية الحزب النازي في الرايخ كله . ومن المؤكد أنه أسهم لحد كبير جداً في نجاح هتلر . فقد عرف كيف يخلق ، حول المظاهرات التي يبدو فيها هتلر ، هذا الجو العظيم من الإجماع الذي كان أحد ضمانات نجاحه .

وسمي غوبلز في ١٩٣٣ وزيراً للدعاية ، وحصل بهذه الصفة على نجاحات لا تصدق . وبين هذه النجاحات ، يجب أن يشار بخاصة إلى منظمة « معونات الشتاء » التي أفادت معاً في امتصاص التضخم ، وذلك بمساعدة مبالغ عظيمة على العودة تحت شكل هبات ، إلى خزائن الدولة ، وفي مراقبة حركات الرأي عن كثب للغاية . والنجاح الآخر ، هو الألعاب الأولمبية في ١٩٣٦ ، التي أعطت للأجانب ، الآتين بأعداد كثيرة جداً بهذه المناسبة إلى ألمانيا ، انطباعاً عن بلد يشع بالصحة ، يجمع على ثقته بالزعيم . وهو الذي هيأ مؤتمرات نورامبرغ التي كانت

تنعقد كل سنة وتفسح مجالاً لمظاهرات جماهيرية عظيمة . وهو الذي هيا هذا التقويم الفضولي للأعياد الذي كان إحدى الصفات العظيمة للنظام النازي . ففي ٢٤ شباط احتفل بتأسيس الحزب ، وفي ٢٠ نيسان ، بعيد ميلاد الزعيم ، وفي الأول من أيار بعيد العمل ، وأيضاً في شهر أيار ، بعيد الأمهات . وفي تشرين الأول ، بعيد الحصاد ، وفي ١٩ تشرين الثاني بالذكرى السنوية للقومة (الثورة) التي أخفقت في مونيخ .

ويجب أن يشار إلى ما كانت عليه مواقف غوبلز ، في داخل الحزب النازي . فن المؤكد أن غوبلز قد تابع ، لحد ، سياسة كانت بالنسبة إليه حتى نقطة ما شخصية . وبالرغم من العلاقات الوثيقة زمنياً طويلاً ، فقد أظهر عداً عنيفاً جداً إلى روم ، وشهر بأخلاقه وعاداته الجنسية المحبة للذكر . ويرافق هذا العداء لروم بصورة عامة ، عداء عتيد إزاء الجيش عموماً ، ولا سيما الجنرالات ، القادة ، ويجب ألا ينسى أن هذه المواقف الأصلية كانت مواقف يسارية ، ويأسف ، في أعماقه ، من أن النازية « لا تنفذ » أي لا تؤدي إلى ثورة . ويكتفي في دور المدافع ، كما يقول ، عن المحرومين ، أي من لا يملكون شيئاً ، ضد البلوتوقراطيات (الطبقات الغنية الموسرة) الغربية . وهذا ما جعل الناس يقولون عنه في الغالب بأنه كان « راديكالياً مقصراً » .

وهذه المواقف اليسارية تظهر بصورة خاصة بعدائه للكليروس . وبالرغم من تعلقه بالأشكال الخارجية للكاتوليكية التي تربى عليها . فقد كان معادياً للكليروس . وهذا ما ذهب به ، في ١٩٣٧ ، إلى جذب الانتباه ، بنشر ملحوظ بخاصة ، إلى تجارة المال التي تقوم بها الأنظمة الدينية (الأديرة) ، وإلى الفضائح الجنسية التي اكتشفها في الأديرة ، وأعمال الفحش التي ترتكب في مقصورات الإعراف .

ويجب أن نلاحظ من جهة أخرى ، على الصعيد السياسي ، أن غوبلز لم يكن له إلا قليل من العلاقات مع الزعماء النازيين الآخرين . وبالمقابل ، إن ما يميزه ، بالرغم من كل شيء ، هو تعلقه الذي لا يتزعزع بشخص هتلر ، وعليه اعتمد بحجة صحيحة في حياته ومهنته ، ومن المؤكد أنه ظل وفياً له حتى الموت .

وعاطفة الولاء إزاء الزعيم ذهبت به إلى الشعور بالخوف من الحرب . فقد كان غوبلز يخاف دوماً من دخول الرايخ في الحرب . ويخشى من أن تقلل الحرب سلطته الشخصية . ويصرح في الغالب : « الإنسان العاقل لا يمكن أن يقبل بالحرب » ويبرر هذا الموقف في الغالب بمعارضة الرأي العام الألماني لفكرة الحرب . ووقف ضد « طيش » سياسة الحرب ، وجعل قسماً من محيط هتلر مسؤولاً عنها . وعليه نرى منه وفاءً غير منازع للزعيم ، ولكنه عرف مع ذلك ارتفاعاً وانخفاضاً . غير أن وضعه ، في الواقع ، لدى هتلر قد تزعزع بعمق في بداية عام ١٩٣٩ إثر ارتباطه بشابة سينائية تشيكية باسم ليندا باروفا . وهذه الصلة أثارت حنق هتلر عليه ، لا سيما وأن غوبلز ، في ذلك الحين ، فقد رشده وفكر ، على ما يبدو ، بالطلاق ، وهتلر لم يكذب يخرج من فضيحة قضية الجنرالات ، ولذا لم يشأ أن يسمع الكلام بقضية جديدة من هذا النوع وأجبر غوبلز على التخلي عن السينائية الجميلة والعودة إلى الحياة العائلية الرتيبة .

ويجب أن نشير إلى أن غوبلز إذا لعب دوراً رئيسياً بحق في الدعاية ، في داخل الرايخ الثالث . فقد كانت هنالك ، بالرغم من كل شيء ، حدود لنفوذه في هذا المضمار ، لا سيما وأنه اصطدم باستمرار بمعارضة روزانبرغ ، وكان وإياه على تناقض في جميع النقاط تقريباً . ومن جهة أخرى ، كان في الغالب في نزاع مع غورينغ على قضايا بروسيا . وكانت علاقاته سيئة مع أوتو ديتريش الذي كان يوجه منذ ١٩٣٤ صحافة الحزب والذي أصبح في ١٩٣٨ أمين دولة مساعداً

للدعاية . ويبدو أن هتلر قد لعب في هذه المعارضة بين ديتريش وغوبلز .

هذه هي شخصية الرجل الذي وجد على رأس وزارة الدعاية ، وزارة الدعاية التي استقرت في ساحة ولهلم ، في وسط برلين ، والتي نسخت في تنظيماتها الأساسية عن « دائرة دعاية الرايخ » التي كانت منظمة دعاية للحزب النازي قبل ١٩٣٣ . وعلى رأس هذه الوزارة وجد إذن الوزير ، غوبلز ، وأمين دولة مساعد . والأمينان المساعدان اللذان تعاقبا على هذا المنصب كانا : فالتر فونك ، وفي ١٩٣٨ ، أوتو ديتريش . وكانت الوزارة مقسمة إلى عدد من الإدارات . أهمها الإدارة الثانية ، المكلفة بتنسيق الدعاية والأخبار . ومن هذه الإدارة خرج الأساسي من الدعاية المعادية للسامية ، ومن جهة أخرى ، من الدعاية من أجل الألمان الذين يعيشون خارج حدود الرايخ - وكان دورها بالتالي عظيماً على صعيد السياسة الخارجية . وفي هذه الإدارة أيضاً اتخذت الأحكام الأساسية لتنظيم الرياضة في ألمانيا . ودون الدخول في تفاصيل تنظيم هذه الوزارة ، يجب أن نعلم أن الإدارة الثالثة كانت تهتم بالراديو ، والإدارة الرابعة بالصحافة ، والإدارة الخامسة بالسينما . وأخيراً انتقل عدد الإدارات من خمس إلى أربع عشرة إدارة في ١٩٤٢ .

ويجب أن يشار ، أخيراً ، إلى غرفة الثقافة الملحق بوزارة الدعاية . وقد أحدثت هذه الغرفة في أيلول ١٩٣٣ ، وكان رئيسها غوبلز . ويتبع هذه الغرفة سبع غرف أخرى ، أقل أهمية ، وكانت لها مساعدة وتهتم بالأدب ، والمسرح ، والموسيقى ، والسينما ، والفنون الجميلة والصحافة والراديو .

وعلق غوبلز أهمية عظيمة على مراقبة الصحافة^(١) . وظهر ذلك على صعيد

ORON HALE , The Captive Press in the Third Reich , Princeton ١٩٦٤

(١) راجع .

تاريخ الحركات ح ١٤ (١٤)

الحياة اليومية ، بواقع أن إدارة الصحافة تنظم كل صباح اجتماعاً لحرري صحف برلين اليومية ولمراسلات جرائد الأقاليم . وفي هذا الاجتماع اليومي يدل على ما يجب في الغد توجيه المقالات الأساسية إليه ، والمحلات التي يجب القيام بها أو الكف عنها . والافتتاحيات التي يحسن أن يقرأها الجمهور . ومن جهة أخرى ، يتبع هذا الاجتماع بتحرير نشرة يومية ترسل إلى الصحفيين . وكان مدير هذه الاجتماعات الصحفية في الدور من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ المستشار الوزاري برندت . ويجب أن يضاف إلى هذه الاجتماعات اليومية التنظيم ، غير المنتظم لما يسمى « مؤتمرات التعليق والشرح » التي تدرس فيها ، في حلقة صغيرة من الصحفيين ، التفسيرات التي يحسن إعطاؤها للحوادث .

ومن الملاحظ أن الصحافة النازية كانت قليلة الأهمية للغاية عندما وصل هتلر إلى السلطة . فلم يوجد إلا ١٢١ صحيفة نازية . على الـ ٤٧٠٣ التي كانت تنشر في ألمانيا . ولكن هذه الحالة انقلبت بسرعة جداً . ففي ١٩٣٤ ، كان يوجد ٤٣٦ جريدة يشرف عليها الحزب النازي . وفي ١٩٤٤ ، في آخر النظام الهتلري ، لم يبق إلا ٩٧٧ جريدة ، ولكن ٨٢ ٪ كانت في أيدي الحزب . ومن جهة أخرى ، لقد وقعت الجرائد الأخرى التي لم تكن ناطقة باسم الحزب ، تحت الرقابة الضيقة لمنظمات وزارة الدعاية .

كيف كان التزام الصحافة بهذا التنظيم ، ممكناً ؟ يجب أن ندرس ثلاث وسائل أساسية توصل فيها غوبلز إلى هذه النتيجة .

أولاً ، وهذه أبسط وسيلة ، التحريم المباشر لعدد من الجرائد . فبعد حريق الرايخشتاغ ، بحاصة ، حرمت الجرائد الشيوعية كافة ، وبسرعة جداً ، معظم الصحف الاشتراكية - الديمقراطية . ومن جهة أخرى ، وفي خلال الأشهر الأولى من استلام السلطة أعيد تنظيم ما يسمى « رابطة صحافة الرايخ » التي

تعرف بالأحرف الأولى (R.V.D.P.) وهي رابطة صحافة الرايخ وأعضاؤها مناوئون للنازية ، مثل مدير (جريدة كولونيا الشعبية) دومونت الذي كان ينتمي إلى أسرة عريقة جداً من الصحفيين الكولونيين ، ولكنه كان من اتجاهات وسطى ، وقد صفوا جميعاً ، وحل محلهم نازيون ، وكان رئيس الرابطة الجديدة أوتو ديتريش .

والواسطة الثانية التي طوعت بها الصحافة هي الوسيلة التشريعية . وبخاصة قانون صحافة الرايخ ، المؤرخ في ٤ تشرين الأول ١٩٣٣ ، الذي يصرح بأن « الصحافة موهبة عامة » ، وكما هي ، يجب أن تنظم قانونياً ، وينص ، بالتالي ، على أن يكون جميع الصحفيين من الجنسية الألمانية ، وأن يكونوا من أجداد آريين ولم يتزوجوا يهودية . والمادة الرابعة من هذا القانون ، وهي الأهم ، تأمر المحررين بأن يعتبروا شؤماً نشر كل ما هو من طبيعة « خداع الجمهور » و « خلط الأهداف الأنانية بأهداف الأمة » ، و « ينال من قوة الرايخ » . وإن مخالفة هذه الأحكام تؤدي إلى منع مباشر للجريدة . ومما يلفت النظر أن غوبلز ، في مؤتمر صحفي عقده في يوم نشر هذا القانون ، في ٤ تشرين الأول ١٩٣٣ ، بررتدجين الصحافة الألمانية بفقدان النضج السياسي عند الشعب الألماني . الذي لا يمكن أن يصل إلا بقرن إلى نضج الشعب الإنكليزي .

وأخيراً ، الوسيلة الثالثة التي قيدت بها الصحافة هي سياسة نزع الملكية التي قام بها بخاصة ، أحد أعوان غوبلز ، ماكس أمان وهو مدير سابق لدار نشر ايبير . وقد أصبح أمان ، في النظام الهتلري ، رئيساً لغرفة الصحافة ، وبسياسة ماهرة للغاية ، استطاع أن يضع يده على وكالتي الأنباء الهامتين اللتين توجدان آنذاك في ألمانيا : وكالة فولف وتلغراف أونيون . وهذه الوكالة الأخيرة هي الوكالة التي كان يوجهها منذ زمن طويل جداً هوغنبرغ

وكانت موجهة باتجاه يميني متطرف . ثم اتحدت هاتان الوكالتان في هيئة واحدة سميت « مكتب الأخبار الألماني » وعرف بالأحرف الأولى (D.N.B.) ومن جهة أخرى ، اضطر عدد كبير جداً من مشاريع الصحافة ، مثل دار أولشتاين التي كانت تسير برؤوس أموال يهودية في معظمها ، إلى بيع عماراته ومصادر معلوماته . وبيعت هذه الدور من أجل لقمة خبز إلى دارايمير التي شكلت على هذا النحو إمبراطورية نشر حقيقية . وأخيراً ، إن قانون ١٩٣٥ ، بحجة حماية الصحافة ، سمح ببساطة كلية بإيقاف نشر الجرائد التي تقسح مجالاً للفضائح أو لما يسميه الألمان « المثير » . وبهذا القانون أيضاً حرم نقل ملكية صحيفة ومكافأتها إلى منظمات ذات طابع مذهبي ديني . وبموجب قانون نيسان ١٩٣٥ ، اضطرت الصحافة الكاثوليكية كلها . - وكانت نامية جداً في ألمانيا - إلى التجمع في داخل « شركة فونيكس للنشر » . وأخيراً ، أعد أحد أعوان أمان ، وهو الدكتور ماكس فينكلر ما يسمى « اتحاد الصحافة » الذي يضم كبريات الجرائد الأخبارية ، من نموذج « دليل برلين » .

ونتيجة هذه التدابير التي كانت مخصصة لتقييد الصحافة هي أن الصحافة الألمانية فقدت كل أهمية على الإطلاق . وكانت الجرائد التي تطبع في كولونيا أو كونيكسبرغ تحمل بالضبط نفس الأخبار ، ولها بالضبط نفس الصفة . وتبع ذلك نقص مذهل في طباعة جميع الجرائد . وإذا كانت تصفية قدامى الصحافيين ، وبعضهم كان موهوباً ، لم تكن كليةً ، فذلك يرجع إلى شخص ولهم فايس الذي كان رئيس تحرير « الرقيب الشعبي » ، فقد استعمل نفوذه لدى غوبلز لحماية وإبقاء عدد من الصحافيين الممتننين في عملهم . وهذا لم يمنع بعضهم ، ممن حاولوا بشكل أو باخر ، أن يقاوموا تقييد حرية الصحافة أن يدفعوا الثمن غالياً جداً . وهذه بخاصة حالة فايك الذي كان يدير مجلة عنوانها « البريد الأخضر » . وهي مجلة أسبوعية حاولت أن تقوم برد فعل ضد بعض

أشكال الدعاية الهتلرية . فعلقت بالحال ، وأرسل مديرها فايك إلى معسكر اعتقال .

ومع ذلك ، فن المهم ، في تقييد حرية الصحافة ، إجراء استثناءين : أولاً ، من أجل : « جريدة برلين اليومية » وهي جريدة ديمقراطية ، متنفذة جداً في جمهورية فيمار ، وكان يؤمن إدارتها منذ زمن طويل تيؤدور وولف ، واستطاعت أن تتأسك حتى ١٩٣٩ تحت إدارة بول شيفر . وتمتعت « جريدة برلين اليومية » حتى نقطة ما بحماية غوبلز . واستطاع شيفر أن يبقى الجريدة في روح مقاومة سرية ، إزاء النظام ، وبخاصة إزاء الأريانية ومقاومة السامية ، ولا سيما بنشر مقالات^(١) انتقادية في الجريدة .

والاستثناء الآخر ، هو استثناء « جريدة فرانكفورت » وهي جريدة قديمة تأسست في ١٨٥٦ على يد تيؤدور زونغان ، وكانت تحرر في اتجاه ديمقراطي . وحصلت في عهد جمهورية فيمار على شهرة عالمية ، مشاهة لشهرة الـ « التايمز » اللندنية . ونظراً إلى أن قسماً عظيماً من تحريرها كان إسرائيلياً ، فقد كان وجودها مهدداً في ١٩٣٣ . ومع ذلك لم تمس حكومة برلين الجريدة واستمرت في السنوات التالية في الحفاظ على موقف متحفظ إزاء النظام ، حتى إنها سجلت ، بأشكال خفيفة ، عداها للتدابير المعادية لليهود أو المعادية للكاتوليك . ونجم عن ذلك أنها عاشت في حالة أزمة دائمة ، وبخاصة برندت - أحد كبار موظفي وزارة الدعاية - الذي فكر مراراً بحذفها . ومع ذلك فقد كانت محمية لأنها كانت تخدم مصالح الرايخ الثالث في الخارج بوزاري الاقتصاد والشؤون الخارجية . وكانت « أداة سياسة خارجية » استخدمها بمهارة في وجهة النظر هذه ، رئيس تحريرها رودولف كيرشنر .

(١) راجع : Margaret BOUVERY , Wir Lilgen ALLE , 1965 .

وما من شك في أن طرق دعاية^(١) غوبلز كانت متأثرة في قسم عظيم منها بالطرق اللينينية . ولكن الدعاية حسب لينين تعبير عن تكتيك معين بينما هي في رأي غوبلز ، مدلول في ذاته ويستخدم لجميع الأهداف دونما تعيين . الدعاية اللينينية تهاجم العقل بينما الهتلرية تنادي الغرائز وتحاول غلظة عدد من الأهواء . ومن هنا التغير المستمر للشعارات التي تستخدمها الدعاية النازية والتي غالباً ما يناقض بعضها بعضاً - ولا نريد أن نذكر أكثر من مثال واحد وهو أن فكرة النظام كانت تؤلف في بعض الأوقات صيانة جميع القيم المسيحية ، وفي بعضها الآخر كانت تهدف إلى تهديمها .

لقد أصبحت الدعاية في ظل هذا النظام فناً خاصاً ، بقوانينه الخاصة ، الذي ينمي حسب تعبير غوبلز « نوعاً من مدفعية نفسية » . الفكرة لا تحسب شريطة أن تحمل الكلمة . وتنطلق من هذه الفكرة - التي يعبر عنها غالباً - وهي أن الجماهير كلما تكاثفت وتجمعت أخذت صفة « عاطفية ونسوية » . ولذا يجب أن يستحوذ لدى هذه الجماهير الخيال على الإيضاح المعقول ، والمحسوس على العقلي .

ولكن ليس هذا كل شيء . فقد أراد النازيون أن يلتمسوا المناطق النفسية وغير الواعية ، حيث تجدد الأهواء والمواقف العقيمة واللامعقولة أو المتناقضة ، في نظر المنطق ، مكانها وتوازنها .

وهنا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الاستخدام الذي أجرته الدعاية النازية لتجارب بافلوف . ويرى هذا أن « العامل الشرطي المعقد » ، ويفقد « العامل الشرطي البسيط » قيمته . وهذا يعني أنه إذا أعطيت قطعة سكر إلى كلب ، سال لعابه بالحال . وإذا اصطحب هذا الفعل بضربة زمر ، فبعد عدد من المرات

(١) راجع : J. M. DOMENACH , La propagande politique , 1950 .

يسيل لعابه لضربة الزمور وحدها ، دون أن يرى قطعة السكر . وعليه فإن العامل الشرطي المعقد - وهو الزمور هنا - يحل محل العامل الشرطي البسيط ، وهو قطعة السكر . وبالمقابل ، وهذه أيضاً ملاحظة من بافلوف ، وهي أن المنبهات لا تثير لعباً متزايداً من الكلب ، وتوصل أخيراً إلى تعطيل الوظيفة المنعكسة . وانطلاقاً من ملاحظات بافلوف هذه أحلت الدعاية النازية محل العامل الشرطي البسيط - الذي هو عظمة الرايح - رمزاً يذكر بهذه العظمة . وهذا الرمز هو مثلاً ، الصليب المعقوف ، والتحية الهتلرية ، وصورة الزعيم . المنتشرة بألوف النسخ . ويسهر على أن يكون التحريض الثانوي باستمرار منتعشاً بالتحريض الأولي . وهكذا تطرح قطعة السكر على أجزاء مثل : إعادة تسليح رينانيا ، ضم النمسا ، واحتلال تشيكوسلوفاكيا .

ومن جهة أخرى . لقد دل بافلوف على أن شدة المحرض يمكن أن تمنع الأفعال المنعكسة الطبيعية عند الفرد . فمثلاً ، إن منظر الثعبان يمنع فجأة العصفور من الفرار : والعصفور المسحور ، يرتقي في فم الثعبان . وجرت ملاحظة بافلوف هذه ما يمكن تسميته بـ « الإرهاب الهتلري » الذي يخلق نوعاً من المنع المشروط بنمو القلق . وباختصار ، إن تطبيق الجدل الهيجلي في السيد والعبد على الجماهير الحديثة ، قد تكيف هنا بشكل شبه طبيعي . ويقصد بذلك تذكير الجماهير بأنها أخضعت . ولهذا يُرونها الوقت الذي فرضت فيه البزات الرمادية ، والمطرقة (الدبوس) في قبضة اليد ، طوعاً أو كرهاً ، على الأمة الألمانية ميثاق العبودية . ولهذا تفيد الرموز والشعارات التي تجعل من يراها أو يسمعها يجري ، عن غير وعي ، المحاكاة التالية : « إن هتلر ، هو القوة ، القوة الحقيقية الوحيدة . وبما أن كل العالم مع هتلر فيجب عليّ أنا ، رجل الشارع ، أن أعمل نفس الشيء ، إذا لم أشأ أن أسحق » . وهذا ما جعل عالم الاجتماع تشاكوتين ، الذي وضع هذا

التكيف لتجارب بافلوف مع الدعاية النازية^(١) ، يقول بأن الصليب المعقوف ،
المخصص لإثارة قلق يعطل الفرد تماماً ، يشكل نوعاً من « مذكرة تهديد » .

ويصرح تشاكوتين : « إن غريزة النضال وقد تزعزعت ، يمكن أن تظهر
بمظهرين متضادين : أحدهما سلبي ويخرج بالخوف ومواقف الخور . والتعطيل ؛
والآخر ، بالعكس ، إيجابي ، يؤدي إلى التجيد ، إلى حالة تحريض وعدوانية .
والتحريض يمكن أن يؤدي إلى حالة الاختطاف الروحي . إلى حالة ، كما يدل
عليها اسمها ، الخروج من الذات . وعلى هذا النحو ، وبهذا التوالي من التحريض
والقلق ، تخلق الدعاية النازية حالة عصبية لا يمكن وصفها . وهذا هو الملاحظ
في ألمانيا وأيضاً في خارج ألمانيا ، حيث عاشت البشرية سنوات كثيرة منفصلة عن
الواقع وفي حالة تخدير ، وفي حالة إرهاب دائم إزاء التهديدات التي تدخل في هذا
الشكل من الدعاية . ويعتمد النظام على نوع من التوالي بين الطريقتين ولكن
دون أن ينقطع تنظيم الأفراد وإخضاعهم . لأن إحدى الصفات الأساسية لهذه
الدعاية هي ألا تنقطع في أي وقت . وبالفعل يجب ، وبكل قوة ، منع الإنسان
من التفكير .

(١) راجع 1952 ، S. CHAKOTINE , le viol des foules par la propagande politique , Gallimard ,

الفصل الخامس

القضية اليهودية في الرايخ الثالث

بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩^(١)

يجب أن نبدأ بفحص الحالة التي كان عليها اليهود في ألمانيا عند وصول هتلر إلى السلطة .

يلاحظ ، منذ عدة عقود ، تراجع دائم في السكان اليهود الألمان بالنسبة إلى كامل السكان في ألمانيا . ففي ١٩٣٣ ، كان في ألمانيا ٥٠٣,٠٠٠ يهودي وهذا الرقم يمثل ٠,٧٦ ٪ من كامل السكان ، على حين أن اليهود قبل نصف قرن . في ١٨٧٠ ، كانوا يؤلفون ١,٥ ٪ من كامل السكان . ويجب أن نلاحظ أن هؤلاء اليهود يعيشون جميعاً تقريباً في المدن الكبرى ، وبخاصة في برلين . حيث كان يقيم ثلث اليهود الذين يعيشون في ألمانيا . ونجد منهم كثيراً في فرانكفورت / على / الماين ، وفي بريسلو ، وفي كولونيا ... إلخ .

ما هي الحالة المهنية لهؤلاء اليهود ؟ من المعلوم أن الدور الذي لعبه اليهود كان عظيماً في تنمية الرأسمالية : هذا الدور الذي درسه بخاصة الاقتصادي الألماني زومبارت . لقد أنموا ما يسميه الاقتصاديون « الإتجار » بالحياة الاقتصادية . ولعبوا دوراً رئيسياً في تجارة الوسطاء بين المنتج والزبون ، وكذلك في تجارة المخازن الكبرى التي تباع بالجملة . ويجب أن نشير أيضاً إلى دور اليهود الهام في المصارف وفي التجارة ، حيث يستخدم ما يقارب قليلاً ٥٠ ٪ من اليهود الذين

(١) راجع : L. poliakov , le bréviaire de la Haine , 1951 .

يعيشون في ألمانيا . ومن جهة أخرى ، كان اليهود نشيطين جداً في عدد من الصناعات ، وبخاصة الصناعة الكيميائية التي تستخدم ٢٠ ٪ من اليهود . هذا وتجلب الإشارة بخاصة إلى أن اليهود توصلوا في هذه المهن التجارية والصناعية إلى مراكز الإدارة ، بينما هم قليلو العدد نسبياً ، كعمال ومستخدمين . وأصعدة الحياة الاقتصادية التي يمارس فيها اليهود نفوذهم المتفوق هي البنوك الخاصة ، والبورصة وتجارة السلع الغذائية والمنسوجات والمخازن الكبرى . وفي صعيد الزراعة يسيطرون على قسم كبير من تجارة الحيوانات .

وإلى جانب هذه الأعمال من النوع الاقتصادي ، نجد عدداً كبيراً جداً من اليهود في المهن الحرة ، وبخاصة ، محامين ، كتاب عدل : إن ١٦ ٪ من المحامين وكتاب العدل المكتوبين في ألمانيا هم من أصل يهودي . وهم أيضاً كثر للغاية كأطباء حيث يؤلفون ١٠ ٪ من عدد الأطباء العام . وأخيراً ، يلعبون ، بسبب ثروتهم ، بقوتهم الاقتصادية ، دوراً عظيماً في الحياة الفكرية في البلاد . ويلاحظ هذا في أن ٩ ٪ من جوائز نوبل الموزعة في العقود الأخيرة قد ذهبت إلى يهود ألمان . وبين الشخصيات المسيطرة التي تلعب دوراً في الحياة الفكرية تجب الإشارة إلى جورج جيللينك ، في ميدان الحقوق ، وأينشتاين على صعيد الفيزياء ، وعدد عظيم جداً من الأسماء الشهيرة في الأدب : هوفمانشتال ، فاسرمان ، تسفايغ ، فيرفل . والدور الرئيسي لليهود أيضاً في حياة الرايخ الموسيقية ، لئلا نذكر غير أسماء أوتو كلمبر ، وبرونو فالتز ، وشوفبرغ . وكورت فايل . وأخيراً الدور العظيم على صعيد المسرح ، والإخراج بخاصة . بشخصيات مثل ماكس راينهاردت أو يسّـلر .

هذا وتجلب الإشارة مع ذلك إلى النقص العظيم في مكانة اليهود في الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفكرية في ألمانيا خلال العقود الأخيرة . فكثير من

غير اليهود يمارسون الآن مهناً كانت في العقود السالفة خاصة فردياً وعملياً باليهود ، أو محتكرة من قبلهم . ويجب أن نذكر أيضاً بأنه يوجد أكثر فأكثر تمثل لقسم كبير من السكان اليهود ، وبخاصة بكثرة الزواج المختلط . وعليه فاليهود بعيدون جداً ، في حياة الرايخ الاقتصادية والاجتماعية عن المكان الذي نسبه النازيون إليهم . ونجدنا في الواقع أمام عبرية متطورة للغاية وغير متجانسة للغاية .

وإذا قلنا هذا ، فمن المهم الآن أن نفحص ما سيكون عليه وضع اليهود في الرايخ الثالث . وفي دراستنا لمجموع هذه القضية ، نميز ثلاثة أدوار : دور يمكن تسميته : « الإرهاب السلمي » الذي يمتد من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٥ ؛ والدور الثاني ، من ١٩٣٥ إلى آخر ١٩٣٧ وسيطر عليه تشريع نورامبرغ ، والدور الثالث ، الأخير ، الذي يغطي السنوات ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ويتطابق مع اضطهاد معمم .

الدور الأول (١٩٣٣ - ١٩٣٥)

منذ وصول هتلر إلى مستشارية الرايخ وجدت إزاء اليهود مظاهرات عداة وعنف فظة للغاية ، ودون أن تقوم الشرطة بأي جهد لمحاولة قمعها . وأعظم هذه المظاهرات كانت المظاهرة التي وجهت ضد عدد من المحامين والقضاة اليهود في بريسلو ، في سياق شهر آذار ١٩٣٣ . وقد أدت أعمال الفظاظاة المختلفة هذه إلى مظاهرة عامة كبرى في مقاطعة الخازن اليهودية أعدت بحملة صحافة من غوبلز ، وقررت في اجتماع وزاري ، في ٢٨ آذار ١٩٣٣ . وكان يراد إظهار استياء الشعب الألماني وإرادته في مقاطعة التجارة اليهودية . « الألماني لا يشتري من عند اليهودي » هذا هو الشعار الذي استعمل في ثلاثة أيام ، بين الأول والرابع من شهر نيسان ١٩٣٣ ، لمنع دخول الخازن اليهودية . ورافق هذه المقاطعة مظاهرات أخرى مخصصة لتسجيل عداة الشعب الألماني بصورة عامة لليهود .

وكان هدف مقاطعة ٤ نيسان ١٩٣٣ بصورة أساسية ، في فكر الذين نظموها ، أن يشعر اليهود الألمان بأنهم مهددون ويطلبون من أبناء دينهم المقيمين في الخارج بالكف عن تهجماتهم على الرايخ الثالث . وإذن ، كانت حكومة الرايخ تتابع هدفاً من أهداف السياسة الخارجية بتقرير هذا الإجراء .

والحق يقال ، إن مظاهرات مقاطعة الخازن اليهودية ، بين الأول والرابع من نيسان ١٩٣٣ ، لم يكن لها في ذلك الحين نتائج اقتصادية خطيرة بالنسبة لليهود^(١) . إن حالة الرايخ الاقتصادية التي كانت بعد ذلك الحين ضعيفة للغاية ، منعت الحكومة من متابعة هجومها . لقد وجدت أعمال إرهاب منعزلة ، ونداءات إلى الألمان من الحزب بعدم شراء البضائع اليهودية ، وبالعكس الشراء من الخازن الآرية ، وإبعاد عدد من الإسرائيليين من الهيئات الاقتصادية ، ولكن المقاطعة بصورة عامة لم تمس بصورة محسوسة قدرة اليهود الاقتصادية وسيحتفظون بها خلال عدة سنوات أيضاً .

وبالمقابل ، إن مظاهرة أول نيسان كانت في أصل عدة قوانين : خصصت لتحديد الوضع القانوني لليهود في الرايخ . وكان يراد من ذلك ، لئلا نذكر إلا القوانين الأساسية ، قانون ٧ نيسان ١٩٣٣ ، الذي يبعد اليهود عن الوظائف العامة ، وذلك بإحالة جميع الموظفين اليهود سلفاً على التقاعد . وكان يجب ، منذ الآن ، على الإنسان ليكون موظفاً ، أن يأتي بالوثائق الشبوتية على نقاوة دمه ، وكان هذا في أصل كل التحقيقات التي فرضت على اليهود . ومن الصحيح أن هذا القانون - وهذا على طلب هندنبورغ الذي ضغط على هتلر في هذا الموضوع - لا يمتد على المحاربين اليهود في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ولا على اليهود الذين مات

(١) راجع H. Genschel, Die Vertreibung der yuden aus der wirtschaft im dritten Reich, 1966

طرد اليهود من إدارة الشؤون في الرايخ الثالث .

أولادهم في ساحات القتال . ووجد قانون ثان - وهو قانون ٣٠ حزيران ١٩٣٣ - الذي يمنع كل موظف من الزواج بيهودية ، ويطرد من جميع وظائف الدولة المرشحين المتزوجين بيهودية . ومن جهة أخرى ، وضع تشريع خاص باليهود الذين يدخلون الجامعة . وهذا التشريع الخاص حدد حسب نسبة اليهود بالنسبة لكامل سكان الرايخ . وبالتالي لا يمكن أن يكون في الجامعة طلاب يهود أكثر من العدد النسبي المسموح به . وهكذا كانت الحالة حتى الآن . وأخيراً ، في مؤتمر نورامبرغ ، في نفس السنة ، في أيلول ١٩٣٣ ، عرف روزانبرغ بالشكل التالي وضع اليهود في الرايخ الثالث : « إنهم ضيوف أجانب يتساهل معهم . ولكن عليهم أن يعيشوا جانباً عن بقية الأمة » .

وما هو أعظم من ذلك ، في هذا الدور ، هو الزوال التام تقريباً لليهود من الحياة الفكرية . وكان من المستحيل منذ الآن فصاعداً على اليهود أن يلعبوا دوراً في الحياة المسرحية ، وفي الحياة الموسيقية ، وفي الإنتاج السينمائي . وبدئاً ، في تلك الفترة ، بحرق المؤلفات اليهودية ، حتى إن قراءة هذه المؤلفات حُرمت في المكتبات العامة . وهكذا فإن رئيس جامعة فرانكفورت ، المربي الشهير ارنست كريك ، وجه بنفسه نار الفرج التي أشعلت في المؤلفات ذات النزعات الماركسية والحلالية ، في ساحة رومربرغ الكبرى في ١٠ أيار ، في فرانكفورت . وفي هذه الفترة أيضاً زال هاينه ومندلسون من الحياة الثقافية الألمانية ، واضطر اينشتاين إلى مغادرة ألمانيا . وعلى الصعيد الموسيقي ، يعرف احتجاج رئيس الاوركسترا فورتفانغلر ، أحد رؤساء الفرق الموسيقية الألمان العظام الذي كان يدير في ذلك الحين اوركسترا برلين الفيلهارمونية ، ضد الإجراءات المعادية للسامية على صعيد الموسيقى . ولكن غوبلز أجابه بأن القصد ليس عمل موسيقى جيدة ، وإنما موسيقى مطابقة للذوق الشعبي الألماني .

هذا ويجب الاعتراف ، أن اليهود كانوا يعيشون في هذا الدور في قناعة بأن

هذه الإجراءات انتقالية . وظنوا بأنهم يستطيعون مع الزمن اجتذاب النازيين بالملاطفة والمبالغة . حتى إنه أنشئ : « اتحاد اليهود القوميين - الألمان » الذي يرأسه الدكتور ماكس نومان ، والذي وافق على أهداف السياسات الخارجية التي يتابعها هتلر ، وكتب بعض اليهود إلى أصدقائهم في الخارج بأن يكفوا عن دعايتهم ضد الرايخ ، وأن حالتهم ، بالإجمال ، متسامح بها ومرضي عنها ، وأن النظام سائد ، وأن الذين يقلقون من مصيرهم ينتمون - كما تقول الرسالة - « إلى أحزاب اليسار البغيضة » . وهذه المحاولات في التهذئة انقطعت مع ذلك بسرعة ، وأدرك اليهود بسرعة أن ما من وسيلة لمقاومة الاتجاه المعادي للسامية . ولكن هذا لم يمنع اليهود من الانتظار زمناً طويلاً حتى اعتبروا أنفسهم مطروحين بشكل لا يقبل الرجوع من الجماعة القومية . ولذا كانت الهجرة خلال زمن طويل قليلة الأهمية نسبياً .

ومن جهة أخرى ، حاول اليهود إنجاز تنظيم يقوم بالدفاع عنهم . وكانت هذه المنظمة تحت هذا الاسم (تمثيل اليهود الألمان لدى الرايخ) وكان على رأسها ربان برلين الأعظم ، الدكتور ليوبيك وأخذ ليوبيك على عاتقه كل القضايا التي تمس هجرة اليهود ، والمدارس اليهودية ، والمساعدات للذين أصابتهم القوانين العرقية . ويتبع هذه المنظمة المركزية . « تمثيل اليهود الألمان لدى الرايخ » سلسلة تجمعات مثل « الاتحاد المركزي للمواطنين الألمان من الدين اليهودي » ونشر صحيفة « جريدة الاتحاد المركزي » التي حاولت خلال زمن طويل جداً أن تقاوم حملة العداء للسامية ، وعرفت اليهود بشكل أمين بالتهديدات التي تثقل عليهم . وجرت أيضاً في ذلك الحين محاولة تنظيم حياة مسرحية ، وحياة موسيقية يهودية مجتة ، وأنشئ لهذا الغرض « اتحاد ثقافة اليهود الألمان » . ولكن كل هذه الهيئات ، انطلاقة من قرارات نورامبرغ بخاصة ، كانت تعاني حياة شاقة أكثر فأكثر ، وزالت جميعاً في بحر سنة ١٩٣٨ .

الدور الثاني (١٩٣٥ - ١٩٣٧)

في مؤتمر نورامبرغ ، وفي سياق صيف ١٩٣٥ ، حددت عدة مشاريع قانون وصوت عليها الرايخشتاغ بعد ذلك . وجمعت هذه القوانين تحت عنوانين : « قوانين مواطنة الرايخ » و « قوانين حماية الدم والشرف الألمانين » .

وفي الواقع إن الدلالة العامة لهذه القوانين هي أنها سحبت منذ الآن من اليهود حق المواطنة الألمانية وأخرجتهم بهذا الواقع ، من الجماعة القومية . ولم يعد اليهود ، كباقي الألمان « مواطني الدولة » وإنما هم الآن فقط أناس يؤلفون جزءاً من الدولة . واليهودي هو من تحدر من ثلاثة أو أربعة جدد يهود ، و « الخلاسيون » يتميزون عن اليهود الصرف بأن لهم جدين يهوديين . وظل الخلاسيون في جماعة الرايخ ، ولكنهم أخضعوا لرقابة دائمة ، ولا يستطيعون الوصول إلى خدمة الدولة .

وأخيراً عدة قوانين مخصصة لحماية الآريين . وهكذا فإن اليهودي لا يمكنه أن يستخدم آرياً إلا إذا كان عمره خمساً وأربعين عاماً على الأقل . وحرمت على الإطلاق العلاقات الجنسية بين اليهود والآريين . ومن جهة أخرى حرم على اليهود إقامة الزينات في الأفراح بالأعلام الألمانية .

وبعد تشريع نورامبرغ يمكن الكلام عن « الموت المدني » لليهود . وبموجب ما يسميه الألمان « بنود الأريانية » حرمت على اليهود الأوضاع التي كان يتسامح بها حتى الآن . ومن جهة أخرى ، إن هذه القوانين تهدد عدداً من الكاثوليك ومن البروتستانت الذين كانوا من أصل يهودي ولكنهم لا يستطيعون إثبات أريانيتهم ، ووجدوا بهذا الواقع في حالة تهديد دائم .

ومع ذلك فإن طرد اليهود من الحياة السياسية والاجتماعية للرايخ لا يعني في السنتين ١٩٣٥ - ١٩٣٧ طردهم من الحياة الاقتصادية القومية . ففي الدور ١٩٣٥ -

١٩٣٧ لا يمكن بالفعل الكلام عن طرد منظم لليهود من الحياة الاقتصادية للرايخ ، وإنما فقط عن عمل مداج ومراء وباطني . وقد لعبت هذه العوامل لصالح بقاء اليهود في اقتصاد الرايخ . وكان القلق في محاباة الأجنبي وفي عدم إحداث الاضطراب في نظام الاقتصاد الألماني الذي ما زال في حالة نقاهة . وكان الدكتور شاخنت الذي استلم في ١٩٣٤ وزارة الاقتصاد ، خصماً لتدابير العنف ، ويتمنى أن يظل اليهود يشاركون في الحياة الاقتصادية للبلاد . وكان يدعمه في ذلك قسم عظيم من الإدارة الألمانية العليا . وقد قال شاخنت : « ما دمت أوجه وزارة الاقتصاد فلا شيء يحدث لليهود على الصعيد الاقتصادي » .

وهكذا حتى آخر ١٩٣٧ ، أظهرت حكومة الرايخ ، إزاء اليهود ، على صعيد الاقتصاد ، تسامحاً نسبياً . وفي الحقيقة إن الهيئات الموجهة في الحزب اتخذت عدداً من الإجراءات ، أو مارست ضغطاً بحيث تأرين عدد من المشاريع أي أصبح آرياً . إن القطاعات الهامة التي كان فيها اليهود متنفذين بخاصة . مثل قطاع المكتبة التي يباع فيها الكتب ، أو أيضاً بعض الصناعات ، مثل « الصناعة الصيدلانية » حيث كان اليهود كثيراً ، حرمت في ذلك الحين على اليهود . وفي الأرياف تأرينت تجارة البيض بعد أن كان ٩٦ ٪ منها في أيدي اليهود . واتخذت عدة تدابير محلية ضد تجار المفرق الذين يمارسونها من أصل يهودي ، وكان على العديد من البنوك أن تزول أو تتحد مع بنوك أكثر أهمية . وهكذا نلاحظ أرينة ، بالقسر والإكراه ، لعدد من فروع الاقتصاد . ومع ذلك تجدر الملاحظة إلى أنه كان يوجد في ألمانيا ، في آخر سنة ١٩٣٧ ، ما يعادل ٤٠,٠٠٠ مصلحة (عمل) تشغل ٣٧٠,٠٠٠ يهودي . وكانت مقاومة المشاريع اليهودية بخاصة قوية في المدن الكبرى ، حيث كان باستطاعة اليهود أن يدعموا بعضهم بعضاً ، كما في برلين ، وفرانكفورت ، وبريسلو ، أكثر مما لو وجدت المشاريع اليهودية منعزلة .

الدور الثالث : (١٩٣٨ - ١٩٣٩)

لقد سجلت سنة ١٩٣٨ تطوراً جذرياً في سياسة الرايخ إزاء اليهود . ويرتبط ذلك في الجزء الأعظم منه بذهاب شاخت الذي فقد إدارة وزارة الاقتصاد ، وبإحلال اقتصاد الحرب ، الذي لا يمكن أن يتحمل وجود اليهود ، وعندئذ تغلبت المصالح الموجهة في الحزب على المصالح البوروقراطية ، على الإدارة القديمة ، وتلقت النور الأخضر لصالح عمل معاد لليهود على نطاق واسع .

ومن هنا ظهرت في ١٩٣٨ ، عدة إجراءات مخصصة لإقصاء اليهود عن الاقتصاد وطردهم تدريجياً من جميع المشاريع التي كانوا يوجهونها بعد في الرايخ . إن قانون ٢٦ نيسان ١٩٣٨ ، يجبر كل يهودي على أن يعطي تصريحاً مفصلاً عن أمواله فوق ٥٠٠٠ مارك . وإن قانون ١٤ حزيران ١٩٣٨ ، يجبر رؤساء المشاريع اليهود أن يعرفوا بالتفصيل بطبيعة دخولهم ، وفي تموز ١٩٣٨ ، طرد اليهود من البورصات الألمانية المختلفة ، ومن معظم المهن التجارية ، وحرمت عليهم منذ الآن مهن الطبيب والمحامي ، ويمكنهم ، ولا شك في هذا الصعيد الاحتفاظ ببعض النشاط ، وإنما فقط من أجل استشارات تعطى لليهود .

ومنذئذ يرى أرينة سريعة جداً للمشاريع . فمن ذلك أن أربعة آلاف مشروع يهودي قد تأرينت بين بداية نيسان وشهر تشرين الثاني ١٩٣٨ .

ومن جهة أخرى ، إن براءة ١٧ آب ١٩٣٨ تحرم منذ الآن على اليهود أن يحملوا أسماء مسيحية . ويجب إجبارياً عليهم حمل أسماء يهودية ، مثل سارة وإسرائيل .

وأخيراً ، كانت هذه الفترة الفترة التي بدأت فيها سلسلة التوقيفات ، وهذه التوقيفات تمس أولاً ، وبصورة قانونية ، كل اليهود الذين كان لهم سجل عدلي ، الذين عوقبوا بعقوبة قضائية أو مخالفة ما ، وعليهم بسبب هذا الواقع أن يساقوا

إلى معسكرات الاعتقال . ووجد في تموز ، بهذا الواقع ، ١,٥٠٠ توقيف منها أن ٩٠٠ يهودي اقتيدوا إلى معسكر بوخنفالدي . وفي تشرين الأول أوقف جميع اليهود من أصل بولوني ، اليهود الذين احتفظوا بجنسيتهم البولونية ، والآخرين الذين أخذوا في ١٩١٩ - ويراد بذلك بخاصة يهود سيليزيا - المواطنة الألمانية . وهكذا أوقف سبعة عشر ألف يهودي بولوني واقتيدوا إلى الحدود البولونية ، ولكن الحكومة البولونية كانت تنظر إليهم ، من جهةها - يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حالة البلاد الاقتصادية - بأنهم غير مرغوب بهم . وهاموا على وجوههم خلال عدة أسابيع في « منطقة حرام تفصل بين حدود الدولتين » بين ألمانيا وبولونيا ، حتى اليوم الذي رأت فيه الحكومة البولونية أخلاقياً أنها مجبرة على فتح الحدود لهم . وبينهم وجدت شخصية غرينسبان الذي كان في أصل الاضطهاد المعمر .

وبلغ الاضطهاد نقطة الذروة في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، في ما يسمى « ليلة الكريستال » وقد أثير هذا الحادث بمحاولة قتل وجهها غرينسبان ضد سفير ألمانيا في باريس وأدت إلى مقتل مستشار بريء للسفارة ، فون رات ، في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ . وقدم غوبلز هذا الحادث في الصحافة الألمانية كـ « عمل إثارة من اليهودية العالمية » وكان في أصل القتل الجماعي الذي نظم على مجموع الأرض الألمانية في الليل من ١٠ إلى ١١ تشرين الثاني ، وأظهر « الاستنكار » الذي أثاره هذا العمل في داخل الشعب الألماني . وفي هذه الليلة أحرق عدد عظيم جداً من كنائس اليهود . وخرب ٧٥٠٠ مشروع يهودي ، وأوقف عدد عظيم جداً من اليهود ، نحو ٢٦,٠٠٠ شخص ذهبوا إلى معسكرات الاعتقال في داخاو ، وبوخنفالدي ، وزاخسنهاوزن ، حيث لاقوا من سوء المعاملة وزالوا بسرعة .

وفي ١٢ تشرين الثاني ، عقد اجتماع وزاري ترأسه غورينغ واتخذ قرارات هامة في موضوع اليهود ، وقرارات تدل على نهاية كل نشاط اقتصادي من جانب

اليهود . وفرضت عليهم ضريبة مليار ، واضطر اليهود إلى دفع جميع الخسائر التي سببها القتل الجماعي ، وأخيراً ، قرار يأمر بأرينة جميع المشاريع اليهودية المتبقية .

كانت هذه القرارات نقطة انطلاق الاضطهاد المعمم . فانطلاقاً من هذا التاريخ ، حرمت المحلات العامة على اليهود ، وارتداد المدارس غير اليهودية ، وحرمت كذلك الجمعيات اليهودية ، واضطر اليهود إلى تشكيل « اتحاد يهود الرايخ » الذي وضع مباشرة تحت إشراف ، الشرطة .

عندئذ بدأت هجرة معظم الشعب اليهودي . ولم تعرف هذه الهجرة حتى ذلك الحين إلا دوراً ثانوياً . ففي ١٩٣٣ ، تحت تأثير وصول هتلر إلى السلطة ، هاجر ٣٧٠٠٠ يهودي ؛ ولكن في ١٩٣٤ لا يوجد أكثر من ٢٣٠٠٠ تركوا ألمانيا ؛ وفي ١٩٣٥ ، غادرها ٢١٠٠٠ ؛ وفي ١٩٣٦ ، ٢٥٠٠٠ ؛ وفي ١٩٣٧ ، ٢٣٠٠٠ . وبالمقابل ، في ١٩٣٨ ، وتحت تأثير الحوادث التي سببت « ليلة الكريستال » وجد ٤٠,٠٠٠ مهاجر ؛ وفي ١٩٣٩ ، ٧٨,٠٠٠ مهاجر يهودي .

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الهجرة ، بالنسبة لليهود ، مشروع صعب . ولا شك في أن « رابطة نجدة اليهود الألمان » فاوضت مختلف البلاد . ولكن التأشيرة كانت تخول بصعوبة لليهود الذين يعوزهم المال ، وقد قلق الرئيس روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة ، لهذه الحالة ، وتحت ضغط الأوساط اليهودية الأميركية ، عقد في تموز ١٩٣٨ ، في ايفيان ، مؤتمراً أنشأ لجنة بين - حكومية لتأخذ على عاتقها أمر الهجرة اليهودية ، ولكن هذه اللجنة لم تعط إلا نتائج ضعيفة جداً .

ومع ذلك ، انطلاقاً من ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، يبدو أنه لم يكن لليهود من حل آخر غير الهجرة . وكان عدد من الزعماء السياسيين الألمان ، وبخاصة زعيم

أمن الرايخ ، هايدريك ، يجذبون انطلاق اليهود . ولكن بالمقابل ، كان عدد من السياسيين الآخرين ، وبخاصة غورينغ ، معادين لهذا الانطلاق نسبياً . لأن الخطر ، بالنسبة لغورينغ ، هو أن اليهود ، بذهائهم ، يأخذون رؤوس الأموال التي تفقر أخيراً ألمانيا بذهائها . وقد سهر غورينغ بشكل دقيق للغاية على أن اليهود لا يمكنهم أن ينطلقوا إلا بأخذ جزء تافه فقط من أموالهم ، ولا يمكنهم تصدير رؤوس أموالهم . وفي السنوات الأخيرة قبل الحرب ، يبدو أن شاخت ، بناء على طلب هتلر ، أجرى مناقشات مع عدد من الرجال السياسيين الأجانب وتصور خطة واسعة لهجرة اليهود الألمان ، على أن يستولي الرايخ على جميع الأموال اليهودية - التي كانت تقدر بـ ١٠ مليارات ونصف - كضمان لقرض أجنبي ، وبفضل هذا القرض يمكن تمويل الهجرة اليهودية . ولكن شاخت ، بعد زمن قليل ، فقد لقبه كمدبر لبنك الرايخ - الذي حافظ عليه حتى بعد أن غادر إدارة الاقتصاد - وهجر المشروع . وفي الواقع ، إن الاتفاق الوحيد الذي أبرمته ألمانيا ، على صعيد الهجرة ، كان يلفت النظر ، وهو الاتفاق الذي تفاوضت به مع سلطة الانتداب في فلسطين والذي عرف تحت اسم « هافارا » . ومن المؤكد أن النازيين ، هجرة اليهود ، كانوا ينوون بوضوح تنمية العداء للسامية في البلاد الأجنبية المهجرة على استقبال اليهود الألمان . وعنوا بتحريض هذا العداء للسامية ، بالدعاية . ويجب أن نشير في هذا الاعتبار ، في الولايات المتحدة ، التي التجأ إليها الكثير من اليهود الألمان ، إلى دور الكاهن المعادي للسامية كوغلن الذي كان عميلاً للشرطة الألمانية .

وأخيراً ، ما من شك ، منذ حوادث تشرين الثاني ١٩٣٨ ، ان الاتجاه في ألمانيا كان بوضوح نحو « الحل النهائي » . وقد تكلمت (الفصيل الأسود) جريدة الـ S.S انطلاقةً من تشرين الثاني ١٩٣٨ ، بتدمير اليهود تدميراً كاملاً . وصرح هتلر في الرايخشتاغ ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩ :

« من جديد ، سأكون نبياً اليوم . وإذا نجحت اليهودية الدولية في أوربة أو في غيرها ، في إلقاء الشعوب في حرب عالمية ، فالنتيجة لن تكون بلشفة أوربة ، وانتصاراً لليهودية ، وإنما إبادة العرق اليهودي في أوربة » . ولقد كانت السيطرة على أوربة وإفناء اليهودية ، في نظر هتلر ، وجهي خطة واحدة .

الفصل السادس

علاقات الكنيسة الكاثوليكية

والقومية - الاشتراكية

إن القطعة المسرحية « النائب »^(١) شدت ، أمام جمهور عظيم ، الانتباه إلى علاقات الكنيسة الكاثوليكية والرايخ الثالث : فقد أثارت أجوبة متعددة جداً من جانب الكاثوليك الألمان ، وأيضاً من البلاط الحبري الروماني ، الذين شعروا بالهجوم عليهم . وأثار هذا النزاع كتاب غونترليفي : « الكنيسة الكاثوليكية وألمانيا النازية » الذي صدر في الولايات المتحدة في ١٩٦٤ وترجم إلى اللغة الفرنسية . وهذا الكتاب يجب أن يتم بالدراسة التي كتبت وصدرت فيما بعد لمؤلفها لودفيغ فوغت في « الأسقفية البافارية والقومية - الاشتراكية » الذي صدر في ١٩٦٥ .

وفي دراسة العلاقات النازية والكاثوليكية يجب تمييز دورين بوضوح : ففي السنة ١٩٣٣ ، توطد تعاون وثيق ، على ما يبدو ، بين الكنيسة الكاثوليكية والنازية . ولكن الملاحقة ثم تفاقم الاضطهاد اضطرا الكنيسة الكاثوليكية بسرعة إلى إقامة نوع من « تسوية » مع الدولة مؤسسة على تطبيق الكونكورداتو . وبعد فحص هذين العصرين في تاريخ علاقات الكنيسة الكاثوليكية والنازية ، يجب أن نحاول ، في قسم ثالث ، تفسير موقف الكاثوليك الألمان .

(١) ، النائب ، (HOCHHUT)

(- دور التعاون بين الكنيسة الكاثوليكية والنازيين) لقد جرى استلام النازيين للسلطة ، في آخر كانون الثاني ١٩٣٣ ، تحت شعار « العواطف الطيبة » . وكان على تاكتيك هتلر ، في الواقع ، أن يعد بالسلام الديني ، وبالتالي أن يتصالح مع الكاثوليك . وفي الرسالة التي وجهها هتلر ، في الأول من شباط ، إلى الشعب الألماني صرح : « سأصون وسأدافع عن المبادئ الأساسية التي شيدت عليها أمتنا » . ويعتبر هتلر المسيحية كـ « أساس أخلاقنا القومية » ، والعائلة كـ « أساس حياتنا القومية » . ومن الواضح جيداً أن هذه العبارات كانت مخصصة لجذب الإرادات الطيبة ، وتهدئة القلق . ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن هتلر كان يصرح دوماً في كتابه « كفاحي » بأنه من الضروري ألا تهاجم الكنيسة مجابهة ، وبخاصة الكنيسة الكاثوليكية . وكان يظهر دوماً حذراً إزاء من يريدون إقامة « مسيحية ألمانية » ، ثم صرح فيما بعد : « لقد قلت دوماً إلى روزانبرغ ألا تهاجم لا « التنورات » ولا « الجبات » أي اللباس الكهنوتي . وكان يشعر بلامبالاة وحتى بازدراء كامل ، إزاء الكاثوليكية ، ولكنه يرى ، بأنه من غير الممكن بجرة قلم ، حذف نفوذ الكنيسة الكاثوليكية . وقال مراراً ، إن بسمارك أخطأ بمكافحة الدين « لا يجب خلق شهداء » . والكهان يمكن جذبهم نحو السلطة . ومن الممكن مصالحتهم أو الاتفاق معهم إذا عرف كيف تصان مصالحهم المادية . وقد قال ذات ليلة إلى راوشنغ : « إنهم يقبلون بأي شيء للحفاظ على مصالحهم ، مصالح كل يوم » .

وكان حزب الوسط الكاثوليكي مستعداً ، في ١٩٣٣ ، للتحالف مع الهتلرية ، وعندما وضعت قضية الانتخابات آذار ١٩٣٣ ، بالرغم من أن المحادثات ، بين هتلر والمونسنيور كاس ، زعيم حركة الوسط ، بقيت دون نتيجة ، ظل الوسط أثناء الحملة الانتخابية ثابتاً في تهجماته على اليمين - المتطرف البورجوازي ، وضد

هوغنبرغ وضد فون بابن ، وكان هؤلاء أعداءه الأساسيين وليس هتلر . وفكر زعماء الوسط أن في الهتلرية شيئاً صالحاً وكانت هجوماتهم موجهة بصورة أساسية ضد الماركسية والإلحاد . ويجب الاعتراف بأنه يمكنهم في هذه النقطة أن يروا في النازية حليفاً . ولذا فإن التصريحات الأسقفية ، عشية إنتخابات ه آذار ، كانت نوعاً ما مبهمه . فقد طلبت الأسقفية من الكاثوليك أن يصوتوا لمرشحين « مواقفهم وصفتهم مجربة » . والواضح من ذلك أنها تعني المنتخبين التقليديين من جماعة الوسط . ولكنها تجنبنا شجب القومية - الاشتراكية . إلا أن بعض الأساقفة المنعزلين ، وبخاصة ، مثل أسقف إيرميلاند ، في بروسيا ، اتخذوا موقفاً بوضوح ، ومنعوا رعاياهم من التصويت للنازيين . واكتفى مطران مونيخ ، الكاردينال فولايير بأن يذكر بشكل مجرد وعام ، بأن النظام مهما كان ، فإن سلطة الدولة ، المؤسسة دوماً على مشيئة الله ، لها حق الطاعة . وبالرغم من أن انتخابات ه آذار قد جرت في موجة عامة من الإرهاب ، فإن الوسط لم يبدل بصورة محسوسة موقفه . وإن تصريحات هتلر المهدئة ، بعد الانتخابات ، ولاسيما في ٢٣ آذار ، حيث وعد بالاعتراف بنفوذ الكنيسة فيما يتعلق بالتعليم والترية ، قد أحدثت أثرها ، وكان من نتيجتها تثبيت مواقف الوسط . وهكذا قرر المونسنيور - كاس ، بالرغم من أنه لم يحصل على أي ضمان للمستقبل ، أن يصوت على السلطات الواسعة . وكان يرى في ذلك إنقاذاً لامتيازات الكنيسة .

ماذا يمكن أن يكون موقف الأسقفية الألمانية ، أمام موقف الوسط هذا الذي تشيع للنظام الهتلري ؟ في السنوات السابقة ، كانت الأسقفية قد اتخذت عدة تدابير معادية للقوميين - الاشتراكيين ، وحرمت بخاصة على القوميين - الاشتراكيين الدخول إلى الكنائس وهم بلباسهم الرسمي ، وحرمت إعطاءهم القداسات الأخيرة ، الخ . . . وآل الأمر بالأسقفية ، أمام تطور الوضع ، إلى

إعادة التفكير بموقفها حيال النازية . وإذا فعلت ذلك ، فذلك دون منازع ، تحت ضغط فريق عظيم من الرأي الكاثوليكي الألماني ، الذي يرى أن ساعة الانقسامات الدينية قد مضت . وأنه يجب تطبيق سياسة الانضمام إلى النظام الجديد . وهذا الاتجاه يتضح في فريق من الصحافة الكاثوليكية الألمانية وبخاصة في صحيفة « بريد أوغسبورغ » التي صرحت بقولها : « من غير المناسب ، وبخاصة للكاثوليكي ، أن يظل في موقف سلبي ، على حين أن الساعة للعمل وللأهداف الإيجابية » .

وإذا أرادت الأسقفية أن تستمر في الموقف السابق حيال الهتلرية ، فمن المؤكد أن يتنكر لها قسم عظيم من الكاثوليك الألمان . ومن جهة أخرى ، ترى الأسقفية أنه لا مندوحة عن محاولة إنقاذ الجمعيات الموجودة . وحاولت أن تمنع التسريح الكثيف للموظفين المعروفين بتبعيتهم لحزب ديني .

إن هذه الاعتبارات دفعت الأسقفية إلى إعادة النظر في موقفها السابق . حتى إن المونسنيور برترام ، مطران بريسلاو ، عيد الأخبار الألمان ، ورئيس مؤتمر الأساقفة الألمان في فولدا ، الذي انعقد سنوياً لمناقشة شؤون الكنيسة الألمانية ، قرر عندئذ أن يسحب التحريمات المختلفة التي حكم بها ضد الحزب النازي وضد أعضائه . وقد رأى أن مشروعه قوبل « بانسجام مشجع » . وفي ٢٨ آذار ، اعترف مجلس الأساقفة ، المنعقد في فولدا ، بأن الحكومة القومية - الاشتراكية كانت قد أعطت « تطمينات صريحة » تتعلق بصلاحيات كل بنود الكونكوردات التي أبرمتها الدول الألمانية بصورة فردية مع الكنيسة واختتمت بقولها : « في هذه الآونة ، إن المسيحيين الكاثوليكين ، الذين يعتبرون صوت كنيستهم مقدساً ، ليسوا بحاجة إلى من يحثهم بخاصة ليظهروا موالين للسلطات الشرعية . وعليهم أن يقوموا وجدانياً بواجباتهم المدنية ، متخلين مبدئياً عن كل سلوك غير شرعي وهدام » . ومنذ الآن قبل القوميون - الاشتراكيون في

القداسات ؛ كما أن الدفن الديني خول لهم بعد أن حرم عليهم منذ بضع سنوات .
وتبنت الرسالة الرعوية للأسقفية البافارية ، المؤرخة في ١٠ نيسان ، نفس
المواقف التي تبناها مؤتمر فولدا - باعتبارها منعت قرع الأجراس في الكنائس ،
بمناسبة الأعياد الرسمية للدولة . ومن المؤكد عقب مؤتمر فولدا أن سياسة التعاون
مع النظام قد ارتسمت ، وأن موقف الأسقفية يعني الاعتراف الصريح بشرعية
النظام الجديد . وقبلت الكنيسة بانتساب الكاثوليك للحركة التي توجه ألمانيا
منذ الآن .

وما من شك ، في أنه يوجد ، منذ ذلك الحين لهذا الموقف ، معارضة . وهذه
المعارضة اتضحت بخاصة في « عصبة الكاثوليكين الألمان للسلام » ، وكانت هذه
رابطة ذات نزعات سلمية . ولكن هذا الموقف المعارض كان محدوداً للغاية
وضيقاً . وبالمقابل ، يرى عند الكاثوليك نمو حركة واسعة جداً لصالح التعاون مع
النازيين ، الذي قدم منذ الآن للكاثوليكين على أنه واجب . وكان هذا بخاصة
الموقف الذي اتخذته المونسنيور فور ، زعيم حزب الوسط في دولة بادن ،
والمونسنيور غروبر ، مطران فريبورغ - إن - بريسغو . وهذا الموقف الذي
يجعل من الواجب على الكاثوليكين أن يتفاهموا مع النظام يتضح بخاصة في مجلة
« الصليب والنسر » ، وهذه المجلة أنشئت في محيط وتحت تأثير فون بابن . وكان
تحريرها يضم عدداً عظيماً من اللاهوتيين . وهدفها ، تحت شعار الكاثوليكية ،
تنظيم ثورة ألمانية مضادة ومخصصة لدحر الليبرالية (الحرية) والماركسية ،
وبصورة عامة مبادئ عام ١٧٨٩ .

أما من جهة الأسقفية . فقد أعدت بنشاط الطريق لسياسة عملية للتعاون
مع السلطة . ومن هذه السياسة المؤتمر الأسقفي الذي عقد في برلين في ٢٥ و ٢٦
نيسان ، ورسم الخطوط الكبرى . وكان العنصر النشط ، في هذا المؤتمر ،
المونسنيور برنينغ ، أسقف اوسنابروك . وقد أجرى هذا مع هتلر ، في ذلك

التاريخ ، حديثاً قال عنه بأنه « صريح وودي » ، وفيه أشار هتلر بأنه من الأهمية بمكان العمل باتحاد وثيق مع الكنائس المسيحية . وجرى تبادل مراسلة بين هتلر والمونسنيور - برترام ، وفيه يصرح أسقف بريسلو بأن الكنيسة تشعر دوماً بواجبها المقدس الذي يقضي « بأن يرسى ، بعمق في قلب المؤمنين ، هذا الإحترام ، وهذه الطاعة الناجمان عن الجمعيات المتشكلة . واللذين هما أيضاً ، فضائل دينية » . وكذلك أيضاً ، الرسالة الرعوية الجماعية للأسقفية البافارية تدعو المؤمنين لدعم البرنامج الحكومي في « التجديد الروحاني والأخلاقي والاقتصادي » . « وما من أحد اليوم له الحق ، عن تثبيط أو عن مرارة ، في أن يبقى جانباً ، وأن ينعزل ويختلي في أحقاده . وإن جميع المستعدين بإخلاص للإسهام بالجهد المشترك عليهم ألا يكونوا منعزلين عن ضيق فكر ، أو عن نقص كرم » .

ومن المؤكد ، إن كثيراً من الدلالات تري ، ولاسيما في المراسلات ، أن الأساقفة كانوا قلقين . فقد لاحظوا العزل الدائم والمستمر للموظفين الكاثوليك ، وحذف النقابات ، والصحف ، ولكنهم فكروا بأن المفاوضات مع روما ، التي كانت جارية في ذلك الحين ، بغية توقيع كونكوردات جديدة . ستسمح بتسوية جميع المسائل بشكل ودي .

لقد وجدت ، قبل ١٩٣٣ ، محاولات لعقد كونكورداتو بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة الألمانية . وقد شرع بالمفاوضات في ١٩١٩ ، ثم في ١٩٢٢ ، وأخفقت باستمرار أمام معارضة المجلس الأعلى ، الرايخسرات الذي يمثل الدول . لقد تألفت أكتريات من الاشتراكيين والليبراليين والبروتستانتين لمعارضة المشروع الكونكورداتو هذا . ولذا لم يكن ليوجد في ذلك الدور إلا كونكوردات جزئية ، موقعة بين روما وبعض الدول الألمانية ، مع بافاريا ، في ١٩٢٤ ،

وبروسيا ، في ١٩٢٩ ، وباد ، في ١٩٣٢ ، ومع ذلك لم تحل هذه الكونكوردات قضية من القضايا الأساسية ، قضية ممارسة الوظيفة الرعوية في الرايخوير . والرايخوير مؤسسة دولة ، ولذا كانت الحكومة ترجو أن يخضع المرشدون الدينيون العسكريون إلى أسقف « مرشد الجيوش » ، على حين أن الأسقفية الألمانية ، وهيئة الكرسي - الأقدس (البلاط البابوي) يرجوان أن يخضع هؤلاء المرشدون العسكريون إلى التسلسل المحلي . وحول هذه القضية عقدت من جديد ، في ١٩٣١ ، مفاوضات ، وكان يوجهها المونسنيور كاس ، وفي أثنائها ارتبط المونسنيور كاس بصورة وثيقة بالمونسنيور باتشيلي ، أمين سر دولة الكرسي - الأقدس . ومع ذلك فإن هذه المفاوضات لم تنفض إلى شيء في الوقت الذي استلم فيه هتلر السلطة .

وإذن ، فالقضية المطروحة هي معرفة من يستلم زمام المبادرة في المفاوضات^(١) في ١٩٣٣ . لقد أفاد بابن في « مذكراته » بأنه كان يريد ، بالمفاوضة بكونكوردات ، كفاح النزعات المعادية للإكليروس واللا دينية ، في داخل الحزب النازي . وفي الواقع ، إذا لعب بابن دوراً في مفاوضة الكونكوردات ، فقد كان يريد بخاصة أن يثأر لنفسه من حزب الوسط ، الذي أقصاه عنه في ١٩٣٢ ، والذي قام ضده بدعاية شديدة . ومن عجب ، أن يلاحظ ، في قضية الكونكوردات هذه ، أن بابن وجد على اتفاق ، مع عدوه السابق ، المونسنيور كاس ، زعيم حزب الوسط ، وقد تصالح وإياه في هذه المناسبة . ولكن يجب أن نفكر بأن المونسنيور كاس كان منذ ١٩٣١ ، على صلات وثيقة مع البلاط الحبري الروماني ، أي مع الكرسي - الأقدس ، وأنه كان يعرف هذا البلاط الروماني - وكان ذلك أمنية قديمة للمونسنيور باتشيلي ، المشجع لاتفاق مع هتلر . وعليه

(١) راجع مقال R. MORSEY في . NEUE POLITISCHE LITTERATURE , 1960

فإن المونسنيور كاس أفاد كوسيط أساسي بين الكرسي - الأقدس وحكومة الرايخ . وهو الذي نقل إلى الحكومة الألمانية رغبة الكرسي - الأقدس في إبرام كونكوردات . أما هتلر ، فقد رأى في الكونكوردات فائدتين أساسيتين : أولاً ، إمكان إبعاد الكاثوليك عن الحياة السياسية إبعاداً كاملاً ، وتدمير ما كان يسميه النازيون الكاثوليكية السياسية ؛ ومن جهة أخرى ، إمكان حصول النظام الجديد على نجاح واسع في السياسة الخارجية .

لقد أجرى المفاوضات ، بدءاً من نيسان ١٩٣٣ ، في روما ، فون بابن وكاس . ولا مجال هنا للدخول في تفاصيل هذه المفاوضات ، ولكنها تعتمد على التسوية التالية : إن البلاط البابوي كان مستعداً لأن يضحي بالوسط ، كحزب سياسي (وكان البلاط البابوي يبدي دوماً حيال هذا الحزب ، في عصر جمهورية فيمار ، بل وحتى قبل ذلك ، بعض العداء ، وبعض الحذر) مقابل عدد من الفوائد والضمانات للكنيسة . وقد ألفت هذه المفاوضات ، كما قال المؤرخ الألماني كارل براخر ، نوعاً من « طعنة خنجر في ظهر الحزب الكاثوليكي » . إن موجهي الوسط - ومنذ أن ذهب المونسنيور كاس إلى روما ، وحل محله برونينغ على رأس الحزب - كانوا يشعرون بأن كل مقاومة كانت مستحيلة على الإطلاق . « فبعد أن أعلن الأساقفة بالإجماع اعترافهم بالحكومة الجديدة ، كانت هذه المقاومة بالنسبة لنا غير مبرره ومستحيلة معنوياً ولم يكن لدينا اختيار آخر غير اتباع مثل الأساقفة » هذه هي الملاحظة الإجماعية لزعماء الحزب . ومع ذلك فإن المفاوضات مع روما اصطدمت في ألمانيا بمعارضة فريق عظيم من الحزب النازي ، وبصورة أساسية غوبلز وهайдريك اللذين حاولا خلق عدة حوادث معادية للإكليروس ، ضد الإكليروس ، وضد المنظمات الكاثوليكية ، وبالتالي أفسدت المفاوضات . ولكن هتلر تمسك ضدهم بوجهة نظر وهي أن المفاوضات يجب أن تصل إلى خير . وعليه أنهى الوسط نشاطه ، في ٥ تموز ١٩٣٣ ، وكذلك الحزب الشعبي البافاري .

وبعد يومين ، في ٧ تموز ، وقعت الكونكوردات ، وأعلنت في ٢٢ تموز .

ومن الواضح ، ظاهراً على الأقل ، أن الكونكوردات أتت للكنيسة الكاثوليكية ببعض الفوائد . فالمادة الأولى تضمن حرية التبشير والممارسة العلنية للدين الكاثوليكي . والمادة الرابعة تؤمن الحرية الكاملة للاتصالات بين الكرسي - الأقدس والأسقفية الألمانية . والمادة ١٧ تضمن سلامة التعليم الديني في كافة المدارس العامة والإلقاء وحتى الإنشاء الممكن لمدارس دينية ، وتضمن التشكيل الديني للأشخاص المخصصين للتعليم في المدارس . والمادة ٢٦ تقبل في بعض الحالات أن يسبق الزواج الديني الزواج المدني .

ومع ذلك تجب الإشارة إلى أن المادة ١٤ تنص على أن الأساقفة الذين يعينهم البابا لا تمكن تسميتهم إلا إذا لم تبد الدولة اعتراضات من طبيعة سياسية ضد الأشخاص المعينين . وهذا يترك للدولة نوعاً من حق الرفض (الاعتراض) حيال التسميات الأسقفية . والمادة ٣٢ تحرم على الإكليروس زج نفسه بالسياسة . ومن جهة أخرى ، إن المادة ٣١ ، وهنا الواقع الخطير ، التي كانت موضع مفاوضات طويلة وكادت تثير القطيعة ، وتبحث في الجمعيات الكاثوليكية ، تصرح بأنه لا يمكن الاعتراف إلا بالجمعيات التي كانت مؤهلة ، على وجه الحصر ، لغايات دينية . وثقافية وإحسانية . ومن الواضح أن النقاش الأساسي قد دار في هذه المادة ٣١ على التفسير الذي يجب إعطاؤه للكونكوردات .

ولاقى التصديق على هذه الكونكوردات ، المعدة على هذا النحو ، بعض الانتظار فقد قلق البلاط البابوي في الواقع من التفسير الذي أعطته للكونكوردات « الرقيب الشعبي » هذا التفسير الذي تؤلف الكونكوردات بموجبه « اعترافاً علنياً بالقومية - الاشتراكية » . وبسرعة أدرك البلاط الحبري أن المادة

٣١ قد استخدمها الرايخ بشكل معاد جداً للجمعيات الكاثوليكية . ومع ذلك فقد استشير مجلس الأسقفية الألمانية ، في آخر آب . من قبل المونسنيور باتشيللي ، فأبدى رأيه بشكل إجماعي ، لصالح التصديق السريع . وكانت وجهة نظر الأسقفية دوماً أن الكونكوردات تنظم جميع الشؤون الجارية . وتم التصديق على الكونكوردات في ١٠ أيلول .

وما من شك في أنه كان للكونكوردات انعكاسات خطيرة للغاية . فمن الواضح ، عدا أنها - وهذا ما كان ينتظره هتلر - تشكل بالنسبة للنظام الجديد نجاحاً في الهبة والوجاهة غير منازع ، أنه كان لها نتيجة أساسية عند الكاثوليك ، وهي كسر روح كل مقاومة للنازية . والواقع إن الكرسي الأقدس ، بإبرامه هذا الميثاق مع النازيين ، شل إرادة مقاومة هؤلاء الكاثوليكين ، الذين ، بالرغم من التقارب الدبلوماسي ، لا يعتبرون أن النازيين قد عدلوا موقفهم أو استرجعوا اعتبارهم وحظوتهم عند الناس .

ولا شك في أن هتلر حصل من الكونكوردات على نتائج إيجابية هي : منع الإكليروس من الاشتغال بالسياسة ، بخاصة - على حين أن التنازلات التي قام بها هتلر قد حررت بعبارات مبهمه وتحتل التأويل ولم يحصل البلاط الحبري الروماني على أي ضمان جاد في التطبيق .

ومن الممكن القول إن البلاط الروماني خدع . ويبقى أن نشرح لماذا وقع البلاط الحبري الروماني هذه الكونكوردات . لقد أعطي غالباً الإيضاح التالي : في الوقت الذي وقع فيه هذا النص ، كانت روما تفكر في أن النظام الهتلري قصير الأمد ، وأن هذه المعاهدة يمكن أن تفيد فيما بعد أساساً قانونياً في المستقبل ، لتحديد موقف الكنيسة في ألمانيا ، وعلاقات هذه الكنيسة مع الدولة .

وفي كل حال ، إن الشيء الرئيسي ، الذي تجدر الإشارة إليه ، هو أنه

يلاحظ ، عند توقيع الكونكوردات ، مصالحة وثيقة بين الكاثوليك والدولة . وأن مؤتمر فولدا ، الذي انعقد في ٣١ أيار والأول من حزيران ، وفحص مشاريع الكونكوردات ، قد أظهر في رسالة رعوية ، ولاءه الكامل حيال الدولة الجديدة ، ودون أي قيد . وفي الحقيقة ، أبدى الأساقفة بعض التمنيات ، ولكنهم قبلوا مبدأ الحزب الوحيد ، ولم يحتجوا على حذف الحقوق المدنية . وعلى كل حال ، كانت الدولة النازية السلطة الشرعية ويجب أن تطاع ، طبقاً لأوامر الله . وقد لخص اللاهوتي هانس بيتر اللاهوتي الكاثوليكي الرسمي ، على هذا النحو معنى إعلان فولدا : « إن الأساقفة الألمان ، أثناء انعقاد مجلسهم الحديث العهد ، أبانوا بلغة واضحة ، الأفكار والأهداف المشتركة بيننا مع الحركة القومية - الاشتراكية . وعلى هذا النحو أعدوا مآتي حزبنا إلى العمل الذي تقوم به الدولة الجديدة » .

لقد أثار توقيع الكونكوردات مظاهرات شديدة جداً من الفرح والرضى في الأسقفية . وكانت هذه عازمة على القيام بتنازلات هامة جداً لتأمين نجاح هذه الكونكوردات . فن ذلك ، في بافاريا ، أن المونسنيور فاولابر تدخل شخصياً لدى الكرسي - الأقدس لرفع الحرمان الذي أصاب راهباً بافارياً ، الأب شاختلايتر الذي أعلن عن نفسه وبشكل مشجع للغاية بأنه إلى جانب النازية ، ولكن الكرسي - الأقدس شجبه واضطره إلى الدخول في وظيفته الدينية . وأعلم المونسنيور فاولابر إلى الكاهن البافاري أدولف فاغنر في صيف ١٩٣٣ ، بأنه أعطى إلى الإكليروس تعليمات بأن يجنب ، في الوعظ وفي المحادثات الخاصة ، كل ما يمكن أن يقوض الثقة بالحكومة القومية ، أو يسيء إلى التعاون السلمي بين الكنيسة والدولة .

وفي الحقيقة ، كانت الأسقفية قلقة من تطور الحالة ، ولكنها كانت تميل إلى

اتهم السلطات الأدنى ، وتزعم أن الصعوبات ستزول في اليوم الذي تطبق فيه الكونكوردات . وأوضح الكاردينال فولابر ، غداة تنفيذ الكونكوردات : « إن ما لم تتمه البرلمانات السابقة والأحزاب في ثلثائة عام ، قد حققته بصيرة رجل الدولة هذا في ستة أشهر ، من أجل هيبة ألمانيا في الغرب وفي الشرق ؛ وأمام العالم كله هذه المصافحة مع البابوية ، أكبر سلطة معنوية في تاريخ العالم ، هي حادث سام لما فيه من فوائد لا حد لها » . وقامت مظاهرات حماسية من أوساط كاثوليكية عديدة . وأقيمت قداسات خاصة شكراً لله في عدد عظيم جداً من الكنائس الألمانية ، حسب خطة حددت باتفاق مع القاصد الرسولي المونسنيور أورسينيغو .

وذكر الدكتور لودفيغ فولكر ، رئيس « اتحاد الشباب الألمان » أن الكونكوردات تفرض على الكاثوليك واجب الانضمام للدولة الجديدة ، ذات الصفة القومية الاشتراكية ، ولأفكارها ، وإدارتها ، وأشكالها ، والوضع تحت تصرفها بنشاط دائم . وهناك لاهوتيون ، مثل الأستاذ جوزيف لورتر ، مؤرخ الكنيسة العظيم الذي اكتشف تشابهات أساسية بين فلسفة الحياة النازية والكاثوليكية ، وصرح بأن كلا الاثنتين تقاومان البولشفية ، والليبرالية ، والنسبية والإلحاد والأخلاق العامة ، وتمتدحان باتفاق مشترك المبادئ الجماعية ، والعودة إلى الشعب الألماني ، إلى مصادره الجرمانية ، وبطولة الإيمان العلوية . وأشار أستاذ اللاهوت العقائدي في جامعة مونستر ، في وستفاليا ، ميكائيل شاموس ، الذي غير رأيه فيما بعد ، إلى أن تعزيز الدولة ، على الصعيد القومي ، يمثل معادلاً لسلطة الكنيسة على الصعيد الفوق طبيعي . وظهرت كتب لورتر وشاموس في مجموعة جديدة تسمى « الرايخ والكنيسة » وهدفها « أن تخدم تشييد الرايخ الثالث بتشجيع اتحاد قوى الدولة القومية - الاشتراكية والمسيحية

الكاثوليكية » . ووسعت النظريات نفسها في مجلدات عرفت في ذلك الحين نمواً كبيراً جداً ، مثل « الزمن والشعب » أو أيضاً « الشعب الألماني » . وبخاصة ، في بداية شهر تشرين الأول ١٩٣٣ ، شكل فون بابن حركة الـ (A . K . D) « اتحاد عمل الألمان الكاثوليك » بغية وضع همزة وصل رسمية بين الكاثوليكية والقومية - الاشتراكية . وقد أعطى عدد من الأساقفة ، وعلى رأسهم المونسنيور غروبر ، في فريبورغ ، والمونسنيور برنينغ ، في اوسنابروك ، كامل مساندتهم لهذه المواقف حتى إنهم أسهموا ، وذراعهم ممدودة ، في المظاهرات النازية . ولكن هذا لم يمنع النازية من الحفاظ حيال الكنيسة الكاثوليكية على موقف العداء المزدرى . والحالة التالية لها دلالتها : فعندما اقترح النائب الأسقفي العام لمدينة مانيس ، المونسنيور ماير ، أن يقدس قبر حاكم هسّ ، الذي لم تقم له ، في ١٩٣١ ، صلاة دينية ، أجابت أرملة هذا الحاكم بأنه لا يمكن أن تقبل « الصدقة » التي يراد تقديمها لجثة زوجها . ولا شيء يدل بشكل أفضل على حالة رأي النازيين إزاء الكنيسة الكاثوليكية .

الفصل السابع

دور التسوية بين الكنيسة الكاثوليكية

والقومية - الاشتراكية

لقد تلا دور التعاون بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة القومية - الاشتراكية بين ١٩٣٤ و ١٩٣٩ ، دور توتر ملحوظ. ذهب بالكنيسة الكاثوليكية إلى وضع نوع من تسوية مع الدولة القومية - الاشتراكية . وفي الحقيقة ، لقد ظهر بسرعة جداً أن هتلر لا يحترم الكونكوردات ، وأن النظام الجمعي ، النازية ، يتابع حذف المنظمات الكنسية التي لا يمكن أن يتسامح بوجودها ، كما يوالي تأسيس كنيسة وثنية - حديثة هدفها غير خفي وهو تدمير الإيمان المسيحي .

أمام هذا الخطر المزدوج ، لم تجرب الكنيسة محاولة مقاومة علنية ، وانطوت على تطبيق الكونكوردات ، وبجربتها تطبيق الكونكوردات ، حاولت تجنب القطيعة ، وبالتالي تجنب ما تراه أقبح ، ووضعت مع النظام القومي - الاشتراكي نوعاً من تسوية ظلت حتى الحرب العالمية الثانية . ودارت احتجاجات الأسقفية ، في هذه الظروف ، على نقاط واضحة ، على قضايا تفصيلية ، أو تطبيقية ، ولكنها تجنببت لحد ممكن الشجب العلني للنازية والقطيعة مع الدولة الهلترية .

لذا من الضروري أن نفحص تباعاً قضية المنظمات الكاثوليكية وقضية الوثنية - الحديثة .

أ) قضية المنظمات الكاثوليكية

إن أخطر نقطة للاحتكاك بين الجانبين ، في نظر الكنيسة ، كانت قضية الجمعيات الكاثوليكية ، التي لم يحدد مصيرها إلا بكثير من الغموض والإبهام في المادة / ٣١ / من الكونكوردات . فقد ظلت الدولة الهتلرية تعتبر هذه الجمعيات الكاثوليكية كبقاء لهذه « الكاثوليكية السياسية » التي أقسم على تدميرها . ودار الاحتكاك بخاصة على قضية الشبيبة الكاثوليكية التي ما لبثت أن أظهرت معارضتها للشبيبة الهتلرية . وكل تنازل في هذا الصعيد رفضه إطلاقاً زعيم حركات الشبيبة الهتلرية ، بالدورفون شيراخ : الذي اتخذ دوماً موقفاً ضد ما يسمى « الانتاء المزدوج » أي إمكانية الانتاء إلى التجمعات الكاثوليكية وإلى الشبيبة الهتلرية معاً . ولكن فون بابن ، من جانبه ، كان يحاول الحصول على إمكان بقاء الشبيبة الكاثوليكية في إطار الشبيبة الهتلرية ، مع احتفاظها ببعض الاستقلال الذاتي ومتابعة ممارساتها الدينية . وفي الواقع ، إن جميع المفاوضات التي أجريت من الجانب الكاثوليكي ، بغية الحصول على نظام لمنظمات الشبيبة ، المفاوضات التي أجراها بخاصة في روما ، المونسنيور برنينغ ، أسقف اوسنابروك ، قد باءت بالفشل . وكان من المستحيل إطلاقاً الحصول على تفسير مشترك وواضح للمادة / ٣١ / .

وأمام التهديد الذي أخذ يتضح أكثر فأكثر ويثقل على الرابطات الكاثوليكية ، رأى معظم الأساقفة من واجبهم القيام بتنازلات هامة جداً . وما فتئوا يؤكدون الولاء الأساسي لهذه الرابطات إزاء الدولة الهتلرية . ولكن هذه التنازلات ظلت دون نتيجة . وأصبحت أيام رابطات الشبيبة الكاثوليكية محسوبة . ففي ١٩٣٧ ، عمم مبدأ تحريم الانتاء المزدوج . وشهدت السنة نفسها حل رابطة « الشبيبة الكاثوليكية » . وفي السنة التالية زالت أخريات رابطات

الطلاب الكاثوليك . ومن الواضح ، أن عدداً من الأساقفة ، وبخاصة المونسنيور فون غالن أسقف مونستر ، احتجوا على هذا الزوال . ولكن الأسقفية في الواقع ، مع رفضها طرح مبدأ الدولة الجمعية على بساط البحث ، جردت نفسها من السلاح أمام الاضطهاد الذي كان يستهدف الرابطات الكاثوليكية .

وكان الأمر كذلك بالنسبة للصحافة الكاثوليكية التي اختفت بسرعة إما لأنها اتخذت موقفاً بالنسبة للنظام الجديد - وكانت هذه حال : « بريد اوغسبورغ » أو أيضاً « جرمانيا » أكبر ناطقة باسم حزب الوسط ، التي أصبحت في الواقع ، ناطقة باسم فون بابن واتحاد العمال الكاثوليك الألمان (A. K. D) ، وإما بكل بساطة ، لأن الصحافة سقطت تحت ضربة الغلايكشتونج أي القوانين التي تمنع بالإجمال كل ظاهرة معارضة . ومن الممكن اعتباراً من نيسان ١٩٣٣ ، القول بأنه لا يوجد أثر لصحافة كاثوليكية في ألمانيا . ومع ذلك بقيت صحافة أبرشية ، دورية ، هامة للغاية لأنها مازالت تضم أيضاً ، في بداية ١٩٣٦ ، ٤١٦ دورية ، مع ما يقارب قليلاً ١٠ ملايين نسخة مطبوعة . وهذه الصحافة الأبرشية التي ترتبط مباشرة بالأساقفة ، وضعتها الحكومة تحت رقابة « الرابطة الدينية للصحافة الكاثوليكية » ، وهذه الهيئة نفسها تتبع « مجلس صحافة الرايخ » ، وكان على رأس هذا المجلس ماكس أمّان معاون غوبلز . وفي بعض الوقت ، وبفضل شخصية فالتر أدولف ، الذي كان مديراً لهذه الرابطة الدينية ، تمتعت الصحافة الأبرشية ببعض الحرية . ولكن هذه الحالة تبدلت إنطلاقاً من ١٩٣٦ ، وشيئاً فشيئاً ، ردت هذه الصحافة إلى صحيفة لكل أبرشية ، واضطرت أن تدخل فيها الأدب الرسمي للنظام .

ولم تحاول الأسقفية أن تقوم جدياً برد فعل . ففي ماينس ، حيث نشرت « صحيفة القديس - مارتن » ، التي كانت إحدى أهم الصحف الأبرشية ، وحاول

مديرها الأب ميرتنس المقاومة ، ولكن السلطات الكنسية استنكرت عمله في صيف ١٩٣٧ . وكانت نتيجة هذا الموقف الملائم للنظام من قبل هذه الصحف ، أن كاثوليكين عديدين جداً كانوا وما زالوا بعد مترددين ، قد اقتنعوا الآن بالامتنال للسياسة الهتلرية . وقد أضر بقاء الصحافة الأبرشية قطعاً أكثر مما أفاد القضية الكاثوليكية . والجريدة الكاثوليكية الوحيدة التي رفضت بعض الوقت اتباع توجيهات وزارة الدعاية ، كانت « صحيفة الكنيسة الكاثوليكية » لأبرشية مونستر التي كان المونسنيور فون غالن أسقفها . وهذه الصحيفة التي ظلت زمناً طويلاً تقاوم مقاومة دائمة بمساندة الأسقف ، حذفت في ١٩٣٧ ، بأمر من غوبلز .

ب (قضية الوثنية - الحديثة

والنقطة الثانية التي يجب التشديد عليها ، هي قضية الوثنية - الحديثة ، التي وضعت بمحبة ابتداءً من كانون الثاني ١٩٣٤ ، أي في التاريخ الذي كلف فيه روزانبرغ بمراقبة الحياة الروحية والفكرية في الرايخ ، وفي الوقت الذي أعلن فيه المكتب - الأقدس وضع كتابه « أسطورة القرن العشرين » على قائمة الكتب الخطرة الممنوعة ، على القائمة السوداء .

وللنضال ضد الوثنية - الحديثة والمذاهب التي تنجم عنها ، كانت الكنيسة الكاثوليكية متضايقة للغاية بالعطف الذي أبدته طويلاً إزاء العداء للسامية - العداء للسامية الذي كان تقليدياً في الكنيسة الكاثوليكية الألمانية ولم تستنكره كلياً بين السنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٩ . ومع ذلك ففي سنة ١٩٣٣ ، مال بعض الأساقفة إلى اتخاذ موقف ضد بعض مواقف النازيين المعادية للسامية ، وضد مذهب « نقاوة الدم » . وتبنى هذا الموقف الكاردينال فولابر ، رئيس أساقفة مونيخ ، أثناء تبشيره في « زمان المجيء »^(١) في ١٩٣٣ ، الذي أبان فيه الطابع

(١) زمان المجيء هو الزمان الذي تحدده الكنيسة الكاثوليكية للاستعداد لعيد الميلاد وهو يوم الأربعاء آحاد التي

تسبق هذا العيد (Avent) .

المقدس للعهد القديم . وهذا الموقف من المونسنيور فولابر لا يعني مع ذلك ، من جانبه ، دفاعاً عن معاصريه اليهود . فقد صرح الكاردينال : « يجب التمييز بين الشعب اليهودي كما كان قبل موت المسيح ، حامل الوحي الإلهي ، والشعب اليهودي كما أصبح بعد وفاة المسيح ، تائهاً أزلياً على الأرض » . وراعى فولابر بعد حين ، أن يوضح فكره في مذكرة خاصة إلى الصحافة السويسرية المعادية للنازية التي « أعطت أهمية شديدة » لتصريحاته في مونيخ . وقال في هذه المذكرة ، أنه في وعظه بمناسبة زمان المجيء « قد دافع عن العهد القديم لأولاد إسرائيل ، ولكنه لم يتخذ موقفاً فيما يتعلق بالقضية اليهودية الأزلية » .

وأكثر من ذلك ، يرى أن عدداً عظيماً من الأساقفة حاولوا أن يفصلوا المسيحية عن أصولها اليهودية ، وأن يسجلوا بالعكس ، الاتحاد الودي للمسيحية مع الروح الجرمانية . وذكر المونسنيور لغروبر ، مطران فريبورغ ، أن ابن الربّ كان يختلف بصورة أساسية عن يهود عصره ، لدرجة أن هؤلاء كرهوه وطالبوا بصلبه ، وأن حقدّم القاتل توالى في القرون اللاحقة . وفي الواقع ، إن بعض الكنسيين المنعزلين وحدهم اتخذوا موقفاً ضد التشريع المعادي للسامية . ولكن الصحافة الرسمية للأسقفية بدت بصورة عامة صامتة ، أو موافقة . وقدمت الكنيسة الوثائق التي طلبت منها لانتقاء الأشخاص من وراثة يهودية . والإجراءات الوحيدة التي اتخذتها الكنيسة الكاثوليكية كانت لصالح الكاثوليك غير الآريين أي اليهود الذين اعتنقوا الكاثوليكية . وشجع الأكليروس عمل « الجمعية الرافائيلية » الذي كان مخصصاً لنجدة الكاثوليك من أصل سامي ، ومساعدتهم على الهجرة . وكانت هذه هي النقطة الوحيدة الإيجابية لعمل الأسقفية الكاثوليكية .

ولم تكن الاحتجاجات على طرق كرم الأصل قوية كثيراً . وفي الحقيقة ، أن الكنيسة الكاثوليكية ما فتئت تحتج بشكل نظري ضد ممارسة التعقيم الإجباري

لكل الأشخاص المصابين ببعض الأمراض أو العاهات ، الذي قرره الحكومة الهتلرية في تموز ١٩٣٣ ، في الوقت الذي كانت توقع فيه الكونكوردات . فمن ذلك أن المونسنيور برترام ، مطران بريسلو وعميد الهيئة الأسقفية ، بلغ الحكومة ، باسم الأسقفية ، احتجاجاً على قانون التعقيم ، وشهر بهذا الخرق للأخلاق الكاثوليكية . حتى إن بعض الأساقفة ، وبخاصة المونسنيور فون غالن ، كانوا أكثر وضوحاً أيضاً . ولكن يجب أن نشير إلى أن الأسقفية لم تحصل إلا على تنازلات ثانوية تماماً على هذا الصعيد . وظل الأطباء والقضاة الكاثوليك مجبرين بالقانون على تشكيل إضرابات (ملفات) التعقيم . وأمام استحالة الحصول على إعادة النظر بالقانون ، ارتأى المونسنيور برترام أن يرفض الكهان تبرئة الموظفين الذين يستسلمون لممارسة التعقيم ، أو على الأقل يشجعونه . ولكن المونسنيور برترام ، في هذه الإرادة بفرض رفض التبرئة على الكهان ، اصطدم بمعارضة شديدة جداً من قسم من أكليروسه ، حتى إن عدداً من اللاهوتيين ، مثل هانس باريون الذي ينتسب إلى جامعة شترومبرغ ، في بروسيا الشرقية ، أفادوا بأن التعقيم لا يتعارض مع المذهب الكاثوليكي التقليدي . وفي التعامل ، بالرغم من هذا الشجب الرسمي ، انتهت الأسقفية بأن قبلت بأن معظم الموظفين الكاثوليك يمكنهم أن يساعدوا في تطبيق قانون التعقيم . وبموجب نوع من الإفتاء ، قبل الأساقفة أن الأطباء الكاثوليك يمكنهم أن « يشيروا » إلى السلطات عن المرضى الذين يجب تعقيمهم . وبقي عليهم محرماً الإسهام بتشكيل الإضرابات . ويجب أن تحصل أزمة الموت دون ألم (الاوتانازيا) ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، لإيقاظ الوجدان الكاثوليكي في هذا الصعيد .

وفي هذه الظروف ، وأخذاً بعين الاعتبار هذا الضعف ، نرى أن النضال ضد الوثنية - الحديثة قامت به الكنيسة الكاثوليكية بغموض وإيهام عظيم . وأن مؤتمر فولدا ، في حزيران ١٩٣٤ ، سجل قلقه ، على عكس التأكيدات السابقة من

الزعيم هتلر ، عندما رأى أن الحركة القومية - الاشتراكية أرادت الحفاظ على مفهومها الخاص للعالم ، ولكن هذه الرسالة ميزت بين القومية - الاشتراكية نفسها ، وبين وثنية - حديثة يدعمها بعض موجهي الحزب .

ومن الواضح أن هجومات الكنيسة تركزت على مذاهب روزانبرغ . فقد حررت عدة كراريس ضد « أسطورة القرن العشرين » ، ونشرت في بداية سنة ١٩٣٤ ، بخاصة في مطابع سرية في كولونيا . وفي خريف ١٩٣٤ ، نشر المونسنيور فون غالان ، أسقف مونستر ، في صحيفة الأبرشية دراسات في « أسطورة القرن العشرين » تعدد عدم الصحة والأخطاء التي لا عد لها التي يتضمنها هذا الكتاب . وهذا الكراس الذي وزع على أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة ، أثار في ألمانيا هياجاً شديداً جداً ، وأقلق ، في هذه النقطة ، النازيين حتى أن الحزب اتخذ في ذلك العصر عدداً من الأحكام لمعارضة الحركات الوثنية - الحديثة التي نمت آنذاك . ولكن هذا الموقف الذي اتخذته الكنيسة الكاثوليكية ضد كتابات روزانبرغ لم يؤثر مطلقاً على الوضع العام للأسقفية التي ظلت تجعل المسؤولين عن هذه الصعوبات ليس هتلر ، وحكومته وحزبه ، وإنما الذين تزعم فقط بأنهم يخدعون أنفسهم ويخلطون بين المذهب النازي والمسيحية البدائية .

ومع ذلك نمت الاضطهادات ضد الكنيسة الكاثوليكية في سياق سنة ١٩٣٦ ، ما عدا وقت قصير ، كتمت فيه المنازعات الدينية أثناء الألعاب الأولمبية ، لإعطاء انطباع جيد للأجانب الذين يأتون إلى هذه الأعياد . وفي سياق ١٩٣٦ ، أغلقت مدارس دينية عديدة . ومن جهة أخرى ، لوحقت نظم دينية تحت شبهة المتاجرة بالعملات والفسق الجنسي . وقامت حملة عنيفة في صحف الحزب ضد أولئك الذين يسمون « الرجال السود » أي رجال الدين .

إن عنف هذه الحملة جعل البابا بيوس الحادي عشر يتدخل أخيراً . وبالرغم

من نصائح أمين دولة البابا ، المونسنيور باتشيللي الذي يخشى القطيعة ، رأى بيوس الحادي عشر في آذار ١٩٣٧ أن من الواجب أن ينشر الرسالة البابوية (مع القلق الحارق) التي تؤلف شجياً واضحاً للغاية لعدد من المذاهب التي يعلمها القوميون - الاشتراكيون . تشهر الرسالة البابوية بالتحريفات التي أجريت في الكونكوردات ، وزوال الرابطات الكاثوليكية -وتشجب علناً الوثنية - الحديثة : إن الرب المسيحي لا يمكن أن يسجن في حدود دولة خاصة ، في أصول عرق خاص . وتذكر الرسالة البابوية ، من جهة أخرى ، بعدد من المبادئ الكاثوليكية ، مثل تفوق أسقف روما ، وتدعو الكاثوليك الألمان إلى الاستمرار في خدمة الحقيقة ، والكشف عن الخطأ ، مهما يكن شكله وحتى كلامه .

وأتارت الرسالة « مع القلق الحارق » ردود فعل عنيفة جداً في الأوساط النازية . وتم الاستيلاء على المطابع التي عرفت في ألمانيا النص الحبري . وأوقف عدد عظيم جداً من الشخصيات . وتحاشى هتلر ، في ١٩٣٨ ، الذهاب لرؤية البابا في روما ، أثناء إقامته في العاصمة الإيطالية ، ولو من أجل زيارة مجاملة بسيطة .

ومع ذلك يجب ألا يبالغ في أهمية هذه الرسالة البابوية ، وذلك لثلاثة أسباب .

- أولاً ، لأن الرسالة البابوية حررت بشكل معتدل للغاية ، متجنباً على الإطلاق كل شجب للنظام ، وحتى الشكل الجمعي لهذا النظام . والرسالة تعبر بالتالي عن الحد الأقصى لاحتجاجات الكرسي - الأقدس . وتدل على أن الكرسي - الأقدس لا يريد القطيعة مع الحكومة الألمانية .

- النقطة الثانية : لقد ظلت الرسالة البابوية حادثاً منعزلاً ، في تاريخ العلاقات بين الفاتيكان والرايخ . وبعد قليل من الزمن ، أعلن البابا رسالة

مخصصة لدعم قضية فرنسا في إسبانيا ، واعتبرت بأنها تؤلف نوعاً من معادل لرسالة « مع القلق الحارق » .

- وأخيراً ، إن الأسقفية الألمانية لم تعتقد بأنه يجب استخدام الرسالة لمتابعة نضالها ضد الحكومة . وترى بأنه كان من المستحيل الذهاب ضد التيار . وإذا تبنت الأسقفية هذا الموقف ، فذلك في الجزء الأعظم منه بسبب نجاحات السياسة الخارجية لهتلر في ذلك الحين .

لقد أعرب الرأي الكاثوليكي ، منذ ١٩٣٣ ، عن اتفاقه مع سياسة المستشار الخارجية . وأوصت الأسقفية بالتصويت « نعم » أثناء الإستفتاء الشعبي في تشرين الثاني ١٩٣٣ الذي أيد انسحاب ألمانيا من عصبة الأمم . وعلى العموم تقريباً تبعت الأسقفية في اتخاذ هذا الموقف وكان ٩٠٪ من الأصوات في بافاريا الكاثوليكية لصالح هذا الموقف . وظهر التعاون بين الأسقفية والسلطة بشكل أكثر وضوحاً أيضاً أثناء الاستفتاء لعودة إقليم السار إلى ألمانيا في كانون الثاني ١٩٣٥ . وفي قضية الاستفتاء الساري هذه - نرى أن موقف الأسقفين المعينين المونسيور بورنيفاتر ، أسقف ترير من أجل الجزء البروسي من السار ، والمونسيور سباستيان ، أسقف سبير ، من أجل الجزء البافاري من الأرض السارية ، كان له تأثير حاسم . لأنه يجب أن نضع أمام أعيننا أن الرأي الكاثوليكي الساري كان مضطرباً بصورة عميقة بعملية « التطهير » في ٣٠ حزيران ١٩٣٤ . ويبدو أنه كان متردداً في أثر هذه الحوادث ، هذا فضلاً عن أن دعاية نشيطة قامت بها الجريدة الكاثوليكية « بريد السار الجديد » ضد عودة السار إلى ألمانيا النازية : « نحن ألمان ، والسار ألمانية ، ولكننا نطالب الكاثوليك بالأصوات لصالح العودة إلى ألمانيا النازية » . ولكن الأسقفين اللذين اتخذوا موقفهما في السابق ، ومراراً ، لعودة السار إلى ألمانيا ، تبني ، أثناء حملة الاستفتاء ، موقفاً محايداً ، وطلبوا في ٣

كانون الثاني ، وهما على المنبر ، قراءة رسالة اثني عشر خورياً - عيداً في البلاد . تذكر « بالحب والإخلاص الذي يجب علينا نحو شعبنا ووطننا » . وفي ٦ كانون الثاني ، قرئ من على المنبر أيضاً تصريح أسقفي ، حرره المونسنيور شولته ، مطران كولونيا ، وفيه يقول : « إن مسعى ١٣ كانون الثاني . على كل أرض السار ، سيكون استفتاء بغية تقرير أن هذه الأرض الألمانية وسكانها سيظلون متعلقين بشكل أزلي بألمانيا . وما من ألماني حقيقي يريد أن يبقى لا مبالياً بهذا القرار » . ولا شك أيضاً في أن الحياء ، الذي تبنته البابوية في قضية الاستفتاء الساري هذه ، لم يخدم في آخر الأمر قضية ألمانيا . لأن الموقف الذي تبنته الكنيسة الكاثوليكية ، وبخاصة الأساقفة ، لا يوضح طبيعة التصويت ، أي الأكثرية التي أعربت عن نفسها لصالح العودة إلى ألمانيا ، ولكنه يوضح الطابع الكثيف لهذه الأكثرية ، التي تجاوزت ٩٠٪ لصالح عودة السار إلى ألمانيا .

وكان على الكنيسة الكاثوليكية ، في سياق السنوات التالية . أن تحافظ على موقفها الإيجابي حيال سياسة الرايخ الثالث الخارجية . فبنسبة الاستفتاء على إعادة تسليح إقليم رينانيا ، في نيسان ١٩٣٦ . - هذا الاستفتاء الذي اتفق إجراؤه مع دور اضطهادات عنيفة ضد الكنيسة الكاثوليكية - رأت الأسقفية من غير المناسب اتخاذ موقف عام ، ولكن معظم الأساقفة طلبوا من رعاياهم التصويت بـ « نعم » . ومن جهة أخرى ، اتخذت الأسقفية ، خلال عدة مرات ، موقفاً لصالح تدخل الجيوش الألمانية في حرب إسبانيا . وقدمت الكفاح الذي قام ضد الجمهوريين كـ « نضال الخير ضد الشر » . وصرح مؤتمر فولدا ، في آب ١٩٣٦ : « إذا سقطت إسبانيا تحت النير الشيوعي ، فإن مستقبل أوروبا معرض لخطر خطير . فهل يستطيع زعيمنا ، بعون الله ، أن يعمل على نجاح هذا المشروع العسير بفضاعته ، بعزم لا يتزعزع وبالإسهام الصادق من جميع الألمان » . وبعد أن قام المونسنيور فولابر بزيارة لهتلر في اوبرسالزبرغ في جبال الألب

البافارية ، هذه الزيارة التي على ما يبدو أنها تركت في نفسه تأثيراً عظيماً جداً - نشر رسالة رعوية قرئت في ٣ كانون الثاني ١٩٣٧ ، وفيها أشار إلى ضرورة النضال المنظم من الدولة والكنيسة ضد البولشفية : « وبالتالي ، نحن ، أسأقتكم ، نختتم بهذا الوعظ والإرشاد : لا تدعوا أنفسكم مندفعين إلى عدم الرضى وإلى الاستياء بغير القانونين . إن حالة الرأي هذه تهيب دوماً تربة خصبة للعواطف البولشفية » .

ووجدت الحالة أكثر توتراً أثناء ضم النمسا ، في آذار ١٩٣٨ . ففي ذلك الحين يرى أن مطران فينّا المونسنيور اينيتزر الذي كان زمناً طويلاً موالياً لاستقلال النمسا ، حتى إنه حث منذ عهد قريب الكاثوليك إلى الدفاع عن استقلالهم ، قد انضم فجأة إلى ضربة القوة الهتلرية وطلب من مؤمنيه ، أثناء استفتاء ١٠ نيسان ، التصويت للاتحاد مع ألمانيا . وهذا الموقف العجل كثيراً من قبل المونسنيور اينيتزر أغم روما كثيراً . فقد دعي الكاردينال إلى الفاتيكان وعنف تعنيفاً خطيراً . ولذا لم تجرباً الأسقفية الألمانية . على أثر حادث اينيتزر على اتخاذ إعلان مشترك لصالح استفتاء ١٠ نيسان ؛ حتى إن بعض الأساقفة رفضوا بهذه المناسبة أن يضعوا الصحافة الأبرشية في خدمة الدعاية النازية . وكانت هذه بمخافة حالة أسقف برلين الجديد ، الذي سيلعب في الاجل دوراً كبيراً ، كخضم للنازية ، وهو المونسنيور بريزينغ . ووجد أيضاً أسقف آخر وهو المونسنيور شبول ، أسقف راتسبون الذي رفض بصورة مكشوفة الإسهام بالاستفتاء . ولكن هذه الحالات كانت منعزلة . وعلى العموم وقفت الصحافة الأبرشية . إلى جانب الاستفتاء . أما الكهان الذين رفضوا الذهاب إلى صناديق الاستفتاء أو ألزموا مؤمنيههم بعدم الذهاب ، فقد كانوا موضع عقوبة من جانب رؤسائهم .

على أن الشرط المقيد الذي ظهر بالرغم من كل شيء ، أثناء ضم النمسا ، لم يحدث في السنة التالية ، بمناسبة تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية . فقد أثارت

أزمة مونيخ رسالة شكر المونسنيور فولابر ، باسم مجموع الأسقفية الألمانية ، التي مدحت هتلر لإنقاذه السلام . وفي نيسان ١٩٣٩ ، بمناسبة الذكرى الخمسين لميلاد الفوهور (الزعيم) - وبعد بضعة أسابيع على احتلال الجيوش الألمانية براغ - هنا المونسنيور برترام باسم مجموع الأسقفية الفوهرر على « طعنه الطعنة الأخيرة لتشيكوسلوفاكيا » واشتركت الكنائس بقرع الأجراس ، في هذا التاريخ ، لميلاد « الرايخ العظيم » .

ويجب أن نشير إلى أنه ، منذ شهر شباط ١٩٣٩ ، صدرت في فرنكفورت جريدة أسبوعية كاثوليكية جديدة تسمى « الإرادة الجديدة » تلج على ضرورة إقامة علاقات ودية بين الكاثوليكية الألمانية والحركة القومية - الاشتراكية ، تحت شعار « النظام الأوروبي الجديد » الذي شرع هتلر بتشييده . ويبدو أن هذا الاتجاه في المصالحة كان مدعوماً بشدة من قبل البابا الجديد . بيوس الثاني عشر ، الذي خلف بيوس الحادي عشر ، الذي أظهر في السنوات الأخيرة من حياته ، مرارة كبرى إزاء النظام القومي - الاشتراكي . لقد أعرب البابا الجديد في رسالة إلى مستشار الرايخ « عن أمله الحار بأن يرى من جديد إقامة علاقات ودية مع ألمانيا » . ويذكر سفير ألمانيا لدى الكرسي - الأقدس ، فون برغن ، بالشكل التالي أول حديث له مع البابا الجديد : « لقد أشار البابا ، أثناء المقابلة ، بعد أن جددت له تهاني ، بأنني أول سفير يستقبله . وعلق كثيراً على تكليفي شخصياً بأن أعرب للفوهرر ومستشار الرايخ شكره العميق جداً ، وأضاف تمنياته الخالصة لسعادة الشعب الألماني الذي علمه كيف يقدره ويحبه كل يوم أكثر فأكثر ، خلال تجربة مديدة ، طوال نشاطه في مونيخ وفي برلين . لقد أعرب لي البابا عن تمنياته الحارة من أجل السلام بين الدولة والكنيسة . وكرر علي ذلك غالباً ، عندما كان أميناً للدولة . ولكنه بصفته بابا حرص اليوم على تأكيد ذلك بصراحة » .

وإذن أسهمت السياسة الخارجية في توكيد التحالف بين السلطتين . ولقد فعلت الأسقفية الألمانية كل إمكانها لتبرهن على أنها كانت على اتفاق مع سياسة هتلر الخارجية . وعلى ما يبدو ، لم تطرح قضية معرفة ما إذا كانت هذه السياسة ستؤدي إلى الحرب ، ولا ما إذا كانت هذه الحرب ، المدبرة باسم أهداف التوسعية الألمانية ، ستكون حرباً عادلة أولاً . وبهذا الواقع ، تجد نفسها عزلاء من السلاح كاملاً ، في اليوم الذي تخين فيه الحرب ، لتفرض وجهة نظر صحيحة على الأمة الألمانية .

ج (قضية علاقات الكنيسة الكاثوليكية والنازية

يبقى أن نفسر وأن نحكم على العوامل التي قيدت المجازاة العجيبة للكنيسة الكاثوليكية حيال النظام الهتلري ، ومحاولتها ، بالرغم من كل شيء ، الإبقاء على « الوضع الراهن » . ورفضها ، بالتالي الدخول في طريق الشهادة .

لقد وجد عدد من المؤرخين - والمؤرخين الكاثوليك - حاولوا تبرير موقف الأسقفية ، وبرهنوا عن حق ، على أن الكنيسة الكاثوليكية نجحت ، بالرغم من كل شيء ، في الحفاظ على نقاوة العقيدة بالنسبة للعقائدية النازية . والواقع أن السلطات الكنسية لم تعترف أبداً باحتكار الدولة للتربية ولم توافق أبداً على ممارسة التعقيم الإجباري ، كما لم تقبل الكنيسة أبداً بأن العرق يمكن أن يكفي لتأسيس أخلاق ، وأن تضحي لمصالح هذا العرق كل الاعتبارات الأخرى . وأكثر من ذلك ، وهذا ما وضعه هؤلاء المؤرخون ، أن الكنيسة الألمانية لم تقبل أبداً بأن تقبع وتقتصر على خدمة الكنيسة ، ولم تقبل أبداً بتحديد نشاطها على ممارسة العبادة ، والحفاظ على الطقوس . لقد أرادت دوماً أن تستمر في نفوذ تعليمها إلى الحياة السياسية ، وأن تحكم في كل القضايا التي تمس الأخلاق العامة . وكررت الأسقفية مراراً بأنه لا يمكن أن تتخلى عن مجموع هذه المبادئ . ولذا فإن هؤلاء المؤرخين ، استطاعوا أن يثبتوا أن الكنيسة ، إذا قامت ببعض التنازلات

التفصيلية ، فقد صانت الأساسي من المذهب الكاثوليكي . وقد وسعت هذه النظرية في كتاب مفعم بالمعلومات ، وهو « الصليب والصليب المعقوف » الذي صدر في ١٩٤٦ ، تحت إدارة يوهان نويهاوسلر ويشكل الموقف الرسمي الذي اتخذته الأسقفية الألمانية .

ومن جهة أخرى ، استطاعت الأسقفية ، بدفاعها ، أن تثبت أن مجموع المؤمنين لم يتبعوا موقف المقاومة الشديدة . وقد نصحت الأسقفية بالمقاومة مراراً مختلفة من قبل كاثوليك ، ولكن من قبل كاثوليك يعيشون دوماً في الخارج . وهذه بخاصة حالة صحافي عظيم وهو فالدمار غوريان في « الرسائل الألمانية » التي نشرها في لوسرن (في سويسرا) ؛ وأيضاً حالة اليسوعي فريدريك موكرمان الذي نشر في هولندا المجلة « الطريق الألماني » وفيه يعبر في الغالب جداً عن حزنه ودهشته أمام موقف بعض الأساقفة الألمان ؛ وأخيراً ، هذه حالة النشرة التي نشرها كاثوليكيون ألمان في المهجر ، في باريس تحت عنوان « الكفاح من أجل الحضارة » . وإن عدداً من المراقبين الأجانب ، الذين يعيشون في ألمانيا ، مثل المؤلف الكاثوليكي الانكليزي وليام تيلنغ المراقب الثاقب لحوادث ذلك العصر ، كانوا يفكرون بأن الأساقفة لو صلبوا موقفهم وتشددوا فيه لتبعهم عدد من الكاثوليك . ولكن يبدو أن الأساقفة حاكموا الأمور بشكل مغاير . ففي حزيران ١٩٣٥ ، كتب أسقف راتسبون إلى الكاردينال برتام ، أسقف بريسلو وعميد الهيئة الأسقفية الألمانية ، « إن وفاء الكاثوليك لن يقاوم الحنة » في حال القطيعة مع النظام . وقال المونسنيور فون غالن نفسه ، أسقف مونستر ، مراراً ، في محاضراته على أعضاء الكليروس ، بأنه ينبغي ألا يعتمد على مقاومة الشعب الكاثوليكي .

ومع ذلك ، فإن هذه الإيضاحات وهذه التبريرات لا تأخذ بعين الاعتبار الحادث الأساسي ، وهو التعاطف الذي لا جدال فيه للقسم الأكبر من الأسقفية

الألمانية إزاء النازية . وهذا التعاطف النشيط كشف عنه كتاب غونتر ليفي عبر المحفوظات الأسقفية .

وما من شك في أن الأسقفية تأسف لبعض مظاهر العقائدية النازية . ولكنها ترى ، بالرغم من كل شيء ، بأن النظام يصنع خيراً لألمانيا ، لأنه دفاع ضد البولشفية وضد الإلحاد . وهما العدوان الأساسيان للشعب الألماني . ومن هنا ينجم الجهد المستمر من هذه الأسقفية لإيجاد صعيد للتفاهم مع النازية . إن إقامة علاقة بين الصليب المعقوف والصليب ، ومحاولة اللاهوتيين لتحقيق نوع من التركيب بين الجرمانية والنازية ، قد لوحقوا باستمرار بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ . وفي هذا الاعتبار ينبغي أن نشير إلى كتاب يمثل ذلك بخاصة وهو الكتاب اليدوي الذي يحمل هذا العنوان : « الكتاب اليدوي للقضايا الدينية المعاصرة » . الذي نشره في ١٩٣٧ ، المونسنيور غروبر ، مطران فريبورغ . وفي العصر نفسه ، تمكن النائب العام لأسقفية فورتزبورغ أن يكتب : « إذا أثقل كاهن بالاحتقار أو سخر من مفاهيم الدم والتراب والعرق ، فهو لا يتعرض للهجومات السياسية والملاحقات القضائية فحسب ، وإنما أيضاً يذنب ضد اللاهوت وضد الكنيسة ، لأن ما تعبر عنه هذه المفاهيم خاص بالثروة القومية الثينة بخاصة ، التي أعطاناها الله وتمثل الأساس الطبيعي للرابطة فوق الطبيعية . لأننا إذا كنا مسيحيين وكاثوليك ، فذلك قبل كل شيء ، لأننا ولدنا ، بفضل الحكمة الإلهية ، في الوسط العائلي الذي هو وسطنا . يجب أن نساعد الشعب على أن يدخل في مفهومه للعالم الديني جميع هذه المفاهيم التي اقترحت عليه بحماسة عظيمة جداً » .

وهذا الموقف من الأسقفية ، موقف التعاطف حيال النازية ، يوضح في آخر المطاف سكوت الكنيسة أمام الجرائم التي يرتكبها النظام النازي . وهكذا لم يأت أي احتجاج من جانب الأسقفية بعد « تطهير » ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، الذي كلف ، إلى جانب روم حياة العديد من الشخصيات الكاثوليكية ، مثل الدكتور إيريك

كلاوزينر ، زعيم العمل الكاثوليكي في برلين ، والذي لعب دوراً عظيماً في الدفاع عن الرابطات الكاثوليكية ، وأدم بروست ، الذي كان زعيم الشبيبة الكاثوليكية . ولم يوجد بهذه المناسبة أي حركة احتجاج من الأسقفية . إلا أن المونسنيور فون غالن وحده تكلم بعد عامين ، في وعظه عن « القبور الحديثة العهد » التي يرقد فيها رماد أولئك الذين « ينظر إليهم الكاثوليك الألمان شهداء الإيمان » .

وأخطر من ذلك أيضاً الغياب الكلي للاحتجاج على معسكرات الاعتقال التي سجن فيها ، في وقت مبكر ، عدد من الكهان الكاثوليك . لقد كان الاهتمام الوحيد للأسقفية على هذا الصعيد الحفاظ أو محاولة الحفاظ في المعسكرات على سماع الاعتراف ، وهذا مالم تحصل عليه . وبالمقابل . إن أسقف اوسنابروك ، المونسنيور برنينغ ، عضو مجلس الدولة البروسية ، زار معسكرات الاعتقال في أبرشيته ، في ١٩٣٦ ، واثق على نصبها .

وأخيراً ، إن الأساقفة ، في كل وقت وباستمرار ، ثبطوا كل نوع لمقاومة النظام ، واعتبروه تروفاً على الدولة وعلى السلطات الدينية معاً . وإن تصريح فولدا ، في آب ١٩٣٥ ، يحض المؤمنين على ألا ينصرفوا بالمقاومة . ولم يكن هذا التصريح إلا مثلاً بين أمثلة كثيرة أخرى . وكان يكرر باستمرار على الكاثوليك بأن عمل الثورة يتعارض مع الكنيسة الكاثوليكية التي تأمر باحترام السلطة المؤسسة على مشيئة الله .

وفي هذه الظروف هل توجد مقاومة كاثوليكية ضد الهتلرية ؟

لقد زعم غالباً لتبرير الغياب شبه الكامل للمقاومة ، أن هذه المقاومة كانت دون جدوى على الإطلاق . وهذا غير صحيح ، ففي مرات مختلفة كانت هذه المقاومة عندما تظهر تنجح في كبح السلطة ، على اعتبار أنها كانت تظهر طاقة

كافية . والحالة النموذجية هي حالة حزيران ١٩٣٦ ، عندما حررت الأسقفية البافارية رسالة جماعية لمنع الطرد غير الشعبي جداً في بافاريا ، الذي نال الراهبات اللائي يعملن في المدارس العامة . وهذه الرسالة منعتها السلطات ، ولكنها مع ذلك قرئت على المنبر في جميع الكنائس وأجبرت الحكومة على التنازل تماماً . والحالة الثانية التي نجحت فيها المقاومة ، كانت حالة المونسنيور فون غالن . فقد عارض ، في تشرين الثاني ، قرار لاند اولدانبورغ بسحب الشعارات الدينية من جميع المباني العامة . وفي هذه الحالة أيضاً تراجعت السلطة أمام موقف الأسقف .

ولكن يجب الاعتراف بأن هذه المواقف كانت استثنائية . فقد اقتصرت مقاومة النظام ، في الأوساط الكاثوليكية ، على عدد من أعضاء الاكليروس الأدنى . ويشار في هذا الاعتبار إلى دور كاهن من برلين وهو برنارت ليشتانبرغ ، الذي كان عظيماً بخاصة ؛ أو رهبان نظاميين ، مثل اليسوعي روبرخت ماير الذي أوقف في أيار ١٩٣٧ . ومن المؤكد أن عدداً من الكهان الكاثوليك ، وبخاصة من أبرشية كولونيا ، قد حبستهم السلطات النازية . ومن المستحيل ، وللأسف ، في هذه الظروف الحالية ، تحديد الأرقام . ومن المؤكد أيضاً أن المعارضة الكاثوليكية ظهرت في إطار الجماعات النقابية الكاثوليكية القديمة . وبخاصة بين التي كانت قد كافحت في كتلرهاوس كولونيا الذي كان واحداً من مراكز الحياة النقابية الكاثوليكية الألمانية قبل النازية . وكانت الشخصية المرموقة الهامة في هذا الاعتبار شخصية جاكوب كيزر الذي كانت له اتصالات مع عدد من الاجتماعيين - الديموقراطيين ، وفي وقت مبكر أيضاً ، مع الأوساط العسكرية المعادية للنظام وبخاصة مع بيك وغوردلر . ولكن هذه المقاومات كانت مقاومات فردية . إن الكنيسة الكاثوليكية ، كما هي ، دعمت النظام أو اتفقت معه ولم تحاول كفاحه .

الفصل الثامن

علاقات الكنيسة البروتستانتية واليهودية

بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩^(١)

وعلى نقيض ما مرّ في الكنيسة الكاثوليكية ، التي تتصرف بنظام تسلسلي موطد بقوة ، لا يوجد أي نوع من الوحدة في الكنيسة البروتستانتية الألمانية . وتتألف هذه الكنيسة البروتستانتية في الواقع من ثمان وعشرين كنيسة ، لوثرية ومصلحة ، وأهمها كنيسة « اتحاد بروسيا القديم » (A.P.U) التي تضم وحدها ١٨ مليون عضو . وفي الواقع ، يوجد بين هذه الكنائس الألمانية المختلفة عدد من الهيئات المشتركة . ولكن يجب أن نوضح بخاصة استقلالها التام ، الذي يعترف به دستور فيمار ، فيما يتعلق بالإيمان ، والتشكيل ، والإدارة . وإذن لا يمكن الكلام عن كنائس دولة . وتؤلف الكنائس « أصنافاً للحق العام » :

وفي هذه الكنائس البروتستانتية ، نفذت العقائدية القومية - الاشتراكية في دور جمهورية فيمار . ووجد ثلاثة تجمعات أساسية متعاطفة مع النازية : الحركة المسيحية الألمانية ، تحت إدارة الراعي (القس) فينكه ، واتحاد الكنيسة الألمانية ، وأهم شخصية فيه شخصية الراعي اندرسون ، وأخيراً مسيحيو تورنجه الألمان ، مع الراعي ديتر Dieter . وقد ألفت هذه الرابطات الثلاث « حركة المسيحيين الألمان » وكان على رأسها ، قبل وصول هتلر إلى

H. Buchheim, Glaubenskrise, im Dritten Reich, (1953).

(١) راجع :

R. THALMAN, Protestantisme et National - Socialisme (Revue d'histoire Moderne و
et Contemporaine, Paris, 1965

السلطة ، الراعي هوسنفولدر ، وأصله من سيليزيا ، وقد وجه تعليم الكنيسة ، في كتاب يسمى « توجيهات الحركة الدينية » نحو العقائدية القومية - الاشتراكية في العرق والفولكشتوم وحاول أن يدخل في الكنيسة « مبدأ الزعيم » وكافح في الكنيسة جميع التأثيرات المناصرة لليهود ، التي تأخذ مصدرها من العهد القديم . وكما قيل في العصر : « المسيحيون الألمان يريدون أنفسهم مسيحيين S.A »

١ - اضطراب الكنيسة الإنجيلية (١٩٣٣ - ١٩٣٥)

لقد أظهر الكليروس البروتستانتي في كامله تقريباً رضاً ملحوظاً حيال وصول هتلر إلى السلطة . وفي البلاغ الذي أذاعه ، في ٨ آذار ١٩٣٣ ، القائد الأعلى للتخوم ، الدكتور اوتو ديبليوس ، الذي لم يحتفظ طويلاً بضلاله في النظام ، لم يخف فرحه العميق « بالمنعطف الذي أنهى خمسة عشر عاماً من المارّة » . وأن تصريح كنيسة بافاريا المؤرخ في ١٦ آذار يستلهم من الروح نفسها : « إن دولة تبدأ بالحكم حسب قانون الله يمكن أن تكون مطمئنة لا من موافقة الكنيسة فحسب ، وإنما من تعاونها النشط والفرح أيضاً » . « ولكن يجب ألا يذهب عن بال الكنيسة أنها تصدر عن نظام يختلف عن نظام الدولة » . (وهذا يشكل ، رغم كل شيء ، حيطة كاملة إزاء العبارة السابقة) .

وبصورة عامة ، كانت الأوساط البروتستانتية مجمعة على تحية انتصار النازية . وقد صرح فيما بعد المنظر كارل بارت ، أحد خصوم النظام : « إن من كان لا يعتقد في ١٩٣٣ برسالة هتلر كان محكوماً عليه بالهلاك الأبدي (لعيناً) في صفوف الكنيسة البروتستانتية » . وإن الأكثرية الواسعة للرعاة الألمان ، القرية قليلاً من ٧٠ إلى ٨٠ ٪ ، بالرغم من تبشيرهم بالإيمان بعدم الاهتمام بالسياسة ، كانوا محبذين للحزب القومي الألماني إلى الـ D.N.V.P . وكانوا متعلقين بالمفهوم اللوثيري ، وبموجبه ، الأمير مؤسسة أقامها الله . وهذا المفهوم يجعل من الطاعة

إلى السلطة (اوبريغكايت) قانوناً مطلقاً للمسيحي . وكانوا رجالاً على الإطلاق محافظين وقوميين . ورأوا ، كالاسقفية الكاثوليكية ، في النازية ، حماية نافذة ضد البولشفية والليبرالية والإلحاد .

إن قضية علاقات الكنيسة الإنجيلية والدولة القومية - الاشتراكية وضعت منذ شهر نيسان ١٩٣٣ بمناسبة المؤتمر الأول لـ « المسيحيين الألمان » الذي عقد في برلين من ٣ إلى ١٠ نيسان ١٩٣٣ . ووضعت هذه المظاهرة تحت شعار له دلالاته : « دولة هتلر تدعو الكنيسة . على الكنيسة أن تسمع هذا النداء » . وفي هذه المظاهرة أفصح عن الأمنية بأن « كنيسة الرايخ الإنجيلية » قد أنشئت . أي أن كنيسة وضعت فوق الكنائس الخاصة : كنيسة الرايخ المرتبطة بصورة عميقة بالدولة . وقد استقبلت هذه الفكرة بصورة طبيعية في الأوساط النازية .

ومع ذلك ، عندما أريد تعيين الشخصية المكلفة بإعداد « كنيسة الرايخ » هذه ، لم يقع اختيار هتلر . على هوسنفولدر ، زعيم المسيحيين الألمان ، كما يتوقع الرأي العام ، وإنما وقع على شخصية غامضة . وهو المرشد الديني العسكري القديم من بروسيا الشرقية وهو الدكتور لودفيغ مولر الذي كان باصوله وبصلاته الشخصية وقناعاته الدينية ، قريباً جداً من الأوساط المحافظة ، وكان هتلر منذ زمن طويل جداً يكن له بعض الود والصدقة . وفكر كل من هتلر ولودفيغ مولر أن الكنيسة الانغليكانية التابعة للدولة ، كما تعمل في انكلترا ، يجب أن تخدم كنموذج للكنيسة الألمانية الجديدة . وكان كل منهما يجذب ما يمكن أن يسمى « بروتستانتية الدولة » . ومن الواضح أن هتلر كان يريد من تسمية مولر أن يدخل العقائدية القومية - الاشتراكية في الأوساط البروتستانتية الألمانية . ولكن يبدو ، في ذلك العصر على الأقل ، أنه كان يحذر من « المسيحيين الألمان » وأراد أن يداري ، في الكنيسة ، العناصر المحافظة والمتعلقة بالإيمان الخفيف . إذ من الممكن إجراء مقارنة بين أول سياسة دينية لهتلر ، وموقفه حيال الجيش ، عندما

وقف في ذلك الحين ، وأثناء عدة سنوات أيضاً ، ضد الأوساط « S.A. » ومع الأوساط العسكرية المحافظة . ووجد نوع من موازنة بين سياسته حيال الكنيسة وسياسته إزاء الجيش .

ومن الواضح أن تسمية مولر كان لها دوي هام في داخل الأوساط البروتستانتية . فقد استاء من ذلك بشدة الجناح الراديكالي للمسيحيين الألمان الذي أخذ يشتم مولر . وبالمقابل - وضد المسيحيين الألمان - يرى نحو الحركة التي تسمى حركة « الشباب المصلحين » . وهي تجمع من اللاهوتيين والرعاة والرابطات الإنجيلية ، المتعلقة ، بالرغم من موقفها الأساسي المؤيد للقومية - الاشتراكية ، بالحرية الدينية التي أرادوا الدفاع عنها ضد اعتداءات سلطة الدولة . وتتضح . بشدة حركة الشباب المصلحين في آن واحد ضد اتجاهات الماركسية الملحدة وضد الوثنية الجديدة التي أراد المسيحيون الألمان تأسيسها .

ظهر الخلاف بين هذين الاتجاهين عندما أريد تعيين الزعيم الروحي للكنيسة الرايخ الجديدة . ووقع اختيار ممثلي الكنائس المجتمعين في ايزناخ على رجل ينتسب لحركة الشباب المصلحين ، وهو الراعي فريدريك فون بودلشفينغ الذي فضل ، كزعيم للكنيسة الجديدة ، على لودفيغ مولر . وكان بودلشفينغ شخصية خرجت من الأوساط التبشيرية الألمانية ، واعتبر فكراً متجهاً نحو الاهتمامات الدينية وحدها ، ومتعلقاً باستقلال الكنيسة . وتسمية بودلشفينغ اشعلت النار بالبارود وافتتحت العداء .

وفي الواقع ، تصلبت الجبهات غداة انتخاب بودلشفينغ . فقد اعلم لودفيغ مولر بالحال بأنه لن يعترف بأسقف الرايخ الجديد . لأن هذا الأسقف منتخب ممثلي الكنائس وليس ممثلاً لجمهور المؤمنين أنفسهم . وبمقاومة مولر تشجع أنصار هولسنفولدر ، المسيحيون الألمان ، ونظموا مظاهرات جماهيرية تساندها الأوساط النازية .

وعندئذ سمى الحكومة مديراً جديداً للشؤون الثقافية بشخص الدكتور
اوغست يغر واستطاع هذا بفضل غيرته النازية الحديثة العهد وثقافته الحقوقية
أن يرقى بسرعة في الجهاز الجديد للدولة . فقد كان اوغست يغر ابن مشاور لمجمع
الرعاة البروتستانت ، وكان يعرف صغريات أجهزة الإدارة الكنسية كما عرف
كيف يغطي ، بدلائل حقوقية ، تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للكنيسة .
ومنذ ذلك الحين يرى النصر السريع للمسيحيين الألمان . أما الأسقف بودلشفينغ
فقد حرمه يغر من كل جهاز إداري ، واضطر للاستقالة ، وفي ١٤ تموز ١٩٣٣
ظهر دستور جديد للكنيسة الإنجيلية الألمانية - دستور يعتمد على « مبدأ
الزعيم » . ووجد على رأس هذه الكنيسة « أسقف لوئري للرايخ » يعينه المجمع
القومي ، وتحت سلطة أسقف الرايخ هذا يوجد سبع وعشرون أسقفاً إقليمياً
تنتخبهم المجامع الإقليمية .

وحددت الانتخابات لتشكيل المجامع الكنسية في ٢٣ تموز . ووضع النازيون
كامل جهاز الحزب للعمل لصالح المسيحيين الألمان . وتدخل هتلر نفسه عشية
الانتخابات لصالح المرشحين الذي ينتسبون إلى وسط المسيحيين الألمان . وكانت
النتيجة ما كان متوقعا : فقد حصل المسيحيون الألمان ، وسطياً ، على ٧٥٪ من
المقاعد . وانهقد المجمع العام في بروسيا غداة هذه الانتخابات ، واتخذ بالحال عدداً
من الاجراءات البالغة الخطورة ، وقسم ، مثلاً ، البلاد إلى عشر أسقفيات وسمي
أصحابها مباشرة - وهذا يفترض حذفاً فظاً لقدامى كبار الرؤساء الدينيين الذين
طردوا من وظائفهم . وعزل الموظفون الكنسيون الذين لم يقدموا ضمانات كافية
من الولاء . وحرمت الوظائف الدينية على الرعاة غير الآريين أو المتزوجين بغير
آريات . وفي هذا العمل أدخل التشريع العرقي في الكنيسة الإنجيلية . ويجب أن
نشير إلى أن أيّاً من الأساقفة الإقليميين الآخرين لم يبد أقل مقاومة . وأخيراً ، في
٢٧ أيلول ١٩٣٣ ، انتخب لودفيغ موللر بالاجماع أسقفاً للرايخ . وبعد أيام

قلائل . اطلق أسقف الرايخ الجديد ، مناسبة الذكرى الـ ٤٥٠ لميلاد المصلح مارتن لوثير (١٤٨٣ . ١٥٤٦) ، نداءً عاماً ، حض فيه ا.ؤمنين البروتستانت على الاتحاد في ذكرى المصلح ، والبرهان على تعلقهم بالمسشار وبسياسته ، اللذين ، كما قال ، « هبات حقيقية من الله » ، وأخيراً القيام بعملهم الوطني بغية النهوض بألمانيا . ومن الممكن أن نفكر ، في آخر أيلول ١٩٣٣ - وهذا هو الحين الذي أحرز فيه هتلر على نجاحات كبيرة على الصعيد الكاثوليكي ، إذ في هذا الحين وقعت الكونكوردات ووضعت في حيز التطبيق - بأن تحالف الكنيسة الإنجيلية والدولة النازية قد التحم تماماً .

ومع ذلك فقد ظهرت بسرعة في هذه المنظومة مثالب خطيرة للغاية دلت على ضعف العمل الذي قامت به الحكومة الألمانية .

وفي الواقع ، ظهر بسرعة أن موقع الأسقف مولر لم يكن جذرياً بكفاية لعدد من المسيحيين الألمان . وأن مولر يحرص على ضمان حماية الدولة لعدد من الموظفين الكنسيين ، حتى ولو أن هؤلاء لا ينسبون إلى أوساط « المسيحيين الألمان » وارتسمت بسرعة جداً معارضة ضد مولر ووجد على رأسها هوسنفولدر . وفي هذه الظروف ، وبفضاطة قام عضو من كنيسة المسيحيين الألمان ، وهو الدكتور رينولد كراوزه ، الذي كان مرتبطاً شخصياً بروزانبرغ ، وألقى ، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، في قصر الألعاب في برلين ، خطاباً انتقد فيه لين موجهي كنيسة الرايخ وطالب فيه المباشرة بإصلاح ثان محرر البروتستانتية من « الكتاب المقدس ومن العبادة » . ووجهت في هذا الخطاب هجمات عنيفة ضد « العهد القديم » ، « بأخلاقه اليهودية في الثواب ، وقصص التجار ، والأنعام والسفلة » . ويصرح كراوزه يجب الإكتفاء بـ « بتأليه مسيح بطلي ، وبإيمان جرماي محض » . وأثار هذا الخطاب المشين رد فعل عنيف جداً في بعض الأوساط الألمانية . وقد ر. الأسقف مولر عزل الدكتور كراوزه وطرده من « طائفة

المسيحيين الألمان » . وكان لخطاب قصر الألعاب نتيجة في إثارة القطيعة في داخل حركة المسيحيين الألمان ، بإظهاره في داخلها اتجاهين : الأول معتدل ، ويرتض بالرغم من كل شيء بالإيمان التقليدي ، والآخر جذري ينزع إلى تأليه وثني - حديث لشخصية المسيح .

وفي هذه الظروف نتساءل ما هو مصير مختلف أحزاب الكنيسة الإنجيلية الألمانية ؟

لقد التفت الجزء الراديكالي (الجذري) للمسيحيين الألمان ، أمام تصريحات الدكتور كراوزه ، بحركة الإيمان الألماني ، الحركة التي أسسها منذ قليل . انطلقاً من عدد من الجماعات الصغيرة ، الراعي جاكوب ولهم هاور . وكان هاور هذا لاهوتياً ، ومبشراً زمنياً طويلاً في الهند ، واهتم فيها بالقضايا العرقية وأصبح متخصصاً بقضايا التاريخ الديني في الشرق . وهو شخصية معقدة ، ويستحق الاهتمام . ويبدو أنه أخذ ، بعض الوقت ، بأفكار غاندي وبمبدأ اللاعنف . وفي حزيران ١٩٢٣ ، أسس « جمعية شغل الإيمان الألماني » التي ضمت ، بشكل يلفت النظر ، رابطات عرقية ومظلمات المفكرين الأحرار والذين لسان حالهم الأساسي مجلة « الدرشبروخ » التي أصبحت إحدى مجلات الكفاح ضد المسيحية . واستطاع هاور ، في حركة الإيمان الألماني هذه ، أن يجمع حوله عدداً من الشخصيات المعبرة ، مثل الكونت روفنتلو الذي اتصل عن كثب بلودندورف ، ولكن ، يجب أن نذكر ، أنه لم يحصل إلى الاتفاق التام والمساندة الكاملة للحزب القومي - الاشتراكي .

وإذا انضم المسيحيون الألمان المتطرفون إلى حركة هاور ، فالمقابل يرى أن عدداً عظيماً من الكسبيين ، الذين قلنوا بعمق من مظاهرة قصر الألعاب ، سجلوا تدريجياً ابتعادهم حيال المسيحيين الألمان واقبلوا نحو الحركات الأصلية الحنيفة .

وحاول هوسنفلدر ، زعيم المسيحيين الألمان . أثناء المؤتمر الذي عقد في فيمار ، في تشرين الثاني ١٩٣٣ ، أن يعيد الالتحام بين مختلف فروع الحركة . وفي الواقع ، أنكر عليه عمله عدد عظيم من الجمعيات الإنجيلية والرعاة واللاهوتيين . وفي تشرين الثاني ، أعلم أساقفة الكنائس اللوثرية في بافاريا ، وفرتامبرغ ، وهانوفر . وتورنجه . واولدانبورغ ، وهامبورغ ، وباد ، إلى أسقف الرايخ ، مولر ، بأن كنائسهم نزعت تضامنها تماماً مع هوسنفلدر ، وهذا يعني المسيحيين الألمان ، و « جمعية غنادو » التي تضم شخصيات معتبرة في الأوساط التبشيرية اللوثرية الألمانية . وهي جمعية أسسها أهل التقوى الرينانيون في ١٨٩٧ ، وتمتعت بجاه عظيم جداً . أعلنت جهاراً قطيعتها مع حركة المسيحيين الألمان واتهمتها بأنها جرفت « في طريق معاكس للكنيسة » . والموقف المميز ، في هذا الاعتبار ، كان الموقف الذي اتخذته أستاذ اللاهوت في جامعة غوتنغن ، إيمانويل هيرش ، وكان في السابق نازياً ، فقد رفض اطلاقاً تبطيل (جعله بطلاً) شخصية المسيح . وشجب علناً طرد اليهود الصابئين من الكنيسة البروتستانتية .

ويبدو بالتالي أن تجاوزات بعض العناصر الراديكاليين ردت الى حنيفة الدين عدداً عظيماً من المسيحيين الألمان . ومن البديهي أن هذا لا يعني من جانبهم عداءً منظماً ضد النظام . وإنما إرادة عدد عظيم من البروتستانت في إنقاذ استقلال الكنيسة إزاء الدولة . وعلى هذا الصعيد في الدفاع عن استقلال الكنيسة ، تأسس في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٣٣ ، فريق صغير ، وإنما نشيط بخاصة ، يسمى « فريق الدفاع عن الرعاة » . وهذا الفريق للمذي جمع أعضاء من الأوساط التي كانت تنتسب إلى حركة الشبيبة المصلحين ، كان على رأسه الراعي مارتن نيولر الذي يمارس وظائفه في خورية برلين - دالم . وكان نيولر في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ضابطاً في البحرية . وقاد غواصة . وكان مشايعاً للنازية في

١٩٣٣ ، عندما استلم هتلر السلطة . وفريق الدفاع عن الرعاية هو الذي سيؤلف نواة ماسمي في ألمانيا ، انطلاقاً من هذا التاريخ ، « الكنيسة المعترفة » والكنيسة المعترفة هي التي رفضت حالاً الاعتراف بالمجمع الذي انتخب الدكتور موللر أسقفاً للرايخ ، وجعلت رسالتها الدفاع عن استقلال الكنيسة وسلامة الإيمان . ومنذ آخر سنة ١٩٣٣ ، ضم اتحاد الدفاع عن الرعاية نحو ستة آلاف راع ألماني . وتبنت على الصعيد الديني ، مواقف اللاهوتي السويسري كارل بارت الذي اضطر منذ ١٩٣٣ إلى التخلي عن كرسيه كأستاذ في كلية اللاهوت في بون ، ولجأ إلى سويسرا . وفي مجمع عام عقد ، في أيار ١٩٣٤ ، في بارمن ، وهي مدينة لها تقاليدها البروتستانتية القديمة ولاسيما في أوساط أهل التقوى ، اعنت الكنيسة المعترفة بأنها الكنيسة القانونية الوحيدة في ألمانيا ، وأقامت « حكومة مؤقتة » لهذه الكنيسة . وكان هدفها الحفاظ على نقاوة الإيمان الإنجيلي ضد جميع الأخطاء التي صنعتها الوثنية - الحديثة ، والمعارضة بكل قواها لمزاعم الدولة الجمعية . وانهقد مجمع بارمن في جو من الحماسة ، وفي إقبال شعبي عظيم جداً جاء بخاصة من الكتل الريفية والعمالية في منطقة نهر الرور ، وكل منطقة رينانيا ووستفاليا .

وبالتالي ، نجدنا ، بعد بضعة أشهر على انتخاب لودفيغ موللر ، أمام انقسام عميق للغاية في داخل الكنيسة البروتستانتية وبدا الراعي موللر ، أسقف الرايخ غير قادر بصورة مطلقة على حل قضايا دمج الكنيسة البروتستانتية في الدولة القومية - الاشتراكية . ومن الممكن القول إنه يلاحظ ، في منتصف سنة ١٩٣٤ إخفاق كلي لسياسة الرايخ الثالث في السيطرة على الكنيسة البروتستانتية .

٢ - اضطهاد الكنيسة المعترفة (١٩٣٥ - ١٩٣٩)

ومالبث الكفاح أن نشب بين السلطات الهتلرية والكنيسة المعترفة . منذ سنة ١٩٣٤ ، تكاثرت الخلافات بين السلطات الانجيلية الممثلة بالدكتور

مولر ، و « الرعاية المعترفين » . وقعت هذه الخلافات بصورة أساسية على النقاط التالية : قضية دستور وتنظيم الكنيسة ؛ عيّن الولاء الشخصي لهتلر التي يجب أن يقسمها الرعاية ؛ وأخيراً تطبيق « البنود الآرية » . واتخذت إجراءات تأديبية مراراً مختلفة ضد عدد من الأساقفة اللوثريين المتعاطفين مع « الكنيسة المعترفة » ، وبخاصة ضد الراعي فورم - أسقف فرتامبرغ ، وضد الدكتور مايزر أسقف بافاريا . وقد سجن هذان الأسقفان مراراً ، ولكن كان يطلق سراحهما في كل مرة ، أمام مظاهرات شعبية ضخمة فائقة للعادة قامت في شتوتغارت وفي مونيخ . وفي ١٩٣٥ وجد سبعمائة راع سجين .

وكان الحادث الأساسي للمقاومة القرارات التي اتخذها مجمع الكنيسة المعترفة لـ « الاتحاد البروسي القديم » ومنه ساقطت (جمعت) الكنيسة المعترفة معظم المنتسبين لها . وفي قرارات آذار ١٩٣٥ صرحت الكنيسة المعترفة بقولها : « نرى شعبنا مهدداً بخطر مميت . وهذا الخطر يكمن في مؤسسة لدين جديد يعتمد على الدم والعرق » . وعرف المجمع بشكل واضح حدود الطاعة المتوجبة على المسيحي للسلطات المدنية ، أي حق المقاومة لسلطة تحالف الدين .

ماموقف الحكومة أمام هذه المعارضة ؟ يجب في هذا الاعتبار تمييز مرحلتين :

في المرحلة الأولى ، حاولت الحكومة الهتلرية أن تفرق الكنيسة المعترفة . ففي تموز ١٩٣٥ ، عين هتلر وزيراً مكلفاً بالشؤون الدينية ، وكان أحد معاونيه السابقين واسمه هانس كيغل ، ومهمته محاولة توطيد النظام في الوجدان الانجيلي . وكان كيغل رجلاً حذراً ، ونازياً معتدلاً . ويبدو أن تسميته استقبلت بارتياح في مجموع الأوساط الإنجيلية الألمانية . وكانت الغاية التي يتابعها كيغل أن يجعل مختلف أحزاب الكنيسة البروتستانتية تتعاون معاً في داخل « لجان

كنسية » تقوم مقام سلطة أسقف الرايخ ، الدكتور مولر . وعلى رأس هذه اللجان وضع كيرل راعياً محترماً ، الدكتور تسولنر ، وكان يلقي تعاطفاً عاماً تقريباً من الأوساط الإنجيلية الألمانية .

وقد أحرزت سياسة كيرل في البدء بعض النجاح . وفي الواقع انقسمت الكنيسة المعترفة في موضوع التعاون في داخل اللجان الكنسية . إن بعض الكنائس ، الكنائس التي كانت مؤسسة بصورة أصلب من غيرها ، ولم يسها الاضطهاد ، كنائس فورتامبرغ ، وبافاريا ، وهانوفر بخاصة ، قبلت التعاون في هذه اللجان الكنسية وألفت ما يسمى « مجلس الكنيسة الإنجيلية اللوثرية » . ووضعت شروطاً لهذا التعاون . ولكن كنائس أخرى ولا سيما كنائس اتحاد بروسيا القديم ، التي يدعمها نيولر ، رفضت الإسهام في عمل اللجان .

وعرف الفريق المقاوم ، بمذكرة وجهت شخصياً لهتلر ، في أيار ١٩٣٦ ، معارضته الصريحة حيال النظام الهتلري . وشهر بوضوح لا يجارى كل ما كان يفصل النظام الهتلري عن المفاهيم المسيحية ، ولا سيما عداؤه للسامية ، والإرهاب الذي ران بواسطة الغستابو ، واحتقاره الكلي للحق وللشخص الإنساني ، وهكذا شجبت مذكرة أيار ١٩٣٦ ، الدولة الجمعية ، بشكل لا يقبل النقاش على الإطلاق .

لقد أثار نشر هذه المذكرة ، في الصحافة الأجنبية ، هياجاً عظيماً في ألمانيا ، وخلق مرحلة جديدة كانت في هذه المرة مرحلة اضطهاد ضد الكنيسة المعترفة . ففي غداة نشر هذه المذكرة أوقف عدد من الرعاة المنتسبين إلى الكنيسة المعترفة وسيقوا إلى معسكر الاعتقال في زاخسنهاوزن وصودرت أموال الكنيسة المعترفة في كل مكان تقريباً . وأوقفت سياسة التنازلات أو التوفيق والمصالحة التي طبقها كيرل عند استلامه السلطة . وحذفت اللجان الكنسية ، وإستقال تسولنر .

وبلغت نقطة الذروة في الخلاف في حزيران ١٩٣٧ ، عندما أوقف الغستابو عدة شخصيات - علمانية وكنسية - تنتسب إلى الكنيسة المعترفة ، أثناء مؤتمر كانت تعقده في برلين . ففي الأول من تموز ١٩٣٧ ، أوقف نيولر نفسه واقتيد إلى سجن مؤابيت . فقد قال قبل بضعة أيام أثناء آخر وعظ له في كنيسة دالم : « إننا لا نفكر أبداً في استعمال سلطاتنا الخاصة للفرار من إساءات السلطة كما كان يفعل الحواريون في الماضي ، ولنا مستعدين للبقاء ساكتين على نظام الإنسان عندما يأمرنا الله بالكلام ، لأن الأحرى بنا اليوم ودوماً الطاعة لله لا للإنسان » . وبعد سجن ثمانية أشهر ، حاكمت ، في آذار ١٩٣٨ ، محكمة خاصة للدولة نيولر وحكمت عليه بالسجن سبعة أشهر ، لأنه « أساء استعمال كرسيه » . وبعد أن قضى المدة المقررة في السجن أطلق سراحه بالحال ، وعند خروجه قبض عليه الغستابو ، واقتيد إلى زاخسناهاوزن ، ثم إلى داخاو ، ولم يحرر إلا بمجيء جيوش الحلفاء ، في ١٩٤٥ . وفي آخر سنة ١٩٣٧ ، أوقف ثمانية راع وعلماني مشهورين بأمر من السلطات النازية ، وكان فيهم مائة وعشرون راعياً برلينياً . وصدرت عدة قرارات جعلت من المستحيل تقريباً ممارسة النشاطات الكنسية في الكنيسة المعترفة ، وبخاصة تحريم جمع الهبات والتبرعات .

ومع ذلك ، يجب أن نشير إلى أن الحكومة ترددت أمام سياسة القمع المعمم إزاء الكنيسة المعترفة . لقد اتخذت تدابير تفصيلية ، ولكن الحكومة لم تشأ أن تطلق نفسها في سياسة قمع عامة . ويبدو أن هتلر ، إذا أخذنا بحديث له على المائدة ، فكر بأن الكفاح من أجل الحضارة المكشوف ضد الكنيسة البروتستانتية سيكون خطراً على النظام ، وعلى الأقل ، حتى النصر التام للنظام على أعدائه الخارجيين .

وأمام هذا الاضطهاد الذي كانت الكنيسة المعترفة هدفاً له ، كان موقف

الأوساط البروتستانتية الأخرى مختلفاً . فقد عقد عدة رعاية ، وعلى رأسهم الدكتور فورم ، أسقف فرتامبرغ ، في تموز ١٩٣٧ في كاسل ، اجتماعاً عرف تحت الاسم « اجتماع لجنة كاسل المختصة » وشددت هذه اللجنة المختصة على ضرورة الحفاظ على استقلال الكنيسة ، والنضال ضد الاتجاهات الوثنية ، في داخل القومية - الاشتراكية .

ومع ذلك ، إذا اتخذت لجنة كاسل المختصة موقفاً واضحاً جداً ، فإن نجاحات سياسة هتلر الخارجية في ١٩٣٨ : ضم النمسا وتدمير الدولة التشيكوسلوفاكية أضعفت المقاومة ، في داخل الأوساط الكنسية البروتستانتية . فقد ألح الدكتور فورم ، في مذكرة ١٨ نيسان ١٩٣٨ ، على ضرورة اتفاق مباشر بين السلطات الكنسية الإنجيلية والدولة الألمانية . وقبل بعض الأحرار الإنجيليين ، مثل مارارين ، أسقف هانوفر ، مبدأ اليمين الشخصية للفوهرر . وأقسم هذه اليمين عدد عظيم جداً من الكنسيين . وضعفت حالة المقاومين برسالة الأستاذ كارل بارت اللاجئ في بال ، في سويسرا ، التي وجهها في ذلك الحين إلى الأسقفية الإنجيلية التشيكية ، أثناء أزمة السوديت ، هذه الرسالة التي أخذ فيها موقفاً مكشوفاً من أجل قضية التشيكيين ضد قضية الألمان . ومن المؤكد أن رسالة الأستاذ بارت أحدثت تأثيراً أليماً على عدد كبير جداً من الرعاة الألمان الذين ظلوا وطنيين . وتبع ذلك ، بالتالي ، في السنة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، بعض النقص في التوتر بين الكنيسة الإنجيلية والدولة . وحاول الدكتور كيرل ، الذي كان وزير العبادات ، في آخر سنة ١٩٣٨ ، أن يفيد من هذا الوضع ، ليفرض على الكنيسة الإنجيلية ، وجهة النظر القومية - الاشتراكية . وبهذه المناسبة أنشئ « معهد البحث عن التأثير اليهودي على الحياة الدينية الألمانية » الذي وضع تحت إدارة ، « مسيحي ألماني » قديم قدم للنظام خدمات كبيرة جداً ، وهو الدكتور ليفلر . ومن جهة أخرى ، أعدت مصالح كيرل نوعاً من مذكرة تشكل نظاماً

جديداً للكنيسة البروتستانتية مؤلفاً من ست نقاط ، ويريد من ذلك ادخال العقائدية القومية - الاشتراكية في الكنيسة البروتستانتية . ولكن يجب الاعتراف أيضاً بأن محاولات الدكتور كيرل لم تحصل أيضاً على أي نتيجة عندما نشبت الحرب العالمية الثانية .

إن نقص المقاومة الكنسية ، في آخر سنة ١٩٣٨ وبداية سنة ١٩٣٩ ، لا يعني زوال الكنيسة المعترفة . لا ولا نقص قابليتها للكفاح . لقد ظلت الكنيسة المعترفة ، في وسط الاضطهاد ، تحيا حياة نشيطة عبرت عنه مثلاً . أثناء المؤتمر السري الذي عقدته في هاله في أيار ١٩٣٧ ، في إيضاح عدة تجارب ليتورجية مخصصة للتقريب بين الكنيسة البروتستانتية من الديانة الكاثوليكية ، على صعيد تضحية القداس والأفخارستيا (سر القربان المقدس) . ومن جهة أخرى - وهذا على الصعيد السياسي - أقيم في ٣٠ ايلول ١٩٣٨ ، في كنيسة المسيح ، في دالم قداس ديني غرضه « ذنب الشعب الألماني » - وقد جرى هذا الاحتفال أثناء أزمة السوديت - وأخذت دلالاته صفة سياسية بشكل واضح جداً ، وقد حضر هذا الاحتفال عدد كبير من ضباط الجيش الألماني ، وكبار الموظفين ، وأخذ في ذلك الحين صورة ظاهرة مميزة ضد النظام الهتلري . ويجب أن نشير أن قدرة حركة الكنيسة المعترفة وبخاصة في داخل اتحاد بروسيا القديمة - ظلت قوية للغاية ، وجذبت بخاصة في ذلك الحين أيضاً ، في وسط الاضطهاد ، عدداً عظيماً من اللاهوتيين والرعاة والشباب المؤمنين .

تفسير الحوادث والمواقف

بقي أن نحاول تفسير هذه الحوادث ، وإيضاح هذه المواقف المختلفة التي تبنتها الأوساط البروتستانتية حيال الرايخ الثالث .

من البديهي ، أنه من العسير للغاية معرفة كيف كان موقف الشعب البروتستانتي ، والمؤمنين ، والمبشرين بالإنجيل ، في ألمانيا . ويبدو ، حسب التحقيقات المحلية التي أجريت ، أن معظم الرعاة ، والأكثرية العريضة من المؤمنين والعلمانيين ظلوا محايدين بين الموقفين المتطرفين اللذين تبناهما المسيحيون الألمان من جهة ، والكنيسة المعترفة ، من جهة أخرى . لقد حاولت أكثرية المؤمنين العريضة أن توفق بين مشايعتها للنظام والدفاع عن الإيمان على أمل إيجاد حل وسط نهائياً يساعدهم على قضاء حياة دينية سلمية في داخل الرايخ الثالث .

ومع ذلك ، تجب الإشارة إلى أن نزع المسيحية الذي تمتته الحكومة علناً ، لم يعط ، على ما يبدو ، في داخل الكنيسة البروتستانتية ، إلا نتائج ضعيفة جداً^(١) . ففي برلين مثلاً ، كان الشعب البروتستانتي ، الذي يدفع ضرائب للكنيسة ، ٧١ ٪ في ١٩٣٣ ، وهو أيضاً ٧٠ ٪ في ١٩٣٨ . وهذا يدل بالتالي ، على أن عدد المؤمنين الذين خرجوا من الكنيسة ، تحت تأثير العقائدية السياسية ، كان ضعيفاً للغاية . وذهبت دراسات إلى أبعد من ذلك ، وبرهنت بأن قسماً كبيراً من جيش ال S.A. وال S.S. ، بقي متعلقاً بالكنيسة بالرغم من مواقعه السياسية .

وخارج هذا الجمهور الذي ظل محايداً وتجنب تعريض نفسه للخطر ، نجدنا أمام اتجاهين مسيطرين : اتجاه الراديكاليين الذين اتجهوا شطر المسيحيين الألمان ، واتجاه الأحناف (الأورثودوكس) الذين شايعوا الكنيسة المعترفة .

ومن المؤكد ، للكلام عن الأولين ، إن اللوثرية شجعت في الجماهير البروتستانتية ، تنمية العقائدية القومية - الاشتراكية . وفي الواقع ، إن الفلسفة

(١) راجع : F. Zipfel, Kirchenkampf in Deutschland (1965)

السياسية التي نجمت عن تبشير لوثر وتميز بين الكنيسة اللامرية وكنيسة هذا العالم ، وتكون فيها الطاعة للسلطة فضيلة دينية ، شجعت مذهب الطاعة غير المشروطة إلى ما يسمى « اوبريغكايت » أي السلطة . ومن جهة أخرى ، إن فكر لوثير كان مشجعاً لبعض العداء للسامية . وهذا العداء للسامية كان ، بالبداية ، إحدى صفات الاتحاد بين البروتستانتية والقومية - الاشتراكية . فلا عجب إذن إذا شايح عدد عظيم من البروتستانت النظام القومي - الاشتراكي واصطف في معسكر المسيحيين الألمان . وفي هذا الاعتبار ، كان اللوثيريون أقل منعاً من الكاثوليك ضد دعاية العقائدية النازية .

ومن الصحيح أيضاً أن المقاومة إزاء العقائدية النازية كانت أشد بشكل لا متناه في داخل البروتستانتية منها في داخل الكاثوليكية . إذ يلاحظ ردة عدد عظيم من الرعاة وغلبة المؤمنين الذي قطعوا صلته بالتقاليد وبأشكال النظر العادية وانحازوا أخيراً لمذهب المقاومة حيال السلطة ، الذي كان معاكساً إطلاقاً للتقاليد العميقة للوثرية ، ولكنه عاش طويلاً ، منذ القرن السادس عشر في داخل الكنيسة الكالفنية . وهكذا تهيأ بالتدريج ، في الأوساط البروتستانتية . مذهب مقاومة السلطة ، الذي وضعه بخاصة اللاهوتي ديتريك بونوفر الذي كان حياً زمناً طويلاً في المعسكرات النازية .

وإذن كانت في المعسكر البروتستانتى معارضة حقيقية ، لا كما كان عند الكاثوليك حيال بعض تجاوزات شخصيات النظام النازي ، وإنما مقاومة حيال النظام نفسه ، الذي كوفح في مفهومه الجمعي وفي احتقاره للشخص الإنساني . ومجحت الكنيسة المعترفة في معارضتها لسيطرة الدولة على الدين ، ولإنشاء « كنيسة الرايخ » التي كادت تدمر الحريات التقليدية لتلك الكنيسة . لقد حشدت لجنة دفاع الرعاة قوة عظيمة في الكنيسة . وكان وراء « فريق الدفاع عن

الرعاة « ثمانية آلاف راع مقابل ألفين فقط شايعوا اتجاهات المسيحيين الألمان ، وتسعة آلاف ظلوا محايدين . وهذا على الأقل ثلث الرعوية الألمانية التي كانت وراء الكنيسة المعترفة . وعبر إشعاع الكنيسة المعترفة عن نفسه بنشر فائق للعادة لعدد من الكراريس التي نشرتها بنفسها ، مثل الكراس الذي نشره الدكتور كيرن : « يا ألماني ، إلى أين ؟ » الذي نشر منه ٧٥٠,٠٠٠ نسخة . ويجب أن نشير إلى أن القصد لم يكن قضية طبقة . لأن جميع طبقات المجتمع ساندت الكنيسة المعترفة : الكتل الشعبية ، العمال أو الفلاحين ، في رينانيا أو في وستفاليا ، والبورجوازية العليا في برلين . ويجب أن نشير أيضاً إلى أن المقاومة كانت أشد في المدن الكبرى ، وبخاصة في المراكز مثل برلين ، شتوتغارت ، نورامبرغ ، منها في الأماكن الثانوية . وهذا الموقف أخيراً ، من وجهة النظر الدينية ، شجع في الكنيسة المفاهيم الدينية الحنيفة الصارمة ، في داخل البروتستانتية ، على حساب المفاهيم الليبرالية التي قبلت بسهولة العقائدية النازية . وارتبطت المقاومة بعمق الإيمان .

ونتهي البحث بمحاولة إيضاح أسباب هذه المقاومة في الأوساط البروتستانتية . فقد وضع ، لإيضاح هذه المقاومة البروتستانتية ، كثرة المنظمات والروابط الدينية أو العلمانية التي كانت تحت تصرف الكنيسة البروتستانتية ، والعمل الخفي الذي عرفت كيف تقوم به منذ عدة سنوات وجعل من العسير على الغستابو اكتشاف مراكز النشر ومراكز الاجتماع . ومن الممكن أيضاً أن يعتبر ، كعنصر إيضاح ، تعقيد الوسط الذي عملت به الكنيسة البروتستانتية ، والدعم الذي قدمه عدد عظيم من كبار الموظفين ، والعسكريين ، والقضاة إلى الكنيسة البروتستانتية . وفي الغالب ، عندما كان الرعاة يمثلون أمام المحاكم ، كان القضاة يحاولون إلى الحد الأعظم تخفيف العقوبات . وفي الواقع ، إن هذه الإيضاحات

لا تقف أمام الأساسي ، وهو أنه يجب لإيضاح هذه المقاومة ، وقبل كل شيء ،
إيضاح العامل البشري ، أي هيبة رجل : وهو الراعي نيوللر الذي عرف كيف
يفرض وجهة نظره على عدد عظيم من الرعاة والمؤمنين ، وجعلهم يقررون أخيراً
اللاحاق به على طريق الشهادة .

الفصل التاسع

الجامعات والعلم الألماني

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

لا يوجد في هذه القضية أي عمل عام بعد ، ولكن عدداً من الجامعات الألمانية ، نشرت حديثاً دراسات عن تنظيمها الخاص في الدور النازي ، ونخص بالذكر جامعات برلين ، ومونيخ ، وتوبنغن .

وبصورة عامة ، إن الهيئة التعليمية ، في الجامعات الألمانية ، كانت معادية جداً للجمهورية فيمار . وبالرغم من تأكيد الجامعيين المستمر بعدم الاشتغال بالسياسة ، فإن هؤلاء بأكثريةهم العريضة شايعوا الاتجاهات المحافظة والقومية . وأظهروا أسفاً عميقاً ، وحينئذ إزاء الرايخ الثاني . ووسعوا الفكرة القائلة بأنه كان على ألمانيا في ١٩١٨ أن تلقي السلاح لا بسبب هزيمة عسكرية وإنما بسبب « طعنة الخنجر في الظهر » ، وبسبب الديمقراطية التي فرضها الأجنبي على ألمانيا .

وفي الحقيقة ، يوجد عدد من أساتذة الجامعة الألمان الذين شايعوا النظام الجمهوري . وينتسب معظمهم ، في هذه الحالة ، إلى الحزب الديمقراطي . وهذه بخاصة حال الحقوقي رادبروخ ، الذي كان وزيراً ، وهرمان هالر . ويوجد من جهة أخرى عدد من « جمهوريو العقل » أي أساتذة يأسفون على الزمن الماضي ،

ويرون بأن هذا الأسف في غير زمانه ، ويجب التكيف مع النظام الجديد ، مع المحافظة ، في داخل الديمقراطية الألمانية ، على فكرة سلطة تنفيذية قوية تصون سلطة الدولة . وكان هذا مثلاً ، الموقف الذي تبناه اللاهوتي ماينيكه ، واللاهوتي هارناك ، والحقوقي البرليني ولهم كال . وقد عقدت هذه العناصر الديمقراطية ، في فيمار ، في نيسان ١٩٢٦ ، نوعاً من مؤتمر وقع « بياناً ديمقراطياً » ، ولكن يجب أن نلاحظ بأنهم لم ينجحوا في ضم أكثر من ستين زميلاً . وبالمقابل نرى شواهد عديدة للغاية على المواقف القومية التي أشار إليها بخاصة المؤرخ تيودور ايشنبورغ الذي قص ذكرياته كطالب في جامعة برلين . فقد أظهر ، في سياق جمهورية فيمار ، تصاعد الأهواء القومية ، وذكر بأن مدير جامعة برلين طلب أن ينقش على النصب الذي أقيم للاحتفال بذكرى الطلاب الذين سقطوا في الحرب هذه العبارة : « هؤلاء المغلوبون هم المنتصرون » . ومع ذلك تجب الإشارة إلى أنه لا يوجد ، في ١٩٢٣ ، أي أستاذ جامعة انتسب إلى الحزب القومي - الاشتراكي .

ولم تكن الحال نفسها بالنسبة للطلاب ، الذين اتخذت رابطاتهم ، إذا استثنينا مع ذلك الرابطات الكاثوليكية ، موقفاً واضحاً ، انطلاقاً من ١٩٣٠ ، بالنسبة للقومية - الاشتراكية . وقبل وصول هتلر إلى السلطة كان الطلاب يحدثون مشاكل للأساتذة الذين يعلمون أفكارهم الديمقراطية والسلمية . وكانت هذه بخاصة حال الأستاذ ايميل غومبل الأستاذ الحر في جامعة هايدلبرغ الذي اضطر إلى التخلي عن وظيفته أمام المظاهرات التي كان هدفاً لها .

إن رابطة الطلاب القوميين - الاشتراكيين ، التي تعرف بتأخرها الأولى A. S. T. A. تغلبت في ١٩٣١ في جامعة ارلانغن بـ ٧٦ ٪ من الأصوات ، وفي جامعة ايبنا بـ ٦٦ ٪ من الأصوات ، وأيضاً في معظم المدارس الفنية العليا . وفي مؤتمر الطلاب الألمان الذي عقد في غراثز ، في النمسا (ليكن معلوماً أن رابطات

الطلاب تضم كافة الجامعات الناطقة باللغة الألمانية) ، في ١٩٣١ ، حصل النازيون على الأكثرية المطلقة في الرابطات الطلابية . ولكن إذا أخذ كامل الطلاب - لا الطلاب الذين ينتسبون إلى الرابطات فقط - فإن النازيين في الحقيقة ، لا يؤلفون بينهم إلا أقلية . وظل معظم الطلاب ، وبصورة أساسية ، محافظين ، قوميين . ولكن يجب أن نذكر بأنهم ، وإن لم ينتسبوا إلى الرابطات النازية ، كانوا يتعاطفون مع النازيين أكثر مما يتعاطفون مع المنظمات الطلابية الديموقراطية . وهذا يعني التأثير العظيم الذي كانت تمارسه النازية لدى الطلاب الألمان ، عند وصول هتلر إلى السلطة .

دور الانتقال (بداية ١٩٣٣ - أيار ١٩٣٤)

توجد ثلاث ظاهرات أساسية في الفكر الجامعي يجب حفظها وهي :

إن الظاهرة الجامعية الأولى التي قامت عند وصول هتلر إلى السلطة ، أثارها الطلاب القوميون - الاشتراكيون الذين حصلوا في السنوات السابقة على مكان مسيطر في عدة منظمات . ومارس هؤلاء الطلاب ضغوطهم بالحوال لدى السلطات الجامعية بغية تطهير هيئة الأساتذة . وقدمت ثلاثة مبادئ أفادت كشعارات وهي : « خلق نموذج جديد من الطلاب ، وخلق نموذج جديد من أستاذ الجامعة ، وخلق نموذج جديد من العلم » . وهكذا أجبر الطلاب القوميون - الاشتراكيون في برلين مدير الجامعة على نشر اثنتي عشرة أطروحة موجهة « ضد الفكر الألماني السائد في الجامعات » ، وتطالب بتنحية الأساتذة اليهود ، أو على الأقل - حسب صيغة لا يعوزها طعم - « الترخيص لهم بالتعليم فقط باللغة العبرية » . وكذلك ، في كيل ، طالب الطلاب بعزل ثمان وعشرين أستاذاً يرون بأنه غير مرغوب بهم . وأحرقت الكتب المعروفة بميلها الشيوعية أو التي مؤلفها

يهودي ، في نيران الفرنج ، مثلاً ، كالنار التي أشعلت في الساحة الكبرى في مدينة فرانكفورت ، رومبرغ ، وتحت رئاسة مدير الجامعة كريك .

والظاهرة الثانية التي يجب إيضاحها ، هي القضاء السريع جداً على هيئة أساتذة الجامعة . وقد أجرى هذا الإعدام بموجب قانون ٤ تموز ١٩٣٣ على هيئة الموظفين . ومسّ هذا القانون كل من « أفصحوا عن أنفسهم في اتجاه الشيوعية » أثناء حياتهم الجامعية ، وكل من كانوا من أصل يهودي ، باستثناء محاربي حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، أو من سقط أبوهم أو ابن لهم في الجبهة . وأخيراً ، وهذا أيضاً أوسع بكثير - كل من كان موقعهم السياسي معتبراً غير مرغوب فيه . وفي هذه الفئة الثالثة صف كل من ناضلوا في سياق حياتهم ، في منظمات جمهورية ، واجتماعية - ديمقراطية ، أو نصيرة للسلام . وهكذا ، في الثانية عشر شهراً الأولى للنظام ، طرد من الجامعات أكثر من ١٤ ٪ من الهيئة التعليمية ، ومن أصحاب الألقاب من الأساتذة أي الأساتذة أصحاب الكراسي ، الذين يسمون في الجامعات الألمانية « اورديناري » ١١ ٪ . ولكن يجب أن نذكر بأن هذا التطهير الأول لم يكن إلا بداية . وعلى كل حال ، وحتى ١٩٣٩ غادر ألمانيا ٣١٢٠ أستاذاً ، منهم ٨٠٠ أستاذ « اورديناري » . وبالتالي فإن خسارة الجوهر كانت عظيمة بالنسبة للجامعات الألمانية . وكانت عمليات الطرد عديدة بخاصة في كليات الحقوق حيث كان الأساتذة الإسرائيليون كثيراً . وكانت متفاوتة للغاية حسب الجامعات . وكان عددها مرتفعاً جداً في جامعات برلين ، وفرانكفورت (في هاتين الجامعتين كانت نسبتها ٣٢ ٪) وأيضاً في هايدلبرغ . وكانت قليلة العدد كثيراً في جامعات ألمانيا الجنوبية ، وبخاصة في مونيخ وفي توبنغن . وكان بين الشخصيات المطرودة علماء من المستوى الأول . ويجب أن نذكر على سبيل المثال ، الفيزيائيين اينشتاين وفرانك ، واللاهوتي تيللييك وعنده اتجاهات اشتراكية ملحوظة بكفاية ،

والكيميائيين هوبر وفاربورغ ، والفيلسوف كاسير ، والمؤرخين فالنتين وروتفلس . وفي العلوم الإنسانية ، كانت الهيئة التي قضي على معظم أعضائها هيئة علماء الاجتماع . ونذكر بخاصة أن شخصيات مثل ادورنو ، وكارل مانهيم ، اضطروا إلى مغادرة ألمانيا .

والظاهرة الثالثة التي يجب إيضاحها هي أن السلطات النازية حاولت أن تعرف وتعد نموذجاً جديداً لأستاذ الجامعة ، لما يسميه الألمان « أستاذ المدرسة العليا » ، أستاذ لا يقصر نفسه على عمله العلمي ، وإنما يضحي بنفسه كلياً لتشكيل رجال ألمان جدد ، ووطنيين ألمانين محبين لوطنهم ومتفانين كلياً في خدمته . وفي هذه الجهة ساند عدد عظيم من الجامعات السلطات النازية . وهكذا ، في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، بادر سبعمائة أستاذ إلى تحرير وتوقيع « صك اعتراف أساتذة الجامعات والمدارس العليا بهتلر والدولة القومية - الاشتراكية » . وبين الموقعين وجدت شخصيات شهيرة ، مثل عالم الإنسان (انتروبولوج) اوجين فيشر والفيلسوف ، الأستاذ في جامعة فريبورغ ، هايدنغر . وقد وسعت الأفكار الموجهة ، لتشكيل هذا النموذج الجديد من الأستاذ ، وهذه الجامعة الألمانية الجديدة ، في عدد عظيم جداً من الكراريس التي صدرت في ذلك الحين ، وكان أهم مؤلفيها ارنست كريك الذي اشتهر ، منذ ما قبل الحرب ، بأعماله في التربية ، أو أيضاً الفرد بويمر . فقد وسع كل منها هذه الفكرة : وهي أن تحول الجامعة إلى « مراكز الثقافة الرجولية » حيث تكون العلاقات بين الأساتذة والطلاب من نوع عسكري ، وأن تطرد منها بالبداية ، العناصر غير المرغوب بها ، أي النساء وكل من كانوا غير قادرين ، بسبب نقص بدني أو معنوي ، على تحمل هذا « التقويم » . أما هايدنغر ، الذي أسهم أيضاً بخطابه الجامعي كمدبر للجامعة في ١٩٣٣ ، حيث كان مديراً لجامعة فريبورغ ، في تشكيل هذه العقائدية ، فقد برهن على أن التخصص العلمي ، الذي كان البلاء

الأعظم لألمانيا السالفة ، يجب أن يتجاوز لصالح مفهوم للعالم القومي - الاشتراكي . وعلى الجامعة ، في هذه الروح ، أن تصبح مركز التعليم لمفهوم جديد للعرق يجب أن ترتبط به جميع الفروع الجامعية ، العلوم الحقوقية ، واللاهوتية ، والطبية والاجتماعية أو الإنسانية .

دور التنظيم (١٩٣٤ - ١٩٣٩)

في شهر أيار ١٩٣٤ ، أنشئت « وزارة الرايخ للعلوم والتربية والتعليم الشعبي » . وكان هذا العمل تجديداً . فحتى ذلك الحين ، كانت وزارات التربية وزارات إقليمية ، وهذا ما أصبح أيضاً في الجمهورية الحالية . وفي الحقيقة أراد هتلر إنشاء وزارة إمبراطورية للعلوم والتربية والتعليم الشعبي . ووضعت هذه الوزارة تحت إدارة رفيق قديم ، برنارت روست ، وكلف بمهمة وضع نظام مركزي للجامعات الألمانية ، على حين أن هذه الجامعات كانت تتمتع حتى ذلك الحين بحرية عظيمة جداً ، وكان ذلك مصدراً لإشعاعها الفكري العظيم .

وتناولت محاولات روست من جهة ، صعيد الإدارة ، ومن جهة أخرى ، صعيد العلم .

على الصعيد الإداري ، كان المبدأ الذي ألهم روست مبدأ الغلايكشالتونغ أي مبدأ نظام السلطة المركزية الجامعية . ولتحقيق ذلك أراد روست أن يدخل في الجامعات « مبدأ الزعيم » أي مبدأ السلطة ، وذلك بأن يوضع على رأس كل من الجامعات « مدير » ولكن هذا المدير ، عوضاً عن أن ينتخب ، كما في السابق ، من قبل كافة أساتذة « أوردناري » الكليات ، تعينه الحكومة . وهذا المدير بدوره ، يعين عمداء الكليات . ومن جهة أخرى ، إن السلطات المالية لمجلس « الشيوخ » أي مجلس أساتذة الجامعة يجب أن تنتقل بكاملها إلى أيدي المدير

والعمداء . ولسير هذا النظام أنشئ في كل جامعة « هيئة تعليمية »^(١) وعلى رأسها وضع قومي - اشتراكي ، ويمكن أن يكون هذا في الغالب مساعداً .

وحاول الوزير أن يقوم بتجديد سريع في الكراسي الجامعية . وفي سياق الدور ١٩٣٤ - ١٩٣٩ أحيل ٤٥ ٪ من الجهاز التعليمي على التقاعد واستعيز عنه بجهاز جديد . وكان هذا بقصد خضد شوكة العناصر التي لا تشارك في عملية الإصلاح الجامعي الجديد أو التي تبدي حياله بعض السلبية .

وأخيراً ، اتخذ عدد عظيم من القرارات لسحب من الجامعات آخر عناصر استقلالها . وأعلن تشريع موحد للجامعات . وفي الواقع إن هذا التشريع العام لكل الجامعات لم يقنن أبداً . وظلت الفوضى سائدة حتى ١٩٣٩ ، وحتى إلى ما بعد ١٩٣٩ في الإدارة الجامعية . وكانت تسميات مديري الجامعات موضع خلافات دائمة ومنافسات ، منافسات صلاحية بين الهيئة التعليمية S.S والسلطة المحلية . وإن تاريخ تسميات مديري الجامعات - الذي درسه ، في مقال ممتع جداً ، هلموت زاير ، وظهر في : « دفاتر فصول السنة في تاريخ العصر » لعام ١٩٦٤ (Vierteljahrhefte Für Zeit Geschichte 1964) ، مطبوع بخلافات الصلاحية هذه ، وبالاغراضات الدائمة التي تتعلق بهذا الشخص أو ذاك والتي تأتي من هذه السلطة القومية - الاشتراكية أو تلك . حتى إنه من الممكن الكلام عن إخفاق تام لتنظيم إدارة الجامعات الألمانية .

وعلى الصعيد العلمي ، كان المبدأ متابعة الجهد المبذول في التنزية (جعل الشيء أو الفرد نازياً) ، ولكن هذا الجهد بذل بشكل مستقل أكثر فأكثر عن الجامعة نفسها التي اعتبرت أداة تنكيف بشكل سيئ مع تثقيف الشبيبة النازية .

ولهذا أنشأ الوزير روست إلى جانب الجامعة ، عدداً من المعاهد العلمية المستقلة . فمثلاً ، على صعيد العلوم الفيزيائية ، المعهد الألماني للعلوم الفيزيائية الذي وضع تحت إدارة فيزيائي قومي - اشتراكي ، يوهانس شتارك ، أو أيضاً للعلوم الإنسانية ، معهد الرايخ لتاريخ ألمانيا الجديدة ، الذي أنشئ في مونيخ ووضع تحت إدارة شخصية لعبت دوراً عظيماً في الحياة الفكرية في ذلك العصر ، وهو فالتر فرانك .

ويجب الاعتراف أن القوميين - الاشتراكيين كانوا يبدون دوماً ، على الصعيد العالمي ، حذراً عظيماً حيال الجامعة . واعتبروها طوراً مركزاً لليبرالية ، وطوراً مركزاً لرد الفعل . وعلى كل حال ، إن النخبات الفكرية ، في نظرهم ، لا يمكن أن تخرج من الجامعات ، ولا يمكن أن تتشكل إلا في مدارس مختصة . ولهذه الغاية أنشئت « المدارس النظامية » الشهيرة التي تشكل فيها هذه النخبة .

وكان النظام القومي - الاشتراكي يهدد الجامعات دوماً بحذفها ، وتحويلها إلى أنواع من المدارس التقنية المتخصصة . وفي الختام يمكن القول : إن القومية - الاشتراكية إذا نجحت تماماً في تدمير الجامعات الألمانية القديمة ، فهي لم تنجح على هذا الصعيد في تشكيل نظام جديد .

ردود فعل الهيئة التعليمية

لقد كانت ردود فعل الهيئة التعليمية متعددة . ولم يكن وحدة سلوك بين الأساتذة الألمان . ومن المؤكد أنه لم يكن من جانبهم ، في أي حين ، جهد جاد في المقاومة . وإن عدداً عظيماً من الأساتذة قبلوا تماماً المصير الذي قدر عليهم ، ولم يترددوا في مساندتهم الرسمية لعقائدية النظام النازي . ولكن وجد من جانب عدد من الأساتذة ، وكانوا كثيراً ، استقالة فكرية حقيقية . ونذكر على سبيل المثال استقالة الفيزيائي الحائز على جائزة نوبيل ، فيليب لينارد . فقد نشر في

١٩٣٥ كتاباً بعنوان « الفيزياء الألمانية » وكتب فيه : « ولكن ، سيقال لي ، العلم واحد ، ويظل دولياً . هذا خطأ . وفي الواقع ، العلم ، ككل نتاج آخر للبشرية ، عرقي ومشروط بالدم . والفيزياء اليهودية بالتالي ، شبح ، وحادث المخطاط للفيزياء الألمانية الأساسية » . وكذلك ، على صعيد العلوم التاريخية ، صدرت آثار هامة ، في ذلك العصر ، تشير إلى أنه يوجد عند مؤلفيها روح تامة للعبودية إزاء نظريات السلطة . وهذه بخاصة حال كتاب كان زمناً طويلاً نوعاً من كتاب يدرس للتعليم العالي وهو بعنوان : « عصور التاريخ الألماني » لمؤلفه يوهانس هالمر ، حيث تذكر الأفكار عن بروسيا بفكرة مولر فون در بروك أو شبنغلر . ومؤرخ العصور الوسطى الذي ما زال إلى اليوم شهيراً وهو هاينريك هايميل الذي اعترف بـ « خطأي » وأصبح في ١٩٤١ أستاذاً في جامعة ستراسبورغ ، وألف كتاباً بعنوان « فرنسا والرايخ » ، ينفي نقياً تاماً الثقافة الفرنسية في العصور الوسطى .

على أن هنالك بعض فروع علمية هامة بخاصة في ألمانيا ، مثل فرع تاريخ بلاد الشرق ، نمت بخاصة على يد القومية - الاشتراكية . فمن ذلك أن الأستاذ الشهير الاختصاصي بالقضايا السلافية ، اوتو هوتزش الذي نشر « مجلة تاريخ أوروبا الشرقية » وشكر في ١٩٣٥ ، بالرغم من مواقفه المحافظة . وأصبحت الدراسات السلافية في ألمانيا تحت إدارة هرمن غرايفه ، وكان هدفه أن يظهر ، بشكل أولي ، تفوق الشعوب الجرمانية على الشعوب السلافية .

والشخصية التي لعبت دوراً عظيماً ، على صعيد التاريخ ، هو فالتر فرانك الذي كان له على مختلف التسميات التي قررت في ذلك العصر في الجامعات الألمانية ، دور عظيم . وهكذا نحى عن الجامعات عدداً من الشخصيات : من المؤرخين الفاترين كثيراً إزاء النظام ، مثل هرمان اوفكن ، وكان أحد أساتذة

التاريخ الحديث في جامعة برلين . وبالعكس يجب أن نشير ، إلى أنه أعطى مساندته إلى أحد منظري فكرة « ألمانيا الكبرى » ، وهو المؤرخ الفيني (الفينوازي) هاينريك فون سرييك ، فقد ألف كتاباً في الوحدة الألمانية ، وأبان فيه بأنه يجب على الرايخ أن يضم كامل الشعوب الألمانية ، وأعطى بذلك أساساً علمياً لفكرة التوسع الإمبريالي للرايخ في أوربة الوسطى وفي أوربة الشرقية .

ومع ذلك ، يجب ألا تعمم هذه الروح العبودية التي كانت عليها الهيئة التعليمية . فقد وجد بخاصة ، من جانب الأساتذة الشيوخ ، حذر كبير جداً ، وعلى الأقل ، لا مبالاة عظيمة جداً ، إزاء النظام . ويجب أن نشير من جهة أخرى ، إلى أن الجامعات الألمانية ، بالرغم من الأحكام التي اتخذتها الحكومة ، استطاعت الاستمرار في سوق أعضائها بشكل طبيعي ، بفضل الحق ، الذي تملكه مجالس الكلية في اختيار أعضاء هيئة التدريس ، ولم يحذفه النازيون أبداً . ولذا بقي أساتذة الكلية أصحاب الحق في اختيار زملائهم ، وهذا ما جعل من العسير « تنزية » الهيئة التعليمية . وفي الغالب كان الأساتذة عند البدء بتدريسهم ، يقدمون بعض الاحترام للنظام ، ولكنهم ظلوا يعملون بنفس الشكل الذي كان في الماضي ، وكذلك المنشورات التي يوجهها هؤلاء الأساتذة ، ظلت في الغالب ، تحتفظ بقيمة علمية .

ويجب أن نشير في هذا الاعتبار إلى أن المجلات التاريخية الكبرى ظلت تصدر ، بواسطة بعض التقلبات ونجحت في الحفاظ غالباً على قيمة علمية عالية . وهذه بخاصة حال مجلة « المحفوظات الألمانية » الناطقة باسم « جمعية التاريخ الألماني في العصر الوسيط » ونشر : « مجموعة التاريخ الجرمانى » ، وبالرغم من بعض التغييرات في الإدارة بقيت ، حتى ١٩٤١ ، مجلة حية للغاية . وهذه أيضاً حال « المجلة التاريخية الألمانية الكبرى » . وفي الحقيقة ، إن مديرها المؤرخ

ماينكه كان مشبوهاً في النظام ، واضطر إلى التخلي عن إدارتها ، وحل محله نازي باسم كارل - الكسندر فون موللر . وبالرغم من هذا التغيير في الإدارة ، فإن أمانة سر التحرير التي بقيت في يدي كيناست ، استطاعت ولا سيما في التقارير عن الكتب ، أن تحافظ على حرية فكر معتبرة .

وبالتالي لا يمكن الكلام عن « نظام مبدأ السلطة المركزية » الكلي للعلم التاريخي الألماني . ومن المحتمل أن تكون الأمور على الصعد الأخرى مرت بالشكل نفسه .



ردود فعل الطلاب

بقي أن نفحص ردود فعل الطلاب الذين تبنا موقفاً ملائماً جداً إزاء النظام .

في نيسان ١٩٣٣ ، تشكلت « منظمة الطلاب الألمانية » التي اعترف - ولم تكن هذه الحال في عصر جمهورية فيمار - بوجودها القانوني ، وكانت تضم جميع الطلاب الناطقين باللغة الألمانية ، وبالتالي ، من ضمنهم كل من كان يعمل في الجامعات النسائية أو التشيكية . أما التريية ، في داخل منظمة الطلاب الألمانية فيجب أن تبلغ هدفها بما يسمى « رابطة الطلاب القوميين - الاشتراكيين الألمان » . التي تعرف بحروفها الأولى « N. S. D. S. B. » وكان زعيم رابطة الطلاب القوميين - الاشتراكيين هذه ، غوستاف - ادولف شيل الذي عبر عن موقعه في ١٩٣٧ على هذا النحو : « لا نريد قومية - اشتراكية علمية ، وإنما علماً قومياً - اشتراكياً » .

وهناك ثلاثة عناصر أصبحت أساسية في حياة الطالب : أولاً « خدمة العمل » التي تجبر الطالب في السنتين الأوليتين من دراسته أن يخصص مدة ستة

أشهر للإسهام في حياة العمال في المعمل . والنقطة الثانية هي الخدمة الريفية التي تجبر الطلاب على الإسهام ، أثناء العطلة الصيفية ، في أعمال المحصول . والعنصر الثالث هو « دار منظمة الرفقاء » وعلى الطلاب أن يقيموا فيها إجبارياً خلال السنة والنصف الأولين من دراستهم . ولكن هذا النوع من الدار الجامعية ، بنظامها النازي ، لم تنظم إلا بصورة ضعيفة .

أما الفتيات فكانت السلطات النازية تعتبرهن غير مرغوب فيهن في الجامعات ، وفرض عليهن نسبة معينة من $\frac{1}{10}$ ، وكن خاضعات لأنظمة مشابهة لأنظمة الشباب .

ويجب أن نعترف بأنه لم يكن ، من جانب هيئة الطلاب الألمان ، وعلى الأقل حتى ١٩٣٩ ، أي بادرة مقاومة . وقد قبلت كافة هذه الإجراءات من قبل أكثرية الطلاب الذين ظلوا مقتنعين بأن النظام الهتلري سيفتح لألمانيا مصيراً مشرقاً ، ومنحوه مساندتهم الكاملة . إلا أن أقليات قليلة سجلت قلقها في صيانة استقلالها الفكري ضد النظام ، واتجهت بخاصة نحو المهن التي يكون فيها وزن الحزب أقل ثقلاً مما في غيرها . ومن هنا كثر الاتجاه نحو الوسط العسكري ، وكان الجيش ، في نظر الشبيبة الألمانية ، الهيئة الوحيدة في الدولة التي تنجو ، بشكل أو بآخر من سيطرة الحزب . أو أيضاً كانت تلتف حول أستاذ عرف بأرائه الباردة إزاء النظام . وهكذا نرى فرقاً من الطلاب ، إن لم تكن مقاومة ، فعلى الأقل جامدة إزاء النظام ، تشكلت في فريبورغ حول المؤرخ جيرارد ريترو أو أيضاً حول الاقتصادي قسطنطين فون ديتزه . وقد لعب الاثنان فيما بعد دوراً في المقاومة الألمانية ، أو أيضاً في برلين حول المربي الشهير ادوارد شبرانغر . وإذن وجدت حول بعض الأساتذة تجمعات طلاب سجلت سلبية ، ولا مبالاة ، وعداء مقنعاً إزاء النظام .



وفي الختام ، يجب الاعتراف بأن الجامعة لم تكن في ألمانيا مركز مقاومة . ولم
تقم بأي وقت بعمل احتجاج على النظام . فقد سجلت بصورة عامة خنوعها إزاء
السلطة ، ولكن لم تكن أيضاً أداة لأفكار النظام . وبالتالي ، شكلت على
العموم ، هيئة محايدة ، انتظرت ريثما تمضي الأمور ، محاولة أكثر ما يمكن صيانة
طرقها التقليدية في العمل ، والإنتاج العالمي .

الفصل العاشر

العدل والشرطة في النظام الهتلري

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

العدل^(١)

كانت المبادئ الحقوقية التي سادت في الرايخ الثالث بسيطة للغاية . فقد شوهدها بسرعة جداً زوال الريختشتات أي الدولة المؤسسة على الحق والقانون . وقد ساد هذا المفهوم في الفلسفة السياسية الألمانية منذ كُنْتُ أي منذ آخر القرن الثامن عشر . للإعلان منذ الآن بأن الحق يعتمد على ما يسميه الألمان « الحس الشعبي السليم » .

وهذا « الحس الشعبي السليم » هو الذي أصبح منذ الآن أساس الحق . وينجم عن هذا القول أن الحق أصبح شيئاً نسبياً ليس له أي قيمة عامة ، ولكن يجب أن يكون على صلة مع الروح نفسها ، الروح العميقة للشعب التي يجب أن تكون على علاقة بالاهتمامات والمصالح القومية . ومن الواضح أنه يوجد في هذا المفهوم للحق التقليد الروماني الذي نما في بداية القرن التاسع عشر على يد الحقوقي الألماني العظيم كارل فون سافيني . الحق ، بكلمة ، هو ما يفيد الشعب . والقوانين والنظم الحقوقية هي ذرائع بيساطة . وغايتها سلامة الأمة والحفاظ على أصالتها وتنمية قدرتها .

(١) راجع : H. Schorn, Der Richter im Dritten Reich, Francfort, 1959.

ومن جهة أخرى ، إن الإرادة الشعبية مطابقة في كل النقاط لإرادة هتلر وتتطابق معها ، وينتج عن ذلك أن الحق هو التعبير عن إرادة الزعيم - الزعيم الذي تظهر فيه روح الشعب الألماني . وهذا ما عناه غورينغ ، في تموز ١٩٣٤ : « القانون وإرادة الزعيم ليسا إلا واحداً » فالحق أصبح ما يأمر به الزعيم ، والزعيم هو القاضي الأوحده ، القاضي الأعلى لجميع الألمان .

وقد وسع هذه الأفكار عدد عظيم جداً من الحقوقيين . ومن البديهي أن نشير إلى اسم كارل شميت هذا الحقوقي الذي لعب دوراً عظيماً في فهم الأفكار الحقوقية لألمانيا في عصر جمهورية فيمار ، وبخاصة في مقالاته في المجلة « العمل » . وترى هذه النظرية أيضاً عند حقوقيين لعبوا دوراً عظيماً في الرايخ الثالث ، مثل رولاند فرايسلر وأيضاً كورت روتنبرغر .

إن الشخصية التي كلفت بإعداد التنظيم الجديد للحق والعدالة ، هو هانس فرانك الذي كان منذ ١٩٢٧ مديراً للقطاع الحقوقي في داخل الحزب ، ثم أصبح نائباً في الرايخشتاغ في ١٩٣٠ ، ووزيراً للعدل في بافاريا في ١٩٣٣ ، وأخيراً وزيراً للدولة دون حقيبة في حكومة الرايخ الثالث ، ابتداءً من ١٩٣٤ . وفي الوقت الذي كان فيه هانس فرانك ، بهذه الصفة ، معتبراً زعيم الرايخ في القضايا الحقوقية ، كان رئيساً لـ « أكاديمية الحق الألماني » التي أسست في مونيخ في ١٩٣٣ ، وبالرغم من مجاملاته الاستثنائية إزاء النظام ، لم يتمتع فرانك مع ذلك ، بثقة هتلر الذي كان يأخذ عليه دون انقطاع تعاطفه مع النظام القديم للأمور ، من أجل مفهوم متخلف للحق ، وعندما سمي فرانك ، في ١٩٣٩ ، حاكماً عاماً لبولونيا التي فتحتها الجيوش الألمانية ، اعتبرت هذه التسمية فقداً لحظوته .

لقد عرف فرانك ، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٦ ، في خطاب ظل شهيراً ، المبادئ الأساسية الخمسة التي يستند إليها الحق الألماني منذ الآن ، وهذه المبادئ

هي : دم الشعب ، أرض الشعب ، شرف الشعب ، قدرة الشعب العسكرية ، عمل الشعب . وهذه الأفكار الخمس تشكل ، كمال قال ، القيم الجوهرية التي يرجع إليها الحق الألماني منذ الآن . لقد أنشأ فرانك « جبهة الحق الألماني » وهدفها الأساسي تعريف الشعب الألماني بالحق ، وتقريب الشعب الألماني من حقه . ومن جهة أخرى ، أنشأ : « رابطة الحقوقيين القوميين - الاشتراكيين الألمان » ، وكان على كافة الحقوقيين والمحامين والقضاة ، وأساتذة الحقوق أن ينتسبوا إليها إجبارياً . ومارست هذه الرابطة ضغطاً عليهم لجذبهم للعقائدية القومية - الاشتراكية ، ولتحقيق توجيه السلطة المركزية في الأوساط الحقوقية الألمانية .

ما هي النقاط الأساسية التي يجب التمسك بها في عمل فرانك الحقوقي ؟

أ (مراجعة الحق

لقد تناول الأساسي من جهد فرانك ، في هذه النقطة ، الحقوق الجزائية . ففي ١٩٣٥ ، وضع القانون المسمى « قانون تحويل الحقوق الجزائية » . وقد أكد هذا القانون في البدء ، على عدد من المبادئ :

أولاً ، وسع بصورة عظيمة ساحة الصفة الإجرامية ، لأن القاضي في حالة إجرامية لم يعد منذ الآن النص الحقوقي نفسه وإنما « الحس الشعبي السليم » .

ثانياً : شدد العقوبات ، لأن عدد الحالات التي يحكم بها المجرم ، منذ الآن ، بعقوبة الموت ، انتقل من ثلاثة إلى خمسين .

ثالثاً : وحد بين النية والفعل .

رابعاً : وأخيراً ، خفض الضمانات التي كانت مخولة للمتهمين وسارع في الأصول الجزائية وتنفيذ العقوبة .

وطبق هذا القانون في تحويل الحقوق الجزائية وزير عدلية الرايخ الدكتور

غورتير ، وكان هذا الشخص وزيراً للعدلية في بافاريا ، في ١٩٢٢ . وكان ينتسب آنذاك إلى الحزب القومي - الألماني ، وقدم في ذلك الحين خدمات جلى جداً لهتلر وللنازيين . وشكل الدكتور غورتير لجنة كلفت بمراجعة الحق الجزائي وكان الدور الأساسي فيها لقاضيين نازيين : دام و شافشتاين . ثم قامت حكومة الرايخ في السنوات الأخيرة قبل الحرب ، بتخفيض الصفة الإجرامية ، في الرايخ الثالث ، وأوضحت أن عدد الجرائم المرتكبة في تراجع ، وبالتالي ، فإن إصلاحاتها كانت سعيدة . ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار نمو جرائم الدولة التي ترك لها توسع الشرطة في ذلك العصر ، مجالاً رحباً : لأن عدداً عظيماً من المجرمين بالقوة وجدوا الوسطة لتحقيق غرائزهم في داخل شرطة الدولة .

٢ (تحويل المحاكم

من البديهي أن يحذر النظام من المحاكم الموجودة ، وبخاصة العالية منها ، المحكمة العليا للإمبراطورية . فقد حكمت هذه المحكمة العليا للإمبراطورية بعدة أحكام براءات في دعوى فون در لوبه (دعوى محرقى أو محرقى الرايخشتاغ المزعومين) الذين أوغروا صدر النازيين ، وبالتالي ، حذفت قضايا الخيانة من صلاحيتها ، وعهد بها إلى محكمة جديدة تسمى « محكمة الشعب » . وكانت هذه المحكمة تتألف من خمسة أعضاء ، وكان اثنان منهم فقط قاضيين ممتننين . وكان هتلر يسمي جميع الأعضاء شخصياً ، وتعد هذه المحكمة جلساتها سراً ، وأحكامها نافذة دون استئناف . والنظرية التي يجب على هذه المحكمة أن تحكم بموجبها ، كان يعينها أحد نواب رئيسها ، كارل انغرت ، الذي أعلن بأنه يتوجب على القضاة أن يكونوا أولاً رجالاً سياسيين ومن بعد قضاة . وسيرت المؤسسة بروح ترضي النظام ، وبقوة وحشية ، من قبل رئيسها تيراك الذي بلغ فيما بعد ، في زمن الحرب ، أعلى المناصب في القضاء الألماني .

ومن جهة أخرى ، أنشئ في ١٩٣٣ ، عدد من المحاكم الخاصة كلفت بصفة خاصة بالقضاء في « التهجئات المخاتلة على الحكومة » . وكانت كل محكمة تضم ثلاثة قضاة ينتون إجبارياً إلى الحزب ، ولم يكن لجنة محلفين ، وعلى محامي الدفاع أن تقبل بهم السلطات النازية وترضى عنهم . وهؤلاء المحامون الذين يقومون بالدفاع عن المتهمين ، ولو رضيت عنهم السلطات ، كانوا يتعرضون لأكبر الأخطار . وهذه كانت ، مثلاً ، حال المدافعين عن أرملة الدكتور كلاوزينر ، أحد زعماء العمل الكاثوليكي الألماني ، الذي اغتيل في ١٩٣٤ . فقد اقتيدوا جميعاً إلى معسكر الاعتقال في زاخسهاوزن . وأحكام هذه المحاكم يمكن أن تكسرهما ، وهذا ما حصل في الغالب جداً ، السلطات البوليسية . وهذه ، كما رأينا ، حال الراعي نيبلر الذي برأته المحاكم أخيراً من التهم الموجهة ضده ، وأوقفته الشرطة عند خروجه من الجلسة .



بقيت القضية النهائية وهي : كيف تصرف الحقوقيون أمام هذه الإجراءات ؟

لم يكن لدى القضاة الألمان إلا قليل جداً من التعاطف مع جمهورية فيمار . وكانت عواطف معظمهم قومية ، ومحافضة . وقد ظهر هذا في الأحكام التي أصدروها ضد الرابطات الجمهورية في السنوات ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، وأبدوا قبولاً سريعاً للنظام النازي . وانجرفوا دون أي مقاومة في ميكانيكية النظام النازي وقبلوا وأعطوا مساندتهم لعدد كبير جداً من الإجراءات التي تشكل خرقاً للحق فاضحاً .

غير أن عدداً منهم أدركوا ، فيما بعد ، عدم الاعتبار ، أو فقدان الثقة الذي

وقعت فيه العدالة ، فاحتجوا على تعديات السلطات البوليسية على أحكامهم ، كما احتجوا على عدد من الأعمال التعسفية ، حتى إن بعض كبار القضاة ، مثل الحقوقي كورت روتنبرغر ، رئيس المحكمة العدلية في هامبورغ ، اسمعوا احتجاجاتهم العلنية الصريحة ، وتدخل روتنبرغر لدى السلطات العليا مراراً ، ولدى هتلر نفسه . ولكن ما إن يتبنى الموقف عدد من القضاة ، إلا ويفوت الأوان وما بعد الأوان ، والضرر قد حصل . وفي الواقع ، إن شرطة الدولة هي التي أخذت على عاتقها ، في ذلك الحين ، توجيه الحكومة ، وليس للمحاكم ما تقوله ، وكانت غير قادرة على منع الظلم الذي ساد على يد هذه الضابطة .

لذا من الضروري الآن أن نفحص في قسم آخر تاريخ هذه الشرطة .

الشرطة^(١)

إن الحادث المميز ، وبه يجب البدء ، منذ بدايات الرايخ الثالث ، هو إنشاء الشرطة السرية للدولة في بروسيا ، وهي هيئة معروفة تحت اسم « غستابو » . وقد أنشأ هذه الشرطة ، شرطة الدولة ، غورينغ ، ووضعت تحت إدارته المباشرة . وفعل غورينغ هذا باعتباره وزيراً للداخلية في بروسيا .

وهذه الشرطة السرية للدولة ، التي رأت النور منذ بدايات النظام ، خلفت ، في الواقع ، ما يسمى القسم السياسي لشرطة بروسيا ، (I. A) ، وكان يديره منذ عدة سنوات شخصية باسم رودولف ديلس . وقد شارك هذا ، في فترة جمهورية فيمار ، بكثير من التحقيقات ضد النازيين ، واستطاع أن يشكل لنفسه مجموعة جذاذات هامة للغاية . وكان ، منذ زمن طويل ، على اتصال

(١) راجع : J. Delarue, Histoire de la Gestapo (1962)

Anatomic des S. S. Staater (1965)

وخاصة أجزاء المجموعة :

بغورينغ ، وعندما استلم النازيون السلطة ، وضع بين يدي غورينغ إضبارات عديدة ، في الوقت الذي كان يسلمه عدداً من الوسائل للمضاربة في البورصة وأصبح بهذه الصفة المزدوجة رجل ثقة غورينغ ، ووجه ، منذ آخر كانون الثاني ١٩٣٣ ، كل إجراءات الشرطة التي اتخذت في بروسيا ضد خصوم النازية . وقد أخذ غورينغ مسؤولية هذا القمع على عاتقه .

وبفضل هذه الشخصية أنشئت ، في ٢٦ نيسان ١٩٣٣ ، الشرطة السرية « الغستابو » وأصبح فيها ديلس رئيساً مساعداً لغورينغ . وأقيمت مكاتب الغستابو في برلين في بناية في شارع الأمير ألبرت وظلت فيها حتى نهاية النظام .

ومع ذلك فإن وضع ديلس لم يكن مريحاً كل الراحة ، لأن فريك ، الذي كان يمارس في الوزارة وظائف وزير داخلية الرايخ لم يكن راضياً عن الشكل الذي نظمت به الشرطة ، ونجح بإجبار ديلس على مغادرة إدارة الغستابو . ولكن خلف ديلس ، وهو هينكلر ، كان شخصية ضعيفة ، مدمناً للكحول ، مزمناً ، واستطاع ديلس أن يسترد مكانه بسرعة جداً ، ويتخذ تدابير انتقامية لا ترحم ضد من خدموا هينكلر ، وكان ديلس يوجه دعوى لايزيغ التي أقيمت على مرتكبي حريق الريخشتاغ ، وعلى فون در لوبه الذي ألحق به ، حسب سياسة معروفة ، عدد من الشيوعيين ، كان من بينهم البلغاري ديمتروف . وكادت هذه الدعوى أن تدور على غورينغ ، ولكنها انتهت ، إلى جانب عدد من التبرئات ، بإعدام المتهمين الأساسيين .

وكان هتلر يتصور الخلاص من روم ، فرجاً غورينغ ، في اول نيسان ١٩٣٤ ، أن يحول إدارة الغستابو إلى شخصية يرى بأنها قوية ويعتمد عليها أكثر من ديلس ، ولم يقع الخيار على محظي فريك ، وهو دالويغه ، الذي ظن بأن له

حظه في هذا التعيين ، وإنما وقع الخيار على شخص آخر يتمسك به هتلر ، وهو هاينريخ هيملر وكان وراءه ماضي سياسي هام .

ولد هيملر في مونيخ ، ولكن أصله من لاندشوت ، وينتسب إلى أسرة من صغار التجار ، وتربى تربية جادة للغاية على الإيمان الكاثوليكي . وشارك في ثورة مونيخ ، وارتبط بخاصة بهتلر ابتداءً من ١٩٢٥ ، فقدره كل التقدير على فكره المنظم ، وسلوكه المحترم . وبهذه الصفة عهد إليه هتلر ، في ١٩٢٩ ، بإدارة جيش ال S.S. أي جيش الحماية ، وكان هذا الجيش في ذلك الحين قليل الأهمية للغاية ، ويؤلف حرساً شخصياً لهتلر ، ولكن هيملر وسعه كثيراً وجعل منه جيش نخبة في داخل الحزب .

وعرف هيملر تصاعداً سريعاً جداً بعد أن استلم هتلر السلطة ، وفي آذار ١٩٣٣ ، سمه مفوض الإمبراطورية ريتفون هيب ، مديراً للشرطة في مونيخ ، ثم مديراً للشرطة في بافاريا ، ثم نجح ، عبر عدة مكاييد ودسائس ، في التدخل في عدد عظيم جداً من الشرطات المحلية ، والسيطرة عملياً على كافة المنظمات البوليسية في ألمانيا . وعندما استدعاه غورينغ ، في نيسان ١٩٣٤ ، لإدارة الغستابو البروسية ، كان يوجه في الواقع كافة الشرطات الألمانية . وانطلاقاً من هذا التاريخ ، نيسان ١٩٣٤ ، مارس هيملر دكتاتورية حقيقية على كافة الشرطة الألمانية ، ونظم لهذه الغاية ، في برلين مكتباً مركزياً تتعاون فيه الشرطات السياسية لمختلف « الأقاليم » .

ومع ذلك ، لا شيء يبدو أنه يهيئ هيملر إلى هذه المهنة المشرقة . فقد كان بائساً جداً في حياته المنزلية ، تزوج بولونية تكبره بسبع سنوات وتحتقره بعمق ، ويشكو دون شك من عجز جزئي ، ويعزي نفسه من مصائبه بتربية الدجاج وزراعة الأعشاب الطبية ، ويبدو أنه كان فكراً رومانياً يعتقد بالتنويم

المغناطيسي ، والطب التجانسي والخواص النفسانية للتغذية . وكان رجلاً متواضع المظهر يوحى - كما قال معاصر - بأنه معلم صغير في الريف أكثر منه زعيماً مهيباً بجيوش ال S.S. وعلى ما يبدو أنه كان قليل الموهبة فكرياً ، وغير كفء ، على كل حال ، للأفكار الأصيلة ، ولكنه بالمقابل شغيل قوي ، عنيد بعمق ، ومتمسك بأفكاره إلى أقصى حد ، ولا شك في أن هذا العناد جعله يستحق ثقة هتلر ، ويجعل منه ، بعد هتلر ، وحتى نهاية النظام ، أول شخص في الدولة .

وترتبط أهمية هimler في أنه ضم بصورة وثيقة جيش ال S.S. إلى الشرطة السياسية وهو الذي أنشأ ما يسمى اليوم دولة ال S.S. .

ولكن للوصول إلى هذا كانت تلزم ثورة حقيقية : كان يجب تنظيم الانتقال من دولة ال S.A. إلى دولة ال S.S. ونقل السلطة من أيدي ال S.A. إلى أيدي ال S.S. وهذا الانتقال هو الذي شكل بحق الثورة الثانية^(١) .

لقد وجد خلاف عتيق قديم قدم الحزب نفسه بين صحف الحزب وال S.A. وال S.A.^(٢) ، أي « فصيل العاصفة » أو فصيل المغاوير ، يمثل بصورة أساسية العنصر المقاتل ، ويتألف من رجال خدموا في الجيش ، أو في الجيوش الحرة . ويرجع تنظيمه إلى روم الذي لعب دوراً عظيماً ، قبل ١٩٢٣ في تنظيم الحزب ، وقد أنشئ ال S.A. في ١٩٢١ ، انطلاقاً من « فصيل الجناستيك والرياضة » وفي ١٩٢٣ ، تقبل غورينغ إدارته خلال بضعة أشهر ، وفي ثورة مونيخ ، في تشرين الثاني ١٩٢٣ ، كانت هذه المنظمة تضم نحو ١٥,٠٠٠ عضو ، وعندما خرج هتلر من السجن ، كلف روم بتنظيم ال S.A. من جديد . بيد أن نزاعاً انطلق بسرعة جداً

Ch. BLOCH, La Nuit des longs couteaux (1967).

(١) راجع .

(٢) إن ال S.A. يمكن تسميته « فصيل العاصفة » أو فصيل المغاوير أو « قطاع الهجوم » وكل هذه التسميات لها

مدلول واحد .

بين روم وهتلر . وكان هتلر يريد بخاصة أن يجعل من الـ S. A. هيئة كفاح سياسية ، ولكن بكفاح يقوم على الصعيد القانوني .

وأما روم فكان يريد أن يؤمن عبر جماعة الـ S. A. تفوق العسكري على السياسي ، وأراد تحويل الـ S. A. إلى نوع من جيش نموذجي بالنسبة للألمان . وجرت طموحات روم الخلاف ، وغادر روم المستاء ألمانيا إلى أمريكا الجنوبية ، حيث عاش من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٠ ، وحل محله على رأس الـ S. A. فرانتس بففر فون سالومون الذي كان هو أيضاً ، عضواً سابقاً ، في الجيوش الحرة ، وحكمت عليه بالموت محكمة فرنسية أثناء احتلال الرور ، وفي عدة سنوات اتبع بففر فون سالومون توجيهات هتلر الذي أراد أن يجعل من الـ S. A. عنصراً للاستيلاء القانوني على السلطة . ومع ذلك فقد ترك بففر نزعات مناصرة للاشتراكية وقرية بكفاية من نزعات الأخوين شتراسر ، وجعلها تنمو في داخل الـ S. A. . وظهر ذلك بثورات في داخل الـ S. A. التي استاءت من توجيه الحزب ، وكان أهم هذه الثورات الثورة التي كان يوجهها في برلين الميجر شتينس . وفي ١٩٣٠ ، استاء هتلر ، وشكر بففر فون سالومون وأخذ بنفسه توجيه الـ S. A. . وعندئذ استدعى روم من بوليفيا ووضعه تحت أوامره ، باعتباره رئيس الأركان العامة ، على رأس الـ S. A. .

ومضت السنوات التالية بانسراح وبهجة ، وأبدى هتلر في الغالب اعترافه بجميل الـ S. A. الذي نقل روم عدد أعضائه بين ١٩٣٠ و ١٩٣٣ من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ عضو . ولكن منذ أن استلم هتلر السلطة توترت الحالة من جديد بين الرجلين . ففي أوساط الـ S. A. كانت الغاية الخلاص من جيش الضباط الرجعي في الرايخوير ، وابتداءً من الـ S. A. إنشاء جيش شعبي نازي . إلا أن هتلر ، في السنوات الأولى من سلطته ، كان مقررراً ألا يضحى بالرايخوير ، ويرى بأنه

لا يمكن أن يستغني عنه ما لم ينته التسليح من جديد ، وفي الخلاف الذي ما لبث أن انفجر بين روم والجنرال فون بلومبرغ وزير الرايخوير ، أخذ هتلر جانب الثاني ، وحاول مع ذلك ألا يدفع الـ S. A. إلى النهاية . وفي ٢٨ شباط ١٩٣٤ ، جمع هتلر في لقاء في برلين زعماء الجيش وزعماء الـ S. A. ، ومن بينهم روم وتقرر في هذا اللقاء - ووقع اتفاق في هذا المعنى - ألا يكون إلا جيش واحد ، الرايخوير ، وعلى الـ S. A. أن يخدم التربية ما قبل العسكرية ، والتربية شبه العسكرية وأيضاً جيوش الحماية على حدود الشرق . ويؤكد الاتفاق بقوة على أن الرايخوير هو القوة العسكرية الوحيدة .

ويبدو ، بالرغم من ذلك ، أن روم لم يتخل عن مشاريعه ويأمل تارة بفصل هتلر عن مشاوريه الرجعيين ، وتارة يفكر بالعكس بعمل موجه ضد هؤلاء المستشارين أنفسهم . إذن يوجد ، في كل الأحوال ، غموض عظيم جداً على خطط روم في الأشهر الأخيرة قبل سقوطه . وبالرغم من أنه كان يتكلم باستمرار عن ثورة اجتماعية ، ويؤكد ضرورة التمسك بالمبادئ الاشتراكية في برنامج الحزب ، فعلى ما يبدو أن روم ، بالرغم من كل شيء ، كانت له مواقف سياسية أكثر اعتدالاً من مواقف هتلر ، وبخاصة حيال اليهود ، وحيال الكنائس ، وأنه شجب عدداً من الإجراءات غير القانونية ، مراراً مختلفة في هذه الأشهر الأخيرة ، ويبدو أيضاً أن لروم وجهات نظر أكثر اعتدالاً من هتلر فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وبخاصة أنه تصور وفاقاً (تفاهماً) مع فرنسا . ومن المؤكد أن روم لم يفكر أبداً بانقلاب ضد النظام ، وأن الترتيبات التي اتخذها كانت ترتيبات دفاعية بصورة محضة .

وإذا تردد هتلر باتخاذ إجراءات ضد روم الذي كان يرتبط به بصداقة قديمة ، فقد كان بالمقابل في ذلك مدفوعاً بقوة ، في داخل الحزب ، بما يسمى « تنظيم الحزب » (P. O.) وكان مدفوعاً في ذلك بكبار زعماء الحزب ، وبخاصة

غورينغ ، وكان مدفوعاً بزعماء الغستابو ، ولا سيما هيلر ، وأخيراً بزعماء الرايخوير ، وبخاصة بزعم الإدارة العسكرية في الرايخوير ، الكولونيل فون راينناو الذي ظهر آنذاك ، أيضاً أكثر من الوزير فون بلومبرغ بأنه أهم شخصية في داخل الجيش ، والقضية معلقة في معرفة ما إذا كان هتلر اشترى رضى جنرالات الرايخوير عنه في خلافته لهاندنبورغ ، الذي كان في ذلك الحين مريضاً كثيراً ، مقابل تدمير ال S. A. وإعدام روم . وهل يوجد عقد بين هتلر والرايخوير ؟ هذه قضية لم تحل بعد إلى اليوم .

ومضى شهراً أيار وحزيران ١٩٣٤ في جو من التوتر البالغ ، وفي هذه الظروف ، ألقى نائب المستشار فون بابن ، في ١٧ حزيران ١٩٣٤ ، في جامعة فورتسبورغ ، خطاباً حرره أمين سره ادغار يونغ ولمح فيه إلى تجاوزات الثورة ، وخطر النظريات الجمعية ، وأدى هذا الخطاب بهتلر إلى اتخاذ ترتيبات نهائية ، لأن هتلر تساءل ما إذا كان فون بابن على اتفاق مع الجيش لقلبه ، في الحالة التي يبقى فيها في حالة انتظار حيال روم . وعندئذ قرأ أن يكسر بنفس الضربة ال S. A. والمعارضة المحافظة التي كان يمثلها فون بابن . ونصب هتلر لروم وأصدقائه كميناً ، في بافاريا ، في فيسليه ، وألقي القبض عليهم في ٣٠ حزيران ، واقتيدوا إلى السجن ، ثم أعدموا . وجرت إعدامات كثيرة في ال S. A. في الوقت نفسه في سجن ليشتنفلده ، في برلين . ولكن القمع تجاوز كثيراً أوساط ال S. A. وبين الضحايا يجب أن نشير إلى مساعد فون بابن ادغار يونغ . ولم يستطع بابن أن ينجو إلا بحماية هاندنبورغ . وأعدم أيضاً الجنرال فون شلايخر وزوجته ، ومدير العمل الكاثوليكي في برلين ، فون كلاوزينر ، وورير بافاريا السابق فون كار ، وشراسير وأصدقائه . وكان الرقم الرسمي للضحايا ٧٧ ، ولكن مما لا شك فيه أنه كان أخفض بكثير جداً من الواقع .

وأعلنت الدعاية الرسمية أن هتلر أنقذ ألمانيا من مؤامرة مريضة حتى إنه صرح بأن روم كان قد تأمر مع دولة أجنبية ، وأريد بذلك فرنسا ، على اعتبار أن روم التقى مراراً بفرانسوا - بونسيه سفير فرنسا في برلين . وقبل الشعب الألماني كافة الإيضاحات . ولم يوجد أي نوع لاحتجاج - إن لم يكن ، مقنعاً ، في صحيفة فرانكفورت ، ولقي هذا العمل دعم الأوساط الحقوقية ، وبخاصة كارل شميت الذي ناقش بهذه المناسبة الأطروحة : « الزعم يحمي الحق » . أما الجيش الذي كان الغالب الحقيقي في القضية ، فقد أعرب عن اعترافه بجميل هتلر في إعلان له على الجنود . وإن إعدام رجلين من الرايخوير ، فون شلايخر وفون بريدوف ، على ما يبدو ، لم يقلق ، إلى الحد الأقصى ، الجيش الذي جعله هتلر شريكاً له في سياسته .

وبالتالي ، فإن الانقلاب انتهى بنصر هتلر نصراً تاماً ، وبدا منذ الآن دكتاتوراً ولا شيء يمكن أن يحدد سلطته . ولكن ، من بعيد ، يرى أن أهم نتيجة ، لهذا الانقلاب ، لهذه الليلة « ليلة سان - بارتيلمي »^(١) كانت في نقل السلطة إلى أيدي الـ S.S. ، وأن تاريخ ٣٠ حزيران يعني نهاية الدور السياسي لقوات الـ S.A. التي وضعت تحت إمرة شخصية تافهة ، لوتسيه ، وكان في الواقع تماماً ، بين أيدي الرايخوير . وشهدت الـ S.A. تناقص أعدادها واكتفت منذ الآن بالتربية الرياضية والشبه عسكرية . ووجدت أيضاً « منظمة المطالبين بشأراً روم » التي تشكلت وقامت ببعض اغتالات ، ولكن عمرها كان مؤقتاً . لقد كان الانقلاب يعني نقطة انطلاق سلطة الـ S.S. .

(١) تنسبها بمدعة سان - بارتيلمي ، في فرنسا ، في ليل ٢٣ آب ١٩٧٢ . وكان صحتها ٣٠٠٠ بروتستاني .

الفصل الحادي عشر

الشرطة ومعسكرات الاعتقال في النظام الهتلري

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

الشرطة

لقد عنت ثورة حزيران ١٩٣٤ اِحلال فصيل ال S.S^(١) ، في داخل الحزب ، محل فصيل ال S.A الذي اقتصر على دور ثانوي تماماً . وأصبحت شخصية هيملر ، الذي كان في أصل هذه المحاولة المدبرة ضد ال S.A ، تسيطر ، منذ الآن ، على تاريخ الشرطة الألمانية .

إن ال S.S هي الأحرف الأولى التي تدل على « فصائل الحماية » التي أنشئت ، في ١٩٢٥ ، بمناسبة الذكرى الثانية لثورة مونخ . وفي ١٩٢٩ لم تكن هذه المصلحة غير ثلثائة شخص ، ولكنها أصبحت ٥٠,٠٠٠ أثناء استلام السلطة .

كان الهدف البدائي لهذه ال S.S حماية الزعيم الشخصية أي كانت مرتبطة بالحرس لحماية شخص هتلر ، وتابعا في الأصل إلى ال S.A ، وفي ١٩٢٩ ، أصبح جيش ال S.S تحت إمرة هيملر ، وقد أخذ على نفسه أن يجعل من جيش ال S.S نخبة ، ميزته الأساسية الطاعة غير المشروطة للزعيم . وكان شعاره الذي ظل حتى النهاية شعار ال S.A : « شربي يعني الولاء » .

(١) ال S.S هي الأحرف الأولى من SCHUTZ STAFFELN

راجع KOGAN, DERS S.S. STAAI, 1945

و RITTLINGER, S.S ALIBIOF A NATION, 1956

وبسرعة جداً ، طهر بين هذه ال « S.S » ، تنظيماً هامان بخاصة : مكتب العرق والاستيطان » الذي كلف باختيار أعضاء ال S.S ، وبخاصة ما سمي « مصلحة الأمن » التي عرفت في تاريخ النازية بالحروف الأولى « S.D » وعلى رأسها وصع هيلر ، في ١٩٣٩ ، ملارم البحرية رينارد هايدريك الذي أصبح فيما بعد من أعظم شخصيات الرايخ الهتلري .

كان هايدريك رجلاً ذا ماضٍ ثقيل . فقد كان ضابطاً سابقاً في استخبارات البحرية ، ثم عزل على أثر حكم صدر بحقه من أمرائه ، تحت رئاسة الأميرال ريدير ، لأنه رفض ، في سن السادسة والعشرين أن يتزوج بتاً لأحد أصحاب السفن لطخ شرفها بالعار . كان رجلاً موهوباً بشكل عظيم ، وغاوية فن مستنير ، وعازفاً على القيثار ممتازاً . ولكنه كان عديم الوجدان تماماً . وانطلاقاً من ١٩٣٤ كان سيداً حقيقياً لمصالح شرطة ال S.S ، أي ال S.D التي جعل منها هيئة استخبارات مدعاة للعجب ، وكان وثيق الصلة بهيلر . وقد سماه ، في ١٩٣٣ . أثناء استلام السلطة ، زعيماً للشرطة البافارية . وفي نيسان ١٩٣٤ ، عينه هيلر ، ليكون تحت إدارته ، رئيساً لمصلحة الغستابو المركزية .

وتحدد وصع ال S.S ، على أثر الثورة ضد روم ، ببراءة من هتلر ، في ٢٠ تموز ١٩٣٤ ، بهذه العبارات : « نظراً للخدمات العظيمة التي قدمتها ال S.S ، إثر حوادث ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، أرفع ال S.S إلى مرتبة منظمة مستقلة في داخل الحزب القومي - الاشتراكي الألماني (N.S.D.A.P) . وعليه تؤلف ال S.S ، منذ الآن ، منظمة لا ترتبط إلا بشخص هتلر ، كما تضع البراءة هيلر تحت إشراف هتلر وحده .

وستطبع ال S.S منذ الآن بعد تصفية « عوام » ال S.A اسلوبها على

النظام . ورجال هذه الـ S.S ، على العموم ، رجال من أصل أعلى من أصل الـ S.A ، لأن كثيراً منهم ينتسبون إلى الطبقة البورجوازية العليا وحتى أحياناً إلى الطبقة الأرستقراطية ، ويدعون بأنهم يشكلون نخبة النظام . وظهر بسرعة جداً أن نفاذهم أعلى من نفاذ رجال الـ S.A . لأن نظام قمعهم لم يكن فيه شيء من العفوية ، والفظاعة التي أظهروها كانت فظاعة منظمة ، وثمره تربية كسرت فيهم من قبل كل عاطفة إنسانية وشفقة . وإذا ارتكبت الـ S.A تجاوزات ، فإن هذه التجاوزات تعود إلى عنف فردي . أما الإجراءات التي تتخذها الـ S.S ، إجراءات عن سابق تصور وتصميم ومنظمة حسب خطة محددة بوضوح .

ونشاهد في التشكيل المباشر ، إلى جانب من يسمون « الليغباين S.S »^(١) فريقين يؤلفان ، في داخل الـ S.S ، نوعاً من نخبة وهما : « جيوش الزحف والإنذار »^(٢) التي أصبحت عديدة وتؤلف بصورة دقيقة حرس هتلر الشخصي ؛ ومن جهة أخرى سرية « S.S رأس الموت »^(٣) التي كان رجالها مكلفون بصورة خاصة بحراسة معسكرات الاعتقال .

ومن جهة أخرى ، نشاهد غداة براءة ٢٠ تموز ١٩٣٤ ، نمواً عظيماً في « مصلحة الأمن »^(٤) التي كان هايدريك على رأسها ، وصنع منها مصلحة كبيرة تتصرف بنحو ٣٠,٠٠٠ عميل دائم ، وبعدد عظيم جداً من الشرطيين المتطوعين وعددهم نحو ٣٠,٠٠٠ . ونفذ في مصالح الأمن عمل توثيق عظيم يساعد على تنظيم وجمع جاذبات يوضع عليها أسماء العناصر التي يمكن أن تنشأ عنهم مقاومة للنظام . وقد نظم هذه المصلحة بخاصة الدكتور ميلورن . وهو محام ساكسوني سابق ، أعد

ALLGEMEINE S.S (١)

VERFÜGUNGSTRUPPEN (٢)

S.S. TOTENKOPF (٣)

SICHERHEITSDIENST مصلحة الأمن (S.D) (٤)

مجموعة كاملة من الجذاذات المثقوبة ووضعها في صندوق كبير مستدير يحرك بواسطة محرك كهربائي . ويضاف له شخص آخر قام بقسط نشيط في هذا التنظيم وهو الدكتور بست . وهو قاض سابق ، انتقل إلى الإدارة ، وألف كتاباً في الشرطة الألمانية وكلف بالمصالح المالية .

ونظم هايدريك شخصياً ما سمي « صالون كيتي »^(١) . وهو دار رغبة للبغاء ، رتبت ببذخ ، وجهازت بميكروفونات وآلات تسجيل خفية ، ويرتادها زبائن مصطفىون تجتذبهم بغايا شهيرات بجاهلن وثقافتهن . ومن هؤلاء الزبائن بخاصة عدد عظيم من كبار الموظفين والدبلوماسيين الأجانب . وتسجل الآلات اللاقطة كلامهم بعناية فائقة .

وبين ١٩٣٤ و ١٩٣٦ تشكل الأساسي من الجهاز ، ولعب هذا الجهاز في شرطة الرايخ في السنوات التالية دوراً عظيماً . وفي هذه الفترة دخل في مصلحة الأمن شخصيات ظل اسمهم مظلماً مشؤوماً مثل ادولف انجلمان ، وفالتر شلنبرغ ، وآرثر نيبه ، المختص بالشرطة الإجرامية .

وهكذا سيقوم ، تحت إدارة هايدريك ، وتحت شخصه تعاون وثيق جداً ، بين ال « S.D. » والغستابو . وكانت ال S.D. تحتكر الاستخبارات العملية : فقد كانت تمسك بصناديق الجذاذات التي تساعد على الاستخبارات عن الأفراد المشبوهين . وبالمقابل ، كان للغستابو وحده الحق بالقيام بتوقيفات ، واستنطاقات ، وتفتيشات دقيقة ، والحبس ، والنفي المحتمل في المعسكرات . كما كان للغستابو ، بالتالي ، في داخل هذه المنظمة البوليسية ، سلطة تنفيذية . ويجب أن نلاحظ أن ال S.D. منظمة خاصة - لأنها ترتبط بال S.S. - بينما الغستابو هيئة دولة . والغستابو ، باعتباره مؤسسة دولة ، يخضع لإشراف ال S.D. ، باعتباره مؤسسة حزب .

(١) كيتي KITTY

واتخذ إجراءان في سنة ١٩٣٦ لتسوية وضع الشرطة . أولاً ، براءة ١٠ شباط ١٩٣٦ ، وتنص على أن للغستابو الحق في التحقيق عن كل القوى المعادية للدولة ، وإعلام الحكومة ، وتجهيزها بالدوافع أي الإيحاء إليها بوسائل العمل . وبموجب هذه البراءة ، اعترف بالغستابو مصلحة ذات سيادة ولا ترتبط بقرارات المحاكم الإدارية ، أي باختصار ، أن قرارات الغستابو لا يمكن أن تهاجم أمام المحاكم .

ثانياً ، البراءة الثانية المؤرخة ، في ١٧ حزيران ١٩٣٦ ، تضع هيلر الذي أسىء تحديد وظائفه على الصعيد السياسي ، على رأس شرطة الرايخ جميعاً . وانطلاقاً من هذا التاريخ أفلتت الشرطة تماماً من صلاحية الدول الألمانية المحلية ، وأصبحت بكاملها من صلاحية الدولة ، وباختصار : أصبح هيلر وزيراً للشرطة في ألمانيا كلها .

وبعد أن استلم هيلر الشرطة بيده ، بدأ تنظيم عام لمصالحها وأنشئ في هذه الفترة فرعان في الشرطة الألمانية :

أولاً : شرطة النظام أو بالأحرف الأولى « اوريو »^(١) وتسمى أيضاً شرطة الحماية ، وعهد بها إلى دالويغه وتضم بصورة أساسية قوى الدرك (الجندرمة) ، والشرطات البلدية ، وشرطات المرور والدفاع السليبي ، وليس لها على الصعيد السياسي إلا أهمية ثانوية .

ثانياً : شرطة الأمن أو بالأحرف الأولى « سيبو »^(٢) وعهد بها إلى هايدريك . وهي تنقسم إلى مصلحتين :

١ (الشرطة السرية للدولة أو بالأحرف الأولى « غستابو »^(٣) ، وعهد بها إلى

(١) « اوريو » هي الأحرف الأولى من : ORDNUNGS POLIZEI (ORPO)

(٢) « سيبو » (SIPO) هي الأحرف الأولى من SICHERHEITS POLIZEI

(٣) « غستاو » (GESTAPO) هي الأحرف الأولى من : GEHEIMNISS - STAATS POLIZEI

هاينريك مولر . وهو شخص فاسد حقاً ، أراد أن يكفر عن ماضيه الثقيل بالعداء للنازية ، قبل ١٩٣٣ ، عندما كان من قبل في الشرطة ، فأصبح خادماً ذليلاً دنيئاً حيال ذي الشوكة من رجال اليوم . وظهر في الواقع ، خلال سنوات عديدة رجلاً يعمل كل شيء لهيملر وهايدريك .

٢ (الشرطة الجنائية أو بالأحرف الأولى « كريبو »^(١) التي عهد بها إلى نيبيه .

معسكرات الاعتقال من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

يرتبط وجود معسكرات الاعتقال بإجراء شرطة يسمى « الاعتقال الحامي »^(٢) ، ومن البديهي أن كلمة « حامي » لا تهدف الشخص الذي سيحمي ضد هذه القنبلة أو تلك ، وإنما الدولة التي تجد نفسها محمية ضد أعمال هذا أو ذاك .

لقد اتخذ القرار المؤسس للاعتقال الحامي ، في ٢٨ شباط ١٩٣٣ ، وطبق بالحال ، في شباط - آذار ، عقب حريق الرايخشتاغ ، ثم بعد بضعة أشهر ، على أعضاء الأحزاب القديمة التي زالت آنذاك ، وبخاصة على الاشتراكيين الذين أوقفوا أيضاً بعدد عظيم جداً في سياق صيف ١٩٣٣ .

ولإيواء هؤلاء الموقوفين فتحت أولى معسكرات الاعتقال . وكانت تدار في معظمها ، في الأصل ، برجال ال S.A. ووجد ، دون شك ، في بداية هذا العام ١٩٣٣ ، أربعون معسكراً على هذا النحو ، وأشهرها « معسكر اورينبورغ » وحشر في هذه المعسكرات ألوف المعتقلين . ولم يحدد عددهم بالضبط . وكانوا يوقفون دون إعطائهم أي إيضاح ، وأحياناً بموجب إجراءات بسيطة للمساومة . وفي هذه

(١) « كريبو » (KRIPO) هي الأحرف الأولى من : KRIMINALPOLIZEI

(٢) « الاعتقال الحامي » DIE SCHÜTZHAFT

المعسكرات كانت تختلط شخصيات سياسية ومحكومون بالحق العام . ويجب أن يلاحظ ، مع ذلك ، أنه لم يكن في هذه المعسكرات أي إسرائيلي .

وفي هذه المعسكرات الأولى كان السجناء موضع عنف شخصي ، ويجب أن نلاحظ أن هذا العنف لم يكن صادراً عن تنظيم سادي للألم . ولدينا عما مر في هذه المعسكرات شاهد كوغان ، وفي ذلك يقول : « الحياة في معسكرات الاعتقال الأولى (ك . ز)^(١) تتجاوز كل ما يمكن تخيله » . وتتفق قصص بعض المعتقلين القدامى الذين عاشوا إلى هذه السنوات على القول بأنه من المحتمل ألا يوجد شكل من أشكال السادية الفاسدة إلا وطبقه رجال ال . S . A . ومع ذلك كان هذا العمل دوماً عمل بهيمية فردية ، ولم يوجد بعد جهاز منظم على البارد ودون هوى أو حقد أو تشفي ويشمل جماهير عديدة . لأن هذا العمل قام به رجال ال « S . S وحدهم » . ولدينا عدة شواهد عن معسكرات الاعتقال الأولى هذه ، وبخاصة شاهد النائب الاشتراكي زغر الذي استطاع أن يهرب ونشر كتاباً بعنوان « أورينبورغ » .

وبسرعة جداً ظهر رد الفعل ضد طرق التوقيف التي شغلت معسكرات الاعتقال الأولى هذه ، لاسيما وأن مصالح ديلس أظهرت لغورينغ الخطر الذي يمكن أن تجره هذه الأعمال التعسفية على النظام ، ولوحظ بسرعة كافية ، في النصف الثاني من سنة ١٩٣٣ ، تصفية أهم معسكرات ال . S . A . ويجب أن نذكر أن معسكرات ال . S . A . وحدها أغلقت ، وإن معسكرات ال S . S التي تشكلت من قبل ، مثل معسكر داخاو DACHAU بالقرب من مونيخ ، لم تغلق . أما معتقلو المعسكرات التي أغلقت فقد حشروا في أربعة معسكرات حكومية أقيمت حول برلين ، وأخذتها الدولة على عاتقها .

(١) الأحرف الأولى K . Z . تدل على معسكرات الاعتقال (KON ZENTRATIONS LAGER)

وفي هذا النصف الثاني من سنة ١٩٣٣ ، ظهر رد فعل في بعض الأوساط الإدارية أو السياسية ، ضد التدابير التعسفية وضد « الاعتقال الحامي » . ولذا أصدر فريك ، وزير داخلية الرايخ ، البلاغ المؤرخ في ١٢ نيسان ١٩٣٤ ، الذي لا يقبل الاعتقال إلا إذا هدد الأشخاص المعنيون النظام العام بشكل مباشر . واتخذت عقوبات ، في بعض الحالات ، ضد الموظفين أو العملاء النازيين الذين تجاوزوا حقوقهم . ومن الممكن أن يفكر ، في آخر ١٩٣٣ وبداية ١٩٣٤ ، بعودة النظام إلى الحياة الطبيعية ، أي تطبيع النظام وزوال إجراءات الاعتقال الحامي .

والواقع أنه لم يكن شيء من هذا ، وسنرى تطوراً سريعاً في نظام الاعتقال انطلاقاً من ١٩٣٥ .

في مؤتمر نورامبرغ ، في صيف ١٩٣٥ ، أشار هتلر إلى أن صلابة النظام تتعلق بنو الإجراءات القمعية : « إن المبادئ القاسية وألحزم الحديدي وحدهما قادران على الجمع في جسد مقاوم أمة تشكو على كل حال من تركيبها غير المتجانس تماماً ، وتوجيهها على هذا النحو سياسياً بنجاح » .

وبهذه المناسبة تكلم ، في الخطاب نفسه ، عن تسوية حاسمة للقضية اليهودية . وصرح : « إن النضال ضد أعداء النظام يجب أن تقوم به المنظمات التي تكيّفت أفضل من غيرها مع هذا العمل » ومن الواضح أنه يعني بهذا ال S.S تحت هذه الصيغة .

إذن نرى ، انطلاقاً من آخر سنة ١٩٣٥ ، كثرة ، التوقيفات التي كانت بخاصة ، في ١٩٣٦ ، على علاقة بتنفيذ خطة الأربعة أعوام التي تنذر باقتصاد الحرب . ولا تسمح للنظام بالتساهل مع أي عدو داخلي . وفي هاتين السنتين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، أخذ تطبيق الاعتقال الوقائي يتزايد تدريجياً إلى أن توج أخيراً

بقرار ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ . وهذا القرار عظيم الأهمية في تاريخ الاعتقال لأنه يعلن أن ، الاعتقال الحامي ليس موجهاً ضد الأعمال فحسب ، وإنما ضد النزعات التي تهدد الشعب والدولة . ومن جهة أخرى ، إن الحبس الذي يقرره الغستابو وحده سيكون بعد اليوم إجبارياً في معسكرات الاعتقال .

وانطلاقاً من آخر ١٩٣٥ ، كانت معسكرات الاعتقال بكاملها في أيدي ال S.S . وفي الحقيقة ، إن الغستابو كانت ممثلة في المعسكرات تحت شكل يسمى « القسم السياسي » . وهي التي تقرر الحبس ، وعلى وجه الاحتمال ، التحرير . ولكن سلطة ال S.S هي التي تصوغ نظام الاعتقال بكامله . إذن يجب أن يرى أن ال S.S هي المسؤولة تماماً ، عبر « S.S رأس الموت » عن تنظيم الاعتقال في المعسكرات . ويقصد هتلر بذلك أن يقاوم « نفايات البشرية » التي تقطن معسكرات الاعتقال ، والتي تؤلف ما يسمى ، « العرق المضاد » ، لجماعة ال S.S التي ترمز إلى الخصائص العرقية العليا ، وأن عنصر معسكرات الاعتقال مَعْدٌ لتشكيل نوع من قطب سلمي ، بالنسبة ال S.S .

إن الشخصية ، التي عهد إليها هيلر بتشكيل إدارة هذه المعسكرات ، هي تيوذور هايكه . وكان هذا منذ ١٩٢٨ ، يناضل في ال S.S . وقدم ، ولا شك ، خدمات كبرى جداً ، بالرغم من أن مهنته قد توقفت زمناً طويلاً إثر مرض عقلي ، وأمر هتلر بالعناية به في مستشفى الأمراض العقلية في فرتسبورغ ، وعند خروجه من هذا المستشفى عهد إليه هيلر بإدارة معسكر داخاو ، بالقرب من مونيخ . وحرر تيوذور هايكه نظام هذا المعسكر وأدخل فيه نظام العقوبات الجسدية ، والتوقيفات ، وحتى عقوبة الموت ، في داخل المعسكر . وقد أفاد نظام داخاو هذا ، فيما بعد ، مجموع نظام معسكرات الاعتقال الألماني . وهو الذي أدخل الروح التي يجب على ال S.S أن تعامل بها سجناء

معسكرات الاعتقال . وكان يريد تنمية عاطفة الاستعلاء عند رجال ال S.S ، وتدريبهم ضد كل رحمة ، وضد كل ضعف . وعند السجناء المعتقلين ، كان يقصد ، بصورة أساسية ، بحياة معسكرات الاعتقال ، تدمير شخصيتهم والضغط عليهم وتهديمهم أيضاً بغية تنمية أدنى الغرائز عندهم ، وأخرى قوى البشرية . ويجب أن يرى أنه لا يوجد في معسكرات الاعتقال هذه ، منذ الأصل ، وقد أوضح ذلك بخاصة كوغان ، أي نوع لفكرة تربية جديدة . ولم يكن القصد فيها النهوض بالناس ، ولا السير بهم في الطريق المستقيم ، بل كان القصد ، بالعكس ، تنمية أدنى الغرائز الإجرامية فيهم .

ويجب أن نشير أن هيلر ، انطلاقاً من ١٩٣٧ ، أدخل العمل في معسكرات الاعتقال ، وشغل المعتقلين ، وعلى الأقل في بعض المعسكرات ، باستخراج الأحجار من المقالع ، أو بتجفيف المرازغ . ولكن هذه الأشغال ، في فكر هيلر ، لا تليق بالأمة الألمانية ولم يكن قصده إطلاقاً تحرير المعتقلين بالعمل ، ويرى أن المعتقل غير قابل للتقويم .

ومن جهة أخرى ، كان من صفات نظام معسكرات الاعتقال ، قبل ١٩٣٩ ، الخلط في المعسكرات ، بين المحتجزين السياسيين ومحتجزى الحق العام : ففي زاخسنهاوزن بخاصة ، كان يوجد عدد عظيم من المتخلفين الاجتماعيين ، ومحبي الجنس المذكور ، ومجرمي الحق العام . ويخلط مع هؤلاء الأشخاص الحزاني الحزنين ، رجال يحركهم مثل أعلى ، ونذكر على سبيل المثال « شهود يهوه » أو « جماعة الكتاب المقدس » وهم فرقة بروتستانتية اشتبه بها لأنها رفضت الخدمة العسكرية ، ولوحقت في الرايخ كله وحبست في معسكرات الاعتقال . وأخيراً يجب أن نشير إلى دخول اليهود التدريجي والبطيء ، في معسكرات الاعتقال : فبعد « ليلة الكريستال » الشهيرة اقتيد ٣٥٠٠٠ يهودي ، كما هم ، إلى معسكرات

الاعتقال . وقد أطلق سراح الكثير منهم ، في الأشهر التالية ، بعد أن تعهدوا بالهجرة إلى الخارج .

وللختام ، نرى أن ما يجب حفظه عن معسكرات الاعتقال هذه ، هو أن نظام معسكرات الاعتقال ، كما سار بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ، ليس له على الإطلاق أي علاقة مع النظام الذي نما انطلاقاً من اللحظة التي سيطرت فيها ألمانيا المنتصرة على عدد عظيم من الشعوب الأوروبية . فقد أدت الحرب إلى تحويل كامل لنظام معسكرات الاعتقال . وتجب الإشارة أيضاً إلى أن المعسكرات الهتلرية ، قبل ١٩٣٩ ، لم تكن معسكرات إبادة . ولم يكن في ذلك الحين سياسة إبادة منظمة كالتي وجدت في المعسكرات الكبرى ، مثل أوشفيتز أثناء الحرب . ولكن ما من شك أيضاً في أن فلسفة النظام ، التي تعتمد على فكرة تسلسل الأعراق ، أي وجود عالم من « السادة » ووجود ما كان يسميه النازيون « أعداء العرق » ، تتضح بنظام معسكرات الاعتقال قبل ١٩٣٩ . وبالتالي ، فإن جزءاً عظيماً جداً من العقائدية التي سادت نظام معسكرات الاعتقال أثناء الحرب ، وامتدت على الشعوب الخاضعة ، قد طبق من قبل في ألمانيا ، حيال الألمان بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ .

الفصل الثاني عشر

مقاومة الهتلرية

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩^(١)

ماذا يجب أن نفهم من « مقاومة الهتلرية » ؟ ينبغي أن نرى أن القصد منها لا يشبه في شيء ما مرّ في فرنسا أو في البلاد التي احتلها الألمان ، بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ ، إذ لا يوجد أي نقطة مشتركة بين المقاومة الألمانية والمقاومة الأجنبية للسيطرة الألمانية .

أولاً ، إن النقطة الأولى التي يجب إيضاحها ، هي أنه لا يوجد أي حزب ، أي هيئة مشكلة ، أي منظمة اجتماعية أو دينية كانت ، كما هي ، قادرة على مقاومة الهتلرية . ولذا فإن المعارضة لا يمكن أن تكون غير واقع شخصيات منفردة تعمل لحسابها ولا تمثل إلا نفسها . ومن العسير ، في هذه الظروف ، أن نقيس الأهمية العددية لهذه المعارضة . فقد لوحظ نحو مليون ألماني حبسوا بين ١٩٣٣ و ١٩٤٠ في معسكرات الاعتقال ، ولكن هذا ، بالبداية ، لم يكن سوى نوع قذري ، ولا يمكن أن يعلمنا بأهمية المعارضة . ويجب أن نلاحظ أيضاً أن كثيراً من هؤلاء المعارضين كانوا في الأصل ، وفي بعض الأوقات ، معجبين متعصبين للهتلرية ، وخاب ظنهم وارتدوا ضدها .

والنقطة الثانية ، التي يجب توضيحها ، هي أن هذه المقاومة لا يمكن أن تعتبر كظاهرة لهذه الطبقة الاجتماعية أو تلك ، ولا يمكن ربطها بأي برنامج ،

(١) راجع : T PRITTE , les Allemands contre Hitler ; H. Rothfels , Der Widerstand gegen Hitler (la résistance contre Hitler)

أو بأي وجهة نظر مجموعة سياسية أو اجتماعية . فقد كان قصد المعارضين للنظام أمراً معنوياً . وهذه المقاومة الهمة بها النفور الذي يثيره نظام مؤسس على القوة وعلى القهر ، وعليه فموجب نوع من قناعة داخلية قام عدد من الألمان ضد الهتلرية ، وأحياناً بشكل لا يمكن أن يعتبر مجانناً تماماً . وهذه ، مثلاً ، حال الكاتب أرنست فيشرت : الذي دعا في ١٩٣٥ ، الطلاب في مدينة مونيخ بألا يسكتوا عندما يجبرهم وجدانهم على الكلام ، والذي ، احتجاج علناً بعد عامين ، على توقيف نيمولر ، وعلى أثر هذه الحوادث سجن في معسكر اعتقال . وهذا الشكل من المقاومة ، الذي خرج من نوع من القناعة الداخلية ، كان غير مفهوم على الإطلاق في الخارج . فهو لا يتفق في الواقع مع الرأي الذي تكونه الشعوب الأجنبية عن ألمانيا التي ترى فيها شعباً مستعبداً تماماً ، ومتعصباً بالهتلرية . ولذا فإن الأجنبي يلاحظ ، إزاء هذا الشكل من المعارضة عموماً ، حذراً كبيراً جداً أو لامبالاة عظيمة جداً ، وإن المقاومين الألمان لم يكن لهم من ينجدهم إلا قليلاً جداً في خارج حدودهم .

ومع ذلك ، فلرسم لوحة منطقية لهذه المقاومة ، ينبغي أن نميز ، بالرغم من كل شيء . شكلين للمقاومة : مقاومة اليسار ، والمقاومة المحافظة .

مقاومة اليسار

لا مندوحة لنا عند معالجة هذه المعارضة ، عن التمييز بين ما مرّ في المهجر وما مرّ في ألمانيا نفسها .

١) في المهجر

في ٢٤ نيسان ١٩٣٣ ، أعطى الحزب الاجتماعي الديمقراطي لنفسه توجيهاً جديداً . وفي ٤ أيار ، على أثر تدابير القمع التي وقعت في ذلك الحين على

النقابات ، كان القرار ، الذي اتخذته اللجنة الجديدة الموجهة للحزب الاجتماعي - الديمقراطي (S. P. D.) ، أثناء مؤتمر سري عقد في السار أن يشكل تمثيلاً له في الخارج . وبالتالي ، في ذلك التاريخ ، قرر عدد من الزعماء الاجتماعيين - الديمقراطيون الألمان أن يذهبوا للخارج . وبسرعة عارض هذا التمثيل الاجتماعي - الديمقراطي في الخارج ، الاجتماعيين - الديمقراطيون الألمان الذين بقوا في الرايخ ، وفي الواقع ، في ١٧ أيار ، إن الرئيس لوبه ، رئيس مجلس الرايخشتاغ ، شايح ، تحت التهديد ، سياسة الفوهرر الخارجية . وقد أثارت هذه المشايعة من قبل الرئيس لوبه احتجاجاً شديداً من جانب ممثلي الاجتماعية - الديمقراطية الألمانية في الخارج .

لقد أقام هؤلاء الممثلون للاجتماعية - الديمقراطية الألمانية في البدء في براغ . وهنا ألفوا حزباً جديداً عرف بأحرفه الأولى . تحت اسم « سوباده » (SOPADE)^(١) . وقد نشرت هذه الهيئة الجديدة في براغ الجريدة الاجتماعية الديمقراطية « إلى الأمام من جديد » ، ونشرت لإعلام الاجتماعيين الديمقراطيين الباقين في ألمانيا « النشرات الخضراء » التي أدخلت إلى ألمانيا سراً ، من جهة بطريق كارلسباد - كنيترز ، ومن جهة أخرى ، بعدد من الشباب الألبية ، بين النمسا وبافاريا ، ولكن بصعوبات ضخمة جداً وبخسائر في الرجال .

وبين موزعي هذه « النشرات الخضراء » والمنشورات التي نشرتها الاجتماعية - الديمقراطية في براغ ، يجب أن نشير إلى شخص فيلي برانت الذي استقر بسرعة في أوسلو ، ثم عاد إلى ألمانيا ، إلى برلين وأسس فيها منظمة اجتماعية - ديمقراطية سرية . ثم ذهب بعد ذلك وقاتل بعض الوقت في إسبانيا ليعمل فيما بعد في المقاومة النورفجية للمهترية .

ويجب أن نشير ، بين الشخصيات التي تزعمت في ذلك الحين الاجتماعية - الديمقراطية في الخارج ، إلى النائب في الرايخشتاغ ، فيلس ، الذي ألقى في ٢٣ آذار ، في الرايخشتاغ ، الخطاب الشهير الذي رفض فيه أصوات الاجتماعية - الديمقراطية على السلطات الواسعة التي طلبها هتلر . وإلى جانب فيلس ، على رأس « السوباده » ، نجد أيضاً شتامبفر وهو رئيس تحرير سابق لـ « إلى الأمام » الجريدة الأساسية للاجتماعية - الديمقراطية الألمانية ؛ وإيريك اولنهور الذي لعب بعد الحرب دوراً في تاريخ الاجتماعية - الديمقراطية ، كان في ذلك الحين مديراً لحركات شبيبة الحزب ، السوباده ، بعد أن استقر به المقام في براغ ، ثم اضطر ، في ١٩٣٧ ، أمام التهديدات ، التي ظهرت على استقلال تشيكوسلوفاكيا ، إلى نقل مقره إلى باريس .

في أوساط السوباده هذه ساد الاعتقاد بأن الشعب الألماني سينتهي بالثورة على الهتلرية . وكان سقوط هتلر بالنسبة لها ، محتوماً . ويوجد في هذه الأوساط تفاؤل عظيم جداً ، وأوهام عديدة ، ونظرة غير صحيحة كاملاً عن القوى التي كانت تمثلها بنفسها وعن القوى المحاصرة . وكان لها قليل من الجمهور الذي يسمع لها في الخارج . وفي الحد الأعظم كانت تلاقي بعض مظاهرات التشجيع الشخصية ، أو الرحمة الجماعية . وبالرغم من هذه العزلة ، ظل الاشتراكيون قليلي الرغبة في تأسيس جبهة مشتركة مع العناصر الشيوعية ، قدامى أعضاء الحزب الشيوعي الألماني الذين يعيشون في الخارج .

ولاغنى ، في داخل هذه الأوساط الاجتماعية - الديمقراطية في المهجر ، من تمييز ثلاثة اتجاهات مختلفة ، وما من واحد منها استطاع أن ينجح في فرض نفسه على الاخرى .

(١) اتجاه اليسار وهو يتمثل بفريق يسمى « الحرس الجديد » ويطالب

بخاصة ، بالقطيعة التامة مع تقاليد إعادة النظر (المراجعة) ، وتنظيم الطبقة الكادحة على أساس نزاع الطبقات - وبخاصة بفريق « البداية الجديدة » وعلى رأسه وجد اشتراكي إسرائيلي ، ريشار لوفنتال المعروف تحت اسمه الحربي بول سيرينغ . وفريق « الهداية الجديدة » هذا يعارض الحتمية الاقتصادية التي سادت طويلاً في الاجتماعية - الديمقراطية ، ويحاول أن يعرف الجانب المهيج في الماركسية . وهذه الاتجاهات اليسارية التي أتينا على ذكر بعض عناصرها تتضح بخاصة في مجلة « المجلة من أجل الاشتراكية » ، التي أسسها الزعيم الاشتراكي القديم هيلفر دينغ ، في سويسرا .

٢) اتجاه الوسط - الذي يمثل بأكثرية السوباده أي أركان الحزب الاجتماعي - الديمقراطي - ويفصح عن نفسه بخاصة في كتاب كورت غير ويسمى « حزب الحرية » وهو اتجاه يحبذ اشتراكية ذات طابع ديمقراطي .

٣) وأخيراً يوجد اتجاه تمكن تسميته ، إذا أردنا ، بالاتجاه « اللاسالي »^(١) الذي كان يحبذ إقامة اشتراكية قومية ، ويبحث عن تحالفات مع عدد من الفرق الأخرى ، وبخاصة مع زعماء يسار الهتلرية ، الأوساط القريبة من أوتو شتراسر ، ومع عدد من ممثلي الأحزاب المسيحية .

وهذه النزعة اليمينية في داخل الاشتراكية - الاشتراكية القومية - كان يمثلها شخص وجيه وهو بنسل ياكش الذي كان زمناً طويلاً زعيم الاشتراكية - الديمقراطية في بلاد السودان أي السكان ، لألمان الذين يقطنون في تشيكوسلوفاكيا . وقد كافح ياكش ، بشجاعة عظيمة سياسة الحكومة التشيكوسلوفاكية المركزية ، حكومة بينيش ، وفي الوقت نفسه أيضاً الاتجاهات القومية - الاشتراكية حول كونراد هنلاين ، وحاول أن يحافظ ، بين هؤلاء

(١) بالنسبة إلى لاسال Lassalle أحد مؤسسي الاشتراكية الألمانية وصاحب « القانون الحاسي » في الأجور .

السكان الألمان في السوديت ، بالرغم من ضغط القومية ، على مثل أعلى ديمقراطي واشتراكي . وكان على ياكش أن يغادر بلاد السوديت ، بعد ثورة مونيخ ، ويلجأ في إنكلترا .

والحق يقال ، لم يكن بالإمكان أي توفيق بين هذه الاتجاهات الثلاثة . وفي دور الحرب سيتألف في لندن « اتحاد المنظمات الاشتراكية الألمانية في بريطانيا العظمى » ويحاول إقامة اتصال ووحدة وجهات نظر بين مختلف هذه الفرق ، وبالتالي يمارس نفوذاً على إعادة تشكيل الحزب الاجتماعي - الديمقراطي الألماني ، في ١٩٤٥ .

٢) في ألمانيا

لقد عرفنا أن هتلر استلم السلطة في ١٩٣٣ ، وأن استلامه السلطة كان مصحوباً بتوقيفات عديدة في الأوساط العمالية الألمانية وبين زعماء الأحزاب : الاشتراكي ، والاجتماعي - الديمقراطي ، والشيوعي . وهكذا نرى أن كورت شوماخر ، الذي أصبح في ١٩٤٥ المنظم الجديد للاجتماعية - الديمقراطية الألمانية ، قد أوقف في ٦ تموز ١٩٣٣ . وقضى عدة سنوات في السجن أو في معسكرات الاعتقال ، إلى أن أطلق سراحه في ١٩٤٣ ، ثم أوقف من جديد في أيلول ١٩٤٤ . وبين الزعماء الشيوعيين ، تجدر الإشارة لحالة تلمان الذي أوقف في شهر آذار ١٩٣٣ ، وبعد أحد عشر عاماً على بقاءه في معسكر الاعتقال قضى نفيه في بوخنفالد ، في آب ١٩٤٤ . ولتحديد مجموع هذا النظام القمعي ، ينبغي الدلالة على أن ٥٧ برلمانياً شيوعياً أعدموا في الزنزانة النازية بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ، وكذلك ٦٢ برلمانياً اشتراكياً . وهذا يعني ما كانت عليه أهمية القمع .

ومن المؤكد أن العمال كانوا أحد العناصر الأساسية في معسكرات الاعتقال . وأن الطبقة العاملة هي التي ، من بعيد ، عانت ما عانت من ألم ، وأن كثيراً من

الشواهد تدل على ثبات واستحكام روح المقاومة في الأوساط العمالية . على الأقل حتى ١٩٣٦ . والمثال الذي يستشهد به غالباً في هذا الاعتبار هو الانتخابات لمجلس المشاريع في ١٩٣٥ ، التي أعطت أيضاً نتائج منافية جداً للنظام النازي

كيف ظهرت هذه المعارضة في أوساط اليسار ، في ألمانيا ؟ لقد ظهرت ، غداة استلام السلطة ، في ١٩٣٣ ، بتشكيل عدة جماعات صغيرة أتت بخاصة من أوساط الشبيبة الاشتراكية : شبيبة راية الرايخ ، والرابطة الديمقراطية . والأوساط الطلابية الاشتراكية . وبشكل عام ، على العكس ، إذا كانت العناصر الفتية النشيطة ، عديدة في المقاومة ، فإن قدامى زعماء الاجتماعية - الديمقراطية - الذين لم يهاجروا - ظلوا خارج الحركة ، أو أنهم استنكروها تماماً ، واعتبروها عبثاً تماماً ودون جدوى . وهذه بخاصة حالة سيفيرينغ الذي كان أحد الوجوه الهامة في الاجتماعية - الديمقراطية البروسية ، وحالة زعيم النقابات الاشتراكية ، ليبارت .

وبين فرق المقاومة ، غداة ١٩٣٣ ، تجدر الإشارة إلى حركة « سرية الصراع الحمراء » التي تضم عدداً من الطلاب والعمال البرلينييين ، وأيضاً الفروع الألمانية لفريق « البداية الجديدة » التي كانت لها ، في الواقع ، فروع في ألمانيا . وقد تألفت هذه الحركة « البداية الجديدة » في ألمانيا ، في ١٩٣١ ، للنضال ضد الهتلرية . وضمت عناصر اشتراكية وشيوعية وكان بينها شخصية مثل شخصية فريتز ارلر الذي أوقف في ١٩٣٣ وحكم عليه بسجن القلعة عشرة أعوام . والجريدة السرية التي كانت أهم من غيرها وينشرها هذا الفريق ، جريدة عرفت تحت الاسم « أوتو الأخضر » وكانت تعرف بخاصة برأي الأنظمة الأجنبية في النازية .

وبين هذه الفرق المقاومة في ألمانيا ، تجدر الإشارة إلى أن الفرق ، التي كانت

أنشط من الاجتماعيين - الديموقراطيين أنفسهم ، كانت فرق اليسار التي ابتعدت في سياق السنوات السابقة عن الاجتماعية - الديموقراطية ، مثل « حزب العمال الاشتراكي » (S. P. A.) الذي ألف حزباً يسارياً بالنسبة للاجتماعية - الديموقراطية ؛ أو بخاصة فريق الـ « I. S. K. B. » أي « رابطة الكفاح الاشتراكي الدولي » التي أسسها قبل بضع سنوات أستاذ الفلسفة ليونارد نلسون .

وكذلك ، يظهر نفس الحادث في داخل الشيوعية الألمانية أن من كانوا أنشط من الشيوعيين أنفسهم ، هم عدد من الجماعات المنشقة ، مثل الـ « K. P. O. » أي « حزب المعارضة الشيوعي » الذي ضم في ذلك الحين عدداً من الجماعات ذات النزعات التروتسكية .

إن معظم هذه الحركات اشتراكية كانت أو شيوعية ، كانت مقتنعة بأن عمر النظام الهتلري قصير الأجل . ولذا كانت تحاول أن تصون العاطفة الديموقراطية ، وإرادة النضال ، وذلك بالقيام بعمل دعاية حار ، بتوزيع الرسائل النقدية والكراريس .

ومع ذلك ، فإن حركات المقاومة هذه في داخل ألمانيا لم يكن لها إلا وجود مؤقت عابر . إن استقرار النظام ، والنجاحات التي أحرزها على صعيد السياسة الاجتماعية ، ثبطت بالتدريج العمل غير القانوني . وانطلاقاً من ١٩٣٦ يمكن القول بأن الغستابو أتى على آخر جزيرات المقاومة . ومن جهة أخرى ، يوجد في الأوساط المقاومة في اليسار الألماني شك عظيم في الموقف الذي يجب تبنيه حيال روسيا البولشفية . وهذه قضية لم تتفاهم المعارضة عليها . ففي ١٩٣٥ وفي ١٩٣٦ ، وحه تشكيل الجبهة الشعبية في فرنسا الاشتراكيين نحو البحث عن تحالف مع الشيوعيين . ولكن هذه النزعة وجدت مثبطة العزم بـ « التطهيرات » التي جرت

في ١٩٣٦ في الجيش وفي الحزب ، في الاتحاد السوفياني ، وأدت بالرأي الاشتراكي من جديد إلى تبني موقف حرج إزاء الشيوعيين . وهكذا فإن فريق « البداية الجديدة » الذي كان ، في الأصل ، محبذاً جداً لتفاهم بين حزبي اليسار الكبيرين ، قد تحول في ١٩٣٩ عن الشيوعية .

وعشية الحرب العالمية الثانية ، كانت الشخصيات الاشتراكية الأكثر نشاطاً من غيرها في ألمانيا ، تلك التي تمثل الحركة النقيابية . ويجب أن يشار ، من بينها ، أولاً ، إلى شخصية يوليوس ليبير المناضل النقابي المسنّ ، الذي كان قد أسهم في ١٩٣٢ في قمع ثورة كاب Kapp ، وكان سجيناً في ١٩٣٣ ووضع في معسكر الاعتقال في زاخسنهاوزن ، ثم أطلق سراحه في ١٩٣٧ واستقر في برلين بائع فحم ، يقضي حياة هادئة في الظاهر ، ولكنه كان على صلات مع أوساط المقاومة . والشخصية الثانية كانت ولهم لويشر . وهو أيضاً مناضل نقابي ، وزعيم لـ « النقابات الحرة » ، أي النقابات الاشتراكية ، في ١٩٣٢ . وقد بدأ ، في السنوات الأخيرة قبل الحرب ، بإقامة علاقات مع الأوساط العسكرية في المقاومة ، وبخاصة مع الجنرال فون هامرشتاين ، ومع كاناريس ، وأيضاً مع عدد من أعضاء المقاومة الكاثوليكية - وهنا أيضاً كان للنقائيين المكان الأهم وبخاصة مع جاكوب قيصر .

وقد أدركت هذه الأوساط اليسارية تماماً بأنه لا يمكن لأي معارضة أن تتغلب على الهتلرية إلا إذا ساندتها الجيش . وهذا ما دفعها إلى إقامة صلات مع أوساط سياسية من طبيعة أخرى غير طبيعتها . وعلى هذا النحو طرح أساس ما سيكون ، بعد ١٩٤٠ ، الفريق الأساسي للمقاومة الألمانية ، ويسمى « حلقة كرايزو » التي ضمت معاً أوساطاً محافظة وأوساطاً تنتسب للاجتماعية - الديموقراطية الألمانية .

المقاومة المحافظة

لقد ظهرت المعارضة المحافظة الأولى ، في الآونة التي استلم فيها هتلر السلطة ، في الأوساط « المحافظة - الحديثة » التي كانت قد أبدت قبل ١٩٣٣ تعاطفها مع ثورة « على الطريقة الألمانية » معادية للحرية ومعادية للبرلمان ، وباعثة للقيم القومية ، ولكنها مع ذلك بقيت بعيدة عن النازية أو تستنكرها .

وكانت الشخصية المرموقة ، في هذه الأوساط المحافظة - الحديثة ، شخصية إدغار يونغ . فقد ألف في ١٩٢٧ كتاباً بعنوان « سيطرة من لا قيمة لهم » أو « سيطرة عديمي القيمة » ، ثم أصبح أميناً لسرفون بابن ، وهو الذي حرر ، في ١٩٣٤ ، خطاب ماربورغ الشهير الذي كان أحد أسباب القمع في ٣٠ حزيران . ولكن هذا الشكل لمعارضة المحافظين - المحدثين بقي متمسكاً عند عدد من أعضاء الأرستقراطية الألمانية ، وفي بعض الأوساط الفكرية ، وبخاصة في بعض الأوساط التي تنتسب إلى معجبي مولر فون دربروك أو يونغر .

ظهر هذا الشكل من المعارضة في مجلتيين ظلتا تصدران في الدور الذي يشغلنا ، وهما : « المجلة الألمانية » أو « منظر ألمانيا العام » التي كان يديرها رودولف بيكيل ، وكان ينتسب إلى أوساط قريبة من البولشفية - القومية ؛ ومجلة « الأوراق البيضاء » التي كان رئيس تحريرها كارل - لودفيغ فون غوتنبرغ ، وهاتان المجلتان ، على الصعيد الأدبي على الأقل ، وبالتقارير التي أعطتها عن عدد من المؤلفات ، ظلتا تحافظان ، بالرغم من صعوبات كبيرة جداً ، على التقاليد الفكرية لليمين غير النازي .

ومع ذلك ، فإن المعارضة المحافظة لم تظهر إلا بعد ذلك بكثير ، ولم تأخذ إلا في ١٩٣٨ طابعاً عدوانياً حقاً إزاء النظام . وكان ذلك بتأثير شخصيتين : إحداهما

مدنية ، والأخرى عسكرية وهما غوردلر وبيك . وبالتالي ، عند تحليل هذه المعارضة المحافظة ، يجب أن نرى ما هي الاتجاهات التي تمثلها هاتان الشخصيتان .

ينتسب غوردلر^(١) إلى أسرة بروسية محافظة . وكان أبوه نائباً في دياط بروسيا . درس الحقوق في توبنغن ، ثم دخل الحياة الإدارية ، وفي حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ أرسل بعض الوقت إدارياً في منطقة روسيا البيضاء التي فتحتها الجيوش الألمانية . وكافح بنفسه في الجيوش الحرة لينع البولونيين من احتلال ممر دانتزيغ . وكان في هذا الدور يشاطر أفكار القسم الأعظم من أمثاله من أبناء جيله . وكان معادياً بصورة مطلقة للنظام البرلماني ، ويرى أن الحكم يجب أن يكون خاصاً بإدارة عليا مستنيرة وكفوؤاً . وقضى في الإدارة الألمانية حياة لامعة ، وسمي عمدة ليزيغ ، ولم يخالجه أي هاجس في التعاون مع النازيين . حتى إنه قبل ، في ١٩٣٤ - ١٩٣٥ وظائف مفوض للأسعار . وعلى ما يبدو أنه لم يتزعزع في قناعاته المناصرة للنازية ، « بحمام الدم » في ٣٠ حزيران ١٩٣٤ .

ولكن الحادث الحاسم لتطوره السياسي كان قرار الحاكم المحلي في نزع تمثال الموسيقي مندلسون ، في ليزيغ ، لأن مندلسون هذا كان يهودياً واعتبر غوردلر أن هذه الظاهرة سببة حقيقية للأمة الألمانية . ولما كان نزع التمثال قد جرى أثناء غيابه عن ليزيغ ، استقال عند عودته مباشرة وجرى من جميع وظائفه ، في نيسان ١٩٣٧ .

وعلى أثر هذه الحوادث ، عرضت عليه إدارة الشؤون المالية عند كروب ، باعتباره كان يتمتع بشهرة عظيمة في أوساط الرايخ الصناعية والمالية . ولكنه رفض هذا العرض ، واستلم في ذلك الحين وظائف ممثل عند الصناعي روبرت

(١) راجع : Ritter Geshard , Carl Goerdeler und die deutsche Widerstandsbewegung ,

Stuttgart , 1954 .

بوش ، في شتوتغارت . وكان روبرت بوش شخصية لعبت دوراً عظيماً في تاريخ الحزب الديمقراطي في فورتامبرغ . ومن جهة أخرى ، كان بوش مسيحياً مؤمناً جداً ، وينتسب إلى الكنيسة المعترفة ، وقد شكل في شتوتغارت مركزاً لمقاومة الهتلرية . وهو الذي كان بخاصة يدعم دارنشر ر . بيكيل . وكان بوش يقيم علاقات في عدة أوساط يسارية ، في بلاد مختلفة ، وبخاصة مع غودنهوف - كاليرجي أحد منظري « فكرة أوربة » . وهكذا أصبح غودلر نوعاً ما مثلاً لمؤسسة بوش الصناعية في الخارج ، واستطاع عندئذ أن يقوم برحلات عديدة جداً ، واتصالات في أوربه ، وفي أمريكا ويستعمل هذه الاتصالات للدلالة على الخطر الذي تجابه الهتلرية السلام به . وكان غوردلر في ذلك الحين يرى أن الحل الوحيد والمقبول لألمانيا هو عودة الملكية الدستورية .

هذا ويجب أن نعترف أن غوردلر ، باعتباره رجل مؤامرة ، وخصماً للنظام ، له مثالب كبيرة . لقد كان قليل الفطنة ، ثرثاراً جداً ، وبهذا كان عنده نوع من تفاؤل لا يتزعزع بالقضية التي يدافع عنها . لقد كان يحركه ، دون منازع ، إحساس سام بالواجب ، وعاطفة عميقة بالقيم الأخلاقية . ومارس نفوذاً عظيماً على كل من صاحبه وتقرب منه .

وبسرعة ، انطلاقاً من ١٩٣٧ ، تشكل حول غوردلر فريق من الرجال الذين قلقوا من سياسة ألمانيا الخارجية ورأوا أنها ستقود بعد قليل من الزمن إلى الحرب . وهكذا فإن محادثات « نادي الأربعاء » الذي عقد في برلين ، انتهت بجمع عدد من الشخصيات التي أقلقها تطور النظام النازي ولم تكن في الأصل خصوماً للنازية ، وإنما أناس يفكرون بأن سياسة هتلر ستؤدي حتماً إلى حرب ، ولم تكن ألمانيا مهيأة لها لا بأحلافها ولا بوضعها الداخلي .

بين هذه الشخصيات تجدر الإشارة بخاصة إلى شخصيتين شخصيتين يوهانس

بوبيتز الذي كان وزيراً للمالية في بروسيا ، ومن أنشط مساعدي شاخت (حتى إن شاخت نفسه اتجه هو أيضاً نحو موقف معاد للنازية ، ولكن الأوساط المعارضة ظلت تضعه جانباً دوماً) . وكان بوبيتز نموذج التكنوقراطي الألماني ، وفي هذا الاعتبار لم يتفاهم مطلقاً مع غوردلر الذي يحتقر اعتباراته الاجتماعية . وإلى جانب بوبيتز يجب أن نشير إلى الدبلوماسي أولريخ فون هاسل . وكان دبلوماسياً ممتناً وصحراً لفون تيريتز منظم البحرية الألمانية ، وسفيراً في روما ، عندما استلم هتلر السلطة ، ولكنه ما لبث أن أظهر عداؤه لمحور روما - برلين مقدراً أن الجيش الإيطالي لا قيمة له ، وبالمقابل معادياً للتطور الذي يدفع ألمانيا لمعاداة روسيا ، ومعادياً للميثاق المعادي للشيوعية الدولية - وهذا ما وضعه في معارضة مع ريبا نتروب . وكان هاسل ينتمي إلى هذه الطبقة من الدبلوماسيين الألمان الذين يرون الحفاظ على علاقات ألمانيا مع روسيا السوفياتية .

وكان نادي الأربعاء يتألف من كبار الموظفين ، والجامعيين ، وبين هذه الشخصيات نجد عدداً من الرجال الذين ينتمون إلى المعارضة الدينية ضد النظام ، مثل ديتريك بونوفر الذي ينتسب إلى أسرة لاهوتيين وكان راعياً للكنيسة اللوثرية في لندن ، وعاد إلى ألمانيا ليشترك في النضال لصالح الكنيسة المعترفة . وحافظت اختا بونوفر على علاقات مفيدة للغاية وتنيطسة في الإكليروس الأنجليكاني ، في إنكلترا ، وتزوجتا حقوقيين يدعمان ، هما أيضاً ، حركة المقاومة في داخل هيئة القضاة الألمان . ومن جهة أخرى ، إن أخ ديتريك ، وهو كلاوس بونوفر ، الذي كان يدير المصالح المالية لشركة طيران اللوفتهانسا ، كان على صلات وثيقة للغاية بأسرة اوتو جون التي كانت نفسها على صلات بعض الأوساط الملكية ، مع أوساط آل هوهنتسولرن التي كانت تعارض النظام الهتلري .

ومن الواضح ، في نظر هؤلاء المحافظين ، أن الوساطة الوحيدة للقضاء على

هتلر هي انقلاب عسكري ، وأن العسكريين وحدهم عندهم الوسائط لإنهاء النظام
الدهلري بالقوة . وهذا ما يفسر لنا الاتصالات التي جرت بين نادي الأربعاء
والجنرال لودفيغ بيك الذي أصبح زعيماً للمقاومة العسكرية .

لم يكن عند بيك شيء من بروسي ، ولا من يونكر^(١) . لقد كان ابن
بورجوازيين رينانيين . وتربى تربية دينية كاثوليكية . وكان يهتم بخاصة
بالقضايا العلمية ، وبطريق العلم دخل الجيش : وكان نموذج الضابط المثقف ،
ومنظراً عظيماً في القضايا العسكرية وهذا ما جعله يشبه غالباً شارنهوست وكان
رجلاً متحفظاً ، ويشعر بأنه متضايق في العالم .

وعلى ما يبدو ، أنه لم يكن منحازاً ، في الأصل ، ضد النظام ، حتى إنه في
١٩٣٠ دافع أمام المحاكم عن ضباط نازيين . وسمي في تشرين الأول ١٩٣٣ مديراً
لهيئة الأركان العامة في الجيش « تروبنامت » قبل أن يعاد توظيفها . وكان قلقاً
من إمكانية حرب سابقة لأوانها . وفي ١٩٣٤ أخبر هتلر بمخاوفه . وبدأ دوماً
معادياً للمشاريع التي يمكن أن تؤدي إلى حرب ينتج عنها ، في رأيه ، دمار
الحضارة الأوروبية ، وتفيد منها البولشفية وحدها . وفي ١٩٣٥ . قدم إلى هتلر
استقالته ، لأنه لم يحول الخطة الدفاعية ضد تشيكوسلوفاكيا ، أي ما يسمى
« الحالة الخضراء » إلى نظام هجومي . وفي ١٩٣٦ حذر هتلر من العودة إلى
احتلال الضفة اليسرى لنهر الراين الذي يمكن أن يؤدي في رأيه إلى ردود فعل
عنيفة من جانب الفرنسيين ، وعلى وجه الاحتمال احتلال الرور . وفي كانون
الثاني ١٩٣٧ ، قدم إلى الجنرال فون فريتش القائد العام للجيش ، مذكرة صرح
فيها بأن على الجيش أن يعارض الحرب بصورة مطلقة ، هذه الحرب التي ستكون

(١) اليونكر شريف ريعي من طبقة نبيلة صغيرة يعيى على أراضيه .

نكبة لألمانيا . وعندما سمع في تشرين الثاني ١٩٣٧ تصريحات هتلر إلى الدبلوماسيين وإلى الجيش التي عرفت تحت اسم « ضبط هوسباخ » صرح بأنه ذعر .

وحتى ذلك الحين ، كانت معارضته لهتلر تقنية على وجه الدقة ، ولم يبد بعد مقيداً ، في ذلك الدور من حياته ، باعتبارات أخلاقية أو عقائدية . إن ما جر بيك في المعارضة هو قضية بلومبرغ - فون فريتش المزدوجة . ولكن قبل أن نتناول هذه القضية ، التي ستكون حاسمة من أجل تشكيل المعارضة العسكرية ، نرى من الضروري فحص كيف كانت حتى ١٩٣٨ ، في اللحظة التي انفجرت فيها هذه القضية ، علاقات هتلر والجيش .

كان الجيش الألماني ، كما خرج من جمهورية فيمار^(١) ، جيشاً منطوياً على نفسه . وكان يساق بصورة أساسية من بين قدامى ضباط الجيش المتهنين ، وبخاصة من بين ضباط الأركان ، وعندما يتوجه لسوق جديد ، كان يستدعي على وجه التفضيل أبناء الضباط . وكان في هذا الجيش ، جيش جمهورية فيمار ، قليل من البورجوازيين ، وكثير من النبلاء نسبياً : ١٧ ٪ من النبلاء بين مساعدي الملازمين في ١٩٢٠ - وهذا يدل بالعكس ، على أن الجيش الإمبريالي أصبح ديمقراطياً - وبالمقابل ٢٨ ٪ في ١٩٣٢ .

والضابط الألماني ، في عهد جمهورية فيمار ، في أغلب الحالات ، رجل منصرف بصورة أساسية لمهنته ، لعمله المهني ، وغير سياسي . وهذا الجيش بصورة عامة ما كان يشعر إلا بقليل من العطف للقومية - الاشتراكية . غير أن عودة تسليح الرايخ السري أدخل بصورة سريعة جداً في هذا الجيش عناصر جديدة شعبية وأكثر نشاطاً وأكثر دفعاً نحو القومية - الاشتراكية . وإن دعوى (محاكمة)

(١) راجع مقال P. Ageoburg في Annales . ١٩٦٧ .

مساعدى ملازمى المدفعية فى اولم ، فى ١٩٣٠ ، تدل بوضوح جداً فى ذلك التاريخ على تقدم العناصر القومية - الاشتراكية فى طبقات الشبيبة العسكرية وبالتالى ، عندما استلم هتلر السلطة ، وجد فى الجيش عنصران : الأطر القديمة التى تنظر بقلق لحجىء العناصر التى لا يمكن ضبطها ، ومن الصعب تطيرها فى مؤسسات الرايخوير ، وهى بالتالى حذرة إزاء القومية - الاشتراكية . وعلى العكس كانت أكثر الأطر الفتية محبذة للغاية للنظام الجديد .

وفى هذه الظروف ، يرى أن سيطرة هتلر على الرايخوير - كما سيفعل فيما بعد ويفرض عليه الطاعة ضد وجدانه نفسه - لم تحدث دفعة واحدة . ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار روح الاستقلال القوية للغاية فى الجيش الألمانى الذى اعتاد أن يسير بنفسه شؤونه ويتحمل بصعوبة جداً التدخل فى العالم السياسى .

وهذا يوضح كيف أن هتلر أظهر منذ البدء عناية كبرى فى إدارة الجيش ، وعدم إقحامه . وفى ٣ شباط ١٩٣٣ ، عرف المستشار ثلاثة أمور : إن إعادة تسليح ألمانيا لن يكون متسارعاً ؛ وعدم دمج ال S.A. فى الجيش ؛ وأخيراً أن يبقى العسكريون فى منأى عن السياسة . وعليه فإن النظام الجديد أعطى إلى الجيش كثيراً من الوسائط وقليلًا من المسؤوليات المخرجة . وهذا فى الحقيقة ، ما كان يتناه الضباط .

وأقام هتلر علاقاته الطيبة مع الجيش على شخصيتين بصورة أساسية : وزير الدفاع فرنر فون بلومبرغ ، والجنرال فون فريتش . وفون بلومبرغ ، وإن لم يكن نازياً ، كان معجباً مؤمناً بهتلر . وكان أحد الضباط النادرين من رتبة عليا الذى أعرب علناً ، قبل كانون الثانى ١٩٣٣ ، عن رأيه فى تحبيذه لاستلام هتلر السلطة . وعندما استلم وزارة الدفاع كان همّه الأكبر أن يصفى ، فى البندلرشتراسه (وزارة الحربية) جميع أنصار الجنرال فون شلايخر الذى يعلم عداءه

لهتلر ، وأن يتعاون إلى الحد الأعظم مع النازيين . وبالتالي أسهم فون بلومبرغ في تنزية الجيش ، أي جعله نازياً ، مع احتفاظه مع ذلك بثقة هذا الجيش . وكان يعمل بصورة لطيفة وحاذقة أطلق عليها في ألمانيا اسم « اسد الكاوتشوك » . والثاني الجنرال فون فريتش الذي رفع إلى رتبة قائد أعلى للرايخوير ، عندما أخرج الجنرال فون هامرشتاين في مركزه على مواقفه السابقة وعرفت ارتباطاته بجمهورية فيمار ، واضطر إلى تقديم استقالته ، في كانون الثاني ١٩٣٤ . وفي ذلك الحين ، كان هتلر ، على ما يبدو ، يرجو أن يستعيز عن فون هامرشتاين ، بالجنرال فون راينخو الذي كانت عواطفه النازية معروفة تماماً ، ولكن العناصر المحافظة ، في الجيش ، والماريشال فون هاندنبورغ أيضاً ، ما كانت لتريد راينخو . وكان فرنر فون فريتش ضابط أركان لامعاً وتدريب عسكرياً على يد لودندورف ، ثم أصبح فيما بعد أحد أعوان فون زيكت ، وحفظ عنه معظم أفكاره التي تلح على جعل الجيش بعيداً عن السياسة ، وعلى ضرورة تسليح ألمانيا من جديد سراً . وكان هذا التسليح لها عنصراً هاماً - وأخيراً على التحالف العسكري مع روسيا . وبدا فريتش الرجل الذي يحافظ على تقاليد الجيش الألماني العسكرية ، وعلى تقاليده البروسية ، مع مراعاة علاقاته مع النازيين الذين كان يوافق بشكل عام على كافة تدابيرهم . ومع ذلك ، ومنذ الأصل ، كانت نقطة استفهام تثقل على كاهل فون فريتش الشخصية الغامضة للغاية ، والمنعزل في الحقيقة ، وليس له إلا قليل من الأصدقاء ويقال عنه في الغالب بأنه كان « أبو الهول » ، وفي نظر عدد من الضباط ، في الأصل ، يبدو أن فريتش كان الرجل الذي يستطيع ذات يوم أن يخلص ألمانيا من الهتلرية ويعيد توطيد الملكية ، ومن المحتمل أكثر أن يفكر بأن فريتش كان يأمل بخاصة أن بالإمكان أن يقوم بعمله تدريجياً ، وأن يهيئ فترات انتقالية ، ويحافظ على تقاليد الجيش في نطاق النظام النازي .

إن التحالف الذي أقيم على هذا النحو بين هتلر والجنرالات عاش حتى ضربة قوة ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ضد روم ، بالرغم من اغتيال جنرالين من أهم جنرالات الرايخوير ، فون شلاينغر وفون بريدوف في هذا الانقلاب . وكان الهياج الذي أحدثه في الأوساط العسكرية اغتيال هذين الجنرالين ، ملحوظاً بمذكرة أرسلت في ذلك الحين إلى هاندنبورغ بواسطة الجنرال فون هامرشتاين ، وبشخص آخر أكثر جاذبية ، أوغست ماكنسن ، وهو كولونيل فرسان الموت ، وكان في ذلك الحين مسناً جداً ويتمتع بعد بالرغم من كل شيء بجاه عظيم جداً في الجيش . وفي هذه المذكرة طلب من هاندنبورغ معاقبة المسؤولين ، وتعديل وزارة الرايخ ، وإنابة هذه الوزارة بـ حكومة إدارة (ديركتور) من أربعة أعضاء ، وأن تعطى فيها وظيفة نائب المستشار إلى فون فريتش ، ووزارة الشؤون الخارجية إلى الدبلوماسي ، رودولف نادولني الذي كان في ذلك الحين سفيراً في موسكو وتعلم ميوله المحبذة للتحالف الروسي .

ومع ذلك ، فإن مذكرة ماكنسن - هامرشتاين لم يكن لها نتائج كثيراً ، ولم يأخذها هاندنبورغ بعين الاعتبار . وبعد بضعة أشهر خلف هتلر هاندنبورغ ، في ٢ آب ١٩٣٤ ، وبهذه المناسبة أقسم الجيش بيمين الولاء بين يدي رئيس الرايخ الجديد ، أي بين يدي هتلر .

وجاءت الصعوبات بين النظام والعسكريين من ضخامة تسليح ألمانيا من جديد الذي تلا قرار ١٦ آذار ١٩٣٥ الذي وطد من جديد الخدمة العسكرية الإجبارية وتشكيل ٣٦ فرقة جديدة في ذلك الحين . ومن حيث المبدأ ، إن تسليح ألمانيا الجديد تجاوز تمنيات الجيش . ومع ذلك ، فإن القيادة العليا وجدت فيه بالحال خطرين خطيرين : أولاً ، أن التسليح الجديد يهدد تجانس هيئة الضباط . وفي الواقع ، أراد هتلر استعمال زيادة الأعداد لكسر الحلقة التي انغلقت

فيها النخبة العسكرية على نفسها منذ أمد طويل . وظهرت ، منذ الآن ، الأكاديمية الحربية مؤلفة في القسم الأعظم منها من عناصر ديمقراطية نازية متعصبة ، ويبدو أن ليس للجيش سلطة عليها ، وتبشر في الغالب ، وبشكل مفتوح ، باحتقارها للنظم العسكرية القديمة . وبعد أن كان ، في ١٩٣٣ ، لا يوجد إلا عدد صغير من الضباط النازيين ، وجد منهم ، منذ الآن ، ألوف . وفي هذا الاعتبار توجد شواهد هامة جداً في مذكرات ضابط في الجيش الألماني ، أدولف هويزنغر . وبين هؤلاء الضباط تجدر الإشارة إلى ظهور عدد من المنظرين المتعطشين للأفكار الجديدة ، والتحديث ، مثل الجنرال غودريان الذي لم يتمكن من الحصول على موافقة قدامى ضباط الجيش على أفكاره في الاستخدام الكثيف والمستقل للدبابات ، وكان يشعر ، بالعكس ، بأنه على انسجام موطنه مسبقاً مع هتلر . والنقطة الثانية التي تجدر الإشارة إليها ، هي أن الجيش ، في نظر الزعماء ، يشكو من فرط النمو ، الأمر الذي أوجد ارتباكاً من الثروة التي قدمها هتلر إليه . ويرى الضباط بأنه يجب أولاً هضم زيادة الأعداد ، قبل الانطلاق في مشاريع خارجية واسعة . ولكن هتلر لم يفهم الأمر على هذا النحو . فقد قرر بأن تكون إعادة تسليح إقليم رينانيا في ربيع ١٩٣٦ ، ولما بدا أن مشاريع هتلر أصبحت يقيناً ، تملك معارضة شديدة الجنرالات وعدداً من الدبلوماسيين القلقين للغاية . وعقدت اجتماعات حول بلومبرغ ، وحول فون نويرات ، وزير الشؤون الخارجية ، لمحاولة منع تنفيذ الخطط المتوقعة . ولكن لم يكن بإمكان أي من هذه المساعي إيقاف هتلر .

وعلى وجه الدقة ، إن نتيجة إعادة تسليح الضفة اليسرى للراين كان منها أن أيقظت عند هتلر ازدراء عميقاً إزاء جنرالاته . فقد لامهم على عدم قدرتهم على القبض على الحالة السياسية ، وقلة إيمانهم ومبادرتهم . واعتبر نفسه « بأنه أعلى للغاية من هذه الكائنات ذات الرأس الحليق ، والنظارة الأزلية الوحيدة

الزجاجة ، هؤلاء البوذات الغامضين الذين يبدوون دوماً حاملين على أعينهم كمامات «^(١)» ومن جهة أخرى ظهرت معارضة عميقة على صعيد السياسة الخارجية : فقد كانت وزارة الحربية ، البندلرشتراسه ، ترجو سياسة صداقة مع روسيا والصين ، وتظهر ، بالعكس ، حذراً شديداً حيال اليابان . وتبدي ازدراء كاملاً لإيطاليا - وهكذا أوجدت عدة مواقف وضعتها في معارضة مع سياسة هتلر في ذلك العصر .

وهذه المعارضات ، إن على الصعيد العسكري أو على الصعيد الدبلوماسي ، استخدمها آنذ زعماء الشرطة ، وبخاصة هيلر وهيدريك ، لمحاولة إخضاع الجيش نهائياً ، وإذلاله أمام النظام . ويحكى - وهذا الصخب وصل حتى هتلر - أن فون فريتش محيطه أرادا قلب النظام لإعادة الملكية لصالح لويس - فرديناند ، الابن الثاني لولي العهد . ولا يوجد في هذا الكلام إلا افتراء محض . لأن فريتش لم يتصور أبداً عمل تمرد ، كان ولا شك سريع الغيظ على امتيازات هيئة الضباط . فمن ذلك ، مثلاً - وقد اغتاض هتلر من ذلك ، ولكنه ، بالرغم من كل شيء ، أعطى الحق إلى فون فريتش - أنه تدخل في آخر ١٩٣٦ ، ليحول دون إنشاء ناد للجنود القوميين الاشتراكيين حيث يسمح لهم بالاككتاب فيه مباشرة عند الخروج من الخدمة العسكرية ، ولكن لا يوجد في تلك الآونة أي أثر عند فريتش ، لإرادة في كفاح النظام .

ومع ذلك ، طرأ حادثان : قضية بلومبرغ ، وقضية فريتش ، غيرا موقف بعض الأوساط العسكرية .

(١) راجع :

WHEELER - BENNETT, The NEMESIS of POWER The German Army in politics 1918 - 1945, London and New York, 1954; 2 nd., 1964.

على ما يبدو ، خلال زمن طويل جداً ، أن بلومبرغ باعتباره وزيراً للحربية ، أعطى مشايعته الكاملة لسياسة هتلر ، وأن هتلر كان يثق به ثقة عظيمة . وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٣٨ ، تزوج بلومبرغ فتاة باسم ايفا غرون . وكان هتلر وغورينغ شاهدي هذا الزواج ، بيد أنه اكتشف بعد قليل من الزمن ، أنه كان لهذه الفتاة ماض فاضح ، وأن اسمها مسطور على جذاذات الشرطة ، وبعد أسبوعين ، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ ، أعلم هتلر فون بلومبرغ أن مثل هذا الزواج الفاضح يمنعه من الحفاظ على مركزه ، وعزله من وظائفه .

والقضية الثانية ، التي يبدو أنه لم يكن لها إلا قليل من العلاقة بالأولى ، هي قضية فون فريتش ، القائد الأعلى للجيش ، ففي اليوم الذي دعي فيه فون بلومبرغ ، مثل فون فريتش أيضاً في مكتب هتلر ، وأخرجت ضده إضارة من الغستابو ، من ١٩٣٥ ، تتهمه في قضية جنسية مذكرة ، وزعم غلام أخرج في ذلك الحين من السجن أنه يعرفه صراحة ، وأنه رآه في دار لقاء يتعاطى فيها الجنس . وفي شباط عزل فون فريتش ، هو أيضاً ، من وظائفه . وأمام الهجمات التي كان هدفها لها ، عجز تماماً عن رد الفعل هذا « الخليط من العذراء الجفلة والأرنب المتحجر » كما قال المؤلف ويلر بينيت . ومع ذلك ، فقد انعقد مجلس حربي ، برئاسة غورينغ ، للنظر في قضية فون فريتش ، بعد بضعة أسابيع ، في ٣٠ آذار ١٩٣٨ . وفي هذا المجلس انفجرت الحقيقة : لقد كانت الإضارة مزورة تماماً . وكان يراد منها شخص آخر يدعى فريتش ، ولكن ليس له أي علاقة مع زعيم الرايخوير . ثم أعيد للجنرال اعتباره ، واستلم قيادة مؤقتاً ، ولكن لم ترد له وظائفه كزعيم للرايخوير . وبعد أن حاول عبثاً ، ولكن دون إصرار حقيقي أن يعاقب هيلر المزيف على فعلته ، انتحر أمام وارسو (فارصوفيا) في أيلول ١٩٣٩ ، معرضاً نفسه عن إرادته ، لقنابل الأعداء .

إن إقامة رابطة ، بين هاتين القضيتين ، صعبة جداً ، وإلى اليوم أيضاً لم تظهر الحقيقة التاريخية ولن تظهر ولا شك أبداً . ويرى البعض أن فضيحة مزدوجة دبرت في محيط أوساط الشرطة ، ولا شك باشتراك غورينغ ، قائد القوى الجوية الذي ما كان يشعر إلا بقليل من العطف لقادة الجيش البري . ويرى آخرون - وهذا الإيضاح هو ولا شك الأكثر احتمالاً - أن الجيش كان يطالب هتلر بطرد فون بلومبرغ لأسباب أخلاقية . بينما كانت قضية فون فريتش تشكل ثأراً للحزب ضد القوى المسلحة .

وفي جميع الأحوال ، استغلت الفضيحة بسرعة ، لأن فون فريتش استعفى عنه بالجنرال فون براوخيتش الزعيم الحربي العظيم الذي أبدى ، مع ذلك إزاء هتلر ، عواطف الطاعة الصريحة . أما وزارة الحربية ، التي يشغلها فون بلومبرغ ، فقد حذفت واستعصت بـ « اللجنة العليا للقوى المسلحة » التي عرفت تحت الاسم O. K. W. ووضع على رأسها الجنرال فون كايتل الذي كان ، هو أيضاً ، عسكرياً ، ولم يكن عنده إزاء هتلر ، إلا عواطف تقدير واحترام .

وبالتالي ، فإن التأثير الشخصي لهتلر تعزز بصورة عظيمة . وعليه فإن الحالة الاستثنائية التي كان يتصرف بها الجيش حتى ١٩٣٨ في الرايخ - وحتى في الرايخ الهتلري ، قد تهدمت منذ الآن . وأبدى هتلر ، على الصعيد السياسي ، بغزو النمسا ، أنه لا يقيم أي اعتبار لرأي العسكريين .

ولكن هذه الحوادث ستكون في أصل المقاومة العسكرية للنظام . وهنا يجب العود إلى موقف لودفيغ بيك الذي لم يكن له حتى ذلك الحين إلا اعتراضات من نوع مهني ، غير أن قضية فون فريتش بالنسبة له ، كشفت الغشاوة عن بصره وأخذ منذ الآن موقف المعارضة للنظام . ومن غير الممكن في نظره أن يقبل

الجيش الإهانة التي حملها . ومن جهة أخرى ، إن المعارضة بخلاصها من هتلر ، تنفذ ألمانيا ، من نكبة الحرب ، التي لم تكن في حالة تمكنها من قيادتها بصورة منتصرة .

وأدرك بيك تماماً أنه سيصطدم ، في الجيش ، باليمين الشهيرة التي أقسمها لهتلر عند وفاة هاندنبورغ ، في ٢ آب ١٩٣٤ - وهذه حجة قوية ، في نظر عدد كبير من الضباط ، ضد كل ما يمكن أن يشبه مؤامرة ضد شخص هتلر وسلطته . أما في نظر بيك ، بالرغم من هذه اليمين ، فإن المعارضة أصبحت واجباً ، ومطلباً وجدانياً ، وأنها أمر أخلاقي ، وديني . وهذا الموقف يقربه من موقف رجل مثل غوردلر الذي تعرف اهتماماته الأخلاقية . وتلقى بيك مساندة عدد من كبار العسكريين . مثل كورت فون هامرشتاين والجنرال فون فنتزلين ، وبخاصة الجنرال فرانز هالدور وهو ضابط بافاري محافظ وملكي وقضى كل حياته العسكرية في ثلم بيك . وأخيراً وجد من يستمع له لدى عدد من الشبيبة العسكرية ، ولكنها تنتمي إلى وسط مغلق جداً ، وسط الأبنير أي وسط المصالح المعاكسة للجاسوسية ، وبخاصة في محيط هانس أوستر الذي كان في ذلك الحين ، مديراً لهذه المصالح . وكان لأوستر هذا زعيم وهو الجنرال فون بريديف الذي قتل مع شلايخر في ١٩٣٤ ، وكان شخصياً على صلة وثيقة جداً مع فريتش ، وكان رجلاً محافظاً ومتديناً في أعماقه . وكان أبوه راعياً ، وكانت تسيره مبادئ أخلاقية . وكانت مصلحة معاكسة الجاسوسية (الأبنير) قلعة المحافظة الأصلية ، ومعادية للنازية جداً ، منذ البداية ، بتشكيلها وبتقليدها وبفطرتها . وبين موظفي الأبنير وجد أيضاً الأميرال كاناريس ، ودوره في المعارضة موضع جدل عظيم ، وكان أيضاً محافظاً ومعادياً متعصباً للشيوعية ، ودون أن يقطع الصلة تماماً وأبداً مع النازيين ، عرف كيف ينظم تغطية عظيمة لنشاطات أوستر ، ويأتي لهذا المشروع بمعنى وذوق عظيمين للمكيدة . ومما سهل نشاط كاناريس أنه كان على صلة بعدد من أوساط

الشرطة التي كانت في الغالب تلامس عن قرب هيلر ، مثل آرثور نيبه مدير الشرطة الجنائية .

ولما نفي إلى بيك خبر المشاريع ضد تشيكوسلوفاكيا ، في ١٩٣٨ ، أعد مذكرة معادية لهذا المشروع ودعم دوماً أن القضية التشيكوسلوفاكية ستؤدي إلى حرب عامة ، وأن ألمانيا لا يمكنها أن تدعم هذه الحرب . وقدمت مذكرة بيك إلى هتلر في بداية آب ، ودعمتها أمام هتلر أكثرية واسعة من العسكريين الحاضرين . ولكن هتلر لم يعرها أي اهتمام . ولم يبق على بيك عندئذ إلا أن يقدم استقالته ، هذه الاستقالة التي كان يفكر بيك بأنها ستحرك الجيش بعمق ، وتؤدي بالتالي إلى سلسلة استقالات ، ولكنها في الواقع مرت دون أن تلاحظ تقريباً تماماً . وهذا يدل على أي درجة كان الجيش متزياً (أصبح نازياً) بعمق . وغادر بيك وظائفه العسكرية واستمر في ملاحقة عمله بشكلين : من جهة ، حاول بيك أن يحذر الدول الأجنبية ويضعها أمام مسؤولياتها . فمن ذلك أن أحد أعضاء المؤامرة ، ايفالد فون كلايست ، اليونكر البروسي ، وسليل المؤلف الدرامي الألماني العظيم ، ذهب إلى لندن ، واتصل ببعض أوساط وزارة الخارجية البريطانية ، مع السور روبرت فانستارت ، أهم مستشار دبلوماسي للحكومة ، ودعا الحكومة الانكليزية أن تظهر صعبة المراس متشددة في قضية تشيكوسلوفاكيا . والبعثة الثانية أرسلت بعد ذلك بقليل ، في هذه المرة ، تحت إدارة دبلوماسي ممتن ، وهو تيودور كوردت الذي كان معاوناً مقرباً ، من أمين الدولة للشؤون الخارجية لألمانيا ، وهو فون فايسزكر . ويبدو أن فايسزكر ، دون أن يشارك بالمؤامرة ، كان على اطلاع تام بعدد من خطط بعض المتآمرين . وحاول كاناريس ، من جهته ، الحصول ، بواسطة جنرال ملكي إيطالي ، مقرب جداً من الملك ، واسمه بواتا ، أن تبقى إيطاليا بعيداً عن النزاع ، وألا تحول

مساندتها لهتلر . والواسطة الأخرى للعمل ، هي خطة ثورة عسكرية تنفذ في الحالة التي توضع فيها « الحالة الخضراء » أي خطة الحرب ضد تشيكوسلوفاكيا ، موضع التنفيذ . وفي هذا الحين يوقف هتلر ويسجن في ملجأ ، وتتألف وزارة محافظة . واعتمد العمل العسكري بصورة أساسية على شخص الجنرال فون فيتزلبن الذي كان آمراً للمنطقة العسكرية الثالثة أي منطقة برلين - براندبورغ .

ومع ذلك ، انهار كل هذا المشروع عند استسلام الدول أمام هتلر في مونيخ ، في ٢٩ أيلول ١٩٣٨ . ويرى بعض المؤرخين أن خطط الثورة (الانقلاب على هتلر) قد تخلى عنها المتآمرون قبل مونيخ لأنهم كانوا ، في الحقيقة ، في حالة تردد كبير ولأن مشاريعهم أبعد ما تكون عن التقدم الذي أرادوه لها ليجعلوا محدثهم الانكليز يصدقون بها في ذلك الحين .

وانطلاقاً من مونيخ ، ضعفت المقاومة العسكرية ، ولكن دون أن تزول . ومع ذلك فإن محاولة قصوى ظهرت ضد النظام عندما أعدّ الانقلاب ضد براغ في ربيع ١٩٣٩ . ولكن رئيس الأركان العامة الجديد ، الجنرال فرانتز هالدر ، الذي خلف بيك المستقيل ، بقي في هذه المرة بعيداً عن المؤامرة . لقد شارك في المؤامرة السابقة ، ولكنه في قضية براغ بقي خارجاً . وهذا لم يمنع أوساط الابفير من أن تظهر نشيطة جداً آنذاك ، وأن تسوق العديد من الأنصار ، كشخص هام للغاية ، الجنرال هورست توماس الذي كان رئيساً للقسم الاقتصادي في « اللجنة العليا للقوى المسلحة » (O. K. W.) وينتمي إلى مدرسة زيكيت ، ومع ذلك فإن محاولات القيام بانقلاب ظهرت مخيبة حين براغ كما كانت حين مونيخ . وعندئذ ، وعلى أثر إخفاق هذه المحاولة الجديدة ، اكتفى المتآمرون أن يوصلوا للخارج الأخبار عن العدوان المتوقع ضد بولونيا . وكان ذلك في الوقت الذي كان فيه بيك واوستر من جهة ، وغوردلر وشاخت من جهة أخرى ، يبلغون الدول

بالعديد من الرسائل لدعم المقاومة الأجنبية ، وتحذير الرأي ، وبخاصة الرأي الانكليزي - من مونيخ جديدة . ومع ذلك ، فقد أدرك المتآمرون أنفسهم أن كل محاولة ، بمناسبة الحرب التي رسمت ضد بولونيا ، كانت عبثاً ، من جهة ، بسبب العواطف العامة لعداء الشعب الألماني إزاء البولونيين ، ومن جهة أخرى أيضاً ، لعاطفة الجنرالات بأن الجيش الألماني سينتصر في هذه المرة بسهولة على خصومه في بولونيا ، وأن هذه الحالة الآن لن تكون كحالة تشيكوسلوفاكيا .

وبالتالي ، أبعد تماماً كل أمل بسقوط النظام في ذلك الحين .



ومن المهم الآن أن نستخلص النتائج ونحدد أهمية هذه المقاومة العسكرية .

وهنا يجب إيضاح حادثين :

أولاً ، إن هذه المقاومة لم تفسد إلا عدداً صغيراً جداً من الأفراد . وفي كل الأحوال - وهذا يستخلص من كل الأعمال التي ظهرت حديثاً - لم تكن هذه المقاومة إلا مقاومة عدد من الضباط الأعلين الذين ينتون وخدمهم تقريباً إلى جيش المدفعية أي السلاح الذي كانت فيه التقاليد البروسية ، وبالتالي المعادية للهتلرية ، انمى مما في غيره ، على حين أنها لم توجد مطلقاً في سلاح البحرية ، إذا استثنينا شخصية الأميرال كاناريس الوحيدة ، وهذا أيضاً ، كان ينتمي إلى مصالح معاكسة - الجاسوسية ، وأقل أيضاً في القوى الجوية حيث كان الضباط مخلصين للنظام كلياً . ومن المؤكد أيضاً أن هذه الحالة الروحية للمقاومة لم تبلغ أبداً الجنود .

والنقطة الثانية التي يجب إيضاها ، هي أن هؤلاء المعارضين يظهرون عواطف عنيفة جداً للقومية . وإذ يرغبون في تحرير ألمانيا من هتلر ، فلا

يفكرون مطلقاً في طرح نجاحات السياسة الهتلرية السابقة على بساط البحث ، حتى إن غوردلر ، الذي كان مقرباً للغاية من الأوساط العسكرية المعارضة ، حرر في ١٩٣٩ ، قبل حرب بولونيا ، خطة السلام ، وطالب فيها ، في الحالة التي تحرر فيها ألمانيا من هتلر ، بأن تحافظ ألمانيا على ضم السودان ، وبتحديد باقي تشيكوسلوفاكيا ، وإرجاع جميع الأراضي الألمانية التي تخلي عنها في عام ١٩١٩ إلى البولونيين ، وحصول ألمانيا على امبراطورية استعمارية واسعة ، وقد أصاب فيلر - بينيت حين قال : « إن الرابطة التي كانت توحد المتآمرين لم تكن عداءهم للطغيان النازي فحسب ، وإنما قوميتهم الألمانية القديمة جداً » .

فهرس الأعلام الأجنبيةة

A	
Barlach, Ernest	بارلاح ، ارنست
Bartels, Adolf	بارتلس ، ادولف
Barth, Karl	بارت ، كارل
Bauer, Hermann	باور ، هرمان
Bauer, Hans	باور ، هانس ، طيارهتلر
Bechtein, Helene	بشتاين ، هيلين
Beck, Col Josef	بيك ، كولونيل جوزيف
Beck, Gen, Ludwig	بيك ، جنرال ، لودفيغ
Becker, C. A.	بيكر
Beckermann, Max.	بيكرمان ، ماكس
Beerhall Putsch	ثورة بيرهال
Bell, George	بل ، جورج
Benes, Edourd	بينيش ، ادوارد
Benn, Gottfried	بين ، غوتفريد
Bennecke, Heinrich	بينيكه ، هينريك
Benz, Richard	بنز ، ريشارد
Berchtold, Josef	برشتولد ، جوزيف
Bergen - Belsen	برغن - بلسن ، معسكر اعتقال
Bergengruen, Werner	برغن غرون ، فريز
Beiger, Gottlob	برغر غوتلوب
(S.S. Obergruppenfuhrer)	
Berning, Wilhelm	برنينغ ويلهلم
A	
Abetz, Otto	آبتر ، اوتو
Adler, H.G	آدلر ، ه . ج
Ahlwardt, Hermann	الفاردت ، هرمان
Alldeutscher vernd	الدويتشر فرنند
Amann, max	أمان ، ماكس
Ammon, Otto	أمون ، اوتو
Anrich, Ernest	انريخ ، ارنست
Arendt, Hannah	آرنندت ، هانا
Arendt, Ernest Moritz	آرنندت ، ارنست موريتز
August Wilhelm,	الأمير اغوست ويلهلم بن ويلهلم الثاني (غليوم الثاني)
Aumeier, Hans	اوماير ، هانس
Auschwitz	اوشويتز ، معسكر اعتقال
B	
Badoglio, Marshal Pietro	بادوليو ، مارينال بيترو
Ball, Rudi	بال ، رودي
Bardeche, Maurice	بارديش ، موريس

Brandt, Willy	براندت ، فيلي	Bernstein, Eduard	برنستاي ، ادوارد
Brass, Otto	براس ، اوتو	Bertram, Ernest	برترام ، ارنست
Brauchitsch, Walther von	براوختش ، فالتر فون	Best, Werner	بست ، فرنر
		Bethmann - Hollweg, Theobald Von	بتان ، هولفيخ ، تيؤبالد ، فون
Braun, Eva	براون ، ايفا ، خلية هتلر	Beumelberg, Werner	بويلبرغ ، فرنر
Braun, Otto	براون ، اوتو	Binding, Rudolf	بنديج ، رودولف
Brecht, Bertoldt	بريخت ، برتولدت	Birkenau	بركناو ، معسكر اعتقال
Bredow, Kurt von	بريدو ، كورت فون	Blomberg, Gen, Werner von	بلومبرج ، جنرال ، فرنر فون
Brehm, Bruno	بريم ، برونو	Blunck, Hans Friedrich	بلونك ، هانس ، فريدريك
Breker, Arno	بركر ، ارنو	Boek, Gen, Fedor von	بوك ، جنرال ، فيدور فون
Brill, Hermann	بريل ، هرمان	Bodelsch Wingham, Fritz von	بوديلتش فينخ ، فريتز فون
Brod, Max	برود ، ماكس	Boeckel, Otto	بوكل ، اوتو
Broszat, Martin	برورات ، مارتن	Boehm, Max - Hildebert	بوم ، ماكس هيلدوبرت
Bruckmann, Elsa	بروكان ، الزا	Botticher, Paul	بوتيشر ، پول
Bruckner, Wilhelm	بروكر ، ولهم	Bohle, Ernest Wilhelm	بول ، ارنست ولهم
Bruning, Heinrich (DR)	بروننج ، هينريك (دكتور)	Bolz, Eugen	بولتز ، اوجين
Brunner, Alfred	برونر ، الفردي	Bonhoeffer, Dietrich	بونوفير ، ديتريش
Buch, Walter	بوخ ، فالتر	Bonhoeffer, Karl	بونوفير ، كارل
Buchenwald	بوخنفالد ، معسكر اعتقال	Bonhoeffer, Klaus	بونوفير ، كلاوس
Buchheim, Hans	بوخهايم ، هانس	Bormann, Martin	بورمان ، مارتن
Buchrucker, Hans	بوحروكر ، هانس	Bosch, Robert	بوش ، روبرت
Buhler, Josef	بولر ، جوزيف	Bose, Herbert von	بوزه ، هربرت فون
Bulow, Bernhard von	بولو ، برنارد فون	Bouhler, Philipp	بولر ، فيليب
Burckel, Josef	بوركل ، جوزيف	Boxheim Documents	وثائق بوكسهايم
Bullock, Alan	بولوك ، آلان	Brack, Victor	براك ، فيكتور
Bund Oberland	بوند اوبرلاند		
Bundestag	الوندستاغ		
Burekhardt, Carl Jacob	بوركاردت ، كارل حاكوب		

Deuerlein, Ernst دویلاین ، ارنست
Dieckhoff, Hans دیکوف ، هانس
Diels, Rudolf دیلس ، رودولف
Dietl, Gen Eduard دیتل ، جنرال ، ادوارد
Dietrich, Otto دیتریش ، اوتو
Dietrich, Sepp دیتریش ، زیب

Dingfelder, Dr Johannes

دنففلدر ، یوهانس (دکتور)

Dintner, Dr Artur دینتئر. آرتور (دکتور)

Dirksen, Viktoria von

درکسن ، فیکتوریا فون

Doumanyi, Hans von دومانی ، هانس ، فون

Dolfuss Engelbert دولفوس ، انگلبرت

Dónitz, Karl دونیتز ، کارل امیرال

Drexler, Anton درکسلر ، انتون

Dubos, Charles دویوس . شارل

Duesterberg, Theodor دویستربرگ ، تیؤدور

Dühning, Karl Eugen دورنخ ، کارل اوجین

Duisberg, Carl. دویسبرخ ، کارل

E

Ebert, Friedrich ایبرت ، فریدریک

Eckart, Dietrich ایکارت ، دیتریش

Eger ایگر

Eglhofer, Kurt ایگلوفر ، کورت

Eher, Franz اهر ، فرانز

Ehrhardt, Arthur ارهاردت ، آرتور

Ehrhardt, Hermann الهاء ارهاردت ، هرمان

Eicke, Theodor

آیکه ، تیؤدور ، آمر معسکر داخاو

Burgdorf, Gen. بورغدورف ، جنرال

Burschowsky, Ferdinand

بورشوسکی ، فردیناند

Busch, Ernest بوش ، ارنست

Buttmann, Rudolf بوتمان ، رودولف

C

Canaris, Wilhelm کاناریس ، ویلهلم ، امیرال

Chelmno شیلمنو ، معسکر اعتقال

Chvalkovsky, Frantisek

شفالکوفسکی ، فرانتیسک

Class, Heinrich کلاس ، هینریک

Claudius, Hermann کلاودیوس ، هرمان

Clauss, Ferdinand کلاوس ، فردیناند

Constant, Benjamin کونستان ، بنجامان

Cornith, Lovis کورنیت ، لوفیس

Corradini, Enrico کورادینی ، انریکو

Cranach, Lucas کراناخ ، لوکاس

Csillag, Anna کزیلاخ ، آنا

Cuno, Wilhelm کونو ، ولهم

Czichon, Eberhard تشیکون ، ابرهارد

D

Dachau داخاو ، معسکر اعتقال

Dahlerus, Birger دالیروس ، برگر

Daim, Wilfried دایم ، ولفرید

Daluege, Kurt دالویغه ، کورت

Darre, Walter داریه ، فالتر

Defregger, Franz von دیفرگر ، فرانز فون

Delbrück, Hans دیلبروک ، هانس

Delbrück, Justus دیلبروک ، یوستوس

Delp, Alfred دلپ ، الفرد

Giessler, Hermann	غيسلر ، هرمان	Fried, Ferdinand	فريد ، فرديناند
Glaize - Hortnau, Edmund von		Friedell, Eugen	فريديل ، اوجين
	غلايزه - هورتنو ، ادموند فون	Fritsch, Theodor	فريتش ، تيودور
Glas - Hörer, Anna	غلاس - هورير ، آنا	Fritsch, General Freiherr Werner von	
Glauber, Rudolf	غلاور ، رودولف		فريتش ، جنرال ، فراير فرنر فون .
Globke, Hans	غلوبكه ، هانس	Fritsch.	فريتزش ، زعيم معسكر
Globocnik, Odilo	غلوبوكنيك ، اوديلو	Fromm, General Friedrich	
Glogau, Otto von	غلوكو ، اوتوفون		فروم ، جنرال فريدريك
Gneiseneau Family	غنيزنو ، عائلة	Funk, Walther	فونك ، فالتر
Gobineau, Joseph Arthur		Furstner, Capt Wolfgang	
	غوبينو ، جوزيف آرتور		فورستنر ، كابتن فولفغانغ
Godesberg Memorandum	غودسبرغ (مذكرة)	Furtwangler, Wilhelm	فورتفنغلر ، ولهم .
Goebbels, Dr Joseph			
	غوبلز ، جوزيف (دكتور)		
Gordeler, Karl	غوردلر ، كارل	Galen, Clemens August von,	
Göring, Hermann	غورينغ ، هرمان		كونت غالن ، كليانس اوغست فون
Graefe, Albrecht von	غرافه ، البرخت فون	Gansser, Dr Emil	غانسر ، دكتور ايميل
Graf, Ulrich	غراف ، اولريخ	Ganzenmüller, Theodor	
Grant, Madison	غرانت ، ماديسون		غانزن مولر ، تيودور
Grauert, Ludwig	غراورت ، لودفيغ	Gayl, Wilhelm von	غايل ، ولهم فون
Greim, Gen Ritter von	غرايم ، جنرال ريترفون	Geheime Staats Polizei (Gestapo)	
Greiner, Josef	غراينر ، جوزيف		شرطة الدولة السرية (غستابو)
Grew, Joseph	غروي ، جوزيف	Gehl, Walter	غيل ، فالتر
Grimm	الآخوة غريم	Geibel, Emmanuel	غيبل ، ايمانويل
Gröner, Gen Wilhelm	غرونر ، جنرال ولهم	Geiger, Theodor	غيغر ، تيودور
Gropius, Walter	غروبيوس ، فالتر	George, Stefan	جورج ، ستيفان
Groscurth, Helmuth	غروسكورت ، هلموت	Gerstenmaier, Eugen	غرستن ماير ، اوجين
Gross, Nikolaus	غروس ، نيكولاوس	Gessler, Otto	غيسلر ، اوتو
Grüber, Heinrich	غروبر ، هينريك	Geyer, Curt	غيير ، كورت
Gruberg, Hans - Bend von		Gienanth, Curt Ludwig von	
	غروبورغ ، هانس - بند فون		جينانت ، كورت لودفيغ فون

Hassell, Ulrich von	هاسل ، اولريخ فون	Grühn, Erna	غرون ، ارنا
Haubach, Theo,	هوباخ ، تيو	Grundgens, Gustaf	غروندجانس ، غوستاف
Hauer, Wilhelm	هاور ، ولهم	Grützner, Eduard	غروتزير ، ادوارد
Hauptmann, Carl	هاوبتمان ، كارل	Grzesinski, Albert	غرززينسكي ، البرت
Hauptmann Gerhart	هاوبتمان ، جرهاارت	Guderian, Heinz, Gen.	
Haushofer, Albrecht	هاوسوفر ، البرخت		غودريان ، هايترز ، جنرال
Haushofer, Karl	هاوسوفر ، كارل	Guensche, Otto	غونشه ، اوتو
Heckel, Theodor	هيكل ، تيودور	Günther, Hans F. K.	غونتر ، هانس ف . ك
Heiber, Helmut	هاير ، هلموت	Gürtner, Franz	غورتير ، فرانتز
Heidegger, Martin	هايدغر ، مارتين	Gutmann, Wilhelm	غوتمان ، ولهم
Heiden, Erhard	هايدي ارهارد		
	(رعم ال S.S)		
Heiden, Konrad	هايدن ، كوبراد	H	
Hermannsberg, Manfred	هايماسبرغ ، مانفريد ، آمر الشرطة	Haber, Fritz	هابر ، فريتز
Heines, Edmund	هايس ، ادموند	Habermann, Max	هابرمان ، ماكس
Heinz, Friedrich Wilhelm		Habicht, Theo	هايبشت ، نيو
	هاينز ، فريدريك ولهم	Hacha, Emil	هاسا ، ايميل
Heinze, Rudolf	هايزه ، رودولف	Haeflén, Hans - Bernd von	هافتن ، هانس - برند فون
Heiss, Adolf	هايس ، ادولف	Haeflén, Werner von	هافتن ، ويرنر فون
Held, Dr Heinrich	هيلد ، دكتور هينريك ويرير اول بافاريا	Hagen, Hans	هاغن ، هانس
Helldorf, Wolf Heinrich	الكونت فولف هينريك	Halbe, Max	هاله ، ماكس
		Hammerstein - Equord, Kurt Freiherr von	هامرشتاين اكوود ، كورت فريهير فون
Hellpach, Willy	هلباخ ، فيلي	Hanfstaengl, Ernst	هانفشتانغل ، ارست
Henlein, Konrad	هلاين ، كوبراد	Hanfstaengl, Helene	هانفشتانغل ، هيلين
Hertling, Georg von	هرتلنج ، جورج فون	Hanisch, Reinhold	هانيش ، رييهولد
Hess, Otto	هس ، اوتو	Hanussen, Erik Jan	هانوسن ، اريك جان
Hess, Rudolf	هس ، رودولف	Hapsburg Otto von	هابسبورغ ، اوتو فون
Hesse, Hermann	هسه ، هرمان	Harrei, Karl	هارير ، كارل
		Hase, Paul von	هازه ، بول فون
		Hasselbach, von	هاسلباخ ، فون

Hofmannsthal, Hugo von	هوفمانستال ، هوغو فون	Heusinger, Adolf	هویزنغر ، ادولف
		Hewel, Walter	هویل ، فالتر
Hoggan, David	هوگان ، دافید	Heuss, Theodor	هویس ، تیئودور
Hossbach, Friedrich	هوسباخ ، فریدریک	Heyde, Werner	هایده ، فرنر
Huber, Ernst Rudolf	هوبر ، ارنست رودولف	Heydrich, Reinhard	هایدریک ، رینھارد
Huber, Kurt	هوبر ، کورت	Hiedler, Georg.	ھیدلر ، جورج
Huhnlein, Adolf	ھوللاین ، ادولف	Hierl, Konstantin	ھیرل ، کونستانتین
Hugenberg, Alfred	ھوگنبرگ ، الڤرد	Hilferding, Rudolf	ھلفردینگ رودولف
Hulsen, Hans, von	ھولسن ، ھاس فون	Himmler, Heinrich	ھیلر ، ھیریک
Humboldt, Wilhelm von	ھومبولد ، ولھلم فون	Hindemith, Paul	ھیندومیت ، بول
		Hindenburg, Oskar von	ھندنبورگ ، اوسکار فون
Hungliger, Franz	ھونگلیر ، فرانتز		
Huppenkothen, Walter	ھوبنکوتھن ، والتر	Hindenburg, Field Marshal Paul	ھندنبورگ فیلد مارشال بول
Huss, Pierre	ھوس ، پیر		
Husserl, Edmund	ھوسرل ، ادموند		
I			
Innitzer, Theodor	کارڈینال اینتزر ، تیئودور	Hintze, Paul von	ھینتزه ، بول فون
J		Hirschfeld, Magnus	ھرشفلد ، ماغنوس
Jacob Franz	یاکوب ، فرانتز	Hitler, Adolf	ھتلر ، ادولف
Jäger, August	یاغر ، اوگست	Hochhuth, Rolf	ھوشوت ، رولف
Jagow, Dietrich von	یاغوف ، دیتریتس فون	Hoesch, Leopold von	ھوش ، لیئوبولد فون
Jahn, Friedrich Ludwig	یاں ، فریدریک لودویغ	Höhn, Reinhard	ھون ، رینھارد
		Höpner, Erich	ھوپنر ، اریک
Jaksch, Wenzel	یاکش ، فنزل	Horbiger, Hanns	ھوریگر ، ھاس
Jansen, Werner	یانسن ، فرنر	Hoss, Rudolf	ھوس ، رودولف
Jansten, Stefanie	یانسن ، ستیفانی	Hofacker, Caesar von	ھوفاکر ، قیصر فون
Jarres, Karl	یاریس ، کارل	Hofei, Walther	ھوفر ، فالتر
Jeschonnek, Hans	یشونیک ، ھانس	Hoffmann, Albrecht	ھوفان ، البرخت
Jetzinger, Franz	یتزینگر ، فرانز	Hoffmann, Johannes	ھوفان ، یوھانس
		Hoffmann, Josef	ھوفان ، جوزیف
		Hoffmann, Otto	ھوفان ، اوتو
		Hofmann	ھوفان زعیم ال S.S

Kennan, George F	کینان ، جورج ف	Jodl, Alfred	یودل ، الفرد
Keppler, Wilhelm	کیپلر ، وللم	Johst, Hans	یوست ، هانس
Kern, Erwin	کیرن ، ارفین	Joly, Maurice	جولی ، موریس
Kern, Alfred	کیر ، العرد	Joos, Josef	یوس - جوریف
Kerl, Hans	کیرل ، هانس	Jost, Heinz	یوست ، هاینتز
Keistern, Felix	کیرستن ، فیلکس	Jung, Edgar	یونگ ، ادغاری
Kesselring, F.M. Albert	کیسلرینگ . ف . م . البر	Jung, Rudolf	یونگ ، رودولف
Kesten, Hermann	کیستن ، هرمان	Junge, Traudl	یونگه تراودل
Kiderlin - Wächter, Alfred von	کیدرلین - فیچتر - الفرد فون	Junger, Ernst	یونگر ، ارنست
		Jünger, Nathaniel	یونگر ، ناتانیل
		K	
Kiep, Otto	کیپ ، اوتو	Kaas, Dr Ludowig	کاس ، لودویگ (دکتور)
Killinger, Manfred von	کیلنجر ، مانفرد فون	Kästner, Erich	کاستنر ، اریک
Kirdorf, Emil	کیدورف ، ایمل	Kahr, Gustav von	کار ، غوستاف فون
Kitty	کیتی	Kahrstedt, Ulrich	کارشدت ، اولریخ
Kjellen, Rudolf	کیلین ، رودولف	Kaiser, Georg	قیصر ، جورج
Klausener, Erich	کلاوسنر ، اریک	Kaiser, Jakob	قیصر ، یاکوب
Klee, Paul	کلیه ، بول	Kalten Brunner, Ernst	کالتن برنر ، ارنست
Kleist, General, Ewald von	کلايست ، حرال ، ایفالد فون	Kampfbund	کامفبوند ، عصبة الکفاح الجرمانی
Klempeier, Otto	کلمبر ، اوتو	Kandinsky, Vassih	کاندینسکی ، فاسیلی
Klimt, Gustav	کلیمت ، غوستاف	Kapp, Wolfgang	کاپ قیام (ثورة) کاپ ، فولفغانگ
Klintzsch, Johann Ulrich	کلینتزش ، یوهان اولریخ	Kasack, Hermann	کازاک ، هرمان
Klöckner	کلوکنر	Kaufmann, Erich	هوفمان ، اریک
Klopfer,	کلوفر ، آمرال SS	Kaufmann, Karl	هوفمان ، کارل
Kluge, Günther von	کلوگه ، غونتر فون	Kestel, Gen. Wilhelm	کایتل ، جنرال وللم
Knauf, Erich	کناوف ، اریک	Keller, Gottfried	کیلر ، غوتفريد
Knickerbocker, Hubert	کنیکربوکر ، هوبرت	Kellermann, Bernhard	کلرمان ، برنارد
Knilling, Eugen von	کیلینگ ، اوجین فون	Kemnitz, Mathilde von	کمنیتز ، ماتلد فون

Kube, Wilhelm كوبيه ، ولهم
Kubizek, August كوييتسك ، اوغوست
Küchler, Georg von كوخلر ، جورج فون
Kulenkampff, Georg كولن كامبف ، جورج

L

Lagarde, Paul de لاغارد ، بول دو
Lammers, Dr Hans Heinrich لامرس ، دكتور هانس هايينريك
Landauer, Gustav لانداور ، غوستاف
Langbehn, Julius لانغبين ، يولوس
Lange, Heinrich لانغه . هايينريك
Lanz, Adolf لاتنس ، ادولف
Lanz von Liebenfels, Jörg
لاتنس فون ليننفلس ، يورغ
Lasker - Schüler, Else لاسكر - شولر ، إلزه
Lassale, Ferdinand لاسال ، فرديناند
LEbens Raum المجال الحيوي (لينسراوم)
Leber, Julius ليبر ، يولوس
Leeb, Wilhelm von ليب ، ولهم فون
Lehmann J.F. ليان . ج . ف .
Lehmann Verlag ليان فرلاغ (دارنشر)
Lehndorff. Count Steinart H. Von ليندورف ، كونت شتاينارت هـ . فون .
Leibbrandt, Georg لايراندت ، جورج
Leipart, Theodor لايبارت ، نيودور
Lejeune - Jung, Paul ليونه - بونج ، بول
Lemmer, Ernest لير ، ارنست
Lenard, Philipp لينارد ، فيليب
Lenbach, Franz von لنباخ ، فرانز فون
Lerchenfeld, Hugo von ليرشفلد ، هوغو فون

Knirsch, Hans كنيرس ، هانس
Koch, Erich كوخ ، اريك
Koch, Robert كوخ ، روبرت
Koellheuther, Otto كولرويتز ، اوتو
Kohn, Hans كون ، هانس
Koller, Karl

كولير ، كارل . رعيم سلاح الطيران الألماني
Konrad, Gen Rudolf كونراد ، جنرال رودولف
Kordt, Theo كوردت ، تيو
Korner, Oskar كورنر اوسكار
Kortzfleisch, Joachim von
كورترز فلايش يواكيم فون
Kraus, Vernei كراوس ، فرنر
Krebs, Gen, Albert كرييس ، جبرال البرت
Krebs, Gen, Hans كرييس ، جبرال هانس
Kreis, Wilhelm كرايس ، ولهم
Kreissau, Circle كرايزو (حلقة)
Kress Von Kressenstein, Friedrich
كريس ، فون كرسنشتاين ، فريدريك
Kreibel, General كرايبيل ، جنرال
Kreibel, Hermann كرايبيل . هرمان
Krieger, Leonard كريغر ، ليونارد
Krohn, Friedrich كرون ، فريدريك
Krüger, Friedrich Wilhelm
كروغر ، فريدريك ولهم
Krüger, Gerhard كروغر ، جيهارد
Krüger, Herbert كروغر . هربرت
Krupp Company كروب (شركة)
Krupp von Bohlen und Halbach
كروب فون بولن وهالباخ

Lutze, Viktor لوتزه ، فيكتور
Luxemburg, Rosa لوكسمبورغ ، روزا

M

Mackensen, F. M August von ماكنسن ، ف . م . اوغست فون
Mackinder, Halford ماكيندر ، هالفورد
Mahler, Gustav مالير ، غوستاف
Maikowski, Hans مايكوسكي ، هانس
Maisel, Gen. Ernst مايزيل ، جنرال ارنست
Makart, Hans ماكارت ، هانس
Malaparte, Curzio مالابارت ، كورزيو
Mann, Golo مان ، غولو
Mann, Heinrich مان ، هينريك
Mann, Klaus مان ، كلاوس
Mann, Thomas مان ، توماس
Manstein, Erich von مانشتاين ، ايريك فون
Marc, Franz مارك ، فرانز
Marees, Hans von مارييس ، هانس فون
Marr, Wilhelm مارر ، ولهم
Marx, Karl ماركس ، كارل
Marx, Wilhelm ماركس ، ولهم
Masaryk, Thomas Garrigue مازريك ، توماس عاريغ .

Max von Baden أمير ماكس فون بادن
Meir - Dorn, Emil ماير - دورن ، ايميل
Meinkampf كفاحي ، كتاب هتلر
Meinecke, Friednch مينيكة ، فريديريك
Meiser, Hans مايزر ، هانس
Meissner, Otto von مايسنر ، اوتوفون

Lessing, Gotthold Ephraim

ليسنگ غوتولد أفریم
Letterhaus, Bernhard ليتزهاوس ، برنارد
Leuschner, Ernst لويشنر ، اربست
Leuschner, Wilhelm لويشنر ، ولهم
Lewien, Max ليفين ، ماكس
Ley, Robert لي ، روبرت
Leybold, Otto ليبولد ، اوتو ، مدير سجن
Lidice ليديسه
Liebenfeld, Lanz von ليننفلد ، لانز فون
Liebermann, Max ليبرمان ، ماكس
Liebermann, von Sonnenbeg Max ليبرمان ، فون زوننبيغ ماكس

Linge, Heinz لينغه ، هاينز ، خادم هتلر
List, F.M. Wilhelm ليست ، ف . م . ولهم
Loebe, Paul لوبه ، بول
Loeser, Ewald لوزر ، ايفالد
Lohse, Heinrich لوزه ، هينريك
Loss, Adolf لوس ، ادولف
Lossow, Gen Otto von لوسوف ، جنرال اوتوفون ، (تحدى قومة بيرهال)

Lubbe, Martin von Der لوبه ، مارتين فان در
Ludecke, Kurt لوديكة ، كورت
Ludendorff, Gen Erich لودندورف ، جنرال اريك

لودندورف جنرال اريك ، اوقف في ثورة بيرهال
Lueger, Dr Karl لويغر ، كارل (دكتور)
Lukacs, Georg لوكاكس ، جورج
Luther, Dr Hans لوثر ، هانس (دكتور)
Luther, Martin لوثر ، مارتين
Lutwitz, Walter von لوتفيتز ، فالتر فون

Mücke, Helmut von	موكه ، هلموت فون	Mendelssohn, Felix	مندلسون ، فيلكس
Mühsam, Erich	موسام ، ايريك	Mennecke, Fritz	مينيكة ، فريتز
Müller, Adam	مولر ، آدم	Menzel, Adolph von	مانتزل ، ادولف فون
Müller, Adolf	مولر ، ادولف	Menzel, Wolfgang	مانتزل ، فولفغانغ
Müller, Heinrich	مولر ، هينريك	Meyer, Alfred	ماير ، المرد
Müller, Hermann	مولر ، هرمان	Meyerhof, Otto	ماير هوف ، اوتو
Müller, Joseph	مولر ، جوزيف	Miegel, Agnes	ميغيل ، آنيس
Müller, Karl Alexander von	مولر ، كارل الكسندر فون	Mierendorff, Carlo	ميرندورف ، كارلو
Müller, General vincenz	مولر ، جنرال فينسنز	Mies van der Rohe, Ludwig	ميس فان در روهه ، لودفيغ .
Müller, Ludwig	مولر ، لودفيغ	Miklas, Wilhelm	ميكلاس ، ولهم
Müller, Otto	مولر ، اوتو	Milch, Erhard	ميلك ، ارهارد
Muller	مولر ، زعيم الغسانو	Milward, Alan	ميلوارد ، آلن
Murger, Henri	مورغر ، هنري	Model, F.M. Walter	مودل . ف . م . فالتر
Murr, Wilhelm	مورر ، ولهم	Moeller Vanden Bruck, Arthur	مولر فاندن بروك ، ارتور
Musil, Robert	موزيل ، روبرت	Molo, Walter von	مولو ، فالتر فون
Mussolini, Benito	موسوليني ، بنيتو	Moltke, Helmuth James Count	مولتكه ، هلموت يامس كونت
Mutschmann, Martin	موتشمان ، مارتن	Moltke, Helmuth von	مولتكه ، هلموت فون
N		Mombert, Alfred	مومبرت ، المرد
Nacht - und - Nebel, decree	مرسوم تحت جنح الظلام	Mommson, Theodor	مومسن ، تيودور
Nadolny, Rudolf	نادولني ، رودولف	Montgomery F.M. Bernard, Viscount	مونتنغومري ف . م . برنارد ، فيكونت
Naujocks, Alfred	ناوبوكس ، المرد	Morell, Dr Theodor	موريل ، طبيب هتلر
Naumann, Friedrich	ناومان ، فريدريك	Morgenstern	مورغنشتيرن
Naumann, Hans	ناومان ، هانس	Morgenthau, Henry	مورغنشاو ، هنري
Naumann, Werner	نومان ، فرنر	Moses	موزيس
Naumburg, Paul Schultze	ناومبرغ ، بول شولتز	Mosley, Oswald	موسلي ، اوسولد
		Mosse, George	موسه ، جورج

اسم اطلق على الجيش من ١٩٢١ - ١٩٣٥
 Reichwien, Adolf رايخمين - ادولف
 Rein, Adolf راين ، ادولف
 Reinhardt, Max رايهاردت ، ماكس
 Remarque, Erich Maria رومارك - ايريك ماريا
 Rembrandt Van Rijn رامبراندت فان ريخن
 Remer, Otto - Ernst ريمر ، اوتو - ارست
 Renn, Ludwig رين ، لودفيغ
 Renner, Karl رينر ، كارل
 Renteln, Theodor von رينتالن ، تيودور فون
 Reschny, Hermann ريشني ، هرمان
 Reventlow, Countess Zu, Née D'Allemont رفتلوف نيه دالمونت ، كونتس تسو
 Reves, Emery ريفس ، ايميري
 Ribbentrop, Joachim von ريبانتروب ، يواكيم فون
 Richter, Franz ريختر ، فرانز
 Richthofen, Manfred von ريشتوفن ، مانفرد فون
 Ricci, Rentano ريتشي ، ريتانو
 Riehl, Walter ريل ، فالتر
 Rieth, Kurt ريت ، كورت
 Rinner, Erich رير ، ايريك
 Ritter, Gerhard ريتير ، جرهارد
 Rollet, Alfred (Profr) (استاذ) رولر ، الفرد
 Romeder, Josef رومدر ، جوريف
 Rommel, Erwin رومل ، ارفين
 Römer, Joseph (Bepp) رومر ، جوزيف (بيب)
 Rohrbach, Paul روباخ ، بول

Posse, Dr Hans بوسه ، دكتور هانس
 Potsch, Leopold بوتش ، ليوبولد
 Preuss, Hugo برويس ، هوغو
 Pridun, Karl نريدون ، كارل
 Prittwitz - Gaffron, Friedrich von بريتفيتز - غافرون ، فريدريك فون

Probst, Christoph بروبست ، كريستوف

Q

Quirmheim, Mertz von كويرنهام ، مرتز فون
 Quisling, Majar Vidkun كويسلنغ ، ميچر فيدكون

R

Raabe, Wilhelm رابه ، ولهم
 Raeder, Erich ريدر ، ايريك
 Ramcke, Hermann رامكه ، هرمان
 Ranke, Leopold von رانكه ، ليوبولد فون
 Rath, Ernst von رات ، ارست فون
 Ratheneau, Walter راتينو ، فالتر
 Rattenhuber, Hans S.S. راتن هوبر ، هانس ، آمر حرس ال S.S.

Rauschning, Hermann راوشنينج ، هرمان
 Ravensbrück (معسكر اعتقال) رافنسبروك
 Recktenwald, Johann ركتنمالد ، يوهان
 Regendanz, Otto رغندانز ، اوتو
 Reich رايخ

Reichneau, Colonel Walther von رايخنو ، كولونيل فالتر فون
 Reichert, Frau رايخرت ، فرو

Reichweher (جيش الدفاع الألماني) الرايخوير

Sauer, Wilhelm زاور ، ولہم

Sauerbruch, Ferdinand زاوربروخ ، فردیناند

Schachleitner, Abbot Alban شاخلایتیر ، ابوت البان

Schacht, Hjalmar ساخت ، ہیالمار

Schäfer, Wilhelm شیفر ، ولہم

Schäffer, Fritz شیفر ، فریتز

Schaffner, Jacob شافنر یاکوب

Schaub, Julius شاوب ، یولیوس

Schaumburg - Lippe, Friedrich. Christian, Prince

شاومبرخ - لیپہ ، فریدریک - کریستیان ،
امیر

Scheidermann, Philipp شایدرمان ، فیلیپ

Scheler, Max شیر ، ماکس

Schellenberg, Walter شیلنبرگ ، فالتر

SChemann, Ludwig شیان ، لودفینگ

Schemm, Hans شیم ، ہانس

Scheringer, Richard شیرینگر ، ریشارد

Scheringer, Wilhelm شیرینگر ، ولہم

Scheubner - Richter, Frau von

شویبر - ریختیر ، فراوفون

Scheubner - Richter, Max Erwin von

شویبر - ریختیر ماکس ارفین فون .

Schickele, Rene شیکلہ ، رونہ

Schicklgruber, Maria Anne,
شیکل گروبر ، ماریا آن

Schiele, Egon شیلہ ، ایگون

Schiller, Friedrich تیلر ، فریدریک

Schillings, Max von تیللنگس ، ماکس فون

Rohrs, Hans Dietrich

رورس ، ہانس دیتریش

Rokossovsky, General Constantin روکوسوفسکی ، جبرال کونستانتین

Rosenberg, Alfred روزانبرگ ، الفرد

Rosenberg, Arthur روزانبرگ ، ارتور

Ross, Wolfgang روس ، فولفگانگ

Rosbach, Gerhard روسباخ ، جرہارد

Rössler, Rudolf روسلر ، رودولف

Rössler, Fritz روسلر ، فریتز

Rote Kapelle (Red orchestra, Spy ring)

روتہ کابلہ

Rothacker, Erich روتاکر ، ایریک

Rothenberger, Carl روتنبرگر ، کارل

Rothfels, Hans روتفلس ، ہانس

Rottmann, Karl روتمان ، کارل

Röchling, Ernst روخلنگ ، ارنست

Roeder, Manfred رویدر ، مانمرد

Rohm, Ernst روم ، ارنست

Rundstedt, Gerd von

روند شتیدت ، جرد فون

Ruprecht, (ولي عهد باقاريا)

Rust, Bernhard روست ، برنارد

S

SA (SturmAbteilung).
سرایا الصراع ، سرايا العاصفة

Sachsenhausen زاخسنہاوزن ، معسکر اعتقال

Saefkow, Anton سیفکوف ، آنتون

Sauckel, Fritz ساوکل ، فریتز

Schonerer, Georg von	شورر ، جورج فون	Schirach, Baldur von	شيراخ ، بالدور فون
Schoengarth, Eberhard	شونغارث ، ابرهارد	Schlabendorff, Fabian von	
Scholl, Hans	شول ، هانس		شلابندورف ، فايان فون
Scholl, Sophie	شول ، صوفيا	Schlageter, Albert	شلايغتر ، البرت
Scholtz, Wilhelm von	شولتز ، ولهم فون	Schlange, Dr Ernst	شلانغه ، ارنست (دكتور)
Schreck, Julius	شريك ، يوليوس	Schleicher, Kurt von	شلايخر ، كورت فون
Schröder, Kurt von	شرودر ، كورت فون	Schleicher, Rüdiger	شلايخر روديجر
Schroder, Admiral Ludwig von	شرودر ، اميرال لودفيغ فون	Schlemmer, Oskar	شليمير ، اوسكار
		Schlieffen, Alfred von	شليفن ، المرد فون
Schröder, Walther	شرودر ، فالتر	Schmid, Dr Willi	شميد ، فيلي (دكتور)
Schroth, General Walter	شروت ، جنرال فالتر	Schmidt, Arthur	شميدت ، ارتور
Schultz, Dr Walter	شولتر ، دكتور فالتر	Schmidt, Ernst	شميدت ، ارنست
Schutz, Waldemar	شوتز ، فالديمار	Schmidt, General	شميدت ، جنرال
Schulenber, Friedrich von Der		Schmidt, Heilmann	شميدت ، هرمان
	شولانبر ، فريدريك فون در	Schmidt - Hanover, Otto	
Schultz - Boysen, Harro			شميدت - هانوفر ، اوتو
	شولتر-بويسن ، هارو	Schmidt, Dr Paul	شميدت ، دكتور بول
Schumacher, Kurt	شوماخر ، كورت	Schmidt, Wilhelm	شميدت ، ولهم
Schumann, Gerhard	شومان ، جرهارد	Schmitt Dr Carl	شميت ، كارل (دكتور)
Schumpeter, Joseph A.	شومپتر ، جوزيف أ .	Schmitt, Kurt	شميت ، كورت
Schuschnigg, Kurt von	شوشنيغ ، كورت فون	Schmorell, Alexander	شمورييل ، الكسندر
Schwartz, F.K	شوارتز ، ف . ك	Schmundt, Lieutenant Colonel, Rudolf	
Schwerin - Krosigk, Count Lutz			شموندت ، نائب كولونيل ، رودولف
	شفيرين - كروزيج كونت لوتر	Schneidhuber, Major	شنايدوبير ، ميجر
Schvverin von Schwannfeld		Schnitzler, Arthur	شنيتزلر ، ارتور
	شفيرين فون شفا ننفلد	Schnitzler, Dr Georg von	
Schweyer, Franz	شواير ، فرانز		شينتزلر ، جورج فون (دكتور)
Schwind, Moritz von	شفيند ، موريتز فون	Schnurre, Julius	شنور (يوليوس)
SD (Sicherheits Dienst, SS security Police)		Schoenbaum, David	شوناوم ، دافيد
	سرايا شرطة الأمن	Schönberg, Arnold	شونبرغ ، ارنولد

Spitzweg, Karl	شپتزيغ ، كارل	Sehottendorf, Rudolf Freiherr von	ز سيونن دورف ، رودولف فرايرفون
Sponeck, General Count Hans	سبونك ، جنرال ، كونت هانس	Seehohm, Hans - Christoph	ريوم ، هانس - كريستوف
Stadtler, Eduard	شتاتلير ، ادوارد	Seeckt, Hans von	زيك ، هانس فون
Stahl, Friedrich Julius	ستال ، فريديريك يوليوس .	Seghers, Anna	ز بركس ، آنا
Stahlheim	ستاهلم	Sensen, Hans Von	زايسر ، هانس فون
Starhemberg Ernst Rüdiger von	ستار همبرغ ، ارنست روديفرفون	Sekira, Frau	زيكيرا ، فراو
Stark, Johannes	ستارك ، يوهانس	Seldte, Franz	زبلدته ، فرانز
Stauffenberg, Berthold von	شناوفنبرغ ، برتولد فون	SS (Schutz Staffiel)	سرايا الدفاع
Stauffenberg, Claus Schenk von	شناوفنبرغ ، كلاوس شنك فون	Severing, Carl	زيغرفنغ - كارل ، وزير الداخلية البروسي
Stauss, Emil Georg von	ستاوس ، ايميل جورج فون	Seydlitz, General Walter	زيديلتز ، جنرال فالتر
Steengracht, Cjustav - Adolf von	شتينغراخت ، غوستاف - ادولف فون	Seyss - Inquart, Arthur	زيس - انكوارت ، اوتور
Stefanie	ستيفاني	Shirer, William L	شيرر ، وليم ل
Stein, Franz	شتاين ، فرانز	Siegfried Line	خط سيفريد
Steinacher, Hans	شتايناخر ، هانس	Six, Franz	ريكس ، فرانز
Steiner, Felix	شتاينر ، فيلكس	Skorzeny, Otto	زكورتنسي ، اوتو
Steltzer, Theodor	شتلتزر ، بيودور	Sogemeyer, Martin	زوعيامر ، مارتن
Stempfle, Father Bernhard	شتمفل ، الأب برنارد	Sombart, Werner	رومبارت ، فرنر
Stennes, Captain Walter	شتينيس ، كابتن فالتر	Sorel, Albert	سوريل ، البرت
Stieff, General Helmuth	شتيف ، جنرال هلموت	Sorel, Georges	سوربل ، جورج
Stinnes, Hugo	شتينيس ، هوغر	Spann, Othmar	شان ، اوتمار
Stoecker, Adolf	شتوكر ، ادولف	Specht, General Karl - Wilhelm	سبيخت ، جنرال ، كارل - ولهم
Stohr, Franz	شتور ، فرانز	Speer, Albert	سبير ، البرت
		Speidel, General Hans	سپيدل ، جنرال هانس
		Spengler, Oswald	سپنجلر ، اوسوالد

Tiso, Monsignor Josef

تیزو ، الموسيور جوزيف

Tobias, Fritz

توبياس ، فريتز

Toller, Ernst

تولر ، ارنست

Tönnies, Ferdinand

توبيس ، فرديناند

Torgler, Ernst

تورغلر ، ارنست

Treblinka

تربلینکا ، معسكر ابادة

Treitschke, Heinrich von

ترایتشکه ، هينريك فون

Tresckow, Henning von

ترسكوف ، هينغ فون

Trevor - Roper, Hugh

تريفور - روبر ، هوع

Trotha, Carl Dietrich von

تروتا ، كارل ديتريش فون

Trottzu Solz, Adam von

تروتسو زولر ، آدم فون

Trummelschlager, Johann

تروملتلاغر ، يوهان

Tucholsky, Kurt

توكولسكي ، كورت

Turner, H. A

توربر ، ه . أ

U

Udel, Ernst

اوديب ، ارنست

Uhrig, Robert

اوريج ، روبرت

Ulbricht, Walter

اولبرخت ، فالتر

Ulrich, Kurt von

اولريخ ، كورت فون

Unruh, Fritz von

انرو ، فريتز فون

V

Vacher de Lapouge, Georges

فاتر دو لاپوج ، جورج

Vahlen, Theodor

قالن ، تيؤدور

Strasser, Gregor

ستراسر ، غريغور

Strasser, Otto

ستراسر ، اوتو

Strauss, Emil

ستراوس ، ايميل

Strauss, Franz - Joseph

ستراوس ، فرانز - جوزيف

Strauss, Richard

ستراوس ، ريتشارد

Streibel, Otto

سترايبل ، اوتو

Streicher, Julius

شترايخر ، يوليوس

Stresemann, Gustov

شتريسمان ، غوستاف

Stuck, Franz von

شتوك ، فرانز فون

Stuckart, Wilhelm

ستوكارت ، ولهم

Stülpnagel, General Karl Heinrich von

شتولنغال ، جنرال كارل هينريك فون

Stumpfegger, Dr Ludwig

شتومبفيغر ، دكتور لودفيغ

Sturm, Ernst

ستورم ، ارنست

Stuzel, Karl

شتوتزل ، كارل

Swastika

زفاستيكا (الصليب المعقوف)

T

Taffe, Count Eduard von

تافه ، كونت ادوارد فون

Terhoven, Josef

تريوفس ، جوزيف

Thadden, Adolf von

تادن ، ادولف فون

Thalmann, Ernst

تالمان ، ارنست

Theresienstadt Camp

معسكر ترزينتشتادت

Thielen, Fritz

تيلس ، فريتز

Thierack

تيراك

Thomas, Ferdinand

توماس ، فرديناند

Thomas Georg

توماس ، جورج

Thyssen, Fritz

تيسن ، فريتز

Y			
York von Wartenburg, Count Peter	يورك فون وارتنسورغ ، كونت بيتر	Winterfeld, von	فينترفيلد ، فون
		wirmer, Joseph	فيرمر ، جوزيف
		Wirsing, Giselher	فيرسينغ ، غيسلر
		Wirth, Joseph	فيرت ، جوزيف
		Wittelsbach	سلالة فيتلسباخ
Zahnschirm, Parish Priest in Düllersheim	تسانتيريم ، كاهن حوريه في دولرشهايم	Wittgenberg, Baron von	فيتغنبرغ ، بارون فون
Zakreys, Maria	زكريس ، ماريا	Witzleben, Erwin von	فيتزلبين ، ارفين ، جبرال
Zauner, Constable in Linz	تساونر ، شرطي عسكري في لينتز		
Zauritz	تساوريتز ، شرطي	Woltmann, Ludwig	فولتمان ، لودفيغ
Zehrer, Hans	تسيرر ، هانس	Wolf, General Karl	فولف ، جنرال كارل
Zeigner, Erich	تسايفنر ، اريك	Woyrsch, Udo von	فويرتش ، اودو فون
Zeitler, Kurt	تسايتزلر ، الجنرال كورت	Wulle, Reinhold	فولله ، راينهولد
Zuckmayer, Carl	تسوكاير ، كارل	Wundt, Wilhelm	فوندت ، ولهم
Zweig, Stefan	تسفايع ، شتيفان	Wurm, Theophil	فورم ، تيوفيل

فهرس
تاريخ الحركات القومية
القسم الأول
من ١٨٧١ إلى ١٩٣٣

المدخل ص ٩

الجزء الأول
القومية في الرايخ الثاني
١٨٧١ - ١٩١٨

الفصل الأول
النقد القومي للرايخ الثاني
النقد القومي للرايخ الثاني ص ١٠

الفصل الثاني
الاتجاهات الفكرية في داخل القومية الألمانية
١٨٧١ - ١٩١٤

١ - عداء السامية في الدور من ١٨٧١ إلى ١٩١٤ ص ١٨ ، عداء السامية الاقتصادي
١٩ ، عداء السامية العنصري ٢١ .

٢ - تأثير نيتشه في المانيا بين ١٨٨٠ و ١٩١٤ ص ٢٥

الفصل الثالث

تغلغل القومية في ألمانيا

بين ١٨٧١ و ١٩١٤

نفوذ الروح العسكرية ٣٣ ، الضغط على الحكومة والرأي ٣٦ ، تغلغل الأفكار القومية ٣٩ .

الفصل الرابع

القومية الألمانية

من ١٩١٤ إلى ١٩١٨

أهداف الحرب ٤٣ : على الصعيد العسكري ٤٥ ، على الصعيد الفكري ٤٦ ، موقف احزاب الرايخشتاغ الألماني ٤٧ ، قضية أهداف الحرب ٥٠

الجزء الثاني

القومية الألمانية

من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩

الفصل الأول

القومية في دور جمهورية فيمار

١٩١٩ - ١٩٣٣

الجيش الحرة

الجيش الحرة ٦٣ و ٦٨ ، أولاً : العمل الثوري ٧٣ . ثانياً : العمل السري ، الاغتيال السياسي ٧٧ ، التدخل العسكري ٧٩ ، جيش الرايخ الأسود ٨١

الفصل الثاني

بوادر القومية في ألمانيا

في جمهورية فيمار

فالتر راتينو ٨٤ ، كيسر لنغ ٨٦ ، توماس مان ٨٩ ، شبنغلر ٩٢

الفصل الثالث

التجمعات المحافظة الثورية

التجمعات المحافظة الثورية ٩٦ ، الفرق العنصرية ٩٦ ، هانس غونتر ٩٦ ، الشبان المحافظون ١٠٠ ، مولرفان دربروك ١٠٠ ، الفريق القومي الثوري ١٠٥ ، بونغر ١٠٦ ، اوتو شتراسر ١٠٧ ، نيكيش ١٠٧ ، كارل بيتل ١٠٨ ، اوجين ديتريتش ١٠٩ ، هانتز زيرر ١٠٩ ، كارل شميت ١١٠ ، فرديناند فرويد ١١٠ ، ليؤبولد دينغريف ١١١ ، روز نستوك ١١٣ ، فريق الشباب ١١٤ ، حركة شعب الأرياف ١١٥

الفصل الرابع

الأحزاب السياسية القومية

في جمهورية فيمار

الأحزاب السياسية القومية في جمهورية فيمار ١١٦ ، صعودا الهتلرية (١٩١٩ - ١٩٣٣) ١١٨ ، فريق دركسلر ١٢١ ، فريق فيدر ١٢٢ ، فريق إيكارت ١٢٢ ، جمعية توله ١٢٢

الفصل الخامس

استلام هتلر السلطة

في ١٩٣٣

استلام هتلر السلطة في ١٩٣٣ ص ١٣٠ . أولاً : الأوساط الاقتصادية : ١٣٠ ثانياً : موقف الجيش ١٣٥ .

الفصل السادس

الاتجاهات القومية في المانيا الهتلرية

- ١ - العرقية ١٤٣ ، أولاً : المظهر السلبي ١٤٣ ، المرحلة الأولى : عند وصول هتلر إلى السلطة ١٤٤ ، المرحلة الثانية : ١٤٥ ، المرحلة الثالثة : مرحلة الاضطهاد العام ١٤٥ : ثانياً : المظهر الايجابي ١٤٦ : ١) سياسة الولادة ١٤٦ ؛ ٢) سياسة التعقيم ١٤٧ .
- ٢ - سياسة الاكتفائية الاقتصادية ١٤٧ ، نظريات فالتر داربه والتشريع الهتلري ١٤٩ . القانون الأول ١٥٠ ، القانون الثاني ١٥٠ .
- ٣ - سياسة الهتلرية الخارجية ١٥٢ ، مقاومة الجيش ١٥٧ ، مقاومة الكنيسة ١٦٢ ، المعارضة البروتستانتية ١٦٢ ، المعارضة الكاثوليكية ١٦٣

القسم الثاني

القومية - الاشتراكية

الفصل الأول

ثورة هتلر في مونيخ عام ١٩٢٣

- ثورة هتلر في مونيخ عام ١٩٢٣ ص ١٦٧ - جمعية توليه ١٦٨ - جمعية اوستار ١٦٨ ، حزب العامل الألماني ١٦٩ ، الحزب الاشتراكي الألماني ١٧٠ ، أصول الثورة ١٧٣ ، الأزمة الأولى ١٧٤ ، الأزمة الثانية ١٧٤ ، الأزمة الثالثة ١٧٥ ، قومة هتلر ١٧٧

الفصل الثاني

يسار الحزب القومي - الاشتراكي

بين ١٩٢٥ و ١٩٣٣

- الأسرة الشعبية الألمانية الكبرى ١٨١ ، حركة الحرية القومية - الاشتراكية ١٨١ . الانتقادات في صحافة شتراسر أزاء هتلر ١٨٦ : ١ - على صعيد السياسة الاقتصادية ١٨٦ ؛ ٢ - على صعيد السياسة الخارجية ١٨٦ ، ٣ - على صعيد السياسة الداخلية . الجبهة السوداء ١٩٠ ، فصائل الهجوم ١٩١

الفصل الثالث

وصول هتلر إلى السلطة

في كانون الثاني ١٩٣٣

تفسير وصول هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣ ص ١٩٤ : أولاً : ١٩٤ ، ثانياً ١٩٥ ، ثالثاً ١٩٩

الفصل الرابع

الدعاية النازية

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

جوزيف غوبلز ٢٠٥ ، التزام الصحافة بتنظيمه ٢١٠ : أولاً ، التحريم المباشر لعدد
من الجرائد ٢١٠ ، الوسيلة التشريعية ٢١١ ، الوسيلة الثالثة : نزع الملكية ٢١١

الفصل الخامس

القضية اليهودية في الرايخ الثالث

بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩

حالة اليهود عند وصول هتلر إلى السلطة ٢١٧ . وضع اليهود في الرايخ الثالث
٢١٩ . الدور الأول (١٩٣٣ - ١٩٣٥) : دور الارهاب السلمي ٢١٩ . الدور الثاني
(١٩٣٥ - ١٩٣٧) : تشريع نورامبرغ ٢٢٣ ، الدور الثالث (١٩٣٨ - ١٩٣٩) : الاضطهاد
المعم ٢٢٥

الفصل السادس

علاقات الكنيسة الكاثوليكية

والقومية - الاشتراكية

علاقات الكنيسة الكاثوليكية والقومية - الاشتراكية ٢٣٠ . دور التعاون بين
الكنيسة الكاثوليكية والنازيين ٢٣١

الفصل السابع

دور التسوية بين الكنيسة الكاثوليكية

والقومية - الاشتراكية

دور التسوية بين الكنيسة الكاثوليكية والقومية - الاشتراكية ٢٤٣ ، أ) قضية المنظمات الكاثوليكية ٢٤٤ ، ب) قضية الوثنية الحديثة ٢٤٦ ، ج) قضية علاقات الكنيسة الكاثوليكية والنازية ٢٥٥

الفصل الثامن

علاقات الكنيسة البروتستانتية والهلترية

بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩

علاقات الكنيسة البروتستانتية والهلترية بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ص ٢٦٠ .
١ - اضطراب الكنيسة الانجيلية (١٩٣٣ - ١٩٣٥) ص ٢٦١ : ٢ - اضطهاد الكنيسة المعترفة (١٩٣٥ - ١٩٣٩) ص ٢٦٨ . تفسير الحوادث والمواقف ٢٧٣ .

الفصل التاسع

الجامعات والعلم والألماني

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

الجامعات والعلم الألماني من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ ص ٢٧٨ . دور الانتقال (بداية ١٩٣٣ - أيار ١٩٣٤) ص ٢٨٠ . المظاهرات الجامعية ٢٨٠ ، المظاهرة الجامعية الأولى ٢٨٠ ، المظاهرة الثانية ٢٨١ ، المظاهرة الثالثة ٢٨٢ ، دور التنظيم (١٩٣٤ - ١٩٣٩) ص ٢٨٣ . ردود فعل الهيئة التعليمية ٢٨٥ . ردود فعل الطلاب ٢٨٨ .

الفصل العاشر

العدل والشرطة في النظام الهتلري

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

العدل ٢٩١ ، مراجعة الحق ٢٩٣ ، تحويل المحاكم ٢٩٤ . الشرطة ٢٩٦ .

الفصل الحادي عشر

الشرطة ومعسكرات الاعتقال في النظام الهتلري

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

الشرطة ٣٠٤ ، معسكرات الاعتقال من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ ص ٣٠٩ .

الفصل الثاني عشر

مقاومة الهتلرية

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

مقاومة الهتلرية ٣١٥ ، مقاومة اليسار ٣١٦ : ١ (في المهرجر ٣١٦ ، ٢) في ألمانيا
٣٢٠ ، المقاومة المحافظة ٣٢٤ .

ملاحظة

أسماء الأشهر في البلاد العربية

يناير	كانون الثاني
فبراير	شباط
مارس	آذار
أبريل	نيسان
مايو	أيار
يونيو	حزيران
يوليو	تموز
أغسطس	آب
سبتمبر	أيلول
أكتوبر	تشرين الأول
نوفمبر	تشرين الثاني
ديسمبر	كانون الأول

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبا

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

- الجزء الأول : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)
الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)
الجزء الثالث : الوحدات القومية
الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية
الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية - الاشتراكية

علي مولا

ISBN 978-9953-68-367-0



9 789953 683676